

الجزء الثاني من حاشية العلامة الفقيه الفهامة الزبيدي خاتمة المحققين الشيخ
محمد أمين الشهير بابن عابدين المسماة رد المحتار على الدر المختار شرح
تنوير الابصار في فقه مذهب الامام الاعظم ابى حنيفة النعمان نفع الله
بها اهل الايمان آمين

معارف عموميه نظارت جايلاه سنك في ١٢ شوال سنه ١٣٢٤ وفي ١٥ تشرين ثاني
سنه ١٣٢٢ تاريخي و ٢٩٧ نومرو لي رخصتنا سنه حازر

در سعادت



١٣٢٤

فهرست الجزء الثانى من رد المحتار على الدر المختار

صحيفة	٢	كتاب الزكاة	صحيفة	٧٩	باب المصرف
٤	مطلب في احكام المعتوه		٨٨	مطلب في الحوائج اللازمة	
٥	مطلب الفرق بين السبب والشرط والملة		٨٨	مطلب في جهاز المرأة هل تصير به غنية	
٧	مطلب في زكاة ثمن المبيع وفاء		٨٩	مطلب في الحوائج الاصلية	
١٩	باب السائمة		٩٧	مطلب الافضل ان ينوى بالصدقة	
٢١	باب نصاب الابل		٩٧	جميع المؤمنين والمؤمنات	
٢٣	باب زكاة البقر		٩٧	باب صدقة الفطر	
٢٤	باب زكاة الغنم		١٠٤	مطلب في تحرير الصاع والمد والمن والرطل	
٣٠	مطلب محمداً في اللغة واجب التقليد فيها من اقران سيبويه		١٠٥	مطلب في مقدار الفطرة بالمد الشامي	
٣٣	مطلب فيما لو صدر السلطان رجلا فنوى بذلك اداء الزكاة اليه		١٠٩	كتاب الصوم	
٣٥	مطلب في التصديق من المال الحرام		١١٩	مبحث في صوم يوم الشك	
٣٥	مطلب استحلال المعصية القطعية كفر		١٢٥	مطلب لاعتبار بقول الموقتين في الصوم	
٣٨	باب زكاة المال		١٢٥	مطلب ما قاله السبكي من الاعتماد على قول الحساب مردود	
٤٨	مطلب في وجوب الزكاة في دين مرصد		١٣٠	مطلب في رؤية الهلال نهارا	
٥١	باب العاشر		١٣١	مطلب في اختلاف المطالع	
٥١	مطلب لا يجوز اتخاذ الكافر في ولاية		١٣٢	باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده	
٥٢	مطلب ما ورد في ذم العشار		١٣٣	مطلب يكره السهر اذا خاف فوت الصبح	
٥٣	مطلب لا تسقط الزكاة بالدفع الى العاشر في زماننا		١٣٦	مطلب مهم المفتي في الوقوع لابداه من ضرب اجتهاد ومعرفة بأحوال الناس	
٥٥	مطلب ما يؤخذ من النصارى لزيارة بيت المقدس حرام		١٣٦	مطلب في حكم الاستمنا بالكف	
٥٩	باب الركاز		١٤٥	مطلب في جواز الافطار بالتحري	
٦٥	باب العشر		١٥٠	مطلب في الكفارات	
٦٧	مطلب مهم حكم اراضي مصر والشاء السلطانية		١٥٣	مطلب فيما يكره للصائم	
٧٥	مطلب هل يجب العشر على المزارعين في الاراضي السلطانية		١٥٥	مطلب في الفرق بين قصد الجمال وقصد الزينة	
٧٨	مطلب في بيان بيوت المال ومصارفها		١٥٥	مطلب في الاخذ من اللحية	
			١٥٥	مطلب في حديث التوسعة على العيال والاكتحال يوم عاشوراء	

صحيفة	صحيفة
١٥٨ فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم	٢٣٧ مطلب في الرواح الى عرفات
١٦٨ مطلب يقدم هنا القياس على الاستحسان	٢٣٨ مطلب في شروط الجمع بين الصلاتين بعرفة
١٦٩ مطلب في الكلام على النذر	٢٤٠ مطلب الثناء على الكريم دعاء
١٧١ مطلب في صوم الست من شوال	٢٤٠ مطلب في اجابة الدعاء
١٧٥ مطلب في النذر الذي يقع للاموات من اكثر العوام من شمع او زيت او نحوه	٢٤١ مطلب في الدفع من عرفات
١٧٦ ﴿ باب الاعتكاف ﴾	٢٤٣ مطلب في المفاضلة بين ليلة العيد وليلة الجمعة وعشر ذي الحجة وعشر رمضان
١٨٧ مطلب في ليلة القدر	٢٤٤ مطلب في الوقوف بمزدلفة
١٨٨ ﴿ كتاب الحج ﴾	٢٤٥ مطلب في رمي جمرة العقبة
١٩١ مطلب فيمن حج بمال حرام	٢٥٠ مطلب طواف الزيارة
١٩٧ مطلب في قولهم يقدم حق العبد على حق الشرع	٢٥٢ مطلب في حكم صلاة العيد والجمعة في منى
٢٠٢ مطلب في فروض الحج وواجباته	٢٥٢ مطلب في رمي الجمرات الثلاث
٢٠٦ مطلب احكام العمرة	٢٥٥ مطلب في طواف الصدر
٢٠٨ مطلب في المواقيت	٢٥٦ مطلب في حكم المجاورة بمكة والمدينة
٣١٣ فصل في الاحرام وصفة المفرد بالحج	٢٥٦ مطلب في مضاعفة الصلاة بمكة
٢١٩ مطلب فيما يصير به محرما	٢٦٠ ﴿ باب القران ﴾
٢٢٠ مطلب فيما يحرم بالاحرام وما لا يحرم	٢٦٦ ﴿ باب التمتع ﴾
٢٢٠ مطلب من حج فلم يرفث الخ اي من وقت الاحرام	٢٧٣ ﴿ باب الجنائيات ﴾
٢٢٥ مطلب في حديث افضل الحج العج والتج	٣٠٥ مطلب لا يجب الضمان بكسر آيات الله
٢٢٥ مطلب في دخول مكة	٣١٩ ﴿ باب الاحصار ﴾
٢٢٨ مطلب في طواف القدوم	٣٢٢ مطلب كافي الحاكم هو جمع كلام محمد في كتبه الستة كتب ظاهر الرواية
٢٣٤ مطلب في السعي بين الصفا والمروة	٣٢٣ ﴿ باب الحج عن الغير ﴾
٢٣٥ مطلب في عدم منع المارين يدي المصلي عند الكعبة	٣٢٣ مطلب في دخول آل على غير
٢٣٦ مطلب الصلاة افضل من الطواف وهو افضل من العمرة	٣٢٤ مطلب في اهداء ثواب الاعمال للغير
٢٣٦ مطلب في دخول البيت الشريف	٣٢٤ مطلب فيمن اخذ في عبادته شيئا من الدنيا
	٣٢٦ مطلب في الفرق بين العبادة والقربة والطاعة

٣٢٨	مطلب شروط الحج عن الغير عشرون	٢٠٣	مطلب فيما لو تزوج المولى امته
٣٢٩	مطلب في الاستئجار على الحج	٢٠٦	مطلب باب المولى
٣٣١	مطلب في حج الضرورة	٢١٩	مطلب مهم هل للعصبة تزويج الصغير
٣٣٣	مطلب العمل على القياس دون الاستحسان هنا		مرأة غير كنف له
٣٤١	مطلب باب الهدى	٢٢٣	مطلب في فرق النكاح
٣٤٨	مطلب في تفضيل الحج على الصدقة	٢٢٨	مطلب لا يصح تولية الصغير شيخا على
٣٤٨	مطلب في فصل وقفة الجمعة		خيرات
٣٤٩	مطلب في الحج الاكبر	٢٣٥	مطلب باب الكفاءة
٣٤٩	مطلب في تكفير الحج الكبائر	٢٤٦	مطلب في الوكيل والمضوى في النكاح
٣٥١	مطلب في دخول البيت	٢٥٢	مطلب باب المهر
٣٥١	مطلب في استعمال كسوة الكعبة	٢٥٧	مطلب نكاح الشغار
٣٥١	مطلب فيمن جنى في غير الحرم ثم التجأ اليه	٢٦١	مطلب احكام المتعة
٣٥٢	مطلب في كراهية الاستنجاء بماء زمزم	٢٦٤	مطلب في حط المهر والابراء منه
٣٥٢	مطلب في تفضيل مكة على المدينة	٢٦٥	مطلب في احكام الخلوة
٣٥٢	مطلب في تفضيل قبره المكرم صلى الله عليه وسلم	٢٦٩	مطلب تزويجه على عشرة دراهم وثوب
٣٥٤	مطلب في المجاورة بالمدينة المشرفة ومكة المكرمة	٢٨٠	مطلب مسألة دراهم النقش والجم
٣٥٤	مطلب كتاب النكاح		ولفافة الكتاب ونحوها
٣٥٨	مطلب كثيرا ميساهل في اطلاق المستحب على السنة	٢٨١	مطلب في النكاح الفاسد
٣٦٤	مطلب التزوج بأرسال كتاب	٢٨٤	مطلب التصرفات الفاسدة
٣٧٠	مطلب هل ينقذ النكاح بالانفاظ المصحفة نحو تجوزت	٢٨٧	مطلب في بيان مهر المثل
٣٧٤	مطلب الحصاص كبير في العلم يجوز الاقتداء به	٢٩٠	مطلب في ضمان المولى المهر
٣٨٦	مطلب في عطف الخاص على العام	٢٩٢	مطلب في منع الزوجة نفسها لقبض المهر
٣٨٠	مطلب فصل في المحرمات	٢٩٥	مطلب في السفر بالزوجة
٣٩٦	مطلب مهم في وطء السراري بالاني	٢٩٦	مطلب مسائل الاختلاف في المهر
		٢٩٩	مطلب فيما يرسله الى الزوجة
		٣٠٢	مطلب انفق على معتدة الغير
		٣٠٤	مطلب في دعوى الاب ان الجهاز عارية
		٣٠٨	مطلب لابي الصغيرة المصالبة بالمهر
		٣٠٨	مطلب في مهر السر ومهر العلانية

مصحفة	مصحفة
٥٠٩ ﴿ باب انكاح الرقيق ﴾	٥٠٩ مطلب في الفرق بين الاذن والاجازة
٥١٣ مطلب في الفرق بين الاذن والاجازة	٥٢٠ وقف على ان الكمال بن الهمام بلغ رتبة الاجتهاد
٥٢٠ وقف على ان الكمال بن الهمام بلغ رتبة الاجتهاد	٥٢١ مطلب في حكم العزل
٥٢١ مطلب في حكم العزل	٥٢٢ مطلب في حكم اسقاط الحمل
٥٢٢ مطلب في حكم اسقاط الحمل	٥٢٥ مطلب في تفسير العقر
٥٢٥ مطلب في تفسير العقر	٥٣٠ ﴿ باب نكاح الكافر ﴾
٥٣٠ ﴿ باب نكاح الكافر ﴾	٥٣٠ ﴿ باب في الكلام على ابوى النبي صلى الله عليه وسلم واهل الفترة ﴾
٥٣٠ ﴿ باب في الكلام على ابوى النبي صلى الله عليه وسلم واهل الفترة ﴾	٥٣٦ مطلب الصبي والمجنون ليسا باهل لايقاع الطلاق بل للوقوع
٥٣٦ مطلب الصبي والمجنون ليسا باهل لايقاع الطلاق بل للوقوع	٥٤٢ مطلب الولد يتبع خير الابوين ديناً
٥٤٢ مطلب الولد يتبع خير الابوين ديناً	٥٤٦ ﴿ باب القسم ﴾
٥٤٦ ﴿ باب القسم ﴾	٥٥٣ ﴿ باب الرضاع ﴾
٥٥٣ ﴿ باب الرضاع ﴾	٥٦٩ ﴿ كتاب الطلاق ﴾
٥٦٩ ﴿ كتاب الطلاق ﴾	٥٧٣ مطلب طلاق الدور
٥٧٣ مطلب طلاق الدور	٥٧٩ مطلب في الاكراه على التوكيل بالطلاق والنكاح والعناق
٥٧٩ مطلب في الاكراه على التوكيل بالطلاق والنكاح والعناق	٥٧٩ مطلب في المسائل التي تصح مع الاكراه
٥٨٢ مطلب في تعريف السكران وحكمه	٥٨٣ مطلب في الحشيشة والافيون والبنج
٥٨٣ مطلب في تعريف السكران وحكمه	٥٧٨ مطلب طلاق المدهوش
٥٨٣ مطلب في الحشيشة والافيون والبنج	٥٨٨ مطلب اعتبار عدد الطلاق بالنساء
٥٧٨ مطلب طلاق المدهوش	٥٨٩ مطلب في الطلاق بالكتابة
٥٨٨ مطلب اعتبار عدد الطلاق بالنساء	٥٩٠ ﴿ باب الصريح ﴾
٥٨٩ مطلب في الطلاق بالكتابة	٥٩٠ مطلب سن بوش يقع به الرجعي
٥٩٠ ﴿ باب الصريح ﴾	٥٩١ مطلب من الصريح الالفاظ المصحفة
٥٩٠ مطلب سن بوش يقع به الرجعي	٥٩٢ مطلب الصريح رجعي وبائن
٥٩١ مطلب من الصريح الالفاظ المصحفة	٥٩٣ مطلب في قول البحر ان الصريح يحتاج في وقوعه ديانة الى النية
٥٩٢ مطلب الصريح رجعي وبائن	
٥٩٣ مطلب في قول البحر ان الصريح يحتاج في وقوعه ديانة الى النية	
٥٩٥ مطلب في قولهم على الطلاق على الحرام	
٥٩٦ مطلب في قوله على الطلاق من ذراعى	
٦٠٥ مطلب في قول الشاعر فأنت طلاق والطلاق عزيمة	
٦٠٦ مطلب في اضافة الطلاق الى الزمان	
٦١٠ مطلب الانقلاب والاقتصار والاستناد والتبيين	
٦١٢ مطلب في قولهم اليوم متى قرن بفعل ممد الح	
٦١٥ مطلب في قول الامام ايمانى كإيمان جبريل	
٦٢٤ ﴿ باب طلاق غير المدخول بها ﴾	
٦٢٧ مطلب الطلاق يقع بعدد قرن به لابه	
٦٢٩ مطلب في قبل ما بعد قبله رمضان	
٦٣٠ مطلب فيما لو قال امرأته طالق وله امرأتان او أكثر تطلق واحدة	
٦٣٥ ﴿ باب الكنايات ﴾	
٦٣٩ مطلب لاعتبار بالاعراب هنا	
٦٤٥ مطلب الصريح يلحق الصريح والباين	
٦٥٠ مطلب المختلعة والمبانة ليست امرأة من كل وجه	
٦٥٣ ﴿ باب تفويض الطلاق ﴾	
٦٦٢ ﴿ باب الامر بالبد ﴾	
٦٦٨ فصل في المشيئة	
٦٧٤ مطلب مسألة الهدم	
٦٧٦ مطلب انت طالق ان شئت وان لم تشأى	
٦٧٧ ﴿ باب التعاقب ﴾	
٦٧٨ مطلب فيما لو حلف لا يحلف فعلق	
٦٧٨ مطلب لا يحث بتعليق الطلاق بالتطليق	

صحيفة

صحيفة

- ٦٧٩ مطلب ان لم تزوجى بفلان فانت طالق
- ٦٨٠ مطلب التعليق المراد به المجازاة دون الشرط
- ٦٨٢ مطلب فى فسخ العيمين المضافة الى الملك
- ٦٨٤ مطلب فى معنى قولهم ليس للعقد الرجوع عن مذهبه
- ٦٨٥ مطلب فى مسئلة الكوز
- ٦٨٥ مطلب فى الفاظ الشرط
- ٦٨٦ مطلب فيما لو حذف الفاء من الحواب
- ٦٨٦ مطلب المواضع التى يجب اقترانها بالفاء
- ٦٨٧ مطلب ما يكون فى حكم الشرط
- ٦٨٩ مطلب المتعقد بكلمة كلما يمان منعقدة للحال لا يمين واحدة
- ٦٨٩ مطلب زوال الملك لا يبطل العيمين
- ٦٩٠ مطلب مهم الاضافة للتعريف لا للتقليد فيما لو قال لا تخرج امرأتى من الدار
- ٦٩٠ مطلب اختلاف الزوجين فى وجود الشرط
- ٦٩٧ مطلب فيما لو تكرر الشرط بعطف او بدونه
- ٦٩٨ مطلب لو تكررت اداة الشرط بلا عطف فهو على التقديم والتأخير
- ٧٠٠ مطلب مسائل الاستثناء والمشية
- ٧٠٠ مطلب الاستثناء يثبت حكمه فى صيغ الاخبار لا فى الامر والنهى
- ٧٠٠ مطلب الاستثناء يطلق على الشرط لغة واستعمالا
- ٧٠٠ مطلب قال انت طالق وسكت ثم قول ثلاثا تقع واحدة
- ٧٠٢ مطلب فيما لو حلف وانشأه آخر
- ٧٠٣ مطلب فيما لو ادعى الاستثناء وانكرته الزوجة
- ٧٠٤ مطلب مهم لفظ ان شاء الله هل هو ابطال او تعليق
- ٧٠٧ مطلب احكام الاستثناء الوضعى
- ٧٠٨ مطلب فيما لو تعدد الاستثناء
- ٧١١ مطلب العيمين تخصص بدلالة العادة والعرف
- ٧١١ مطلب لا يدع فلانا يسكن فى هذه الدار
- ٧١٣ مطلب المحبوس ليس فى الدنيا
- ٧١٣ الاصل ان شرط الحنث ان كان عدما وعجز يحنث
- ٧١٥ ﴿باب طلاق المريض﴾
- ٧٢١ مطلب حال فشوا الطاعون هل للصحيح حكم المريض
- ٧٢٧ ﴿باب الرجعة﴾
- ٧٣٥ مطلب فيما قيل ان الحبل لا يثبت الا بالولادة
- ٧٣٨ مطلب فى العقد على المبانة
- ٧٤٠ مطلب مال اصحابنا الى بعض اقوال مالك رحمه الله ضرورة
- ٧٤١ مطلب حياة اسقاط عدة المحلل
- ٧٤٤ مطلب فى حكم لعن العصاة
- ٧٤٥ مطلب فى حياة اسقاط التحليل بحكم شافعى بفساد النكاح الاول
- ٧٤٦ مطلب مسئلة الهدم
- ٧٤٨ مطلب الاقدام على النكاح اقرار بمضى العدة
- ٧٤٩ ﴿باب الايلاء﴾
- ٧٦٠ مطلب فى قوله انت على حرام
- ٧٦٦ ﴿باب الحوام﴾

صحيفة	صحيفة
٨١٢ مطلب الحمل يحتمل كونه نفخا وفيه حكاية	٧٧٠ مطلب الفاظ الخلع خمسة
٨١٥ ﴿ باب الغنين وغيره ﴾	٧٧٠ مطلب ابرأته من كل حق يكون للنساء على الرجال
٨١٨ مطلب ملفك المسحور والمربوط	٧٧١ مطلب في معنى المجتهد فيه
٨١٨ مطلب في عطف الخاص على العام	٧٧٤ مطلب تستعمل على في الاستعلاء و
٨١٨ مطلب في طبائع فصول السنة الاربعة	اللزوم حقيقة
٨٢٣ ﴿ باب العدة ﴾	٧٧٨ مطلب حاصل مسائل الخلع والمباراة
٨٢٣ مطلب عشرون موضعا يعتد فيها الرجل	على اربعة وعشرين وجها
٨٢٦ مطلب حكاية شمس الائمة السرخسي	٧٧٩ مطلب حادثة الفتوى ابرأته عن مهرها
٨٢٧ مطلب حكاية ابي حنيفة في الموطوءة بشبهة	وعن اعيان معلومة فقال ان كانت براءتك صادقة فأنت طالقة
٨٢٧ مطلب في عدة الصغيرة المراهقة	٧٨٠ مطلب في البراءة بقولها ابرأك الله
٨٢٨ مطلب في الاقناء بالضعيف	٧٨٠ مطلب في الخلع على نفقة الولد
٨٢٩ مطلب في عدة زوجة الصغير	٧٨٢ مطلب في خلع الصغيرة
٨٣٠ مطلب في عدة الموت	٧٨٣ مطلب في خلع غير الرشيدة
٨٣٥ مطلب عدة المنكوحه فاسدا والموطوءة بشبهة	٧٨٣ مطلب في خلع الفضولي
٨٣٥ مطلب في النكاح الفاسد والباطل	٧٨٥ مطلب في خلع المريضة
٨٣٧ مطلب في وطء المعتدة بشبهة	٧٨٦ مطلب في الفرق بين على ان تدخل
٨٤٤ مطلب الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني في مسائل	وعلى دخولك وعلى ان تعطيني
٨٤٧ مطلب في المنع اليها زوجها	٧٨٦ مطلب في الفرق بين المصدر الصريح والمؤول
٨٤٨ فصل في الحداد	٧٨٩ مطلب في ايجاب بدل الخلع على الزوج
٨٥٣ مطلب الحق ان على المفتي ان ينظر في خصوص الوقائع	٧٩٠ ﴿ باب الاظهار ﴾
٨٥٧ فصل في ثبوت النسب	٧٩١ مطلب ما يسوغ فيه الاجتهاد
٨٥٨ مطلب في ثبوت النسب من المطلقة	٧٩٣ مطلب بلاغات محمد رحمه الله تعالى مسنده
٨٥٩ مطلب في ثبوت النسب من الصغيرة	٧٩٥ ﴿ باب الكفارات ﴾
٨٦٧ مطلب الفراش على اربع مراتب	٧٩٦ مطلب لاستحالة في جعل المعصية سببا للعبادة
٨٦٧ مطلب في ثبوت كرامات الاولياء والاستخدامات	٨٠١ لغزأي حر ليس له كفارة الا بالصوم
	٨٠٥ ﴿ باب اللعان ﴾
	٨١٠ مطلب في الدعاء باللعن على معين

صحيفة	صحيفة
٨٧١ ﴿ باب الحضانة ﴾	٩١٤ مطلب في الكلام على المؤنسة
٨٧١ مطلب شروط الحاضنة	٩١٦ مطلب في منع النساء من الحمام
٨٧٧ مطلب في لزوم أجره مسكن الحاضنة	٩١٦ مطلب في فرض النفقة لزوجة الغائب
٨٧٩ مطلب لو كانت الاخوة او الاعمام غير	٩٢١ مطلب في نفقة المطلقة
مأمونين لا تسلم المحضونة اليهم	٩٢٣ مطلب الصغير المكتسب نفقته في
٨٨٦ ﴿ باب النفقة ﴾	كسبه لاعلى أبيه
٨٨٦ مطلب اللفظ جامد ومشتق	٩٢٤ مطلب الكلام على نفقة الاقارب
٨٨٧ مطلب لا تجب على الاب نفقة زوجة	٩٢٧ مطلب في نفقة زوجة الاب
ابنه الصغير	٩٢٨ مطلب امر غيره بالانفاق ونحوه هل
٨٩٥ مطلب في اخذ المرأة كفيلا بالنفقة	يرجع
٨٩٨ مطلب فما لو زفت اليه بلا جهاز يليق به	٩٢٩ مطلب في ارضاع الصغير
٨٩٩ مطلب في البراء عن النفقة	٩٣١ مطلب في نفقة الاصول
٩٠١ مطلب في نفقة خادم المرأة	٩٣٢ مطلب صاحب الفتح ابن الهمام من
٩٠٣ مطلب في فسخ النكاح بالعجز عن	اهل الاجتهاد
النفقة او بالغية	٩٣٤ مطلب ضابط في حصر احكام نفقة
٩٠٤ مطلب في الامر بالاستدانة على الزوج	الاصول والفروع
٩٠٥ مطلب في الصلح عن النفقة	٩٣٧ مطلب في نفقة قرابة غير الولاد من
٩٠٦ مطلب لا تصير النفقة ديناً الا بالقضاء	الرحم المحرم
او الرضا	٩٤٢ مطلب في مواضع لا يضمن فيها المنفق
٩٠٩ مطلب في بيع العبد لنفقة زوجته	اذا قصد الاصلاح
٩١٢ مطلب في مسكن الزوجة	٩٤٦ مطلب في نفقة المملوك

هو المعين

الجزء الثاني من رد المحتار على الدر المختار
شرح تنوير الابصار

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكاة

كتاب الزكاة

انما ترك في العنوان العشر وغيره لانه داخل فيه تغليبا او تبعا قهستاني (قوله قرنها) بصيغة المصدر مبتدأ وقوله دليل الح خبر ط وحاصله ان القياس ذكر الصوم عقب الصلاة كما فعل قاضيخان لانه بدني محض مثلها الا ان اكثرهم قدموا الزكاة عليه اقتداء بكتاب الله تعالى نوح ولانها افضل العبادات بعد الصلاة قهستاني قلت وهو موافق لما في التحرير وشرحه اوائل الفصل الثاني من الباب الاول من ان ترتيبها في الاشرفية بعد الايمان هكذا الصلاة ثم الزكاة ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة والجهاد والاعتكاف وتام الكلام عليه هناك (قوله في اثنين وثمانين موضعا) كذا عزاء في البحر الى المناقب البزازية وتبعه في النهر والمنح قال ح وصوابه اثنين وثلاثين كما عده شيخنا السيد رحمه الله تعالى (قوله قبل فرض رمضان) هذا مما يحسن تقديمها على الصوم ط (قوله ولا تجب على الانبياء) لان الزكاة طهرة لمن عساه ان يتدنس والانبياء مبرؤن منه واما قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حيا فالمراد بها زكاة النفس من الرذائل التي لا تليق بمقامات الانبياء عليهم الصلاة والسلام او أوصاني بتبليغ الزكاة وليس المراد زكاة الفطر لان مقتضى جعل عدم الزكاة من خصوصياتهم انه لا فرق بين زكاة المال والبدن كذا أفاده الشبرا ملسي (قوله الطهارة) هذا أنسب مما في بعض النسخ من ابداله بالنظافة (قوله والنماء) أي الزيادة ولها معان أخر البركة يقال زكت البقعة اذا بورك فيها والمدح يقال زكى نفسه اذا مدحها والثناء الجميل يقال زكى الشاهد اذا اتى عليه بحر وكلها توجد في المعنى الشرعي لانها تطهر مؤديها من الذنوب ومن صفة البخل والمال بانفاق

قرنها بالصلاة في اثنين وثمانين موضعا في التنزيل دليل على كمال الاتصال بينهما وفرضت في السنة الثانية قبل فرض رمضان ولا تجب على الانبياء اجماعا (هي) لغة الطهارة والنماء

بعضه ولذا كان المدفوع مستقذرا فحرم على آل البيت * خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وتنمي بالخلف وما انفقت من شيء فهو يخلفه ويربى الصدقات وبها تحصل البركة لا ينقص مال من صدقة ويمدح بها الدافع ويثنى عليه بالجميل والذين هم للزكاة فاعلون قد افاح من تركي (قوله وشرعا تملك الخ) أي أنها اسم للمعنى المصدري لوصفها بالوجوب الذي هو من صفات الأفعال ولأن موضوع علم الفقه فعل المكلف ونقل القهستاني أنها شرعا القدر الذي يخرجها إلى الفقير ثم قال وفي الكرماني أنها في القدر مجاز شرعا فإنها آتاء ذلك القدر وعليه المحققون كما في المضمرات وهو القابل للعنوان وبالأشراك قال الزمخشري وابن الأثير أه وقوله تعالى آتوا الزكاة ظاهره القدر الواجب ويحتمل تأويل الآتاء بأخراج الفعل من العدم إلى الوجود كما في أقيموا الصلاة (تنبيه) هذا التعريف لا يدخل فيه زكاة السوائم لأنه يأخذها العامل ولو جبرا فلم يوجد التملك من المزكي إلا أن يقال إن السلطان أو عامله بمنزلة الوكيل عنه في صرفها مصارفها وتمليكها أو عن الفقراء فتأمل (قوله خرج الإباحة) فلا تكفي فيها وأما الكفارة فلم تخرج بقيد التملك لأن الشرط فيها التمكين وهو صادق بالتملك وإن صدق بالإباحة أيضا نعم تخرج بقوله جزء مال الخ فافهم (قوله إلا إذا دفع إليه المطعوم) لأنه بالدفع إليه بنية الزكاة يملكه فيصير آكلا من ملكه بخلاف ما إذا أطعمه معه ولا يخفى أنه يشترط كونه فقيرا ولا حاجة إلى اشتراط فقره أيضا لأن الكلام في اليتيم ولا إباحة فافهم (قوله كما لو كساه) أي كما يجزئه أو كساه (قوله بشرط أن يعقل القبض) قيد في الدفع والكسوة كليهما ح وفسره في الفتح وغيره بالذي لا يرمى به ولا يخدع عنه فإن لم يكن عاقلا فقبض عنه أبوه أو وصيه أو من يعوله قريبا أو أجنبيا أو ملتقطه صح كافي البحر والنهر وعبر بالقبض لأن التملك في التبرعات لا يحصل إلا به فهو جزء من مفهومه فلذا لم يقيد به أولا كما أشار إليه في البحر تأمل (قوله إلا إذا حكم عليه بنفقتهم) أي نفقة الأيتام والأولى أفراد الضمير لأن مرجعه في كلامه مفرد أي إذا كان اليتيم ممن تلزمه نفقته وقضى عليه بها أي فلا تجزيه عن الزكاة لأنه استثناء من المستثنى الذي هو إثبات وهذا إذا كان يحتسب المؤدى إليه من النفقة أما إذا احتسبه من الزكاة فيجزئه كما في البحر عن الولوالجية ومثله في التآخرانية عن العيون فكان على الشارح أن يقول واحتسبه منها كما أفاده ح قلت والظاهر أنه إذا احتسبه من الزكاة تسقط عنه النفقة المفروضة لا اكتفاء اليتيم بها لما صرحوا به من أن نفقة الأقارب يجب باعتبار الحاجة ولذا تسقط بمضي المدة ولو بعد القضاء لوقوع الاستغناء عما مضى وهنا كذلك فتأمل (قوله خلافا للثاني) أي أبي يوسف فعنده يصح وعبرة البرازية قضى عليه بنفقة ذي رحمه المحرم فكساه وأطعمه ينوى الزكاة صح عند الثاني أه زاد في الحانية وقال محمد يجوز في الكسوة ولا يجوز في الإطعام وقول أبي يوسف في الإطعام خلاف ظاهر الرواية أه قلت هذا إذا كان على طريق الإباحة دون التملك كما يشعر به لفظ الإطعام ولذا قال في التآخرانية عن المحيط إذا كان يعول يتيما ويجعل ما يكسوه ويعطيه من زكاة ماله ففي الكسوة لاشك في الجواز لوجود الركن وهو التملك وأما الإطعام فما يدفعه إليه بيده يجوز أيضا لما قلنا بخلاف ما يأكله بلا دفع إليه (قوله فلو أسكن الخ) عزاه

وشرعا (تمليك) خرج الإباحة فلو أطعم يتيما أو زكاة لا يجزيه إلا إذا دفع إليه المطعوم كما لو كساه بشرط أن يعقل القبض إلا إذا حكم عليه بنفقتهم (جزء مال) خرج المنفعة فلو أسكن فقيرا داره سنة أو لا يجزيه

قوله خلافا للثاني هكذا بخطه ولا وجود لذلك في نسخ الشارح التي بيدي وليحرر أه مصححه

في البحر الى الكشف الكبير وقل قبله والمال كما صرح به اهل الاصول ما يتناول ويدخر للحاجة وهو خاص بالاعيان فخرج به تملك المنافع اه (قوله عنه) اي الجزء والمال وقول الشارح وهو ربع عشر نصاب صالح لهما فان ربع العشر معين والنصاب معين ايضا فافهم (قوله وهو ربع عشر نصاب) اي او ما يقوم مقامه من صدقات السوائم كما اشار اليه في البحر ط (قوله خرج النافلة الخ) لانهما غير معينين اما النافلة فظاهر واما الفطرة فلانها وان كانت مقدرة بالصاع من نحو تمر او شعير وبنصفه من نحو بر أو زبيب فليست معينة من المال لوجوبها في الذمة ولذا لو هلك المال لا تسقط كما سيأتي في بابها بخلاف الزكاة ولذا تجب من البر وغيره وان لم يكن عنده منه شيء اما ربع العشر في الزكاة فلا يجب الا على من عنده تسعة اعشار غيره والحاصل ان الفرق بينهما بالتعيين والتقدير هذا ما ظهر لي فافهم (قوله من مسلم الخ) متعلق بتمليك واحترز بجميع ما ذكر عن الكافر والغني والهاشمي ومولاه والمراد عند العلم بحالهم كما سيأتي في المصرف ح قال في البحر ولم يشترط الحرية لان الدفع الى غير الحر جائز كما سيأتي في بيان المصرف (قوله ولو معتوها) في المغرب المعتوه الناقص العقل وقيل المدهوش من غير جنون اه وفيه التفصيل المار في الصبي كما في التارخانية وفي عامة كتب الاصول ان حكمه كالصبي العاقل في كل الاحكام واستثنى الدبوسي العبادات فتجب عليه احتياطا ورده ابو اليسر بأنه نوع جنون فيمنع الوجوب وفي اصول البستي انه لا يكلف بأدائها كالصبي العاقل الا انه ان زال عنه توجه عليه الخطاب بالاداء حالا وبقضاء ماضى بلا حرج فقد صرح بأنه يقضى القليل دون الكثير وان لم يكن مخاطبا فيما قبل كالنائم والمغمى عليه دون الصبي اذا بلغ وهو اقرب الى التحقيق كذا في شرح المغني للهندي اسمعيل ملخصا (قوله اي معتقه) بفتح التاء والضمير للهاشمي (قوله وهذا) اي ما عرف به المصنف (قوله اي المعتوه) اشارة الى ما اجاب به في النهر عن اعتراض الدرر على الكنز بأن قوله تملك المال يتناول الصدقة النافلة فزاد قوله عنه الشارع كما في فعل المصنف لاجراجهما وحاصل الجواب أن ال في المال للعهد وهو ما عينه الشارع (قوله مع قطع) متعلق بتمليك وقوله من كل وجه متعلق بقطع ط (قوله فلا يدفع لاصله) اي وان علا وفرعه وان سفل وكذا لزوجته وزوجها وعبد ومكاتبه لانه بالدفع اليهم لم تنقطع المنفعة عن المملك اي المزرعي من كل وجه (قوله لله تعالى) متعلق بتمليك اي لاجل امتثال امره تعالى (قوله بيان لاشتراط النية) فانها شرط بالاجماع في مقاصد العبادات كلها بحر (قوله عقل وبلوغ) فلا تجب على مجنون وصبي لانها عبادة محضة وليسا مخاطبين بها وايجاب النفقات والغرامات لكونها من حقوق العباد والعشر وصدقة الفطر لان فيهما معنى المؤنة ولا خلاف انه في المجنون الاصلى يعتبر ابتداء الحول من وقت افاقته كوقت بلوغه اما العارضى فان استوعب كل الحول فكذلك في ظاهر الرواية وهو قول محمد ورواية عن الثاني وهو الاصح وان لم يستوعبه لغا وعن الثاني انه يعتبر في وجوبها افاقة اكثر الحول نهر ولم يذكر المعتوه هنا والظاهر ان فيه هذا التفصيل وانه لا تجب عليه في حاله العته لما علمت من ان حكمه كالصبي العاقل فلا تلزمه لانها عبادة محضة كما علمت الا اذا لم يستوعب الحول لان الجنون يلغو معه فالعته بالاولى واما ما في القهستاني من قوله فتجب على المعتوه والمغمى عليه ولو استوعب

مطلب
في احكام المعتوه

(عنه الشارع) وهو ربع عشر نصاب حولي خرج النافلة والفطرة (من مسلم فقير) ولو معتوها (غير هاشمي ولا مولاه) اي معتقه وهذا معنى قول الكنز تملك المال اي المعتوه اخراجه شرعا (مع قطع المنفعة عن المملك من كل وجه) فلا يدفع لاصله وفرعه (لله تعالى) بيان لاشتراط النية (وشرط افتراضها عقل وبلوغ

حوالا كافي قاضيخان اه ففيه اني راجعت نسختين من قاضيخان فلم أراه ذكر حكم المعتوه وانما ذكر حكم المجنون والمغمى ولو وجد فيه ذلك فهو مشكل فتأمل **(قوله واسلام)** فلا زكاة على كافر لعدم خطابه بالفروع سواء كان اصليا او مرتدا فلو أسلم المرتد لا يخاطب بشئ من العبادات ايام رده ثم كما شرط للوجوب شرط لبقاء الزكاة عندنا حتى لو ارتد بعد وجوبها سقطت كافي الموت بخر عن المعراج **(قوله وحرية)** فلا تجب على عبد ولو مكاتبا او مستسعى لان العبد لا ملك له والمكاتب ونحوه وان ملك الا ان ملكه ليس تاما نهر **(قوله والعلم به)** اي بالافتراض ح وانما لم يذكره المصنف لانه شرط لكل عبادة وقد يقال انه ذكر الشروط العامة هنا كالا سلام والتكليف فينبغي ذكره ايضا بخر **(قوله ولو حكما الخ)** فلو أسلم الحربى ثم ومكث سنين وله سوائهم ولا علم له بالشرائع لا تجب عليه زكاتها فلا يخاطب بأدائها اذا خرج الى دارنا خلافا لفر بدائع **(قوله ملك نصاب)** فلا زكاة في سوائهم الوقف والحيل المسبلة لعدم الملك ولا فيما أحرزه العدو بدارهم لانهم ملكوه بالا حراز عندنا خلافا للشافعى بدائع ولا فيما دون النصاب * ثم اعلم ان هذا جعله في الكثر شرطا واعترضه في الدرر بأنه سبب واجاب عنه في البحر بأنه اطلق على السبب اسم الشرط لا اشتراكهما في ان كلا منهما يضاف اليه الوجود لاعلى وجه التأثير فخرج العلة ويتميز السبب عن الشرط بأضافة الوجوب اليه ايضا دون الشرط كما عرف في الاصول اه اقول ولا حاجة الى ذلك فقد ذكر في البدائع من الشروط الملك المطلق قال وهو الملك يدا ورقبة وقال ان السبب هو المال لانها وجبت شكرا للنعمة المال ولذا تضاف اليه يقال زكاة المال والاضافة في مثله للسببية كصلاة الظهر وصوم الشهر وحج البيت اه وعليه فملك النصاب حيث جعل شرطا كما في عبارة الكثر يكون من اضافة المصدر الى مفعوله وحيث جعل سببا كما في عبارة المصنف يكون من اضافة الصفة الى الموصوف اي النصاب المملوك وبه علم انه لا يصح تفسير عبارة الكثر بهذا خلافا لما فعله في النهر لثلا يحتاج الى الجواب بما مر عن البحر وانه لا يصح تفسير عبارة المصنف بما فسرنا به عبارة الكثر فافهم **(قوله نصاب)** هو مانصبه الشارع علامة على وجوب الزكاة من المقادير المبينة في الابواب الآتية وهذا شرط في غير زكاة الزرع والثمار اذا لا يشترط فيها نصاب ولا حولان حول كاسياتي في باب العشر **(قوله نسبة للحول)** اي الحول القمري لا الشمسى كما سياتى متنا قبيل زكاة المال **(قوله لحولانه عليه)** اي لان حولان الحول على النصاب شرط لكونه سببا وهذا علة للنسبة وسمى الحول حولا لان الاحوال تتحول فيه اولانه يتحول من فصل الى فصل من فصوله الابع **(قوله خرج مال المكاتب)** اي خرج بالتقييد به لان المراد بالتام المملوك رقبة ويذا وملك المكاتب ليس بتام لوجود المنافى ولانه دائر بينه وبين المولى فان أدى مال الكتابة سلم له وان عجز سلم للمولى فكما لا يجب على المولى فيه شئ فكذا المكاتب كافي الشربلالية قلت وخرج ايضا نحو المال المفقود والساقط في بحر ومغضوب لا بينة عليه ومدفون في برة فلا زكاة عليه اذا عاد اليه كما سياتى لانه وان كان مملوكا له رقبة لكن لا يذله عليه كما افاده في البدائع وخرج به ايضا كافي البحر المشتري للتجارة قبل القبض والآبق المعد للتجارة **(قوله اقول الخ)** حاصله انه لا حاجة الى قوله تام وفيه نظر لانه في صدد تعريف سبب الوجوب ولا بد في التعريف من كونه

مطلب

الفرق بين السبب والشرط والعلة

واسلام وحرية) والعلم به
ولو حكما ككونه في دارنا
(وسببه) اي سبب افتراضها
(ملك نصاب حولي) نسبة
للحول لحولانه عليه
(تام) بالرفع صفة ملك
خرج مال المكاتب اقول
انه خرج باشتراط الحرية

جامعا مانعا فلو اطلق الملك عن قيد التمام لورد عليه ملك المكاتب وذكر الحرية في بيان الشرط
لا يخرج تعريف السبب عن كونه ناقصا فحينئذ لا بد من ذكره تأمل **(قوله على ان الح)** زيادة ترق
في بيان الاستغناء عن قيد التمام اى ولو فرض ان مال المكاتب لم يخرج باشتراط الحرية وقصد
اخراجها واخراج غيره مما تقدم يخرج باطلاق الملك لانصرافه الى الكامل والملك الكامل هو
التمام فلا حاجة الى التصريح به لكن لا يخفى ان هذه غناية يعتذر بها عند عدم التصريح
بالقيد دفعا لاعتراض المعارض فان المطلق كثيرا ما يراد منه اطلاقه بل هو الاصل فيه كما في
كتب الاصول فالتصريح بالقيد حيث لم يرد الاطلاق احسن ولا سيما في مقام التفهيم وتعليم
الاحكام الشرعية وقصد الاحتراز به عن غيره ولذا ذكر في المتون المبينة على الاختصار كالغرر
والملتقى وغيرها **(قوله ودخل)** اى في ملك النصاب المذكور فتح **(قوله ما لك بسبب خيبت)**
(الح) اى على قول الامام لان خاط دراهمه بدراهم غيره عنده استهلاك اما على قولهما فلا
ضمان فلا يثبت الملك لانه فرع الضمان فلا يورث عنه لانه مال مشترك وانما يورث حصة
الميت منه فتح وفي القهستاني ولا زكاة في المغصوب والمملوك شراء فاسدا اه والمراد
بالمغصوب ما لم يخاطه بغيره لعدم الملك واما المملوك شراء فاسدا فهو مشكل لانه قبل قبضه
غير مملوك وبعده مملوك ملكا تاما وان كان مستحق الفسخ فتأمل وقيد بما اذا كان له غيره **(الح)** لانه
اذا لم يكن له غيره يكون مشغولا بالدين للمغصوب منه فلا تلزمه زكاته ما لم يبرئه منه والمراد بالغير
ما تجب فيه الزكاة لما في السراج لا يصرف الدين لملك آخر لازكاة فيه والتقيد بالانفصال غير
لازم وسيأتى تمام الكلام على مسألة الغصب في باب زكاة الغنم **(قوله فارغ عن دين)** بالجر
صفة نصاب واطلقه فشمّل الدين العارض كما يذكره الشارح ويأتى بيانه وهذا اذا كان الدين في
ذمته قبل وجوب الزكاة فلو لحقه بعده لم تسقط الزكاة لانها ثبتت في ذمته فلا يسقطها ما لحق
من الدين بعد ثبوتها جوهرية **(قوله له مطالب من جهة العباد)** اى طلبا واقعا من جهتهم **(قوله)**
سواء كان اى الدين **(قوله كزكاة)** فلو كان له نصاب حال عليه حولان ولم يركه فيهما لازكاة
عليه في الحول الثانى وكذا لو استهلك النصاب بعد الحول ثم استفاد نصابا آخر وحال عليه
الحول لازكاة في الاستفادة لاشتغال خمسة منه بدين المستهلك اما لو هلك يركى الاستفادة لسقوط
زكاة الاول بالهلاك بحر والمطالب هنا السلطان تقديره لان الطلب له في زكاة السوائم وكذا
في غيرها لكن لما كثرت الاموال في زمن عثمان رضى الله عنه وعلم ان في تتبعها ضررا باصحابها
راى المصلحة في تفويض الاداء اليهم باجماع الصحابة فصارت ارباب الاموال كالوكلاء عن الامام
ولم يبطل حقه عن الاخذ ولذا قال اصحابنا لو علم من اهل بلدة انهم لا يؤدون زكاة الاموال
الباطنة فانه يطالبهم والا فلا لمخالفته الاجماع بدائع **(تنبيه)** ما وقع في صدر الشريعة من ان
دين الزكاة لا يمنع سهو كاتبه عليه ابن كمال وغيره **(قوله وخارج)** في البدائع وقالوا دين الخارج
يمنع وجوب الزكاة لانه يطالب به وكذا اذا صار العشر ديناً في الذمة بان تلف الطعام العشرى
صاحبه فامو وجوب العشر فلا يمنع لانه متعلق بالطعام وهو ليس من مال التجارة بحر **(قوله او)**
للعبد معطوف على قوله لله تعالى **(قوله ولو كفالة)** مبالغة في دين العبد قل في المحيط لو
استقرض الفاكفكفله عنه عشرة ولكل ألف في بيته وحال الحول فلا زكاة على واحد منهم لشغله

على ان المطلق ينصرف
للكامل ودخل ما ملك
بسبب خيبت كمغصوب
خاطه اذا كان له غيره
منفصل عنه يوفى دينه
(فارغ عن دين له مطالب
من جهة العباد) سواء
كان لله كزكاة وخارج
اول العبد ولو كفالة

بدين الكفالة لان له ان يأخذ من ايهم شاء بحر قال في الشر نبلاية وهذا الفرع ظاهر على القول بان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في الدين اما على الصحيح من انها في المطالبة فقط ففيه تأمل اه قلت لاشك ايضا على القول بانها في المطالبة يكون لرب المال اخذ الدين من الكفيل وحبسه اذا امتنع فيكون الكفيل محتاجا الى ما في يده لقضاء ذلك الدين وان لم يكن في ذمته دفعا للملازمة او الحبس عنه وقد علموا سقوط الزكاة بالدين بان المديون محتاج الى هذا المال حاجة اصلية لان قضاء الدين من الحوائج الاصلية والمال المحتاج اليه حاجة اصلية لا يكون مال الزكاة تأمل **(قوله او مؤجلا الخ)** عزاه في المعراج الى شرح الطحاوي وقال وعن ابي حنيفة لا يمنع وقال الصدر الشهيد لارواية فيه ولكل من المنع وعدمه وجه زاد القهستاني عن الجواهر والصحيح انه غير مانع **(قوله ونفقة)** بالنصب عطف على كفالة بتقدير مضاف فيهما اي دين كفالة ودين نفقة ط **(قوله لزمته بقضاء اورضاء)** اي بقضاء القاضي بها او تراضيها على قدر معين لانها بدون ذلك تسقط بمضي المدة وانما تصير ديننا باحدها لكن في نفقة الزوجة مطلقا اما في نفقة الاقارب فلا تصير ديننا الا اذا كانت المدة قصيرة دون شهر او استدان القريب النفقة باذن القاضي كما سيأتي ان شاء الله تعالى في بابها **(قوله بخلاف دين نذر)** كما اذا كان له مائتا درهم ونذر ان يتصدق بمائة منها فاذا حال الحول عليها تلزمه زكاتها ويسقط النذر بقدر درهمين ونصف لانه استحق بجهة الزكاة فيبطل النذر فيه ويتصدق بباقي المائة ولو تصدق بكلها للنذر وقع عن الزكاة درهمان ونصف لتعينه بتعين الله تعالى فلا يبطله تعيينه ولو نذر مائة مطلقة فتصدق بمائة منها للنذر يقع درهمان ونصف للزكاة ويتصدق بمثلها للنذر كما في المعراج عن الجامع **(قوله وكفارة)** اي بانواعها وكذا لا يمنع دين صدقة الفطر وهدي المتعة والاضحية بحر **(تمة)** قالوا ثمن المبيع وفاء ان بقي حولا فزكاته على البائع لانه ملكه وقال بعض المشايخ على المشتري لانه يعده مالا موضوعا عند البائع فيؤخذ بما عنده بدائع وذكر في الذخيرة ان زكاته عليهما للتعليلين المذكورين قال وليس هذا ايجاب الزكاة على شخصين في مال واحد لان الدراهم لا تتعين في العقود والفسوخ وهكذا ذكر فخر الدين البردوي هذه المسئلة ايضا في شرح الجامع اه ومثله في البرازية قلت ينبغي لزومها على المشتري فقط على القول الذي عليه العمل الآن من ان بيع الوفاء منزل منزلة الرهن وعليه فيكون الثمن ديناً على البائع تأمل **(قوله ولا يمنع الدين وجوب عشر وخراج)** برفع الدين ونصب وجوب والكلام الآن في موانع الزكاة لكن لما كان كل من العشر والخراج زكاة الزروع والثمار قد يتوهم ان الدين يمنع وجوبهما نبه على دفعه وذكر الكفارة استطرادا فافهم **(قوله لانها مؤنة الارض النامية)** حتى يجب في الارض الموقوفة وارض المكاتب بدائع **(قوله وكفارة)** اي ان الدين لا يمنع وجوب التكفير بالمال على الاصح بحر عن الكشف الكبير قلت لكن قال صاحب البحر في شرحه على المنار والاشباه والنظائر انه صحح في التقرير منع وجوبها بالمال مع الدين كالزكاة اه ويوافقه ما سيأتي في زكاة الغنم من قصة امير بلخ **(قوله وفارغ عن حاجته الاصلية)** اشار الى انه معطوف على قوله عن دين **(قوله وفسره ابن ملك)** اي فسر المشغول بالحاجة الاصلية والاولى فسرهما وذلك حيث قال وهي ما يدفع الهلاك عن الانسان تحقيقا

او مؤجلا ولو صدق زوجته المؤجل للفراق ونفقة لزمته بقضاء اورضاء بخلاف دين نذر وكفارة وحج لعدم المطالب ولا يمنع الدين وجوب عشر وخراج وكفارة (هـ) فارغ (عن حاجته الاصلية) لان المشغول بها كالمعدوم وفسره ابن ملك بما يدفع عنه الهلاك تحقيقا كشيابه او تقديرا كدينه

مطلب

في زكاة ثمن المبيع وفاء

قوله لانها مؤنة الارض الخ هكذا بخطه ولا وجود لذلك في نسخ الشارح التي بيدي اه مصححه

كالنفقة ودور السكنى وآلات الحرب والثياب المحتاج اليها لدفع الحر أو البرد أو تقدير كالدین فان المديون محتاج الى قضاؤه بما في يده من النصاب دفعا عن نفسه الحبس الذي هو كالهلاك وكآلات الحرفة واثاث المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لاهلها فان الجهل عندهم كالهلاك فاذا كان له دراهم مستحقة يصرفها الى تلك الحوائج صارت كالمعدومة كما ان الماء المستحق بصرفه الى العطش كان كالمعدوم وجاز عنده التيمم اه وظاهر قوله فاذا كان له دراهم الخ ان المراد من قوله وفارغ عن حاجته الاصلية ما كان نصابا من النقدين او احدهما فارغا عن الصرف الى تلك الحوائج لكن كلام الهداية مشعر بان المراد به نفس الحوائج فانه قال وليس في دور السكنى وثياب البدن واثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة لانها مشغولة بحاجته الاصلية وليست بنامية ايضا اه وبه يشعر كلام المصنف الآتي ايضا وأشار كلام الهداية الى انه لا يضر كونها غير نامية ايضا اذ لا مانع من خروجها مرتين كما خرج الدين ثانيا بقوله فارغ عن حوائجها الاصلية وخصه بالذكر كما قال القهستاني لما فيه من التفصيل قلت على انه لا يعترض بالقيود اللاحق على السابق الاخص فان الحوائج الاصلية اعم من الدين والثامى اعم منها لانه يخرج به كتب العلم لغير اهلها وليس من الحوائج الاصلية لكن قد يقال المتون موضوعة للاختصار فما فائدة اخراج الحوائج مرتين نعم تظهر الفائدة في ذكر القيد على مقرر ابن ملك من ان المراد بالاول النصاب من احد النقدين المستحق الصرف اليها فيكون التقيد بالنماء احترازا عن اعيانها والتقيد بالحوائج الاصلية احترازا عن اثمانها فاذا كان معه دراهم امسكها بنية صرفها الى حاجته الاصلية لا تجب الزكاة فيها اذا حال الحول وهي عنده لكن اعترضه في البحر بقوله وبخالفه ما في المعراج في فصل زكاة العروض ان الزكاة تجب في النقد كيفما امسكه للنماء او للنفقة وكذا في البدائع في بحث النماء التقديرى اه قلت واقره في النهر والشرنبلالية وشرح المقدسى وسيعبر به الشارح ايضا ونحوه قوله في السراج سواء امسكه لتجارة او غيرها وكذا قوله في التارخانية نوى التجارة والاكن حيث كان ماله ابن ملك موافقا لظاهر عبارات المتون كما علمت وقال ح انه الحق فلاولى التوفيق بحمل ما في البدائع وغيرها على ما اذا امسكه لينفق منه كل ما يحتاجه من حال الحول وقد بقي معه منه نصاب فانه يترك ذلك الباقي وان كان قصده الانفاق منه ايضا في المستقبل اعمه استحقاق صرفه الى حوائجها الاصلية وقت حوالان الحول بخلاف ما اذا حال الحول وهو مستحق الصرف اليها لكن يحتاج الى الفرق بين هذا وبين ما حال الحول عليه وهو محتاج منه الى اداء دين كفارة او نذر او حرج فانه محتاج اليه ايضا ابراءة ذمته وكذا ماسياتى في الحج من انه لو كان له مال ويخاف العزوبة يلزمه الحج به اذا خرج اهل بلده قبل ان تزوج وكذا لو كان يحتاجه لشراء دار او عبد فليتاامل والله اعلم (قوله نام ولو تقدير) الجزء في اللغة بالمد الزيادة والتقصير بالهمز خصا يقال نمتى المال ينمى نماء وينمو نموا وانما الله تعالى كذا في المغرب وفي الشرع هو نوعان حقيقى وتقديرى فالحقيقى الزيادة بالتوالد والتناسل والتجارات والتقديرى تمكنه من الزيادة بكون المال في يده او يدناؤه بحر (قوله الاستماء) اى طلب النمو (قوله فلا زكاة على مكاتب) اى ولا على سيده كما في الشرنبلالية عن

(نام ولو تقدير) بالتمددة
على الاستماء ولو بنائيه
فرع على سببه بقوله (نالا
زكاة على مكاتب)

الجوهرة فلو قال فلا زكاة في كسب مكاتب لكان اولى ح (قوله لعدم الملك التام) اى لعدم اليد في حق السيد عدم ملك الرقبة في حق المكاتب ثم ان رجوع المال للمولى بالتعجيزا والمكاتب باداء بدل الكتابة لا يزكى عن السنين الماضية بل يستأنف حولا جديدا اه ح وكان الاولى بالشارح تأخير التعليل الى آخر المسائل الثلاث التى ذكرها فانه علة لها ايضا لان المفقود فيها اما عدم اليد او عدم ملك الرقبة وقدر ان المراد بالملك التام المملوك رقبة ويذا (قوله ولا في كسب مأذون) اى لاعليه ولا على سيده مادام في يده اما اذا اخذه السيد فانه يزكىه لما مضى من السنين على الصحيح وقيل يلزمه الاداء قبل الاخذ وهذا اذا لم يكن على المأذون دين مستغرق فان كان لا يلزم السيد الاداء لما مضى لا قبل الاخذ ولا بعده كذا في البحر وكان على الشارح ان يقول ولا في كسب مأذون قبل قبضه كما قال في المشتري لتجارة بل ربما يتوهم من كلامه ان قوله بعد قبضه المذكور في مسألة الرهن ظرف لمسئلة المأذون ايضا ح (قوله ولا في مرهون) اى لاعلى المرتهن لعدم ملك الرقبة ولا على الراهن لعدم اليد واذا استرده الراهن لا يزكى عن السنين الماضية وهو معنى قول الشارح بعد قبضه ويدل عليه قول البحر ومن موانع الوجوب الرهن ح وظاهره ولو كان الرهن ازيد من الدين ط قلت لكن ارجع شيخ مشايخنا السائح الضمير في قول الشارح بعد قبضه الى المرتهن كما رأيت به بخطه في هامش نسخته ويؤيده ان عبارة البحر هكذا ومن موانع الوجوب الرهن اذا كان في يد المرتهن لعدم ملك اليد اه وليس فيها ما يدل على انه لا يزكىه بعد الاسترداد لكن قال في الحانية السائمة اذا غصبها ومنعها عن المالك وهو مقر ثم ردها عليه لازكاة على المالك فيما مضى وكذا لو رهنها بالف وله مائة الف فحال الحول على الرهن في يد المرتهن يزكى الراهن ما عنده من المال الا الف الدين ولا زكاة في غنم الرهن لانها كانت مضمونة بالدين فرق بين الدراهم المنصوبة والسائمة فانه يزكى الدراهم اذا قبضها دون السائمة ولو الغاصب مقرا اه وظاهره انه لا فرق في الرهن بين السائمة والدراهم فلي تأمل (قوله قبل قبضه) اما بعده فيزكىه عما مضى كما فهمه في البحر من عبارة المحيط فراجع له لكن في الحانية رجل اه سائمة اشتراها رجل للسيامة ولم يقبضها حتى حال الحول ثم قبضها لازكاة على المشتري فيما مضى لانها كانت مضمونة على البائع بالثمن اه ومقتضى التعليل عدم الفرق بين ما اشتراها للسيامة او لتجارة فتأمل (قوله ومديون للعبد) الاولى ومديون بدين يطالب به العبد ليشمل دين الزكاة والحراج لانه لله تعالى مع انه يمنع لان له مطالبا من جهة العباد كما مر ط (قوله بقدر دينه) متعلق بقوله فلا زكاة (قوله وعروض الدين) اى المستغرق في اثناء الحول ومنه المنقص للنصاب ولم يتم آخر الحول واما الحادث بعد الحول فلا يعتبر اتفاقا ط (قوله ورجحه في البحر) وعبارته وعند ابى يوسف لا يمنع بمنزلة نقصانه وتقديمهم قول محمد يشعر بترجيحه وهو كذلك كما لا يخفى وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا ابرأه فعند محمد يستأنف حولا جديدا لا عند ابى يوسف كما في المحيط اه اقول ان كان مجرد التقديم يقتضى الترجيح فقد قدم في الجوهرة قول ابى يوسف و اشار في المجمع الى انه قول ابى حنيفة ايضا واخر في شرحه دليلهما عن دليل محمد فاقضى ترجيح قولهما لان الدليل المتأخر يتضمن الجواب عن المتقدم بل ما عزاه الى محمد عزاه في البدائع وغيرها الى زفر وفي البحر في آخر باب زكاة المال عن

لعدم الملك التام ولا في
كسب مأذون ولا في مرهون
بعد قبضه ولا فيما اشتراه
لتجارة قبل قبضه (ومديون
للعبد بقدر دينه) فيزكى
الزائد ان بالغ نصابا وعروض
الدين كالهلاك عند محمد
ورجحه في البحر

المجتبى الدين في خلال الحول لا يقطع حكم الحول وان كان مستغرقا وقال زفر يقطع اه وجزم به الشارح هناك قيل قول المصنف وقيمة العرض تضم الى الثمن فقد ظهر لك ما في ترجيح البحر فتدبر نعم ما في البحر اوجه لان الدين مانع من ابتداء الحول فيمنع من بقائه بالاولى لان البقاء اسهل تأمل ولعل القول بعدم المنع مبنى على ما اذا كان النصاب تاما في آخر الحول ايضا بان ملك ما يفي الدين من غير النصاب تأمل (قوله ولوله نصب الخ) كأن يكون عنده دراهم ودنانير وعروض التجارة وسواهم يصرف الدين الى الدراهم والدنانير ثم الى العروض ثم الى السواهم كما في البحر (قوله ولواجناسا) اي ولو كانت السواهم التي عنده اجناسا بان كان له اربعون من الغنم وثلاثون من البقر وخمس من الابل صرف الدين الى الغنم او الابل دون البقر لان التبيع فوق الشاة بحر ثم قال هكذا اطلقوا وقيد في المبسوط بان يحضر الساعي والافخيار لرب المال ان شاء صرف الدين الى السائمة وأدى الزكاة من الدراهم وان شاء عكس لانها في حقه سواء اه (قوله خير) لان الواجب في كل منهما شاة واحدة قال في البحر وقيل يصرف الى الغنم لتجب الزكاة في الابل في العام القابل اه اي لانه اذا دفع من الغنم واحدة يبقى تسعة وثلاثون لا تجب زكاتها في القابل * (تمة) * بقي ما اذا كان للمديون مال الزكاة وغيره من عبيد الخدمة وثياب البذلة ودور السكنى فيصرف الدين اولا الى مال الزكاة لا الى غيره ولو من جنس الدين خلافا لزفر حتى لو تزوج على خادم بغير عينه وله مائت درهم وخادم صرف دين المهر الى المائتين دون الخادم عندنا لان غير مال الزكاة يستحق للحوائج ومال الزكاة فاضل عنها فكان الصرف اليه ايسر وانظر بآداب الاموال ولهذا لا يصرف الى ثياب البذلة وقوته ولو من جنس الدين قال محمد في الاصل رأيت لو تصدق عليه لم يكن موزعا للصدقة ومعناه ان مال الزكاة مشغول بالدين فالتحق بالعدم وملك الدار والخادم لا يحرم عليه اخذ الصدقة فكان فقيرا ولا زكاة على الفقير واما اذا لم يكن له مال زكاة يصرف الدين الى عروض البذلة ثم الى العقار لان الملك مما يستحدث في العروض ساعة فساعة اما العقار فبخلها غالبا بدائع * اقول والظاهر ان قوله يصرف الدين الى عروض البذلة الخ كلام استطرادى مفروض فيما اذا اراد القاضي بيع ماله عليه في قضاء دينه كما صرحوا به في الحجر لافي مسألة الزكاة اذ الفرض انه ليس له مال زكاة فأي شيء يركبه ولو كان له مال زكاة فقد صرح قبله بان الدين يصرف الى مال الزكاة دون غيره وعليه فلو استقرض مائتي درهم وحال عليها الحول عنده وليس له الاثياب البذلة ونحوها مما ليس مال زكاة لازكاة عليه ولو كانت الثياب تفي بالدين لان الدين الذي عليه يصرف الى الدراهم التي عنده دون الثياب وقد صرح في السراج ايضا بأنه لا يصرف الدين لملك آخر لازكاة فيه وفي الزيلعي ايضا ولا يتحقق الغنى بالمال المستقرض مالم يقض (قوله المحتاج اليها الخ) انما قيد ابن ملك بذلك لانه اراد بيان الحوائج الاصلية كما قدمناه عنه اما كلام المصنف هنا فلا حاجة الى تقييده بذلك وكأن الشارح اراد ان قوله ولا في ثياب البدن محترز قوله عن حاجته الاصلية لتقدمه فقيد بذلك وجعل غير المحتاج اليها من محترزات القيد الذي بعده وهو قوله نام ولو تقديره مراعاة لترتيب القيود تأمل (قوله واثاث المنزل الخ) محترز قوله نام ولو تقديره وقوله ونحوها اي كشياب البدن الغير المحتاج اليها وكالحوانيت والعقارات

ولوله نصب صرف الدين
لايسرها قضاء ولواجناسا
صرف لاقلمها زكاة فان
استويا كاربعين شاة وخمس
ابل خير (ولا في ثياب
البدن) المحتاج اليها الدفع
الحر والبرد ابن ملك
(وآثاث المنزل ودور
السكنى ونحوها) وكذا
الكتب

(قوله وان لم تكن لاهلها) أشار الى ان تقييد الهداية بقوله لاهلها غير معتبر المفهوم هنا لكن
 قديقال اراد اخراجها بقوله وعن حاجته الاصلية وجعل التي لغير اهلها خارجة بقوله نام كما
 قررناه في ثياب البذلة والمراد باهلها من يحتاج اليها للتدريس وحفظ وتصحيح كما يعلم مما يأتي
 عن الفتح (قوله غير ان الاهل الخ) استدراك على التعميم المأخوذ من قوله وان لم تكن لاهلها اي
 ان الكتب لازكاة فيها على الاهل وغيرهم من أي علم كانت لكونها غير نامية وانما الفرق بين
 الاهل وغيرهم في جواز اخذ الزكاة والمنع عنه فمن كان من اهلها اذا كان محتاجا اليها للتدريس
 والحفظ والتصحيح فانه لا يخرج بها عن الفقر فله اخذ الزكاة ان كانت فقها او حديثا وتفسيرا
 ولم يفضل عن حاجته نسخ تساوي نصابا كأن يكون عنده من كل تصنيف نسختان وقيل ثلاث
 لان النسختين يحتاج اليهما لتصحيح كل من الاخرى والمختار الاول اي كون الزائد على الواحدة
 فاضلا عن الحاجة واما غير الاهل فانهم يحرمون بالكتب من اخذ الزكاة لتعلق الحرمان بملك
 قدر نصاب غير محتاج اليه وان لم يكن ناميا واما كتب الطب والنحو والنجوم فمعتبرة في المنع
 مطلقا ونص في الخلاصة على ان كتب الادب والمصحف الواحد ككتب الفقه لكن اضطرب
 كلامه في كتب الادب فصرح في باب صدقة الفطر بانها كالتيغير والطب والنجوم والذي
 يقتضيه النظر ان نسخة من النحو او نسختين على الخلاف لا تعتبر من النصاب وكذا من اصول
 الفقه والكلام غير المخلوط بالآراء بل مقصور على تحقيق الحق من مذهب اهل السنة الا ان
 لا يوجد غير المخلوط لان هذه من الحوائج الاصلية افاده في فتح القدير * قلت والذي يقتضيه النظر
 ايضا انه ان اريد بالادب الظرافة كافي القاموس وذلك ككتب الشعر والعروض والتاريخ
 ونحوه تمنع الاخذ وان اريد به آداب النفس كافي المغرب وهه المسمى بعلم الاخلاق كالا حياء
 للغزالي ونحوه فهو كالفقه لا يمنع وان كتب الطب لطبيب يحتاج الى مطالعتها ومراجعتها
 لا تمنع لانها من الحوائج الاصلية كآلات المحترفين وان الاهل اذا كان غير محتاج اليها فهو
 كغير الاهل كما يعلم مما مر وكذا حافظ قرآن له مصحف لا يحتاجه لان المناط هو الحاجة (قوله
 او تزيد على نسختين) صوابه على نسخة لان المختار هو كون الزائد على نسخة واحدة فاضلا عن
 الحاجة كما قدمناه على الفتح ومثله في النهر (قوله وكذلك آلات المحترفين) اي سواء كانت مما
 لا تستهلك عينه في الانتفاع كالقدوم والمبرد او تستهلك لكن هذا منه ما لا يبقى اثر عينه كصابون
 وحرص لغسل ومنه ما يبقى كعصفر وزعفران لصباغ ودُهْن وعَفْص لدباغ فلا زكاة في الاولين
 لان ما يأخذ من الاجرة بمقابلة العمل وفي الاخير الزكاة اذا حال عليه الحول لان المأخوذ
 بمقابلة العين كافي الفتح قال وقوارير العطارين ولحم الخيل والحمير المشتراة للتجارة ومقاودها
 وجلالها ان كان من غرض المشتري بيعها بها فيها الزكاة والا فلا (قوله كالعصفر) الاولى
 كالعفص كافي بعض النسخ لانه المناسب لقوله لدبغ الجلد (قوله وان حال الحول) اي ولم ينوبها
 التجارة بل امسكه لحرفته (قوله فتباع له) اي يجبره القاضي على بيعها لقضاء الدين وان ابي
 باعها عليه (قوله ولا في مال مفقود الخ) شروع في مسألة مال الضمار كأيأتي (قوله بعدها) اي
 بعد سنين (قوله فلوله بينة تجب لما مضى) اي تجب الزكاة بعد قبضه من الغاصب لما مضى من
 السنين قال ح وينبغي ان يجري هنا ما يأتي مصححا عن محمد من انه لا زكاة فيه لان البينة قد

وان لم تكن لاهلها اذا لم تنو
 للتجارة غير ان الاهل له
 اخذ الزكاة وان ساوت
 نصابا الا ان تكون غير فقه
 وحديث وتفسير او تزيد
 على نسختين منها هو المختار
 وكذلك آلات المحترفين
 الا ما يبقى اثر عينه كالعصفر
 لدبغ الجلد ففيه الزكاة
 بخلاف ما لا يبقى كصابون
 يساوي نصابا وان حال
 الحول وفي الاشياء الفقيه
 لا يكون غنيا بكتبه المحتاج
 اليها الا في دين العباد فتباع له
 (ولا في مال مفقود) وجده
 بعد سنين (وساقط في
 بحر) استخرجه بعدها
 (ومغصوب لا بينة عليه)
 فلوله بينة تجب لما مضى
 الا في غصب السائمة

لا تقبل فيه اه قال ط والظاهر على القول بالوجوب ان حكمه حكم الدين القوي اه اى فتجب
عند قبض اربعين درهما (قوله فلا تجب) لعدم تحقق الاسامة ط (قوله عند غير معارفه)
اى عند الاجانب فلو عند معارفه تجب الزكاة لتفريطه بالنسيان فى غير محله بحر (قوله فى حرز)
كداره او دار غيره بحر وقيل اذا كانت الدار عظيمة فلها حكم الصحراء اسمعيل عن البرجندى
(قوله واختلف فى المدفون الخ) فقيل بالوجوب لامكان الوصول وقيل لالانها غير حرز بحر
(قوله ولا بينة له عليه) هذا على احد القولين المصححين كما يأتى (قوله ثم صارت) اى اليينة
(قوله بعدها) اى السنين (قوله وقيد الخ) اى قيد عدم الوجوب فى المجهود عند عدم اليينة
بما اذا حلفه عند القاضى تخلف اما قبله فتجب لاحتمال نكوله وهذا نقله فى غرر الاذكار بلفظ
وعن ابى يوسف ثم لا يخفى انه على التصحيح الآتى من عدم الوجوب ولو مع اليينة يقتضى ان
لا تجب قبل التحليف بالاولى كما افاده ط عن ابى السعود (قوله وما اخذ مصادرة) المصادرة ان
يأمره بان يأتى بالمال والغصب اخذ المال مباشرة على وجه القهر فلا يتكرر هذا مع قوله
ومغضوب لا بينة عليه افاده ح (قوله ثم وصل اليه) اى المال فى جميع هذه الصور (قوله
لعدم النمو) علة لقوله ولا فى مال مفقود الخ افاده انه من محترقات قوله نام ولو تقديره لانه غير
متمكن من الزيادة لعدم كونه فى يده او يد نائبه (قوله حديث على) كذا عزاه فى الهداية الى
على وليس بمعروف وانما ذكره سبط ابن الجوزى فى آثار الانصاف عن عثمان وابن عمر كذا
فى شرح النقاية للملا على القارى (قوله لازكاة فى مال الضمار) الضمار بالضاد المعجمة بوزن حمار
قال فى البحر وهو فى اللغة الغائب الذى لا يرجى فاذا رجع فليس بضمار واصله الاضمار وهو
التغيب والاختفاء ومنه اضمر فى قلبه شيا (قوله ملى) فعيل بمعنى فاعل هو الغنى ط وفى المحيط
عن المتقى عن محمد لو كان له دين على وال وهو مقرب له الا انه لا يعطيه وقد طالبه بباب الخليفة فلم
يعطه فلا زكاة فيه ولو هرب غريمه وهو يقدر على طلبه او التوكيل بذلك فعليه الزكاة وان لم
يقدر على ذلك فلا زكاة عليه اه (قوله او على معسر) الا صوب اسقاط على لانه عطف على
ملى نعمت لمقر ايضا لا مقابل له لانه لو كان غير مقر فهو المسئلة المتقدمة والاخصر قول الدرر
على مقر ولو معسرا (قوله اى محكوم بافلاسه) افاد ان قوله مفلس مشدد اللام وقيد به لانه
محل الخلاف لان الحكم به لا يصح عند ابى حنيفة فكان وجوده كعدمه فهو معسر ومركمه
ولو لم يفلسه القاضى وجبت الزكاة بالاتفاق كفى الغاية وغيرها لان المال غادر الخ (قوله
وعن محمد لازكاة) اى وان كان له بينة بحر (قوله وهو الصحيح) صححه فى التحفة كفى غاية
البيان وصححه فى الخانية ايضا وعزاه الى السرخسى بحر وفى باب المصرف من النهر عن عقد
الفراندين بنى ان يعول عليه قلت ونقل الباقرى تصحيح الوجوب عن الكافى قال وهو المعتمد
واليه مال فخر الاسلام اه ولذا اجزم به فى الهداية والغرر والملتقى وتبعهم المصنف والحاصل
ان فيه اختلاف التصحيح ويأتى تمامه فى باب المصرف (قوله لان اليينة الخ) ولان القاضى قد
لا يعدل وقد لا يظفر بالخصومة بين يديه لما منع فيكون اى الدين فى حكم الهالك بحر (قوله
سيجي) اى فى كتاب القضاء ط (قوله عدم القضاء) اى عدم صحة قضاء القاضى اعتمادا على
علمه فلو علم بالمجهود وقضى به لم يصح ولا يجب ان يزكى لما مضى (قوله فوصل الى ملكه)

فلا تجب وان كان الغاصب
مقرا كفى الخانية (ومدفون
ببرية نسي مكانه) ثم تذكره
وكذا الوديعة عند غير
معارفه بخلاف المدفون
فى حرز واختلف فى المدفون
فى كرم وارض مملوكة
(ودين) كان (جحده المديون
سنيين) ولا بينة له عليه (ثم)
صارت له بان (اقر بعدها
عند قوم) وقيد فى مصرف
الخانية بما اذا حلف عليه
عند القاضى اما قبله
فتجب لما مضى (وما اخذ
مصادرة) اى ظلما (ثم
وصل اليه بعد سنين) لعدم
النمو والاصل فيه حديث
على لازكاة فى مال الضمار
وهو ما لا يمكن الانتفاع به
مع بقاء الملك (ولو كان
الدين على مقر ملى او)
على (معسر او مفلس) اى
محكوم بافلاسه (او) على
(جاحد عليه بينة) وعن
محمد لازكاة وهو الصحيح
ذكره ابن ملك وغيره لان
اليينة قد لا تقبل (او علم به
قاض) سيجى ان المفتى
به عدم القضاء بعلم القاضى
(فوصل الى ملكه لزكاة
ما مضى)

اقول من ذلك ما في المحيط له الف على معسر فاشترى منه بالالف ديناراً ثم وهب منه الدينار فعليه زكاة الالف لانه صار قابضاً لها بالدينار اه ومنه ما في الوالوجية وهب دينه من رجل ووكله بقبضه فوجبت فيه الزكاة ثم قبضه الموهوب له فالزكاة على الواهب لان القابض وكيل عنه بالقبض له اولاً واقول ايضا الوصول الى ملكه غير قيد لانه لو ابرأ مديونه الموسر تلزمه الزكاة لانه استهلاك كما ذكره عند تفصيل الدين قيل باب العاشر وسيأتي الكلام فيه (قوله وسنفصل الدين) اي الى قوى ووسط وضعيف والاخير لايزكيه لما مضى اصلاً وفي الاولين تفصيل سيأتي ففيه اشارة الى ان ما هنا ليس على اطلاقه (قوله وسبب الخ) هذا هو السبب الحقيقي وما تقدم من قوله وسببه ملك نصاب الخ هو السبب الظاهري كالزوال للظهر ط (قوله توجه الخطاب) اي الخطاب المتوجه الى المكلفين بالامر بالاداء ط (قوله وشرطه الخ) ما تقدم في قول المصنف وشرط افتراضها عقل الخ شروط في رب المال وما هنا شروط في نفس المال المزكى ط (قوله وهو في ملكه) اي والحال اي نصاب المال في ملكه التام كامر والشرط تمام النصاب في طرفي الحول كما سيأتي وقد هنا ان الحول لا يشترط في زكاة الزروع والثمار (قوله واول للنفقة) تقدم الكلام في ذلك فلا تغفل (قوله بقيدها الآتي) هو الاكتفاء بالرعي في اكثر السنة لقصد الدر والنسل وانت الضمير اشارة الى ان المراد بالسوم الاسامة اذ لا بد فيه من نيته لان السائمة تصاح لغير الدر والنسل كالحمل والركوب ولا تعتبر هذه النية ما لم تتصل بفعل الاسامة كما في البحر (قوله سيجي) اي في آخر هذا الباب ويأتي بيانه (قوله او يؤاجر داره الخ) قال في البحر لكن ذكر في البدائع الاختلاف في بدل منافع عين معدة للتجارة ففي كتاب زكاة الاصل انه للتجارة بلانية وفي الجامع ما يدل على التوقف على النية وصحح مشايخ بلخ رواية الجامع لان العين وان كانت للتجارة لكن قد يقصد ببذل منافعها المنفعة فتؤجر الدابة لينفق عليها والدار للعمارة فلا تصير للتجارة مع التردد الا بالنية اه وقيد بقوله التي للتجارة اذ لو كانت للسكنى مثلاً لا يصير بدلها للتجارة بدون النية فاذا نوى يصح ويكون من قسم الصريح (قوله واستثنوا الخ) ذكر في النهر انه ينبغي جعله من النية دلالة فلا حاجة الى الاستثناء (قوله مطلقاً) اي وان لم ينوها او نوى الشراء للنفقة حتى لو اشترى عبيداً بمال المضاربة ثم اشترى لهم كسوة وطعاماً للنفقة كان الكل للتجارة وتجب الزكاة في الكل بدائع (قوله لانه لا يملك بمالها غيرها) اي بمال التجارة غير التجارة بخلاف المالك اذا اشترى لهم طعاماً وثياباً للنفقة لا يكون للتجارة لانه يملك الشراء لغير التجارة بدائع (قوله ولا تصح نية التجارة الخ) لانها لا تصح الا عند عقد التجارة فلا تصح فيما ملكه بغير عقد كارت ونحوه كما سيأتي ومثله الخارج من ارضه لان المالك يثبت فيه بالنبات والاختيار له فيه ولذا قال في البحر وخرج اي بقيد العقد ما اذا دخل من ارضه حنطة تباع قيمتها نصاباً ونوى ان يمسكها ويبيعها فامسكها حولاً لا تجب فيها الزكاة كما في الميراث وكذا لو اشترى بذراً للتجارة وزعها في ارض عشر استأجرها كان فيها العشر لا غير كما لو اشترى ارض خراج او عشر للتجارة لم يكن عليه زكاة التجارة انما عليه حق الارض من العشر أو الخراج (قوله أو المستأجرة أو المستعارة) يعني وكانت الارض عشرية فان العشر على المستعير اتفاقاً وعلى المستأجر على قولهما المأخوذه

وسنفصل الدين في زكاة المال (وسبب لزوم آدائها توجه الخطاب) يعني قوله تعالى آتوا الزكاة (وشرطه) اي شرط افتراض آدائها (حولان الحول) وهو في ملكه (وتسمية المال كالدرهم والدنانير) لعينهما للتجارة باحل الخلقة فتأزم الزكاة كيفما امسكهما ولو للنفقة (او السوم) بقيدها الآتي (اونية التجارة) في العروض اما صريحاً ولا بد من مقارنتها لعقد النجاة كما سيجي او دلالة بان يشتري عينا بعرض التجارة او يؤاجر داره التي للتجارة بعرض فتصير للتجارة بلانية صريحاً واستثنوا من اشتراط النية ما يشتريه المضارب فانه يكون للتجارة مطلقاً لانه لا يملك بمالها غيرها ولا تصح نية التجارة فيما خرج من ارضه العشرية او الخراجية او المستأجرة او المستعارة

واما اذا كانتا خراجيتين فان الخراج على رب الارض فاذا نوى المستعير او المستاجر في الخارج
 منهما التجارة يصح لعدم اجتماع الحقين أفاده ح قلت يتعين فرض المسئلة فيما اذا اشترى بذرا
 للتجارة وزرعه ليصح التعليل بعدم اجتماع الحقين اما لو نوى التجارة فيما خرج من ارضه فقد
 علمت انها لا تصح لعدم العقد فلم يصح الخراج مال تجارة فلا زكاة فيه فافهم (قوله) لئلا يجتمع
 الحقان علمت ما فيه (قوله) وشرط صحة ادائها الخ قد علم اشتراط النية من قوله أو لا لله تعالى
 لكن ذكرت هنا لبيان تفاصيلها أفاده في البحر (قوله نية) اشار الى انه لا اعتبار للتسمية فلو
 سماها هبة او قرضا تجزئ في الاصح والى انه لو نوى الزكاة والتطوع وقع عنها عند الثاني لان نية
 الفرض اقوى وعند الثالث يقع عنه والى انه ليس للفقير اخذها بلا علمه الا اذا لم يكن في قرابته
 او قبيلته أحوج منه فيضمن حكما لادبانه والى ان الساعي لو اخذها منه كرها لا يسقط الفرض
 عنه في الاموال الباطنة بخلاف الظاهرة هو المفتى به والى انها لا تؤخذ من تركته لفقد النية
 الا اذا اوصى فتعتبر من الثالث وتسامه في البحر زاد في الجوهرة او تبرع ورثته قلت ولعل
 وجهه انهم قائمون مقامه فتكفي نيتهم فتأمل (قوله مقارنة) هو الاصل كما في سائر العبادات
 وانما اكتفى بالنية عند العزل كما سيأتي لان الدفع يتفرق فيخرج باستحضار النية عند كل دفع
 فاكتفى بذلك للخرج بحر والمراد مقارنتها للدفع الى الفقير واما المقارنة للدفع الى الوكيل
 فهي من الحكمية كما يأتى ط (قوله) والمال قائم في يد الفقير بخلاف ما اذا نوى بعد هلاكه
 بحر وظاهره ان المراد بقيامه في يد الفقير بقاؤه في ملكه لا اليد الحقيقية وان النية تجزئ
 مادام في ملك الفقير ولو بعد أيام (قوله) او دفعها لذي (نية) على الفرق بين الزكاة والحج لان الزكاة
 عبادة مالية محضة فتصح فيها اناة الذمي وان لم يكن من اهل النية لان الشرط فيها نية الامر
 بخلاف الحج لانه عبادة مركبة من المال والبدن فيشترط فيه اهلية المأمور للنية (قوله) لان
 (المعبرنية الامر) علة للمسئلتين (قوله ولذا) اى ليكون المعبرنية الامر (قوله لو قال) اى
 عند الدفع الى الوكيل (قوله) ثم نواه عن الزكاة اى ولم يعلم الوكيل بذلك بل دفع الى الفقير بنية
 التطوع او الكفارة (قوله ضمن وكان متبرعا) لانه ملكه بالخلط وصار مؤديا مال نفسه قال في
 التارخانية الا اذا وجد الاذن او اجاز المالك ان اه اى اجاز قبل الدفع الى الفقير لما في البحر
 لو أدى زكاة غيره بغير امره فبلغه فاجاز لم يجز لانها وجدت نفاذا على المتصدق لانها ملكه ولم
 يصبر نائبا عن غيره فنفذت عليه اه لكن قد يقال تجزئ عن الامر مطلقا لبقاء الاذن بالدفع
 قال في البحر ولو تصدق عنه بامر جاز ويرجع بما دفع عند ابى يوسف وعند محمد لا يرجع الا
 بشرط الرجوع اه تأمل ثم قال في التارخانية او وجدت دلالة الاذن بالخلط كما جرت العادة
 بالاذن من ارباب الخطة بخلط ثمن الغلات وكذلك المتولى اذا كان في يده اوقاف مختلفة
 وخلط غلاتها ضمن وكذلك السمسار اذا خلط الاثمان والبياع اذا خلط الامتعة يضمن اه
 قال في التجنيس ولا عرف في حق السمسرة والبياعين بخلط ثمن الغلات والامتعة اه ويتصل
 بهذا العالم اذا سأل للفقراء شيئا وخلط يضمن قات ومقتضاء انه لو وجد العرف فلا ضمان
 لوجود الاذن حينئذ دلالة والظاهر انه لا بد من علم المالك بهذا العرف ليكون اذا منه دلالة
 (قوله) الا اذا وكله الفقراء) لانه كلما قبض شيئا ملكه وصار خالطا مالهم بعضه ببعض ووقع

لئلا يجتمع الحقان (وشرط
 صحة ادائها نية مقارنة له)
 اى للاداء (ولو) كانت
 المقارنة (حكما) كما
 لو دفع بلا نية ثم نوى
 والمال قائم في يد الفقير او
 نوى عند الدفع للوكيل
 ثم دفع الوكيل بلا نية
 او دفعها لذي ليدفعها
 للفقراء جاز لان المعبر
 نية الامر ولذا لو قال
 هذا تطوع او عن كفارتى
 ثم نواه عن الزكاة قبل
 دفع الوكيل صح ولو
 خلط زكاة موكله ضمن
 وكان متبرعا الا اذا وكله
 الفقراء وللوكيل ان يدفع

زكاة عن الدافع لكن بشرط ان لا يبلغ المال الذي بيد الوكيل نصابا فلو باغاه وعلم به الدافع لم يجزه اذا كان الآخذ وكيلا عن الفقير كافي البحر عن الظهيرية قلت وهذا اذا كان الفقير واحدا فلو كانوا متعددين لا بد ان يبلغ لكل واحد نصابا لان ما في يد الوكيل مشترك بينهم فاذا كانوا ثلاثة وما في يد الوكيل باع نصابين لم يصيروا اغنياء فتجزى الزكاة عن الدافع بعده الى ان يبلغ ثلاثة انصاء الا اذا كان وكيلا عن كل واحد بانفراده فحينئذ يعتبر لكل واحد نصابه على حدة وليس له الخلط بلاذنيهم فلو خلط اجزا عن الدافعين وضمن للموكلين واما اذا لم يكن الآخذ وكيلا عنهم فتجزى وان باع المقبوض نصبا كثيرة لانهم لم يملكوا شيئا مما في يده **(قوله لولده الفقير)** واذا كان ولده صغيرا فلا بد من كونه هو فقيرا ايضا لان الصغير يعد غنيا بغنى ابيه افاده ط عن ابي السعود وهذا حيث لم يأمره بالدفع الى معين اذ لو خالف ففيه قولان حكاهما في القنية وذكر في البحر ان القواعد تشهد للقول بأنه لا يضمن لقولهم لو نذر التصديق على فلان له ان يتصدق على غيره اه اقول وفيه نظر لان تعيين الزمان والمكان والدرهم والفقير غير معتبر في النذر لان الداخل تحته ما هو قرينة وهو اصل التصديق دون التعيين فيبطل وتلزم القرينة كما صرحوا به وهنا الوكيل انما يستفيد التصرف من الموكل وقد أمره بالدفع الى فلان فلا يملك الدفع الى غيره كما لو أوصى لزيد بكذا ليس للوصي الدفع الى غيره فتأمل **(قوله وزوجته)** اي الفقيرة **(قوله ولو تصدق الخ)** اي الوكيل بدفع الزكاة اذا امسك دراهم الموكل ودفع من ماله ليرجع بدلها في دراهم الموكل صح بخلاف ما اذا انفقها او اعلى نفسه مثلا ثم دفع من ماله فهو متبرع وعلى هذا التفصيل الوكيل بالانفاق او بقضاء الدين او الشراء كما سيأتي ان شاء الله تعالى في الوكالة وفيه اشارة الى انه لا يشترط الدفع من عين مال الزكاة ولذا لو امر غيره بالدفع عنه جاز كما قدمناه لكن اختلف فيما اذا دفع من مال آخر حيث قال في البحر وظاهر القنية ترجيح الاجزاء استدلالا بقولهم مسلم له خمر فوكل ذميا فباعها من ذمي فلم يسلم صرف ثمنها عن زكاة ماله **(فرع)** للوكيل بدفع الزكاة ان يوكل غيره بلاذن بحر عن الحانية وسيأتي متافى الوكالة **(قوله بعزل ما وجب)** في نسخة بعزل باللام وهي احسن ليوافق المعطوف عليه **(قوله ولا يخرج عن العهدة بالعزل)** فلوضاعت لا تسقط عنه الزكاة ولو مات كانت ميراثا عنه بخلاف ما اذا ضاعت في يد الساعي لان يده كيد الفقراء بحر عن المحيط **(قوله او تصدق بكمه)** بالرفع عطفا على قوله نية واقاديه سقوط الزكاة ولو نوى نفلا او لم ينو اصلا لان الواجب جزء منه وانما تشترط النية لدفع المزاحم فلما ادى الكل زالت المزاحمة بحر **(قوله الا اذا نوى الخ)** في التعبير بالتصدق ايماء الى هذا الاستثناء كافي النهر **(قوله فيصح)** اي عمانوى **(قوله لا تسقط حصته)** اي لا تسقط زكاة ما تصدق به فتجب زكاته وزكاة الباقي **(قوله خلافا للثالث)** اشار بذلك تبعالمن الملتقى الى اعتماد قول ابي يوسف ولذا قدمه قاضيخان وقد أخره في الهداية مع دليله وعادته تأخير المختار عنده على عكس عادة قاضيخان وصاحب الملتقى فافهم **(قوله واطلقه)** اي اطلق التصديق **(قوله حتى الخ)** تفريع على شموله الدين وقيد بالفقير لانه لو كان غنيا فوهبه بعد الحول ففيه روايتان احدهما الضمان بحر عن المحيط اي ضمان زكاة ما وهبه لانه استهلكه بعد الوجوب **(قوله صح وسقط عنه)** اي صح الابراء وسقط عنه زكاته نوى

لولده الفقير وزوجته لان نفسه
الا اذا قال ربها ضعتها حيث
ثبت ولو تصدق بدراهم
نفسه اجزا ان كان على نية
الرجوع وكانت دراهم
الموكل قائمة (او) مقارنة
(بعزل ما وجب) كله
او بعضه ولا يخرج عن العهدة
بالعزل بل بالاداء للفقراء
(او تصدق بكمه) الا اذا نوى
نذرا او واجبا آخر فيصح
ويضمن الزكاة ولو تصدق
ببعضه لا تسقط حصته عند
الثاني خلافا للثالث واطلقه
فعم العين والدين حتى
لو ابرأ الفقير عن النصاب
صح وسقط عنه

الزكاة أو المأمر ولو أبرأه عن البعض سقطت زكاته دون الباقي ولو نوى به الأداء عن الباقي بحر
(قوله واعلم الخ) المراد بالدين ما كان ثابتاً في الذمة من مال الزكاة وبالعين ما كان قائماً في
ملكه من نقود وعروض والتقسمة رباعية لأن الزكاة إما أن تكون ديناً أو عيناً والمال المزكى
كذلك لكن الدين إما أن يسقط بالزكاة أو يبقى مستحق القبض بعدها فتصير خمسة فيجوز
الأداء في ثلاثة الأولى أداء الدين عن دين سقط بها كما مثل من أبرأ الفقير عن كل النصاب
الثانية أداء العين عن العين كنفق حاضر عن نقد أو عرض حاضر الثالثة أداء العين عن الدين
كنفق حاضر عن نصاب دين وفي صورتين لا يجوز الأولى أداء الدين عن العين كجعله مافى ذمة
مديونه زكاة لماله الحاضر بخلاف ما إذا أمر فقيراً بقبض دين له على آخر عن زكاة عين عنده
فانه يجوز لانه عند قبض الفقير يصير عيناً فكان عيناً عن عين الثانية أداء دين عن دين
سيقبض كما تقدم عن البحر وهو مالو أبرأ الفقير عن بعض النصاب ناوياً به الأداء عن الباقي
وعلمه بان الباقي يصير عيناً بالقبض فيصير مؤدياً الدين عن العين اهـ ولذا اطلق الشارح الدين
أولاً عن التقييد بالسقوط ولقوله بعده سيقبض **(قوله وحيلة الجواز)** أي فيما إذا كان له
دين على معسر وأراد أن يجعله زكاة عن عين عنده أو عن دين له على آخر سيقبض **(قوله ان**
يعطى مديونه الخ قال في الاشباه وهو أفضل من غيره أي لانه يصير وسيلة إلى براءة ذمة المديون
(قوله لكونه ظفر بجنس حقه) نقل العلامة اليرى في آخر شرح الاشباه ان الدراهم
والدنانير جنس واحد في مسألة الظفر **(قوله فن مانعه الخ)** والحيلة إذا خاف ذلك مافى
الاشباه وهو ان يوكل المديون خادماً للدائن بقبض الزكاة ثم بقضاء دينه فبقبض الوكيل صار
ملكاً للموكل ولا يسلم المال للوكيل الا في غيبة المديون لاحتمال ان يعزله عن زكاة قضاء دينه
حال القبض قبل الدفع اهـ وفيها وان كان للدائن شريك في الدين يخاف ان يشاركه في المقبوض
فالحيلة ان يتصدق الدائن بالدين ويهب المديون ما قبضه للدائن فلا مشاركة **(قوله ثم هو)**
أي الفقير يكفن والظاهر ان له ان يخالف امره لانه مقتضى صحة التملك كما سيأتى في باب
المصرف بحثاً **(قوله فيكون الثواب لهما)** أي ثواب الزكاة للمزكى وثواب التكفين للفقير وقد
يقال ان ثواب التكفين يثبت للمزكى ايضاً لان الدال على الخير كفاعله وان اختلف الثواب كما
وكيفاً ط قلت واخرج السيوطي في الجامع الصغير لومرت الصدقة على يدى مائة لكان لهم
من الاجر مثل اجر المبتدئ من غير ان ينقص من اجره شيء **(قوله وكذا)** الاشارة الى الحيلة
(قوله وتماه الخ) هو ما قدمناه عن الاشباه **(قوله وافترضها عمرى)** قل في البدائع
وعليه عامة المشايخ ففي أي وقت أدى يكون مؤدياً للواجب ويتعين ذلك الوقت للوجوب
واذا لم يؤد الى آخر عمره يتخيق عليه الوجوب حتى لو لم يؤد حتى مات يأثم واستدل الجصاص
له بمن عليه الزكاة اذا هلك نصابه بعد تمام الحول والتمكن من الأداء انه لا يضمن ولو كانت
على الفور يضمن كمن أخر صوم شهر رمضان عن وقته فان عليه القضاء **(قوله وصححه الباقون)**
(وغيره) نقل تصحيحه في التارخانية ايضاً **(قوله أي واجب على الفور)** هذا ساقط من بعض
النسخ وفيه زكاة لانه يؤل الى قولنا افترضها واجب على الفور مع انها فريضة محكمة
بالدلائل القطعية وقد يقال ان قوله افترضها على تقدير مضاف أي افترض ادائها وهو من

• واعلم ان أداء الدين عن
الدين والعين عن العين
وعن الدين يجوز وأداء
الدين عن العين وعن دين
سيقبض لا يجوز وحيلة
الجواز ان يعطى مديونه
الفقير زكاته ثم يأخذها
عن دينه ولو امتنع المديون
مديده وأخذها لكونه
ظفر بجنس حقه فان مانعه
رفعه للقاضي وحيلة
التكفين بها التصديق على
فقير ثم هو يكفن فيكون
الثواب لهما وكذا في تعمير
المسجد وتماه في حيل
الاشباه (وافترضها عمرى)
أي على التراخي وصححه
الباقون وغيره (وقيل
فورى) أي واجب على
الفور (وعليه الفتوى)
كما في شرح الوهبانية

اضافة الصفة الى موصوفها فيصير المعنى ادائها المفترض واجب على الفور اي ان اصل الاداء فرض وكونه على الفور واجب وهذا ما حققه في فتح القدير من ان المختار في الاسول ان مطلق الامر لا يقتضي الفور ولا التراخي بل مجرد الطلب فيجوز للمكلف كل منهما لكن الامر هنا معه قرينة الفور الخ ما يأتي (قوله فيأثم بتأخيرها الخ) ظاهره الاتم بتأخير ولو قل كيوم او يومين لانهم فسر والفور باول اوقات الامكان وقد يقال المراد ان لا يؤخر الى العام القابل لما في البدائع عن المنتقى بالنون اذ لم يؤد حتى مضى حولا فقد اساء واثم اه فتأمل (قوله وهي) اي القرينة انه اي الامر بالصرف (قوله وهي معجلة) كذا عبارة الفتح اي حاجة الفقير معجلة اي حاصلة (قوله وتماه في الفتح) حيث قال بعد مامر فتكون الزكاة فريضة وفوريته واجبة فيلزم بتأخيرها من غير ضرورة الاتم كما صرح به الكرخي والحاكم الشهيد في المنتقى وهو عين ما ذكره الامام ابو جعفر عن ابي حنيفة انه يكرهه فان كراهة التحريم هي الحمل عند اطلاق اسمها وقد ثبت عن اثنتي عشرة وجوب فوريته وما نقله ابن شجاع عنهم من انها على التراخي فهو بالنظر الى دلائل الافتراض اي دلائل الافتراض لا يوجبها وهو لا ينفى وجود دلائل الايجاب وعلى هذا قوالهم اذ اشك هل زكي او لا يجب عليه ان يزكي لان وقتها العمر فالشك حينئذ كالشك في الصلاة في الوقت اه ما خصا (تمة) في الفتح ايضا اذا اخر حتى مرض يؤدي سرا من الورثة ولو لم يكن عنده مال فاراد ان يستقرض لاداء الزكاة ان كان اكبر رايه انه يقدر على قضاؤه فالافضل الاستقراض والا فلا لان خصومة صاحب الدين اشد اه (قوله اي عبد) خصه بالذكر ليناسب قوله فنوى خدمته و اشار بقوله مثلا الى ان العبد غير قيد الكن الاولي ان يقول بعده فنوى استعماله ايم مثل الثوب والدابة ولا بد من تخصيصه بما تصح فيه نية التجارة ليخرج ما لو اشترى ارضا خراجية او عشرية ليتجر فيها فانه لا تجب فيها زكاة التجارة كما يأتي ونبه عليه في الفتح (قوله فنوى بعد ذلك خدمته) اي وان لا يبقى للتجارة لما في الحانية عبد التجارة اذا اراد ان يستخدمه سنتين فاستخدمه فهو للتجارة على حاله الا ان ينوى ان يخرج من التجارة ويجعله للخدمة اه (قوله ما لم يبعه) اي او يؤجره كما في النهر وغيره وبدله من قسم الدين الوسط فيعتبر ما مضى او يعتبر الحول بعد قبضه على الخلاف الآتي في بيان اقسام الديون (قوله بجنس ما فيه الزكاة) فلو دفعه لامرأته في مهرها او دفعه بصالح عن قوداو دفعه لحاج زوجها لازكاة لان هذه الاشياء لم تكن جنس ما فيه الزكاة ط (قوله والفرق) اي بين التجارة حيث لا تحقق الا بالفعل وبين عدمها بان نواه للخدمة حيث تحقق بمجرد النية ط (قوله فيتم بها) لان التزك كلها يكتفى فيها بالنية ط ونظير ذلك المقيم والصائم والكافر والعلوفة والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا سائمة ولا علوفة بمجرد النية وتثبت اضدادها بمجرد النية زيلعي لكن صرح في النهاية والفتح بان العلوفة لا تصير سائمة بمجرد النية بخلاف العكس ووفق في البحر بحمل الاول على ما اذا نوى ان تكون السائمة علوفة وهي باقية في المرعى اذ لا بد من العمل وهو اخراجها من المرعى لا العاف وحمل الثاني على ما اذا نوى بعد اخراجها منه (قوله كان لها الخ) لان الشرط في التجارة مقارنتها لعقدها وهو كسب المال بالمال بعقد شراء او اجارة او استقراض حيث لا مانع على ما يأتي في الشرح مع بيان

(فيأثم بتأخيرها) بلا عذر
(وترد شهادته) لان الامر
بالصرف الى الفقير معه
قرينة الفور وهي انه لدفع
حاجته وهي معجلة فتى لم
تجب على الفور لم يحصل
المقصود من الايجاب على
وجد التمام وتماه في الفتح
(لا يبقى للتجارة ما) اي عبد
مثلا (اشترى لها فنوى) بعد
ذلك (خدمته ثم) ما نواه
للخدمة (لا يصير للتجارة
وان نواه لها ما لم يبعه)
بجنس ما فيه الزكاة والفرق
ان التجارة عمل فلا تتم
بمجرد النية بخلاف الاول
فانه ترك العمل فيتم بها
(وما اشترى لها) اي
للتجارة (كان لها) لمارة
النية لعقد التجارة

(لما ورثه ونواه لها) لعدم العقد الا اذا تصرف فيه اى ناولا فتجب الزكاة لاقتران النية بالعمل (الا الذهب والفضة) والسائمة لما فى الحانية لو ورث سائمة لزمه زكاتها بعد حول نواه اولا (وما ملكه بصنعه كهبه او وصية او نكاح او خلع او صلح عن قود) قيد بالقود لان العبد للتجارة اذا قتله عبد خطأ ودفع به كان المدفوع للتجارة خانية وكذا كل ما قبض به مال التجارة فانه يكون لها بلا نية كامر (ونواه لها كان لها عند الثانى والاصح) انه (لا) يكون لها بجر عن البدائع وفى اول الاشياء واو قارنت النية ما ليس بدل مال بمال لا تصح على الصحيح (لا زكاة فى الآلى والجواهر) وان ساوت الفا اتفاقا (الا ان تكون للتجارة) والاصل ان ما عدا الحجرين والسوائم انما يزكى بنية التجارة بشرط عدم المانع المؤدى الى الثنى وشرط مقارنتها لعقد التجارة وهو كسب المال بالمال بعقد شراء او اجارة او استقراض

المحترزات ثم ان نية التجارة قد تكون صريحا وقد تكون دلالة فالاول ما ذكرنا والثانى ما تقدم فى الشرح عند قول المصنف اونية التجارة (قوله لا ما ورثه) قال فى النهر ويلحق بالارث ما دخله من حبوب ارضه فنوى امساكها للتجارة فلا تجب لوباعها بعد حول اه (قوله اى ناولا) قل فى النهر يعنى نوى وقت البيع مثلا ان يكون بدله للتجارة ولا تكفيه النية السابقة كما هو ظاهر ما فى البحر اه (قوله فتجب الزكاة) اى اذا حال الحول على البدل ط (قوله نواه اولا) اى نوى السوم اولا لانها كانت سائمة فبقيت على ما كانت وان لم ينوخانية (قوله وما ملكه بصنعه الخ) اى ما كان متوقفا على قبوله وايس مبادلة مال بمال كهذه العقود اذا نوى عند العقد كونه للتجارة لا يصير لها على الاصح لان الهبة والصدقة والوصية ليست بمبادلة اصلا والمهر وبدل الخلع والصلح عن دم العمد مبادلة مال بغير مال كفى البدائع قال فى فتح القدير والحاصل ان نية التجارة فيما يشتره تصح بالاجماع وفيما يرثه لا بالاجماع وفيما يملكه بقبول عقد مما ذكر خلاف اه (قوله او نكاح او خلع) اى لو تزوجها على عبد مثلا فنوت كونه للتجارة او خالته عليه فنوى كذلك (قوله او صلح عن قود) اى اذا نوى عند عقد الصلح التجارة بالبدل وفى الحانية لو كان عبد للتجارة فقتله عبد عمدا فصوب من القصاص على القاتل لم يكن القاتل للتجارة لانه بدل عن القصاص لا عن المقتول اه (قوله كان المدفوع للتجارة) اى بلانية ح وذلك لانه بدل عن المقتول وقد كان المقتول للتجارة فكذا بدله فكان مبادلة مال بمال ومثله فيما يظهر لو اختار سيد الجانى الفداء بعرض لما قلنا ولا ينافيه ما يأتى عن الاشياء فافهم (قوله فانه يكون لها) لان حكم البدل حكم الاصل خانية وسيأتى تمام الكلام على استبدال مال التجارة فى باب زكاة الغنم (قوله كامر) اى فى شرح قوله اونية التجارة ح (قوله والاصح) انه لا يكون لها لان التجارة كسب المال ببدل هو مال والقبول اكتساب بغير بدل اصلا فلم تكن النية مقارنة لعمل التجارة بدائع (قوله وفى اول الاشياء) اى به تأييد الاصح ط (قوله والجواهر) كاللعل والياقوت والزمر واما لها درر عن الكافى (قوله وان ساوت الفا) فى نسخة الوفاء (قوله ما عدا الحجرين) هذا علم بالغلبة على الذهب والفضة ط وقوله والسوائم بالنصب عطفا على الحجرين وما عدا ما ذكر كالجواهر والعقارات والمواشى العلوفة والعبيد والياب والامتعة ونحو ذلك من العروض (قوله المؤدى الى الثنى) هذا وصف فى معنى العلة اى لازكاة فيما نواه للتجارة من نحو ارض عشرية او خراجية لثلا يؤدى الى تكرار الزكاة لان العشر او الخراج زكاة ايضا والثنى بكسر التاء المثناة وفتح النون فى آخره الف مقصورة وهو اخذ الصدقة مرتين فى عام كفى القاموس ومنه كفى المغرب قوله صلى الله عليه وسلم لا ثنى فى الصدقة (قوله وشرط مقارنتها) بالجر عطفا على شرط الاول ومن المقارنة ما ورثه ناولا لها ثم تصرف فيه ناولا ايضا لان المعتبر هو النية المقارنة للتصرف بالبيع مثلا كامر فيكون بدله الذى نوى به التجارة مقارنا لعقد الشراء فافهم (قوله او اجارة) كأن أجرداره بعروض ناولا بها التجارة ولو كانت الدار للتجارة يصير بدلها للتجارة بلانية لوجود التجارة دلالة كمر وفيه خلاف قدمناه (قوله او استقراض) لان القرض ينقلب معاوضة المال بالمال فى العاقبة وهذا قول بعض المشايخ واليه اشار فى الجامع ان من كان له مائتا درهم لا مال له غيرها

فاستقرض من رجل قبل حولان الحول خمسة اقفزة لغير التجارة ولم يستهلك الاقفزة حتى حال الحول لازكاة عليه ويصرف الدين الى مال الزكاة دون الجنس الذي ليس بمال الزكاة فقوله لغير التجارة دليل انه لو استقرض للتجارة يصير لها وقال بعضهم لا وان نوى لان القرض اعاره وهو تبرع لا تجارة بدائع وعلى الاول مشى في البحر والنهر والمنح وتبعهم الشارح لكن ذكر في الذخيرة عن شرح الجامع لشيخ الاسلام ان الاصح الثاني وان معنى قول محمد في الجامع لغير التجارة انها كانت عند المقرض لغير التجارة وفائدته انها اذا ردت عليه عادت لغير التجارة وانها لو كانت عنده للتجارة فردت عليه عادت للتجارة اهـ والظاهر ان الثاني مبنى على قول ابى يوسف ان المستقرض لا يملك ما استقرضه الا بالتصرف وعندها يملكه بالقبض حتى لو كان قائماً في يده فباعه من المقرض يصح عنده لا عندها ولو باعه من اجنبي يصح اتفاقاً كما سيأتي تحريره في بابه ان شاء الله تعالى وعلى قولهما فالوجه للاول تأمل لا يقال يشكل الاول بأن المستقرض صار مديوناً بنظير ما استقرضه والمديون لازكاة عليه بقدر دينه فمافائدة صحة نية التجارة فيه لانا نقول فائدتها ضم قيمته الى النصاب الذي معه لما سيأتي من ان قيمة عروض التجارة تظم الى التقدين فاذا كان له ما تادى بهم فقط واستقرض خمسة اقفزة للتجارة قيمتها خمسة دراهم مثلاً كان مديوناً بقدرها وبقي له نصاب تام فيزكيه بخلاف ما اذا لم تكن للتجارة فانه لازكاة عليه اصلاً لان الدين يصرف الى مال الزكاة دون غيره كما مر فينقص نصاب الدراهم الذي معه لا يزكيه ولا يزكي الاقفزة فافهم (قوله ولو نوى الخ) محترز قوله وشرط مقارنتها لعقد التجارة - (قوله كما لو نوى الخ) خرج باشتراط عقد التجارة وهذا ملحق بالميراث كما مر عن النهر فلا يصح تعامله باجتماع الحقين كما قدمناه فافهم (قوله كما مر) قيل قوله وشرط صحة أدائها - (قوله وكما لو شري الخ) محترز قوله بشرط عدم المانع الخ (قوله وزرعها) قيد للعشرية لتعلق العشر بالخارج بخلاف الخارج الا اذا كان خراج مقاسمة لاموظفا ومفهوماً انه اذا لم يزرعها تجب زكاة التجارة فيها لعدم وجوب العشر فلم يوجد المانع اما الخراجية فالمانع موجود وهو الثنى وان عطيات (قوله لقيام المانع) وهو الثنى ومفاد التعليل انه لو زرع البذر في ارضه المملوكة تجب فيه الزكاة ويخالفه ما في البحر حيث قال في باب زكاة المال لو اشترى بذراً للتجارة وزرعه فانه لازكاة فيه وانما فيه العشر لان بذره في الارض ابطال كونه للتجارة فكان ذلك كنية الخدمة في عبد التجارة بل اولى ولو لم يزرعه تجب اهـ فان مفاده سقوط الزكاة عن البذر بالزراعة مطلقاً أفاده ط * (تنبيه) * ما ذكره الشارح من عدم وجوب الزكاة في الارض المشترية للتجارة وانما فيها العشر او الخراج للمانع المذكور قال في البدائع هو الرواية المشهورة عن اصحابنا وعن محمد انه تجب الزكاة ايضاً لان زكاة التجارة تجب في الارض والعشر يجب في الخارج وهما مختلفان فلا يجتمع الحقان في مال واحد ووجه ظاهر الرواية ان سبب الوجوب في الكل واحد لانه يضاف اليها فيقال عشر الارض وخارجها وزكاتها والكل حق الله تعالى وحقوقه تعالى المتعلقة بالاموال النامية لا يجب فيها حقان منها بسبب مال واحد كزكاة السائمة مع التجارة اهـ فافهم

باب السائمة

بالاضافة او بالتأوين على انه مبتدأ وخبر فهو لبيان حقيقتها وما بعده لبيان حكمها والذالم يقدر

ولو نوى التجارة بعد العقد او اشترى شيئاً للقنية ناوياً انه ان وجد ربحاً باعه لازكاة عليه كما لو نوى التجارة فيما خرج من ارضه كما مر وكما لو اشترى ارضاً خراجية ناوياً التجارة او عشرية و زرعه او بذراً للتجارة وزرعه لا يكون للتجارة لقيام المانع

باب السائمة

مضافا الى صدقة السائمة قال في النهر وبدأ محمد في تفصيل اموال الزكاة بالسوائم اقتداء
بكتبه عليه الصلاة والسلام وكانت كذلك لانها الى العرب وكان جل اموالهم السوائم والابل
انفسها عندهم فبدأ بها **(قوله هي الراعية)** اي لغة يقال سامت الماشية رعت واسامها ربيها
اسامة كذا في المغرب سميت بذلك لانها تسم الارض اي تعلمها ومنه شجر فيه تسمون وفي ضياء
العلوم السائمة المال الراعي نهر **(قوله)** وشرنا المكتفية بالرعي الخ اطاقها فشمّل المتولدة من
اهلي ووحشي لكن بعد كون الام اهلية كالمتولدة من شاة وظبي وبقر وحشي واهلي فتجب
الزكاة بها ويكمل بها النصاب عندنا خلافا للشافعي بدائع **(قوله بالرعي)** بفتح الراء مصدر
وبكسر ها الكلا نفسه والمناسب الاول اذ لو حمل الكلا اليها في البيت لا تكون سائمة
بحر قال في النهر وأقول الكسر هو المتداول على الالسنه ولا يلزم عليه ان تكون سائمة لو حمله
اليها الا لو اطاق الكلا على المنفصل والمائل منعه بل ظاهر قول المغرب الكلا هو كل مارعته
الدواب من الرطب واليابس يفيد اختصاصه بالنائم في معدنه ولا يمكن به سائمة لانه ملكه بالحوز
فتدبره اه قلت لكن في القاموس الكلا كجبل العشب رطبه ويابس فم يقيد بالرعي
(قوله ذكره الشمني) اي ذكر التقييد بالمباح قول في البحر والنهر ولا بد منه لان الكلا يشمل
غير المباح ولا تكون سائمة به لكن قول المقدسي وفيه نظر قلت لعل وجهه منع شموله لغير المباح
لحديث احمد المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار فهو مباح ولو في ارض مملوكة كما
سيأتي في فصل الشرب ان شاء الله تعالى **(قوله ذكره الزيلعي)** اي ذكر قوله لقصد الدر والنسل
تبعاً لمصاحب النهاية **(قوله والسمن)** عطف تفسير ط **(قوله ليعلم الذكور)** لان الدر والنسل
لا يظهر فيها ط **(قوله فقط)** اي الذكور المحضة وليس المراد انه يعم الذكور ولا يعم غيرها اه
وحاصله انه قيد الذكور لا يعم **(قوله لكن في البدائع الخ)** استدراك على ما في المحيط من اعتبار
السمن والجواب ان مراد المحيط ان السمن لا لاجل اللحم بل لغرض آخر مثل ان لا تموت في
الشتاء من البرد فلا تناقض بين كلامي البدائع والمحيط اه ح او يحتمل على اختلاف الرواية
او المشايخ ط وبه جزم الرحمن اقول عبارة البدائع هكذا نصاب السائمة له صفات منها
كونه معدا للاسامة للدر والنسل لما ذكرنا ان مال الزكاة هو المال النامي والمال النامي في
الحيوان بالاسامة اذ به يحصل النسل فيزداد المال فان اُسِمَت للحمل والركوب او اللحم فلا زكاة
فيها اه فقد افاد ان الزكاة منوطة بالاسامة لاجل النمو اي الزيادة فيشمّل الاسامة لاجل
السمن لانه زيادة فيها ثم تفريعه على ذلك باخراج ما اذا اُسِمَت للحمل والركوب او اللحم يعلم
منه انه لم يرد باللحم السمن والا كان كلاما متناقضا لان اللحم زيادة ولا يتوهم احد ان ذلك مبني
على رواية اخرى لانه في صدد كلام واحد فتعين ان المراد باللحم الاكل اي اذا اسامها لاجل
ان يأكل لحمها هو واضيفه فهو كما لو اسامها للحمل والركوب اذ لا بد من قصد الاسامة للزيادة
والنمو هذا ما ظهر لي ثم رأيت في المعراج ما نصه له غنم للتجارة نوى ان تكون للحمل فذبح كل يوم
شاة او سائمة نواها نا جمولة فهي للحمل والجمولة عند محمد اه وفيه لف ونشر مرتب والله
تعالى اعلم **(قوله كما لو اسامها للحمل والركوب)** لانها تصير ككتاب البدن وعبيد الخدمة

(هي) الراعية و شرعا
(المكتفية بالرعي المباح)
ذكره الشمني (في اكثر
العام لقصد الدر والنسل)
ذكره الزيلعي و زاد
في المحيط (و الزيادة
والسمن) ليعلم الذكور
فقط لكن في البدائع لو
اسامها للحمل فلا زكاة فيها
كما لو اسامها للحمل
والركوب ولو للتجارة
ففيها زكاة التجارة

(قوله ولعلمهم تركوا ذلك) أي ترك أصحاب المتن من تعريف السائمة ما زاده المصنف تبعا للزيلعي والمحيط لتصريحهم أي تصريح التاركين لذلك بالحكمين أي بحكم مانوي به التجارة من العروض الشاملة للحيوانات وبحكم المسامة للحمل والركوب وهو وجوب زكاة التجارة في الأول وعدمه في الثاني فلا يرد على تعريفهم بأنها المكتفية بالرعي في أكثر العام أنه تعريف بالأعم أفاده في البحر وحاصله أن القيد المذكورين في الزيلعي والمحيط ملحوظان في التعريف المذكور بقريضة التصريح المزبور فلا يكون تعريفا بالأعم على أن التعريف بالأعم إنما لا يصح على رأي المتأخرين من علماء الميزان والأقدمين وأهل اللغة على جوازه وبه اندفع قول النهر أن هذا غير دافع إذا التعريف بالأعم لا يصح ولا ينفع فيه ذكر الحكمين بعده أه تأمل (قوله للشك في الموجب) بكسر الجيم وهو كونها سائمة فانه شرط لكونها سببا للوجوب قال في فتح القدير العلف اليسير لا يزول به اسم السوم المستلزم للحكم وإذا كان مقابله كثيرا بالنسبة كان هو يسيرا والنصف ليس بالنسبة إلى النصف كثيرا ولأنه يقع الشك في ثبوت سبب الإيجاب فافهم (قوله مختلفان قدر أو سببا) لأن القدر في مال التجارة ربع العشر وفي السوائم ما يأتي بيانه والسبب فيهما هو المال النامي لكن بشرط نية التجارة في الأول ونية الاسامة للدر والنسل في الثاني فالاختلاف في الحقيقة في القدر والشرط لكن لما كانت السببية لا تتم إلا بشرطها جعله من الاختلاف في السبب فافهم (قوله فلو اشترى) تفريع على البطالان (قوله كما لو باع السائمة) قيد بها لأن عروض التجارة إذا استبدلت لا ينقطع الحول قلت ومثل العروض الدراهم والدنانير عندنا خلافا للشافعي فلا زكاة على الصيرفي في قياس قوله كما في البدائع (قوله في وسط الحول) بسكون السين وهو أفيد لأنه اسم لجزء مبهم بين طرفي الشيء بخلاف محركها فانه اسم لجزء تساوي بعده عن طرفي الشيء فيكون جزءا معيناً من الحول وليس بمراده أه - (قوله أو قبله) أي قبل الحول على تقدير مضاف أي قبل انتهائه بنوم والمراد به مطلق الزمان ولو ساعة وهو من عطف الخاص على العام فانه قد يكون بأو كما في الحديث ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها وفأثنته مع أنه داخل في الوسط التذنية على بطلان الحول بالبيع وإن مضى معظمه ودفع توهم أن المراد بالوسط الجزء المعين فافهم (قوله ولا نقد عنده) أما لو كان عنده نقد نصاباً فانه يضم إليه ويتركه معه بلا استقبال حول وكان الأولى أن يقول ولا نصاب عنده ليشمل ما إذا باعها بجنسها أو بغيره ففي الجوهرة ولو باع الماشية قبل الحول بدراهم أو بماشية ضم الثمن إلى جنسه بالاجماع أي يضم الدراهم إلى الدراهم والماشية إلى الماشية (قوله المسئلة) أي المجموعة ليعزى عليها في سبيل الله تعالى بوقف أو وصية وهذا التفصيل عند الإمام أما عندهما فلا نسيء في الحيل مطلقاً بزيادة (قوله ولا في المواشي العمى) نقل في الظهيرية في العمى روايتين وعندهما تجب كما لو كان فيها عمى نهر وجزم في البحر في الباب الآتي بالوجوب فيها والذي يظهر أنه أن تحقق فيها السوم وجبت والأفلا بدليل التعليل والله أعلم

باب نصاب الابل

بالتنوين مبتدأ حذف خبره أو بالعكس ونصاب مبتدأ وخمس خبره والذي في المنح نصاب الابل بغير باب ط (قوله نصاب الابل) أطلقه فشمل الذكور والاناث ولو أبوه وحشياً بعد أن كانت

ولعلمهم تركوا ذلك
لتصريحهم بالحكمين (فلو
علفها نصفه لا تكون سائمة)
فلا زكاة فيها للشك في
الموجب (ويبطل حول
زكاة التجار بجمعها للسوم)
لأن زكاة السوائم وزكاة
التجارة مختلفان قدر أو سببا
فلا يبنى حول أحدهما على
الآخر (فلو اشترى إهاباً)
أي للتجارة (ثم جعلها
سائمة اعتبر) أول (الحول
من وقت الجعل) للسوم كما
لو باع السائمة في وسط
الحول أو قبله بيوم بجنسها
أو بغير جنسها أو بنقد ولا
نقد عنده أو بعروض
ونوى بها التجارة فانه
يستقبل حولاً آخر
جوهرة وفيها ليس في
سوائم الوقف والحيل
المسئلة زكاة لعدم المالك
ولا في المواشي العمى ولا
مقطوعة القوائم لأنها
ليست سائمة

باب نصاب الابل

بكسر الباء وتسكن مؤنثة
لا واحد لها من لفظها والنسبة
اليها ابلي بفتح الباء سميت به
لأنها تبول على افخاذها
(خمس فيؤخذ من كل
خمس) منها (الى خمس
وعشرين بنخت) جمع بنختي
وهو ماله سنامان منسوب
الى بنختصر لانه اول من
جمع بين العربي والعجمي
فولده منهما ولدا يسمى بنختيا
(او عراب شاة) وما بين
النصابين عفو (وفيها) اى
الحمس وعشرين (بنت
مخاض وهى التى طغت فى)
السنة (الثانية) سميت به
لان امها غالبا تكون مخاضا
اى حاملا بأخرى (وفى
ست وثلاثين) الى خمس
واربعين (بنت لبون وهى
التى طغت فى الثالثة) لان
امها تكون ذات لبن
لاخرى غالبا (وفى ست
واربعين) الى ستين (حقه)
بالكسر (وهى التى طغت
فى الرابعة) وحق ركوبها
(وفى احدى وستين) الى
حمس وسبعين (جدعة)
بفتح الذال المعجمة (وهى
التى طغت فى الخامسة)
لأنها تجذع اى تقاع اسنان
اللبين (وفى ست وسبعين)
الى تسعين (بنات لبون وفى
احدى وتسعين حقان الى

الام اهلية وشمل الصغار بشرط ان لا تكون كلها كذلك لما سيصرح به فالصغار تبع للكبار
وشمل الاعمى والمريض والاعرج لكن لا يؤخذ فى الصدقة وشمل السمان والعجاف لكن
تجب شاة بقدر العجاف وبيانها فى البحر (قوله مؤنثة) قال فى ذيل المغرب كل جمع مؤنث الا
ما صح بالواو والنون فيمن يعلم تقول جاء الرجال والنساء وجاءت الرجال والنساء واسماء الجموع
مؤنثة نحو الابل والذود والحيل والغنم والوحش والعرب والعجم وكذا كل ما يفرق بينه
وبين واحده بالياء اوياء النسب كتمر ونخل ورومى وروم وبنختي وبنخت اه فافهم (قوله
بفتح الباء) كقولهم فى النسبة الى سلمة اى بكسر اللام سلمى بالفتح لتوالى الكسرات مع الياء
بحر (قوله لأنها تبول على افخاذها) فيه اشارة الى ان بينهما اشتقاقا اكبر وهو اشتراك
الكلمتين فى اكثر الحروف مع التناسب فى المعنى كما هنا فان الابل مهموز وبال اجوف ح (قوله
بنخت) بالجر يدل من قوله الى خمس وعشرين والاولى نصبه على التمييز وهو كذلك وفى بعض
النسخ (قوله بنختصر) بضم الباء وسكون الخاء المعجمة وفتح التاء المثناة فوق والنون والصاد
المهملة المشددة فى آخره راء علم مركب تركيب مزج على ملك ح وفى القاموس بنختصر بالتشديد
اصاله بوخت ومعناه ابن ونصر كبقم صنم وكان وجد عند الصنم ولم يعرف له اب فنسب اليه
خرب القدس اه (قوله او عراب) جمع عربى للبهائم وللاناسى عرب ففرقوا بينهما فى الجمع
بحر (قوله شاة) ذكر اكان اوائى بحر وفى الشر نبلاية عن الجوهرة قال الحنجدى لا يجوز
فى الزكاة الاثنى من الغنم فصاعدا وهو ما أتى عليه حول ولا يؤخذ الجذع وهو الذى أتى عليه
سته اشهر وان كان يحزى فى الاضحية اه (قوله عفو) مصدر بمعنى اسم المفعول اى عفا الشارع
عنه فلم يوجب فيه شيئا ط (قوله بنت مخاض) قيد بها لأنها لا يجوز دفع الذكور فيها الا بطريق
القيمة كما يأتى والواجب فى المأخوذ الوسط كما سيحى فى باب الغنم (قوله سميت به الخ) قال
فى المغرب مخضت الحامل مخضا ومخاضا اخذها وجع الولادة ومنه فأجاءها المخض الى جذع
النخلة والمخاض ايضا النوق الحوامل الواحدة خامنة ويقال لولدها اذا استكمل سنة ودخل
فى الثانية ابن مخاض لان امه لحقت بالمخاض من النوق اه ومثله فى القاموس فافهم (قوله غالبا)
لأنها قد لا تحمل واثار الى ان المراد ببنت مخاض وكذا بنت لبون السن لا ان تكون امها
مخاضا اولبونا فهو مخرج مخرج العادة لا مخرج الشرط كما فى البحر عن الزيلعى فى فصل محرمات
النكاح وهذا مع ما مر عن المغرب يدل على ان هذا معنى لغوى ايضا لا شرعى فقط كما فهمه
فى البحر من عبارة الزيلعى المذكورة فافهم (قوله وهى التى طغت فى الثالثة) اى ولوبون من
يسير كيوم فلا يخالف ما فى القهستانى من انها التى أتى عليها سنتان افاده ط (قوله لاخرى)
اى لبنت اخرى ط (قوله وحق ركوبها) بيان لعل التسمية كما فى القاموس (قوله كذا
كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم) كتب مبتدأ مضاف وكذا خبره وأبى بكر عطف على
المضاف اليه ح وفى عامة النسخ الى ابى بكر اى الواصلة اليه فى الفتح عن رواية الزهرى انه
صلى الله عليه وسلم قد كتب الصدقة ولم يخرجها الى عماله حتى توفى فأخرجها أبو بكر من بعده
فعمل بها حتى قبض ثم أخرجها عمر فعمل بها الخ قلت وانما ذكر الشارح هذه الجملة هنا ولم

يؤخرها الى آخر الكلام لوقوع الخلاف لاختلاف الروايات فيما بعد المائة والحسين كما اشار اليه بقوله الآتى عندنا أماما دونها فلا خلاف فيه الا ماورد عن علي انه قال في خمس وعشرين من الابل خمس شياه وتماه في الزيلعي (قوله عندنا) وقال الشافعي واحدا اذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون الى مائة وثلاثين ففيها حقة وبنات لبون ثم في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وعن مالك قولان احدهما كمذهبنا والآخر كمذهب الشافعي اسمعيل (قوله ثم في كل مائة وخمس وأربعين) الا صوب اسقاط كل ليوافق ما في المنح والدرر وغيرها ولا يهاه انه ان تكرر هذا العدد مرتين تكرر هذا الواجب مرتين وان تكرر ثلاثا فثلاث وليس ذلك بمراد والاصوب ايضا العطف بالواو بدل ثم لان هذا ليس استثناء آخر بل هو من جملة الاستثناء الذي قبله (قوله بنت مخاض وحقتان) فالحقتان في المائة والعشرين وبنت مخاض في الخمسة والعشرين الزائدة عليها (قوله ثم في كل مائة وخمسين) الا صوب اسقاط كل لما مر وعطفه ثم لالواو لان مقتضى الاستثناء فيما بعد المائة وعشرين ان يجب في ست وثلاثين بعدها بنت لبون مع الحقتين لكن ليس في هذا الاستثناء بنت لبون بخلاف الاستثناءين اللذين بعده (قوله ثم في كل خمس وعشرين) اي بعد المائة والحسين والاصوب ايضا اسقاط كل والعطف فيه وفيما بعده بالواو بدل ثم لما مر (قوله اربع حقا) منها ثلاث وجبت في المائة والحسين والرابعة وجبت في الست والاربعين الزائدة عليها والى هنا انتهى حكم الاستثناء الثاني فلا تجب فيه جذعة (قوله الى مائتين) وهو في المائتين بالخيار ان شاء دفع اربع حقا من كل خمسين حقة او خمس بنات لبون من كل اربعين بنت لبون كما في المحيط والمبسوط والحانية اسمعيل (قوله كما تستأنف في الحسين التي بعد المائة والحسين) فيد به احترازا على الاستثناء الاول يعنى الذي بعد المائة والعشرين اذ ليس فيه ايجاب بنت لبون كما قدمناه ولا ايجاب اربع حقا لعدم نصابهما لانه لما زاد خمس وعشرون على المائة والعشرين صار كل النصاب مائة وخمسة واربعين فهو نصاب بنت المخاض مع الحقتين فلما زاد عليها خمس وصار مائة وخمسين وجب ثلاث حقا درر (قوله حتى يجب في كل خمسين حقة) كذا في صدر الشريعة والدرر والمراد في كل ست واربعين الى الحسين كما عبر به في النقاية قال في البحر فاذا زاد على المائتين خمس شياه ففيها شاة مع الاربع حقا او الخمس بنات لبون وفي عشر شاتان معها وفي خمس عشرة ثلاث شياه معها وفي عشرين اربع معها فاذا بلغت مائتين وخمسا وعشرين ففيها بنت مخاض معها الى ست وثلاثين فبنت لبون معها الى ست واربعين ومائتين ففيها خمس حقا الى مائتين وخمسين ثم تستأنف كذلك ففي مائتين وست وتسعين ست حقا الى ثلثمائة وهكذا (قوله للانات) نعت للقيمة اي القيمة الكائنة للانات ح (قوله فان المالك مخير) لعدم فضل الانوثة فيهما على الذكورة ط

(ثم تستأنف الفريضة)
عندنا (فيؤخذ في كل
خمس شاة) مع الحقتين
(ثم في كل مائة وخمس
وأربعين بنت مخاض
وحقتان ثم في كل مائة
وخمسين ثلاث حقا ثم
تستأنف الفريضة) بعد
المائة والحسين (ففي كل
خمس شاة) مع الثلاث
حقا (ثم في كل خمس
وعشرين بنت مخاض) مع
الحقا (ثم في ست وثلاثين
بنت لبون) معهن (ثم
في مائة وست وتسعين اربع
حقا الى مائتين ثم تستأنف
الفريضة) بعد المائتين
ابدا كما تستأنف في الحسين
التي بعد المائة والحسين
حتى يجب في كل خمسين
حقة ولا تجزى ذكورا لابل
الا بالقيمة للانات بخلاف
البقر والغنم فان المالك مخير

باب زكاة البقر
من البقر بالسكون وهو
الشق سمي به لانه يشق
الارض كالثور لانه يثير

باب زكاة البقرة

قدمت على الغنم لقربها من الابل في الضخامة حتى شملها اسم البدنة بجر (قوله كالثور) هو ذكر البقر قاموس اي كما سمي الثور ثورا لانه يثير الارض اي يحريها قال في المغرب واثاروا

الارض حرثوها وزرعوها وسميت البقرة المثيرة لانها تثير الارض (قوله والتاء للوحدة
اي الثلاثين فيشمل الذكر والانثى كافي البحر (قوله والجاموس) هو نوع من البقر كافي
المغرب فهو مثل البقر في الزكاة والاضحية والربا ويكمل به نصاب البقر وتؤخذ الزكاة من
أغلبها وعند الاستواء يؤخذ أعلى الأدنى وأدنى الأعلى نهر وعلى هذا الحكم البخت والعرب
والضأن والمغز ابن ملك (قوله بخلاف عكسه) اي المتولد من اهلي ووحشية لان المعبر الام
(قوله ووحشي) بالجر عطفا على عكسه (قوله فانه لا يعد في النصاب) لانه ملحق بخلاف
الحبس كالحجر والوحشي وان لم يبق بيننا لا يحق بالاهلي حتى يبقى حلال الاكل بحر (قوله
ثلاثون) ذكرنا كانت أو انا وكذا الجواميس كافي البرجندى اسمعيل (قوله سائمة) نعت
لثلاثون فهو مرفوع ويجوز النصب على التمييز فلو عتق في فلا زكاة فيها الا اذا كانت للتجارة
فلا يعتبر فيه العدد بل القيمة (قوله غير مشتركة) فلو مشتركة لا تترك لتقصان نصيب كل منهما
عن النصاب وان نحت الحاشية فيه كسبياً في بيانه في باب زكاة مال (قوله زفيها تبيع) نص على
الذكر لثلاثيهم اختصاصه بالانثى كافي الابل (قوله كامئة) قيد به ليوافق قول غيره وطعن
في الثانية لانه اذا تمت السنة لزم طعنه في الثانية فلا مخالفة فافده الشيخ اسمعيل (قوله مسن)
بضم الميم وكسر السين مأخوذ من الاسنان وهو طوع السن في هذه سنة لا الكبر قهستاني
عن ابن الاثير ط (قوله بحسابه) اي لا يكون غنوا بل يحسب الى ستين ففي الواحدة الزائدة
ربع عشر مسنة وفي الثنتين نصف عشر مسنة درر (قوله بحر عن النابيع) عزاء في البحر الى
الاسبيجاني وتصحيح القدوري وائس فيه ذكر النابيع وفي النهر وهي اعدل كافي المحيط وفي
جوامع الغنم الخمار قولهما وفي النابيع والاسبيجاني وعليه الفتوى اه (قوله ثم في كل
ثلاثين سنة) فيغير الواجب بكل عشرة ففي سبعين تبيع ومسنة وفي ثمانين مسنتان
وفي تسعين ثلاث اتبعة وفي مائة تيعان ومسنة فعلى ما ذكره مدار الحساب على الثلاثينات
والاربعينات ط عن القهستاني (قوله الا اذا خلا) اي التيممات والمسنتات بأن كان
العدد يصح ان يعطى فيه من هذه أو هذه ط (قوله وهكذا) اي حكم على هذا السؤال
ففي مائتين واربعين ثمانية اتبعة وست مسنتات

باب زكاة الغنم

الغنم محرمة لاشاء لاراحد لها من لفظها الواحدة شاة وهو اسم مؤنث للجنس يقع على
الذكر والانثى قداموس وفيه الشاة الواحدة من الغنم للذكر والانثى وتكون من الضأن
والعز والطباء والبقر والغنم وحرث وحش والمرأة جمعه شاة وشياه وشواه الخ (قوله مشتق
من الغنمة) اي بينهما اشتقاق اكبر كما مر في الابل فافهم وذكر الضمير وان كانت الغنم
مؤنثة كما علمت لان المراد هنا لفظ (قوله لانه الخ) علة مقدمة على معلولها وقوله آلة الدفع
اي الدفع عن نفسها ولا يفي بوجود آلة غير دافعة كقرونها ط (قوله ضأناً ومغزاً)
يسكون الهمزة والعين وفتحهما جمع ضأن كذا في القاموس والكشاف وهو مذهب
الاخفش والتصحيح مذهب سيدويه ان كلا منهما اسم جنس يقع على القليل والكثير

(والذكر)

الارض ومفرده بقرة
والتاء للوحدة (نصاب
البقر والجاموس) ولو
متولد من وحش واهلية
بخلاف عكسه ووحشي
بقر وغنم وغيرهما فانه لا يعد
في النصاب (ثلاثون سائمة)
غير مشتركة (وفيها تبيع)
لانه يتبع امه (ذو سنة)
كامئة (او تبيعة) انشاء
(وفي اربعين مسن ذوسنتين
او مسنة وفيما زاد) على
الاربعين (بحسابه) في
ظاهر الرواية عن الامم
وعنه لاشئ فيما زاد (الى
ستين ففيها ضعف مافي
ثلاثين) وهو قولهما
والثلاثة وعليه الفتوى
بحر عن النابيع وتصحيح
القدوري (ثم في كل
ثلاثين تبيع وفي كل اربعين
مسنة) الا اذا خلا كائة
وعشرين فيخير بين اربع
اتبعة وثلاث مسنتات وهكذا

باب زكاة الغنم

مشتق من الغنمة لانه
ليس لها آلة الدفع فكأن
غنمة لكل طالب (نصاب
الغنم ضأناً ومغزاً)

والذكر والاشئ والضأن ما كان من ذوات الصوف والمعز من ذوات الشعر فهستانى ط (قوله فانهما سواء) لان النص ورد باسم الشاة والغنم وهو شامل لهما نهر (قوله فى تكميل النصاب) فاذا نقص نصاب الضأن وعنده من المعز ما يكمله او بالعكس وجبت فيه الزكاة وكذا لو كان المعز نصابا تاما تجب فيه (قوله والانحية) اى تجزى منهما الا انها تجوز بالجذع واما اخذه فى الزكاة ففيه الخلاف الآتى (قوله والربا) فلا يجوز بيع لحم الضأن بلحم المعز متفاضلا ح (قوله لا فى اداء الواجب) لان النصاب اذا كان ضا نا يؤخذ الواجب من الضأن ولو معزرا فمن المعز ولو من الغالب ولو سواء فمن ايهما شاء جوهرة اى فيعطى ادنى الاعلى او اعلى الادنى كما قدمناه فى الباب السابق (قوله والايمان) فان من حلف لا يأكل لحم الضأن لا يحنث بأكل لحم المعز للعرف ح اى فان الضأن غير المعز فى العرف (قوله وما بينهما عفو) اى ما بين كل نصاب ونصاب فوقع عفو لاشئ فيه زائدا فزاد على اربعين شاة مثلا الى المائة والعشرين لاشئ فيه اذا اتحد المالك فلو مشتركة بين ثلاثة انا لنا فعلى كل شاة قال فى البحر ولو كانت لرجل فليس للساعى ان يفرقها ويجعلها اربعين اربعين فياخذ ثلاث شياه لانه باتحاد المالك صار الكل نصابا ولو كان بين رجلين اربعون شاة لا تجب على واحد منهما الزكاة وليس للساعى ان يجمعها ويجعلها نصابا وياخذ الزكاة منها لان ملك كل واحد منهما قاصر عن النصاب اه (قوله وهو مات له سنة) اى ودخل فى الثانية كما فى الهداية وسائر كتب الفقه والمذكور فى الصحاح والمغرب وغيرها من كتب اللغة انه من الغنم ما دخل فى السنة الثالثة كذا فى البرجندى ولذا قال الزيلعى هذا على تفسير الفقهاء وعند اهل اللغة ما طعن فى الثالثة اسمعيل (قوله لا الجذع) بالتحريك قاموس (قوله وهو ما أتى عليه اكثرها) كذا فى الهداية والكافى والدرر وقيل ماله ثمانية اشهر وقيل سبعة وذكر الاقطع انه عند الفقهاء مات له ستة اشهر قال فى البحر وهو الظاهر (قوله على الظاهر) راجع الى قوله لا الجذع فان عدم اجزائه هو ظاهر الرواية صرح به فى البحر ح (قوله من الضأن) قيد به لان المعز لا خلاف انه لا يؤخذ فيه الا لثنى بجر عن الحائنة (قوله ذكره الكمال) واقره فى النهر لكن جزم فى البحر وغيره بظاهر الرواية وفى الاختيار انه الصحيح (قوله والجذع من البقر الخ) واما الجذع من المعز فقال فى البحر لم أره عند الفقهاء وانما نقلوا عن الازهرى انه مات له سنة اه قات الكس لا يصح ان يكون مراد الفقهاء لانه بهذا المعنى ثنى عندهم كما تقدم فى كلام الشارح فالظاهر انه لا فرق عندهم فى الجذع بين الغنم والمعز (قوله ولاشئ فى خيل سائمة) فى المغرب الخيل اسم جمع للعرب والبراذين ذكورها واناثهما اه وقيد بالسائمة لانها محل الخلاف اما التى نوى بها التجارة فتجب فيها زكاة التجارة اتفاقا كما يأتى (قوله عندهما) لما فى الكتب الستة من قوله عليه الصلاة والسلام ليس على المسلم فى عبده وفرسه صدقة زاد مسلم الا صدقة الفطر وقال الامام ان كانت سائمة للدر والنسل ذكورا واناثا وحال عليها الحول وجب فيها الزكاة غير انها ان كانت من افراس العرب خيرين ان يدفع عن كل واحدة دينارين او اثنان ان يقومها ويعطى عن كل مائى درهم خمسة دراهم وان كانت من افراس غيرهم قومها الا غير وان كانت ذكورا او اناثا فروايتان اشهرهما عدم الوجوب كذا فى المحيط

فانهما سواء فى تكميل النصاب والاضحية والربا لا فى اداء الواجب والايمان (اربعون وفيها شاة) تم الذكور والاناث وفى مائة واحد وعشرين شاتان وفى مائتين وواحدة ثلاث شياه وفى اربعمائة اربع شياه (وبينهما عفو) بعد بلوغها اربعمائة (فى كل مائة شاة) الى غير نهاية (ويؤخذ فى زكاتها) اى الغنم (الثنى) من الضأن والمعز (وهو مات له سنة لا الجذع) الا بالقيمة (وهو ما أتى عليه اكثرها) على الظاهر وعنه جواز الجذع من الضأن وهو قولهما والدليل يرجحه ذكره الكمال والثنى من البقر ابن سبتين ومن الابل ابن خمس والجذع من البقر ابن سنة ومن الابل ابن اربع (ولاشئ فى خيل) سائمة عندهما

وفي الفتح المراجع في الذكور عدمه وفي الاناث الوجوب واجمعوا انها لو كانت للحمل والركوب او علوفة فلا شيء فيها وان الامام لا يأخذها جبرا نهر (قوله وعليه الفتوى) قال الطحاوي هذا احب القولين لنا ورجحه القاضي ابو زيد في الاسرار وفي الينابيع وعليه الفتوى وفي الجواهر والفتوى على قولهما وفي الكافي هو المختار للفتوى وتبعه الزيلعي والبرازي تبعا للخلاصة وفي الحاشية قالوا الفتوى على قولهما تصحيح العلامة قاسم قلت وبه جزم في الكنز لكن رجح قول الامام في الفتح واجاب عن دليلهما المار تبعا للهداية بأن المراد فيه فرس الغازي وحقق ذلك بما لا مزيد عليه واستدل للامام بالادلة الواضحة ولذا قال في تليذه العلامة قاسم وفي التحفة الصحيح قوله ورجحه الامام السر خسي في المبسوط والقُدوري في التجريد واجاب عما عساه يورد على دليله وصاحب البدائع وصاحب الهداية وهذا القول اقوى حجة على ما شهد به التجريد والمبسوط وشرح شيخنا اه (قوله الاصح لا) وقيل ثلاث وقيل خمس قهستاني (قوله ليست للتجارة) اي هذه الثلاثة (قوله فلا كلام) اي لا كلام يتعلق بنفي زكاة التجارة موجود اه ح (قوله ولا في عوامل) اي التي اعدت للعمل كأثارة الارض بالحرارة وكالسقي ونحوه زاد في الدرر الحوامل وهي التي اعدت لحمل الاثقال وكأن المصنف نظر الى ان العوامل تشمائها (قوله وعلوفة) بالفتح ما يعلف من الغنم وغيرها الواحد والجمع سواء مغرب قال في البحر وقد منا عن القنية انه لو كان له ابل عوامل يعمل بها في السنة اربعة اشهر ويسميها في الباقي ينبغي ان لا تجب فيها زكاة اه (قوله ما لم تكن العلوقة للتجارة) قيد بالعلوفة لان العوامل لا تكون للتجارة وان نواها لها كافي النهر اي لانها مشغولة بالحاجة الاصلية (قوله وحمل وفصيل وعجول) في النهر الحمل ولد الشاة في السنة الاولى والفصيل ولد الناقة قبل ان يصير ابن مخاض والعجول ولد البقرة حين تضعه امه الى شهر كافي المغرب (قوله وصورته الخ) اي اذا كانت له سوائم كبار وهي نصاب قضت ستة اشهر مثلا فولدت اولادا ثم ماتت وتم الحول على الصغار لا تجب الزكاة فيها عندهما وعند الثاني تجب واحدة منها والمراد من النصاب خمس وعشرون ابلا وثلاثون بقرا واربعون غنما واما مادون خمس وعشرين ابلا فلا شيء فيه اتفاقا لان الثاني اوجب واحدة منها ولا يتصور فيما دون هذا المقدار وتماه في الاختيار وفي القهستاني عن التحفة الصحيح قولهما (قوله الاتبع الكبير) قال في النهر والخلاف اي المذكور آتفا مقيد بما اذا لم يكن فيها كبار فان كان كما اذا كان له مع تسع وثلاثين حملا مسن وكذلك في الابل والبقرة كانت الصغار تبعا للكبير ووجب اجماعا كذا في الدراية اه (قوله ويجب ذلك الواحد ولو ناقصا فلو جيد يلزم الوسط) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ويجب ذلك الواحد ما لم يكن جيدا فلزم الوسط وهذه النسخة احسن (قوله وهلاكه يسقطها) اي لو هلك الكبير بعد الحول بعلى الواجب عندهما وعند الثاني يجب في الباقي تسعة وثلاثون جزءا من اربعين جزءا من حمل نهر ولو هلك الحملان وبقي الكبير يؤخذ جزء من اربعين جزءا منه بدائع (قوله ولو تعدد الواجب الخ) بيانه اذا كان له مستان ومائة وتسعة عشر حملا فانه يجب مستان في قولهم اما لو كان له مسنة ومائة وعشرون حملا وجبت مسنة واحدة عندهما وقل الثاني مسنة وحمل وعلى هذا لو كان له تسعة وخمسون عجولا

وعليه الفتوى خاتمة وغيرها ثم عند الامام هل لها نصاب مقدر الاصح لا لعدم النقل بالتقدير (و) لافي (بغال وحمير) سائمة اجماعا (ليست للتجارة) فلولها فلا كلام لانها من العروض (و) لافي (عوامل وعلوفة) ما لم تكن العلوقة للتجارة (و) لافي (حمل) بفتحيتين ولد الشاة (وفصيل) ولد الناقة (وعجول) بوزن سنور ولد البقرة وصورته ان يموت كل الكبار ويتم الحول على اولادها الصغار (الاتبع الكبير) ولو واحدا ويجب ذلك الواحد ولو ناقصا فلو جيد يلزم الوسط وهلاكه يسقطها ولو تعدد الواجب وجب الكبار فقط ولا يكمل من الصغار خلافا للثاني

وتيسع نهر عن غاية البيان (قوله ولا في عفو) هذا قولهما وهو ان الواجب في النصاب
 لا في العفو وقال محمد وزفر الواجب عن الكل واثرا لخلاف يظهر فيمن ملك تسعا من الابل
 فهلك بعد الحول منها اربعة لم يسقط شيء على الاول ويسقط على الثاني اربعة اتساع شاة
 وكذا لو كان له مائة وعشرون شاة فهلك منها ثمانون يسقط على الثاني ثلثا شاة منها وتماه
 في الزيلعي (قوله وخصاه بالسوائم) اي خص صاحبان العفو بها دون التقود لان ما زاد
 على مائتي درهم لا عفو فيه عندهما بل يجب فيما زاد بحسابه اما عند ابي حنيفة فان الزائد
 عاينها ما لم يبلغ اربعين درهما ففيها درهم آخر كما سيأتي (قوله ولا في هالك الخ) اي لا تجب
 الزكاة في نصاب هالك بعد الوجوب اي بعد مضي الحول بل تسقط وان طلبها الساعي منه
 فامتنع حتى هلك النصاب على الصحيح وفي الفتح انه الاشبه بالفقه لان للمالك رأيا في اختيار محل
 الاداء بين العين والقيمة والرأي يستدعي زمانا (قوله ومنع الساعي) عطاف على وجوبها
 ح (قوله لتعلقها بالعين) لان الواجب جرم من النصاب فيسقط بهلاك محله كدفع العبد
 بالجناية يسقط بهلاك هداية (قوله وان هالك بعضه) اي بعض النصاب سقط حظه اي حظ
 الهالك اي سقط من الواجب فيه بقدر ما هلك منه (قوله ويصرف الهالك الى العفو الخ)
 اقول اي لو كان عنده ثلاث نصب مثلا وشيء زائد مما لا يبلغ نصابا رابعا فهلك بعض ذلك
 يصرف الهالك الى العفو اولا فان كان الهالك بقدر العفو يبقى الواجب عليه في الثلاث
 نصب بتمامه وان زاد يصرف الهالك الى نصاب يليه اي الى النصاب الثالث ويزكي عن
 النصابين فان زاد الهالك على النصاب الثالث يصرف الزائد الى النصاب الثاني وهكذا
 الى ان ينتهي الى الاول ومقتضى ما مر انه اذا نقص النصاب يسقط عنه حظه ويزكي عن
 الباقي بقدره تأمل ثم ان هذا قول الامام رضى الله عنه وعند ابي يوسف يصرف الهالك بعد
 العفو الاول الى النصب شائعا وعند محمد الى العفو والنصب لما مر من تعلق الزكاة بهما عنده قال
 في الملتقى وشرحه للشارح فلو هلك بعد الحول اربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة عندهما
 وعند محمد نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من اربعين بعيرا تجب بنت مخاض لما مر ان الامام
 يصرف الهالك الى العفو ثم الى نصاب يليه ثم وثم وعند ابي يوسف خمسة وعشرون جزءا
 من ستة وثلاثين جزءا من بنت مخاض لما مر انه يصرف الهالك بعد العفو الاول الى النصب
 وعند محمد نصف بنت لبون وثمنها لما مر انه يعلق الزكاة بالنصاب والعفو اه وفي البحر
 ظاهر الرواية عن ابي يوسف كقول الامام (قوله بخلاف المستهلك) اي بفعل رب المال مثلا
 (قوله بعد الحول) اما قبله لو استهلكه قبل تمام الحول فلا زكاة عليه لعدم الشرط واذا فعله
 حيلة لدفع الوجوب كأن استبدل نصاب السائمة بآخر او اخرجته عن ملكه ثم ادخله فيه قال
 ابو يوسف لا يكره لانه امتناع عن الوجوب لا ابطال حق الغير وفي المحيط انه الاصح وقال محمد
 يكره واختاره الشيخ حميد الدين الضرير لان فيه اضرارا بالفقراء وابطال حقهم ما لا وكذا
 الخلاف في حيلة دفع الشفعة قبل وجوبها وقيل الفتوى في الشفعة على قول ابي يوسف
 وفي الزكاة على قول محمد وهذا تفصيل حسن شرح درر البحار قلت وعلى هذا التفصيل مشي
 المصنف في كتاب الشفعة وعزاه الشارح هناك الى الجوهره واقره وقال ومثل الزكاة الحج

(و) لا في عفو وهو ما بين
 النصب) في كل الاموال
 وخصاه بالسوائم (و) لا في
 (هالك بعد وجوبها) ومنع
 الساعي في الاصح لتعلقها
 بالعين لا بالذمة وان هلك
 بعضه سقط حظه ويصرف
 الهالك الى العفو او لا ثم
 الى نصاب يليه ثم وثم
 (بخلاف المستهلك) بعد
 الحول

قوله من بنت مخاض صوابه
 من بنت لبون كذا في
 هامش نسخة المؤلف اه

وآية السجدة (قوله لوجود التعدي) علة لقوله بخلاف المستهلك فانه بمعنى تجب فيه الزكاة (قوله ومنه الخ) اى من الاستهلاك المفهوم من المستهلك قال فى النهر وهو واحد قولين والقول الآخر انه لا يضمن لانه لو فعل ذلك فى الوديعة لا يضمن فكذا هنا والذي يقع فى نفسى ترجيح الاول ثم رأيت فى البدائع جزم به ولم يحك غيره اه قلت ومن الاستهلاك مالو ابرأ مديونه الموسر بخلاف المعسر على ماسياتى قيل باب العاشر (قوله والتوى) بالقصر اى الهلاك مبتدأ خبره هلاك (قوله بعد القرض والاعارة) الاصول الاقراض قال فى الفتح و اقراض النصاب الدراهم بعد الحول ليس باستهلاك فلو توى المال على المستقرض لا تجب اى الزكاة ومثله اعارة ثوب التجارة اه والتوى هنا ان يجحد ولا يئنه عليه او يموت المستقرض لاعن تركه (قوله واستبدال) بالجر عطفا على القرض اه ح لان المعنى انه لو استبدل مال التجارة بمال التجارة ثم هلك البدل لا تجب الزكاة لانه ليس باستهلاك فعلى هذا لا يصح كونه مرفوعا عطفا على التوى لاستلزامه ان يكون نفس الاستبدال هلاكاً وليس كذلك لقيام البدل مقام الاصل وما عزمى الى النهر من انه هلاك لم أراه فيه بل المصرح به فيه وفى غيره انه ليس باستهلاك ولا يلزم منه ان يكون هلاكاً قال فى البدائع واذا حال الحول على مال التجارة فأخرجه عن ملكه بالدراهم او الدينار او بعرض التجارة بمثل قيمته لا يضمن الزكاة لانه ما تلتف الواجب بل نقله من محل الى مثله اذا اعتبر فى مال التجارة هو المعنى وهو المالية لا الصورة فكان الاول قائماً معنى فيبقى الواجب ببقائه ويسقط بهلاكه واما اذا باعه وحائى بيسير فكذلك لانه مما لا يمكن التحرز عنه فكان عفووا وان حائى بما لا يتغابن الناس فيه ضمن قدر زكاة المحاباة وزكاة ما بقى تحول الى العين فبقى ببقائه وتسقط بهلاكه انتهى والاستبدال قبل الحول كذلك فى البدائع ايضا لو استبدل مال التجارة بمال التجارة وهى العروض قبل تمام الحول لا يبطل حكم الحول سواء استبدلها بجنسها او بخلافه بلا خلاف لتعلق وجوب زكاتها بمعنى المال وهو مالية والقيمة وهو باق وكذا الدراهم او الدينار اذا باعها بجنسها او بخلافه كدراهم بدراهم او بدنانير وقال الشافعى ينقطع حكم الحول فعلى قياس قوله لا تجب الزكاة فى مال الصارفة كما اذا باع السائمة بالسائمة ولنا ما قلنا ان الوجوب فى الدراهم تعلق بالمعنى لا بالعين والمعنى قائم بعد الاستبدال فلا يبطل حكم الحول بخلاف استبدال السائمة بالسائمة فن الحكم فيها يتعلق بالعين فيبطل الحول المتعقد على الاول ويستأنف للثانى حولا اه ففهم (قوله هلاك) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها يعد هلاكاً (قوله وبغير مال التجارة) متعلق بمبتدأ محذوف دل عليه المذكور اى واستبدال مال التجارة بغير مال التجارة استهلاكاً فيضمن زكاته قال فى النهر وقيد فى الفتح بما اذا توى فى البدل عدم التجارة عند الاستبدال اما اذا لم ينو وقع البدل للتجارة اه قلت اى واذا وقع البدل للتجارة فلا يكون الاستبدال استهلاكاً فلا يضمن زكاة الاصل لو كان بعد تمام الحول ولا ينقطع حكم الحول لو كان الاستبدال قبل تمامه بل يتحول الوجوب الى البدل فيبقى ببقائه ويسقط بهلاكه كما نقلناه صريحاً عن البدائع فما قيل من انه لا يجب زكاة البدل بهذا الاستبدال بل يعتبر له حول جديد خطأ صريح ففهم * (تنبيه) * شمل قوله وبغير مال

لوجود التعدي ومنه مالو
حبسها عن العلف او الماء
حتى هلكت فيضمن بدائع
والتوى بعد القرض
والاعارة واستبدال مال
التجارة بمال التجارة
هلاك وبغير مال التجارة

التجارة ما لو استبدله بعوض ليس بمال أصلاً بأن تزوج عليه امرأة أو صالح به عن دم العمد أو اختلعت به المرأة أو بعوض هو مال لكنه ليس مال الزكاة بأن باعه بعبد الخدمة أو ثياب البذلة أو استأجر به عينا فيضمن الزكاة في ذلك كله لأنه استهلاك وكذا لو باع مال التجارة بالسواثم على أن يتركها سائمة لاختلاف الواجب فكان استهلاكاً وتماه في البدائع * (تمة) * حكم النقود مثل مال التجارة ففي الفتح رجل له ألف حال حولها فاشترى بها عبداً للتجارة فمات أو عروضا للتجارة فهلكت بطلت عنه زكاة الألف ولو كان العبد للخدمة لم تسقط بموته وتماه فيه (قوله والسائمة بالسائمة) الأولى إسقاط قوله بالسائمة ليشمل استبدالها بغير سائمة قال في فتح القدير واستبدال السائمة استهلاكاً مطلقاً سواء استبدالها بسائمة من جنسها أو من غيره أو بغير سائمة دراهم أو عروضا لتعلق الزكاة بالعين أولاً وبالذات وقد تبدلت فإذا هلكت سائمة البدل تجب الزكاة ولا يخفى أن هذا إذا استبدل بها بعد الحول أما إذا باعها قبله فلا حتى لا تجب الزكاة في البدل إلا بحول جديد أو يكون له دراهم وقد باعها بأحد القدين أهـ أي فحينئذ يضم ثمنها إلى ما عنده من الدراهم ويؤزكه معه بلا استقبال حول جديد وكذا لو باعها بسائمة وعنده سائمة فانه يضمها إليها كما قدمناه في فصل السائمة عن الجوهر (قوله وجاز دفع القيمة) أي ولو مع وجود المنصوص عليه معراج فلو أدى ثلاث شياه سمان عن أربع وسط أو بعض بنت لبون عن بنت مخاض جاز وتماه في الفتح ثم إن هذا مقيد بغير المثلي فلا تعتبر القيمة في نصاب كيلي أو وزني فإذا أدى أربعة مكاييل أو دراهم جيدة عن خمسة رديئة أو زيوف لا يجوز عند علمائنا الثلاثة إلا عن أربعة وعليه كيل أو درهم آخر خلافاً لزفر وهذا إذا أدى من جنسه والأفالمعتبر هو القيمة اتفاقاً لتقوم الجودة في المال الربوي عند المقابلة بخلاف جنسه ثم إن المعتبر عند محمد الأنفع للفقير من القدر والقيمة وعندها القدر فإذا أدى خمسة اقفزة رديئة عن خمسة جيدة لم يجز عنده حتى يؤدي تمام قيمة الواجب وجاز عندها هذا إذا كان المال جيداً وأدى من جنسه رديئاً أما إذا أدى من خلاف جنسه فالقيمة معتبرة اتفاقاً وإذا أدى خمسة جيدة عن خمسة رديئة جاز اتفاقاً على اختلاف التخريج وتماه في شرح درر البحار وشرح المجمع (قوله في زكاة الخ) قيد بالمذكورات لأنه لا يجوز دفع القيمة في الضحايا والهدايا والعق لان معنى القرية اراقة الدم وفي العتق نفى الرق وذلك لا يتقوم بحر عن غاية البيان ثم قال ولا يخفى أنه مقيد ببقاء أيام النحر أما بعدها فيجوز دفع القيمة كما عرف في الاضحية أهـ (قوله وخراج) ذكره في الشرنبلالية بحثاً لكن نقله الشيخ اسمعيل عن الخلاصة (قوله ونذر) كأن نذر أن يتصدق بهذا الدينار فتصدق بقدره دراهم أو بهذا الحيز فتصدق بقيمته جاز عندنا كذا في فتح القدير وفيه لو نذر أن يهدي شاتين أو يعتق عشرين وسطين فأهدى شاة أو اعتق عبداً يساوي كل منهما وسطين لا يجوز لان القرية في الأراقة والتحرير وقد التزم أراقتين وتحريرين فلا يخرج عن العهدة بواحد بخلاف النذر بالتصدق بشاتين وسطين فتصدق بشاة بقدرها جاز لان المقصود اغناء الفقير وبه تحصيل القرية وهو يحصل بالقيمة ولو نذر أن يتصدق بفقير دقل فتصدق بنصفه جيداً يساوي تمامه لا يجزيه لان الجودة لا قيمة لها هنا للربوية وللمقابلة

والسائمة بالسائمة استهلاك
(وجاز دفع القيمة في زكاة
وعشر وخراج وفطرة
ونذر

الدقل محرراً أردأ التمر
قاموس أهـ منه

بالجنس بخلاف جنس آخر لو تصدق بنصف قفيز منه يساويه جازاه (قوله وكفارة)
 بالتوين وغير الاعتاق نعته ولم يذكر هذا الاستثناء في الهداية والكفر والتبيين والكافي
 وذكره في غاية البيان كما قدمناه معللا بأن معنى القرية فيه اتلاف الملك ونفي الرق وذلك لا يتقوم
 شربلاية قلت وينبغي استثناء الكسوة أيضا لما في البحر عن الفتح بخلاف ما لو كان
 كسوة بأن أدى ثوبا يعدل ثوبين لم يجز الاعن ثوب واحد لان المنصوص عليه في الكفارة
 مطلق الثوب لا بقيد الوسط فكان الاعلى وغيره داخلا تحت النص اه (قوله وهو الاصح)
 اى كون المعتبر في السواثم يوم الاداء اجماعا هو الاصح فانه ذكر في البدائع انه قيل ان المعتبر
 عنده فيها يوم الوجوب وقيل يوم الاداء اه وفي المحيط يعتبر يوم الاداء بالاجماع وهو الاصح
 اه فهو صحيح للقول الثاني الموافق لقولهما وعليه فاعتبار يوم الاداء يكون متفقا عليه
 عنده وعندهما (قوله ويقوم في البلد الذي المال فيه) فلو بعث عبدا للتجارة في بلد آخر
 يقوم في البلد الذي فيه العبد بحر (قوله ففي اقرب الامصار اليه) اى الى المفازة وذكر
 الضمير باعتبار الموضع وعبرة الفتح الى ذلك الموضع قال في البحر في الباب الآتى وهذا اولى
 مما في التبيين من انه اذا كان في المفازة يقوم في المصر الذي يصير اليه (قوله والمصدق)
 بتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة هو الساعى آخذ الصدقة واما المالك والمشهور فيه
 تشديدها وكسر الدال وقيل بتخفيف الصاد شربلاية عن العناية (قوله لا يأخذ
 الا الوسط) اى من السن الذي وجب فلو وجب بنت لبون لا يأخذ خيار بنت لبون ولا رديتها
 بل يأخذ الوسط لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعته الى اليمن اياك وكراثم اموالهم رواه
 الجماعة ولان في اخذ الوسط نظرا للفقراء ولرب المال مما لا على القارى وفي الحانية ولا تؤخذ
 الربى والا كيلة والماخض وفحل الغنم لانها من الكراثم اه والربى يضم الراء المشددة
 وتشديد الباء مقصورة وهى التى تربى ولدها مغرب وفي البدائع قال محمد الربى هى التى تربى
 ولدها والا كيلة التى تسمن للاكل والماخض هى التى فى بطنها ولد ومن الناس من طعن فيه
 وزعم ان الربى هى المربة والا كيلة المأكولة وطعنه مردود عليه وكان عليه تقليد محمد اذ
 هو امام فى اللغة ايضا واجب التقليد فيها كأبى عبيد والاصمى والحليل والكسائى والفراف
 وغيرهم وقد قلده ابو عبيد مع جلالة قدره واحتج بقوله وكذا ابو العباس ٣ وكان نعلب
 يقول محمد عندنا من اقران سيبويه فكان قوله حجة فى اللغة اه وتماه فيها (قوله ولو كله
 جيدا فجيد) فى الظهيرية له نخيل تمر برنى ودقل قال الامام يؤخذ من كل نخلة حصتها من التمر
 وقال محمد يؤخذ من الوسط اذا كانت اصنافا ثلاثة جيد ووسط وردى اه وهذا يقتضى
 ان اخذ الوسط انما هو فيما اذا اشتمل المال على جيد ووسط وردى أو على صنفين منها اما لو كان
 المال كله جيدا كاربعةين شاة أو كولة تجب شاة من الكراثم لاشاة وسط عند الامام خلافا
 لمحمد كما لا يخفى بحر وفي النهر عن المعراج ان لم يكن فيها وسط يعتبر افضلها ليكون الواجب
 بقدره (قوله كذا نقله الشافعية ٤) وعملوه بأن الحامل حيوانان كما فى شرح ابن حجر (قوله
 فليراجع) لا يقال تقدم انه لا تؤخذ الماخض لان المراد هنا ما اذا كان النصاب كله كذلك
 ولا يقال صرحوا بأنه لا زكاة فى العوامل والحوامل لان المراد بها المعدة للحمل على ظهرها

(وكفارة غير الاعتاق)
 وتعتبر القيمة يوم الوجوب
 وقال يوم الاداء وفى السواثم
 يوم الاداء اجماعا وهو
 الاصح ويقوم فى البلد
 الذى المال فيه ولو فى مفازة
 فى اقرب الامصار اليه فتح
 (والمصدق) لا (يأخذ) الا
 (الوسط) وهو أعلى
 الأدنى وأدنى الأعلى ولو
 كله جيدا فجيد (وان لم يجد)
 المصدق وكذا ان وجد

مطلب

محمد امام فى اللغة واجب
 التقليد فيها من اقران
 سيبويه ٣ قوله أبو العباس
 الظاهر انه المبرد اه منه
 ٤ قوله كذا نقله الشافعية
 وقوله فليراجع هكذا فى
 نسخة المؤلف بخطه ولعل
 ذلك فى نسخة الشارح التى
 كتب عليها والا فلا وجود
 له فى نسخ الشارح التى
 بيدى اه مصححه

والمراد هنا ما في بطنها ولد لكن اذا كان النصاب كله كذلك فما المانع من اخذها وان كانت حيوانين كما لو كانت كلها اكلة فانها تؤخذ مع كونها من الكرائم المنهى عن اخذها وقول البحر المملد آتفايح شاة من الكرائم يشمل الحامل فتأمل (قوله فالتقيد اتفاقى) كذا في البحر ودرر البحار وغيرها لكن ظاهر ما في البحر عن المعراج انه اتفاقى بالنسبة الى اداء القيمة فانه قال واداء القيمة مع وجود المنصوص عليه جائز عندنا اه فتأمل (قوله من ذات سن) اشار بتقدير المضاف تبعا للنهر الى ان المراد بالسن معناها الحقيقي واحدة الاسنان لكن قال في المغرب السن هي المعروفة ثم سمي بها صاحبها كالثاب للمسنة من النوق ثم استعيرت لغيره كابن المحاض وابن اللبون اه زاد في الدرر وذلك انما يكون في الدواب دون الانسان لانها تعرف بالسن اه اى سميت بذلك لان عمرها يعرف بالسن بخلاف الآدمى ومقتضاه انه مجاز في اللغة من اطلاق اسم البعض على الكل كالرقبة على المملوك فلا حاجة الى تقدير مضاف الا ان يريد الاشارة الى تجويز كونه من مجاز الحذف تأمل (قوله الادنى) اى وصفا اوسنا وكذا قوله او الاعلى (قوله مع الفضل) اى ما يزيد من قيمة الواجب على المدفوع (قوله لانه دفع بالقيمة) اى لا بيع حتى ينافى الجبر (قوله وردا الفضل) اى استرده ولم يقدره عندنا بشئ لانه يختلف بحسب الاوقات غلاء ورخصا وقدره الشافعى بشتين او عشرين درهما كما بسطه في العناية وغيرها اسمعيل (قوله بلا جبر) كذا في الهداية وبه جزم الكمال والزيلعى وفي النهر عن الصيرفى انه الصحيح وقيل الخيار للسامى ذكره محمد في الاصل وجرى عليه القدورى واختاره الاسييجابى وقيل للمالك في الصورتين وهو ظاهر المتن كالكنز والدرر والملقى وصححه في الاختيار وذكر في النهاية والمعراج انه الصواب ومشى عليه في البحر وعزاه الى المبسوط وانتصر في النهر للاول فلذا جزم به الشارح (قوله جاز) اى بخلاف المثل كما قدمناه موضعا (قوله والمستفاد) السين والتاء زائدتان اى المال المفاد ط (قوله ولوبهبة اوارث) ادخل فيه المفاد بشراء او ميراث او وصية وما كان حاصله من الاصل كالاولاد والربح كفى النهر (قوله الى نصاب) قيد به لانه لو كان النصاب ناقصا وكمل بالمستفاد فان الحول ينقصد عليه عند الكمال بخلاف ما لو هلك بعض النصاب في اثناء الحول فاستفاد ما يكمله فانه يضم عندنا و اشار الى انه لا بد من بقاء الاصل حتى لو ضاع استأنف للمستفاد حولا منذ ملكه فان وجد منه شيئا قبل الحول ولو بيوم ضمه وزكى الكل وكذا لو وهب له الف فاستفاد مثلها في الحول ثم رجع الواهب بقضاء استأنف حولا للفائدة وشمل كلامه ما لو كان النصاب دينيا فاستفاد مائة فانها تضم اجماعا غير انه لو تم حول الدين فعند الامام لا يلزمه الاداء من المستفاد ما لم يقبض اربعين درهما فلو مات المديون مفلسا سقط عنه زكاة المستفاد وعندها يجب اه من البحر والنهر (قوله من جنسه) سيأتى ان احد التقدين يضم الى الآخر وان عروض التجارة تضم الى التقدين للجنسية باعتبار قيمتها واحتراز عن المستفاد من خلاف جنسه كالابل مع الشياه فلا تضم بحر (قوله ولو ادى الخ) هذا بمنزلة الاستثناء مما في المتن كأنه قال يضم المستفاد الى جنسه ما لم يمنع منه مانع وهو الثنى المنفى بقوله عليه الصلاة والسلام لا تثنى في الصدقة (قوله لا تضم) اى الى سائمة عنده من جنس

فالتقيد اتفاقى (ماوجب
من) ذات (سن دفع) المالك
(الادنى مع الفضل) جبرا
على السامى لانه دفع بالقيمة
(او) دفع (الاعلى ورد
الفضل) بلا جبر لانه
شراء فيشترط فيه الرضا هو
الصحيح سراج (او) دفع
(القيمة) ولو دفع ثلاث
شياه سمان عن اربع وسط
جاز (والمستفاد) ولوبهبة
اوارث (وسط الحول يضم
الى نصاب من جنسه)
فيزكىه بحول الاصل ولو
أدى زكاة نقده ثم اشترى به
سائمة لا تضم ولوله
نصابان مما لم يضم احدهما

السائمة التي اشتراها بذلك النقد المزكى اى لا يزكيها عند تمام حول السائمة الاصلية عند الامام للمانع المذكور وعندها يضم وكذا الخلاف لو باع السائمة المزكاة بنقد بخلاف ما لو ادى عشر طعام او ارض او صدقة فطر عبد ثم باع حيث تضم اثمانها اجماعا والفرق للامام ان ضمن السائمة بدل مال الزكاة وللبدل حكم المبدل منه فلو ضم لادى الى التنى وكذا لو جعل السائمة علوفة بعد ما زكاها ثم باعها او جعل عبد التجارة المؤدى زكاته للخدمة ثم باعه ضم لخروجه عن مال الزكاة فصار كمال آخر وتماه في البحر (قوله كضمن سائمة مزكاة) اى وكالفرع المذكور قبله ففيه لو ورث سائمة من جنس السائمتين تضم الى اقربيهما ايضا (قوله ضمت) اى الالف الموروثة الى اقربيهما اى اقرب الالفين الاولين حول الاقال في البحر لانهما استويا في علة الضم وترجح احدهما باعتبار القرب لانه انفع للفقراء (قوله ورجع كل الخ) قال في البحر ولو كان المستفاد رجحا او ولد اخذه الى اصله وان كان ابعد حول لانه ترجح باعتبار التفرع والتولد لانه تبع وحكم التبع لا يقطع عن الاصل (قوله اخذ البغاة) الاخذ ليس قيدا احترازيا حتى لو لم يأخذوا منه ذلك سنين وهو عندهم لم يؤخذ منه شئ ايضا كما في البحر والشر نبلاية عن الزيلعي والبغاة قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام الحق بان ظهروا فاخذوا ذلك نهر ويظهر الى ان اهل الحرب او غلبوا على ابدية من بلادنا كذلك لتعليقهم اصل المسئلة بان الامام لم يحمهم والجباية بالحماية وفي البحر وغيره لو اسلم الحربى في دار الحرب واقام فيها سنين ثم خرج النيا لم يأخذ منه الامام الزكاة لعدم الحماية ونفثه بادائها ان كان عالما بوجوبها والا فلا زكاة عليه لان الخطاب لم يبلغه وهو شرط الوجوب اه وسياقى متناهى باب العاشر انه لو مر على عاشر الخوارج فعشروه ثم مر على عاشر اهل العدل اخذ منه ثانيا اى لتقصيره بمروره بهم (قوله والخراج) اى خراج الارض كما في غاية البيان والظاهر ان خراج الرؤس كذلك نهر قلت ما استظهره صرح به في المعراج (قوله الآتى ذكره) اى فى باب المصرف (قوله فعليهم الخ) اى ديانة كما في مضم النسخ قال في الهداية واقتوا بان يعيدوها دون الخراج اه لكن هذا فيما اخذه البغاة لتعليقهم بان البغاة لا يأخذون بطريق الصدقة بل بطريق الاستحلال فلا يصرفونها الى مصارفها اه اما السلطان الجائر فله ولاية اخذها وبه يفتى كما ذكره قريبا عن ابى جعفر نعم ذكر في المعراج عن كثير من مشايخ بلخ انه كالبغاة لانه لا يصرفه الى مصارفه وفي الهداية انه الاحوط (قوله اعادة غير الخراج) موافق لما نقلناه عن الهداية قال في الشر نبلاية وعليه اقتصر فى الكافى وذكر الزيلعي ما يفيد ضعفه حيث قال وقيل لاقتبهم باعادة الخراج (قوله لانهم مصارفه) علة لمحذوف تقديره اما الخراج فلا يفتون باعادته لانهم مصارفه اذ اهل البنى يقاتلون اهل الحرب والخراج حق المقاتلة شرح الملقى ط (قوله واختلف فى الاموال الباطنة) هى النقود وعرض التجارة اذ لم يمر بها على العاشر لانها بالخراج تلتحق بالاموال الظاهرة كباياتى في بابها والاموال الظاهرة هى التي يأخذ زكاتها الامام وهى السوائم وما فيه العشر والخراج وما يمر به على العاشر وبهم من كلام الشارح انه لا خلاف فى الاموال الظاهرة مع ان فيها خلافا ايضا قال فى التجنيس والولوية السلطان الجائر اذا اخذ الصدقات قبل ان نوى بادائها اليه الصدقة عليه لا يؤمر

كضمن سائمة مزكاة والى درهم وورث الفاضل الى اقربيهما حول ورجع كل يضم الى اصله (اخذ البغاة) والسلاطين الجائرة (زكاة) الاموال الظاهرة ك(السوائم) والعشر والخراج لاعادة على اربابها ان صرف (المأخوذ) (فى محله) الآتى ذكره (والا) يصرف فيه (فعليهم) فيما بينهم وبين الله (اعادة غير الخراج) لانهم مصارفه واختلف فى الاموال الباطنة فى الولوية وشرح الوهبانية المفتى به عدم الاجزاء

بالاداء ثانيا لانه فقير حقيقة ومنهم من قال الاحوط ان يفتى بالاداء ثانيا كما لو لم ينو لانعدام الاختيار الصحيح واذا لم ينو منهم من قال يؤمر بالاداء ثانيا وقال ابو جعفر لا لكون السلطان له ولاية الاخذ فيسقط عن ارباب الصدقة فان لم يضعها موضعها لا يبطل اخذه وبه يفتى وهذا في صدقات الاموال الظاهرة اما لو اخذ منه السلطان اموالا مصادرة ونوى اداء الزكاة اليه فعلى قول المشايخ المتأخرين يجوز والصحيح انه لا يجوز وبه يفتى لانه ليس للظالم ولاية اخذ الزكاة من الاموال الباطنة اه اقول يعنى واذا لم يكن له ولاية اخذها لم يصح الدفع اليه وان نوى الدافع به التصديق عليه لانعدام الاختيار الصحيح بخلاف الاموال الظاهرة لانه لما كان له ولاية اخذ زكاتها لم يضر انعدام الاختيار ولذا تجزئه سواء نوى التصديق عليه او لا هذا وفي مختارات النوازل السلطان الجائر اذا اخذ الخراج يجوز ولو اخذ الصدقات او الجبايات او اخذ مالا مصادرة ان نوى الصدقة عند الدفع قيل يجوز ايضا وبه يفتى وكذا اذا دفع الى كل جائر بنية الصدقة لانهم بما عليهم من التبعات صاروا فقراء والاحوط الاعادة اه وهذا موافق لما صححه في المبسوط وتبعه في الفتح فقد اختلف التصحيح والافتاء في الاموال الباطنة اذا نوى التصديق بها على الجائر وعلمت ماهو الاحوط قلت وشمل ذلك ما يأخذه المكاس لانه وان كان في الاصل هو العاشر الذي ينصبه الامام لكن اليوم لا ينصب لاخذ الصدقات بل لساب اموال الناس ظلما بدون حماية فلا تسقط الزكاة بأخذه كما صرح به في البرازية فاذا نوى التصديق عليه كان على الخلاف المذكور **(قوله لانهم بما عليهم الخ)** عامة لقوله قبله الاصح الصحة وقوله بما عليهم متعلق بقوله فقراء **(قوله حتى افتي)** بالبناء للمجهول والمفتى بذلك محمد بن سلمة وامير بلخ هو موسى بن عيسى بن ماهان رالى خرسان سألته عن كفارة يمينه فافتاه بذلك فجعل يبكي ويقول لحشمه انهم يقولون لي ما عليك من التبعات فوق مالك من المال فكفارتك كفارة يمين من لا يملك شيئا قال في الفتح وعلى هذا لو اوصى بثلاث ماله للفقراء فدفع الى السلطان الجائر سقط ذكره قاضيخان في الجامع الصغير وعلى هذا فانكارهم على يحيى بن يحيى تليذ مالك حيث افتي بعض ملوك المغاربة في كفارة عليه بالصوم غير لازم لجواز ان يكون للاعتبار المذكور لا لكون الصوم اشق عليه من الاعتاق وكون ما اخذه خلعه بماله بحيث لا يمكن تمييزه فيملكه عند الامام غير مضر لاشتغال ذمته بمثله والمديون بقدر ما في يده فقير اه ملخصا قلت وافتاء ابن سلمة مبنى على ما صححه في التقرير من ان الدين لا يمنع التكفير بالمال اما على ما صححه في الكشف الكبير وجرى عليه الشارح فيما مرتبعا للبحر والنهر فلا **(قوله لم تقع زكاة)** في بعض النسخ لم تصح زكاة وعزا هذا في البحر الى المحيط ثم قال وفي مختصر الكرخي اذا اخذها الامام كرها فوضعها موضعها اجزا لان له ولاية اخذ الصدقات فقام اخذه مقام دفع المالك وفي القنية فيه اشكال لان النية فيه شرط ولم توجد منه اه قلت قول الكرخي فقام اخذه الخ يصلح للجواب تأمل ثم قال في البحر والمفتي به التفصيل ان كان في الاموال الظاهرة يسقط الفرض لان للسلطان او نائبه ولاية اخذها وان لم يضعها موضعها لا يبطل اخذه وان كان في الباطنة فلا اه **(قوله وفي التجنيس)** في بعض النسخ لكن بدل الواو وهو استدراك على ما في المبسوط وقد اسمعناك آنفا ما في

مطلب

فيما لو صادر السلطان رجلا فنوى بذلك اداء الزكاة اليه

وفي المبسوط الاصح الصحة اذا نوى بالدفع لظلمة زماننا الصدقة عليهم لانهم بما عليهم من التبعات فقراء حتى افتي امير بلخ بالصيام لكفارة عن يمينه ولو أخذها الساعي جبرا لم تقع زكاة لكونها بلا اختيار ولكن يجبر بالحبس ليؤدى بنفسه لان الاكرام لا ينافي الاختيار وفي التجنيس المفتي به سقوطها في الاموال الظاهرة لا الباطنة (ولو خلط السلطان المال المغصوب

التجنيس وقد يدعى عدم المخالفة بينهما بحمل ما في التجنيس على ما اذا دفع الى السلطان مال
المكس او المصادرة ونوى به كونه زكاة ليصرفه السلطان في مصارفه ولم ينو بذلك التصديق
به على السلطان ويؤيد هذا الحمل قوله لانه ليس له ولاية اخذ الزكاة من الاموال الباطنة فلا
ينافي ذلك قول المبسوط الاصح ان ما يأخذه ظلمة زماننا من الجبايات والمصادرات يسقط
عن ارباب الاموال اذ انووا عند الدفع التصديق عليهم لانهم بما عليهم من التبعات فقراء فليتأمل
(قوله بماله) متعلق بخلط وامالو خاطه بمغصوب آخر فلا زكاة فيه كما يذكره في قوله كما لو
كان الكل خيئا (قوله لان الخلط استهلاك) اي بمنزلة من حيث ان حق الغير يتعاق بالذمة
لا بالاعيان ط (قوله عند أبي حنيفة) اما على قولهما فلا ضمان وحينئذ فلا يثبت الملك لانه
فرع الضمان ولا يورث عنه لانه مال مشترك وانما يورث عنه حصة الميت منه فتح (قوله وهذا
الح) الاشارة الى وجوب الزكاة الذي تضمنه قوله فتجب الزكاة فيه (قوله منفصل عنه)
الذي في النهر عن الحواشي محمل ما ذكره ما اذا كان له مال غير ما استهلكه بالخلط يفضل عنه
فلا يحيط الدين بماله اه اي يفضل عنه بما يبلغ نصابا (قوله كما لو كان الكل خيئا) في القنية
لو كان الخيئ نصابا لا يلزمه الزكاة لان الكل واجب التصديق عليه فلا يفيد ايجاب التصديق
ببعضه اه ومثله في البرازية (قوله كافي النهر) اي اول كتاب الزكاة عند قول الكثر وملك
نصاب حولى ومثله في الشر بنبلالية وذكره في شرح الوهبانية بحثا وفي الفصل العاشر من
التاترخانية عن فتاوى الحجة من ملك اموالا غير طيبة او غصب اموالا وخالطها ملكها بالخلط
ويصير ضامنا وان لم يكن له سواها نصاب فلا زكاة عليه فيها وان بلغت نصابا لانه مديون ومال
المديون لا ينقصد سببا لوجوب الزكاة عندنا اه فأفاد بقوله وان لم يكن له سواها نصاب الح
ان وجوب الزكاة مقيد بما اذا كان له نصاب سواها وبه يدفع ما استشكله في البحر من انه
وان ملكه بالخلط فهو مشغول بالدين فينبغي ان لا تجب الزكاة اه لكن لا يخفى ان الزكاة
حينئذ انما تجب فيما زاد عليها لا فيها لا يقال يمكن ان يكون له مال سواها مما لازكاة فيه
كدور السكنى وثياب البذلة مما يبلغ مقدار ما عليه أو يزيد فتجب الزكاة فيها من غير ان
يكون له نصاب آخر سواها لانا نقول انه لما خلطها ملكها وصار مثلها دينا في ذمته لا عينها
وقدما ان الدين يصرف اولا الى مال الزكاة دون غيره حتى لو تزوج على خادم بغير عينه وله
ماثا درهم وخادم صرف دين المهر الى الماثين دون الخادم اي فلو حال الحول على الماثين
لا زكاة عليه لاشتغالها بالدين مع وجود ما يفي به من جنسه وهو الخادم وهنا كذلك ما لم يملك
نصابا زائدا نعم تظهر الثمرة فيما اذا أبرأه المغصوب منهم كما نقله في البحر عن المبتنى بالغين
المعجزة وقال وهو قيد حسن يجب حفظه اه أو اذا صالح غرماء على عقار مثلا فيبقى
ماغصه سالما عن الدين فتجب زكاته وقد يجاب عن الاشكال كما افاده شيخنا بأن المراد ما اذا
لم يعلم اصحاب المال المغصوب لان الدين انما يمنع وجوب الزكاة اذا كان له مطالب من جهة
العباد وبجهل الخب به لا يبقى له مطالب فلا يمنع وجوبها قات لكن قدما عن القنية
والبرازية ان ما وجب التصديق بلكه لا يفيد التصديق ببعضه لان المغصوب ان علمت اصحابه
أو ورثتهم وجب رده عليهم والا وجب التصديق به وايضا فقد مر ان الامراء بما عليهم

بماله ملكه فتجب الزكاة
فيه ويورث عنه) لان الخلط
استهلاك اذا لم يمكن تمييزه
عند أبي حنيفة وقوله ارفق
اذ قلما يخلو مال عن غصب
وهذا اذا كان له مال غير
ما استهلكه بالخلط منفصل
عنه يوفي دينه والا فلا زكاة
كما لو كان الكل خيئا كما
في النهر عن الحواشي
السعدية

من التبعات ولا شك ان غالب غرمائهم مجهولون وتقدم ايضا ان الموصى به للفقره لو دفعه الى السلطان الجائر سقط فجواز اخذ الزكاة لفقره ينافى وجوبها عليه وان جاز اخذها له مع وجوبها عليه لعلة اخرى كعدم وصوله الى ماله كائن السبيل ومن له دين مؤجل بأمل **(قوله وفي شرح الوهبانية الح)** فيه دفع لما عسى يورد على قول المتن فتجب الزكاة فيه من انه مال خيث فكيف يزكى منه لكن علمت انه لا تجب زكاته الا اذا استبرأ من صاحبه او صالح عنه فيزول خبثه نعم لو اخرج زكاة المال الحلال من مال حرام ذكر في الوهبانية انه يجزى عند البعض ونقل القولين في القنية وقال في البرازية ان نوى في المال الخيث الذي وجبت صدقته ان يقع عن الزكاة وقع عنها اه اي نوى في الذي وجب التصديق به لجهل اربابه وفيه تقييد لقول الظهيرية رجل دفع الى فقير من المال الحرام شيئا يرجو به الثواب يكفر ولو علم الفقير بذلك فدعاه وامن المعطى كفرا جميعا ونظمه في الوهبانية وفي شرحها ينبغي ان يكون كذلك لو كان المؤمن اجنبيا غير المعطى والقباض وكثير من الناس عنه غافلون ومن الجهال فيه واقعون اه قلت الدفع الى الفقير غير قيد بل مثله فيما يظهر لو بنى من الحرام بعينه مسجدا ونحوه مما يرجو به التقرب لان العلة رجاء الثواب فيما فيه العقاب ولا يكون ذلك الا باعتقاد حله **(قوله اذا تصدق بالحرام القطعي)** اي مع رجاء الثواب النائي عن استحلاله كما مر فافهم **(قوله لا يكفر)** اقتصر على نفي الكفر لان التصرف به قبل اداء بدله يحل وان ملكه بالخطأ كما علمته وفي حاشية الحموي عن الذخيرة سئل الفقيه ابو جعفر عن اكتسب ماله من امراء السلطان وجمع المال من اخذ الغرامات المحرمات وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك ان يأكل من طعامه قال احب الى ان لا يأكل منه ويسعه حكما ان يأكله ان كان ذلك الطعام لم يكن في يد المطعم غصبا او رشوة اه اي ان لم يكن عين الغصب او الرشوة لانه لم يملكه فهو نفس الحرام فلا يحل له ولا غيره وذكر في البرازية هنا ان من لا يحل له اخذ الصدقة فالأفضل له ان لا يأخذ جائزة السلطان ثم قال وكان العلامة بخوارزم لا يأكل من طعامهم ويأخذ جوائزهم فقل له فيه فقال تقديم الطعام يكون اباحة والمباح له يتلفه على ملك المسيح فيكون آكلا طعام الظالم والجائزة تملك فيتصرف في ملك نفسه اه قات ولعله مبني على القول بأن الحرام لا يتعدى الى ذمتين وسيأتى تحقيق خلافه في البيع الفاسد والحظر والاباحة **(قوله لانه ليس بحرام بعينه الح)** يوهم انه قبل الخطأ حرام لعينه مع ان المصرح به في كتب الاصول ان مال الغير حرام لغيره لالعينه بخلاف لم الميتة وان كانت حرمة قطعية الا ان يجب أن المراد ليس هو نفس الحرام لانه ملكه بالخطأ وانما الحرام التصرف فيه قبل اداء بدله ففي البرازية قيل كتاب الزكاة ما يأخذه من المال ظلما ويخطئه بماله وبمال مظلوم آخر يصير ملكا له وينقطع حق الاول فلا يكون أخذه عندنا حراما محضنا نعم لا يباح الانتفاع به قبل اداء البدل في الصحيح من المذهب اه لكن في شرح العقائد النسفية استحلال المعصية كفر اذا ثبت كونها معصية بدليل قطعي وعلى هذا نفرع ما ذكر في الفتاوى من انه اذا اعتقد الحرام حلالا فان كان حرمة لعينه وقد ثبت بدليل قطعي يكفر والا فلا بأن تكون حرمة لغيره او ثبت بدليل ظني وبعضهم لم يفرق بين الحرام لعينه ولغيره وقال من

مطلب

في التصديق من المال
الحرام

وفي شرح الوهبانية عن
البرازية انما يكفر اذا
تصدق بالحرام القطعي
اما اذا اخذ من انسان
مائة ومن آخر مائة
وخطئهما ثم تصدق
لا يكفر لانه ليس بحرام
بعينه بالقطع لاستهلاكه
بالخطأ

مطلب

استحلال المعصية القطعية
كفر

استحل حراما قد علم في دين النبي عليه الصلاة والسلام تحريمه كنكاح المحارم فكافر اه قل شارحه المحقق ابن الغرس وهو التحقيق وفائدة الخلاف يظهر في أكل مال الغير ظاهرا فكفر مستحله على احد القولين اه وحاصله ان شرط الكفر على القول الاول شيان قطعية الدليل وكونه حراما لعينه وعلى الثاني يشترط الشرط الاول فقط وعلمت ترجيحه وما في البرازية مبنى عليه **(قوله)** ولو عجل ذو نصاب (قيد بكونه ذانصاب لان لو ملك اقل منه فعجل خمسة عن مائتين ثم نعم الحول على مائتين لا يجوز وفيه شرطان آخران ان لا ينقطع النصاب في اثناء الحول فلو عجل خمسة من مائتين ثم هلك ما في يده الا درهما ثم استفد ثم الحول على مائتين جاز ما عجل بخلاف ما لو هلك الكل وان يكون النصاب كاملا في آخر الحول فلو عجل شاة من اربعين وحال الحول وعنده تسعة وثلاثون فن كان دفعها للفقير وقعت نفلا وان كانت قائمة في يد الساعي فالتخار كفي الخلاصة وقوعها زكاة وتماه في النهر والبحر **(قوله)** لسنين بأن كان له ثمانمائة درهم دفع منها مائة درهم عن المائتين عشرين سنة وقوله او نصب صورته ان يدفع المائة المذكورة عن المائتين وعن تسعة عشر نصبا ستحدث فحدث له في ذلك العام صح وان حدثت في عام آخر فلا بد لها من زكاة على حدة كما صرح به في البحر ح لكن المائة التي عجلها تقع زكاة عن المائتين عشرين سنة ويكون من المسئلة الاولى فقد قل في النهر وعلى هذا تفرع ما في الحانية لو كان له خمس من الابل الحوامل فعجل شاتين عنها وعمما في بطونها ثم تجت خمسا قبل الحول اجزأه وان عجل عمما تحمل في السنة الثانية لا يجوز اه وذلك لانه لا عجل عمما تحمله في السنة الثانية لم يوجد المعجل عنه في سنة التعجيل فلم يحجز عما نوى التعجيل عنه وهذا اراد لاني اجواز مصافقا لانه يقع عمرى ما في الحول الثاني فيكون من المسئلة الاولى لان التعيين في الجنس الواحد لغو وفي الولوجية لو كان عنده اربع مائة درهم فأدى زكاة خمسمائة طائنا انها كذلك كان له ان يحسب الزيادة للسنة الثانية لانه امكن ان يجعل الزيادة تعجيلا اه وقيد في البحر بكون الجنس متحدا قل لانه لو كان له خمس من الابل واربعون من الغنم فجعل شاة عن احد الصنفين ثم هلك لا يكون عن الآخر ولو كان له عين ودين فجعل عن العين فهلك قبل الحول جاز عن الدين ولو بعده فلا والدرهم والدنانير وعروض التجارة جنس واحد اه **(قوله)** لوجود السبب (أى سبب الوجوب وهو ملك النصاب التامى فيجوز التعجيل لسنة واكثر كما اذا كفر بعد الجرح وكذا النصب لان النصب الاول هو الاصل في السببية والزائد عليه تابع له قال في البحر ولا يخفى ان الافضل عدم التعجيل للاختلاف فيه عند العلماء ولم أره منقولا **(قوله)** وكذا لو عجل (التشبيه راجع الى المسئلة الاولى وهى التعجيل لسنة او سنين لانه اذا ملك نصبا واخرج زكاته قبل ان يحول الحول كان ذلك تعجيلا بعد وجود السبب لكونه اداء قبل وقت وجوبه وهنا كذلك لان وقت اداء العشر وقت الادراك فاذا ادى قبله يكون تعجيلا عن وقت الاداء بعد وجود السبب وهو الارض النامية بالخارج حقيقة ولا يصح ارجاعه الى المسئلة الثانية لان صورتها ان يؤدى زكاة نصب ستحدث له في عامه زائدة على ما في ملكه وقت الاداء والمراد هنا اداء عشر ما خرج في ملكه وقت الاداء قبل وقته لاعشر ما سيحدث له بعد الخروج وقوله بعد الخروج قبل الادراك

(واو عجل ذو نصاب)
زكاته (لسنين او لنصب
صح) لوجود السبب
وكذا لو عجل عشر زرعه
او ثمره

دليل على ما قلنا وليس في البحر ما يفيد خلاف ذلك فضلا عن التصريح به فافهم (قوله بعد الخروج) أي خروج الزرع أو الثمرة (قوله قبل الإدراك) أي إدراك الزرع أو الثمرة الذي هو وقت أداء العشر لكن ذكر في البحر في باب العشر أن وقته وقت خروج الزرع وظهور الثمرة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف وقت الإدراك وعند محمد عند التقية والجذاذاه وعليه فيتحقق التعجيل على قولهما لأعلى قول الإمام ثم رأيت ابن الهمام نبه على ذلك هناك (قوله واختلاف فيه قبل النبات وخروج الثمرة) الاختصار أن يقول واختلاف فيه قبل الخروج أي خروج النبات والثمار وإفاد أن التعجيل قبل الزرع أو قبل الغرس لا يجوز اتفاقا لأنه قبل وجود السبب كما لو عجل زكاة المال قبل ملك النصاب (قوله والظاهر الجواز) في نسخة عدم الجواز وهي الصواب قال في النهر والظاهر أنه لا يجوز في الزرع قبل النبات وكذا قبل طلوع الثمر في ظاهر الرواية اهـ (قوله وكذا لو عجل خراج رأسه) هذا التشبيه أيضا راجع إلى المسئلة الأولى قال ح فأن من عجل خراج رأسه لسنين صح كما سيأتي في باب الجزية وذلك لوجود السبب وهو رأسه وكذا لو عجل خراج أرضه عن سنين جاز كما ذكره القهستاني في باب العشر والخراج وعلمه بوجود السبب وهو الأرض النامية لكن يجب حمل كلامه على الموظف لتعلقه بالقدرة على النماء فيكون سببه الأرض النامية بامكان النماء لا بحقيقته كالعشر وخراج المقاسمة تأمل (قوله وتماه في النهر) حيث قال ولو نذر صوم يوم معين فعجله جاز عند الثاني خلافا لمحمد وعلى هذا الخلاف الصلاة والاعتكاف ولو نذر حج سنة كذا فأتى به قبلها جاز عندهما خلافا لمحمد كذا في السراج اهـ ح (قوله قبل تمام الحول) أي أو قبل ملك النصب التي عجل زكاتها في المسئلة الثانية كما يؤخذ من التعليل (قوله لأن المعتبر كونه مصرفا وقت الصرف إليه) فصح الأداء إليه ولا ينتقض بهذه العوارض بجر (قوله ولو غرس الح) هذه مسئلة استطردها ومحملها العشر والخراج ط (قوله فالتميم) أي يثمر وبه عبر في بعض النسخ (قوله كان عليه خراج الزرع) لأن في غرسه الكرم تعطيل الأرض ومن عطل أرض الخراج يجب عليه خراجها وقد كانت صالحة للزرع فيؤدي خراجها حتى يثمر الكرم فعليه خراج الكرم ويسقط عنه خراج الزرع لوجود خلفه فخراج الزرع صاع ودرهم في كل جريب فيؤديه إلى أن يتم الكرم فيؤدي عشرة دراهم وحتى (قوله لا شيء في مال صبي تغلي) أي في مال الزكاة بخلاف الخارج في أرضه العشرية من الزروع والثمار ففيه نصف العشر كما يجب العشر في أرض الصبي المسلم كما يأتي في باب (قوله ابن تغاب) الأولى حذف بنى فان النسبة لتغاب وهو أبو القبيلة كما في المنح ط وقد يقال لإمانع من النسبة إلى القبيلة المنسوبة إلى أبيها (قوله قوم الح) قال في الفتح بنو تغلب عرب نصارى هم عمر رضى الله عنه أن يضرب عليهم الجزية فأبوا وقالوا نحن عرب لا تؤدى ما يؤدى العجم ولكن خذ منا ما يأخذ بعضكم من بعض يعنون الصدقة فقال عمر لا هذه فرض المساعين فقالوا فزد ما شئت بهذا الاسم لأبسم الجزية ففعل وتراضى هو وهم أن يضعف عليهم الصدقة وفي بعض طرقه هي جزية سموها ما شئتم اهـ (قوله ما على الرجل منهم) وهو نصف العشر ح (قوله ويؤخذ الوسط) مكرر مع قوله فيما تقدم والمصدق يأخذ الوسط ح (قوله إلا أن يجزأ الورثة) أي إذا وصى بها

بعد الخروج قبل الإدراك
واختلف فيه قبل النبات
وخروج الثمرة والظاهر
الجواز وكذا لو عجل خراج
رأسه وتماه في النهر (وان)
وصلية (أيسر الفقير قبل
تمام الحول أو مات أو
ارتدو) ذلك لأن (المعتبر
كونه مصرفا وقت الصرف
إليه) لا بعده ولو غرس
في أرض الخراج كرمًا فالم
يتم الكرم كان عليه خراج
الزرع مجمع الفتاوى (ولا
شيء في مال صبي تغلي)
بفتح اللام وتكسر نسبة
لبنى تغلب بكسر هاء قوم من
نصارى العرب (وعلى
المرأة ما على الرجل منهم)
لأن الصالح وقع منهم كذلك
(أؤخذ) في زكاة السائمة
(الوسط) لا الهرم ولا
الكرايم (ولا تؤخذ من
تركته بغير وصية) لفقد
شرطها وهو النية (وان
أوصى بها اعتبر من الثلث)
الآن يميز الورثة (وحولها)
أي الزكاة (قرى) بجر
عن القنية (لاشمسى)

وزادت على الثلث لا يؤخذ الزائد الا ان يجزئ الورثة (فرع) لو زادت على الثلث واراد ان يؤديها في مرضه يؤديها سرا من ورثته وان لم يكن عنده مال استقرض من آخر وادى الزكاة ان كان اكبر رايه انه يقدر على قضاؤه فان اجتهد ولم يقدر حتى مات فهو معذور كذا في مختارات النوازل وغيرها وظاهر قولهم سرا ان الورثة ان علموا بذلك كان لهم اخذ الزائد قضاء وان ما فعله المورث جائز ديانة لكونه مضطرا الى اداء الفرض كما عمل به في شرح الكافي قائلا وهو الصحيح قال في شرح الراهبانية ويمكن التوفيق بين القولين بالقضاء والديانة اى بحمل القول باعتبارها من الثلث المقابل للصحيح على انه في اقتضاء والاول على الديانة وهو مؤيد لما قلنا (قوله وسيجيء الفرق في الغني) عبارته مع المتن واجل سنة قريية بالاهلة على المذهب وهي ثمانية واربع وخمسون وبعض يوم وقيل سمية بالايام وهي ازيد باحد عشر يوما اه ثم ان هذا المظهر اذا كان المال في ابتداء الاهلة فلو ملك في اثناء الشهر قيل يعتبر بالايام وقيل يكمل الاول من الاخير ويعتبر ما بينهما بالاهلة انما هو في العدة ط (قوله لان وقتها العمر) قال في البحر عن الواقعة فرق بين هذا وبين ما اذا شك في الصلاة بعد ذهاب الوقت اصلاحا ام لا والفرق ان العمر كبر وقت لاداء الزكاة فصار هذا بمنزلة شك وقع في اداء الصلاة في وقتها ولو كان كذلك يعيدها في البحر ووقعت حادثة هي ان من شك هل ادى جميع ما عليه من الزكاة ام لا بان يؤدى متفرقة ولا يضبطه هل يزمه اعدته ومقتضى مذكرنا لزوم الاعادة حيث لم يغلب على ظنه دفع قدر معين لانه ثابت في ذمته بيقين فلا يخرج عن العهدة بالشك اه قلت وحاصله انه يتجربى في مقدار يؤدى كما لو شك في عدد الركعات فمأعب على ظنه انه اداء سقط عنه وادى الباقي وان لم يغلب عن ظنه شيء ادى الكل والله تعالى اعلم

باب زكاة المال

(قوله ال فيه للمعهود الخ) جواب عما يقال ان المال اسم لما يتحول فيتناول السوائم ايضا قال في المير وبهذا الجواب استغنى عما قيل ان المال في عرفنا يتبادر الى النقد والعروض اه اقول الجواب الاول ذكره الزيلعي وتبعه في الدرر والثاني ذكره في الفتح وتبعه في البحر ويظهر لي انه احسن لان تبادر الذهن الى المعهود في العرف اقرب من تبادره الى المذكور في الحديث قل (قوله غير مقدرة به) اى برابع العشر (قوله عشرون مثقالا) فمادون ذلك لا زكاة فيه ولو كان نقصانا يسيرا يدخل بين الوزنين لانه وقع الشك في كمال النصاب فلا يحكم بكماله مع الشك بجرع البدائع والمثقال لغة ما يوزن به قليلا كان او كثيرا وعرفا ما يأتى ط (قوله كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل) اعلم ان الدراهم كانت في عهد عمر رضى الله عنه مختلفة فمنها عشرة دراهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فخذ عمر رضى الله تعالى عنه من كل نوع ثلثا كي لا تظهر الخصومة في الاخذ والعطاء فثلث عشرة ثلاثة وثلاث وثلث ستة اثنان وثلث خمسة درهم وثلثان فالجموع سبعة وان شئت فاجمع المجموع فيكون احدى وعشرين فثلث المجموع سبعة ولذا كانت الدراهم العشرة وزن سبعة وهذا يجري في كل شيء حتى في الزكاة وانصاب السرقة والمهر وتقدير

وسيجيء الفرق في الغني
(شك انه ادى الزكاة او لا
يؤديها) لان وقتها العمر
اشباه

باب زكاة المال

ال فيه للمعهود في حديث
ها تواربع عشر اموالكم
فان المراد به غير السائمة لان
زكاتها غير مقدرة به
(انصاب الذهب عشرون
مثقالا والفضة مئادرم
كل عشرة) دراهم (وزن
سبعة مثاقيل)

الديات ط عن المنح لكن قوله تبعا للدرر وثلاث الخمسة درهم وثلثان صوابه مثقال وثلثان
(قوله والدينار) اي الذي هو المثلث كافي الزيلعي وغيره قال في الفتح والظاهر ان المثلث
اسم للمقدار المقدر به والدينار اسم للمقدر به بقيد ذهبيته اه وحاصله ان الدينار اسم
للقطعة من الذهب المضروبة المقدرة بالمثقال فاتحادها من حيث الوزن **(قوله والدرهم)**
اربعة عشر قيراطا فتكون المائتان الفى قيراط وثمانمائة قيراط واعلم ان هذا هو الدرهم
الشرعى والدرهم المتعارف ستة عشر قيراطا وزنة الريال الفرنجى بالدرهم المتعارف
تسعة دراهم وقيراط وبالدراهم الشرعية عشرة دراهم وخمسة قيراط وذلك مائة وخمسة
واربعون قيراطا فيكون النصاب من الريال تسعة عشر ريالا وثلثائة دراهم وثلثائة قيراط اه
ط مع بعض زيادة وتصحيح غلط وقع في عبارته فافهم ومقتضاه ان الدرهم المتعارف اكبر من
الشرعى وبه صرح الامام السروجى في الغاية بقوله درهم مصر اربع وستون حبة وهو اكبر
من درهم الزكاة فالنصاب منه مائة وثمانون وحبتان اه لكن نظرفيه صاحب الفتح بأنه اصغر
لا اكبر لان درهم الزكاة سبعون شعيرة ودرهم مصر لا يزيد على اربعة وستين شعيرة لان ربه
مقدر بأربع خرايب والخرنوبة اربع قحاحات وسط اه قلت والظاهر ان كلام السروجى مبنى
على تقدير القيراط بأربع حبات كما هو المعروف الآن فاذا كان الدرهم الشرعى اربعة
عشر قيراطا يكون ستة وخمسين حبة فيكون الدرهم فى اكبر منه لكن المعتبر فى قيراط
الدرهم الشرعى خمس حبات بخلاف قيراط الدرهم العرفى قال بعض المحشين الدرهم الآن
المعروف بمكة والمدينة وارض الحجاز هو المسمى فى عرفنا بالقفلة بالقاف والفاء على وزن تمرة
وهو ست عشرة خرنوبة كل خرنوبة اربع شعيرات او اربع قحاحات لانا اخترنا الشعيرة المتوسطة
مع القمح المتوسطة فوجدناها متساويتين والقيراط فى عرفنا الآن هو الخرنوبة فيكون
الدرهم العرفى اربعا وستين شعيرة وهو ينقص عن الشرعى بست شعيرات والمثقال المعروف
الآن اربع وعشرون خرنوبة فهو ست وتسعون شعيرة فينقص عن الشرعى بأربع شعيرات
فالمائتان من الدراهم الشرعية مائتا قفلة وثمان عشرة قفلة وثلثائة ارباع قفلة وزكاتها خمسة
دراهم عرفية وسبعة خرايب ونصف خرنوبة والعشرون مثقالا الشرعية احد وعشرون
مثقالا عرفية الا اربع خرايب وزكاتها اثنا عشرة خرنوبة ونصف خرنوبة اه وما ذكره
من ان المثلث العرفى ست وتسعون شعيرة موافق لما نقله الشارح فى شرح الملتقى عن شرح
الترتيب من انه بمصر الآن درهم ونصف وذكر الرحى عن السيد محمد اسعد مفتى المدينة
النورة انه وقف على عدة دنائير قديمة منها ما هو مضروب فى خلافة بنى امية ومنها فى
خلافة بنى العباس ^{٧٩} وفى خلافة عبد الملك بن مروان ^{٨٢} وفى خلافة الرشيد ^{١٧٢}
ومنها ^{١٨١} ومنها فى زمن المأمون ودنائير اخر متقدمة ومتأخرة وكلها متساوية الوزن
كل دينار درهم وربع بدراهم المدينة المنورة كل درهم منها ستة عشر قيراطا والقيراط
اربع حبات خنطة اه قلت وهذا موافق لما ذكره الشارح من كون الدينار الشرعى
عشرين قيراطا لكن يخالفه من حيث اقتضاؤه ان القيراط اربع حبات والمثقال ثمانون
حبة والمذكور فى كتب الشافعية والحنابلة ان درهم الزكاة ستة دنانق والدانق ثمان

والدينار عشرون قيراطا
والدرهم اربعة عشر
قيراطا والفراط خمس
شعيرات فيكون الدرهم
الشرعى سبعين شعيرة
والمثقال مائة شعيرة فهو
درهم وثلث اسباع درهم

حبات شعير وخمسا حبة فالدرهم خمسون حبة وخمسا حبة والمثقال اثنان وسبعون شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفيها مادي وطال وهو لم يتغير جاهلية ولا اسلاما ومتى نقص منه ثلاثة اعشاره كان درهما ومتى زيد على الدرهم ثلاثة اسباعه كان مثقالا اه قلت وعليه فالدرهم اثنا عشر قيراطا كل قيراط نصف دنانير اربع حبات وخمس حبة والمثقال سبعة عشر قيراطا وحبتان وذلك لان ثلاثة اسباع الدرهم على تقديرهم احد وعشرون حبة وثلاثة اخماس حبة فاذا زيد ذلك على الدرهم وهو خمسون حبة وخمسا حبة بلغ اثنتين وسبعين حبة وقد ذكر في سكب الانهر اقوالا كثيرة في تحديد القيراط والدرهم بناء على اختلاف الاصطلاحات والمقصود تحديد الدرهم الشرعي وقد سمعت ما فيه من الاضطراب والمشهور عندنا ما ذكره الشارح * ثم اعلم ان الدراهم والدنانير المتعامل بها في هذا الزمان انواع كثيرة مختلفة الوزن والقيمة ويتعامل بها الناس عددا بدون معرفة وزنها ويخرجون زكاتها عددا ايضا لعسر ضبطها بالوزن ولا سيما لمن كان له ديون فانه ان قدرها بالاثقل وزنا بلغت مقدارا وان قدرها بالاخف بلغت دونه فيخرجون عن كل اربعين قرشا منها قرشا وعن كل مائتين خمسة وهكذا مع ان الواجب فيها الوزن كما مرويا في فينبغي ان يكون ما يخرج من جنس القروش الثقيلة او الذهب الثقيل حتى لا ينقص ما يخرج به بالعدد عن ربع العشر فبما ذمته بيقين بخلاف ما اذا اخرج من الخفيف فقط او منه ومن الثقيل فانه قد لا يبلغ ربع عشر ماله الا اذا كان جميع ماله من جنس الخفيف وغالب اصحاب الاموال عن هذا غافلون فليتنبه له (قوله وقيل يفتى في كل بلد بوزنهم) جزم به في الوالوجية وعزاه في الخلاصة الى ابن الفضل وبه اخذ السرخسي واختاره في المجتبى وجمع النوازل والعيون والمعراج والحانية والفتح وقال بعده الا اني اقول ينبغي ان يقيد بما اذا كانت لا تنقص عن اقل وزن كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وهي ما تكون العشرة وزن خمسة اه بحر ما خصا زاد في النهر عن السراج الا ان كون الدرهم اربعة عشر قيراطا عليه الجعفي والجمهور الكثير واطبق كتب المتقدمين والمتأخرين (قوله وسنحققه الح) الذي حققه هناك لا يتعلق بالزكاة بل بالعقود فاذا اطلق اسم الدرهم في العقد انصرف الى المتعارف وكذلك اذا اطلقه الواقف ح (قوله والمعتبر وزنها اداء) اي من حيث الاداء يعتبر ان يكون المؤدى قدر الواجب وزنا عند الامام والثاني وقال زفر تعتبر القيمة واعتبر محمد الانفع للفقراء فلوا دى عن خمسة جيدة خمسة زيوفا قيمتها اربعة جيدة جاز عندها وكره وقال محمد وزفر لا يجوز حتى يؤدي الفضل ولو اربعة جيدة قيمتها خمسة رديئة لم يحجز الا عند زفر ولو كان له ابريق فضة وزنه مائتان وقيمه ثلثمائة ان ادى خمسة من عينه فلا كلام او من غيره جاز عندها خلافا لمحمد وزفر الا ان يؤدي الفضل واجمعوا انه لو ادى من خلاف جنسه اعتبرت القيمة حتى لو ادى من الذهب ما تبلغ قيمته خمسة دراهم من غير الاناء لم يحجز في قولهم لتقوم الجودة عند المقابلة بخلاف الجنس فان ادى القيمة وقعت عن القدر المستحق كذا في المعراج نهر (قوله وجوبا) اي من حيث الوجوب يعني يعتبر في الوجوب ان يبلغ وزنها نصا بانهر حتى لو كان له ابريق ذهب او فضة وزنه عشرة مثاقيل او مائة درهم وقيمه لصياغته عشرون او مائتان لم يجب فيه شيء اجماعا قهستاني

وقيل يفتى في كل بلد بوزنهم وسنحققه في متفرقات البيوع (والمعتبر وزنها اداء وجوبا)

(قوله لا قيمتهما) نفي لقول زفر باعتبار القيمة في الاداء وهذا ان لم يؤد من خلاف الجنس والا اعتبرت القيمة اجماعا كما علمت وكان على الشارح ان يزيد ولا الانفع نفيا لقول محمدرحه الله اه ح (قوله مضروب كل منهما) اي ما جعل دراهم يتعامل بها او دنانير ط (قوله ومعموله) اي ما يعمل من نحو حاية سيف او منطقة او لجام او سرج او الكواكب في المصاحف والاواني وغيرها اذا كانت تخلص بالاذابة بحر (قوله ولو تبرأ) التبرأ للذهب والفضة قبل ان يصابا بحر عن ضياء الحلوم ولذا قال ح لا يصح الاتيان به هنا لانه لا يصدق عليه المضروب ولا المعمول بل كان عليه ان يقول بعد قوله مطلقا وتبره بخلاف عبارة الكنز حيث قال يجب في مائتي درهم وعشرين دينارا ربع العشر ولو تبرأ فانه داخل فيما قبله (قوله او حليا) بضم الحاء وكسرهما وتشديد الياء جمع حلى بفتح الحاء واسكان اللام ما تحلى به المرأة من ذهب وفضة نهر قلت ولا يتعين ضبط المتن بصيغة الجمع فانه يحتمل المفرد بل هو الانسب بقول الشارح مباح الاستعمال حيث ذكر الضمير الا ان يقال انه عائد الى المذكور من المعمول والحلى (قوله أولا) كخاتم الذهب للرجال والاواني مطلقا واو من فضة (قوله واو لا تجمل) اي التزين بهما في البيوت من غير استعمال ط (قوله والنفقة) فيه منافاة لقول ابن الملك اذا كانت مشغولة بحوائج فلا زكاة فيها كما قدمناه في اول كتاب الزكاة فارجع اليه ح (قوله وهو هنا ما ليس بنقد) كذا فسر في المغرب ونقله في البحر عن ضياء الحلوم وفي الدرر العرض بسكون الراء متاع لا يدخله كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا كذا في الصحاح واما بفتحها فتتاع الدنيا ويتناول جميع الاموال ولا وجه له ههنا لجملة مقابلا للذهب والفضة اه اي مفتوح الراء غير مراد هنا لتناوله جميع الاموال مع ان التقدين غير داخلين فيه هنا بقرينة المقابلة فيتعين ارادة ساكن الراء لكن على ما في الصحاح يخرج عنه الدواب والمكيلات والموزونات مع انها من عروض التجارة اذ انواها فيها فلذا قال الشارح هو هنا ما ليس بنقد اي ان المناسب للمراد هنا الاقتصار على تفه يره بذلك ليدخل فيه ما ذكر (قوله واما عدم صحة النية الح) جواب عما اوردته الزيلعي من ان الارض الخراجية لا يجب فيها الزكاة وان نوى عند شرائها التجارة مع انها من العروض والجواب ما تقدم قيل باب السائمة من قوله والاصل ان ما عدا الحجرين والسوائم انما يزكى بنية التجارة بشرط عدم المانع المؤدى الى التني (قوله لان الارض الح) رد على ما في الدرر حيث اجاب عما اوردته الزيلعي بأن الارض ليست من العرض بناء على ما نقله عن الصحاح قال في البحر وهو مردود لما علمت من ان الدواب تفسيره هنا بما ليس بنقد اه وقد اورد الزيلعي ايضا ما اذا اشترى ارض عشر وزرعها او اشترى بذرا للتجارة وزرعه فانه يجب فيه العشر ولا تجب فيه الزكاة لانهما لا يجتمعان اه ويجاب عنه بما ذكره الشارح من قيام المانع واجاب في الدرر وتبعه في البحر بأن عدم وجوب الزكاة في البذر انما حدث بعد الزراعة وذلك لا يضر لان مجرد نية الخدمة اذا اسقط وجوب الزكاة في العبد المشتري للتجارة كما مر فلا ن يسقطه التصرف الاقوى من النية اولى اه (قوله من ذهب او ورق) بيان لقوله نصاب وأشار بأولى انه مخير ان شاء قومها بالفضة وان شاء بالذهب لان الثمين في تقدير قيم الاشياء بهما سواء بحر لكن التخيير ليس على اطلاقه كما يأتي (قوله فأفاد) تفريع على تفسير

لا قيمتهما (واللازم)
مبتدأ (في مضروب كل)
منهما (ومعموله ولو تبرأ)
او حليا مطلقا) مباح
الاستعمال او لا ولو للتجمل
والنفقة لانهما خالقا اثنا
فيزكيهما كيف كانا (و)
في (عرض تجارة قيمته
نصاب) الجملة صفة عرض
وهو هنا ما ليس بنقد واما
عدم صحة النية في نحو
الارض الخراجية فاقيام
المانع كما قدمنا لا لأن
الارض ليست من العرض
فتنبه (من ذهب او ورق)
اي فنية مضروبة فأفاد ان
التقويم انما يكون

القول

بالمسكوك عملا بالعرف (مقوما بأحدهما) ان استويا فلو ٤٢ احدهما اروج تعين التقويم به ولو بلغ

الورق بالفضة المضروبة ط (قوله بالمسكوك) بالسین المهمة ای المضروب على السكة وهى حديدة منقوشة يضرب عليها الدراهم قاموس ووجه الافادة ظاهر من الورق اما الذهب فلا كما لا يخفى الا ان يقال لما قلنا بانضروب من الفضة كان المراد به انضروب اه ح (قوله عملا بالعرف) فان العرف التقويم بالمسكوك بحر وهو علة لقوله افاد (قوله مقوما بأحدهما) تكرار مع قوله من ذهب أو ورق لان أومعناها التخيير ومحل التخيير اذا استويا فقط أما اذا اختلفا قومه بالانفع اه ح وقدم الشارح عند قوله وجاز دفع القيمة انها تعتبر يوم الوجوب وقالا يوم الاداء كفى السوائه ويقوم في البلد الذى المال فيه الح (قوله تعين التقويم به) اي اذا كان يبلغ به نصابا لما في النهر عن الفتح يتعين ما يبلغ نصابا دون ما لا يبلغ فن بلغ بكل منهما واحدهما اروج تعين التقويم بالاروج (قوله ولو بلغ بأحدهما نصابا وخسا الح) بيانه ما في النهر عن السراج لو كان بحيث لو قومها بالدراهم بلغت مائتين واربعين وبالدينارين ثلاثا وعشرين قومها بالدراهم اوجب ستة فيها بخلاف الدينارين فانه يجب فيها نصف دينار وقيمتها خمسة ولو بلغت بالدينارين اربعة وعشرين وبالدراهم مائة وستة وبالنين قومها بالدينارين اه وفي الهداية كل دينار عشرة دراهم في الشرع قل في الفتح اي يقوم في الشرع بعشرة كذا كان في الابتداء (قوله وفي كل خمس بحسابه) اي ما زاد على النصاب عفو الى ان يبلغ خمس نصاب ثم كل ما زاد على الخمس عفو الى ان يبلغ خمسا آخر (قوله وقالا ما زاد بحسابه) يظهر اثر الخلاف فيما لو كان له مائتان وخمسة دراهم مضى عليها عامان قال الامام يلزمه عشرة وقالا خمسة لانه وجب عليه في العام الاول خمسة وثمان في السلم من الدين في الثاني نصاب الاثنى وعنده لازكاة في الكسور فبقى النصاب في الثاني كاملا وفيما اذا كان له الف حال عليها ثلاثة احوال كان عليه في الثاني اربعة وعشرون وفي الثالث ثلاثة وعشرون عنده وقالا يجب مع الاربعة والعشرين ثلاثة اثمان درهم ومع الثلاثة والعشرين نصف وربع وثمان درهم ولا خلاف انه يجب في الاول خمسة وعشرون كذا في السراج نهر اقول قوله وثمان درهم كذا وجدته أيضا في السراج ٣ وصوابه وثمان ثمن درهم كما لا يخفى على الحاسب * (بانيه) * يظهر أثر الخلاف أيضا في ذكره في البحر والنهر عن المحيط من انه لا يضم احدى الزياتين الى الاخرى اي الزيادة على نصاب الفضة لا ضم الى الزيادة على نصاب الذهب ليم اربعين أو اربعة مثاقيل عند الامام لانه لازكاة في الكسور عنده وعندهم تضم لوجوبها في الكسور اه موضحا لكن توقف الرحتى في فائدة الضم عندهما بعد قولهما بوجوب الزكاة في الكسور وعن هذا والله اعلم نقل بعض محشى الكتاب عن شيخه محمد أمين مير غنى ان السروجي نقل عن المحيط الخلاف بالعكس وان ما في البحر والنهر غلط اه قلت وقد راجعت المحيط فرأيتة مثل ما نقله السروجي وصرح به في البدائع ايضا (قوله وهى مسألة الكسور) اي التي يقال فيها لازكاة في الكسور عنده ما لم تبلغ الخمس اخذا من حديث لا تأخذ من الكسور شيئا سميت كسورا باعتبار ما يجب فيها (قوله وغالب الفضة الح) لان الدراهم لا تخلو عن قليل غش لانها لا تنطبع الا به فجعلت الغلبة فاصلة نهر ومثلها الذهب ط (قوله فضة وذهب) لف ونشر مرتب اي فتجب زكاهما لازكاة العروض وان أعدهما للتجارة كما افاده في النهر (قوله

بأحدهما نصابا دون الآخر تعين ما يبلغ به ولو بلغ بأحدهما نصابا وخسا وبالاخر اقل قومه بالانفع للفقير سراج (ربع عشر) خبر قوله اللازم (وفي كل خمس) يضم الحاء (بحسابه) ففي كل اربعين درهما درهم وفي كل اربعة مثاقيل قيراطان وما بين الخمس الى الخمس عفو وقالا ما زاد بحسابه وهى مسألة الكسور (وغالب الفضة والذهب فضة وذهب وما غلب غشه) منهم (يقوم) كالعروض * ٣ قوله وصوابه الح وجه ذلك ان الواجب في الحول الاول خمسة وعشرون وفي الثاني اربعة وعشرون وثلاثة اثمان قال فارغ عن الدين في الحول الثالث تسعمائة وخسون درهما وخمسة اثمان درهم ففي تسعمائة وعشرين ربع عشرها و ذلك ثلاثة وعشرون في ثلاثين نصف درهم واربعة وفي خمسة اثمان درهم ثمن ثمن درهم لانه ربع عشرها كنسبة الحجة الى ثمانية وعشرين ومنها ثمن ثمنها وربع عشر خمسة اثمان فن خمسة اثمان والمائة وعشرين مائتان وربع عشر المائتين خمسة ونسبة الخمسة الى الثمانية وعشرين ثمن الثمن لان ثمنها اربعون وثمان اربعين خمسة اه منه (ويشترط)

ويشترط فيه النية) أي اعتبر قيمته أن نوى فيه التجارة نهر وتقدم قيل باب السائمة شروط نية التجارة **(قوله إذا الخ)** استثناء من اشتراط النية **(قوله)** وعنده ما يتم به (أي من عروض تجارة أو أحد التقدين وهو مرتبط بقوله أو أقل ط **(قوله)** وبلغت) أي بالقيمة كما في البحر **(قوله)** من أدنى الخ) فسر الأدنى في البدائع بالتي يغاب عليها الفضة قلت وينبغي تفسيرها بالمساوي على ما اختاره المصنف من وجوبها فيه كما يذكره قريبا **(قوله)** فتجب) أي فيما غلب غشه إذا نوى فيه التجارة أو لم ينو ولكن يخلص منه ما يبلغ نصابا أو لم يخلص ولكن كان أثمنا رائجاً وبلغت قيمته نصاباً وقوله والأفلا أي وإن لم يوجد شيء من ذلك فلا تجب الزكاة وحاصله أن ما يخلص منه نصاب أو كان ثمنا رائجاً تجب زكاته سواء نوى التجارة أو لا لأنه إذا كان يخلص منه نصاب تجب زكاة الخالص كما صرح به في الجوهرية وعين التقدين لا يحتاج إلى نية التجارة كما في الشمني وغيره وكذا ما كان ثمنا رائجاً فبقي اشتراط النية للمساوي ذلك هذا ما يعطيه كلام الشارح ومثله في البحر والنهر لكن في الزيلعي أن الغالب غشه أن نواه للتجارة تعتبر قيمته مطلقاً والأفان كانت فضة تخلص تجب فيها الزكاة أن بلغت نصاباً وحدها أو بالضم إلى غيرها اه ومفاده اعتبار القيمة فيما نواه للتجارة وأن يخلص منه ما يبلغ نصاباً ويظهر لي عدم المناقاة لأنه إذا كان يخلص منه ما يبلغ نصاباً تجب زكاة ذلك الخالص وحده كما مر عن الجوهرية إذا نوى التجارة فتجب الزكاة فيه كله باعتبار القيمة ٢ وإذا تأملت كلام الزيلعي تراه كالصريح فيما ذكرته فافهم (فرع) في الشرنبالية الفلوس أن كانت أثمنا رائجاً أو سلماً للتجارة تجب الزكاة في قيمتها والأفلا اه **(قوله)** والمختار لزومها) أي الزكاة ولو من غير نية التجارة وقيل لا تجب نهر قال في الشرنبالية عن البرهان والأظهر عدم الوجوب لعدم الغلبة المشروطة للوجوب وقيل يجب درهمان ونصف نظراً إلى وجهي الوجوب وعدمه اه وظاهر الدرر اختيار الأول تبعاً للخانية والخلاصة قال العلامة نوح وهو اختياري لأن الاحتياط في العبادة واجب كما صرحوا به في كثير من المسائل منها ما إذا استوى الدم والبراق ينقض الوضوء احتياطاً اه تأمل **(قوله)** ولذا) أي للاحتياط وفي نسخة وكذا بالكاف وبها عبر في البحر والمنع وقوله لا تباع الأوزنا أي لا تحرز عن الربا اه ط **(قوله)** وأما الذهب الخ) محترز قوله وغالب الفضة الخ) فإن ذلك مفروض فيما إذا كان المخالط غشاً ط **(قوله)** فإن غلب الذهب الخ) اعلم أن الذهب إذا خلط بالفضة فاما أن يكون غالباً أو مغلوباً أو مساوياً وعلى كل أما أن يبلغ كل منهما نصاباً أو الذهب فقط أو الفضة فقط أو لا ولا فهي اثنتا عشرة صورة منها صورتان عقليتان فقط وهما أن تبلغ الفضة وحدها نصاباً والذهب غالباً عليها أو مساوياً والعشرة خارجية إذا عرفت هذا فقوله فإن غلب الذهب فذهب فيه أربع صور بلوغ كل منهما نصابه وعدمه وبلوغ الذهب فقط وبلوغ الفضة فقط لكن الرابعة ممتعة كعائمات لأنه متى غلب الذهب على الفضة البالغة نصاباً لزم بلوغه نصاباً بل نصاً وبين حكم الثلاثة الباقية بقوله فذهب أما الأولى والثالثة فظاهر لأن الذهب فيهما بلغ بانفراده نصاباً فكانت الفضة تبعاً له سواء بلغت نصاباً أيضاً كما في الأولى أو لا كما في الثالثة فتزكى بزكاته وكذلك الثانية لأن الذهب متى غلب كان هو المعتبر لأنه اعز وأغلى كياً أي فاذا بلغ مجموعهما نصاباً زكى زكاة الذهب

ويشترط فيه النية إذا كان يخلص منه ما يبلغ نصاباً أو أقل وعنده ما يتم به أو كانت أثمنا رائجاً وبلغت نصاباً من أدنى نقد تجب زكاته فتجب والأفلا (واختلف في) الغش (المساوي والمختار لزومها احتياطاً) خانية ولذا لا تباع الأوزنا وأما الذهب المخلوطة بفضة فإن غلب الذهب فذهب والأفان بلغ الذهب أو الفضة نصابه وجبت

٢ قوله وإذا تأملت الخ وجهه أن قول الزيلعي فإن نواه للتجارة تعتبر قيمته أي قيمة ما غلب فيه الغش سواء تخلص منه نصاباً أولاً وقوله والأفان كانت فضة تخلص تجب فيها الزكاة أي وجبت في الفضة التي تخلص منه دون باقيه من الغش تأمل اه منه

وقوله والاى وان لم يغلب الذهب بأن غلبت الفضة او تساوى فيه ثمانية صور بلوغ كل منهما نصابه وعدمه وبلوغ الذهب فقط او الفضة فقط مع غلبة الفضة او التساوى لكن بلوغ الفضة فقط مع التساوى ممتعة كما علمت فبقى سبعة وتقيده ببلوغ الذهب او الفضة نصابه مخرج لصورتين منها وهما ما اذا لم يبلغ كل منهما نصابه مع غلبة الفضة او التساوى وستذكر حكمهما فبقى خمس صور ثلثان فى التساوى وثلاثة فى غلبة الفضة وقوله فان بلغ الذهب اى بلغ نصابا وحده او مع الفضة عند غلبة الفضة او التساوى فهذه اربع صور وقوله او الفضة اى او بلغت الفضة وحدها نصابا عند غلبتها على الذهب فهذه الخامسة وقوله وجبت اى زكاة البالغ النصاب فان بلغه الذهب وجبت زكاة الذهب فى الصور الاربع المذكورة لانه لما بلغ النصاب وجب اعتباره لانه اعز واغلى وتصير الفضة تبعاله ولو بلغت نصابا معه وان كان البالغ هو الفضة الغالبة عليه دونه وجبت زكاة الفضة ترجيحاً لها ببلوغ النصاب فيجعل كله فضة لكن على تفصيل فيه سذكره وقد علم حكمه مذكروناه فى تقرير كلام الشارح فى الصور الثلاث الاول والخمس الآخر من عبارة الشئى وعبرة الزيلعى اما عبارة الشئى فهى قوله ولو سبك الذهب مع الفضة فان بلغ لذهب نصاباً ركني الجميع زكاة الذهب سواء كان غالباً او مغلوباً لانه اعز وان لم يبلغ الذهب نصابه فن بلغت الفضة نصابها ركني الجميع زكاة الفضة اهـ واما عبارة الزيلعى فهى قوله والذهب المحلول بالفضة ان بلغ لذهب نصاب الذهب وجبت فيه زكاة الذهب وان بلغت الفضة نصاب الفضة وجبت فيه زكاة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبة واما اذا كانت مغلوبة فهو كله ذهب لانه اعز واغلى قيمة اهـ وكل من هاتين العبارتين مؤداها واحد ومقررناه فى كلام الشارح من احكام الصور السبع يؤخذ منهما فقول الشئى سواء كان غالباً او مغلوباً يشمل ما اذا بلغت الفضة نصابها اولاً بدليل قوله بعده وان لم يبلغ الذهب نصابه فن بلغت الفضة الخ لانه لم يعتبر زكاة الجميع زكاة الفضة الا اذا لم يبلغ الذهب نصابه ففاد ان قوله قوله فان بلغ الذهب نصابه الخ لانه يجعل الكل ذهباً اذا بلغ الذهب نصابه سواء بلغت الفضة ايضاً اولاً وكذا قول الزيلعى وان بلغت الفضة الخ اى ولم يبلغ الذهب نصابه بدليل المتبينة فانه اعتبر اولاً الكل ذهباً حيث بلغ الذهب نصابه واطاقه فشمّل ما اذا بلغت الفضة ايضاً نصاباً اولاً فعلم انه لا يعتبر الكل فضة الا اذا لم يبلغ الذهب نصابه فان بلغ كان الكل ذهباً فيزكى زكاة الذهب لانه اعز واغلى قيمة وكذا لو غلب الذهب وبلغ بضم الفضة اليه نصاباً كما علم من قوله واما اذا كانت مغلوبة فهو كله ذهب الخ وهذا ما عبر عنه الشارح بقوله وان غلب ذهب فذهب ودخل فى قول الشئى سواء كان غالباً او مغلوباً حكم المسألة بالاولى وهو مفهوم ايضاً من اطلاق الزيلعى قوله ان بلغ الذهب نصاب الذهب الخ فقد ظهر انه لا تنفك بين العبارتين ولا بينهما وبين عبارة الشارح لكن قول الزيلعى وهذا اذا كانت الفضة غالبة لا حاجة اليه لان الفضة اذا بلغت وحدها نصاباً لا بد ان تكون غالبة على الذهب الذى لم يبلغ نصاباً ولذا لم يذكره الشئى وكأن الزيلعى ذكره ليبنى عليه قوله واما اذا كانت مغلوبة هذا مظهر لى فى تقرير هذا المحل والله اعلم فانهم * (نبه) * قل فى التارخاتية واذا كانت الفضة غالبة والذهب مغلوباً مثل ان يكون

الثالثان فضة او اكثر لا يجعل كله فضة لان الذهب اكثر قيمة فلا يجوز جعله تباعا هو دونه بخلاف ما اذا كان الذهب غالبا اه ومفساده ان مامر من انه اذا بلغت الفضة نصابا ولم يبالغ الذهب نصابه تجب زكاة الفضة مقيد بما اذا لم يكن الذهب الذي خالطها اكثر قيمة منها والا كان الكل ذهبا وهذا التفصيل الموعود بذكره وفي عبارة الزيلعي المارة اشارة اليه وبؤخذ منه حكم الصورتين الباقيتين من السبع وهما ما اذا لم يبالغ كل منهما نصابه مع غلبة الفضة او التساوى وعلى هذا فيمكن دخوانهما في قول الشارح فان غلب الذهب فذهب بان يراد غلبته على مامعه من الفضة وزنا او قيمة لكن قال في المحيط والبدائع الدنانير الغالب عاينها الذهب كالمحمودية حكمها حكم الذهب والغالب عاينها الفضة كالهروية والمروية ان كانت ثمننا رائجا او للتجارة تعتبر قيمتها والا يعتبر قدر ما فيها من الذهب والفضة وزنا لان كل واحد منهما يخلص بالاذابة اه وهذا كالصريح في ان الدنانير المسكوكة المخلوطة بالفضة حكمها حكم الفضة المخلوطة بالغش فاذا كان الذهب فيها غالبا كانت ذهبا كالفضة الغالبة على الغش واذا كانت الفضة غالبة عليها كانت كالفضة المغلوبة بالغش فتقوم فان بلغت قيمتها نصابا زكاه ان كانت اثمنا رائجة او نوى فيها التجارة والا اعتبر ما فيها وزنا فان بلغ ما فيها نصابا الزكاة عنده ما تم به نصابا زكاه والا فلا فلم ان ما ذكره الشارح تبعا للزيلعي والشمي غير الدنانير المسكوكة او المسكوكة التي ليست للتجارة ولا اثمنا رائجة او هو قول آخر فليأمل والله تعالى اعلم **(قوله وشرط كمال النصاب الح)** اي ولو حكما في البحر والنهر لو كان له غنم للتجارة تساوى نصابا فمات قبل الحول فدبغ جلودها وتم الحول عاينها كان عليه الزكاة ان بلغت نصابا ولو تخمر عصيره الذي للتجارة قبل الحول ثم صار خلا وتم الحول عليه وهو كذلك لان زكاة عاينه لان النصاب في الاول باق لبقاء الجلد لتقومه بخلافه في الثاني وروى ابن سماعة انه عليه الزكاة في الثاني ايضا **(قوله لا انعقاد)** اي انعقاد السبب اي تحققه بتمام النصاب ط **(قوله لا وجوب)** اي لتحقق الوجوب عليه ط **(قوله فلو هلك كله)** اي في اثناء الحول بطل الحول حتى لو استفاد فيه غيره استأنف له حولا جديدا وتقدم حكم هلاكه بعد تمام الحول في زكاة الغنم قال في النهر ومنه اي من الهلاك ما لو جعل السائمة عارفة لان زوال الوصف كنز وال العين **(قوله واما الدين الح)** قدم الشارح عند قول المصنف فلا زكاة على مكاتب ومديون لا يبد بقدر دينه ان عروض الدين كالهلاك عند تمرد ورجحه في البحر اه وقدمنا هناك ترجيح ما هنا فراجع والخلاف في الدين المستغرق للنصاب كما هو صريح ما في الجوهره فلا يمكن التوفيق بحمل ما في البحر على غير المستغرق فافهم **(قوله وقيمة العرض الح)** تقدم قريبا تقويم العرض اذا بلغ نصابا وما هنا في بيان ما اذا لم يبالغ وعنده من الثمين ما يتم به النصاب وفي النهر قال الزاهدي وله ان يقوم احد النقيدين ويضمه الى قيمة العروض عند الامام وقال لا يقوم النقيدين بل العروض ويضمها وفائده تظهر فيمن له حنطة للتجارة قيمتها مائة درهم وله خمسة دنانير قيمتها مائة تجب الزكاة عنده خلافا لهما **(قوله وضعا)** راجع للثمين وقوله وجعل راجع للعرض والمعنى ان الله مالى خلق الثمين ووضعهما للتجارة والعبد يجعل العرض للتجارة اه ح اي لانه لا يكون للتجارة الا اذا نوى به العبد التجارة بخلاف النمود **(قوله يضم الح)** اي عند

(وشرط كمال النصاب)
ولو سائمة (في طرفي الحول)
في الابتداء للانعقاد وفي
الانتهاء للوجوب (فلا
يضر نقصانه بينهما) فلو
هالك كله بطل الحول واما
الدين فلا يقطع ولو
مستغرقا (وقيمة العرض)
للتجارة (ضم الى الثمين)
لان الكل للتجارة وضعا
وجعلا (ز) يضم الذهب
الى الفضة

الاجتماع اما عند انفراد أحدهما فلا تعتبر القيمة اجماعا بدائع لان المعبر وزنه اداء ووجوباً كامراً وفي البدائع ايضاً ان ما ذكر من وجوب الضم اذا لم يكن كل واحد منهما نصاباً بأن كان أقل فلو كان كل منهما نصاباً تاماً بدون زيادة لا يجب الضم بل ينبغي ان يؤدي من كل واحد زكاته فلو ضم حتى يؤدي كله من الذهب او الفضة فلا بأس به عندنا ولكن يجب ان يكون التقويم بما هو انفع للفقراء رواجاً والا يؤدي من كل منهما ربع عشره **(قوله وعكسه)** وهو ضم الفضة الى الذهب وكذا يصح العكس في قوله وقيمة العرض تضم الى الثمن عند الامام كما مر عن الزاهدي وصرح به في المحيط أيضاً ولو اسقط قوله بجامع الثنية لصح رجوع الضمير في عكسه الى المذكور من المسئلتين ويمكن ارجاعه اليه ولا يضره بيان العلة في أحدهما **(قوله قيمة)** اي من جهة القيمة فمن له مائة درهم وخمسة مثاقيل قيمتها مائة عليه زكاتها خلافاً لهما ولوله ابريق فضة وزنه مائة وقيمته بصياغته مائتان لا تجب الزكاة باعتبار القيمة لان الجودة والصناعة في اموال الربا لا قيمة لها عند انفرادها ولا عند المقابلة بجنسها ثم لا فرق بين ضم الاقل الى الاكثر كما مر وعكسه كما لو كان له مائة وخمسون درهماً وخمسة دنائير لا تساوي خمسين درهماً تجب على الصحيح عنده ويضم الاكثر الى الاقل لان المائة والخمسين بخمسة عشر ديناراً وهذا دليل على انه لا اعتبار بتكامل الاجزاء عنده وانما يضم احد النقيدين الى الآخر قيمة ط عن المحرقات ومن ضم الاكثر الى الاقل ما في البدائع انه روى عن الامام انه قال اذا كان لرجل خمسة وتسعون درهماً ودينار يساوي خمسة دراهم انه تجب الزكاة وذلك بأن تقوم الفضة بالذهب كل خمسة منها بدينار **(قوله وقال بالاجزاء)** فان كان من هذا ثلاثة ارباع نصاب ومن الآخر ربع ضم او النصف من كل او الثلث من أحدهما والثلاثان من الآخر فيخرج من كل جزء بحسابه حتى انه في صورة الشارح يخرج من كل نصف ربع عشره كما ذكره صاحب البحر **(قوله وخمسة عندها)** تبع فيه صاحب النهر وفيه نظر لانه اذا اعتبر عندهما الضم بالاجزاء يجب في كل نصف ربع عشره كما مر عن البحر وعزاه الى المحيط وحينئذ فيخرج عن العشرة الدنانير التي قيمتها مائة واربعون ربع دينار منها قيمته ثلاثة دراهم ونصف فذا اراد دفع قيمته يكون الواجب ستة دراهم عندهما ايضاً لا يقال ان اعتبار الضم بالاجزاء اي بالوزن عندهما مبني على انه لا اعتبار للجودة لعدم تقومها شرعاً فلا تعتبر القيمة بل الوزن والدينار في الشرع بعشرة دراهم كما قدمناه وزيادة قيمته هنا للجودة فلا تعتبر لانا نقول ان عدم اعتبار الجودة انما هو عند المقابلة بالجنس اما عند المقابلة بخلافه فتعتبر اتفاقاً كما قدمناه عند قوله والمعتبر وزنها فتأمل **(قوله فافهم)** اشار به الى رد ما قاله صاحب الكافي من انه عند تكامل الاجزاء كما لو كان له مائة درهم وعشرة دنائير قيمتها اقل من مائة درهم لا تعتبر القيمة عنده ظناً ان ايجاب الزكاة فيها التكامل الاجزاء لا باعتبار القيمة وليس كما ظن بل الايجاب باعتبار القيمة من جهة كل من النقيدين لا من جهة أحدهما عينا فانه ان لم يتم باعتبار قيمة الذهب بالفضة يتم باعتبار قيمة الفضة بالذهب والمائة درهم في المسئلة مقومة بعشرة دنائير فتجب فيها الزكاة لهذا التقويم ط وتام بيانه في البحر وفتح القدير **(قوله في نصاب مشترك)** المراد أن يكون بلوغه النصاب

وعكسه بجامع الثنية (قيمة)
وقالا بالاجزاء فلوله مائة
درهم وعشرة دنائير قيمتها
مائة واربعون تجب ستة
عنده وخمسة عندهما فافهم
(ولا تجب) الزكاة عندنا
(في نصاب) مشترك

بسبب الاشتراك وضم احد المالين الى الآخر بحيث لا يباغ مال كل منهما بانفراده نصابا
(قوله وان تحت الخلطة فيه) اى فى النصاب المذكور وأشار بذلك الى خلاف سيدنا الامام
الشافعى فانها تجب عنده اذا تحت الخلطة و تحتها عنده بالشروط التسعة الآتية ولذا
قيدھا الشارح بقوله باتحاد الخ فأفاد انه اذا لم توجد هذه الشروط لا تجب عندنا بالاولى وسماها
اسبابا مع انها شروط اطلاقا لاسم السبب على الشرط كما اطلق بالعكس وقدمنا وجهه اول
الباب عند قوله ملك نصاب فافهم **(قوله اوص من يشفع)** فالهمزة لأهلية كل منهما لوجوب
الزكاة والواو لوجود الاختلاط فى اول السنة والصاد لقصد الاختلاط والميم لاتحاد المشرح
بان يكون ذهابهما الى المرعى من مكان واحد والنون لاتحاد الاناء الذى يحلب فيه والياء لاتحاد
الراعى والشين المعجمة لاتحاد المشرح اى موضع الشرب والفاء لاتحاد الفحل والعين لاتحاد
المرعى وهذه شروط الخلطة فى السائمة واما شروطها فى مال التجارة فذكره فى كتب
الشافعية منها ان لا يتميز الدكان والحارث ومكان الحفظ كخزانة **(قوله وان تعدد النصاب)**
اى بحيث يبلغ قبل الضم مال كل واحد بانفراده نصابا فانه يجب حينئذ على كل منهما زكاة
نصابه فاذا أخذ الساعى زكاة النصابين من المالين فان تساويا فلا رجوع لاحدهما على الآخر
كما لو كان ثمانين شاة لكل منهما اربعون وأخذ الساعى منهما شاتين والاتراجعا كما يأتى
بيانه وهذا مقابل قوله فى نصاب **(قوله وبيانه فى الحاوى)** بينه قاضيان بأتم مما فى الحاوى
حيث قال صورته أن يكون لهما مائة وثلاث وعشرون شاة لاحدهما الثلاثان وللآخر
الثلاث فالواجب شاتان فيأخذ من كل منهما شاة فيرجع صاحب الثلاثين بالثلاثين من الشاة التى
دفعها صاحب الثلاث ويرجع صاحب الثلاث بالثلاث من شاة دفعها صاحب الثلاثين فيقام ثلثه
فى مقام ثلث من الثلاثين المطالب بهما ويبقى ثلث شاة فيطالب به صاحب ثلثي المال اه ط وبه
ظهر ان التراجع من الجانبين فالتفاعل على بابهم فافهم **(قوله فان باع الخ)** كما لو كانت ثمانون شاة
بين رجلين اثلاثا فأخذ المصدق منها شاة لزكاة صاحب الثلاثين فلصاحب الثلاث ان يرجع عليه
بقيمة الثلاث لانه لا زكاة عليه محيط **(قوله ولوبينه الخ)** فى التجنيس ثمانون شاة بين اربعين
رجلا لرجل واحد من كل شاة نصفها والنصف الآخر للباقيين ليس على صاحب الاربعين
صدقة عند أبى حنيفة وهو قول محمد ولو كانت بين رجلين تجب على كل واحد منهما شاة لانه
مما يقسم فى هذه الحالة وفى الاولى لا يقسم اه اى لان قسمة كل شاة بينه وبين من شاركه فيها
لا تمكن الا بالافها بخلاف قسمة الثمانين نصفين **(قوله عند الامام)** وعندهما الديون كلها
سواء تجب زكاتها ويؤدى متى قبض شيئا قليلا او كثيرا الا دين الكتابة والسعاية والدية
فى رواية بخر **(قوله اذا تم نصابا)** الضمير فى تم يعود للدين المفهوم من الديون والمراد اذا
بلغ نصابا بنفسه او بما عنده مما يتم به النصاب **(قوله وحال الحول)** اى ولو قبل قبضه فى
القوى والمتوسط وبعده فى الضعيف ط **(قوله عند قبض اربعين درهما)** قال فى المحيط لان
الزكاة لا تجب فى الكسور من النصاب الثانى عنده مالم يبلغ اربعين للخرج فكذلك لا يجب
الاداء مالم يبلغ اربعين للخرج وذكر فى المنتقى رجل له ثلثمائة درهم دين حال عليها ثلاثة
احوال فقضى مائتين فعند أبى حنيفة يزكى للسنة الاولى خمسة وللثانية والثالثة أربعة

(من سائمة) ومال تجارة
(وان تحت الخلطة فيه)
باتحاد اسباب الاسامة
التسعة التى يجمعها اوص
من يشفع وبيانه فى شروح
الجمع وان تعدد النصاب
تجب اجماعا و يتراجعان
بالخصص وبيانه فى الحاوى
فان بلغ نصيب احدهما
نصابا زكاة دون الآخر
ولوبينه وبين ثمانين رجلا
ثمانون شاة لاشئ عليه لانه
مما لا يقسم خلافا للثانى
سراج (و) اعلم ان الديون
عند الامام ثلاثة قوى
ومتوسط وضعيف (تجب)
زكاتها اذا تم نصابا وحال
الحول لكن لا فوراً بل
(عند قبض اربعين درهما)

اربعة من مائة وستين ولاشيء عليه في الفضل لانه دون الاربعين اهـ (قوله كقرض) قلت
الظاهر ان منه مال المرصد المشهور في ديارنا لانه اذا انفق المستأجر لدار الوقف على عمارتها
الضرورية بأمر القاضي للضرورة الداعية اليه يكون بمنزلة استقراض المتولي من المستأجر
فاذا قبض ذلك كله او اربعين درهما منه ولو باقتطاع ذلك من أجرة الدار تجب زكاته لما
مضى من السنين والناس عنه غافلون (قوله فكلما قبض اربعين درهما يلزمه درهم) هو
معنى قول الفتح والبحر و يتراخى الاداء الى ان يقبض اربعين درهما ففيها درهم وكذا فيما
زاد فبحسابه اهـ اي فيما زاد على الاربعين من اربعين ثمانية وثلاثة الى ان يبلغ مائتين ففيها
خمس دراهم ولذا عبر الشارح بقوله فكلما الح وليس المراد ما زاد على الاربعين من درهم
او اكثر كاتوهم عبارة بعض المحشين حيث زاد بعد عبارة الشارح وفيما زاد بحسابه لانه
يؤهم ان المراد مطلق الزيادة في الكسور وهو خلاف مذهب الاماء كما علمته مما نقلناه آنفا
عن المحيط وفهم (قوله اي من بدل مال لغير تجارة) اشار الى ان الضمير في قول المصنف منه
عائد الى بدل وفي غيرها الى التجارة ومثل بدل التجارة القرض (قوله كضمن سائمة) جعلها
من الدين المتوسط تبعا للفتح والبحر والنهر لتعريفهم له بما هو بدل مالى للتجارة وجعلها
ابن مالك في شرح المجمع من القوى ومثله في شرح درر البحار وهو مناسب لما في غاية البيان
حيث جعل الدين الذي هو بدل عن مال قسمين اما ان يكون ذلك المال لو بقي في يده تجب
زكاته اولا يكون كذلك اهـ فبدل القسم الاول هو الدين القوي ويدخل فيه ثمن السائمة
لانها لو بقيت في يده يجب زكاتها وكذا قوله في المحيط الدين القوي ما يملكه بدلا عن مال الزكاة
تأمل (قوله بحوائجه الاصلية) قيد به اعتبارا بما هو الاخرى العاقل ان لا يكون عنده سوى
ما هو مشغول بحوائجه والا فماله ليس لتجارة يدخل فيه ما لا يحتاج اليه كما افاده بما بعده (قوله
وامال) من عطف العام على الخاص لانه جمع ملك بكسر الميم بمعنى مملوك هذا بالنظر الى
ال لغة اما في العرف فخاصة بالعقار فيكون عطف مابين اهـ وهو معطوف على طعام او على
ما في قوله مما هو (قوله ويعتبر ما مضى من الحول) اي في الدين المتوسط لان الخلاف فيه
اما القوي فلا خلاف فيه لما في المحيط من انه تجب الزكاة فيه بحول الاصل لكن لا يلزمه
الاداء حتى يقبض منه اربعين درهما واما المتوسط ففيه روايتان في رواية الاصل تجب
الزكاة فيه ولا يلزمه الاداء حتى يقبض مائتي درهم فيزيكها وفي رواية ابن سماعة عن أبي
حنيفة لا زكاة فيه حتى يقبض و يحول عليه الحول لانه صار مال الزكاة الآن فصار
كالحدث ابتداء ووجه ظاهر الرواية انه بالاقدام على البيع صيره للتجارة فصار مال
الزكاة قبيل البيع اهـ ما خلا والحاصل ان مبنى الاختلاف في الدين المتوسط على انه هل
يكون مال زكاة بعد القبض او قبله فعلى الاول لا بد من مضى حول بعد قبض النصاب
وعلى الثاني ابتداء الحول من وقت البيع فلوله الف من دين متوسط مضى عليها حول
ونصف فقبضها يزيكها عن الحول الماضي على رواية الاصل فاذا مضى نصف حول
بعد القبض زكها ايضا وعلى رواية ابن سماعة لا يزيكها عن الماضي ولا عن الحال الا
بمضى حول جديد بعد القبض واما اذا كانت الالف من دين قوي كبذل عروض

مطلبه —

في وجوب الزكاة في دين
المرصد

من الدين القوي كقرض
وبدل مال تجارة) فكلما
قبض اربعين درهما يلزمه
درهم (و) عند قبض
(مائتين منه لغيرها) اي
من بدل مال لغير تجارة
وهو المتوسط كضمن سائمة
وعبيد خدمة ونحوها مما
هو مشغول بحوائجه
الاصلية كطعام وشراب
وامال و يعتبر ما مضى
من الحول قبل القبض

تجارة فان ابتداء الحول هو حول الاصل لا من حين البيع ولا من حين القبض فذا قبض منه نصابا او ربعين درهما زكاه عما مضى بنا على حول الاصل فلو ملك عرضا للتجارة ثم بعد نصف حول باعه ثم بعد حول ونصف قبض ثمنه فقد تم عليه حولان فيزكيهما وقت القبض بالاخلاف كما يعلم مما نقلناه عن المحيط وغيره فموقع للمحشين هنا من التسوية بين الدين القوي والمتوسط وانه على الرواية الثانية لا يزكى الا الف ثانيا الا اذا مضى حول من وقت القبض فهو خطأ لما علمت من ان الرواية الثانية في المتوسط فقط ولانه عليها لا يزكى اولا للحول الماضي خلافا لما يفهمه لفظ ثانيا فافهم (قوله في الاصح) قد علمت انه ظاهر الرواية وعبرة الفتح والبحر في صحيح الرواية قلت لكن قال في البدائع ان رواية ابن سماعة انه لازكاة فيه حتى يقبض المائتين ويحول الحول من وقت القبض هي الاصح من الروايتين عن ابي حنيفة اه ومثله في غاية البيان وعليه فحكمه حكم الدين الضعيف الآتي (قوله ومثله مالوورث دينا على رجل) اي مثل الدين المتوسط فيما مر ونصابه من حين ورثه رحمتي وروى انه كالضعيف فتح وبحر والاول ظاهر الرواية وشمل ما اذا وجب الدين في حق المورث بدلا عما هو مال التجارة او بدلا عما ليس لها تاترخانية لان الوارث يقوم مقام المورث في حق الملك لافي حق التجارة فأشبهه بدل مال لم يكن للتجارة محيط وفيه واما الدين الموصى به فلا يكون نصابا قبل القبض لان الموصى له ملكه ابتداء من غير عوض ولا قائم مقام الموصى في الملك فصار كما لو ملكه بهبة اه أي فهو كالدين الضعيف (تنبيه) مقتضى ما مر من ان الدين القوي والمتوسط لا يجب اداء زكاته الا بعد القبض ان المورث لومات بعد سنين قبل قبضه لا يلزمه الايضاء باخراج زكاته عند قبضه لانه لم يجب عليه الاداء في حياته ولا على الوارث ايضا لانه لم يملكه الا بعد موت مورثه فابتداء حوله من وقت الموت (قوله الا اذا كان عنده ما يضم الى الدين الضعيف) استثناء من اشتراط حولان الحول بعد القبض والاولى ان يقول ما يضم الدين الضعيف اليه كما أفاده ح والحاصل انه اذا قبض منه شيئا وعنده نصاب يضم المقبوض الى النصاب ويزكيه بحوله ولا يشترط له حول بعد القبض ثم اعلم ان التقيد بالضعيف عزاء في البحر الى الوالوجية والظاهر انه اتفاق اذ لا فرق يظهر بينه وبين غيره كما يقتضيه اطلاق قولهم والمستفاد في اثناء الحول يضم الى نصاب من جنسه ويدل على ذلك انه في البدائع قسم الدين الى ثلاثة ثم ذكر انه لازكاة في المقبوض عند الامام ما لم يكن اربعين درهما ثم قال وقال الكراخي ان هذا اذا لم يكن له مال سوى الدين والا فاقبض منه فهو بمنزلة المستفاد فيضم الى ما عنده اه وكذلك في المحيط فانه ذكر الديون الثلاثة وفرع عليها فروعا آخرها اجرة دار او عبد للتجارة قال ان فيهما روايتين في رواية لازكاة فيها حتى تقبض ويحول الحول لان المنفعة ليست بمال حقيقة فصار كالمهر وفي ظاهر الرواية تجب الزكاة ويجب الاداء اذا قبض نصابا لان المنافع مال حقيقة لكنها ليست بمحل لوجوب الزكاة لانها لا تصاح نصابا اذ لا تبقى سنة ثم قال وهذا كله اذا لم يكن له مال غير الدين فان كان له غير ما قبض فهو كالفائدة فيضم اليه اه فهذا كالصریح في شموله لاقسام الدين الثلاثة ولعل التقيد بالضعيف ليدل على غيره بالاولى لان المقبوض منه يشترط فيه كونه نصابا مع حولان الحول بعد القبض فاذا كان يضم الى ما عنده ويسقط اشتراط الحول الجديد فما لا يشترط فيه ذلك يضم بالاولى تأمل (تنبيه) ما ذكرناه

في الاصح ومثله مالوورث دينا على رجل (و) عند قبض (مائتين مع حولان الحول بعده) اي بعد القبض (من) دين ضعيف وهو (بدل غير مل) كمهر ودية وبدل كتابة وخلع الا اذا كان عنده ما يضم الى الدين الضعيف

عن المحيط صريح في أن أجرة عبد التجارة أو دار التجارة على الرواية الأولى من الدين الضعيف
وعلى ظاهر الرواية من المتوسط ووقع في البحر عن الفتح أنه كان قوي في صحيح الرواية ثم رأيت في
الولوية التصريح بأن فيه ثلاث روايات **(قوله كما مر)** أي في قوله والمستفاد في وسط الحول
يضم إلى نصاب من جنسه والمراد أن ما هنا من أفراد تلك القاعدة يعلم حكمه منها وإلا فلم
يصرح به هناك **(قوله قيد)** أي قيد عدم الزكاة فيها إذا أبرأ الدائن المديون ط **(قوله المعسر)**
أي بالمديون المعسر فكان الأبراء بمنزلة الهالك ط **(قوله فهو استهلاك)** أي فتجب زكاته ط **(قوله)**
وهذا ظاهر الخ أي قول البحر وقيد الخ ظاهر في أن مراده أنه تقييد للإطلاق المذكور في
قوله سواء كان الدين قويا أو لا الشامل لأقسام الدين الثلاثة أي أن سقوط الزكاة بأبراء المومر
عنه بعد الحول في الديون الثلاثة مقيد بالمعسر احترازا عن المومر فإن المديون إذا كان مومرا
وأبرأه الدائن لا تسقط الزكاة عنه لأنه استهلاك وهذا غير صحيح في الدين الضعيف لأنه لا تجب زكاته
إلا بعد قبض نصاب وحولان الحول عليه بعد القبض فتجب فيكون أبرأؤه استهلاكا قبل
الوجوب فلا يضمن زكاته ومثله الدين المتوسط على ما قدمناه من تصحيح البدائع وغاية البيان
وكان الأوضح في التعبير أن يقول وهذا ظر في أن أبرأه المديون المومر استهلاك مطلقا وهو
غير صحيح الخ ثم إن عبارة المحيط لا غير عليها لأنها في الدين القوي ونصها ولو باع عرض التجارة
بعد الحول بالدرهم ثم أبرأه من ثمنه ومشتري مومر منه من الزكاة لأنه صار مستهلكا وإن كان
معسرا أو لا يدري فلا زكاة عليه لأنه صار دين عليه وهو فقير فصار كانه وهبه منه ولو هب الدين
ممن عليه وهو فقير تسقط عنه الزكاة اه وفيه لو كان له الف على معسر فاشترى منه دينارا ثم
وهبه منه فعليه زكاة الف لأنه صار قابضاً بالدينار **(قوله ويجب عليها الخ)** صورتها تزوج
امرأة بالف وقبضتها وحال الحول ثم طلقها قبل الدخول فعليها رد نصفها اتفاقا لكن زكاة
النصف المردود لا تسقط عنها خلافا للزفر شرح المجمع **(قوله من نقد)** هو الذهب أو الفضة
احترازا عما لو كان المهر سائما أو عرضا ففي المحيط أنها تركى النصف لأنه استحق عليها نصف عين
النصاب والاستحقاق بمنزلة الهلاك اه وكان الأولى بالشارح إسقاطه لأنه يغني عنه قول المصنف
من الف **(قوله من الف)** متعلق بقوله نصف مهر على أنه صفة وقوله ثم ردت النصف لأحاجة
إليه بعد قوله مردود وقوله إطلاق متعلق بقوله مردود ونظر اللام ط **(قوله لا تتعين الخ)** أي فلم
يجب عليها أن ترد نصف ما قبضته بعينه بل مثله والدين بعد الحول لا يسقط الواجب ولو ألجبة
ثم قال ولا يتركى الزوج شيئا لأن ملكه الآن عاد اه قلت بقي ما إذا لم تقبض المرأة شيئا وحال الحول
عليه في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول وما أمر من صرح به والظاهر أن لازكاة على أحد الما الزوج
فلأنه مديونه بقدر ما في يده ودين العباد مانع كما مر واستحقاقه لنصفه إنما هو بسبب عارض
وهو الطلاق بعد الحول فصار بمنزلة ملك جديد واما المرأة فلأن مهرها على الزوج دين ضعيف
وقد استحق الزوج نصفه قبل القبض فلا زكاة عليها ما لم يمتض حول جديد بعد القبض للباقي تأمل
(قوله في العقود والفسوخ) أي عقود المعاوضات من بيع وأجارة وعقد النكاح وفي الفسوخ
كفسخ النكاح بالطلاق قبل الدخول ونحوه وتماه في أحكام النقد من الاشهاد **(قوله لو ردود)**
الاستحقاق الخ لأن الرجوع في الهبة فسخ من كل وجه ولو غير قضاء والدرهم مما تتعين في

كما مر ولو أبرأ رب الدين
المديون بعد الحول فلا
زكاة سواء كان الدين
قويا أو لا خاتمة وقيد
في المحيط بالمعسر أما المومر
فهو استهلاك فليحفظ
بحر قال في التمهيد وهذا
ظاهر في أنه تقييد للإطلاق
وهو غير صحيح في الضعيف
كما لا يخفى (ويجب عليها)
أي المرأة (زكاة الف)
مهر) من نقدا (مردود بعد)
مضى (الحول من الف)
كانت (قبضته مهر) ثم
ردت النصف (إطلاق
قبل الدخول) فتزكى
الكل لما تقرر أن المقود
لا تتعين في المقود والفسوخ
(وتسقط) الزكاة (عن
موهوب له في) نصاب
(مرجوع) فيه (مطلقا)
سواء رجع بقضاء أو غيره
(بعد الحول) لو ردود
الاستحقاق على عين
الموهوب ولذا لا رجوع
بعد هلاكه

الهبة فاستحق عين مال الزكاة من غير اختياره فصار كما لو هلك ولو الجية وبه يظهر الفرق بين الهبة والمهر **(قوله قيد به)** أي بقوله عن موهوب له **(قوله اتفاقا لعدم الملك)** لأن ملك الواهب انقطع بالهبة وأشار بقوله اتفاقا إلى أن في سقوطها عن الموهوب له خلافاً لأن زفر يقول بعدمه أن رجوع الواهب بلا قضاء لأنه لما أبطل ملكه باختياره صار ذلك كهبة جديدة وكستهلاك قلنا بل هو غير مختار لأنه لو امتنع عن الرد أجبر بالقضاء فصار كأنه هلك شرح درر البحار **(قوله وهي من الحيل)** أي هذه المسئلة من حيل إسقاط الزكاة بأن يهب النصاب قبل الحول بيوم مثلاً ثم يرجع في هبته بعد تمام الحول والظاهر أنه لو رجع قبل تمام الحول تسقط عنه الزكاة أيضاً لبطان الحول بزوال الملك تأمل وقد منّا الاختلاف في كراهة الحيلة عند قوله ولا في هالك بعد وجوب الخلاف المستهلك **(قوله ومنها إلخ)** لكن لا يمكن الرجوع في هذه الهبة لكونها الذي رحم محرم منه نعم أن احتاج إليه فله الانفاق منه على نفسه بالمعروف والله أعلم

قيد به لأنه لازكاة على الواهب اتفاقاً لعدم الملك وهي من الحيل ومنها أن يهبه لطفله قبل تمام بيوم

باب العاشر

باب العاشر

الحقه بالزكاة اتباعاً للمبسوط وغيره لأن بعض ما يؤخذ زكاة وليس متمحضاً فلذا أخره عما تمحض وقدمه على الركاز لما فيه من معنى العبادة مأخوذ من عشرت القوم اعشرهم عشر بالضم فيهما إذا أخذت عشر أموالهم نهر **(قوله ذكره سعدى)** أي في حاشية العناية حيث قال المأخوذ هو ربع العشر لا العشر إلا أن يقال أطلق العشر وأراد به ربعه مجازاً من باب ذكر الكل وأرادة جزئه أو يقال العشر صار علماً لما يأخذه العاشر سواء كان المأخوذ عشر الغويا أو ربعه أو نصفه فلا حاجة إلى أن يقال العاشر تسمية الشيء باعتبار بعض أحواله كما لا يخفى اه وفسره الشارح تبعاً للنهر بالعلم الجنسى إذ لا شك أنه ليس علم شخص والأقرب كونه اسم جنس شرعى إذ لا دليل على علميته لأن العلماء لما رأوا العرب فرقت بين اسامة واسد الموضوعين لماهية الحيوان المفترس باجرائهم أحكام الأعلام على الأول من نحو منع الصرف وجواز مجيئ الحال منه وعدم دخول آل عليه حكموا على الأول بالعلمية الجنسية دون الثاني وفرقوا بينهما بقيد الاستحضار عند الوضع وعدمه كما بين في محله وليس هنا ما يقتضى علمية العشر حتى يعدل عن تنكيره الأصلي على أن ادعاء التصرف والنقل في العشر ليس بأولى من ادعائه في العاشر بل المتبادر من قول الكثر وغيره هو من نصبه الإمام ليأخذ الصدقات من التجار أن العاشر اسم لذلك نقل شرعاً إليه إذ لو كان التصرف وقع في العشر لكان حقه بيان معنى العشر المنقول إليه لبيان العاشر أو يبين كلامهما فيقول هو من نصبه الإمام ليأخذ العشر الشامل لربعه ونصفه وإيضاً فالمتعارف إطلاق العاشر على من يأخذ العشر وغيره دون إطلاق العشر على نصفه وربعه فتأمل وإجاب في النهاية وتبعه في الفتح والبحر بأنه لما كان يأخذ العشر أو نصفه أو ربعه سمي عاشرًا لدوران اسم العشر في متعلق أخذه وهذا مؤيد لما قلنا والله أعلم **(قوله هو حرم مسلم)** فلا يصح أن يكون عبداً لعدم الولاية ولا يصح أن يكون كافراً لأنه لا يلي على المسلم بالآية بجر عن الغاية والمراد بالآية قوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً **(قوله بهذا إلخ)** أي باسقاط الإسلام للآية المذكورة زائدة في البحر ولا شك في حرمة ذلك أيضاً اه أي لأن في ذلك تعظيمه وقد نصوا على حرمة تعظيمه بل قال في الشرع نبالية وما ورد من ذمه

قيل هذا من تسمية الشيء باسم بعض أحواله ولا حاجة إليه بل العشر علم لما يأخذه العاشر مطلقاً ذكره سعدى أي علم جنس (هو حرم مسلم) بهذا يعلم حرمة تولية اليهود على الأعمال (غير هاشمي)

مطلب

لا يجوز اتخاذ الكافر في ولاية

اي العاشر فمحمول على من يظلم كزماننا وعلم مما ذكرناه حرمة تولية الفسقة فضلا عن اليهود والكفرة اه قلت وذكر في شرح السير الكبير ان عمر كتب الى سعد بن ابى وقاص ولا تتخذ احدا من المشركين كتابا على المسلمين فانهم يأخذون الرشوة في دينهم ولا رشوة في دين الله تعالى قال وبه تأخذ فان الوالى ممنوع من ان يتخذ كتابا من غير المسلمين لقوله تعالى لا تتخذوا بطانة من دونكم اه **(قوله)** لما فيه من شبهة الزكاة (اي وهو من جملة المصارف فيعطى كفايته منه نظير عمله ولذا لو هلك ما جمعه لاشئ له كما صرح به في الزيلعي فكان فيه شبهة الاجرة وشبه الصدقة ثم اعلم ان هذا الشرط اعنى كونه غير هاشمي عزاه في البحر الى الغاية ولم أر من ذكره غيره وهو مخالف لما ذكره في النهاية وغيرها في باب المصرف من انه اذا استعمل الهاشمي على الصدقة لا ينبغي له الاخذ منها ولو عمل ورزق من غيرها فلا بأس به اه ومراده بلا ينبغي لا يحل كما عبر به الزيلعي هناك وهذا كالصرح في جواز نضبه عاملا فيحمل ما هنا على انه شرط لحل اخذه من الصدقة ويدل عليه تعليل صاحب الغاية بقوله لما فيه من شبهة الزكاة فان مفاده انه يجوز كونه هاشميا اذا جعل له الامام شيئا من بيت المال او كان متبرعا او كان لا يأخذ شيئا مما يأخذ من المسلمين وسنذكر في باب المصرف تمامه **(قوله)** لان الجباية بالحماية (اي جباية الامام المأخوذ بسبب حمايته للاموال ولذا لو غلب الخوارج على مصر او قرية واخذوا منهم الصدقات ٢ لاشئ عليهم الاعادة الخراج كما مر **(قوله)** للمسافرين) اي طريق السفر لاجل الحماية ولذا قال في الشرنبلالية اشار بقوله ليأمنوا من اللصوص الى قيد لا بد منه ذكره في المبسوط وهو ان يأمن به التجار من اللصوص ويحميهم منهم **(قوله)** خراج الساعي (في البحر عن البدائع والمصدق تخفيف الصاد وتشديد الدال اسم جنس لهما **(قوله)** تغليب الخ) دفع لما يقال ان ما يأخذه من الكافر ليس بصدقة **(قوله)** الظاهرة والباطنة (فان مال الزكاة نوعان ظاهر وهو المواشي وما يمر به التاجر على العاشر وباطن وهو الذهب والفضة واموال التجارة في مواضعها بحر ومراده هنا بالباطنة ما عدا المواشي بقريظة قوله المارين بأموالهم والا فكل ما مر به على العاشر فهو من نوع الظاهر وسماها بباطنة باعتبار ما كان قبل المرور اما الباطنة التي في بيته لو اخبر بها العاشر فلا يأخذ منها كما صرح به في البحر وسيأتى متنا ايضا و اشار بهذا التعميم الى رد ما في الغاية وغيرها من ان المراد هنا الاموال الباطنة لان الظاهرة وهي السوائيم لا يحتاج العاشر فيها الى مرور صاحب المال عليه فانه يأخذ عشرها وان لم يمر صاحب المال عليه اه فانه كما في النهر مبني على عدم التفرقة بين العاشر والساعي وقد علمت التفرقة بينهما بما مر وهي مذكورة في البدائع **(قوله)** ٣ وما ورد من ذم العشار الخ) من ذلك ما رواه الطبراني ان الله تعالى يدنو من خلقه اي برحمته وجوده وفضله فيغفر لمن شاء الا لبغي بفرجها او عشار وما رواه ابو داود وابن خزيمة في صحيحه والحاكم عن عقبة ابن عامر رضى الله تعالى عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يدخل صاحب مكس الجنة قال يزيد بن هرون يعنى العشار وقال البغوي يريد بصاحب المكس الذي يأخذ من التجار اذا مروا عليه مكسا باسم العشر اي الزكاة قال الحافظ المنذرى اما الآن فانهم يأخذونه مكسا باسم العشر ومكسا آخر ليس له اسم بل شئ يأخذونه حراما وسحتا ويأكلونه في بطونهم نار احبتهم فيه داحضة عذوبهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد كذا في الزواجر لابن حجر ثم قال

لما فيه من شبهة الزكاة (قادر على الحماية) من اللصوص والقطاع لان الجباية بالحماية (نضبه الامام على الطريق) للمسافرين خرج الساعي فانه الذي يسعى في القبائل ليأخذ صدقة المواشي في أماكنها (ليأخذ الصدقات) تغليا للعبادة على غيرها (من التجار) بوزن فجار (المارين بأموالهم) الظاهرة والباطنة (عليه) وما ورد من ذم العشار محمول على الاخذ ظاهرا

٢ قوله لاشئ عليهم الاعادة الخراج كما مر اي متنا والذي مر متنا أخذ البغاة زكاة السوائيم والعشر والخراج لا إعادة على اربابها ان صرف في محله والافعليهم إعادة غير الخراج اه وهو زيادة لفظ غير أقول وهو الصواب ولعله هنا ساقط من قام سيدي المؤلف ويدل عليه كتابته عليه ثمة عند قول المصنف اخذ البغاة الخ اه محمد علاء الدين ابن المؤلف

٣ مطالبه

ما ورد في ذم العشار

واعلم ان بعض فسقة التجار يظن ان ما يؤخذ من المكس يحسب عنه اذ انوى به الزكاة وهذا ظن باطل لا مستند له في مذهب الشافعي لان الامام لا ينصب المكاسين لقبض الزكاة بل لاخذ عشورات مال وجدوه قلت او اكثر وجبت فيه الزكاة اولاه وتماه هناك قلت على انه اليوم صار المكاس يقاطع الامام بشئ يدفعه اليه ويصير يأخذ ما يأخذه لنفسه ظلما وعدوانا ويأخذ ذلك ولو مر التاجر عليه او على مكاس آخر في العام الواحد مرارا متعددة ولو كان لا تجب عليه الزكاة فعلم ايضا انه لا يحسب من الزكاة عندنا لانه ليس هو العاشر الذي ينصبه الامام على الطريق ليأخذ الصدقات من المارين وقدمر ايضا انه لا بد من شرط ان يأمن به التجار من اللصوص ويحميهم منهم وهذا يقعد على ابواب البلدة ويؤذى التجار اكثر من اللصوص وقطاع الطريق ويأخذه منهم قهرا ولذا قال في البرازية اذ انوى ان يكون المكس زكاة فالصحيح انه لا يقع عن الزكاة كذا قال الامام السرخسي اه و اشار بالصحيح الى القول بانه اذ انوى عند الدفع التصديق على المكاس جاز لانه فقير بما عليه من التبعات وقدمر الكلام عليه **(قوله فمن انكر تمام الحول)** اي على ما في يده وعلى ما في بيته فلو كان في بيته مال آخر قد حال عليه الحول وما مر به لم يخل عليه الحول واتحد الجنس فان العاشر لا يلتفت اليه لوجوب الضم في متحد الجنس الامناع ببحر **(قوله)** او قال لم انو التجارة او قال ليس هذا المال لي بل هو وديعة او بضاعة او مضاربة او انا اجير فيه او مكاتب او عبد مأذون زيلعي وكذا لو قال ليس في هذا المال صدقة فانه يصدق مع بيمينه كافي المبسوط وان لم يمين سبب النفي ببحر **(قوله)** او على دين اي دين له مطالب من جهة العباد لانه الامناع من وجوب النصاب كما مر قال في البحر وقدمنا ان منه دين الزكاة **(قوله)** لان ما يأخذه زكاة اي فلا فرق في ذلك بين كون الدين محيطا او منقضا للنصاب والمراد ما يأخذه منا اماما يأخذه من الذمي والحربي فيعطى حكم الزكاة هنا وان كان جزية ويصرف في مصارفها كما يأتي **(قوله)** هو الحق اي ما ذكر من تعميم الدين بقوله محيط او منقص لان المنقص للنصاب مانع من الوجوب فلا فرق كما في المعراج ببحر وهو رد على ما في الخبازية وغاية البيان من التقييد بالمحيط والظاهر انهما ارادا به الاحتراز عما لا يفضل عنه نصاب لاعن المنقص ايضا فلا ينافي اطلاق الكثر كاطلاق المصنف ولا ما صرح به في المعراج من عدم الفرق وما في النمرنبالية من ان المنطوق لا يعارضه المفهوم فيه نظر لما علمت من التصريح في المعراج بخلاف هذا المنطوق ومن تأويله بما ذكرنا فتدبر **(قوله)** تحقق فلو لم يدرك هل هناك عاشر ام لا لم يصدق كافي السراج لان الاصل عدمه نهر والمراد بالعاشر هنا عاشر اهل العدل فلو مر على عاشر الخوارج عاشر ثانيا كما سيأتي **(قوله)** او قال ادبت الى الفقراء في المصير لان الاداء كان مفوضا اليه فيه ببحر **(قوله)** لا بعد الخروج اي لو قال ادبت زكاتها بعد ما خرجتها من المدينة لا يصدق لانها بالخراج التحقت بالاموال الظاهرة فكان الاخذ فيها الى الامام زيلعي وفي شرح الجامع اقاضيخان وانما ثبت ولاية المطالبة للامام بعد الخراج الى المفاضة اذا لم يكن أدى بنفسه فاذا ادعى ذلك فقد انكر ثبوت حق المطالبة فكان القول قوله مع اليمين اه **(قوله)** لما يأتي اي قريبا في قوله بعد اخراجها **(قوله)** وحائف القياس ان لا يمين عليه لانها عبادة ولا يمين فيها وجه الاستحسان انه منكر وله مكذب وهو العاشر فهو مدعى عليه معنى لو اقرب له لزمه

مطلب

لا تسقط الزكاة بالدفع الى العاشر في زماننا

(فمن انكر تمام الحول او قال) لم انو التجارة او (على دين) محيط او منقص للنصاب لان ما يأخذه زكاة معراج وهو الحق ببحر ولذا اطلقه المصنف (اه) قال (ادبت الى عاشر آخر وكان) عاشر آخر محقق (او) قال (ادبت الى الفقراء في المصير) لا بعد الخروج لما يأتي (وحلف صدق)

فيحلف لرجاء النكول بخلاف باقي العبادات لانه لا مكذب له نهر **(قوله في الكل)** اي في انكار تمام الحول وما ذكر بعده **(قوله في الاصح)** كذا في الكافي وهو ظاهر الرواية كافي البدائع وشرط اخراجها رواية الاصل واختلف في اشتراط اليقين معها كافي المعراج **(قوله)** لاشتباه الخط لان الخط يشبه الخط وقد يزور وقد لا يأخذ البراءة غفلة منه وقد تضل بعد الاخذ فلا يمكن ان تجعل حكما فيعتبر قوله مع يمينه كافي **(قوله وعدت عدما)** قد يقال انه دليل كذبه وهو نظير ما لو ذكر احد الرابع وغلط فيه فانه لا تسمع الدعوى وان جاز تركه الا ان يقال انها عبادة بخلاف حقوق العباد المحضة بحر وتماه في النهر **(قوله اخذت منه)** لان حق الاخذ ثابت فلا يسقط باليمين الكاذبة بحر وهذا في غير الحرب اما فيه فسيأتي انه اذا دخل دار الحرب ثم خرج لا يؤخذ منه لما مضى اهـ **(قوله الا في السوائم ارجح)** استثناء من تصديقه في قوله ادبت الى الفقراء اي فلا يصدق في قوله ادبت زكاتها بنفسى الى الفقراء في المنصر لان حق الاخذ للسلطان فلا يملك ابطاله بخلاف الاموال الباطنة بحر قلت ومقتضاه انه لو ادعى الاداء الى الساعي يصدق **(قوله والاموال الباطنة)** اي والا في الاموال الباطنة وقوله بعد اخراجها اي اخراج الاموال الباطنة متعلق بادبت المقدر المدلول عليه بالاستثناء والمعنى لو ادعى انه ادى زكاة الاموال الباطنة بنفسه بعد اخراجها من البلد لا يصدق ولا يصح تعاقبه بالاموال الباطنة تعلقا نحويا كما هو ظرير ولا مغويا على انه صفة احوال لا يهاجمه انه لا يصدق بعد اخراجها سواء قال ادبت قبل الاخراج او بعده مع انه بعد مروره بها على العاشر لو قل ادبت الى الفقراء في المنصر يصدق كما مر في المتن ففهم **(قوله فكان الاخذ فيها للامام)** كافي الاموال الظاهرة وهي السوائم **(قوله والاول ينقلب نفلا)** هو الصحيح وقيل الثاني سياسة وهذا لا ينافي انفساخ الاول ووقوع الثاني سياسة بادنى تأمل كذا في الفتوح ولو لم يأخذ منه ثانيا لعلمه بأدائه ففي براءة ذمته اختلاف المشايخ وفي جامع ابى اليسر لو اجاز اعطاه فلا بأس به لانه لو اذن له في الدفع جاز وكذا اذا جاز دفعه نهر **(قوله ويأخذها منه بقوله)** اي يأخذ منه العاشر الصدقة بقوله قل في البحر عن المبسوط اذا اخبر التاجر العاشر ان متاعه مروي او مروي واتهمه العاشر فيه وفيه ضرر عليه حلفه واخذ منه الصدقة على قوله لانه ليس له ولاية الاضرار به وقد نقل عن عمر انه قال لعماله ولا تفتشوا على الناس متاعهم اهـ **(قوله لا تبتشوا)** التبتش ابراز المستور وكشف الشيء عن الشيء قاموس وبابه نصر كذا في جامع اللغة ح والذي قدمناه عن البحر لا تفتشوا بالغاء وهو قريب منه **(قوله وكل ما صدق)** في بعض النسخ وكل مال والمناسب هو الاولى لان ما غير واقعة على المال ولذا بينها بقوله مما مر اي من انكار الحول وما بعده **(قوله لان لهم مالنا)** اي فيراعى في حقهم تلك الشرائط من الحول والنصاب والفراغ من الدين وكونه للتجارة فان قيل اذا الحقوا بالمسلمين وجب ان يؤخذ منهم ربع العشر كالمسلمين قلنا المأخوذ منا زكاة حقيقة والمأخوذ منهم كالجزية حتى يصرف الى مصارفها لا زكاة لانها طهرة وليسوا من اهلها وتماه في الكفاية **(قوله لعدم ولاية ذلك)** فان ما يؤخذ منه جزية وفيها لا يصدق اذا قل ادبتها لان فقراء اهل الذمة ليسوا مصرفيها وليس له ولاية الصرف الى مستحقها وهو مصالح المسلمين ذيلعي وفي البحر انه ليس بجزية بل في حكمها لصرفه في مصارفها حتى لا تسقط جزية رأسه تلك

في الكل بلا اخراج براءة في الاصح لاشتباه الخط حتى لو أتى بها على خلاف اسم ذلك العاشر وحلف صدق وعدت عدما ولو ظهر كذبه بعد سنين اخذت منه **(الاف السوائم)** والاموال الباطنة بعد اخراجها من البلد لانها بالاخراج التحقت بالاموال الظاهرة فكان الاخذ فيها للامام فيكون هو الزكاة والاول ينقلب نفلا ويأخذها منه بقوله لقول عمر لا تبتشوا على الناس متاعهم لكنه يحافه اذا اتهم **(وكل ما صدق فيه مسلم)** مما مر **(صدق فيه ذمي)** لان لهم مالنا **(الا في قوله ادبت انا الى فقير)** لعدم ولاية ذلك

السنة كائن على الاسيحي ان قلت صرح في شرح درر البحار بانه جزية حقيقة والظاهر انه اراد انها جزية في ماله كما يسمى خراج ارضه جزية وعليه فالجزية انواع جزية مال وجزية ارض وجزية رأس ولا يلزم من اخذ بعضها سقوط باقيها كما لا يخفى الا في نفي تغلب لان المأخوذ في مالهم هو جزية رؤسهم ولذا قال في البحر اذا أخذ العاشر ما عليهم سقطت عنهم الجزية لان عمر صالحهم من الجزية على الصدقة المضاعفة **(قوله لا يصدق حربي)** اي لا يلتفت الى قوله ولو ثبت صدقه ببينة عادلة افاده الكمال **(قوله في شيء)** بيان للمستثنى منه المحذوف طعن الحموى اي في شيء مما مر لعدم الفائدة في تصديقه لانه لو قال لم يتم الحول ففي الاخذ منه لا يعتبر الحول لان اعتباره لتمام الحماية ليحصل النماء وحماية الحربي تتم بالامان من السبي وان قال على دين فما عليه في داره لا يطالب به في دارنا وان قال المال بضاعة فلا حرمة لصاحبها ولا امان وان قال ليس للتجارة كذبه الظاهر وان قال اديتها انا كذبه اعتقاده وتماه في العناية **(قوله الا في ام ولده)** **(الح)** فانه يصدق في دعواه ان الجارية التي معه ام ولده لان اقراره بنسب من في يده صحيح فكذا بامومية الولد نهر وعبرة الجامع الصغير والهداية الا في الجوارى يقول هن امهات اولادى وفي البحر فلو اقر بتدبير عبده لا يصدق لان التدبير في دار الحرب لا يصح **(قوله الغلام)** اي ليس بثابت النسب من غيره ولا يكذبه على قياس ما ذكرنا في ثبوت النسب **(قوله هذا ولدى)** فلو قال اخي لا يصدق لانه اقرار بنسبه على الاب وثبوته يتوقف على تصديق الاب فيؤخذ عشره كذا ظهر لي ولم أره صريحاً نعم رأيت في شرح السير الكبير لומר برقيق فقال هؤلاء احرار لم يعثر لانه ان كان صادقا فهم احرار والافقد صاروا احرارا بقوله **(قوله لفقد المالة)** علة للمسئتين اي والاخذ لا يجب الا من المال ط عن النهر قال الخير الرهلى اقول منه يعلم حرمة ما يفعله العمال اليوم من الاخذ على رأس الحربي والذمي خارجا عن الجزية حتى يمكن من زيارة بيت المقدس **(قوله وعشر)** بالتخفيف اي اخذ عشره **(قوله لانه اقر بالعتق)** لان قوله هذا ولدى للا كبر منه سنا مجاز عن هو حر عند ابي حنيفة **(قوله فلا يصدق في حق غيره)** اي في ابطال حق العاشر وهو اخذ العشر لبقاء المالة في حقه حكما **(قوله الا لا يؤدى الى استئصال المالة)** علة للاستثناء اي لانه لو لم يصدق في ذلك لزم انه كلما مر على عاشر اخذ منه العشر فيؤدى الى استئصال ماله اي اخذه من اصله **(قوله جزم به مثلا خسرو)** كذا في بعض نسخ البحر بزيادة قوله في شرح الدرر وفي نسخة اخرى مثلا شيخ في شرح الدرر وهي الصواب فان عبارة مثلا خسرو كعبارة الكثرة الآتية والعبارة التي ذكرها الشارح الامام محمد بن محمد بن محمود البخاري الشهير بملا شيخ في كتابه المسمى غرر الاذكار شرح درر البحار للامام محمد بن يوسف القنوي **(قوله والغاية)** يعني غاية البيان للانقائ والافالغاية للسروجي وهي شرح الهداية ايضا **(قوله ورجحه في النهر)** اي بقوله الا ان كلام اهل المذهب احق ما اليه يذهب اه اي لانه هو مقتضى حصر صاحب الكثر بقوله لا الحربي الا في ام ولده وكذا عبارة الدرر والجامع الصغير للحرر المذهب الامام محمد وعبارة الهداية كما قدمناه فالمراد باهل المذهب المناقون لكلام صاحب المذهب واما السروجي ومن تبعه كالعيني والزيلعي وشارح درر البحار فقد ذكرنا ذلك بطريق البحث كما يشعر به لفظ ينبغي فافهم نعم قد يقال ان ما ذكره السروجي ونحوه يعلم حكمه مما ذكره غيرهم

(لا يصدق حربي) في شيء
(الا في ام ولده) وقوله لغلام
يولد مثله لثله هذا ولدى
لفقد المالة فان لم يولد عتق
عليه وعشر لانه اقر بالعتق
فلا يصدق في حق غيره
(و) الا في (قوله أدبت الى
عاشر آخر وثمة عاشر)
آخر لثلا يؤدى الى
استئصال المالة جزم به
مثلا خسرو وذكره الزيلعي
تبع السروجي بلفظ ينبغي
كذا نقاه المصنف عن
البحر لكن جزم في العناية
والغاية بعدم تصديقه
ورجحه في النهر

مطلب

ما يؤخذ من النصارى
لزيرة بيت المقدس حرام

وأخذنا ربيع عشر ومن)
الذمي (سواء كان تغليبا
اولم يكن كافي البرجندى
عن الظهيرية (ضعفه ومن
الحربى عشر) بذلك أمر
عمر (بشرط كون المال)
لكل واحد (نصابا) لان
مادونه عفو (و) بشرط
(جهائنا) قدر (ما أخذوا
منافان علم أخذ مثله) مجازاة
الا اذا أخذوا الكل (فلا
نأخذ) بل نتركه ما يباغ
مأمنه ابقاء لا امان (ولا نأخذ
منهم شيئا اذا لم يبلغ مالهم
نصابا) وان أخذوا منافي
الاصح لانه ظلم ولا متابعة
عليه (اولم يأخذوا منا)
ليستمر واعليه ولا نأحق
بالمكازم (ولا يؤخذ) العشر
(من مال صى حربى الا
ان يكونوا يأخذون من
أموال صبياننا) أشياء كافي
كافي الحاكم (أخذ من الحربى
مرة لا يؤخذ منه ثانيا فى
تلك السنة الا اذا عاد الى دار
الحرب) لعدم جواز الاخذ
بلا تجدد حول او عهد
(ولو من الحربى بعاشر
ولم يعلم به) العاشر (حتى
دخل) دار الحرب (ثم
خرج) ثانيا (لم يعشره لما
مضى) لسقطه بانقطاع
الولاية
٣ قوله ولم يكن له علم الحاي
ثم علم بعد ذلك اه منه

ايضا وهو ماسياتى من انه اذا اخذ من الحربى مرة لا يؤخذ منه ثانيا الح وكذا قال الزيلعى فانه لو لم
يصدق فيه يؤدى الى استئصال المال وهو لا يجوز على ما يحى اه فالحصر فى كلام الهداية
والكنز وغيرها اضافى صرح فيه باحد المستثنين وسكت عن الآخر اعتمادا على ما صرحوا به
بعدوكم له من نظير فلم يكن كلام السروجى ومن تبعه مخالفا للمذهب بل هو تحقيق له على ما هو عادة
الشراح من تقييد المطلق وبيان الجمل واطهار الحفى ونحو ذلك واماما ذكره فى العناية وغاية
البيان فهو جرى على ظاهر عبارة الهداية فان كان صريحه منقولا عن صاحب المذهب فلا كلام
والا فالتحقيق خلافه فافهم والله تعالى اعلم **(قوله)** واخذ منها الح بالبناء للمجهول كما يدل عليه
آخر العبارة ط والمأخوذ من المسلم زكاة ومن غيره جزية يصرف فى مصارفها ولكن تراعى فيه
شروط الزكاة من الحول ونحوه كما قدمناه **(قوله)** بذلك اى بهذه الاقسام الثلاثة امر عمر سعاته ط
(قوله) لان مادونه عفو (اما فى المسلم والذمي فظاهر واما فى الحربى فاعدم احتياجه الى الحماية اقلته
نهر **(قوله)** وبشرط جهائنا الح هذا خاص بالحربى فقط بقريته قوله ما أخذوا منا اى اهل الحرب
كما هو ظاهر فليس فى عطفه على ما يعم الثلاثة ايها اصلا فافهم **(قوله)** قدر ما أخذوا منا (قال
البرجندى ظاهر العبارة يدل على ان الاخذ معلوم والمأخوذ مجهول ويفهم من ذلك انه لو لم يكن
اصل الاخذ معلوما لا يؤخذ منه شئ اه قال الشيخ اسمعيل لكن المفهوم من اناطة صاحب
الفتح وغيره عدم الاخذ منهم بمعرفة عدم الاخذ منا انه يؤخذ منهم عند عدم العلم باصل الاخذ
فليتأمل اه وهو الظاهر كما يظهر قريبا **(قوله)** مجازاة اى الاخذ بكمية خاصة بطريق المجازاة
لا اصل الاخذ فانه حق منا وباطل منهم فالحاصل ان دخوله فى الحماية اوجب حق الاخذ منهم ثم
ان عرف كمية ما يأخذون منا اخذنا منهم مثله مجازاة الا اذا عرف اخذهم الكل وان لم يعرف كمية
ما يأخذون فالعشر لانه قد ثبت حق الاخذ بالحماية وتعدرا اعتبار المجازاة فقددر بضعف ما يؤخذ
من الذمي لانه احوج الى الحماية منه وتماه فى الفتح قلت واعلم من قوله لانه قد ثبت الح انه لو لم
يعلم اصل اخذ شئ منا انه يؤخذ منهم العشر لتحقيق سببه ولان اخذ غيره انما هو بطريق المجازاة
ومع عدم العلم اصلا لا مجازاة ولان عدم الاخذ منهم اصلا عند العلم بعدم اخذ شئ انما هو ليستمروا
عليه ولا نأحق بالمكازم كياتى وهو فى الحقيقة بمعنى المجازاة حيث تركناهم كما تركونا وليس
مثله عدم العلم باصل الاخذ لتحقيق سبب اخذ العشر وهو دخوله فى الحماية وعدم تحقق المانع
بخلاف قصد المجازاة فانه مانع من ايجاب العشر بعد تحقق سببه فقد تأيد ما ذكره الشيخ اسمعيل
فتدبر **(قوله)** ولا تأخذ منهم شيئا الح تصريح بمفهوم قوله بشرط كون المال نصابا ح **(قوله)**
لانه ظلم (فيه ان جميع ما يأخذونه منا ظلم الا ان يقال ان الاخذ من القليل ظلم يعرفه كل ذى
عقل لان القليل معد للنفقة غالبا والاخذ منه مخالف مقتضى الامان الواجب الوفاء به حتى
عندهم مثل مالواخذوا الكل **(قوله)** ليستمر واعليه اى على عدم الاخذ منا ح **(قوله)** لا يؤخذ
منه ثانيا لان حكم الامان الاول باق والاخذ فى كل مرة استئصال نهر **(قوله)** بلا تجدد حول او
عهد (لكن لا يمكن من المقام فى دارنا حول كاملا بل يقول له الامام حين دخوله ان أقتضيت
عليك الجزية فان أقام ضربها ثم لا يمكن من العود غير انه ان مر عليه بعد الحول ٣ ولم يكن له علم
بمقامه حولا عشره ثانيا زجراله ويرده الى دارنا فتح **(قوله)** حتى دخل دار الحرب (اى بعد ان

دخل دار الاسلام وخرج منها ط (قوله بخلاف المسلم والذمي) اي اذا مر او لم يعلم بهما العاشر
حيث يؤخذ منهما نهر (قوله من قيمة خمر) بجر خمر بلا تنوين لاضافته الى كافر على حد قول
الشاعر بين ذراعي وجبة الاسد قال في البحر وفي الغاية تعرف قيمة الخمر بقول فاسقين تابا او
ذمين اسلما وفي الكافي يعرف ذلك بالرجوع الى اهل الذمة اه وفي حاشية نوح عن شرح
المجمع ان الاول اولى (قوله وجلود ميتة كافر) كذا في المعراج عن المحبوبي انه ذكره ابو
الليث رواية عن الكرخي وعاله بأنها كانت مالا في الابتداء وتصير مالا في الانتهاء بالدبع فكانت
كالخمر اه ونقله في البحر واقره واستشكله ح بان الجلد قيمى وسيأتى ان اخذ قيمة القيمى كخذ
عينه وكونه مالا في الابتداء ويصير مالا في الانتهاء مما لا تأثير له في الحكم لانهم لم يجعلوا ذلك علة
عشر الخمر وانما جعلوا العلة كونه مثليا اه واجاب الرحمتي بأن الجلد مثلى لا قيمى بدليل جواز
السلم فيه فكان كالتخزير لا كالخمر قلت سيأتى في الغصب التخصيص على انه قيمى وجواز السلم
لا يدل على انه مثلى لجوازه في غيره واجاب ط بأنه في البحر علة للخمر بعلة ثانية وهى ان حق
الاخذ منها للحماية فيقال مثله في جلود الميتة قلت لكن هذا لا يدفع الاشكال بأن اخذ قيمة القيمى
كأخذ عينه وقد يجاب بالفرق بين قيمة ما لا يتمول اصلا وهو نجس العين كالتخزير وقيمة ما هو قابل
للتمول والانتفاع بجلود الميتة ولذا قالوا فكانت كالخمر تأمل (قوله كذا أقر المصنف متته في
شرحه) اعلم ان المتن المذكور في شرح المصنف هكذا ويؤخذ نصف عشر من قيمة خمر كافر
للتجارة لامن خنزيره فيكون قوله ويؤخذ عشر القيمة من حربى من كلام الشارح وكتابتها
بالاحمر في بعض النسخ غلط ورأيت في متن مجرد مانصه ويؤخذ نصف عشر من قيمة خمر ذمي
وعشر قيمة من حربى للتجارة لامن خنزيره وكل مما أقره ورجع عنه خطأ اماما أقره فلانه باطلا
الكافر صريح في أن المأخوذ من الذمي والحربي نصف عشر وانه يشترط نية التجارة في حق كل
منهما مع ان المأخوذ من الحربي عشر ولا يشترط في حقه نية التجارة واماما رجع عنه فلانه يقتضى
اشتراط نية التجارة في حق الحربي ولذلك حمل الشارح الكافر على الذمي فصار المصنف
ساكتا عن الحربي فذكره الشارح بقوله ويؤخذ عشر القيمة من حربى الخ اه (قوله وبلغ نصابا)
اي وحده او بالضم الى مال آخر معه ولكن لما كان ظاهر المتن انه ليس معه غيره وانه يعشر
مطلقا اطلق العبارة ولم يكتف بما مر من قوله ولا تأخذ منهم شيأ اذا لم يبلغ مالهم نصابا هذا
ما ظهر لي (قوله لامن خنزيره) اي الكافر ح (قوله مطلقا) اي سواء مر به وحده او مع الخمر
عندها وقال الثاني ان مر بهما عشر فكانه جعله تبع للخمر ولم يعكس لانها اظهر مالية اذهى
قبل التخمر مال وكذا بعده بتقدير التخلل وليس الخنزير كذلك نهر (قوله فاخذ قيمته كعينه) اي
كأخذ عينه لان قيمة الحيوان لها حكم عينه ولهذا لو تزوج امرأة على حيوان في الذمة ان شاء
دفع عينه وان شاء دفع قيمته اما قيمة الخمر فليس لها حكم عين الخمر ولهذا لو تزج الذمي امرأة
على خمر فأناها بقيمتها لا تجبر على القبول فامكن اخذ العشر من قيمتها لامن عينها لان المسلم ممنوع
عن تملكها شرح الجامع لقاضي خان (قوله بخلاف الشفعة الخ) جواب عما قيل ان القيمة ليس
لها حكم العين بدليل ان الذمي او باع داره من ذمي بالخنزير وشفيعها مسلم يأخذها بقيمة الخنزير
وحاصل الجواب ان الجواز هنا لضرورة حق العبد لاحتياجه ولا ضرورة في حق الشرع

(بخلاف المسلم والذمي)
لعدم المسقط ذكره الزيلعي
(ويؤخذ نصف عشر من
قيمة خمر) وجلود ميتة
(كافر) كذا أقر المصنف
متته في شرحه لو (للتجارة)
وبلغ نصابا ويؤخذ عشر
القيمة من حربى بلانية
تجارة ولا يؤخذ من المسلم
شيأ اتفاقا (لا) يؤخذ
(من خنزيره) مطلقا لانه
قيمي فأخذ قيمته كعينه
بخلاف الشفعة لانه لو لم
يأخذ الشفع بقيمة الخنزير
يبطل حقه اصلا فيضطرر
ومواضع الضرورة مستثناة
ذكره سعدى (و) لا يؤخذ
ايضا من (مال)

لاستغناؤه كما بسطه في المعراج عن الكافي واجاب في النهر نقلا عن العناية بان القيمة لم تأخذ حكم العين في الاعطاء لانه موضع ازالة وتبديد قات وحاصله الفرق بين اخذها ودفعها وفيه نظر فان في دفعها للذمي تملكها والمسلم منهى عن تملكها وتملكها (قوله في بيته) الضمير يرجع الى من مر على العاشر مسلما او ذميا او حربيا كما صرح به الشارح في قوله مطلقا (قوله ولا من مال بضاعة) هي لغة القطعة من المال واصطلاحا ما يدفعه المالك لانسان يبيع فيه ويحجر ليكون الربح كله للمالك ولا شيء للعامل بحجر عن المغرب ولو عبر المصنف بالامانة كصدر الشريعة لاغناه عما بعده (قوله الا ان تكون حربى) الاولى تأخير هذا الاستثناء عن المضاربة لقول الزيلعي وان ادعى بضاعة او نحوها فلا حرمة لصاحبها ولا امان وانما الامان للذى في يده اه ويظهر من هذا ان المال الحربى وذو اليد حربى ايضا فيعشر باعتبار الامان لذى اليد وان لم يحتج به المالك باعتبار كونه في بلد الحرب والظاهر ان ذا اليد لو كان مسلما والمالك حربى لا يعشر لانه لا امان للمالك ولا لذى اليد ولو كان بالعكس فكذلك فيما يظهر لان ذا اليد غير مالك وما في يده مال مسلم لا يحتاج لامن فلي تأمل (قوله بماله ورقبته) انما قيد به لانه محل الخلاف بين الامام وصاحبيه فعنده لا يملك مولاه ما في يده من كسبه وعندها يملك كما يملك ورقبته بلا خلاف فلم ينفذ عتقه عبدا من كسب المأذون عنده وعندها ينفذ كما سيأتى في كتاب المأذون فاذا مر على العاشر والحالة هذه لا يؤخذ منه سواء كان معه مولاه او لا اما اذا كان مولاه معه فلا نعدام ملك المولى عنده وللشغل بالدين عندها كما في البحر واما اذا لم يكن معه فظاهر اه ح مع تغيير فافهم (قوله او مأذون غير مديون) او مديون بغير محيط بل هو أولى أفاده ح (قوله ليس معه مولاه) اما لو كان معه ولم يكن عليه دين او عليه دين لم يحيط بكسبه عشر الفاضل من الدين اذا بلغ نصابا كما في المعراج والحاصل كما قال ط ان المأذون اما ان يكون مديونا بمحيط او بغير محيط او غير مديون اصلا وفي كل امان يكون معه مولاه او لا ففي الاول لاشئ عليه مطلقا وكذا في الاخيرين ان لم يكن معه مولاه وان كان عشر حيث بقى بعد وفاة الدين نصاب (قوله على الصحيح في الثلاثة) كذا في البحر وقال في المعراج وذكر فخر الاسلام في جامعه بعد ذكر المضارب والمستبضع والعبد لا يؤخذ من هؤلاء جميعا هو الصحيح لانعدام الملك اه ونحوه في الزيلعي لكنه ذكر اولا ان ابا حنيفة كان يقول بعشر المضاربة وكسب المأذون ثم رجع فيهما على الصحيح لانعدام الملك وظاهره انه لا خلاف في البضاعة (قوله لعدم ملكهم) اى الثلاثة وهم المضارب والمستبضع والعبد قال في المعراج وفي الايضاح يشترط للاحذ حضور المالك والمالك جميعا فلو مر مالك بلا مال لا يأخذ ولو مر مال بلا مالك لم يأخذ ايضا (قوله ولا من عبد) هذه مسألة المأذون المتقدم رحى (قوله ومكاتب) لانه لا ملك له تام اذ يجوز ان يعجز نفسه فيكون ما بيده للمولى ط (قوله بخلاف مالو غلبوا على بلد) تقدمت المسئلة في باب زكاة الغنم والظاهر ان مثله مالوا اضطر الى المرور عليهم فراجع (قوله مر بنصب رطاب) اى مما لا يبقى حولا قال في الشرع نبلاية صورة المسئلة ان يشتري بنصب قرب مضى الحول عليه شيا من هذه الخضر او ات للتجارة فتم عليه الحول فعنده لا يأخذ الزكاة لكن يأمر المالك بادائها بنفسه وقال لا يأخذ من جنسه لدخوله تحت حماية الامام كذا في البرهان وقال الكمال في تعليل

في بيته) مطلقا (و) لا من مال (بضاعة) الا ان تكون لحربى ولا من مال مضاربة الا ان يربح المضارب فيعشر نصيبه ان بلغ نصابا (و) لا من (كسب مأذون مديون) دين (محيط) بماله ورقبته (او) مأذون غير مديون لكن (ليس معه مولاه) على الصحيح في الثلاثة لعدم ملكهم ولذا لا يأخذ العشر من الوصى اذا قال هذا مال اليتيم ولا من عبد ومكاتب (مر على عاشر الخوارج فعشروه ثم مر على عاشر اهل العدل أخذ منه ثانيا) لتقصيره بمروره بهم بخلاف مالو غلبوا على بلد (فرع) مر بنصب رطاب للتجارة كبطيخ ونحوه لا يعشره عند الامام الا اذا كان عند العاشر فقراء فيأخذ ليدفع لهم

قول الامام لا يؤخذ منها لانها تفسد بالاستبقاء وليس عند العامل فقراء في البر ليدفع لهم فاذا بقيت ليجدهم فسدت فيفوت المقصود فلو كان عنده او اخذ ليصرف الى عمالته كان له ذلك اه (قوله نهر بحثا) ليس في عبارة النهر ما يشعر بانه بحث على انه مذكور في كلام الكمال كما علمت وليس في عبارة الكمال ايضا ما يشعر بالبحث على ان ما ذكره الكمال مذكور في شرح المنظومة مع زيادة انه لو رضى ان يعطيه القيمة اخذها وفي الغاية من باب العشر اذا مر بالخضراوات على العاشر واراد العاشر ان يأخذ من عينها لاجل الفقراء عند ابا المالك عن دفع القيمة لا يأخذ وانما قلنا لاجل الفقراء لانه لو اخذ من عينها ليصرف الى عمالته جاز وانما قلنا عند ابا المالك عن دفع القيمة لانه اذا اعطى القيمة لا كلام في جواز اخذه اه ومثله في النهاية فافهم والله اعلم

نهر بحثا

باب الركاز

باب الركاز

(قوله الحقوه الخ) جواب سؤال تقديره كان حق هذا الباب ان يذكر في السير لان المأخوذ فيه ليس زكاة وانما يصرف مصارف الغنمة كما في النهر وقدمه على العشر لان العشر مؤنة فيها معنى القرية والركاز قرية محضة ط (قوله من الركز) اي مأخوذ منه لامشتق لان اسماء الاعيان جامدة ط (قوله بمعنى المركوز) خبر بعد خبر للضمير اي هو مشتق من الركز وهو بمعنى المركوز وليس نعتا للاثبات كما لا يخفى قلت ويحتمل كونه حالا من الركز يعني انه مأخوذ من الركز مراد به اسم المفعول وهذا اولى بناء على ان الركاز اسم جامد لا مصدر (قوله وشرعا الخ) ظاهره انه ليس معنى لغويا وفي المنح عن المغرب هو المعدن او الكنز لان كلاهما مركوز في الارض وان اختلف الراكز اه وظاهره انه حقيقة فيهما مشترك اشتراكا معنويا وليس خاصا بالدين اه قال في النهر وعلى هذا فيكون متواطئا وهذا هو الملائم لترجمة المصنف ولا يجوز ان يكون حقيقة في المعدن مجازا في الكنز لامتناع الجمع بينهما بلفظ واحد والباب معقود لهما اه ط (قوله فلذا) اي لاجل عمومته ط (قوله من معدن) بفتح الميم وكسر الدال وفتحها اسمعيل عن النووي من المعدن وهو الاقامة واصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه ثم اشتهر في نفس الاجزاء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الارض يوم خلق الارض حتى صار الانتقال من اللفظ اليه ابتداء بلا قرينة فتح (قوله خلق) بكسر الخاء وفتحها نسبة الى الخالق او الخلق (قوله وكنز) من كنز المال كنزا من باب ضرب جمعه تسمية بالمصدر كما في المغرب (قوله لانه الذي يخمس) يعني ان الكنز في الاصل اسم للمثبت في الارض بفعل انسان كما في الفتح وغيره والانسان يشمل المؤمن ايضا لكن خصه الشارح بالكافر لان كنزه هو الذي يخمس اما كنز المسلم فلقطة كما يأتي (قوله وجد مسلم او ذمي) خرج الحربى وسيأتى حكمه متنا (قوله ولو قنا صغيرا الخ) لما في النهر وغيره انه يعم ما اذا كان الواجد حرا او لا بالغيا او لا ذكرا او لا مسلما او لا (قوله نقد) اي ذهب او فضة بجر (قوله ونحو حديد) اي حديد ونحوه وهو من عطف العام على الخاص (قوله وهو) اي نحو الحديد كل جامد ينطبع اي يلين بالنار (قوله ومنه الزبيق) بالياء وقد تهمز ومنهم حينئذ من يكسر الواحدة بعد الهزمة كذا في الفتح وهو ظاهر

الحقوه بالزكاة لكونه من الوظائف المالية (هو) لغة من الركز اي الاثبات بمعنى المركوز وشرعا (مال) مركوز (تحت ارض) اعم (من) كون را كنزه الخالق او المخلوق فلذا قال (معدن خاقي) خلقه الله تعالى (و) من (كنز) اي مال (مدفون) دفنه الكفار لانه الذي يخمس (وجد مسلم او ذمي) ولو قنا صغيرا اثنى (معدن نقدو) نحو (حديد) وهو كل جامد ينطبع بالنار ومنه الزبيق

في انها اذا لم تهمز فتحت ثم هذا قول الامام آخره وقول محمد وكان او لا يقول لاشئ عليه وبه قال
 الثاني آخره لانه بمنزلة القير والنفط يعني المياح والخمس فيها ولهما انه يستخرج بالعلاج من عينه
 وينطبع مع غيره فكان كالفضة نهر اى فان الفضة لا تنطبع مالم يخالطها شئ فتح قال في النهر
 والخلاف في المصاب في معدنه اما الموجود في خزائن الكفار ففيه الخمس اتفاقا **(قوله)** فخرج
 المائع اى بالتقييد بحامد وقوله وغير المنطبع اى بالتقييد بمنتجع فلا يخمس شئ من هذين
 القسمين وبه ظهر ان المعدن كما في القهستاني وغيره ثلاثة اقسام منطبع كالذهب والفضة
 والرصاص والنحاس والحديد ومائع كالماء والملح والقير والنفط وما ليس شئ منهما كالاولو
 والقير وزج والكحل والزاج وغيرها كما في المبسوط والتحفة وغيرها لكن المطرزي خصه
 بالحجرين والظاهر انه في الاصل اسم لمركز كل شئ اه **(قوله)** كنشط بكسر النون وقد تفتح
 قاموس وهو دهن يعول الماء كما سيذكره الشارح في باب العشر **(قوله)** وقار القار والقير
 والزفت شئ ينطلى به السفن **(قوله)** كمعادن الاحجار كالخمس والثورة والجواهر كاليواقيت
 والقير وزج والزمرد فاشئ فيها بحر **(قوله)** في ارض خراجية او عشرية متعلق بوجود
 وسياق بيانهما في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى قلح واعلم ان الارض
 على اربعة اقسام مباحة ومملوكة لجميع المسلمين ومملوكة لمعين ووقف قلاول لا يكون عشريا
 ولا خراجيا وكذا الثاني كراضي مصر الغير الموقوفة فانها وان كانت خراجية الاصل الا انها
 آلت الى بيت المال بموت المالك عن تير وارث كما صرح به صاحب البحر في التحفة المرضية في
 الاراضي المصرية والثالث والرابع اما عشري او خراجي ثم ان الخمس في المباحة لبيت المال
 والباقي للواجد واما الثاني وهو مملوكة لمعين غير معين فله حكمه والذي يظهر لي ان الكل لبيت
 المال اما الخمس فظاهر واما الباقي فوجود المالك وهو جميع المسلمين فيأخذه وكيانهم وهو
 السلطان واما الثالث وهو المملوكة لمعين فخمس فيه لبيت المال والباقي للمالك واما الرابع
 وهو الوقف فخمس فيه لبيت المال كما قلناه في الجوى عن البرخدي ولم يعلم من عبارته حكم
 باقيه والذي يظهر لي انه للواحد كما في الاول اعمه المالك فليحذر اه قلت وفيه بحث من
 وجوه اما اوله فقوله ان المباح لا يكون عشريا ولا خراجيا فيه نظر لما صرح به في الحاشية
 والخلاصة وغيرها من ان ارض الجبل الذي لا يصل اليه الماء عشرية واما ثانيا فان قوله
 والثالث والرابع اما عشري او خراجي فيه نظر فقد ذكر الشارح في باب العشر والخراج ان
 الارض المشترية من بيت المال اذا وقفها مشتريها او لم يوقفها فلا عشر فيها ولا خراج لكن فيه
 كلام نذكره في الباب الآتي واما ثالثا فجعله الموقوفة كمنفعة في كون الباقي عن الخمس
 للواجد فيه نظر ايضا لان الوقف هو حسن العين على ملك الوقف عند الامام او على حكم
 مالك الله تعالى عندهما والتصدق بالمنفعة وليس المعدن منفعة بل هو من اجزاء الارض التي
 كانت ملكا للواقف ثم حبسها فهو بمنزلة نقض الوقف وقد صرحوا بان النقض يصرف الى
 عمارة الوقف ان احتاج والا حفظه للاحتياج ولا يصرف بين المستحقين لان حقهم في المنافع
 لا في العين فاذا لم يكن فيه حق للمستحقين فلا يملكه الاجنبى الا ان يدعى الفرق بين المعدن
 والنقض فليتأمل واما رابعا فان ايجابه الخمس في المملوكة لمعين مخالف لما مشى عليه المصنف

فخرج المائع كنشط وقار
 وغير المنطبع كمعادن الاحجار
 (في ارض خراجية او
 عشرية)

من انه لاشئ في الارض المملوكة كإيأتى (تنبيه) قال في فتح القدير قيد بالخراجية والعشرية ليخرج الدار فانه لاشئ فيها لكن ورد عليه الارض التي لا وظيفة فيها كالمفازة اذ يقتضى انه لاشئ في المأخوذ منها وليس كذلك فالصواب ان لا يجعل ذلك لقصد الاحتراز بل للتصيص على ان وظيفتهما المستمرة لا تمنع الاخذ مما يوجد فيهما اه واجاب في النهر بما يشير اليه الشارح وهو انه يصح جعله للاحتراز عن الدار ويعلم حكم المفازة بالاولى لانه اذا وجب في الارض مع الوظيفة فلا ن يجب في الخالية عنها اولى اه واقول يمكن الجواب بأن المراد بالعشرية والخراجية ما تكون وظيفتهما العشر او الخراج سواء كانت بيد احد او لا فتشمل المفازة وغيرها بدليل ما قدمناه عن الخالية من ان ارض الجبل عشرية فيكون المراد الاحتراز بها عن دار الحرب ويدل عليه انه في متن درر البحار عبر بمعدن غير الحرب فعلم ان المراد معدن ارضا ولهذا قال القهستاني بعد قوله في ارض خراج او عشر الا حصر في ارضا سواء كانت جبلا او سهلا مواتا او ملكا واحتراز به عن داره وارضه وارض الحرب اه ثم رأيت عين ماقته في شرح الشيخ اسمعيل حيث قال ويحتمل ان يكون احترازا عما وجد في دار الحرب فان ارضاها ليست ارض خراج او عشر والمراد بارض الخراج أو العشر اعم من ان تكون مملوكة لاحد او لا صالحة للزراعة او لا فيدخل فيه المفاوز وارض الموات فانها اذا جعلت صالحة للزراعة كانت عشرية او خراجية اه قات وعلى هذا فيدخل في الخراجية والعشرية جميع اقسام الارض المارة فان في معدنها الخمس لكن سيصرح المصنف بالخراج الموجود في داره وارضه فانه لاجل الخمس فيه فافهم (قوله خرج الدار لا المفازة الخ) اشارة الى ما قدمناه آنفا عن النهر وعلى ما قررناه لاحاجة الى دعوى الاولوية ولا الى التعرض لخراج الدار لان المصنف سينبه على اخراجها على انه كان عليه حيث تعرض للدار ان يتعرض للارض فانها وان كانت مملوكة تكون خراجية او عشرية مع انه لاجل الخمس في معدنها كإيأتى الا ان يقال تركه لان فيها روايتين تأمل (قوله خمس) مبنى للمجهول من خمس القوم اذا اخذ خمس اموالهم من باب طلب بحر عن المغرب (قوله مخففا) لان التشديد غير سديد اذا لمعنى لكونه يجعله خمسة أخماس فقط نهر اى لأن المراد اخذ الخمس من المعدن لا مجرد جعله اخماسا (قوله لحديث الخ) اى قوله عليه الصلاة والسلام العجماء جبار والبر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس اخرجها الستة كذا في الفتح وقال في بيان دلالة على المطلوب ان الركاز يعم المعدن والكسز على ما حققناه فكان ايجابا فيهما ولا يتوهم عدم ارادة المعدن بسبب عطفه عليه بعد افادة انه جبار اى هدر لاشئ فيه للتناقض فان الحكم المعلق بالمعدن ليس هو المعلق به في ضمن الركاز لاختلاف بالسلب والايجاب اذا مراد به ان اهلاكه او الهلاك به للاجير الحافر له غير مضمون لانه لاشئ فيه نفسه والالم يجب شئ أصلا وهو خلاف المتفق عليه فحاصله انه اثبت للمعدن بخصوصه حكما فنص على خصوص اسمه ثم اثبت له حكما آخر مع غيره فغير بالاسم الذي يعمهما ليثبت فيهما اه ملخصا ونقله في النهر ايضا فافهم (قوله وباقيه لما لكها الخ) كذا في الملتقى والوقاية والنقاية والدرر والاصلاح ولم يذكره في الهداية وشروحيها ولا في الكسز وشروحيه ولا في درر البحار والمواهب والاختيار والجامع الصغير وهذا هو الظاهر فان من ذكر هذه العبارة قال بعدها

خرج الدار لا المفازة
لدخولها بالاولى (خمس)
مخففا اى اخذ خمسة لحديث
وفي الركاز الخمس وهو
يعم المعدن كما مر (وباقيه
لما لكها ان ملكت

قال الامام ابو يوسف في
كتابه المسمى بالخراج
حدثني عبدالله بن سعيد
بن ابى سعيد المقبرى قال
كان اهل الجاهلية اذا
عطب الرجل في قايب
جعلوا القايب عقله واذا
قتله دابة جعلوها عقله
واذا قتله معدن جعلوه
عقله فسئل رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن ذلك
فقال العجماء جبار
والمعدن جبار والبر جبار
وفي الركاز الخمس فقل
ما الركاز يا رسول الله فقال
الذهب والفضة الذي
خاقه الله تعالى في الارض
يوم خلقت اه منه

وفي ارضه روايتان اى في وجوب الخمس فهذا يدل على ان المراد بالخراجية والعشرية غير المملوكة واغرب من ذلك ان المصنف اقتصر على رواية عدم الوجوب فقال ولاشئ فيه ان وجده في داره وارضه فناقض اول كلامه آخره فان ارضه لا تخرج عن كونها عشرية او خراجية كىأتى وقد جزم اولا بوجوب الخمس فيها والحاصل ان معدن الارض المملوكة جميعه للمالك سواء كان هو الواجد او غيره وهذا رواية الاصل الآتية وفي رواية الجامع يجب فيه الخمس وباقيه للمالك مطلقا فقوله ولاشئ في ارضه يناهى قوله وباقيه للمالك فلذا قال الرحمتى ان صدر كلامه مبنى على احدى الروايتين وآخره على الاخرى قلت وذكر نحوه القهستاني ورأيت في حاشية السيد محمد ابى السعود ان الصواب حمل المملوكة هنا على المملوكة لغير الواجد فلا ينافى ما بعده لان المراد به الارض المملوكة للواجد اه قلت يؤيد هذا تعبير المصنف كصاحب الكنز بارضه فانه يفيد ان المراد ارض الواجد لكن ينافيه ان صاحب البدائع لم يعبر بالخراجية والعشرية بل قال ابتداء فان وجده في دار الاسلام في ارض غير مملوكة يجب فيه الخمس وان وجده في دار الاسلام في ارض مملوكة او دار او منزل او حانوت فلا خلاف في ان اربعة الاخماس لصاحب الملك وحده هو او غيره لان المعدن من توابع الارض لانه من اجزائها واذا ملكها الختط له بتملك الامام ملكها بجميع اجزائها فتنتقل عنه الى غيره بتوابعها ايضا واختلف في وجوب الخمس الخ فقوله فلا خلاف الخ صريح في انه لا فرق بين المملوكة للواجد او غيره فان قوله هو او غيره يرجع الى الواجد فكل من الخلاف في وجوب الخمس والاتفاق على ان الباقي للمالك انما هو في المملوكة للواجد او غيره ولا وجه لوجوب الخمس اذا كان الواجد غير المالك وعدمه اذا كان هو المالك لاتحاد العلة فيهما وهو كون المالك ملكها بجميع اجزائها ووقع التعبير بقوله هو او غيره في عبارة البحر ايضا وسنذكر في توجيه الروايتين ما هو كالصريح في عدم الفرق والله تعالى اعلم (قوله والايجل ومفازة) جعله ذلك مما صدقات الارض العشرية والخراجية يصح على جوابنا السابق بانه اراد بها ما تكون وظيفتها العشر او الخراج اذا استعملت فافهم (قوله والمعدن) قيد به احترازا عن الكنز فانه يخمس ولو في ارض مملوكة لاحد او في داره لانه ليس من اجزائها كما في البدائع ويأتى (قوله في داره وحانوته) اى عند ابى حنيفة خلافا لهما ملتي (قوله في رواية الاصل الخ) راجع لقوله وارضه قال في غاية البيان وفي الارض المملوكة روايتان عن ابى حنيفة فعلى رواية الاصل لا فرق بين الارض والدار حيث لا شئ فيهما لان الارض لما انتقلت اليه انتقلت بجميع اجزائها والمعدن من تربة الارض فلم يجب فيه الخمس لما ملكه كالغنيمة اذا باعها الامام من انسان سقط عنها حق سائر الناس لانه ملكها ببذل كذا قل الجصاص وعلى رواية الجامع الصغير بينهما فرق ووجهه ان الدار لا مؤنة فيها اصلا فلم تخمس فصار الكل للواجد بخلاف الارض فان فيها مؤنة الخراج والعشر فتخمس اه (قوله واختارها في الكنز) اى حيث اقتصر عليها كالمصنف واراد بذلك بيان انها الارجح لكن في الهداية قال عن ابى حنيفة روايتان ثم ذكر وجه الفرق بين الارض والدار على رواية الجامع الصغير ولم يذكر وجه رواية الاصل وربما يشعر هذا باخبار رواية الجامع وفي حاشية العلامة نوح ان القياس يقتضى ترجيحها لامرين الاول ان رواية

والا (كجبل ومفازة
(فللواجدو) المعدن (لاشئ)
فيه (ان وجده في داره)
وحانوته (وارضه) في
رواية الاصل واختارها
في الكنز (ولاشئ في
ماقوت

الجامع الصغير تقدم على غيرها عند انعازضة * الثاني انها موافقة لقول الصاحبين والاخذ
بالتفق عليه في الرواية أولى والحاصل ان الامام فرق في وجوب الخمس بين المعدن والكنز
وبين المفازة والدار وبين الارض المباحة والمملوكة وهما لم يفرقا بين ذلك في الوجوب **(قوله**
وزمرد) بالضمات وتشديد الراء وبإبدال المعجمة آخره الزبرجد كما في القاموس **(قوله**
وفيروزج) معرب فيروزاجوده الارزق الصافي اللون لم يرقط في يد قليل وتماه في اسمعيل
(قوله ونحوها) اي من الاحجار التي لا ينطبع **(قوله اي في معادنها)** اي الموجوده فيها بأصل
الخلقة فالجبل غير قيد **(قوله ولو وجدت)** محترز قوله في معادنها وقوله دفين حال بمعنى مدفون
واحترز بدفين الجاهلية عن دفين الاسلام وقوله اي كنزا اشار به الى ان حكمه ما يأتي في
الكنوز **(قوله لكونه غنيمه)** فانه كان في أيدي الكفار وحوته أيدينا بحر **(قوله كيف كان)**
اي سواء كان من جنس الارض اولا بعد ان كان مالا متقوما بحر ويستثنى منه كنز البحر كأيأتى
(قوله ان كان ينطبع) أما المائع وما لا ينطبع من الاحجار فلا يخمس كما مر **(قوله هو مطر**
الربيع) اي اصله منه قال القهستاني هو جوهر مضي يخلقه الله تعالى من مطر الربيع
الواقع في الصدف الذي قيل انه حيوان من جنس السمك يخاف الله تعالى الماؤلؤ فيه كما في
الكرمانى **(قوله حشيش الح)** قال الشيخ داود الانطاكي في تذكرته الصحيح انه عيون بقعر
البحر تقذف دهنية فاذا فارت على وجه الماء جمدت فيلقها البحر على الساحل اه **(قوله ولو ذهب)**
لو وصلية وقوله كان كنزانت لقوله ذهبا اي ولو كان ما يستخرج من البحر ذهبا مكنوزا يصنع
العباد في قعر البحر فانه لا خمس فيه وكله للواجد والظاهر ان هذا مخصوص فيما ليس عليه
علامة الاسلام ولم أره فتأمل **(قوله لانه لم يرد عليه القهر الح)** حاصله ان محل الخمس الغنيمه
والغنيمه ما كانت للكفرة ثم تصير للمسلمين بحكم القهر والغلبة وباطن البحر لم يرد عليه قهر
فلم يكن غنيمه قاضيخان **(قوله سمة الاسلام)** بالكسر وهي في الاصل أثر الكي والمراد بها
العلامة وذلك ككتابة كلمة الشهادة او نقش آخر معروف للمسلمين **(قوله نقدا او غيره)** اي
من السلاح والآلات وأثاث المنازل والنصوص والقماش بحر **(قوله فلقطة)** لان مال
المسلمين لا يغنم بدائع **(قوله سيجي حكمها)** وهو انه ينادى عليها في ابواب المساجد والاسواق
٢ الى ان يظن عدم الطلب ثم يصرفها الى نفسه ان فقيرا والافالى فقير آخر بشرط الضمان
ح **(قوله سمة الكفر)** كنش صنم واسم ملك من ماو كهم المعروفين بحر **(قوله خمس)** اي
سواء كان في ارضه أو ارض غيره أو ارض مباحة كفاية قال قاضيخان وهذا بلا خلاف لان
الكنز ليس من أجزاء الدار فأمكن ايجاب الخمس فيه بخلاف المعدن **(قوله اول الفتح)** ظرف
للمالك اي المختطه وهو من خصه الامام بتملك الارض حين فتح البلاد **(قوله على الاوجه)**
قال في النهر فن لم يعرفوا اي الورثة قال السرخسي هو لاقصى مالك للارض اولورثته وقال
أبو اليسر يوضع في بيت المال قال في الفتح وهذا اوجه للمأمل اه وذلك لما في البحر من
ان الكنز مودع في الارض فلما ملكها الاول ملك ما فيها ولا يخرج ما فيها عن ملكه ببيعها
كالسمكة في جوفها درة **(قوله وهذا ان ملكت ارضه)** الاشارة الى قوله وباقيه للمالك وهذا
قولهما وظاهر الهداية وغيرها ترجيحه لكن في السراج وقال أبو يوسف الباقي للمواجد كما في

وزمرد وفيروزج) ونحوها
(وجدت في جبل) اي في
معادنها (ولو) وجدت
(دفين الجاهلية) اي كنزا
(خمس) لكونه غنيمه
والحاصل ان الكنز يخمس
كيف كان والمعدن ان كان
ينطبع (و) لافي (أو لؤ)
هو مطر الربيع (وعنبر)
حشيش يطلع في البحر
او خشي دابة (وكذا جميع
ما يستخرج من البحر
من حلية) ولو ذهب كان
كنزا في قعر البحر لانه
لم يرد عليه القهر فلم يكن
غنيمه (وما عليه سمة الاسلام
من الكنوز) نقدا او غيره
(فلقطة) سيجي حكمها
(وما عليه سمة الكفر خمس
وباقيه للمالك اول الفتح)
ولو ارثه لو حيا والافليت
المال على الاوجه وهذا
(ان ملكت ارضه

٢ قوله الى ان يظن الح
قال في الكفاية و ذلك
يختلف بقلة المال وكثرته
حتى قالوا في عشرة دراهم
فصاعدا يعرفها حولها وفيما
دونها الى الثلاثة شهر او فيما
دون الثلاثة الى الدرهم
جمعة وفيما دونه يوما وفي
فلس ونحوه ينظر قيمة
ويسرة ثم يضعه في كف
فقير اه منه

ارض غير مملوكة وعليه الفتوى اه قلت وهو حسن في زماننا لعدم انتظام بيت المال بل قال
ط ان الظاهر ان يقال اى على قولهما ان للواجد صرفه حينئذ الى نفسه ان كان فقيرا كما قالوا
في بنت المعتق انها تقدم عليه ولو رضاعا ويدل عليه ما في البحر عن المبسوط ومن أصاب ركازا
وسعه ان يتصدق بخمسه على المساكين واذا اطع الامام على ذلك أمضى له ما صنع لان الخمس
حق الفقراء وقد أوصله الى مستحقه وهو في اصابة الركاز غير محتاج الى الحماية فهو كزكاة
الاموال الباطنة اه (تنبيه) في البحر عن المعراج ان محل الخلاف ما اذا لم يدعه مالك الارض
فان ادعى انه ملكه فالقول له اتفاقا (قوله والا فللواجد) اى وان لم تكن مملوكة كالجبال
والمفازة فهو كالمعدن يجب خمسه وباقيه للواجد مطلقا بحر (قوله لانهم من اهل الغنime) لان
الامام يرضخ لهم رحمتي (قوله في المفاز) فلو في ارض مملوكة فالباقي للمخطئ على ما مر من
الخلاف افاده اسمعيل (قوله فهو للواجد) ظاهره انه لاشئ عليه للآخر وهذا ظاهر فيما اذا
حفر أحدهما مثلاً ثم جاء آخر وأتم الحفر واستخرج الركاز أماً لو اشتركا في طلب ذلك فسيذكر
في باب الشركة الفاسدة انها لا تصح في احتشاش واصطياد واستقاء وسائر مباحات كجثاء ثمار من
جبال وطلب معدن من كثر وطبخ آجر من طين مباح لتضمنها الوكالة والتوكيل في اخذ المباح
لا يصح وما حصله أحدهما فله وما حصله معاً فلهما نصفين ان لم يعلم ما لكل وما حصله
أحدهما باعانة صاحبه فله واصحابه اجر مثله بالغاً ما بلغ عند محمد وعند ابى يوسف لا يجاوز به
نصف ثمن ذلك اه (قوله فهو للمستأجر) سيدكر المصنف في باب الاجارة الفاسدة استأجره
ليصيدله او يحتطب فان وقت لذلك وقتاً جازواً الا اذا عين الحطب وهو ملكه اه وكتب
هناك على قوله والا ان الحطب للعامل قلت ومقتضاه ان الزكاة هنا للعامل ايضا اذا لم يؤقتلانه
اذا فسد الاستئجار بقى مجرد التوكيل وعلمت ان التوكيل في اخذ المباح لا يصح بخلاف ما اذا
حصله أحدهما باعانة الآخر كما مر فان للمعين اجر مثله لانه عمل له غير متبرع هذا ما ظهر لي فتأمله
(قوله ذكره الزيلعي) ومثله في الهداية (قوله لانه الغالب) لان الكفار هم الذين يحرصون على
جمع الدنيا وادخارها ط (قوله وقيل كاللقطة) عبارة الهداية وقيل يجعل اسلامياً في زماننا
لنقادم العهد اه اى فالظاهر انه لم يبق شئ من آثار الجاهلية ويجب البقاء مع الظاهر ما لم يتحقق
خلافه والحق منع هذا الظاهر بل دفينهم الى اليوم يوجد بديارنا مرة بعد اخرى كذا في فتح
القدير اى واذا علم ان دفينهم باق الى اليوم انتفى ذلك الظاهر قلت بقى ان كثيراً من النقود التي
عليها علامة اهل الحرب يتعامل بها المسلمون والظاهر انها من قسم المشتبه الا اذا علم انها من
ضرب الجاهلية الذين كانوا قبل فتح البلدة تأمل ثم رأيت في شرح النقاية لمثلاً على القارى قال
واما مع اختلاط دراهم الكفار مع دراهم المسلمين كالمشخص المستعمل في زماننا فلا ينبغي ان
يكون خلاف في كونه اسلامياً اه (قوله معدنا كان او كنزا) وتقييد القدورى بالكثرة لكون
الخلاف فيه فان شيخ الاسلام اوجب فيه الخمس فيعلم حكم المعدن بالاولى لعدم الخلاف فيه كما
في البحر عن المعراج (قوله لانه كالتلصص) قال في الهداية فهو لانه اى ما في صحرائهم ليس في
يد احد على الخصوص فلا يعد غدراً ولا شئ فيه لانه بمنزلة متلصص (قوله ولذا) الاشارة لما
افهمه قوله لانه كالتلصص من انه لا يخمس الا اذا كان بالقهر والغلبة كما صرح به بعده بقوله

والا فللواجد) ولو ذمياً
قنا صغيراً اثنى لانهم من
اهل الغنime (خلا حربي
مستأمن) فانه يسترد
منه ما أخذ (الا اذا عمل)
في المفاز (باذن الامام على
شرط فله المشروط) ولو
عمل رجلان في طلب
الركاز فهو للواجد وان
كانا اجيرين فهو للمستأجر
(وان خلا عنها) اى العلامة
(او اشتبه الضرب فهو
جاهلى على) ظاهر (الذهب)
ذكره الزيلعي لانه الغالب
وقيل كاللقطة (ولا يخمس
ركاز) معدنا كان او كنزا
(وجد في) صحراء (دار
الحرب) بل كله للواجد
ولو مستأمن لانه كالتلصص
(و) لذا (لو دخله جماعة
ذو ومنعة وظفروا بشئ
من كنوزهم) ومعدنهم
(خمس) لكونه غنime

لكونه غنيمة **(قوله وان وجدته الخ)** حاصله انه ان وجدته في ارضهم الغير المملوكة فالكل للواجد بلا فرق بين المستأمن وغيره وهذا مامر اما لو وجدته في المملوكة فان كان غير مستأمن فالكل له ايضا والاوجب رده للمالك **(قوله اي الركاز)** يعي الكنز والمعدن وما في البر جندى من تقييده بالكنز فكأنه مبنى على مامر عن القدورى تأمل **(قوله لكن لا يطيب للمشتري)** بخلاف ما اذا اشترى رجل شيئا فاسدا ثم باعه فانه يطيب للمشتري الثانى لامتناع الفسخ حينئذ ح عن البحر فليتأمل **(قوله ولايخمس)** الا اذا كانوا جماعة ذوى منعة لكونه غنيمة كما تقدم ويأتى **(قوله لما مر)** اي من انه كالتلصص كفى الدرر عن غاية البيان **(قوله وما في النقاية)** اي للمحقق صدر الشريعة وكذا في الوقاية لجده تاج الشريعة وعبرة الوقاية وان وجد ركاز متاعهم في ارض منها لم تملك خمس اه قال في الدرر انه غير صحيح لما صرح به شراح الهداية وغيرهم ان الخمس انما يجب فيما يكون في معنى الغنيمة وهو فيما كان في يد اهل الحرب ووقع في يد المسلمين بايجاف الحيل والمذكور في الوقاية ليس كذلك لان المستأمن كالتلصص والارض من دار الحرب لم تقع في ايدي المسلمين فالصواب ان يقطع لفظ وجد عما قبله ويقرأ على البناء للمفعول ويترك لفظ منها وتضاف الارض الى المسلمين اه وأجاب في الشرنبلاية بأن وجد مبنى للمفعول ونائب فاعله محذوف اي ذوو منعة لا المستأمن والتقييد بقوله لم تملك يعلم منه المملوكة بالاولى اه **(قوله الا ان يحمل الخ)** هذا الحمل صحيح في عبارة النقاية لانه ليس فيها لفظة منها اي من دار الحرب بخلاف عبارة الوقاية الا بما مر عن الشرنبلاية والحاصل ان المسئلة في عبارة الوقاية مفروضة فيما اذا كان المتاع في ارض غير مملوكة من دار الحرب والواجد ذو منعة فيجب الخمس وفي عبارة النقاية فيما اذا كانت الارض من دار الاسلام والواجد رجل منا ولا يصح ان يكون فاعل وجد المستأمن لان مستأمنهم لا يستحق شيئا الا بالشرط كما مر والمسلم لا يكون مستأمن في دار الاسلام ثم ان هذه المسئلة على العبارتين قد علمت مما مر وفائدة ذكرها ما اشار اليه الشارح اولا وصرح به في العناية وغيرها وهو ان وجوب الخمس لا يتفاوت بين ان يكون الركاز من النقيدين او غيرها كالتلصص وهو كما في اليعقوبية ما يتمتع به في البيت من الرصاص والنحاس وغيرها **(قوله لنفسه)** اي ان كان محتاجا ولا تغنيه الاربعة الا خماس بأن كان دون المائتين اما اذا بلغ مائتين فلا يجوز له تناول الخمس بجر عن البدائع قلت لكن فيه انه قد يبلغ مائتين فاكثر ولا يغنيه كمديون بمائتين مثلا فالاولى الاقتصار على الحاجة وفي كافي الحاكم ومن اصاب ركازا وسعه ان يتصدق بخمسه على المساكين فاذا اطاع الامام على ذلك أهضى له ماصنع وان كان محتاجا الى جميع ذلك وسعه ان يمسكه لنفسه وان تصدق بالخمس على اهل الحاجة من آباءه واولاده جاز ذلك وليس هذا بمنزلة عشر الخارج من الارض اه

باب العاشر

باب العاشر

هو واحد الاجزاء العشرة والمراد به هنا ما ينسب اليه لتشمل الترجمة نصف العشر وضعفه حموى وذكره في الزكاة لانه منها قال في المفتح قيل ان تسميته زكاة على قولهما الاشتراطيهما

النصاب والبقاء بخلاف قوله وليس بشئ اذ لا شك انه زكاة حتى يصرف مصارفها واختلافهم في اثبات بعض شروط لبعض انواع الزكاة ونفيها لا يخرجها عن كونه زكاة اه واستظهر في النهر قول العناية ان تسميته زكاة مجاز وايد الشيخ اسمعيل الاول بأنه يجب فيها الا يؤخذ منه سواء ولا يجمع الزكاة وتسميته في الحديث صدقة واختلافهم في وجوبه على الفور او التراخي كافي الزكاة اه والكلام هنا في عشرة مواضع بسطها في البحر (قوله يجب العشر) ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول اى يفترض لقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده فان عامة المفسرين على انه العشر او نصفه وهو يحمل بينه قوله صلى الله عليه وسلم ما سقت السماء ففيه العشر وما سقى بغرب او دالية ففيه نصف العشر واليوم ظرف للحق لا للاتاء فلا يرد أنه لو كان المراد ذلك فزكاة الحبوب لا تخرج يوم الحصاد بل بعد التنقية والكيل ليظهر مقدارها على انه عند أي خيفة يجب العشر في الحضراوات ويخرج حقها يوم الحصاد اى القطع بدائع ملخصا (قوله في غسل) بغير تنوين فان قوله وان قل معترض بين المضاف والمضاف اليه ولا حاجة اليه فان قوله بلا شرط نصاب مغن عنه كما نبه عليه بقوله راجع لكل ح وصرح بالغسل اشارة الى خلاف مالك والشافعي حيث قالوا ليس فيه شئ لانه متولد من حيوان فأشبهه الابريسم ودليلنا مبسوط في الفتح (قوله ارض غير الخراج) اشار الى ان المانع من وجوبه كون الارض خراجية لانه لا يجتمع العشر والخراج فشمل العشرية وما ليست بعشرية ولا خراجية كالجبل والمفازة لكن قد منا عن الحانية وغيرها ان الجبل عشري وقد منا ايضا ان المراد انه لو استعمل فهو عشري هذا وقيد الخير الرمل الارض الخراجية بالخراج الموظف لانه المراد عند الاطلاق قال فلو وجد في ارض خراج مقاسمة ففيه مثل ما في الثمر الموجود فيها اه لكن الكلام هنا في نفي وجوب العشر وهو غير واجب في الخراجية مطلقا كما افاده الرحمي واستفيد ان الخراج قسمان خراج مقاسمة وهو ما وضعه الامم على ارض فتحها ومن على اهلها بها من نصف الخراج او ثلثه او رבעه وخراج وظيفة وهي مثل الذي وظفه عمر رضي الله تعالى عنه على ارض السواد لكل جريب يبلغه الماء صاع بر أو شعير كما سيأتى تفصيله في الجهاد ان شاء الله تعالى ويأتى هنا بعض احكامهما (قوله في ثمرة جبل) يدخل فيه القطن لان الثمر اسم لشيء متفرع من اصل يصلح للاكل واللباس كما في الكرمانى وفي القاموس انه اسم لحمل الشجر والمشهور ما في المفردات انه اسم لكل ما يستطعم من اثمار الشجر ويجب العشر ولو كان الشجر غير مملوك ولم يعالجه احد وخرج ثمرة شجر في دار رجل ولو بستانا في داره لانه تبع للدار كذا في الحانية ط عن القهستاني (قوله ان حماء الامم) الضمير عائد الى المذكور وهو الغسل والثمرة والظاهر المراد الحماية من اهل الحرب والبيعة وقطاع الطريق لا عن كل احد فان ثمر الجبال مباح لا يجوز منع المسلمين عنه وقال ابو يوسف لاشئ فيما يوجد في الجبال لان الارض ليست مملوكة ولهما ان المقصود من ملكهما النماء وقد حصل اه ح (قوله لانه مال مقصود) اى مقصود للامام بالحفظ اه ط او مقصود بالاخذ فلذا تشترط حمايته حتى يجب فيه العشر لان الجباية بالحماية فهو علة لاشتراط الحماية او من جنس ما يقصد به استغلال الارض فهو علة للوجوب تأمل (قوله اى مطر

(يجب) العشر (في غسل)
وان قل (ارض غير الخراج)
ولو غير عشرية كجبل
ومفازة بخلاف الخراجية
لثلا يجتمع العشر والخراج
(و) كذا (يجب) العشر
(في ثمرة جبل او مفازة ان
حماء الامم) لانه مال
مقصود لان لم يحمه لانه
كالصيد (و) تجب (في مسقى
سماء) اى مطر

سمى بذلك مجازاً من تسمية الشيء باسم ما يجاوره أو يحل فيه نهر (قوله وسبح) بالسین والحاء المهملتين بينهما مشاة تحية قال في المغرب ساح الماء سيحاجرى على وجه الأرض ومنه ماسق سيحاً يعنى ماء الأنهار والأودية اهـ (قوله بلا شرط نصاب وبقاء) فيجب فيما دون النصاب بشرط أن يبلغ صاعاً وقيل نصفه وفي الخضراوات التي لا تبقى وهذا قول الإمام وهو الصحيح كما في التحفة وقال لا يجب إلا فيما له ثمرة باقية حولاً بشرط أن يبلغ خمسة أوسق أن كان مما يوسق والوسق ستون صاعاً كل صاع أربعة أمناء والأخفى يبلغ قيمة نصاب من أدنى الموسوق عند الثاني واعتبر الثالث خمسة أمثال مما يقدر به نوعه ففي القطن خمسة أحمال وفي العسل أفراف وفي السكر أمناء وتماه في النهر (قوله وحولان حول) حتى لو أخرجت الأرض مراراً وجب في كل مرة لإطلاق النصوص عن قيد الحول ولأن العشر في الخارج حقيقة فيتكرر بتكرره وكذا خراج المقاسمة لأنه في الخارج فاما خراج الوظيفة فلا يجب في السنة الأمرة لأنه ليس في الخارج بل في الذمة بدائع (قوله لأن فيه معنى المؤنة) أي في العشر معنى مؤنة الأرض أي أجرتها فليس بعبادة محضة ط (قوله أخذه جبراً) ويسقط عن صاحب الأرض كالأدنى بنفسه إلا أنه إذا أدى بنفسه يثاب ثواب العبادة وإذا أخذه الإمام يكون له ثوب ذهاب ماله في وجه الله تعالى بدائع (قوله وفي أرض صغير ومجنون ومكاتب) من مدخول العلة فلا يشترط في وجوبه العقل والبلوغ والحرية (قوله ووقف) أفاد أن ملك الأرض ليس بشرط لوجوب العشر وإنما الشرط ملك الخارج لأنه يجب في الخارج لافي الأرض فكان ملكها وعدمه سواء بدائع قات هذا ظاهر فيما إذا زرعها أهل الوقف أما إذا زرعها غيرهم بالأجرة فيجوز فيه الخلاف الآتي في الأرض المستأجرة وفي حكم ذلك أراضي مصر والشام السلطانية فإنها في الأصل كانت خراجية أما الآن فلا فقد صرح في فتح القدير في أراضي مصر بأن المأخوذ الآن منها أجرة لاخراج قال الأثرى إنها ليست مملوكة للزراع كأنه لموت المالكين بلا وارث فصارت لبيت المال اهـ وكذا أراضي الشام كما في جهاد شرح الملتقى لكن في كونها كلها صارت لبيت المال بحث سنذكره في باب العشر والخراج أن شاء الله تعالى وحيث صارت لبيت المال سقط عنها الخراج لعدم من يجب عليه وهل على زراعتها عشر أم لا سنكلم عليه في هذا الباب ثم اعلم أنه إذا باعها الإمام بشرطه لم يجب على المشتري خراج لأنه بعد أخذ الثمن لبيت المال لا يمكن أن تكون المنفعة كلها له أو بعضها ولأن المسلم لا يجوز وضع الخراج عليه ابتداءً وإن جاز بقاءه ولأن الساقط لا يعود كذا قاله ابن نجيم في التحفة المرضية وقال أيضاً أنه لا يجب فيها العشر أيضاً قال لأنى لم أرتقلاً في ذلك قات وفيه نظر لما علمت أن الشرط ملك الخارج لأنه يجب فيه لافي الأرض حتى وجب في الخارج من أرض الصغير والمجنون والمكاتب والوقف ولأن سببه الأرض النامية بالخارج تحقيقاً ولا يلزم من سقوط الخراج المتعلق بالأرض سقوط العشر المتعلق بالخارج والثمن المأخوذ لبيت المال هو بدل الأرض لا بدل الخراج على أنه قد ينزع في سقوط الخراج حيث كانت من أرض الخراج أو سقيت بمائه بدليل أن الغازي الذي اختط له الإمام داراً لشيء عليه فيها فإذا جعلها بستاناً وسقاها بماء العشر فعليه العشر أو بماء الخراج فعليه الخراج كما يأتي

(وسبح) كنهر (بلا شرط
نصاب) راجع للكل
(و) بلا شرط (بقاء)
وحولان حول لأن فيه
معنى المؤنة ولذا كان الإمام
أخذه جبراً ويؤخذ من
التركة ويجب مع الدين
وفي أرض صغير ومجنون
ومكاتب ومأذون ووقف

مطلب

مهم في حكم أراضي مصر
والشام السلطانية

فأن وضع الخراج عليه ابتداء بالتزامه جائز ولا يلزم من سقوطه حين صارت لبيت المال لعدم من يجب عليه ان لا يجب حين وجد التزام المشتري بسقيه ما اشتراه بماء الخراج لان ذلك بسبب حادث كمن آجر داره لرجل مدة ثم انقضت المدة فان اجرتها تسقط لعدم من يجب عليه فاذا آجرها لآخر تجب الاجرة ثانيا وعلى فرض سقوط الخراج لا يسقط العشر فان الارض المعدة للاستغلال لا تخلو من احدى الوظيفتين لما ذكرنا من مسألة الدار وحيث تحقق السبب والشرط مع قيام ما قدمناه من ثبوته بالكتاب والسنة والاجماع وهو دليل الوجوب الشامل للارض المشتراة المذكورة ومع اطلاق قول الفقهاء يجب العشر في مسقى سماء وسيح ونصفه في مسقى غرب ودالية فلا حاجة الى نقل في خصوص ذلك حيث تحقق ما ذكرنا فيه بل القول بعدم الوجوب يحتاج الى نقل صريح وسيأتى تمام الكلام على ذلك في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله مجاز) تقدم الكلام فيه (قوله) الا فيما لا يقصد الخ) اشار الى ان ما اقتصر عليه المصنف كالكتز وغيره ليس المراد به ذاته بل لكونه من جنس ما لا يقصده استغلال الارض غالبا وان المدار على القصد حتى لو قصده ذلك وجب العشر كما صرح به بعده (قوله وقصب) هو كل نبات يكون ساقه انابيب وكعوبا والكعوب العقد والانبوب ما بين الكعبين واحترز بالفارسي عن قصب السكر وقصب الذريرة وهو قصب السنبل ففيهما العشر كما في الجوهرية وفي المعراج قصب العسل يجب العشر في عسله دون خشبه شربلاية (قوله وتبن) بالباء الموحدة قل في الفتح غير انه لو فصله قبل انعقاد الحب وجب العشر فيه لانه صار هو المقصود وعن محمد في التبن اذا ينس العشر (قوله وسعف) بفتح السين والعين المهملتين وورق جريد النخل الذي يتخذ منه الزنبيل والمراوح وقد يقال للجريد نفسه والواحدة سعة مغرب (قوله وقطران) بفتح القاف أو كسرهما مع سكون الطاء المهملة وبفتح القاف وكسر الطاء عصاردة الارز ونحوه والارز بفتح الهمزة وتضم شجر الصوبر وبالتحريك شجر الارز قاموس (قوله وخطمي) نبت طيب الريح يخرج بالعراق ط (قوله واشنان) بضم الهمزة وكسرهما قاموس (قوله وشجر قطن) اما القطن نفسه ففيه العشر كما مر ط (قوله وباذنجان) عطف على قطن فلا يجب في شجره ويجب في الخارج منه ط (قوله وبزر بطيخ وقثاء) اي كل حب لا يصلح للزراعة كبزر البطيخ والقثاء لكونها غير مقصودة في نفسها بحر اي لانه لا يقصد زراعة الحب لذاته بل لما يخرج منه وهو الخضراوات وفيها العشر كما مر قال في البدائع الخضراوات كالبقول والربطاب والخيار والبصل والثوم ونحوها وفي البحر ويجب في العصفر والكتان وبزره لان كل واحد منها مقصود فيه (قوله وأدوية) في الحانية ولا يجب العشر فيما كان من الادوية كاللوز والهليلج ولا في الكندر اه (قوله كحلبة) بضم الحاء وشونيز بضم الشين الحبة السوداء قاموس (قوله حتى لو اشغل ارضه بها يجب العشر) فلو استتمى ارضه بقوائم الخلاف وما أشبهه أو بالقصب أو الحشيش وكان يقطع ذلك ويبيعه كان فيه العشر غاية البيان ومثله في البدائع وغيرها قال في الشر نبلاية وبيع ما يقطعه ليس بقيد ولذا اطلقه قاضيخان اه قال الشيخ اسمعيل ومثل الخلاف الحور بالمهملتين والصفصاف في بلادنا اه والخلاف

وتسميته زكاة مجاز
(الافيه) ما لا يقصده
استغلال الارض (نحو
حطب وقصب) فارسي
(وحشيش) وتبن وسعف
وصمغ وقطران وخطمي
واشنان وشجر قطن
وباذنجان وبزر بطيخ
وقثاء وادوية كحلبة
وشونيز حتى لو اشغل ارضه
بها يجب العشر (و) يجب

ككتاب وتشديده لحن صنف من الصفصاف وليس به قاموس **(قوله غرب)** بفتح المعجمة
وسكون الراء **(قوله ودالية)** بالذال المهملة **(قوله اى دولاب)** فى المغرب الدولاب بالفتح
المنجنون التى تديرها الدابة والناعورة ما يديرها الماء والدالية جذع طويل يركب تركيب
مداق الارزوفى رأسه مغرفة كبيرة يستقى بها اه وفى القاموس الدالية المنجنون والناعورة
شئ يتخذ من خوص يشد فى رأس جذع طويل والمنجنون الدولاب يستقى عليه
اه **(قوله لكثرة المؤنة)** علة لوجوب نصف العشر فيما ذكر **(قوله وقواعدنا لاتأباه)**
كذا نقله الباقى فى شرح الملتقى عن شيخه البهنسى لان العلة فى العدول عن العشر الى نصفه
فى مسقى غرب ودالية هى زيادة الكلفة كما علمت وهى موجودة فى شراء الماء ولعلمهم لم يذكروا
ذلك لان المعتمد عندنا ان شراء الشرب لا يصح وقيل ان تعارفوه صح وهل يقال عدم شرائه
يوجب عدم اعتباره ام لا تأمل نعم لو كان محرزا باناء فانه يملك فلو اشترى ماء بالقرب او فى حوض
ينبغى ان يقال بنصف العشر لان كلفته ربما تزيد على السقى بغرب او دالية **(قوله اعتبر)**
الغالب اى اكثر السنة كما مرفى السائمة والعلوفة زيلعى اى اذا اسامها فى بعض السنة
وعلفها فى بعضها يعتبر الاكثر **(قوله ولو استويا فنصفه)** كذا فى القهستانى عن الاختيار
لانه وقع الشك فى الزيادة على النصف فلا تجب الزيادة بالشك **(قوله وقيل ثلاثة ارباعه)** قال
فى الغاية قال به الاثمة الثلاثة فيؤخذ نصف كل واحد من الوظيفتين ولا نعلم فيه خلافا اه اى
لان نصفه مسقى سيح ونصفه مسقى غرب فيجب نصف العشر ونصف نصفه ورجح ان زيلعى
الاول قياسا على السائمة اذا عانها نصف الحول فانه تردد بين الوجوب وعدمه فلا يجب
بالشك قال فى يعقوبية وفيه كلام وهو ان الفرق بينهما ظاهر لان فى الاصل اى المقيس
عليه سبب الوجوب ليس بثابت يقينا وهما سببه ثابت يقينا والشك فى نقصان الواجب
وزيادته باعتبار كثرة المؤنة وقلتها فاعبر الشبهان شبه القليل وشبه الكثير فلي تأمل اه قلت
فيه نظر لان سبب الوجوب فى السائمة موجود ايضا وهو ملك نصابها وانما الشك فى الاسامة
وهو شرط الوجوب لاسببه كما مر اول كتاب الزكاة وهما ايضا وقع الشك فى شرط وجوب
الزيادة على النصف مع تحقق سبب اصل الوجوب وهو الارض النامية بالخارج تحقيقا
فتدبر **(قوله بلا رفع مؤن)** اى يجب العشر فى الاول ونصفه فى الثانى بلا رفع اجرة العمال
ونفقة البقر وكرى الانهار واجرة الحافظ ونحو ذلك درر قال فى الفتح يعنى لا يقال بعدم
وجوب العشر فى قدر الخارج الذى بمقابلة المؤنة بل يجب العشر فى الكل لانه عليه الصلاة
والسلاحكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة ولو رفعت المؤنة كان الواجب واحدا وهو
العشر دائما فى الباقي لانه لم ينزل الى نصفه الا للمؤنة والباقي بعد رفع المؤنة لا مؤنة فيه
فكان الواجب دائما العشر لكن الواجب قد تفاوت شرفا فاعلمنا أنه لم يعتبر شرعا عدم عشر
بعض الخارج وهو القدر المساوى للمؤنة اصلا اه وتماه فيه **(قوله وبلا اخراج)**
البذراخ قيل هذا زاده صاحب الدرر على ما فى المعبرات وفيه نظر اه وجوابه انه
داخل فى قولهم ونحو ذلك الذى تقدم عن الدرر وفى النهر وظاهر قول الكنز ولا ترفع المؤن
انه لا فرق بين كون المؤنة من عين الخارج او لا قال الصيرفى ويظهر انها اذا كانت جزأ من

(نصفه فى مسقى غرب)
اى دلو كبير (ودالية)
اى دولاب لكثرة المؤنة
وفى كتب الشافعية اوسقاه
بماء اشتراه وقواعدنا
لاتأباه ولو سقى سيحا وبالة
اعتبر الغالب ولو استويا
فنصفه وقيل ثلاثة ارباعه
(بلا رفع مؤن) اى كلف
(الزرع) وبلا اخراج البذر

الطعام ان تجعل كالهالك ويجب العشر في الباقي لانه لا يقدر ان يتولى ذلك بنفسه فهو مضطر الى اخراجه لكن ظاهر كلامهم الاطلاق اهـ (قوله لتصريحهم بالعشر) اي وبنصفه وضعفه ط (قوله ويجب ضعفه) اي ضعف العشر وهو الخمس نهر لان بنى تغلب قوم من العرب نصارى تصالح عمر رضى الله عنه معهم على ان يأخذ منهم ضعف ما يؤخذ منا كما قدمناه قيل باب زكاة المال قال ط ولم يفصلوا بين كون الارض مسقية بغرب او سبيح ومقتضى الصلح الواقع ان يؤخذ منهم ضعف المأخوذ منا مطلقا اهـ قلت ويؤيده قول الامام قاضيخان في شرحه على الجامع الصغير في تعليل المسئلة لان ما يؤخذ من المسلم يؤخذ من التغلبي ضعفه (قوله وان كان طفلا او اثنى) بيان للاطلاق لان العشر يؤخذ من اراضى اطفالنا ونسائنا فيؤخذ ضعفه من اراضى اطفالهم و نسائهم اهـ نوح قال ح وسواء كانت الارض للتغلبى اصالة او موروثه او تداولتها الايدي من تغلبى الى تغلبى (قوله او اسلم) اي تغلبى وفي ملكه ارض تضعيفية فانها تبقى وظيفتها عندها وعند ابى يوسف تعود الى عشر واحد لزوال الداعى الى التضعيف وهو الكفر اهـ ح ومثله يقال فيما اذا ابتاعها منه مسلم ط (قوله او ابتاعها من مسلم) اي اذا اشترى التغلبى ارضا عشرية من مسلم تصير تضعيفية عندها وعند محمد تبقى عشرية لان الوظيفة لا تتغير بتغير المالك اهـ ح (قوله او ذمى) اي اذا اشترى الذمى ارضا تضعيفية من التغلبى تبقى تضعيفية اتفاقا ح (تنبيه) تخصيص الشراء بالذكر مبنى على الغالب والافكل مافيه انتقال الملك فكذلك فى الحكم اسمعيل عن البرجندى (قوله فلا يتبدل) هذا فى الخراج مطلقا اتفاقا وفي التضعيف كذلك الا عند ابى يوسف فيما اذا اشتراها المسلم او اسلم فانها تعود عشرية لفقد الداعى كما قدمناه ح (قوله واخذ الخراج الح) حاصل هذه المسائل كما فى البحر ان الارض اما عشرية او خراجية او تضعيفية والمشترون مسلم وذمى وتغلبى فالمسلم اذا اشترى العشرية او الخراجية بقيت على حالها او التضعيفية فكذلك عندها وقال ابو يوسف ترجع الى عشر واحد واذا اشترى التغلبى الخراجية بقيت خراجية أو التضعيفية فهي تضعيفية أو العشرية من مسلم ضوعف عليه العشر عندها خلافا لمحمد واذا اشترى اذمى غير تغلبى خراجية او تضعيفية بقيت على حالها او عشرية صارت خراجية ان استقرت فى ملكه عنده اهـ ط (قوله من ذمى) اي عندها اما عند محمد تبقى عشرية لان الوظيفة لا تتغير عنده بتغير المالك كما قدمناه ح (قوله غير تغلبى) قيد به لان العشرية تضعف عليه عندها خلافا لمحمد ط (قوله وقبضها منه) قيد به لان الخراج لا يجب الا بالتمكن من الزراعة وذلك بالقبض بحر (قوله للتانى) علة لقوله وأخذ الخراج يعنى انما وجب الخراج لا العشر لان فى العشر معنى العبادة والكفر ينافيا ح (قوله لتحول الصفقة اليه) اي الى الشفيع فكأنه اشتراها من المسلم بحر وعيره واعترض بأنه لو كان كذلك لما رجع الشفيع بالعيب على المشتري اذا قبضها منه واجيب بان الرجوع عليه لوجود القبض منه كما فى الوكيل بالبيع حتى لو كان قبضها من البائع يرجع عليه لا على المشتري اسمعيل واستشكله أيضا الخير الرملى بأنهم صرحوا بان الاخذ بالشفعة شراء من المشتري لو الاخذ بعد القبض والافن البائع والكلام

لتصريحهم بالعشر فى كل الخارج (و) يجب (ضعفه) فى ارض عشرية لتغلبى مطلقا وان كان طفلا او اثنى او (اسلم او ابتاعها من مسلم او ابتاعها منه مسلم او ذمى) لان التضعيف كالخراج فلا يتبدل (واخذ الخراج من ذمى) غير تغلبى (اشترى) ارضا (عشرية من مسلم) وقبضها منه للتانى (و) اخذ (العشر من مسلم اخذها منه) من الذمى (بشفعة) لتحول الصفقة اليه

هنا بعد القبض فهو شراء من الذمي قل ويمكن الجواب بما في النهاية عن نوادر كاة المبسوط
لو اشترى كافر عشرية فعليه الخراج في قول الامام ولكن هذا بعد ما انقطع حق المسلم عنها
من كل وجه حتى لو استحقها مسلم او اخذها مسلم بالشفعة كانت عشرية على حالها ولو وضع
عليها الخراج لانه لم ينقطع حق المسلم عنها اهـ **(قوله)** (اوردت عليه) معطوف على اخذها اي
اذا اشترى الذمي من مسلم شراء فاسدا فردت عليه لفساد البيع فهي عشرية على حالها قال في
البحر لانه بالرد والفسخ جعل البيع كأن لم يكن لان حق المسلم وهو البائع لم ينقطع بهذا
البيع لكونه مستحق الرد **(قوله)** (او بخيار شرط) اي للبائع كاقيد به قاضيخان في شرح
الجامع وقال لان خيار البائع يمنع زوال ملكه **(قوله)** (اورؤية) لانه فسخ فصار البيع كأن لم
يكن كما مر **(قوله)** (مطلقا) اي سواء كان بقضاء او لا وفيه رد على ظاهر عبارة الدرر حيث علق
قوله الاتي بقضاء بقوله رد **(قوله)** (لانه اقالة) اي لان الرد بغير قضاء اقالة وهي فسخ في حق
المتعاقدين بيع جديد في حق غيرها وهو مستحق الخراج فصار شراء المسلم من الذمي بعد
ما صارت خراجية فبقى على حالها كما في الفتح قال في البحر واستفيد من وضع المسئلة ان
للذمي ان يردّها بعيب قديم ولا يكون وجوب الخراج عليها عيبا حادثا لانه يرتفع بالفسخ
بالقضاء فلا يمنع الرد **(قوله)** (جملت بستانا) هو ارض يحوط عليها حائط وفيه اشجار متفرقة
كذا في المعراج قيد بجعلها بستانا لانه لو لم يجعلها بستانا وفيها نخل تغل اكرارا لاشئ فيها
بحر وكذلك ثمر بستان الدار لانه تابع لها كما في قاضيخان فهستانى **(قوله)** (مطلقا) اي سواء
سقاها بماء العشر او الخراج لانه اهل للخراج لا للعشر بحر **(قوله)** (بمائه) اي ماء الخراج وهو
ماء انهار حفرتها العجم وكذا سيحون وجيحون ودجلة والفرات خلافا لمحمد وماء العشر
هو ماء السماء والبر والعين والبحر الذي لا يدخل تحت ولاية احد كذا في الملتقى وشرحه
والحاصل ان ماء الخراج ما كان للكفرة يد عليه ثم حوينا قهرا وما سواه عشري لعدم ثبوت
اليد عليه فلم يكن غنيمة واورد ان هذا ظاهر في ماء البحار والامطار اما الآبار والعيون
فهى خراجية لانه غنيمة حيث حوينا قهرا منهم واجاب في الفتح بانه لا يلزم ذلك في كل
عين وبئر فان اكثر ما كان من حفر الكفرة قد دثر وما نراه الان امام معلوم الحدوث بعد
الاسلام او مجهول الحال فيجب الحكم فيه بانه اسلامى اضافة للحادث الى اقرب وقته
الممكنين اهـ **(قوله)** (لرضاء) جواب عما استشكله العتابي من ان فيه وجوب الخراج على
المسلم ابتداء حتى نقل في غاية البيان ان الامام السرخسي ذكر في كتاب الجامع ان عليه
العشر بكل حال لانه احق بالعشر من الخراج وهو الاظهر اهـ وجوابه ان الممنوع وضع
الخراج ابتداء جبرا اما باختياره فيجوز وقد اختاره هنا حيث سقاها بماء الخراج فهو كما اذا
احي ارضا ميتة باذن الامام وسقاها بماء الخراج فانه يجب عليه الخراج بحر واجاب في الفتح
بان المسلم اذا سقى بالماء الخراجى ينتقل الماء بوظيفته الى الارض فليس فيه وضع الخراج
عليه ابتداء بل هو انتقال ما وظيفته الخراج اليه بوظيفته كما لو اشترى ارضا خراجية اهـ
واصله للزيلعي (تنبيه) مقتضى تعليقهم الحكم بالماء انه لا اعتبار بكونها في ارض عشر
او خراج وهو خلاف ما مشى عليه في الخانية ومثله لو احيا ارضا مواتا فان المعتبر الماء

(اوردت عليه لفساد البيع)
او بخيار شرط او رؤية
مطلقا او عيب بقضاء ولو
بغيره بقيت خراجية لانه
اقالة لافسخ (واخذ خراج
من دار جعلت بستانا)
او مزرعة (ان) كانت
(لذمي) مطلقا (او لمسلم)
وقد (سقاها بماء) لرضاء به
(و) اخذ (عشر ان سقاها)
المسلم

دون الارض على خلاف فيه سيأني تحريره ان شاء الله تعالى في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد (قوله بمائه) اي ماء العشر وقوله اوبهما اي بماء العشر والخراج قل ط ظاهره ولو كان ماء الخراج اكثر (قوله لانه اليقبه) اي لان العشر النسب بحال المسلم لما فيه من معنى العبادة (قوله ولاشيء في دار) لان عمر رضى الله تعالى عنه جعل المساكن عفوا وعليه اجماع الصحابة ولانها لا تستمى ووجوب الخراج باعتباره وعلى هذا المقابر زيلعي وظاهر التعليل انه لا فرق بين القديمة والحديثة لكن صرحوا بان ارض الخراج لو عطّلها صاحبها عليه الخراج وفي الخالية اشترى ارض خراج فجعلها دارا وبني فيها بناء كان عليه خراج الارض كما لو عطّلها اه وذكر مثله في الذخيرة ثم قل وفي فتاوى ابى الليث اذا جعل ارضه الخراجية مقبرة او خانا للغلة او مسكنا للفقراء سقط الخراج اه ويمكن بناء الثانى على ان فيه منفعة عامة فليأمل (قوله ولو لزمى) دخل المسلم بالاولى وعبر في الهداية بالمجوسى لانه ابعد من الذمى عن الاسلام حرمة من كخته وذبيحته فلو عبر الشارح به لكان اولى (قوله ولا في عين قير) لانه ليس من ازال الارض وانما هو عين فواره كعين الماء فلا عشر فيها ولا خراج بحر (قوله ونفط) بالفتح والكسر وهو افصح بحر وكذا الملح كفى الكافى والنهاية اسمعيل (قوله في حريمها) حريم الدار مضاف اليها من حقوقها ومرافقها قاموس (قوله لا فيها) اي لا في نفس العين وقل بعض المشايخ يجب فيها وهو ظاهر اكثر كفى البحر (قوله لتعلق الخراج بالتمكن) علة لقوله الصالح لها وهذا انما يظهر في الخراج الموظف واما خراج المقاسمة فحكمه كالعشر ط (قوله لتعلقه بالخارج) فلا يكفي لوجوبه التمكن من الزراعة ط (قوله ويؤخذ العشر الح) قل في الجوهرية واختلفوا في وقت العشر في الثمار والزرع فقال ابو حنيفة وزفر يجب عند ظهور الثمرة والامن عليهما من الفساد وان لم يستحق الحصاد اذا بلغت حدا ينتفع بها وقال ابو يوسف عند استحقاق الحصاد وقال محمد اذا حصدت وصارت في الجرين وفأدته فيما اذا اكل منه بعد ما صار ٣ جهيشا او اطعم غيره منه بالمعروف فانه يضمن عشر ما اكل واطعم عند ابى حنيفة وزفر وقال ابو يوسف ومحمد لا يضمن ويحتسب به في تكميل الاوسق ولا يحتسب به في الوجوب يعنى اذا بلغ المأكول مع الباقي خمسة اوسق وجب العشر في الباقي لا غير وان اكل منها بعد ما بلغت الحصاد قبل ان تحصد ضمن عند ابى حنيفة وابى يوسف ولم يضمن عند محمد وان اكل بعد ما صارت في الجرين ضمن اجماعا وماتلف بغير صنعه بعد حصاده اوسرق وجب العشر في الباقي لا غير اه والكلام في العشر ومثله فيما يظهر خراج المقاسمة لانه جزء من الخارج اما خراج الوظيفة فهو في الذمة لا في الخارج فلا يختلف حكمه بالاكل وعدمه تأمل (قوله ولا يحل لصاحب ارض خراجية) قيل المراد به خراج المقاسمة فقط لان خراج الوظيفة يجب في الذمة لا لتعلق له بالحل وقيل ان خراج الوظيفة كذلك لان للامام حق حبس الخارج للخارج ففي اكله ابطال حقه كذا في الذخيرة فافهم قل ط وفي الواقعات عن البرازية لا يحل الاكل من الغلة قبل اداء الخراج وكذا قبل اداء العشر الا اذا كان المسالك عازما على اداء العشر اه وهو تقييد حسن ومنه يعلم اخذ الفريك من الزرع قبل اداء ما عليه فلا يجوز (قوله ولا يأكل الح) لو قال او عشرية بعد

(بمائه) اوبهما لانه اليقبه
(ولاشيء في دار) (مقبرة)
ولو لزمى (و) لا في (عين قير)
اي زفت (ونفط) دهن يعاو
الماء (مطلقا) اي في ارض
عشر او خراج (و) لكن
(في حريمها الصالح للزراعة
من ارض الخراج خراج)
لا فيها لتعلق الخراج بالتمكن
من الزراعة واما العشر
فيجب في حريمها العشرى
ان زرعه والا لا لتعلقه
بالخراج (ويؤخذ) العشر
عند الامام (عند ظهور
الثمرة) وبدو صلاحها
برهان وشرط في النهر
امن فسادها (ولا يحل
لصاحب ارض) خراجية
(اكل غلتها قبل اداء
خراجها) ولا يأكل من
طعام العشر حتى يؤدي
العشر وان اكل ضمن
عشره مجمع الفتاوى

٣ قوله جهيشا لم ار معنى
الجهيش فليراجع اه منه

قوله خراجية لاستغنى عن هذه الجملة فانه في كل من العشر وخراج المقاسمة لا يحل الا كل ولو اكل ضمن اه ح وفي شرح الملتقى عن المضمرات اذا أكل قليلا بالمعروف لاشئ عليه قال الفقيه وبه تأخذ ط (قوله للخراج) اي الموظف لثبوته في الذمة فيستعين على اخذه بامساك الخارج بخلاف خراج المقاسمة فانه ثابت في العين كالعشر واذا كان العشر يؤخذ جبرا كما تقدم اول الباب لما فيه من معنى المؤنة فخراج المقاسمة اولى ح بزيادة قلت وفي البدائع ان الواجب في الخراج جزؤ من الخارج لانه عشر الخارج او نصف عشره وذلك جزؤه الا انه واجب من حيث انه مال لا من حيث انه جزء عندنا حتى يجوز اداء قيمته اه والمتبادر منه ان المراد خراج المقاسمة فاذا كان له اداء القيمة لا يكون للامام الاخذ من عين الخارج جبرا فينبغي تعميم الخراج في عبارة الشارح (قوله ومن منع الخراج سنين الح) ذكر المسئلة المصنف في كتاب الجهاد في باب الجزية ايضا فقال ويسقط الخراج بالتدخل وقيل لا وقال الشارح هناك وقيل لا يسقط كالعشر وينبغي ترجيح الاول لان الخراج عقوبة بخلاف العشر بحر قال المصنف اي في المنح عزاء في الخانية لصاحب المذهب فكان هو المذهب اه ما ذكره الشارح هناك * واقول هذا موافق لما ذكره صاحب الخانية في هذا الباب ومثله في الذخيرة وامام ذكره في كتاب الجهاد من الخانية في باب خراج الارض فنصه هكذا فان اجتمع الخراج فلم يؤد سنين عند ابي حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى ويسقط ذلك عنه كما قال في الجزية ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل اه اقول جزم بالقول الثاني في الملتقى في باب الجزية والظاهر ان قول الخانية وهذا اذا عجز الخ توفيق بين القولين وجعل الخلاف لفظيا بحمل الاول على ما اذا عجز عن الزراعة والثاني على ما اذا لم يعجز اذ لا يخفى ان الخراج لا يجب الا بالتمكن من الزراعة كما هو منصوص عليه في بابه فلا يصح ارجاع اسم الاشارة الى القول الثاني فقط بل هو راجع الى القولين توفيقا بينهما كما قلنا فقد ظهر ان ما عزاه الشارح هنا الى الخانية محمول على حالة العجز بدليل عبارة الخانية الثانية هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم وسيأتي تمام تحقيق ذلك في باب الجزية وان المعتمد عدم السقوط (قوله والاول ظاهر الرواية) اقول قال في الذخيرة ولا يسقط العشر بموت من عليه في ظاهر الرواية وروى ابن المبارك عن ابي حنيفة انه يسقط ثم قال بعد ورقين ويسقط خراج الارض بموت من عليه اذا كان خراج وظيفة في ظاهر الرواية وروى ابن المبارك انه لا يسقط فوق الفرق بين الخراج والعشر على الروايتين اه ويظهر من تقييده السقوط بخراج الوظيفة ان خراج المقاسمة لا يسقط كالعشر في ظاهر الرواية فافهم (قوله وجب الخراج) اي الموظف اما خراج المقاسمة فلا يجب كما سيذكره المصنف في باب العشر والخراج اي لتعاقبه بالخارج كما قدمناه (قوله ويسقطان) اي العشر وخراج المقاسمة لتعلقهما بعين الخراج اما الموظف فان هلك الخارج قبل الحصاد يسقط وبعده لا ح عن الهندية عن السراج والخانية وفي البزازية هلاك الخراج بعد الحصاد لا يسقطه وقبله يسقط لو باق لا تدفع كما غرق والحرق وأكل الجراد والحر والبرد اما اذا أكلته الدابة فلا لا مكان الحفظ عنها غالبا هذا اذا هلك الكل اما اذا بقي

والامام حبس الخارج
للخراج ومن منع الخراج
سنين لا يؤخذ لما مضى
عند أبي حنيفة خانية
(و) فيها (من عليه عشر
او خراج اذا مات أخذ
من تركته وفي رواية لا)
بل يسقط بالموت والاول
ظاهر الرواية * (فروع) *
تمكن ولم يزرع وجب
الخراج دون العشر و
يسقطان بهلاك الخارج

البعض ان مقدار قفيزين ودرهمين وجب قفيز ودرهم وان اقل يجب نصفه وانما يسقط اذا لم يبق من السنة ما يتمكن فيه من زراعة ما اه أى من زراعة اى شئ كان قمحا او شعيرا او غيرها **(قوله)** والخراج على الغاصب قال فى الحائنة ارض خراجها وظيفة اغتصبها غاصب جاحدا ولاينة للمالك ان لم يزرعها الغاصب فلا خراج على احد وان زرعها الغاصب ولم تنقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقرا بالغصب او كان للمالك بينة ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الارض اه قلت وفى الذخيرة قال بعض المشايخ على المالك وقال بعضهم على الغاصب على كل حال اه ثم قال فى الحائنة وان نقصتها الزراعة عند ابى حنيفة على رب الارض قل النقصان او كثر كأنه أجرها من الغاصب بضمن النقصان وعند محمد على الغاصب فان زاد النقصان على الخراج يدفع الفضل الى المالك وان غصب عشرية فزرعها ان لم تنقصها الزراعة فلا عشر على المالك وان نقصتها فالعشر على المالك كأنه أجرها بالنقصان اه قال ح وظاهر ان حكم ذات خراج المقاسمة كالعشرية **(قوله)** فى بيع الوفاء هو المسمى ببيع الطاعة وهو المشروط فيه رجوع المبيع للبائع متى رد الثمن على المشتري وسيأتى مع الاقوال فيه آخر البيوع قيل كتاب الكفالة ان شاء الله تعالى **(قوله)** على البائع ان يبقى فى يده اما اذا قبضه المشتري وزرع فيه واخذ الغلة فالخراج عليه لانه فى الحقيقة رهن فيصير بالزراعة غاصبا اذ ليس للمرتبهين الانتفاع بالرهن فيكون كمسئلة الغصب على السواء ويكون فى وجوبه على البائع والمشتري الخلاف المذكور فى الغصب كذا فى الذخيرة وفى البرازية بعد التقابض ان لم تنقصها الزراعة فالعشر على المشتري وان نقصتها فعلى البائع الخراج والعشر لانه بمنزلة الرهن والمرتهن لا يملك الزراعة فاشبه الغصب ولايتفاوت ما اذا كان الخارج اقل او اكثر كفى الاحارة اه **(قوله)** ولو باع الزرع الحى الظاهر ان حكم خراج المقاسمة كالعشر كما يعلم مما مر ح ثم هذا اذا باع الزرع وحده ونسب ما اذا باعه وتركه المشتري باذن البائع حتى ادرك فعندها عشره على المشتري وعند ابى يوسف عشر قيمة القصيل على البائع والباقي على المشتري كفى الفتح وبقى مالو باع الارض مع الزرع او بدونه قال فى البرازية باع الارض وسلمها للمشتري ان يبقى مدة يتمكن المشتري فيها من الزراعة فالخراج عليه والا فعلى البائع والفتوى على تقدير المدة بثلاثة اشهر هذا لو باعها فارغة ولو فيها زرع لم يبلغ فعلى المشتري بكل حال وقال ابو الليث ان باعها بزرع انعقد حبه وبلغ ولم يبق مدة يتمكن المشتري من الزرع فالخراج على البائع ولو باع من آخر والمشتري من آخر وآخر حتى مضى وقت التمكن لا يجب الخراج على احد اه ملخصا اى بان تبق فى يد احد من المشتري مدة يتمكن فيها من الزراعة قبل دخول السنة الثانية **(قوله)** والعشر على المؤجر (اى لو أجر الارض العشرية فالعشر عليه من الاجرة كفى التارخانية وعندهم على المستأجر قال فى فتح القدير لهما ان العشر منوط بالخارج وهو المستأجر وله انهما كما تستمى بالزراعة تستمى بالاجارة فكانت الاجرة مقصودة كالثمرة فكان النماء له معنى مع ملكه فكان اولى بالايجاب عليه اه **(قوله)** كخراج موظف فانه على المؤجر اتفاقا لعلقه بتمكن الزراعة لا بحقيقة الخارج واما خراج المقاسمة وهو كون الواجب جزأ شاعا من الخارج

* والخراج على الغاصب
ان زرعها وكان جاحدا
ولاينة لربها * والخراج
فى بيع الوفاء على البائع
ان يبقى فى يده * ولو باع
الزرع ان قبل ادراكه
فالعشر على المشتري ولو
بعده فعلى البائع والعشر
على المؤجر كخراج
موظف

كشك وسدس ونحوها فعلى الخلاف كذا في شرح درر البحار وكذا الخراج الموظف على المعير ذخيرة اى اتفاقا بدائع اما العشر فعلى المستعير كما يأتى * (تنبيه) * قال في الخانية وان استأجر او استعار ارضا تصلح للزراعة فغرس فيها كرما او رطابا فالخراج على المستأجر والمستعير في قول ابي حنيفة ومحمد لانها صارت كرما فخراجها على من جعلها كرما اه قال الرملى مفاده اشتراط كونه ملتف الاشجار بحيث لا يصاح ما بين الاشجار للزراعة فان صلح فالخراج على المالك اه والحاصل انه يجب الخراج على المؤجر والمعير ان بقيت الارض صالحة للزراعة والافعلى المستأجر والمستعير (قوله كمستعير مسلم) واوجه زفر على المعير لانه لما اقام المستعير مقامه لزمه كالمؤجر قلنا حصل للمؤجر الاجر الذى هو كالخراج معنى بخلاف المعير وقيد بالمسلم لانه لو استعارها ذمى فالعشر على المعير اتفاقا لتفويته حق الفقراء بالاعارة من الكافر كذا في شرح درر البحار اى لكونه ليس اهلا للعشر لكن في البدائع لو استعارها كافر فعندهما العشر عليه وعن الامام روايتان في رواية كذلك وفي رواية على المالك اه تأمل (قوله وفي الحاوى) اى القدسى ح (قوله وبقولهما تأخذ) قلت لكن افنى بقول الامام جماعة من المتأخرين كالخير الرملى في فتاواه وكذا تلميذ الشارح الشيخ اسماعيل الحائك مفتى دمشق وقال حتى تفسد الاجارة باشتراط خراجها او عشرها على المستأجر كما في الاشياء وكذا حامد افندى العمادى وقال في فتاواه قلت عبارة الحاوى القدسى لا تعارض عبارة غيره فان قاضيخان من اهل الترجيح فان من عادته تقديم الاظهر والاشهر وقد قدم قول الامام فكان هو المعتمد وأفنى به غير واحد منهم زكريا افندى شيخ الاسلام وعطاء الله افندى شيخ الاسلام وقد اقتصر عليه في الاسعاف والخصاف اه قلت لكن في زماننا عامة الاوقاف من القرى والمزارع لرضا المستأجر بتحمل غراماتها ومؤونتها يستأجرها بدون اجر المثل بحيث لا تنفى الاجرة ولا تضعافها بالعشر او خراج المقاسمة فلا ينبغي العدول عن الافتاء بقولهما في ذلك لانهم في زماننا يقدرون اجرة المثل بناء على ان الاجرة سالمة لجهة الوقف ولا شئ عليه من عشر وغيره اما لو اعتبر دفع العشر من جهة الوقف وان المستأجر ليس عليه سوى الاجرة فان اجرة المثل تزيد اضعافا كثيرة كما لا يخفى فان امكن اخذ الاجرة كاملة يفنى بقول الامام والا فبقولهما لما يلزم عليه من الضرر الواضح الذى لا يقول به احد والله تعالى اعلم * (تمة) * في التتارخانية السلطان اذا دفع اراضى لامالك لها وهى التى تسمى الارض المملوكة الى قوم ليعطوا الخراج جاز وطريق الجواز احديثين اما قايمة مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج او الاجارة بقدر الخراج ويكون المأخوذ منهم خراجا في حق الامام اجرة في حقهم اه ومن هذا القبيل الاراضى المصرية والشامية كما قدمناه ويؤخذ من هذا انه لا عشر على المزارعين في بلادنا اذا كانت اراضيهم غير مملوكة لهم لان ما يأخذونه منهم نائب السلطان وهو المسمى بالزعيم او التيمارى ان كان عشرا فلا شئ عليهم غيره وان كان خراجا فكذلك لانه لا يجتمع مع العشر وان كان اجرة فكذلك على قول الامام من انه لا عشر على المستأجر واما على قولهما فالظاهر انه كذلك لما علمت من ان المأخوذ ليس اجرة من كل وجه لانه خراج في حق الامام تأمل (قوله وفي المزارعة الخ) قال في النهر ولودفع الارض العشرية مزارعة

وقال على المستأجر كمستعير
مسلم وفي الحاوى وبقولهما
تأخذ وفي المزارعة ان كان
البذر من رب الارض
فعليه ولو من العامل
فعليهما بالحصّة

مطلب

هل يجب العشر على
المزارعين في الاراضى
السلطانية

ان البذر من قبل العامل فعلى رب الارض في قياس قوله افسادها وقلا في الزرع لصحتها وقد
اشتهر ان الفتوى على الصحة وان من قبل رب الارض كان عليه اجماعا اه ومثله في الخانية
والفتح والحاصل ان العشر عند الامام على رب الارض مطلقا وعندها كذلك لو البذر منه
ولو من العامل فعليهما وبه ظهر ان ما ذكره الشارح هو قولهما اقتصر عليه لما علمت من ان
الفتوى على قولهما بصحة المزارعة ففهم لكن ما ذكر من التفصيل يخالفه ما في البحر والمحتمل
والمعراج والسراج والحقائق والظهيرية وغيرها من ان العشر على رب الارض عنده عليهما
عندها من غير ذكر هذا التفصيل وهو الظاهر لما في البدائع من ان المزارعة جائزة عندها
والعشر يجب في الخارج والخارج بينهما فيجب العشر عليهما اه وفي شرح درر البحار عشر
جميع الخارج على رب الارض عنده لان المزارعة فاسدة عنده فالخارج له اما تحقيقا او تقديرا
لان البذر ان كان من قبله فجميع الخارج له وللمزارع اجر مثل عمله وان كان من قبل المزارع
فالخارج له ولرب الارض اجر مثل ارضه الذي هو بمنزلة الخارج الا ان عشر حصته في عين
الخارج وعشر حصة المزارع في ذمة رب الارض وفائدة ذلك السقوط بالهلاك اذا نيط بالعين
وعدمه اذا نيط بالذمة وأوجبا ومعهما احمد العشر عليهما بالخصص لسلامة الخارج لهما
حقيقة اه فكان ينبغي للشارح متابعة ما في اكثر الكتب ثم اعلم ان هذا كله في العشر اما الخارج
فعلى رب الارض اجماعا كما في البدائع **(قوله ومن له حظ)** اي نصيب في بيت المال في اي بيت
من البيوت الاربعة الآتية مع بيان مستحقها في النظم ط قلت وهذه المسئلة ذكرها المصنف
متنافي مسائل شتى آخر الكتاب ونظمها ابن وهبان في منظومته وقال ابن الشيحة في شرحها
ومن له الحظ هم القضاة والعمال والعلماء والمقاتلة وذرايرهم والقدر الذي يجوز لهم اخذه
كفائتهم قال المصنف وكذلك طالب العلم والواعظ الذي يعظ الناس بالحق والذي يعلمهم اه
قلت لكن هؤلاء لهم حظ في احد بيوت المال وهو بيت الخراج والجزية كما يأتي قريبا وظاهر
كلامه ان لاحد منهم الاخذ من اي شيء وجده وان لم يكن من مال البيت المعدلهم وهو خلاف
الظاهر من كلامهم والا لم تبق فائدة لجعل البيوت اربعة نعم يأتي انه للامام ان يستقرض من
احد البيوت ليصرفه للآخر ثم يرد ما استقرض فانه يقتضى جواز الدفع من بيت آخر للضرورة
ففي مسئلتنا ان كان يمكنه الوصول الى حقه ليس له الاخذ من غير بيته الذي يستحق هو منه والا
كما في زماننا يجوز للضرورة اذ لو لم يجز اخذه الا من بيته لزم ان لا يبقى حق لاحد في زماننا
لعدم افرار كل بيت على حدة بل يخلطون المال كله ولو لم يأخذ ما ظفر به لا يمكنه الوصول
الى شيء فليتأمل **(قوله بما هو موجه له)** اي بشيء يتوجه لبيت المال اي يستحق له والذي
في شرح الوهبانية عن القنية عن الامام الوبري من له حظ في بيت المال ظفر بمال وجه لبيت
المال فله ان يأخذه ديانة وللإمام الخيار في المنع والاعطاء في الحكم اي في القضاء اه قلت اي له
الخيار في اعطاء ذلك للواجد اذا علم به ليعطيه حقه من غيره اذ ليس له الخيار في منع حقه من بيت المال
مطلقا كما لا يخفى **(قوله وللمودع الخ)** قال في شرح الوهبانية وفي البرازية قل الامام الحلواني
اذا كان عنده ودعة فمات المودع بلا وارث له ان يصرف الودعة الى نفسه في زماننا هذا لانه
لو اعطاها لبيت المال لضاع لاهم لا يصرفون مصارفه فاذا كان من اهله صرفه الى نفسه

ومن له حظ في بيت المال
وظفر بما هو موجه له له
أخذه ديانة * وللمودع
صرف ودعة مات ربها
ولا وارث لنفسه او غيره
من المصارف

وان لم يكن من المصارف صرفه الى المصرف اه وقوله وان لم يكن من المصارف يؤيد ماقلناه آنفا حيث اطلق المصارف ولم يقيدھا بمصارف هذا المال فشمّل مصارف البيوت الاربعة تأمل (قوله دفع النّائبة والظلم عن نفسه اولى الخ) النّائبة ماينوبه من جهة السلطان من حق اوباطل اوغيره كما في القنية عن البردوى والمراد دفع ما كانت بغير حق ولذا عطف الظلم تفسيراً وفيها عن شمس الاثمة السرخسي توجه على جماعة جباية بغير حق فلبعضهم دفعها عن نفسه اذالم يحمل حصته على الباقيين والا فالاولى ان لا يدفعها عن نفسه ثم نقل صاحب القنية عن شيخه بديع ان فيه اشكالا لان اعطاء اعانة للظالم على ظلمه فان اكثر النوائب في زماننا بطريق الظلم فمن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فذلك خير له اه ملخصا وعليه مشي ابن وهبان في منظومته واجاب ابن الشحنة بان الاشكال مدفوع بما فيه من انواع الظلم على الضعيف العاجز بواسطة دفعه عن نفسه اه قالت فيه نظر فان ما حرم اخذه حرم اعطاؤه كما في الاشياء اى الاضرورة فاذا كان الظالم لا بد من اخذه المال على كل حال لا يكون العاجز عن الدفع عن نفسه آثما بالاعطاء بخلاف القادر فانه باعطائه ما يحرم اخذه يكون معينا على الظلم باختياره تأمل (قوله حصته) مفعول تحمل وباقيهم فاعله اى باقى جماعته (قوله وتصح الكفالة بها) اى بالنّائبة سواء كانت بحق ككرى النهر المشترك للعامة واجرة الحارس للمحلة المسمى بديار مصر الحفير وماوظف للامام ليجهز به الجيوش وفداء الاسارى بان احتاج الى ذلك ولم يكن فى بيت المال شئ فوظف على الناس ذلك والكفالة به جائزة اتفاقا او كانت بغير حق كجبايات زماننا فانها فى المطالبة كالديون بل فوقها حتى لو اخذت من الاكارفه الرجوع على مالك الارض وعليه الفتوى وقيد شمس الاثمة بما اذا امر به طائفا فلو مكرها فى الامر لم يعتبر امره بالرجوع ذكره الشارح وصاحب النهر فى الكفالة ط قالت ومعنى صحة الكفالة بالنّائبة التى بغير حق ان الكفيل اذا كفّل غيره بها بأمره كان له الرجوع عليه بما أخذه الظالم منه لا بمعنى انه يثبت للظالم حق المطالبة على الكفيل فلا يرد ما قيل ان الظالم يجب اعدامه فكيف تصح الكفالة به كما سنحققه فى محله ان شاء الله تعالى (قوله ويؤجر من قام بتوزيعها بالعدل) اى بالمعادلة كما عبر فى القنية اى بان يحمل كل واحد بقدر اطاقته لانه لو ترك توزيعها الى الظالم ربما يحمل بعضهم ما لا يطيق فيصير ظلما على ظلم ففى قيام العارف بتوزيعها بالعدل تقليل للظلم فلذا يؤجر وهذا اليوم كالكبريت الاحمر بل هو اندر (قوله وهذا يعرف الخ) المشار اليه غير مذكور فى كلامه واصله فى القنية حيث قال وقال ابو جعفر الباغي ما يضربه السلطان على الرعية مصلحة لهم يصير ديناً واجبا وحقا مستحقا كالخراج وقال مشايخنا وكل ما يضربه الامام عليهم لمصلحة لهم فالجواب هكذا حتى اجرة الحراسين لحفظ الطريق والاصوص ونصب الدروب وابواب السكك وهذا يعرف ولا يعرف خوف الفتنة ثم قال فعلى هذا ما يؤخذ فى خوارزم من العامة لاصلاح مسنة الجيكون او الربيض ونحوه من مصالح العامة دين واجب لا يجوز الامتناع عنه وليس بظلم ولكن يعلم هذا الجواب للعمل به وكف اللسان عن السلطان وسعته فيه لا للتشهير حتى لا يتجاسروا فى الزيادة على القدر المستحق اه قالت وينبغى تقييد ذلك

* دفع النّائبة والظلم عن نفسه اولى الا اذا تحمل حصته باقيهم وتصح الكفالة بها ويؤجر من قام بتوزيعها بالعدل وان كان الاخذ باطلا وهذا يعرف ولا يعرف كفالمادة الظلم

بما اذا لم يوجد في بيت المال ما يكفي لذلك لما سيأتى في الجهاد من انه يكره الجعل ان وجد في (قوله يجوز ترك الخراج للمالك الخ) سيأتى في الجهاد متنا وشر حامنه ترك السلطان اوتأبى الخراج لرب الارض او وهبه ولو بشفاة جاز عند الثاني وحله لو مصرفا والاتصدق به به يفتى وما فى الحاوى من ترجيح حله لغير المصرف خلاف المشهور ولو ترك العشر لا يجوز اجماعا ويخرجه بنفسه للفقراء سراج خلافا لما فى قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء معزيا للبرازية فتنبه اه قلت والذى فى الاشياء عن البرازية اذا ترك العشر لمن عليه جاز غنيا كان او فقيرا لكن ان كان المتروك له فقيرا فلا ضمان على السلطان وان كان غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة اه قلت وما فى الاشياء ذكر مثله فى الذخيرة عن شيخ الاسلام بقوله لو غنيا كان له جائزة من السلطان ويضمن مثله من بيت الخراج لبيت الصدقة ولو فقيرا كان صدقة عليه فيجوز كمال اخذه منه ثم صرفه اليه ولذا قالوا بان السلطان اذا أخذ الزكاة من صاحب المال ففتقر قبل صرفها للفقراء كان له ان يصرفها اليه كما يصرفها الى غيره (قوله ونظمها ابن الشحنة) هو محمد والد شارح المنظومة عبدالبر والنظم من بحر الوافر (قوله بيوت المال اربعة) سيأتى فى آخر فصل الجزية عن الزيلعى ان على الامام ان يجعل لكل نوع بيتا يخصه وله ان يستقرض من احدها ليصرفه للآخر ويعطى بقدر الحاجة والفقه والفضل فان قصر كان الله تعالى عليه حسبا اه وقال الشرنبلالى فى رسالته ذكره انه يجب عليه ان يجعل لكل نوع منها بيتا يخصه ولا يخلط بعضه ببعض وانه اذا احتاج الى مصرف خزانة وليس فيها ما يفي به يستقرض من خزانة غيرها ثم اذا حصل للى استقرض لها مال يرد الى المستقرض منها الا ان يكون المصروف من الصدقات او خمس الغنائم على اهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرد شيئا لاستحقاقهم للصدقات بالفقر وكذا فى غيره اذا صرفه الى المستحق اه (قوله لكل مصارف) اى لكل بيت محلات يصرف اليها (قوله فاولها الغنائم الخ) اى اول الاربعة بيت اموال الغنائم فهو على حذف مضافين وكذا يقال فيما بعده ط ويسمى هذا بيت مال الخمس اى خمس الغنائم والمعادن والركاز كما فى التتارخانية فقوله الركاز وفى نسخة ركاز منونا من عطف العام بحذف حرف العطف (قوله بعدها المتصدقون) مبتدأ وخبر والاولى وبعده بالتذكير اى بعد الاول الا ان يقال ان اولها اكتسب التأنيت من المضاف اليه او اعادة الضمير على الغنائم وماعطف عليها لانها نفس الاول اى وثانيها بيت اموال المتصدقين اى زكاة السوائم وعشور الاراضى وما اخذه العاشر من تجار المسلمين المارين عليه كما فى البدائع (قوله وثالثها الخ) قال فى البدائع الثالث خراج الاراضى وجزية الرؤس وما صوح عليه بنو تجران من الحلل وبنو تغلب من الصدقة المضاعفة وما اخذ المشار من تجار اهل الذمة والمستأمنين من اهل الحرب اه زاد الشرنبلالى فى رسالته عن الزيلعى وهدية اهل الحرب وما اخذ منهم بغير قتال وما صولحوا عليه لترك القتال قبل نزول العسكر بساحتهم فقوله مع عشور المراد به ما يأخذه العاشر من اهل الذمة والمستأمنين فقط بقريضة ذكره مع الخراج لانه فى حكمه او هو خراج حقيقة كما قدمناه فى بابيه بخلاف ما يأخذه منافاه زكاة حقيقة ادخله فى قوله المتصدقون كما مر

مطلب

فى بيان بيوت المال
ومصارفها

يجوز ترك الخراج للمالك
لا العشر وسيجي تمامه مع
بيان بيوت المال ومصارفها
فى الجهاد ونظمها ابن
الشحنة فقال

بيوت المال اربعة لكل
مصارف بينها العالمونا
فاولها الغنائم والكنوز
ركاز بعدها المتصدقون
وثالثها خراج مع عشور
وجالية يليها العالمونا

قول المحشى وبعدها الخ
كذا بالاصل المقابل على
خط المؤلف بالواو ونسخ
الشرح بدونها وهو
المتعين اه مصححه

فافهم وقوله وجالية هم اهل الذمة لان عمر رضى الله تعالى عنه اجلاهم من ارض العرب كما
 فى القاموس اى اخرجهم منها ثم صار يستعمل حقيقة عرفية فى الجزية التى يليها العاملون
 اى يلى امرها عمال الامام وكان الناظم ادخل فيها ما يؤخذ من بنى نجران وبنى تغلب وما
 اخذ من اهل الحرب من هدية او صلح لانها فى معنى جزية رؤسهم (قوله الضوائع) جمع
 ضائعة اى اللقطات وقوله مثل ما لا الخ اى مثل تركة لا وارث لها اصلا اولها وارث لا يرد عليه
 كاحد الزوجين والاظهر جعله معطوفا على الضوائع باسقاط العاطف لان من هذا النوع
 ما نقله الشرنبلالى دية مقتول لاولى له لكن الدية من جملة تركة المقتول ولذا تقضى منها ديونه
 كما صرحوا به تأمل (قوله فصرف الاولين الخ) بنقل حركة الهمزة الى اللام لضرورة الوزن
 اى بيت الخمس وبيت الصدقات والنص فى الاول قوله تعالى واعلموا ان ما غنمتم الآيات وسيقأتى
 بيانه فى الجهاد ان شاء الله تعالى وفى الثانى قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية ويأتى بيانه
 قريبا (قوله وثالثها حواء مقاتلونا) الذى فى الهداية وعامة الكتب المعتمدة انه يصرف
 فى مصالحنا كسد الثغور وبناء القناطر والجسور وكفاية العلماء والقضاة والعمال ورزق
 المقاتلة وذرائعهم اه اى ذراى الجميع كما سيقأتى فى الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله
 ورابعها فصرفه جهات الخ) موافق لما نقله ابن الضياء فى شرح الغزنوية عن البردوى من انه
 يصرف الى المرضى والزمنى واللقيط وعمارة القناطر والرباطات والثغور والمساجد وما
 اشبه ذلك اه ولكنه مخالف لما فى الهداية والزيلعى افاده الشرنبلالى اى فان الذى فى
 الهداية وعامة الكتب ان الذى يصرف فى مصالح المسلمين هو الثالث كما مر واما الرابع
 فصرفه المشهور هو اللقيط الفقير والفقراء الذين لا اولياء لهم فيعطى منه نفقتهم وادويتهم
 وكفنتهم وعقل جنائيتهم كما فى الزيلعى وغيره وحاصله ان مصرفه عاجزون الفقراء فلو ذكر
 الناظم الرابع مكان الثالث ثم قال وثالثها حواء عاجزون ورابعها فصرفه الخ لو افق ما فى
 عامة الكتب (قوله تساوى) فعل ماض والنفع منصوب على التمييز كطبت النفس اى تساوى
 المسلمون فيها من جهة النفع اه ح والله تعالى اعلم

ورابعها الضوائع مثل ما لا
 يكون له اناس وارثونا
 فصرف الاولين اتى بنص
 وثالثها حواء مقاتلونا
 ورابعها فصرفه جهات
 تساوى النفع فيها المسلمونا
 باب المصروف
 اى مصرف الزكاة والعشر
 واما خمس المعدن فصرفه
 كالغنائم (هو فقير وهو من
 له ادنى شئ)

باب المصروف

(قوله اى مصرف الزكاة والعشر) يشير الى وجه مناسبتها هنا والمراد بالعشر ما ينسب اليه
 كما مر فيشمل العشر ونصفه المأخوذ من ارض المسلم وربعه المأخوذ منه اذا مر على
 العاشر افاده ح وهو مصرف ايضا لصدقة الفطر والكفارة والنذر وغير ذلك من الصدقات
 الواجبة كما فى القهستانى (قوله واما خمس المعدن) بيان لوجه اقتصاره على الزكاة
 والعشر وانه لا يناسب ذكره معهما وان ذكره فى العناية والمعراج والاولى كما قال ح واما
 خمس الركاز ليشمل الكثر لانه كالمعدن فى المصروف (قوله هو فقير) قدمه تبعا للآية ولان
 الفقر شرط فى جميع الاصناف الا العامل والمكاتب وابن السبيل ط (قوله ادنى شئ) المراد
 بالشيء النصاب النامى وبأدنى مادونه فافعل التفضيل ليس على بابه كما اشار اليه الشارح
 والاظهر ان يقول من لا يملك نصابا ناميا ليدخل فيه ما ذكره الشارح وقد يقال ان

المراد التمييز بين الفقير والمسكين لرد ما قيل انهما صنف واحد لا بينهما وبين الغنى للعلم بتحقيق عدم الغنى فيهما اى عدم ملك النصاب التامى فذكر ان المسكين من لاشئ له اصلا والفقير من يملك شياً وان قل فاقصاره على الادنى لانه غاية ما يحصل به التمييز والحاصل ان المراد هنا الفقير المقابل للمسكين لا للغنى (قوله اى دون نصاب) اى نام فاضل عن الدين فلو مديونا فهو مصرف كما يأتى (قوله مستغرق فى الحاجة) كدار السكنى وعبيد الخدمة وثياب البذلة وآلات الحرفة وكتب العلم للمحتاج اليها تدريساً او حفظاً وتصحيحاً كما مر اول الزكاة والحاصل ان النصاب قسمان موجب للزكاة وهو التامى الخالى عن الدين وغير موجب لها وهو غيره فان كان مستغرقاً بالحاجة لمالكه اباح اخذها والا حرمه واوجب غيرها من صدقة الفطر والاضحية ونفقة القريب المحرم كفى البحر وغيره (قوله من لاشئ له) فيحتاج الى المسئلة لقوته وما يوارى بدنه ويحل لذلك بخلاف الاول ويحل صرف الزكاة لمن لا تحل له المسئلة بعد كونه فقيراً فتح (قوله على المذهب) من انه اسوأ حالا من الفقير وقيل على العكس والاول اصح بحر وهو قول عامة السانف اسمعيل وافهم بالعطف انهما صنفان وهو قول الامام وقال الثانى صنف واحد واثرا الخلاف يظهر فيما اذا وصى بثلث ماله لزيد والفقراء والمساكين او وقف كذلك كان لزيد الثلث ولكل صنف ثلث عنده وقال الثانى لزيد النصف ولهما النصف وتماه فى النهر (قوله لقوله تعالى او مسكينا ذامترية) اى الصق جلده بالتراب محتفراً حفرة جعلها ازاره لعدم ما يواريه او الصق بطنه به من الجوع وتماه الاستدلال به موقوف على ان الصفة كاشفة والاكثر خلافه فيحمل عليه وتماه فى الفتح (قوله وآية السفينة للترحم) جواب عما استدل به القائل بان الفقير اسوأ حالا من المسكين حيث اثبت للمساكين سفينة والجواب انه قيل لهم مساكين ترحموا واجيب ايضا بانها لم تكن لهم بل هم اجراء فيها او عارية لهم فتح اى فاللام فى كانت لمساكين للاختصاص بالملك (قوله يع الساعى) هو من يسعى فى القبائل لجمع صدقة السوائم والعاشر من نصبه الامام على الطرق لياخذ العشر ونحوه من المارة (قوله لانه فرغ نفسه) اى فهو يستحقه عمالة الا ترى ان اصحاب الاموال لو حملوا الزكاة الى الامام لا يستحق شيئاً ولو هلك ما جمعه من الزكاة لم يستحق شيئاً كالمضارب اذا هلك مال المضارب الا ان فيه شبهة الصدقة بدليل سقوط الزكاة عن ارباب الاموال فلا تحل للعامل الهاشمى تنزيها لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم عن شبهة الوسخ وتحل للغنى لانه لا يوازي الهاشمى فى استحقاق الكرامة فلا تعتبر الشبهة فى حقه زيلعى على ان منع العامل الهاشمى من الاخذ صريح فى السنة كما بسطه فى الفتح قال فى النهر وفى النهاية استعمل الهاشمى على الصدقة فاجرى له منها رزق لا ينبغي له اخذه ولو عمل ورزق عن غيرها فلا بأس به قال فى البحر وهذا يفيد صحة توليته وان اخذه منها مكروه لاحرام اه والمراد كراهة التحريم لقولهم لا يحل لكن مامر من ان شرائط الساعى ان لا يكون هاشمياً يعارضه وهذا الذى ينبغي ان يعول عليه اه ما فى النهر اقول الظاهر ان الاشارة فى قوله وهذا الى ما ذكرهنا من صحة توليته ووجهه ان ما ذكرهنا صريح فى عدم حل الاخذ مما جمعه من الصدقة لا من غيره فلا دليل حينئذ على عدم صحة توليته

اى دون نصاب او قدر نصاب غير نام مستغرق فى الحاجة (ومسكين من لاشئ له) على المذهب لقوله تعالى او مسكينا ذامترية وآية السفينة للترحم (وعامل) يع الساعى والعاشر (فيعطى) ولو غنيا لاهاشميا لانه فرغ نفسه لهذا العمل

عاملا اذا رزق من غيرها وقدمنا ان اشتراط ان لا يكون هاشميا نقله في البحر عن الغاية ولم أره
 لغيره على انه في الغاية عالم ذلك بقوله لما فيه من شبهة الزكاة كما عللوا به هنا فعلم ان ذلك شرط
 لحل الاخذ من الصدقة لا لصحة التولية فلا يعارض ما هنا كما قدمناه هناك والله تعالى اعلم
(قوله فيحتاج الى الكفاية) لكن لايزاد على نصف ما قبضه كايأتي ولا يستحق لو هلك ما جمعه
 لان ما يستحقه منه اجرة عماله من وجه كما مر قال في المعراج لان عماله في معنى الاجرة وانه
 يتعلق بالحل الذي عمل فيه فاذا هلك سقط حقه كالمضارب اه قلت وهذا مفاد التفريع على
 قوله لانه فرغ نفسه لهذا العمل فانه يفيد ان ما يأخذ ليس صدقة من كل وجه بل في مقابلة عمله
 فلا ينافي ما مر من ان له شهيدين فافهم **(قوله ما نسب للواقعات)** ذكر المصنف انه رآه بخط ثقة
 معزيا اليها قلت ورأيت في جامع الفتاوى ونصه وفي المبسوط لا يجوز دفع الزكاة الى من يملك
 نصا بالالا الى طالب العلم والغازي ومنقطع الحج لقوله عليه الصلاة والسلام يجوز دفع الزكاة
 لطالب العلم وان كان له نفقة اربعين سنة **(قوله من ان طالب العلم)** اي الشرعي **(قوله)**
 اذا فرغ نفسه اي عن الاكتساب قال ط المراد انه لا يتعلق به غير ذلك فنحو البطالات
 المعاومة وما يجنبه النشاط من مذاهب الهموم لا ينافي التفرغ بل هو سعي في اسباب
 التحصيل **(قوله واستفادته)** لعل الواو بمعنى او المانعة الخلو ط **(قوله لعجزه)** علة لجواز
 الاخذ ط **(قوله والحاجة داعية الخ)** الواو للحال والمعنى ان الانسان يحتاج الى اشياء
 لا غنى له عنها فحينئذ اذا لم يجزله قبول الزكاة مع عدم اكتسابه انفق ما عنده ومكث محتاجا
 فينقطع عن الافادة والاستفادة فيضعف الدين لعدم من تحمله وهذا الفرع مخالف لاطلاقهم
 الحرمة في الغنى ولم يعتمد أحد ط قلت وهو كذلك والاوجه تقيده بالفقير ويكون طلب العلم
 مرخصا لجواز سؤاله من الزكاة وغيرها وان كان قادرا على الكسب اذ بدونه لا يحل له السؤال
 كما سيأتي ومذهب الشافعية والخابلة ان القدرة على الاكتساب تمنع الفقر فلا يحل له الاخذ
 فضلا عن السؤال الا اذا اشتغل عنه بالعلم الشرعي **(قوله ما يكفيه واعوانه)** بيان لقوله
 بقدر عمله وقدمنا انه يعطى ما لم يملك المال والا بطلت عماله ولا يعطى من بيت المال شيئا
 كما في البحر وفي البرازية أخذ عماله قبل الوجوب او القاضي رزقه قبل المدة جاز والافضل
 عدم التعجيل لاحتمال ان لا يعيش الى المدة اه قال في النهر ولم أر مالو هلك المال في يده وقد
 تعجل عماله والظاهر انه لا يسترد **(قوله بالوسط)** فيحرم ان يتبع شهوته في الماء كل والمشرب
 لانه اسراف محض وعلى الامام ان يبعث من يرضى بالوسط بحر **(قوله لكن الخ)** اي
 لو استغرقت كفايته الزكاة لايزاد على النصف لان التنصيف عين الانصاف بحر **(قوله)**
(مكاتب) هذا هو المعنى بقوله تعالى وفي الرقاب في قول اكثر أهل العلم وهو المروى عن
 الحسن البصري أطاقه فعم مكاتب الغنى ايضا وقيد الحدادي بالكبير اما الصغير فلا يجوز
 وفيه نظر اذ صرحوا بأن المكاتب يملك المدفوع اليه وهذا باطلا فعم الصغير ايضا نهر
 قلت قد يجاب بأن مراد الحدادي بالصغير من لا يعقل لان كتابته استقلال لا غير صحيحة اولانه
 لا يصح قبضه تأمل ثم قال في النهر وعلى هذا فالعدول فيه وفيما بعده عن اللام الى في الدلالة
 على ان الاستحقاق للجهة لا للرقبة او للايدان بانهم ارسخ في استحقاق التصديق عليهم من غيرهم

فيحتاج الى الكفاية والغنى
 لا يمنع من تناولها عند
 الحاجة كابن السبيل بحر
 عن البدائع وبهذا التعليل
 يقوى ما نسب للواقعات
 من ان طالب العلم يجوز له
 اخذ الزكاة ولو غنيا اذا
 فرغ نفسه لافادة العلم
 واستفادته لعجزه عن
 الكسب والحاجة داعية
 الى ما لا بد منه كذا ذكر
 المصنف (بقدر عمله)
 ما يكفيه واعوانه بالوسط
 لكن لايزاد على نصف
 ما يقبضه (ومكاتب)

لأنهم لا يملكون شيئاً كما ظن إلا أن يراد لا يملكونه ملكاً مستقراً وهل يجوز للمكاتب صرف المدفوع اليه في غير ذلك الوجه لم أره لهم اه والضمير في لهم لأئمتنا واصل التوقف لصاحب البحر فانه نقل عن الطيبي من الشافعية ما يفيد أن المكاتب ومن بعده ليس لهم صرف المال في غير الجهة التي أخذوا لاجلها لأنهم لا يملكونه ثم قال وفي البدائع انما جاز دفع الزكاة الى المكاتب لانه تملك وهو ظاهر في أن الملك يقع للمكاتب فبقية الأربعة بالطريق الأولى لكن بقي هل لهم على هذا الصرف الى غير الجهة اه قال الخير الرملي والذي يقتضيه نظر الفقيه الجواز اه قلت وبه جزم العلامة المقدسي في شرح نظم الكنز * (فرع) * ذكر الزيالي في كتاب المكاتب عند قوله ولو اشترى أباه أو ابنه يكاتب عليه أن للمكاتب كسبا وليس له ملك حقيقة لوجود ما ينافيه وهو الرق ولهذا لو اشترى زوجته لا يفسد نكاحه ويجوز دفع الزكاة اليه ولو وجد كثر اه كذا في شرح الكنز للعلامة ابن الشلبي شيخ صاحب البحر قلت وهو صريح في جواز دفع الزكاة اليه وان ملك نصاباً زائداً على بدل الكتابة وسند كره عن القهستاني ما يفيد (قوله) غير هاشمي (لانه اذا لم يجز دفعها لمعتق الهاشمي الذي صار حراً يدا ورقبة فكتبه الذي بقي مملوكاً له رقبة بالأولى وفي البحر عن المحيط وقد قلوا انه لا يجوز لمكاتب هاشمي لأن الملك يقع للمولى من وجه والشبهة ما حقة بالحقيقة في حقهم اه أي أن المكاتب وان صار حراً يدا حتى يملك ما يدفع اليه لكنه مملوك ورقبة ففيه شبهة وقوع الملك لمولاه الهاشمي والشبهة معتبرة في حقه لكرامته بخلاف الغني كما مر في العامل فلذا قيد بقوله في حقهم أي حق بني هاشم وانت خير بأن ما ذكر من التعليل مسوق في كلام البحر لعدم الجواز لمكاتب الهاشمي لالتمع تصرف المكاتب في المسئلة التي توقفت في حكمها أولاً بل لا يفيد التعليل المذكور ذلك أصلاً ففهمهم (قوله) حل لمولاه (لانه انتقل اليه بملك حادث بعدما ملكه المكاتب لانه حر يدا وتبدل الملك بمنزلة تبدل العين وفي الحديث الصحيح هو لها صدقة ولنا هدية (قوله) كفقر استغنى) أي وفضل معه شيء مما أخذه حالة الفقر لأن المعبر في كونه مصرفاً هو وقت الدفع وكذا يقال في ابن السبيل (قوله) وسكت عن المؤلفة قلوبهم) كانوا ثلاثة أقسام قسم كفار كان عليه الصلاة والسلام يعطيهم ليتألفهم على الإسلام وقسم كان يعطيهم ليدفع شرهم وقسم أسلموا وفيهم ضعف في الإسلام فكان يتألفهم ليتبوا وكان ذلك حكماً مشروعا ثابتاً بالنص فلا حاجة إلى الجواب عما يقال كيف يجوز صرفها إلى الكفار بأنه كان من جهاد الفقراء في ذلك الوقت أو من الجهاد لانه تارة بالسنان وتارة بالاحسان أفاده في الفتح (قوله) لسقوطهم) أي في خلافة الصديق لما منعهم عمر رضي الله تعالى عنهما وانهقد عليه إجماع الصحابة نعم على القول بأنه لا إجماع إلا عن مستند يجب علمهم بدليل أفاد نسخ ذلك قبل وفاته صلى الله عليه وسلم أو تقييد الحكم بحياته أو كونه حكماً مغياً بانتهاؤه علته وقد اتفق انتهاؤها بعد وفاته وتامه في الفتح لكن لا يجب علمنا نحن بدليل الإجماع كما هو مقرر في محله (قوله) أما بزوال العلة) هي اعزاز الدين فهو من قبيل انتهاء الحكم لانتهاء علته الغائية التي كان لاجلها الدفع فإن الدفع كان للاعزاز وقد اعز الله الإسلام واغنى عنهم بحر لكن مجرد التعليل بكونه معللاً بعلة انتهت لا يصلح دليلاً على نفي الحكم المعلن لأن الحكم

لغير هاشمي ولو عجز حل
لمولاه ولو غنيا كفقر
استغنى وابن سبيل وصل
لما له وسكت عن المؤلفة
قلوبهم لسقوطهم أما بزوال
العلة

لا يحتاج في بقاءه الى بقاء علته لاستغنائه في البقاء عنها لما علم في الرق والاضطباع والرمل فلا بد من دليل يدل على ان هذا الحكم مما شرع مقيدا بقاءه ببقائها لئلا يلزمنا تعيينه في محل الاجماع فتحكم بثبوت الدليل وان لم يظهر لنا على ان الآية التي ذكرها عمر تصلح لذلك وهي قوله تعالى وقل ائلق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وتماه في الفتح (قوله او نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم الخ) اي هو مستند الاجماع فالنسخ في حياته صلى الله عليه وسلم بالحديث المذكور الذي سمعه اهل الاجماع من النبي صلى الله عليه وسلم فكان قطعيا بالنسبة اليهم فيصح نسخه للكتاب وجعل في البحر مستند الاجماع الآية التي ذكرها عمر رضى الله تعالى عنه وانما لم يجعل الاجماع ناسخا لانه خلاف الصحيح لان النسخ لا يكون الا في حياته صلى الله عليه وسلم والاجماع لا يكون الا بعده كما أوضحه المصنف في المنح (قوله وردها في فقرائهم) في نسخة على فقرائهم ولفظ الحديث على ما في الفتح من رواية اصحاب الكتب الستة انك ستأتى قوما اهل كتاب فادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله وانى رسول الله فانهم اطاعوك لذلك فأعلمهم ان الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فانهم اطاعوك لذلك فأعلمهم ان الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتد على فقرائهم الخ اه واما باللفظ الذى ذكره الشارح تبعا للهداية ففي حاشية نوح عن الحافظ ابن حجر انه لم يره فى شئ من المسانيد اه وضمير فقرائهم للمسلمين فلا تدفع الى من كان من المؤلفة كافر او غنيا وتدفع الى من كان منهم مسلما فقيرا بوصف الفقر لا لكونه من المؤلفة فالنسخ للعموم او لخصوص الجهة تأمل (قوله ومديون) هو المراد بالغارم فى الآية وذكر فى الفتح ما يقتضى انه يطلق على رب الدين ايضا فانه قال والغارم من لزمه دين اوله دين على الناس لا يقدر على اخذه وليس عنده نصاب وفيه نظر لما قال القتيبي الغارم من عليه الدين ولا يجد وفاء واماما فى الصحاح من ان الغريم قديطاق على رب الدين فليس مما الكلام فيه لان الكلام فى الغارم الاخص لا فى الغريم واماما زاده فى الفتح فانما جاز الدفع اليه لانه فقير يدا كبن السبيل كما علل به فى المحيط لانه غارم واما قول الزيلعي والغارم من لزمه دين ولا يملك نصابا فضلا عن دينه او كان له مال على الناس ولا يمكنه اخذه اه فليس فيه اطلاق الغارم على رب الدين كما لا يخفى لان قوله او كان له مال معطوف على قوله ولا يملك نصابا فافهم وكلام النهر هنا غير محرر فتدبر (قوله لا يملك نصابا) قيد به لان الفقر شرط فى الاصناف كلها الا العامل وابن السبيل اذا كان له فى وطنه مال بمنزلة الفقير بحر ونقل ط عن الحموى انه يشترط ان لا يكون هاشميا (قوله اولى منه للفقير) اي اولى من الدفع للفقير الغير المديون لزيادة احتياجه (قوله وهو منقطع الغزاة) اي الذين عجزوا عن النحوق بجيش الاسلام فقرهم بهلاك النفقة او الدابة او غيرها فتحل لهم الصدقة وان كانوا كاسيين اذا الكسب يقعدهم عن الجهاد فهستانى (قوله وقيل الحاج) اي منقطع الحاج قال فى المغرب الحاج بمعنى الحاج كالسامر بمعنى السمار فى قوله تعالى سامراتهم جرون وهذا قول محمد والاول قول ابى يوسف اختاره المصنف تبعا للكثر قال فى النهر وفى غاية البيان انه الاظهر وفى الاسيحياتى انه الصحيح (قوله وقيل طلبة العلم) كذا فى الظهيرية والمرغينانى واستبعده السروجى بأن الآية نزلت وليس هناك قوم يقال لهم طلبة علم قال فى الشرنبلالية

او نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ فى آخر الامر خذها من اغنيائهم ووردها فى فقرائهم (ومديون لا يملك نصابا فضلا عن دينه) وفى الظهيرية الدفع للمديون اولى منه للفقير (وفى سبيل الله وهو منقطع الغزاة) وقيل الحاج وقيل طلبة العلم وفسره فى البدائع بجميع القرب

واستبعاده بعبد لان طلب العلم ليس الاستفادة الاحكام وهل يبيع طالب رتبة من لازم صحة النبي صلى الله عليه وسلم لتلقى الاحكام عنه كأصحاب الصفة فالتفسير بطالب العلم وجهه خصوصا وقد قال في البدائع في سبيل الله جميع القرب فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخيرات اذا كان محتاجا اه (قوله وثمرة الاختلاف الخ) يشير الى ان هذا الاختلاف انما هو في تفسير المراد بالآية لافي الحكم ولذا قال في النهر والخلف لفظي للاتفاق على ان الاصناف كلهم سوى العامل يعطون بشرط الفقر فنقطع الحاج اي وكذا من ذكر بعده يعطى اتفاقا وعن هذا قال في السراج وغيره فائدة الخلاف تظهر في الوصية يعنى ونحوها كالاوقف والنذور على ما مر اه اي تظهر فيما لو قال الموصى ونحوه في سبيل الله وفي البحر عن النهاية فان قلت منقطع الغزاة أو الحج ان لم يكن في وطنه مال فهو فقير والافهو ابن السبيل فكيف تكون الاقسام سبعة قلت هو فقير الا انه زاد عليه بالانقطاع في عبادة الله تعالى فكان مغايرا للفقير المطلق الخالي عن هذا القيد (قوله وابن السبيل) هو المسافر سمي به للزومه الطريق زيلعي (قوله من له مال لامعه) اي سواء كان هو في غير وطنه او في وطنه وله ديون لا يقدر على اخذها كما في النهر عن النقاية لكن الزيلعي جعل الثاني ملحقا به حيث قال وألحق به كل من هو غائب عن ماله وان كان في بلده لان الحاجة هي المعتبرة وقد وجدت لانه فقير يدا وان كان غنيا ظهرا اه وتبعه في الدرر والفتح وهو ظاهر كلام الشارح وقال في الفتح ايضا ولا يحل له اي لابن السبيل ان يأخذ أكثر من حاجته والاولى له ان يستقرض ان قدر ولا يلزمه ذلك لجواز عجزه عن الاداء ولا يلزمه التصديق بما فضل في يده عند قدرته على ماله كالفقير اذا استغنى والمكاتب اذا عجز وعندها من مال الزكاة لا يلزمها التصديق اه قلت وهذا بخلاف الفقير فانه يحل له ان يأخذ أكثر من حاجته وبهذا فارق ابن السبيل كما افاده في الذخيرة (قوله ومنه ماله لو كان ماله مؤجلا) اي اذا احتاج الى النفقة يجوز له اخذ الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل نهر عن الحانية (قوله او على غائب) اي ولو كان حالا لعدم تمكنه من اخذه ط (قوله او معسر) فيجوز له الاخذ في اصح الاقاويل لانه بمنزلة ابن السبيل ولو موسرا معترفا لا يجوز كما في الحانية وفي الفتح دفع الى فقيرة لها مهر دين على زوجها يبلغ نصابا وهو موسر بحيث لو طابت اعطاها لا يجوز وان كان لا يعطى لو طابت جاز قال في البحر المراد من المهر ما تعورف تعجيله والا فهو دين مؤجل لا يمنع وهذا مقيد لعموم ما في الحانية ويكون عدم اعطائه بمنزلة اعساره ويفرق بينه وبين سائر الديون بأن رفع الزوج للقاضي مما لا ينبغي للمرأة بخلاف غيره لكن في البرازية ان موسرا والمعجل قدر النصاب لا يجوز عندها وبه يفتى احتياطا وعند الامام يجوز مطلقا اه قال في السراج والخلاف مبنى على ان المهر في الذمة ليس بنصاب عنده وعندها نصاب اه نهر قلت ولعل وجه الاول كون دين المهر ديننا ضعيفا لانه ليس بدل مال ولهذا لا تجب زكاته حتى يقبض ويحول عليه حول جديد فهو قبل القبض لم ينعقد نصابا في حق الوجوب فكذا في حق جواز الاخذ لكن يلزم من هذا عدم الفرق بين معجله ومؤجله فتأمل (قوله ولوله بينة في الاصح) نقل في النهر عن الحانية اه لو كان جاحدا او للدائن بينة عادلة لا يحل له اخذ الزكاة وكذا ان لم تكن البينة عادلة مالم يحلفه

وثمرة الاختلاف في نحو
الاوقاف (وابن السبيل
وهو) كل (من له مال
لامعه) ومنه ماله لو كان ماله
مؤجلا او على غائب او
معسر او جاحد ولو له
بينة في الاصح (بصرف)
المزكى (الى كلهم او) الى
(بعضهم) ولو واحدا من
اي صنف كان

القاضي ثم قال ولم يجعل في الاصل الدين المجحود نصا ولم يفصل بين ما اذا كان له بينة عادلة او لا قال السر خسي والصحيح جواب الكتاب اي الاصل اذ ليس كل قاض يعدل ولا كل بينة تقبل والجثوين يدي القاضي ذل وكل احد لا يختار ذلك وينبغي ان يعول على هذا كما في عقد الفرائد اه قلت وقدمنا اول الزكاة اختلاف التصحيح فيه ومال الرحمتي الى هذا وقال بل في زماننا يقر المديون بالدين وبملاءته ولا يقدر الدائن على تخايصه منه فهو بمنزلة العدم (قوله لان ال الجنسية) اي الدالة على الجنس اي الحقيقة قال ح وهذا تعليل لجواز الاقتصار على فرد من كل صنف من الاصناف السبعة واما جواز الاقتصار على بعض الاصناف فعلته ان المراد بالآية بيان الاصناف التي يجوز الدفع اليهم لاتعيين الدفع لهم بحرا ط وبيان الاستدلال على ذلك مبسوط في الفتح وغيره (قوله تملك) فلا يكفي فيها الاطعام الابطريق التملك ولو اطعمه عنده ناويا الزكاة لا تكفي ط وفي التملك اشارة الى انه لا يصرف الى مجنون وصبي غير مراقب الا اذا قبض لهما من يجوز له قبضه كالأب والوصي وغيرهما ويصرف الى مراقب يعقل الاخذ كما في المحيط قهستاني وتقدم تمام الكلام على ذلك اول الزكاة (قوله كما مر) اي في اول كتاب الزكاة ط (قوله نحو مسجد) كبناء القناطر والسقايات واصلاح الطرقات وكري الانهار والحج والجهاد وكل ما لا تملك فيه زيلعي (قوله ولا الى كفن ميت) لعدم صحة التملك منه الا ترى انه لو افترسه سبع كان الكفن للمتبرع لا للورثة نهر (قوله وقضاء دينه) لان قضاء دين الحي لا يقتضي التملك من المديون بدليل انهما لو تصادقا اي الدائن والمديون ان لادين عليه يسترده الدافع وليس للمديون ان يأخذه زيلعي اي وقضاء دين الميت بالاولى وانما يسترد الدافع مادفعه في مسألة التصديق لانه ظهر به ان لادين للدائن فقد قبض مالا حق له به لانه قبضه عن ذمة مديونه وقوله وليس للمديون ان يأخذه اي لانه لم يملكه ايضا وقيد في البحر بما اذا كان الدفع بغير امر المديون فلو بأمره فهو تملك من المديون فيرجع عليه لا على الدائن اه اي لان من قضى دين غيره بأمره له ان يرجع عليه بلا شرط الرجوع في الصحيح فيكون تملك من المديون على سبيل القرض ثم هذا اذا لم ينو بالدفع الزكاة على المديون والا فلا رجوع له على احد كما ذكره قريبا فافهم (قوله فيجوز لو بأمره) اي يجوز عن الزكاة على انه تملك منه والدائن يقبضه بحكم النيابة عنه ثم يصير قابضا لنفسه فتح (قوله فاطلاق الكتاب) يعني الهداية او القدوري حيث اطلقا دين الميت عن التقييد بالامر واصل البحث لابن الهمام في شرح الهداية حيث قال وفي الغاية عن المحيط والمفيد لو قضى بها دين حي او ميت بأمره جاز وظاهر الحانية يوافقه لكن ظاهر اطلاق الكتاب يفيد عدم الجواز في الميت مطلقا وهو ظاهر الخلاصة ايضا حيث قال لو قضى دين حي او ميت بغير اذن الحي لا يجوز فقيد الحي واطلاق الميت اه (قوله وهو الوجه) لانه لا بد من كونه تملك وهو لا يقع عند امره بل عند اداء المأمور وقبض النائب وحينئذ لم يكن المديون اهلا للتملك لموته وعلى هذا فاطلاق مسألة التصديق السابقة محمول على ما اذا كان الوفاء بغير أمر المديون اما لو كان بأمره فينبغي ان يرجع الى المديون اذ غاية الامر انه ملك فقيرا على ظن انه مديون وظهور عدمه لا يؤثر عدم التملك بعد

لان ال الجنسية تبطل
الجمعية وشرط الشافعي
ثلاثة من كل صنف ويشترط
ان يكون الصرف (تمليكا)
لا اباحة كما مر (لا) يصرف
(الى بناء) نحو (مسجد
و) لا الى (كفن ميت
وقضاء دينه) أما دين الحي
الفقير فيجوز لو بأمره
وأذونات فاطلاق الكتاب
يفيد عدم الجواز وهو
الوجه نهر

وقوعه لله تعالى كذا في النهر وهو ملخص من كلام الفتح لكن قوله فينبغي ان يرجع على المديون ليس في عبارة الفتح وهو سبق قلم لان هذا فيما اذا لم ينو بالدفع الزكاة كما قدمناه والكلام الآن فيما اذا نواها بدليل التعليل وحينئذ لا رجوع له على احد لو وقوعه زكاة نعم ينبغي ان يرجع به المديون على دأئه لان الدائن قبضه نيابة عنه ثم لنفسه وقد تبين بالتصادق عدم صحة قبضه لنفسه فبقى على مالك المديون ثم رأيت العلامة المقدسي اعترض ما بحثه في الفتح بأن الدفع وقع نيابة عن المديون لوفاء دينه واذا لم يكن دين لم يعتبر ذلك التوكيل الضمني في القبض لانه ثبت ضرورة للدين ولادين فلا قبض فلاملك للفقيه اه قلت وفيه نظر لان أمره بالدفع الى دأئه لم يبطل بظهور عدم الدين كما لو أمره بالدفع الى أجنبي فيكون وكلا بالقبض قصدا لاضمان تأمل (قوله يعتق) اي يعتقه الذي اشتراه بزكاة ماله او يعتق عليه بأن اشترى بها أباه مثلا (قوله لعدم التملك) علة للجميع (قوله وهو الركن) اي ركن الزكاة بالمعنى المصدري لانها كما مر تملك المال من فقير مسلم الح وتسميته ركننا تبعا للهداية وغيرها ظاهر بخلاف ما في الدرر من تسميته شرطا (قوله وقدمنا) اي قيل قوله وافترضها عمرى (قوله ان الحياة) اي في الدفع الى هذه الاشياء مع صحة الزكاة (قوله ثم يأمره الح) ويكون له ثواب الزكاة وللفقير ثواب هذه القرب بحر وفي التعبير ثم اشارة الى انه لو أمره أولا لا يجزى لانه يكون وكلا عنه في ذلك وفيه نظر لان المعبر نية الدافع ولذا جازت وان سماها قرضا أو هبة في الاصح كما قدمناه ففهم (قوله والظاهر نعم) البحث لصاحب النهر وقال لانه مقتضى صحة التملك قل الرحمتي والظاهر انه لا شبهة فيه لانه ملكه اياه عن زكاة ماله وشرط عليه شرطا فاسدا والهبة والصدقة لا يفسدان بالشرط الفاسد (قوله والى من بينهما ولاد) اي بينه وبين المدفوع اليه لان منافع الاملاك بينهم متصلة فلا تحقق التملك على الكمال هداية والولاد بالكسر مصدر ولدت المرأة ولادة وولادا مغرب اي اصله وان علا كأبويه واجدادهم وجداته من قبلها وفرعه وان سفل بفتح التاء من باب طلب والضم خطأ لانه من السفالة وهى الحساسة مغرب كأولاد الاولاد وشمل الولاد بالنكاح والسفاح فلا يدفع الى ولده من الزنا ولا الى من نفاه كسيأتى وكذا كل صدقة واجبة كالفطرة والنذور والكفارات اما التطوع فيجوز بل هو اولى كفى البدائع وكذا يجوز خمس المعادن لان له حبسه لنفسه اذا لم تغنه الاربعة الاخماس كما في البحر عن الاسبيجاني وقيد بالولاد لجوازه لبقية الاقارب كالاخوة والاعمام والاخوال الفقراء بل هم اولى لانه صلة وصدقة وفي الظهيرية ويبدأ في الصدقات بالاقارب ثم الموالى ثم الجيران ولودفع زكاته الى من نفقته واجبة عليه من الاقارب حاز اذا لم يحسبها من النفقة بحر وقدمناه موضحا اول الزكاة ويجوز دفعها للزوجة أبيه وابنه وزوج ابنته تارخانية وفي القنية اختلاف في المريض اذا دفع زكاته الى أخيه وهو وارثه قيل يصح وقيل لا كمن اوصى بالحج ليس للوصى ان يدفعه الى قريب الميت لانه وصية وقيل للورثة الرد باعتبارها اه وظاهر كلامهم يشهد للاول نهر وكذا استظهره في البحر قلت ويظهر لي الاخير وهو أنه يقع زكاة فيما بينه وبين الله تعالى وللورثة ان علموا به الرد باعتبار أنها في حكم الوصية للوارث

(و) لا الى (من ما) اي قن
(يعتق) لعدم التملك وهو
الركن وقدمنا ان الحياة
ان يتصدق على الفقير
ثم يأمره بفعل هذه
الاشياء وهل له ان يخالف
أمره لم أره والظاهر نعم
(و) لا الى (من بينهما
ولاد)

قوله والى من بينهما الح
هكذا بخطه واعلم سقط
من قلمه كلمة لا تأمل اه
مصححه

ويشهد له ما قدمناه قيل باب زكاة المال عن المختارات وغيرها من انها لو زادت على الثالث واراد ان يؤديها في مرضه يؤديها سرا من الورثة وقدمنا ان ظاهر قولهم سرا ان الورثة لو علموا بذلك لهم اخذ ما زاد على الثالث وقد يفرق بين المسئلتين بأن المريض هناك مضطر الى اداء الزائد على الثالث للخروج عن عهدها بخلاف ادائه الى وارثه تأمل * (فرع) * يكره ان يحتال في صرف الزكاة الى والديه المعسرين بأن تصدق بها على فقير ثم صرفها الفقير اليهما كافي الفينة قال في شرح الوهبانية وهي شهيرة مذكورة في غالب الكتب (قوله ولو مملوكا لفقير) قد راجعت كثيرا فلم أر من ذكر ذلك وهو مشكل فان الملك يقع للمولى الفقير ثم رأيت الرحمتي قال حكاه الشلبي في حاشية التبيين بقل فقال وقيل في الولد الرقيق والزوجة كذلك اهـ اي لا تدفع لهم الزكاة اهـ ثم رأيت عبارة الشامي بعينها في المعراج ومقتضى التعبير بقل ضعفه لما قلنا والله اعلم (قوله ولو مبانة) اي في العدة ولوبثلاث نهر عن معراج الدراية (قوله ولا الى مملوك المزكى) وكذا مملوك من بينه وبينه قرابة ولاد أو زوجية لما قال في البحر والفتح ان الدفع لمكاتب الولد غير جائز كالدفع لابنه شربلاية (قوله ولو مكاتب او مدبرا) لعدم التملك في العبد والمدير ولان له في كسب مكاتبه حقا زيلعي واعترض الشربلاية جعله المملوك شاملا للمكاتب بأنهم صرحوا بأنه لو قال كل مملوك لي حر لا يتناول المكاتب لانه ليس بمملوك مطلقا لانه مالك يدا قات وقد يجاب بأنه لم يتناوله هناك لشبهة انصراف المطلق الى الكامل فلم يعتق لان الشبهة تصلح للدفع لا للاثبات ولا مقتضى هنا لمراعاة هذه الشبهة (قوله اعتق المزكى بعضه) اعلم ان حكم معتق البعض عند الامام ان العبدان كان كله للمعتق عتق بقدر ما أعتق وله استسعاؤه في قيمة الباقي أو تحريره وان كان مشتركا فان كان المعتق موسرا فله شريكه استسعاء العبد في قيمة حصته أو تضمين المعتق ويرجع بما ضمن على العبد أو يعتق باقيه وان كان معسرا استسعى العبد لا غير وعندهما ان اعتق بعض عبده عتق كله ولا يسعى وان أعتق بعض المشترك فليس للآخر الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد وسيأتي تمام الاحكام في بابه (قوله معسرا) حال من الاب وليس بقيد احترازي (قوله لا يدفع له) ذكره ليعلم له والافغني عنه قول المصنف ولا الى عبده ط (قوله لانه مكاتبه او مكاتب ابنه) لانه على تقدير ان يكون كله أو يكون بينه وبين ابنه وكان موسرا واختار الابن تضمينه ورجع الاب على العبد بما ضمن فهو مكاتبه وان كان معسرا أو كان موسرا واختار الابن الاستسعاء فهو مكاتب ابنه ومكاتب الابن لا يجوز دفع الزكاة اليه كالا يجوز دفعها الى الابن فافهم وبما قررنا ظهر ان قوله معسرا ليس بقيد احترازي كما قلنا وامل فائدته رجوع شق التعليل الى المسئلتين على سبيل اللف والنشر المرتب ثم انه سماه مكاتباً لانه يشبهه في السعاية وان خالفه من بعض الاوجه كعدم الرد الى الرق (قوله واما المشترك الخ) قال في البحر ولو كان بين الاثنين أجنيبين فاعتق احدهما حصته وهو معسر واختار الساكت الاستسعاء فللمعتق الدفع لانه مكاتب اشريكه وليس للساكت الدفع لانه مكاتبه وان كان المعتق موسرا واختاره الساكت تضمينه فللساكت الدفع الى العبد لانه اجنبي عنه وليس للمعتق الدفع اذا اختار

ولو مملوكا لفقير (او)
بينهما (زوجية) ولو
مبانة وقال تدفع هي لزوجها
(و) لا الى (مملوك المزكى)
ولو مكاتب او مدبرا (و)
لا الى (عبد اعتق المزكى
بعضه) سواء كان كله له او
بينه وبين ابنه فاعتق الاب
حظه معسرا لا يدفع له لانه
مكاتبه او مكاتب ابنه وأما
المشترك بينه وبين اجنبي
تحكمه علم مما مر

بعد تضمينه استسعاءه اه (قوله لانه اما مكاتب نفسه) اى فيما اذا كان المزكى هو الساكت المستسمى وكان المعتق معسرا او كان المزكى هو المعتق الموسر واستسمى العبد بعد ان ضمنه الساكت وقوله او غيره اى فيما اذا كان المزكى هو المعتق فى الصورة الاولى او الساكت فى الثانية كما علم مما ذكرناه آنفا عن البحر فى المسئلتين الاوليين لا يجوز الدفع اليه لانه مكاتب نفسه كما علم من قوله ولا الى مملوك المزكى ولو مكاتباً وفى الاخيرتين يجوز لانه مكاتب غيره كما علم من قول المتن سابقا ومكاتب فقوله لانه الخ تعليل لقوله فحكمه علم مما مر وهو ظاهر فافهم قال فى النهر فان قلت كيف يتصور دفع الزكاة من المعسر قلت يتصور بأن يكون زكاة مال مستهلك قبل الاعتاق ويكون وقت الاعتاق فقيرا (قوله مطلقا) اى سواء كان المعتق موسرا او معسرا او العبد كله له او مشترك بينه وبين ابنه او اجنبى (قوله لانه حركله) اى غير مديون وهو فيما اذا كان كل العبد للمعتق او بعضه وهو موسر وضمنه الساكت (قوله او حر مديون) اى فيما اذا كان المعتق معسرا فان العبد يسعى للساكت وهو حر (قوله فافهم) اشار به الى انه حرر المراد على وجه لا يرد عليه ما اورده فى الدرر على عبارة الهداية وان تكلف شراحها الى تأويلها كما يعلم بمراجعة ذلك (قوله ولا الى غنى) استثنى منه القهستانى المكاتب وابن السبيل والعامل ومقتضاء جواز الدفع الى المكاتب وان حصل نصابا زائدا على بدل الكتابة وقد منا نحوه عن شرح ابن الشبلى واما دفعها الى السلطان فتقدم الكلام عليه اول الزكاة وكذا لو جمع رجل لفقر زكاة من جماعة (قوله فارغ عن حاجته) قال فى البدائع قدر الحاجة هو ما ذكره الكرخى فى مختصره فقال لا بأس ان يعطى من الزكاة من له مسكن وما يتأث به فى منزله وخادم وفرس وسلاح وثياب البدن وكتب العلم ان كان من اهله فان كان له فضل عن ذلك تبلغ قيمته مائتى درهم حرم عليه اخذ الصدقة لما روى عن الحسن البصرى قال كانوا يعنى الصحابة يعطون من الزكاة من يملك عشرة آلاف درهم من السلاح والفرس والدار والخدم وهذا لان هذه الاشياء من الحوائج اللازمة التى لا بد للانسان منها و ذكر فى الفتاوى فيمن له حوانيت ودور للغلة لكن غلتها لا تكفيه وعياله انه فقير ويحل له اخذ الصدقة عند محمد وعند ابى يوسف لا يحل وكذا لوله كرم لا تكفيه غلته ولو عنده طعام للقوت يساوى مائتى درهم فان كان كفاية شهر يحل او كفاية سنة قيل لا يحل وقيل يحل لانه مستحق الصرف الى الكفاية فيلحق بالعدم وقد اذخر عليه الصلاة والسلام للنساء قوت سنة ولوله كسوة الشتاء وهو لا يحتاج اليها فى الصيف يحل ذكر هذه الجملة فى الفتاوى اه وظاهر تعليله للقول الثانى فى مسألة الطعام اعتماده وفى التتار خاتمة عن التهذيب انه الصحيح وفيها عن الصغرى له دار يسكنها لكن تزيد على حاجته بأن لا يسكن الكل يحل له اخذ الصدقة فى الصحيح وفيها سئل محمد عن له ارض يزرعها أو حانوت يستغلها او دار غلتها ثلاثة آلاف ولا تكفى لنفقه ونفقة عياله سنة يحل له اخذ الزكاة وان كانت قيمتها تبلغ الوفاء وعليه الفتوى وعندها لا يحل اه ما خصنا قلت وسئلت عن المرأة هل تصير غنية بالجهاز الذى تزف به الى بيت زوجها والذى يظهر مما مر أن ما كان من اثاث المنزل وثياب البدن وأواني الاستعمال مما لا بد لامثالها منه فهو من الحاجة الاصلية وما زاد على ذلك من الحلى والاولانى

لانه اما مكاتب نفسه او غيره
وقالا يجوز مطلقا لانه
حركله او حر مديون فافهم
(و) لا الى (غنى) يملك
قدر نصاب فارغ عن
حاجته الاصلية من اى
مال كان كمن له نصاب
سائمة لا تساوى مائتى درهم

مطلب
فى الحوائج الاصلية

مطلب
فى جهاز المرأة هل تصير به
غنية

والامتعة التي يقصد بها الزينة اذا بلغ نصابا تصير به غنية ثم رايت في التتارخانية في باب صدقة
 الفطر سئل الحسن بن علي عن لها جواهر ولاي تلبسها في الاعياد وتزين بها الزوج وليست
 للتجارة هل عليها صدقة الفطر قال نعم اذا بلغت نصابا وسئل عنها عمر الحافظ فقال لا يجب عليها
 شيء اه وحاصله ثبوت الخلاف في ان الحلي غير النقيدين من الحوائج الاصلية والله تعالى اعلم
 (قوله كما جزم به في البحر) حيث قال ودخل تحت النصاب النامي الخمس من الابل فان ملكها
 او نصابا من السوائم اى مال كان لا يجوز دفع الزكاة له سواء كان يساوى مائتى درهم او لا وقد
 صرح به شراح الهداية عند قوله من اى مال كان اه (قوله ما في الوهبانية) اى في آخرها عند
 ذكر الالغاز (قوله لكن اعتمد في الشرنبلاية الخ) حيث قال وما وقع في البحر خلاف هذا
 فهو وهم فليتنبه له وقد ذكر خلافه في الغاز الاشياء والنظائر فقد ناقض نفسه ولم أر أحدا من
 شراح الهداية صرح بما ادعاه بل عبارتهم تفيد خلافه غير أنه قال في العناية ولا يجوز دفع
 الزكاة الى من ملك نصابا سواء كان من النقود او السوائم او العروض اه فاوهم ما في البحر
 وهو مدفوع لان قول العناية سواء كان الخ مفيد تقدير النصاب بالقيمة سواء كان من
 العروض او السوائم لما ان العروض ليس نصابها الا ما يباغ قيمته مائتى درهم وقد صرح بان
 المعبر مقدار النصاب في التبيين وغيره واستدل له في الكافي بقوله صلى الله عليه وسلم من سأل
 وله ما يغنيه فقد سأل الناس الحافا قيل وما الذى يغنيه قال مائتا درهم او عدلها اه فقد شمل
 الحديث اعتبار السائمة بالقيمة لا لطلاقه وقد نص على اعتبار قيمة السوائم في عدة كتب من غير
 خلاف في الاشياء والسراج والوهبانية وشرحها والذخائر الاشرفية وفي الجوهرية قال
 المرغيناني اذا كان له خمس من الابل قيمتها اقل من مائتى درهم تحل له الزكاة وتجب عليه وبهذا
 ظهر ان المعبر نصاب النقد من اى مال كان بلغ نصابا من جنسه او لم يباغ اه مانقله عن
 المرغيناني اه ما في الشرنبلاية ملخصا ووفق ط بأنه روى عن محمد روايتان في النصاب
 المحرم للزكاة هل المعبر فيه القيمة او الوزن ففي المحيط عنه الاول وفي الظهيرية عنه الثانى
 وتظهر الثمرة فيمن له تسعة عشر دينارا قيمتها ثمانية درهم مثلا فيحرم اخذ الزكاة على الاول
 لاعلى الثانى والظاهر ان اعتبار الوزن في الموزون لتأنيه فيه اما المعدود كالسائمة فيعتبر فيها
 العدد على الرواية الثانية وعليها يحمل ما في البحر وعلى رواية المحيط من اعتبار القيمة يحل
 ما في الشرنبلاية وغيرها وبه يندفع التنافى بين كلامهم اه اقول وفيه نظر فان قوله اما
 المعدود كالسائمة فيعتبر فيها العدد هو مسلم في حق وجوب الزكاة اما في حق حرمة اخذها فهو
 محل النزاع فقد يقال اذا كان اختلاف الرواية في الموزون يكون المعدود معتبرا بالقيمة بلا
 اختلاف كما تعتبر القيمة اتفاقا في العروض وقد علمت ان ما ذكره في البحر لم يصرح به شراح
 الهداية وانما صرحوا بما مر عن العناية وقد علمت تأويله مع تصريح المرغيناني بما يزيل
 الشبهة من اصلها فلم يحصل التنافى بين كلامهم حتى يقتحم التوفيق البعيد وانما حصل التنافى
 بين ما فهمه في البحر وبين ما صرح به غيره والواجب الرجوع الى ما صرحوا به حتى يرى
 تصريح آخر منهم بخلافه يحصل به التنافى فحينئذ يطالب منه التوفيق فافهم (قوله اى الغنى)
 احتراز به عن مملوك الفقير فيجوز دفعها اليه كفى منية المفتى ط (قوله ولو مدبرا) مثله ام الولد كفى

مطلب

في الحوائج الاصلية

كما جزم به في البحر والنهر
 واقره المصنف قائلا وبه
 يظهر ضعف ما في الوهبانية
 وشرحها من انه تحل له
 الزكاة وتلزمه الزكاة اه
 لكن اعتمد في الشرنبلاية
 ما في الوهبانية وحرر
 وجزم بان ما في البحر
 وهم (و) لا الى (مملوكه)
 اى الغنى ولو مدبرا

البحر (قوله او زمنالح) اي ولا يجد ما ينفقه كافي الذخيرة (قوله على المذهب) اي حيث اطلق فيه العبد وهذا راجع الى قوله او زمنالح قال في الذخيرة وروى عن ابي يوسف جواز الدفع اليه اه قال في الفتح وفيه نظر لانه لا ينتفى وقوع الملك لمولاه بهذا العارض وهو المانع وغاية ما فيه وجوب كفايته على السيد وتأثيمه بتركه واستحباب الصدقة النافلة عليه وقد يجاب بانه عند غيبة مولاه الغنى وعدم قدرته على الكسب لا ينزل عن حال ابن السبيل اه قال في البحر وقد يقال ان الملك هنا يقع للمولى وليس بمصرف واما ابن السبيل فمصرف فالاولى الاطلاق كما هو المذهب اه قلت مراد صاحب الفتح الحاقه بابن السبيل في جواز الدفع اليه للعجز مع قيام المانع كما الحق به من له مال لا يقدر عليه كما مر فاذا جاز فيه مع تحقق غناه ففي العبد العاجز من كل وجه اولى لكن قد ينزع في صحة الحاق بان الزكاة لا بد فيها من التملك والعبد لا يملك وان ملك ففي ابن السبيل ونحوه وقع الملك في محل العجز لجاز الدفع وفي العبد وقع في غير محل العجز لان الملك يقع للمولى الا ان يدعى وقوعه للعبد هنا حياء لمهجته حيث لم يجد متبرعا (قوله غير المكاتب) اي مكاتب الغنى (قوله بمحيط) اي بدين محيط اي مستغرق لرقبته ولما في يده (قوله فيحوز) جواب لشرط مقدر اي اما المكاتب والمأذون المذكور فيحوز دفع الزكاة اليهما اما المكاتب فقد مر واما المؤذون فلعدم ملك المولى اكسابه في هذه الحالة عند الامام خلافا لهما كما في البحر (قوله ولا الى طفله) اي الغنى فيصرف الى البالغ ولو ذكر احميحا قهستاني فافاد ان المراد بالطفل غير البالغ ذكر اكان او اثني في عيال ابيه اولا على الاصح لما انه يعد غنيا بغناه نهر (قوله بخلاف ولده الكبير) اي البالغ كما مر ولو زمنالح قبل فرض نفقته اجماعا وبعده عند محمد خلافا للثاني وعلى هذا بقية الاقرب وفي بنت الغنى ذات الزوج خلاف والاصح الجواز وهو قولهما ورواية عن الثاني نهر (قوله وطفل الغنية) اي ولو لم يكن له اب بحر عن الغنية (قوله لانتفاع المانع) علة للجميع والمانع ان الطفل يعد غنيا بغنى ابيه بخلاف الكبير فانه لا يعد غنيا بغنى ابيه ولا الاب بغنى ابنه ولا الزوجة بغنى زوجها ولا الطفل بغنى امه ح عن البحر (قوله وبني هاشم الح) اعلم ان عبد مناف وهو الاب الرابع للنبي صلى الله عليه وسلم اعقب اربعة وهم هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس ثم هاشم اعقب اربعة انقطع نسل الكل الا عبد المطلب فانه اعقب اثني عشر تصرف الزكاة الى اولاد كل اذا كانوا مسلمين فقراء الا اولاد عباس وحارث واولاد ابى طالب من علي وجعفر وعقيل قهستاني وبه علم ان اطلاق بني هاشم مما لا ينبغي اذ لا تحرم عليهم بل على بعضهم ولهذا قال في الحواشي السعدية ان آل ابي لهب ينسبون ايضا الى هاشم وتحل لهم الصدقة اه واجاب في النهر بقوله واقول قال في النافع بعد ذكر بني هاشم الا من ابطال النص قرابته يعني به قوله صلى الله عليه وسلم لا قرابة بيني وبين ابي لهب فانه آثر علينا الاجرين وهذا صريح في انقطاع نسبته عن هاشم وبه ظهر ان في اقتصار المصنف على بني هاشم كفاية فان من اسلم من اولاد ابى لهب غير داخل لعدم قرابته وهذا حسن جدا لم أر من نحا نحوه فتدبره اه (قوله بنو لهب) في بعض النسخ بنو ابى لهب وهي اصوب (قوله فتحل لهم ٣) هذا ما جرى عليه جمهور الشارحين خلافا لما في غاية البيان كما في البحر والنهر (قوله بنو المطلب) اي لمن اسلم منهم وهو اخوه هاشم كما مر

او زمنالح ليس في عيال مولاه او كان مولاه غائبا على المذهب لان المانع وقوع الملك لمولاه (غير المكاتب) والمأذون المديون بمحيط فيحوز (و) لا الى (طفله) بخلاف ولده الكبير وابيه وامراته الفقراء وطفل الغنية فيحوز لانتفاع المانع (و) لا الى (بني هاشم) الاس ابطال النص قرابته وهم بنو لهب فتحل لمن اسلم منهم كما تحل ابني المطلب ثم ظاهر المذهب

٣ قوله فتحل لهم هكذا بخطه ولعلها نسخة والا فالذي في نسخ الشارح فتحل لمن اسلم منهم وهو اصريح بالمراداه مصححه

(قوله اطلاق المنع الح) يعنى سواء فى ذلك كل الا زمان وسواء فى ذلك دفع بعضهم لبعض ودفع غيرهم لهم وروى أبو عصمة عن الامام انه يجوز الدفع الى بنى هاشم فى زمانه لان عوضها وهو خمس الخمس لم يصل اليهم لاهمال الناس أمر الغنائم وايصالها الى مستحقيها واذا لم يصل اليهم العوض عادوا الى المعوض كذا فى البحر وقال فى النهر وجوز أبو يوسف دفع بعضهم الى بعض وهو رواية عن الامام وقول العيني والهاشمى يجوز له ان يدفع زكاته الى هاشمى مثله عند ابى حنيفة خلافا لابى يوسف صوابه لا يجزى ولا يصح حمله على اختيار الرواية السابقة عن الامام لمن تأمل اه وجهه انه لو اختار تلك الرواية ماصح قوله خلافا لابى يوسف لما علمت من انه موافق لها وفى اختصار الشارح بعض ايهام اه ح (قوله فارقاؤهم اولى) اى بالمنع لان تملك الرقيق يقع لمولاه بخلاف العتيق قال فى النهر قيد بمواليهم لان مولى الغنى يجوز الدفع اليه (قوله لحديث مولى القوم منهم) رواه ابو داود والترمذى والنسائى بلفظ مولى القوم من انفسهم وانا لا تحل لنا الصدقة قال الترمذى حسن صحيح وكذا صححه الحاكم فتح وهذا فى حق حل الصدقة وحرمتها لا فى جميع الوجوه الا ترى انه ليس بكفء لهم وان مولى المسلم اذا كان كافرا اتؤخذ منه الجزية ومولى التغاى لا تؤخذ منه المضاعفة بل الجزية نهرقات سيأتى فى باب الكفاءة فى النكاح ان معتق الوضيع ليس بكفء لمعتقة الشريف (قوله لسائر الانبياء) اى لباقيهم (قوله واعتمد فى النهر الح) هو اعتماد اثنائى القولين الآتى نقلاهما عن المبسوط وفى حواشى مسكين عن الحموى عن شرح البخارى لابن بطال اتفق الفقهاء على ان ازواجه صلى الله عليه وسلم لا يدخان فى الدين حرمت عليهم الصدقة ثم قال الحموى وفى المغنى عن عائشة رضى الله عنها انا آل محمد لا تحل لنا الصدقة قال فهذا يدل على تحريمها عليهم اه تأمل (قوله وجازت التطوعات الح) قيد بها ليخرج بقية الواجبات كالنذر والعشر والكفارات وجزاء الصيد الا خمس الركاز فانه يجوز صرفه اليهم كفى النهر عن السراج (قوله كما حققه فى الفتح) اقول نقل فى البحر عن عدة كتب ان النفل جائز لهم اجماعا وذكر انه المذهب وانه لا فرق بين التطوع والوقف كما فى المحيط وكافى النسفى وان الزيلعى اثبت الخلاف على وجه يشعر بحرمة التطوع عليهم وقواه فى الفتح من جهة الدليل اه قات وذكر فى الفتح ان الحق اجراء الوقف مجرى النافذة لان الوقف متبرع ووجوب الدفع على الناظر لوجوب اتباعه لشرط الوقف لا يصير به واجبا على الوقف ونقل ح عبارته بطولها وحاصلها ترجيح منع الوقف عليهم كالنافذة وبه يظهر ما فى كلام الشارح فان مفاده ان كلام الفتح فى الوقف فقط وانه يحل لهم لكن وقع فى نسخة كتب عليها ح بزيادة وقيل لا مطلقا قبل قوله على ما هو الحق وبها يصح الكلام وسقطت هذه الزيادة وما بعدها فى بعض النسخ الى قوله ولا تدفع الى ذمى (قوله لكن فى السراج وغيره) عزاء فى البحر الى شرح الطحاوى وغيره (قوله وجعله محشى الاشياء) اى الشيخ صالح الغزى ابن المصنف وكذا البيهقى شارح الاشياء والضمير الى ما فى السراج وغيره ط (قوله محمل القولين) اى محمل القول بالجواز على ما اذا سماهم وبعده على ما اذا لم يسماهم كما اذا وقف على الفقراء ولعل وجهه انه حينئذ يكون صدقة من كل وجه فلا يجوز الدفع الى فقرائهم بخلاف ما اذا سماهم لانه يكون تبرعا وصلة لاصدقة فهو كماله وقف على جماعة اغنياء

اطلاق المنع وقول العيني والهاشمى يجوز له دفع زكاته مثله صوابه لا يجوز نهر (و) لالى (مواليهم) اى عتقاؤهم فارقاؤهم اولى لحديث مولى القوم منهم وهل كانت تحل لسائر الانبياء خلاف واعتمد فى النهر حلها لا قرباؤهم لاهم (وجازت التطوعات من الصدقات و) غلة (الوقوف لهم) اى لبنى هاشم سواء سماهم الواقف اولا على ما هو الحق كما حققه فى الفتح لكن فى السراج وغيره ان سماهم جاز والا لا قلت وجعله محشى الاشياء محمل القولين

٣ قوله غير العشر هكذا
بنحطه بدون واو والذي
في نسخ الشارح وغير
العشر بالواو والمآل واحد
تأمل اه مصححه

ثم نقل عن صاحب البحر
عن المبسوط وهل تحمل
الصدقة لسائر الانبياء
قل نعم وهذه خصوصية
لنبينا صلى الله عليه وسلم
وقيل لا بل تحمل اقرباتهم
فهي خصوصية لقربة
نبينا اكراما واطهارا
لفضيلته صلى الله عليه وسلم
فليحفظ (و) لا تدفع الى
(ذمي) لحديث معاذ
(وجاز) دفع (غيرها
وغير العشر) والخراج
(اليه) اي الذمي ولو
واجبا كنذر وكفارة
وقطرة خلافا للثاني وبقوله
يفتي حاوي القدسي واما
الحربي ولو مستأمننا جميع
الصدقات لا تجوز له اتفاقا
بحر عن الغاية وغيرها
لكن جزم الزيلعي بجواز
التطوع له (دفع بحر)
لمن يظنه مصرفا (فبان
انه عبده او مكاتبه او حربي
ولو مستأمننا أعادها)

ثم على الفقراء ويؤيده ما في خزائنه المفتين لو قال مالي لاهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وهم
يحصون جاز لان هذه وظيفة وليست بصدقة ويصرف الى اولاد فاطمة رضي الله عنها اه
(قوله) ثم نقل عن صاحب البحر (الح) هذا موجود في بعض النسخ والاصوب اسقاطه لتكرره
بقوله المار وهل كانت تحمل الح (قوله) حديث معاذ اي المار عند قوله ومكاتب اذا خلاص
ان الضمير في اغنيائهم يرجع للمسلمين فكذا في فقرائهم معراج (قوله غير العشر) فانه ملحق
بالزكاة ولذا سموه زكاة الزرع واما الخراج فليس من الصدقات التي الكلام فيها ومصرفه
مصالح المسلمين كما مر ولذا لم يستثن في الكنز والهداية الا الزكاة (قوله خلافا للثاني) حيث قال
ان دفع سائر الصدقات الواجبة اليه لا يجوز اعتبارا بالزكاة وصرح في الهداية وغيرها بان
هذا رواية عن الثاني وظاهره ان قوله المشهور كقولهما (قوله) وبقوله يفتي) الذي في حاشية
الحير الرملي عن الحاوي وبقوله تأخذ قلت لكن كلام الهداية وغيرها يفيد ترجيح قولهما
وعليه المتنون (قوله واما الحربي) محترز الذمي (قوله عن الغاية) اي غاية البيان وقوله وغيرها
اي النهاية فافهم (قوله) لكن جزء الزيلعي بجواز التطوع اه) اي للمستأمن كما تفيد عبارة النهر
ثم ان هذا لم أره في الزيلعي وكذا قال ابو السعود وغيره مع انه مخالف لدعوى الاتفاق لكن
رأيت في المحيط من كتاب الكسب ذكر محمد في السير الكبير لا بأس للمسلم ان يعطي كافرا حربيا
او ذميا وان يقبل الهدية منه لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث خمسمائة دينار الى مكة
حين قحطوا وأمر بدفعها الى ابي سفيان بن حرب وصفوان بن امية ليفرقا على فقراء اهل مكة
ولان صلة الرحم محمود في كل دين والاهداء الى الغير من مكارم الاخلاق الح وسند ذكر تمام
الكلام على ذلك في اول كتاب الوصايا (قوله دفع بحر) اي اجتهاده وهو لغة الطلب والابتغاء
ويرادفه التوخي الا ان الاول يستعمل في المعاملات والثاني في العبادات وعرفا طلب الشيء
بغالب الظن عند عدم الوقوف على حقيقته نهر (قوله من يظنه مصرفا) اما وتحري دفع لمن
ظنه غير مصرف او شك وذا بحر لم يجز حتى يظهر انه مصرف فيجزيه في الصحيح خلافا لمن ظن
عدمه وتماه في النهر وفيه واعلم ان المدفوع اليه لو كان جالسا في صف الفقراء يصنع صنعهم
او كان عليه زعيم اوسأله فاعطاه كانت هذه الاسباب بمنزلة التحري كذا في المبسوط حتى لو ظهر
غناه لم يعد (قوله فبان انه عبده) اي ولو مدبرا أو ام ولد نهر وجوهرة وهو مفاد من مقابلته
بالمكاتب وانما لم يجز لانه لم يخرج المدفوع عن ملكه والتمايك ركن (قوله او مكاتبه) لانه
في كسبه حقا فله يتم التملك زيلعي والمستسعى كالمكاتب عنده وعندهما حر مديون بحر عن
البدائع (قوله او حربي) قل في البحر واطاق اي في الكنز الكافر فشمع الذمي والحربي
وقد صرح بهما في المتن وفي المحيط في الحربي روايتان والفرق على احداها انه لم توجد
صفة القرية اصلا والحق المنع في غاية البيان عن التحفة اجمعوا انه اذا ظهر انه حربي ولو
مستأمن لا يجوز وكذا في المعراج معللا بأن صلته لا تكون برا شرعا ولذا لم يجز التطوع اليه
فلم يقع قرية اه اقول ينافيه ما قدمناه قريبا عن المحيط عن السير الكبير من انه لا بأس
ان يعطي حربيا الا ان يقال ان معناه لا يحرم بل تركه اولى فلا يكون قرية فتأمل وفي شرح
الكنز لابن الشلبي قل في كفاية البيهقي دفع الى حربي خطأ ثم تبين جاز على رواية الاصل

وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة انه لا يجوز وهو قوله اه قال الاقطع وقال ابو يوسف لا يجوز وهو احد قولى الشافعى وقوله الآخر مثل قول ابي حنيفة قال فى مشكلات خواهر زاده الاجماع منعقد انه لو كان مستأمن او حربيا تجب الاعادة اه ونص فى المختار على الجواز واطلاق الكنز يدل عليه اه كلام ابن الشلبى قلت وكذا اطلاق الهداية والملتقى الكافريدل على الجواز وما نقله عن الاقطع يدل على انه قول امام المذهب فحكاية الاجماع على خلافه فى غير محلهما (قوله لما مر) اى فى قوله فجميع الصدقات لا تجوز له اتفاقا (قوله او كونه ذميا) عدل عن تعبير الهداية وغيرها بالكافر بناء على ما مر (قوله لا يعيد) اى خلافا لابي يوسف (قوله لانه اتى بما فى وسعه) اى اتى بالتملك الذى هو الركن على قدر وسعه اذ ليس مكلفا اذا دفع فى ظلمة مثلا بأن يسأل عن القابض من انت وبقولنا اتى بالتملك يندفع ما قد يقال انه لو دفع الى عبده او مكاتبه يكون آتيا بما فى وسعه لكن يرد عليه الحربى لحصول التملك وهذا يؤيد ما مر من عدم وجوب الاعادة فيه والتعليل بعدم وجود صفة القرابة محل نظر فتدبر (قوله ولو دفع بلا تحرر ٣) اى ولا شك كفاى الفتح وفى القهستانى بأن لم يخطر بباله انه مصرف أولا وقوله لم يجوز ان اخطأ اى ان تبين له انه غير مصرف فلو لم يظهر له شئ فهو على الجواز وقد نما مالوشك فلم يتحرر وتحرى وغلب على ظنه انه غير مصرف (تنبيه) فى القهستانى عن الزاهدى ولا يتردد منه لو ظهر انه عبد او حربى وفى الهاشمى روايتان ولا يتردد فى الولد والغنى وهل يطيب له فيه خلاف واذا لم يطب قيل يتصدق وقيل يرد على المعطى اه (قوله وكره اعطاء فقير نصابا او اكثر) وعن ابي يوسف لا بأس باعطاء قدر النصاب وكره الاكثر لان جزأ من النصاب مستحق لحاجته للحال والباقى دونه معراج وبه ظهر وجه ما فى الظهيرية وغيرها عن هشام قل سألت ابا يوسف عن رجل له مائة وتسعة وتسعون درهما فتصدق عليه بدرهمين قال يأخذ واحدا ويرد واحدا اه فمافى البحر والنهر هنا غير محرر فتدبر وبه ظهر ايضا ان دفع ما يكمل النصاب كدفع النصاب قال فى النهر والظاهر انه لا فرق بين كون النصاب ناميا او لاحتى لو اعطاه عروضا تباع نصابا فكذلك ولا بين كونه من النقود او من الحيوانات حتى لو اعطاه خمسا من الابل لم تباع قيمتها نصابا كره لما مر اه وفى بعض النسخ تباع بدون لم والانساب الاول (قوله بحيث لو فرقه عليهم) اى على العيال فهو راجع الى قوله او كان صاحب عيال قال فى المعراج لان التصديق عليه فى المعنى تصديق على عياله وقوله او لا يفضل معطوف على قوله لو فرقه وهو راجع الى قوله مديونا ففيه لف ونشر غير مرتب وقوله نصاب تنازع فيه يخص ويفضل فافهم (قوله وكره نقلها) اى من بلد الى بلد آخر لان فيه رعاية حق الجوار فكان أولى زيلعى والمتبادر منه ان الكراهة تنزيهية تأمل فلو نقلها جاز لان المصرف مطلق الفقراء درر ويعتبر فى الزكاة مكان المال فى الروايات كلها واختلف فى صدقة الفطر كياأتى (قوله بل فى الظهيرية الخ) اضراب انتقالى عن عدم كراهة نقلها الى القرابة الى تعيين النقل اليهم وهذا نقله فى مجمع الفوائد معزيا للاوسط عن ابي هريرة مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يا أمة محمد والذي بعثنى بالحق لا يقبل الله صدقة من رجل وله قرابة محتاجون الى صلاته ويصرفها الى غيرهم والذي نفسى

لما مر (وان بان غناه او كونه ذميا او انه أبوه او ابنه او امرأته او هاشمى لا) يعيد لانه اتى بما فى وسعه حتى لو دفع بلا تحرر لم يجوز ان اخطأ (وكره اعطاء فقير نصابا) او أكثر (الا اذا كان) المدفوع اليه (مديونا او) كان (صاحب عيال) بحيث (لو فرقه عليهم لا يخص كلا) او لا يفضل بعد دينه (نصاب) فلا يكره فتح (و) كره (نقلها) الى قرابة (بل فى الظهيرية لا تقبل صدقة الرجل وقرابته محايج حتى يبدأ بهم ففسد حاجتهم) او احوج (او اصلح او اروع او انفع للمسلمين

٣ قوله ولو دفع بلا تحرر هكذا بخطه والذي فى نسخ الشارح حتى لو دفع الخ اه مصححه

(او من دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب علم) وفي المعراج التصديق على العالم الفقير افضل (او الى الزهاد او كانت معجلة) قبل تمام الحول فلا يكره خلاصة (ولا يجوز صرفها لاهل البدع) كالكرامية لانهم مشبهة في ذات الله وكذا المشبهة في الصفات في المختار لان مفوت المعرفة من جهة الذات يلحق بمفوت المعرفة من جهة الصفات مجمع الفتاوى (كما لا يجوز دفع زكاة الزاني لولده منه) اى من الزنا وكذا الذى نفاه احتياطاً (الا اذا كان الولد من ذات زوج معروف) فصولين والكل فى الاشياء (ولا) يحل ان (يسأل) شيئاً من القوت (من له قوت يومه) بالفعل او بالقوة

٣ قوله نسبت الى عبدالله محمد الخ هكذا بخطه واعلمه سقط من قلمه انفظ أبى فى المصباح وكرام بفتح الكاف مثقل والدأبى عبدالله محمد بن كرام المشبه الذى أطلق اسم الجوهر على الله تعالى الى آخر ما قال فليحرر اه مصححه

بيده لا ينظر الله اليه يوم القيامة اه وحتى والمراد بعدم القبول عدم الاثابة عاينها وان سقط بها الفرض لان المقصود منها سدخلة المحتاج وفى القريب جمع بين الصلة والصدقة وفى القهستانى والافضل اخوته واخواته ثم اولادهم ثم اعمامه وعماته ثم اخواله وخالاته ثم ذوو ارحامه ثم جيرانه ثم اهل سكنته ثم اهل بلده كفى النظم اه قات ونظم ذلك المقدسى فى شرحه (قوله او من دار الحرب الخ) لان فقراء المسلمين الذين فى دار الاسلام افضل من فقراء دار الحرب بحر قلت ينبغى استثناء اسارى المسلمين اذا كان فى دفعها اعانة على فك رقابهم من الأسر تأمل (قوله وفى المعراج الخ) تمام عبارته وكذا على المديون المحتاج (قوله افضل) اى من الجاهل الفقير قهستانى (قوله خلاصة) عبارتها كما فى البحر لا يكره ان ينقل زكاة ماله المعجلة قبل الحول لفقير غير احوج ومديون (قوله ولا يجوز صرفها لاهل البدع) عبارة البرازية ولا يجوز صرفها للكرامية الخ فالمراد هنا بالبدع المكفرة تأمل (قوله كالكرامية) بالفتح والتشديد وقيل بالتخفيف والاول الصحيح المشهور فرقة من المشبهة ٣ نسبت الى عبدالله محمد بن كرام وهو الذى نص على ان معبوده على العرش استقرارا واطلق اسم الجوهر عليه تعالى الله عما يقول المبطلون علوا كبيرا مغرب (قوله وكذا المشبهة فى الصفات) هم الذين يجوزون قيام الحوادث به تعالى فيجعلون بعض صفاته حادثة كصفات الحوادث ط (قوله لان مفوت المعرفة الخ) العبارة مقلوبة وعبارة البرازية وغيرهم اى غير الكرامية من المشبهة فى الصفات اقل حالا منهم لانهم مشبهة فى الصفات واختار انه لا يجوز الصرف اليهم ايضا لان مفوت المعرفة من جهة الصفة ملحق بمفوت المعرفة من جهة الذات (قوله كما لا يجوز دفع زكاة الخ) مثل الزكاة كل صدقة واجبة الا خمس الركاظ ط عن حاشية الاشياء لابي السعود (قوله وكذا الذى نفاه) كولد ام الولد اذا نفاه كذا فى البحر ومثله المنفى باللعان كما يأتى فى بابه وهل مثله ولدفته اذا سكنت عنه او نفاه فليراجع ح (قوله احتياطاً) علة لقوله لا يجوز (قوله الا اذا كان الولد الخ) علله فى العمادية بأن النسب يثبت من النكاح وقد ذكر فى الصيرفية جاءت بولد من الزنا يثبت النسب من الزوج لامن الزانى فى الصحيح فلو دفع صاحب الفراش زكاته الى هذا الولد يجوز ولو دفع الزانى لا يجوز عندنا خلاف للشافعى اه فقد صرح بعدم جواز الدفع الى ولده من الزنا وان كان لها زوج معروف وحتى عن الحموى وهذا مخالف لما ذكره المصنف وتصوير المسئلة بالزنا مع العلم بأنها ذات زوج ليخرج ما اذا لم يعلم ذلك ليكون الوطء حينئذ وطء شبهة لا زنا ولذا قال فى البحر وخرج بولد المنى اليها زوجها اذا تزوجت ثم ولدت ثم جاء الاول حيا فان على قول الامام المرجوع عنه الاولاد للاول ومع هذا يجوز دفع زكاته اليهم وشهادتهم له كذا فى المعراج لعدم الفرعية ظاهر او عايناه فينبغى ان لا يجوز ذلك للثانى لوجود الفرعية حقيقة وان لم يثبت النسب منه لكن المنقول فى الولو الجية جواز ذلك له على قول الامام وروى رجوعه وعليه الفتوى وعليه فللاول الدفع اليهم دون الثانى اه (قوله والكل) اى كل الفروع المذكورة من قوله ولا يجوز دفعها لاهل البدع الى هنا (قوله ولا يحل ان يسأل الخ) قيد بالسؤال لان الاخذ بدونه لا يحرم بحر وقيد بقوله شيئاً من القوت

لان له سؤال ماهو محتاج اليه غير القوت كتب شربلالية واذا كان له دار يسكنها ولا
يقدر على الكسب قال ظهير الدين لا يحل له السؤال اذا كان يكفيه مادونها معراج ثم نقل
مايدل على الجواز وقال وهو اوسع وبه يفتى **(قوله كالتصحيح المكتسب)** لانه قادر بصحته
واكتسابه على قوت اليوم بحر **(قوله ويأثم معطيه الخ)** قال الاكمل في شرح المشارق واما
الدفع الى مثل هذا السائل علما بحاله محكمه في القياس الاثم به لانه اعانة على الحرام لكنه يجعل
هبة وبالهبة للغنى او لمن لا يكون محتاجا اليه لا يكون آثما اه اى لان الصدقة على الغنى هبة كما
ان الهبة للفقير صدقة لكن فيه ان المراد بالغنى من يملك نصابا اما الغنى بقوت يومه فلا تكون
الصدقة عليه هبة بل صدقة فمافر منه وقع فيه افاده في النهر وقال في البحر لكن يمكن دفع
القياس المذكور بأن الدفع ليس اعانة على المحرم لان الحرمة في الابتداء انما هي بالسؤال وهو
متقدم على الدفع ولا يكون الدفع اعانة الا لو كان الاخذ هو المحرم فقط فليتأمل اه قال المقدسى
في شرحه وانت خير بأن الظاهر ان مرادهم ان الدفع الى مثل هذا يدعو الى السؤال على
الوجه المذكور وبالمنع ربما يتوب عن مثل ذلك فليتأمل اه **(قوله للكسوة)** ومثلها
اجرة المسكن ومرة البيت الضرورية لا ما يشتري به بيتا فيما يظهر **(قوله اولاشتغاله عن**
الكسب بالجهاد) اشار الى ان له السؤال وان كان قويا مكتسبا كما صرح به في البحر عن غاية
البيان **(قوله او طلب العلم)** ذكره في البحر بحثا بقوله وينبغي ان يلحق به اى بالغازي
طالب العلم لاشتغاله عن الكسب بالعلم ولهذا قالوا ان نفقته على ابيه وان كان صحيحا مكتسبا
كالوكان زمنا **(قوله واعتبار حاله الخ)** اشار الى انه ليس المراد دفع ما يغنيه في ذلك اليوم
عن سؤال القوت فقط بل عن سؤال جميع ما يحتاجه فيه لنفسه وعياله واصل العبارة للشربلالي
حيث قال قوله ونذب دفع ما يغنيه عن سؤال يوم ظاهره تعلق الاغناء بسؤال القوت والاوجه
ان ينظر الى ما يقتضيه الحال في كل فقير من عيال وحاجة اخرى كدهن وثوب وكراء منزل
وغير ذلك كما في الفتح اه وتماه فيها فافهم **(قوله والمعتبر في الزكاة فقراء مكان المال)** اى
لامكان المزكى حتى لو كان هو في بلد وماله في آخر يفرق في موضع المال ابن كمال اى في جميع
الروايات بحر وظاهره انه لو فرق في مكانه نفسه يكره كما في مسألة نقلها الى مكان آخر بقى
هنا شئ لم أره وهو انه لو كان له مال مع مضارب مثلا في بلدة وحال عليه الحول هناك
ثم جاء المضارب بالمال الى بلدة رب المال وكان لم يخرج زكاته فهل يخرجها الى فقراء بلده
او الى فقراء البلدة التي كان فيها المال فليراجع **(قوله وفي الوصية مكان الموصى)** اقول
كذا في الجوهرة عن الفتاوى لكن ذكر في وصايا شرح الوهبانية عن الخلاصة اوصى بأن
يتصدق بثالث ماله في فقراء بلح الافضل ان يصرف اليهم وان اعطى غيرهم جاز وهذا
قول ابى يوسف وبه يفتى وقال محمد لا يجوز اه **(قوله مكان المؤدى)** اى لامكان الرأس
الذى يؤدى عنه **(قوله وهو الاصح)** بل صرح في النهاية والعناية بأنه ظاهر الرواية كما
في الشربلالية وهو المذهب كما في البحر فكان اولى مما في الفتح من تصحيح قولهما باعتبار
مكان المؤدى عنه قال الرحمتي وقال في المنح في آخر باب صدقة الفطر الافضل ان يؤدى عن
عيده واولاده وحشمه حيث هم عند ابى يوسف وعليه الفتوى وعند محمد حيث هو اه تأمل

كالتصحيح المكتسب ويأثم
معطيه ان علم بحاله لا عانته
على المحرم (ولو سأل
للكسوة) اولاشتغاله عن
الكسب بالجهاد او طلب
العلم (جاز) لو محتاجا

* فروع *

يندب دفع ما يغنيه يومه عن
السؤال واعتبار حاله من
حاجة وعيال والمعتبر في
الزكاة فقراء مكان المال وفي
الوصية مكان الموصى وفي
الفطرة مكان المؤدى عند
محمد وهو الاصح لان
رؤسهم تبع لرأسه * دفع
الزكاة الى

قلت لكن في التتارخانية يؤدي عنهم حيث هو وعليه الفتوى وهو قول محمد ومثله قول
 ابى حنيفة وهو الصحيح **(قوله الى صبيان اقاربه)** اى العقلاء والا فلا يصح الا بالدفع الى
 ولى الصغير **(قوله برسم عيد)** اى عادة عيد ح **(قوله او مهدى الباكورة)** هى الثمرة
 التى تدرك اولافاموس وقيده في التتارخانية بالتي لا تساوى شيأ ومفهومه انها لو لها قيمة لم
 يصح عن الزكاة لان المهدى لم يدفعها الا للعوض فلا يجوز اخذها الا بدفع ما يرضى به المهدى
 والزائد عليه يصح عن الزكاة ثم رأيت ط ذكر مثله وزاد الا ان ينزل المهدى منزلة الواهب
 اه اى لانه لم يقصد بها اخذ العوض وانما جعلها وسيلة للصدقة فهو متبرع بما دفع ولذا لا
 يعد ما يأخذه عوضا عنها بل صدقة لكن الآخذ لو لم يعطه شيأ لا يرضى بتركها له فلا يحل له
 اخذها والذي يظهر انه لو نوى بما دفعه الزكاة صحت نيته ولا تبقى ذمته مشغولة بقدر قيمتها
 او اكثر اذا كان لها قيمة لان المهدى وصل الى غرضه من الهدية سواء كان مأخذه زكاة
 او صدقة نافلة ويكون حينئذ راضيا بترك الهدية فليتأمل **(قوله الا اذا نص على التعويض)**
 ينبغي ان يكون مبنيا على القول بانه اذا سمي الزكاة قرضا لا تصح وتقدم ان المعتمد خلافه
 وعليه فينبغي انه اذا نواها صحت وان نص على التعويض الا ان يقال اذا نص على التعويض يصير
 عقد معاوضة والملاحظ اليه في العقود هو الالفاظ دون النية المجردة والصدقة تسمى قرضا
 مجازا مشهورا في القرآن العظيم فيصح اطلاقه عليها بخلاف لفظ العوض اذا عمل للنية
 المجرة مع اللفظ الغير الصالح لها ولذا فصل بعضهم فقال ان تأول القرض بالزكاة جاز والافلا
 تأمل **(قوله ولو دفعها لاخته الخ)** قدمنا الكلام عليها عند قوله وابن السبيل **(قوله**
والالا) اى لان المدفوع يكون بمنزلة العوض ط وفيه ان المدفوع الى مهدى الباكورة كذلك
 فينبغي اعتبار النية ونظيره مامر في اول كتاب الزكاة فيما لو دفع الى من قضى عليه بنفقه من
 انه لا يجزىه عن الزكاة ان احتسبه من النفقة وان احتسبه من الزكاة يجزىه وقيل لا كفى
 التتارخانية لكن فيها ايضا قال محمد اذا هلك الوديعة في يد المودع وأدى الى صاحبها ضمانها
 ونوى عن زكاة ماله قال ان أدى لدفع الخصومة لا تجزىه عن الزكاة اه فتأمل وفيها من صدقة
 النظر لو دفعها الى الطبال الذى يوقظهم في السحر يجوز لان ذلك غير واجب عليه وقد قال
 مشايخنا الاحوط والابعد عن الشبهة ان يقدم اليه او لا ما يكون هدية ثم يدفع اليه الحنطة
(قوله جاز) ويكون تملكها لهم والنية سابقة عند العزل وكذا اذا لم ينو ثم بعد انتهابه
 وهو ثم في يد الفقراء كما تقدم نظيره قلت وينبغي تقييده بما اذا كان الانتهاج برضا لاشتراط
 اختيار الدفع في الاموال الباطنة كما مر في مسألة البغاة ويدل عليه المسئلة الآتية **(قوله ان**
كان يعرفه) اى يعرف شخصه لئلا يكون تملكها مجهول لانه اذا لم يعرفه بان جاء الى موضع المال
 فلم يجده وأخبره احده به رفعه فقير لا يعرفه ورضى المالك بذلك لم يصح لانه يكون اباحة والشرط
 في الزكاة التملك تأمل **(قوله والمال قائم)** لانه لو رضى بذلك بعدما استهلك الفقير المال لم تصح
 نيته كما مر **(خاتمة)*** اعلم ان الصدقة تستحب بفاضل عن كفايته وكفاية من يمونه وان تصدق
 بما ينقص مؤنة من يمونه أتم ومن اراد التصديق بماله كله وهو يعلم من نفسه حسن التوكل
 والصبر عن المسئلة فله ذلك والا فلا يجوز ويكره من لا صبر له على الضيق ان ينقص نفقة نفسه

صبيان اقاربه برسم عيد
 او الى مبشر او مهدى
 الباكورة جازا اذا نص
 على التعويض ولو دفعها
 لاخته ولها على زوجها
 مهر يبلغ نصابا وهو ملى
 مقر ولو طلبت لا يمتنع عن
 الاداء لا تجوزوا الاجاز ولو
 دفعها المعلم لخليفته ان كان
 بحيث يعمل له لو لم يعطه
 صح والا لا ولو وضعها
 على كفه فانتهبها الفقراء
 جاز ولو سقط مال فرفعه
 فقير فرضى به جاز ان كان
 يعرفه والمال قائم خلاصة

عن الكفاية التامة كذا في شرح درر البحار وفي التارخانية عن المحيط الافضل لمن يتصدق نفلا
أن ينوى لجميع المؤمنين والمؤمنات لأنها تصل اليهم ولا ينقص من أجره شيء اه والله تعالى اعلم

باب صدقة الفطر

وجه مناسبتها بالزكاة أن كلا منهما من الوظائف المالية وأوردها في المبسوط بعد الصوم باعتبار
ترتيب الوجود وأوردها المصنف هنا رعاية لجانب الصدقة ورجحه لأن المقصود من الكلام
المضاف لا المضاف اليه خصوصا إذا كان المضاف اليه شرطا وحقها أن تقدم على العشر
لأنه مؤنة فيها معنى العبادة وهذه بالعكس إلا أنه ثبت بالكتاب وهي بخبر الواحد مع أنه من
أنواع الزكاة والمراد بالفطر يومه لا الفطر اللغوي لأنه يكون في كل ليلة من رمضان وسميت
صدقة وهي العطية التي يراد بها المثوبة من الله تعالى لأنها تظهر صدق الرجل كالصدقة
يظهر صدق الرجل في المرأة معراج (قوله من اضافة الحكم لشرطه) المراد بالحكم وجوب
الصدقة لأنه الحكم الشرعي فيكون على حذف مضاف والمراد بالوجوب وجوب الاداء لأنه
الذي شرطه الفطر لانفس الوجوب الذي مناطه وجود السبب وهو الرأس ح وفي البحر
والاضافة فيها من اضافة الشيء الى شرطه وهو مجاز لأن الحقيقة اضافة الحكم الى سببه وهو
الرأس اه أي لأنها على الاول لادنى مناسبة مثل كوكب الخرقاء وعلى الثاني بمعنى اللام
الاختصاصية (قوله والفطر لفظ اسلامي) اصطلاح عليه الفقهاء كأنه من الفطرة بمعنى الخلقة
كذا في البحر تبعا للزيلي والظاهر أن مراده أن الفطر المضاف اليه الصدقة الذي هو اسم
اليوم المخصوص لفظ شرعي أي اطلاقه على ذلك اليوم بخصوصه اصطلاح شرعي اذ لا شك
أن الفطر الذي هو ضد الصوم لغوي مستعمل قبل الشرع أو مراده لفظ الفطرة بالتاء بقرينة
التعليل ففي النهر عن شرح الوقاية أن لفظ الفطرة الواقع في كلام الفقهاء وغيرهم مولد حتى
عده بعضهم من لحن العامة اه أي أن الفطرة المراد بها الصدقة غير لغوية لأنها لم تأت بهذا
المعنى واماما في القاموس من أن الفطرة بالكسر صدقة الفطر والخلقة فاعترضه بعض
المحققين بأن الاول غير صحيح لأن ذلك المخرج لم يعلم إلا من الشارع وقد عد من غلط القاموس
ما يقع كثيرا فيه من خلط الحقائق الشرعية باللغوية اه لكن في المغرب واما قوله في المختصر
الفطرة نصف صاع من بر فمعناها صدقة الفطر وقد جاءت في عبارات الشافعي وغيره وهي
صحيحة من طريق اللغة وإن لم أجدها فيما عندي من الاصول اه وفي تحرير النوى هي
اسم مولد واعلمها من الفطرة التي هي الخلقة قال ابو محمد الابهرى معناها زكاة الخلقة
كأنها زكاة البدن اه وفي المصباح وقولهم تجب الفطرة الاصل تجب زكاة الفطرة وهي
البدن فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واستغنى به في الاستعمال لفهم المعنى اه
ومشى عليه القهستاني ولهذا نقل بعضهم أنها تسمى صدقة الرأس وزكاة البدن والحاصل
أن لفظ الفطرة بالتاء لا شك في لغويته ومعناه الخلقة وإنما الكلام في اطلاقه مراد به
المخرج فان اطلق عليه بدون تقدير فهو اصطلاح شرعي مولد واما مع تقدير المضاف فالمراد
بها المعنى اللغوي ولعل هذا وجه الصحة الذي اراده صاحب المغرب واما لفظ الفطر بدون تاء

مطلب

الافضل ان ينوى بالصدقة
جميع المؤمنين والمؤمنات

باب صدقة الفطر

من اضافة الحكم لشرطه
والفطر لفظ اسلامي
والفطرة مولد بل قيل لحن

فلا كلام في انه معنى لغوى وبهذا تعلم ما في كلامه لشارح تبعا للنهر ففهم (قوله ومربها) اي
 باخراجها وفي حاشية نوح والحاصل ان فرض صيام رمضان في شعبان بعدما حوت القبلة
 الى الكعبة وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بركاة الفطر قبل العيد بيومين وذلك قبل ان تفرض
 زكاة الاموال هذا هو الصحيح ولهذا قيل انها منسوخة بالزكاة وان كان الصحيح خلافه اه
 (قوله وكان عليه السلام الخ) أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن عبد الله بن ثعلبة قال خطب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يوم الفطر بيوم او يومين فقال أدوا صاعا من تمر أو قح بين
 اثنين أو صاعا من تمر أو شعير عن كل حر أو عبد صغير أو كبير فتح قال ط وبهذا يتقوى ما يحته
 صاحب البحر سابقا في باب صلاة العيدين من انه ينبغي ان يقدم احكام صدقة الفطر في خطبة
 قبل يوم العيد لاجل ان يتمكنوا من اخراجها قبل الذهاب الى المصلى (قوله وحديث فرض
 الخ) جواب عما استدلل به الشافعي رحمه الله على فرضيتها من حديث عمر في الصحيحين ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير
 على كل حر وعبد ذكر أو أنثى من المسلمين فتح (قوله معناه قدر الخ) أي فانه احدى معاني الفرض
 كقوله فنصنف ما فرضتم ويقال فرض القاضي النفقة وهذا الخواب ذكره في البدائع
 وأجاب في الفتح بأن الثبت بظني يفيد الوجوب وانه لا خلاف في المعنى لان الافتراض الذي
 يثبت الشافعية ليس على وجه يكفر جاحده فهو معنى الوجوب عندنا غاية الامر أن الفرض
 في اصطلاحهم اعم من الواجب في عرفنا فطلقوه على أحد جزأيه والاجماع على الوجوب لا
 يدل على أن المراد بالفرض ما هو عرفنا أي ما يكفر جاحده لان ذلك اذا نقل الاجماع تواترا ليكون
 قطعيا أو كان من ضروريات الدين كالحبس لا اذا كان ظنيا وقد صرحوا بأن منكر وجوبها
 لا يكفر فكان المتيقن الوجوب بالمعنى العرفي عندنا اه ملخصا قلت وقد يجاب بأن قول
 الصحابي فرض يراد به المعنى المصطاح عندنا لقطع به بالنسبة الى من سمعه من النبي صلى الله
 عليه وسلم بخلاف غيره ما يصل اليه بطريق قصي فيكون مثله ولهذا قلوا ان الواجب لم يكن
 في عصره صلى الله عليه وسلم كما أوضحه في حواشي شرح المنار (قوله وهو الصحيح) هو ما
 عليه المتون بقولهم وصح لو قدم أو أخر (قوله مطلق) أي عن الوقت فتجب في مطلق الوقت
 وانما يتعين بتعيينه فعلا أو آخر العمر ففي أي وقت أدى كان مؤديا لا قاضيا كما في سائر الواجبات
 الموسعة غير أن المستحب قبل الخروج الى المصلى لقوله عليه الصلاة والسلام أغنوهم عن
 المسئلة في هذا اليوم بدائع (قوله كما مر) عند قول المتن واقتراضها عمرى الخ (قوله جاز)
 في الحوهرة اذا مات من عليه زكاة أو فصرة أو كفارة أو نذر لم تؤخذ من تركته عندنا الا ان يتبرع
 ورثته بذلك وهم من اهل التبرع ولم يجبروا عليه وان اوصى بتنفيذ من الثلث اه (قوله وقيل
 مضيقا) مقابل الصحيح وهو قول الحسن بن زياد ان وقت ادائها يوم الفطر من اوله الى آخره
 فذالم يؤدها حتى مضى اليوم سقطت كالأضحية بدائع ومثله في شروح الهداية وغيرها ورجح
 المحقق ابن الهمام في التحرير انها من قبيل التقيد بالوقت لا المطلق لقوله عليه الصلاة والسلام
 أغنوهم في هذا اليوم عن المسئلة فبعده قضاء وتبعه العلامة ابن نجيم في بحره لكنه قل
 في شرحه على المنار انه ترجيح لما قبل الصحيح اه قلت والظاهر ان هذا قول ثالث خارج

وامر بها في السنة التي
 فرض فيها رمضان قبل
 الزكاة وكان عليه السلام
 يخطب قبل الفطرة بيومين
 يأمر باخراجها ذكره
 الشافعي (تجب) وحديث
 فرض رسول الله عليه السلام
 زكاة الفطر معناه قدر
 للاجماع على ان منكرها
 لا يكفر (موسع في العمر)
 عند الصحابي وهو الصحيح
 بجرع البدائع معاللا بان
 الامر بادائها مطلق كالزكاة
 على قول كما مر ولو مات
 فأداها وارثه جاز (وقيل
 مضيقا في يوم الفطر عينا)

عن المذهب لان وقوعها قضاء بمضى يومها غير القول بسقوطها به وقدرده العلامة المقدسي
بأنهم كانوا يعجلون في زمنه صلى الله عليه وسلم وانه كان بأذنه وعلمه صلى الله عليه وسلم كما قاله ابن
الهمام نفسه فدل ذلك على عدم التقييد باليوم اذ لو تقيده لم يصح قبله كافي الصلاة وصوم
رمضان والاضحية اه وما قيل في الجواب انه تعجيل بعد وجود السبب فيجوز كتعجيل الزكاة
بعد ملك النصاب فهو مؤكد للاعتراض لدلالته على جواز التعجيل وعلى عدم التوقيت اذ
لو كان مؤقتا لم يحجز تعجيله قبل وقته وان وجد سببه لان الوقت شرطه كما لا يجوز تعجيل الحج قبل
وقته وان وجد سببه وهو البيت على ان قياس تعجيل الفطرة على الزكاة لا يصح لان حكم
الاصل مخالف للقياس كما سذكروه عن الفتح فافهم والامر في حديث اغنوهم محمول على
الاستحباب كما يشير اليه ما قدمناه عن البدائع وصرح في الظهيرية بعدم كراهة التأخير اى
تحريرا كافي النهر وسيا تي لقوله صلى الله عليه وسلم من اداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة
ومن اداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات رواه ابو داود وغيره اى لنقصان ثوابها
فصارت كغيرها من الصدقات كافي الفتح وافاد ايضا ان هذا لا يدل على قول الحسن بن زياد
بسقوطها لان اعتبار ظاهره يؤدي الى سقوطها بعد الصلاة وان كان الاداء في باقى اليوم
وليس هذا قوله فهو مصروف عنه عنده اى لانه يقول بسقوطها بمضى اليوم لا بمضى الصلاة
كما مر (قوله فبعده يكون قضاء) قد علمت ان المراد بالتضييق هو قول الحسن بسقوطها بمضى
اليوم كما اشار اليه في الهداية وصرح به شراحها وغيرهم وان هذا قول ثالث لم أر من قال به
سوى ابن الهمام وعلمت ما فيه ففي هذا التفريع نظر (قوله على كل حر مسلم) فلا تجب على
رقيق لعدم تحقق التمليك منه ولا على كافر لانها قرينة والكفر ينافيها نهر ولا تجب على
الكافر ولوله عبد مسلم أو ولد مسلم بحر (قوله ولو صغيرا مجنونا) في بعض النسخ او مجنونا
بالعطف بأو وفي بعضها بالواو وهذا لو كان لهما مال قال في البدائع واما العقل والبلوغ فليسا
من شرائط الوجوب في قول ابى حنيفة وابى يوسف حتى تجب على الصبي والمجنون اذا كان
لهما مال ويخرجها الولي من مالهما وقال محمد وزفر لا تجب فيضمنها الاب والوصي لو أدياها
من مالهما اه وكما تجب فطرتهما تجب فطرة رقيقتهما من مالهما كما في الهندية والبحر عن الظهيرية
(قوله حتى لو لم يخرجها وليهما) اى من مالهما ففي البدائع ان الصبي الغنى اذا لم يخرج وليه
عنه فعلى اصل ابى حنيفة وابى يوسف انه يلزمه الاداء لانه يقدر عليه بعد البلوغ اه قلت
فلو كانا فقيرين لم تجب عليهما بل على من يموئهما كما يأتى والظاهر انه لو لم يؤدها عنهما من
ماله لا يلزمهما الاداء بعد البلوغ والافاقه لعدم الوجوب عليهما (قوله بعد البلوغ) اى وبعد
الافاقه في المجنون ح (قوله وان لم ينم) يقال نمتى ونمتى ونمتى كذا في الاسقاطى فهو مجذوم
بمخلف الياء او الواو ط (قوله كما مر) اى في قوله وغنى يملك قدر نصاب وقدمنا بيانه ثمة (قوله
تحرم الصدقة) أى الواجبة أما النافلة فانما يحرم عليه سؤالها و اذا كان النصاب المذكور
مستغرقا بحاجته فلا تحرم عليه الصدقة ولا يجب به ما بعدها (قوله كما مر) اى في قوله ايضا
وغنى (قوله ونفقة المحارم) اى الفقراء العاجزين عن الكسب او الاناث اذا كن فقيرات
وقيد بهم لخراج الابوين الفقيرين فان المختار انه يدخلهما في نفقته اذا كان كسوبا

فبعده يكون قضاء واختاره
الكمال في تحريره ورجحه
في تنوير البصائر (على كل)
حر (مسلم) ولو صغيرا مجنونا
حتى لو لم يخرجها وليهما
وجب الاداء بعد البلوغ
(ذى نصاب فاضل عن
حاجته الاصلية) كدينه
وحوائج عياله (وان لم
ينم) كما مر (وبه) اى بهذا
النصاب (تحرم الصدقة)
كما مر (وتجب الاضحية
ونفقة المحارم) على الراجح
(و) انما لم يشترط النولان
(وجوبها بقدره ممكنة)

(قوله هي ما يجب بمجرد التمكن من الفعل) اعترض بأن هذا تعريف للواجب المشروط بالقدرة الممكنة بكسر الكاف المشددة وعرفها في التوضيح بأدنى ما يمكن به المأمور من اداء ما لزمه من غير حرج غالبا ثم فسرهما بسلامة الاسباب والآلات وقيد بقوله من غير حرج غالبا لانهم جعلوا منها الزاد والراحلة في الحج فانهما من الآلات التي هي وسائط في حصول المطلوب مع انه يمكن من الحج بدونهما لكن بحرج عظيم في الغالب كما في التلويح وكذا النصاب الغير النامي في الفطرة فانه يمكن من اخراجها بدنه لكن بحرج في الغالب قال في التلويح وهذه القدرة شرط لاداء كل واجب فضلا من الله تعالى لان القدرة التي يمتنع التكليف بدونها هي ما يكون عند مباشرة الفعل فاشتراط سلامة الاسباب والآلات قبل الفعل يكون فضلا منه تعالى (قوله فلا يشترط بقاؤها) اي بقاء هذه القدرة وهي النصاب هنا حتى لو هلك بعد فجر يوم النحر لانسقط الفطرة وكذا هلاك المال في الحج كما يأتي (قوله لانها شرط محض) اي ليس فيه معنى العلة المؤثرة بخلاف القدرة المبسرة كما يأتي (قوله مبسرة) بضم الميم وكسر السين المشددة (قوله هي ما يجب الحج) فيه ما تقدم من الاعتراض وهي كافي التلويح ما يوجب يسر الاداء على العبد بعد ما ثبت الامكان بالقدرة الممكنة فهي كرامة من الله تعالى في الدرجة الثانية من القدرة الممكنة ولهذا شرطت في اكثر الواجبات المالية التي ادائها اشق على النفس عند العامة وذلك كالنماء في الزكاة فان الاداء ممكن بدونه الا انه يصير به ايسر حيث لا ينقص اصل المال وانما يفوت بعض النماء ثم القدرة الممكنة لما كانت شرطا للتمكن من الفعل واحداه كانت شرطا محضا ليس فيه معنى العلة فلم يشترط بقاؤها لبقاء الواجب اذ البقاء غير الوجود وشرط الوجود لا يلزم ان يكون شرطا للبقاء كالشهود في النكاح شرطا للانعقاد دون البقاء بخلاف المبسرة فانها شرطت فيه معنى العلة لانها غيرت صفة الواجب من العسر الى اليسر اذ جاز ان يجب بمجرد القدرة الممكنة لكن بصفة العسر فأثرت فيه القدرة المبسرة واوجبه بصفة اليسر فيشترط دوامها نظر الى معنى العلية لان هذه العلة مما لا يمكن بقاء الحكم بدونها اذ لا يتصور اليسر بدون القدرة المبسرة والواجب لا يبقى بدون صفة اليسر لانه لم يشترع الابتك الصفة فلهذا اشترط بقاء القدرة المبسرة دون الممكنة مع ان ظاهر النظر يقتضي ان يكون الامر بالعكس اذ الفعل لا يتصور بدون الامكان ويتصور بدون اليسر اهـ (قوله فغيرته الحج) اي باعتبار انه كان يجوز ان يجب بصفة العسر اي بمجرد القدرة الممكنة كما مر فلما وجب بالقدرة المبسرة فكأنه تغير من العسر الى اليسر (قوله لانها شرط في معنى العلة) اي والحكم يدور مع علته وجودا وعدمه (قوله ثم فرع عليه) اي على ما ذكر من القدرتين (قوله فلا تسقط الفطرة) لانها لم تجب بالمبسرة بل بالممكنة كما مر (قوله وكذا الحج) لان شرطه وهو الزاد والراحلة قدرة ممكنة اذ المبسرة لا تحصل الا بمراكب واعوان وخدم وليست شرطا بالاجماع ط (قوله كما لا يبطل النكاح الحج) اشار الى ما قدمناه عن التلويح من ان الممكنة شرط للابتداء لا للبقاء كالشهود في النكاح فلا يسقط الواجب بزوالها بخلاف المبسرة (قوله بخلاف الزكاة) فانها تسقط بهلاك المال بعد الحول يعني سواء تمكن من الاداء أم لا لان الشرع علق الوجوب بقدرة مبسرة والمعلق بقدرة مبسرة لا يبقى بدونها ط

هي ما يجب بمجرد التمكن من الفعل فلا يشترط بقاؤها لبقاء الوجوب لانها شرط محض (لا) بقدرة (مبسرة) هي ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر فغيرته من العسر الى اليسر فيشترط بقاؤها لانها شرط في معنى العلة وقد حررناه فيما علقناه على المنار ثم فرع عليه (فلا تسقط) الفطرة وكذا الحج (بهلاك المال بعد الوجوب) كما لا يبطل النكاح بموت الشهود (بخلاف الزكاة) والعسر

عن الحموى والقدرة الميسرة هنا هي وصف النماء لا النصاب وقيد بالهلاك لانها لا تسقط بالاستهلاك وان انتفت القدرة الميسرة لبقائها تقديرا زجرا له عن التعدي ونظرا للفقراء كافي التلويح **(قوله والخراج)** اي خراج المقاسمة فهو كالعشر لان شرطه الارض النامية تحقيقا بخلاف الخراج الموظف فانه يجب بمجرد التمكن من الزراعة ولا يهلك بهلاك الخارج لوجوبه في الذمة لا في الخارج بخلافهما كما مر بيانه في بابه **(قوله لاشتراط بقاء الميسرة)** وهي وصف النماء وهذا علة للثلاثة **(قوله عن نفسه الخ)** بيان للسبب والاصل فيه رأسه ولا شك انه يموّنه ويلى عليه فيلحق به ما هو في معناه ممن يموّنه ويلى عليه وتماه في النهر **(قوله وان لم يصم لعذر)** الظاهر انه قيد به بناء على ما هو حال المسلم من عدم تركه الصوم الا بعذر كما تقدم نظيره في باب قضاء الفوائت حيث لم يقل المتروكات ظنا بالمسلم خيرا فحينئذ تجب الفطرة وان افطر عامدا لوجود السبب وهو الرأس الذي يموّنه ويلى عليه ولو لم يصم كالطفل الصغير والبدالكافر ثم رأيت في البدائع ما يشعر بذلك حيث قال وكذا وجود الصوم في شهر رمضان ليس بشرط لوجوب الفطرة حتى ان من افطر لكبر او مرض او سفر يلزمه صدقة الفطر لان الامر بادائها مطلق عن هذا الشرط اه فافهم **(قوله وطفله)** احتراز به عن الجنين فانه لا يسمى طفلا كذا في البرجندى اذ الطفل هو الصبي حين يسقط من بطن امه الى ان يحتمل وجارية طفل وطفلة كذا في المغرب اسمعيل فافهم و اشار الى ان الام لا يجب عليها صدقة اولادها الصغار كافي منية المفتي **(قوله الفقير)** قيد به لان الغنى تجب صدقة فطره في ماله على مامر لعدم وجوب نفقته نهر **(قوله والكبير المجنون)** اي الفقير اما الغنى ففي ماله عندها كما مر وفي التارخانية عن المحيط ان المعتوه والمجنون بمنزلة الصغير سواء كان المجنون اصليا بان بلغ مجنونا او عارضا هو الظاهر من المذهب اه **(قوله ولو تعدد الآباء)** كما لو ادعى رجلان لقيطا او ولدانة مشتركة بينهما **(قوله فعلى كل فطرة)** اي كاملة عند ابي يوسف لان البتة ثابتة من كل منهما كملا وثبوت النسب لا يتجزأ وكذا لوماتا حدها كان ولدا للباقي منهما وقال محمد عليهما صدقة واحدة لان الولاية لهما والمؤنة فكذا الصدقة لانها قابلة للتجزى كالمؤنة ولو كان احدهما معسرا فعلى الموسر صدقة تامة عندهما فتح **(قوله ولو زوج طفله)** اي الفقيرة اذ صدقة الغنية في مالها تزوجت اولاح **(قوله الصالحة لخدمة الزوج)** كذا في النهر عن القنية وفيه عن الخلاصة الصغيرة لو سلمت لزوجها لا تجب فطرتها على ابيها لعدم المؤنة اه فافاد تقييد المسئلة بقيد صلاحيتها للخدمة وتسليمها للزوج ولذا قال الشارح في باب النفقة فيمن تجب نفقتها على الزوج وكذا صغيرة تصلح للخدمة او للاستئناس ان امسكها في بيته عند الثاني واختاره في التحفة اه وهو صريح بانها لو لم تصاح لذلك لا تجب نفقتها على الزوج وظاهره ولو امسكها في بيته فتجب على ابيها فافهم **(قوله فلا فطرة)** اما عليها فلفقرها واما على زوجها فلماسياتي في قوله لاعن زوجته واما على ابيها فلانه لا يموّنها وان ولى عليها ح **(قوله كما اختاره في الاختيار)** هذا رواية الحسن وهو خلاف ظاهر الرواية من ان الجد كالأب الا في مسائل ستأتى آخر الكتاب منها هذه واختاره ايضا في فتح القدير لتحقق وجود السبب وهو الرأس الذي يموّنه ويلى عليه ولاية مطابقة ورد

والخراج لاشتراط بقاء الميسرة (عن نفسه) متعلق يجب وان لم يصم لعذر (وطفله الفقير) والكبير المجنون ولو تعدد الآباء فعلى كل فطرة ولو زوج طفله الصالحة لخدمة الزوج فلا فطرة والجد كالأب عند فقده او فقره كما اختاره في الاختيار

ما قيل من ان الولاية غير تامة لانتقالها اليه من الاب فكانت كولاية الوصى بأنه غير سديد لان الوصى لا يمتونه من ماله بخلاف الجد اذا لم يكن للصغير مال فانه يمتونه من ماله كالأب ونازعه في البحر بما رده عليه المقدسي وصاحب النهر فلذا اختار الشارح رواية الحسن قلت لكن في الخانية ليس على الجد ان يؤدي الصدقة عن اولاد ابنه المعسر اذا كان الأب حيا باتفاق الروايات وكذا لو كان الأب ميتا في ظاهر الرواية اه فعلم ان رواية الحسن فيما اذا كان الأب ميتا لكن مقتضى كلام البدائع ان الخلاف في المستثنين نعم تعليل الفتح لا يظهر الا في الميت تأمل (قوله وعبد له لخدمته) احتراز عن عبد التجارة فانها لا تجب كي لا يؤدي الى الثاني زيلعي اي تعدد الوجوب المالي في مال واحد وفي النهاية له عبد للتجارة لا يساوي نصابا وليس له مال الزكاة لا تجب صدقة فطر العبد وان لم يؤدي الى الثاني لان سبب وجوب الزكاة فيه موجود والمعتبر سبب الحكم لا الحكم اه بحر (قوله ولو مديونا) اي بدين مستغرق بدائع (قوله او مستأجرا) اي أجره للمغير (قوله اذا كان عنده) اي الراهن وفاء بالدين اي وفضل بعد الدين نصاب كما في الهندية والمراد نصاب غير العبد لانه من حوائجها الاصلية حيث كان للخدمة شربا لدية واذا لم يكن كذلك لا يلزم احدا فطرته لان المرتهن احق به حتى اذا هلك هلك بدينه والفرق بين المديون والمرهون حيث لا يشترط في المديون ان يكون عند المولى وفاء بالدين ان الدين على العبد وفي المرهون على السيد ح عن الزيلعي (قوله كالعبد العارية والوديعة) فان صدقته على المالك (قوله والجاني) اي عمدا او خطأ لان ملك المالك انما يزول بالدفع الى المجنى عليه مقصورا على الحال لا قبله خانية (قوله وقول الزيلعي) راجع الى قوله واما الموصى بخدمته وعارة الزيلعي والعبد الموصى برقبته لانسان لا تجب فطرته اه ط (قوله سبق قلم) يمكن حمل كلامه على نفي الوجوب عن الانسان الموصى له بخدمة العبد فلا ينافي الوجوب على مالك الرقبة ثم رأيت ط ذكره وقل وحمله الشلبي محشى الزيلعي على ما اذا مات السيد الموصى ولم يقبل الموصى له ولم يرد اه تأمل (قوله ولو كان عبده كافرا) المراد بالعبد ما يشمل المدبر ذكرا او أنثى وأم الولد لصحة استيلاذ الكافرة ولو غير كتابية لان عدم حل وطء المجوسية لا يستلزم عدم صحة استيلاذها كالامة المشتركة فليراجع افاده ح (قوله وهو رأس يمتونه) اي مؤنة واجبة كاملة مطلقة فخرج بالاول مؤنة الاجنبي لوجه الله تعالى وبالثاني العبد المشترك وبالثالث الزوجة فانها ضرورية لاجل انتظام مصالح النكاح ولهذا لا تجب عليه غير الرواتب نحو الادوية كفي الزيلعي افاده ح (قوله ويلى عليه) اي ولاية مال لانكاح فلا يرد ابن الم اذا كان زوجا لان ولايته ولاية انكاح اه ح (قوله لاعن زوجته) لقصور المؤنة والولاية اذ لا يلى عليها في غير حقوق الزوجية ولا يجب عليه ان يمتونها في غير الرواتب كمداداة نهر (قوله وولده الكبير العقل) اي ولو زمتا في عياله لانعدام الولاية جوهرية واحتراز بالعقل عن المعتوه والمجنون فحكمه كالصغير ولو جنونه عارضا في ظاهر الرواية كما مر خلافا لما عن محمد في المعارض بعد البلوغ من انه كالكبير العقل لزوال الولاية بالبلوغ وأشار الى انها لا تجب ايضا على الابن عن ابيه ولو في عياله الا اذا كان فقيرا مجنونا كما في البحر والنهر وعبر عنه في الجوهرية بقل وعزاه في الخانية الى الشافعي لكن حكى في جامع

(و عبده لخدمته) ولو مديونا او مستأجرا او مرهونا اذا كان عنده وفاء بالدين واما الموصى بخدمته لو احد و برقبته لا آخر فطرته على مالك رقبته كالعبد العارية والوديعة والجاني وقول الزيلعي لا تجب سبق قلم فتح (ومدبره وام ولده ولو كان عبده (كافرا) لتحقق السبب وهو رأس يمتونه ويلى عليه (لاعن زوجته) وولده الكبير العقل

الصفار الاجماع على الوجوب معللا بوجود الولاية والمؤنة جميعا اه وهو ظاهر (قوله ولو أدى عنهما) اي عن الزوجة والولد الكبير وقال في البحر وظاهر الظهيرية انه لو أدى عن في عياله بغير أمره جاز مطابقا بغير تقييد بالزوجة والولد اه (قوله اجزا استحسانا) وعليه الفتوى خاتمة وأفاد بقوله للاذن عادة الى وجود النية حكما والافقد صرح في البدائع بأن الفطرة لا تتأدى بدون النية تأمل (قوله اي لو في عياله) انظر هل المراد من تلزمه نفقته او اعم ظاهر مامر عن البحر والثاني وهو مفاد التعليل ايضا تأمل (قوله وعنده الآبق) لعدم الولاية القائمة ط (قوله والمأسور) لخروجه عن يده وتصرفه فاشبه المكاتب بحر قلت ولو كان قنا ملكه أهل الحرب ويخرج عن ملكه بخلاف المدبر وام الولد (قوله ان لم تكن عليه بينة) مقتضى التصحيح الذي مر في الزكاة ان لا تجب ولو كانت عليه بينة لانه ليس كل قاض يعدل ولا كل بينة تقبل ط (قوله الابعد عوده) راجع الى الآبق كافي النهر والمنح والى المغصوب ايضا كافي البحر قال ح والظاهر ان المأسور كذلك ولذا قدره الشارح معطيا حكم قرينيه قات هذا اذا لم يملكه أهل الحرب (قوله فيجب لما مضى) اي من السنين قهستاني قول الرحمتي ولم يوجبوا الزكاة لما مضى في مال الضمار كما تقدم فليُنظر الفرق (قوله لان ما في يده لمولاه) اذا ملك له حقيقة لانه عندما بقي عليه درهم والعبد مملوك فلا يكون مالكا بدائع (قوله وعييد مشتركة) اقصور الولاية والمؤنة في حق كل واحد من الشريكين هذا قول الامام وقال على كل واحد ما يخصه من الرأس دون الاشخاص كافي الهداية فلو كانوا اربعة اعبد يجب على كل واحد عن اثنين ولو ثلاثة تجب عن اثنين دون الثالث وفي المحيط ذكر ابا يوسف مع أبي حنيفة وهو الاصح كما في الحقائق والفتح وفي المصنف هذا في عييد الخدمة ولا تجب في عييد التجارة اتفاقا اه اسمعيل اي لثلاث يجتمع الحقان في مال واحد (قوله ووجد الوقت) اي وقت الوجوب وهو طلوع فجر يوم الفطر (قوله فتجب في قول) اي ضعيف كما في بعض النسخ لمخالفته لعموم اطلاق المتون والشروح رحمتي قلت وهذا الفرع نقله في شرح المجموع وشرح درر البحار عن الحقائق ووجه ضعفه قصور الولاية بدليل ان أحدها لا يملك تزويجه وقصور المؤنة ايضا فان نفقته عليهما وسيأتي في كتاب القسمة لو اتفقا عن ان نفقة كل عبد على الذي يخدمه جاز استحسانا بخلاف الكسوة اه اي للمساخة في الطعام عادة دون الكسوة (قوله وتوقف الخ) لان الملك والولاية موقوفان فكذا ما يبتنى عليهما بحر (قوله بخيار) اي للبائع او للمشتري اولهما لان الملك متردد فان لم يكن خيار وقبضه بعد يوم الفطر وجبت على المشتري وان مات قبل القبض لم تجب على أحد وان رد قبل القبض بخيار عيب او رؤية فعلى البائع وان بعده فعلى المشتري خاتمة وتماه في البحر (قوله فاذا مريوم الفطر) اورد عليه ان مضيه ليس بلازم بل وجود الخيار وقت طلوع الفجر كاف على ما بين في الكفاية ولذا قال في العناية هذا من قيل اطلاق الكل وارادة البعض وما قيل هذا لا يرد على من قال مر بل على من قال مضى كالدرر لان المضى يقتضي الانقضاء بخلاف المرور ففيه نظر لما في القاموس مر اي جاز وذهب (قوله على من يصير له) اي يستقر ملكه ليشمل البائع اذا كان الخيار له واختار الفسخ لان ملكه لم يزل (قوله او دقيقه او سويقه) الاولى ان يراعى فيهما

قوله وأفاد بقوله الخ هكذا بخطه واعل الانسب و اشار كما يشعر به قوله الى وجود النية تأمل اه مصححه

ولو أدى عنهما بلا اذن اجزا استحسانا للاذن عادة اي لو في عياله والا فلا قهستاني عن المحيط فليحفظ (وعنده الآبق) والمأسور (والمغصوب المحجور) ان لم تكن عليه بينة خلاصة (الابعد عوده فيجب لما مضى و) لاعن (مكانه ولا تجب عليه) لان ما في يده لمولاه (وعييد مشتركة) الا اذا كان عبد بين اثنين وتهاياه ووجد الوقت في نوبة احدها فتجب في قول (وتوقف) الوجوب (لو) كان المملوك (مبيعا بخيار) فاذا مريوم الفطر والخيار باق تلزم على من يصير له (نصف صاع) فاعل يجب (من براودقيقه او سويقه او زبيب)

القدر والقيمة احتياطا وان نص على الدقيق في بعض الاخبار هداية لان في اسناده سليمان ابن ارقم وهو متروك الحديث فوجب الاحتياط بأن يعطى نصف صاع دقيق بر أو صاع دقيق شعير يساويان نصف صاع بر وصاع شعير لأقل من نصف يساوي نصف صاع بر أو أقل من صاع يساوي صاع شعير ولا نصف لا يساوي نصف صاع بر أو صاع لا يساوي صاع شعير فتح وقوله فوجب الاحتياط مخالف لتعير الهداية والكافي بالاولى الا أن يحمل أحدهما على الآخر تأمل (قوله وجعله كالتمر) أي في أنه يجب صاع منه (قوله وهو رواية) أي عن أبي حنيفة كافي بعض النسخ (قوله وصححها البهني) أي في شرحه على الملتقى والمراد أنه حكى تصحيحها والافهه ليس من اصحاب التصحيح قال في البحر وصححها ابو اليسر ورجحها المحقق في فتح القدير من جهة الدليل وفي شرح النقاية والاولى ان يراعى في الزبيب القدر والقيمة اه أي بأن يكون نصف الصاع منه يساوي قيمة نصف صاع بر حتى اذا لم يصح من حيث القدر يصح من حيث قيمة البر لكن فيه ان الصاع من الزبيب منصوص عليه في الحديث الصحيح فلا تعتبر فيه القيمة كما يأتي تأمل (قوله أو شعير) ودقيقه وسويقه مثله نهر (قوله ولورديثا) قال في البحر واطلق نصف الصاع والصاع ولم يقيده بالجيد لانه لو ادى نصف صاع ردي جاز وان ادى عفنا اوبه عيب ادى النقصان وان ادى قيمة الردي ادى الفضل كذا في الظهيرية اه ونقل بعض المحشين عن حاشية الزيلعي عن كفاية الشعبي لو كانت الخطة مخلوطة بالشعير فلو الغلبة للشعير فعليه صاع ولو بالعكس فنصف صاع (قوله وما لم ينص عليه الخ) قال في البدائع ولا يجوز اداء المنصوص عليه بعضه عن بعض بأعتبار القيمة سواء كان الذي ادى عنه من جنسه او من خلاف جنسه بعد ان كان من المنصوص عليه فكما لا يجوز اخراج الخطة عن الخطة بأعتبار القيمة بان ادى نصف صاع من خطة جيدة عن صاع من خطة وسط لا يجوز اخراج غير الخطة عن الخطة بأعتبار القيمة بان ادى نصف صاع تمر تباع قيمته قيمة نصف صاع من خطة عن الخطة بل يقع عن نفسه وعليه تكميل الباقي لان القيمة انما تعتبر في غير المنصوص عليه اه (تنبه) يجوز عندنا تكميل جنس من جنس آخر من المنصوص عليه ففي البحر عن النظم لو ادى نصف صاع شعير ونصف صاع تمر او نصف صاع تمر ومنا واحدا من الخطة او نصف صاع شعير ورابع صاع خطة جاز خلافا للشافعي (قوله وخبز) عدم جواز دفعه الا بأعتبار القيمة هو الصحيح لعدم ورود النص به فكان كالذرة وغيرها من الحبوب التي لم يرد بها نص وكالا قطبحر (قوله وهو أي الصاع الخ) اعلم ان الصاع اربعة امداد والمد رطلان والرطل نصف من و المن بالدرهم مائتان وستون درهما وبالا ستار اربعون والاسطار بكسر الهمزة بالدرهم ستة ونصف وبالمثاقيل اربعة ونصف كذا في شرح درر البحار فالمد والمن سواء كل منهما ربع صاع رطلان بالعراقي والرطل مائة وثلاثون درهما وفي الزيلعي والفتح اختلف في الصاع فقال الطرفان ثمانية ارطال بالعراقي وقال الثاني خمسة ارطال وثلاث قيل لا خلاف لان الثاني قدره برطل المدينة لانه ثلاثون استارا والعراقي عشرون واذا قابلت ثمانية بالعراقي بخمسة وثلاث بالمديني وجدتهما سواء وهذا هو الاشبه لان محمد الميذكر خلاف أبي يوسف ولو كان لذكره لانه اعرف بمذهبه اه

قوله الا ان يحمل الخ أي بان يراى بالوجوب الثبوت او يراى بالاولى الارجح بطريق الوجوب اه منه

وجعله كالتمر وهو رواية عن الامام وصححها البهني وغيره وفي الحقائق والشر نبلاية عن البرهان وبه يفتى (او صاع تمر او شعير) ولورديثا وما لم ينص عليه كذرة وخبز يعتبر فيه القيمة (وهو) أي الصاع المعتبر (ما يبع الفواور بعين درهما من ماش او عدس)

مطلب

في تحرير الصاع والمد والمن والرطل

وتمامه في الفتح ثم اعلم ان الدرهم الشرعي اربعة عشر قيراطا والمتعارف الان ستة عشر فاذا كان الصاع الفا واربعين درهما شرعيا يكون بالدرهم المتعارف تسعمائة وعشرة وقد صرح الشارح في شرحه على الملتقى في باب الزكاة الخارج بأن الرطل الشامى ستمائة درهم وان مد الشامى صاعان وعليه فالصاع بالرطل الشامى رطل ونصف والمد ثلاثة ارطال ويكون نصف الصاع من البر ربع مد شامى فالمد الشامى يحزى عن اربع وهكذا رأيت ايضا محررا بخط شيخ مشايخنا ابراهيم السامحاني وشيخ مشايخنا منلا على التركاني وكفى بهما قدوة لكنى حررت نصف الصاع في عام ست وعشرين بعد المائتين فوجدته ثمنية ونحو ثلثي ثمنية فهو تقريبا ربع مد ممسوحا من غير تكويم ولا يخالف ذلك ما مر لان المد في زماننا اكبر من المد السابق وكذا الرطل في زماننا فانه الآن يزيد على سبعمائة درهم وهذا بناء على تقدير الصاع بالماش او العدس اما على تقديره بالحنطة او الشعير وهو الاحوط كياتي قريبا فيزيد نصف الصاع على ذلك فالاحوط اخراج ربع مد شامى على التمام من الحنطة الجيدة والله تعالى اعلم قال ط وقدر بعض مشايخى نصف الصاع بقدر سدس بالمصرى وعن الدفري تقديره بقدر ثلث وعليه فالربع المصرى يكفى عن ثلاث **(قوله)** انما قدر بهما) اى قدر الصاع بما يسع الوزن المذكور منهما اى من مجموعهما اى من اى نوع منهما لان كل واحد منهما يتساوى كيله ووزنه اذ لا تختلف افراده ثقلا وكبرا فاذا ملأت اناء من ماش وزنه الف واربعون درهما ثم ملأته من ماش آخر يكون وزنه مثل وزن الاول لعدم التفاوت بين ماش وماش آخر وكذا لو فعلت بالعدس كذلك بخلاف غيرها كالبر مثلا فان بعض البر قد يكون اقل من البعض فيختلف كيله ووزنه فلذا قدر الصاع بالماش او العدس فيكون مكيالا محررا يكال به ما يراد اخراجه من الاشياء المنصوصة بلا اعتبار وزن لانك لو كلت به شعيرا مثلا ثم وزنته لم يبلغ وزنه الفا واربعين درهما ولو اعتبر الوزن لكان ما يسع الفا واربعين درهما من الشعير اكبر من الصاع الذى يسع هذا القدر من الماش او العدس وقد اعتبروا الصاع بهما فعلم انه لا اعتبار بالوزن اصلا في غيرها ويدل على ذلك ايضا قول الذخيرة قال الطحاوى الصاع ثمانية ارطال مما يستوى كيله ووزنه ومعناه ان العدس والماش يستوى كيله ووزنه حتى لو وزن من ذلك ثمانية ارطال ووضع في الصاع لا يزيد ولا ينقص وما سوى ذلك تارة يكون الوزن اكثر من الكيل كالشعير وتارة بالعكس كالمالح فاذا كان المكيال يسع ثمانية ارطال من العدس والماش فهو الصاع الذى يكال به الشعير والتمر والحنطة اه وذكر نحوه في الفتح ثم قال وبهذا يرتفع الخلاف في تقدير الصاع كيلا او وزنا ومراده بالخلاف ما ذكره قبله حيث قال ثم يعتبر نصف صاع من بر من حيث الوزن عند ابى حنيفة لانهم لما اختلفوا في ان الصاع ثمانية ارطال او خمسة وثلث كان اجماعا منهم انه يعتبر بالوزن وروى ابن رستم عن محمد انه انما يعتبر بالكيل حتى لو دفع اربعة ارطال لا يحزىه لجواز كون الحنطة ثقيلة لا تباع نصف صاع اه وفي ارتفاع الخلاف بما ذكر تأمل فان المتبادر من اعتبار نصف الصاع بالوزن عند ابى حنيفة اعتبار وزن البر ونحوه مما يريد اخراجه لا اعتباره بالماش والعدس والظاهر ان اعتباره بهما مبنى على رواية محمد وان الخلاف متحقق وعن هذا ذكر صدر الشريعة في شرح الوقاية

مطلب

في مقدار الفطرة بالمد
الشامى

انما قدر بهما لتساويهما
كيلا ووزنا

ان الاحوط تقدير الصاع ثمانية ارطال من الحنطة الجيدة لانه ان قدر بالماش يكون اصغر ولايسع ثمانية ارطال من الحنطة لانه اقل منها وهي اقل من الشعير فملكيا الذي يملأ ثمانية ارطال من الماش يملأ بأقل من ثمانية ارطال من الحنطة الجيدة المكتتزة اه قلت وبهذا يخرج عن العهدة بيقين على روايتي تقدير الصاع كيلا او وزنا فلذا كان احوط ولكن على هذا الاحوط تقديره بالشعير ولهذا نقل بعض المحشين عن حاشية الزيلعي للسيد محمد امين مير غني ان الذي عليه مشايخنا بالحرم الشريف المكي ومن قبلهم من مشايخهم وبه كانوا يفتون تقديره ثمانية ارطال من الشعير ولعل ذلك ليحتاطوا في الخروج عن الواجب بيقين لما في مبسوط السرخسي من ان الاخذ بالاحتياط في باب العبادات واجب اه فاذا قدر بذلك فهو يسع ثمانية ارطال من العدس ومن الحنطة ويزيد عليها البتة بخلاف العكس فلذا كان تقدير الصاع بالشعير احوط اه ولهذا قدمنا ان الاحوط في زماننا اخراج ربع مدشامي تام (قوله ودفع القيمة) اطاقها فشمع قيمة الحنطة وغيرها خلافا فاحمد قل في التارخانية عن الحنفية واذا اراد ان يعطى قيمة الحنطة او الشعير او التمر يؤدي قيمة اي الثلاث شاء عندهما وقال محمد يؤدي قيمة الحنطة (قوله اي الدراهم) ربما يشعر انها المرادة بالقيمة مع ان القيمة تكون ايضا من الفلوس والعروض كما في البدائع والجوهرية واعلم اقتصر على الدراهم تبعا للزيلعي لبيان انها الافضل عند ارادة دفع القيمة لان العلة في افضلية القيمة كونها اعون على دفع حاجة الفقير لاحتمال انه يحتاج غير الحنطة مثلا من ثياب ونحوها بخلاف دفع العروض وعلى هذا فالمراد بالدراهم ما يشمل الدنانير تأمل (قوله على المذهب المفتي به) مقابله ما في المضممرات من ان دفع الحنطة افضل في الاحوال كلها سواء كانت ايام شدة ام لا لان في هذا موافقة السنة وعليه الفتوى منح فقد اختلف الافتاء ط (قوله وهذا) اي كون دفع القيمة افضل (قوله كما لا يخفى) يوم انه بحث منه مع انه عزاء في التارخانية الى محمد بن سلامة وقال في النهر وهو حسن (قوله بطلوع الفجر) اي الفجر الثاني وعند الشافعي بغروب الشمس من آخر يوم من رمضان بدائع (قوله متعلق يجب) اي المذكور اول الباب (قوله لا تجب عليه) لانه وقت الوجوب ليس باهل نهر وكذا لو افتقر قبله او ايسر بعده كما في الهندية (قوله عملا بأمره وفعله عليه الصلاة والسلام) رواه الحاكم من حديث ابن عمر كما بسطه في الفتح (قوله او آخره) قدمنا الكلام عليه اول الباب (قوله اعتبارا بالزكاة) اي قياسا عليها واعترضه في الفتح بأن حكم الاصل على خلاف القياس فلا يقاس عليه لان التقديم وان كان بعد السبب هو قبل الوجوب واجاب في البحر بانها كالزكاة بمعنى انه لا فارق لانه قياس اه وفيه نظر والاولى الاستدلال بحديث البخاري وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم او يومين قال في الفتح وهذا مما لا يخفى على النبي صلى الله عليه وسلم بل لا بد من كونه باذن سابق فان الاسقاط قبل الوجوب مما لا يعقل فلم يكونوا يقدمون عليه الاسمع اه (قوله فكان هو المذهب) نقل في البحر اختلاف التصحيح ثم قال لكن تأيد التقييد بدخول الشهر بأن الفتوى عليه فليكن العمل عليه وخالفه في النهر نقوله واتباع الهداية اولى قال في الشرنبلالية قلت ويعضده ان العمل بما عليه الشروح

(ودفع القيمة) اي الدراهم
(افضل من دفع العين على المذهب) المفتي به جوهرية وبحر عن الظهيرية وهذا في السعة اما في الشدة فدفع العين افضل كما لا يخفى (بطلوع فجر الفطر) متعلق يجب (من مات قبله) اي الفجر (او ولد بعده) واسلم لا تجب عليه ويستحب اخراجها قبل الخروج الى المصلى بعد طلوع فجر الفطر (عملا بأمره وفعله عليه الصلاة والسلام) (وصح اذاؤها اذا قدمه على يوم الفطر او آخره) اعتبارا بالزكاة والسبب موجود اذ هو الرأس (بشرط دخول رمضان في الاول) اي مسألة التقديم هو الصحيح وبه يفتي جوهرية وبحر عن الظهيرية لكن عامة المتون والشروح على صحة التقديم مطابقا وصححه غير واحد ورجحه في النهر ونقل عن الولوالجية انه ظاهر الرواية قلت فكان هو المذهب (وجاز دفع كل شخص فطرته

والمتون وقد ذكر مثل تصحيح الهداية في الكافي والتميين وشروح الهداية وفي البرهان وابن
 كمال ياشا وفي البرازية الصحيح جواز التعجيل لسنين رواء الحسن عن الامام اه وكذا في المحيط
 اه قلت وحيث كان في المسئلة قولان مصححان تخير المفتي بالعمل بأيهما الا اذا كان لاحدها
 مرجح ككونه ظاهر الرواية او مشى عليه اصحاب المتون او الشروح او اكثر المشايخ كما
 بسطناه اول الكتاب وقد اجتمعت هذه المرجحات هنا للقول بالاطلاق فلا يعدل عنه فافهم
(قوله الى مسكين) يغني عنه ما بعده لفهمه بالاولى ط **(قوله فكان هو المذهب)** كذا قال
 في البحر ردا على ظاهر ما في الزيلعي هنا والفتح من ان المذهب المنع وان القائل بالجواز انما
 هو الكرخي اه وكذا رده العلامة نوح بأن الامر بالعكس فان المانعين جمع يسير والمجوزين
 جم غفير والاعتماد على ما عليه الجم الكثير **(قوله والامر في حديث اغنوهم)** هو ما اخرج
 الدار قطني وابن عدي والحاكم في علوم الحديث عن ابن عمر بلفظ اغنوهم عن الطوف
 في هذا اليوم نوح وهذا جواب عما يقال ان الاغناء لا يحصل الا بدفعها جملة فيجب عملا بالامر
 والجواب ان الامر للندب والالم يحجز التقديم والتأخير وقدم الدليل على جوازها اول
 الباب وذلك قرينة على ان الامر هنا للندب فخلافه لا يكره تحريما بل تنزيها وتحصل
 من هذا الجواب ان الدفع الى متعدد مكروه تنزيها ككراهة التأخير الا ان يفرق بأنه
 لو اخر الناس عن اليوم لم يحصل الاغناء اصلا بخلاف ما لو فرقوا لحصول الاغناء بالجموع
 كما علل به الكرخي فلم يكن مخالفا لامر الندب لانه امر للمجموع لا للأفراد بقرينة ان
 ذا العيال لا يستغنى بفطرة شخص واحد ولا يؤمر ذلك لو اريد باغناء تأمل وما في البحر من
 ان التحقيق انه بالتأخير يكون قاضيا لا مؤديا فإثم للحديث تبع فيه صاحب الفتح وقد منا
 اول الباب ترجيح خلافه فافهم **(قوله يعتد به)** تصحيح لنفي المصنف الخلاف تبع للبحر
 بأن المراد نفي خلاف خاص لانه قد صرح في مواهب الرحمن بالخلاف في المسئلتين بقوله
 ويجوز اخذ واحد من جمع ودفع واحدة لجمع على الصحيح فيهما اه قلت ولعل محل الخلاف
 هنا ما اذا خلط الجماعة صدقاتهم ودفعوها لواحد اما لو دفع كل واحد بانفراده للواحد
 فيبعد جريان الخلاف في الجواز وعدمه فليتأمل **(قوله امرها زوجها)** افاد انها اذنت عنه
 بدون اذنه لم يحجزه ط عن ابي السعود **(قوله بنير اذن الزوج)** امالو باذنه لا تملكه بالخاط
 فيجزئ عنه ط **(قوله لا عنه)** لانه امرها بالدفع من ماله وقدم ملكته بالخاط بدون اذنه فكانت
 متبرعة ولزمها ضمان حنطته قلت وينبغي تقييده بما اذا لم يحجز الزوج ما فعلت او لم توجد
 دلالة الاذن لما في الفصل التاسع من زكاة التتارخانية دفع رجلان لرجل دراهم يتصدق بها
 عن زكاتها فخلطها ثم دفعها ضمن الا اذا جدد الاذن او اجاز المالك ان او وجد دلالة الاذن
 بالخاط كما جرت العادة بالاذن من ارباب الحنطة بخلط ثمن الغلات وكذا الطحان ضمن
 اذا خلط حنطة الناس الا في موضع يكون مأذونا بالخاط عرفا اه ملخصا **(قوله لامر)** اي
 قبيل باب زكاة المال **(قوله فيجوز ان اجاز الزوج)** اي يجوز عنه ايضا ولا حاجة الى التقييد
 بالاجازة بعد قوله او لامرها زوجها الا ان يقال انه اشارة الى الجواز وان لم يوجد الامر ابتداء
 لكن لا بد في جواز الاجازة من كون الحنطة قائمه في يد الفقير ففي التتارخانية سئل البقال

الى مسكين او مسكين (مسكين
 على) ما عليه الاكثر وبه
 جزم في اول الحية والثانية
 والبدائع والمحيط وتبعهم
 الزباني في الظهار من غير
 ذكر خلاف وصححه في
 البرهان فكان هو (المذهب)
 كتفريق الزكاة والامر في
 حديث اغنوهم للندب
 فيفيد الاولوية ولذا قل
 في الظهيرية لا يكره
 التأخير اي تحريما (كما جاز
 دفع صدقة جماعة الى
 مسكين واحد بلا خلاف)
 يعتد به (خلطت) امرأة
 امرها زوجها باداء فطرتها
 (حنطته بخلطتها غير اذن
 الزوج ودفعت الى فقير
 جاز عنها لا عنه) لما مران
 الانحلاط عند الامام
 استهلاكه يقطع حق صاحبه
 وعندها لا يقطع فيجوز
 ان اجاز الزوج ظهيرية

عمن تصدق بطعام الغير عن صدقة الفطر قال توقفت على اجازة المالك فتعتبر شرائطها من قيام العين ونحوه فان لم يحز ضمن اه وفيها من الفصل التاسع ايضا عن شرح الطحاوي تصدق بماله عن رجل بلا امره جاز عن نفسه وان اجازة الرجل ولو بمال الرجل فان اجازة والمال قائم جاز عنه ولو هالك جاز عن المتطوع (قوله ولو بالعكس) بأن امرته باداء فطرتها فخلط حنطتها بحنطته ط (قوله ومقتضى مامر) اى من قوله ولو ادى عنها بلا اذن اجزأ استحسانا للاذن عادة فانه يدل على جواز ادائه عنها من ماله واذا خلط حنطتها بحنطته في مسئلتنا صارت ملكه فيجوز عنه وعنهما ومثله ما في التارخانية وغيرها رجل له اولاد وامرأة كالحنطة لاجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى الفقير بنيتهم يجوز عنهم اه قلت لكن قد يقال ان دفعها الحنطة اليه من مالها قرينة على انها ارادت اداء الفطرة من مالها لتنال فضيلة الصدقة وذلك ينافي اذنها له عادة بالدفع من ماله فينبغي عدم الجواز حيث ارادت ذلك * (تنبيه) * ما نقلناه عن التارخانية دليل على جواز الجمع وانه لا يلزمه افراز كل فطرة عن غيرها عند الدفع ولكن لينظر ان الافراز او لا شرط أم لا بل يكفيه دفع مد شامى مثلا جملة واحدة عن اربعة ويكون قوله كان الحنطة الح بيانا للواقع لم أره وينبغي الثانى لحصول المقصود ومثله يقال فيما لو اراد دفع قيمة الحنطة عنه وعن عياله والاحوط افراز كل واحدة حتى يرى نقل صريح في المسئلة والله اعلم (قوله ولا يبعث الح) في الحديث الصحيح انه جعل ابا هريرة على صدقة الفطر فكان يقبل من جاءه بصدقته من غير ان يذهب اليهم رحمتي قلت فالمراد انه لا يبعث عاملا كعامل الزكاة يذهب الى القبائل بنفسه فلا ينافى ما في الحديث تأمل (قوله في المصارف) اى المذكورة في آية الصدقات الا العامل الغنى فيما يظهر ولا تصح الى من بينهما ولاد أو زوجية ولا الى غنى او هاشمى ونحوهم ممن مر في باب المصرف وقد منا بيان الافضل في المتصدق عليه (قوله وفي كل حال) ليس المراد تعميم الاحوال مطلقا من كل وجه فان لكل شروطا ليست للآخرى لانه يشترط في الزكاة الحول والنصاب النامى والعقل والبلوغ وليس شئ من ذلك شرطا هنا بل المراد في احوال الدفع المصارف من اشتراط النية واشتراط التمليك فلا تكفى الاباحة كما في البدائع هذا ما ظهر الى تأمل * (فرع) * قد منا في المصرف عن التارخانية لو دفع الفطرة الى الطبال الذى يوقظهم وقت السحر جاز الا ان الاحوط والابعد عن الشبهة ان يقدم اليه قرصات هدية ثم يعطيه الحنطة اه (قوله الا فى جواز الدفع الى الذمى) فى الحانية جاز ويكره وعند الشافعى واحدى الروايتين عن ابى يوسف لا يجوز تارخانية وقدم عن الحاوى ان الفتوى على قول ابى يوسف ومر الكلام فيه * (تنبيه) * ينبغي استثناء العامل كما قلنا آنفا لانها ليست من عماله (قوله وقدمر) كل من المسئلتين اما الاولى فى باب المصرف واما الثانية فى هذا الباب ح (قوله وان كانت نفقتها عليه) اى على الدافع باعتبار التزامه بذلك تبرعا وجعله اياها من جملة عياله والا فنقتها على زوجها ولذا لها بيعه بها وقد يقال انها على السيد حكما لان العبد ملكه فاذا كان لها بيعه بها صارت كأنها واجبة فى ماله ويحتمل ارجاع الضمير الى العبد ووجه المبالغة انها اذا كانت نفقتها عليه وهو ملك لسيدته ربما يتوهم عدم الجواز فانهم

ولو بالعكس قال فى النهر لم أره ومقتضى مامر جوازه عنهما بلا اجازتها (ولا يبعث الامام على صدقة الفطر ساعيا) لانه عليه السلام لم يفعله بدائع (وصدقة الفطر كالزكاة فى المصارف) وفى كل حال (الا فى) جواز (الدفع الى الذمى) وعدم سقوطها بهلاك المال وقد مر (ولو دفع صدقة فطره الى زوجة عبده جاز) وان كانت نفقتها عليه عمدة الفتاوى للشهيد

(قوله واجبات الاسلام سبعة) عزاء صاحب الجوهرة الى الامام المحبوبي وقد تقرر في الاصول ان العدد لامفهوم له او يقال ان واجبات خبر مقدم وسبعة مبتدأ مؤخر والمعنى ان هذه السبعة من واجبات الاسلام ولعل لها خصوصية اشتركت فيها من بين سائر الواجبات فلا يرد ما في ط من انه ان اراد المشتهر منها فغير مسلم لانه فاته صلاة العيدين والجماعة وغيرها وان اراد مطلق واجب ففي الصلاة والحج وغيرها واجبات لا تحصى ومراده بالواجب ما يعم الواجب ديانة كخدمة المرأة لزوجها والفرض العملي كالوتر وعدا العمرة منها بناء على القول بوجوبها وسيأتي اختلاف التصحيح فيه والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصوم

* (خاتمة) * واجبات

الاسلام سبعة الفطرة ونفقة ذى رحم ووتر واضحة وعمرة وخدمة ابويه والمرأة لزوجها حدادي

كتاب الصوم

قيل لو قال الصيام لكان اولى لما في الظهيرية لو قال لله على صوم لزمه يومه ولو قال صيام لزمه ثلاثة ايام كافي قوله تعالى ففدية من صيام وتعقب بأن الصوم له انواع على ان تبطل معنى الجمع والاصح انه لا يكره قول رمضان وفرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لعشر في شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف (هو) لغة

قال في الايضاح اعلم الصوم من اعظم اركان الدين واثق قوانين الشرع المتين به قهر النفس الامارة بالسوء وانه مركب من اعمال القلب ومن المنع عن المآكل والمشارب والمناكح عامة يومه وهو اجل الحصال غير انه اشق التكليف على النفوس فاقتضت الحكمة الالهية ان يبدأ في التكليف بالاخف وهو الصلاة تمرينا للمكلف ورياضة له ثم يثني بالوسط وهو الزكاة ويثالث بالاشق وهو الصوم واليه وقعت الاشارة في مقام المدح والترتيب والحاشرين والحاشرات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات وفي ذكر مباني الاسلام واقام الصلاة وايتاء الزكاة وصوم شهر رمضان فاقتدت ائمة الشريعة في مصنفاتهم بذلك اه كذا في شرح ابن السلي (قوله قيل) قائله صاحب البحر ح (قوله لما في الظهيرية الخ) وجه الاستشهاد ان هذا الفرع يدل على ان الصيام جمع اقله ثلاثة ايام كافي الآية فان فدية اليمين صوم ثلاثة ايام فكان التعبير به اولى لدلالته على التعدد فان الترجمة لانواع الصيام الثلاثة اعنى الفرض والواجب والنفل (قوله وتعقب الخ) المتعقب صاحب النهر وحاصل كلام الشارح ان الصوم اسم جنس له انواع وهي الثلاثة المذكورة فحيث عبر عنه بالصوم او الصيام يراد منه انواعه المترجم لها لا ثلاثة ايام فاكثر قال في المغرب يقال صام صوما وصياما فهو صائم وهم صوم وصيام اه فأفاد أن مدلول كل من الصوم والصيام واحد ولا دلالة في واحد منهما على التعدد ولذا قال القاضي في تفسير قوله تعالى ففدية من صيام انه بيان لجنس الفدية وأما قدرها فينه عليه الصلاة والسلام في حديث كعب اه نعم يأتي الصيام جمعا لصائم كما علمته لكن لا تصح ارادته هنا ولا في الآية كما لا يخفى ولو سلم أن الصيام جمع لافراد الصوم فلا أولوية في العدول اليه لان أَل الجنسية تبطل معنى الجمعية فيتساوى التعبير بالصوم وبالصيام هذا تقرير كلام الشارح على وفق ما في النهر فافهم وعلى هذا فيشكل ما مر عن الظهيرية وان قال في النهر لعل وجهه أنه أريد بلفظ صيام في لسان الشارع ثلاثة أيام فكذا في النذر خروجاً عن العهدة بخلاف صوم اه يعنى ان لفظ صيام وان لم يكن جمعا لكنه لما اطلق في آية الفدية مرادا به ثلاثة ايام كما بين اجماله الحديث فيراد في كلام الناذر كذلك احتياطا فتأمل (قوله والاصح الخ) قال بعضهم الصحيح ما رواه محمد عن مجاهد ولم يحك خلافة انه كره ان يقال جاء رمضان وذهب رمضان لانه اسم من اسمائه تعالى وعامة المشايخ انه لا يكره لمحيطه في الاحاديث الصحيحة كقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ايمانا

واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وعمره في رمضان تعدل حجة ولم يثبت في المشاهير كونه من اسمائه تعالى ولئن ثبت فهو من الاسماء المشتركة كالحكيم كذا في الدراية ٣ واعلم انهم اطلقوا على ان العلم في ثلاثة اشهر هو مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وربيع الاول والاخر فحذف شهر هنا من قبل حذف بعض الكلمة الا انهم جوزوه لانهم اجروا مثل هذا العلم مجرى المضاف والمضاف اليه حيث اعربوا الجزأين كذا في شرح الكشاف للسعد نهر ومقتضاه ان رجب ليس منها خلافا للمصالح الحنفية وتبعه من قال ولا تضاف شهرا للفظ شهر * الا الذي اوله الرافد

ولذا زاد بعضهم قوله

واستثنى من ذار جبا فيمتنع * لانه فيما رووه ماسمع

(قوله امساك مطلقا) اي عن طعام امساك الانسان عن الاكل والشرب ومن مجازة صام الفرس اذا لم يعتلف وقول النابتة * خيل صيا وخيل غير صائمة * نهر (قوله عن المفطرات الآتية) اشار بالآتية الى ان ال نعهد وان المراد الاشياء المعدودة المعلوم في باب مفسدات الصوم فلا تتوقف معرفتها على معرفته فلا دور ففهم (قوله فانه ممسك حكما) حكم الشارع بعدم اعتبار ذلك الاكل مثلا (قوله وهو اليوم) اي اليوم الشرعي من طلوع الفجر الى الغروب وهل المراد اول زمان الطلوع او انتشر الصوم فيه خلاف كالحلاف في الصلاة والاوّل احوط والثاني اوسع كما قال الحلواني كما في المحيط والمراد بالغروب زمان غيوبة جرم الشمس بحيث تظهر الظلمة في جهة الشرق قل صلى الله عليه وسلم اذا اقبل الليل من ههنا فقط افطر الصائم اي اذا وجدت الظلمة حسا في جهة المشرق فقد ظهر وقت الفطر او صار مفطرا في الحكم لان الليل ليس ظرفا للصوم وانما ادى بصورة الخبر ترغيبا في تعجيل الافطار كما في فتح الباري قهستاني (قوله مسلم الخ) بيان للشخص المخصوص (قوله كائن في دارنا الخ) انت خير بان الكلام في بيان حقيقة الصوم شرعا اي ما يمكن ان يتحقق به ولا يخفى ان الصوم الذي هو الامساك عن المفطرات نهرا بانيته يتحقق من المسلم الخالي عن حيض ونفاس سواء كان في دار الاسلام او دار الحرب علم بالوجوب او لا على ان الكلام في تعريف الصوم فرضا او غيره والعلم بالوجوب او الكون في دار الاسلام انما هو شرط لوجوب رمضان كالعقل والبلوغ لا شرط للصحة المناسب للاقتصار على قوله طاهر الخ ثم رأيت الرحمتي ذكر نحو ما قلته ففهم (قوله او علم بالوجوب) اي لو كائن في غير دارنا علم بالوجوب فالكون بدار الاسلام موجب للصوم وان لم يعلم بوجوبه اذ لا يعذر بالجهل في دار الاسلام بخلاف من اسلم في دار الحرب ولم يعلم به فانه لا يجب عليه ما لم يعلم فاذا علم ليس عليه قضاء ما مضى اذ لا تكليف بدون العلم ثمة لعذر بالجهل وانما يحصل له العلم الموجب باخبار رجلين او رجل وامرأتين مستورين او واحد عدل وعندها لا تشترط العدالة ولا البلوغ والحرية كما في امداد الفتاح (قوله طاهر عن حيض او نفاس) اي خال عنهما والا فالتطهارة عن حدثهما غير شرط (قوله المعهودة) هي نية الشخص المذكور الصوم في وقتها الآتي بيانه (قوله وأما البلوغ والافاقة الخ) جواب عما قد يقال

٣ لبعضهم

* ان حادي عشرين شهر جمادى * في كلام الشهود لحن قبيح * ذكر والشهر وهو مع رمضان * والربيعين غير ذالم يبحوا * وتعدوا في حذف واو واثبات لنون والعكس حكم صحيح * قل ذلك الخقق ابن هشام * جاد مثواه صوب غيث فسيح * اهمنه

امساك مطلقا وشراء (امساك عن المفطرات) الآتية (حقيقة او حكم) كمن اكل ناسيا فانه ممسك حكم (في وقت مخصوص) وهو اليوم (من شخص مخصوص) مسلم كائن في دارنا او عالم بالوجوب طاهر عن حيض او نفاس (مع النية) المعهودة واما البلوغ والافاقة فليس من شرط الصحة لصحة صوم الصبي ومن جن او اغمى عليه بعد النية وانما يصح صومهما في اليوم الثاني لعدم النية

لم تقيد الشخص المخصوص بالبلوغ والافاقة من الجنون او الاغماء او النوم وبيان الجواب ان الكلام في تعريف الصوم الشرعي وذلك بذكر ركنه وهو الامساك المذكور وذكر ما توقف عليه صحته وهي ثلاثة الاسلام والطهارة عن الحيض والنفاس والنية كما في البدائع ولم يذكر في الفتح الاسلام لا غناء النية عنه اذ لا تصح بدونه وليس البلوغ والافاقة من شروط الصحة لصحته بدونهما كما ذكره نعمها من شروط وجوب رمضان وهي اربعة نالها الاسلام ورابعها العلم بالوجوب او الكون في دارنا فلا محل للتقييد بهما على ان الكلام في تعريف مطلق الصوم لا خصوص صوم رمضان كما مر ولذا لم يذكر شروط وجوب اداؤه وهي ثلاثة الصحة والاقامة والحلو من حيض ونفاس (قوله وحكمه) اي الاخرى اما حكمه الديوى فهو سقوط الواجب ان كان صوما لازما بحر (قوله ولومنها عنه) كصوم الايام الخمسة اذ انتهى لمعنى مجاور وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى وهو يفيد ان في صومها ثوابا كالصلاة في الارض المغصوبة ذكره في النهر راداعلى البحر قوله انه لا ثواب في صوم الايام المنهية فكلام الشارح بحث لصاحب النهر ط قلت صرح في التلويح بأن الخلاف بيننا وبين الشافعى في ان النهى يقتضى الصحة عندنا بمعنى استحقاق الثواب وسقوط القضاء وموافقة امر الشارع ثم نقل عن الطريقة المعينية ما حاصله ان الصوم في هذه الايام ترك للمفطرات الثلاث واعراض عن الضيافة فمن حيث الاول يكون عبادة مستحسنة ومن حيث الثانى يكون منها لكن الاول بمنزلة الاصل والثانى بمنزلة التابع فبقى مشروعا بأصله غير مشروع بوصفه اه لكن بحث محشيه القنارى في ارادة استحقاق الثواب بل المراد ما سواها والصحة لا تقتضى الثواب كالوضوء بلانية والصلاة مع الرياء اه قلت ويؤيده وجوب الفطر بعد الشروع وتصريحهم بأنه معصية (قوله ويلغو التعيين) من هذا يؤخذ انه لو نذر صوم الاثنين والخميس من كل اسبوع يصح صوم غيرها عنهما ط قلت وهذا في غير النذر المعلق لما سياتى قبيل الاعتكاف من قوله والنذر غير المعلق لا يختص بزمان ومكان ودرهم وفقير بخلاف المعلق فإنه لا يجوز تعجيله قبل وجود الشرط اه اى لان المعلق على شرط لا ينعقد سببا للحال وسياتى تمام الكلام على هذه المسئلة هناك (قوله والكفارات) اى سبب صومها الحنث والقتل اى قتل النفس خطأ او قتل الصيد محرما والاولى قول الفتح وسبب صوم الكفارات اسبابها من الحنث والقتل اه لان منها العزم على العود فى الظاهر والافطار فى فطر رمضان والخلق فى حاق المحرم لعذر (قوله على المختار) اختاره السرخسى بحر (قوله وغيره) كالامام الديوبسى وابى اليسر بحر (قوله الذى يمكن انشاء الصوم فيه) وهو ما كان من طلوع الفجر الصادق الى قبيل الضحوة الكبرى اما الليل والضحوة وما بعدها فلا يمكن انشاء الصوم فيهما والموجود فى الليل مجرد النية لانشاء الصوم ط لكن صرح فى البحر بأن السبب هو الجزء الذى لا يتجزأ من كل يوم فيجب مقارناياه اه وهذا يقتضى انه الجزء الاول من كل يوم كما صرح به غيره ايضا وصرح به فى فصل العوارض عند قول الكسز ولو بلغ صبى او اسلم كافر الخ ودفع ما اورده ابن الهمام من انه يلزم مقارنة السبب للوجوب او تقدم الوجوب على السبب بانه يجوز مقارنته له للضرورة كما لو شرع فى الصلاة فى اول جزء من الوقت فانه يسقط اشتراط تقدم

وحكمه نيل الثواب ولو
منهيا عنه كما فى الصلاة فى
ارض مغصوبة (وسبب
صوم) المنذور النذر
ولذا لو عين شهرا وصام
شهرا قبله عنه اجزاء
لوجود السبب ويلغو
التعيين والكفارات الحنث
والقتل (رمضان شهود
جزء من الشهر) من ليل
او نهار على المختار كما فى
الحبازية واختار فخر
الاسلام وغيره انه الجزء
الذى يمكن انشاء الصوم
فيه من كل يوم

السبب على الوجوب المسبب للضرورة كما صرح به في الكشف الكبير وتام الكلام هناك فتأمل **(قوله حتى لو افاق المجنون في ليلة)** أي من أول الشهر أو وسطه ثم جن قبل أن يصبح ومضى الشهر وهو مجنون بحر وقوله أو في آخر أيامه بعد الزوال كذا وقع في البحر وغيره والأحسن قول الأمداد وفيما بعد الزوال من يوم منه ومثله في شرح التحرير وفي نور الإيضاح ولا يلزمه قضاؤه بأفاقه ليلاً أو نهاراً بعد فوات وقت النية في الصحيح قلت ولعل التقييد بآخر يوم منه مبنى على أن المراد الأفاقة التي لم يعقبها جنون فإنها إذا كانت في وسطه لاشك في وجوب القضاء والمراد بما بعد الزوال ما بعد نصف النهار الشرعي أي ما بعد الضحوة الكبرى كما مر آنفاً وهو مبنى على قول القدوري كأيأتي تحريره فافهم * (تنبيه) * تفريع هذه المسئلة على ما ذكره من الاختلاف في السبب يخالفه ما في الهداية حيث جمع بين القولين بأنه لا منافاة فشهود جزء منه سبب لكه ثم كل يوم سبب وجوب أدائه غاية الأمر أنه تكرر سبب وجوب صوم اليوم باعتبار خصوصه ودخوله في ضمن غيره كافي الفتح ويؤيد ما قلناه قول ابن نجيم في شرح المنار ولم أر من ذكر لهذا الخلاف ثمرة في الفروع اه تأمل **(قوله كافي المجتبي)** ونصه ولو افاق أول ليلة من رمضان ثم أصبح مجنوناً واستوعب كل الشهر اختلف أئمة بخاري فيه والفتوى على أنه لا يلزمه القضاء لأن الليلة لا يصام فيها وكذا أن افاق في ليلة من وسطه أو في آخر يوم من رمضان بعد الزوال وقبل الزوال يلزمه اه **(قوله وصححه غير واحد)** كصاحب النهاية والظهيرية بحر وقاضيخان والغاية شرنبلالية ومشى عليه الأسبجاني وحيد الدين الضرير من غير حكاية خلاف شرح التحرير ومشى عليه في نور الإيضاح قلت وكذا نقل تصحيحه في الذخيرة لكن نقل أيضاً تصحيح لزوم القضاء ومشى عليه في الفتح قائلاً لا فرق بين أفاقه وقت النية أو بعده وفي شرح الملتقى للبهنسي أنه ظاهر الرواية قلت ومثله في شرح التحرير عن الكشف وعزاه في البدائع إلى أصحابنا ولم يحك غيره وكذا في السراج وجزم به الزيلعي وهو ظاهر القدوري والكنز والهداية حيث اطلقوا لزوم القضاء بأفاقة بعض الشهر وكذا في الجامع الصغير قال وإن افاق شيئاً منه قضاء وعبر في الملتقى بأفاقة ساعة وفي المعراج لو كان مفقداً في أول ليلة منه ثم جن وأصبح مجنوناً إلى آخر الشهر قضاء كله بالاتفاق غير يوم تلك الليلة ثم نقل عبارة المجتبي المارة والحاصل أنهما قولان مصححان وإن المعتمد الثاني لكونه ظاهر الرواية والمتون **(قوله وهو أقسام ثمانية)** فرض معين وغير معين وواجب كذلك ونقل مسنون أو مستحب ومكروه تنزيهاً وتحريماً **(قوله معين)** أي له وقت خاص **(قوله لكنه)** أي صوم الكفارات **(قوله تبعاً لابن الكمال)** حيث قال في إيضاح الإصلاح وصوم النذر والكفارة واجب لم ينقذ الإجماع على فرضية واحد منهما بل على وجوبه أي ثبوته عملاً لا علماً ولهذا لا يكفر جاحده اه وحاصله أنه وإن ثبت لزوم كل منهما عملاً بالكتاب والإجماع لكن لم يثبت لزومهما علماً بحيث يكفر جاهد فرضيتهما كما هو شأن الفروض القطعية كرمضان ونحوه وعلى هذا فكان المناسب ذكر الكفارات في قسم الواجب كما فعل ابن الكمال لأن الفرض العملي الذي هو أعلى قسمي الواجب ما يفوت الجواز بفوته كالوتر وهذا ليس منه **(قوله كالنذر المعين)** أي بوقت خاص كنذر صوم يوم الخميس مثلاً وغير المعين كنذر صوم يوم مثلاً ومن الواجب صوم التطوع بعد الشروع

حتى لو افاق المجنون في ليلة أو في آخر أيامه بعد الزوال لا قضاء عليه وعليه الفتوى كما في المجتبي والنهر عن الدراية وصححه غير واحد وهو الحق كما في الغاية (وهو) أقسام ثمانية (فرض) وهو نوعان معين (كصوم رمضان أداء) غير معين كصومه (قضاء وصوم الكفارات) لكنه فرض عملاً لا اعتقاداً ولذا لا يكفر جاحده قاله البهنسي تبعاً لابن الكمال (وواجب) وهو نوعان معين (كالنذر المعين) وغير معين كالنذر (المطلق)

فيه وصوم قضائه عند الافساد وصوم الاعتكاف (قوله) واما قوله تعالى (الح) اي ان مقتضى ثبوت الامر به في الآية القطعية كونه فرضا والجواب انه خص منها النذر بالمعصية بالاجماع فصارت ظنية الدلالة فتفيد الوجوب وفيه بحث لصاحب الغاية مذكور مع جوابه في النهر (قوله) قائله الاكمل) فيه ان الاكمل قرر في العناية الوجوب الا ان يكون وقع له في غير هذا الموضع والذي في البحر وغيره ان قائله الكمال فعله سبق قلم الشارح لتشابه اللفظين افاده ح وكلام الكمال في الفتح حاصله ان الفرضية مستفادة من الاجماع على لزوم لامن الآية لتخصصها كما علمت (قوله) لكن تعقبه سعدى (الح) اي في حاشية العناية فانه نقل عبارة الفتح ثم اعترضه بأنه ليس على ما ينبغي لما في اوائل كتاب السير من المحيط البرهاني والذخيرة الفرق بين الفريضة والواجب ظاهر نظرا الى الاحكام حتى ان الصلاة المنذورة لا تؤدي بعد صلاة العصر وتقضى الفوائت بعد صلاة العصر اه وحاصله ان ما ذكر صريح في ان المنذور واجب لا فرض (قوله) يعني عملا) هذا صاحب بما لا يرتضيه الخصمان فان المستدل على فرضيته بالآية اراد به انه فرض قطعي كما صرح به في الدرر لا ظني ولذا اعترض في الفتح الاستدلال بالآية بأنها لا تفيد الفرضية لما مر من تخصصها وعدل عنه كصدر الشريعة الى الاستدلال بالاجماع (قوله) كما بسطه خسرو) اي في الدرر حيث اجاب عن قول صدر الشريعة ان المنذور فرض لان لزومه ثابت بالاجماع فيكون قطعي الثبوت بأن المراد بالفرض ههنا الفرض الاعتقادي الذي يكفر جاحده كما تدل عليه عبارة الهداية والفرضية بهذا المعنى لا تثبت بمطلق الاجماع بل بالاجماع على الفرضية المنقول بالتواتر كما في صوم رمضان ولما لم يثبت في المنذور نقل الاجماع على فرضيته بالتواتر بقي في مرتبة الوجوب فان الاجماع المنقول بطريق الشهرة أو الآحاد يفيد الوجوب دون الفرضية بهذا المعنى اه قلت وظاهر كلامه وجود الاجماع على فرضية المنذور لكن لما ينقل متواترا بل بطريق الشهرة أو الآحاد أفاد الوجوب والاطهر ما مر عن ابن الكمال من ان الاجماع على ثبوته عملا لاعلماء والحاصل ان العلماء اجمعوا على لزوم الكفارات والمنذورات الشرعية ولا يلزم من ذلك الفرضية القطعية اللازم منها اكفار الجاحد لها * (تنبيه) * في شرح الشيخ اسمعيل عن ذخيرة العقبي اعلم انه قد اضطرب كلام المؤلفين في كل من النذور والكفارات فصاحب الهداية والوقاية فرض وصدر الشريعة واجب والزيلي الاول واجب والثاني فرض وابن ملك بالعكس وتوجيه كل ظاهر الا الاخير (قوله) ونقل) اراد به المعنى اللغوي وهو الزيادة لا الشرعي وهو زيادة عبادة شرعية لنا لا علينا لانه ادخل فيه المكروه بقسميه وقد يقال ان المراد المعنى الشرعي لما قدمناه من ان الصوم في الايام المكروهة من حيث نفسه عبادة مستحسنة ومن حيث تضمنه الاعراض عن الضيافة يكون منها فبقى مشروعا باصله دون وصفه تأمل (قوله) يعنى السنة) قدمناه في بحث سنن الموضوع تحقيق الفرق بين السنة والمندوب وان السنة ما واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم او خلفاؤه من بعده وهي قسمان سنة الهدى وتركها يوجب الاساءة والكراهة كالجماعة والاذان وسنة الزوائد كسير النبي صلى الله عليه وسلم في لباسه وقيامه وقعوده ولا يوجب تركها كراهة والظاهر ان صوم عاشوراء من القسم الثاني بل سماه في الحاشية مستحبا فقال ويستحب ان يصوم يوم عاشوراء

وأما قوله تعالى وليوقوا نذورهم فدخله الخصوص كالنذر بمعصية فلم يبق قطعيا (وقيل) قائله الاكمل وغيره واعتمده الشرنبلالي لكن تعقبه سعدى بالفرق بأن المنذورة لا تؤدي بعد صلاة العصر بخلاف الفاشئة (هو فرض على الاظهر) كالكفارات يعني عملا لان مطلق الاجماع لا يفيد الفرض القطعي كما بسطه خسرو (ونقل كغيرها) يعنى السنة كصوم عاشوراء مع التاسع

بصوم يوم قبله او يوم بعده ليكون مخالفا لاهل الكتاب ونحوه في البدائع بل مقتضى ما ورد من ان صومه كفارة للسنة الماضية وصوم عرفة كفارة للماضية والمستقبلة كون صوم عرفة آكد منه والالزم كون المستحب افضل من السنة وهو خلاف الاصل تأمل **(قوله والمندوب)** بالنصب عطفًا على السنة ولم يذكر المستحب لعدم الفرق بينه وبين المندوب عند الاصوليين وهو ما لم يواظب عليه صلى الله عليه وسلم وان لم يفعله بعدما رغب اليه كما في التحرير وعند الفقهاء المستحب ما فعله صلى الله عليه وسلم مرة وتركه أخرى والمندوب ما فعله مرة أو مرتين تعليمًا للجواز وعكس في المحيط وقول الاصوليين اولى اشموله ما رغب فيه ولم يفعله كما ذكره في البحر من كتاب الطهارة لكنه فرق بينهما هنا فقال ينبغي ان يكون كل صوم رغب فيه الشارع صلى الله عليه وسلم بخصوصه مستحبًا وما سواه مما لم تثبت كراهته يكون مندوبًا لان الشارع قد رغب في مطلق الصوم فترتب على فعله الثواب بخلاف النافلة المقابلة للندبية فان ظاهره يقتضي عدم الثواب فيه والافهم مندوب كما لا يخفى اه قلت وهذا وارد على ما في الفتح حيث جعل النفل مقابلًا للمندوب والمكروه **(قوله كايام البيض)** اي ايام الليالي البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر سميت بذلك لتكامل ضوء الهلال وشدة البياض فيها امداد وفيه تبعًا للفتح وغيره المندوب صوم ثلاثة من كل شهر ويندب كونها البيض **(قوله ويوم الجمعة ولو منفردا)** صرح به في التهر وكذا في البحر فقال ان صومه بانفراده مستحب عند العامة كالاثنين والخميس وكره الكل بعضهم اه ومثله في المحيط معللًا بأن لهذه الايام فضيلة ولم يكن في صومها تشبه بغير اهل القبلة فإني الاشياء وتبعه في نور الايضاح من كراهة افراده بالصوم قول البعض وفي الحاشية ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد ماروي عن ابن عباس انه كان يصومه ولا يفطر اه وظاهر الاستشهاد بالاثران المرد بلا بأس الاستحباب وفي التجنيس قال ابو يوسف جاء حديث في كراهته الا ان يصوم قبله وبعده فكان الاحتياط ان يضم اليه يوما آخر اه قال ط قلت ثبت بالسنة طلبه والنهي عنه والآخر منهما النهي كما اوضحه شراح الجامع الصغير لان فيه وظائف فاعله اذا صام ضعف عن فعلها **(قوله لم يضعفه)** صفة لحاج اي ان كان لا يضعفه عن الوقوف بعرفات ولا يخل بالدعوات محيط فواضعفه كره **(قوله والمكروه)** بالنصب عطفًا على السنة او بالرفع على الامتناء وخبره قوله كايام البيض وحينئذ لا يحتاج الى التكلف المار في وجه ادخاله في النفل على ان صوم العيدين مكروه تحريما ولو كان الصوم واجبا **(قوله كايام العيدين)** اي وايام التشريق نهر **(قوله وعاشوراء وحده)** اي مفردا عن التاسع او عن الحادي عشر امداد لانه تشبه باليهود محيط **(قوله وسبت وحده)** للتشبه باليهود بحر وهذا العلة تفيد كراهة التحريم الا ان يقال انما تثبت بقصد التشبه كما مر نظيره ط قلت وفي بعض النسخ واحد بدل قوله وحده وبه صرح في التتارخانية فقال ويكره صوم النيروز والمهرجان اذا تعمده ولم يوافق يوما كان يصومه قبل ذلك وهكذا قيل في يوم السبت والاحد اه اي يكره تعمده صومه الا اذا وافق يوما كان يصومه قبل كما لو كان يصوم يوما ويفطر يوما او كان يصوم اول الشهر مثلا فوافق يوما من هذه الايام وافاد قوله وحده انه لو صام معه يوما آخر فلا كراهة لان الكراهة في تخصيصه بالصوم للتشبه وهل اذا صام السبت مع الاحد تزول الكراهة

والمندوب كايام البيض من كل شهر ويوم الجمعة ولو منفردا و عرفة ولو لحاج لم يضعفه والمكروه تحريما كايام العيدين وتنزيها كعاشوراء وحده وسبت وحده

قوله وعاشوراء هكذا بخطه والذي في الشارح كعاشوراء بكاف التثنية وهو الاوفق بما قبله اه مصححه

محل تردد لانه قد يقال ان كل يوم منهما معظم عند طائفة من اهل الكتاب ففي صوم كل واحد
منهما تشبه بطائفة منهم وقد يقال ان صومهما معا ليس فيه تشبه لانه لم تتفق طائفة منهم
على تعظيمهما معا ويظهر الى الثاني دليل انه لو صام الاحد مع الاثنين تزول الكراهة لانه لم يعظم
احد منهم هذين اليومين معا وان عظمت النصارى الاحد وكذا لو صام مع عاشوراء يوما قبله
او بعده مع ان اليهود تعظمه ويظهر من هذا انه لو جاء عاشوراء يوم الاحد او الجمعة لا يكره صوم
السبت معه وكذا لو كان قبله او بعده يوم المهرجان او النيروز لعدم تعمد صومه بخصوصه والله
تعالى اعلم **(قوله ونيزوز)** بفتح النون وسكون الياء وضم الراء معرب نوروز ومعناه اليوم الجديد
فوق بمعنى الجديد وروز بمعنى اليوم والمراد منه يوم تحل فيه الشمس برج الحمل ومهرجان معرب
مهر كان والمراد منه اول حلول الشمس في الميزان وهذان اليومان عيدان للفرس اهـ **(قوله)**
ان تعمد كذا في المحيط ثم قال والمختار انه ان كان يصوم قبله فالأفضل له ان يصوم والا
فالأفضل ان لا يصوم لانه يشبه تعظيم هذا اليوم وانه حرام **(قوله وصوم صمت)** وهو ان
لا يتكلم فيه لانه تشبه بالمجوس فانهم يفعلون هكذا محيط قال في الامداد فعليه ان يتكلم بخير
وبحاجة دعت اليه **(قوله ووصال)** فسرده ابو يوسف ومحمد بصوم يومين لا فطر بينهما بحر وفسره
في الحاشية بان يصوم السنة ولا يفطر في الايام المنية وفي الخلاصة اذا فطر في الايام المنية المختار انه
لا بأس به **(قوله وان افطر الايام الخمسة)** اي العيدين وايام التشريق **(قوله)** وهذا عند ابى
يوسف ظاهره ان صاحبيه يقولان بخلافه وظاهر البدائع ان المخالف من غير اهل المذهب فانه
قال وقال بعض الفقهاء من صام سائر الدهر وافطر يوم الفطر والاضحى وايام التشريق لا يدخل
تحت نهى الوصال ورد عليه ابو يوسف فقال وليس هذا عندى كما قال هذا قد صام الدهر كأنه
اشار الى ان النهى عن صوم الدهر ليس لصوم هذه الايام بل لما يضعفه عن الفرائض والواجبات
والكسب الذي لا بدله منه اهـ **(قوله فهي خمسة عشر)** تفريع على قوله يعم السنة والندوب
والمكروه اي فصار جملة ما دخل في قوله ونفل خمسة عشر يجعل العيدين اثنين وجعل يوم
الاحد منها على ما في كثير من النسخ فافهم لكن بقي عليه من المكروه تحريما ايام التشريق
وصوم يوم الشك على ما يأتي تفصيله ومن المكروه ايضا صوم المرأة والعبد والاجير بلا اذن
الزوج والمولى والمستأجر وسيأتي بيانه قيل قول المتن ولونوى مسافر الفطر ومن المندوب صوم
الاثنين والخميس وصوم داود عليه السلام والست من شوال على ما يأتي قيل الاعتكاف **(قوله)**
وانواعه) اي انواع الصيام اللازم **(قوله سبعة متتابعة)** عدها في البحر سبعة ايضا لكن اسقط
صوم الاعتكاف وذكر بدله صوم اليمين المعين كأن يقول والله لا صوم من رجا مثلا وكأن الشارح
ادخله تحت النذر المعين بجامع الايجاب قولاً ثم قال في البحر ويلحق به النذر المطلق اذا ذكر
فيه التابع او نواه وذكر انه اذا فطر يوما فيما يجب فيه التابع لا يلزمه الاستقبال ان كان التابع
مأمورا به لاجل الوقت وهو رمضان والنذر المعين واليمين بصوم معين وان كان مأمورا به لاجل
الفعل وهو الصوم يلزمه الاستقبال كالسنة الباقية قلت ومن الاول ما زاده الشارح وهو
صوم الاعتكاف تأمل **(قوله وستة بخير فيها)** كذا عدها في البحر ستة ايضا لكن اسقط النفل
لان الكلام في انواع الصيام اللازم وذكر بدله صوم اليمين المطلق مثل والله لا صوم من

ونيزوز ومهرجان ان تعمد
وصوم دهره وصوم صمت
ووصال وان افطر الايام
الخمسة وهذا عند ابى يوسف
كفى المحيط فهي خمسة عشر
وانواعه ثلاثة عشر سبعة
متتابعة رمضان وكفارة
ظهار وقتل ويمين وافطار
رمضان ونذر معين
واعتكاف واجب وستة
يخير فيها نفل وقضاء رمضان

شهرًا وكان الشارح ادخله تحت النذر المطلق نظير ما مر (قوله وصوم متعة) أي وقرآن إذا لم يجد ما يذبح لهما فإنه يصوم ثلاثًا قبل الحج وسبعا إذا رجع ط (قوله وفدية حلق وجزاء صيد) أي إذا اختار الصيام فيهما ط (قوله ونذر مطلق) أي عن التقيد بشهر كذا وعن ذكر التابع أو نيته (قوله فيصح أداء صوم رمضان الح) قيد بالأداء لأن قضاء رمضان وقضاء النذر المعين أو النفل الذي أفسده يشترط فيه التبييت والتعيين كما يأتي في قول المصنف والشرط للباقي الح (قوله والنذر المعين) فهو في حكم رمضان لتعيين الوقت فيهما (قوله والنفل) المراد به ما عدا الفرض والواجب اعم من أن يكون سنة أو مندوبا أو مكروها بحر ونهر (قوله بنية) قال في الاختيار النية شرط في الصوم وهي أن يعلم بقلبه أنه يصوم ولا يخلو مسلم عن هذا في ليالي شهر رمضان وليست النية باللسان شرطا ولا خلاف في أول وقتها وهو غروب الشمس واختلفوا في آخره كما يأتي اه وسأتي بيان ما يبطلها وفي البحر عن الظهيرية أن التسحر نية (قوله فلا تصح قبل الغروب) فلو نوى قبل أن تغيب الشمس أن يكون صائما غدا ثم نام أو اغشى عليه أو غفل حتى زالت الشمس من الغد لم يجز وإن نوى بعد غروب الشمس جاز خاتية وفيها وإن نوى مع طلوع الفجر جاز لأن الواجب قرآن النية بالصوم لا تقدمها (قوله إلى الضحوة الكبرى) المراد بها نصف النهار الشرعي والنهار الشرعي من استطارة الضوء في أفق المشرق إلى غروب الشمس والغاية غير داخلية في المغيا كما أشار إليه المصنف بقوله لا عندها اه ح وعدل عن تعبير القدوري والمجمع وغيرها بالزوال لضعفه لأن الزوال نصف النهار من طلوع الشمس ووقت الصوم من طلوع الفجر كما في البحر عن المبسوط قال في الهداية وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الأصح لأنه لا بد من وجود النية في أكثر النهار ونصفه من وقت طلوع الفجر إلى وقت الضحوة الكبرى لا وقت الزوال فتشترط النية قبلها لتحقيق في الأكثر اه وفي شرح الشيخ اسمعيل ومن صرح بأنه الأصح في العتابية والوقاية وعزاه في المحيط إلى السرخسي وهو الصحيح كما في الكافي والتبيين اه وتظهر ثمرة الاختلاف فيما إذا نوى عند قرب الزوال كما في التارخانية عن المحيط وبه ظهر أن قول البحر والظاهر أن الاختلاف في العبارة لا في الحكم غير ظاهر * (بنية) * قد علمت أن النهار الشرعي من طلوع الفجر إلى الغروب وأعلم أن كل قطر نصف نهاره قبل زواله بنصف حصة فجره فمتى كان الباقي للزوال أكثر من هذا النصف صحح والأفلا تصح النية في مصر والشام قبل الزوال بخمس عشرة درجة لو جود النية في أكثر النهار لأن نصف حصة الفجر لا تزيد على ثلاث عشرة درجة في مصر وأربع عشرة ونصف في الشام فإذا كان الباقي إلى الزوال أكثر من نصف هذه الحصة ولو بنصف درجة صح الصوم كذا حرره شيخ مشايخنا السائحاني رحمه الله تعالى (تمة) قال في السراج وإذا نوى الصوم من النهار ينوي أنه صائم من أوله حتى لو نوى قبل الزوال أنه صائم من حين نوى لا من أوله لا يصير صائما (قوله وبمطلق النية) أي من غير تقيد بوصف الفرض أو الواجب أو السنة لأن رمضان معيار لم يشرع فيه صوم آخر فكان متعينا للفرض والمتعين لا يحتاج إلى التعيين والنذر المعين معتبر بإيجاب الله فيصاب كل بمطلق النية امداد (قوله قال بدل عن المضاف إليه) كذا في بعض النسخ قال ط فلا يقال أن مطلق النية يصدق بنية أي عبادة كانت كما توهمه البعض فاعترض (قوله لعدم المزاحم) إشارة إلى

وصوم متعة وفدية حلق
وجزاء صيد ونذر مطلق
ذا تقرر هذا (فيصح)
أداء (صوم رمضان
والنذر المعين والنفل بنية
من الليل) فلا تصح قبل
لغروب ولا عنده إلى
لضحوة الكبرى لا
عندها ولا (عندها)
اعتبارا لأكثر اليوم
(وبمطلق النية) أي نية
لصوم قال بدل عن
لمضاف إليه (وبنية نفل)
لعدم المزاحم

قوله ومن صرح الح كذا
في الأصل والمناسب حذف
عن اه

ما ذكرناه عن الامداد (قوله وبخطأ في وصف) كذا وقع في عباراتهم اصولا وفروعا ان
 رمضان يصح مع الخطأ في الوصف فذهب جماعة من المشايخ الى ان نية النفل فيه مصورة في يوم
 الشك بأن شرع بهذه النية ثم ظهر انه من رمضان ليكون هذا الظن معفو او لا يخشى عليه الكفر
 كذا في التقرير وفي النهاية ما يردده وهو انه لما الغاية النفل لم تحقق نية الاعراض والحاصل انه
 لا ملازمة بين نية النفل واعتقاد عدم الفرضية او ظنه الا اذا انضم اليها اعتقاد النفلية فيكفر
 او ظنها فيخشى عليه الكفر بجرم اخصا وبهذا ظهر لك ان المراد بالخطأ بالوصف وصف رمضان
 بنية نفل او واجب آخر خطأ لانه يبعد من المسلم ان يتعمده وليس المراد به نية الواجب فقط
 فقول المصنف تبع للدور وبنية نفل وبخطأ في وصف فيه نظر فانه كان عليه الاقتصار على الثاني
 او ابداله بواجب آخر لان فائدة التعبير بالخطأ في الوصف التباعد عن تعمد نية النفل وبعد
 التصريح بقوله وبنية نفل لم تبق فائدة للتعبير بالخطأ في الوصف وان اريد به الواجب كما فسر
 الشارح هذا ما ظهر لي ولم أر من نبه عليه (قوله فقط) اي دون النفل والنذر المعين فلا يصحان
 بنية واجب آخر بل يقع عما نوى كأيأتي ط (قوله بتعيين الشارع) اي في قوله عليه الصلاة
 والسلام اذا انساخ شعبان فلا صوم الا رمضان بخلاف النذر فانما جعل بولاية الناذر وله
 ابطال صلاحية ماله ط عن المنح (قوله الا اذا وقعت النية) اي نية النفل او الواجب الاخر في
 رمضان فهو استثناء من قوله وبنية نفل وبخطأ في وصف (قوله حيث يحتاج) اي المريض او
 المسافر وايراد الضمير للعطف باو التي لاحد الشيئين او الضمير للصوم ويؤيده عود الضمير عليه في
 قوله تعينه وفي يقع (قوله اعدم تعينه في حقهما) لانه لما سقط عنهما وجوب الاداء صار رمضان
 في حق الاداء كشعبان (قوله من نفل او واجب) اما لو اطلقا النية كان عن رمضان على جميع
 الروايات ح عن الامداد (قوله على ما عليه الاكثر بحر) اقول الذي في البحر نسبة ذلك الى
 الاكثر في حق المريض وهو احدى ثلاثة اقوال كما يأتي اما في حق المسافر فان نوى واجبا آخر يقع
 عنه عند الامام وان نوى النفل او اطلق فعنه روايتان احدهما وقوعه عن رمضان لان فائدة
 النفل الثواب وهو في فرض الوقت اكثر وقال وينبغي وقوعه من المريض عن رمضان في النفل
 على الصحيح كالمسافر اه وحاصله ان المريض والمسافر لو نوايا واجبا آخر وقع عنه ولو نوايا نفلا
 او اطلقا فعن رمضان نعم في السراج صحح رواية وقوعه عن النفل فيهما وعليه يتمشى كلام
 المصنف والدور (قوله الصحيح وقوع الكل عن رمضان الح) المراد بالكل هو ما اذا نوى المريض
 النفل او اطلق او نوى واجبا آخر وما اذا نوى المسافر كذلك الا اذا نوى واجبا آخر فانه يقع
 عنه لا عن رمضان لان المسافر له ان لا يصوم فله ان يصرفه الى واجب آخر لان الرخصة متعلقة
 بمظنة العجز وهو السفر وذلك موجود بخلاف المريض فانها متعلقة بحقيقة العجز فاذا صام تبين
 انه غير عاجز واستشكله صدر الشريعة في التوضيح بأن المرخص هو المرض الذي يزداد بالصوم
 لا المرض الذي لا يقدر به على الصوم فلان سلم انه اذا صام ظهر قوت شرط الرخصة قال في
 التلويح وجوابه ان الكلام في المريض الذي لا يطيق الصوم وتتعلق الرخصة بحقيقة العجز
 واما الذي يخاف فيه ازدياد المرض فهو كالمسافر بلا خلاف على ما يشعر به كلام شمس الأئمة في
 المبسوط من ان قول الكرخي بعدم الفرق بين المسافر والمريض سهو أو مؤول بالمريض الذي

(وبخطأ في وصف) كذا
 واجب آخر (في اد
 رمضان) فقط لتعينه بتعيين
 الشارع (الا) اذا وقع
 النية (من مريض او مسافر)
 حيث يحتاج الى التعيين
 لعدم تعينه في حقهما فلا ي
 عن رمضان (بل يقع
 عما نوى) من نفل او واجب
 (على ما عليه الاكثر) بحر
 وهو الاصح سراج وقيده
 بأنه ظاهر الرواية فلا
 اختاره المصنف تبع للدور
 لكن في اوائل الاشبه
 الصحيح وقوع الكل
 عن رمضان سوى مسافر
 نوى واجبا آخر واختاره
 ابن الكمال وفي السرنبل
 عن البرهان انه الاصح

يطبق الصوم وكان منه ازىاد المرض اه * (تنبيه) * تلخص من كلام البحران في المريض ثلاثة اقوال احدها ما في الاشياء المذكور هنا واختاره فخر الاسلام وشمس الائمة وجمع وصححه في المجمع * ثانيها ما مر في المتن انه يقع عما نوى واختاره في الهداية واكثر المشايخ وقيل انه ظاهر الرواية وينبغي وقوعه عن رمضان في النفل كالمسافر كما مر * ثالثها التفصيل بين ان يضره الصوم فتعلق الرخصة بخوف الزيادة فيصير كالمسافر يقع عما نوى وبين ان لا يضره الصوم كفساد الهضم فتعلق الرخصة بحقيقته فيقع عن فرض الوقت واختاره في الكشف والتحرير اه وهذا القول هو ما مر عن التلويح وجعله في شرح التحرير محل القولين وقال انه تحقيق يحصل به التوفيق بحمل ما اختاره فخر الاسلام وغيره على من لا يضره الصوم وحمل ما اختاره في الهداية على من يضره وتعقب الاكمل في التقرير هذا القول بأن من لا يضره الصوم لا يرخص له الفطر لانه صحيح وليس الكلام فيه قلت واجبت عنه فيما علقته على البحر بما حاصله ان الصوم تارة يزداد به المرض مع القدرة عليه كمرض العين مثلاً وتارة لا يضره كمرض بفساد الهضم فان الصوم لا يضره بل ينفعه فالاول تتعلق الرخصة فيه بخوف الزيادة والثاني بحقيقة العجز بأن يصل الى حالة لا يمكنه معها الصوم فاذا صام ظهر عدم عجزه فيقع عن رمضان وان نوى غيره لانه اذا قدر عليه مع كونه لا يضره لا يقول عاقل بأنه يرخص له الفطر هذا ما ظهر لي والله اعلم (قوله والنذر المعين الخ) تصريح بما فهم من قوله في رمضان فقط (قوله بنية واجب آخر) كقضاء رمضان او الكفارة اما لو نوى النفل فانه يقع عن النذر المعين سراج ثم نقل عن الكرخي ان محمداً قال يقع عن النفل وابي يوسف عن النذر (قوله يقع عن واجب نواه مطلقاً) اي سواء كان صحيحاً او مريضاً مقماً او مسافراً واذا وقع عما نوى وجب عليه قضاء المذخور في الاصح كما في البحر عن الظهيرية (قوله ولو لجهله) زاد لفظة ولو ليدخل غير الجاهل لكن الاولى اسقاطها لان العالم تقدم قريباً في قوله وبخطأ في وصف ط وافاد ان الصوم واقع في رمضان ولم يذكر ما اذا جهل شهر رمضان كالاسير في دار الحرب فتحري وصام عنه شهراً وبيان في البحر وفيه ايضاً لو صام بالتحري سنين كثيرة ثم تبين انه صام في كل سنة قبل شهر رمضان فهل يجوز صومه في الثانية عن الاولى وفي الثالثة عن الثانية وهكذا قيل يجوز وقيل لا وصحح في المحيط انه ان نوى صوم رمضان مبهماً يجوز عن القضاء وان نوى عن السنة الثانية مفسراً لا يجوز اه (قوله فلا صوم الا عن رمضان) اي لا يتحقق فيه صوم غيره ومحلّه فيمن تعين عليه فلا يرد المسافر اذا نوى واجبا آخر ط (قوله عن العادة) اي عادة الامساك حمية او لعذر ط (قوله وقال زفر ومالك تكفي نية واحدة) اي عن الشهر كله وروى عن زفر ان المقيم لا يحتاج الى النية ولو مسافراً لم يجز حتى ينوي من الليل وعند علمائنا الثلاثة لا يجوز الابنية جديدة لكل يوم من الليل او قبل الزوال مقماً او مسافراً سراج (قوله قلنا الخ) اي في جواب قياسه الصوم على الصلاة ان صوم كل يوم عبادة بنفسه بدليل ان فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة (قوله والشرط للباقي من الصيام) اي من انواعه اي الباقي منها بعد الثلاثة المتقدمة في المتن وهو قضاء رمضان والنذر المطلق وقضاء النذر المعين والنفل بعد افساده والكفارات السبع وما لحق بها من جزاء الصيد والحلق والمتعة نهر وقوله السبع صوابه الاربع وهي كفارة الظهار والقتل واليمين والافطار

(والنذر المعين) لا يصح بنية واجب آخر بل (يقع عن واجب نواه) مطلقاً فرقاً بين تعيين الشارع والعبد (ولو صام مقيم عن غير رمضان) ولو (لجهله به) اي بـ رمضان (فهو عنه) لا عما نوى لحديث اذا جاء رمضان فلا صوم الا عن رمضان ويحتاج صوم كل يوم من رمضان الى نية ولو صحيحاً مقماً تميز العبادة عن العادة وقال زفر ومالك تكفي نية واحدة كالصلاة قلنا فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة (والشرط للباقي) من الصيام قران النية

(قوله للفجر) أي لأول جزء منه ط (قوله ولو حكما الخ) جعل في البحر القران في حكم التبييت وأنت خير بأن الأنسب ما سلكه الشارح من العكس إذا القران هو الأصل وفي التبييت قران حكما كما في النهر (قوله وهو) الضمير راجع إلى القران الحكمي ح (قوله تبييت النية) فلو نوى تلك الصيامات نهرا كان تطوعا وأتمامه مستحب ولا قضاء بافطاره والتبييت في الأصل كل فعل دبر ليلا ط عن القهستاني (قوله للضرورة) علة للاكتفاء بالقران الحكمي إذا تحرى وقت الفجر مما يشق والخرج مدفوع اه ح (قوله وتعيينها) هو بالنظر إلى مجرد المتن معطوف على تبييت وبالنظر إلى عبارة الشرح معطوف على قران كما لا يخفى والمراد بتعيينها تعيين النوى بها فهو مصدر مضاف إلى فاعله المجازي (قوله لعدم تعيين الوقت) أي لهذه الصيامات بخلاف أداء رمضان والنذر المعين فإن الوقت فيهما متعين وكذا النفل لأن جميع الأيام سوى شهر رمضان وقت له (قوله والشرط فيها الخ) أي في النية المعينة لا مطلقا لأن ما لا يشترط له التعيين يكفيه أن يعلم بقلبه أن يصوم فلا منافاة بين ما هنا وما قدمناه عن الاختيار وأفاد ح أن العلم لازم للنية التي هي نوع من الإرادة إذ لا يمكن إرادة شيء إلا بعد العلم به (قوله والسنة) أي سنة المشايخ لا النبي صلى الله عليه وسلم لعدم ورود النطق بها عنه ح (قوله أن يتلفظ بها) فيقول نويت أصوم غدا أو هذا اليوم أن نوى نهار الله عز وجل من فرض رمضان سراج (قوله ولا تبطل بالمشيئة) أي استحسانا وهو الصحيح لأنها ليست في معنى حقيقة الاستثناء بل للاستعانة وطلب التوفيق حتى لو أراد حقيقة الاستثناء لا يصير صائما كما في التارخانية (قوله بأن يعزم ليلا على الفطر) فلو عزم عليه ثم أصبح وامسك ولم ينو الصوم لا يصير صائما تارخانية (قوله ونية الصائم الفطر لغو) أي نيته ذلك نهرا وهذا تصريح بمفهوم قوله بأن يعزم ليلا وفي التارخانية نوى القضاء فلما أصبح جعله تطوعا لا يصح (قوله لأن الجهل الخ) جواب عما في الفتح من قوله قيل هذا أي لزوم القضاء إذا علم أن صومه عن القضاء لم تصح نيته من النهار أما إذا لم يعلم فلا يلزم بالشروع كالمظنون قال في البحر وتبعه في النهر الذي يظهر ترجيح الإطلاق فإن الجهل بالأحكام في دار الإسلام ليس بمعتبر خصوصا أن عدم جواز القضاء بنيته نهرا متفق عليه فيما يظهر فليس كالمظنون اه وما قدمناه عن القهستاني مبنى على هذا القيل (قوله فلم يكن كالمظنون) إذا المظنون أن يظن أن عليه قضاء يوم فشرع فيه بشروطه ثم تبين أن لا صوم عليه فإنه لا يلزمه أتمامه لأنه شرع فيه مسقطا لا مائزما وهو معذور بالنسيان فلو أفسده فورا لا قضاء عليه وإن كان الأفضل أتمامه بخلاف ما لو مضى فيه بعد علمه فإنه يصير مائزما فلا يجوز قطعه فلو قطعه لزمه قضاؤه وأما من نوى القضاء بعد الفجر فإن ما نواه عليه لكنه جهل لزوم التبييت فلم يعذروا وصح شروعه فلو قطعه لزمه قضاؤه وحتى (قوله ولا يصام يوم الشك) هو استواء طرفي الإدراك من النفي والإثبات بحر (قوله هو يوم الثلاثاء من شعبان) الأولى قول نور الإيضاح هو ما يلي التاسع والعشرين من شعبان أي لأنه لا يعلم كونه يوم الثلاثاء لاحتمال كونه أول شهر رمضان ويمكن أن يكون المراد أنه يوم الثلاثاء من ابتداء شعبان فمن ابتدائية لا تبعيضية تأمل * (نبيه) * في الفيض وغيره لو وقع الشك في أن اليوم يوم عرفة أو يوم النحر فالأفضل فيه الصوم فافهم (قوله وإن لم يكن علة الخ) قال في شرحه على الملتقى وبه اندفع كلام القهستاني وغيره اه أي حيث

للفجر ولو حكما وهو
(تبييت النية) للضرورة
(وتعيينها) لعدم تعيين الوقت
والشرط فيها أن يعلم بقلبه
أي صوم يصومه قال
الحدا دي والسنة أن يتلفظ
بها ولا تبطل بالمشيئة بل
بالرجوع عنها بأن يعزم
ليلا على الفطر ونية الصائم
الفطر لغو ونية الصوم
في الصلاة صحيحة ولا
تفسدها بـ لا تلفظ ولو نوى
القضاء نهرا صار نفلا
فيقضي لو أفسده لأن
الجهل في دارنا غيره معتبر
فلم يكن كالمظنون بحر (ولا
يصام يوم الشك) هو يوم
الثلاثين من شعبان وإن
لم يكن علة أي على القول

مبحث

في صوم يوم الشك

قيدہ بما اذا غم هلال شعبان فلم يعلم انه الثلاثون من شعبان او الحادى والثلاثون او غم هلال
رمضان فلم يعلم انه الاول منه او الثلاثون من شعبان اور آء واحد او فاسقان فردت شہادتہم
فلو كانت السماء مصحیة ولم یرد احد فلیس بیوم شک اھ ومثله فی المعراج عن المجتبى بزیادة
ولا یجوز صومه ابتداء لا فرضا ولا نفلا وکلامہم مبنی علی القول باعتبار اختلاف المطالع کما
أفاده کلام الشارح هنا (قوله بعدم اعتبار اختلاف المطالع) سقط من اکثر النسخ لفظ
اعتبار ولا بد من تقدیرہ لانه لا کلام فی اختلاف المطالع وانما الکلام فی اعتباره وعدمه
کما یأتی بیانه (قوله لجواز الخ) ای فیلزم البلدة التي لم یر فیها الهلال (قوله ولا یصام أصلا) ای
ابتداء لا فرضا ولا نفلا کما قدمنا آءفا عن المجتبى لانه لا احتیاط فی صومه للخواص بخلاف
یوم الشک نعم لو وافق صوما یعتاده فالأفضل صومه کما أفاده فی المجتبى بقوله ابتداء ففہم
(قوله الانفلا) فی نسخة تطوعا (قوله ویکرہ غیرہ) ای من فرض أو واجب بنية معینة
أو مترددة وكذا اطلاق النية لان المطلق شامل للمقادیر کما فی المعراج (قوله لو واجب آخر)
کنذر وکفارة وقضاء سراج (قوله کرہ تنزیها) سند کر ووجهه (قوله کرہ تحریما) للتشبه
بأهل الکتاب لانہم زادوا فی صومہم وعلیہ حمل حدیث النبی عن التقدیم بصوم یوم او یومین
بحر (قوله ویقع عنہ) ای عن الواجب وقیل یكون تطوعا هداية (قوله ان لم تظهر رمضان)
فی السراج اذا صامه بنية واجب آخر لا یسقط عنہ لجواز ان یكون من رمضان فلا یكون
قضاء بالشک اھ فاقدانہ لو لم یظهر الحال لا یکنی عما نوى فکان علی المصنف ان یقول کما
قال فی الهدایة ان ظهر انہ من شعبان أجزاء عما نوى فی الاصح وان ظهر انہ من رمضان یحزیه
لوجود اصل النية اھ (قوله فعنہ) ای عن رمضان (قوله لو مقیما) قید لقوله کرہ تنزیها
ولقوله فعنہ قال فی السراج ولو کان مسافرا فنوى فیہ واجبا آخر لم یکرہ لان أداء رمضان غیر
واجب علیہ فلم یشبہ صومه الزیادة ویقع عما نوى وان بان أنہ من رمضان و عندهما یکرہ
کالمقیم ویجزى عن رمضان ان بان أنہ منہ (قوله ان وافق صوما یعتاده) کما لو کان عادته
أن یصوم یوم الخمیس أو الاثنين فوافق ذلك یوم الشک سراج وهل تثبت العادة بمرة کما فی الخیض
تردد فیہ بعض الشافعية قلت الظاهر نعم اذا فعل ذلك مرة وعزم علی فعل مثله بعدها فوافق
یوم الشک لان الاعتياد یشرع بالتکرار لانه من العود مرة بعد اخرى وبالغزم المذكور یحصل
العود حکما أما بدونه فلا تأمل (قوله لحدیث الخ) هو ما فی الکتاب الستة عن ابی ہریرة رضی اللہ
تعالی عنہ عن النبی صلی اللہ تعالی علیہ وسلم انه قال لا تقدموا رمضان بصوم یوم او یومین
الارجل کان یصوم صوما فلیصمه والمراد به غیر التطوع حتی لا یزاد علی صوم رمضان کما زاد
اهل الکتاب علی صومہم توفیقا بینہ و بین ما اخرجہ الشیخان عن عمار بن یاسر رضی اللہ
تعالی عنہ أنه قال قال رسول اللہ صلی اللہ تعالی علیہ وسلم لرجل هل صمت من سرر شعبان قال لا
قال اذا فطرت فصم یوما مکانہ سرر الشهر بفتح السین المهملة وکسرہا آخره کذا قال ابو عبید
وجمهور اهل اللغة لاسترار القمر فیہ ای اختفائه وربما کان ليلة اولیتین کذا أفاده نوح فی
حاشیة الدرر واستدل أحمد بحدیث السرر علی وجوب صوم یوم الشک وهو عندنا محمول علی

بعدم اعتبار اختلاف المطالع
لجواز تحقق الرؤية في بلدة
اخرى واما على مقابله فليس
بشك ولا يصام اصلا شرح
الجمع للعيني عن الزاهدي
(الانفلا) ويكره غيره
(ولو صامه لو واجب آخر
کرہ) تنزیها ولو جزم ان
یكون عن رمضان کرہ
تحریما (ویقع عنہ فی الاصح
ان لم تظهر رمضان) والـ
بأن ظهرت (فعنہ) لو مقیما
(والتفعل فیہ احب) ای
افضل اتفاقا (ان وافق
صوما یعتاده) او صام من
آخر شعبان ثلاثة فاكثر
لا أقل لحدیث لا تقدموا
رمضان بصوم یوم او یومین
واما حدیث من صام یوم
الشک فقد عصی ابا القاسم

الاستحباب لانه معارض بحديث التقدم توفيقا بين الادلة ما يمكن كما اوضحه في الفتح هذا وقد
صرح في الهداية وشروحا وغيرها بان المنهى عنه هو التقدم على رمضان بصوم رمضان
ووجه تخصيصه بيوم او يومين ان صومه عن رمضان انما يكون غالبا عند توهم نقصان
في شهر او شهرين فيصوم يوما او يومين عن رمضان على ظن ان ذلك احتياط كما افاده في
الامداد والسعدية وقال في الفتح وعليه فلا يكره صوم واجب آخر في يوم الشك قال وهو
ظاهر كلام التحفة حيث قال وقد قام الدليل على ان الصوم فيه عن واجب آخر وعن التطوع
مطلقا لا يكره ثبت ان المكروه ما قلنا يعني صوم رمضان وهو غير بعيد من كلام الشارحين
والكافي وغيرهم حيث ذكروا ان المراد من حديث التقدم هو التقدم بصوم رمضان قالوا
ومقتضاه ان لا يكره واجب آخر اصلا وانما كرهه لصورة النهي في حديث العصيان الآتي
وتصحیح هذا الكلام ان يكون معناه يترك صومه عن واجب آخر تورعا والافبعد وجوب كون
المراد من النهي عن التقدم صوم رمضان كيف يوجب حديث العصيان منع غيره مع انه يجب
ان يحمل على ما حمل عليه حديث التقدم اذ لا فرق بينهما اه ما في الفتح ملخصا وفي التتارخانية
تصحیح عدم الكراهة اى التحريمية فلا ينافي ان التورع تركه تنزيها وفي المحيط كان ينبغي
ان لا يكره بنية واجب آخر الا انه وصف بنوع كراهة احتياطا فلا يؤثر في نقصان الثواب
كالصلاة في الارض المغصوبة اه (قوله فلا اصل له) كذا قال الزيلعي ثم قال ويروى موقوفا
على عمار بن ياسر وهو في مثله كالمرفوع اه قلت وينبغي حمل نفي الاصلية على الرفع كما حمل
بعضهم قول النووي في حديث صلاة النهار عجماء انه لا اصل له على ان المراد لا اصل لرفعه
والا فقد ورد موقوفا على مجاهد وابي عبيدة وكذا هذا اورده البخاري معلقا بقوله وقال صلاة
عن عمار من صام الخ قال في الفتح واخرجه انتخاب السنن الاربعة وغيرهم وصححه الترمذي
عن صلاة بن زفر قال كنا عند عمار في اليوم الذي يشك فيه فأتي بشاة مصلية فتحنى بعض
القوم فقال عمار من صام هذا اليوم فقد عصى ابا القاسم قال في الفتح وكأنه فهم من الرجل
المتحنى انه قصد صومه عن رمضان فلا يعارض مامر وهذا بعد حمله على السماع من النبي
صلى الله عليه وسلم والله سبحانه اعلم (قوله والا يصومه الخواص) اى وان لم يوافق صوما
يعتاده ولا صام من آخر شعبان ثلاثة فاكثر استحباب صومه للخواص قال في الفتح وقيد
في التحفة بكونه على وجه لا يعلم العوام ذلك كي لا يعتادوا صومه فيظنه الجهال زيادة على
رمضان ويدل عليه قصة ابي يوسف المذكورة في الامداد وغيره حاصلها ان اسد بن عمرو سأل
هل انت مفطر فقال له في اذنه انا صائم وفي قوله يصومه الخواص اشارة الى انهم يصبحون
صائمين لا متلومين بخلاف العوام لكن في الظهيرية الافضل ان يتلوم غير آكل ولا شارب
مالم يتقارب انتصاف النهار فان تقارب فعامة المشايخ على انه ينبغي للقضاة والمفتين ان يصوموا
تطوعا ويفتوا بذلك خاصتهم ويفتوا العامة بالافطار وهذا يفيد ان التلوم افضل في حق
الكل كما في النهر لكن في الهداية والمحيط والحانية وغيرها ان المختار ان يصوم المفتى بنفسه
اخذا بالاحتياط ويفتى العامة بالتلوم الى وقت الزوال ثم بالافطار والتلوم الانتظار كما
في المغرب (قوله بعد الزوال) في المزمية عن خط بعض العلماء في هامش الهداية انه

فلا اصل له (والا يصومه
الخواص ويفطر غيرهم
بعد الزوال) به يفتى

لم يقل بعد الضحوة الكبرى مع انه مختاره سابقا لان الاحتياط هنا التوسعة (قوله نفيا لثمة
 النهى) اى حديث لا تقدموا رمضان كذا فى شرحه على الملتقى فهو علة لقوله ويفطر غيرهم
 (قوله والثنية الح) بيان للكيفية (قوله فحكمه مر) اى فى قوله والصوم احب ان وافق
 صوما يعتاده (قوله ولا يخطر ببالة الح) معطوف على قوله ينوى وهو تفسير لقوله على سبيل
 الجزم والمراد ان لا يردد فى النية بين كونه نفلا ان كان من شعبان وفرضا ان كان من رمضان
 بل يجزم بنيته نفلا محضا ولا يضره خطور احتمال كونه من رمضان بعد جزمه بنية النفل لانه
 يصوم احتياطاً لذلك الاحتمال قال فى غاية البيان وانما فرق بين المفتى والعامه لان المفتى يعلم
 ان الزيادة على رمضان لا تجوز فلذا يصوم احتياطاً احترازاً عن وقوع الفطر فى رمضان بخلاف
 العامة فانه قد يقع فى وهمهم الزيادة فلذا كان فطرهم افضل بعد التلوه (قوله ذكره اخى
 زاده) اى فى حاشيته على صدر الشريعة وذكره ايضا المحقق فى فتح القدير وكذا فى المعراج
 وغيره (قوله وليس بصائم الح) تكميل لاقسام المسئلة المذكورة فى الهداية وهى خمسة
 تقدم منها ثلاثة وهى الجزم بنية النفل او بنية واجب او بنية رمضان وعلمت احكامها والرابع
 الانجاء فى اصل النية والخامس الانجاء فى وصفها قال فى المغرب التضجيع فى النية هو التردد
 فيها وان لا يتبها من فجع فى الامر اذا وهن فيه وقصر واصله من الضجوع (قوله لعدم
 الجزم) فى العزم فقد دفت ركن النية لكن هذا اذا لم يجدد النية قبل نصف النهار فان جددتها
 عازما على الصوم جاز كما رأيت بخط بعض العلماء على هامش الهداية وهو ظاهر (قوله كما
 انه الح) تنظير لتلك المسئلة بهذه وعبرة الهداية فصار كما اذا نوى الح (قوله غداء) بالغين
 المعجمة والبدال المهملة ممدودا (قوله ويصير صائما) اى لجزمه بنية الصوم وان ردد فى
 وصفه بين فرض وواجب آخر او فرض ونفل (قوله مع الكراهة) اى التنزيهية لان
 كراهة التحريم لا تثبت الا اذا جزم انه عن رمضان كما افاده الشارح سابقا (قوله للتردد
 الح) علة للكراهة فى المسئلتين على طريق اللف والنشر المرتب فى الاولى التردد بين
 مكروهين وهما الفرض والواجب وفى الثانية بين مكروه وغيره وهما الفرض والنفل (قوله
 فعنه) اى فيقع عن رمضان لوجود اصل النية وهو كاف فى رمضان لعدم لزوم التعيين فيه
 بخلاف الواجب الآخر كما مر (قوله غير مضمون بالقضاء) بنصب غير على الحالية اى
 لا يلزمه قضاؤه لو افسده (قوله لعدم التفل قصدا) لانه قاصد للاسقاط من وجه وهو
 نية الفرض فصار كالمظنون بجماع انه شرع فيه مسقطا لاما نزم كما مر (قوله اكل المتلوه)
 اى المنتظر الى نصف النهار فى يوم الشك (قوله كأكله بعدها) فهو ظهرت رمضانته
 ونوى الصوم بعد الاكل جاز لأن اكل الناسى لا يفطره وقيد لا يجوز كفى القنية وبه جزم
 فى السراج والشرنبلالية وسيأتى تمام الكلام عليه فى اول الباب الآتى (قوله رأى مكلف)
 اى مسلم بالغ عاقل ولو فاسقا كما فى البحر عن الظهيرية فلا يجب عليه لو صيا او مجنونا
 وشمل ماله لو كان الرأى اماما فلا يأمر الناس بالصوم ولا بالفطر اذا رآه وحده ويصوم هو
 كما فى الامداد وافاد الخير الرملى انه لو كانوا جماعة وردت شهادتهم لعدم تكامل الجمع العظيم
 فالحكم فيهم كذلك (قوله بدليل شرعى) هو ما فسقه او غلعه نهر وفى القهستاني بفسقه
 شرعى

نفيا لثمة النهى (وكل من
 علم كيفية صوم الشك فهو
 من الخواص والا فمن
 العوام والثنية) المعتبرة
 هنا (ان ينوى التطوع)
 على سبيل الجزم (من لا
 يعتاد صوم ذلك اليوم)
 اما المتعاد فحكمه مر (ولا
 يخطر ببالة انه ان كان من
 رمضان فعنه) ذكره اخى
 زاده (و ليس بصائم لو)
 ردد فى اصل النية بأن (نوى
 ان يصوم غدا ان كان من
 رمضان والا فلا) اصوم
 لعدم الجزم (كما) انه ليس
 بصائم (لو نوى انه ان لم يجد
 غدا فهو صائم والا ففطر
 ويصير صائما مع الكراهة
 لو) ردد فى وصفها بأن
 (نوى ان كان من رمضان
 فعنه والافعن واجب آخر
 وكذا يكره) او قال ان صائم
 ان كان من رمضان والافعن
 نفل) للتردد بين مكروهين
 او مكروه وغير مكروه
 (فان ظهر رمضانته فعنه
 والافنفل فيهما) اى الواجب
 والنفل (غير مضمون
 بالقضاء) لعدم التفل قصدا
 اكل المتلوه ناسيا قبل النية
 كأكله بعدها وهو الصحيح
 شرح وهبانية (رأى)
 مكلف (هلال رمضان او
 الفطر ورد قوله) بدليل
 شرعى

لو السماء متغيمه او تفرد له لو كانت مصححة (قوله صام) اى صوما شرعيا لانه المراد حيث اطلق شرعا ويدل عليه ما بعده وفيه اشارة الى رد قول الفقيه ابى جعفر ان معناه فى هلال الفطر لا يأكل ولا يشرب ولكن ينبغى ان يفسده لانه يوم عيد عنده والى رد قول بعض مشايخنا من انه يفطر فيه سرا كما فى البحر واليه اشار الشارح بقوله مطلقا اى فى هلال رمضان والفطر * (تنبيه) * لو صام رأتى هلال رمضان واكمل العدة لم يفطر الا مع الامام لقوله عليه الصلاة والسلام صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون رواه الترمذى وغيره والناس لم يفطروا فى مثل هذا اليوم فوجب ان لا يفطر نهر (قوله وجوبا وقيل ندبا) قال فى البدائع المحققون قالوا لا رواية فى وجوب الصوم عليه وانما الرواية انه يصوم وهو محمول على الندب احتياطا اه قال فى التحفة يجب عليه الصوم وفى المبسوط عليه صوم ذلك اليوم وهو ظاهر استدلالهم فى هلال رمضان بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وفى العيد بالاحتياط نهر وما فى البدائع مخالف لما فى اكثر المعتمرات من التصريح بالوجوب نوح قلت والظاهر ان المراد بالوجوب المصطلح لا الفرض لان كونه من رمضان ليس قطعيا ولذا ساغ القول بندب صومه وسقطت الكفارة بفطره ولو كان قطعيا للزم الناس صومه على ان الحسن وابن سيرين وعطاء قالوا لا يصوم الا مع الامام كما نقله فى البحر فافهم (قوله قضى فقط) اى بلا كفارة (قوله شبهة الرد) علة لما تضمنه قوله فقط من عدم لزوم الكفارة اى ان القاضى لما رد قوله بدليل شرعى اورث شبهة وهذه الكفارة تندرى بالشبهات هداية ولا يخفى ان هذه علة لسقوط الكفارة فى هلال رمضان اما فى هلال الفطر فلكونه يوم عيد عنده كما فى النهر وغيره وكأنه تركه لظهوره (قوله قبل الرد لشهادته) وكذا لو لم يشهد عند الامام وصام ثم افطر كما فى السراج (قوله لان ما آه الخ) يروى ان عمر رضى الله عنه امر الذى قال رأيت الهلال ان يمسح حاجبيه بالماء ثم قال له اين الهلال فقال فقدته فقال شعرت قامت بين حاجيك فحسبتها هلالا سراج قال ح وهذا انما يصح تعميلا لعدم الكفارة فى هلال رمضان اما فى هلال شوال فانما لا يجب لانه يوم عيد عنده على نسق ما تقدم (قوله واما بعد قبوله) اى فى هلال رمضان ط (قوله فى الاصح) لانه يوم صوم الناس فلو كان عدلا ينبغى ان لا يكون فى وجوب الكفارة خلاف لان وجه نفيها كونه ممن لا يجوز القضاء بشهادته وهو منتف بحرج عن الفتح وقوله ممن لا يجوز اى لا يحل لان القضاء بشهادة الفاسق صحيح وان اثم القاضى (قوله وقبل الخ) هذا اولى من قول الكثر ويثبت رمضان لما فى البحر من ان الصوم لا يتوقف على الثبوت وليس يلزم من رؤيته ثبوته لان مجيئه لا يدخل تحت الحكم وفى الجوهرة لو شهد عند الحاكم رجل ظاهرا العدالة وسمعه رجل وجب عليه الصوم لانه قد وجد الخبر الصحيح قلت واما قوله فيما سأتى وطريق اثبات رمضان الخ فالمراد اثباته ضمنا لاجل ان يثبت ما عاق عليه من الوكالة ولذا يلزم فيه الدعوى والحكم والمنفى دخوله تحت الحكم قصدا وكم من شئ يثبت ضمنا لا قصدا كما فى بيع الشرب والطريق فليس اثباته لأجل صومه كما وهم (قوله لانه خبر لاشهادة) قال فى الهداية لانه امر دينى فاشبهه رواية الاخبار (قوله خبر عدل) العدالة ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمرواة والشرط ادانها وهو ترك الكبار والاصرار على

(صام) مطلقا وجوبا وقيل ندبا (فان افطر قضى فقط) فهما شبهة الرد (واختلف) المشايخ لعدم الرواية عن المتقدمين (فما اذا افطر قبل الرد) لشهادته (والراجح عدم وجوب الكفارة) وصححه غير واحد لان ما آه لا يحتمل ان يكون خيالا لا هلالا واما بعد قبوله فتجب الكفارة ولو فاسقا فى الاصح (وقبل بلا دعوى و) بلا (لفظ اشهد) و بلا حكم ومجلس قضاء لانه خبر لاشهادة (لصوم مع علة كغيم) وغبار (خبر عدل) او مستور

الصغار وما يخل بالمرأة ويلزم ان يكون مسلما عاقلا بالغاً بحر (قوله على ما صححه البرازي) وكذا صححه في المعراج والتجنيس وقال في الفتح وهو رواية الحسن وبه اخذ الحلواني ومشى عليه في نور الايضاح واقول انه ظاهر الرواية ايضا فقد قال الحاكم الشهيد في الكافي الذي هو جمع كلام محمد في كتبه التي هي ظاهر الرواية مانصه وتقبل شهادة المسلم والمسلمة عدلا كان الشاهد او غير عدل اه والمراد بغير العدل المستور كما سيأتي قريبا (قوله لافسق اتفاقا) لان قوله في الديانات غير مقبول اي في التي يتيسر تلقيها من العدول كرواية الاخبار بخلاف الاخبار بطهارة الماء ونجاسته ونحوه حيث يتحرى في خبره فيه اذ قد لا يقدر على تلقيها من جهة العدول وقول الطحاوي او غير عدل محمول على المستور كما هو رواية الحسن لان المراد بالعدل من ثبتت عدالته ولا ثبوت في المستور امام معين الفسق فلا قائل به عندنا وعليه تفرع ما لو شهدوا في آخر رمضان برؤية هلاله قبل صومهم بيوم ان كانوا في المصر ردت لتركهم الحسبة وان جاؤا من خارج قبلت من الفتح مخصصا (قوله وهل له ان يشهد الخ) قال الحلواني يلزم العدل ولوامة او مخدرة ان يشهد في ليلته كي لا يصبحوا مفطرين وهي من فروض العين واما الفاسق ان علم ان الحاكم يميل الى قول الطحاوي ويقبل قوله يجب عليه واما المستور ففيه شبهة الروايتين معراج قلت وقوله ان علم الخ مبنى على ظاهر قول الطحاوي من قبول ظاهر الفسق فاذا كان اعتقاد القاضي ذلك يجب ان يشهد وقول الشارح وهل له يفيد عدم الوجوب بناء على عدم علمه باعتقاد القاضي كما هو مفاد التعليل بقوله لان القاضي ربما قبله نأمل (قوله على المذهب) خلافا للامام الفضلي حيث قال انما يقبل الواحد العدل اذا فسر وقال رأيت خارج البلد في الصحراء او يقول رأيت في البلدة من بين خلل السحاب اما بدون هذا التفسير فلا يقبل كذا في الظهيرية بحر (قوله ونقبل شهادة واحد على آخر) بخلاف الشهادة على الشهادة في سائر الاحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل رجل رجلان او رجل وامرأتان ح (قوله كعبد وانثى) اي كما تقبل شهادة عبد وانثى (قوله ولو على مثلها) افاد بهذا التعميم قبول شهادتهما على شهادة حر او ذكر وهو بحث لصاحب النهر وقال ولم أره (قوله ويجب على الجارية المخدرة) اي التي لا تخالط الرجال وكذا يجب على الحرة ان تخرج بلا اذن زوجها وكذا غير المخدرة والمزوجة بالاولى قال ط والظاهر ان محل ذلك عند توقف اثبات الرؤية عليها والافلا (قوله في ليلتها) اي ليلة الرؤية (قوله مع العلة) اي من غيم وغبار ودخان (قوله نصاب الشهادة) اي على الاموال وهو رجلان او رجل وامرأتان (قوله لتعلق نفع العبد) علة لاشتراط ما ذكر في الشهادة على هلال الفطر بخلاف هلال الصوم لان الصوم امر ديني فلم يشترط فيه ذلك اما الفطر فهو نفع دنيوي للعباد فاشبهه سائر حقوقهم فيشترط فيه ما يشترط فيها (قوله لكن لا تشترط الدعوى الخ) قال في الفتح عن الحانية واما الدعوى فينبغي ان لا يشترط كما في عتق الأمة وطلاق الحرة عند الكل وعتق العبد في قولهما واما على قياس قوله فينبغي ان تشترط الدعوى في الهالين اه اي قياس قول الامام باشتراط الدعوى في عتق العبد اشتراطها ايضا في الهالين لكن جزم في الحانية بعدم اشتراطها في هلال رمضان ثم ذكر هذا البحث وفيه نظر لان اشتراط الدعوى عنده في عتق

على ما صححه البرازي على خلاف ظاهر الرواية لافسق اتفاقا وهل له ان يشهد مع علمه بفسقه قال البرازي نعم لان القاضي ربما قبله (ولو) كان العدل (قنا وانثى او محدودا في قذف تاب) بين كيفية الرؤية اولا على المذهب وتقبل شهادة واحد على آخر كعبد وانثى ولو على مثلها ويجب على الجارية المخدرة تخرج في ليلتها بلا اذن مولاهما وتشهد كما في الحافظة (وشرط للفطر) مع العلة والعدالة (نصاب الشهادة وانفط اشهد) وعدم الحد في قذف لتعلق نفع العبد لكن (لا) تشترط (الدعوى) كما لا تشترط في عتق الأمة

العبد لانه حق عبد بخلاف الأمة فان فيه مع حق العبد حق الله تعالى وهو صيانة فرجها والفطر وان كان فيه حق عبد لكن فيه حق الله تعالى لحرمة صومه ووجوب صلاة العيد فهو بعق الأمة اشبه فلا تشترط فيه الدعوى ولذا جزم به الشارح تبعا لغيره افاده الرحى (قوله وطلاق الحرة) مفهومه ان الزوجة الرقيقة يشترط فيها الدعوى والذي في جامع الفصولين الاطلاق لكنه هنا يشترط حضور الزوج والسيد في العتق ط (قوله ببلدة) اى اوقرية قال في السراج ولو تفرد واحد برؤيته في قرية ليس فيها وال ولم يأت مصرا ليشهد وهو ثقة يصومون بقوله اه قلت والظاهر انه يلزم اهل القرى الصوم بسماع المدافع او رؤية القناديل من المصر لانه علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن و غلبة الظن حجة موجبة للعمل كما صرحوا به واحتمال كون ذلك لغير رمضان بعيد اذ لا يفعل مثل ذلك عادة في ليلة الشك الا لثبوت رمضان (قوله لاحاكم فيها) اى لا قاضى ولا والى كما في الفتح (قوله صاموا بقول ثقة) اى افتراضا لقول المصنف في شرحه و عليهم ان يصوموا بقوله اذا كان عدلا اه ط (قوله و افطروا الخ) عبارة غيره لا بأس ان يفطروا والظاهر ان المراد به الوجوب ايضا والتعبير بنفى البأس لانه مظنة الحرمة كما في نفي الجناح في قوله تعالى فلا جناح عليكم ان تقصروا من الصلاة ومثله كثير في كلامهم فافهم (قوله مع العلة) قيد لقوله صاموا و افطروا (قوله للضرورة) اى ضرورة عدم وجود حاكم يشهد عنده (قوله بين نصب شاهد) اى يحمله شهادته افاده ح لكن عبارة الجوهرية بين ان ينصب من يشهد عنده الخ والظاهر ان المعنى ان الحاكم ينصب رجلا نائبا عنه ليشهد عند ذلك النائب كما قالوا فيما لو وقعت للحاكم خصومة مع آخر ينصب نائبا ليتحاكما عنده اذ لا يصح حكمه لنفسه ويدل على ذلك انه وقع في بعض النسخ نائب بدل شاهد (قوله بخلاف العيد) اى هلال العيد اذ لا يكفي فيه الواحد (قوله ولا عبرة بقول الموقتين) اى في وجوب الصوم على الناس بل في المعراج لا يعتبر قولهم بالاجماع ولا يجوز للمنجم ان يعمل بحساب نفسه وفي النهر فلا يلزم بقول الموقتين انه اى الهلال يكون في السماء ليلة كذا وان كانوا عدولا في الصحيح كما في الايضاح وللإمام السبكي الشافعى تأليف مال فيه الى اعتماد قولهم لان الحساب قطعى اه و مثله في شرح الوهبانية قلت ماقاله السبكي رده متأخروا هل مذهبه ومنهم ابن حجر والرملى في شرحى المنهاج وفي فتاوى الشهاب الرملى الكبير الشافعى سئل عن قول السبكي لو شهدت بينة برؤية الهلال ليلة الثلاثين من الشهر وقال الحساب بعدم امكان الرؤية تلك الليلة عمل بقول اهل الحساب لان الحساب قطعى والشهادة ظنية واطال في ذلك فهل يعمل بما قاله ام لا وفيما اذا روى الهلال نهرا قبل طلوع الشمس يوم التاسع والشرين من الشهر وشهدت بينة برؤية هلال رمضان ليلة الثلاثين من شعبان فهل تقبل الشهادة ام لا لان الهلال اذا كان الشهر كاملا يغيب ليلتين او ناقصا يغيب ليلة أو غاب الهلال ليلة الثالثة قبل دخول وقت العشاء لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلى العشاء لسقوط القمر الثالثة هل يعمل بالشهادة أم لا فأجاب بان المعمول به في المسائل الثلاث ما شهدت به البيعة لان الشهادة نزلها الشارع منزلة اليقين وماقاله السبكي مردود رده عليه

وطلاق الحرة (ولو كانوا ببلدة لاحاكم فيها صاموا بقول ثقة و افطروا باخبار عدلين) مع العلة (للضرورة) ولورآه الحاكم وحده خير في الصوم بين نصب شاهد وبين امرهم بالصوم بخلاف العيد كما في الجوهرية ولا عبرة بقول الموقتين ولو عدولا على المذهب

قوله فلا جناح عليكم الخ هكذا بخطه و التلاوة فليس عليكم جناح الخ اه مصححه

مطلب

لا عبرة بقول الموقتين في الصوم

مطلب

ماقاله السبكي من ان الاعتماد على قول الحساب مردود

جماعة من المتأخرين وليس في العمل بالبيئة مخالفة لصلاته صلى الله عليه وسلم ووجهه ماقلناه
 ان الشارع لم يعتمد الحساب بل الغاء بالكلية بقوله نحن امة امة لانكتب ولا نحسب الشهر
 هكذا وهكذا وقال ابن دقيق العيد الحساب لا يجوز الاعتماد عليه في الصلاة انتهى
 والاحتمالات التي ذكرها السبكي بقوله ولان الشاهد قد يشبه عليه الخ لا اثر لها شرعا
 لا مكان وجودها في غيرها من الشهادات اهـ (قوله وقيل نعم الخ) يوهم انه قيل بأنه موجب
 للعمل وليس كذلك بل الخلاف في جواز الاعتماد عليهم وقد حكى في القنية الاقوال الثلاثة
 فنقل اولاً عن القاضي عبد الجبار وصاحب جمع العلوم انه لا بأس بالاعتماد على قولهم ونقل
 عن ابن مقاتل انه كان يسألهم ويعتمد على قولهم اذا اتفق عليه جماعة منهم ثم نقل عن شرح
 السرخسي انه بعيد وعن شمس الأئمة الحلواني ان الشرط في وجوب الصوم والافطار الرؤية
 ولا يؤخذ فيه بقولهم ثم نقل عن مجد الأئمة الترجماني انه اتفق اصحاب ابى حنيفة الا النادر
 والشافعي انه لا اعتماد على قولهم (قوله وقيل بلا علة) اي ان شرط القبول عند عدم علة
 في السماء لهلال الصوم او الفطر او غيرها كما في الامداد وسيأتي تمام الكلام عليه اخبار
 جمع عظيم فلا يقبل خبر الواحد لان التفرد من بين الجم الغفير بالرؤية مع توجيههم طالين لما
 توجه هو اليه مع فرض عدم المانع وسلامة الابصار وان تفاوتت في الحدة ظهر في غلظه بحر
 قل ح ولا يشترط فيهم الاسلام ولا العدالة كما في امداد الفتاح ولا الحرية ولا الدعوى
 كما في القمهستاني اهـ قلت ما عزا الى الامداد لم أره فيه وفي عدم اشتراط الاسلام نظر لانه
 ليس المراد هنا بالجمع العظيم ما يبلغ مبلغ التواتر الموجب للعلم القطعي حتى لا يشترط له ذلك بل
 ما يوجب غلبة الظن كياتي وعدم اشتراط الاسلام له لا بدله من نقل صريح (قوله يقع العلم
 الشرعي) اي المصطلح عليه في الاصول فيشمل غالب الظن والا فالعلم في فن التوحيد ايضا
 شرعي ولا عبرة بالظن هناك ح (قوله وهو غلبة الظن) لانه العلم الموجب للعمل لا العلم بمعنى
 اليقين نص عليه في المنافع وغاية البيان ابن كمال ومثله في البحر عن الفتح وكذا في المعراج
 وقال القمهستاني فلا يشترط خبر اليقين الناشئ من التواتر كما اشير اليه في المضمرات لكن كلام
 الشرح مشير اليه اهـ ومراده شرح صدر الشريعة فانه قل الجمع العظيم جمع يقع العلم بخبرهم
 ويحكم العقل بعدم تواطئهم على الكذب اهـ وتبعه في الدرر ورده ابن كمال حيث ذكر
 في منهواته اخطأ صدر الشريعة حيث زعم ان المعتبر ههنا العلم بمعنى اليقين (قوله وهو
 مفوض الخ) قال في السراج لم يقدر لهذا الجمع تقدير في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف
 خمسون رجلا كالتسامة وقيل اكثر اهل الحلة وقيل من كل مسجد واحد او اثنان وقال
 خلف بن ايوب خمسمائة بباخ قليل والصحيح من هذا كله انه مفوض الى رأى الامام ان وقع
 في قلبه صحة ما شهدوا به وكثرت الشهود امر بالصوم اهـ وكذا صححه في المواهب وتبعه
 الشرنبلالي وفي البحر عن الفتح والحق ما روى عن محمد وابى يوسف ايضا ان العبرة بحجى الخبر
 وتواتره من كل جانب اهـ وفي النهر انه موافق لما صححه في السراج تأمل (قوله واختاره
 في البحر) حيث قل وينبغي العمل على هذه الرواية في زماننا لان الناس تكاسلت عن ترائي
 الاهلة فاتفق قولهم مع توجيههم طالين لما توجه هو اليه فكان التفرد غير ظاهر في الغلط

قال في الوهبانية

* وقول اولى التوقيت ليس
 بموجب * وقيل نعم والبعض
 ان كان يكثر *

(و) قبل (بلا علة جمع عظيم
 يقع العلم) الشرعي وهو
 غلبة الظن (بخبرهم وهو
 مفوض الى رأى الامام من
 غير تقدير بعدد) على
 المذهب وعن الامام انه
 يكتفى بشاهدين واختاره
 في البحر

ثم أيد ذلك بأن ظاهر الولوج والظهيرية يدل على أن ظاهر الرواية هو اشتراط العدد لا الجمع العظيم والعدد يصدق باثنين اهـ واقره في النهر والمنح ونازعه محشية الرملى بأن ظاهر المذهب اشتراط الجمع العظيم فيتعين العمل به لغلبة الفسق والافتراء على الشهر الحـ اقول انت خير بأن كثيرا من الاحكام تغيرت لتغير الازمان ولو اشترط في زماننا الجمع العظيم لزم ان لا يصوم الناس الا بعد ليلتين او ثلاث لما هو مشاهد من تكاسل الناس بل كثيرا ما رأيناهم يشتمون من يشهد بالشهر ويؤذونه وحينئذ فليس في شهادة الاثنين تفرد من بين الجم الغفير حتى يظهر غلط الشاهد فانتفت علة ظاهر الرواية فتعين الافتاء بالرواية الاخرى **(قوله وصحح في الاقضية الحـ)** هو اسم كتاب واعتمده في الفتاوى الصغرى ايضا وهو قول الطحاوى وأشار اليه الامام محمد في كتاب الاستحسان من الاصل لكن في الخلاصة ظاهر الرواية انه لا فرق بين المصر وخارجه معراج وغيره قلت لكن قال في النهاية عند قوله ومن رأى هلال رمضان وحده صام الحـ وفي المبسوط وانما يرد الامام شهادته اذا كانت السماء مصحية وهو من اهل المصر فأما اذا كانت متغيمة او جاء من خارج المصر او كان في موضع مرتفع فانه يقبل عندنا اهـ فقوله عندنا يدل على انه قول أئمتنا الثلاثة وقد جزم به في المحيط وعبر عن مقابله بقيل ثم قال وجه ظاهر الرواية ان الرؤية تختلف باختلاف صفو الهواء وكدرته وباختلاف انبساط المكان وارتفاعه فان هواء الصحراء اصفى من هواء المصر وقد يرى الهلال من اعلى الاماكن ما لا يرى من الاسفل فلا يكون تفرد به بالرؤية خلاف الظاهر بل على موافقة الظاهر اهـ ففيه التصريح بأنه ظاهر الرواية وهو كذلك لان المبسوط من كتب ظاهر الرواية ايضا فقد ثبت ان كلام الروائين ظاهر الرواية ثم رأيت ايضا في كافي الحاكم الذى هو جمع كلام محمد في كتبه ظاهر الرواية ونصه ويقبل شهادة المسلم والمسلمة عدلا كان الشاهد او غير عدل بعد ان يشهد انه رأى خارج المصر او أنه رأى في المصر وفي المصر علة تمنع العامة من التساوى في رؤيته وان كان ذلك في مصر ولا علة في السماء لم يقبل في ذلك الجماعة اهـ ويظهر لى انه لا منافاة بينهما لان رواية اشتراط الجمع العظيم التى عليها اصحاب المتون محمولة على ما اذا كان الشاهد من المصر في غيره كان مرتفع فتكون الرواية الثانية مقيدة لاطلاق الرواية الاولى بدليل ان الرواية الاولى علل فيها رد الشهادة بأن التفرد ظاهر في الغلط وعلى ما في الرواية الثانية لم توجد علة الرد ولهذا قال في المحيط فلا يكون تفرد به بالرؤية خلاف الظاهر الحـ وعلى هذا فما في الخلاصة وغيرها من انه لا فرق بين المصر وخارجه مبنى على ما هو المتبادر من اطلاق الرواية الاولى والله تعالى اعلم **(قوله ان يدعى)** بالبناء للمجهول او للمعلوم وفاعله ضمير المدعى المفهوم من فعله اى بان يدعى مدعى على شخص حاضر بأن فلانا الغائب له عليك كذا من الدين وقد قال لى اذا دخل رمضان فأنت وكىلى قبض هذا الدين ومثل ذلك ما لو ادعى على آخر بدين له عليه مؤجل الى دخول رمضان فيقر بالدين وينكر الدخول **(قوله فيقر)** اى الحاضر بالدين والوكالة واستشكله الخير الرملى بأن هذا اقرار على الغائب قبض المدعى دينه فلا ينفذ واقول لا اشكال لان الديون تقضى بأمثالها فقد اقر بثبوت حق القبض له في ملك نفسه بخلاف ما لو كانت الدعوى بعين كوديعة لان اقراره بها اقرار بثبوت حق القبض للوكيل في ملك

وصحح في الاقضية الاكتفاء
بواحد ان جاء من خارج
البلد او كان على مكان مرتفع
واختاره ظهير الدين قالوا
وطريق اثبات رمضان
والعيدان يدعى وكالة معاينة
بدخوله بقبض دين على
الحاضر فيقر بالدين والوكالة
وينكر الدخول فيشهد
الشهود برؤية الهلال

الموكل فلا يصح وبخلاف ما لو أقر بالوكالة وجحد الدين فإنه لا يصير خصما باقراره حتى يقيم
الوكيل البينة على وكالته كافي شرح أدب القضاء للخصاف (قوله فيقضى عليه به) أي بثبوت
حق القبض (قوله ويثبت دخول الشهر ضمنا) لأنه من ضروريات صحة الحكم بقبض
الدين فقد ثبت في ضمن اثبات حق العبد لا قصدا ولهذا قال في البحر عن الخلاصة بعدما ذكره
الشارح هنا لان اثبات مجي رمضان لا يدخل تحت الحكم حتى لو أخبر رجل عدل القاضي
بمجي رمضان قبل ويأمر الناس بالصوم يعنى في يوم الغيم ولا يشترط لفظ الشهادة وشروط
القضاء اما في العيد فيشترط لفظ الشهادة وهو يدخل تحت الحكم لأنه من حقوق العباد اه
قلت والحاصل ان رمضان يجب صومه بالاثبوت بل بمجرد الاخبار لأنه من الديانات ولا يلزم
من وجوب صومه ثبوته كما مر وحينئذ ففائدة اثباته على الطريق المذكور عدم توقفه على
الجمع العظيم لو كانت السماء مصحبة لان الشهادة هنا على حلول الوكالة بدخول الشهر لا على رؤية
الهلال ولا شك ان حلول الوكالة يكفي فيها بشاهدين لانها مجرد حق عبد ولا تثبت الا بثبوت
الدخول واذا ثبت دخوله ضمنا وجب صومه ونظيره ما سنده فيما لو تم عدد رمضان ولم ير
هلال الفطر للعلة لتحل الفطر وان ثبت رمضان بشهادة واحد لثبوت الفطر تبعا وان كان
لا يثبت قصدا الا بالعدد والعدالة هذا ما ظهر لي (قوله شهدوا) من اطلاق الجمع على ما فوق
الواحد وفي بعض النسخ شهدا بضمير التثنية وهو أولى (قوله شاهدان) أي بناء على انه كان
بالسما علة او كان القاضي يرى ذلك فارتفع بحكمه الخلاف او على الرواية التي اختارها
في البحر كما مر (قوله في ليلة كذا) لا بد منه ليتأتى الالتزام بصوم يومهاط (قوله وقضى) أي
وانه قضى فهو عطف على شهد (قوله ووجد استجماع شرائط الدعوى) هكذا في الذخيرة
عن مجموع التوازل وكأنه مبنى على ما قدمناه عن الحانية من بحث اشتراط الدعوى على قياس
قول الامام او ليكون شهادة على القضاء بدليل التعايل بقوله لان قضاء القاضي حجة لأنه
لا يكون قضاء الا عند ذلك والظاهر ان المراد من القضاء به القضاء ضمنا كما تقدم طريقه ولا فقد
علمت ان الشهر لا يدخل تحت الحكم (قوله أي جاز) الظاهر ان المراد بالجواز الصحة فلا ينافي
الوجوب تأمل (قوله لانه حكاية) فانهم لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكموا
رؤية غيرهم كذا في فتح القدير قلت وكذا لو شهدوا برؤية غيرهم وان قضى تلك المصرا مر
الناس بصوم رمضان لانه حكاية لفعل القاضي ايضا وليس بحجة بخلاف قضائه ولذا قيد بقوله
ووجد استجماع شرائط الدعوى كما قلنا فتأمل (قوله نراج) في الذخيرة قال شمس الائمة
الحلواني الصحيح من مذهب أصحابنا ان الخبر اذا استفاض وتحقق فيما بين اهل البلدة الاخرى
يلزمهم حكم هذه البلدة اه ومثله في الشرنبلالية عن المغني قلت ووجه الاستدراك
ان هذه الاستفاضة ليس فيها شهادة على قضاء قض ولا على شهادة لكن لما كانت بمنزلة الخبر
المتواتر وقد ثبت بها ان اهل تلك البلدة صاموا يوم كذا لزم العمل بها لان البلدة لا تخلو عن
حاكم شرعي عادة فلا بد من ان يكون صومهم مبنيا على حكم حاكمهم الشرعي فكانت تلك
الاستفاضة بمعنى نقل حكم المذكور وهي اقوى من الشهادة بأن اهل تلك
البلدة رأوا الهلال وصاموا لانها لا تفيد اليقين فلذا لم تقبل الا اذا كانت على الحكم

فيقضى عليه به ويثبت
دخول الشهر ضمنا لعدم
دخوله تحت الحكم (شهدوا
انه شهد عند قاضي مصر
كذا شاهدان برؤية
الهلال) في ليلة كذا
(وقضى) القاضي (به
ووجد استجماع شرائط
الدعوى قضى) أي جاز
لهذا (القاضي) ان يحكم
(بشهادتهما) لان قضاء
القاضي حجة وقد شهدوا به
لا لو شهدوا برؤية غيرهم
لانه حكاية نعم لو استفاض
الخبر في البلدة الاخرى
لزمهم على الصحيح من
المذهب مجتبى وغيره

او على شهادة غيرهم لتكون شهادة معتبرة والافهمي مجرد اخبار بخلاف الاستفاضة فانها تفيد اليقين فلا ينافي ما قبله هذا ما ظهر لي تأمل (*) (تنبيه) * قال الرحمتي معنى الاستفاضة ان تأتى من تلك البلدة جماعات متعددون كل منهم يخبر عن اهل تلك البلدة انهم صاموا عن رؤية لا مجرد الشيوخ من غير علم بمن اشاعه كما قد تشيع اخبار يتحدث بها سائر اهل البلدة ولا يعلم من اشاعها كما ورد ان في آخر الزمان يجلس الشيطان بين الجماعة فيتكلم بالكلمة فيتحدثون بها ويقولون لا ندري من قالها فمثل هذا لا ينبغي ان يسمع فضلا عن ان يثبت به حكم اه قلت وهو كلام حسن ويشير اليه قول الذخيرة اذا استفاض وتحقق فان التحقق لا يوجد بمجرد الشيوخ (قوله حل الفطر) اى اتفاقا ان كانت ليلة الحادى والثلاثين متغيمه وكذا لومصحية على ما صححه في الدراية والخلاصة والبرازية وصحح عدمه في مجموع النوازل والسيد الامام الاجل ناصر الدين كافي الامداد ونقل العلامة نوح الاتفاق على حل الفطر في الثانية ايضا عن البدائع والسراج والجوهرة قال والمراد اتفاق ائمتنا الثلاثة وما حكى فيها من الخلاف انما هو لبعض المشايخ قلت وفي الفيض الفتوى على حل الفطر ووفق المحقق ابن الهمام كما نقله عنه في الامداد بأنه لا يبعد لو قال قائل ان قبلهما في الصحو اى في هلال رمضان وتم العدد لا يفطرون وان قبلهما في غيم افطر والتحقق زيادة القوة في الثبوت في الثانى والاشتراك في عدم الثبوت اصلا في الاول فصار كشهادة الواحد اه قال ح والحاصل انه اذا غم شوال افطروا اتفاقا اذا ثبت رمضان بشهادة عدلين في الغيم او الصحو وان لم يغم فليل يفطرون مطلقا وقيل لا مطلقا وقيل يفطرون ان غم رمضان ايضا والا لا (قوله حيث يجوز) حيثية تقييد اى بان قبله القاضى في الغيم او في الصحو وهو بمن يرى ذلك فتح اى بان كان شافعي او يرى قول الطحاوى بقبول شهادته في الصحو اذا جاء من الصحراء او كان على مكان مرتفع في المصر وقد منّا ترجيحه وما هنا يرجحه ايضا فقد قال في الفتح في قول الهداية اذا قبل الامام شهادة الواحد وصاموا الخ هكذا الرواية على الاطلاق (قوله وغم هلال الفطر) الجملة حالية قيد بها لانها محل الخلاف على ما ذكره المصنف (قوله لا يحل) اى الفطر اذا لم ير الهلال قال في الدرر ويعزز ذلك الشاهد اى لظهور كذبه (قوله لكن الخ) استدراك على ما ذكره المصنف من ان خلاف محمد فيما اذا غم هلال الفطر بأن المصرح به في الذخيرة وكذا في المعراج عن المجتبى ان حل الفطر هنا محل وفاق وانما الخلاف فيما اذا لم يغم ولم ير الهلال فعندها لا يحل الفطر وعند محمد يحل كما قاله شمس الاثمة الحلواني وحرره الشرنبلالى في الامداد قال في غاية البيان وجه قول محمد وهو الاصح ان الفطر ما ثبت بقول الواحد ابتداء بل بناء وتبعاً فكم من شئ يثبت ضمنا ولا يثبت قصدا وسئل عنه محمد فقال ثبت الفطر بحكم القاضى لا بقول الواحد يعنى لما حكم في هلال رمضان بقول الواحد ثبت الفطر بناء على ذلك بعد تمام الثلاثين قال شمس الاثمة في شرح الكافي وهو نظير شهادة القابلة على النسب فانها تقبل ثم يفضى ذلك الى استحقاق الميراث والميراث لا يثبت بشهادة القابلة ابتداء اه (قوله وفي الزيلعي الخ) نقله لبيان فائدة لم تعلم من كلام الذخيرة وهى ترجيح عدم حل الفطر ان لم يغم شوال لظهور غلط الشاهد لان الاشبه من الفاظ الترجيح لكنه

(وبعد صوم ثلاثين بقول
عدلين حل الفطر) الباء
متعلقة بصوم وبعد
متعلقة بحل لوجود نصاب
الشهادة (و) لوصاموا
(بقول عدل) حيث يجوز
وغم هلال الفطر (لا) يحل
على المذهب خلافاً لمحمد
كذا ذكره المصنف لكن
نقل ابن الكمال عن
الذخيرة انه ان غم هلال
الفطر حل اتفاقا وفي الزيلعي
الاشبه ان غم حل والا لا

خالف لما علمته من تصحيح غاية البيان لقول محمد بالحل نعم حمل في الامداد ما في غاية البيان على قول محمد بالحل اذا غم شوال بناء على تحقق الخلاف الذي نقله المصنف وقد علمت عدمه وحينئذ فما في غاية البيان في غير محله لانه ترجيح لما هو متفق عليه تأمل (قوله والاخى كالقطر) اي ذوالحجة كشوال فلا يثبت بالغيم الا برجلين او رجل وامرأتين وفي الصحيح لا بد من زيادة العدد على ما قدمناه وفي النوادر عن الامام انه كرمضان وصححه في التحفة والاول ظاهر المذهب وصححه في الهداية وشروحه والتبيين فختاف التصحيح وتأيد الاول بأنه المذهب بحر (قوله وبقية الاشهر التسعة) فلا يقبل فيها الاشهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول احرار غير محدودين كما في سائر الاحكام بحر عن شرح مختصر الطحاوي للامام الاسبيجاني وذكر في الامداد انها في الصحيح كرمضان والفطر اي فلا بد من الجمع العظيم ولم يعزه لاحد لكن قال اخير الرملي الظاهر انه في الالهة التسعة لا فرق بين الغيم والصحو في قبول الرجلين لفقد العلة الموجبة لاشتراط الجمع الكثير وهي توجه الكل طالبين ويؤيده قوله كما في سائر الاحكام فلو شهدا في الصحو بهلال شعبان وثبت بشروط الثبوت الشرعي ثبت رمضان بعد ثلاثين يوما من شعبان وان كان رمضان في الصحو لا يثبت بخبرها لان ثبوته حينئذ ضمنى ويغفر في الضمنيات ما لا يغفر في التقصديات اهـ (قوله ورؤيته بالنهار لليلة الآتية مطلقا) اي سواء رؤى قبل الزوال او بعده وقوله على المذهب اي الذي هو قول ابى حنيفة ومحمد قال في البدائع فلا يكون ذلك اليوم من رمضان عندهما وقال ابو يوسف ان كان بعد الزوال فكذلك وان كان قبله فهو لليلة الماضية ويكون اليوم من رمضان وعلى هذا الخلاف هلال شوال فعندهما يكون للمستقبل مطلقا ويكون اليوم من رمضان وعنده لوقبل الزوال يكون للماضية ويكون اليوم يوم الفطر لانه لا يرى قبل الزوال عدة الا ان يكون لليلتين فيجب في هلال رمضان كون اليوم من رمضان وفي هلال شوال كونه يوم الفطر والاصل عندهما انه لا يعتبر رؤيته نهارا وانما العبرة لرؤيته بعد غروب الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته امر بالصوم والفطر بعد الرؤية ففيا قاله ابو يوسف مخالفة النص اهـ ملخصا وفي الفتح اوجب الحديث سبق الرؤية على الصوم والفطر والمفهوم المتبادر منه الرؤية عند عشي آخر كل شهر عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم بخلاف ما قبل الزوال من الثلاثين واختار قولهما اهـ قلت والحاصل اذا رؤى الهلال يوم الجمعة مثلا قبل الزوال فعند ابى يوسف هو لليلة الماضية بمعنى انه يعتبر ان الهلال قد وجد في الافق ليلة الجمعة فغاب ثم ظهر نهارا فظهوره في النهار في حكم ظهوره في ليلة ثانية من ابتداء الشهر لانه لو لم يكن قبل ليلة لم يمكن رؤيته نهارا لانه لا يرى قبل الزوال الا ان يكون لليلتين فلا منافاة بين كونه لليلة الماضية وكونه لليلتين لان النهار صار بمنزلة ليلة ثانية واذا كان لليلة الماضية يكون يوم الجمعة المذكور اول الشهر فيجب صومه ان كان رمضان ويجب فطره ان كان شوالا واما عندهما فلا يكون للماضية مطلقا بل هو للمستقبل وليس كونه للمستقبل ثابتا برؤيته نهارا لانه لا عبرة عندهما برؤيته نهارا وانما ثبت باكمال العدة لان الخلاف على ما صرح به في البدائع والفتح انما هو في رؤيته يوم الشك

مطلب

في رؤية الهلال نهارا

(و) هلال (الاخى) وبقية
الاشهر التسعة (كالقطر)
على المذهب ورؤيته بالنهار
لليلة الآتية مطلقا على
المذهب ذكره الحدادي

وهو يوم الاثنين من شعبان او من رمضان فاذا كان يوم الجمعة المذكور يوم الاثنين من الشهر ورؤى فيه الهلال نهارا فعند ابى يوسف ذلك اليوم اول الشهر وعندها لا عبرة لهذه الرؤية ويكون اول الشهر يوم السبت سواء وجدت هذه الرؤية او لا لان الشهر لا يزيد على الاثنين فلم تعد هذه الرؤية شيئا وحينئذ فقولهم هو ليلة المستقبل عندها بيان للواقع وتصريح بمخالفة القول بانه للماضية فلانما فاة حينئذ بين قولهم هو للمستقبل عندها وقولهم لا عبرة برؤيته نهارا عندها وانما كان الخلاف في رؤيته يوم الشك وهو يوم الاثنين لان رؤيته يوم التاسع والعشرين لم يقل احد فيها انه للماضية لئلا يلزم ان يكون الشهر ثمانية وعشرين كما نص عليه بعض المحققين وشمل قولهم لا عبرة برؤيته نهارا ما اذا رؤى يوم التاسع والعشرين قبل الشمس ثم رؤى ليلة الاثنين بعد الغروب وشهدت بينة شرعية بذلك فان الحاكم يحكم برؤيته ليلا كما هو نص الحديث ولا يلتفت الى قول المنجمين انه لا يمكن رؤيته صباحا ثم مساء في يوم واحد كما قدمناه عن فتاوى الشمس الرملى الشافعى وكذا لو ثبت رؤيته ليلا ثم زعم زاعم انه رآه صبيحتها فان القاضى لا يلتفت الى كلامه كيف وقد صرحت ائمة المذاهب الاربعة بان الصحيح انه لا عبرة برؤية الهلال نهارا وانما المعتبر رؤيته ليلا وانه لا عبرة بقول المنجمين ومن عجائب الدهر ما وقع في زماننا سنة اربعين بعد المائتين والالف وهو انه ثبت رمضان تلك السنة ليلة الاثنين التالية لتسع وعشرين من شعبان بشهادة جماعة رأوه من منارة جامع دمشق وكانت السماء متغيمة فثبت القاضى الشهر بشهادتهم بعد الدعوى الشرعية فزعم بعض الشافعية ان هذا الاثبات مخالف للعقل وانه غير صحيح لانه اخبره بعض الناس بانه رأى الهلال نهار الاثنين المذكور ثم تعاهد مع جماعة من اهل مذهبه على نقض هذا الحكم فلم يقدرُوا وأوقعوا التشكيك في قلوب العوام ثم صاموا يوم عيد الناس وعيدوا في اليوم الثانى حتى خطأهم بعض علمائهم واظهروا انهم النقول الصريحة من مذهبهم فاعتذر بعضهم بانهم فعلوا كذلك مراعاة لمذهب الحنفية وان الحنفية لم يفهموا مذهبهم ولا يخفى ان هذا العذر اقبح من الذنب فان فيه الافتراء على ائمة الدين لترويج الخطأ الصريح فعند ذلك بادرت الى كتابة رسالة حافلة سميتها (تنبية الغافل والوسنان على احكام هلال رمضان) جمعت فيها نصوص المذاهب الاربعة الدالة على ان الخطأ الصريح هو الذى ارتكبه وان الحق الصحيح هو الذى اجنبوه (قوله واختلاف المطالع) جمع مطاع بكسر اللام موضع الطلوع بحر عن ضياء الحلوم (قوله ورؤيته نهارا الخ) مرفوع عطفًا على اختلاف ومعنى عدم اعتبارها انه لا يثبت بها حكم من وجوب صوم او فطر فلذا قال فى الحائية فلا يصام له ولا يفطر واعاده وان علم مما قبله ليفيد ان قوله لليلة الآتية لم يثبت بهذه الرؤية بل ثبت ضرورة اكمال العدة كما قررناه فانهم (قوله على ظاهر المذهب) اعلم ان نفس اختلاف المطالع لاتزاع فيه بمعنى انه قد يكون بين البلدين بعد بحيث يطلع الهلال ليلة كذا فى احدي البلدين دون الاخرى وكذا مطالع الشمس لان انفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار حتى اذا زالت الشمس فى المشرق لا يلزم ان تزول فى المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كما محروكت

(واختلاف المطالع) ورؤيته
نهارا قبل الزوال وبعده
(غير معتبر على) ظاهر
(المذهب) وعليه اكثر
الشايع وعليه الفتوى بحر
عن الخلاصة

مطلب

فى اختلاف المطالع

(فيلزم اهل المشرق برؤية اهل المغرب) اذا ثبت عندهم رؤية اولئك بطريق موجب كما مر وقال الزيلعي الاشبه انه يعتبر لكن قال الكمال الاخذ بظاهر الرواية احوط * (فرع) * اذا رآوا الهلال يكره ان يشيروا اليه لانه من عمل الجاهلية كما في السراجية وكراهة البرازية

باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده

الفساد والبطلان في العبادات سيان (اذا أكل الصائم او شرب او جامع) حال كونه (ناسيا) في الفرض

(٣) قوله الثالث عشر صوابه الثاني عشر وقوله هو الرابع عشر صوابه الثالث عشر لان اليوم الثالث عشر من ذى الحجة هو اليوم الرابع من عيد الاضحية والاضحية في ذلك اليوم لاتصح عندنا ولعل

جناب سيدى الوالد المؤلف اراد ان يكتب في اليوم الثاني عشر فسها قلمه فكتب الثالث عشر تأمل حرره افقر الورى محمد علاء الدين ابن المؤلف عنى عنهما آمين

الشمس درجة فلك طلوع فجر لقوم وطلوع شمس لآخرين وغروب لبعض ونصف ليل لغيرهم كما في الزيلعي وقدر البعد الذى تختلف فيه المطالع مسيرة شهر فاكثر على ما في القهستاني عن الجواهر اعتبارا بقصة سليمان عليه السلام فانه قد انتقل كل غدو ورواح من اقليم الى اقليم وبينهما شهر اه ولا يخفى ما في هذا الاستدلال وفي شرح المنهاج للرملى وقد نبه التاج التبريزى على ان اختلاف المطالع لا يمكن في اقل من اربعة وعشرين فرسخا وافتى به الوالد والاوجه انها تحديدية كما افتى به ايضا اه فليحفظ وانما الخلاف في اعتبار اختلاف المطالع بمعنى انه هل يجب على كل قوم اعتبار مطالعهم ولا يلزم احدا العمل بمطالع غيره ام لا يعتبر اختلافها بل يجب العمل بالاسبق رؤية حتى لو روى في المشرق ليلة الجمعة وفي المغرب ليلة السبت وجب على اهل المغرب العمل بما رآه اهل المشرق فليل بالاول واعتمده الزيلعي وصاحب الفيض وهو الصحيح عند الشافعية لان كل قوم مخاطبون بما عندهم كما في اوقات الصلاة وايدى في الدرر بما مر من عدم وجوب العشاء والوتر على فقد وقتها وظاهر الرواية الثانى وهو المعتمد عندنا وعند المالكية والحنابلة لتعلق الخطاب عاما بمطالع الرؤية في حديث صوموا لرؤيته بخلاف اوقات الصلوات وتما تقريره في رسالتنا المذكورة (تنبيه) يفهم من كلامهم في كتاب الحج ان اختلاف المطالع فيه معتبر فلا يلزمهم شئ لو ظهر انه روى في بلدة أخرى قباهم بيوم وهل يقال كذلك في حق الاضحية لغير الحجاج لم أره والظاهر نعم لان اختلاف المطالع انما لم يعتبر في الصوم لتعلقه بمطالع الرؤية وهذا بخلاف الاضحية فالظاهر انها كافات الصلوات يلزم كل قوم العمل بما عندهم فتجزئ الاضحية في اليوم الثالث عشر (٣) وان كان على رؤيا غيرهم هو الرابع عشر والله اعلم (قوله فيلزم) فاعله ضمير يعود الى ثبوت الهلال اى هلال الصوم او الفطر واهل المشرق مفعوله ح او يلزم بضم الياء من الالتزام منى للمجهول واهل المشرق نائب الفاعل ورؤية متعلق بيلزم (قوله بطريق موجب) كأن تحمل اثنان الشهادة او يشهدا على حكم القاضى او يستفيض الخبر بخلاف ما اذا اخبرا ان اهل بلدة كذا رأوه لانه حكاية ح (قوله كما مر) اى عند قوله شهدا انه شهد ح (قوله يكره) ظاهره ولو بقصد دلالة من لم يره وظاهر العلة ان الكراهة تنزيهية ط والله اعلم

باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده

المفسد هنا قسمان ما يوجب القضاء فقط او مع الكفارة وغير المفسد قسمان ايضا ما يباح فعله او يكره (قوله الفساد والبطلان في العبادات سيان) اما في المعاملات فان لم يترتب اثر المعاملة عليها فهو البطلان وان ترتب فان كان مطلوب التفاسخ شرعا فهو الفساد والا فهو الصحة ح عن البحر بيانه لوباء ميتة فان أثر المعاملة هنا وهو الملك غير مترتب عليها ولو باع عبدا بشرط فسد وسلمه ملكه المشتري فاسدا وهو واجب التفاسخ ولو بدون شرط ملكه صحيحا (قوله اذا اكل) شرط جوابه قوله لا آتى لم يفطر كما سينب عليه الشارح (قوله ناسيا) اى لصومه لانه ذاكر للاكل والشرب والجماع معراج (قوله في الفرض) ولو قضاء

او كفارة **(قوله قبل النية او بعدها)** قدم الشارح هذه المسئلة عن شرح الوهبانية قيل قوله رأى مكلف هلال رمضان الخ وصورها في المتلوم تبعا للوهبانية وشرحها لكونه في معنى الصائم اذا ظهرت رمضان يوم بعدما اكل ناسيا ثم نوى فيتصور منه النسيان اى نسيان تلومه لاجل الصوم بخلاف المتنفل فانه لو اكل قبل النية لا يسمى ناسيا وكذا في صوم القضاء والكفارة نعم يتصور النسيان في اداء رمضان والمذكور المعين **(قوله على الصحيح)** متصل بقوله قبل النية وقد نقل تصحيحه ايضا في التارخانية عن العتابة وقيل اذا ظهرت رمضانته لا يجزيه وبه جزم في السراج وتبعه في الشرنبلالية ونظم ابن وهبان القولين مع حكاية الصحيح للاول وأقره في البحر والنهر فكان هو المعتمد فافهم **(قوله الا ان يذكر فلم يتذكر)** اى اذا اكل ناسيا فذكره انسان بالصوم ولم يتذكر فأكمل فسد صومه في الصحيح خلافا لبعضهم ظهيرية لان خبر الواحد في الديانات مقبول فكان يجب ان يلتفت الى تأمل الحال لوجود المذكور بحر قلت لكن لا كفارة عليه وهو المختار كما في التارخانية عن النصاب وقد نسبوا هذه المسئلة الى ابي يوسف ونسب اليه القهستاني فساد الصوم بالنسيان مطلقا ولم أره لغيره وسيأتى ما يردده **(قوله ويذكره)** اى لزوما كما في الوالولية فيكره تركه تحريما بحر وقوله لو قويا اى له قوة على اتمام الصوم بلا ضعف واذا كان يضعف بالصوم ولو اكل يتقوى على سائر الطاعات يسعه ان لا يخبره فتح وعبرة غير الاولى ان لا يخبره وتغير الزيلعى بالشاب والشيخ جرى على الغالب ثم هذا التفصيل جرى عليه غير واحد وفي السراج عن الواقعات المختار انه يذكره مطلقا نهر قال ح عن شيخه ومثلا كل الناسى النوم عن صلاة لان كلاهما معصية في نفسه كما صرحوا انه يكره السهر اذا خاف فوت الصبح لكن الناسى او النائم غير قادر فسقط الاثم عنهما لكن وجب على من يعلم حالهما تذكير الناسى وايقاظ النائم الا في حق الضعيف عن الصوم مرحمة له اه **(قوله وليس)** اى النسيان عذرا في حقوق العباد اى من حيث ترتب الحكم على فعله فلو اكل الوديعه ناسيا ضمنها اما من حيث المؤاخذه في الآخرة فهو عذر مستط للاثم كما في حقوقه تعالى وأما من حيث الحكم في حقوقه تعالى فان كان في موضع مذكر ولا داعى اليه كأكل المصلى لم يسقط لتقصيره فان حالة المصلى مذكرة وطول الوقت الداعى الى الاكل غير موجود بخلاف سلامه في القعدة الاولى وأكل الصائم فانه ساقط لوجود الداعى وهو كون القعدة محل السلام وطول الوقت الداعى الى الطعام مع عدم المذكر وبخلاف ترك الذابح التسمية فان حالة الذبح منفرة لا مذكرة مع عدم الداعى فتسقط ايضا من البحر مع زيادة **(قوله استحسانا)** وفي القياس يفسد اى بدخول الذباب لوصول المفطر الى جوفه وان كان لا يتغذى به كالتراب والحصى هداية **(قوله لعدم امكان التحرز عنه)** فاشبه الغبار والدخان لدخولهما من الانف اذا طبق الفم كما في الفتح وهذا يفيد انه اذا وجد بدا من تعاطى ما يدخل غباره في حلقه فسد لو فعل شرنبلالية **(قوله ومفاده)** اى مفاد قوله دخل اى بنفسه بلا صنع منه **(قوله انه لو ادخل حلقه الدخان)** اى بأى صورة كان الادخال حتى لو تجر بجخوره فأواه الى نفسه واشتمه ذا كرا لصومه افطر لا مكان التحرز عنه وهذا مما يغفل عنه كثير من الناس ولا يتوهم انه كشم الورد ومائه والمسك لوضوح الفرق بين هوا

والنفل قبل النية أو بعدها
على الصحيح بحر عن
القنية الا ان يذكر فلم
يتذكر ويذكره لو قويا
والا لا وليس عذرا في
حقوق العباد (او دخل
حلقه غبار أو ذباب او
دخان) ولو ذا كرا
استحسانا لعدم امكان
التحرز عنه ومفاده انه
لو ادخل حلقه الدخان
افطر اى دخان كان ولو
عودا او غبرا لو ذا كرا
لا مكان التحرز عنه
فليتنبه له كما بسطه
الشرنبلالى (او ادهن
او اكتحل او احتجم)

مطلب

يكره السهر اذا خاف
فوت الصبح

تطيب بريح المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل الى جوفه بفعله امداد وبه علم حكم شرب
الدخان ونظمه الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية بقوله

ويمنع من بيع الدخان وشربه * وشاربه في الصوم لاشك يفطر

ويلزمه التكفير لوطن ناعما * كذا دافعا شهوات بطن فقرروا

(قوله وان وجد طعمه في حلقه) اي طعم الكحل او الدهن كما في السراج وكذا لو رزق فوجد
لونه في الاصح بحرقال في النهر لان الموجود في حلقه اثر داخل من المساء الذي هو خلل البدن
والمفطر انما هو الداخل من المنافذ للاتفاق على ان من اغتسل في ماء فوجد برده في باطنه انه
لا يفطر وانما كره الامام الدخول في الماء والتلف بالثوب المبلول لما فيه من اظهار الضجر
في اقامة العبادة لانه مفطر اه وسيا تي ان كلام من الكحل والدهن غير مكروه وكذا
الحجامة الا اذا كانت تضعفه عن الصوم (قوله اداف فكر) عطف على قوله بنظر (قوله
او بقي بلل في فيه بعد المضضة) جعله في الفتح والبدائع شبه دخول الدخان والغبار ومقتضاه
ان العلة فيه عدم امكان التحرز عنه وينبغي اشتراط البصق بعد مج الماء لاختلاط الماء
بالبصاق فلا يخرج بمجرد المص نعم لا يشترط المبالغة في البصق لان الباقي بعده مجرد بلل ورطوبة
لا يمكن التحرز عنه وعلى ما قلنا ينبغي ان يحمل قوله في البرازية اذا بقي بعد المضضة ماء فابتاعه
بالزاق لم يفطر لتعذر الاحتراز فتأمل (قوله كطعم ادوية) اي لودق دواء فوجد طعمه في
حلقه زيلعي وغيره وفي القهستاني طعم الادوية وريح العطر اذا وجد في حلقه لم يفطر كما في المحيط
(قوله ومص اهليج) اي بأن مضغها فدخل البصاق حلقه ولا يدخل من عينها في جوفه
لا يفسد صومه كما في التارخانية وغيرها وفي المغرب الهليج معروف عن النبي وكذا في
القانون وعن ابي عبيد الالهليجة بكسر اللام الاخيرة ولا نقل هليجة وكذا قل الفراء اه
(قوله وان كان بفعله) اختاره في الهداية والتبيين وصححه في المحيط وفي الواجبة انه المختار
وفصل في الخانية بانه ان دخل لا يفسد وان ادخله يفسد في الصحيح لانه وصل الى الجوف بفعله
فلا يعتبر فيه صلاح البدن ومثله في البرازية واستظهره في الفتح والبرهان شرنبلالية ما خصا
والحاصل الاتفاق على الفطر بصب الدهن وعلى عدمه بدخول الماء واختلاف التصحيح في
ادخاله نوح (قوله كما لو حك اذنه الخ) جعله مشبها به لما في البرازية انه لا يفسد بالاجماع
والظاهر ان المراد اجماع اهل المذهب لانه عند الشافعية مفسد (قوله لانه تبع لريقه) عبارة
البحر لانه قابل لا يمكن الاحتراز عنه فجعل بمنزلة الريق (قوله كما سيحجى) اي قيل قوله وكره
له ذوق شي ويأتى تفاصيل المسئلة هناك (قوله يعني ولم يصل الى جوفه) ظاهر اطلاق المتن انه
لا يفطر وان كان الدم غالبا على الريق وصححه في الوجيز كما في السراج وقل ووجهه انه لا يمكن
الاحتراز عنه عادة فصار بمنزلة ما بين اسنانه وما يبق من اثر المضضة كذا في ايضاح الصيرفي
اه ولما كان هذا القول خلاف ما عليه الاكثر من التفصيل حاول الشارح تبعا للمصنف
في شرحها بحمل كلام المتن على ما اذا لم يصل الى جوفه لئلا يخالف ما عليه الاكثر قلت ومن
هذا يعلم حكم من قلع ضرسه في رمضان ودخل الدم الى جوفه في النهار ولو نائما فيجب عليه
القضاء الا ان يفرق بعدم امكان التحرز عنه فيكون كالتقي الذي عاد بنفسه فليراجع (قوله

وان وجد طعمه في حلقه
(او قبل) ولم ينزل (او
احتمل او نزل بنظر)
ولو الى فرجها مرارا
(او بفكر) وان طال
جمع (او بقي بلل في فيه
بعد المضضة وابتاعه مع
الريق) كطعم ادوية ومص
اهليج بخلاف نحو سكر
(او دخل الماء في اذنه
وان كان بفعله) على
المختار كما لو حك اذنه بعود
ثم اخرجته وعليه درن ثم
ادخله ولو مرارا (وابتاع
ما بين اسنانه وهو دون
الحصاة) لانه تبع لريقه ولو
قدرها افطر كما سيحجى
(او اخرج الدم من بين
اسنانه ودخل حلقه)
يعنى ولم يصل الى جوفه
اما اذا وصل فان غلب
الدم او تساويا فسد
والا الا اذا وجد طعمه
برازية

واستحسنه المصنف (اي تبعا لشرح الوهبانية حيث قال فيه وفي البرازية قيد عدم الفساد في صورة غلبة البصاق بما اذا لم يجد طعمه وهو حسن اه) **(قوله)** وهو ما عليه الاكثر وسيجيء (او طعن برح فوصل الى جوفه) وان بقي في جوفه كما لو اتى حجر في الجائفة او نفذ السهم من الجانب الآخر ولو بقي النصل في جوفه فسد (او ادخل عودا) ونحوه في مقعده وطرفه خارج وان غيبه فسد وكذا لو ابتاع خشبة او خيطا ولو فيه لقمة مربوطة الا ان يفصل منها شيء ودفاده ان استقرار الداخل في الجوف شرط للفساد بدائع (او ادخل اصبعه اليابسة فيه) اي دبره او فرجها ولو مبتلة فسد ولو ادخلت قطنة ان غابت فسد وان بقي طرفها في فرجها الخارج لا ولو بالغ في الاستنجاء حتى بلغ موضع الحقنة فسد وهذا قلما يكون ولو كان فيورث داء عظيما (او نزع الجامع) حال كونه (ناسيا في الحال عند ذكره) وكذا عند طلوع الفجر وان امني بعد النزع لانه كالاحتلام ولو مكث حتى امني ولم يتحرك قضى فقط وان حرك نفسه قضى وكفر

واستحسنه المصنف (اي تبعا لشرح الوهبانية حيث قال فيه وفي البرازية قيد عدم الفساد في صورة غلبة البصاق بما اذا لم يجد طعمه وهو حسن اه) **(قوله)** وهو ما عليه الاكثر وسيجيء (اي ما استحسنه المصنف حيث يقول وأكل مثل سمسة من خارج يفطر الا اذا وضع بحيث تلاشت في فمه الا ان يجد الطعم في حلقه اه ولا يخفى ما في كلامه من تشيت الضمائر كما علمت **(قوله)** وان بقي في جوفه) اي بقي زجه وهذا ما صححه جماعة منهم قاضيان في شرحه على الجامع الصغير حيث قال وان بقي الزج في جوفه لم يذكر في الكتاب واختلفوا فيه قال بعضهم يفسده كما لو ادخل خشبة في دبره وغيبها وقال بعضهم لا يفسد وهو الصحيح لانه لم يوجد منه الفعل ولم يصل اليه ما فيه صلاحه اه وحاصله ان الافساد منوط بما اذا كان بفعله او فيه صلاح بدنه ويشترط ايضا استقراره داخل الجوف فيفسد بالخشبة اذا غيبها لوجود الفعل مع الاستقرار وان لم يغيبها فلا لعدم الاستقرار ويفسد ايضا فيما لو اوجر مكرها او نائما كما سيأتي لان فيه صلاحه **(قوله)** كما لو اتى حجر) اي القاء غيره فلا يفسد لكونه غير فعله وليس فيه صلاحه بخلاف ما لو ادوى الجائفة كسيأتي **(قوله)** ولو بقي النصل في جوفه فسد) هذا على احد القولين اذ لا فرق بين نصل السهم ونصل الرمح فقد صرح في فتح القدير بأن الخلاف جار فيهما وبأن عدم الافطار صححه جماعة اه وقد جزم الزيلعي بالصحيح فيهما وبه علم ما في كلام الشارح حيث جرى اولا على الصحيح وثانيا على مقابله فافهم **(قوله)** وان غيبه) اي غيب الطرف او العود بحيث لم يبق منه شيء في الخارج **(قوله)** وكذا لو ابتاع خشبة) اي عودا من خشب ان غاب في حلقه افطر والا فلا **(قوله)** ومفاده) اي مفاد ما ذكر متنا وشرحا وهو ان ما دخل في الجوف ان غاب فيه فسد وهو المراد بالاستقرار وان لم يغب بل بقي طرف منه في الخارج او كان متصلا بشيء خارج لا يفسد لعدم استقراره **(قوله)** اي دبره او فرجها) اشار الى ان تذكير الضمير العائد الى المقعدة لكونها في معنى الدبر ونحوه والى ان فاعل ادخل ضمير عائد على الشخص الصائم الصادق بالذكر والاثني **(قوله)** ولو مبتلة فسد) لبقاء شيء من البلة في الداخل وهذا لو ادخل الاصبع الى موضع الحقنة كما يعلم مما بعده قال ط ومحلها اذا كان ذا كرا الصوم والا فلا فساد كما في الهندية عن الزاهدي اه وفي الفتح خرج سرمه فغسله فان قام قبل ان ينشفه فسد صومه والا فلا لان الماء اتصل بظاهره ثم زال قبل ان يصل الى الباطن بعود المقعدة **(قوله)** حتى بلغ موضع الحقنة) هي دواء يجعل في خريطة من ادم يقال لها الحقنة مغرب ثم في بعض النسخ الحقنة بالميم وهي اولى قال في الفتح والحد الذي يتعلق بالوصول اليه الفساد قدر الحقنة اه اي قدر ما يصل اليه رأس الحقنة التي هي آلة الاحتقان وعلى الاول فالمراد موضع الذي ينصب منه الدواء الى الامعاء **(قوله)** عند ذكره) بالضم ويكسر بمعنى التذكر قاموس **(قوله)** وكذا عند طلوع الفجر) اي وكذا لا يفطر لو جامع عامدا قبل الفجر ونزع في الحال عند طلوعه **(قوله)** ولو مكث) اي في مسألة التذكر ومسئلة الطلوع **(قوله)** حتى امني) هذا غير شرط في الافساد وانما ذكره لبيان حكم الكفارة امداد **(قوله)** وان حرك نفسه قضى وكفر) اي اذا امني كما هو فرض المسئلة وقد علمت ان تقييده بالامناء لاجل الكفارة

لكن جزم هنا بوجوب الكفارة مع انه في الفتح وغيره حكى قولين بدون ترجيح لاحدهما وقد
اعترضه بآن وجوبها مخالف لما سيأتي من انه اذا اكل او جامع ناسيا فأكل عمدا لا كفارة
عليه على المذهب لشبهة خلاف مالك لانه يقول بفساد الصوم اذا اكل او جامع ناسيا اه قلت
ووجه المخالفة انه اذا لم تجب الكفارة في الاكل عمدا بعد الجماع ناسيا يلزم منه ان لا تجب بالاولى
فيما اذا جامع ناسيا فتذكر ومكث وحرك نفسه لان الفساد بالتحريك انما هو لكون التحريك
بمنزلة ابتداء جماع والجماع كالاكل واذا اكل او جامع عمدا بعد جماعه ناسيا لا تجب الكفارة
فكذا لا تجب اذا حرك نفسه بالاولى لكن هذا لا يخالف مسألة الطلوع نعم يؤيد عدم الوجوب
فيها ايضا اطلاق ما في البدائع حيث قال هذا اي عدم الفساد اذا نزع بعد التذكر او بعد
طلوع الفجر اما اذا لم ينزع وبقي فعله القضاء ولا كفارة عليه في ظاهر الرواية وروى عن ابى
يوسف وجوب الكفارة في الطلوع فقط لان ابتداء الجماع كان عمدا وهو واحد ابتداء وانهاء
والجماع العمدة يوجبها وفي التذكر لا كفارة ووجه الظاهر ان الكفارة انما تجب بافساد الصوم
وذلك بعد وجوده وبقاؤه في الجماع يمنع وجود الصوم فستحال افساده فلا كفارة اه فهذا يدل
على ان عدم وجوبها في التذكر متفق عليه لان ابتداءه لم يكن عمدا وهو فعل واحد فدخلت فيه
الشبهة ولان فيه شبهة خلاف مالك كما علمت وانما الخلاف في الطلوع وما وجهه ظاهر الرواية
يدل على عدم الفرق بين تحريك نفسه وعدمه هذا وفي نقل الهندية عبارة البدائع سقط فافهم
(قوله) كالونزع ثم اوج) اي في المسئلتين لما في الخلاصة ولونزع حين تذكر ثم عاد تجب الكفارة
وكذا في مسألة الصبح اه لكن في مسألة التذكر ينبغي عدم الكفارة لما علمت من شبهة خلاف
مالك ولعل ما هنا مبني على القول الآخر بعدم اعتبار هذه الشبهة تأمل (قوله) وبعده لا
اي لاستقذارها وهذا هو الاصح كما في شرح الوهبانية عن المحيط وفيه عن الظهيرية ان قبل
ان تبرد كفر وبعده لا وعن ابن الفضل ان كانت لقمة نفسه كفر والا فلا اه قلت والتعليل
للاصح بالاستقذار يدل على تقيده بأن تبرد فيتحد مع القول الثاني لقولهم ان اللقمة الحارة
يخرجها ثم يأكلها عادة ولا يعافها لكن هذا مبني على ان الغذاء الموجب للكفارة ما يميل اليه
الطبع وتنقضي به شهوة البطن لا ما يعود نفعه الى صلاح البدن والشارح فيما سيأتي اعتمد
الثاني وسيأتي الكلام فيه وذكر في الفتح فيما لو اكل لحما بين اسنانه قدر الحصة فاكثر عليه الكفارة
عند زفر لا عند ابى يوسف لانه يعافه الطبع فصار بمنزلة التراب فقال والتحقيق ان المفتي في
الوقائع لا بدله من ضرب اجتهاد ومعرفة باحوال الناس وقد عرف ان الكفارة تفتقر الى كمال
الغناية فينظر في صاحب الواقعة ان كان ممن يعاف طبعه ذلك اخذ بقول ابى يوسف والا اخذ
بقول زفر (قوله) ولم ينزل) اما لو انزل قضى فقط كما سجد كره المصنف اي بلا كفارة قال في الفتح
وعمل المرأتين كعمل الرجال جماع ايضا فيما دون الفرج لا قضاء على واحدة منهما الا اذا انزلت
ولا كفارة مع الانزال اه (قوله) يعني في غير السيلين) اشار لما في الفتح حيث قال اراد بالفرج
كلام من القبل والدبر فادونه حينئذ التفخيد والتبطين اه اي لان الفرج لا يشمل الدبر لغة وان
شمه حكما قال في المغرب الفرج قبل الرجل والمرأة باتفاق اهل اللغة ثم قال وقوله القبل والدبر
كلاهما فرج يعني في الحكم اه (قوله) وكذا الاستمنا بالكف) اي في كونه لا يفسد لكن هذا

كالونزع ثم اوج) اورمى
اللقمة من فيه) عند ذكره
او طلوع الفجر ولو ابتلعها
ان قبل اخراجها كفر
وبعده لا) او جامع فيما دون
الفرج ولم ينزل) يعني في غير
السيلين كسرة وفخذ
وكذا الاستمنا بالكف
وان كره تحريما لحديث
نا كح اليد ملعون

مطلب

مهم المفتي في الوقائع لا بد
له من ضرب اجتهاد ومعرفة
باحوال الناس

مطلب

في حكم الاستمنا بالكف

إذا لم ينزل اما اذا انزل فعليه القضاء كما سيصرح به وهو المختار كما يأتي لكن المتبادر من كلامه
الانزال بقريئة ما بعده فيكون على خلاف المختار **(قوله)** ولو خاف الزنا الح (الظاهر انه غير
قيد بل لو تعين الخلاص من الزنا به وجب لانه اخف وعبرة الفتح فان غلبته الشهوة ففعل
ارادة تسكينها به فالرجاء ان لا يعاقب اه زاد في معراج الدراية وعن احمد والشافعي في القديم
الترخص فيه وفي الجديد يحرم ويجوز ان يستمني بيد زوجته وخادمتها اه وسيد كر الشارح
في الحدود عن الجوهر انه يكره ولعل المراد به كراهة التنزيه فلا ينافي قول المعراج يجوز تأمل
وفي السراج ان اراد بذلك تسكين الشهوة المفرطة الشاغلة للقلب وكان عزبا لا زوجة له
ولامة أو كان الا انه لا يقدر على الوصول اليها لعذر قال ابوالليث ارجو أن لا وبال عليه واما
اذا فعله لاستجلاب الشهوة فهو آثم اه بقي هنا شيء وهو ان علة الاثم هل هي كون ذلك
استمناجا بالجزء كما يفيد الحديث وتقييدهم كونه بالكف ويلحق به ما لو ادخل ذكره بين فخذه
مثلا حتى امني ام هي سفح الماء وتهيج الشهوة في غير محلها بغير عذر كما يفيد قوله واما اذا
فعله لاستجلاب الشهوة الح لم أر من صرح بشيء من ذلك والظاهر الاخير لان فعله بيد زوجته
ونحوها فيه سفح الماء لكن بالاستمتاع بجزء مباح كما لو أنزل بتفخيز أو تبطين بخلاف ما اذا
كان بكفه ونحوه وعلى هذا فلو ادخل ذكره في حائط أو نحوه حتى امني أو استمني بكفه بمحائل
يمنع الحرارة يأثم ايضا ويدل ايضا على ما قلنا ما في الزيلعي حيث استدل على عدم حله بالكف
بقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الآية وقال فلم يباح الاستمتاع الا بهما اي بالزوجة
والامة اه فافاد عدم حل الاستمتاع اي قضاء الشهوة بغيرها هذا ما ظهر لي والله سبحانه
اعلم **(قوله من غير انزال)** اما به فعليه القضاء فقط كما سيأتي **(قوله او قبلها)** عطف على مس
فهو فعل ماض من التقييل **(قوله فانزل)** وكذا لا يفسد صومه بدون انزال بالاولى ونقل في
البحر وكذا الزيلعي وغيره الاجماع على عدم الفساد مع الانزال واستشكله في الامداد بمسئلة
الاستمنا بالكف قلت والفرق ان هناك انزالا مع مباشرة بالفرج وهنا بدونها وعلى هذا
فالاصل ان الجماع المفسد للصوم هو الجماع صورة وهو ظاهر او معنى فقط وهو الانزال
عن مباشرة بفرجه لافي فرج او في فرج غير مشتهى عادة او عن مباشرة بغير فرجه في محل
مشتهى عادة ففي الانزال بالكف او بتفخيز او تبطين وجدت المباشرة بفرجه لافي فرج وكذا
الانزال بعمل المراتين فانها مباشرة فرج بفرج لافي فرج وفي الانزال بوطء ميتة او بهيمة
وجدت المباشرة بفرجه في فرج غير مشتهى عادة وفي الانزال بمس آدمي او تقييله وجدت
المباشرة بغير فرجه في محل مشتهى اما الانزال بمس او تقييل بهيمة فانه لم يوجد فيه شيء من
معنى الجماع فصار كالانزال بنظر او تفكر فلذا لم يفسد الصوم اجماعا هذا ما ظهر لي من فيض
الفتاح العليم **(قوله على المذهب)** اي قول ابي حنيفة ومحمد معه في الاظهر وقال ابو يوسف
يفطر والاختلاف مبني على انه هل بين المثانة والجوف منفذ اولا وهو ليس باختلاف على
التحقيق والاطهر انه لا منفذ له وانما يجتمع البول فيها بالترشيح كذا يقول الاطباء زيلعي وافاد
انه لو بقي في قصبة الذكر لا يفسد اتفاقا ولا شك في ذلك وبه بطل ما نقل عن خزانة الاكمل لو حشا
ذكره بقطنة ففيها انه يفسد لان العلة من الجانبين الوصول الى الجوف وعدمه بناء على

ولو خاف الزنا يرجى ان
لا وبال عليه (أو أدخل)
ذكره (في بهيمة) او ميتة
(من غير انزال) او مس
فرج بهيمة او قبلها فانزل
(او أقطر في احتليله) ماء
او دهن وان وصل الى
المثانة على المذهب

وجود المنفذ وعدمه لكن هذا يقتضى عدم الفساد فى حشو الدبر وفرجها الداخلى ولا مخلص الاباثبات ان المدخل فيهما تجذبه الطيعة فلا يعود الا مع الخارج المعتاد وتماهه فى الفتح قلت الاقرب التخاص بأن الدبر والفرج الداخلى من الجوف اذا حاجز بينهما وبينه فهما فى حكمه والفم والاذن وان لم يكن بينهما وبين الجوف حاجز لان الشارع اعتبرهما فى الصوم من الخارج وهذا بخلاف قصبة الذكر فان المثانة لا منفذ لها على قولهما وعلى قول ابى يوسف وان كان لها منفذ الى الجوف الا ان المنفذ الاخر المتصل بالقصبة منطبق لا ينفتح الا عند خروج البول فلم يعط للقصبة حكم الجوف تأمل (قوله ففسد اجماعا) وقيل على الخلاف والاول اصح فتح عن المبسوط (قوله اودخل انفه) الاولى اوتزل الى انفه (قوله) وان نزل لرأس انفه (ذكره فى الشرنبلالية اخذا من اطلاقهم ومن قولهم بعدم الفطر يزاق امتد ولم ينقطع من فمه الى ذقنه ثم ابتلعه بجذبه ومن قول الظهيرية وكذا المخاط والبراق يخرج من فيه وانفه فاستشمه واستنشقه لا يفسد صومه اه ثم قال لكن يخافه ما فى القنية نزل المخاط الى رأس أنفه لكن لم يظهر ثم جزبه فوصل الى جوفه ما يفسد اه حيث قيد بعدم الظهور (قوله فاستنشقه) الاولى تجذبه لان الاستنشاق بالانف وفى نسخ فاستشفه بقاء فوقية وفاء اى جذبه بشفتيه وهو ظاهر ط (قوله فينبغى الاحتياط) لان مراعاة الخلاف مندوبة وهذه الفائدة نبه عليها ابن الشحنة ومفاده انه لو ابتاع البالغ بعد ما تخلص بالتحذير من حلقه الى فمه لا يفطر عندنا قال فى الشرنبلالية ولم أره واعلمه كالمخاط قل ثم وجدتها فى التارخانية سئل ابراهيم عمن ابتاع بلغما قال ان كان اقل من ملء فيه لا ينقض اجماعا وان كان ملء فيه ينقض صومه عند ابى يوسف وعند ابى حنيفة لا ينقض اه وسيدكر الشارح ذلك ايضا فى بحث التقي (قوله وان كره) اى الا عذر كما يأتى ط (قوله وكذا لو قتل الحيط بيزاقه مرارا الح) يعنى اذا اراد قتل الحيط وبله بيزاقه وادخله فى فمه مرارا لا يفسد صومه وان بقى فى الحيط عقد البراق وفى النظم للزندويستى انه يفسد كذا فى القنية وحكى الاول فى الظهيرية عن شمس الائمة الحلوانى ثم قال وذكر الزندويستى اذا قتل السلكة وبلها بريقه ثم امرها ثانيا فى فمه ثم ابتلع ذلك البراق ففسد صومه اه ثم لا يخفى ان المحكى عن شمس الائمة مقيد بما اذا ابتلع البراق والا فلا فائدة فى التنبه على انه لا يفسد صومه فهو محمول على ما صرح به فى النظم فكان مراد صاحب الظهيرية ان ذلك المطلق محمول على هذا المقيد فهما مسألة واحدة خلافا لما استظهره فى شرح الوهبانية من انهما مسئلتان بحمل الاولى على ما اذا لم يبتلع البراق والثانية على ما اذا ابتلعه اذ لا يبقى خلاف حينئذ اصلا كما لا يخفى وهو خلاف المفهوم من القنية والظهيرية (قوله مكرر) مبتدا وقوله بالريق متعلق ببل وقوله بادخاله متعلق بخبر المبتدا الذى هو قوله لا يتضرر ووجهه انه بمنزلة الريق على فمه اذا لم ينقطع كما فى شرح الشرنبلالى ط (قوله اعدا) اى بعد تكرار ادخاله فى فيه (قوله بضر) اى الصوم ويفسده لان اخراجه بمنزلة انقطاع البراق المتدلى كذا فى شرح الشرنبلالى ط (قوله كصبغ) اى كما يضر ابتلاع الصبغ وهذا مما لا خلاف فيه وقوله لونه اى الصبغ وفيه اى الريق متعلق ببيظهر ط (قوله وان افطر خطأ) شرط جوابه قوله الا تى قضى فقط وهذا شروع فى القسم

واما فى قبلها ففسد اجماعا لانه كالحقنة (او اصبح جنبا) وان بقى كل اليوم (او اغتصاب) من القنية (او دخل انفه مخاط فاستشمه فدخل حلقه) وان نزل لرأس انفه كمالو ترطب شفتاه بالبراق عند الكلام ونحوه فابتلعه او سال ريقه الى ذقنه كالحيط ولم ينقطع فاستنشقه (ولو عمدا) خلافا للشافعى فى القادر على مج النخامة فينبغى الاحتياط (او ذاق شيا بضمه) وان كره (لم يفطر) جواب الشرط وكذا لو قتل الحيط بيزاقه مرارا وان بقى فيه عقد البراق الا ان يكون مصبوغا وظهر لونه فى ريقه وابتلعه ذا كرا ونظمه ابن الشحنة فقال * مكرر بل الحيط بالريق فاتلا * بادخاله فى فيه لا يتضرر * وعن بعضهم ان يبلع الريق بعد ذا * يضر كصبغ لونه فيه يظهر * (وان افطر خطأ)

الثاني وهو ما يوجب القضاء دون الكفارة بعد فراغه مما لا يوجب شيئا والمراد بالخطي من فسد صومه بفعله المقصود دون قصد الفساد نهر عن الفتح (قوله فسبقة الماء) أي يفسد صومه ان كان ذا كراهه والا فلا لانه لو شرب حينئذ لم يفسد فهذا اولى وقيل ان تمضمض ثلاثا لم يفسد وان زاد فسد بدائع (قوله او شرب نائما) فيه ان النائم غير مخطي لعدم قصد الفعل نعم صرح في النهر بان المكروه والنائم كالمخطي اه وليس هو كالتاسي لان النائم او ذاهب العقل لم تؤكل ذبيحته وتؤكل ذبيحة من نسي التسمية بحر عن الحانية قال الرحمتي ومعناه ان النسيان اعتبر عذرا في ترك التسمية بخلاف النوم والجنون فكذا يعتبر عذرا في تناول المفطر لان النسيان غير نادر الوقوع واما الذبح وتناول المفطر في حال النوم والجنون فنادر فلم يلحق بالنسيان (قوله او تسحر او جامع الخ) افاد ان الجماع قد يكون خطأ وبه صرح في السراج فقال ولو جامع على ظن انه بليل ثم علم انه بعد الفجر فزاع من ساعته فصومه فاسد لانه مخطي ولا كفارة عليه لعدم قصد الفساد اه وبه يستغنى عن التكلف بتصوير الخطأ في الجماع بما اذا باشرها مباشرة فاحشة فتوارت حشفتة افاده في النهر فافهم ومسئلة التسحر ستأتي مفصلة (قوله او اوجر مكرها) أي صب في حلقه شيئا والايجار غير قيد فلو اسقط قوله او جروا ببق قول المتن او مكرها معطوفا على قوله خطأ لكان اولى ليشمل مالواكل او شرب بنفسه مكرها فانه يفسد صومه خلافا لفرق الشافعي كما في البدائع ويشمل الافطار بالاكرام على الجماع قال في الفتح واعلم ان ابا حنيفة كان يقول اولا في المكروه على الجماع عليه القضاء والكفارة لانه لا يكون الا بانتشار الآلة وذلك اماراة الاختيار ثم رجع وقال لا كفارة عليه وهو قولهما لان فساد الصوم يتحقق بالايلاج وهو مكروه فيه مع انه ليس كل من انتشرت آلته بجامع اه أي مثل الصغير والنائم (قوله او نائما) هو في حكم المكروه كما في الفتح وسيأتي ما لوجومعت نائمة او مجنونة (قوله واما حديث الخ) هو قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وهذا جواب عن استدلال الشافعي على انه لا يفطر لو كان مخطئا او مكرها لان التقدير رفع حكم الخطأ الخ لان نفس الخطأ لم يرفع والحكم نوعان دنيوى وهو الفساد وأخروى وهو الاثم فيتناولهما والجواب انه حيث قدر الحكم لتصحيح الكلام كان ذلك مقتضى بالفتح وهو لا عموم له والاثم مراد من الحكم بالايجاع فلا تصح ارادة الآخر وانما لم يفسد صوم الناسي مع ان القياس ايضا الفساد لوصول المفطر الى الجوف لقوله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه وتام تقريره في المعلومات (قوله جائزة) أي عقلا كما في شرح التحرير (قوله فاكل عمدا) وكذا لو جامع عمدا كما في نور الايضاح فالمراد بالاكل الافطار (قوله للشبهة) علة لكل قال في البحر وانما لم تجب الكفارة بافطاره عمدا بعدا كله او شربه او جماعه ناسيا لانه ظن في موضع الاشتباه بالنظير وهو الاكل عمدا لان الاكل مضاد للصوم ساهيا او عامدا فاوثر شبهة وكذا فيه شبهة اختلاف العلماء فان مالك يقول بفساد صوم من اكل ناسيا واطاقه فشمّل مالو علم انه لم يفطره بان بلغه الحديث او الفتوى اولا وهو قول ابي حنيفة وهو الصحيح وكذا لو ذرعه القي وظن انه يفطره فافطر فلا كفارة عليه لوجود شبهة الاشتباه بالنظير فان القي

كان تمضمض فسبقة الماء
او شرب نائما او تسحرا او
جامع على ظن عدم الفجر
(او) (أو جر) (مكرها)
او نائما واما حديث رفع
الخطأ لمراد رفع الاثم وفي
التحرير المؤاخذة بالخطأ
جائزة عندنا خلافا للمعتزلة
(او اكل) او جامع (ناسيا)
او احتم او انزل بنظر او
ذرعه القي (فظن انه افطر
فأكل عمدا) للشبهة ولو علم
عدم فطره لزمته الكفارة

والاستقاء متشابهان لان مخرجهما من الفم وكذا لو احتلم للتشابه في قضاء الشهوة وان علم ان ذلك لا يفطره فعليه الكفارة لانه لم توجد شبهة الاشتباه ولا شبهة الاختلاف اهـ (قوله الا في مسألة المتن) وهي مالو اكل وكذا لو جامع او شرب لان علة عدم الكفارة خلاف مالك وخلافه في الاكل والشرب والجماع كافي الزيلعي والهداية وغيرهما حـ (قوله مطلقا) اي علم عدم فطره اولا (قوله خلافا لهما) فعندهما عليه الكفارة اذا علم بعدم فطره في مسألة المتن قلت وهذا يرد ما نقله حـ عن القهستاني اول الباب من ان من افطر ناسيا يفسد صومه اذ لو فسد لم تلزمه الكفارة اذا اكل بعده عامدا ولم ار من ذكر هذا غيره وكذا يرد ما نقلناه عن البدائع عند قوله وان حرك نفسه نعم نقلوا عن ابي يوسف ما تقدم من انه لو ذكر فلم يتذكر فسد صومه وكان هذا منشأ الوهم فافهم (قوله فقيد الظن) اي في قول المتن فظن انه افطر انما هو لبيان محل الاتفاق على عدم لزوم الكفارة لا للاحتراز عن العلم (قوله او احتقن او استعط) كلاهما بالبناء للفاعل من حقن المريض داواه بالحقنة واحتقن بالضم غير جائز وانما الصواب حقن او عوج بالحقنة والسعوط الدواء الذي صب في الانف واسعطه اياه ولا يقال استعط مبني للمفعول معراج وعدم وجوب الكفارة في ذلك هو الاصح لانها موجب الافطار صورة ومعنى والصورة الابتلاع كما في الكافي وهي منعدمة والنفع المجرد عنهما يوجب القضاء فقط امداد (قوله او اقطر) في المغرب قطر الماء صبه تقطيرا وقطره مثله قطرا واقطره لغة اهـ وعلى هذه اللغة يخرج كلامهم هنا وحينئذ فيصح بناؤه للفاعل وهو الاولى لتفق الافعال وتنظم الضمائر في سلك واحد ويصح بناؤه للمفعول ونائب الفاعل قوله في اذنه نهر ويتعين الاول في عبارة المصنف على الافصح لذكره المفعول الصريح وهو قوله دهنا منصوبا (قوله دهنا) قيد به لانه لا خلاف في فساد الصوم به ولانه مشى اولا على ان الماء لا يفسد وان كان يصنعه ومر الكلام عليه (قوله او داوى جائفة او آمة) الجائفة الطعنة التي بلغت الجوف او نفذته والآمة من ائمة بالعصا اما من باب طلب اذا ضربت ام رأسه وهي الجلدة التي تجمع الدماغ وقيل لها آمة اي بالمد ومأمومة على معنى ذات ام كعيشة راضية وليلة مزودة وجمعها اوام ومأمومات مغرب (قوله فوصل الدواء حقيقة) اشار الى ان ما وقع في ظاهر الرواية من تقييد الافساد بالدواء الرطب مبني على العادة من انه يصل والا فالمعتبر حقيقة الوصول حتى لو علم وصول اليابس افسد او عدم وصول الطرى لم يفسد وانما الخلاف اذا لم يعلم يقينا فافسد بالطرى حكما بالوصول نظرا الى العادة ونفيه كذا افاده في الفتح قلت ولم يقيدوا الاحتقان والاستعاط والاقطار بالوصول الى الجوف لظهوره فيها والا فلا بد منه حتى لو بقي السعوط في الانف ولم يصل الى الرأس لا يفطر ويمكن ان يكون الدواء راجعا الى الكل تأمل (قوله الى جوفه ودماغه) لف ونشر مرتب قال في البحر والتحقيق ان بين جوف الرأس وجوف المعدة منفذا اصليا فما وصل الى جوف الرأس يصل الى جوف البطن اهـ طـ (قوله او ابتلع حصاة الخ) اي فيجب القضاء لوجود صورة الفطر ولا كفارة لعدم وجود معناه وهو ايصال ما فيه نفع البدن الى الجوف سواء كان مما يتغذى به او يتداوى فقصرت الجناية فانتفت الكفارة وتماه في النهر وسياق الخلاف في معنى

الا في مسألة المتن فلا كفارة مطلقا على المذهب لشبهة خلاف مالك خلافا لهما كافي الجمع وشروحه فقيد الظن انما هو لبيان الاتفاق (او احتقن او استعط) في انفه شيئا (او اقطر في اذنه دهنا او داوى جائفة او آمة) فوصل الدواء حقيقة الى جوفه ودماغه (او ابتلع حصاة) ونحوها مما لا يأكله الانسان او يعافه

التغذى (قوله اويستقذره) الاستقذار سبب الاعاقه فآلهما واحد ولذا اقتصر في النظم على المستقذر ط ومنه أكل اللقمة بعد اخراجها على ما هو الاصح كما مر (قوله فني) الفاء زائدة والجار والمجرور متعلق بقوله يهجر والتكفير مبتدأ خبره الجملة بعده والجملة خبر المبتدأ الذي هو مستقذر وجاز الابتداء به مع انه نكرة لقصد التعميم ويهجر مرادف ليلني اي لا تجب فيه كفارة ط (قوله مع الامساك) قيد به ليغير المسئلة التي بعده (قوله لشبهة خلاف زفر) فان الصوم عنده يتأدى من الصحيح المقيم بمجرد الامساك ولو بلانية حتى لو افطر متعمدا لزمته الكفارة عنده كما صرح به في البدائع واما عندنا فلا بد من النية لان الواجب الامساك بجهة العبادة ولا عبادة بدون نية فلو امسك بدونها لا يكون صائما ويلزمه القضاء دون الكفارة اما لزوم القضاء فلعدم تحقق الصوم لفقد شرطه واما عدم الكفارة فلانه عند زفر صائم لم يوجد منه ما يفطر فتسقط عنه الكفارة لشبهة الخلاف وان كان عندنا يسمى مفطرا شرعا والاولى التعليل بعد تحقق الصوم لان الكفارة انما تجب على من افسد صومه والصوم هنا معدوم وافساد المعدوم مستحيل وانما يحسن التمسك بالشبهة بعد تحقق الاصل كما في المسئلة الآتية بل الاولى عدم التعرض للكفارة اصلا ولذا اقتصر في الكنز وغيره على بيان وجوب القضاء كالانغماء والجنون الغير الممتد هذا وقد استشكل بعض شراح الهداية وجوب القضاء هنا بأن المغمى عليه لا يقضى اليوم الذي حدث الانغماء في ليلته لوجود النية منه ظاهرا فلا بد من التقييد هنا بأن يكون مريضا او مسافرا لا ينوي شيئا او مهتكا اعتاد الاكل في رمضان فلم يكن حاله دليلا على عزيمته الصوم ورده في الفتح بأنه تكلف مستغنى عنه لان الكلام عند عدم النية ابتداء لا بامر يوجب النسيان ولا شك انه ادري بحاله بخلاف من اغمى عليه فان الانغماء قد يوجب نسيانه حال نفسه بعد الافاقة فبني الامر فيه على الظاهر من حاله وهو وجود النية (قوله قبل الزوال) هذا عند أبي حنيفة وعندها كذلك ان اكل بعد الزوال وان كان قبل الزوال تجب الكفارة لانه فوت امكان التحصيل فصار كغاصب الغاصب بجر اي لانه قبل الزوال كان يمكنه انشاء النية وقد فوته بالا كل بخلاف ما بعد الزوال والاول ظاهر الرواية كما في البدائع ثم المراد بالزوال نصف النهار الشرعي وهو الضحوة الكبرى او هو على القول الضعيف من اعتبار الزوال كما مر بيانه (قوله لشبهة خلاف الشافعي) فان الصوم لا يصح عنده بنية النهار كما لا يصح بمطلق النية اه ح وهذا تعليل لوجوب القضاء دون الكفارة اذا اكل بعد النية اما لو اكل قبلها فالكلام فيه ما علمته في المسئلة المارة (قوله ومفاده الح) نقله في البحر عن الظهيرية بلفظ ينبغي ان لا يلزمه الكفارة لمكان الشبهة ومثل ما ذكر اذا نوى نية مخالفة فيما يظهر ط (قوله مطر او ثلج) فيفسد في الصحيح ولو بقطرة وقيل لا يفسد في المطر ويفسد في الثلج وقيل بالعكس بزازية (قوله بنفسه) اي بأن سبق الى حلقه بذاته ولم يتبعه بصنعه امداد (قوله والقطرتين) معطوف على الغبار اي وبخلاف نحو القطرتين فاكتر مما لا يجد ملوخته في جميع فمه (قوله فان وجد الملوحة في جميع فمه الح) بهذا دفع في النهر ما بحثه في الفتح من ان القطرة يحد ملوحتها فالاولى الاعتبار بوجود الملوحة لصحيح الحس اذ لا ضرورة في اكثر من ذلك ولذا اعتبر في الثانية الوصول

اويستقذره ولظمه ابن الشحنة فقال * ومستقذر مع غير ما كول مثلنا * فني اكله التكفير يلني ويهجر (أو لم ينو في رمضان كله صوما ولا فطرا) مع الامساك لشبهة خلاف زفر (أو أصبح غيرنا وللصوم فأكل عمدا) ولو بعد النية قبل الزوال لشبهة خلاف الشافعي ومفاده ان الصوم بمطلق النية كذلك (او دخل حلقه مطرا أو ثلج) بنفسه لا مكان التحرز عنه بضم فمه بخلاف نحو الغبار والقطرتين من دموعه او عرقه وأما في الاكثر فان وجد الملوحة في جميع فمه واجتمع شيء كثير وابتاعه افطر والا خلاصة

الى الحلق ووجه الدفع ما قاله في النهر من ان كلام الخلاصة ظاهر في تعليق الفطر على وجد ان
الملوحة في جميع الفم والاشك ان القطرة والقطرتين ليستا كذلك وعليه يحمل ما في الخاتمة
اه وفي الامداد عن خط المقدسي ان القطرة لقاتها لا يجرد طعمها في الحلق لتلاشيها قبل
الوصول ويشهد لذلك ما في الوقعات للصدر الشهيد اذا دخل الدمع في فم الصائم ان كان
قليلًا نحو القطرة او القطرتين لا يفسد صومه لان التحرز عنه غير ممكن وان كان كثيرا
حتى وجد ملوحته في جميع فمه وابتلعه فسد صومه وكذا الجواب في عرق الوجه اه ملخصا
وبالتعليل بعدم امكان التحرز يظهر الفرق بين الدمع والمطر كما اشار اليه الشارح فتدبر ثم
في التعبير بالقطرة اشارة الى ان المراد الدمع النازل من ظاهر العين اما الواصل الى الحلق
من السماء فالظاهر انه مثل الريق فلا يفطر وان وجد طعمه في جميع فمه تأمل (قوله او وطي
امرأة الخ) انما لا تجب الكفارة فيه وفيما بعده لان المحل لا بد ان يكون مشتهى على الكمال
بحر (قوله او صغيرة لا تشتهي) حكى في القنية خلافا في وجوب الكفارة بوطئها وقيل لا تجب
بالاجماع وهو الوجه كما في النهر قال الرملي وقالوا في الغسل ان الصحيح انه متى امكن وطؤها
من غير افشاء فهي ممن يجامع مثلها والافلا (قوله او قبل) قيد بكونه قبلها لانها لو قبلته
ووجدت لذة الانزال ولم تر بلافسد صومها عند ابى يوسف خلافا لمحمد وكذا في وجوب
الغسل بحر عن المعراج (قوله ولو قبله فاحشة) ففي غير الفاحشة مع الانزال لا تجب
الكفارة بالاولى (قوله بان يدغدغ) لعل المراد به عض الشفة ونحوها او تقبيل الفرج وفي
القماموس الدغدغة حركة وانفعال في نحو الابط والبشع والاحمص (قوله اولس) اي
لمس آدميا لما مر انه لو لمس فرج بهيمة فانزل لا يفسد صومه وقدمنا انه بالاتفاق وفي البحر عن
المعراج ولو مست زوجها فانزل لم يفسد صومه وقيل ان تكلف له فسد اه قال الرملي
ينبغي ترجيح هذا لانه ادعى في سببية الانزال تأمل (قوله ولو بحائل لا يمنع الحرارة) نقيض
ما بعد لو وهو عدم الحائل المذكور اولى بالحكم وهو وجوب القضاء لكن لا تظهر
الاولوية بالنظر الى عدم الكفارة مع ان الكلام فيما يوجب القضاء دون الكفارة وقيد
الحائل بكونه لا يمنع الحرارة لما في البحر لو مسها وراء الثياب فامنى فان وجد حرارة جلدها
فسد والافلا (قوله بكفه) او بكف امراته سراج (قوله او بمباشرة فاحشة) هي ما تكون
بتماس الفرجين والظاهر انه غير قيد هنا لان الانزال مع المس مطلقا بدون حائل يمنع الحرارة
موجب للافساد كما علمته وانما يظهر تقييدها بالفاحشة لاجل كراهتها كما يأتى تفصيله تأمل
(قوله ولو بين المرأتين) وكذا المحبوب مع المرأة رملي (قوله كامر) اي عند قوله او جامع فيما
دون الفرج ولم ينزل الخ (قوله أو أفسد) اي ولو باكل او جماع (قوله غير صوم رمضان)
سقة لموصوف محذوف دل عليه المقام اي صوما غير صوم رمضان فلا يشمل ما لو افسد صلاة او حجا
وعبارة الكثير صوم غير رمضان وهي اولى افاده ح (قوله اداء) حال من صوم وقيد به لافادة
نفي الكفارة بافساد قضاء رمضان لالتفي القضاء ايضا بافساده (قوله لاختصاصها) اي الكفارة
وهو علة للتقييد بالغيرية وبالاداء وقوله بهتك رمضان اي بخرق حرمة شهر رمضان فلا تجب
بافساد قضائه او افساد صوم غيره لان الافطار في رمضان ابلغ في الجناية فلا يلحق به غيره

(او وطي امرأة ميتة)
او صغيرة لا تشتهي نهر
(او بهيمة او فيحذا وبطنها)
او قبل (ولو قبله فاحشة)
بان يدغدغ او يمض شفيتها
(اولس) ولو بحائل لا يمنع
الحرارة او استمنى بكفه
او بمباشرة فاحشة ولو
بين المرأتين (فانزل)
قيد للكل حتى لو لم ينزل
لم يفطر كما مر (او أفسد غير
صوم رمضان اداء)
لاختصاصها بهتك رمضان

لورودها فيه على خلاف القياس (قوله او وطئت الخ) هذا بالنظر اليها واما الواطئ فعليه
القضاء والكفارة اذا لفرق بين وطئه عاقلة او غيرها كافي الاشياء وغيرها (قوله بان اصبحت
صائمة فحنت) جواب عن سؤال حاصله ان الجنون ينافي الصوم فلا يصح تصوير هذا الفرع
وحاصل الجواب ان الجنون لا ينافي الصوم انما ينافي شرطه اعنى النية وهى قد وجدت في
هذه الصورة ط قال ح ومثلها ما اذ انوت فحنت بالليل فجامعها نهارا كما في النهر وكذا لو
نوت نهارا قبل الضحوة الكبرى فحنت فجامعها اه (قوله او تسحر الخ) اى يجب عليه
القضاء دون الكفارة لان الجناية قاصرة وهى جناية عدم التثبت لاجنابة الافطار لانه
لم يقصده ولهذا صرحوا بعدم الاثم عليه كما قالوا في القتل الخطأ لا اثم فيه والمراد اثم القتل
وصرحوا بان فيه اثم ترك العزيمة والمبالغة في التثبت حالة الرمي بجر عن الفتح قلت لكن
الظاهر عدم الاثم هنا اصلا بدليل عدم وجوب الكفارة هنا ووجوبها في القتل الخطأ
لوجود الاثم فيه لانها مكفرة للآثم (قوله اى الوقت الخ) اطلاق اليوم على مطابق
الوقت الشامل لليل مجاز مشهور مثل اركب يوم يأتى العدو والداعى اليه هنا قوله او تسحر
(قوله ليلا) ليس بقيد لانه لو ظن الطلوع واكل مع ذلك ثم تبين صحة ظنه فعليه القضاء ولا
كفارة لانه بنى الامر على الاصل فلم تكمل الجناية فلو قل ظنه ليلا او نهارا كان اولى وليس
له ان ياكل لان غلبة الظن كاليقين بجر واجاب في النهر بان قيد بالليل ليطلق قوله او تسحر اه
قلت مراد البحر انه غير قيد من حيث الحكم والتسحر وان كان الاكل في السحر لكن سمي به
باعتبار احتمال وقوعه فيه والالزم ان لا يصح التعبير به ولو ظن بقاء الليل لان فرض المسئلة
وقوعه بعد الطلوع والاكل بعد الطلوع لا يسمى سحورا فلو لا الاعتبار المذكور لم يصح قوله
او تسحر فتدبر (قوله انف ونشر) اى مرتب كما في بعض النسخ (قوله ويكفى) اى لاسقاط
الكفارة الشك في الاول اى في التسحر لان الاصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك امداد فكان
على المتن ان يعبر هنا بالشك كما قال في نور الايضاح او تسحر او جامع شاكا في طلوع الفجر وهو
طالع ثم يقول او ظن الغروب قال في النهر ولا يصح ان يراد بالظن هنا ما يعم الشك كما زعم في
البحر لعدم صحته في الشق الثانى فانه لا يكفي فيه الشك فالصواب ابقاء الظن على بابه غاية
الامر ان يكون المتن ساكتا عن الشك ولا خير فيه اه ح اقول في وجوب الكفارة مع
الشك في الغروب اختلاف المشايخ كما نقله في البحر عن شرح الطحاوى ونقل ايضا عن
البدائع تصحيح عدم الوجوب فيما اذا غلب على رايه عدم الغروب لان احتمال الغروب قائم
فكان شبهة والكفارة لا تجب مع الشبهة اه ولا يخفى ان هذا يقتضى تصحيح القول بعدم
الوجوب عند الشك في الغروب بالاولى لكن ذكر في الفتح ان مختار الفقيه ابى جعفر لزوم
الكفارة عند الشك لان الثابت حال غلبة الظن بالغروب شبهة الاباحة لاحقيقتها ففي حال
الشك دون ذلك وهو شبهة الشبهة وهى لا تسقط العقوبات ثم قال في الفتح هذا اذا لم يتبين
الحال فان ظهر انه اكل قبل الغروب فعليه الكفارة ولا أعلم فيه خلافا اه ولا يخفى ان
كلامنا في الثانى وبه تأيد ما في النهر ثم ان شبهة الشبهة اذا لم تعتبر عند الشك في الغروب يلزم

(او وطئت نائمة او مجنونة)
بان اصبحت صائمة فحنت
(او تسحر أو أفطر يظن
اليوم) اى الوقت الذى
اكل فيه (ايلاو) الحال
ان الفجر (طالع والشمس
لم تغرب) لف ونشر ويكفى
الشك في الاول دون الثانى

عدم اعتبارها عند غلبة الظن بعدمه بالاولى وبه يضعف ما في البدائع من تصحيح عدم الوجوب ولذا جزم الزيلعي بلزوم القضاء والكفارة وكذا في النهاية (قوله عملا بالاصل فيهما) اي في الاول والثاني فان الاصل في الاول بقاء الليل فلا تجب الكفارة وفي الثاني بقاء النهار فتجب على احدي الروايتين كما علمت (قوله ولو لم يتبين الحال) اي فيما لو ظن بقاء الليل او شك فتسحر وهذا مقابل قوله والحال ان الفجر طالع فان المراد به التيقن حتى لو غلب على ظنه انه اكل بعد طلوع الفجر لا قضاء عليه في اشهر الروايات بحرف هذا داخل في عدم التبين (قوله لم يقض) اي في مسألة الظن او الشك في بقاء الليل لان الاصل بقاؤه فلا يخرج بالشك بحرف واما مسألة الظن او الشك في الغروب مع التبين او عدمه فسنذكرها (قوله في ظاهر الرواية) فيه انه ذكره الزيلعي وصاحب البحر بلا حكاية خلاف وهذا وهم سري اليه من مسألة ذكرها الزيلعي وهي ما اذا غلب على ظنه طلوع الفجر فاكل ثم لم يتبين شيء فانه لاشيء عليه في ظاهر الرواية وقيل يقضى احتياطا افاده ح (قوله تنفرع الى ستة وثلاثين) هذا على ما في النهر قال لانه اما ان يغلب على ظنه او يظن او يشك وكل من الثلاثة اما ان يكون في وجود المييح اقيام المحرم فهي ستة وكل منها على ثلاثة اما ان يتبين له صحة ما بداله او بطلانه اولا ولا وكل من الثمانية عشر اما ان يكون في ابتداء الصوم او في انتهائه فتلك ستة وثلاثون اه وفيه نظر لانه فرق في التقسيم الاول بين الظن وغلبته ولا فائدة له لاتحادها حكما وان اختلفا مفهوما فان مجرد ترجيح احد طرفي الحكم عند العقل هو اصل الظن فان زاد ذلك الترجيح حتى قرب عن اليقين سمي غلبة الظن واكبر الرأي فلذا جعلها في البحر اربعة وعشرين ويرد عليهما انه لا وجه لجعل الشك تارة في وجود المييح وتارة في وجود المحرم لان الشك في احدهما شك في الآخر لاستواء الطرفين في الشك بخلاف الظن فانه انما صح تعلقه بالمييح تارة وبالمحرم اخرى لانه نسبة مخصوصة الى احد الطرفين فاذا تعلق الظن بوجود الليل لا يكون متعلقا بوجود النهار وبالعكس فالحق في التقسيم ان يقال اما ان يظن وجود المييح او وجود المحرم او يشك وكل من الثلاثة اما ان يكون في ابتداء الصوم او انتهائه وفي كل من الستة اما ان يتبين وجود المييح او وجود المحرم او لا يتبين فهي ثمانية عشر تسعة في ابتداء الصوم وتسعة في انتهائه ويشهد لذلك ان الزيلعي لم يذكر غير ثمانية عشر وذكرا احكامها وهي انه ان تسحر على ظن بقاء الليل فان تبين بقاؤه او لم يتبين شيء فلا شيء عليه وان تبين طلوع الفجر فعليه القضاء فقط ومثله الشك في الطلوع وان تسحر على ظن طلوع الفجر فان تبين الطلوع فعليه القضاء فقط وان لم يتبين شيء فلا شيء عليه في ظاهر الرواية وقيل يقضى فقط وان تبين بقاء الليل فلا شيء عليه فهذه تسعة في الابتداء وان ظن غروب الشمس فان تبين عدمه فعليه القضاء فقط وان تبين الغروب او لم يتبين شيء فلا شيء عليه وان شك فيه فان لم يتبين شيء فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان وان تبين عدمه فعليه القضاء والكفارة وان تبين الغروب فلا شيء عليه وان ظن عدمه فان تبين عدمه او لم يتبين شيء فعليه القضاء والكفارة وان تبين الغروب فلا شيء عليه وهذه تسعة في الانتهاء والحاصل انه لا يجب شيء في عشر صور ويجب القضاء فقط في اربع والقضاء

عملا بالاصل فيهما ولو لم يتبين الحال لم يقض في ظاهر الرواية والمسئلة تنفرع الى ستة وثلاثين محلها المطولات (قضى)

والكفارة في اربع افاده ح (قوله في الصور كلها) اي المذكورة تحت قوله وان افطر خطأ
الح لاصور التفريع (قوله فقط) اي بدون كفارة (قوله كما لو شهدا الح) اي فلا كفارة
لعدم الجناية لانه اعتمد على شهادة الاثبات ط (قوله لان شهادة النفي لاتعارض شهادة الاثبات)
لان الينيات للاثبات لالنفي فتقبل شهادة المثبت لا النافي بحر اي لان المثبت معه زيادة علم واذا
لغت النافية بقيت المثبتة فتوجب الظن وبه اندفع ما اورد ان تعارضهما يوجب الشك واذا شك
في الغروب ثم ظهر عدمه تجب الكفارة كما مر لكن قل في الفتح وفي النفس منه شيء يظهر
بأدنى تأمل قلت ولعل وجهه ان شهادة النفي انما لم تقبل في الحقوق لان الاصل العدم فلم تعد
شيأ زائدا بخلاف المثبتة لكن هنا النافية تورث شبهة فينبغي ان تسقط بها الكفارة وفي البرازية
ولو شهد واحد على الطلوع وآخران على عدمه لا كفارة اه تأمل (تمة) في تعبير المصنف
كغير بالظن اشارة الى جواز التسحر والافطار بالتحري وقيل لا تحري في الافطار والى انه
يتسحر بقول عدل وكذا بضرب الطبول واختاف في الديك واما الافطار فلا يجوز بقول
الواحد بل بالثني وظاهر الجواب انه لا بأس به اذا كان عدلا صدقه كما في الزاهدي والى انه
لو افطر اهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلاثين ظانين انه يوم العيد وهو غيره لم يكفروا
كما في المنية فهستاني قلت ومقتضى قوله لا بأس بالفطر بقول عدل صدقه انه لا يجوز اذا لم
يصدقه ولا بقول المستور مطلقا وبالأولى سماع الطبل او المدفع الحادث في زماننا لاحتمال كونه
لغيره ولان الغالب كون الضارب غير عدل فلا بد حينئذ من التحري فيجوز لان ظاهر مذهب
اصحابنا جواز الافطار بالتحري كما نقله في المعراج عن شمس الأئمة السرخسي لان التحري يفيد
غلبة الظن وهي كاليقين كما تقدم فلو لم يحل له الفطر لما في السراج وغيره لو شك في
الغروب لا يحل له الفطر لان الاصل بقاء النهار اه وفي البحر عن البرازية ولا يفطر ما لم يغلب على
ظنه الغروب وان اذن المؤذن اه وقديقال ان المدفع في زماننا يفيد غلبة الظن وان كان ضاربه
فاسقا لان العادة ان الموقت يذهب الى دار الحكم آخر النهار فيعين له وقت ضربه ويعينه ايضا
للويزر وغيره واذا ضربه يكون ذلك بمراقبة الوزير واعوانه للوقت المعين فيغلب على الظن
بهذه القرائن عدم الخطأ وعدم قصد الفساد والانزيم تأييم الناس وايجاب قضاء الشهر بتمامه
عليهم فان غالبهم يفطر بمجرد سماع المدفع من غير تحري ولا غلبة ظن والله تعالى اعلم (قوله مرة
بعد اخرى الح) ظاهره انه بالمرّة الثانية تجب عليه الكفارة ولو حصل فاصل بايام وانه اذا لم يقصد
المعصية وهي الافطار لا تجب ط (قوله والاخيران) اي من تسحر أو افطر يظن الوقت ليلا
الح وقد تبع المصنف بذلك صاحب الدرر ولا وجه لتخصيصه كما اشار اليه الشارح فيما يأتي
(قوله على الاصح) وقيل يستحب فتح واجمعوا على انه لا يجب على الحائض والنفساء والمريض
والمسافر وعلى لزومه لمن افطر خطأ أو عمدا او يوم الشك ثم تبين انه رمضان ذكره قاضيخان
شربلاية (قوله لان الفطر) اي تناول صورة المفطر والافاصوم فاسد قبله و اشار الى قياس
من الشكل الاول ذكر فيه مقدمتا القياس وطويت فيه النتيجة وتقريره هكذا الفطر قبيح
شرعا وكل قبيح شرعا تركه واجب فالفطر تركه واجب فافهم (قوله كمسافر اقام) أي بعد نصف
النهار أو قبله بعد الاكل اما قبلهما فيجب عليه الصوم وان كان نوى الفطر كما سيأتي متنافي

مطلب

في جواز الافطار بالتحري

في الصور كلها (فقط)
كما لو شهدا على الغروب
وآخران على عدمه فافطر
فظهر عدمه ولو كان ذلك
في طلوع الفجر قضى
وكفر لان شهادة النفي لا
تعارض شهادة الاثبات
واعلم كل ما انتفى فيه
الكفارة محله اما اذا لم يقع
منه ذلك مرة بعد اخرى
لاجل قصد المعصية فان
فعلاه وجبت زجره بذلك
افتي ائمة الامصار وعليه
الفتوى قنية وهذا حسن
نهر (والاخيران) يسكان
بقية يومهما وجوبا على
الاصح لان الفطر قبيح
وترك القبيح شرعا واجب
(كمسافر اقام وحائض
ونفساء

الفصل الآتي والاصل في هذه المسائل ان كل من صار في آخر النهار بصفة لو كان في اول النهار عليها للزومه الصوم فعليه الامساك كما في الخلاصة والنهاية والغاية لكنه غير جامع اذا دخل فيه من اكل رمضان عمدا لان الصيرورة للتحويل ولو لامتناع ما يليه ولا يتحقق المفاد بهما فيه نهر اى لانه لم يتجدد له حالة بعد فطره لم يكن عليها قبله وكذا لا يدخل فيه من اصبح يوم الشك مفطرا او تسحر على ظن الليل او افطر كذلك ولذا ذكر في البدائع الاصل المذكور ثم قال وكذا كل من وجب عليه الصوم لوجود سبب الوجوب والاهلية ثم تعذر عليه المضى بان افطر متعمدا او اصبح يوم الشك مفطرا ثم تبين انه من رمضان او تسحر على ظن ان الفجر لم يطالع ثم تبين طلوعه فانه يجب عليه الامساك تشبها به فقد جعل لوجوب الامساك اصلين تتفرع عليهما الفروع وقد حاول في الفتح تصحيح الاصل الاول فابدل صار يتحقق لكنه اتى بلو الامتناعية فلم يتم له ما اراده كما افاده في البحر والنهر **(قوله طهرتا)** اى بعد الفجر او معه فتح **(قوله ومجنون افق)** اى بعد الاكل او بعد فوات وقت النية والا فذا نوى صح صومه كما يأتى والظاهر وجوبه عليه كالمسافر **(قوله ومفطر)** عبر به اشارة الى انه لا فرق بين مفطر ومفطر وانه لا وجه لقول المصنف والاجران يسكان كما مر افاده ح **(قوله وان افطرا)** اخذه من قول البحر سواء افطر في ذلك اليوم أو صامه لكن لا يخفى ان صوم الكافر لا يصح لفقد شرطه وهو النية المشروطة بالاسلام فالمراد صومه بعد اسلامه اذا سلم في وقت النية **(قوله اعدم اهليتهما)** اى لاصل الوجوب بخلاف الحائض فانها اهل له وانما سقط عنها وجوب الاداء فلذا وجب عليها القضاء ومثلها المسافر والمريض والمجنون **(قوله وهو السبب في الصوم)** اى السبب لصوم كل يوم وهذا على خلاف ما اختاره السرخسي ومثى عليه المصنف اول الكتاب من انه شهود جزء من الشهر من ليل او نهار وقيد بالصوم لان السبب في الصلاة الجزء المتصل بالاداء ولهذا لو باع او اسلم في اثناء الوقت وجبت عليه لوجوب الاهلية عند السبب وهي معدومة في اول جزء من اليوم فلذا لم يجب صومه خلافا لزمير واورد في الفتح انه لو كان السبب فيه هو الجزء الاول لزم ان لا يجب الامساك فيه لانه لا بد ان يتقدم السبب على الوجوب والالزم سبق الوجوب على السبب وأجاب في البحر بأن اشتراط التقديم هنا سقط للضرورة وتتمام تحقيقه فيه وقدمنا شيئا منه اول الكتاب **(قوله لكن لو نوى الح)** اى الاخيران وهو استدراك على ما فهم من امساكهما وهو انه لا يصح صومهما فأفاد انه لا يصح عن الفرض في ظاهر الرواية خلافا لابي يوسف ويصح نفلا لو نوى قبل الزوال حتى لو افسدها وجب قضاؤه وجه ظاهر الرواية ما في الهداية من ان الصوم لا تجزى وجوبا واهلية الوجوب معدومة في اوله اهـ ان صحة نية النفل خصها في البحر عن الظهيرية بالصبي بخلاف الكافر لانه ليس اهلا لا تطلع والصبي اهل له وذكر في الفتح ان اكثر المشايخ على هذا الفرق ومثله في النهاية فها هنا قول البعض **(قوله قبل الزوال)** المراد به قبل نصف النهار وهذه العبارة وقعت في اغلب الكتب في كثير من المواضع تسامحا وعلى القول الضعيف **(قوله صح عن الفرض)** لان الجنون الغير المستوعب بمنزلة المرض لا يمنع الوجوب شرئلا لية وكل من المسافر والمريض اهل للوجوب في اول الوقت ان سقط عنهما وجوب الاداء بخلاف من بلغ او اسلم

طهرتا ومجنون افق
ومريض صح) ومفطر
ولو مكرها او خطأ (وصبي
بلغ وكافر اسلم وكاهن
يقضون) ما فاتهم (الا
الاخيرين) وان افطرا
لعدم اهليتهما في الجزء
الاول من اليوم وهو
السبب في الصوم لكن
لو نوى قبل الزوال كان
نفلا فيقضى بالافساد كما في
الشرئلا لية عن الحائض
ولو نوى المسافر والمجنون
والمريض قبل الزوال صح
عن الفرض

كأقدمناه (قوله ولو نوى الحائض والنفساء) أى قبل نصف النهار إذا طهرت فيه (قوله لم يصح أصلاً) أى لأفرضا ولا نفلاً شرباً لآلية (قوله للمنافى إلخ) أى فإن كلاً من الحيض والنفاس منافٍ لصحة الصوم مطلقاً لأن فقدهما شرط لصحته والصوم عبادة واحدة لا تجزى فإذا وجد المنافى فى أوله تحقق حكمه فى باقيه وإنما صح النفل ممن بلغ أو من أسلم على قول بعض المشايخ لأن الصبا غير منافٍ أصلاً للصوم والكفر وإن كان منافياً لكن يمكن رفعه بخلاف الحيض والنفاس هذا ما ظهر لى وعلى قول أكثر المشايخ لا يحتاج إلى الفرق (قوله ويؤمر الصبي) أى يأمره وليه أو وصيه والظاهر منه الوجوب وكذا ينهى عن المنكرات ليألف الخير ويترك الشرط (قوله إذا أطاقه) يقال أطاقه وطاقه طوقاً إذا قدر عليه والاسم الطاقة كفى القاموس قال ط و قدر بسبع والمشاهد فى صبيان زماننا عدم أطاعتهم الصوم فى هذا السن أه قلت يختلف ذلك باختلاف الجسم واختلاف الوقت صيفاً وشتاء والظاهر أنه يؤمر بقدر الطاقة إذا لم يطق جميع الشهر (قوله يضرب) أى بيد لا بخشبة ولا يجاوز الثلاث كما قيل به فى الصلاة وفى أحكام الاستروتنى الصبي إذا أفسد صومه لا يقضى لأنه يلحقه فى ذلك مشقة بخلاف الصلاة فإنه يؤمر بالاعادة لأنه لا يلحقه مشقة (قوله وإن جامع إلخ) شروع فى القسم الثالث وهو ما يوجب القضاء والكفارة ووجوبها متقيد بما يأتى من كونه عمداً لا مكرهاً ولم يطرأ ميسر للفطر كحيض ومرض غير صنعه وبما إذا نوى إيلاً (قوله المكلف) خرج الصبي والمجنون لعدم خطابهما (قوله آدمياً) خرج الجنى أبو السعود والظاهر وجوب القضاء بالانزال والأفلاك لا يجب الغسل بدونه (قوله مشتهى) أى على الكمال فلا كفارة بجماع بهيمة لومية ولو أنزل بحر بل ولا قضاء ما لم ينزل كامرئى الصغيرة خلاف وقيل لا تجب الكفارة بالاجماع وقد منا أنه الأوجه (قوله فى رمضان) أى نهاراً وفيه إشارة إلى أنه لو طلع الفجر وهو واقع فنزع لم يكفر كما لو جامع ناسياً وعن أبى يوسف إن بقى بعد الطلوع كفروا إن بقى بعد الذكر لا وعليه القضاء قهستانى وقد مناه مفصلاً (قوله اداء) يغنى عنه قوله فى رمضان لأن المراد به الشهر وكأنه أراد به الصوم يشمل القضاء ويحتاج إلى إخراج تأمل (قوله لما مر) أى من أن الكفارة إنما وجبت لتهتك حرمة شهر رمضان فلا يجب بإفساد قضائه ولا بإفساد صوم غيره (قوله أو جامع) يشمل ما لو جامعها زوجها الصغير كما هو مقتضى إطلاقهم وتصريحهم بوجوب الغسل عليها دون إفاده الرمل وفى القهستانى الرجل بجماع المشتهة يكفر كالمرأة بالصبي والمجنون وفى الصورتين اختلاف المشايخ كفى التمرناشى أه (قوله وتوارت الحشفة) أى غابت وهذا بيان لحقيقة الجماع لأنه لا يكون إلا بذلك ط (قوله فى أحد السبيلين) أى القبل أو الدبر وهو الصحيح فى الدبر والمختار أنه بالاتفاق ولو ألجى لتكامل الجنابة لقضاء الشهوة بحر (قوله أنزل أولاً) فإن الانزال شبع وقضاء الشهوة يتحقق بدونه وقد وجب به الحد وهو عقوبة محضة بالكفارة التى فيها معنى العبادة أولى بحر (قوله ما يتغذى به) أى ما من شأنه ذلك كالحنطة والخبز واللحم وإنما عد الماء منه وهو لا يغذو لبساطته لأنه معين للغذاء قهستانى (قوله وما نقله الشرنبلالى) حيث قال فى حاشيته اختلفوا فى معنى التغذى قال بعضهم إن يميل الطبع إلى أكله وتنقض شهوة البطن به وقال بعضهم هو ما يعود

ولو نوى الحائض والنفساء
لم يصح أصلاً للمنافى أول
الوقت وهو لا تجزى
ويؤمر الصبي بالصوم إذا
أطاقه ويضرب عليه إن
عشر كالصلاة فى الأصح
(وإن جامع) المكلف
آدمياً مشتهى (فى رمضان
اداء) لما مر (أو جامع)
وتوارت الحشفة (فى أحد
السبيلين) أنزل أولاً (أو
أكل أو شرب غذاء)
بكسر الغين وبالذال
المعجمتين والمد ما يتغذى
به (أو دواء) ما يتداوى به
والضابط وصول ما فيه
صلاح بدنه لجوفه ومنه
ريق حبيبه فيكفر أو جود
معنى صلاح البدن فيه
دراية وغيرها وما نقله
الشرنبلالى عن الحدادى
رده فى النهر

نفعه الى صلاح البدن وفائدته فيما اذا مضع لقمة ثم اخرجها ثم ابتلعها فعلى الثاني يكفر لا على الاول وبالعكس في الحشيشة لانه لانفع فيها للبدن وربما تنقص عقله و يميل اليها الطبع وتنفضى بها شهوة البطن اه ملخصا وقال في النهر انه بعيد عن التحقيق اذ بتقديره يكون قولهم اودوا حشوا والذي ذكره المحققون ان معنى الفطر وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف اعم من كونه غذاء اودوا يقابل القول الاول هذا هو المناسب في تحقيق محل الخلاف اه اقول وحاصله ان الخلاف في معنى الفطر لا التغذية لكن ما نقله عن المحققين لا يلزم منه عدم وقوع الخلاف في معنى التغذية ولكن التحقيق انه لا خلاف فيه ولا في معنى الفطر لانهم ذكروا ان الكفارة لا تجب الا بالفطر صورة ومعنى ففي الاكل الفطر صورة هو الابتلاع والمعنى كونه مما يصلح به البدن من غذاء اودوا فلا تجب في ابتلاع نحو الحصة لوجود الصورة فقط ولا في نحو الاحتقان لوجود المعنى فقط كما علمه في الهداية وغيرها وذكر في البدائع انها تجب بايصال ما يقصده التغذية او التداوى الى جوفه من الفم بخلاف غيره فلا تجب في ابتلاع الجوزة او اللوزة الصحيحة اليابسة لوجود الاكل صورة لا معنى لانه لا يعتاد اكله فصار كالحصاة والنواة ولا في اكل عجين اودقيق لانه لا يقصده التغذية والتداوى ولو اكل ورق شجر ان كان مما يؤكل عادة وجبت والاوجب القضاء فقط وكذا لو خرج البزاق من فمه ثم ابتلعه وكذا بزاق غيره لانه مما يعاف منه ولو بزاق حبيبه او صديقه وجبت كما ذكره الحلواني لانه لا يعافه ولو اخرج لقمة ثم أعادها قال ابو الليث الاصح انه لا كفارة لانها صارت بحال يعاف منها اه ملخصا ويظهر من ذلك ان مرادهم بما يتغذى به ما يكون فيه صلاح البدن بان كان مما يؤكل عادة على قصد التغذية او التداوى او التلذذ فالعجين والدقيق وان كان فيه صلاح البدن والغذاء لكنه لا يقصد لذلك واللقمة المخرجة كذلك لانها لعيافتها خرجت عن الصلاحية حكما كما قالوا فيما لو ذرعه القي وعاد بنفسه لا يفطر لانه ليس مما يتغذى به عادة لعيافته بخلاف ريق الحبيب لانه يتلذذه كما له في اواخر الكنز فصار ملحقا بما فيه صلاح البدن ومثله الحشيشة المسكرة ويؤيد ما قلنا ايضا ما في المحيط حيث ذكر ان الاصل ان الكفارة تجب متى افطر بما يتغذى به لانها للزجر وانما يحتاج للزجر عما يؤكل عادة بخلاف غيره لان الامتناع عنه ثابت طيبة كشرب الخمر يجب فيه الحد لانه محتاج الى الزجر بخلاف شرب البول والدم ثم كل ما يؤكل عادة مقصودا او تبعا لغيره فهو مما يتغذى به واما غيره فليحق بما لا يتغذى به وان كان في نفسه مغذيا والدواء ملحق بما يتغذى به لما فيه من صلاح البدن ثم ذكر الفروع الى ان قال في اللقمة وان اخرجها ثم أعادها فلا كفارة وهو الاصح لانها صارت بحال تستقدر ويعاف منها فدخل القصور في معنى الغذاء اه ملخصا ولكن يشكل على ذلك وجوب الكفارة بأكل اللحم النيء ولو من ميتة الا اذا انتن ودود فأنى لم أر من ذكر فيه خلافا مع انه اشد عيافة من اللقمة المخرجة اللهم الا ان يقال اللحم في ذاته مما يقصد به التغذية وصلاح البدن بخلاف اللقمة المذكورة والعجين بخلاف ما اذا دود لانه يؤذى البدن فلا يحصل به صلاحه هذا ما ظهر لي في تحرير هذا المحل والله تعالى اعلم (قوله عمدا) خرج النحطى والمكره محرقت وكذا الناسى لان المراد تعمد الافطار والناسى وان تعمد استعمال المفطر لم يتعمد

(عمدا)

الافطار **(قوله راجع للكل)** اى كل ما ذكر من الجماع والاكل والشرب **(قوله اى فعل الخ)** اشار الى ان الحكم ليس قاصرا على الحجامة ط واحترز به عما لو فعل ما يظن الفطر به كما لو أكل او جامع ناسيا او احتم او انزل بنظر او ذرعه القى فظن انه افطر فأكل عمدا فلا كفارة للشبهة كما مر **(قوله بلا انزال)** اما لو انزل فلا كفارة عليه بأكله عمدا لانه أكل وهو مفطر ط **(قوله او ادخال اصبع)** اى يابس كما تقدم ح فلو مبتلة فلا كفارة لا كلة بعد تحقق الافطار بالبلط ط **(قوله ونحو ذلك)** كأكلة بعد قبلة بشهوة او مضاجعة ومباشرة فاحشة بلا انزال امداد **(قوله فى الصور كلها)** اى المذكورة فى قوله وان جامع الخ **(قوله وكفر)** ترك بيان وقت وجوب القضاء والكفارة اشعارا بأنه على التراخي كما قال محمد وقال ابو يوسف انه على الفور وعن ابى حنيفة روايتان كما فى التمر تاشى وقيل بين رمضانين وقال الكرخى والاول الصحيح وكذا لا يكره نفيه كما فى الزاهدى وانما قدم القضاء اشعارا بأنه ينبغى ان يقدمه على الكفارة ويستحب التابع كما فى الهداية قهستاني **(قوله لانه الخ)** علة لقوله او احتجم الخ **(قوله حتى الخ)** تفريع على مفهوم قوله لانه ظن فى غير محله اى فلو كان الظن فى محله فلا كفارة حتى لو افتاه الخ ط **(قوله يعتمد على قوله)** كحنبلى يرى الحجامة مفطرة امداد قال فى البحر لان العامى يجب عليه تقليد العالم اذا كان يعتمد على فتواه ثم قال وقد علم من هذا ان مذهب العامى فتوى مفتيه من غير تقييد بمذهب ولهذا قال فى الفتح الحكم فى حق العامى فتوى مفتيه وفى النهاية ويشترط ان يكون المفتى ممن يؤخذ منه الفقه ويعتمد على فتواه فى البلدة وحينئذ تصير فتواه شبهة ولا معتبر بغيره اه وبه يظهر ان يعتمد مبنى للمجهول فلا يكتفى اعتماد المستفتى وحده فافهم **(قوله او سمع حديثا)** كقوله صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمحجوم وهذا عند محمد لان قول الرسول صلى الله عليه وسلم أقوى من قول المفتى فأولى ان يورث شبهة وعن ابى يوسف خلافة لان على العامى الاقتداء بالفقهاء لعدم الاهتداء فى حقه الى معرفة الاحاديث زيلعى **(قوله ولم يعلم تأويله)** اما ان علم تأويله ثم أكل تجب الكفارة لانفاء الشبهة وقول الاوزاعى انه يفطر لا يورث شبهة لمخالفته القياس مع فرض علم الآكل كون الحديث مؤولا ثم تأويله انه منسوخ او ان اللذين قال فيهما صلى الله عليه وسلم ذلك كانا يغتابان وتماه فى الفتح وعلى التانى فالمراد ذهاب الثواب كما يأتى **(قوله ولم يثبت الاثر)** عطف على اخطأ المفتى اى وان لم يثبت الاثر اه ح والمراد غير حديث الحاجم والمحجوم فانه ثابت صحيح واما احاديث فطر الاثاب فكلها مدخولة كما فى الفتح وفيه عن البدائع ولولمس او قبل امرأة بشهوة او ضاجعها ولم ينزل فظن انه افطر فأكل عمدا كان عليه الكفارة الا اذا تأول حديثا واستفتى فقيها فافطر فلا كفارة عليه وان اخطأ الفقيه ولم يثبت الحديث لان ظاهر الفتوى والحديث يعتبر شبهة اه **(قوله الا فى الادهان)** استثناء من قوله لم يكفر يعنى انه ان ادهن ثم أكل كفر لانه متعمد ولم يستند الى دليل شرعى لانه لا يعتد بفتوى الفقيه او بتأويله الحديث هنا لان هذا مما لا يشتبه على من له شمة من الفقه نقله الكمال عن البدائع لكن يخالفه ما فى الحانية من ان الذى اكتحل او دهن نفسه اوشار به ثم أكل متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فافتى له بالفطر اه قال فى الامداد

راجع للكل (او احتجم)
 اى فعل ما لا يظن الفطر
 به كقصد وكل ولمس
 وجامع بهيمة بلا انزال
 او ادخال اصبع فى دبر
 ونحو ذلك (فظن فطره به
 فأكل عمدا قضى)
 فى الصور كلها (وكفر)
 لانه ظن فى غير محله حتى لو
 افتاه مفت يعتمد على قوله
 او سمع حديثا ولم يعلم تأويله
 لم يكفر للشبهة وان اخطأ
 المفتى ولم يثبت الاثر فى
 الادهان

فعلى هذا يكون قولنا الا اذا افتاء فقيه شاملا لمسئلة دهن الشارب اه وهو كما ترى مرجح لعدم الاستثناء فالاولى للشارح تركه ح قلت لكن ما ذكره عن الحانية وغيرها في الغيبة يؤيد ما في البدائع **(قوله)** وكذا الغيبة لان الفطر بها يخالف القياس والحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم ثلاث تفطر الصائم مؤول بالاجماع بذهاب الثواب بخلاف حديث الحجامة فان بعض العلماء اخذ بظاهره مثل الاوزاعي واحمد امداد ولم يعتد بخلاف الظاهرية في الغيبة لانه حدث بعد مامضى السلف على تأويله بما قلنا فتح وفي الحانية قال بعضهم هذا والحجامة سواء وعامة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل حال لان العلماء اجمعوا على ترك العمل بظاهر الحديث وقالوا اراد به ثواب الآخرة وليس في هذا قول معتبر فهذا ظن ما استند الى دليل فلا يورث شبهة اه ونحوه في السراج وكذا في الفتح عن البدائع وجزم به في الهداية ايضا وشروحا قال الرحمتي واذا لم يعد الحديث والفتوى شبهة في الغيبة فعد دهن الشارب أولى اه قلت ولذا سوى بينهما في الفتح عن البدائع وكذا في المعراج عن المبسوط **(قوله)** للشبهة قد علمت ان ما خالف الاجماع لا يورث شبهة والعمل على ما عليه الاكثر والله تعالى اعلم **(قوله)** ككفارة المظاهر مرتبط بقوله وكفر اى مثلها في الترتيب فيعتق اولاً فان لم يجد صام شهرين متتابعين فان لم يستطع اطعم ستين مسكينا لحديث الاعرابي المعروف في الكتب الستة فلو افطر ولو لعذر استأنف الا لعذر الحيض وكفارة القتل يشترط في صومها التتابع ايضا وهكذا كل كفارة شرع فيها العتق نهر وتام فروع المسئلة في البحر وفيه ايضا ولا فرق في وجوب الكفارة بين الذكر والاثني والحر والعبد والسلطان وغيره ولهذا صرح في البزازية بالوجوب على الجارية فيما لو اخبرت سيدها بعدم طلوع الفجر عالمة بطلوعه فجامعها مع عدم الوجوب عليه وبأنه اذا لزم السلطان وهو موسر بماله الحلال وليس عليه تبعة لاحد يفتى باعتاق الرقبة وقال ابو نصر محمد بن سلام يفتى بصيام شهرين لان المقصود من الكفارة الانزجار ويسهل عليه افطار شهر واعتاق رقبة فلا يحصل الزجر اه **(قوله)** ومن ثم اى من اجل ثبوت كفارة الظهار بالكتاب وثبوت كفارة الافطار بالسنة شبهوا الثانية لكونها ادنى حالا بالاولى لقوتها بثبوتها بالكتاب ط ومقتضاه الاكفار بانكارها دون الاولى يؤيده انه في الفتح ذكر ان سعيد بن جبير ذهب الى انها منسوخة * (تنبيه) * في التشبيه اشارة الى انه لا يلزم كونها مثلها من كل وجه فان المسيس في اثنائها يقطع التتابع في كفارة الظهار مطلقا عمدا او نسيانا ليلا او نهارا للآية بخلاف كفارة الصوم والقتل فانه لا يقطعه فيهما الا الفطر بعذر او بغير عذر فتأمل فقد زلت بعض الاقدام في هذا المقام رمى ونحوه في القهستاني وأراد بغير العذر ماسوى الحيض والحاصل انه لا يقطع التتابع هنا الوطء ليلا عمدا او نهارا ناسيا بخلاف كفارة الظهار **(قوله)** ان نوى ليلا اى بنية معينة لما مر من خلاف الشافعي فيهما فكان شبهة لسقوط الكفارة **(قوله)** ولم يكن مكرها اى ولو على الجماع كما مر ولو كانت هى المكروهة لزوجها عليه وعليه الفتوى كما في الظهيرية خلافا لما في الاختيار من وجوبها عليهما لو الاكراه منها كما في بعض نسخ البحر **(قوله)** ولم يطرأ اى بعد افطاره عمدا مقبها ناويا ليلا لتجب الكفارة لولا المسقط **(قوله)** مسقط

مطلب
في الكفارة

وكذا الغيبة عند العامة
زيلى لكن جعلها في الملتقى
كالحجامة ورجحه في البحر
للشبهة (ككفارة المظاهر)
الثابتة بالكتاب واما هذه
فبالسنة ومن ثم شبهوها
بها ثم انما يكفر ان نوى ليلا
ولم يكن مكرها ولم
يطرأ مسقط

اي سماوي لاصنع له فيه ولا في سببه رحمتي **(قوله كمرض)** اي ميسح الافطار **(قوله)** والمعتد لزومها) اي بعد ذلك لانه فعل عبد والاولى ان يقول عدم سقوطها لانها كانت لازمة والخلاف في سقوطها وقيد بالسفر مكرها اذ لو سافر طائعا بعد ما افطر اتفقت الروايات على عدم سقوطها اما لو افطر بعد ما سافر لم تجب نهراى وان حرم عليه لو سافر بعد الفجر كما يأتي **(قوله وفي المعتاد)** عطف على قوله فيما وهو اسم مفعول فيه ضمير هو نائب الفاعل عائد على الموصوف اي الشخص المعتاد وحى بغير تنوين مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الف التأنيت المقصورة وحيا معطوف عليه اي واختلف في الشخص الذي اعتاد حى وحيا والواو بمعنى او وفي بعض النسخ وحيا فيحتمل انه مرفوع او مجرور لكن الجر غير جائز لان اضافة الوصف المفرد الى معموله المجرد من ال لا تجوز واما الرفع فعلى اسناد المعتاد الى الحمى والحياى اي الذي اعتاده حى وحيا والاصوب النصب وقوله واليتيقن اسم فاعل مجرور بالعطف على معتاد وقاتل مفعول **(قوله لو افطر)** اي كل من المعتاد واليتيقن **(قوله)** والمعتد سقوطها) كذا صححه في البرازية وقاضى خان في شرح الجامع الصغير في المعتاد حى وحيا وشبهه بمن افطر على ظن الغروب ثم ظهر عدمه وعليه مثنى الشرنبلالى وهو مخالف لما في البحر حيث قال واذا افطرت على ظن انه يوم حياى فلم تحض الاظهر وجوب الكفارة كالمو افطر على ظن انه يوم مرضه اه وكتبت فيما علته عليه جعل الثانية مشبها بها لانها بالاجماع بخلاف مسألة الحياى فان فيها اختلاف المشايخ والصحيح الوجوب كائن على ذلك في التارخانية اه ولذا جزم بالوجوب في المسئتين في السراج والنهض والحاصل اختلاف التصحيح فيهما ولم ار من ذكر خلافا في سقوطها عمن يتيقن قتال عدو والفرق كما في جامع الفصولين ان القتال يحتاج الى تقديم الافطار ليتقوى بخلاف المرض **(قوله)** ولم يكفر **(قوله)** اما لو كفر فعليه اخرى في ظاهر الرواية للعلم بان الزجر لم يحصل بالاولى بحر **(قوله)** وعليه الاعتماد) نقله في البحر عن الاسرار ونقل قبله عن الجوهرية لو جامع في رمضان فعليه كفارتان وان لم يكفر الاول في ظاهر الرواية وهو الصحيح اه قلت فقد اختلف الترجيح كما ترى ويتقوى الثانى بانه ظاهر الرواية **(قوله ان افطر)** ان شرطية ح **(قوله والالا)** اي وان كان الفطر المتكرر في يومين بجماع لا تتداخل الكفارة وان لم يكفر للاول لعظم الجناية ولذا اوجب الشافعى الكفارة به دون الاكل والشرب **(قوله)** وتماه في شرح الوهبانية قال في الوهبانية

ولو اكل الانسان عمدا وشهرة ولا عذر فيه قيل بالقتل يؤمر

قال الشرنبلالى صورتها تعمد من لاعذره الاكل جهارا يقتل لانه مستهزى بالدين او منكر لما ثبت منه بالضرورة ولا خلاف في حل قتله والامر به فتعير المؤلف بقليل ليس بلازم الضعف اه ح **(قوله وان ذرعه القى)** اي غلبه وسبقه قاموس والمسئلة تنفرع الى اربع وعشرين صورة لانه اما ان يلقى او يستقى وفي كل اما ان يملأ الفم او دونه وكل من الاربعة اما ان خرج او عاد او اعاده وكل اما اذا كر لصومه او لا ولا فطر في الكل على الاصح الا في الاعادة والاستقاء بشرط الملاءمة مع التذكر شرح الملقى **(قوله)** ولو هو ملء الفم) اتى بلو مع ان مادون ملء الفم

كمرض وحياى واختلف فيما لو مرض بجرح نفسه او سافر به مكرها والمعتد لزومها وفي المعتاد حى وحيا واليتيقن قتال عدو لو افطر ولم يحصل العذر والمعتد سقوطها ولو تكرر فطره ولم يكفر للاول يكفيه واحدة ولو في رمضان عند محمد وعليه الاعتماد بزازية ومجتي وغيرها واختار بعضهم للفتوى ان الفطر بغير الجماع تداخل والا لاول اكل عمدا شهرة بلا عذر يقتل وتماه في شرح الوهبانية (وان ذرعه القى) وخرج) ولم يعد (لا يفطر مطلقا) ملاء اول (فان عاد) بلا صناعه (و) لو (هو ملء الفم مع تذكره للصوم

مفهوم بالاولى لاجل التنصيص عليه لان المعطوف عليه في حكم المذكور فافهم واطلق في ملء
 الفم فشمّل ما لو كان متفرقا في موضع واحد بحيث لو جمع ملأ الفم كافي السراج (قوله لا يفسد)
 اي عند محمد وهو الصحيح لعدم وجود الصنع وعدم وجود صورة الفطر وهو الابتلاع وكذا
 معناه لانه لا ينعذى به بل النفس تعافه بحر (قوله وان اعاده) اي اعاد ما قاءه الذي هو ملأ الفم
 (قوله او قدر حصّة منه فاكثر) اشار الى انه لا فرق بين اعاده كله او بعضه اذا كان اصله ملء
 الفم قال الحدادي في السراج مبنى الخلاف ان ابا يوسف يعتبر ملء الفم ومحمدا يعتبر الصنع
 ثم ملء الفم له حكم الخارج ومادونه ليس بخارج لانه يمكن ضبطه وفائدته تظهر في اربع مسائل
 احداها اذا كان اقل من ملء الفم وعاد او شئ منه قدر الحصّة لم يفطر اجماعا ما عند ابي يوسف
 فانه ليس بخارج لانه اقل من الملء وعند محمد لا صنع له في الادخال والثانية ان كان ملء الفم
 واعاده او شيئا منه قدر الحصّة فصاعدا افطر اجماعا لانه خارج ادخله جوفه ولو وجود الصنع
 والثالثة اذا كان اقل من ملء الفم واعاده او شيئا منه افطر عند محمد للصنع لا عند ابي يوسف
 لعدم الملء والرابعة اذا كان ملء الفم وعاد بنفسه او شئ منه كالحصّة فصاعدا افطر عند ابي
 يوسف لوجود الملء لا عند محمد لعدم الصنع وهو الصحيح اه فمسلتنا الاعادة وهما الثانية
 والثالثة اولاهما اجماعية وهي التي ذكرها المصنف بقوله وان اعاده الخ والاخرى خلافية
 وهي التي ذكرها المصنف بقوله والا لا ولا فرق فيهما بين اعادة الكل او البعض فافهم (قوله
 ان ملأ الفم) قيد لا فطر اجماعا بالاعادة لعله او لقدر حصّة منه (قوله والا لا) اي وان لم يملأ
 القى الفم واعاده كله او بعضه لا يفسد صومه عند ابي يوسف ولا ينافي ما قدمه من انه لو اعاد
 قدر حصّة منه افطر اجماعا لان ذلك فيما اذا كان القى ملء الفم لانه صار في حكم الخارج لان
 الفم لا ينضبط عليه وما كان في حكم الخارج لا فرق بين اعادة كله او بعضه بصنعه بخلاف مادونه
 لانه في حكم الداخل فلا يفسد الا اذا اعاده ولو قدر الحصّة منه بصنعه وبه علم ان كلام الشارح
 صواب لا خطأ فيه بوجه من الوجوه فافهم (قوله هو المختار) وفي الخاتمة هو الصحيح وصححه
 كثير من العلماء رملى (قوله اي متذكر الصومه) اشار به الى الرد على صاحب غاية البيان
 حيث قال ان ذكر العمد مع الاستقاء تأكيد لانه لا يكون الا مع العمد وحاصل الرد ان المراد
 بالعمد تذكر الصوم لا تعمد القى فهو مخرج لما اذا فعل ذلك ناسيا فانه لا يفطر افاده في البحرط
 وحاصله ان ذكر العمد لبيان تعمد الفطر بكونه ذا كرا الصومه والاستقاء لا يفيد ذلك بل يفيد
 تعمد القى (قوله مطلقا) اي سواء عاد او اعاده او لا ولا ح قال في الفتح ولا يتأتى فيه تفريع
 العود والاعادة لانه افطر بمجرد القى قبلهما (قوله وان اقل لا) اي ان لم يعد ولم يعده بدليل قوله
 فان عاد بنفسه الخ ح (قوله وهو الصحيح) قال في الفتح صححه في شرح الكنز اي للزيلعي
 وهو قول ابي يوسف (قوله لم يفطر) اي عند ابي يوسف لعدم الخروج فلا يتحقق الدخول فتح
 اي لان مادون ملء الفم ليس في حكم الخارج كما مر (قوله ففيه روايتان) اي عن ابي يوسف
 وعند محمد لا يتأتى التفريع للممر * (تنبيه) * لو استقاء مرارا في مجلس ملء فمه افطر لان
 كان في مجلس او غدوة ثم نصف النهار ثم عشية كذا في الحزاة وتقدم في الطهارة ان محمدا يعتبر
 اتحاد السبب لا المجلس لكن لا يتأتى هذا على قوله هنا خلافا لما في البحر لانه يفطر عنده بمادون

لا يفسد) خلافا للثاني (وان
 اعاده) او قدر حصّة منه
 فاكثر حدادي (افطر
 اجماعا) ولا كفارة (ان
 ملأ الفم والا لا) هو المختار
 (وان استقاء) اي طلب
 القى (عامدا) اي متذكرا
 لصومه (ان كان ملء الفم
 فسد بالاجماع) مطلقا
 (وان اقل لا) عند الثاني
 وهو الصحيح لكن ظاهر
 الرواية كقول محمد انه
 يفسد كما في الفتح عن الكافي
 (فان عاد بنفسه لم يفطر
 وان اعاده ففيه روايتان)
 احدهما لا يفسد محيط

ملء الفم فما في الخزانة على قول أبي يوسف أفاده في النهر (قوله وهذا كله) أي التفصيل المتقدم ط (قوله أو مرة) بالكسر والتشديد وهي الصفراء أحد الطبائع الأربع كما مر في الطهارة (قوله أودم) الظاهر أن المراد به الجأمد والافما الفرق بينه وبين الخارج من الإنسان إذا بلعه حيث يفطر لو غلب على البزاق أو ساواه أو وجد طعمه كما مر أول الباب (قوله فإن كان بلعما) أي صاعدا من الجوف أما إذا كان نازلا من الرأس فلا خلاف في عدم إفساده الصوم كما لا خلاف في عدم نقضه الطهارة كذا في الشرنبلالية ومقتضى إطلاقه أنه لا ينقض سواء كان ملء الفم أودونه وسواء عاد أو أعاده أولا ولا والله أعلم بصحة هذا الإطلاق وبصحة قياسه على الطهارة فليراجع ح (قوله مطلقا) أي سواء جاء أو استقاء وسواء كان ملء الفم أودونه وسواء عاد أو أعاده أولا ولا وفي هذا الإطلاق أيضا تأمل ح (قوله خلافا للثاني) فإنه قال إن استقاء ملء الفم فسد ح (قوله واستحسنه الكمال) حيث قال وقول أبي يوسف هنا أحسن وقولهما بعدم النقض به أحسن لأن الفطر إنما يبط بما يدخل أو بالقيء عمدا من غير نظر إلى طهارة ونجاسة فلا فرق بين الباطن وغيره بخلاف نقض الطهارة أه وأقره في البحر والنهر والشرنبلالية وهو مراد الشارح بقوله وغيره فإنهم لما أقرروه فقد استحسنوه وقول ابن الهمام لأن الفطر إنما يبط بما يدخل أو بالقيء عمدا الخ يؤيد النظر الذي قدمناه في إطلاق الشرنبلالية وإطلاق الشارح فإيتأمل بعد الإحاطة بتعليل الهداية ح (قوله إن مثل حمصة) هذا ما اختاره الصدر الشهيد واختار الدبوسي تقديره بما يمكن أن يتبعه من غير استعانة بريق واستحسنه الكمال لأن المانع من الإفطار ما لا يسهل الاحتراز عنه وذلك فيما يجري بنفسه مع الريق لا فيما يتعمد في إدخاله أه (قوله لأن النفس تعافه) فهو كاللقمة المخرجة وقد مناعن الكمال أن التحقيق تقييد ذلك بكونه ممن يعاف ذلك (قوله إذا مضغ الخ) لأنها تلتصق بأسنانه فلا يصل إلى جوفه شيء ويصير تابعا لريقه معراج (قوله كما مر) أي عند قوله أو خرج دم بين أسنانه (قوله وهو) أي وجود الطعم في الحلق (قوله في كل قليل) في بعض النسخ في كل شيء والأولى أولى وهي الموافقة لعبارة الكمال (قوله وكراه الخ) ٣ الظاهر أن الكراهة في هذه الأشياء تنزيهية رملى (قوله قاله العيني) وتبعه في النهر وقال وجعله الزيلعي قيدا في الثاني فقط والأول أولى أه (قوله ككون زوجها الخ) بيان للعذر في الأول قال في النهر ومن العذر في الثاني أن لا تجد من يمضغ لصبيها من حائض أو نفساء أو غيرها ممن لا يصوم ولم تجد طيحا (قوله ووفق في النهر) عبارته وينبغي حمل الأول أي القول بالكراهة على ما إذا وجد بدا والثاني على ما إذا لم يجده وقد خشي الغبن أه فقد قيد الكراهة بأن يجد بدا من شرائه أي سواء خاف الغبن أولا فقول الشارح ولم يخف غبنا مخالف لما في النهر وقوله والا لا أي وإن لم يجد بدا وخاف غبنا لا يكره موافق للنهر فافهم ومفهومه أنه إذا لم يجد بدا ولم يخف غبنا يكره وهو ظاهر (قوله وهذا) أي الحكم بكراهة الذوق أو المضغ بلا عذر ط (قوله لا النفل) لأنه يباح فيه الفطر بالعذر اتفاقا وبلا عذر في رواية الحسن والثاني فالذوق أولى بعدم الكراهة لأنه ليس بافطار بل يحتمل أن يصير إياه فتح وغيره (قوله فيه كلام) أي أصاحب البحر وحاصله أن الكلام على ظاهر الرواية من عدم حل الفطر عند عدم العذر فما كان

(وهذا) كله (في قى) طعام
أوماء أو مرة (أودم) فإن
كان بلعما فغير مفسد
مطلقا خلافا للثاني
واستحسنه الكمال وغيره
(ولو أكل لحما بين أسنانه)
ان (مثل حمصة) فما كثر
(قضى فقط وفي أقل منها لا)
يفطر (إذا أخرج)
من فيه (فأكله) ولا
كفارة لأن النفس تعافه
(واكل مثل سمسة) من
خارج (يفطر) ويكفر
في الأصح (إذا مضغ
بحيث تلاشت في فيه) إلا
أن يجد الطعم في حلقه كما مر
واستحسنه الكمال قائلا
وهو الأصل في كل قليل
مضغه (وكره) له (ذوق
شيء) وكذا (مضغه بلا
عذر) قيد فيهما قاله العيني
ككون زوجها أو سيدها
سبي الخلق فذاقت وفي
كراهة الذوق عند الشراء
قولان ووفق في النهر بأنه
ان وجد بدا ولم يخف غبنا
كرهه والا لا وهذا في الفرض
لا النفل كذا قالوا وفيه
كلام لحرمة الفطر فيه بلا
عذر على المذهب فتبقى
الكراهة

٣ مطلب

فيما يكره للصائم

تعريضه للفطر يكره اما على تلك الرواية فسلم وسأى أنها شاذة اه واجاب في النهر بأنه يمكن ان يقال انما لم يكره في النفل وكره في الفرض اظهارا لتفاوت الرتبين اه واجاب الرملى ايضا بأنه انما يكره في الفرض لقوته فيجب حفظه وعدم تعريضه للفساد فكره فيه ما يخشى منه الافضاء اليه ولم يكره في النفل وان لم تحل حقيقة الفطر فيه لانه في اصله محض تطوع والمتطوع امير نفسه ابتداء فهبطت مرتبته عن الفرض بعدم كراهة فعل ربما افضى الى الفطر من غير غلبة ظن فيه قال وهذا اولى مما فى النهر لان هذا يبطل العلة المذكورة لهم فتأمل اه **(قوله وكره مضغ علك)** نص عليه مع دخوله في قوله وكره ذوق شئ ومضغه بلا عذر لان العذر فيه لا يتضح فذكره مطلقا بلا عذر اهتماما رملى قلت ولان العادة مضغه خصوصا للنساء لانه سوا كهن كما يأتى فكان مظنة عدم الكراهة في الصيام لتوهم ان ذلك عذر **(قوله ابيض الح)** قيده بذلك لان الاسود وغير الممضوغ وغير الملتئم يصل منه شئ الى الجوف وأطلق محمد المسئلة وحملها الكمال تبعا للمتأخرين على ذلك قال للقطع بأنه معال بعدم الوصول فان كان مما يصل عادة حكم بالفساد لانه كالمتيقن **(قوله وكره للمفطرين)** لان الدليل اعنى التشبه بالنساء يقتضى الكراهة في حقهم خاليا عن المعارض فتج وظاهره انها تحريمية ط **(قوله الا في الحلوة بعذر)** كذا في المعراج عن البزدوى والمحبوبى **(قوله وقيل يباح)** هو قول فخر الاسلام حيث قال وفي كلام محمد اشارة الى انه لا يكره لغير الصائم ولكن يستحب للرجال تركه الا العذر مثل ان يكون في فمه بحر اه **(قوله لانه سوا كهن)** لان بنيتين ضعيفة قد لا تحتمل السواك فيخشى على اللثة والسن منه فتج **(قوله وكره قبلة الح)** جزم في السراج بأن القبلة الفاحشة بأن يمتنع شفيتها تكره على الاطلاق اى سواء امن اولا قال في النهر والمعاينة على التفصيل في المشهور وكذا المباشرة الفاحشة في ظاهر الرواية وعن محمد كراهتها مطلقا وهو رواية الحسن قيل وهو الصحيح اه واختار الكراهة في الفتح وجزم بها في الوالوية بلا ذكر خلاف وهى ان يعانقها وهما متجردان ويمس فرجه فرجها بل قال في الذخيرة ان هذا مكروه بلا خلاف لانه يفضى الى الجماع غالبا اه وبه علم ان رواية محمد بيان لكون ما في ظاهر الرواية من كراهة المباشرة ليس على اطلاقه بل هو محمول على غير الفاحشة ولذا قل في الهداية والمباشرة مثل التقييل في ظاهر الرواية وعن محمد انه كره المباشرة الفاحشة اه وبه ظهر ان ما مر عن النهر من اجراء الخلاف في الفاحشة ليس مما ينبغي ثم رأيت في التارخانية عن المحيط التصريح بما ذكرته من التوفيق بين الرويتين وانه لا فرق بينهما ولله الحمد **(قوله ان لم يأمن المفسد)** اى الاتزال او الجماع امداد **(قوله وان امن لا بأس)** ظاهره ان الاولى عدمها لكن قال في الفتح وفي الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام كان يقبل ويبشر وهو صائم وروى ابو داود باسناد جيد عن ابي هريرة انه عليه الصلاة والسلام سأله رجل عن المباشرة للصائم فرخص له واثاه آخر فنهاه فذا الذى رخص له شيخ والذى نهاه شاب اه **(قوله لادهن شارب وكحل)** بفتح الفاء مصدرين وبضمها اسمين وعلى الثانى فالمعنى لا يكره استعمالهما الا ان الرواية هو الاول وتماه في النهر وذكر في الامداد اول الباب انه يؤخذ من هذا انه لا يكره للصائم شم رائحة المسك والورد ونحوه مما لا يكون

(و) كره (مضغ علك)
ابيض ممضوغ ملتئم والا
فيفطر وكره للمفطرين
الا في الحلوة بعذر وقيل
يباح ويستحب للنساء
لانه سوا كهن فتج (ب)
كره (قبلة) ومس ومعاينة
ومباشرة فاحشة (ان لم
يأمن) المفسد وأن امن
لا بأس (لا) يكره (دهن
شارب و) لا (كحل)

جوهر متصلا كالدخان فانهم قالوا لا يكره الا كتحال بحال وهو شامل للمطيب وغيره ولم
 يخصوصه بنوع منه وكذا دهن الشارب اهـ **(قوله)** اذ لم يقصد الزينة) اعلم انه لا تلازم بين
 قصد الجمال وقصد الزينة فالقصد الاول لدفع الشين واقامة مابه الوقار واطهار النعمة
 شكرا لا فخر او هو اثر ادب النفس وشهامتها والثاني اثر ضعفها وقالوا بالحضاب وردت السنة
 ولم يكن لقصد الزينة ثم بعد ذلك ان حصلت زينة فقد حصلت في ضمن قصد مطلوب فلا يضره
 اذا لم يكن ملتقنا اليه فتح ولهذا قال في الولوالجية لبس الثياب الجميلة مباح اذا كان لا يتكبر
 لان التكبر حرام وتفسيره ان يكون معها كما كان قبلها اهـ بحر **(قوله)** او تطويل اللحية)
 اي بالدهن **(قوله)** وصرح في النهاية الخ) حيث قال وما وراء ذلك يجب قطعه هكذا عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم انه كان يأخذ من اللحية من طولها وعرضها اورده ابو عيسى يعنى
 الترمذى في جامعه اهـ ومثله في المعراج وقد نقله عنها في الفتح واقره قال في النهر وسمعت
 من بعض اعزاء الموالى ان قول النهاية يجب بالحاء المهملة ولا بأس به اهـ قال الشيخ اسمعيل
 ولكنه خلاف الظاهر واستعمالهم في مثله يستحب **(قوله)** الا ان يحمل الوجوب على
 الثبوت) يؤيده ان ما استدل به صاحب النهاية لا يدل على الوجوب لما صرح به في البحر وغيره
 ان كان يفعل لا يقتضى التكرار والدوام ولذا حذف الزى لى لفظ يجب وقال وما زاد يقص
 وفي شرح الشيخ اسمعيل لا بأس بأن يقبض على لحيته فاذا زاد على قبضته شئ جزه كما في المنية
 وهو سنة كما في المبتغى وفي المجتبى والنيابيع وغيرها لا بأس باخذ اطراف اللحية اذا طالت
 ولا ينف الشيب الاعلى وجه التزيين ولا بالاً أخذ من حاجبيه وشعر وجهه ما لم يشبه فعل
 الخشن ولا يخلق شعر حلقه وعن ابى يوسف لا بأس به اهـ **(قوله)** واما الاخذ منها الخ) ٢ بهذا
 وفق في الفتح بين ما مروى بين ما فى الصحيحين عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم اخفوا الشوارب
 واعفوا اللحي قال لانه صح عن ابن عمر راوى هذا الحديث انه كان يأخذ الفاضل عن القبضة
 فان لم يحمل على النسخ كما هو اصلنا في عمل الراوى على خلاف مرويه مع انه روى عن غير
 الراوى وعن النبي صلى الله عليه وسلم يحمل الاعفاء على اعفائها عن ان يأخذ غالبها او كلها
 كما هو فعل مجوس الاعاجم من حلق لحاهم ويؤيده ما فى مسلم عن ابى هريرة عنه صلى الله عليه
 وسلم جزوا الشوارب واعفوا اللحي وخالفوا المجوس فهذه الجملة واقعة موقع التعليل واما
 الاخذ منها وهى دون ذلك كما يفعله بعض المغاربة ومختة الرجال فلم يجه أحد اهـ ملخصا
(قوله) وحديث التوسعة الخ) ٣ وهو من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة
 كلها قال جابر جريته اربعين عاما فلم يخاف ط وحديث الا كتحال هو ما رواه البيهقي وضعفه
 من ا كتحال بالاثم يوم عاشوراء لم ير مدا أبدا ورواه ابن الجوزى في الموضوعات من ا كتحال
 يوم عاشوراء لم ترمد عينه تلك السنة فتح قلت ومناسبة ذكر هذا هنا ان صاحب الهداية
 استدل على عدم كراهة الا كتحال للصائم بأنه عليه الصلاة والسلام قد ندب اليه يوم عاشوراء
 الى الصوم فيه قال في النهر وتعقبه ابن العزبان لم يصح عنه صلى الله عليه وسلم في يوم عاشوراء
 غير صومه وانما الروافض لما ابتدعوا اقامة المأتم واطهار الحزن يوم عاشوراء لكون الحسين
 قتل فيه ابتدع جهالة اهل السنة اظهار السرور واتخاذ الحبوب والاطعمة والا كتحال

مطلب

في الفرق بين قصد الجمال
 وقصد الزينة

اذ لم يقصد الزينة او تطويل
 اللحية اذا كانت بقدر
 المسنون وهو القبضة
 وصرح في النهاية بوجوب
 قطع ما زاد على القبضة
 بالضم ومقتضاه الاثم بتركه
 الا ان يحمل الوجوب على
 الثبوت واما الاخذ منها
 وهى دون ذلك كما يفعله
 بعض المغاربة ومختة
 الرجال فلم يجه أحد اهـ
 كلها فعل يهود الهند
 ومجوس الاعاجم فتح
 وحديث التوسعة على
 العيال يوم عاشوراء
 صحيح واحديث الا كتحال
 فيه ضعيفة لاموضوعة

٢ مطلب

في الاخذ من اللحية

٣ مطلب

في حديث التوسعة على
 العيال والا كتحال يوم
 عاشوراء

وروا احاديث موضوعة في الاكتحال وفي التوسعة فيه على العيال اه وهو مردود بأن احاديث الاكتحال فيه ضعيفة لاموضوعة كيف وقد خرجها في الفتح ثم قال فهذه عدة طرق ان لم يحتج بواحد منها فالمجموع يحتاج به لتعدد الطرق واما حديث التوسعة فرواه الثقات وقد افرد ابن القرافي في جزء خرج فيه اه ما في النهر وهو مأخوذ من الحواشي السعدية لكنه زاد عليها ما ذكره في احاديث الاكتحال وما ذكره عن الفتح وفيه نظر فانه في الفتح ذكر احاديث الاكتحال للصائم من طرق متعددة بعضها مقيد بعاشوراء وهو ما قدمنا عنه وبعضها مطلق فمراده الاحتجاج بمجموع احاديث الاكتحال للصائم ولا يلزم منه الاحتجاج بحديث الاكتحال يوم عاشوراء وقد جزم بوضعه الحافظ السيوطي في المقاصد الحسنة وتبعه غيره منهم من لا على القاري في كتاب الموضوعات ونقل السيوطي في الدرر المنتثرة عن الحاكم انه منكر وقال الجراحى في كشف الخفاء ومزيل الالباس قال الحاكم ايضا الاكتحال يوم عاشوراء لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه اثر وهو بدعة نعم حديث التوسعة ثابت صحيح كما قاله الحافظ السيوطي في الدرر **(قوله)** كما زعمه ابن عبد العزيز (الذي في النهر والحواشي السعدية ابن العزقل وهو صاحب النكت على مشكلات الهداية كما ذكره في السعدية في غير هذا المحل **(قوله)** ولا سواك) بل ليس للصائم كغيره صرح به في النهاية لعموم قوله صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل وضوء وعند كل صلاة لتناولوا الظهر والعصر والمغرب وقد تقدم احكامه في الطهارة بحر **(قوله)** ولو عشيا) اي بعد الزوال **(قوله)** على المذهب) وكره الثاني المبلول بالماء لما فيه من ادخاله فيه من غير ضرورة ورد بان له ليس بأقوى من المضمضة اما الرطب الاخضر فلا بأس به اتفاقا كذا في الخلاصة نهر **(قوله)** وكذا لا تكره حجة) اي الحجة التي لا تضعفه عن الصوم وينبغي له ان يؤخرها الى وقت الغروب والنقص كالحجامة وذكر شيخ الاسلام ان شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه الى الفطر كما في التاترخانية امداد وقال قبله وكره له فعل ما ظن انه يضعفه عن الصوم كالنقص والحجامة والعمل الشاق لما فيه من تعريضه للافساد اه قلت ويلحق به اطالة المكث في الحمام في الصيف كما هو ظاهر **(قوله)** ومضمضة واستنشاق) اي لغير وضوء أو اغتسال نور الايضاح **(قوله)** للتبرد) راجع لقوله وتلفف وما بعده **(قوله)** وبه يفتى) لان النبي صلى الله عليه وسلم صب على رأسه الماء وهو صائم من العطش او من الحر رواه ابو داود وكان ابن عمر رضى الله عنهما يبل الثوب ويلفه عليه وهو صائم ولان هذه الاشياء بها عون على العبادة ودفع الضجر الطبيعي وكرهها ابو حنيفة لما فيها من اظهار الضجر في العبادة كما في البرهان امداد **(قوله)** ويستحب السحور) لما رواه الجماعة الأباداود عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تسحروا فان في السحور بركة قيل المراد بالبركة حصول التقوى على صوم الغد أو زيادة الثواب وقوله في النهاية انه على حذف مضاف اي في كل السحور مبنى على ضبطه بالضم جمع سحر والاعرف في الرواية الفتح وهو اسم للمأكل في السحر وهو السدس الاخير من الليل كالوضوء بالفتح ما يتوضأ به وقيل يتعين الضم لان البركة ونيل الثواب انما يحصل بالفعل لا بنفس المأكل كقول فتح ملخصا قال في البحر ولم أر صريحا في كلامهم انه يحصل السنة بالماء وحده وظاهر الحديث

كازعمه ابن عبد العزيز (و) لا (سواك ولو عشيا) او رطباً بالماء على المذهب وكرهه الشافعي بعد الزوال وكذا لا تكره حجة وتلفف بثوب مبتل ومضمضة او استنشاق او اغتسال للتبرد عند الثاني وبه يفتى شرب لآلية عن البرهان ويستحب السحور

يفيده وهو مارواه احمد السحور كله بركة فلا تدعوه ولو ان يجرع احدكم جرعة من ماء فان الله
وملائكته يصلون على المتسحرين (قوله وتأخير) لان معنى الاستعانة فيه ابلغ بدائع ومحل
الاستحباب ما اذا لم يشك في بقاء الليل فان شك كره الاكل في الصحيح كافي البدائع ايضا (قوله
وتعجيل الفطر) اي الا في يوم غيم ولا يفطر ما لم يغلب على ظنه غروب الشمس وان اذن المؤذن
بحر عن البرازية وفيه عن شرح الجامع لقاضيخان التعجيل المستحب قبل اشتباك النجوم
(تنبيه) * قال في الفيض ومن كان على مكان مرتفع كمنارة اسكندرية لا يفطر ما لم تغرب
الشمس عنده ولاهل البلدة الفطران غربت عندهم قبله وكذا العبرة في الطلوع في حق
صلاة الفجر او السحور (قوله لحديث الخ) كذا اوردا الحديث في الهداية قال في الفتح وهو
على هذا الوجه الله اعلم به والذي في معجم الطبراني ثلاث من اخلاق المرسلين تعجيل الافطار
وتأخير السحور ووضع اليمين على الشمال في الصلاة اه واستشكل بأنه كيف يكون من
اخلاق المرسلين ولم يكن في ملتهم حل اكل السحور واجيب بنوع انه لم يكن في ملتهم وان لم نعلمه
ولو سلم فلا يلزم اجتماع الحاصل الثلاث فيهم اه من المعراج ملخصا (قوله لا يجوز الخ) عزاه
في البحر الى القنية وقال في التتارخانية وفي الفتاوى سئل على بن أحمد عن المحترف اذا كان
يعلم انه لو اشتغل بحرفته يباحقه مرض يبيح الفطر وهو محتاج النفقة هل يباح له الاكل قبل ان
يمرض فمنع من ذلك أشد المنع وهكذا حكاه عن استاذه الوبرى وفيها سألت أبا حامد عن خباز
يضعف في آخر النهار هل له ان يعمل هذا العمل قال لا ولكن يخبز نصف النهار ويستريح في
الباقى فان قال لا يكفيه كذب بايام الشتاء فانها أقصر فما يفعله فيها يفعله اليوم اه ملخصا وقال
الرملي وفي جامع الفتاوى ولو ضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة فله أن يفطر ويطعم لكل
يوم نصف صاع اه اي اذا لم يدرك عدة من ايام اخر يمكنه الصوم فيها والاوجب عليه القضاء
وعلى هذا الحصاد اذ لم يقدر عليه مع الصوم ويهلك الزرع بالتأخير لاشك في جواز الفطر
والقضاء وكذا الخباز وقوله كذب الخ فيه نظر فان طول النهار وقصره لا دخل له في
الكفاية فقد يظهر صدقه في قوله لا يكفيني فيفوز اليه حملا لحاله على الصلاح تأمل اه
كلام الرملي اي لان الحاجة تختلف صيفا وشتاء وغلاء ورخصا وقلة عيال وضدها ولكن
مانقله عن جامع الفتاوى صورته في نور الايضاح وغيره بمن نذر صوم الأبد ويؤيده اطلاق
قوله يفطر ويطعم وكلامنا في صوم رمضان والذي ينبغي في مسألة المحترف حيث كان الظاهر
ان مامر من تفقهات المشايخ لا من منقول المذهب ان يقال اذا كان عنده مايكفيه وعياله لا يحل له
الفطر لانه يحرم عليه السؤال من الناس فالفطر اولى والا فله العمل بقدر مايكفيه ولو اداه الى
الفطر يحل له اذا لم يمكنه العمل في غير ذلك مما لا يؤديه الى الفطر وكذا لو خاف هلاك ذرعه
أو سرقة ولم يجد من يعمل له باجرة المثل وهو يقدر عليها لان له قطع الصلاة لأقل من ذلك
لكن لو كان آجر نفسه في العمل مدة معلومة فجاء رمضان فالظاهر ان له الفطر وان كان عنده
مايكفيه اذا لم يرز المستأجر بفسخ الاجارة كما في الظئر فانه يجب عليها الارضاع بالعقد ويحل
لها الافطار اذا خافت على الولد فيكون خوفه على نفسه أولى تأمل هذا ما ظهر لي والله تعالى

وتأخيرته وتعجيل الفطر
لحديث ثلاث من اخلاق
المرسلين تعجيل الافطار
وتأخير السحور والسواك
(فروع) لا يجوز ان يعمل
عملا يصل به الى الضعف
فيخبز نصف النهار ويستريح
الباقى فان قال لا يكفيني
كذب بأقصر أيام الشتاء

اعلم (قوله فان اجهد الحراخ) قال في الوهبانية

فان اجهد الانسان بالشغل نفسه * فافطر في التكفير قولين سطورا
قال الشرنبلالي صورته صائم اتعب نفسه في عمل حتى أجهده العطش فافطر لزمته الكفارة
وقيل لاوبه أفق البقالى وهذا بخلاف الامة اذا اجهدت نفسها لانها معذورة تحت قهر المولى
ولها ان تمتنع من ذلك وكذا العبد ا ح وظاهره وهو الذى في الشرنبلالية عن المتقى
ترجيح وجوب الكفارة ط قلت مقتضى قوله ولها ان تمتنع لزوم الكفارة عليها ايضا لو
فعلت مختارة فيكون ما قبله محمولا على ما اذا كان بغير اختيارها بدليل التعليل والله أعلم

فصل في العوارض

جمع عارض والمراد به هنا ما يحدث للانسان مما يبيح له عدم الصوم كإشير اليه كلام الشارح
(قوله المبيحة لعدم الصوم) عدل عن قول البدائع المسقطة للصوم لما اورد عليه في
النهر من انه لايشمل السفر فانه لا يبيح الفطر وانما يبيح عدم الشروع في الصوم وكذا
اباحة الفطر لعروض الكبر في الصوم وفيه ما لا يخفى (قوله خمسة) هي السفر والحبل
والارضاع والمرض والكبر وهي تسع نظمتها بقولى

وعوارض الصوم التي قد يغتفر * للمرء فيها الفطر تسع تستطر

حبل وارضاع و اكراه سفر * مرض جهاد جوعه عطش كبر

(قوله وبقى الاكراه) ذكر في كتاب الاكراه انه لو اكره على اكل ميتة اودم او لحم خنزير
او شرب خمر بغير ملجى كحبس او ضرب أو قيد لم يحل وان بملجى كقتل او قطع عضو او ضرب
مبرح حل فان صبر فقتل أثم وان اكره على الكفر بملجى رخص له اظهاره وقلبه مطمئن بالإيمان
ويؤجر لو صبر ومثله سائر حقوقه تعالى كإفساد صوم وصلاة وقتل صيد حرم او في احرام وكل
ما ثبتت فرضيته بالكتاب اه وانما أثم لو صبر في الاول لان تلك الاشياء مستثناة عن الحرمة
في حال الضرورة والاستثناء عن الحرمة حل بخلاف اجراء كلمة الكفر فان حرمة لم ترتفع
وانما رخص فيه لسقوط الاثم فقط ولهذا نقل هنا في البحر عن البدائع الفرق بين ما اذا كان
المكره على الفطر مريضا او مسافرا وبين ما اذا كان صحيحا مقبلا بأنه لو امتنع حتى قتل أثم في
الاول دون الثاني (قوله وخوف هلاك الخ) كالامة اذا ضعفت عن العمل وخشيت الهلاك
بالصوم وكذا الذى ذهب به متوكل السلطان الى العمارة في الايام الحارة والعمل حيث اذا
خشى الهلاك او نقصان العقل وفي الخلاصة الغازى اذا كان يعلم يقينا انه يقاتل العدو في
رمضان ويخاف الضعف ان لم يفطر افطر نهر (قوله ولسعة حية) عطف على العطش المتعلق
بقوله وخوف هلاك ح اى فله شرب دواء ينفعه (قوله لمسافر) خبر عن قوله لا آتى الفطر
واشار باللام الى انه مخير ولكن الصوم أفضل ان لم يضره كإسأتى (قوله سفر شرعيا) اى
مقدرا في الشرع لقصر الصلاة ونحوه وهو ثلاثة ايام ولياليها وليس المراد كون السفر مشروعا
باصله ووصفه بقرينة ما بعده (قوله ولو بمعضية) لان القبح المجاور لا يعدم المشروعية كما قدمه
الشارح في صلاة المسافر ط (قوله او حامل) هي المرأة التي في بطنها حمل بفتح الحاء اى ولد

فان اجهد الحر نفسه
بالعمل حتى مرض ففطر
ففي كفارته قولان قنية وفي
البرازية لو صام عجز عن
القيام صام وصلى قاعدا
جمعا بين العبادتين

(فصل في العوارض)

(المبيحة لعدم الصوم)

وقد ذكر المصنف منها
خمس وبقى الاكراه
وخوف هلاك او نقصان
عقل ولو بعطش او جوع
شديد ولسعة حية
(لمسافر) سفر شرعيا

والحاملة التي على ظهرها أو رأسها حمل بكسر الحاء نهر (قوله او مرضع) هي التي شأنها الارضاع وان لم تبشره والمرضة هي التي في حال الارضاع ملقمة نديها الصبي نهر عن الكشف (قوله اما كانت او ظئرا) اما الظئر فلان الارضاع واجب عليها بالعقد واما الام فلو جوبه ديانة مطلقا وقضاء اذا كان الاب معسرا او كان الولد لا يرضع من غيرها وبهذا اندفع ما في الذخيرة من ان المراد بالمرضع الظئر لا الام فان الاب يستأجر غيرها بحر ونحوه في الفتح وقد رد الزيلعي ايضا ما في الذخيرة بقول القدوري وغيره اذا خافتا على نفسيهما أو ولدهما اذا لولده للمستأجرة وما قيل انه ولدها من الرضاع رده في النهر بأنه انما يتم أن لو أَرْضَعته والحكم اعم من ذلك فانها بمجرد العقد لو خافت عليه جاز لها الفطر اه وافاد ابو السعود انه يحل لها الافطار ولو كان العقد في رمضان كما في البرجندی خلافا لما في صدر الشريعة من تقييد حله بما اذا صدر العقد قبل رمضان اه (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية ط (قوله بغلبة الظن) يأتي بيانه قريبا (قوله او ولدها) المتبادر منه كما عرفته ان المراد بالمرضع الام لانه ولدها حقيقة والارضاع واجب عليها ديانة كما في الفتح اي عند عدم تعينها والاوجب قضاء ايضا كما مر وعليه فيكون شموله للظئر بطريق الالحاق لوجوبه عليها ايضا بالعقد (قوله وقيدة البهني الح) هذا مبني على ما مر عن الذخيرة لان حاصله ان المراد بالمرضع الظئر لوجوبه عليها ومثلها الام اذا تعينت بأن لم يأخذ ندي غيرها او كان الاب معسرا لانه حينئذ واجب عليها وقد علمت ان ظاهر الرواية خلافه وانه يجب عليها ديانة وان لم تتعين تأمل (قوله خاف الزيادة) او ابطاء البرء او فساد عضو بحر أو وجع العين او جراحة أو صداعا أو غيره ومثله ما اذا كان يمرض المريض قهستاني ط اي بأن يعولهم ويلزم من صومه ضياعهم وهلاكهم لضعفه عن القيام بهم اذا صام (قوله وصحيح خاف المرض) اي بغلبة الظن كما يأتي فما في شرح المجمع من انه لا يفطر محمول على ان المراد بالخوف مجرد الوهم كما في البحر والشرنبلالية (قوله وخادمة) في القهستاني عن الخزائنة مانصه ان الحر الخادم او العبد او الذاهب لسد النهر أو كربه اذا اشتد الحر وخاف الهلاك فله الافطار كحره أو أمة ضعفت للطبخ او غسل الثوب اه ط (قوله بغلبة الظن) تنازعه خاف الذي في المتن وخاف وخافت اللتان في الشرح ط (قوله بأماره) اي علامة (قوله او تجربة) ولو كانت من غير المريض عند اتحاد المرض ط عن ابي السعود (قوله حاذق) اي له معرفة تامة في الطب فلا يجوز تقليد من له ادنى معرفة فيه ط (قوله مسلم) أما الكافر فلا يعتمد على قوله لاحتمال ان غرضه افساد العبادة كمسلم شرع في الصلاة بالتيمم فوعده باعطاء الماء فانه لا يقطع الصلاة لما قلنا بحر (قوله مستور) وقيل عدالته شرط وجزم به الزيلعي وظاهر ما في البحر والنهر ضعفه ط قلت واذا أخذ بقول طيب ليس فيه هذه الشروط وأفطر فالظاهر لزوم الكفارة كما لو افطر بدون أماره ولا تجربة لعدم غلبة الظن والناس عنه غافلون (قوله وأفاد في النهر) أخذ من تعليل المسئلة السابقة باحتمال ان يكون غرض الكافر افساد العبادة وعبرة البحر وفيه اشارة الى ان المريض يجوز له ان يستطب بالكافر فيما عدا ابطال العبادة ط (قوله فأني) اي فكيف يتعطب بهم وهو استفهام بمعنى النفي قال ح أيد ذلك شيخنا بما نقله عن الدر المنثور

ولو بمعية (او حامل او مرضع) اما كانت او ظئرا على الظاهر (خافت) بغلبة الظن (على نفسها او ولدها) وقيدة البهني تبعا لابن الكمال بما اذا تعينت للارضاع (او مريض خاف الزيادة) لمرضه وصحيح خاف المرض وخادمة خافت الضعف بغلبة الظن بأماره او تجربة او باخبار طيب حاذق مسلم مستور وافاد في النهر تبعا للبحر جواز التطيب بالكافر فيما ليس فيه ابطال عبادة قلت وفيه كلام لان عندهم نصح المسلم كفر فاني يتعطب بهم وفي البحر عن الظهيرية

للعامة السيوطى من قوله صلى الله عليه وسلم ما خلا كافر بمسلم الا عزم على قتله (قوله للامة ان تمتنع) اى لا يجب عليها امتثال امره فى ذلك كما لو ضاق وقت الصلاة فتقدم طاعة الله تعالى ومقتضى ذلك انها لو اطاعته حتى افطرت لزمها الكفارة ويفيده ما ذكره الشارح من التعليل وقد مرنا نحوه قيل الفصل (قوله الا السفر) استثناء من عموم العذر فان السفر لا يبيح الفطر يوم العذر (قوله كما سيحى) اى فى قول المتن يجب على مقيم اتمام يوم منه سافر فيه - (قوله وقضوا) اى من تقدم حتى الحامل والمرضع وغالب الذكور فأتى بضميرهم ط (قوله بلا فدية) اشار الى خلاف الامام الشافعى رحمه الله تعالى حيث قال بوجوب القضاء والدية لكل يوم مدخنة كفى البدائع (قوله وبلا ولاء) بكسر الواو اى موالاة بمعنى المتابعة لا طلاق قوله تعالى فعدة من ايام آخر ولا خلاف فى وجوب التتابع فى اداء رمضان كما لا خلاف فى ندب التتابع فيما لم يشترط فيه وتماه فى النهر (قوله لانه) اى قضاء الصوم المفهوم من قضوا وهذا علة لما فهم من قوله وبلا ولاء من عدم وجوب الفور (قوله جازا التطوع قبله) ولو كان الوجوب على الفور لكره لانه يكون تأخيرا لواجب عن وقته المضيق بحر (قوله بخلاف قضاء الصلاة) اى فانه على الفور لقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها فليصلها واذا ذكرها لان جزاء الشرط لا يتأخر عنه ابو السعود وظاهره انه يكره التفل بالصلاة لمن عليه الفوائت ولم أره نهر قلت قد مرنا فى قضاء الفوائت كراهته الا فى الرواتب والراغب فليراجع ط (قوله قدم الاداء على القضاء) اى ينبغى له ذلك والا فلو قدم القضاء وقع عن الاداء كما مر نهر قلت بل الظاهر الوجوب لما مر اول الصوم من انه لو نوى التفل او واجبا آخر يخشى عليه الكفر تأمل (قوله لما مر) اى من انه على التراخي (قوله خلا للشافعى) حيث اوجب مع القضاء لكل يوم اطعام مسكين - (قوله لا افعل تفضيل) لا قضاؤه ان الافطار فيه خير مع مباح وفيه انه ورد ان الله تعالى يحب ان تؤتى رخصه كما يحب ان تؤتى عزائمه ومحبة الله تعالى ترجع الى الاثابة فينبغي ان رخصة الافطار فيها ثواب لكن العزيمة اكثر ثوابا ويمكن حمل الحديث على من ابت نفسه الرخصة ط (قوله ان لم يضره) اى بما ليس فيه خوف هلاك والا وجب الفطر بحر (قوله فان شق عليه الخ) اشار الى ان المراد بالضرر مطلق المشقة لا خصوص ضرر البدن (قوله او على رفيقه) اسم جنس يشمل الواحد والاكثر وفى بعض النسخ رفيقه فاذا كان رفيقه او عامتهم مفطرين والنفقة مشتركة فان الفطر افضل كما فى الخلاصة وغيرها (قوله موافقة الجماعة) لانهم يشق عليهم قسمة حصته من النفقة او عدم موافقته لهم (قوله فان ماتوا الخ) ظاهر فى رجوعه الى جميع ما تقدم حتى الحامل والمرضع وقضية صنيع غيره من المتون اختصاص هذا الحكم بالمريض والمسافر وقال فى البحر ولم أر من صرح بأن الحامل والمرضع كذلك ولكن يتناولهما عموم قوله فى البدائع من شرائط القضاء القدرة على القضاء فعلى هذا اذا زال الخوف اياما لزمهما بقدره بل ولا خصوصية فان كل من افطر لعذر ومات قبل زواله لا يلزمه شئ فيدخل المكره والاقسام الثمانية اه ملخصا من الرحنى (قوله اى فى ذلك العذر) على تقدير مضاف اى فى مدته (قوله اعدم ادراكهم الخ) اى فلم يلزمهم القضاء ووجوب الوصية فرع لزوم القضاء وانما تجب الوصية اذا كان له مال كما فى شرح الملتقى ط

للامة ان تمتنع من امتثال امر المولى اذا كان يعجزها عن اقامة الفرائض لانها مبقاة على اصل الحرية فى الفرائض (الفطر) يوم العذر الا السفر كما سيحى (وقضوا) لزوما (ما قدروا) بلا فدية (و) بلا (ولاء) لانه على التراخي ولذا جاز التطوع قبله بخلاف قضاء الصلاة (و) لوجاء رمضان الثانى (قدم الاداء على القضاء) ولا فدية لما مر خلافا للشافعى (ويندب لمسافر الصوم) لآية وان تصوموا والخير بمعنى البر لا افعل تفضيل (ان لم يضره) فان شق عليه او على رفيقه فالفطر افضل لموافقته الجماعة (فان ماتوا فيه) اى فى ذلك العذر (فلا تجب) عليهم (الوصية بالفدية) لعدم ادراكهم عدة من ايام آخر (ولو ماتوا بعد زوال العذر وجبت) الوصية

(قوله بقدر ادراكهم الح) ينبغي ان يستثنى الايام المنهية لما سياتى ان اداء الواجب لم يجز فيها قهستاني وقد يقال لاحاجة الى الاستثناء لانه ليس بقادر فيها على القضاء شرعا بل هو اعجز فيها من ايام السفر والمرض لانه لو صام فيها اجزاء ولو صام في الايام المنهية لم يجزئه رحمتي (قوله فوجوبها عليه بالاولى) رد لما في القهستاني من ان التقيد بالعدر يفيد عدم الاجزاء لكن ذكر بعده ان في ديباجة المستصفي دلالة على الاجزاء قلت ووجه الاولوية انه اذا افطر لعدر وقد وجبت عليه الوصية ولم يترك هملا فوجوبها عند عدم العذر اولى فافهم قال الرحمتي ولا يشترط له ادراك زمان يقضى فيه لانه كان يمكنه الاداء وقد فوته بدون عذر (قوله وفدى عنه وليه) لم يقل عنهم وليهم وان كان ظاهر السياق اشارة الى ان المراد بقوله فان ماتوا موت احدهم ايا كان لا موتهم جملة (قوله لزوما) اى فداء لازما فهو مفعول مطلق اى يلزمه اولى الفداء عنه من الثلث اذا وصى والا فلا يلزم بل يجوز قال في السراج وعلى هذا الزكاة لا يلزم الوارث اخراجها عنه الا اذا وصى الا ان يتبرع الوارث باخراجها (قوله الذى يتصرف فى ماله) اشار به الى ان المراد بالولى ما يشمل الوصى كما فى البحر ح (قوله قدرا) اى التشبيه بالفطرة من حيث القدر اذ لا يشترط التملك هنا بل تكفى الاباحة بخلاف الفطرة وكذا هى مثل الفطرة من حيث الجنس وجواز اداء القيمة وقال القهستاني واطلاق كلامه يدل على انه لو دفع الى فقير جملة جاز ولم يشترط العدد ولا المقدار لكن لو دفع اليه اقل من نصف صاع لم يعتد به وبه يفتى اه اى بخلاف الفطرة على قول كما مر (قوله بعد قدرته) اى الميت وقوله وفوته مصدر معطوف على قدرته والظرف متعلق بقوله وفدى والمعنى انه انما يلزمه الفداء اذا مات بعد قدرته على القضاء وفوته بالموت (قوله فلو فات الح) تفريع على قوله بقدر ادراكهم او على قوله بعد قدرته عليه فانه يشير الى انه انما يفدى عما ادركه وفوته دون ما لم يدركه وأشار به الى رد قول الطحاوى ان هذا قول محمد وعندهما تجب الوصية والفداء عن جميع الشهر بالقدرة على يوم فان الخلاف فى النذر فقط كما يأتى بيانه آخر الباب اما هنا فلا خلاف فى ان الوجوب بقدر القدرة فقط كانه عليه فى الهداية وغيرها (قوله من الثلث) اى ثلث ماله بعد تجهيزه وايفاء ديون العباد فلو زادت الفدية على الثلث لا يجب الزائد الاباجازة الوارث (قوله وهذا) اى اخراجها من الثلث فقط لوله وارث لم يرض بالزائد (قوله والا) اى بان لم يكن له وارث فتخرج من الكل اى لو بلغت كل المال تخرج من الكل لان منع الزيادة لحق الوارث فحيث لا وارث فلا منع كما لو كان واجاز وكذا لو كان له وارث ممن لا يرد عليه كاحد الزوجين فتنفذ الزيادة على الثلث بعد اخذ الوارث فرضه كما سياتى بيانه آخر الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله جاز) ان اريد بالجواز انها صدقة واقعة موقعها فحسن وان اريد سقوط واجب الايصاء عن الميت مع موته مصرا على التقصير فلا وجه له والاخبار الواردة فيه مؤولة اسمعيل عن المجتبى * اقول لا مانع من كون المراد به سقوط المطالبة عن الميت بالصوم فى الآخرة وان بقى عليه اثم التأخير كما لو كان عليه دين عبد وماطه به حتى مات فأوفاه عنه وصيه او غيره ويؤيده تعليق الجواز بالمشيئة كما نقررره وكذا قول المصنف كغيره وان صام اوصلى عنه لا فان معناه لا يجوز قضاء عما على الميت والا فلو جعل له

بقدر ادراكهم عدة من ايام
آخر واما من افطر عمدا
فوجوبها عليه بالاولى
(وفدى) لزوما (عنه) اى
عن الميت (وليه) الذى
يتصرف فى ماله (كالفطرة)
قدرا (بعد قدرته عليه) اى
على قضاء الصوم (وفوته)
اى فوت القضاء بالموت فلو
فاته عشرة ايام فقدر على
خمس فداها فقط (بوصيته
من الثلث) متعلق بفدى
وهذا لوله وارث والا فمن
الكل قهستاني (وان)
لم يوص و (تبرع وليه به
جاز)

ثواب الصوم والصلاة يجوز كذا ذكره فعلم ان قوله جاز اي عمدا على الميت لتحسن المقابلة (قوله ان شاء الله) قيل انشيئة لا ترجع للجواز بل للقبول كسائر العبادات وليس كذلك فقد جزم محمد رحمه الله في فدية الشيخ الكبير وعالق بالمشيئة فيمن الحق به كمن افطر بعذر أو غيره حتى صار فانما وكذا من مات وعليه قضاء رمضان وقد افطر بعذر الا انه فطر في القضاء وانما علق لان النص لم يرد بهذا كما قاله الاتقاني وكذا علق في فدية الصلاة لذلك قال في الفتح والصلاة كالصوم باستحسان المشايخ وجهه ان المماثلة قد ثبتت شرعا بين الصوم والاطعام والمماثلة بين الصلاة والصوم ثابتة ومثل مثل الشيء جازان يكون مثلا لذلك الشيء وعلى تقدير ذلك يجب الاطعام وعلى تقدير عدمها لا يجب فالاحتياط في الايجاب فان كان الواقع ثبوت المماثلة حصل المقصود الذي هو السقوط والا كان برا مبتدأ يصلح ماحيا للسيئات ولذا قل محمد فيه يجزيه ان شاء الله تعالى من غير جزم كما قال في تبرع الوارث بالاطعام بخلاف ايضائه به عن الصوم فانه جزم بالاجزاء اه (قوله ويكون الثواب للمولى اختيار) اقول الذي رأيته في الاختيار هكذا وان لم يوص لا يجب على الورثة الاطعام لانها عبادة فلا تؤدي الا بمرده وان فعلوا ذلك جاز ويكون له ثواب اه ولا شبهة في ان الضمير في المميت وهذا هو الظاهر لان الوصي انما تصدق عن الميت لا عن نفسه فيكون الثواب للميت لما صرح به في الهداية من ان الانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره صلاة او صوما او صدقة او غيرها كاسيأتى في باب الحج عن الغير وقدمنا الكلام على ذلك في الجنازة قبل باب الشهيد فتذكره بالمراجعة نذكرنا هناك انه لو تصدق عن غيره لا ينقص من اجره شيء (قوله حديث النسائي الح) هو موقوف على ابن عباس وامام في الصحيحين عن ابن عباس ايضا انه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امي ماتت وعليها صوم شهر افقضيه عنها فقال لو كان على امك دين اكنت قاضيه عنها قال نعم قل فدين الله احق فهو منسوخ لان فتوى الراوى على خلاف مرويه بمنزلة روايته للناسخ وقول مالك ولم اسمع عن احد من الصحابة ولا من التابعين بان مدينة ان احدا منهم امر احدا يصوم عن احد ولا يصلى عن احد وهذا ما يؤيد النسخ وانه الامر الذي سنقر الشرع عليه وتماه في الفتح وشرح النقاية للقارى (قوله بكفارة يمين او قتل الح) كذا في الزيلعي والدرر والبحر والنهر قال في الشرنبلالية اقول لا يصح تبرع الوارث في كفارة القتل بشيء لان الواجب فيها ابتداء عتق رقبة مؤمنة ولا يصح اعتق الوارث عنه كذا ذكره والصوم فيها بدل عن الاعتق لا يصح فيه الفدية كاسيأتى وليس في كفارة القتل اطعام ولا كسوة لجعلها مشاركة لكفارة اليمين فيهما سهوا اه ومثله في المزمية واجاب العلامة الاقصر اني كما نقله ابو السعود في حاشية مسكين بان مرادهم بالقتل قتل الصيد لا قتل النفس لانه ليس فيه اطعام اه قلت ويرد عليه ايضا ان الصوم في قتل الصيد ليس اصلا بل هو بدل لان الواجب فيه ان يشتري بقيمته هدى يذبح في الحرم او طعام يتصدق به على كل فقير نصف صاع او يصوم عن كل نصف صاع يوما ففيه قلت وقد يفرق بين الفدية في الحياة وبعد الموت بدليل ما في الكافي النسفي على معسر كفارة يمين او قتل وعجز عن الصوم لم تجز الفدية كمتنع عجز عن الدم والصوم لان الصوم هنا بدل ولا بدل لتبدل فان مات واوصى بالتكفير صح من ثلثه وصح التبرع في الكسوة والاطعام لان الاعتاق

ان شاء الله ويكون الثواب للمولى اختيار (وان صام او صلى عنه) المولى (لا) لحديث النسائي لا يصوم احد عن احد ولا يصلى احد عن احد ولكن يطعم عنه وليه (وكذا) يجوز (لو تبرع عنه) وليه (بكفارة يمين او قتل) باطعام او كسوة (بغير اعتاق)

بلا ايضاء الزام الولاء على الميت ولا الزام في الكسوة والاطعام اه فقلوه فان مات وأوصى بالتكفير صح ظاهر في الفرق المذكور وبه يتخصص ماسياتى من انه لا تصح الفدية عن صوم هو بدل عن غيره ثم ان قوله واوصى بالتكفير شامل لكفارة اليمين والقتل لصحة الوصية بالاعتاق بخلاف التبرع به ولذا قيد صحة التبرع بالكسوة والاطعام وصرح بعدم صحة الاعتاق فيه وهذا قرينة ظاهرة على ان المراد التبرع بكفارة اليمين فقط لان كفارة القتل ليس فيها كسوة ولا اطعام فتاخص من كلام الكافي ان العاجز عن صوم هو بدل عن غيره كما في كفارة اليمين والقتل لو فدى عن نفسه في حياته بأن كان شيخافانيا لا يصح في الكفارتين ولو اوصى بالفدية يصح فيهما ولو تبرع عنه واه لا يصح في كفارة القتل لان الواجب فيها العتق ولا يصح التبرع به ويصح في كفارة اليمين لكن في الكسوة والاطعام دون الاعتاق لما قلنا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام فاعتمته فقد زلت فيه اقدام الافهام **(قوله لما فيه الحج)** اى لان الولاء لحمية كلحمية النسب على ان ذلك ليس نفعاً محضاً لان المولى يصير عاقلة عتيقه وكذا عصبته بعد موته ولا يرد ما مر عن الهداية من ان للانسان ان يجعل ثواب عمله غيره وهو شامل للعتق لان المراد هنا اعتاقه على وجه النيابة عن الميت بدلا عن صيامه بخلاف مالهو أعتق عبده وجعل ثوابه للميت فان الاعتاق يقع عن نفسه أصالة ويكون الولاء له وانما جعل الثواب للميت وبخلاف التبرع عنه بالكسوة والاطعام فانه يصح بطريق النيابة لعدم الزام **(قوله كما مر الحج)** تقدم هناك بيان ما اذا لم يكن للميت مال أو كان الثلث لا بنى بماعليه مع بيان كيفية فعلها **(قوله على المذهب)** وما روى عن محمد بن مقاتل اولا من انه يطعم عنه لصلوات كل يوم نصف صاع كصومه رجع عنه وقال كل صلاة فرض كصوم يوم وهو الصحيح سراج **(قوله وكذا الفطرة)** اى فطرة الشهر بتمامه كفدية صوم يوم وفيه ان هذا علم من قوله اولا كالفطرة ويمكن عود التشبيه الى مسألة التبرع وقال ح قوله وكذا الفطرة اى يخرجها المولى بوصيته **(قوله يطعم عنه)** اى من الثلث لزوما ان أوصى والاجوازا وكذا يقال فيما بعده وفي القهستانى ان الزكاة والحج والكفارة من الوارث تجزيه بلا خلاف اه اى ولو بدون وصيته كما هو المتبادر من كلامه أما الزكاة فقد نقلناه قبله عن السراج وأما الحج فمقتضى ماسياتى في كتاب الحج عن الفتح انه يقع عن الفاعل وللميت الثواب فقط وأما الكفارة فقد مرت متا **(قوله والمالية)** الاولى أو مالية وكذا قوله والمركب الاولى او مركبة **(قوله وللشيخ الفانى)** اى الذى فئت قوته واشرف على الفناء ولذا عرفوه بانه الذى كل يوم فى نقص الى ان يموت نهر ومثله ما فى القهستانى عن الكرمانى المريض اذا تحقق اليأس من الصحة فعليه الفدية لكل يوم من المرض اه وكذا ما فى البحر لو نذر صوم الابد فضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة له ان يطعم ويفطر لانه استيقن انه لا يقدر على القضاء **(قوله العاجز عن الصوم)** اى عجزا مستمرا كما يأتى أما لو لم يقدر عليه لشدة الحر كان له ان يفطر ويقضيه في الشتاء فتح **(قوله ويفدى وجوبا)** لان عذره ليس بعرضى للزوال حتى يصير الى القضاء فوجب الفدية نهر ثم عبارة الكنز وهو يفدى اشارة الى انه ليس على غيره الفداء لان نحو المرض والسفر فى عرصة الزوال فيجب القضاء وعند العجز بالموت تجب الوصية بالفدية **(قوله ولو فى اول الشهر)** اى يخير بين دفعهما فى اوله او آخره كما فى البحر **(قوله وبلا تعدد فقير)**

لما فيه من الزام الولاء للميت
بلا رضاه (وفدية كل صلاة
ولو وترا) كما مر فى قضاء
الفوائت (كصوم يوم)
على المذهب وكذا الفطرة
والاعتكاف الواجب يطعم
عنه لكل يوم كالفطرة
ولو الجية والحاصل ان ما
كان عبادة بدنية فان الوصى
يطعم عنه بعد موته عن كل
واجب كالفطرة والمالية
كالزكاة يخرج عنه القدر
الواجب والمركب كالحج
يخرج عنه رجلا من مال
الميت بحر (وللشيخ الفانى
العاجز عن الصوم الفطر
ويفدى) وجوبا ولو فى اول
الشهر وبلا تعدد فقير

اي بخلاف نحو كفارة اليمين للنص فيها على التعدد فلو اعطى هنا مسكينا صاعا عن يومين جاز
 لكن في البحر عن القنية ان عن ابي يوسف فيه روايتين وعند ابي حنيفة لا يجزيه كما في كفارة
 اليمين وعن ابي يوسف لو اعطى نصف صاع من بر عن يوم واحد لمساكين يجوز قال الحسن وبه
 نأخذاه ومثله في القهستاني (قوله لو موسرا) قيد لقوله يفدى وجوبا (قوله والا فيستغفر
 الله) هذا ذكره في الفتح والبحر عقيب مسألة نذر الابد اذا اشتغل عن الصوم بالمعيشة فالظاهر
 انه راجع اليها دون ما قبلها من مسألة الشيخ الفاني لانه لا تقصير منه بوجه بخلاف النادر لانه
 باشتغاله بالمعيشة عن الصوم ربما حصل منه نوع تقصير وان كان اشتغاله بها واجبا لما فيه من ترجيح
 حظ نفسه فليتأمل (قوله هذا) أي وجوب الفدية على الشيخ الفاني ونحوه (قوله اصلا
 بنفسه) كرمضان وقضائه والتندر كما مر فيمن نذر صوما الأبد وكذا لو نذر صوما معينا فلم يصم
 حتى صار فانيا جازت له الفدية بجر (قوله حتى لو لم يمه الصوم الخ) تفريع على مفهوم قوله اصلا
 بنفسه وقيد بكفارة اليمين والقتل احترازا عن كفارة الظهار والافطار اذا عجز عن الاعتاق
 لا عساره وعن الصوم لكبره فله ان يطعم ستين مسكينا لان هذا صار بدلا عن الصيام بالنص
 والاطعام في كفارة اليمين ليس ببدل عن الصيام بل الصيام بدل عنه سراج وفي البحر عن الخانية
 وغاية البيان وكذا لو حلق رأسه وهو محرم عن أذى ولم يجد نسكا يذبحه ولا ثلاثة أصع خنطة
 يفرقها على ستة مساكين وهو فان لا يستطيع الصيام فاطعم عن الصيام لم يجز لانه بدل (قوله
 لم تجز الفدية) أي في حال حياته بخلاف ما لو أوصى بها كما مر تحريره (قوله ولو كان) أي العاجز
 عن الصوم وهذا تفريع على مفهوم قوله وخطوب بأدائه (قوله لم يجب الايضاء) عبر عنه
 الشراح بقولهم قيل لم يجب لان الفاني يخاف غيره في التخفيف لافي التغيظ وذكر في البحر ان
 الاولى الجزم به لاستفادته من قولهم ان المسافر اذا لم يدرك عدة فلا شيء عليه اذا مدت واعلمها
 ليست صريحة في كلام اهل المذهب فلم يجز مواهبها (قوله ومتى قدر) أي الفاني الذي فطر
 وفدى (قوله شرط الخلفية) أي في الصوم أي كون الفدية خلفا عنه قل في البحر وانما قيدنا
 بالصوم ليخرج التيمم اذا قدر على الماء لا تبطل الصلاة المؤداة بالتيمم لان خلفية التيمم مشروطة
 بمجرد العجز عن الماء لا بقيد دوامه وكذا خلفية الاشهر عن الاقراء في الاعتداد مشروطة
 بانقطاع الدم مع سن اليأس لا بشرط دوامه حتى لا تبطل الانكحة الماضية بعود الدم على
 ما قدمناه في الحيض (قوله المشهور نعم) فان ما ورد بلفظ الاطعام جاز فيه الاباحة والتملك
 بخلاف ما بلفظ الاداء والايضاء فانه للتمليك كما في المضمرات وغيره قهستاني (قوله فلا قضاء) يرد
 عليه ما لو نوى صوم القضاء نهارا فانه يصير متفلا وان افطر يلزمه القضاء كما اذا نوى الصوم
 ابتداء وقد مر جوابه قيل قول المتن ولا يصار يوم الشك فافهم (قوله تجنيس) نص عبارته اذا
 دخل الرجل في الصوم على ظن انه عليه ثم تبين انه ليس عليه فلم يفطر ولكن مضى عليه ساعة
 افطر فعليه القضاء لانه لما مضى عليه ساعة صار كأنه نوى في هذه الساعة فاذا كان قبل الزوال
 صار شارعا في صوم التطوع فيجب عليه اه والظاهر ان ضمير مضى للصائم وضمير عليه للصوم
 وان ساعة منصوب على الظرفية أي اذا تذكر ومضى هو على صومه ساعة بان لم يتناول مفطرا
 ولا هم على الفطر صار كأنه نوى الصوم فيصير شارعا اذا كان ذلك في وقت النية ولو كان ساعة

كالفطرة لو موسرا والا
 فيستغفر الله هذا اذا كان
 الصوم اصلا بنفسه
 وخطوب بادائه حتى لو
 لزمه الصوم الكفارة يمين
 او قتل ثم عجز لم تجز الفدية
 لان الصوم هنا بدل عن
 غيره ولو كان مسافرا مات
 قبل الاقامة لم يجب الايضاء
 ومتى قدر قضى لان استمرار
 العجز شرط الخلفية وهل
 تكفي الاباحة في الفدية
 قولان المشهور نعم واعتمده
 الكمال (ولزم نفل شرع
 فيه قصدا) كما مر في الصلاة
 فلو شرع ظنا فافطر أي
 فورا فلا قضاء اما لو مضى
 ساعة لزمه القضاء لانه
 بمضيها صار كأنه نوى
 الماضي عليه في هذه الساعة
 تجنيس ومجتي (اداء و
 قضاء)

بالرفع على انه فاعل مضى كما هو ظاهر تقرير الشارح يلزم انه لو مضت الساعة يصير شارعا وان
عزم وقت التذكر على الفطر مع ان عزمه على الفطر ينافي كونه في معنى النوى للصوم وان كان
لا ينافي الصوم لان الصائم اذا نوى الفطر لا يفطر لكن الكلام في جعله شارعا في صوم مبتدأ
لا في ابقائه على صومه السابق ولذا اشترط كون ذلك في وقت النية هذا ما ظهر لي والله تعالى
أعلم فافهم **(قوله اي يجب اتمامه)** تفسير لقوله لزم واقوله أداء ط **(قوله ولو بعروض حيض)**
اي لا فرق في وجوب القضاء بين ما اذا أفسده قصدا ولا خلاف فيه او بلا قصد في اصح الروايتين
كافي النهاية وهذا يعكر على ما في الفتح من نفيه عدم الخلاف فيه **(قوله وجب القضاء)** اي في غير
الايام الخمسة الآتية وهذا راجع الى قوله قضاء ط **(قوله فلا يلزم)** اي لا اداء ولا قضاء اذا
أفسده **(قوله فيصير مرتكبا للنهي)** فلا تجب صيانتها بل يجب ابطاله ووجوب القضاء ينبنى على
وجوب الصيانة فلم يجب قضاء كالم يجب اداء بخلاف ما اذا نذر صيام هذه الايام فانه يلزمه
ويقضيه في غيرها لانه لم يصبر بنفس النذر مرتكبا للنهي وانما التزم طاعة الله تعالى والمعصية
بالفعل فكانت من ضرورات المباشرة لا من ضرورات ايجاب المباشرة منح مع زيادة ط **(قوله)**
اما الصلاة) جواب عن سؤال حاصله انه ينبغي ان لا تجب الصلاة بالشروع في الاوقات
المكروهة كما لا يجب الصوم في هذه الايام وحاصل الجواب اننا لانسلم هذا القياس فانه لا يكون
مباشرا للمعصية بمجرد الشروع فيها بل الى ان يسجد بدليل من حلف انه لا يصلي فانه لا يحنث مالم
يسجد بخلاف الصوم في تلك الايام فيبشر المعصية بمجرد الشروع فيها منح وفيه انهم عدوه
شارعا فيه بمجرد الاحرام حتى لو أفسده حينئذ وجب قضاؤه فقد تحققت بمجرد الشروع واما
مسئلة اليمين فهي مبنية على العرف ط قلت صحة الشروع لا تستلزم تحقق الحقيقة المركبة من عدة
اشياء فقد صرح حوا بان المركب قد يكون جزؤه كالكل في الاسم كالماء وقد لا يكون كالحوان والصوم
من القسم الاول لانه مركب من امساكات متفقة الحقيقة كل منها صوم بخلاف الصلاة فان
أبعاضها من القيام والركوع والسجود والقعود لا تسمى صلاة مالم تجتمع وذلك بان يسجد لها
فما انعقد قبل ذلك طاعة محضة وما بعده جهتان وتمام تقرير هذا المحل يطلب من التلويح
في أول فصل النهي واما بناء مسألة اليمين على العرف فيحتاج الى اثبات العرف في ذلك **(قوله)**
وهي الصحيحة) وهي ظاهر الرواية كافي المنح وغيرها فلا يحسن ان يعبر عنها برواية بالتكثير
لاشعاره بجهالتها وكان حق العبارة ان يقول الا في رواية فيقرر ظاهر الرواية ثم يحكي غيره
بلغظ التكثير كما يفيد قول الكنز وللمتطوع الفطر بغير عذر في رواية فأفاد أن ظاهر الرواية
غيرها رحتي **(قوله واختارها الكمال)** وقال ان الادلة تضافرت عليها وهي اوجه **(قوله وتاج)**
الشريعة) هو جد صدر الشريعة وقوله وصدرها اي صدر الشريعة معطوف عليه وقوله
الوقاية وشرحها لف ونشر مراتب لان الوقاية لتاج الشريعة واختصرها صدر الشريعة
وسماه نقاية الوقاية ثم شرحه فالوقاية لجده لاله فافهم والشرح وان كان للنقاية لكن لما كانت
مختصرة من الوقاية صح جعله شرحا لها ثم ان الشارح قد تابع في هذه العبارة صاحب النهر
وقد أورد عليه أن مانسبه الى الوقاية وشرحها لم يوجد فيهما فان الذي في الوقاية ولا يفطر بلا
عذر في رواية وقال في شرحها اي اذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الافطار بلا عذر لانه

اي يجب اتمامه فان فسد
ولو بعروض حيض في
الاصح وجب القضاء
(الا في العيدين وايام
التشريق) فلا يلزم
لصيرورته صائما بنفس
الشروع فيصير مرتكبا
للهي اما الصلاة فلا يكون
مصليا مالم يسجد بدليل
مسئلة اليمين (ولا يفطر)
الشارع في نفل (بلا عذر
في رواية) وهي الصحيحة
وفي أخرى يحل بشرط
أن يكون من نيته القضاء
واختارها الكمال وتاج
الشريعة وصدرها في
الوقاية وشرحها

ابطال العمل وفي رواية اخرى يجوز لان القضاء خلفه اه قلت وقد يجاب بان قوله في رواية يفهم ان معظم الروايات على خلافها وانها رواية شاذة وان مختاره خلافها لاشعار هذا اللفظ بما ذكرنا ولو كانت هي مختار له لجزم بها ولم يقل في رواية ولما تبعه صدر الشريعة في النقاية على ذلك ايضا وقرر كلامه في الشرح ولم يتعقبه بشئ علم انه اختارها ايضا **(قوله)** والضيافة عذر) بيان لبعض ما دخل في قوله ولا يفطر الشارع في نفل بلا عذر وأفاد تقييده بالنفل انها ليست بعذر في الفرض والواجب **(قوله)** للضيف والمضيف) كذا في البحر عن شرح الوقاية ونقله عنه القهستاني ايضا ثم قال لكن لم توجد رواية المضيف قلت لكن جزم بها في الدرر ايضا ويشهد لها قصة سلمان الفارسي رضى الله عنه والضيف في الاصل مصدر ضفته اضيفه ضيفا وضيافة والمضيف بضم الميم من اضاف غيره او بفتحها واصله مضيف **(قوله)** ان كان صاحبها) اي صاحب الضيافة وكذا اذا كان الضيف لا يرضى الا باكله معه ويتأذى بتقديم الطعام اليه وحده رحتي **(قوله)** هو الصحيح من المذهب) وقيل هي عذر قبل الزوال لابعده وقيل عذر ان وثق من نفسه بالقضاء دفعا للأذى عن أخيه المسلم والافلا قال شمس الأئمة الحلواني وهو احسن ما قيل في هذا الباب وفي مسألة اليمين يجب ان يكون الجواب على هذا التفصيل اه بحر قلت ويتعين تقييد القول الصحيح بهذا الاخير اذا لاشك انه اذا لم يثق من نفسه بالقضاء يكون منع نفسه عن الوقوع في الائم اولى من مراعاة جانب صاحبه وأفاد الشارح بقوله الآتي هذا اذا كان قبل الزوال الخ تقييد الصحيح بالقول الآخر ايضا وبه حصل الجمع بين الاقوال الثلاثة تأمل **(قوله)** ولو حلف) بان قال امرأته طالق ان لم تفطر كذا في السراج وكذا قوله على الطلاق لتفطرن فانه في معنى تعليق الطلاق كما سيأتي بيانه في محله ان شاء الله تعالى **(قوله)** افطر) اي المحلوف عليه ندبا دفعا لتأذى أخيه المسلم **(قوله)** ولا يحنثه) افاد انه لو لم يفطر يحنث الحالف ولا يبر بمجرد قوله افطر سواء كان حلفه بالتعاقب كما مر أو بنحو قوله والله لتفطرن واماما صرحوا به من التفصيل والفرق بين ما يملك وما لا يملك فذاك فيما اذا قال لا اتركه يفعل كذا كما لو حلف لا يترك فلانا يدخل هذه الدار فان لم يكن الدار ملك الحالف يبر بمنعه بالقول ولو ملكه اي متصرفا فيها فلا بد من منعه بالفعل واليمين فيهما على العلم حتى لو لم يعلم لا يحنث مطلقا واما لو قال ان دخل داري فهو على الدخول علم أولا تركه أولا وكذا لو قال ان تركت امرأتى تدخل داري او دار فلان فهو على العلم فان علم وتركها حنث والافلا ولو قال ان دخلت فهو على الدخول كما يظهر ذلك لمن يراجع ايمان البحر وغيره نعم وقع في كلام الشارح في او آخر كتاب الايمان عبارة موهمة خلاف ما صرحوا به كما سيأتي تحريره هناك ان شاء الله تعالى فافهم **(قوله)** بزازية) عبارتها ان نفلا افطر وان قضاء لا والاعتماد انه يفطر فيهما ولا يحنث اه وقد نقلها في النهر ايضا بهذا اللفظ فافهم **(قوله)** وفي النهر عن الذخيرة الخ) أقول ذكر في الذخيرة مسألة الضيافة ومسألة الحلف وما فيهما من الاقوال ثم قال وهذا كله اذا كان الافطار قبل الزوال الخ وبه علم انه جار على الاقوال كلها لا قول مخالف لها فتأيد ما قلناه من حصول الجمع فافهم **(قوله)** قبل الزوال) قد ذكرنا ان هذه العبارة واقعة في اكثر الكتب والمراد بها ما قبل نصف النهار او على احد القولين فافهم **(قوله)** الى العصر لابعده) هذه الغاية

(والضيافة عذر) للضيف
والمضيف (ان كان صاحبها
ممن لا يرضى بمجرد حضوره
ويتأذى بترك الافطار)
(والالا) هو الصحيح
من المذهب ظهيرية
(ولو حلف) رجل على
الصائم (بطلاق امرأته
ان لم يفطر أفطر ولو)
كان صائما (قضاء) ولا
يحنثه (على المعتمد)
بزازية وفي النهر عن
الذخيرة وغيرها هذا
اذا كان قبل الزوال أما
بعده فلا الا لا أحد أبويه
الى العصر لا بعده وفي
اشباه دعاه أحد اخوانه

عزاه في النهر الى السراج ولعل وجهها ان قرب وقت الافطار يرفع ضرر الانتظار وظاهر
 قوله لا بعده ان الغاية داخله لكنه في السراج لم يقل لا بعده (قوله) لو صائم غير قضاء رمضان
 اما هو فيكره فطره لان له حكم رمضان كافي الظهيرية وظاهر اقتضائه عليه انه لا يكره له الفطر
 في صوم الكفارة والنذر بعذر الضيافة وهو رواية عن ابي يوسف لكنه لم يستثن قضاء
 رمضان قال القهستاني عند قول المتن ويفطر في النفل بعذر الضيافة في الكلام اشارة الى انه في
 غير النفل لا يفطر كافي المحيط وعن ابي يوسف انه في صوم القضاء والكفارة والنذر يفطر اه
 فانت تراه لم يستثن قضاء رمضان والظاهر من المصنف انه جرى على رواية ابي يوسف فكان
 ينبغي له ان لا يستثنى قضاء رمضان حموى على الاشياء بتصرف ط (قوله) لا تصوم المرأة نفلا
 (الح) اي يكره لها ذلك كافي السراج والظاهر ان لها الافطار بعد الشروع رفع المعصية فهو عذر
 وبه تظهر مناسبة هذه المسائل هنا تأمل واطاق النفل فشمّل ما صلّه نفل لكن وجب بعارض
 ولذا قال في البحر عن القنية للزوج ان يمنع زوجته عن كل ما كان الايجاب من جهتها كالتطوع
 والنذر واليمين دون ما كان من جهته تعالى كقضاء رمضان وكذا العبد الا اذا ظاهر من امراته
 لا يمنعه من كفارة الظهار بالصوم لتعلق حق المرأة به اه (قوله) الا عند عدم الضرر به (بان كان
 مريضا أو مسافرا أو محرما بحج أو عمرة فليس له منعها من صوم التطوع ولها ان تصوم وان
 نهاها لانه انما يمنعهما الاستيفاء حقه من الوطء واما في هذه الحالة فصومها لا يضره فلامعنى للمنع
 سراج واطاق في الظهيرية المنع واستظهره في البحر بأن الصوم يهزلها وان لم يكن الزوج
 يطؤها الآن قال في النهر وعندى ان احالة المنع على الضرر وعدمه على عدمه اولى للقطع بان
 صوم يوم لا يهزلها فلم يبق الامنع عن وطئها وذلك اضرار به فان انتفى بان كان مريضا أو مسافرا
 جاز اه (قوله) ولو فطرها (الح) أفاد ان له ذلك كما مروا وكذا في العبد وفي البحر عن الحانية وان
 احرمت المرأة تطوعا اي بالحج بلا اذن الزوج له ان يحملها وكذا في الصلوات (قوله) او بعد
 البينونة (اي الصغرى او الكبرى ومفهومه انها لا تقضى في الرجعى ولو فصل هنا كما فصل في
 الحداد من كون الرجعة مرجوة او لا لكان حسنا ط (قوله) وما في حكمه (كالامة والمدير
 والمديرة وأم الولد بدائع) (قوله) لم يحجز (اي يكره) قال في الحانية الا اذا كان المولى غائبا ولا ضرر له
 في ذلك اه اي فهو كالمرأة لكن في المحيط وغيره وان لم يضره لان منافعتهم مملوكة للمولى بخلاف
 المرأة فان منافعتها غير مملوكة للزوج وانما له حق الاستمتاع بها اه واستظهره في البحر لان العبد
 لم يبق على اصل الحرية في العبادات الا في الفرائض واما في النوافل فلا اه ولم يذكر الاجير
 وفي السراج ان كان صومه يضر بالمستأجر ينقص الخدمة فليس له ان يصوم تطوعا الا باذنه
 والا فلا لان حقه في المنفعة فاذا لم تنتقص لم يكن له منعه واما بنت الرجل وأمه واخته
 فيتطوعن بلا اذنه لانه لاحق له في منافعتن اه قات وينبغي ان احد الوالدين اذانهى الولد
 عن الصوم خوفا عليه من المرض ان يكون الافضل اطاعته اخذا من مسألة الحلف عليه
 بالافطار فتأمل (قوله) او لم ينو (اشار الى ان قول المصنف كغيره نوى الفطر غير قيد وانما هو
 اشارة الى انه لو لم ينو الفطر في وقت النية قبل الاكل فالحكم كذلك بالاولى لانه اذا صح مع نية
 المتنافي فعندما اولى كافي البحر ولان نية الافطار لا عبرة بها كما افاده بقوله الآتى ولو نوى

لا يكره فطره لو صائم غير
 قضاء رمضان ولا تصوم
 المرأة نفلا الا باذن الزوج
 الا عند عدم الضرر به ولو
 فطرها وجب القضاء باذنه
 او بعد البينونة ولو صام
 العبد وما في حكمه بلا اذن
 المولى لم يحجز وان فطره قضى
 باذنه او بعد العتق (ولو
 نوى مسافر الفطر) او لم
 ينو (فاقام ونوى الصوم
 في وقتها)

الصائم الفطر الح (قوله قبل الزوال) أي نصف النهار وقبل الأكل (قوله صح) لأن السفر لا ينافي أهلية الوجوب ولا صحة الشروع بحر (قوله مطلقا) أي سواء كان نفلا أو نذرا معينا أو أداء رمضان ح وبه علم أن محل ذلك في صوم لا يشترط فيه التبييت فلو نوى ما يشترط فيه التبييت وقع نفلا كما تقدم ما يفيد ط وإن أريد بقوله صح صحة الصوم لا بقيد كونه عما نواه فالمراد بالاطلاق ما يشمل الجمع (قوله ويجب عليه الصوم) أي انشاؤه حيث صح منه بأن كان في وقت النية ولم يوجد ما ينافيه والأوجب عليه الإمساك كحائض طهرت ومجنون أفاق كما مر (قوله كما يجب على مقيم الح) لما قدمناه أول الفصل أن السفر لا يبيح الفطر وإنما يبيح عدم الشروع في الصوم فلو سافر بعد الفجر لا يحل الفطر قال في البحر وكذا لو نوى المسافر الصوم ليلا وأصبح من غير أن ينقض عزيمته قبل الفجر ثم أصبح صائما لا يحل فطره في ذلك اليوم ولو أفطر لا كفارة عليه اه قات وكذا لا كفارة عليه بالاولى لو نوى نهارا فقوله ليلا غير قيد (قوله فيهما) أي في مسألة المسافر إذا أقام ومسألة المقيم إذا سافر كما في الكافي النسفي وصرح في الاختيار بلزوم الكفارة في الثانية قال ابن الشلبي في شرح الكفر وينبغي التعويل على ما في الكافي أي من عدمه فيهما قلت بل عزاه في الشرح لبلاية إلى الهداية والغناية والفتح أيضا (قوله للشبهة في أوله وآخره) أي في أول الوقت في المسألة الأولى وآخره في الثانية فهو لف ونشر مرتب (قوله فانه يكفر) أي قياسا لانه مقيم عند الأكل حيث رفض سفره بالعود إلى منزله وبالقياس نأخذ اه خانية فتراد هذه على المسائل ٣ التي قدم فيها القياس على الاستحسان حموى وقد مر أنه لو أكل المقيم ثم سافر أو سوفر به مكرها لا تسقط الكفارة والظاهر أنه لو أكل بعد ما جاوز بيوت مصره ثم رجع فأكل لا كفارة عليه وإن عزم على عدم السفر أصلا بعد أكله لأن أكله وقع في موضع الترخص نعم يجب عليه الإمساك هذا وفي البدائع من صلاة المسافر لو أحدث في صلاته فلم يجد الماء فنوى أن يدخل مصره وهو قريب صار مقيما من ساعته وإن لم يدخل فلو وجد ماء قبل دخوله صلى أربعا لانه بالنية صار مقيما اه قات ومقتضاه أنه لو أفطر بعد النية قبل الدخول يكفر أيضا تأمل (تنبيه) المسافر إذا نوى الإقامة في مصر أقل من نصف شهر هل يحل له الفطر في هذه المدة كما يحل له قصر الصلاة سالت عنه ولم أرد صريحا وانما رأيت في البدائع وغيرها لو أراد المسافر دخول مصره أو مصر أخرى فنوى فيه الإقامة يكره له أن يفطر في ذلك اليوم وإن كان مسافرا في أوله لانه اجتمع المحرم للفطر وهو الإقامة والمسيح أو المرخص وهو السفر في يوم واحد فكان الترجيح للمحرم احتياطا وإن كان أكبر رأيه أنه لا يتفق دخوله المصر حتى تغيب الشمس فلا بأس بالفطر فيه اه فتقيده بنية الإقامة يفهم أنه بدونها يباح له الفطر في يوم دخوله ولو كان أول النهار لعدم المحرم وهو الإقامة السريعة وكذا في اليوم الثاني مثلا والحاصل أن مقتضى القواعد الجواز ما لم يوجد نقل صريح بخلافه تأمل (قوله كما مر) أي قيل قوله ولا يصام يوم الشك إلا تطوعا ح (قوله قال وفيه خلاف الشافعي) ضمير قال لابن الشحنة واستشكل بأن الكلام ناسيا لا يفسد الصلاة عند الشافعي فكيف يفسدها مجرد نية الكلام قلت فرق بين الكلام ناسيا ونية الكلام العمد فان العمد قاطع للصلاة ثم رأيت ط أجاب بما ذكرته من الفرق ثم قال والمعتمد

قبل الزوال (صح) مطلقا
(ويجب عليه) الصوم
(لو) كان (في رمضان)
لزوال المرخص (كما يجب
على مقيم أتمام) صوم (يوم
منه) أي رمضان (سافر
فيه) أي في ذلك اليوم
(و) لكن (لا كفارة عليه
لو أفطر فيهما) للشبهة في
أوله وآخره إذا دخل
مصره شيء نسبه فافطر
فانه يكفر (ولو نوى الصائم
الفطر لم يكن مفطرا كما) مر
كما (لو نوى التكلم في صلاته
ولم يتكلم) شرح الوهبانية
قال وفيه خلاف الشافعي
(وقضى أيام اغنامه ولو)
كان الاغنامه (مستغرة للشهر)

٢ مطلب

يقدم هنا القياس على
الاستحسان

من مذهبه عدم الفساد (قوله لندرة امتداده) لان بقاء الحياة عند امتداده طويلا بلا أكل ولا شرب نادر ولا حرج في النوادر كما في الزيلعي (قوله فلا يقضيه) لان الظاهر من حاله ان ينوى الصوم ليلا حملا على الاكمل ولو حدث له ذلك نهارا امكن حمله كذلك بالاولى حتى لو كان متهكما يعتاد الاكل في رمضان أو مسافرا قضى الكل كذا قالوا او ينبغي ان يقيد بمسافر يضره الصوم اما من لا يضره فلا يقضى ذلك اليوم حملا لامره على الصلاح لما مر أن صومه افضل وقول بعضهم ان قصد صوم الغد في الاليالي من المسافر ليس بظاهر ممنوع فيما اذا كان لا يضره نهر قالت هذا المنع غير ظاهر خصوصا فيمن كان يفطر في سفره قبل حدوث الاغماء نعم هو ظاهر فيمن كان يصوم قبله أو كان عادته في اسفاره تأمل (قوله الا اذا علم الح) قال الشمني وهذا اذا لم يذكر انه نوى أولا اما اذا علم انه نوى فلا شك في الصحة وان علم انه لم ينو فلا شك في عدمها وكلامه ظاهر في ان فرض المسئلة في رمضان فلو حدث له ذلك في شعبان قضى الكل نهر اى لان شعبان لا تصح فيه نية رمضان (قوله وفي الجنون) متعلق بقضى الآتى ط (قوله لجميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه) وهو ما بين طلوع الفجر الى نصف النهار من كل يوم فالافاق بعد هذا الوقت الى قبيل طلوع الفجر ولو من كل يوم لا تعتبر ط اى لانها وان كانت وقت النية لكن انشاء الصوم بالفعل لا يصح في الليل ولا بعد نصف النهار ثم هذا خلاف اطلاق المتسلف الاستيعاب فانه يقتضى انه لو افاق ساعة منه ولو ليلا أو بعد نصف النهار انه يقضى والا فلا وقد مرنا أول كتاب الصوم تحرير الخلاف في ذلك وانهما قولان مصححان وان المعتمد الثاني لكونه ظاهر الرواية والمتون (قوله على مامر) اى عند قوله وسبب صوم رمضان شهود جزء من الشهر ح (قوله لا يقضى مطلقا) اى سواء كان الجنون اصليا أو عارضا بعد البلوغ قيل هذا ظاهر الرواية وعن محمد انه فرق بينهما لانه اذا بلغ مجنوننا التحق بالصبي فانعدم الخطاب بخلاف ما اذا بلغ عاقلا فجن وهذا مختار بعض المتأخرين هداية قال في العناية منهم ابو عبد الله الجرجاني والامام الرستغني والزاهد الصفار اه وفي الشرنبلالية عن البرهان عن المبسوط ليس على المجنون الاصلى قضاء ماضى في الاصح اه اى ماضى من الايام قبل افاقته (تنبه) لا يخفى انه اذا استوعب الجنون الشهر كله لا يقضى بلا خلاف مطلقا والا ففيه الخلاف المذكور فتدبره مطلقا هنا تبعا للدرر في غير محله وكان عليه ان يذكره عقب قوله ان لم يستوعب قضى ماضى ليكون اشارة الى الخلاف المذكور فتدبره (قوله ولو نذر الح) شروع فيما يوجبه العبد على نفسه بعد ذكر ما أوجبه الله تعالى عليه قال في شرح الملتقى والنذر عمل اللسان وشرط صحته ان لا يكون معصية كسرب الخمر ولا واجبا عليه في الحال كأن نذر صوما أو صلاة وجبتا عليه ولا في المال كصوم وصلاة سيجبان عليه وان يكون من جنسه واجب لعيه مقصود ولا مدخل فيه لقضاء القاضى اه وسياقى ان شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك مع بقية ابحاث النذر في كتاب الأيمان (قوله أو صوم هذه السنة) اشار به الى انه لا فرق بين ان يذكر المنهى عنه صريحا كيوم النحر مثلا أو تبعا كصوم غد فاذا هو يوم النحر او هذه السنة أو سنة متتابعة أو ابدا كما في ح عن القهستاني (قوله صح مطلقا) اى سواء صرح بذكر المنهى عنه او لا كما في البحر وهو ما قدمناه عن القهستاني وسواء قصد ما تلفظ به أولا وهذا

لندرة امتداده (سوى
يوم حدث الاغماء فيه
او في ليلته) فلا يقضيه الا
اذا علم انه لم ينو (وفي
الجنون ان لم يستوعب)
الشهر (قضى) ماضى
(وان استوعب) لجميع
ما يمكنه انشاء الصوم فيه
على مامر (لا) يقضى مطلقا
لا حرج (ولو نذر صوم
الايام المنهية او) صوم هذه
(السنة صح) مطلقا

مطلب في الكلام على النذر

قل في الولوالجية رجل اراد ان يقول لله على صوم يوم فخرى على لسانه صوم شهر كان عليه صوم شهر بخر اح وكذا لو اراد ان يقول كلاما فخرى على لسانه النذر لزمه لان هزل النذر كالجذ كالطلاق فتح **(قوله على المختار)** وروى الثاني عن الامام عدم الصحة وبه قال زفر وروى الحسن عنه انه ان عين لم يصح وان قال غدا فوافق يوم النحر صح قياسا على ما لو نذرت يوم حيضها حيث لا يصح فلو قالت غدا فوافق يوم حيضها صح وقد صرحوا بان ظاهر الرواية انه لا فرق بين ان يصرح بذكر المنهي عنه او لا ولا تنافي بين الصحة ايظهر اثرها في وجوب القضاء والحرمة الاعراض عن الضيافة نهر **(قوله بأن نفس الشروع معصية)** لانه يصير صائما بنفس الشروع كما قدمنا تقريره فيجب تركه لكونه معصية فلا يجب قضاؤه وامانفس النذر فهو طاعة **(قوله فصح)** الاولى فلزم لان هذا الفرق بين لزومه بالنذر وعدمه لزومه بالشروع اما نفس الصحة فهي ثابتة فيهما ولذا الوصامه فيها اجزاء ولو لم يصح لم ينجزه افاده الر حتمى **(قوله رجوبا)** وقوله في النهاية الافضل الفطر تساهل بخر **(قوله تحاميا عن المعصية)** اى المجاورة وهي الاعراض عن اجابة دعوة الله تعالى ط **(قوله وقضاها اح)** روى مسلم من حديث زياد بن جبير قال جاء رجل الى ابن عمر فقال انى نذرت ان اصوم يوما فوافق يوم الضحى او فطر فقال ابن عمر امر الله بوفاء النذر ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام هذا اليوم والمعنى انه يمكن قضاؤه فيخرج به عن عهدة الامر والنهى شرح الوقاية للتقارى **(قوله خرج عن العهدة)** لانه اداء كما التزم بخر **(قوله وهذا)** اى قضاء الايام المنهية في صورة نذر صوم السنة المعينة ط **(قوله فلو بعدها)** بأن وقع النذر منه ليلة الرابع عشر من ذى الحجة مثلا ففهم **(قوله باقى السنة)** وهو تمام ذى الحجة **(قوله على ما هو الصواب)** وهو الذى حققه في الفتح فان صاحب الغاية لما قل يلزمه ما بقى قال الزيلعى هذا سهو لان هذه السنة عبارة عن اثني عشر شهرا من وقت النذر الى وقت النذر ورده في الفتح بانه هو السهو لان المسئلة كما في الغاية منقولة في الخلاصة والخاتمة في هذه السنة وهذا الشهر وهذا لان كل سنة عربية معينة عبارة عن مدة معينة فإذا قال هذه فانما تفيد الاشارة الى التى هو فيها فحقيقة كلامه انه نذر المدة الماضية والمستقبلة فياغو في حق الماضى كما يلغو في قوله لله على صوم امس كذا في النهار ح **(قوله وكذا الحكم)** الاشارة الى ما في المتن من حكم السنة المعينة **(قوله فيفطرها)** اى الايام المنهية قال ح وان صامها خرج عن العهدة لانه اداها كما التزمها **(قوله لكنه يقضيها هنا متتابعة)** اى موصولة بآخر السنة من غير فاصل تحقيقا للتتابع بقدر الامكان ح عن البحر و اشار الى انه لا يجب عليه قضاء شهر عن رمضان كما لا يجب في المعينة لانه لما ادركه لم يصح نذره اذ هو مستحق عليه بالاجاب الله تعالى فلم يقدر على صرفه الى غيره بخلاف ما اذا اوجبه ومات قبل ان يدركه حيث يجب عليه ان يوصى باطعام شهر لانه لما لم يدركه صار كاجاب شهر غيره سراج **(قوله ويعيدوا فطريوما)** اى يعيد الايام التى صامها قبل اليوم الذى افطر فيه ح اى ولو كان آخر الايام ط **(قوله بخلاف المعينة)** اى فانه لا يجب عليه قضاء الايام المنهية فيها متتابعة لان التتابع فيها ضرورة تعين الوقت ح ولذا لو افطر يوما فيها لا يلزمه الاقضاؤه ط **(قوله ولو لم يشترط)** اى في المنكرة **(قوله يقضى خمسة وثلاثين)** هى رمضان والخمسة المنهية ح اى لان صومه في

على المختار و فرقوا بين النذر والشروع فيها بأن نفس الشروع معصية ونفس النذر طاعة فصح **(و) لكنه (افطر) الايام المنهية (رجوبا) تحاميا عن المعصية (وقضاها) اسقاطا للواجب (وان صامها خرج عن العهدة) مع الحرمة وهذا اذا نذر قبل الايام المنهية فلو بعدها لم يقض شيئا وانما يلزمه باقى السنة على ما هو الصواب وكذا الحكم لو نكر السنة او شرط التتابع فيفطرها لكنه يقضيها هنا متتابعة ويعيدوا فطريوما بخلاف المعينة ولو لم يشترط التتابع يقضى خمسة وثلاثين ولا يجزيه صوم الخمسة**

في هذه الصورة واعلم ان
سنة النذر تحتمل اليمين
فلذا كانت ست صور
ذكرها بقوله (فان لم ينو)
بنذره الصوم (شيأ أو نوى
النذر فقط) دون اليمين (أو)
نوى (النذر ونوى ان
لا يكون يمينا كان) في هذه
الثلاث صور (نذرا فقط)
اجماعا عملا بالصيغة (وان
نوى اليمين وان لا يكون نذرا
كان) في هذه الصورة
(يمينا) فقط اجماعا عملا
بتعيينه (وعليه كفارة)
يمين (ان افطر) لخت (ان
نواها أو) نوى (اليمين) بلا
نفي النذر (كان) في
الصورتين (نذرا ويمينا
حتى لو افطر يجب القضاء
للنذر والكفارة لليمين)
عملا بعموم الحجاز خلافا
للثاني (ونذب تفريق
صوم الست من شوال)
ولا يكره التابع على المختار
خلافا للثاني حاوي والاتباع
المكروه ان يصوم المطر
وخمسة بعده فلو افطر
الفطر لم يكره بل يستحب
ويسن ابن كمال

٢ مطلب

في صوم الست من شوال

الخمسة ناقص فلا يجزيه عن الكامل وشهر رمضان لا يكون الا عنه فيجب القضاء بقدره وينبغي
ان يصل ذلك بما مضى وان لم يصل يخرج عن العهدة على الصحيح بحر (قوله في هذه
الصورة) اي بخلاف المعينة او المنكرة المشروط فيها التابع لانها لا تخلو عن الايام الخمسة فيكون
ناذرا صومها اما المنكرة بلا شرط تتابع فانها اسم لا يام معدودة ويمكن فصل المعدودة عن
رمضان وعن تلك الايام كما افاده في السراج (قوله تحتمل اليمين) اي مصاحبة للنذر ومنفردة
عنه ط (قوله بنذره) اي بالصيغة الدالة عليه ط (قوله فقط) اي من غير تعرض لليمين نفيا
واثباتا وهو المراد بقوله دون اليمين بخلاف المسئلة التي بعدها فانه تعرض لنفي اليمين ط (قوله
عملا بالصيغة) اي في الوجه الاول وكذا في الثاني والثالث بالاولى لتأكيد النذر بالعزيمة مع ما
في الثالث من زيادة نفي غيره (قوله عملا بتعيينه) لان قوله لله على كذا يدل على الالتزام وهو
صرح في النذر فيحمل عليه بلانية وكذا معها بالاولى لكنه اذنوى ان لا يكون نذرا كان يمينا
من اطلاق اللازم واردة الملزوم لانه يلزم من ايجاب ما ليس بواجب تحريم تركه وتحريم المباح
يمين (قوله عملا بعموم الحجاز) وهو الوجوب وهذا جواب عن قول الثاني اي ابى يوسف انه
يكون نذرا في الاول يمينا في الثاني لان النذر في هذا اللفظ حقيقة واليمين مجاز حتى لا يتوقف
الاول على النية ويتوقف الثاني فلا ينتظمهما ثم المجاز يتعين بنيته وعندئتهما ترجح الحقيقة
ولهما انه لا تنافي بين الجهتين اي جهتي النذر واليمين لانهما يقتضيان الوجوب الا ان النذر
يقتضيه لعينه واليمين لغيره اي لصيانة اسمه تعالى فجمعنا بينهما عملا بالدليلين كما جمعنا بين جهتي
التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط العوض كذا في الهداية وتمام الكلام على هذا الدليل في
الفتح وكتب الاصول (قوله ونذب الح ٢) ذكر هذه المسئلة بين مسائل النذر غير مناسب
وان تبع فيه صاحب الدرر (قوله على المختار) قال صاحب الهداية في كتابه التجنيس ان
صوم الست بعد الفطر متتابعة منهم من كرهه والمختار انه لا بأس به لان الكراهة انما كانت لانه
لا يؤمن من ان يعد ذلك من رمضان فيكون تشبها بالنصاري والآن زال ذلك المعنى اه ومثله
في كتاب النوازل لابى الليث والواقعات للحسام الشهيد والمحيط البرهاني والذخيرة وفي
الغاية عن الحسن بن زياد انه كان لا يرى بصومها بأسا ويقول كفى بيوم الفطر مفرقا بينهم
وبين رمضان اه وفيها ايضا عامة المتأخرين لم يروا به بأسا واختلفوا هل الافضل التفريق
او التابع اه وفي الحقائق صومها متصلا بيوم الفطر يكره عند مالك وعندنا لا يكره وان
اختلف مشايخنا في الافضل وعن ابى يوسف انه كرهه متابعا والمختار لا بأس به اه وفي الوافي
والكافي والمصنف يكره عند مالك وعندنا لا يكره وتمام ذلك في رسالة (تحرير الاقوال في صوم
الست من شوال) للعلامة قاسم وقد رد فيها على مافى منظومة التبانى وشرحها من عزوه
الكراهة مطلقا الى ابى حنيفة وانه الاصح بانه على غير رواية الاصول وانه صحيح مالم يسبقه احد
الى تصحيحه وانه صحيح الضعيف وعمد الى تعطيل مافيه الثواب الجزيل بدعوى كاذبة بلا دليل
ثم ساق كثيرا من نصوص كتب المذهب فراجعها فافهم (قوله والاتباع المكروه الح) العبارة
لصاحب البدائع وهذا تأويل لما روى عن ابى يوسف على خلاف مافهمه صاحب الحقائق
كما في رسالة العلامة قاسم لكن مامر عن الحسن بن زياد يشير الى ان المكروه عند ابى يوسف

تتابعها وان فصل بيوم المفطر فهو مؤيد لفهمه في الحقائق تأمل (قوله ولو نذر صوم شهر الح) ويلزمه صومه بالعدد لاهلالها والشهر المعين هلاله كما سيحى عن الفتح من نظائره ط (قوله متابعا) افاد لزوم المتابع ان صرح به وكذا اذا نواه اما اذا لم يذكره ولم ينو ان شاء تابع وان شاء فرق وهذا في المطلق واما صوم شهر بعينه او ايام بعينها فيلزمه المتابع وان لم يذكره سراج وفي البحر لو اوجب على نفسه صوما متابعا فصامه متفرقا لم يجز وعلى عكسه جازاه وفي المنح ولو قال لله على صوم مثل شهر رمضان ان اراد مثله في الوجوب فله ان يفرق وان اراد مثله في المتابع فعليه ان يتابع وان لم يكن له نية فله ان يصوم متفرقا ط (قوله فافطر) عطف على محذوف اى فصامه وافطر يوما ط (قوله لانه اخل بالوصف) وهو المتابع ط (قوله مع خلو شهر عن ايام نهى) جواب عما يقال انه لو كان من الايام المنهية فالفطر ضرورى لوجوبه فينبغى ان لا يستقل بل يقضيه عقبه كما مر فيما لو نكر السنة وشرط المتابع والجواب ان السنة المتابعة لا تخلو عن ايام منهية بخلاف الشهر وعلى هذا ما فى السراج من ان المرأة اذا كان طهرها شهرا فاكثرت فانها تصوم في اول طهرها فوصامت في ثنائها فحاضت استقبلت ولو كان حيضها اقل من شهر تقضى ايام حيضها متصلة (قوله لثلايقع كله في غير الوقت) لانه وان كان لا يتعين بالتعيين كما أتى الا ان وقوعه بعد وقته يكون قضاء ولذا يشترط له تبييت النية كما مر والاداء خير من القضاء ثم تقييده بقوله كله انما يظهر كما قل ط فيما اذا افطر اليوم الاخير من الشهر املوا فاطر العاشر منه مثلا فلا اى لانه لو استقبل الصوم من الحادى عشر واتم شهرا لزم وقوع بعضه في الوقت وبعضه خارجه (قوله ولو معينا) اى بواحد من الاربعة الآتية فغير المعين لا يختص بواحد منها بالاولى كما لو نذر التصديق بدرهم منكر واطلق (قوله فلو نذر الح) مثال للتعيين في الكل على الشر المرتب ط (قوله فخالف) اى في بعضها او كلها بان تصدق في غير يوم الجمعة ببلد آخر بدرهم آخر على شخص آخر وانما جاز لان الداخل تحت النذر ما هو قرينة وهو اصل التصديق دون التعيين فبطل التعيين ولزمته القرينة كما في الدرر وفي المعراج ولو نذر صوم غد فأخبره الى ما بعد الغد جاز وينبغى ان لا يكون مسيا كمن نذر ان يتصدق بدرهم الساعة فتصدق بعد ساعة اه * (تنبيه) * ذكر العلامة ابن نجيم في رسالته في النذر بالصدقة انه ذكر في الثانية انه لو عين التصديق بدرهم فهلكت سقط النذر قل وهذا يدل على ان قولهم والغنا تعيين الدينار والدرهم ليس عن اطلاقه فيقال الا في هذه فاننا لو اغنياء مطلقا لكان الواجب في ذمته فاذا هلك المعين لم يسقط الواجب وكذا قولهم الغنا تعيين الفقير ليس على اطلاقه لما في البدائع لو قال لله على ان اطعم هذا المسكين شيئا سماء ولم يعينه فلا بد ان يعطيه لذى سمي لانه اذا لم يعين المندور صار تعيين النثير مقصودا فلا يجوز ان يعطى غيره اه هذا وفي الحموى عن العمادية لو امر رجلا وقال تصدق بهذا المال على مساكين اهل الكوفة فتصدق على مساكين اهل البصرة لم يجز وكان ضامنا وفي المنتقى لو وصى لفقراء اهل الكوفة بكذا فعطى الوصى فقراء اهل البصرة جاز عند ابى يوسف وقال محمد يضمن الوصى اه قلت ووجهه ان الوكيل يضمن بمخالفة الامر وان الوصى هل هو بمنزلة الاصيل او الوكيل تأمل (قوله وكذا لو عجل قبله) هذا داخل تحت قوله فخالف (قوله صح) اى خلافا لخميدوز وغيره ان محمد لا يجيز

(ولو نذر صوم شهر غير معين متابعا فافطر يوما) ولو من الايام المنهية (استقبل) لانه اخل بالوصف مع خلو شهر عن ايام نهى بخلاف السنة (لا) يستقبل (في) نذر شهر (معين) لثلايقع كله في غير الوقت (والنذر) من اعتكاف او حج او صلاة او صيام او غيرها (غير المعاق) ولو معينا (لا) يختص بزمان ومكان ودرهم وفقير (فلو نذر التصديق يوم الجمعة بمكة بهذا الدرهم على فلان فخالف جاز وكذا لو عجل قبله فلو عين شهر الاعتكاف او للصوم فعجل قبله عنه صح وكذا لو نذر ان يحج سنة كذا فحج سنة قبلها صح

التعجيل مطلقا وزفر اذا كان الزمان المعجل فيه أقل فضيلة كفى الفتح (فرع) نذر صوم رجب
 فصام قبله تسعة وعشرين يوما وجاء رجب كذلك ينبغي ان لا يجب القضاء وهو الاصح كفى
 السراج أما لو جاء ثلاثين يقضى يوما (قوله او صلاة) بالتونين ويوم منصوب على الظرفية ح
 ولو أضافه لزمه مثل صلاة اليوم غير انه يتم المغرب والوتر أربعاء وقد تقدمت ط (قوله لانه
 تعجيل بعد وجوب السبب) اي فيجوز كما يجوز في الزكاة خلافا لمحمد وزفر فتح (قوله فيلغو
 التعيين) بناء على لزوم المنذور بما هو قرينة فقط فتح وقد مناه عن الدرر اي لان التعيين ليس قرينة
 مقصودة حتى يلزم بالنذر (قوله بخلاف النذر المعلق) اي سواء علقه على شرط يريد مثل ان
 قدم غائب او شفى مريض او لا يريد مثل ان زينت فله على كذا لكن اذا وجد الشرط في الاول
 وجب أن يوفي بنذره وفي الثاني يخبر به وبين كفارة يمين على المذهب لانه نذر بظاهره يمين
 بعمناه كما سيأتي في الأيمان ان شاء الله تعالى (قوله فانه لا يجوز تعجيله الخ) لان المعلق على شرط
 لا ينقد سببا للحال بل عند وجود شرطه كما تقرر في الاصول فلو جاز تعجيله لزم وقوعه قبل
 وجود سببه فلا يصح ويظهر من هذا ان المعلق يتعين فيه الزمان بالنظر الى التعجيل اما تأخيره
 فيصح لان عقاد السبب قبله وكذا يظهر منه أنه لا يتعين فيه المكان والدرهم والفقر لان التعليق
 انما أثر في تأخير السببية فقط فامتنع التعجيل اما المكان والدرهم والفقر فهي باقية على الاصل
 من عدم التعيين لعدم تأثير التعليق في شيء منها فلذا اقتصر كغيره في بيان وجه المخالفة بين المعلق
 وغيره على قوله فانه لا يجوز تعجيله فافاد صحة التأخير وتبديل المكان والدرهم والفقر كافي غير
 المعلق وكأنه لظهور ما قررناه لم ينصوا عليه وهذا مما لا شبهة فيه لمن وقف على التوجيه فافهم
 (قوله ولم يصمه) اما لو صامه فيأتي قريبا (قوله على الصحيح) هو قولهما وقال محمد لزمه
 الوصية بقدر ما فاتته كفى قضاء رمضان وأوفىحه في السراج حيث قال اذا نذر شهر غير معين ثم اقام بعد
 النذر يوما او اكثر يقدر على الصيام فلم يصم فعندها يلزمه الايضاء بالطعام لجميع الشهر ووجهه
 على طريقة الحاكم ان ما ادركه صالح لصوم كل يوم من ايام النذر فاذا لم يصم جعل كالقادر على
 الكل فوجب الايضاء كما لو بقي شهرا صحيحا ولم يصم وعلى طريقة الفتاوى النذر ملزم في الذمة الساعة
 ولا يشترط امكان الاداء وثمرة الخلاف فيما اذا صام ما ادركه على الاول لا يجب عليه الايضاء
 بالباقي وعلى الثاني يجب وكذا فيما اذا نذر ليلا ومات في الليلة لا يجب على الاول لعدم الادراك
 ويجب على الثاني الايضاء بالكل اه ما خصا واقتصر في البدائع وغيره على طريقة الحاكم ثم
 اعلم ان هذا كله في النذر المطلق اما المعين ففي السراج ايضا ولو اوجب على نفسه صوم رجب
 ثم اقام يوما او اكثر ومات ولم يصم ففي الكرخي ان مات قبل رجب لاشئ عليه وهو قول محمد
 خاصة لان المعين لا يكون سببا قبل وقته وعندها على طريقة الحاكم يوصى بقدر ما قدر لان
 النذر سبب ملزم في الحال الا انه لا بد من التمكن وعلى طريقة الفتاوى يوصى بالكل لان النذر
 ملزم بلا شرط لان اللزوم اذا لم يظهر في حق الاداء يظهر في خلفه وهو الاطعام واما ان صام
 ما ادركه او مات عقيب النذر فعلى الاول لا يجب الايضاء بشئ وعلى الثاني يجب الايضاء بالباقي
 ولو دخل رجب وهو مريض ثم صح بعده يوما مثلا فلم يصم ثم مات فعليه الايضاء بالكل اما على الثاني
 فظاهر وكذا على الاول لان بخروج الشهر المعين وصحته بعده يوما مثلا وجب عليه صوم شهر

او صلاة يوم كذا فصلاها
 قبله لانه تعجيل بعد وجوب
 السبب وهو النذر فيلغو
 التعيين شر نبلاية فليحفظ
 (بخلاف) النذر (المعلق)
 فانه لا يجوز تعجيله قبل
 وجود الشرط كما سيجي
 في الأيمان (ولو قال مريض
 لله على ان اصوم شهرا
 مات قبل ان يصح لاشئ
 عليه وان صح) ولو (يوما)
 ولم يصمه (لزمه الوصية
 بجميعه على الصحيح
 كالصحيح اذا نذر ذلك

مطلق فاذا لم يصم فيه وجب الايصاء بالكل كافي النذر المطلق اذا بقي يوما او اكثر وقدر على الصوم ولم يصم اه ملخصا (قوله ومات قبل تمام الشهر) اي ولم يصم في ذلك وعبرة غيره ومات بعد يوم وبقي ما اذا صام ما أدركه فهل يلزمه الوصية بالباقي ام لا ينبغي ان يكون على الطريقتين المذكورتين في المريض وصرح بالزوم في بعض نسخ البحر لکن نسخ البحر في هذا المحل مضطربة ومحرقة تحريفا فاحشا فافهم (قوله بخلاف القضاء) اي فيما اذا فاته رمضان لعذر ثم ادرك بعض العدة ولم يصمه لزمه الايصاء بقدر ما فاته اتفاقا على الصحيح خلافا لما زعمه الطحاوي ان الخلاف في هذه المسئلة ح (قوله بخلاف القضاء) جواب عن قياس محمد النذر على القضاء وبيانه ان النذر سبب ملزم في الحال كما مر اما القضاء فان سببه ادراك العدة ولم يوجد فلا تجب الوصية الا بقدر ما أدرك واعترض بان القضاء يجب بما يجب به الاداء عند المحققين وسبب الاداء شهود الشهر فكذا القضاء واجيب بما فيه خفاء فانظر النهر (قوله بل ان صام حث) لان المضارع المثلث لا يكون جواب القسم الا مؤكدا بالنون فاذا لم توجد وجب تقدير النفي اه ح لكن سيدكر في الأيمان عن العلامة المقدسي ان هذا قبل تغير اللغة اما الآن فالعوام لا يفرقون بين الاثبات والنفي الا بوجود لا وعدمها فهو كاصطلاح لغة الفرس وغيرها في الأيمان (قوله كرمضان) اي بوصل او فصل درر (قوله او صوم) عطف على صوم رجب ح (قوله وكفر) اي فدى (قوله كما مر) اي في شيخ الفاني من انه يطعم كالفطرة (قوله او الزوال) يعني نصف النهار كما مر مرارا (قوله قضى عند الثاني) قلت كذا في الفتح لكن في السراج ولو قال لله على صوم اليوم الذي يقدم فلان فيه أبدا فقدم في يوم قد أكل فيه لم يلزمه صومه ويلزمه صوم كل يوم فيما يستقبل لان النذر عند وجود الشرط يصير كالمكلم بالجواب فيصير كأنه قال لله على صوم هذا اليوم وقد أكل فيه فلا يلزمه قضاؤه وقال زفر عليه قضاؤه اه ونحوه في البحر بلا حكاية خلاف وهو مخالف لما هنا واما قوله ويلزمه صوم كل يوم الح فهو من قوله أبدا (قوله خلافا لثالث) قال في النهر ولو قدم بعد الزوال قال محمد لاشي عليه ولا رواية فيه عن غيره قال السرخسي والظاهر التسوية بينهما اه اي بين القدوم بعد الاكل والقدوم بعد الزوال فالشارح جرى في الفرع الثاني على ذلك الاستظهار ط (قوله فلا قضاء اتفاقا) لانه تبين ان نذره وقع على رمضان ومن نذر رمضان فلاشي عليه ح اي لاشي عليه اذا ادركه كما قدمناه عن السراج (قوله كفر فقط) أقول لا وجه له ومقابل في توجيهه لانه صامه عن رمضان لاعن يمينه لا وجه له ايضا لان النية في فعل المحلوف عليه غير شرط لما صرحوا به من ان فعله مكرها او ناسيا سواء والمحلوف عليه الصوم وقد وجد ثم ظهر ان في عبارة الشارح اختصارا محلا تبع فيه النهر واصل المسئلة ما في الفتح وغيره لو قال لله على ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان شكرا لله تعالى وأراد به اليمين فقدم فلان في يوم رمضان كان عليه كفارة يمين ولا قضاء عليه لانه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر ولو قدم قبل ان ينوي فوى به الشكر لاعن رمضان بر بانية وأجزأه عن رمضان ولا قضاء عليه اه وبه يتضح بقية كلامه فافهم (قوله لزمه كاملا) ويفتحه متى شاء بالعدد لا هلايا والشهر المعين هلاي كذا في اعتكاف فتح القدير ح (قوله فبقية) اي بقية الشهر الذي هو فيه لانه ذكره معر فینصرف الى المعهود بالحضور فان نوى

ومات قبل تمام الشهر لزمه الوصية بالجميع بالاجماع كما في الحجازية بخلاف القضاء فان سببه ادراك العدة (فروع) بل والله اصوم لا صوم عليه بل ان صام حث كالمسيحي في الأيمان * نذر صوم رجب فدخل وهو مريض أفطر وقضى كرمضان او صوم الابد فضعف لا اشتغاله بالمعيشة افطر وكفر كما مر او يوم يقدم فلان فقدم بعد الاكل او الزوال او حیضها قضی عند الثاني خلافا لثالث ولو قدم في رمضان فلا قضاء اتفاقا ولو عني به اليمين كفر فقط الا اذا قدم قبل نيته فنواه عنه بر بانية ووقع عن رمضان ولو نذر شهرا لزمه كاملا او الشهر ببقية او صوم جمعة فالاسبوع

شهره فعلى مانوى لانه محتسب كلامه فتح عن التجنيس وتقدم الكلام فى ذلك (قوله الا ان ينوى اليوم) افاد ان لزوم الاسبوع يكون فيما اذا نوى ايام جمعة او لم ينو شيئا لان الجمعة يذكر ويراد به يوم الجمعة وايام الجمعة لكن الايام اغلب فانصرف المطلق اليه تجنيس قال ح وينبغى انه لو عرف الجمعة ان يلزمه بقيتها على قياس السنة والشهر فان مبدأها الاحد و آخرها السبت فليراجع اه قلت فى البحر ولو قال صوم ايام الجمعة فعليه صوم سبعة ايام اه فتأمل (قوله بخلاف الاول) اى فان السبت يتكرر فيه فاريده المتكرر فى العدد المذكور كأنه قال السبت الكائن فى ثمانية ايام وهو سبتان قال فى المنح ولا يخفى ان هذا اذا لم تكن له نية اما اذا وجدت لزمه مانوى اه ط (قوله تقربا اليهم ٣) كأن يقول ياسيدى فلان ان رد غائبى او عوفى مريضى او قضيت حاجتى فلك من الذهب او الفضة او من الطعام او الشمع او الزيت كذا بحر (قوله باطل وحرام) لوجود منها انه نذر لمخلوق والنذر للمخلوق لا يجوز لانه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق ومنها ان المنذور له ميت والميت لا يملك ومنها انه ان ظن ان الميت يتصرف فى الامور دون الله تعالى فاعتقاده ذلك كفر اللهم الا ان قال يا الله انى نذرت لك ان شفيت مريضى او رددت غائبى او قضيت حاجتى ان اطعم الفقراء الذين بباب السيدة نفيسة او الامام الشافعى او الامام الليث او اشتري حصيرا لمساجدهم او زيتا لوقودها او دراهم لمن يقوم بشعائرها الى غير ذلك مما يكون فيه نفع للفقراء والنذر لله عز وجل وذكر الشيخ انما هو محل لصرف النذر لمستحقه القاطنين برباطه او مسجده فيجوز بهذا الاعتبار ولا يجوز ان يصرف ذلك لغنى ولا لشريف منصب او ذى نسب او علم مالم يكن فقيرا ولم يثبت فى الشرع جواز الصرف للاغنياء للاجماع على حرمة النذر للمخلوق ولا ينعقد ولا تشتغل الذمة به ولانه حرام بل سحت ولا يجوز لحادم الشيخ اخذه الا ان يكون فقيرا اوله عيال فقراء عاجزون فيأخذونه على سبيل الصدقة المبتدأة واخذه ايضا مكروه مالم يقصد النادر التقرب الى الله تعالى وصرفه الى الفقراء ويقطع النظر عن نذر الشيخ بحر ما خصا عن شرح العلامة قاسم (قوله مالم يقصد والحق) اى بان تكون صيغة النذر لله تعالى للتقرب اليه ويكون ذكر الشيخ مرادا به فقراؤه كما مروا لا يخفى ان له الصرف الى غيرهم كما مر سابقا ولا بد ان يكون المنذور مما يصح به النذر كالصدقة بالدراهم ونحوها اما لو نذر زيتا لا يقاد قد يل فوق ضريح الشيخ او فى المنارة كما يفعل النساء من نذر الزيت لسيدى عبد القادر ويوقد فى المنارة جهة المشرق فهو باطل واقبح منه النذر بقراءة المولد فى المنائر مع اشتماله على الغناء واللعب وايهاب ثواب ذلك الى حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله ولا سيما فى هذه الاعصار) ولا سيما فى مولد السيد احمد البدوى نهر (قوله واقد قال الحق) ذكر ذلك هنا فى النهر ولا يخفى على ذوى الافهام ان مراد الامام بهذا الكلام * انما هو ذم العوام * والتباعد عن نسبتهم اليه باى وجه يرام * ولو باسقاط الولاء الثابت الانبرام * وذلك بسبب جهلهم العام * وتغييرهم لكثير من الاحكام * وتقربهم بما هو باطل وحرام * فهم كالانعام يتغير بهم الاعلام * ويتبرؤن من شنائعهم العظام * كما هو دأب الانبياء الكرام * حيث يتبرؤن من الابعاد والارحام * بمخالفتهم الملك العالم * فافهم ما ذكرناه والسلام

٣ مطلبه

فى النذر الذى يقع للاموات
من اكثر العوام من شمع
او زيت او نحوه

الا ان ينوى اليوم ولو نذر
يوم السبت صوم ثمانية ايام
صام سبتين ولو قال سبعة
فسبعة اسبت والفرق ان
السبت لا يتكرر فى السبعة
فحمل على العدد بخلاف
الاول واعلم ان النذر
الذى يقع للاموات من
اكثر العوام وما يؤخذ
من الدراهم والشمع
والزيت ونحوها الى ضرائح
الاولياء الكرام تقربا
اليهم فهو بالاجماع باطل
وحرام مالم يقصدوا صرفها
لفقراء الانام وقد ابتلى
الناس بذلك ولا سيما فى
هذه الاعصار وقد بسطه
العلامة قاسم فى شرح
درر البحار ولقد قال الامام
محمد لو كان العوام عبيدى
لاعتقتهم واسقطت ولائى
وذلك لانهم لا يهتدون
فالكل بهم يتعيرون

(قوله وجه المناسبة له والتأخير) أي وجه مناسبة الاعتكاف للصوم حيث ذكر معه ووجه تأخيره عنه أن الصوم شرط في بعض أنواع الاعتكاف وهو الواجب والشرط يتقدم على المشروط وأن الاعتكاف يطلب مؤكدا في العشر الأخير من رمضان فيختم الصوم به فناسب ختم كتاب الصوم بذكر مسائله (قوله هو لغة الملبث) أي المكث في أي موضع كان وحبس النفس فيه قال في البحر هو لغة افتعال من عكف إذا دام من باب طلب وعكفه حبسه ومنه والهدى معكوفاً سمي به هذا النوع من العبادة لأنه إقامة في المسجد مع شرائط مغرب وفي النهاية مصدر المتعدي العكف ومنه الاعتكاف في المسجد واللازم العكوف ومنه يعكفون على أصنامهم (قوله ذكر) قيده وإن تحقق اعتكاف المرأة في المسجد ميلا إلى تعريف الاعتكاف المطاوع لأن اعتكاف المرأة فيه مكروه كما يأتي بل ظاهر ما في غاية البيان أن ظاهر الرواية عدم تحته لكن صرح في غاية البيان بأنه صحيح بخلاف كافي البحر وقد يقال قيد به نظرا إلى شرطية مسجد الجماعة فإنه شرط لاعتكاف الرجل فقط والاول اولى لقوله بعده أو امرأة في مسجد بيتها تأمل (قوله ولو مميذا) فبلوغ ليس بشرط كافي البحر عن البدائع وشمل العبد فيصح اعتكافه بأذن المولى ولو نذرده فلمسولى منعه ويقضيه بعد العتق وكذا المرأة لكن ليس له منعها بعد الاذن بخلاف العبد لأنه ليس من أهل الملك وأما المكاتب فليس للمولى منعه ولو تطوعا وتماه في البحر (قوله أدت فيه الخمس أولا) صرح بهذا الاطلاق في العناية وكذا في النهر وعزاه الشيخ اسمعيل إلى الفيض والبرازية وخزانة الفتاوى والخلاصة وغيرها ويفهم أيضا وإن لم يصرح به من تعقبه بالقول الثاني هنا بالهداية فافهم (قوله وصححه بعضهم) نقل تصحيحه في البحر عن ابن الهمام (قوله وصححه السروجي) وهو اختيار الطحاوي قال خير الرملي وهو أيسر خصوصاً في زماننا فينبغي أن يعول عليه والله تعالى أعلم (قوله وأما الجامع) لما كان المسجد يشمل الحائض ومسجد الحلة والعم وهو الجامع كما موى دمشق مثلاً أخرجه من عمومه تبعاً للكاظم وغيره لعدم الخلاف فيه (قوله مطابقاً) أي وإنه يصلوا فيه الصلوات كلها عن البحر وفي الخلاصة وغيرها وإنه يكن ثمة جماعة (تأنيده) هذا كله لبيان الصحة قال في النهر والفتح وأما فضل الاعتكاف ففي المسجد الحرام ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم ثم في مسجد الأقصى ثم في الجامع قيل إذا كان يصلي فيه بجماعة فإن لم يكن ففي مسجده أفضل لثلاث يحتاج إلى الخروج ثم ما كان أهله أكثره (قوله في مسجد بيتها) وهو المعد لصلاتها الذي يندب لها ولكل أحد اتخاذ كافي البرازية نهر ومقتضاه أنه يندب للرجل أيضاً أن يخصص موضعاً من بيته لصلاته النافلة أما الفريضة والاعتكاف فهو في المسجد كما لا يخفى قل في السراج وأيس لزوجهما أن يطأها إذا أذن لها لأنه ملكها منافعها فإن منعها بعد الأذن لا يصح منعه ولا ينفى لها الاعتكاف بلاذنه وأما الأمانة فإن أذن لها كره له الرجوع لأنه يخلف وعده وجاز لأنها لا تملك منافعها (قوله ويكره في المسجد) أي تنزيهاً كما هو ظاهر النهاية نهر وصرح في البدائع بأنه خلاف الأفضل (قوله كما إذا لم يكن فيه مسجد) أي مسجد بيت وينبغي أنه لو أعدته للصلاة عند ارادة الاعتكاف أن يصح (قوله وهل يصح الخ) البحث لصاحب النهر

باب الاعتكاف

وجه المناسبة له والتأخير
اشتراط الصوم في بعضه
والطلب الآكد في العشر
الأخير (هو) لغة الملبث
وشرعا (لبث) بفتح اللام
واتضم المكث (ذكر) ولو
ميذا (في مسجد جماعة)
هو ماله امام وهو مؤذن أدت
فيه الخمس أولا وعن
الامام اشتراط أداء الخمس
فيه وصححه بعضهم وقالوا
يصح في كل مسجد وصححه
السروجي وأما الجامع
فيصح فيه مطلقا اتفاقا
(أو) لبث (امرأة في مسجد
بيتها) ويكره في المسجد
ولا يصح في غير موضع
صلاتها من بيتها كما إذا لم
يكن فيه مسجد ولا تخرج
من بيتها إذا اعتكفت
فيه وهل يصح من الخنثى
في بيته لم أره

(قوله والظاهر لا) لانه على تقدير انوثته يصح في المسجد مع الكراهة وعلى تقدير ذكوريته لا يصح في البيت بوجه ح قلت لكن صرحوا بأن ما تردد بين الواجب والبدعة يأتي به احتياطاً وما تردد بين السنة والبدعة يتركه الا ان يقال المراد بالبدعة المكروه تحريماً وهذا ليس كذلك ولا سيما اذا كان الاعتكاف مندوراً (قوله فاللبث هو الركن) فيه ان هذا حقيقة اللغوية اما حقيقة الشرعية فهي اللبث المخصوص اى في المسجد تأمل (قوله من مسلم ناقل) لان النية لا تصح بدون الاسلام والعقل فهما شرطان لها وبه يستغنى عن جعلهما شرطين للاعتكاف المشروط بانية كما افاده في البحر (قوله طاهر من جنابة الخ) جعل في البدائع الطهارة من هذه الثلاثة شرطاً للاعتكاف قال في النهر وينبغي ان يكون اشتراط الطهارة من الحيض والنفاس فيه على رواية اشتراط الصوم في نقله اما على عدمه فينبغي ان يكون من شرائط الحل فقط كالطهارة من الجنابة ولم أر من تعرض لهذا اه والحاصل ان الطهارة من الثلاثة شرط للحل ومن الاولين شرط للصحة ايضا في المندور وكذا في النفل على رواية اشتراط الصوم فيه بخلاف الجنابة لصحة الصوم معها وببحث فيه الرحتى بما صرحوا به من ان المقصد الاصلى من شرعية الاعتكاف انتظار الصلاة بالجماعة والحائض والنفساء ليسا باهل للصلاة اى فلا يصح اعتكافهما بخلاف الجنب اذ يمكنه الطهارة والصلاة اه ويلزمه ان الجنب لو لم يتطهر ويصلى لا يصح منه ويلزمه ايضا ان يكون من شروط صحته الصلاة بالجماعة ولم يقل به احد تأمل (قوله شرطان) خبر المبتدأ وهو الكون وما عطف عليه (قوله بلسانه) فلا يكفي لايحجابه نية منع عن شمس الاثمة (قوله وبالشروع) نقله في البحر عن البدائع ثم قال ولا يخفى انه مفرع على ضعيف وهو اشتراط زمن للتطوع واما على المذهب من ان اقل النفل ساعة فلا اه وسياً تى قريباً ايضا مع جوابه (قوله وبالتعليق) عطف على قوله بالنذر وهذا قرينة على انه اراد بالنذر النذر المطلق كما قيد به في البدائع فلا يرد ان صورة التعليق نذر ايضا وان مقتضى العطف خلافه نعم الاظهر ان يقول واجب بالنذر منجزاً أو معاقفاً كما عبر في البحر والامداد فافهم (قوله اى سنة كفاية) نظيرها اقامة التراويح بالجماعة فاذا قام بها البعض سقط الطلب عن الباقي فلم يأثموا بالمواظبة على التارك بلا عذر ولو كان سنة عين لا ثموا بترك السنة المؤكدة اثمادون اثم ترك الواجب كما مر بيانه في كتاب الطهارة (قوله لاقتراها الخ) جواب عما اورد على قوله في الهداية والصحيح انه سنة مؤكدة لان النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليه في العشر الاواخر من رمضان والمواظبة دليل السنة اه من ان المواظبة بلا ترك دليل الوجوب والجواب كما في العناية انه غاية الصلاة والسلام لم ينكر على من تركه ولو كان واجبا لا نكر اه وحاصله ان المواظبة انما تفيد الوجوب اذا اقترنت بالانكار على التارك (قوله هو بمعنى غير المؤكدة) مقتضاه انه يسمى سنة ايضا ويدل عليه انه وقع في كلام الهداية في باب الوتر اطلاق السنة على المستحب (قوله وشرط الصوم لصحة الاول) اى النذر حتى لو قال الله على ان اعتكف شهراً بغير صوم فعليه ان يعتكف ويصوم بحر عن الظهيرية (قوله على المذهب) راجع لقوله فقط وهو رواية الاصل ومقابله رواية الحسن انه شرط للتطوع ايضا وهو مبنى على اختلاف الرواية في ان التطوع مقدر بيوم او لا ففي رواية الاصل غير

والظاهر لا احتمال ذكوريته
(بنية) فاللبث هو الركن
والكون في المسجد والنية
من مسلم عاقل طاهر
من جنابة وحيض ونفاس
شرطان (وهو) ثلاثة
اقسام (واجب بالنذر)
بلسانه وبالشروع وبالتعليق
ذكره ابن الكمال (وسنة
مؤكدة في العشر الاخير
من رمضان) اى سنة
كفاية كما في البرهان وغيره
لاقتراها بعدم الانكار
على من لم يفعله من الصحابة
(ومستحب في غيره من
الازمنة) هو بمعنى غير
المؤكدة (وشرط الصوم
ل) صحة (الاول) اتفاقاً
(فقط) على المذهب (فلو
نذراعتكاف ليلة لم يصح)

مقدر فلم يكن الصوم شرطاً له وعلى رواية تقديره بيوم وعلى رواية الحسن أيضاً يكون الصوم شرطاً له كما في البدائع وغيرها قلت ومقتضى ذلك أن الصوم شرط أيضاً في الاعتكاف المسنون لأنه مقدر بالعشر الأخير حتى لو اعتكفه بلا صوم لمرض أو سفر ينبغي أن لا يصح عنه بل يكون نفلاً فلا تحصل به إقامة سنة الكفاية ويؤيده قول الكثر سن لبث في مسجد بصوم ونية فإنه لا يمكن حمله على المنذور لتصريحه بالسنية ولا على التطوع لقوله بعدمه وإفله نفلاً ساعة فتعين حمله على المسنون سنة مؤكدة فيدل على اشتراط الصوم فيه وقوله في البحر لا يمكن حمله عليه لتصريحهم بأن الصوم إنما هو شرط في المنذور فقط دون غيره فيه نظر لأنهم إنما صرحوا بكونه شرطاً في المنذور غير شرط في التطوع وسكتوا عن بيان حكم المسنون لظهور أنه لا يكون إلا بالصوم عادة ولهذا قسم في متن الدرر الاعتكاف إلى الأقسام الثلاثة المنذور والمسنون والتطوع ثم قال والصوم شرط لصحة الأول لا الثالث ولم يتعرض للثاني لما قلنا ولو كان مرادهم بالتطوع ما يشمل المسنون لكان عليه أن يقول شرط لصحة الأول فقط كما قال المصنف فعبارة صاحب الدرر أحسن من عبارة المصنف لما علمته هذا ما ظهر لي **(قوله وان نوى معها اليوم)** أما لو نذر اعتكاف اليوم ونوى الليلة معه لزمه كما في البحر **(قوله والفرق لا يخفى)** وهو أنه في الأولى لما جعل اليوم تبعاً لليلة وقد بطل نذره في المتبوع وهو الليلة بطل في التابع وهو اليوم وفي الثانية أطلق الليلة وأراد اليوم مجازاً مرسلًا بمرتبين حيث استعمل المقيد وهو الليلة في مطلق الزمن ثم استعمل هذا المطلق في المقيد وهو اليوم فكان اليوم مقصوداً اهـ ح قلت لكن هذا الفرع مشكل فإن الجائز هو إطلاق النهار على مطلق الزمان دون إطلاق الليل ولو ساغ الإطلاق المذكور بعلاقة الإطلاق والتقيد أو غيرها لساغ إطلاق السماء على الأرض أو النخلة على شيء طويل غير الإنسان مع أن المصريح به في كتب الأصول عدمه وإيضاً صرحوا بأنه إذا نوى بالعق الطلاق صح لأن العتق وضع لإزالة ملك الرقبة والطلاق لإزالة ملك المتعة والأولى سبب للثانية فصح المجاز بخلاف ما لو نوى بالطلاق العتق فإنه لا يصح مع أنه لا يمكن فيه ادعاء الإطلاق والتقيد فليتأمل **(قوله لأنه يدخل الليل تبعاً)** ولا يشترط للتبع ما يشترط للأصل بحر **(قوله لا يجزاه)** للمشروط قصداً أي لا يشترط إيقاعه مقصوداً لأجل الاعتكاف المشروط كما لا يشترط إيقاع الطهارة قصداً لأجل الصلاة بل إذا حضرت الصلاة وكان متوضاً قبلها لغيرها ولو للتبريد يكفيها **(قوله فلو نذر اعتكاف شهر رمضان)** الظاهر أن مثله ما إذا نذر صوم شهر معين ثم نذر اعتكاف ذلك الشهر أو نذر صوم الأبد ثم نذر اعتكافاً فليتأمل ويراجع اهـ ح قلت ووجه التأمل ما ذكرنا من أن الصوم المقصود للاعتكاف إنما سقط في رمضان لشرف الوقت كما يأتي تقريره والشرف غير موجود في الصوم المنذور **(قوله لكن قالوا الخ)** قال في الفتح ومن التفرعات أنه لو أصبح صائماً متطوعاً أو غير ناو للصوم ثم قال لله على أن اعتكف هذا اليوم لا يصح وإن كان في وقت تصبح منه نية الصوم لعدم استيعاب النهار وعند أبي يوسف أقله أكثر النهار فإن كان قاله قبل نصف النهار لزمه فإن لم يعتكفه قضاء اهـ وقد ظهر أن علة عدم الصحة عدم استيعاب الاعتكاف للنهار لا تعذر جعل التطوع واجباً

وان نوى معها اليوم لعدم محليتها للصوم أما لو نوى بها اليوم صح والفرق لا يخفى (بخلاف ما لو قال) في نذره (ليلاً ونهاراً فإنه يصح) وإن لم يكن الليل محلاً للصوم لأنه (يدخل الليل تبعاً) أعلم أن (الشرط) في الصوم مراعاة (وجوده لا إيجاده) للمشروط قصداً (فلو نذر اعتكاف شهر رمضان لزمه واجزأه) صوم رمضان (عن صوم الاعتكاف) لكن قالوا لو صام تطوعاً ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم لم يصح لانعقاده من أوله تطوعاً فتعذر جعله واجباً (وان لم يعتكف) رمضان المعين

وانه لا محل للاستدراك المفاد ولكن بل هي مسألة مستقلة لاتعاقق لها بما في المتن اه ح قلت
 ما علل به الشارح علل به في التارخانية والتجيس والولوالجية والمعراج وشرح درر البحار
 فيكون ذلك علة اخرى لعدم صحة النذر وبه يصح الاستدراك على قوله الشرط وجوده
 لايجاداه فان الشرط هنا وهو الصوم موجود مع انه لم يصح النذر بالاعتكاف والحاصل انه
 لم يصح لعدم استيعاب النهار بالاعتكاف وعدم استيعابه بالصوم الواجب وبه علم ان الشرط
 صوم واجب بنذر الاعتكاف او غيره كرمضان ويمكن دفع الاستدراك بهذا فافهم **(قوله**
قضى شهرا غيره) اي متابعا لانه التزم الاعتكاف في شهر بعينه وقد فاتت فيقضيه متابعا كما
 اذا اوجب اعتكاف رجب ولم يعتكف فيه بدائع **(قوله** سوى قضاء رمضان الاول) اما
 قضاء رمضان الاول فانه ان قضاء متابعا واعتكف فيه جاز لان الصوم الذي وجب فيه
 الاعتكاف باق فيقضيهما بصوم شهر متابعا بدائع اي لان القضاء خلف عن الاداء فاعطى
 حكمه كما اشار اليه الشارح **(قوله** وتحقيقه في الاصول) وهو ان النذر كان موجبا للصوم
 المقصود ولكن سقط اشرف الوقت ولما لم يعتكف في الوقت صار ذلك النذر بمنزلة نذر مطلق
 عن الوقت فعاد شرطه الى الكمال بان وجب الاعتكاف بصوم مقصود لزوال المانع وهو
 رمضان فان قات على هذا كان ينبغي ان لا يتأدى ذلك الاعتكاف في صوم قضاء ذلك الشهر
 كما لو نذر مطلقا قات العلة الاتصال بصوم الشهر مطلقا وهو موجود فان قات الشرط
 يراعى وجوده ولا يجب كونه مقصودا كالتوضأ للتبرد تجوز به الصلاة ورمضان الثاني
 على هذه الصفة قات حدوث صفة الكمال منع الشرط عن مقتضاه فلا بد ان يكون مقصودا
 اه ح عن شرح المنار لابن ملك * (تنبيه) في البدائع لو اوجب اعتكاف شهر بعينه فاعتكف
 شهرا قبله اجزاء عند ابى يوسف لا عند محمد وهو على الاختلاف في النذر بصوم شهر معين
 فصام قبله اه اي بناء على ان النذر غير المعاق لا يختص بزمان ولا مكان كما مر بخلاف المعلق
 وقد منا ان الخلاف في صحة التقديم لا التأخير والظاهر انه لا فرق بين نذر اعتكاف رمضان
 او شهر معين غيره فيصح اعتكافه قبله وبعده في القضاء وغيره سوى رمضان آخر غير انه
 ان فعله في غير رمضان الاول او قضائه لا بد له من صوم مقصود كما هو صريح المتن وليس في
 كلامهم ما يدل على انه لا يصح في غيرها مطلقا وانما فيه الفرق بينهما وبين غيرها بانه لو فعله
 فيهما اغنى عن صوم مقصود للاعتكاف بسبب شرف الوقت وخلفه وفي غيرها لا بد من
 صوم مقصود له وهذا ظاهر لا خفاء فيه فافهم **(قوله** ثم قطعه) الاولى ثم تركه ولكن سماه
 قطعا نظرا الى رواية الحسن بتقديره بيوم **(قوله** لانه لا يشترط له الصوم) الاولى التعليل
 بانه غير مقدر بمدة لما علمته مما مر ان الاختلاف في اشتراط الصوم له وعدمه مبنى على الاختلاف
 في تقديره بيوم وعدمه وكلامه يفيد العكس تأمل **(قوله** وما في بعض المعبرات) كالبدائع
 وتبعه ابن كمال كما نقله الشارح عنه فيما مر **(قوله** مفرع على الضعيف) اي على رواية الحسن
 انه مقدر بيوم اقول لكن بعد ما صرح صاحب البدائع بلزومه بالشروع ذكر رواية
 الحسن ووجهها وهو ان الشروع في التطوع موجب للآتمام على اصل الاحتبابا صيانة للمؤدى
 عن البطلان ثم ذكر رواية الاصل انه غير مقدر بيوم واجاب عن وجه رواية الحسن بقوله

(قضى شهرا) غيره (بصوم
 مقصود) اعود شرطه الى
 الكمال الاصل فلم يجز في
 رمضان آخر ولا في واجب
 سوى قضاء رمضان الاول
 لانه خلف عنه وتحقيقه في
 الاصول في بحث الامر
 (واقه نفلا ساعة) من ليل
 او نهار عند محمد وهو ظاهر
 الرواية عن الامام لبناء
 النفل على المساحة وبه
 يفتى والساعة في عرف
 الفقهاء جزء من الزمان
 لاجزاء من اربعة وعشرين
 كما يقوله المنجمون كذا
 في غرر الاذكار وغيره
 (فلو شرع في نفيه ثم قطعه
 لا يلزمه قضاءه) لانه
 لا يشترط له الصوم (على
 الظاهر) من المذهب وما
 في بعض المعبرات انه
 يلزم بالشروع مفرع على
 الضعيف قاله المصنف
 وغيره

وقوله الشروع فيه موجب مسلم لكن بقدر ما اتصل به الاداء ولما خرج فماوجب الا ذلك
 القدر فلا يلزمه اكثر من ذلك اه فعلم ان قول البدائع اولا انه يلزم بالشروع مراده به
 لزوم ما اتصل به الاداء لا لزوم يوم فهو مفرغ على رواية الاصل التي هي ظاهر الرواية فافهم
(قوله وحرم الح) لانه ابطال للعبادة وهو حرام لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم بدائع **(قوله)**
 اما النفل) اي الشامل للسنة المتوكدة ح قلت قدمنا ما يفيد اشتراط الصوم فيها بناء على انها
 مقدرة بالعشر الاخير ومفاد التقدير ايضا لزوم بالشروع تأمل ثم رأيت المحقق ابن الهمام
 قال ومقتضى النظر لو شرع في المسنون اعني العشر الاواخر بنيت ثم افسده ان يجب قضاؤه
 تخريجا على قول ابي يوسف في الشروع في نفل الصلاة ناديا اربعا لاعلى قولهما اه اي يلزمه
 قضاء العشر كله لو افسد بعضه كما يلزمه قضاء اربع لو شرع في نفل ثم افسد الشفع الاول عند
 ابي يوسف لكن صحح في الخلاصة انه لا يقضى الا ركعتين كقولهما نعم اختار في شرح المنية
 قضاء الاربع اتفاقا في الرتبة كالاربعة قبل الظهر والجمعة وهو اختيار الفضلي وصححه في
 النصاب وتقدم تمامه في النوافل وظاهر الرواية خلافه وعلى كل فيظهر من بحث ابن الهمام
 لزوم الاعتكاف المسنون بالشروع وان لزوم قضاء جميعه اوباقه مخرج على قول ابي يوسف
 اما على قول غيره فيقضى اليوم الذي افسده لاستقلال كل يوم بنفسه وانما قلنا اي باقيه بناء
 على ان الشروع ملزم كالنذر وهو لو نذر العشر يلزمه كله متبعا ولو افسد بعضه قضى باقيه
 على ما مر في نذر صوم شهر معين والحاصل ان الوجه يقضى لزوم كل يوم شرع فيه
 عندها بناء على لزوم صومه بخلاف الباقي لان كل يوم بمنزلة شفع من النافذة الرباعية وان
 كان المسنون هو اعتكاف العشر بتمامه تأمل **(قوله لانه منه)** سم فعل من انجى اه ح
 اي متمم للنفل **(قوله كما مر)** اي من قول المصنف واقله نفلا ساعة **(قوله الخروج)** اي
 من معتكفه ولو مسجد البيت في حق المرأة ط فلو خرجت منه ولو الى بيتها بطل اعتكافها
 لو واجبا وانتهى لو نفلا بحر **(قوله الحاجة الانسان الح)** ولا يمكنك بعد فراغه من الطهور
 ولا يلزمه ان ياتي بيت صديقه القريب واختلاف فيما لو كان له بيتان فأتى البعيد منهما قيل فسد
 وقيل لا وينبغي ان يخرج على القولين ما لو ترك بيت الحلاء للمسجد القريب وأتى بيته نهر
 ولا يبعد الفرق بين الخلافية وهذه لان الانسان قد لا يالف غير بيته رحمتي اي اذا كان
 لا يالف غيره بان لا يتيسر له الا في بيته فلا يبعد الجواز بالاخلاف وليس كالمكث بعدها
 ما لو خرج لها ثم ذهب لعبادة مريض او صلاة جنازة من غير ان يكون خرج لذلك قصدا فانه
 جائز كما في البحر عن البدائع **(قوله طيعية)** حال او خبر المكان محذوفة اي سواء كانت
 طيعية او شرعية وفسر ابن الشامي الطيعية بما لا بد منها وما لا يقضى في المسجد **(قوله)**
(وغسل) عدة من الطيعية تبعا للاختيار والنهر وغيرها وهو موافق لما علمته من تفسيرها
 وعن هذا اعترض بعض الشراح تفسير الكثر لها بالبول والغائط بان الاولى تفسيرها بالطهارة
 ومقدماتها ليدخل الاستحزاء والوضوء والغسل لمشاركتها لهما في الاحتياج وعدم الجواز
 في المسجد اه فافهم **(قوله ولا يمكنه الح)** فلو امكنه من غير ان يتلو المسجد فلا بأس به
 بدائع اي بان كان فيه بركة ماء او موضع معد للطهارة او اغتسل في اناء بحيث لا يصيب المسجد

(وحرم عليه) اي على
 المعتكف اعتكافا واجبا
 اما النفل فله الخروج لانه
 منه له لا يبطل كما مر
 (الخروج الحاجة
 الانسان) طيعية قبول
 وغائط وغسل لو احتلم
 ولا يمكنه الاغتسال في
 المسجد كذا في النهر

الماء المستعمل قال في البدائع فان كان بحيث يتلوث بالماء المستعمل يمنع منه لان تنظيف المسجد واجب اه والتقييد بعدم الامكان يفيد انه لو امكن كما قلنا فخرج انه يفسد وهل يجري فيه الخلاف المار فيما لو كان له بيتان فأتى البعيد منهما محل نظر لان ذلك بعد الخروج وفرق بينه وبين ما قبله بدليل مامر من انه بعده له الذهاب لعيادة مريض لكن قول البدائع لا بأس به ربما يفيد الجواز فتأمل (قوله أو شرعية) عطف على طوعية ولفظة أو من المتن والواو في الجمعة من الشرح اه ح (قوله وعيد) أفاد صحة النذر بالاعتكاف في الايام الخمسة المنية وفيه الاختلاف السابق في نذر صومها لان الصوم من لوازم الاعتكاف الواجب فعلى رواية محمد عن الامام يصح لكن يقال له اقض في وقت آخر ويكفر الممين ان اراده وان اعتكف فيها صح وأساء وعلى رواية ابى يوسف عنه لا يصح نذره كالنذر بالصوم فيها بدائع (قوله أو مؤذنا) هذا قول ضعيف والصحيح انه لا فرق بين المؤذن وغيره كافي البحر والامدادح (قوله وباب المنارة خارج المسجد) اما اذا كان داخله فكذلك بالاولى قال في البحر وصعود المأذنة ان كان بابها في المسجد لا يفسد والا فكذلك في ظاهر الرواية اه ولو قال الشارح وأذان ولو غير مؤذن وباب المنارة خارج المسجد لكان اولى ح قلت بل ظاهر البدائع ان الاذان ايضا غير شرط فإنه قال ولو صعد المنارة لم يفسد بخلاف وان كان بابها خارج المسجد لانها منه لانه يمنع فيها من كل ما يمنع فيه من البول ونحوه فاشبه زاوية من زوايا المسجد اه لكن ينبغي فيما اذا كان بابها خارج المسجد ان يقيد بما اذا خرج للاذان لان المنارة وان كانت من المسجد لكن خروجه الى بابها لا للاذان خروج منه بلا عذر وبهذا لا يكون كلام الشارح مفرعا على الضعيف ويكون قوله وباب المنارة الخ جملة حالية معتبرة المفهوم فافهم (قوله مع سنتها) اى ومع الخطبة كما في البدائع ولم يذكره للعلم به لان السنة تكون قبل خروج الخطيب ولم يذكر تحية المسجد ايضا مع ذكرهم لها هنا لانه ضعيف اذ صرح حوايا بأنه اذا شرع في الفريضة حين دخل المسجد اجزاء عن تحية المسجد لحصولها بذلك فلا حاجة الى تحية غيرها وكذا لو شرع في السنة كذا في البحر تبعا للفتح لكن نقل الخير الرملى عن خط العلامة المقدسى انه لا شك ان صلاة التحية بالاستقلال افضل من الاتيان بها في ضمن الفريضة ولا يخفى ان من يعتكف ويلزم باب الكريم انما يروم ما يوجب له مزيد التفضيل والتكريم اه فافهم (قوله على الخلاف) اى اربعا عنده وستا عندها بدائع قال في البحر وقد ظهر بهذا ان الاربع التى تصلى بعد الجمعة بنية آخر ظهر عليه لا اصل لها في المذهب لتصهم هنا على انه لا يصلى الا السنة البعدية ولان من اختارها من المتأخرين اختارها للشك في سبق جمعة بناء على عدم جواز تعددها في مصر وقد نص الامام السرخسى على ان الصحيح من المذهب الجواز فلا ينبغي الافتاء بها في زماننا لانهم تطرقوا منها الى التكاسل عن الجمعة وظن انها غير فرض وان الظاهر كاف عنها واعتقاد ذلك كفر اه ملخصا قلت وفي هذا الظهور خفاء لان الاصل عدم تعدد الجمعة وليس في كل البلاد فايكن اقتصارهم على بيان السنة مبني على ذلك ولان المعتكف لا يلزم ان يأتى بها في مسجد الجمعة بل يأتى بها في معتكفه وكون الصحيح حوازا للتعدد لا ينافى استحباب تلك الاربع خروجها من الخلاف القوي الواقع في مذهبنا ومذهب الغير وقدما

قوله وعيد هكذا بخطه
والذى في نسخ الشارح
كعيد وهو الانسب بقوله
اولا قبول اه مصححه

(او) شرعية كعيد واذان
لو مؤذنا وباب المنارة
خارج المسجد و (الجمعة
وقت الزوال و من بعد
منزله) اى معتكفه (خرج
في وقت يدركها) مع سنتها
يحكم في ذلك رأيه ويستن
بعدها اربعا او ستا على
الخلاف

في باب الجمعة التصريح عن النهر وغيره بأنه لاشك في استحبابها وكون الاولى ان لا يفتى بها في زماننا لما ذكره لا يلزم منه عدم الاتيان بها ممن لا يخشى منه ذلك كما مر هناك مبسوطا عن المقدسي وغيره فقد ذكره بالمراجعة فافهم **(قوله ولو مكث أكثر)** كيوم وليلة أو اتم اعتكافه فيه سراج **(قوله لانه محل له)** أي مسجد الجمعة محل للاعتكاف وفيه اشارة الى الفرق بين هذا وبين ما لو خرج لبول أو غائط ودخل منزله ومكث فيه حيث يفسد كما مر وفي البدائع وما روى عنه صلى الله عليه وسلم من الرخصة في عيادة المريض و صلاة الجنائز فقد قال ابو يوسف ذلك محمول على الاعتكاف التطوع ويجوز حمل الرخصة على ما لو خرج لوجه مباح كحاجة الانسان او الجمعة وعاد مريضا أو صلى على جنازة من غير ان يخرج لذلك قصد او ذلك جائز اه وبه علم انه بعد الخروج لوجه مباح انما يضر المكث لو في غير مسجد لغير عيادة **(قوله لمخالفة ما التزمه)** أي من الاعتكاف في المسجد الاول لانه لما ابتدأ الاعتكاف فيه فكأنه عينه لذلك فيكره تحوله عنه مع امكان الاتمام فيه بدائع قلت ولعله لم يتعين بناء على انه لا يتعين الزمان والمكان في النذر كما مر وعدم جواز الخروج منه بلا عذر لالتعنه بل لان الخروج مضاد لحقيقة الاعتكاف الذي هو البت والاقامة * (تمة) * لم يذكر جواز خروجه للجماعة وقدمنا عن النهر والفتح ما يفيد ويأتي في كلامه ما يفيد ايضا وفي البحر عن البدائع لو احرم بحج أو عمرة اقام في اعتكافه الى فراغه منه فان خاف فوت الحج يحج ثم يستقبل الاعتكاف لان الحج اهم وانما يستقبله لان هذا الخروج وان وجب شرعا فانما وجب بعقده وعقده لم يكن معلوم الوقوع فلا يصير مستثنى في الاعتكاف اه **(قوله فيقضيه)** أي لو واجبا بالنذر اما التطوع لو قطعه قبل تمام اليوم فلا الا في رواية الحسن كما مر ويقضى المنذور مع الصوم غير انه لو كان شهرا معينا يقضى قدر ما فسد والا استقبله لانه لزمه متابعا ولا فرق بين فساده بصنعه بلا عذر كالجماع مثلا الا الردة أو لعذر كخروجه لمرض او بغير صنعه اصلا كحيض وجنون واغماء طويل واما حكمه اذافات عن وقته المعين فان فات بعضه قضاء لا غير ولا يجب الاستقبال أو كله قضى الكل متابعا فن قدر ولم يقض حتى مات أوصى لكل يوم بطعام مسكين وان قدر على البعض فكذلك ان كان صحيحا وقت النذر والا فان صح يوما فعلى الاختلاف المار في الصوم والا فلا شيء عليه بدائع ملخصا **(قوله اذا افسده بالردة)** لانها تسقط ما وجب عليه قبلها بايجاب الله تعالى أو ايجابه والنذر من ايجابه اه ح أي وليس سببه باقيا لانه النذر وقد قال في الفتح ان نفس النذر بالقربية قرينة فيبطل بالردة كسائر القرب اه واذا بطل سببه لم يجب قضاؤه بخلاف الحج والصلاة الوقتية لبقاء سببهما **(قوله قالوا هو الاستحسان)** لان في القليل ضرورة كذا في الهداية بدون لفظة قالوا المشعرة بالخلاف والضعف ولكنه اتى بها ميلا الى ما بحثه الكمال **(قوله وببحث فيه الكمال)** حيث قال قوله وهو استحسان يقتضى ترجيحه لانه ليس من المواضع المعدودة التي رجح فيها القياس على الاستحسان ثم منع كونه استحسانا بالضرورة بأن الضرورة التي يناف بها التخفيف هي الضرورة اللازمة أو الغالبة الوقوع مع انهما أي الامامين يحيزان الخروج بغير ضرورة اصلا لان فرض المسئلة في خروجه اقل من نصف يوم لحاجة اولابل للعب وانما لاشك في ان من خرج من المسجد الى

ولو مكث أكثر لم يفسد لانه محل له وكره تنزيها لمخالفة ما التزمه بلا ضرورة (فلو خرج) ولو ناسيا (ساعة) زمانية لا رملية كما مر (بلا عذر فسد) فيقضيه الا اذا افسده بالردة واعتبرا اكثر النهار قالوا هو الاستحسان وببحث فيه الكمال (و) ان خرج (بعذر يغلب وقوعه

السوق للمب والاهو والقمار الى ما قبل نصف النهار ثم قال يا رسول الله انا معتكف قال ما
 ابعذك عن المعتكفين اه ملخصا وقد اطال في تحقيق ذلك كما هو دأبه في التحقيق رحمه الله
 تعالى وبه علم انه لم يسلم كونه استحسانا حتى يكون مما رجع فيه القياس على الاستحسان كما افاده
 الرحمن فافهم **(قوله وهو مامر)** اي من الحاجة الطبيعية والشرعية **(قوله)** والا لكان النسيان
 اولى **(الح)** لانه عذر ثبت شرعا اعتبار الصحة معه في بعض الاحكام فتح اي كما في اكل الصائم ناسيا
 وصحة الوقتية عند نسيانه الفائتة **(قوله)** كما حققه الكمال حيث قال والذي في الخانية والحلاصة
 انه لو خرج ناسيا او مكرها او لبول فحبسه الغريم ساعة او لمرض فسد عنده وعلل في الخانية
 المرض بانه لا يغلب وقوعه فلم يصير مستثنى عن الايجاب فاذا فسد في الكل وعلى هذا يفسد
 لو لاعادة مريض او شهود جنازة وان تعينت عليه الا انه لا يأنم كما في المرض بل يجب كافي
 الجمعة ولا يفسد بها لانها معلوم وقوعها فكانت مستثناة وعلى هذا اذا خرج لا تقاذ غريق
 او حريق او جهاد عم نفيه فسد ولا يأنم وكذا اذا انهدم المسجد ونص عليه في الخانية وغيرها
 وكذا تفرق اهله وانقطاع الجماعة منه ونص الحاكم في الكافي فقال واما قول ابي حنيفة فاعتكفه
 فاسد اذا خرج ساعة لغير غائط او بول او جمعة اه ملخصا **(قوله)** خلافا لما فصله الزيلعي
 حيث جعل الخروج اعادة المريض والجنازة وصلاتها وانجاء الغريق والحريق والجهاد اذا كان
 النفي عاما واداء الشهادة مفسدا بخلاف خروجه الى مسجد آخر بانهدام المسجد او تفرق
 اهله لعدم صلوات الخمس فيه واخراج ظالم كرها وخوفه على نفسه او ماله من المكابرين
 ومشى في نور الايضاح على هذا التفصيل لاعلى ما يأتي عن النهر فافهم **(قوله)** لكن في النهر
 حيث قال صرح في البدائع وغيرها بان عدم الفساد في الانهدام والاكرام استحسان لانه
 مضطر اليه لما انه بعد الانهدام خرج من ان يكون معتكفا لانه لا يصلي بالجماعة الصلوات
 الخمس وهذا يفيد عدم الفساد بتفريق اهله اه وفي الشرنبلالية انه نص على الاستحسان في
 ذلك في المحيط والمبني والجوهرة قلت وكذا في المجتبى والسراج والتتارخانية وبهذا سقط
 ما ذكره ابو السعود محشي مسكين من ان ما في البدائع وغيرها قول الصاحبين وان الزيلعي
 ومسكين والشرنبلالي وغيرهم خلطوا احدا القولين بالآخر واطال فيه بما لا يجدي اذ لو كان
 قول الصاحبين فما معنى الاستحسان في بعض الاعذار دون بعض وها يقولان بعدم الفساد
 بالخروج اقل من نصف نهار بلا عذر اصلا وايضا لو كان ذلك قولهما لتقله واحدا منهم بل
 صرح في البدائع في مسئلتى الانهدام والاكرام بانه لا يفسد اذا دخل مسجدا آخر من ساعته
 استحسانا فقلوه من ساعته صريح في انه على قول الامام والحاصل ان مذهب الامام الفساد
 بالخروج الالبول او غائط او جمعة كما مر التصريح به عن كافي الحاكم وعليه مامر عن الخانية
 والحلاصة والفتح وان بعض المشايخ استحسن عدمه في بعض المسائل وكأنه في الخانية لم يرهذا
 الاستحسان وجبها لان انهدام المسجد لا يخرج عنه كونه معتكفا بناء على القول بان اقامة
 الخمس فيه بالجماعة غير شرط كما مر اول الباب ولان الخروج لمرض وحض ونسيان اذا كان
 مفسدا مع انه من قبل من له الحق سبحانه وتعالى فيكون للاكرام الذي هو من قبل العبد
 مفسدا بالاولى ولعل المحقق ابن الهمام نظر الى هذا فتبع المنقول في كافي الحاكم الذي هو

قوله لو لا عادة مريض
 هكذا بخطه لعل صوابه
 لو لعادة مريض اه
 مصححه

وهو ما مر لا غير (لا)
 يفسد واما ما لا يغلب كانجاء
 غريق وانهدام مسجد
 فسقط للأنم لا للبطالان
 والا لكان النسيان اولى
 بعدم الفساد كما حققه
 الكمال خلافا لما فصله
 الزيلعي وغيره لكن في
 النهر وغيره جعل عدم
 الفساد لانهدامه وبطلان
 جماعته واخراجه كرها
 استحسانا

تلخيص كتب ظاهر الرواية وفي الحاشية وغيرها وتبعه صاحب البحر واعتمده صاحب البرهان حيث اقتصر عليه في متنه مواهب الرحمن وتبعهم المصنف ايضا وكذا العلامة المقدسي في شرحه وان خالف فيه الشرنبلالي فافهم **(قوله وفي التارخانية)** ومثله في التمهستانى **(قوله لو شرط)** فيه ايماء الى عدم الاكتفاء بالنية ابو السعود **(قوله جاز ذلك)** قات يشير اليه قوله في الهداية وغيرها عند قوله ولا يخرج الحاجة الانسان لانه معلوم وقوعها فلا بد من الخروج فيصير مستثنى اه والحاصل ان ما يغلب وقوعه يصير مستثنى حكما وان لم يشترطه وما لا فلا الا اذا شرطه **(قوله وخص المعتكف بأكل الخ)** اى فى المسجد والباء داخلة على المقصور عليه بمعنى ان المعتكف مقصور على الاكل ونحوه فى المسجد لا يحل له فى غيره ولو كانت داخلة على المقصور كما هو المتبادر يرد عليه ان النكاح والرجعة غير مقصورين عليه لعدم كراهتهما لغيره فى المسجد واعلم انه كما لا يكره الاكل ونحوه فى الاعتكاف الواجب فكذلك فى التطوع كما فى كراهية جامع الفتاوى ونصه يكره النوم والاكل فى المسجد لغير المعتكف واذا اراد ذلك ينبغي ان ينوى الاعتكاف فيدخل فيذكر الله تعالى بقدر ما نوى او يصلى ثم يفعل ما شاء اه **(قوله فلو لتجارة كره)** اى وان لم يحضر السلعة واختاره قاضى خان ورجحه الزيلعى لانه منقطع الى الله تعالى فلا ينبغي له ان يشغل بأمر الدنيا بخر **(قوله ورجعة)** معطوف على اكل لا على بيع الابتأويل العقد بما يشماها **(قوله لعدم الضرورة)** اى الى الخروج حيث جازت فى المسجد وفى الظهيرية وقيل يخرج بعد الغروب للاكل والشرب اه وينبغى حمله على ما اذا لم يجد من يأتى له به فحينئذ يكون من الحوائج الضرورية كالبول بخر **(قوله احضار مبيع فيه)** لان المسجد محرز عن حقوق العباد وفيه شغله بها ودل تعليمهم ان المبيع لو لم يشغل البقعة لا يكره احضاره كدراهم يسيرة او كتاب ونحوه بخر لكن مقتضى التعليل الاول الكراهة وان لم يشغل نهر قلت التعليل واحد ومعناه انه محرز عن شغله بحقوق العباد وقولهم وفيه شغله بها نتيجة التعليل ولذا ادله فى المعراج بقوله فيكره شغله بها فافهم وفى البحر وافد اضلاله ان احضار ما يشتره ايا كرهه مكرهه وينبغى عدم الكراهة كما لا يخفى اه اى لان احضاره ضرورى لاجل الاكل ولانه لا شغل به لانه يسير وقول ابو السعود نقل الحموى عن البرجندي ان احضار الثمن والمبيع الذى لا يشغل المسجد حائز اه **(قوله مطلقا)** اى سواء احتج اليه لنفسه او عياله او كان للتجارة احضره او لا كما يعلم مما قبله ومن الزيلعى والبحر **(قوله لمنه)** هو ما رواه اصحاب السنن الاربعة وحسنه الترمذى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشراء والبيع فى المسجد وان ينشد فيه ضالة او ينشد فيه شعر ونهى عن التحلق قبل الصلاة يوم الجمعة فتح **(قوله وكذا اكله)** اى غير المعتكف **(قوله لكن الخ)** استدراك على ما فى الاشباه وعارة ابن الكمال عن جامع الاسيحيانى لغير المعتكف ان ينام فى المسجد مقبلا كان او غربيا مصطجعا او متكئا رجلاه الى القبلة او الى غيرها فالمعتكف اولى اه ونقله ايضا فى المعراج وبه يعلم تفسير الاطلاق قال ط لكن قوله رجلاه الى القبلة غير مسلم لما نصوا عليه من الكراهة اه ومفاد كلام الشارح ترجيح هذا الاستدراك وانظر ان مثل النوم الاكل والشرب اذا لم يشغل المسجد ولم يلونه لان تنظيفه واجب كما مر لكن

وفى التارخانية عن الحجة لو شرط وقت التذرع ان يخرج لعيادة مريض وصلاة جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك فابحفظ **(وخص)** المعتكف **(بأكل وشرب ونوم وعقد احتاج اليه)** لنفسه او عياله فلو لتجارة كره **(كبيع ونكاح ورجعة)** فلو خرج لاجلها فسد لعدم الضرورة **(وكره)** اى تحريمها لانها محل اطلاقهم بخر **(احضار مبيع فيه)** كما كره فيه مبايعة غير المعتكف مطلقا للزهي وكذا اكله ونومه الا لغريب اشباه وقد قدمناه قبيل الوتر لكن قال ابن كمال لا يكره الاكل والشرب والنوم فيه مطلقا ونحوه فى المجتبى

قال في متن الوقاية ويأكل اي المعتكف ويشرب وينام ويبيع ويشترى فيه لا غيره قال
 من لا على في شرحه اي لا يفعل غير المعتكف شيئا من هذه الامور في المسجد اه ومثله
 في القهستان ثم نقل ما مر عن المجتبى **(قوله وصمت)** عدل عن السكوت للفرق بينهما وذلك
 ان السكوت ضم الشفتين فان طال سمي صمتا نهر وانما كره لانه ليس في شريعتنا لقوله
 عليه الصلاة والسلام لا يتم بعد احتلام ولا صمات يوم الى الليل رواه ابو داود واسند ابو
 حنيفة عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم الوصال
 وعن صوم الصمت فتح **(قوله ويحجب)** لم يقل يفترض ليشمل الواجب فان الكلام قد يكون
 حراما كالغيبة مثلا وقد يكره كأشاد شعر قبيح وكذكر لترويج سلعة فالصمت عن الاول
 فرض وعن الثاني واجب فانهم **(قوله وتكلم الا بخير)** فيه التفريع في الايجاب الا ان يقال
 انه انفي معنى طعن الخوى اي لان كره بمعنى لا يفعل كما قيل في قوله تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره
 وقوله وانها لكبيرة الاعلى الخاشعين لانه بمعنى لا يريد ومعنى لا تسهل كما ذكره ابن هشام في
 آخر المغنى ويحتمل كون الابعنى غير كافي لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ولم يدخل عليها
 حرف الجر بل تخطاها لما بعدها لانها على صورة الحرفية والاولى جعل الجار متعلقا بمحذوف
 والاستثناء من تكلم المذكور والمعنى وكره تكلم الا تكلمنا بخير فحذف المتعلق الخاص
 للقرينة فيكون الاستثناء من كلام تام موجب تأمل **(قوله ومنه المباح الخ)** اي مما لا اثم
 فيه وهذا ما استظهره في النهر اخذا من العناية وبه رد على ما في البحر من ان الاولى تفسير
 الخير بما فيه ثواب فيكره للمعتكف التكلم بالمباح بخلاف غيره اي غير المعتكف اه بانه لا شك
 في عدم استغنائه عن المباح عند الحاجة اليه فكيف يكره له مطلقا اه والمراد ما يحتاج اليه
 من امر الدنيا اذ لم يقصد به القربة والافيه ثواب **(قوله وهو)** اي المباح عند عدم الاحتياج
 اليه ط **(قوله انه مكروه)** اي اذا جلس له كما قيده في الظهيرية ذكره في البحر قيل الوتر
 وفي المعراج عن شرح الارشاد لا بأس في الحديث في المسجد اذا كان قليلا فاما ان يقصد
 المسجد للحديث فيه فلا اه وظاهر الوعيد ان الكراهة فيه تحريمية **(قوله في فرج)** اي
 قبل او دبر **(قوله ولو كان وطؤه خارج المسجد)** عممه تبعا للدرر اشارة الى رد ما في العناية
 وغيرها من ان المعتكف انما يكون في المسجد فلا يتهيأ له الوطء ثم قال واولوه بانه جاز له
 الخروج للحاجة الانسانية فعند ذلك يحرم عليه الوطء وذكر في شرح التأويلات انهم كانوا
 يخرجون ويقضون حاجتهم في الجماع ثم يغتسلون فيرجعون الى معتكفهم فنزل قوله تعالى
 ولا تبشروهن وانهم عاكفون في المساجد اه قال الشيخ اسمعيل وفيه نظر لا مكان الوطء
 في المسجد وان كان فيه حرمة من جهة اخرى وهي حلول الجنب فيه على انه يحتمل ان تكون
 الزوجة معتكفة في مسجد بيتها فيأتيها زوجها فيبطل اعتكافها اه **(قوله في الاصح)**
 قال في الشرنبلالية ولم يفسده الشافعي بالوطء ناسيا وهو رواية ابن سماعة عن اصحابنا اعتبارا
 له بالصوم كذا في البرهان اه **(قوله لان حالته مذكرة)** تعاميل للاصح ببيان الفرق بينه
 وبين الصوم بان المعتكف له حالة تذكره فلا يغتفر نسيانه كالحرم والمصلي بخلاف الصائم
(قوله وبطل بانزال الخ) لانه بالانزال صار في معنى الجماع نهر **(قوله لم يبطل)** لعدم معنى الجماع

(و) يكره تحريما (صمت)
 ان اعتقده قرينة والا لا
 لحديث من صمت نجا ويجب
 اي الصمت كما في غير
 الاذكار عن شر الحديث
 رحم الله امرا تكلم فغفر
 او سكت فسلم (وتكلم الا
 بخير) وهو ما لا اثم فيه ومنه
 المباح عند الحاجة اليه لا
 عند عدمها وهو محمل ما في
 القتح انه مكروه في المسجد
 يأكل الحسنات كما تاكل
 النار الحطب كما حققه في
 النهر (كقراءة قرآن
 وحديث وعلم) وتدریس
 في سير الرسول عليه السلام
 وقصص الانبياء عليهم
 السلام وحكايات الصالحين
 وكتابة امور الدين (وبطل
 بوطء في فرج) انزال ام لا
 (ولو) كان وطؤه خارج
 المسجد (ليلا) او نهارا
 عامدا (او ناسيا) في الاصح
 لان حالته مذكرة (و) بطل
 (بانزال بقبلة او لمس) او
 تفخيد ولو لم ينزل لم يبطل

ولذا لم يفسد به الصوم **(قوله وان حرم الكل)** اى كل ما ذكر من دواعى الوطء اذ لا يلزم من عدم البطلان بها حلها لعدم الحرج قال فى شرح المجمع فان قلت لم تحرم الدواعى فى الصوم وحالة الحيض كما حرم الوطء قلت لان الصوم والحيض يكثر وجودهما فلو حرم الدواعى فيهما لوقعوا فى الحرج وذلك مدفوع شرعا **(قوله ولا باكل ناسيا الح)** والاصل ان ما كان من محظورات الاعتكاف وهو ما منع منه لاجل الاعتكاف لاجل الصوم لا يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كالجماع والخروج من المسجد وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والليل والنهار كالاكل والشرب بدائع **(قوله وردته)** واذا بطل بهام يجب قضاؤه كما تقدم **(قوله ان داما اياما)** المراد بالايم ان يفوته صوم بسبب عدم امكان النية ويقضيه فى الاغماء كالجنون ط **(قوله سنة)** عبارة البدائع وغيرها سنين والمراد بالمبالغة فيقضى فى الاقل بالاولى **(قوله استحسانا)** والقياس لا يقضى كما فى صوم رمضان وجه الاستحسان ان سقوط القضاء فى صوم رمضان انما كان لدفع الحرج لان الجنون اذا طال قلما يزول فيتكرر عليه صوم رمضان فيخرج فى قضاؤه وهذا المعنى لا يتحقق فى الاعتكاف فتح **(قوله ولزمه الليالى)** اى اعتكافها مع الايام **(قوله بلسانه)** فلا يكتفى بمجرد نية القلب فتح وقدمر **(قوله اعتكاف ايام)** كعشرة مثلا **(قوله ولا)** حال من الليالى والاصل انه متى دخل الليل والنهار فى اعتكافه فانه يلزمه متابعا ولا يحجزه لوفرق بحر وكذا لو نذر اعتكاف شهر غير معين لزمه اعتكاف شهر اى شهر كان متابعا فى الليل والنهار بخلاف ما اذا نذر صوم شهر ولم يذكر التابع ولانواه فانه يخير ان شاء فرق لان الاعتكاف عبادة دائمة ومبناها على الاتصال لانه لبت واقامة والليالى قابلة لذلك بخلاف الصوم وتماه فى البدائع **(قوله كعكسه)** وهونذر اعتكاف الليالى فتلزمه الايام ط **(قوله بلفظ الجمع)** كثلاثين يوما اوليلة وكذا ثلاثة ايام فانه فى حكم الجمع ولذا يتبع به الجمع كرجال ثلاثة وان اراد بالعدين المعدودين يكون التميز فى المثال الاول فى حكم الجمع لوقوعه تميزا وبيانا لذات الجمع اعنى الثلاثين فافهم **(قوله وكذا التثنية)** فانها فى حكم الجمع فيلزمه اعتكاف يومين بليتيهما وهذا عندهما وقال ابو يوسف لا تدخل الليلة الاولى بدائع وافاد ان المفرد لا تدخل فيه الليلة كيا تى **(قوله يتناول الآخر)** اى بحكم العرف والعادة تقول كنا عند فلان ثلاثة ايام وتريد ثلاثة ايام وما بازاها من الليالى وقال تعالى ثلاث ليال سويا وثلاثة ايام الارمزا فعبر فى موضع باسم الليالى وفى موضع باسم الايام والقصة واحدة فالمراد من كل واحد منهما ما هو بازا صاحبه حتى انه فى الموضع الذى لم تكن الايام فيه على عدد الليالى افرد كل واحد منهما بالذكر كقوله سبع ليال وثمانية ايام حسوما كما فى البدائع **(قوله فلو نوى الح)** لما ذكر لزوم الليالى تبع الايام ولم يقيد ذلك بنيتها او عدمها علم انه لا فرق ثم فرع عليه ما لو نوى احدها خاصة حيث كان فى الكلام السابق اشارة الى مخالفة حكمه له فصح التفريع فافهم **(قوله النهار)** اى جنسه وفى بعض النسخ النهر بصيغة الجمع وقيل لا يجمع كالعذاب والسراب كما فى القاموس **(قوله صحت نيته)** فيلزمه الايام بغير ليل وله خيار التفريق لان القرية تعلقت بالايام وهى متفرقة فلا يلزمه التابع الا بالشرط كما فى الصوم ويدخل المسجد كل يوم قبل طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس بدائع

وان حرم الكل لعدم الحرج ولا يبطل بانزال بفكر او نظر ولا بسكر ليلا ولا باكل ناسيا لبقاء الصوم بخلاف اكله عمدا وردته وكذا اغماؤه وجنونه ان داما اياما فان دام جنونه سنة قضاء استحسانا (ولزمه الليالى بنذره) بلسانه (اعتكاف ايام ولا) اى متتابعة وان لم يشترط التابع (كعكسه) لان ذكر احد العددين بلفظ الجمع وكذا التثنية يتناول الآخر (فلو نوى فى) نذر (الايام النهار) خاصة (صحت نيته)

(قوله نيته الحقيقة) أي اللغوية أما العرفية فتشمل الليالي كما قدمناه وإذا كان للفظ حقيقة لغوية وحقيقة عرفية ينصرف عند الإطلاق عند أهل العرف إلى العرفية كما نصوا عليه فلذا احتاج إلى النية إذا أريد به الحقيقة اللغوية وبه اندفع ما أورد من أن الحقيقة لا تحتاج إلى قرينة ونية وأفاد في البدائع أن العرف أيضا في استعمال اللغوية باق فصحت نيته أنه فكان العرف مشتركا والظاهر أن الأكثر استعمال خلاف اللغوي فلذا انصرف إليه عند الإطلاق واحتاج اللغوي إلى النية (قوله لا) أي لا تصح نيته لأنه نوى مالا يحتمله كلامه بحر والحاصل أنه إما أن يأتي بلفظ المراد أو المثنى أو المجموع وكل من الثلاثة إما أن يكون اليوم أو الليل وكل من الستة إما أن ينوي الحقيقة أو المجاز أو ينويهما أو لم تكن له نية فهي أربعة وعشرون وعلمت حكم المثنى والمجموع بأقسامهما بقي المفرد فلونذر اعتكاف يوم لزمه فقط نواه أو لم ينو وإن نوى الليلة معه لزمه ولونذر اعتكاف ليلة لم يصح ما لم ينوبها اليوم كما مر وتماه في البحر (قوله اعتكاف شهر) أي بان أتى بلفظ شهر أما لو قال ثلاثين يوما فهو مامر (قوله لما مر) أي أول الباب من قوله لعدم محلتيها ح أي فأن الباقي بعد استثناء الأيام هو الليالي المجردة فلا يصح اعتكاف المندور فيها لمناقاتها شرطه وهو الصوم (قوله واعلم أن الليالي تابعة للأيام) أي كل ليلة تتبع اليوم الذي بعدها ألا ترى أنه يصلي التراويح في أول ليلة من رمضان دون أول ليلة من شوال فعلى هذا إذا ذكر المثنى أو المجموع يدخل المسجد قبل الغروب ويخرج بعد الغروب من آخر يوم نذره كما صرح به في الحاشية وصرح بأنه إذا قال إياما يبدأ بالنهار فيدخل المسجد قبل طلوع الفجر أه فعلى هذا لا يدخل الليل في نذر الأيام إلا إذا ذكر له عددا معينا بحر (قوله الآية عرفة الخ) عبارة البحر عن المحيط الأفى الحج فانها في حكم الأيام الماضية فليمة عرفة تابعة ليوم التروية وليمة النحر تابعة ليوم عرفة أه ونقل قبله عن اضحية الولوالجية الليلة في كل وقت تتبع لنهار يأتي في أيام الاضحية فتبع لنهار ماض رفقا بالناس أه قلت وفي حج الولوالجية أيضا الليل في باب المناسك تتبع للنهار الذي تقدم ولهذا لو وقف بعرفة ليلة النحر قبل الطلوع اجزأ أه والحاصل أن ليلة عرفة تابعة لما قبلها في الحكم حتى صح الوقوف فيها وكذا ليلة النحر والتي تليها والتي بعدها حتى صح النحر في الليالي وجاز الرمي فيها والمراد أن الأفعال التي تفعل في النهار من نحر أو وقوف أو نحو ذلك من أفعال المناسك يصح فعلها في الليلة التي تلي ذلك النهار رفقا بالناس وبسبب ذلك أطلق على تلك الليلة أنها تتبع لليوم الذي قبلها أي تتبع له في الحكم لأحققة والافكل ليلة تتبع لليوم الذي بعدها ولذا يقال ليلة النحر لليلة التي يليها يوم النحر ولو كانت لليوم الذي قبلها لصارت اسما لليلة عرفة ولا يسوغ ذلك لالغة ولا شرعا وحينئذ فلا يصح ما قيل أن اليوم الثالث من أيام النحر لاليلة له وليوم التروية ليلتان إلا أن يريد من حيث الحكم والالزم أنه لو نذر اعتكاف يوم التروية ويوم عرفة يجب عليه اعتكاف اليومين وثلاث ليال والظاهر أنه لا يقول به أحد فافهم (قوله دائرة في رمضان اتفاقا) أي دائرة معه بمعنى أنها توجد كلما وجد فهي مختصة به عند الإمام وصاحبيه لكنها عندها في ليلة معينة منه وعنده لا تتعين ويشير إلى ما قلنا في تفسير الدوران أن ما في البحر عن الكافي ليلة القدر في رمضان دائرة لكنها تتقدم

لنيته الحقيقة (وإن نوى بها) أي بالأيام (الليالي لا) بل يلزمه كلاهما (كما لونذر اعتكاف شهر ونوى النهر خاصة أو) نوى (عكسه) أي الليالي خاصة فإنه لا تصح نيته لأن الشهر اسم لمقدر يشمل الأيام والليالي فلا يحتمل مادونه إلا أن يستثنى الليالي فيختص بالنهر ولو استثنى الأيام صح ولا شيء عليه لما مر واعلم أن الليالي تابعة للأيام الآية عرفة وليالي النحر فتبع للنهر الماضية رفقا بالناس كما في اضحية الولوالجية هذا وليلة القدر دائرة في رمضان اتفاقا إلا أنها تتقدم وتتأخر خلافا لهما وثمرته فيمن قال بعد ليلة منه أنت حرا وأنت طالق ليلة القدر فعنده لا يقع حتى ينسلخ شهر رمضان ألا ترى

مطلب

في ليلة القدر

وتأخر وعندها تكون في رمضان ولا تتقدم اه فافهم (قوله لجواز كونها في الاول)
 اى في رمضان الاول في الاولى اى في الليلة الاولى منه وفي رمضان الآتى في الليلة الاخيرة منه
 فاذا انسلخ رمضان الاول لا يقع للاحتمال الاول واذا لم ينسلخ الآتى لا يقع ايضا للاحتمال الثانى
 فاذا انسلخ الآتى تحقق وجودها في احدهما حينئذ يقع (قوله اذا مضى الحج) يعنى اذا كانت
 هي الليلة الاولى فقد وقع بأول ليلة من القابل وان كانت الثانية او الثالثة الحج وقد وجدت
 في الماضي فيتحقق عندها وجودها قطعاً بأول ليلة من القابل رملى (قوله لكن قيده الحج)
 اى قيد صاحب المحيط الافتاء بقول الامام بكون الحالف فقيها اى عالماً باختلاف العلماء فيها
 والا فلو كان عامياً فهي ليلة السابع والعشرين لان العوام يسمونها ليلة القدر فينصرف حافه
 الى ما تعارف عنده كما هو احد الاقوال فيها وله ادلة كثيرة من الاحاديث وأجاب عنها الامام
 بأن ذلك كان في ذلك العام * (تمة) * ما ذكره عن الامام هو قول له وذكر في البحر عن
 الحنابلة ان المشهور عن الامام انها تدور أى في السنة كلها قد تكون في رمضان وقد تكون
 في غيره اه قلت ويؤيده ما ذكره سلطان العارفين سيدى محيى الدين بن عربى في فتوحاته المكية
 بقوله واختلف الناس في ليلة القدر أعنى في زمانها فمنهم من قال هي في السنة كلها تدور
 وبه اقول فانى رأيتها في شعبان وفي شهر ربيع وفي شهر رمضان واكثر ما رأيتها في شهر
 رمضان وفي العشر الآخر منه ورأيتها مرة في العشر الوسط من رمضان في غير ليلة وتروى في
 الوتر منها فانا على يقين من انها تدور في السنة في وتر وشفع من الشهر اه وفيها علماء اقوال اخر
 بلغت ستة واربعين * (خاتمة) * قال في معراج الدراية اعلم ان ليلة القدر ليلة فضلة يستحب
 طلبها وهي افضل ليالى السنة وكل عمل خير فيها يعدل الف عمل في غيرها وعن ابن المسيب
 من شهد العشاء ليلة القدر فقد اخذ نصيبه منها وعن الشافعى العشاء والصبح ويراهما من
 المؤمنين من شاء الله تعالى وعن المنهاج من المالكية لا تمكن رؤيتها على الحقيقة وهو غلط
 وينبغى لمن يراها ان يكتسبها ويدعو الله تعالى بالاخلاص اه اللهم انا نسألك الاخلاص في
 القول والعمل وحسن الختام عند انتهاء الاجل والاعون على الآتم يا ذا الجلال والاكرام
 الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

ملواز كونها في الاول في
 الاولى وفي الآتى في
 الاخيرة وقال يقع اذا مضى
 مثل تلك الليلة في الآتى
 ولا خلاف انه لو قال قبل
 دخول رمضان وقع
 بمضيه قال في المحيط
 والفتوى على قول الامام
 لكن قيده بكون الحالف
 فقيها يعرف الاختلاف
 والا فهي ليلة السابع
 والعشرين والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم (كتاب الحج)

كتاب الحج

لما كان مركباً من المال والبدن وكان واجبا في العمر مرة ومؤخرا في حديث بنى الاسلام
 على خمس أخره وختم به العبادات اى الخاصة والافنحو الشكاح والعقاق والوقف يكون
 عبادة عند النية لكنه لا يشرع المقصد التعبد فقط ولذا صح بلائية بخلاف اركان الاسلام
 الاربعة فانها لا تكون الا عبادة لا شترائط النية فيها هذا ما ظهر لى وأورد في النهر على قولهم
 مركب انه عبادة مركبة بدنية محضة والمال انما هو شرط في وجوده لا انه جزء مفهومه
 اه وفيه ان كونه عبادة مركبة اتفقت عليه كلمتهم اصولا وفروعا حتى اوجبوا الحج عن الميت
 وان فات عمل البدن بقضاء الجزء الآخر وهو المال كما سيجى تقريره وليس قولهم انه
 مركب تعريفه لبيان مذهبته حتى يقال ان المال شرط فيه لاجزاء مفهومه بل المراد
 بيان ان التعبد به لا يتوصل اليه غالبا الا بعمل البدن وانفراق المال لاجله واوصالة

والصوم وان كانتا لا بد لهما من مال كثوب يستر عورته وطعام يقيم بنيته فان ذلك ليس لاجلها
 بمعنى انه لولاها لم يضعه ولذا لم يجعل المال من شروطهما وجعل من شروطه وايضا فان المال
 فيهما يسير لامشقة في انفاقه بخلاف المال في حج الآفاق فانه كثير فناسب ان يكون مقصودا
 في العبادة ولذا وجب دفعه الى النائب عند العجز الدائم عن الافعال ولم يجب الحج على الفقير
 القادر على المشي ووجبت الصلاة والصوم على العاجز عن السائر والسحور هذا ما ظهر لي
 فافهم **(قوله بفتح الحاء وكسرها)** بهما قرئ في السبع وقيل الاول الاسم والثاني المصدر ط
 عن المنح **(قوله كما ظنه بعضهم)** هو الزيالي تبعا لاطلاق كثير من كتب اللغة ونقل في الفتح
 تقييده بالمعظم عن ابن السكيت وكذا قيده به السيد الشريف في تعريفاته وكذا في الاختيار
(ثم له وشرعا زيارة الحج) اعلم انهم عرفوه بانه قصد البيت لاداء ركن من اركان الدين ففيه معنى
 اللغة واعترضهم في الفتح بان اركانه الطواف والوقوف ولا وجود للمتخصص الا باجزائه
 المشخصة وماهيته الكلية متزعة منها وتعريفه بالقصد لاجل الاعمال مخرج لها عن المفهوم
 اللهم الا ان يكون تعريفا اسميا غير حقيق فهو تعريف لمفهوم الاسم عرفا لكن فيه ان المتبادر
 من الاسم عند الاطلاق هو الاعمال المخصوصة لانفس القصد المخرج لها عن المفهوم مع انه
 فاسد في نفسه فانه لا يشمل الحج النفل والتعريف انما هو للحج مطلقا كتعريف الصلاة والصوم
 وغيرهما لا للفرض فقط ولانه حينئذ يخاف سائر اسماء العبادات فانها اسماء للافعال كالصلاة
 للقيام والقراءة والحج والصوم الامساك والحج والزكاة لاداء المال فايكن الحج ايضا عبارة عن الافعال
 الكائنة عند البيت وغيره كعرفه ما خصا فعدل الشارح عن تفسير الزيالي الزيارة بالقصد
 الى تفسيرها بالطواف والوقوف تبعا للبحر ليكون اسما للافعال كسائر اسماء العبادات ولما ورد
 عليه انه يكون قوله بفعل مخصوص حشوا اذ المراد به كما قالوا هو الطواف والوقوف
 تخص عنه بتفسيره بان يكون محرما للحج قيل ولا يخفى ما فيه لانه يلزم عليه ادخال الشرط
 اى الاحرام في التعريف فلوا بقى الزيارة على معناها اللغوي وهو الذهاب وفسر الفعل
 الخصوص بالطواف والوقوف لكان اولى اه وفيه ان الزيارة ايضا ليست ماهيته الحقيقية
 فيرد ما مر في تفسيره بالقصد على ان الاحرام وان كان شرطا ابتداء فهو في حكم الركن انتهاء
 كما سيصرح به الشارح ولو سلم فذكر الشرط لا يخل بالتعريف بل لا بد منه لانه لا يتحقق المعنى
 الشرعي بدونه كمن صلى بلا طهارة ولذا ذكر والية في تعريف الزكاة والصوم فافهم والتحقيق
 ان تفسيره بالقصد لا يخرج عن نظائره من اسماء العبادات لان المراد بالقصد هنا الاحرام
 وهو عمل القلب واللسان بالنية والتلبية او ما يقوم مقام التلبية من تقليد البدنة مع السوق كما
 سيأتي فيكون عمل الجوارح ايضا ولان قوله بفعل مخصوص الباء فيه للملابسة والمراد به
 الطواف والوقوف فهو قصد مقترن بهذه الافعال لا مجرد القصد فلم يخرج عن كونه فعلا
 مخصوصا كسائر اسماء العبادات نعم فرقوا بين الحج وسائر اسماء العبادات حيث جعلوا
 القصد فيه اصلا والفعل تبعا وعكسوا في غيره لان الشائع في المعاني الاصطلاحية المنقولة
 عن المعاني اللغوية ان تكون اخص من اللغوية لامباينة لها ولما كان الحج لغة هو مطلق
 القصد الى معظم خصوصه بكونه قصدا الى معظم معين بافعال معينة ولو جعل اسما للافعال

(هو) بفتح الحاء وكسرها
 لغة القصد الى معظم
 لامطلق القصد كما ظنه
 بعضهم وشرعا (زيارة)
 اى طواف ووقوف (مكان
 مخصوص) اى الكعبة
 وعرفة (في زمن مخصوص)
 في الطواف من فجر النحر
 الى آخر العمر وفي الوقوف
 من روال شمس عرفة
 لفجر النحر (بفعل
 مخصوص) بان يكون محرما
 بنية الحج

المعينة اصالة لبين المعنى اللغوي المنقول عنه بخلاف نحو الصوم فانه في اللغة مطلق الامساك
فخصصوه بكونه امساكا عن المفطرات بنية من الليل وكذا الزكاة في اللغة الطهارة وترك
الشيء تطهيره وتركه المال المسماة زكاة شرعا تملك جزء منه فانه طهارة لقوله تعالى تطهيرهم
وتركهم بها فهي تطهير مخصوص بفعل مخصوص وهو التملك فلهذا جعل القصد اصلا
في تعريف الحج شرعا دون غيره وان كان القصد شرطا في الكل وكذا جعل اصلا في تعريف
التيمم فانه في اللغة مطلق القصد وعرفوه شرعا بانه قصد الصعيد الطاهر على وجه مخصوص
وهو الضربتان فهو قصد مقترن بفعل فلم يخرج عن كونه اسما لفعل العبد وهذا معنى قول
الزيلعي جعل الحج اسما لقصد خاص مع زيادة وصف كالتميم اسم لمطلق القصد ثم جعل في
الشرع اسما لقصد خاص بزيادة وصف اه هذا ما ظهر لي في تحقيق هذا المحل (قوله سابقا)
اي على الوقوف والطواف اما كونه من الميقات فواجب ط (قوله لعذر) اما لان الآية
نزلت بعد فوات الوقت او لخوف من المشركين على اهل المدينة او خوفا على نفسه صلى الله
عليه وسلم او كره مخالطة المشركين في نسكهم اذ كان لهم عهد في ذلك الوقت زيلعي وقدم الاول
لما في حاشيته للشلبى عن الهدي لابن القيم ان الصحيح ان الحج فرض في اواخر سنة تسع وان آية
فرضه هي قوله تعالى والله على الناس حج البيت وهي نزلت عام الوفود اواخر سنة تسع وانه
صلى الله عليه وسلم لم يؤخر الحج بعد فرضه عاما واحدا وهذا هو اللائق بهديه وحاله صلى الله
عليه وسلم وليس بيد من ادعى تقدم فرض الحج سنة ست اوسع او ثمان او تسع دليل واحد
وغاية ما احتج به من قال سنة ست ان فيها نزل قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله وهذا ليس فيه
ابتداء فرض الحج وانما فيه الامر باتمامه اذا شرع فيه فاین هذا من وجوب ابتداءه اه (قوله
مع علمه الخ) جواب آخر غير متوقف على وجود العذر وحاصله ان وجوبه على الفور
للاحتياط فان في تأخيره تعريضا للفوات وهو منتف في حقه صلى الله عليه وسلم لانه كان يعلم
بقاء حياته الى ان يعلم الناس مناسكهم تكميلا للتبليغ لقوله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا
الآية فهذا ارقى في التعاليل ولذا جعل الاول تابعا له فهو كقولك اكرم زيدا لانه محسن اليك
مع انه ابوك (قوله لان سببه البيت) بدليل الاضافة في قوله تعالى والله على الناس حج البيت
فان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها كما تقرر في الاصول ولا يتكرر الواجب اذ لم يتكرر سببه
ولحديث مسلم يا ايها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل اكل عام يا رسول الله
فسكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم
قال في النهر والآية وان كانت كافية في الاستدلال على نفي التكرار لان الامر لا يحتمله
الا ان اثبات النفي بمقتضى النفي اولى (قوله وقد يجب) اي الحج وهذا عطف على قوله
فرض (قوله كما اذا جاوز الميقات بلا احرام) اي فانه يجب عليه ان يعود الى الميقات ويلبي
منه وكذا يجب عليه قبل المجاوزة قال في الهداية ثم الآفاق اذا انتهت الى المواقيت على قصد
دخول مكة عليه ان يحرم قصد الحج او العمرة عندنا او لم يقصد لقوله صلى الله عليه وسلم
لا يجاوز احد الميقات الا محرما ولو لتجارة ولان وجوب الاحرام لتعظيم هذه البقعة الشريفة
فيستوى فيه التاجر والمعتبر وغيرهما اه قال ح فتحصل من هذا ان الحج والعمرة لا يكونان نفلا

سابقا كما سيجي لم يقل لاداء
ركن من اركان الدين ليعم
حج النفل (فرض) سنة
تسع وانما اخره عليه
الصلاة والسلام لعشر
لعذر مع علمه ببقاء حياته
ليكمل التبليغ (مرة)
لان سببه البيت وهو واحد
والزيادة تطوع وقد يجب
كما اذا جاوز الميقات
بلا احرام

من الآفاق وإنما يكونان نفلا من البستاني والحرمي اه قلت وفيه نظر فان حرمة مجاوزته بدون احرام لا تدل على ان الاحرام لا يكون الا واجبا من الآفاق لان الواجب كونه متلبسا بالاحرام وقت المجاوزة سواء كان الاحرام بحج نفل او غيره لان الاحرام شرط لحل المجاوزة والشرط لا يلزم تحصيله مقصودا كما مر في الاعتكاف ونظيره ايضا ان الجنب لا يحل له دخول المسجد حتى يغتسل فاذا اغتسل لسنة الجمعة مثلا ثم دخل جاز مع انه انما نوى الغسل المسنون وانما يجب اذا اراد الدخول ولم يغتسل لغيره وهنا اذا اراد مجاوزة الميقات وكان قاصدا للنسك واحرم بنسك فرض او مندور او نفل كفاه لحصول المقصود في تعظيم البقعة فان لم يكن قاصدا لذلك بأن قصد الدخول لتجارة مثلا فحينئذ يكون احرامه واجبا ونظيره تحية المسجد تدرج في اى صلاة صلاحها فان لم يصل فلا بد في تحصيل السنة من صلاحاتها على الخصوص هذا ما ظهر لي وعن هذا والله تعالى اعلم فرض الشارح تبعا للبحر والنهر تصوير الوجوب بما اذا جاوز الميقات بلا احرام فانه يجب عليه العود الى الميقات وبلى منه ويكون احرامه حينئذ واجبا اذا كان لاجل المجاوزة اما لو أحرم قبلها بنسك فرض او نذر او نفل فهو على ما نوى من فرض او غيره ولا يجب عليه احرام خاص لاجل المجاوزة وحينئذ فلا حزا في عبارته فافهم (قوله كما سيحج) اى قيل فصل الاحرام وكذا قيل فصل الاحصار (قوله فان اختار الحج اتصف بالوجوب) فيكون من قيل الواجب الخير اى وان اختار العمرة اتصفت بالوجوب وانما تركه لعدم اقتضاء المقام اياه اه ح (قوله كالحج بمال حرام) كذا في البحر والاولى التمثيل بالحج رياء وسمعة فقد يقال ان الحج نفسه الذى هو زيارة مكان مخصوص الح ليس حراما بل الحرام هو انفاق المال الحرام ولا تلازم بينهما كما ان الصلاة في الارض المغصوبة تقع فرضا وانما الحرام شغل المكان المغصوب لامن حيث كون الفعل صلاة لان الفرض لا يمكن اتصافه بالحرمة وهنا كذلك فان الحج في نفسه مأمور به وانما يحرم من حيث الانفاق وكأنه اطلق عليه الحرمة لان للمال دخلا فيه فان الحج عبادة مركبة من عمل البدن والمال كما قدمناه ولذا قال في البحر ويجتهد في تحصيل نفقة حلال فانه لا يقبل بالنفقة الحرام كما ورد في الحديث مع انه يسقط الفرض عنه معها ولا تنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا يثاب لعدم القبول ولا يعاقب عقاب تارك الحج اه اى لان عدم الترك يبتنى على الصحة وهى الاتيان بالشرائط والاركان والقبول المترتب عليه الثواب يبتنى على اشياء كل المال والاخلاص كما لو صلى مرثيا او صام واغتتاب فان الفعل صحيح لكنه بلا ثواب والله تعالى اعلم (قوله ممن يجب استئذانه) كاحد ابويه المحتاج الى خدمته والاجداد والجدات كالأبوين عند فقدهما وكذا الغريم لمديون لا مال له يقضى به والكفيل لو بالاذن فيكره خروجه بلا اذنهم كما في الفتح وظاهره ان الكراهة تحريرية ولذا عبر الشارح بالوجوب وزاد في البحر عن السير وكذا ان كرهت خروجه زوجته ومن عليه نفقته اه والظاهر ان هذا اذا لم يكن له ما يدفعه للنفقة في غيبته قال في البحر وهذا كله في حج الفرض اما حج النفل فطاعة الوالدين اولى مطلقا كما صرح به في الملتقط (قوله حتى يلتجى) وان كان الطريق مخوفا لا يخرج وان التجى بحر عن التوازل (قوله على الفور) هو الاتيان به في اول اوقات الامكان ويقابله قول محمد انه على

مطلب

فيمن حج بمال حرام

فانه كما سيحجى يجب عليه
احد النسكين فان اختار
الحج اتصف بالوجوب
وقد يتصف بالحرمة كالحج
بمال حرام وبالكراهة
كالحج بلا اذن ممن يجب
استئذانه وفي التوازل لو
كان الابن صبيحا فلاب
منعه حتى يلتجى (على
الفور) في العام الاول عند

التراخي وليس معناه تعين التأخير بل بمعنى عدم لزوم الفور (قوله واصح الروايتين) لا يصلح عطفه على الثاني فهو خبر مبتدأ محذوف او قوله عند الثاني خبر مبتدأ محذوف اي هذا عند الثاني فتقوله واصح عطف عليه فافهم (قوله ومالك واحمد) عطف على الامام فيفيد اختلاف الرواية عنهما ايضا وعبارة شرح درر البحار تفيده ايضا حيث قال وهو اصح الروايات عن ابي حنيفة ومالك واحمد فافهم (قوله اي سنينا الخ) ذكره في البحر بحثا واتي بسنين منونا لانه قد يجري مجرى حين وهو عند قوم مطرد (قوله الابا لاصرار) اي لكن بالاصرار فهو استثناء منقطع لعدم دخول الاصرار تحت المرة ح ثم لا يخفى انه لا يلزم من عدم الفسق عدم الاثم فانه يأتى ولو بمرة وفي شرح المنار لابن نجيم عن التقرير للاكمل ان حدا الاصرار ان تتكرر منه تكررا يشعر بقالة المبالاة بدينه اشعار ارتكاب الكبيرة بذلك اه ومقتضاه انه غير مقدر بعدد بل مفوض الى الرأى والعرف والظاهر انه بمرتين لا يكون اصرارا ولذا قال اي سنينا فتقوله في شرح الملتقى فيفسق وترد شهادته بالتأخير عن العام الاول بلا عذر غير محرر لان مقتضاه حصوله بمرة واحدة فضلا عن المراتين فافهم (قوله ووجهه الخ) اي وجه كون التأخير صغيرة ان الفورية واجبة لانها ظنية لظنية دليلها وهو الاحتياط لان في تأخيرها تعريضه للفوات وهو غير قطعي فيكون التأخير مكروها تحريما لاحراما لان الحرمة لا تثبت الا بقطعي كقابلها وهو الفرضية وما ذكره مبنى على ما قاله صاحب البحر في رسالته المؤلفة في بيان المعاصي ان كل ما كره عندنا تحريما فهو من الصغائر لكنه عذفيها من الصغائر ما هو ثابت بقطعي كوطء المظاهر منها قبل التكفير والبيع عند اذان الجمعة تأمل (قوله كان اداء) اي ويسقط عنه الاثم اتفاقا كما في البحر قيل المراد اثم تفويت الحج لا اثم التأخيرات لا يخفى ما فيه بل الظاهر ان الصواب اثم التأخير اذ بعد الاداء لا تفويت وفي الفتح ويأثم بالتأخير عن اول سنى الامكان فلو حج بعده ارتفع الاثم اه وفي القهستاني فيأثم عند الشيخين بالتأخير الى غيره بلا عذر الا اذا أدى ولو في آخر عمره فانه رافع للاثم بخلاف (قوله وان اثم بموته قبله) اي بالاجماع كما في الزيلعي اما على قولهما فظاهر واما على قول محمد فانه وان لم يأثم بالتأخير عنده لكن بشرط الاداء قبل الموت فاذا مات قبله ظهر انه آثم قيل من السنة الاولى وقيل من الاخيرة من سنة رأى في نفسه الضعف وقيل يأثم في الجملة غير محكوم بمعين بل علمه الى الله تعالى كما في الفتح (قوله وسعه ان يستقرض الخ) اي جازله ذلك وقيل يلزمه الاستقراض كما في لباب المناسك قال من لا على القارى في شرحه عليه وهو رواية عن ابي يوسف وضعفه ظاهر فان تحمل حقوق الله تعالى اخف من ثقل حقوق العباد اه قلت وهذا يرد على القول الاول ايضا ان كان المراد بقوله ولو غير قادر على وفائه ان يعلم انه ليس له جهة وفاء اصلا اما لو علم انه غير قادر في الحال وغلب على ظنه انه لو اجتهد قدر على الوفاء فلا يرد والظاهر ان هذا هو المراد اخذا بما ذكره في الظهيرية ايضا في الزكاة حيث قال ان لم يكن عنده مال وأراد ان يستقرض لاداء الزكاة فان كان في اكبر رأيه انه اذا اجتهد بقضاء دينه قدر كان الافضل ان يستقرض فان استقرض وأدى ولم يقدر على قضاؤه حتى مات يرجح ان يقضى الله تبارك وتعالى دينه في الآخرة وان كان اكبر رأيه انه لو استقرض لا يقدر على قضاؤه

الثاني واصح الروايتين عن
الامام ومالك واحمد فيفسق
وترد شهادته بتأخير ما
سنينا لان تأخيرها صغيرة
وبارتكابه مرة لا يفسق
الابا لاصرار بحر ووجهه
ان الفورية ظنية لان دليل
الاحتياط ظني ولذا أجمعوا
انه لو تراخي كان اداء وان اثم
بموته قبله وقالوا لو لم يحج
حتى أتلف ماله وسعه ان
يستقرض ويحج ولو غير
قادر على وفائه ويرجى ان
لا يؤاخذ الله بذلك اي
لو ناويا وفاء اذا قدر كما
قيد في الظهيرية

كان الافضل له عدمه اه واذا كان هذا في الزكاة المتعلق بها حق الفقراء ففي الحج اولى **(قوله**
 على مسلم الحج) شروع في بيان شروط الحج وجعلها في الباب اربعة انواع * الاول شروط
 الوجوب وهي التي اذا وجدت بتمامها وجب الحج والا فلا وهي سبعة الاسلام والعلم بالوجوب
 لمن في دار الحرب والبلوغ والعقل والحرية والاستطاعة والوقت اي القدرة في اشهر
 الحج اوفي وقت خروج اهل بلده على ما يأتي * والنوع الثاني شروط الاداء وهي التي ان
 وجدت بتمامها مع شروط الوجوب وجب ادائه بنفسه وان فقد بعضها مع تحقق شروط
 الوجوب فلا يجب الاداء بل عليه الاحجاج او الايصاء عند الموت وهي خمسة سلامة البدن
 وأمن الطريق وعدم الحبس والمحرم أو الزوج للمرأة وعدم العدة لهما * النوع الثالث شرائط صحة
 الاداء وهي تسعة الاسلام والاحرام والزمان والمكان والتمييز والعقل ومباشرة الافعال الا
 بعذر وعدم الجماع والاداء من عام الاحرام * النوع الرابع شرائط وقوع الحج عن الفرض
 وهي تسعة ايضا الاسلام وبقاؤه الى الموت والعقل والحرية والبلوغ والاداء بنفسه ان قدر
 وعدم نية النفل وعدم الفساد وعدم النية عن الغير **(قوله** على مسلم) فلو ملك الكافر ماله
 الاستطاعة ثم اسلم بعد ما افتقر لايجب عليه شيء بتلك الاستطاعة بخلاف ماله ملكه مسلما فلم
 يحج حتى افتقر حيث يتقرر وجوبه دينيا في ذمته فتح وهو ظاهر على القول بالفورية لا التراخي
 نهر قلت وفيه نظر لان على القول بالتراخي يتحقق الوجوب من اول سني الامكان ولكنه
 يتخير في ادائه فيه او بعده كما في الصلاة تجب باول الوقت موسعا والالزم ان لا يتحقق الوجوب
 الا قبيل الموت وان لا يجب الاحجاج على من كان صحيحا ثم مرض او عمى وان لا يأثم المفطر
 بالتأخير اذا مات قبل الاداء وكل ذلك خلاف الاجماع فتدبر **(قوله** وقد حققناه الحج) حاصل
 ما ذكره هناك ان في تكليفه بالعبادات ثلاثة مذاهب مذهب السمرقنديين غير مخاطب بها اداء
 واعتقادا والبخاريين مخاطب اعتقادا فقط والعراقيين مخاطب بهما فيعاقب عليهما قال وهو
 المعتمد كما حرره ابن نجيم لان ظاهر النصوص يشهد لهم وخلافه تأويل ولم ينقل عن ابي حنيفة
 واصحابه شيء يرجع اليه اه ولا يخفى ان قوله في حق الاداء يفهم انه مخاطب بها اعتقادا
 فقط كما هو مذهب البخاريين وهو ما صححه صاحب المنار لكن ليس في كلام الشارح ان
 ما هنا هو ما اعتمد هناك وما قيل ان ما هنا خلاف المذهب فيه نظرا لما علمت من انه لانص عن
 اصحاب المذهب فافهم **(قوله** حر) فلا يجب على عبد مدبرا كان او مكاتبا او مبعضا او
 مأذونا به ولو بمكة او كانت أم ولد لعدم اهليته للمالك الزاد والراحلة ولذا لم يجب على عبيد اهل
 مكة بخلاف اشتراط الزاد والراحلة في حق الفقير فانه للتيسير لا الاهلية فوجب على فقراء
 مكة وبهذا التقرير ظهر الفرق بين وجوب الصلاة والصوم على العبد دون الحج نهر وهو
 وجود الاهلية فيهما لافيه والمراد اهلية الوجوب والا فالعبد اهل للاداء فيقع له نفلا كما سيأتي
(قوله مكلف) اي بالغ عاقل فلا يجب على صبي ولا مجنون وفي المعتوه خلاف في الاصول
 فذهب فخر الاسلام الى انه يوضع الخطاب عنه كالصبي فلا يجب عليه شيء من العبادات
 وذهب الدبوسي الى انه مخاطب بها احتياطا بحر وقد منا الكلام على المعتوه في اول الزكاة
 فراجع * **(تنبيه)** * ذكر في البدائع انه لا يجوز اداء الحج من مجنون وصبي لا يعقل كما

(على مسلم) لان الكافر
 غير مخاطب بفروع الايمان
 في حق الاداء وقد حققناه
 فيما علقناه على المنار (حر
 مكلف) عالم بفرضيته

لا يجب عليهما اه ونقل غيره صحة حجتهما ووفق في شرح الباب بالفرق بين من له بعض ادراك وغيره قلت وفيه نظر بل التوفيق بحمل الاول على ادائهما بنفسهما والثاني على فعل الولي ففي الاول الجية وغيرها الصبي يحج به ابوه وكذا المجنون لان احرامه عنهما وهما عاجزان كاحرامهما بنفسهما اه وسياتي تمامه (قوله اما بالكون بدارنا) سواء علم بالفرضية أم لانشا على الاسلام فيها أم لا بجر وقوله او باخبار عدل الخ هذا لمن اسلم في دار الحرب فلا يجب عليه قبل العلم بالوجوب بقى لو أدى قبله ذكر القطبي في مناسكه بحثا انه لا يجزيه عن الفرض ونوزع بان العلم ليس من شروط وقوع الحج عن الفرض كما علم مما مروى بان الحج يصح بمطلق النية بلا تعيين الفرضية بخلاف الصلاة وبانه يصح ممن نشأ في دارنا وان لم يعلم بالفرضية كما علمته (قوله او مستورين) افاد ان الشرط احد شطري الشهادة العدد او العدالة كما في النهر (قوله صحيح البدن) اى سالم عن الآفات المانعة عن القيام بما لا بد منه في السفر فلا يجب على مقعد ومفلوج وشيخ كبير لا يثبت على الراحة بنفسه واعمى وان وجد قائدا ومحبوس وخائف من سلطان لا بأنفسهم ولا بالنيابة في ظاهر المذهب عن الامام وهو رواية عنهما وظاهر الرواية عنهما وجوب الاحجاج عليهم ويجزيهم ان دام العجز وان زال أعادوا بأنفسهم والحاصل انه من شرائط الوجوب عنده ومن شرائط وجوب الاداء عندها وثمرة الخلاف تظهر في وجوب الاحجاج والايضاء كما ذكرنا وهو مقيد بما اذا لم يقدر على الحج وهو صحيح فان قدر ثم عجز قبل الخروج الى الحج تقرر ديننا في ذمته فيلزمه الاحجاج فلو خرج ومات في الطريق لم يجب الايضاء لانه لم يؤخر بعد الاحجاب ولو تكلفوا الحج بأنفسهم سقط عنهم وظاهر التحفة اختيار قولهما وكذا الاسييجاني وقواه في الفتح ومشى على ان الصحة من شرائط وجوب الاداء اه من البحر والنهر وحكى في الباب اختلاف التصحيح وفي شرحه انه مشى على الاول في النهاية وقال في البحر العميق انه المذهب الصحيح وان الثاني صححه قاضيخان في شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ ومنهم ابن الهمام (قوله بصير) فيه الخلاف المار كما علمته (قوله غير محبوس) هذا من شروط الاداء كما مر والظاهر انه لو كان حبسه لمنعه حقا قادرا على ادائه لا يسقط عنه وجوب الاداء * (تنبه) * ذكر في شرح الباب عن شمس الاسلام ان السلطان ومن بمنه من الامراء ملحق بالمحبوس فيجب الحج في ماله الخالي عن حقوق العباد وتمامه فيه ولا يخفى ان هذا ان دام عجزه الى الموت والا فيجب عليه الحج بنفسه بعد زوال عذره وهو مقيد ايضا بما اذا كان قادرا على الحج ثم عجز والافلا يلزمه الاحجاج على الخلاف المذكور آنفا (قوله يمنع منه) اى من الحج اى الخروج اليه ط (قوله ذى زاد وراحة) افاد انه لا يجب الا بملك الزاد وملك اجرة الراحة فلا يجب بالاباحة او العارية كما في البحر وسيشير اليه (قوله مختصة به) فلا يكفي لو قدر على راحة مشتركة يركبها مع غيره بالمعاقبة شرح الباب (قوله وهو المسمى بالمقرب) بضم الميم اسم مفعول اى ذو القرب وهو كما في القاموس الا كاف الصغير حول السنام ح وذكر ضمير الراحة باعتبار كونها مركوبا (قوله والا) اى ان لم يقدر على ركوب المقرب (قوله على المحارة) هي شبه اليهودج قاموس اى على شق منها بشرط ان يجد له معادلا كما صرح به الشافعية ومافى

اما بالكون بدارنا واما باخبار عدل او مستورين (صحيح) البدن (بصير) غير محبوس وخائف من سلطان يمنع منه (ذى زاد) يصح به بدنه فالمعتاد للحم ونحوه اذا قدر على خبز وجبن لا يعد قادرا (وراحة) مختصة به وهو المسمى بالمقرب ان قدروا الافتشترط القدرة على المحارة

البحر من انه يمكنه ان يضع في الشق الآخر أمتعته رده الخير الرملي وفي شرح اللباب اما
بركوب زاملة اى مقتب اوبشق محمل وأما المحفة فمن مبتدعات المترفة فليس لها عبرة اه
والظاهر ان المراد بالمحفة التخت المعروف في زماننا المحمول بين جملين أو بعلين لكن اعترضه
الشيخ عبدالله العفيف في شرح منسكه بانه منابذ لما قررروه من انه يعتبر في كل ما يليق بحاله
عادة وعرفا فمن لا يقدر الا عليها اعتبر في حقه بلا ارباب وان قدر بالحمل او المقتب فلا يعذر
ولو كان شريفا او ذا ثروة اه (قوله للآفاقى) مرتبط بقوله وراحلة لا بقوله فتشترط
لايهامه ان غير الآفاقى يشترط له المقتب فلا يناسب قوله لالمكى يستطيع المشى والحاصل
ان الزاد لا بد منه ولو لمكى كما صرح به غير واحد كصاحب الينابيع والسراج وما فى الحانية
والنهاية من ان المكى يلزمه الحج ولو فقيرا لا زادله نظر فيه ابن الهمام الا ان يراد ما اذا كان
يمكنه الاكتساب فى الطريق وأما الراحلة فشرط للآفاقى دون المكى القادر على المشى
وقيل شرط مطلقا لان ما بين مكة وعرفات أربع فراسخ ولا يقدر كل أحد على مشيها كما فى
الحيط وصحح صاحب اللباب فى منسكه الكبير الاول ونظرفيه شارحه القارى بان القادر نادر
ومبنى الاحكام على الغالب وحد المكى عندنا من كان داخل المواقيت الى الحرم كما ذكره
الكرمانى وهو بعيد جدا بل الظاهر ما فى السراج وغيره انه من بينه وبين مكة أقل من ثلاثة
أيام وفى البحر الزاخر واشترط الراحلة فى حق من بينه وبين مكة ثلاثة أيام فصاعدا أما مادونه فلا
اذا كان قادرا على المشى وتماه فى شرح اللباب * (تنبيه) * فى اللباب الفقير الآفاقى اذا
وصل الى ميقات فهو كالمكى قال شارحه اى حيث لا يشترط فى حقه الا الزاد والراحلة ان لم
يكن عاجزا عن المشى وينبغى ان يكون الغنى الآفاقى كذلك اذا عدم الركوب بعد وصوله
الى احد المواقيت فالتقييد بالفقير لظهور عجزه عن المركب وايقيد انه يتعين عليه ان
لا ينوى نفلا على زعم انه لا يجب عليه لفقره لانه ما كان واجبا وهو آفاقى فلما صار كالمكى
وجب عليه قانوناه نفلا لزمه الحج ثانيا اه ما خصا ونظيره ما سنده كره فى باب الحج عن الغير
من ان المأمور بالحج اذا وصل الى مكة لزمه ان يمكث ليحج حج الفرض عن نفسه لكونه
صار قادرا على ما فيه كما استعلمه ان شاء الله تعالى (قوله لشبهه بالسعى للجمعة) اى فى
عدم اشتراط الراحلة فيه (قوله وافاد) اى حيث عبر بالراحلة وهى من الابل خاصة وهو
الموافق للهداية وشروحا ولما فى كتب اللغة من انها المركب من الابل ذكرها كان
أو أنى وما فى القهستانى من تفسيرها بانها ما يحمله ويحمل ما يحتاجه من طعام وغيره
وانها فى الاصل البعير القوى على الاسفار والاحمال اه لا يخالف ذلك لان غير البعير
لا يحمل الانسان مع ما يحتاجه فى المسافة البعيدة وقد صرح فى المجتبى عن شرح الصباغى
بانه لو ملأت كرى حمار فهو عاجز عن النفقة اه والذى ينبغى ما قاله الامام الاذرى من
الشافعية من اعتبار القدرة على البغل والحمار فيمن بينه وبين مكة مراحل يسيرة دون
البعيدة لان غير الابل لا يقوى عليها قال السندى فى منسكه الكبير وهو تفصيل حسن
جدا ولم أر فى كلام أصحابنا ما يخالفه بل ينبغى ان يكون هذا التفصيل مرادهم اه فافهم
(قوله وانما صرحوا بالكراهة) اى التنزيهية كما استظهره صاحب البحر بدليل أفضلية

للآفاقى بالزاد والراحلة
لالمكى يستطيع المشى
لشبهه بالسعى للجمعة
وافاد انه لو قدر على غير
الراحلة من بغل او حمار
لم يجب قال فى البحر ولم
أره صريحا وانما صرحوا
بالكراهة وفى السراجية
الحج راكبا أفضل منه
ماشيا

مقابله ط (قوله به يفتى) لعل وجهه ان فيه زيادة النفقة وهى مقصودة فى الحج ولذا اشترط فى الحج عن الغير ان يحج راكبا اذا اتسعت النفقة حتى لو حج ماشيا ولو بامر من ضمن كما صرح به فى الباب لكن سيأتى آخر كتاب الحج ان من نذر حجا ماشيا وجب عليه المشى فى الاصح وعليه المتون وعلمه فى الهداية وغيرها بأنه التزم القربة بصفة الكمال لقوله صلى الله عليه وسلم من حج ماشيا كتب الله له بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم قيل وما حسنات الحرم قال كل حسنة بسبع مائة ولانه أشق على البدن فكان أفضل وتمامه فى شرح الجامع الخانى وقال فى الفتح فان قيل كره أبو حنيفة الحج ماشيا فكيف يكون صفة كمال قلنا انما كرهه اذا كان مظنة سوء الخلق كأن يكون صائما مع المشى أولا يطيقه والا فلا شك ان المشى افضل فى نفسه لانه اقرب الى التواضع والتذلل ثم ذكر الحديث انما روى غيره قات واما مسألة الحج عن الغير فاعل وجهها ان الميت لما عجز عن احدى المشقتين وهى مشقة البدن ولم يقدر الاعلى الاخرى وهى مشقة المال صارت كأنها هى المقصودة فلزم الاتيان بها كاملة ولذا وجب الاحجاج من منزل الامر والانفاق من ماله ولم يجز تبيع غيره عنه لعدم حصول مقصوده فليتأمل (قوله والمقتب افضل من المحارة) لانه صلى الله عليه وسلم حج كذلك ولانه أبعد من الرياء والسمعة وأخف على الحيوان (قوله وفى اجارة الخلاصة الخ) قال الخير الرملى نقله فى الخلاصة عن الفتاوى الصغرى ولعمري هذا يحجف على الحمار وانضاف فى حق الجمل فتأمل وذكر فى الجوهرة ان من ستة وعشرون اوقية والاوقية سبعة مثقال وهى عشرة دراهم والمائتان واربعون مناهى الوسق وهى قطار دمشق تقريبا (قوله وظاهره ان البغل كالحمار) كذا فى النهر وكأنه أراد الحمار القوي المعد لحمل الاثقال فى الاسفار فانه كالبغل والا فاكثرا لم يردون البغال بكثير فافهم (قوله ولو وهب الاب لابنه الخ) وكذا عكسه وحيث لا يجب قبوله مع انه لا يمين أحدهما على الآخر يعلم حكم الاجنى بالاولى ومراده افادة ان القدرة على الزاد والراحلة لا بد فيها من الملك دون الاباحة والعارية كما قدمناه (قوله هذا) اى المذكور وهو القدرة على الزاد والراحلة (قوله خلافا للاصوليين) حيث قالوا انها من شروط وجوب الاداء وتمامه فى البحر وفيما علقناه عليه (قوله كما مر فى الزكاة) اى من بيان ما لا بد منه من الحوائج الاصلية كفرسه وسلاحه وثيابه وعبيد خدمته وآلات حرفته واثامه وقضاء ديونه واصدقته ولو مؤجلة كما فى الباب وغيره والمراد قضاء ديون العباد ولذا قال فى الباب ايضا وان وجد مالا وعليه حج وزكاة يحج به قيل الا ان يكون المال من جنس ما تجب فيه الزكاة فيصرف اليها اه * (تنبيه) * ليس من الحوائج الاصلية ما جرت به العادة المحدثه برسم الهدية للاقارب والاصحاب فلا يعذر بترك الحج لعجزه عن ذلك كانه عليه العمادى فى منسكه وأقره الشيخ اسمعيل وعزاه بعضهم الى منسك المحقق ابن امير حاج وعزاه السيد ابو السعود الى مناسك الكرمانى (قوله ومنه المسكن) اى الذى يسكنه هو او من يجب عليه مسكنه بخلاف الفاضل عنه من مسكن او عبد او متاع او كتب شرعية او آلية كعربية اما نحو الطب والنجوم وامثالها من الكتب الرياضية فتثبت بها الاستعانة وان احتاج اليها كما فى شرح اللباب عن التارخانية (قوله فانه لا يلزمه بيع الزائد)

به يفتى والمقتب أفضل من المحارة وفى اجارة الخلاصة حمل الجمل مائتان واربعون منا والحمار مائة وخمسون فظاهره ان البغل كالحمار ولو وهب الاب لابنه ما لا يحج به لم يجب قبوله لان شرائط الوجوب لا يجب تحصيلها وهذا منها باتفاق الفقهاء خلافا للاصوليين (فضلا عما لا بد منه) كما مر فى الزكاة ومنه المسكن ومرمته ولو كبيرا يمكنه الاستغناء ببعضه والحج بالفاضل فانه لا يلزمه بيع الزائد انه هو الافضل وعلم به عدم لزوم بيع الكل

لانه لا يعتبر في الحاجة قدر ما لا بد منه ولو كان عنده طعام سنة ولو اكثر لزمه بيع الزائد ان كان فيه وفاء كافي للباب وشرحه **(قوله والاكتفاء)** بالجر عطفا على بيع **(قوله لا يلزمه)** تبع في عزو ذلك الى الخلاصة ما في البحر والنهر والذي رأيت في الخلاصة هكذا وان لم يكن له مسكن ولا شيء من ذلك وعنده دراهم تبلغ به الحج وتبلغ ثمن مسكن وخادم وطعام وقوت وجب عليه الحج وان جعلها في غيره اثم اه لكن هذا اذا كان وقت خروج اهل بلده كما صرح به في الباب اما قبله فيشتري به ماشاء لانه قبل الوجوب كما في مسألة التزوج الآتية وعليه يحمل كلام الشارح فتدبر **(قوله يشترط بقاء رأس مال حرفته)** كتاجر ودهقان ومزارع كما في الخلاصة ورأس المال يختلف باختلاف الناس بحر قلت والمراد ما يمكنه الاكتساب به قدر كفايته وكفاية عياله لا اكثر لانه لانهاية له **(قوله وفي الاشياء)** المسئلة منقولة عن ابي حنيفة في تقديم الحج على التزوج والتفصيل المذكور ذكره صاحب الهداية في التجنيس وذكرها في الهداية مطلقا واستشهد بها على ان الحج على الفور عنده ومقتضاه تقديم الحج على التزوج وان كان واجبا عند التوقان وهو صريح ما في العناية مع انه حينئذ من الحوائج الاصلية ولذا اعترضه ابن كمال باشا في شرحه على الهداية بانه حال التوقان مقدم على الحج اتفاقا لان في تركه امرين ترك الفرض والوقوع في الزنا وجواب ابي حنيفة في غير حال التوقان اه اي في غير حال تحقق الزنا لانه لو تحققه فرض التزوج اما لو خافه فالتزوج واجب لا فرض فيقدم الحج الفرض عليه فافهم **(قوله وفضلا عن نفقة عياله)** هذا داخل تحت ما لا بد منه فهو من عطف الخاص على العام اهتماما بشأنه نهر والنفقة تشمل الطعام والكسوة والسكنى ويعتبر في نفقته ونفقة عياله الوسط من غير تبذير ولا تقتير بحر اي الوسط من حاله المعهود ولذا اعقبه بقوله من غير تبذير الخ لا ما بين نفقة الغنى والفقر فلا يرد ما في البحر من ان اعتبار الوسط في نفقة الزوجة خلاف المفتي به والفتوى على اعتبار حالهما كما سيأتى ان شاء الله تعالى اه لان المراد بالوسط هناك المعنى الثاني والمراد هنا الاول فافهم **(قوله لتقدم حق العبد)** اي على حق الشرع لانهما اونا بحق الشرع بل لحاجة العبد وعدم حاجة الشرع الا ترى انه اذا اجتمعت الحدود وفيها حق العبد يبدأ بحق العبد لما قلنا ولانه ما من شيء الا والله تعالى فيه حق فلو قدم حق الشرع عند الاجتماع بطل حقوق العباد كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهان واما قوله عليه الصلاة والسلام فدين الله احق فالظاهر انه احق من جهة التعظيم لا من جهة التقديم ولذا قلنا لا يستقرض ليحج الا اذا قدر على الوفاء كما مر وكذا جاز قطع الصلاة او تأخيرها لخوفه على نفسه او ماله او نفس غيره او ماله كخوف القابلة على الولد والخوف من تردى اعمى وخوف الراعى من الذئب وامثال ذلك كافتار الضيف **(قوله الى حين عوده)** متعلق بقوله فضلا او بما لا بد منه لانه بمعنى ما يحتاجه او بنفقة اي فلا يشترط بقاء نفقة لما بعد عوده وهذا ظاهر الرواية **(قوله مع امن الطريق)** اي وقت خروج اهل بلده وان كان مخيفا في غيره بحر وقد منا عن الباب انه من شروط وجوب الاداء وفي شرحه انه الاسح ورجحه في الفتح وروى عن الامام انه شرط وجوب فعلى الاول تجب الوصية به اذا مات قبل امن الطريق اما بعده فتجب اتفاقا بحر **(قوله غلبة السلامة)** كذا اختاره الفقيه

والاكتفاء بسكنى الاجارة بالاولى وكذا لو كان عنده مالو اشترى به مسكنا وخادما لا يبقى بعده ما يكفي للحج لا يلزمه خلاصة وحرر في النهر انه يشترط بقاء رأس مال حرفته ان احتاجت لذلك والا لا وفي الاشياء معه الف وخاف العزوبة ان كان قبل خروج اهل بلده فله التزوج ولو وقته لزمه الحج (و) فضلا عن (نفقة عياله) ممن تلزمه نفقته لتقدم حق العبد (الى) حين (عوده) وقيل بعده بيوم وقيل بشهر (مع امن الطريق) بغلبة السلامة

ابوالليث وعليه الاعتماد واختلف في سقوطه اذا لم يكن بدمن ركوب البحر فقتل يستقط وقال
الكرمانى ان كان الغالب فيه السلامة من موضع جرت العادة بركوبه يجب والا فلا وهو
الاصح ببحر قال في الفتح والذي يظهر انه يعتبر مع غلبة السلامة عدم غلبة الخوف حتى لو
غلب لوقوع النهب والغلبة من المحاربين مرارا او سمعوا ان طائفة تعرضت للطريق ولها
شوكة والناس يستضعفون انفسهم عنهم لا يجب وما افق به الرازى من سقوطه عن اهل
بغداد وقول الاسكاف في سنة ست وثلاثين وستائة لا اقول انه فرض في زماننا وقول الثايجي
ليس على اهل خراسان منذ كذا كذا سنة حج انما كان وقت غلبة النهب والخوف في الطريق
ثم زال والله المنة **(قوله على ما حققه الكمال)** حيث قال وقول الصفار لا ارى الحج فرضا منذ
عشرين سنة من حين خرجت القرامطة لانه لا يتوصل اليه الا بارشائهم فتكون الطاعة
سبب المعصية فيه نظر لان هذا لم يكن من شانهم انما شانهم استحلال قتل الانفس واخذ
الاموال وكانوا يغلبون على اماكن يترصدون فيها للحجاج وقد هجموا عليهم مرة في مكة
فقتلوا خلقا في الحرم وقد سئل الكرخي عن لا يحج خوف منهم فقال ما سلمت البادية من
الآفات اى لا تخلو عنها لقلة الماء وهيجان السموم وهذا ايجاب منه رحمه الله تعالى ومحله
انه رأى ان الغالب اندفاع شرهم عن الحاج وبتقديره فالانتم في مثله على الآخذ على ما عرف
من تقسيم الرشوة في كتاب القضاء اه ما خصا واعترضه ابن كمال باشا في شرحه على الهداية
بان ما ذكر في القضاء ليس على اطلاقه بل فيما اذا كان المعطى مضطرا بان لزمه الاعطاء
ضرورة عن نفسه او ماله اما اذا كان بالالتزام منه فبالاعطاء ايضا يأنم وما نحن فيه من هذا
القييل اه واقره في النهر واجاب السيد ابوالسعود بانه هنا مضطر لاسقاط الفرض عن نفسه
قلت ويؤيده ما أتى عن القنية والمجتبي فان المكس والخفارة رشوة ونقل ح عن البحر ان
الرشوة في مثل هذا جائزة ولم اره فيه فليراجع **(قوله ان قتل بعض الحجاج)** اى في كل عام او في
غالب الاعوام وحينئذ فلا تكون السلامة غالبة اه ح قلت فيه نظر فان غلبة السلامة
ليس المراد بها الكل احد بل للمجموع وهى لا تنتفى الا بقتل الاكثرا والكثير اما قتل اللصوص
لبعض قليل من جمع كثير سيما اذا كان بتفريطه بنفسه وخروجه من بينهم فالسلامة فيه غالبة
نعم اذا كان القتل بمحاربة القطاع مع الحجاج فهو عذر اذا غلب الخوف لما مر عن الفتح من
انه يشترط عدم غلبة الخوف الح على انك قد سمعت آنفا جواب الكرخي في شأن القرامطة
المستحلين لقتل الحجاج وايضا فانما يحصل من الموت بقلة الماء وهيجان السموم اكثر مما يحصل
بالقتل باضعاف كثيرة فلو كان عذرا لزم ان لا يجب الحج الا على القريب من مكة في اوقات
خاصة مع ان الله تعالى اوجبه على اهل الآفاق من كل فج عميق مع العلم بان سفره لا يخلو عما
يكون في غيره من الاسفار من موت وقتل وسرقة وفهم **(قوله من المكس والخفارة)** المكس
ما يأخذه العشار والخفارة ما يأخذه الخفير وهو الحجير ومثله ما يأخذه الاعراب في زماننا من
الصر المعين من جهة السلطان نصره الله تعالى لدفع شرهم **(قوله والمعتمد لا)** وعليه الفتوى
شرح اللباب عن المنهاج **(قوله وعليه)** اى على كون المعتمد عدم كونه عذرا فيحتسب الحاح
(قوله كافي مناسك الطرابلسي) وعزاه في شرح اللباب الى الكرماني **(قوله ومع زوج)**

ولو بالرشوة على ما حققه
الكمال وسيجيء آخر
الكتاب ان قتل بعض
الحجاج عذر وهل ما يؤخذ
في الطريق من المكس
والخفارة عذر قولان
والمعتمد لا كما في القنية
والمجتبي وعليه فيحتسب
في الفاضل عما لا بد منه
القدرة على المكس ونحوه
كافي مناسك الطرابلسي
(و) مع (زوج)

او محرم) هذا وقوله ومع عدم عدة عليها شرطان مختصان بالمرأة فلذا قال لامرأة وما قبلهما من الشروط مشترك والمحرم من لا يجوز له مناكحتها على التأييد بقراءة او رضاع او صهرية كافي التحفة و ادخل في الظهيرية بنت موطأته من الزنا حيث يكون محرما لها وفيه دليل على ثبوتها بالوطء الحرام وبما ثبت به حرمة المصاهرة كذا في الخانية نهر لكن قال في شرح اللباب ذكر قوام الدين شارح الهداية انه اذا كان محرما بالزنا فلا تسافر معه عند بعضهم واليه ذهب القدوري وبه نأخذ اه وهو الاحوط في الدين والابعد عن التهمة اه (قوله ولو عبدا) راجع لكل من الزوج والمحرم وقوله او ذميا او برضاع يختص بالمحرم كما لا يخفى ح لكن نقل السيد ابو السعود عن نفقات البرازية لا تسافر بأخيها رضاعا في زماننا اه اى لغلبة الفساد قلت ويؤيده كراهة الخلوة بها كالصهرة الشابة فينبغي استثناء الصهرة الشابة هنا ايضا لان السفر كالخلوة (قوله كما في النهر بحثا) حيث قال وينبغي ان يشترط في الزوج ما يشترط في المحرم وقد اشترط في المحرم العقل والبلوغ اه لكن كان على الشارح ان يؤخره عن قوله عاقل وهذا البحث نقله القهستاني عن شرح الطحاوى ح (قوله والمراهق كبالغ) اعتراض بين النعوت ح (قوله غير مجوسى) مختص بالمحرم اذ لا يتصور في زوج الحاجة ان يكون مجوسيا ح (قوله ولا فاسق) يعنى الزوج والمحرم ح وقيد في شرح اللباب بكونه ماجنا لا يبالى (قوله لعدم حفظهما) لان المجوسى يخشى عليها منه لاعتقاده حل زكاح محرمه والناسق الذى لامرؤاته كذلك ولو زوجا وترك المصنف تقييد المحرم بكونه مأمونا لاغناء ما ذكره عنه فافهم (قوله مع وجوب النفقة الح) اى فيشترط ان تكون قادرة على نفقتها ونفقتها (قوله لمحرمها) قيد به لانه لو خرج معها زوجها فلا نفقة له عليها بل هى لها عليه النفقة وان لم يخرج معها فكذلك عند ابى يوسف وقال محمد لانفقة لها لانها مانعة نفسها بفعالها سراج (قوله لانه محبوس عليها) اى حبس نفسه لاجلها ومن حبس نفسه لغيره فنفقته عليه (قوله لامرأة) متعلق بمحذوف صفة لزوج او محرم او متعلق بفرض (قوله حرة) مستدرك لان الكلام فيمن يجب عليه الحج وقدمر اشتراط الحرية فيه لكن اشار به الى ان ما استفيد من المقام من عدم جواز السفر للمرأة الابزوج او محرم خاص بالحررة فيجوز للامة والمكاتب والمذبرة وأم الولد السفر بدونه كما في السراج لكن في شرح اللباب والفتوى على انه يكره في زماننا (قوله ولو عجوزا) اى لاطلاق النصوص بحر قال الشاعر لكل ساقطة فى الحى لاقطة * وكل كاسدة يوما لها سوق

(قوله في سفر) هو ثلاثة أيام ولياليها فيباح لها الخروج الى مادونه لحاجة بغير محرم بحر وروى عن ابى حنيفة وابى يوسف كراهة خروجها وحدها مسيرة يوم واحد وينبغي ان يكون الفتوى عليه لفساد الزمان شرح اللباب ويؤيده حديث الصحيحين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذى محرم عليها وفي لفظ لمسلم مسيرة ليلة وفي لفظ يوم لكن قال في الفتح ثم اذا كان المذهب الاول فليس للزوج منعها اذا كان بينها وبين مكة اقل من ثلاثة ايام (قوله قولان) هما مبنيان على ان وجود الزوج او المحرم شرط وجوب ام شرط وجوب اداء والذي اختاره في الفتح انه مع الصحة وأمن

او محرم) ولو عبدا او ذميا
او برضاع (بالغ) قيد لهما
كما في النهر بحثا (عاقل
والمراهق كبالغ) جوهرية
(غير مجوسى ولا فاسق)
لعدم حفظهما (مع)
وجوب (النفقة) لمحرمها
(عليها) لانه محبوس عليها
(لامرأة) حرة ولو عجوزا
(في سفر) وهل يلزمها
النزوح قولان

الطريق شروط وجوب الاداء فيجب الايصاء ان منع المرض او خوف الطريق او لم يوجد زوج ولا محرم ويجب عليها التزوج عند فقد المحرم وعلى الاول لا يجب شيء من ذلك كما في البحر - وفي النهر وصحح الاول في البدائع ورجح الثاني في النهاية تبعاً لقاضيخان واختاره في الفتح اه قلت لكن جزم في الباب بانه لا يجب عليها التزوج مع انه مشى على جعل المحرم او الزوج شرط اداء ورجح هذا في الجوهرية وابن امير حاج في المناسك كما قاله المصنف في منحه قال ووجهه انه لا يحصل غرضها بالتزوج لان الزوج له ان يتمتع من الخروج معها بعد ان يملكها ولا تقدر على الخلاص منه وربما لا يوافقها فتضرر منه بخلاف المحرم فانه ان وافقها انفقت عليه وان امتنع امسكت نفقتها وتركت الحج اه فافهم (قوله) وليس عبداً بمحرم لها (اي ولو محبوباً او خصياً لانه لا يحرم نكاحها عليه على التأييد بل مادام مملوكاً لها) (قوله) وليس لزوجها منعها (اي اذا كان معها محرم والا فله منعها كما يمنعها عن غير حجة الاسلام ولو واجبة بصنعها كالندورة والتي احرمت بها ففاتها وتحملت منها بعمره فلا تقضيها الا باذنه وكذا لو دخلت مكة بعد مجاوزة الميقات غير محرمة لان حق الزوج لا تقدر على منعه بفعلها بل بايجاب الله تعالى في حجة الاسلام رحمتي واذا منعها زوجها فيما يملكه تصير محصورة كسائر في بابها ان شاء الله تعالى (قوله مع الكراهة) اي التحريمية للنهي في حديث الصحيحين لا تسافر امرأة ثلاثاً الا ومعها محرم زاد مسلم في رواية او زوج ط (قوله ومع عدم عدة الخ) اي فلا يجب عليها الحج اذا وجدت كما في شرح الجمع واللباب قل شارحه وهو مشعر بانه شرط الوجوب وذكر ابن امير حاج انه شرط الاداء وهو الاظهر (قوله) اية عدة كانت (اي سواء كانت عدة وفاة او طلاق بائن او رجعي ح (قوله) المانعة من سفرها) اما الواقعة في السفر فان كان الطلاق رجعي لا يفارقها زوجها او بائناً فان كان الى كل من بلدها ومكة اقل من مدة السفر تخيرت اولى احدهما سفر دون الآخر تعين ان تصير الى الآخر او كل منهما سفر فن كانت في مصر قرت فيه الى ان تنقضي عدتها ولا تخرج وان وجدت محرماً خلافاً لهما وان كانت في قرية او مفازة لا تأمن على نفسها فلها ان تمضي الى موضع امن ولا تخرج منه حتى تمضي عدتها وان وجدت محرماً عنده خلافاً لهما كذا في فتح القدير (قوله وقت) ظرف متعلق بمحذوف خبر العبرة اي ثابتة وقت خروج اهل بلدها ولو قبل اشهر الحج لبعده المسافة ط (قوله) وكذا سائر الشرائط (اي يعتبر وجودها في ذلك الوقت (تمة) ذكر صاحب اللباب في منسكه الكبير ان من الشرائط امكان السير وهو ان يبقى وقت يمكنه الذهاب فيه الى الحج على السير المعتاد فان احتاج الى ان يقطع كل يوم او في بعض الايام اكثر من مرحلة لا يجب الحج اه وذكر شارح اللباب ان منها ان يتمكن من اداء المكتوبات في اوقاتها قل الكرمانى لانه لا يليق بالحكمة ايجاب فرض على وجه يفوت به فرض آخر اه وتماه هناك (قوله) فلو احرم صبي الخ (تفريع على اشتراط البلوغ والحرية) (قوله) او احرم عنه ابوه (المراد من كان اقرب اليه بالنسب فلو اجتمع والدواخ يحرم الوالد كما في الحانية والظاهر انه شرط الاولوية لباب وشرحه (قوله) وينبغي الخ (قل في السباب وشرحه وينبغي لوليه ان يحجبه من محظورات الاحرام كبس الخيط

وليس عبداً بمحرم لها
وليس لزوجها منعها عن
حجة الاسلام ولو حجت بلا
محرم جاز مع الكراهة
(و) مع (عدم عدة عليها
مطلقاً) اية عدة كانت ابن
ملك (والعبرة لو جوبها)
اي العدة المانعة من سفرها
(وقت خروج اهل بلدها)
وكذا سائر الشروط (٢) بحر
(فلو احرم صبي عاقل) او
احرم عنه ابوه صار محرماً
وينبغي ان يجرده قبله و
يلبسه ازار او رداء مبسوط

(٢) الشرائط نسخه

والطيب وان ارتكبهما الصبي لاشئ عليهما (قوله وظاهره) اى ظاهر قول المبسوط او احرم
 عنه ابوه باعادة الضمير الى الصبي العاقل لكن تأمله مع قول اللباب وكل ما قدر الصبي عليه
 بنفسه لا تجوز فيه النيابة اه وكذا ما فى جامع الاستروشنى عن الذخيرة قال محمد فى الاصل
 والصبي الذى يحج له ابوه يقضى المناسك ويرمى الجمار وانه على وجهين الاول اذا كان صبيا
 لا يعقل الاداء بنفسه وفى هذا الوجه اذا احرم عنه ابوه جاز وان كان يعقل الاداء بنفسه يقضى
 المناسك كلها يفعل مثل ما يفعله البالغ اه فهو كالصريح فى ان احرامه عنه انما يصح اذا كان
 لا يعقل (قوله قبل الوقوف) وكذا بعده بالاولى وهو راجع لقوله بلغ وعق (قوله لان عقاده
 نفلا) وكان القياس ان يصح فرضا لو نوى حجة الاسلام حال وقوفه لان الاحرام شرط كما ان
 الصبي اذا تطهر ثم بلغ فانه يصح اداء فرضه بتلك الظهارة الا ان الاحرام له شبه بالركن لاشتراكه
 على النية فحيث لم يعده لم يصح كالوشرع فى صلاة ثم بلغ بالسن فان جدد احرامها ونوى بها
 الفرض يقع عنه والا فلا شرح اللباب (قوله فلو جدد الخ) بأن يرجع الى ميقات من المواقيت
 ويجدد التلبية بالحج كفى شرح الملتقى قات والظاهر ان الرجوع ليس بلازم لان انشاء الاحرام
 من الميقات واجب فقط كما يأتى ط (قوله قبل وقوفه بعرفة) قيل عبارة المبتغى ولو احرم
 الصبي او المجنون او الكافر ثم بلغ او افاق ووقت الحج باق فان جددوا الاحرام يجزيهم عن حجة
 الاسلام اه ومقتضاه ان المراد بما قبل الوقوف قبل فوت وقته كما عبر به مثلا على القارى
 فى شرحه على الوقاية واللباب لكن نقل القاضى عيد فى شرحه على اللباب عن شيخه العلامة
 الشيخ حسن العجيمى المكي ان المراد به الكينونة بعرفة حتى لو وقف بها بعد الزوال لحظة
 فبلغ ليس له التجديد وان بقى وقت الوقوف وايده الشيخ عبدالله العفيف فى شرح منسكه بقوله
 صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه وقال وقد وقع الاختلاف فى
 هذه المسئلة فى زماننا فمنهم من أفتى بصحة تجديده الاحرام بعد ابتداء الوقوف ومنهم من أفتى
 بعدمها ولم ترفيها نصوصا ريحا اه ما اخذنا قلت وظاهر قول المصنف تبعا للدرر قبل وقوفه ان
 المراد حقيقة الوقوف لاوقته فهو مؤيد لكلام العجيمى (قوله لم يجزئه) اى عن حجة الاسلام ط
 (قوله لان عقاده) اى احرام العبد نفلا لازما فلا يمكنه الخروج عنه بحرط (قوله بخلاف الصبي)
 لان احرامه غير لازم لعدم أهلية اللزوم عليه ولذا لو احصر وتحلل لادم عليه ولا قضاء
 ولا جزاء عليه لارتكاب المحظورات فتح (قوله والكافر) اى لو احرم فأسلم فجدد الاحرام لحجة
 الاسلام اجزأه لعدم انعقاد احرامه الاول لعدم الاهلية ط عن البدائع (قوله والمجنون) اى
 لو احرم عنه ولىه ثم افاق فجدد الاحرام قبل الوقوف اجزأه عن حجة الاسلام شرح اللباب وفى
 الذخيرة قال فى الاصل وكل جواب عرفته فى الصبي يحرم عنه الاب فهو الجواب فى المجنون اه
 وفى الولوالجية قيل الاحصار وكذا الصبي يحج به ابوه وكذا المجنون يقضى المناسك ويرمى
 الجمار لان احرام الاب عنهما وهما عاجزان كاحرامهما بنفسهما اه وفى شرح المقدسى عن
 البحر العميق لاحج على مجنون مسلم ولا يصح منه اذا حج بنفسه ولكن يحرم عنه ولىه اه
 فهذه النقول صريحة فى ان المجنون يحرم عنه ولىه كالصبي وبه اندفع ما فى البحر من قوله كيف
 يتصور احرام المجنون بنفسه وكون ولىه احرم عنه يحتاج الى نقل صريح يفيد انه كالصبي

وظاهره ان احرامه عنه مع
 عقله صحيح فمع عدمه اولى
 (فباغ او عبد فعتق) قبل
 الوقوف (فمضى) كل على
 احرامه (لم يسقط فرضهما)
 لان عقاده نفلا (فلو جدد
 الصبي الاحرام قبل وقوفه
 بعرفة ونوى حجة الاسلام
 اجزأه ولو فعل) العبد
 (المعتق ذلك) التجديد
 المذكور (لم يجزئه) لان عقاده
 لازما بخلاف الصبي
 والكافر والمجنون

اه (قوله فرضه) عبر به ليشمل الشرط والركن ط (قوله الاحرام) هو النية والتلبية او ما يقوم مقامها أى مقام التلبية من الذكر او تقليد البدنة مع السوق لباب وشرحه (قوله وهو شرط ابتداء) حتى صح تقديمه على اشهر الحج وان كره كاسياً تى ح (قوله حتى لم يجز الح) تفريع على شبهه بالركن يعنى ان فائت الحج لا يجوز له استدامة الاحرام بل عليه التحلل بعمرة والقضاء من قابل كما يأتى ولو كان شرطاً محضاً لجازت الاستدامة اه ح ويتفرع عليه ايضا ما فى شرح الباب من انه لو احرم ثم ارتدوا العياذ بالله تعالى بطل احرامه والافالردة لا تبطل الشرط الحقيقى كالطهارة للصلاة اه وكذا ما قدمناه من اشتراط النية فيه والشرط المحض لا يحتاج الى نية وكذا ما مر من عدم سقوط الفرض عن صبي او عبد احرم فباع او عتق ما لم يجدده الصبي (قوله ليقضى به من قابل) اى بهذا الاحرام السابق المستدام ط (قوله فى أوانه) وهو من زوال يوم عرفة الى قبيل طلوع فجر النحر ط (قوله ومعظم طواف الزيارة) وهو اربعة اشواط وبقية واجب كما يأتى ط (قوله وهما ركنان) يشكل عليه ما قالوا ان المأمور بالحج اذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة فانه يكون مجزئاً بخلاف ما اذا رجع قبله فانه لا وجود للحج الا بوجود ركنيه ولم يوجد فينبى ان لا يجزى الا امر سواء مات المأمور أو رجع بحر قال العلامة المقدسى يمكن الجواب بأن الموت من قبل من له الحق وقد أتى بوسعه وقد ورد الحج عرفة بخلاف من رجع اه واما الحاج عن نفسه فسنذكر عن الباب انه اذا اوصى بتمام الحج تجب بدنة تأمل * (تمة) * بقى من فرائض الحج نية الطواف والترتيب بين الفرائض الاحرام ثم الوقوف ثم الطواف وأداء كل فرض فى وقته فالوقوف من زوال عرفة الى فجر النحر والطواف بعده الى آخر العمر ومكانه اى من ارض عرفات للوقوف ونفس المسجد للطواف والحق بها ترك الجماع قبل الوقوف لباب وشرحه (قوله وواجبه) اسم جنس مضاف فيم وسياً تى حكم الواجب (قوله نيف وعشرون) اى اثنان وعشرون هنا بمازاده الشارح أو اربعة وعشرون ان اعتبر الاخير وهو المحظور ثلاثة واوصلها فى الباب الى خمسة وثلاثين فزاد احد عشر آخر وهى الوقوف بعرفة جزءاً من الليل ومتابعة الامام فى الافضة اى بأن لا يخرج من ارض عرفة الا بعد شروع الامام فى الافضة وتأخير المغرب والعشاء الى المزدلفة والاتبان بمازاد على الاكثر فى طواف الزيارة قيل وبيتوته جزءاً من الليل فيها وعدم تأخير رمى كل يوم الى ثانيه ورمى القارن والمتمتع قبل الذبح والهدى عليهما وذبحهما قبل الحلق وفى ايام النحر قيل وطواف القدوم اه قلت لكن واجبات الحج فى الحقيقة خمسة الاول المذكورة فى المتن والذبح أما الباقي فهى واجبات له بواسطة لانها واجبات الطواف ونحوه (قوله وقوف جمع) بفتح فسكون اى الوقوف فيه ولو ساعة بعد الفجر كما فى شرح الباب (قوله سميت بذلك) اى بجمع وبمزدلفة فقد يشار بذا الى ما فوق الواحد كقوله تعالى عوان بين ذلك فافهم (قوله لكل من حج) اى آفاقاً أو غيره قد رنا أو متمتعاً أو مفرداً وهو راجع لجميع ما قبله وانما ذكره لئلا يتوهم رجوع قوله لا فاقى الى الجميع والافكثير من الواجبات الآتية لكل من حج (قوله وطواف الصدر) بفتح تين بمعنى الرجوع ومنه قوله تعالى يومئذ يصدر الناس اشتاتاً ولذا يسمى طواف الوداع بفتح الواو وتكسر لموادعته البيت شرح الباب فقول الشارح اى الوداع

مطلب

فى فروض الحج وواجباته

(و) الحج (فرضه) ثلاثة (الاحرام) وهو شرط ابتداء وله حكم الركن انتهاء حتى لم يجز لفائت الحج استدامة ليقضى به من قابل (والوقوف بعرفة) فى أوانه سميت به لان آدم وحواء تعارفا فيها (و) معظم (طواف الزيارة) وهما ركنان (وواجبه) نيف وعشرون (وقوف جمع) وهو المزدلفة سميت بذلك لان آدم اجتمع بحواء وازدلف اليها اى دنا (والسعى) وعند الاثمة الثلاثة هو ركن (بين الصفا) سعى به لانه جلس عليه آدم صفوة الله (والمروة) لانه جلس عليها امرأة وهى حواء ولذا أنثت (ورمى الجمار) لكل من حج (وطواف الصدر) اى الوداع

على حذف مضاف أي طواف الوداع فهو تفسير لطواف الصدر لا تفسير للصدر الاعتبار
 اللزوم لأن الوداع بمعنى الترك لازمه للصدر بمعنى الرجوع تأمل (قوله للآفاق) اعترض
 النووي في التهذيب على الفقهاء في ذلك بأن الآفاق النواحي واحده أفق بضمين وباسكان الفاء
 والنسبة إليه أفق لأن الجمع إذا لم يسم به فالنسبة إلى واحده واجاب في كشف الكشاف بأنه صحيح
 لانه اريد به الخارج أي خارج المواقيت فكان بمنزلة الانصاري وتماه في شرح ابن كمال
 والقهستاني (قوله غير الحائض) لأن الحائض يسقط عنها كاسياً (قوله والحلق أو التقصير)
 أي احدهما والحلق أفضل للرجل وفيه ان هذا شرط للخروج من الاحرام والشرط لا يكون
 الا فرضاً وأجاب في شرح الباب بأن وجوبه من حيث ايقاعه في الوقت المشروع وهو
 ما بعد الرمي في الحج وبعد السعي في العمرة قلت وفيه ان هذا واجب آخر سيأتي فالاحسن
 الجواب بأنه لا يلزم من توقف الخروج من الاحرام عليه ان يكون فرضاً قطعياً فقد يكون
 واجباً كتوقف الخروج الواجب من الصلاة على واجب السلام تأمل ثم رأيت في الفتح
 قال ان الحلق عند الشافعي غير واجب وهو عندنا واجب لأن التحلل الواجب لا يكون الا به ثم
 قال بعد كلام غير ان هذا التأويل ظني فيثبت به الوجوب لا القطع (قوله من الميقات) يشمل
 الحرم للمكي ونحوه كمتنع لم يسق الهدى ط والتقييده للاحتراز عما بعده والا فيجوز قبله بل
 هو أفضل بشروطه كما في شرح الباب (قوله إلى الغروب) لم يقل من الزوال لأن ابتداءه من
 الزوال غير واجب وانما الواجب ان يمدد بعد تحققه مطلقاً إلى الغروب كما افاده في شرح الباب
 (قوله ان وقف نهاراً) أما اذا وقف ليلاً فلا واجب في حقه حتى لو وقف ساعة لا يلزمه شيء كما
 في شرح الباب نعم يكون تاركاً واجب الوقوف نهاراً إلى الغروب (قوله على الاشبه) ذكر في
 المطلب الفائق شرح الكثران الاصح انه شرط لكن ظاهر الرواية انه سنة يكره تركها وعليه عامة
 المشايخ وصححه في الباب وذكر ابن الهمام انه لو قيل انه واجب لا يبعد لأن المواظبة من غير
 ترك مرة دليل الوجوب اه وبه صرح في المنهاج عن الوجيز وهو الاشبه والاعدل فينبغي ان
 يكون عليه المعول اه من شرح الباب (قوله والقيام فيه) وهو اخذ الطائف عن يمين
 نفسه وجعله البيت عن يساره لباب (قوله في الاصح) صرح به الجمهور وقيل انه سنة وقيل
 فرض شرح الباب (قوله والمشى فيه الخ) فلو تركه بلا عذر أعاده والا فعليه دم لأن المشى
 واجب عندنا على هذا نص المشايخ وهو كلام محمد ومافي الحانية من انه افضل تساهل او محمول
 على النافلة لا يقال بل ينبغي في النافلة ان تجب صدقة لانه اذا شرع فيه وجب فوجب المشى لأن
 الفرض ان شروعه لم يكن بصفة المشى والشروع انما يوجب ما شرع فيه كذا في الفتح (قوله
 لزمه ماشياً) قال صاحب الباب في منسكه الكبير ثم ان طافه زحفاً أعاده كذا في الاصل وذكر
 القاضي في شرح مختصر الطحاوي أنه يحجزه لانه أدى ما أوجب على نفسه وتماه في شرح
 الباب (قوله فشيء أفضل) أشار إلى أن الزحف يحجزه ولا دم عليه لكن يحتاج إلى الفرق
 بين وجوبه بالشروع ووجوبه بالنذر على رواية الاصل واعلم ان الإيجاب بالقول أقوى منه بالفعل
 فيجب بالقول كاملاً لئلا يكون نذراً بمعصية كما لو نذر اعتكافاً بدون صوم لزمه به ويلغو وصفه
 له بالنقصان والواجب بالشروع هو ما شرع فيه وقد شرع فيه زحفاً فلا يجب عليه غيره

(للافاق) غير الحائض
 (والحلق أو التقصير
 وانشاء الاحرام من الميقات
 وحد الوقوف بعرفة إلى
 الغروب) ان وقف نهاراً
 (والبدء بالطواف من
 الجحر الاسود) على
 الاشبه لمواظبته عليه
 الصلاة والسلام وقيل
 فرض وقيل سنة (والقيام
 فيه) أي في الطواف
 في الاصح (والمشى فيه
 لمن ليس له عذر) يمنعه
 منه ولو نذر طوافاً زحفاً
 لزمه ماشياً ولو شرع متفلاً
 زحفاً فشيء أفضل
 (والطهارة فيه)

والاوجب بغير موجب تأمل (قوله من النجاسة الحكمية) اى الحدث الاكبر والاصغر وان
 اختلاف فى الاثم والكفارة (قوله على المذهب) وهو الصحيح وقال ابن شجاع انها سنة شرح
 اللباب للقارى (قوله من ثوب) الاولى لثوب اوفى ثوب ط (قوله ومكان طواف) لم ينقل
 فى شرح اللباب التصريح بالقول بوجوبه وانما قال واما طهارة المكان فذكر العزيز بن جماعة عن
 صاحب الغاية انه لو كان فى مكان طوافه نجاسة لا يبطل طوافه وهذا يفيد نفى الشرط
 والفرضية واحتمال ثبوت الوجوب والسنية اهـ (قوله والاكثر على انه) اى هذا النوع
 من الطهارة فى الثوب والبدن سنة مؤكدة شرح اللباب بل قال فى الفتح وما فى بعض الكتب
 من ان نجاسة الثوب كله يجب الدم لا اصل له فى الرواية اهـ وفى البدائع انه سنة فلو طاف
 وعلى ثوبه نجاسة اكثر من الدرهم لا يلزمه شئ بل يكره لادخال النجاسة المسجد اهـ (قوله
 وستر العورة فيه) اى فى الطواف وفائدة عده واجبا هنا مع انه فرض مطلقا لزوم الدم به كما
 عدم سنن الخطبة فى الجمعة بمعنى انه لا يلزم بتركه فسادها والا فالسنة تبين الفرض لعدم الاثم
 بتركها مرة هذا ما ظهر لى وقد مناه فى الجمعة (قوله فاكثر) اى من الربع فلو اقل لا ينع ويجمع
 المتفرق لباب (قوله كما فى الصلاة) اى كما هو القدر المانع فى الصلاة (قوله يجب الدم) اى ان لم
 يعدمه والاستقط وهذا فى الطواف الواجب والاتجب الصدقة (قوله فى الاصح) مقابله ما قاله
 الكرماني انه يعتد به لكنه يكره لترك السنة وتستحب اعادة ذلك الشوط لتكون البداءة على
 وجه السنة ومشى فى اللباب على انه شرط لصحة السعى فعدم الاعتداد بالشوط الاول يتفرع
 عليه وعلى القول بالوجوب لان المراد بعدم الاعتداد به لزوم اعادته او لزوم الجزاء على تقدير
 عدمها وانما الفرق من حيث انه اذا لم يعد الشوط الاول يلزمه الجزاء لترك السعى على القول
 بالشرطية لانه لاحقة للمشروط بدون شرطه ولترك الشوط الاول على القول بالوجوب الذى
 هو الاعدال المختار من حيث الدليل كما فى شرح اللباب وقد يقال انه اذا لم يعتد بالاول حصل
 البداءة بالصف الثانى فقد وجد الشرط ولا يتصور تركه وانما يكون تاركا لآخر الاشواط الا
 اذا اعاد الاول وكون ذلك شرطا لا ينافى الوجوب اذ لا يلزم من كون الشئ شرطا لآخر
 تتوقف عليه صحته ان يكون ذلك الشئ فرضا كما قدمناه فى الحاق خلافا لما فهمه فى شرح اللباب
 هنا وفى الحاق ولو كان فرضا لزم فرضية السعى او فرضية بعضه ووجوب باقيه مع انه كله واجب
 يجبر بدم وحينئذ تعين القول بالوجوب اذ لا ثمرة تظهر على القول بالشرطية كما نص عليه فى
 المنسك الكبير وان استغربه القارى فى شرح اللباب والله تعالى اعلم بالصواب (قوله كما مر) اى
 فى الطواف (قوله قيل نعم) ضعفه هنا وان جزم به فى شرحه على الملتقى لانه جزم بخلافه
 صاحب اللباب فقال ولا تختص اى هذه الصلاة بزمان ولا بمكان اى باعتبار الجواز والصحة
 ولا تفوت اى الابالموت ولو تركها لم تجبر بدم اى انه لا يجب عليه الايصاء بالكفارة وذكر شارحه
 ان المسئلة خلافية فى البحر العميق لا يجب الدم وفى الجوهرية والبحر الزاخر يجب وفى بعض
 المناسك الاكثر على انه لا يجب وبه قال الشافعية وقيل يلزم (قوله والترتيب الآتى بيانه) اى
 اى فى باب الجنائيات حيث قل هذا يجب فى يوم النحر اربعة اشياء الرمي ثم الذبح غير المفرد ثم الحلق
 ثم الطواف لكن لاشئ على من طاف قبل الرمي والحلق نعم يكره لباب كما لاشئ على المفرد الا اذا

من النجاسة الحكمية على
 المذهب قيل والحقيقية من
 ثوب وبدن ومكان طواف
 والاكثر على انه سنة
 مؤكدة كما فى شرح لباب
 المناسك (وستر العورة)
 فيه وبكشف ربع العضو
 فاكثر كما فى الصلاة يجب
 الدم (وبدء السعى بين
 الصفا والمروة من الصفا)
 ولو بدأ بالمروة لا يعتد
 بالشوط الاول فى الاصح
 (والمشى فيه) فى السعى
 (لمن ليس له عذر) كما مر
 (و ذبح الشاة للقارن
 والمتنع وصلاة ركعتين
 لكل اسبوع) من اى
 طواف كان فلو تركها
 هل عليه دم قيل نعم
 فيوصى به (والترتيب
 الآتى) بيانه (بين
 الرمي والحلق والذبح
 يوم النحر) وأما الترتيب
 بين الطواف وبين الرمي
 والحلق فسنة فلو طاف
 قبل الرمي والحلق لاشئ
 عليه ويكره لباب وسيجيئ
 ان المفرد لا ذبح عليه
 وسنحققه (وفعل طواف
 الافاضة) اى الزيارة

(في يوم من ايام النحر)
ومن الواجبات ككون
الطواف وراء الحطيم
وكون السعي بعد طواف
معتد به وتوقيت الحاق
بالمكان والزمان وترك
المحذور كالجماع بعد
الوقوف ولبس الخيط
وتغطية الرأس والوجه
والضابط ان كل ما يجب
بتركه دم فهو واجب
صرح به في الملتقى وسيوضح
في الجنايات (وغيرها سنن
وآداب) كأن يتوسع
في النفقة ويحافظ على
الطهارة وعلى صون لسانه
ويستأذن ابويه ودائنه
وكفيله ويودع المسجد
بركعتين ومعارفه ويستحلهم
ويلتمس دعاءهم ويتصدق
بشيء عند خروجه ويخرج
يوم الخميس ففيه خرج
عليه السلام في حجة الوداع
او الاثنين او الجمعة بعد
التوبة والاستخارة اى في
انه هل يشتري او يكتري
وهل يسافر برا او بحرا
وهل يرافق فلانا ولا لان
الاستخارة في الواجب
والمكروه لا محل لها وتامه
في النهر (وأشهره شوال
وذو القعدة) بفتح القاف
وتكسر (وعشر ذى الحجة)
بكسر الحاء وتفتح وعند
الشافعي ليس منها يوم النحر
وعند مالك ذو الحجة كله

حاق قبل الرمي لان ذبحه لا يجب اه وبه علم انه كان ينبغي للمصنف هنا تقديم الذبح على
الحلق في الذكر ليوافق ما بينهما من الترتيب في نفس الامر وان الطواف لا يلزم تقديمه على
الذبح ايضا لانه اذا جاز تقديمه على الرمي المتقدم على الذبح جاز تقديمه على الذبح بالاولى كما قاله
ح والحاصل ان الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة ولذا لم يذكره هنا وانما يجب ترتيب
الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا ذبح عليه فبقى عليه الترتيب بين الرمي والحلق
(قوله في يوم) تقدم في الاعتكاف ان الليالي تتبع للايام في المناسك (قوله وراء الحطيم) لان
بعضه من البيت كما أتى بيانه (قوله) وكون السعي بعد طواف معتد به) وهو ان يكون اربعة
اشواط فأكثر سواء طافه طاهرا او محدثا او جنبا واعادة الطواف بعد السعي فيما اذا فعله
محدثا او جنبا لجبر النقصان لا لانفساخ الاول ح عن البحر ثم ان كون هذا واجبا لا ينافي
ما في الباب من عدة شرط لصحة السعي كما علمته سابقا (قوله بالمكان) اى الحرم ولو في غير منى
والزمان اى ايام النحر وهذا في الحاج واما المقيم فلا يتوقف حلقه بالزمان كما سيأتى في الجنايات
(قوله وترك المحذور) قال في شرح الباب فيه ان الاجتناب عن المحرمات فرض وانما الواجب
هو الاجتناب عن المكروهات التحريمية كما حققه ابن الهمام الا ان فعل المحظورات
وترك الواجبات لما اشتركا في لزوم الجزاء الحقت بهما في هذا المعنى (قوله كالجماع بعد
الوقوف الخ) تمثيل للمحظورات وقيد بما بعد الوقوف لانه قبله مفسد والمراد هنا غير المفسد
تأمل (قوله والضابط الخ) لما لم يستوف الواجبات كما علمته مما زدناه عن الباب ذكر هذا
الضابط وايضد بعكس القضية حكم الواجب لكنهما تنعكسا عكسا منطقيا لا لغويا فيقال بعض
ما هو واجب بتركه دم لا كل ما هو واجب لان ركعتي الطواف لا يجب بتركهما الدم وكذا
ترك الواجب بعذر على ما سنذكره في اول الجنايات لكن في الاول خلاف تقدم فعلى القول
بوجوب الدم فيه مع تقييد الترك بلا عذر يصح للعكس كليا (قوله وغيرها الخ) فيه انه لم
يستوف الواجبات وان كان مراده ان غير الفرائض والواجبات سنن وآداب فغير مفيد (قوله
كأن يتوسع في النفقة الخ) افاد بالكاف انه بقي منها شيء لم يذكرها لانها ستأتى كطواف القدوم
للافاقي والابتداء من الحجر الاسود على احد الاقوال والخطب الثلاث والخروج يوم التروية
وغیرها مما سيلم (قوله وعلى صون لسانه) اى عن المباح والمكروه تنزيها والا فهو واجب
(قوله ويستأذن ابويه الخ) اى اذا لم يكونا محتاجين اليه والافيكروه وكذا يكره بلا اذن دائنه
وكفيله والظاهر انها تحريمية لا طلاقهم الكراهة ويدل عليه قوله فيما مر في تمثله للحج
المكروه كالحج بلا اذن مما يجب استئذانه فلا ينبغي عده ذلك من السنن والآداب (قوله بفتح
القاف وتكسر) اى مع سكون العين وحكى الفتح مع كسر العين (قوله وتفتح) عزاه الشيخ
اسماعيل الى تحرير امام النووى وقال خلافا لما في شرح الشئ من انه لم يسمع الا الكسر (قوله
وعند الشافعي ليس منها يوم النحر) هو رواية عن أبي يوسف ايضا كافي النهر وغيره وظاهر المتن
بوافقه لانه ذكر العدد فكان المراد عشر ليال لكن اذا حذف التمييز جاز التذكير فيكون
المعنى عشرة ايام افاده ح عن القهستاني وقيل ان العشر اسم لهذه الايام العشرة فليس
المراد به اسم العدد حتى يعتبر فيه التذكير مع المؤنث والعكس تأمل (قوله ذو الحجة كله)

مبتدأ محذوف الخبر تقديره منها ح (قوله عملاً بالآية) أي قوله تعالى الحج أشهر معلومات (قوله قلنا اسم الجمع الحج) الإضافة بيانية أي اسم هو جمع والاف شهر صيغة جمع حقيقة وهذا أحد جوابين للزمخشري حاصله أنه تجوز في إطلاق صيغة الجمع على ما فوق الواحد لعلاقة معنى الاجتماع والتعدد ثانيهما أن التجوز في جعل بعض الشهر شهراً فالأشهر على الحقيقة واعتراض الأول بأن فيه إخراج العشر عن الإرادة لخروجه عن الشهرين وأجيب بأنه داخل فيما فوق الواحد وهذا كله على تقدير الحج ذو أشهر أما على تقدير الحج في أشهر فلا حاجة إلى التجوز لأن الظرفية لا تقتضي الاستيعاب لكن بين المراد الحديث الوارد في تفسير الآية بأنها شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة (قوله وفائدة التأقيت الحج) جواب عن أشكال تقريره أن التوقيت بها أن اعتبر للفوات أي أن أفعال الحج لو أخرت عن هذا الوقت يفوت الحج لفوته بتأخير الوقوف عن طلوع فجر العاشر يلزم أن لا يصح الطواف الركن بعده وإن خصص الفوات بفوت معظم أركانه وهو الوقوف يلزم أن لا يكون العاشر منها كهيرواية عن أبي يوسف وإن اعتبر التوقيت المذكور لاداء الأركان في الجملة يلزم أن يكون ثاني النحر وثالثه منها لجواز الطواف فيهما وإجاب الشارح تبعاً للبحر وغيره بما يفيد اختيار الأخير وذلك بأن فائدته أن شيئاً من أفعال الحج لا يجوز إلا فيها حتى لو صام المتمتع أو القارن ثلاثة أيام قبل أشهر الحج لا يجوز وكذا السعي عقب طواف القدوم لا يقع عن سعي الحج إلا فيها حتى لو فعله في رمضان لم يحجز ولو اشتبه عليهم يوم عرفة فوقفوا فإذا هو يوم النحر جاز لوقوعه في زمانه ولو ظهر أنه الحادي عشر لم يحجز كما في الباب وغيره قال القهستاني ولا ينافيه أجزاء الأحرام قبلها ولا أجزاء الرمي والحلق وطواف الزيارة وغيرها بعد ذلك لأن ذلك محرم فيه أه قات فيه نظر لأن طواف الزيارة يجوز في يومين بعد عشر ذي الحجة كما علمته وإن كان أوله أفضل فالمناسب الجواب عن الأشكال بأن فائدة التوقيت ابتداء عدم جواز الأفعال قبله وانتهاء الفوات بفوت معظم أركانه وهو الوقوف ولا يلزم خروج اليوم العاشر لما علمته من جوازه فيه عند الاشتباه بخلاف الحادي عشر هذا ما ظهر لي ففهمه (قوله وأنه يكره الأحرام الحج) عطف على قوله أنه لو فعل وهو ظاهر في أنه أراد بأفعال الحج غير الأحرام فلا ينافي أجزاء الأحرام مع الكراهة فقوله لا يجزئيه واقع في محزه فافهم نعم في كون الكراهة فائدة التوقيت خفاء ولعل وجهه كون الأحرام شيئاً بالركن تأمل (قوله قبلها) أفدانه لو أحره فيها بحج ولو أعاد قبل لا يكره ولذا قال في الذخيرة لا يكره الأحرام بالحج يوم النحر ويكره قبل أشهر الحج قال في النهر وينبغي أن يكون مكروهاً حيث لم يأمن على نفسه وإن كان في أشهر الحج (قوله لشبهه بالركن) علة لقوله يكره أي ولو كان ركناً حقيقة لم يصح قبلها فإذا كان شيئاً به كره قبله لشبهه وقربه من عدم الصحة بحر (قوله كما مر) أي عند قوله فرضه الأحرام (قوله وإطلاقها) أي الكراهة يفيد التحريم وبه قيدها القهستاني ونقل عن التحفة الإجماع على الكراهة وبه صرح في البحر من غير تفصيل بين خوف الوقوع في محذور أو لا قال ومن فصل كصاحب الظهيرية قياساً على الميقات المكاني فقد أخطأ لكن نقل القهستاني أيضاً عن المحيط التفصيل ثم قال وفي النظم عنه أنه يكره إلا عند أبي يوسف (قوله والعمرة في العمر سنة مؤكدة) أي إذا أتى بها مرة فقد أقام

عملاً بالآية قلنا اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد وفائدة التأقيت أنه لو فعل شيئاً من أفعال الحج خارجها لا يجزئيه (و) أنه (يكره الأحرام له قبلها) وإن أمان على نفسه من المحذور لشبهه بالركن كما مر وإطلاقها يفيد التحريم (والعمرة) في العمر مرة (سنة مؤكدة على المذهب

٣ مطلب

أحكام العمرة

السنة غير مقيد بوقت غير ثابت انتهى عنها فيه الا انها في رمضان افضل هذا اذا فردها فلا ينفيه ان القران افضل لان ذلك امر يرجع الى الحج لا العمرة فالحاصل ان من اراد الاتيان بالعمرة على وجه افضل فيه فبان يقرب معه عمرة فتح فلا يكره الاكثر منها خلافا لما لك بل يستحب على ما عليه الجمهور وقد قيل سبع اسابيع من الاطوفة كعمرة شرح اللباب **(قوله)** وصحح في الجوهره وجوبها قال في البحر واختاره في البدائع وقال انه مذهب اصحابنا ومنهم من اطلق اسم السنة وهذا لا ينافي الوجوب اه والظاهر من الرواية السنية فان محمدا نص على ان العمرة تطوع اه ومال الى ذلك في الفتح وقال بعد سوق الادلة تعارض مقتضيات الوجوب والنفل فلا تثبت ويبقى مجرد فعله عليه الصلاة والسلام واصحابه والتابعين وذلك يوجب السنية فقلنا بها **(قوله)** قلنا المأمور بالحج جواب عن سؤال مقدر اورده في غاية البيان دليلا على الوجوب ثم اجاب عنه بما ذكره الشارح ثم هذا مبنى على ان المراد بالاتمام تميم ذاتهما اى تميم افعالهما اما اذا اريد به اكمال الوصف وعليه ما نقله في البحر من ان الصحابة فسرت الاتمام بأن يحرم بهما من دويرة اهله ومن الاماكن القاصية فلا حاجة الى الجواب للاتفاق على ان الاتمام بهذا المعنى غير واجب فالامر فيه للندب اجماعا فلا يدل على وجوب العمرة فافهم **(قوله)** وحلق او تقصير لم يذكره المصنف لانه محلل مخرج منها بحر **(قوله)** وغيرها واجب اراد بالغير من المذكورات هنا وذلك اقل اشواط الطواف والسعي والحلق او التقصير والا فلها سنن ومحرمات من غير المذكور هنا فافهم واشار بقوله هو المختار الى ما في التحفة حيث جعل السعي ركنا كالطواف قال في شرح اللباب وهو غير مشهور في المذهب **(قوله)** ويفعل فيها كفعل الحاج قال في اللباب واحكام احرامها كاحرام الحج من جميع الوجوه وكذا حكم فرائضها وواجباتها وسننها ومحرماتها ومكروهاتها واحصارها وجمعها اى بين عمرتين و اضافتها اى الى غيرها في النية ورفضها حكما في الحج وهي لا تخالفه الا في امور منها انها ليست بفرض وانها لا وقت لها معين ولا تفوت وليس فيها وقوف بعرفة ولا مزدلفة ولا رمى فيها ولا جمع اى بين صلاتين ولا خطبة ولا طواف قدوم ولا صدر ولا تجب بدنة بافسادها ولا بطوافها جنبا اى بل شاة وان ميقاتها الحل لجميع الناس بخلاف الحج فان ميقاته للمكي الحرم اه **(قوله)** جازت اى صححت **(قوله)** وندبت في رمضان اى اذا فردها كما مر عن الفتح ثم الندب باعتبار الزمان لانها باعتبار ذاتها سنة مؤكدة او واجبة كما مر اى انها فيه افضل منها في غيره واستدل له في الفتح بما عن ابن عباس عمرة في رمضان تعدل حجة وفي طريق مسلم تقتضى حجة او حجة معى قال وكان السلف رحمنا الله تعالى بهم يسمونها الحج الاصغر وقد اعتمر صلى الله عليه وسلم اربع عمرات كلهن بعد الهجرة في ذى القعدة على ما هو الحق وتماه فيه * (تنبيه) * نقل بعضهم عن المنايع في رسالته المسماة (الادب في رجب) ان كون العمرة في رجب سنة بان فعلها عليه الصلاة والسلام او امر بها لم يثبت نعم روى ان ابن الزبير لما فرغ من تجديد بناء الكعبة قيل سبعة وعشرين من رجب نحر ابلا وذبح قرابين وامر اهل مكة ان يعتمروا حينئذ شكرا لله تعالى على ذلك ولا شك ان فعل الصحابة حجة وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن فهذا وجه تخصيص اهل مكة العمرة بشهر رجب اه ملخصا **(قوله)** تحريما صرح به

وصحح في الجوهره وجوبها
قلنا المأمور به في الآية
الاتمام وذلك بعد الشروع
وبه نقول (وهي احرام
وطواف وسعى) وحلق
او تقصير فالاحرام شرط
ومعظم الطواف ركن
وغيرها واجب هو المختار
ويفعل فيها كفعل الحاج
(وجازت في كل السنة)
وندبت في رمضان
(وكرهت) تحريما

في الفتح واللباب (قوله يوم عرفة) أي قبل الزوال وبعده وهو المذهب خلافا لما عن أبي يوسف
 أنها لا تكره فيه قبل الزوال بحر (قوله وأربعة) بالنصب والتنوين والاصل أربعة أيام
 بعدها أي بعد عرفة أي بعد يومها * (تنبيه) * يزداد على الأيام الخمسة ما في الباب وغيره
 من كراهة فعلها في أشهر الحج لأهل مكة ومن بمعناهم أي من المقيمين ومن في داخل
 الميقات لأن الغالب عليهم أن يحجوا في سنتهم فيكونوا متمتعين وهم عن التمتع ممنوعون والا
 فلا منع للمكي عن العمرة المفردة في أشهر الحج إذا لم يحج في تلك السنة ومن خالف فعليه البيان
 شرح الباب ومثله في البحر وهو رد على ما اختاره في الفتح من كراهتها للمكي وإن لم يحج ونقل
 عن القاضي عبيد في شرح المنسك أن ما في الفتح قال العلامة قاسم أنه ليس بمذهب لعلمائنا
 ولا للائمة الأربعة ولا خلاف في عدم كراهتها لأهل مكة اه قلت وسيأتي تمام الكلام عليه
 في باب التمتع إن شاء الله تعالى هذا وما نقله ح عن الشرنبلالية من تقييده كراهة العمرة في
 الأيام الخمسة بقوله أي في حق المحرم أو مرید الحج يقتضي أنه لا يكره في حق غيرها ولم أر
 من صرح به فليراجع (قوله أي كره انشاؤها بالاحرام) أي كره انشاء الاحرام لها في
 هذه الأيام ح (قوله حتى يلزمه دم وإن رفضها) سيأتي الكلام عليه إن شاء الله في آخر
 باب الجنائيات (قوله لا ادائها) عطف على انشاؤها ح (قوله كقارن فاته الحج) لوقال كما
 في المعراج كفائت الحج لشمل المتمتع (قوله وعليه) أي على ما ذكر من أن المكروه الانشاء
 لا الاداء باحرام سابق (قوله فاستثناء الحائية الح) حيث قال تكره العمرة في خمسة ايام لغير
 القارن اه ووجه الانقطاع ما علمته من أن المكروه انشاء العمرة في هذه الأيام والقارن
 احرم بها باحرام سابق على هذه الأيام فهو غير داخل فيما قبله فاستثناءه منقطع فافهم (قوله
 فلا يختص الح) تفريع على قوله منقطع لأن حاصله أنه لما لم يكن منشأ للاحرام فيها لم يكن داخلا
 فيمن تكره عمرته فيها وحينئذ فلا يختص جواز عمرته بيوم عرفة فافهم (قوله كما توهمه
 في البحر) حيث قال بعد قول الحائية لغير القارن مانصه وهو تقييد حسن وينبغي أن يكون
 راجعا إلى يوم عرفة لا إلى الخمسة كما لا يخفى وإن يلحق المتمتع بالقارن اه قال في النهر هذا
 ظاهر في أنه فهم أن معنى ما في الحائية من استثناء القارن أنه لا بد له من العمرة لينبئ عليها
 أفعال الحج ومن ثم خصه بيوم عرفة وهو غفلة عن كلامهم فقد قال في السراج وتكره العمرة
 في هذه الأيام أي يكره انشاؤها بالاحرام اما إذا ادائها باحرام سابق كما إذا كان قارنا ففاته
 الحج وادى العمرة في هذه الأيام لا يكره وعلى هذا فلا استثناء الواقع في الحائية منقطع
 ولا اختصاص ليوم عرفة اه أقول لا يخفى عليك أن المتبادر من القارن في كلام الحائية
 المدرك لفائت الحج بخلاف ما في السراج وحينئذ فلا شك أن عمرته لا تكون بعد يوم عرفة
 لأنها تبطل بالوقوف كما سيأتي في بابه وليس في كلام البحر تعرض لمن فاته الحج ولا
 لأن الاستثناء متصل أو منقطع فمن أين جاءت الغفلة فتنبه وافهم (قوله والمواقيت)
 جمع ميقات بمعنى الوقت المحدود واستعير للمكان اعني مكان الاحرام كما استعير المكان
 للوقت في قوله تعالى هنالك ابتلى المؤمنون ولا ينافيه قول الجوهري الميقات موضع
 الاحرام لانه ليس من رأيه التفرقة بين الحقيقة والمجاز وكأنه في البحر استند إلى ظاهر

(يوم عرفة وأربعة بعدها)
 أي كره انشاؤها بالاحرام
 حتى يلزمه دم وإن رفضها
 لا ادائها فيها بالاحرام
 السابق كقارن فاته الحج
 فاعتمر فيها لم يكره سراج
 وعليه فاستثناء الحائية
 القارن منقطع فلا يختص
 بيوم عرفة كما توهمه في
 البحر (والمواقيت) أي
 المواضع التي لا يجاوزها

مطلب
 في المواقيت

ما في الصحاح فزعم انه مشترك بين الوقت والمكان المعين والمراد هنا الثاني واعرض عن كلامهم السابق وقد علمت ماهو الواقع نهر ثم اعلم ان الميقات المكنى يختلف باختلاف الناس فانهم ثلاثة اصناف آفاقى وحلى اى من كان داخل المواقيت وحرى وذكرهم المصنف على هذا الترتيب **(قوله مریدمكة)** اى ولولغيرنسك كتجارة ونحوها كماأتى **(قوله الاحمرما)** اى بحج او عمرة **(قوله بضم ففتح)** اى وسكون الياء مصغر الحلقة بالفتح اسم نبت في الماء معروف **(قوله على ستة اميال من المدينة)** وقيل سبعة وقيل اربعة قال العلامة القطبي في منسكه والمحرم من ذلك ما قاله السيد نورالدين على السهمودى في تاريخه قد اختبرت ذلك فكان من عتبة باب المسجد النبوى المعروف بباب السلام الى عتبة مسجد الشجرة بذي الحليفة تسعة عشر الف ذراع بتقديم المثناة الفوقية وسبعمئة ذراع بتقديم السين واثنين وثلاثين ذراعا ونصف ذراع بذراع اليد اه قلت وذلك دون خمسة اميال فان الميل عندنا اربعة آلاف ذراع بذراع الحديد المستعمل الآن والله اعلم اه **(قوله وعشر مراحل)** او تسع كما في البحر **(قوله وهو كذب)** ذكره في البحر عن مناسك المحقق ابن امير حاج الحلي **(قوله وذات عرق)** في منسك القطبي سميت بذلك لان فيها عرقا وهو الجبل وهى قرية قد خربت الآن وعرق هو الجبل المشرف على العقيق والعقيق واديسيل مأوه الى غورى تهامة قاله الازهرى اه ولهذا قال في الباب والافضل ان يحرم من العقيق وهو قبل ذات عرق بمرحلة او مرحلتين **(قوله على مرحلتين)** وقيل ثلاث وجمع بان الاول نظر الى المراحل العرفية والثانى الى الشرعية **(قوله وجحفة)** بضم الجيم وسكون الحاء المهمة سميت بذلك لان السيل نزل بها وجحف اهلها اى استأصلهم واسمها في الاصل مهيعة لكن قيل انها قد ذهبت اعلامها ولم يبق بها الارسوم خفية لا يكاد يعرفها الاسكان بعض البوادرى فلذا والله تعالى اعلم اختار الناس الاحرام احتياطا من المكان المسمى برابض وبعضهم يجعله بالغين لانه قبل الجحفة بنصف مرحلة او قريب من ذلك بحر وقال القطبي ولقد سألت جماعة ممن له خبرة من عربانها عنها فأروني اكمة بعد ما رحلنا من رابغ الى مكة على جهة اليمين على مقدار ميل من رابغ تقريبا **(قوله وقرن)** بفتح القاف وسكون الراء جبل مطل على عرفات لاخلاف في ضبطه بهذا بين رواية الحديث واللغة والفقه واصحاب الاخبار وغيرهم نهر عن تهذيب الاسماء واللغات **(قوله وفتح الراء خطأ الخ)** قال في القاموس وغلط الجوهرى في تحريكه وفي نسبة اويس القرنى اليه لانه منسوب الى قرن بن رومان بن ناجية بن مراد احد اجداده **(قوله وياء لم)** بفتح المثناة التحتية واللامين واسكان الميم ويقال لها ألم بالهمزة وهو الاصل والياء تسهيل له **(قوله جبل)** اى من جبال تهامة مشهور في زماننا بالسعدية قاله بعض شراح المناسك قال في البحر وهذه المواقيت ما عدا ذات عرق ثابتة في الصحيحين وذات عرق في صحيح مسلم وسنن ابى داود **(قوله والعراق)** اى اهل البصرة والكوفة وهم اهل العراقين وكذا سائر اهل المشرق وقوله والشامى مثله المصرى والمغربى من طريق تبوك لباب وشرحه **(قوله ٣ الغير المارين بالمدينة)** يعنى ان كون ذات عرق للعراق وجحفة للشامى اذا كانا غير مارين بالمدينة امالو مراتها فيقاتهم ميقاتها اعنى ذا الحليفة وهذا بيان للافضل لانه لايجب عليهما

مریدمكة الاحمرما خمسة
(ذوالحليفة) بضم ففتح
مكان على ستة اميال من
المدينة وعشر مراحل من
مكة تسميها العوام ابيار
على رضى الله عنه يزعمون
انه قاتل الجن في بعضها
وهو كذب (وذات عرق)
بكسر فسكون على مرحلتين
من مكة (وجحفة) على
ثلاث مراحل بقرب رابغ
(وقرن) على مرحلتين
وفتح الراء خطأ ونسبة
اويس اليه خطأ آخر (ويلم)
جبل على مرحلتين ايضا
(للمدنى والعراقى والشامى)
الغير المارين بالمدينة

٣ قول المحشى الغير المارين
كذا بالاصل المقابل على
خط المؤلف والذي في
نسخ الشارح الغير المارين
وكثيرا ما يقع لمثل هذا
نظائر ولعل منشأ اختلاف
النسخ اه مصححه

الاحرام من ذى الحليفة كالمدينة كما يأتى تحريره فافهم (قوله بقرينة ما يأتى) اى فى قوله وكذا هى لمن مربها من غير اهلها ح (قوله والنجدى) اى نجد اليمن ونجد الحجاز ونجد تهامة لباب (قوله واليمنى) اى باقى اهل اليمن وتهامة لباب (قوله ويجمعها الح) جمعها ايضا الشيخ ابو البقاء فى البحر العميق بقوله

مواقيت آفاق يمان ونجدة ❀ عراق وشام والمدينة فاعلم

يلعلم قرن ذات عرق وجحفة ❀ خليفة ميقات النبي المكرم

(قوله وكذا هى) اى هذه المواقيت الخمسة (قوله قاله النووى الشافعى وغيره) سقطت هذه الجملة من بعض النسخ وهو الحق لان هذه المسئلة مصرح بها فى كتب المذهب متونا وشروحا فلا معنى لنقلها عن النووى رحمه الله تعالى ح واجيب بانه يشير الى انها اتفاقية (قوله وقالوا) اى علماؤنا الخفية (قوله ولو مر بميقتين) كالمدينة يمر بذى الحليفة ثم بالجحفة فاحرامه من الابد افضل اى الابد عن مكة وهو ذى الحليفة لكن ذكر فى شرح اللباب عن ابن امير حاج ان الافضل تأخير الاحرام ثم وفق بينهما بان افضلية الاول لما فيه من الخروج عن الخلاف وسرعة المسارعة الى الطاعة والثانى لما فيه من الأمن من قلة الوقوع فى المحظورات لفساد الزمان بكثرة العصيان فلا ينافى ما مر ولا ما فى البدائع من قوله من جاوز ميقتا بلا احرام الى آخر جاز الا ان المستحب ان يحرم من الاول كذا روى عن ابى حنيفة انه قال فى غير اهل المدينة اذا مروا بها فجاوزوها الى الجحفة فلا بأس بذلك واحب الى ان يحرموا من ذى الحليفة لانهم لما وصلوا الى الميقات الاول لزمهم محافظة حرمة فيكره لهم تركها اه وذكروا مثله القدورى فى شرحه الا ان فى قول الامام فى غير اهل المدينة اشارة الى ان المندنى ليس كذلك وبه يجمع بين الروايتين عن الامام بوجوب الدم وعدمه بحمل رواية الوجوب على المندنى وعدمه على غيره اه قلت لكن نقل فى الفتح ان المندنى اذا جاوز الى الجحفة فاحرم عندها فلا بأس به والافضل ان يحرم من ذى الحليفة ونقل قبله عن كافى الحاكم الذى هو جمع كلام محمد فى كتب ظاهر الرواية ومن جاوز وقته غير محرم ثم اتى وقتا آخر فاحرم منه اجزاء ولو كان احرم من وقته كان احب الى اه فالاول صريح والثانى ظاهر فى المندنى انه لا شئ عليه فعلم ان قول الامام المار فى غير اهل المدينة اتفاق لا احترازا وانه لا فرق فى ظاهر الرواية بين المندنى وغيره واما قول الهداية وفائدة التأقيت اى بالمواقيت الخمسة المنع عن تأخير الاحرام عنها لانه يجوز التقديم بالاجماع فاعترضه فى الفتح بانه يلزم عليه انه لا يجوز تأخير المندنى الاحرام عن ذى الحليفة والمسطور خلافه نعم روى عن الامام ان عليه دما لكن الظاهر عنه هو الاول قال فى التهر والجواب ان المنع من التأخير مقيد بالميقات الاخير وتماه فيه (قوله على المذهب) مقابله رواية وجوب الدم (قوله وعبارة اللباب سقط عنه الدم) مقتضاها وجوبه بالمجازة ثم سقوطه بالاحرام من الاخير ومخالف للمسطور كما علمته والظاهر انه مبنى على الرواية الثانية (قوله ولو لم يمر بها الح) كذا فى الفتح ومفاده ان وجوب الاحرام بالمحاذاة انما يعتبر عند عدم المرور على المواقيت اما لو مر عليها فلا يجوز له مجاوزة آخر ما يمر عليه منها وان كان يحاذى بعده ميقتا آخر وبذلك اجاب صاحب البحر عما

بقرينة ما يأتى (والنجدى واليمنى) لف ونشر مرتب ويجمعها قوله

* عرق العراق يلعلم اليمنى وبذى الحليفة يحرم المندنى للشام جحفة ان مررت بها * ولا اهل نجد قرن فاستبين * (وكذا هى لمن مربها من غير اهلها) كالشامى يمر بميقات اهل المدينة فهو ميقاته قاله النووى الشافعى وغيره وقالوا ولو مر بميقتين فاحرامه من الابد افضل ولو اخره الى الثانى لاشئ عليه على المذهب وعبارة اللباب سقط عنه الدم ولو لم يمر بها

أورده عليه العلامة ابن حجر المهيتمى الشافعى حين اجتماعه به فى مكة من انه ينبغى على مدعاكم ان لا يلزم الشامى والمصرى الاحرام من رابع بل من خليف لمحاذاة لآخر المواقيت وهو قرن المنازل وأجابه بجواب آخر وهو ان مرادهم المحاذاة القريبة ومحاذاة المارين بقرن بعيدة لان بينهم وبينه بعض جبال لكن نازعه فى النهر بانه لافرق بين القريبة والبعيدة (قوله تحرى) أى غلب على ظنه مكان المحاذاة واحرم منه ان لم يجد عالما به يسأله (قوله اذا حاذى أحدها) فى بعض النسخ اذا حاذاه أحدها (قوله وابعدها) أى عن مكة (قوله فان لم يكن الح) كذا فى الفتح لكن الاصول قول اللباب فان لم يعلم المحاذاة لما قال شارحه انه لا يتصور عدم المحاذاة اهـ أى لان المواقيت نعم جهات مكة كلها فلا بد من محاذاة أحدها (قوله فعلى مرحلتين) أى من مكة فتح ووجهه ان المرحلتين أو وسط المسافات والا فالاحتياط الزيادة مقدسى (قوله وحرم الح) فعليه العود الى ميقات منها وان لم يكن ميقاته ليحرم منه والافعليه دم كاسيا تى بيانه فى الجنائيات (قوله كلها) زاد لاجل دفع ما أورد على عبسارة الهداية كما قدمناه آنفا (قوله أى لآفاقى) أى ومن الحق به كالحرمى والحلى اذا خرجا الى الميقات كيا تى فتقيده بالآفاقى للاحتراز عما لو بقيا فى مكانهما فلا يحرم كيا تى (قوله يعنى الحرم) أى الآتى تحديده قريبا لخصوص مكة وانما قيد بها لان الغالب قصد دخولها (قوله غير الحج) كمجرد الرؤية والنزهة أو التجارة فتح (قوله اما لو قصد موضعا من الحل الح) أى مما بين الميقات والحرم والمعتبر القصد عند المجاوزة لا عند الخروج من بيته كاسيا تى فى الجنائيات أى قصدا أولا كما اذا قصده لبيع أو شراء وانه اذا فرغ منه يدخل مكة ثانيا اذا لو كان قصده الاولى دخول مكة ومن ضرورته ان يمر فى الحل فلا يحل له (قوله فله دخول مكة بلا احرام) أى ما لم يرد نسكا كيا تى قريبا (قوله وهو الحيلة الح) أى القصد المذكور هو الحيلة لمن أراد دخول مكة بلا احرام لكن لا تتم الحيلة الا اذا كان قصده لموضع من الحل قصدا أولا كما قررناه ولم يرد النسك عند دخول مكة كيا تى قريبا وسيا تى تمام الكلام على ذلك فى أواخر الجنائيات ان شاء الله تعالى (قوله الامامور بالحج للمخالفة) ذكره فى البحر بحثا بقوله وينبغى ان لا تجوز هذه الحيلة للمأمور بالحج لانه حينئذ لم يكن سفره للحج ولانه مأمور بحجة آفاقية واذا دخل مكة بغير احرام صارت حجة مكية فكان مخالفا وهذه المسئلة يكثر وقوعها فيمن يسافر فى البحر الملح وهو مأمور بالحج ويكون ذلك فى وسط السنة فهل له ان يقصد البندر المعروف بجدة ليدخل مكة بغير احرام حتى لا يطول الاحرام عليه لو احرم بالحج فان المأمور بالحج ليس له ان يحرم بالعمرة اهـ أى لانه اذا اعتمر ثم احرم بالحج من مكة يصير مخالفا فى قولهم كفى التارخانية عن المحيط وهل مخالفته لكونه جعل سفره لغير الحج المأمور به أو لكونه لم يجعل حجة آفاقية وعلى الثانى لو اعتمر او فعل الحيلة بان قصد البندر ثم دخل مكة ثم خرج وقت الحج الى الميقات فأحرم منه لم يكن مخالفا لان حجة صارت آفاقية اما على الاول فهو مخالف ويحتمل ان المخالفة لكل من العلتين كما يفيد اول عبارة البحر المذكورة فتحقق المخالفة بالعلة الاولى لكن ذكر العلامة القارى فى بعض رسائله مسئلة اضطرب فيها فقهاء عصره وهى ان الآفاقى الحاج عن الغير اذا جاوز الميقات بلا احرام للحج ثم عاد الى الميقات واحرم هل يصح

تحرى واحرم اذا حاذى
احدها وابعدها افضل
فان لم يكن بحيث يحاذى
فعلى مرحلتين (وحرم
تأخير الاحرام عنها) كلها
(من) أى لآفاقى (قصد
دخول مكة) يعنى الحرم
(ولو لحاجة) غير الحج اما
لو قصد موضعا من الحل
كخليف وجدة حل له
مجاوزته بلا احرام فاذا حل
به التحق باهله فله دخول
مكة بلا احرام وهو الحيلة
لمريد ذلك الامامور بالحج
للمخالفة (لا) يحرم
(التقديم) للاحرام (عليها)

عن الأمر قيل لا وقيل نعم ومال هو الى الثاني قال وأفتى به الشيخ قطب الدين وشيخنا سنان الرومي في منسكه والشيخ على المقدسي قلت وهذا يفيد جواز الحيلة المذكورة له اذا عاد الى الميقات وأحرم والجواب عن قوله لان سفره حينئذ لم يكن للحج انه اذا قصد البندر عند المجاوزة ليقم به اياما لبيع أو شراء مثلاً ثم يدخل مكة لم يخرج عن ان يكون سفره للحج كما لو قصد مكاناً آخر في طريقه ثم نقله عنه والله تعالى أعلم فافهم واما لو أحرم بالحج من الميقات واقام بمكة حراماً فإنه لا يحتاج الى هذه الحيلة لكنه يكره تقديم الاحرام على اشهر الحج اى يحرمه كما قدمناه قبيل احكام العمرة (قوله بل هو الافضل) قدمنا تفسير الصحابة الاتمام بالاحرام من دويره اهله ومن الاماكن القاصية قال في فتح القدير وانما كان التقديم على المواقيت افضل لانه اكثر تعظيماً وأوفر مشقة والاجر على قدر المشقة ولذا كانوا يستحبون الاحرام بهما من الاماكن القاصية روى عن ابن عمر انه أحرم من بيت المقدس وعمران بن الحصين من البصرة وعن ابن عباس انه أحرم من الشام وابن مسعود من القادسية وقل عليه الصلاة والسلام من اهل من المسجد الاقصى بعمرة أو حجة غفر الله له ماتقدم من ذنبه رواه احمد وابو داود بنحوه اهـ (قوله ان في اشهر الحج) اما قبلها فيكره وان أمن على نفسه الوقوع في المحظورات لشبه الاحرام بالركن كما مر (قوله وأمن على نفسه) والا فالاحرام من الميقات افضل بل تأخيره الى آخر المواقيت على ما اختاره ابن امير حاج كما قدمناه (قوله وحل لأهل داخلها) شروع في الصنف الثاني من المواقيت والمراد بالداخل غير الخارج فيشمل من فيها نفسها ومن بعدها فإنه لا فرق بينهما في المنصوص من الرواية كما صرح به في الفتح والبحر وغيرها وينبغي ان يراد داخل جميعها ليخرج من كان بين ميقتين كمن كان منزله بين ذى الحليفة والجحفة لانه بالنظر الى الجحفة خارج الميقات فلا يحل له دخول الحرم بلا احرام تأمل (قوله يعنى لكل الح) اشار الى ان المراد بالاهل ما يشمل من قصدهم من غيرهم كما افاده قبله بقوله اما لو قصد موضعاً من الحل الح (قوله غير محرم) حال من اهل ولم يجمعه نظراً الى لفظ اهل فإنه مفرد وان كان معناه جماع (قوله ما لم يرد نسكا) اما ان اراده وجب عليه الاحرام قبل دخوله ارض الحرم فيقاته كل الحل الى الحرم فتح وعنه هذا قال القطبي في منسكه ومما يجب التيقظ له سكان جدة بالجيم واهل حدة بالمهمله واهل الاودية القريبة من مكة فانهم غالباً يأتون مكة في سادس أو سابع ذى الحجة بلا احرام ويحرمون للحج من مكة فعليهم دم لمجاوزه الميقات بلا احرام لكن بعد توجههم الى عرفة ينبغى سقوطه عنهم بوصولهم الى اول الحل ملين الا ان يقال ان هذا لا يعد عوداً الى الميقات لعدم قصدهم العود لتلافي ما لزمهم بالمجاوزه بل قصدوا التوجه الى عرفة اهـ وقال القاضي محمد عيّد في شرح منسكه والظاهر السقوط لان العود الى الميقات مع التلبية مسقط لدم المجاوزة وان لم يقصده لحصول المقصود وهو التعظيم (قوله للحرج) علة لقوله وحل الح (قوله كما لو جاوزها الح) يحتمل عود الهاء الى مكة فتكون الكاف للتمثيل لان المكي اذا خرج الى الحل الذي في داخل الميقات التحق باهله كما مر آنفاً بشرط ان لا يجاوز ميقات الآفاقى والافهو كلاً فاقى لا يحل له دخوله بلا احرام كما ذكره في البحر ويحتمل عودها الى المواقيت

بل هو الافضل ان في اشهر الحج وأمن على نفسه (وحل لأهل داخلها) يعنى لكل من وجد في داخل المواقيت (دخول مكة غير محرم) ما لم يرد نسكا للحرج كما لو جاوزها حطابو مكة

فالكاف للتنظير للمعنى في قوله ما لم يرد نسكا فان من اراده من اهل الحل لا يدخل مكة بلا احرام
ونظيره المكي اذا خرج منها وجاوز المواقيت لا يحل له العود بلا احرام لكن احرامه من
الميقات بخلاف مريد النسك فانه من الحل كما علمته (قوله فهذا) الاشارة الى اهل داخلها
بالمعنى الذى ذكرناه فالحرمة حد في حقه كالميقات للآفاقى فلا يدخل الحرم ان قصد النسك
الاحرام بحر (قوله يعنى الح) اشار الى ما في البحر من قوله والمراد بالمكي من كان داخل الحرم
سواء كان بمكة او لا وسواء كان من اهلها او لا اه فيشمل الآفاقى المفرد بالعمرة والمتمتع
والحلال من اهل الحل اذا دخل الحرم لحاجة كما في الباب (قوله ليتحقق نوع سفر) لان اداء
الحج في عرفة وهى في الحل فيكون احرام المكي بالحج من الحرم ليتحقق له نوع سفر بتبدل
المكان واداء العمرة في الحرم فيكون احرامه بها من الحل ليتحقق له نوع من السفر شرح
النقاية للقارى فلو عكس فأحرم للحج من الحل او للعمرة من الحرم لزمه دم الا اذا عاد مليا
الى الميقات المشروع له كافي الباب وغيره (قوله والتنعيم افضل) هو موضع قريب من مكة
عند مسجد عائشة وهو اقرب موضع من الحل ط اى الاحرام منه للعمرة افضل من الاحرام
لها من الجعرانة وغيرها من الحل عندنا وان كان صلى الله عليه وسلم احرم منها لامره عليه
الصلاة والسلام عبدالرحمن بأن يذهب بأخته عائشة الى التنعيم لتحريم منه والدليل القولى
مقدم عندنا على الفعلى وعند الشافعى بالعكس (قوله ونظم حدود الحرم ابن الملقن) هو
من علماء الشافعية ونقل عن شرح المذهب للنووى ان ناظم الابيات المذكورة القاضى ابو الفضل
النويرى ان على الحرم علامات منصوبة في جميع جوانبه نصبها ابراهيم الخليل عليه السلام
وكان جبريل يريه مواضعها ثم امر النبي صلى الله عليه وسلم بتجديدها ثم عمر ثم عثمان ثم
معاوية وهى الى الآن ثابتة في جميع جوانبه الا من جهة جدة وجهة الجعرانة فانها ليس
فيها انصاب اه ملخصا (قوله وسبعة اميال الح) لو قال
* ومن يمن سبع عراق وطائف * لاستوفى واستغنى عن البيت الثالث المذكور في البحر وهو
ومن يمن سبع بتقديم سينها * وقد كملت فاشكر لربك احسانه
افاده ح عن الشرنبلالية (قوله جعرانة) بكسر العين وتشديد الراء والافصح اسكان
العين وتخفيف الراء وتماه في ط

فهذا (ميقاته الحل) الذى
بين المواقيت والحرم (و)
الميقات (لن بمكة) يعنى
من بداخل الحرم (للحج
الحرم وللعمرة الحل)
ليتحقق نوع سفر والتنعيم
افضل ونظم حدود الحرم
ابن الملقن فقال * وللحرم
التحديد من ارض طيبة *
ثلاثة اميال اذارمت اتقانه *
وسبعة اميال عراق وطائف *
وجدة عشر ثم تسع جعرانه

فصل في الاحرام

فصل في الاحرام

قوله ان على الحرم هكذا
في النسخة ولعله وان اه

مناسبة ذكره بعد ذكر المواقيت اتى لا يجوز للانسان ان يجاوزها الاحراما واضحة وهولغة
مصدرا حرم اذا دخل في حرمة لاتأتهك ورجل حرام اى محرم كذا في الصحاح وشرعا الدخول
في حرمت مخصوصة اى التزامها غير انه لا يتحقق شرعا الابائية مع الذكر او الخصوصية كذا
في الفتح فهما شرطان في تحققه لاجز آ ماهيته كما توهمه في البجد حيث عرفه بنية النسك من الحج
والعمرة مع الذكر او الخصوصية نهر والمراد بالذكر التلبية ونحوها وبخصوصية ما يقوم
مقامها من سوق الهدى او تقليد البدن فلا بد من التلبية او ما يقوم مقامها فلو نوى ولم يلب
او بالعكس لا يصير محرما وهل يصير محرما بالنية والتلبية او بأحدهما بشرط الآخر المعتمد ما ذكره

الحسام الشهيد انه بالنية لكن عند التلبية كما يصير شارعا في الصلاة بالنية لكن بشرط التكبير
 لا بالتكبير كما في شرح اللباب ولا يشترط لصحة زمان ولا مكان ولا هيئة ولا حالة فلو احرم
 لا بسا للمخيط او مجامعا انعقد في الاول صحيحا وفي الثاني فاسدا كما في اللباب (قوله وصفة
 المفرد بالحج) اي والاوصاف التي يفعاها الحاج المفرد بعد تحقق دخوله فيه بالاحرام فهو
 عطف مغاير فافهم وقدم الكلام في المفرد على القارن والمتنع لانه بمنزلة المفرد من المركب
 (قوله النسك) اي العبادة ثم غلب على عبادة الحج او العمرة (قوله كتكيرة الافتتاح)
 المراد بها الذكرا الحالى عن الدعاء لان لفظ التكبير واجب لا شرط (قوله فالصلاة الح) زاد في
 التفريع قوله وتحليل لتأكيد المشابهة وتحليل الصلاة بالسالم ونحوه وتحليل الحج بالخلق
 والطواف على ماسياتي (قوله ثم الحج اقوى) اي من الصلاة ولا يقل افضل لما قدمناه اول
 كتاب الزكاة عن التحرير وشرحه من ان الافضل الصلاة ثم الزكاة ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة
 والجهاد والاعتكاف (قوله من وجهين الح) الاولى تقديم الثاني على الاول كما فعل في البحر
 (قوله ولو مظهرنا) بيان للاطلاق فلو احرم بالحج على ظن انه عليه ثم ظهر خلافه وجب
 المضى فيه والقضاء ان ابطله بخلاف المظنون في الصلاة فانه لا قضاء لو افسده بجر واختلفوا
 في وجوب قضائه على المحصر والاصح الوجوب ايضا كما سنده كره في بابيه (قوله لا يخرج عنه
 الح) بخلاف الصلاة فانه يخرج عنها بكل ما ينافيها وانه يحرم عايه المضى في فاسدها واما الحج
 فيجب المضى في فاسده بجماع قبل الوقوف كصحيحه (قوله الابعمل) استثناء من مقدر
 والاصل لا يخرج عنه في حالة من الاحوال بعمل من الاعمال الابعمل الح وقوله الا في الفوات
 والا الاحصار استثناء من حالة المقدرة فالاستثناء الاول من اعم الظروف والثاني من اعم
 الاحوال فافهم (قوله فعمل العمرة) اي تحلل عنه بعمرة لفوات الوقت وعليه الحج
 من قابل (قوله فبذبح الهدى) اي تحلل عنه بعد ذبح هدى في الحرم (قوله وغسله احب)
 لانه سنة مؤكدة والوضوء يقوم مقامه في حق اقامة السنة المستحبة لا الفضيلة اي لا فضيلة
 السنة المؤكدة لباب وشرحه لكن في القهستاني عن الاختيار والمحيط انهما مستحبان
 (قوله وهو) اي الغسل كما هو المتبادر وصرح كلامه غير واحد (قوله فيحب) اي يطلب
 استحبابا وهذا يؤيد ما في القهستاني الا ان يفرق بين الحائض والنفساء وغيرهما او يكون المراد
 يجب يسن لان المسنون محبوب للشارع تأمل (قوله في حق حائض ونفساء) اي قبل
 انقطاع دمهما بقريئة التفريع اذ بعد الانقطاع يكون طهارة ونظافة والمراد من التفريع بيان
 صورة لا توجد فيها الطهارة ليعلم انه لم يشرع لاجلها فقط (قوله وصبي) صرح به في
 الفتح وغيره لكن الصبي ان كان عاقلا يكون غسله طهارة لانه ليس المراد بها طهارة
 الجنابة بل طهارة الصلاة فان غسل الجمعة والعيد للطهارة والنظافة معا كما في النهر مع
 انه يسن لغیر الجنب وحينئذ فعطف الصبي على الحائض يوهم ان غسله لا يكون الا للنظافة
 فيتعين ان يراد به غير العاقل هنا فيكون ذكره اشارة لقول النهر واعلم انه ينبغي ان يندب
 الغسل ايضا لمن اهل عنه رفيقه او ابوه لصغره لقولهم ان الاحرام قائم بالمنعمى عليه والصغير
 لا بمن أتى به لجوازه مع احرامه عن نفسه وقد استقر ندبه لكل محرم اه فافهم (قوله

* وصفة المفرد بالحج *
 (ومن شاء الاحرام) وهو
 شرط صحة النسك كتكيرة
 الافتتاح فالصلاة والحج
 لهما تحريم وتحليل بخلاف
 الصوم والزكاة ثم الحج
 اقوى من وجهين الاول
 انه يقضى مطلقا ولو مظهرنا
 بخلاف الصلاة الثاني انه
 اذا أتم الاحرام بحج او
 عمرة لا يخرج عنه الابعمل
 ما أحرم به وان افسده الا
 في الفوات فعمل العمرة
 والا الاحصار فبذبح
 الهدى (توضأ وغسله احب
 وهو للنظافة) لا للطهارة
 (فيحب) بحاء مهملة (في
 حق حائض ونفساء) وصبي
 (والتيمم له عند العجز)
 عن الماء

ليس بمشروع) جزم به غير واحد كالزيلي والبحر والنهر والفتح وفيه رد على ما في مناسك
العمادي من انه ان عجز عنهما تيمم الا ان يحمل على ما اذا أراد صلاة الاحرام **(قوله بخلاف**
جمعة وعيد) قال في البحر يعني ان الغسل فيهما للطهارة للتنظيف ولهذا يشرع التيمم لهما
عند العجز **(قوله لكن سوى)** اي في عدم مشروعية التيمم **(قوله ورجحه في النهر)** حيث
قال انه التحقيق وكذا اعترض في البحر على الزيلي بان التيمم لم يشرع لهما عند العجز اذا كان
طاهرا عن الجنابة ونحوها والكلام فيه لانه ملوث ومغبر لكن جعل طهارة ضرورة اداء
الصلاة ولا ضرورة فيهما ولهذا سوى المصنف في الكافي بين الاحرام وبين الجمعة والعيد
اه **(قوله وشرط الخ)** بالبناء للمجهول اي لانه انما شرع للاحرام حتى لو اغتسل فأحدث
ثم احرم فتوضأ لم ينل فضاه كذا في البناية مغزيا الى جوامع الفقه نهر **(قوله وكذا يستحب**
الخ) اي قبل الغسل كما في القهستاني واللباب والسراج وفي الزيلي عقيب الغسل تأمل
والازالة شاملة لقص الاظفار والشارب وحلق العانة او نتفها او استعمال النورة وكذا نتف
الابط والعانة الشعر القريب من فرج الرجل والمرأة ومثلها شعر الدبر بل هو اولى بالازالة لثلا
يعلق به شيء من الخارج عند الاستجاء بالحجر **(قوله وحلق رأسه ان اعتاده)** كذا في البحر
والنهر وغيرها خلافا لما في شرح اللباب حيث جعله من فعل العامة **(قوله ولا مانع)** الواو
للحال **(قوله ولبس ازار)** بالاضافة وفي بعض النسخ ازار بالنصب على ان لبس فعل ماض ثم
هذا في حق الرجل **(قوله من السرة الى الركبة)** بيان لتفسير الازار والغاية داخلة لان
الركبة من العورة **(قوله على ظهره)** بيان لتفسير الرداء قال في البحر والرداء على الظهر
والكتفين والصدر **(قوله فان زرره الخ)** وكذا لو شده بحبل ونحوه لشبهة حينئذ بالخيط من
جهة انه لا يحتاج الى حفظه بخلاف شد الهميان في وسطه لانه يشد تحت الازار عادة افاده في
فتح القدير اي فلم يكن القصد منه حفظ الازار وان شده فوقه **(قوله ويسن ان يدخله الخ)**
هذا يسمى اضطباعا وهو مخالف لقول البحر والرداء على الظهر والكتفين والصدر وما هنا
عزاه القهستاني للنهاية وعزاه في شرح اللباب للبرجندی عن الخزانة ثم قال وهو موهم ان
الاضطباع يستحب من اول احوال الاحرام وعليه العوام وليس كذلك فان محل المسنون
قبيل الطواف الى انتهائه لا غير اه قال بعض المحشين وفي شرح المرشدي على مناسك الكثر
انه الاصح وانه السنة ونقله في المنسك الكبير للسندی عن الغاية ومناسك الطرابلسي والفتح
وقال ان اكثر كتب المذهب ناطقة بان الاضطباع يسن في الطواف لاقبله في الاحرام وعليه
تدل الاحاديث وبه قال الشافعي اه وكذا نقل القهستاني عن عدة المناسك لصاحب الهداية
ان عدمه اولى **(قوله جديدين)** اشار بتقديمه الى افضليته وكونه ابيض افضل من غيره وفي عدم
غسل العتيق ترك المستحب بحر **(قوله ككفن الكفاية)** التشبيه في العدد والصفة ط **(قوله**
وهذا) اي لبس الازار والرداء على هذه الصفة بيان للسنة والافسار العورة كاف فيجوز في ثوب
واحد واكثر من ثوبين وفي اسودين او قطع خرق مخيطة اي المسماة مرقعة والافضل ان
لا يكون فيها خياطة لباب بل لو لم تجرد عن الخيط اصلا ينعقد احرامه كما قدمناه عن اللباب ايضا
وان لزمه دم ولو لعذر اذا مضى عليه يوم وليلة والا فصدقة كيا تي في الجنایات **(قوله وطيب**

(ليس بمشروع) لانه
ملوث بخلاف جمعة وعيد
ذكره الزيلي وغيره لكن
سوى في الكافي بينهما
وبين الاحرام ورجحه
في النهر وشرط لبس
السنة ان يحرم وهو على
طهارته (وكذا يستحب)
لمريدا الاحرام ازالة ظفره
وشاربه وعانته وحلق
رأسه ان اعتاده والا
فيسرجه و (جماع زوجته
او جاريته) لومعه ولا مانع
منه (كحيز) ولبس
ازار) من السرة الى الركبة
(ورداء) على ظهره
ويسن ان يدخل تحت
يمينه ويلقيه على كتفه
الايسر فان زرره اوخلله
او عقد له اساء ولادم عليه
(جديدين او غسيلين)
طاهرين ابيضين ككفن
الكفاية وهذا بيان
السنة والافسار العورة
كاف (وطيب

بدنه) اى استحبابا عند الاحرام زيلعى ولو بمانبقى عنه كالمسك والغالية هو المشهور نهر (قوله
 ان كان عنده) افاد انه لو لم يكن عنده لا يطلبه كفى العناية وانه من سنن الزوائد لا الهدى كما
 فى السراج نهر (قوله بمانبقى عنه) والفرق بين الثوب والبدن انه اعتبر فى البدن تابعا
 والمتصل بالثوب منفصل عنه وايضا المقصود من استنانه وهو حصول الارتفاق حالة المنع
 منه حاصل بما فى البدن فاغنى عن تجويزه فى الثوب نهر (قوله ندبا) وفى الغاية انها سنة نهر
 وبه جزم فى البحر والسراج (قوله بعد ذلك) اى بعد اللبس والتطيب بحر (قوله يعنى
 ركعتين) يشير الى ان الاولى التعبير بهما كما فعل فى الكنز لان الشفع يشمل الاربع (قوله
 وتجزية المكتوبة) كذا فى الزيلعى والفتح والبحر والنهر واللباب وغيرها وشبهوها بحجة
 المسجد وفى شرح اللباب انه قياس مع الفارق لان صلاة الاحرام سنة مستقلة كصلاة
 الاستخارة وغيرها مما لا تنوب الفريضة منابها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فانه ليس
 لهما صلاة على حدة كما حققه فى فتاوى الحجة فتأدى فى ضمن غيرها ايضا اه ونقل بعضهم
 انه رد عليه الشيخ حنيف الدين المرشدى (قوله بلسانه مطابقا لجنانه) اى اقلبه يعنى ان
 دعاءه بطلب التيسير والتقبل لا بد ان يكون مقرونا بصدق التوجه الى الله تعالى لان الدعاء
 بمجرد اللسان عن قلب غافل لا يفيد وليس هذا بنية للحج كما ذكره قريبا فافهم (قوله لمشقة
 الحج) لان ادائه فى ازمة متفرقة وامكنة متباينة فلا يعرى عن المشقة غالبا فيسأل الله تعالى
 التيسير لانه الميسر كل عسير زيلعى (قوله لقول ابراهيم واسماعيل) عليهما السلام تعليل
 لقوله تقبله منى لانهما لما طالبا ذلك فى بناء البيت ناسب طلبه فى قصده للحج اليه فان العبادة
 فى المساجد عمارة لها فافهم (قوله وكذا المعتمر) لوجود المشقة فى العمرة وان كانت ادنى من
 مشقة الحج (قوله والقارن) فيقول اللهم انى أريد الحج والعمرة الحج قل ح وترك المتمتع
 لانه يفرد الاحرام بالحج ويفرده بالعمرة فهو داخل فيما قبله (قوله وقيل) عزاء فى التحفة
 والقنية الى محمد كما فى النهر (قوله وما فى الهداية اولى) كذا فى النهر قل الرحى ولكن
 ما اعظم الصلاة وما اصعب ادائها على وجهها وما اخرى طلب تيسيرها من الله تعالى فلذا
 عممه الزيلعى تبعا لغيره من الائمة (قوله ناويا بها الحج) قال فى النهر فيه ايماء الى انها غير
 حاصلة بقوله اللهم انى أريد الحج الحج لان النية امر آخر وراء الارادة وهو العزم على الشئ
 كما قال البزازی وقد افصح عن ذلك ما قاله الراغب ان دواعى الانسان للفعل على مراتب
 السانح ثم الخاطر ثم الفكر ثم الارادة ثم الهمة ثم العزم ولو قال بلسانه نويت الحج وأحرمت به
 ليك الحج كان حسنا ليجتمع القلب واللسان كذا فى الزيلعى قل فى الفتح وعلى قياس ما قدمنا
 فى شروط الصلاة انما يحسن اذا لم تجتمع عزيمته لا اذا اجتمعت ولم نعلم ان احدا من الرواة لنسكه
 صلى الله عليه وسلم روى انه سمعه يقول نوية العمرة ولا الحج ولهذا قال مشايخنا ان الذكر
 باللسان حسن لطابق القلب اه قال فى البحر فالحاصل ان التلفظ باللسان بالنية بدعة مطلقا
 فى جميع العبادات اه لكن اعترضه الرحى بما فى صحيح البخارى عن انس رضى الله تعالى
 عنه سمعتهم يصرخون بهما جميعا وعنه ثم اهل بحج وعمرة واهل الناس بهما الى غير ذلك مما هو

بدنه) ان كان عنده لا ثوبه
 بمانبقى عنه هو الاصح
 (وصلى ندبا) بعد ذلك
 (شفعا) يعنى ركعتين فى
 غير وقت مكروه وتجزية
 المكتوبة (وقال المفرد
 بالحج) بلسانه مطابقا
 لجنانه (اللهم انى اريد
 الحج فيسره لى) لمشقة
 وطول مدته (وتقبله منى)
 لقول ابراهيم واسماعيل
 ربنا تقبل منا وكذا المعتمر
 والقارن بخلاف الصلاة
 لان مدتها يسيرة كذا فى
 الهداية وقيل يقول كذلك
 فى الصلاة وعممه الزيلعى
 فى كل عبادة وما فى الهداية
 اولى (ثم ابي دبر صلاته ناويا
 بها) بالتلبية (الحج)

مصرح بالنطق بما يفيد معنى النية ولم يقل احد ان النية تتعين بانفظ مخصوص لا وجوبا ولا ندبا فكيف يقال انها لم توجد في كلام احد من الرواة فتأمل اه قلت قد يجاب بان المراد نفي التصريح بلفظ نويت الحج وان ما ورد من الاهلال المذكور هو ما في ضمن الدعاء بالتيسير والتقبل وقد علمت ان هذا ليس بنية وانما النية في وقت التلية كما اشار اليه المصنف كغيره بقوله ناويا او هو ما يذكره في التلية ففي الباب وشرحه ويستحب ان يذكر في اهلاله اى في رفع صوته بالتلية ما احرم به من حج او عمرة فيقول ليك بحجة ومثله في البدائع تأمل **(قوله بيان الاكمل)** راجع الى قوله تنوى بها الحج كما في البحر **(قوله بمطلق النية)** من اضافة الصفة للموصوف اى بالنية المطلقة عن التقييد بالحج بان نوى النسك من غير تعيين حج او عمرة ثم ان عين قبل الطواف فيها والا صرف للعمرة كما يأتي قال في الباب وتعيين النسك ليس بشرط فصح مبهما وبما احرم به الغير ثم قال في موضع آخر ولو احرم بما احرم به غيره فهو مبهم فيلزمه حجة او عمرة وقيد شارحه بما اذا لم يعلم بما احرم به غيره اه وكذا لو اطلق نية الحج صرف للفرض ويأتي تمامه قريبا قبيل قوله ولو أشعرها **(قوله ولو بقلبه)** لان ذكر ما يحرم به من الحج او العمرة بالاسان ليس بشرط كما في الصلاة زياعى **(قوله بذكر يقصد به التعظيم)** اى ولو مشوبا بالدعاء على الصحيح شرح الباب وفي الحاشية ولو قال اللهم ولم يزد قال الامام ابن الفضل هو على الاختلاف الذى ذكرناه في الشروع في الصلاة والحاصل ان اقتران النية بمخصوص التلية ليس بشرط بل هو السنة وانما الشرط اقترانها باى ذكر كان و اذا لبي فلا بد ان تكون باللسان قال في الباب فلو ذكرها بقلبه لم يعتد بها والاخرس يلزمه تحريك لسانه وقيل لا بل يستحب اه وما ل شارحه الى الثانى لان الاصح انه لا يلزمه التحريك في القراءة للصلاة فهذا اولى لان الحج اوسع ولان القراءة فرض قطعى متفق عليه بخلاف التلية **(قوله ولو بالفارسية)** اى او غيرها كالتركية والهندية كما في الباب و اشار الى ان العربية افضل كما في الحاشية **(قوله وان احسن العربية والتلية)** اى بخلاف الصلاة لان باب الحج اوسع حتى قام غير الذكر مقامه كتقليد البدن ح عن الشرع بلالية وفيه ان الشروع في الصلاة يتحقق بالفارسية ولو مع القدرة على العربية وقدمه الشارح هناك ونبه على ما وقع للشرع بلالى وغيره من الاشتباه حيث جعلوا الشروع كالقراءة ط **(قوله وهى ليك اللهم ليك)** اى اقم ببابك اقامة بعد اخرى واجبت نداءك اجابة بعد اخرى وجلة اللهم بمعنى يا الله معترضة بين المؤكد والمؤكد شرح الباب فالتثنية لافادة التكرار كما في فارجد البصر كرتين اى كرات كثيرة وتكرار اللفظ لتوكيد ذلك و يوجد في بعض النسخ بعد اللهم ليك ليك مرتين وهو الموافق لما في الكنز والهداية والجوهرة والباب وغيرها فتكون اعادته ثالثا لمباغة التأكيد قال بعض المحشين وقد استحسن الشافعية الوقف على ليك الثالثة ولم اره لا ثمنا فراجع اه قلت مقتضى ما في التهستانى الوقف على الثانية فانه تكلم على قوله ليك اللهم ليك ثم قال ليك لاشريك لك استئناف فان مفاده ان الاستئناف بقوله ليك الثالثة لا بقوله لاشريك لك وهو مفاد ما في شرح الباب ايضا **(قوله بكسر الهمزة وتفتح)** والاول افضل قال في المحيط لانه عليه الصلاة والسلام فعله ورده في البنية بانه لا

قوله تنوى بها عبارة
المصنف ناويا فلعلها عبارة
غير المصنف

بيان للاكمل والا فيصح
الحج بمطلق النية ولو بقلبه
لكن بشرط مقارنتها
بذكر يقصد به التعظيم
كتسبيح وتهليل ولو
بالفارسية وان احسن
العربية والتلية على
المذهب (وهى ليك اللهم
ليك لاشريك لك ليك
ان الحمد) بكسر الهمزة
وتفتح (والنعمة لك)

يعرف نعم علل أكثرهم الأفضلية بأنه استئناف للثناء فتكون التلبية للذات بخلاف الفتح فانه تعليل للتلبية أي ليك لان الحمد لك والنعمة والملك وتعلق الإجابة التي لانهاية لها بالذات اولى منه باعتبار صفة واعتراض بأن الكسر يجوز ان يكون تعليلاً مستأنفاً ايضاً ومنه وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم انه ليس من اهلك ومنه علم ابنك العلم ان العلم نافعه واجيب بأنه وان جاز فيه كل منهما الا انه يحمل هنا على الاستئناف لا لوليته بخلاف الفتح اذ ليس فيه سوى التعليل وحكي الشراح عن الامام الفتح وعن محمد والكسائي والفراء الكسر الا ان المذكور في الكشف ان اختيار الامام الكسر والشافعي الفتح وهو الذي يعطيه ظاهر كلامهم نهر (قوله بالفتح) الا صوب بالنصب لانه معرب لامبني وعبارة النهر بالنصب على المشهور ويجوز الرفع الخ (قوله او مبتدأ) وخبره لك وعليه فخير ان محذوف لدلالة ما بعده عليه والاولى جعل لك خبراً وخبر المبتدأ محذوف كما قرر والوجهين في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن الآية فافهم (قوله والملك) بالنصب وجوز الرفع وعلى كل فالخبر محذوف واستحسن الوقف عليه لئلا يتوهم ان ما بعده خبره شرح الباب ونقل بعضهم انه مستحب عند الأئمة الاربعة * (تنبيه) * في الباب وشرحه ويستحب ان يرفع صوته بالتلبية ثم يخفضه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بما شاء ومن المأثور اللهم اني اسألك رضاك والجنة واعوذ بك من غضبك والنار وفيه ايضاً وتكرارها سنة في المجلس الاول وكذا في غيره وعند تغير الحالات مستحب مؤكداً والاكثر مطلقاً مندوب ويستحب ان يكررها كلما شرع فيها ثلاثاً على الولاء ولا يقطعها بكلام (قوله وزد فيها) ولا تستحب الزيادة من غير المأثور كما في العناية خلافاً لما في النهر فافهم نعم في شرح الباب ما وقع مأثوراً يستحب بأن يقول ليك وسعديك والخير كله بيدك والرباء اليك اله الخالق ليك بحجة حقاً تعبدوا ورقا ليك ان العيش عيش الآخرة وما ليس مروياً فجاز او حسن (قوله اي عليها) فالظرف بمعنى على كما افاده الزيلعي قال في النهر لان الزيادة انما تكون بعد الاتيان بها لافي خلالها كما في السراج اه فامر من ليك وسعديك الخ ونقله في النهر عن ابن عمر يأتي به بعد التلبية لافي اثنائها فافهم (قوله تحريماً لقولهم انها مرة شرط) تبع فيه النهر مخالفاً للبحر ولا يخفى ما فيه فانه ان اراد ان الشرط خصوص الصيغة المارة ففيه ان ظاهر المذهب كما في الفتح انه يصير محرماً بكل ثناء وتسبيح وقدمر وان اراد بها مطلق الذكر فلا يفيد مدعاه وهو كراهة نقص هذه الصيغة تحريماً فالحق ما في البحر من ان خصوص التلبية سنة فاذا تركها اصلاً ارتكب كراهة التنزيه فاذا نقص عنها فكذلك بالاولى وان قول الكافي النسفي لا يجوز فيه نظر ظاهر وقول من قال انها شرط مراده ذكر يقصد به التعظيم لا خصوصها اه (قوله والزيادة سنة) اي تكرارها كما قدمناه عن الباب واما الزيادة على الصيغة المارة فقد مر انها مندوبة وهو معنى ما في الكافي وغيره انها مستحبة فافهم (قوله وبترك رفع الصوت بها) اي بالتلبية ومقتضاه ان الرفع سنة وبه صرح في النهر عن احيص وهو خلاف ما قدمناه وصرح به البحر والفتح من انه مستحب لكن ذكر في البحر في غير هذا الموضع ان الاساءة دون الكراهة فلا يلزم من قول الشارح تبعاً للمحيط انه يكون مسياً

بالفتح او مبتدأ وخبر
(والملك لا شريك لك
وزد) ندبا (فيها) اي
عليها لا في خلالها (ولا
تنقص) منها فانه مكروه
اي تحريماً لقولهم انها
مرة شرط والزيادة سنة
ويكون مسياً بتركها
وبترك رفع الصوت بها

بتركه ان يكون سنة مؤكدة تأمل **(قوله واذالبي ناويا)** قيل الاولى ان يقول واذانوى مليا لان عبارته تفيد انه يصير شارعا بالتلبية بشرط النية والواقع عكسه اه اى على ما هو قول الحسام الشهيد كما مر اول الباب والجواب كما فى الفتح تبعا للزيلعى ان هذه العبارة لا يستفاد منها الا انه يصير محرما عند النية والتلبية اما ان الاحرام بهما او باحدهما بشرط الآخر فلا فالعبارتان على حد سواء كما ذكره فى النهر فافهم **(قوله نسكا)** اى معينا كحج او عمرة او بهما لما مر ويأتى ايضا ان صحة الاحرام لا تتوقف على نية النسك اى على تعيينه وليس المراد انها لا تتوقف على نية نسك اصلا فافهم **(قوله اوساق الهدى الح)** بيان لما يقوم مقام التلبية من الافعال كما يأتى لكن لو حذف هذا واقتصر على قوله او قل بدنة الح كما فعل فى الكنز لكان اخصر واظهر لان الهدى يشمل الغنم بخلاف البدنة فانها تخص الابل والبقر واذا قل شاة لم يكن محرما وان ساقها كما صرح به فى البحر وسيأتى ولذا اعترض فى شرح الباب على قوله ويقوم تقليد الهدى مقام التلبية بان حقه ان يعبر بالبدنة بدل الهدى وحاصل المسئلة كما فى شرح الباب ان لاقامة البدنة مقام التلبية شرائط فمنها النية ومنها سوق البدنة والتوجه معها او الادراك والسوق ان بعث بها ولم يتوجه معها الا فى بدنة المتعة والقران فلو قل هديه ولم يسق اوساق ولم يتوجه معه ثم توجه بعد ذلك يريد النسك فان كانت البدنة لغير المتعة والقران لا يصير محرما حتى يلحقها فاذا ادركها وساقها صار محرما **(قوله اى ربط الح)** وكيفيته ان يقتل خيطا من صوف او شعر ويربط به نعلا او عروة مزادة وهى السفرة من جلد او لحاء شجرة اى قشرها ونحو ذلك مما يكون علامة على انه هدى لئلا يتعرض احد له ولئلا يأكل منه غنى اذا عطب وذبح **(قوله اوفى احرام سابق)** قيد به لان هذا الاحرام لا يتم شروعه فيه الا بهذا التقليد **(قوله ونحوه)** اى نحو جزاء الصيد من الدماء الواجبة **(قوله كجناية)** اى فى السنة الماضية درر **(قوله وتوجه معها)** اى ساقا لها قال الكرماني ويستحب ان يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد شرح الباب **(قوله يريد الحج)** اذ لابد مع ذلك من النية على الصواب كما صرح به الاصحاب شرح الباب **(قوله ينبغى نعم)** البحث للشرنبلالى وعبارة شرح الباب ناويا الاحرام باحد النسكين صريحة فى ذلك **(قوله او بعثها ثم توجه)** عطف على قوله وتوجه معها فافاد ان الشرط احد الشئئين اما ان يسوقها ويتوجه معها واما ان يبعثها ثم يلحقها ويتوجه معها وهذا الشرط لغير المتعة والقران فلا يشترط فيهما التوجه معها ولا لحاقها كما افاده بقوله بعده او بعثها لمتعة الح فافهم **(قوله ولحقها)** اقتصر على ذكر اللحق لانه شرط بالاتفاق واما السوق بعده فمختلف فيه فى الجامع الصغير لم يشترطه واشترطه فى الاصل فقال يسوقه ويتوجه معه قال فخر الاسلام ذلك امر اتفاق وانما الشرط ان يلحقه وفى الكافى قال شمس الاثمة السرخسى فى المبسوط اختلف الصحابة فى هذه المسئلة فمنهم من يقول اذا قلدها صار محرما ومنهم من يقول اذا توجه فى اثرها صار محرما ومنهم من يقول اذا ادركها فساقها صار محرما فاخذنا بالمتيقن من ذلك وقلنا اذا ادركها وساقها صار محرما لاتفاق الصحابة على ذلك شرح الباب **(قوله لزمه الاحرام بالتلبية الح)** لانه حين وصل الى الميقات

مطلب

فيما يصير به محرما

(واذالبي ناويا) نسكا
(اوساق الهدى او قلده)
اى ربط قلادة على عنق
(بدنة نفل او جزاء صيد)
قلده فى الحرم او فى احرام
سابق (ونحوه) كجناية
ونذر ومتعة وقران
(وتوجه معها) والحال
انه (يريد الحج) وهل
العمرة كذلك ينبغى نعم
(او بعثها ثم توجه ولحقها)
قبل الميقات فلو بعده لزمه
الاحرام بالتلبية من الميقات
(او بعثها لمتعة)

او لقران وكان التقليد والتوجه (في اشهره) والا لم يصير محرما حتى يلحقها (وتوجه بنية الاحرام وان لم يلحقها) استحسانا (فقد احرم) لان الاجابة كما تكون بكل ذكر تعظيمي تكون بكل فعل مختص بالاحرام ثم صحة الاحرام لا تتوقف على نية نسك لانه لو اهتم الاحرام حتى طاف شوطا واحدا صرف للعمرة ولو اطلق نية الحج صرف للفرض ولو عين نفلا ففل وان لم يكن حج الفرض شر نبلاية عن الفتح (ولو اشعرها) بجرح سنامها الايسر (او جللها) بوضع الجل (او بعثها لالمتعة) وقران (ولم يلحقها) كما مر (او قد شاة لا) يكون محرما لعدم اختصاصه بالنسك (وبعده) اى الاحرام بلامهالة (يتقى الرفث) اى الجماع

مطلب

فما يحرم بالاحرام وما لا يحرم

مطلب

من حج فلم يرفث الخ اى من وقت الاحرام

لم يكن محرما بالتقليد لعدم لحاق الهدى ولا يجوز له المجاوزة بدون الاحرام فلزم الاحرام بالتلبية رحمتي (قوله او لقران) صرح به لزيادة الايضاح والافقوال المصنف لمتعة يشمل التمتع العرفي والقران كما اوضحه في البحر (قوله والتوجه) اشار به الى ان الاولى للمصنف تأخير قوله في اشهره عن قوله وتوجه بنية الاحرام ط (قوله في اشهره الخ) لان تقليد الهدى في غير اشهر الحج لا يعتد به لانه فعل من افعال المتعة وافعال المتعة قبل اشهر الحج لا يعتد بها فيكون تطوعا وفي هدى التطوع ما لم يدرك اويسر معه لا يصير محرما كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان زيلعي (قوله والالم يصير الخ) اى بان لم يوجد البعث والتوجه في الاشهر او وجد التوجه دون البعث وقوله حتى يلحقها اى قبل الميقات ط (قوله وتوجه بنية الاحرام) افاد ان هذه الاشياء انما قامت مقام الذكر دون النية ط (قوله فقد احرم) جواب قوله واذا لم يأتى ناويا الخ (قوله مختص بالاحرام) احتزبه عمالوا اشعرها او جللها الى آخر ما يأتى (قوله لا تتوقف على نية نسك) اى معين قال في البحر واذا اهتم الاحرام بأن لم يعين ما احرم به جاز وعليه التعيين قبل ان يشرع في الافعال فان لم يعين وطاف شوطا كان للعمرة وكذا اذا حصر قبل الافعال فتحلل بدم تعين للعمرة فيجب قضاؤها لا قضاء حجة وكذا اذا جامع فافسد وجب المضى في عمرة (قوله صرف للعمرة) اما الحج فلا يصرف اليه الا اذا عينه قبل ان يشرع في الافعال كما في البحر لكن في الباب وشرحه لو وقف بعرفة قبل الطواف تعين احرامه للحجة ولو لم يقصد الحج في وقوفه (قوله ولو اطلق نية الحج) بان نوى الحج ولم يعين فرضا ولا نفلا (قوله ولو عين نفلا ففل) وكذا لو نوى الحج عن الغير او النذر كان عمن نوى وان لم يحج للفرض كذا ذكره غير واحد وهو الصحيح المعتمد المنقول الصريح عن ابي حنيفة وابى يوسف من انه لا يتأدى الفرض بنية النفل وروى عن الثاوى وهو مذهب الشافعي وقوعه عن حجة الاسلام وكأنه قاسه على الصيام لكن الفرق ان رمضان معيار لصوم الفرض بخلاف وقت الحج فانه موسع الى آخر العمر ونظيره وقت الصلاة شرح الباب نعم وقت الحج له شبه بالمعيار باعتبار عدم حجة حجتين فيه فلذا يتأدى بمطابق النية بخلاف فرض الظهر مثلا فان وقته ظرف من كل وجه (قوله بجرح سنامها) الباء للتصوير وهو مكروه عند الامام لان كل احد لا يحسنه فيأحق الحيوان به تعذيب ط وأشار المصنف الى ان الاشعار خاص بالابل (قوله بوضع الجل) اى على ظهرها وهو بالضم والفتح ما تلبسه الفرس لتصان به قاموس (قوله لالمتعة وقران) وكذا لو لهما قبل اشهر الحج رحمتي (قوله كما مر) اى لحوقا كاللحوق الذى مر وهو كونه قبل الميقات وهذا محترز قوله ولحقها ط (قوله او قد شاة) محترز قوله بدنة ط (قوله لعدم اختصاصه بالنسك) لان الاشعار قد يكون للمداواة والجل لدفع الحر والبرد والاذى ولانه اذا لم يكن بين يديه هدى يسوقه عند التوجه لم يوجد الا مجرد النية وبه لا يصير محرما وتقليد الشاة ليس بمتعارف ولا سنة رحمتي (قوله بلامهالة) يشير الى ان الاصوب ان يقول فيتقى بالفاء كما في القدورى والكنز هذا وفي النهر واعلم انه يؤخذ من كلامه ما قاله بعضهم في قوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه ان ذلك من ابتداء الاحرام لانه لا يسمى حاجا قبله اه (قوله اى اجمع)

هو قول الجمهور شرح اللباب لقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم بحر
(قوله اذكره بحضرة النساء) هو قول ابن عباس وقيل ذكره ودواعيه مطلقا قيل وهو
الاصح شرح اللباب وظاهر صنيع غير واحد ترجيح ما عن ابن عباس نهر قلت والظاهر
شمول النساء للحلائل لانه من دواعي الجماع تأمل (قوله اى الخروج) اشارة الى ان الفسوق
مصدر لاجمع فسق كعلم وعلوم كما اشعر به تفسيرهم له بالمعاصي واختاره لمناسبته للرفث
والجدال ولان المنهى عنه مطلق الفسق مفردا أو جمعا افاده في النهر (قوله والجدال) اى
الخصومة مع الرفقاء والخدم والمكارين بحر وما عن الاعمش ان من تمام الحج ضرب الجمال
فقيل في تأويله انه مصدر مضاف لفاعله لكن في شرح النقاية ورد ان الصديق رضى الله عنه
ضرب جماله لتقصيره في الطريق اه قلت وحينئذ فضر به للجدال بل لتأديبه وارشاده الى
مراعاة الحفظ والعمل الواجب عليه حيث لم ينزجر بالكلام وبذلك يصح كونه من تمام الحج
لكونه امرا بمعروف ونهيا عن منكر تأمل (قوله فانه) اى ما ذكر من الثلاثة وفيه اشارة
الى وجه التنصيص عليها هنا تبعا للآية كلبس الحرير فانه حرام مطلقا وفي الصلاة اشنع
(قوله وقتل صيد البر) اى مصيده اذ لو اريد به المصدر وهو الاصطياد لما صح اسناد القتل
اليه بحر وعبر بالقتل دون الذبح لاستعماله في المحرم غالبا وهذا كذلك حتى لو ذكاه كان
ميتة (قوله لا البحر) ولو غير ما كول لقوله تعالى احل لكم صيد البحر الآية (قوله والدلالة)
بالكسر في المحسوسات وبالفتح في المعقولات وهو الفصيح رمل (قوله في الغائب) افاد به
وبقوله في الحاضر الفرق بين الاشارة والدلالة قلت والفرق ايضا ان الاولى باليد ونحوها
والثانية باللسان ونحوه كالذهاب اليه (قوله اذا لم يعلم المحرم) كذا في النهر والمراد به
المدلول والاصوب التعبير به قال في السراج ثم الدلالة انما تعمل اذا اتصل بها القبض وان
لا يكون المدلول عالما بمكان الصيد وان يصدق في دلالاته ويتبعه في اثره اما اذا كذبه ولم
يتبع اثره حتى دله آخر وصدقه واتبع اثره فقتله فلا جزاء على الدال اه * (تمة) * في حكم
الدلالة الاعانة عليه كاعارة سكين ومناولة ربح وسوط وكذا تنفيره وكسر بيضه وكسر قوائمه
وجناحه وحلبه وبيعه وشراؤه واكله وقتل القملة ورميها ودفعها لغيره والامر بقتلها
والاشارة اليها ان قتلها المشار اليه والقاء ثوبه في الشمس وغسله لهلاكها لباب (قوله
وان لم يقصده) قيل عليه التطيب معمول لقوله يتقى ولا معنى لامر غير القاصد بالاتقاء
فيجاب بأن المراد غير قاصد للتطيب بل قاصد للتداوى ومع ذلك يكون محظورا عليه فعليه
اتقاؤه رحمتي (قوله وكره شمه) اى فقط ولا شئ عليه به كافي الحانية وبهذا يشير الى ان المراد
بالتطيب استعماله في الثوب والبدن وقالوا لو لبس ازارا مبخرا لا شئ عليه لانه ليس بمستعمل
لجزء من الطيب وانما حصل مجرد الرائحة ومن ثم قال في الحانية لو دخل بيتا قد بنحرفيه واتصل
بشوبه شئ منه لم يكن عليه شئ نهر (قوله وقلم الظفر) اى قطعه ولو واحدا بنفسه أو غيره
بأمره أو قلم ظفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا ينمو فلا بأس به ط عن القهستاني (قوله كله
أو بعضه) لكن في تغطية كل الوجه أو الرأس يوما أو ليلة دم والرابع منهما كالكل
وفي الاقل من يوم أو من الربع صدقة كما في اللباب واطلقه فشمّل المرأة لما في البحر عن غاية

او ذكره بحضرة النساء
(والفسوق) اى الخروج
عن طاعة الله (والجدال) فانه
من المحرم اشنع (و قتل
صيد البر) لا البحر
(والاشارة اليه) في الحاضر
(والدلالة عليه) في الغائب
ومحل تحريمهما اذا لم يعلم
المحرم اما اذا علم فلا في
الاصح (والتطيب) وان لم
يقصده وكره شمه (وقلم
الظفر وستر الوجه) كله
او بعضه كفه وذقنه

البيان من انها لاتغطي وجهها اجماعا اه اى وانما تستر وجهها عن الاجانب بأسدال شئ متجاف لا يمس الوجه كما سيأتى آخر هذا الباب وأما ما فى شرح الهداية لابن الكمال من انها لها ستره بملحفة وخمار وانما المنهى عنه ستره بشئ فصل على قدره كالنقاب والبرقع فهو بحث عجيب أو نقل غريب مخالف لما سمعته من الاجماع ولما فى البحر وغيره فى آخر هذا الباب ثم رأيت بخط بعض العلماء فى هامش ذلك الشرح ان هذا مما انفرد به المؤلف والمحموظ عن علمائنا خلافة وهو وجوب عدم مماسة شئ لوجهها اه ثم رأيت نحو ذلك نقلا عن منسك القطبي فافهم (قوله نعم فى الحانية الخ) استدراك على قوله أو بعضه لانه يوهم ان هذا محذور مع انه عده فى اللباب من مباحات الاحرام واما كلمة لا بأس فانها لاتدل على الكراهة دائما ومنه قوله الآتى قريبا كره والا فلا بأس به فافهم (قوله والرأس) اى رأس الرجل اما المرأة فتستره كما سيأتى (قوله بخلاف الميت) يعنى اذا مات محرما حيث يغطى رأسه ووجهه لبطالان احرامه بموته لقوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث والاحرام عمل فهو منقطع ولهذا لا يبنى المأمور بالحج على احرام الميت اتفاقا واما الاعرابى الذى وقسته ناقته فقال صلى الله عليه وسلم لا تخمروا رأسه ولا وجهه فانه يبعث يوم القيامة ملييا فهو مخصوص من ذلك بأخبار النبي صلى الله عليه وسلم ببقاء احرامه وهو مفقود فى غيره فقلنا بأنقطاعه بالموت افاده فى البحر وغيره وبه يحصل الجمع بين الحديثين ويؤيده ان قوله فانه يبعث الخ واقعة حال ولا عموم لها كما تقرر فى الاصول فلا يدل على ان غير الاعرابى مثله فى ذلك (قوله وبقية البدن) بالجر عطفًا على الميت اى وبخلاف ستر بقية البدن سوى الرأس والوجه فانه لا شئ عليه لو عصبه ويكره ان كان بغير عذر لباب وفى شرحه وينبغى استثناء الكفين لمنعه من لبس القفازين اه قلت وكذا القدمين مما فوق معقد الشرائع من لبس الجوربين كما يأتى الا ان يكون مراده بالستر التغطية بما لا يكون لبسا فستر اليدين أو الرجلين بالقفازين أو الجوربين لبس فتأمل (قوله ما لم يمتد يوما وليلة الخ) الواو بمعنى اولان لبس المعتاد يوما أو ليلة موجب للدم فغير المعتاد كذلك موجب للصدقة ط قلت لكن لينظر من اين اخذ الشارح ما ذكره فان الذى رأيته فى عدة كتب انه لو غطى رأسه بغير معتاد كالعدل ونحوه لا يلزمه شئ فقد اطلقوا عدم الزوم وقد عد ذلك فى اللباب من مباحات الاحرام نعم فى النهر عن الحانية لو حمل المحرم على رأسه شئ يلبسه الناس يكون لابسا وان كان لا يلبسه الناس كالأجانة ونحوها فلا ويكره له تعصيب رأسه ولو فعل ذلك يوما وليلة كان عليه صدقة اه والظاهر ان الإشارة للتعصيب وكان الشارح أرجعها للحمل ايضا تأمل (قوله وقالوا الخ) نص عليه فى اللباب وغيره وكذا نص على انه يكره كب وجهه على وسادة بخلاف خديه قال شارحه وكذا وضع رأسه عليها فانه وان لزم منه تغطية بعض وجهه أو رأسه الا انه الهيئة المستحبة فى النوم بخلاف كب الوجه اه (قوله كره) ظاهر اطلاقه انها تحريمية ط (قوله بخطمى) بكسر الخاء نبت نهر والمراد الغسل بماء مزج فيه كفى القهستاني (قوله لانه طيب الخ) اشار الى الخلاف فى علة وجوب اتقائه فلو وجوب متفق عليه وانما الخلاف فى علة وفى موجهه فيتقيه عند الامام لانه رائحة طيبة وان لم تكن زكية وموجه دم وعند هالا به

نعم فى الحانية لا بأس بوضع يده على انفه (والرأس) بخلاف الميت وبقية البدن ولو حمل على رأسه ثيابا كان تغطية لا حمل عدل وطبق ما لم يمتد يوما وليلة فتلزمه صدقة وقالوا لو دخل تحت ستر الكعبة فأصاب رأسه أو وجهه كره والا فلا بأس به (وغسل رأسه و لحيته بخطمى) لانه طيب او يقتل الهوام

يقتل الهوام ويلين الشعر وموجه صدقة ومنشأ الخلاف الاشتباه فيه ولذا قال بعضهم لا خلاف في خطمي العراق لان له رائحة طيبة افاده في النهر (قوله بخلاف صابون) في جنايات الفتح لو غسل بالصابون والحرص لا رواية فيه وقالوا لا شيء فيه لانه ليس بطيب ولا يقتل اه ومقتضى التعليل عدم وجوب الدم والصدقة اتفاقا ولذا قال في الظهيرية واجمعوا انه لا شيء عليه اه ومثله في البحر وكذا في القهستاني عن شرح الطحاوي فافهم (قوله ودلوك) بفتح الدال قيل نبت بارض الحجاز معروف كالاشنان غير انه اسود والاشنان ابيض يرطب البدن ويزيل الحكة والجرب (قوله واشنان) قيل هو بضم الهمزة وكسرهما كما في القاموس ويسمى حرصا ايضا (قوله وسدر) هو ورق النبق ح (قوله وهو مشكل) فان السدر كالحطمي يقتل الهوام ويلين الشعر فكان ينبغي وجوب الصدقة عندهما كما في المنح والصابون والاشنان فيهما ذلك ايضا رحمتي زاد غيره ان للصابون طيب رائحة قلت وفيه نظر فقد علمت الاتفاق على ان لا شيء فيه من دم ولا صدقة لانه ليس بطيب ولا يقتل فافهم (قوله وحلق رأسه) وكذا رأس غيره ولو حلالا للباب (قوله وازالة شعر بدنه) اي بقية بدنه كالشارب والابط والعانة والرقبة والمحاجم كما في الباب قال في البحر والمراد ازالة شعره كيفما كان حلقا وقصا ونتفا وتنورا واحراقا من اي مكان كان من الرأس والبدن مباشرة او تمكينا (قوله اي كل معمول الح) اشار به الى ان المراد المنع عن لبس المخيط وانما خص المذكورات لذكرها في الحديث وفي البحر عن مناسك ابن امير حاج الحلبي ان ضابطه ليس كل شيء معمول على قدر البدن او بعضه بحيث يحيط به بخياطة او تلزيق بعضه ببعض او غيرها ويستمسك عليه بنفس لبس مثله الا المكعب اه قلت فخرج ما خيط بعضه ببعض لا بحيث يحيط بالبدن مثل المرقعة فلا بأس بلبسه كما قدمناه وافاد قوله او بعضه حرمة لبس القفازين في يدي الرجل وبه صرح السندي في منسكه الكبير وتبعه القاري في شرح الباب واما المرأة فيندب لها عدمه كما في البدائع وتماه فيما علقناه على البحر (قوله كزردية) هي الدرع الحديد كما يفهم من القاموس وفيه البرنس بالضم قلنسوة طويلة او كل ثوب رأسه منه اي كالذي يلبسه المغاربة يستر من الرأس الى القدم (قوله وقباء) بالمد المنفرج من امام ط (قوله ولولم يدخل الح) في الباب من المكروهات القاء القباء والعباء ونحوهما على منكبيه من غير ادخال يديه في كفيه وفيه من فصل الجنايات ولوالقي القباء على منكبيه وزره يوما فعليه دم وان لم يدخل يديه في كفيه وكذا لو لم يزره ولكن ادخل يديه في كفيه ولو القاء ولم يزره ولم يدخل يديه في كفيه فلا شيء عليه سوى الكراهة اه وفي شرحه ان ادخال احدي اليدين في الكم كاليد في قوله جاز المراد به نفي الجزاء لما علمت من كراهته ويؤيده قوله عندنا اي عند ائمتنا الثلاثة خلافا لزفر حيث قال عليه دم كما في شرح الباب واعترض على الباب حيث ذكره في مباحات الاحرام بعد ما ذكره في مكروهاته وقال فالصواب ان يقول والقاء القباء ونحوه على نفسه وهو مضطجع كما ذكره في الكبير اه والحاصل ان المنوع عنه لبس المخيط اللبس المعتاد ولعل وجه كراهة القاء نحو القباء والعباء على الكتفين انه كثيرا ما يلبس كذلك تأمل (قوله وعمامة) بالكسر وقلنسوة ما يلبس في الرأس كالعريقة والتاج والطربوش ونحو ذلك (قوله وخفين)

بخلاف صابون ودلوك
واشنان اتفاقا زاد في
الجوهرة وسدر وهو
مشكل (وقصها) اي
اللحية (وحلق رأسه و)
ازالة (شعر بدنه) الا الشعر
الثابت في العين فلا شيء
فيه عندنا (ولبس قميص
وسراويل) اي كل معمول
على قدر بدن او بعضه
كزردية وبرنس (وقباء)
ولولم يدخل يديه في كفيه
جاز عندنا الا ان يزره
او يخلله ويجوز ان يرتدي
بقميص وجبة ويلتحف
به في نوم او غيره اتفاقا
(وعمامة) وقلنسوة
(وخفين)

اي للرجال فان المرأة تلبس الخيط والحفين كافي قاضيخان قهستاني (قوله الا ان لا يجد نعلين
الح) افاد انه لو وجدها لا يقطع له ما فيه من اتلاف المال بغير حاجة افاده في البحر وما عزي
الى الامام من وجوب الفدية اذا قطعتهما مع وجود النعلين خلاف المذهب كافي شرح الباب
(قوله فيقطعهما) اما لو لبسهما قبل القطع يوما فعليه دم وفي اقل صدقة لباب (قوله اسفل
من الكعبين) الذي في الحديث وليقطعها حتى يكونا اسفل من الكعبين وهو افصح مما
هنا ابن كمال والمراد قطعهما بحيث يصير الكعبان وما فوقهما من الساق مكشوف لا يقطع
موضع الكعبين فقط كالا يخفى والنعل هو المداس بكسر الميم وهو ما يلبسه اهل الحرمين مما
له شراك (قوله عندهم عند الشراك) وهو المفصل الذي في وسط القدم كذا روى هشام عن
محمد بخلافه في الوضوء فانه العظم النائي اي المرتفع ولم يعين في الحديث احدها لكن لما كان
الكعب يطلق عليهما حمل على الاول احتياطا لان الاحوط فيما كان اكثر كشفا بحر
(قوله فيجوز الح) تفريع على ما فهم مما قبله وهو جواز لبس ما لا يغطي الكعب الذي في
وسط القدم والسر موزة قيل هو المسمى بالبابوج وذكر ح ان الظاهر انها التي يقال لها
الصرمة قلت الاظهر الاول لان الصرمة المعروفة الآن هي التي تشد في الرجل من العقب
وتستره والظاهر انه لا يجوز ستره فيجب اذا لبسها ان لا يشدها من العقب واذا كان وجهها
او وجه البابوج طويلا بحيث يستر الكعب الذي في وسط القدم يقطع الزائد السائر او
يحشو في داخله خرقة بحيث تمنع دخول القدم كلها ولا يصل وجهه الى الكعب وقد فعلت ذلك
في وقت الاحرام احترازا عن قطع وجه البابوج لما فيه من اتلاف (قوله وثوب) بالجر
عظفا على قميص وفي بعض النسخ وثوبا بالنصب عظفا على محل قميص واطاقه فشم الخيط
وغيره لكن لبس الخيط المطيب تتعدد فيه الفدية على الرجل كافي الباب (قوله بماله طيب)
اي رائحة طيبة (قوله وهو الكركم) فيه نظر ففي الصحاح الكركم الزعفران وفيه ايضا
والورس نبت اصفر يكون باليمن يتخذ منه الغمرة للوجه وفي النهاية عن القانون الورس شيء
احمر قاني يشبه سحق الزعفران وهو مجلوب من اليمن (قوله في الاصح) وقيل بحيث لا يتناثر
وهو غير صحيح لان العبرة للتطيب لا للتناثر الا ترى ان لو كان ثوب مصبوغ له رائحة طيبة
ولا يتناثر منه شيء فان المحرم يمنع منه كما في المستصفي بحر (قوله لا يتقى الاستحمام الح)
شروع في مباحات الاحرام وفي شرح الباب ويستحب ان لا يزيل الوسخ باي ماء كان بل يقصد
الطهارة او رفع الغبار والحرارة (قوله لحديث البيهقي الح) ذكر النووي انه ضعيف جدا
وقال ابن حجر في شرح الشرائع موضوع باتفاق الحفاظ ولم يعرف الحمام ببلاذهم الا بعد موته
صلى الله عليه وسلم (قوله والاستظلال الح) اي قصد الانتفاع بظل بيت من شعر او مدر
ومحمل بفتح الميم الاولى وكسر الثانية او عكسه (قوله كمر) اي في شرح قوله وستر الوجه
والرأس (قوله وسد هميان) هو شيء يشبه تكة السراويل يشد على الوسط وتوضع فيه
الدراهم شمن وفي القاموس هو التكة والمنطقة وكيس للنفقة يشد في الوسط اه ولا فرق
بين كون النفقة له او غيره كما في شرح الباب ولا يبين شدة فوق الازار او تحته لانه لم يقصد به
حفظ الازار بخلاف ما اذا شد ازاره بحبل مثلا كما قدمناه (قوله ومنطقة) بكسر الميم

الا ان لا يجد نعلين
فيقطعهما اسفل من
الكعبين) عند معقد
الشراك فيجوز لبس
الزرموزة لا الجوربين
(وثوب صبغ بماله طيب)
كورس وهو الكركم
وعصفرو هو زهر القرطم
(الا بعد زواله) بحيث
لا يفوح في الاصح (لا) يتقى
(الاستحمام) لحديث
البيهقي انه عليه الصلاة
والسلام دخل الحمام في
الجحفة (والاستظلال بيت
ومحمل لم يصب رأسه او
وجهه فلو اصاب احدهما
كره) كمر (وسد هميان)
بكسر الهاء (في وسطه
ومنطقة

وفتح الطاء وتسمى بالفارسية كمر كافي العيني **(قوله وسيف)** اي وشد سيف اي شد حائله في وسطه **(قوله وسلاح)** تعميم بعد تخصيص وهو ما يقاتل به فلا يدخل فيه الدرع لانه يلبس **(قوله وتختم واكتحال)** عطف على ما قبله فيصير التقدير ولا يتقى شد تختم واكتحال ولا معنى له الا ان يراد بالشدا استعمال من باب ذكر المقيد وارادة المطلق مجازا مرسلًا ولو قال وتختما واكتحالا لسلم من هذا ويمكن تأويله ايضا بالجر على الجوار أو بالرفع على الابتداء وخبره محذوف اي كذلك **(قوله لعدم التغطية واللبس)** الاول راجع للاستظلال بالبيت والحمل والثاني لما بعده **(قوله فعليه صدقة)** المراد بها عند اطلاقهم نصف صاع بحر **(قوله ولو كثيرا)** اي ثلاثا فاكثر بقرينة المقابلة واستظهره في شرح الباب فالمراد الكثرة في الفعل لافي نفس الطيب الخالط فلا يلزم الدم بمرة واحدة وان كان الطيب كثيرا في الكحل كما حرره في الفتح من الجنايات **(قوله وفصدا)** اي وان لزم تعصيب اليد لما قدمناه من ان تعصيب غير الوجه والرأس انما يكره لو بغير عذر **(قوله وحجامة)** اي بلا ازالة شعر لباب والافعاله دم كاسياتي **(قوله يتصدق بشئ)** اي كتمرة وكسرة خبز **(قوله وفي الثلاث)** اي من الشعر والقمل واما الاكثر فسياً في الجنايات **(قوله ولونفلا)** كذا في البدائع وخصه الطحاوي بالمتكوبات دون النوافل والفوائت فاجراها مجرى التكبير في ايام التشريق والتعميم اولى فتح وهو الصحيح المعتمد الموافق لظاهر الرواية شرح الباب **(قوله او علا شرفا)** اي صعد مكانا مرتفعاً **(قوله جمع راكب)** اي اسم جمع وهم اصحاب الابل في السفر ولا يطلق على مادون العشرة نهر **(قوله دخل في السحر)** هو السدس الاخير من الليل **(قوله كالتكبير في الصلاة)** فكما ان التكبير في الصلاة يؤتى به عند الانتقال من حال الى حال كذلك التلبية ح ولذا قال في الباب ويستحب اكثرها قائماً وقاعدا راكباً ونازلاً واقفا وسائراً طاهراً ومحدثاً جنباً وحائضاً وعند تغير الاحوال والازمان وعند اقبال الليل والنهار وعند كل ركوب ونزول واذا استيقظ من النوم واستعطف راحلته وقال ايضاً ويستحب تكرارها في كل مرة ثلاثاً على الولاية ولا يقطعها بكلام ولورد السلام في خلالها جاز ويكره لغيره ان يسلم عليه واذا كانوا جماعة لا يمشی احد على تلبية الآخر بل كل انسان يلبي بنفسه ويلبي في مسجد مكة ومنى وعرفات لافي الطواف وسعى العمرة **(قوله رافعا صوته بها)** الا ان يكون في مصر او امرأة لباب زاد شارحه او في المسجد ثلاثين شوش على المصلين والطارئين **(قوله استنانا)** فان تركه كان مسيئاً ولا شئ عليه فتح وقيل استحباباً والمعتمد الاول شرح الباب **(قوله بلا جهد)** بفتح الجيم وبالذال اي تعب النفس بغاية رفع الصوت كي لا يتضرر ولا تنافي بين هذا وبين ما جاء افضل الحج والعج والثج اي افضل افراد الحج حج يشتمل على هذا افضل افعاله اذا الطواف والوقوف افضل منهما والعج رفع الصوت بالتلبية والثج اسالة الدم بالاراقة لان الانسان قد يكون جهوري الصوت طبعاً فيحصل الرفع العالي مع عدم تعب به نهر **(قوله كما يفعله العوام)** تمثيل للمنفى وهو الجهد لا للنفي ح **(قوله واذا دخل مكة)** المستحب دخولها نهارة كما في الخانية من باب المعلى ليكون مستقبلاً في دخوله باب البيت تعظيماً واذا خرج فمن السفلى بحر **(قوله نهارة)** قيد لدخول مكة كما علمت لكن لما كان

مطلب

في حديث افضل الحج
العج والثج

مطلب

في دخول مكة

دخول المسجد عقب دخول مكة صح كونه قيداله ايضا (قوله مليا) هو قيد لدخول مكة
ايضا قال في الباب ويكون في دخوله مليا داعيا الى ان يصل باب السلام فيبدأ بالمسجد
(قوله لدخولها) اي مكة بدليل تأنيث الضمير وعبرة البحر نص في ذلك ح (قوله فيحب)
بالحاء المهملة ح (قوله ومعناه الله اكبر من الكعبة) كذا في غاية البيان والاولى من كل
ماسواه بحر وكأن الشارح رجح الاول لاقتضاء المقام له كما ان الشارح في شيء اذا سمي الله
تعالى يلاحظ التبرك باسمه تعالى فيما شرع فيه (قوله وهل) عبارة الفتح كبر وهل ثلاثا وعبرة
ابن الشلبي كبر ثلاثا وهل ثلاثا (قوله لثلايقع نوع شرك) اي بتوهم الجاهل ان العبادة للبيت
قال في البحر ولم يذكر في المتون الدعاء عند مشاهدة البيت وهي غفلة عما لا يغفل عنه فانه
عندها مستجاب ومحمد رحمه الله تعالى لم يعين في الاصل لمشاهد الحج شيئا من الدعوات لان
التوقيت يذهب بالركة وان تبرك بالمتقول منها فحسن كذا في الهداية وفي الفتح ومن اهم
الادعية طلب الجنة بلا حساب والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هنا من اهم الاذكار كما
ذكره الحلبي في مناسكه اه * (تنبيه) * قال في الباب ولا يرفع يديه عند رؤية البيت وقيل
يرفع قال القاري في شرحه اي لا يرفع ولو حال دعائه لانه لم يذكر في المشاهير من كتب
اصحابنا بل قال السروجي المذهب تركه وصرح الطحاوي بأنه يكره عند أئمتنا الثلاثة
(قوله ثم ابتداء بالطواف) فان كان حلالا فطواف التحية او محرما بالحج فطواف القدوم هذا
اذا دخل قبل النحر فان دخل فيه اغنى طواف الفرض عن التحية أو بالعمره فطوافها ولا
طواف قدوم لها كذا في الفتح نهر وافاد اطلاقه انه لا يكره الطواف في الاوقات التي تكره
فيها الصلاة كما صرح به في الفتح قال الا انه لا يصلي ركعتيه فيها بل يصبر الى ان يدخل مالا
كراهة فيه (قوله لانه تحية البيت) اي لمن أراد الطواف بخلاف من لم يردده وأراد ان
يجلس فلا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد الا ان يكون الوقت مكروها للصلاة شرح
اللباب للقاري وفي شرحه على التقاية فان لم يكن محرما فطواف تحية لقولهم تحية هذا
المسجد الطواف وليس معناه ان من لم يطوف لا يصلي تحية المسجد كما فهمه بعض العوام اه
قلت لكن قولهم تحية هذا المسجد الطواف يفيد انه لو صلى ولم يطف لا يحصل التحية الا ان
يخص بترك الطواف بلا عذر فعذر العذر تحصل التحية بالصلاة ثم رأيت في شرح اللباب ايضا
ما يدل على ذلك حيث قال في موضع آخر ان تحية هذا المسجد بخصوصه هو الطواف الا اذا
كان له مانع فيصلح تحية المسجد ان لم يكن وقت كراهة اه (قوله ما لم يخف الح) اي فيقدم
كل ذلك على الطواف اي طواف التحية وغيرها لباب وشرحه ثم يطوف بحر وهذا يفيد ان
هذه الصلوات لا تحصل بها التحية مع انها تحصل في بقية المساجد وليس ذلك الا لان تحيته
هي الطواف دون الصلاة بخلاف باقي المساجد ولهذا قال بعض العلماء ان الفرق من وجهين
احدهما ان الصلاة جنس فتاب بعضها مناب بعض وليس الطواف من جنسها والثاني ان
صلاة الفرض في المسجد تحية المسجد والطواف تحية البيت لا تحية المسجد (قوله فوت
المكتوبة) ينبغي ان يكون المراد فوت وقتها المستحب لانه يسقط به الترتيب على احد القولين
المصححين فبالاولى ما هنا تأمل وزاد في شرح اللباب فوت الجنائز وزاد في البحر والنهر

ملييا متواضعا خاشعا
ملاحظا جلالة البقعة
ويسن الغسل لدخولها
وهو للنظافة فيحب لحائض
ونفساء (وحين شاهد
البيت كبر) ثلاثا ومعناه
الله اكبر من الكعبة (وهل)
لثلايقع نوع شرك (ثم)
ابتداء بالطواف لانه تحية
البيت ما لم يخف فسوت
المكتوبة او جماعتها او
الوتر او سنة راتبة

ما اذا دخل في وقت منع الناس من الطواف او كان عليه فائتة مكتوبة اه وذكر الاخير في الباب وقيد شارحه بما اذا كان صاحب ترتيب قلت والظاهر ان المراد بالفائتة التي فوتها عمدا ووجب قضاؤها فورا والا فتقديم الطواف عليها لا يضر الا اذا خاف فوت المكتوبة الوقتية اذا قدم عليها الطواف وقضاء الفائتة وحينئذ فذكر المكتوبة الوقتية يغني عن ذكر الفائتة فافهم **(قوله فاستقبل الحجر الح)** اشار بالناء الى انه ينوي الطواف قبل الاستقبال لما سيذكره من انه يمر بجميع بدنه على جميع الحجر ولهذا قال في الباب ثم يقف مستقبل البيت بجانب الحجر الاسود مما يلي الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ويكون منكبه اليمين عند طرف الحجر فينوي الطواف وهذه الكيفية مستحبة والنية فرض ثم يمشي مارا الى يمينه حتى يحاذي الحجر فيقف بحاله ويستقبله ويسلم ويكبر ويحمد ويصلي ويدعو اه قال شارحه اى يقول بسم الله والله اكبر والله الحمد والصلاة والسلام على رسول الله اللهم ايماننا بك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم **(قوله رافعا يديه)** اى عند التكبير لا عند النية فانه بدعة لباب وقال شارحه القسارى في موضع آخر بعد كلام والحاصل ان رفع اليدين في غير حالة الاستقبال مكروه واما الابتداء من غيره فهو حرام او مكروه تحريما او تنزيها بناء على الاقوال عندنا من ان الابتداء بالحجر فرض او واجب او سنة واما المستحب الابتداء بالنية قيل الحجر للخروج عن الاختلاف **(قوله كالصلاة)** اى حذاء اذنيه وقدم في كتاب الصلاة انه في الاستلام وعند الجهرتين يرفع حذاء منكبيه ويجعل باطنهما نحو الحجر والكعبة اه وعزاء القهستاني الى شرح الطحاوى وصححه في البدائع وغيرها ومثى في النقاية وغيرها على الاول صححه في غاية البيان وغيرها فقد اختلف التصحيح **(قوله واستلمه)** اى بعد ان يرسل يديه كما في النهر عن التحفة قال في الباب وصفة الاستلام ان يضع كفيه على الحجر ويضع فيه بين كفيه ويقبله **(قوله قيل نعم)** جزم به في الباب وقال انه مستحب ويكرره مع التقليل ثلاثا قال شارحه وهو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين في شرح الكنز وكذا نقل السجود عن اصحابنا العز بن جماعة لكن قال قوام الدين الكاكي الاولى ان لا يسجد عندنا لعدم الرواية في المشاهير اه وظاهره ترجيح ما قاله الكاكي في المعراج وهو ظاهر الفتح ولذا اعترض في النهر على قول البحر انه ضعيف بأن صاحب الدار أدري اى ان الكاكي من اهل المذهب الماهر بن وهو أدري بالمذهب من غيره فلا ينبغي تضعيف ما نقله قلت لكن استند الكاكي الى عدم ذكره في المشاهير وهو لا ينبغي ذكره في غيرها وقد استند في البحر الى انه فعله عليه الصلاة والسلام والفاروق بعده كما رواه الحاكم وصححه واستدرك بذلك مناعلى في شرح النقاية على ما مر عن الكاكي وايد به ما نقله ابن جماعة عن اصحابنا ثم رأيت نقلا عن غاية السروجى انه كره مالك وحده السجود على الحجر وقال انه بدعة وجهور اهل العلم على استحبابه والحديث حجة عليه اه اى على مالك وبهذا يترجح ما في البحر والباب من الاستحباب اذ لا يخفى ان السروجى ايضا من اهل الدار فهو أدري والاخذ بما قاله موافقا للجمهور والحديث اولى وأخرى فافهم **(قوله وترك الايذاء واجب)** اى فلا يترك الواجب لفعل السنة واما النظر الى العورة لاجل الختان فليس

و (استقبل الحجر مكبرا مهلا رافعا يديه) كالصلاة (واستلمه) بكفيه وقبلاه بلا صوت وهل يسجد عليه قيل نعم (بلا ايذاء) لانه سنة وترك الايذاء واجب

فان لم يقدر يضعهما ثم
يقبلهما واحداهما (والا)
يمكنه ذلك (يمس) بالحجر
(شيأ في يده) ولو عصا
(ثم قبله) اى الشئ (وان
عجز عنهما) اى الاستلام
والامساس (استقبله)
مشيرا اليه بباطن كفيه
كأنه واضعهما عليه (وكبر
وهلل وحمد الله تعالى
وصلى على النبي صلى الله
عليه وسلم) ثم يقبل كفيه
وفى بقية الرفع فى الحج
يجعل كفيه للسماء الا عند
الجرتين فلكعبة (وطاف
باليث طواف القدوم
ويسن) هذا الطواف
(للافاق) لانه القادم
(واخذ) الطائف (عن
يمينه مما يلي الباب) فتصير
الكعبة عن يساره لان
الطائف كالمؤتم بها
والواحد يقف عن يمين
الامام ولو عكس اعاد مادام
بمكة فلو رجع فعليه دم
وكذا لو ابتداء من غير الحجر
كما مر قالوا ويمر بجميع
بدنه على جميع الحجر
(جاءلا)

٣ مطلب

فى طواف القدوم

فيه ترك الواجب لفعل السنة لان النظر مأذون فيه للضرورة (قوله فان لم يقدر) اى على
تقبيله الا بالايذاء او مطلقا يضع يديه عليه ثم يقبلهما او يضع احداهما والاولى ان تكون
اليمين لانها المستعملة فيما فيه شرف ولما نقل عن البحر العميق من ان الحجر يمين الله يضاف بها
عباده والمصافحة باليمين (قوله والا يمكنه ذلك) اى وضع يديه واحداهما (قوله يمس) يضم
اوله وكسر ثانيه من الامساس كما يشير اليه كلام الشارح الآتى (قوله عنهما) الاولى عنه اى
الامساس لان العجز عن الاستلام ذكره بقوله والا يمس (قوله مشيرا اليه بباطن كفيه) اى
بأن يرفع يديه حذاء اذنيه ويجعل باطنهما نحو الحجر مشيرا بهما اليه وظاهرهما نحو وجهه هكذا
المأثور بنجر وفي شرح النقاية للقارى حذاء منكبيه او اذنيه وكأنه حكاية للقولين المارين
(قوله ثم يقبل كفيه) اى بعد الاشارة المذكورة قال فى الفتح ويفعل فى كل شوط عند الركن
الاسود ما يفعله فى الابتداء اه وياتى تمامه عند قول المصنف وكما مر بالحجر فعل ما ذكر (قوله
فلكعبة) او المتبلة كما سيذكر لكن الاول ظاهر الرواية كما سيأتى ٣ (قوله طواف القدوم)
يسمى أيضا طواف التحية وطواف اللقاء وطواف اول عهد بالبيت وطواف احداث العهد
باليث وطواف الوارد والورود شرح الباب ويقع هذا الطواف للقدوم من المفرد بالحج
وان لم ينو كونه للقدوم أو نوى غيره لانه وقع فى محله قال فى الباب ثم ان كان المحرم مفردا بالحج
وقع طوافه هذا للقدوم وان كان مفردا بالعمرة او متمتعا او قارنا وقع عن طواف العمرة نواهله
او لغيره وعلى القارن ان يطوف طوافا آخر للقدوم اه أى استحبابا بعد فراغه عن سعى العمرة
قارى وفى الباب واول وقته حين دخوله مكة وآخره من وقوفه بعرفة فاذا وقف فقد فات وقته
وان لم يقف فالى طلوع فجر النحر (قوله للافاق) أى لا غير فتح فلا يسن للمكى ولا لاهل المواقيت
ومن دونها الى مكة سراج وشرح الباب الا ان المكى اذا خرج للافاق ثم عاد محرما بالحج فعليه
طواف القدوم لباب فهذا خلاف ما فى القهستانى من انه يسن لاهل المواقيت وداخلها
فافهم (قوله عن يمينه) اى يمين الطائف لا الحجر وقوله مما يلي الباب اى باب الكعبة تأكيده
وهذا واجب فى الاصح كما مر (قوله ولو عكس) بأن اخذ عن يساره وجعل البيت عن يمينه
وكذا لو استقبل البيت بوجهه او استدبره وطاف معترضا كما فى شرح الباب وغيره (قوله
فلو رجع) اى الى بلدة قبل اعادته (قوله وكذا لو ابتداء من غير الحجر) اى يعيده والا فعليه
دم وهذا على القول بوجوبه كما اشار اليه بقوله كما مر اى فى الواجبات (قوله قالوا الحج) قال
فى البحر ولما كان الابتداء من الحجر واجبا كان الابتداء فى الطواف من الجهة التى فيها
الركن اليمانى قريبا من الحجر الاسود متعينا ليكون مارا بجميع بدنه على جميع الحجر الاسود
وكثير من العوام شاهدناهم يتدثون الطواف وبعض الحجر خارج عن طوافهم فاحذره اه
قلت قد منا هذه الكيفية عن الباب وانها مستحبة لامتعنة وبه صرح فى فتح القدير أيضا
قائلا فى تعليقه وتبعه القارى وفى شرح الباب للخروج عن خلاف من يشترط المرور على الحجر
بجميع بدنه وفى الكرماني انه الاكمل والافضل ثم قال القارى والا فلو استقبل الحجر مطلقا
ونوى الطواف كفى عندنا فى الاصل المقصود الذى هو الابتداء من الحجر سواء قلنا انه سنة
او واجب او فريضة او شرط اه وفى الشرنبلالية بعد ما مر عن البحر وهذا اذا لم يكن

في قيامه مسامتا للحجر بان وقف جهة الماتزم ومال ببعض جسده ليقبل الحجر اما من قام مسامتا بجسده الحجر فقد دخل في ذاك شيء من الركن اليماني لان الحجر وركنه لا يبلغ عرض جسد المسامت له وبه يحصل الابتداء من الحجر اه قلت لكن لا يحصل به المرور بجميع البدن على جميع الحجر لكن قد علمت انه غير لازم عندنا ولعل الشارح اشار الى ضعفه بلفظ قالوا لما علمته فافهم **(قوله قبل شروعه)** اي من حين تجرده الاحرام بناء على ما قدمه عند قول المصنف ولبس ازار أو رداء الخ لكن قد منّا تصحيح خلافه ولذا قال في الفتح و ينبغي ان يضطبع قبل شروعه في الطواف بقايل اه فلو قال الشارح قيل شروعه لكان اصوب فافهم هذا وفي شرح الباب واعلم ان الاضطباع سنة في جميع اشواط الطواف كما صرح به ابن الضياء فاذا فرغ من الطواف تركه حتى اذا صلى ركعتي الطواف مضطبعا يكره لكشفه منكبه و يأتي الكلام على انه لا اضطباع في السعي اه **(قوله استنانا)** اي في كل طواف بعده سعي كطواف القدوم والعمرة وكطواف الزيارة ان كان آخر السعي ولم يكن لابسا بقي من لبس الخيط لعذر هل يسن له التشبه به لم يتعرض له اصحابنا وقال بعض الشافعية يتعذر في حقه اي على وجه الكمال فلا ينافي ما ذكره بعضهم انه قد يقال يشرع له وان كان المنكب مستورا بالخيط للعذر قلت والظاهر فعلة شرح الباب ملخصا **(قوله وراء الحديم)** ويسمى حظيرة اسمعيل وهو البقعة التي تحت الميزاب عليها حاجز كنصف دائرة بينها وبين البيت فرجة سمى بالحطيم لانه حطيم من البيت اي كسر وبالحجر لانه حجر منه اي منع **(قوله لان منه ستة اذرع من البيت)** لفظة منه خبر ان مقدم وستة اسمها مؤخر ومن البيت صفة ستة والتقدير لان ستة اذرع كأنة من البيت ثابتة منه او منه حال من ستة مقدم عليه ومن البيت خبر وهو جائز كقوله * لمية موحشا طلل * ط قلت والثاني اظهر فافهم قال في الفتح وليس الحجر كله من البيت بل ستة اذرع منه فقط لحديث عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ستة اذرع من الحجر من البيت وما زاد ليس من البيت رواه مسلم **(قوله لم يحجز)** بفتح اوله وضم ثانيه من الجواز بمعنى الحل لا الصحة او بضم اوله وسكون ثانيه من الاجزاء اي على وجه الكمال قال القاري في شرح النقاية ولو طاف من الفرجة لا يحز في تحقق كاله ولا بد من اعادة الطواف كله لتحقيقه وان أعاد من الحطيم وحده أجزاء بان يأخذ على يمينه خارج الحجر حتى ينتهي الى آخره ثم يدخل الحجر من الفرجة ويخرج من الجانب الآخر او لا يدخل الحجر وهو افضل بأن يرجع ويبتدىء من اول الحجر هكذا يفعل سبع مرات و يقضى صفة من رمل وغيره ولو لم يعد صح طوافه ووجب عليه دم اه **(قوله كاستقباله)** اي فانه اذا استقباله المصلي لم تصح صلاته لان فرضية استقبال الكعبة ثبتت بالنص القطعي وكون الحطيم من الكعبة ثبت بالآحاد فصار كأنه من الكعبة من وجه دون وجه فكان الاحتياط في وجوب الطواف وراءه وفي عدم صحة استقباله والتشبيه يمكن تصحيحه على الوجهين اللذين ذكرناهما في قوله لم يحجز مع قطع النظر عن المفهوم فافهم **(قوله وبه قبر اسمعيل وهاجر)** عزاه في البحر الى غاية البيان وذكر بعضهم ان ابن الجوزي اوردان قبر اسمعيل فيما بين الميزاب الى باب الحجر الغربي * (تنبيه) * لم يذكر الشاذروان وهو الافريز

قبل شروعه (رداءه تحت
ابطه اليماني ملقيا طرفه
على كتفه الايسر) استنانا
(وراء الحطيم) وجوب الان
منه ستة اذرع من البيت
فلو طاف من الفرجة لم
يحجز كاستقباله احتياطا
وبه قبر اسمعيل وهاجر

المسمن الخارج عن عرض جدار البيت قدر ثلثي ذراع قيل انه من البيت بقي منه حين عمرته قريش كالحطيم وهو ليس منه عندنا لكن ينبغي ان يكون طوافه وراءه خروجا من الخلاف كافي الفتح واللباب وغيرها **(قوله سبعة اشواط)** من الحجر الى الحجر شوط خانية وهذا بيان للواجب للفرض في الطواف لما مر ان اقل الاشواط السبعة واجبة تجبر بالدم فالركن اكثرها بحر لكن الظاهر ان هذا في الفرض والواجب فقد صرحوا بأنه لو ترك اكثر اشواط الصدر لزمه دم وفي الاقل لكل شوط صدقة واما القدوم فلم يصرحوا بما يلزمه لو تركه بعد الشروع وبحث السندی في منسكه الكبير انه كالصدر و نازعه في شرح اللباب بأن الصدر واجب بأصله فلا يقاس عليه ما يجب بشروعه فالظاهر انه لا يلزمه بتركه شيء سوى التوبة كصلاة النفل اه ما خصا وقد يقال وجوبه بالشروع بمعنى وجوب اكمله وقضائه باهماله و يلزم منه وجوب الاتيان بواجباته كصلاة النافلة حتى لو ترك منها واجبا وجب اعادتها او الاتيان بما يجبر ما تركه منها كالصلاة الواجبة ابتداء وهنا كذلك لو ترك اقله تجب فيه صدقة ولو ترك اكثره يجب فيه دم لانه الجابر لترك الواجب في الطواف كسجود السهو في ترك الواجب في النافلة والله تعالى اعلم **(قوله مع علمه به)** اي بأنه ثامن لكن فعله بناء على الوهم او الوسوسة لا على قصد دخول طواف آخر فنه حينئذ يلزم اتفاقا شرح اللباب قلت لكن التعليل يفيد ان الخلاف فيما لو قصد الدخول في طواف آخر ايضا **(قوله لشروعه مسقطا لاملزما ٣)** اي لانه شرع فيه لاسقاط الواجب عليه وهو اتمام السبعة لاملزما نفسه بشوط مستأنف حتى يجب عليه اكمله لما تبين له انه ثامن **(قوله بخلاف الحج)** فنه اذا شرع فيه مسقطا يلزمه اتمامه بخلاف بقية العبادات بحر والحاصل ان الطواف كغيره من العبادات مثل الصلاة والصوم لو شرع فيه على وجه الاسقاط بأن ظن انه عليه ثم تبين خلافه لا يلزمه اتمامه الا الحج فنه يلزمه اتمامه مطلقا كما مر اول الفصل * (تنبه) * لو شك في عدد الاشواط في طواف الركن اعاده ولا يبنى على غالب ظنه بخلاف الصلاة وقيل اذا كان يكثر ذلك يتحرى ولو اخبره عدل بعدد يستحب ان يأخذ بقوله ولو اخبره عدلان وجب العمل بقولهما لباب قال شارحه ومفهومه انه لو شك في اشواط غير الركن لا يعيده بل يبنى على غلبة ظنه لان غير الفرض على التوسعة والظاهر ان الواجب في حكم الركن لانه فرض عملي اه **(قوله مكان)** بالنصب على انه اسم ان فهو اسم مكان لا ظرف مكان لان ظرف المكان لا يقع اسم ان لان اسمها مبتدأ في الاصل وقوله داخل بالرفع على انه خبرها وقوله لا خارجه عطف عليه ويجوز فيهما النصب على الظرفية والمتعلق خبر ان فيكون من ظرفية الاخص في الاعم فافهم **(قوله ولو وراء زمزم)** او المقام او السواري او على سطحه ولو مرتفعاً على البيت للب **(قوله لا بالبيت)** لان حيطان المسجد تحول بينه وبين البيت بحر عن المحيط ومفهومه انه لو كانت الحيطان متهدمة يصح وحقق في الفتح ان هذا المفهوم غير معتبر أخذاً من تعليل المبسوط **(قوله بنى)** اي على ما كان طافه ولا يلزمه الاستقبال فتح قلت ظاهره انه لو استقبل لاشئ عليه فلا يلزمه اتمام الاول لان هذا الاستقبال للاكمال بالموالات بين الاشواط ثم رأيت في اللباب ما يدل عليه حيث قال في فصل مستحبات الطواف ومنها استئناف

(سبعة اشواط) فقط (فلو طاف ثامنا مع علمه به) فالصحيح انه (يلزمه اتمام الاسبوع للشروع) اي لانه شرع فيه ملتزما بخلاف ما لو ظن انه سابع لشروعه مسقطا لاملزما بخلاف الحج واعلم ان مكان الطواف داخل المسجد لو وراء زمزم لا خارجه سيورته طائفا بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه او من السعى الى جنازة او مكتوبة او تجديد وضوء ثم عاد بنى

٣ لاملزما نسخه

الطواف لو قطعه او فعله على وجه مكروه قال شارحه لو قطعه اى ولو بعذر والظاهر انه مقيد بما قبل اتيان اكثره اه بقی ما اذا حضرت الجنازة او المكتوبة في اثناء الشوط هل يتمه اولا لم ار من صرح به عندنا وينبغي عدم الاتمام اذا خاف فوت الركعة مع الامام واذا عاد للبناء هل يبني من محل انصرافه او يبتدىء الشوط من الحجر والظاهر الاول قياسا على من سبقه الحدث في الصلاة ثم رأيت بعضهم نقله عن صحيح البخارى عن عطاء بن ابي رباح التابعى وهو ظاهر قول الفتح بنى على ما كان طوافه والله اعلم * (تنبيه) * اذا خرج لغير حاجة كرده ولا يبطل فقد قال في الباب ولا مفسد للطواف وعد من مكروهاته تفريقه اى الفصل بين اشواطه تفريقا كثيرا وكذا قال في السعى بل ذكر في منسكه الكبير لو فرق السعى تفريقا كثيرا كأن سعى كل يوم شوطا او اقل لم يبطل سعيه ويستحب ان يستأنف (قوله) وجاز فيهما اكل وبيع) المصرح به في الباب كراهة البيع فيهما وكراهة الاكل في الطواف لا السعى ومثل البيع الشراء وعد الشرب فيهما من المباحات (قوله) لكن الذكر افضل منها) اى من القراءة في الطواف وهذا ما نقله في الفتح عن التجنيس وقال وفي الكافي للحاكم الذى هو جمع كلام محمد يكره ان يرفع صوته بالقراءة فيه ولا بأس بقراءته في نفسه وفي المنتقى عن ابي حنيفة لا ينبغي للرجل ان يقرأ في طوافه ولا بأس بذكر الله تعالى ولا ينبو ما ذكره في التجنيس عما ذكره الحاكم لان لا بأس في الاكثر لخلاف الاولى اه اى ومن غير الاكثر قول المنتقى ولا بأس بذكر الله تعالى ثم قال في الفتح والحاصل ان هدى النبي صلى الله عليه وسلم هو الافضل ولم يثبت عنه في الطواف قراءة بل الذكر وهو المتوارث من السلف والجمع عليه فكان اولى اه (قوله) فليراجع) اقول الحاصل من هذه النقول التى ذكرناها آنفا ان القراءة خلاف الاولى وان الذكر افضل منها مأثورا اولا كما هو مقتضى الاطلاق الا ان يراد به الكامل وهو المأثور فيوافق ما نقله الشارح عن النووى واستحسنه في شرح الباب لكن كون القراءة افضل من غير المأثور ينبو عنه قول المنتقى لا ينبغي ان يقرأ في طوافه فانه يشعر بالمنع عن القراءة تنزيها والظاهر عدم المنع عن ذكر غير مأثور يدل عليه ما سلفناه عن الهداية من ان محمدا رحمه الله لم يعين في الاصل لمشاهد الحج شيئا من الدعوات لان التوقيت يذهب بالركة وان تبرك بالنقول منها فحسن اه وهذا يفيد ان المراد بالذكر هنا مطلقه كما هو قضية اطلاقهم على خلاف ما فصله النووى فليتأمل * (تنبيه) * ورد انه صلى الله عليه وسلم قال بين الركنتين ربنا آتتنا في الدنيا حسنة الخ ولا ينافى ما مر لان الظاهر ان المراد بالمنع عن قراءة ما ليس فيه ذكر او قاله على قصد الذكرا او لبيان الجواز تأمل (قوله) ورمي) اى في كل طواف بعده سعى والا فلا كالاضطباع بدائع قال في النهر وفي الغاية لو كان قارنا وقدر رمي في طواف العمرة لا يرمي في طواف القدوم وفي المحيط لو طاف للتحية محدثا وسعى بعده كان عليه ان يرمي في طواف الزيارة ويسعى بعده لحصول الاول بعد طواف ناقص وان لم يعده فلا شئ عليه (قوله) وهز (كتفيه) مصدر مجرور معطوف على تقارب وهو اقرب من جعله فعلا معطوفا على مشى (قوله) استنانا) ففي مسلم وابي داود والنسائي عن ابن عمر رضى الله عنهما قال رمي رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر الى الحجر ثلاثا ومشى اربعا ففتح وقال ابن عباس لا يسن وبه اخذ

وجاز فيهما اكل وبيع
وافناء وقراءة لكن الذكر
افضل منها وفي منسك
النووى الذكر المأثور
افضل وامافي غير المأثور
فالقراءة افضل فليراجع
(ورمي) اى مشى بسرعة
مع تقارب الخطا وهز
كتفيه (في الثلاث الاول)
استنانا (فقط)

بعض المشايخ كما في مناسك الكرماني نهر **(قوله ولو في الثلاثة الخ)** قال في الفتح ولو مشى شوطا ثم تذكر لا يرمل الا في شوطين وان لم يذكر في الثلاثة لا يرمل بعد ذلك اهـ اي لان ترك الرمل في الاربعة سنة فلو رمل فيها كان تاركا للسنتين وترك احداها سهلا بحر ولو رمل في الكل لا يلزمه شيء ولو اوجبة وينبغي ان يكره تنزيها لمخالفة السنة بحر **(قوله وقف)** وفي شرح الطحاوي يمشى حتى يجد الرمل وهو الاظهر لان وقوفه مخالف للسنة قارى على النقاية وفي شرحه على اللباب لان الموالات بين الاشواط واجزاء الطواف سنة متفق عليها بل قيل واجبة فلا يتركها لسنة مختلف فيها اهـ قلت ينبغي التفصيل جمعا بين القولين بأنه ان كانت الزحمة قبل الشروع وقف لان المبادرة الى الطواف مستحبة فيتركها لسنة الرمل المؤكدة وان حصلت في الاثناء فلا يقف لثلاثت فوات الموالات **(قوله لان له بدلا)** وهو الاشارة الى الحجر والرمل لا بدله **(قوله من الحجر الى الحجر)** لا الى الركن اليماني كما قيل **(قوله في كل شوط)** اي من الثلاثة **(قوله وكما مر)** اي في الاشواط السبعة **(قوله من الاستلام)** فهو سنة بين كل شوطين كما في غاية البيان وذكر في المحيط والولولة انه في الابتداء والانتهاء سنة وفيما بين ذلك ادب بحر ووفق في شرح اللباب بانه في الطرفين أكد ما بينهما قال وكذا يسن بين الطواف والسعي اهـ وفي الهداية وان لم يستطع الاستلام استقبل وكبر وهلل على ما ذكرنا قال في الفتح ولم يذكر المصنف رفع اليدين في كل تكبير يستقبل به في كل مبدأ شوط واعتقادي ان عدم الرفع هو الصواب ولم ارعه عليه الصلاة والسلام خلافه **(قوله واستلم الركن اليماني)** اي في كل شوط والمراد بالاستلام هنا لمسه بكفيه او بيمينه دون يساره بدون تقبيل وسجود عليه ولا نياية عنه بالاشارة عند العجز عن لمسه للزحمة شرح اللباب **(قوله والدلائل تؤيده)** اي تؤيد قوله بكونه سنة وبأنه يقبله لكن في شرح اللباب ان ظاهر الرواية الاول كما في الكافي والهداية وغيرها وفي الكرماني وهو الصحيح وفي النخبة ما عن محمد ضعيف جدا وفي البدائع لا خلاف في ان تقبيله ليس سنة وفي السراجية ولا يقبله في اصح الاقاويل **(قوله ويكره استلام غيرها)** وهو الركن العراقي والشامي لانهما ليسا ركنين حقيقة بل من وسط البيت لان بعض الحطيم من البيت بدائع والكراهة تنزيهية كما في البحر **(قوله ثم صلى شفعاً)** اي ركعتين يقرأ فيهما الكافرون والاخلاص اقتداء بفعاله عليه الصلاة والسلام نهر ويستحب ان يدعو بعدها بدعاء آدم عليه السلام ولو صلى اكثر من ركعتين جاز ولا تجزئ المكتوبة ولا المنذورة عنهما ولا يجوز اقتداء مصليهما بمثله لان طواف هذا غير طواف الآخر ولو طاف بصبي لا يصلي عنه لباب **(قوله في وقت مباح)** قيد للصلاة فقط فتكره في وقت الكراهة بخلاف الطواف والسنة الموالات بينها وبين الطواف فيكره تأخيرها عنه الا في وقت مكروه ولو طاف بعد العصر يصلي المغرب ثم ركعتي الطواف ثم سنة المغرب ولو صلاها في وقت مكروه وقيل صحت مع الكراهة ويجب قطعها فان مضى فيها فالأحب ان يعيدها لباب وفي اطلاقه نظر لما مر في اوقات الصلاة من ان الواجب ولو لغيره ركعتي الطواف والنذر لا تنعقد في ثلاثة من الاوقات المنهية اعني الطلوع والاستواء والغروب بخلاف ما بعد الفجر وصلاة العصر فانها تنعقد مع الكراهة فيهما **(قوله على الصحيح)** وقيل يسن قهستاني **(قوله بعد كل اسبوع)** اي على التراخي ما لم يرد ان يطوف اسبوعا آخر فعلى الفور بحر

فلو تركه او نسيه ولو في الثلاثة لم يرمل في الباقي ولو زحمة الناس وقف حتى يجد فرجة فيرمل بخلاف الاستلام لان له بدلا (من الحجر الى الحجر) في كل شوط (وكما مر بالحجر فعل ما ذكر) من الاستلام (واستلم الركن اليماني وهو مندوب) لكن بلا تقبيل وقال محمد هوسنة ويقبله والدلائل تؤيده ويكره استلام غيرها (وختم الطواف باستلام الحجر استئنا ثم صلى شفعاً) في وقت مباح (يجب) الجيم على الصحيح (بعد كل اسبوع)

وفي السراج يكره عندهما الجمع بين اسبوعين او اكثر فلا صلاة بينهما وان انصرف عن وتر
وقال ابو يوسف لا يكره اذا انصرف عن وترك ثلاثة اسابيع او خمسة أو سبعة والخلاف في غير
وقت الكراهة اما فيه فلا يكره اجماعا ويؤخر الصلاة الى وقت مباح اهـ و اذا زال وقت
الكراهة هل يكره الطواف قبل الصلاة لكل اسبوع ركعتين قال في البحر لم أره وينبغي
الكراهة لان الاسابيع حينئذ صارت كأسبوع واحد اهـ ولو تذكر ركعتي الطواف بعد
شروعه في آخر فان قبل تمام شوط رفضه والا تم الطواف وعليه لكل اسبوع ركعتان لباب
وأطلق الاسبوع فشمّل طواف الفرض والواجب والسنة والنفل خلافا لمن قيد وجوب
الصلاة بالواجب قال في الفتح وهو ليس بشئ لاطلاق الادلة اهـ والظاهر ان المراد بالاسبوع
الطواف لا العدد حتى لو ترك اقل الاشواط لعذر مثلا وجبت الركعتان وعليه موجب ما ترك
فليراجع واما قوله في شرح اللباب تجب بعد كل طواف ولو ادى ناقصا فيحتمل نقصان العدد
ونقصان الوصف كالطواف مع الحدث والجنابة والظاهر ان مراده الثاني **(قوله عند المقام)**
عبارة اللباب خلف المقام قال والمراد به ما يصدق عليه ذلك عادة وعرفا مع القرب وعن ابن عمر
رضي الله عنهما انه اذا اراد ان يركع خلف المقام جعل بينه وبين المقام صفا او صفين او
رجلا او رجلين رواه عبد الرزاق اهـ **(قوله حجارة الحج)** ذكره في البحر عن تفسير القاضي
لكن عبر بحجر بالافراد وانه الموضع الذي كان فيه حين قام عليه ودعا الناس الى الحج وحرر
بعض العلماء الاعلام ان الحجر الذي في المقام ارتفاعه من الارض نصب ذراع وربيع وثمان
واعلاء مربع من كل جانب نصف ذراع وربيع وعمق غوص القدمين سبع قراريط ونصف
(قوله قولان) لم أر من حكى القولين سوى ما توهمه عبارة النهر وفيها نظر والمشهور في عامة
الكتب ان صلاتها في المسجد افضل من غيره وفي اللباب ولا تختص بزمان ولا مكان ولا نفوت
فلو تركها لم تجبر بدم ولو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع الى وطنه جاز ويكره ويستحب
مؤكد اذاؤها خائف المقام ثم في الكعبة ثم في الحجر تحت الميزاب ثم كل ما قرب من الحجر
ثم باقى الحجر ثم ما قرب من البيت ثم المسجد ثم الحرم ثم لافضيلة بعد الحرم بل الاساءة اهـ **(قوله)**
ثم انزم المائز (الح) هو ما بين الحجر الاسود الى الباب هذا وفي الفتح ويستحب ان يأتي زمزم
بعد الركعتين ثم يأتي المائز قبل الخروج الى الصفا وقيل يأتي المائز ثم يصلي ثم يأتي زمزم
ثم يعود الى الحجر ذكره السروجي اهـ والثاني هو الاسهل والافضل وعليه العمل شرح اللباب
وما ذكره الشارح مخالف للقولين ظاهرا لكن الواو لا تقتضي الترتيب فيحمل على القول
الاول وقد ذكر في شرح اللباب في طواف الصدر انه هو المشهور من الروايات وهو الاصح
كما صرح به الكرماني والزيلعي اهـ وقال هنا ولم يذكر في كثير من الكتب اتيان زمزم
والمائز فيما بين الصلاة والتوجه الى الصفا واعلم اعدم تأكده **(قوله ان اراد السعي)** افاد
ان يعود الى الحجر انما يستحب لمن اراد السعي بعده والافلا كما في البحر وغيره وكذا الرمل
والاضطباع تابعا للطواف بعده سعي كما قدمناه و اشار الى ما في النهر من ان السعي بعد طواف
القدوم رخصة لاشتغاله يوم النحر بطواف الفرض والذبح والرمي والافلا افضل تأخيره الى
ما بعد طواف الفرض لانه واجب فجعله تبعا للفرض اولى كذا في التحفة وغيرها اهـ لكن

عند المقام) حجارة ظهر فيها
اثر قدمي الخليل (او غيره
من المسجد) وهل يتعين
المسجد قولان (ثم) التزم
الملتزم وشرب من ماء زمزم
و (عاد) ان اراد السعي
(واستلم الحجر وكبر وهلل
وخرج)

ذكر في الباب خلافا في الافضلية ثم قال والخلاف في غير القارن أما القارن فالافضل له تقديم السعي أو يسن اه وأشار ايضا الى ان السعي بعد الطواف فلو عكس اعاد السعي لانه تبع له وصرح في المحيط بأن تقديم الطواف شرط لصحة السعي وبه علم ان تأخير السعي واجب والى انه لا يجب بعده فورا والسنة الاتصال به بحر فأن أخره لعذر او ليسترخ من تعب فلا بأس والافقد أساء ولاشئ عليه لباب (قوله من باب الصفاندبا) كذا في السراج لخروجه منه عليه الصلاة والسلام وفي الهداية ان خروجه منه عليه الصلاة والسلام لانه كان اقرب الابواب الى الصفا لأنه سنة (قوله فصعد الصفا الح) هذا الصعود وما بعده سنة فيكره ان لا يصعد عليهما بحر عن المحيط اى اذا كان ماشيا بخلاف الراكب كما في شرح المرشدى واعلم ان كثيرا من درجات الصفا دفنت تحت الارض بارتفاعها حتى ان من وقف على اول درجة من درجاتها الموجودة امكنه ان يرى البيت فلا يحتاج الى الصعود وما يفعله بعض اهل البدعة والجهالة من الصعود حتى يلتصقوا بالجدار فخلاف طريقة اهل السنة والجماعة شرح الباب (قوله وكبر الح) في الباب فيحمد الله تعالى ويثنى عليه ويكبر ثلاثا ويهمل ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين ولنفسه بما شاء ويكرر الذكر مع التكبير ثلاثا ويطلب المقام عليه اه اى قدر ما يقرأ سورة من المفصل كما في شرحه عن العدة لصاحب الهداية (قوله بصوت مرتفع) اقتصر في الخاتمة على ذكر التكبير والتهليل وقال يرفع صوته بهما اه واما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد قدمنا في دعاء التلبية انه يخفض صوته بها فيحتمل ان يكون هنا كذلك تأمل * (تنبيه) * في الباب ويلبى في السعي الحاج لا المعتمر زاد شارحه ولا اضطباع فيه مطلقا عندنا كما حققناه في رسالة خلافا للشافعية (قوله ورفع يديه) اى حذاء منكبيه لباب وبحر (قوله ختمه العبادة) قال في السراج وانما ذكر الدعاء ههنا ولم يذكره عند استلام الحجر لان الاستلام حالة ابتداء العبادة وهذا حالة ختمها لان ختم الطواف بالسعي والدعاء يكون عند الفراغ منها لا عند ابتدائها كما في الصلاة اه وفيه ان هذا ابتداء السعي لا ختم الطواف الا ان يقال ان السعي انما يتحقق عند النزول عن الصفا اما الصعود عليها فقد تحقق عنده ختم الطواف لقصد الانتقال عنه الى عبادة اخرى تابعة له فتأمل (قوله لانه يذهب برقة القلب) اى لانه بسبب حفظه له يجري على لسانه بلا حضور قلب وهذا بخلاف الدعاء في الصلاة فانه ينبى الدعاء فيها بما يحفظه لئلا يجري على لسانه ما يشبه كلام الناس فتفسد صلاته كما نقله ط عن الولوالجية (قوله وان تبرك بالمأثور فحسن) اى في هذا الموضع وغيره من مناسك الحج وقد ذكرت ذلك في رسالتى (بغية الناسك في ادعية المناسك) (قوله ثم مشى نحو المروة) قال في الباب ثم يهبط نحو المروة ساعيا ذا كرا ماشيا على هيئته حتى اذا كان دون الميل المعلق في ركن المسجد قيل بنحو ستة اذرع سعى سعيا شديدا في بطن الوادى حتى يجاوز الميلين ثم يمشى على هيئته حتى يأتى المروة ويستحب ان يكون السعى بين ميلين فوق الرمل دون العدو وهو فى كل شوط اى بخلاف الرمل في الطواف فانه مختص بالثلاثة الاول خلافا لمن جعله مثله فلو تركه أو هروى في جميع السعى فقد أساء ولاشئ عليه وان عجز عنه صبر حتى يجد فرجة والاشبه بالسعى في حركته وان كان على دابة

معلب

في السعى بين الصفا والمروة

من باب الصفاندبا (فصعد الصفا) بحيث يرى الكعبة من الباب (واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) بصوت مرتفع خائبة (ورفع يديه) نحو السماء (ودعا) لختمه العبادة (بما شاء) لان محمدا لم يعين شيئا لانه يذهب برقة القلب وان تبرك بالمأثور فحسن (ثم مشى نحو المروة ساعيا بين الميلين الاخضرين)

حركها من غير ان يؤذى احدا اه وقوله قيل نحو ستة اذرع قال شارحه هو منسوب
 للشافعي وذكر ايضا في بعض الناسك لاصحابنا اه قلت ونقله في المعراج عن شرح الوجيز
 وقال ان الميل كان على متن الطريق في الموضع الذي يتبدأ منه السعي فكان يهدمه السيل
 فرفعوه الى اعلى ركن المسجد ولذا سمي معلقا فوق متأخرا عن ابتداء السعي بستة اذرع
 لانه لم يكن موضع اليق منه والميل الثاني متصل بدار العباس اه ونقله في الشرنبلالية ايضا
 واقره ونقله بعض المحشين عن منسك ابن العجمي والطرابلسي والبحر العميق وغيرهم قلت
 ولا ينافيه قول المتون ساعيا بين الميلى لانه باعتبار الاصل (قوله المتخذين) في نسخة
 المنحوتين (قوله وصعد عليها) اي باعتبار الزمن الاول اما الآن فمن وقف على الدرجة
 الاولى بل على ارضها يصدق انه طلع عليها شرح الباب (قوله وفعل ما فعله على الصفا) اي
 من الاستقبال بان يميل الى يمينه ادنى ميل ليتوجه الى البيت والا فاليست لا يبدو اليوم
 لحجبه بالبيان ومن التكبير والذكر والدعاء المشتمل على الصلاة والثناء شرح الباب (قوله
 يبدأ بالصفا الخ) فيه اشارة الى ان الذهاب الى المروة شوط والعود منها الى الصفا شوط وهو
 الصحيح وقال الطحاوي ان الذهاب والعود شوط واحد كالطواف فانه من الحجر الى الحجر
 شوط وتماه في الفتح وغيره (قوله فلو بدأ بالمروة الخ) قدما الكلام عليه في الواجبات
 (قوله وندب الخ) ذكره في الحاشية وغيرها وقوله كختم الطواف ليكون ختم السعي كختم
 الطواف كما ان مبدأها بالاستلام قال في الفتح ولا حاجة الى هذا القياس اذ فيه نص وهو ما
 روى المطلب بن ابي وداعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه جاء
 حتى اذا حاذى الركن فصلى ركعتين في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطائفتين احد رواه
 احمد وابن حبان وقال في روايته رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حذو الركن
 الاسود والرجال والنساء يمرون بين يديه ما بينهم وبينه سترة وتماه فيه * (تنبه) * قال
 العلامة قطب الدين في منسكه رأيت بخط بعض تلامذة الكمال ابن الهمام في حاشية
 الفتح اذا صلى في المسجد الحرام ينبغي ان لا يمنع المار لهذا الحديث وهو محمول على
 الطائفتين لان الطواف صلاة فصار كمن بين يديه صفوف من المصلين اه وقال ثم رأيت في
 البحر العميق حكى عن الدين جماعة عن مشكلات الآثار للطحاوي ان المرور بين يدي
 المصلي بحضرة الكعبة يجوز اه قلت وهذا فرع غريب فليحفظ (قوله ثم سكن بمكة
 محرما) انما عبر بالسكنى دون الاقامة لايهامها الاقامة الشرعية وهي لا تصح لما في البحر من باب
 صلاة المسافر اذا دخل الحاج مكة في ايام العشر ونوى الاقامة نصف شهر لا يصح لانه لا بد له من
 الخروج الى عرفات فلا يتحقق اتحاد الموضع الذي هو شرط صحة نية الاقامة ط (قوله بالحج)
 انما ذكره وان كان القارن والمتمتع الذي ساق الهدى كذلك لان الباب معقود للمفرد ط
 (قوله ولا يجوز الخ) الاولى التفريع بالفاء على قوله محرما بالحج كما فعل في البحراي لا يجوز
 ان يفسخ نية الحج بعد ما احرم به ويقطع افعاله ويجعل احرامه وافعاله للعمرة لباب واما
 أمره عليه الصلاة والسلام بذلك اصحابه الامن ساق الهدى فمخصوص بهم او منسوخ نهر
 وقد اوضح المقام المحقق ابن الهمام (قوله بلارمل وسعى) لان الرمل وكذا الاضطباع

المتخذين في جدار المسجد
 (وصعد عليها وفعل ما فعله
 على الصفا يفعل هكذا
 سعا يبدأ بالصفا ويختم)
 الشوط السابع (المروة)
 فلو بدأ بالمروة لم يعتد بالاول
 هو الاصح وندب ختمه
 بركتين في المسجد كختم
 الطواف (ثم سكن بمكة
 محرما) بالحج ولا يجوز
 فسخ الحج بالعمرة عندنا
 (وطاف بالبيت نفلا ماشيا)
 بلا رمل وسعى

مطلب

في عدم منع المار بين يدي
 المصلي عند الكعبة

تابعان لطواف بعده سعى والسعى من واجبات الحج والعمرة فقط وهذا الطواف تطوع فلا سعى بعده قال في الشرنبلالية عن الكافي لأن التفضل بالسعى غير مشروع (قوله وهو) أي الطواف (قوله ينبغي تقييده) أي تقييد كون الصلاة النافلة أفضل من طواف التطوع في حق المكي بزمان الموسم لأجل التوسعة على الغرباء وقوله مطلقا أي للمكي والآفاق في غير الموسم وقد قرره على هذا البحث في النهر قات لكن يخافه ما في الولوجية ونصه الصلاة بمكة أفضل لأهلها من الطواف والغرباء الصواف أفضل لأن الصلاة في نفسها أفضل من الطواف لأن النبي صلى الله عليه وسلم شبه الصواف بالبيت بالصلاة لكن الغرباء لو استغلوا بها لغاتهم الطواف من غير إمكان التدارك فكان الاستغلال بما لا يمكن تداركه أولى اهـ (نبيه) في شرح المرشدي على أكثر قولهم أن الصلاة أفضل من الطواف ليس مرادهم أن صلاة ركعتين مثلا أفضل من أداء أسبوع لأن الأسبوع مشتمل على الركعتين مع زيادة بل مرادهم به أن زمن الذي يؤدي فيه أسبوع هل الأفضل فيه أن يصرفه للصواف أم يشغله بالصلاة اهـ ونظيره ما يجب به علامة القاضي إبراهيم بن ظهيرة المكي حيث سئل هل الأفضل الطواف أو العمرة من أن الأرجح تفضيل الطواف على العمرة إذا شغل به مقدار زمن العمرة إلا إذا قيل أنها لا تقع إلا فرض كفاية فلا يكون الحكم كذلك (تمة) سكت المصنف عن دخول البيت ولا شك أنه مندوب إذا مشتمل على أداء نفسه أو غيره وهذا مع لزومة قلما يكون نهر قات وكذا إذا مشتمل على دفع الرشوة التي يأخذها الحجة كما أشار إليه مناعلي وسيأتي تمام الكلام على المدخول عند ذكر الشارح له في الفروع آخر الحج (قوله أولى خطب الحج الثلاث) ثانيا بعرفة قيل أجمع بين الصلادين ثالثها بمنى في اليوم الحادي عشر فيفضل بين كل خطبة بيوم وكلها خطبة واحدة بلا جلسة في وسطها الخطبة يوم عرفة وكلها بعد ما صلى الظهر إلا بعرفة وكلها سنة لباب ولم يذكر المصنف ولا الشارح الخطبة الثالثة في موضعها (قوله وكره قبله) أي قبل الزوال سراج (قوله وعلم فيها المناسك) أي التي يحتاج إليها يوم عرفة من كيفية الاحرام والخروج إلى منى والمبيت بها والرواح منها إلى عرفة والصلاة بها والوقوف فيها والإفصة منها وغير ذلك أو جميع ما يحتاج إليه الحاج إلى تمام حجه وإن كان بعدها خطب لأن التأكيد خير (قوله فإذا صلى بمكة الفجر الح) كذا في الهداية وقال الكمال ظاهر هذا الترتيب اعتقاد صلاة الفجر بالخروج إلى منى وهو خلاف السنة واستحسن في المحيط كونه بعد الزوال وليس بشيء وقال المرغيناني بعد طلوع الشمس وهو الصحيح (قوله يوم التروية) سمي به لأنهم كانوا يروون إبلهم فيه استعدادا للوقوف يوم عرفة إذ لم يكن في عرفات ماء جار كزماننا شرح اللباب (فائدة) في مناسك النووي يوم التروية هو الثامن واليوم التاسع عرفة والعاشر النحر والحادي عشر القر بفتح القاف وتشديد الراء لأنهم يقرؤون فيه بمنى والثاني عشر يوم النفر الأول والثالث عشر النفر الثاني (قوله ومكث بها إلى فجر عرفة) أفاد طلب المبيت بها فإنه سنة كما في المحيط وفي المبسوط يستحب أن يصلي الظهر يوم التروية بمنى ويقم بها إلى صبيحة عرفة اهـ ويصلي الفجر بها لوقتها المختار وهو زمان الأسفار وفي الحانية بغلس فكأنه قسه

مطلب

الصلاة أفضل من الطواف
وهو أفضل من العمرة

مطلب

في دخول البيت الشريف

وهو أفضل من الصلاة
نافلة للآفاق وقلبه للمكي
وفي البحر ينبغي تقييده
بزمان الموسم والافالطواف
أفضل من الصلاة مطلقا
(وخطب الامام) أولى
خطب الحج الثلاث
(سابع ذى الحجة بعد
الزوال و) بعد (صلاة
الظهر) وكره قبله (وعلم
فيها المناسك فإذا صلى
بمكة الفجر) يوم التروية
(ثامن الشهر خرج إلى منى)
قرية من الحرم على فرسخ
من مكة (ومكث بها إلى
فجر عرفة

على فجر مزدلفة والاكثر على الاول فهو الافضل شرح الباب وفي مناسك النووى وامام يفعاله
الناس في هذه الازمان من دخولهم ارض عرفات في اليوم الثامن فخطأ مخالف السنة ويفوتهم
بسببه سنن كثيرة منها الصلوات بمى والمبيت بها والتوجه منها الى نمرة والنزول بها والخطبة
والصلاة قبل دخول عرفات وغير ذلك اه وقوله والتوجه منها الى نمرة والنزول بها فيه
عندنا كلام يأتى قريباً **(قوله ثم بعد طلوع الشمس)** لما كانت عبارة المصنف موهمة كعبارة
الكثير خلاف المراد قيدها بذلك تبعاً للفتح وغيره من شروح الهداية قال في غاية البيان صرح به
في شرح الطحاوى وشرح الكرخى والايضاح وغيرها قال في الايضاح واذا طلعت الشمس
يوم عرفة خرج الى عرفات لانه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك ثم قال وان دفع قبله جاز
والاول اولى اه ومثله في السراج فافهم **(قوله راح الى عرفات)** قال في المعراج وينزل
بعرفات في اى موضع شاء الا الطريق وقرب جبل الرحمة افضل وقال الائمة الثلاثة في نمرة افضل
لنزوله عليه الصلاة والسلام فيه قلنا نمرة من عرفة ونزوله عليه الصلاة والسلام فيه لم يكن
عن قصد اه وهذا مخالف لما في الفتح من ان السنة ان ينزل الامام بنمرة ولما نقلوه عن الامام
رشيد الدين من انه ينبغي ان لا يدخل عرفة حتى ينزل بنمرة قريباً من المسجد الى زوال الشمس
ووفق في شرح الباب بأن هذا بالنسبة الى الامام لا غيره او بأن النزول او لا بنمرة ثم يقرب جبل
الرحمة تأمل **(قوله على طريق ضب)** بفتح الضاد المعجمة وتشديد الموحدة وهو اسم للجبل الذى
يلى مدج الحيف شرح الباب **(قوله كلاهما موقف)** بكسر القاف اى موضع وقوف نهر **(قوله)**
الابطن عرنة) فلا يصح الوقوف بها على المشهور كما سيأتى **(قوله بفتح الراء)** اى مع ضم العين
كهجرة قاموس **(قوله فبعد الزوال خطب الخ)** اى فاذا وصل الى عرفة ومكث بها داعياً
مصلياً ذا كراميليا فاذا زالت الشمس اغتسل او توضأ والغسل افضل ثم سار الى المسجد اى
مسجد نمرة بلا تأخير فاذا بلغه صعد الامام الاعظم او نائبه المنبر ويجلس عليه ويؤذن المؤذن بين
يديه فاذا فرغ قام الامام فخطب خطبتين فيحمد الله تعالى ويثنى عليه ويلبى ويهال ويكبر ويصلى
على النبي صلى الله عليه وسلم ويعظ الناس ويأمرهم وينهاهم ويعلمهم المناسك كالوقوف
بعرفة والمزدلفة والجمع بهما والرمى والذبح والحلقى والطواف وسائر المناسك التى الى الخطبة
الثالثة ثم يدعو الله تعالى وينزل الباب فان ترك الخطبة او خطب قبل الزوال اجزأه وقد أساء
جوهرة وقول الزيلعى جاز اى صح مع الكراهة شرب لالية **(قوله وبعد الخطبة صلى بهم)**
ظاهره عدم تأخير الصلاة وهو صريح قول البدائع فاذا زالت الشمس صعد الامام المنبر فاذا
فرغ من الخطبة اقام المؤذنون ويصلى الامام الخ ونحوه في الباب وفي البحر عن المعراج انه
يؤخر هذا الجمع الى اخر وقت الظهر ونحوه في شرح قاضيخان على الجامع الصغير قال في شرح
اللباب وفيه انه يلزم منه تأخير الوقوف وينافى حديث جابر رضى الله تعالى عنه حتى اذا راغت
الشمس فان ظاهره ان الخطبة كانت في اول الزوال فلا تقع الصلاة في آخره **(قوله بأذان)** اى
واحد لانه للاعلام بدخول الوقت وهو واحد وقوله واقامتين اى يقيم للظهر ثم يصليها ثم يقيم
للعصر لان الاقامة لبيان الشروع في الصلاة **(قوله وقراءة سرية)** لانها صلاتا نهار كسائر
الايام سراج **(قوله ولم يصل بينهما شيئاً)** اى ولا السنة الراتبة قال في الباب وان اخر الامام

مطلب

في الرواح الى عرفات

ثم) بعد طلوع الشمس
(راح الى عرفات) على
طريق ضب (و) عرفات
(كلاهما موقف الابطن عرنة)
بفتح الراء وضمها وادمن
الحرم غربى مسجد عرفة
(فبعد الزوال قبل) صلاة
(الظهر خطب الامام)
في المسجد (خطبتين كالجمعة
وعلم فيها المناسك و) بعد
الخطبة (صلى بهم الظهر
والعصر بأذان واقامتين)
وقراءة سرية ولم يصل
بينهما شيئاً

صلاة العصر لا يكره للمأموم التطوع بينهما الى ان يدخل الامام في العصر (قوله على المذهب) وهو ظاهر الرواية شرب ليلية وهو الصحيح فلو فعل كره واعاد الاذان للعصر لانقطاع فوره فصار كالاشتغال بينهما بفعل آخر بحر اى ككل وشرب فانه يعيد الاذان سراج وما في الذخيرة والمحيط والكافي من استثناء سنة الظهر فخلاف الحديث واطلاق المشايخ فتح (تنبيه) * اخذ من هذا العلامة السيد محمد صادق بن احمد با شا انه يترك تكبير التشريق هنا وفي المزدلفة بين المغرب والعشاء لمراعاة الفورية الواردة في الحديث كما نقله عنه الكازروني في فتاواه قلت وفيه نظر فان الوارد في الحديث انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا ففيه التصريح بترك الصلاة بينهما ولا يلزم منه ترك التكبير ولا يقاس على الصلاة لوجوبه دونها ولان مدته يسيرة حتى لم يعد فاصلا بين الفريضة والراتبة والحاصل ان التكبير بعد ثبوت وجوبه عندنا لا يسقط هنا الابدال وما ذكر لا يصلح للدلالة كما علمته هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم (قوله ولا بعداء العصر في وقت الظهر) سقطت هذه الجملة من بعض النسخ وعزاها في الشرب ليلية الى شرح الوهبانية لابن الشحنة (قوله وشرط لصحة هذا الجمع الخ) اختلف في هذا الجمع هل هو سنة او مستحب وما قيل ان تقديم العصر عند الامام واجب لصيانة الجماعة ينبغي حمله على معنى ثبت شرح الباب * (تنبيه) * اقتصر من الشروط على الامام والاحرام وزاد في الباب تقديم الظهر على العصر حتى لو تبين للامام وقوع الظهر قبل الزوال وبغير وضوء والعصر بعده او بوضوء اعادها جميعا والزمان وهو يوم عرفة والمكان وهو عرفة وما قرب منها والجماعة فالشروط ستة قلت لكن الاخير داخل في الاول فان معنى اشتراط الامام اشتراط صلاته بهم لا وجوده فيهم على انه في البحر قل ان الجماعة غير شرط حتى لو لحق الناس فزع فصلى الامام وحده الصلاتين جاز بالاجماع على الصحيح كذا في الوجيز ثم نقل عن البدائع ان الجماعة شرط الجمع عند ابي حنيفة لكن في حق غير الامام لا في حق الامام ثم قال فما في النقاية والجوهرة والجمع من اشتراط الجماعة ضعيف واعترضه في النهر بأنه نقله غير واحد وصححه الاسييجاني وبأن الجواز في مسألة الفرع للضرورة اه قلت مامر عن البدائع يصاح توفيقا بين الكلامين والتصحيحين فندير ثم يكفى ادراك جزء من الصلاتين مع الامام حتى لو ادرك بعض الظهر ثم قام يقضى ما فات ثم ادرك جزءا من العصر معه يكفى كما افاده في البحر والباب (قوله الامام الاعظم) اى الخليفة بحر وقوله او نائبه اى ولو بعد موت الامام فانه يجمع نائبه او صاحب شرطه لان التواب لا ينزلون بموت الخليفة بحر واطلق الامام فشمّل المقيم والمسافر لكن لو كان مقيما كامام مكة صلى بهم صلاة المقيمين ولا يجوز له القصر ولا للحجاج الاقتداء به قال الامام الحلواني كان الامام النسفي يقول العجب من اهل الموقف يتابعون امام مكة في القصر فأنى يستجاب لهم او يرجي لهم الخير وصلاتهم غير جائزة قال شمس الائمة كنت مع اهل الموقف فاعتزلت وصليت كل صلاة في وقتها واوصيت بذلك اصحابي وقد سمعنا انه يتكلف ويخرج مسيرة سفر ثم يأتى عرفات فلو كان هكذا فالقصر جائز والا لا فيجب الاحتياط اه ملخصا من التارخانية عن المحيط (قوله والاصلوا وحدانا) يومهم جواز صلاة العصر في وقت الظهر وعدم جواز الجماعة لو صليت العصر في وقتها وليس بمراد فالاصوب قول

مطلب

في شروط الجمع بين الصلاتين بعرفة

على المذهب ولا بعد اداء العصر في وقت الظهر (وشرط) لصحة هذا الجمع (الامام) الاعظم او نائبه والاصلوا وحدانا

الزيلي صلوا كل واحدة منهما في وقتها افاده ح ويمكن الجواب بأن وحدانا حال من مفعول
صلوا الامن فاعله اي صلوا الصلاتين وحدانا اي غير مجموعات بل كل واحدة في وقتها غايته ان
فيه اطلاق الجمع على ما فوق الواحد فافهم **(قوله والاحرام بالحج فيهما)** احتزبه عمالوا حرم
بالعمرة فلا يجوز الجمع ولو اُحرم بالحج قبل صلاة العصر كالممكن محرم ما اشار الى ان الشرط
حصوله عند اداء الصلاتين ولو اُحرم بعد الزوال في الاصح وفي رواية لا بد من وجوده قبل
الزوال كما في النهر وقوله فيهما متعلق بقوله الامام وقوله الاحرام ولذا فرع عليه المصنف بقوله
فلا تجوز وقوله والامن صلى الخ على طريق اللف والنشر المرتب **(قوله لم يصل العصر مع الامام)**
اي بل يصليها في وقتها ومثله ما لو صلى الظهر فقط مع الامام لا يصل العصر الا في وقتها ح **(قوله)**
قبل احرام الحج (بأن لم يحرم اصلا او اُحرم بالعمرة فقط كما مر **(قوله ثم اُحرم)** اي بالحج قبل
اداء العصر ح **(قوله الا في وقته)** اي العصر **(قوله الا الاحرام)** فهو شرط متفق عليه
عندنا والحصر بالاضافة الى المذكور هنا اي فلا يشترط عندها الاقتداء بالامام او نائبه والا
فاشترط الزمان والمكان وتقديم الظهر على العصر متفق عليه عندنا كما افاده في شرح الباب
(قوله وهو الاظهر) لعله من جهة الدليل والا فالتون على قول الامام وصححه في البدائع
وغيرها ونقل تصحيحه العلامة قاسم عن الاسيدجاني وقال واعتمده برهان الشريعة والنسفي
(قوله ثم ذهب) اي الامام مع القوم من مسجد نمرة الى الموقف اي مكان الوقوف بعرفة
(قوله بغسل) متعلق بقوله صلى وقوله ذهب قال القهستاني اي جمع بين الصلاتين وذهب اليه
حال كونه مغتسلا في وقت الجمع والذهاب فيكون حالا من فاعل جمع وذهب والاول في خزنة
المفتين والثاني في الكافي اه وقوله سن البناء للمجهول صفة غسل **(قوله ووقف الامام على**
ناقته) في الخانية والافضل للامام ان يقف راكبا وغيره ان يقف عنده اه وظاهره ان الركوب
للامام فقط وهو مفهوم كلام المصنف كالهداية والبدائع وغيرها ويؤيده قول السراج
لانه يدعو ويدعو الناس بدعائه فان كان على راحلته فهو ابلغ في مشاهدتهم له اه لكن
في القهستاني الافضل ان يكون راكبا قريبا من الامام اه ومثله في متن الملتقى ونقل بعضهم عن
السراج عن منسك ابن العجمي يكره الوقوف على ظهر الدابة الا في حال الوقوف بعرفة بل
هو الافضل للامام وغيره اه ولم أره في السراج **(قوله بقرب جبل الرحمة)** اي الذي في وسط
عرفات ويقال له الال كهلال واما صعوده كما يفضل العوام فلم يذكر احد ممن يعتد به فيه فضيلة
بل حكمه حكم سائر اراضي عرفات وادعى الطبري والماوردي انه مستحب ورده النووي بأنه
لا اصل له لانه لم يرد فيه خبر صحيح ولا ضعيف نهر **(قوله عند الصخرات الكبار)** اي الحجرات
السوداء المفروشة فانها مظنة موقفه صلى الله عليه وسلم شرح الباب وفي شرح الشيخ اسمعيل
عن منسك الفارسي قال قاضي القضاة بدر الدين وقد اجتهدت على تعيين موقفه صلى الله عليه
وسلم ووافقني عليه بعض من يعتمد عليه من محدثي مكة وعامائها حتى حصل الظن بتعيينه وانه
الفجوة المستعيلة المشرقة على الموقف التي عن يمينها وورائها صخرة متصلة بصخرات الجبل
وهذه الفجوة بين الجبل والبناء المربع عن يساره وهي الى الجبل اقرب بقليل بحيث يكون

(والاحرام) بالحج
(فيهما) اي الصلاتين
(فلا تجوز العصر للمنفرد
في احدهما) فلو صلى
وحده لم يصل العصر مع
الامام (ولا) تجوز العصر
(لمن صلى الظهر بجماعة)
قبل احرام الحج (ثم
احرم الا في وقته) وقالا
لا يشترط لصحة العصر
الا الاحرام وبه قالت
الثلاثة وهو الاظهر
شر نبلاية عن البرهان
(ثم ذهب الى الموقف
بغسل سن ووقف الامام
على ناقته بقرب جبل
الرحمة) عند الصخرات
الكبار (مستقبلا) القبلة

الجل قبلتك بيمين اذا استقبلت القبلة والبناء المربع عن يسارك بقليل وراءه اه ونقله في الباب ايضا باختصار قال القاضي محمد عيد والبناء المربع هو المعروف بمطبخ آدم ويعرف بحذائه صخرة مخروقة تتبع هي وما حولها من تلك الصخرات المفروشة وما وراءها من الصخر السود المتصلة بالجل **(قوله والقيام والنية)** مبتدأ ومعطوف عليه وقوله فيه متعلق بكل من القيام والنية وقوله ليست بشرط خبر المبتدأ والاولى ان يقول ليسا بالتنية وتغليب المذكر على المؤنث فكل من القيام والنية مستحب كما في الباب وانما كانت النية شرطاً في الطواف دون الوقوف لان النية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل فيه والوقوف يفعل فيه من كل وجه فاكفى فيه بتلك النية والضواف يفعل فيه من وجه دون وجه لانه يفعل بعد التحلل الاول فاشترط فيه اصل النية دون تعيينها عملاً بالشرطين شرح النقاية للقارى لكن هذا الفرق لا يشمل طواف العمرة لانه يفعل قبل التحلل وسيدكر آخر الباب فرق آخر **(قوله لان الشرط الكينونة فيه)** اى في محل الوقوف المعلوم من المقام قال في شرح الباب والظاهر ان هذا ركن لعدم تصور الوقوف بدونه نعم الوقت شرط اه اى مع الاحرام قلت ولعله اراد بالشرط ما لا بد منه فيشمل الركن تأمل والمراد بالكينونة الحصول فيه على اى وجه كان ولو نائماً او جاهلاً بكونه عرفة او غير صاح أو مكرها أو جنبا أو ماراً مسرعاً **(قوله مجتاز)** اى ما رغير واقف **(قوله ودعا جهرا)** ولا يفرط في الجهر بصوته لباب اى بحيث يتعب نفسه لكن قيد شارحه الجهر بكونه في التلبية وقال وأما الادعية والاذكار فبالخفية اولى اه قلت ويؤيده قوله في السراج ويجهد في الدعاء والسنة ان يخفى صوته نقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية اه **(قوله نجهد)** متعلق بدعاء أى باجتهاد والحاح في المسئلة وقد ورد خير الدعاء دعاء يوم عرفة وخير ما قلت انا والنبيون من قبل لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير رواه مالك والترمذى واحمد وغيرهم شرح النقاية للقارى وقيل لابن عينة هذا ثناء فلم سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاء فقال الثناء على الكريم دعاء لانه يعرف حاجته فتح قلت يشير بهذا الى خبر من شغله ذكرى عن مسئلتى اعطيته افضل ما اعطى السائلين ومنه قول امية بن ابى الصلت في مدح بعض الملوك

أذكر حاجتى أم قد كفانى * ثناؤك ان شيمتك الحياء

اذاثنى عليك المرء يوما * كفاه من تعرضك الثناء

(قوله وهو) اى هذا الموقف من مواضع الاجابة اى المواضع التى تكون الاجابة أرجى فيها من غيرها كما أفاده في النهر **(قوله وهى بمكة)** اى وما قرب منها لان الموقفين ومنى والجمار ليست في مكة **(قوله وهى خمسة عشر موضعا الخ)** كذا ذكرها في الفتح عن رسالة الحسن البصرى قال ابن حجر المكي والحسن البصرى تابعى جليل اجتمع بجمع من الصحابة فلا يقول ذلك الا عن توقيف اه ونقلها بعضهم عن النقاش المفسر في منسكه مقيدة بأوقات خاصة والحسن اطلقها وذكر ذلك بعضهم نظماً نقاه ح عن الشرنبلالية فراجعهما **(قوله بكعبة)** اى فيها **(قوله والموقفين)** اى عرفة والمشعر

(والقيام والنية فيه) اى الوقوف (ليست بشرط ولا واجب فلو كان جالسا جاز حجه و) ذلك لان (الشرط الكينونة فيه) فصح وقوف مجتاز وهارب وطالب غريم ونائم ومجنون وسكران (ودعا جهرا) بمجهد (وعلم المناسك ووقف الناس خلفه بقربه مستقبلين القبلة سامعين لقوله) خاشعين باكين وهو من مواضع الاجابة وهى بمكة خمسة عشر نظمها صاحب النهر فقال

* دعاء البرايا يستجاب بكعبة *
* وما تزم والموقفين كذا الحجر *

مطلب

الثناء على الكريم دعاء

مطلب

في اجابة الدعاء

الحرام في المزدلفة (قوله طواف) أي مكانه والاولى ان يقول المطاف وهو ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم مسجدا والا فالمسجد الحرام كله مطاف بمعنى انه يجوز فيه الطواف شرح الباب (قوله وسعى) أي بين الصفا والمروة لاسبابها بين الميئين شرح الباب (قوله مروتين) أي الصفا والمروة ففيه تغليب ولعله غلب المؤنث على المذكر بناء على احد القولين للعلماء وهو ان المروة افضل من الصفا (قوله مقام) أي خلفه كما في الباب (قوله جارك) أي أي الثلاث فذلك بلغت خمسة عشر لكن اعترض بأنه لادعاء في جرة العقبة بل في الاولى والوسطى (قوله زاد في الباب الح) أي لباب المناسك للشيخ رحمة الله السندی تليذا المحقق ابن الهمام اختصره من منسكه الكبير واختصره ايضا بمنسك اصغر منه فافهم (قوله وعند السدرة) فيه انه لم يذكرها في الباب بل ذكرها في الشرنبلالية وهي سدرة كانت بعرفة وهي الآن غير معروفة ذكره بعض المحشين عن تاريخ مكة للعلامة القطبي وكذا عزاء بعض مشايخ مشايخنا لابن ظهيرة الحنفى المكي في فضائل مكة (قوله وفي الحجر) فيه ان هذا هو تحت الميزاب كما في الشرنبلالية عن الفتح (قوله ليلة البدر) وهي ليلة الرابع عشر من ذي الحجة ينزلون فيها الآن ط قلت وقد الحقت هذه الخمسة نظما بنظم صاحب النهر فقلت ورؤية بيت ثم حجر وسدرة وركن يمان مع منى ليلة القمر

٣ (قوله واذا غربت الشمس الح) بيان للواجب حتى لو دفع قبل الغروب فان جاوز حدود عرفة لزمه دم الا ان يعود قبله ويدفع بعده فيسقط خلافا لفر بنخلاف ما لو عاد بعده ولو مكث بعد ما افاض الامام كثيرا بلا عذر اساء ولو ابطأ الامام ولم يقض حتى ظهر الليل افاضوا لانه اخطأ السنة من البحر والنهر (قوله آتى) أي افاض الامام والناس وعليهم السكينة والوقار فاذا وجد فرجة اسرع المشى بلا اذى وقيل لايسن الابضاع أي لايسن في زماننا لكثرة الاذى لباب وشرحه (قوله على طريق المأزمين) أي لاعلى طريق ضب والمأزم بهمزة بعد الميم الاولى ويجوز تركها كما في رأس وزاى مكسورة واصله المضيق بين جبلين ومراد الفقهاء الطريق الذى بين الجبلين وهما جبلان بين عرفات ومزدلفة اسمعيل وعزاه بعضهم الى العزبن جماعة وانه نقله عن المحب الطبرى ورد به قول النووى ان المراد به ما بين العلمين اللذين هما حد الحرم وقال انه غريب ويحمل العوام على الزحمة بين العلمين وليس لذلك اصل (قوله ماشيا) أي اذا قرب منها يدخلها ماشيا تأدبا وتواضعا لانها من الحرم المحترم شرح الباب (قوله الاوادى محسر) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر السين المهملة المشددة وبالراء والاستثناء منقطع لانه ليس من منى كما اشار اليه الشارح (قوله ليس من منى) صوابه ليس من مزدلفة لانها محل الوقوف اهـ (قوله اوبطن عرنة) أي الذى قرب عرفات كما مر (قوله لم يجز) أي لم يصح الاول عن وقوف مزدلفة الواجب والا الثانى عن وقوف عرفات الركن (قوله على المشهور) أي خلافا لما في البدائع من جوازه فيهما فتح (قوله والاصح انه المشعر الحرام) وقيل هو مزدلفة كلها (قوله وعليه مقددة) قيل هي اسطوانة من حجارة مدورة تدويرها اربعة وعشرون ذراعا وطولها اثنا عشر وفيها خمسة وعشرون درجة وهي على خشبة مرتفعة كان يوقد عليها في

٣ مطلب

في الدفع من عرفات

* طواف و-مى مروتين

وزمزم * مقام وميزاب

جارك تعتبر * زاد في الباب

وعند رؤية الكعبة وعند

السدرة والركن اليماني

وفي الحجر وفي منى في نصف

ليلة البدر (واذا غربت

الشمس آتى) على طريق

المأزمين (مزدلفة)

وحدها من مأزمى عرفة

الى مأزمى محسر (ويستحب

ان يأتيا ماشيا وان يكبر

ويهلل ويحمد ويلى ساعة

فساعة) المزدلفة (كلها

موقف الاوادى محسر)

هو واديين منى ومزدلفة

فلو وقف به اوبطن عرنة

لم يجز على المشهور (وزال

عند جبل قزح) بضم

فتفتح لا ينصرف للعلمية

والعدل من قازح بمعنى

مرتفع والاصح انه المشعر

الحرام وعليه مقددة قيل

كانون آدم

قول الحشى ليس من منى

ليس في نسخ الشارح

التي بأيدينا اهـ

خلافة هرون الرشيد الشمع ليلة مزدلفة وكان قبله يوقد بالخطب وبعده بمصباح كبار **(قوله)** وصلى العشاءين **(الح)** اى فى اول وقت العشاء الاخيرة قهستانى وينبغى ان يصلى قبل حط رحاله بل ينسخ جماله ويعقلها و اشار الى انه لا تطوع بينهما ولو سنة مؤكدة على الصحيح ولو تطوع اعاد الاقامة كما لو اشتغل بينهما بعمل آخر بحر قال فى شرح الباب ويصلى سنة المغرب والعشاء والوتر بعدها كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجامى قدس الله سره السامى فى منسكه اه
واما قول الشارح قبيل باب الاذان يكره التنفل بعد صلاتى الجمع فيه كلام قدمناه هناك **(قوله)** لان العشاء فى وقتها **(الح)** علة للاقتصار هنا على اقامة واحدة بخلاف الجمع فى عرفة فانه باقمتين لان الصلاة الثانية هناك تؤدى فى غير وقتها فتقع الحاجة الى اقامة اخرى للاعلام بالشروع فيها اما الثانية هنا ففى وقتها فتستغنى عن تجديد الاعلام كالوتر مع العشاء بدائع **(قوله)** كالا احتياج هنا للامام فلو صلاها منفردا جاز خلافا لما فى شرح النقاية للبرجندى فانه خلاف المشهور فى المذهب شرح الباب وذكر فى الباب ان الجماعة سنة فى هذا الجمع ثم قال وشرائط هذا الجمع الاحرام بالحج وتقديم الوقوف عليه والزمان والمكان والوقت **(الح)** قال شارحه فلا يجوز هذا الجمع لغير المحرم بالحج وامام اذ كره المحبوبي من ان الاحرام غير شرط فيه فغير صحيح لتصريحهم بان هذا الجمع جمع نسك ولا يكون نسكا الا بالاحرام بالحج اه وبه ظهر صحة ما بحثه فى النهر بقوله وينبغى اشتراطه لكونه فى المغرب مؤديا اه وظهر ان ما فى النهاية والهندية من عدم اشتراطه مبنى على قول المحبوبي فافهم **(قوله)** ولو صلى المغرب والعشاء فى بعض النسخ او العشاء بأو وفى بعضها الاقتصار على المغرب موافقا لما فى الكنز وغيره وهو اولى لان المراد التنبيه على وجوب تأخير المغرب عن وقتها المعتاد ويفهم منه بالاولى وجوب تأخير العشاء الى المزدلفة نعم عبارة الباب ولو صلى الصلاتين او احدهما **(قوله)** اعاده اى اعاد ما صلى قال العلامة الشهاوى فى منسكه هذا فيما اذا ذهب الى المزدلفة من طريقها اما اذا ذهب الى مكة من غير طريق المزدلفة جاز له ان يصلى المغرب فى الطريق بلا توقف فى ذلك ولم اجد احدا صرح بذلك سوى صاحب النهاية والغاية ذكره فى باب قضاء الفوائت وكلام شارح الكنز ايضا يدل على ذلك وهى فائدة جلية اه وكذا صرح به فى البناية فى الباب المذكور ايضا اه ذكره بعض المحشين عن خط بعض العلماء قلت ويؤخذ هذا من اشتراط المكان لصحة هذا الجمع كما مروى اتى فانه يفيد انه لو لم يمر على المزدلفة لزم صلاة المغرب فى الطريق فى وقتها لعدم الشرط وكذا لو بات فى عرفات فتنبه **(قوله)** الصلاة امامك الجملة فى محل جر بدل من الحديث وخاطب به صلى الله عليه وسلم اسامة لما نزل عليه السلام بالشعب فبال وتوضأ فقال اسامة الصلاة يا رسول الله ومعنى الحديث وقتها الجائز او مكانها ط **(قوله)** ليلة النحر سماها بذلك جريا على الحقيقة اللغوية والشرعية وامام امر فى آخر الاعتكاف من تبعيتها لليوم الذى قبله فذاك بالنظر الى الحكم كما حققناه هناك فافهم **(قوله)** والمكان مزدلفة يرد عليه ما فى البحر عن المحيط لو صلاها بعد ما جاوز المزدلفة جاز اه وعزاه فى شرح الباب الى المتقى لكن قال بعده وهو خلاف ما عليه الجمهور **(قوله)** والوقت الفرق بينه وبين الزمان

(وصلى العشاءين بأذان واقامة) لان العشاء فى وقتها لم يحتاج للاعلام كما لا احتياج هنا للامام (ولو صلى المغرب) والعشاء (فى الطريق او) فى (عرفات اعاده) للحديث الصلاة امامك فتوقتا بالزمان والمكان والوقت فالزمان ليلة النحر والمكان مزدلفة والوقت وقت العشاء حتى لو وصل الى مزدلفة قبل العشاء لم يصل المغرب حتى يدخل وقت العشاء

هنا ان الثاني اعم **(قوله فتصلح لغزا من وجوه)** اى تصلح هذه المسئلة فيقال اى فرض لا تطلب له الإقامة فالجواب عشاء المزدلفة اذا لم يفصل بينها وبين المغرب بفصل ويقال اى صلاة تصلى في غير وقتها وهى أداء وائى صلاة اذا صليت في وقتها وجبت اعادتها فالجواب مغرب المزدلفة و اى صلاة يجب ان تفعل في مكان مخصوص فالجواب المغرب والعشاء في المزدلفة فتأمل واستخرج غيرها ح زاد ط وائى عشاء اديت قبل المغرب من صاحب ترتيب وصحت فالجواب عشاء المزدلفة وزاد الرحتى وائى صلاة يختلف وقتها في زمان دون زمان وهى مغرب المزدلفة وقتها ليلة العيد غير وقتها في بقية الايام وائى صلاة يختلف وقتها في حالة هى هذه يختلف وقتها في حالة الاحرام بالحج وائى صلاة فاسدة اذا خرج وقت التي بعدها انقلبت صحيحة وائى صلاة يكره الاتيان بسنتها هى هذه **(قوله فيعود الى الجواز)** اى المغرب او ماصلاه من مغرب وعشاء في الوقت قبل المزدلفة ومفهومه انه قبل طلوع الفجر لم يجزئه وهذا قولهما وقال ابو يوسف يجزيه وقد أساء هداية اى لان المغرب التي صلاحها في الطريق ان وقعت صحيحة فلا تجب اعادتها لافى الوقت ولا بعده وان لم تقع صحيحة وجبت فيه و بعده اى ان لم يؤدها فيه وجب قضاؤها بعده لان ما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا بمضى الوقت واجيب بأن الفساد موقوف يظهر اثره في ثانی الحال كما مر في مسئلة الترتيب كذا في العناية قلت هذا صريح في ان المراد بعدم الجواز عدم الصحة لاعدم الحل خلافا لما فهمه في البحر و تمام الكلام فيما علقناه عليه **(قوله وهذا)** اى عدم جواز ماصلاه في طريق المزدلفة المفهوم من قوله اعاده ما لم يطلع الفجر فانهم **(قوله صلاحها)** لانه لو لم يصلهما صارتا قضاء **(قوله عاد العشاء الى الجواز)** قال في الظهيرية وهذه مسئلة لا بد من معرفتها وهذا كما قال ابو حنيفة فيمن ترك صلاة الظهر ثم صلى بعدها خمسا وهوذا كر للمتروكة لم يجز فان صلى السادسة عاد الى الجواز اه واستشكل حكم المسئلة الخبر الرملی بأن فيه تقويت الترتيب وهو فرض يفوت الجواز بفوته كترتيب الوتر على العشاء قال الا ان يحمل على ساقط الترتيب او على عودها الى الجواز اذا صلى خمسا بعدها اه وهو ناويل بعيد بل الظاهر سقوط الترتيب هنا بقرينة التنظير بقوله في الظهيرية وهذا كما قال ابو حنيفة الخ وعن هذا قال السيد محمد ابو السعود لافرق في هذا بين ان يكون صاحب ترتيب او لا فتراد هذه على مسقطات وجوب الترتيب اه **(قوله وينوى المغرب اداء)** كذا في النهر عن السراج وفيه رد على قول البحر انها قضاء مع انه صرح بعده بأن وقتها وقت العشاء **(قوله ويترك سنتها)** الموافق لما قدمناه عن الجامى ان يقول ويؤخر سنتها **(قوله ويحييها)** يعنى ليلة العيد بأن يشتغل فيها او في معظمها بالعبادة من صلاة او قراءة او ذكر او دراسة علم شرعى ونحو ذلك وقوله فانها افضل الخ قال ح اى في حد ذاتها لافى حق من كان بمزدلفة **(قوله كما افق به صاحب النهر وغيره)** عبارة النهر وقد وقع السؤال في شرفها على ليلة الجمعة وكنت ممن مال الى ذلك ثم رأيت في الجوهرة انها افضل ليالى السنة اه وكلامه كما ترى في تفضيلها على ليلة الجمعة لا على ليلة القدر نعم ما في الجوهرة شامل ليلة القدر لكن هذا القدر لا يسوغ ان يقال افق به صاحب النهر اه ح **(قوله وجزم الخ)** تأييد لما قبله من حيث ان الاكثر على

فتصلح لغزا من وجوه
(ما لم يطلع الفجر) فيعود
الى الجواز وهذا اذا لم
ينحرف طلوع الفجر في
الطريق فان خافه صلاحها
(ولو صلى العشاء قبل
المغرب بمزدلفة صلى المغرب
ثم أعاد العشاء فان لم يعدها
حتى ظهر الفجر عاد
العشاء الى الجواز) وينوى
المغرب اداء ويترك سنتها
ويحييها فانها اشرف من
ليلة القدر كما افق به صاحب
النهر وغيره وجزم شراح
البخارى سيما القسطلانى
بأن عشر ذى الحجة افضل
من العشر الاخير من
رمضان

مطلب

في المفاضلة بين ليلة العيد
وليلة الجمعة وعشر ذى
الحجة وعشر رمضان

ان ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فاذا كان عشر ذي الحجة افضل منه لزم تفضيله على ليلة القدر وليلة العيد افضل ليالي العشر فتكون افضل من ليلة القدر قال ط و ذكر المناوي في شرحه الصغير في حديث افضل ايام الدنيا ايام العشر مانصه لاجتماع امهات العبادات فيه وهي الايام التي اقسم الله تعالى بها بقوله والفجر وليال عشر فهي افضل من ايام العشر الاخير من رمضان على ما اقتضاه هذا الخبر وأخذ به بعضهم لكن الجمهور على خلافه و قال في شرحه الكبير وثمرة الخلاف تظهر فيما لو علق نحو طلاق او نذر بافضل الا عشر او الايام قال ابن القيم والصواب ان ليالي العشر الاخير من رمضان افضل من ليالي ذي الحجة لانه انما فضل ليومي النحر وعرفة وعشر رمضان انما فضل ليلة القدر اه قلت ونقل الرحمتي عن بعضهم ما يفيد التوفيق وهو ان ايام عشر ذي الحجة افضل من ايام عشر رمضان وليالي الثاني افضل من ليالي الاولى لان افضل ما في الثاني ليلة القدر وبها ازداد شرفه وازدياد شرف الاول بيوم عرفة اه وهذا مع ما مر عن ابن القيم كالصريح في افضلية ليلة القدر على ليلة النحر ويلزم منه تفضيلها على ليلة الجمعة لما مر عن النهر من تفضيل ليلة النحر على ليلة الجمعة ولا يرد على هذا حديث مسلم خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة لان الكلام في ليلتها لا في يومها وقد ذكر الشارح في آخر باب الجمعة عن التتارخانية ان يومها افضل من ليلتها اي لان فضيلة ليلتها لصلاة الجمعة وهي في اليوم * (تنبه) * في المعراج وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال افضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم جمعة وهو افضل من سبعين حجة ذكره في تجريد الصحاح بعلامة الموطأ اه و سياتي الكلام عليه آخر الحج ونقل ط عن بعض الشافعية ان افضل الليالي ليلة مولده صلى الله عليه وسلم ثم ليلة القدر ثم ليلة الاسراء والمعراج ثم ليلة عرفة ثم ليلة الجمعة ثم ليلة النصف من شعبان ثم ليلة العيد (قوله صلى الفجر بغلس) اي ظلمة في اول وقتها ولا يسن ذلك عندنا الا هنا وكذا يوم عرفة في معنى ما مر عن الخانية وقدمنا ان الاكثر على خلافه (قوله لاجل الوقوف) اي لاجل امتداده (قوله ثم وقف) هذا الوقوف واجب عندنا لاسنة والبيتوتة بمزدلفة سنة مؤكدة الى الفجر لا واجبة خلافا للشافعي فيهما كافي الباب وشرحه (قوله ووقته الخ) اي وقت جوازه قال في الباب واول وقته طلوع الفجر الثاني من يوم النحر و آخره طلوع الشمس منه فمن وقف بها قبل طلوع الفجر او بعد طلوع الشمس لا يعتد به وقدر الواجب منه ساعة ولو اقلية وقدر السنة امتداد الوقوف الى الاسفار جدا وأما ركنه فكيونته بمزدلفة سواء كان بفعل نفسه او فعل غيره بأن يكون محمولا بأمره او بغير أمره وهو نائم او مغنى عليه او مجنون او سكران نواه او لم ينوع علم بها او لم يعلم بالباب (قوله كزحمة) عبارة الباب الا اذا كان لعله اضعف او يكون امرأة تتخاف الزحام فلا شيء عليه اه لكن قال في البحر ولم يقيد في المحيط خوف الزحام بالمرأة بل أطلقه فشمّل الرجل اه قلت وهو شامل لخوف الزحمة عند الرمي فقتضاه انه لو دفع ليلا ليرمي قبل دفع الناس وزحمتهم لاشي عليه لكن لاشك ان الزحمة عند الرمي وفي الطريق قبل الوصول اليه امر محقق في زماننا فيلزم منه سقوط واجب الوقوف

(وصلى الفجر بغلس)
لاجل الوقوف (ثم وقف)
بمزدلفة ووقته من طلوع
الفجر الى طلوع الشمس
ولو مارا كافي عرفة لكن
لو تركه بعذر كزحمة

مطلب

في الوقوف بمزدلفة

بمزدلفة فالاولى تقييد خوف الزحمة بالمرأة ويحمل اطلاق المحيط عليه لكون ذلك عذرا
ظاهرا في حقها يسقط به الواجب بخلاف الرجل او يحمل على ما اذا خاف الزحمة لنحو مرض
ولذا قال في السراج الا اذا كانت به علة او مرض أو ضعف فخاف الزحام فدفع ليلاً فلا شئ
عليه اه لكن قد يقال ان غيره من مناسك الحج لا يخلو من الزحمة وقد صرحوا بأنه لو
افاض من عرفات لخوف الزحام وجاوز حدودها قبل الغروب لزمه دم ما لم يعد قبله وكذا
لو ند بعيره فتبعه كما صرح به في الفتح على انه يمكنه الاحتراز عن الزحمة بالوقوف بعد الفجر لحظة
فيحصل الواجب ويدفع قبل دفع الناس وفيه ترك مدا الوقوف المسنون لخوف الزحمة وهو
اسهل من ترك الواجب الذي قيل بأنه ركن وقد يجاب بأن خوف الزحام لنحو عجز ومرض
انما جعلوه عذرا هنا لحديث انه صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة اهله بليل ولم يجعل عذرا في
عرفات لما فيه من اظهار مخالفة المشركين فانهم كانوا يدفعون قبل الغروب فليتأمل (قوله لاشئ
عليه) وكذا كل واجب اذا تركه بعذر لاشئ عليه كما في البحر اى بخلاف فعل المحذور لعذر
كلبس المحيط ونحوه فان العذر لا يسقط الدم كما سيأتى في الجنائيات وبه سقط ما اورده في
الشرنبالية بقوله لكن يرد عليه مانص الشارع بقوله فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه
فقدية اه نعم يرد ما قدمناه آنفا عن الفتح من انه لو جاوز عرفات قبل الغروب لتدبيره او لخوف
الزحمة لزمه دم وقد يجاب بما سيأتى عن شرح اللباب في الجنائيات عند قول اللباب ولو فاته
الوقوف بمزدلفة بأحصار فعليه دم من ان هذا عذر من جانب المخلوق فلا يؤثر اه لكن يرد
عليه جعلهم خوف الزحمة هنا عذرا في ترك الوقوف بمزدلفة وعلمت جوابه فتأمل (قوله
ودعا) رافعا يديه الى السماء عن الهندية (قوله واذا اسفر جدا) فاعل اسفر اليوم او الصبح
وفاعله مما لا يذكر ذكره قرا حصارى قال الحموى ولم اقف على انه لما لا يذكر في شئ من كتب
النحو واللغة وفسر الامام الاسفار بحيث لا يبقى الى طلوع الشمس الا مقدار ما يصلى ركعتين وان
دفع بعد طلوع الشمس او قبل ان يصلى الناس الفجر فقد اساء ولا شئ عليه هندية ط وما وقع في
نسخ القدورى واذا طلعت الشمس افاض الامام قال في الهداية انه غلط لان النبي صلى الله
عليه وسلم دفع قبل طلوع الشمس وتماه في الشرنبالية (قوله فاذا بلغ بطن محسر) اى اول
واديه شرح اللباب وفي البحر وادى محسر موضع فاصل بين منى ومزدلفة ليس من واحد منهما
قال الازرقى وهو خمسمائة ذراع وخمس واربعون ذراعا اه (قوله لأنه موقف النصارى)
هم اصحاب الفيل ح عن الشرنبالية (قوله ورمى جمرة العقبة) هي ثالث الجمرات على حدى منى
من جهة مكة وليست من منى ويقال لها الجمرة الكبرى والجمرة الاخيرة قهستاني ولا يرمى يومئذ
غيرها ولا يقوم عندها حتى يأتى منزله ولو اجمية (قوله ويكره تنزيها من فوق) اى فيجزيه لان
ما حوالها موضع النسك كذا في الهداية الا انه خلاف السنة ففعله عليه السلام من اسفلها
سنة لانه المتعين ولذا ثبت رمى خلق كثير في زمن الصحابة من اعلاها ولم يأمرهم بالاعادة
وكأن وجه اختياره عليه السلام لذلك هو وجه اختياره حصى الحذف فانه يتوقع الاذى اذا
رموها من اعلاها لمن اسفلها فانه لا يخلو من مرور الناس فيصيبهم بخلاف الرمي من اسفل
مع المارين من فوقها ان كان كذا في الفتح ومقتضاه ان المراد الرمي من فوق الى اسفل لافى

لا شئ عليه (وكبر وهلل
ولي وصلى) على المصطفى
(ودعا واذا اسفر) جدا
(آتى منى) مهلا مصليا
فاذا بلغ بطن محسر اسرع
قدر رمية حجر لانه موقف
النصارى (ورمى جمرة
العقبة من بطن الوادى)
ويكره تنزيها من فوق

مطلب

فى رمى جمرة العقبة

موضع وقوف الرامي فوق ومقتضى تعليل الهداية بأن ماحولها موضع نسك ان المراد الثاني
 الا ان يؤول كما افاده بعض الفضلاء بأن المراد موضع وقوف الناسك لا موضع وقوع الحصى
 (قوله سبعا) اي سبع رميات بسبع حصيات فلو رماها دفعة واحدة كان عن واحدة نهر
 (قوله خذفا) نصب على المصدر شربلاية فهو مفعول مطلق لبيان النوع لان الحذف نوع
 من الرمي وهو رمي الحصاة بالاصابع كما أشار اليه الشارح (قوله بمعجمتين) يقال الحذف بالعصا
 والحذف بالحصى فالاول بالحاء المهملة والثاني بالمعجمة شرح النقاية للقارى (قوله اي برؤس
 الاصابع) قيل كيفية الرمي ان يضع طرف ابهامه اليمنى على وسط السبابة ويضع الحصاة على
 ظاهر الابهام كأنه عاقد سبعين فيرميها وقيل ان يحلق سبابة ويضعها على مفصل ابهامه كأنه
 عاقد عشرة وقيل يأخذها بطرفي ابهامه وسبابة وهذا هو الاصح لانه لا يسر المعتاد فتح
 وكذا صححه في النهاية والولولة الجية وهو مراد الشارح ففهم والخلاف في الاولوية والمختار انها
 مقدار الباقلاء لباب او قدر الفولة وقيل قدر الحصاة او النواة او الائمة قال في النهر وهذا
 بيان المندوب واما الجواز فيكون ولو بالاكبر مع الكراهة (قوله ويكون بينهما) اي بين الرامي
 والجمرة ويجعل منى عن يمينه والكعبة عن يساره لباب (قوله خمسة أذرع) اي او اكثر ويكره
 الاقل لباب لان مادونه وضع فلا يجوز او طرح فيجوز لكنه مسيء لخالفه السنة فهستانى
 (قوله والا) اي وان لم تقع من على ظهره بنفسها بل تحرك الرجل او الجمل او وقعت بنفسها
 لكن بعيدا من الجمرة ح (قوله لا) قال في الهداية لانه لم يعرف قرابة الا في مكان مخصوص
 اه وفي الباب ولو وقعت على الشاخص اي اطراف الميل الذي هو علامة للجمرة أجزاء ولو
 على قبة الشاخص ولم تنزل عنه انه لا يجزيه للبعد وان لم يدرك أنها وقعت في المرمى بنفسها او بنفض
 من وقعت عليه وتحريكه ففيه اختلاف والاحتياط ان يعيده وكذا لو رمى وشك في وقوعها
 موقعها فلا احتياط ان يعيد (قوله وثلاثة أذرع الخ) اي بين الحصاة والجمرة وهذا بيان لما
 اجمله بقوله بقرب الجمرة لكن قدر القرب في الفتح بذراع ونحوه قال ومنهم من لم يقدره اعتمادا
 على اعتبار القرب عرفا وضده البعد (قوله وكبر بكل حصاة) ظاهر الرواية الاقتصار على
 الله اكبر غير انه روى الحسن بن زياد انه يقول الله اكبر رغما للشيطان وحزبه وقيل يقول ايضا
 اللهم اجعل حجى مبرورا وسعي مشكورا وذنبى مغفورا فتح (قوله وقض التلبية بأولها) اي
 في الحج الصحيح والفاقد مفردا او متمتعا او قارنا وقيل لا يقطعها الا بعد الزوال ولو حلق قبل
 الرمي او طاف قبل الرمي والحلق والذبح قطعها وان لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمي
 الا ان تغيب الشمس ولو ذبح قبل الرمي فان كان قارنا او متمتعا قطع ولو مفردا لا لباب وقيد
 بالمحرم بالحج لان المعتمر يقطع التلبية اذا استلم الحجر لان الطواف ركن العمرة فيقطع التلبية
 قبل الشروع فيها وكذا فائت الحج لانه يتحلل بعمرة فصار كالمعتمر والمحصر يقطعها اذا ذبح
 هدية لان الذبح للتحلل والقارن اذا فاته الحج يقطع حين يأخذ بالطواف الثاني لانه يتحلل بعده
 بحر (قوله جاز) اي ويكره لباب (قوله لا لورمى بالاقل) لانه اذا ترك اكثر السبع لزمه دم كما
 لو لم يرم اصلا وان ترك اقل منه كثلث فادونها فعليه لكل حصاة صدقة كما سيأتى في الجنائيات
 (* تنبيه) * لا يشترط الموالاة بين الرميات بل يسن فيكره تركها لباب (قوله بكل ما كان من

(سبعا خذفا) بمعجمتين
 اي برؤس الاصابع ويكون
 بينهما خمسة اذرع ولو وقعت
 على ظهر رجل او جمل
 ان وقعت بنفسها بقرب
 الجمرة جاز والا لا وثلاثة
 اذرع بعيدا مادونه قريب
 جوهرية (وكبر بكل حصاة)
 اي مع كل (منها وقطع
 التلبية بأولها فلورمى بأكثر
 منها) اي السبع (جاز لا لورمى
 بالاقل) فالتقييد
 بالسبع لمنع النقص لا الزيادة
 (وجاز الرمي بكل ما كان من

جنس الارض) كذا في الهداية واعترضه الشراح بالفيروزج والياقوت فانهما من أجزاء الارض حتى جاز التيمم بهما ومع ذلك لا يجوز الرمي بهما وأجاب في العناية تبعا للنهاية بأن الجواز مشروط بالاستهانة برميها وذلك برميها اه وحاصله أن هذا الشرط مخصص لعموم كلام الهداية فيخرج منه نحو الفيروزج والياقوت لكن قال في التاترخانية ان هذه الرواية أي رواية اشتراط الاستهانة مخالفة لما ذكر في المحيط وكذا قال في الفتح وأجازه بعضهم بناء على نفي ذلك الاشتراط ومن ذكر جوازه الفارسي في مناسكه اه ومفاد كلامه ترجيح الجواز وابقاء كلام الهداية على عمومها ولذا اعترض في السعدية على ما في العناية بما في غاية السروجي وشرح الزيلعي من انه يجوز الرمي بكل ما كان من اجزاء الارض كالحجر والمدر والطين والمغرة والنورة والزرنيخ والاحجار النفيسة كالياقوت والزمرد والبلخش ونحوها والمالح الجلي والكحل او قبضة من تراب وبالزبرجد والبلور والعقيق والفيروزج بخلاف الخشب والعنبر واللؤلؤ والذهب والفضة والجواهر اما الخشب واللؤلؤ والجواهر وهي كبار اللؤلؤ والعنبر فأنها ليست من اجزاء الارض واما الذهب والفضة فان فعلهما يسمى نثارا لارميا اه **(قوله والمدر)** أي قطع الطين اليابس **(قوله والمغرة)** طين احمر يصبغ به **(قوله ولؤلؤ كبار)** قيده تبعا للنهر لان الكبار هي التي يتأتى بها الرمي والافالصغار لا يجوز بها الرمي أيضا لتعليقهم بأنها ليست من اجزاء الارض افاده ابو السعود **(قوله وجواهر)** علمت مامر عن الغاية انها كبار اللؤلؤ وعليه كان المناسب اسقاط قوله كبار ويكون كلام المصنف جاريا على ما في الهداية والمحيط من جواز الرمي بالفيروزج والياقوت لكن لا يناسبه تعليل الشراح فالاولى تفسير الجواهر بالاحجار النفيسة ليوافق تقييد المصنف اللؤلؤ بالكبار وتعليل الشراح وقوله وقيل يجوز اشارة الى مامر عن الهداية والمحيط وقد علمت ان السروجي والزيلعي والفارسي مشوا عليه **(قوله لانه يسمى نثارا لارميا)** قال في الفتح فلم يحز لانتفاء اسم الرمي ولا يخفى انه يصدق عليه اسم الرمي مع كونه يسمى نثارا فغاية ما فيه انه رمى خص باسم آخر باعتبار خصوص متعلقه ولاتأثير لذلك في سقوط اسم الرمي عنه ولا صورته ثم قال والحاصل انه اما ان يلاحظ مجرد الرمي او مع الاستهانة او خصوص ما وقع منه صلى الله عليه وسلم والاول يستلزم الجواز بالجواهر والثاني بالبعرة والخشب التي لا قيمة لها والثالث بالحجر خصوصا فيمكن هذا اعلم لكونه أسلم اه قلت قد يجاب المأثور كون الرمي لرغم الشيطان وما وقع منه صلى الله عليه وسلم من الرمي بالحصا افاد بطريق الدلالة جوازه بكل ما كان من جنس الارض فاعتبر كل من الثاني والثالث معادون الاول فلم يحز بالبعرة والخشب ولا بالفضة والذهب لكن هذا يستلزم عدم الجواز بالفيروزج والياقوت أيضا وبه يرجح قول الآخر فتدبر **(قوله خلاف المذهب)** ولذا قال في المبسوط وبعض المتقشفة يقولون لورمي بالبعرة اجزاء لان المقصود اهانة الشيطان وذا يحصل بالبعرة ولسنا نقول بهذا شرح لباب قال في الفتح على ان اكثر المحققين على انها امور تعبدية لا يشتغل بالمعنى فيها **(قوله ويكره اخذها من عند الجمرة)** وما هي الا كراهة تنزيه فتح اثار الى انه يجوز اخذها من أي موضع سواء وفي الباب يستحب ان يرفع من مزدلفة سبع حصيات ويرمى بها جمرة العقبة وان رفع من المزدلفة او من الطريق فهو جائز وقيل

جنس الارض كالحجر والمدر) والطين والمغرة (و) كل (ما يجوز التيمم به ولو كفا من تراب) فيقوم مقام حصة واحدة (لا) يجوز (ب) خشب وعنبر ولؤلؤ (كبار) (وجواهر) لانه اعزاز لاهانة وقيل يجوز (و ذهب وفضة) لانه يسمى نثارا لارميا (وبعد) لانه ليس من جنس الارض وما في فروق الاشياء من جوازه بالبعد خلاف المذهب (ويكره) أخذها (من عند الجمرة)

مستحب اه قال شارحه لكن قال الكرماني وهذا خلاف السنة وليس مذهبنا واما ما في البدائع وغيرها من انه يأخذ خص الجمار من المزدلفة أو من الطريق فينبغي حمله على الجمار السبعة وكذا ما في الظهيرية من انه يستحب التقاطها من قوارع الطريق اه والحاصل ان التقاط ما عدا السبعة ليس له محل مخصوص عندنا **(قوله لانها مردودة)** اي فيتشاء بهاسراج **(قوله لحديث الخ)** اي ما رواه الدارقطني والحاكم وصححه عن ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله هذه الجمار التي ترمى بها كل عام فبحسب انها تنقص فقال ان ما يقبل منها رفع ولولا ذلك لرأيتها امثال الجبال شرح النقاية للقاري وفي الفتح عن سعيد بن جبير قلت لابن عباس ما بال الجمار ترمى من وقت الخليل عليه السلام ولم تصر هضبا اي تاللا تسد الافق فقال اما علمت ان من يقبل حجه يرفع حصاه اه قال في السعدية لك ان تقول اهل الجاهلية كانوا على الاشرك ولا يقبل عمل مشرك اه وأجيب بأن الكفار قد تقبل عبادتهم ليجاروا عليها في الدنيا قال ط ويؤيده ما رواه احمد ومسلم عن انس رضي الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى لا يظلم المؤمن حسنة يعطي عليها في الدنيا ويثاب عليها في الآخرة واما الكافر فيطعم بحسناته في الدنيا حتى اذا افضى الى الآخرة لم يكن له حسنة يعطي بها خيرا اه قلت لكن قديدي تخصيص ذلك بأفعال البر دون العبادات المشروطة بالنية فان ائمة شرطها الاسلام الا ان يقال ان هذا شرط في شريعتنا فقط تأمل **(قوله يقيين)** اما بدون تيقن فلا يكره لان الاصل الطهارة لكن يندب غسلها لتكون طهارتها متيقنة كما ذكره في البحر وغيره **(قوله ووقته)** اي وقت جواز اداء من الفجر اي فجر النحر الى فجر اليوم الثاني قال في البحر حتى لو اخره حتى طلع الفجر في اليوم الثاني لزمه دم عنده خلافا لهما ولو رمى قبل طلوع فجر النحر لم يصح اتفاقا **(قوله ويسن)** كذا عبر في مجمع الروايات عن المحيط ووافقه في النهر وعبر العيني بالاستحباب رملي **(قوله ذكاء)** من اسماء الشمس **(قوله ويباح لغروبها)** اي من الزوال الى الغروب وجعله في الظهيرية من المكروه والاكثر على الاول بحر **(قوله ويكره للفجر)** اي من الغروب الى الفجر وكذا يكره قبل طلوع الشمس بحر وهذا عند عدم العذر فلا اساءة برمي الضعفة قبل الشمس ولا برمي الرعاة ليلا كما في الفتح **(قوله لانه مفرد)** تعليل لما استفيد من التخيير بقوله ان شاء والذبح له افضل ويجب على القارن والسمتع ط واما الاضحية فان كان مسافرا فلا تجب عليه والا كما في فتح كذا في البحر **(قوله ثم قصر)** اي أو حلق كذا عليه قوله وحلقه افضل قال في الباب ويستحب بعده اي بعد الحلق أو التقصير اخذ الشارب وقص الظفر ولو قص اظفاره أو شاربته أو لحيته أو طيب قبل الحلق عليه موجب جنابته وتمام تحقيقه في شرحه **(قوله بان يأخذ الخ)** قال في البحر والمراد بالتقصير ان يأخذ الرجل والمرأة من رؤس شعر ربيع الرأس مقدار الأئمة كذا ذكره الزياهي ومراده ان يأخذ من كل شعرة مقدار الأئمة كما صرح به في المحيط وفي البدائع قالوا يجب ان يزيد في التقصير على قدر الأئمة حتى يستوفي قدر الأئمة من كل شعرة برأسه لان اطراف الشعر غير متساوية عادة قال الحلبي في مناسكه وهو حسن اه وفي الشعر نبلاية يظهر لي ان المراد بكل شعرة اي من شعر الربع على وجه اللزوم ومن الكل على سبيل الاولوية فلا مخالفة في الاجزاء لان الربع كالكل كما في الحلق اه

لانها مردودة لحديث من قبلت حجه رفعت حجرته **(و) يكره** (ان يلتقط حجرا واحدا فيكسره سبعين حجرا صغيرا) وان يرمى بمتنجسة بيقين ووقته من الفجر الى الفجر ويسن من طلوع ذكاء لزوالها ويباح لغروبها ويكره للفجر **(ثم)** بعد الرمي **(ذبح ان شاء)** لانه مفرد **(ثم قصر)** بأن يأخذ من كل شعرة قدر الأئمة وجوبا وتقصيرا لكل مندوب والربع واجب

فقول الشارح من كل شعرة اى من الربع لامن الكل والا ناقض ما بعده وقوله وجوبا قيد
لقدر الائمة فلا يتكرر مع قوله والربع واجب والائمة بفتح الهمزة والميم وضم الميم لغة
مشهورة ومن خطأ راويها فقد اخطأ واحدة الانامل بحر وفي تهذيب اللغات للنووي
الانامل اطراف الاصابع وقال ابو عمرو الشيباني والسجستاني والجرمي لكل اصبع ثلاث
ائمات **(قوله)** ويجب اجراء موسى على الاقرع هو المختار كما في الزيلعي والبحر واللباب
وغيرها وقيل استحبابا قال في شرح اللباب وقيل استئنا وهو الاظهر اه **(قوله)** والاسقط
اى وان لم يكن اجراء موسى عليه ولا يصل الى تقصيره سقط عنه وحل بمنزلة من حلق والاحسن
له ان يؤخر الاحلال الى آخر الوقت من ايام النحر ولا شيء عليه ان لم يؤخر ولو لم يكن به قروح
لكنه خرج الى البادية فلم يجد آلة او من يحاqqه لا يجزئه الا الحلق او التقصير وليس هذا
بمذر فتح لان اصابة الآلة مرجوة في كل ساعة بخلاف بره القروح ولان الازالة لا تختص
بالموسى أفاده في البحر **(قوله)** ومتى تعذر احدها اى الحلق والتقصير قال ط والاحسن
تأخير هذه الجملة عن قوله وحلقه افضل اه **(قوله)** فلو لبده الخ مثال لتعذر التقصير
ومثله ما لو كان الشعر قصيرا فيتعين الحلق وكذا لو كان معقوصا او مضفورا كما عزي الى المبسوط
ووجهه انه اذا نقضه تنثر بعض الشعر فيكون جنابة على احرامه قبل ان يحل منه فيتعين
الحلق لكن قد يقال ان هذا التنثر غير جنابة لانه في وقت جواز ازالة الشعر بحلق او غيره
ولو نتفا منه او من غيره كما يأتى فبقى ما فى المبسوط مشكلا تأمل ومثال تعذر الحلق مع امكان
التقصير ان يفقد آلة الحلق او من يحلقه او يضره الحلق لنحو صداع او قروح برأسه وتقدم
مثال تعذرهما جميعا فى الاقرع وذى قروح شعرة قصير **(قوله)** وحلقه افضل اى هو سنون
وهذا فى حق الرجل ويكره للمرأة لانه مثالة فى حقها كحلق الرجل لحية وأشار الى انه لو اقتصر
على حلق الربع جاز كما فى التقصير لكن مع الكراهة لتركه السنة فان السنة حلق جميع الرأس
او تقصير جميعه كما فى شرح اللباب والقهستاني قال فى النهر واطلاقه اى اطلاق قول الكثر
والحلق احب يفيد ان حلق النصف أولى من التقصير ولم أره اه قلت ان اراد انه أولى من
تقصير الكل فهو ممنوع لما علمت أو من تقصير النصف او الربع فهو ممكن * (تنبيه) * هذا
فى غير المحصر اما المحصر فلا حلق عليه كما سيأتى بدائع **(قوله)** بخو نورة كحلق ونتف
وكذا لو قاتل غيره فنتفه اجزأ عن الحلق قصدا فتح * (تنبيه) * قالوا يندب البداءة بيمين
الحلق لا المخلوق الا ان ما فى الصحيحين يفيد العكس وذلك انه صلى الله عليه وسلم قال للحلاق
خذ وأشار الى الجانب الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطيه الناس قال فى الفتوح وهو الصواب
وان كان خلاف المذهب اه واقول يوافقه ما فى الملتقط عن الامام حلفت رأسى فخطأتى
الحلاق فى ثلاثة اشياء لما ان جلست قال استقبل القبلة وناولته الجانب الايسر فقال ابدأ
بالايمن فلما أردت ان اذهب قال ادفن شعرك فرجعت فدفتته اه نهر اى فهذا يفيد رجوع
الامام الى قول الحجام ولذا قال فى اللباب هو المختار قال شارحه كما فى منسك ابن العجمي
والبحر وقال فى النخبة وهو الصحيح وقد روى رجوع الامام عما نقل عنه الاصحاب فصح
تصحيح قوله الاخير واندفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ وقال السروجي وعند الشافعي يبدأ

ويجب اجراء موسى على
الاقرع وذى قروح ان
امكن والاسقط متى تعذر
احدها لعارض تعين
الآخر فلو لبده بصمغ
بحيث تعذر التقصير تعين
الحلق بحر (وحلقه)
الكل (افضل) ولو ازاله
بخو نورة جاز

بين المخلوق وذكر كذلك بعض اصحابنا ولم يعزه الى حد والسنة اولى وقد صرح بداءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه الكريم من الجانب الايمن وليس لاحد بعده كلام وقد اخذ الامام بقول الحجام ولم ينكره ولو كان مذهبه خلافا لما وافقه اه ملخصا ومثله في المعراج وغاية البيان (قوله وحل له كل شئ) اى من محظورات الاحرام كلبس المخيط وقص الاظفار ط وأفادانه لا يحل له بالرمى قبل الخلق شئ وهو المذهب عندنا كما في شرح الباب للقارى عن الفارسي وفي شرحه على النقاية والرمى غير محلل من الاحرام عندنا في المشهور ومحلل عند مالك والشافعي وفي غير المشهور عندنا فقد نص على التحلل بالرمى عندنا في شرح المبسوط لخوامر زاده وفي شرح الجامع الصغير لقاضيخان بقوله وبعد الرمي قبل الخلق حل له كل شئ الا النساء والطيب وعن ابي يوسف انه يحل له الطيب ايضا اه (قوله الا النساء) اى جماعهن ودواعيه (قوله قيل والطيب والصيد) تبع ذلك صاحب النهر فقد عزاه الى الحائية استثناء النساء والطيب والى ابي الليث استثناء الصيد وهو غير صحيح فان قاضيخان قال في فتاواه فاذا حلق او قصر حل له كل شئ الا النساء وبعد الرمي قبل الخلق يحل له كل شئ الا الطيب والنساء الخ ومثله ما قدمناه عنه في شرحه على الجامع الصغير فقد استثنى الطيب من الاحلال بالرمى لا من الاحلال بالخلق وهو مبني على خلاف المشهور كما علمته آتفا وقد ذكر الشرنبلالي عبارة الحائية ثم قال وبهذا يعلم بطلان ما ينسب لقاضيخان من ان الخلق لا يحل به الطيب اه قلت ويؤيده قوله في البدائع واما حكم الخلق فهو صيرورته حلالا يباح له جميع ما حظر عليه الا النساء وهذا قول اصحابنا وقال مالك الا النساء والطيب وقال الليث الا النساء والصيد اه ومثله في المعراج والسراج وغاية البيان فقد عزوا الاول الى الامام مالك فقط والثاني الى الليث بن سعد احد الائمة المجتهدين فما في النهر من عزوه الى ابي الليث وهو السمرقندي احد مشايخ مذهبنا فهو تصحيف فافهم (قوله ثم طاف للزيارة) اى لفعل طواف الزيارة الذي هو ثاني ركني الحج قال في السراج ويسمى طواف الافاضة وطواف يوم النحر والطواف المفروض اه وشرائط صحته الاسلام وتقديم الاحرام والوقوف والنية واثبات اكثره والزمان وهو يوم النحر وما بعده والمكان وهو حول البيت داخل المسجد وكونه بنفسه ولو محمولا فلا يجوز النيابة الا لمغى عليه وواجباته المشي للقادر والقيام واتمام السبعة والطهارة عن الحدث وستر العورة وفعله في ايام النحر واما الترتيب بينه وبين الرمي والحاق فسنة ولا مفسد له ولا فوات قبل الممات ولا يجزى عنه البدل الا اذا مات بعد الوقوف بعرفة وأوصى باتمام الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وجاز حجه لباب (قوله سبعة) اى سبعة اشواط كما مر بيانه (قوله بيان للاكمل) اى الطواف الكامل المشتمل على الركن والواجب نبه على ذلك لئلا يتوهم ان السبعة ركن كما يقوله الائمة الثلاثة وان وافقهم المحقق ابن الهمام بحثا فانه خلاف المذهب فلا يتابع عليه (قوله ان كان سعى قبل) لم يقل ان كان رمل وسعى قبل اشارة الى انه لو كان سعى قبل ولم يرمل لا يرمل هنا لان الرمل انما يشرع في طواف بعده سعى كما مر ولا سعى ههنا كما في الغاية وكذا في الباب وفيه واما الاضطباع فساقط مطلقا في هذا الطواف اه سواء سعى قبله اولا (قوله والافعلهما) اى وان لم

(وحل له كل شئ الا النساء)
 قيل والطيب والصيد (ثم
 طاف للزيارة يوما من ايام
 النحر) الثلاثة بيان لوقته
 الواجب (سبعة) بيان
 للاكمل والا فالركن اربعة
 (بلارمل و) لا (سعى ان
 كان سعى قبل) هذا الطواف
 (والافعلهما)

مطلب

طواف الزيارة

يكن سعي قبل رمل وسعي وان رمل قهستاني اي لان رمله السابق بلاسعي غير مشروع كما علمته فلا يعتبر * (تنبيه) * قال الخير الرمي ولو لم يفعلهما في طواف القدوم وطواف الزيارة فعلمهما في طواف الصدر لان السعي غير مؤقت كما سيصرح به في الجزائيات وصرحوا بأن الرمل بعد كل طواف يعقبه سعي فيه يعلم انه يأتي بهما في الصدر ولو لم يقدمهما ولم أره صريحا وان علم من اطلاقهم (قوله لان تكرارها) علة لقوله بلارمل وسعي الح ط * (تنبيه) * قال في الشرنبلالية قدما ان الافضل تأخير السعي الى ما بعد طواف الافاضة وكذلك الرمل ليصيرا تبعا للفرض دون السنة كما في البحر وقدما ايضا انه لا يعتد بالسعي بعد طواف القدوم الا ان يكون في اشهر الحج فليتنبه له فانه مهم اه قلت وكذا لا يعتد بالسعي الا بعد طواف كامل فلو طاف للقدوم جنبا او محدثا ورمل فيه وسعي بعده فعليه اعادتهما في الحدث ندبا وفي الجنابة اعادة السعي حتما والرمل سنة لباب (قوله بعد طلوع الفجر) فلا يصح قبله لباب (قوله ويمتد وقته) اي وقت صحته الى آخر العمر فلو مات قبل فعله فقد ذكر بعض المحشين عن شرح اللباب للقاضي محمد عيد عن البحر العميق انهم قالوا ان عليه الوصية ببذنه لانه جاء العذر من قبل من له الحق وان كان آثما بالتأخير اه تأمل (قوله وحل له النساء) اي بعد الركن منه وهو اربعة اشواط بحر ولو لم يطف اصلا لا يحل له النساء وان طال ومضت سنون باجماع كذا في الهندية ط (قوله بالخلق السابق) اي لا بالطواف لان الخلق هو المحلل دون الطواف غير انه آخر عمله في حق النساء الى ما بعد الطواف فاذا طاف عمل الخلق عمله كالطلاق الرجعي آخر عمله الاثانة الى انقضاء العدة لحاجته الى الاسترداد زيلعي فتسمية بعضهم الطواف محلا آخر مجاز باعتبار انه شرط فافهم (قوله قبل الخلق) اي ولو بعد الرمي على المشهور عندنا كما مر تقريره (قوله كان جنابة) اي ولو قصد به التحليل ط (قوله لانه لا يخرج الح) تصریح بما فهم من التفريع لقصد الرد على القول بأن الرمي محلل كما مر (قوله ولياليها منها) مبتدأ وخبر والمراد بليلة كل يوم من ايام النحر الليلة التي تعقب ذلك اليوم في الوجود كما ان ليلة يوم عرفة الليلة التي تعقبه في الوجود ح قلت وهذا على اطلاقه ظاهر في حق الرمي فانه اذا لم يرم نهارا من ايام النحر يرمى في الليلة التي تعقب ذلك النهار ويقع اداء بخلاف ما اذا أخره الى النهار الثاني فانه يقع قضاء ويلزمه دم كما سند كره واما في حق الطواف فالمراد به الليالي المتخللة بين ايام النحر لانه اذا غربت الشمس من اليوم الثالث الذي هو آخر ايام النحر ولم يطف لزمه دم كما يأتي في مسألة الحائض فالليلة التي تعقب الثالث ليست تابعة له في حق الطواف والا لكان فيها اداء بلا لزوم دم كما في الرمي فتدبر (قوله كره تحريما الح) اي ولو أخره الى اليوم الرابع الذي هو آخر ايام التشريق وهو الصحيح كما في العناية وايضا الطريق وفي بعض الحواشي وبه يفتي وهو المذكور في المبسوط وقاضيخان والكافي والبدائع وغيرها خلافا لما ذكره القدوري في شرح مختصر الكرخي من ان أخره آخر ايام التشريق وتبعه الكرمانى وصاحب المنافع والمستعفى شرح اللباب * (تنبيه) * في السراج وكذلك ان أخر الخلق عن ايام النحر لزمه دم ايضا عند ابى حنيفة لان الخلق يختص عنده بزمان وهو ايام النحر وبمكان وهو الحرم (قوله وهذا) اي الكراهة ووجوب الدم بالتأخير ط

لان تكرارها لم يشرع (و)
طواف الزيارة (اول وقته
بعد طلوع الفجر يوم
النحر وهو فيه) اي
الطواف في يوم النحر
الاول (افضل) ويمتد
وقته الى آخر العمر (وحل
له النساء) بالخلق السابق
حتى لو طاف قبل الخلق
لم يحل له شيء فلو قلم ظفره
مثلا كان جنابة لانه لا يخرج
من الاحرام الا بالخلق
(فان أخره عنها) اي ايام
النحر ولياليها منها (كره)
تحريما (ووجب دم) لترك
الواجب وهذا عند الامكان
فلو طهرت الحائض

(قوله ان قدر اربعة اشواط) اى ان بقى الى غروب الشمس من اليوم الثالث من ايام النحر مايسع طواف اربعة اشواط والظاهر انه يشترط مع ذلك زمن يسع خلع ثيابها واغتسالها ويراجع اه ح وعلى قياس بحثه ينبغي ان يشترط زمن قطع المسافة ان لو كانت في بيتها ط قلت وبالأخير صرح في شرح اللباب وذلك كله مفهوم من قول البحر عن المحيط اذا ظهرت في آخر ايام النحر فان امكنها الطواف قبل الغروب ولم تفعل فعليها دم للتأخير وان لم يمكنها طواف اربعة اشواط فلا شئ عليها اه فان امكان الطواف لا يكون الا بعد الاغتسال وقطع المسافة وفي البحر ايضا ولو حاضت بعد ما قدرت على الطواف فلم تطف حتى مضى الوقت لزمها الدم لانها مقصورة بتفريطها اه اى بعد ما قدرت على اربعة اشواط زاد في اللباب فقولهم لا شئ عليها للتأخير الطواف مقيد بما اذا حاضت في وقت لم تقدر على اكثر الطواف او حاضت قبل ايام النحر ولم تطهر الا بعد مضىها لكن ايجاب الدم فيما لو حاضت في وقته بعد ما قدرت عليه مشكل لانه لا يلزمها فعلة في اول الوقت نعم يظهر ذلك فيما لو علمت وقت حيضها فاخرته عنه تأمل * (تنبيه) * نقل بعض المحشين عن منسك ابن امير حاج لو هم الركب على القفول ولم تطهر فاستفتت هل تطوف ام لا قالوا يقال لها لا يحل لك دخول المسجد وان دخلت وطفت ائمت وصح طوافك وعليك ذبح بدنة وهذه مسألة كثيرة الوقوع تحير فيها النساء اه وتقدم حكم طواف المتحيرة في باب الحيض فراجع (قوله ثم أتى منى) اى بعد ما صلى ركعتي الطواف وكان ينبغي التصريح به كما فعل صاحب الهداية وابن الكمال شرنبلالية * (تنبيه) * ذكر في اللباب انه يصلى الظهر بعد ما يرجع الى منى وهو مروى في صحيح مسلم لكن في الكتب الستة انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة ومال اليه في الفتح وقال في شرح اللباب انه اظهر نقلا وعقلا وتماه فيه واما صلاة الجمعة فقال في اللباب ويجمع بمنى اذا كان فيه امير مكة او الحجاز او الخليفة واما امير الموسم فليس له ذلك الا اذا استعمل على مكة اه واما صلاة العيد ففي شرح مناسك الكنتز للمرشدى عن المحيط والذخيرة وغيرها انه لا يصليها بها بخلاف الجمعة وفي شرح المنية للحلي انه لا يصليها بها اتفاقا للاشتغال فيه بامور الحج اه اى لان وقت العيد وقت معظم افعال الحج بخلاف وقت الجمعة ولان الجمعة لا تقع في ذلك اليوم الا نادرا بخلاف العيد قال في شرح اللباب وأراد بالاتفاق الاحماع اذ لا خلاف في المسئلة بين علماء الامة اه وفي شرح الاشباه لليرى من كتاب الصيد ان منى موضع تجوز فيه صلاة العيد الا انها سقطت عن الحاج ولم تر في ذلك نقلا مع كثرة المراجعة ولا صلاة العيد بمكة يوم الاضحى لانا ومن ادر كناه من المشايخ لم ينص لها بمكة والله تعالى اعلم ما السبب في ذلك اه قلت اما عدم صلاتها بمنى فقد علمت نقله واما بمكة فلعل سببه ان من له اقامة العيد يكون بمنى حاجا والله تعالى اعلم (قوله فيبيت بها للرعى) اى لىالى ايام الرعى هو السنة فلو بات بغيرها كره ولا يلزمه شئ لباب (قوله وبعد الزوال ثانى النحر) قال في اللباب ثم اذا كان اليوم الحادى عشر وهو ثانى ايام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر لا يجلس فيها كخطبة اليوم السابع يعلم الناس احكام الرعى وما بقى من امور المناسك وهذه الخطبة سنة وتركها غفلة عظيمة اه (قوله يبدأ استنانا الح) حاصله ان هذا الترتيب مسنون لامتعين

ان قدر اربعة اشواط
ولم تفعل لزم دم والا لا
(ثم أتى منى) فيبيت بها
للرمى (وبعد الزوال ثانى
النحر رعى الجمار الثلاث
يبدأ) استنانا

مطلب
في حكم صلاة العيد
والجمعة في منى

مطلب
في رمى الجمرات الثلاث

وبه صرح في المجمع وغيره واختاره في الفتح وقال في الباب والاكثر على انه سنة وعزاه شارحه الى البدائع والكرمانى والمحيط والسراجية ونقل في البحر كلام المحيط ثم قال وهو صريح في الخلاف وفي اختيار السنية اه وكذا اختاره اصحاب المتون في مسائل منشورة آخر الحج كما سيأتى وما فى النهر من ان صريح ما فى المحيط اختيار التعيين فيه نظر بل جعل التعيين رواية عن محمد فتدبر قال في الباب فلو بدأ بجمرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالاولى ثم تذكر ذلك في يومه فانه يعيد الوسطى والعقبة حتما او سنة وكذا لو ترك الاولى ورمى الاخيرتين فانه يرمى الاولى ويستقبل الباقي ولو رمى كل جمرة بثلاث اتم الاولى بأربع ثم اعاد الوسطى بسبع ثم القصوى بسبع وان رمى كل واحدة بأربع اتم كل واحدة بثلاث ثلاث ولا يعيدها اى لان للاكثر حكم الكل فكأنه رمى الثانية والثالثة بعد الاولى (قوله بما يلى مسجد الحيف) وحدها من باب مسجد الحيف الكبير اليها بذراع الحديد عدد ١٢٥٤ وسدس ذراع ومنها الى الجمرة الوسطى عدد ٨٧٥ ومن الوسطى الى جمرة العقبة عدد ٢٠٨ كما نقله القسطلانى في شرح البخارى عن القرافى المالكى ونحوه في كتب الشافعية فما فى القهستانى سبق قلم فافهم (قوله الوسطى) بدل من ما ح (قوله ويكبر بكل حصاة) اى قائلا باسم الله الله اكبر كما مر (قوله قدر قراءة البقرة) زاد فى الباب او ثلاثة احزاب اى ثلاثة ارباع من الجزء او عشرين آية قال شارحه وهو اقل المواقيت واختاره صاحب الحاوى والمضمرات (قوله بعد تمام كل رمى) لا عند كل حصاة لباب (قوله فلا يقف بعد الثالثة) اى جمرة العقبة لانها ليس بعدها رمى فى كل يوم قال فى الباب والوقوف عند الاولين سنة فى الايام كلها وقوله ولا بعد رمى يوم النحر اتى فيه بالواو عطفًا على ما ذكره فى التفريع اشارة الى ما فى عبارة المتن من القصور (قوله ودعا) عطف على قوله ووقف حامدا (قوله نحو السماء او القبلة) حكاية لقولين قال فى شرح الباب يرفع يديه حذو منكبيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة فى ظاهر الرواية وعن ابى يوسف نحو السماء واختاره قاضى خان وغيره والظاهر الاول اه (قوله ثم رمى غدا) اى فى اليوم الثالث من ايام النحر وهو الملقب بيوم النفر الاول فانه يجوز له ان ينفر فيه بعد الرمى واليوم الرابع آخر ايام التشريق يسمى يوم النفر الثانى فتح (قوله كذلك) اى مثل الرمى فى اليوم الذى قبله بمراعاة جميع ما ذكر فيه (قوله ان مكث) قيد فى قوله ثم بعده كذلك فقط لافى قوله ثم غدا كذلك ايضا اه ح قال فى النهر اى ان مكث الى طلوع فجر الرابع فى الظاهر عن الامام وعنه الى الغروب من اليوم الثالث (قوله وهو احب) اقتداء به عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى فمن تعجل فى يومين فلا اثم عليه الآية فالتخير بين الفاضل والافضل كالمسافر فى رمضان حيث خير بين الصوم والافطار والاول افضل ان لم يضره اتفاقا نهر (قوله حاز) اى صح عند الامام استحسانا مع الكراهة التزيهية وقال لا يصح اعتبارا بسائر الايام نهر (قوله فان وقت الرمى فيه) اى فى اليوم الرابع من الفجر للغروب اى غروب شمس ولا يتبعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الايام والمراد وقت جوازه فى الجملة فان ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون وبغروب الشمس من هذا اليوم يفوت وقت الاداء والقضاء اتفاقا شرح الباب (قوله فمن الزوال لطلوع ذكاء) اى الى طلوع الشمس

قوله ويكبر بكل حصاة ليست فى نسخ الشارح التى بأيدينا هنا بل تقدمت فى عبارة المصنف فى قوله ورمى جمرة العقبة من بطن الوادى سباعا خذا فاكبر بكل حصاة

(بما يلى مسجد الحيف ثم بما يلى) الوسطى (ثم بالعقبة سباعا سبعا ووقف) حامدا مهللا مكبرا مصليا قدر قراءة البقرة (بعد) تمام كل (رمى بعده رمى فقط) فلا يقف بعد الثالثة و(لا بعد رمى يوم النحر) لانه ليس بعده رمى (ودعا) لنفسه وغيره رافعا كفيه نحو السماء او القبلة (ثم) رمى (غدا) كذلك ثم بعده كذلك ان مكث وهو احب وان قدم الرمى فيه (اى فى اليوم الرابع على الزوال جاز) فان وقت الرمى فيه من الفجر للغروب واما فى الثانى والثالث فمن الزوال لطلوع ذكاء

من اليوم الرابع والمراد انه وقت الجواز في الجملة قال في اللباب وقت رمي الجمار الثلاث في اليوم الثاني والثالث من ايام النحر بعد الزوال فلا يجوز قبله في المشهور وقيل يجوز والوقت المسنون فيهما يمتد من الزوال الى غروب الشمس ومن الغروب الى الطلوع وقت مكروه واذا طلع الفجر اى فجر الرابع فقد فات وقت الاداء وبقي وقت القضاء الى آخر ايام التشريق فلو اخره عن وقته اى المعين له في كل يوم فعليه القضاء والجزاء ويفوت وقت القضاء بغروب الشمس في الرابع اهـ ثم قل ولو لم يرم يوم النحر أو الثانى أو الثالث رماء في الليلة المقبلة اى الآتية لكل من الايام الماضية ولا شئ عليه سوى الاساءة ما لم يكن بعذر ولو رمى ليلة الحادى عشر او غيرها عن غدها لم يصح لان الليالى في الحج في حكم الايام الماضية لا المستقبلية ولو لم يرم في الليل رماء في النهار قضاء وعليه الكفارة ولو اخر رمى الايام كلها الى الرابع مثلاً قضاها كلها فيه وعليه الجزاء وان لم يقض حتى غربت الشمس منه فات وقت القضاء وليست هذه الليلة تابعة لما قبلها اهـ والحاصل انه لو اخر الرمي في غير اليوم الرابع يرمى في الليلة التى تلى ذلك اليوم الذى اخر رميه وكان اداء لانها تابعة له وكره لتركه السنة وان اخره الى اليوم الثانى كان قضاء ولزمه الجزاء وكذا لو أخر الكل الى الرابع ما لم تغرب شمس فلو غربت سقط الرمي ولزمه دم وقد ظهر بما قررناه ان ما ذكره الشارح تبعاً للبحر وغيره من ان انتهاءه الى طلوع الشمس ليس بياناً لوقت الاداء فقط بل يشمل وقت القضاء لان ما بعد فجر الرابع وقت لرمي الرابع اداء ولرمي غيره من الايام الثلاثة قضاء فافهم **(قوله وله النفر)** بسكون الفاء اى الرجوع سراج **(قوله)** قبل طلوع فجر الرابع) ولكن ينفر قبل غروب الشمس اى شمس الثالث فان لم ينفر حتى غربت الشمس يكره له ان ينفر حتى يرمى في الرابع ولو نفر من الليل قبل فجر الرابع لاشئ عليه وقد اساء وقيل ليس له ان ينفر بعد الغروب فان نفر لزمه دم ولو نفر بعد طلوع الفجر قبل الرمي لزمه الدم اتفاقاً للباب ولا فرق لذلك بين المكى والآفى كما في البحر **(قوله)** وجاز الرمي راكبا (الح) عبارة الملتقى أخصروها وجاز الرمي راكبا وغير راكب افضل في جرة العقبة اهـ وفي اللباب والافضل ان يرمى جرة العقبة راكبا وغيرها ماشيا في جميع ايام الرمي اهـ وقوله لانه يقف اى للدعاء بعد رمي الاوليين في الايام الثلاثة بخلاف العقبة في اليوم الاول وفي الثلاثة بعده فانه لا دعاء بعدها والضابط ان كل رمي يقف بعده فانه يرميه ماشيا وهو كل رمي بعده رمي كما مر وما افلا ثم هذا التفصيل قول ابى يوسف وله حكاية مشهورة ذكرها ط وغيره وهو مختار كثير من المشايخ كصاحب الهداية والكافى والبدائع وغيرهم واما قولهما فذكر في البحر ان الافضل الركوب في الكل على ما في الخانية والمشى في الكل على ما في الظهيرية وقال فتحصل ان في المسئلة ثلاثة اقوال **(قوله)** ورجحه الكمال) اى بأن ادائها ماشيا اقرب الى التواضع والخشوع وخصوصا في هذا الزمان فان عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن من الاذى بالركوب بينهم بالزحمة ورميه عليه الصلاة والسلام راكبا انما هو ليظهر فعله ليقضى به كطوافه راكبا اهـ قال في البحر ولو قيل بانه ماشيا افضل الا في رمي جرة العقبة في اليوم الاخير لكان له وجه لانه ذاهب الى مكة في هذه الساعة كما هو العادة وغالب الناس راكب فلا ايداء في ركوبه مع تحصيل فضيلة الاتباع له عليه الصلاة والسلام اهـ قلت لكن في هذا الزمان يعسر

(وله النفر) من منى (قبل طلوع فجر الرابع لا بعده) لدخول وقت الرمي (وجاز الرمي) كله (راكبا) لكنه (في الاولين) اى الاولى والوسطى (ماشيا افضل) لانه يقف (لا في الاخرة) اى العقبة لانه ينصرف والراكب اقدر عليه واطلق افضلية المشى في الظهيرية ورجحه الكمال وغيره

ركوبه بعد رمى العقبة وربما ضل عنه محمله لكثرة الزحام فلو قيل انه في اليوم الاخير يرمى الكل راكبا لكان له وجه ايضا مع تحصيل فضيلة الاتباع في الكل بلا ضرر عليه ولا على غيره لان العادة ان الكل يركبون من منازلهم سائرين الى مكة واما في غير اليوم الاخير فيرمى الكل ماشيا **(قوله بفتحين الح)** وبكسر التاء وفتح القاف المصدر وبسكونها واحدا لانقال نهر **(قوله اودهب لعرفة)** في بعض النسخ بالواو بدل او وهو تحريف والاوضح ان يقول او تركه فيها وذهب لعرفة اذ لا يصلح تسليط قدم هنا الابتأويل **(قوله كره)** لاثر ابن شيبه عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما من قدم ثقله قبل النفر فلا حرج له اى كاملا ولانه يوجب شغل قلبه وهو في العبادة فيكره والظاهر انها تنزيهية بحر واعترضه في النهر بأن عمر رضي الله عنه كان يمنع منه ويؤدب عليه وهذا يؤذن بأنها تحريمية وفيه نظر فانه كان يؤدب على ترك خلاف الاولى تأمل **(قوله لان أمن)** بحث لصاحب البحر وتبعه اخوه أخذوا من مفهوم التعليل بشغل القاب ط **(قوله وكذا الح)** قال في السراج وكذا يكره للانسان ان يجعل شيئا من حوائجه خلفه ويصلى مثل النعل وشبهه لانه يشغل خاطره فلا يتفرغ للعبادة على وجهها اه **(قوله ولو ساعة)** يقف فيه على راحتته يدعو سراج فيحصل بذلك اصل السنة واما الكمال فاذكره الكمال من انه يصلى فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويهجع هجعة ثم يدخل مكة بحر وفي شرح النقاية للقارى والظاهر ان يقال انه سنة كفاية لان ذلك الموضع لا يسع الحاج جميعهم وينبغي لامراء الحج وكذا غيرهم ان ينزلوا فيه ولو ساعة اظهارا للطاعة **(قوله الابطح)** ويقال له ايضا البطحاء والحيف قارى قال في الفتح وهو فناء مكة حده ما بين الجبلين المتصلين بالمقابر الى الجبال المقابلة لذلك مصعدا في الشق الايسر وانت ذاهب الى منى مرتفعا عن بطن الوادى **(قوله ثم اذا اراد السفر)** اتى ثم وما بعدها اشارة الى ما في النهر وغيره من ان اول وقته بعد طواف الزيارة اذا كان على عزم السفر حتى لو طاف كذلك ثم اطال الاقامة بمكة ولم يتخذها دارا جاز طوافه ولا آخره وهو مقيم بل لو اقام عاما لا ينوى الاقامة فله ان يطوف ويقع اداء نعم المستحب ايقاعه عند ارادة السفر اه وفي الباب انه لا يسقط بنية الاقامة ولو سنين ويسقط بنية الاستيطان بمكة او بما حولها قبل حل النفر الاول اى قبل ثالث ايام النحر ولو نوى الاستيطان بعده لا يسقط وان نواه قبل النفر ثم بداله الخروج لم يجب كالمكي اذا خرج اه **(قوله اى الوداع)** بفتح الواو وهو اسم لهذا الطواف ايضا ويسمى ايضا طواف آخر العهد وأما الصدر فهو بفتحين رجوع المسافر من مقصده والشارب من موره كافي القهستاني **(قوله بلا رمل وسعى)** اى ان كان فعلهما في طواف القدوم أو الصدر كما مر عن الخير الرمل **(قوله وهو واجب)** فلو نفر ولم يطف وجب عليه الرجوع ليطوف ما لم يجاوز الميقات فيخير بين اراقة الدم والرجوع باحرام جديد بعمره مبتدئا بطوافها ثم بالصدر ولا شيء عليه لتأخره والاول اولى تيسيرا عليه ونفعا للفقراء نهر ولباب **(قوله الاعلى اهل مكة)** افاد وجوبه على كل حاج آفاقي مفردا ومتمتع او قارن بشرط كونه مدركا مكافيا غير معذور فلا يجب على المكي ولا على المعتمر مطلقا وفائت الحج والمحصر والمجنون والصبي والحائض والنفساء كافي الباب وغيره **(قوله ومن في حكمهم)** اى ممن كان داخل المواقيت وكذا من نوى الاستيطان قبل حل النفر كما مر **(قوله فلا يجب الح)** قال

قوله ابن شيبه كذا بالاصل
المقابل على خط المؤلف
واعله ابن أبي شيبه كما هو
مشهور في كتب الحديث
اه مصححه

(ولو قدم ثقله) بفتحين
متاعه وخدمه (الى مكة
واقام بمنى) اودهب
لعرفة (كره) ان لم يأمن
لان أمن وكذا يكره
للمصلى جعل نحو نعله خلفه
لشغل قلبه (واذا نفر) الحاج
(الى مكة نزل) استنانا ولو
ساعة (بالحصب) بضم
فتحين الابطح وليست
المقبرة منه (ثم) اذا اراد
السفر (طاف للصدر) اى
الوداع (سبعة اشواط بلا
رمل وسعى وهو واجب
الاعلى اهل مكة) ومن في
حكمهم فلا يجب بل يندب

مطلب

في طواف الصدر

في النهر والمنى عنهم انما هو وجوبه لاندبه وقد قال الثاني احب الى ان يطوف المكي طواف
الصدر لانه وضع لحتم أفعال الحج وهذا المعنى موجود في حقهم **(قوله كمن مكث بعده)** لان
المستحب ايقاته عند ارادة السفر كما مر **(قوله فلو طاف)** اي دار حول البيت ولم تحضره النية
اصلا **(قوله أو طالبا)** اي لغريم ونحوه **(قوله لكن يكفي اصالتها)** اي اصل نية الطواف بلا
لزوم تعيين كونه للصدر او غيره ولا تعيين وجوب او فرضية **(قوله فلو طاف الح)** الحاصل كافي
الفتح وغيره ان من طاف طوافا في وقته وقع عنه نواه بعينه او لا او نوى طوافا آخر ومن فروع
لو قدم معتمرا وطاف وقع عن العمرة او حاجا وطف قبل يوم النحر وقع للتدوم أو قرنا وطاف
طوافين وقع الاول عن العمرة والثاني للتدوم ولو كان في يوم النحر وقع للزيارة او بعدما حل
النحر بعد ما طاف للزيارة فهو للصدر وان نواه للتصوم فلا تعمل النية في التقديم والتأخير
الا اذا كان الثاني اقوى كما لو ترك طواف الصدر ثم عاد باحرام عمرة فيبدأ بصواف العمرة ثم
الصدر وتامه في الباب **(قوله ثم بعد ركعتيه)** اي بعد صلاة ركعتي الطواف وتقدم الكلام
عليهما وتقدم ايضا أنه قيل انه ياتزم الماتزم او لا ثم يصلى الركعتين ثم يأتي زمزم وانه الاسهل
والافضل وعليه العمل وان ما ذكره هنا من الترتيب هو الاصح المشهور ومسئ عليه في الفتح هناك
وعبر عن الآخر بقيل لكن جزم بالقليل هو **(قوله شرب من ماء زمزم)** اي قثما مستقبلا
القبلة متضلعا منه متفسا فيه مرارا ناظرا في كل مرة الى البيت لمسحابه وجهه ورأسه
وجسده صابا منه على جسده ان امكن كافي البحر وغيره وقد عقد في الفتح لذلك فصلا مستقلا
فأرجع اليه وسيأتي بعض الكلام على زمزم آخر الحج **(قوله وقبل العتبة)** اي ثم قبل العتبة
المرتفعة عن الارض قهستاني **(قوله ووضع)** اي ثم وضع قهستاني **(قوله ووحيه)** اي خده
الايمن ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب **(قوله وتشبث)** اي تعلق كما يتعلق عبد ذيل بحرف ثوب
لمولى جليل قهستاني **(قوله وودع)** اي حال تشبته بالاسناد متضرعا متخشعا مكبرا مهللا مصليا
على النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله ويرجع قهقري)** كما في الهداية والجمع والنقاية وغيرها
وفي مناسك النووي ان ذلك مكروه لانه ليس فيه منه مروية ولا ترخي وما لا اثر له لا يعرج عليه
اه وتبعه ابن الكمال والطرابلسي في مناسكه لكنه قال وقد دفعه الانحباب يعني اصحاب مذهبنا
وقال الزيلعي والعادة به جارية في تعظيم الاكابر والشكر لذلك مكابر قال في البحر لكنه يفعله
على وجه لا يحصل منه صدمه أو وطء لاحد **(تأنيه)** في كلامه اشارة الى انه لا يجاور مكة ولهذا
قال في الجمع ثم يعود الى اهله والمجاورة بمكة مكروهة اي عنده خلاف لهما وبقوله قال الحافظون
المخاطبون من العلماء كما في الاحياء قال ولا يضل ان كرعة القيام ناقض فضل البقعة لان هذه
الكراهة علتها ضعف الخلق وقصورهم عن القيام بخف الموضع قل في الفتح وعلى هذا فيجب
كون الجوار في المدينة المشرفة كذلك يعني مكروها عنده فان نضاعف السيئات او تعاضف
ان فقد فيها مخافة السامة وقلة الادب المفضي الى الاخلاق بوجوب التوقير والاجلال قثم
اه نهر * **(تمة)** * قال السيد الفاسي في شفاء الغرم يحصل من طرق حديث ابن الزبير
ثلاث روايات * احداها ان الصلاة في المسجد الحرام تفضل على الصلاة بمسجد المدينة بمائة
صلاة * الثانية بألف صلاة * الثالثة بمائة الف صلاة كافي مسند الطيالسي وانحاف ابن عساكر

كمن مكث بعده ثم النية
للطواف شرط فلو طاف
هاربا او طالبا لم يجز لكن
يكفي اصالتها فلو طاف بعد
ارادة السفر ونوى التطوع
اجزأه عن الصدر كما طاف
بنية التطوع في ايام النحر
وقع عن الفرض **(ثم)** بعد
ركعتيه **(شرب من ماء زمزم)**
وقبل العتبة **(نعظيها)** للأكعبة
(ووضع صدره ووجهه)
على الماتزم وتشبث بالاسناد
ساعة **(كالمستشفع بها)** ولولم
ينها يضع يديه على رأسه
مبسوطتين على الجدار
قائمتين والتسقى بالجدار
(ودعا مجتهدا ويبكي) او
يتباكى **(ويرجع قهقري)**
اي الى خلف **(حتى يخرج)**
من المسجد **(وبصره)**
ملاحظ للبيت

مطلب

في حكم المجاورة بمكة
والمدينة

مطلب

في مضاعفة الصلاة بمكة

وعلى الثالثة حسب النقاش المفسر الصلاة بالمسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة فيه عمر مائتي سنة وخمسين سنة وستة اشهر وعشرين ليلة والصلاة الخمس عمر مائتي سنة وسبع وسبعين سنة وتسعة اشهر وعشر ليال قال السيد ورأيت لشيخنا بدر الدين ابن الصاحب المصري ان الصلاة فيه فرادى بمائة ألف وجماعة بألف ألف وسبعمائة ألف والصلاة الخمس فيه بثلاثة عشر ألف ألف وخمسمائة صلاة وصلاة الرجل منفردا في وطنه غير المسجدين المعظمين كل مائة سنة شمسية بمائة ألف وثمانين ألف صلاة وكل ألف سنة بألف ألف صلاة وثمنا مائة ألف صلاة فتلخص ان صلاة واحدة جماعة في المسجد الحرام يفضل ثوابها على ثواب من صلى في بلده فرادى حتى بلغ عمر نوح عليه السلام بنحو الضعف اه ثم ذكر ان للعلماء خلافا في هذا الفضل هل يعم الفرض والنفل او يختص بالفرض وهو مقتضى مشهور مذهبا اى المالكية ومذهب الحنفية والتعميم مذهب الشافعية واختلف في المراد بالمسجد الحرام قيل مسجد الجماعة وأيده المحب الطبري وقيل الحرم كله وقيل الكعبة خاصة وجاءت احاديث تدل على ان تفضيل ثواب الصوم وغيره من القربات بمكة الا انها في الثبوت ليست كأحاديث الصلاة فيها اه باختصار و ذكر ابن حجر في التحفة انه صح في الاحاديث بتكرير الالف ثلاثا كذا كتبه بعض المحشين و ذكر البيهقي في شرح الاشباه في احكام المسجد ان المشهور عند اصحابنا ان التضعيف يعم جميع مكة بل جميع حرم مكة الذي يحرم صيده كما صححه النووي (قوله وسقط طواف القدوم الخ) هذه مسائل شتى غنون لها في الهداية والكنز بفضل و ذكر في البحر ان حقيقة السقوط لا تكون الا في اللازم فهو هنا مجاز عن عدم سنيته في حقه اما لانه ما شرع الا في ابتداء الافعال فلا يكون سنة عند التأخر ولا شئ عليه بتركه لانه سنة واما لان طواف الزيارة اغنى عنه كالفرض يغنى عن تحية المسجد ولذا لم يكن للعمرة طواف قدوم لان طوافها اغنى عنه قيد بطواف القدوم لان القارن اذا لم يدخل مكة ووقف بعرفات صار رافضا لعمرة فيلزمه دم لرفضها وقضاؤها كما سيأتى في آخر القرآن اه (قوله وأساء) اى لتركه السنة وقد منا ان الاساءة دون الكراهة اى التحريمية (قوله عرفية) اى في عرف اللغة والوضح ان يقول لغوية او شرعية كما عبر في شرح الباب (قوله وهو اليسير) ذكر الضمير مراعاة لتذكير الخبر (قوله من زوال الخ) متعلق بمحذوف صفة لساعة لا بوقف لفساد المعنى باعتبار الغاية فتدبر (قوله او اجتاز) اى مر وقوله مسرعا حال اشار به الى ان هذه الساعة اليسيرة يكفى منها هذا المقدار من الوقوف فان المسرع لا يخلو عن وقوف يسير على قدم عند نقل القدم الاخرى ولذا صح اعتكافه كما مر في بابه (قوله او نائما او مغمى عليه) يشير الى ان الوقوف بعرفة يصح بلانية كما سيصرح به بخلاف الطواف قال في البحر والفرق ان الطواف عبادة مقصودة ولذا يتنفل به فلا بد من اشتراط اصل النية وان كان غير محتاج الى تعيينه كما مروا اما الوقوف فليس بعبادة مقصودة ولذا لا يتنفل به فوجود النية في اصل العبادة وهو الاحرام يغنى عن اشتراطه في الوقوف اه لكن اورد عليه في النهر القراءة في الصلاة فانها عبادة مستقلة بدليل انه يتنفل بها مع انه لا يشترط لها النية قال ولم أره لاحد ولم يظهر لى عنه جواب قلت قد يمنع كون القراءة عبادة مستقلة

(وسقط طواف القدوم)
عمن وقف بعرفة ساعة
قبل دخول مكة ولا شئ
عليه بتركه) لانه سنة
واساء (ومن وقف بعرفة
ساعة) عرفية وهو اليسير
من الزمان وهو المحمل
عند اطلاق الفقهاء (من
زوال يومها) اى عرفة
(الى طلوع فجر يوم النحر
او اجتاز) مسرعا او
(نائما او مغمى عليه)

والتنفل بها لا يدل على ذلك كالوضوء فإنه يتنفل به مع كونه ليس عبادة مستقلة ولذا لم يصح نذره وكذا القراءة ففي القهستاني من الاعتكاف ان النذر بها لا يصح لأنها فرضت تبعا للصلاة لا عينها فتأمل (قوله وكذا لو اهل عنه رفيقه) اي عن المغمى عليه او النائم المريض كما في شرح اللباب لان الاحرام شرط عندنا كالوضوء في الصلاة فصحت النيابة بعد وجود نية العبادة منه وهو خروجه للحج معراج وفي النهر ومعنى الاهلال عنه ان ينوي عنه ويلبي فيصير المغمى عليه محرما بذلك لانتقال احرام الرفيق اليه وليس معناه ان يجرده وان يلبسه الا ان كان هذا كلف عن بعض محظورات الاحرام لا عين الاحرام لما مر اه ويجزئه ذلك عن حجة الاسلام ولو ارتكب محظورا لزمه موجه لا الرفيق لباب ويصح احرامه عنه سواء أحرمت عن نفسه اولا ولا يلزمه التجرد عن المحيط لاجل احرامه عنه ولو أحرمت عنه وعن نفسه وارتكب محظورا لزمه جزاء واحد بخلاف القارن لانه محرم باحرامين بحر ولا يشترط كون الاحرام عنه بأمره كما في اللباب اي خلافا لهما حيث اشترطا الامر وقيدته في البحر بالمغمى عليه اما النائم فيشترط منه صريح الاذن لما في المحيط ان المريض الذي لا يستطيع الطواف اذا طاف به رفيقه وهو نائم ان كان بأمره جاز والا فلا اه قلت وقيد الجواز في اللباب في فصل طواف المغمى عليه والنائم بالفور حيث قال ولو طافوا بمريض وهو نائم من غير اغماء ان كان بأمره وحملوه على فوره يجوز والا فلا وفي الفتح بعد كلام والحاصل الفرق بين النائم والمغمى عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه قال شارح اللباب وقد اطلقوا الاجزاء بين حالتى النوم والاغماء في الوقوف ولعل الفرق ان النية شرط في الطواف عند الجمهور بخلاف الوقوف اه ملخصا قلت والكلام في الاحرام عن النائم لكن اذا كان الطواف عنه لا يجوز الا بأمره فلا احرام بالاولى (قوله وكذا غير رفيقه) هذا احد قولين وبه جزم في السراج ورجحه في الفتح والبحر لوجود الاذن لكل دلالة كما لو ذبح انحية غيره في أيامها بلا اذنه وتماه في البحر (قوله اي بالحج) قال في البحر وشمل احرام الرفيق عنه ما اذا احرم عنه رفيقه بحجة او عمرة او بهما من الميقات او بمكة ولم أره صريحا اه قال في الشرنبلالية وفيه تأمل لان المسافر من بلاد بعيدة ولم يكن حج الفرض كيف يصح ان يحرم عنه بعمرة وليست واجبة عليه وقد يمتد الاغماء ولا يحصل احرامه عنه بالحج فيفوت مقصده ظاهرا اه وظاهر الفتح يدل على انه لا بد من العلم بقصده وحينئذ فان علم فلا كلام والا فينبغي تعيين الحج (قوله مع احرامه عن نفسه) او بدونه كما قدمناه (قوله اذا انتبه او افاق) الاول للنائم والثاني للمغمى عليه (قوله جاز) لانه تبين ان عجزه كان في الاحرام فقط فصحت النيابة فيه ثم يجري هو على موجه بحر اي موجب احرام الرفيق عنه وفيه اشارة الى لزوم اتيان الافعال بنفسه لعدم العجز وبه صرح في اللباب (قوله ان الاغماء بعد احرامه) اي بنفسه وفيه ان فرض المسئلة في احرام الرفيق عنه فكان الاظهر والاخصر ان يقول ولو بقي الاغماء اكتفى بمباشرتهم ولو الاغماء بعد احرامه طيف به المناسك أى أحضر المشاهد من وقوف وطواف ونحوها قال في البحر وتشترط نيتهم الطواف اذا حملوه كما تشترط نيته (قوله اكتفى بمباشرتهم) اي من غير ان يشهدوا به للمشاهد من الطواف والسعى والوقوف

(و) كذا لو (اهل عنه رفيقه) وكذا غير رفيقه فتح (به) اي بالحج مع احرامه عن نفسه فاذا انتبه او افاق واتى بافعال الحج جاز ولو بقي الاغماء ان الاغماء بعد احرامه طيف به المناسك وان احرما عنه اكتفى بمباشرتهم

وهو الاصح نعم ذلك اولى وانظر هل يكتفى المباشر بطواف واحد عنه وعن المغنى
 عليه ككلو حمله وطاف به اولا لم أره ابوالسعود قلت الظاهر الثانى لانه اذا حضر الموقف
 كان هو الواقف واذا طيف به كان بمنزلة الطائف راكبا كما صرح حوبه فلا يقاس عليه ما اذا لم
 يحضر فلا بد من نية وقوف عنه وانشاء طواف وسعى وعنه غير ما يفعله المباشر عن نفسه تأمل
 (قوله ولم أر مالوجن) قبل الاحرام البحث لصاحب النهر وقدمنا قبيل فروض الحج ان
 صاحب البحر توقف فيه وقال ان احرام وليه عنه يحتاج الى نقل وقدمنا هناك عن شرح
 المقدسى عن البحر العميق انه لا حرج على مجنون مسلم ولا يصح منه اذا حج بنفسه ولكن يحرم
 عنه وليه اه فمن خرج عاقلا يريد الحج ثم جن قبل احرامه يحرم عنه وليه بالاولى ولعل
 التوقف فى احرام رفيقه عنه وكلام الفتح هو ما نقله عن المتقى عن محمد احرم وهو صحيح ثم
 اصابه عنه فقضى به اصحابه المناسك ووقفوا به فكث كذلك سنين ثم افاق اجزاء ذلك عن
 حجة الاسلام اه قال فى النهر وهذا ربما يرمى الى الجواز اه وانما قال يرمى الى الجواز
 لا من حيث ان كلام الفتح فى المعتوه وكلامنا فى المجنون بل من حيث ان كلام الفتح فيما
 لو احرم عن نفسه ثم اصابه العته وكلامنا فيما اذا جن قبل ان يحرم عن نفسه وايماء الفتح الى
 الجواز فى ذلك فى غاية الخفاء فافهم * (فرع) * الصبي غير المميز لا يصح احرامه ولا ادائه
 بل يصح ان من وليه له فيحرم عنه من كان اقرب اليه فلو اجتمع والد واخ يحرم الوالد ومثله
 المجنون الا انه اذا جن بعد الاحرام يلزم الجزاء ويصح منه الاداء وتمامه فى الباب (قوله
 لحديث الحج عرفة) اى معظم ركنيه الوقوف بها باعتبار الامن من البطلان عند فعله لا من
 كل وجه فلا ينافى ان الطواف افضل ط (قوله فطاف الحج) عطف تحلل على طاف وسعى
 عطف تفسير والاولى الايتان فى الثلاثة بصيغة المضارع بل الاولى قول الكنز فى باب الفوات
 فليحل بعمره ليفيد الوجوب وبه صرح فى البدائع لكن المراد انه يفعل مثل افعال العمرة
 لان ذلك ليس بعمره حقيقة كما صرح به فى باب الفوات من الباب وغيره وفى الكلام اشارة
 الى ان احرام الحج باق وهذا عندهما وقال الثانى انقلب احرامه احرام عمرة وثمرة الخلاف
 تظهر فيما لو احرم بحجة أخرى صح عند الامام ويرفضها لثلا يصير جامعا بين احرامى حج
 وعليه دم وحجتان وعمرة من قابل وقال الثانى يمضى فيها لانقلاب احرام الاول وقال محمد
 لا يصح احرامه أصلا نهر (قوله ولو حجه نذرا أو تطوعا) وكذا لو فاسدا سواء طرأ فساد
 أو انعقد فاسدا كما اذا احرم مجامعا نهر (قوله فيما مر) أى من أحكام الحج ط (قوله
 لكنها تكشف وجهها لارأسها) كذا عبر فى الكنز واعترضه الزيلعى بانه تطويل بلا فائدة
 لانها لا تخالف الرجل فى كشف الوجه فلو اقتصر على قوله لا تكشف رأسها لكان اولى
 وأجاب فى البحر بانه لما كان كشف وجهها خفيا لان المتبادر الى الفهم انها لا تكشفه لانه
 محل الفتنة نص عليه وان كانا سواء فيه والمراد بكشف الوجه عدم مماسة شئ له فلذلك يكره
 لها ان تلبس البرقع لان ذلك يماس وجهها كذا فى المبسوط اه قات لو عطف قوله والمراد
 بأو لكان جوابا آخر احسن من الاول تأمل (قوله وجافته) أى باعدته عنه قال فى الفتح وقد
 جعلوا لذلك أعوادا كالقبة توضع على الوجه ويسدل من فوقها الثوب اه (قوله جاز) أى

ولم أر مالوجن فأحرموا
 عنه وطافوا به المناسك
 وكلام الفتح يفيد الجواز
 (أوجهل انها عرفة صح
 حجة) لان الشرط الكينونة
 لا النية (ومن لم يقف فيها
 فات حجة) لحديث الحج
 عرفة (فطاف وسعى
 وتحلل) اى بافعال العمرة
 (وقضى) ولو حجه نذرا
 أو تطوعا (من قابل)
 ولادم عليه (والمرأة) فيما
 مر (كالرجل) لعموم
 الخطاب مالم يقم دليل
 الخصوص (لكنها تكشف
 وجهها لارأسها ولو سدل
 شيئه عليه وجافته عنه جاز)
 بل يندب (ولا تلبى جهرا)
 بل تسمع نفسها

(قوله ولانه اشق) لكونه أدوم احراما واسرع الى العبادة وفيه جمع بين النسكين ط عن المنع
 (قوله والصواب الحج) نقله في البحر عن النووي في شرح المذهب ط (قوله لبيان الجواز)
 انما قال ذلك لانه مكروه كما يأتي ط وكذا هو مكروه عند الشافعية كما في البحر عن النووي
 (قوله ثم التمتع) اي بقسميه اي سواء ساق الهدى أم لا ط (قوله ثم الافراد) اي بالحج افضل
 من العمرة وحدها كذا في النهر ط (قوله لغة الجمع بين شيئين) اي بين حج وعمرة او غيرها
 قال في الصحاح قرن بين الحج والعمرة قرانا بالكسر وقرنت البعيرين اقرنهما قرانا اذا جمعتما
 في جبل واحد وذلك الجبل يسمى القران وقرنت الشيء بالشيء وصلته وقرنته صاحبه ومنه
 قران الكواكب (قوله أي يرفع صوته بالتلبية) تفسير حقيقة الاهلال والافعال مراد به هنا
 التلبية مع النية وانما عبر عن ذلك بالاهلال الاشارة الى ان رفع الصوت بها مستحب بحر (قوله
 معا حقيقة) بان يجمع بينهما احراما في زمان واحد او حكما بان يؤخر احرام احدهما عن
 احرام الاخرى ويجمع بينهما افعالا فهو قران بين الاحرامين حكما وقد عد في الباب للقران
 سبعة شروط * الاول ان يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله او اكثره فلو احرم به بعد اكثر
 طوافها لم يكن قارنا * الثاني ان يحرم بالحج قبل فساد العمرة * الثالث ان يطوف للعمرة كله
 او اكثره قبل الوقوف بعرفة فلو لم يطف لها حتى وقف بعرفة بعد الزوال ارتفعت عمرته وبطل
 قرانه وسقط عنه دمه ولو طاف اكثره ثم وقف أتم الباقي منه قبل طواف الزيارة * الرابع ان
 يصونهما عن الفساد فلو جامع قبل الوقوف وقبل اكثر طواف العمرة بطل قرانه وسقط عنه
 الدم وان ساقه معه يصنع به ما شاء * الخامس ان يطوف للعمرة كله او اكثره في اشهر الحج فان
 طاف الاكثر قبل الاشهر لم يصير قارنا * السادس ان يكون آفيا ولو حكما فلا قران لمكي الا اذا
 خرج الى الآفاق قبل اشهر الحج * السابع عدم فوات الحج فلو فاته لم يكن قارنا وسقط الدم ولا
 يشترط لصحة القران عدم الامام باهله فيصح من كوفي رجع الى اهله بعد طواف العمرة وتامه
 فيه (قوله قبل ان يطوف لها اربعة اشواط) فلو طاف الاربعة ثم احرم بالحج لم يكن قارنا
 كما ذكرناه بل يكون متمتعا ان كان طوافه في اشهر الحج فلو قبلها لا يكون قارنا ولا متمتعا كفي
 شرح الباب (قوله وان اساء) اي وعليه دم شكر لقتله اساءته ولعدم وجوب رفض عمرته شرح
 الباب (قوله او بعده) اي بعدم ما شرع فيه ولو قليلا او بعد اتمامه سواء كان الادخال قبل الحلق
 او بعده ولو في ايام التشريق ولو بعد الطواف لانه بقي عليه بعض واجبات الحج فيكون جامعا
 بينهما فعلا والاصح وجوب رفضها وعليه الدم والقضاء وان لم يرفض قدم جبر لجمعه بينهما
 كما في شرح الباب وسيا تي تفصيل المسئلة في آخر الجنايات (قوله اذا القارن لا يكون الا آفيا)
 اي والآفاقى انما يحرم من الميقات اوقبله ولا تحل مجاوزته بغير احرام حتى لو جاوزه ثم احرم
 لزمه دم ما لم يعد اليه محرما كما سيا تي في باب مجاوزة الميقات بغير احرام ح والحاصل انه يصح من
 الميقات وقبله وبعده لكن قيد به لبيان ان القارن لا يكون الا آفيا قال في البحر وهذا احسن
 مما في الزيلى من ان التقييد بالميقات اتفاقا (قوله اوقبله) اي ولو من ديرة اهله وهو الافضل
 لمن قدر عليه والا فيكره كما مر وقوله او قبلها اي قبل اشهر الحج لكن تقديمه على الميقات
 الزماني مكروه مطلقا كما مر ايضا وهذا في الاحرام واما الافعال فلا بد من ادائها في اشهر الحج

ولانه اشق والصواب انه
 عليه السلام احرم بالحج
 ثم ادخل عليه العمرة لبيان
 الجواز فصار قارنا (ثم
 التمتع ثم الافراد والقران)
 لغة الجمع بين شيئين وشرعا
 (ان يهل) اي يرفع صوته
 بالتلبية (بحجة وعمرة معا)
 حقيقة او حكما بان يحرم
 بالعمرة او لا ثم بالحج قبل
 ان يطوف لها اربعة اشواط
 او عكسه بان يدخل احرام
 العمرة على الحج قبل ان
 يطوف للقدوم وان اساء
 او بعده وان لزمه دم (من
 الميقات) اذا القارن لا يكون
 الا آفيا (اوقبله في اشهر
 الحج اوقبلها ويقول)

كما قدمناه آنفا بان يؤدي أكثر طواف العمرة وجميع سعيها وسعي الحج فيها لكن ذكر في المحيط انه لا يشترط في القران فعل أكثر اشواط العمرة في اشهر الحج وكأن مستنده ما روى عن محمد انه لو طاف لعمرة في رمضان فهو قارن ولا دم عليه ان لم يطف لعمرة في اشهر الحج واجاب في الفتح بان القران في هذه الرواية بمعنى الجمع لا القران الشرعي بدليل انه نفى لازم القران بالمعنى الشرعي وهو لزوم الدم شكرا ونفى اللازم الشرعي نفى للزومه وتمامه في البحر لكن قال في شرح اللباب ويظهر لي انه قارن بالمعنى الشرعي كما هو المتبادر من اطلاق محمد وغيره انه قارن وبدليل انه اذا ارتكب محظورا يتعدد عليه الجزاء وغايته انه ليس عليه هدى شكر لانه لم يقع على الوجه المسنون اه تأمل **(قوله)** اما بالنصب الح) حاصله كما في البحر ان قوله ويقول ان كان منصوبا عطفا على يهل يكون من تمام الحد فيراد بالقول النية لا التلفظ لانه غير شرط وان كان مرفوعا مستأنفا يكون بيانا للسنة فان السنة للقارن التلفظ بذلك وتكفيه النية بقلبه واورد في النهر على الاول ان الارادة غير النية فالحق انه ليس من الحد في شيء اه يعني ان قوله اني اريد الح ليس نية وانما هو مجرد دعاء وانما النية هي العزم على الشيء والعزم غير الارادة وهو ما يكون بعد ذلك عند التلية كما مر تقريره في باب الاحرام تأمل على انه لو اريد به النية فلا ينبغي ادخالها في الحد لانها شرط خارج عن الماهية وقد يجاب بان الماهية الشرعية هنا لا وجود لها بدون النية تأمل وقدما هناك الكلام على حكم التلفظ بالنية فافهم **(قوله)** ويستحب الح) وانما اخرها المصنف اشعارا بانها تابعة للحج في حق القارن ولذلك لا تحال عن احرامها بمجرد الحلق بعد سعيها قهستانى **(قوله)** وجوبا) لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج جعل الحج غاية وهو في معنى المتعة بالاطلاق القرآني وعرف الصحابة من شمول المتعة للمتعة والقران بالمعنى الشرعي كما حققه في الفتح **(قوله)** لا يقع الا لها) لما قدمناه من ان من طاف طوافا في وقته وقع عنه نواه او لا وسيأتى ايضا في كلام الشارح آخر الباب **(قوله)** سبعة اشواط) بشرط وقوعها واكثرها في اشهر الحج على ما قدمناه آنفا **(قوله)** يرمل في الثلاثة الاول) اى ويضطجع في جميع طوافه ثم يصلى ركعتيه لباب وشرحه **(قوله)** بلا حلق) لانه وان آتى بافعال العمرة بكمالها الا انه ممنوع من التحلل عنها لكونه محرما بالحج فيتوقف تحلله على فراغه من افعاله ايضا شرح اللباب **(قوله)** ولزمه دمان) لجنايته على احرامين بحر وهو الظاهر خلافا لما في الهداية من انه جناية على احرام الحج كما اوضحه في النهر **(قوله)** كما مر) اى في حج المفرد **(قوله)** ويسعى بعده ان شاء) اى ان شاء يسعى بعد طواف الافاضة والاول افضل للقارن او يسن بخلاف غيره فان تأخير سعيه افضل وفيه خلاف كما قدمناه فافهم * **(تنبيه)** افاد انه يضطجع ويرمل في طواف القدوم ان قدم السعى كما صرح به في اللباب قال شارحه القارى وهذا ما عليه الجمهور من ان كل طواف بعده سعى فالرمل فيه سنة وقد نص عليه الكرمانى حيث قال في باب القران يطوف طواف القدوم ويرمل فيه ايضا لانه طواف بعده سعى وكذا في خزائنه الاكمل وانما يرمل في طواف العمرة وطواف القدوم مفردا كان او قارنا واماما نقله الزيلعى عن الغاية للسروجى من انه اذا كان قارنا لم يرمل في طواف القدوم ان كان رمل في طواف العمرة فخلاف ما عليه الاكثر اه فافهم

اما بالنصب والمراد به النية او مستأنف والمراد به بيان السنة اذ النية بقلبه تكفى كالصلاة مجتبي (بعد الصلاة اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرها لي وتقبلهما مني) ويستحب تقدم العمرة في الذكر لتقدمها في الفعل (وطاف للعمرة) او لا وجوبا حتى لو نواه للحج لا يقع الا لها (سبعة اشواط يرمل في الثلاثة الاول ويسعى بلا حلق) فلو حلق لا يحل من عمرته ولزمه دمان (ثم يحج كما مر) فيطوف للقدوم ويسعى بعده ان شاء (فان آتى بطوافين) متواليين (ثم سعين لهما

(قوله جاز) اطلقه فشمّل ما اذا نوى اول الطوافين للعمرة والثاني للحج اى المقدوم او نوى على العكس او نوى مطلق الطواف ولم يعين او نوى طوافاً آخر تطوعاً او غيره فيكون الاول للعمرة والثاني للمقدوم كافي للباب (قوله واساء) اى بتأخير سعى العمرة وتقديم طواف التحية عليه هداية (قوله ولا دم عليه) اما عندها فظاهر لان التقديم والتأخير فى المناسك لا يوجب الدم عندها وعند طواف التحية سنة وتركه لا يوجب الدم فتقديمه اولى والسعى بتأخيره بالاشتغال بعمل آخر لا يوجب الدم فكذلك بالاشتغال بالطواف هداية (قوله وذبح) اى شاة او بدنة او سبعها ولا بد من ارادة الكل للقربة وان اختلفت جهتها حتى لو اراد احدهم اللحم لم يجز كما سيأتى فى الانحية والجزور افضل من البقر والبقر افضل من الشاة كذا فى الحانية وغيرها نهر زاد فى البحر والاشتراك فى البقرة افضل من الشاة اه وقيد فى الشربى لالية تبعا للوهبانية بما اذا كانت حصته من البقرة اكثر من قيمة الشاة اه وافاد اطلاقهم الاشتراك هنا جوازه فى دم الجناية والشكر بلا فرق خلافا لما فى البحر حيث خصه بالثاني كما أتى بيانه فى اول الجنائيات قال فى الباب وشرائط وجوب الذبح القدرة عليه وصحة القران والعقل والبلوغ والحرية فيجب على المملوك الصوم لا الهدى ويختص بالمكان وهو الحرم والزمان وهو ايام النحر (قوله وهو دم شكر) اى لما وفقه الله تعالى للجمع بين النسكين فى اشهر الحج بسفر واحد لباب (قوله فياً كل منه) اى بخلاف دم الجناية كما سيأتى ولا يجب التصديق بشئ منه ويستحب له ان يتصدق بالثلث ويضع الثلث ويدخر الثلث او يهدى الثالث لباب قال شارحه والاخير بدل الثانى وان كان ظاهر البدائع انه بدل الثالث (قوله بعد رمى يوم النحر) اى بعد رمى جمرة العقبة وقبل الحلق بمرو عبارة للباب ويجب ان يكون بين الرمي والحلق (قوله اوجوب الترتيب) اى ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق على ترتيب حروف قولك رذح اما الطواف فلا يجب ترتيبه على شئ منها والمفرد لادم عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق كما قدمنا ذلك فى واجبات الحج (قوله وان عجز) اى بان لم يكن فى ملكه فضل عن كفاف قدر ما يشتري به الدم ولا هو اى الدم فى ملكه لباب ومنه يعلم حد الغنى المعتبر هنا وفيه اقوال آخر ويعلم من كلام الظهيرية ان المعتبر فى اليسار والاعسار مكة لانها مكان الدم كما نقله بعضهم عن المنسك الكبير للسندى (قوله ولو متفرقة) اشار الى عدم لزوم التابع ومثله فى السبعة والى ان التابع افضل فيهما كفى للباب (قوله آخرها يوم عرفة) بان يصوم السابع والثامن والتاسع قال فى شرح الباب لكن ان كان يضعفه ذلك عن الخروج الى عرفات والوقوف والدعوات فالمستحب تقديمه على هذه الايام حتى قيل يكره الصوم فيها ان اضعفه عن القيام بحققها قال فى الفتح وهى كراهة تنزيه الا ان يسى خلقه فيوقعه فى محذور (قوله ندبار جاء القدرة على الاصل) لانه لو صام الثلاثة قبل السابع وتاليه احتمل قدرته على الاصل فيجب ذبحه ويلغو صومه فلذا ندب تأخير الصوم اليها وهذه الجملة سقطت من بعض النسخ (قوله فبعده لا يجزيه) اى لا يجزيه الصوم لو اخره عن يوم النحر ويتعين الاصل والاولى اسقاط هذا لان المصنف ذكره بقوله فان فاتت الثلاثة تعين الدم (قوله فيه كلام) تبع فى ذلك صاحب النهر وفيه كلام لان قول المصنف آخرها يوم عرفة دل على شيئين الاول انه لا يصومها

جاز واساء) ولادم عليه
(وذبح للقران) وهو دم
شكراً كل منه (بعد رمى
يوم النحر) لوجوب
الترتيب (وان عجز صام
ثلاثة ايام) ولو متفرقة
(آخرها يوم عرفة) ندبا
رجاء القدرة على الاصل
فبعده لا يجزيه فقول المنح
كالبحر بيان للافضل
فيه كلام (وسبعة

قبل السابع وتاليه والثاني انه لا يؤخر الصوم عن يوم النحر الاول مندوب والثاني واجب ولما صرح المصنف بالثاني حيث قال فان فاتت الثلاثة الح اقتصصر في المنح تبعا للبحر على ان قوله آخرها يوم عرفة لبيان المندوب دون الواجب لكن قد يقال ان قوله فان فاتت الح بقاء التفريع يدل على ان المقصود من قوله آخرها يوم النحر بيان الواجب وهو عدم التأخير مع انه الاهم وزاد الشارح التنبيه على المندوب فتأمل (قوله بعد تمام ايام حجه) الاولى ابدال الايام بالاعمال كما فعل في البحر ليحسن قوله فرضا او واجبا فانه تعميم للاعمال من طواف الزيارة والرمي والذبح والحلق وليناسب ما حمل عليه الآية من الفراغ من الاعمال (قوله وهو) اي تمام المذكور بمضى ايام التشريق لان اليوم الثالث منها وقت للرمي لمن اقام فيه بمضى (قوله أين شاء) متعلق بصام اي وصام سبعة في اي مكان شاء من مكة او غيرها (قوله لكن الح) لايحسن هذا الاستدراك بعد قوله وهو بمضى ايام التشريق ح ولعل وجهه دفع ما يتوهم من ان قوله وهو الح ليس شرطا للصحة بل شرط لنفي الكراهة كما في المندوب ونحوه فانه لو صامه فيها صح مع الكراهة تأمل (قوله لقوله تعالى الح) علة لقوله أين شاء بقرينة التفريع ويجوز جعله علة للاستدراك لانه تعالى جعل وقت الصوم بعد الفراغ ولا فراغ الا بمضى ايام التشريق وهذا كله بناء على تفسير علمائنا الرجوع بالفراغ عن الافعال لانه سبب الرجوع فذكر المسبب واريد السبب مجازا فليس المراد حقيقة الرجوع الى وطنه كما قال الشافعي فلم يجوز صومها بمكة وانما حملناه على المجاز لفرع مجمع عليه وهو انه لو لم يكن له وطن اصلا وجب عليه صومها بهذا النص وتماه في الفتح وحاصله ان تفسير الشافعي لا يطرد فتعين المجاز وادعى ابن كمال في شرح الهداية ان الاقرب الحمل على معنى حقيقي وهو الرجوع من منى بالفراغ عن افعال الحج لتقدم ذكر الحج واعترضه في النهر بأنه لا يطرد ايضا اذا الحكم يعم المقيم بمضى ايضا ولا رجوع منه الا بالفراغ فما قاله المشايخ اولى انه والى هذا اشار الشارح بقوله فعم من وطنه منى الح قلت لكن قال في الفتح ان صوم السبعة لا يجوز تقديمه على الرجوع من منى بعد اتمام الاعمال الواجبات لانه معلق في الآية بالرجوع والمعلق بالشرط عدم قبل وجوده اه فلي تأمل (قوله فان فاتت الثلاثة) بأن لم يصمها حتى دخل يوم النحر تعين الدم لان الصوم يدل عنه والنص خصه بوقت الحج بحر (قوله فلو لم يقدر) اي على الدم تحلل اي بالحلق او التقصير (قوله وعليه دمان) اي دم المتمتع ودم التحلل قبل او انه بحر عن الهداية وتماه فيه وفيما علقناه عليه (قوله ولو قدر عليه) اي على الدم وقوله بطل صومه اي حكم صومه وهو خلفيته عن الهدى في اباحة التحلل بالحلق والتقصير في وقته فان الهدى اصل في ذلك لعدم جواز التحلل قبله لوجوب الترتيب بينهما كما مر والصوم اي الثلاثة فقط خلف عن الهدى في ذلك عند العجز عنه فصار المقصود بالصوم اباحة التحلل بالحلق او التقصير فاذا قدر على الاصل قبل التحلل وجب الاصل لقدرة عليه قبل حصول المقصود بخلافه كما لو قدر المتيتم على الماء في الوقت قبل صلاته بالتيتم بخلاف ما لو قدر على الهدى بعد الحلق او قبله لكن بعد ايام النحر وعن هذا قال في فتح القدير فان قدر على الهدى في خلال الثلاثة او بعدها قبل يوم النحر لزمه الهدى وسقط الصوم لانه خالف واذا قدر على الاصل

بعد تمام ايام (حجه) فرضا
او واجبا وهو بمضى ايام
التشريق (اين شاء) لكن
ايام التشريق لا تجزيه لقوله
تعالى وسبعة اذا رجعت
اي فرغت من افعال الحج
فعم من وطنه منى واتخذها
موطنا (فان فاتت الثلاثة
تعين الدم) فلو لم يقدر تحلل
وعليه دمان ولو قدر عليه
في ايام النحر قبل الحلق
بطل صومه

قبل تأدي الحكم بالخلف بطل الخلف وان قدر عليه قبل الحلق قبل ان يصوم السبعة في ايام الذبح او بعدها لم يلزمه الهدى لان التحلل قد حصل بالحلق فوجود الاصل بعده لا ينقض الخلف كروية التيمم الماء بعد الصلاة بالتيمم وكذا لو لم يجد حتى مضت ايام الذبح ثم وجد الهدى لان الذبح مؤقت بايام النحر فاذا مضت فقد حصل المقصود وهو اباحة التحلل بلا هدى وكأنه تحلل ثم وجده ولو صام في وقته مع وجود الهدى ينظر فان بقي الهدى الى يوم النحر لم يحزه للقدرة على الاصل وان هلك قبل الذبح جاز للعجز عن الاصل فكان المعتبر وقت التحلل اه ونحوه في شرح الجامع لقاضيخان والمحيط والزيلعي والبحر وغيرها من كتب المذهب المعتبرة وللشربلالي رسالة سماها (بديعة الهدى لما استيسر من الهدى) خالف فيها ما في هذه الكتب وادعى وجوب الهدى بوجوده في ايام النحر سواء حلق او لامتمسكا بقولهم العبرة لا ايام النحر في العجز والقدرة وترك اشتراطهم بعد ذلك عدم الحلق لاقامة الصوم مقام الهدى وادعى ايضا ان كلام الفتح وغيره يدل على انه يتحلل بالهدى اصلا وبالحلق خلفا وان الحلق خلف عن الهدى ولا يخفى عليك انه ليس في كلام الفتح ذلك وان اتبع المنقول واجب فلا يعول على هذه الرسالة وقد كتبت على هامشها في عدة مواضع بيان ما فيها من الخلل والله تعالى اعلم **(قوله فان وقف)** اي بعد الزوال اذ الوقوف قبله لا اعتبار به وقيد بالوقوف لانه لا يكون رافضا لعمرته بمجرد التوجه الى عرفات هو الصحيح وتماه في البحر **(قوله بطلت عمرته)** لانه تعذر عليه ادائها لانه يصير بانبا افعال العمرة على افعال الحج وذلك خلاف المشروع بحر **(قوله فلو آتى الحج)** محترز قوله قبل اكثر طواف العمرة **(قوله لم تبطل)** لانه آتى بركنها ولم يبق الا واجباتها من الاقل والسعي بحر **(قوله ويتمها يوم النحر)** اي قبل طواف الزيارة لباب **(قوله والاصل ان المأتي به)** اي كالطواف الذي نوى به القدوم او التطوع ومن جنس حال منه وما بمعنى نسك وضمير هو للشخص الآتى به وضمير به وله عائد على ما وفي وقت متعلق بالمأتي وقدما فروع هذا الاصل عند طواف الصدر **(قوله وقضيت)** اي بعد ايام التشريق شرح اللباب وتقدم ان المكروه انشاء العمرة في هذه الايام لافعلها فيها بأحرام سابق تأمل **(قوله بشروعه فيها)** فانه ملزم كالنذر بحر **(قوله ووجب دم الرفض)** لان كل من تحلل بغير طواف يجب عليه دم كالمحصر بحر **(قوله لانه لم يوفق للنسكين)** اي للجمع بينهما لبطلان عمرته كما علمت فلم يبق قارنا والله تعالى اعلم

باب التمتع

ذكره عقب القران لاقتراهما في معنى الانتفاع بالنسكين وقدم القران لمزيد فضله نهر **(قوله من المتاع)** اي مشتق منه لان التمتع مصدر مزيد والمجرد اصل المزيد ط وفي الزيلعي التمتع من المتاع او المتعة وهو الانتفاع او النفع قال الشاعر
وقفت على قبر غريب بقفرة * متاع قليل من غريب مفارق
جعل الانس بالقبر متاعا اه **(قوله وشرعا ان يفعل العمرة)** اي طوافها لان السعي ليس ركنا فيها على الصحيح كالحج وقوله الآتى ثم يحرم بالحج بالنسب عطف على يفعل فهو من تمة التعريف

(واشار)

(فان وقف) القارن بعرفة
(قبل) اكثر طواف
(العمرة بطلت) عمرته فلو
آتى بأربعة اشواط ولو بقصد
القدوم او التطوع لم تبطل
ويتمها يوم النحر والاصل
ان المأتي به من جنس ما هو
متلبس به في وقت يصاح له
ينصرف للمتلبس به
(وقضيت) بشروعه فيها
(ووجب دم الرفض)
للعمره وسقط القران لانه
لم يوفق للنسكين

باب التمتع

(هو) لغة من المتاع او
المتعة وشرعا (ان يفعل
العمرة او اكثر اشواطها
في اشهر الحج) فلو طاف
الاقل في رمضان

واشار الى انه يشترط كون احرام العمرة في اشهر الحج ولا كون التمتع في عام الاحرام بالعمرة بل الشرط عام فعلها حتى لو احرم بعمرة في رمضان واقام على احرامه الى شوال من العام القابل ثم حج من عامه ذلك كان متمتعا كما في الفتح * (تنبيه) * ذكر في الباب ان شرائط التمتع احد عشر * الاول ان يطوف للعمرة كله او اكثره في اشهر الحج * الثاني ان يقدم احرام العمرة على الحج * الثالث ان يطوف للعمرة كله او اكثره قبل احرام الحج * الرابع عدم افساد العمرة * الخامس عدم افساد الحج * السادس عدم الالمام الماما صحيحا كما يأتي * السابع ان يكون طواف العمرة كله او اكثره والحج في سفر واحد فلو رجع الى اهله قبل اتمام الطواف ثم عاد وحج فان كانا اكثر الطواف في السفر الاول لم يكن متمتعا وان كانا اكثره في الثاني كان متمتعا وهذا الشرط على قول محمد خاصة على ما في المشاهير * الثامن ادائها في سنة واحدة فلو طاف للعمرة في اشهر الحج من هذه السنة وحج من سنة اخرى لم يكن متمتعا وان لم يلزم بينهما ابقى حراما الى الثانية * التاسع عدم التوطن بمكة فلو اعتمر ثم عزم على المقام بمكة ابدا لا يكون متمتعا وان عزم شهرين اى مثلا وحج كان متمتعا * العاشر ان لا تدخل عليه اشهر الحج وهو حلال بمكة او محرم ولكن قد طاف للعمرة اكثره قبلها الا ان يعود الى اهله فيحرم بعمرة * الحادي عشر ان يكون من اهل الآفاق والعبدة للتوطن فلو استوطن المكي في المدينة مثلا فهو آفاقى وبالعكس مكي ومن كان له اهل بهما واستوت اقامته فيهما فليس بمتمتع وان كانت اقامته في احدهما اكثر لم يصرحوا به قال صاحب البحر وينبغي ان يكون الحكم للكثير واطلق المنع في خزانة الاكمل اه (قوله مثلا) المراد انه طاف ذلك قبل اشهر الحج سواء في ذلك رمضان وغيره ط (قوله من عامه) اى عام الطواف لا عام احرام العمرة كما مر وافادانه لو طاف الاكثر قبل اشهر الحج لم يكن متمتعا ولو حج من عامه ولا فرق بين ان يكون في ذلك الطواف جنبا او محدثا كما يعيده فيها او لا لان طواف المحدث لا يرتفع بالاعادة وكذا الجنب وتماه في النهر آخر الباب قال في الفتح والنهر والحيلة لمن دخل مكة محرما بعمرة قبل اشهر الحج يريد التمتع ان لا يطوف بل يصبر الى ان تدخل اشهر الحج ثم يطوف فانه متى طاف وقع عن العمرة ثم لو احرم بأخرى بعد دخول اشهر الحج وحج من عامه لم يكن متمتعا في قول الكل لانه صار في حكم المكي بدليل ان ميقاته ميقاتهم اه (قوله فلتغير النسخ) اراد بالنسخ ما وجدته في متن مجرد من قوله هو ان يحرم بعمرة من الميقات في اشهر الحج ويطوف اه فقيد الاحرام بكونه من الميقات وهو ليس بقيد بل لو قدمه صح وكذا لو أخره وان لزمه دم اذا لم يعد الى الميقات وبكونه في اشهر الحج وليس بقيد بل لو قدمه صح بلا كراهة وأطلق في الطواف فقتضاه انه لا بد ان يقع جميعه في اشهر الحج لانه شرط ان يكون الاحرام في اشهر الحج والطواف لا يكون الا بعد الاحرام مع انه يكفي وجود اكثره فيها فلذلك أمر المصنف بتغيير النسخ الى النسخة التي اعتمدها وهي قوله ان يفعل العمرة او أكثر أشواطها في اشهر الحج عن احرام بها قبلها او فيها ويطوف الخ هكذا شرح عليها في المنع وذكرها بعينها في الشرح ايضا والشارح أسقط منها قوله عن احرام بها قبلها او فيها اه قلت ولعله اسقطه استغناء بالاطلاق ويرد على هذا التعريف ايضا ما لو أحرم بهما في عامين أو في عام واحد

مثلا ثم طاف الباقي في شوال
ثم حج من عامه كان متمتعا
فتح قال المصنف فلتغير
النسخ الى هذا التعريف

لكن ألم بأهله الماما صحيحا وقد تفتن الشارح للثاني فقيد فيما سيأتي بقوله في سفر واحد الحج فكان على المصنف ان يقول كما قال الزيلعي ثم يحج من عامه ذلك من غير ان يلم بأهله الماما صحيحا لكن يرد عليه ايضا كما في النهران فائت الحج اذا اخر التحلل بعمره الى شوال فتحلل بها فيه وحج من عامه ذلك لا يكون متمعا ويحج بان قول المصنف ان يفعل العمرة يخرج به لان فائت الحج لا يفعل العمرة لانه احرم بالحج لابلها وانما يتحلل بصورة افعالها كما قدمناه و اشار اليه في البحر هنا ايضا ويرد عليه ايضا ما صرح حوايه من انه لو احرم بعمره يوم النحر فأتى بافعالها ثم احرم من يومه بالحج وبقي محرما بالحج الى قابل فحج كان متمعا اه لكن هذا وارد على قول الزيلعي وغيره ثم يحج اما قول المصنف ثم يحرم بالحج فلا لصدقه بما اذا احرم به في عام العمرة ولم يحج ويمكن حمل كلام الزيلعي عليه بأن يراد ثم ينشئ الحج تأمل (قوله ويطوف ويسعى الحج) عطف تفسير على قوله يفعل العمرة ولا حاجة اليه لان بيان افعال العمرة تقدم مع انه يومهم لزوم السعي في صحة التمتع وان كان فيما قبله اشارة الى عدمه (قوله كما مر) اي طوافا وسعيًا مماثلين لما مر من بيان صفتيهما (قوله ان شاء) راجع للامرين اي ان شاء خلق وان شاء قصر وان شاء بقي محرما ح وفيه دلالة على ان التمتع الذي لم يسق الهدى لا يلزمه التحلل كما ذكره الاسييجابي وغيره وظاهر الهداية خلافه وتاممه في شرح الباب (قوله في اول طوافه للعمرة) لانه عليه الصلاة والسلام كان يمسك عن التلبية في العمرة اذا استلم الحجر رواه أبو دود نهر (قوله واقام بمكة حلالا) هذا ليس بلازم في التمتع بل ان اقام بها حج كأهلها فبقائه الحرم وان اقام بالمواقيت أو داخلها حج كأهلها فبقائه الحل وان اقام خارج المواقيت احرم فيها كذا في القهستاني فقوله ثم يحرم بالحج يجري على هذا التفصيل ط * (تنبيه) * أفادانه يفعل ما يفعله الحلال فيطوف بالبيت مبداله ويعتمر قبل الحج وصرح في الباب بأنه لا يعتمر اي بناء على انه صار في حكم المكي وان المكي ممنوع من العمرة في اشهر الحج وان لم يحج وهو الذي حط عليه كلام الفتح وخالفه في البحر وغيره بأنه ممنوع منها ان حج من عامه وسيأتي تمامه (قوله في سفر واحد) كان عليه ان يزيد في عام واحد ليخرج ما اذا احرم بالعمرة وأتى بافعالها وبقي محرما الى العام الثاني فاحرم بالحج بالتحلل سفر بينهما فانه لا يسمى متمعا كما اشرنا اليه فافهم (قوله حقيقة) اي كما قدمه في قوله واقام بمكة حلالا ح (قوله او حكما بأن يلم الحج) اي بأن يكون العود الى مكة مطلوبا منه اما بسوق الهدى واما بأن يلم بأهله قبل ان يخلق اما في الاول فلان هديه يمنعه من التحلل قبل يوم النحر واما في الثاني فلان العود الى الحرم مستحق عليه للخلق في الحرم وجوبا عندها واستحبابا عند أبي يوسف فالامام الصحيح ان يلم بأهله بعد ان خلق في الحرم ولم يكن ساق الهدى لكون العود غير مطلوب منه والاولى للشارح ان يقول بأن لا يلم بأهله الماما صحيحا ليشمل ما اذا كان كوفيا فلما اعتمر ألم بالبصرة اه والمراد بأن لا يلم في سفره فلا يصدق بعدم الامام اصلا فافهم ثم اعلم ان ما ذكر من شروط الامام الصحيح انما هو في الآفاق اما المكي فلا يشترط فيه ذلك بل المامه صحيح مطلقا لعدم تصور كون عوده الى الحرم غير مستحق عليه لانه في الحرم سواء تحلل او لاساق الهدى اولا ولذا لم يصح تمتعه مطلقا كما سيأتي (قوله يوم التروية) لانه يوم احرام اهل مكة والافلو احرم يوم عرفة

(ويطوف ويسعى) كما مر
(ويخلق او يقصر) ان شاء
(ويقطع التلبية في اول طوافه) للعمرة واقام بمكة حلالا (ثم يحرم للحج) في سفر واحد حقيقة او حكما بأن يلم بأهله الماما غير صحيح (يوم التروية وقبلة افضل ويحج كالمفرد)

جاز معراج قال في الباب والافضل ان يحرم من المسجد ويجوز من جميع الحرم ومن مكة افضل من خارجها ويصح ولو خارج الحرم ولكن يجب كونه فيه الا اذا خرج الى الحل لحاجة فاحرم منه لاشئ عليه بخلاف ما لو خرج لقصد الاحرام اهـ **(قوله)** لكنه يرمل في طواف الزيارة) اي لانه اول طواف يفعله في حجه اي بخلاف المفرد فانه يرمل في طواف القدوم كالقارن كما مر قال في البحر وليس على المتمتع طواف قدوم كما في المبتغى اي لا يكون مسنونا في حقه بخلاف القارن لان المتمتع حين قدومه محرم بالعمرة فقط وليس لها طواف قدوم ولا صدر اهـ فلا استدراك في محله فافهم **(قوله)** ان لم يكن قدمهما) اي عقب طواف تطوع بعد الاحرام بالحج فلا دلالة في هذا على مشروعية طواف القدوم للمتمتع خلافا لما فهمه في النهاية والغاية كما بسطه في الفتح **(قوله)** وذبح كالقارن) التشبيه في الوجوب والاحكام المارة في هدى القران **(قوله)** ولم تنب الاضحية عنه) لانه اتي بغير الواجب عليه اذ لا اضحية على المسافر ولم ينو دم التمتع والتضحية انما تجب بالشراء بنيتها او الاقامة ولم يوجد واحد منهما وعلى فرض وجوبها لم تجز ايضا لانهما غيران فاذا نوى عن احدهما لم يجز عن الآخر معراج الدراية قال في النهر وفيه تصريح باحتياج دم المتعة الى النية قال في البحر وقد يقال انه ليس فوق طواف الركن ولا مثله وقد مر انه لو نوى به التطوع اجزأه فينبغي ان يكون الدم كذلك بل اولى اهـ واجاب في الشرنبلالية بأن الطواف لما كان متعينا في ايام النحر وجوبا كان النظر لايقاع ما طافه عنه وتلغونية غيره وأما الاضحية فهي متعينة في ذلك الزمن كالمتعة فلا تقع الاضحية مع تعينها عن غيرها اهـ والمراد بتعينها تعين زمنها لا وجوبها حتى يرد عليه انها لا تجب على المسافر يعني ان الاضحية لا تسمى اضحية الا اذا وقعت في ايام النحر وكذا دم المتعة فلما كان زمنها متعينا وقد نواها اضحية فلا تقع عن دم المتعة بخلاف الطواف فان التطوع به غير مؤقت فاذا كان عليه طواف مؤقت ونوى به غيره ينصرف الى الواجب المؤقت لانه يمكنه التطوع بعده وكذا لو نوى طوفا آخر واجبا ينصرف الى الذي حضر وقته ووجب فيه ويلغو الآخر مراعاة للترتيب كما لو نوى القارن بطوافه الاول القدوم يقع عن العمرة كما مر فافهم واجاب الرحتي بأن الدم ليس من افعال الحج والعمرة ولذا لم يجب على المفرد بأحدهما بل وجب شكرا على المتمتع بهما فلم يكن داخلا تحت نية الحج والعمرة فلا بدله من النية والتعيين فلو نوى غيره لا يجزى كما لو اطاق النية بخلاف الاطوفة فانها من اعمالهما داخلة تحت احرامهما فتجزي بمطلق النية **(قوله)** اي العمرة) لانه صيام بعد وجوب سببه وهو التمتع فانه يحصل بالعمرة على نية المتعة وعند الشافعي لا يجوز حتى يحرم بالحج وتمامه في المحيط **(قوله)** لكن في اشهر الحج) مرتبط بالصوم والاحرام فلو احرم قبلها وصام فيها لم يصح لانه لا يلزم من صحة الاحرام بالعمرة قبل الاشهر صحة الصوم افاده في الشرنبلالية **(قوله)** وتأخيرها) اي الى السابع والثامن والتاسع كما مر في القران **(قوله)** وان اراد الح) هذا هو القسم الثاني من المتمتع وقوله وهو افضل اي من القسم الاول الذي لا سوق هدى معه لما في هذا من الموافقة لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ط **(قوله)** احرم ثم ساق الح) اتي بتم اشارة الى انه يحرم او لا بالنية مع التلية فانه افضل من النية مع السوق وان صح بشروط وتفصيل قدمناه في باب الاحرام

لكنه يرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده ان لم يكن قدمهما بعد الاحرام (وذبح) كالقارن (ولم تنب الاضحية عنه فان عجز) عن دم (صام) كالقران وجاز صوم الثلاثة بعد احرامها) اي العمرة لكن في اشهر الحج (لا قبله) اي الاحرام (وتأخيره افضل) رجاء وجود الهدى كما مر (وان اراد) المتمتع (السوق) للهدى (وهو افضل) احرم ثم (ساق هديه) معه (وهو اولى من قوده) الا اذا كانت لا تنساق) فيقودها (وقلد بدنته وهو اولى من التجليل وكره الاشعار

(قوله وهو شق سنامها) بأن يطعن بالرمح اسفله حتى يخرج الدم ثم يقطع بذلك الدم سنامها ليكون ذلك علامة كونها هديا كالنقلد لباب وشرحه (قوله او الايمن) اختاره القدوري لكن الاشبه الاول كما في الهداية (قوله لان كل احد لا يحسنه) جرى على ما قاله الطحاوي والشيخ ابو منصور الماتريدي من ان ابا خنيفة لم يكره اصلا الاشعار وكيف يكرهه مع ما اشتهر فيه من الاخبار وانما كره اشعار اهل زمانه الذي يخاف منه الهلاك خصوصا في حر الحجاز فرأى الصواب حينئذ سد هذا الباب على العامة فاما من وقف على الحد بأن قطع الجلد دون اللحم فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الاصح هو اختيار قوام الدين وابن الهمام فهو مستحب لمن احسنه شرح اللباب قال في النهر وبه يستغنى عن كون العمل على قولهما بأنه حسن (قوله واعتمر) اي طاف وسعى والشرط اكثر طوافها كما مر (قوله ولا يتحلل منها حتى ينحر) لان سوق الهدى مانع من احلاله قبل يوم النحر فلو حلق لم يتحلل من احرامه ولزمه دم اي الا ان يرجع الى اهله بعد ذبح هديه وحلقه لباب وشرحه وتمايمه فيه قال في البحر ومقتضاه اي مقتضى لزوم الدم بالخلق انه يلزمه كل جناية على الاحرام كأنه محرم اه قلت بل مقتضى قول اللباب لم يتحلل انه محرم حقيقة ويدل له قولهم اذا كان لسوق الهدى تأثير في اثبات الاحرام ابتداء يكون له تأثير في استدامته بقاء بالاولى لانه اسهل من الابتداء (قوله ثم احرم للحج) اعلم ان المتمتع اذا احرم بالحج فان كان ساق الهدى او لم يسق ولكن احرم به قبل التحلل من العمرة صار كالقارن فيلزمه بالجناية ما يلزم القارن وان لم يسقه واحرم بعد الخلق صار كالمفرد بالحج الا في وجوب دم المتعة وما يتعلق به شرح اللباب (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية من بقاء احرام العمرة الى الخلق ويخلق منه في كل شيء حتى في النساء لان المانع له من التحلل سوقه الهدى وقد زال بذبحه وفي القارن يحل منه في كل شيء الا في النساء كاحرام الحج وهذا هو الفرق بين المتمتع الذي ساق الهدى وبين القارن والافلا فرق بينهما بعد الاحرام بالحج على الصحيح كما ذكرنا بحر وعليه فاذا حلق ثم جامع قبل الطواف لزمه دم واحد لو متمتعا ودما لو قارنا وفي هذا رد لما قيل من ان احرام العمرة ينتهي بالوقوف كما اوضحه في البحر وغيره (قوله ومن في حكمه) اي من اهل داخل المواقيت (قوله يفرد فقط) هذا مادام مقبلا فاذا خرج الى الكوفة وقرن صح بلا كراهة لان عمرته وحجته ميقتان فصار بمنزلة الآفاق قال المحبوبي هذا اذا خرج الى الكوفة قبل اشهر الحج واما اذا خرج بعدها فقد منع من القران فلا يتغير بخروجه من الميقات كذا في العناية وقول المحبوبي هو الصحيح نقاه الشيخ الشلبي عن الكرماني شربلاية وانما قيد بالقران لانه لو اعتمر هذا المكي في اشهر الحج من عامه لا يكون متمتعا لانه لم يأهله بين النسكين حالالا ان لم يسق الهدى وكذا ان ساق الهدى لا يكون متمتعا بخلاف الآفاق اذا ساق الهدى ثم لم يأهله محرما كان متمتعا لان العود مستحق عليه فيمنع صحة المامه واما المكي فالعود غير مستحق عليه وان ساق الهدى فكان المامه صحيحا فلذلك لم يكن متمتعا كذا في النهاية عن المبسوط (قوله ولو قرن او تمتع جاز واساء الخ) اي صح مع الكراهة للنهي عنه وهذا مامشي عليه في التحفة وغاية البيان والعناية والسراج وشرح الاسيحياني على مختصر الطحاوي واعلم انه في الفتح ذكر ان قولهم لا تمتع

وهو شق سنامها من
الايسر) او الايمن لان
كل احد لا يحسنه فأما
من أحسنه بان قطع الجلد
فقط فلا بأس به (واعتمر
ولا يتحلل منها) حتى ينحر
(ثم احرم للحج كما مر)
فمن لم يسق (وخلق
يوم النحر و) اذا حلق
(حل من احراميه) على
الظاهر (والمكي ومن
في حكمه يفرد فقط) ولو
قرن او تمتع جاز واساء
وعليه دم جبر

ولا قران لمكى يحتمل نفي الوجود ويؤيده انهم جعلوا الامام الصحيح من آفاق مبطلا تمتعه والمكى لم بأهله فيبطل تمتعه ويحتمل نفي الحل بمعنى انه يصح لكنه يأنم به للنهي عنه وعليه فاشتراطهم عدم الامام لصحة التمتع بمعنى انه شرط لوجوده على الوجه المشروع الموجب شرعا للشكر وأطال الكلام في ذلك والذي حط عليه كلامه اختيار الاحتمال الاول لانه مقتضى كلام أئمة المذهب وهو اولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ يعنى صاحب التحفة وغيره بل اختار ايضا منع المكى من العمرة في أشهر الحج وان لم يحج وهو ظاهر عبارة البدائع وخالفه من بعده كصاحب البحر والنهر والمنح والشرنبلالى والقارى واختاروا الاحتمال الثانى لان ايجاب دم الجبر فرع الصحة ولما فى المتون فى باب اضافة الاحرام الى الاحرام من ان المكى اذا طاف شوطا للعمرة فاحرم بحج رفضه فان لم يرفض شيأ اجزأه قال فى الفتح وغيره لانه ادى افعالهما كما التزمهما الا انه منهى والنهى عن فعل شرعى لا يمنع تحقق الفعل على وجه مشروعية الاصل غير انه يتحمل ائمه كصيام يوم التحر بعد نذره اه فهذا يناقض ما اختاره فى الفتح اولا اى فان هذا تصريح بأنه يتصور قران المكى لكن مع الكراهة وتامه فى الشرنبلالية* اقول وقد كنت كتبت على هامشها بحثا حاصله انهم صرحوا بأن عدم الامام شرط لصحة التمتع دون القران وان الامام الصحيح مبطل للتمتع دون القران ومقتضى هذا ان تمتع المكى باطل لوجود الامام الصحيح بين احراميه سواء ساق الهدى اولا لان الآفاقى انما يصح المامه اذا لم يسق الهدى وحلق لانه لا يبقى العود الى مكة مستحقا عليه والمكى لا يتصور منه عدم العود الى مكة لكونه فيها كما صرح به فى العناية وغيرها وفى النهاية والمعراج عن المحيط ان الامام الصحيح ان يرجع الى اهله بعد العمرة ولا يكون العود الى العمرة مستحقا عليه ومن هذا قلنا لا تمتع لاهل مكة واهل المواقيت اه اى بخلاف القران فانه يتصور منهم لان عدم الامام فيه ليس بشرط ولعل وجهه ان القران المشروع ما يكون باحرام واحد للحج والعمرة معا والامام الصحيح ما يكون بين احرام العمرة واحرام الحج وهذا يكون فى المتمتع دون القران فن هذا قلنا ان تمتع المكى باطل دون قرانه وهذا قول ثالث لم أر من صرح به لكن يدل عليه تصريح البدائع بعدم تصور تمتع المكى واما قوله فى الشرنبلالية انه خاص بمن لم يسق الهدى وحلق دون من ساقه أو لم يسقه ولم يحلق لان المامه حينئذ غير صحيح فغير صحيح لما علمت من التصريح بأن المامه صحيح ساق الهدى اولا ويدل عليه ايضا عبارة المحيط المذكورة وكذا مامر من الفرع المذكور فى باب اضافة الاحرام فانه صريح فى عدم بطلان قرانه ثم رأيت ما يدل على ذلك ايضا وذلك ما فى النهاية عن الاسرار للامام ابى زيد الدبوسى حيث قال ولا تمتع عندنا ولا قران لمن كان وراء الميقات على معنى ان الدم لا يجب نسكا اما التمتع فانه لا يتصور للامام الذى يوجد منه بينهما واما القران فيكره ويلزمه الرفض لان القران اصله ان يشرع القارن فى الاحرامين معا والشروع معا من اهل مكة لا يتصور الا بخلل فى احدهما لانه ان جمع بينهما فى الحرم فقد اخل بشرط احرام العمرة فان ميقاته الحل وان احرم بهما من الحل فقد اخل بميقات الحجة لان ميقاتها الحرم والاصل فى ذلك اهل مكة فلذا لم يشرع فى حق من وراء الميقات ايضا اه اى ان من كان وراء الميقات

اي داخله لهم حكم اهل مكة فهذا صريح في ان اهل مكة ومن في حكمهم لا يتصور منهم التمتع ويتصور منهم القران لكن مع الكراهة للاخلال بميقات احد الاحرامين ثم رأيت مثل ذلك ايضا في كافي الحاكم الذي هو جمع كتب ظاهر الرواية ونصه واذا خرج المكي الى الكوفة لحاجة فاعتمر فيها من عامه وحج لم يكن متمتعاً وان قرن من الكوفة كان قارناً اه ونقله في الجوهرمة معللاً موضحاً فراجعها وعلى هذا فقول المتون ولا تمتع ولا قران لمكي معناه نفى المشروعية والحل ولا ينافي عدم التصور في احدهما دون الآخر والقرينة على هذا تصريحهم بعده ببطلان التمتع بالامام الصحيح فيما لو عاد التمتع الى بلده وتصريحهم في باب اضافة الاحرام بأنه اذا قرن ولم يرفض شيئاً منهما اجزاء هذا ما ظهر لي فاعتمته فانك لا تجده في غير هذا الكتاب والله تعالى اعلم بالصواب (قوله ولا يجزئه الصوم لو معسراً) لأن الصوم انما يقع بدلاً عن دم الشكر لا عن دم الجبر شرح الباب (قوله ثم بعد عمرته) قيد به لانه لو عاد بعد ما طاف لهما الاقل لا يبطل تمتعه لان العود مستحق عليه لانه لم يأهله محرماً بخلاف ما اذا طاف الاكثر بحر (قوله عاد الى بلده) فلو عاد الى غيره لا يبطل تمتعه عند الامام وسواهما بينهما نهر (قوله وحلق) ظاهره ان الحلق بعد العود ففيه ترك الواجب عندهما والمستحب عند ابى يوسف كما مر ولو حذفه لفهم مما قبله قال في البحر ودخل في قوله بعد العمرة الحلق فلا بد للبطلان منه لانه من واجباتها وبه التحلل فلو عاد بعد طوافها قبل الحلق ثم حج من عامه قبل ان يحلق في اهله فهو متمتع لان العود مستحق عليه عند من جعل الحرم شرط جواز الحلق وهو ابو حنيفة ومحمد وعند ابى يوسف ان لم يكن مستحقاً فهو مستحب كذا في البدائع وغيره اه (قوله فقد الماماً صحيحاً) لان العود لم يبق مستحقاً عليه كما مر (قوله فبطل تمتعه) اي امتنع التمتع الذي اراده لفقد شرطه وهو عدم الامام الصحيح (قوله ومع سوقه تمتع) اي لا يبطل تمتعه بعوده عندهما خلاف لمحمد لان العود مستحق عليه مادام على نية التمتع لان السوق يمنع من التحليل فلم يصح المامه كذا في الهداية وفي قوله مادام ايماء الى انه لو بداله بعد العمرة ان لا يحج من عامه كان له ذلك لانه لم يحرم بالحج بعد واذا ذبح الهدى او امر بذبحه وقع تطوعاً اما اذا لم يعد الى بلده وأراد نحر الهدى والحج من عامه لم يكن له ذلك وان فعل وحج من عامه لزمه دم التمتع ودم آخر لاحلاله قبل يوم النحر كذا في المحيط نهر قال في البحر فالخصل انه اذا ساق الهدى فلا يخلو اما ان يتركه الى يوم النحر او لا فان تركه اليه فتمتع صحيح ولا شيء عليه غيره سواء عاد الى اهله او لا وان تعجل ذبحه فاما ان يرجع الى اهله او لا فان رجع فلا شيء عليه مطلقاً سواء حج من عامه او لا وان لم يرجع اليهم فان لم يحج من عامه فلا شيء عليه وان حج منه لزمه دمان دم المتعة ودم الحل قبل او انه (قوله كالتقارن) فانه لا يبطل قرانه بعوده نهر لان عدم الامام غير شرط فيه كما مر (قوله وان طاف لهما الحج) قدم الشارح المسئلة اول الباب وقدمنا الكلام عليها (قوله اعتبار الاكثر) علة للمسئلتين ط (قوله اي آفاقي) اشار به الى ان ذكر الكوفي مثال وان المراد به من كان خارج الميقات لان المكي لا تمتع له كما مر (قوله حل من عمرته فيها) لانه لو اعتمر قبلها لا يكون متمتعاً اتفاقاً نهر (قوله اي داخل المواقيت) اشار الى ان ذكر مكة غير قيد بل المراد هي او ما في حكمها (قوله اي غير بلده)

ولا يجزئه الصوم لو معسراً
(ومن اعتمر بلا سوق)
هدى (ثم) بعد عمرته (عاد
الى بلده) وحلق (فقد الم)
الماماً صحيحاً فبطل تمتعه
(ومع سوقه تمتع) كالتقارن
(وان طاف لهما اقل من
اربعة قبل اشهر الحج واتيها
فيها وحج فقد تمتع ولو طاف
اربعة قبلها لا) اعتباراً
للاكثر (كوفي) اي آفاقي
(حل من عمرته فيها) اي
الاشهر (وسكن بمكة)
اي داخل المواقيت (او
بصرة) اي غير بلده
(وحج) من عامه (تمتع)

افاد أن المراد مكان لا اهل له فيه سواء اتخذ دارا بان نوى الإقامة فيه خمسة عشر يوما أولا
 كما في البدائع وغيرها وقيد به لانه لو رجع الى وطنه لا يكون متمتعا اتفاقا ايضا ان لم يكن ساق
 الهدى نهر (قوله لبقاء سفره) اما اذا اقام بمكة او داخل المواقيت فلانه ترفق بنسكين
 في سفر واحد في اشهر الحج وهو علامة التمتع واما اذا قام خارجها فذكر الطحاوي ان هذا
 قول الامام وعندها لا يكون متمتعا لان التمتع من كانت عمرته ميقاتية وحجته مكية وله ان
 حكم السفر الاول قائم ما لم يعد الى وطنه واثرا لخلاف يظهر في لزوم الدم وغلظه الجصاص
 في نقل الخلاف بل يكون متمتعا اتفاقا لان محمدا ذكر المسئلة ولم يحك فيها خلافا قال ابو اليسر
 وهو الصواب وفي المعراج انه الاصح لكن قال في الحقائق كثير من مشايخنا قالوا الصواب
 ما قاله الطحاوي وقال الصفار كثيرا ما جر بنا الطحاوي فلم نجد غالطا وكثيرا ما جر بنا
 الجصاص فوجدناه غالطا قال الزيلعي والمسئلة الآتية تؤيد ما حكاه الطحاوي نهر (قوله ولو
 افسدها) اي في اشهر الحج بأن جامع قبل افعالها اما لو افسدها قبلها ثم خرج قبل اشهر
 الحج وقضاها فيها وحج من عامه كان متمتعا اتفاقا نهر (قوله ورجع من البصرة) الاولى ان
 يقول الى البصرة لانه كان في مكة حين شرع بالعمرة وعبر في الملتقى بقوله ولو افسدها واقام
 ببصرة وعبر في الكثر بقوله واقام بمكة فعلم ان كلامه من البلدين غير قيد ولذا قال في النهر والمراد
 موضع لا اهل له فيه دل على ذلك قوله الا اذا ألم بأهله (قوله لانه كالمكي) لان سفره انتهى
 بالفسادة وصارت عمرته الصحيحة مكية ولا تمتع لاهل مكة نهر (قوله الا اذا ألم بأهله) اي بعد
 ما افسدها وحل منها نهر وقوله وأتى بهما اي بقضاء العمرة وبإداء الحج شربلاية واذا لم يلم
 بأهله فان اقام بمكة فهو بالاتفاق وأن اقام ببصرة فهو غير متمتع عنده وقال متمتع لانه انشأ
 سفرا وقد ترفق فيه بنسكين وله انه باق على سفره ما لم يرجع الى وطنه كما في الهداية وهذا يؤيد
 ما مر عن الطحاوي (قوله لانه سفر آخر) اي لان رجوعه بعد الامام انشاء سفر آخر للحج
 والعمرة فيكون متمتعا لبطان سفره الاول ولا يضر تمتعه كون عمرته قضاء (قوله أتمه)
 اي مضى فيه لانه لا يمكنه الخروج عن عهدة الاحرام الا بالافعال هداية (قوله بلادم
 للتمتع) لانه لم يترفق بإداء نسكين صحيحين في سفرة واحدة هداية (قوله بل للفساد)
 اي بل عاينه دم لما افسده وهو دم جناية فالمنى دم الشكر

باب الجنایات

لما فرغ من ذكر أقسام المحرمين واحكامهم شرع في بيان عوارضهم باعتبار الاحرام
 والحرم من الجنایات والقوات والاحصار وقدم الجنایات لان الاداء القاصر افضل من العدم
 وهي ما تجنيه من شر تسمية بالمصدر من جنى عليه جناية وهو عام الا انه خص بما يحرم
 من الفعل واصله من جنى الثمر وهو أخذ من الشجر كما في المغرب والمراد هنا خاص منه
 وهو ما ذكره الشارح وجمعها باعتبار انواعها نهر (قوله بسبب الاحرام او الحرم)
 حاصل الاول سبعة نظمها الشيخ قطب الدين بقوله

محرم الاحرام يا من يدري * ازالة الشعر وقص الظفر
 واللبس والوطء مع الدواعي * والطيب والدهن وصيد البر

لبقاء سفره (ولو افسدها
 ورجع من البصرة) الى مكة
 (وقضاها وحج لا) يكون
 متمتعا لانه كالمكي (الا اذا
 ألم بأهله ثم) رجع و(أتى
 بهما) لانه سفر آخر ولا يضر
 كون العمرة قضاء عما
 افسده (واي) النسكين
 (افسده) المتمتع (أتمه بلا
 دم) للتمتع بل للفساد

باب الجنایات

الجنایة هنا ما تكون حرمة
 بسبب الاحرام او الحرم

اه زاد في البحر ثامنا وهو ترك واجب من واجبات الحج فلو قال * محرم الاحرام ترك واجب * الحج كان احسن وحاصل الثاني التعرض لصيد الحرم وشجره قال في البحر وخرج بقوله بسبب الحج ذكر الجماع بحضرة النساء لانه منهي عنه مطلقا فلا يوجب الدم قال ط وفيه ان ذكره انما نهى عنه مطلقا بحضرة من لا يجوز قربانه اما الحلائل فلا يمنع منه الا المحرم وهو داخل فيما تكون حرمة بسبب الاحرام وان كان لا يجب عليه شيء (قوله وقد يجب بهادمان) كناية القارن والمتمتع الذي ساق الهدى بعد أن تلبس باحرام الحج ط (قوله اودم) كما كثر جنایات المفرد (قوله او صوم او صدقة) او فيهما للتخيير وذلك فيما اذا جنى على الصيد أو تطيب او لبس او حلق بعذر فيخير بين الذبح والتصدق والصيام على ماسيأتى او ان الثانية فقط للتخيير فيخير بين الصوم والصدقة في نحو ما لو قتل عصفورا وفي الهداية وكل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهي نصف صاع من بر الا ما يجب بقتل التملة والجرادة اه زاد الشراح او بازالة شعرات قليلة لكن اراد بالصدقة هنا الاعم بدليل قوله في شرح الملتقى او صدقة ولو ربع صاع بقتل حمامة او ثمرة بقتل جرادة (قوله فنصلها) اي فلما اختلف انواعها فصلها ط فالفاء تفريعية (قوله الواجب دم) فسرره ابن ملك بالشاة وأشار في البحر الى سره بقوله ان سبع البدنة لا يكفي في هذا الباب بخلاف دم الشكر لكن قال بعده فيما لو افسد حجه بجماع في احد السبيلين انه يقوم الشرك في البدنة مقام الشاة فليتأمل اه شرب ليلية قلت وفي اخية القهستاني لو ذبح سبعة عن اخية ومثمة وقران واحصار وجزاء الصيد او الحلق والعقيقة والتطوع فانه يصح في ظاهر الاصول وعن ابى يوسف الافضل ان تكون من جنس واحد فلو كانوا متفرقين وكل واحد متقرب جاز وعن أبى يوسف انه يكره كما في النظم اه ثم رأيت بعض المحشين قال وما في البحر مناقض لما ذكره هو في باب الهدى ان سبع البدنة يجزى وكذلك اغلب كتب المذهب والمناسك مصرحة بالاجزاء اه فافهم * (تنبه) * في شرح النقاية للقارى ثم الكفارات كلها واجبة على التراخي فيكون مؤديا في اى وقت شاء وانما يتضيق عليه الوجوب في آخر عمره في وقت يغلب على ظنه انه لو لم يؤده لفات فان لم يؤد فيه حتى مات أثم وعليه الوصية به ولو لم يوص لم يجب على الورثة ولو تبرعوا عنه جاز الا الصوم (قوله ولو ناسيا الحج) قال في الباب ثم لا فرق في وجوب الجزاء بين ما اذا جنى عامدا أو خاطئا مبتدئا او عائدا اذا كرا او ناسيا عالما او جاهلا طائعا او مكرها نائما او متبها سكران او صاحيا مغمى عليه او مفيقا موسرا او معسرا بمباشرة او مباشرة غيره بأمره قال شارحه القارى وقد ذكر ابن جماعة عن الائمة الاربعة انه اذا ارتكب محظور الاحرام عامدا یا ثم ولا تخرجه الفدية والعزم عليها عن كونه عاصيا قال النووي وربما ارتكب بعض العامة شيئا من هذه المحرمات وقال انا افدى متوها انه بالتزام الفداء يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجهل قبيح فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف أثم ولزمته الفدية وليست الفدية مبيحة للاقدام على فعل المحرم وجهالة هذا كجهالة من يقول انا اشرب الخمر وازنى والحديث يهتدي ومن فعل شيئا مما يحكم بتحريمه فقد اخرج حجه من ان يكون مبرورا اه وقد صرح اصحابنا بمثل هذا في الحدود فقالوا ان الحد لا يكون طهرة من الذنب ولا يعمل في سقوط الاثم بل لا بد

وقد يجب بها دمان اودم
او صوم او صدقة فنصلها
بقوله (الواجب دم على
محرم بالغ) فلا شيء على
الصبي خلا للشافعي (ولو
ناسيا) او جاهلا او مكرها

من التوبة فان تاب كان الحذر طهرا له وسقطت عنه العقوبة الاخرية بالاجماع والافلا لكن قال صاحب الملتقط في كتاب الايمان ان الكفارة ترفع الائم وان لم توجد منه التوبة من تلك الجناية اه ويؤيده ما ذكره الشيخ نجم الدين النسفي في تفسيره التيسير عند قوله تعالى فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم اي اصطاد بعد هذا الابتداء قيل هو العذاب في الآخرة مع الكفارة في الدنيا اذا لم يتب منه فانها لا ترفع الذنب عن المصر اه وهذا تفصيل حسن وتقييد مستحسن يجمع به بين الادلة والروايات والله اعلم اه اي فيحمل ما في الملتقط على غير المصر وما في غيره على المصر وقد ذكر هذا التوفيق العلامة نوح في حاشية الدرر * (تمة) يستثنى من الاطلاق المار في وجوب الجزاء ما في الباب لو ترك شيئا من الواجبات بعذر لاشي عليه على ما في البدائع واطلق بعضهم وجوبه فيها الا فيما ورد النص به وهي ترك الوقوف بمزدلفة وتأخير طواف الزيارة عن وقته وترك الصدر للحيض والنفاس وترك المشي في الطواف والسعي وترك السعي وترك الحلق لعله في رأسه اه لكن ذكر شارحه ما يدل على ان المراد بالعذر مالا يكون من العباد حيث قال عند قول الباب ولو فات الوقوف بمزدلفة باحصار فعليه دم هذا غير ظاهر لان الاحصار من جملة الاعذار الا ان يقال ان هذا مانع من جانب المخلوق فلا يؤثر ويدل له ما في البدائع فيمن احصر بعد الوقوف حتى مضت ايام النحر ثم خلى سبيله ان عليه دما لترك الوقوف بمزدلفة ودما لترك الرمي ودما لتأخير طواف الزيارة اه ومثله في احصار البحر وسيا تي توضيحه هناك ان شاء الله تعالى (قوله فيجب) تفريع على ما يفهم من المقام من عدم اشتراط الاختيار الذي افاده ذكر الناس والمكره ووجه الوجوب ان الارتفاق حصل للناثم وعدم الاختيار اسقط الائم عنه كما اذا آلف شيئا منح ط (قوله غطي رأسه) بالبناء للفاعل او المفعول (قوله ان طيب) اي المحرم عضوا اي من اعضائه كالفخذ والساق والوجه والرأس لتكامل الجناية بتكامل الارتفاق والطيب جسم له رائحة مستلذة كالزعفران والبنفسج والياسمين ونحو ذلك وعلم من مفهوم شرطه انه لو شم طيبا او ثمارا طيبة لا كفارة عليه وان كره وقيد بالمحرم لان الحلال لو طيب عضوا لم يحرم فانتقل منه الى آخر فلا شيء عليه اتفاقا وقيدنا بكونه من اعضائه لانه لو طيب عضو غيره أو البسه المحيط منه فلا شيء عليه اجماعا كما في الظهيرية نهر (قوله كاملا) لان المعبر الكثرة قال ابن الكمال في شرح الهداية واختلف المشايخ في الحد الفاصل بين القليل والكثير لاختلاف عبارات محمد ففي بعضها جعل حد الكثرة عضوا كبيرا وفي بعضها في نفس الطيب فبعضهم اعتبر الاول وبعضهم اعتبر الثاني فقال ان بحيث يستكره الناظر كالكفين من ماء الورد والكف من مسك وغالية فهو كثير وما لا فلا وبعضهم اعتبر الكثرة بربع العضو الكبير فقال لو طيب ربع الساق او الفخذ يلزم الدم وان كان اقل يلزم الصدقة وقال شيخ الاسلام ان كان الطيب في نفسه قليلا فالعبرة للعضو الكامل وان كان كثيرا لا يعتبر العضو اه ملخصا وهذا توفيق بين الاقوال الثلاثة حتى لو طيب بالقليل عضوا كاملا او بالكثير ربع عضو لزوم الدم والا فصدقة وصححه في المحيط وقال في الفتح ان التوفيق هو التوفيق ورجح في البحر الاول وهو ما في المتون فافهم هذا وقال في السمرنبالية قوله كالرأس بيان للمراد

فيجب على ناثم غطي
رأسه (ان طيب عضوا)
كاملا ولو فقه

من العضو فليس كاعضاء العورة فلا تكون الاذن مثلا عضوا مستقلا اه وكذا قال ابن
الكمال ان المراد الاحتراز عن العضو الصغير مثل الانف والاذن لما عرفت ان من اعتبر في حد
الكثرة العضو الكامل قيده بالكبير اه ثم ما ذكر من ان فيادون الكامل صدقة هو قوفيهما
وقال محمد يجب بقدره فان بلغ نصف العضو تجب صدقة قدر نصف قيمة الشاة اربعة ارباع
وهكذا قال في البحر واختاره الامام الاسييجاني مقتصر عليه بالانقل خلاف (قوله) بأكل
طيب (اي خالص بلا خلط وبلا طبخ والا فسيأتى حكمه) (قوله كثير) هو ما يلتزق بكثرفه
فعليه الدم قال في الفتح وهذه تشهد لعدم اعتبار العضو مطلقا في لزوم الدم بل ذاك اذا لم يبلغ
مبلغ الكثرة في نفسه على ما قدمناه اه بحر اي فان لزوم الدم بالطيب الكثير هنا وان لم يبلغ
جميع النعم يشهد لما مر من التوفيق وبه يظهر ان قول الشارح ولو فقه بعد قوله عضوا كاملا
فيه ما فيه فانه يوهم ان المراد بالكثير هنا ما يعي جميع النعم تأمل (قوله) أو ما يبلغ عضو الخ
عطف على عضوا اي او طيب مواضع لو جمعت تبلغ عضوا كاملا فانه يجب عليه الدم والظاهر
اعتبار بلوغ اصغر عضو من الاعضاء المطيبة كما اعتبروه بانكشاف العورة لكن بعد كون
ذلك الاصغر عضوا كبيرا لما علمت من ان الصغير لا يجب فيه الدم الا اذا كان الطيب كثيرا
على ما مر من التوفيق (قوله فكل طيب) اي طيب مجلس من تلك المجالس ان شمل عضوا
واحدا أو اكثر (قوله كثر) سواء كفر الاول ام لا عندها وقال محمد عليه كفارة واحدة
مالم يكفر الاول بحر (قوله لتركه) لان ابتداءه كان محظورا فيكون لبقائه حكم ابتداءه
بحر (قوله المطيب اكثره) ظاهره ان المعتبر اكثر الثوب لا كثرة الطيب وقد تنوع في ذلك
الشرب لبلالية مع انه ذكر فيها وفي الفتح وغيره ان المعتبر كثرة الطيب في الثوب وان ارجع فيه
العرف حتى انه في البحر جعل هذا مرجحا للقول الثاني من الاقوال الثلاثة المارة لانه يعي البدن
والثوب قلت لكن نقلوا عن المجرد ان كان في ثوبه شبر في شبر فكث عليه يوما يطعم نصف صاع
وان كان اقل من يوم فقبضة قال في الفتح يفيد التخصيص على ان الشبر في الشبر داخل في القليل
اه اي حيث اوجب به صدقة لادما ومع هذا يفيد اعتبار الكثرة في الثوب لافي الطيب الا انه
لا يفيد ان المعتبر اكثر الثوب بل ظاهره ان ما زاد على الشبر كثير موجب للدم لكثرة الطيب
حينئذ عرفنا فرجع الى اعتبار الكثرة في الطيب لافي الثوب وعلى هذا فيمكن اجراء التوفيق
المر هنا ايضا بأن الطيب اذا كان في نفسه كثيرا لزم الدم وان اصاب من الثوب اقل من
شبر وان كان قليلا لا يلزم حتى يصيب اكثر من شبر في شبر وربما يشير اليه قولهم لو ربط
مسكا أو كافورا أو غبرا كثيرا في طرف ازاره أو ردائه لزمه دم اي ان دام يوما ولو قليلا فصدقة
فتأمل (قوله) فيشترط للزوم الدم) أفرد الدم لان المراد بالثوب ثوب المحرم من ازار أو رداء
اما لو كان مخيطا فيجب بدوام لبسه دم آخر سكت عن بيانه لانه سيأتى (قوله) دوام لبسه يوما
اشار بتقدير الطيب في الثوب بالزمان الى الفرق بينه وبين العضو فانه لا يعتبر فيه الزمان حتى
لو غسله من ساعته فالدم واجب كما في الفتح بخلاف الثوب (قوله) أو خضب رأسه) اي مثلا
والا فلو خضبت يدها أو خضب لحيته بخناء وجب الدم ايضا كما حرره في النهر على خلاف ما في
البحر (قوله بخناء) بالمد منونا لانه فعال لا فعلاء لئيم صرفة ألف التأنيث فتح وصرح به مع

بأكل طيب كثير أو ما يبلغ
عضوا لوجع والبدن كله
كعضو واحد ان اتحاد المجلس
والا فكل طيب كفارة
ولو ذبح ولم يزل له لزمه دم
آخر لتركه واما الثوب
المطيب اكثره فيشترط
للزوم الدم دوام لبسه يوما
(او خضب رأسه بخناء)
رقيق

دخوله في الطيب للاختلاف فيه بحر (قوله أما المتلبد الخ) التلبيد ان يأخذ شيئاً من الخطمى والآس والصمغ فيجعله في اصول الشعر ليتلبد بحر فالمناسب ان يقول اما التخين قال في الفتح فان كان نخينا فلبد الرأس ففيه دمان للطيب والتغطية ان دام يوماً وليلة على جميع رأسه او ربه اه اما لو غطاه اقل من يوم فصدقة وهذا في الرجل أما المرأة فلا تمنع من تغطية رأسها واستشكل في الشرب لالة الزام الدم بالتغطية بالحناء بقولهم ان التغطية بما ليس بمعتاد لا توجب شيئاً وقد يجاب بأن التغطية بالتلبيد معتادة لاهل البوادي لدفع الشعث والوسخ عن الشعر وقد فعله صلى الله تعالى عليه وسلم في احرامه واستشكله في البحر بأنه لا يجوز استصحاب التغطية الكائنة قبل الاحرام بخلاف الطيب لكن اجاب المقدسي بأن التلبيد الذي فعله عليه الصلاة والسلام يجب حمله على ما هو سائغ وهو اليسير الذي لا تحصل به تغطية قلت وعليه يحمل ما في الفتح عن رشيد الدين في مناسكه وحسن ان يلبد رأسه قبل احرامه (قوله أو ادهن) بالتشديد اى دهن عضواً كاملاً لباب و ذكر شارحه ان بعضهم اعتبر كثرة الطيب بما يستكثره الناظر قال ولعل محله فيما لا يكون عضواً كاملاً على ما مرأى من التوفيق وانه في النوادر أوجب الدم بدهن ربع الرأس او اللحية وانه تفريع على رواية الربع في الطيب والصحيح خلافها (قوله لانهما اصل الطيب) باعتبار انه يلقي فيهما الانوار كالورد والبنفسج فيصيران طيباً ولا يخلوان عن نوع طيب ويقتلان الهوام ويلينان الشعر ويزيلان التفت والشعث بحر وهذا عند الامام وقال عليه صدقة (قوله بخلاف بقية الادهان) عبارة البحر واراد بالزيت دهن الزيتون والسمسم وهو المسمى بالشيرج فخرج بقية الادهان كالشحم والسمن اه ومقتضاه خروج نحو دهن اللوز ونوى المشمش فليتأمل (قوله فلو اكله) اى دهن الزيت او الحل وافرد الضمير لمكان او وهذا تفريع على مفهوم قوله ادهن (قوله او استعطه) اى استنشقه بانفه (قوله اتفاقاً) لانه ليس بطيب من كل وجه فاذا لم يستعمل على وجه التطيب لم يظهر حكم الطيب فيه (قوله ولو على وجه التداوى) لكنه يتخير بين الدم والصوم والاطعام على ما سياتى نهر (قوله ولو جعله) اى الطيب في طعام الخ اعلم ان خلط الطيب بغيره على وجوه لانه اما ان يخلط بطعام مطبوخ او لا ففي الاول لا حكم للطيب سواء كان غالباً ام مغلوباً وفي الثانى الحكم للغلبة ان غلب الطيب وجب الدم وان لم تظهر رائحته كما في الفتح والافلاشى عليه غير انه اذا وجدت معه الرائحة كره وان خلط بمشروب فالحكم فيه للطيب سواء غلب غيره ام لا غير انه في غلبة الطيب يجب الدم وفي غلبة الغير تجب الصدقة الا ان يشرب مراراً فيجب الدم وبحث في البحر انه ينبغي التسوية بين الماء كول والمشروب المخلوط كل منهما بطيب مغلوب اما بعدم وجوب شئ اصلاً او بوجوب الصدقة فيهما وتماه فيه * (تنبيه) قال ابن امير حاج الحلبي لم أرهم تعرضوا بما اذا تعتبر الغلبة ولم يفصلوا بين القليل والكثير كافي كل الطيب وحده والظاهر انه ان وجد من المخلط رائحة الطيب كما قبل الخلط فهو غالب والا فمغلوب واذا كان غالباً فان أكل منه او شرب شيئاً كثيراً وجب عليه دم والكثير ما يعده العارف العدل كثيراً والقليل ما عده فان أكل ما يتخذ من الحلوى المبخرة بالعود ونحوه فلا شئ عليه غير انه ان وجدت الرائحة منه كره بخلاف الحلوى المضاف الى

اما التلبد ففيه دمان (او ادهن زيت او حل) بفتح المهملة الشيرج (ولو) كانا (خالصين) لانهما اصل الطيب بخلاف بقية الادهان (فلو أكله) او استعطه (او داوى به) جراحة او (شقوق رجله) او اقترفى اذنيه لا يجب دم ولا صدقة اتفاقاً (بخلاف المسك والغبر والغالبة والكافور ونحوها) مما هو طيب بنفسه (فانه يلزمه الجزاء بالاستعمال) ولو (على وجه التداوى) ولو جعله في طعام قد طبخ فلا شئ فيه وان لم يطبخ وكان مغلوباً

أجزائها المأورد والمسك فان في كل الكثير دما والقليل صدقة اه نهر قلت لكن قول الفتح
 المار في غير المطبوع وان لم تظهر رائحته يفيد اعتبار الغلبة بالاجزاء لا بالرائحة وقد صرح به
 في شرح الباب ثم الظاهر انه اراد بالخلوى الغير المطبوخة والافلمطبوخ لا تفصيل فيه كما علمت
 تأمل هذا حكم الماء كحول والمشروب واما اذا خلط بما يستعمل في البدن كاشنان ونحوه ففي
 شرح الباب عن المنتقى ان كان اذا نظرا اليه قلوا هذا اشنان فعليه صدقة وان قالوا هذا طيب
 عليه دم **(قوله كره)** اي ان وجدت معه الرائحة كما مر **(قوله او لبس مخيطا)** تقدم
 تعريفه في فصل الاحرام **(قوله لبسا معتادا)** بان لا يحتاج في حفظه عند الاشتغال بالعمل
 الى تكلف وضده ان يحتاج اليه بأن يجعل ذيل قميصه مثلاً اعلى وجبيه اسفل شرح الباب
(قوله او وضعه الخ) اي لو اتى القباء على كتفيه ولم يدخل فيه يديه ولم يزره لاشئ عليه الا
 الكراهة وتقدم تمام الكلام في فصل الاحرام **(قوله او ستر رأسه)** اي كاه اوربعه ومثله
 الوجه كما يأتي بخلاف ما لو عصب نحو يده وعطفه على لبس المخيط لان الستر قد يكون بغيره
 كالرداء والشاش أفاده في النهر **(قوله بمعتاد)** اي بما يقصد به التغطية عادة **(قوله اجانة)**
 بكسر الهمزة وتشديد الجيم اي مركن شرح الباب وكطاسة وضست **(قوله او عدل)** بكسر
 العين وقد تفتح اي احشق حمل الدابة شرح الباب وقيد العدل في البحر والمنح بالمشغول بل
 لا يسمى عدلاً الا بذلك لانه حينئذ يعادل به قرينه فلذا أطلقه هنا رحتي قلت لكني لم أرفي
 البحر والمنح التقييد بما ذكره فلترجع نسخة اخرى **(قوله يوما كاملاً او ليلة)** الظاهر ان المراد
 مقدار احدهما فلو لبس من نصف النهار الى نصف الليل من غير انفصال او بالعكس لزمه دم
 كما يشير اليه قوله وفي الاقل صدقة شرح الباب **(قوله وفي الاقل صدقة)** اي نصف صاع من
 برو شمل الاقل الساعة الواحدة اي الملكية ومادونها خلافا لما في خزانة الاكل انه في ساعة
 نصف صاع وفي اقل من ساعة قبضة من بر اه بخر ومشي في الباب على ما في الخزانة واقره
 شارحه واعترض بمخالفته لما ذكره الفقهاء * (تنبيه) * ذكر بعض شراح المناسك لو احرم
 بنسك وهو لبس المخيط واكمله في اقل من يوم وحل منه لم أر فيه نصا صريحاً ومقتضى
 قولهم ان الارتفاق الكامل الموجب للدم لا يحصل الا بلبس يوم كامل ان تلزمه صدقة ويحتمل
 ان يقال ان التقدير باليوم باعتبار كمال الارتفاق انما هو فيما اذا طال زمن الاحرام اما اذا قصر
 كما في مسئلتنا فقد حصل كمال الارتفاق فينبغي وجوب الدم ولكن مع هذا لا بد من نقل
 صريح **(قوله وان نزع ليلاً واعاده نهارة)** ومثله العكس كما في شرح الباب **(قوله ولو)**
 جميع ما يلبس (مبالغة على قوله او لبس مخيطا اي لوجع اللباس من قميص وقباء وعمامة
 وقلنسوة وسراويل وخف ولبس يوماً فعليه دم واحد ان اتحد السبب كما في الباب اي ان كان
 لبس الكل لضرورة او لغيرها فلو اضطر للبعض تعدد الدم كما يأتي وظاهر ما ذكرناه لا يلزم لبس
 الكل في مجلس واحد خلافا لما قيده به القاري بل يكفي جمعها في يوم واحد ويدل عليه قوله في
 الباب ويتحد الجزاء مع تعدد اللبس بامور منها اتحاد السبب وعدم العزم على الترك عند
 النزاع ووجع اللباس كله في مجلس او يوم اه اي مع اتحاد السبب كما علمت اما لو لبس البعض
 في يوم والبعض في يوم آخر تعدد الجزاء وان اتحد السبب **(قوله مالم يعزم على الترك)** فان نزع

كره اكله كشتم طيب وتفتح
 (او لبس مخيطا) لبسا معتادا
 ولو اتزره او وضعه على
 كتفيه لاشئ عليه (او ستر
 رأسه) بمعتاد اما بحمل
 اجانة او عدل فلاشئ عليه
 (يوماً كاملاً) او ليلة كاملة
 وفي الاقل صدقة (والزائد)
 على يوم كاليوم وان نزع
 ليلاً واعاده نهارة ولو جميع
 ما يلبس (مالم يعزم على
 الترك) للبس (عند النزاع
 فان عزم عليه) اي الترك
 (ثم لبس تعدد الجزاء
 كفر للاول او لا وكذا)
 يتعدد الجزاء (لبس يوماً
 فارق دماً) للبس (ثم دام
 على لبسه يوماً آخر فعليه
 الجزاء) ايضاً لانه محظور
 فكان لدوامه حكم الابتداء
 ودوام اللبس بعدما احرم
 وهو لابس

على قصد ان يلبسه ثانيا او يلبس بدله لا يلزمه كفارة اخرى لتداخل لبسه وجعلهما لبسا واحدا حكما شرح اللباب **(قوله)** كانشائه بعده اي في وجوب الدم ان دام يوما اوليلة وفيه اشارة الى صحة احرامه وهو لا يلبس بلا عذر خلافا لما يعتقده العوام لان التجرد عن المحيط من واجبات الاحرام لامن شروط صحته **(قوله)** ولو تعدد سبب اللبس كما اذا كان به حمى فاحتاج الى اللبس لها فزال وصابه مرض آخر او حمى غيرها ولبس فعليه كفارتان كفر للاول اولا واذا حصره العدو فاحتاج الى اللبس للقتال اياما يلبسها اذا خرج وينزعها اذا رجع فعليه كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العدو فان ذهب وجاء عدو غيره لزمه كفارة اخرى ومقتضى ذلك كما قال الحلبي انه اذا لبس لدفع برد ثم صار ينزع ويلبس لذلك ثم زال ذلك البرد وصابه برد آخر فلبس لذلك انه يجب عليه كفارتان بحر **(قوله)** ولو اضطر الخ تخصيص لما قبله من تعدد الجزاء بتعدد السبب قال في الذخيرة والاصل في جنس هذه المسائل ان الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر جنابة مبتدأة وفي اللباب فان تعدد السبب كما اذا اضطر الى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة نحو ان يحتاج الى قميص فلبس قميصين او قميصا وجبة او يحتاج الى قلنسوة فلبسها مع العمامة فعليه كفارة واحدة يتخير فيها قال شارحه وكذا اذا لبسهما على موضعين لضرورة بهما في مجلس واحد بان لبس عمامة وخفا بعذر فيهما فعليه كفارة واحدة اه وان لبسهما على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما اذا اضطر الى لبس العمامة فلبسها مع القميص مثلا او لبس قميصا للضرورة وخفين لغيرها فعليه كفارتان كفارة الضرورة يتخير فيها وكفارة الاختيار لا يتخير فيها اه **(قوله)** لزمه دم واثم لزوم الدم باحدهما والاثم بالآخر والمناسب التعبير بلزوم الكفارة الخيرة كما قدمناه لانه حيث كان بعذر لا يتعين الدم كما سيأتي ولزوم كفارة واحدة في لبس العمامة مع القلنسوة كما في القميصين هو المنصوص عليه كما مر عن اللباب ومثله في الفتح والمعراج خلافا لما في البحر من التفرقة بينهما كما نبه عليه في الشرنبلالية وما ذكر من لزوم الاثم نبه عليه في البحر عن الحلبي ثم قال فليحفظ هذا فان كثيرا من المحرمين يغفل عنه كما شاهدناه **(قوله)** ولو تيقن الخ اما لو استمر مع الشك في زوالها فلا شيء عليه بحر **(قوله)** كفر اخرى اي بالتخير ان دام يوما بعد التيقن **(قوله)** كالكل هو المشهور من الرواية عن ابي حنيفة وهو الصحيح على ما قاله غير واحد شرح اللباب **(قوله)** ولا بأس بتغطية اذنيه وقفاه وكذا بقية البدن الا الكفين والتقدمين للمنع من لبس القفازين والجوربين ومر تمامه في فصل الاحرام **(قوله)** بلا ثوب كذا في الفتح والبحر والظاهر انه لو كان الوضع بالثوب ففيه الكراهة التحريمية فقط لان الانف لا يبلغ ربع الوجه افاده ط **(قوله)** اي ازال اي اراد بالخلق الازالة بالموسى او غيره مختارا اولا فلو ازاله بالنورة او نتف لحيته او احترق شعره بنخذه او مسه بيده وسقط فهو كالخلق بخلاف ما اذا تناسثر شعره بالمرض او النار بحر عن المحيط قلت وشمل ايضا التقصير كما في اللباب قال شارحه وصرح به في الكافي والكرمانى وهو الصواب قياسا على التحال ووقع في الكفاية شرح الهداية ان التقصير لا يوجب الدم اه **(قوله)** ربع رأسه الخ هذا هو الصحيح المختار الذي عاينه جمهور اصحاب المذهب وذكر الطحاوى في مختصره

كانشائه بعده ولو مكرها
او نائما ولو تعدد سبب
اللبس تعدد الجزاء ولو
اضطر الى قميص فلبس
قميصين او الى قلنسوة
فلبسها مع عمامته لزمه
دم واثم (ولو تيقن زوال
الضرورة) فاستمر كفر
اخرى وتغطية ربع الرأس
او الوجه كالكل ولا بأس
بتغطية اذنيه وقفاه ووضع
يديه على انفه بلا ثوب
(او حلق) اي ازال (ربع
رأسه) او ربع لحية (او
حلق

ان في قول ابي يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يخلق اكثر رأسه شرح الباب وان كان اصابع
 ان بلغ شعره ربع رأسه فعليه دم والا فصدقة وان بلغت لحية الغاية في الخفة ان كان قدر ربعها
 كاملة فعليه دم والا فصدقة لباب واللحية مع الشارب عضو واحد فتح (قوله محاجه) هي
 موضع الحجامة من العنق كما في البحر (قوله والا فصدقة) اي وان لم يحتجم بعد الحلق فالواجب
 صدقة (قوله كما في البحر عن الفتح) قال في النهر لم أر دلك في نسختي من الفتح اه قالت كأنه سقط
 من نسخته والا فقدر أيتيه في الفتح واستشهد له بقول الزياي ان حلقه لمن لم يحتجم مقصود وهو
 المعتبر بخلاف الحلق غيرها (قوله كلها) اي كل الثلاثة وانما قيد به لان الربع من هذه الاعضاء
 لا يعتبر بالكل لان العادة لم تجر فيها بالاقتصار على البعض فلا يكون حلق البعض ارتفاقا كاملا
 بخلاف ربع الرأس واللحية فانه معتاد لبعض الناس وما في المحيط من ان الاكثر من الرقبة
 كالكل لان كل عضو لا نظير له في البدن يقوم اكثره مقام كله ضعيف وكذا ما في الخانية من
 ان الابط اذا كان كثير الشعر يعتبر الربع لوجوب الدم والا فلاكثر والمذهب ما ذكره المصنف
 من اعتبار الربع في الرأس واللحية والكل في غيرها في لزوم الدم بخر مایضا وذكر في الباب
 مثل الثلاثة ما لو حلق الصدر أو الساق أو الركبة أو الفخذ أو العضد أو الساعد فعليه دم
 وقيل صدقة وان حلق اقله فصدقة ولا يقوم الربع منها مقام الكل اه قال شارحه يشير
 بقوله وقيل صدقة الى ما في المبسوط متى حلق عضوا مقصودا بالحلق فعليه دم وان حلق
 ما ليس بمقصود فصدقة ثم قال ومما ليس بمقصود حلق شعر الصدر والساق ومما هو مقصود
 حلق الرأس والابطين ومثله في البدائع والتمرتاشي وفي النخبة وما في المبسوط هو الاصح وقال
 ابن الهمام انه الحق اه والحاصل ان كل واحد من الثلاثة اعني الابط والعانة والرقبة مقصود
 بالحلق وحده فيجب به دم لكن لا يقوم رابعه مقام كله لما مر بخلاف الصدر والساق ونحوهما
 فيجب بهما صدقة قال في الفتح لان القصد الى حلقهما انما هو في ضمن غيرها اذ ليست
 العادة تنويز الساق وحده بل تنويز المجموع من الصلب الى القدم فكان بعض المقصود
 بالحلق قال في البحر فعلى هذا فالتقييد بالثلاثة الاحتراز عن الصدر والساق مما ليس بمقصود
 واعلم ان المتفرق من الحلق يجمع كالطيب فلو حلق ربع رأسه من مواضع متفرقة فعليه دم
 لباب وسيأتى ان في حلق الشارب صدقة * (تنبیه) * ذكر الحلق في الابطين تبعا للجامع
 الصغير ايماء الى جوازه وان كان التثنية هو السنة ولذا عبر به في الاصل واختلف في المسنون
 في الشارب هل هو القص او الحلق والمذهب عند بعض المتأخرين من مشايخنا انه القص قال
 في البدائع وهو الصحيح وقال الطحاوي القص حسن والحلق احسن وهو قول علمائنا
 الثلاثة نهر قال في الفتح وتفسير القص ان يقص حتى ينتقص عن الاطار وهو بكسر الهمزة ملحق
 الجلدة واللحم من الشفة وكلام صاحب الهداية على ان يحاذيه اه واما ظرف الشارب وهما
 السبيلان فليلهما منه وقيل من اللحية وعليه فقيل لا بأس بتركهما وقيل يكره لما فيه
 من التشبه بالاعاجم واهل الكتاب وهذا اولى بالصواب وتماه في حاشية نوح ورجح في البحر
 ما قاله الطحاوي ثم قال واعفاء اللحية اي الوارد في الصحيحين تركها حتى تكث وتكثر
 والسنة قدر القبضة فما زاد قطعه اه وتماه فيما علقناه عليه ومر بعض ذلك في كتاب

(محاجه) يعني واحتجم
 والا فصدقة كما في البحر
 عن الفتح (او) حلق
 (احدى ابطيه او عانته
 او رقبته) كلها (او قص
 اظفار يديه او رجليه)
 او الكل (في مجلس واحد)
 فلو تعدد المجلس تعدد
 الدم الا اذا اتحد المحل

الصوم واما العانة ففي البحر عن النهاية ان السنة فيها الحلق لما جاء في الحديث عشر من السنة منها الاستحداد وتفسيره حلق العانة بالحديد **(قوله كحلق ابطيه في مجلسين)** كون ذلك من اتحاد المحل بخلاف قص اظفار اليدين مشكل ومع هذا فلا رواية فيه كذا كره في العناية اي بل هو من تخريج بعض مشايخ المذهب ان كان احد نقل ان فيه دما واحدا كما هو مقتضى صنيع الشارح ولم أر من صرح بذلك واجاب في العناية عن الاشكال على تقدير ثبوت الرواية بأن ثمة يوجب اتحاد المحال وهو التنوير فانه لو نور جميع البدن لم تلزمه الا كفارة واحدة والحاق مثل التنوير وليس في صورة النزاع اي مسألة القص ما يجمعها كذلك اه وفيه ان القص كذلك على انه يلزم منه انه لو تعدد محل الحلق واختلف المجلس يجب فيه كفارة مع انه يجب لكل مجلس موجب جنائته كما صرح به في البحر وغيره **(قوله اورأسه في اربعة)** اي بأن حلق في كل مجلس ربعمائة فيه دم واحد اتفاقا ما يكفر للاول شرح الباب **(قوله لوجوبه بالشروع)** اشار الى ان الحكم كذلك في كل طواف هو تطوع فيجب الدم لو طافه جنبا والصدقة لو محدثا كما في الشرنبلالية عن الزيلعي وافاد ان الكفارة تجب بترك الواجب الاصطلاحي بلا فرق بين الاقوى والاضعف فانما وجب بالشروع دون ما وجب بإيجابه تعالى كطواف الصدر لا اشتراكهما في الوجوب الثابت بالدليل الظني بخلاف الطواف الفرض الثابت بالقطعى فلذا وجبت فيه مع الجنابة بدنة اظهارة للتفاوت من حيث الثبوت فافهم **(قوله اوللفرض محدثا)** قيد بالحدث لان الطواف مع نجاسة الثوب او البدن مكروه فقط وما في الظهيرية من استحباب الدم في نجاسة كل الثوب لاصل له في الرواية واشار الى انه لو طاف عريانا قدر ما لا تجوز الصلاة معه يلزمه دم لترك الستر الواجب وقيد بالفرض وهو الاكثر لانه لو طاف اقله محدثا ولم يعد وجب عليه لكل شوط نصف صاع الا اذا بلغت قيمته دما فينقص منه ما شاء بحر **(قوله ولو جنبا فبدنة)** اما لو طاف اقله جنبا ولم يعد وجب عليه شاة فان أعاد وجبت عليه صدقة لكل شوط نصف صاع لتأخير الاقل من طواف الزيارة بحر لكن في الباب لو طاف اقله جنبا فعليه لكل شوط صدقة وان أعاده سقطت تأمل **(قوله ان لم يعد)** اي الطواف الشامل للقدم والصدر والفرض فان أعاده فلا شيء عليه فانه متى طاف اي طواف مع اي حدث ثم أعاده سقط موجه اه ح قلت لكن اذا أعاد طواف الفرض بعد ايام النحر لزمه دم عند الامام للتأخير وهذا ان كانت الاعادة لطوافه جنبا او افلاشي عليه كما لو أعاده في ايام النحر مطلقا كما في الهداية ومشى عليه في البحر وصححه في السراج وغيره وزعم في غاية البيان انه سهو لتصريح الرواية في شرح الطحاوي بلزوم الدم بالتأخير مطلقا واجاب في البحر بأن هذه رواية أخرى * (تنبيه) * من فروع الاعادة ما ذكره في الباب لو طاف للزيارة جنبا وللصدر طاهرا فان طاف للصدر في ايام النحر فعليه دم لترك الصدر لانه انتقل الى الزيارة وان طاف للزيارة ثانيا فلا شيء عليه اي لانتقال الزيارة الى الصدر وان طاف للصدر بعد ايام النحر فعليه دمان دم لترك الصدر اي لتحوله الى الزيارة ودم لتأخير الزيارة وان طاف للصدر ثانيا سقط عنه دمه وان طاف للزيارة محدثا وللصدر طاهرا فان حصل الصدر في ايام النحر انتقل الى الزيارة ثم ان طاف للصدر ثانيا فلا شيء عليه والافعليه دم لتركه وان حصل بعد ايام

كحلق ابطيه في مجلسين او رأسه في اربعة (او يد أو رجل) اذا الربع كالكل (او طساف للقدم) لوجوبه بالشروع (او للصدر جنبا) او حائضا (او للفرض محدثا) ولو جنبا فبدنة ان لم يعد

النحر لا ينتقل وعليه دم لطواف الزيارة محدثا ولو طاف للزيارة محدثا وللصدر جنبا فعليه دمان
(قوله والاصح وجوبها) اى وجوب الاعادة المفهومة من قوله بعده وهذا ايضا شامل
 للقدوم والصدر والقرض قال في البحر لو طاف للقدوم جنبا لزمه الاعادة اه واذا وجبت
 الاعادة في القدوم ففي الصدر والقرض اولى اه ح * (تنبيه) * قال في البحر الواجب احد
 شيئين اما الشاة او الاعادة والاعادة هي الاصل مادام بمكة ليكون الجابر من جنس المحبور فهي
 افضل من الدم واما اذا رجع الى اهله ففي الحدث اتفقوا على ان بعث الشاة افضل من
 الرجوع وفي الحناية اختار في الهداية ان الرجوع افضل لما ذكرنا واختار في المحيط ان
 البعث افضل لمنفعة الفقراء واذا رجع للاول يرجع باحرام جديد بناء على انه حل في حق
 النساء بطواف الزيارة جنبا فاذا أحرم بعمرة يبدأ بها ثم يطوف للزيارة ويلزمه دم لتأخيرته عن
 وقته **قوله** وان المعتبر الاول عطف على وجوبها وهذا ما ذهب اليه الكرخي وصححه في
 الايضاح خلافا للرازي وهذا في الجنابة اما في الحدث فالمعتبر الاول اتفاقا سراج وقوله فلا
 تجب الحج بيان لثمره الخلاف فعلى قول الرازي تجب اعادة السعي لان الطواف الاول قد انفسخ
 فكأنه لم يكن سراج فقوله في البحر لثمره للخلاف الواقع **(قوله وفي الفتح الحج)** عزاه الى
 المحيط ونقله في الشرنبلالية ومثله في الباب حيث قال ولو طاف للعمرة كله او اكثره أو أقله ولو
 شوطا جنبا او حائضا أو نفساء أو محدثا فعليه شاة لا فرق فيه بين الكثير والقليل والجنب
 والمحدث لانه لا مدخل في طواف العمرة للبدنة ولا للصدقة بخلاف طواف الزيارة وكذا لو ترك
 منه اى من طواف العمرة أقله ولو شوطا فعليه دم وان أعاده سقط عنه الدم اه لكن في البحر
 عن الظهيرية لو طاف أقله محدثا وجب عليه لكل شوط نصف صاع من خبطة الا اذا بلغت
 قيمته دما فينقص منه ماشاء اه ومثله في السراج والظاهر انه قول آخر ففهم واماماسيا تى
 من قول المصنف وكل ما على المفرد به دم بسبب جنابته على احرامه فعلى القارن دمان وكذا
 الصدقة وذكر الشارح هناك ان المتمتع كالقارن فلا يرد على ما هنا وان كانت جنابة متمتع على
 احرام الحج واحرام العمرة لان المراد هناك الجنابة بفعل نى من محظورات الاحرام بخلاف
 ترك شىء من الواجبات كما سيأتى في كلام الشارح وهنا الجنابة بترك واجب الطهارة فلا ينافى
 وجوب الصدقة في العمرة بفعل المحذور ولهذا لم يعمم في الباب بل قال لا مدخل في طواف
 العمرة للصدقة وان اطاق الشارح العبارة تبعا للفتح فتنبه **(قوله او أفاض من عرفة الحج)** بان
 جاوز حدودها قبل الغروب والافلا شىء عليه كفى الباب **(قوله ولو بند بعيره)** التذقيح النون
 وتشديد الدال المهملة الهروب ح قل في الباب ولو ندبه بعيره فخرجه من عرفة قبل الغروب
 لزمه دم وكذا لو ند بعيره فتبعه لاخذه اه قال شارحه القارى وفيه ان ترك الواجب لعذر
 مسقط للدم اه واجيب بأنه يمكن التدارك بالعود وهو مسقط للدم قلت الاحسن الجواب بما
 قدمناه اول الباب من ان المراد بالعدر المسقط للدم ما لا يكون من قبل العباد وسيأتى توضيحه
 في الاحصار **(قوله والغروب)** قصد بهذا العطف بيان ان مرادهم بالامام الغروب لما بينهما
 من الملازمة فان الامام لما كان الواجب عليه النفر بعد الغروب كان النفر معه نفرا بعد الغروب
 والا فلو غربت فنفروا ولم ينفر الامام لاشى عليهم ولو نفر الامام قبل الغروب فتابعوه

والاصح وجوبها في الجنابة
 وندها في الحدث وان
 المعتبر الاول والثاني جابر
 له فلا تجب اعادة السعي
 جوهرية وفي الفتح لو طاف
 للعمرة جنبا او محدثا فعليه
 دم وكذا لو ترك من طوافها
 شوطا لانه لا مدخل
 للصدقة في العمرة (او
 افاض من عرفة) ولو بند
 بعيره (قبل الامام)
 والغروب ويسقط الدم
 بالعود

كان عليه وعليهم الدم وذلك لان الوقوف في جزء من الليل واجب فتركه يلزم الدم كافي البحر ح
(قوله ولو بعده في الاصح) اذا عاد بعده فظاهر الرواية عدم السقوط وصح القدوري رواية
 ابن شجاع عن الامام انه يسقط وافاد انه لو عاد قبل الغروب يسقط الدم على الاصح بالاولى
 كما في البحر فافهم وفي شرح النقاية للقارى ان الجمهور على ان ظاهر الرواية هو الاصح ولو
 عاد قبل الغروب فالأظهر عدم السقوط لان استدامة الوقوف الى الغروب واجب فيفوت
 بفوت البعض اه قلت وذكر ابن الكمال في شرحه على الهداية ما حاصله ان الشراح هنا
 أخطوا في نقل الرواية لما في البدائع انه لو عاد قبل الغروب وقبل نفر الامام سقط عندنا خلافا
 لزفر وان عاد قبل الغروب بعد ما خرج الامام من عرفة روى ابن شجاع عن الامام انه يسقط
 واعتمده القدوري وذكر في الاصل عدمه ولو عاد بعد الغروب لا يسقط بلا خلاف لتقرر
 الواجب فلا يحتمل السقوط بالعود اه **(قوله سبع الفرض)** بفتح السين والفرض بمعنى
 المفروض صفة لمحدوف اي الطواف الفرض او على تقدير مضاف اي طواف الفرض لقول
 الوقاية او آخر طواف الفرض او ترك اقله وعلى كل فاضافة سبع على معنى اللام ولا يصح
 جعلها بيانية على معنى سبع هي الفرض لان الفرض في اشواط الطواف اكثر السبع لاكلها
 وان قال المحقق ابن الهمام ان الذي ندين الله تعالى به ان لا يجزئ اقل من السبع ولا يجبر بعضه
 بشئ فانه من ابحاثه المخالفة لاهل المذهب قاطبة كما في البحر وقد قال تليذه العلامة قاسم ان
 ابحاثه المخالفة للمذهب لا تعتبر فافهم **(قوله حتى لو طاف للصدر)** اي مثلاً لان أي طواف
 حصل بعد الوقوف كان للفرض كما قدمناه شربلاية وأفاد ذلك بقوله يعني ولم يطف غير
(قوله ثم ان بقى اقل الصدر) اي ان بقى عليه اقل اشواط الصدر وهو قدر ما انتقل منه الى
 الركن بأن ترك من الفرض ثلاثة اشواط وطاف للصدر سبعة فانه ينتقل منها ثلاثة لطواف
 الفرض وتبقى هذه الثلاثة عليه من طواف الصدر فيلزمه لها صدقة اما لو كان طاف للصدر
 ستة وانتقل منها ثلاثة يبقى عليه اكثر الصدر وهو أربعة فيلزمه لها دم ثم هذا ان لم يكن
 آخر طواف الصدر الى آخر ايام التشريق والالزمه مع الصدقة او الدم صدقة اخرى لتأخير
 اقل الفرض عند الامام لكل شوط نصف صاع من بر خلافا لهما كما في البحر ومثله في التاترخانية
 والقهستاني واللباب لكن في الشربلاية عن الفتح وان كان ترك اقله اي اقل طواف الفرض
 لزمه للتأخير دم وصدقة للمترك من الصدر اه فوجب دماً لتأخير الاقل كما ترى فتأمل
(قوله بقى محرماً) فان رجع الى اهله فعليه حتما ان يعود بذلك الاحرام ولا يجزئ عنه البديل
 لباب **(قوله في حق النساء)** لانه بالخلق حل له ما سواهن حتى يطوف **(قوله لزمه دم)** اي
 شاة او بدنة على ماسياً **(قوله الا ان يقصد الرفض)** اي فلا يلزمه بالثاني شئ وان تعدد
 المجلس مع ان نية الرفض باطلة لانه لا يخرج عنه الا بالاعمال لكن لما كانت المحظورات مستندة
 الى قصد واحد وهو تعجيل الاحلال كانت متحدة فكفاه دم واحد بحر قال في اللباب واعلم ان
 المحرم اذا نوى رفض الاحرام فجعل يصنع ما يصنعه الحلال من لبس الثياب والتطيب
 والخلق والجماع وقتل الصيد فانه لا يخرج بذلك من الاحرام وعليه ان يعود
 كما كان محرماً ويجب دم واحد لجميع ما ارتكب ولو كل المحظورات وانما يتعدد الجزاء

ولو بعده في الاصح غاية
 (او ترك اقل سبع الفرض)
 يعني ولم يطف غير حتى
 لو طاف للصدر انتقل الى
 الفرض ما يكمله ثم ان بقى
 اقل الصدر فصدقة والا
 قدم (وترك اكثره بقى
 محرماً) ابدافى حق النساء
 (حتى يطوف) فكلما جامع
 لزمه دم اذا تعدد المجلس
 الا ان يقصد الرفض فتح
 (او) ترك (طواف الصدر)

بتعدد الجنایات اذا لم ينو الرفض ثم نية الرفض انما تعتبر ممن زعم انه خرج منه بهذا القصد
 لجهله مسألة عدم الخروج واما من علم انه يخرج منه بهذا القصد فانها لا تعتبر منه اه قلت
 وما ذكر من ان نية الرفض باطلة وانه لا يخرج من الاحرام الا بالافعال محمول على ما اذا لم يكن
 مأمورا بالرفض كما سنده آخرا الجنایات ومن المأمور بالرفض المحصر بمرض او عدو لانه
 بذبح الهدى يحل ويرتفع احرامه على ماسياتى في بابه وسنده هناك ايضا ان كل من منع
 عن المضى في موجب الاحرام لحق العبد فانه يحلل بغير الهدى كالمرأة والعبد لو احرم ما بلا
 اذن الزوج والمولى فان لهما ان يحللاهما في الحال بلا ذبح وبما قدرناه اندفع ما في الشرب لالة
 حيث زعم المناقاة بين مامر من انه لا يخرج عن الاحرام الا بالافعال وبين مسألة تحليل المولى
 امته بخوص ظفر او جماع **(قوله او اربعة منه)** اما لو ترك أقله ففيه صدقة كما سيأتى
 * (تأنيده) * لم يصرحوا بحكم طواف القدوم لو شرع فيه وترك أكثره أو أقله والظاهر انه
 كالصدر لوجوبه بالشروع وقدمنا تمامه في باب الاحرام **(قوله ولا يتحقق الترك الا بالخروج**
من مكة) لانه مادام فيها لم يطالب به ما لم يرد السفر قال في البحر وأشار بالترك الى انه لو أتى
 بما تركه لا يلزمه شيء مطلقا لانه ليس بمؤقت اه اى ليس له وقت يفوت بفوته وقدمنا عن
 النهر واللباب انه لو نفر ولم يطف وجب عليه الرجوع ليطوف ما لم يجاوز الميقات فخير بين
 اراقة الدم والرجوع باحرام جديد بعمره ولا شيء عليه لتأخير **(قوله بلا عذر)** قيد للترك
 والركوب قال في الفتح عن البدائع وهذا حكم ترك الواجب في هذا الباب اه اى انه ان تركه
 بلا عذر لزمه دم وان بعذر فلا شيء عليه مطلقا وقيل فيما ورد به النص فقط وهذا بخلاف ما لو
 ارتكب محظورا كاللبس والطيب فانه يلزمه موجه ولو بعذر كما قدمناه اول الباب ثم لو
 أعاد السعي ماشيا بعد ما حل وحامع لم يلزمه دم لان السعي غير مؤقت بل الشرط ان يأتي به
 بعد الطواف وقد وجد بحر **(قوله أو الرمي كله)** انما وجب بتركه كله دم واحد لان الجنس
 متحد كما في الحلق والترك انما يتحقق بغروب الشمس من آخر ايام الرمي وهو الرابع لانه لم
 يعرف قرينة الا فيها ومادامت الايام باقية فلاعادة ممكنة فيرميها على التأليف ثم بتأخيرها
 يجب الدم عنده خلافا لهما بحر وبه علم ان الترك غير قيد لوجوب الدم بتأخير الرمي كله
 او تأخير رمي يوم الى ما يليه اما لو أخره الى الليل فلا شيء عليه كما مر تقريره في بحث الرمي **(قوله**
او في يوم واحد) ولو يوم النحر لانه نسك تام بحر **(قوله او الرمي الاول)** داخل فيما قبله كما
 علمت لكنه نص عليه تبعا للهداية لانه لو ترك جمره العقبة في بقية الايام يلزمه صدقة لانها أقل
 الرمي فيها بخلاف اليوم الاول فانها كل رمية رحمتي فافهم **(قوله او اكثره)** كأربع
 حصيات فما فوقها في يوم النحر أو إحدى عشرة فيما بعده وكذا لو أخر ذلك اما لو ترك أقل من
 ذلك أو أخره فعليه لكل حصاة صدقة الا ان يبلغ دما فينقص ماشاء لباب **(قوله اى اكثر**
رمي يوم) المفهوم من الهداية عود الضمير الى الرمي الاول وهو رمي العقبة في يوم النحر وهو
 المفهوم من عبارة المصنف ايضا لكن ما ذكره الشارح أفود **(قوله او حلق في حل بحج او**
عمرة) اى يجب دم لو حلق للحج او العمرة في الحل لتوقته بان كان وهذا عندها خلافا للثاني
(قوله في ايام النحر) متعلق بحلق بقيد كونه للحج ولذا قدمه على قوله او عمرة فيتقيد حلق

او اربعة منه) ولا يتحقق
 الترك الا بالخروج من مكة
 (او) ترك (السعي) او
 أكثره او ركب فيه بلا
 عذر (او الوقوف بجمع)
 يعنى مزدلفة (او الرمي كله
 او في يوم واحد او الرمي
 الاول او اكثره) اى اكثر
 رمي يوم (او حلق في حل
 بحج) في ايام النحر فلو
 بعدها

الحاج بالزمان ايضا وخالف فيه محمد وخالف ابو يوسف فيهما وهذا الخلاف في التضمين بالدم
 لا في التحلل فانه يحصل بالخلق في اى زمان او مكان فتح واما حلق العمرة فلا يتوقت بالزمان
 اجماعا هداية وكلام الدرر يوههم ان قوله في ايام النحر قيد للحج والعمرة وعزاه الى الزيلعي
 مع انه لا ايهام في كلام الزيلعي كما يعلم بمراجعته (قوله فدمان) دم للمكان ودم للزمان ط
 (قوله لاختصاص الخلق) اى لهما بالحرم وللحج في ايام النحر ط (قوله خرج) اى من الحرم
 (قوله ثم رجع من حل) اى قبل ان يخلق او يقصر في الحل (قوله وكذا الحاج الخ) فيه رد على
 صاحب الدرر وصدر الشريعة وابن كمال حيث اطلقوا وجوب الدم بخروجه قبل التحلل
 ثم رجوعه فان ذات الخروج من الحرم لا يلزم المحرم به شئ قال في الهداية ومن اعتمر فخرج
 من الحرم وقصر فعليه دم عندهما وقال ابو يوسف لاشئ عليه وان لم يقصر حتى رجع وقصر
 فلا شئ عليه في قولهم جميعا لانه اتى به في مكانه فلم يلزمه ضمانه اه قال في العناية ولو فعل
 الحاج ذلك لم يسقط عنه دم التأخير عند ابى حنيفة اه فقد نص على ان الدم الذى يلزم الحاج
 انما هو لتأخير الخلق عن ايام النحر ويفيد انه اذا عاد بعد ما خرج من الحرم وحلق فيه في ايام
 النحر لاشئ عليه وهذا لا يتوقف فيه من له ادنى المام بمسائل الفقه فليتبس له افاده في
 الشرنبالية (قوله او قبل الخ) حاصله ان دواعى الجماع كالمعاينة والمباشرة الفاحشة
 والجماع فيما دون الفرج والتقبيل واللمس بشهوة موجبة للدم انزل اولا قبل الوقوف او
 بعده ولا يفسد حجه شئ منها كما في الباب وشمل قوله قبل الوقوف او بعده ثلاث صور
 ما اذا كان قبل الوقوف والخلق او بعده قبل الخلق او بعد الوقوف والخلق قبل الطواف ففي
 الاولين حصل الفرق بين الدواعى والجماع لمقتضى وهو ان الجماع في الاولى مفسد لتعلق
 فساد الحج بالجماع حقيقة كما قال في البحر وانما لم يفسد الحج بالدواعى كفساد بها الصوم لان
 فساده معلق بالجماع حقيقة بالنص والجماع معنى دونه فلم يلحق به وفي الثانية موجب للبدنة
 لغاظ الجناية كما في البحر ولم يفسد لتمام حجه بالوقوف ولا شئ من ذلك في الدواعى واما الثالثة
 فاشترك الجماع ودواعيه في وجوب الشاة لعدم المقتضى للفرقة المذكورة لان الجماع هنا
 ليس جناية غليظة لوجود الحل الاول بالخلق فلذا لم تجب به بدنة ودواعيه ملحقة به في كثير
 من الاحكام فافهم * (تنبيه) * اطلق في التقبيل واللمس فعم ما لو صدرا في اجنبية او زوجته
 او أمته والظاهر ان الامر كالاجنبية وان توقف فيه الحموى واخرج بهما النظر الى فرج
 امرأة بشهوة فأمنى فانه لاشئ عليه كما لو تفكروا لو اطال النظر او تكرر وكذا الاحتلام لا
 يوجب شيا هندية ط (قوله في الاصح) لم أر من صرح بتصحيحه وكأنه أخذ من التصريح
 بالاطلاق في المبسوط والهداية والكافي والبدائع وشرح المجمع وغيرها كافي الباب ورجحه
 في البحر بان الدواعى محرمة لاجل الاحرام مطلقا فيجب الدم مطلقا واشترط في الجامع الصغير
 الا تزال وصححه قاضى خان في شرحه (قوله وانزل) قيد للمسئلتين فان لم ينزل فيهما فلا شئ
 عليه ط (قوله او اخر الحاج) قيده لان حاق المعتمر لا يتقيد بالزمان وكذا طوافه فلا يلزمه
 بتأخيرها شئ ط (قوله او طواف الفرض) اى كله أو اكثره فلو أخر اقله يجب صدقة وأشار
 الى انه لو أخر طواف الصدر لا يجب شئ فهستانى (قوله لتوقتهما) اى الخلق وطواف

فدمان (او عمرة) لاختصاص
 الخلق بالحرم (لا) د. (في
 معتمر) خرج (ثم رجع
 من حل) الى الحرم (م
 قصر) وكذا الحاج ان
 رجع في ايام النحر والا
 قدم للتأخير (او قبل)
 عطف على حاق (او لمس
 بشهوة انزل اولا) في
 الاصح واستمنى بكفه
 او جامع بهيمة وانزل (او
 اخر) الحاج (الخلق او
 طواف الفرض عن ايام
 النحر) لتوقتهما

الفرض بهاى بايام النحر عند الامام وهذا علة لوجوب الدم بتأخيرها قال فى الشر نبلاية
وهذا اذا كان تأخير الطواف بلاعذر حتى لو حاضت قبل ايام النحر واستمر بها حتى مضت
لا تبنى عليها بالتأخير وان حاضت فى اثنائها وجب الدم بالتفريط فيما تقدم كذا فى الجوهرية
عن الوجيز وافاد شيخنا انه لا تفريط لعدم وجوب الطواف عينا فى اول وقته ففى الزامها
بالدم وقد حاضت فى الاثناء نظر اه وتقدم تمامه فى بحث الطواف **(قوله)** او قدم نسكا على
آخر) اى وقد فعله فى ايام النحر لئلا يستغنى عنه بقوله قبله أو اخر الحلق الخ شر نبلاية **(قوله)**
فيجب الخ) لما كان قوله او قدم الخ بيانا لوجوب الدم بعكس الترتيب فرع عليه ان الترتيب
واجب مع بيان ما يجب ترتيبه وما لا يجب فافهم **(قوله)** لغير المفرد) اما هو فالذبح له مستحب
كامر **(قوله)** لكن لا شئ على من طاف) اى مفردا او غيره شرح الباب **(قوله)** قبل الرمي
والحلق) اى وكذا قبل الذبح بالاولى لان الرمي مقدم على الذبح فاذا لم يجب ترتيب الطواف
على الرمي لا يجب على الذبح **(قوله)** وقد تقدم) اى عند ذكر الواجبات **(قوله)** كما لا شئ على
المفرد الخ) فيجب تقديم الرمي على الحلق للمفرد وغيره وتقديم الرمي على الذبح والذبح على
الحلق لغير المفرد ولو طاف المفرد وغيره قبل الرمي والحلق لا شئ عليه لباب وكذا لو طاف قبل
الذبح كما علمت والحاصل ان الطواف لا يجب ترتيبه على شئ من الثلاثة وانما يجب ترتيب
الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا ذبح عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق
فقط **(قوله)** حلق قبل ذبحه) وكذا لو حلق قبل الرمي بالاولى بحر وانما وضع المسئلة فى
القارن لان المفرد لا شئ عليه فى ذلك لانه لا ذبح عليه فلا يتصور تأخير النسك وتقديمه
بالحلق قبله ابن كمال **(قوله)** كما حرره المصنف) اى تبعا لشيخه فى البحر **(قوله)** وبه) اى بما ذكر
من ان المذهب ان احاد الدمين للتأخير والآ خر للقران الذى هو دم شكر فافهم **(قوله)** ما توهمه
بعضهم) اى صاحب الهداية حيث قال دم بالحلق فى غير أوانه لان أوانه بعد الذبح ودم بتأخير
الذبح عن الحلق اه وقد خطأه شراح الهداية من وجوه * منها مخالفته لما نص عليه فى الجامع
الصغير من احاد الدمين للقران والآ خر للتأخير * ومنها انه يلزم منه ان يجب عليه خمسة
دماء على قول من يقول ان احرام العمرة لا ينتهى بالوقوف لان جنايته عن احرامين والتقديم
والتأخير جنايتان ففيهما اربعة دماء ودم القران واجاب فى البحر عن الاول بان ما مشى عليه
رواية اخرى غير رواية الجامع وان كان المذهب خلافه وعن الثانى بان التضاعف على القارن
انما يكون فيما اذا ادخل نقصا فى احرام عمرته والا فلا يجب الا دم واحدا لهذا اذا افاض القارن
قبل الامام او طاف للزيارة جنبا او محدثا لا يلزمه الا دم واحد لانه لا تعلق للعمرة بالوقوف
وطواف الزيارة وتام الكلام عليه وعلى الجواب عن بقية ما ورد عليه مبسوط فيه وفيما علقناه
عليه **(قوله)** اقل من عضو) اى ولو اكثره كما مر ط وهذا اذا كان الطيب قليلا على مامر
من التوفيق **(قوله)** فى الحزاة الخ) افاد فى البحر ضعفه كما قدمناه اول الباب **(قوله)** او حلق
شاربه) لانه تبع للحية ولا يبلغ ربعها والقول بوجوب الصدقة فيه هو المذهب المصحح وقيل فيه
حكومة عدل وقيل دم كما حرره فى البحر **(قوله)** او اقل من ربع رأسه الخ) ظاهره كالكتزان

بها) او قدم نسكا على آخر)
فيجب فى يوم النحر اربعة
اشياء الرمي ثم الذبح لغير
المفرد ثم الحلق ثم الطواف
لكن لا شئ على من طاف
قبل الرمي والحلق نعم يكره
لباب وقد تقدم كما لا شئ
على المفرد الا اذا حلق قبل
الرمي لان ذبحه لا يجب
(ويجب دمان على قارن
حلق قبل ذبحه) دم للتأخير
ودم للقران على المذهب
كما حرره المصنف قال وبه
اندفع ما توهمه بعضهم
من جعل الدمين للجناية
(وان طيب) جوابه قوله
الا تى تصدق (اقل من
عضو وستر رأسه او لبس
اقل من يوم) فى الحزاة
فى الساعة نصف صاع
وفى مادونها قبضة وظاهره
ان الساعة فلكية (او حلق)
شاربه او (اقل من ربع
رأسه) او لحية او بعض
رقبه (او قص اقل من
خمس اظافيره او خمسة)
الى ستة عشر

الواجب نصف صاع ولو كان شعرة واحدة لكن في الخاتمة ان نتف من رأسه أو انفه أو لحيته شعرات فلكل شعرة كف من طعام وفي خزانة الاكل في خصلة نصف صاع فظهر ان في كلام المصنف اشتباها لانه لم يبين الصدقة ولم يفصلها بحر (قوله) وقد استقر (الح) اشارة الى ما في عبارة المصنف من الابهام كعبارة الدرر وصدر الشريعة وابن كمال لان مفادها انه يجب فيما فوق الواحد الى الخمس نصف صاع قال في الشرنبلالية وهو غلط لما في الكافي والهداية وشروحا من انه لو قص اقل من خمسة فعليه بكل ظفر صدقة الا ان يبلغ ذلك دما فينقص ماشاء ولو قص ستة عشر ظفرا من كل عضو اربعة يجب بكل ظفر طعام مسكين الا ان يبلغ ذلك دما فينقص ماشاء اهـ * (تنبيه) * قال في الباب كل صدقة تجب في الطواف فهي لكل شوط نصف صاع أو في الرمي فلكل حصاة صدقة او في قلم الاظفار فلكل ظفر أو في صيد ونبات الحرم فعلى قدر القيمة اهـ فليحفظ (قوله) فينقص ماشاء) اي لئلا يجب في الاقل ما يجب في الاكثر قال في الباب وقيل ينقص نصف صاع اهـ ويأتي بيانه قريبا (قوله) او طاف للقدوم) وكذا كل طواف تطوع جبرا لما دخله من النقص بترك الطهارة نهر (قوله من سبع الصدر) اما لو ترك ثلاثة من سبع القدوم فلم يذكروه وقد منا الكلام عليه (قوله ومن السعي) اي لو ترك ثلاثة منه أو اقل فعليه لكل شوط منه صدقة الا ان يبلغ دما فيخير بين الدم وتنقيص الصدقة لباب (قوله) أو احدى الجمار الثلاث) اي التي بعد يوم النحر ط والمراد ان يترك اقل جمار يوم كئلا من يوم النحر وعشرة مما بعده رحمتي (قوله فكما مر) اي ينقص ماشاء (قوله) وافاد الحدادي) اي في السراج وتقدم عن الباب التعبير عنه بقيل اشارة الى ضعفه لمخالفته لما في عامة الكتب من اطلاق التنقيص بما شاء لكنه غير محرر لانه صادق بما لو شاء شيئا قليلا مثل كف من طعام في ترك ثلاث حصيات مثلا لو بلغ الواجب فيها قيمة دم مع انه لو ترك حصاة واحدة يجب نصف صاع وقد التزم ذلك بعض شراح الباب وقال انه الظاهر من اطلاقهم وهو بعيد كما علمت لانهم نقصوا عن قيمة الدم لئلا يجب في القليل ما يجب في الكثير فينبغي ان يكون ما في السراج بيانا لما اطلقوه بمعنى انه ينقص ماشاء الى نصف صاع لا اكثر لما قلنا لكن ما في السراج يحمل وقد فسرناه مانقله بعضهم عن البحر الزاخر اذا بلغ قيمة الصدقات دما ينقص منه نصف صاع ليبلغ قيمة المجموع اقل من ثمن الشاة وهكذا اذا نقص نصف صاع وكان ثمن الباقي مقدار ثمن الشاة ينقص الى ان يصير ثمن الصدقة الباقية اقل من ثمن الشاة حتى لو كان الواجب ابتداء نصف صاع فقط بأن قلم ظفرا واحدا وكان يبلغ هديا ينقص منه ماشاء بحيث يصير ثمن الباقي اقل من ثمن الهدى اهـ (قوله أو حاق الح) اعلم ان الحاق والمخلوق اما ان يكونا محرمين أو حلالين أو الحاق محرمات والمخلوق حلالا أو بالعكس ففي كل على الحاق صدقة الا ان يكونا حلالين وعلى المخلوق دم الا ان يكون حلالا نهاية لكن في حاق المحرم رأس حلال يتصدق الحاق بما شاء وفي غيره الصدقة نصف صاع كافي الفتح والبحر وبه يعلم ما في قوله أو حلال ووقع في العناية فيما اذا كان الحاق حلالا والمخلوق محرما انه لا شيء على الحاق اتفاقا فليأمل (قوله) فانه لا شيء عليه) اي

(متفرقة) من كل عضو اربعة وقد استقر ان لكل ظفر نصف صاع الا ان يبلغ دما فينقص ماشاء (او طاف للقدوم او للصدر محدثا او ترك ثلاثة من سبع الصدر) ويجب لكل شوط منه ومن السعي نصف صاع (او احدى الجمار الثلاث) ويجب لكل حصاة صدقة الا ان يبلغ دما فكما مر وافاد الحدادي انه ينقص نصف صاع (او حلق رأس) محرم او حلال (غيره) او رقبته او قلم ظفره بخلاف ما لو طيب عضو غيره أو ألبسه مخيطا فانه لا شيء عليه اجماعا ظهيرية (تصدق بنصف صاع من بر)

على الفاعل اما المفعول فعليه الجزاء اذا كان محرما لباب وشرحه (قوله كالفطرة) افاد ان التقيد بنصف الصاع من البر اتفاق فيجوز اخراج الصاع من التمر أو الشعير ط عن القهستاني قال بعض المحشين واما انخاوط بالشعير فإنه ينظر فإن كانت الغلبة للشعير فإنه يجب عليه صاع وان كانت لاخطة فنصفه كذا في خزانة الاكل فإن تساويا ينبغي وجوب الصاع احتياطا وما ذكره في الفطرة يجري هنا (قوله بعذر) قيد للثلاثة وليست الثلاثة قيدا فان جميع محظورات الاحرام اذا كان بعذر ففيه الخيارات الثلاثة كما في المحيط قهستاني واما ترك شيء من الواجبات بعذر فإنه لا شيء فيه على ما مر اول الباب عن اللباب وفيه ومن الاعذار الحمى والبرد والجرح والقرح والصداع والشقيقة والقمل ولا يشترط دوام العلة ولا ادائها الى التلف بل وجودها مع تعب ومشقة يبيح ذلك واما الخطأ والنسيان والاعشاء والاكرام والنوم وعدم القدرة على الكفارة فليست بأعذار في حق التخيير ولو ارتكب المحظور بغير عذر فواجبه الدم عينا أو الصدقة فلا يجوز عن الدم طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام فإن تعذر عليه ذلك بقي في ذمته اه وما في الظهيرية من انه ان عجز عن الدم صام ثلاثة ايام ضعيف كما في البحر وفيه ومن الاعذار خوف الهلاك ولعل المراد بالخوف الظن لا مجرد الوهم فتجوز التغطية والستر ان غلب على ظنه لكن بشرط ان لا يتعدى موضع الضرورة فيغطي رأسه بالقائسوة فقط ان اندفعت الضرورة بها وحينئذ فالف العمامة عليها موجب للدم أو الصدقة اه قلت يعني اذا كانت نازلة عن الرأس بحيث تغطي ربعا مما تحرم تغطيته والا فقدمنا عن الفتح وغيره التصريح بخلافه وانه مثل ما لو اضطر لجة فلبس جبتيين نعم يأثم بخلاف ما لو لبس جبة وقائسوة فإن فيه كفارتين (قوله ان شاء ذبح الح) هذا فيما يجب فيه الدم اما ما يجب فيه الصدقة ان شاء تصدق بما وجب عليه من نصف صاع أو اقل على مسكين أو صام يوما كما في اللباب (قوله ذبح) افاد انه يخرج عن العهدة بمجرد الذبح فلو هلك أو سرق لا يجب غيره بخلاف ما لو سرق وهو حي وانما لا يأكل منه رعاية لجهة التصديق وتماه في البحر (قوله في الحرم) فلو ذبح في غيره لم يجز الا ان يتصدق باللحم على ستة مساكين على كل واحد منهم قدر قيمة نصف صاع خبطة فيجزيه بدلا عن الاطعام بحر (قوله أو تصدق) افاد انه لا بد من التملك عند محمد ورجحه في البحر تبعا للفتح فلا تكفي الاباحة خلافا لابي يوسف واختلف النقل عن الامام (قوله بثلاثة أصوع طعام) بأضافة اصوع وهو بفتح الهمزة وضم الصاد وسكون الواو أو بسكون الصاد وضم الواو جمع صاع شرح النقاية للقارى والطعام البر بطريق الغلبة قهستاني (قوله على ستة مساكين) كل واحد نصف صاع حتى لو تصدق بها على ثلاثة أو سبعة فظاهر كلامهم انه لا يجوز لان العدد منصوص عليه وعلى قول من اكتفى بالاباحة ينبغي انه لو غدى مسكينا واحدا وعشاء ستة ايام ان يجوز اخذا من مسألة الكفارات نهر تبعا للبحر (قوله اين شاء) اي في غير الحرم أو فيه ولو على غير اهله لاطلاق النص بخلاف الذبح والتصدق على فقراء مكة افضل بحر وكذا الصوم لا يتقيد بالحرم فيصومه اين شاء كما اشار اليه

كالفطرة (وان طيب او حاق) اولبس (عذر) خير ان شاء (ذبح) في الحرم (او تصدق بثلاثة اصوع طعام على ستة مساكين) اين شاء (او صام ثلاثة ايام) ولو منفردة

في البحر وصرح به في الشرع بلالية عن الجوهرية وغيرها (قوله ووطؤه) أي بإيلاج قدر الحشفة وإن لم ينزل ولو بحائل لا يمنع وجود الحرارة واللذة وسواء كان في امرأة واحدة أو أكثر اجنبية أو امرأة أو مرارا ولا يتعدد الدم إلا بتعدد المجلس إذا لم ينو بالثاني رفض الاحرام كما مر بيانه أفاده في البحر (قوله في إحدى السيلين) السيل يذكر ويؤنث أي القبل والدبر قال في النهر ثم هذا في الدبر أصح الروايتين وهو قولهما (قوله من آدمي) فلا يفسد بوطء البهيمة مطلقا لقصوره بحر أي سواء أنزل أولا وقد ألحقوا التي لا تشتهي بالبهيمة كما مر في الصوم فيقتضي عدم الفساد بوطء الميتة والصغيرة التي لا تشتهي رملى ونحوه في شرح الباب (قوله ولوناسيا) شمل التعميم العبد لكن يلزمه الهدى وقضاء الحج بعد العتق سوى حجة الاسلام وكل ما يجب فيه المال يؤاخذ به بعد عتقه بخلاف ما فيه الصوم فإنه يؤاخذ به للحال ولا يجوز اطعام المولى عنه إلا في الاحصار فإن المولى يبعث عنه ليحل هو فاذا عتق فعليه حجة وعمرة بحر (قوله او مكرها) ولا رجوع له على المكروه كما ذكره الاسييجاني وحكي في الفتح خلافا في رجوع المرأة بالدم إذا أكرهها الزوج ولم أر قولاً في رجوعها بمؤنة حجبها بحر (قوله او صيبا) يؤيده ان المفسد للصلاة والصوم لا فرق فيه بين المكلف وغيره فكذلك الحج وما في الفتح من انه لا يفسد حجه ضعيف بحر ونهر (قوله لكن لادم ولا قضاء عليه) أي على الصبي او المجنون وافرد الضمير لمكان او وكذا لامضى عليهما في احرامهما لعدم تكليفهما شرح الباب (قوله قبل وقوف فرض) بالاضافة لليانية أي وقوف هو فرض او بدونها مع التتوين فيهما على الوصفية أي وقوف مفروض والمراد بالفرضية الركنية فشمّل حج النفل وخرج وقوف المزدلفة اذا جامع قبله فإنه لا يفسد الحج لكن فيه بدنة (قوله يفسد حجه) أي ينقصه نقصانا فاحشا ولم يبطله كما في المضمرات قهستاني قال صاحب الباب بعد نقله عنه وهو قيد حسن يزيل بعض الاشكالات قال القاري قلت من جملة المضى في الافعال لكن في عدم الابطال ايضا نوع اشكال وهو القضاء الا انه يمكن دفعه بانه أيؤدي على وجه الكمال اه اقول حاصله انه ليس المراد بالفساد هنا البطلان بمعنى عدم وجود حقيقة الفعل الشرعية كالصلاة بلا طهارة بل المراد به الحلل الفاحش الموجب لعدم الاعتداد بفعله ولوجوب القضاء ليخرج عن العهدة فالحقيقة الشرعية موجودة ناقصة نقصانا أخرجهما عن الاجزاء ولهذا صرح في الفتح عن المبسوط بانه بافساد الحرام لم يصح خارجا عنه قبل الاعمال اه ولو كان باطلا من كل وجه لكان خارجا عنه ولما كان يلزمه موجب ما يرتكبه بعد ذلك من المحظورات وذكر في الباب وغيره انه لو اهل بحجة اخرى ينوى قضاءها قبل ادائها فهي هي ونيتة لغو لا تصح ما لم يفرغ من الفاسدة وبهذا ظهر ان قول بعض معاصري صاحب البحر ان الحج اذا فسد لم يفسد الاحرام معناه لم يبطل بالمعنى الذي ذكرنا فلا يرد ما اورده عليه من تصريحهم بفساده * ثم ان هذا يفيد الفرق بين الفساد والبطلان في الحج بخلاف سائر العبادات فهو مستثنى من قولهم لا فرق بينهما في العبادات بخلاف المعاملات ويؤيده انه صرح في الباب في فصل محرمات الاحرام بان مفسده الجماع قبل الوقوف ومبطله الردة والله تعالى اعلم (قوله وكذا لو استدخلت ذكر

(ووطؤه في إحدى
السيلين) من آدمي
(ولوناسيا) او مكرها
اونائمة اوصيبا او مجنونا
ذكره الحدادي لكن
لادم ولا قضاء عليه
(قبل وقوف فرض
يفسد حجه) وكذا لو
استدخلت ذكر

حمار) والفرق بينه وبين ما اذا وطئ بهيمة حيث لا يفسد حجه ان داعي الشهوة في النساء
 أنهم فلم تكن في جانبهن قاصرة بخلاف الرجل اذا جامع بهيمة ط (قوله أو ذكرًا مقطوعاً)
 ولو لغير آدمى ط (قوله ويمضى الحج) لان التحلل من الاحرام لا يكون الا بآداء الافعال
 او الاحصار ولا وجود لاحدهما وانما وجب المضى فيه مع فساد ما انه مشروع باصله دون
 وصفه ولم يسقط الواجب به لنقصانه نهر (قوله كجائزه) اى يفعل جميع ما يفعله في الحج
 الصحيح ويحجب ما يحجب فيه وان ارتكب محظوراً فعليه ما على الصحيح لباب (قوله
 ويذبح) ويقوم سبع البدنة مقام الشاة كما صرح به في غاية البيان بحر قلت وهذا صريح
 بخلاف ما ذكره قبل هذا كما قدمناه اول الباب (قوله ويقضى) اى على الفور كما نقله
 بعض المحشين عن البحر العميق وقال الخير الرملى ويقضى اى من قابل لوجوب المضى فلا
 يقضى الا من قابل وسياًتى في مجاوزة الوقت بغير احرام انه لو عاد ثم احرم بعمره او حجة ثم افسد
 تلك العمرة او الحجة وقضى الحج في عامه يسقط عنه الدم فهو صريح في جواز القضاء من عامه
 لتدارك ما فاتة فليتأمل اه (قوله ولو نفلاً) لوجوبه بالشروع (قوله هل يجب قضاؤه) اى
 قضاء القضاء الذى افسده حتى يقضى حجتين الاولى والثانية (قوله لم أره الحج) البحث لصاحب
 النهر حيث قال فيه لما سئل عن ذلك لم أر المسئلة وقياس كونه انما شرع فيه مسقطاً لاملزما
 ان المراد بالقضاء معناه اللغوى والمراد الاعادة كما هو الظاهر اه ويوافقه قول القهستاني
 الاولى ان يقول واعاد لان جميع العمر وقته اه ولذا قال ابن الهمام في التحرير ان تسميته
 قضاء مجاز قال شارحه لانه في وقته وهو العمر فهو اداء على قول مشايخنا اه اى وحيث
 كان الثانى اداء لم يكن حجا آخر افسده لانه لم يشرع فيه ملزماً نفسه حجا آخر بل شرع فيه
 مسقطاً لما عليه في نفس الامر وليس هو ظاناً حتى يردان الظان يلزمه القضاء كما مر اول فصل
 الاحرام كما لا يخفى وحينئذ فلا يلزمه قضاء حج آخر وانما يلزمه ادائه ثالثاً لان الواجب عليه
 حج كامل حتى يسقط به الواجب فكلما افسده لا يلزمه سوى الواجب عليه اولا كما لو شرع في
 صلاة فرض فأسدها وقد وجد العلامة الشيخ اسمعيل النابلسى هذه المسئلة منقولة فقال
 ولفظ المبتغى لو فاتته الحج ثم حج من قابل يريد قضاء تلك الحجة فافسد حجه لم يكن عليه الا قضاء حجة
 واحدة كما لو افسد قضاء صوم رمضان اه * (تنبيه) * تقدم في كتاب الصلاة ان الاعادة فعل
 مثل الواجب في وقته لحلل غير الفساد وهنا الحلل هو الفساد فلا يكون اعادة لكن مرادهم
 هناك بالفساد البطالان بناء على عدم الفرق بينهما في العبادات وقد علمت انفا الفرق
 بينهما في الحج فصدق عليه التعريف المذكور على انا قدمنا هناك عن الميزان تعريفهما
 بالاتيان بمثل الفعل الاول على صفة الكمال فافهم (قوله ولم يتفرقا) اى الرجل والمرأة في
 القضاء بعدما افسدا حجتهما بالجماع اى بان يأخذ كل منهما طريقاً غير طريق الآخر بحيث
 لا يرى احدهما صاحبه نهر (قوله بل ندبا ان خاف الوقاع) كذا في البحر عن المحيط وغيره
 ومثله في اللباب وكذا في القهستاني عن الاختيار وقد راجعت الاختيار فرأيت كذا فافهم
 قال في شرح اللباب واما ما في الجامع الصغير وليست الفرقة بشئ اى بامر ضرورى وقال
 قاضى خان يعنى ليس بواجب وقال زفر ومالك والشافعى يجب افتراقهما واما وقت الافتراق

حمار او ذكرًا مقطوعاً
 فسد حجها اجماعاً (ويمضى)
 وجوباً في فاسده كجائزه
 (ويذبح ويقضى) ولو
 نفلاً ولو افسد القضاء
 هل يجب قضاؤه لم أره
 والذي يظهر ان المراد
 بالقضاء الاعادة (و لم
 يتفرقا) وجوباً بل ندبا
 ان خاف الوقاع (و) وطؤه

فعدنا وزفر اذا احرمنا وعند مالك اذا خرجنا من البيت وعند الشافعي اذا انتهيا الى مكان
الجماع **(قوله بعد وقوفه)** اي قبل الحلق والطواف **(قوله وتجرب بدنة)** شمل ما اذا جامع
مرة أو مرارا ان اتحد المجلس فان اختلف فبدنة للاول وشاة للثاني بحر وشمل العامد
والناسي كما صرح به في المتون واللباب خلافا لما في السراج من ان الناسي عليه شاة قال
في شرح اللباب وهو خلاف ما في المشاهير من الروايات من عدم الفرق بينهما في سائر الجنايات
وصرح بخصوص المسئلة في الجناية **(قوله قبل الطواف)** اي طواف الزيارة كله او اكثره
كافي النهر **(قوله لحفة الجناية)** اي لوجود الحل الاول بالحلق في حق غير النساء وما ذكره
من التفصيل هو ما عليه المتون ومشي في المبسوط والبدائع والاسباب على وجوب البدنة
قبل الحلق وبعده وفي الفتح انه الاوجه لاطلاق ظاهر الرواية وجوبها بعد الوقوف بلا تفصيل
وناقشه في البحر والنهر واما لو جامع بعد طواف الزيارة كله او اكثره قبل الحلق فعليه شاة
لباب قال شارحه القاري كذا في البحر الزاخر وغيره ولعل وجهه ان تعظيم الجناية انما كان
لمراعاة هذا الركن وكان مقتضاه ان يستمر هذا الحكم ولو بعد الحلق قبل الطواف الا انه
سوح فيه لصورة التحلل ولو كان متوقفا على اداء الطواف بالنسبة الى الجماع اه و ظاهره
ان وجوب الشاة في هذه المسئلة لا نزاع فيه لاحد خلافا لما في شرح النقاية للقاري حيث
جعلها محل الخلاف المذكور قبله نعم استشكلها في الفتح بان الطواف قبل الحلق لم يحل به من
شيء فكان ينبغي وجوب البدنة ويعلم جوابه من التوجيه المذكور عن شرح اللباب هذا ولم
يذكر حكم جماع القارن قال في النهر فان جامع قبل الوقوف وطواف العمرة فسد حجه وعمرته
ولزمه دمان وسقط عنه دم القران وان بعدها قبل الحلق لزمه بدنة للحج وشاة للعمرة واختلف
فيما بعده اه وتوضيحه في البحر **(قوله ووطؤه في عمرته)** شمل عمرة المتعة **(قوله**
وذبح) اي شاة بحر **(قوله ووطؤه بعد اربعة ذبح ولم يفسد)** المناسب ان يقول لم تفسد وذبح
ليصح الاخبار عن المبتدأ بلا تكلف الى تقدير العائد قال في البحر وشمل كالأه ما اذا طاف
الباقى وسعى أولا لكن بشرط كونه قبل الحلق وتركه للعلم به لانه بالحلق يخرج عن احرامها
بالكلية بخلاف احرام الحج ولما بين المصنف حكم المفرد بالحج والمفرد بالعمرة علم منه
حكم القارن والمتمتع اه **(قوله أي حيوانا برياً الخ)** زاد غيره في التعريف تمتعاً بجناحه
او قوائمه احترازاً عن الحية والعقرب وسائر الهوام والبري ما يكون توالده في البر ولا عبرة
بالمثوى اي المكان واحتراز به عن البحري وهو ما يكون توالده في الماء ولو كان مثواه في البر
لان التوالد اصل والكيونة بعده عارض فكلب الماء والضفدع المائي كما قيده في الفتح قال
ومثله السرطان والتمساح والسلحفاة بحري يحل اصطياده للمحرم بنص الآية وعمومها
متناول لغير الماء كونه وهو الصحيح خلافا لما في مناسك الكرماني من تخصيصه بالسماك
خاصة أما البري فحرام مطلقاً ولو غير مأكول كالخنزير كافي البحر عن المحيط الامايستثنيه بعد
من الذئب والغراب والحدأة والسبع الصائل وأما باقي الفواسق فايست بصيد قال في اللباب
وأما طيور البحر فلا يحل اصطيادها لان توالدها في البر وعزاه شارحه الى البدائع والمحيط فما
قاله في البحر من ان توالدها في الماء سبق قلم والانافي مامر من اعتبار التوالد فافهم ودخل في

(بعد وقوفه لم يفسد حجه
وتجرب بدنة وبعد الحلق)
قبل الطواف (شاة) لحفة
الجناية (و) ووطؤه (في عمرته
قبل طوافه اربعة مفسد
لها فضى وذبح وقضى)
وجوبا (و) ووطؤه (بعد
أربعة ذبح ولم يفسد)
خلافا للشافعي (فان قتل
محرم صيدا) اي حيوانا
بريا متوحشا بأصل خلقته

المتوحش باصل خلقته نحو الظبي المستأنس وان كانت ذكاته بالذبح وخرج البعير والشاة اذا استوحشا وان كانت زكاته بالعتق لان المنظور اليه في الصيدية أصل الخلقة وفي الذكاة الامكان وعدمه بحر وخرج الكلب ولو وحشيا لانه أهلى في الاصل وكذا السنور الاهلى أما البرى ففيه روايتان عن الامام فتح وجزم في البحر بانه كالكلب * (تنبيه) * قال في شرح اللباب والظاهر ان ماء البحر لو وجد في ارض الحرم يحل صيده ايضا لعموم الآية وحديث هو الظهور مأوّد والحل مبنته وقد صرح به الشافعية حيث قالوا لا فرق بين ان يكون البحر في الحل او الحرم اه وفيه وقد يوجد من الحيوانات ماتكون في بعض البلاد وحشية الخلقة وفي بعضها مستأنسة كالجاموس فانه في بلاد السودان مستوحش لا يعرف منه مستأنس عندهم اه ولم يبين حكمه وظاهره ان المحرم منهم في بلاده يحوم عليه صيده مادام فيها والله تعالى أعلم **(قوله أو دل عليه قتله)** اراد بالدلالة الاعانة على قتله سواء كانت دلالة حقيقة بالاعلام بتكانه وهو غائب أولا بحر فدخل فيها الاشارة كما يشير اليه كلام الشارح وهي ما يكون بالحضرة وفسرها في الفتح بانها تحصيل الدلالة بغير اللسان اه ومقتضاه ان الدلالة اعم لحصولها باللسان وغيره وذكر الشيخ اسمعيل عن البرجندى مانصه ولا يخفى ان ذكر الدلالة يغني عن الاشارة وقد تختص الاشارة بالحضرة والدلالة بالغيبة اه فكان ينبغي ان يزيد المصنف أو أعانه عليه أو أمره بقتله لحديث أبي قتادة في الصحيحين هل منكم أحد أمره أو أشار اليه وفي رواية مسلم هل أشرت أم أو أعنتم قالوا لا قال فكلوا وقول البحر ان المراد بالدلالة الاعانة لا يشمل الامر اذا اعانة فيه مالم تكن معه دلالة على ما يأتي قريبا نعم يشمل ما لو دخل الصيد مكانا فدل على طريقه أو على بابه وما لو دله على آلة يرميه بها وكذا لو أعاره على المعتمد الا اذا كان مع القاتل سلاح غيرها على ما عليه أكثر المشايخ * (تنبيه) * قيد الدال بالمحرم بازجاع الضمير اليه وأطلق في القاتل لان الدال الحلال لا شيء عليه الا الاثم على ما في المشاهير من الكتب وقيل عليه نصف القيمة شرح اللباب ولا يشترط كون المدلول محرما فلو دل محرم حلالا في الحل فقتله فعلى الدال الجزاء دون المدلول لباب **(قوله مصدقا له)** هذه الشروط لوجوب الجزاء على الدال المحرم أما الاثم فتتحقق مطلقا كما في البحر زاد في النهر وليس معنى التصديق أن يقول له صدقت بل أن لا يكذبه حتى لو أخبر محرم بصيد فلم يره حتى أخبره محرم آخر فلم يصدق الاول ولم يكذبه ثم طلب الصيد فقتله كان على كل واحد منهما الجزاء ولو كذب الاول لم يكن عليه **(قوله غير عالم)** حتى لو دله والمدلول يعلم به أى برؤية أو غيرها لا شيء على الدال لكون دلالة تحصيل الحاصل فكانت كدلالة لباب وشرحه وعليه فيشكل ما في المحيط عن الملتقى لو قال خذ أحد هذين وهو يراها فقتلهما فعلى الدال جزاء واحد والآخر آآن واجاب في البحر بان الامر بالأخذ ليس من قبيل الدلالة فيوجب الجزاء مطلقا قال ويدل عليه ما في الفتح وغيره لو أمر المحرم غيره بأخذ صيد فامر المأمور آخر فالجزاء على الأمر الثاني لانه لم يمثل أمر الاول لانه لم يأمر بالامر بخلاف ما لو دل الاول على الصيد وأمره فامر الثاني ثالثا بالقتل حيث يجب الجزاء على الثلاثة فقد فرقوا بين الأمر المجرد والامر مع الدلالة اه والحاصل أن عدم العلم شرط للدلالة لا للامر بل هو موجب للجزاء

(أو دل عليه قتله) مصدقا
له غير عالم

مطلقا بشرط الائتمار **(قوله)** واتصل القتل بالدلالة) اى تحصل بسببها شرح الباب **(قوله)** والدال والمشير) الاولى اوالمشير بأو لان الحكم ثابت لاحدهما وليصح قوله بعدباق واحترز بذلك عما اذا تحلل الدال اوالمشير فقتله المدلول لاشئ عليه ويأثم هندية ط **(قوله)** قبل ان ينفلت عن مكانه) فلو انفلت عن مكانه ثم أخذ بعد ذلك فقتله فلاشئ على الدال هندية ط **(قوله)** بدأ اوعودا) اى لافرق في لزوم الجزاء بين قتل اول صيد وبين ما بعده وقال ابن عباس لاجزاء على العائد وبه قال داود وشريح ولكن يقال له اذهب فينتقم الله منك معراج **(قوله)** سهوا أو عمدا) وكذا مباشرا ولو غير متعمد كنأثم انقلب على صيد أو متسببا اذا كان متعديا كما اذا نصب شبكة او حفر له حفيرة بخلاف ما لو نصب فسطاطا لنفسه فتعلق به صيد او حفر حفيرة للماء او لحيوان مباح القتل كذئب فعطب فيها صيد او ارسل كلبه الى حيوان مباح فاخذ ما يحرم أو الى صيد فى الحل وهو حلال فجاوز الى الحرم حيث لا يلزمه شئ لعدم التعدى وتماه فى النهر والبحر **(قوله)** او مملوكا) ويلزمه قيمتان قيمة للمالكه وجزاؤه حقا لله تعالى بحر عن المحيط ولو كان معلما فأتى حكمه **(قوله)** فعليه جزاؤه) ويتعدد بتعدد المقتول الا اذا قصد به التحلل ورفض احرامه كما صرح به فى الاصل بحر وقدمناه عن الباب **(قوله)** ولو سباعا) اسم لكل محتطف منتهب جارح قاتل عاد عادة واراد به كل حيوان لا يؤكل لحمه مما ليس من الفواسق السبعة والحشرات سواء كان سباعا ام لا ولو خنزيرا او قردا او فيلا كما فى الجمع بحر ودخل فيه سباع الطير كالبازى والصقر قيد بغير الصائل لما سياتى انه لو صال لاشئ بقتله **(قوله)** او مستأنسا) عطف على سباعا أى ولو ظييا مستأنسا لان استئناسه عارض والعبرة للاصل كما مر **(قوله)** ولو مسرولا) صرح به لخلاف مالك فيه فانه يقول لاجزاء فيه لانه ألوف لا يطير بجناحيه كالبط **(قوله)** كما يلزمه) أى المضطر الى الاكل **(قوله)** ويقدم الميتة على الصيد) اى فى قول أبى حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد والفتوى على الاول كما فى الشرنبلالية ح قلت ورجحه فى البحر أيضا بأن فى أكل الصيد ارتكاب حرمتين الاكل والقتل فى أكل الميتة ارتكاب حرمة الاكل فقط اه والخلاف فى الاولوية كما هو ظاهر قول البحر عن الحانية فالميتة اولى اه والمراد بالحرمة والحرمتين ما هو الاصل قبل الاضطرار اذا حرمة بعده **(قوله)** والصيد على مال الغير) ترجيحاً لحق العبد لافقاره زيلعى * (تنبيه) * فى البحر عن الحانية وعن بعض اصحابنا من وجد طعام الغير لا تباح له الميتة وهكذا عن ابن سماعه وبشر ان الغصب اولى من الميتة وبه أخذ الطحاوى وقال الكرخى هو بالخيار **(قوله)** ولحم الانسان) أى لكرامته ولان الصيد يحل فى غير الحرم او فى غير حالة الاحرام والآدمى لا يحل بحال ح **(قوله)** قيل والخنزير) بالجر عطفنا على الانسان وعبرة البحر عن الحانية وعن محمد الصيد اولى من لحم الخنزير اه وأفاد الشارح ضعفها لكن ان كان المراد بالخنزير الميت وهو الظاهر فوجه الضعف ظاهر لانه كباقي الميتة فيه ارتكاب حرمة الاكل فقط والا فلا لانه صيد ايضا فاستياد غيره اولى لان فى كل ارتكاب حرمتين لكن حرمة أشد هذا ما ظهر لى وفى البحر عن الحانية والكلب اولى من الصيد لان فى الصيد ارتكاب المحظورين **(قوله)** ولو الميت نيا لح) غير

واتصل القتل بالدلالة
او الاشارة والدال والمشير
باق على احرامه واخذه
قبل ان ينفلت عن مكانه
(بدأ اوعودا سهوا او
عمدا) مباحا او مملوكا (فعليه
جزاؤه ولو سباعا غير صائل
او مستأنسا او حماما) ولو
(مسرولا) بفتح الواو ما فى
رجليه ريش كالسراويل
(او هو مضطر الى اكله)
كما يلزمه القصاص لو قتل
انسانا واكل لحمه ويقدم
الميتة على الصيد والصيد
على مال الغير ولحم الانسان
قيل والخنزير ولو الميت
نيا لم يحل بحال كما لا يأكل
طعام مضطر آخر وفى
البرازية

منصوص في المذهب بل نقله في النهر عن الشافعية **(قوله الصيد المذبوح أولى)** أي مذبحة محرم آخر أو ذبحه هو قبل الاضطرار لأن في أكله ارتكاب محذور واحد بخلاف اصطيد غيره للأكل **(قوله ويغرم أيضا الح)** أي يغرم الذابح قيمة ما أكله زيادة على الجزء لو كان الأكل بعد أداء الجزء أم قبله فيدخل ما أكل في ضمان الصيد فلا يجب له شيء بانفراده ولا فرق بين أكله وإطعام كلابه وقال لا يغرم بأكله شيئا وتماه في النهر قال في اللباب ولو أكل منه غير الذابح فلا شيء عليه ولو أكل الحلال مما ذبحه في الحرم بعد الضمان لاشي عليه للأكل **(قوله والجزاء هو ما قومه عدلان)** أي ما جعله العدلان قيمة للصيد فما مصدرية أو ما قومه به على أنها موصولة والاول أولى فافهم ويقوم بصفته الحلقية على الراجح كالملاحاة والحسن والتصويت لما كانت بصنع العباد إلا في تضمين قيمته لما لكه فيقوم بها أيضا إلا إذا كانت للهو كنقر الديك ونطح الكباش فلا تعتبر كما في الجارية المغنية والمراد بالعدل من له معرفة وبصارة بقيمة الصيد لا العدل في باب الشهادة بحر ملخصا واطلق في كون الجزء هو القيمة فشمّل الصيد الذي له مثل وغيره وهو قو لهسا وخصه محمد بما لا مثل له فوجب فيما له مثل مثله ففي نحو الظبي شاة والنعام بدنة وفي حمار الوحش بقرة وتوجيه كل في المطولات **(قوله)** وقيل الواحد ولو القاتل يكفي) الأولى اسقاط قوله ولو القاتل لأنه بحث من صاحب البحر وقال بعده لكنه يتوقف على نقل ولم أره اه على أن صاحب اللباب صرح بخلافه حيث قال ويشترط للتقويم عدلان غير الجاني وقيل الواحد يكفي اه وعكس في الهداية حيث اكتفى بالواحد وعبر عن المثني بقيل ميلا إلى أن العدد في الآية للأولوية وتبعه في التبيين للزيلعي والسراج والجوهرية والكافي وهو ظاهر الغاية أيضا فافهم وما مشى عليه المصنف واللباب استظهره في الفتح وقال في المعراج عن المبسوط على طريقة القياس يكفي الواحد للتقويم كما في حقوق العباد وإن كان المثني أحوط لكن تعتبر حكومة المثني بالنص اه ومثله في غاية البيان ومقتضاه اختيار المثني وعزا في البحر والنهر تصحيحه إلى شرح الدرر وكأنه من جهة اقتضاره عليه متناوبه اندفع اعتراض الشرنبلالي عليهما بأنه لم يصرح في الدرر بتصحيحه والمراد بالدرر لملا خسرو ومثله في درر البحار للقونوي ومشى في شرحها غرر الأذكار على الاكتفاء بواحد **(قوله في مقتله)** أي موضع قتله قل في المحيط وعلى رواية الأصل اعتبر مع المكان الزمان في اعتبار القيمة وهو الأصح نهر **(قوله فأو للتوزيع الح)** أي أن المعتبر هو مكانه إن كان يباع فيه الصيد والا فالمعتبر هو أقرب مكان يباع فيه لا أن العدلين يخير أن في تقويمه مطلقا **(قوله في سبع)** أي غير صائل كما مر أما الصائل فلا شيء في قتله كما سيأتي **(قوله أي حيوان لا يؤكل)** تفسير مراد والا فالسبع أخص كما علمت من تفسيره الذي قدمناه ولا بد من زيادة وليس من الفواسق السبعة والحشرات كما مر **(قوله على قيمة شاة)** المراد بها هنا أدنى ما يجزى في الهدى والأضحية وهو الجذع من الضأن بحر **(قوله أكبر منها)** الأولى أكثر قيمة منها لأن ما ذكره أنما يناسب قول محمد باعتبار المثل صورة **(قوله ليس الأبارقة الدم)** أي دون اللحم لأنه غير مأكول أما مأكول اللحم ففيه فساد اللحم أيضا فتجب قيمته بالغة ما بلغت نهر عن

الصيد المذبوح أولى اتفاقا
أشبهه ويغرم أيضا ما أكله
لو بعد الجزء (و) الجزء
(هو ما قومه عدلان) وقيل
الواحد ولو القاتل يكفي
(في مقتله أو في أقرب مكان
منه) أن لم يكن في مقتله قيمة
فأو للتوزيع لا لاخير (و)
الجزاء في (سبع) أي حيوان
لا يؤكل ولو خنزير أو فيلا
(لا يراد على) قيمة (شاة وإن
كان) (السبع) (أكبر منها)
لأن الفساد في غير المأكول
ليس الأبارقة الدم فلا يجب
فيه الأدم

الحانية (قوله وكذا) أى كما أنه لا يزداد على قيمة الشاة وإن كان السبع أكثر قيمة منها فكذا لو كان معلما لا يضمن ما زاد بالتعليم لحق الله تعالى أما لو كان مملوكا فيضمن قيمة ثانية لمالكه معلما وقيد بالتعليم لأنه يضمن لحق الله تعالى أيضا زيادة الوصف الخلقى كالحسن والملاحة كما فى الحمالة المطوقة كامر (قوله ثم له أى للقاتل الخ) وقيل الخيار للعدلين وله أن يجمع بين الثلاثة فى جزاء صيد واحد بأن بلغت قيمته هدايا متعددة فذبح هديا واطعم عن هدى وصام عن آخر وكذا لو بلغت هديين أن شاء ذبحهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وأدى بالآخر أى الكفارات شاء أو جمع بين الثلاثة ولو بلغت قيمته بدنة أن شاء اشتراها واشترى سبع شيا، والأول أفضل وإن فضل شئ من القيمة أن شاء اشترى به هديا آخر أن بلغه أو صرفه إلى الطعام أو صام وتماه فى الباب وشرحه (قوله ويذبحه بمكة) أى بالحرم والمراد من الكعبة فى الآية الحرم كما قال المفسرون نهر فلو ذبحه فى الحل لا يجزئيه عن الهدى بل عن الاطعام فيشترط فيه ما يشترط فى الاطعام وأفاد بالذبح أن المراد التقرب بالاراقة فلو سرق بعده أجزاء لا لو تصدق به حيا ولو أكله بعد ذبحه غرمه ويجوز التصدق بكل لحمه أو بما غرمه من قيمة أكله على مسكين واحد بحر (قوله ولو ذميا) تقدم فى المصنف أن المفتى به قول الثانى أنه لا يصح دفع الواجبات إليه (قوله نصف صاع) حال أو مفعول لفعل محذوف أى أعطى لأن تصدق لا يتعدى بنفسه إلا أن يضمن معنى قسم مثلا (قوله كالفطرة) الظاهر أن التشبيه إنما هو فى المقدار لا غير كما جرى عليه الزيلعى وغيره فلا يرد ما فى البحر من أن الإباحة هنا كافية كما سيأتى أفاده فى النهر (قوله أو أكثر) كأن يكون الواجب ثلاث صيعان مثلا دفعها إلى مسكينين وكذا لو دفع الكل إلى واحد لكنه سيأتى التصريح به فافهم (قوله بل يكون تطوعا) أن يكون الجميع فى صورة الأقل والزائد على نصف صاع كل مسكين فى صورة الأكثر تطوعا (قوله أو صام) أطلق فيه وفى الاطعام فدل أنهما يجوزان فى الحل والحرم ومتفرقا ومتابعا لإطلاق النص فيهما بحر (قوله أقل منه) بأن قتل يربوعا أو عصفورا فهو مخير أيضا بحر (قوله تصدق به) أى على غير الذين أعطاهم أولا شرح الباب (قوله ولا يجوز الخ) تكرار مع قوله لا أقل منه (قوله قال المصنف تبعا للبحر الخ) عبارة البحر وقد حققنا فى باب صدقة الفطر أنه يجوز أن يفرق نصف الصاع على مساكين على المذهب وإن القائل بالمنع الكرخى فينبغى أن يكون كذلك هنا والنص هنا مطلق فيجرى على إطلاقه لكن لا يجوز أن يعطى لمسكين واحد كالفطرة لأن العدد منصوص عليه اه وحاصله اختيار الجواز إذا فرق نصف صاع على مساكين لإطلاق النص وقياسا على الفطرة إلا إذا أعطى كل الواجب لمسكين واحد لتفويت العدد المنصوص فى قوله تعالى طعام مساكين لكن لا يخفى أن جواز التفريق مخالف لعامة كتب المذهب على أن إطلاق النص يحمل على المعهور فى الشرع وهو دفع نصف الصاع لفقير واحد تأمل (قوله وتكفى الإباحة هنا) أى بخلاف الفطرة كما مر قال فى الشرح الباب وهذا عند أبى يوسف خلافا لمحمد وعن أبى حنيفة روايتان والأصح أنه مع الأول لكن هذا الخلاف فى كفارة الحلق عن الأذى وأما كفارة الصيد فيجوز الاطعام على وجه الإباحة

وكذا لو قتل معلما ضمنه
لحق الله غير معلم ولما لكه
معلما (ثم له) أى للقاتل
(أن يشتري به هديا ويذبحه
بمكة أو طعاما ويتصدق)
أين شاء (على كل مسكين)
ولو ذميا (نصف صاع من
بر أو صاع من تمر أو شعير)
كالفطرة (لا) يجزئ (أقل)
أو أكثر (منه) بل يكون
تطوعا (أو صام عن طعام
كل مسكين يوما وإن فضل
عن طعام مسكين) أو كان
الواجب ابتداء أقل منه
(تصدق به أو صام يوما)
بدله (ولا يجوز أن يفرق
نصف صاع على مساكين)
قال المصنف تبعا للبحر
هكذا ذكروه هنا وقدم
فى الفطرة الجواز فينبغى
كذلك هنا وتكفى الإباحة
هنا

بلا خلاف فيصنع لهم طعاما بقدر الواجب ويمكنهم منه حتى يستوفوا اكلتين مشبعتين غداء وعشاء وان غداهم واعطاهم قيمة العشاء او بالعكس جاز والمستحب كونه مأدوما ولا يشترط الا ادم في خبز البر واختلف في غيره وتماه فيه وانظر لولم يستوفوا الاكلتين بما صنع لهم من القدر الواجب هل يلزمه ان يزيد الى ان يشبعوا والظاهر نعم تأمل **(قوله كدفع القيمة)** فيدفع لكل مسكين قيمة نصف صاع من بر ولا يجوز النقص عنها كما في العين بحر لكن لا يجوز اداء المنصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة حتى لو ادى نصف صاع من خنطة جيدة عن صاع من خنطة وسط أو ادى نصف صاع من تمر تبلغ قيمة نصف صاع من بر او اكثر لا يعتبر بل يقع عن نفسه ويلزمه تكميل الباقي شرح الباب قلت والمنصوص هو البر والشعير ودقيقهما وسويقهما والتمر والزبيب بخلاف نحو الذرة والماش والعدس فلا يجوز الا باعتبار القيمة وكذا الخبز فلا يجوز مقدار وزن نصف صاع في الصحيح كما في شرح الباب **(قوله ولا ان يدفع الخ)** قال في شرح الباب ولو دفع طعام ستة مساكين الى مسكين واحد في يوم دفعة واحدة او دفعات فلا رواية فيه واختلف المشايخ فيه وعامتهم لا يجوز الا عن واحد وعليه الفتوى اه واحترز بقوله في يوم عما لو دفع الى واحد في ستة ايام كل يوم نصف صاع فانه يجزئه عندنا كما صرح به قبله ولا يخفى ان المسكين الواحد غير قيد حتى لو دفع الكل الى مسكينين يكفي عن اثنين فقط والباقي تطوع كما مر في قوله او اكثر منه **(قوله الى من لا تقبل شهادته له)** عدل في البحر عن تعبيرهم بهذا الى التعبير بقوله الى اصله الخ وقال انه الاولى فلذا تبعه المصنف لكن خالفه الشارح لانه اخصر واظهر لشموله مملوكه ولا يرد النقص بالشريك لانه انما لا تقبل شهادته فيما هو مشترك بينهما لامطلقا فافهم **(قوله وهذا)** اي عدم جواز الدفع الى اصله الخ **(قوله كما مر في المصرف)** اي في باب مصرف الزكاة وغيرها حيث قال ولا الى من بينهما ولاد أو زوجة الخ فذكر ذلك في ذلك الباب صريح في انه الحكم في كل صدقة واجبة فافهم **(قوله ووجب بجرحه)** افاد بذلك بعد ذكر القتل انه لم يمت منه فلو غاب ولم يعلم موته ولا حياته فالاستحسان ان يلزمه جميع القيمة احتياطا كما اخذ صدامن الحرم ثم ارسله ولا يدري ادخل الحرم ام لا محيط ولو برى من الجرح ولم يبق له اثر لا يسقط الجزاء بدائع وفي المحيط خلافه واستظهر في البحر الاول ومشي في الباب على الثاني وقواه في النهر **(قوله مانقص)** فيقوم صحيحا ثم ناقصا فيشتري بما بين القيمتين هديا او يصوم ط عن القهستاني قال وهذا لولم يخرج الجرح ونحوه عن حيز الامتاع والاضمن كل القيمة اه ولو لم يكفر حتى قتله ضمن قيمته فقط وسقط نقصان الجراحة كما حققه في الفتح تبعا للبدائع على خلاف ما في البحر عن المحيط وتماه فيما علقته عليه **(قوله حتى خرج عن حيز الامتاع)** عبر تبعا للدرر بحرف الغاية دون التعليل لان المراد بالريش والقوائم جنسهما الصادق بالقليل منهما اذ لا شك له انه لا يشترط لزوم كل القيمة تنف كل الريش وقطع كل القوائم بل المراد ما يخرج عن حيز الامتاع اي عن ان يبقى ممتعا بنفسه فافهم والحيز كما في الصحاح بمعنى الناحية فهو هنا مقحم كما في القهستاني فهو كظهر في قولهم ظهر الغيب ولا وجه للقول بانه من اضافة

كدفع القيمة (ولا) ان
(يدفع) كل الطعام (الى
مسكين واحد) بخلاف
الفطرة لان العدد منصوص
عليه (كما لا يجوز دفعه)
اي الجزاء (الى) من لا تقبل
شهادته له (ك) اصله وان
علاو فرعه وان سفل
وزوجته وزوجها و
هذا (هو الحكم في كل
صدقة واجبة) كما مر في
المصرف (ووجب بجرحه
ونف شعره وقطع عضوه
مانقص) ان لم يقصد
الاصلاح فان قصده
كتخليص حمامة من سنور
او شبكة فلا شيء عليه وان
ماتت (و) وجب (بتنف
ريشه وقطع قوائمه) حتى
خرج عن حيز الامتاع
(وكسر بيضه)

المشبه به للمشبه فافهم (قوله غير المذر) بكسر الذال بمعنى الفاسد قيد به لانه لو كسر بيضة مذرة لاشئ عايه لان ضمانها ليس لذاتها بل لعرضية ان تصير صيدا وهو مفقود في الفاسدة ولو كان لقشرها قيمة كبيض النعام خلافا لما قاله الكرماني لان المحرم غير منهي عن التعرض للقشر كما في الفتح بحر ملخصا (قوله) وخروج فرخ ميت به (معطوف على قوله بتنف قال في الباب وان خرج منها اى من البيضة فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ حيا ولاشئ في البيضة اه وقوله به متعلق بميت قال في البحر وقيد بقوله به لانه لو علم موته بغير الكسر فلا ضمان عليه للفرخ لانعدام الامانة ولا للبيض لعدم العرضية اه ولو لم يعلم ان موته بسبب الكسر اولا فالقياس ان لا يغرم غير البيضة لان حياة الفرخ غير معلومة وفي الاستحسان عليه قيمة الفرخ حيا عناية (قوله) وذبح حلال صيد الحرم) سيعيد المصنف هذه المسئلة ونتكلم عليها هناك (قوله) وحلبه لبنه) لان اللبن من اجزاء الصيد فتجب قيمته كما صرح به في النقاية والملتقى وكذا لو كسر بيضه او جرحه يضمن كما في البحر ثم ان ذكر الشارح المفعول وهو لبنه يفيد ان الحلب مصدر مضاف الى ضمير الفاعل وهو الحلال مع انه غير قيد فلو ترك ذكر لبنه وجعل المصدر مضافا الى ضمير المفعول وهو الصيد لكان اولى لانه يشمل حينئذ ما اذا كان الحالب محرما لكنه لا يختص بصيد الحرم تأمل (قوله) وقطع حشيشه وشجره) ذكر النووى عن اهل اللغة ان العشب والحلا بالقصر اسم للرطب والحشيش لليابس وان الفقهاء يطلقون الحشيش على الرطب ايضا مجازا باعتبار ما يؤل اليه اه وفي الفتح والشجر اسم للقائم الذى بحيث ينمو فاذا جف فهو حطب اه واطاق في القاطع فشمّل الحلال والمحرم وقيد بالقطع لانه ليس في المقلوع ضمان واشار بضمان قيمته الى انه لا يدخل للصوم هنا والى انه يملكه بأداء الضمان كما في حقوق العباد ويكره الانتفاع به بيعا وغيره ولا يكره للمشتري وتماه في البحر (قوله) غير مملوك ولا منبت) اعلم ان النابت في الحرم اما جاف او منكسر او اذخر او غيرها والثلاثة الاول مستثناة من الضمان كما يأتى وغيرها اما ان يكون انبته الناس اولا والاول لاشئ فيه سواء كان من جنس ما ينبت الناس كالزروع اولا كما غيلان والثانى ان كان من جنس ما ينبتونه فكذلك والا ففيه الجزاء فافيه الجزاء هو النابت بنفسه وليس مما يستنبت ولا منكسرا ولا جافا ولا اذخرا كما قرره في البحر وذكر ان المراد من قول الكثر غير مملوك هو النابت بنفسه مملوكا اولا لئلا يرد عليه ما لو نبت في ملك رجل ما لا يستنبت كما غيلان فانه مضمون ايضا كما نص عليه في المحيط وما اجاب به في النهر لم يظهر لى وجه صحته فلذا خالف الشارح عادته ولم يتابعه بل تابع البحر ويأتى قريبا في الشرح (قوله) فقطعها انسان) لم يذكر ما اذا قطعها المالك ونقل في غاية الاتقان عن محمد انه قال في ام غيلان تنبت في الحرم في ارض رجل ليس لصاحبه قطعه ولو قطعه فعليه لعنة الله ومقتضاه ان لا يجب عليه جزاء لكنه مخالف لما مر من ان كل ما ينبت بنفسه ولم يكن من جنس ما ينبت الناس ففيه القيمة سواء كان مملوكا اولا فينبغي ان تلزمه قيمة واحدة لحق الشرع افاده نوح افندى وصرح في شرح الباب بضمانه جازما به (قوله) بناء على قولهما الخ) اما على قول الامام ان ارض الحرم سوائب اى اوقاف في حكم السوائب فلا يتصور قولهم لو نبت في ملكه بحر

غير المذر (وخروج فرخ ميت به) اى بالكسر (وذبح حلال صيد الحرم وحلبه لبنه) وقطع حشيشه وشجره) حال كونه (غير مملوك) يعنى النابت بنفسه سواء كان مملوكا اولا حتى قالوا لو نبت في ملكه ام غيلان فقطعها انسان فعليه قيمة لما لكها واخرى لحق الشرع بناء على قولهما المفتى به من تملك ارض الحرم (ولا منبت) اى ليس من جنس ما ينبت الناس

وعليه فالواجب قيمة واحدة لحق الشرع فقط (قوله فلو من جنسه الخ) لان الذي ينبت الناس غير مستحق للامن بالاجماع وما لا ينبتونه عادة اذا انتبوه التحق بما ينبتونه عادة فكان مثله بجامع انقطاع كمال النسبة الى الحرم عند النسبة الى غيره بالانبات كما في الهداية والعناية شربلالية (قوله كملوع) اي اذا انقلعت شجرة ان كانت عروقها لا تسقيها فلا شيء بقطعها لباب (قوله ولذا) اي لكون الشجر او الحشيش الذي هو من جنس ما ينبت الناس لاشي فيه من جزاء لحق الشرع ولا من حرمة ط (قوله حل قطع الشجر المثمر) اي وان لم يكن من جنس ما ينبت الناس لكن ان كان له مالك توقف على اجازته والا وجبت قيمته له كالا يخفى ط (قوله لان اثماره الخ) بدل من قوله ولذا الخ لان ما كان من جنس ما ينبت الناس اذا نبت بنفسه انما لا يجب فيه شيء لانه بمنزلة ما انتبوه تأمل (قوله قيمته) فاعل وجب وقوله في كل ما ذكر اي قيمة ما اتلفه في كل ما ذكر من المسائل الثمانية ففي الاولين والخامسة قيمة الصيد وفي الثالثة البيض وفي الرابعة الفرخ وفي السادسة اللبن وفي السابعة الحشيش وفي الثامنة الشجر (قوله الا ما جف او انكسر) اي فلا يضمه القاطع الا اذا كان مملاوكا فيضمن قيمته لما لكه كما في شرح اللباب والجفاف بالجيم اليابس وقدمرانه يسمى حطبا (قوله او ضرب فسطاط) اي خيمة ومثله ما لو ذهب بمشيئه او شيء دوابه كما في اللباب (قوله لعدم امكان الاحتراز عنه لانه تبع) كذا في بعض النسخ والصواب ذكر قوله لانه تبع بعد قوله لا لغضنه كما في بعض النسخ (قوله والعبرة للاصل الخ) في البحر عن الاجناس الاغصان تابعة لاصلها وذلك على ثلاثة اقسام * احدها ان يكون اصلها في الحرم والاغصان في الحل فعلى قاطع الاغصان القيمة * الثاني عكسه فلا شيء عليه فيهما * الثالث بعض الاصل في الحل وبعضه في الحرم ضمن سواء كان الغصن من جانب الحل او الحرم اه (قوله والعبرة لمكان الطائر) اي لمكانه من الشجر لاصلها لان الصيد ليس تابعا لها ط (قوله بحيث لو وقع الصيد) فسر الضمير به مع ان مرجعه الطائر قصدا للتعميم فان هذا الحكم لا يخص الطير اه ح (قوله والا لا) اي لو وقع في الحل فهو من صيد الحل ولو أخذ الغصن شيئا من الحل والحرم فالعبرة للحرم ترجيحا للحاظر كما يعلم من نظائره ط (قوله القائم) محترزه ما يذكره من النائم ولو قال والعبرة لقوائم الطير لكان اخصر واعم لانه يفيد حكم ما اذا كانت في الحل ط (قوله وبعضها ككلها) اي لو كان بعض قوائمه في الحرم فهو ككلها فيجب الجزاء قال في شرح اللباب اي من غير نظر الى الاقل والاكثر من القوائم في الحل والحرم وهذا في القائم لاحاجة اليه مع قوله سابقا القائم ط (قوله ولو كان نائما فالعبرة لرأسه) مقتضاه انه لو كان رأسه في الحل فقط فهو من صيد الحل وبه صرح في السراج لكن مقتضى قوله فاجتمع الميسح والمحرم انه من صيد الحرم لان القاعدة ترجيح الحرم وعبرة البحر كالصريحة فيما قلنا وكذا قوله في اللباب لو كان مضطجعا في الحل وجزء منه في الحرم فهو من صيد الحرم وقال شارحه القاري اي جزء كان وقال الكرمانى لو مضطجعا في الحل ورأسه في الحرم يضمن لان العبرة لرأسه وهو موهم ان الجزء المعبر هو الرأس لا غير وليس كذلك بل اذا لم يكن مستقرا على قوائمه يكون بمنزلة شيء ملقى وقد اجتمع فيه الحل والحرمة فيرجح جانب الحرمة احتياطاً في البدائع انما تعتبر

فلو من جنسه فلا شيء عليه كملوع وورق لم يضر بالشجر ولذا حل قطع الشجر المثمر لان اثماره اقيم مقام الانبات (قيمه) في كل ما ذكر (الما جف) او انكسر لعدم النماء او ذهب بحفر كانون او ضرب فسطاط لعدم امكان الاحتراز عنه لانه تبع (والعبرة للاصل لا لغضنه وبعضه) اي الاصل (كهو) ترجيحا للحرمة (والعبرة لمكان الطائر فان كان) على غصن بحيث (لو وقع) الصيد (وقع في الحرم) فهو صيد الحرم والا لا ولو كان قوائم الصيد القائم (في الحرم ورأسه في الحل فالعبرة لقوائمه) وبعضها ككلها (لرأسه) وهذا في القائم ولو كان نائما فالعبرة لرأسه لسقوط اعتبار قوائمه حينئذ فاجتمع الميسح والمحرم

القوائم في الصيد اذا كان قائما عاينها وجميعه اذا كان مضطجعا هو وهو بظاهره كما قال في الغاية يقتضى ان الحل لا يثبت الا اذا كان جميعه في الحل حالة الاضطجاع وليس كذلك ففي المبسوط اذا كان جزء منه في الحرم حالة النوم فهو من صيد الحرم والله اعلم اه فافهم **(قوله)** والعبرة لحالة الرمي) اى المعتبر في الرامى حالة الرمي لاحالة الوصول عند الامام حتى لو رمى مجوسى الى صيد فاسلم ثم وصل السهم اليه لايؤكل ولورمى مسلم فارتد ثم وصل السهم يؤكل ح عن البحر **(قوله)** (الا اذا رماه الح) اقول قال في اللباب ولورمى صيدا في الحل فهرب فاصابه السهم في الحرم ضمن ولو رماه في الحل واصابه في الحل فدخل الحرم فمات فيه لم يكن عليه الجزاء ولكن لا يحل اكله ولو كان الرامى في الحل والصيد في الحل الا ان بينهما قطعة من الحرم فر فيها السهم لاشئ عليه اه ولا يخفى ان ما ذكره الشارح هو المسئلة الاخيرة كما هو المتبادر مع انه قد جزم في البحر ايضا بانه لاشئ فيها من غير حكاية استحسان او قياس وانما حكى ذلك في المسئلة الاولى حيث نقل اولا عن الحانية وجوب الجزاء وانه اختلف كلام المبسوط ففي موضع لا يجب وفي موضع يجب وان هذه المسئلة مستثناة من اصل ابى خيفة فان عنده المعتبر حالة الرمي الا في هذه المسئلة خاصة ثم نقل عن البدائع ان الوجوب استحسان وعدمه قياس ووفق به بين كلامى المبسوط وكذا صرح القارى عن الكرماني بانها مستثناة احتياطا في وجوب الضمان وبه ظهر ان الشارح اشتبه عليه احدى المسلتين بالاخري وسبقه الى ذلك صاحب النهر ولا يصح حمل كلامه على ما اذا مر السهم في الحرم واصاب الصيد في الحرم لانه ان كان الصيد وقت الرمي في الحرم لم تكن المسئلة مستثناة من اعتبار حالة الرمي ويكون وجوب الجزاء لاشك فيه قياسا واستحسانا وما نقله ح عن البحر لم أره فيه وان كان الصيد وقت الرمي في الحل والاصابة في الحرم يصير قوله ومر السهم في الحرم لافائدة فيه فافهم **(قوله)** (وجاز بيعه الح) ومثله لو قطع حشيش الحرم او شجره وادى قيمته ملكه ويكره بيعه قال في الهداية لانه ملكه بسبب محذور شرعا فلو اطاق له بيعه لتطرق الناس الى مثله الا انه يجوز البيع مع الكراهة بخلاف الصيد اه اى لانه بيع ميتة **(قوله)** لعدم الذكاة (علة لجواز اكله وبيعه اى لانه لا يفتقر الى الذكاة فلا يصير ميتة ولذا يباح اكله قبل الشئ بجر عن المحيط **(قوله)** بخلاف ذبح المحرم) اى ذبحه صيد الحل أو الحرم وقوله أو صيد الحرم عطف على المحرم اى وبخلاف ذبح صيد الحرم من حلال او محرم فالمصدر في المعطوف عليه مضاف الى فاعله وفي المعطوف الى مفعوله وفي نسخة او حلال صيد الحرم وهى احسن لكن كون ذبح الحلال صيد الحرم ميتة احد قولين كما استعرفه **(قوله)** ولا يرعى حشيشه) اى عندها وجوزه أبو يوسف للضرورة فان منع الدواب عنه متعذر وتماه في الهداية ونقل بعض المحشين عن البرهان تأييد قوله بما حاصله ان الاحتياج لارعى فوق الاحتياج للاذخر واقرب حد الحرم فوق اربعة اميال ففي خروج الرعاة اليه ثم غودهم قد لا يبق من النهار وقت تشبع فيه الدواب وفي قوله صلى الله عليه وسلم لا يخل خلاها ولا يعضد شوكتها وسكوته عن نفي الرعى اشارة لجوازه والالبينه والامساواة بينهما ليلحق به دلالة اذا القطع فعل العاقل والرعى فعل العجماء وهو جبار وعليه عمل الناس وليس في النص دلالة على نفي الرعى ليلزم من اعتبار

والعبرة لحالة الرمي الا اذا رماه من الحل ومر السهم في الحرم يجب الجزاء استحسانا بدائع (ولو شوى بيضا او جرادا) او حلب لبن صيد (فضنه لم يحرم أكله) وجاز بيعه ويكره ويجعل ثمنه في الفداء ان شاء لعدم الذكاة بخلاف ذبح المحرم او صيد الحرم فانه ميتة (ولا يرعى حشيشه) بداية (ولا يقطع)

الضرورة معارضته بخلاف الاحتشاش اه لكن في قوله والرعى فعل العجماء نظر لانها لو ارتعت بنفسها لاشئ عليه اتفاقا وانما الخلاف في ارسالها للرعى وهو مضاف اليه **(قوله بمنجل)** كمفصل ما يحصد به الزرع **(قوله الا الاذخر)** بكسر الهمزة والحاء وسكون الذال المعجمتين نبت بمكة طيب الرائحة له قضبان دقة يسقف بها البيوت بين الخشبات ويسد بها الحلاء في القبور بين اللبانات قهستاني ما خصا ووجه استثنائه في الحديث مذكور في البحر وغيره **(قوله ولا بأس)** هي هنا للإباحة لمقابلتها بالحرمة لما تركه أولى قارى **(قوله وبقتل قملة الح)** متعلق بقوله بعده تصدق والمراد بالقتل ما يشمل المباشرة والتسبب القصدي كما أفاده بقوله لتموت احترازا عما لو لم يقصد بالقاء الثوب القتل كما لو غسل ثوبه فماتت وكالقاء الثوب القاؤها لان الموجب ازالتها عن البدن لا خصوص القتل كما في البحر والمراد بالقملة مادون الكثير الآتي بيانه وفصل في الباب بان في الواحدة تصدقا بكسرة وفي الثنتين والثلاث قبضة من طعام وفي الزائد مطلقا نصف صاع **(قوله والجراد كالقمل)** قال في البحر ولم أر من تكلم على الفرق بين الجراد القليل والكثير كالقمل وينبغي ان يكون كالقمل ففي الثلاث وما دونها يتصدق بما شاء وفي الأكثر نصف صاع وفي المحيط مملوك اصاب جرادة في احرامه ان صام يوما فقد زاد وان شاء جمعها حتى تصير عدة جرادات فيصوم يوما اه وينبغي ان يكون القمل كذلك في حق العبد لما علم ان العبد لا يكفر الا بالصوم اه ولا يخفى أن ما في المحيط صريح في الفرق بين حكم القليل والكثير ولكن ليس فيه بيان الفرق بين مقدار القليل والكثير وعليه يحمل قول البحر ولم أر الح وبه اندفع اعتراض النهر **(قوله الا العتق)** هو طائر ابيض فيه سواد وبياض يشبه صوته العين والقفاف قاموس ومثله في الحكم الزاغ وأنواع الغراب على ما في فتح الباري خمسة العتق والابقع الذي في ظهره أو بطنه بياض والغداف وهو المعروف عند اهل اللغة بالابقع ويقال له غراب البين لانه بان عن نوح عليه الصلاة والسلام واشتغل بحيفة حين ارسله ليأتى بنجر الارض والاعصم وهو في رجله أو جناحه أو بطنه بياض أو حمرة والزاغ ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي يأكل الحب ح عن القهستاني **(قوله وتعميم البحر)** حيث جعل العتق كالغراب واعتراض على قول الهداية انه لا يسمى غرابا ولا يتبدى بالاذن بقوله فيه نظر لانه دائما يقع على دبر الدابة كما في غاية البيان **(قوله رده في النهر)** اي بما في المعراج من انه لا يفعل ذلك غالبا وبما في الظهيرية حيث قال وفي العتق روايتان والظاهر انه من الصيود اه **(قوله وكلب عقور)** قيده بالعقور اتباعا للحديث والا فالعقور وغيره سواء اهليا كان او وحشيا بحر **(قوله اي وحشى)** ليس تفسيراً للعقور بل تقييده ح اي لان العقور من العقور وهو الجرح وهو ما يفرض شره واذاؤه قهستاني **(قوله اما غيره)** اي غير الوحشى وهو الاهلى فليس بصيد اصلا فلا معنى لاستثنائه لكن قدمنا عن الفتح ان الكلب مطلقا ليس بصيد لانه اهلى في الاصل وايضا فان العقرب وما بعده ليس بصيد ايضا **(قوله وبمعرض)** هو صغير البق ولاشئ بقتل الكبار والصغار شربلا لية **(قوله لكن لا يحل الح)** استدراك على الاطلاق في النمل فان ظاهره جواز اطلاق قتله بجميع انواعه مع ان فيه مالا يؤذى

بمنجل (الا الاذخر ولا بأس بأخذكاته) لانها كالجاف (وبقتل قملة) من بدنه او القاها او القاء ثوبه في الشمس لتموت (تصدق بما شاء كجرادة ويجب الجزاء فيها) اي القملة (بالدلالة كما في الصيدو) يجب (في الكثير منه نصف صاع و) الكثير (هو الزائد على ثلاثة) والجراد كالقمل بحر (ولا شئ بقتل غراب) الا العتق على الظاهر ظهيرية وتعميم البحر رده في النهر (وحدأة) بكسر ففتحتين وجوز البرجندى فتح الحاء (وذئب وعقرب وحية وفأرة) بالهمز وجوز البرجندى التسهيل (وكلب عقور) اي وحشى اما غيره فليس بصيد اصلا (وبمعرض ونمل) لكن لا يحل قتل مالا يؤذى ولذا قالوا لم يحل قتل الكلب الاهلى اذالم يؤذ والامر بقتل الكلاب منسوخ كما في الفتح

وهذا الحكم عام في كل ما لا يؤذى كما صرحوا به في غير موضع ط (قوله أي إذا لم تضر) تقييد للنسخ ذكره في النهر اخذا مما في الملتقط اذا كثرت الكلاب في قرية واضرت بأهلها امر اربابها بقتلها فان ابو ارفع الامر الى القاضي حتى يأمر بذلك اه (قوله وبرغوث) بضم الباء والغين ط (قوله وفراش) جمع فراشة وهي التي تهافت في السراج قاموس (قوله ووزغ) هوسام ابرص بتشديد الميم (قوله وأم حيين) بمهملة مضمومة فو حدة مفتوحة فتحتية على وزن زير دويبة تشبه الضب (قوله وكذا جميع هوام الارض) الاولى ابدال جميع بباقي لان ما قبله من الهوام وهي جمع هامة كل حيوان ذي سم وقد تطلق على مؤذ ليس له سم كالقملة اما الحشرات فهي جمع حشرة وهي صغار دواب الارض كما في الديوان ط عن ابى السعود (قوله وسبع) هو كل حيوان مختطف عادة (قوله أي حيوان) اشار الى ما في النهر من ان هذا الحكم لا يخص السبع لان غيره اذا صال لاشئ بقتله ذكره شيخ الاسلام فكان عدم التخصيص أولى اذ المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا اه لكن ينبغي تقييد الحيوان بغير الماء كقولنا في البحر من ان الجمل لو صال على انسان فقتله فعليه قيمته بالغة ما بلغت لان الاذن في قتل السبع حاصل من صاحب الحق وهو الشارع اما الجمل فلم يحصل الاذن من صاحبه (قوله صائل) أي قاهر وحامل على المحرم من الصولة او الصالة بالهمزة قهستاني وقيد به لما مر من ان غير الصائل يجب بقتله الجزاء ولا يجاوز عن شاة وما في البدائع من ان هذا أي عدم وجوب شئ انما هو فيما يتبدى بالاذى كالضبع والثعلب وغيرها اما ما يتبدى به غالبا كالاسد والذئب والفمر والفهد فله محرم قتله ولا شئ عليه قال بعض المتأخرين انه بمذهب الشافعي انسب نهر قلت والقائل ابن كمال لكن ذكر في الفتح اول الباب كلام البدائع وجعله مقابل المنصوص عليه في ظاهر الرواية ثم قال ثم رأينا رواية عن ابى يوسف قال في الخانية وعن ابى يوسف الاسد بمنزلة الذئب وفي ظاهر الرواية السباع كلها صيد الا الكلب والذئب اه فافهم (قوله كاتلزمه قيمته) أي بالغة ما بلغت لما لكه يعنى وقيمة لله تعالى لا تجاوز قيمة شاة بحر قلت هذا لو غير صائل اما الصائل فقد علمت انه لا يجب فيه لله تعالى شئ فلذا اقتصر الشارح على قيمة واحدة فافهم (قوله وله) أي للمحرم (قوله ولو ابوهاظيا) اخرج الام اذا كانت ظبية فان عليه الجزاء لما ذكره الشارح ط (قوله وبط أهلى) هو الذى يكون في المساكن والحياض لانه الوف بأصل الخلقة احترازا عن الذى يطير فانه صيد فيجب الجزاء بقتله بحر (قوله ولو لمحرم) الام للتعليل أي ولو صاده الحلال لاجل المحرم بلا امره خلافا للامام مالك كما في الهداية (قوله و ذبحه في الحل) اما لو ذبحه في الحرم فهو ميتة كما قدمه وفي الباب اذا ذبح محرم او حلال في الحرم صيدا فذبحته ميتة عندنا لا يحل اكلها له ولا غيره من محرم او حلال سواء اصطاده هو أي ذابحه او غيره محرم او حلال ولو في الحل فلو اكل المحرم الذابح منه شيئا قبل اداء الضمان او بعده فعليه قيمة ما أكل ولو أكل منه غير الذابح فلا شئ عليه ولو أكل الحلال مما ذبحه في الحرم بعد الضمان لاشئ عليه لا كل ولو اصطاد حلال فذبحه محرم او اصطاد محرم فذبحه حلال فهو ميتة اه وقال شارحه القارى اعلم انه صرح غير واحد كصاحب الايضاح والبحر الزاخر والبدائع وغيرهم بان ذبح الحلال صيدا المحرم يجعله ميتة لا يحل اكله

أي إذا لم تضر (وبرغوث وقراد و سلحفاة) بضم ففتح فسكون (وفرأش) و ذباب ووزغ و زنبور و قنفذ و صرصر و صياح ليل وابن عرس و أم حيين و أم أربعة و أربعين و كذا جميع هوام الارض لانها ليست بصيود ولا متولدة من البدن (وسبع) أي حيوان (صائل) لا يمكن دفعه الا بالقتل فلو امكن بغيره فقتله لزمه الجزاء كما تلزمه قيمته لو مملوكا (وله ذبح شاة ولو ابوهاظيا) لان الام هي الاصل (وبقر و بغير و دجاج و بط أهلى و اكل ماصاده حلال) ولو لمحرم (و ذبحه) في الحل (بلا دلالة محرم و) لا (امر به) ولا اعانته عليه فلو وجد احدهما حل للحلال لا للمحرم

وان أدى جزاءه من غير تعرض لخلاف وذكر قاضي خان انه يكره اكله تنزيها وفي اختلاف المسائل اختلفوا فيما اذا ذبح الحلال صيدا في الحرم فقال مالك والشافعي واحمد لا يحل اكله واختلف اصحاب ابي حنيفة فقال الكرخي هو ميتة وقال غيره هو مباح اهـ (قوله على المختار) راجع لقوله لا للمحرم وهذا ما رواه الطحاوي وقال الجرجاني لا يحرم وغلظه القدوري واعتمد رواية الطحاوي فتح وبحر (قوله) وتجب قيمته بذبح حلال (هذا مكرر مع قوله سابقا وذبح حلال صيد الحرم الا انه اعاده ليرتب عليه قوله ولا يجزئه الصوم ط واراد بالذبح الاتلاف ولو تسببا على وجه العدو ان فلو ادخل في الحرم بازيا فأرسله فقتل حمام الحرم لم يضمن لانه اقام واجبا وما قصد الاصطياد فلم يكن تعديا في السبب بل كان مأمورا بحر (قوله) ولا يجزئه الصوم) انما اقتصر على نفي الصوم ليفيد ان الهدى جائز وهو ظاهر الرواية كما في البحر وفي اللباب فان بلغت قيمته هديا اشتراه بها ان شاء وان شاء اشترى بها طعاما فيتصدق به كما مر ويجوز فيه الهدى ان كانت قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد ولا يشترط كونها مثلها بعد الذبح واما الصوم في صيد الحرم فلا يجوز له الحلال ويجوز للمحرم (قوله) لانه اغرامة لان الضمان فيه باعتبار المحل وهو الصيد فصار كغرامة الاموال بخلاف المحرم فان ضمانه جزاء الفعل لا المحل والصوم يصلح له لانه كفارة بحر (قوله) في دلالة اي دلالة الحلال ولو لم يحرم والفرق بين دلالة المحرم ودلالة الحلال ان المحرم التزم ترك التعرض بالاحرام فلما دل ترك ما التزمه فضمن كالمودع اذا دل السارق على الوديعة ولا التزام من الحلال فلا ضمان بها كالاجنبي اذا دل السارق على مال انسان بحر (قوله) ولو حلالا (الاولى ان يقال وهو حلال كما قيده في مجمع الانهر قال وانما قيدنا به لتظهر فائدة قيد الدخول في الحرم فان وجوب الارسال في المحرم لا يتوقف على دخول الحرم لانه بمجرد الاحرام يجب عليه كافي الاصلاح وغيره وبهذا يظهر ضعف ما قيل حلالا او محراما اهـ وعليه ينبغي ان يقال وهو في الحل بدل قوله ولو في الحل اهـ والحاصل ان الكلام فيمن كان حلالا في الحل واراد الاحرام او دخول الحرم وكان في يد صيد وجب عليه ارساله وفي اللباب وشرحه اعلم ان الصيد يصير آمنا بثلاثة اشياء باحرام الصائد او بدخوله في الحرم او بدخول الصيد فيه ولو اخذ صيدا في الحل او الحرم وهو محرم او في الحرم وهو حلال لم يملكه ووجب عليه ارساله سواء كان في يده او قفصه او في بيته ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرم او حلال فعليه الجزاء (قوله) يعني الجارحة) محترزه قوله لا ان كان في بيته او قفصه (قوله) وجب ارساله قال في البحر اتفاقا (قوله) اي اطارته) لو قال اي اطلاقه لكان اشمل لتناول الوحش فان هذا الحكم لا يخص الطير اهـ وشمل اطلاقه ما لو غصبه وهو حلال من حلال فاحرم الغاصب فانه يلزمه ارساله وعليه قيمته لمالكه فلورده له بري ولزمه الجزاء كذا في الدراية معزيا الى المشتق نهر قل في الفتح وهذا لغز غاصب يجب عليه عدم الرد بل اذا فعل يجب به الضمان (قوله) او ارساله للحل وديعة) هذا قول ثان في تفسير الارسال حكاه القهستاني بعد حكاية الاول وعزاء للتحفة ويشكل عليه مسألة الغاصب حيث لزمه الجزاء وان رده لمالكه وايضا فالرسول في حال اخذ الصيد هو في الحرم فيلزمه ارساله وضمان قيمته للمالك كالغاصب كما أفاده ط وايضا اعترضه ابن كمال بأن يد المودع يد المودع لكن رده في النهر

على المختار (وتجب قيمته
بذبح حلال صيد الحرم
وتصدق بها ولا يجزئه
الصوم) لانه اغرامة لا كفارة
حتى لو كان الذابح محرما
اجزاء الصوم وقيد بالذبح
لانه لا شيء في دلالة الا الاثم
(ومن دخل الحرم) ولو
حلالا (او احرم) ولو
في الحل (وفي يده حقيقة)
يعني الجارحة (صيد وجب
ارساله) اي اطارته او ارساله
للحل وديعة قهستاني

بما في فوائد الظهيرية ان يدخامه كرحله وحاصله ان المحذور كون الصيد في يده الحقيقية
ويده فيما عند المودع غير حقيقية بل هي مثل يده على ما في رحله او قفصه او خادمه لكن يرد
عليه ما مر عن ط وقد يجاب بأنه يمكنه ان يناولها في طرف الحرم لمن هو في الحل او يرسله
في قفص ثم اعلم ان الذي يظهر من كلامهم ان هذين القولين في المسئلة الثانية فقط وهي من
احرم في الحل وفي يده صيدا ما الاولى وهي لو دخل الحرم وفي يده صيد فالواجب عليه الارسال
بمعنى الاطارة لقوله في الهداية عليه ان يرسله فيه اي في الحرم وتعليقه له بأنه لما حصل في الحرم
وجب ترك التعرض لحرمه الحرم وصار من صيد الحرم وكذا ما قدمناه عن الباب من ان
الصيد يصير آمنا بثلاثة اشياء الخ وكذا قول الباب ولو ادخل محرم او حلال صيدا للحل الحرم
صار حكمه حكم صيد الحرم وكذا قول المصنف الآتي فلو كان جارحا الخ فانه لو كان له ايداع
الجارح بعدما ادخله الحرم لم يحجز له ارساله مع العلم بأن عادة الجارح قتل الصيد وكذا قول
الباب لو أخذ صيد الحرم فأرسله في الحل لا يبرأ من الضمان حتى يعلم وصوله الى الحرم آمنا
فكيف اذا اودعه فتأمل (قوله على وجه غير مضيع له) يفسره ما قبله فكان الاولى تأخير
عنه كما فعل في شرحه على الملتقى حيث قال كأن يودعه او يرسله في قفص (قوله وفي كراهة
جامع الفتاوى) الى قوله لا يجب ساقط من بعض النسخ وحاصله ان اعتاق الصيد اي اطلاقه
من يده جائز ان أباحه لمن يأخذه وهو تقييد لقوله لان تسييب الدابة حرام وقيل لا اي لا يجوز
اعتاقه مطلقا كما هو ظاهر اطلاق حرمة التسييب لانه وان أباحه فالأغلب انه لا يقع في يد أحد
فيبقى سائبة وفيه تضييع للمال وقوله ولا تخرج عن ملكه باعتاقه يحتمل معنيين * الاول انه
لا يخرج عن ملكه قبل ان يأخذه احد فان احده احد بعد الاباحة ملكه كما تفيده عبارة
مختارات النوازل * الثاني انه لا يخرج مطلقا لان التملك للجهول لا يصح مطلقا او الا لقوم
معلومين لما في لقطة البحر عن الهداية ان كانت اللقطة شيئا يعلم ان صاحبها لا يطلبها كالثوابة
وقشر الرمان يكون القاءه اباحة حتى جاز الانتفاع به من غير تعريف ولكن يبقى على ملك
مالك لان التملك للجهول لا يصح قال وفي البرازية للمالك اخذها منه الا اذا قال عند
الرمي من اخذه فهو له لقوم معلومين ولم يدكر السر خسي هذا التفصيل اه فينبغي ان يكون
اعتاق الصيد كذلك وتكون فائدة الاباحة حل الانتفاع به مع بقاءه على ملك المالك لكن
في لقطة التارخانية ترك دابة لا قيمة لها من الهزال ولم يحجبها وقت الترك فأخذها رجل واصلاحها
فالقياص ان تكون الآخذ كقشور الرمان المطروحة وفي الاستحسان تكون لصاحبها قال
محمد لانا لجوزنا ذلك في الحيوان لجوزنا في الجارية ترمى في الارض مريضة لا قيمة لها
فأخذها رجل وينفق عليها فبطؤها من غير شراء ولا هبة ولا ارث ولا صدقة او يعتقها من غير
ان يملكها وهذا امر قبيح اه ما خصا ومقتضاء ان غير الحيوان كالقشور يكون طرحه اباحة بدون
تصريح وانه يملكه الآخذ بخلاف الحيوان فلا يملكه الا بالتصريح بالاباحة كما هو مفهوم
قوله ولم يحجبها وهذا خلاف ما ذكرناه عن البحر وعلى هذا تخرج ما في مختارات النوازل ويأتي
قريبا قول ثالث وهو ان غير المحرم لو ارسله يكون اباحة لانه ارسله باختياره فيكون كقشور
الرمان (قوله وحينئذ) اي حين اذ كان اعتاق الصيد لا يجوز الا اذا أباحه لمن يأخذه تقييد

(على وجه غير مضيع له)
لان تسييب الدابة حرام
وفي كراهة جامع الفتاوى
شرى عصافير من الصيد
واعتقها جاز ان قال من
اخذها فهي له ولا تخرج
عن ملكه باعتاقه وقيل
لانه تضييع للمال اه
قلت وحينئذ فتقيد
الاطارة بالاباحة

الاطارة اى التى فسر بها الارسال بالاباحة ويؤيده قول المعراج ولو كان فى يده فعليه ارساله على وجه لا يضيع فان ارسال الصيد ليس بمندوب كتسيب الدابة بل هو حرام الا ان يرسله للعلف او يبيع للناس اخذه كذا فى الفوائد الظهيرية اه وقال بعده على وجه لا يضيع بأن يخليه فى بيته او يودعه عند هلال اه لكن ظاهر ما قدمناه عن القهستانى من حكاية القولين فى تفسير الارسال ان فسر به بالاطارة لم يقيد بالاباحة لانه يقول ان الارسال واجب فلم يكن فى معنى التسيب المحذور ومن فسر الارسال بالوديعة فكأنه يقول حيث امكنه دفع التعرض للصيد بها فلا حاجة الى اطارة المضية للمالك لاندفاع الضرورة بدونها ولذا قال قاضى خان فى شرح الجامع لو احرم والصيد فى يده عليه ان يرسله لكن على وجه لا يضيع لان الواجب ترك التعرض بازالة اليد الحقيقية لا بابطال الملك اه وكون الاباحة تنفى التضييع ممنوع لان الغالب على الصيد انه اذا ارسل لا يصاد ثانيا فيبقى ملكه ضائعا والتسيب لا يجوز وانما يجب الارسال مطلقا فيما صاده وهو محرم كما مر لانه لم يملكه فليس فيه تضييع ملك هذا ما ظهر لى وقد علمت مما قدمناه ان هذا كله فيما لو اخذ صيدا ثم احرم اما لو دخل به الحرم فانه يلزمه ارساله بمعنى اطارته وانه ليس له ايداعه لانه صار من صيد الحرم (قوله فتأمل) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها قبل وقال ح هو ظرف مبنى على انضم اى قبل الاطارة العامل فيه الاباحة (قوله واصلاحها) ليس بقيد فيما يظهر لان المدار فى التملك على الاباحة وقديقال انما قيد به لمنع الاخذ لان قوله من اخذها فهمى له ينزل هبة والاصلاح زيادة تمنع من الرجوع منها وبدونه له الرجوع اذ لا مانع ويحرر ط (قوله والقول له) اى للمالك انه لم يحبسها لاحد لانه ينكر اباحة التملك وان برهن الآخذ او نكل عن التمين سلمت للآخذ ط عن لقطة البحر (قوله لا ان كان فى بيته او قفصه) اى ولم يكن اصطاده فى الاحرام اما لو اصطاده فى الاحرام يلزمه ارساله بالاجماع معراج (قوله لجريان العادة) اى من لدن الصحابة الى الآن وهم التابعون ومن بعدهم يحرمون وفى بيوتهم حرام فى ابراج وعندهم دواجن وطيور لا يطلقونها وهى احدى الحجج فدل على ان استبقاءها فى الملك محفوظة بغير اليد ليس هو التعرض المتمتع فتح والدواجن جمع داجن وهو الذى الف المكان من صيود وحشيات ومستأنسة (قوله ولو القفص فى يده) اى مع خادمه او فى رحله معراج وقيل ان كان القفص فى يده يلزمه ارساله لكن على وجه لا يضيع هداية وهو ضعيف كما فى النهر قل ح والظاهر ان مثله ما اذا كان الحبل المشدود فى رقبة الصيد فى يده (قوله بدليل الح) فانه بأخذ الغلاف بيده لم يجعل المصحف بيده فكذا بأخذ القفص لا يكون الطير فى يده (قوله اخذه منه) صفة لانسان والضمير فى منه للحل ومثله ما لو اخذه من الحرم بالاولى لانه لو كان غير مملوك لا يملكه الى الآخذ فالمملوك اولى فافهم (قوله لانه لم يخرج عن ملكه) الاولى حذفه والاقتصار على التعليل الثانى لانه عين قول المصنف ولا يخرج عن ملكه ط (قوله لانه ملكه وهو حلال) علة لعدم خروج الصيد عن ملكه ومفهومه انه لو ملكه وهو محرم يخرج عن ملكه مع ان الحرم لا يملك الصيد فلو قال لانه اخذه وهو حلال لكان احسن ح (قوله لما يأتى) اى فى قول المصنف والصيد لا يملكه المحرم الح (قوله لانه لم يرسله عن اختيار) كذا فى بعض النسخ اى لان الشرع الزمه بأرساله

فتأمل اه وفى كراهة مختارات النوازل سيب دابته فأخذها آخر واصلاحها فلا سبيل للمالك عليها ان قال عند تسيبها هى لمن اخذها وان قال لا حاجة لى بها فله اخذها والقول له بيمينه اه (لا) يجب (ان كان) الصيد (فى بيته) لجريان العادة الفاشية بذلك وهى من احدى الحجج (او قفصه) ولو القفص فى يده بدليل خذ المصحف بغلافه للمحدث (ولا يخرج) الصيد (عن ملكه بهذا الارسال فله امساكه فى الحل و) له (اخذ من انسان اخذه منه) لانه لم يخرج عن ملكه لانه ملكه وهو حلال بخلاف ما لو اخذه وهو محرم لما يأتى لانه لم يرسله عن اختيار

فكان مضطرا شرعا اليه والمناسب عطفه بالواو لانه علة ثانية لقوله أخذه الخ وقد علل به التمرناشي كما عزاه اليه في الفتح وقال انه يدل على انه لو ارسله من غير احرام يكون اباحة اه اي فليس له أخذه ممن اخذه وان لم يصرح بالاباحة وقت ارساله لانه غير مضطر اليه فكان مجرد ارساله اباحة كالتقاء قشور الرمان كما قدمناه **(قوله فلو كان جارحا)** تفريع على قوله وجب ارساله والجارح من الصيد ماله ناب او مخلب يصيد به **(قوله لفعله ما وجب عليه)** وهو ارساله لاعلى قصد الاصطياد والمسئلة مفروضة فيما اذا دخل به الحرم وهذا مؤيد لما قلنا من ان من دخل الحرم بصيد وجب عليه ارساله بمعنى اطارته لانه صار من صيد الحرم وليس له ايداعه والا لكان الواجب الايداع في الجوارح دون الارسال لان الجوارح عادت قتل الصيد فيكون متعديا بارساله في الحرم **(قوله فلو باعه)** مفرع ايضا على قوله وجب ارساله والضمير فيه للصيد الذي اخذه حلال ثم احرم او دخل به الحرم لان في قوله رد المبيع الخ اشارة الى ان البيع فاسد لا باطل كائن عليه في الشر نبلاية عن الكافي والزيلي بخلاف ما لو اخذ الصيد وهو محرم وباعه فان بيعه باطل كما سيذكره واطلق في البيع فشمّل ما اذا باعه في الحرم او بعدما اخرجه الى الحل لانه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل اخراجه بعد ذلك كذا عزاه في البحر الى الشارحين ثم نقل عن المحيط خلافة من جواز البيع والاكل بعد والاخراج مع الكراهة لكن ذكر في النهر انه ضعيف قلت لكن هذا اذا لم يؤد جزاء بعد الاخراج اما لو اداه فانه يملكه ويخرج عن كونه صيدا لحرم كما يأتي في مسألة الظبية ثم ان هذا ايضا مؤيد لما قلناه من انه اذا دخل الحرم بصيد ليس له ان يرسله الى الحل ودیعة لما علمت من انه لا يحل اخراجه بل عليه ارساله في الحرم واما ما مر من انه لا يخرج عن ملكه بهذا الارسال فله اخذه في الحل وله اخذه ممن اخذه ومقتضاه ان له بيعه واكله ايضا فلا ينافي ما هنا لان ذاك فيما لو ارسله وخرج الصيد بنفسه بخلاف ما اذا اخرجه قال في الباب ولو خرج الصيد من الحرم بنفسه حل اخذه وان اخرجه احد لم يحل فافهم **(قوله والا)** اي وان لم يبق المبيع في يد المشتري بان اتلفه او تلف او غاب المشتري ولا يمكن ادراكه ط عن ابي السعود **(قوله فعليه الجزاء)** تقدم قريبا بيانه وان الصوم في صيد الحرم لا يجوز للحلال ويجوز للمحرم **(قوله لان حرمة الحرم)** اي فيما لو ادخل الصيد المحرم ثم باعه فيه اي بعدما اخرجه لكونه صار صيدا لحرم فيمتنع بيعه مطلقا كما مر فافهم وقوله والاحرام فيما لو أخذه ثم احرم **(قوله ولو أخذ حلال)** اي في الحل لباب وقوله ضمن مرسله لان الآخذ ملك الصيد ملكا محترما فلا يبطل احترامه باحرامه وقد اتلفه المرسل فيضمنه بخلاف ما أخذه في حالة الاحرام لانه لا يملكه والواجب عليه ترك التعرض ويمكنه ذلك بأن يخله في بيته فاذا قطع يده عنه كان متعديا هداية ومقتضى هذا مع ما قدمناه انه لو دخل به الحرم فارسله احد لا يضمن المرسل لان الآخذ يلزمه ارساله وان كان ملكه ولا يمكنه تخليته في بيته فلم يكن المرسل متعديا تأمل **(قوله وقولهما استحسان)** وجهه ان المرسل آمر بالمعروف وناه عن المنكر وما على المحسنين من سبيل قال في الهداية ونظيره الاختلاف في كسر المعازف اي آلات اللهو كالطنبور قال في البحر وهو يقتضي ان يفتى بقولهما هنا لان الفتوى على قولهما في عدم الضمان بكسر المعازف اه قال ط وأشار الشارح الى ذلك لان

(فلو) كان (جارحا) كبا
(فقتل حمام الحرم فلاشي)
(عليه) لفعله ما وجب عليه
(فلو باعه رد المبيع ان بقي
والافعليه الجزاء) لان
حرمة الحرم والاحرام
تمنع بيع الصيد (ولو اخذ
حلال صيدا فأحرم ضمن
مرسله) من يده الحكمية
اتفاقا ومن الحقيقية عنده
خلافهما وقولهما
استحسان كافي البرهان

مطلب

لا يجب الضمان بكسر
آلات اللهو

الفتوى على الاستحسان الا فيما استثنى من مسائل قليلة (قوله ! يملكه) لان الصيد لم يبق محالاً للملك في حق المحرم فصار كما اذا اشترى الخمر هداية (قوله بل بسبب جبرى) هو ما يحصل به الملك بلا اختيار وقبول (قوله والسبب الجبرى) أتى به ظاهراً ولم يقل وهو ليفيد ان المراد مطلق السبب لا بقيد كونه في الصيد أفاده ط (قوله في احدى عشر) حق العبارة احدى عشرة لانه تجب المطابقة فيه بتأنيث الجزأين لتأنيث المعدود (قوله مبسوطه في الاشياء) لا حاجة الى ذكرها هنا وقد ذكرها المحشى (قوله فلذا قال الخ) الاولى ان يقول ومثل للجبرى تبعاً للبحر بقوله الخ ط (قوله وجعله في الاشياء بالاتفاق) حيث قال لا يدخل في ملك احد شئ بغير اختياره الا الارث اتفاقاً الخ (قوله لكن في النهر الخ) هذا الاستدراك ليس في محله لان كلام الاشياء كما رأيت مطابق لا يتقيد بهذه الصورة ولا شك في الاتفاق على كون الارث مطلقاً سبباً جبرياً وانما لم يكن سبباً في صورة المحرم اذا مات مورثه عن صيد على كلام السراج لقيام المانع وهو الاحرام كقيام الموانع الاربعة اى الرق والكفر والقتل واختلاف الملك فكما لا يقدح قيام تلك الموانع في سببية الارث لا يقدح هذا فيها اى ح وان جعل استدراكاً على المتن كان في محله ط (قوله وهو الظاهر) هذا من كلام النهر حيث قال وهو الظاهر لما سيأتى اى من كون الصيد محرم العين على المحرم ولم يظهر لى وجه ظهوره اذ بعد تحقق سبب الارث وهو موت المورث لابد من قيام نص يدل على كون الاحرام مانعاً من ارث الصيد كقيامه على الموانع الاربعة وكون الصيد محرم العين على المحرم بقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر مادتم حرماً ولذا منع من سائر التصرفات لا يدل على منع ارثه فان الخمر محرمة العين ايضا وتورث (قوله فان قتله) اى الصيد الذى أخذه المحرم (قوله محرم آخر الخ) احتراز به عن البهيمة وبالبايع المسلم عن الصبي والكافر كما يأتى وكان ينبغى زيادة عاقل للاحتراز عن المجنون فانه في حكم الصبي كما في ط عن الحموى وخرج ايضا ما لو قتله حلال فانه ان كان في الحرم لزمه الجزاء والا فلا لكن يرجع عليه الآخذ بما ضمن فالرجوع فيه لافرق فيه بين المحرم والحلال بحر (قوله لانه قرر عليه ما كان بمعرض السقوط) فانه كان محتمل الارسال قبل قتله وللتقرير حكم الابتداء في حق التضمنين كشهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعوا كما في الهداية (قوله على ما اختاره الكمال) وجزم به الزيامى وصرح به في المحيط عن المبتنى وظاهره في النهاية ان يرجع الآخذ بالقيمة مطلقاً عن البحر (قوله ! يرجع على ربها) عبارة الباب ولو قتله بهيمة في يده فعليه الجزاء ولا يرجع على احد قل شارحه اى من صاحب البهيمة او راكمها وسأقها وقائدها والمسئلة مصرحة في البحر الزاخر اه اقول وهذا في الرجوع على الراكب ونحوه اما ضمان الراكب ونحوه الجزاء فلا شك فيه قال في معراج الدراية وكذا لو كان راكمها او ساقها او قئدا فتلفت الدابة بيدها او رجلها او فيها صيدا فعليه الجزاء ففهم (قوله ولو صبياً او نصرانياً) محترز قوله بانع مسلم عبارة المعراج لا يجب على الصبي والمجنون والكافر فزاد المجنون لانه كالصبي كما مر وعبر بالكافر لان النصرانى غير قيد واخراجه عن محرم باعتبار الصورة والا فالكافر ليس اهلاً للنية التى هى شرط الاحرام (قوله فلا جزاء عليه) بل على الآخذ وحده (قوله لانه يلزمه حقوق العباد) وهنا ما قرر

(ولو أخذه محرم لا) يضمن
مرسله اتفاقاً لان المحرم لم يملكه حينئذ فلا يأخذه
من أخذه (والصيد لا يملكه
المحرم بسبب اختياري)
كشراء وهبة (بل) بسبب
(جبرى) والسبب الجبرى
في احدى عشر مسألة
مبسوطه في الاشياء فلذا
قال تبعاً للبحر عن المحيط
(كالارث) وجعله في
الاشياء بالاتفاق لكن
في النهر عن السراج انه لا
يملكه بالميراث وهو الظاهر
(فان قتله محرم آخر) بانع
مسلم (ضمننا) جزائين
الآخذ بالآخذ والمقاتل
بالمقتل (ورجع أخذه على
قاتله) لانه قرر عليه ما كان
بمعرض السقوط وهذا
(ان كفر بمال وان)
كفر (بصوم فلا) على
ما اختاره الكمال لانه
لم يغرم شيئاً (ولو كان
القاتل) بهيمة لم يرجع
على ربها ولو (صبياً
او نصرانياً فلا جزاء عليه)
لله تعالى (ه) لكن (رجع
الآخذ عليه بالقيمة)
لانه يلزمه حقوق العباد
دون حقوق الله تعالى

على الآخذ ما كان بمعرض السقوط لزمه **(قوله)** وكل ما على المفرد به دم (لوقال كفارة لشمّل الصدقة واستغنى عن قوله وكذا الحكم في الصدقة المراد بالكفارة ما يشمل كفارة الضرورة فان القارن اذا لبس او غطى رأسه للضرورة تعددت الكفارة كما في البحر **(قوله)** يعني بفعل شئ من محظورات الخ) اي محظورات الاحرام اي ما حرم عليه فعله بسبب نفس الاحرام لا من حيث كونه حجا او عمرة ولا ما حرم بسبب غير الاحرام وذلك كاللبس والتطيب وازالة شعر أو ظفر فخرج ما لو ترك واجبا كما لو ترك السعى او الرمي أو أفاض قبل الامام او طاف جبا او محدثا للحج او العمرة فان عليه الكفارة ولا تعدد على القارن لان ذلك ليس جنابة على نفس الاحرام بل هو ترك واجب من واجبات الحج او العمرة وكذا لو طاف جبا وهو غير محرم لزمه دم كما نص عليه في البحر بخلاف نحو اللبس فانه جنابة على الاحرام مع قطع النظر عن كونه حجا او عمرة ولذا حرم عليه ذلك قبل الشروع في افعالهما فيتعدد الجزاء على القارن لتلبسه باحرامين وخرج ايضا ما لو قطع نبات الحرم فلا يتعدد الجزاء به ايضا على القارن قال في البحر لانه من باب الغرامات لاتعلق للاحرام به بخلاف صيد الحرم اذا قتله القارن فانه يلزمه قيمتان لانها جنابة على الاحرام وهو متعدد ولا ينظر الى كونه جنابة على الحرم لان اقوى الحرمتين تستتبع أدناهما والاحرام اقوى فكان وجوب القيمة بسبب الاحرام فقط لا بسبب الحرم وانما ينظر الى الحرم اذا كان القاتل حلالا اه هذا ما ظهر لي تقريره هنا وظاهر تقرير السراج ان المراد بقوله وما على المفرد به دم ما كان فعلا احترازا عما كان تركا كترك السعى وحد الوقوف والطهارة وبه يشعر كلام الشارح لكن يرد عليه قطع النبات فانه فعل تأمل **(قوله)** ومثله متمع ساق الهدى) اولى منه قول اللباب وما ذكرناه من لزوم الجزاءين على القارن هو حكم كل من جمع بين احرامين كالتمتع الذي ساق الهدى او لم يسقه لكن لم يحل من العمرة حتى احرم بالحج وكذا من جمع بين الحجتين او العمرتين وعلى هذا لو احرم بمائة حجة او عمرة ثم جنى قبل رفضها فعليه مائة جزاء اه فافهم **(قوله)** لجنابته على احراميه) اي احرام الحج واحرام العمرة وهو علة لتعدد الدم والصدقة وما ذكره الشارح قبيلا قول المصنف او أفاض من عرفة قبل الامام من انه لا مدخل للصدقة في العمرة يقتضي عدم تعدد الصدقة على القارن لكن قدما جوابه هناك فتدبر **(قوله)** فعليه دم واحد) لتأخير الاحرام عن الميقات ولو عاد الى الميقات وحرم سقط الدم ط وذكر في النهاية صورة يلزم القارن فيها دمان للمجاوزه وهي ما لو جاوز فأحرم بحج ثم دخل مكة بعمرة ولم يعد الى الحل محرما وهي غير واردة لان الدم الاول للمجاوزه والثاني لتركه ميقات العمرة لانه لما دخل مكة التحق بأهلها بحر **(قوله)** لانه حينئذ) اي حين المجاوزة ليس بقارن وهذا تعليل لوجوب الدم الواحد ويكون الاستثناء منقطعا وذلك لان الدم يلزمه سواء احرم بعد ذلك بحج او عمرة او بهما او لم يحرم اصلا فلا دخل لكونه قارنا في وجوب ذلك الدم ط **(قوله)** اتعددا للفعل) اي الجنابة لان كل واحد منهما بالشركة يصير جانبا جنابة تفوق الدلالة فيتعدد الجزاء بتعدد الجنابة هداية فافهم **(قوله)** لاتحاد المحل) فان الضمان في حق المحرم جزاء الفعل وهو متعدد وفي حق صيد الحرم جزاء المحل وهو ليس بمتعدد كرجلين قتل رجلا خطأ يجب عليهما دية واحدة

(وكل ما على المفرد به دم
بسبب جنابته على احرامه)
يعنى بفعل شئ من
محظوراته لا مطلقا اذ لو
ترك واجبا من واجبات
الحج او قطع نبات الحرم
لم يتعدد الجزاء لانه ليس
جنابة على الاحرام (فعلى
القارن) ومثله متمع
ساق الهدى (دمان وكذا
الحكم في الصدقة) فتثنى
ايضا لجنابته على احراميه
(الابمجاوزه الميقات غير
محرم) استثناء منقطع
(فعليه دم واحد) لانه
حينئذ ليس بقارن (ولو
قتل محرمان صيدا تعدد
الجزاء) لتعدد الفعل
(ولو حلا لان) صيد
الحرم (لا) لاتحاد المحل

لأنها بدل المحل وعلى كل منهما كفارة لأنها جزء الفعل بحر وينبغي ان يقسم على عدد الرؤس
اذا قتله جماعة ولو قتله حلال ومحرم فعلى المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصفها ولو قتله حلال
ومفرد وقارن فعلى الحلال ثلث الجزء وعلى المفرد جزء وعلى القارن جزءا آن قهستاني وتماه
في البحر **(قوله وبطل بيع المحرم صيدا الح)** أطلقه فشمع ما اذا كان العاقدان محرمين او
احدهما فأفاد ان بيع المحرم باطل ولو كان المشتري حلالا وان شراءه باطل وان كان البائع
حلالا واما الجزء فانما يكون على المحرم حتى لو كان البائع حلالا والمشتري محرم ما لزم
المشتري فقط وعلى هذا كل تصرف بحر **(قوله وكذا كل تصرف)** اي من هبة ووصية
وجعله مهرا وبدل خلع لان العين خرجت عن كونها محلا لسائر التصرفات ثم الاولى
تأخيره عن قوله وشراؤه ليكون تعميما بعد تخصيص **(قوله ان اصطاده وهو محرم)** اي لانه
لم يملكه كامر وأفاد بهذا الشرط ان البطان اذا صاده وهو محرم وباعه كذلك اما لو صاده
وهو محرم وباعه وهو حلال فالبيع جائز كافي السراج ولو صاده وهو حلال وباعه وهو
محرم فالبيع فاسد كما صرح به تبعا للسراج ايضا اي اذا كان المشتري حلالا اما لو كان محرم
فالبيع باطل ولو كان البائع حلالا كما مر آنفا ثم ان ما ذكره من الشرط انما هو في بيع المحرم
كامر في النهر قال ح ادلا معنى لقولك وبطل شراء المحرم ان اصطاده وهو محرم فكان
عليه ان يذكر الشرط بعد الاول اه **(قوله وفي الفاسد يضمن قيمته)** اي يضمن المشتري قيمة
الصيد للبائع لانه ملكه اه ح **(قوله ايضا)** اي مع ضمانه اي المشتري الجزء المذكور في قوله
وعليه وعلى البائع الجزء فافهم ولا يخفى ان ضمانه الجزء انما هو اذا كان محرم ما والا فلا يس
عليه سوى ضمان القيمة **(قوله كامر)** الكاف فيه للتخيير اي نظير ما مر من ضمان المرسل القيمة
في قوله اخذ حلال صيدا ضمن مرسله * (تنبيه) * ذكر في البحر عن الحيف قيل قول
الكنز وحله لحم ما صاده حلال او وهب محرم لمحرم صيدا فأكله قال ابو حنيفة على الآكل
ثلاثة اجزئة قيمة للذبح وقيمة للاكل المحظور وقيمة للواهب لان الهبة كانت فاسدة وعلى
الواهب قيمته وقال محمد على الآكل قيمتان قيمة للواهب وقيمة للذبح ولا شيء الا كل عنده اه
والظاهر ان وجوب قيمة للواهب خاص فيما اذا اصطاده وهو حلال ليكون ملكه والا لم يملكه
فلا تجب له قيمة ولذا كانت الهبة فاسدة لا باطلة قيل وهذا بناء على القول بان الهبة الفاسدة
لا تفيد الملك بالقبض اما على مقابله فلا شيء عليه للواهب قلت وهذا غير صحيح لانها مضمونة
على كل من القولين كالبيع الفاسد يملك بالقبض ويضمن بمثله او قيمته كما سيذكره في كتاب الهبة
ان شاء الله تعالى **(قوله بعدما خرجت)** اي اخرجها محرم او حلال معراج **(قوله وماتا)**
علم حكم ذبحهما واتلافهما بأي وجه كان بالاولى ط **(قوله غرمهما)** لان الصيد بعد
الاخراج من الحرم بقي مستحق الامن شرعا ولهذا وجب رده الى مأمنه وهذه صفة شرعية
فتسرى الى الولد اه ح **(قوله يجره)** بفتح الياء من جزاء به وهو ثلاثي معتل الآخر كافي
القاموس وضمير المستتر للمخرج والبارز للولد ح وكل زيادة في الصيد كالسمن والشعر
فضمانها على هذا التفصيل نهر اي ان لا يؤد جزاءها قبل موتها ضمن الزيادة وان اداه فلا
بحر وبه علم أنه لو حلت بعد اخراجها فهو كذلك كما أفاده ط **(قوله لعدم سرية الامن)**

(وبطل بيع محرم صيدا)
وكذا كل تصرف
(وشراؤه) ان اصطاده
وهو محرم والا فالبيع
فاسد (فلو قبض) المشتري
(فعضيب في يده فعليه وعلى
البائع الجزء) وفي الفاسد
يضمن قيمته ايضا كما مر
(ولدت ظية) بعدما
(اخرجت من الحرم وماتا)
غرمهما وان ادى جزاءها
اي الام (ثم ولدت لم
يجزه) اي الولد لعدم
سرية الامن حينئذ وهل
يجب ردها بعد اداء الجزء

أى الى الولد لانه لما أدى ضمان الاصل ملكها فخرجت من ان تكون صيدا الحرام وبطل
استحقاق الامن قاضيخان قال فى النهر حتى لو ذبح الام والاولاد يحل لكن مع الكراهة
كما فى الغاية **(قوله الظاهر نعم)** نقله فى النهر عن البحر بقوله فاذا أدى الجزاء ملكها ملكا
خيئا ولذا قولا بكراهة أكلها وهى عند الاطلاق تنصرف الى التحريم فدل على انه يجب ردها
بعد اداء الجزاء اه **(قوله آفاقى الح)** ترجمه فى الكنز بباب مجاوزة الميقات بغير احرام ووصله
المصنف بما سبق لانه جنابة ايضا لكن ما سبق جنابة بعد الاحرام وهذا قبله قال ح لو عبر
بمن جاوز الميقات كما عبر به فى الكنز لشمك قوله كمكى يريد الحج الح وشمك حرميا أحرم
اعمرته من الحرم وبستانيا أحرم لحجته واعمرته من الحرم فان كل من لم يحرم من ميقاته المعين له
لزمه دم ما لم يعد اليه سواء كان حرميا أم بستانيا أم آفاقيا غاية الامر انه يشترط للزوم الاحرام
فى البستانى والحرمى قصد النسك ويكفى فى الآفاقى قصد دخول الحرم قصد مع ذلك نسكا
أم لا اه واراد بالبستانى الحلى أى من كان فى الحل داخل المواقيت والحاصل ان المحرم ثلاثة
اصناف آفاقى وحلى وحرمى ولكل ميقات مخصوص تقدم بيانه فى المواقيت فمن اراد نسكا
وجاوز وقته لزمه العود اليه **(قوله مسلم بالغ)** فلو جاوز كافر او صبي فاسلم وبلغ لاشئ
عليهما ولم يقيد بالحر ليشمل الرقيق فانه لو جاوزه بلا احرام ثم اذن له مولاه فاحرم من مكة
فعليه دم يؤخذ به بعد العتق فتح **(قوله يريد الحج او العمرة)** كذا قاله صدر الشريعة وتبعه
صاحب الدرر وابن كمال باشا وليس بصحيح لما نذكر ومنشأ ذلك قول الهداية وهذا الذى
ذكرنا أى من لزوم الدم بالمجاورة ان كان يريد الحج او العمرة فان كان دخل البستان لحاجة فله
ان يدخل مكة بغير احرام اه قال فى الفتح يوهم ظاهره ان ما ذكرنا من انه اذا جاوز غير محرم
وجب الدم الا أن يتلافاه محله ما إذا قصد النسك فان قصد التجارة او السياحة لاشئ عليه بعد
الاحرام ام وليس كذلك لان جميع الكتب ناطقة بلزوم الاحرام على من قصد مكة سواء قصد
النسك ام لا وقد صرح به المصنف أى صاحب الهداية فى فصل المواقيت فيجب ان يحمل على
ان الغالب فيمن قصد مكة من الآفاقين قصد النسك فالمراد بقوله اذا اراد الحج او العمرة
اذا اراد مكة اه ما خصص من ح عن الشر نبلاية وليس المراد بمكة خصوصها بل قصد الحرم مطلقا
موجب للاحرام كما مر قيل فصل الاحرام وصرح به فى الفتح وغيره **(قوله فلو لم يرد)**
الح قد علمت ما فيه ح **(قوله على مامر)** أى اول الكتاب فى بحث المواقيت فى قوله وحرم
تأخير الاحرام عنها من قصد دخول مكة ولو لحاجة وفى بعض النسخ على ماسيا فى المتن قريبا أى
فى قوله وعلى من دخل مكة بلا احرام حجة او عمرة **(قوله وجاوز وقته)** أى ميقاته والمراد
آخر المواقيت التى يمر عليها اذ لا يجب عليه الاحرام من اولها كما مر اول الكتاب **(قوله اعتبار)**
الارادة عند المجاوزة) أى ان الآفاقى الذى جاوز وقته تعتبر ارادته عند المجاوزة فان كان عند
قصد المجاوزة اراد دخول مكة لحج او غيره لزمه الاحرام من الميقات والا بأن اراد دخول
مكان فى الحل لحاجة فلاشئ عليه واستظهر فى البحر اعتبار الارادة عند الخروج من بيته
لكن ذكر ذلك فى مسألة البستان الآتية وأشار الشارح الى انه لا فرق بين الموضعين حيث
ذكر ذلك فيهما وسند ذكر عبارة البحر والنهر هناك فافهم **(قوله الى ميقات ما)** فى بعض النسخ

الظاهر نعم (آفاقى) مسلم
بالغ (يريد الحج) ولو نفلا
(او العمرة) فلو لم يرد
واحدا منهما لا يجب عليه
دم بمجاورة الميقات وان
وجب حج او عمرة ان اراد
دخول مكة او الحرم على
ماسيا فى قريبا (وجاوز
وقته) ظاهر ما فى النهر
عن البدائع اعتبار الارادة
عند المجاوزة (ثم احرم لزمه
دم كما اذا لم يحرم فان عاد)
الى ميقات ما

بدون لفظة ما وعلى كل فالمراد أى ميقات كان سواء كان ميقاته الذى جاوزه غير محرم او غيره اقرب
او ابعد لانها كلها فى حق المحرم سواء والاولى ان يحرم من وقته بحر عن المحيط (قوله ثم احرم)
اى بحج ولو نفلا او بعمره وهذا ناظر الى قول الشارح كما اذا لم يحرم وقوله او عاد الحج ناظر
الى قوله جاوز وقته ثم احرم وعبارة المتن بمجرد ما فيها حازرة فتأمل (قوله صفة محرما)
اى صفة معنوية والاجملة لم يشرع حال من فاعله المستتر او من فاعل عاد فهى حال بعد حال
متداخلة او مترادفة (قوله كطواف) وكذا لو وقف بعرفة قبل ان يطوف للقدوم فتح (قوله
ولو شوطا) أخذه من البحر ومقتضاه انه لا بد فى لزوم الدم وعدم امكان سقوطه من الشوط
الكامل وعبارة الهداية ولو عاد بعد ما ابتدأ الطواف واستلم الحجر لا يسقط عنه الدم بالاتفاق
فقال واستلم الحجر بالواو وفى بعض نسخها بالفاء قال ابن الكمال فى شرحها انما ذكره تنبيها
على ان المعتبر فى ذلك الشوط التام فان المسنون الفصل بين الشوطين بالاستلام والا فهو ليس
بشرط اه ومثله فى العناية وعليه فالمراد بالاستلام ما يكون بين الشوطين لا ما يكون فى اول
الطواف ويؤيده قول البدائع بعد ما طاف شوطا او شوطين وبه ظهر ان ما فى الدرر من
عطفه باو غير ظاهر لاقتضائه الاكتفاء ببعض الشوط فافهم (قوله لان الشرط الحج) اى فى
سقوط الدم وليس المراد انه شرط فى صحة النسك لان تعيين الاحرام من الميقات واجب حتى
يجب بالدم ولو كان شرطا لكان فرضا وبتركه يفسد الحج افده الحموى ط (قوله عند الميقات)
احتراز عن داخل الميقات لا خارجه حتى لو عاد محرما ولم يلب فيه لكن لبي بعد ما جاوزه ثم
رجع ومربه ساكتا فانه يسقط عنه بالاولى لانه فوق الواجب عليه فى تعظيم البيت كما فى البحر
ح (قوله خلافا لهما) حيث قال يسقط الدم وان لم يلب كما لو مر محرما ساكتا وله ان العزيمة فى
الاحرام من دويرة اهله فاذا ترخص بالتأخير الى الميقات وجب عليه قضاء حقه بانشاء التلبية
فكان التلافي بعوده مليا هداية وفى شرحها لابن الكمال اعلم ان الناظرين فى هذا المقام من
شراح الكتاب وغيرهم اتفقوا على ان العزيمة للآفاقى ماذكر ولا يخلو عن اشكال اذ لا ينقل
عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من اصحابه انه احرم من دويرة اهله فكيف يصح
اتفاق الكل على ترك العزيمة وما هو الافضل اه قلت وهو ممنوع فان المراد بالاحرام من
دويرة اهله اى مما قرب من اهل الحرم من الاماكن البعيدة عن الميقات وقد ورد فعل ذلك عن
جماعة من الصحابة وورد طلبه فى الحديث كما قدمناه عن الفتح عند بحث المواقيت وفسر
الصحابة الاتمام فى اتموا الحج بذلك وهذا فى حق من قدر عليه كما مر هناك فافهم (قوله
والافضل عوده) ظاهر ما فى البحر عن المحيط وجوب العود وبه صرح فى شرح الباب (قوله
الا اذا خاف فوت الحج) اى فانه لا يعود ويمضى فى احرامه وعالله فى البحر عن المحيط بقوله لان
الحج فرض والاحرام من الميقات واجب وترك الواجب اهون من ترك الفرض اه ومقتضاه
انه لو لم يخف الفوت يجب العود كما قلنا لعدم المزاحم وانه اذا خافه يجب عدم العود وبه يعلم
ما فى قول النهر ومتى خاف فوت الحج لو عاد فالافضل عدمه والا فالافضل عوده كما فى المحيط اه
هذا وفى البحر واستفيد منه اى مما ذكره عن المحيط انه لا تفصيل فى العمرة وانه يعود لانها
لا تفوت اصلا اه ولا يخفى ان هذا بالنظر الى الفوات والافقد يحصل مانع من العود

(ثم احرم او) ماد اليه حال
كونه (محرما لم يشرع فى
نسك) صفة محرما كطواف
ولو شوطا وانما قال (ولجى)
لان الشرط عند الامام
تجديد التلبية عند الميقات
بعد العود اليه خلافا لهما
(سقط دمه) والافضل
عوده الا اذا خاف فوت
الحج (والا) اى وان لم يعد

غير الفوائت لحوفه على نفسه او ماله فيسقط وجوب العود في العمرة ايضا **(قوله)** او عاد بعد شروعه) بقى عليه ان يقول او قبل شروعه ولم يلعب عند الميقات ح **(قوله)** مكى يريد الحج الح) اما لو خرج الى الحل لحاجة فاحرم منه ووقف بعرفة فلا شئ عليه كالأفاقي اذا جاوز الميقات قاصدا البستان ثم احرم منه ولم أر تقييد مسألة المتمتع بما اذا خرج على قصد الحج وينبغي ان تقيده وانه لو خرج لحاجة الى الحل ثم احرم بالحج منه لا يجب عليه شئ كالملكى فتح **(قوله)** وصار مكيا) لان من وصل الى مكان على وجه مشروع صار حكمه حكم اهله وهنا لما وصل الى مكة محرما بالعمرة وفرغ منها صار في حكم المكى سواء ساق الهدى ام لا فاذا أراد الاحرام بالحج فميقاته الحرم أو العمرة فالحل ومثل ذلك يقال في الحل وهو من كان داخل المواقيت فان ميقاته للحج أو العمرة الحل فاذا أحرم من الحرم فعليه دم الا ان يعود كما مر عن ح وصرح به هناك في النهر واللباب **(قوله)** وكذا لو احرم) أى المكى والمتمتع الذى في حكمه فان ميقات المكى للعمرة الحل **(قوله)** وبالعود) أراد به مطلق الذهاب الى الميقات الواجب ليشمل قوله وكذا لو احرم بعمرة من الحرم فان الواجب خروجهما الى الحل ليسقط الدم وليس فيه عود اليه بعد الكيونة فيه **(قوله)** كما مر) أى عودا مائلا لما مر في الآفاقي بان يعود الى الميقات ثم يحرم ان لم يكن احرم وان كان احرم ولم يشرع في نسك يعود اليه ويلبى **(قوله)** اى آفاقي) أفاد ان المراد بالكوفي كل من كان خارج المواقيت **(قوله)** البستان) أى بستان بنى عامر وهو موضع قريب من مكة داخل الميقات خارج الحرم وهى التى تسمى الآن نخلة محمود ابن كمال زاد غيره ان منه الى مكة اربعة وعشرين ميلا قال بعض المحشين قال النووى قال بعض اصحابنا هذه القرية على يسار مستقبل الكعبة اذا وقف بارض عرفات وفي غاية السروجى بالقرب من جبل عرفات على طريق العراق والكوفة الى مكة **(قوله)** أى مكانا من الحل) أشار الى ان البستان غير قيد وان المراد مكان داخل المواقيت من الحل والظاهر انه لا يشترط ان يقصد مكانا معينا لان الشرط عدم قصد دخول الحرم عند المجاوزة فأى مكان قصده من داخل المواقيت حصل المراد كما سيتضح فافهم **(قوله)** حاجة) كذا في البدائع والهداية والكنز وغيرها وهو احتراز عما اذا أراد دخول مكان من الحل لمجرد المرور الى مكة فانه لا يحل له الا محرما فلا بد من هذا القيد والا فكل آفاقي أراد دخول مكة لا بدله من دخول مكان في الحل على انه في البحر جعل الشرط قصده الحل من حين خروجه من بيته أى ليكون سفره لاجله لا لدخول الحرم كما يأتى ولذا قال ابن الشلبى في شرحه ومن لا مسكين حاجة بالبستان لا لدخول مكة ويأتى توضيحه فافهم **(قوله)** ولو عند المجاوزة) الظرف متعلق بقصدها أى ولو كان قصد الحاجة التى هى علة ارادته دخول البستان عند مجاوزة الميقات اما بعد المجاوزة فلا يعتبر قصد الحاجة لكونه عند المجاوزة كان قاصدا مكة فلا يسقط الدم ما لم يرجع وأفاد انه لو قصد دخول البستان لحاجة قبل المجاوزة فهو كذلك بالاولى وان قصد لذلك من حين خروجه من بيته غير شرط خلافا لما في البحر حيث قال عقب ذكره ان ذلك حيلة لآفاقي أراد دخول مكة بلا احرام ولم أر ان هذا القصد لا بد منه حين خروجه من بيته اولا والذي يظهر هو الاول فانه لا شك ان الآفاقي يريد دخول الحل الذى بين الميقات والحرم

او عاد بعد شروعه (لا)
يسقط الدم (مكى يريد
الحج وتمتع فرغ من
عمرته) وصار مكيا
(وخرجا من الحرم و
احرما) بالحج من الحل
فان عليهما دما لمجاوزه
ميقات المكى بلا احرام
وكذا لو احرم بعمرة
من الحرم وبالعود كما مر
يسقط الدم (دخل كوفي)
أى آفاقي (البستان) أى
مكانا من الحل داخل
الميقات (لحاجة) قصدها
ولو عند المجاوزة

وليس ذلك كافيا فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل الداخل الميقات حين يخرج من بيته اه وحاصله ان الشرط ان يكون سفره لاجل دخول الحل والا فلا تحل له المجاوزة بلا احرام قال في النهر الظاهر ان وجود ذلك القصد عند المجاوزة كاف ويدل على ذلك ما في البدائع بعدما ذكر حكم المجاوزة بغير احرام قال هذا اذا جاوز أحد هذه المواقيت الخمسة يريد الحج أو العمرة أو دخول مكة أو الحرم بغير احرام فاما اذا لم يرد ذلك وانما أراد ان يأتي بستان بنى عامر أو غيره لحاجة فلا شيء عليه اه فاعتبر الارادة عند المجاوزة كما ترى اه اى ارادة الحج ونحوه و ارادة دخول البستان فالارادة عند المجاوزة معتبرة فيهما ولذا ذكر الشارح ذلك في الموضوعين كما قدمناه فافهم وقول البحر فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل غير ظاهر بل الشرط قصد الحل فقط تأمل **(قوله على مامر)** أى قريبا في قوله ظاهر ما في النهر عن البدائع الخ **(قوله على المذهب)** مقابله ما قاله ابو يوسف انه ان نوى اقامة خمسة عشر يوما في البستان فله دخول مكة بلا احرام والا فلا يح عن البحر **(قوله له دخول مكة غير محرم)** أى اذا اراد دخول البستان لحاجة لا لدخول مكة ثم بداله دخول مكة لحاجة له دخولها غير محرم كما في شرح ابن الشامي ومثلا مسكين قال في الكافي لان وجوب الاحرام عند الميقات على من يريد دخول مكة وهو لا يريد دخولها وانما يريد البستان وهو غير مستحق التعظيم فلا يلزمه الاحرام بقصد دخوله اه قلت وهذا اذا اراد دخول مكة لحاجة غير النسك والا فلا يجاوز ميقاته الا باحرام ولذا قال قيل فصل الاحرام عند كرام المواقيت وحل لاهل داخلها دخول مكة غير محرم ما لم يرد نسكا **(قوله ووقته البستان)** أى لو اراد النسك فميقاته للحج أو العمرة البستان يعنى جميع الحل الذى بين المواقيت والحرم كما مر في بحث المواقيت فلو أحرم من الحرم لزمه دم ما لم يعد كما قدمناه قريبا عن النهر والباب الا اذا دخل الحرم لحاجة ثم اراد النسك فانه يحرم من الحرم لانه صار مكيا كما مر **(قوله ولائى عليه)** مرتبط بقوله له دخول مكة غير محرم فكان الاولى ذكره قبل قوله ووقته البستان **(قوله كما مر)** أى قيل فصل الاحرام حيث قل اما لو قصد موضعا من الحل كخليص وحدة حل له مجاوزته بلا احرام فاذا حل به التحق بأهله فله دخول مكة بلا احرام **(قوله وهذه حيلة لا فاقى الخ)** أى اذا لم يكن مأمورا بالحج عن غيره كما قدمه الشارح هناك وقدمنا الكلام عليه ثم ان هذه الحيلة مشكلة لما علمت من انه لا تجوز له مجاوزة الميقات بلا احرام ما لم يكن اراد دخول مكان في الحل لحاجة والا فكل آفاقى يريد دخول مكة لا بد ان يريد دخول الحل وقدمنا ان التقيد بالحاجة احتراز عما لو كان عند المجاوزة يريد دخول مكة وانه انما يجوز له دخولها بلا احرام اذا بداله بعد ذلك دخولها كما قدمناه عن شرح ابن الشامي ومثلا مسكين فعلم ان الشرط لسقوط الاحرام ان يقصد دخول الحل فقط ويدل عليه ايضا ما نقلناه عن الكافي من قوله وهو لا يريد دخولها أى مكة وانما يريد البستان وكذا ما نقلناه عن البدائع من قوله فاما اذا لم يرد ذلك وانما اراد ان يأتي بستان بنى عامر وكذا قوله في الباب ومن جاوز وقته يقصد مكانا من الحل ثم بداله ان يدخل مكة فله ان يدخلها بغير احرام فتقوله ثم بداله اى ظهر وحدث له يقتضى انه لو اراد دخول مكة عند المجاوزة يلزمه الاحرام وان اراد دخول البستان لان دخول مكة لم يبدله بل هو

على مامر ونية مدة الإقامة ليست بشرط على المذهب (له دخول مكة غير محرم ووقته البستان ولا شيء عليه) لانه التحق باهله كما مر وهذه حيلة لا فاقى يريد دخول مكة بلا احرام

مقصوده الاصلى وقد اشار في البحر الى هذا الاشكال و اشار الى جوابه بما تقدم عنه من انه لا بد ان يكون قصده البستان من حين خروجه من بيته اى بان يكون سفره المقصود لاجل البستان لا لاجل دخوله مكة كما قدمناه وأجاب ايضا في شرح الباب بقوله والوجه في الجملة ان يقصد البستان قصدا اوليا ولا يضره دخول الحرم بعده قصد اضمينيا او عارضا كما اذا قصد هدى جدة لبيع وشراء اولاً ويكون في خاطره انه اذا فرغ منه ان يدخل مكة ثانيا بخلاف من جاء من الهند بقصد الحج اولاً ويقصد دخول جدة تبعا ولو قصد بيعا وشراءه وهو قريب من جواب البحر لان حاصله ان يكون المقصود من سفره البيع والشراء في الحل ويكون دخول مكة تبعا لكن ينافيه قولهم ثم بداله دخول مكة فانه يفيد انه لا بد ان يكون دخولها عارضا غير مقصود لا اصاله ولا تبعا بل يكون المقصود دخول الحل فقط كما هو ظاهر جواب البحر وكلام الكافي والبدائع واللباب وغيرها وهذا مناف لقولهم انه الحيلة لا فاقى يريد دخول مكة بلا احرام لانه اذا كان قصده دخول الحل فقط لم يحتج الى حيلة اذا بداله دخول مكة على ان هذا ايضا فيمن اراد دخول مكة لحاجة غير النسك اما لو اراد النسك فلا يحل له دخولها بلا احرام لانه اذا صار من اهل الحل فمقاته ميقاتهم وهو الحل كما مر مرارا فكيف من خرج من بيته لاجل الحج فافهم **(قوله)** ويجب على من دخل مكة اى والحرم سواء قصد التجارة او النسك ام غيرها كما تفيده عبارة البدائع السابقة وتقدم التصريح به شرحا ومتا قبيل فصل الاحرام وصرح به في الباب ايضا **(قوله)** فلو عاد اى الى الميقات كما قيد به في الهداية لكن في البدائع انه اذا اقام بمكة حتى تحولت السنة يجزئه ميقات اهل مكة وهو الحرم للحج والحل للعمرة لانه لما اقام بمكة صار في حكم اهلها اه والتعليل يفيد ان تحول السنة غير قيد كذا في الفتح ثم التقييد بالخروج الى الميقات لاجل سقوط الدم لا الاجزاء لان الواجب عليه بدخول مكة بلا احرام امران الدم والنسك وبه يحصل التوفيق كما افاده في الشرنبلالية **(قوله)** عن آخر دخوله اى وعليه قضاء ما بقى لباب **(قوله)** وتماه في الفتح حيث علل ذلك بان الواجب قبل الاخير صار ديننا في ذمته فلا يسقط الا بالتعيين بانية اه ح **(قوله)** وصح منه الخ اى اذا دخل مكة بلا احرام ولزمه بذلك حجة او عمرة فخرج الى الميقات واحرم بحجة او عمرة واجبة عليه بسبب آخر فانه يجزئه ذلك عما لزمه بالدخول وان لم ينو اذا كان ذلك في عام الدخول لابعده **(قوله)** من حجة الاسلام الخ احتزر به عمالو احرم عما عليه بسبب الدخول فانه قدمه في قوله فان عاد الخ والظاهر انه لو عاد الى الميقات ونوى نسكا نفلا يقع واجبا عما عليه بالدخول ولا يكون نفلا لانه بعد تقرر الوجوب عليه بخلاف ما اذا نواه نفلا قبل مجازة الميقات فانه يقع نفلا لعدم وجوب شئ عليه بعد لحصول المقصود من تعظيم البقعة بالاحرام كما حققناه اول الحج فافهم **(قوله)** في عامه ذلك الخ اى عام الدخول قال في الهداية لانه تلافي المتروك في وقته لان الواجب عليه تعظيم هذه البقعة بالاحرام كما اذا اتاه اى الميقات محرما بحجة الاسلام في الابتداء بخلاف ما اذا تحولت السنة لانه صار ديننا في ذمته فلا يتأدى الا باحرام مقصود كما في الاعتكاف المنذور فانه يتأدى بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثانى اه قال في الفتح ولقائل ان

(و) يجب (على من دخل مكة بلا احرام) لكل مرة (حجة او عمرة) فلو عاد فاحرم بنسك أجزاء عن آخر دخوله وتماه في الفتح (وصح منه) اى اجزاء عما لزمه بالدخول (لو احرم عما عليه) من حجة الاسلام او نذر او عمرة مندورة لكن (في عامه ذلك) لتداركه المتروك في وقته (لا بعده)

يقول لافرق بين سنة المجاوزة وسنة اخرى ففي اى وقت فعل ذلك يقع اداء الدليل لم يوجب ذلك في سنة معينة ليصير بفواتها دينا يقضى ففهما احرم من الميقات بنسك عليه تأدى هذا الواجب في ضمنه وعلى هذا اذا تكرر الدخول بلا احرام منه ينبغي ان لا يحتاج الى التعيين كمن عليه يومان من رمضان فنوى مجرد قضاء ما عليه ولم يعين وكذا لو كانا من رمضان على الاصح وكذا نقول اذا رجع مرارا فأحرم كل مرة بنسك حتى آتى على عدد دخالاته خرج عن عهده ما عليه اه واقره في البحر **(قوله لصيرورته)** اى المتروك دينا وعلمت ما فيه من بحث الفتح واورد عليه ايضا انه ينبغي ان تسقط العمرة الواجبة بدخول مكة غير محرم بالعمرة المنذورة في السنة الثانية كالمندورة في الاولى لان العمرة لا تصير دينا لعدم توقعها بوقت معين بخلاف الحج واجاب في غاية البيان بأن تأخير العمرة الى ايام النحر والتشريق مكروه فاذا أخرها اليها صار كالمفوت لها فصارت دينا اه واقره في البحر ولا يخفى ما فيه فان المكروه فعلها في تلك الايام لا بعدها تأمل **(قوله فأحرم بعمرة)** يعلم منه ما اذا احرم بحجة بالاولى نهر فافهم **(قوله لترك الوقت)** مصدر مضاف الى مكانه اى لترك احرامه في الميقات **(قوله لجبره بالاحرام منه في القضاء)** علة لقوله ولادم عليه الحج وضمير منه للوقت اشار به الى انه لا بد في سقوط الدم من احرامه في القضاء من الميقات كما صرح به في البحر فلو احرم من الميقات المكي لم يسقط الدم وهو مستفاد ايضا مما قدمناه عن الشرنبلالية **(قوله مكي طاف لعمرة الحج)** شروع في الجمع بين احرامين وهو في حق المكي ومن بمعناه جناية دون الآفاقى الا في اضافة احرام العمرة الى الحج فبالاعتبار الاول ذكره في الجنايات وبالاختبار الثانى جعل له في الكنز بابا على حدة ثم اعلم ان اقسامه اربعة ادخال احرام الحج على العمرة والحج على مثله والعمرة على مثاتها والعمرة على الحج قدم الاول لكونه ادخل في الجنية ولذا لم يسقط به الدم بحال ثم ذكر الثانى مقدما له على غيره لقوة حاله لاشتتاله على ما هو فرض ثم الثالث على الرابع لما فيه من الاتفاق في الكيفية والكمية نهر **(قوله ومن بحكمه)** اشار الى ما في النهر من ان المراد بالمكي غير الآفاقى فشمع كل من كان داخل المواقيت من الحلى والحرمى فافهم فالاحتراز بالمكي عن الآفاقى لانه لا يرفض واحدا منهما غير انه ان اضاف بعد فعل الاقل كان قارنا والا فهو متمتع ان كان ذلك في اشهر الحج كما مر نهر **(قوله اى اقل اشواطها)** يفيد ان الشوط ليس بقيد وأطلقه فشمع ما اذا كان في اشهر الحج او لا كما في البحر عن المبسوط وفي النهر عن الفتح ولو طاف الاكثر في غير ايام الحج ففي المبسوط ان عليه الدم ايضا لانه احرم بالحج قبل الفراغ من العمرة وليس للمكي ان يجمع بينهما فاذا صار جامعا من وجه كان عليه الدم اه وفيه ايضا قيد بالعمرة لانه لو اهل بالحج وطاف له ثم بالعمرة رفضها اتفاقا وبكونه طاف لانه لو لم يطن رفضها ايضا اتفاقا وبالاقل لانه لو آتى بالاكثر رفضه اى الحج اتفاقا وفي المبسوط انه لا يرفض واحدا منهما وجعله الاسييجاني ظاهرا الرواية **(قوله رفضه)** اى تركه من بابي طلب وضرب كما في المغرب وهذا اى رفض الحج اولى عند الامام وعندها الاولى رفض العمرة لانها ادنى حالا وله ان احرامها تأتى كدبائها شئ من اعمالها ورفض غير المتأكد ايسر ولان في رفضها ابطال العمل وفي رفضه امتناعا عنه افاده في البحر

لصيرورته دينا بتحويل السنة (جاوز الميقات) بلا احرام (فأحرم بعمرة ثم افسدها مضي وقضى ولا دم عليه) لترك الوقت لجبره بالاحرام منه في القضاء (مكي) ومن بحكمه (طاف لعمرة ولو شوطا) اى اقل اشواطها (فأحرم بالحج رفضه)

(قوله وجوبا) مخالف لما في البحر حيث قال بعد مامر وقد ظهر ان رفض الحج مستحب لا واجب اه اى وانما الواجب رفض أحدهما لا بعينه (قوله بالحاق) اى مثلا قال في البحر ولم يذكر بما اذا يكون رافضا وينبغي ان يكون الرفض بالفعل بأن يحاق مثلا بعد الفراغ من افعال العمرة ولا يكتفى بالقول او بالنية لانه جعله في الهداية تحللا وهو لا يكون الا بفعل شئ من محظورات الاحرام اه قلت وفي الباب كل من عليه الرفض يحتاج الى نية الرفض الامن جمع بين حجتين قبل فوات الوقوف اوبين العمرتين قبل السعى للاولى ففي هاتين الصورتين ترتفع أحدهما من غير نية رفض لكن اما بالسير الى مكة او الشروع في اعمال أحدهما اه فعلم من مجموع ما في البحر و الباب انه لا يحصل الا بفعل شئ من محظورات الاحرام مع نية الرفض به وما قدمناه اوائل الجنايات عند قوله وبترك أكثره بقى محرما من ان المحرم اذا نوى رفض الاحرام فصنع ما يصنع الحلال من لبس وحلق ونحوها لا يخرج به من الاحرام وان نية الرفض باطلة فهو محمول على ما اذا لم يكن مأمورا بالرفض كما نبهنا عليه هناك وقيد بكون الحلق بعد الفراغ من العمرة لئلا يكون جنابة على احرامها (قوله لانه كفائت الحج) وحكمه ان يحلل بعمرة ثم يأتي بالحج من قابل ط (قوله حتى لو حج) غاية للتعليل المفيد انه قضاء في غير عامه ط (قوله سقطت العمرة) لانه حينئذ ليس في معنى فائت الحج بل كالمحصر اذا تحلل ثم حج من تلك السنة فانه حينئذ لا تجب عليه عمرة بخلاف ما اذا تحولت السنة ط وبجر (قوله ولو رفضها) اى العمرة التى طاف لها وادخل عليها الحج (قوله قضاها) اى ولو في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف الحج افاده صاحب الهندية ط (قوله فقط) اى ليس عليه عمرة أخرى كما في الحج وليس مراده نفي الدم لقول الهداية وعليه دم بالرفض ايهما رفض اه ح (قوله صح) لانه ادى افعالهما كما التزم نهر (قوله واساء) اى مع الائم لما صرحوا به من ان المكي منهي عن الجمع بينهما وانه يأثم به وقدما الاختلاف في ان الاساءة دون الكراهة او فوقها والتوفيق بينهما فافهم (قوله وذبح) اى لتمكن النقصان من نسكه بارتكاب المنهى عنه لانه قارن ولو اضاف بعد فعل الاكثر في اشهر الحج فتمتع ولا تمتع ولا قران لمكى كما مر وهذا يؤيد قول من قال ان نفي التمتع والقران لمكى معناه نفي الحل كما مر نهر اى لا نفي الصحة قلت وقد مر ذلك في باب التمتع وقدما هناك تحقيق قول ثالث وهو ان تمتع المكي باطل وقرانه صحيح غير جائز فتذكره بالمراجعة (قوله وهو دم جبر) لان كل دم يجب بسبب الجمع او الرفض فهو دم جبر وكفارة فلا يقوم الصوم مقامه وان كان معسرا ولا يجوز له ان يأكل منه ولا ان يطعمه غنيا بخلاف دم الشكر شرح الباب (قوله ومن احرم بحج الخ) شروع في القسم الثانى والثالث اعنى ادخال الحج على مثله والعمرة على مثلها واعلم ان الاحرام بحجتين فصاعدا اما ان يكون على التراخي او معا او على التعاقب فالاول ما ذكره في المتن ولذا أتى بـ ثم واما الاخيران ففي النهر يلزمه الحجتان عند الامام والثاني لكن يرتفع أحدهما اذا توجه سائرا في ظاهر الرواية وقال الثانى عقب صيرورته محرما بلامهالة وأثر الخلاف يظهر فيما اذا جنى قبل الشروع وقال محمد يلزمه في المعية أحدهما وفي التعاقب الاول فقط والعمرتان

وجوبا بالحاق لنهى المكي
عن الجمع بينهما (وعليه
دم) لاجل (الرفض وحج
وعمرة) لانه كفائت الحج
حتى لو حج في سنته سقطت
العمرة ولو رفضها قضاها
فقط (فلو أتمها صح)
واساء (وذبح) وهو دم
جبر وفي الآفاقى دم شكر
(ومن احرم بحج) وحج

كالحجتين اه قلت واثر الخلاف لزوم دمين بالجناية عندهما و دم واحد عند محمد كما في البدائع واستشكله في شرح اللباب بأنه عند الثاني يرتفع أحدهما عقب الاحرام بلا مكث اى فلم تكن الجناية عنده على احرامين بل على واحد فيلزمه بالجناية دم واحد كقول محمد **(قوله ثم احرم يوم النحر بآخر)** قيد بكونه يوم النحر لانه لو احرم بعرفات ليلا او نهارا رفس الثانية وعليه دم الرفس وحجة وعمرة ثم عند الثاني يرتفع كما مر وعند الاول بوقوفه كما في المحيط وينبغي انه لو احرم ليلة النحر بعد الوقوف نهارا ان يرتفع بالوقوف بالمزدلفة لا بعرفة لانه سابق بحر لكن قياس ظاهر الرواية المتقدم ان تبطل بالمسير اليها نهر **(قوله فان كان قد حلق الاول)** اى لحجة الاول قبل احرامه بالثاني **(قوله لزمه الآخر)** اى فيبقى محرما الى ان يؤديه في العام القابل لباب **(قوله لانتهاه الاول)** لان الباقي بعد الحلق الرمي وبذلك لا يصير جانبا بالاحرام ثانيا نهر ومقتضاه ان الاحرام الثاني وقع بعد الحلق وبعد طواف الزيارة ايضا وانه لو احرم بعد الحلق قبل الطواف لزمه دم الجمع لان الاحرام الاول بقى في حق حرمة النساء وبه صرح الكرماني لكن المتبادر من المتن وغيره كالهدياة وشروحيها والكافي خلافة لا طلاقهم نفى الدم بعد الحلق من غير تقييد بما بعد الطواف ايضا لكن قال في شرح اللباب ان اطلاقهم لا ينافي تقييد الكرماني اه اى فيحمل المطلق على المقيد قلت لكن ما في الكرماني مبنى على وجوب دم للجمع بين احرامى الحج كاحرامى العمرة ويأتى الكلام فيه قريبا **(قوله فمع دم)** الفاء داخلة على فعل مقدر اى فيلزمه الآخر مع دم **(قوله قصر اول)** اى اذا لم يحلق للاول ثم احرم بالثاني لزمه دم سواء حلق عقب الاحرام الثاني اولا بل آخره حتى حج في العام القابل وهذا عنده وهما يخصان الوجوب بما اذا حلق لانهما لا يوجبان بالتأخير شيئا كما في البحر **(قوله عبر به الحج)** اشار الى ان التقصير غير قيد وانما عبر به ايشمل المرأة لكن فيه انه غير قبله بالحلق وقد يقال انه من قبيل الاحتباك وهو ان يصرح في كل موضع بما سكت عنه في الآخر ليفيد ارادة كل مع الاختصار وما في النهر من ان المراد هنا بالتقصير الحلق اذا التقصير لادم فيه انما فيه الصدقة فقد قدمنا اول الجنايات ان الصواب خلافة فافهم **(قوله لجنايته على احرامه)** اى احرام الحجة الثانية اما احرام الحجة الاولى فقد انتهى بهذا التقصير فلا حناية عليه وقوله او التأخير عطف على مدخول اللام لاعلى التقصير لان تأخير الحلق عن ايام النحر ترك واجب لا جناية على الاحرام ولو اسقط قوله على احرامه لكان اولى و اشار بجعل العلة لوجوب الدم أحد هذين الى انه لا يلزمه دم للجمع بين احرامى الحجين لانه ليس جناية كما يأتى افاده **(قوله ومن أتى بعمره الا الحلق الحج)** قدمنا ان الحكم في الجمع بين العمرتين كالجمع بين الحجتين اى في اللزوم والرفض و وقته مما يتصور في العمرة كما في اللباب ثم قال فلو احرم بعمره فطاف بها شوطا او كله او لم يطف شيئا ثم احرم بأخرى لزمه رفض الثانية وقضاؤها ودم للرفض ولو طاف وسعى للاولى ولم يبق عليه الا الحلق فاهل بأخرى لزمته ولا يرفضها وعليه دم الجمع وان حلق للاولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر ولو بعده لا ولو افسد الاولى اى بأن جامع قبل طوافها فاهل بالثانية رفضها ويمضى في الاولى ولو نوى رفض الاولى وان يكون عمله للثانية لم ينفعه وكذا هذا في الحجتين اه

(ثم احرم يوم النحر بآخر)
فان كان قد (حلق الاول
لزمه الآخر) في العام
القابل (بلا دم) لانتهاه
الاول (والا) يحلق الاول
(مع دم قصر) عبر به ليعم
المرأة (اولا) لجنايته على
احرامه بالتقصير او التأخير
(ومن أتى بعمره الا الحلق
فأحرم بأخرى ذبح) الاصل
ان الجمع بين احرامين
لعمرتين مكروه تحريما

لكن قدما عنه انه لو جمع بين عمرتين قبل السعي للاولى ترتفع احدهما بالشروع من غير نية رفض فقوله هنا لزمه رفض الثانية فيه نظر فتدبر **(قوله)** فيلزم الدم) اى لجناية الجمع ولادم لتأخير الحلق هنا لانه في العمرة غير مؤقت بالزمان كما مر الا اذا حلق قبل الفراغ من الثانية فيلزم دم آخر كما علمته آنفا **(قوله)** (الحجتين) عطف على لعمرتين وقوله فلا يلزم اى دم الجمع بل يلزم دم التأخير او التقصير فقط كما مر وقد تبع الشارح في ذلك صاحب البحر حيث قال وصرح في الهداية بأنه اى الجمع بين احرامى حجين او عمرتين بدعة وافرط في غاية البيان بقوله انه حرام لانه بدعة وهو سهو لما فى المحيط والجمع بين احرامى الحج لا يكره فى ظاهر الرواية لانه فى العمرة انما كره لانه يصير جامعا بينهما فى الفعل لانه يؤديهما فى سنة واحدة بخلاف الحج اه فلذا فرق المصنف بين الحج والعمرة تبعا للجامع الصغير فانه اوجب دما واحدا للحج وقال بعض المشايخ دم آخر للجمع اتباعا لرواية الاصل وقد علمت ان الفرق بينهما ظاهر الرواية هذا خلاصة ما فى البحر * اقول وفى المعراج عن الكافى قيل لا خلاف بين الروايتين اى رواية الجامع الصغير ورواية الاصل لانه سكت فى الجامع عن ايجاب الدم للجمع وما نفاه وقيل بل فيه روايتان اه وفى شرح اللباب وقالوا فيه روايتان اصحهما الوجوب وبه صرح التمرتاشى وغيره وقيل ليس الا رواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الاوجه اه وتعقب ابن الهمام ما فى المحيط بأن كونه يتمكن من اداء العمرة الثانية فى سنة لا يوجب الجمع بينهما فعلا فاستوى الحج والعمرة قلت وكتاب الاصل وهو المبسوط من كتب ظاهر الرواية ايضا فلذا صححوا رواية الوجوب بناء على تحقق اختلاف الرواية والا فالاصل عدمه فان كلا من الاصل والجامع من كتب الامام محمد فالظاهر ان ما اطلقه فى احدهما محمول على ما قيده فى الآخر فلذا استوجه فى الفتح انه ليس ثمة الا رواية الوجوب ويؤيده ما مر من كلام الهداية وغاية البيان فقوله فى البحر انه سهو مما لا ينبغي كيف وقد قال فى التارخانية الجمع بين احرام الحج والعمرة بدعة وفى الجامع الصغير العتابة حرام لانه من اكبر الكبائر هكذا روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اه **(قوله)** آفاقى الحج) شروع فى القسم الرابع **(قوله)** ثم احرم بعمرة) اى قبل ان يشرع فى طواف القدوم لباب ويدل عليه المقابلة بقوله فان طاف له اى شرع فيه ولو قليلا كما تعرفه قريبا وقدمناه فى اول باب القران ولم يتقدم خلافه فافهم **(قوله)** (لزمناه) لان الجمع بينهما مشروع فى حق الآفاقى فيصير بذلك قارنا لكنه أخطأ السنة فيصير مسيا هداية لان السنة فى القران ان يحرم بهما معا او يقدم احرام العمرة على احرام الحج زيلامى لكن الثانى يسمى تمتعا عرفا **(قوله)** (وصار قارنا مسيا) قال فى شرح اللباب وعليه دم شكر لقلة اساءته ولعدم وجوب رفض عمرته اه قلت والاولى ان يقول ولعدم ندب رفض عمرته بخلاف ما اذا احرم اهما بعد طواف القدوم للحج فانه يندب رفضها كما يأتى **(قوله)** (كما مر ٣) اى فى اوائل باب القران **(قوله)** (ولذا بطلت عمرته) المناسب ان يقدم عليه قوله الآتى لانه لم تشرع الحج لان كونه صار قارنا مسيا معالى بكون العمرة لم تشرع مرتبة على الحج وبطلان عمرته بالوقوف مفرع على هذا التعليل كما يعلم من الهداية وغيرها فافهم **(قوله)** (بالوقوف) اى اذا وقف بعرفة قبل ان يدخل مكة فقد صار رافضا لعمرته بالوقوف وان توجه الى عرفات

فيلزم الدم لا الحجتين فى ظاهر الرواية فلا يلزم (آفاقى احرم بحج ثم) احرم (بعمرة لزمناه) وصار قارنا مسيا (و) لذا (بطلت) عمرته (بالوقوف قبل افعالها) لانها لم تشرع مرتبة على الحج (لا بالتوجه) الى عرفة

٣ قول المحشى كما رايى فى نسخ الشارح التى بأيدينا اه مصححه

ولم يقف بها بعد لا يصير رافضا لانه يصير قارنا زيلعي والمراد انه احرم بالعمرة ولم يات بأكثر اشواطها حتى وقف بعرفات فالأتيان بالاقل كالعدم ببحر فالمراد بقوله قبل افعالها أكثر اشواطها **(قوله فان طاف له)** أي للحج ولو شوطا كما ذكره في البحر في باب القران وقال في الفتح وان ادخل احرام العمرة على احرام الحج فان كان قبل ان يطوف شيئا من طواف القدوم فهو قارن مسمى وعليه دم شكر وان كان بعد ما شرع فيه ولو قليلا فهو أكثر اساءة وعليه دم اه وقد مناه في باب القران عن اللباب وشرحه فهذا نص صريح في وجوب الدم في الصورتين وان الاول دم شكر أي اتفاقا والثاني دم جبر او شكر على الخلاف الآتي وفي ان المراد بالطواف فيهما الشروع فيه ولو شوطا ففهم واما ما قدمناه آنفا عن البحر من أن الاقل كالعدم فذلك في طواف العمرة والكلام في طواف الحج ففهم **(قوله فمضى عليهما)** قال الزيلعي المراد بالمضي عليهما ان يقدم افعال العمرة على افعال الحج لانه قارن على ما بينا ولكنه اساء أكثر من الاول حيث اخرا احرام العمرة عن طواف الحج أي طواف القدوم غير انه ليس بركن فيه فيمكنه ان يأتي بأفعال العمرة ثم بأفعال الحج ويجب عليه دم اه **(قوله وهو دم جبر)** أي على ما اختاره فيخر الاسلام ودم شكر على ما اختاره شمس الأئمة وثمرته تظهر في جواز الاكل زيلعي وصحح الاول في الهداية واختار الثاني في الفتح وقواء واطال الكلام فيه بحر قلت وكذا اختاره في اللباب وعبر عن الاول بقليل **(قوله لتأكده بطوافه)** أي لان احرام الحج قد تأكد بشيء من اعماله بخلاف ما اذا لم يقف للحج هداية أي فانه لا يستحب له رفضها لعدم تأكده لانه لم يقدم الا الاحرام ولا ترتيب فيه اما هنا فقد فاته الترتيب من وجه لتقديم طواف القدوم وانما لم يجب الرفض لان المؤدى ليس بركن الحج كفي الزيلعي **(قوله قضى)** أي العمرة وقوله لصحة الشروع أي وهي مما يلزم بالشروع ط **(قوله حج الحج)** من تمة المسئلة التي قبلها لان ما مر فيها اذا ادخل العمرة على الحج قبل الوقوف بعد الشروع في طواف القدوم او قبله وهذا فيما لو ادخلها بعد الوقوف قبل الحلق او طواف الزيارة او بعده في يوم النحر أو ايام التشريق كما أفاده في اللباب وصرح فيه بأنه لا يكون قارنا لكنه خلاف ظاهر ما يأتي **(قوله بالشروع)** لان الشروع فيها ملزم كما مر **(قوله ورفضت)** حكى فيه خلافا في الهداية بقوله وقيل اذا حلق للحج ثم احرم لا يرفضها على ظاهر ما ذكر في الاصل وقيل يرفضها احترازا عن النهي قال الفقيه ابو جعفر ومشايخنا على هذا اه أي على وجوب الرفض وان كان بعد الحلق وصححه المتأخرون لانه بقي عليه واجبات من الحج كالرمي وطواف الصدر وسنة المبيت وقد كرهت العمرة في هذه الايام فيكون بانها أفعال العمرة على افعال الحج بل اريب كذا في الفتح قلت وظاهره انه قرن مسمى تأمل **(قوله صح)** لان الكراهة لمعنى في غيرها وهو كونه مشغولا في هذه الايام بأداء بقية اعمال الحج هداية **(قوله لا ارتكاب الكراهة)** أي لجمعه بينهما اما في الحرام او في الاعمال الباقية هداية أي في الاحرام ان احرم بالعمرة قبل الحلق وفي الاعمال ان احرم بعده معراج ويلزم من الاول الثاني بلا عكس * **(تنبيه)** قال في شرح اللباب بعد تقرير حكم المسئلة ومنه يعلم مسئلة كثيرة الوقوع لاهل مكة وغيرهم أنهم قد يعتمرون قبل ان يسعوا لحجهم اه أي فيلزمهم دم الرفض اودم الجمع لكن مقتضى تقييدهم الاحرام بالعمرة يوم النحر أو ايام التشريق انه لو كان بعد هذه الايام لا يلزم

(فان طاف له) طواف القدوم (ثم احرم بها فمضى عليهما ذبح) وهو دم جبر (وندب رفضها) لتأكده بطوافه (فان رفض قضى) لصحة الشروع فيها (واراق دما) لرفضها (حج فأهل بعمرة يوم النحر او في ثلاثة ايام) (بعده لزمته) بالشروع لكن مع كراهة التحريم (ورفضت) وجوبا تخاصا من الانتم (وقضيت مع دم) للرفض (وان مضى) عليها (صح وعليه دم) لا ارتكاب الكراهة فهو دم جبر

(فائت الحج اذا أحرّم به أو بها وجب ٣١٩ ﴿﴾ الرّفص) لانّ الجمع بين احرامين لحجتين او لعمرتين غير مشروع

(و) لما فاته الحج بقى في احرامه فيلزمه ان (تحلل) عن احرام الحج (بأفعال العمرة ثم) بعده (يقضى) ما احرم به لصحة الشروع (ويذبح) للتحلل قبل أو انه بالرفض

﴿﴾ باب الاحصار ﴿﴾

هو لغة المنع وشرعا منع عن ركن (اذا احصر بعدو او مرض) او موت محرم

٣ قول المحشى وبعده الذى فى نسخ الشارح التى بأيدينا ثم بعده

٤ لعلة الطواف اه منه والحاصل ان الحصر هو المنع فى مكان عن الخروج والاحصار المنع عن الوصول الى المطلوب بمرض او عدو فلا يرد اجماع المفسرين على ان قوله تعالى فان احصرتم نزلت فى المنع من العدو لان الاحصار اعم من الحصر لشموله منع العدو وغيره بخلاف الحصر ولهذا نقل بعض شراح الهداية عن تفسير القتيبي الاحصار هو ان يعرض للرجل ما يحول بينه وبين الحج من مرض او كسر

الدم لكن يخالفه ما علمته من تعليل الهداية فالسعى وان جاز تأخيرها عن ايام النحر والتشريق لكنه اذا احرم بالعمرة قبله يصير جامعا بينها وبين اعمال الحج ويظهر لى ان العلة فى الكراهة ولزوم الرّفص هى الجمع أو وقوع الاحرام فى هذه الايام فأيهما وجد كفى لكن لما كانت هذه الايام هى ايام اداء بقية اعمال الحج على الوجه الاكمل قيدوا بها كما يشير اليه ما قدمناه عن الهداية وكذا قوله فيها معللا للزوم الرّفص لانه قد ادى ركن الحج فيصير بانها افعال العمرة على افعال الحج من كل وجه وقد كرهت العمرة فى هذه الايام ايضا فلماذا يلزمه رّفصها اه فقوله وقد كرهت الخ بيان للعلة الاخرى ولما لم يأت بها على طريق التعليل كما أتى بما قبلها صرح بكونها علة ايضا بقوله فلماذا يلزمه رّفصها (قوله فائت الحج الخ) من تمة ما قبله ايضا ولذا قال فى الهداية فان فاته الحج بالفاء التفريعية فهو اشارة الى ان ما مر من المنع عن الجمع لا فرق فيه بين من ادرك الحج ومن فاته (قوله به او بها) اى بالحج او بالعمرة (قوله لان الجمع الخ) بيانه ان فائت الحج حاج احراما لان احرام الحج باق ومعتبرا اداء لانه تحلل بأفعال العمرة من غير ان ينقلب احرامه احرام العمرة فاذا احرم بحجة يصير جامعا بين الحجتين احراما وهو بدعة فيرفضها وان احرم بعمرة يصير جامعا بين العمرتين افعالا وهو بدعة ايضا فيرفضها كذا فى الزيلعى وغيره واعلم ان فى كلام الشارح هنا امرين * الاول انه كان ينبغى ان يقول لان الجمع بين حجتين او عمرتين بأسقاط قوله احرامين لما علمت من ان اللازم من الاحرام بعمرة هو الجمع بين عمرتين افعالا لا احراما اذ لم ينقلب احرام الحج احرام عمرة * والثانى ان قوله غير مشروع مخالف لما مشى عليه اولامن ان الجمع بين احرامى العمرتين مكروه دون الحجتين فى ظاهر الرواية غير المشروع مانهى الشارع عن فعله أو تركه ومن جهاته المكروه والمشروع بخلافه فلا يتناول المكروه كما فى القهستانى على الكيدانية قلت ويمكن الجواب عن الاول بأن قوله او لعمرتين معطوف على الظرف المتعلق بالجمع فيتعلق به ايضا لا بأحرامين بقرينة اعادته حرف الجر وعن الثانى بأنه مشى على الرواية الثانية وقد علمت ترجيحها ايضا فلا مانع منه فافهم (قوله وبعده ٣) اى بعد التحلل بأفعال العمرة (قوله للرفض) اى رفض ما احرم به ثانيا وهو علة للتحلل وفى بعض النسخ بالرفض وفيه قلب لان الرّفص المطلوب منه يكون بالتحلل اى بالحاق او بفعل شئ من المحظورات مع النية كما مر فالاولى عبارة البحر وغيره وهى للرفض بالتحلل قبل أو انه فافهم والله سبحانه اعلم

﴿﴾ باب الاحصار ﴿﴾

لما كان التحلل بالاحصار نوع جنائية بدليل ان ما يلزمه ليس له ان يأكل منه ذكره عقب الجنائيات واخره لان مبناه على الاضطراب وتلك على الاختيار نهر (قوله لغة المنع) اى بخوف او مرض او عجز اما لو منعه عدو وحبس فى سجن او مدينة فهو حصر كما فى الكشف وغيره وفى المغرب ان هذا هو المشهور وتامه فى شرح ابن كمال (قوله وشرعا منع عن ركنين) هما الوقوف والطواف فى الحج لكن سيأتى ان العمرة تحقق فيها الاحصار ولها ركن واحد وهو الوقوف ٤ وفى بعض النسخ عن ركن بالافراد والمراد به الماهية اى عما هو ركن النسك متعددا أو متحدا تأمل (قوله بعدو) اى آدمى أو سبع (قوله او مرض) اى يزداد بالذهاب (قوله او موت محرم) اراد به من لا تحرم خلوته بالمرأة فيشمل زوجها وموتها عدمها ابتداء

او عدو يقال احصر الرجل احصارا فهو محصر فان حبس فى سجن او دار قيل حصر فهو محصور اه منه

فلو احرمت وليس لها محرم ولا زوج فهي محصورة كما في الباب والبحر ثم هذا اذا كان بينها وبين مكة مسيرة سفر وبلدها اقل منه او اكثر لكن يمكنها المقام في موضعها والا فلا احصار فيما يظهر **(قوله)** او هلاك نفقة فان سرقت نفقته ان قدر على المشي فليس بمحصر والا فمحصر وان قدر عليه للحال الا انه يخاف العجز في بعض الطريق جازله التحلل لباب وظاهر كلامهم هذا ان المراد بالنفقة ما يشمل الراحلة تأمل * (تمة) * زاد في الباب مما يكون به محصرا امورا آخر منها العدة فلو اهلت بالحج فطلقها زوجها ولزمتها العدة صارت محصورة ولو مقيمة او مسافرة معها محرم * ومنها لو ضل عن الطريق لكن ان وجد من يبعث الهدى معه فذلك الرجل يهديه الى الطريق والا فلا يمكنه التحلل لعجزه عن تبليغ الهدى محله قال في الفتح فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى * ومنها منع الزوج زوجته اذا احرمت بنفل بلاذنه او المولى مملوكه عبدا كان أو أمة فلو بأذنه او احرمت بفرض فغير محصورة لولها محرم او خرج الزوج معها وليس له منعها وتحليلها وهذا لو احرماها بالفرض في شهر الحج او قبلها في وقت خروج اهل بلدها او قبله بأيام يسيرة والا فله منعها واما المملوك فيكره لمولاه منعه بعد الاحرام بأذنه وهو محصر وليس لزوج الأمة منعها بعد اذن المولى واعلم ان كل من منع عن المضى في موجب الاحرام لحق العبد فانه يحلل بغير الهدى فاذا احرمت المرأة أو العبد بلا اذن الزوج او المولى فانهما ان يحللاهما في الحال كما سيأتي بيانه آخر الحج ولا يتوقف على ذبح وعلى المرأة ان تبعث الهدى او ثمنه الى الحرم وعليها ان كان احرامها بحج حج وعمره وان بعمره فعمره بخلاف ما لو مات زوجها او محرمها في الطريق فلا تحلل الا بالهدى ولعل الفرق ان احصارها حقيقى والاولى حكمى وعلى العبد هدى الاحصار بعد العتق وحجة وعمره اه ملخصا من الباب وشرحه **(قوله)** حل له التحلل) افادانه رخصة في حقه حتى لا يمتد احرامه فيشق عليه وان له ان يبقى محرما كما يأتي **(قوله)** بعث المفرد) اى بالحج او العمرة الى الحرم قهستاني **(قوله)** دما) سيأتي بيانه في باب الهدى فلو بعث دمين تحلل بأولهما لان الثاني تطوع كما في الينابيع قهستاني **(قوله)** او قيمته) اى يشتري بها شاة هناك وتذبح عنه هداية وفيه ايماء الى انه لا يجوز التصديق بتلك القيمة شرح الباب **(قوله)** فان لم يجد بقى محرما) فلا تحلل عندنا الا بالدم نهاية ولا يقوم الصوم والاطعام مقامه بحر ولا يفيد اشتراط الاحلال عند الاحرام شيئا لباب قال شارحه هذا هو المسطور في كتب المذهب ونقل الكرماني والسروجي عن محمدانه ان اشترط الاحلال عند الاحرام اذا احصر جازله التحلل بغير هدى **(قوله)** او تحلل بطواف) اى ويسعى ويحلق بحر عن الحائية وهذا ان قدر على الوصول الى مكة فان عجز عنه وعن الهدى يبقى محرما ابدا قال في الفتح هذا هو المذهب المعروف **(قوله)** وعن الثاني) رده في الفتح بأنه مخالف للنص **(قوله)** والقارن دمين) فيه اشارة الى انه لا تحلل الا بذبح الثاني وانه لا يشترط تعيين احدهما للحج والاخر للعمرة قهستاني وكالقارن من جمع بين حجتين او عمرتين فاحصر قبل السير الى مكة فلو بعده يلزمه دم واحد لباب لانه يصير رافضا لاحدهما بحر **(قوله)** فلو بعث واحدا الخ) عبارة الهداية فان بعث بهدى واحد ليتحلل عن الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتحلل عن واحد منهما لان التحلل منهما شرع في حالة واحدة اه زاد في الباب ولو بعث ثمن هديين فلم يوجد بذلك القدر بمكة الا هدى واحد فذبح لم يتحلل عن الاحرامين وعن احدهما

او هلاك نفقة حل له التحلل فحينئذ (بعث المفرد دما) او قيمته فان لم يجد بقى محرما حتى يجد او يتحلل بطواف وعن الثاني انه يقوم الدم بالطعام ويتصدق به فان لم يجد صام عن كل نصف صاع يوما (والقارن دمين) فلو بعث واحدا لم يتحلل عنه

(قوله وعين يوم الذبح) لا بد ايضا من تعيين وقته من ذلك اليوم اذا اراد التحلل فيه لتلايقع قبل الذبح فاذا عين وقت الزوال مثلا يتحلل بعده والا احتمل ان يكون الذبح وقت العصر والتحلل قبله (قوله خلافا لهما) حيث قال انه لا يجوز الذبح للمحصر بالحج الا في يوم النحر ويجوز للمحصر بالعمرة متى شاء هداية فعلى قولهما لا حاجة الى المواعدة في الحج لتعين يوم النحر وقتاله الا اذا كان بعد ايام النحر فيحتاج اليها عند الكل كما في المحصر بالعمرة أفاده في شرح اللباب قال في البحر وفيه نظر لانه مؤقت عندهما بايام النحر لا باليوم الاول فيحتاج الى المواعدة لتعيين اليوم الاول او الثاني او الثالث وقد يقال يمكنه الصبر الى مضي الثلاثة فلا يحتاج اليها اه (قوله الخوف) المراد به المانع خوفا او غيره (قوله والا) بأن فاته الحج بفوت الوقوف ط وهذا لو محصر بالحج فلو بالعمرة زال احصاره بقدرته عليها (قوله لان التحلل) علة لقوله جاز (قوله فيشق) بالنصب في جواب النفي ط وهو من باب نصر فالشين مضمومة (قوله وبذبحه يحل) في اللباب ولا يخرج من الاحرام بمجرد الذبح حتى يتحلل بفعل اه اي من محظورات الاحرام ولو بغير حلق قارى قلت وهذا مخالف لكلام المصنف وغيره مع انه لا تظهر له ثمرة تأمل وأفاده لو سرق بعد ذبحه لاشئ عليه وان لم يسرق تصدق به ويضمن الوكيل قيمة ما أكل منه لو غنيا ويتصدق بها على الفقراء كما في اللباب (قوله ولو بلا حلق ونقصير) لكن لو فعله كان حسنا وهذا عندهما وعن الثاني روايتان في رواية يجب احدهما وان لم يفعل فعليه دم وفي رواية ينبغي ان يفعل والا فلا شئ عليه وهو ظاهر الرواية كذا في الحقائق عن مبسوط خواهر زاده وجامع المحبوبي فلا خلاف على ظاهر الرواية وفي السراج وهذا الخلاف اذا احصر في الحل اما في الحرم فالحلق واجب اه قال في الشرنبلاية كذا جزم به في الجوهرية والكافي وحكاة البرجندي عن المصنف بقيل فقال وقيل انما لا يجب الحلق على قولهما اذا كان الاحصار في غير الحرم اما فيه فعليه الحلق (قوله هذا) اي ما أفاده قوله وبذبحه يحل من انه لا يحل قبل الذبح (قوله ففعل كاللحلال) اي كما يفعل الحلال من حلق وطيب ونحو ذلك (قوله او ذبح في حل) محترز قول المصنف في الحرم ط (قوله لزمه جزاء ما جنى) ويتعدد بتعدد الجنائيات ط قلت ولم أر من صرح بذلك نعم هو ظاهر كلامهم ولينظر الفرق بينه وبين ما مر من ان الحرم لو نوى الرفض ففعل كاللحلال على ظن خروجه من الاحرام بذلك لزمه دم واحد لجميع ما ارتكب لاستناد الكل الى قصد واحد وعللوا ذلك بأن التأويل الفاسد معتبر في دفع الضمانات الدنيوية كالباغى اذا ا تلف مال العادل او قتله ولا يخفى استناد الكل هنا الى قصد واحد ايضا ولذا قال بعض محشى الزيلى عدم التعدد هنا ايضا (قوله ويجب) اي يلزم فيشمل الفرض القطعي كما لو احصر عن حجة الفرض والواجب الاصطلاحي كما لو احصر عن النفل أفاده ط (قوله ولو نفلا) أفاد شمول وجوب القضاء للفرض والنفل والمظنون والمفسد والحج عن الغير والحر والعبد الان وجوب اداء القضاء على العبد يتأخر الى ما بعد العتق لباب والمظنون هو ما لو أحرم على ظن ان عليه الحج ثم ظهر عدمه فأحصر وصرح البردوى وصاحب الكشف انه لا قضاء عليه لكن صرح السروجي في الغاية بأن الاصح وجوبه كما لو افسده بلا احصار أفاده القارى (قوله بالشروع) اي بسبب شروعه فيها وفيه ان هذا انما يظهر في

(وعين يوم الذبح) اعلم متى يتحلل وبذبحه (في الحرم ولو قبل يوم النحر) خلافا لهما (ولو لم يفعل ورجع الى اهله بغير تحلل وصبر) محرما (حتى زال الخوف جاز فان ادرك الحج فيها) ونعمت (والا تحلل بالعمرة) لان التحلل بالذبح انما هو للضرورة حتى لا يمتد احرامه فيشق عليه زيلعي (وبذبحه يحل) ولو (بلا حلق ونقصير) هذا فائدة التعيين فلو ظن ذبحه ففعل كاللحلال فظهر انه لم يذبح او ذبح في حل لزمه جزاء ما جنى (و) يجب (عليه ان حل من حجه) ولو نفلا (حجة) بالشروع (وعمره)

النفل اما الفرض فهو واجب القضاء بالامر لا بالشروع تأمل **(قوله للتحلل)** لانه في معنى فائت الحج يتحلل بافعال العمرة فاذا لم يأت بها قضاها نهر والحاصل ان المحرم بالحج يلزمه الحج ابتداء وعند العجز يلزمه العمرة فاذا لم يأت بهما يلزمه قضاؤها كما لو احرم بهما كما في جامع قاضي خان **(قوله ان لم يحج من عامه)** اما لو حج منه لم يجب معها عمرة لانه لا يكون كفائت الحج فتح وايضا انما تجب عمرة مع الحج اذا حل بالذبح اما اذا حل بافعال العمرة فلا عمرة عليه في القضاء شرح اللباب * (تنبيه) * اذا قضى الحج والعمرة ان شاء قضاها بقران أو افراد واعلم ان نية القضاء انما تلزم اذا تحولت السنة اتفاقا لو احصاره بحج نفل فلو بحجة الاسلام فلا لانها قد بقيت عليه حين لم يؤدها فينويها من قابل فتح **(قوله وعلى المعتمر عمرة)** اي على المعتمر اذا احصر قضاء عمرة وهذا فرع تحقق الاحصار عنها ومن فروع المسئلة ما لو اهل بنسك منهم فان احصر قبل التعيين كان عليه ان يبعث بهدي واحد ويقضى عمرة استحسانا وفي القياس حجة وعمرة وتماه في النهر **(قوله وعلى القارن حجة وعمرتان)** ويخير في القضاء بين الافراد والقران كما صرحوا به وحققه في البحر فيفرد كلا من الثلاثة او يجمع بين حجة وعمرة ثم يأتي بعمرة كما في شرح اللباب **(قوله احداها للتحلل)** يشير الى ان لزوم العمرتين فيما اذا لم يحج من عام الاحصار اذ لو حج من عامه بأن زال الاحصار بعد الذبح وقدر على تجديد الاحرام والاداء ففعل كان عليه عمرة القران فقط كما في الفتح لانه لا يكون كفائت الحج فلا تلزمه عمرة التحلل كما مر في المفرد قلت ومثله لو حل بأفعال العمرة كما يفهم مما مر **(قوله توجه وجوبا)** اي ليؤدي الحج لقدرته على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل نهر ويفعل بهديه ماشاء اي من بيع او هبة او صدقة ونحو ذلك شرح اللباب **(قوله والايقدر عليهما)** اي على مجموعتهما بأن لم يقدر على واحد منهما او قدر على الهدي فقط او الحج فقط **(قوله لا يلزمه التوجه)** اما اذا لم يقدر عليهما او قدر على الهدي فقط فظاهر لكنه لو توجه ليتحلل بأفعال العمرة جاز لانه هو الاصل في التحلل وفيه سقوط العمرة عنه واما اذا قدر على الحج دون الهدي فجواز التحلل قول الامام وهو الاستحسان لانه لو لم يتحلل اضاع ماله مجانا وحرمة المال كحرمة النفس الا ان الافضل ان يتوجه وتماه في النهر * (تنبيه) * لا يتصور في حق المعتمر فقط عدم ادراك العمرة لان وقتها جميع العمر فلها من الاربع صورتان فقط ان يدرك الهدي والعمرة او يدرك العمرة فقط وقد علم حكمهما أفاده الرحمتي ونحوه في اللباب (فرع) لو بعث الهدي ثم زال احصاره وحدث احصار آخر فان علم انه يدرك الهدي ونوى به احصاره الثاني جاز وحل به وان لم ينو لم يجز ولو بعث هديا جزاء صيد ثم احصر ونوى ان يكون لاحصاره جاز وعليه اقامة غيره مقامه لباب **(قوله ولا احصار بعد ما وقف بعرفة)** فلو وقف بعرفة ثم عرض له مانع لا يتحلل بالهدي بل يبقى محرما في حق كل شيء ان لم يخلق اي بعد دخول وقته وان خلق فهو محرم في حق النساء لا غير الى ان يطوف للزيارة فن منع حتى مضت ايام النحر فعليه اربعة دماء لترك الوقوف بمزدلفة والرمي وتأخير الطواف وتأخير الحلق كما في اللباب والزيلعي وغيرهما ونقله في البحر عن كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد في كتبه الستة التي هي ظاهر الرواية ثم استشكله في البحر بأن واجب الحج اذا ترك لعذر لاشي فيه حتى لو ترك الوقوف بمزدلفة خوف الزحام لاشي عليه كالحائض تترك طواف الصدر

للتحلل ان لم يحج من عامه
(وعلى المعتمر عمرة و)
على (القارن حجة وعمرتان)
احداها للتحلل (فان بعث
ثم زال الاحصار وقدر على
ادراك (الهدي والحج) معا
(توجه) وجوبا (والا)
يقدر عليهما (لا) يلزمه
التوجه وهي رباعية (ولا
احصار بعد ما وقف بعرفة)

مطلب

كافي الحاكم هو جمع كلام
محمد في كتبه الستة التي
هي ظاهر الرواية

ولاشك ان الاحصار عذر ثم اجاب بحمل ما هنا على الاحصار بالعدو لا مطلقا فانه اذا كان بالمرض فهو سماوى يكون عذرا في ترك الواجبات بخلاف ما كان من قبل العبد فانه لا يسقط حق الله تعالى كافي التيمم اه ونقله في النهر وبه جزم المقدسى في شرح نظم الكنز وذكر مثله في جنيات شرح اللباب قلت ولا ترد مسئلة ترك الوقوف لحوف الزحام لما مر في التيمم ان الخوف ان لم ينشأ بسبب وعيد العبد فهو سماوى **(قوله)** الا من من الفوات) فيه ان المعتمر كذلك لان العمرة لا تتوقف مع تحقق الاحصار فيها واجيب بان المعتمر يلزمه ضرر بامتداد الاحرام فوق ما التزمه ولا يمكنه ان يتحلل بالحلق في يوم النحر فله الفسخ اما الحاج فيمكنه ذلك فلا حاجة الى التحلل بالهدى من غير عذر افاده الزيلعي لكن قيل ليس له ان يحلق في مكانه في الحل بل يؤخره الى ما بعد طواف الزيارة وقيل له ذلك وفي غاية البيان من العتابي انه الاظهر **(قوله على الاصح)** مقابله ما روى عن الامام من انه لا احصار في مكة اليوم لانها دار اسلام **(قوله)** والقادر على احدهما (الح) تصریح بمفهوم قوله والمنوع بمكة عن الركنين محصر وذكره بعد قوله ولا احصار بعدما وقف بعرفة من قبل ذكر الاعم بعد الاخص فليس بتكرار محض **(قوله)** فلتما وجهه (به) قالوا المأمور بالحج اذامات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة يكون مجزئا بحر وقدمنا الكلام فيه اول كتاب الحج **(قوله)** واما على الطواف) سواء احذر ركني الحج باعتبار الصورة والا فالطواف الركن هو ما يقع بعد الوقوف ولا وقوف هنا افاده ط **(قوله)** فلتحلله (به) لان فائت الحج يتحلل به والدم بدل عنه في التحلل فلا حاجة الى الهدى زيلعي وفي شرح اللباب انه يكون في معنى فائت الحج فيتحلل عن احرامه بعد فوات الوقوف بافعال العمرة ولا دم عليه ولا عمرة في القضاء اه فالاقصار على ذكر الطواف لانه ركن العمرة والا فلا يحصل التحلل بمجرد الطواف بل لا بد معه من السعي والحلق واليه اشار بقوله كما مر أى في قول المصنف والالتحلل بالعمرة وكذا مر قبل باب القران في قوله ومن لم يقف فيها فأت حجه فطاف وسعى وتحلل وقضى من قابل وتقدم الكلام عليه هناك * (تنبيه) * اسقط المصنف من هنا باب الفوات المذكور في الكنز وغيره اكتفاء بما ذكره قبل باب القران وقد علم ان الاسباب الموجبة لقضاء الحج اربعة الفوات والاحصار عن الوقوف والفرق بينهما في كيفية التحلل والثالث الافساد بالجماع وان لزمه الماضي في فاسده والرابع الرفض وفروعه مذكورة في الباب السابق والله تعالى اعلم

باب الحج عن الغير

اعترض في الفتح بان ادخال آل على الغير غير واقع على وجه الصحة بل هو ملزوم الاضافة اه لكن قال بعض ائمة النجاة منع قوم دخول الالف واللام على غير وكل وبعض وقالوا هذه كما لا تتعرف بالاضافة لا تتعرف بالالف واللام وعندى انها تدخل عليها فيقال فعل الغير كذا والكل خير من البعض وهذا لان الالف واللام هنا ليست للتعريف ولكنها المعاقبة للاضافة لانه قد انص ان غيرا تتعرف بالاضافة في بعض المواضع ثم ان الغير قد يحمل على الضد والكل على الجملة والبعض على الجزء فيصلح دخول الالف واللام عليه ايضا من هذا الوجه يعنى انها تتعرف على طريقة حمل النظر على النظر فان الغير نظير الضد والكل نظير الجملة والبعض نظير

للا من من الفوات
(والمنوع) او (بمكة عن
الركنين محصر) على الاصح
(والقادر على احدهما)
اما على الوقوف فاتمام
حجه به واما على الطواف
فلتحلله به كما مر

باب الحج عن الغير

مطلبه

في دخول آل على غير

الجزء وحمل النظر على النظر سائق شائع في لسان العرب كحمل الضد على الضد كما لا يخفى على من تتبع كلامهم وقد نص العلامة الزمخشري على وقوع هذين الحملين وشيوعهما في لسانهم في الكشف أفاد ابن كمال **(قوله)** بعبادة ما أي سواء كانت صلاة أو صوما أو صدقة أو قراءة أو ذكرا أو طوافا أو حجاً أو عمرة أو غير ذلك من زيارة قبور الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء والأولياء والصالحين وتكفين الموتى وجميع أنواع البر كما في الهندية ط وقدمنا في الزكاة عن التارخانية عن المحيط الأفضل لمن يتصدق نفلاً أن ينوى لجميع المؤمنين والمؤمنات لأنها تصل إليهم ولا ينقص من أجره شيء اه وفي البحر بحثنا أن إطلاقهم شامل للفريضة لكن لا يعود الفرض في ذمته لأن عدم الثواب لا يستلزم عدم السقوط عن ذمته اه على أن الثواب لا ينعدم كما علمت وسنذكر فيما لو اهل الحج عن أبيه أنه قيل أنه يجزيه عن حج الفرض وهذا يؤيد ما بحثه في البحر ويؤيد أيضاً قوله في جامع الفتاوى وقيل لا يجوز في الفرائض وبحث أيضاً أن الظاهر أنه لا يفرق بين أن ينوى به عند الفعل للغير أو يفعله لنفسه ثم يجعل ثوابه لغيره إطلاق كلامهم اه قلت وإذا قلنا بشموله للفريضة أفاد ذلك لأن الفرض ينويه عن نفسه فإذا صح جعل ثوابه لغيره دل على أنه لا يلزم في وصول الثواب أن ينوى الغير عند الفعل وقدمنا في آخر الجناز قيل باب الشهيد عن ابن القيم الحنبلي أنه اختلف عندهم في أنه هل يشترط نية الغير عند الفعل فقيل لا يكون الثواب له فله التبرع به لمن أراد وقيل نعم وهو الأولى لأنه إذا وقع له لم يقبل انتقاله عنه وقدمنا عنه أيضاً أنه لا يشترط في الوصول أن يهديه بنفسه كما لو أعطى فقيراً بنية الزكاة لأن السنة لم تشترط ذلك في حديث الحج عن الغير ونحوه نعم لو فعله لنفسه ثم نوى جعل ثوابه لغيره لم يكف كما لو نوى أن يهب أو يعتق أو يتصدق وأنه يصح اهداء نصف الثواب أو ربعه ويوضحه أنه لو أهدى الكل إلى أربعة يحصل لكل ربعه وتماه هناك * (تبيه) * قال في البحر ولم أر حكماً من أخذ شيئاً من الدنيا ليجعل شيئاً من عبادته للمعطي وينبغي أن لا يصح ذلك اه أي لأنه إن كان أخذه على عبادة سابقة يكون ذلك بيعاً لها وذلك باطل قطعاً وإن كان أخذ ليعمل يكون اجارة على الطاعة وهي باطلة أيضاً كما نص عليه في المتون والشروح والفتاوى إلا فيما استثناء المتأخرين من جواز الاستئجار على التعليم والأذان والإمامة وعلوهم بالضرورة وخوف خياع الدين في زماننا لا نقطاع ما كان يعطى من ريب المال وبه علم أنه لا يجوز الاستئجار على الحج عن الميت لعدم الضرورة كما يأتي بيانه في هذا الباب ولا على التلاوة والذكر لعدم الضرورة أيضاً وتماه الكلام على ذلك في رسالتنا «شفاء العليل وبل الغليل في بطلان الوصية بالحنات والتهليل» فافهم **(قوله)** له جعل ثوابها لغيره أي خلاف للمعتزلة في كل العبادات ولمالك والشافعي في العبادات البدنية المحضة كالصلاة والتلاوة فلا يقولان بوصولها بخلاف غيرها كالصدقة والحج وليس الخلاف في أن له ذلك أولاً كما هو ظاهر اللفظ بل في أنه يجعل بالجعل أولاً بل يلغو جعله أفاده في الفتح أي الخلاف في وصول الثواب وعدمه **(قوله)** لغيره أي من الأحياء والأموات بحر عن البدائع قات وشمل إطلاق الغير النبي صلى الله عليه وسلم ولم أر من صرح بذلك من أئمتنا وفيه نزاع طويل لغيرهم والذي رجحه الإمام السبكي وعامة المتأخرين منهم الجواز كما

مطلب

في اهداء ثواب الاعمال للغير

الأصل أن كل من أتى

بعبادة ما له جعل ثوابها

لغيره

مطلب

فيمن أخذ في عبادته شيئاً

من الدنيا

بسطناه آخر الجناز فراجع (قوله وان نواها الخ) قدمنا الكلام عليه قريبا (قوله لظاهر الادلة) علة لقوله له جعل نواها غيره وهو من اضافة الصفة للموصوف اي الادلة الظاهرة اي الواضحة الجلية فالظهور بالمعنى اللغوي لا الاصولي لان الادلة فيه متواترة قطعية الدلالة على المراد لا تحتل التأويل كما تعرفه (قوله اي الا اذا وهبه) جواب قوله واما واسقط الفاء من جوابها وهو لا يسقط الا في ضرورة الشعر كقوله

* فاما القتال لا قتال لديكم * كما في المغني وأجاب عن قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بأن الاصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف قال ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلا لا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لا يصح على الصحيح اه وكذلك الحواب هنا محذوف مع الفاء استغناء عنه بآي المفسرة له والتقدير واما قوله تعالى فمؤول اي الا اذا وهبه على ان الدماميني اختار جواز حذف الفاء في سعة الكلام واستشهد له بالاحاديث والآثار (قوله كما حققه الكمال) حيث قال ما حاصله ان الآية وان كانت ظاهرة فيما قال المعتزلة لكن يحتمل انها منسوخة او مقيدة وقد ثبت ما يوجب المصير الى ذلك وهو ما صح عنه صلى الله عليه وسلم انه نحي بكبشين أملحين احدهما عنه والآخر عن امته فقد روى هذا عن عدة من الصحابة وانتشر مخرجه فلا يبعد ان يكون مشهورا يجوز تقييد الكتاب به بما لم يجعله صاحبه غيره وروى الدارقطني ان رجلا سأله عليه الصلاة والسلام فقال كان لي أبوان أبرهما حال حياتهما فكيف ببرهما بعد موتهما فقال صلى الله عليه وسلم ان من البر بعد الموت ان تصلي لهما مع صلاتك وان تصوم لهما مع صومك وروى ايضا عن علي عنه صلى الله عليه وسلم قال من مر على المقابر وقرأ هو الله احد احدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للاموات اعطى من الاجر بعدد الاموات وعن انس قال يا رسول الله انا نتصدق عن موتانا ونحج عنهم وندعو لهم فهل يصل ذلك لهم قال نعم انه يصل اليهم والنهم ليفرحون به كما يفرح احدكم بالطبق اذا اهدى اليه رواه ابو حفص العكبري وعنه انه صلى الله عليه وسلم قال اقرؤا على موتاكم يس رواه ابو داود فهذا كله ونحوه مما تركناه خوف الاطالة يبلغ القدر المشترك بينه وهو النفع بعمل الغير مبالغ التواتر وكذا ما في الكتاب العزيز من الامر بالدعاء للوالدين ومن الاخبار باستغفار الملائكة للمؤمنين قطعي في حصول النفع فيخالف ظاهر الآية استدلوها بها اذا ظاهرها ان لا ينفع استغفار احد بوجه من الوجوه لانه ليس من سعيه فقطعنا بانتفاء ارادة ظاهرها فقيدناها بما لم يهبه العامل وهذا أولى من النسخ لانه اسهل اذ لم يبطل بعد الارادة ولانها من قبيل الاخبار ولا نسخ في الخبر اه (قوله أو اللام بمعنى على) جواب آخر وردد الكمال بأنه بعيد من ظاهر الآية ومن سياقها فانها وعظ للذي تولى وأعطى قليلا وأكدى اه وايضا فانها تتكرر مع قوله تعالى ان لا تزر وازرة وزر أخرى وأجيب بأجوبة أخر ذكرها الزياي وغيره منها النسخ بآية والذين آمنوا واتبعهم ذريتهم بايمان وعلمت ما فيه ومنها انها خاصة بقوم موسى وابراهيم عليهما السلام لانها حكاية عما في صنفهما ومنها ان المراد بالانسان الكافر ومنها انه ليس من طريق العدل وله من طريق الفضل ومنها انه

وان نواها عند الفعل
لنفسه لظاهر الادلة واما
قوله تعالى وان ليس
للانسان الا ماسعى اي
الا اذا وهبه له كما حققه
الكمال او اللام بمعنى
على كما في ولهم اللغة

ليس له الاسعیه لكن قد يكون سعيه بمباشرة اسبابه بتكثير الاخوان وتحصيل الايمان واما قوله عليه الصلاة والسلام اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث فلا يدل على انقطاع عمل غيره والكلام فيه زيلعي واما قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد فهو في حق الخروج عن العهدة لا في حق الثواب كما في البحر (قوله) ولقد افصح الزاهدي (الح) حيث قال في المجتبى بعد ذكره عبارة الهداية قلت و مذهب اهل العدل والتوحيد انه ليس له ذلك (الح) فعدل عن الهداية وسمى اهل عقيدته باهل العدل والتوحيد لقولهم بوجوب الاصلاح على الله تعالى وانه لو لم يفعل ذلك لكان جورا منه تعالى ولقولهم بنفي الصفات وانه لو كان له صفات قديمة تتعدد القدماء والقديم واحد وبيان ابطال عقيدتهم الزائفة في كتب الكلام وقد نقل كلامه في معراج الدراية وتكفل برده وكذلك الشيخ مصطفى الرحمتي في حاشيته فقد اطال واطاب ووضح الخطأ من الصواب (قوله) والله الموفق لا يخفى على ذوى الافهام مافيه من حسن الايهام (قوله العباداة) قال الامام الملامشي العباداة عبارة عن الخضوع والتذلل وحدها فعل لا يراد به الاتعظيم الله تعالى بامرء والقربة ما يتقرب به الى الله تعالى فقط او مع الاحسان للناس كبناء الرباط والمسجد والطاعة ما يجوز اغير الله تعالى وهي موافقة الامر قال تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم اه ملخصا من ط عن ابى السعود (قوله كنزكاة) اى زكاة مال او نفس كصدقة الفطر او ارض كالعشر ودخل في الكاف النفقات واثار الى ان المراد بالمالية ما كان عبادة محضة او عبادة فيها معنى المؤنة او مؤنة فيها معنى العبادة كما عرف في الاصول (قوله) وكفارة (اى بانواعها من اعتاق واطعام وكسوة بحر) (قوله) تقبل النيابة) الاصل فيه ان المقصود من التكاليف الابتلاء والمشقة وهي في البدنية باتعاب النفس والجوارح بالافعال المخصوصة وبفعل نائبه لا تحقق المشقة على نفسه فلم تجز النيابة مطلقا عند العجز ولا عند القدرة وفي المالية بتنقيص المال المحبوب للنفس بايصاله الى الفقير وهو موجود بفعل النائب والقياس ان لا تجزى النيابة في الحج لتضمنه المشقتين البدنية والمالية والاولى لا يكتفى فيها بالنائب لكنه تعالى رخص في اسقاطه بتحمل المشقة المالية عند العجز المستمر الى الموت رحمة وفضلا بان تدفع نفقة الحج الى من يحج عنه بحر (قوله) لان العبرة (الح) علة للتعميم وبيان لوجه اناة الذمى في العبادة المالية المشروطة لها النية بأن الشرط نية الاصل دون النائب (قوله) ولو عند دفع الوكيل (دخل في التعميم) مالونوى الموكل وقت الدفع الى الوكيل او وقت دفع الوكيل الى الفقراء او فيما بينهما كما في البحر وبقي مالو عز لها ونوى بها الزكاة قبل الدفع الى الوكيل وعبرة الشارح تشملها والظاهر الجواز كما قالوا فيما لو دفعها في هذه الحالة الى الفقير بنفسه لوجود النية وقت الدفع حكما وعليه يمكن دخولها ايضا في قول البحر وقت الدفع الى الوكيل وبقي ايضا مالونوى بعد دفع الوكيل الى الفقير وهي في يد الفقير والظاهر الجواز كما قالوا فيما لو دفعها الى الفقير بنفسه فافهم (قوله) وصوم) معنى كونه بدنيا ان فيه ترك اعمال البدن نهر عن الحواشي السعدية والاولى ان يقال ان الصوم امساك عن المفطرات اى منع النفس عن تناولها والمنع من اعمال البدن (قوله) والمركة منهما) قال في غاية السروجى وفي المبسوط

ولقد افصح الزاهدي
عن اعتزاله هنا والله
الموفق (العبادة المالية)
كنزكاة وكفارة (تقبل
النيابة) عن المكلف
(مطلقا) عند القدرة
والعجز ولو النائب ذميا
لان العبرة لنية الموكل
ولو عند دفع الوكيل
(والبدنية) كصلاة وصوم
(لا) تقبلها (مطلقا
والمركة منهما)

مطلب

في الفرق بين العبادة
والقربة والطاعة

جعل المال في الحج شرط الوجوب فلم يكن الحج مركبا من البدن والمال قلت وهو اقرب الى الصواب ولهذا لا يشترط المال في حق المكي اذا قدر على المشي الى عرفات وفي قاضيخان الحج عبادة بدنية كالصوم والصلاة اهـ وكون الحج يشترط له الاستطاعة وهي ملك الزاد والراحلة لا يستلزم ان الحج مركب من المال لان الشرط غير المشروط والشئ لا يتركب من شرطه كما ان صحة الصلاة يشترط لها ستر العورة والماء للطهارة وهما بالمال ولم يقل احد بانها مركبة من المال اهـ كذا ذكره بعض المحشين وقدمنا جوابه في اول الحج (قوله كحج الفرض) اطلقه فشمّل الحجة المذكورة كما في البحر وقيد به نظرا لشرط دوام العجز الى الموت لان الحج النفل يقبل النيابة من غير اشتراط عجز فضلا عن دوامه كما سيأتي ح ومن هذا القسم الجهاد لا من قسم البدنية فقط كما توهم بل هو اولي من الحج اذ لا بدله من آلة الحرب اما الحج فقد يكون بلا مال كحج المكي وتام تحقيقه في شرح ابن كمال (قوله لانه فرض العمر) تعليل لاشتراط دوام العجز الى الموت اى فيعتبر فيه عجز مستوعب لبقية العمر ليقع به اليأس عن الاداء بالبدن ابن كمال عن الكافي فافهم * (تنبيه) * محل وجوب الاحجاج على العاجز اذا قدر عليه ثم عجز بعد ذلك عند الامام وعندهما يجب الاحجاج عليه ان كان له مال ولا يشترط ان يجب عليه وهو صحيح زيلعي والحاصل ان من قدر على الحج وهو صحيح ثم عجز لزمه الاحجاج اتفاقا امام لم يملك ما لاحق عجز عن الاداء بنفسه فهو على الخلاف واصله ان صحة البدن شرط للوجوب عنده ولو وجوب الاداء عندهما وقدمنا اول الحج اختلاف التصحيح وان قول الامام هو المذهب (قوله حتى تلزم الاعداء بزوال العذر) اى العذر الذى يرجى زواله كالحبس والمرض بخلاف نحو العمى فلا اعادة لو زال على ما يأتى (قوله وبشرط نية الحج عنه) كان ينبغي للمصنف ذكر هذا عند قوله بعده وبشرط الامر لان ما بينهما من تمام الشرط الاول (قوله ولو نسي اسمه الخ) ولو احرّم مبهما اى بان احرّم بحجة واطلق النية عن ذكر المحجوج عنه فله ان يعينه من نفسه او غيره قبل الشروع فى الافعال كما فى اللباب وشرحه وقال فى الشرح بعد ان نقل عن الكافى انه لانس فيه وينبغى ان يصح التعيين اجماعا لا يخفى ان محل الاجماع اذا لم يكن عليه حجة الاسلام والا فلا يجوز له ان يعين غيره بل ولو عين غيره لوقع عنه عند الشافعى (قوله كالحبس والمرض) اشار الى انه لا فرق بين كون العذر سماويا او بصنع العباد وفى البحر عن التجنيس وان احج لعدو بينه وبين مكة ان اقام العدو على الطريق حتى مات اجزاء والا فلا اهـ ومن العجز الذى يرجى زواله عدم وجود المرأة محرما فتقعد الى ان تبلغ وقتا تعجز عن الحج فيه اى لكبر او عمى او زمانة فحينئذ تبعت من يحج عنها اما لو بيعت قبل ذلك لا يجوز لتوهم وجود المحرم الا ان دام عدم المحرم الى ان ماتت فيجوز كالمرضى اذا احج رجلا ودام المرض الى ان مات كما فى البحر وغيره (قوله فلا اعادة مطلقا الخ) ظاهر اطلاق المتن اشتراط العجز الدائم انه لا فرق بين ما يرجى زواله وغيره فى لزوم الاعداء بعد زواله وعليه مشى فى الفتح قال فى البحر وليس بصحيح بل الحق التفصيل كما صرح به فى المحيط والحانية والمعراج اهـ واقره فى النهر وتبعه المصنف وحققه فى الشرنبلالية ونقل التصريح به عن كافى النسفى (قوله ثم عجز) اى بعد فراغ النائب عن الحج

كحج الفرض (تقبل النيابة عند العجز فقط) لكن (بشرط دوام العجز الى الموت) لانه فرض العمر حتى تلزم الاعداء بزوال العذر (و) بشرط (نية الحج عنه) اى الا امر فيقول احرمت عن فلان وليت عن فلان ولونسى اسمه فنوى عن الامر صح وتكفى نية القلب (هذا) اى اشتراط دوام العجز الى الموت (اذا كان العجز كالحبس و) (المرض) يرجى زواله (اى يمكن وان لم يكن كذلك كالعمى والزمانة سقط الفرض) بحج الغير (عنه) فلا اعادة مطلقا سواء (استمر به ذلك العذر ام لا) ولو احج عنه وهو صحيح ثم عجز واستمر لم يجزه لفقد شرطه

بأن كان وقت الوقوف صحيحا امالو عجز قبل فراغ النائب واستمر اجزأه وقوله لم يحجزه اى
 عن الفرض وان وقع نفلا للآمر أفاده في البحر قال الحموي ومن هنا يؤخذ عدم صحة ما يفعله
 السلاطين والوزراء من الاحجاج عنهم لان عجزهم لم يكن مستمرا الى الموت اه او لعدم
 عجزهم اصلا والمراد عدم صحته عن الفرض بل يقع نفلا ط قلت لكن قدمنا عن شرح
 الباب عن شمس الاسلام ان السلطان ومن بمنه من الامراء ملحق بالمحبوس فيجب الاحجاج
 في ماله الخالي عن حقوق العباد اه اى اذا تحقق عجزه بما ذكر ودام الى الموت (قوله
 وبشرط الامر به) صرح بهذا الشرط في البحر عن البدائع وفي الباب (قوله فلا يجوز)
 اى لا يقع مجزئا عن حجة الاصل بل يقع عن النائب فله جعل ثوابه للاصل وسيأتى توضيح ذلك
 (قوله الا اذا حج او أحج الوارث) اى فيجزيه ان شاء الله تعالى كفى البدائع والباب وهذا
 اذا لم يوص المورث امالو اوصى بالاحجاج عنه فلا يجزيه تبرع غيره عنه كما يأتى في المتن ثم اعلم
 ان التقيد بالوارث يفهم منه ان الاجنى يخالفه والالزم الغاء هذا الشرط من اصله والعجب
 انه في الباب ذكر هذا الشرط وعمم شارحه الوارث وغيره من اهل التبرع وعبارة الباب
 وشرحه هكذا (الرابع الامر) اى بالحج (فلا يجوز حج غيره بغير امره ان اوصى به) اى بالحج
 عنه فانه ان اوصى بأن يحج عنه فتطوع عنه اجنى او وارث لم يجز (وان لم يوص به) اى
 بالاحجاج (فتبرع عنه الوارث) وكذا من هم اهل التبرع (فحج) اى الوارث ونحوه (بنفسه)
 اى عنه (او احج عنه غيره جاز) والمعنى جاز عن حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كما قاله في الكبير
 وحاصله ان ماسبق بحكم مجوازه البتة وهذا مقيد بالمشيئة ففي مناسك السروجى لو مات
 رجل بعد وجوب الحج ولم يوص به فحج رجل عنه او حج عن ابيه او امه عن حجة الاسلام
 من غير وصية قل ابو حنيفة يجزيه ان شاء الله وبعد الوصية يجزيه من غير المشيئة اه ثم
 اعاد في شرح الباب المسئلة في محل آخر وقال فلو حج عنه الوارث او اجنى يجزيه
 وتسقط عنه حجة الاسلام ان شاء الله تعالى لانه ايصال للثواب وهو لا يختص بأحد من
 قريب او بعيد على ما صرح به الكرماني والسروجى اه وسيأتى تمامه فالظاهر ان في هذا
 الشرط اختلاف الرواية وذكر الوارث غير قيد على الرواية الاخرى (قوله اوجود
 الامر دلالة) لان الوارث خليفة المورث في ماله فكأنه صار مأمورا بأداء ما عليه اولان الميت
 يأذن بذلك لكل احد بناء على ما قلنا من ان الوارث غير قيد وعلل في البدائع بالنص
 ايضا والظاهر انه اراد به حديث الحثمية (قوله النفقة من مال المراحل) اى المحجوج
 عنه ومحترزه قوله الآتى ولو اتفق من مال نفسه الخ ويأتى بيانه (قوله وحج المأمور بنفسه)
 فليس له احجاج غيره عن الميت وان مرض ما لم يأذن له بذلك كما يأتى متنا (قوله وتعينه ان عينه)
 هذا يغنى عن الشرط الذى قبله تأمل والمراد بتعيينه منع حج غيره عنه (قوله لم يجز حج غيره)
 اى وان مات فلان المذكور لان الموصى صرح بمنع حج غيره عنه كما أفاده في الباب وشرحه
 (قوله ولو لم يقل لا غيره جاز) قال في الباب وان لم يصرح بالمنع بأن قال يحج عنى فلان
 مات فلان واحجوا عنه غيره جاز (قوله واوصلها في الباب الى عشرين شرطا) تقدم منها
 ستة وذكر الشارح السابع بعد ذلك * والثامن وجوب الحج فلو احج الفقير او غيره ممن لم يجب

(وبشرط الامر به) اى
 بالحج عنه (فلا يجوز حج
 الغير بغير اذنه الا اذا حج)
 او احج (الوارث عن
 مورثه) لوجود الامر
 دلالة وبقي من الشرائط
 النفقة من مال الامر كلها
 او اكثرها وحج المأمور
 بنفسه وتعينه ان عينه فلو
 قال يحج عنى فلان لا غيره لم
 يجز حج غيره ولو لم يقل
 لا غيره جاز واوصلها في
 الباب الى عشرين شرطا
 منها عدم اشتراط الاجرة

مطلب —

شروط الحج عن الغير
 عشرون

عليه الحج عن الفرض لم يجز حج غيره عنه وان وجب بعد ذلك * التاسع وجود العذر قبل الاحجاج
فلو أحج صحيح ثم عجز لا يجزيه * العاشر ان يحج راكبا فلو حج ماشيا ولو بامر من النفقة
والمعتبر ركوب أكثر الطريق الا ان ضاقت النفقة فحج ماشيا جاز * الحادي عشر ان يحج عنه
من وطنه ان اتسع الثلث والافن حيث يبلغ كما سيأتي بيانه * الثاني عشر ان يحرم من الميقات
فلو اعتمر وقد أمر به بالحج ثم حج من مكة لا يجوز ويضمن وبحث فيه شارحه بما حاصله انه غير
ظاهر ويتوقف على نقل صريح قلت قدمنا الكلام عليه مستوفى قبيل باب الاحرام فراجع *
الثالث عشر ان لا يفسد حجه فلو افسده لم يقع عن الأمر وان قضاه وسيأتي بيانه * الرابع
عشر عدم المخالفة فلو أمره بالافراد فقرن او تمتع ولو للميت لم يقع عنه ويضمن النفقة كما سيأتي
ولو أمره بالعمرة فاعتمر ثم حج عن نفسه او بالحج فحج ثم اعتمر عن نفسه جاز الا ان نفقة اقامته
للحج او للعمرة عن نفسه في ماله واذا فرغ عادت في مال الميت وان عكس لم يجز * الخامس عشر
ان يحرم بحجة واحدة فلو أهل بحجة عن الأمر ثم باخرى عن نفسه لم يجز الا ان رفض الثانية *
السادس عشر ان يفرد الاهلال لواحد لو أمره رجلان بالحج فلو أهل عنهما ضمن وسيأتي
تمام الكلام عليه * السابع عشر والثامن عشر اسلام الأمر والمأمور وعقلهما كما سيأتي فلا
يصح من المسلم للكافر ولا من المجنون لغيره ولا عكسه لكن لو وجب الحج على المجنون قبل
طرو جنونه صح الاحجاج عنه * التاسع عشر تمييز المأمور فلا يصح احجاج صبي غير مميز ويصح
احجاج المراهق كما سيأتي * العشرون عدم الفوات وسيأتي الكلام عليه قال في الباب وهذه
الشرائط كلها في الحج الفرض واما النفل فلا يشترط فيه شيء منها الا الاسلام والعقل والتمييز
وكذا الاستئجار ولم نجده صريحا في النفل وجزم به شارحه لكن هذا مبني على الحج لا يقع
عن الميت وفيه ما ذكره بعيد (قوله لم يجز حجه) عنه كذا في الباب لكن قال شارحه
وفي الكفاية يقع الحج عن المحجوج عنه في رواية الاصل عن ابي حنيفة اه وبه كان يقول
شمس الأئمة السرخسي وهو المذهب اه وصرح في الحانية بان ظاهر الرواية الجواز لكنه
قال أيضا والاجير أجر مثله واستشكله في فتح القدير بما قالوا من أن ما ينفعه المأمور انما هو
على حكم ملك الميت لانه لو كان ملكه لكان بالاستئجار ولا يجوز الاستئجار على الطاعات
فالعبرة المحررة ما في الحاكم وله نفقة مثله وزاد ايضا حها في المبسوط فقال وهذه النفقة ليس
يستحقها بطريق العوض بل بطريق الكفاية لانه فرغ نفسه لعمل ينتفع به المستأجر هذا
وانما جاز الحج عنه لانه لما بطلت الاجارة بقي الأمر بالحج فتكون له نفقة مثله اه قلت
وعبارة كافي الحاكم على ما نقله الرحمتي رجل استأجر رجلا ليحج عنه قال لا تجوز الاجارة
وله نفقة مثله وتجوز حجة الاسلام عن المسجون اذا مات فيه قبل ان يخرج اه ومثله ما في
البحر عن الاسبيجاني لا يجوز الاستئجار على الحج فلو دفع اليه الاجر فحج يجوز عن الميت
وله من الاجر مقدار نفقة الطريق ويرد الفضل على الورثة الا اذا تبرع به الورثة او
أوصى الميت بان الفضل للحاج اه ملخصا والحاصل ان قول الشارح لم يجز حجه عنه
خلاف ظاهر الرواية وأن قول الحانية له أجر مثله يشعر بان الاجارة فاسدة مع انها باطلة
كالاستئجار على بقية الطاعات واجاب بعضهم بان المراد من اجر المثل نفقة المثل كما عبر في الكافي

فلو استأجر رجلا بأن قال
استأجرتك على ان تحج
عني بكذا لم يجز حجه وانما
يقول أمرتك ان تحج عني
بلا ذكر اجارة

مطلب

في الاستئجار على الحج

وانما سماها اجرا مجازا وهذا أحسن مما قيل انه مبنى على مذهب المتأخرين القائلين بجواز الاستئجار على الطاعات لما علمته مما قدمناه اول الباب من ان المتأخرين لم يطلقوا ذلك بل اقتصروا بجواز الاستئجار على التعليم والاذان والامامة للضرورة لاعلى جميع الطاعات كما اوضحه المصنف في منحه في كتاب الاجارات والا لزم الجواز على الصوم والصلاة ولا يقول به أحد ولا ضرورة للاستئجار على الحج لا مكان دفع المال اليه لينفق على نفسه على حكم ملك الميت بطريق النيابة كما علمت التصريح به عن المبسوط والمتون المصرح فيها بجواز الاستئجار على التعليم ونحوه لم يذكر فيها جوازه على الحج بل المصرح به في عامة متون المذهب انه لا يجوز الاستئجار على الحج كالكسب والوقاية والمجمع والمختار ومواهب الرحمن وغيرها بل قال العلامة الشرنبلالي في رسالته بلوغ الارب انه لم يذكر احد من مشايخنا جواز الاستئجار على الحج اه قات ولو قيل بجوازه لزم عليه هدم فروع كثيرة منها ما مر من ان المأمور ينفق على حكم ملك الميت وانه يجب عليه رد الفضل واشتراط الانفاق بقدر مال الأمر أو أكثره وان الوصي لو دفع المال لو ارث ليحج به لا يجوز الا باجازة الورثة وهم كبار لانه كالتبرع بالمال فلا يجوز للوارث بلا اجازة الباقيين كافي الفتح ولو كان بطريق الاستئجار لم يصح شيء من هذه الفروع كما اوضحناه في رسالتنا شفاء العليل فافهم **(قوله)** ولو أنفق من مال نفسه الحج في الفتح فان أنفق الاكثر او الكل من مال نفسه وفي المال المدفوع اليه وفاء بحجه رجع به فيه اذ قد يتبلى بالانفاق من مال نفسه ابغته الحاجة ولا يكون المال حاضرا فجوز ذلك كالوصي والوكيل يشتري لليتيم والموكل ويعطى الثمن من مال نفسه ويرجع به في مال اليتيم والموكل اه قال في البحر وبهذا علم ان اشتراطهم ان تكون النفقة من مال الأمر للاحتراز عن التبرع لا مطلقا اه وقال في الخاتمة اذا خلط المأمور بالحج النفقة بماله نفسه قال في الكتاب يضمن فان حج وانفق جاز وبرى عن الضمان اه اذا عرفت هذا فقوله وانفق كله او اكثره الضميران لمال الأمر وفيه مضاف مقدر اى مقدار كله او مقدار اكثره وهذا يرجع الى المسئلتين والمعنى ولو انفق المأمور بالحج من مال نفسه وحج وانفق مقدار كل مال الأمر المدفوع اليه او مقدار اكثره جاز وكذا اذا خلط النفقة بماله وحج وانفق الحافاده وقوله وبرى من الضمان اى الحاصل بسبب الخلط على ما علمته وهذا لو بلا اذن الأمر بل نقل السائحاني عن الذخيرة له الخلط بدراهم الرفقة أمر به اولا للعرف * (تنبيه) * سند كراهة لو أوصى أن يحج عنه بالف من ماله فاحج الوصى من مال نفسه ليرجع ليس له ذلك لان الوصية باللفظ فيعتبر لفظ الوصى وهو أضاف المال الى نفسه فلا يبدل اه بحر قلت وعلى هذا اذا أضاف المال الى نفسه فليس للمأمور أن يبدله بماله كالوصى الا ان يفرق بينهما بان المأمور قد يضطر الى ذلك على ما مر فليتأمل **(قوله)** وشرط العجز الحج قد علمت مما قدمناه عن الباب ان الشروط كلها شروط للحج الفرض دون النفل فلا يشترط في النفل شيء منها الا الاسلام والعقل والتمييز وكذا عدم الاستئجار على ما مر بيانه **(قوله)** لا تسامح بابه اى انه يتسامح في النفل مالا يتسامح في الفرض قال في الفتح اما الحج النفل فلا يشترط فيه العجز لانه لم يجب عليه واحدة من المشقتين اى مشقة البدن ومشقة المال فاذا كان له تركهما كان له ان يتحمل احدهما

ولو أنفق من مال نفسه
أو خلط النفقة بماله وحج
وأنفق كله أو أكثره جاز
وبرى من الضمان (وشرط
العجز) المذكور (للحج
الفرض لا النفل) لا تسامح
بابه (ويقع الحج) المفروض
(عن الأمر)

تقربا الى ربه عز وجل فله الاستنباط فيه صحيحا اه (قوله على الظاهر من المذهب) كذا
 في المبسوط وهو الصحيح كما في كثير من الكتب بحر ويشهد بذلك الآثار من السنة
 وبعض الفروع من المذهب فتح (قوله وقيل عن المأمور نفلا الخ) ذهب اليه عامة
 المتأخرين كما في الكتب قالوا وهو رواية عن محمد وهو اختلاف لأثره لانهم اتفقوا ان
 الفرض يسقط عن الأمر لاعتناء المأمور وانه لا بد ان ينويه عن الأمر وتماه في البحر
 قلت وعلى القول بوقوعه عن الأمر لا يخلو المأمور من الثواب بل ذكر العلامة نوح عن
 مناسك القاضي حج الانسان عن غيره افضل من حجه عن نفسه بعد ان أدى فرض الحج لان
 نفعه متعدد وهو افضل من القاصر اه تأمل (قوله كالنفل) مقتضاه ان النفل يقع عن
 المأمور اتفاقا وللأمر ثواب النفقة وبه صرح بعض الشراح ومضى عليه في الباب ورده
 الاتقاني في غاية البيان بانه خلاف الرواية لما قاله الحاكم الشهيد في الكافي الحج التطوع عن
 الصحيح جائز ثم قال وفي الاصل يكون الحج عن الحج اه (قوله لكنه يشترط الخ) استدراك
 على قوله يقع عن الأمر فان مقتضاه صحته ولو من غير الأهل ط اي كما تصح اناة ذمي في دفع
 الزكاة (قوله لصحة الافعال) عبر بالصحة دون الوجوب ليعم المراهق فانه اهل الصحة دون
 الوجوب ط (قوله ثم فرع عليه) اي على ان الشرط هو الاهلية دون اشتراط ان يكون
 المأمور قد حج عن نفسه ودون اشتراط الذكورة والحرية والبلوغ (قوله بمهمة) اي بصاد
 مهمة وتخفيف الرأء (قوله من لم يحج) كذا في القاموس وفي الفتح والصرورة يراد به الذي
 لم يحج عن نفسه اه اي حجة الاسلام لان هذا الذي فيه خلاف الشافعي فهو اعم من المعنى
 اللغوي فكان ينبغي للشارح ذكره لانه يشمل من لم يحج اصلا ومن حج عن غيره او عن نفسه
 نفلا او نذرا او فرضا فاسدا او صحيحا ثم ارتد ثم اسلم بعده كما أفاده ح (قوله وغيرهم اولى لعدم
 الخلاف) اي خلاف الشافعي فانه لا يجوز حجهم كما في الزيلعي ح ولا يخفى ان التعليل يفيد
 ان الكراهة تنزيهية لان مراعاة الخلاف مستحبة فافهم وعلل في الفتح الكراهة في المرأة
 بما في المبسوط من ان حجها انقص اذا رمل عليها ولا سعی في بطن الوادي ولا رفع صوت
 بالتلبية ولا حلق وفي العبد بما في البدائع من انه ليس اهلا لاداء الفرض عن نفسه واطلاق
 في صحة احجاج العبد فشمع ما اذا كان باذن مولاه او بغير اذنه كما صرح به في المعراج فافهم
 وقال في الفتح ايضا والافضل ان يكون قد حج عن نفسه حجة الاسلام خروجا عن الخلاف ثم
 قال والافضل احجاج الحر العالم بالمناسك الذي حج عن نفسه وذكر في البدائع كراهة احجاج
 الصرورة لانه تارك فرض الحج ثم قال في الفتح بعدما اطل في الاستدلال والذي يقتضيه
 النظر ان حج الصرورة عن غيره ان كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الزاد والراحلة والصحة
 فهو مكروه كراهة تحريم لانه تضيق عليه في اول سنى الامكان فيأثم بتركه وكذا لو تنفل لنفسه
 ومع ذلك يصح لان النهي ليس لعين الحج المفعول بل لغيره وهو الفوات اذ الموت في سنة غير
 نادر اه قال في البحر والحق انها تنزيهية على الأمر لقواهم والافضل الخ تحريمية على
 الصرورة المأمور الذي اجتمعت فيه شروط الحج ولم يحج عن نفسه لانه أثم بالتأخير اه
 قات وهذا لا ينافي كلام الفتح لانه في المأمور ويحمل كلام الشارح على الأمر فيوافق

على الظاهر) من المذهب
 وقيل عن المأمور نفلا
 وللأمر ثواب النفقة
 كالنفل (لكنه يشترط)
 لصحة النيابة (اهلية المأمور
 لصحة الافعال) ثم فرع
 عليه بقوله (فجاز حج
 الصرورة) بمهمة من لم
 يحج (والمرأة) ولو امة
 (والعبد وغيره) كالمراهق
 وغيرهم اولى لعدم الخلاف
 (ولو امر ذميا) او مجنونا

مطلب

في حج الصرورة

ما في البحر من ان الكراهة في حقه تنزيهية وان كانت في حق المأمور تحريرية * قال
 في نهج النجاة لابن حمزة النقيب بعدما ذكر كلام البحر المار اقول وظاهره يفيد ان الضرورة
 الفقير لا يجب عليه الحج بدخول مكة وظاهر كلام البدائع باطلاقة الكراهة اي في قوله يكره
 احجاج الضرورة لانه تارك فرض الحج يفيدانه يصير بدخول مكة قادرا على الحج عن نفسه
 وان كان وقته مشغولا بالحج عن الأمر وهي واقعة الفتوى فليتأمل اه قات وقد افق
 بالوجوب مفتي دار السلطنة العلامة ابو السعود وتبعه في سكب الانهر وكذا افق به السيد
 احمد بادشاه والنف فيه رسالة وافق سيدي عبدالغني النابلسي بخلافه والنف فيه رسالة لانه
 في هذا العام لا يمكنه الحج عن نفسه لان سفره بمال الأمر فيحرم عن الأمر ويخرج عنه وفي
 تكليفه بالاقامة بمكة الى قابل ليحج عن نفسه ويترك عياله ببلده حرج عظيم وكذا في تكليفه
 بالعود وهو فقير حرج عظيم ايضا واما ما في البدائع فاطلاقه الكراهة المنصرفه الى التحريم
 يقتضي ان كلامه في الضرورة الذي تحقق الوجوب عليه من قبل كما يفيد ما مر عن الفتح
 نعم قدمنا اول الحج عن الباب وشرحه ان المقير الآفقي اذا وصل الى ميقات فهو كالمكي في انه
 ان قدر على المشي لزمه الحج ولا ينوي النفل على زعم انه فقير لانه ما كان واجبا عليه وهو آفقي
 فلما صار كالمكي وجب عليه حتى لو نواه نفلا لزمه الحج ثانيا اه لكن هذا لا يدل على ان
 الضرورة الفقير كذلك لان قدرته بقدرة غيره كما قلنا وهي غير معتبرة بخلاف ما لو خرج ايحج
 عن نفسه وهو فقير فانه عند وصوله الى الميقات صار قادرا بقدرة نفسه فيجب عليه وان كان
 سفره تملوا ابتداء ولو كان الضرورة الفقير مثله لما صح تقييد ابن الهمام كراهة التحريم بما
 اذا كان حجه عن الغير بعد تحقق الوجوب عليه وتعليقه بالكراهة بانه نضيف الوجوب عليه
 فليتأمل (قوله لا يصح) اي لعدم الاهلية المذكورة (قوله واذا مرض) اي عرض له مانع
 من ذهابه كمرض وحبس وشغل ما لو عينه الأمر ولا (قوله عن الميت) اي عن المحجوب
 عنه حيا او ميتا (قوله الا اذا اذن له) بالبناء للمجهول ليناسب ما بعده ويشمل ما لو اذن له
 الميت او وصيه ولم يكن عينه الميت بمنع احجاج غيره كما (قوله خرج المكلف الحج) اما اذا
 لم يخرج واوصى بان يحج عنه واطلق اي لم يعين مالا ولا مكانا فانه يحج عنه من ثلث ماله من
 بلده ان بلغ الثلث لان الواجب عليه الحج من بلده الذي يسكنه والا فمن حيث يبلغ
 وان لم يمكن من مكان بطالت الوصية كما في الباب قل شارحه ولعل المكان مقيد بما قبل
 المواقيت والا فبادني شيء يمكن ان يحج عنه من مكة وكذا الحكم اذا اوصى ان يحج عنه
 بمال وسمى مبلغه فانه ان كان يبلغ من بلده فلهها والا فمن حيث يبلغ اه واحترز بالمكان
 عن غيره كالصبي والمجنون فان وصيته لا تعتبر واحترز بقوله الى الحج عماله خرج للتجارة
 ونحوها واوصى فانه يحج عنه من وطنه اجماعا كما في المعراج وغيره وقيد بخروجه بنفسه
 لانه لو امر غيره ومات المأمور في الطريق فسينكر تفصيله بعد (قوله ومات في الطريق) اراد
 به موته قبل الوقوف بعرفة ولو كان بمكة بخروفي التجنيس اذ مات بعد الوقوف بعرفة اجزا
 عن الميت لان الحج عرفة بالنص وقد مرنا عند الكلام على فروض الحج ان الحاج عن نفسه اذا
 اوصى باتمام الحج تجب بدنة (قوله اما تجب الوصية به الحج) كذا في التجنيس قال الكمال

(لا يصح) واذا مرض
 المأمور بالحج (في الطريق
 ليس له دفع المال الى غيره
 ليحج) ذلك الغير (عن
 الميت الا اذا) اذن له بذلك
 بان (قل له وقت الدفع
 اصنع ماشئت فيجوز له)
 ذلك (مرض اولا) لانه
 صار وكلاما مطلقا (خرج)
 المكاتب (الى الحج ومات
 في الطريق واوصى بالحج
 عنه) اما تجب الوصية به
 اذا اخره بعد وجوبه اما
 لو حج من عامه فلا (فان
 فسر المال) او المكان

وهو قيد حسن شربلاية (قوله فالامر عليه) أى الشأن مبنى على مفسره أى عينه فان
فسر المال يحج عنه من حيث يبلغ وان فسر الامكان يحج عنه منه ح قلت والظاهر انه يجب
عليه ان يوصى بما يبلغ من بلده ان كان فى الثلث سعة فلو اوصى بما دون ذلك او عين مكانا
دون بلده يأنم لما علمت ان الواجب عليه الحج من بلد يسكنه (قوله من بلده) فلو كان له
اوطان فمن اقربها الى مكة وان لم يكن له وطن فمن حيث مات ولو اوصى خراسانى بمكة او
مكى بالرى يحج عنهما من وطنهما ولو اوصى المكى أى الذى مات بالرى ان يقرن عنه يقرن
عنه من الرى لباب أى لانه لا قران لمن بمكة (قوله قياسا لاستحسانا) الاول قول الامام
والثانى قولهما واخر دليله فى الهداية فيحتمل انه مختار له لان المأخوذ به فى عامة الصور
الاستحسان غناية وقواه فى المعراج لكن المتون على الاول وذكر تصحيحه العلامة قاسم فى
كتاب الوصايا فهو مما قدم فيه القياس على الاستحسان واليه اشار بقوله فليحفظ (قوله فلو
أحج الوصى عنه من غيره) أى من غير بلده فيما اذا وجب الاحجاج من بلده لم يصح ويضمن
ويكون الحج له ويحج عن الميت ثانيا لانه خالف الا ان يكون ذلك المكان قريبا من بلده بحيث
يباغ اليه ويرجع الى الوطن قبل الليل كما فى الباب والبحر (قوله ثلثه) أى ثلث مال الموصى
فان بلغ الثلث الاحجاج راكبا فأحج ماشيا لم يحجز وان لم يبلغ الا ماشيا من بلده قال محمد يحج
عنه من حيث بلغ راكبا وعن الامام انه يخير بينهما واما ان كان الثلث يكفى لاكثر من حجة
فان عين الميت حجة واحدة فالفاضل للورثة وان اطلق احج عنه فى كل سنة حجة واحدة او احج
فى سنة حججا وهو الافضل تعجيلا لتنفيذ الوصية لانه ربما يهلك المال وان عين الميت فى كل
سنة حجة فهو كالاطلاق كالأمر الوصى رجلا بالحج السنة فاخره الى القابلة جاز عن الميت ولا
يضمن لان ذكر السنة للاستعجال لا للتقييد بحر قلت ومثل الثلث ما لو قال أحجوا عنى بالنف
والالف يباغ حججا كما فى الباب وشرحه (قوله وان لم يف من حيث يباغ) لكن لو احج عنه من
حيث يباغ وفضل من الثلث وتبين انه يباغ من موضع ابعده منه يضمن الوصى ويحج عن الميت
من حيث يباغ الا ان يكون الفاضل شيئا يسيرا من زاد او كسرة فلا يضمن شرح الباب
ونقله فى الفتح عن البدائع (قوله ووارثه) الاولى العطف باوكما فعل فى الباب لانه لو كان وصى
فلا كلام للوارث فى الوصية نعم لو كان الميت هو الذى دفع للمأمور ثم مات كان للوارث استرداد
ما فى يد المأمور وان احرره كما يأتى فى الفروع أى ولو مع وجود الوصى لان الباقي صار ميراثا
لكون الميت لم يوص به (قوله بالمحرمة) فلو احرم ليس له الاسترداد والمحرمة يمضى فى احرمة
وبعد فراغه من الحج ليس له استرداده حتى يرجع الى اهله وان احرم حين اراد الاخذ فله ان
يأخذه ويكون احرامه تدلوما عن الميت شرح الباب عن خزانة الاكمل (قوله والا) يعنى
بان رده امانة غير الحيانة كضعف رأى فيه او جهل بالمناسك اما بلا غلة اصلا فالنفقة فى مال
الدافع قال فى البحر ان استرد بخيانة ظهرت منه أى من المأمور فالنفقة فى ماله خاصة وان
استرد لا بخيانة ولا تهمة فالنفقة على الوصى فى ماله خاصة وان استرد لضعف رأى فيه او لجهل
بأمور المناسك فاراد الدفع الى اصحاب منه فنفقته فى مال الميت لانه استرد لمنفعة الميت اه افاده
ح (قوله اوصى بحج الحج) قيد بالوصية لانه لو كان لم يوص ف تبرع عن الوارث بالحج او الاحجاج

مطلب

العمل على القياس دون
الاستحسان هنا

(فالامر عليه) أى على
مفسره (والا فيحج) عنه
(من بلده) قياسا لاستحسانا
فليحفظ فلو احج الوصى
عنه من غيره لم يصح (ان
وفى به) أى بالحج من بلده
(ثلثه) وان لم يف من حيث
يباغ استحسانا ولو وصى
الميت ووارثه ان يسترد المال
من المأمور ما لم يحرم ثم
ان رده لحيانة منه فنفقة
الرجوع فى ماله والا ففى
مال الميت (اوصى بحج

يصح كإقدمه المصنف أى يصح عن الميت عن حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كإقدمناه ونقل
ط عن الوالدية ان التعليق بالمشيئة على القبول لا على الجواز وقدمنا ايضا عن شرح
اللباب ان الوارث غير قيد فاذا لم يوص بحجزه تبرع الوارث والاجنبى عنه وسياقى تمام الكلام
عليه **(قوله)** فتطوع عنه رجل) اطلاق الرجل المتطوع فشمّل الوارث وبه صرح قاضيخان
بقوله الميت اذا أوصى بان يحج عنه بماله فتبرع عنه الوارث او الاجنبى لا يجوز اه قلت
يعنى لا يجوز عن فرض الميت والا فله ثواب ذلك الحج ح عن الشرنبلالية واهذا قال المصنف
لم يحجزه من الاجزاء لكن سياقى ما يدل على ان الثواب انما يحصل للميت اذا جعله له الحاج بعد
الاداء **(قوله)** وان امره الميت) أى ان الميت اذا أوصى بالاحجاج عنه وامر ان يحج عنه زيد
فحج عنه زيد من مال نفسه لم يحجز عن الميت للعلة المذكورة فافهم **(قوله)** لكن لو حج عنه ابنه
أى مثلا والا فكذا حكم بقية الورثة شرح اللباب قلت بل الوصى كذلك كما يفيد ما أتى قريبا
عن عمدة الفتاوى ثم ان هذا استدراك على اطلاق الرجل فى قوله فتطوع عنه رجل بان
الوارث او الوصى يخالف الاجنبى فى انه لو تطوع من وجه بان انفق من ماله ليرجع فى التركة
جاز بخلاف الاجنبى لان الوارث خليفة عن الميت ولذا لو قضى الدين من مال نفسه ليرجع
جاز قال فى البحر ولو حج على ان لا يرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصود الميت وهو
ثواب الانفاق اه قلت وقدمنا ان الوارث ليس له الحج بمال الميت الا ان تجزى الورثة وهم
كبار لان هذا مثل التبرع بالمال فالظاهر تقييد حج الوارث هنا بذلك ايضا تأمل **(قوله)** ان لم
يقبل من مالى) فى البحر عن آخر عمدة الفتاوى للصدر الشهيد لو أوصى بان يحج عنه بالف من ماله
فاحج الوصى من مال نفسه ليرجع ليس له ذلك لان الوصية باللفظ فيعتبر لفظ الموصى وهو
اضاف المال الى نفسه فلا يبدل اه **(قوله)** وكذا لو احج لا يرجع) أى انه يجوز واستفيد منه
انه لو احج ليرجع انه يجوز بالاولى وقد نص عليهما فى الخانية حيث قال اذا أوصى الرجل بان
يحج عنه فاحج الوارث رجلا من مال نفسه ليرجع فى مال الميت جازوله ان يرجع فى مال الميت
وكذا الزكاة والكفارة ولو فعل ذلك الاجنبى لا يرجع ولو أوصى بأن يحج عنه فاحج الوارث
من مال نفسه لا يرجع عليه جاز للميت عن حجة الاسلام اه قل فى شرح اللباب بعد نقله
وفيه بحث لا يخفى اه أى لما مر من انه يشترط فى الحج عن الغير اذا كان بوصية الانفاق من مال
المحجوج عنه احترازا عن التبرع كما مر بيانه فتجوز به فيما لو احج من ماله لا ليرجع مخالف
لذلك ولذا لم يحجز فيما لو حج الوارث بنفسه لا يرجع ولا يظهر فرق بينهما لما علمت من ان مقصود
الميت بالوصية ثواب الانفاق من ماله وهو حاصل فيما لو حج الوارث أو احج عنه ليرجع دون
ما اذا أنفق لا ليرجع فيهما واستشكل ذلك فى الشرنبلالية أيضا والتفرقة بانه فى الاحجاج قام
الوارث مقام الميت فى دفع المال فكان المأمور انفق من مال الميت بخلاف ما اذا حج الوارث بنفسه
فانه لم يحصل منه دفع المال بل ما حصل منه الا مجرد الافعال فلم يحجز مالى بنو الرجوع فى ماله غير
ظاهرة لان حجه بنفسه لا بد له من النفقة أيضا فافهم **(قوله)** ومن حج) أى أهل بالحج لانه يصير
مخالفا بمجرد الاهلال بلا توقف على الاعمال أفاده ح قلت أى فى صورة المتن والافق لا يصير مخالفا
الا بالشروع كما سيظهر لك **(قوله)** عن أمره) أى ولو كانا أبويه أو اجنيين كما صرح به فى الفتح

فتطوع عنه رجل لم يحجزه
وان أمره الميت لانه لم
يحصل مقصوده وهو
ثواب الانفاق لكن لو
حج عنه ابنه ليرجع فى
التركة جاز ان لم يقل من
مالى وكذا لو احج لا يرجع
كالدين اذا قضاء من مال
نفسه (ومن حج عن) كل
من (أمره)

فقوله في البحر شمل الابوين وسيا تي اخراجهما فيه نظر لان الآتي في الاحرام عنهما بغير امرهما والكلام هنا في الاحرام عن الامرين فافهم (قوله وقع عنه) اي عن المأمور نفلا ولا يجزئه عن حجة الاسلام بحر ونهر وفيه نظر يأتي قريبا (قوله لانه خالفهما) علة لوقوعه عنه وللضمان اي لان كل واحد انما امره ان يخلص النفقة له وقد صرفها لحج نفسه لانه لا يمكنه ايقاعه عن احدهما لعدم الاولوية (قوله وينبغي صحة التعيين لو اطلق) اي كما لو قال ليك بحجة وسكت قال الزيلعي وان اطلق بأن سكت عن ذكر المحجوج عنه معينا ومبهما قال في الكافي لانص فيه وينبغي ان يصح التعيين هنا اجماعا لعدم المخالفة اه وقوله وينبغي ان يصح التعيين اي تعيين احد امريه قبل الطواف والوقوف كما في مسألة الابهام وقوله اجماعا قال شيخنا ينبغي ان يجري فيه خلاف ابي يوسف الآتي في مسألة الابهام لجريان علة الآتية هنا ايضا اه ح (قوله ولوابهمه) بأن قال ليك بحجة عن احد امرى ح (قوله قبل الطواف) المراد به طواف القدوم كما قال ابو حنيفة فيما لو جمع بين احرامين لحجتين ثم شرع في طواف القدوم ارتفضت احدهما فان قلت ذكر الوقوف مستدرك قلت يمكن ان لا يطوف للقدوم فيكون الوقوف حينئذ هو المعبر اه ح (قوله جاز) اي عندهما وقال ابو يوسف بل وقع ذلك عن نفسه بلا توقف وضمن نفقتهما وهو القياس لان كل واحد منهما امره بتعيين الحج له فاذا لم يعين فقد خالف وجه قولهما وهو الاستحسان ان هذا ابهام في الاحرام والاحرام ليس بمقصود وانما هو وسيلة الى الافعال والمبهم يصلح وسيلة بواسطة التعيين فاكتفى به شرطا ح عن الزيلعي قلت والحاصل ان صور الابهام اربعة ان يهل بحجة عنهما وهي مسألة المتن او عن احدهما على الابهام او يهل بحجة ويطلق والرابعة ان يحرم عن احدهما معينا بلا تعيين لما احرم به من حج او عمرة ولم يذكر الشارح الرابعة لجوازها بالاخلاف كما في الفتح وقد ذكر في الفتح ان مبنى الجواب في هذه الصور على انه اذا وقع عن نفس المأمور لا يتحول بعد ذلك الى الامر وانه بعد ما صرف نفقة الامر الى نفسه ذاهبا الى الوجه الذي اخذ النفقة له لا ينصرف الاحرام الى نفسه الا اذا تحققت المخالفة او عجز شرعا عن التعيين ففي الصورة الاولى من الصور الاربع تحققت المخالفة والعجز عن التعيين ولا ترد مسألة الابوين الآتية لانها بدون الامر كما يأتي فلا تحقق المخالفة في ترك التعيين ويمكنه التعيين في الانتهاء لان حقيقة جعل الثواب ولذا لو امره ابواه بالحج كان الحكم كما في الاجنبيين وفي الصورة الثانية من الاربع لم تحقق المخالفة بمجرد الاحرام قبل الشروع في الاعمال ولا يمكن صرف الحجلة له لانه اخرجها عن نفسه بجعلها لاحد الامرين فلا تنصرف اليه الا اذا وجد تحقق المخالفة او العجز عن التعيين ولم يتحقق ذلك لانه يمكنه التعيين الا اذا شرع في الاعمال ولو شوطا لان الاعمال لا تقع لغير معين فتقع عنه ثم لا يمكنه تحويلها الى غيره وانما له تحويل الثواب فقط ولولا النص لم يتحول الثواب ايضا وفي الصورة الثالثة لا خفاء انه ليس فيها مخالفة لاحد الامرين ولا تعذر التعيين ولا تقع عن نفسه لما قدمناه واما الرابعة فاطهر الكل اه ما في الفتح ملخصا وانت خير بان ما قرره في الصورة الثانية صريح في انه اذا شرع في الاعمال قبل تعيين احد الامرين وقعت الحجلة عن نفسه لتحقق المخالفة والعجز عن التعيين وكذا تقع عن نفسه بالاولى في الصورة الاولى

وقع عنه وضمن مالهما)
لانه خالفهما (ولا يقدر
على جعله عن احدهما)
لعدم الاولوية وينبغي صحة
التعيين لو اطلق الاحرام
ولوابهمه فان عين احدهما
قبل الطواف والوقوف
جاز

والظاهر انها تجزیه عن حجة الاسلام لانها تصح بالتعيين وبالاطلاق بخلاف ما لو نوى بها النفل
والمأمور وان كان صرفها عن نفسه بجعلها للأميرين او لاحدهما لكن لما تحققت المخالفة بطل
ذلك الصرف والام تقع عن نفسه اصلا فيكون حينئذ كالمواحرمة عن نفسه ابتداء ولو بنوا النفل
فتقع عن حجة الاسلام ولذا قال في الفتح ايضا فيما لو امره بالحج فقرن معه عمره لنفسه لا يجوز
ويضمن اتفاقا ثم قل ولا تقع عن حجة الاسلام عن نفسه لان اقل ما يقع باطلاق النية وهو قد
صرفها عنه في النية وفيه نظر اه كلامه والظاهر ان وجه النظر ما قررناه من انه حيث تحققت
المخالفة ووقعت عن نفسه بطل صرف النية فتجزیه عن حجة الاسلام فقوله في البحر فيما مرتقع
عن المأمور نفلا ولا تجزیه عن حجة الاسلام فيه نظر وقد صرح الباءاني في شرح الماتقي وتبعه
الشارح في شرحه عليه ايضا بأن يخرج بها عن حجة الاسلام فهذا ما تحرر لي فافهم والسلام
(قوله بخلاف ما لو اهل الخ) مرتبط بقوله ومن حج عن امره وقوله جاز جهله مستأنفة
ليان جهة المخالفة بين المسئلتين فانه في الاولى لا يجوز والثانية بخلافها لكن الجواز هنا
مشروط بما اذا لم يأمره بالحج وقوله عن أبويه او غيرها تنبيه على ان ذكر الابوين في الكنز
وغيره ليس بقيد احترازي وانما فائدته الاشارة الى ان الولد يندب له ذاك جدا كما في التهر
وبه علم ان التقييد بالابوين في هذه المسئلة لا يدل على ان المراد بالأميرين في التي قبلها الاجنيان
بل الابوان اذا امرهم فحكمهما كالاخنيين كما قدمناه عن الفتح فظهر انه لا فرق بين الابوين
والاجنيين في المسئلتين وانما العبرة بالامر وعدمه اى صريحا كما يظهر قريبا فاذا احرم بحجة
عن اثنين امره كل منهما بأن يحج عنه وقع عنه ولا يقدر على جعله لاحدهما وان احرم عنهما بغير
امرهما صح جعله لاحدهما او لكل منهما وكذا لو احرم عن احدهما مبهما يصح تعيينه بعد ذلك
بالاولى كما في الفتح قل ومبناء على ان نيته لهما تلغو لعدم الامر فهو متبرع فتقع الاعمال عنه
البته وانما يجعل لهما الثواب وترتبه بعد الاداء فتلغو نيته قبله فيصح جعله بعد ذلك لاحدهما
اولهما ولا اشكال في ذلك اذا كان متغلا عنهما فان كان على احدهما حج الفرض واوصى به
لا يسقط عنه بتبرع الوارث عنه بمال نفسه وان لم يوص به فتبرع الوارث عنه بالايجاب او الحج
بنفسه قال ابو حنيفة يجزیه ان شاء الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم للخثعمية ارايت لو كان
على ابيك دين الحديث انتهى وبهذا ظهر فائدة اخرى للتقييد بالابوين في هذه المسئلة وهي
سقوط الفرض عن الذي عينه له بعد الابناء لو بدون وصية لكن يشكل عليه انه اذا لغت
نيته لهما لعدم الامر ووقعت الاعمال عنه البته كيف يصح تحويلها الى احدهما وقد مر ان
الحج اذا وقع عن المأمور لا يمكن تحويله بعد ذلك الى الامر نعم يمكن تحويل الثواب فقط
للنص كما مر ولهذا والله اعلم قال في الفتح ولا اشكال في ذلك اذا كان متغلا عنهما اى لان غاية
حال المتغفل ان يجعل ثواب عمله لغيره وهو صحيح اما وقوع عمله عن فرض الغير بغير امره
فهو مشكل والجواب ما مر في كلام الشارح من ان الوارث اذا حج او احج عن مورثه جاز
لوجود الامر دلالة اى فكأنه مأمور من جهته بذلك وعليه فتقع الاعمال عن الميت لا عن
العامل فقوله في الفتح ومبناء على ان نيته لهما تلغو الخ مخصوص بما اذا لم يكن عليهما
فرض لم يوصيا به وقدمنا عن البدائع تعليقه بالنص ايضا وهو ما علمته من حديث

(بخلاف ما لو اهل بحج عن
ابويه او غيرها) من
الاجانب حال كونه (متبرعا
فعين) بعد ذلك جاز

الحثمية وبهذا فارق الوارث الاجنبي لكن قدما عن شرح اللباب عن الكرماني والسروجي ان الاجنبي كذلك نعم هذا مخالف لاشتراط الامر في الحج عن الغير والاجنبي غير مأمور لاصريحا ولادلالة و قدما الجواب بأنه مبني على اختلاف الرواية في هذا الشرط والمشهور اشتراطه و حيث علم وجوده في الوارث دلالة ظهر لاقتصار الكثر وغيره على الابوين فائدة ثالثة وهي ان الامر دلالة ليس له حكم الامر حقيقة من كل وجه لما علمت من ان الابوين لو أمراه حقيقة لم يصح تعيين احدهما بعد الابهام كما في الاجنبيين وان لم يأمرهما صريحا صح التعيين ولو فرضوا المسئلة ابتداء في الاجنبيين لتوهم ان الابوين لا يصح تعيين احدهما لوجود الامر دلالة ففرضوها في الابوين لافادة صحة التعيين وان وجد الامر دلالة وليفيدوا ان المراد بالامر في المسئلة الاولى الامر صريحا والله أعلم * (تنبية) * الذي تحصل لنا من مجموع ما قررناه ان من اهل بحجة عن شخصين فان أمراه بالحج وقع حجه عن نفسه البتة وان عين احدهما بعد ذلك وله بعد الفراغ جعل ثوابه لهما او لاحدهما وان لم يأمرهما فكذلك الا اذا كان وارثا وكان على الميت حج الفرض ولم يوص به فيقع عن الميت عن حجة الاسلام للامر دلالة وللنص بخلاف ما اذا أوصى به لان غرضه ثواب الانفاق من ماله فلا يصح تبرع الوارث عنه وبخلاف الاجنبي مطلقا لعدم الامر (قوله لانه متبرع بالثواب) بيان لوجه صحة التعيين في مسئلة الابوين دون مسئلة الآمرين وهو معنى ما قدمناه من قوله في الفتح ومبناه على ان نيته لهما تلغو لعدم الامر فهو متبرع الخ قال في الشرع بلالية قلت وتعليل المسئلة يفيد وقوع الحج عن الفاعل فيسقط به الفرض عنه وان جعل ثوابه لغيره ويفيد ذلك الاحاديث التي رواها في الفتح بقوله اعلم ان فعل الولد ذلك مندوب اليه جدا لما أخرج الدارقطني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عنه صلى الله عليه وسلم لمن حج عن أبويه أو قضى عنهما مغرما بعث يوم القيامة مع الابرار وأخرج ايضا عن جابر انه عليه الصلاة والسلام قال من حج عن أبيه وامه فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشر حجج وأخرج ايضا عن زيد بن أرقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حج الرجل عن والديه قبل منه ومنهما واستبشرت ارواحهما وكتب عند الله برا اه اقول قد علمت مما قررناه انه اذا حج الوارث عنهما وعلى احدهما فرض لم يوص به يقع عن الميت لسقوط الفرض عنه بذلك ان شاء الله تعالى وحينئذ فكيف يصح دعوى سقوط الفرض به عن الفاعل ايضا وقد صرفه الى غيره واجزنا صرفه نعم يظهر ذلك فيما اذا كان على احدهما فرض اوصى به او لم يكن عليه فرض اصلا ويدل على ذلك قوله في الفتح وانما يجعل لهما الثواب وترتبه بعد الاداء ومثله قول قاضيخان في شرح الجامع وانما يجعل ثواب فعله لهما وهو جائز عندنا وجعل ثواب حجه لغيره لا يكون الا بعد أداء الحج فبطلت نيته في الاحرام فكان له ان يجعل الثواب لهما شاء اه فهذا صريح في ان النية لم تقع لهما وان الاعمال وقعت له فله جعل ثوابها لمن شاء بعد الاداء فيمكن ادعاء سقوط الفرض عن الفاعل بذلك كما حررناه في مسئلة الحج عن الآمرين ويعلم به جواز جعل الانسان ثواب فرضه لغيره كما ذكرناه اول الباب واما اذا كان على الميت فرض لم يوص به وسقط به فرض الميت يلزم منه وقوع النية والاعمال له لا للفاعل الا ان يقال ان الاعمال تقع للعامل هنا ايضا كما هو مقتضى

لانه متبرع بالثواب فله
جعله لاحدهما او لهما

اطلاق عبارة الفتح وقاضيهان وغيرهما لكن يسقط بها الفرض عن الميت فضلا من الله تعالى عملا بالنص وهو حديث الحثمية وان خالف القياس ولذا علمه ابو حنيفة بالمشيئة ويسقط بها الفرض عن الفاعل ايضا اخذا من الاحاديث المذكورة ولذا كان الوارث مخالفا لحكم الاجنبى في ذلك فان قلت ما مر من تعليل جواز حج الوارث بوجود الامر دلالة يقتضى وقوع الاعمال عن الميت لانه لو امره صريحا وقعت عنه بلا شبهة فيخالف ما اقتضاه اطلاق الفتح وغيره وحينئذ فلا يمكن سقوط فرض العامل بذلك ايضا قلت علمت ان الامر دلالة ليس كالامر صريحا من كل وجه ولذا صح تعيين احدا بويه بعد الابهام ولو امره صريحا لم يصح كالاجنبين كما قدمنا فلو اقتضى الامر دلالة وقوع الاعمال عن الميت لم يصح التعيين فقلنا بوقوع الاعمال للعامل فيسقط فرضه بها وكذا يسقط فرض الاب او الام عملا بالاحاديث المذكورة والله اعلم هذا غاية ما وصل اليه فهمى القاصر في تحرير هذه المواضع المشككة التي لم أر من اوضحها هذا الايضاح والله الحمد **(قوله وفي الحديث)** كلامه يوهم ان هذا حديث واحد مع انه مأخوذ من حديثين كما علمت مع تغيير بعض اللفظ بناء على الصحيح من جواز رواية الحديث بالمعنى للعارف اهـ **(قوله لا غير)** اى لا غير دم الاحصار من باقى الدماء الثلاثة وهو دم الشكر فى القرآن والتمتع ودم الجناية **(قوله على الامر)** هذا عندهما وعليه المتون وعند ابى يوسف على المأمور **(قوله قيل من الثلث)** لان الوصية بالحج تنفذ من الثلث وهذا من توابع الوصية وقيل من الكل لانه دين وجب حقا للمأمور على الميت فيقتضى من جميع ماله كما لو اوصى بأن يباع عبده ويتصدق بثمنه فباعه الوصى وضاع الثمن من يده ثم استحق العبد فان المشتري يرجع بالثمن على الوصى ويرجع الوصى فى قول ابى حنيفة الاخير فى جميع التركة من شرح الجامع لقاضيهان واستوجه ط الاول والرحمى الثانى **(قوله ثم ان فاتة الحج)** اى فات المأمور المعلوم من المقام واطلاق الفوات فشملى ما يكون بسبب الاحصار وغيره فان الاحصار يمكن ان يكون بتقصيره منه كان تناول دواء ممرضا قصدا حتى احصره افاده ح هذا وقد صرحوا بان عليه الحج من قابل بمال نفسه كفائت الحج كما فى البحر ثم قال ولم يصرحوا بانه فى الاحصار والفوات اذا قضى الحج هل يكون عن الامر او يقع للمأمور واذا كان للامر فهل يجبر على الحج من قابل بمال نفسه اهـ اقول قال فى البدائع فان فاتة الحج يصنع ما يصنع فائت الحج بعد شروعه ولا يضمن النفقة لانه فاتة بغير صنعه وعليه فى نفسه الحج من قابل لان الحجة قد وجبت عليه بالشروع فلزمه قضاؤها وهذا على قول محمد ظاهر لان الحج عنده يقع عن الحاج اهـ ونقله فى النهر عن السراج ثم قال وعلى قول غير محمد من انه يقع عن الامر يذنبى ان يكون القضاء عن الامر وتلزمه النفقة اهـ ويؤيده انه صرح فى اللباب بأنه ان فاتة بآفة سماوية لم يضمن ويستأنف الحج عن الميت اى بناء على قول غير محمد فعلم ان على قول محمد عليه الحج عن نفسه وعلى قول غيره عن الميت وظاهره انه يجب عليه من ماله لكن فى التارخانية عن المتقى قال محمد يحج عن الميت من بلده اذا بلغت النفقة والا فمن حيث تبلغ وعلى المحرم قضاء الحج الذى فات عن نفسه ولا ضمان عليه فيما انفق ولا نفقة له بعد الفوات اهـ فن مقتضاه ان الحج عن الميت من ماله وعلى المأمور حج آخر قضاء لما شرع فيه من مال نفسه ويخالفه ما فى التارخانية ايضا عن

وفى الحديث من حج عن ابويه فقد قضى عنه حجه وكان له فضل عشر حجج وبعث من الابرار (ودم الاحصار) لا غير (على الامر فى ماله ولوميتا) قيل من الثلث وقيل من الكل ثم ان فاتة لتقصير منه ضمن وان بآفة سماوية لا (ودم القرآن) والتمتع

التهديب قال ابو يوسف اذا فسد حجه قبل الوقوف عليه ضمان النفقة وعليه الحج الذي افسده وعمره وحجة للآمر ولو فاتته الحج لا يضمن لانه أمين وعليه قضاء الفئات وحج عن الأمر اه فان قوله وعليه قضاء الفئات الحج يقتضى ان عليه الحجتين من ماله الا ان يكون قوله وحج عن الأمر بضم اوله مبنيًا للمفعول اى وعلى الورثة الاجحاج من ماله ثم ان الظاهر ان هذا من مقول ابى يوسف فينا فى ما مر عن النهر فليتأمل وسياً تى بقية الكلام عليه **(قوله والجناية)** اطاقه فشمّل دم الجماع ودم جزاء الصيد والحلق ولبس المحيط والطيب والمجاوزة بغير احرام بحر **(قوله على الحاج)** اى المأمور اما الاول فلانه وجب شكرا على الجمع بين النسكين وحقيقة الفعل منه وان كان الحج يقع عن الأمر لانه وقوع شرعى لاحقيقى واما الثانى فباعتبار انه تعلق بجنائه أفاده فى البحر **(قوله فيصير مخالفاً)** هذا قول ابى حنيفة ووجهه انه لم يأت بالمأمور به لانه أمره بسفر يصرفه الى الحج لا غير فقد خالف أمر الأمر فضمن بدائع زاد فى المحيط لان العمرة لم تقع عن الأمر لانه ما أمره بها فصار كأنه حج عنه واعتمر لنفسه فيصير مخالفاً ولو أمره بالحج فاعتمر ثم حج من مكة فهو مخالف لانه مأمور بحج ميقانى ولو أمره بالعمرة فاعتمر ثم حج عن نفسه لم يكن مخالفاً بخلاف ما اذا حج اولاً ثم اعتمر اه وانظر ما قدمناه قبيل باب الاحرام **(قوله وضمن النفقة الحج)** اما الدم فهو على المأمور على كل حال بحر **(قوله فيعيد بمال نفسه)** لانه اذا افسده لم يقع مأمور به فكان واقعا عن المأمور فيضمن ما أنفق فى حجه من مال غيره ثم اذا قضى الحج فى السنة القابلة على وجه الصحة لا يسقط الحج عن الميت لانه لما خالف فى السنة الماضية بالافساد صار الاحرام واقعا عنه فكذا الحج المؤدى به صار واقعا عنه ابن كمال وعليه حجة اخرى للآمر كما قدمناه آنفاً عن التارخانية عن التهذيب اى سوى حج القضاء وهو الاصح كما فى المعراج وبه اندفع ما فى البحر من قوله واذا افسد حجه لزمه الحج من قابل بمال نفسه وفيه ما تقدم من التردد فى وقوعه عن الأمر اه **(قوله ان مات الحج)** الانسب ذكر هذه المسئلة عند قوله المار خرج المكلف الحج **(قوله قبل وقوفه)** قيد به لانه لو مات بعده قبل الطواف جاز عن الأمر لانه أدى الركن الاعظم خانية وفتح وقدمنا نحوه عن التجنيس فما بحثه فى البحر من ان اعظميته للامن من الافساد بعده لانه يكفى فيجب على الأمر الاجحاج اه مخالف للمنقول واما لو بقى حيا وأتم الحج الطواف الزيارة فرجع ولم يطفه فقال فى الفتح لا يضمن النفقة غير انه حرام على النساء ويعود بنفقة نفسه ليقضى ما بقى عليه لانه جان فى هذه الصورة اه **(قوله من منزل أمره)** اى ان لم يعين منزلاً والا اتبع كما مر **(قوله ان مات)** اى المأمور الثانى **(قوله من ثلث الباقي بعدها)** اى بعد النفقة اى ثلث الباقي بعد هلاكها وهو المراد بقولهم بثلث ما بقى من المال فافهم وهذا عند الامام وعند ابى يوسف بالباقي من الثلث وعند محمد بما بقى مع المأمور مثاله اوصى بأن يحج عنه ومات عن أربعة آلاف فدفع الوصى للمأمور ألفاً فسرق فعند الامام يؤخذ ما يكفى من ثلث ما بقى من التركة وهو ألف فان سرق يؤخذ من ثلث الالفين الباقيين هكذا الى ان لا يبقى ما ثلثه يكفى الحج وعند ابى يوسف اذا سرق الالف الاول لم يبق من ثلث التركة الا ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث فتدفع له ان كفت ولا يؤخذ مرة اخرى وعند محمد ان فضل من الالف الاولى ما يبلغ الحج حج به والا فلا هكذا ذكر

(والجناية على الحاج) ان اذن له الأمر بالقران والتمتع والافيصير مخالفاً فيضمن (وضمن النفقة ان جامع قبل وقوفه) فيعيد بمال نفسه (وان بعده فلا) لحصول المقصود (وان مات) المأمور (اوسرقت نفقته فى الطريق) قبل وقوفه (وحج من منزل أمره بثلث ما بقى من ماله فان لم يف فمن حيث يبلغ فان مات اوسرق ثانياً حج من ثلث الباقي بعدها هكذا مرة بعد اخرى الى ان لا يبقى من ثلثه ما يبلغ الحج فتبطل الوصية قلت

الخلاف عامة المشايخ وبعضهم قالوا هذا ان أوصى بأن يحج عنه من الثلث أو بأن يحج عنه ولم يزد امالو أوصى بأن يحج عنه بثلاث ماله فتقول محمد كقول أبي يوسف وتماه في جامع قاضيخان والفتح وهذا الاختلاف اذا هلك في يد المأمور فلو في يد الوصي بعد ما قاسم الورثة يحج عنه بثلاث ما بقي اتفاقا كما في التاترخانية (قوله وظاهره انه لارجوع في تركة المأمور) ان كان المراد انه لارجوع لورثة الآمر في تركة المأمور بما بقي معه فهذا بعيد جدا لان ما بقي مع المأمور لا يملكه بل لو اتم الحج يجب عليه رد الفاضل كما يأتي فيصدق على هذا الباقي انه من مال الآمر فيحسب من الثلث وقد صرح به القهستاني حيث قل بثلاث الباقي مما في ايدي الورثة والمأمور وان كان المراد انه لارجوع لهم بما انفقه قبل موته أو بما سرق منه فهو ولا شبهة فيه حيث لم يخالف كما مر فيما لوفاته الحج بغير صنعه وان كان المراد انه لارجوع في تركته بما يدفع للمأمور الثاني فهذا هو المتبادر من قولهم بثلاث ما بقي من ماله اي مال الآمر والظاهر ان هذا مراد الشارح به على انه لوفاته الحج بلا صنعه ولزمه القضاء ان القضاء يكون عن نفسه اتفاقا خلافا لما قدمناه من ان هذا ظاهر على قول محمد وانه على قول غيره يكون القضاء عن الآمر وتلزم المأمور نفقته فان مقتضاه ان المأمور اذا مات في الطريق ترجع ورثة الآمر على تركته بنفقة الذي يأمرونه بالحج عن مورثهم وهذا خلاف ما قرره الفقهاء هنا في المسئلة الخلافية حيث جعلوا الاجحاج ثانيا بثلاث ما بقي من جميع مال الآمر أو بالباقي من الثلث أو بالباقي مع المأمور ولم يقل أحد انه يكون من مال المأمور فينفي ما تقدم بحثا عن البدائع والسراج والنهر فلهذا الشارح ما ابعد مرماه ففهم (قوله خلافا لهما) اي في الموضوعين فيما يدفع ثانيا وفي المحل الذي يجب الاجحاج منه ثانيا فتح (قوله وقولهما استحسان) يعني قولهما في المحل اما فيما يدفع ثانيا فلم يذكر واه فيه الاستحسان وفي الفتح قول الامام في الاول اي فيما يدفع ثانيا أوجه وقولهما هنا أوجه وقدمنا ما يفيد ترجيحه ايضا عن العناية والمعراج لكن قدمنا ايضا ان المتون على قول الامام ونقل ترجيحه العلامة قاسم (قوله كما مر) اي في قوله والافيصير مخالفا فيضمن ح (قوله لا لتقييد) لان الحج لا يختلف باختلاف السنين ففي اي سنة حصل فيها وقع عنه ولا يخفى ان الاولى ايقاعه في السنة المعينة خوفا من ذهاب النفقة أو تعطيل الحج ط (قوله والافضل ان يعود اليه) اي الى منزل الآمر المذكور في المتن قال في البحر ولو احج رجلا حج ثم اقام بمكة جاز لان الفرض صار مؤدى والافضل ان يحج ثم يعود الى اهله اه فافهم (قوله وعليه رد ما فضل من النفقة) قال في البحر فالحاصل ان المأمور لا يكون مالكا لما أخذه من النفقة بل يتصرف فيه على ملك الآمر حيا كان أو ميتا معينا كان القدر اولا ولا يحل له الفضل الا بالشرط الآتي سواء كان الفضل كثيرا أو يسيرا كسير من الزاد كما صرح به في الظهيرية اه قلت وهذا مما يدل على ان الاستئجار على الحج لا يصح عند المتأخرين كما قدمنا الكلام عليه فافهم (قوله الا ان يوكله الحج) قال في الفتح واذا اراد ان يكون ما فضل للمأمور يقول له وكلتك ان تهب الفضل من نفسك وتقضه لنفسك فان كان على موت قال والباقي مني لك وصية اه زاد في الباب وان لم يعين الآمر رجلا بقول للوصي اعط ما بقي من النفقة من شئت

وظاهره انه لارجوع في تركة المأمور فليراجع (لامن حيث مات) خلافا لهما وقولهما استحسان * (فروع) * يصير مخالفا بالقران او التمتع كما مر لا بالتأخير عن السنة الاولى وان عينت لانه للاستعجال لا للتقييد والافضل ان يعود اليه وعليه رد ما فضل من النفقة وان شرطه له فالشرط باطل الا ان يوكله بهبة الفضل من نفسه او يوصي الميت به لمعين

وان اطاق فقال وما سبق من النفقة فهو للمأمر فالوصية باطلة اه أى لانها لمجهول (قوله ولو ارثه الخ) هذه المسئلة تقدمت عند قوله ان وفي به ثلثه لكن ذكرت في كل من الموضعين مع زيادة لم توجد في الآخر ففي الاول زاد الوصى والتفصيل في نفقة الرجوع وهذا زاد قوله وكذا ان أحرم الخ وكان عليه ان ينظمها في سلك واحد ح (قوله) وكذا ان أحرم وقد دفع اليه ليحج عنه وصيه الخ) هذا التركيب فاسد المعنى ووجد في نسخة ليحج عنه بلا وصية وهي الصواب لان المراد ان المحجوج عنه اذا لم يوص بالحج ولكنه دفع الى رجل ليصح عنه ثم مات الدافع فللورثة استرداد المال الباقي من الرجل وان أحرم بالحج قال في النهر وقيدنا بكون الأمر وصى بالحج عنه لما في المحيط لودفع الى رجل مالا ليحج به عنه فأهل بحجة ثم مات الأمر فلورثته ان يأخذوا ما بقي من المال معه ويضمنونه ما انفق بعد موته لان نفقة الحج كنفقة ذوى الارحام تبطل بالموت اه (قوله) وللوصى ان يحج الخ) قال في فتح القدير ولا يجوز الاستئجار على الطاعات وعن هذا قلنا لو أوصى ان يحج عنه ولم يزد على ذلك كان للوصى ان يحج عنه بنفسه الا ان يكون وارثا أو دفعه لوارث ليحج فانه لا يجوز الا ان تجيز الورثة وهم كبار لان هذا كالتبرع بالمال فلا يصح للوارث الا باجازة الباقيين ولو قال الميت للوصى ادفع المال لمن يحج عني لم يجز له ان يحج بنفسه مطلقا اه (قوله) ولو قال منعت أى عن الحج وكذبوه أى الورثة لم يصدق ويضمن ما انفقه من مال الميت الا ان يكون امرا ظاهرا يشهد على صدقه لان سبب الضمان قد ظهر فلا يصدق في دفعه الا بظاهر يدل على صدقه فتح (قوله) صدق بيينه) لانه يدعى الخروج عن عهدة ما هو امانة في يده فتح (قوله) الا الخ) أى فانه لا يصدق الا بيينه لانه يدعى قضاء الدين هكذا في كثير من الكتب وعليه المعول خلافا لما في خزنة الاكمل بحر (قوله) وقد أمر بالانفاق) أى مما عليه من الدين ط (قوله) ولا تقبل الخ) لانها شهادة على النفي بحر أى لا مقصودهم نفي حجه وان كانت صورة شهادتهم اثباتا ح (قوله) الا اذا برهننا الخ) لان اقراره وهو تلفظه بهذه الجملة اثبات ح وفي بعض النسخ برهنوا بصيغة الجمع أى الورثة وهي أولى * (تمة) * في المحيط عن المتنفى اوصى لرجل بالف وللمساكين بالف ولحجة الاسلام بالف والثلث الفان يقسم الثلث بينهم اثلاثا ثم تضاف حصة المساكين الى الحجة فما فضل عن الحجة فللمساكين لان البداءة بالفرض أهم ولو عليه حجة وزكاة واوصى لانسان تحاصون في الثلث ثم ينظر الى الزكاة والحج فيبدأ بمبدأ به الموصى ولو فريضة ونذر بدى بالفريضة ولو تطوع ونذر بدى بالنذر ولو كلها تطوعات أو فرائض أو واجبات بدى بمبدأ به الميت اه وتوضيح هذه المسئلة سيأتى في الوصايا فاحفظها فانها مهمة كثيرة الوقوع وبقي فروع كثيرة من هذا الباب تعلم من الفتح والباب والله اعلم بالصواب

باب الهدى

لمدار ذكر الهدى فيما تقدم من المسائل نسكا وجزاء احتيج الى بيانه وما يتعلق به ابن كمال ويقال فيه هدى بالتشديد على فعل الواحد هدية كمطية ومطى ومطايا مغرب (قوله) ما يهدى مأخوذ من الهدية التى هي اعم من الهدى لا من الهدى والا لزم ذكر المعرف في التعريف فيلزم تعريف الشئ بنفسه ح قلت لو أخذ من الهدى يكون تعريفا لفظيا وهو

ولو ارثه ان يسترد المال من المأمور ما لم يحرم وكذا ان احرم وقد دفع اليه ليحج عنه وصيه فأحرم ثم مات الأمر وللوصى ان يحج بنفسه الا ان يأمره بالدفع او يكون وارثا ولم تجز البقية ولو قال منعت وكذبوه لم يصدق الا ان يكون امرا ظاهرا ولو قال حججت وكذبوه صدق بيينه الا اذا كان مديون الميت وقد أمر بالانفاق ولا تقبل بينهم انه كان يوم النحر بالبلد الا اذا برهننا على اقراره انه يحج

باب الهدى

(هو) فى اللغة والشرع ما يهدى الى الحرم من النعم (يتقرب به) فيه

سائغ ط واحترز بقوله الى الحرم عما يهدى الى غيره نعماً كان أو غيره وبقوله من النعم عما يهدى الى الحرم من غير النعم فاطلاق الفقهاء في باب الايمان والنذور الهدى على غيره مجاز بحر وبقوله ليتقرب به أى باراقه دمه فيه أى فى الحرم عما يهدى من النعم الى الحرم هدية لرجل وأفاد به انه لا بد فيه من النية أى ولو دلالة فى البحر عن المحيط الواحد من النعم يكون هدياً بجعله صريحاً أو دلالة وهى اما بالنية أو بسوق بدنة الى مكة وان لم ينو استحساناً لان نية الهدى ثابتة عرفاً لان سوق البدنة الى مكة فى العرف يكون للهدى لا للركوب والتجارة قال وأراد السوق بعد التقليد لا مجرد السوق (قوله ادناه شاة) أى وأتلاه بدنة من الابل والبقر وفى حكم الادنى سبع بدنة شرح اللباب وأفاد ببيان الادنى انه لو قال لله على ان اهدى ولانية له فانه يلزمه شاة لانها الاقل وان عين شيئاً لزمه ولو اهدى قيمتها جاز فى رواية وفى اخرى لا وهى الارجح ولا كلام فيما لو كان مما لا يراق دمه من المنقولات فلو عقاراً تصدق بقيمته فى الحرم أو غيره لانه مجاز عن التصديق أفاده فى البحر واللباب (قوله ابن خمس سنين الخ) بيان لادنى السن الجائز فى الهدى وهو الثنى وهو من الابل ماله خمس سنين وطعن فى السادسة ومن البقر ما طعن فى الثالثة ومن الغنم ما طعن فى الثانية لكنه يوهى ان الجذع من الغنم لا يجوز قال فى اللباب ولا يجوز دون الثنى الا الجذع من الضأن وهو ما أتى عليه اكثر السنة وانما يجوز اذا كان عظيماً وتفسيره انه لو خلط بالشيا اشتبه على الناظر انه منها اه (قوله ولا يجب تعريفه) أى الذهاب به الى عرفات أو شهيره بالتقليد ح عن البحر (قوله بل يندب) أى التعريف بمعنى ح لكن الشاة لا يندب تقليدها وفى اللباب ويسن تقليد بدن الشكر دون بدن الجبر وحسن الذهاب بهدى الشكر الى عرفة اه فعبر فى الاول بالبدن ليخرج الشاة وفى الثانى بالهدى ليدخلها فيه وأفاد ايضا ان الاول سنة والثانى مندوب ففى كلام الشارح اجمال (قوله فى دم الشكر) أى القران والتمتع وكذا يقلد هدى التطوع والنذر ولو قلد دم الاحصار والجناية جاز ولا بأس به كما سيأتى (قوله ولا يجوز فى الهدايا الا ما جاز فى الضحايا) كذا عبر فى الهداية وعلمه بانه قرينة تعلقت باراقة الدم كالاضحية فيختصان بمحل واحد اه فاشار الى انه مطرد منعكس فيجوز هنا ما يجوز ثمة ولا يجوز هنا ما لا يجوز ثمة ولا يرد على طرده ما قدمناه من جواز اهداء قيمة المنذور فى رواية مع انه لا يجوز فى الاضحية لان ما واقعة على الحيوان كما اقتضاه قوله وهو ابل وبقر وغنم ولو سلم فقلت الرواية مرجوحة على ان القيمة قد تجزى فى الاضحية كما دامضت ايامها ولم يضح الغنى فانه يتصدق بقيمتها ففهم (قوله فصح اشتراك ستة) أى لان ذلك جائز فى الضحايا فيجوز هنا لما علمته من القاعدة واشتران افعال مصدر الرباعى المتعدى كالاختصاص والاكتساب وهو مضاف الى مفعوله أى اشتراك واحد ستة قال فى الفتح عن الاصل والمنسوط فان اشترى بدنة لمتعة مثلاً اشترك فيها ستة بعد ما وجبها لنفسه خاصة لا يسعه لانه لما وجبها صار الكل واجباً بعضها بايجاب الشرع وبعضها بايجابه فن فعل فعليه ان يتصدق بالثمن وان نوى ان يشرك فيها ستة أجزاء لانه ما اوجب الكل على نفسه بالشراء فان لم يكن له نية عند الشراء ولكن لم يوجبها حتى شرك الستة جاز والافضل ان يكون ابتداء الشراء منهم او من احدهم

(ادناه شاة وهو ابل) ابن
خمس سنين (وبقر) ابن
سنتين (وغنم) ابن سنة
(ولا يجب تعريفه) بل يندب
فى دم الشكر (ولا يجوز
فى الهدايا الا ما جاز فى
الضحايا) كما سيجى فصح
اشتراك ستة فى بدنة شريت
لقربة

بأمر الباقيين حتى تثبت الشركة في الابتداء اه وقوله لانه ما أوجب الكل على نفسه بالشراء
الح يدل على ان معنى ايجابها لنفسه ان يشتريها لنفسه أو ينوي بعده القربة ومثله قوله في
شرح الباب اى بتعيين النية وتخصيصها له اذا عرفت ذلك فالصور ستة اما ان يشتريها
لنفسه خاصة أو يشتريها بلانية ثم يعينها لنفسه أو يشتريها بلانية ولم يعينها لنفسه أو يشتريها
بنية الشركة أو يشتريها مع ستة أو يشتريها وحده بأمرهم فقول الشارح شريت لقربة
لا يصح على إطلاقه بل هو خاص بما عدا الصورتين الأوليين لكن ينبغي ان يكون هذا
التفصيل محمولا على الفقير لان الغنى لا تجب عليه بالشراء بدليل ما ذكره في اخية البدائع
على الاصل من انه لو اشترى بقرة ليضحى بها عن نفسه فاشرك فيها يجزئهم والاحسن فعل
ذلك قبل الشراء قال وهذا اى قوله يجزئهم محمول على الغنى لانها لم تتعين اما الفقير فلا يجوز
ان يشرك فيها لانه اوجبها على نفسه بالشراء للاخية فتعينت اه لكن سوى في الخانية
في مسألة الاخية بين الغنى والفقير فتأمل **(قوله وان اختلفت اجناسها)** في الفتح عن
الاصل والمبسوط كل من وجب عليه من المناسك جاز ان يشارك ستة نفر قد وجبت الدماء
عليهم وان اختلفت اجناسها من دم متعة واحصار وجزاء صيد وغير ذلك ولو كان الكل
من جنس واحد كان احب الى اه وذكر نحوه في البحر هنا وبه يظهر ما في قول البحر في
القران والجنايات ان الاشتراك لا يكفي في الجنايات بخلاف دم الشكر وقد نبهنا على ذلك اول باب
الجنايات **(قوله في الحج)** اى في كل دم له تعلق بالحج كدم الشكر والجناية والاحصار والنفل
قال في النهر فلا يرد ان من نذر بدنة أو جزورا لا تجزئ الشاة **(قوله في الحج)** اى فتجب
فيهما بدنة ولان الشاة لهما في الحج لباب قال شارحه وفيه نظر اذ تقدم انه اذا مات بعد الوقوف
وأوصى بتمام الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وجزاء حجه وكذا عند محمد تجب في النعامة
بدنة ثم قوله في الحج احتراز عن العمرة حيث لا تجب البدنة بالجماع قبل اداء ركنها من طواف
العمرة ولا اداء طوافها بالجنازة أو الحيض أو النفاس اه **(قوله قبل الحلق)** اى بعدد ففى
وجوبها خلاف والراجح وجوب الشاة ط عن البحر **(قوله كما مر)** اى في الجنايات ح
(قوله كالاخية) اشار به الى ان المستحب ان يتصدق بالثلث ويطعم الاغنياء الثلث ويأكل
ويدخر الثلث ح عن البحر **(قوله اذا بلغ الحرم)** قيد به لما سأتى من ان حل الانتفاع به
لغير الفقراء مقيد ببلوغه محله وافاد في البحر انه لا حاجة الى هذا القيد لانه قبل بلوغه الحرم
ليس بهدى فلم يدخل تحت عبارة المصنف ليحتاج الى اخراجه قال والفرق بينهما انه اذا
بلغ الحرم فالقربة فيه بالاراقة وقد حصلت فالأكل بعد حصولها واذا لم يبلغ فهي بالتصدق
والأكل ينافيه اه ونظر فيه في النهر والمبين وجه النظر ولعل وجهه منع انه لا يسمى هديا
قبل بلوغه الحرم لان قوله تعالى هديا بالغ الكعبة يدل على تسميته هديا قبل بلوغه سواء قدر
بالغ صفة أو حالا مقدرة ولان المتوقف على بلوغه الحرم جواز الاكل منه واطعام الغنى دون
كونه هديا ولذا لا يركبه في الطريق بلا ضرورة ولا يحمله ولو عطب أو تعيب قبله نحره
وضرب صفحة سنامه بدمه ليعلم انه هدى للفقراء فلا يأكله غنى كإيا تى فافهم **(قوله ولو أكل**
من غيرها) اى غير هذه الثلاثة من بقية الهدايا كدماء الكفارات كلها والندور وهدى

وان اختلفت اجناسها
(وتجوز الشاة) في الحج
(في كل شىء الا في طواف
الركن جنباً) او حائضاً
(ووطء بعد الوقوف) قبل
الحلق كما مر (ويجوز اكله)
بل يندب كالاضحية (من
هدى التطوع) اذا بلغ
الحرم (والمتعة والقران
فقط) ولو اكل من غيرها

الاحصار والتطوع الذي لم يبلغ الحرم وكذا لو اطعم غنيا أفاده في البحر (قوله ضمن ما اكل)
 اي ضمن قيمته وفي الباب وشرحه فلو استهلكه بنفسه بان باعه ونحو ذلك بان وهبه لغني او
 اتلفه وضيعه لم يجز وعليه قيمته اي ضمان قيمته للفقراء ان كان مما يجب التصديق به بخلاف ما اذا
 كان لا يجب عليه التصديق به فانه لا يضمن شيئا اه وفيه كلام يعلم من البحر ومما علقناه عليه (قوله
 اي وقته) اشار الى ان المراد باليوم مطلق الوقت فيعم اوقات النحر او هو مفرد مضاف فيعم ط
 (قوله فقط) اي لا يتعين غيرها فيها ومنه هدى التطوع اذا بلغ الحرم فلا يتقيد بزمان هو
 الصحيح وان كان ذبحه يوم النحر افضل كما ذكره الزياحي خلافا للقدوري بحر (قوله فلم يجز)
 اي بالاجماع وهو بضم اوله من الاجزاء (قوله بل بعده) اي بل يجزئه بعده اي بعد يوم النحر
 اي ايامه الا انه تارك لما وجب عند الامام فيلزمه دة للتأخير اما عندها فعدم التأخير سنة حتى لو
 ذبح بعد التحلل الحلق لاشي عليه (قوله لا مني) اي بل يسن لما في المبسوط من ان السنة في
 الهدايا ايام النحر مني وفي غير ايام النحر فمكة هي الاولى شرح الباب (قوله للكل) بيان لكون
 الهدى موقفا بالمكان سواء كان دة شكر او جناية لما تقدم انه اسم لما يهدى من النعم الى الحرم ودخل
 فيه الهدى المذكور بخلاف البدنة المنذورة فلا تتقيد بالحرم عندها وقاسها ابو يوسف على الهدى
 المنذور والفرق ظاهر بحر عن المحيط (قوله لا الفقير) المعطوف محذوف تعلق به المجرور
 والتقدير لا التصديق للفقير واللام بمعنى على وهذا اولى من قول ح الصواب لا فقيره بالرفع عطفا
 على الحرم ط (قوله فان اعطاه ضمنه) اي ان اعطاه بلا شرط اما لو شرطه لم يجز كما في الباب قال
 شارحه وتوضيحه ما قاله الطرابلسي انه اذا شرط اعطاه منه يبقى شريكا له فيه فلا يجوز الكل
 لقصد اللحم اه اقول وفيه نظر لان ضرورته شريكا فبرع صحة الاجارة وسيأتي في الاجارة
 الفاسدة انه لو دفع لا خر غزلا لينسجه له بنصفه او استأجر بغلا ليحمل طعامه ببعضه او ثورا
 ليطحن بره ببعض دقيقه فسدت لانه استأجر بجزء من عمله وحيث فسدت الاجارة يجب اجر المثل
 من الدرهم كما صرح حوايه ايضا وهذا يقتضي ان يجب له اجر مثله دراهم ولا يستحق شيئا من اللحم
 فلم يصير شريكا فيه فليتأمل رأيت في معراج الدراية مانصه والبضعة التي جعلت اجرة بمنزلة قفيز
 الطحان لانها من منافع عمله فلا تكون اجرة اه ثم ذكره انه لو تصدق عليه منها جاز ولو اعطاه
 شيئا بجزارته ضمنه فعلم ان كلامه الاول فيما لو شرط الاجرة منها والاخير فيما لو لم يشرطه وانه لا
 فرق بينهما والله اعلم (قوله ولا يركبه مطلقا) اي سواء جازله الاكل منه او لا نهى وقال وصرح في
 المحيط بحر مته (قوله شر نبلاية) نقل ذلك في الشر نبلاية عن الجوهرية والبرجندی والهداية
 وكافي النسفي وكافي الحاكم ومثله في الباب فما في البحر والنهر من ان ظاهر كلامهم انها ان نقصت
 بركوبه اضرورة فانه لا ضمان عليه مخالف لصريح المنقول (قوله فان اطعم منه) اي مما ضمنه
 من النقص وقوله ضمن قيمته لان الصدقة لا تصح على غني وعبرة البحر لوركبها او حمل عليه
 فنقصت فعليه ضمان ما نقص ويتصدق به على الفقراء دون الاغنياء لان جواز الانتفاع بها
 للاغنياء معلق ببلوغ المحل (قوله وينضح) اي يرش بفتح الضاد وكسرها بحر وفئدته
 قطع اللبن (قوله لو المذبح قريبا) مفعول بمعنى الزمان اي زمان الذبح لقولهم هذا اذا
 كان قريبا من وقت الذبح وفي بعض النسخ لو المذبح بدون ميم وهذا اولى ليشمل ما قرب

ضمن ما اكل (ويتعين يوم
 النحر) اي وقته وهو الايام
 الثلاثة (لذبح المتعة والقران)
 فقط فلم يجز قبله بل بعده
 و عليه دة (و) يتعين
 (الحرم) لا مني (للكل
 لا الفقير) لكنه افضل
 (ويتصدق بجلاله وخطاه)
 اي زمامه (ولم يعط اجر
 الجزار) اي الذابح (منه)
 فان اعطاه ضمنه اما لو
 تصدق عليه جاز (ولا
 يركبه) مطلقا (بلا ضرورة)
 فان اضطر الى الركوب
 ضمن ما نقص بركوبه
 وحمل متاعه وتصدق به
 على الفقراء شر نبلاية
 فان اطعم منه غنيا ضمن
 قيمته مبسوط ولا يحلبه
 (وينضح ضرعها بالماء
 البارد) لو المذبح قريبا
 والاحلبه

وقته ومكانه فانه قد يكون في الحرم ولم يدخل وقته وهو يوم النحر وقد يكون في خارجه ودخل وقته ولا يصح ان يراد كل من الزمان والمكان في المصدر المسمى لان المشترك لا يستعمل في معنييه افاده الرحمة **(قوله وتصدق به)** اي على الفقراء فان صرفه لنفسه او استهلكه او دفعه لغنى ضمن قيمته اي فيتصدق بمثله او بقيمته شرح اللباب **(قوله ويقيم الخ)** لان الوجوب متعلق بذمته وهذا اذا كان موسرا اما اذا كان معسرا أجزأه ذلك المعيب لان المعسر لم يتعلق الايجاب بذمته وانما يتعلق بما عينه سراج **(قوله واجب)** هل يدخل فيه هنا مالو نذر شاة معينة فهلكت فيلزمه غيرها أولا لكون الواجبة في العين لا في الذمة ببحر والظاهر الثاني كما يفيد ما نقلناه عن السراج وما نقله عنه قريبا **(قوله عطف او تعيب)** اي قبل وصوله الى محله من الحرم او زمانه المعين له شرح اللباب والعطف الهلاك وبابه علم **(قوله بما يمنع الاضحية)** كالعرج والعمى ط عن القهستاني **(قوله ماشاء)** اي من بيع ونحوه فتح **(قوله ولو كان المعيب)** خصه بالذكر لان ما عطف لا يمكن ذبحه ولما فرض المسئلة في الهداية في المعطوب قال في الفتح المراد بالعطف الاول حقيقة وبالثاني القرب منه ومثله في البحر وهذا اولي لان ما قرب من العطف لا يمكن وصوله الى الحرم فينحره في الطريق بخلاف المعيب الذي لم يصل الى هذه الحالة فانه اذا امكن سوقه لاداعي لنحره في غير الحرم بل يذبحه فيه ففي التعبير بالمعيب ايها **(قوله نحره الخ)** اي وليس عليه غيره لانه لم يكن متعلقا بذمته كمن قال لله على ان أتصدق بهذه الدراهم وأشار الى عينها فتلفت سقط الوجوب ولم يلزمه غيرها سراج **(قوله ولا يطعم)** بفتح الياء من باب علم اي لا يأكل كل ح فان أكل او اطعم غنيا ضمن لباب **(قوله لعدم بلوغه محله)** قال في الهداية لان الاذن بتناوله معلق بشرط بلوغه محله فينبغي ان لا يحل قبل ذلك اصلا الا ان التصديق على الفقراء افضل من ان يتركه جزرا للسباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود **(قوله بدنة التطوع)** قيد بالبدنة لانه لا يسن نقايد الشاة ولا تقايد عادة ببحر **(قوله ومنه النذر)** لانه لما كان بايجاب العبد كان تطوعا اي ليس بايجاب الشارع ابتداء ببحر **(قوله فقط)** افاد انه لا يقايد دم الجنايات ولا دم الاحصار لانه جابر فيلحق بجنسها كافي الهداية ولو قلده لا يضر ببحر عن المبسوط * (فرع) * كل ما يقايد يخرج الى عرفات وما لا فلا يذبح في الحرم ولو ترك التعريف بما يقايد لا بأس به سراج **(قوله شهدوا الخ)** بيانه ما في اللباب اذا التبس هلال ذي الحجة فوقفوا بعد اكمال ذي القعدة ثلاثين يوما ثم تبين بشهادة ان ذات اليوم كان يوم النحر فوقفهم صحيح حجهم تام ولا تقبل الشهادة اه **(قوله حتى الشهود)** اي حجهم صحيح وان كان عندهم ان هذا اليوم يوم النحر حتى لو وقفوا على رؤيتهم لم يجز وقوفهم وعليهم ان يعيدوا الوقوف مع الامام وان لم يعيدوا فقد فاتهم الحج وعليهم ان يحلوا بالعمرة وقضاء الحج من قابل كافي اللباب وغيره **(قوله للخرج الشديد)** بيان لوجه الاستحسان اي لان فيه بلوى عامة لتعذر الاحتراز عنه والتدارك غير ممكن وفي الامر بالاعادة حرج بين فوجب ان يكتفى به عند الاشتباه بخلاف ما اذا وقفوا يوم التروية لان التدارك ممكن في الجملة بأن يزول الاشتباه في يوم عرفة هداية **(قوله وقبله الخ)** اي ولو شهدوا بعد الوقوف بوقوفهم قبل وقته قبلت شهادتهم وقوله ان امكن التدارك فيه نظر لانهم اذا

وتصدق به (ويقيم بدل)
هدى (واجب عطف او
تعيب بما يمنع) الاضحية
(وضع بالمعيب ماشاء ولو)
كان المعيب (تطوعا نحره
وصبغ قلادته) بدمه
(وضرب به صفحة سنامه)
ليعلم انه هدى للفقراء
ولا يطعم (ولا يطعم منه
غنيا) لعدم بلوغه محله
(ويقايد) ندبا بدنة (التطوع)
ومنه النذر (والمتعة
والقران فقط) لان
الاشتهار بالعبادة اليق
والستر بغيرها احق
(شهدوا) بعد الوقوف
(بوقوفهم بعد وقته
لا تقبل) شهادتهم والوقوف
صحيح استحسانا حتى
الشهود للخرج الشديد
(وقبله) اي قبل وقته
(قبل ان يمكن التدارك)
ليلا مع اكثرهم والا لا
(رمى في اليوم الثاني)

شهدوا ان اليوم الذي وقفوا فيه يوم التروية فلا شك ان التدارك بان يقفوا يوم عرفة ممكن كما قال ابن كمال واعترض قول الهداية في الجملة الخ بانه لا حاجة اليه قلت لكن اعتراضه ساقط لان قول الهداية بان يزول الاشتباه في يوم عرفة بيان لقوله في الجملة ومعناه انهم اذا شهدوا يوم عرفة وزال الاشتباه بشهادتهم يمكن تدارك الوقوف بخلاف ما اذا شهدوا يوم النحر فانه لا يمكن التدارك فلما امكن التدارك هنا في الجملة اى في بعض الصور قبلت الشهادة بخلاف الشهادة بأنهم وقفوا بعد يومه فان التدارك غير ممكن اصلا فلذا لم تقبل ومقتضى هذا الفرق المذكور بين المسئلتين انه اذا شهدوا بالوقوف قبل وقته ان تقبل الشهادة وان لم يمكن التدارك لانه لما امكن التدارك في بعض صورها صار لقبولها محل فقبلت مطلقا بخلاف الشهادة بالوقوف بعد وقته فانه حيث لم يمكن التدارك فيها اصلا لم يكن لقبولها محل ثم رأيت التصريح بذلك في شرح الجامع لقاضي خان حيث قال في توجيه القياس في المسئلة الاولى ولهذا لم تبين انهم وقفوا يوم التروية لا يجزئهم وان لم يعلموا بذلك الا يوم النحر اه وحاصله ان القياس هناك ان تقبل الشهادة ولا يصح الحج وان لم يمكن التدارك كما في هذه المسئلة اذا لم يعلموا بوقوفهم يوم التروية الا يوم النحر فهذا صريح فيما قلناه والله الحمد فاذا علمت ذلك ظهر لك ان قول المصنف قبلت امكن التدارك غير صحيح بل الشهادة في هذه المسئلة مقبولة مطلقا نعم ذكروا هذا التقيد في مسئلة ثالثة قال في البحر وقد بقي هنا مسئلة ثالثة وهي ما اذا شهدوا يوم التروية والناس بمنى ان هذا اليوم يوم عرفة ينظر فان امكن للامام ان يقف مع الناس او اكثرهم نهارا قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا للممكن من الوقوف فان لم يقفوا عشية فاتهم الحج وان امكنه ان يقف معهم ليلا لانهارا فكذلك استحسانا وان لم يمكنه ان يقف ليلا مع اكثرهم لا تقبل شهادتهم ويأمرهم ان يقفوا من الغد استحسانا والشهود في هذا كغيرهم كما قدمناه وفي الظهيرية ولا ينبغي للامام ان يقبل في هذا شهادة الواحد والاثنين ونحو ذلك اه فان قلت فهل يمكن حمل كلام المصنف على هذه المسئلة تصحيحا لكلامه قلت يمكن بتكلف وذلك بأن يجعل قوله وقبله ظرفا لشهدوا لا لوقوفهم ويجعل المشهود به محذوفا فيصير التقدير ولو شهدوا قبل ووقوفهم بان هذا اليوم يوم عرفة قبل ان امكن التدارك الخ واقتصر الشارح على امكان التدارك ليلا لانه على تقدير امكانه نهارا يفهم قبول الشهادة بالاولى فافهم واعتزم هذا التحرير المفرد * (تمة) * قال في اللباب ولا عبرة باختلاف المطالع فيلزم برؤية اهل المغرب اهل المشرق واذا ثبت في مصر لزوم سائر الناس في ظاهر الرواية وقيل يعتبر في كل بلد مطلع بلدهم اذا كان بينهما مسافة كثيرة وقدر الكثير بالشهر اه وقدما تمام الكلام على ذلك في الصوم وقدما هناك ان ظاهر كلامهم هنا اعتبار اختلاف المطالع لما علمته من هذه المسائل تأمل **(قوله)** او الثالث او الرابع (اشار الى ان اليوم الثاني مثال لما يتكرر فيه الرمي فهو للاحتراز عن اليوم الاول فانه لا رمى فيه الاجرة العقبة **(قوله)** حسن) الاولى بالفاء اى هو مسنون لقوله لسنة الترتيب ثم ان رمى في وقت الرمي لاشئ عليه وان أخره الى الثاني كان عليه بتأخير الجرة الواحدة سبع صدقات لانها اقل رمى يومها وان أخر الكل أو احدى عشرة حصاة التي هي اكثر رمى اليوم فعليه دم عند الامام ولا شئ بالتأخير عندها رحمتي ففهم وقدما في بحث

او الثالث او الرابع
(الوسطى والثالثة ولولم
يرمى الاولى فعند القضاء ان
رمى الكل) بالترتيب
(حسن وان قضى الاولى
جاز)

الرمي ان رمى كل يوم فيه اوفى ليلة تليه سوى اليوم الرابع اداء وفي اليوم الذي يليه قضاء فيه الجزاء وبغروب شمس الرابع فات وقت الاداء والقضاء ولزم الجزاء **(قوله)** لسنية الترتيب هو المختار وعن محمد انه واجب كما قدمناه في بحث الرمي **(قوله)** وجوبا راجع لقوله مشى ولقوله من منزله وقوله في الاصح راجع للوجوب فيهما ومقابل الاول رواية الاصل اي المبسوط لمحمد بالتخير بين الركوب والمشى ورواية عن الامام ان الركوب افضل ومقابل الثاني القول بأن محل وجوب ابتداء المشى من الميقات والقول بأنه من محل يحرم منه لان ابتداء الحج الاحرام وانتهائه طواف الزيارة فيلزمه بقدر ما التزم والمعول عليه التصحيح الاول لما روى عن ابي حنيفة لو ان بغداديا قال ان كملت فلانا فعلى ان احج ماشيا فاقيه بالكوفة فكلمه فعليه ان يمشى من بغداد وتماه في الفتح والبحر * **(تنبيه)** * صريح كلامهم هنا ان الحج ماشيا افضل منه راكبا خلافا لما قدمه الشارح اول كتاب الحج وقدمنا الكلام عليه هناك **(قوله)** حتى يطوف الفرض وفي النذر بالعمرة حتى يحلق لباب قال شارحه وقياسه في الحج ان يقيد بحلقه قبل الطواف او بعده ليخرج عن احرامه اه قلت لكن مجرد الطواف في الحج حلال عن غير النساء فتأمل **(قوله)** وفي اقله بحسابه اي يلزمه التصديق بقدره من قيمة الشاة الوسط بحر **(قوله)** لاشئ عليه لعدم العرف بالتزام النسك به ولان مسجد المدينة يجوز دخوله بلا احرام فلم يصربه ماتزما للاحرام كما في الفتح وغيره **(قوله)** اشترى محرمة وكذا لو اشترى عبدا محرما له ان يحلله بحر **(قوله)** ولو بالاذن اي ولو كانت محرمة باذن البائع **(قوله)** لعدم خلف وعده اي وعدم المشتري فانه ما وعدها بخلاف البائع لو اذن لها فانه كان يكره له ان يحللها كما في البحر **(قوله)** بقص شعرها الخ افادانه لا يثبت التحليل بقوله حالته بل بفعاله او بفعالها بأمره كالامتشاط بأمره بحر قلت وافاد ايضا انه لا يتوقف تحليلها على افعال الحج بل تخرج من الاحرام بمجرد ما هو من المحظورات ولا يرد عليه ما صرحوا به من ان من فسد حجه لا يخرج عن الاحرام الا بالافعال ويلزمه التحلل بها كما توهمه الشرع بل لا في الجنائيات للفرق الواضح بين المأمور بالرفض والمنهى عنه الا ترى ان من احرم بحجبن لزمه رفض احدها وتحلل بالخلق ولا يلزمه افعاله وكذا المحصر بعدو او مريض يتحلل بالهدى فكذا هنا فان الامة ممنوعة عن المضى لحق المولى ومثلها الزوجة امام فسد حجه فانه مأمور بالمضى في فاسده كما نبهنا على ذلك في الجنائيات فافهم وافاد ايضا انه لا يتوقف تحليلهما على الهدى وان وجب عليهما بعد كما صرح به في الباب فعليهما ارسال هدى وحج وعمرة ان كان احرامهما بالحج وعمرة ان كان بالعمرة وذلك على الامة والعبد بعد العتق كما قدمناه اول باب الاحصار **(قوله)** وهو اولى الخ لان الجماع اعظم محظورات الاحرام حتى تعلق به الفساد بحر وذكر بعده ان جماعها تحليل لها ان علم باحرامها والا فلا وفسد حجبها **(قوله)** وكذا اي له ان يحللها ولا يتأخر تحليله اياها الى ذبح الهدى بحر **(قوله)** ان لها محرما فانها استجمعت حينئذ شرائط الوجوب فليس له منعها **(قوله)** والا اي ان لم يكن لها محرما **(قوله)** فهي محصورة لعدم المحرم فالزوج منعها لعدم وجوب خروجه معها فكانت محصورة شرعا **(قوله)** فلا تتحلل الا بالهدى اي ليس له ان يحللها من ساعته كما في حج

لسنية الترتيب (نذر)
المكلف (حج ماشيا مشى)
من منزله وجوبا في الاصح
(حتى يطوف الفرض)
لانتهاء الاركان ولو ركب
في كله او اكثره لزمه دم
وفي اقله بحسابه ولو نذر
المشى الى المسجد الحرام
او مسجد المدينة او غيرها
لاشئ عليه (اشترى
محرمة) ولو (بالاذن له ان
يحللها) بلا كراهة لعدم
خلف وعده (بقص شعرها
او بقلم ظفرها) او بمس
طيب (ثم يجامع وهو اولى
من التحليل بجماع) وكذا
لو نكح حرة محرمة بنفل
بخلاف الفرض ان لها
محرما والافهي محصورة فلا
تتحلل الا بالهدى ولو اذن
لامراته بنفل ليس له
الرجوع للملكها منافعا

النفل بل يتأخر تحليته اياها الى ذبح الهدى وهذا احد قولين وعزاه في المنسك الكبير الى الكرخي والمبسوط وعزاه الى الاصل ان للزوج تحليتها بلا هدى كما في شرح اللباب فعلى رواية الاصل لا فرق بين النفل والفرض **(قوله وكذا المكتبة)** لانها حرة من وجه ط **(قوله بخلاف الامة)** فله ان يرجع بعد الاذن لانه ملكها منافعتها وهي لا تملك فيكون الامر اليه ط لكنه يكره كما مر **(قوله الا اذا اذن)** استثناء منقطع ط **(قوله فليس لزوجهما منعها)** وذلك لانها في تصرف السيد بعد زواجها فيجوز له ان يستخدمها ولا يجب عليه تبوئتها ط وهذا اولى من قوله في شرح اللباب لعل هذا اذا لم يبوئها **(قوله حج الغني افضل من حج الفقير)** لان الفقير يؤدي الفرض من مكة وهو متطوع في ذهابه وفضيلة الفرض افضل من فضيلة التطوع ح عن المنح وهذا انما يظهر في حج الفرض كما قاله ط وفيما اذا احرم من الميقات اما لو احرم من بلدهما فقد تساويا في وجوب الذهاب **(قوله حج الفرض اولى من طاعة الوالدين)** لانه لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق سبحانه وتعالى لكن هذا اذا لم يضيق بسفره لما قدمه اول الحج انه يكره بلا اذن ممن يجب استئذانه اى كأحد الابوين المحتاج الى خدمته وقدمنا ان الاجداد والجدات كالابوين عند فقدهما **(قوله بخلاف النفل)** اى فان طاعتها اولى منه مطلقا كما قدمناه عن البحر عن الملتقط **(قوله ورجح في البرازية افضلية الحج)** حيث قال الصدقة افضل من الحج تطوعا كذا روى عن الامام لكنه لما حج وعرف المشقة افتى بان الحج افضل ومراده انه لو حج نفلا وانفق الف الف لم يصدق بهذه الف على الحواشي فهو افضل لا ان يكون صدقة فلس افضل من انفاق الف في سبيل الله تعالى والمشقة في الحج لما كانت عائدة الى المال والبدن جميعا افضل في المختار على الصدقة اه قال الرحمتي والحق التفصيل فما كانت الحاجة فيه اكثر والمنفعة فيه اشمل فهو الافضل كما ورد حجة افضل من عشر غزوات وورد عكسه فيحمل على ما كان انفع فاذا كان اشجع وانفع في الحرب فجهاده افضل من حجه او بالعكس فحجه افضل وكذا بناء الرباط ان كان محتاجا اليه كان افضل من الصدقة وحج النفل واذا كان الفقير مضطرا او من اهل الصلاح او من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم فقد يكون اكرامه افضل من حجته وعمرة وبناء رباط كما حكى في المسامرات عن رجل اراد الحج فحمل الف دينار يتأهب بها فجاءته امرأة في الطريق وقالت له انى من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وبى ضرورة فافرغ لها مامعه فلما رجع حجاج بلده صار كالميتى رجلا منهم يقول له تقبل الله منك فنعجب من قولهم فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في نومه وقال له تعجبت من قولهم تقبل الله منك قال نعم يا رسول الله قال ان الله خلق ملكا على صورتك حج عنك وهو يحج عنك الى يوم القيامة باكرامك لامرأة مضطرة من آل بيتي فانظر الى هذا الاكرام الذي ناله لم يناله بحجته ولا ببناء رباط **(قوله لوقفه الجمعة الح)** في الشر نبلاية عن الزيلعي افضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة وهو افضل من سبعين حجة في غير جمعة رواه رزين بن معاوية في تجريد الصحاح اه نقل المناوى عن بعض الحفاظ ان هذا حديث باطل لا اصل له نعم ذكر الغزالي في الاحياء قال بعض السلف اذا وافق يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل اهل عرفة وهو افضل يوم في الدنيا وفيه حج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وكان واقفا اذ نزل قوله اليوم اكملت

وكذا المكتبة بخلاف الامة الا اذا اذن لأمته فليس لزوجهما منعها * (فروع) * حج الغني افضل من حج الفقير * حج الفرض اولى من طاعة الوالدين بخلاف النفل * بناء الرباط افضل من حج النفل واختلاف في الصدقة ورجح في البرازية افضلية الحج لمشقته في المال والبدن جميعا قال وبه افتى ابو حنيفة حين حج وعرف المشقة * لوقفه الجمعة مزية سبعين حجة ويغفر فيها لكل فرد

مطلب

في تفضيل الحج على الصدقة

مطلب

في فضل وقف الجمعة

لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي فبقال اهل الكتاب لو انزلت هذه الآية علينا لجعلناه يوم عيد فقال عمر رضي الله عنه اشهد لقد انزلت في يوم عيدين اثنين يوم عرفة ويوم الجمعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة اهـ **(قوله بلا واسطة)** في المنسك الكبير للسندی فان قيل قد ورد انه يغفر لجميع اهل الموقف مطلقا فما وجه تخصيص ذلك بيوم الجمعة قيل لانه يغفر يوم الجمعة بلا واسطة وفي غيره يهب قوما لقوم وقيل انه يغفر في وقفة الجمعة للحاج وغيره وفي غيره للحاج فقط فان قيل قد يكون في الموقف من لا يقبل حجه فكيف يغفر له قيل يحتمل ان تغفر له الذنوب ولا يثاب ثواب الحج المبرور فالمغفرة غير مقيدة بالقبول والذي يوجب هذا ان الاحاديث وردت بالمغفرة لجميع اهل الموقف فلا بد من هذا القيد والله اعلم **(تمة)** قال العلامة نوح في رسالته المصنفة في تحقيق الحج الاكبر قيل انه الذي حج فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المشهور وقيل يوم عرفة الجمعة او غيرها واليه ذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وغيرهم وقيل يوم النحر واليه ذهب علي وابن ابي اوفى والمغيرة ابن شعبة وقيل انه ايام منى كلها وهو قول مجاهد وسفيان الثوري وقال مجاهد الحج الاكبر القران والاصغر الافراد وقال الزهري والشعبي وعطاء الاكبر الحج والاصغر العمرة **(قوله ضاق وقت العشاء والوقوف)** بأن كان لو مكث ليصلي العشاء في الطريق يطاع الفجر قبل وصوله الى عرفة ولو ذهب ووقف يفوت وقت العشاء **(قوله يدع الصلاة الخ)** مشى عليه في السراج واختار في شرح الباب عكسه لان تأخير الوقوف لعذر مع امكان التدارك في العام القابل جائز وليس في الشرع ترك فرض حاضر لتحصيل فرض آخر قال وهذا هو الظاهر المتبادر من الادلة النقلية والعقلية وهو مختار الرافي خلافا للنووي من الائمة الشافعية وقال صاحب النخبة يصلي ماشيا موميا على قول من يراه ثم يقضيه احتياطا قال وهذا قول حسن وجمع مستحسن اهـ **(قوله قيل نعم الخ)** اي لحديث ابن ماجه في سننه المروى عن عبد الله بن كنانة بن عباس بن مرداس ان اياه اخبره عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لامته عشيّة عرفة فأجيب اني قد غفرت لهم ما خلا الظالم فاني آخذ للمظلوم منه فقال اي رب ان شئت اعطيت المظلوم الجنة وغفرت للظالم فلم يجب عشيّة عرفة فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء فأجيب الى ما سألت الحديث وقال ابن حبان ان كنانة روى عنه ابنه منكر الحديث وكلاهما ساقطا الاحتجاج وقال البيهقي هذا الحديث له شواهد كثيرة ذكرناها في كتاب الشعب فان صح بشواهد فيه الحجة والافقد قال تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وظلم بعضهم بعضا دون الشرك اهـ وروى ابن المبارك انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله عز وجل قد غفر لاهل عرفات واهل المشعر وضمن عنهم التبعات فقام عمر فقال يا رسول الله هذا لنا خاصة قال هذا لكم ولمن أتى من بعدكم الى يوم القيامة فقال عمر رضي الله عنه كثر خير ربنا وتماه في الفتح وساق فيه احاديث أخر والحاصل ان حديث ابن ماجه وان ضعف فله شواهد تصححه والآية ايضا تؤيده ومما يشهد له ايضا حديث البخاري مرفوعا من حج ولم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه وحديث مسلم مرفوعا ان الاسلام يهدم ما كان قبله وان الهجرة تهدم ما كان قبلها وان الحج يهدم ما كان قبله لكن ذكر الاكمل

مطلب
في الحج الاكبر

بلا واسطة * ضاق وقت
العشاء والوقوف يدع
الصلاة ويذهب لعرفة
للحرج * هل الحج يكفر
الكبائر قيل نعم كحري
اسلم

مطلب
في تكفير الحج الكبائر

في شرح المشارق في هذا الحديث ان الحربى تحبط ذنوبه كلها بالاسلام والهجرة والحج حتى لو قتل واخذ المال وأحرزه بدار الحرب ثم اسلم لم يؤخذ بشئ من ذلك وعلى هذا كان الاسلام كافيا في تحصيل مراده ولكن ذكر صلى الله عليه وسلم الهجرة والحج تأكيدا في بشارته وترغيبا في مبايعته فان الهجرة والحج لا يكفران المظالم ولا يقع فيهما بمحو الكبائر وانما يكفران الصغائر ويجوز ان يقال والكبائر التي ليست من حقوق احد كاسلام الذمى اه ملخصا وهكذا ذكر الامام الطيبي في شرحه وقال ان الشارحين اتفقوا عليه وكذا ذكر النووى والقرطبي في شرح مسلم كما في البحر وفي شرح اللباب ومشى الطيبي على ان الحج يهدم الكبائر والمظالم ووقع منازعة غريبة بين امير بادشاه من الخفية حيث مال الى قول الطيبي وبين الشيخ ابن حجر المكي من الشافعية وقد مال الى قول الجمهور وكتب رسالة في بيان هذه المسئلة اه قلت وظاهر كلام الفتح الميل الى تكفير المظالم ايضا وعليه مشى الامام السرخسى في شرح السير الكبير وقاس عليه الشهيد الصابر المحتسب وعزاه ايضا المناوى الى القرطبي في شرح حديث من حج فلم يرفث ولم يفتل وهو يشمل الكبائر والتبعات واليه ذهب القرطبي وقال عياض هو محمول بالنسبة الى المظالم على من تاب وعجز عن وفائها وقال الترمذى هو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحق الله تعالى لا العباد ولا يسقط الحق نفسه بل من عليه صلاة يسقط عنه اثم تأخيرها لانفسها فلو أخرها بعده تجدد اثم آخر اه ونحوه في البحر وحقق ذلك البرهان اللقائى في شرحه الكبير على جوهر التوحيد بأن قوله صلى الله عليه وسلم خرج من ذنوبه لا يتناول حقوق الله تعالى وحقوق عباده لانها في الذمة ليست ذنبا وانما الذنب المطل فيها فالذى يسقط اثم مخالفة الله تعالى فقط اه والحاصل ان تأخير الدين وغيره وتأخير نحو الصلاة والزكاة من حقوقه تعالى فيسقط اثم التأخير فقط عما مضى دون الاصل ودون التأخير المستقبل قال في البحر فليس معنى التكفير كما يتوهمه كثير من الناس ان الدين يسقط عنه وكذا قضاء الصلاة والصوم والزكاة اذ لم يقل احد بذلك اه وبهذا ظهر ان قول الشارح كحربى اسلم في غير محله لاقتضائه كما قال ح سقوط نفس الحق ولا قائل به كما علمته بل هذا الحكم يخص الحربى كما مر عن الاكمل قلت قديقال بسقوط نفس الحق اذا مات قبل القدرة على ادائه سواء كان حق الله تعالى او حق عباده وليس في تركته ما يبقى به لانه اذا سقط اثم التأخير ولم يتحقق منه اثم بعده فلا مانع من سقوط نفس الحق اما حق الله تعالى فظاهر واما حق العبد فالله تعالى يرضى خصمه عنه كما مر في الحديث والظاهر ان هذا هو مراد القائلين بتكفير المظالم ايضا والا لم يبق للقول بتكفيرها محل على ان نفس مطل الدين حق عبد ايضا لان فيه جناية عليه بتأخير حقه عنه فحيث قالوا بسقوطه فليسقط نفس الدين ايضا عند العجز كما تقدم عن عياض لكن تقييد عياض بالتوبة والعجز غير ظاهر لان التوبة مكفرة بنفسها وهى انما تسقط حق الله تعالى لاحق العبد فتعين كون المسقط هو الحج كما اقتضته الاحاديث المارة واما انه لا قائل بسقوط الدين فنقول نعم ذلك عند القدرة عليه بعد الحج وعليه يحمل كلام الشارحين المار وحينئذ صح قول الشارح كحربى اسلم بهذا الاعتبار فافهم ثم اعلم ان تجويزهم تكفير الكبائر بالهجرة والحج مناف لثقل عياض الاجماع على انه

وقيل غير المتعلقة بالآدمى كذمى اسلم وقال عياض اجمع اهل السنة ان الكبائر لا يكفرها الا التوبة ولا قائل بسقوط الدين ولو حق الله تعالى كدين الصلاة وزكاة نعم اثم المطل وتأخير الصلاة ونحوها يسقط وهذا معنى التكفير على القول به

لا يكفرها الا التوبة ولا سيما على القول بتكفير المظالم أيضا بل القول بتكفير اثم المظلم وتأخير الصلاة ينافيه لانه كبيرة وقد كفرها الحج بالتوبة وكذا ينافيه عموم قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهو اعتقاد اهل الحق ان من مات مصرا على الكبائر كلها سوى الكفر فانه قد يعفى عنه بشناعة أو بنحس الفضل والحاصل كافي البحر ان المسئلة ظنية فلا يقطع بتكفير الحج للكبائر من حقوقه تعالى فضلا عن حقوق العباد والله تعالى اعلم (قوله ضعيف) أى بكنانة وابنه عبدالله فانهما ساقطا الاحتجاج كما مر لأبويه العباس بن مرداس كما وقع في البحر فانه صحابي والصحة كلهم عندول كابين في محله فافهم (قوله يندب دخول البيت) وينبغي ان يقصد مصلاه صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر اذا دخله مشى قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة اذرع ثم يصلى يتوخى مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وليست البلاطة الخضراء بين العمودين مصلاه عليه السلام فاذا صلى الى الجدار المذكور يضع خده عليه ويستغفر ويحمد ثم يأتي الاركان فيحمد ويهمل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ما شاء ويلزم الادب ما استطاع بظاهره وباطنه فتح (قوله اذا لم يشتمل الحج) ومثله فيما يظهر دفع الرشوة على دخوله لقوله في شرح الباب ويحرم أخذ الاجرة ممن يدخل البيت او يقصد زيارة مقام ابراهيم عليه السلام بلا خلاف بين علماء الاسلام وائمة الانام كما صرح به في البحر وغيره اه وقد صرحوا بان ما حرم أخذه حرم دفعه الا للضرورة ولا ضرورة هنا لان دخول البيت ليس من مناسك الحج (قوله ولا يجوز الحج) ٣ قيل ذكر المرشدي في تذكرته مانصه قال العلامة قطب الدين الحنفي والذي يظهر لي ان الكسوة ان كانت من قبل الساطان من بيت المال فأمرها راجع اليه يعطيها لمن شاء من الشيعيين أو غيرهم وان كانت من اوقاف السلاطين وغيرهم فأمرها راجع الى شرط الواقف فيها فهي ان عينها له وان جهل شرط الواقف فيها عمل فيها بما جرت به العوائد السالفة كما هو الحكم في سائر الاوقاف وكسوة الكعبة الشريفة الآن من اوقاف السلاطين ولم يعلم شرط الواقف فيها وقد جرت عادة بنى شيعة انهم يأخذون لانفسهم الكسوة العتيقة بعد وصول الكسوة الجديدة فيبقون على عاداتهم فيها والله اعلم (قوله وله لبسها) أى للشارى ان كان امرأة او كان رجلا وكانت الكسوة من غير الحرير كما في شرح الباب ونقل بعض المحشين عن المنسك الكبير للسندى تقييد ذلك ايضا بما اذا لم تكن عليها كتابة لاسيا كلمة التوحيد (قوله الا اذا قتل فيه) والا المرتد فانه يعرض عليه الاسلام فان اسلم سلم والا قتل كذا في شرح الشيخ اسمعيل عن المنتقى لكن عبارة الباب هكذا من جنى في غير الحرم بان قتل أو ارتد أو زنى أو شرب الخمر أو فعل غير ذلك مما يوجب الحد ثم لا ذالاه لا يتعرض له مادام في الحرم ولكن لا يبايع ولا يؤاكل ولا يجالس ولا يؤوى الى ان يخرج منه فيقتص منه وان فعل شيئا من ذلك في الحرم يقام عليه الحد فيه ومن دخل الحرم مقاتلا قتل فيه اه وكذا سيأتى في المتن قيل باب القود من الجنايات مباح الدم التجأ الى الحرم لم يقتل فيه ولم يخرج عنه لاقتل الخ زاد الشارح هناك واما فيما دون النفس فيقتص منه في الحرم اجماعا اه ونقل في شرح الباب عن التنف مثل ما مر عن المنتقى من التفصيل وقال انه مخالف بظاهره لاطلاقهم ثم أجاب بتقييد اطلاقهم عدم قتله بما اذا

مطلب
في دخول البيت

وحديث ابن ماجه انه عليه الصلاة والسلام استجيب له حتى في الدماء والمظالم ضعيف * يندب دخول البيت اذا لم يشتمل على ايذاء نفسه او غيره وما يقوله العوام من العروة الوثقى والمسمار الذي في وسطه انه سرّة الدنيا لا اصل له ولا يجوز شراء الكسوة من بنى شيعة بل من الامام او نائبه وله لبسها ولو جنبا او حائضا لا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت

٣ مطلب
في استعمال كسوة الكعبة

مطلب
فيمن جنى في غير الحرم ثم التجأ اليه

لم يحصل عرض واء لان اباؤه عن الاسلام جناية في الحرم وذكر ايضا عن الخانية عن ابي حنيفة لا تقطع يد السارق في الحرم خلافا لهما اه قلت وتام عبارة الخانية وان فعل شيئا من ذلك في الحرم يقام عليه الحد فيه فؤاد كلام الخانية وكلام الباب المار ان الحدود لا تقام في الحرم على من جنى خارجه ثم لجأ اليه ولو كان ذلك فيمادون النفس بخلاف ما اذا كانت الجناية فيه وعلى هذا فيفرق فيمادون النفس بين اقامة الحد وبين القصاص من حيث ان الحد فيه لا يقام في الحرم الا اذا كانت الجناية فيه بخلاف القصاص ولعل وجه الفرق ما صرحوا به من ان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال ومن جنى على المال اذا لجأ الى الحرم يؤخذ منه لانه حق العبد فكذا يقتص منه في الاطراف بخلاف الحد لانه حق الرب تعالى وبخلاف القصاص في النفس لانه ليس بمنزلة المال واما ما في صحيح البخاري من قطعه صلى الله عليه وسلم عام الفتح يد المخزومية بمكة فلا ينفى ما قلناه الا اذا ثبت انها سرقت خارج الحرم والله تعالى اعلم (قوله لا يقتل فيه) لان فيه تقدير البيت الشريف وقد أمر الله تعالى بتطهيره وكذا الحكم في سائر المسجد لانه يجب تطهيره عن الاقدار رحمتي قلت ان كانت هذه هي العلة فهي شاملة لكل مسجد (قوله يكره الاستنجاء بماء زمزم) وكذا ازالة النجاسة الحقيقية من ثوبه او بدنه حتى ذكر بعض العلماء تحريم ذلك ويستحب حمله الى البلاد فقد روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنه انها كانت تحمله وتخبز ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله وفي غير الترمذي انه كان يحمله وكان يصبه على المرضى ويستقيهم وانه حنك به الحسن والحسين رضي الله عنهما من الباب وشرحه * (تنبيه) * لا بأس باخراج التراب والاحجار التي في الحرم وكذا قيل في تراب البيت المعظم اذا كان قدرا يسيرا للتبرك به بحيث لا تفوت به عمارة المكان كذا في الظهيرية وصوب ابن وهبان المنع عن تراب البيت لئلا يتسلط عليه الجهال فيفضي الى خراب البيت والعياذ بالله تعالى لان القليل من الكثير كثير كذا في معين المفتي للمصنف (قوله لا حرم للمدينة عندنا) اي خلافا للائمة الثلاثة قال في الكافي لانا عرفنا حل الاصطياد بالنص القاطع فلا يحرم الا بدليل قطعي ولم يوجد قال ابن المنذر قال الشافعي في الجديد ومالك في المشهور واكثر من لقينا من علماء الامصار لاجزاء على قاتل صيده ولا على قاطع شجره وأوجب الاجزاء ابن ابي ليلى وابن ابي ذئب وابن نافع المالكي وهو القديم للشافعي ورجحه النووي وتامه في المعراج (قوله على الراجح) يوهم ان فيه خلافا في المذهب ولم أره وفي آخر الباب وشرحه اجمعوا على ان افضل البلاد مكة والمدينة زادها الله تعالى شرفا وتعظيما واختلفوا أيهما افضل فقول مكة وهو مذهب الائمة الثلاثة والمروى عن بعض الصحابة وقيل المدينة وهو قول بعض المالكية والشافعية قيل وهو المروى عن بعض الصحابة ولعل هذا مخصوص بحياته صلى الله عليه وسلم او بالنسبة الى المهاجرين من مكة وقيل بالتسوية بينهما وهو قول مجهول لامنقول ولا معقول (قوله الا الخ) قال في الباب والخلاف فيما عدا موضع القبر المقدس فما ضم اعضائه الشريفة فهو افضل بقاع الارض بالاجماع اه قال شارحه وكذا اي الخلاف في غير البيت فان الكعبة افضل

لا يقتل فيه * يكره
الاستنجاء بماء زمزم
لا الاغتسال * لا حرم
للمدينة عندنا ومكة افضل
منها على الراجح الاما ضم
اعضائه عليه الصلاة
والسلام فانه افضل مطلقا
حتى من الكعبة والعرش
والكرسي وزيارة قبره

مطلب

في كراهية الاستنجاء بماء
زمزم

مطلب

في تفضيل مكة على المدينة

مطلب

في تفضيل قبره المكرم
صلى الله عليه وسلم

من المدينة ما عدا الضريح الاقدس وكذا الضريح افضل من المسجد الحرام وقد نقل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفضيله حتى على الكعبة وان الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقيل الحنبلي ان تلك البقعة افضل من العرش وقد وافقه السادة البكريون على ذلك وقد صرح التاج الفاكهي بتفضيل الارض على السموات لحلوله صلى الله عليه وسلم بها وحكاه بعضهم عن الاكثرين لخلق الانبياء منها ودفنهم فيها وقال النووي الجمهور على تفضيل السماء على الارض فينبغي ان يستثنى منها مواضع ضم اعضاء الانبياء للجمع بين أقول العلماء (قوله مندوبة) اي باجماع المسلمين كما في الباب وما نست الى الحافظ ابن تيمية الحنبلي من انه يقول بالنهاي عنها فقد قال بعض العلماء انه لا اصل له وانما يقول بالنهاي عن شد الرحال الى غير المساجد الثلاث اما نفس الزيارة فلا يخالف فيها كزيارة سائر القبور ومع هذا فقد رد كلامه كثير من العلماء وللإمام السبكي فيه تأليف منيف قال في شرح الباب وهل تستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء الصحيح نعم بلا كراهة بشرطها على ما صرح به بعض العلماء اما على الاصح من مذهبنا وهو قول الكرخي وغيره من ان الرخصة في زيارة القبور ثابتة للرجال والنساء جميعا فلا اشكال واما على غيره فكذلك نقول بالاستحباب لاطلاق الاصحاب والله اعلم بالصواب (قوله بل قيل واجبة) ذكره في شرح الباب وقال كما بينته في (الدرة المضية في الزيارة المصطفوية) وذكره ايضا الحير الرملی في حاشية المنح عن ابن حجر وقال وانتصر له نعم عبارة الباب والفتح وشرح المختار انها قريبة من الوجوب لمن له سعة وقد ذكر في الفتح ماورد في فضل الزيارة وذكر كيفيتها وآدابها واطال في ذلك وكذا في شرح المختار والباب فليراجع ذلك من اراده (قوله ويبدأ الخ) قال في شرح الباب وقدرى الحسن عن ابى حنيفة انه اذا كان الحج فرضا فالاحسن للحاج ان يبدأ بالحج ثم يثني بالزيارة وان بدأ بالزيارة جازاه وهو ظاهر اذ يجوز تقديم النفل على الفرض اذا لم يخش الفوت بالاجماع اهـ (قوله ما لم يمر به) اي بالقبر المكرم اي ببلده فان مر بالمدينة كأهل الشام بدأ بالزيارة لا محالة لان تركها مع قربها يعد من المساواة والشقاوة وتكون الزيارة حينئذ بمنزلة الوسيلة وفي مرتبة السنة القبلية للصلاة شرح الباب (قوله ولينومعه الخ) قال ابن الهمام والاولى فيما يقع عند العبد الضعيف تجريد النية لزيارة قبره عليه الصلاة والسلام ثم يحصل له اذا قدم زيارة المسجد أو يستمنح فضل الله تعالى في مرة أخرى ينويها فيها لان في ذلك زيادة تعظيمه صلى الله عليه وسلم واجلاله ويوافقه ظاهر ما ذكرناه من قوله صلى الله عليه وسلم من جاءني زائرا لا لعمله حاجة الا زيارتي كان حقا على ان أكون شفيعاه يوم القيامة اهـ ونقل الرحمتي عن العارف المتلاجمي انه افرز الزيارة عن الحج حتى لا يكون له مقصد غيرها في سفره (قوله فقد اخبر الخ) اي بقوله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدي هذا افضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في مسجدي رواه احمد وابن حبان في صحيحه وصححه ابن عبد البر وقال انه مذهب عامة اهل الاثر شرح الباب وقدمنا الكلام على المضاعفة المذكورة قيل باب القران وفي الحديث المتفق عليه لا تشد الرحال الا اثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الاقصى

مندوبة بل قيل واجبه
لمن له سعة ويبدأ بالحج
لو فرضا ويخير لو نفلا ما لم
يمر به فيبدأ بزيارته لا محالة
ولينومعه زيارة مسجده
فقد اخبر ان صلاة فيه
خير من الف في غيره
الا المسجد الحرام

والمعنى كما أفاده في الأحياء انه لا تشد الرحال لمسجد من المساجد الا لهذه الثلاثة لما فيها من المضاعفة بخلاف بقية المساجد فانها متساوية في ذلك فلا يرد انه قد تشد الرحال لغير ذلك كصلة رحم وتعلم علم وزيارة المشاهد كقبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر الخليل عليه السلام وسائر الأئمة (قوله وكذا بقية القرب) أي كالصوم والاعتكاف والصدقة والذكر والقراءة ونحو ذلك الباقي عن الطحاوي اختصاص هذه المضاعفة بالفرائض وعن غيره التوافل كذلك (قوله ولا تكرر المجاورة بالمدينة الح) وقيل تكرر مكة وقيل انها على الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه وقدمناه قيل القران واختار في الباب ان المجاورة بالمدينة افضل منها بمكة وأيده بوجوه وبحث فيها شارحه القاري ترجيحاً لما اختاره في الفتح حيث ذكر فضل المجاورة بمكة ثم قال لكن الفائز بهذا مع السلامة اقل القليل فلا ينبغي الفقه باعتبارهم ولا يذكر حالهم قيدا في الجواز لان شأن النفوس الدعوى الكاذبة وانها لا كذب ماتكون اذا حلفت فكيف اذا ادعت وعلى هذا فيجب كون الجوار بالمدينة المشرفة كذلك فان تضاعف السيئات او تعاطفها ان فقد فيها فمخافة السامة وقلة الادب المفضي الى الاخلال بواجب التوقير والاجلال قائم اه قال ح وهو وجه فكان ينبغي للشارح ان ينص على الكراهة ويترك التقييد بالوثوق أي اعتبارا للغالب من حال الناس لاسيما اهل هذا الزمان والله المستعان * (خاتمة) * يستحب له اذا عزم على الرجوع الى اهله ان يودع المسجد بصلاة ويدعو بعدها بما احب وان يأتي القبر الكريم فيسلم ويدعو ويسأل الله تعالى ان يوصله الى اهله سالما ويقول غير مودع يا رسول الله ويجتهد في خروج الدع فانه من امارات القبول وينبغي ان يتصدق بشي على جبر ان النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينصرف متباكيا متحسرا على مفارقة الحضرة النبوية كما في الفتح وفيه ومن سنن الرجوع ان يكبر على كل شرف من الارض ويقول آيئون تأيئون عابدون ساجدون لرَبنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده وهذا متفق عليه عنه عليه الصلاة والسلام واذا اشرف على بلده حرك دابته ويقول آيئون الح ويرسل الى اهله من يخبرهم ولا يبتغهم فانه منهي عنه واذا دخلها بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ان لم يكن وقت كراهة ثم يدخل منزله ويصلي فيه ركعتين ويحمد الله ويشكره على ما أولاه من آتاه اعباده والرجوع بالسلامة ويديم حمرة وشكره مدة حياته ويجتهد في مجانبة ما يوجب الاحباط في باق عمره وعلامة الخرج المبرور ان يعود خيرا مما كان وهذا تمام ما يسر الله تعالى لعبده الضعيف من ربيع العبادات اسأل الله رب العالمين ذا الجود العميم ان يحقق لي فيه الاخلاص ويجعله نافعا الى يوم القيامة انه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير وان يسهل اكمال الكتاب مع الاخلاص والنفع العميم لي ولعامة العباد في اكثر البلاد والحمد لله اولاً وآخراً وظاهراً وباطناً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم نجز على يد أفقر الوري جامع الحقير محمد عابدين غفر الله له ولوالديه والمسلمين آمين والحمد لله رب العالمين جا سنة ١٢٤٣

مطلب

في المجاورة بالمدينة المشرفة
ومكة المكرمة

وكذا بقية القرب ولا تكرر
المجاورة بالمدينة وكذا بمكة
لمن يشق بنفسه

كتاب النكاح

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب النكاح

ذكره عقب العبادات الاربع اركان الدين لانه بالنسبة اليها كالسبيل الى المركب لانه عبادة من وجه معاملة من وجه وقدمه على الجهاد وان اشتركا في ان كلاهما سبب لوجود المسلم

(والاسلام)

والاسلام لان ما يحصل بانكحة افراد المسلمين اضعاف ما يحصل بالقتال فان الغالب في الجهاد حصول القتل والذمة على ان في كونه سببا لوجود المسلم تسامحا نظرا الى ان تجدد الصفة بمنزلة تجدد الذات وكذا على العتق والوقف والاضحية وان كانت عبادات ايضا لانه اقرب الى الاركان الاربع حتى قالوا ان الاشتغال به افضل من التخلي لنوافل العبادات اى الاشتغال به وما يشتمل عليه من القيام بمصالحه واعفاف النفس عن الحرام وتربية الولد ونحو ذلك **(قوله)** ليس لنا عبادة الخ كذا في الاشياء وفيه نظر اما اولا فان كونه عبادة في الدنيا انما هو لكونه سببا لكثرة المسلمين ولما فيه من الاعفاف ونحوه مما ذكرناه وهذا مفقود في الجنة بل ورد ان اهل الجنة لا يكون لهم فيها ولد لكن ورد في حديث آخر المؤمن اذا انتهى الولد في الجنة كان حمله ووضع في سعة واحدة كما يشتهي وهذا اولى لقول الترمذي انه حديث حسن غريب واما ثانيا فلان الذكر والشكر في الجنة اكثر منهما في الدنيا لان حال العبد يصير كحال الملائكة الذين يسبحون الليل والنهار لا يفترون غايته ان هذه العبادة ليست بتكليف بل هي مقتضى الطبع لان خدمة الملوك لذة وشرف وتزداد بالقرب وتتمام في حاشية الحموى على الاشياء **(قوله)** عقد العقد مجموع ايجاب احد المتكلمين مع قبول الآخر او كلام الواحد القائم مقامهما أعني متولى الطرفين بحر وفيه كلام يأتى **(قوله)** اى حل استمتاع الرجل اى المراد انه عقد يفيد حكمه بحسب وضع الشرع وفي البدائع ان من احكامه ملك المتعة وهو اختصاص الزوج بمنافع بضعها وسائر اعضائها استمتعا او ملك الذات والنفس في حق التمتع على اختلاف مشايخنا في ذلك اه بحر وعزا الدبوسى المعنى الاول الى الشافعى لكن كلام المصنف كالكنز صريح في اختياره على ان الظاهر كما في النهر ان الخلاف لفظي لقول الدبوسى ان هذا الملك ليس حقيقيا بل في حكمه في حق تحليل الوطء دون ما سواه من الاحكام التى لا تتصل بحق الزوجية اه فعلى القول الذى عزاه الدبوسى الى اصحابنا من انه ملك الذات ليس ملكا للذات حقيقة بل ملك التمتع بها أى اختصاص الزوج به كما عبر به في البدائع وهو المراد من القول بانه ملك المتعة وبه ظهر ان تفسير الملك هنا بالاختصاص كما عبر به في البدائع اولى من تفسيره بالحل تبعا للبحر لان الاختصاص اقرب الى معنى الملك لان الملك نوع منه بخلاف الحل لانه لازم لملك المتعة وهو لازم لاختصاصها بالزوج شرعا ايضا على ان ملك كل شئ بحسبه فملك الزوج المتعة بالعقد ملك شرعى كملك المستأجر المنفعة بمن أستأجره للخدمة مثلا ولا يرد عليه قوله في البحر ان المراد بالملك الحل لا الملك الشرعى لان المنكوحة لو وطئت بشبهة فمهرها لها ولو ملك الانتفاع ببضعها حقيقة لكان بدله لها اه لان ملكه الانتفاع بالبضع حقيقة لا يستلزم ملكه البدل وانما يستلزمه ملك نفس البضع كما لو وطئت امته فان العقر له للملكة نفس البضع بخلاف الزوج فافهم **(تنبيه)** * كلام الشارح والبدائع يشير الى ان الحق في التمتع للرجل لا للمرأة كما ذكره السيد ابو السعود في حواشى مسكين قال ويتفرع عليه ما ذكره الابيارى شارح الكنز في شرحه للجامع الصغير في شرح قوله عليه الصلاة والسلام أحفظ عورتك الا من زوجتك أو ما ملكت يمينك من أن للزوج أن ينظر الى فرج زوجته وحلقه دبرها بخلافها حيث لا تنظر اليه اذا منعها من النظر اه ونقله ط وأقره والظاهر ان المراد ليس

ليس لنا عبادة شرعت من عهد آدم الى الآن ثم تستمر في الجنة الا النكاح والايمان (هو) عند الفقهاء (عقد يفيد ملك المتعة) اى حل استمتاع الرجل

لها اجباره على ذلك لا بمعنى انه لا يحل لها اذا منعها منه لان من احكام النكاح حل استمتاع كل منهما بالآخر نعم له وطؤها جبها اذا امتعت بلا مانع شرعى وليس لها اجباره على الوطء بعد ماوطئها مرة وان وجب عليه ديانة احيانا على ماسياتى تأمل **(قوله من امرأة الح)** من ابتدائية والاولى ان يقول بامرأة والمراد بها المحققة نوثتها بقرينة الاحتراز بها عن الختى وهذا بيان لمحلية العقد قال فى البحر بعد نقله عن الفتح ان محليته الاثني والاولى ان يقال ان محليته اثني محققة من بنات آدم ليست من المحرمات وفى العناية محله امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعى فخرج الذكركل لذكر والختى مطلقا والجنية للانسي وما كان من النساء محرما على التابيد كالمحارم اه وبه ظهر ان المراد بالنكاح فى قوله لم يمنع من نكاحها العقد لا الوطء لان المراد بيان محلية العقد ولذا احتراز بالمانع الشرعى عن المحارم والمراد به المحرمية بنسب او سبب كالمصاهرة والرضاع واما نحو الحيض والنفاس والاحرام والظهار قبل التكفير فهو مانع من حل الوطء لامن محلية العقد ففهم **(قوله)** فخرج الذكر والختى المشكل أى ان اراد العقد عليهما لا يفيد ملك استمتاع الرجل بهما لعدم محليتهما وكذا على الختى لامرأة اولئله فى البحر عن الزيامى فى كتاب الختى لو زوجه أبوه أو مولاه لامرأة او رجلا لا يحكم بصحته حتى يتبين حاله انه رجل أو امرأة فإذا ظهر انه خلاف ما زوج به تبين ان العقد كان صحيحا والافباطل لعدم مصادفة المحل وكذا اذا زوج ختى من ختى آخر لا يحكم بصحة النكاح حتى يظهر أن أحدهما ذكر والآخر أنثى اه فلو قال الشارح والختى المشكل مطلقا لشمع الصور الثلاث لكنه اقتصر على افودة بعض احكامه وليس فيه اجمال فافهم **(قوله والوثنية)** ساقط من بعض النسخ ووجد فى بعضها قبل قوله والختى والاولى ذكرها بعده لخروجها بالمانع الشرعى وعبر بها تبعا لتعبير المصنف فى فصل المحرمات والاولى التعبير بالمشاركة كما عبر به الشارح هناك **(قوله والمحارم)** هذا خارج بالمانع الشرعى ايضا وكذا قوله والجنية وانسان الماء بقرينة التعليل باختلاف الجنس لان قوله تعالى * والله جعل لكم من انفسكم أزواجا * بين المراد من قوله تعالى * فانكحوا ما طاب لكم من النساء * وهو الاثني من بنات آدم فلا يثبت حل غيرها بلا دلائل ولان الجن يتشكلون بصور شتى فقد يكون ذكرا تشكلا بشكل انثى وما قيل من أن من سأل عن جواز التزويج بها يصفع لجهله وحقاقه لعدم تصور ذلك بعيد لان التصور ممكن لان تشكلهم ثابت بالاحاديث والآثار والحكايات الكثيرة ولذا ثبت النهى عن قتل بعض الحيات كما مر فى مكروهات الصلوات على ان عدم تصور ذلك لا يدل على حماقة السائل كما قاله فى الاشباه وقال الأثرى ان أبا الليث ذكر فى فتاويه أن الكفار لو تترسوا بنبي من الانبياء هل يرمى فقال يسئل ذلك النبي ولا يتصور ذلك بعد رسولنا صلى الله عليه وسلم ولكن اجاب على تقدير التصور كذا هذا اه وتمام ذلك فى رسالتنا المسماة (سل الحسام الهندى لنصرة سيدنا خالد النقشبندى) * (تنبه) * فى الاشباه عن السراجية لا تجوز المناكحة بين بنى آدم والجن وانسان الماء باختلاف الجنس اه ومفاد المفاعلة انه لا يجوز للجنى ان يتزوج انسية ايضا وهو مفاد التعليل ايضا **(قوله وأجاز الحسن)** أى البصرى رضى الله عنه كما فى البحر والاولى التقييد به لاخراج الحسن بن زياد تبين

من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعى فخرج الذكر والختى المشكل والوثنية لجواز ذكوره والمحارم والجنية وانسان الماء لاختلاف الجنس واجاز الحسن نكاح الجنية بشهود قبة

الامام رضى الله عنه لانه يتوهم من اطلاقه هنا انه رواية في المذهب وليس كذلك ط
لكنه نقل بعده عن شر الملتقى عن زواهر الجواهر الاصح انه لا يصح نكاح آدمى جنية
كمعكسه لاختلاف الجنس فكانوا كبقية الحيوانات اه ويحتمل ان يكون مقابل الاصح
قول الحسن المذكور تأمل **(قوله قصدا)** حال من ضمير يفيد وقوع المصدر حالا وان كثر
سماعى ط **(قوله كسراء امة)** فان المقصود فيه ملك الرقبة وحل الاستمتاع ضمنى ولذا
تخلف في شراء المحرمة نسبا اورضا او اشتراكا **(قوله للتسرى)** خصه بالذكر لانه
لو اشتراها لا للتسرى كان حل الاستمتاع ضمنا بالاولى ولو قال ولو للتسرى لكان اظهر
وكلام البحر يدل عليه حيث قال وملك المتعة ثابت ضمنا وان قصده المشتري ح **(قوله وعند**
اهل الاصول واللغة الخ) حاصله ان ما قدمه المصنف معنى عرفى للفقهاء وما ذكره هنا
معناه شرعا ولغة لان اهل الاصول يبحثون عن معنى النصوص الشرعية فلا تنافى بين
كلامى المصنف قال فى البحر قد تساوى فى هذا المعنى اللغة والشرع افاده ط **(قوله مجاز**
فى العقد) وقيل بالعكس ونسب الاصوليون الى الشافعى رضى الله عنه وقيل مشروط لفظى
فيهما وقيل موضوع للضم الصادق بالعقد والوطء فهو مشترك معنوى وبه صرح مشايخنا
ايضا بحر اه ح والصحيح انه حقيقة فى الوطء كفى شرح التحرير **(قوله مجردا عن القرائن)**
اى محتملا للمعنى الحقيقى والمجازى بلا مرجح خارج وقوله يراد الوطء اى لان المجاز
خلف عن الحقيقة فتترجح عليه فى نفسها **(قوله فتحرم منية الاب على الابن)** اى على
فروعه فتكون حرمتها عليهم ثابتة بالنص واما حرمة التى عقد عليها عقدا صحيحا عليهم
فبالاجماع ولو قال لزوجته ان نكحتك فأنت طالق تعاق بالوطء وكذا لو أبانها قبل الوطء
ثم تزوجها تطالق به لا بالعقد بخلاف الاجنبية فيتعاق بالعقد لان وطأها لما حرم عليه شرعا
كانت الحقيقة مهجورة فتعين المجاز كذا فى البحر والتحرير وشرحه **(قوله بخلاف)** حال
من ما الموصولة فى قوله كما وقال ح من *ولا تنكحوا* اى حال كونه مخالفا لقوله تعالى *حتى تنكح*
حيث لم يرد به الوطء بل اريد العقد لعدم تجرده عن القرائن بل وجدت فيه قرينة وهى
استحالة الوطء منها لان الوطء فعل وهى منفعة لفاعلة وهو معنى قوله والمتصور الخ
(قوله لاسناده اليها) علة لما استفيد من المقام من ان المراد العقد واما اشتراط وطء المحلل
فماخوذ من حديث العسيلة ط **(قوله الا مجازا)** قديقال اذا كان لا انفكاك عن المجاز
على التقديرين فما المرجح لاحدهما على الآخر اه ح يعنى انه ان اريد بالنكاح فى الآية
الوطء كان مجاز عقليا لعدم تصور الفعل منها وان اريد به العقد كان مجازا لغويا لانه
حقيقة الوطء فحمل الآية على احدهما ترجيح بلا مرجح بل قديقال ان حملها على الوطء
انسب بالواقع فان المطلقة ثلاثا لا تحل بدون وطء المحلل اللهم الا ان يقال المرجح
كثرة الاستعمال ط اقول الظاهر انه لا مانع هنا من ارادة كل منهما لكن لما كان النزاع
فى ان النكاح حقيقة فى الوطء او فى العقد وكان الراجح عندنا الاول قالوا انه فى هذه
الآية مجاز لغوى بمعنى العقد لكونه اصرح فى الرد على القائل بأنه حقيقة فيه ولو قيل
انه مجاز عقلى فى الاسناد لصح ايضا كما يصح فى قولك جرى النهر ان تجعله من المجاز

(قصدا) خرج ما يفيد الحل
ضمنا كسراء امة للتسرى
(و) عند اهل الاصول
واللغة (هو حقيقة فى الوطء
مجاز فى العقد) فحيث جاء
فى الكتاب او السنة مجردا
عن القرائن يراد به الوطء
كما فى ولا تنكحوا ما نكح
آباؤكم من النساء فتحرم
منية الاب على الابن
بخلاف حتى تنكح زوجا
غيره لاسناده اليها والمتصور
منها العقد لا الوطء الا مجازا
(ويكون واجبا

في الاسناد ولكن المشهور انه مجاز لغوى بعلاقة الحالية والمحلية على انه ليس في كلام الشارح ما يمنع ذلك لان قوله والمتصور منها العقد لا الوطء الا مجازا يمكن حمله ايضا على انه مجاز في الاسناد بقريته قوله لاسناده اليها اي انه من اسناد الشيء الى غير من هو له وقوله والمتصور الخ بيان لكون اسناده اليها غير حقيقى فافهم (قوله عند التوقان) مصدر تاقت نفسه الى كذا اذا اشتقاقت من باب طلب بحر عن المغرب وهو بالفتحات الثلاث كالميلان والسيلان والمراد شدة الاشتياق كما في الزيلعي اي بحيث يخاف الوقوع في الزنا لو لم يتزوج اذ لا يلزم من الاشتياق الى الجماع الخوف المذكور بحر قلت وكذا فيما يظهر لو كان لا يمكنه منع نفسه عن النظر المحرم او عن الاستمئاء بالكف فيجب التزوج وان لم يخف الوقوع في الزنا (قوله فان تيقن الزنا الابيه فرض) اي بان كان لا يمكنه الاحتراز عن الزنا الابيه لان ما لا يتوصل الى ترك الحرام الابيه يكون فرضا بحر وفيه نظر اذا ترك قد يكون بغير النكاح وهو التسرى وحينئذ فلا يلزم وجوبه الا لو فرضنا المسئلة بانه ليس قادرا عليه نهر لكن قوله لا يمكنه الاحتراز عنه الابيه ظاهر في فرض المسئلة في عدم قدرته على التسرى وكذا في عدم قدرته على الصوم المانع من الوقوع في الزنا فلو قدر على شيء من ذلك لم يبق النكاح فرضا او واجبا عينا بل هو أو غيره مما يمنعه من الوقوع في المحرم (قوله وهذا ان ملك المهر والنفقة) هذا الشرط راجع الى القسمين اعني الواجب والفرض وزاد في البحر شرطا آخر فيهما وهو عدم خوف الجور أى الظلم قل فان تعارض خوف الوقوع في الزنا لو لم يتزوج وخوف الجور لو تزوج قدم الثاني فلا افتراض بل يكره افاده الكمال في الفتح ولعله لان الجور معصية متعلقة بالعباد والمنع من الزنا من حقوق الله تعالى وحق العبد مقدم عند التعارض لاحتياجه وغنى المولى تعالى اه قلت ومقتضاه الكراهة ايضا عند عدم ملك المهر والنفقة لانهما حق عبد ايضا وان خاف الزنا لكن يأتي انه يندب الاستدانة له قال في البحر فان الله ضامن له الاداء فلا يخاف الفقر اذا كان من نيته التحصين والتعفف اه ومقتضاه انه يجب اذا خاف الزنا وان لم يملك المهر اذا قدر على استدائنه وهذا مناف للاشتراط المذكور الا ان يقال الشرط ملك كل من المهر والنفقة ولو بالاستدانة أو يقال هذا في العاجز عن الكسب ومن ليس له جهة وفاة وقدم الشارح في اول الحج انه لو لم يحج حتى اتلف ماله وسعه ان يستقرض ويحج ولو غير قادر على وفائه ويرجى ان لا يؤاخذ الله تعالى بذلك اي لو ناولا وفائه لو قدر كما قيده في الظهيرية اه وقدمنا ان المراد عدم قدرته على الوفاء في الحال مع غلبة ظنه انه لو اجتهد قدر والا فلا فضل عدمه وينبغي حمل ما ذكر من ندب الاستدانة على ما ذكرنا من ظنه القدرة على الوفاء وحينئذ فاذا كانت مندوبة عند أمنه من الوقوع في الزنا ينبغي وجوبها عند تيقن الزنا بل ينبغي وجوبها حينئذ وان لم يغلب على ظنه قدرة الوفاء تأمل (قوله سنة مؤكدة في الاصح) وهو محمل القول بالاستحباب وكثيرا ما يتساهل في اطلاق المستحب على السنة وقيل فرض كفاية وقيل واجب كفاية وتامه في الفتح وقيل واجب عينا ورجحه في النهر كما يأتي قال في البحر ودليل السنية حالة الاعتدال الاقتداء بحاله صلى الله عليه وسلم في نفسه ورده على من أراد من امته التخلي للعبادة كما في الصحيحين ردا بليغا بقوله فمن

عند التوقان) فان تيقن
الزنا الابيه فرض نهاية
وهذا ان ملك المهر
والنفقة والا فلا انهم بتركه
بدائع (و) يكون (سنة)
مؤكدة في الاصح

مطلب
كثيرا ما يتساهل في اطلاق
المستحب على السنة

رغب عن سنتي فليس مني كما أوضحه في الفتح اه وهو افضل من الاشتغال بتعلم و تعام
 كما في درر البحار وقد منا انه افضل من التخلي للنوافل (قوله) فيأثم بتركه لان الصحيح ان ترك
 المؤكدة مؤثم كما علم في الصلاة بحر وقد منا في سنن الصلاة ان اللاحق بتركها اثم يسير وان
 المراد الترك مع الاصرار و بهذا فارقت المؤكدة الواجب وان كان مقتضى كلام البدائع
 في الامامة انه لا فرق بينهما الا في العبارة (قوله) ويثاب ان نوى تحصينا (اي منع نفسه ونفسها
 عن الحرام وكذا لو نوى مجرد الاتباع وامتنال الامر بخلاف ما لو نوى مجرد قضاء الشهوة
 واللذة) (قوله) اي القدرة على وطء (اي الاعتدال في التوقان ان لا يكون بالمعنى المار في
 الواجب والفرض وهو شدة الاشتياق وان لا يكون في غاية الفتور كالغنين ولذا فسر في شرحه
 على الملتقى بان يكون بين الفتور والشوق وزاد المهر والنفقة لان العجز عنهما يسقط
 الفرض فيسقط السنية بالاولى وفي البحر والمراد حالة القدرة على الوطء والمهر والنفقة
 مع عدم الخوف من الزنا والجور وترك الفرائض والسنن فلوم يقدر على واحد من الثلاثة
 أو خاف واحدا من الثلاثة اي الاخيرة فليس معتدلا فلا يكون سنة في حقه كما افاده في البدائع
 اه (قوله) للمواظبة عليه والانكار الخ (فان المواظبة المقترنة بالانكار على الترك دليل
 الوجوب واجاب الرحمتي بان الحديث ليس فيه الانكار على التارك بل على الراغب عنه ولا شك
 ان الراغب عن السنة محل الانكار (قوله) ومكروها (اي تحريما بحر) (قوله) فان تيقنه
 اي تيقن الجور حرم لان النكاح انما شرع لمصلحة تحصين النفس وتحصيل الثواب و بالجور
 يأثم و يرتكب المحرمات فتعذر المصالح لرجحان هذه المفسد بحر و ترك الشارح قسما
 سادسا ذكره في البحر عن المجتبى وهو الاباحة ان خاف العجز عن الايفاء بمواجهه اه
 اي خوفا غير راجح والا كان مكروها تحريما لان عدم الجور من مواجهه والظاهر انه اذا لم يقصد
 اقامة السنة بل قصد مجرد التوصل الى قضاء الشهوة ولم يحف شيئا لم يثب عليه اذ لا ثواب
 الا بالنية فيكون مباحا ايضا كالوطء لقضاء الشهوة لكن لما قيل له صلى الله عليه وسلم ان
 احدا يقضى شهوته فكيف يثاب فقال صلى الله عليه وسلم ما معناه رأيت لو وضعها في محرم
 اما كان يعاقب فيفيد الثواب مطلقا الا ان يقال المراد في الحديث قضاء الشهوة لاجل
 تحصين النفس وقد صرح في الاشباه بان النكاح سنة مؤكدة فيحتاج الى النية و اشار بالفاء
 الى توقف كونه سنة على النية ثم قال واما المباحات فتختلف صفتها باعتبار ما قصدت لاجله
 فاذا قصد بها التقوى على الطاعات او التوصل اليها كانت عبادة كالاكل والنوم واكتساب
 المال والوطء اه ثم رأيت في الفتح قال وقد ذكرنا انه اذا لم يقترن بنية كان مباحا لان المقصود
 منه حينئذ مجرد قضاء الشهوة ومبنى العادة على خلافه واقول بل فيه فضل من جهة انه كان
 متمكنا من قضائها بغير الطريق المشروع فالعدول اليه مع ما يعلمه من انه قد يستلزم انقلافيه
 قصد ترك المعصية اه (قوله) ويندب اعلانه (اي اظهاره والضمير راجع الى النكاح بمعنى
 العقد لحديث الترمذي اعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف
 فتح (قوله) وتقديم خطبة) بضم الحاء ما يذكر قبل اجراء العقد من الحمد والتشهد واما بكسرهما
 فهي طاب الزوج واطاق الخطبة فاذا دانها لاتعين بالفاظ مخصوصة وان خطب بما ورد فهو

فيأثم بتركه ويثاب ان نوى
 تحصينا وولدا (حال
 الاعتدال) اي القدرة
 على وطء ومهر ونفقة
 ورجح في النهر وجوبه
 للمواظبة عليه والانكار
 على من رغب عنه
 (ومكروها الخوف الجور)
 فان تيقنه حرم ذلك ويندب
 اعلانه وتقديم خطبة
 وكونه

أحسن ومنه ما ذكره ط عن صاحب الحصن الحصين من لفظه عليه الصلاة والسلام وهو الحمد لله نحمده ونستعين به ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيات أعمالنا من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له واشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له واشهد أن محمدا عبده ورسوله يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة إلى رقبيا يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا إلى قوله عظيما اه (قوله في مسجد) للامر به في الحديث ط (قوله يوم الجمعة) أي وكونه يوم الجمعة فتح * (تنبيه) * قال في البرازية والبناء والنكاح بين العيدين جائز وكره الزفاف والمختار أنه لا يكره لأنه عليه الصلاة والسلام تزوج بالصديقة في شوال وبني بها فيه وتأويل قوله عليه السلام لانكاح بين العيدين أن صح أنه عليه السلام كان رجع عن صلاة العيد في اقصر أيام الشتاء يوم الجمعة فقال حتى لا يفوته الرواح في الوقت الأفضل إلى الجمعة اه (قوله بعقد رشيد وشهود عدول) فلا ينبغي أن يعقد مع المرأة بلا أحد من عصباتها ولا مع عصابة فاسق ولا عند شهود غير عدول خروجاً من خلاف الإمام الشافعي (قوله والاستدانة له) لأن ضمان ذلك على الله تعالى فقد روى الترمذي والنسائي وابن ماجه ثلاث حق على الله تعالى عونهم المكاتب الذي يريد الأداء والناكح الذي يريد العفاف والمجاهد في سبيل الله تعالى ذكره بعض المحشين وتقدم تمام الكلام على ذلك (قوله النظر إليها قبله) وكونها دونه سنا وحسبا وعزا ومالا وفوقه خلقا وادبا وورعا وجالا وهل يكره الزفاف المختار لا إذا لم يشتمل على مفسدة دينية

بصره ويحصن فرجه أو يصل رحمه بارك الله له فيها وبارك لها فيه (تمة) زاد في البحر ويختار أيسر النساء خطبة ومؤنة ونكاح البكر أحسن للحديث عليكم بالابكار فانهن اعذب افواها واتقى أرحاما وأرضى باليسير ولا يتزوج طويلة مهزولة ولا قصيرة دميمة ولا مكثرة ولا سيئة الخلق ولا ذات الولد ولا مسنة للحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم ولا يتزوج الأمة مع طول الحرية ولا زانية والمرأة تختار الزوج الدين الحسن الخلق الجواد الموسر ولا تتزوج فاسقا ولا تزوج ابنته الشابة شيخا كبيرا ولا رجلا دميما وزوجها كفوا فان خطبها الكفو لا يؤخرها وهو كل مسلم اتقى وتحلى البنات بالحلى والحلل ليرغب فيهن الرجال سنة ولا يخطب مخطوبة غيره لأنه جفاء وخيانة اه (قوله وهل يكره الزفاف) هو بالكسر ككتاب اهداء المرأة إلى زوجها قاموس والمراد به هنا اجتماع النساء لذلك لأنه لازم له عرفا فافاده الرحمي (قوله المختار لا الخ) كذا في الفتح مستدلا له بما مر من حديث الترمذي وما رواه البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت زففت امرأة إلى رجل من الانصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم اما يكون معهم لهو فان الانصار يعجبهم اللهو وروى الترمذي والنسائي عنه صلى الله عليه وسلم فصل ما بين الحلال والحرام الدف

والصوت وقال الفقهاء المراد بالدف مالا جلاجل له اه وفي البحر عن الذخيرة ضرب الدف في العرس مختلف فيه وكذا اختلفوا في الغناء في العرس والولية فمنهم من قال بعدم كراهته كضرب الدف **(قوله وينعقد)** قال في شرح الوقاية العقد ربط اجزاء التصرف اى الايجاب والقبول شرعا لكن هنا اريد بالعقد الحاصل بالمصدر وهو الارتباط لكن النكاح الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط وانما قلنا هذا لان الشرع يعتبر الايجاب والقبول ان كان عقد النكاح لامورا خارجية كالشرائط وقد ذكرت في شرح التنقيح في فصل النهي ان الشرع يحكم بأن الايجاب والقبول الموجودين حسا يرتبطان ارتباطا حكما فيحصل معنى شرعى يكون ملك المشتري اثر له فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط للشيء لان البيع مجرد ذلك المعنى الشرعى والايجاب والقبول آلة له كما توهم البعض لان كونهما اركاناً ينافى ذلك اه اى ينافى كونهما آلة وأشار الشارح الى ذلك حيث جعل الباء للملازمة كفى بنيت البيت بالحجر لا الاستعانة كما فى كتبت بالقلم والحاصل ان النكاح والبيع ونحوهما وان كانت توجد حسا بالايجاب والقبول لكن وصفها بكونها عقودا مخصوصة بأركان وشرائط يترتب عليها احكام وتتنفى تلك العقود بانتفائها وجود شرعى زائد على الحسى فليس العقد الشرعى مجرد الايجاب والقبول ولا الارتباط وحده بل هو مجموع الثلاثة وعليه فقوله وينعقد اى النكاح اى يثبت ويحصل انعقاده بالايجاب والقول **(قوله من احدها)** اشار الى ان المتقدم من كلام العاقلين ايجاب سواء كان المتقدم كلام الزوج او كلام الزوجة واما تأخر قبول ح عن المنع فلا يتصور تقديم القبول فقوله تزوجت ابنتك ايجاب وقول الآخر زوجتك قبول خلافا لمن قال انه من تقديم القبول على الايجاب وتمام تحقيقه فى الفتح **(قوله لان الماضى الح)** قال فى البحر وانما اختير لفظ الماضى لان واضع اللغة لم يضع للانشاء لفظا خاصا وانما عرف الانشاء بالشرع واختيار لفظ الماضى لدلالته على التحقق والثبوت دون المستقبل اه وقوله على التحقيق اى تحقيق وقوع الحدث **(قوله كزوجت نفسى الح)** اشار الى عدم الفرق بين ان يكون الموجب أصيلا او وليا أو وكلا وقوله منك بفتح الكاف وليس مراده استقصاء الالفاظ التى تصلح للايجاب حتى يرد عليه ان مثل بنتى ابنى ومثل موكلتى موكلتى وانه كان عليه ان يقول بعد قوله منك بفتح الكاف وكسرها او من موليتك او من موكلتك بفتح الكاف وكسرها أيضا ليعم الاحتمالات فافهم **(قوله ويقول الآخر تزوجت)** اى أو قبلت لنفسى أو لموكلتى أو ابنى أو موكلتى ط **(قوله فالاول)** اى الموضع للاستقبال **(قوله نفسك)** بكسر الكاف مفعول زوجينى او بفتحها مفعول زوجينى ففيه حذف مفعول احدا الفاعلين ولو حذف لشمع الولي والوكيل ايضا افاده ح **(قوله او كونى امرأتى)** ومثله كونى امرأة ابنى أو امرأة موكلتى وكذا كن زوجى او كن زوج بنتى او زوج موكلتى افاده ح **(قوله فانه ليس بايجاب)** الفاء فصيحة أى اذا عرفت ان قوله بما وضع معطوف على قوله بايجاب وقبول وعرفت ايضا ان العطف يقتضى المغايرة عرفت ان لفظ الامر ليس بايجاب لكن هذا يقتضى ان قول الآخر زوجت فى هذه الصورة ليس بقبول وهو كذلك اى ليس بقبول محض بل هو

(وينعقد) ملتبسا (بايجاب)
من احدها (وقبول) من
الآخر (وضعا للمضى)
لان الماضى ادل على
التحقيق (كزوجت)
نفسى او بنتى او موكلتى
منك (و) يقول الآخر
(تزوجت و) ينعقد
ايضا (بما) اى بلفظين
(وضع احدهما له) للمضى
(والآخر للاستقبال)
او للحال فالاول الامر
(كزوجنى) او زوجينى
نفسك او كونى امرأتى
فانه ليس بايجاب

لفظ قام مقام الايجاب والقبول كما ذكره الشارح ويرد عليه ان عطف الحال على الاستقبال يقتضى ان نحو قوله أتزوجك ليس بايجاب وان قولها قبلت مجيبة له ليس بقبول مع انهما ايجاب وقبول قطعاً (قوله بل هو توكيل ضمنى) اى ان قوله زوجنى توكيل بالنكاح للمأمور معنى ولو صرح بالتوكيل وقال وكلتك بأن تزوجى نفسك منى فقالت زوجت صح النكاح فكذا هنا غاية البيان وأشار بقوله ضمنى الى الجواب عما او رد عليه من انه لو كان توكيلاً لما اقتصر على المجلس مع انه يقتصر وتوضيح الجواب كما أفاده الرحى ان المتضمن بالفتح لا تعتبر شروطه بل شروط المتضمن بالكسر والامر طلب للنكاح فيشترط فيه شروط النكاح من اتحاد المجلس فى ركنيه لاشروط ما فى ضمنه من الوكالة كفى اعتق عبدك عنى بألف لما كان البيع فيه ضمناً لم يشترط فيه الايجاب والقبول لعدم اشتراطهما فى العتق لان الملك فى الاعتاق شرط وهو تبع للمقتضى وهو العتق اذ الشروط اتباع فلذا ثبت البيع المقتضى بالفتح بشروط المقتضى بالكسر وهو العتق لا بشروط نفسه اظهاراً للتبعية فسقط القبول الذى هو ركن البيع ولا يثبت فيه خيار الرؤية والعيب ولا يشترط كونه مقدور التسليم كما ذكره فى المنع فى آخر نكاح الرقيق (قوله فاذا قال) اى المأمور بالتزويج (قوله او بالسمع والطاعة) متعلق بمحذوف دل عليه المذكور اى زوجت او قبلت ملتبساً بالسمع والطاعة لامرك ولا يحصل السمع والطاعة لامره الابتعاد الجواب ماضياً مراداً به الانشاء ليم شرط العقد بكون أحدهما للمضى (قوله بزازية) نص عبارتها قال زوجى نفسك منى فقالت بالسمع والطاعة صح اه وتقل هذا الفرع فى البحر عن التوازل ونقله فى موضع آخر عن الخلاصة فافهم (قوله وقيل هو ايجاب) مقابل لقول الاول بأنه توكيل ومشى على الاول فى الهداية والجمع ونسبه فى الفتح الى المحققين وعلى الثانى ظاهر الكثرة واعترضه فى الدرر بأنه مخالف لكلامهم وأجاب فى البحر والنهر بأنه صرح به فى الخلاصة والحانية قال فى الحانية ولفظ الامر فى النكاح ايجاب وكذا فى الخلع والطلاق والكفلة والهبة اه قال فى الفتح وهو احسن لان الايجاب ليس الا اللفظ المفيد قصد تحقق المعنى أولاً وهو صادق على لفظ الامر ثم قال والظاهر أنه لا بد من اعتبار كونه توكيلاً والابقى طلب الفرق بين النكاح والبيع حيث لا يتم بقوله بعنيه بكذا فيقول بعث بلا جواب لكن ذكر فى البحر عن بيوع الفتح الفرق بأن النكاح لا يدخله المساومة لانه لا يكون الا بعد مقدمات ومراجعات فكان للتحقيق بخلاف البيع واورد فى البحر على كونه ايجاباً ما فى الخلاصة لوقال الوكيل بالنكاح هب ابنتك لفلان فقال الاب وهبت لا ينقد النكاح ما لم يقل الوكيل بعده قبلت لان الوكيل لا يملك التوكيل وما فى الظهيرية لوقال هب ابنتك لابنى فقال وهبت لم يصح ما لم يقل ابو الصبي قبلت ثم اجاب بقوله الا ان يقال بأنه مفرع على القول بأنه توكيل لا ايجاب وحينئذ تظهر ثمرة الاختلاف بين القولين لكنه متوقف على النقل وصرح فى الفتح بأنه على القول بأن الامر توكيل يكون تمام العقد بالجيب وعلى القول بأنه ايجاب يكون تمام العقد قائماً بهما اه اى فلا يلزم على القول بأنه ليس للوكيل قول الامر قبلت فهذا مخالف للجواب المذكور وكذا يخالفه تعليل الخلاصة بأنه ليس للوكيل ان يوكل نعم ما فى الظهيرية مؤيد للجواب لكن

بل هو توكيل ضمنى (فاذا قال) فى المجلس (زوجت) او قبلت او بالسمع والطاعة بزازية قام مقام الطرفين وقيل هو ايجاب ورجحه فى البحر

قال في النهر ان مافي الظهيرية مشكل اذ لا يصح تفريعه على ان الامر ايجاب كما هو ظاهر ولا على انه توكيل لما انه يجوز للاب ان يوكل بنكاح ابنه الصغير اذ بتقديره يكون تمام العقد بالحيب غير متوقف على قبول الاب وبه اندفع مافي البحر من انه مفرع على انه توكيل اه لكن قال العلامة المقدسي في شرحه انما توقف الانعقاد على القبول في قول الاب او الوكيل هب ابنتك لفلان او لا بنى او اعطها مثلا لانه ظاهر في الطلب وانه مستقبل لم يرد به الحال والتحقيق فلم يتم به العقد بخلاف زوجني بنتك بكذا بعد الخطبة ونحوها فانه ظاهر في التحقق والاثبات الذي هو معنى الايجاب اه فتأمل هذا وفي البحر يبنى على القول بأنه توكيل انه لا يشترط سماع الشاهدين للامر لانه لا يشترط الاشهاد على التوكيل وعلى القول الآخر يشترط ثم ذكر عن المعراج ما يفيد الاشتراط مطلقا وهو ان زوجني وان كان توكيلا لكن لما لم يعمل زوجت بدونه نزل منزله شطر العقد ثم ذكر عن الظهيرية ما يدل على خلافه وهو ما يذكره الشارح قريبا من مسألة العقد بالكتابة ويأتي بيانه **(قوله والثاني)** اي ما وضع للحال المضارع وهو الاصح عندنا ففي قوله كل مملوك املكه فهو حريعتق مافي ملكه في الحال لا ما يملكه بعد الا بالنية وعلى القول بانه حقيقة في الاستقبال فقوله أتزوجك ينعقد به النكاح ايضا لانه يحتمل الحال كما في كلمة الشهادة وقد أراد به التحقيق لا المساومة بدلالة الخطبة والمقدمات بخلاف البيع كما في البحر عن المحيط والحاصل انه اذا كان حقيقة في الحال فلا كلام في صحة الانعقاد به وكذا اذا كان حقيقة في الاستقبال لقيام القرينة على ارادة الحال ومقتضاه انه لو ادعى ارادة الاستقبال والوعد لا يصدق بعد تمام العقد بالقبول ويأتي قريبا ما يؤيده **(قوله المبدوء بهمزة)** كأتزوجك بفتح الكاف وكسر هاء **(قوله او نون)** ذكره في النهر بحثا حيث قال ولم يذكروا المضارع المبدوء بالنون كنزوجك او تزوجك من ابني وينبغي ان يكون كالمبدوء بالهمزة اه **(قوله كنزوجيني)** بضم التاء ونفسك بكسر الكاف ومثله تزوجني نفسك بضم التاء خطابا للمذكر فالكاف مفتوحة **(قوله اذا لم ينو الاستقبال)** اي الاستيعاد اي طلب الوعد وهذا قيد في الاخير فقط كما في البحر وغيره وعبرة الفتح لما علمنا ان الملاحظة من جهة الشرع في ثبوت الانعقاد ولزوم حكمه جانب الرضا عدينا حكمه الى كل لفظ يفيد ذلك بلا احتمال مساو للطرف الآخر فقلنا لو قال بالمضارع ذي الهمزة أتزوجك فقالت زوجت نفسي انعقد وفي المبدوء بالتاء تزوجني بنتك فقال فعلت عند عدم قصد الاستيعاد لانه يتحقق فيه هذا الاحتمال بخلاف الاول لانه لا يستخبر نفسه عن الوعد واذا كان كذلك والنكاح مما لا يجري فيه المساومة كان للتحقيق في الحال فانه قد به لا باعتبار وضعه للانشاء بل باعتبار استعماله في غرض تحقيقه واستفادة الرضا منه حتى قلنا لو صرح بالاستفهام اعتبر فهم الحال قال في شرح الطحاوي لو قال هل اعطيتنيها فقال اعطيت ان كان المجلس للوعد فوعد وان كان للعقد فنكاح اه قال الرحمتي فعلمنا ان العبرة لما يظهر من كلامهما لانيتهما الاترى انه ينعقد مع الهزل والهزل لم ينو النكاح وانما صحت نية الاستقبال في المبدوء بالتاء لان تقدير حرف الاستفهام فيه شائع كثير في العربية اه وبه علم ان المبدوء بالهمزة كما لا يصح فيه الاستيعاد لا يصح فيه الوعد بالتزوج في المستقبل عند قيام القرينة

والثاني المضارع المبدوء
بهمزة او نون او تاء
كنزوجيني نفسك اذا لم
ينو الاستقبال

على قصد التحقيق والرضا كما قلناه آنفا فافهم (قوله وكذا أنا متزوجك) ذكره في الفتح
 بحثا حيث قال وللانعقاد بقوله أنا متزوجك ينبغي ان يكون كالمضارع المبدوء بالهمزة سواء
 اه قال ح لان متزوج اسم فاعل وهو موضوع لذات قام بها الحدث وتحقق في وقت
 التكلم فكان دالا على الحال وان كانت دلالة عليه التزامية (قوله أوجئتك خاطبا)
 قال في الفتح ولو قال بأسم الفاعل جئتك خاطبا ابتك أو لتزوجني ابتك فقال الاب زوجتك
 فالنكاح لازم وليس للخاطب ان لا يقبل لعدم جريان المساومة فيه اه قال ح فان قلت ان
 الانجاب والقبول في هذا ماضيان فلا معنى لذكره هنا قلت المعتبر قوله خاطبا لا قوله جئتك
 لانه لا ينعقد به النكاح ولا دخل له فيه (قوله لعدم جريان المساومة في النكاح) احتراز به
 عن البيع فلو قال أنا مشتر أو جئتك مشتريا لا ينعقد البيع لجريان المساومة فيه ط (قوله
 ان المجلس للنكاح) اي لانشاء عقده لانه يفهم منه التحقيق في الحال فاذا قال الآخر
 اعطيتكها أو فعلت لزم وليس للاول ان لا يقبل (قوله انعقد على المذهب) صوابه لم ينعقد
 فقد صرح في البحر عن الصيرفية بان الانعقاد خلاف ظاهر الرواية ومثله في النهر وكذا في شرح
 المقدسي عن فوائد تاج الشريعة وفي التاترخانية قال لامرأة بمحضر من الرجال يا عروسي
 فقالت ليك فنكاح قال القاضي بديع الدين انه خلاف ظاهر الرواية (قوله فلا ينعقد الخ)
 تفريع على ما تقدم من انعقاده بلفظين الخ ح (قوله كقبض مهر) قال في البحر وهل يكون
 القبول بالفعل كالقبول باللفظ كما في البيع قال في البرازية اجاب صاحب البداية في امرأة
 زوجت نفسها بألف من رجل عند الشهود فلم يقل الزوج شيئا لكن اعطاها المهر في المجلس
 انه يكون قبولا وانكره صاحب المحيط وقال لا مالم يقل بلسانه قبلت بخلاف البيع لانه ينعقد
 بالتعاطي والنكاح لحظره لا ينعقد حتى يتوقف على الشهود وبخلاف اجازة نكاح الفضولي
 بالفعل لوجود القول ثمة اه ح (قوله ولا بتعاط) تكرار مع قوله بالفعل كقبض مهر
 وكل منهما تكرار مع قول المتن الآتي ولا بتعاط فان مسألة قبض المهر التي قدمنا نقلها
 عن البحر بعينها شرح بها المصنف قوله ولا بتعاط ح (قوله ولا بكتابة حاضر) فلو كتب
 تزوجتك فكتبت قبلت لم ينعقد ببحر والظاهر ان يقول فقالت قبلت الخ اذا الكتابة من
 الطرفين بلا قول لا تكفي ولو في الغيبة تأمل (قوله بل غائب) الظاهر ان المراد به الغائب عن
 المجلس وان كان حاضرا في البلد ط (قوله فتح) فانه قال ينعقد النكاح بالكتاب كما ينعقد
 بالخطاب وصورته ان يكتب اليها بخطبها فاذا بلغها الكتاب حضرت الشهود وقرأته عليهم
 وقالت زوجت نفسي منه أو تقول ان فلانا كتب الى بخطبني فاشهدوا اني زوجت نفسي
 منه اما لو لم تقل بحضورتهم سوى زوجت نفسي من فلان لا ينعقد لان سماع الشطرين شرط
 صحة النكاح وبأسماعهم الكتاب أو التعبير عنه منها قد سمعوا الشطرين بخلاف ما اذا انتفيا
 قال في المصنف هذا اي الخلاف اذا كان الكتاب بلفظ الزوج اما اذا كان بلفظ الامر كقوله
 زوجي نفسك مني لا يشترط اعلامها الشهود بما في الكتاب لانها تتولى طرفي العقد بحكم
 الوكالة ونقله عن الكامل وما نقله من نفي الخلاف في صورة الامر لاشبهه فيه على قول المصنف
 والمحققين اما على قول من جعل لفظة الامر ايجابا كقاضيخان على ما نقلناه عنه فيجب اعلامها

وكذا أنا متزوجك أو
 جئتك خاطبا لعدم جريان
 المساومة في النكاح أو هل
 اعطيتنيها ان المجلس
 للنكاح وان للوعد فوعد
 ولو قال لها يا عروسي
 فقالت ليك انعقد على
 المذهب (فلا ينعقد)
 بقبول بالفعل كقبض
 مهر ولا بتعاط ولا بكتابة
 حاضر بل غائب بشرط
 اعلام الشهود بما في
 الكتاب ما لم يكن بلفظ
 الامر فيتولى الطرفين فتح

مطلب

التزوج بارسال كتاب

ايهم ما في الكتاب اه وقوله لاشبهة فيه الخ قال الرحمتي فيه مناقشة لما تقدم ان من قال انه
توكيل يقول توكيل ضمنى فيثبت بشروط ما تضمنه وهو الايجاب كما قدمناه ومن شروط سماع
الشهود فينبغي اشتراط السماع هنا على القولين الا ان يقال قد وجد النص هنا على انه لا يجب
فيرجع اليه * (تنبيه) * لوجاء الزوج بالكتاب الى الشهود محتوما فقال هذا كتابي الى فلانة
فاشهدوا على ذلك لم يحجز في قول ابى حنيفة حتى يعلم الشهود ما فيه وعند ابى يوسف يجوز
وقائده هذا الخلاف فيما اذا جحد الزوج الكتاب بعد العقد فشهدوا بانه كتابه ولم يشهدوا
بما فيه لا تقبل ولا يقضى بالنكاح وعند ابى يوسف تقبل ويقضى به اما الكتاب فصحيح بلا
اشهاد وانما الاشهاد لتمكن المرأة من اثبات الكتاب اذا جحد الزوج كما في الفتح عن مبسوط
شيخ الاسلام (قوله ولا بالاقرار) لا ينافيه ما صرحوا به من ان النكاح يثبت بالتصادق
لان المراد هنا ان الاقرار لا يكون من صيغ العقد والمراد من قولهم انه يثبت بالتصادق ان
القاضي يثبت به أى بالتصادق ويحكم به ابو السعود عن الحانوتي (قوله كما يصح بلفظ الجعل) اى
بان قال الشهود جعائنا هذا نكاحا فقالا نعم فينقذ لان النكاح ينعقد بالجعل حتى لو قالت
جعلت نفسى زوجة لك فقبل تم فتح ومقتضى التشبيه في عبارة الشارح ان هذا صحيح على
القولين وهو ظاهر (قوله وجعل) ماض مبنى للمجهول معطوف على صح (قوله ذخيرة)
فانه قال ذكر في صلح الاصل ادعى رجل قبل امرأة نكاحا فحدث فصالحها على مائة على ان تقر
بذلك فأقرت فهذا الاقرار منها جائز والمال لازم وهذا الاقرار بمنزلة انشاء النكاح لانه
مقرون بالعوض فهو عبارة عن تملك مبتدأ في الحال فان كان بمحضر من الشهود صح النكاح
والا فلا في الاصح اه ملخصا وقال في الفتح قال قاضيخان وينبغي ان يكون الجواب على
التفصيل ان أقرا بعقد ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا وان أقر الرجل انه زوجها
وهي انها زوجته يكون نكاحا ويتضمن اقرارها بالانشاء بخلاف اقرارها بماض لانه كذب وهو
كما قال ابو حنيفة اذا قال لامرأته لست لى امرأة ونوى به الطلاق يقع كأنه قال لاني
طلقتك ولو قال لم أكن تزوجتها ونوى الطلاق لا يقع لانه كذب محض اه يعنى اذا لم تقل
الشهود جعائنا هذا نكاحا فالحق هذا التفصيل اه (قوله احتياطا) قال في البحر وقولهم
ان ذكر بعض ما لا تجزأ كذكر كاه كطلاق نصفها يقتضى الصحة وقد ذكر في المبسوط في
موضع جوازه الا ان يقال ان الفروج يحتاط فيها فلا يكفي ذكر البعض لاجتماع ما يوجب
الحل والحرمة في ذات واحدة فترجح الحرمة كذا في الحانية اه وما صححه في الحانية صححه في
الظهيرية ايضا ونصه ولو أضاف النكاح الى نصف المرأة فيه روايتان والصحيح انه لا يصح اه
ثم راجعت نسخة اخرى من الظهيرية فرأيتها كذلك فن قال انه في الظهيرية صحح الصحة
فكأنه سقط من نسخته لالنافية فافهم (قوله او ما يعبر به عن الكل) كالرأس والرقبة بحر
(قوله ورجحوا في الطلاق خلافه) قال في البحر وقالوا الاصح انه لو أضاف الطلاق الى ظهرها
وبطنها لا يقع وكذا العتق فلو أضاف النكاح الى ظهرها وبطنها ذكر الحلواني قال مشايخنا
الاشبه من مذهب اصحابنا انه ينعقد النكاح وذكر ركن الاسلام والسر خسى ما يدل على انه
لا ينعقد النكاح كذا في الذخيرة اه اقول وقال في الذخيرة ايضا في كتاب الطلاق وان قال

ولا (بالاقرار على المختار)
خلاصة كقوله هي امرأتى
لان الاقرار اظهر لما هو
نابت وليس بانشاء (وقيل
ان) كان (بمحضر من
الشهود صح) كما يصح
بلفظ الجعل (وجعل)
الاقرار (انشاء وهو
الاصح) ذخيرة (ولا
ينعقد بتزوجت نصفك
على الاصح) احتياطا
خانية بل لا بد ان يضيفه
الى كلها او ما يعبر به عن
الكل ومنه الظهر
والبطن على الاشبه ذخيرة
ورجحوا في الطلاق خلافه

ظهرك طالق او بطنك قال السرخسي في شرحه الاصح انه لا يقع واستدل بمسئلة ذكرها في الاصل اذا قال ظهرك على كظهر امي او بطنك على كبطن امي انه لا يصير مظاهرا وذكر الحلواني في شرحه الاشبه بمذهب اصحابنا انه يقع الطلاق قال وهو نظير ما قال مشايخنا فيما اذا ضيف عقد النكاح الى ظهر المرأة او الى بطنها ان الاشبه بمذهب اصحابنا انه ينعقد النكاح اهـ **(قوله فيحتاج للفرق)** كذا قال في النهر لكن قد علمت مما نقلناه عن الذخيرة اولا وثانيا ان الحلواني الذي صحح انعقاد النكاح صحح وقوع الطلاق وان السرخسي الذي لم يصحح الانعقاد لم يصحح الوقوع بل صحح عدمه وعلى هذا فلا حاجة للفرق وبه ظهر ان ما ذكره في البحر وتبعه الشارح قول ثالث ملفق من القولين ولا يظهر وجهه **(قوله كان)** اي التسمية وكذا ضمير قبله ح اي وتذكير الضمير باعتبار المذكور اولا لان المراد بالتسمية المسمى اي المهر **(قوله فلو قبل الخ)** قال في الفتح كما مرأة قالت لرجل زوجت نفسي منك بمائة دينار فقبل ان تقول بمائة دينار قبل الزوج لا ينعقد لان اول الكلام يتوقف على آخره اذا كان في آخره ما يغير اوله وهنا كذلك فان مجرد زوجت ينعقد بمهر المثل وذكر المسمى معه يغير ذلك الى تعيين المذكور فلا يعمل قول الزوج قبله **(قوله اتحاد المجلس)** قال في البحر فلو اختلف المجلس لم ينعقد فلو اوجب احدهما فقام الآخر او اشتغل بعمل آخر بطل الايجاب لان شرط الارتباط اتحاد الزمان فجعل المجلس جامعا تيسيرا واما الفور فليس من شرطه ولو عقدا وهما يمشيان او سيران على دابة لا يجوز وان كان على سفينة سائرة جاز اهـ اي لان السفينة في حكم مكان واحد * (فرع) * قال في المنية قال زوجتك بنتي فسكت الخاطب فقال الصهر اي ابوالبنت ادفع المهر فقال نعم فهو قبول وقيل لا اهـ وهذا يوهم ان عندنا قولا باشتراط الفور وان المختار عدمه واجاب في الفتح بانه قد يكون منشأ هذا القول من جهة انه كان متصفا بكونه خاطبا فحيث سكت ولم يجب على الفور كان ظاهرا في رجوعه فقوله نعم بعد لا يفيد بمفرده لا لان الفور شرط مطلقا والله سبحانه اعلم اهـ **(قوله لو حاضرين)** احتراز به عن كتابة الغائب لما في البحر عن المحيط الفرق بين الكتاب والخطاب ان في الخطاب لو قال قبلت في مجلس آخر لم يجز وفي الكتاب يجوز لان الكلام كما وجد تلاشي فلم يتصل الايجاب بالقبول في مجلس آخر فاما الكتاب فقام في مجلس آخر وقراءته بمنزلة خطاب الحاضر فاتصل الايجاب بالقبول فصح اهـ ومقتضاه ان قراءة الكتاب في مجلس آخر لا بد منها ليحصل الاتصال بين الايجاب والقبول وحينئذ فاتحاد المجلس شرط في الكتاب ايضا وانما الفرق هو قيام الكتاب وامكان قراءته ثانيا فلو حذف قوله حاضرين كالمهر لكان اولى والظاهر انه لو كان مكان الكتاب رسول بالايجاب فلم تقبل المرأة ثم أعاد الرسول الايجاب في مجلس آخر فقبلت لم يصح لان رسالته انتهت اولا بخلاف الكتابة لبقائها افاده الرحمتي **(قوله كقبلت النكاح لا المهر)** تمثيل للمنفى اي اذا قال تزوجتك بألف فقالت قبلت النكاح ولا قبل المهر لا يصح وان كانت التسمية ليست من شروط صحة النكاح لانه انما اوجب النكاح بذلك القدر المسمى فلو صححنا قبولها يلزمه مهر المثل ولم يرض به بل بتاسمي فيلزمه ما لم يلزمه بخلاف ما اذا لم يسم من الاصل لان غرضه النكاح بمهر المثل حيث سكت عنه ولو قالت قبلت ولم تزد على ذلك صح

فيحتاج للفرق (واذا وصل
الايجاب بالتسمية) للمهر
(صكان من تمامه) اي
الايجاب (فلو قبل الآخر
قبله لم يصح) لتوقف اول
الكلام على آخره لوفيه
ما يغير اوله ومن شرائط
الايجاب والقبول اتحاد
المجلس لو حاضرين وان
طال كمخيرة وان لا يخالف
الايجاب والقبول كقبلت
النكاح لا المهر

النكاح بما سمي وتماه في الفتح (قوله نعم يصح الخط الح) اي اذا قال تزوجتك بالالف فقالت قبلت بخمسمائة يصح و يجعل كأنها قبلت الالف وحطت عنه خمسمائة بحر ولا يحتاج الى القبول منه لان هذا اسقاط وبراء بخلاف الزيادة كما لو قالت زوجت نفسي منك بالالف فقال الزوج قبلت بالفين صح النكاح بألف الا ان قبلت الزيادة في المجلس فيصح بالفين على المفتي به كما في البحر فصورة الخط من المرأة والزيادة من الزوج كما علمت وهو كذلك في الذخيرة والخلاصة وقال في النهر بخلاف ما اذا زوجت نفسها منه بالالف فقبله بالفين او بخمسمائة صح وتوقف قبول الزيادة على قبولها في المجلس على ما عليه الفتوى اه وظاهره انها اوجبت بالالف وقبل الزوج بخمسمائة وهو مشكل فان الخط ممن له الحق وهو المرأة لا ممن عليه فالظاهر انه مما خالف فيه القبول الايجاب فلا يصح يحرر افاده الرحمتي (قوله وان لا يكون مضافا) كتزوجتك غدا ولا معلقا اي على غير كائن كتزوجتك ان قدم زيد وقوله كما سيجي اي الكلام على المضاف والمعلق قيل باب الولي (قوله ولا المنكوحة مجهولة) فلو زوج بنته منه وله بنتان لا يصح الا اذا كانت احدها متزوجة فينصرف الى الفارغة كما في البرازية وفي معناه ما اذا كانت احدها محرمة عليه فراجع رحمتي واطلاق قوله لا يصح دال على عدم الصحة ولو جرت مقدمات الخطبة على واحدة منهما بعينها لتمييز المنكوحة عند الشهود فانه لا بد منه رملي قلت وظاهره انها لو جرت المقدمات على معينة وتميزت عند الشهود أيضا يصح العقد وهي واقعة الفتوى لان المقصود نفى الجهالة وذلك بتعينها عند العاقدين والشهود وان لم يصرح بأسمها كما اذا كانت احدها متزوجة ويؤيده ماسياتي من انها لو كانت غائبة وزوجها وكيلها فان عرفها الشهود وعلموا انه أرادها كفي ذكر اسمها والا لا بد من ذكر الاب والجد ايضا ولا يخفى ان قوله زوجت بنتي وله بنتان اقل ابهاما من قول الوكيل زوجت فاطمة ويأتي تمام ذلك عند قوله وحضور شاهدين حرين وعند قوله غلط وكيلها الح (تنبيه) لم يذكر اشتراط تمييز الرجل من المرأة وقت العقد للخلاف لما في النوازل في صغيرين قال ابو احدها زوجت بنتي هذه من ابنك هذا وقبل ثم ظهر الجارية غلاما والغلام جارية جاز ذلك وقال العتابي لا يجوز بحر قال الرملي والاكثر على الاول قلت وبه علم ان زوجت وتزوجت يصلح من الجانبين وبه صرح في الفتح عن النية ومثله في البحر (قوله ولا يشترط الح) اي فيما كان بلفظ تزويج ونكاح بخلاف ما كان كناية لما يأتي من انه لا بد فيه من نية أو قرينة وفهم الشهود لكن قيد في الدرر عدم الاشتراط بما اذا علما ان هذا اللفظ ينعقده النكاح اي وان لم يعلما حقيقة معناه قال في الفتح لو لقنت المرأة زوجت نفسي بالعربية ولا تعلم معناه وقبل والشهود يعلمون ذلك او لا يعلمون صح كالطلاق وقيل لا كاليبيع كذا في الخلاصة ومثل هذا في جانب الرجل اذا لقنه ولا يعلم معناه وهذه من جملة مسائل الطلاق والعتاق والتدبير والنكاح والخلع فالثلاثة الاول واقعة في الحكم ذكره في عتاق الاصل في باب التدبير واذا عرف الجواب قال قاضيخان ينبغي ان يكون النكاح كذلك لان العلم بمضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الجدل والهزل بخلاف البيع ونحوه واما في الخلع اذا لقنت اختلعت نفسي منك بمهرى ونفقة عدتي فقالت ولا تعلم معناه ولا انه لفظ خلع

نعم يصح الخط كزيادة قبلتها في المجلس وان لا يكون مضافا ولا معلقا كما سيجي ولا المنكوحة مجهولة ولا يشترط العلم بمعنى الايجاب والقبول فيما يستوى فيه الجدل والهزل

اختلفوا فيه قيل لا يصح وهو الصحيح قال القاضي وينبغي ان يقع الطلاق ولا يسقط المهر ولا النفقة وكذا لو لقت ان تبرئه وكذا المديون اذا لقت رب الدين لفظ البراء لا يبرأ اه قلت وفي فهم الشهود اختلاف صحيح كسياً بيانه **(قوله)** اذ لم يحتج لنية بسكون ذال اذا جلمة تعليل لما قبلها وضمير محتج لما **(قوله)** به يفتى صرح به في البزازية وفي البحر ان ظاهر كلام التجنيس يفيد ترجيحه قلت وهو مقتضى كلام الفتح المار به جزم في متن الملتقى والدرر والوقاية وذكر الشارح في شرحه على الملتقى انه اختلف التصحيح فيه **(قوله)** وانما يصح (الح) اعلم ان الصريح ينعقد به النكاح بلا خلاف وغيره على اربعة اقسام قسم لا خلاف في الانعقاد به عندنا بل الخلاف في خارج المذهب وقسم فيه خلاف عندنا والصحيح الانعقاد وقسم فيه خلاف والصحيح عدمه وقسم لا خلاف في عدم الانعقاد به فالاول ماسوى لفظي النكاح والتزويج من لفظ الهبة والصدقة والتمايك والجعل نحو جعلت بنتي لك بألف والثاني نحو بعت نفسي منك بكذا أو بنتي أو اشتريت بكذا فقالت نعم ونحو السلم والصرف والقرض والصالح والثالث كالاجارة والوصية والرابع كالأباحة والاحلال والاعارة والرهن والتمتع والاقالة والخلع افاده في الفتح **(قوله)** وما عداها كناية (الح) في هذا التركيب اخراج المتن عن مدلوله من التصريح بجوازه بهذا اللفاظ وأورد عليه كيف صح بالكناية مع اشتراط الشهادة فيه والكناية لا بد فيها من النية ولا اطلاع للشهود عاينها قال الزيلعي قلنا ليست بشرط مع ذكر المهر وذكر السر خسي انها ليست بشرط مطلقا لعدم اللبس ولان كلامنا فيما اذا صرحا به ولم يبق احتمال اه وللمحقق ابن الهمام فيه بحث طويل يأتي بعده قريبا **(قوله)** وهو كل لفظ (الح) اورد عليه في البحر انه ينعقد بالفاظ غير ما ذكر مثل كوني امراً تي وقولها عرستك نفسي وقوله لمبائته راجعتك بكذا وقولها له رددت نفسي عليك وقوله صرت لي او صرت لك وقوله ثبت حق في منافع بضعك وذكر الفاظ اخر وانه ينعقد في الكل مع القبول ثم اجاب بأن العبرة في العقود للمعاني حتى في النكاح كما صرحوا به وهذه الفاظ تؤدي معنى النكاح وحاصله ان هذه الفاظ داخلة في النكاح لان المراد لفظه او ما يؤدي معناه تأمل **(قوله)** وضع لتمليك عين) خرج ما لا يفيد التمليك اصلاً كالرهن والوديعة وما يفيد تمليك المنفعة كالاجارة والاعارة كياتي **(قوله)** كاملة) صرح بمفهومه بقوله فلا يصح بالشركة قال في غاية البيان وكذا اي لا ينعقد بلفظ الشركة لانه يفيد التمليك في البعض دون الكل ولهذا لا يصح النكاح اذا قال زوجتك نصف جاريتي **(قوله)** خرج الوصية غير المقيدة بالحال) بان كانت مطلقة او مضافة الى ما بعد الموت اما المقيدة بالحال نحو اوصيت لك ببضع ابنتي للحال بالف درهم فجاز كما حققه في الفتح وتبعه في النهر قائلان وارتضاه غير واحد وخالفهم في البحر بان المعتمد ما اطلقه الشارحون من عدم الجواز لان الوصية مجاز عن التمليك فلوا انعقد بها لكان مجازاً عن النكاح والمجاز لا مجاز له كافي بيوع العناية اه ونقل الرملي عن المقدسي ان قوله ان المجاز لا مجاز له مردود يعرف ذلك من طالع اساس البلاغة اه اي كما قررناه في رأيت مشفر زيد من انه مجاز بمرتبتين وكذا في فاذا قمها الله لباس الجوع والخوف قلت لكن قول المصنف كغيره وما وضع لتمليك العين في الحال لا يشمل الوصية لانها موضوعة لتمليك العين بعد الموت

اذ لم يحتج لنية به يفتى
(وانما يصح بلفظ تزويج
ونكاح) لانهما صريح
(وما) عداها كناية وهو
كل لفظ (وضع لتمليك عين)
كاملة فلا يصح بالشركة
(في الحال) خرج الوصية
غير المقيدة بالحال

فاذا استعملت في تملك العين في الحال كانت مجازا فلم يصح بها النكاح بناء على أنها لم توضع للتمليك في الحال لانباء على انها مجاز المجاز اللهم الا ان يجاب بأن قولهم وضع بمعنى استعمل فيشمل الحقيقة والمجاز وهو مبنى على ان المجاز موضوع بالوضع النوعي كما اوضحه شارح التحرير في اول الفصل الخامس فتأمل **(قوله كهبة)** اي اذا كانت على وجه النكاح واعلم ان المنكوحة اما أمة او حرة فاذا اضاف الهبة الى الامة بأن قال لرجل وهبت امتي هذه منك فان كان الحال يدل على النكاح من احضار شهود وتسمية المهر معجلا ومؤجلا ونحو ذلك ينصرف الى النكاح وان لم يكن الحال دليلا على النكاح فان نوى النكاح وصدقه الموهوب له فكذلك ينصرف الى النكاح بقريضة النية وان لم ينو ينصرف الى ملك الرقبة وان اضيفت الى الحرة فانه ينعقد من غير هذه القرينة لان عدم قبول المحل للمعنى الحقيقي وهو الملك للحرة يوجب الحمل على المجاز فهو القرينة فان قامت القرينة على عدمه لا ينعقد فلو طالب من امرأة الزنا فقالت وهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا كقول ابي البنت وهبتها لك لتخدمك فقال قبلت الا اذا اراد به النكاح كذا في البحر ط **(قوله وقرض الخ)** قال في النهر وفي الصرف والقرض والصالح والرهن قولان وينبغي ترجيح انعقاده بالصرف عملا بالكلية لما أنه يفيد ملك العين في الجملة وبه يرجح ما في الصيرفية من تصحيح انعقاده بالقرض وان رجح في الكشف وغيره عدمه وجزم السرخسي بانعقاده بالصالح والعطية ولم يحك الاتفاقى غيره اه وسيا تى الكلام على الرهن لكن قوله ولم يحك الاتفاقى غيره سبق قلم فان الذى ذكره الاتفاقى في غاية البيان أنه لا ينعقد بالصالح وهكذا نقله عنه في البحر وعزاه في الفتح الى الاجناس ثم نقل كلام السرخسي قلت وينبغي التفصيل والتوفيق بأن يقال ان جعلت المرأة بدل الصلح يصح مثل ان يقول أبو البنت لدائنه مثلا صالحتك عن الفك التى لك على بنتى هذه وان جعلت مصالحا عنها بأن قال صالحتك عن بنتى بالف لا يصح وعليه يحمل كلام غاية البيان بدليل انه علله بقوله لان الصلح حطيطة واسقاط للحق اه ولا يخفى ان الاسقاط انما هو بالنسبة للمصالح عنه والمقصود ملك المتعة من المرأة لاسقاطه فلذا لم يصح أما بدل الصلح فالمقصود ملكه أيضا فيصح به ملك المتعة هذا ولم أر من تعرض للخلاف في العطية مثل قوله هى لك عطية بكذا لانه بمنزلة الهبة وقد أفتى به في الخيرية واما لفظ اعطيتك بنتى بكذا كما هو الشائع عند الاعراب والفلاحين فيصح به العقد كما قدمناه عن الفتح عن شرح الطحاوى ويقع كثيرا أنه يقول جئت خاطبا ابنتك لنفسى فيقول ابوها هى جارية فى مطبخك فينبغى ان يصح اذا قصد العقد دون الوعد أخذا مما قدمناه آنفا عن البحر فى وهبتها لك لتخدمك ويؤيده ما فى الذخيرة اذا قال جعلت ابنتى هذه لك بالف صح لانه أتى بمعنى النكاح والعبرة فى العقود للمعانى دون الالفاظ اه **(قوله وسلم واستجار)** هذا اذا جعلت المرأة رأس مال السلم او جعلت اجرة فينعقد اجماعا اما ان جعلت مسلما فيها فقل لا ينعقد لان السلم فى الحيوان لا يصح وقيل ينعقد لانه لو اتصل به القبض يفيد ملك الرقبة ملكا فاسدا وليس كل ما يفسد الحقيقى يفسد مجازيه ورجحه فى الفتح وهو مقتضى ما فى المتون وان لم تجعل اجرة كقوله اجرتك ابنتى بكذا فالصحيح أنه

(كهبة وتمليك وصدقة)
وعطية وقرض وسلم
واستجار وصلح وصرف

لا ينعقد لانها لا تفيد ملك العين أفاده في البحر (قوله وكل ما تملك به الرقاب) كالجعل
والبيع والشراء فانه ينعقد بها كامر (قوله بشرط نية أو قرينة الخ) هذا ما حققه في الفتح
ردا على ما قدمناه عن الزيالي حيث لم يجعل النية شرطا عند ذكر المهر وعلى السرخسي
حيث لم يجعلها شرطا مطلقا وحاصل الرد أن المختار انه لا بد من فهم الشهود المراد فان حكم
السامع بأن المتكلم اراد من اللفظ ما لم يوضع له لا بدله من قرينة على ارادته ذلك فان لم تكن
فلا بد من اعلام الشهود بمراده ولذا قال في الدراية في تصوير الانعقاد بلفظ الاجارة عند
من يحيزه ان يقول أجرت بنتي ونوى به النكاح واعلم الشهود اه بخلاف قوله بعثك بنتي
فان عدم قبول المحل للبيع يوجب الحمل على المجازي فهو قرينة يكتفى بها الشهود حتى
لو كانت المعقود عليها أمة لا بد من قرينة زائدة تدل على النكاح من احضار الشهود وذكر
المهر مؤجلا او معجلا والا فان نوى وصدقه الموهوب له صح وان لم ينو انصرف الى ملك
الرقبة كافي البدائع والظاهر انه لا بد مع النية من اعلام الشهود وقد رجع شمس الأئمة الى
التحقيق حيث قال ولان كلامنا فيما اذا صرحا به وان لم يبق احتمال اه هذا حاصل ما في
الفتح وملخصه انه لا بد في كنايات النكاح مع النية مع قرينة او تصديق القابل للموجب
وفهم الشهود المراد واعلامهم به (قوله بلفظ اجارة) أي في الاصح كآجرتك نفسي بكذا
بخلاف لفظ الاستئجار بأن جعلت المرأة بدلا مثل استأجرت دارك بنفسي او بنتي عند
قصد النكاح كما مر بيانه وعبر هناك بالاستئجار وهنا بالاجارة اشارة للفرق المذكور فلا تكرر
فافهم (قوله ووصية) أي غير مقيدة بالحال كامر (قوله ورهن) فيه اختلاف المشايخ كما
في البناية ورجح في الوالوجية ما هنا من عدم الصحة ولعل ابن الهمام لم يعتبر القول الآخر
لعدم ظهور وجه فعد الرهن من قسم ما لا خلاف في عدم الصحة به لانه لا يفيد الملك اصلا
(قوله ونحوها) كإباحة واحلال وتمتع وإقالة وخاع كما قدمناه عن الفتح لكن ذكر في النهر أنه
ينبغي ان يقيد الاخير بما اذا لم يجعل بدل الخلع فان جعلت كما اذا قال اجني اخلع زوجتك
بنتي هذه فقبل صح اخذا من مسألة الاجارة (قوله لكن ثبت به) أي بنحو المذكورات
(قوله وكذا ثبت بكل لفظ لا ينعقد به النكاح) هذا ساقط من بعض النسخ وهو الاحسن
ولذا قال ح انه مكرر مع قوله لكن ثبت به الشبهة مع ان قوله بكل لفظ لا ينعقد به النكاح
شامل للفظ لا دخل له اصلا كقوله لها أنت صديقتي فقالت نعم فانه يصدق عليه أنه لفظ
لا ينعقد به النكاح ومع ذلك لا ثبت به الشبهة بخلاف العبارة الاولى فانها وقعت بيانا لنحو
المذكورات في المتن فتختص بكل لفظ يفيد الملك ولا ينعقد به النكاح اه (قوله والفاظ
مصحفة) من التصحيف وهو تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المقصود من الوضع كافي المصباح
وفي المغرب التصحيف ان يقرأ الشئ على خلاف ما أراده كاتبه او على غير ما اصطلاحوا عليه
(قوله كتجوزت) أي بتقديم الجيم على الزاي قال في المغرب جازا المكان وأجازه وجاوزه
وتجاوزه اذا سار فيه وخلفه وحقيقته قطع جوزه أي وسطه ومنه جازا البيع او النكاح اذا نفذ
واجازه القاضي اذا نفذ وحكم به ومنه الحيز الوكيل والوصى لتنفيذه ما امر به وجوز الحكم
رآه جائزا وتجاوزا لضرب الدراهم ان يجعلها رائجة جائزة واجازه بجائزة سنية اذا أعطاه

وكل ما تملك به الرقاب
بشرط نية أو قرينة وفهم
الشهود المقصود (لا)
يصح (بلفظ اجارة) براء
أو زاي (واعادة ووصية)
ورهن ووديعة ونحوها
مما لا يفيد الملك لكن
ثبت به الشبهة فلا
يحدولها الاقل من المسمى
ومهر المثل وكذا ثبت
بكل لفظ لا ينعقد به النكاح
فليحفظ (والفاظ مصحفة
كتجوزت)

٣ مطلب

هل ينعقد النكاح بالالفاظ
المصحفة نحو تجوزت

عطية ومنها جوائز الوفود للتحف واللفظ وتجاوز عن المسمى وتجاوز عنه اغضى عنه وعفا وتجاوز في الصلاة ترخص فيها وتساهل ومنه تجاوز في أخذ الدراهم اه ملخصا **(قوله لصدوره لاعتن قصد صحيح)** اشار به الى الفرق بينه وبين انعقاده بلفظ اعجمي بان اللغة الاعجمية تصدر عن تكلم بها عن قصد صحيح بخلاف لفظ التجويز فانه يصدر لاعتن قصد صحيح بل عن تحريف وتصحيف فلا يكون حقيقة ولا مجازا منح ملخصا والتحريف التغير وهو المراد بالتصحيف كما مر **(قوله تلويح)** ليس مراده عزو المسئلة الى التلويح بل عزو مضمون التعليل لانها غير مذكورة فيه ولا في غيره من الكتب المتقدمة وانما ذكرها المصنف في مته وذكر في شرحه المنح أنه كثر الاستفتاء عنها في عامة الامصار وانه كتب فيها رسالة حاصها اعتماد عدم الانعقاد بهذا اللفظ لانه لم يوضع لتمليك العين للحال وليس لفظ نكاح ولا تزويج وليس بينه وبين الفاظ النكاح علاقة مصصحة للمجازية عنها كما استعير لفظ الهبة والبيع للنكاح ومن ثم صرحوا بانه لا ينعقد بلفظ الاحلال والاجارة والوصية لعدم صحة الاستعارة ولا يصح قياس ذلك على اللغة الاعجمية لعدم القصد الصحيح كما مر ثم استشهد لذلك بما ذكره المحقق السعد التفتازاني في بحث الحقيقة والمجاز من التلويح وهو أن اللفظ المستعمل استعمالا صحيحا جاريا على القانون اما حقيقة او مجاز لانه أن استعمل فيما وضع له فحقيقة وأن استعمل فان كان لعلاقة بينه وبين الموضوع له فمجاز والا فمرتجل وهو أيضا من قسم الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة وقيدنا الاستعمال بالصحيح احرارا عن الغلط مثل استعمال لفظ الارض في السماء من غير قصد الى وضع جديد اه **(قوله نعم الخ)** هذا ذكره المصنف ايضا حيث قال عقب عبارة التلويح المذكورة نعم لو اتفق قوم على النطق بهذه الغلطة بحيث أنهم يطلبون بها الدلالة على حل الاستمتاع وتصدر عن قصد واختيار منهم فللقول بانعقاد النكاح بها وجه ظاهر لانه والحالة هذه يكون وضع جديد منهم وبانعقاده بين قوم اتفقت كلمتهم على هذه الغلطة أفقئ شيخ الاسلام ابو السعود مفتي الديار الرومية واما صدورها لاعتن قصد الى وضع جديد كما يقع من بعض الجهالة الانعام فلا اعتبار به فقد قال في التلويح أن استعمال اللفظ في الموضوع له او غيره طلب دلالة عليه وأرادته منه فمجرد الذكر لا يكون استعمالا صحيحا فلا يكون وضع جديد اه وحاصل كلام المصنف أنه أن اتفقوا على استعمال التجويز في النكاح بوضع جديد قصدا يكون حقيقة عرفية مثل الحقائق المرتجلة ومثل الالفاظ الاعجمية الموضوعات للنكاح فيصح به العقد لوجود طلب الدلالة على المعنى المراد وأرادته من اللفظ قصدا وألفذكر هذا اللفظ بدون ما ذكر لا يكون حقيقة لعدم الوضع ولا مجازا لعدم العلاقة فلا يصح به العقد لكونه غلطاً كما أفقئ به المصنف تبعا لشيخه العلامة ابن نجيم ومعاصريه لكن أفقئ بخلافه العلامة الخیر الرملي في الفتاوى الخيرية ونازع المصنف فيما استشهد به وكذا نازعه في حاشيته على المنح بانه لا دخل لبحث الحقيقة والمجاز المرتب على عدم العلاقة وقد أقر المصنف بانه تصحيف فكيف يتجه ذكر نفي العلاقة بل نسلم كونه تصحيفا ببدال حرف

لصدوره لاعتن قصد صحيح
بل عن تحريف وتصحيف
فلم تكن حقيقة ولا مجازا
لعدم العلاقة بل غلطاً فلا
اعتبار به اصلاً تلويح
نعم لو اتفق قوم على النطق
بهذه الغلطة وصدرت عن
قصد كان ذلك وضعاً جديداً
فيصح به أفقئ ابو السعود

مكان حرف فلو صدر من عارف لا ينعقد به وهو محل فتوى الشيخ زين بن نجيم ومعاصريه فيقع الدليل في محله ح والمسئلة لم يوجد فيها نقل بخصوصها عن المشايخ فصارت حادثة الفتوى وقد صرح الشافعية بانه لا يضر من عامى ابدال الزاى جيا وعكسه مع تشديدهم في النكاح بحيث لم يجوزوه الا بلفظ الا نكاح والتزويج والافتاء بحسب الانتهاء فاذا سئل المفتى هل ينعقد بلفظ التجويز يجب بل لعدم التعرض لذكر التصحيف والاصل عدمه واذا سئل في عامى قدم الجيم على الزاى بلا قصد استعارة لعدم علمه بهابل قصد حل الاستمتاع باللفظ الوارد شرعا فوقع له ما ذكر ينبغي فيه موافقة الشافعية وبالاولى فيما اذا اتفقت كلمتهم على هذه الغلطة كما قطع به ابو السعود وقد صرحوا بعدم اعتبار الغلط والتصحيف في مواضع فاقعوا الطلاق بالالفاظ المصحفة مع اشتراك الطلاق والنكاح في ان جدهما جد وهزلهما جد وخطر الفروج وافقوا بالوقوع على الطلاق وانه تعليق يقع به الطلاق عند وقوع الشرط لانه صار بمنزلة ان فعلت فانت كذا ومثله الطلاق يلزمى لا افعل كذا مع كونه غلطا ظاهرا اغة وشرعا لعدم وجود ركنه وعدم محلية الرجل للطلاق وقول ابى السعود انه اى هذا الطلاق ليس بصريح ولا كناية نظرا لمجرد اللفظ لا الى الاستعمال الفاشى لعدم وجوده في بلاده فاذا لم تعتبر هذا الغلط الفاحش لزمنا ان لانعتبره فيما نحن فيه مع فشو استعماله وكثرة دورانه في السنة اهل القرى والامصار بحيث لو لقن احدهم التزويج اعسر عليه النطق به فلا شك انهم لا يلمحون استعارة لئلا يلمحهم بعدم العلاقة بل هو تصحيف عليهم فشا في لسانهم وقد استحسنت بعض المشايخ عدم فساد الصلاة بابدال بعض الحروف وان لم يتقارب المخرج لان فيه بلوى العامة فكيف فيما نحن فيه اه ملخصا (قوله) واما الطلاق فيقع بها (ح) اى بالالفاظ المصحفة كتلاق وتلاك وطلاك وطلاغ وتلاغ قال في البحر فيقع قضاء ولا يصدق الا اذا شهد على ذلك قبل التكلم بان قال امرأتى تطلب منى الطلاق وانا لا اطلق فاقول هذا ولا فرق بين العالم والجاهل وعليه الفتوى اه ثم انه لا فرق يظهر بين النكاح والطلاق وقد استدلل الخير الرملى على ذلك بما قدمناه من قول قاضيخان انه ينبغي ان يكون النكاح كالطلاق والعناق في انه لا يشترط العلم بمعناه لان العلم بتضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الجد والهزل اه قال فاذا علمنا ان الطلاق واقع مع التصحيف فينبغى ان يكون النكاح نافذا معه ايضا اه قلت واما الجواب بان وقوع الطلاق للاحتياط في الفروج فهو مشترك الالتزام على انه لا احتياط في التفريق بعد تحقق الزوجية بمجرد التلفظ بلفظ مصحف او مهمل لامعنى له بل الاحتياط في بقاء الزوجية حتى يتحقق المزيل فلولا انهم اعتبروا القصد بهذا اللفظ المصحف بدون وضع جديد ولا علاقة لم يوقعوا به الطلاق لان الغلط الخارج عن الحقيقة والمجاز لامعنى له فلم انهم اعتبروا المعنى الحقيقي المراد ولم يعتبروا تحريف اللفظ بل قولهم يقع بها قضاء يفيد انه يقضى عليه بالوقوع وأن قال لم ارد بها الطلاق حملا على انها من اقسام الصريح ولذا قيد تصديقه بالاشهاد فبالاولى اذا قال العامى جوزت بتقديم الجيم او زوزت بالزاى بدل الجيم قاصدا به معنى النكاح يصح ويدل عليه ايضا ما قدمناه عن الذخيرة من انه

واما الطلاق فيقع بها قضاء
كفاى اوائل الاشياء (ولا
بتعاط)

اذا قال جعلت بنتي هذه لك بألف صح لانه أتى بمعنى النكاح والعبرة في العقود للمعاني دون
الالفاظ فهذا التعليل يدل على ان كل ما افاده معنى النكاح يعطى حكمه لكن اذا كان بلفظ
نكاح او تزويج أو ما وضع لتمليك العين للحال ولا شك ان لفظ جوزت أو وزوت لا يفهم منه
العاقدان والشهود الا انه عبارة عن التزويج ولا يقصد منه الا ذلك المعنى بحسب العرف وقد
صرحوا بأنه يحمل كلام كل عاقد وحالف وواقف على عرفه واذا وقع الطلاق بالالفاظ
المصحفة ولو من عالم كامر وان لم تكن متعارفة كما هو ظاهر اطلاقهم فيها يصح النكاح من
العوام بالمصحفة المتعارفة بالاولى والله تعالى اعلم * (تنبيه) * علم مما قررناه جواز العقد بلفظ
ازوجت بالهمزة في اوله خلافا لما ذكره السيد محمد ابوالسعود في حاشية مسكين عن شيخه
من عدم الجواز معللا بأنه لم يجده في كتب اللغة فكان تحريفاً وغلطاً (قوله احتراماً
للفروج) اى لخطر امرها وشدة حرمتها فلا يصح العقد عليها الا بلفظ صريح أو كناية (قوله
سماع كل) اى ولو حكما كالكتاب الى غائبة لان قراءته قائمة مقام الخطاب كما مر وفي الفتح
ينعقد النكاح من الاخرس اذا كانت له اشارة معلومة (قوله ليتحقق رضاها) اى ليصدر
منهما ما من شأنه ان يدل على الرضا اذ حقيقة الرضا غير مشروطة في النكاح لصحته مع الاكراه
والهزل رحمتي وذكر السيد ابوالسعود ان الرضا شرط من جانبها لا من جانب الرجل واستدل
لذلك بما صرح به القهستاني في المهر من فساد العقد اذا كان الاكراه من جهتها واقول فيه نظر
فانه ذكر في النقاية ان في النكاح الفاسد لا يجب شئ ان لم يطأها وان وطئها وجب مهر المثل
فقال القهستاني عند قوله في النكاح الفاسد اى الباطل كالنكاح للمحارم المؤبدة او المؤقتة
أو باكراه من جهتها الخ فقوله من جهتها معناه انها اذا اكرهت الزوج على الزواج بها لا
يجب عليه شئ لان الاكراه جاء من جهتها فكان في حكم الباطل لا باطلا حقيقة وليس معناه
ان احدا اكرهها على الزواج ونظير هذه المسئلة ما قالوه في كتاب الاكراه من انه لو اكره
على طلاق زوجته قبل الدخول بها لزمه نصف المهر ويرجع به على المكره ان كان المكره له
اجنبيا فلو كانت الزوجة هي التي اكرهته على الطلاق لم يجب لها شئ نص عليه القهستاني هناك
ايضا وامامنا ذكر من ان نكاح المكره صحيح ان كان هو الرجل وان كان هو المرأة فهو فاسد
فلم أر من ذكره وان أوهم كلام القهستاني السابق ذلك بل عباراتهم مطلقة في ان نكاح
المكره صحيح كطلاقه وعنفه مما يصح مع الهزل ولفظ المكره شامل للرجل والمرأة فمن ادعى
التخصيص فعليه اثباته بالنقل الصريح نعم فرقوا بين الرجل والمرأة في الاكراه على الزنا في
احدى الروايتين ثم رأيت في اكرام الكافي للحاكم الشهيد ما هو صريح في الجواز فانه قال ولو
اكرهت على ان تزوجه بألف ومهر مثلها عشرة آلاف زوجها اولياؤها مكرهين فالنكاح
جائز ويقول القاضي للزوج ان شئت أتم لها مهر مثلها وهي امرأتك ان كان كفؤا لها والا
فرق بينهما ولا شئ لها الخ فافهم (قوله وشرط حضور شاهدين) اى يشهد ان على
العقد اما الشهادة على التوكيل بالنكاح فليست بشرط لصحته كما قدمناه عن البحر وانما
فانذتها الاثبات عند جحود التوكيل وفي البحر قيدنا الاشهاد بأنه خاص بالنكاح لقول
الاسييجاني واما سائر العقود فتتخذ بغير شهود ولكن الاشهاد عليه مستحب للآية اه وفي

احتراما للفروج (وشرط
سماع كل من العاقدین
لفظ الآخر) ليتحقق
رضاها (و) شرط
(حضور) شاهدين

الواقعات انه واجب في المداينات واما الكتابة ففي عتق المحيط يستحب ان يكتب للعق كتابا ويشهد عليه صيانة عن التجاحد كما في المداينة بخلاف سائر التجارات للخرج لانها مما يكثر وقوعها اه وينبغي ان يكون النكاح كالعتق لانه لا خرج فيه اه * (تنبيه) * اشار بقوله فيما مر ولا المنكوحه مجهولة الى ما ذكره في البحر هنا بقوله ولا بد من تمييز المنكوحه عند الشاهدين لتنتفي الجهالة فان كانت حاضرة منتقبة كفي الاشارة اليها والاحتياط كشف وجهها فان لم يروا شخصها وسمعوا كلامها من البيت ان كانت وحدها فيه جاز ولو معها أخرى فلا لعدم زوال الجهالة وكذا اذا وكلت بالتزويج فهو على هذا اه اي ان رأوها او كانت وحدها في البيت يجوز ان يشهدوا عليها بالتوكيل اذا جحدته والا فلا لاحتمال ان الموكل المرأة الأخرى وليس معناه انه لا يصح التوكيل بدون ذلك وانه يصير عقد فضولي فيصح بالاجازة بعده قولاً او فعلاً لما علمته آنفا فافهم ثم قال في البحر وان كانت غائبة ولم يسمعوا كلامها بأن عقد لها وكيلها فان كان الشهود يعرفونها كفي ذكر اسمها اذا علموا أنه أرادها وان لم يعرفوها لا بد من ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وجوز الحذف النكاح مطلقاً حتى لو وكلته فقال بحضرتهم ما زوجت نفسي من موكلتي او من امرأة جعلت امرها بيدي فانه يصح عنده قال قاضيخان والحذف كان كثيراً في العلم يجوز الاقتداء به وذكر الحاكم الشهيد في المنتقى كما قال الحذف اه قلت وفي التارخانية عن المضممرات ان الاول هو الصحيح وعليه الفتوى وكذا قال في البحر في فصل الوكيل والفضولي ان المختار في المذهب خلاف ما قاله الحذف وان كان الحذف كثيراً اه وما ذكره في المرأة ينجرى مثله في الرجل ففي الخاتمة قال الامام ابن الفضل ان كان الزوج حاضراً مشاراً اليه جاز ولو غائباً فلا مالم يذكر اسمه واسم أبيه وجده قال والاحتياط ان ينسب الى المحلة ايضاً قيل له فان كان الغائب معروفاً عند الشهود قال وان كان معروفاً لا بد من اضافة العقد اليه وقد ذكرنا عن غيره في الغائبة اذا ذكر اسمها لا غير وهي معروفة عند الشهود وعلم الشهود انه أراد تلك المرأة يجوز النكاح اه والحاصل ان الغائبة لا بد من ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وان كانت معروفة عند الشهود على قول ابن الفضل وعلى قول غيره يكفي ذكر اسمها ان كانت معروفة عندهم والا فلا وبه جزم صاحب الهداية في التجنيس وقال لان المقصود من التسمية التعريف وقد حصل واقره في الفتح والبحر وعلى قول الحذف يكفي مطلقاً ولا يخفى انه اذا كان الشهود كثيرين لا يلزم معرفة الكل بل اذا ذكر اسمها وعرفها اثنان منهم كفي والظاهر ان المراد بالمعرفة ان يعرفوا ان المعقود عليها هي فلانة بنت فلان الفلاني لا معرفة شخصها وان ذكر الاسم غير شرط بل المراد الاسم او ما يعينها مما يقوم مقامه لما في البحر لو زوجه بنته ولم يسمها وله بنتان لم يصح للجهالة بخلاف ما اذا كانت له بنت واحدة الا اذا سماها بغير اسمها ولم يشر اليها فانه لا يصح كما في التجنيس اه وفيه عن الذخيرة اذا كان للمزوج ابنة واحدة وللقابل ابن واحد فقال زوجت ابنتي من ابنك يجوز النكاح وان كان للقابل ابنان فان سمي احدها باسمه صح الخ وفيه عن الخلاصة اذا زوجها فقال زوجت ابنتي ولم يسمها جاز ان كانت له اخت واحدة وانظر ما قدمناه عند قوله والمنكوحه مجهولة (قوله حرين الخ) قال في البحر وشرط في

مطلب

الحذف كبير في العلم يجوز
الاقتداء به

(حرين)

الشهود الحرية والعقل والبلوغ والاسلام فلا ينقذ بحضرة العبد والمجانين والصبيان والكفار في نكاح المسلمين لانه لا ولاية لهؤلاء ولا فرق في العبد بين القن والمدبر والمكاتب فلو عتق العبد او بلغ الصبيان بعد التحمل ثم شهدوا ان كان معهم غيرهم وقت العقد ممن ينقذ بحضورهم جازت شهادتهم لانهم اهل للتحمل وقد انعقد العقد بغيرهم والا فلا كما في الخلاصة وغيرها (قوله او حر وحرتين) كذا في الكنز وقد نسب المصنف فذكره الشارح لدفع ايهام اختصاص الذكور في شهادة النكاح كانه عليه الخير الرملي (قوله سامعين قولهما معا) فلا ينقذ بحضرة النائمين والاصمين وهو قول العامة وتصحيح الزيلعي الانعقاد بحضرة النائمين دون الاصمين ضعيف رده في الفتح والبحر وأجاب في النهر بحمل النائمين على الوسنانين السامعين واعترض بانه حينئذ يكون محل وفاق لا خلاف ثم قال في النهر وينبغي ان لا يختلف في انعقاده بالاصمين اذا كان كل من الزوج والزوجة آخرس لان نكاحه كما قالوا ينقذ بالاشارة حيث كانت معلومة اه قال في الفتح ومن اشترط السماع ما قدمناه في التزوج بالكتاب من انه لا بد من سماع الشهود ما في الكتاب المشتمل على الخطبة بان تقرأ المرأة عليهم او سماعهم العبارة عنه بان تقول ان فلانا كتب الى يخطبني ثم تشهدهم انها زوجته نفسها اه لكن اذا كان الكتاب بلفظ الامر بان كتب زوجي نفسك مني لا يشترط سماع الشاهدين لما فيه بناء على ان صيغة الامر توكل لانه لا يشترط الاشهاد على التوكيل اما على القول بانه ايجاب فيشترط كافي البحر وقدما بيانه فيما مر وخرج بقوله معامالو سمعا متفرقين بان حضر احدهما العقد ثم غاب واعيد بحضرة الآخر أو سمع احدهما فقط العقد فاعيد فسمعه الآخر دون الاول أو سمع احدهما الايجاب والآخر القبول ثم أعيد فسمع كل وحده مالم يسمعه أو لا لان في هذه الصور وجد عقدان لم يحضر كل واحد منهما شاهدان كما في شرح النقاية (قوله على الاصح) راجع لقوله سامعين وقوله معا ومقابل الاول القول بالاكتفاء بمجرد حضورها ومقابل الثاني ما عن ابي يوسف من انه ان اتحد المجاس جاز استحسانا كما في الفتح (قوله فاهمين الخ) قال في البحر جزم في التبيين بانه لو عقدا بحضرة هنديين لم يفهما كلامهما لم يجز وصححه في الجوهرة وقال في الظهيرية والظاهر انه يشترط فهم انه نكاح واختاره في الحانية فكان هو المذهب لكن في الخلاصة لو يحسنان العربية فعقدا بها والشهود لا يعرفونها اختلف المشايخ فيه والاصح انه ينقذ اه فقد اختلف التصحيح في اشتراط الفهم اه وحمل في النهر ما في الخلاصة على القول باشتراط الحضور بلا سماع ولا فهم اى وهو خلاف الاصح كما مر ووفق الرحمي بحمل القول بالاشتراط على اشتراط فهم انه عقد نكاح والقول بعدمه على عدم اشتراط فهم معاني الالفاظ بعد فهم ان المراد عقد النكاح (قوله لنكاح مسلمة) قيد لقوله مسلمين احترازا عن نكاح الذمية فانه لو تزوجها مسلم عند ذميين صح كما يأتي لكنه يوهم ان ما قبله من الشروط يشترط في انكحة الكفار ايضا مع انها تصح بغير شهود اذا كانوا يدينون ذلك كما سيأتي في بابه ولدفع ذلك قال في الهداية ولا ينقذ نكاح المسلمين الا بحضور شاهدين حرين الخ وقد يجاب بان الكلام في نكاح المسلمين بدليل انه سيعقد لنكاح الكافر بابا على حدة

او حر وحرتين (مكلفين)
سامعين قولهما معا) على
الاصح (فاهمين) انه نكاح
على المذهب بحر (مسلمين)
لنكاح مسلمة

ولما كان تزوج المسلم ذمية لا يشترط فيه اسلام الشاهدين احتراز عنه بقوله لنكاح مسلمة
(قوله ولو فاسقين الخ) اعلم ان النكاح له حكمان حكم الانعقاد وحكم الاظهار فالاول ما
ذكره والثاني انما يكون عند التجاحد فلا يقبل في الاظهار الا شهادة من تقبل شهادته في سائر
الاحكام كما في شرح الطحاوي فلذا انعقد بحضور الفاسقين والاعميين والمحدودين في قذف
وان لم يتوبا وابني العاقدين وان لم يقبل ادأؤهم عند القاضي كانعقاده بخضرة العدوين بحر
(قوله او محدودين في قذف) اي وقد تابا قال في النهر وهذا القيد لا بد منه والالزام التكرار
اه واعترض بان المقصود من اطلاق المصنف الاشارة الى خلاف الشافعي في الفاسق المعلن
والمحدود قبل التوبة اما المستور والمحدود التائب فلا خلاف له فيهما كما في شرح المجمع
والحقائق وايضا فالمحدود اخص مطلقا من الفاسق وذكر الاخص بعد الاعم واقع في افصح
الكلام على انهم صرحوا بانه اذا قوبل الخاص بالعام يراد به ما عدا الخاص لكن في المغنى
ان عطف الخاص على العام مما تفردت به الواو وحتى لكن الفقهاء يتسامحون في عطفه باو قلت
وصرح بعضهم بجوازه ثم وباو كما في حديث ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امرأة
ينكحها **(قوله او اعميين)** كذا في الهداية والكنز والوقاية والمختار والاصلاح والجوهرية
وشرح النقاية والفتح والخلاصة وهو مخالف لقوله في الحانية ولا تقبل شهادة الاعمى عندنا
لانه لا يقدر على التمييز بين المدعى والمدعى عليه والاشارة اليهما فلا يكون كلامه شهادة ولا
ينعقد النكاح بمحضرة اه والمختار ما عليه الا كثرون نوح **(قوله وان لم يثبت النكاح بهما)** اي
بالابنين اي بشهادتهما فقوله بالابنين بدل من الضمير المجرور وفي نسخة لهما اي للزوجين
وقد اشار الى ما قدمناه من الفرق بين حكم الانعقاد وحكم الاظهار اي ينعقد النكاح بشهادتهما
وان لم يثبت بهما عند التجاحد وليس هذا خاصا بالابنين كما قدمناه **(قوله ان ادعى القريب)** اي
لو كانا ابنيه وحده او ابنيها وحدها فادعى احدهما النكاح وجحدته الآخر لا تقبل شهادة ابني
المدعى له بل تقبل عليه ولو كانا ابنيهما لا تقبل شهادتهما للمدعى ولا عليه لانها لا تخلو عن
شهادتهما لاصلهما وكذا لو كان احدهما ابنيها والآخر ابنه لا تقبل اصلا كما في البحر **(قوله**
كما صح الخ) لان الشهادة انما شرطت في النكاح لما فيه من اثبات ملك المتعة له عليه تعظيما
لجزء الآدمي لا لثبوت ملك المهر لها عليه لان وجوب المال لا يشترط فيه الشهادة كاليق
وغيره وللذمي شهادة على مثله لولايته عليه وهذا عندهما وقال محمود زفر لا تصح وتماه في
الفتح وغيره واراد بالذمية الكتابية كما في القهستاني قال ح فخرج غير الكتابية كما سيأتي
في فصل المحرمات ودخل الحرية الكتابية وان كره نكاحها في دار الحرب كما ذكره
الشارح في محرمات شرح الملتقى اه **(قوله ولو مخالفين لدينها)** كما لو كانا نصرانيين وهي
يهودية وشمل اطلاقه الذميين غير الكتابيين كمجوسيين والظاهر انه احتراز بهما عن
الحريين لقول الزيلعي وللذمي شهادة على مثله ففاد ان شهادة الحربي على الذمي لا تقبل
والمستأن حربي افاده السيد ابو السعود **(قوله مع انكاره)** اي انكار المسلم العقد على
الذمية اما عند انكارها فقبول عندها مطلقا وقال محمد ان قولا كان معنا مسلمان
وقت العقد قبل والا لا وعلى هذا الخلاف لو اسلما واديانهر **(قوله والاصل عندنا الخ)**

مطلب

في عطف الخاص على العام

ولو فاسقين او محدودين
في قذف او اعميين او ابني
الزوجين او ابني احدهما
وان لم يثبت النكاح بهما
بالابنين (ان ادعى القريب
كما صح نكاح مسلم ذمية عند
ذمين) ولو مخالفين لدينها
(وان لم يثبت) النكاح
(بهما مع انكاره) والاصل
عندنا ان كل من ملك قبول
النكاح بولاية نفسه انعقد
بمحضرته

عبارة النهر قال الاسبيجاني والاصل ان كل من صاح ان يكون وليا فيه بولاية نفسه صالح ان يكون شاهدا فيه وقولنا بولاية نفسه لاجراج المكاتب فانه وان ملك تزويج امته لكن لا بولاية نفسه بل بما استفاده من المولى اه وهذا يقتضى عدم انعقاده بالمحجور عليه و لم أره اه (قوله امر الاب رجلا) اى وكله والضمير البارز فى صغيرته للاب والمستتر فى زوجها للرجل المأمور وكونه رجلا مثال فلو كان امرأة صح لكن اشترط ان يكون معها رجلان اورجل وامرأة كما افاده فى البحر (قوله) لانه يجعل عاقدا حكما) لان الوكيل فى النكاح سفير ومعبّر ينقل عبارة الموكل فاذا كان الموكل حاضرا كان مباشرا لان العبارة تنتقل اليه وهو فى المجلس وليس المباشر سوى هذا بخلاف ما اذا كان غائبا لان المباشر مأخوذ فى مفهوم الحضور فظهر ان انزال الحاضر مباشرا جبرى فاندفع ما اورده فى النهاية من انه تكلف غير محتاج اليه فان الاب يصلح شاهدا فلا حاجة الى اعتباره مباشرا الا فى مسألة البنت البالغة فتح ملخصا وتامه فى البحر (قوله والا) اى وان لم يكن حاضرا لا يصح لان انتقال العبارة اليه حال عدم الحضور لا يصير به مباشرا (قوله) ولو زوج بنته البالغة العاقلة) كونها بنته غير قيد فانها لو وكلت رجلا غيره فكذلك كفى الهندية وقيد بالبالغة لانها لو كانت صغيرة لا يكون الولي شاهدا لان العقد لا يمكن نقله اليها بحر و بالعاقلة لان المجنونة كالصغيرة افاده ط (قوله) لانها تجعل عاقدة) لان انتقال عبارة الوكيل اليها وهى فى المجلس فكانت مباشرة ضرورة ولانه لا يمكن جعلها شاهدة على نفسها (قوله والا) اى وان لم تكن حاضرة لا يكون العقد نافذا بل موقوفا على اجازتها كفى الحموى لانه لا يكون ادنى حالا من الفضولى وعقد الفضولى ليس بباطل ط عن ابى السعود (قوله جعل مباشرا) لانه اذا كان فى المجلس تنتقل العبارة اليه كما قدمناه (قوله) ثم انما تقبل شهادة المأمور) يعنى عند التجاحد واردة الاظهار اما من حيث الاعتقاد الذى الكلام فيه فهى مقبولة مطلقا كما لا يخفى و اشار الى انه يجوز له ان يشهد اذا تولى العقد ومات الزوج وانكرت ورثته كما حكى عن الصفار قال و ينبغي ان يذكر العقد لا غير فيقول هذه منكوحته وكذلك قالوا فى الاخوين اذا زوجا اختهما ثم ارادا ان يشهدا على النكاح ينبغي ان يقولوا هذه منكوحته بحر عن الذخيرة (قوله) انما يشهد على فعل نفسه) يرد عليه شهادة نحو القباني والقاسم لانه يقبل مع بيانه انه فعله شر بولاية اقول لا يخفى ان العقد انما لزم بفعل العاقد فشهادته على فعل نفسه شهادته على انه هو الذى الزم موجبات العقد فتلغو بخلاف القباني والقاسم فان فعلهما غير ملزم اما القباني فظاهر واما القاسم فلما فى شهادات البرازية من ان وجه القبول ان الملك لا يثبت بالقسمة بل بالتراضى او باستعمال القرعة ثم التراضى عليه اه فافهم (قوله) ولو زوج المولى عبده) اى او امته كفى الفتح وقوله بحضرته اى العبد وقوله وواحد بالجر عطفا على هذا الضمير وقوله لم يحجز على الظاهر ذكره فى النهر ونقله السيد ابو السعود عن الدراية فيما لو زوج امته ولا فرق بينها وبين العبد وذكر فى البحر انه رجحه فى الفتح بان مباشرة السيد ليس فكلا حجر عنهما فى التزوج مطلقا والاصح فى مسألة وكيله فيما لو زوج وكيل السيد العبد بحضوره مع آخر فانه لا يصح (قوله صح) وقيل لا يصح لانتقاله الى السيد لان العبد

(أمر) الاب (رجلا ان
يزوج صغيرته فزوجها
عند رجل او امرأتين و)
الحال ان (الاب حاضر
صح) لانه يجعل عاقدا
حكما (والا لا ولو زوج
بنته البالغة) العاقلة
(بمحضر شاهد واحد
جاز ان) كانت ابنته
(حاضرة) لانها تجعل عاقدة
(والا لا) الاصل ان الأمر
متى حضر جعل مباشرا ثم
انما تقبل شهادة المأمور
اذ لم يذكر انه عقده لثلا
يشهد على فعل نفسه ولو
زوج المولى عبده البالغ
بحضرته وواحد لم يحجز على
الظاهر ولو اذن له فعقد
بحضرة المولى ورجل صح

وكيل عنه قال في الفتح والاصح الجواز بناء على منع كونهما اى العبد والامة وكيلين لان
الاذن فك الحجر عنهما فيتصرفان بعده باهليتهما لا بطريق النيابة **(قوله والفرق لا يخفى)**
هو ما ذكرناه عن الفتح من ان مباشرة السيد العقد ليس فكاً للحجر عن العبد في التزوج فلا
ينتقل العقد اليه بل يبقى السيد هو العاقد ولا يصح شأها بخلاف اذنه له به فان العبد ممنوع
عن النكاح لحق السيد لا لعدم اهليته فبالاذن يصير اصيلاً لا نائباً فلا ينتقل العقد الى
السيد ويصح شأها فيصح بحضرته **(قوله ما لم يقل الموجب بعده)** اى بعد قول الآخر
زوجت او نعم لان قول الآخر ذلك يكون ايجاباً فيحتاج الى قول الاول قبلت وسماه موجبا
نظر الى الصورة **(قوله لان زوجتي استخبار)** المسئلة من الحانية وتقدم انه لو صرح
بالاستفهام فقال هل اعطيتنيها فقال اعطيتكها وكان المجلس للنكاح ينعقد فهذا اولى
بالانعقاد فلما ان يكون في المسئلة روايتان او يحمل هذا على ان المجلس ليس لعقد
النكاح وقال في كافي الحاكم واذا قال رجل لامرأة اتزوجك بكذا أم كذا فقالت قد
فعلت فهو بمنزلة قوله قد تزوجتك وليس يحتاج في هذا الى ان يقول الزوج قد قبلت
وكذلك اذا قل قد خطبتك الى نفسي بالف درهم فقالت قد تزوجتك نفسي هذا كله جائز
اذا كان عليه شهود لان هذا كلام الناس وليس بقياس اه رحمه **(قوله لانه توكل)**
اى فيكون كلام الثانى قائماً مقام الطرفين وقيل انه ايجاب ومر مافيه ط **(قوله يصح)**
لان الغائبة يشترط ذكر اسمها واسم ابائها وجدتها وتقدم انه اذا عرفها الشهود يكفي ذكر
اسمها فقط خلافاً لابن الفضل وعند الحنفى يكفي مطلقاً والظاهر انه في مسئلتنا لا يصح
عند الكل لان ذكر الاسم وحده لا يصرفها عن المراد الى غيره بخلاف ذكر الاسم منسوباً
الى اب آخر فان فاطمة بنت احمد لا تصدق على فاطمة بنت محمد تأمل وكذا يقال فيما لو غلط
في اسمها **(قوله الا اذا كانت حاضرة الخ)** راجع الى المسئلتين اى فانها لو كانت مشارة اليها
وغلط في اسم أبيها او اسمها لا يضر لان تعريف الاشارة الحسية اقوى من التسمية لما في
التسمية من الاشتراك العارض فتلغو التسمية عندها كما لو قل اقتديت بزيد هذا فاذا هو
عمروفاته يصح **(قوله ولوله بنتان الخ)** اى بأن كان اسم الكبرى مثلاً عائشة والصغرى فاطمة
فقال زوجتك بنتي فاطمة وقيل صح العقد عليها وان كانت عائشة هي المرادة وهذا اذا لم
يصفها بالكبرى اما لو قال زوجتك بنتي الكبرى فاطمة ففي الوالدية يجب ان لا ينعقد
العقد على احدهما لانه ليس له ابنة كبرى بهذا الاسم اه ونحوه في الفتح عن الحانية ولا
تنفع النية هنا ولا معرفة الشهود بعد صرف اللفظ عن المراد كما قلنا ونظير هذا ما في البحر عن
الظهرية لو قال ابو الصغرة لابي الصغير زوجت ابنتي ولم يزد عليه شيئاً فقال ابو الصغير قبلت
يقع النكاح للاب هو الصحيح ويجب ان يحتاط فيه فيقول قبلت لابني اه وقال في الفتح
بعد ان ذكر المسئلة بالفارسية يجوز النكاح على الاب وان جرى بينهما مقدمات النكاح
للابن هو المختار لان الاب اضافته الى نفسه بخلاف ما لو قال ابو الصغرة زوجت بنتي من ابنتك
فقال ابو الابن قبلت ولم يقل لابني يجوز النكاح للابن لاضافة المزوج النكاح الى الابن
بيقين وقول القابل قبلت جواب له والجواب يتقيد بالاول فصار كما لو قال قبلت لابني اه قلت

والفرق لا يخفى (ولو قال)
رجل آخر (زوجتي
ابنتك فقال) الآخر
(زوجت او) قال (نعم)
مجيالاً (لم يكن نكاحاً ما لم
يقول) الموجب بعده (قبلت)
لان زوجتي استخبار وليس
بمعقد بخلاف زوجتي لانه
توكل (غلط وكياناً بالنكاح
في اسم أبيها غير حضورها لم
يصح) جهالة وكذا لو غلط
في اسم بنته الا اذا كانت
حاضرة او اشار اليها فيصح
ولوله بنتان اراد تزويج
الكبرى فغلط فسماها باسم
الصغرى

وبه يعلم بالاولى حكم ما يكثر وقوعه حيث يقول زوج ابنتك لابنى فيقول له زوجتك فيقول
الاول قبلت فيقع العقد للاب والناس عنه غافلون وقد سئلت عنه فأجبت بذلك وبانه
لا يمكن للاب تطليقها وعقده للابن ثانيا لحرمتها على الابن مؤبدا ومثله ما يقع كثيرا أيضا حيث
يقول زوجتى بنتك لابنى فيقول زوجتك فان قل الاول قبلت انعقد النكاح لنفسه
والا لم ينقد اصلاله ولا لابنه كما أفتي به في الخيرية وبقي ما اذا قال زوج ابنتك من ابنى فقال
وهبتها لك او زوجتها لك فيصح للابن بخلاف ما مر عن الظهيرية لانه ليس فيه الا الخطبة
أما هنا فقوله زوج ابنتك من ابنى توكل حتى لم يحتج بعده الى قبول فيصير قول الآخر
وهبتها لك معناه زوجها لابنك لاجلك ولا فرق في العرف بين زوجها لك ووهبتها لك كذا
حرره في الفتاوى الخيرية والظاهر أنه لو قال زوجتك لا يصح لاحد الا اذا قال الآخر قبلت
فيصح له وبقي ايضا قولهم زوجها بنتى لابنك فيقول قبلت ويظهر لي أنه ينقد للاب لاسناد
التزويج وقول أبى البنت لابنك معناه لاجل ابنك فلا يفيد وكذا لو قال الآخر قلت لابنى
لا يفيد ايضا نعم لو قال أعطيتك بنتى لابنك فيقول قبلت فالظاهر أنه ينقد للابن لان قوله
أعطيتك بنتى لابنك معناه في العرف أعطيتك بنتى زوجة لابنك وهذا المعنى وان كان هو المراد
عرفا من قولهم زوجها بنتى لابنك لكنه لا يساعده اللفظ كما علمت والنية وحدها لا تنفع
كما مر والله سبحانه أعلم وأما ما في الخيرية فيمن خطب لابنه بنت أخيه فقال أبوها زوجها بنتى
فلانة لا بيك وقال الآخر تزوجت أجاب لا ينقد لان التزوج غير التزويج اه ففيه نظر بل
لم ينقد الابن لقول أبى البنت زوجها بكاف الخطاب ولا لابيها لكونه عم البنت حتى لو كان
اجنبيا عنها انعقد النكاح له بل هو أولى بالانعقاد له عن المسئلة المارة عن الظهيرية لحصول
الاضافة له في الايجاب والقبول بخلاف ما في الظهيرية وكون مصدر زوجها التزويج ومصدر
تزوجت التزوج لا يظهر وجها اذ لا يلزم اتحاد المادة في الايجاب والقبول فضلا عن اتحاد
الصيغة فلو قال زوجها فقال قبلت أو رضيت جاز فتأمل (قوله صح الح) في الفتح عن
الفتاوى قيل لا يصح وان قبل عن الزوج انسان واحد لانه نكاح بغير شهود لان القوم كلهم
خاطبون من تكلم ومن لا لان التعارف هكذا أن يتكلم واحد ويسكت الباقي والخاطب
لا يصير شاهدا وقيل يصح هو الصحيح وعليه الفتوى لانه لا ضرورة في جعل الكل
خاطبا فيجعل المتكلم فقط والباقي شهود اه ونقل بعده في البحر عن الخلاصة أن المختار
عدم الجواز اه ولا يخفى أن لفظ الفتوى أكد ألفاظ التصحيح ووفق بعضهم بحمل ما في
الخلاصة على ما اذا قبلوا جميعا وأقول ينافيه قول الخلاصة وقبل واحد من القوم ومثله
ما مر عن الفتح وان قل عن الزوج انسان واحد فافهم (قوله لم يكن له الامر الح) ذكر
الشارح في آخر باب الامر باليد نكحها على أن أمرها بيدها صح اه لكن ذكر في البحر
هناك أن هذا لو ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسى على أن أمرى بيدي أطلق نفسى كما
أريدا وعلى أنى طالق فقال قبلت وقع الطلاق وصار الامر بيدها أما لو بدأ هو لا يطلق ولا
يصير الامر بيدها اه (قوله نقي الخيار) أى للموكل (قوله ولها الاقل) أى اذا اختار الفسخ
فان كان المسمى أقل من مهر مثلها فهو لها لانها رضيت به فكانت مسقطا ما زاد عنه الى

صح للصغرى خانية (ولو
بعث) مریدا النكاح - (اقواما
للخطبة فزوجها الاب)
او الولي (محضرتهم صح)
فيجعل المتكلم فقط خاطبا
والباقي شهودا به يفتى
فتح * (فروع) * قال
زوجنى ابنتك على ان
أمرها بيدك لم يكن له
الامر لانه تفويض قبل
النكاح * وكذا بان زوجه
فلانة بكذا فزاد الوكيل
في المهر لم ينفذ فلو لم يعلم
حتى دخل بقى الخيارين
اجازته وفسخه ولها الاقل
من المسمى ومهر المثل
لان الموقوف كالفاسد
* تزوج بشهادة الله ورسوله
لم يحجز بل

مهر المثل وان كان مهر المثل أقل فهو لها لان الزيادة عليه لم تلزم الا بالتسمية في ضمن العقد فاذا فسد العقد فسد ما في ضمنه ولما كان العقد هنا موقوفا لافساد اُجاب بقوله لان الموقوف كالفاسد أفاده الرحمتي وبه ظهر أن المراد بالمسمى ماسماه الوكيل لها لاسماه الموكل للوكيل فانه لا وجه له فافهم **(قوله قيل يكفر)** لانه اعتقد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عالم الغيب قال في التارخانية وفي الحجة ذكر في الملتقط أنه لا يكفر لان الاشياء تعرض على روح النبي صلى الله عليه وسلم وأن الرسل يعرفون بعض الغيب قال تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا الا من ارتضى من رسول اه قلت بل ذكروا في كتب العقائد أن من جملة كرامات الاولياء الاطلاع على بعض المغيبات وردوا على المعتزلة المستدلين بهذه الآية على نفيها بان المراد الاظهار بلا واسطة والمراد من الرسول الملك أى لا يظهر على غيبه بلا واسطة الا الملك أما النبي والاولياء فيظهرهم عليه بواسطة الملك أو غيره وقد بسطنا الكلام على هذه المسئلة في رسالتنا المسماة (سل الحسام الهندي لنصرة سيدنا خالد النقشبندى) فراجعها فان فيها فوائد نفيسة والله تعالى أعلم

قيل يكفر والله اعلم

فصل في المحرمات

فصل في المحرمات

شروع في بيان شرط النكاح ايضا فان منه كون المرأة محلة لتصير محلاله وأفرد بفصل على حدة لكثرة شعبه بحر **(قوله قرابة)** كفروعه وهم بناته وبنات اولاده وان سفلن واصوله وهم أمهاته وأمهات أمهاته وآبائه وان علون وفروع أبويه وان نزلن فتحرر بنات الاخوة والاخوات وبنات اولاد الاخوة والاخوات وان نزلن وفروع اجداده وجداته ببطن واحد فلهذا تحرم العمات والخالات وتحل بنات العمات والاعمام والخالات والاخوال فتح **(قوله مصاهرة)** كفروع نسائه المدخول بهن وان نزلن وأمهات الزوجات وجدتهن بعقد صحيح وان علون وان لم يدخل بالزوجات وتحرم موطوات آبائه وأجداده وان علوا ولو بزنا والمعقودات لهم عليهن بعقد صحيح وموطوات أبنائه وأبناء اولاده وان سفلوا ولو بزنا والمعقودات لهم عليهن بعقد صحيح فتح وكذا المقبلات أو الملموسات بشهوة لاصوله أو فروعه أو من قبل أو لمس أصولهن أو فروعهن **(قوله رضاع)** فيحرم به ما يحرم من النسب الا ما استثنى كسياتى في بابه وهذه الثلاثة محرمة على التأييد **(قوله جمع)** أى بين المحارم كاختين ونحوها أو بين الاجنبيات زيادة على أربع **(قوله ملك)** كنكاح السيد أمة والسيدة عبدها فتح وعبر بدل الملك بالتنافى أى لان المالكية تنافى المملوكية كسياتى بيانه وشمل ملكه لبعضها او ملكها لبعضه **(قوله شرك)** عبارة الفتح عدم الدين السماوى كالجوسية والمشركة اه وتشمل ايضا المرتدة ونافية الصانع تعالى **(قوله ادخال أمة على حرة)** أدخله الزيلعى في حرمة الجمع فقال وحرمة الجمع بين الحرة والامة والحرة متقدمة وهو الانسب بحر اى للضبط وتقليل الفساد وكذا فعل في الفتح لكن الاولى أن يقال والحرة غير متأخرة ليشمل مالو تزوجهما في عقد واحد ففي الزيلعى صحيح نكاح الحرة وبطل نكاح الامة **(قوله وبقي الخ)** زاد في شرحه على الملتقى اثنين آخرين ايضا حيث قال قلت وبقي من المحرمات الحتنى المشكل لجواز ذكوره والجنية وانسان الماء لاختلاف الجنس اه قلت وكأنه استغنى هنا عن ذكرها

أسباب التحريم انواع *
قرابة مصاهرة رضاع
جمع ملك شرك ادخل
أمة على حرة فهي سبعة
ذكرها المصنف بهذا
الترتيب وبقي التطليق
ثلاثا وتعلق حق الغير
بنكاح اوعدة ذكرها
في الترجمة

بما قدمه اول النكاح ويزاد خامس سيدكره في بابه وهو حرمة اللعان وقد نظمت السبعة مع الخمسة المزيده بقولي

انواع تحريم النكاح سبع * قرابة ملك رضاع جمع
كذلك شرك نسبة المصاهرة * وأمة عن حرة مؤخره
وزيد خمسة أمتك بالبيان * تطايقه لها ثلاثا واللعان
تعلق بحق غير من نكاح * اوعدة خنوة بلا اتضاح
وآخر الكل اختلاف الجنس * كالجن والمائى لنوع الانس

(قوله حرم على المتزوج) اى مریدا التزوج وقوله ذكر اكان او اثنى بيان لفائدة ارجاع الضمير الى المتزوج الشامل لهما لا الى الرجل فان ما يحرم على الرجل يحرم على الاثنى الا ما يختص باحد الفريقين بدليله فالمراد هنا ان الرجل كما يحرم عليه تزوج اصله او فرعه كذلك يحرم على المرأة تزوج اصلها او فرعها وكما يحرم عليه تزوج بنت اخيه يحرم عليها تزوج ابن اخيها وهكذا فيؤخذ في جانب المرأة نظير ما يؤخذ في جانب الرجل لا عينه وهذا معنى قوله في المنح كما يحرم على الرجل ان يتزوج بمن ذكر يحرم على المرأة ان تتزوج بمنظير من ذكر اه فلا يقال انه يلزم ان يصير المعنى يحرم على المرأة ان تتزوج بنت اخيها لان نظير بنت الاخ في جانب الرجل ابن الاخ في جانب المرأة ولا يرد ايضا انه يلزم من حرمة تزوج الرجل باصله كأمة حرمة تزوجها بفرعها لان التصريح باللازم غير معيب فافهم (قوله علا او نزل) نشر على ترتيب اللف وتفكيك الضمائر اذا ظهر المراد يقع في الكلام الفصيح فافهم (قوله واخه) عطف على بنت لا على اخيه بقرينة قوله وبنتها لكنه مجرور بالنظر للشرح مرفوع بالنظر للمتن ح لان المضاف وهو نكاح الداخل على قوله اصله من كلام الشارح (قوله ولو من زنا) اى بان يزنى الزانى ببكر ويمسكها حتى تلد بنتا بحر عن الفتح قال الحانوتى ولا يتصور كونها ابنته من الزنا الا بذلك اذ لا يعلم كون الولد منه الايد أه اى لانه لو لم يمسكها يحتمل ان غيره زنى بها لعدم الفراش النافى لذلك الاحتمال قال ح قوله ولو من زنا تعميم بالنظر الى كل ما قبله اى لا فرق في اصله او فرعه او اخته ان يكون من الزنا اولا وكذا اذا كان له اخ من الزنا له بنت من النكاح او من النكاح له بنت من الزنا وعلى قياسه قوله وبنتها وعمته وخالته اى اخته من النكاح لها بنت من الزنا او من الزنا لها بنت من النكاح او من الزنا لها بنت من الزنا وكذا ابوه من النكاح له اخت من الزنا او من الزنا له اخت من النكاح او من الزنا له اخت من الزنا وكذا أمه من النكاح لها اخت من الزنا او من الزنا لها اخت من النكاح او من الزنا لها اخت من الزنا اذا عرفت هذا فكان ينبغي ان يؤخر التعميم عن قوله وخالته اه قلت لكن ما ذكره الشارح احوط لانه اقتصر على ما رآه منقولا في البحر عن الفتح حيث قال ودخل في البنت بنته من الزنا فتحرم عليه بصريح النص لانها بنته لغة والخطاب انما هو باللغة العربية ما لم يثبت نقل كلفظ الصلاة ونحوه فيصير منقولا شرعيا وكذا اخته من الزنا وبنت اخيه وبنت اخته او ابنه اه فلو اخر التعميم عن الكل كان غير مصيب في اتباع النقل على ان ما ذكره في البحر هنا مخالف لما ذكره نفسه في كتاب الرضاع من ان البنت من الزنا لا تحرم على عم الزانى

(حرم) على المتزوج ذكر
كان او اثنى نكاح (اصله
وفرعه) علا او نزل (وبنت
اخيها واخه وبنتها) ولو
من زنا (وعمته وخالته)

وخاله لانه لم يثبت نسبها من الزاني حتى يظهر فيها حكم القرابة واما التحريم على آباء الزاني
 واولاده فلا اعتبار الجزئية ولا جزئية بينها وبين العم والحال اه ومثله في الفتح هناك عن
 التجنيس وسند ذكر عبارة التجنيس قريبا فافهم * (تنبه) * ذكر في البحر انه دخل بنت الملاغة
 ايضا فلها حكم البنت هنا لانه بسبيل من ان يكذب نفسه ويدعيها فيثبت نسبها منه كما في الفتح
 قال وقدمنا في باب المصرف عن المعراج ان ولدا ولد الذي نفاه لا يجوز دفع الزكاة اليه
 ومقتضاه ثبوت البنوة فيما يبني على الاحتياط فلا يجوز لولده ان يتزوجها لانها اخته احتياطاً
 ويتوقف على نقل ويمكن ان يقال في بنت الملاغة انها تحرم باعتبار انها ربيبة وقد دخل
 بامها لاما تكلفه في الفتح كما لا يخفى انتهى لكن ثبوت اللعان لا يتوقف على الدخول بامها
 وحينئذ فلا يلزم ان تكون ربيبة نهر **(قوله)** فهذه السبعة الخ لكن اختلف في توجيه
 حرمة الجدات وبنات البنات فقل بوضع اللفظ وحقيقته لان الام في اللغة الاصل والبنت الفرع
 فيكون الاسم حينئذ من قبيل المشكك وقيل بعموم المجاز وقيل بدلالة النص والكل صحيح
 وتامه في البحر وافاد ان حرمة البنت من الزنا بصريح النص المذكور كما تقدم **(قوله)** ويدخل
 عمه جده وجدته اي في قول المتن وعمته كما دخلت في قوله تعالى وعماتكم ومثله قوله وخالتهم
 كما في الزيلعي ح **(قوله)** الاشقاء وغيرهن لا يختص هذا التعميم بالعمة والحالة فان جميع
 ما تقدم سوى الاصل والفرع كذلك كما افاده الاطلاق لكن فائدة التصريح به هنا التنبه على
 مخالفته لما بعده كما تعرفه فافهم **(قوله)** واما عمه عمه امه الخ قال في النهر واما عمه العمه
 وخالة الحالة فان كانت العمه القربى لامه لا تحرم والا حرمت وان كانت الحالة القربى لابيها
 لا تحرم والا حرمت لان ابا العمه حينئذ يكون زوج أم أبيه فعمتها اخت زوج الجدة أم الاب
 واخت زوج الام لا تحرم فاخت زوج الجدة بالاولى وأم الحالة القربى تكون امرأة الجد أبي
 الام فاختها اخت امرأة أبي الام واخت امرأة الجد لا تحرم اه والمراد من قوله لامه ان تكون
 العمه اخت ابيه لام احترازاً عما اذا كانت اخت ابيه لاب اولاب وام فن عمه هذه العمه
 لا تحل لانها تكون اخت الجد أبي الاب والمراد من قوله وان كانت الحالة القربى لابيها ان
 تكون اخت امه لابيها احترازاً عما اذا كانت اختها لامها او شقيقة فن حالة هذه الحالة تكون
 اخت جدته ام امه فلا تحل وكأن الشارح فهم من قول النهر لامه وقوله لابيها ان الضمير فيهما
 راجع الى مرید النكاح كما هو المتبادر منه فقال ما قال وليس كذلك لما علمته فكان عليه ان يقول
 واما عمه العمه لام وخالة الحالة لاب ويمكن تصحيح كلامه بان تقييد العمه القربى بكونها اخت
 الجد لامه والحالة القربى بكونها اخت الجدة لابيها كما اوضحه المحشى واما على اطلاقه فغير
 صحيح **(قوله)** بنت زوجته الموطوءة اي سواء كانت في حجره اي كنفه ونفقته او لا وذكر الحجر
 في الآية خرج مخرج العادة او ذكر للتشنيع عليهم كما في البحر واحتراز بالموطوءة عن غيرها
 فلا تحرم بنتها بمجرد العقد وفي ح عن الهندية ان الحلوة بالزوجة لا تقوم مقام الوطء في تحريم
 بنتها اه قلت لكن في التجنيس عن اجناس الناطفي قال في نوادر أبي يوسف اذا خلا بها في
 صوم رمضان او حال احرامه لم يحل له ان يتزوج بنتها وقال محمد يحل فان الزوج لم يجعل واطناً
 حتى كان لها نصف المهر اه وظاهره ان الخلاف في الحلوة الفاسدة اما الصحيحة فلا خلاف

فهذه السبعة المذكورة في
 آية حرمت عليكم امهاتكم
 ويدخل عمه جده وجدته
 وخالتهم الاشقاء وغيرهن
 واما عمه عمه امه وخالة خالة
 ابيه فحلال كبنت عمه وعمته
 وخاله وخالته لقوله تعالى
 واحل لكم ما وراء ذلكم
 (و) حرم بالمصاهرة (بنت
 زوجته الموطوءة

في انها تحرم البنت تأمل وسياً في تمام الكلام عليه في باب المهر عند ذكر احكام الخلوة ويشترط
وطؤها في حال كونها مشتهة اما لو دخل بها صغيرة لا تشتهي فطلقها فاعتدت بالاشهر ثم تزوجت
بغيره فجاءت بنت حل لواطى امها قبل الاشتاء الزوج بها كما يأتي متناو كذا يشترط فيه
ان يكون في حال الوطء مشتهى كما نذكره هناك **(قوله)** وام زوجته (خرج ام امته فلا تحرم
الابالوطء او دواعيه لان لفظ النساء اذا اضيف الى الأزواج كان المراد منه الحرائر كما في
الظهار والايلاء بحر واراد بالحرائر النساء المعقود عليهن ولوامة لغيره كما افاده الرحمي
وابوالسعود **(قوله)** وجداتها مطلقاً اي من قبل ابائها وامها وان علون بحر **(قوله)** بمجرد
العقد الصحيح) يفسره قوله وان لم توطأ ح **(قوله)** الصحيح) احتراز عن النكاح الفاسد فانه
لا يوجب بمجرد حرمه المصاهرة بل بالوطء او ما يقوم مقامه من المس بشهوة والنظر بشهوة
لان الاضافة لا تثبت الا بالعقد الصحيح بحر اي الاضافة الى الضمير في قوله تعالى وامهات
نساءكم او في قوله وام زوجته ويوجد في بعض النسخ زيادة قوله فالفسد لا يحرم الابمس بشهوة
ونحوه **(قوله)** الزوجة) ابدله في الدرر بالام وهو سبق قلم **(قوله)** ويدخل) اي في قوله وبنت
زوجته بنات الربية والريب وثبتت حرمتهم بالاجماع وقوله تعالى وربائبكم بحر **(قوله)**
وفي الكشف الح) تبع في النقل عنه صاحب البحر ولا يخفى ان المتون طافحة بان اللمس
ونحوه كالوطء في ايجابه حرمه المصاهرة من غير اختصاص بموضع دون موضع لكن لما كانت
الآية مصرحة بحرمة الربائب بقيد الدخول وبعدهما عند عدمه كان ذلك مظنة ان يتوهم ان
خصوص الدخول هنا لا بد منه وان تصر يحرم بان اللمس ونحوه يوجب حرمه المصاهرة
مخصوص بماعدا الربائب لظاهر الآية فقلل التصريح عن ابي حنيفة بانه قائم مقام الوطء
هنا لدفع ذلك الوهم وليان انه ليس من تخريجات المشايخ وكأنه لم يجد التصريح به هنا عن
ابي حنيفة الا في الكشف فقلل ذلك عنه لان الزمخشري من مشايخ المذهب وهو حجة في النقل
ولكون الموضع موضع خفاء اكد ذلك بقوله واقره المصنف فافهم **(قوله)** وزوجة اصله
وفرعه) لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم وقوله تعالى وحلائل ابنائكم الذين من
اصلابكم والحليلة الزوجة واما حرمه الموطوءة بغير عقد فبدليل آخر و ذكر الاصلاب
لاسقاط حليلة الابن المتبنى للاحلال حليلة الابن رضاعاً فانها تحرم كالنسب بحر وغيره **(قوله)**
ولو بعيدا الح) بيان للاطلاق اي ولو كان الاصل او الفرع بعيدا كالجدة وان علا وابن الابن
وان سفل وتحرم زوجة الاصل والفرع بمجرد العقد دخل بها اولا **(قوله)** واما بنت زوجة
ابيه او ابنة فحلال) وكذا بنت ابنها بحر قال الحيز الرمل ولا تحرم بنت زوج الام ولا امه ولا ام
زوجة الاب ولا بنتها ولا ام زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الريب ولا زوجة الراب اه
(قوله) نسباً) تميز عن نسبة تحريم للضمير المضاف اليه وكذا قوله مصاهرة وقوله رضا تميز عن
نسبة تحريم الى لكل يعنى يحرم من الرضاع اصوله وفروعه وفروع ابويه وفروعهم وكذا
فروع اجداده وجدانه الصليون وفروع زوجته واصولها وفروع زوجها واصوله وحلائل
اصوله وفروعه وقوله الا ما استثنى اي استثناء منقطعاً وهو تسع صور تصل باليسر الى مائة
وثمانية كما سنحققه ح * (تنبه) * مقتضى قوله والكل رضاعاً مع قوله سابقاً ولو من زنا حرمه

وام زوجته) وجداتها
مطلقاً بمجرد العقد
الصحيح (وان لم توطأ)
الزوجة لما تقرر ان وطء
الامهات يحرم البنات
ونكاح البنات يحرم
الامهات ويدخل بنات
الربية والريب وفي
الكشف واللمس ونحوه
كالدخول عند ابي حنيفة
واقره المصنف (وزوجة
اصله وفرعه مطلقاً)
ولو بعيدا دخل بها اولا
واما بنت زوجة ابيه او
ابنه فحلال (و) حرم
(الكل) مما مر تحريمه
نسباً ومصاهرة (رضاعاً)
الا ما استثنى في باب (فروع)

فرع المزنية واصلها رضا وفي القهستاني عن شرح الطحاوي عدم الحرمة ثم قال لكن في
النظم وغيره انه يحرم كل من الزاني والمزنية على اصل الآخر وفرعه رضا اه ومقتضى
تقييده بالفرع والاصل انه لا خلاف في عدم الحرمة على غيرها من الحواشي كالاخ والعم وفي
التجنيس زنى بامرأة فولدت فوضعت بهذا اللبن صبية لا يجوز لهذا الزاني تزوجها ولا اصوله
وفروعه والعم الزاني التزوج بها كما لو كانت ولدت له من الزنا والحال مثله لانه لم يثبت نسبها من
الزاني حتى يظهر فيها حكم القرابة والتحريم على ابى الزاني واولاده واولادهم لاعتبار الجزئية
والجزئية بينهما وبين العم واذا ثبت ذلك في المتولدة من الزنا فكذا في المرضعة بلبن الزنا اه قلت
وهذا مخالف لما مر من التعميم في قول الشارح ولو من زنا كانبها عليه هناك **(قوله** تقع
مغلطة) كمغلطة محل الغلط او بتشديد اللام اى كسورة وضم الميم اى مسألة تغلط من يحجب
عنها بالاتاهل فيها **(قوله** فيه منه لبن) اى نزل منها بسبب ولادتها منه **(قوله** فحرمت عليه)
لكونها صارت امه رضا **(قوله** قد خل بها) قيد به ليمكن توهم احلالها للاول والصغير لا يمكن
منه الدخول **(قوله** او حدة ام بثلاث) الاول بناء على القول بان الزوج الثانى لا يهدم مادون
الثالث والثانى بناء على القول بانه يهدمه كما سيأتى في بابه **(قوله** اصير وورثتها حليلة ابنه رضا)
لان ثبوت البنوت بالارضع مقارن للزوجية فيصح وصفها بكونها زوجة ابنه وابنها رضا
وكذا ان قلنا ان ثبوت البنوة عارض على الزوجية ومعاقب لها لانه لا يلزم اجتماع الوصفين
في وقت واحد ولذا تحرم عليه ربيته المتولدة بعد طلاقه امها وزوجة ابيه من الرضاع المطلقة
قبل ارتضاعه فافهم **(قوله** ان علم انه وطئها) فنعدم الوطء او شك تحل اى ح والمراد بالعلم
ما يشمل غلبة الظن اذ حصول العلم اليقيني في ذلك نادر ومنه اخبار الاب بانه وطئها وهى في
ملكه فى البحر عن المحيط رجل له جارية فقال قد وطئتها لا تحل لابنه وان كانت في غير ملكه
فقال قد وطئتها يحل لابنه ان يكذبه ويصأها لان الظاهر يشهد له اى يشهد للابن والظاهر
ان المراد الاخبار بان الوطء كان في غير ملكه اما لو كانت في ملكه ثم باعها ثم اخبر بانه وطئها حين
كانت في ملكه لا تحل لابنه تأمل **(قوله** فوجدتها ثيبا) اى حين اراد جمعها كما في البحر والمنح
وذلك باخبارها او بامر غير الجماع اما لو جامعها فوجدتها ثيبا وجب عليه مهر مثلها لوطء
الشبهة والوطء في دار الاسلام لا يخلو عن عقر او عقر رحمى **(قوله** وحرمة ايضا بالصهرية
اصل مزنيته) قال في البحر اراد بحرمة المصاهرة الحرمات الاربع حرمة المرأة على اصول
الزاني وفروعه نسبا ورضا وحرمة اصولها وفروعها على الزاني نسبا ورضا كما في الوطء
الحلال ويحل لاصول الزاني وفروعه اصول المزني بها وفروعها اه ومثله ما قدمناه قريبا عن
القهستاني عن النظم وغيره وقوله ويحل الخ اى كما يحل ذلك بالوطء الحلال وتقييده بالحرمات
الاربع مخرج لما عداها وتقدم آفا الكلام عليه **(قوله** اراد بالزنا الوطء الحرام) لان الزنا ووطء
مكلف في فرج مشتهة ولو ماضيا خال عن المالك وشبهته وكذا ثبت حرمة المصاهرة لو وطئ
المنكوحه فاسدا او المشتراة فاسدا او الجارية المشتركة او المكاتبه او المظاهر منها او الامة
المجوسية او زوجته الحائض او النفساء او كان محرما او صائما وانما قيد بالزنا لان فيه خلاف
الشافعي وليفيد انها لا تثبت بالوطء بالدبر كما يأتى خلافا للاوزاعي واحمد قال في الفتح وبقولنا

تقع مغلطة فيقال طلق
امراته تطليقتين ولها
منه لبن فاعتدت فنكحت
صغيرا فارضعته فحرمت
عليه فنكحت آخر
فدخل بها فأبأنها فهل
تعود للاول بواحدة ام
بثلاث الجواب لا تعود
اليه ابدا اصير وورثتها
حليلة ابنه رضا * شرى
امة ابيه لم تحل له ان علم
انه وطئها * تزوج بكرا
فوجدتها ثيبا وقالت ابوك
فضنى ان صدقها بان
بلا مهر والا لا شئنى (و)
حرم ايضا بالصهرية
(اصل مزنيته) اراد
بالزنا الوطء الحرام

قال مالك في رواية واحد وهو قول عمرو ابن مسعود وابن عباس في الاصح وعمران بن الحصين وجابر وابي وعائشة وجهور التابعين كالبصري والشعبي والنخعي والاوزاعي وطاوس ومجاهد وعطاء وابن المسيب وسليمان بن يسار وحامد والثوري وابن راهويه وتمامه مع بسط الدليل فيه (قوله واصل ممسوسة الخ) لان المس والنظر سبب دافع الى الوطء فيقام مقامه في موضع الاحتياط هداية واستدل لذلك في الفتح بالاحاديث والآثار عن الصحابة والتابعين (قوله شهوة) اي ولو من احدها كما سيأتي (قوله ولولشعر على الرأس) خرج به المسترسل وظاهر ما في الحانية ترجيح ان مس الشعر غير محرم وجزم في المحيط بخلافه وورجحه في البحر وفصل في الخلاصة فخص التحريم بما على الرأس دون المسترسل وجزم به في الجوهرة وجعله في النهر محل القولين وهو ظاهر فلذا جزم به الشارح (قوله بجائل لا يمنع الحرارة) أي ولو بجائل الخ فلو كان مانعا لاثبت الحرمة كذا في اكثر الكتب وكذا لو جامعها بخرقعة على ذكره فمافي الذخيرة من ان الامام ظهير الدين يفتي بالحرمة في القبلة على الفم والذقن والخذ والرأس وان كان على المقنعة محمول على ما اذا كانت رقيقة تصل الحرارة معها بحر (قوله واصل ماسته) اي شهوة قال في الفتح وثبوت الحرمة بلسها مشروط بان يصدقها ويقع في اكبر رأيه صدقها وعلى هذا ينبغي ان يقال في مسه اياها لا تحرم على ابيه وابنه الا ان يصدقاه او يغلب على ظنهما صدقه ثم رأيت عن ابي يوسف ما يفيد ذلك اه (قوله وناظرة) اي شهوة (قوله والمنظور الى فرجها) قيد بالفرج لان ظاهر الذخيرة وغيرها انهم اتفقوا على ان النظر بشهوة على سائر اعضائها لا عبرة به ما عدا الفرج وحينئذ فاطلاق الكنز في محل التقييد بحر (قوله المدور الداخل) اختاره في الهداية وصححه في المحيط والذخيرة وفي الحانية وعليه الفتوى وفي الفتح وهو ظاهر الرواية لان هذا حكم تعلق بالفرج والداخل فرج من كل وجه والخارج فرج من وجه والاحتراز عن الخارج متعذر فسقط اعتباره ولا يتحقق ذلك الا اذا كانت متكئة بحر فلو كانت قائمة او جالسة غير مستندة لاثبت الحرمة اسمعيل وقيل ثبت بالنظر الى منابت الشعر وقيل الى الشق وصححه في الخلاصة بحر (قوله او ماء هي فيه) احتراز عما اذا كانت فوق الماء فرآه من الماء كما يأتي (قوله وفروعهن) بالرفع عطفا على اصل مزنيته وفيه تغليب المؤنث على المذكر بالنسبة الى قوله وناظرة الى ذكره (قوله مطلقا) يرجع الى الاصول والفروع اي وان علون وان سفلن ط (قوله والعبرة الخ) قال في الفتح وقوله شهوة في موضع الحال فيفيد اشتراط الشهوة حال المس فلو مس بغير شهوة ثم اشتبهى عن ذلك المس لا تحرم عليه اه وكذا في النظر كما في البحر فلواشتهى بعدما غض بصره لا تحرم قلت ويشترط وقوع الشهوة عليها لا على غيرها لما في الفيض لو نظر الى فرج بنته بلا شهوة فتمنى جارية مثلها فوقعت له الشهوة على البنت ثبتت الحرمة وان وقعت على من تمنى فلا (قوله وحدها فيهما) اي حد الشهوة في المس والنظر ح (قوله أو زيادته) اي زيادة التحرك ان كان موجودا قبلهما (قوله به يفتي) وقيل حدها أن يشتهى بقلبه ان لم يكن مشتيا أو يزدد ان كان مشتيا ولا يشترط تحرك الآلة وصححه في المحيط والتحفة وفي غاية البيان وعليه الاعتماد والمذهب الاول بحر قال في الفتح وفرع عليه ما لو انتشر وطلب

(و) اصل (ممسوسة
بشهوة) ولولشعر على
الرأس بجائل لا يمنع الحرارة
(و) اصل (ماسته وناظرة
الى ذكره والمنظور الى
فرجها) المدور (الداخل
ولو) نظره (من زجاج
او ماء هي فيه وفروعهن)
مطلقا والعبرة للشهوة
عند المس والنظر لا بعدها
وحدها فيهما تحرك آله
او زيادته به يفتي

امراته فأولج بين فخذي بنتها خطأ لا تحرم امها ما لم يزد الانتشار **(قوله)** وفي امرأة ونحو
 شيخ **(الح)** قال في الفتح ثم هذا الحد في حق الشاب اما الشيخ والعين فيحدهما تحرك قلبه او
 زيادته ان كان متحركا لا مجرد ميلان النفس فانه يوجد فيمن لاشهوة له أصلا كالشيخ الفاني ثم
 قال ولم يحدوا الحد المحرم منها اي من المرأة وأقله تحرك القلب على وجه يشوش الخاطر قال ط
 ولم أر حكم الحثي المشكل في الشهوة ومقتضى معاملته بالاضر أن يجري عليه حكم المرأة
(قوله) وفي الجوهرة **(الح)** كذا في النهر وعن هذا ينبغي ان يكون مس الفرج كذلك بل اولى
 لان تأثير المس فوق تأثير النظر بدليل ايجابه حرمة المصاهرة في غير الفرج اذا كان بشهوة
 بخلاف النظر قلت ويمكن ان يكون ما في الجوهرة مفرعا على القول الآخر في حد الشهوة
 فلا يكون النظر احترازا عن مس الفرج ولا عن مس غيره تأمل **(قوله)** فلا حرمة) لانه
 بالانزال تبين انه غير مفض الى الوطء هداية قال في العناية ومعنى قولهم انه لا يوجب الحرمة
 بالانزال ان الحرمة عند ابتداء المس بشهوة كان حكمها موقوفا الى ان يتبين بالانزال فان
 انزل لم تثبت والا ثبتت لانها تثبت بالمس ثم بالانزال تسقط لان حرمة المصاهرة اذا ثبتت لا تسقط
 ابدا **(قوله)** وفي الخلاصة **(الح)** هذا محترز التقييد بالاصول والفروع وقوله لا تحرم اي لا
 تثبت حرمة المصاهرة فالمعنى لا تحرم حرمة مؤبدة والا فتحرم الى انقضاء عدة الموطوءة لو
 بشبهة قال في البحر لو وطئ اخت امرأته بشبهة تحرم امرأته ما لم تنقض عدة ذات الشبهة
 وفي الدراية عن الكامل لو زنى بأحدى الاختين لا يقرب الاخرى حتى تحيض الاخرى حيضة
 واستشكاه في الفتح ووجهه انه لا اعتبار لماء الزاني ولذا لو زنت امرأة رجل لم تحرم عليه
 وجازله وطؤها عقب الزنا اه **(قوله)** لا تحرم المنظور الى فرجها **(الح)** تبع في هذا التعبير
 صاحب الدرر واعترضه الشرنبلالي بأنه لا يصح الا بتقدير مضاف اي لا يحرم أصل وفرع
 المنظور الى فرجها لما انه لا يحرم نفس المنظور الى فرجها واجيب بأن المراد لا تحرم على اصول
 الناظر وفروعه وفيه ان الكلام في الحرمة وعدمها بالنسبة الى اصولها وفروعها فالاولى
 اسقاط لفظ تحرم وابقاء المتن على حاله فيكون قوله لا المنظور معصوفا على قوله والمنظور
 والمعنى لا يحرم اصلها وفروعها ويعلم منه عدم حرمتها عليه وعلى اصوله وفروعه بالاولى فافهم
(قوله) اذا رآه) لاحاجة اليه لصحة تعلق الجار بقوله المنظور ط **(قوله)** لان المرئي مثاله **(الح)**
 يشير الى ما في الفتح من الفرق بين الرؤية من الزجاج والمرآة وبين الرؤية في الماء ومن الماء
 حيث قال كأن العلة والله سبحانه اعلم ان المرئي في المرآة مثاله لاهو وبهذا عللوا الحث فيما
 اذا حلف لا ينظر الى وجه فلان فظرة في المرآة او الماء وعلى هذا فالتحريم به من وراء الزجاج
 بناء على نفوذ البصر منه فيرى نفس المرئي بخلاف المرآة ومن الماء وهذا ينبغي كون الابصار
 من المرآة او الماء بواسطة انعكاس الاشعة والارآة بعينه بل بانطباع مثل الصورة فيهما بخلاف
 المرئي في الماء لان البصر ينفذ فيه اذا كان صافيا فيرى نفس ما فيه وان كان لا يراه على الوجه
 الذي هو عليه ولهذا كان له الخيار اذا اشترى سمكة رآها في ماء بحيث تؤخذ منه بلا حيلة اه
 وبه يظهر فائدة قول الشارح مثاله لكنه لا يناسب قول المصنف تبعا للدرر بالانعكاس ولهذا
 قال في الفتح وهذا ينبغي الح وقد يجاب بانه ليس مراد المصنف بالانعكاس البناء على القول

وفي امرأة ونحو شيخ
 كبير تحرك قلبه او زيادته
 وفي الجوهرة لا يشترط
 في النظر للفرج تحريك
 آله به يفتي هذا اذا لم
 ينزل فلو انزل مع مس
 او نظر فلا حرمة به يفتي
 ابن كمال وغيره وفي الخلاصة
 وطئ اخت امرأته لا تحرم
 عليه امرأته (لا) تحرم
 (المنظور الى فرجها
 الداخل) اذا رآه (من
 مرآة او ماء) لان المرئي
 مثاله (بالانعكاس) لاهو

قوله عللوا الحث كذا
 بالاصل ولعل الصواب
 عدم الحث اه

بأن الشعاع الخارج من الحدقة الواقع على سطح الصقيل كالمرآة والماء ينعكس من سطح الصقيل الى المرئي حتى يلزم انه يكون المرئي حينئذ حقيقته لامثاله وانما اراد به انعكاس نفس المرئي وهو المراد بالمثل فيكون مبني على القول الآخر ويعبرون عنه بالانطباع وهو ان المقابل للصقيل تنطبع صورته ومثاله فيه لآعنه ويدل عليه تعبير قاضيخان بقوله لانه لم ير فرجها وانما رأى عكس فرجها فافهم **(قوله هذا)** اي جميع ما ذكر في مسائل المصاهرة **(قوله مشتبهة)** سيأتي تعريفها بأنها بنت تسع فأكبر **(قوله ولو ماضيا)** كعجوز شوهاء لانها دخلت تحت الحرمة فلا تخرج ولجواز وقوع الولد منها كما وقع لزواجي ابراهيم وزكريا عليهما الصلاة والسلام **(قوله فلا تثبت الحرمة بها)** اي بوطئها او لمسها او النظر الى فرجها وقوله اصلا اي سواء كان بشهوة او لا وسواء انزل او لا **(قوله مطلقا)** اي سواء كان بصبي او امرأة كما في غاية البيان وعليه الفتوى كما في الوقعات ح عن البحر وفي الواجبية أتي رجل رجلا له ان يتزوج ابنته لان هذا الفعل لو كان في الاناث لا يوجب حرمة المصاهرة ففي الذكر اولى **(قوله اعدم تيقن كونه في الفرج)** علة لعدم ايجاب وطء المفضاة المصاهرة فقط واما العلة في عدم ايجاب وطء الدبر المصاهرة فالتيقن بعدم كون الوطء في الفرج الذي هو محل الحرث وانما تركها لانفهامها بالاولى قال في البحر واورد عليهما اي على المسئلتين ان الوطء فيهما وان لم يكن سببا للحرمة فالمس بشهوة سبب لها بل الموجود فيهما اقوى وأجيب بأن العلة هي الوطء السبب للولد وثبوت الحرمة بالمس ليس الا لكونه سببا لهذا الوطء ولم يتحقق في الصورتين اه وبه علم انه لا فرق في المسئلتين بين الانزال وعدمه ح **(قوله ما لم تحبل منه)** زاد في الفتح وعلم كونه منه اي بامساكها عنده حتى تلد كما قدمناه وهذا في الزنا لا في النكاح كما لا يخفى **(قوله لا فرق بين زنا ونكاح)** راجع لاشتراط كونها مشتبهة لثبوت الحرمة كما في البحر مفرعا عليه قوله فلو تزوج صغيرة الخ **(قوله جازله التزوج ببنتها)** (٢) أما ما فحرت عليه بمجرد العقد **(قوله فلو جامع غير مراهق الخ)** الذي في الفتح حتى لو جامع ابن اربع سنين زوجة أبيه لا تثبت الحرمة قال في البحر وظاهره اعتبار السن الآتي في حد المشتبهة اعني تسع سنين قال في النهر واقول التعليل بعدم الاشتباه يفيد ان من لا يشتهي لا تثبت الحرمة بجماعه ولا خفاء ان ابن تسع عار من هذا بل لا بد ان يكون مراهقا ثم رأيت في الخانية قال الصبي الذي يجامع مثله كالبالغ قالوا وهو ان يجامع ويشتهي وتستحي النساء من مثله وهو ظاهر في اعتبار كونه مراهقا لا ابن تسع ويدل عليه ما في الفتح مس المراهق كالبالغ وفي البرازية المراهق كالبالغ حتى لو جامع امرأته او لمس بشهوة تثبت حرمة المصاهرة اه وبه ظهر ان ما عراه الشارح الى الفتح وان لم يكن صريح كلامه لكنه مراده فتحصل من هذا انه لا بد في كل منهما من سن المراهقة واقاله للاتي تسع وللذكر اثنا عشر لان ذلك اقل مدة يمكن فيها البلوغ كما صرح حوايه في باب بلوغ الغلام وهذا يوافق ما مر ان العلة هي الوطء الذي يكون سببا للولد أو المس الذي يكون سببا لهذا الوطء ولا يخفى ان غير المراهق منهما لا يتأتى منه الولد **(قوله ولا فرق فيما ذكر)** اي من التحريم وقوله بين اللمس والنظر صوابه في اللمس والنظر وعبرة الفتح ولا فرق في ثبوت الحرمة بالمس بين كونه عامدا او ناسيا او مكرها او مخطئا الخ افاده ح

(هذا اذا كانت حية
مشتبهة) ولو ماضيا (اما
غيرها) يعنى الميتة وصغيرة
لم تشته (فلا) تثبت الحرمة
بها اصلا كوطء دبر مطلقا
وكما لو افضاها لعدم تيقن
كونه في الفرج ما لم تحبل
منه بلا فرق بين زنا ونكاح
(فلو تزوج صغيرة لا تشتهي
فدخل بها فطلقها وانقضت
عدتها و تزوجت بآخر
جاز) للاول (التزوج ببنتها)
لعدم الاشتباه وكذا تشترط
الشهوة في الذكر فلو جامع
غير مراهق زوجة ابيه
لم تحرم فتح (ولا فرق) فيما
ذكر (بين اللمس والنظر
بشهوة بين عمد ونسيان)
وخطأ واكره

(٢) لعل في بعض نسخ
المتن جازله التزوج كما يدل له
كتابة المحشى ويكون قول
الشارح للاول تفسيراً
لقول المتن له فليحذر

قل الرحتى واذا علم ذلك في المس والنظر علم في الجماع بالاولى (قوله فلو ايقظ الح) تفريع على الخطأ ط (قوله او يدها ابنه) اي المراهق كما علم مما مر واما تنقيح الفتحة بكونه ابنه من غيرها فقل في النهر ليعلم ما اذا كان ابنه منها بالاولى ولا بد من التنقيح بالشهوة او ازديادها في الموضعين (قوله قبل ام امرأته الح) قال في الذخيرة واذا قبلها او لمسها او نظر الى فرجها ثم قل لم يكن عن شهوة ذكر الصدر الشهيد انه في القبلة يفتى بالحرمة مالم يتبين انه بلا شهوة وفي المس والنظر لا الان تبين انه بشهوة لان الاصل في التقييل الشهوة بخلاف المس والنظر وفي بيوع العيون خلاف هذا اذا اشترى جارية على انه بالخيار وقبلها او نظر الى فرجها ثم قل لم يكن عن شهوة واراد ردها صدق ولو كانت مباشرة لم يصدق ومنهم من فصل في القبلة فقال ان كانت على النعم يفتى بالحرمة ولا يصدق انه بلا شهوة وان كانت على الرأس او الذقن او خد فلا الا ذاتين انه بشهوة وكان الامام ظهير الدين يفتى بالحرمة في القبلة مطلقا ويقول لا يصدق في انه لم يكن بشهوة وظاهر اطلاق بيوع العيون يدل على انه يصدق في القبلة على النعم او غيره وفي البقي اذا انكر الشهوة في المس يصدق الا ان يقوم اليها منتشرا فيعانقها وكذا قل في مجرد وانتشره دليل شهوته اه (قوله على الصحيح جوهرية) لذى في الجوهرية لحدادي خلاف هذا فانه قل لو مص او قبل وقل لم اشته صدق الا اذا كان المس على الفرج والتقييل في النعم اه وهذا هو الموافق ما سينقله الشارح عن الحدادي وما نقله عنه في البحر قولا ورجحه في فتح القدير والحق الحد بالنعم اه وقل في الفيض ولو قام اليها وعانقها منتشرا او قبلها وقل لم يكن عن شهوة لا يصدق ولو قبل ولم تنتشر آله وقل كان عن غير شهوة يصدق وقيل لا يصدق لو قبله على النعم وبه يفتى ه فهذا كما ترى صريح في ترجيح التفصيل واما تصحيح الاطلاق الذي ذكره الشارح فلم أره لغيره نعم قل القهستاني وفي القبلة يفتى بها اي بالحرمة مالم يتبين انه بلا شهوة ويستوى ان يقبل النعم او الذقن او الخد او الرأس وقيل ان قبل النعم يفتى بها وان ادعى انه بلا شهوة وان قبل غيره لا يفتى بها الا اذا ثبتت الشهوة اه وظاهر ترجيح الاطلاق في التقييل لكن علمت التصريح بترجيح التفصيل تأمل (قوله حرمت عليه امرأته الح) يفتى بالحرمة اذا سئل عنها ولا يصدق اذا ادعى عدم الشهوة لا يظهر عدمها بقريئة الحول وهذا موافق لما تقدم عن القهستاني والشهيد ومخالف لما نقله عن الجوهرية ورجحه في الفتحة وعلى هذا فكان الاولى ان يقول لا تحرم مالم تعلم شهوة اي بان قبلها منتشرا او على النعم فيوافق منقلبه عن الفيض ولما سأتى ايضا وحينئذ فلا فرق بين التقييل والمس (قوله ولو على النعم) مبالغة على التثني لاعلى التثني والمعنى حرمت امرأته اذا لم يظهر عدم الاشتها وهو صادق بظهور الشهوة وبالشك فيها اما اذا ظهر عدم الشهوة فلا تحرم ولو كانت القبلة على النعم اه ح (قوله كما فهمه في الذخيرة) اي فهمه من عبارة العيون حيث قل وظاهر ما اطلق في بيوع العيون الى آخر ما مر وانت خير بأن كلام المصنف مبني على ان الاصل في القبلة الشهوة وانه لا يصدق في دعوى عدمها وهذا خلاف ما في العيون تأمل (قوله وكذا القرص والعض بشهوة) ينبغي ترك قوله بشهوة كما فعل المصنف في المعانقة لان المقصود تشبيه هذه الامور بالتقييل في التفصيل المتقدم فلا معنى لتقييد اه ح

فلو ايقظ زوجته او ايقظته هي جماعها فمست يده بنتها المشتبهة او يده ابنه حرمت الام ابدافتح (قل أم امرأته) في اي موضع كان على الصحيح جوهرية (حرمت) عليه (مرأته) مالم يظهر عدم شهوة ولو على النعم كما فهمه في الذخيرة (وفي المس لا) تحرم (لم تعلم شهوة) لان الاصل في التقييل الشهوة بخلاف المس (والمعانقة كانتقييل) وكذا القرص والعض بشهوة

(قوله ولو لاجنبية) أي لافرق بين أن تكون زوجة أو أجنبية أما الاجنبية فمصور ظاهرة وأما الزوجة فكما إذا تزوج امرأة فقرصها أو عضها أو قبّلها أو عانقها ثم طلقها قبل الدخول حرمت عليه بنتها وأعلم أن هذا التعميم لا يخص ما نحن فيه فإن جميع ما قبله كذلك ح وخص البنت لأن الأم تحرم بمجرد العقد (قوله وتكفي الشهوة من أحدهما) هذا إنما يظهر في المس أما في النظر فتعتبر الشهوة من الناظر سواء وجدت من الآخر أم لا اه ط وهكذا بحث الخير الرملي أخذاً من ذكرهم ذلك في بحث المس فقط قال والفرق اشتراكهما في لذة المس كالمشتركين في لذة الجماع بخلاف النظر (قوله كبالغ) أي في ثبوت حرمة المصاهرة بالوطء أو المس أو النظر ولو تم المقابلات بأن قال كبالغ عاقل صاح لكن أولى ط وفي الفتح لومس المراهق وإقراره بشهوة تثبت الحرمة عليه (قوله بزازية) لم أرفها إلا المراهق دون المجنون والسكران نعم رأيتهما في حاوى الزاهدى (قوله تحرم الأم) كذا يوجد في بعض النسخ وفي عامتها بدون الأم فهو من باب الحذف والإيصال كما قال ح وعبرة القنية هكذا قبل المجنون أم امرأته بشهوة أو السكران بنته تحرم اه أي تحرم أمراًته (قوله وبجرمة المصاهرة الح) تل في الذخيرة ذكر محمد في نكاح الأصل أن النكاح لا يرتفع بجرمة المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفريق لا يجب عليه الحد أشبهه عليه أو لم يشبهه عليه اه (قوله لا بعد المتاركة) أي وإن مضى عليها سنون كما في البرازية وعبرة الحاوى إلا بعد تفريق القاضى أو بعض المتاركة اه وقد علمت أن النكاح لا يرتفع بل يفسد وقد صرحوا في النكاح الفاسد بأن المتاركة لا تحقق إلا بالقول أن كانت مدخولاً بها كتركتك أو خلعت سبيلك وأما غير المدخول بها فقل تكون بالقول وبالترك على قصد عدم العود إليها وقل لا تكون إلا بالقول فيهما حتى لو تركها ومضى على عدتها سنون لم يكن لها أن تزوج بآخر فافهم (قوله والوطء بها الح) أي الوطء الكائن في هذه الحرمة قبل التفريق والمتاركة لا يكون زناً قل في الحاوى والوطء فيها لا يكون زناً لأنه مختلف فيه وعليه مهر المثل بوطئها بعد الحرمة ولا حد عليه ويثبت النسب اه (قوله وفي الخانية الح) مستغنى عنه بما تقدم ح (قوله فدخلت فراش أبيها) كنى به عن المس والافجر الدخول بغير مس لا يعتبر ط (قوله ليست بمشبهة به يفتى) كذا في البحر عن الخانية ثم قال فأفاد أنه لافرق بين أن تكون سميئة أو لا ولذا قال في المعراج بنت خمس لا تكون مشبهة اتفاقاً وبنت تسع فصاعداً مشبهة اتفاقاً وفيما بين الخمس والتسع اختلاف الرواية والمشايخ والأصح أنها لا تثبت الحرمة اه (قوله وإن ادعت الشهوة في تقييلها) أي ادعت الزوجة أنه قبل أحد أصولها أو فروعها بشهوة أو أن أحد أصولها أو فروعها قبله بشهوة فهو مصدر مضاف إلى فاعله أو مفعوله وكذا قوله أو تقييلها ابنه فإن كانت اضافته إلى المفعول فإنه فاعل والانسب لنظم الكلام إضافة الأول لفاعله والثاني لمفعوله ليكون فاعل يقوم الرجل أو ابنه كما أفاده ح (قوله فهو مصدق) لأنه ينكر ثبوت الحرمة والقول للمنكر وهذا ذكره في الذخيرة في المس لا في التقييل كما فعل الشارح فإنه مخالف لما مشى عليه المصنف أولاً من أنه في التقييل يفتى بالحرمة ما لم ينادر عدم الشهوة وقدمنا عن الذخيرة نقل الخلاف في ذلك فها هنا مبنى على ما في بيوع العيون

ولو لاجنبية وتكفي الشهوة من أحدهما ومراهق ومجنون وسكران كبالغ بزازية وفي القنية قبل السكران بنته تحرم الأم وبجرمة المصاهرة لا يرتفع النكاح حتى لا يحل لها الزوج بآخر الأبعد المتاركة وانقضاء العدة والوطء بها لا يكون زناً وفي الخانية أن النظر إلى فرج ابنته بشهوة يوجب حرمة أمراته وكذا لو فرغت فدخلت فراش أبيها عريانة فانتشر لها أبوها تحرم عليه أمها (وبنت) سنّها (دون تسع ليست بمشبهة) به يفتى (وإن ادعت الشهوة) في تقييلها أو تقييلها ابنه (وانكرها الرجل فهو مصدق) لا هي (الا أن يقوم إليها منتشراً)

(قوله آله) بالرفع فاعل منتشر ط (قوله او يركب معها) اى على دابة بخلاف ما اذا ركبت على ظهره وعبر الماء حيث يصدق فى انه لا عن شهوة بزازية (قوله وفى الفتح الح) قال فيه والحاصل انه اذا أقر بالنظر وأنكر الشهوة صدق بلا خلاف وفى المباشرة لا يصدق بلا خلاف فيما أعلم وفى التقييل اختلف فيه قيل لا يصدق لانه لا يكون الا عن شهوة غالبا فلا يقبل الا ان يظهر خلافه بالانتشار ونحوه وقيل يقبل وقيل بالتفصيل بين كونه على الرأس والجهة والخذ فيصدق او على الفم فلا والارجح هذا الا ان الحد يترأى الحاقه بالفم اه وقوله الا ان يظهر الح حقه ان يذكر بعد قوله وقيل يقبل كالا يخفى ولم يذكر المس وقدمنا عن الذخيرة ان الاصل فيه عدم الشهوة مثل النظر فيصدق اذا انكر الشهوة الا ان يقوم اليها منتشرا اى لان الانتشار دليل الشهوة وكذا اذا كان المس على الفرج كما مر عن الحدادى لانه دليل الشهوة غالباً وما ذكره فى الفتح بحثاً من الحاق تقبيل الخد بالفم اى بخلاف الرأس والجهة غير ما تقدم فى كلام الذخيرة عن الامام ظهير الدين فان ذلك لم يفصل ففهم (قوله ولا يصدق انه كذب الح) اى عند القاضي امامينه وبين الله تعالى ان كان كاذباً فيما أقر لم تثبت الحرمة وكذا اذا أقر بجماع امها قبل التزوج لا يصدق فى حقها فيجب كمال المسمى لو بعد الدخول ونصفه لوقبله بحر (قوله تجنيس) كذا عزاء اليه فى البحر وكذا رأيت فيه ايضا ونص عبارته المختار انه تقبل اليه اشار محمد فى الجامع واليه ذهب فخر الاسلام على البزدوى لان الشهوة مما يوقف عليه تحرك العضو ممن يتحرك عضوه او آثار آخر ممن لا يتحرك عضوه اه فما ذكره من التعليل من كلام التجنيس ايضا وبه ظهر ان ما فى النهر من عزوه الى التجنيس ان المختار عدم القبول سبق قلم (قوله بين المحارم) الاولى حذفه لان قول المصنف بين امرأتين يغنى عنه ولثلاثتهم اختصاص الثانى بالجمع وطأ بملك يمين ولا يصح اعرابه بدلا منه بدل مفصل من مجمل لان الشارح ذكر له عاملا يخصه وهو قوله وحرما لجمع فافهم وأراد بالمحارم ما يشمل النسب والرضاع فلو كان له زوجتان رضيعتان ارضعتهما اجنبية فسد نكاحهما كما فى البحر (قوله اى عقدا صحيحا) الانسب حذف قوله صحيحا كما فعل فى البحر والنهر ولذا قال ح لاثمرة لهذا القيد فيما اذا تزوجهما فى عقد واحد فانه لا يكون صحيحا قطعا ولا فيما اذا تزوجهما على التعاقب وكان نكاح الاولى صحيحا فان نكاح الثانية والحالة هذه باطل قطعا نعم له ثمرة فيما اذا تزوج الاولى فاسدا فان له حينئذ ان يعقد على الثانية ويصدق عليه انه جمع بينهما نكاحا ونكاح الاولى وان كان فاسدا يسمى نكاحا كما شاع فى عباراتهم اه (قوله وعدة) معطوف على نكاحا منصوب مثله على التمييز (قوله ولو من طلاق بائن) شمل العدة من الرجعى او من اعتاق ام ولد خلا فلهما او من تفريق بعد نكاح فاسد وشار الى ان من طلق الاربع لا يجوز له ان يتزوج امرأة قبل انقضاء عدتهن فان انقضت عدة الكل معاجزله تزوج أربع وان واحدة فواحدة بحر (فرع) ماتت امرأته له التزوج بأختها بعد يوم من موتها كما فى الخلاصة عن الاصل وكذا فى المبسوط لصدر الاسلام والمحيط السرخسى والبحر والتاترخانية وغيرها من الكتب المعتمدة واماما عزاء الى التفت من وجوب العدة فلا يعتمد عليه وتماه فى كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدية (قوله بملك يمين

آله (فيما نقها) لقريئة كذبه (او يأخذ ثديها او يركب معها) او يمسه على الفرج او يقبلها على الفم قاله الحدادى وفى الفتح يترأى الحاق الخدين بالفم وفى الخلاصة قيل له ما فعلت بأمر امرأتك فقال جامعها تثبت الحرمة ولا يصدق انه كذب ولو هازلا (وتقبل الشهادة على الاقرار باللمس والتقييل عن شهوة وكذا) تقبل (على نفس اللمس والتقييل) والنظر الى ذكره وفرجها (عن شهوة فى المختار) تجنيس لان الشهوة مما يوقف عليها فى الجملة بانتشار او آثار (و) حرم (الجمع) بين المحارم (نكاحا) اى عقدا صحيحا (وعدة ولو من طلاق بائن و) حرم الجمع (وطأ بملك يمين

متعلق بوطء واحترز بالجمع وطأ عن الجمع ملكا من غير ووطء فانه جائز كما في البحر ط (قوله
 (بين امرأتين) يرجع الى الجمع نكاحا وعدة ووطأ بملك يمين ط اي في عبارة المصنف اما
 على عبارة الشارح فهو متعلق بالآخر (قوله) ايتهما فرضت الخ) اي اية واحدة منهما
 فرضت ذكر الماحل للآخرى كالجمع بين المرأة وعمتها او خالتها والجمع بين الام والبنت نسبا
 اورضا وكالجمع بين عمتين او خالتين كان يتزوج كل من رجلين ام الآخر فيولد لكل منها بنت
 فيكون كل من البنين عمه الاخرى او يتزوج كل منهما بنت الآخر ويولد لهما بنتان فكل من
 البنين خالة الاخرى كما في البحر (قوله أبدا) قيد به تبعا للبحر وغيره لخراج مالو تزوج
 امة ثم سيدتها فانه يجوز لانه اذا فرضت الامة ذكر الا يصح له ايراد العقد على سيدته ولو فرضت
 السيدة ذكر الا يحل له ايراد العقد على امته الا في موضع الاحتياط كما يأتي لكن هذه الحرمة
 من الجانبين مؤقتة الى زوال ملك اليمين فاذا زال فأيتهما فرضت ذكر اصح ايراد العقد منه على
 الاخرى فلذا جاز الجمع بينهما واحتيج الى اخراج هذه الصورة من القاعدة المذكورة بقيد
 الابدية لكن هذا بناء على ان المراد من عدم الحل في قوله ايتهما فرضت ذكر الماحل للآخرى
 عدم حل ايراد العقد مالو اريد به عدم حل الوطء لا يحتاج في اخراجها الى قيد الابدية لانها خارجة
 بدونه فانه لو فرضت السيدة ذكر الماحل له ووطء امته افاده ح (قوله) لا تنكح المرأة على عمتها
 تمامه ولا على خالتها ولا على ابنة اخيها ولا على ابنة اختها (قوله) وهو مشهور) فانه ثابت
 في صحيح مسلم وابن حبان ورواه ابو داود والترمذي والنسائي وتلقاه الصدر الاول بالقبول
 من الصحابة والتابعين ورواه الجمهور الغفير منهم ابو هريرة وجابر وابن عباس وابن عمر وابن مسعود
 وابو سعيد الخدري فيصاح مخصصا لعموم قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم مع ان العموم
 المذكور مخصوص بالمشركة والمجوسية وبناته من الرضاة فلو كان من اخبار الآحاد جاز
 التخصيص به غير متوقف على كونه مشهورا والظاهر انه لا بد من ادعاء الشهرة لان الحديث
 موقعه النسخ لا التخصيص لان ولا تنكحوا المشركات ناسخ لعموم واحل لكم اذلو تقدم لزوم
 نسخه بالآية فلزم حل المشركات وهو منتف أو تكرر النسخ وهو خلاف الاصل بيان الملازمة
 انه يكون السابق حرمة المشركات ثم ينسخ بالعام وهو احل لكم ما وراء ذلكم ثم يجب تقدير
 ناسخ آخر لان الثابت الآن الحرمة فتح وبه اندفع ما في العناية من ان شرط التخصيص المقارنة
 عندنا وليست بمعلومة * (تنبيه) * ما ذكره من الدليل لا يكفي لاثبات عموم القاعدة من حرمة
 الجمع بين جميع المحارم فان الجمع بينهما حرم لا فضائه الى قطع الرحم لوقوع التشاجر عادة بين
 الضرتين والدليل على اعتباره ما ثبت في الحديث برواية الطبراني وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم وتماه في الفتح (تمة) عن هذا اجاب الرملي الشافعي
 عن الجمع بين الاختين في الجنة بانه لا مانع منه لان الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما وعلة
 التباغض وقطعية الرحم منتفية في الجنة الا لام والبنت اه اي لعلة الجزئية فيهما وهي موجودة
 في الجنة ايضا بخلاف نحو الاختين (قوله) امة ثم سيدتها) الاولى عدم ذكر هذه
 الصورة لما علمت من ان اخراجها من القاعدة بقيد الابدية مبنى على ان المراد من عدم الحل
 عدم حل ايراد العقد وهو ثابت من الطرفين كما قررناه فينا في قوله الآتي لم يحرم ولو اريد بعدم

بين امرأتين ايتهما فرضت
 ذكر الماحل للآخرى (أبدا
 لحديث مسلم لا تنكح
 المرأة على عمتها وهو
 مشهور يصلح مخصصا
 للكتاب (فجاز الجمع بين
 امرأة وبنت زوجها)
 أو امرأة ابنها أو امة ثم
 سيدتها لانه لو فرضت
 المرأة أو امرأة الابن أو
 السيدة ذكر

الحل عدم حل الوطء صح قوله لم يحرم لكنه يستغنى عن قيد الابدية ولعله اشار الى ان جواز الجمع بينهما ثابت على كل من التقديرين فافهم قال ح و اشار ثم الى انه لو تزوجهما في عقدة لم يصح نكاح واحدة ولو تزوجهما في عقدتين والسيدة مقدمة لم يصح نكاح الامة كما قدمناه اول الفصل (قوله لم يحرم) أى التزوج في الصور الثلاث لان الذكر المفروض في الاولى يصير متزوجا بنت الزوج وهي بنت رجل اجنبي وفي الثانية يصير متزوجا امرأة اجنبية وفي الثالثة يصير واطئا لأمته (قوله بخلاف عكسه) هو ما اذا فرضت بنت الزوج او ام الزوج او الامة ذكر احيث تحرم الاخرى لانه في الاولى يصير ابن الزوج فلا تحل له موطوءة ابيه وفي الثانية يصير أبا الزوج فلا تحل له امرأة ابنه وفي الثالثة يصير عبدا فلا تحل له سيدة (قوله وان تزوج الح) قيد بالتزوج لانه لو اشترى اخت امته الموطوءة جاز له وطء الاولى وليس له وطء الثانية مالم يحرم الاولى على نفسه ولو وطئها ثم لا يحل له وطء واحدة منهما حتى يحرم الاخرى ويكون النكاح صحيحا لانه لو كان فاسدا لا تحرم عليه الموطوءة مالم يدخل بالمنكوحه لوجود الجمع حقيقة واطلاق في الاخت المتزوجة فشمّل الحرية والامة واطلاق في الامة فشمّل ام الولد وقيد بكونها موطوءة لان بدونه يجوز له وطء المنكوحه كما يأتي لان المرقوقة ليست بموطوءة حكما فلم يصير جامعا بينهما وطئا لاحقيقة ولا حكما و اشار الى انه لو لم يدخل بالمنكوحه حتى اشترى اختها لا يبطأ المشترا لان المنكوحه موطوءة حكما كذا افاده في البحر واراد بأخت الامة من ليس بينهما جزئية احتراز عن امها او بنتها لان وطء احدها يحرم الاخرى ابدا (قوله حتى يحرم) اى على نفسه كما وقع في عبارتهم وامتداد منه انه بالضم والتشديد من المزيد ويعلم منه دلالة حكم الحرمة بدون فعله كموت احدها او ردتها لحصول المقصود ولو قرئ بالفتح والتخفيف صح وشمل ذلك منطوقا ولكنه غير لازم لما علمت فافهم (قوله حل استمتاع) من اضافة الصفة الى الموصوف اى يحرم الاستمتاع الحلال افاده ط أو الاضافة بيانية اى يحرم شيئا حلالا هو استمتاع افاده الرحمتى وبه اندفع ان الحل والحرمة من صفات فعل المكلف كالاستمتاع فلا يصح وصف احدهما بالآخر فافهم (قوله بسبب ما) فتحريم المنكوحه بالطلاق والخلع والردة مع انقضاء العدة قهستاني والمملوكة يبيعها كالا أو بعضها واعتاقها كذلك وهبتها مع التسليم وكتابتها وتزوجها بنكاح صحيح بخلاف الفاسد الا اذا دخل بها الزوج فانها لوجوب العدة عليها منه تحرم على المالك فتحل له حينئذ المنكوحه ولا يؤثر الاحرام والحيض والنفاس والصوم والرهن والاجارة والتدبير لان فرجها لا يحرم بهذه الاسباب بحر قال في النهر ولم أرفى كلامهم مالم يبيعها بيعا فاسدا أو وهبها كذلك وقبضت والظاهر انه يحل وطء المنكوحه اه اى لان المبيع فاسدا يملك بالقبض وكذا الموهوب فاسدا على المفق به خلافا لما صححه في العمادية كما سيأتي في بابه ان شاء الله تعالى * (تنبيه) * قال في البحر فان عادت الموطوءة الى ملكه بعد الاخراج سواء كان بفسخ أو بشراء جديد لم يحل وطء واحدة منهما حتى يحرم الامة على نفسه بسبب كما كان أولا (قوله لان للمقد حكم الوطء) أورد عليه انه لو كان كذلك يجب ان لا يصح هذا النكاح كما قاله بعض المالكية والالزم ان يصير جامعا بينهما وطئا حكما لان الوطء السابق قائم حكما أيضا بدليل انه لو اراد بيعها يستحب

لم يحرم بخلاف عكسه (وان تزوج) بنكاح صحيح (اخت امة) قد (وطئها صح) النكاح لكن (لا يبطأ واحدة منهما حتى يحرم) حل استمتاع (احدها عليه) بسبب ما لان للعقد حكم الوطء حتى لو نكح مشرقى مغربية يثبت نسب اولادها منه لثبوت الوطء حكما

له استبرأؤها وهذا اللازم باطل فيلزم بطلان ملزومه وهو صحة العقد واجاب عنه في الفتح بأنه لازم مفارق لان بيده ازالته فلا يضر بالصحة **(قوله ولو لم يكن الخ)** محترز قوله قد وطئها ح **(قوله له وطء المنكوحه)** فان وطئ المنكوحه حرمت المملوكة حتى يفارق المنكوحه كذا في الاختيار **(قوله ودواعى الوطء كالوطء)** حتى لو كان قبل امته أو مسها بشهوة أو هي فعلت به ذلك ثم تزوج اختها لا تحل له واحدة منهما حتى تحرم الاخرى رحمتي **(قوله أو من بمعناها)** هو كل امرأتين ايتهم فرضت ذكرهما لم تحل للاخرى ح ولا حاجة الى هذه الزيادة للاستغناء عنها بقول المصنف بعد وكذا الحكم في كل ما جمعتهما من المحارم ط **(قوله ونسب الاول)** فلو علم فهو الصحيح والثاني باطل وله وطء الاولى الا ان يطأ الثانية فتحرم الاولى الى انقضاء عدة الثانية كالوطئ اخت امرأته بشبهة حيث تحرم امرأته ما لم تنقض عدة ذات الشبهة ح عن البحر وقال في شرح درر البحار قيد بالنسيان اذ الزوج لو عين احداها بالفعل بدخوله بها أو ببيان انها سابقة قضى بنكاحها لتصادقهما وفرق بينه وبين الاخرى ولو دخل باحداها ثم بين ان الاخرى سابقة يعتبر البيان اذ الدلالة لاتعارض الصريح اه ومثله في الشرنبلالية عن شرح المجموع **(قوله فرق القاضى بينه وبينهما)** يعنى يفترض عليه ان يفارقهما فان لم يفارقهما وجب على القاضى ان علم ان يفرق بينه وبينهما دفعا للمعصية بحر لكن في الفتاوى الهندية عن شرح الطحاوى ولو تزوجهما في عقدتين ولا يدري ايتهم اسبق فانه يؤمر الزوج بالبيان فان بين فعلى ما بين وان لم يبين فانه لا يتحرى في ذلك ويفرق بينه وبينهما اه ح قلت لا منافاه بينهما لان بيان الزوج مبنى على علمه بالاسبق لما ذكرناه عن شرح الدرر ولقوله لا يتحرى تأمل وفي النهر وينبغى ان يكون معنى التفريق من الزوج انه يطلقهما ولم أره اه **(قوله ويكون طلاقا)** اى تفريق القاضى المذكور وظاهر كلام الفتح انه بحث منه فانه قال والظاهر انه طلاق حتى ينقص من طلاق كل منهما طاعة لو تزوجها بعد ذلك واقره في البحر والنهر ويؤيده ان الزيلعى عبر عن التفريق المذكور بالطلاق وكذا قال الاتقانى في غاية البيان وتفريق القاضى كالاطلاق من الزوج ثم قال في الفتح فان وقع التفريق قبل الدخول فله ان يتزوج ايتهم شاء لا حال وان بعده فليس له التزوج بواحدة منهما حتى تنقضى عدتهما وان انقضت عدة احدهما دون الاخرى فله تزوج التى لم تنقض عدتها دون الاخرى كي لا يصير جامعا وان وقع بعد الدخول باحداها فله ان يتزوجها في الحال دون الاخرى فان عدتها تمنع من تزوج اختها اه **(قوله يعنى في مسألة النسيان)** تقييد لقوله ويكون طلاقا ولقول المصنف ولهما نصف المهر اذ التفريق في الباطل لا يكون طلاقا فافهم **(قوله اذ الحكم الخ)** بيان للفرق بين المسئلتين وذلك اى في مسألة النسيان صح نكاح السابقة دون اللاحقة وتعين التفريق بينهما للجهل والتى صح نكاحها يجب لها نصف المهر بالتفريق قبل الدخول ولما جهلت وجب لهما اما في مسألة تزوجهما معا في عقد واحد فالباطل نكاح كل منهما يقينا فاذا كان التفريق قبل الدخول فلا مهر لهما ولا عدة عليهما وان دخل بهما وجب لكل الاقل من المسمى ومن مهر المثل كما هو حكم النكاح الفاسد وعليهما العدة بحر قال وقيد بطلانها في المحيط بان لا تكون احداها مشغولة بنكاح الغير او عدته فان كانت كذلك صح نكاح الفرعة

ولو لم يكن وطئ الامته
وطء المنكوحه ودواعى
الوطء كالوطء ابن كمال
(وان تزوجهما معا) اى
الاختين او من بمعناها
(او بعقدتين ونسب) النكاح
(الاول فرق) القاضى
(بينه وبينهما) ويكون
طلاقا (ولهما نصف المهر)
يعنى في مسألة النسيان اذ
الحكم في تزوجهما معا
البطلان وعدم وجوب
المهر الا بالوطء كما في عامة
الكتب فتنه

لعدم تحقق الجمع بينهما كما لو تزوجت امرأة زوجين في عقد واحد واحدها متزوج بأربع نسوة فانها تكون زوجة لآخر لانهم لم يتحقق الجمع بين رجلين اذا كانت هي لا تحل لاحدها اهـ (قوله وهذا) اي وجوب نصف المهر لهما في مسألة النسيان (قوله متساويين قدرا وجنسا) كما اذا كان كل منهما الف درهم حـ (قوله وهو مسمى) الضمير راجع الى المهرين بتأويل المذكور حـ (قوله وادعى كل منهما انها الاولى) اما اذا قالتا لاندري اي النكاحين اول لا يقضى لهما بشئ لان المقضى له مجهول وهو يمنع صحة القضاء كمن قال لرجلين لاحدهما على الف لا يقضى لاحدهما بشئ الا ان يصطلحا بان يتفقا على اخذ نصف المهر فيقضى لهما به وهذا القيد اي دعوى كل منهما زاده أبو جعفر الهندواني وظاهر الهداية تضعيفه لكنه حسن بجر وتمامه فيه (قوله ولا بينة لهما) مثله ما لو كان لكل منهما بينة على السبق كما في الفتح وغيره اي لتهاترها قال حـ فلو اقامت احدها البينة على السبق فنكاحها هو الصحيح والثاني باطل نظير ما قدمنا في قوله ونسي الاول (قوله فان اختلف مهرهما) محترز قوله متساويين قدرا وجنسا وهو صادق باختلافهما قدرا فقط كأن يكون مهر احدها وزن الف درهم من الفضة والاخرى وزن الفين منها وجنسا فقط كان يكون مهر احدها وزن الف درهم من الفضة والاخرى وزن الف درهم من الذهب وقدرا وجنسا كأن يكون مهر احدها وزن الف درهم من الفضة والاخرى وزن الف درهم من الذهب (قوله فان علمنا الح) علم ان هذا التفصيل مأخوذ من الدرر واعترضه محشوه بأنه لم يوجد غيره والذي وجد في اكثر الكتب ان المسمى لهما ان كان مختلفا يقضى لكل واحدة منهما بربع مهرها المسمى والذي وجد في بعضها انه يقضى لهما بالاقل من نصفي المهرين المسميين فلو كان مهر احدها مائة درهم والاخرى ثمانين يقضى على القول الاول للاولى بخمسة وعشرين درهما وللثانية بعشرين وعلى الثاني بنصف اقل المهرين المسميين وهو اربعون ثم ينصف بينهما فيكون لكل منهما عشرون درهما كذا في حاشيته لنوح افندي وفي شرحه للشيخ اسمعيل ان الاحتياط الثاني وهو الموجود في الكافي والكفاية معلل بان فيه يقينا والظاهر ان المصنف اي صاحب الدرر اراد ان يوفق بين القولين بان الاول فيما اذا كان ماسمى لكل واحدة منهما بعينها معلوما كالحسمائة لفاطمة والالف لزاهدة والثاني فيما اذا لم يكن معلوما كذلك بان يعلم انه سمي لو واحدة منهما خمسمائة وللأخرى الف الا انه نسي تعيين كل منهما لكن سياق ما في الكافي والكفاية لا يؤدي انحصاره في ذلك ولذا قيل لو حمل على اختلاف الرواية كان اولى اذا تقرر ذلك علمت ان قول الشارح تبع الدرر والافل كل نصف اقل المسميين غير صحيح كانه عليه في الشرع بلالية وغيرها لاقتضائه ان تأخذ مهرها كاملا مع ان الواجب عليه نصف مهر فالصواب ما في بعض نسخ الشرح وهو والا فنصف اقل المسميين لهما وهذا بناء على ما في الدرر من التوفيق وقد علمت ما فيه (قوله وان لم يكن مسمى) اي وان لم يكن واحد من المهرين مسمى فالواجب متعة واذا سمي لاحدها دون الاخرى فلمن لها المسمى اخذ ربهه والتي لم يسم لها تأخذ نصف المتعة حـ ومثله في شرح الشيخ اسمعيل (قوله وجب لكل واحدة مهر كامل) قال في الفتح فلو كان التفريق بعد الدخول وجب لكل منهما مهرها كاملا وفي النكاح الفاسد يقضى بمهر كامل وعقر كامل ويجب حمله على ما اذا اتحد المسمى لهما قدرا وجنسا

وهذا (ان كان مهرهما متساويين) قدرا وجنسا (وهو مسمى في العقد وكانت الفرقة قبل الدخول) وادعى كل منهما انها الاولى ولا بينة لهما فان اختلف مهرهما فان علمنا فلكل ربع مهرها والافل كل نصف اقل المسميين (وان لم يكن مسمى فالواجب متعة واحدة لهما) بدل نصف المهر (وان كانت الفرقة بعد الدخول وجب لكل واحدة مهر كامل) لتقرره بالدخول

اما اذا اختلفا فيتعذر ايجاب عقر اذ ليست احدهما اولى بجعلها ذات العقر من الاخرى لانه
 فرع الحكم بانها الموطوءة في النكاح الفاسد هذا مع ان الفاسد ليس حكم الوطاء فيه اذ اسمى
 فيه العقر بل الاقل من المسمى ومهر المثل اه ومثله في البحر سوى قوله مع ان الفاسد الخ
 والظاهر ان صاحب الفتح عبر اولا بانه يجب لكل مهر كامل ثم بالعقر تبعا لما وقع في كلام غيره
 ثم حقق ان الواجب في النكاح الفاسد بعد الوطاء هو الاقل من المسمى ومهر المثل فعلم انه
 المراد بالعقر وفي المغرب العقر صداق المرأة اذا وطئت بشبهة اه ولا يخفى ان الوطاء في النكاح
 الفاسد وطاء بشبهة وقد صرح في الكنز وغيره بان الواجب في النكاح الفاسد الاقل من المسمى
 ومهر المثل فعلم ان اقتصار البحر على التعبير بالعقر صحيح فافهم والحاصل انك قد علمت ان احد
 النكاحين في مسألة النسيان صحيح والآخر فاسد وبعد الدخول يجب في الصحيح المسمى
 وفي الفاسد العقر اى الاقل من المسمى ومهر المثل وحيث لم تعلم صاحبة الصحيح من الفاسد
 يقسم المهران بالوصف المذكور بينهما فيكون لكل واحدة مهر كامل ثم اعلم ان الصور اربع
 لانه اما ان يتحد المسمى لهما او يختلف وعلى كل اما ان يتحد مهر مثلهما ايضا او يختلف
 فان اتحد المسميان والمهران فلا شبهة في انه يجب لكل منهما مهرها كاملا واما اذا اتحد
 المسميان واختلف المهران كأن سمي لهند مائة ومهر مثلها تسعون ولاختها دعد مائة ايضا
 ومهر مثلها ثمانون فالواجب لذات النكاح الصحيح المسمى وهو مائة ولذات الفاسد العقر
 وهو متردد هنا بين التسعين والثمانين ويتعذر ايجاب احدهما اذ ليست احدهما اولى
 بكونها ذات العقر فلذا قيد المحشى قول الفتح ويجب حملها على حمل وجوب المهر كاملا لكل
 منهما على ما اذا اتحد المسمى لهما بما اذا اتحد مهر مثلهما ايضا واما قول الفتح واما اذا اختلفا
 اى المسميان فيتعذر ايجاب العقر ففي اطلاقه نظر لانه ظاهر فيما اذا اختلف المهران ايضا
 كأن سمي لهند مائة ومهر مثلها ثمانون ولدعد تسعين ومهر مثلها ستون مثلا فهنا تعذر
 ايجاب العقر وتعذر ايضا ايجاب المسمى لان احدهما ليست باولى من الاخرى بكونها ذات
 النكاح الصحيح او ذات النكاح الفاسد حتى توجب لهما احد المسميين بعينه واحد العقرين
 بعينه لاختلاف كل منهما واما اذا اختلف المسميان واتحد المهران كأن سمي لهند مائة ولدعد
 تسعين ومهر مثل كل منهما ثمانون فلا يتعذر ايجاب العقر لانه ثمانون على كل حال سواء كانت
 ذات النكاح الفاسد هندا او دعدا بل يتعذر ايجاب المسمى ثم انه لم يعلم من كلام الفتح الحكم
 في هذه الصور الثلاث وقال ط والظاهر انه عند تعذر ايجاب العقر يجب لكل الاقل من
 المسمى ومهر مثلها قلت وفيه نظر لان ذلك تنقيص لحقهما وترك لبعض المتيقن اذ لا شك ان فيهما
 ذات نكاح صحيح ولها المسمى كاملا ولا سيما اذا اتحد المسميان على انه لم يعلم منه حكم ما
 اذا لم يتعذر ايجاب العقر بل الذى يظهر ما قرره شيخنا حفظه الله تعالى وهو انه حيث جهل
 ذات الصحيح منهما وذات الفاسد وكان لاحدهما المسمى وللأخرى العقر ان يأخذ المتيقن
 ويقتسمانه بينهما في الصور الاربع فاذا اتحد كل من المسميين والمهرين يعطيان احد المسميين
 واحد المهرين واذا اتحد الاولان فقط يعطيان احد المسميين وأقل المهرين واذا اختلف
 الاولان فقط يعطيان أقل المسميين وأحد المهرين واذا اختلف الاولان والاخيران يعطيان

أقل المسميين وأقل المهرين والله سبحانه وتعالى اعلم (قوله) ومنه يعلم حكم دخوله بواحدة) يعني ان المدخول بها يجب لها نصف المسمى ونصف الاقل من مهر المثل والمسمى لانها ان كانت سابقة وجب لها جميع المسمى وان كانت متأخرة وجب لها الاقل من مهر المثل والمسمى فتأخذ نصف كل منهما وغير المدخول بها يجب لها ربع المسمى لانها ان كانت سابقة وجب لها نصف المسمى وان كانت متأخرة لا يجب لها شيء فيتصف النصف اهـ قلت وهذا الذي ذكره الشارح مأخوذ من الشرع بلاية ويجب تقييده بما اذا دخل باحدها مع اقراره بانه لا يعلم ايها سبق نكاحا اما لو دخل باحدها على وجه البيان فانه يقضى بنكاحها كما قدمناه عن درر البحار وغيره وحينئذ فيجب لها جميع المسمى لها ويفرق بينه وبين الاخرى ولا شيء لها لانه ظهر انها المتأخرة فيكون نكاحها باطلا وقد مر ان الباطل لا يجب فيه المهر الا بالدخول (قوله وكذا الخ) الاحسن قول الذي لم يرد كل ما ذكرنا من الاحكام بين الاثنين فهو الحكم بين كل من لا يجوز جمعه من المحارم (قوله) حرم نكاح المولى امته الخ) أي ولو ملك بعضها وكذا المرأة لو لم تملك سوى سهم واحد منه فتتح زاد في الجوهره وكذا اذا ملك احدها صاحبه او بعضه فسد النكاح واما المأذون والمذبر اذا اشترى زوجها فسد نكاح لانهما لا يملكانها بالعقد وكذا المكاتب لانه لا يملكها بالعقد وانما ثبت له فيها حق الملك وكذا قال ابو حنيفة فيمن اشترى زوجته وهو فيها بالخيار لم يفسد نكاحها على اصله ان خيار المشتري لا يدخل البيع في ملكه (قوله لان المملوكة الخ) علة للمسئلتين قل في الفتح لان النكاح ماضع الاثمرا ثمرات مشتركة في الملك بين المتكئين منها ما تختص هي بملكه كالنفقة والسكنى والقسم والمنع من العزل الاباذن ومنهما ما يختص هو بملكه كوجوب التمكين والقرار في المنزل والتحصن عن غيره ومنها ما يكون الملك في كل منها مشتركا كالاستمتاع بجامعة ومباشرة والولد في حق الاضافة والمملوكة تنافي المالكية فقد نافقت لازم عقد النكاح ومنافي اللازم منافي للسلزوم وبه سقط ما قيل ويجوز كونها مملوكة من وجه الرق مالكة من جهة النكاح لان الفرض ان لازم النكاح ملك كل واحد لما ذكرنا على الخلوص والرق يمنع (قوله) نعم لو فعله الخ) يشير الى ان المراد بالحرمة في قوله وحرم مطلق المنع لا خصوص ما يتبادر منها من المنع على وجه يترتب عليه الاثم والامتنع فعل الحرام للتردد عن امر موهوم في تزويج السيد أمته أو المراد بها انفي وجود العقد الشرعي المثمر لثمراته كما يشير اليه ما مر عن الفتح وهذا معنى ما في الجوهره وكذا في البحر عن المضمرات المراد به في احكام النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى وبقاء النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق عليها وغير ذلك اما اذا تزوجها متزها عن وطئها حراما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال ان تكون حرة او معتقة الغير أو محلوفا عليها بعقها وقد حث الخالف وكثيرا ما يقع لاسيا اذا تدولتها الايدي اهـ قلت ولا سيما السراري اللاتي يؤخذن غنيمة في زماننا للتيقن بعدم قسمة الغنيمة فيبقى فيهن حق اصحاب الخمس وبقية الغانمين وما ذكره الشارح في الجهاد عن المفتي ابي السعود من انه في زمانه وقع من السلطان التنفيل العام فبعد اعطاء الخمس لا تبقى شبهة في حل وطئهن اهـ فهو غير مفيد اما ولا فلان التنفيل العام غير صحيح سواء شرط فيه السلطان اخذ الخمس اولا لان فيه ابطال السهام المقدرة كمنع

ومنه يعلم حكم دخوله
بواحدة (وكذا الحكم
فيما جمعها من المحارم)
في نكاح (و) حرم (نكاح)
المولى (امته و) العبد
(سيدته) لان المملوكة
تنافي المالكية نعم لو فعله
المولى احتياطا كان حسنا

مطلب

مهم في وطء السراري
اللاتي يؤخذن غنيمة في
زماننا

على ذلك الامام السرخسي في شرح سير الكبير واما ثانيا فلان تنفيل سلطان زمانه لا يبقى الى زماننا واما ثالثا فلانه نفى الشبهة باعطاء الخمس ومن المعلوم في زماننا ان كل من وصلت يده من العسكر الى شيء يأخذه ولا يعطى خمسة فينبغي ان يكون العقد واجبا اذا علم انها مأخوذة من الغنيمة ولذا قال بعض الشافعية ان وطء السراري اللاتي يجلبن اليوم من الروم والهند والترك حرام واما قوله في الاشياء بعد نقله ذلك عنه في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم ان هذا ورع لاحكم لازم فان الجارية المجهولة الحال المرجع فيها الى صاحب اليد ان كانت صغيرة والى اقرارها ان كانت كبيرة وان علم حالها فلا اشكال اه فهذا لما هو في غير ما علم انها اخذت من الغنية اما ما علم فيها ذلك ففيها ما ذكرناه لكن قد يقال انه محتمل ان تكون باعها الامام او اباها من العسكر واجاز الامام بيعه اما بدون ذلك فقد نص في شرح السير الكبير على ان بيعه بائنا سهمه قبل القسمة باطل كاعتاقه لكن العقد عليها لا يرفع الشبهة لانها اذا كانت غنية عن مشتركة بين الغانمين واصحاب الخمس فلا يصح تزويجها نفسها بل الراجع للشبهة شراؤها من وكيل بيت المال او التصديق بها على فقير ثم شراؤها منه وسيأتي ان شاء الله تعالى تمام تحرير هذه المسئلة في الجهاد **(قوله وفيه الخ)** هداما خوذ من شر نبلاية وقوله ونحوه اي كعدم القسم لها وعدم ايقاع الطلاق عليها وعدم ثبوت نسب ولدها بلا دعوى لكن لا يخفى ان الاحتياط في العقد عليها انما هو عند احتمال عدم صحة الملك احتمالا قويا ليقع الوطء حلالا بلا شبهة ولا يلزم من العقد عليها لذلك ان لا يعدها على نفسه خامسة ونحوه بل نقول ينبغي له الاحتياط في ذلك ايضا **(قوله وحرم نكاح الوثنية)** نسبة الى عبادة الوثن وهو ماله جثة اي صورة انسان من خشب او حجر او فضة او جوهر تحت واجمع اوثان والصمم صورة بلا جثة هكذا فرق بينهما كثير من اهل اللغة وقيل لافرق وقيل يطلق الوثن على غير الصورة كذا في البناء نهر وفي الفتح ويدخل في عبدة الاوثان عبدة الشمس والنجوم والصور التي استحسناها المعطلة والزنادقة والباطنية والاباحية وشراح الوجيز وكل مذهب يكفر به معتقده اه قلت وشمل ذلك الدروز والنصيرية والتمانية فلا تحل منا كنهم ولا تؤكل ذبيحتهم لانهم ليس لهم كتاب سماوي وافاد بحرمة النكاح حرمة الوطء بملك اليمين كيا تي والمراد الحرمة على المسلم لما في الحانية وتحل المجوسية والوثنية لكل كافر الا المرتد **(قوله كتابية)** اطلقه فشمّل الحربية والذمية والحرّة والامة ح عن البحر **(قوله وان كره تنزيها)** اي سواء كانت ذمية او حربية فان صاحب البحر استظهر ان الكراهة في الكتابية الحربية تنزيهية فالذمية اولى اه ح قلت علل ذلك في البحر بأن التحريمية لا بد لها من نهى او ما في معناه لانها في رتبة الواجب اه وفيه ان اطلاقهم الكراهة في الحربية يفيد انها تحريمية والدليل عند المجتهد على ان التعليل يفيد ذلك ففي الفتح ويجوز تزوج الكتابيات والاولى ان لا يفعل ولا يأتى كل ذبيحتهم الا لضرورة وتكره الكتابية الحربية اجماعا لافتتاح باب الفتنة من امكان التعلق المستدعى للمقام معها في دار الحرب وتعرض الولد على التخليق بأخلاق اهل الكفر وعلى الرق بأن تسبي وهي حلي فيولد رقيقا وان كان مسلما اه فقوله والاولى ان لا يفعل يفيد كراهة التنزيه في غير الحربية وما بعده يفيد كراهة التحريم في الحربية تأمل **(قوله مؤمنة بنبي)** تفسير للكتابية لا تقيد ح

وفيه ما لا يخفى في عدم عدها
خامسة ونحوه من عدم
الاحتياط (و) حرم نكاح
(الوثنية) بالاجماع (وصح
نكاح كتابية) وان كره
تنزيها (مؤمنة بنبي) مرسل

(قوله مقرة بكتاب) في النهر عن الزيلعي واعلم ان من اعتقد يناسا وياوله كتاب منزل كصحف ابراهيم وشيث وزبور داود فهو من اهل الكتاب فتجوز منا كتحتم واكل ذبايحهم (قوله على المذهب) اي خلافا لما في المستصفي من تقييد الحل بأن يعتقدوا ذلك ويوافقوه ما في مبسوط شيخ الاسلام يجب ان لا يأكلوا ذبايح اهل الكتاب اذا اعتقدوا ان المسيح اله وان عزيزا اله ولا يتزوجوا نساءهم قيل وعليه الفتوى ولكن بالنظر الى الدليل ينبغي ان يجوز الاكل والتزوج اه قال في البحر وحاصله ان المذهب الاطلاق لما ذكره شمس الائمة في المبسوط من ان ذبيحة النصراني حلال مطلقا سواء قال بثالث ثلاثة او لا لاطلاق الكتاب هنا والدليل ورجحه في فتح القدير بأن القائل بذلك طائفتان من اليهود والنصارى انقراضوا كلهم مع ان مطلق لفظ الشرك اذا ذكر في لسان الشرع لا ينصرف الى اهل الكتاب وان صح لغة في طائفة او طوائف لما عهد من اراداته به من عبد مع الله تعالى غيره ممن لا يدعي اتباع نبي وكتاب الى آخر ما ذكره اه (قوله وفي النهر الح) مأخوذ من الفتح حيث قال واما المعتزلة فقتضى الوجه حل منا كتحتم لان الحق عدم تكفير اهل القبلة وان وقع الزام في المباحث بخلاف من خالف القواطع المعلومة بالضرورة من الدين مثل القائل بقدمة اعلاء ونفي العلم بالبريات على ما صرح به اخفقون * واقول وكذا القول بالانحجاب بالذات ونفي الاختيار اه وقوله وان وقع الزام في المباحث معناه وان وقع التصريح بكفر المعتزلة ونحوهم عند البحث معهم في رد مذهبهم بأنه كفر اى يلزم من قولهم بكذا الكفر ولا يقتضى ذلك كفرهم لان لازم المذهب ليس بمذهب وايضا فانهم ما ذلوا ذلك الاشبهة دليل شرعى على زعمهم وان اخطوا فيه ولزومهم المحذور على انهم ليسوا بأدنى حالا من اهل الكتاب بل هم مقرون بأشرف الكتب ولعل القائل بعدم حل منا كتحتم يحكم بردتهم بما اعتقدوه وهو بعيد لان ذلك اصل اعتقادهم فان سلم انه كفر لا يكون ردة قال في البحر وينبغي ان من اعتقد مذهبيا كفر به ان كان قبل تقدم الاعتقاد الصحيح فهو مشرك وان طرأ عليه فهو مرتد اه وبهذا ظهر ان الرافضى ان كان ممن يعتقد الألوهية في علي او ان جبريل غلط في الوحي او كان ينكر صحبة الصديق او يقذف السيدة الصديقة فهو كافر لمخالفته القواطع المعلومة من الدين بالضرورة بخلاف ما اذا كان يفضل عليا او يسب الصحابة فانه مبتدع لا كافر كما اوضحته في كتابي (تنبيه الولاة والحكام على احكام شاتم خير الانام او احد اصحابه الكرام) عليه وعليهم الصلاة والسلام * (تنبيه) * قيل لا تجوز منا كحة من يقول أنا مؤمن ان شاء الله تعالى لانه كافر قال في البحر انه محمول على من يقوله شكاً في ايمانه والشافعية لا يقولون بذلك فتجوز المنا كحة بيننا وبينهم بلا شبهة اه وحق ذلك في الفتح بأن الشافعية يريدون به ايمان الموافاة كما صرحوا به وهو الذي يقبض عليه العبد وهو اخبار عن نفسه بفعل في المستقبل او استصحابه اليه فيتعلق به قوله تعالى * ولا تقولن لشيء انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله * غير انه عندنا خلاف الاولى لان تعويد النفس بالجزم في مثله ليصير ملكة خير من ادخال أداة التردد في انه هل يكون مؤمنا عند الموافاة او لا اه (قوله لا عابدة كوكب لا كتاب له) هذا معنى الصابئة المذكورة في المتون على احد التفسيرين فيها قال في الهداية ويجوز تزوج الصابئات ان كانوا يؤمنون بدين نبي ويقرون

(مقرة بكتاب) منزل وان
اعتقدوا المسيح الها وكذا
حل ذبيحتهم على المذهب
بحر وفي النهر تجوز
منا كحة المعتزلة لانا لا نكفر
احدا من اهل القبلة وان
وقع الزام في المباحث
(لا) يصح نكاح (عابدة
كوكب لا كتاب لها) ولا
وطؤها بملك يمين

بكتاب لانهم من اهل الكتاب وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم تجز مناكتهم لانهم مشركون والخلاف المنقول فيه محمول على اشتباه مذهبهم فكل اجاب على ما وقع عنده وعلى هذا حال ذبيحتهم اه اى الخلاف بين الامام القائل بالحل بناء على تفسيره بان اهل كتابنا واكنهم يعظمون الكواكب كتعظيم المسلم الكعبة وبين صاحبيه القائلين بعدم الحل بناء على انهم يعبدون الكواكب قال فى الفتح فلو اتفق على تفسيرهم اتفق على الحكم فيهم قال فى البحر وظاهر الهداية ان منع مناكتهم مقيد بقيد عبادة الكواكب وعدم الكتاب فلو كانوا يعبدون الكواكب ولهم كتاب تجوز مناكتهم وهو قول بعض المشايخ زعموا ان عبادة الكواكب لا تخرجهم عن كونهم اهل كتاب والصحيح انهم ان كانوا يعبدونها حقيقة فليسوا اهل كتاب وان كانوا يعظمونها كتعظيم المسلمين للكعبة فهم اهل كتاب كذا فى المجتبى اه فعلى هذا فقول المصنف لا كتاب لها لا مفهوم له لكن مامر من حل النصرانية وان اعتقدت المسيح الهما يؤيد قول بعض المشايخ كما أفاده فى النهر (قوله والمجوسية) نسبة الى مجوس وهم عبدة النار وعدم جواز نكاحهم ولو بملك يمين مجمع عليه عند الأئمة الاربعة خلافا لداود بناء على انه كان لهم كتاب ورنع وتماه فى الفتح (قوله هذا ساقط الخ) فيه اعتذار عن تكرار الوثنية ودفع ايها العطف فى المحرمة (قوله ولو بمحرم) المناسب لمحرم باللام لان النكاح المقدر فى المعطوف عليه لا يتعدى بالباء الا ان يدعى تضمنه معنى التزوج فانه يتعدى بالباء فى لغة قليلة (قوله او مع طول الحرية) اى مع القدرة على مهرها ونفقتها وهو بالفتح فى الاصل الفضل ويعدى بعلى والى فطول الحرية متسع فيه بحذف الصلة ثم الاضافة الى المفعول على ما اشار اليه المطرزي قهستانى (قوله الاصل الخ) قد يناقش فيه بالامة المملوكة بعد الحرية فانه يجوز وطؤها ملكا ولا يجوز ان ينكح الامة على الحرية ط (قوله تحريما فى المحرمة وتنزيها فى الامة) اما الثانى فهو ما استظهره فى البحر من كلام البدائع ومثله فى القهستانى وأيده بقول المبسوط والاولى ان لا يفعل واما الاول فهو ما فهمه فى النهر من كلام الفتح وهو فهم فى غير محله فانه فى الفتح ذكر دلائل المسئلة لنا وهو ما أخرجه الستة عن ابن عباس تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم وبني بها وهو حلال وذكر دليل الأئمة الثلاثة وهو ما أخرجه الجماعة الا البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح اى بفتح الياء فى الاول وضمها فى الثانى مع كسر الكاف ومن فتحها فى الثانى فقد صحف بحر زاد مسلم ولا يخطب ثم اجاب بترجيح الاول من وجوه ثم اجاب على تسليم التعارض بحمل الثانى اما على نهى التحريم والنكاح فيه للوطء او على نهى الكراهية جمعا بين الدلائل وذلك لأن المحرم فى شغل عن مباشرة عقود الانكحة لان ذلك يوجب شغل قلبه عن احسان العبادة لما فيه من خطبة ومرادات ودعوة واجتماعات ويتضمن تنبيه النفس لطلب الجماع وهذا محمل قوله ولا يخطب ولا يلزم كونه صلى الله عليه وسلم باشر المكروه لان المعنى المنوط به الكراهة هو عليه الصلاة والسلام منزّه عنه ولا بعد فى اختلاف حكم فى حقنا وحقه لاختلاف المناط فينا وفيه كالوصال نهانا عنه وفعله اه وحاصله ان لا ينكح ان كان المراد به الوطء فانه نهى للتحريم وهذا قطعى لاشبهة فيه او العقد فانتهى للكراهية وما ذكره من الوجه لا يقتضى كراهة

(والمجوسية والوثنية) هذا ساقط من نسخ الشرح ثابت فى نسخ المتن وهو عطف على عبادة كوكب وقوله (والمحرمة) بحج او عمره (ولو بمحرم) عطف على كتابية فتنبه (والامة ولو) كانت كتابية او مع طول الحرية الاصل عندنا ان كل وطء يحل بملك يمين يحل بنكاح وما لا فلا (وان كره) تحريما فى المحرمة وتنزيها فى الامة (وحرمة على امة

التحريم والاحرم تجارة المحرم في الاماء فان فيه ايضا شغل القلب وتنبية النفس للجماع
ويؤيده قوله وهذا محمل قوله ولا يخطب على انه قد صرح في شرح درر البحار بان النهي للتنزيه
وقول الكنز وحل تزوج الكسبية والصائبة والمحرمه صريح في ذلك فان المكروه تحريم بالاجل
فافهم **(قوله لا يصح عكسه)** اي ولا جمعهما في عقد واحد بل يصح في الجمع نكاح الحرة لا
الامة كما صرح به الزيلعي وغيره وما في الاشياء في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام من انه يبطل
فيهما سبق قلم هذا وحرمة ادخال الامة على الحرة اذا كان نكاح الحرة صحيحا فلو دخل بالحرة
بنكاح فاسد لا يمنع نكاح الامة شرنا لالية (فرع) تزوج امة بلا اذن مولاهما ولم يدخل حتى
تزوج حرة ثم أجاز المولى لم يجز لان الحل انما يثبت عند الاجازة فكانت في حكم الانشاء فيصير
متزوجا امة على حرة ولو تزوج ابنتها الحرة قبل الاجازة جاز لان النكاح الموقوف عدم في حق
الحل فلا يمنع نكاح غيرها بغيره عن المحيط ما خصا **(قوله ولو أم ولد)** شمل المدبرة والمكاتب
كافي البحر **(قوله في عدة حرة)** من مدخول المبالغة اي ولو في عدة حرة **(قوله ولو من بائن)**
اشار به الى خلاف قولهما بجوازهما واتفقوا على المنع في الرجعي **(قوله لبقاء الملك)** اي ملك
نكاح الامة لانها لم تخرج بالطلاق الرجعي عن النكاح فالحرة هي الداخلة على الامة **(قوله في**
عقد واحد) اي على التسع ح **(قوله لبطان الخمس)** مفاده انه لو كانت الحرائر اربعا صح فيهن
وبطل في الاماء كما في جمع الحرة مع الامة بعقد واحد يوضحه ما نقله الرحمتي عن كافي الحاكم ان
اصل ذلك انه ينظر في نكاح الحرائر فان كان جائزا لو كن وحدهن اجزته وابطلت نكاح الاماء
وان كان غير جائز ابطلته واجزت نكاح الاماء ان كان يجوز لو كن وحدهن اه قلت ويستفاد منه
ما لو كان جماعة الحرائر والاماء لم تزد على اربع فانه يجوز في الحرائر فقط وهو صريح ما ذكرناه
انفا عند قوله لا يصح عكسه **(قوله سرية)** نسبة الى السر وهو النكاح والتزم ضم السين كضم
الدال في دهرية نسبة الى الدهر او الى السرور لحصوله بهاط **(قوله خيف عليه الكفر)**
لقوله تعالى الاعلى ازواجهم او ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين بزانية ومقتضاه ان مثله
لولا انه على التزوج على امرأته وما فرق به في البحر من ان في الجمع بين الحرائر مشقة بسبب
وجوب العدل بينهما بخلاف الجمع بين السراري فانه لا قسم بينهما مما لا اثر له مع النص نهر اي لان
النص نفى اللوم عن الجهتين وقد يقال ان المتبادر من اللوم على التسري هو اللوم على اصل الفعل
بخلاف اللوم على تزوج اخرى فان المتبادر منه اللوم على ما يلحقه من خوف الجور الاعلى اصل
الفعل فيكون عملا بقوله تعالى فان خفتم ان لاتعدلوا فواحدة فهذا وجه ما فرق به في البحر
اخذا من تنصيبهم على اللوم على التسري فقط والتحقيق انه ان اراد اللوم على اصل الفعل
بمعنى انك فعلت امرا قبيحا فهو كافر في الموضوعين وان كان بمعنى انك فعلت ما تركه لك
اولى لما يلحقك من التعب في النفقة وكثرة العيال واضرار الزوجة بالتسري او بالتزوج عليها
ونحو ذلك فلا كفر في الموضوعين وان لم يلاحظ شيئا من المعنيين فلا كفر في الموضوعين ايضا
لكن قالوا يخشى عليه الكفر في الاول لان المتبادر منه اللوم على اصل الفعل دون الثاني
لتبادر خلافه كما قلنا هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم فافهم **(قوله لحديث من رق لأمتي)** اي
رحمه راق الله له اي اثابه واحسن اليه ط **(قوله ولو مدبرا)** مثله المكاتب وابن ام الولد الذي

(لا يصح عكسه ولو)
ام ولد **(في عدة حرة)**
ولو من بائن **(وصح**
لورا جمعها) اي الامة **(على**
حرة) لبقاء الملك **(ولو**
تزوج اربعا من الاماء
وخمس من الحرائر في عقد)
واحد **(صح نكاح الاماء)**
لبطان الخمس **(و صح**
نكاح اربع من الحرائر
والاماء فقط للحر) لا اكثر
(وله التسري بما شاء من
الاماء) فلوله اربع والف
سرية واراد شراء اخرى
فلامه رجل خيف عليه
الكفر ولو اراد فقالت
امراته اقتل نفسي لا يمتنع
لانه مشروع لكن لو ترك
لثلا يغمها يؤجر لحديث
من رق لأمتي رق الله له
بزانية **(ونصفها للعبد)**
ولو مدبرا

من غير مولاها كما في الغاية ط (قوله و يمتنع عليه) اي على العبد ولو مكاتباً كما في البحر
(قوله اصلاً) اي وان اذن له به المولى (قوله لانه لا يملك) اي في هذا الباب الا الطلاق فلا
ينافي انه يملك غيره كالاقرار على نفسه ونحوه (قوله وصح نكاح حبل من زنا) اي عندها
وقال ابو يوسف لا يصح والفتوى على قولهما كما في القهستاني عن المحيط وذكر التمر تاشي انها
لا نفقة لها وقيل لها ذلك والاول ارجح لان المانع من الوطء من جهتها بخلاف الحيض لانه
سماوى بحر عن الفتح (قوله لاحبل من غيره الخ) شمل الحبل من نكاح صحيح او فاسد
او ووطء شبهة او ملك يمين ومالو كان الحبل من مسلم او ذمي او حر بي (قوله اثبتت نسبه) فهي
في العدة ونكاح المعتدة لا يصح ط (قوله ولو من حر بي) كالمهاجرة والمسبية وعن ابي
حنيفة انه يصح وصحح الزيلعي المنع وهو المعتمد وفي الفتح انه ظاهر المذهب بحر (قوله
المقربة) بكسر القاف اشار به الى ان ما في الهداية من قوله ولو زوج ام ولده وهي حامل منه
فالنكاح باطل محمول على ما اذا اقربه لقوله وهي حامل منه قال في النهر قال في التوشيح
فعلى هذا ينبغي انه لو زوجها بعد العلم قبل اعترافه به انه يجوز النكاح و يكون نفياً اقول
ومن هنا قد علمت انه لو زوج غير أم ولده وهي حامل يجوز لانه كان نفياً فيما لا يتوقف على
الدعوى فشيء يتوقف عليها اولى اه (قوله ودواعيه) قال في البحر وحكم الدواعى على
قولهما كالوطء كما في النهاية اه قال ح والذى في نفقات البحر جواز الدواعى فليحرم اه
قلت والذى في النفقات ان زوجة الصغير لو انفق عليها ابوه ثم ولدت واعترفت انها حبل من
الزنا لا ترد شيئاً من النفقة لان الحبل من الزنا ان منع الوطء لا يمنع من دواعيه اه فيمكن
الفرق بأن ما هنا فيمن كانت حبل من الزنا ثم تزوجها وما في النفقات في الزوجة اذا حبلت من
الزنا فتأمل ولا يمكن الجواب بأن ما في النفقات على قول الامام بدليل قول البحر هنا على قولهما
لان الضمير في قولهما يعود الى ابي حنيفة ومحمد القائلين بصحة النكاح واما ابو يوسف فلا يقول
بصحته من اصله فافهم (قوله متصل بالمسئلة الاولى) الضمير في متصل عائد على قول المصنف
وان حرم وطؤها حتى تضع فافهم (قوله اذا الشعر ينبت منه) المراد ازدياد نبات الشعر
لا اصل نباته ولذا قال في النبين والكافي لان به يزداد سمعه وبصره حدة كاجاء في الخبر اه
وهذه حكمته والا فالمراد المنع من الوطء لما في الفتح قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل
لامرئى يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسقى ماءه زرع غيره يعنى اتيان الحبالى رواه ابو داود
والترمذى وقال حديث حسن اه شرب لالية (قوله اتفاقاً) اي منهما ومن ابي يوسف
فالخلاف السابق في غير الزانى كما في الفتح وغيره (قوله والولده) اي ان جاءت بعد النكاح به
لستة اشهر مختارات النوازل فلو اقل من ستة اشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يرث
منه الا ان يقول هذا الولد منى ولا يقول من الزنا خانية والظاهر ان هذا من حيث القضاء
اما من حيث الديانة فلا يجوز له ان يدعيه لان الشرع قطع نسبه منه فلا يحل له استلحاقه به ولذا
لو صرح بأنه من الزنا لا يثبت قضاء ايضاً وانما يثبت لو لم يصرح لاحتمال كونه بعقد سابق
او بشبهة حملاً لحال المسلم على الصلاح وكذا ثبوته مطلقاً اذا جاءت به لستة اشهر من النكاح
لاحتمال علوقه بعد العقد وان ما قبل العقد كان انتفاخاً لاحملاً و يحتاط في اثبات النسب

(ويمتنع عليه غير ذلك)
فلا يحل له التسرى اصلاً
لانه لا يملك الا الطلاق
(و) صح نكاح (حبل من
زناً) حبل (من غيره)
اي الزنا لثبوت نسبه ولو
من حر بي او سيدها المقربة
(وان حرم وطؤها)
ودواعيه (حتى تضع)
متصل بالمسئلة الاولى لئلا
يسقى ماءه زرع غيره
اذا الشعر ينبت منه (فروع)
لو نكحها الزانى حل له
وطؤها اتفاقاً والولد له
ولزمه النفقة

ما يمكن (قوله ولو زوج أمته الخ) هذا محترز قوله المقربة كما أوفخناه قبل (قوله ولا يستبرئها زوجها) أي لا استحبابا ولا وجوبا عندها وقال محمد لا أحب أن يطأها قبل أن يستبرئها لأنه احتمال الشغل بماء المولى فوجب التزده كافي الشراء هداية وقال أبو الليث قوله اقرب إلى الاحتياط وبه نأخذ بناية ووفق في النهاية بأن محمدا إنما نفى الاستحباب وهما اثبتا الجواز بدونه فلا معارضة واعترضه في البحر بأنه خلاف ما في الهداية لكن استحسنة في النهر بأنه لا ينبغي التردد في نفس الاستبراء على قول قال وبه يستغنى عن ترجيح قول محمد قلت إذا كان الصحيح وجوب الاستبراء على المولى يسوغ نفى استحبابه عن الزوج لحصول المقصود نعم لو علم أن المولى لم يستبرئها لا ينبغي التردد في استحبابه للزوج بل لو قيل بوجوبه لم يبعد ويقربه أنه في الفتح حمل قول محمد لا أحب على أنه يجب لتعليقه باحتمال الشغل بماء المولى فإنه يدل على الوجوب وقال فإن المتقدمين كثيرا ما يظلمون أكره هذا في التحريم أو كراهة التحريم وأحب في مقابله أه قلت وأصرح من ذلك قول الهداية لأنه احتمال الشغل بماء المولى فوجب التزده كما في الشراء أه ومثله في مختارات التوازل (قوله بل سيدها) أي بل يستبرئها سيدها وجوبا في الصحيح وإليه مال السرخسي وهذا إذا أراد أن يزوجهما وكان يطؤها فلو أراد بيعها يستحب والفرق أنه في البيع يجب على المشتري فيحصل المقصود فلا معنى لإيجابه على البائع وفي المنتقى عن أبي حنيفة أكره أن يبيع من كان يطؤها حتى يستبرئها ذخيرة (قوله وله وطؤها بلا استبراء) أي عندهما وقال محمد لا أحب له أن يطأها مالم يستبرئها هداية والظاهر أن الترجيح المار يأتى هنا أيضا ولذا جزم في النهر هنا بالنسبة إلا أن يفرق بأن ماء الزنا لا اعتبار له بقي لو ظهر بها حمل يكون من الزوج لأن الفراش له فلا يقال أنه يكون ساقيا زرع غيره لكن هذا مالم تلده لاقل من ستة أشهر من وقت العقد فلو ولدته لاقل لم يصح العقد كما صرحوا به أي لاحتمال علوقه من غير الزنا بأن يكون بشبهة فلا يرد صحة تزوج الحبل من زنا تأمل (قوله فتنسوخ بآية فانكحوا الخ) قال في البحر بدليل الحديث أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن امرأة أتتني لا تدفع يد لامس فقال عليه الصلاة والسلام (قوله تطليق الفاجرة) الفجور العصيان كما في المغرب (قوله ولا عليها) أي بأن تسمى عشرته أو تبذل له مالا ليخالعها (قوله إلا إذا خافا) استثناء منقطع لأن التفريق حينئذ مندوب بقريته قوله فلا بأس لكن سيأتى أول الطلاق أنه يستحب لو مؤذية أو تاركة صلاة ويجب لو فاتت الأمسالك بالمعروف فالظاهر أنه استعمل لا بأس هنا للوجوب اقتداء بقوله تعالى * فإن خفتم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افقتت به * فإن نفى البأس في معنى نفى الجناح ففهم (قوله فما في الوهبانية الخ) تفريع على قوله وله وطؤها بلا استبراء قال المصنف في المنح فإن قلت يشكل على ما تقدم في شرح النظم الوهبانية من أنه لو زنت زوجته لا يقربها حتى تحيض لاحتمال علوقها من الزنا فلا يسقى مأوه زرع غيره وصرح الناظم بحرمة وطئها حتى تحيض وتظهر وهو يمنع من حملة على قول محمد فإنه إنما يقول بالاستحباب قلت ما ذكره في شرح النظم ذكره في التنف وهو ضعيف قال في البحر لو تزوج بامرأة الغير علما بذلك ودخل بها لا تجب العدة

مطلب

فيما لو زوج المولى أمته

ولو زوج أمته أو أم ولده الحامل بعد علمه قبل إقراره به جاز وكان نفيا دلالة نهر عن التوشيح (و) صح نكاح (الموطوءة بملك) يمين ولا يستبرئها زوجها بل سيدها وجوبا على الصحيح ذخيرة (أو) الموطوءة (زنا) أي جاز نكاح من رآها تزنى وله وطؤها بلا استبراء وأما قوله تعالى والزانية لا ينكحها إلا زان منسوخ بآية فانكحوا ما طاب لكم من النساء وفي آخر حظر المجتبى لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة ولا عليها تسريح الفاجر إلا إذا خافا أن لا يقيما حدود الله فلا بأس أن يتفرقا فما في الوهبانية ضعيف كما بسطه المصنف

عليها حتى لا يحرم على الزوج وطؤها وبه يفتى لانه زنا والمزني بها لا تحرم على زوجها نعم
لو وطئها بشبهة وجب عليها العدة وحرم على الزوج وطؤها ويمكن حمل ما في التنف على هذا اه
(قوله والمضمومة الى محرمه) بالتشديد كأن تزوج امرأتين في عقد واحد احداها محل
والاخرى غير محل لكونها محرما او ذات زوج أو مشركة لان المبطّل في احداها فيتقدر بقدره
بخلاف ما اذا جمع بين حر وعبد وباعهما صفقة واحدة حيث يبطل البيع في الكل لما انه يبطل
بالشروط الفاسدة بخلاف النكاح نهر (قوله والمسمى كلهما) أي للمحالة عند الامام نظرا
الى ان ضم المحرمه في عقد النكاح لغو كضم الجدار لعدم الحاية والانقسام من حكم المساواة في
الدخول في العقد ولم يجب الحد بوطء المحرمه لان سقوطه من حكم صورة العقد لا من حكم
انعقاده فليس قوله بعدم الانقسام بناء على عدم الدخول في العقد منافيا لقوله بسقوط الحد لوجود
صورة العقد كما توهم وعندهما يقسم على مهر مثلهما وتماه في البحر (قوله فلها مهر المثل) أي
بالغاما بلغ كافي المبسوط وهو الاصح وما ذكره في الزيادات من انه لا يجاوز المسمى فهو قولهما
كافي التبيين وانما وجب بالغاما بلغ على ما في المبسوط لانها لم تدخل في العقد كما قدمناه عن البحر
فلا اعتبار للتسمية اصلا فان قلت ما الفرق بينهما وبين ما اذا تزوج اختين في عقدة واحدة
ودخل بهما حيث أوجبتم لكل منهما الاقل من مهر المثل والمسمى قلت هو ان كل واحدة منهما
محل لا يراد العقد عليها وانما الممتع الجمع بينهما فلذلك قلنا بدخولهما في العقد بخلاف ما هنا
فان المحرمه ليست محلا اصلا والله تعالى الموفق ح (قوله وبطل نكاح متعة ومؤقت) قال
في الفتح قال شيخ الاسلام في الفرق بينهما ان يذكر الوقت بلفظ النكاح والتزويج وفي المتعة
أتمتع أو استمتع اه يعنى ما شتمل على مادة متعة والذي يظهر مع ذلك عدم اشتراط الشهود
في المتعة وتعيين المدة وفي المؤقت الشهود وتعيينها ولا شك انه لا دليل لهم على تعيين كون المتعة
الذي ابيح ثم حرم هو ما اجتمع فيه مادة مت ع للقطع من الآثار بأنه كان أذن لهم في المتعة
وليس معناه ان من باشر هذا يلزمه ان يخاطبها بلفظ أتمتع ونحوه لما عرف ان اللفظ
يطلق ويراد معناه فاذا قيل تمتعوا فمعناه أوجدوا معنى هذا اللفظ ومعناه المشهور ان يوجد
عقدا على امرأة لا يراد به مقاصد عقد النكاح من القرار للولد وتربيته بل الى مدة معينة
ينتهي العقد بانتهائها أو غير معينة بمعنى بقاء العقد مادام معها الى ان ينصرف عنها فلا عقد
فيدخل فيه ما بمادة المتعة والنكاح المؤقت ايضا فيكون من افراد المتعة وان عقد بلفظ
التزويج واحضر الشهود اه ملخصا وتبعه في البحر والنهر ثم ذكر في الفتح أدلة تحريم
المتعة وانه كان في حجة الوداع وكان تحريم تأييد لا خلاف فيه بين الأئمة وعلماء الامصار الاطائفة
من الشيعة ونسبة الجواز الى مالك كما وقع في الهداية غلط ثم رجح قول زفر بصحة المؤقت
على معنى انه ينعقد مؤبدا ويلغو التوقيت لان غاية الامر ان المؤقت متعة وهو منسوخ
لكن المنسوخ معناها الذي كانت الشريعة عليه وهو ما ينتهي العقد فيه بانتهاء المدة فالفاء
شرط التوقيت اثر النسخ وأقرب نظير اليه نكاح الشغار وهو ان يجعل بضع كل من المرأتين
مهرًا للآخرى فانه صح النهي عنه وقلنا يصح موجبا لمهر المثل لكل منهما فلم يلزمنا النهي
بخلاف ما لو عقد بلفظ المتعة وأراد النكاح الصحيح المؤبد فانه لا ينعقد وان حضره الشهود

(و) صح نكاح (المضمومة
الى محرمه والمسمى) كله
(لها) ولو دخل بالمحرمه
فلها مهر المثل (وبطل
نكاح متعة ومؤقت)

لانه لا يفيد ملك المتعة كلفظ الاحلال فان من احل لغيره طعاما لا يملكه فلم يصلح مجازا عن معنى النكاح كما مر اه ملخصا **(قوله)** وان جهلت المدة) كأن يتزوجها الى ان ينصرف عنها كما تقدم **(قوله)** أو طالت في الاصح) كأن يتزوجها الى ما تئى سنة وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح كما في المعراج لان التأقيت هو المعين لجهة المتعة بحر **(قوله)** وليس منه الخ) لان اشتراط القاطع يدل على انعقاده مؤبدا وبطل الشرط بحر **(قوله)** أو نوى الخ) لان التوقيت انما يكون باللفظ بحر **(قوله)** ولا بأس بتزوج النهاريات) وهو ان يتزوجها على ان يكون عندها نهارا دون الليل فتح قل في البحر وينبغي ان لا يكون هذا الشرط لازما عليها ولها ان تطلب الميت عندها ليلا لما عرف في باب القسم اه اى اذا كان لها ضرة غيرها وشرط ان يكون في النهار عندها وفي الليل عند ضررتها اما لو اصره لها فالظاهر انه ليس لها الطلب خصوصا اذا كانت صنعتها في الليل كالحارس بل سيأتى في القسم عن الشافعية ان نحو الحارس يقسم بين الزوجات نهارا واستحسنه في النهر **(قوله)** ويحل له الخ) وكذا يحل لها تمكينه من الوطء نعم الاثم في الاقدام على الدعوى الباطلة كما في البحر وثبت الحل مبنى على قول الامام بنفوذ القضاء بهذا النكاح باطنا وكذا ينفذ ظاهرا اتفاقا فتجب النفقة والقسم وغير ذلك **(قوله)** عند قض) هل المحكم مثله ليحرر ط قلت الظاهر نعم لانهم اتفارقوا بينهما في انه لا يحكم بقصاص وحد ودية على عاقلة **(قوله)** بنكاح صحيح) احتريزه عن الفاسد لانه لا يفيد حل الوطء ولو صدر حقيقة ط **(قوله)** خالية عن الموانع) تفسير لكونها محلا للانشاء والموانع مثل كونها مشتركة أو محرما له أو زوجة الغير أو معتدته **(قوله)** وقضى القاضي بنكاحها) ويشترط لنفاذ القضاء باطنا عند الامام حضور شهود عند قوله قضيت وبه أخذ عامة المشايخ وقيل لا لان العقد ثبت مقتضى صحة قضائه في الباطن ومثبت مقتضى صحة الغير لا يثبت بشرائطه كالبيع في قوله اعتق عبدك عني بألف وفي الفتح انه الاوجه ويدل عليه اطلاق المتون بحر قلت لكن ذكر في البحر في كتاب القاضي الى القاضي ان المعتمد الاول **(قوله)** ولم يكن الخ) الجملة خالية **(قوله)** خلافا لهما) راجع للمسئلتين وهذا بناء على انه لا ينفذ القضاء باطنا عندها بشهادة الزور ولو في العقود والفسوخ لان القاضي اخطأ الحجة اذا الشهود كذبة وله ان الشهود صدقة عنده وهو الحجة لتعذر الوقوف على حقيقة الصدق وأمكن تنفيذ القضاء باطنا بتقديم النكاح فينفذ قطعاً للمنازعة وطعن فيه بعض المغاربة بأنه يمكن قطع المنازعة بالطلاق فأجابه الأكمل بأنك ان أردت الطلاق غير المشروع فلا يعتبر أو المشروع ثبت المطلوب اذ لا يتحقق الا في نكاح صحيح وتعقبه تليذه قارئ الهداية بان له ان يريد غير المشروع ليكون طريقا لقطع المنازعة وتعقبها تليذه ابن الهمام بان الحق التفصيل وهو انه يصلح لقطع المنازعة ان كانت هي المدعية اما لو كان هو المدعى فلا يمكنها التخلص منه الا بالنفاذ باطنا مع ان الحكم أعم من دعواها أو دعواه **(قوله)** وبقولهما يفتى) قال الكمال وقول الامام أوجه واستدل له بدلالة الاجماع على ان من اشترى جارية ثم ادعى فسخ بيعها كذبا وبرهن فقضى به حل للبائع وطؤها واستخدامها مع علمه بكذب دعوى المشتري مع انه يمكنه التخلص بالعتق وان كان فيه اتلاف ماله فانه ابتلى ببلتين فعليه ان يختار

وان جهلت المدة أو طالت في الاصح وليس منه ماله نكحها على ان يطلقها بعد شهر أو نوى مكته معها مدة معينة ولا بأس بتزوج النهاريات عني (و) يحل (له) وطء امرأة ادعت عليه) عند قاض) انه تزوجها) بنكاح صحيح (وهي) اى والحال أنها (محل للانشاء) اى لانشاء النكاح خالية عن الموانع (وقضى القاضي بنكاحها بينة) أقامتها (ولم يكن) في نفس الامر (تزوجها وكذا) تحل له (لو ادعى هو نكاحها) خلافا لهما وفي الشرب لالية عن المواهب وبقولهما يفتى (ولو قضى بطلاقها بشهادة الزور مع علمها) بذلك نفذو (حل لها) الزوج بآخر بعد العدة

اهوئهما وذلك ما يسلم له فيه دينه اه وللعلامة قاسم رسالة في هذه المسئلة اطال فيها الاستدلال
 لقول الامام فراجعها قلت وحيث كان الاوجه قول الامام من حيث الدليل على ما حققه
 في الفتح وفي تلك الرسالة فلا يعدل عنه لما تقرر انه لا يعدل عن قول الامام الا لضرورة
 او ضعف دليله كما اوضحناه في منظومة رسم المفتي وشرحها (قوله وحل للشاهد) وكذا
 لغيره بالاولى لعدم علمه بحقيقة الحال (قوله لا تحل لهما) اى للزوج المقضى عليه والزوج
 الثانى اما الثانى فظاهر بناء على ان القضاء بالزور لا ينفذ باطنا عندها واما الاول فلان الفرقة
 وان لم تقع باطنا لكن قول ابى حنيفة اورث شبهة ولانه لو فعل ذلك كان زانيا عند الناس
 فيحدونه كذا في رسالة العلامة قاسم (قوله ما لم يدخل الثانى) فاذا دخل بها حرمت على الاول
 لوجوب العدة كالمكوحه اذا وطئت بشبهة بحر (قوله وهى) اى هذه المسائل الثلاث (قوله
 كما سيحى) اى فى كتاب القضاء (قوله والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط) المراد ان النكاح المعلق
 بالشرط لا يصح لا ما يوهمه ظاهر العبارة من ان التعليق يلغو ويبقى العقد صحيحا كما فى المسئلة
 الآتية وهذا منشأ توهم الدرر الآتى (قوله لتعليقه بالخطر) بفتح الحاء المعجمة والطاء المهملة
 ما يكون معدوما يتوقع وجوده اه ح (قوله فما فى الدر) حيث قال لا يصح تعليق النكاح
 بالشرط مثل ان يقول لبنته ان دخلت الدار زوجتك فلانا وقال فلان تزوجتها فان التعليق
 لا يصح وان صح النكاح (قوله فيه نظر) لانه صرح بعدم صحة النكاح المعلق فى الفتح والخلاصة
 والبرازية عن الاصل والحانية والتارخانية وفتاوى ابى الليث وجامع الفصولين والقنية ولعله
 اشتبه عليه النكاح المعلق على شرط بالنكاح المشروط معه شرط فاسد وبينهما فرق واضح
 شرنبلالية (قوله كنز وجتك) بفتح كاف الخطاب (قوله لم يصح) كلام المتن غنى عنه (قوله
 ولكن لا يبطل الخ) لما كان يتوهم انه لا فرق بين النكاح المعلق بالشرط الفاسد والمقرون
 بالشرط الفاسد كما وقع لصاحب الدرر آتى بالاستدراك وان كان الثانى مسئلة مستقلة ولذا قال
 الشارح بعده بخلاف ما لو علقه بالشرط وفيه تنبيه على منشأ توهم الدرر فافهم (قوله يعنى لو عقد)
 آتى بالناية لايهام كلام المصنف ان هذا من تمة المسئلة الاولى مع انه مسئلة مستقلة وانما آتى
 فى اولها بالاستدراك للتنبيه المار (قوله مع شرط فاسد) كما اذا قال تزوجتك على ان لا يكون
 لك مهر فيصح النكاح ويفسد الشرط ويجب مهر المثل (قوله الا ان يعلقه) استثناء من
 قوله لا يصح تعليقه بالشرط (قوله ماض) اى مستمر الى الحال وقيد به احترازا عن تعليقه
 بمستقبل كائن لاحالة كمجى الغد وقوله كائن وان كان اسم فاعل وهو حقيقة فى الملتبس
 بالفعل فى الحال لكنه يستعمل بالمعنى الثانى فافهم (قوله وكذا الخ) عطف على قوله الا
 ان يعلقه ومثاله ما فى المنح عن الفصول العمادية لو قال تزوجتك بألف درهم ان رضى فلان
 اليوم فان كان فلان حاضرا يقال رضيت جاز النكاح استحسانا وان كان غير حاضر
 لم يجز اه (قوله وعمه المصنف بحثا) حيث قال بعد نقل كلام العمادية وينبغى
 ان يجرى هذا التفصيل فى مسئلة التعليق برضا الاب اذلا فرق بينهما فيما يظهر اه اى
 لا فرق بين ان رضى ابى او ان رضى فلان فى التفصيل فيهما قلت بل اذا جاز التعليق برضا
 فلان الاجنبى الحاضر يجوز تعليقه برضا الاب بالاولى لان الاب له ولاية فى الجملة وله حق

وحل للشاهد) زورا
 (تزوجها وحرمت على
 الاول) وعند الثانى لا تحل
 لهما وعند محمد تحل
 للاول ما لم يدخل الثانى
 وهى من فروع القضاء
 بشهادة الزور كما سيحى
 (والنكاح لا يصح تعليقه
 بالشرط) كنز وجتك
 ان رضى ابى لم ينقد النكاح
 لتعليقه بالخطر كما فى العمادية
 وغيرها فما فى الدرر فيه
 نظر (ولا اضافته الى
 المستقبل) كنز وجتك غدا
 او بعد غد لم يصح (ولكن
 لا يبطل) النكاح (بالشرط
 الفاسد) انما (يبطل الشرط
 دونه) يعنى لو عقد مع
 شرط فاسد لم يبطل النكاح
 بل الشرط بخلاف ما لو
 علقه بالشرط (الا ان يعلقه
 بشرط) ماض (كائن)
 لاحالة (فيكون تحقيقا)
 فينقد فى الحال كائن خطب
 بنتا لابنه فقال ابوها
 زوجتها قبلك من فلان
 فكذبه فقال ان لم أكن
 زوجتها لفلان فقد
 زوجتها لابنك فقبل ثم
 علم كذبه انعقد لتعليقه
 بموجود وكذا اذا وجد
 المعلق عليه فى المجلس كذا
 ذكره جوى زاده وعمه
 المصنف بحثا

الاعتراض لو الزوج غير كف وله كمال الشفقة فيختار لها المناسب فكيف يقال بالجواز في الاجنبى دون الاب على انه قد نص على هذا التفصيل في مسألة الاب ايضا في الظهيرية حيث قال لو كان الاب حاضرا في المجلس فقبل جاز فما بحثه المصنف موافق للمنقول (قوله لكن في النهر) استدراك على ما بحثه المصنف وعبارة النهر بعد ان ذكر كلام الظهيرية وهو مشكل والحق ما في الخانية اه والذي في الخانية هو قوله تزوجتك ان اجاز ابى اورضى فقالت قبلت لا يصح لانه تعليق والنكاح لا يحتمل التعليق اه قلت الطاهر حمل ما في الخانية على ما اذا كان الاب غير حاضر في المجلس او على ان ذلك هو القياس لانه في الخانية ذكر بعد ذلك مسألة التعليق برضا فلان فقال ان كان فلان حاضرا في المجلس ورضى جاز استحسانا والا فلا وان رضى اه وبما قلنا يحصل التوفيق بين كلاميه ما لم يثبت الفرق بين الاب وغيره وقد علمت من عبارة الظهيرية عدمه وان الجواز في الاب ثابت بالاولى ولم نر أحدا صرح بتصحيح خلاف هذا حتى يتبع فافهم

باب الولى

لما ذكر النكاح والفاظه ومحله شرع في بيان عاقده وأخره لانه ليس من شروط صحته في جميع الصور والولى فيل بمعنى فاعل ط (قوله وعرفا) اى في عرف اهل اصول الدين قال في البحر وفي أصول الدين هو العارف بالله تعالى بأسمائه وصفاته حسبما يمكن المواظب على الطاعات المجتنب عن الماصى الغير المنهمك في الشهوات واللذات كما في شرح العقائد ح (قوله الوارث) كذا في الفتح وغيره قال الرملى وذكره مما لا ينبغي اذا الحاكم ولى ليس بوارث اه قلت وكذا سيد العبد فالتعريف خاص بالولى من جهة القرابة (قوله على المذهب) وما في البرازية من ان الاب والجد اذا كان فاسقا فللقاضى ان يزوج من الكف قال في الفتح انه غير معروف في المذهب (قوله ما لم يكن متهتكا) في القاموس رجل منهتك ومتهتك ومستهتك لا يبالى ان يهتك ستره اه قال في الفتح عقب ما نقلنا عنه آتفا نعم اذا كان متهتكا لا ينفذ تزويجه اياها بنقص عن مهر المثل ومن غير كف وسيأتى هذا اه وحاصله ان الفسق وان كان لا يسلب الاهلية عندنا لكن اذا كان الاب متهتكا لا ينفذ تزويجه الا بشرط المصلحة ومثله ما سيأتى من قول المصنف ولزم ولو بغين فاحش او بغير كف ان كان الولى ابا او جدا لم يعرف منهما سوء الاختيار وان عرف لا اه وبه ظهر ان الفاسق المتهتك وهو بمعنى سي الاختيار لا تسقط ولايته مطلقا لانه لو زوج من كف بمهر المثل صح كما سيأتى بيانه وهذا خلاف ما مر عن البرازية ولا يمكن التوفيق بحمل ما مر على هذا لان قوله فللقاضى ان يزوج من الكف يقتضى سقوط ولاية الاب اصلا فافهم (قوله نحوصى) اى كمجنون ومعتون غير ان الصبي خرج بقوله البالغ والمجنون والمعتون بالعاقل ط (قوله ووصى) اى ونحو وصى ممن ليس بوارث كعبد وكافر له بنت مسلمة او مسلم له بنت كافرة كما سيأتى نعم لو كان الوصى قريبا او حاكما يملك التزويج بالولاية كما سيأتى في الشرح عند بيان الاولياء (قوله مطلقا على المذهب) اى سواء اوصى اليه الاب بذلك أم لا وفي رواية يجوز وكذا سواء عين له الموصى رجلا في حياته او لا خلافا لما في فتح القدير كما سيأتى (قوله والولاية الخ) بفتح الواو وما ذكره تعريفها الفقهى كما في البحر

لكن في النهر قيل كتاب
الصرف في مسألة التعليق
برضا الاب والحق الاطلاق
فليتأمل المفتى

باب الولى

(هو) لغة خلاف العدو
وعرفا العارف بالله تعالى
وشرعا (البالغ العاقل
الوارث) ولو فاسقا على
المذهب ما لم يكن متهتكا
وخرج نحوصى ووصى
مطلقا على المذهب
(والولاية تنفيذ القول
على الغير)

والأفعناها اللغوى المحبة والنصرة كما في المغرب لكن ما ذكره تعريف لأحد نوعيها وهو ولاية
الاجبار بقرينة قوله وهي هنا نوعان وأفاد ان المذكور في المتن غير خاص بهذا الباب بل منه
ولاية الوصي وقيم الوقف وولاية وجوب صدقة الفطر بناء على ان المراد بتنفيذ القول ما يكون
في النفس او في المال او فيهما معا والمراد في هذا الباب ما يشمل الاول والثالث دون الثاني
(قوله تثبت) اي الولاية المذكورة والمراد هنا ولاية الاجبار في هذا الباب فقط ففيه شبه
الاستخدام والا فالولاية المعرفة أعم كما علمت وحيث كانت اعم فليس المراد بها الثابتة
لخصوص الولي المعروف بالبالغ العاقل الوارث حتى يرد انه ليس في الملك والامامة ارث
وحينئذ فلا حاجة الى التكلف في الجواب بأن المراد بالارث المأخوذ في تعريف الولي هو اخذ
المال بعد الموت من باب عموم المجاز فالامام يأخذ مال من لا وارث له ليضعه في بيت المال
والولي يأخذ كسب عبده المأذون في التجارة بعد موته وان لم يكن ذلك ارثا حقيقة فانه كما قال
ط لا دليل على هذا المجاز والتعريف يسان عن مثل هذا فافهم **(قوله قرابة)** دخل فيها
العصبات والارحام **(قوله وملك)** اي ملك السيد لعبده او امته **(قوله وولاء)** اي ولاء
العقاقة والموالات كما سيأتي **(قوله وامامة)** دخل فيها القاضي المأذون بالتزويج لانه نائب
عن الامام **(قوله شاء او أبي)** احتز به عن ولاية الوكيل **(قوله وهي هنا)** فيه شبه
الاستخدام لان الولاية المعرفة خاصة بولاية الاجبار وقيد بقوله هنا احترازا عن الولاية في
غير النكاح كما قدمناه **(قوله ولاية ندب)** اي يستحب للمرأة تفويض امرها الى وليها
كي لا تنسب الى الوقاحة بحر وللخروج من خلاف الشافعي في البكر وهذا في الحقيقة ولاية
وكالة **(قوله على المكلفة)** اي البالغة العاقلة **(قوله ولو بكرا)** الاولى ان يقول ولو ثيبا
ليفيد ان تفويض البكر الى وليها يندت بالاولى لما علمته من علة الندب الا ان يكون مراده
الاشارة الى خلاف الشافعي بقرينة ما بعده اي انها تندب لا تجب ولو بكرا عندنا خلافا له
(قوله ولو ثيبا) اشار الى خلاف الشافعي فانه يقول ان ولاية الاجبار منوطة بالبكارة
فزوجها بلا اذنها ولو بالغة لان كانت ثيبا ولو صغيرة فالثيب الصغيرة لا تزوج عنده ما لم تبلغ
لسقوط ولاية الاب **(قوله ومعتوه ومرقوق)** بالجر فيهما عطف على قوله الصغيرة لعدم
تقيدهما بالصغر والاولى تعريفهما بأل لئلا يتوهم عطفهما على ثيبا **(قوله صغير الخ)**
الموصوف محذوف اي شخص صغير الخ فيشمل الذكر والانثى **(قوله لا مكلفة)** الاولى
زيادة حرة ليقابل الرقيق ط وهذا تصريح بمفهوم المتن ذكره ليفيد ان قوله فنفذ مفرع
عليه **(قوله فنفذ الخ)** أراد بالنفاذ الصحة وترتب الاحكام من طلاق وتوارث وغيرها
لا لزوم اذ هو أخص منها لانه ما لا يمكن نقضه وهذا يمكن رفعه اذا كان من غير كفاء
فقوله في الشرع لولاية اي ينقذ لازما في اطلاقه نظر واحتز بالحررة عن المرقوقة ولو مكاتبه
او أم ولد وبالمكلفة عن الصغيرة والمجنونة فلا يصح الابولى كما قدمه واما حديث ايما امرأة
نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل وحسنه
الترمذي وحديث لانكاح الابولى رواه ابو داود وغيره فعارض بقوله صلى الله عليه وسلم
الايم احق بنفسها من وليها رواه مسلم وابوداود والترمذي والنسائي ومالك في الموطأ والايم

تثبت باربع قرابة وملك
وولاء وامامة (شاء او ابى)
وهي هنا نوعان ولاية ندب
على المكلفة ولو بكرا
وولاية اجبار على الصغيرة
ولو ثيبا ومعتوه ومرقوقة
كما افاده بقوله (وهو) اي
الولى (شرط) صحة (نكاح
صغير ومجنون ورقيق)
لا مكلفة (فنفذ نكاح حرة
مكلفة بلا) رضا (ولى)

من لا زوج لها بكرا أولا فانه ليس للولى المباشرة العقد اذا رضيت وقد جعلها احق منه به
 ويرجع هذا بقوة السند والاتفاق على صحته بخلاف الحديثين الاولين فانهما ضعيفان او
 حسنان او يجمع بالتخصيص او بأن النفي للكمال او بأن يراد بالولى من يتوقف على اذنه اى
 لانكاح الابن له ولاية اينفى نكاح الكافر للمسلمة والمعتوهة والعبد والامة والمراد بالباطل
 حقيقته على قول من لم يصحح ما بشرته من غير كفء او حكمه على قول من يصححه اى
 للولى ان يبطله وكل ذلك سائغ فى اطلاقات النصوص ويجب ارتكابه لدفع المعارضة وتمام
 الكلام على ذلك مبسوط فى الفتح **(قوله والاصل الخ)** عبارة البحر والاصل هنا ان كل
 من يجوز تصرفه فى ماله بولاية نفسه الخ فانه يخرج الصبي المأذون فانه وان جاز تصرفه فى ماله
 لكن لا بولاية نفسه لكن يرد على العكس المحجورة فانها تملك النكاح وان لم تملك التصرف
 فى ماله على قولهما بالبحر على الحر فالاصل مبنى على قول الامام تأمل **(قوله)** اذا كان
 عصبه (اى بنفسه فلا يرد العصبه بالغير كالبنات مع الابن ولا العصبه مع الغير كالاخت مع البنات
 كما فى البحر ح **(قوله فى غير الكفء)** اى فى تزويجها نفسها من غير كفء وكذا له
 الاعتراض فى تزويجها نفسها باقل من مهر مثلها حتى يتم مهر المثل أو يفرق القاضى كما سيذكره
 المصنف فى باب الكفاءة **(قوله فىفسخه القاضى)** فلا تثبت هذه الفرقة الا بالقضاء لانه مجتهد
 فيه وكل من الخصمين يتثبت بدليل فلا ينقطع النكاح الا بفعل القاضى والنكاح قبله صحيح
 يشوارثان به اذا مات احدهما قبل القضاء وهذه الفرقة فسخ لا تنقص عدد الطلاق ولا يجب
 عندها شئ من المهران وقعت قبل الدخول وبعدها لها المسمى وكذا بعد الخلوة الصحيحة
 وعليها العدة ولها نفقة العدة لانها كانت واجبة فتح ولها ان لا تتمكن من الوطء حتى يرضى
 الولى كما اختاره الفقيه ابو الليث لان الولى عسى ان يفرق فيصير وطء شبهة واما على المفتى به
 الآتى فهو حرام لعدم الانعقاد أفاده فى البحر **(قوله ويتجدد)** اى اعتراض الولى بتجدد
 النكاح كما وزوجها الولى باذنها من غير كفء فطلقها ثم زوجت نفسها منه ثانيا كان لذلك
 الولى التفريق ولا يكون الرضا بالاول رضا بالثانى فتح وقيد بتجديد النكاح لانه لو طلقها رجعا
 ثم راجعها فى العدة ليس للولى الاعتراض كما ذكره فى الذخيرة **(قوله مالم يسكت حتى تلد)**
 زاد انفس يسكت للإشارة الى ان سكوته قبل الولادة لا يكون رضا وان هذه ليست من المسائل
 التى نزل فيها السكوت منزلة القول كما ستأتى الإشارة اليها ويفهم منه انه لو لم يسكت بل خاصم
 حين علم فكذلك بالاولى فافهم لكن يبقى الكلام فيما لو لم يعلم اصلا حتى ولدت فهل له حق
 الاعتراض ظاهر المتن لا وظاهر الشرح نعم تأمل **(قوله لئلا يضيع الولد)** اى بالتفريق بين
 ابويه فان بقاءهما مجتمعين على تربيته احفظ له بلا شبهة فافهم **(قوله وينبى الخ)** البحث
 لصاحب البحر ح **(قوله ويفتى فى غير الكفء الخ)** قيد بذلك لئلا يتوهم عوده الى قوله فنفسد
 نكاح الخ ولا حترار عما لو تزوجت بدون مهر المثل فقد علمت ان للولى الاعتراض ايضا وظاهر
 انه لا خلاف فى صحة العقد وان هذا القول المفتى به خاص بغير الكفء كما اشار اليه الشارح ولم
 أر من اجرى هذا القول فى المسئلتين والفرق امكان الاستدراك باتمام مهر المثل فلذا قالوا له
 الاعتراض حتى يتم مهر المثل او يفرق القاضى فاذا اتم المهر زال سبب الاعتراض بخلاف

والاصل ان كل من تصرف
 فى ماله تصرف فى نفسه
 وما لا فلا (وله) اى للولى
 (اذا كان عصبه) ولو غير
 محرم كابن عم فى الاصح
 خانية وخرج ذووالارحام
 والام والقاضى (الاعتراض
 فى غير الكفء) فىفسخه
 القاضى ويتجدد بتجدد
 النكاح (مالم) يسكت حتى
 (تلد منه) لئلا يضيع الولد
 وينبى الحاق الحبل الظاهر
 به (ويفتى) فى غير الكفء

عدم الكفاءة هذا ماظهر لي فافهمهم (قوله بعدم جوازه اصلا) هذه رواية الحسن عن ابي حنيفة وهذا اذا كان لها ولي لم يرض به قبل العقد فلا يفيد الرضا بعده بحر واما اذا لم يكن لها ولي فهو صحيح نافذ مطلقا اتفاقا كياتي لان وجه عدم الصحة على هذه الرواية دفع الضرر عن الاولياء اما هي فقد رضية بأسقاط حقها فتح وقول البحر لم يرض به يشمل ما اذا لم يعلم اصلا فلا يلزم التصريح بعدم الرضا بل السكوت منه لا يكون رضا كما ذكرنا فلا بد حينئذ لصحة العقد من رضاه صريح او عليه فلو سكنت قبله ثم رضى بعده لا يفيد فاي تأمل (قوله وهو المختار للفتوى) وقال شمس الأئمة وهذا اقرب الى الاحتياط كذا في تصحيح العلامة قاسم لانه ليس كل ولي يحسن المرافعة والخصومة ولا كل قاض يعدل ولو احسن الولي و عدل القاضي فقد يترك انفة للتردد على ابواب المحاكم واستثقالا لنفس الخصومات فيتقرر الضرر فكان منعه دفعه له فتح (قوله نكحت) نعت لمطلقة وقوله بلارضا متعلق بنكحت وقوله بعد ظرف للرضا والضمير في معرفته للولي وفي اياه لغير الكفء وقوله بلارضا نفي منصب على المقيد الذي هو رضا الولي والقيد الذي هو بعد معرفته اياه فيصدق بنفي الرضا بعد المعرفة وبعدمها وبوجود الرضا مع عدم المعرفة ففي هذه الصور الثلاثة لا تحل وانما تحل في الصورة الرابعة وهي رضا الولي بغير الكفء مع علمه بانه كذلك اه ح قلت والانسب ان يقول مع علمه به عينا لما في البحر لو قال الولي رضية بتزوجها من غير كفء ولم يعلم بالزوج عينا هل يكفي صارت حادثة الفتوى وينبغي لا يكفي لان الرضا بالمجهول لا يصح كما ذكره في الحانية فيما اذا استأذنها الولي ولم يسم الزوج فقال لان الرضا بالمجهول لا يتحقق ولم أره منقولا اه وأقره في النهر لكن ليس على عمومته لما سيأتي في كلام الشارح انها لو فوضت الامر اليه يصح كقولها زوجني ممن تختاره ونحوه * قال الخير الرملي ومقتضاه ان الولي لو قال لها انا راض بما تفعاين او زوجي نفسك ممن تختارين ونحوه انه يكفي وهو ظاهر لانه فوض الامر اليها ولانه من باب الاسقاط اه (قوله فاي حفظ) قال في الحقائق شرح المنظومة النسفية وهذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه اه وقال الكمال لان المحل في الغالب يكون غير كفء واما لو باشر الولي عقد المحلل فانها تحل للاول اه وفي البحر وهذا كله اذا كان لها ولي والافهم صحيح مطلقا اتفاقا (قوله وهو ظاهر الرواية) وبه افتي كثير من المشايخ فقد اختلف الافتاء بحر لكن علمت ان الثاني اقرب الى الاحتياط (قوله قبل العقد او بعده) فيه ان الرضا قبل العقد يصح على كل من الاول والثاني واما المبنى على الاول فقط فهو الرضا بعد العقد فانه يصح عليه لا على الثاني المفتي به كما قدمناه عن البحر وكلام المتن يوهم انه على الثاني لا يكون رضا البعض كالكل ولا وجه له ولعل الشارح قصد بما ذكره دفع هذا الابهام تأمل (قوله لثبوتها لكل كمالا) لانه حق واحد لا يتجزأ لانه ثبت بسبب لا يتجزأ بحر (قوله كولاية امان وقود) فاذا امن مسلم حربيا ليس لمسلم آخر ان يتعرض للحربى او لماله واذا عفا احد اولياء القصاص ليس لولى آخر طلبه ح (قوله وسنحققه في الوقف) حيث زاد على ما هنا مما يقوم فيه البعض مقام الكل بعض مستحق الوقف ينتصب خصما عن الكل وكذا بعض الورثة وكذا اثبات الاعسار في وجه احد الغرماء وولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن طريق المسلمين (قوله والا إلخ) اى وان لم يستووا في الدرجة وقد رضى الابد فللاقرب

(بعدم جوازه اصلا) وهو المختار للفتوى (لفساد الزمان) فلا تحل مطلقة ثلاثا نكحت غير كفء بلا رضا ولي بعد معرفته اياه فاي حفظ (و) بناء (على الاول) وهو ظاهر الرواية (فرضا البعض) من الاولياء قبل العقد او بعده (كالكل) لثبوتها لكل كمالا كولاية امان وقود وسنحققه في الوقف (لو استووا في الدرجة و الا فللاقرب) منهم (حق الفسخ

الاعتراض بحر عن الفتح وغيره (قوله وان لم يكن لها ولي الح) اي عصبة كما مر والاولى التعبير به وهذا الذي ذكره المصنف من الحكم ذكره في الفتح بحثا بصيغة ينبغي اخذ من التعليل بدفع الضرر عن الاولياء وانها رضية باسقاط حقها وجزم به في البحر فتبعه المصنف والظاهر انه لو كان لها عصبة صغير فهو بمنزلة من لا ولي لها لانه لا ولاية له وكذا لو كان عبدا او كافرا كما يشير اليه الشارح عند قوله الولي في النكاح العصبة الح كما سنبينه هناك وعلى هذا فلو بلغ او عتق او اسلم لا يتجدد له حق الاعتراض واما لو كان لها عصبة غائب فهو كالحاضر لان ولايته لا تنقطع بدليل انه لو زوج الصغيرة حيث هو صرح وان كان لهما ولي آخر حاضر على ما فيه من الخلاف كما سيأتي والظاهر ايضا ان هذا في البالغة اما الصغيرة فلا يصح لانها لم ترض باسقاط حقها الا ترى انها لو كان لها عصبة فزوجها من غير كفء لم يصح فكذا اذا لم يكن لها عصبة هذا كله ما ظهر لي تفقها من كلامهم ولم أره صريحا (قوله مطلقا) اي سواء نكحت كفؤا او غيره ح (قوله اتفاقا) اي من القائلين برواية ظاهر المذهب والقائلين برواية الحسن المفتي بها (قوله اي ولي له حق الاعتراض) يوهم ان الولي في قوله وان لم يكن لها ولي المراد به ما يشمل الارحام وليس كذلك كما علمت فالمناسب ذكر هذا التفسير هناك ليعلم المراد في الموضعين ويرتفع الابهام المذكور (قوله ونحوه) بالرفع عطفا على قبضه اي ونحو قبض المهر كقبض النفقة او المحاصمة في احدهما وان لم يقبض وكالتجهيز ونحوه فتح (قوله ان كان الح) كذا ذكره في الذخيرة واقره في البحر والنهر والشر نبالية وشرح المقدسي وظاهره ان هذا شرط في الرضا دلالة فقط وان مجرد العلم بعدم الكفاءة لا يكفي هنا بخلاف الرضا الصريح حيث يكفي فيه العلم فقط لكن هذا مخالف لاطلاق المتون ولم يذكره في الفتح ولا في كافي الحاكم الذي جمع كتب ظاهر الرواية وايضا فوجهه غير ظاهر الا ان يكون الفرق انحطاط رتبة الدلالة عن الصريح فليتأمل وصورة المسئلة ان تكون هذه المرأة تزوجت غير كفء فخاصم الولي واثبت عند القاضي عدم الكفاءة فقبض الولي المهر قبل التفريق او فرق القاضي بينهما ثم تزوجته ثانيا بلا اذن الولي فقبض المهر (قوله كما لا يكون الح) مكررا بقوله المار ما لم يسكت حتى تلد (قوله واما تصديقه الح) قال في البحر قيد بالرضا لان التصديق بأنه كفؤ من البعض لا يسقط حق من انكره اقل في المبسوط لو ادعى أحد الاولياء ان الزوج كفؤ واثبت الآخر انه ليس بكفء يكون له ان يطالبه بالتفريق لان المصدق ينكر سبب الوجوب وانكار سبب الشيء لا يكون اسقاطا له اه وفي الفوائد التاجية أقام وليها شاهدين بعد الكفاءة أو أقام زوجها بالكفاءة لا يشترط لفظ الشهادة لانه اخبار (قوله ولا تجبر البالغة) ولا الحر البالغ والمكاتب والمكاتب ولو صغيرين ح عن القهستاني (قوله البكر) اطلقها فشمّل ما اذا كانت تزوجت قبل ذلك وطلقت قبل زوال البكارة فتزوج كما تزوج الابكار نص عليه في الاصل بحر (قوله وهو السنة) بأن يقول لها قبل النكاح فلان يخطبك او يذكرك فسكتت وان زوجها بغير استئثار فقد اخطأ السنة وتوقف على رضاها بحر عن المحيط واستحسن الرحمتي ما ذكره الشافعية من ان السنة في الاستئذان ان يرسل اليها نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها والام بذلك اولى لانها تطلع على ما لا يطلع عليه غيرها اه (قوله او وكيله او رسوله) الاول ان يقول وكلتك تستأذن لي فلانة في كذا والثاني ان

وان لم يكن لها ولي فهو)
اي العقد (صحيح) نافذ
(مطلقا) اتفاقا (وقبضه)
اي ولي له حق الاعتراض
(المهر ونحوه) مما يدل على
الرضا (رضا) دلالة ان كان
عدم الكفاءة ثابتا عند
القاضي قبل محاصمته والا
لم يكن رضا كما (لا) يكون
(سكوتة) رضامالم تلد واما
تصديقه بأنه كفء فلا
يسقط حق الباقي مبسوط
(ولا تجبر البالغة البكر على
النكاح) لانقطاع الولاية
بالبلوغ (فان استأذنها
هو) اي الولي وهو السنة
(او وكيله او رسوله او
زوجها) وليها

يقول اذهب الى فلانة وقل لها ان اخاك فلانا يستأذنك في كذا (قوله واخبرها رسوله الخ) افاد ان قول المصنف او زوجها محمول على ما اذا زوجها في غيبتها وهذا وان كان خلاف المتبادر منه لكن يرجحه دفع التكرار مع قوله الآتي وكذا اذا زوجها عندها فسكتت وفي البحر واختلف فيما اذا زوجها غير كف فبلغها فسكتت فقال لا يكون رضا وقيل في قول ابي حنيفة يكون رضا ان كان الزوج ابا أو جدا وان كان غيرها فلا كما في الحانية اخذا من مسألة الصغيرة المزوجة من غير كف اه قال في النهر وجزم في الدراية بالاول بلفظ قالوا (قوله او فضولي عدل) شرط في الفضولي العدالة أو العد ديكفي اخبار واحد عدل او مستورين عند ابي حنيفة ولا يكفي اخبار واحد غير عدل ولها نظائر ستأتي متفرعات القضاء (قوله فسكتت) اي البكر البالغة بخلاف الابن الكبير فلا يكون سكوته رضا حتى يرضى بالكلام كافي الحاكم (قوله عن رده) قيد به اذ ليس المراد مطلق السكوت لانها لو بلغها الخبر فتكلمت بأجنبي فهو سكوت هنا فيكون اجازة فلو قالت الحمد لله اخترت نفسي أو قالت هو دباغ لا اريده فهذا كلام واحد فهو رد بحر (قوله مختارة) اما لو اخذها عطاس او سعال حين اخبرت فله اذهب قالت لا ارضى او اخذها ثم ترك فقالت ذلك صح ردها لان سكوتها كان عن اضطرار بحر (قوله غير مستهزئة) وضحك الاستهزاء لا يخفى على من يحضره لان الضحك انما جعل اذنا لدلالته على الرضا فاذا لم يدل على الرضا لم يكن اذنا بحر وغير (قوله أو بكت بلا صوت) هو المختار للفتوى لانه حزن على مفارقة اهلها بحر اي وانما يكون ذلك عند الاجازة معراج (قوله فافي الوقاية والملتقى) اي من انه هو والبكاء بلا صوت اذن ومعه رد (قوله فيه نظر) اي لخالفته لما في المعراج ولا يخفى ما فيه فان ما في الوقاية والملتقى ذكر مثله في النقاية والاصلاح والمتون مقدمة على الشروح وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان وان بكت كان ردا في احدي الروايتين عن ابي يوسف وعنه في رواية يكون رضا قالوا ان كان البكاء عن صوت وويل لا يكون رضا وان كان عن سكوت فهو رضا اه وبه ظهير ان اصل الخلاف في ان البكاء هل هو رد أولا وقوله قالوا الخ توفيق بين الروايتين فمعنى لا يكون رضا انه يكون ردا كما فهمه صاحب الوقاية وغيره وصرح به ايضا في الذخيرة حيث قال بعد حكاية الروايتين وبعضهم قالوا ان كان مع الصياح والصوت فهو رد والا فهو رضا وهو الاوجه وعليه الفتوى ه كيف والبكاء بالصوت والويل قرينة على الرد وعدم الرضا وعن هذا قال في الفتح بعد حكاية الروايتين والمعول اعتبار قرائن الاحوال في البكاء والضحك فان تعارضت او اشكل احتيط اه فقد ظهر لك ان ما في المعراج ضعيف لا يعول عليه (قوله فهو اذن) اي وان لم تعلم انه اذن في الفتح (قوله اي توكل في الاول) اي فيما اذا استأذنها قبل العقد حتى او قالت بعد ذلك لا ارضى ولم يعلم به الولى فزوجها صح كافي الظهيرية لان الوكيل لا ينزل حتى يعلم بحر (قوله فلو تعدد الزوج الخ) عبارة البحر ولو زوجها وليان متساويان كل واحد منهما من رجل فأجازتهما معا بطلا لعدم الاولوية وان سكنت بقيا موقوفين حتى تجيز احدهما بالقول او بالفعل وهو ظاهر الجواب كافي البدائع اه ولا يخفى ان هذا في الاجازة والكلام الآن في التوكيل اي الاذن قبل العقد لكن الظاهر ان الحكم لا يختلف في الموضعين ان زوجها معا بعد الاستئذان اما الاستئذان فسكتت فزوجها متعاقبا من رجلين ينبغي ان

واخبرها رسوله او فضولي
عدل (فسكتت) عن رده
مختارة (او ضحكت غير
مستهزئة او تبسمت او بكت
بلا صوت) فلو بصوت
لم يكن اذنا ولا ردا حتى لو
رضيت بعده انعقد معراج
 وغيره فافي الوقاية والملتقى
فيه نظر (فهو اذن) اي
توكيل في الاول ان اتحد
الولى فلو تعدد الزوج لم
يكن سكوتها اذنا

واجازة في الثاني ان بقي
النكاح لا يوبطل بموته ولو
قالت بعد موته زوجي أبي
بأمري وانكرت الورثة
فالقول لها فترث وتعتد
ولو قالت بغير أمري لكنه
بلغني فرضيت فالقول لهم
وقولها غيره أولى منه
رد قبل العقد لا بعده ولو
زوجها لنفسه فسكوتهما
رد بعد العقد لا قبله ولو
استأذنها في معين فردت
ثم زوجها منه فسكتت
صح في الأصح بخلاف
مالو بلغها فردت ثم قالت
رضيت لم يجز لبطاله بالرد
ولذا استحسوا التجديد
عند الزفاف لان الغالب
اظهار النقرة عند حفاة
السماع ولو استأذنها
فسكتت فوكل من زوجها
ممن ساء جاز ان عرف
الزوج والمهر كما في القنية
واستشكله في البحر بأنه
ليس للوكيل ان يوكل
بلا اذن فمقتضاء عدم
الجواز اوانها مستثناة
(ان علمت بالزوج) انه
من هو لتظهر الرغبة فيه
او عنه

قوله ضمير المرأة لعل
النسخة التي وقعت
للمحشى ليس فيها لفظ

يصح السابق منهما لعدم المزاحم فافهم (قوله واجازة) عطف على توكيل وقوله في الثاني أى
فيما اذا استأذنها بعد العقد وهذا هو الأصح وفي رواية لا يكون السكوت بعد العقد رضا كما
يسطه في الفتح وقدمنا الخلاف أيضا فيما اذا زوجها غير كف فبلغها فسكتت (قوله لا يوبطل
بموته) لان الاجازة شرطها قيام العقد بحر (قوله فالقول لها) لان الاصل ان المسلم المكلف
لا يعقد الا العقد الصحيح النافذ (قوله فالقول لهم) لانها أقرت ان العقد وقع غير تام ثم ادعت
النفاذ بعد ذلك فلا يقبل منها لمكان التهمة بحر وحينئذ فلا تراث وهل تعتد فان كانت صادقة في
نفس الامر فلا شك في وجوب العدة عليها ديانة والا فلا نعم لو أرادت ان تزوج تمنع مؤاخذه لها
بقولها واما لو تزوجت ففي الذخيرة لو تزوجت المرأة ثم ادعت العدة فقال الزوج تزوجتك
بعدها فالقول قوله لانه يدعى الصحة اه فلعله يقال هنا كذلك لان اقرارها السابق لم يثبت من كل
وجه هذا ما ظهر لي (قوله وقولها غيره) اي غير هذا الزوج (قوله رد قبل العقد لا بعده)
فرقوا بينهما بأنه يحتمل الاذن وعدمه فقبل النكاح لم يكن النكاح فلا يجوز بالشك وبعده كان
فلا يبطل بالشك كذا في الظهيرية وهو مشكل لانه لا يكون نكاحا لا بعد الصحة وهي بعد الاذن
فالظاهر انه ليس بأذن فيهما بحر واصل الاشكال لصاحب الفتح وأجاب عنه المقدسي بأن العقد
اذا وقع ثم ورد بعده ما يحتمل كونه تقريراً له وكونه رداً ترجح بوقوعه احتمال التقرير واذا ورد
قبله ما يحتمل الاذن وعدمه ترجح الرد لعدم وقوعه فيمنع من ايقاعه لعدم تحقق الاذن فيه (قوله
ولو زوجها لنفسه الخ) محترز قول المصنف أو زوجها اي ان الولي لو تزوجها كابن العم اذا تزوج
بنت عمه البكر البالغ بغير اذنها فبلغها فسكتت لا يكون رضا لانه كان احيلا في نفسه فضوليا في
جانب المرأة فلم يتم العقد في قول أبي حنيفة ومحمد فلا يعمل الرضا واو استأمرها في التزويج من
نفسه فسكتت جازا جماعا بحر عن الحانية والحاصل ان الفضولي ولو من جانب اذا تولى طرفي
العقد لا يتوقف عقده على الاجازة عندهما بل يقع باطلا بخلاف مالو باشر العقد مع غيره من
أصيل او ولي او وكيل او فضولي آخر فانه يتوقف اتفاقا كما سيأتي آخرباب الكفاءة (قوله
فسكتت) اما لو قالت حين بلغها قد كنت قات اني لا اريد فلانا ولم ترد على هذا لم يجز النكاح لانها
اخبرت انها على ابائها الاول ذخيرة (قوله بخلاف مالو بلغها الخ) لان نفاذ التزويج كان موقوفا
على الاجازة وقد بطل بالرد والرد في الاول كان للاستئذان لا للتزوج العارض بعده لكن قل في
الفتح الاوجه عدم الصحة لان ذلك الرد الصريح يضعف كون ذلك السكوت دلالة الرضا اه
واقره في البحر وقد يقال انه قد تكون عامة بعد ذلك بحسن حاله وقد يكون ردها الاول حياء ما
علمته من ان الغالب اظهار النقرة عند حفاة السماع ولو كانت على امتناعها الاول لصرححت بالرد
كما صرحت به او لا ولم تستح منه (قوله ان عرف) بالبناء للمجهول ونائب الفاعل ضمير المرأة
والذي في البحر ان عرفت (قوله والمهر) ينبغي ان يكون على الخلاف كما في مسألة اثنتي الآتية
ح (قوله واستشكله في البحر الخ) يؤيده ما قدمناه اول النكاح في ان قوله زوجني توكيل
او ايجاب عن الخلاصة او قال الوكيل عبا بئتك فلان فقال وهبت لا ينعقد ما لم يقل الوكيل
بعده قبلت لان الوكيل لا يملك التوكيل اه فهذا يدل على ان الوكيل ليس له التوكيل في
النكاح وانه ليس من المسائل التي استثنوها من هذه القاعدة وقال الرحمتي هناك وفي حاشية

الحموى على الاشياء عن كلام محمد في الاصل ان مباشرة وكيل الوكيل بحضرة الوكيل في النكاح لا تكون كمباشرة الوكيل بنفسه بخلافه في البيع وفي مختصر عصام انه جعله كالبيع بمباشرة بحضرة كمباشرة بنفسه اه فيمكن ان يكون ما في القنية مفعرا على رواية عصام لكن الاصل وهو المبسوط من كتب ظاهر الرواية فالظاهر عدم الجواز فافهم (قوله ولو في ضمن العام) وكذا لو سمي لها فلانا او فلانا فسكتت فله ان يزوجهما من ايها شاء بحر (قوله لو يحصون) عبارة الفتح وهم محصورون معروفون لها اه ومقتضاها انها لو تعرفهم لم يصح وان كانوا محصورين (قوله والا لا) كقولك أزواجك من رجل أو من بني تميم بحر (قوله ما لم تفوض له الامر) اما اذا قالت انا راضية بما تفعله انت بعد قوله ان اقواما يخطبونك او زوجتي ممن تختاره ونحوه فهو استئذان صحيح كافي الظهيرية وليس له بهذه المقالة ان يزوجهما من رجل ردت نكاحه اولا لان المراد بهذا العموم غيره كالتوكيل بتزويج امرأة ليس للوكيل ان يزوجه مطاقته اذا كان الزوج قد شكا منها للوكيل واعلمه بطلاقها كافي الظهيرية بحر (قوله لا العلم بالمهر) أشار بتقدير العلم الى ان المصنف راعى المعنى في عطفه المهر على الزوج واصل التركيب بشرط العلم بالزوج لا المهر ح (قوله وقيل يشترط) أشار الى ضعفه وان قال في الفتح انه الاوجه لان صاحب الهداية صحح الاول وقال في البحر انه المذهب اقول الذخيرة ان اشارات كتب محمد تدل عليه اه قلت وعلى القول باشتراط تسميته يشترط كونه مهر المثل فلا يكون السكوت رضا بدونه كافي البحر عن الزيلعي وبقي على القول بعدم الاشتراط فهل يشترط ان يزوجهما بمهر المثل حتى لو نقص عنه لم يصح العقد الا برضاها صارت حادثة الفتوى ورأيت في الحادى عشر من البرازية وان لم يذكر المهر فزوج الوكيل بأكثر من مهر المثل بما لا يتغابن الناس فيه او باقل من المثل بما لا يتغابن فيه الناس صح عنده خلافا لهما لكن للاولياء حق الاعتراض في جانب المرأة دفعا للعار عنهم اه اى اذا رضيت بذلك ومقتضاه انه اذا كان الوكيل هو الولي كافي حادثتنا ورضيت به صح والا فلا تأمل (قوله وما صحه في الدرر) أى من التفصيل وهو ان الولي ان كان أباً او جدا فذكر الزوج يكفي لان الاب لو نقص عن مهر المثل لا يكون الا لمصلحة تزيد عايه وان كان غيرها فلا بد من تسمية الزوج والمهر (قوله عن الكافي) أى ناقلا تصحيحه عن الكافي فافهم (قوله رده الكمال) بقوله وما ذكر من التفصيل ليس بشئ لان ذلك في تزويجه الصغيرة بحكم الجبر والكلام في الكبيرة التي وجب مشاورته لها والاب في ذلك كالأجنبي (قوله ان علمته) أى الزوج واما المهر ففيه مامر آتفا كآتبه عليه في البحر (قوله في سبع وثلاثين مسألة مذكورة في الاشياء) اى في قاعدة لا ينسب الى ساكت قول وذكر المحشى عبارته بتمامها وزاد عليها ط عن الحموى مسائل أخر سبذكرها الشارح في الفوائد التي ذكرها بين كتاب الوقف وكتاب البيوع وسيأتى الكلام عليها كلها هناك ان شاء الله تعالى (قوله كأجنبي) المراد به من ليس له ولاية فشمع الاب اذا كان كافرا او عبدا او مكاتبا لكن رسول الولي قائم مقامه فيكون سكوتها رضا عند استئذانه كافي الفتح والوكيل كذلك كما في البحر عن القنية (قوله او ولي بعيد) كالأخ مع الاب اذا لم يكن الاب غائبا غيبة منقطعة كافي الحانية (قوله فلا عبرة لسكوتها) وعن

ولو في ضمن العام كجرائي
أوبني عمي لو يحصون والا لا
ما لم تفوض له الامر (١)
العلم (بالمهر) وقيل يشترط
وهو قول المتأخرين بحر
عن الذخيرة وأقره المصنف
وما صحه في الدرر عن
الكافي رده الكمال (وكذا
اذا زوجها الولي عندها)
بحضرتها (فسكتت) صح
(في الاصح) ان علمته كما مر
والسكوت كالنطق في سبع
ولانين مسألة مذكورة
في الاشياء (فان استأذنها
غير الاقرب) كأجنبي أو
ولي بعيد (فلا) عبرة
لسكوتها (بل لا بد من
القول

الكرخي يكفي سكوتها فتح (قوله كالثيب البالغة) اما الصغيرة فلا استئذان في حتمها كالسكر الصغيرة فتح (قوله الا في السكوت) حيث يكون سكوت البكر البالغة اذنا في حق الولي الاقرب ولا يكون اذنا في الثيب البالغة مطلقا والاستثناء منقطع لان قول المصنف كالثيب تشبيه بالبكر التي استأذنها غير الاقرب وهذه لا فرق بينها وبين الثيب البالغة في السكوت (قوله لان رضاها يكون بالدلالة الخ) أشار الى ما أورده الزيلعي على الكثر وغيره من ان رضاها لا يقتصر على القول فانه لا فرق بينهما في اشتراط الاستئذان والرضا وفي ان رضاها قد يكون صريحا وقد يكون دلالة غير ان سكوت البكر رضا دلالة لحياها دون الثيب لان حياها قد قل بالممارسة فتخاص المصنف عن ذلك بزيادة قوله او ما هو في معناه الخ لكن أجاب في الفتح بان الحق ان الكل من قبيل القول الاتمكين فيثبت دلالة لانه فوق القول أي لانه اذا ثبت الرضا بالقول يثبت بالتمكين من الوطاء بالاولى لانه أدل على الرضا واعترضه في البحر بان قبول التهئة ليس بقول بل سكوت زاد في النهر ولهذا عدوه في مسائل السكوت قلت وفيه نظر لان مقتضى كلام الفتح ان المراد بقبول التهئة ما يكون قولاً باللسان لا مجرد السكوت لان مراده ادخال الجميع تحت القول ولذا لم يستثن الاتمكين ولا ينافيه قوله من قبيل القول لان مراده انه من قبيل القول الصريح بالرضا مثل قولها رضيت ونحوه بدليل انه قال قبله انه يكون اما بالقول كنعم ورضيت وبارك الله لنا واحسنت أو بالدلالة كطلب المهر أو النفقة الخ ثم قال والحق ان الكل من قبيل القول أي من قبيل المقول الذي ذكره واما قوله في النهر ولهذا الخ ففيه ان المذكور في مسائل السكوت قولهم اذا سكت الاب ولم ينف الولد مدة التهئة لزمه ومعناه سكت عن نفي الولد لا عن جواب التهئة واما الجواب عن اعتراض البحر بان قول الفتح انه من قبيل القول أي لا من القول حقيقة بل هو منزل منزلة فلا يرد السكوت عند التهئة ففيه انه لو كان مراده ذلك لم يحتاج الى استثناء التمكن ولم يكن فيه دفع لما أورده الزيلعي لان الزيلعي يقول ان الدلالة بمنزلة القول في الالزام فافهم نعم الذي يظهر ماقاله الزيلعي لان الظاهر ان طلب المهر ونحوه لا يلزم ان يكون بالقول ولذا عبر الشارح بقوله من فعل يدل على الرضا ومقتضاه ان قبض المهر ونحوه رضا كما مر من جعله رضا دلالة في حق الولي وبه صرح في الحانية بقوله الولي اذا زوج الثيب فرضيت بقلبها ولم تظهر الرضا بلسانها كان ان ترد لان المعتبر فيها الرضا باللسان او الفعل الذي يدل على الرضا نحو التمكن من الوطاء وطلب المهر وقبول المهر دون قبول الهدية وكذا في حق الغلام اه (قوله ودخوله بها الخ) هذا مكرر والظاهر انه تحريف والاصل وخلوته بها فان الذي في البحر عن الظهيرية ولو خلاها برضاها هل يكون اجازة لارواية لهذه المسئلة وعندى ان هذا اجازة اه وفي البرازية الظاهر انه اجازة (قوله والضحك سرورا) احتراز عن الضحك استهزاء قال في البحر واما الضحك فذكر في فتح القدير اولاً انه كالسكوت لا يكفي وسلم هنا انه يكفي وجعله من قبيل القول لانه حروف اه قلت وما هنا هو الموافق لما صرح به الزيلعي وغيره (قوله ونحو ذلك) كقبول المهر كما مر عن الحانية والظاهر ان مثله قبول النفقة (قوله بخلاف خدمته) أي ان كانت تخدمه من قبل ففي البحر عن المحيط والظهيرية ولو أكلت من طعامه أو خدمته كما كانت فليس برضا دلالة (قوله أي نطة) هي من فوق الى اسفل والظفرة عكسها (قوله

كالثيب) البالغة لا فرق بينهما الا في السكوت لان رضاها يكون بالدلالة كما ذكره بقوله (أو ما هو في معناه) من فعل يدل على الرضا (كطلب مهرها) ونفقتها (وتمكنها من الوطاء) ودخوله بها برضاها ظهيرية (وقبول التهئة) والضحك سرورا ونحو ذلك بخلاف خدمته أو قبول هديته (من زالت بكارتها بوثة) أي نطة (أو) درور (حيض أو) حصول (جراحة أو تعنيس)

اي كبر (اي بلا تزويج في النهر عن الصحاح يقال غنسب الجارية تنفس بضم النون غنوسا
وعناسا فهو غانس اذ اطلق مكثها بعد ادراكها في منزل اهلها حتى خرجت عن عداد الابكار
(قوله بكر حقيقة) خبر من وفي الظهيرية البكر اسم لامرأة لم تجامع بنكاح ولا غيره اهلان
مصيبها اول مصيب لها ومنه الباكورة لاول الثمار والبكرة بضم الباء لاول النهار وحاصل
كلامهم ان الزائل في هذا المسائل العذرة اي الجلدة التي على المحل لا البكارة فكانت بكرا حقيقة
وحكما ولذا تدخل في الوصية لابكار بنى فلان ولا يرد الجارية لو شريت على انها بكر فوجدت
زائلة العذرة بشئ من ذلك له ردها لان المتعارف من اشتراط البكارة صفة العذرة افاده في
البحر (قوله كتفريق بحب) اي كذات تفريق الخ ط وهو تنظير في كونها بكرا حقيقة
وحكما لا تميل فلا يردان هذه مازالت عذرتها فكيف يشبهها بمن زالت عذرتها ح (قوله
او طلاق) عطف على تفريق لا على حب ح (قوله بعد خلوة) يصلح ظرفا للتفريق والطلاق
والموت لكن لما كان قوله قبل الوطء ظرفا للاخيرين فقط لعدم امكان الوطء في الاول اما في
الجب فظاهر واما في الغنة فلان الوطء يمنع التفريق كان الانسب تعلقه بالاخيرين فقط وفهم من
قوله بعد خلوة انه لو وقع الطلاق او الموت قبل الخلوة كانت بكرا حقيقة وحكما بالاولى وقيد
بقوله قبل وطء لانها بعد وطء ثيب حقيقة وحكما اه ح (قوله وهذه فقط بكر حكما)
اراد بالحكمي مالم يثبت بدلالة المقابلة كما هو المتبادر ولذا حاول الشارح في عبارة المصنف
فقد خبرا لمن ومبتدأ لبكر والا فعبارة المصنف في نفسها صحيحة لان الحقيق حكمي ايضا
والحكمي اعم لانه قد يكون غير حقيق ولكن لما كان المتبادر من اطلاق الحكمي ارادة مالم يثبت
بحقيق اول عبارة المصنف ولم يقل بكر حكما فقط لما قلنا فافهم (قوله ان لم يتكرر ولم
تجدبه) هذا معنى قولهم ان لم يشتهر زناها يكتفى بسكوتها لان الناس عرفوها بكرا فيعيونها
بالنطق فيكتفى بسكوتها كي لا تعطل عليها مصالحها وقد ندب الشارع الى ستر الزنا فكانت
بكر اشرا بخلاف ما اذا اشتهر زناها (قوله والا) صادق بثلاث صور ما اذا تكرر منها
الزنا ولم تجد او حدت ولم يتكرر او تكرر وحدث ح (قوله كوطوءة بشبهة) اي فأنها
ثيب حقيقة وحكما ح (قوله او نكاح فاسد) عطف على بشبهة اي كوطوءة بنكاح فاسد
فافهم اما اذ لم توطأ فيه فهي بكر حقيقة وحكما كما في النكاح الصحيح ط (قوله وقالت رددت)
اي ولم يوجد منها ما يدل على الرضا كما في الشرع بلالية ط (قوله ولا بينة لهما) قيد به لان
ايهما اقام البينة قبلت بينته بجر وان اقامها فبأى في قوله ولو برهنا (قوله ولم يكن دخل
بها طوعا) بأن لم يدخل او دخل كرها واحترز به عما اذا دخل بها طوعا حيث لا تصدق دعوى
الرد في الاصح لان التمكين من الوطء كالاقرار وعن هذا صحح في الولوالجية انها لو اقامت بعد
الدخول البينة على الرد لم تقبل لكن في حاشية الغزى على الاشباه انه وقع اختلاف التصحيح
في قبول بينتها بعد الدخول على انها كانت ردت النكاح قبل الاجازة ففي البرازية ان المذكور
في الكتب انها تقبل وصحح في الوقعات عدمه لتناقضها في الدعوى والصحيح القبول لانه
وان بطلت الدعوى فالبينة لا تبطل لقيامها على تحريم الفرج والبرهان عليه مقبول بلا
دعوى قال الغزى وقد ألف شيخنا العلامة على المقدسى في هارسالة اعتمد فيها تصحيح القبول

اي كبر (بكر حقيقة)
كتفريق بحب او غنة
او طلاق او موت بعد خلوة
قبل وطء (او زنا) وهذه
فقط (بكر حكما) ان لم
يتكرر ولم تجدبه والا فثيب
كوطوءة بشبهة او نكاح
فاسد (قال) الزوج للبكر
البالغة (بلغك النكاح
فسكتت وقالت رددت)
النكاح (ولا بينة لهما) على
ذلك (ولم يكن دخل بها
طوعا) في الاصح

(قوله فاقول قولها) لانه يدعى لزوم العقد وملك البضع والمرأة تدفعه فكانت منكراً ولا يقبل قول وليها عليها بالرضا لانه يقر عليها بثبوت الملك واقراره عليها بالنكاح بعد بلوغها غير صحيح كذا في الفتح وينبغي ان لا تقبل شهادته لو شهد مع آخر بالرضا لكونه ساعياً في اتمام ما صدر منه فهو متهم ولم أره منقولاً بجر قلت وفي الكافي للحاكم الشهيد واذا زوج الرجل ابنته فانكرت الرضا فشهد عليها ابوها واخوها لم يجز اه فتأمل * ثم اعلم انه ذكر في البحر في باب المهر عند الكلام على النكاح الفاسد مانعه واذا ادعت فساداً وهو صحته فاقول له وعلى عكسه فرق بينهما وعليها العدة ولها نصف المهر ان لم يدخل والكل ان دخل كذا في الخانية وينبغي ان يستثنى منه ما ذكره الحاكم الشهيد في الكافي من انه لو ادعى احدهما ان النكاح كان في صغره فاقول قوله ولانكاح بينهما ولا مهر لهما ان لم يكن دخل بها قبل الادراك اه ما في البحر قلت وقد علل الاخيرة في البرازية عن المحيط بقوله لاختلافهما في وجود العقد وعلمها في الذخيرة بقوله لان النكاح في حالة الصغر قبل اجازة الولي ليس بنكاح معنى الخ وذكر قبله ان الاختلاف لو في الصحة والفساد فاقول لمدعى الصحة بشهادة الظاهر ولو في اصل وجود العقد فاقول لمنكر الوجود قلت وعلى هذا فلا استثناء لان ما في الخانية من الاول وما في الكافي من الثاني ولعل وجه قوله في الخانية وعلى عكسه فرق بينهما الخ كونه مؤخذاً بأقراره فيسرى عليه ولذا كان لها المهر ثم ان الظاهر ان مانع فيه من قبيل الاختلاف في اصل وجود العقد لان الرد صير الاجاب بلا قبول وكذا المسئلة الآتية هذا ما ظهر لي (قوله على المفتي به) وهو قولهما وعنده لا يمين عليها كما سيأتي في الدعوى في الاشياء الستة بجر (قوله لانه وجودي الخ) جواب عما يقال ان بينته على سكوتها بينة على النفي وهي غير مقبولة فاجاب بأن السكوت وجودي لانه عبارة عن ضم الشفتين ويلزم منه عدم الكلام كافي المعراج زاد في البحر او هو نفي يحيط به علم الشاهد فيقبل كما لو ادعت ان زوجها تكلم بمهو رده في مجلس فبرهن على عدم التكلم فيه تقبل وكذا اذا قال الشهود كنا عندها ولم نسمعها تكلم ثبت سكوتها كافي الجوامع اه ولا يخفى ان الجواب الاول مبني على المنع والثاني على التسليم وبحث في الاول في السعدية بما في شرح العقائد من ان السكوت تركا لكلام وأقرده عليه فيه في النهر قلت ويمكن الجواب بأن هذا تفسير باللازم وبحث في الثاني ايضاً بأنه مخالف لما في ايمان الهداية من باب اليمين في الحج والصلاة من ان الشهادة على النفي غير مقبولة مطلقاً احاط به علم الشاهد اولاً اه وكذا قال في البحر هناك الحاصل ان الشهادة على النفي المقصود لا تقبل سواء كان نفيًا صورة او معنى وسواء احاط به علم الشاهد اولاً اه قات وهذا في غير الشروط فلو قال ان لم ادخل الدار اليوم فكذا فشهد انه دخلها تقبل (قوله فينتها اولي) لاثبات الزيادة أعني الرد فانه زائد على السكوت بجر (قوله الا ان يبرهن على رضاها او اجازتها) اي فيترجح بينته لاستوائهما في الاثبات وزيادة بينته باثبات اللزوم كذا في الشرح وعزاه في النهاية للتمر ناسي وكذا هو في غير كتاب من الفقه لكن في الخلاصة عن ادب القاضي للخصاف ان بينتها اولي ففي هذه الصورة اختلاف المشايخ ولعل وجهه ان السكوت لما كان ممتنعاً تحقق الاجازة به لم يلزم من الشهادة بالاجازة كونها بامر زائد على السكوت ما لم يصرحوا بذلك كذا في الفتح وتبعه في البحر واستفيد منه التوفيق بين

(فاقول قولها) بيمينها على المفتي به وتقبل بينته على سكوتها لانه وجودي بضم الشفتين ولو برهن فينتها اولي الا ان يبرهن على رضاها أو اجازتها

القولين بحمل الاول على ما اذا صرح الشهود بأنها قالت أجزت اورضيت وحمل الثاني على ما اذا شهدوا بأنها أجازت اورضيت لاحتمال اجازتها بالسكوت فافهم **(قوله كالمزوجها الح)** اى ان الاختلاف فى البلوغ كالاختلاف فى السكوت كفى النهر **(قوله مثلا)** فالمراد الولي المجبر **(قوله فان القول لها)** لانها اذا كانت مراة كان المخبر به يحتمل الثبوت فيقبل خبرها لانها منكورة وقوع الملك عليها ح عن البحر **(قوله ان ثبت ان سنها تسع)** تفسير للمراة كايديل عليه كلام المنح ح **(قوله وكذا لو ادعى المراهق بلوغه)** بأن باع ابوه ماله فقال الابن انا بالغ ولم يصح البيع وقال المشتري والاب انه صغير فالقول للابن لانه ينكر زوال ملكه وقد قيل بخلافه والاول اصح بحر عن الذخيرة **(قوله ولو برهنا الح)** ذكره فى البزازية عقب المسئلة الاولى وكأن الشارح أخره ليفيد ان الحكم كذلك فى المسئلتين فافهم استشكل بعض المحشين تصور البرهان على البلوغ قلت وهو ممكن بالحبل او الاحبال او سن البلوغ او رؤية الدم او المنى كما فى الشهادة على الزنا **(قوله على الاصح)** راجع لمسئلة المراهقة والمراهق فقد نقل التصحيح فيهما فى البحر عن الذخيرة **(قوله بخلاف قول الصغيرة)** اى التى زوجها غير الاب والجد اما من زوجها فلا خيار لها ط **(قوله ردت حين بلغت الح)** اى قالت بعدما بلغت رددت النكاح واخترت نفسى حين ادركت لم يقبل قولها لان الملك ثابت عليها وتريد بذلك ابطال الثابت عليها كفى الذخيرة فافهم وبهذا علم ان قولها ذلك بعد البلوغ وكأنه سماها صغيرة باعتبار ما كان زمن العقد اى المتحقق صغرها وقته بخلاف المراهقة المحتمل بلوغها وقته **(قوله ولو حالة البلوغ)** بأن قالت عند القاضى او الشهود ادركت الآن وفسخت فانه يصح كإيأتى بيانه **(قوله وللولى الآتى بيانه)** اى فى قوله الولي فى النكاح العصبه بنفسه الح واحترز به عن الولي الذى له حق الاعتراض فانه يخص العصبه كما مر وعن الوصى غير القريب كما مر ويأتى ايضا **(قوله انكاح الصغير والصغيرة)** قيد بالانكاح لان اقراره به عليهما لا يصح الا بشهود او بتصديقهما بعد البلوغ كما سيزكره المصنف آخر الباب ولو قال وللولى انكاح غير المكلف والرقيق لشمل المعتوه ونحوه * (تمة) * ليس لغير الاب والجد ان يسلم الصغيرة قبل قبض ما تعورف قبضه من المهر ولو سلمها الاب له ان يمنعها افاده ط وتامه فى البحر قلت وليس له تسليمها للدخول بها قبل اطاقه الوطء ولا عبرة للسن كما سيزكره الشارح فى آخر باب المهر **(قوله ولو ثيبا)** صرح به لخلاف الشافعى فان علة الاجبار عنده البكارة وعندنا العجز بعدم العقل او نقصانه توضيحه فى كتب الاصول **(قوله كمعتوه ومجنون)** اى ولو كبيرين والمراد كشخص معتوه الح فيشمل الذكور والانثى قال فى النهر فللولي انكاحهما اذا كان الجنون مطبقا وهو شهر على ما عليه الفتوى وفى منية المفتى بالغ مجنونا او معتوها تبقى ولاية الاب كما كانت فلوجن او عته بعد البلوغ تعود فى الاصح وفى الحائية زوج ابنه البالغ بلا اذنه فجن قالوا ينبغى للاب ان يقول اجزت النكاح على ابني لانه يملك انشاء بعد الجنون **(قوله ولزم النكاح)** اى بلا توقف على اجازة احد وبلا ثبوت خيار فى تزويج الاب والجد والمولى وكذا الابن على ما يأتى **(قوله ولو بغين فاحش)** هو ما لا يتغابن الناس فيه اى لا يحملون الغبن فيه احترازا عن الغبن اليسير وهو ما يتغابنون فيه اى يحملونه قال فى الجوهرة والذي يتغابن فيه الناس مادون نصف المهر

(كالمزوجها ابوها) مثلا
زاعما عدم بلوغها (فقالت
انا بالغة والنكاح لم يصح
وهى مراة وقال الاب)
او الزوج (بل هى صغيرة)
فان القول لها ان ثبت ان
سنها تسع وكذا لو ادعى
المراهق بلوغه ولو برهنا
فبينة البلوغ اولى (على
الاصح) بخلاف قول
الصغيرة ردت حين بلغت
وكذبها الزوج فالقول له
لانكاره زوال ملكه لو
اختلف بعد زمان البلوغ
ولو حالة البلوغ فالقول
لها شرح وهبانية
فليحفظ (وللولي) الآتى
بيانه (انكاح الصغير
والصغيرة) جبرا (ولو
ثيبا) كمعتوه ومجنون
شهر (ولزم النكاح
ولو بغين فاحش)

كذا قاله شيخنا موفق الدين وقيل مادون العشر اه فعلى الاول الغبن الفاحش هو النصف
فما فوقه وعلى الثانى العشر فما فوقه تأمل **(قوله بنقص)** الباء لتصوير الغبن اى ان الغبن
يتصور فى جانب الصغيرة بالنقص عن مهر المثل وفى جانب الصغير بالزيادة **(قوله)** او زوجها بغير
كفء **(كفء)** بأن زوج ابنه امة او بنته عبدا وهذا عند الامام وقال لا يجوز ان يزوجهما بغير كفء
ولا يجوز الحط ولا الزيادة الا بما يتغابن الناس ح عن المنح ولا ينبغي ذكر المثال الاول لان
الكفاءة غير معتبرة فى جانب المرأة للرجل افاده فى الشر نبلا لية ونحوه فى ط قلت وعن هذا
قال الشارح او زوجها مضافا الى ضمير المؤنثة مع تعميمه فى الغبن الفاحش بقوله بنقص
مهرها و زيادة مهره فله دره ما سهره فافهم لكن فى هذا كلام نذكره قريبا **(قوله المزوج)**
بنفسه احتراز به عما اذا وكل وكلا بتزويجها وسيأتى بيانه قريبا ح **(قوله غبن)** كان عليه
ان يقول او بغير كفء ولو قال المزوج بنفسه على الوجه المذكور كما قل فى المنح اسلم من هذا
ح **(قوله وكذا المولى)** اى اذا زوج الصغير او الصغيرة المرقوقين ثم اعتقهما ثم بلغا
فان نكاحهما لازم ولو من غير كفء او بغير مهر المثل ولا يثبت لهما خيار البلوغ لكمال ولاية
المولى فهو اقرب من الاب والجد ولان خيار العتق يغنى عنه ط وهذا هو الصواب فى
التصوير واما تصوير المسئلة بما اذا كان الاعتاق قبل التزويج فغير صحيح لانه فى هذه
الصورة يثبت لهما خيار البلوغ كما سذكره والكلام فى لزوم بلا خيار كما فى الاب والجد
فافهم **(قوله وابن المجنونة)** ومثلها المجنون قال فى البحر المجنون والمجنونة اذا زوجهما الابن
ثم افاقا لاختيار لهما **(قوله لم يعرف منهما الح)** اى من الاب والجد وينبغى ان يكون الابن
كذلك بخلاف المولى فانه يتصرف فى ملكه فينبغى نفوذ تصرفه مطلقا كتصرفه فى سائر
امواله رحمتى فافهم **(قوله مجانة وفسقا)** نصب على التمييز وفى المغرب الماجن الذى لا يبالي
ما يصنع وما قيل له ومصدره المجون والمجانة اسم منه والفعل من باب طلب اه وفى شرح
المجمع حتى لو عرف من الاب سوء الاختيار لسفهه او اطعمه لا يجوز عقده اجماعا اه **(قوله)**
وان عرف لا يصح النكاح استشكل ذلك فى فتح القدير بما فى التوازل لو زوج بنته الصغيرة
ممن ينكر انه يشرب المسكر فاذا هو مدمن له وقالت لا ارضى بالنكاح اى بعدما كبرت ان
لم يكن يعرفه الاب بشربه وكان غلبة اهل بيته صالحين فالنكاح باطل لانه انما زوج على ظن
انه كفء اه قال اذ يقتضى انه لو عرفه الاب بشربه فالنكاح نافذ مع ان من زوج بنته
الصغيرة القابلة للتخلق بالخير والشر ممن يعلم انه شريب فاسق فسوء اختياره ظاهر ثم اجاب بأنه
لا يلزم من تحقق سوء اختياره بذلك ان يكون معروفا به فلا يلزم بطلان النكاح عند تحقق سوء
الاختيار مع انه لم يتحقق للناس كونه معروفا بمثل ذلك اه والحاصل ان المانع هو كون الاب
مشهورا بسوء الاختيار قبل العقد فاذا لم يكن مشهورا بذلك ثم زوج بنته من فاسق صح
وان تحقق بذلك انه سبي الاختيار واشتهر به عند الناس فلو زوج بنتا اخرى من فاسق
لم يصح الثانى لانه كان مشهورا بسوء الاختيار قبله بخلاف العقد الاول لعدم وجود المانع
قبله ولو كان المانع مجرد تحقق سوء الاختيار بدون الاشتهار لزم احالة المسئلة اعنى قولهم ولزم
النكاح لو بغبن فاحش او بغير كفء ان كان المولى ابا او جدنا ثم اعلم ان ما مر عن التوازل من

نقص مهرها وزيادة
مهره (او) زوجها (بغير
كفء ان كان المولى)
المزوج بنفسه بغبن (ابا
او جد) وكذا المولى
وابن المجنونة (لم يعرف
منهما سوء الاختيار)
مجانة وفسقا (وان عرف لا)
يصح النكاح اتفاقا وكذا
لو كان سكران

ان النكاح باطل معناه انه سيبطل كما في الذخيرة لان المسئلة مفروضة فيما اذا لم ترض البنت
بعدها كبرت كما صرح به في الخانية و الذخيرة وغيرها وعليه يحمل ما في القنية زوج بنته
الصغيرة من رجل ظنه حرا الاصل وكان معتقا فهو باطل بالاتفاق اه وعلم من عبارة القنية
انه لا فرق في عدم الكفاءة بين كونه بسبب الفسق او غيره حتى لو زوجها من فقير او ذى حرفة
دنيئة ولم يكن كفؤا لها لم يصح فقصر ابن الهمام كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي كما افاده في
البحر وما ذكرنا من ثبوت الخيار للبنت اذا بلغت انما هو في الصغيرة اما لو زوج الاولياء
الكبيرة باذنها ولم يعلموا عدم الكفاءة ثم ظهر عدمها فلا خيار لاحد كما سيذكره الشارح اول
الباب الآتى ويأتى تمام الكلام عليه هناك (قوله فزوجها من فاسق الخ) وكذا لو زوجها
بغيب فاحش في المهر لا يجوز اجماعا والصاحي يجوز لان الظاهر من حال السكران انه لا يتأمل
اذ ليس له رأى كامل فبقى نقصان ضررا محضا والظاهر من حال الصاحي انه يتأمل بحر
عن الذخيرة ثم قال وكذا السكران لو زوج من غير الكفء كما في الخانية وبه علم ان المراد بالاب
من ليس بسكران ولا عرف بسوء الاختيار اه قلت ومقتضى التعليل ان السكران او
المعروف بسوء الاختيار لو زوجها من كفء بمهر المثل صح لعدم الضرر المحض ومعنى قوله
والظاهر من حال الصاحي انه يتأمل اى انه لو فور شفقة بالابوة لا يزوج بنته من غير كفء
او بغيب فاحش الا لمصلحة تزيد على هذا الضرر كعالمه بحسن العشرة معها وقلة الاذى ونحو
ذلك وهذا مفقود في السكران وسي الاختيار اذا خالف اظهر عدم رأيه وسوء اختياره في
ذلك (قوله اى غير الاب وأبيه) الاولى ان يزيد والابن والمولى لما مر (قوله ولو الام
او القاضى) هو الاصح لان ولايتهما متأخرة عن ولاية الأخ والعم فاذا ثبت الخيار في الحاجب
ففي المحجوب أولى بحر ولقصور الرأى في الام ونقصان الشفقة في القاضى ذخيرة لكن
سند ذكر في مسألة عضل الاقرب ان تزويج القاضى نيابة عنه فليس لها الخيار ويأتى تمامه
هناك (قوله لو عين لوكيله القدر) اى الذى هو غيب فاحش نهر وكذا لو عين له رجلا غير
كفء كما بحثه العلامة المقدسى * (تنبيه) * ذكر في شرح المجمع ان تزويج الاب الصغير
والصغيرة من غير كفء او بغيب فاحش جائز عنده لا عندها ثم قال وفي المحيط الوكيل بالنكاح
اذا زاد او نقص عن مهر المثل فعلى هذا الاختلاف اه وهذا خلاف ما ذكره الشارح
تبعا لما في البحر عن القنية وقد يجاب بأن الوكيل في عبارة شرح المجمع ليس المراد به وكيل
الاب بل وكيل الزوج او الزوجة البالغين بقريئة ما في البدائع حيث ذكر الخلاف السابق
ثم قال وعلى هذا الخلاف التوكيل بأن وكل رجل رجلا بأن يزوجه امرأة فزوجه باكثر من
مهر مثلها مقدار ما لا يتغابن الناس في مثله او وكلت امرأة رجلا بأن يزوجه من رجل
فزوجها بدون صداق مثلها او من غير كفء اه وقد مناه ايضا عن البزازية وعليه فلا منافاة
فتدبر (قوله لا يصح النكاح من غير كفء) مثله قول الكثر ولو زوج طفله غير كفء
او بغيب فاحش صح ولم يجز ذلك لغير الاب والجد ومقتضاه ان الاخ لو زوج اخاه الصغير امرأة
ادنى منه لا يصح وفيه ما مر عن الشرع بلالية من ان الكفاءة لا تعتبر للزوج كما سيأتى في بابها
ايضا وقد مناه ان الشارح اشار الى ذلك ايضا وقد راجعت كثيرا فلم ار شيئا صريحا في ذلك نعم

فزوجها من فاسق او شرير
او فقير او ذى حرفة دنيئة
لظهور سوء اختياره فلا
تعارضه شفقة المظنونة
بحر (وان كان الزوج
غيرها) اى غير الاب
وابيه ولو الام والقاضى
او وكيل الاب لكن في
النهر بحثا لو عين لوكيله
القدر صح (لا يصح)
النكاح (من غير كفء
او بغيب فاحش

مطلب مهم
هل للعصبة تزويج الصغير
امرأة غير كفء له

رأيت في البدائع مثل ما في الكنز حيث قال واما انكاح الاب والجد الصغير والصغيرة
فالكفاءة فيه ليست بشرط عند ابى حنيفة لصدوره ممن له كمال النظر لكمال الشفقة بخلاف
انكاح الاخ والعم من غير كفاءة فانه لا يجوز بالاجماع لانه ضرر محض اه فقوله بخلاف الخ
ظاهر في رجوعه الى كل من الصغير والصغيرة وعلى هذا فعنى عدم اعتبار الكفاءة للزوج
ان الرجل لو زوج نفسه من امرأة ادنى منه ليس لعصباته حق الاعتراض بخلاف الزوجة
وبخلاف الصغيرين اذا زوجهما غير الاب والجد هذا ما ظهر لي وسند ذكر في اول باب الكفاءة
ما يؤيده والله اعلم **(قوله اصلا)** اى لا لازما ولا موقوفا على الرضا بعد البلوغ قال في فتح القدير
وعلى هذا ابتنى الفرع المعروف لو زوج العم الصغيرة حرة الجدم من معتق الجد فكبرت وأجازت
لا يصح لانه لم يكن عقدا موقوفا اذ لا يحيزله فان العم ونحوه لم يصح منهم التزويج بغير الكفاءة
اه قال في البحر ولذا ذكر في الحانية وغيرها ان غير الاب والجد اذا زوج الصغيرة فالاحوط
ان يزوجهما مرتين مرة بمهر مسمى ومرة بغير التسمية لانه لو كان في التسمية نقصان فاحش ولم
يصح النكاح الاول يصح الثانى اه وليس للتزويج من غير كفاءة حيلة كما لا يخفى اه **(قوله)**
صح ولهما فسخه) اى بعد بلوغهما واجملة قصد بها لفظها مرفوعة المحل على انها بدل من ما
او محكية بقول محذوف اى قثلا وقوله وهم خير عن ما وعبارة صدر الشريعة في مته وصح
انكاح الاب والجد الصغير والصغيرة بغين فاحش ومن غير كفاءة لا غيرها وقل في شرحه اى
لو فعل الاب او الجد عند عدم الاب لا يكون للصغير والصغيرة حق الفسخ بعد البلوغ وان فعل
غيرهما فلهما ان يفسخا بعد البلوغ اه ولا يخفى ان الوهم في عبارة الشرح وقد نبه على
وهمه ابن الكمال وكذا المحقق التفتازانى في التلويح في بحث العوارض وذكر انه لا يوجد له
رواية اصلا وأجاب القهستاني بان صحته بانغين الفاحش نقلها في الجواهر عن بعضهم و بغير
كفاءة نقله في الجامع عن بعضهم قال وهذا يدل على وجود الرواية اه قلت وفيه نظر فان
ما كان قولاً لبعض المشايخ لا يلزم ان يكون فيه رواية عن أئمة المذهب ولا سيما اذا كان قولاً
ضعيفاً مخالفاً لما في مشاهير كتب المذهب المعتمدة **(قوله)** ولكن لهما خيار البلوغ دفع به توهم
اللزوم المتبادر من الصحة ط واطاق فشمع الذميين والمسلمين وما اذا زوجت الصغيرة نفسها
فجازا لولى لان الجواز ثبت باجازة الولي فالتحق بنكاح باشره بحجر عن المحيط **(قوله)** وملحق
بهما) كالمجنون والمجنونة اذا كان المزوج لهما غير الاب والجد والابن بان كان اخا أو عما مثلاً قال
في الفتح بعد ان ذكر العصبات وكل هؤلاء يثبت لهم ولاية الاجبار على البنت والذكر في حال
صغرهما أو كبرهما اذا جانا مثلاً غلام بلغ عاقلاً ثم جن فزوجه ابوه وهو رجل جاز اذا كان
مطابقاً فاذا افاق فلا خيار له وان زوجه اخوه ففاق فله الخيار اه **(قوله)** بالبلوغ) اى اذا علما
قبله أو عنده قهستاني **(قوله)** او العلم بالنكاح بعده) اى بعد البلوغ بان بلغا ولم يعلما به
ثم علما بعده **(قوله)** لقصور الشفقة) اى ولقصور الرأى في الام وهذا جواب عن قول ابى
يوسف انه لا خيار لهما اعتباراً بما لو زوجهما الاب او الجد **(قوله)** ويغنى عنه خيار العتق)
اعلم ان خيار العتق لا يثبت للذكر بل للأنثى فقط صغيرة او كبيرة فاذا زوجها مولاها ثم اعتقها
فلها الخيار لانه كان يزول ملك الزوج عليها بطلاقين فصار لا يزول الا بثلاث لكن لو صغيرة

اصلا) و ما في صدر
الشريعة صح ولهما فسخه
وهم) وان كان من كفاءة
وبمهر المثل صح) لكن
(لهما) اى لصغير وصغيرة
وملحق بهما) خيار الفسخ
ولو بعد الدخول) بالبلوغ
او العلم بالنكاح بعده)
لقصور الشفقة و يغنى
عنه خيار العتق ولو
بلغت وهو صغير فرق

قوله ولكن لهما خيار
البلوغ في نسخ الشرح
التي بأيدينا خيار الفسخ
بالبلوغ اه مصححه

لا تخير ما لم تبلغ فاذا بلغت خيرها القاضي خيار العتق لا خيار البلوغ وان ثبت لها ايضا لان الاول اعم فينتظم الثاني تحته وقيل لا يثبت لها خيار البلوغ وهو الاصح هكذا ذكره محمد في الجامع لان ولاية المولى ولاية كاملة لانها بسبب الملك فلا يثبت خيار البلوغ كما في الاب والجد ولو زوج عبده الصغير حرة ثم اعتقه ثم بلغ فليس له خيار بلوغ ولا خيار عتق لان انكاح المولى باعتبار الملك لا بطريق النظر له بخلاف ما اذا زوجه بعد العتق وهو صغير لانه بطريق النظر هذا خلاصة ما في الذخيرة من الفصل السابع عشر ونحوه في جامع الصغار للامام الاستروشنى وفي البحر عن الاسييجاني لو اعتق امته الصغيرة او لاثم زوجها ثم بلغت فان لها خيار البلوغ اه اى لما مر من ان ولايته عليها بطريق النظر ولانها ولاية اعتاق وهى متأخرة عن جميع العصابات فلها خيار البلوغ كما في ولاية الاخ والعلم بل اولى بخلاف ما لو زوجها قبل الاعتاق ثم بلغت فانه ليس لها خيار بلوغ كما مر لان ولاية الملك أقوى من ولاية الاب والجد والحاصل ان خيار العتق لا يثبت للذكر الرقيق صغيرا او كبيرا ويثبت للأنثى مطلقا اذا زوجها حالة الرق وان خيار البلوغ يثبت للصغير والصغيرة اذا زوجها بعد العتق وانه لا يثبت لهما اذا زوجها قبله لا استقالات ولا تبع لخيار العتق للصغيرة على الصحيح فقوله ويغنى عنه خيار العتق مبنى على الضعيف **(قوله بحضرة ابيه او وصيه)** فان لم يوجد احدهما ينصب القاضي وصيا يخاصم فيحضره ويطلب منه حجة للصغيرة تبطل دعوى الفرقة من بينة على رضاها بالنكاح بعد البلوغ او تأخيرها طلب الفرقة والا يحلفها الخصم فان حلفت يفرق بينهما الحاكم بحضرة الخصم بلا انتظار الى بلوغ الصبي ادب الاوصياء عن جامع الفصولين قلت والظاهر ان وصى الاب مقدم على الجد كما صرحوا به في بابيه ثم رأيت هنا في جامع الصغار قال في امرأة الصبي لو وجدته مجبوبا فالقاضي يفرق بينهما بخصوصيتها ولو وجدته غنيا ينتظر بلوغه ثم قال فان لم يكن له أب ولا وصى فالجد او وصيه خصم فيه فان لم يكن نصب القاضي عنه خصما الخ فافهم **(قوله بشرط القضاء)** اى لان فى اصله ضعفا يتوقف عليه كالرجوع فى الهبة وفيه ايمان الى ان الزوج لو كان غائبا لم يفرق بينهما ما لم يحضر للزوم القضاء على الغائب نهر قات وبه صرح الاستروشنى فى جامعه **(قوله للفسخ)** اى هذا الشرط انما هو للفسخ لا لثبوت الاختيار وحاصله انه اذا كان المزوج للصغير والصغيرة غير الاب والجد فلهما الخيار بالبلوغ او العلم به فان اختيار الفسخ لا يثبت الفسخ الا بشرط القضاء فلذا فرع عليه بقوله فيتوارثان فيه اى فى هذا النكاح قبل ثبوت فسخه **(قوله ويلزم كل المهر)** لان المهر كما يلزم جميعه بالدخول ولو حكما كالحلوة الصحيحة كذلك يلزم بموت احدهما قبل الدخول اما بدون ذلك فيسقط ولو الخيار منه لان الفرقة بالخيار فسخ للعقد والعقد اذا انفسخ يجعل كأنه لم يكن كفى النهر **(قوله ان من قبلها)** اى وليست بسبب من الزوج كذا فى النهر واحتراز به عن التخيير والامر باليد فان الفرقة فيهما وان كانت من قبلها لكن لما كانت بسبب من الزوج كانت طلاقا **(قوله لا ينقص عدد طلاق)** فلو جدد العقد بعده ملك الثلاث كفى الفتح **(قوله ولا يلحقها طلاق)** اى لا يلحق المعتدة بعدة الفسخ فى العدة طلاق ولو صريحاً وانما تلزمها العدة اذا كان الفسخ بعد الدخول وما ذكره الشارح نقله فى البحر عن النهاية على

بحضرة ابيه او وصيه
بشرط القضاء للفسخ
(فيتوارثان فيه) ويلزم
كل المهر ثم الفرقة ان من
قبلها ففسخ لا ينقص عدد
طلاق ولا يلحقها طلاق

خلاف ما بحثه في الفتح وقيد بعد الفسخ لما في الفتح من ان كل فرقة بطلاق يلحقها الطلاق في
العدة الا في اللعان لانه يوجب حرمة مؤبدة اه وسيقا في بيان ذلك مستوفى ان شاء الله تعالى
قبيل باب تفويض الطلاق **(قوله الا في الردة)** يعنى ان الطلاق الصريح يلحق المرتدة في عدتها
وان كانت فرقتهما فسخا لان الحرمة بالردة غير متأبدة لارتفاعها بالاسلام فيقع طلاقه عليهما في
العدة مستتبعا فائدتها من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة مغيية بوطء زوج آخر كذا في الفتح
واعترضه في النهر بانه يقتضى قصر عدم الوقوع في العدة على ما اذا كانت الفرقة بما يوجب
حرمة مؤبدة كالتقيل والارضاع وفيه مخالفة ظاهرة لظاهر كلامهم عرف ذلك من تصفحه
اه اى لتصريحهم بعدم اللحاق في عدة خيار العتق والبلوغ وعدم الكفاءة ونقصان المهر
والسبي والمهاجرة والاباء والارتداد ويمكن الجواب عن الفتح بان مراده بالتأييد ما كان من
جهة الفسخ وذكر في اول طلاق البحر ان الطلاق لا يقع في عدة الفسخ الا في ارتداد احدهما
وتفريق القاضى باباء احدهما عن الاسلام لكن الشارح قبيل باب تفويض الطلاق قال
تبعاً للمنفح لا يلحق الطلاق عدة الردة مع اللحاق في قيد كلام البحرنا بعدم اللحاق كما لا يخفى وقد
نظمت ذلك بقولى ويلحق الطلاق فرقة الطلاق * او الالباء اوردت بلا لحاق

الا في الردة وان من قبله
فطلاق الا بملك اوردت
او خيار عتق وليس لنا
فرقة منه ولا مهر عليه الا
اذا اختار نفسه بخيار
عتق وشرط للكل القضاء

قال ح وسيقا هناك ايضا ان الفرقة بالاسلام لا يلحق الطلاق عدتها فتأمل وراجع اه
قلت ما ذكره آخره قال الخيزرملى انه في طلاق اهل الحرب اى فيما لو هاجر احدهما مسلماً
لانه لا عدة عليها وسيقا تمامه هناك وفي باب نكاح الكافر ان شاء الله تعالى **(قوله وان من
قبله فطلاق)** فيه نظر فانه يقتضى ان يكون التباين والتقيل والسبي والاسلام وخيار البلوغ
والردة والملك طلاقاً وان كانت من قبله وليس كذلك كما استراه واستثاؤه الملك والردة وخيار
العتق لا يجدى نفعا لبقاء الاربعة الاخر فالصواب ان يقال وان كانت الفرقة من قبله ولا يمكن
ان تكون من قبلها فطلاق كما أفاده شيخنا طيب الله تعالى ثراه واليه اشار في البحر حيث قال
وانما عبر بالفسخ ليفيد ان هذه الفرقة فسخ لا طلاق فلا تنقص عدده لانه يصح من الاثنى
ولا طلاق اليها اه ومثله في الفتاوى الهندية وعبارته ثم الفرقة بخيار البلوغ ليست بطلاق
لانها فرقة يشترك في سببها المرأة والرجل وحينئذ يقال في الاول ثم ان كانت الفرقة من قبلها
لا بسبب منه او من قبله ويمكن ان تكون منها ففسخ فاشدد يدك عليه فانه اجدى من تفريق
العصى اه ح قلت لكن يرد عليه اباء الزوج عن الاسلام فانه طلاق مع انه يمكن ان يكون
منها وكذا اللعان فانه من كل منهما وهو طلاق وقد يجاب عن الاول بانه على قول ابى يوسف ان
الالباء فسخ ولو كان من الزوج وعن الثانى بان اللعان لما كان ابتداءً منه صار كأنه من قبله
وحده فليتأمل **(قوله او خيار عتق)** يقتضى ان للعبد خيار عتق وهو سهو منه فانا قدمنا عن
البحر وفتح القدير ان خيار العتق يختص بالانثى وسيصرح به الشارح في باب نكاح الرقيق
حيث يقول ولا يثبت لغيره **(قوله وليس لنا فرقة منه)** اى قبل الدخول ح **(قوله
الا اذا اختار نفسه بخيار عتق)** صوابه بخيار بلوغ ويدل عليه قول البحر وليس لنا فرقة
جاءت من قبل الزوج قبل الدخول ولا مهر عليه الا هذه فانه راجع الى خيار البلوغ لان كلامه
فيه لافى خيار العتق كما تعلمه بمراجعته ثم قال وهذا الحصر غير صحيح لما في الذخيرة قبيل كتاب

النفقات حر تزوج مكاتبه باذن سيدها على جارية بعينها فلم تقبض المكاتبه الجارية حتى زوجتها من زوجها على مائة درهم جاز النكاح ان طلق الزوج المكاتبه او لائم طالق الامة وقع الطلاق على المكاتبه ولا يقع على الامة لان بطلاق المكاتبه تنتصف الامة وعاد نصفها الى الزوج بنفس الطلاق فيفسد نكاح الامة قبل ورود الطلاق عليها فلم يعمل طلاقها ويبطل جميع مهر الامة عن الزوج مع انها فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول بها لان الفرقة اذا كانت من قبل الزوج انما لا تسقط كل المهر اذا كانت طلاقا واما اذا كانت من قبله قبل الدخول وكانت فسخا من كل وجه توجب سقوط كل الصداق كالصغير اذا بلغ وايضا لو اشترى منكوحته قبل الدخول بها فانه يسقط كل الصداق مع ان الفرقة جاءت من قبله لان فساد النكاح حكم معلق بالملك وكل حكم تعلق بالملك فانه يحال به على قبول المشتري لاعلى ايجاب البائع وانما سقط كل الصداق لانه فسخ من كل وجه اه بلفظه ويرد على صاحب الذخيرة اذا ارتد الزوج قبل الدخول فانها فرقة هي فسخ من كل وجه مع انه لم يسقط كل المهر بل يجب عليه نصفه فالحق ان لا يجعل لهذه المسئلة ضابط بل يحكم في كل فرد بما افاده الدليل اه كلام البحر قال في النهر اقول في دعوى كون الفرقة من قبله فيما اذا ملكها او بعضها نظر في البدائع الفرقة الواقعة بملكه اياها او شقضا منها فرقة بغير طلاق لانها فرقة حصلت بسبب لا من قبل الزوج فلا يمكن ان تجعل طلاقا فتجعل فسخا اه وسياى ايضا ح في محله اه كلام النهر ح (قوله الاثمانية) لانها تبني على سبب جلى بخلاف غيرها فانه يبنى على سبب خفى لان الكفاءة شئ لا يعرف بالحس واسبابها مختلفة وكذا بنقصان مهر المثل وخيار البلوغ مبنى على قصور الشفقة وهو امر باطنى والاباء ربما يوجدون بما لا يوجد كذا في البحر ح (قوله فرق النكاح) هذا الشطر الاول من بحر الكامل وما عداه من البسيط وهو لا يجوز وقد غيرته الى قولى * ان النكاح له في قولهم فرق * ح (قوله فسخ طلاق) بدل من فرق بدل مفصل والخبر قوله انتك او خبر بعد خبر ط (قوله وهذا الدر) اسم الاشارة مبتدأ والدر بدل منه او عطف بيان والمراد به النظم المذكور شبهه بالدر لنفاسته وجملة يحكيها اى يذكرها خبر (قوله تبين الدار) حقيقة او حكما كما اذا خرج احد الزوجين الحربين الى دار الاسلام غير مستأمن بان خرج اليها مسلما او ذميا أو أسلم أو صار ذمة في دارنا بخلاف ما اذا خرج مستأمن لتبين الدار حقيقة فقط وبخلاف ما اذا تزوج مسلم أو ذمى حربية ثمة لتبين الدار حكما فقط ح زيادة (قوله مع نقصان مهر) بتسكين عين مع وهو لغة وكسر راء مهر بلاتنوين للضرورة يعنى اذا نكحت باقل من مهرها و فرق الولي بينهما فهمي فسخ لكن ان كان ذلك قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعده فلها المسمى كما يأتى ط (قوله كذا فساد عقد) كان نكح أمة على حرة ط أو تزوج بغير شهود (قوله وفقد الكف) اى اذا نكحت غير الكف فلأولياء حق الفسخ وهذا على ظاهر الرواية اما على رواية الحسن فالعقد فاسد وتقدم انها المفتى بها (قوله ينبغيها) النعى هو الاخبار بالموت وهو تكملة اشار به الى ان من نكحت غير كف فكأنها ماتت ط (قوله تقيل) بالرفع من غير تنوين للضرورة اى فعله ما يوجب حرمة المصاهرة بفروعها الاناث واصولها أو فعلها ذلك بفروعه

الاثمانية ونظم صاحب النهر
فقال * فرق النكاح انتك
جمعا نافعا *

فسخ طلاق وهذا الدر
يحكيها *

تبين الدار مع نقصان مهر
كذا *

فساد عقد وفقد الكف
ينبغيها *

تقيل سبي واسلام المحارب
أو *

مطلب

في فرق النكاح *

الذكور واصوله ط (قوله سي) فيه نظر لما في باب نكاح الكافر والمرأة تبين بتباين الدارين
 لا بالسبي ولئن كان المراد السبي مع التباين فالتباين مغلغ عنه ح (قوله واسلام المحارب)
 اي لو اسلم احدا المجوسيين في دار الحرب بانت منه بمضى ثلاث حيض او ثلاثة اشهر قبل
 اسلام الآخر اقامة لشرط الفرقة وهو مضى الحيض او الاشهر مقام السبب وهو الابهاء
 لتعذر العرض بالانعدام الولاية فيصير مضى ذلك بمنزلة تفريق القاضي وهذه الفرقة طلاق
 عندهما فسخ عند ابي يوسف قال في البحر في باب نكاح الكافر ينبغي ان يقال انها طلاق في
 اسلامها لانه هو الابي حكما فسخ في اسلامه (قوله او ارضاع ضررتها) اي اذا ارضعت
 الكبيرة ضررتها الصغيرة في اثناء الحولين ينفسخ النكاح كايأتي في باب الرضاع لكونه يصير
 جامعا بين الام وبناتها والضررة غير قيد فان منه ما مثل به في البدائع لو ارضعت الصغيرة
 ام زوجها او ارضعت زوجتيه الصغيرتين امرأة اجنبية (قوله خيار عتق) قد علمت انه
 لا يكون الا من جهتها بخلاف ما بعده ح (قوله بلوغ) بالجر عطفا على عتق باسقاط العاطف
 ط (قوله ردة) بالرفع عطفا على تباين بحذف العاطف ط والمراد ردة احدهما فقط بخلاف
 ما لو ارتدا معا فانهما لو اسلما معا يبق النكاح (قوله ملك لبعض) افاد ان ملك الكل كذلك
 بدلالة الاولى ح (قوله وتلك الفسخ يحصيهما) اي يجمعها ويحقق في كل منها والاشارة الى
 الاثني عشر المتقدمة وقد علمت سقوط السبي وكان ينبغي ان يذكر بدله ما في البدائع تزوج
 مسلم كتابية يهودية او نصرانية فتم جست تثبت الفرقة بينهما لان المجوسية لاتصلح لنكاح
 المسلم ثم لو كانت قبل الدخول فلا مهر لها ولا نفقة لانها فرقة بغير طلاق فكانت فسخا ولو
 بعد الدخول فلها المهر دون النفقة لانها جاءت من قبلها اه وقد غيرت البيت الذي قبل هذا
 واسقطت منه السبي وزدت هذه المسئلة فقلت

ارضاع ضررتها قد عد ذافيا*
 خيار عتق بلوغ ردة
 وكذا ملك لبعض وتلك
 الفسخ يحصيهما* اما الطلاق
 فجب عنه وكذا* ايلأؤه
 ولعان ذاليتلوها* قضاء
 قاض آتى شرط الجميع خلا*
 ملك وعتق واسلام آتى
 فيها* تقيل سبي مع الايلاء
 يا املي* تباين مع فساد العقد
 يدينها*

ارضاع اسلام حربي تمجس نص* رانية قبله قد عد ذافيا فيها
 وقد علمت ان كون اسلام الحربي فسخا مفرع على قول الثاني او على ما بحثه في البحر (قوله
 اما الطلاق الح) اي اما الفرقة التي هي طلاق فهي الفرقة بالجلب والعنة والايلاء واللعان وبقى
 خامس ذكره في الفتح وهو اياه الزوج عن الاسلام اي لو اسلمت زوجة الذمي وابي عن الاسلام
 فانه طلاق بخلاف عكسه فانها لو ابت سبي النكاح وقد غيرت البيت الى قولي

اما الطلاق فجب عنة وابطال الزوج ايلأؤه واللعن يتلوها
 وكذا اسلام احدا الحربيين فرقة بطلاق على قولهما لكن لما منى على كونه فسخا لم يذكره
 * (تمة) * قدمنا عن الفتح ان كل فرقة بطلاق يلحق الطلاق عدتها الا اللعان لانه حرمة
 مؤبدة (قوله خلا ملك الح) اراد بالملك ملك احدهما نلا آخر او لبعضه وبالعتق خيار الامة
 اذا اعتقها مولاهما بعد ما زوجها بخلاف العبد وبالا سلام اسلام احدا الحربيين وبالتقيل فعل
 ما يوجب حرمة المصاهرة فانه لا يرتفع النكاح بمجرد ذلك بعد المتاركة أو تفريق القاضي
 كما مر في المحرمات فلم يتعين التفريق وقد علمت ان ذكر السبي لا محل له وحاصل ما ذكره
 مما لا يحتاج الى القضاء ثمانية ويرد عليه الفرقة بالردة فسيأتي ان ارتداد احدهما فسخ في الحال
 وقد غيرت البيت الاخير الى قولي

ايلاؤه ردة ايضا مصاهرة * تبين مع فساد العقد يديها

(قوله وبطل خيار البكر) أى من بلغت وهى بكر (قوله لو مختارة) اما لو بلغها الخبر فاخذها العطاس او السعال فلما ذهب عنها قالت لأرضى جاز الرد اذا قالت متصلا وكذا اذا أخذ فيها فترك فقالت لأرضى جاز الرد ط عن الهندية (قوله عالمة باصل النكاح) فلا يشترط علمها بثبوت الخيار لها او انه لا يمتد الى آخر المجلس كما فى شرح الملتقى وفى جامع الفصولين لو بلغت وقالت الحمد لله اخترت نفسى فهى على خيارها وينبغى ان تقول فى فور البلوغ اخترت نفسى ونقضت النكاح فبعده لا يبطل حقها بالتأخير حتى يوجد التمكين اهـ (قوله فلوسألت الخ) لا محل لهذا التفريع بل المقام مقام الاستدراك لان بطلان الخيار بعلمها باصل النكاح يقتضى بطلانه بالاولى فى هذه المسائل المذكورة لاعدم بطلانه لانها انما تكون بعد العلم باصل النكاح ولو فرض وجودها قبله لم يحصل نزاع فى عدم بطلان الخيار بها مع ان النزاع قائم كما تراه قريبا (قوله نهر بحثا) أى على خلاف ما هو المنقول فى الزيلعى والمحيط والذخيرة واصل البحث للمحقق ابن الهمام حيث قال وما قيل لو سألت عن اسم الزوج أو عن المهر أو سلمت على الشهود بطل خيارها تعسف لادليل عليه وغاية الامر كون هذه الحالة كحالة ابتداء النكاح ولو سألت البكر عن اسم الزوج لا ينفذ علمها وكذا عن المهر وكذا السلام على القادم لا يدل على الرضا كيف وانما رسلت لغرض الاشهاد على الفسخ اهـ ما خصا ونازعه فى البحر فى السلام بان خيار البكر يبطل بمجرد السكوت ولا شك ان الاشتغال بالسلام فوق السكوت قال فى النهر وأقول ممنوع فقد نقلوا فى الشفعة ان سلامه على المشتري لا يبطلها لانه صلى الله عليه وسلم قال السلام قبل الكلام ولا شك ان طلب الموائبة بعد العلم بالبيع يبطل بالسكوت كخيار البلوغ ولو كان السلام فوقه لبطلت وقالوا لو قال من اشتراها وبكم اشتراها لا تبطل شفعتها كفى البرازية وهذا يؤيد ما فى فتح القدير نعم ما وجهه فى المهر انما يتم اذا لم يخل بها اما اذا خلا بها خلوة صحيحة فالوقوف على كميته اشتغال بما لا يفيد لوجوبه بها فاطلاق عدم سقوطه مما لا ينبغى اهـ كلام النهر وعن هذا الاخير قال الشارح قبل الخلوة والحاصل ان المنقول فى هذه المسائل الثلاث بطلان الخيار وبحث فى الفتح عدمه فيها ونازعه فى البحر فى مسألة السلام فقط وانتصر فى النهر للفتح فى الكل وكذا المحقق المقدسى والشرنبلالى وكأن اصل الحكم مذکور بطريق التخرىج والاستنباط من بعض مشايخ المذهب فنازعهم فى الفتح فى صحة هذا التخرىج فانه وان كان من اهل الترجيح كما ذكره فى قضاء البحر بل بلغ رتبة الاجتهاد كما ذكره المقدسى فى باب نكاح العبد لكنه لا يتابع فيما يخالف المذهب فلو كان هذا الحكم منقولا عن احد اثمتنا الثلاثة للمساغ لهؤلاء اتباع بحنه المخالف لمنقول المذهب ومما يؤيد انه قول لبعض المشايخ لانص مذهبي قول المحقق وما قيل الخ فافهم (قوله ولا يمتد الى آخر المجلس) أى مجلس بلوغها او علمها بالنكاح كما فى الفتح اى اذا بلغت وهى عالمة بالنكاح او علمت به بعد بلوغها فلا بد من الفسخ فى حال البلوغ او العلم فلو سكنت ولو قليلا بطل خيارها ولو قبل تبدل المجلس (قوله لانه كالشفعة) أى فى انه يشترط ثبوتها ان يطلبها الشفيع فور علمه فى ظاهر الرواية حتى لو سكنت لحظة او تكلم بكلام لغو

(وبطل خيار البكر بالسكوت) لو مختارة (عالمة ب) أصل (النكاح) فلوسألت عن قدر المهر قبل الخلوة او عن الزوج او سلمت على الشهود لم يبطل خيارها نهر بحثا (ولا يمتد الى آخر المجلس) لانه كالشفعة

بطلت وما صححه الشارح في بابها من انها تمتد الى آخر المجلس ضعيف كسبأني ان شاء الله تعالى
(قوله ولو اجتمعت معه) أي الشفعة مع خيار البلوغ **(قوله ثم تبدأ بخيار البلوغ)**
هذا قول وقيل بالشفعة وفي شفعة البرازية له حق خيار البلوغ والشفعة فقال طلبتها واخترت
نفسى يبطل المؤخر ويثبت المقدم لانه يمكنه ان يقول طلبتهما أو أجزتهما أو اخترتهما جميعا
نفسى والشفعة قال القاضي ابو جعفر يقدم خيار البلوغ لان في خيار الشفعة ضرب سعة لما مر
انه لو قال من اشترى وبكم اشترى لا تبطل وقيل يقول طلبت الحقين اللذين ثبتا الى الشفعة
ورد النكاح اه وتوقف الخير الرمل في وجه التعيين واستبعد الخلاف فيه لان الظاهر
ان بعض المتقدمين قال على سبيل التمثيل طلبتهما نفسى والشفعة وبعضهم قال الشفعة ونفسى
فظن بعض المتأخرين ان ذلك حتم وليس كذلك لان طاب الحقين جملة هو المانع من السقوط
فحيث ثبت ذلك بالاجماع المتقدم لا يضر في البيان تقديم احدهما على الآخر بل لو قيل لاحاجة
الى التفسير لكان له وجه وجه اه ملخصا فتأمل قلت واما الثيب فتبدأ بالشفعة بلا
خلاف لان خيارها يمتد كما يأتي **(قوله وتشهد الحق)** قال في البرازية وان ادركت بالحض
تختار عند رؤية الدم ولو في الليل تختار في تلك الساعة ثم تشهد في الصبح وتقول رأيت الدم
الآن لانها لو اسندت افسدت وليس هذا بكذب محض بل من قيل المعارض المسوغة
لاحياء الحق لان الفعل الممتد لدوامه حكم الابتداء والضرورة داعية الى هذا لا الى غيره اه
وحاصله انها تعنى بقولها بلغت الآن اني الآن بالغة لثلا يكون كذبا صريحا لانه حيث
امكن احياء الحق بالتعريض وهو ان يريد المتكلم ما هو خلاف المتبادر من كلامه كان أولى
من الكذب الصريح فافهم وفي جامع الفصولين فان قالوا متى بلغت تقول كما بلغت نقضته لا تريد
على هذا فانها لو قالت بلغت قبل هذا ونقضته حين بلغت لا تصدق والاشهاد لا يشترط
لاختيارها نفسها لكن شرط لاثباته بينة ليسقط اليمين عنها وتحليفها على اختيارها نفسها
كتحليف الشفيع على الشفعة فان قالت للقاضي اخترت نفسى حين بلغت صدقت مع اليمين
ولو قالت بلغت امس وطلبت الفرقة لا يقبل وتحتاج الى البينة وكذا الشفيع لو قال طلبت
حين علمت فالقول له ولو قال علمت امس وطلبت لا يقبل بلا بينة اه قلت وتحصل من مجموع
ذلك انها لو قالت بلغت الآن وفسخت تصدق بلا بينة ولا يمين ولو قالت فسخت حين بلغت
تصدق بالبينة او اليمين ولو قالت بلغت امس وفسخت فلا بد من البينة لانها لا تملك انشاء
الفسخ في الحال بخلاف الصورة الثانية حيث لم تسنده الى الماضي فقد حكمت ماتملك استثنافه
فقد ظهر الفرق بين الصورتين وان خفي على صاحب الفصولين كما افاده في نور العين **(قوله)**
وان جهلت به) اي بأن لها خيار البلوغ او بأنه لا يمتد قال القهستاني وهذا عند الشيخين وقال
محمد ان خيارها يمتد الى ان تعلم ان لها خيارا كما في التنف **(قوله لتفرغها للعلم)** اي لانها تتفرغ
لمعرفة احكام الشرع والدار دار العلم فلم تعذر بالجهل بحراى انها يمكنها التفرغ للتعلم لفقد ما يمنعها
منه وان لم تكلف به قبل بلوغها **(قوله بخلاف خيار المعلقة فانه يمتد)** اي يمتد الى آخر المجلس
ويبطل بالقيام عنه كما في الفتح فافهم وكذا لا يحتاج الى القضاء بخلاف خيار البكر على ما مر
والحاصل كما في النهر ان خيار العتق خالف خيار البلوغ في خمسة ثبوته للآتي فقط وعدم

ولو اجتمعت معه تقول
اطلب الحقين ثم تبدأ
بخيار البلوغ لانه ديني
وتشهد قائلة بلغت الآن
ضرورة احياء الحق (وان
جهلت به) لتفرغها للعلم
(بخلاف) خيار (المعلقة)
فانه يمتد لشغلها بالمولى

بطلانه بالسكوت في المجلس وعدم اشتراط القضاء فيه وكون الجهل عذرا وفي بطلانه بما يدل على الاعراض وهذا الاخير بخلاف خيار الثيب والغلام على ما يأتي اه و اراد بالمعتقة التي زوجها مولاها قبل العتق صغيرة او كبيرة فيثبت لها خيار العتق لا خيار البلوغ لو صغيرة الا اذا زوجها بعد العتق فيثبت لها وللعبد الصغير ايضا بخلاف خيار العتق فانه لا يثبت له لو وزجه قبل العتق صغيرا أو كبيرا كما حررناه سابقا (قوله والثيب) شمل ما لو كانت ثيبا في الاصل أو كانت بكرا ثم دخل بها ثم بلغت كما في البحر وغيره (قوله اودلالة) عطف على صريح وضمير عليه للرضا ط (قوله ودفع مهر) حملا في الفتح على ما اذا كان قبل الدخول اما لو دخل بها قبل بلوغه ينبغي ان لا يكون دفع المهر بعد بلوغه رضا لانه لا بد منه اقام أو فسخ اه بحر ومثله يقال في قبولها المهر بعد الدخول بها أو الخلوة افاده ط ومن الرضا دلالة في جانبها تمكنه من الوطء وطلب الواجب من النفقة بخلاف الاكل من طعامه وخدمته نهر عن الخلاصة وتقدم في استئذان البالغة تقييد الخدمة بما اذا كانت تخدمه من قبل والظاهر جريانه هنا (قوله لان وقته العمر الخ) على هذا تضافرت كلمتهم كما في غاية البيان فمانقل عن الطحاوي من انه يبطل بصريح الابطال أو بما يدل عليه كما اذا اشتغلت بشئ آخر مشكل اذ يقتضى تقيده بالمجلس فتح والجواب ان مراده بالشئ الآخر عمل يدل على الرضا كالتمكن ونحوه لتصريحه بأنه لا يبطل بالقيام عن المجلس بحر (قوله صدقت) اي لان الظاهر يصدقها فتح (قوله ومفاده الخ) قال في المنح وهذا الفرع يدل على مانقله البرازي وافق به مولانا صاحب البحر من ان القول قول مدعى الاكراه اذا كان في حبس الوالى ح (قوله لا المال) فان الولي فيه الاب ووصيه والجد ووصيه والقاضى ونائبه فقط ح ثم لا يخفى ان قوله لا المال على معنى فقط اي المراد بالولى هنا الولي في النكاح سواء كان له ولاية في المال ايضا كالاب والجد والقاضى او لا كالاخ لا الولي في المال فقط وبه اندفع ما في الشرنبلالية من ان فيه تدافعا بالنسبة الى الاب والجد لان ايهما ولاية في المال ايضا (قوله العصبه بنفسه) خرج به العصبه بالغير كالبنات تصير عصبه بالابن ولا ولاية لها على امها المجنونة وكذا العصبه مع الغير كالاخوات مع البنات ولا ولاية للاخت على اختها المجنونة كما في المنح والبحر والمراد خروجهما من رتبة التقديم والا فاهما ولاية في الجملة يدل عليه قول المصنف بعد فان لم يكن عصبه الخ والحاصل ان ولاية من ذكر بالرحم لا بالتعصيب وان كانت في حال عصوبتها كالبنات مع الابن الصغير فانها تزوج امها المجنونة بالرحم لا بكونها عصبه مع الابن (قوله وهو من يتصل بالميت) الضمير للعصبه المذكور المراد به المعهود في باب الارث بقريته قوله على ترتيب الارث والحجب فيكون تعريفه ما عرفوه به في باب الارث فلا يرد ما قيل انه لاميت هنا فالاولى ان يقال وهو من يتصل بغير المكلف فافهم هذا وفي النهر هو من يأخذ كل المال اذا انفرد والباقي مع ذى سهم وهذا اولى من تعريفه بذكر يتصل بلا واسطة اشئ اذ المعتقة لها ولاية الانكاح على معتقها الصغير حيث لا اقرب منها اه فعبّر الشارح بمن بدل ذكر لادخال المعتقة في دفع اعتراض النهر لكن يرد عليه كما قال الرحمتى عصبات المعتقة فأن لهم ولاية بعدها مع انهم متصلون بواسطه اشئ اه فالاولى تعريف النهر ولا يرد عليه ان العصبه هنا لا يأخذ كل المال

(وخيار الصغير والثيب اذا بلغا لا يبطل) بالسكوت
(بلا صريح) رضا (اودلالة)
عائيه (كقبلة ولمس)
ودفع مهر (ولا) يبطل
(بقيامهما عن المجلس)
لان وقته العمر فيبقى حتى
يوجد الرضا ولو ادعت
التمكين كرها صدقت
ومفاده ان القول لمضى
الاكراه لو في حبس الوالى
فليحفظ (الولى في النكاح)
لا المال (العصبه بنفسه)
وهو من يتصل بالميت حتى
المعتقة (بلا توسط اشئ)

ولاشياً منه لما قلنا آنفاً ونظيره قولهم في نفقة الارحام تجب النفقة على الوارث بقدر ارثه مع ان الكلام في النفقة على الحي اويقال المراد من يسمى عصبة لو فرض المقصود تزويجه ميتاً وعلى كل فتكلف التأويل عند ظهور المعنى غير لازم والاعتراض بما لا يخطر بالبال غير وارد بل ربما يعاب على فاعله كما عيب على من اورد على تعريفهم الماء الجاري بأنه ما يذهب بقبته انه يصدق على الحمار مثلاً انه يذهب بها **(قوله)** بيان لما قبله (اي لقوله العصبة بنفسه لانه لا يكون الا بلا توسط اثنى يعني اذا كان من جهة النسب اما من السبب فقد يكون كمصبة المعتقة ولا يخفى انه بيان بالنسبة لكلام المتن اما في كلام الشارح فهو جزء من التعريف لانه أفاد اخراج من يتصل بالميت بواسطة اثنى كالجذلاء مثلاً **(قوله)** فيقدم ابن المجنونة على ابائها) هذا عندها خلافاً لمحمد حيث قدم الاب وفي الهندية عن الطحاوي ان الأفضل ان يأمر الاب الابن بالنكاح حتى يجوز بلا خلاف اه وابن الابن كالابن ثم يقدم الاب ثم ابوه ثم الاخ الشقيق ثم لاب وذكر الكرخي ان تقديم الجد على الاخ قول الامام وعندها يشتركان والاصح انه قول الكل ثم ابن الاخ الشقيق ثم لاب ثم العم الشقيق ثم لاب ثم ابنه كذلك ثم عم الاب كذلك ثم ابنه كذلك ثم عم الجد كذلك ثم ابنه كذلك كل هؤلاء لهم اجبار الصغيرين وكذا الكبيرين اذا جئنا ثم المعتق ولو اثنى ثم ابنه وان سفل ثم عصبته من النسب على ترتيبهم بجر عن الفتح وغيره * (تنبيه) * يشترط في المعتق ان يكون الولاء له ليخرج من كانت أمها حرة الاصل وابوها معتق فانه لا ولاية لمعتق الاب عليها ولا يرثها فلا يلي انكاحها كما نبه عليه صاحب الدرر في كتاب الولاء فلم يوجد لها سوى الام ومعتق الاب فالولاية للام دونه ولم أر من نبه عليه هنا أفاده السيد ابو السعود عن شيخه **(قوله)** لانه يحجبه حجب نقصان) فيه ان الاب لا يرث بالفرضية أكثر من السدس وذلك مع الابن وابنه ومع البنت يرثه بالفرض والباقي بالتعصيب وعند عدم الولد بالتعصيب فقط وليس ما يرثه بالتعصيب مقدار حتى ينقص منه فالاولى التعليل بأنه لا يكون عصبة مع الابن تأمل **(قوله)** بشرط حرية الخ) قلت وبشرط عدم ظهور كون الاب او الجد سي الاختيار مجانة وفسقا اذا زوج الصغير او الصغيرة بغير كفء او بغبن فاحش وكونه غير سكران ايضاً كما مر بيانه واحترز بالحرية عن العبد فلا ولاية له على ولده ولو مكاتباً الاعلى أمته دون عبده لنقصه بالمهر والنفقة كما سيأتى في بابها وبالتكليف عن الصغير والمجنون فلا يزوج في حال جنونه مطبقاً او غير مطبق ويزوج حال افاقته عن الجنون بقسميه لكن ان كان مطبقاً تسلب ولايته فلا تنتظر افاقته وغير المطبق الولاية ثابتة له فتنتظر افاقته كالتأم ومقتضى النظر ان الكفء الخاطب اذا فات بانتظار افاقته تزوج موليته وان لم يكن مطبقاً والا انتظر على ما اختاره المتأخرون في غيبة الولي الاقرب على سذكركه فتح وتبعه في البحر والنهر والمطبق شهر وعليه الفتوى بحر * (تنبيه) * علل الزيلعي عدم الولاية لمن ذكر بأنهم لا ولاية لهم على انفسهم فالولى ان لا يكون لهم ولاية على غيرهم لان الولاية على الغير فرع الولاية على النفس وذكر السيد ابو السعود عن شيخه ان هذا نص في جواب حادثة سئل عنها هي ان الحاكم قرر طفلاً في مشيخة على خيرات بقبض غلاتهم وتوزيع الخبز عليهم والنظر في مصالحهم فأجاب ببطلان التولية أخذاً مما ذكر **(قوله)** في حق مسلمة) قيد في قوله واسلام

بيان لما قبله (على ترتيب الارث والحجب) فيقدم ابن المجنونة على ابائها لانه يحجبه حجب نقصان (بشرط حرية وتكليف واسلام في حق مسلمة)

مطلب

لا يصح تولية الصغير شيخاً على خيرات

(قوله تريد الزوج) اشار الى ان المراد بالمسلمة البالغة حيث اسند الزوج اليها ثلاثا يتكرر مع قوله وولده مسلم فان الولد يشمل الذكر والانثى وحينئذ فليس في كلامه ما يقتضي ان للكافر التصرف في مال بنته الصغيرة المسلمة فافهم وعلى ما قلنا فاذا زوجت المسلمة نفسها وكان لها اخ او عم كافر فليس له حق الاعتراض لانه لا ولاية له وقد مر أول الباب ان من لا ولي لها فكاحها صحيح نافذ مطلقا اي ولو من غير كفء او بدون مهر المثل واذا سقطت ولاية الاب الكافر على ولده المسلم فبالاولى سقوط حق الاعتراض على اخته المسلمة او بنت اخيه ويؤخذ من هذا ايضا انه لو كان لها عصة رقيق او صغير فهي بمنزلة من لا عصة لها لانه لا ولاية لهما كما علمته وقد مرنا ذلك اول الباب (قوله لعدم الولاية) تعليل للمفهوم يعني ان الكافر لا يلي على المسلمة وولده المسلم لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (قوله وكذا الخ) عطف على المفهوم الذي قلناه والمسئلة مذكورة في الفتح والبحر (قوله لمسلم على كفرة) لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم اولياء بعض (قوله الا بالسبب العام الخ) قالوا وينبغي ان يقال الا ان يكون المسلم سيد امة كافرة او سلطانا قال السروجي لم أر هذا الاستثناء في كتب اصحابنا وانما هو منسوب الى الشافعي ومالك قال في المعراج وينبغي ان يكون مرادا ورأيت في موضع معزوا الى المبسوط الولاية بالسبب العام تثبت للمسلم على الكافر كولاية السلطنة والشهادة فقد ذكر معنى ذلك الاستثناء اه بحر وفتح ومقدسى وذكره الزيلعي ايضا بصيغة وينبغي وتبعه في الدرر والعيني وغيره فحيث عبروا كلهم عنه بصيغة ينبغي كان المناسب للمصنف ان يتابعهم لئلا يوهم انه منقول في كتب المذهب صريحا وقول المعراج ورأيت في موضع الخ لا يكفي في النقل لجهالة فافهم (قوله او نائبه) اي كالقاضي فله تزويج اليتيمة الكافرة حيث لا ولي لها وكان ذلك في منشوره نهر (قوله فان لم يكن عصة) اي لانسبية ولا سبية كالمعتق ولو انثى وعصباته كما مر فيقدمان على الام بحر (قوله فالولاية للام الخ) اي عند الامام ومعه ابو يوسف في الاصح وقال محمد ليس لغير العصبات ولاية وانما هي للحاكم والاول الاستحسان والعمل عليه الا في مسائل ليست هذه منها فاقبل من ان الفتوى على الثاني غريب لمخالفته المتون الموضوعة لبيان الفتوى من البحر والنهر (قوله وفي القنية عكسه) اي حيث قال فيها ام الاب اولى في الترجيح من الام قال في النهر وحكى عن خواهرزاده وعمر النسفي تقديم الاخت على الام لانها من قوم الاب وينبغي ان يخرج ما في القنية على هذا القول اه اي فيكون من اعتبر ترجيح قوم الاب يرجح الجدة لاب والاخت على الام لكن المتون على ذكر الام عقب العصبات وعلى ترجيحها على الاخت وصرح في الجوهرة بتقديم الجدة على الاخت فقال واولاهم الام ثم الجدة ثم الاخت لاب وام ونقل ذلك الشرنبلالي في رسالة عن شرح النقاية للعلامة قاسم وقال ولم يقيد الجدة بكونها لام او لاب غير ان السياق يقتضي انها الجدة لام وهل تقدم ام الاب عليها او تتأخر عنها او تراحمها كلام القنية يدل على الاول وسياق كلام الشيخ قاسم يدل على الثاني وقد يقال بالمزاحمة لعدم المرجح وقد يقال قرابة الاب لها حكم العصة فتقدم ام الاب فليتأمل اه ما خصا قلت وجزم الخير الرملي بهذا الاخير فقال قيد في القنية بالام لان الجدة لاب اولى من الجدة لام قولنا واحدا

تريد الزوج (وولد مسلم)
لعدم الولاية (وكذا الولاية)
في نكاح ولا في مال (لمسلم)
على كفرة (الا) بالسبب العام
(بأن يكون) المسلم (سيد امة)
كافرة او سلطانا (او نائبه)
او شاهدا (وللكافر ولاية)
على (كافر) (مثله) اتفاقا
(فان لم يكن عصة فالولاية)
للأم (ثم لام الاب وفي)
القنية عكسه

فحصل بعد الام ام الاب ثم أم الام ثم الجد الفاسد تأمل اه وما جزم به الرملى افنى به فى
 الحامدية ثم هذا فى الجدة الصحيحة اما الفاسدة فهى كالجدة الفاسدة كياتى قريبا **(قوله ثم للبنت)**
 الى قوله وهكذا ذكر ذلك فى احكام الصغار عقب الام وكذا فى فتح القدير والبحر وقول الكثر
 وان لم تكن عصبة فالولاية للام ثم للاخت الخ يخالفه لكن اعتذر عنه فى البحر بأنه لم يذكره
 فى الكثر بعد الام لانه خاص بالمجنون والمجنونة **(قوله وهكذا)** اى الى آخر الفروع وان سفلوا
 ط **(قوله ثم للجد الفاسد)** قال فى البحر وظاهر كلام المصنف ان الجد الفاسد مؤخر عن
 الاخت لانه من ذوى الارحام وذكر المصنف فى المستصفي انه اولى منها عند ابى حنيفة وعند
 ابى يوسف الولاية لهما كفى الميراث وفى فتح القدير وقياس ما صحح فى الجد والاخ من تقدم
 الجد تقدم الجد الفاسد على الاخت اه ثبت بهذا ان المذهب ان الجد الفاسد بعد الام
 قبل الاخت اه كلام البحر اى بعد الام فى غير المجنون والمجنونة والا فالبنت مقدمة عليه كما
 علمت قلت ووجه القياس انهم ذكروا ان الاصح ان الجد ابا الاب مقدم على الاخ عند الكل
 وان اشترك مع الاخ فى الميراث عندهما لان الولاية تبنى على الشفقة وشفقة الجد فوق شفقة
 الاخ وحينئذ يقاس عليه الجد الفاسد مع الاخت فان شفقته اقوى منها ومقتضى هذا
 ان الجدة الفاسدة كذلك ويؤيد هذا ان من اخر الجد الفاسد عن الاخت ذكر معه الجدة
 الفاسدة وهو ما مشى عليه فى شرح درر البحار حيث قال وعند ابى حنيفة الام ثم الجدة
 الصحيحة ثم الاخت لابوين ثم لاب ثم الاخ أو الاخت لاه وبعد هؤلاء ذوى الارحام كجد وجدة
 فاسدين ثم ولد اخت لابوين أو لاب ثم ولد اخ لام ثم العمة ثم الخال ثم الحالة ثم بنت العم وهكذا
 الاقرب فالاقرب اه **(قوله الذكروا الاثنى سواء)** لان لفظ الولد يشملهما ومقتضاه انهما
 فى رتبة واحدة ومقتضى تقديم الاخوال على الحالات كما يأتى ان يقدم الذكر هنا تأمل **(قوله ثم لا ولادهم)**
 اى أولاد الاخت الشقيقة وما عطف عليها على هذا الترتيب كما علمته مما نقلناه
 عن شرح درر البحار وهذا يغنى عنه ما بعده **(قوله وبهذا الترتيب اولادهم)** فيقدم اولاد
 العمات ثم اولاد الاخوال ثم اولاد الحالات ثم اولاد بنات الاعمام ط **(قوله ثم مولى)**
 الموالاة) هو الذى اسلم على يده ابو الصغيرة ووالاه لانه يرث فتثبت له ولاية التزويج فتح اى اذا
 كان الاب مجهول النسب ووالاه على انه ان جنى يعقل عنه وان مات يرثه وقد تكون
 الموالاة من الطرفين كما سيأتى فى بابها وشمل المولى الاثنى كما فى شرح الملتقى **(قوله ثم لقاض)**
 نقل القهستانى عن النظم انه مقدم على الام قلت وهو خلاف ما فى المتون وغيرها **(قوله نص)**
 له عليه فى منشوره) اى على تزويج الصغار والمنشور ما كتب فيه السلطان انى جعلت فلانا
 قاضيا ببلدة كذا وانما سمي به لان القاضى ينشره وقت قراءته على الناس قهستانى وسند ذكر
 فى مسألة عضل الاقرب انه تثبت الولاية فيها للقاضى وان لم يكن فى منشوره اى لان ثبوت
 الولاية له فيها بطريق النيابة عن الاب او الجد العاضل دفعا لظلمه فيحمل ما هنا على ما اذا ثبتت
 له الولاية لا بطريق النيابة تأمل **(قوله ان فوض له ذلك والا فلا)** اى وان لم يفوض للقاضى
 التزويج فليس لنائبه ذلك لما فى المجتبى ثم للقاضى ونوابه اذا شرط فى عهده تزويج الصغار
 والصغار والا فلا اه قال فى البحر هذا بناء على ان هذا الشرط انما هو فى حق القاضى

ثم للبنت ثم لبنت الابن
 ثم لبنت البنت ثم لبنت ابن
 الابن ثم لبنت بنت البنت
 وهكذا ثم للجد الفاسد (ثم
 للاخت لاب وأم ثم) للاخت
 (لاب ثم لولد الام) الذكر
 والاثنى سواء ثم لا ولادهم
 (ثم لذوى الارحام) العمات
 ثم الاخوال ثم الحالات ثم
 بنات الاعمام وبهذا الترتيب
 اولادهم شمنى ثم مولى
 الموالاة (ثم للسلطان ثم لقاض
 نص له عليه فى منشوره)
 ثم لنوابه ان فوض له ذلك
 والا فلا

دون نوابه ويحتمل ان يكون شرطا فيهما فاذا كتب في منشور قاضي القضاء فان كان ذلك في عهد نائبه منه ملكه النائب والا فلا ولم أر فيه منقولا صريحا اه وحاصله ان القاضي اذا كان مأذونا بالتزويج فهل يكفي ذلك لنائبه ام لا بد ان ينص القاضي لنائبه على الاذن وعبارة المجتبى محتملة والمتبادر منها الاول وما في النهر من ان ما في المجتبى لا يفيد عدم اشتراط تفويض الاصيل للنائب كما توهمه في البحر رده الرملى بأنه كيف لا يفيد مع اطلاقه في نوابه والمطلق يجري على اطلاقه ووجهه أنه لما فرض لهم ماله ولايته التي من جعلتها التزويج صار ذلك من جملة ما فوض اليهم وقد تقرر أنهم نواب السلطان حيث اذن له بالاستنابة عنه فيما فوضه اليه اه فافهم قلت لكن قال في أنفع الوسائل الظاهر ان النائب الذي لم ينص له القاضي على تزويج الصغار لا يملكه لانه ان كان فوض اليه الحكم بين الناس فهذا مخصوص بالمرافعات فلا يتعدى الى التزويج وكذا لو قال استبنتك في الحكم اما لو قال له استبنتك في جميع ما فوض الى السلطان فيملكه حيث عمم له اه ثم استظهر في أنفع الوسائل انه اذا ملك التزويج ليس له ان يأذن به لغيره لانه بمنزلة الوكيل عن القاضي وليس للوكيل ان يوكل الا بأذن اه (قوله وليس للوصى) اى وصى الصغير والصغيرة بجر واليتيم بوزن فعيل يشماهما (قوله من حيث هو وصى) احتريزه عن قوله الآتى نعم لو كان قريبا او حاكما يملكه الخ (قوله على المذهب) لانه المذكور في كافى الحاكم مطلقا حيث قال والوصى ليس بولى وزاد في الذخيرة سواء اوصى اليه الاب بالنكاح او لا نعم في الخانية وغيرها انه روى هشام في نوادره عن ابى حنيفة انه له ذلك ان اوصى اليه به وعليه مشى الزيلعى قال في البحر وهى رواية ضعيفة واستثنى في الفتح مالوعين له الموصى في حياته رجلا واعترضه في البحر بأنه ان زوجها من المعين في حياة الموصى فهو وكيل لا وصى وان بعد موته فقد بطلت الوكالة وانتقلت الولاية للحاكم عند عدم قريب (قوله يملكه) اى التزويج ان لم يكن احد اولى منه (قوله ولا يمن لا تقبل شهادته له) كأصوله وان علوا وفروعه وان سفلا واط (قوله علم ان فعله حكم) اى وليس له ان يحكم لنفسه لانه في حق نفسه رعية وكذا السلطان ح عن الهندية * (تنبية) * افق ابن نجيم بأن القاضي اذا زوج يتيمة ارتفع الخلاف فايس لغيره نقضه اى لما علمت من ان ذلك حكم منه ثم رأيت ما افق به في أنفع الوسائل (قوله وان عرى عن الدعوى) واما قولهم شرط نفاذ القضاء في المجتهدات ان يصير الحكم حادثة تجري فيه خصومة صحيحة عند القاضي من خصم على خصم فالظاهر انه محمول على الحكم القولى اما الفعلى فلا يشترط فيه ذلك توفيقا بين كلامهم نهر قلت وكذا القضاء الضمنى لا يشترط له الدعوى والخصومة كما اذا شهدا على خصم بحق وذكر اسميه واسم ابيه وجده وقضى بذلك الحق كان قضاء بنسبه ضمنا وان لم يكن في حادثة النسب وكذا لو شهدا بأن فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلانا في كذا على خصم منكر وقضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما ونظيره الحكم بثبوت الرضائية في ضمن دعوى الوكالة وتماه في قضاء الاشياء (قوله صغيرة زوجت نفسها) اى من كفء بمهر المثل والالم يتوقف لان الحاكم لا يملك العقد عليها بذلك فلا يملك اجازته فكان عقدا بلا مجيز نعم كان لها أب اوجد وزوجت نفسها كذلك توقف لان له مجيزا وقت العقد

(وليس للوصى) من حيث هو وصى (ان يزوج) اليتيم (مطلقا) وان اوصى اليه الاب بذلك على المذهب نعم لو كان قريبا او حاكما يملكه بالولاية كما لا يخفى (فروع) ليس للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه ولا يمن لا تقبل شهادته له كما في معين الحكم واقره المصنف وبه علم ان فعله حكم وان عرى عن الدعوى الصغيرة زوجت نفسها ولاولى

لان الاب والجد يملكان العقد بذلك والصغير كالصغيرة لما في الحانية من ان الصغير لو تزوج بالغة ثم غاب فتزوجت آخر وكان الصبي اجاز بعد بلوغه العقد الذي باشره في صغره فان كانت الاجازة بعد العقد الثاني جاز الثاني لانها تملك الفسخ قبل اجازته وان كانت قبله فان كان الاول بمهر المثل او بغبن فاحش وللصغير اب او جد نفذ باجازة الصبي بعد بلوغه والا فيجوز الثاني (قوله ولا حاكم ثمة) اى فى موضع العقد (قوله توقف الخ) هذا قول بعض المتأخرين فى احكام الصغار فان كانت فى موضع لم يكن فيه قاض ان كان ذلك الموضع تحت ولاية قاضى تلك البلدة ينقذ ويتوقف على اجازة ذلك القاضى والا فلا ينقذ وقال بعض المتأخرين ينقذ ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ اه واستشكله فى البحر بأنهم قالوا كل عقد لا يجيزه حال صدوره فهو باطل لا يتوقف ثم قال التوقف فيه باعتبار ان مجيزه السلطان كالا يخفى اه وهذا مبنى على كفاية كون ذلك المكان تحت ولاية السلطان وان لم يكن تحت ولاية قاض وعليه فبطلان العقد يتصور فيما اذا كان فى دار الحرب او البحر او المفازة ونحو ذلك بخلاف القرى والامصار ويدل عليه ما فى الفتح فى فصل الوكالة بالنكاح حيث قال وما لا يجيزه اى ما ليس له من يقدر على الاجازة يبطل كما اذا كانت تحت حرة فزوجه الفضولى امة او اخت امرأته او خامسة او زوجه معتدة او مجنونة او صغيرة يتيمة فى دار الحرب او اذا لم يكن سلطان ولا قاض لعدم من يقدر على الامضاء حالة العقد فوقع باطلا اه سيأتى تمامه فى آخر الباب الآتى وقد اطلنا الكلام فى تحرير هذه المسئلة فى تنقيح الفتاوى الحامدية من كتاب المأذون (قوله وليان مستويان) كأخوين شقيقين فلو احدى الوليين أقرب من الآخر فلا ولاية للابعد مع الاقرب الا اذا غاب غيبة منقطعة فنكاح الابعد يجوز اذا وقع قبل عقد الاقرب بجر اى يجوز على احدى القولين وفيه كلام يأتى قريبا (قوله فان لم يدر) ينبى انها لو بلغت وادعت ان احدهما هو الاول يقبل لما فى الفتح ولو زوجها أبوها وهى بكر بالغة بأمرها وزوجت هى نفسها من آخر فإيهما قالت هو الاول فالقول لها وهو الزوج لانها اقرت بملك النكاح له على نفسها واقرارها حجة تامة عليها وان قلت لأدرى الاول ولا يعلم من غيرها فرق بينهما وكذا لو زوجها وليان بأمرها اه (قوله وللولى الا بعد الخ) المراد بالابعد من يلى الغائب فى القرب كما عبر به فى كافى الحاكم وعليه فلو كان الغائب ابها ولها جد وعم فالولاية للجد لالتم قال فى الاختيار ولا تنتقل الى السلطان لان السلطان ولى من لا ولى له وهذه لها اولياء اذ الكلام فيه اه ومثله فى الفتح وغيره وبه علم انه ليس المراد بالابعد هنا القاضى وما فى الشرنبلالية من ان المراد به القاضى دون غيره لان هذا من باب دفع الظلم اه انما قاله فى المسئلة الآتية اى مسئلة عضل الاقرب كما يأتى بيانه ويدل عايه التعليل بدفع الظلم فانه لا ظلم فى الغيبة بخلاف العضل فالاعتراض على الشرنبلالية بمخالفتها لاطلاق المتون ناشئ عن اشتباه احدى المسئلتين بالآخرى فانهم (قوله حال قيام الاقرب) اى حضوره وهو من اهل الولاية أما لو كان صغيرا او مجنونا جاز نكاح الابعد ذخيرة (قوله توقف على اجازته) تقدم ان البالغة لو زوجت

ولا حاكم ثمة توقف ونفذ
بأجازتها بعد بلوغها لان
له مجيزا وهو السلطان
ولو زوجها وليان
مستويان قدم السابق فان
لم يدر او وقعا معا بطلا
(وللولى الا بعد التزويج
بغيبه الاقرب) فلو زوج
الابعد حال قيام الاقرب
توقف على اجازته

نفسها غير كفو فللولى الاعتراض مالم يرض صريحا اودلالة كقبض المهر ونحوه فلم يجعلوا
سكوته اجازة والظاهر ان سكوته هنا كذلك فلا يكون سكوته اجازة لنكاح الابد وان كان
حاضرا في مجلس العقد مالم يرض صريحا اودلالة تأمل (قوله) ولو تحوات الولاية اليه (اى
الى الابد بموت الاقرب او غيبته غيبة منقطعة ط (قوله) مسافة القصر الخ) اختلف في
حد الغيبة فاختر المصنف تبعا للكثرة انها مسافة القصر ونسبه في الهداية لبعض المتأخرين
والزيلي لاكثرهم قال وعليه الفتوى اه وقال في الذخيرة الاصح انه اذا كان في موضع لو
انتظر حضوره او استطلاع رأيه فوات الكفو الذى حضر فالغيبة منقطعة واليه اشار في الكتاب
اه وفي البحر عن المحتج والمبسوط انه الاصح وفي النهاية واختر اكثر المشايخ وصححه
ابن الفضل وفي الهداية انه اقرب الى الفقه وفي الفتح انه الاشبه بالفقه وانه لا تعارض بين
اكثر المتأخرين واكثر المشايخ اى لان المراد من المشايخ المتقدمون وفي شرح الملتقى عن الحقائق
انه اصح الاقوال وعليه الفتوى اه وعليه مشى في الاختيار والبقاية وبشير كلام النهر
الى اختياره وفي البحر والاحسن الاقواء بما عليه اكثر المشايخ (قوله) هل تكون غيبة
منقطعة (اى فعلى الاول لا وعلى الثانى نعم لانه لم يعتبر مسافة السفر قلت لكن فيه
ان الثانى اعتبر فوات الكفو الذى حضر فينبغي ان ينظر هنا الى الكفو ان رضى بالانتظار
مدة يرجى فيها ظهور الاقرب المحتج لم يجز نكاح الابد والاجاز واعله بناء على ان الغالب
عدم الانتظار تأمل (قوله) جاز على الظاهر (اى بناء على ان ولاية الاقرب باقية مع الغيبة
وذكر في البدائع اختلاف المشايخ فيه وذكر ان الاصح القول بزوالها وانتقالها للابد
قال في المعراج وفي المحيط لارواية فيه وينبغى ان لا يجوز الانقطاع ولايته وفي المبسوط لا يجوز
ولئن سلم فلانها انتفعت برأيه ولكن هذه منفعة حصلت لها اتفاقا فلا يبنى الحكم عليها
اه وكذا ذكر في الهداية المنع ثم التسليم بقوله ولو سلم قال في الفتح وهذا تنزل وايد الزيلي
المنع من حيث الرواية والمعقول وكذا في البدائع وبه علم ان قوله على الظاهر ليس المراد
به ظاهر الرواية لما علمت من انه لارواية فيه وانما هو استظهار لاحد القولين وقد علمت
مافيه من تصحيح خلافه ومنعه في اكثر الكتب * اقول ويؤخذ من هذا بالاولى ان الوليين
لو كانا في درجة واحدة كأخوين غاب احدهما فزوج في مكانه لا يصح لانه اذا لم يصح
تزوج الاقرب الغائب مع حضور الابد فعدم صحة العقد من الغائب مع حضور المساوى
له في الدرجة بالاولى فتأمل (قوله) من اولياء النسب (احتراز عن القاضى (قوله) لكن في
القهستاني الخ) استدراك على ما في شرح الوهبانية فانه لم يستند فيه الى نقل صريح وهذا
منقول وقد ايدته العلامة الشرنبلالى في رسالته سماها (كشف العضل فيمن عضل) بانه
ذكر في انفع الوسائل عن المنتقى اذا كان للصغيرة أب امتنع عن تزويجها لا تنقل الولاية الى
الجد بل يزوجها القاضى ونقل مثله ابن الشحنة عن الغاية عن روضة الناطق وكذا المقدسى
عن الغاية والنهر عن المحيط والفيض عن المنتقى وأشار اليه الزيلي حيث قال في المسألة
تزوج الابد بغيبة الاقرب وقال الشافعى بل يزوجها الحاكم اعتبارا بعضله وكذا قال في
البدائع ان نقل الولاية الى السلطان اى حال غيبة الاقرب باطل لانه ولى من لاولى له وههنا

ولو تحوات الولاية اليه لم
يجز الا باجازته بعد التحول
قهستاني وظهيرية (مسافة
القصر) واختار في الملتقى
مالم ينتظر الكفو الحاطب
جوابه واعتمده الباقي
ونقل ابن الكمال ان عليه
الفتوى وثمره الخلاف
فيمتد اختفى في المدينة
هل تكون غيبة منقطعة
(ولو زوجها الاقرب
حيث هو جاز) النكاح
(على) القول (الظاهر)
ظهيرية (ويثبت للابد)
من اولياء النسب شرح
وهبانية لكن في القهستاني
عن الغياني لو لم يزوج
الاقرب زوج القاضى

لها ولي أو وليان فلا تثبت الولاية للسلطان الا عند العضل من الولي ولم يوجد وكذا فرق في التسهيل بين الغيبة والعضل بان العاضل ظالم بالامتناع فقام السلطان مقامه في دفع الظلم بخلاف الغائب خصوصاً للحج ونحوه في شرح المجمع الملكي وبه أفق العلامة ابن الشلبي فهذه النقول تفيد الاتفاق عندنا على ثبوتها بعضل الاقرب للقاضي فقط واما ما في الخلاصة والبرازية من أنها تنتقل الى الابدع بعضل الاقرب اجماعاً فالمراد بالابدع القاضي لانه آخر الاولياء فالترتيب على بابيه وحمله في البحر على الابدع من الاولياء ثم ناقض نفسه بعد سطرين بقوله قالوا واذا خطبها كفؤ وعضلها الولي تثبت الولاية للقاضي نيابة عن العاضل فله التزويج وان لم يكن في منشوره اه هذا خلاصة ما في الرسالة ثم ذكر فيها عن شرح المنظومة الوهبانية عن المتقي ثبوت الخيار لها بالبلوغ اذا زوجها القاضي بعضل الاقرب وعن المجرد عدم ثبوتها والاول على أن تزويجه بطريق الولاية والثاني على انه بطريق النيابة عن العاضل ورجحه الشرنبلالي دفعا للعارض في كلامهم قلت ويؤيده ما مر عن التسهيل وكذا قولهم فله التزويج وان لم يكن في منشوره ويجب حمل ما في المجرد على ما اذا كان العاضل الاب أو الجد لثبوت الخيار لها عند تزويج غيرها فكذا عند تزويج القاضي نيابة عنه (قوله عند فوت الكفؤ) أي خوفه فوته (قوله أي بامتناعه عن التزويج) أي من كفؤ بمهر المثل أما لو امتنع عن غير الكفؤ او لكون المهر اقل من مهر المثل فليس بعاضل ط واذا امتنع عن تزويجها من هذا الحاطب الكفؤ ليزوجها من كفؤ غيره استظهر في البحر انه يكون عاضلا قال ولم أره وتبعه المقدسي والشرنبلالي واعترضه الرمل بان الولاية بالعضل تنتقل الى القاضي نيابة لدفع الاضرار بها ولا يوجد مع ارادة التزويج بكفؤ غيره اه قلت وفيه نظر لانه متى حضر الكفؤ الحاطب لا ينتظر غيره خوفاً من فوته ولذا تنتقل الولاية الى الابدع عند غيبة الاقرب كما مر نعم لو كان الكفؤ الآخر حاضراً ايضاً وامتنع الولي الاقرب من تزويجها من الكفؤ الاول لا يكون عاضلاً لان الظاهر من شفقتة على الصغيرة انه اختار لها الانفع لتفاوت الاكفاء اخلاقاً واوصافاً فيتعين العمل بهذا التفصيل والله اعلم (قوله ولا يبطل تزويجه) يعني تزويج الابدع حال غيبة الاقرب وكان الاول ذكر هذه الجملة بعد قوله وللولى الابدع التزويج بغيبة الاقرب ط (قوله السابق) أي المتحقق سبقه احترازاً عما لو زوجها الغائب الاقرب قبل الحاضر الابدع فانه يلغو المتأخر وعما لو جهل التاريخ فانه يبطل كل منهما بناء على بقاء ولاية الغائب اما على ما قدمناه من انقطاع ولايته فالعبرة لعقد الحاضر مطلقاً (قوله وولى المجنونة والمجنون) أي جنونا مطبقاً وهو شهر كما مر وتقدم ايضاً ان المعتوه كذلك (قوله ولو عارضا) أي ولو كان جنونها عارضا بعد البلوغ خلافاً للزفر (قوله اتفاقاً) أي بخلاف الولاية في النكاح ففيها خلاف محمد فهي عنده للاب ايضاً وعندهما للابن (قوله دون ابها) أي اوجدها والمراد انه اذا اجتمع في المجنونة ابوها ووجدتها مع ابنها فالولاية للابن عندهما دون الاب او الجد كما في الفتح وكذا لباقي العصباء تزويجها على الترتيب المار فيهم كما قدمناه عن الفتح (قوله ولو اقر الخ) قال الحاكم الشهيد في الكافي الجامع لكتب ظاهر الرواية واذا اقر الاب او غيره من الاولياء على الصغير او الصغيرة بالنكاح امس لم يصدق

عند فوت الكفؤ،
(التزويج بعضل الاقرب)
أي بامتناعه عن التزويج
اجماعاً خلاصة (ولا يبطل
تزويجه) السابق (يعود
الاقرب) لحصوله بولاية
تامة (وولى المجنونة)
والمجنون ولو عارضا (في
النكاح) اما التصرف في
المال فلا ب اتفاقاً (ابنها)
وان سفل (دون ابها)
كما مر والاولى ان يأمر
الاب به ليصح اتفاقاً
(ولو اقر ولي صغير او
صغيرة او) اقر (وكيل
رجل او امرأة او مولى
العبد بالنكاح لم ينفذ)
لانه اقرار على الغير

على ذلك الا بشهود او تصديق منهما بعد الادراك في قول ابي حنيفة وكذلك اقرار المولى على عبده واما اقراره على امته بمثل ذلك فجائز مقبول وقال ابو يوسف ومحمد الاقرار من هؤلاء في جميع ذلك جائز وكذلك اقرار الوكيل على موكله على هذا الاختلاف اه ونقل في الفتح عن المصنف عن استاذة الشيخ حميد الدين ان الخلاف فيما اذا اقر المولى في صغرهما واليه اشار في المبسوط وغيره قال وهو الصحيح وقيل فيما اذا بلغا وانكرا فاقر المولى اما لو اقر في صغرهما يصح اتفاقا واستظهره في الفتح وقد علمت ان الاول ظاهر الرواية وانه الصحيح **(قوله بخلاف مولى الامة)** اي اذا ادعى رجل نكاحها فاقر له مولاها يقضى به بلاينة وتصديق درر اي لو عتقت لا يحتاج الى تصديقها ومقتضى تعليل الشارح انه لا يصح اقراره عليها بعد العتق **(قوله بان ينصب القاضي الخ)** اي لان الاب مقر والصغير لا يصح انكاره ولا بد في الدعوى من خصم فينصب عنه خصما حتى ينكر فتقام عليه البينة فيثبت النكاح على الصغير افاده في الفتح **(قوله اي المولى المقر)** بالنصب تفسيرا للضمير المنصوب **(قوله او يصدق)** بالنصب عطفا على يدرك وقوله الموكل او العبد مرفوعان على الفاعلية والمفعول محذوف اي يصدق الموكل الوكيل او العبد المولى **(قوله وقال يصدق في ذلك)** اي يصدق المقر في جميع فروع هذه المسئلة السابقة مثل اقرار المولى على امته كما سمعت التصريح به في عبارة الكافي ومثله في البدائع فافهم **(قوله وهذه المسئلة)** اي مسئلة عدم قبول الاقرار من ولي الصغير او الصغيرة ومن الوكيل ومولى العبد مخرجة اي مستثناة على قول الامام من قاعدة من ملك انشاء عقد ملك الاقرار به كالمولى اذا اقر بالنفي في مدة الايلاء وزوج المعتدة اذا قال في العدة راجعتك وهو وجه قولهما بالقبول هنا كما في اقراره بتزويج امته ووجه قول الامام حديث لانكاح الا بشهود وانه اقرار على الغير فيما لا يملكه وتماه في البدائع وعلى ما استظهره في الفتح في مسئلة الصغيرين فهي داخلة في مفهوم القاعدة على قول الامام لانه لا يملك الانشاء حل بلوغهما فلا يملك الاقرار وعلى قولهما تكون مخرجة عن القاعدة **(قوله ملك الاقرار به)** الاولى حذف به لعدم مرجع الضمير وان علم من المقام لان المعنى من ملك انشاء شئ ملك الاقرار به ط **(قوله واهما نظائر)** كاقرار الوصي بالاستدانة على اليتيم لا يصح وان ملك انشاء الاستدانة بجر عن المبسوط وكما لو وكله بعق عبد بعينه فقال الوكيل اعنته امس وقد وكله قبل الامس لا يصدق بلاينة وتماه في حواشي الاشباه للحموى من الاقرار **(قوله هل لولي مجنون الخ)** البحث اصحاب النهر والظاهر ان الصبي في حكم من ذكر ط **(قوله ومنعه الشافعي)** لاندفاع الضرورة بالواحدة نهر **(قوله وجوزة)** اي تزويج اكثر من واحدة

باب الكفاءة

لما كانت شرط الزوم على المولى اذا عقدت المرأة بنفسها حتى كان له الفسخ عند عدمها كانت فرع وجود المولى وهو بثبوت الولاية فقدم بيان الاولياء ومن تثبت له ثم اعقبه فصل الكفاءة فتح **(قوله او كون المرأة ادنى)** اعترضه الخير الرملي بما ملخصه ان كون المرأة ادنى ليس بكفاءة غير ان الكفاءة من جانب المرأة غير معتبرة **(قوله الكفاءة معتبرة)** قالوا معناه معتبرة

بخلاف مولى الامة حيث ينفذ اجاما لان منافع بضعها ملكه (الا ان يشهد الشهود على النكاح) بأن ينصب القاضي خصما عن الصغير حتى ينكر فتقام البينة عليه (او يدرك الصغير او الصغيرة فيصدق) اي المولى المقر (او يصدق الموكل او العبد) عند ابي حنيفة وقال يصدق في ذلك وهذه المسئلة مخرجة من قولهم من ملك الانشاء ملك الاقرار به ولها نظائر **(فرع)** * هل لولي مجنون ومعتوه تزويجها اكثر من واحدة لم أره ومنعه الشافعي وجوزة في الصبي للحاجة

باب الكفاءة

من كافأ اذا ساواه والمراد هنا مساواة مخصوصة او كون المرأة ادنى (الكفاءة معتبرة)

في النزوم على الاولياء حتى ان عند عدمها جاز للولي الفسخ اه فتح وهذا بناء على ظاهر الرواية من ان العقد صحيح وللولى الاعتراض اما على رواية الحسن المختارة للفتوى من انه لا يصح فالمعنى معتبرة في الصحة وكذا لو كانت الزوجة صغيرة والعاقدة غير الاب والجد فقد مر أن العقد لا يصح **(قوله في ابتداء النكاح)** يغنى عنه قول المصنف الآتى واعتبارها عند ابتداء العقد الخ وكأنه اشار الى ان الاولى ذكره هنا **(قوله للنزومه او لصحته)** الاول بناء على ظاهر الرواية والثانى على رواية الحسن وقدمنا اول الباب السابق اختلاف الافتاء فيهما وان رواية الحسن احوط **(قوله من جانبه الخ)** اى يعتبر ان يكون الرجل مكافئاً لها في الاوصاف الآتية بان لا يكون دونها فيها ولا تعتبر من جانبها بان تكون مكافئة له فيها بل يجوز ان تكون دونه فيها **(قوله ولذا لا تعتبر)** تعليل للمفهوم وهو ان الشريف لا يأتى ان يكون مستفراً للدنيئة كالامة والكتابية لان ذلك لا يعد عاراً في حقه بل في حقها لان النكاح رق للمرأة والزوج مالك **(تنبيه)** * تقدم ان غير الاب والجد لو زوج الصغير او الصغيرة غير كفؤ لا يصح ومقتضاه ان الكفاءة للزوج معتبرة ايضا وقدمنا ان هذا في الزوج الصغير لان ذلك ضرر عليه فها هنا محمول على الكبير ويشير اليه مقدمناه آنفاً عن الفتح من ان معنى اعتبار الكفاءة اعتبارها في النزوم على الاولياء الخ فان حاصله ان المرأة اذا زوجت نفسها من كفؤ لزم على الاولياء وان زوجت من غير كفؤ لا يزم او لا يصح بخلاف جانب الرجل فانه اذا تزوج بنفسه مكافئة له او لا فانه صحيح لازم وقل القهستاني الكفاءة لغة المساواة وشرعاً مساواة الرجل للمرأة في الامور الآتية وفيه اشعار بان نكاح الشريف الوضيعة لازم فلا اعتراض للولى بخلاف العكس اه فقد قد ان نزومه في جانب الزوج اذا زوج نفسه كبير الا اذا زوجه الولى صغيراً كما ان الكلام في زوجة اذا زوجت نفسها كبيرة فثبت اعتبار الكفاءة من الجانبين في الصغيرين عند عدم الاب والجد كما حردناه فيما تقدم والله تعالى اعلم **(قوله لكن في الظهيرية الخ)** لا وجه للاستدراك بعد ذكره الصحيح فانه حيث ذكرنا قولين كان حق التركيب تقديم الضعيف والاستدراك عليه بالصحيح كما فعل في البحر وذكرنا ما في الظهيرية غريب ورده ايضا في البدائع كما بسطه في النهر **(قوله هي حق الولى لاحقها)** كذا قال في البحر واستشهد به بما ذكره الشارح عن الوالوجه وفيه نظر بل هي حق لها ايضا بدليل ان الولى لو زوج الصغيرة غير كفؤ لا يصح مالم يكن ابا او جداً غير ظاهر الفسق ولما في الذخيرة قبيل الفصل السادس من ان الحق في اتمام مهر المثل عند ابى حنيفة للمرأة وللأولياء كحق الكفاءة وعندها امرأة لا غير اه وظاهر قوله كحق الكفاءة الاتفاق على انه حق لكل منهما وكذا ما في البحر عن الظهيرية لو انتسب الزوج لها نسباً غير نسبه فان ظهر دونه وهو ليس بكفؤ فحق الفسخ ثابت للكل وان كان كفؤاً فحق الفسخ لها دون الاولياء وان كان ما ظهر فوق ما اخبر فلا فسخ لاحد وعن الثانى ان لها الفسخ لانها عسى تعجز عن المقام معه اه ومن هذا القيل ما سيذكره الشارح قبيل باب العدة لو تزوجته على انه حر او سنى او قادر على المهر والنفقة فبان بخلافه او على انه فلان بن فلان فاذا هو لقيط او ابن زنا لها الخيار اه ويأتى تمام الكلام على ذلك هناك زاد في البدائع على

في ابتداء النكاح للنزومه او لصحته (من جانبها) اى الرجل لان الشريفة تأبى ان تكون فراشاً للدنى ولذا (لا) تعتبر (من جانبها) لان الزوج مستفرش فلا تغيبه دناءة الفراش وهذا عند الكل في الصحيح كما في الحجازية لكن في الظهيرية وغيرها هذا عنده وعندهما تعتبر في جانبها ايضا (و) الكفاءة (هي حق الولى لاحقها)

ما مر عن الظهيرية وان فعلت المرأة ذلك فتزوجها ثم ظهر بخلاف ما أظهرت فلا خيار للزوج سواء تبين أنها حرة أو أمة لان الكفاءة في جانب النساء غير معتبرة اه وقد يجاب بان الكلام كما مر فيما اذا زوجت نفسها بلا اذن الولي وحينئذ لم يبق لها حق في الكفاءة لرضاها باسقاطها فحق الحق للولي فقط فله الفسخ **(قوله فلو نكحت الح)** تفريع على قوله لاحقها وفيه أن التقصير جاء من قبلها حيث لم تبحث عن حاله كما جاء من قبلها وقبل الاولياء فيما لو زوجها برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا رحمتي وفي كلام الولي والولية ما يفيد كما يأتي قريبا وعلى ما ذكرناه من الجواب فالتفريع صحيح لان سقوط حقها اذا رضيت ولو من وجه وهنا كذلك ولذا لو شرطت الكفاءة بقي حقها **(قوله لا خيار لاحد)** هذا في الكبيرة كما هو فرض المسئلة بدليل قوله نكحت رجلا وقوله برضاها فلا يخالف ما قدمناه في الباب المار عن النوازل لو زوج بنته الصغيرة ممن ينكر أنه يشرب المسكر فاذا هو مدمن له وقالت بعدما كبرت لأرضى بالنكاح ان لم يكن يعرفه الاب بشربه وكان غلبة أهل بيته صالحين فالتكاح باطل لانه انما زوج على ظن انه كفؤ اه خلافا لما ظنه المقدسي من اثبات المخالفة بينهما كما نبه عليه الخير الرملي قلت ولعل وجه الفرق أن الاب يصح تزويجه الصغيرة من غير الكفو لمزيد شفقتة وانه انما فوت الكفاءة لمصلحة تزيد عليها وهذا انما يصح اذا علمه غير كفؤ أما اذا لم يعلمه فلم يظهر منه انه زوجها للمصلحة المذكورة كما اذا كان الاب ما جنا أو سكران لكن كان الظاهر أن يقال لا يصح العقد أصلا كما في الاب الماجن والسكران مع ان المصريح به ان لها ابطاله بعد البلوغ وهو فرع صحته فليتأمل **(قوله كان لهم الخيار)** لانه اذا لم يشترط الكفاءة كان عدم الرضا بعدم الكفاءة من الولي ومنها ثابتا من وجه دون وجه لما ذكرنا ان حال الزوج محتمل بين أن يكون كفؤا وأن لا يكون والنص انما أثبت حق الفسخ بسبب عدم الكفاءة حال عدم الرضا بعدم الكفاءة من كل وجه فلا يثبت حال وجود الرضا بعدم الكفاءة من وجه بجر عن الوالولية **(قوله للزوم النكاح)** أي على ظاهر الرواية وأصحته على رواية الحسن المختارة للفتوى **(قوله خلافا لمالك)** في اعتبار الكفاءة خلاف مالك والنوري والكرخي من مشايخنا كذا في فتح القدير فكان الاولى ذكر الكرخي وفي حاشية الدرر للعلامة نوح ان الامام أبا الحسن الكرخي والامام أبابكر الجصاص وهما من كبار علماء العراق ومن تبعهما من مشايخ العراق لم يعتبروا الكفاءة في النكاح ولو لم تثبت عندهم هذه الرواية عن أبي حنيفة لما اختاروها وذهب جمهور مشايخنا الى انها معتبرة فيه ولقاضي القضاة سراج الدين الهندي مؤلف مستقل في الكفاءة ذكر فيه القوانين على التفصيل وبين مالكل منهما من السند والدليل اه **(قوله نسب)** أي من جهة النسب ونظم العلامة الحموي ما تعتبر فيه الكفاءة فقال

ان الكفاءة في النكاح تكون في * ست لها بيت بديع قد ضبط

نسب واسلام كذلك حرفة * حرية وديانة مال فقط

قلت وفي الفتاوى الحامدية عن واقعات قدرى افندى عن القاعدة غير الاب والجد من الاولياء لو زوج الصغيرة من عين معروف لم يحز لان القدرة على الجماع شرط الكفاءة

فلو نكحت رجلا ولم تعلم حاله فاذا هو عبد لا خيار له ابل الاولياء ولو زوجها برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا لا خيار لاحد الا اذا شرطوا الكفاءة او اخبرهم بها وقت العقد فزوجوها على ذلك ثم ظهر انه غير كفؤ كان لهم الخيار ولو الجية فليحفظ (وتعتبر) الكفاءة للزوم النكاح خلافا لمالك (نسب)

كالقدرة على المهر والنفقة بل اولى اه وأما الكبيرة فسنذكر عن البحر انه لو زوجها الوكيل غنيا محبوبا جاز وان كان لها التفريق بعد (قوله فقريش الح) القرشيان من جمعهما اب هو النضر بن كنانة فمن دونه ومن لم ينتسب الا لاب فوقه فهو عربي غير قرشي والنضر هو الجد الثاني عشر للنبي صلى الله عليه وسلم فانه محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة ابن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان على هذا اقتصر البخاري والخلفاء الاربعة كلهم من قريش وتماه في البحر (قوله بعضهم اكفاء بعض) اشار به الى انه لا تفاضل فيما بينهم من الهاشمي والوفلي والتميمي والعدوي وغيرهم ولهذا زوج على وهو هاشمي ام كلثوم بنت فاطمة لعمر وهو عدوي قهستاني فلو تزوجت هاشمية قرشيا غير هاشمي لم يرد عقدها وان تزوجت عربيا غير قرشي لهم رده كتزويج العربية عجميا بحر وقوله لم يرد عقدها ذكر مثله في التبيين وكثير من شروح الكنز والهداية وغالب المعبرات فقوله في الفيض القرشي لا يكون كفؤا للهاشمي كلمة لافيه من تحريف النساخ رملى (قوله وبقية العرب اكفاء) العرب صنفان عرب عاربة وهم اولاد قحطان ومتعربة وهم اولاد اسمعيل والعجم اولاد فروح أخى اسمعيل وهم الموالي والعقاء والمراد بهم غير العرب وان لم يسهم رق سموا بذلك اما لان العرب لما افتتحت بلادهم وتركهم احرارا بعد ان كان لهمؤلاء الاسترقاق فكأنهم أعتقوهم أولانهم نصر والعرب على قتل الكفار والناصر يسمى مولى نهر (قوله بنى باهلة) قال في الفتح باهلة في الاصل اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان فنسب ولده اليها وهم معروفون بالحساسة قيل كانوا ياكلون بقية الطعام مرة ثانية وكانوا يأخذون عظام الميتة يطحنونها ويأخذون دسوماتها ولذا قيل ولا ينفع الاصل من هاشم * اذا كانت النفس من باهلة

وقيل اذا قيل للكعب يا باهلي * عوى الكلب من شؤم هذا النسب

(قوله والحق الاطلاق) فان النص لم يفصل مع انه صلى الله عليه وسلم كان اعلم بقبائل العرب وأخلاقهم وقد اطلق وليس كل باهلي كذلك بل فيهم الاجواد وكون فصيلة منهم او بطن صعاليك فعلوا ذلك لا يسرى في حق الكل فتح (قوله ويعضده) اى يقويه قلت يعضده ايضا اطلاق محمد ففى كافى الحاكم قريش بعضها أكفاء لبعض والعرب بعضهم اكفاء لبعض وليسوا باكفاء لقريش ومن كان له من الموالي ابوان أو ثلاثة في الاسلام فبعضهم اكفاء لبعض وليسوا باكفاء للعرب اه والحاصل انه كالا يعتبر التفاوت في قريش حتى ان أفضلهم لبنى هاشم اكفاء لغيرهم منهم فكذلك في بقية العرب بلا استثناء ويؤخذ من هذا أن من كانت أمها علوية مثلا وأبوها عجمي يكون العجمي كفؤا لها وان كان لها شرف ما لان النسب للآباء ولهذا جاز دفع الزكاة اليها فلا يعتبر التفاوت بينهما من جهة شرف الام ولم أر من صرح بهذا والله أعلم (قوله وهذا في العرب) اى اعتبار النسب انما يكون في العرب فلا يعتبر فيهم الاسلام كما في المحيط والنهاية وغيرها ولا الديانة كما في النظم ولا الحرفة كما في المضمرات لان العرب لا يتخذون هذه الصنائع حرفا واما الباقي اى الحرية والمال فالظاهر من عباراتهم انه

فقريش) بعضهم (اكفاء)
بعض (و) بقية (العرب)
بعضهم (اكفاء) بعض
واستثنى في الملتقى تبعا
للهداية بنى باهلة لحسنتهم
والحق الاطلاق قاله
المصنف كالبحر والنهر
وبعضه اطلاق المصنفين
كالكنز والدرر وهذا في
العرب

قوله يطحنونها كذا بخط
المؤلف والذي في كتب
اللغة يطحنونها قاله نصر

معتبر قهستاني لكن فيه كلام ستعرفه في مواضعه (قوله واما في العجم) المراد بهم من لم ينتسب الى احدى قبائل العرب ويسمون الموالي والعقلاء كما مر وعامة اهل الامصار والقرى في زماننا منهم سواء تكلموا بالعربية او غيرها الا من كان له منهم نسب معروف كالمنتسبين الى احد الخلفاء الاربعة او الى الانصار ونحوهم (قوله فتعتبر حرية واسلاما) افاد ان الاسلام لا يكون معتبرا في حق العرب كما اتفق عليه ابو حنيفة وصاحبا لانهم لا يتفاخرون به وانما يتفاخرون بالنسب فعربي له اب كافر يكون كفوا لعربية لها آباء في الاسلام واما الحرية فهي لازمة للعرب لانه لا يجوز استرقاقهم نعم الاسلام معتبر في العرب بالنظر الى نفس الزوج لا الى ابيه وجده فعلى هذا فالنسب معتبر في العرب فقط واسلام الاب والجد في العجم فقط والحرية في العرب والعجم وكذا اسلام نفس الزوج هذا حاصل ما في البحر (قوله لمن ابوها مسلم) راجع الى قوله مسلم بنفسه ح (قوله او حر او معتق) كل منهما راجع لقوله او معتق ح (قوله واما حرة الاصل) لان الزوج المعتق فيه اثر الرق وهو الولاء والمرأة لما كانت امها حرة الاصل كانت هي حرة الاصل بجر عن التجنيس اما لو كانت امها رقيقة فهي تبع لامها في الرق فيكون المعتق كفوا لها بخلاف ما لو كانت امها معتقة لان لها ابا في الحرية لقوله في البحر والحرية نظير الاسلام افاده ط (قوله لذات ابوين) اي في الاسلام والحرية ط (قوله وابوان فيهما كالاآباء) اي فمن له اب وجد في الاسلام او الحرية كفوا لمن له آباء قال في فتح القدير والحق ابو يوسف الواحد بالثني كما هو مذهبه في التعريف اي في الشهادات والدعاوى قيل كان ابو يوسف انما قال ذلك في موضع لا يعد كفر الجد عيبا بعد ان كان الاب مسلما واما قالا في موضع يعد عيبا والدليل على ذلك انهم قالوا جميعا ان ذلك ليس عيبا في حق العرب لانهم لا يعيرون في ذلك وهذا حسن وبه ينتفي الخلاف اه وتبعه في النهر (قوله ولا يبعد الخ) ظاهره انه قاله تفقها وقد رأيت في الذخيرة ونصه ذكر ابن سماعه في الرجل يسلم والمرأة معتقة انه كفوا لها اه ووجهه انه اذا سلم وهو حر وعتقت وهي مسلمة يكون فيه اثر الكفر وفيها اثر الرق واما منقصتان وفيه شرف حرية الاصل وفيها شرف اسلام الاصل واما مكملان فتساويا بقي ما لو كان بالعكس بان اسلمت المرأة وعتق الرجل فالظاهر ان الحكم كذلك بشرط ان لا يكون اسلامه طارئا والا ففيه اثر الكفر واثم الرق معا فلا يكون كفوا لمن فيها اثر الكفر فقط تأمل (قوله واما معتق الوضيع الخ) عزاه في البحر الى المجتبى ومثله في البدائع قال حتى لا يكون مولى العرب كفوا لمولاة بنى هاشم حتى لو زوجت مولاة بنى هاشم نفسها من مولى العرب كان لمعتقها حق الاعتراض لان الولاء بمنزلة النسب قال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمة كاحمة النسب اه ومثله في الذخيرة وذكر الشارح في كتاب الولاء الكفاءة تعتبر في ولأء العتاقة فعتقة التاجر كف لمعتق العطار دون الدباغ اه ويشكل عليه ما ذكره في البدائع ايضا قبل ما قدمناه حيث قال ومولى العرب اكفاء لموالي قريش لعموم قوله صلى الله عليه وسلم والموالي بعضهم اكفاء لبعض اه فتأمل * (تنبيه) * مولى الموالاة لا يكافي مولاة العتاقة قال في الذخيرة روى المولى عن ابي يوسف ان من أسلم على يدى انسان لا يكون كفوا للموالى العتاقة وفي شرح الطحاوى معتقة اشرف القوم تكون كفوا للموالى لان لها

(و) اما في العجم فتعتبر (حرية واسلاما) فمسلم بنفسه او معتق غير كفوا لمن ابوها مسلم او حرا او معتق واما حرة الاصل ومن ابوه مسلم او حر غير كفوا لذات ابوين (وابوان فيهما كالاآباء) لتتام النسب بالجد وفي الفتح ولا يبعد مكافاة مسلم بنفسه لمعتق بنفسه واما معتق الوضيع فلا يكافي معتقة الشريف

شرف الولاء والمموالى شرف اسلام الآباء اه **(قوله)** واما مرتد اسلام الح) نقله في البحر عن
 القنية وسكت عليه وكأنه محمول على مرتد لم يطل زمن رده ولذا لم يقيد بالحق بدار الحرب
 لان المرتد في دار الاسلام يقتل ان لم يسلم امان ارتد وطال زمن رده حتى اشتهر بذلك ولحق
 اولاً ثم اسلم فينبغي ان لا يكون كفواً لمن لم يرتد فان العار الذي يلحقها بهذا اعظم من العار
 بكافر اصلى اسلم بنفسه فليتأمل **(قوله)** الافتنة) اى لدفعها قل في الفتح عن الاصل الا ان
 يكون نسباً مشهوراً كنت ملك من ملوكهم خدعها حالك او سائس فانه يفرق بينهم لعدم
 الكفاءة بل لتسكين الفتنة والقاضى مأمور بتسكينها بينهم كابين المسلمين اه **(قوله)** وتعتبر
 في العرب والعجم الح) قال في البحر وظاهر كلامهم ان التقوى معتبرة في حق العرب والعجم فلا
 يكون العربي الفاسق كفواً لصاحبة عربية كانت او عجمية اه قل في النهر وصرح بهذا في
 ايضاح الاصلاح على انه المذهب اه وذكر في البحر ايضاً ان ظاهر كلامهم اعتبار الكفاءة
 مالا فيهما ايضاً قلت وكذا حرفة كما يظهر مما ذكره عن البدائع **(قوله)** ديانة) اى عندهما وهو
 الصحيح وقال محمد لا تعتبر الا اذا كان يصنع ويسخر منه او يخرج الى الاسواق سكران
 ويلعب به الصبيان لانه مستخف به هداية ونقل في الفتح عن المحيط ان الفتوى على قول محمد
 لكن الذى في التارخانية عن المحيط قيل وعليه الفتوى وكذا في المقدسى عن المحيط البرهاني
 ومثله في الذخيرة قال في البحر وهو موافق لما صححه في المبسوط وتصحيح الهداية معارض له
 فلا فتاء بما في المتن اولى اه **(قوله)** فليس فاسق الح) اعلم انه قال في البحر ووقع لي تردد فيها
 اذا كانت صاحبة دون ابيها او كان ابوها صالحاً دونها هل يكون الفاسق كفواً لها او لا فظهر
 كلام الشارحين ان العبرة لصلاح ابيها وجدها فنهى قلو لا يكون الفاسق كفواً لبت
 الصالحين واعتبر في الجمع صلاحها فقال فلا يكون الفاسق كفواً للصاحبة وفي اخانية لا يكون
 الفاسق كفواً للصاحبة بنت الصالحين فاعتبر صلاح الكل وانما امر ان الصلاح منها او من
 آباءها كاف لعدم كون الفاسق كفواً لها ولما رده صريحاً اه ونازعه في النهر بان قول الخانية
 ايضاً اذا كان الفاسق محترماً معظماً عند الناس كأعوان السلطان يكون كفواً لبنت الصالحين
 وقال بعض مشايخ بلخ لا يكون معلناً كان اولاً وهو اختيار ابن الفضل اه يقتضى اعتبار
 الصلاح من حيث الآباء فقط وهذا هو الظاهر وحينئذ فلا اعتبار بفسقها اه اى اذا
 كانت فاسقة بنت صالح لا يكون الفاسق كفواً لها لان العبرة لصلاح الاب فلا يعتبر
 فسقها ويؤيده ان الكفاءة حق الاولياء اذا اسقطتها هى لان الصالح يعبر بمصاهرة الفاسق
 لكن ما نقله في البحر عن الخانية يقتضى اعتبار صلاحها ايضاً كما مر وحينئذ فيمكن حمل كلام
 الخانية الثانى عليه بناء على ان بنت الصالح صاحبة غالباً قل في الحواشى يعقوبية قوله فليس
 فاسق كفء بنت صالح فيه كلام وهو ان بنت الصالح يحتمل ان تكون فسقة فيكون
 كفواً كما صرحوا به والاولى ما في الجمع وهو ان الفاسق ليس كفواً للصاحبة الا ان يقال
 الغالب ان بنت الصالح صاحبة وكلام المصنف بناء على الغالب اه ومثله قول القهستاني
 اى وهى صاحبة وانما لم يذكر لان الغالب ان تكون البنت صاحبة بصلاحه اه وكذا قال
 المقدسى قلت اقتصارهم بناء على ان صلاحها يعرف بصلاحهم لحقاً حال المرأة غالباً لاسيما

واما مرتد اسلم فكفو لمن لم
 يرتد اما الكفاءة بين الذميين
 فلا تعتبر الافتنة (و) تعتبر
 في العرب والعجم (ديانة)
 اى تقوى فليس فاسق

الابكار والصغار اه وفي الذخيرة ذكر شيخ الاسلام ان الفاسق لا يكون كفوا للعدل عند
 ابى حنيفة وعن ابى يوسف ومحمد ان الذى يسكران كان يسر ذلك ولا يخرج سكران كان
 كفوا لامرأة سالحة من اهل البيوتات وان كان يعان ذلك فلا قيل وعليه الفتوى اه قلت
 والحاصل ان المفهوم من كلامهم اعتبار صلاح الكل وان من اقتصر على صلاحها او صلاح
 آباءها نظر الى الغالب من ان صلاح الولد والوالد متلازمان فعلى هذا فالفاسق لا يكون كفوا
 لصالحة بنت صالح بل يكون كفوا لفاسقة بنت فاسق وكذا لفاسقة بنت صالح كالتقاء في العقوبة
 فليس لابيها حق الاعتراض لان ما يلحقه من العار ببنته اكثر من العار بصهره واما اذا كانت
 سالحة بنت فاسق فزوجت نفسها من فاسق فليس لابيها حق الاعتراض لانه مثله وهى
 قد رضيت به واما اذا كانت صغيرة فزوجها ابوها من فاسق فان كان علما بفسقه صح العقد
 ولا خيار لها اذا كبرت لان الاب له ذلك ما لم يكن ما جازا كما مر في الباب السابق واما
 اذا كان الاب سالحا وظن الزوج سالحا فلا يصح قال في البرازية زوج بنته من رجل ظنه
 مصلحا لا يشرب مسكرا فاذا هو مدمن فقالت بعد الكبر لا أرضى بالنكاح ان لم يكن ابوها
 يشرب المسكر ولا عرف به وغلبة اهل بيتها مصلحون فالنكاح باطل بالاتفاق اه فاعنم
 هذا التحرير فانه مفرد **(قوله بنت صالح)** نعت لكل من قوله سالحة وفاسقة وافرده
 للعطف باو فرجع الى ان المعتبر صلاح الآباء فقط وانه لا عبرة بفسقها بعد كونها من بنات
 الصالحين وهذا هو الذى نقلناه عن النهر فافهم نعم هو خلاف ما نقلناه عن اليعقوبية **(قوله)**
 معلنا كان اولاً) اما اذا كان معلنا فظاهر واما غير المعلن فهو بان يشهد عليه انه فعل كذا من
 المفسقات وهو لا يجهر به فيفرق بينهما بطلب الاولياء ط **(قوله على الظاهر)** هذا استظهار
 من صاحب النهر لا كما يتوهم من انه ظاهر الرواية فانه قد صرح في الحانية عن السرخسي
 بانه لم ينقل عن ابى حنيفة في ظاهر الرواية في هذا شيء والصحيح عنده ان الفسق لا يمنع الكفاءة
 اه وقدمنا ان تصحيح الهداية معارض لهذا التصحيح **(قوله ومالا)** اى في حق العربي
 والعجمي كما مر عن البحر لان التفاخر بالمال اكثر من التفاخر بغيره عادة وخصوصا في زماننا
 هذا بدائع **(قوله ان يقدر على المعجل الح)** اى على ما عارفوا تعجيله من المهر وان كان كله حالا
 فتح فلا تشترط القدرة على الكل ولا ان يساويها في الغنى في ظاهر الرواية وهو الصحيح زيلجى
 ولو صبيا فهو غنى بغنى ابيه او امه او جده كما يأتى وشمل ما لو كان عليه دين بقدر المهر فانه كفء
 لان له ان يقضى اى الدينين شاء كفى الوالو الجية وما لو كانت فقيرة بنت فقراء كما صرح به في الواقعات
 معللا بان المهر والنفقة عليه فيعتبر هذا الوصف في حقه وما لو كان ذاجاه كالسلطان والعالم
 قال الزيلجى وقيل يكون كفوا وان لم يملك الا النفقة لان الحال ينجر به ومن ثم قالوا
 الفقيه العجمي كفوا للعربي الحاهل **(قوله ونفقة شهر)** صححه في التجنيس وصحح في المجتى
 الاكتفاء بالقدرة عليها بالكسب فقد اختلف التصحيح واستظهر في البحر الثانى ووفق في
 النهر بينهما بما ذكره الشارح وقال انه اشار اليه في الحانية **(قوله وتطبيق الجماع)** فلو صغيرة
 لا تطيقه فهو كفوا وان لم يقدر على النفقة لانه لا نفقة لها فتح ومثله في الذخيرة **(قوله وحرفة)**
 ذكر الكرخى ان الكفاءة فيها معتبرة عند ابى يوسف وان ابى حنيفة بنى الامر فيها على عادة

كفوا لصالحة او فاسقة
 بنت صالح معلنا كان اولاً
 على الظاهر نهر (ومالا)
 بأن يقدر على المعجل
 ونفقة شهر لو غير محترف
 والا فان كان يكتسب كل
 يوم كفايتها وتطبق الجماع
 (وحرفة)

العرب ان مواليهم يعملون هذه الاعمال لا يقصدون بها الحرف فلا يعيرون بها واجاب
ابو يوسف على عادة اهل البلاد وانهم يتخذون ذلك حرفة فيعيرون بالدنى منها فلا يكون
بينهما خلاف في الحقيقة بدائع فعلى هذا لو كان من العرب من اهل البلاد من يحترف بنفسه
تعتبر فيهم الكفاءة فيها وحينئذ فتكون معتبرة بين العرب والعجم (قوله مثل حائك الخ) قال
في الملتقى وشرحه فحائك او حجام او كناس او دباغ او حلاق او بيطار او حداد او صفار غير كفؤ
لسائر الحرف كعطار او بزاز او صواف وفيه اشارة الى ان الحرف جنسان ليس احدهما كفؤا
للآخر لكن افراد كل منها كفؤ لجنسها وبه يفتى زاهدي اه اي ان الحرف اذا تباعدت
لا يكون افراد احدها كفؤا لافراد الاخرى بل افراد كل واحدة اكفاء بعضهم لبعض
واقاد كافي البحر انه لا يلزم اتحادهما في الحرفة بل التقارب كاف فالحائك كفؤ لحجام والدباغ
كفؤ لكناس والصفار كفؤ لحداد والعطار كفؤ لبزاز قال الخوالي وعليه الفتوى وفي الفتح
ان الموجب هو استنقاص اهل العرف فيدور معه وعلى هذا ينبغي ان يكون الحائك كفؤا
للعطار بالاسكندرية لما هناك من حسن اعتبارها وعدم عدها نقصا البتة اللهم الا ان يقرن
بها خساسة غيرها اه فاقاد ان الحرف اذا تقاربت او اتحدت يجب اعتبار التكافؤ من بقية
الجهات فالعطار العجمي غير كفؤ لعطار او بزاز عربي او عالم بقي النظر في نحو دباغ او
حلاق عربي هل يكون كفؤا للعطار او بزاز عجمي والذي يظهر لي ان شرف النسب او العلم
يجبر نقص الحرفة بل يفوق سائر الحرف فلا يكون نحو العطار العجمي الجاهل كفؤا لنحو
حلاق عربي او عالم ويؤيده ما في الفتح انه روى عن ابي يوسف ان الذي اسلم بنفسه او عتق
اذا حرز من الفضائل ما يقابل نسب الآخر كان كفؤا له اه فليتأمل (قوله لبزاز) قال
في القاموس البزاز الثياب او متاع البيت من الثياب ونحوها وبائعه البزاز وحرفته البزازة اه ط
(قوله ولاهما لعالم وقاض) قل في النهر وفي البناية عن الغاية الكناس والحجام والدباغ
والحارس والسائس والراعي والقيم اي البلان في الحمام ليس كفؤا لبنت الخياط ولا الخياط
لبنت البزاز والتاجر ولاهما لبنت عالم وقاض والحائك ليس كفؤا لبنت الدهقان وان كانت
فقيرة وقيل هو كفؤ اه وقد غلب اسم الدهقان على ذي العقار الكثير كما في المغرب اه
قلت والظاهر ان نحو الخياط اذا كانت استاذا يتقبل الاعمال وله اجراء يعملون له يكون كفؤا
لبنت البزاز والتاجر في زماننا كما يعلم من كلام الفتح المار اذا لا يعد في العرف ذلك نقصا تأمل وما
في شرح الملتقى عن الكافي من ان الخفاف ليس بكفؤ للبزاز والعطار فالظاهر ان المراد به من
يعمل الاخفاف او النعال بيده اما لو كان استاذاه اجراء او يشتريها مخيطة ويبيعها في حانوته
فليس في زماننا انقص من البزاز والعطار قال ط واطلقوا في العالم والقاضي ولم يقيدوا
العالم بذى العمل ولا القاضي بمن لا يقبل الرشوة والظاهر التقييد لان القاضي حينئذ ظالم
ونحوه العالم غير العامل وليحرر اه قلت ولعلمهم اطلقوا ذلك لعلمه من ذكرهم الكفاءة
في الديانة فالظاهر حينئذ ان العالم والقاضي الفاسقين لا يكونان كفؤين لصالحة بنت صالحين
لان شرف الصلاح فوق شرف العلم والقضاء مع الفسق (قوله فأخس من الكل) اي وان كان
ذامروءة واموال كثيرة لانه من آكلى دماء الناس واموالهم كما في المحيط نعم بعضهم اكفاء

فمثل حائك غير كفؤ لمثل
خياط ولا خياط لبزاز
وتاجر ولاهما لعالم وقاض
واما اتباع الظلمة فأخس
من الكل

بعض شرح الملتقى وفي النهر عن البناية في مصر جنس هو اخس من كل جنس وهم الطائفة الذين يسمون بالسراياتية اه قلت مفهوم التقييد بالاتباع ان المتبوع كأمير وسلطان ليس كذلك لانه اشرف من التاجر عرفا كما يفيد ما أتى في الشارح عن البحر وقد علمت ان الواجب استنقاص اهل العرف فيدور معه فعلى هذا من كان اميرا أو تابعا له وكان ذا مال ومروءة وحشمة بين الناس لاشك ان المرأة لاتعير به في العرف كتعيرها بدباغ وحائك ونحوها فضلا عن سراياتي ينزل كل يوم الى الكنيف وينقل نجاسته في بيت مسلم وكافروا ان كان قاصدا بذلك تنظيف الناس او المساجد من النجاسات وكان الامير او تابعه آكلا اموال الناس لان المدار هنا على النقص والرفعة في الدنيا ولهذا لما قال محمد لاتعتبر الكفاءة في الديانة لانها من احكام الآخرة فلا تبنى عليها احكام الدنيا قلوا في الجواب عنه ان المعتبر في كل موضع ما اقتضاه الدليل من البناء على احكام الآخرة وعدمه بل اعتبار الديانة مبنى على امر دينوي وهو تعير بنت الصالحين بفسق الزوج قلت ولعل ما تقدم عن المحيط من تابع الظالم اخس من الكل كان في زمنهم الذي الغالب فيه التفاخر بالدين والتقوى دون زماننا الغالب فيه التفاخر بالدنيا فافهم والله اعلم **(قوله واما الوظائف)** اي في الاوقاف بحر **(قوله من الحرف)** لانها صارت طريقا لاكتساب في مصر كالصنائع بحر **(قوله لو غير دينية)** اي عرفا كبوابة وسواقة وفراشة ووفادة بحر **(قوله وذو تدريس)** اي في علم شرعي **(قوله او نظر)** هو بحث لصاحب البحر لكنه الآن ليس بشريف بل هو كاحاد اناس وقد يكون عتيقا زنجيا وربما أكل مال الوقف وصرفه في المنكرات فكيف يكون كفؤا لمن ذكر اللهم الا ان يقيد بالناظر ذي المروءة وبناظر نحو مسجد بخلاف ناظر وقف اهل بشرط الواقف فانه لا يزداد رفعة بذلك ط **(قوله كفؤ لبنت الامير بمصر)** لا يخفى ان تخصيص بنت الامير بالذكر للمبالغة اي فيكون كفؤا لبنت التاجر بالاولى فيفيد ان الامير اشرف من التاجر كما هو العرف وهذا مؤيد لبحثنا السابق كأنهنا عليه **(قوله اعتبارها عند ابتداء العقد)** قلت يرد عليه ما في الذخيرة حجام تزوج امرأة مجهولة النسب ثم ادعاها قرشي واثبت انها بنته له ان يفرق بينهما واما لو اقرب الرق لرجل لم يكن له ابطال النكاح اه وقد يجاب بأن ثبوت النسب لما وقع مستندا الى وقت العلوق كان عدم الكفاءة موجودا وقت العقد لا انها كانت موجودة ثم زالت حتى ينفي كون العبرة لوقت العقد واما مسألة الاقرار فلان اقرارها يقتصر عليها فلا يلزم الزوج بموجبه لما تقرر ان الاقرار حجة قاصرة على المقر **(قوله ثم فجر)** الاولى ان يقول ثم زالت كفاءته لان الفجور يقابل الديانة وهي احدي ما يعتبر في الكفاءة ط **(قوله واما لو كان دباغا الخ)** هذا فرعه صاحب البحر على ما تقدم بانه ينبغي ان يكون كفؤا ثم استدرك عليه بمخالفته لقولهم ان الصنعة وان امكن تركها يبقى عارها ووفق في النهر بقوله ولو قيل انه ان بقي عارها لم يكن كفؤا وان تناسى امرها لتقادم زمانها كان كفؤا المكان حسنا اه **(قوله لكن في النهر الخ)** حيث قال ودل كلامه على ان غير العربي لا يكفى العربي وان كان حسيبا لكن في جامع قاضيخان قالوا الحسب يكون كفؤا للنسب فالعالم المعجمي يكون كفؤا للجاهل العربي والعلوية لان شرف العلم فوق شرب النسب وارتضاء في فتح القدير وجزم به البزازي وزاد

واما الوظائف فمن الحرف فصاحبها كفؤ للتاجر لو غير دينية كبوابة وذو تدريس او نظر كفؤ لبنت الامير بمصر بحر **(و الكفاءة)** اعتبارها عند ابتداء العقد فلا يضر زوالها بعده فلو كان وقته كفؤا ثم فجر لم يفسخ واما لو كان دباغا فصار تاجرا فان بقي عارها لم يكن كفؤا والا لا نهر بحشا **(العجمي لا يكون كفؤا للعربية ولو)** كان العجمي **(علما)** او سلطانا **(وهو الاصح)** فتح عن الينابيع و ادعى في البحر انه ظاهر الرواية و اقره المصنف لكن في النهر ان فسر

والعالم الفقير يكون كفوًا للغني الجاهل والوجه فيه ظاهر لأن شرف العلم فوق شرف النسب فشرف المال أولى نعم الحسب قد يراد به المنصب والجاه كما فسره به في المحيط عن صدر الاسلام وهذا ليس كفوًا للعربية كما في النبايع اه كلام النهر ملخصا * اقول حيث كان ما في النبايع من تصحيح عدم كفاءة الحسب للعربية مبنيًا على تفسير الحسب بذى المنصب والجاه لم يصح ما ذكره المصنف من تصحيح عدم الكفاءة في العالم وعزوه في شرحه الى النبايع وذكر الخير الرملي عن مجمع الفتاوى العالم يكون كفوًا للعلوية لأن شرف الحسب اقوى من شرف النسب وعن هذا قيل ان عائشة افضل من فاطمة لأن لعائشة شرف العلم كذا في المحيط وذكر ايضا انه جزم به في المحيط والبرازية والفيض وجامع الفتاوى وصاحب الدرر ثم نقل عبارة المصنف هنا ثم قال فتحرر ان فيه اختلافا ولكن حيث صح ان ظاهر الرواية انه لا يكافئها فهو المذهب خصوصا وقد نص في النبايع انه الاصح اه اقول قد علمت ان ما صححه في النبايع غير مأمونى عليه المصنف واما ما ذكره من ظاهر الرواية فقد تبع فيه البحر وقول الشارح وادعى في البحر الخ يفيد ان كونه ظاهر الرواية مجرد دعوى لادليل عليها سوى قواهم في امتون وغيرها والعرب اكفاء اى فلا يكافئهم غيرهم ولا يخفى ان هذا وان كان ظاهره الاطلاق ولكن قيده المشايخ بغير العلم وكم له من نظير فان شأن مشايخ المذهب أفادة قيود وشرائط لعبارات مطلقة استنباطا من قواعد كلية او مسائل فرعية او أدلة نقلية وهنا كذلك فقد ذكر في آخر الفتاوى الخيرية في قرشي جاهل تقدم في الخامس على ما انه يحرم عليه اذ كتب العلماء طائفة بتقدم العالم على القرشي ولم يفرق سبحانه بين القرشي وغيره في قوله هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون الى آخر ما أحاط به فراجع فحيث كان شرف العلم اقوى من شرف النسب بدلالة الآية وتصريحهم بذلك اقتضى تقييد ما أطلقوه هنا اعتمادا على فهمه من محل آخر فلم يكن ما ذكره المشايخ مخدوما بظاهر الرواية وكيف يصح لاحد ان يقول ان مثل ابي حنيفة والحسن المصري وغيرهم ممن ليس بعربي انه لا يكون كفوًا لبنت قرشي جاهل اول بنت عربي وان على تعقيه فلا جرم انه جزم بما قاله المشايخ صاحب المحيط وغيره كما علمت وارتضاه المحقق ابن الهمام وصاحب النهر وتبعهم الشارح ففهم والله سبحانه اعلم **(قوله)** ولذا قيل الخ) اى لكون شرف العلم اقوى قيل ان عائشة افضل لكثرة علمها وظاهره انه لا يقال ان فاطمة افضل من جهة النسب لان الكلام مسوق لبيان ان شرف العلم اقوى من شرف النسب لكن قد يقال باخراج فاطمة رضى الله عنها من ذلك لتحقق البضعية فيها بلا واسطة ولذا قال الامام مالك انها بضعة منه صلى الله عليه وسلم ولا افضل على بضعة منه احدا ولا يلزم من هذا اطلاق انها افضل والا لزم تفضيل سائر بناته صلى الله عليه وسلم على عائشة بل على الخلفاء الاربعة وهو خلاف الاجماع كما بسطه ابن حجر في الفتاوى الحديثية وحيث نقل عن اكثر العلماء من تفضيل عائشة محمول على بعض الجهات كالعلم وكونها في الجنة مع النبي صلى الله عليه وسلم وفاطمة مع علي رضى الله عنهما وليذا قال في بدء الامالى

الحسب بذى المنصب
والجاه فقير كفو للعلوية
كما في النبايع وان العالم
فكفو لان شرف العلم
فوق شرف النسب والمال
كما جزم به البرازي
وارتضاه الكمال وغيره
والوجه فيه ظاهر ولذا
قيل ان عائشة افضل من
فاطمة رضى الله عنهما
ذكره القهستاني

وللصدقة الرجحان فاعلم * على الزهرائي بعض الحلال

وقيل ان فاطمة افضل ويمكن ارجاعه الى الاول وقيل بالتوقف لتعارض الادلة واختاره الاستروشنى من الخفية وبعض الشافعية كما اوضحه مثلا على القارى فى شرح الفقه الاكبر وشرح بدء الامالى **(قوله)** والخنفى كفؤ لبنت الشافعى الخ المراد بالكفاءة هنا صحة العقد يعنى لو تزوج خنفى بنت شافعى نحكم بصحة العقد وان كان فى مذهب ابيه انه لا يصح العقد اذا كانت بكر الا بمباشرة وليها لانا نحكم بما نعتقد صحته فى مذهبنا قال فى البرازية وسئل اى شيخ الاسلام عن بكر بالغة شافعية زوجت نفسها من خنفى أو شافعى بلا رضا الاب هل يصح اجاب نعم وان كانا يعتقدان عدم الصحة لانا نجيب بمذهبنا لا بمذهب الخصم لا اعتقادنا انه خطأ يحتمل الصواب وان سألنا كيف مذهب الشافعى فيه لانجيب بمذهبه اه وقوله لا اعتقادنا الخ مبنى على القول بان المقلد يلزمه تقليد الافضل ليعتقد أرجحية مذهبه والمعتد عند الاصوليين خلافه كما بسطناه فى صدر الكتاب ثم لا يخفى مما ذكرنا انه لا مناسبة لذكر هذا الفرع فى الكفاءة تأمل **(قوله القروى)** بفتح القاف نسبة الى القرية **(قوله)** فلا عبرة بالبلد (اى بعد وجود مامر من انواع الكفاءة قال فى البحر فالتاجر فى القرى كفؤ لبنت التاجر فى المصر للتقارب **(قوله)** كالأعيرة بالجمال) لكن النصيحة ان يراعى الاولياء المجانسة فى الحسن والجمال هندية عن التارخانية ط **(قوله)** ولا بالعقل) قال قاضيخان فى شرح الجامع واما العقل فلا رواية فيه عن اصحابنا المتقدمين واختلف فيه المتأخرون اه أى فى انه هل يعتبر فى الكفاءة ام لا **(قوله)** ولا يعيوب الخ) اى ولا يعتبر فى الكفاءة السلامة من العيوب التى يفسخ بها البيع كالجنون والبرص والبخر والذفر بحر **(قوله)** خلافا للشافعى) وكذا لمحمد فى الثلاثة الاول اذا كان بحال لا تطبق المقام معه الا ان التفريق او الفسخ للزوجة لا لولى كفى الفتح **(قوله)** ليس بكفؤ للعاقلة) قال فى النهر لانه يفوت مقاصد النكاح فكان اشد من الفقر ودناءة الحرفة وينبغى اعتماده لان الناس يعيرون بتزويج المجنون اكثر من ذى الحرفة الدنيئة **(قوله)** أوامه أو جده) عزاه فى النهر الى المحيط وزاد فى الفتح الجدة لكن فيه ان اعتباره كفؤا بغنى ابيه مبنى على ما ذكر من العادة بتحمل المهر وهذا مسلم فى الام والجد اما الجدة فلم تجز العادة بتحملها وان وجد فى بعض الاوقات تأمل **(قوله)** كما مر) اى عند قول المصنف ومالا **(قوله)** لان العادة الخ) مقضاه انه لو جرت العادة بتحمل النفقة ايضا عن الابن الصغير كما فى زماننا انه يكون كفؤا بل فى زماننا يتحملها عن ابنه الكبير الذى فى حجره والظاهر انه يكون كفؤا بذلك لان المقصود حصول النفقة من جهة الزوج بملك أو كسب أو غيره ويؤيده ان المتبادر من كلام الهداية وغيرها ان الكلام فى مطلق الزوج صغيرا او كبيرا فانه قال وعن ابى يوسف انه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر لانه تجزى المساهلة فى المهر ويعد المرء قادرا عليه بيسار ابيه اه نعم زاد فى البدائع ان ظاهر الرواية عدم الفرق بين النفقة والمهر لكن مامثنى عليه المصنف نقل فى البحر تصحيحه عن المجتبى ومقتضى تخصيصه بالصبي ان الكبير ليس كذلك ووجهه ان الصغير غنى بغنى ابيه فى باب الزكاة بخلاف الكبير لكن اذا كان المناط جريان العادة بتحمل الاب

والخنفى كفؤ لبنت الشافعى
ومتى سألنا عن مذهبه
اجبنا بمذهبنا كما بسطه
المصنف معزيا لجواهر
الفتاوى (القروى كفؤ
للمدنى) فلا عبرة بالبلد كما
لا عبرة بالجمال خانية ولا
بالعقل ولا يعيوب يفسخ بها
البيع خلافا للشافعى لكن
فى النهر عن المرغينانى
المجنون ليس بكفؤ للعاقلة
(وكذا الصبي كفؤ بغنى
ابيه) أوامه أو جده نهر
عن المحيط (بالنسبة الى
المهر) يعنى المعجل كما مر
(لا) بالنسبة الى (النفقة)
لان العادة ان الآباء يحملون
عن الابناء المهر لا النفقة
ذخيره (ولو نكحت

لا يظهر الفرق بينهما ولا بين المهر والنفقة فيهما حيث تعورف ذلك والله تعالى اعلم **(قوله)** بالحل الخ (اى بحيث لا يتغابن فيه وقد منا تفسيره في الباب السابق) **(قوله)** فللولي العصبه اى لا غيره من الاقارب ولا القاضى لو كانت سفينة كما في الذخيرة نهر والذي في الذخيرة من الحجر المحجور عليها اذا تزوجت باقل من مهر مثلها ليس للقاضى الاعتراض عليها لان الحجر في المال لا في النفس اه بحر قلت لكن في حجر الظهيرية ان لم يدخل بها الزوج قيل له اتم مهر مثلها فان رضى والا فرق بينهما وان دخل فعليه اتمامه ولا يفرق بينهما لان التفريق كان للنقصان عن مهر المثل وقد انعدم حين قضى لها بمهر مثلها بالدخول اه **(قوله)** الاعتراض افاد ان العقد صحيح وتقدم انها لو تزوجت غير كفء فالتخار للفتوى رواية الحسن انه لا يصح العقد ولم أر من ذكر مثل هذه الرواية هنا ومقتضاه انه لا خلاف في صحة العقد ولعل وجهه انه يمكن الاستدراك هنا باتمام مهر المثل بخلاف عدم الكفاءة والله تعالى اعلم **(قوله)** أو يفرق القاضى في الهندية عن السراج ولا تكون هذه الفرقة الا عند القاضى ولم يقض القاضى بالفرقة بينهما فحكم الطلاق والظهار والايلاء والميراث باق اه **(قوله)** دفعا للعار اشار الى الجواب عن قولهما ليس للولي الاعتراض لان ما زاد على عشرة دراهم حقها ومن اسقط حقه لا يعترض عليه ولا بى حنيفة ان الاولياء يفتخرون بغلاء المهور ويتعبرون بنقصانها فاشبه الكفاءة بحر والمتون على قول الامام **(قوله)** فلها نصف المسمى (اى وليس لهم طلب التكميل لانه عند بقاء النكاح وقد زال **(قوله)** فلها مهر لها لان الفرقة جاءت من قبل من له الحق وهى فسخ ط عن شرح الملتقى **(قوله)** فلها المسمى هذا في غير السفينة وفيها لا تفريق بعد الدخول ولزم مهر المثل كما علمته **(قوله)** لانتهاء النكاح بالموت) فلا يمكن الولي طلب الفسخ فلا يلزم الاتمام لانه انما يلتزمه الزوج لحوف الفسخ وقد زال النكاح بالموت ط **(قوله)** امره بتزويج الخ) شروع في بعض مسائل الوكيل والفضولى وذكرها في باب الولي لان الوكالة نوع من الولاية افاذ تصرفه على الموكل ونفاذ عقد الفضولى بالا جازة يحمله في حكم الوكيل وعقد لذلك في الكتز وغيره فصلا على حدة واعلم انه لا تشترط الشهادة على الوكالة بالنكاح بل على عقد الوكيل وانما ينبغي ان يشهد على الوكالة اذا خيف جحد الموكل اياها فتح **(قوله)** بتزويج امرأة) اى منكورة وبأى محترزة واطلق في الامة فشميل المكاتبه وام الولد بشرط ان لا تكون للوكيل لاتهمه وما لو كانت عمية او مقطوعة اليدين او مفلوجة او مجنونة خلافا لهما او صغيرة لا تجامع اتفاقا وقيل على الخلاف فتح زاد في البحر او كتابية او من حلف بطلاقها او الى منها او في عدة الموكل او بغبن فاحش في المهر **(قوله)** جاز) في بعض النسخ نفذ وهى انب لان الكلام في النفاذ لافى الجواز ح **(قوله)** وقال لا يصح) اى اذا رده الامر والاولى التعبير بلا ينفذ ليفيد انه موقوف ووجه قول الامام ان هذا رجوع الى اطلاق اللفظ وعدم التهمة ووجه قولهما ان المطلق ينصرف الى المتعارف وهو التزوج بالا كفاء وجوابه ان العرف مشترك في تزوج المكافئات وغيرهن وتمامه في الفتح **(قوله)** وهو استحسان) قال في الهداية وذكر في الوكالة ان اعتبار الكفاءة في هذا استحسان عندها لان كل احد لا يعجز عن التزوج بمطلق الزوجة

باقل من مهرها فللولي)
العصبه (الاعتراض حتى
يتم) مهر مثلها (او يفرق)
القاضى بينهما دفعا للعار
(ولو طلقها) الزوج (قبل
تفريق الولي قبل الدخول
فلها نصف المسمى) فلو فرق
الولي بينهما قبل الدخول
فلامهر لها وان بعده فلها
المسمى وكذا الومات احدها
قبل التفريق فليس للولي
المطالبة بالاتمام لانتهاء
النكاح بالموت جواهر
الفتاوى (امره بتزويج
امرأة فزوجه امة جاز)
وقالا لا يصح وهو استحسان
ملتقى تبعا للهداية و في
شرح الطحاوى قولهما
احسن للفتوى واختاره
ابواليث واقره المصنف
واجمعوا انه لو تزوجه

مطلب

في الوكيل و الفضولى
في النكاح

فكانت الاستعانة في الزوج بالكفو اه قال في الفتح وفيه اشارة الى اختيار قولهما لان الاستحسان مقدم على غيره الا في المسائل المعلومة والحق ان قول الامام ليس قياسا لانه اخذ بنفس اللفظ المنصوص فكان النظر في اى الاستحسانين اولى اه والمراد باللفظ المنصوص لفظ الموكل **(قوله بنته الصغيرة)** فلو كبيرة برضاها لا يجوز عنده خلافا لهما ولو زوجه اخته الكبيرة برضاها جاز اتفاقا بحر ومثله في الذخيرة **(قوله او موليته)** بتشديد الياء كرمية اسم مفعول اى التى هى مولى عليها من جهة اى له عليها الولاية وهذا عطف عام على خاص وذلك كبرت اخيه الصغيرة **(قوله كما لو امره بمعينة)** محترز قول المتن امرأة بالتكثير ومثله ما لو عين المهر كألف فزوجه باكثر فان دخل بها غير عالم فهو على خياره فان فارقها فلها الاقل من المسمى ومهر المثل ولو هى الموكلة وسمت له الفافزوجها ثم قال الزوج ولو بعد الدخول تزوجتك بدينار وصدقه الوكيل ان اقر الزوج انها لم توكل بدينار فهى بالخيار فان ردت فلها مهر المثل بالغاما ببلغ ولا نفقة عدة لها لان بالرد تبين ان الدخول حصل في نكاح موقوف فيوجب مهر المثل دون نفقة العدة وان كذبها الزوج فالقول لهما مع يمينها فان ردت فباقى الجواب بحاله ويجب الاحتياط في هذا فانه ربما يحصل لها منه اولاد ثم تنكر قدر ما زوجها به الوكيل ويكون القول قولها فتد النكاح فتح ملخصا قال في البرازية وهذا ان ذكر المهر وان لم يذكر فزوجه باكثر من مهر المثل بما لا يتغابن فيه الناس او زوجها باقل منه كذلك صح عنده خلافا لهما لكن للاولياء حق الاعتراض في جانب المرأة دفعا للعار عنهم اه وانظر ما قدمناه في باب الولى **(قوله لم يجز اتفاقا)** لان الكفاءة معتبرة في حقها فلو كان كفوا الا انه اعمى او مقعد او صبي او معتوه فهو جائز وكذا لو كان خصيا او غنينا وان كان لها التفريق بعد ذلك بحر ثم قال ولو زوجها من ابيه او ابنه لم يجز عنده وفي كل موضع لا ينفذ فعل الوكيل فالعقد موقوف على اجازة الموكل وحكم الرسول لحكم الوكيل في جميع ما ذكرنا وتوكيل المرأة المتزوجة بالتزويج اذا طلقت وانقضت عدتها صحيح كتوكيله ان يزوجه المتزوجة فطلقت وحلت فزوجه فانه صحيح **(قوله بنكاح امرأة)** نكرها دلالة على انه لو عينها فزوجه مع اخرى لا يكون مخالفا بل ينفذ عليه في المعينة وفي الحانية وكله بان يزوجه فلانة او فلانة فايهما زوجه جاز ولا يبطل التوكيل بهذه الجهالة **(قوله للمخالفة)** تعاليل قاصر وعبرة الهداية لانه لا وجه الى تنفيذها للمخالفة ولا الى التنفيذ في احداها غير عين للجهالة ولا الى التعيين لعدم الاولوية فتعين التفريق اه **(قوله وله ان يحيزها او احداها)** اعترض الزيلعي بهذا على قول الهداية فتعين التفريق واجاب في البحر بان مراده عند عدم الاجازة فان اجاز نكاحهما او احداها نفذ **(قوله وتوقف الثانى)** لانه فضولى فيه ط **(قوله الا اذا قال الخ)** في غاية البيان امره بامراتين في عقدة فزوجه واحدة جاز الا اذا قال لا تزوجنى الا امرأتين في عقدة فلا يجوز اه اى لا يجوز ان يزوجه واحدة فلو زوجه ثنتين في عقدتين فالظاهر عدم الجواز لان قوله في عقدة داخل تحت الحصر وهو المفهوم من كلام الشارح وفي المحيط امره بامراتين في عقدة فزوجهما في عقدتين جاز وفي لا تزوجنى امرأتين الا في عقدتين فزوجهما في عقدة لا يجوز

بنته الصغيرة او موليته لم يجز كما لو امره بمعينة او بحرة او امة فخالف او امراته بتزويجها ولم تعين فزوجهما غير كفؤ لم يجز اتفاقا (ولو) زوجه المأمور بنكاح امرأة (امراتين في عقد واحد لا) ينفذ للمخالفة وله ان يحيزها او احداها ولو في عقدتين لزم الاول وتوقف الثانى ولو امره بامراتين في عقدة فزوجه واحدة او ثنتين في عقدتين جاز الا اذا قال لا تزوجنى الا امرأتين في عقدة او في عقدتين لم تجز المخالفة (ولا يتوقف الايجاب

والفرق انه في الاول اثبت الوكالة حالة الجمع ولم ينفها حالة التفرد فصايل سكت والتصيص على الجمع لا ينفي ما عداه وفي الثاني نفاه حالة التفرد والنفي مفيد لما في الجمع من تعجيل مقصوده فلم يصح وكذا حالة الانفراد اه والظاهر ان في صورة النفي هذه لو زوجه امرأة يصح ولا يتوقف على تزويج الثانية في عقد آخر وكذا في صورة النفي في كلام الشارح وهي لا تزوجني الا امرأتين في عقدتين وهو خلاف المفهوم من كلامه فتأمل (قوله على قبول غائب) اي شخص غائب فاذا اوجب الحاضر وهو فضولي من جانب او من الجانبين لا يتوقف على قبول الغائب بل يبطل وان قبل العاقد الحاضر بان تكلم بكلامين كما تقي وقيد الغائب لانه لو كان حاضرا فتارة يتوقف كالفضوليين وتارة ينفذ بان لم يكن فضوليا ولو من جانب كما في الصور الخمس الآتية (قوله في سائر العقود) قال المصنف في المنع هو اولى مما وقع في الكثر من قوله على قبول نا كج غائب لانه ربما افهم الاختصاص بالنكاح وليس كذلك (قوله بل يبطل) لما كان يتوهم من عدم التوقف انه تام اكتفاء بالانجاب وحده دفع هذا الابهام بالاضراب ومحل البطلان اذا لم يقبل فضولي عن الغائب اما اذا قبل عنه توقف على الاجازة ط (قوله ولا تباحثه الاجازة) يعني انه اذا بلغ الآخر الانجاب فقبل لا يصح العقد لان الباطل لا يجاز ط (قوله يقوم مقام القبول) كقوله مثلا زوجت فلانة من نفسي فانه يتضمن الشطرين فلا يحتاج الى القبول بعده وقيل يشترط ذكر لفظ هو اصل فيه كزوجت فلانة بخلاف ما هو نائب فيه كزوجتها من نفسي وكلام الهداية صريح في خلافه كافي البحر عن الفتح (قوله وليا او وكلا من الجانبين) كزوجت ابنتي اخي او زوجت موكلتي فلانا موكلتي فلانة فلو طويكسي شاهدان على وكالته ووكالته وعلى العقدان الشاهد تحمل الشهادات العديدة اه وقدمنا ان الشهادة على الوكالة لا تلزم الا عند الجحود (قوله ووكلا او وليا من الآخر) كما لو وكاله امرأة ان يزوجه من نفسه او كانت له بنت عم صغيرة لا ولي لها اقرب منه فقال تزوجت موكلتي ابنت عمي (قوله كزوجت بنتي من موكلتي) مثال للصورة الخامسة ولا بد من التعريف بالاسم والنسب وانما يذكره لانه مريبانه (قوله ليس ذلك الواحد) اي المتولى للطرفين بفضولي كافي الخمس امارة (قوله ولو من جانب) اي سواء كان فضوليا من جانب واحد او من جانبين اي جانب الزوج والزوجة فاذا كان فضوليا منهما او كان فضوليا من احدهما وكان من الآخر أصيلا او وكلا او وليا ففي هذه الاربع لا يتوقف بل يبطل عندها خلافا للثاني حيث قال انه يتوقف على قبول الغائب كما يتوقف اتفاقا وقبل عنه فضولي آخر والخمسة السابقة نافذة اتفاقا وفي صورة عاشرة عقلية وهي الاصيل من الجانبين لم يذكرها لاستحالتها (قوله وان تكلم بكلامين) اي بالانجاب وقبول كزوجت فلانا وقبلت عنه وهذه مبالغة على المفهوم وهو ان الواحد لا يتولى طرفي النكاح عندها اذا كان فضوليا ولو من جانب سواء تكلم بكلام واحد او بكلامين خلافا لما في حواشي الهداية وشرح الكافي من انه انما يبطل عندها اذا تكلم بكلام واحد اما لو تكلم بكلامين فانه لا يبطل بل يتوقف على قبول الغائب اتفاقا ورده في الفتح بأن الحق خلافه وانه لا وجود لهذا القيد في كلام اصحاب المذهب وانما المنقول ان الفضولي الواحد لا يتولى الطرفين عندها وهو مطلق

على قبول غائب عن المجلس في سائر العقود من نكاح وبيع وغيرها بل يبطل الانجاب ولا تباحثه الاجازة اتفاقا ويتولى طرفي النكاح واحد بالانجاب يقوم مقام القبول في خمس صور كان وليا او وكلا من الجانبين او اصيلا من جانب ووكلا او وليا من آخر او وليا من جانب وكلا من آخر كزوجت بنتي من موكلتي (ليس ذلك الواحد بفضولي ولو من جانب) وان تكلم بكلامين على

الراجع

(قوله لان قبوله) أى الفضولى المتولى الطرفين (قوله لما تقرر الخ) حاصله ان الايجاب لما صدر من الفضولى وليس له قابل فى المجلس ولو فضوليا آخر صدر باطلا غير متوقف على قبول الغائب فلا يفيد قبول العاقد بعده ولم يخرج بذلك عن كونه فضوليا من الجانبين قال فى الفتح ان كون كلامى الواحد عقدا تاما هو اثر كونه مأمورا من الطرفين او من طرف وله ولاية الطرف الآخر (قوله ونكاح عبد) أى ولو مدبرا او مكاتباً نهر (قوله وامة) أى ولو ام ولد نهر (قوله على الاجازة) أى اجازة السيد او اجازة العبد بعد الاذن المتأخر عن العقد لما فى البحر عن التجنيس لو تزوج بغير اذن السيد ثم اذن لا ينفذ لان الاذن ليس بأجازة فلا بد من اجازة العبد العاقد وان صدر العقد منه اهـ (قوله كنكاح الفضولى) أى الذى باشره مع آخر اصيل او ولى او وكيل او فضولى اما لو تولى طرفى العقد وهو فضولى من الجانبين او احدهما فانه لا يتوقف خلافاً لابي يوسف كما مر قال فى البحر الفضولى من يتصرف لغيره بغير ولاية ولا وكالة او لنفسه وليس اهلاً وانما زدناه أى قوله او لنفسه ليدخل نكاح العبد بلاذن ان قلنا انه فضولى والا فهو ملحق به فى احكامه اهـ والصبي كالعبد وانما قال من يتصرف لامن يعقد ليدخل الميمن كماله علق طلاق زوجة غيره على دخول الدار مثلاً فانه يتوقف على اجازة الزوج فان اجاز تعلق فتطابق بالدخول بعد الاجازة لاقبلها مالم يقل الزوج اجزت الطلاق على ولو قال اجزت هذا الميمن على لزمته الميمن ولا يقع الطلاق مالم يقل بعد الاجازة كما فى الفتح عن الجامع والمتقى (قوله ان لها مجيز الخ) فسر المجيز فى النهاية بقابل يقبل الايجاب سواء كان فضوليا أو وكيلاً أو اصيلاً وقال فيها فى فصل بيع الفضولى لو باع الصبي ماله أو اشترى أو تزوج أو زوج امته أو كاتب عبده ونحوه توقف على اجازة الولى فلو بلغ هو فأجاز نفذ ولو طلق أو خلع أو اعتق عبده على مال أو بدونه أو وهب تصدق أو زوج عبده أو باع ماله بمحابة فاحشة أو اشترى بغير فاحش أو غير ذلك مما لو فعله وليه ولا ينفذ كان باطلا لعدم المجيز وقت العقد الا اذا كان لفظ الاجازة يصلح لابتداء العقد فيصح على وجه الانشاء كان يقول بعد البلوغ أو وقعت ذلك الطلاق أو العتاق اهـ قال فى الفتح وهذا يوجب ان يفسر المجيز هنا بمن يقدر على امضاء العقد لا بالقابل مطلقاً ولا بالولى اذ لا يتوقف فى هذه الصور وان قبل فضولى آخر او ولى لعدم قدرة الولى على امضاها فعلى هذا فما لا مجيز له أى ما ليس له من يقدر على الاجازة يبطل كما اذا كان تحت حرة فزوجه الفضولى امة أو اخت امرأته أو خامسة أو معتدة أو مجنونة أو صغيرة يتيمة فى دار الحرب أو اذا لم يكن سلطان ولا قاض لعدم من يقدر على الامضاء فى حالة العقد فوقع باطلا حتى لو زال المانع بموت امرأته السابقة وانقضاء عدة المعتدة فاجاز لا ينفذ واما اذا كان فيجب ان يتوقف لوجود من يقدر على الامضاء اهـ ملخصاً وقوله واما اذا كان أى وجد سلطان او قاض فى مكان عقد الفضولى على المجنونة أو اليتيمة فيتوقف أى وينفذ باجازتها بعد عقلها او بلوغها لان وجود المجيز حالة العقد لا يلزم كونه من اولياء النسب كما تقدم فى الباب السابق قيل قوله وللولى الا بعد التزوج بغية الاقرب (قوله ولابن العم الخ) هذه من فروع قوله ويتولى طرفى النكاح واحد ليس بفضولى من جانب فيتولاه هنا بالاصالة من جانبه والولاية من جانبها ومثل الصغيرة

لان قبوله غير معتبر شرعاً لما
تقرر ان الايجاب لا يتوقف
على قبول غائب (ونكاح
عبد وامة بغير اذن السيد
موقوف) على الاجازة
(كنكاح الفضولى) سيجى
فى البيوع توقف عقود
كلها ان لها مجيز حالة العقد
والا تبطل (ولابن العم ان
يزوج بنت عمه الصغيرة)
فلو كبيرة

المعتوهة والمجنونة ولا يخفى ان المراد حيث لاولى اقرب منه (قوله فلا بد من الاستئذان)
 اى اذ زوجها لنفسه لا بد من استئذائها قبل العقد (قوله لا يجوز عندها) لانه تولى طرفى
 النكاح وهو فضولى من جانبها فلم يتوقف عندها بل بطل كإمر واذا لم يتوقف لا ينفذ
 بالاجازة بعده بالسكوت او الافصاح وهذا اذا زوجها لنفسه كما قلنا اما لو زوجها لغيره بلا
 استئذان سابق فسكتت بكرا او افصحت بالرضا ثيبا يكون اجازة لانه انعقد موقوفا لكونه
 لم يتول الى الطرفين بنفسه بل باشر العقد مع غيره من اصيل اوولى او وكيل او فضولى فتكون
 المسئلة حينئذ من فروع قوله كنكاح فضولى (قوله جوهره) جميع ما تقدم من قوله
 وابن العم الى قوله السلطان عبارة الجوهره ح (قوله يعنى بخلاف الصغيرة الخ) توضيحه
 ان قول الجوهره وكذا المولى الخ اشارة الى ان ذكر ابن العم او لا غير قيد بل المراد به من له ولاية
 التزوج والتزويج وظاهره ان هذا التعميم جار فى الصغيرة والكبيرة اى يزوج المولى الصغيرة
 من نفسه وكذا الكبيرة لكن بالاستئذان وهذا صحيح فى الكبير اما الصغيرة فلا لانه ليس
 للحاكم والسلطان ان يتزوجا صغيرة لاولى لها غيرها لان فعلهما حكم فيتعين ان يكون قول
 الجوهره وكذا الخ راجعا الى قوله فلو كبيرة لبيان تعميم المولى فيها فقط وهذا معنى قول
 المشرح بخلاف الصغيرة كما مر اى فى الفروع من الباب السابق فى قوله ليس للقاضى تزويج
 الصغيرة من نفسه الخ لكن بعد حمل كلام الجوهره على هذا يبقى فيه اشكال آخر وهو ان
 الحاكم والسلطان لا يزوجان الصغيرة لأنفسهما لان فعلهما حكم كما مر وهذا لا يظهر فى المولى
 المعتق فقرانه معهما فى الذكر وان ظهر بالنسبة الى الكبيرة لكنه لا يظهر بالنسبة الى الصغيرة
 المفهومة من التقييد بالكبيرة فلذا قال فليحرر فافهم والذي يظهر انه لا مانع من تزويج
 المولى المعتق معتقه الصغيرة لنفسه حيث لاولى اقرب منه لانه حينئذ هو المولى المحبر فيكون
 اصيلا من جانبه وليا من جانبها كما بن العم فيكون داخلا تحت قولهم ويتولى طرفى النكاح
 واحد ليس بفضولى من جانب ولا يعارض ذلك عبارة الجوهره التى هى غير محررة اذ لا
 وجود للمانع فى الحاكم وهو ان فعله حكم لكان داخلا تحت هذه القاعدة ولا مانع فى المولى فيبقى
 داخلا تحتها وايضا لو كان المولى كالحاكم يلزم ان لا يملك تزويجها من ابنه ونحوه ممن لا تقبل
 شهادته له ويخالفه ما فى الفتح عن التجنيس لزويج القاضى الصغيرة التى هو وليها من ابنه
 لا يجوز كالوكيل بخلاف سائر الاولياء لان تصرف القاضى حكم وحكمه لابنه لا يجوز بخلاف
 تصرف الولى اه فقوله بخلاف سائر الاولياء يشمل المولى المعتق فهذا صريح فى انه ليس
 كالقاضى * (تنبيه) * تقدم ان المعتق آخر العصابات وان له ولاية التزويج ولو كان امرأة
 ثم بنوه وان سفلوا ثم عصبته من النسب على ترتيبهم كما فى الفتح وحيث علمت ان له تزويج الصغيرة
 بنفسه فكذا بنوه وعصباته وكذا لو كان امرأة تزوج معتقها الصغير لنفسها والله تعالى اعلم
 (قوله من نفسه) فى المغرب زوجته امرأة وتزوجت امرأة وليس فى كلامهم تزوجت
 بامرأة ولا زوجت منه امرأة (قوله فان له ذلك) اى تزوجها لنفسه بشرط ان يعرفها
 الشهود او يذكر اسمها واسم ابائها وجدها او تكون حاضرة متقبلة فتكفى الاشارة اليها
 وعند الخصاص لا يشترط كل ذلك بل يكفى قوله زوجت نفسى من موكلتى كما بسطه فى الفتح

فلا بد من الاستئذان ان حتى
 لو تزوجها بلا استئذان
 فسكتت او افصحت بالرضا
 لا يجوز عندها وقال أبو
 يوسف يجوز وكذا المولى
 المعتق والحاكم والسلطان
 جوهره يعنى بخلاف
 الصغيرة كما مر فليحرر
 (من نفسه) فيكون اصيلا
 من جانب وليا من آخر
 (كالوكيل) الذى وكلته
 ان يزوجه من نفسه فان له
 (ذلك) فيكون اصيلا من
 جانب وكيل من آخر
 (بخلاف ماله وكلته
 بتزويجها

والبحر وقد منا الكلام عليه عند قوله وبشرط حضور شاهدين ثم ان قول الشارح فان له اخرج اعراب المتن عن اصله ولا يضر ذلك لانه لم يغير اللفظ وانما زاده لاصلاح المتن فان قول المصنف كاللوكيل الكاف فيه للتشبيه بمسئلة ابن العم وما مصدرية او كافة وللوكيل خبر مقدم والمصدر المنسبك من ان وصلتها مبتدأ مؤخر واسم الاشارة بدل منه وفيه امران الاول اطلاق الوكيل مع ان المراد منه وكيل مقيد بأن يزوجه من نفسه والثاني انه لا حاجة الى زيادة اسم الاشارة فأصلح الشارح الاول بزيادة قوله الذي وكلته والثاني بزيادة قوله فان له وحينئذ فقوله للوكيل خبر لمبتدأ محذوف تقديره ان يزوج من نفسه ولم يصرح به لدلالة التشبيه عليه وقوله الذي وكلته الخ نعت للوكيل ولا يخفى حسن هذا السبك نعم يمكن اصلاح كلام المتن بدونه بجعل اسم الاشارة مبتدأ وللوكيل خبره وقوله ان يزوجه على تقدير الباء الجارة متعلق بالوكيل وهذا وان صح لكنه غير متبادر من هذا اللفظ وعلى كل فلا خلل في كلام الشارح فافهم **(قوله من رجل)** اي غير معين وكذا المعين بالاولى وفي الهندية عن المحيط رجل وكل امرأة ان تزوجه فزوجت نفسها منه لا يجوز اه **(قوله فزوجه من نفسه)** وكذا لو تزوجه من ابيه او ابنه عند أبي حنيفة كما قدمناه عن البحر لان الوكيل لا يعقد مع من لا تقبل شهادته له للتهمة **(قوله لانها الخ)** يوهم الجواز لو تزوجه من ابيه او ابنه وقد علمت انه لا يجوز **(قوله او وكلته ان يتصرف في امرها)** لانه لو أمرته بتزويجها لا يملك ان يزوجه من نفسه فهذا اولى هندية عن التجنيس قلت ومقتضى التعليل صحة تزوجه من غيره وينبغي تقييده بالقرينة وينبغي انه لو قامت قرينة على ارادة تزويجها منه انه يصح كالمخطوب لنفسه فقالت انت وكيل في اموري **(قوله او قالت له)** في غالب النسخ بأو وفي بعضها بالواو والاول هو الموافق لما في البحر وغيره فهي مسألة ثانية ونقل المصنف في المنح عن جواهر الفتاوى انه يصح قال البردوى هذا القائل ذهب الى انها علمت من الوكيل انه يريد تزوجه فحينئذ يجوز **(قوله لم يصح)** اي لم ينفذ بل يتوقف على اجازتها لانه صار فضوليا من جانبها **(قوله والاصل الخ)** بيانه ان قولها وكلتك ان تزوجني من رجل الكاف فيه للخطاب فصار الوكيل معرفة وقد ذكرت رجلا منكرا والمعروف غيره وكذا قوله ممن شئت فانه بمعنى اي رجل شئته **(قوله واحد العاقلين)** هو العاقد لنفسه كافي البحر اي سواء كان اصيلا أووليا اووكيلا فانه عاقد لنفسه بمعنى انه غير فضولي تأمل وانظر ما لو كان فضوليا بأن كان كل من العاقلين فضولين والظاهر ان الشرط قيام المعقود لهما فقط **(قوله اربعة اشياء)** وهم العاقدان والمبيع وصاحبه ويزاد الثمن ان كان عرضا كما في البحر فافهم **(قوله كما سيجي)** اي في البيوع **(قوله لا يملك نقض النكاح)** أي لا قولاً ولا فعلاً قال في الحانية العاقدون في الفسخ اربعة عاقد لا يملك الفسخ قولاً وفعلاً وهو الفضولي حتى لو زوج رجلاً امرأة بلا اذنه ثم قال قبل اجازته فسخ لا يفسخ وكذا لو تزوجه اختها يتوقف الثاني ولا يكون فسخاً للاول وعاقد يفسخ بالقول وهو الوكيل بنكاح معينة اذا خاطب عنها فضولي فهذا الوكيل يملك الفسخ بالقول ولو تزوجه اختها لا يفسخ الاول وعاقد يفسخ بالفعل فقط وهو الفضولي اذا زوج رجلاً امرأة بلا اذنه ثم وكله الرجل ان يزوجه امرأة غير معينة فزوجه أخت

من رجل فزوجه من نفسه) لانها نصبتة مزوجا لامتزوجا (او وكلته ان يتصرف في امرها او قالت له زوج نفسي ممن شئت) لم يصح تزويجها من نفسه كما في الحانية والاصل ان الوكيل معرفة بالخطاب فلا يدخل تحت النكرة (ولو اجاز) من له الاجازة (نكاح الفضولي بعدموته صح) لان الشرط قيام المعقود له واحد العاقلين لنفسه فقط (بخلاف اجازة بيعه) فانه يشترط قيام اربعة اشياء كما سيجي (فروع) الفضولي قبل الاجازة لا يملك نقض النكاح

الاولى ينسخ نكاح الاولى ولو فسخه بالقول لا يصح وعاقده ينسخ بهما وهو الوكيل بتزويج امرأة بعينها اذا زوجه امرأة خاطب عنها فضولى فان فسخه الوكيل او زوجه اختها انسخ **(قوله بخلاف البيع)** والفرق انه بالبيع تلحقه العهدة فله الرجوع كي لا يتضرر بخلاف النكاح فان الحقوق ترجع الى المعقود له عمادية **(قوله موافقته في المهر المسمى)** قدمنا الكلام عليه عند قوله بمعينة **(قوله وحكم رسول كوكيل)** قال في الفتح ذكر في الرسول من مسائل اصل المبسوط قل اذا ارسل الى المرأة رسولا حرا أو عبدا صغيرا أو كبير ا فقال ان فلانا يسألك ان تزوجه نفسك فأشهدت انها زوجته وسمع الشهود كلامهما اى كلاهما وكلام الرسول فان ذلك جائز اذا اقر الزوج بالرسالة أو قامت عليه بينة فان لم يكن احدهما فلا نكاح بينهما لان الرسالة لما لم تثبت كان الآخر فضوليا ولم يرض الزوج بصنعه ولا يخفى ان مثل هذا بعينه في الوكيل ثم ذكر فروعا كلها تجرى في الوكيل اه وقد مرنا أول النكاح احكامه الزوج بارسال الكتاب والله تعالى اعلم

بخلاف البيع يشترط للزوم عقد الوكيل موافقته في المهر المسمى وحكم رسول كوكيل

باب المهر

لما فرغ من بيان ركن النكاح وشرطه شرع في بيان حكمه وهو المهر فان مهر المثل يجب بالعقد فكان حكما كذا في الغاية واعترضه في السعدية بأن المسمى من احكامه ايضا واجاب في النهر بأنه انما خص مهر المثل لان حكم الشيء هو اثره الثابت به والواجب بالعقد انما هو مهر المثل ولذا قالوا انه الموجب الاصل في باب النكاح واما المسمى فانما قدم مقدمه للتراضى به ثم عرف المهر في الغاية بأنه اسم للمال الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلة البضع اما بالتسمية أو بالعقد واعترض بعدم شموله للواجب بالوطء بالشبهة ومن ثم عرفه بعضهم بأنه اسم لما تستحقه المرأة بعقد النكاح أو الوطء واجاب في النهر بأن المعروف مهر هو حكم النكاح بالعقد تأمل **(قوله ومن اسمائه الخ)** افاد ان له اسماء غيرها كالاجر والعلائق والحباء قال في النهر وقد جمعها بعضهم في قوله

صداق ومهر نحلة وفريضة * حياء واجر ثم عقر علائق

لكنه لم يذكر العطية والصدقة **(قوله وفي استيلاد الجوهرة)** اى في باب الاستيلاد من الجوهرة نقلا عن الامام السرخسى **(قوله في الحرائر مهر المثل)** سيأتى تفسيره وتفصيله **(قوله وفي الاماء الخ)** اى عشر قيمة الامة ان كانت بكرا ونصف عشر قيمتها ان كانت ثيبا والظاهر انه يشترط عدم نقصان العشر او نصفه عن عشرة دراهم فان نقص وجب تكميله الى العشرة لان المهر لا ينقص عن عشرة سواء كان مهر المثل او مسمى ح قلت وقال في الفيض بعد نقله ما ذكره الشارح عن بعض المحققين وقيل في الجوارى ينظر الى مثل تلك الجارية جمالا ومولى بكم تزوج فيعتبر بذلك وهو المختار اه والظاهر ان هذا هو المراد من قوله الآتى عند ذكر مهر المثل ان مهر الامة بقدر الرغبة فيها وفي باب نكاح الرقيق من الفتح العقر هو مهر مثلها في الجمال اى ما يرغب به في مثلها جمالا فقط واما ما قيل ما يستأجر به مثلها للزنا لوجاز فليس معناه بل العادة ان ما يعطى لذلك اقل مما يعطى مهر

باب المهر

ومن اسمائه الصداق والصدقة والنحلة والعطية والعقر وفي استيلاد الجوهرة العقر في الحرائر مهر المثل وفي الاماء عشر قيمة البكر ونصف عشر قيمة الثيب (اقله عشرة دراهم)

لان الثاني للبقاء بخلاف الاول اه (قوله) لحديث البيهقي وغيره) رواه البيهقي بسند
ضعيف ورواه ابن ابى حاتم وقال الحافظ ابن حجر انه بهذا الاسناد حسن كما في فتح القدير في
باب الكفاءة (قوله) ورواية الاقل الخ) اى ما يدل بحسب الظاهر من الاحاديث المروية على
جواز التقدير بأقل من عشرة وكلها مضعفة الاحديث التمس ولو خاتما من حديد يجب حملها
على انه المعجل وذلك العادة عندهم تعجيل بعض المهر قبل الدخول حتى ذهب بعض العلماء
الى انه لا يدخل بها حتى يقدم شيئا لها تمسكا بمنعه صلى الله عليه وسلم عليا ان يدخل بفاطمة
رضي الله تعالى عنهما حتى يعطيها شيئا فقال يا رسول الله ليس لي شيء فقال اعطها درعك
فأعطها درعه رواه ابو داود والنسائي ومعلوم ان الصداق كان اربعمائة درهم وهي فضة
لكن المختار الجواز قبله لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها قالت امرني رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان ادخل امرأة على زوجها قبل ان يعطيها شيئا رواه ابو داود فيحمل المنع
المذكور على الذب اى ندب تقديم شيء ادخالا للمسرة عليها تألفا لقلبها واذا كان ذلك معهودا
وجب حمل ما خالف ما روينا عليه جمعا بين الاحاديث وهذا وان قيل انه خلاف الظاهر في
حديث التمس ولو خاتما من حديد لكن يجب المصير اليه لانه قال فيه بعده زواجكها بما
معك من القرآن فان حمل على تعليمه اياها ما معه او نفى المهر بالكلية عارض كتاب الله تعالى
وهو قوله تعالى ان تبغوا باموالكم فقيد الاحلال بالابتغاء بالمال فوجب كون الخبر غير مخالف
له والا لم يقبل لانه خبر واحد وهو لا ينسخ القطعي في الدلالة وتام ذلك مبسوط في الفتح
(قوله فضة) تميز منصوب او مجرور فدراهم تميز عشرة وفضة تميز لدارهم على ان المراد بها
آلة الوزن (قوله وزن) بالرفع صفة عشرة وبالنصب حال على تقدير ذات وزن ط (قوله
سبعة مثاقيل) هو ان يكون كل درهم اربعة عشر قيراطا شربلا لية (قوله مضروبة كانت
اولا) فلو سمي عشرة تبرأ او عرضا قيمته عشرة تبرأ المضروبة صح وانما تشترط المسكوكة
في نصاب السرقة للقطع تقليلا لوجود الحد بحر (قوله ولودينا) اى في ذمتها او في ذمة
غيرها اما الاول فظاهر واما الثاني فكما لو تزوجها على عشرة له على زيد فانه يصح وتأخذها
من ايهما شاءت فان اتبعت المديون اجبر الزوج على ان يوكلها بالقبض منه كما في النهر
اى لئلا يلزم تملك الدين من غير من عليه الدين اه ح لكن اذا أضيف النكاح الى دراهم
في ذمتها تعلق بالعين لا بالمثل بخلاف ما اذا كان في ذمة غيرها فانه يتعلق بالمثل لئلا يكون
تمليك الدين من غير من عليه الدين وبيان ذلك في الذخيرة (قوله او عرضا) وكذا لو منفعة
كسكنى داره وركوب دابته وزراعة ارضه حيث علمت المدة كما في الهندية قلت ولا بد من
كونها ما يستحق المال بمقابلتها ليخرج ما يأتي من عدم صحة التسمية في خدمة الزوج الحر لها
وتعالم القرآن (قوله قيمته عشرة وقت العقد) اى وان صارت يوم التسليم ثمانية فليس
لها الا هو ولو كان على عكسه لها العرض المسمى ودرهان ولا فرق في ذلك بين الثوب
والمكيل والموزون لان ما جعل مهرا لم يتغير في نفسه وانما التغير في رغبات الناس بحر
عن البدائع (قوله اما في ضمانها الخ) يعنى اما الحكم في ضمانها الخ وذلك كما لو تزوجها على
ثوب وقيمته عشرة فقبضته وقيمته عشرون وطلقها قبل الدخول والثوب مستهلك ردت

لحديث البيهقي وغيره لامهر
اقل من عشرة دراهم
ورواية الاقل تحمل على
المعجل (فضة وزن سبعة)
مما قيل كما في الزكاة
(مضروبة كانت اولاً)
ولودينا او عرضا قيمته
عشرة وقت العقد اما في
ضمانها بطلاق قبل الوطء
فيوم القبض

عشرة لانه انما دخل في ضمانها بالقبض فتعتبر قيمته يوم القبض بحر عن المحيط والهلاك كالاستهلاك لانها اذا لم تؤخذ بما زاد في قيمته بعد القبض في الاستهلاك ففي الهلاك بالاولى وأفاد أنه لو قائما تعتبر قيمته يوم الطلاق لا يوم القبض وانه ليس له أخذه منها ليعطيها نصف قيمته بل ان كان مما لا يتعيب بالقسمة كمكيل وموزون أخذ نصفه والابقي مشتركا بعد القضاء أو الرضا لما سيأتي من انه لو كان مسلما لها لم يبطل ملكها ويتوقف عوده الى ملكه على القضاء أو الرضا حتى ينفذ تصرفها فيه قبل ذلك لاتصرفه كذا أفاده السيد محمد ابوالسعود وأفاد ايضا انها لو ارادت ان تعطيه نصف قيمته فالظاهر انه يجبر على القبول قلت وفيه نظر لانه قبل القضاء أو الرضا لاوجه لاجباره لان له ترك المطالبة بالكلية وكذا بعده اذا صار مشتركا لاوجه لاجباره على قبول قيمة حصته فافهم **(قوله)** وتجب العشرة ان سماها الخ) هذا ان لم تكسد الدراهم المسماة فلو كسدت وصار النقد غيرها فعليه قيمتها يوم كسدت على المختار بخلاف البيع حيث يبطل بكساد الثمن فتح **(قوله)** ويجب الاكثر) اى بالغ ما بلغ فالتقدير بالعشرة لمنع النقصان **(قوله)** ويتأكد) اى الواجب من العشرة او الاكثر أفاد ان المهر وجب بنفس العقد لكن مع احتمال سقوطه بردتها او تقييلها ابنه او تنصفه بطلاقها قبل الدخول وانما يتأكد لزوم تمامه بالوطء ونحوه وبه ظهر ان ما في الدرر من ان قوله عند وطء متعلق بالوجوب غير مسلم كما أفاده في الشر نبالية قل في البدائع واذا تأكد المهر بما ذكر لا يسقط بعد ذلك وان كانت الفرقة من قبلها لان البدل بعد تأكده لا يحتمل السقوط الا بالابراء كالثمن اذا تأكد بقبض المبيع اه **(قوله)** صحت) احتراز عن الخلوة الفاسدة كما سيأتي بيانها **(قوله)** من الزوج) متعلق بقوله وطء او خلوة على التنازع لا بقوله صحت حتى يرد ان شرط الصحة ليست من جانبها فقط فافهم **(قوله)** او تزوج ثانيا) هذا مؤكدا رابع زاده في البحر بحثا بقوله وينبغي ان يراد رابع وهو وجوب العدة عليها منه فيما لو طاقها بانئا بعد الدخول ثم تزوجها في العدة وجب كمال المهر الثاني بدون الخلوة والدخول لان وجوب العدة عليها فوق الخلوة اه واقره في النهر وفيه بحث فانه يمكن ادخاله فيما قبله وهو الوطء لما سيأتي في باب العدة من انه في هذه الصورة يجب عليه مهر تام وعليها عدة مبتدأة لانها مقبوضة في يده بالوطء الاول لبقاء أثره وهو العدة وهذه احدى المسائل العشر المبنية على ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني **(قوله)** او ازالة بكارتها الخ) هذا مؤكدا خامس زاده في البحر ايضا حيث قال وينبغي ان يزداد خامس وهو مالوزال بكارتها بحجر ونحوه فان لها كمال المهر كما صرحوا به بخلاف ما اذا أزالها بدفعة فانه يجب النصف لو طلقها قبل الدخول ولو دفعها أجنبي فزال بكارتها وطلقت قبل الدخول وجب نصف المسمى على الزوج وعلى الاجنبي نصف صداق مثلها اه وأقره في النهر ايضا وفيه بحث ايضا فان الذي يظهر لي دخول هذا فيما قبله وهو الخلوة لان العادة ان ازالة البكارة بحجر ونحوه كأصبع انما تكون في الخلوة فلذا وجب كل المهر بخلاف ازالتها بدفعة فان المراد حصولها في غير خلوة ثم رأيت ما يفيد ذلك في جنایات الفتاوى الهندية عن المحيط حيث قال ولودفع امرأته ولم يدخل بها فذهبت عذرتها ثم طلقها فعليه نصف المهر ولودفع امرأة الغير

(وتجب) العشرة (ان سماها
او دونها) يجب (لاكثر منها
ان سمى) الاكثر ويتأكد
(عند وطء او خلوة صحت)
من الزوج (او موت
احدها) او تزوج ثانيا
في العدة او ازالة بكارتها
بنحو حجر بخلاف ازالتها
بدفعة فانه يجب النصف
بطلاق قبل وطء ولو الدفع
من اجنبي

وذهبت عذرتها ثم تزوجها ودخل وجب لها مهران اه اى مهر بالدخول بحكم النكاح
 ومهر بازالة العذرة بالدفع كما فى جنایات الحانية فقوله ولودفع امرأته ولم يدخل بها ذكر مثله
 فى جنایات الحانية ومثله فى الفتح هنا وهو صريح فيما قلناه فى مسألة الدفع ومشير الى ان
 مسألة الحجر فى الخلوة اذ لا يظهر الفرق بين مجرد ازالتها بحجر او دفعة ويدل عليه ان المفاد من
 ايجاب نصف المهر فى مسألة الدفع ان الزوج لاضمان عليه فى ازالة بكاراة الزوجة بأى سبب
 كان لان وجوب نصف المهر عليه انما هو بحكم الطلاق قبل الدخول والا لوجب عليه مهر
 آخر لازلها بالدفع كما فى مسألة امرأة الغير وبه علم ان لزوم كمال المهر فيما لو ازالها بحجر انما
 هو بحكم الطلاق بعد الخلوة لا بسبب ازالها بالحجر والا لكان الواجب عليه مهران حتى
 لو كان قد ضربها بحجر بدون خلوة فأزال بكارتها لا يلزمه شئ لازلالة البكاراة فاذا طلقها قبل
 الخلوة ايضا فعليه نصف المهر بحكم الطلاق كما فى مسألة الدفع ويدل ايضا على ما قلنا من عدم
 الفرق بين ازالها بحجر او دفع انه صرح فى الحانية بأنه لو دفع بكرا اجنبية صغيرة او كبيرة
 فذهبت عذرتها لزمه المهر وذكر مثله فيما لو ازالها بحجر او نحوه فلم يفرق بين الدفع والحجر فى
 الاجنبية فعلم ان الفرق بينهما فى الزوجة من حيث الخلوة وعدمها اذ لا شئ على الزوج فى مجرد
 ازالها بالدفع للملكة ذلك بالعقد فلا وجه لضمانه به بخلاف الاجنبى وحيث لم يلزمه شئ بمجرد
 الدفع لا يلزمه شئ ايضا بمجرد ازالها بالحجر ونحوه اذ لا فرق بين آلة وآلة فى هذه الازالة فالدفع
 غير قيد ثم رأيت فى جنایات احكام الصغار صرح بأن الزوج لو ازال عذرتها بالاصبع لا يضمن
 ويعذر اه ومقتضاه انه مكروه فقط وهل تنفى الكراهة بسبب العجز عن الوصول اليها بكرا
 الظاهر لا فإنه يكون عينا بذلك ويكون لها حق التفريق ولو جاز ذلك لما ثبت عنه بذلك العجز
 والله اعلم فافهم **(قوله فعلى الاجنبى ايضا)** اى كما ان على الزوج نصف المسمى كما مر عن البحر
(قوله ان طلقت) اى طلقها زوجها **(قوله نهر بحثا)** راجع الى قوله والا فكله وذلك
 حيث قال وفى جامع الفصولين تدافعت جارية مع اخرى فزال بكارتها وجب عليها مهر
 المثل اه وهو باطلاقه يعم ما لو كانت المدفوعة متزوجة فيستفاد منه وجوبه على الاجنبى
 كاملا فيما اذا لم يطلقها الزوج قبل الدخول فتدبره انتهى كلام النهر وفيه ان عبارة جامع
 الفصولين تدل على وجوب كمال مهر المثل مطلقا من غير تفصيل بين ما اذا طلقها قبل الدخول
 او لم يطلقها كما لا يخفى وحينئذ يعارض ايجابهم نصف مهر المثل على الاجنبى فيما اذا طلقها
 الزوج قبل الدخول اه ح وما فى جامع الفصولين هو المذكور فى الحانية والبرزازية وغيرها
 وهو الوجه لما علمت من ان ازالة البكاراة من اجنبى غير الزوج توجب مهر المثل على المنزل
 سواء كانت بدفع او حجر وذلك لا ينافى وجوب نصف المسمى على الزوج بطلاقها قبل
 الدخول لاختلاف السبب فان سبب ايجاب المهر كاملا على الدافع الجنابة وسبب ايجاب
 النصف على الزوج الطلاق ولو كان ماوجب على الزوج منقصا للجنابة حتى اوجب النصف
 على الجانى لزم ان لا يجب على الجانى شئ اذا طلقها الزوج بعد الخلوة الصحيحة لوجوب المهر
 كاملا على الزوج هذا وفى المنع عن جواهر الفتاوى ولو اقتض مجنون بكاراة امرأة باصبع فقد
 اشار فى المبسوط والجامع الصغير اذا اقتضها كرها بأصبع او حجر او آلة مخصوصة حتى افضاها

فعلى الاجنبى ايضا نصف
 مهر مثلها ان طلقت قبل
 الدخول والا فكله نهر
 بحثا

فعليه المهر ولكن مشايخنا يذكرون ان هذا وقع سهوا فلا يجب الا بالآلة الموضوعة لقضاء الشهوة والوطء ويجب الارش في ماله اه قالت وهذا مشكل فأن الافتراض ازالة البكارة والافضاء خاطئ مسلكتي البول والغائط والمشهور في الكتب المعتمدة المتداولة ان موجب الاول مهر المثل ولو بغير آلة الوطء كما علمته مما قدمناه وموجب الثاني الدية كاملة ان لم تستمسك البول والا فثلثها لانها جراحة جائفة وهذا لو من اجنبي فلو من الزوج لم يجب في الاول ضمان كامر وكذا في الثاني عندها خلافا لابن يوسف حيث جعل الزوج فيه كالاجنبي واعتمده ابن وهبان لتصريحهم بأن الواجب في سلس البول الدية ورده الشر بنبلالي في شرح الوهبانية بأن هذا في غير الزوج وأطال في ذلك والله تعالى اعلم **(قوله)** ويجب نصفه اي نصف المهر المذكور وهو العشرة ان سماها أو دونها أو الاكثر منها ان سماه والمتبادر التسمية وقت العقد فخرج ما فرض اوزيد بعد العقد فانه لا ينصف كالمثعة كما سيأتي وفي البدائع ولو شرط مع المسمى ما ليس بمال بأن تزوجها على الف درهم وعلى ان يطلق امرأته الاخرى أو على ان لا يخرجها من بلدها ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف المسمى وسقط الشرط لانه اذا لم يف به يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت بالطلاق قبل الدخول فسقط اعتباره فلم يبق الا المسمى فيتنصف وكذلك ان شرط مع المسمى شيئا مجهولا كأن يهدى لها هدية ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف المسمى لانه اذا لم يف بالهدية يجب مهر المثل ولا مدخل لمهر المثل في الطلاق قبل الدخول فيسقط اعتبار هذا الشرط وكذا لو تزوجها على الف أو على ألفين حتى وجب مهر المثل انتهى **(قوله)** بطلاق الباء للمصاحبة لا للسببية لما مر من ان الوجوب بالعقد افاده في الشر بنبلالية ولو قل بكل فرقة من قبله اشمل مثل رده وزناه وتقيله ومعاقبته لأم امرأته وبنتها قبل الخلوة قهستانى عن النظم **(قوله)** قبل وطاء أو خلوة هو معنى قول الكثر قبل الدخول فان الدخول يشمل الخلوة ايضا لانها دخول حكما كما في البحر عن المجتبي وسيأتي متنا ان القول لها لو ادعت الدخول وانكره لانها تنكر سقوط النصف **(قوله)** فلو كان نكحها الخ) تفريع على قوله ويجب نصفه الشامل للعشرة فيما لو سمي مادونها كما قررناه ففهم **(قوله)** ودرهمان ونصف) لانه لما سمي ما قيمته دون العشرة لزم خمسة اخرى تكملة العشرة ولما طلقها قبل الدخول كان لها نصف المسمى ونصف التكملة **(قوله)** وعاد النصف الى ملك الزوج) اي ولو كان تبرع به عنه آخر واذا كانت الفرقة قبل الدخول من قبلها عاد اليه الكل قال في البحر عن القنية لو تبرع بالمهر عن الزوج ثم طلقها قبل الدخول أو جاءت الفرقة من قبلها يعود نصف المهر في الاول والكل في الثاني الى ملك الزوج بخلاف المتبرع بقضاء الدين اذا ارتفع السبب يعود الى ملك التامخي ان كان بغير امره **(قوله)** بمجرد الطلاق اي بالطلاق المجرد عن القضاء والرضا **(قوله)** اذا لم يكن مسلما لها) وكذا اذا كان دينيا لم تقبضه فانه يسقط نصف المسمى بالطلاق ويبقى النصف كما في البدائع **(قوله)** بل توقف عوده الخ) اي عود النصف الى ملكه لان العقد وان انفسخ بالطلاق فقد بقي القبض بالتسليط الحاصل بالعقد وانه من اسباب الملك فلا يزول الملك الا بالفسخ من القاضي لانه فسخ لسبب الملك أو بتسليمها لانه نقض للقبض حقيقة بدائع **(قوله)** عبد المهر

(و) يجب (نصفه بطلاق قبل وطاء أو خلوة) فلو كان نكحها على ما قيمته خمسة كان لها نصفه ودرهمان ونصف (وعاد النصف الى ملك الزوج بمجرد الطلاق اذا لم يكن مسلما لها وان) كان (مسلما) لها لم يبطل ملكها منه بل (توقف) عوده الى ملكه (على القضاء او الرضا) فلهذا (لانفاذ لعقده) اي الزوج (عبد المهر

مفعول العتق والمراد نصفه وكذا كله بالاولى اذ لاحق له في النصف الآخر **(قوله)** بعد طلاقها قبله) الطرفان متعلقان بعتق **(قوله ونحوه)** المراد به الرضا اهـ **(قوله)** لعدم ملكه قبله) اي قبل القضاء ونحوه حتى لو قضى انقضى بعد العتق بالنصف له لا ينفذ ذلك العتق لانه عتق سبق ملكه كالمقبوض بشراء فاسد اذا اعتقه البائع ثم رد عليه لا ينفذ ذلك العتق الذي كان قبل الرد فتح **(قوله)** ونفذ تصرف المرأة) من جملة المفرع على قوله بل توقف الخ ط وشمل التصرف العتق والبيع والهبة وقوله قبله اي قبل القضاء ونحوه **(قوله)** وعليها نصف قيمة الاصل الخ) لانه اذا نفذ تصرفها فقد تعذر عليها رد النصف بعد وجوبه فتضمن نصف قيمته للزوج يوم قبضت بحراى لانه بالقبض دخل في ضمانها **(قوله)** لان زيادة المهر) تعليل لما استفيد من التقييد بالاصل وهو ان المهر لو زاد بعد القبض لاتضمن الزيادة لكن في المسئلة تفصيل لان الزيادة في المهر اما متصلة متولدة من الاصل كسمن الجارية وجمالها وأثمار الشجر او غير متولدة كصبغ الثوب والبناء في الدار او منفصلة متولدة كالولد والثر اذا جذأ وغير متولدة كالكسب والغلة وكل اما ان يكون قبل القبض فيتصرف الا لغير المتولدة بقسميها او بعده فلا يتصرف فالاقسام ثمانية كما في النهر وغيره والحاصل ان الزيادة لا تتصرف بل تسلم للزوجة اذا حدثت بعد القبض مطلقا او قبله ان كانت غير متولدة متصلة او منفصلة فكان الاولى للشارح ان يقول لان الزيادة المتولدة قبل القبض تتصرف دون غيرها ثم اعلم ان هذا كله اذا حدثت الزيادة قبل الطلاق فلو بعده فان كانت قبل القبض تنصفت كالاصل وان بعد القبض فان كان بعد القضاء للزوج بالنصف فكذلك والا فالمهر في يدها كالمقبوض بعقد فاسد لانه فسد ملكها النصف بالطلاق كما في البدائع وبقي مسائل نقصان المهر وهي خمس وعشرون صورة مذكورة في البحر والنهر **(قوله)** قبل القبض) ظرف لقوله تتصرف والواقع في النهر وغيره جعله ظرفا للزيادة فان المؤدى واحد ط قلت ويصح جعل الظرف متعلقا بمحذوف حال من زيادة فتتحد العبارة **(قوله)** في الشغار) بكسر الشين مصدر شاغر اهـ **(قوله)** هو ان يزوجه الخ) قال في النهر وهو ان يشاغر الرجل اي يزوجه حريمته على ان يزوجه الآخر حريمته ولا مهر الا هذا كذا في المغرب اي على ان يكون بضع كل صداقا عن الآخر وهذا القيد لا بد منه في مسمى الشغار حتى لو لم يقل ذلك ولا معناه بل قال زوجتك بنتي على ان تزوجني بنتك فقبل او على ان يكون بضع بنتي صداقا لبنتك فلم يقبل الآخر بل يزوجه بنته ولم يجعلها صداقا لم يكن شغارا بل نكاحا صحيحا اتفاقا وان وجب مهر المثل في الكل لما انه سمي ما لا يصلح صداقا واصل الشغور الخلو يقال بلدة شاغرة اذا خلت عن السكان والمراد هنا الخلو عن المهر لانهما بهذا الشرط كأنهما خليا البضع عنه نهر **(قوله)** معاوضة بالعقدين) المراد بالعقد المعقود عليه وهو البضع كما في الحواشي السعدية اي على ان يكون كل بضع عوض الآخر مع القبول من العاقد الآخر كما يشير اليه لفظ المفاعلة فاحترز عما اذا لم يصرح بكون كل بضع عوض البضع الآخر او صرح به احدها والآخر زوجتك بنتي كما مر **(قوله)** وهو منهي عنه لخلوه عن المهر الخ) جواب عما اورده الشافعي من حديث الكتب الستة مرفوعا من النهي عن نكاح الشغار والنهي يقتضي فساد المنهي عنه والجواب ان

بعد طلاقها قبله) اي قبل
القضاء ونحوه لعدم ملكه
قبله (ونفذ تصرف المرأة)
قبله (في الكل لبقاء ملكها)
وعليها نصف قيمة الاصل
يوم القبض لان زيادة المهر
المنفصلة تتصرف قبل
القبض لا بعده (ووجب
مهر المثل في الشغار) هو
ان يزوجه بنته على ان
يزوجه الآخر بنته
او اخته مثلا معاوضة
بالعقدين وهو منهي عنه
خلوه عن المهر فأوجبنا
فيه مهر المثل فلم يبق
شغارا

مطلب —
نكاح الشغار

متعلق النهى مسمى الشغار المأخوذ في مفهومه خلوه عن المهر وكون البضع صداقا ونحن قائلون بنفي هذه الماهية وما يصدق عليها شرعا فلا تثبت النكاح كذلك بل نبطله فيبقى نكاحا مسمى فيه مالا يصلح مهرا فينقصد موجبا للمهر المثل كالمسمى فيه خمر أو خنزير فها هو متعلق النهى لم تثبته وما اثبتناه لم يتعلق به بل اقتضت العمومات صحته وتماه في الفتح زاد الزيلعي او هو اى النهى محمول على الكراهة اه اى والكراهة لا توجب الفساد وحاصله انه مع ايجاب مهر المثل لم يبق شغارا حقيقة وان سلم فالنهي على معنى الكراهة فيكون الشرع اوجب فيه امرين الكراهة ومهر المثل فالاول مأخوذ من النهى والثاني من الادلة الدالة على ان ماسمى فيه مالا يصلح مهرا ينقصد موجبا لمهر المثل وهذا الثاني دليل على حمل النهى على الكراهة دون الفساد وبهذا التقرير اندفع ما اورد من ان حمله على الكراهة يقتضى ان الشغار الآن غير منهي عنه لا يجابنا فيه مهر المثل ووجه الدفع انه اذا حمل النهى على معنى الفساد فكونه غير منهي الآن اى بعد ايجاب مهر المثل مسلم وان حمل على معنى الكراهة فالنهي باق فافهم (قوله وفي خدمة زوج حر) اى يجب مهر المثل عندهما في جعله المهر خدمته اياها سنة وقال محمد لها قيمة الخدمة قيد بالخدمة لانه لو تزوجها على سكنى داره او ركوب دابته او الحمل عليها او على ان تزرع أرضه ونحو ذلك من منافع الاعيان مدة معلومة صحت التسمية لان هذه المنافع مال او ألحقت به للحاجة نهر عن البدائع واحتترز بالحر عن العبد كياتى في قوله ولها خدمته لو عبدا و زاد قوله او امة لقول النهر ان الظاهر من كلامهم انه لا فرق بينها وبين الحرية بل التنافي المعلن به اقوى في الامة منه في الحرية (قوله سنة) انما ذكر لتوهم صحة التسمية بتعيين المدة فاذا لم تصح في المعينة ففي المجهولة بالاولى ط (قوله لان فيه قلب الموضوع) لان موضوع الزوجية ان تكون هي خادمة لاهل بالعكس فانه حراما لما فيه من الاهانة والاذلال كياتى فقد سمي مالا يصلح مهرا فصيح العقد ووجب مهر المثل قل في النهر واختلف الروايات في رعى غنمها وزراعة ارضها للتردد في تمحضها خدمة وعدمه فعلى رواية الاصل والجامع لا يجوز وهو الاصح وروى ابن سماعة انه يجوز الا ترى ان الابن لو استأجر اياه للخدمة لا يجوز ولو استأجره للرعى والزراعة يصح كذا في الدراية وهذا شاهد قوى ومن هنا قال المصنف في كافي بعد ذكر رواية الاصل الصواب ان يسلم لها اجماعا اه (قوله كذا قالوا) الاولى اسقاطه لان عاداتهم في مثل هذه العبارة تضعيف المقول والتبرى عنه وهو غير مراد هنا تأمل (قوله ومفاده الخ) البحث لصاحب النهر قال الرحتى والظاهر ان وليها يضمن لها حينئذ قيمة الخدمة بخلاف سيدها لانه المستحق لمهرامته والظاهر هنا الاتفاق على صحة التزويج بخلاف خدمته لها اه قلت لكن في البحر عن الظهيرية لو تزوجها على ان يهب لابيها الف درهم لها مهر المثل وهب له اولا فان وهب كان له ان يرجع في هبته اه ومقتضاه وجوب مهر المثل في خدمة وليها وعدم لزوم الخدمة وكذا في مثل قصة شعيب عليه السلام ولو فعل الزوج ماسمى ينبغي ان يجب له اجر المثل على وليها كما قالوا فيما لو قال له اعمل معي في كرمي لا زوجك ابنتي فعمل ولم يزوجه له اجر المثل تأمل (قوله كقصه شعيب) انه زوج موسى عليه السلام بنته على ان يرعى له غنمه ثمانى سنين وقد قصه الله تعالى علينا بلا انكار

(و) في (خدمة زوج حر)
سنة (للامهار) لحره او امة
لان فيه قلب الموضوع كذا
قالوا ومفاده صحة تزوجها
على ان يخدم سيدها
او وليها كقصه شعيب مع
موسى كصحة

فكان شرعا لنا وقد استدل بهذه القصة على ترجيح ما مر من رواية الجواز في رعي غنمها وورده في الفتح بأنه انما يلزم لو كانت الغنم ملك البنت دون شبيب وهو منتف اه وتبعه في البحر ومفاده صحة الاستدلال بها على الجواز في رعي غنم الاب (قوله على خدمة عبده) اي عبد الزوج اي خدمة عبده اياها فالمصدر مضاف لفاعله وكذا ما بعده (قوله او حر آخر برضاه) في الغاية عن المحيط لو تزوجها على خدمة حر آخر فالصحيح حخته وترجع على الزوج بقيمة خدمته اه قال في الفتح وهذا يشير الى انه لا يخدمها فاما لانه اجنبي لا يؤمن الانكشاف عليه مع مخالطته للخدمة واما ان يكون مراده اذا كان بغير امر ذلك الحر ثم قال بعد كلام ويجب ان ينظر فان لم يكن بامرء ولم يجره وجب قيمة الخدمة وان بامرء فان كانت خدمة معينة تستدعي مخالطة لا يؤمن معها الانكشاف والفتنة وجب ان تمنع وتعطى هي قيمتها اولا تستدعي ذلك وجب تسليمها وان كانت غير معينة بل تزوجها على منافع ذلك الحر حتى تصير أحق بها لانه أجير ٣ وحد فان صرفته في الاول فكالاول او في الثاني فكالثاني اه اي ان صرفته واستخدمته في النوع الاول وهو ما يستدعي المخالطة فكالاول من المنع واعطاء قيمة الخدمة وان استخدمته بما لا يستدعي ذلك فحكمه كالثاني من وجوب تسليم الخدمة (قوله وفي تعليم القرآن) اي يجب مهر المثل فيما لو تزوجها على ان يعلمها القرآن أو نحوه من الطاعات لان المسمى ليس بمال بدائع اي لعدم صحة الاستئجار عليها عند أئمة الثلاثة (قوله وباء زوجتك بما معك) اي الوارد في حديث ٤ سعد الساعدي من قوله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خائما من حديد فالتمس فلم يجد شيئا فقال عليه الصلاة والسلام هل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا لسور سماها فقال عليه الصلاة والسلام قد ملكتها بما معك من القرآن ويروى انكحتكها وزوجتكها ح عن الزيلعي (قوله للسببية اول التعليل) اي بسبب اول اجل انك من اهل القرآن فليست الباء متعينة للعوض (قوله لكن في النهر) اصله لصاحب البحر حيث قال وسيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الاجارات ان الفتوى على جواز الاستئجار لتعليم القرآن والفقهاء فينبغي ان يصح تسميته مهرا لان ما جاز أخذ الاجرة في مقابلته من المنافع جاز تسميته صداقا كما قدمنا نقله عن البدائع ولهذا ذكر في فتح القدير هنا انه لما جاوز الشافعي أخذ الاجر على تعليم القرآن صحح تسميته مهرا فكذا نقول يلزم على المفتي به صحة تسميته صداقا ولم أر من تعرض له والله الموفق للصواب اه واعترضه المقدسي بانه لا ضرورة تلجئ الى صحة تسميته بل تسمية غيره تغني بخلاف الحاجة الى تعليم القرآن فانها تحققت للتكامل عن الخيرات في هذا الزمان اه وفيه ان المتأخرين افتوا بجواز الاستئجار على التعليم للضرورة كما صرحوا به ولهذا لم يجر على ما لا ضرورة فيه كالتلاوة ونحوها ثم الضرورة انما هي علة لاصل جواز الاستئجار ولا يلزم وجودها في كل فرد من افراده وحيث جاز على التعليم للضرورة صحت تسميته مهرا لان منفعة تقابل بالمال كسكنى الدار ولم يشترط أحد وجود الضرورة في المسمى اذ يلزم ان يقال مثله في تسمية السكنى مثلا ان تسمية غيرها تغني عنها مع ان الزوجة قد تكون محتاجة الى التعليم دون السكنى والمال واعترض ايضا في الشرنبلالية بانه لا يصح تسمية التعليم لانه خدمة لها وليست من مشترك مصالحهما اي بخلاف رعي غنمها وزراعة

على خدمة عبده او امته
او عبد الغير برضا مولاه
او حر آخر برضاه (و) في
(تعليم القرآن) للنص
بالابتغاء بالمال وباء زوجتك
بما معك من القرآن
للسببية اول التعليل لكن
في النهر ينبغي ان يصح
على قول المتأخرين

٣ قوله وحد كذا بالاصل
المقابل على خط المؤلف
والذي في شية العلامة
الطحطاوى وحينئذ هو
الظاهر فليراجع اه
مصححه

٤ قوله سعد الساعدي في
صحيح البخارى عن سهل
بن سعد الساعدي فسقط
هنا لفظ سهل ابن اه
مصححه

ارضها فانه وان كان خدمة لها لكنه من المصالح المشتركة بينه وبينها واجب تيمذه الشيخ
عبدالحى بأن الظاهر عدم تسليم كون التعليم خدمة لها فليس كل خدمة لا تجوز وانما يتمتع
لو كانت الخدمة للترذيل قال ط وهو حسن لان معلم القرآن لا يعد خادما للمتعلم شرعا ولا عرفا
اه قلت ويؤيده انهم لم يجعلوا استئجار الابن اياه لرعى الغنم والزراعة خدمة ولو كان رعى الغنم
خدمة ورذيلة لم يفعله نبينا وموسى عليهما الصلاة والسلام بل هو حرفة كما فى الحرف الغير
المستردة يقصد بها الاكتساب فكذا التعليم لا يسمى خدمة بالاولى * (تنبيه) * قال فى النهر
والظاهر انه يلزمه تعميم كل القرآن الا اذا قامت قرية على ارادة البعض والحفظ ليس من
منهونه كما لا يخفى اه اى فلا يلزمه تعليمه على وجه الحفظ عن ظهر قلبها (قوله) ولها خدمته
لان الخدمة اذا كانت باذن المولى صار كأنه يخدم المولى حقيقة بغير فليس فيه قاب
الموضوع اه ح ولان استخدام زوجته اياه ليس بحرام لانه عرضة للاستخدام والابتدال
لكونه مملوكا ملحقا بالبهايم بدائع (قوله) مأذونا فى ذلك (اى فى الزوج على خدمته
فلو بلا اذن مولاه لم يصح العقد) (قوله) اما الحر (اى الزوج الحر) (قوله) فخدمته لها حرام (اى
اذا خدمها فيما يخصها على الظاهر ولو من غير استخدام يدل على ذلك عصف الاستخدام عليه
ط (قوله) كذا استخدامهم (صرح به فى البدائع ايضا وقال ولهذا لا يجوز للابن ان يستأجر
اباه لخدمة قل فى البحر وحاصله انه يحرم عليها الاستخدام ويحرم عليه الخدمة) (قوله) فيما اذا
لم يسم مهر (اى لم يسمه تسمية صحيحة او سكت عنه نهر فدخل فيه ما يسمى غير مال كخير
ونحوه او مجهول الخاس كدابة وثوب قال فى البحر ومن صور ذلك ما اذا تزوجها على النكاح
على ان ترد اليه الف او تزوجها على عبدها او قلت زوجتك نفسي بخمسين دينارا وبراءتك منها
فقبل او تزوجها على حكمها او حكمه او حكم رجل آخر او على ما فى بطن جاريتها او اغنامه
او على ان يهب لابيها الف درهم او على تأخير الدين عنها سنة والتأخير باطل او على ابراء فلان
من الدين او على عتق أخيها او خلاق ضررتها وليس منه ما لو تزوجها على عبد الغير لوجوب
قيسته اذا لم يجز ما نكح او على حجة لوجوب قبعة حجة وسطا لمهر المثل والوسط بركوب الراحة
او على عتق أخيها عنها نبوت الملك لها فى الاخ اقتضاء او تزوجته بمثل مهر أمها وهو لا يعلمه
لانه جائز بمقداره وله الخيار اذا علم اه ما خصا باختصار (قوله) رعى (بأن تزوجها على ان لا مهر
لها ط (قوله) ان وطى (الزوج) (اى ولو حكما نهر اى بالحلوة الصحيحة فانها كالموطء فى تأكيد
المهر كاسيا نى (قوله) ومات عنها) قال فى البحر وقل او مات احدهما لكان اولى لان موتها كموت
كما فى التبيين اه واعلم انه اذا ماتا جميعا فعنده لا يقضى بنى وعندهما يقضى بمهر المثل قال
السرخسى هذا اذا تقادم العهد بحيث يتعذر على القاضى الوقوف على مهر المثل اما اذا لم
يتقادم يقضى بمهر المثل عنده ايضا حموى عن البرجندى ابو السعود * (تنبيه) * استفتى الشيخ
صالح ابن المصنف من الخير الرملى عما لو طلبت المرأة مهر مثلها قبل الوطء او الموت هل
لها ذلك ام لا فاجابه بما فى الزيلعى من ان مهر المثل يجب بالعقد ولهذا كان لها ان تطلبه به
قبل الدخول فيؤكد ويتقرر بموت احدهما او بالدخول على ما مر فى المهر المسمى فى العقد اه
وبه صرح الكمال وابن ملك وغيرهما وقد بسط ذلك فى الخيرية فراجعها (قوله) اذالم يتراضيا

(ولها خدمته لو) كان
الزوج (عبدا) مأذونا
فى ذلك اما الحر فخدمته
لها حرام لما فيه من الاهانة
والاذلال وكذا استخدامهم
نهر عن البدائع (وكذا
يجب) مهر المثل (فما
اذا لم يسم) مهر (او نفى
ان وطى) الزوج (او مات
عنها اذا لم يتراضيا على
شئ) يصلح مهر

اي بعد العقد (قوله والا) بان تراضيا على شئ فهو الواجب بالوطء او الموت اما لو طلقها قبل الدخول فتجب المتعة كما يأتي في قوله وما فرض بعد العقد او زيد لا يتنصف (قوله او سمي خمر او خنزيرا) اي سمي المسلم لان الكلام فيه اما غير المسلم فسيأتي في بابه وكذا الميتة والدم بالاولى لانه ليس بمال اصلا وشمل ما لو كانت الزوجة ذمية لانه لا يمكن ايجاب الحمر على المسلم لانها ليست بمال في حقه وخرج ما لو سمي عشرة دراهم ورطل خمر فلها المسمى ولا يكمل مهر المثل بحر ملخصا (قوله او هذا الخل وهو خمر الخ) اي يجب مهر المثل اذا سمي حالالا واشار الى حرام عند ابي حنيفة فلو بالعكس كهذا الحر فاذا هو عبد لها العبد المشار اليه في الاصح واشار الى وجوب مهر المثل بالاولى لو كانا حرامين ولو كانا حلالين وقدا ختلفا جنسا كما اذا قال على هذا الدن من الخل فاذا هو زيت او على هذا العبد فاذا هو جارية كان لها مثل الدن خلا وعبد بقيمة الجارية كما في الذخيرة الا ان الذي في الخانية ان لها مثل ذلك المسمى ومقتضاه وجوب عبد وسط اوقيته ولا ينظر الى قيمة الجارية بحر ونهر ملخصا قال في البحر فصار الحاصل ان القسمة رباعية لانهما اما ان يكونا حرامين او حلالين او مختلفين فيجب مهر المثل فيما اذا كانا حرامين او مشار اليه حراما وتصح التسمية في الباقيين قال واشار المصنف بوجوب مهر المثل عينا الى ان المشار اليه لو كان حرا حربيا فاسترق ومالك الزوج لا يلزمه تسليمه وفي الاسرار انه متفق عليه وكذا الحمر لو تخللت لم يجب تسليمها (قوله او دابة او ثوبا) لان الثياب اجناس كالحيوان والدابة فليس البعض اولى من البعض بالارادة فصارت الجهالة فاحشة محرثم ذكر تعريف الجنس عند الفقهاء وسيأتي الكلام عليه عند قول المصنف ولو تزوجها على فرس فالواجب الوسط اوقيته (قوله وتجب متعة لمفوضة) بكسر الواو من فوضت امرها لوليها وزوجها بلامهر ويفتحها من فوضها وليها الى الزوج بلامهر واعلم ان الطلاق الذي تجب فيه المتعة ما يكون قبل الدخول في نكاح لا تسمية فيه سواء فرض بعده اولا او كانت التسمية فيه فاسدة كما في البدائع قال في البحر وانما تجب فيما لم تصح فيه التسمية من كل وجه فلو صححت من وجه دون وجه لا تجب المتعة وان وجب مهر المثل بالدخول كما اذا تزوجها على الف درهم وكرامتها او على الف وان يهدى لها هدية فاذا طلقها قبل الدخول كان لها نصف الف لا المتعة مع انه لو دخل بها وجب مهر المثل لا ينقص عن الف كما في غاية البيان لان المسمى لم يفسد من كل وجه لانه على تقدير كرامتها والاهداء يجب الف لامهر المثل اه وقد منا عن البدائع في تعليل ذلك انه لا مدخل لمهر المثل في الطلاق قبل الدخول (قوله طلقت قبل الوطء) اي والخلوة بحر وقدم رانها ووطء حكما والمراد بالطلاق فرقة جاءت من قبل الزوج ولم يشاركه صاحب المهر في سببها طلاقا كانت او فسحا كالطلاق والفرقة بالايلاء واللعان والجب والغنة والردة وابائه الاسلام وتقييله ابتها او امها بشهوة فلو جاءت من قبلها كردتها وابائها الاسلام وتقييلها ابنه بشهوة والرضاع وخيار البلوغ والعق وعدم الكفاءة فانه لا متعة لها لا وجوبا ولا استحبابا كما في الفتح كما لا يجب نصف المسمى لو كان وخرج ما لو اشترى هو او وكيله منكوحته من الولي فان مالك المهر يشارك الزوج في السبب وهو الملك فلذا لا تجب المتعة ولا نصف المسمى بخلاف ما لو باعها المولى من رجل ثم اشتراها الزوج منه فانها

(والافذلك) الشئ (هو)
الواجب او سمي خمر او
خنزيرا او هذا الخل وهو
خمر او هذا العبد وهو حر
لتعذر التسليم (او دابة)
او ثوبا او دارا و (لم يبين
جنسها) لفحش الجهالة
(و) تجب (متعة لمفوضة)
وهي من زوجت بلامهر
(طلقت قبل الوطء)

مطلب
احكام المتعة

واجبة كما في التبيين بحر (قوله وهي درع الح) الدرع بكسر الميملة ما تلبسه المرأة فوق القميص كما في المغرب وما يذكره في الذخيرة وإنما ذكر القميص وهو الظاهر بحر وأقول درع المرأة قميصها والجمع ادرع وعليه جرى العيني وعزاه في البناية لابن الاثير فكونه في الذخيرة لم يذكره مبنى على تفسير المغرب والخمار ما تغطي به المرأة رأسها والملحفة بكسر الميم ما تلتحف به المرأة من قرنبا الى قدمها قال فخر الاسلام هذا في ديارهم اما في ديارنا فيزاد على هذا ازار ومكعب كذا في الدراية ولا يخفى اغناء الملحفة عن الازار اذ هي بهذا التفسير ازار الا ان يتعارف تغايرها كما في مكة المشرفة ولودفع قيمتها اجبرت على القبول كما في البدائع نهر وما ذكر من الاثواب الثلاثة ادنى المتعة شرب ليلية عن الكمال وفي البدائع وادنى ما تكتسب به المرأة وتستتر به عند الخروج ثلاثة اثواب اه قلت ومقتضى هذا مع ما مر عن فخر الاسلام من ان هذا في ديارهم الح ان يعتبر عرف كل بلدة لاهلها فيما تكتسب به المرأة عند الخروج تأمل ثم رأيت بعض المحشين قال وفي البرجندى قالوا هذا في ديارهم اما في ديارنا فينبغي ان يجب اكثر من ذلك لان النساء في ديارنا تلبس اكثر من ثلاثة اثواب فيزاد على ذلك ازار ومكعب اه وفي القاموس المكعب الموشى من البرود والاثواب اه اي انشقوش (قوله لا تزيد على نصفه الح) في الفتح عن الاصل والمبسوط المتعة لا تزيد على نصف مهر المثل لانها خلفه فان كانا سواء فالواجب المتعة لانها الفريضة بالكتاب العزيز وان كان النصف اقل منها فالواجب الاقل الا ان ينقص عن خمسة فيكمل اليها الخمسة اه وقول الشارح اولا لو الزوج غنيا وثانيا لو فقيرا لم يظهر لي وجهه بل الظاهر انه مبنى على القول باعتبار حال الزوج في المتعة وهو خلاف ما بعده فليتأمل (قوله وتعتبر المتعة بحالهما) اي فان كانا غنيين فلها الاعلى من الثياب او فقيرين فلا أدنى او مختلفين فالوسط وما ذكره قول الخصاص وفي الفتح انه الاشبه بالفقه والكبرخي اعتبرها واختاره القدوري والامام السرخسي اعتبر حاله وصححه في الهداية قال في البحر فقد اختلف الترجيح والارجح قول الخصاص لان الولوالجي صححه وقال وعليه الفتوى كما افتوا به في النفقة وظاهر كلامهم ان ملاحظة الامرين اي انها لا تزداد على نصف مهر المثل ولا تنقص عن خمسة دراهم معتبرة على جميع الاقوال كما هو صريح الاصل والمبسوط اه وذكر في الذخيرة اعتبار كون المتعة وسطا لا بغاية الجودة ولا بغاية الرداءة واعترضه في الفتح بأنه لا يوافق رأيا من الثلاثة واجاب في البحر بأنه موافق لكل فعلى القول باعتبار حالها لو فقيرة لها كرباس وسط ولو متوسطة فقز وسط ولو مرتفعة فابريسم وسط وكذا يقال على القول باعتبار حاله وكذا على قول من اعتبر حالهما لو فقيرين فلها كرباس وسط او غنيين فابريسم وسط او مختلفين فقز وسط اه وفي النهر ان حمل ما في الذخيرة على هذا ممكن واعتراض الفتح عليه وارد من حيث الاطلاق فانه يفيد انه يجب من القز ابدا (قوله اي المفوضة) تفسير للضمير المحرور في سواها وانما اخرجها لان متعتها واجبة كما علمت (قوله الامن سمي لها مهر الح) هذا على ما في بعض نسخ القدوري ومشى عليه صاحب الدرر لكن مشى في الكنز والمثلقي على انها تستحب لها ومنه في المبسوط والحيد وهو رواية التأويلات وصاحب التيسير والكشاف والمختلف كما في البحر قلت وصرح به ايضا في البدائع وعزاه في المعراج الى زاد

وهي درع وخمار وملحفة
لا تزيد على نصفه (اي
نصف مهر المثل لو الزوج
غنيا) ولا تنقص عن خمسة
دراهم (لو فقيرا) وتعتبر
المتعة (بحالهما) كالنفقة
به يفتى (وتستحب المتعة
لمن سواها) اي المفوضة
(الامن سمي لها مهر
وطلقت قبل وطء) فلا
تستحب لها

الفقهاء وجامع الاسيحياتي وعن هذا قال في شرح الملتقى انه المشهور وقال الخير الرملي ان ما في بعض نسخ القدوري لا يصادم ما في المبسوط والمحيط قلت فكيف مع ما ذكر في هذه الكتب وعايه فكان ينبغي للمصنف اسقاط هذا الاستثناء وفي البحر وقد منا ان الفرقة اذا كانت من قبلها قبل الدخول لا تستحب لها المتعة ايضا لانها الجانية (قوله بل للموطوءة الخ) اي بل تستحب لها قال في البدائع وكل فرقة جاءت من قبل الزوج بعد الدخول تستحب فيها المتعة الا ان يرتد أو يأتى الاسلام لان الاستحباب طلب الفضيلة والكافر ليس من اهلها (قوله فالمطلقات اربع) اي مطلقة قبل الوطء أو بعده سمي لها أولا فالمطلقة قبله ان لم يسم لها فتمتعها واجبة وان سمي فغير واجبة ولا مستحبة ايضا على ما هنا والمطلقة بعده متعتها مستحبة سمي لها أولا (قوله أو بفرض قاض مهر المثل) بنصب مهر مفعول فرض قال في البدائع لو تزوجها على ان لا مهر لها وجب مهر المثل بنفس العقد عندنا بدليل انها لو طلبت الفرض من الزوج يجب عليه الفرض حتى لو امتنع يجبره القاضي عليه ولو لم يفعل تاب منابه في الفرض وهذا دليل الوجوب قبل الفرض (قوله فانها تلزمه) اي الزيادة ان وطئ أو مات عنها وهذا التفريع مستفاد من مفهوم قوله لا ينصف اي بالطلاق قبل الدخول فيفيد لزومه وتأكده بالدخول ومثله الموت (قوله بشرط قبولها الخ) افاد انها صحيحة ولو بلاشهود أو بعد هبة المهر والابراء منه وهي من جنس المهر أو من غير جنسه بحر وسواء كانت من الزوج أو ولي فقد صرحوا بان الاب والجد للزوج ابنة ثم زاد في المهر صح نهر وفي انفع الوسائل ولا يشترط فيها لفظ الزيادة بل تصح بلفظها وبقوله راجعتك بكذا ان قبلت وان لم يكن بلفظ زدتك في مهرك وكذا تجديد النكاح وان لم يكن بلفظ الزيادة على خلاف فيه وكذا الوأقر لزوجته بمهر وكانت قد وهبته له فانه يصح ان قبلت في مجلس الاقرار وان لم يكن بلفظ الزيادة (قوله ومعرفة قدرها) اي الزيادة فلو قال زدتك في مهرك ولم يعين لم تصح الزيادة للجهالة كما في الواقعات بحر (قوله وبقاء الزوجية الخ) الذي في البحر ان الزيادة بعد موتها صحيحة اذا قبلت الورثة عند ابي حنيفة خلافا لهما كما في التبيين من البيوع اه وعزاه في انفع الوسائل الى القدوري ثم قال ولم يذكر الزيادة بعد الطلاق البائن وانقضاء العدة في الرجعي والظاهر انه يجوز عنده بالاولى لانه بالموت انقطع النكاح وفات محل التمليك وبعد الطلاق المحل باق وقد ثبت لها ذلك عنده في الموت ففي الطلاق أولى وما ذكره في البحر المحيط من رواية بشر عن ابي يوسف من ان الزيادة بعد الفرقة باطلة يحمل على انه قول ابي يوسف وحده لانه خالف ابا حنيفة في الزيادة بعد الموت فيكون قدمشى على اصله ولم ينقل عن الامام في الزيادة بعد الينونة شئ فيحمل الجواب فيه على ما نقل عنه في الزيادة بعد الموت اه وتبعه في البحر قال في النهر والظاهر عدم الجواز بعد الموت والينونة واليه يرشد تقييد المحيط بحال قيام النكاح اذ نقلوا ان ظاهر الرواية ان الزيادة بعد هلاك المبيع لا تصح وفي رواية النوادر تصح ومن ثم جزم في المعراج وغيره بان شرطها بقاء الزوجية حتى لو زادها بعد موتها لم تصح والالتحاق باصل العقد وان كان يقع مستندا الا انه لا بد ان يثبت أولا في الحال ثم يستند وثبوت متعذر لانقضاء المحل فتعذر استناده وما ذكره القدوري موافق لرواية النوادر اه قال

بل للموطوءة سمي لها مهر
اولا فالمطلقات اربع (وما
فرض) بتراضيهما او بفرض
قاض مهر المثل (بعد
العقد) الخالي عن المهر
(او زيد) على ما سمي فانها
تلزمه بشرط قبولها في
المجلس او قبول ولي الصغير
ومعرفة قدرها وبقاء
الزوجية على الظاهر نهر

ط والذي يظهر ان ما في المحيط والمعراج مخرج على قولهما فلا ينافي ما في التبيين وكون ظاهر الرواية عدم صحة الزيادة بعد هلاك المبيع لا يقتضي ان يكون ظاهر الرواية هنا لفرق بين الفصلين قام عند المجتهد فانه في النكاح امر الله تعالى بعدم نسيان الفضل بين الزوجين وهذه الزيادة من مراعاة الفضل يؤيده مشروعية المتعة فيه بخلاف البيع اهـ **(قوله)** وفي الكافي (الح) حاصل عبارة الكافي تزوجها في السر بالف ثم في العلانية بالفين ظاهر المنصوص في الاصل انه يلزمه عنده الالفان ويكون زيادة في المهر وعند ابى يوسف المهر هو الاول لان العقد الثاني لغو فيلغو ما فيه وعند الامام ان الثاني وان لغا يلغو ما فيه من الزيادة كمن قال لعبد الاكبر سنا منه هذا ابني لما لغا عندها لم يعتق العبد وعنده وان لغا في حكم النسب يعتبر في حق العتق كذا في المبسوط اهـ وذكر في الفتح ان هذا اذا لم يشهدا على ان الثاني هزل والافلا خلاف في اعتبار الاول فلو ادعى الهزل لم يقبل بلاينة ثم ذكر ان بعضهم اعتبر ما في العقد الثاني فقط بناء على ان المقصود تغيير الاول الى الثاني وبعضهم اوجب كلا المهرين لان الاول ثبت ثبوت الامر له والثاني زيادة عليه فيجب بكماله ثم ذكر ان قاضي خان افتي بانه لا يجب بالعقد الثاني شيء ما لم يقصد به الزيادة في المهر ثم وفق بينه وبين اطلاق الجمهور المزوم بحمل كلامه على انه لا يلزم عند الله تعالى في نفس الامر الا بقصد الزيادة وان لزم في حكم الحاكم لانه يؤاخذ به بظاهر لفظه الا ان يشهد على الهزل واطال الكلام فراجع * اقول بقي ما اذا جدد بمثل المهر الاول ومقتضى ما مر من القول باعتبار تغيير الاول الى الثاني انه لا يجب بالثاني شيء هنا اذا لازيادة فيه وعلى القول الثاني يجب المهران * (تنبيه) * في القنية جدد للحلال نكاحا بمهر يلزم ان جدد له لاجل الزيادة لا احتياطا اهـ اي لو جدد له لاجل الاحتياط لا تلزمه الزيادة بلا نزاع كما في البرازية وينبغي ان يحمل على ما اذا صدقته الزوجة أو اشهد والا فلا يصدق في ارادته الاحتياط كما مر عن الجمهور أو يحمل على ما عند الله تعالى وسيأتي تمام الكلام على مسألة مهر السر والعلانية في آخر هذا الباب **(قوله)** ويحمل على الزيادة (لوجوب تصحيح التصرف ما امكن واشترط القبول لان الزيادة في المهر لا تصح الا به فتح عن التجنيس **(قوله)** وفي البرازية) استدراك على ما في الحانية واقره في النهر لكن ارتضى في الفتح ما في الحانية وهو الاوجه لانه حيث ثبت جواز الزيادة في المهر يحمل كلامه عليها بقريئة الهبة الدالة على ارادة الزيادة على ما كان عليه لقصد التعويض عنه فلا يصدق في انه لم يرد الزيادة تأمل **(قوله)** لا ينصف (اي بالطلاق قبل الدخول بحر وهذا خبر قوله وما فرض الح) **(قوله)** بالمفروض (متعلق باختصاص وقوله في العقد متعلق بالمفروض وقوله بالنص اي قوله تعالى فنصف ما فرضتم متعلق باختصاص اي وما فرض بعد العقد أو زيد بعده ليس مفروضا في العقد **(قوله)** بل تجب المتعة في الاول) اي فيما لو فرض بعد العقد لان هذا الفرض تعيين للواجب بالعقد وهو مهر المثل وذلك لا يتنصف فكذا ما نزل منزلته نهر وعند ابى يوسف لها نصف ما فرض والاول اصح كما في شرح الملتقى **(قوله)** ونصف الاصل في الثاني) اي فيما لو زاد بعد العقد **(قوله)** (وصح حطها) الحط الاسقاط كما في المغرب وقيد بحطها لان حط ابها غير صحيح لو صغيرة ولو كبيرة توقف على

وفي الكافي جدد النكاح
زيادة ألف لزمه الالفان
على الظاهر وفي الحانية
ولو وهبته مهرها ثم اقر
بكذا من المهر وقبلت صح
ويحمل على الزيادة وفي
البرازية الاشبه انه لا يصح
بلا قصد الزيادة (لا ينصف)
لاختصاص التنصيف
بالمفروض في العقد بالنص
بل تجب المتعة في الاول
ونصف الاصل في الثاني
(وصح حطها)

مطلب

في حط المهر والابراء منه

اجازتها ولا بد من رضاها ففي هبة الخلاصة خوفها بضرب حتى وهبت مهرها لم يصح لو قادرا على الضرب اه ولو اختلفا فالقول لمدعى الاكراه ولو برهننا فينة الطوع اولى قنية وان لا تكون مريضة مرض الموت ولو اختلف مع ورثتها فالقول للزوج انه كان في الصحة لانه ينكر المهر خلاصة ولو وهبته في مرضها فمات قبلها فلا دعوى لها بل لو ورثتها بعد موتها وتام الفروع في البحر **(قوله لكله او بعضه)** قيده في البدائع بما اذا كان المهر ديناً اي دراهم او دنانير لان الخط في الاعيان لا يصح بحر ومعنى عدم صحته ان لها ان تأخذه منه مادام قائماً فلو هلك في يده سقط المهر عنه لما في البرازية ابرأتك عن هذا العبد يبقى العبد وديعة عنده اه نهر **(قوله ويرتد بالرد)** اي كهبة الدين ممن عليه الدين ذكره في انفع الوسائل بحثاً وقال لم أره واستدل له في البحر بما في مديانات القنية قالت لزوجها ابرأتك ولم يقل قبلت او كان غائباً فقالت ابرأت زوجي يبرأ الا اذا رده اه قال في النهر ولا يخفى ان المدعى انما هو رد الخط وكأنه نظر الى ان الخط ابراء معنى **(قوله كمرض لاحدهما يمنع الوطء)** اي او يلحقه به ضرر قال الزيلعي وقيل هذا التفصيل في مرضها واما مرضه فمانع مطلقاً لانه لا يعرى عن تكسر وفتور عادة وهو الصحيح اه ومثله في الفتح والبحر والنهر قلت ان كان التكسر والفتور منه مانعاً من الوطء او مضراً له كان مثل المرأة في اشتراط المنع او الضرر والا فهو كالصحيح فما وجه كون مرضه مانعاً من صحة الخلوة الا ان يقال المراد ان مرضه في العادة يكون مانعاً من وطئه فلا فائدة في ذكر التفصيل فيه بخلاف مرضها فتأمل **(قوله وجعله في الاسرار من الحسى)** قلت وجعله في البحر مانعاً لتحقيق الخلوة حيث ذكر ان لاقامة الخلوة مقام الوطء شروطاً اربعة الخلوة الحقيقية وعدم المانع الحسى او الطبيعى او الشرعى فالاول للاحتراز عما اذا كان هناك ثالث فليست بخلوة وعن مكان لا يصلح للخلوة كالمسجد والطريق العام والحمام الخ ثم ذكر عن الاسرار ان هذين من المانع الحسى وعليه فالمانع الحسى ما يمنعها من اصلها او ما يمنع صحتها بعد تحققها كالمرض فافهم **(قوله فليس للطبعي مثال مستقل)** فانهم مثلوا للطبعي بوجود ثالث وبالحيض او النفاس مع ان الاول منهى شرعاً وينفرد الطبع عنه فهو مانع حسى طبيعى شرعى والثانى طبيعى شرعى نعم سيأتى عن السر حسى ان جارية احدهما تمنع بناء على انه يمتنع من وطء الزوجة بحضورتها طبعاً مع انه لا بأس به شرعاً فهو مانع طبيعى لا شرعى لكنه حسى ايضا فافهم **(قوله كاحرام لفرض او نفل)** لحج او عمرة قبل وقوف عرفة او بعده قبل طواف وأطلق في احرام النفل فعم ما اذا كان بأذنه او بغير اذنه وقد نصوا على انه له ان يحللها اذا كان بغير اذنه ط قلت فالظاهر ان التعميم الاخير غير مراد لان العلة الحرمة وهي مفقودة **(قوله ومن الحسى الخ)** لما كان ظاهر العطف يقتضى ان الرتق وما عطف عليه يخرج عن الموانع الثلاثة مع انها من الحسى قدره الشارح ط **(قوله بالسكون)** نقل الخير الرملى عن شرح الروض للقاضى زكريا ان القرن بفتح راءه ارجح من اسكانها **(قوله عظم)** في البحر عن المغرب القرن في الفرج مانع يمنع من سلوك الذكر فيه اما غدة غليظة او لحم او عظم وامرأة رتقاء بها ذلك اه ومقتضاه ترادف القرن والرتق **(قوله وعغل)** بالعين المهملة والفاء وقوله غدة بالغين المعجمة في خارج الفرج ففي القاموس انه شئ يخرج من قبل المرأة شبيه بالادرة للرجال

لكله او بعضه (عنه) قبل
اولا ويرتد بالرد كما في البحر
(والخلوة) مبتدأ خبره
قوله الآتى كالوطء (بلا
مانع حسى) كمرض لاحدهما
يمنع الوطء (وطبعي)
كوجود ثالث عاقل ذكره
ابن الكمال وجعله في
الاسرار من الحسى وعليه
فليس للطبعي مثال مستقل
(وشرعى) كاحرام لفرض
او نفل (و) من الحسى
(رتق) بفتح تين التلاحم
(وقرن) بالسكون عظم
(وعغل) بفتح تين غدة
(وصغر)

مطلب
في احكام الخلوة

(قوله ولو زوج) الباء للمصاحبة اي ولو كان الصغر مصاحب الزوج يعنى لا فرق بين ان يكون الزوج او الزوجة او كل منهما صغيرا اه ح قال في البحر وفي خلو الصغير الذي لا يقدر على الجماع قولان وجزم قاضخان بعدم الصحة فكان هو المعتمد ولذا قيد في الذخيرة بالمراهق اه وتجب العدة بخلوته وان كانت فاسدة لان تصريحهم بوجوبها بالخلوة الفاسدة شامل لخلوة الصبي كذا في البحر من باب العدة (قوله لا يطاق معه الجماع) وقدرت الا طاقة بالبلوغ وقيل بالتسع والاولى عدم التقدير كما قدمناه ولو قال الزوج تطبيقه وأراد الدخول وانكر الاب فالقاضي يريها النساء ولم يعتبر السن كذا في الخلاصة بحر (قوله وبلا وجود ثالث) قدر قوله بلا ليكون عطفًا على قوله بلا مانع حسي بناء على انه طبعي فقط لكن علمت ما فيه قال ط ولا يتكرر مع ما تقدم لان ذلك تمثيل من الشارح وهذا من المصنف تقييد (قوله ولونائما او اعمى) لان الاعمى يحس والتائم يستيقظ ويتناول فتح ودخل فيه الزوجة الاخرى وهو المذهب بناء على كراهة وطئها بحضرة ضررتها بحر قلت وفي البرازية من الحظر والاباحة ولا بأس بأن يجامع زوجته وامته بحضرة التائمين اذا كانوا لا يعلمون به فان علموا كره اه ومقتضاه صحة الخلوة عند تحقق النوم تأمل وفي البحر وفصل في المبتنى في الاعمى فان لم يقف على حاله تصح وان كان أصم ان كان نهارا لا تصح وان كان ليلا تصح اه قلت الظاهر انه أراد بالاصم غير الاعمى اما لو كان أعمى ايضا فلا فرق في حقه بين النهار والليل تأمل (قوله والمجنون والمغمى عليه) وقيل يمنعان فتح قلت يظهر لي المع في المجنون لانه أقوى حالا من الكلب العقور تأمل (قوله وكذا الاعمى) قد علمت ما فيه من انه لا يظهر الفرق بين الليل والنهار في حقه تأمل (قوله به يفتى) زاد في البحر عن الخلاصة انه المختار قال وجزم الامام السرخسي في المبسوط بأن كلا منهما يمنع وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه لانه يتمتع من غشيانها بين يدي أمته طبعًا اه اي وكذا بين يدي امتها بالاولى لانها اجنبية لا تحل له قلت وجزم به ايضا الامام قاضخان في شرح الجامع وفي البدائع لو كان الثالث جارية له روى ان محمدا كان يقول اولا تصح خلوته ثم رجع وقال لا تصح اه ولعل وجه الاول ما صرحوا به من انه لا بأس بوطء المنكوحه بمعينة الامة دون عكسه لكن هذا يظهر في امته دون امتها على ان نفى البأس شرعا لا يلزم منه عدم نفرة الطباع السليمة عنه وحيث كان هو المنقول عن أئمتنا الثلاثة كما مر وعزاه ايضا في الفتاوى الهندية الى الذخيرة والمحيط والحانية لا ينبغي العدول عنه لموافقة الدراية والرواية ولذا قال الرحمتي العجب كيف يجعل المذهب المفتي به ما هو خلاف قول الامام وصاحبيه مع عدم اتجاهه في المعنى (قوله ان كان عقورا مطلقا) اي سواء كان كلبه او كلبها (قوله لا يمنع مطلقا) اي عقورا اولا وعله في الفتح بقوله لان الكلب قط لا يعتدى على سيده ولا على من يمنعه سيده عنه اه وحينئذ فلور آه الكلب فوقها يكون سيده في صورة الغالب لها فلا يعدو عليه وكذا لو أمرها الزوج ان تكون فوقه لانها وان كانت في صورة الغالبة له وامكن ان يعدو عليها الكلب لكن يمنعه سيده عنها فتصح الخلوة فافهم (قوله او كان للزوجة) اي او كان غير عقور وكان للزوجة فانه يكون مانعا لكن مقتضى ما علل به في الفتح انه لا فرق بين كلبه وكلبها لان كلبها وان رآها تحت الزوج يمكن ان تمنعه عنه

ولو زوج (لا يطاق معه الجماع و) بلا (وجود ثالث معهم) ولونائما او اعمى (الا ان يكون) الثالث (صغيرا لا يعقل) بأن لا يعبر عما يكون بينهما (او مجنونا او مغمى عليه) لكن في البرازية ان في الليل صحت لافي النهار وكذا الاعمى في الاصح (او جارية احدها) فلا تمنع به يفتى مبتنى (والكلب يمنع ان) كان (عقورا) مطلقا وفي الفتح وعندي ان كلبه لا يمنع مطلقا (او) كان (للزوجة والا) يكن عقورا

قوله والمجنون والمغمى عليه كذا بخط المحشى وهو غير موافق لقول المصنف او مجنونا الخ كتبه نصر

فلا يعد وعليه فتصح الحلوة تأمل **(قوله)** وكان له (بالواو وفي بعض النسخ بأو وهو تحريف
 اهـ حـ اى لان الصور اربع عقور له اولها وغير عقور كذلك فذكر اولاً ان المانع ثلاث
 صور عقور مطلقاً او غير عقور هو لها وبقي غير مانع الصورة الرابعة هي ان يكون غير عقور
 وكان له **(قوله)** وبقي الحـ) وبقي ايضا من المانع الشرعى ان يعلق طلاقها بخلوها فاذا خلا بها
 طلقت فيجب نصف المهر لحرمة وطئها بحر عن الواقعات قال وزاد في البرازية والخلاصة
 انه لا تجب العدة في هذا الطلاق لانه لا يتمكن من الوطء وسياًتى وجوبها في الحلوة الفاسدة على
 الصحيح فتجب العدة هنا احتياطاً اهـ ومشى الشارح فيما سياتى بعد صفحة على ما في البرازية
 ويأتى تمام الكلام فيه وسياًتى ايضا عند قوله ولو افترقا ان امتناعها من تمكينه في الحلوة يمنع
 صحتها لو كانت ثيباً لا لبكراً **(قوله)** عدم صلاحية المكان (اى للخلوة وصلاحيته بان يأمن فيه
 اطلاع غيرها عنهما كالدار والبيت ولو لم يكن له سقف وكذا المحل الذى عليه قبة مضروبة
 والبستان الذى له باب مغلق بخلاف ما ليس له باب وان لم يكن هناك أحد بحر ولو كانا
 في مخزن من خان يسكنه الناس فرد الباب ولم يغلق والناس قعود في وسطه غير مترصدين
 لنظرهما صححت وان كانوا مترصدين فلا فتح **(قوله)** كمسجد وطريق (لان المسجد مجمع للناس
 فلا يأمن الدخول عليه ساعة فساعة وكذا الوطء فيه حرام قال تعالى ولا تبشروهن و اتم
 عاكفون في المساجد والطريق يمر الناس عادة وذلك يوجب الانقباض فيمنع الوطء بدائع
 قلت ويؤخذ من قوله وكذا الوطء فيه حرام الحـ انه مانع وان كان خالياً وبابه مغلق فتأمل وفي
 الفتح ولو سافر بها فعدل عن الجادة بها الى مكان خال فهي صحيحة **(قوله)** وحمام (اى
 بابه مفتوح اما لو كان مقفولاً عليهما وحدهما فلا مانع من صحتها كما لا يخفى فافهم **(قوله)**
 وسطح) اى ليس على جوانبه ستروكدا اذا كان الستر رقيقاً او قصيراً بحيث لو قام انسان يطلع
 عليهما فتح وفيه ولا تصح في المسجد والحمام وقال شدادان كانت ظلمة شديدة صححت لانها كالساتر
 وعلى قياس قوله تصح على سطح لساترله اذا كانت ظلمة شديدة والاوجه ان لا تصح لان
 المانع الاحساس ولا يختص بالبصر الا ترى الى الامتناع لوجود الاعمى ولا ابصار للاحساس
 اهـ قلت الاحساس انما يمكن اذا كان معهما احد على السطح اما لو كانا فوقه وحدهما
 وأما من صعود احد اليهما لم يبق الاحساس الا بالبصر والظلمة الشديدة تمنعه كما لا يخفى تأمل
(قوله) وبيت بابه مفتوح (اى بحيث لو نظر انسان رآها وفيه خلاف ففي مجموع النوازل
 ان كان لا يدخل عليهما احداً الا بأذن فهي خلوة واختار في الذخيرة انه مانع وهو الظاهر بحر
 ووجهه ان امكان النظر مانع بلا توقف على الدخول فلا فائدة في الاذن وعدمه **(قوله)** وما اذا
 لم يعرفها (لان التمكن لا يحصل بدون المعرفة بخلاف ما اذا لم تعرفه والفرق انه متمكن من
 وطئها اذا عرفها ولم تعرفه بخلاف عكسه فانه يحرم عليه كذا في البحر وفيه انه اذا لم تعرفه
 يحرم عليها تمكينه منها فالظاهر انها تمنعه من وطئها بناء على ذلك فينبغى ان يكون مانعاً
 فتأمل حـ قلت ان هذا المانع بيده ازالته بأن يخبرها انه زوجها فلما جاء التقصير من جهته
 يحكم بصحة الحلوة فيلزم المهر ط **(قوله)** في الاصح (اى اصح الروايتين لكن صرح شراح
 الهداية بأن رواية المنع في التطوع شاذة ويشير اليه قول الحانية وفي صوم القضاء والكفارات

وكان له (لا) يمنع وبقي منه
 عدم صلاحية المكان كمسجد
 وطريق وحمام وصحراء
 وسطح وبيت بابه مفتوح
 وما اذا لم يعرفها (وصوم
 التطوع والمنذور
 والكفارات والقضاء غير
 مانع لصحتها) في الاصح
 اذ لا كفارة بالافساد
 ومفاده انه لو اكل ناسياً
 فامسك فخلا بها

والمندورات روايتان والاصح انه لا يمنع الخلوة وصوم التطوع لا يمنعها في ظاهر الرواية وقيل يمنع اه وقول الكنز وصوم الفرض يدخل فيه القضاء والكفارات والمندورات فيكون اختيارا منه لرواية المنع في غير التطوع لان الافطار فيه بغير عذر جائز في رواية ويؤيد ما في الكنز تعبير الحانية بالاصح فانه يفيد ان مقابله صحيح وكذا قول الهداية وصوم القضاء والمندور كالتطوع في رواية فانه يفيد ان رواية كونهما كصوم رمضان اقوى وبهذا يتأيد ما بحثه في البحر بقوله وينبغي أن يكون صوم الفرض ولو مندورا مانعا اتفاقا لانه يحرم افساده وان كان لا كفارة فيه فهو مانع شرعى اه (قوله ان تصح) اي الخلوة لسقوط الكفارة بشبهة خلاف الامام مالك رحمه الله فانه يرى فطره بأكله ناسيا ولا كفارة ط (قوله وكذا كل ما اسقط الكفارة) كشراب وجماع ناسيا ونية نهارا ونية نفل ط (قوله وصلاة الفرض فقط) قال في البحر لاشك ان افساد الصلاة لغير عذر حرام فرضا كانت أو نفلا فينبغي ان تمنع مطلقا مع انهم قالوا ان الصلاة الواجبة لا تمنع كالنفل مع انه يأتى بتدركها واغرب منه ما في المحيط ان صلاة التطوع لا تمنع الا الاربع قبل الظهر لانها سنة مؤكدة فلا يجوز تركها بمثل هذا العذر اه فانه يقتضى عدم الفرق بين السنن المؤكدة وان الواجبة تمنع بالاولى اه قلت والحاصل انهم لم يفرقوا في احرام الحج بين فرضه ونفله لاشتراكهما في لزوم القضاء والدم وفرقوا بينهما في الصوم والصلاة اما الصوم فظاهر للزوم القضاء والكفارة في فرضه بخلاف نفله وما ألحق به لان الضرر فيه بالفطر يسير لانه لا يلزم الا القضاء لا غير كما في الجوهرية واما في الصلاة فالفرق بينهما مشكل اذ ليس في فرضها ضرر زائد على الاثم ولزوم القضاء وهذا موجود في نفلهما وواجبها نعم الاثم في الفرض اعظم وفي كونه مناطا لمنع صحة الخلوة خفاء والالزام ان لا يكون قضاء رمضان والكفارة كالنفل ولعل هذا وجه اختيار الكنز اطلاق فرض الصوم كما قدمناه فكذا الصلاة ينبغي ان يكون فرضها ونفلها كفرض الصوم بخلاف نفله لانه اوسع بدليل انه يجوز افطاره بلا عذر في رواية ونفل الصلاة لا يجوز قطعه بلا عذر في جميع الروايات فكان كفرضها ولعل المجتهد قام عنده فرق بينهما لم يظهر لنا والله تعالى اعلم (قوله فيما يجي) اي من الاحكام ط (قوله ولو مجبوا) اي مقطوع الذكر والخصيتين من الجب وهو القطع قال في الغاية والظاهر ان قطع الخصيتين ليس بشرط في المجبوب ولذا اقتصر الاسييجاني على قطع الذكر ح عن النهر (قوله او خصيا) بفتح الحاء المعجمة فعيل بمعنى مفعول وهو من سلت خصيته وبقي ذكره ح (قوله ان ظهر حاله) اي ان ظهر قبل الخلوة ان هذا الزوج اختفى رجل وظهر ان نكاحه صحيح وان وطأه حينئذ جائز فتكون الخلوة كالوطء وان لم يظهر فالنكاح موقوف لا يبيح الوطء فلا تكون خلوته كالوطء فافهم (قوله وما في البحر) حيث اطلق صحة خلوته ولم يقيد بظهور حاله وما في الاشياء ستعرفه (قوله في النهر) عبارته ويجب ان يراد به من ظهر من حاله اما المشكل فنكاحه موقوف الى ان يتبين حاله ولهذا لا يزوجه وليه من تحته لان النكاح الموقوف لا يفيد اباحة النظر كذا في النهاية اه اي فلا يبيح الوطء بالاولى فلا تصح خلوته كالخلوة بالحائض بل اولى لانه قبل التبين بمنزلة الاجنبى ثم قال في النهر وافاد في المبسوط ان حاله يتبين بالبلوغ فان ظهرت فيه

ان تصح وكذا كل ما اسقط الكفارة نهر (بل المانع صوم رمضان) اداء وصلاة الفرض فقط (كالوطء) فيما يجي (ولو) كان الزوج (مجبوبا او عينا او خصيا) او ختى ان ظهر حاله والا فسكاحه موقوف وما في البحر والاشياء ليس على ظاهره كما سطره في النهر وفيه عن شرح الوهبانية ان الغنة قد تكون

قوله ظهر من حاله كذا بالاصل المقابل على خط المؤلف وزيادة من لعلها ليست في خط المؤلف اه مصححه

علامة الرجل وقد زوجه ابوه امرأة حكم بصحة نكاحه من حين عقد الاب فان لم يصل اليها
اجل كالغنين وان زوج رجلا تبين بطلانه وهذا صريح في عدم صحة خلوته قبل ذلك وبهذا
التقرير علمت ان ما نقله في الاشياء عن الاصل لوزوجه ابوه رجلا فوصل اليه وجازوا الا فلا علم
لي بذلك أو امرأة فبلغ فوصل اليها جاز والا اجل كالغنين ليس على ظاهره والله الموفق
اه اي ان ظاهر ما في الاشياء انه بمجرد وصول الرجل اليه اي وطئه له أو بوصله الى المرأة يصح
النكاح ولو قبل البلوغ وظهور علامة فيه وان الوطء يحل قبل التبين وان الخلوة به صحيحة
وانه بعد البلوغ قد يتبين حاله وقد لا يتبين مع انه في المبسوط جزم بتبين حاله بالبلوغ وانه قبل
التبين يكون نكاحه موقوفا فهو صريح في عدم صحة الخلوة قبل التبين لعدم حل الوطء وفيه
نظر فان قوله جاز معناه جاز العقد لتبين حاله بذلك فقد صرحوا بأن ذلك رافع لاشكاله ولا يلزم
منه حل الوطء وقوله والا فلا علم لي بذلك اي ان لم يظهر فيه هذه العلامة لا حكم بصحة العقد
ولا بدمها بل يتوقف ذلك على ظهور علامة اخرى وقول المبسوط ان حاله يتبين بالبلوغ مبني
على الغالب والا فقد صرحوا بأنه قد يبقى حاله مشكلا بعده كما اذا حاض من فرج النساء وامني
من فرج الرجال وقد يتبين حاله قبل البلوغ كأن يبول من احد الفرجين دون الآخر فتصح
خلوته والحاصل ان قيد صحة الخلوة بتبين حاله ظاهر لعدم حل الوطء قبله (قوله لمرض الخ)
وكذا السحر ويسمى المعقود كاسياتي في بابه عن الوهبانية (قوله في ثبوت النسب الخ) الذي
حققه في البحر بمخا ثم رآه منقولا عن الخصاص ان الخلوة لم تقم مقام الوطء الا في حق تكميل
المهر ووجوب العدة قال وماسواه فهو من احكام العقد كالنسب اي فانه يثبت وان لم توجد
خلوة اصلا كما في تزوج مشرق مغربية أو من احكام العدة كالبقية والعجب من صاحب النهر
حيث تابع اخاه في هذا التحقيق ثم خالفه في النظم الآتي وما ذكره في البحر سبقه اليه ابن المشنة
في عقد الفرائد لكنه افاد ان المطلقة قبل الدخول لو ولدت لاقل من ستة اشهر من حين
الطلاق ثبت نسبه لليقن بأن الملقوق قبل الطلاق وان الطلاق بعد الدخول ولو ولدت لاكثر
لا يثبت لعدم العدة ولو اختلى بها فطلقها يثبت وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر قال ففي هذه
الصورة تكون الخصوصية للخلوة (قوله ولو من المحبوب) لا مكان انزاله بالسحاق وسياتي
في باب الغنين انه يثبت نسبه اذا خلا بها ثم فرق بينهما ولو جاءت به لسنتين (قوله وفي تأكيد المهر)
اي في خلوة النكاح الصحيح اما الفاسد فيجب فيه مهر المثل بالوطء لا بالخلوة كما سيذكره المصنف
في هذا الباب لحرمة الوطء فكان كالخلوة بالحائض (قوله والعدة) وجوبها من احكام
الخلوة سواء كانت صحيحة ام لا ط اي اذا كانت في نكاح صحيح اما الفاسد فتجب فيه العدة
بالوطء كاسياتي (قوله في عدتها) متعلق بنكاح والاولى تأخيره بعد قوله وحرمة نكاح الامة
ط (قوله وحرمة نكاح الامة) اي لو طلق الحرة بعد الخلوة بها لا يصح تزوجه امة مادامت
الحرة في العدة ولو الطلاق بانثا (قوله ولو مراعاة وقت الطلاق في حقها) بيانه ان الموطوءة
طلاقها في الحيض بدعي فلا يحل بل يطلقها واحدة في طهر لاوطء فيه وهو احسن او ثلاثا
متفرقة في ثلاثة اطهار لاوطء فيها وهو حسن بخلاف غير الموطوءة فان طلاقها واحدة ولو
في الحيض حسن واذا كانت المختلى بها كالموطوءة توقت طلاقها بالطهر فلا يحل في مدة

لمرض اضعف خلقه
او كبر سن (في ثبوت
النسب) ولو من المحبوب
(و) في (تأكيد المهر)
المسمى (و) مهر المثل
بلا تسمية و (النفقة
والسكنى والعدة وحرمة
نكاح اختها واربع سواها)
في عدتها (وحرمة نكاح
الامة ومراعاة وقت
الطلاق في حقها)

الحيض فافهم (قوله وكذا في وقوع طلاق بآن آخر الح) في البرازية والمختار انه يقع عليها طلاق آخر في عدة الخلوة وقيل لا اه وفي الذخيرة واما وقوع طلاق آخر في هذه العدة فقد قيل لا يقع وقيل يقع وهو اقرب الى الصواب لان الاحكام لما اختلفت يجب القول بالوقوع احتياطاً ثم هذا الطلاق يكون رجعياً أو بائناً ذكر شيخ الاسلام انه يكون بائناً اه ومثله في الوهبانية وشرحها والحاصل انه اذا خلاها خلوة صحيحة ثم طلقها طلاقاً واحدة فلا شبهة في وقوعها فاذا طلقها في العدة طلاقاً اخرى فمقتضى كونها مطلقة قبل الدخول ان لا تقع عليها الثانية لكن لما اختلفت الاحكام في الخلوة في انها تارة تكون كالوطء وتارة لا تكون جعلناها كالوطء في هذا فقلنا بوقوع الثانية احتياطاً لوجودها في العدة والمطابقة قبل الدخول لا يلحقها طلاق آخر اذا لم تكن معتدة بخلاف هذه والظاهر ان وجه كون الطلاق الثاني بائناً هو الاحتياط ايضا ولم يتعرضوا للطلاق الاول وافاد الرحمتي انه بائن ايضا لانه طلاق قبل الدخول غير موجب للعدة لان العدة انما وجبت لجعلنا الخلوة كالوطء احتياطاً فان الظاهر وجود الوطء في الخلوة الصحيحة ولان الرجعة حق الزوج واقاراره بأنه طلق قبل الوطء ينفذ عليه فيقع بائناً واذا كان الاول لا تعقبه الرجعة يلزم كون الثاني مثله اه ويشير الى هذا قول الشارح طلاق بائن آخر فانه يفيد ان الاول بائن ايضا ويدل عليه ما يأتي قريباً من انه لا رجعة بعده وسيأتي التصريح به في باب الرجعة وقد علمت مما قررناه ان المذكور في الذخيرة هو الطلاق الثاني دون الاول فافهم ثم ظاهر اطلاقهم وقوع البائن اولاً وثانياً وان كان بصريح الطلاق وطلاق الموطوءة ليس كذلك فيخالف الخلوة الوطء في ذلك وأجاب ح بأن المراد التشبيه من بعض الوجوه وهو ان في كل منهما وقوع طلاق بعد آخر اه وأما الجواب بأن البائن قد يلحق البائن في الموطوءة فلا يدفع المخالفة المذكورة فافهم (قوله كالغسل) اي لا يجب الغسل على واحد منهما بمجرد الخلوة بخلاف الوطء (قوله والاحصان) فلو زنى بعد خلوة الصحيحة لا يلزمه الرجم لفقد شرط الاحصان وهو الوطء قل عقد الفرائد وهذا ان لم يفهم انه خاص بالرجل فهو ساكت عن ثبوت الاحصان لها بذلك والذي يظهر لي أنه لا فرق بينه وبينها فيه ولم اقف على نقل فيه صريح والله أعلم قلت في البحر ولم يقيموها مقام الوطء في حق الاحصان ان تصادفاً على عدم الدخول وان اقربا به لزمهما حكمه وان اقربا به أحدهما صدق في حق نفسه دون صاحبه كما في المبسوط اه (قوله وحرمة البنات) اي لم يقيموا الخلوة مقام الوطء في ذلك فلو خلا بزوجه بدون وطء ولا مس بشهوة لم تحرم عليه بناتها بخلاف الوطء والكلام في الخلوة الصحيحة كما صرح به في التبيين والفتح وغيرها فما حرره في عقد الفرائد مما حاصله ان حرمة البنات بالخلوة الصحيحة لا خلاف فيها بين الصاحبين والخلاف في الفاسدة قال الثاني تحريم وقال محمد لا تحرم فهو ضعيف وما ادعاه من عدم الخلاف ممنوع كما بسطه في النهر (قوله وحلها للاول) اي لا تحل مطابقة الثلاث للزوج الاول بمجرد خلوة الثاني بل لا بد من وطئه لحديث العسيلة (قوله والرجعة) اي لا يصير مراجعاً بالخلوة ولا رجعة له بعد الطلاق الصريح بعد الخلوة بجر اي لو وقع الطلاق بائناً كما قدمناه (قوله والميراث) اي لو طلقها ومات وهي في عدة الخلوة لا ترث بزازية ومثله في البحر عن المجتبى وحكى ابن الشحنة

وكذا في وقوع طلاق
بائن آخر على المختار (لا)
تكون كالوطء (في حق)
بعية الاحكام كالغسل
و (الاحصان وحرمة
البنات وحلها للاول
والرجعة والميراث)

في عقد الفرائد قولاً آخر أنها تترث وان تصادقا على عدم الدخول بعد الخلوة قال الرحمتي وعلى هذا أي ما في الشرح لو طلقها في مرضه بعد الخلوة الصحيحة قبل الوطء ومات في عدتها لا تترث وبه جزم الطواقي فيما كتبه على هذا الشرح وأقره عليه تلميذه حامد أفندي الصادى مفتي دمشق اهـ **(قوله وتزويجها كالأبكار)** كان عليه أن يقول كالثيبات ليوافق ما قبله من المعطوفات فإنها من خواص الوطء دون الخلوة فالمعنى أنها ليست كالوطء في تزويجها كالثيبات بل تزوج كالأبكار أفاده ط **(قوله على المختار)** وما في المجتبى من أنها تزوج كما تزوج الثيب ضعيف كافي البحر **(قوله وغير ذلك)** أي غير السبعة المذكورة من زيادة أربعة أخرى في النظم المذكور وهي سقوط الوطء والنفى والتكفير وعدم فساد العادة وبقي مسئلتان أيضاً لم يذكرهما لعدم تسليمهما وهما أن الخلوة لا تكون إجازة للنكاح الموقوف عند بعضهم وإن المرأة لا تمنع نفسها للمهر بعدها عندهما أما عند أبي حنيفة فلها المنع بعد حقيقة الوطء كما أفاده في البحر وزاد في الوهبانية أيضاً بقاء عنة العنين ويمكن دخولها في النظم كما يأتي **(قوله وغيره)** بالرفع عطفاً على مثل والضمير للوطء ح أي ومغايرة للوطء في إحدى عشرة مسألة **(قوله وبهذا العقد تحصيل)** جملة من مبتدأ وخبر والعقد بكسر العين شبه الشعر المنظوم بعقد الدر المنظوم **(قوله تكميل مهر الح)** بيان لصور الممثلة **(قوله واعداد)** بالكسر والمراد به العدة **(قوله وأربع)** بالجر عطفاً على الاخت **(قوله إلا ما)** جمع أمة وقصره للضرورة ولو اسقط لام ولقد استغنى عن قصره **(قوله فراق فيه ترحيل)** المراد به الطلاق اهـ ح وأما الترحيل فهو من ترحل القوم عن المكان انتقلوا أي طلاق فيه نقل الزوجة من بيته أو من عصمته فافهم **(قوله ووقعوا فيه)** أي في الأعداد بمعنى العدة اهـ ح فالضمير عائدة على مذكور وهو الأعداد المذكور في البيت الثاني فافهم **(قوله إذا لحقا)** الضمير للتطليق والالف للاطلاق اهـ ح والمراد بلحاظه وقوعه في العدة بعد طلاق سابق عليه **(قوله القيل)** بدل من الأول ح **(قوله ورجعة)** أي في صورتين كما قدمناه في قوله والرجعة **(قوله سقوط ووطء)** أي ما يلزمه فيه الوطء لا يسقط بالخلوة فحق الزوجية في القضاء الوطء مرة واحدة ولا يسقط عنه بالخلوة وكذا العنين إذا اختل بها لا يسقط عنه الوطء بها فللزوجة طلب التقريق وعلى هذا الحل يستغنى عن ذكر بقاء العنة المذكور في الوهبانية لكن يستغنى به أيضاً عن ذكر النفى الآتي فكان الأولى ذكرهما معاً أو إسقاطهما معاً تأمل **(قوله كذلك النفى)** يعني أن آلى منها ثم وطئها في المدة كان فيا وإن خلاها لا اهـ ح **(قوله التكفير)** يعني أن وطئ في نهار رمضان فعليه الكفارة وإن خلاها لا اهـ ح وفي النهر وعد التكفير هنا مما لا ينبغي إذ الكلام في الخلوة الصحيحة وصوم الأداء يفسدها كما مر ط **(قوله ما فسدت عبادة)** ما نافية يعني أن وطئها في عبادة يفسدها الوطء فسدت وإن خلاها لا اهـ ح ويرد عليه ما ورد على سابقه فإن ما يفسد بالوطء كالأحرام والصوم والصلاة والاعتكاف المنذور يفسد الخلوة والكلام في الصحيحة إلا أن يمثل بمالا يفسد الخلوة على أحد القولين كصوم غير الأداء وصلاة النافلة تأمل والحاصل أنه ينبغي إسقاط التكفير وفساد العبادة وزيادة فقد العنة فتصير الأحكام التي خالفت الخلوة فيها الوطء عشرة وقد نظمها في بيتين مقتصرين عليها للعلم بأن ما سواها لا يخالف فيها الخلوة الوطء فقلت

وتزويجها كالأبكار على المختار وغير ذلك كأنظمه صاحب النهر فقال *
 وخلوة الزوج مثل الوطء في صور *
 وغيره وبهذا العقد تحصيل * تكميل مهر واعداد كذا نسب *
 اتفاق سكنى ومنع الاخت مقبول *
 وأربع وكذا قالوا إلا ما ولقد *
 راعوا زمان فراق فيه ترحيل *
 ووقعوا فيه تطليقا إذا لحقا *
 وقيل لا والصواب الأول القيل *
 أما المغاير فالأحسان يأمل *
 ورجعة وكذا التورث معقول *
 سقوط ووطء وإحلال لها وكذا *
 تحريم بنت نكاح البكر مبذول *
 كذلك النفى والتكفير ما فسدت *
 عبادة وكذا بالنسب تكميل *
 (ولو افترقا

وخلوته كالوطء في غير عشرة ❀ مطالبة بالوطء احصان تحليل
وفي وارث رجعة فقد غنة ❀ وتحريم بنت عقد بكر وتغسيل

(قوله فقالت بعد الدخول) يطلق الدخول على الوطء وعلى الخلوة المجردة والمتبادر منه الاول والمراد هنا الاختلاف في الخلوة مع الوطء او في الخلوة المجردة لافي الوطء مع الاتفاق على الخلوة لان الخلوة مؤكدة لتمام المهر فلو كان الاختلاف بينهما في الوطء مع الاتفاق على الخلوة لم تظهر ثمرة للاختلاف (قوله فالحقول لها لانكارها سقوط نصف المهر) كذا في القنية للزاهدي ونظمه ابن وهبان وقال في شرحه انه تتبع هذا الفرع فما ظفر به ولا وجدا يناقضه ووجهه ماش على القواعد لان القول للمنكر اه قلت رأيت في حاوي الزاهدي ايضا وحكي فيه قولين فذكر ما مر معزيا الى المحيط وكتاب آخر ثم عزا الى الاسرار ان القول قوله لانه ينكر وجوب الزيادة على النصف اه ويظهر لي ارجحية القول الاول ولذا جزم به المصنف وذلك ان المهر يجب بنفس العقد والدخول أو الموت مؤكدة او الطلاق قبلهما منصف له فسبب وجوب الكل متحقق والمنصف له عارض والمرأة تنكر ذلك العارض وتمسك بالسبب المحقق الموجب للكل ولذا ثبت لها المطالبة بتمام المهر قبل الدخول ولا يعود نصف المهر المقبوض الى ملكة بالطلاق قبل الدخول الا بالقضاء او الرضا ولا ينفذ تصرفه قبل ذلك وينفذ تصرف المرأة فيه والزوج وان انكر الزيادة على النصف لكنه مقرب سببها كما لو اقر بالغصب وادعى الرد وكذبه المالك فدعواه الرد انكار للضمان بعد الاقرار بسببه فلا يقبل تأمل (قوله وان انكر الوطء) كذا في كثير من النسخ وكان المناسب ان يقول وان انكر الدخول لما قرره من ان الاختلاف بينهما ليس في الوطء مع الاتفاق على الخلوة وليكون اشارة الى رد ما قلناه في الاسرار اي ان انكاره لا يعتبر لانه في الحقيقة مدع لسقوط النصف بالعارض على السبب الموجب للكل فكان انكارها هو المعتبر وفي بعض النسخ وان انكرت بالناء والمعنى ان القول لها وان انكرت انه لم يطأها في هذا الدخول الذي ادعته لكن الاولى ان يقول وان اعترفت بعدم الوطء لانه لم يدع الوطء حتى يقابل بانكارها له (قوله انما توطأ كرها) لانها تستحي بالطبع فلم تكن بالامتناع مختارة لعدم تأكد المهر بخلاف الثيب لان امتناعها يدل على اختيارها لعدم تأكد المهر (قوله كما بحثه الطرسوسي) اي في انفع الوسائل والبحث في التفصيل المذكور فان الطرسوسي نقل اولا عن الذخيرة اذا خلاها ولم يتمكن من نفسها اختلف المتأخرون فيه قال وفي طلاق النوازل عليه نصف المهر ثم ذكر هذا التفصيل وقال قلته على وجه التفقة ولم اظفر فيه بنقل والظاهر انه اراد به التوفيق بين القولين وذكر ايضا ان هذا اذا صدقته في ذلك فلو كذبه فالحقول قولها يمينها لانها منكورة (قوله واقره المصنف) اي تبعا لشيخه صاحب البحر (قوله فخلاها) اي خلوة صحيحة لانها المتبادر من لفظ الخلوة اه ح اي في قول الخالف ان خلوت بك فيراد بها الخالية عما يمنعها او يفسدها مما مر والمراد ما يفسدها من غير التعليق لما مر عن البحر من ان هذا التعليق مفسد لها فهو نظير قولهم الخلوة الصحيحة في النكاح الفاسدة كالخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح مع انها في النكاح

فقالت بعد الدخول وقال
الزوج قبل الدخول
فالحقول لها لانكارها
سقوط نصف المهر وان
انكر الوطء ولو لم يتمكن
في الخلوة فان بكرا صحت
والالا لأن البكر انما
توطأ كرها كما بحثه
الطرسوسي واقره المصنف
(ولو قال ان خلوت بك
فانت طالق فخلاها
طلقت)

الفاقد فاسدة كما ذكره في البحر فالمراد بالصحيحة فيه الحالية عما يفسدها سوى فساد النكاح
 فافهم **(قوله بئنا)** لتصريحهم بأن الطلاق الواقع بعد الخلوة الصحيحة يكون بئنا منح أي
 فهنا أولى لعدم صحتها فأنها لا تمانل الوطء إلا في وجوب العدة ط **(قوله لوجود الشرط)** علة
 لطلقت وأما علة كونه بئنا فهي ما قدمناه عن المنع أفاده ح **(قوله ووجب نصف المهر)** في
 بعض النسخ بعدهذا زيادة وهي لعدم الخلوة الممكنة من الوطء اه أي لأنها بانت بمجرد الخلوة
 فكان غير متمكن من الوطء شرعا **(قوله ولا عدة عليها)** قال في البحر وسيأتي وجوبها في الخلوة
 الفاسدة على الصحيح فتجب العدة في هذه الصورة احتياطا اه واعترضه الخیر الرملي بقوله
 كيف القطع بوجوبها مع مصادمته للنقل على أن هذه مطلقة قبل الدخول فهي أجنبية
 والخلوة بالأجنبية لا توجب العدة فليست من قسم الخلوة الصحيحة ولا الفاسدة فتأمل وانظر
 إلى قولهم إنما تقام مقام الوطء إذا تحقق التسليم اه أقول التسليم منها موجود ولكن عاقبه
 مانع من جهته وهو التعليق كالعين وكما لو دخل عليها فأحرم بالحج أو بالصلاة وكونها خلوة
 بأجنبية ممنوع لأن الخلوة شرط الطلاق وإنما يقع بعد وجود شرطه كما لو قال لأجنبية إن
 تزوجتك فانت طالق فوقع الطلاق دليل تحقق الخلوة إذ لو لاها لم يقع غير أنه وجد بعد
 تحققها مانع من جهته كما ذكرنا وتصريحهم بوجوب العدة بالخلوة الفاسدة على الصحيح شامل
 لهذه الصورة فقول البرازية لأعدة عليها مبني على خلاف الصحيح فهو مصادمة نقل بنقل أصح
 منه فافهم **(قوله وتجب العدة)** ظاهره الوجوب قضاء وديانة وفي الفتح قال العتابي تكلم
 مشايخنا في العدة الواجبة بالخلوة الصحيحة أنها واجبة ظاهرا أو حقيقة فقيلا لو تزوجت
 وهي متيقنة بعدم الدخول حل لها ديانة لأقضاء **(قوله في الكل إلخ)** هذا في النكاح الصحيح
 أما النكاح الفاسد لا تجب العدة في الخلوة فيه بل بحقيقة الدخول فتح **(قوله لتوهم الشغل)**
 أي شغل الرحم نظرا إلى التمكن الحقيقي وكذا في المحبوب لقيام احتمال الشغل بالسحق وهي
 حق الشرع وحق الولد ولذا لا تسقط لو أسقطها ولا يحل لها الخروج ولو أذن لها الزوج
 وتداخل العدتان ولا يتداخل حق العبد فتح وتماه في المعراج **(قوله واختاره التمرتاشي)**
 إلخ) وجزم به في البدائع قال في الفتح يؤيده ما ذكره العتابي **(قوله تجب العدة)**
 لثبوت التمكن حقيقة فتح **(قوله كصغر ومرض مدنف)** قال في الفتح الأوجه على هذا
 القول أن يخص الصغر بغير القادر والمرض بالمدنف لثبوت التمكن حقيقة في غيرها اه
 قلت ونص على التقييد بالمدنف في جامع الفصولين وفي القاموس دنف المريض كفرح ثقل
(قوله لانه نص محمد) أي في كتابه الجامع الصغير الذي روى مسأله عن أبي يوسف عن الإمام
 صاحب المذهب **(قوله قاله المصنف)** أي تبعا لشيخه في البحر وأقره في النهر والشرنبلالية
(قوله الموت أيضا) أي كما أن الخلوة كالوطء فيهما والمراد الموت قبل الدخول أي موت الرجل
 بالنسبة للعدة وموت أيهما كان بالنسبة للمهر كما أفاده ح **(قوله في حق العدة والمهر)** أي
 إذا مات عنها لزمها عدة الوفاة واستحقت جميع المهر كالموطوءة **(قوله فقط)** هو معنى قول
 المجتبى وفيما سواها كعدم قلت ولا يقال إنه يعطى حكمه أيضا في الأرض لأن الأرض من
 أحكام العقد فلذا تحقق قبل الخلوة التي هي دون الوطء فافهم **(قوله حلت بنتها)** أي كما تحل بعد

بئنا لوجود الشرط
 (ووجب نصف المهر)
 ولا عدة عليها بزازية
 (وتجب العدة في الكل)
 أي كل أنواع الخلوة ولو
 فاسدة (احتياطا) أي
 استحسانا لتوهم الشغل
 (وقيل) قاله القدوري
 واختاره التمرتاشي وقاضيخان
 (أن كان المانع شرعا)
 كصوم (تجب) العدة (وان)
 كان (حسبا) كصغر ومرض
 مدنف (لا) تجب والمذهب
 الأول لانه نص محمد قاله
 المصنف وفي المجتبى الموت
 أيضا كالوطء في حق العدة
 والمهر فقط حتى لو ماتت
 الأم قبل دخوله بها حلت
 بنتها

الخلوة الصحيحة فلا تحرم إلا بحقيقة الوطء على مامر (قوله فوهبته له) ذكر الضمير لان الالف
مذكر لا يجوز تأنيته كافي ط عن المصباح وكذا لو وهبت نصفه فتح (قوله قبل وطء) اي
وخلوة نهر وهي وطء حكما كما مر (قوله لعدم تعيين النقود في العقود) ولذا لو اشار في النكاح
الى دراهم كان له ان يمسكها ويدفع مثلها جنسا ونوعا وقدرها وصفة ولو لم تهب شيئا وطلقت قبل
الدخول كان لها امساك المقبوض ودفع غيره ولذا تركي الكل وتماه في النهر والحاصل انه
لم يصل اليه بالهبة عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول وهو نصف المهر منح (قوله او
قبضت نصفه) احتراز عما لو قبضت اكثر من النصف فانه ترد عليه ما زاد على النصف بخلاف
مالو قبضت الاقل ووهبته الباقي فهو معلوم بالاولى بجر اي لا يرجع عليها بشئ (قوله في
الصورة الاولى) الانسب ان يقول في الصورتين فيكون قوله او الباقي اشارة الى ان هبة الالف
ليس بقيد في الثانية كما نص عليه في البحر قال في النهر ومعنى هبة الالف بعد قبض النصف
انها وهبت له المقبوض وغيره (قوله او وهبت عرض المهر) اشارة الى انه لم يتعيب اذ لو وهبته
بعد ما تعيب فاحشا يرجع بنصف قيمته يوم قبضت لانه صار كأنها وهبته عينا أخرى اما
العيب اليسير فكالعدم لما سيأتى انه في المهر متحمل وقيد بالهبة لانها لو باعته منه يرجع
بالنصف اي نصف قيمته لان نصف الثمن المدفوع فيها يظهر ولو وهبته أقل من نصفه ترد ما زاد
على النصف ولو وهبته الاكثر او النصف فلا رجوع له بجر (قوله او في الذمة) اشارة الى انه
لا فرق بين العرض المعين وغيره وهو من خصوص النكاح فان العرض فيه يثبت في الذمة
لان المال فيه ليس بمقصود فيتساح فيه بخلاف البيع بجر (قوله لحصول المقصود) لانه
وصل اليه عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول لتعينه في الفسخ كتعينه في العقد بدليل انه
ليس لواحد منهما دفع بدله حتى لو تعيب فاحشا فوهبته له رجع بنصف قيمته كما مر نهر * (تمة) *
حكم الموزون غير المعين وهو ما كان في الذمة حكم القدر اما المعين منه فكالعرض واختلف
في التبر والنقرة من الذهب والفضة ففي رواية كالعرض وفي أخرى كالمضروب كذا في البدائع
نهر * (تنبه) * قال في البحر وقد ظهر لي ان هذه المسئلة على ستين وجها لان المهر اما ذهب
او فضة او مثلي غيرها او قيمى فالاول على عشرين وجها لان الموهوب اما الكل او النصف
وكل منهما اما ان يكون قبل القبض او بعده او بعد قبض النصف او اقل منه او اكثر فهي
عشرة وكل منها اما ان يكون مضروبا او تبرا فهي عشرون والعشرة الاولى في المثلي وكل منها
اما ان يكون معينا او لا وكذا في القيمي والاحكام المذكورة اه وتبعه في النهر قلت ويزاد
مثلها فتصير مائة وعشرين بان يقال ان الموهوب اما الكل او النصف او الاكثر من النصف
او الاقل فهي اربعة تضرب في الخمسة المارة تبلغ عشرين وكل منها اما ان يكون مضروبا
او تبرا فهي اربعون وكذا في كل من المثلي والقيمي اربعون وقدر حكم هبة الاكثر من
النصف او الاقل (قوله فان وفي) بتشديد الفاء ماضى يوفى توفية لا بالتخفيف من وفي يفي
وفاء بقرينة قوله والايوف أفاده ح (قوله واقام بها) انما ذكر التوفية في الاولى دون هذه لانه
في الاولى جعل المسمى مالا وغير مال وهو ما شرطه لها ووعداها به من عدم اخراجها او عدم
التزوج عليها اما هنا فالمسمى مال فقط رد دفيه بين القليل على تقدير والكثير على تقدير كما اشار

(قبضت ألف المهر فوهبته
له وطلقت قبل وطء رجع)
عليها (بنصفه) لعدم تعيين
النقود في العقود (وان لم
تقبضه أو قبضت نصفه
فوهبته الكل) في الصورة
الاولى (أو ما بقي) وهو
النصف في الثانية (أو)
وهبت (عرض المهر)
كثوب معين أو في الذمة
(قبل القبض أو بعده لا)
رجوع لحصول المقصود
(نكحها بألف على ان
لا يخرجها من البلد او
لا يتزوج عليها او)
(نكحها
على ألف ان اقام بها وعلى
الفين ان اخرجها فان وفي)
بما شرطه في الصورة الاولى
(واقام) بها في الثانية (فالها
الالف) لرضاها به فهنا
صورتان

اليه الشارح فليس هنا في المسمى وعد بشئ ليناسبه التعبير بالتوفية يوضحه انه قد يرد فيه بين كونها ثيبا او بكرا كما يأتي فافهم (قوله الاولى الخ) ضابطها ان يسمى لها قدرا ومهر مثلها اكثر منه ويشترط منفعة لها اولايها اولدى رحم محرم منها وكانت المنفعة مباحة الانتفاع متوقفة على فعل الزوج لاحالة بمجرد العقد ولم يشترط عليها ردشئ له وذلك كأن تزوجها بالف على ان لا يخرجها من البلد او على ان يكرمها او يهدي لها هدية او على ان يزوج اباه ابنته او على ان يعتق اخاها او على ان يطلق ضررتها فلو المنفعة لاجنبي ولم يوف فليس لها الا المسمى لانها ليست منفعة مقصودة لاحد المتعاقدين ومثله بالاولى لو شرط ما يضرها كالزوج عليها وكذا لو كان المسمى مهر المثل او اكثر منه ولو كان المشروط غير مباح كخمر وخنزير فلو المسمى عشرة فاكتر وجب لها وبطل المشروط ولا يكمل مهر المثل لان المسلم لا ينتفع بالحرام فلا يجب عوض بفواته ولو تزوجها على الف وعتق اخيها او طلاق ضررتها بلفظ المصدر لا المضارع عتق الاخ وطاقت الضرة بنفس العقد طاقة رجعية لمقابلتها بغير متقوم وهو البضع والزوجة المسمى فقط والولاء له الا اذا قال وعتق اخيها عنها فهو لها ولو تزوجها على الف وعلى ان يطلق امرأته فلانة وعلى ان ترد عليه عبدا ينقسم الف على مهر مثلها وعلى قيمة العبد فان كانا سواء صار نصف الف ثمنا للعبد والنصف صداقا فاذا طاقها قبل الدخول فلها نصف ذلك وان بعده نظر ان كان مهر مثلها خمسمائة او اقل فليس لها الا ذلك وان اكثر فان وفي بالشرط فكذلك والا فمهر المثل وتماه في المحيط والفتح عن المبسوط وفي اشتراط الكرامة والهدية كلام سيأتي وحاصل المسئلة على وجوه لان الشرط اما نافع لها او لاجنبي او ضار وكل اما حاصل بمجرد النكاح او متوقف على فعل الزوج وعلى كل من الستة اما ان يكون مهر المثل اكثر من المسمى او اقل او مساويا وكل اما ان يكون قبل الدخول او بعده وكل اما ان يباح الانتفاع بالشرط او لا وكل اما ان يشترط عليها ردشئ او لا وكل اما ان يحصل الوفاء بالشرط او لا فهي مائتان وثمانية وثمانون هذا خلاصة ما في البحر (قوله والثانية الخ) قال في الفتح واما الثانية فكان تزوجها على الف ان اقام بها وان لا يتسرى عليها او ان يطلق ضررتها او ان كانت مولاة او ان كانت اعجمية او ثيبا وعلى الفين ان كان اضدادها (قوله بفوات النفع) الباء للسببية لانه في الاولى سمى لها مالها فيه نفع وهو عدم اخراجها وعدم الزوج عليها ونحوه فاذا وفي فلها المسمى لانه صلح مهرا وقدم رضاها به وعند فواته ينعدم رضاها بالمسمى فيكمل مهر مثلها وفي الثانية سمى تسميتين ثابتهما غير صحيحة للجهالة كما يأتي فوجب فيها مهر المثل (قوله في المسئلة الاخيرة) قيد في قوله ولا يزاد على الفين فقطح وفي بعض النسخ في الصورة الثانية ذات التقديرين (قوله ولا ينقص عن الف) اي في المسئلتين (قوله لاتفاقهما على ذلك) اي لو زاد مهر مثلها في المسئلة الاخيرة على الفين ليس لها اكثر من الفين لانها رضيت معه بهما لترديدها بين الف والالفين بخلاف المسئلة الاولى فانه لو زاد على الف لها مهر المثل بالغاما بلغ لانها لم ترض بالالف وحده بل مع الوصف النافع ولم يحصل لها ولو نقص عن الف في المسئلتين فلها الف لانه رضى به (قوله لسقوط الشرط) لانه اذا لم ينف يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت في الطلاق قبل الدخول فسقط اعتباره فلم يبق

الاولى تسمية المهر مع ذكر شرط ينفعها والثانية تسمية مهر على تقدير وغيره على تقدير (والا) يوف ولم يقم (فمهر المثل) لفوت رضاها بفوات النفع (و) لكن (لا يزاد) المهر في المسئلة الاخيرة (على الفين ولا ينقص عن الف) لاتفاقهما على ذلك ولو طلقها قبل الدخول تنصف المسمى في المسئلتين لسقوط الشرط

الا المسمى فيتنصف بدائع (قوله وقلا الشرطان صحيحان) اى فى المسئلة الاخيرة قل فى الهداية حتى كان لها الالف ان اقام بها والالفان ان اخرجها وقال زفر الشرطان فاسدان ولها مهر مثلها لا ينقص من الالف ولا يزداد على الفين واصل المسئلة فى الاجارات فى قوله ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم اه (قوله فى الاصح) مقابله ما فى نوادر ابن سباعة عن محمد انها على الخلاف وضعفه فى البحر (قوله لقلة الجهالة) جواب عما يرد على قول الامام حيث افسد الشرط الثانى فى المسئلة المتقدمة وهى ما اذا تزوجها على الف ان اقام بها والفين ان اخرجها وفى هذه الصورة صح الشرطين مع ان التردد موجود فى صورتين واجاب فى النهاية بانه فى المتقدمة دخلت المخاطرة على التسمية الثانية لان الزوج لا يعرف هل يخرجها او لا اما هنا فالمرأة على صفة واحدة من الحسن او القبح وجهالة الزوج بصفتها لا توجب خطرا ورده الزيلعى بأن من صور المسئلة المتقدمة ما لو تزوجها على الفين ان كانت حرة او ان كانت له امرأة وعلى الف ان كانت مولاة او لم تكن له امرأة مع انه لا مخاطرة ولكن جهل الحال واجاب فى البحر بان المرأة وان كانت فى الكل على صفة واحدة لكن الجهالة قوية فى الحرية وعدمها لانها ليست امرا مشاهدا ولذا لو وقع التنازع احتجج الى اثباتها فكان فيها مخاطرة معنى بخلاف الجمال والقبح فانه امر مشاهد فجهالة يسيرة لزوالها بلا مشقة واعترضه فى النهر بانه على هذا ينبغي الصحة فيما لو تزوجها على الفين ان كانت له امرأة وعلى الف ان لم تكن لان النكاح يثبت بالتسامع فلا يحتاج الى اثبات عند المنازعة قلت ولا يخفى ما فيه فان اثباته بالتسامع انما هو عند الاحتياج الى اثباته على انه قد تكوله امرأة غائبة فى بلدة اخرى لا يعلم بها احد بخلاف الجمال والقبح فلذا تبع الشارح ما فى البحر ولم يلتفت لما فى النهر (قوله بخلاف ما لو ردد الح) هذا ايضا من صور المسئلة المتقدمة التى ذكرناها مخالفة لمسئلة التردد للقبح والجمال فلا حاجة الى اعادته والحاصل ان تردد المهر بين القلة والكثرة ان وجد فيه شرط الاقل لازمه الاقل والا فلا يلزمه الاكثر بل مهر المثل خلافا لهما الا فى مسئلة القبح والجمال فانه يجب المسمى فى اى شرط وجد اتفاق والفرق للامام ما مر (قوله ولو شرط الح) هذه مسئلة استطراذية ليست من جنس ما قبلها ومناسبتها تطبيق المسمى على وصف مرغوب له (قوله لزومه الكل) لان المهر انما شرع لمجرد الاستمتاع دون البكارة ح عن مجمع الانهر (قوله ورجحه فى البرازية) اقول عبارتها تزوجها على انها بكر فاذا هى ليست كذلك يجب كل المهر حملا لامرها على الصلاح بان زالت بوثبة فان تزوجها بازيد من مهر مثلها على انها بكر فاذا هى غير بكر لا تجب الزيادة والتوفيق واضح للمتأمل اه ووجه التوفيق ما ذكره فى العمادية عن فوائد المحيط فى تحليل المسئلة الثانية انه قابل الزيادة بما هو مرغوب وقد فات فلا يجب ما قبل به وانت خير بان كلام البرازية ليس فيه ترجيح للزوم الكل مطلقا بل فيه ترجيح للتفصيل والفرق بين التزوج بمهر المثل وبازيد منه نعم قال فى البرازية بعد ذلك وان اعطاها زيادة على المعجل على انها بكر فاذا هى ثيب قيل ترد الزائد على قياس مختار مشايخ بخارى فيما اذا اعطاها المال الكثير بجهة المعجل على ان يجهزوها بجهاز عظيم ولم تأت به رجع بما زاد على معجل مثلها وكذا افق ائمة خوارجهم ينبغى ان يرجع بالزيادة

وقلا الشرطان صحيحان
(بخلاف ما لو تزوجها على
الف ان كانت قيحة وعلى
الفين ان كانت حرة فانه
يصح الشرطان) اتفاقا
فى الاصح لقلة الجهالة
بخلاف ما لو ردد فى المهر
بين القلة والكثرة للثبوت
والبكارة فانها ان ثيبا
لزومه الاقل والافهر المثل
لا يزداد على الاكثر ولا
ينقص عن الاقل فتح ولو
شرط البكارة فوجد هائبا
لزومه الكل درر ورجحه
فى البرازية

ولكن صرح في فوائد الامام ظهير الدين انه لا يرجع في كلتا صورتين اه اى في صورة الزيادة على مهر المثل وصورة الزيادة على المعجل كما يعلم من مراجعة الفصول العمادية فقول البزازية تبع العمادية ولكن صرح الخ يفيد ترجيح عدم الرجوع وانه يلزم كل المهر ولذا نظم المسئلة في الوهبانية وعبر عن عدم وجوب الزيادة بقيل فافاد ايضا ترجيح لزوم الكل كما هو مقتضى اطلاق صاحب الدرر والوقاية والمثلتي (قوله ولو تزوجها الخ) حاصل هذه المسئلة ان يسمى شيئين مختلفي القيمة اتحاد الجنس او اختلف نهر (قوله او الالفين) لافائدة في ذكره بعد الالف للعلم قطعاً بأن الالف غير قيد فالاولى قول البحر اوعلى هذا الالف او الالفين فهو مثال آخر مثل الذى بعده مما اختلف فيه قيمة مع اتحاد الجنس ويمكن عطف قوله او الالفين على مجموع قوله على هذا العبد او على هذا الالف بأن يعطف على كل واحد بانفراده كأن يقول الزوج تزوجتك على هذا العبد او هذين الالفين او يقول على هذا الالف او هذين الالفين تأمل (قوله او على احدهذين) اى انه لا فرق بين كلمة او ولفظ احدهما فان الحكم فيه كذلك كما صرح به في المحيط بحر (قوله واحدهما او كس) الجملة في موضع الحال في القاموس الوكس كالوعد النقص والتقصي لازم ومتعدد اه وقيد به لانهما لو تساويا قيمة صحت التسمية اتفاقاً بجر عن الفتح وقال قبله لو كانا سواء فلا تحكيم ولها الخيار في اخذ ايهما شاءت (قوله حكم مهر المثل) هذا قوله وعندهما لها الاقل والمتون على الاول ورجح في التحرير قولهما والخلاف مبنى على أن مهر المثل اصل عنده والمسمى خلف عنه ان صحت التسمية وقد فسدت هنا للجتهالة فيصار الى الاصل وعندهما بالعكس ومحله اذا لم يصرح بالخيار لها اوله فلو قال على أنها بالخيار تأخذ أيهما شاءت او على أنى بالخيار أعطيك أيهما شئت فانه يصح اتفاقاً لانتفاء المنازعة وقيد بالنكاح لان الخلع على احد شيئين مختلفين او الاعتاق عليه يوجب الاقل اتفاقاً لانه ليس له موجب اصلى يصار اليه عند فساد التسمية موجب الاقل وكذا في الاقرار وتماه في البحر (قوله فلها الارفع) لانها رضيت بالحد هداية (قوله فلها الاوكس) لان الزوج رضى بالزيادة هداية (قوله والا) اى بأن كان بين الارفع والاوكس (قوله لانها الاصل) اى في الطلاق قبل الدخول كما ان الاصل مهر المثل قبل الطلاق بحر (قوله وجبت المتعة) اشار به الى ان ما وقع في الدرر تبعاً للوقاية والهداية من انه يجب نصف الاوكس اتفاقاً مبنى على الغالب ان المتعة لا تزيد على نصف الاوكس كما علل به في الهداية حتى لو زادت وجبت كما صرح به في الحانية والدراية وقال في الفتح التحقيق ان المحكم المتعة فافاد انها لو كانت ازيد من نصف الاعلى لا يزداد على نصفه لرضاها به وحتى (قوله ولو تزوجها على فرس الخ) شروع في مسئلة اخرى موضوعها انه تزوجها على ماهو معلوم الجنس دون الوصف كما في الهداية وقوله فالواجب الوسط او قيمته يفيد صحة التسمية لان الجنس معلوم مشتمل على الجيد والردى والوسط ذو حظ منهما بخلاف مجهول الجنس لانه لا وسط له لاختلاف معانى الاجناس وانما تخير الزوج بين دفع الوسط او قيمته لان الوسط لا يعرف الا بالقيمة فصارت أصلاً في حق الايفاء وقيد بالمبهم لانه في المعين باشارة كهذا العبد والفرس يثبت الملك لها بمجرد القبول ان كان مملوكاً له والا فلها أن تأخذ الزوج بشرائه لها

قوله مما الاختلاف كذا
بالاصل المقابل على خط
المؤاف ولعله مما للاختلاف
اه مصححه

(ولو تزوجها على هذا
العبد او على هذا الالف)
او الالفين (او على هذا العبد
وهذا العبد) او على احد
هذين (واحداهما او كس
حكم) القاضى (مهر المثل)
فان مثل الارفع او فوقه
فلها الارفع وان مثل
الاوكس او دونه فلها
الاوكس والا فمهر المثل
(وفي الطلاق قبل الدخول
يحكم متعة المثل) لانها
الاصل حتى لو كان نصف
الاوكس اقل من المتعة
وجبت المتعة فتع (ولو
تزوجها على فرس) او عبد
او ثوب هروى او فراش
بيت او عدد معلوم من نحو
ابل (فالواجب)

فان عجز لزمه قيمته وكذا باضافة الى نفسه كعبدى فلا تجبر على قبول القيمة لان الاضافة الى نفسه من اسباب التعريف كالاشارة لكن في هذا اذا كان له اعبد ثبت ملكها في واحد منهم وسط وعليه تعيينه وقوله في البحر انه يتوقف ملكها على تعيينه غير صحيح لانه يلزم كون الاضافة كالا بهام فانه في الابهام لو عين لها وسطا اجبرت على قبوله وتماه في النهر (قوله في كل جنس له وسط) قصد بهذا التعميم ان هذا الحكم لا يخص الفرس والعبد وما عطف عليهما بل يعم كل جنس له وسط معلوم - (قوله مالم يجز السلم فيه الخ) فاذا وصف الثوب كهروى خير الزوج بين دفع الوسط اوقيته كامر وكذا لو مانع في وصفه بان قل طوله كذا في ظاهر الرواية نعم لو ذكر الاجل مع هذه المبالغة كان لها ان لا تقبل القيمة لان صحة السلم في الثياب موقوفة على ذكر الاجل وفي المكيل والموزون اذا ذكر صفته كجيدة خالية من الشعير صعيدية او بحيرية يتعين المسمى وان لم يذكر الاجل لان الموصوف فيها يثبت في الذمة وان لم يكن مؤجلا كما في النهر والبحر فعنى كون الخيار للمرأة ان لها ان لا تقبل القيمة اذا اراد اجبارها عليها لا بمعنى ان لها ان لا تجبره على القيمة اذا اراد دفع العين لانه اذا صح السلم تعين حقها في العين هذا وفي الفتح التصريح بان قول الهداية في ظاهر الرواية احتراز عما روى عن ابي حنيفة ان الزوج يجبر على دفع عين الوسط وهو قول زفر وعن قول ابي يوسف انه لو ذكر الاجل مع المبالغة في وصف الثوب بالطول والعرض والرقعة تعين الثوب وذكر مثله عن المبسوط ثم رجح رواية زفر وصرح في الجمع بانها الاصح وكذا في درر البحار واقره في غرر الاذكار وابن ملك ثم لا يخفى انه وان لم يتعين فلا بد في عين الوسط اوقيته من اعتبار الاوصاف التي ذكرها الزوج (قوله وكذا الحكم في كل حيوان الخ) فذكر الفرس ليس قيذا ولو قال اولا ولو تزوجها على معلوم جنس وجب الوسط اوقيته لكان أخصر واشمل فانه يعم نحو العبد والثوب الهروى افاده - (قوله هو عند الفقهاء الخ) اما عند المناطقة وهو المقول على كثيرين مختلفين في الحقائق في جواب ماهو والنوع المقول على كثيرين مختلفين في العدد (قوله مختلفين في الاحكام) كانه ان كان مقول على الذكر والانثى واحكامهما مختلفة قال في البحر ولا شك ان الثوب تحته الكتان والقطن والحرير والاحكام مختلفة فان الثوب الحرير لا يحل لبسه وغيره يحل فهو جنس عندهم وكذا الحيوان تحته الفرس والحمار واما الدار فتحتها ما يختلف اختلافا فاحشا بالبلدان والمحال والسعة والضيق وكثرة المرافق وقاتها (قوله متفقين فيها) أى في الاحكام مثله الاصوليون في بحث الخاص بالرجل وأورد عليهم انه يشمل الحر والعبد والعاقل والمجنون وأحكامهم مختلفة فاجابوا بأن اختلاف الاحكام بالعرض لا بالاصالة بخلاف الذكر والانثى فان اختلاف أحكامهما بالاصالة بحر * (تنبيه) * علم مما ذكرنا ان نحو الحيوان والدابة والمملوك والثوب جنس وان نحو الفرس والحمار والعبد والثوب الهروى او الكتان او القطن نوع وان الذي تصح تسميته ويحب فيه الوسط اوقيته الثاني فكان على المصنف ان يقول وكذا الحكم في كل حيوان ذكر نوعه دون وصفه كما قل في متن المختار تزوجها على حيوان فن سمي نوعه كالفرس جاز وان لم يصفه وقال في شرحه الاختيار ثم الجهالة انواع جهالة النوع والوصف

في كل جنس له وسط (الوسط اوقيته) وكل مالم يجز السلم فيه فالخيار للزوج والا فللمرأة (وكذا الحكم) وهو لزوم الوسط (في كل حيوان ذكر جنسه) هو عند الفقهاء المقول على كثيرين مختلفين في الاحكام (دون نوعه) هو المقول على كثيرين متفقين فيها

كقوله ثوب اودابة اودار فلا تصح هذه التسمية ومنها ما هو معلوم النوع مجهول الصفة كقوله عبد اوفرس او بقرة او شاة او ثوب هروى فانه تصح التسمية ويجب الوسط الخ فقد جعل الدابة والثوب معلوم الجنس مجهول النوع والوصف وجعل العبد والفرس والثوب الهروى معلوم الجنس والنوع مجهول الوصف وهذا موافق لما مر في تعريف الجنس والنوع عند الفقهاء فان قلت قال في الهداية معنى هذه المسئلة ان يسمى جنس الحيوان دون الوصف بأن تزوجها على فرس او حمار اما اذا لم يسم الجنس بان تزوجها على دابة لا تجوز التسمية ويجب مهر المثل اه فقد جعل الفرس والحمار جنسا قلت اراد بالجنس النوع كما صرح به في غاية البيان ولذا قابله بالوصف واما قول البحر لاحاجة الى حمل الجنس على النوع لان الجنس عند الفقهاء هو المقول على كثيرين الخ ففيه انه لا يصح حمل الجنس في كلام الهداية على الجنس الفقهي كما لا يخفى بل يتعين حمله على النوع وكذا قال في الهداية ولو سمي جنسا بأن قال هروى تصح التسمية ويخير الزوج فقد سمي الهروى جنسا وليس هو جنسا بالمعنى المار ولو تبع المصنف الهداية فقال ذكر جنسه دون وصفه بدل قوله دون نوعه لصح كلامه بأن يراد بالجنس النوع لمقابلته له بالوصف امام مع مقابلته بالنوع فلا يصح هذا ما ظهر الى **(قوله بخلاف مجهول الجنس)** اى ما ذكر جنسه بلا تقييد بنوع كثوب ودابة فانه لا تصح تسميته فلا يجب الوسط او قيمته بل يجب مهر المثل * (تنبه) * حاصل هذه المسئلة ان المسمى اذا كان من غير النقود بأن كان عرضا او حيوانا اما ان يكون معينا بأشارة او اضافة فيجب بعينه اولا يكون معينا فان كان غير مكيل وموزون فان جهل نوعه كدابة او ثوب فسدت التسمية ووجب مهر المثل وان علم نوعه وجهل وصفه كفرس او ثوب هروى او عبد صحت التسمية وخير بين الوسط او قيمته وكذلك لو علم وصف الثوب على ظاهر الرواية وعلى ما مر انه الاصح يتعين الوسط لانه يجب في الذمة كالسلم بخلاف الحيوان فانه لا يجب في الذمة في السلم وان كان مكىلا او موزونا فان علم نوعه ووصفه كأردب قمح جيد خال من الشعير صعبى تعين المسمى وصار كالعرض المشار اليه لانه يثبت في الذمة حالا كالقرض ومؤجلا كالسلم وان لم يعلم وصفه تخير الزوج بين الوسط او قيمته كما في ذكر الفرس او الحمار هذا خلاصة ما في الاختيار والفتح والبحر لكن يشكل ما في الخاتمة لو تزوجها على عشرة دراهم وثوب ولم يصفه كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا ان تكون متعتها اكثر من ذلك اه قال في البحر وبهذا علم ان وجوب مهر المثل فيما اذا سمي مجهول الجنس انما هو فيما اذ لم يكن معه مسمى معلوم لكن ينبغي على هذا ان لا ينظر الى المتعة اصلا لان المسمى هنا عشرة فقط و ذكر الثوب لغو بدليل انه لم يكمل لها مهر المثل قبل الطلاق اه واجاب الخير الرملى بأن الثوب محمول على العدة والتبرع كما جرت به العادة غير داخل في التسمية اذ لو دخل لاوجب فسادها لفحش الجهالة وقال في فتاواه الخيرية انه زاغ فهم صاحب البحر واخيه في جعل الثوب لغو اولا حول ولا قوة الا بالله اه قلت حمله على العدة والتبرع هو بمعنى الغائه في التسمية ووجه اشكال هذا الفرع ان الثوب ان لم يدخل في التسمية لزم ان يجب لها نصف المسمى بالطلاق قبل الدخول بل انظر الى المتعة لصحة تسمية

بخلاف مجهول الجنس
كثوب ودابة لانه لا وسط له

مطلب

تزوجها على عشرة دراهم
وثوب

العشرة وان دخل فيها ينبغي ان يعطى حكم ما لو تزوجها على الف وكرامتها او يهدى لها هدية
 فقد صرح في النهر بأنه في المبسوط بعد ان ذكر عبارة محمد لو تزوجها على الف وكرامتها او
 يهدى لها هدية فلها مهر مثلها لا ينقص عن الالف قال هذه المسئلة على وجهين ان اكرمها
 واهدى لها هدية فلها المسمى والافهر المثل اه قلت فهو مثل ما لو تزوجها بالالف على ان
 لا يخرجها او لا يتزوج عليها كما قدمناه وبه صرح في الهداية وغاية البيان وفي البدائع لو شرط
 مع المسمى شيئا مجهولا كان تزوجها على الف درهم وان يهدى لها هدية ثم طلقها قبل الدخول
 فلها نصف المسمى لانه اذا لم يف بالكرامة والهدية يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا مدخل
 له في الطلاق قبل الدخول اه لكن قال في الاختيار ولو تزوجها على الف وكرامتها فلها
 مهر المثل لا ينقص عن الف لانه رضى بها وان طلقها قبل الدخول لها نصف الالف لانه اكثر
 من المتعة اه ونقل نحوه في البحر عن الولوالجية والمحيط واعترض به على مامر من ايجاب
 المسمى بان الهدية والاكرام مجهولتان ولا يمكن الوفاء بالمجهول بل تفسد التسمية فيجب
 مهر المثل وقد اجبت عندهما عقلة على البحر بما حاصله انه يمكن حمل ما في الاختيار على ما اذا
 لم يكرمها اما اذا اكرمها فلها المسمى وهذا عين ما حمل عليه في المبسوط كلام محمد ومشي
 عليه في الهداية وغاية البيان والبدائع كما مر وجهالة الهدية والاكرام ترتفع بعد وجودها
 والظاهر كما في النهر انه يكفي هنا ادنى ما بعد اكراما وهدية اه فاذا لم يكرمها بشيء بقيت
 التسمية مجهولة لعدم رضا المرأة بالالف وحده فيجب مهر المثل وكذا اذا طلقها قبل الدخول
 تقرر الفساد فوجب المتعة كما هو الحكم عند عدم التسمية او عند فسادها وانما اطلق
 في البدائع لزوم نصف الالف لانه في العادة اكثر من المتعة كما علمته من كلام الاختيار وهو نظير
 مامر في مسئلة الاوكس فقد حصل بما ذكرنا التوفيق بين كلامهم ويتعين حمل ما في الحانية
 عليه ايضا وذلك بان يقيد بما اذا كان مهر مثلها عشرة دراهم ولم يدفع لها ثوبا فحينئذ تجب
 لها العشرة لانها مهر المثل وهو الواجب عند فساد التسمية وتجب المتعة بالطلاق قبل الدخول
 واما دعوى الرمى الغاء ذكر الثوب لجهااته فلا تصح لان جهالة الاكرام والهدية افحش
 من جهالة الثوب لان الاكرام تحته اجناس الثياب والحيوان والعروض والعقار والنقود
 والمكيل والموزون ومع هذا لم يلغوه فعدم الغاء الثوب بالاولى وايضا يشكل على الغاء
 اعتبار المتعة وعلى ما قررناه لا اشكال والله اعلم بحقيقة الحال ونظير ما في الحانية ما هو معروف
 بين الناس في زماننا من ان البكر لها اشياء زائدة على المهر منها ما يدفع قبل الدخول كدراهم
 للنقش والحمام وثوب يسمى لفافة الكتاب واثواب اخر يرسلها الزوج ليدفعها اهل
 الزوجة الى القابلة وبلانة الحمام ونحوها ومنها ما يدفع بعد الدخول كالازار والحلق
 والمكعب واثواب الحمام وهذه مأثوفة معروفة بمنزلة المشروط عرفا حتى لو اراد الزوج ان
 لا يدفع ذلك يشترط نفيه وقت العقد او يسمى في مقابلته دراهم معلومة يضمها الى المهر
 المسمى في العقد وقد سئل عنها في الخيرية فاجاب بما حاصله ان المقرر في الكتب من
 ان المعروف كالمشروط يوجب الحاق ما ذكر بالمشروط فان علم قدره لزم كالمهر والاوجب
 مهر المثل لفساد التسمية ان ذكر انه من المهر وان ذكر على سبيل العدة فهو غير لازم

مطلب

مسئلة دراهم النقش والحمام
 ولفافة الكتاب ونحوها

بالكلية والذي يظهر الاخير وما في الخانية صريح فيه ثم ذكر عبارة الخانية المارة وما تقدم من
اعتراضه على البحر وانت خير بان هذه المذكورات تعتبر في العرف على وجه اللزوم على انها
من جملة المهر غير ان المهر منه ما يصرح بكونه مهرا ومنه ما يسكت عنه بناء على انه معروف
لابد من تسليمه بدليل انه عند عدم ارادة تسليمه لابد من اشتراط نفيه أو تسمية ما يقابله كما مر
فهو بمنزلة المشروط لفظا فلا يصح جعله عدة وتبرعا وكون كلام الخانية صريحا فيه قد علمت
ما يناقضه وينافيه وقد رأيت في الملتقط التصريح بلزومه كما قلنا حيث ذكر في مسألة منع المرأة
نفسها حتى تقبض المهر فقال ثم ان شرط لها شيئا معلوما من المهر معجلا فأوفاهما ذلك ليس لها ان
تمنع نفسها وكذلك المشروط عادة كالحنف والمكعب وديباج اللقافة ودراهم السكر على ما هو
عادة اهل سمرقند وان شرطوا ان لا يدفع شيء من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا من صدق
العرف من غير تردد في الاعطاء لمثلها من مثله والعرف الضعيف لا يلحق المسكوت عنه بالمشروط
اه ثم رأيت المصنف افتى به في فتاويه وحاصله ان ذلك ان صرح باشتراطه لزم تسليمه وكذا ان
سكت عنه وكان العرف به مشهورا معلوما عند الزوج ولا يخفى ان هذا لو كان تبرعا وعدة لم
يكن لها منع نفسها لقبضه ولا المطالبة به وكذا لو كان لازما مفسدا للتسمية بل ينبغي ان يقال
انه بمنزلة اشتراط الهدية والاكرام ترتفع الجهالة بدفعه فيجب المسمى دون مهر المثل او يقال
وهو الاقرب ان ذلك من قبيل معلوم النوع مجهول الوصف كالفرس والعبد فان التفاوت
في ذلك يسير في العرف فمثل اللقافة يعرف نوعها منها من القصب والحرير او من القطن والحرير
باعتبار الفقر والغنى وقلة المهر وكثرته وكذا باقي المذكورات فيعتبر الوسط من كل نوع منها
فهذا ما تحرر لي في هذا المقام * الذي كثرت فيه الاوهام * وزلت الاقدام * فاحفظه فانه مهم
والسلام **(قوله)** ووسط العييد في زماننا الحبشي) واما اعلاء فالرومي وادناه الزنجي كذا في
البحر والنهر والمنح ذكروا ان ذلك عرف القاهرة وذكر السيد ابو السعود ان الحبشي في
عرفنا لا يجب الا بالتخصيص لان العبد متى اطلق لا ينصرف الا للاسود فاذا اقتصر على ذكر
العبد وجب الوسط من السود ان اهلكه والعبد في عرف الشام لا يشمل الرومي لانه يسمى
مملوكا بل يشمل الحبشي والزنجي وكذا الجارية والرومية تسمى سرية وعليه فالوسط اعلى الزنجي
(قوله) وان امهرها العبد (الح) اراد بالعبد الشين الحلالين وبالحر ان يكون احدها
حراما فدخل فيه ما اذا تزوجها على هذا العبد وهذا البيت فاذا العبد حرا وعلى مذبحتين
فاذا احدها ميتة كافي شرح الطحاوي بحر **(قوله)** اقل المهر **(قوله)** يمنع مهر
المثل) جواب عن قول محمد وهو رواية عن الامام لها العبد الباقي وتام مهر مثلها ان كان مهر
مثلها اكثر منه **(قوله)** انها قيمة الحر لو عبدا) اي لها مع العبد الباقي قيمة الحر لو فرض كونه
عبدا **(قوله)** ورجحه الكمال) والمتون على قول الامام وفي القهستاني عن الخانية انه ظاهر
الرواية **(قوله)** كالواستحق احدها) اي احدا العبد المسمين فان لها الباقي وقيمة المستحق
ولو استحقا جميعا فلها قيمتهما وهذا بالاجماع كما في شرح الطحاوي بحر **(قوله)** في نكاح
فاسد) وحكم الدخول في النكاح الموقوف كالدخول في الفاسد فيسقط الحد ويثبت النسب
ويجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل خلافا لما في الاختيار من كتاب العدة وتامه في البحر

ووسط العييد في زماننا
الحبشي (وان امهرها
العبد (و) الحال ان
(احدها حر فمهرها العبد)
عند الامام (ان ساوى اقله)
اي عشرة دراهم (والاكمل
لها العشرة) لان وجوب
المسمى وان قل يمنع مهر
المثل وعند الثاني لها قيمة
الحر لو عبدا ورجحه الكمال
كما لو استحق احدها
(ويجب مهر المثل في نكاح
فاسد)

مطلب
في النكاح الفاسد

وسندكر في العدة التوفيق بين ما في الاختيار وغيره **(قوله وهو الذي الح)** بخلاف ما لو شرط
 شرطاً فاسداً كمالو تزوجته على ان لا يطأها فإنه يصح النكاح ويفسد الشرط رحتي **(قوله**
كشهود) ومثله تزوج الاختين معا ونكاح الاخت في عدة الاخت ونكاح المعتدة والخامسة
 في عدة الرابعة والامة على الحرية وفي المحيط تزوج ذمي مسلمة ففرق بينهما لانه وقع فاسداً اه
 فظاهره انهما لا يحدان وان النسب يثبت فيه والعدة ان دخل بحر قلت لكن سيدكر
 الشارح في آخر فصل في ثبوت النسب عن مجمع الفتاوى نكح كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت
 النسب منه ولا تجب العدة لانه نكاح باطل اه وهذا صريح فيقدم على المفهوم ففهم
 ومقتضاء الفرق بين الفاسد والباطل في النكاح لكن في الفتح قيل التكلم على نكاح المتعة انه
 لا فرق بينهما في النكاح بخلاف البيع نعم في البزازية حكاية قولين في ان نكاح المحارم باطل
 او فاسد والظاهر ان المراد بالبطل ما وجوده كعدمه ولذا لا يثبت النسب ولا العدة في نكاح
 المحارم ايضا كما يعلم مما سيأتي في الحدود وفسر القهستاني هنا الفاسد بالبطل ومثله بنكاح
 المحارم وباكره من جهتها او بغير شهود الح وتقييده الا كراه بكونه من جهتها قدمنا الكلام
 عليه اول النكاح قيل قوله وشرط حضور شاهدين وسيأتي في باب العدة انه لا عدة في نكاح
 باطل وذكروا في البحر هناك عن المجتبى ان كل نكاح اختلف العلماء في جوازه كالنكاح بلاشهود
 فالدخول فيه موجب للعدة امانكاح منكوحة الغير ومعتدته فالدخول فيه لا يوجب العدة ان
 علم انها للغير لانه لم يقل احد بجوازه فلم ينقد اصلاً قال فعلى هذا يفرق بين فاسده وباطله في
 العدة ولهذا يجب الحد مع العلم بالحرمة لانه زنا كافي القنية وغيرها اه والحاصل انه لا فرق بينهما
 في غير العدة اما فيها فالفرق ثابت وعلى هذا فيقيد قول البحر هنا ونكاح المعتدة بما اذا لم يعلم باها
 معتدة لكن يرد على ما في المجتبى مثل نكاح الاختين معا فان الظاهر انه لا يقل احد بجوازه ولكن
 لينظر وجه التقييد بالمعية والظاهر ان المعية في العقد لا في ملك المتعة اذ لو تأخر احدهما
 عن الآخر فالتأخر باطل قطعاً **(قوله في القبل)** فلو في الدبر لا يلزمه مهر لانه ليس بمحل
 النسل كما في الخلاصة والقنية فلا يجب بالمس والتقييد بشهوة شيء بالاولى كما صرحوا به ايضا بحر
(قوله كالخلوة) افادانه لا يجب المهر بمجرد العقد الفاسد بالاولى **(قوله حرمة وطئها)** اي فلم
 يثبت بها التمكن من الوطء فهي غير صحيحة كالخلوة باحاض فلا تقام مقام الوطء وهذا معنى
 قول المشايخ الخلوة الصحيحة في النكاح الفاسد كالخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح كذا
 في الجوهرة وفيه مسامحة لفساد الخلوة بحر والظاهر انهم ارادوا بالصحيحة هنا الحالية
 عما يمنعها او يفسدها من وجود ثالث او صوم او صلاة او حيض ونحوه مما سوى فساد العقد
 لظهور انه غير مراد وهذا سبب المسامحة وفيه مسامحة اخرى وهي ان الخلوة في النكاح
 الفاسد لا توجب العدة كما قدمناه عن الفتح مع ان الفاسدة في النكاح الصحيح توجبها كما مر
 انه المذهب **(قوله ولم يزد مهر المثل الح)** المراد بمهر المثل ما يأتي في المتن بخلاف مهر المثل
 الواجب بالوطء بشبهة بغير عقد فان المراد به غيره كما نص عليه في البحر ويأتي بيانه ففهم
 هذا وفي الخانية لو تزوج محرمة لاحد عليه عند الامام وعليه مهر مثلها بالغاً ما بلغ اه فهي
 مستثناة الا ان يقال ان نكاح المحارم باطل لا فسد على ممر من الخلاف ويكون ذلك

وهو الذي فقد شرطاً من
 شرائط الصحة كشهود
 (بالوطء) في القبل (لا بغيره)
 كالخلوة لحرمة وطئها (ولم
 يزد) مهر المثل (على
 المسمى)

ثمرة الاختلاف وبيان الوجه الفرق بينهما كما اشار اليه في البحر (قوله لرضاها بالخط) لانها لما لم تسم الزيادة كانت راضية بالخط مسقطه حقها فيها لالاجل ان التسمية صحيحة من وجه لان الحق انها فاسدة من كل وجه لوقوعها في عقد فاسد ولهذا لو كان مهر المثل اقل من المسمى وجب مهر المثل فقط وظاهر كلامهم ان مهر المثل لو كان اقل من العشرة فليس لها غيره بخلاف النكاح الصحيح اذا وجب فيه مهر المثل فانه لا ينقص عن عشرة بحر ومثله في النهر وفيه نظر فان مهر مثاليها المعتبر بقوم أبيها كيف يكون اقل من العشرة مع ان العشرة اقل الواجب في المهر شرعا فتأمل (قوله في الاصح) وقيل بعد الدخول ليس لاحدها فسخه الا بحضرة الآخر كما في النهر وغيره ح (قوله فلاينا في وجوبه) قال في النهر وقول الزيلعي ولكل منهما فسخه بغير محضر من صاحبه لا يريد به عدم الوجوب اذ لا شك في انه خروج من المعصية والخروج منها واجب بل افادة انه امر ثابت له وحده اه ح وضمير ينافي لتعبير المصنف باللام في قوله ولكل وضمير وحده لكل اى ثبت لكل منهما وحده (قوله بل يجب على القاضي) اى ان لم يتفرقا (قوله وتجب العدة) ظاهر كلامهم وجوبها من وقت التفريق قضاء وديانة وفي الفتح يجب ان يكون هذا في القضاء اما اذا علمت انها حاضت بعد آخر وطء ثلاثا ينبغي ان يحل لها التزوج فيما بينها وبين الله تعالى على قياس ما قدمنا من نقل العتابي اه ومحله فيما اذا فرق بينهما اما اذا حاضت ثلاثا من آخر وطء ولم يفارقها فليس لها التزوج اتفاقا كما اشار اليه في غاية البيان وظاهر الزيلعي يومهم خلافه بحر (قوله بعد الوطء لالحلوة) اى لا تجب بعد الحلوة المجردة عن وطء ووجوب العدة بعد الحلوة ولو فاسدة انما هو في النكاح الصحيح وفي البحر عن الذخيرة ولو اختلفا في الدخول فالقول له فلا يثبت شيء من هذه الاحكام اه وفيه عن الفتح ولو كانت هذه المرأة الموطوءة أخت امرأته حرمت عليه امرأته الى انقضاء عدتها (قوله للطلاق) متعلق بمحذوف حال من العدة وقوله لاللموت عطف عليه والمراد ان الموطوءة بنكاح فاسد سواء فارقها او مات عنها تجب عليها العدة التي هي عدة طلاق وهي ثلاث حيض لاعدة موت وهي اربعة اشهر وعشر وهذا معنى قول المنح والبحر والمراد بالعدة هنا عدة الطلاق واما عدة الوفاة فلا تجب عليها من النكاح الفاسد اه ولا يصح تعلق قوله للطلاق بقوله تجب لان الطلاق لا يتحقق في النكاح الفاسد بل هو متاركة كما في البحر وكذا لا يصح ان يراد بقوله لاللموت موت الرجل قبل الوطء ليفيد انه لو مات بعده تجب عدة الموت لما علمت من اطلاق عبارة البحر والمنح انها لا تجب في النكاح الفاسد ولما سياتى في باب العدة من انها تجب بثلاث حيض كوامل في الموطوءة بشبهة او نكاح فاسد في الموت والفرقة اه اى ان كانت تحيض والا فتلاثة اشهر او وضع الحمل فافهم (قوله من وقت التفريق) اى تفريق القاضي ومثله التفريق وهو فسخهما او فسخ احدهما ح وهو متعلق بتجب اى لا من آخر الوطئات خلافا لزفر وهو الصحيح كما في الهداية واقره شراحها كالفتح والمعراج وغاية البيان وكذا صححه في الملتقى والجوهرة والبحر ولا يخفى تقديم ما في هذه المعتمرات على ما في مجمع الانهر من تصحيح قول زفر وعبارة المواهب واعتبرنا العدة من وقت التفريق لا من آخر الوطئات فافهم (قوله او متاركة الزوج) في البرازية المتاركة في الفاسد بعد الدخول لا تكون

لرضاها بالخط ولو كان دون المسمى لزم مهر المثل لفساد التسمية بفساد العقد ولو يسم او جعل لزم بالغ ما بلغ (و) يثبت (لكل واحد منهما فسخه ولو بغير محضر من صاحبه دخل بها اولاً) في الاصح خروجاً عن المعصية فلاينا في وجوبه بل يجب على القاضي التفريق بينهما (وتجب العدة) بعد الوطء لالحلوة للطلاق لاللموت (من وقت التفريق) او متاركة الزوج وان لم تعلم المرأة بالمتاركة

الابالقول كخليت سبيك او تركتك ومجرد انكار النكاح لا يكون متاركة اما لو انكر وقال
ايضا اذهبي وتزوجي كان متاركة والطلاق فيه متاركة لكن لا ينقص به عدد الطلاق وعدم
مجيء احدهما الى آخر بعد الدخول ليس متاركة لانها لا تحصل الا بالقول وقال صاحب
المحيط وقبل الدخول ايضا لا يتحقق الا بالقول اه وخص الشارح المتاركة بالزوج كما فعل
الزيلعي لان ظاهر كلامهم انها لا تكون من المرأة اصلا مع ان فسخ هذا النكاح يصح من
كل منهما بمحض الآخر اتفاقا والفرق بين المتاركة والفسخ بعيد كذا في البحر وفرق في النهر
بان المتاركة في معنى الطلاق فيختص به الزوج اما الفسخ فرفع العقد فلا يختص به وان كان في
معنى المتاركة ورده اخير الرمى بان الطلاق لا يتحقق في الفاسد فكيف يقال ان المتاركة في
معنى الطلاق فالحق عدم الفرق ولذا جزم به المقدسي في شرح نظم الكنز الخ وتماه فيما علقناه
على البحر وسيأتي قبيل باب الطلاق قبل الدخول عن الجوهرة طلق المنكوحه فاسدا ثلاثا له
تزوجها بلا محل قال ولم يحك خلافا لهذا ايضا مؤيد لكون الطلاق لا يتحقق في الفاسد ولذا كان
غير منقص للعدد بل هو متاركة كما علمت حتى لو طلقها واحدة ثم تزوجها صحيحا عادت اليه
بثلاث طلاقات **(قوله في الاصح)** هذا أحد قولين مصححين رجحه في البحر وقال انه
اقتصر عليه الزيلعي والآخر انه شرط حتى لو لم يعلمها بها لا تنقض عدها **(قوله ويثبت النسب)**
اما الارث فلا يثبت فيه وكذا النكاح الموقوف ط عن ابي السعود **(قوله احتياطا)** اي
في اثباته لاحياء الولد ط **(قوله وتعتبر مدته)** اي ابتداء مدته التي يثبت فيها **(قوله وهي**
سته اشهر) اي فاكثر **(قوله من الوطء)** اي اذا لم تقع الفرقة كما يأتي بيانه **(قوله يعني**
سته اشهر فاكثر) اشار الى ان التقدير باقل مدة الحمل انما هو للاحتراز عما دونه لا عما زاد
لانها لو ولدت له لاكثر من سنتين من وقت العقد او الدخول ولما يفارقها فانه يثبت نسبه اتفاقا
بحر **(قوله وقال الخ)** تظهر فائدة الخلاف فيما اذا أتت بولد لسته اشهر من وقت العقد
ولاقل منها من وقت الدخول فانه لا يثبت نسبه على المفتي به بحر * **(تنبيه)** * ذكر في الفتح
انه يعتبر ابتداء المدة من وقت التفريق اذا وقعت فرقة والا فمن وقت النكاح او الدخول على
الخلاف واعترضه في البحر بانه يقتضي انها لو أتت به بعد التفريق لاكثر من ستة اشهر من
وقت العقد او الدخول ولاقل منها من وقت التفريق انه لا يثبت نسبه مع انه يثبت واجاب
في النهر بان اعتبار ابتداء المدة من وقت النكاح او الدخول معناه نفى الاقل كما مر واعتبارها
من وقت التفريق معناه نفى الاكثر حتى لو جاءت به لاكثر من سنتين من وقت التفريق لا يثبت
النسب اه ومثله في شرح المقدسي والحاصل انه قبل التفريق يثبت النسب ولو ولدت له بعد
العقد او الدخول لاكثر من سنتين كما مر اما بعد التفريق فلا يثبت الا اذا كان اقل من
سنتين من حين التفريق بشرط ان لا يكون بين الولادة والعقد او الدخول اقل من ستة اشهر
(قوله ورجحه في النهر) ترجيحه لا يعارض قول صاحب الهداية وغيره ان الفتوى على
قول محمد **(قوله وذكر من التصرفات الفاسدة)** اي التي تفسد اذا فقد منها شرط من شروط
الصحة **(قوله وحكم هذا)** اي حكم الاجارة الفاسدة بشرط فاسد كمرمة دار أو بجهالة المسمى
او بعدم التسمية او بتسمية نحو خمر والاخر خبر حكم والمراده اجر المثل او المسمى في الصورة

في الاصح (ويثبت النسب)
احتياطا بلا دعوة (وتعتبر
مدته) وهي ستة اشهر (من
الوطء فان كانت منه الى
الوضع اقل مدة المحل)
يعني ستة اشهر فاكثر
(يثبت) النسب (والا)
بأن ولدت له لاقل من ستة
اشهر (لا) يثبت وهذا
قول محمد وبه يفتى وقال
ابتداء المدة من وقت العقد
كالصحيح ورجحه في النهر
بانه احوط وذكر من
التصرفات الفاسدة احدى
وعشرين ونظم منها
العشرة التي في الخلاصة
فقال

* وفاسد من العقود عشر *
* اجارة وحكم هذا الاجر *
* وجوب ادنى مثل او مسمى *
او كله مع فقدك المسمى *

مطلب

التصرفات الفاسدة

الاولى وأجر المثل بالغاً ما بالغ في الثلاثة الاخيرة وقد فصل ذلك بقوله وجوب ادنى مثل الخ
فادنى اما مضاف والاضافة بيانية او غير مضاف ومثل بدل منه كما لا يخفى ح (قوله
والواجب الاكثر الخ) يعنى ان الكتابة الفاسدة كما اذا كتبه على عين معينة لغيره يجب على
المكاتب الاكثر من قيمته والمسمى وتاء الكتابة والقيمة مجروران ولا يوقف عليهما بالهاء لثلاث
تختلف القافية ح (قوله وفي النكاح) اى الفاسد بعدم الشهود مثلاً مهر المثل اى بالغاً
ما بلغ ان لم يسم ما يصلح مهراً والا فالاقل من مهر المثل او المسمى ح (قوله ان يكن دخل)
اما اذا لم يدخل لا يجب شئ ح (قوله وخارج البذر) يعنى ان المزارعة الفاسدة كما اذا شرط
فيها قفزان معينة لاحدهما يكون الخارج فيها لصاحب البذر ثم ان كانت الارض له فعليه
مثل أجر العامل واذا كان البذر من العامل فعليه أجر مثل الارض ح (قوله أجل)
تكملة بمعنى نعم ح (قوله والصلح والرهن) اى الصلح الفاسد بنحو جهالة البدل المصالح
عاليه والرهن الفاسد كرهن المشاع لكل من المتعاقدين نقضه ح (قوله امانة) خبر مبتدأ
محذوف عائد على كل من بدل الصلح والمرهون اللذين دل عليهما الصلح والرهن اى حينئذ يكون
ما فى يد المصالح امانة وكذلك المصالح عليه فى يد من هو فى يده وكذلك الرهن فى يد المرتهن لان
كلا قبض مال صاحبه باذنه لكنه قبضه لنفسه لئلا يملكه فينبغى ان يكون مضموناً عليه وهو
ما اشار اليه بقوله او كالصحيح حكمه وحكم الصحيح فى الصلح انه مضمون عليه ببذل الصلح
وصحيح الرهن مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين وينبغى ان يكون هذا هو المعتمد رحتى قلت
وسياتى فى كتاب الرهن التوفيق بان فاسد الرهن كصحيحه اذا كان سابقاً على الدين والا فلا
ويأتى تمامه هناك ان شاء الله تعالى (قوله ثم الهبة) بسكون الهاء للضرورة يعنى ان الموهوب
مضمون على الموهوب له بالقيمة يوم القبض فى الهبة الفاسدة كهبة مشاع يقسم ح لانه قبضه
لنفسه ومن قبض لنفسه ولو باذن مالكة كان قبضه قبض ضمان رحتى (قوله وصح بيعه)
اى بيع المستقرض واللام لتعدية البيع وقوله اقترض نعت لعبد وفاعله مستتر عائد على
المستقرض ومفعوله محذوف عائد على لعبد يعنى اذا استقرض عبداً كان قرضاً فاسداً لانه
قيمى يفيد الملك فيصح بيعه ح وقال ط اللام فى لعبد زائدة (قوله مضاربه) بسكون الهاء
للضرورة يعنى ان المضاربة الفاسدة بنحو اشتراط عمل رب المال حكمها الامانة اى يكون
مال المضاربة فى يد المضارب امانة ح اى لأنه قبضها للمالكها باذنه وما كان كذلك فهو امانة
ولانه لما فسدت صار المضارب أجيراً والمال فى يد الاجير امانة رحتى (قوله والمثل فى البيع)
اى الواجب فى البيع الفاسد بنحو شرط لا يقتضيه العقد ضمان مثل المقبوض الهالك ان كان
مثلياً وقيمه ان كان قيميا وتاء الامانة والقيمة مرفوظان ولا يوقف عليهما بالسكون لما مر ح
واما بقية الاحدى والعشرين فقال فى النهر وبقي من التصرفات الفاسدة الصدقة والخلع
والشركة والسلم والكفالة والوكالة والوقف والاقالة والصرف والوصية والقسمة اما
الصدقة فى جامع الفصولين انها كالهبة الفاسدة مضمونة بالقبض واما الخلع فحكمه انه
اذا بطل العوض فيه وقع بائناً وذلك كالخلع على خمر أو خنزير أو ميتة واما الشركة وهى المفقود
منها شرطها مثل ان يجعل الربح فيها على قدر المال كفى المجمع ولا ضمان عليه لو هلك المال فى

والواجب الاكثر فى
الكتابة * من الذى سماه
او من قيمة * وفى النكاح
المثل ان يكن دخل *
وخارج البذر للمالك اجل *
والصلح والرهن لكل
نقضه *
امانة او كالصحيح حكمه *
ثم الهبة مضمونة يوم قبض *
وصح بيعه لعبد اقترض *
مضاربه وحكمها الامانة *
والمثل فى البيع والا للقيمة *

يده كافي جامع الفصولين واما السلم وهو ما فقد فيه شرط من شرائط الصحة فحكم رأس المال فيه كالمغصوب فيصح فيه ان يأخذ به ما بدله يدا بيد كذا في الفصول واما الكفالة كما اذا جهل المكفول عنه مثلا كقوله ما بايعت احدا فعلى فحكمها عدم الوجوب عليه ورجع بما اداه حيث كان الضمان فاسدا كذا في الفصول ايضا واما الوكالة والوقف والاقالة والصرف والوصية فالظاهر انهم لم يفرقوا بين فاسدها وباطلها وصرحوا بان الاقالة كالنكاح لا يبطلها الشرط الفاسد وقد عرف انه لا فرق بين فاسده وباطله وقالوا لو وقعت الاقالة بعد القبض بعدما ولدت الجارية فهي باطلة اه اقول وما عزا الى المجمع في قوله واما الشركة الخ فغير موجود فيه ولم نر احدا قاله بل تجوز الشركة مع التساوي في الربح وعدمه فالصواب ان يمثل بالتي شرط فيها دراهم مسماة لاحدها فانه مفسد لها وحكم الفاسدة ان يجعل الربح فيها على قدر المال وان شرط التفاضل وهذا هو الذي في المجمع وغيره فافهم وذكر القسمة ولم يتعرض لحكمها وسيدكر المصنف والشارح في بابها ان المقبوض بالقسمة الفاسدة كقسمة على شرط هبة أو صدقة أو بيع من المقسوم أو غيره يثبت الملك فيه ويفيد جواز التصرف فيه لتقابضه ويضمنه بالقيمة كالمقبوض بالشراء الفاسد و قيل لا يثبت وجزم بالقييل في الاشياء وبالأول في البرازية والقيية اه وما ذكره في النكاح من عدم الفرق بين فاسده وباطله قد علمت ما فيه هذا وقد زاد الرحمتي الحوالة ونظم حكمها مع حكم ما زاد على العشرة تكميلا لنظم النهر على الترتيب المذكور فقال

صدقة كهيئة سواء ❀ والخلع بائن و لا جزاء
ان شرط الحمر أو الخنزير أو ❀ لمية بدله كذا رأوا
بقدر مال ربح شركة فسد ❀ كان اقطع شركة الربح قصد
و لا ضمان بهلاك المال ❀ في يده حزت ذرا المعالي
وسلم بعض شروطه فقد ❀ ففاسد كما من الفقه شهد
ورأس مال فيه كالمغصوب عد ❀ فخذ به ما شئت ان يدا بيد
كفالة المحجول مفسد لها ❀ فارجع بما ادبت ان خب دهي
اذا بنى الدفع على الكفالة ❀ ولا رجوع ان يرد وقاله
وفاسد القسمة ان شرط نهي ❀ لا يقتضيه العقد يا هذا الكمي
فيملك المقسوم بالقيمة ان ❀ يقبض وقيل لا فقد فاز الفطن
وكالة وصاية والوقف ❀ اقالة يا صاح ثم الصرف
لا فرق فيها بين ما قد فسد ❀ وبين باطل هديت الرشدا
حوالة بشرط ان يؤدي ❀ من ربيع دار للمحيل يردى
فان يؤد المال فهو راجع ❀ على المحيل أو محال خاشع

وقوله فخذ به ما شئت الخ اي له ان يستبدل برأس مال السلم الفاسد بخلاف الصحيح لكن بشرط ان يكون يدا بيد لئلا ينفصل عن دين بدين وقوله اذا بنى الدفع على الكفالة الخ اي لو ظن لزومها له فأداه عما كفله وقال هذا ما كفلت لك به رجع عليه لانه اداه ما ليس بال لازم عليه على زعم

لزومه كالمو قضاء دينه ثم تبين ان لادين عليه واما اذا قال خذ هذا وفاء عمالك في ذمته فلا يرجع عليه لان من قضى دين غيره بلا امره لا رجوع له على احد **(قوله والحررة)** احتزبها عن الامة كايأتى **(قوله مهر مثلها)** مبتدأ خبره قوله مهر مثلها ولا يلزم الاخبار عن الشيء بنفسه لما اشار اليه من اختلافهما شرعا ولغة ولان الثاني مقيد بقوله من قوم ابيها ثم اعلم ان اعتبار مهر المثل المذكور حكم كل نكاح صحيح لا تسمية فيه اصلا او سمي فيه ماهو مجهول او مالا يحل شرعا وحكم كل نكاح فاسد بعد الوطء سمي فيه مهر او لا واما المواضع التي يجب فيها المهر بسبب الوطء بشبهة فليس المراد بالمهر فيها مهر المثل المذكور هنا لما في الخلاصة ان المراد به العقر وفسره الاسي جابي بأنه ينظر بكم تستأجر للزنا لو كان حلالا يجب ذلك القدر وكذا نقل عن مشايخنا في شرب الاصل للسرخسي اه وظاهره انه لا فرق بين الحررة والامة ويخالفه ما في المحيط لو زفت اليه غير امرأته فوطئها لزمه مهر مثلها الا ان يحمل على العقد المذكور توفيقا بحر **(قوله لامها)** المقصود انه لا اعتبار للام وقومها مع قوم الاب لانها لا تعتبر اصلا حتى تكون ادنى حالا من الاجانب ط عن البرجندی قلت لكن الام قد تكون من قبيلة لا تماثل قبيلة الاب والمعتبر من الاجانب من كانت من قبيلة تماثل قبيلة الاب على ما يأتي فمن كانت كذلك فهي اعلى حالا من الام فافهم **(قوله كبت عمه)** مثال للمنفى ح اي المنفى في قوله ان لم تكن من قومه والضمير فيهما للاب فالام اذا كانت بنت عم الاب كانت من قوم الاب وقول الدرر كبت عمها سبق قلم او مجاز **(قوله ومفاده اعتبار الترتيب)** كذا في البحر والنهر لكن قال في البحر بعده وظاهر كلامهم خلافة اه قلت وتظهر الثمرة فيما لو ساوتها اختها وبنت عمها مثلا في الصفات المذكورة واختلاف مهرهما فعلى ما في الخلاصة تعتبر الاخت واما على ظاهر كلامهم فيشكل وقد قال في البحر ولم أر حكم ما اذا ساوت المرأة امرأتين من أقارب ابيهما مع اختلاف مهرهما هل يعتبر بالمهر الاقل او الاكثر وينبغي ان كل مهر اعتبره القاضي وحكم به فانه يصح لقلة التفاوت اه وفيه انه قد يكون التفاوت كثيرا وقال الحير الرملي نص علماؤنا على ان التفويض لقضاء العهد فساد والذي يقتضيه نظر الفقيه اعتبار الاقل للتيقن به اه قات ويظهر لي انه ينظر في مهر كل من هاتين المرأتين فمن وافق مهرها مهر مثاها تعتبر اذ يمكن ان يكون حصل في مهر احدها محاباة من الزوج او الزوجة تأمل **(قوله في الاوصاف)** الاولى حذفه لاغناء قوله سنا الخ عنه مع احتياجه الى تكلف في الاعراب **(قوله وقت العقد)** ظرف لمثلها الثانية بالنظر للمتن ولتعتبر بالنظر للشارح اه ح والمعنى انه اذا أردنا ان نعرف مهر مثل امرأة تزوجت بلا تسمية مثلا ننظر الى صفاتها وقت تزوجها من سن وجمال الخ والى امرأة من قوم ابيها كانت حين تزوجت في السن والجمال الخ مثل الاولى ولا عبرة بما حدث بعد ذلك في واحدة منهما من زيادة جمال ونحوه او نقص افاده الرحمتي **(قوله سنا)** اراه الصغر او الكبر بحر ومثله في غاية البيان وظاهره انه ليس المراد تحديد السن بالعدد كعشرين سنة مثلا بل مطلق الصغر او الكبر فيما لا يعتبر فيه التفاوت عرفا فبنت عشرين مثل بنت ثلاثين ولذا قال في المعراج لان مهر المثل يختلف باختلاف هذه الاوصاف فان الغنية تنكح بأكثر ما تنكح به الفقيرة وكذا الشابة مع العجوز والحسنة مع الشوهاء اه وظاهره

مطلب

في بيان مهر المثل

(و) الحررة (مهر مثلها)

الشرعي (مهر مثلها)

اللاغوى اي مهر امرأة

تماثلها (من قوم ابيها)

لامها ان لم تكن من قومه

كبت عمه وفي الخلاصة

ويعتبر باخواتها وعماتها

فان لم يكن فبن الشقيقة

وبنت العم انتهى ومفاده

اعتبار الترتيب فله حفظ

وتعتبر المماثلة في الاوصاف

(وقت العقد سنا)

ان بقية الصفات كذلك فيعتبر الممثلة في اصل الصفة احترازا عن ضدها لا عن الزيادة فيها
(قوله وجمالا) وقيل لا يعتبر الجمال في بيت الحسب والشرف بل في اوساط الناس وهذا
 جيد فتح والظاهر اعتباره مطلقا بحر وكذا رده في النهر باطلاق عبارة الكثر وغيره قلت
 ووجهه ان الكلام فيمن كانت من قوم ابوها فاذا ساوت احدهما الاخرى في الحسب والشرف
 وزادت عليها في الجمال كانت الرغبة فيها اكثر **(قوله وبلدا وعصرا)** فلو كانت من قوم ابوها
 لكن اختلف مكانهما او زمانهما لا يعتبر بمهرها لان البلدين تختلف عادة اهلها في غلام المهر
 ورخصه فلو زوجت في غير البلد الذي زوج فيه اقاربها لا يعتبر بمهورهن فتح ومثله في كافي
 الحاكم الذي هو جمع كتب محمد حيث قال ولا ينظر الى نساها اذا كن من غير اهل بلدها لان
 مهور البلدان مختلفة اه ومقتضى هذا انه لا بد من اعتبار الزمان والمكان وان قلنا بالاكتفاء
 ببعض هذه الصفات على ما يأتي فافهم **(قوله وعقلا)** هو قوة مميزة بين الامور الحسنة والقيحة
 او هيئة محدودة للانسان في مثل حركاته وسكناته كما في كتب الاصول وهو بهذا المعنى شامل
 لما شرطه في التنف من العلم والادب والتقوى والعفة وكال الخلق قهستاني **(قوله ودينا)**
 اي ديانة وصلاحا قهستاني **(قوله وعدم ولد)** اي ان كان من اعتبر لها المهر كذلك وان كان
 لها ولد اعتبر مهر مثلها بمهر من لها ولد **(قوله ذكره الكمال)** اي تقلا عن المشايخ
 وفسره بأن يكون زوج هذه كازواج امثالها من نساها في المال والحسب وعدمها اه اي
 وكذا في بقية الصفات فان الشاب والفتى مثلا يزوج بأرخص من الشيخ والفاسق كفي البحر
 والنهر **(قوله ومهر الامة الخ)** قدمنا الكلام عليه اول الباب قال ح دخل في اطلاقه
 ما اذا كان لها قوم اب كما اذا تزوج حرامه رجل ولم يشترط الحرية فبنته امة وهي وان كانت
 من قوم ابوها لكن خالفهم في الحرية فلم تحصل الممثلة **(قوله اي في ثبوت مهر المثل)** اشار
 الى ان ضمير فيه عائد الى مهر المثل بتقدير مضاف وهو ثبوت **(قوله لذكر)** علة لثبوت مهر
 المثل والمراد بما ذكر الممثلة سنا وما عطف عليه واشار به الى انه لا بد من الشهادة على الامرين
 الممثلة بينهما وان مهر الاولى كان كذا ح وفي بعض النسخ بما ذكر في الباء للسيبى اي لثبوته
 بسبب ما ذكر من الممثلة في الاوصاف **(قوله شهود عدول)** اشار الى اشتراط العدالة مع
 العدد لان المقصود اثبات المال والشرط فيه ذلك **(قوله فالقول للزوج)** لانه منكر للزيادة
 التي تدعيها المرأة **(قوله وما في المحيط الخ)** جواب عما ذكره في البحر من المخالفة بين ما في
 الخلاصة والمنتقى وهو مامر من اشتراط الشهادة المذكورة وبين ما في المحيط حيث قال فان
 فرض القاضي او الزوج بعد العقد جاز لانه يجري مجرى التقدير لما وجب بالعقد من مهر
 المثل زاد او نقص لان الزيادة على الواجب صحيحة والخط عنه جائز اه ووجه المخالفة ان
 ظاهر مامر انه لا يصح القضاء بمهر المثل بدون الشهادة او الاقرار من الزوج واجاب في النهر
 بأن ما في المحيط ينبغي ان يحمل على ما اذا رضى بذلك والا فالزيادة على مهر المثل عند آباءه
 والنقص عنه عند آباءها لا يجوز اه اقول قدمنا عن البدائع عند قول المصنف وما فرض
 بعد العقد او زيد لا ينصف ان مهر المثل يجب بنفس العقد بدليل انها لو طلبت الفرض من
 الزوج يلزمه ولو امتنع يجبره القاضي عليه ولو لم يفعل ناب منابه في الفرض اه فهذا صريح

وجمالا وما لا وبلدا وعصرا
 وعقلا ودينا وبكارة
 وثبوت وعفة وعلماء وأدبا
 كمال خلق وعدم ولد
 ويعتبر حال الزوج ايضا
 ذكره الكمال قال ومهر
 الامة بقدر الرغبة فيها
 (ويشترط فيه) اي في ثبوت
 مهر المثل لما ذكر (اخبار
 رجلين وامرأتين وافظ
 الشهادة) فان لم يوجد
 شهود عدول فالقول
 للزوج بيمينه وما في المحيط
 من ان للقاضي فرض المهر
 حمله في النهر على ما اذا
 رضى بذلك

في ان المراد فرض مهر المثل وان فرض القاضي عند عدم التراضي فلا يصح حمل ما في المحيط على ما ذكره في النهر واما قول المحيط زاد او نقص الخ فينبغي حمله على صورة فرض الزوج اذا رضيت بها وبيان ذلك على وجه تندفع به المخالفة انك قد علمت ان مهر المثل انما يجب بالنظر الى من يساويها من قوم أبيها وقد علمت ايضا انه لا يثبت الا بشاهدين فاذا تزوجت بلا مهر وطلبت من الزوج ان يفرض لها مهر مثلها فامتنع ورافعه الى القاضي وأتت بشاهدين شهدا بأن فلانة من قوم أبيها تساويها في الصفات المذكورة وانها تزوجت بكذا يحكم لها القاضي بمثل مهر فلانة المذكورة بلا زيادة ولا نقص وانما يمكن الزيادة والنقص عند فرض الزوج بالتراضي كما قلنا واذا كان فرض القاضي مبنيا على ما قلنا من الشهادة المذكورة تندفع المخالفة التي ادعاها في البحر لانه لا مسوغ لحمل ما في المحيط على ان القاضي يفرض لها مهرا برأيه ويلزم احدهما بالزيادة او النقص بلا رضاه مع امكان المصير الى الواجب لها شرعا عند وجود من يساويها في الصفات من قوم أبيها وان كان المراد حمل كلام المحيط على حكم القاضي عند عدم وجود من يساويها من قوم أبيها ومن الاجانب فلا يخالف ما في الخلاصة والمنتقى ايضا لان كلامهما في مهر المثل هو لا يكون الا عند وجود المماثل فيتوقف ثبوته على الشهادة او الاقرار اما عند عدم المماثل يكون تقدير المهر المثل جاريا مجراه لآعينه فينظر فيه القاضي نظر تأمل واجتهاد فيحكم به بدون شهود واقرار من الزوج فموضوع الكلامين مختلف كما لا يخفى وعلى هذا لا يتأتى ايضا فيه زيادة او نقصان اذ لا يمكن ذلك الا عند وجود المماثل ولكن حمل كلام المحيط على ما ذكر ينفيه ما قدمناه عن البدائع من ان المراد الحكم بمهر المثل وكذا ما ذكره قريبا عن الصيرفية من انه اذا عدم المماثل لا يعطى لها شيء ولا يمكن حمله على حالة التراضي لما علمت من كلام البدائع ولانه عند وجود التراضي يستغنى عن الترافع الى القاضي وعند عدم وجود الشاهدين فالقول للزوج بيمينه كما مرويا في فيحكم لها القاضي بما يحلف عليه فاغتم هذا التحرير والله الموفق **(قوله فان لم يوجد)** اي من يماثلها في الاوصاف المذكورة كلها او بعضها بحر ومقتضاه الاكتفاء ببعض هذه الاوصاف وبه صرح في الاختيار بقوله فان لم يوجد ذلك كله فالذي يوجد منه لانه يتعذر اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين فيعتبر بالموجود منها لانها مثلها اه ومثله في شرح المجمع لابن ملك وغيره الا انكاروه موجود في بعض نسخ الملتقى قلت لكن يشكل عليه اتفاق المتون على ذكر معظم هذه الاوصاف وتصريح الهداية بأن مهر المثل يختلف باختلاف هذه الاوصاف وكذا يختلف باختلاف الدار والعصر اه اذ لا شك ان الرغبة في البكر الشابة الجميلة الغنية اكثر من الثيب العجوز الشوهاء الفقيرة وان تساوتا في العقل والدين والعلم والادب وغيرها من الاوصاف فكيف يقدر مهر احدهما بمهر الاخرى مع هذا التفاوت وقولهم لانه يتعذر اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين مسلم لو التزمنا اعتبارها في قوم الاب فقط اما عند اعتبارها من الاجانب ايضا فلا على انه لو فرض عدم الوجود يكون القول للزوج كما ذكره المصنف بعد وان امتنع يرفع الامر للقاضي ليقدر لها مهرا على ما مر لكن في البحر عن الصيرفية مات في غربة وخلف زوجتين غريبتين تدعيان المهر ولا بينة لهما وليس لهما

(فان لم يوجد من قبيلة
أبيها فمن الاجانب) اي
فمن قبيلة تماثل قبيلة أبيها
(فان لم يوجد فالقول له)
اي للزوج في ذلك بيمينه
كما مر

اخوات في الغربية قال يحكم بحماهما بكم ينكح مثلها قيل له يختلف بالبلدان قال ان وجد في بلد هما يسئل والا فلا يعطى لهما شيء اه اى لعدم امكان الحلف بعد الموت لكن فيه ان وريثة الزوج تقوم مقامه فتأمل * (نبيه) * جرى العرف في كثير من قرى دمشق بتقدير المهر بمقدار معين لجميع نساء اهل القرية بلا تفاوت فيذني أن يكون ذلك عند السكوت عنه بمنزلة المذكور المسمى وقت العقد لان المعروف كالمشروط وحينئذ فلا يسئل عن مهر المثل والله تعالى اعلم **(قوله وصح ضمان الولي مهرها)** اى سواء كان ولي الزوج او الزوجة صغيرين كانا أو كبيرين اما ضمان ولي الكبير منهما فظاهر لانه كالاجني ثم ان كان بأمره رجوع والا لا واما ولي الصغيرين فلانه سفير ومعبّر فإذامات كان لها ان ترجع في تركته ولباقي الورثة الرجوع في نصيب الصغير خلافا لغير لان الكفالة صدرت بأمر معتبر من المكفول عنه لثبوت ولاية الاب عليه فأذن الاب اذن منه معتبر واقدمه على الكفالة دلالة ذلك من جهته نهى عن الفتح **(قوله ولو عاقدا)** اى ولو كان هو الذى باشر عقد النكاح بالولاية عليها أو عليه أو عليهما فافهم **(قوله لانه سفير)** تعليل لقوله صح بالنسبة لما اذا كانا صغيرين أو احدهما ويصلح جوابا عما يقال لو كان الضامن ولي الصغيرة يلزم ان يكون مطالبا ومطالبا لان حق المطالبة له ولذا لو باع لها شيئا ثم ضمن الثمن عن المشتري لم يصح والحواب انه في النكاح سفير ومعبّر عنها فلا ترجع الحقوق اليه وفي البيع اصيل وولاية قبض المهر له بحكم الابوة لا باعتبار انه عاقد ولذا لا يملك قبضه بعد بلوغها اذا نهته بخلاف البيع وتامه في الفتح **(قوله لكن)** استدراك على قوله وصح **(قوله شرط صحته)** اى الولي **(قوله وهو)** اى المكفول عنه أو المكفول له ط **(قوله وارثه)** اى وارث الولي كأن يكون الولي ابا الزوج أو أبا الزوجة **(قوله لم يصح)** لانه تبرع لو ارثه في مرض موته فتح زاد في البحر عن الذخيرة وكذا كل دين ضمنه عن وارثه أو لو ارثه اه اى لانه بمنزلة الوصية لو ارثه لا يقال انه لا تبرع من الكفيل بشيء فانه لو مات قبل الاداء ترجع المرأة في تركته ويرجع باقي الورثة في نصيب الابن لو كفه الاب بأمره أو كان صغيرا كما قدمناه لانا نقول رجوع باقي الورثة على المكفول عنه لا يخرج الكفالة عن كونها تبرعا ابتداء لانه قد يهلك نصيبه وهو مفلس أو قد لا يتمكنهم الرجوع ويدل على ذلك ايضا ان كفالة المريض لاجني تعتبر من الثلث ولو لم تكن تبرعا لصحت من كل المال كباقي تبرعانه بل ابلغ من هذا انه لو باع وارثه شيئا من ملكه بمثل القيمة أو اقل أو اكثر فالبيع باطل حتى لا تثبت به الشفعة خلافا لهما كما في المجمع فافهم **(قوله والا)** اى وان لم يكن المكفول له أو عنه وارث الولي الكافل بأن كان ابن ابنه الحى أو بنت عمه ط **(قوله صح)** اى الضمان من الثلث كما صرح حوايه في ضمان الاجني بحر اى ان كان مال الكفالة قدر ثلث تركته صح وان كان اكثر منه صح بقدر الثلث لان الكفالة تبرع ابتداء كما قلنا **(قوله وقبول المرأة)** عطف على صحته وهذا اذا كانت المرأة بالغه **(قوله أو غيرها)** وهو وليها أو فضولى غيره كما سيأتى في الكفالة ولذا قال في البحر ولا بد من قبولها أو قبول قابل في المجلس فافهم قال ح وهذا فيما اذا كانت صغيرة والكفيل ولي الزوج اما اذا كان وليها فإيجابه يقوم مقام القبول كما في النهر **(قوله في مجلس الضمان)** لان شرط العقد لا يشوقف على قبول غائب على المذهب ط **(قوله او الولي الضامن)** سواء كان

مطلب

في ضمان الولي المهر

(وصح ضمان الولي مهرها ولو المرأة صغيرة ولو عاقدا لانه سفير لكن بشرط صحته فلو في مرض موته وهو وارثه لم يصح والاصح من الثلث وقبول المرأة أو غيرها في مجلس الضمان وتطلب اياشاءت) من زوجها البالغ أو الولي الضامن (فان أدى رجوع على الزوج

وليه او وليها وقيد بالضامن لان الكلام فيه ولانه لا يطالب بلا ضمان على ما ذكره قريبا
(قوله ان امر) اي ان امر الزوج بالكفالة وافاد انه لو ضمن عن ابنه الصغير وادى لا يرجع
 عليه للعرف بحمل مهور الصغار الا ان يشهد في اصل الضمان انه دفع ليراجع فتح ويأتي
 تمامه **(قوله بمهر ابنه)** اي مهر زوجة ابنه او المهر الواجب على ابنه **(قوله اذا زوجه امرأة)**
 مرتبط بقوله ولا يطالب الاب الخ لان المهر مال يلزم ذمة الزوج ولا يلزم الاب بالعقد اذ لو لم يمه
 لما افاد الضمان شيئا بحر **(قوله على المعتمد)** مقابله ما في شرح الطحاوي والتتمة ان لها مطالبة
 ابى الصغير ضمن أو لم يضمن قال في الفتح والمذكور في المنظومة ان هذا قول مالك ونحن نخالفه
 ثم قال في الفتح وهذا هو المعول عليه قات ومثل ما في المنظومة في المجمع ودرر البحار وشرحهما
 وفي مواهب الرحمن لو زوج طفله الفقير لا يلزمه المهر عندنا واجاب في البحر عما ذكره
 شارح الطحاوي بحمله على ما اذا كان للصغير مال بدليل انه في المعراج ذكر ما في شرح الطحاوي
 ثم ذكر ان المهر لا يلزم ابا الفقير بلا ضمان فتعين كون الاول في الغنى قات واصرح من هذا
 ما في العناية حيث قال ناقلا عن شرح الطحاوي ان الاب اذا زوج الصغير امرأة فللمرأة
 ان تطلب المهر من ابى الزوج فيؤدى الاب من مال ابنه الصغير وان لم يضمن الخ وعلى هذا
 فقول الشارح على المعتمد لا محل له **(قوله كافي النفقة)** اي انه لا يؤخذ ابو الصغير بالنفقة
 الا اذا ضمن كذا ذكره المصنف في المنح عن الخلاصة وفي الحانية وان كانت كبيرة وليس للصغير
 مال لا تجب على الاب نفقتها ويستدين الاب عليه ثم يرجع على الابن اذا أيسر اه وفي كافي
 الحاكم فان كان صغيرا لا مال له لم يؤخذ ابوه بنفقة زوجته الا ان يكون ضمنها اه ومثله في
 الزياحي وغيره قلت وهو مخالف لما سبذ كره الشارح في باب النفقة في الفروع حيث قال وفي
 المختار والملتقى ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا فقيرا أو زمنا اه اللهم الا أن يحمل
 ماسيا تي على انه يؤمر بالانفاق ليرجع بما أنفقه على الابن اذا أيسر كما قالوا في الابن الموسر اذا
 كانت أمه وزوجها معسرين يؤمر بالانفاق على أمه ويرجع بها على زوجها اذا أيسر ويؤيده
 عبارة الحانية المذكورة فليتأمل **(قوله ولا رجوع للاب الخ)** اي لو أدى الاب المهر من
 مال نفسه لا رجوع له على ابنه الصغير قيل لان الكفيل لا رجوع له الا بالامر ولم يوجد لكن
 قدمنا ان اقدامه على كفالاته بمنزلة الامر لثبوت ولايته عليه ولهذا لو ضمنه اجنبي بأذن الاب
 يرجع فكذا الاب نعم ذكر في غاية البيان رجوع الاب لما ذكر وفي الاستحسان لا رجوع له
 لتحمله عنه عادة بلا طمع في الرجوع والثابت بالعرف كالثابت بالنص الا اذا شرط الرجوع في
 اصل الضمان فيرجع لان الصريح يفوق الدلالة اعنى العرف بخلاف الوصى فانه يرجع لعدم
 العادة في تبرعه فصار كبقية الاولياء غير الاب اه فعدم الرجوع بلا اشهاد مخصوص بالاب
 ومقتضى هذا رجوع الام ايضا حيث لا عرف اذا كانت وصية وكفلته اما بدون ذلك فقد
 صارت حادثة الفتوى في سبى زوجها ولية ودفعت امه عنه المهر وهي غير وصية عليه ثم بلغ
 فارادت الرجوع عليه وينبغي في هذه الحادثة عدم الرجوع لايفائها دين الصبي بلا اذن ولا
 ولاية ولا سيما على القول الآتي من اشتراط الاشهاد في غير الاب ايضا تأمل وفي البرازية اذا
 اشهد اي الاب عند الاداء انه أدى ليرجع وان لم يشهد عند الضمان اه والحاصل

ان امر (كما هو حكم
 الكفالة) ولا يطالب
 الاب بمهر ابنه الصغير
 الفقير اما الغنى فيطالب
 ابوه بالدفع من مال ابنه
 لامن مال نفسه (اذا
 زوجه امرأة الا اذا ضمنه)
 على المعتمد (كافي النفقة)
 فانه لا يؤخذ بها الا اذا
 ضمن ولا رجوع للاب
 الا اذا شهد على الرجوع
 عند الاداء

ان الاشهاد عند الضمان او الاداء شرط الرجوع كافي البحر وقيد في الفتح بما اذا كان الصغير فقيرا واعترضه في النهر بما مر عن غاية البيان اي من حيث انه مطلق مع عموم التعليل بالعرف وقد يقال ان ما في الفتح مبنى على عدم الطراد العرف اذا كان الصغير غنيا فله الرجوع وان لم يشهد ولا سيما لو كان الاب فقيرا فتأمل وبقي ما لو دفع بلا ضمان ومقتضى التعليل بالعادة انه لا فرق فيرجع ان اشهد والا لا وسيدكر الشارح في آخر باب الوصي ولو اشترى لطفه ثوبا او طعاما واشهد انه يرجع به عليه يرجع به لوله مال والا لوجوبها عليه ح ومثله لو اشترى له دارا او عبدا يرجع سواء كان له مال او لا وان لم يشهد لا يرجع كذا عن ابى يوسف وهو حسن يجب حفظه اه قلت وحاصله الفرق بين الطعام والكسوة وبين غيرها ففي غيرها لا يرجع الا اذا اشهد سواء كان الصغير فقيرا او لا وكذا فيهما ان كان الصغير غنيا اما لو فقير لا يرجع له وان اشهد لوجوبهما عليه بخلاف نحو الدار والعبد ومقتضى هذا ان المهر بلا ضمان كالدار والعبد لعدم وجوبه عليه فله الرجوع عليه ان اشهد ولو فقيرا والا فلا وهذا يؤيد ما في النهر فتدبر هذا وسندكر هناك اختلاف القولين في ان الوصي لو انفق من ماله على قصد الرجوع هل يشترط الاشهاد ام لا والاستحسان الاول وعليه فلا فرق بينه وبين الاب فاما عن غاية البيان من قوله بخلاف الوصي مبنى على القول الآخر والله تعالى اعلم وشمل الرجوع بعد الاشهاد ما لو ادى بعد بلوغ الابن كما في الفيز وفيه ان هذا اي اشتراط الاشهاد اذا لم يكن للوصي دين على ابيه فلو على الاب دين له فادى مهر امرأته ولم يشهد ثم ادعى انه اداء من دينه الذي عليه صدق ولو كان الابن كبيرا فهو متبرع لانه لا يملك الاداء بلا أمره اه * (تنبيه) * اشتراط الاشهاد لرجوع الاب لا ينافيه ما قدمناه من انه لو مات وأخذت الزوجة مهرها من تركته فلباقى الورثة الرجوع في نصيب الصغير لما علمت من انه صار كفيلا بالامر دلالة والكفيل بامر المكفول عنه يرجع بما ادى وانما لم يرجع لو ادى بنفسه بلا اشهاد للعادة بأنه يؤدي تبرعا اما اذا لم يدفع بنفسه وأخذت الزوجة من تركته لم يوجد التبرع منه فلذا يرجع باقى الورثة في نصيب الصغير من التركة * (فرع) * في الفيز ولو اعطى ضيعة بمهر امرأة ابنه ولم تقبضها حتى مات الاب فباعتها المرأة لم يصح الا اذا ضمن الاب المهر ثم اعطى الضيعة به فحينئذ لا حاجة الى القبض (قوله ولها منعه الخ) وكذا لولى الصغيرة المنع المذكور حتى يقبض مهرها وتسليمها نفسها غير صحيح فله استردادها وليس لغير الاب والجد تسليمها قبل قبض المهر من له ولاية قبضه فان سلمها فهو فاسد وأشار الى انه لا يحل له وطؤها على كره منها ان كان امتناعها لطلب المهر عنده وعندهما يحل كما في المحيط بحر وينبئ تقييد الخلاف بما اذا كان وطئها او لا برضاها اما اذا لم يطأها ولم يحل بها كذلك فلا يحل اتفاقا نهر (قوله ودواعيه الخ) لم يصرح به في شرح الجمع وانما قال لها ان تمنعه من الاستمتاع بها فقال في النهر انه يعم الدواعى ط (قوله والسفر) الاولى التعبير بالاخراج كما عبر في الكنز ليعم الاخراج من بيتها كما قاله شارحوه ط (قوله وخلوة) يعلم حكمها من الوطء بالاولى وانما تظهر فائدة ذكرها على قولهما الآتى (قوله رضيتهما) وكذا لو كانت مكرهة او صغيرة او مجنونة بالاولى وهو بالاتفاق اما مع الرضا فعندها ليس لها المنع وتكون به ناشزة لانفقة لها اي الا أن تمنعه من

(ولها منعه من الوطء)
ودواعيه شرح مجمع
(والسفر بها ولو بعد وطء
وخلوة رضيتهما) لان كل
وطء معتقود عليها فتسليم
البعض لا يوجب تسليم
الباقى

مطلب
في منع الزوجة نفسها
لقبض المهر

الوطء وهي في بيته بحر بحثا اخذا مما صرحوا به في النفقات ان ذلك ليس بنشوز بعد اخذ
 المهر **(قوله لاخذ ما بين تعجيله)** علة لقوله ولها منعه او غاية له واللام بمعنى الى فلواعطاه المهر
 الادرها واحدا فلها المنع وليس له استرجاع ما قبضت هندية عن السراج وفي البحر عن
 المحيط لواحات به رجلا على زوجها لها الامتناع الى ان يقبض المحتال لا لواحاتها به الزوج
 اه و اشار الى ان تسليم المهر مقدم سواء كان عينا او دينا بخلاف البيع والتمن عين فانهما
 يسلمان معا لان القبض والتسليم معا متعذر هنا بخلاف البيع كما في النهر عن البدائع وتماه
 فيه لكن في القبض لو خاف الزوج ان يأخذ الاب المهر ولا يسلم البنت يؤمر الاب بجعلها
 مهية للتسليم ثم يقبض المهر **(قوله او اخذ قدر ما يعجل مثلها عرفا)** اي ان لم يبين تعجيله او
 تعجيل بعضه فلها المنع لاخذ ما يعجل لها منه عرفا وفي الصيرفية الفتوى على اعتبار عرف
 بلدها من غير اعتبار الثالث او النصف وفي الحانية يعتبر التعارف لان الثابت عرفا كالثابت
 شرطا قلت والمتعارف في زماننا في مصر والشام تعجيل الثلثين وتأجيل الثالث ولا تنس
 ما قدمناه عن الملتقط من ان لها المنع ايضا للمشروط عادة كالخف والمكعب وديباج الانفاة
 ودراهم السكر كما هو عادة سمرقند فانه يلزم دفعه على من صدق العرف من غير تردد في اعطاء
 مثلها من مثله ما لم يشترط عدم دفعه والعرف الضعيف لا يلحق المسكوت عنه بالمشروط **(قوله
 ان لم يؤجل)** شرط في قوله او اخذ قدر ما يعجل مثلها يعني ان محل ذلك اذا لم يشترط تأجيل
 الكل او تعجيله ط وكذا البعض كما قدمه في قوله كلا او بعضا وفي الفتح حكم التأجيل بعد
 العقد كحكمه فيه **(قوله فكما شرطا)** جواب شرط محذوف تقديره فان اجل كله او عجل كله
 ح وفي مسألة التأجيل خلاف يأتي **(قوله لان الصريح الخ)** اي يعتبر ما شرطا وان تعورف
 تعجيل البعض لان الشرط صريح والعرف دلالة والصريح اقوى **(قوله الا اذا جهل الاجل)**
 اذا هنا ظرفية فهو استثناء من اعم الظروف اي فكما شرطا في كل وقت الا في وقت جهل
 الاجل فافهم قال في البحر فان كانت جهالة متقاربة كالحصاد والدياس ونحوه فهو كالمعلوم
 على الصحيح كما في الظهيرية بخلاف البيع فانه لا يجوز بهذا الشرط وان كانت متفاحشة
 كالي المسيرة او الى هبوب الريح او الى ان تمطر السماء فالاجل لا يثبت ويحب المهر حالا
 وكذا في غاية البيان اه **(قوله الا التأجيل)** استثناء من المستثنى ح **(قوله فيصح للعرف)**
 قال في البحر وذكر في الخلاصة والبرازية اختلافا فيه ومصحح انه صحيح وفي الخلاصة وبالطلاق
 يتعجل المؤجل ولو راجعها لا يتأجل اه يعني اذا كان التأجيل الى الطلاق اما لو الى مدة
 معينة لا يتعجل بالطلاق كما قد يقع في مصر من جعل بعضه حالا وبعضه مؤجلا الى الطلاق
 او الموت وبعضه منجما فاذا طلقها تعجل البعض المؤجل لا المنجم فتأخذه بعد الطلاق على
 نجومه كما تأخذه قبله واختلاف هل يتعجل المؤجل بالطلاق الرجعي مطلقا او الى انقضاء العدة
 وجزم في القنية بالثاني وعزاه الى عامة المشايخ ولو ارتدت ولحقت ثم اسلمت وتزوجها فاختار
 انه لا يطالب بالمهر المؤجل الى الطلاق كما في الصيرفية لان الردة فسخ لطلاق اه ما خص **(قوله
 وبه يفتى استحسانا)** لانه لما طلب تأجيله كله فقد رضى باسقاط حقه في الاستمتاع وفي الخلاصة
 ان الاستاذ ظهير الدين كان يفتى بانه ليس لها الامتناع والصدر الشهيد كان يفتى بان لها ذلك

(لاخذ ما بين تعجيله) من
 المهر كله او بعضه (او)
 اخذ (قدر ما يعجل مثلها
 عرفا) به يفتى لان المعروف
 كالمشروط (ان لم يؤجل)
 او يعجل (كله) فكما
 شرطا لان الصريح يفوق
 الدلالة الا اذا جهل الاجل
 جهالة فاحشة فيجب حالا
 غاية الا التأجيل لطلاق
 او موت فيصح للعرف
 بزازية وعن الثاني لها
 منعه ان أجله كله وبه يفتى
 استحسانا ولو اُلجى وفي
 النهر لو تزوجها على مائة
 على حكم الحلول

اه فقد اختلف الافاء بحرقلت والاستحسان مقدم فلذا جزم به الشارح وفي البحر عن الفتح وهذا كله اذا لم يشترط الدخول قبل حلول الاجل فلو شرطه ورضيت به ليس لها الامتناع اتفاقا اه * (تبيينه) * يفهم من قول الشارح ان اجله كله انه لو أجل البعض ودفع المعجل ليس لها الامتناع على قول الثاني مع انه في شرح الجامع لقاضيخان ذكر اولاه لو كان المهر مؤجلا ليس لها المنع قبل حلول الاجل ولا بعده وكذا لو كان المؤجل بعضه واستوفت العاجل وكذا لو أجلته بعد العقد ثم قال وعلى قول ابى يوسف لها المنع الى استيفاء الاجل في جميع هذه الفصول اذا لم يكن دخل بها الخ وهذا مخالف لقول المصنف لاخذ ما بين تعجيله الخ لكن رأيت في الذخيرة عن الصدر الشهيد انه قال في مسألة تأجيل البعض ان له الدخول بها في ديارنا بلا خلاف لان الدخول عند اداء المعجل مشروط عرفا فصار كالمشروط نصا اما في تأجيل الكل فغير مشروط لاعرفا ولا نصا فلم يكن له الدخول على قول الثاني استحسانا اه فافهم **(قوله على ان يعجل اربعين)** اي قبل الدخول **(قوله)** لها منعه حتى تقبضه (اي تقبض الباقي بعد اربعين اذ ليس في اشتراط تعجيل البعض مع النص على حلول الجميع دليل على تأخير الباقي الى الطلاق او الموت بوجه من وجوه الدلالات والذي عليه العادة في مثل هذا التأخير الى اختيار المطالبة بحر عن فتاوى العلامة قاسم * (فرع) * في الهندية عن الحانية نزوجها بالف على ان ينقدها ما تيسر له والبقية الى سنة فالالف كله الى سنة لم تبرهن أنه تيسر له منه شيء او كله فتأخذه **(قوله)** ولها النفقة بعد المنع (اي المنع لاجل قبض المهر ويشمل المنع من الوطء وهي في بيته وهو ظاهر وكذا لو امتنعت من النقلة الى بيته فلها النفقة كما يأتي في بابها وكذا لو سافرت ويشكل عليه ان النفقة جزاء الاحتباس ولهذا لو كانت مغتصوبة او حاجة وهو ليس معها لانفقة لها مع انها لم تحتبس بعذر وقد يحجب بان التقصير جاء من جهته بعدم دفع المهر فكانت محتبسة حكما كما لو اخرجها من منزله فلها النفقة بخلاف المغصوبة والحاجة فان ذلك ليس من جهته هذا ما ظهر لي **(قوله)** فلا تخرج الخ (جواب شرط مقدر أي فان قبضته فلا تخرج الخ وافاد به تقييد كلام المتن فان مقتضاه انها ان قبضته ليس لها الخروج للحاجة وزيارة اهله بلا اذنه مع ان لها الخروج وان لم يأذن في المسائل التي ذكرها الشارح كما هو صريح عبارته في شرحه على الملتقى عن الاشباه وكذا فيما لو ارادت حج الفرض بمحرم او كان ابوها زمنا مثلا يحتاج الى خدمتها ولو كان كافرا او كانت لها نازلة ولم يسأل لها الزوج عنها من عالم فتخرج بلا اذنه في ذلك كله كما بسطه في نفقات الفتح خلافا لما في القهستاني وان تبعه ح حيث قال بعد الاخذ ليس لها ان تخرج بلا اذنه اصلا فافهم **(قوله)** اول زيارة ابويها (سيأتي في باب النفقات عن الاختيار تقييده بما اذا لم يقدر على اتيانها وفي الفتح انه الحق قل وان لم يكونا كذلك ينبغي ان يأذن لها في زيارتهما في الحين بعد الحين على قدر متعارف اما في كل جمعة فهو بعيد فان في كثرة الخروج فتح باب الفتنة خصوصا ان كانت شابة والرجل من ذوى الهيآت **(قوله)** اول كونها قابلة او غاسلة (اي تغسل الموتى كما في الحانية وسيدكر الشارح في النفقات عن البحر ان له منعها لتقدم حقه على فرض الكفاية وكذا بحثه الحموى وقال ط انه لا يعارض المنقول وقال الرحمتي ولعله محمول على ما اذا تعين عليها ذلك اه قلت لكن المتبادر

على ان يعجل اربعين لها
منعه حتى تقبضه (و) لها
(النفقة) بعد المنع (و) لها
(السفر والخروج من بيت
زوجها للحاجة و) لها
(زيارة اهله بلا اذنه ما لم
تقبضه) اي المعجل فلا
تخرج الا لحق لها او عليها
اول زيارة ابويها كل جمعة
مرة او المحارم كل سنة
اول كونها قابلة او غاسلة

من كلامهم الاطلاق ولا مانع من ان يكون تزوجه بها مع علمه بحالها رضا باسقاط حقه تأمل ثم رأيت في نفقات البحر ذكر عن النوازل انها تخرج بأذن وبدونه ثم نقل عن الخانية تقييده بأذن الزوج **(قوله لا فيما عدا ذلك)** عبارة الفتح وما عدا ذلك من زيارة الاجانب وعيادتهم والوليمة لا يأذن لها ولا تخرج الخ **(قوله والمعتمد الخ)** عبارته فيما سيجيء في النفقة وله منعها من الحمام الانفساء وان جاز بلا تزين وكشف عورة احد قال الباقي وعليه فلا خلاف في منعهن للعلم بكشف بعضهن وكذا في الشرنبلاية معزيا للكمال اه وليس عدم التزين خاصا بالحمام لما قاله الكمال وحيث ابجنا لها الخروج فيشرط عدم الزينة في الكل وتغيير الهيئة الى ما لا يكون داعية الى نظر الرجال واستمالتهم **(قوله مؤجلا ومعجلا)** تفسير اقوله كله والنصب بتقدير يعني قال في البحر عن شرح المجمع وافق بعضهم بأنه اذا أوفاه المعجل والمؤجل وكان مأمونا سافر بها والا لان التأجيل انما يثبت بحكم العرف فاعلمها انما رضى بالتأجيل لاجل امساكها في بلدها اما اذا اخرجها الى دار الغربية فلا الخ **(قوله لكن في النهر الخ)** ومثله في البحر حيث ذكر اولاه انه اذا أوفاه المعجل فالفتوى على انه يسافر بها كما في جامع الفصولين وفي الخانية والولوالجية انه ظاهر الرواية ثم ذكر عن الفقيهين أبي القاسم الصفار وأبي الليث انه ليس له السفر مطلقا بلا رضاها لفساد الزمان لانها لا تأمن على نفسها في منزلها فكيف اذا خرجت وانه صرح في المختار بأن عليه الفتوى وفي المحيط انه المختار وفي الولوالجية ان جواب ظاهر الرواية كان في زمانهم اما في زماننا فلا وقال فجعله من باب اختلاف الحكم باختلاف العصر والزمان كما قالوا في مسألة الاستئجار على الطاعات ثم ذكر ما في المتن عن شرح المجمع لمصنفه ثم قال فقد اختلف الافتاء والاحسن الافتاء بقول الفقيهين من غير تفصيل واختاره كثير من مشايخنا كما في الكافي وعليه عمل القضاة في زماننا كما في انفع الوسائل اه ولا يقال انه اذا اختلف الافتاء لا يعدل عن ظاهر الرواية لان ذلك فيما لا يكون مبنيا على اختلاف الزمان كما افاده كلام الولوالجية وقول البحر فجعله الخ فان الاستئجار على الطاعات كالتعليم ونحوه لم يقل بجوازه الامام ولا صاحبه وافق به المشايخ للضرورة التي لو كانت في زمان الامام لقال به فيكون ذلك مذهبه حكما كما اوضحت ذلك في شرح ارجوزتي المنظومة في رسم المفتي فافهم **(قوله وجزم به البرازي)** كذا في النهر مع ان الذي حط عليه كلام البرازي تفويض الامر الى المفتي فانه قال وبعد ايفاء المهر اذا اراد ان يخرجها الى بلاد الغربية يمنع من ذلك لان الغريب يؤذى ويتضرر لفساد الزمان (شعر)

ما أذل الغريب ما أشقاء ❦ كل يوم يهينه من يراه

كذا اختار الفقيه وبه يفتي وقال القاضي قول الله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم اولى من قول الفقيه قيل قوله تعالى ولا تضاروهن في آخره دليل قول الفقيه لانا قد علمنا من عادة زماننا مضارة قطعية في الاغتراب بها واختار في الفصول قول القاضي فيفتي بما يقع عنده من المضارة و عدمها لان المفتي انما يفتي بحسب ما يقع عنده من المصلحة اه فقوله فيفتي الخ صريح في انه لم يجزم بقول الفقيه ولا بقول القاضي وانما جزم بتفويض ذلك الى المفتي المسؤول عن الحادثة وانه لا ينبغي طرد الافتاء بواحد من القولين على الاطلاق فقد يكون الزوج

مطلب
في السفر بالزوجة

لا فيما عدا ذلك وان اذن
كانا عاصيين والمعتمد جواز
الحمام بلا تزين اشباه
وسيجي في النفقة (ويسافر
بها بعد اداء كله) مؤجلا
ومعجلا (اذا كان مأمونا
عليها والا) يؤذكه او لم يكن
مأمونا (لا) يسافر بها وبه
يفتي كما في شروح المجمع
واختاره في ملتقى البحر
ومجمع الفتاوى واعتمده
المصنف وبه افق شيخنا
الرملي لكن في النهر
والذي عليه العمل في ديارنا
انه لا يسافر بها جبرا عليها
وجزم به البرازي وغيره
وفي المختار وعليه الفتوى

غير مأمون عليها يريد نقلها من بين اهلها ليؤذيها أو يأخذ مالها بل نقل بعضهم أن رجلا سافر
بزوجه وادعى انها أمته وباعها فمن علم منه المفتى شيئا من ذلك لا يحل له ان يفتيه بظاهر الرواية
لانا نعلم يقينا ان الامام لم يقل بالجواز في مثل هذه الصورة وقد يتفق تزوج غريب امرأة غريبة
في بلدة ولا يتيسر له فيها المعاش فيريد أن ينقلها الى بلدة او غيرها وهو مأمون عليها بل قد يريد
نقلها الى بلدة فكيف يجوز العدول عن ظاهر الرواية في هذه الصورة والحال أنه لم يوجد
الضرر الذي علل به التائل بخلافه بل وجد الضرر للزوج دونها فتعلم يقينا ايضا أن من
أفتى بخلاف ظاهر الرواية لا يقول بالجواز في مثل هذه الصورة الا ترى أن من ذهب بزوجه
للحج فقام بها في مكة مدة ثم حج وامتنعت من السفر معه الى بلدة هل يقول أحد بمنعه عن السفر
بها وبتركها وحدها تفعل ما أرادت فتعين تفويض الامر الى المفتى وليس هذا خاصا بهذه
المسئلة بل لو علم المفتى أنه يريد نقلها من محلة الى محلة أخرى في البلدة بعيدة عن اهلها قصد اضرارها
لا يجوز له ان يعينه على ذلك ومن أراد الاطلاع على أزيد من ذلك فلي نظر في رسالتنا المسماة
(نشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف) التي شرحت بها بيتا من أرجوزتي في
رسم المفتى وهو قولي

والعرف في الشرع له اعتبار ❀ لذا عليه الحكم قديدار

(قوله وفي الفصول الخ) قد علمت ان هذا اختيار صاحب البرازية وان ما في الفصول غيره
(قوله وقيد) الضمير يعود الى النقل المفهوم من قوله وينقلها وكذا الضمير في قوله واطلقه
وقوله يمكنه الرجوع الاولى يمكنها وفي الشرع بلائية وينبغي العمل بالقول بعدم نقلها من المصر
الى القرية في زماننا لما هو ظاهر من فساد الزمان والقول بنقلها الى القرية ضعيف لقول
الاختيار وقيل يسافر بها الى قرى المصر القريبة لانها ليست بغربة اه وليس المراد السفر
الشرعي بل النقل لقوله لانها ليست بغربة اه ما في الشرع بلائية قات وفيه انه بعد تصريح الكافي
بأن الفتوى على جواز النقل وقول القنية انه الصواب كيف يكون ضعيفا نعم لو اقتصر على
الترجيح بفساد الزمان لكان اولى لكن ينبغي العمل بما مر عن البرازية من تفويض الامر
الى المفتى حتى لو رأى رجلا يريد نقلها للاضرار بها والايذاء لا يفتيه ولا سيما اذا كانت من
اشراف الناس ولم تكن القرية مسكنا لامثالها فان المسكن يعتبر بحالهما كالنفقة كما سيأتي
في بابها (قوله وان اختلفا في المهر) قال في الفتح الاختلاف في المهر ام في قدره او في أصله وكل
منهما اما في حال الحياة او بعد موتهما او موت احدهما وكل منهما اما بعد الدخول او قبله
(قوله ففي أصله) بأن ادعى أحدهما التسمية وانكر الآخر (قوله حلف) اي بعد عجز المدعى
عن البرهان وما يتعرض الشارحون لتجانيب ظهوره كفي البحر (قوله يجب مهر المثل)
قال في البحر ظاهره انه يجب بالغامبلغ وليس كذلك بل لايزاد على ما ادعته المرأة لو هي المدعية
للتسمية ولا ينقص عما ادعاه الزوج لو هو المدعى لها كما اشار اليه في البدائع اه قلت هذا
يظهر لو سمى المدعى شيئا والا فلا تأمل ثم هذا مقيد بما اذا كان الاختلاف قبل الطلاق مطلقا
او بعده وبعد الدخول او الخلوة اما لو طلقها قبل الدخول والخلوة فالواجب المتعة كما
في البحر ولم يتعرض له هنا لانفها من قوله الآتي وفي الطلاق قبل الوطء حكم

وفي الفصول يفتى بما يقع
عنده من المصلحة (وينقلها
فيما دون مدته) اي السفر
(من المصر الى القرية
وبالعكس) ومن قرية الى
قرية لانه ليس بغربة وقيد
في التاتارخانية بقرية يمكنه
الرجوع قبل الليل الى وطنه
واطلقه في الكافي قائلا
وعليه الفتوى (وان
اختلفا) في المهر (ففي أصله)
حاف منكر التسمية فان
نكل ثبت وان حاف
(يجب مهر المثل)

مطلب

مسائل الاختلاف في المهر

متعة المثل **(قوله وفي المهر يخاف اجماعا)** اشارة الى الرد على صدر الشريعة حيث قال ينبغي ان لا يخلف المنكر عند ابي خيفة لانه لا تحليف عنده في النكاح فيجب مهر المثل قال في البحر وفيه نظر لان التحليف هنا على المال لا على اصل النكاح فيتعين ان يخاف منكر التسمية اجماعا اه وكذا اعترضه صاحب الدرر وابن الكمال ونسبه الى الوهم **(قوله اجماعا)** قيد لقوله يجب واقتوله يخاف **(قوله وان اختلفا في قدره)** اي نقدا كان او مكيلا او موزونا وهو دين موصوف في الذمة او عين وقيد بالقدر لانه لو كان في جنسه كالعبد والجارية اوصفته من الجودة والرداءة او نوعه كالتركي والرومي فان كان المسمى عينا فالقول للزوج وان كان دينيا فهو كالاختلاف في الاصل وتماه في البحر **(قوله حال قيام النكاح)** اي قبل الدخول او بعده وكذا بعد الطلاق والدخول رحمتي اما بعد الطلاق قبل الدخول فيأتي **(قوله فالقول لمن شهد له مهر المثل)** اي فيكون القول لها ان كان مهر مثلها كما قالت او أكثر وله ان كان كمال او أقل وان كان بينهما اي أكثر مما قال واقل مما قالت ولا بينة تحالفا ولزم مهر المثل كذا في الملتقى وشرحه وهذا على تخريج الرازي وحاصله ان التحالف فيما اذا خالف قولهما اما اذا وافق قول احدهما فالقول له وهو المذكور في الجامع الصغير وعلى تخريج الكرخي يتحالفان في الصور الثلاث ثم يحكم مهر المثل وصححه في المبسوط والمحيط وبه جزم في الكنز في باب التحالف قل في البحر ولم أر من رجح الاول وتعقبه في النهر بأن تقديم الزيلعي وغيره له تبعا للهداية يؤذن بترجيحه وصححه في النهاية وقال قاضي حان انه الاولى ولم يذكر في شرح الجامع الصغير غيره والاولى البداءة بتحليف الزوج وقيل يقرع بينهما اه قلت بقي ما اذا لم يعلم مهر المثل كيف يفعل والظاهر انه يكون القول للزوج لانه منكر للزيادة كما تقدم فيما اذا لم يوجد من يماثلها تأمل **(قوله وبينته مقدمة الخ)** هذا ما قاله بعض المشايخ وجزم به في الملتقى وكذا الزيلعي هنا وفي باب التحالف وقال بعضهم تقدم بينتها ايضا لانها اظهرت شيئا لم يكن ظاهرا بتصادقهما كما في البحر **(قوله لا ثبات خلاف الظاهر)** اي والظاهر مع من شهد له مهر المثل ط **(قوله وان كان الخ)** هذا بيان لثالث الاقسام في قوله فالقول لمن شهد له مهر المثل وقوله وان اقاما البينة الخ فانه اذا لم يقيما البينة او اقاماها قد يشهد مهر المثل له اولها أو يكون بينهما فقدم بيان القسمين الاولين في المسئلتين وهذا بيان الثالث وقوله فان حاننا راجع الى المسئلة الاولى وقوله أو برهنا راجع الى الثانية لكن كان عليه حذف قول تحالفا لانه اذا برهنا لا تحالف **(قوله تحالفا)** فان نكل الزوج يقضى بألف وخمسمائة كما لو أقر بذلك صريحا وان نكلت المرأة وجب المسمى ألف لانها اقربت بالحط كذا في العناية واعترضه في السعدية بأنه اذا نكل يقضى بألفين على ما عرف ان أيهما نكل لزمه دعوى الآخر اه وصورة المسئلة فيما اذا ادعت الالفين وادعى هو الالف وكان مهر المثل الفا وخمسمائة **(قوله قضى به)** اي بمهر المثل لكن اذا برهنا تخير الزوج في مهر المثل بين دفع الدراهم والدنانير بخلاف التحالف لان بينة كل واحد منهما تنفي تسمية الآخر فخلا العقد عن التسمية فيجب مهر المثل ولا كذلك التحالف لان وجوب قدر ما يقربه الزوج بحكم الاتفاق والزائد بحكم مهر المثل بحر وتماه فيه **(قوله وان برهن احدهما الخ)** اي فيما اذا كان مهر المثل بينهما

وفي لمهر يخاف (اجماعا)
(و) ان اختلفا (في قدره)
حال قيام النكاح فالقول
لمن شهد له مهر المثل (بمينه)
(واي أقام بينة قبلت)
سواء (شهد مهر المثل له)
اولها أو لا أو لا وان أقام البينة
فبينتها (مقدمة (ان شهد
مهر المثل له وبينته) مقدمة
(ان شهد) مهر المثل (لها)
لان البينات لا ثبات خلاف
الظاهر (وان كان) مهر
المثل (بينهما تحالفا فان حاننا
أو برهنا قضى به وان برهن
احدهما قبل برهانه)

ويغنى عن هذا قوله قبله واى أقام بينة قبلت شهادته مهر المثل اولا فان قوله اولا صادق بما اذا شهد لها او كان بينهما **(قوله)** لانه نور دعواه (اى لان المبرهن اظهر دعواه وأوضحها باقامة برهانه ط **(قوله)** وفي الطلاق) مقابل قوله حال قيام النكاح **(قوله)** قبل الوطء (اى أو الخلوة نهر **(قوله)** حكم متعة المثل) فيكون القول لها ان كانت متعة المثل كنصف ما قالت أو أكثر وله ان كانت المتعة كنصف ما قال أو أقل وان كانت بينهما تحالفا ولزمت المتعة وعند ابى يوسف القول له قبل الدخول وبعده لانه ينكر الزيادة الا ان يذكر ما لا يتعارف مهرا او متعة لها كذا في الملتقى وشرحه وذكر في البحر ان فى رواية الاصل والجامع الصغير ان القول للزوج فى نصف المهر من غير تحكيم للمتعة وانه صححه فى البدائع وشرح الطحاوى ورجحه فى الفتح بان المتعة موجبة فيما اذا لم تكن تسمية وهنا اتفقا على التسمية فقلنا ببقاء ما اتفقا عليه وهو نصف ما أقربه الزوج ويحالف على نصف دعواها الزائدة والحاصل ترجيح قول ابى يوسف لكن نقضه فى الفتح بعد ذلك وتماه فيما علقناه على البحر **(قوله)** لو المسمى ديننا) هو ما ثبت فى الذمة غير معين بل بالوصف كالنقود والمكيل والموزون والمزروع كما يعلم مما قدمناه عن البحر **(قوله)** وان عينا (اى معنا **(قوله)** كمسئلة العبد والجارية) اى المذكورة فى البحر فى الاختلاف فى القدر قبل الطلاق بقوله وان كان المسمى عينا بان قال تزوجتك على هذا العبد وقالت المرأة على هذه الجارية الخ فالمسئلة مفروضة فى المعين المشار اليه لافى مطلق عبد وجارية فافهم **(قوله)** فلها المتعة الخ) قال فى البحر فلها المتعة من غير تحكيم الا ان يرضى الزوج ان تأخذ نصف الجارية بخلاف ما اذا اختلفا فى الالف والالفين لان نصف الالف ثابت ييقين لاتفاقهما على تسمية الالف والملك فى نصف الجارية ليس بثابت ييقين لانهما لم يتفقا على تسمية احدهما فلا يمكن القضاء بنصف الجارية الا باختيارها فذا لم يوجد سقط البدلان فوجب الرجوع الى المتعة كذا فى البدائع **(قوله)** تحالفا) وتهاترت البيتان **(قوله)** وان حلفا) الاولى التفريع بالفاء **(قوله)** اصلا وقدرنا) فان كان الاختلاف بين الحى وورثة الميت فى الاصل بان ادعى الحى ان المهر مسمى وورثة الآخر انه غير مسمى او بالعكس وجب مهر المثل وان كان فى المقدار حكم مهر المثل ط عن ابى السعود **(قوله)** اعدم سقوطه) اى مهر المثل قال فى الدرر لان مهر المثل لا يسقط اعتباره بموت احدهما الا ترى ان للمفوضة مهر المثل اذا مات احدهما **(قوله)** القول لورثته) فيلزمهم ما اعترفوا به بحر ولا يحكم بمهر المثل لان اعتباره يسقط عند ابى حنيفة بعد موتهم درر **(قوله)** القول لمنكر التسمية) هم ورثة الزوج ايضا كما فى البحر فالقول لهم فى المسئلتين ولذا قال فى الكنز ولوماتا ولو فى القدر فالقول لورثته فلو وصلية كما أفاده فى النهر والعينى فتفيد ان الاختلاف فى التسمية كذلك **(قوله)** لم يقض بشئ) الاولى ولم يقض بالعطف اى لان موتهم يدل على انقراض اقرانها فلا يمكن للقاضى ان يقدر مهر المثل كما فى الهداية لان مهر المثل يختلف باختلاف الاوقات فاذا تقدم العهد يتعذر الوقوف على مقداره فتح وهذا يدل على انه لو كان العهد قريبا قضى به بحر قلت وبه صرح قاضى خان فى شرح الجامع **(قوله)** ما لم يبرهن) بالبناء للمجهول اى ما لم يبرهن ورثة الزوجة **(قوله)** وبه يفتى) ذكره فى الحانية وتبعه فى متن الملتقى وبه قالت الائمة الثلاثة لكن الشافعى

لانه نور دعواه (وفى الطلاق قبل الوطء حكم متعة المثل) لو المسمى ديننا وان عينا كمسئلة العبد والجارية فلها المتعة بلا تحكيم الا ان يرضى الزوج بنصف الجارية (واى اقام بينة قبلت فان أقاما فينتها) اولى (ان شهدت له) المتعة (وبينته ان شهدت لها وان كانت المتعة) بينهما تحالفا وان حلفا وجب متعة المثل وموت احدهما كحلتها فى الحكم) اصلا وقدر اعدم سقوطه بموت احدهما (وبعد موتهما فى القدر القول لورثته و) فى الاختلاف (فى اصله) القول لمنكر التسمية (لم يقض بشئ) ما لم يبرهن على التسمية (وقال لا يقضى بمهر المثل) كحال حياة (وبه يفتى

يقول بعد التحالف وعندنا وعند مالك لا يجب التحالف فتح وانظر اذا تقدم العهد كيف يقضى بمهر المثل وقد يقال يجزى فيه ما تقدم من انه اذا لم يوجد من يماثلها من قوم ابائها ولا من الاجانب فالقول للزوج لكن مران القول له بيمينه تأمل ثم رأيت في البرازية معترضا على قول الكرخی ان جواب الامام يتضح في تقدم العهد بقوله وفيه نظر لانه اذا تعذر اعتبار مهر المثل لا يكون الظاهر شاهداً الاحد فيكون القول لورثة الزوج لكونهم مدعى عليهم كافي سائر الدعاوى (قوله وهذا كله الخ) نقله في البحر عن المحيط وقال وأقره عليه الشارحون اه وكذا ذكره قاضيان في شرح الجامع وأقره قلت وحاصل ذلك ان المرأة اذا مات زوجها وقد دخل بها فجاءت تطلب مهرها هي او ورثتها بعد موتها وقد جرت العادة انها لا تسلم نفسها الا بعد قبض شيء من المهر كائة درهم مثلاً لا يحكم لها بجميع مهر المثل عند عدم التسمية بل ينظر فان اقرت بما تعجلت من المتعارف والا قضى عليها به ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا اي ان حصل اتفاق على قدر المسمى يدفع لها الباقي منه والا فان انكر ورثة الزوج اصل التسمية فلها بقية مهر المثل وان انكروا القدر فالقول لمن شهد له مهر المثل وبعد موتها القول في قدره لورثة الزوج هذا هو المفهوم من هذه العبارة وفسرنا المتعارف تعجيله بمائة مثلاً ليتأتى قوله قضينا عليك بالمتعارف وقوله ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا لانه لو كان المتعارف حصة شائعة كثنائي المهر كما هو المتعارف في زماننا لا يمكن ان يقضى عليها به الا اذا كان المهر مسمى معلوم القدر واذا كان كذلك لا يتأتى فيه التفصيل المار ولكن يعلم منه ان الحكم كذلك فيقضى عليها بالثلثين مثلاً ويدفع لها الباقي وفي المنع عن الخانية رجل مات وترك اولادا صغاراً فادعى رجل ديناً على الميت او وديعة وادعت المرأة مهرها قال ابو القاسم ليس للوصي ان يؤدي شيئاً من الدين والوديعة ما لم يثبت بالينة واما المهر فان ادعت قدر مهر مثلها دفعه اليها اذا كان النكاح ظاهراً معروفاً ويكون النكاح شاهداً لها قال الفقيه ابو الليث ان كان الزوج بنى بها فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتعجيله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المعجل الى تمام مهر مثلها اه هذا ونقله الرحمتي عن قاضيان انه قال ان في هذا نوع نظر لان كل المهر كان واجبا بالنكاح فلا يقضى بسقوط شيء منه بحكم الظاهر لانه لا يصلح حجة لابطال ما كان ثابتاً اه ثم أطال في تأييد كلام القاضي ورده على الرملي في اعتراضه على القاضي بان النظر مدفوع بغلبة فساد الناس فقال ان الفساد لا يسقط به حق ثابت بلا دليل والمهر دين في ذمة الزوج وقضاء بعضه اثبات دين في ذمتها بقدره وذلك لا يكون بظاهر الحال لان الظاهر يصاح للدفع للاثبات قلت وذكر في البرازية قريباً مما قاله القاضي لكن ما قاله الفقيه مبنى على ان العرف الشائع مكذب لها في دعواها عدم قبض شيء وحيث أقره الشارحون وكذا قاضيان في شرح الجامع فيفتي به وهو نظير اعمالهم العرف وتكذيب الاب ان الجهاز عارية على ما يأتي بيانه مع انه هو المملك فلولا العرف لكان القول قوله والله اعلم (قوله وهذا اذا ادعى الزوج الخ) هذا من عند صاحب البحر والمراد الزوج لو كان حياً او ورثته كما هو ظاهر فلا يرد ما في الشرنبلالية من ان هذا لا يتأتى في حال موتها (قوله ولو بعث الى امرأته شيئاً) اي من النقيدين او العروض او مما يؤكل قبل الزفاف او بعد ما بنى بها نهر (قوله ولم يذكر الخ) المراد انه لم يذكر المهر ولا غيره ط

وهذا) كله (اذا لم تسلم نفسها فان سلمت ووقع الاختلاف في الحالين) الحياة وبعدها (لا يحكم بمهر المثل) لانها لا تسلمه نفسها الا بعد تعجيل شيء عادة (بل يقال لها لا بد ان تقرى بما تعجلت والا قضينا عليك بالمتعارف) تعجيله (ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا) وهذا اذا ادعى الزوج ايصال شيء اليها بجر ولو بعث الى امرأته شيئاً (ولم يذكر جهة عند الدفع غير) جهة (المهر)

مطلب

فيما يرسله الى الزوجة

(قوله كقوله الحج) تمثيل للمنفى وهو يذكر (قوله والينة لها) أى إذا أقام كل منهما بينة تقدم بينهما ط (قوله فلمها ان ترده) لأنها لم ترض بكونه مهرًا بحر (قوله وترجع بباقي المهر) أو كله ان لم يكن دفع لها شيئاً منه قال في التهرؤان هلك وقد بقي لأحدهما شيء رجع به اه اما لو كان قيمة الهالك قدر المهر فلا رجوع لأحد وفي البرازية اتخذ لها ثياباً ولبستها حتى تخربت ثم قل هو من المهر وقت هو من النفقة اعنى الكسوة الواجبة عليه فالقول لها ولو الثوب قائماً فالقول له لأنه اعرف بجهة التملك بخلاف الهالك لأنه يدعى سقوط بعض المهر والمرأة تنكره وبالهالك خرج عن المملوكية وحيث لامك بحال فالاختلاف في جهة التملك باطل فيكون اختلافاً في ضمان الهالك وبذلك فالقول لمن يملك البدل والضمان اه ملاحظاً واستشكله في التهرؤان وقال هذا يقتضى ان القول لها في الهالك في مسألة المتن وهو مخالف لما قدمناه والفرق يعسر فتدبره اه قلت بل الفرق يسيران شاء الله تعالى وذلك ان مسألة المتن في دعواها انه هدية فلا تصدق ويكون القول له في حالتي الهالك وعدمه لأنه المملك ولا شيء يخالف دعواه امهنا فقد ادعت الكسوة الواجبة عليه فيكون القول له في القائم لما ذكرنا وتطالب منه مهرها وكسوتها اما الهالك فالقول لها فيه لامر من احدهما ان الظاهر يصدقها فيه كباقي في المهر لا كل وما ينقله الشارح عن الفقيه ثانيهما انه لو كان القول له فيه لزم خياع حقها في الكسوة الواجبة عليه لأنها من النفقة والنفقة تسقط بتضي المدة فلا يمكنها المطالبة عما مضى ويلزم بذلك فتح باب الدعاوى الباطلة بان يدعى كل زوج بعد عشرين سنة ان جميع ما دفع لها من كسوة ونفقة من المهر فيرجع عليها بقيمته وفي ذلك ما لا يرضاه الشرع من الاضرار بالنساء مع ان الظاهر والعادة تكذبه اما في القائم فلا ضرر لانها تطالبه بكسوة اخرى اذا لم يرض بكونه كسوة ولا تقتضى العادة ان يكون المدفوع كسوتها لان له ان يقول اعطيتها كسوة غيرها هذا ما ظهر لي والله ليس لكل عسير (قوله ولو عوضته) وكذا لو عوضه ابوها من مالها باذنها او من ماله فله الرجوع ايضا كما في الفتح وكأنه في البحر لم يره فاستشكل ما نقله في الفتح قبل ذلك من انه لو بعث ابوها من ماله فله الرجوع لو قائماً والا فلا ولو من مالها باذنها فلا رجوع لأنه هبة منها والمرأة لا ترجع في هبة زوجها اه قلت وهذا محمول على ما اذا كان لأعلى جهة التعويض فلا ينافي قول الشارح ولو عوضته الحج بقريئة ما نقلناه اولا عن الفتح هذا وقد ذكر مسألة التعويض في الفتح وغيره مطلقاً وكذا في الحانية لكنه قال فيها وقال ابو بكر الاسكاف ان صرحت حين بعثتها بعوض فكذلك والا كان هبة منها وبطلت نيتها اه ومثله في الهندية وهذا يحتمل ان يكون بياناً لمرادهم او حكاية لقول آخر تأمل وينبغي اعتبار العرف فيما يقصد به التعويض فيكون كالمفوض تأمل وما في ط من ان المعتمد خلاف ما نقله الاسكاف وعزاه الى الهندية لما أورد فيها نعم سيد كذا الشارح في آخر كتاب الهبة انه لا فرق بين تصريحها بالعوض وعدمه (قوله من جنسه) لم يذكر الزيلعي هذه الزيادة ط ولم أر واحداً ذكرها ولعل المراد بها ان العوض لو كان هالكا وهو مثلي ترجع عليه بمثله فاراد بالجنس المثل تأمل (قوله مشوى) لا مفهوم له ط (قوله لان الظاهر يكذبه) قال في الفتح ولذى يجب اعتباره في ديارنا ان جميع ما ذكر من الحنطة

كقوله لشمع او حناء ثم قال انه من المهر لم يقبل قية لوقوعه هدية فلا ينقلب مهرًا (فقلت هو) أى المبعوث (هدية وقل هو من المهر) او من الكسوة او عارية (فالقول له) يمينه والينة لها فان حانف والمبعوث قائم فلها ان ترده وترجع بباقي المهر ذكره ابن الكمال ولو عوضته ثم ادعاه عارية فلها ان تسترد العوض من جنسه زياعى (في غير المهر الاكل) كشياب وشاة حية وسمن وعسل وما بقي شهراً أخى زاده (و) القول (لها) يمينها (في المهر) كخبز ولحم مشوى لان الظاهر يكذبه

واللوز والدقيق والسكر والشاة الحية وباقيها يكون القول فيها قول المرأة لان المتعارف في ذلك كله ان يرسله هدية والظاهر معها لاعمه ولا يكون القول قوله الا في نحو الثياب والجارية اه قال في البحر وهذا البحث موافق لما في الجامع الصغير فانه قال الا في الطعام الذي يؤكل فانه اعم من المهيأ للاكل وغيره اه قال في النهر واقول وينبغي ان لا يقبل قوله ايضا في الثياب المحمولة مع السكر ونحوه للعرف اه قلت ومن ذلك ما يبعث اليها قبل الزفاف في الاعياد والمواسم من نحو ثياب وحلى وكذا ما يعطيها من ذلك او من دراهم او دنانير صبيحة ليلة العرس ويسمى في العرف صبيحة فان كل ذلك تعورف في زماننا كونه هدية لا من المهر ولا سيما المسمى صبيحة فان الزوجة تعوضه عنها ثيابا ونحوها صبيحة العرس ايضا **(قوله)** ولذا قال الفقيه (اي ابوالليث) **(قوله)** كخف وملاءة) لانه لا يجب عليه تمكينها من الخروج بل يجب منعها الا فيما سئذ كره فتح قالت ينبغي تقييد ذلك بما لم تجر به العادة لما حررناه من ان ذلك في عرفنا يلزم الزوج وانه من جملة المهر كما قدمناه عن الملتقط ان لها منع نفسها للمشروط عادة كالخف والمكعب وديباج اللثافة ودراهم السكر الخ ومثله في عرفنا مياشف الحمام ونحوها فان ذلك بمنزلة المشروط في المهر فيلزم دفعه ولا ينافيه وجوب منعها من الخروج والحمام كما لا يخفى **(قوله)** كخمار ودرع) ومتاع البيت بحر فتاع البيت واجب عليه فهذا محل ذكره فافهم وسيدكر المصنف في النفقة انه يجب عليه آلة الطاحن وآنية شراب وطبخ ككوز وجرة وقدر ومغرفة قال الشارح وكذا سائر ادوات البيت كخير ولبد وطنفسة الخ **(قوله)** ما لم يدع انه كسوة) هذا تقييد من عند صاحب الفتح وأقره في البحر اي ان ما يجب عليه لو ادعاه مهرا لا يصدق لان الظاهر يكذبه اما لو ادعى انه كسوة وادعت انه هدية فالقول له لان الظاهر معه **(قوله)** ولم يزوجه ابوها) مثله ما اذا ثبت وهي كبيرة ط **(قوله)** فابعت للمهر) اي مما اتفقا على انه من المهر او كان القول له فيه على ما تقدم بيانه **(قوله)** قيد في عينه لافي قائما واحترز به عما اذا تغير بالاستعمال كما اشار اليه الشارح قل في المنع لانه مساط عليه من قبل المالك فلا يلزم في مقابلة ما انتقص بالاستعمال شيء ح **(قوله)** ارقيمته) الاولى او بدله ليشمل المثل **(قوله)** لانه في معنى الهبة) اي والهالك والاستهلاك مانع من الرجوع بها وعبارة البرازية لانه هبة اه ومقتضاه انه يشترط في استرداد القائم القضاء او الرضا وكذا يشترط عدم ما يمنع من الرجوع كما لو كان ثوبا فصبغته او خاطته ولم أر من صرح بشيء من ذلك فراجع والتقييد بالهدية احتراز عن النفقة فيما يظهر كما يأتي في مسألة الانفاق على معتدة الغير **(قوله)** ولو ادعت الخ) ذكر في البحر هذه المسئلة عند قول الكنز بعث الى امرأته شيئا الخ وقال قيد بكونه ادعاه مهرا لانه لو ادعته مهرا او ادعاه وديعة فان كان من جنس المهر فالقول لها والافله اه فعلم ان هذه المسئلة في دعوى الزوجة لافي دعوى المخطوبة التي لم يزوجه ابوها فكان المناسب ذكرها قبل قوله خطب بنت رجل الخ وذلك لان دعوى المخطوبة ان المبعوث من المهر انصرها لانه يلزمها رده قائما وهالكا فالمناسب ان تكون دعوى الوديعة لها ودعوى المهر للزوج لان الوديعة لا يلزمها ردها اذا هلك بخلاف الزوجة فان دعواها انه من المهر تنفها لمنع الاسترداد مطلقا ودعواها انه وديعة تنفعه لانه يطالبها باستردادها قائمة وبضمانها مستهلكة

ولذا قال الفقيه المختار انه يصدق فيما لا يجب عليه كخف وملاءة لافيما يجب كخمار ودرع يعني ما لم يدع انه كسوة لان الظاهر معه (خطب بنت رجل وبعث اليها اشياء ولم يزوجه ابوها فما بعث للمهر يسترد عنه قائما فقط وان تغير بالاستعمال (اوقيمته هالك) لانه معاوضة ولم تتم فجاز الاسترداد (وكذا) يسترد (ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك) لانه في معنى الهبة (ادعت انه) اي المبعوث (من المهر وقال هو وديعة فان كان من جنس المهر فالقول لها وان كان من خلافه فالقول له)

(قوله بشهادة الظاهر) يرجع الى الصورتين ط (قوله انفق على معتدة الغير الخ) حكى في البرازية في هذه المسئلة ثلثة اقوال مصححة حاصل الاول انه يرجع مطلقا شرط التزوج اولا تزوجه اولا لانه رشوة وحاصل الثاني انه ان لم يشرط لا يرجع وحاصل الثالث وقدنقله عن فصول العمادى انه ان تزوجه لا يرجع وان أبت رجع شرط الرجوع اولا ان دفع اليها الدراهم لتنفق على نفسها وان أكل معها لا يرجع بشئ اصلا اه وحاصل ما في فتح القدير حكاية الاول والاخير وحكى في البحر الاول ايضا ثم قال وقيل لا يرجع اذا زوجت نفسها وقد كان شرطه وصحح ايضا وان أبت ولم يكن شرطه لا يرجع على الصحيح اه فقوله لا يرجع اذا زوجت نفسها الخ يفهم منه عدم الرجوع بالاولى اذا تزوجه ولم يشرط وقوله وان أبت الخ يفهم منه انه ان أبت وقد شرطه يرجع فصار حاصل هذا القول الثاني انه يرجع في صورة واحدة وهى ما اذا أبت وكان شرط التزوج ولا يرجع في ثلاث وهى ما اذا أبت ولم يشرطه او تزوجه وشرطه او لم يشرط فهذه اربعة اقوال كلها مصححة وذكر المصنف في شرحه ان المعتمد ما في فصول العمادى اعنى القول الثالث وان شيخه صاحب البحر افتى به اه قلت والذي اعتمده فقيه النفس الامام قاضى خان هو القول الاول فانه ذكر انه ان شرط التزوج رجع لانه شرط فاسد والا فان كان معروفا فقليل يرجع وقيل لا ثم قل وينبغى ان يرجع لانه اذا علم انه لو لم يتزوج لا ينفق عليها كان بمنزلة الشرط كالمستقرض اذا اهدى الى المقرض شيئا لم يكن اهدى اليه قبل الاقراض كان حراما وكذا القاضى لا يجيب الدعوة الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن قاضيا لا يهدى اليه فيكون ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا اه وايدى في الخيرية في كتاب النفقات وافتى به حيث سئل فيمن خطب امرأة وانفق عليها وعلمت انه ينفق ليتزوجها فتزوجت غيره فاجاب بانه يرجع واستشهد له بكلام قاضى خان المذكور وغيره وقال انه ظاهر الوجه فلا ينبغى ان يعدل عنه اه * (تنبيه) * أفاد ما في الخيرية حيث استشهد على مسئلة المخطوبة بعارة الحانية ان الخلاف الجارى هنا جار فى مسئلة المخطوبة المارة وان ما مر فيها من ان له استرداد الثايم دون الهالك والمستهلك خاص بالهدية دون النفقة والكسوة اذ لا شك ان المعتدة مخطوبة ايضا ولا تأثير لكونها معتدة يحرم التصريح بخطبتها بل التأثير للشرط وعدمه وكونه شرطا فاسدا وكون ذلك رشوة كما علمته من تعليل الاقوال وعلى هذا فما يقع فى قرى دمشق من ان الرجل يخطب امرأة ويصير يكسوها ويهدى اليها فى الاعياد ويعطيها دراهم للنفقة والمهر الى ان يكمل لها المهر فيعقد عليها ليلة الزفاف فاذا أبت ان تزوجه ينبغى ان يرجع عليها بغير الهدية الهالكة على الاقوال الاربعة المارة لان ذلك مشروط بالتزج كما حققه قاضى خان فيما مر وبقي ما اذا ماتت فعلى القول الاول لا كلام فى ان له الرجوع اما على الثالث فهل يلحق بالاباء لم أره وينبغى الرجوع لان الظاهر ان علة القول الثالث انه كالهبة المشروطة بالعوض وهو التزوج كما يفيد ما فى حاوى الزاهدى برمز البرهان صاحب المحيط بعثت الصهرة الى بيت الحتن ثيابا لا رجوع له بعده ولو قائمة ثم سئل فقال لها الرجوع لو قائما قل الزاهدى والتوفيق ان البعث

مطلب

انفق على معتدة الغير

بشهادة الظاهر (انفق)

رجل (على معتدة الغير)

الاول قبل الزفاف ثم حصل للزفاف فهو كالهبة بشرط العوض وقد حصل فلا ترجع والثاني بعد الزفاف فترجع اه وكذا لم أر مالومات هو او أبى فليراجع * (تمة) * لم يذكر مالوا انفق على زوجته ثم تبين فساد النكاح بان شهدوا بالرضاع وفرق بينهما ففي الذخيرة له الرجوع بما انفق بفرض القاضي لانه تبين انها اخذت بغير حق ولو أنفق بلا فرق لا يرجع بشئ (قوله بشرط ان يتزوجها) الاولى ان يقول بطمع ان يتزوجها كما عبر في البحر (قوله مطلقا) تفسير الاطلاق في الموضعين كما دل عليه كلام المصنف في شرحه شرط التزوج او لم يشترطه ولذا قلنا الاولى ان يقول بطمع ان يتزوجها ليتأتى الاطلاق المذكور وهذا القول هو الثالث قد اعتمد المصنف في مته وشرحه وقال في الفيض وبه يفتى (قوله وان اكلت معه فلا) اي لانه اباحة لا تملك اولانه مجهول لا يعلم قدره تأمل ولينظر وجه عدم الرجوع في الهدية الهالكة او المستهلكة على ما قلناه من عدم الفرق بين المخطوبة والمعتدة (قوله بحر عن العمادية) صوابه منح عن العمادية فان ما في المتن عزاء في المنع الى الفصول العمادية وهو القول الثالث من الاقوال الاربعة التي قدمناها واما ما في البحر فهو القول الاول والقول الرابع ولم يذكر القول الثالث اصلا ولا وقع فيه العزو الى العمادية (قوله ليس له الاسترداد منها) هذا اذا كان العرف مستمرا ان الاب يدفع مثله جهازا لاعارية كما يذكره قريبا وكان يغنيه ما يأتي عما ذكره هنا ويمكن ان يكون هذا بيان حكم الديانة والآتي بيان حكم القضاء (قوله في صحته) احتراز عما وسلمها في مرض موته فانه تملك للوارث ولا يصح بدون اجازة الورثة (قوله وكذا لو اشتراه لها في صغرها) اي وان سلمها في مرضه او لم يسلمها اصلا لانها ملكته بشراء الاب لها قبل التسليم كما يأتي ولومات قبل دفع الثمن رجع البائع على تركته ولا رجوع للورثة عليها ففي ادب الاوصياء عن الحانية وغيرها الاب اذا شري خادما للصغير ونقد الثمن من مال نفسه لا يرجع عليه الا اذا شهد بالرجوع و ان لم ينقده حتى مات ولم يكن شهد اخذ من تركته ولا يرجع عليه بقية الورثة اه (قوله والحيلة) اي فيما لو اراد الاسترداد منها (قوله والاحوط) اي لاحتمال انه اشترى لها بعض الجهاز في صغرها فلا يخل له أخذه بهذا الاقرار ديانة كافي البحر والدرر وكذا لو كان بعد ما سلمه اليها وهي كبيرة (قوله عند التسليم) اي بان ابى ان يسلمها اخوها او نحوه حتى يأخذ شيئا وكذا لو ابى ان يزوجه فللزواج الاسترداد قائما او هالكا لانه رشوة بزازية وفي الحاوي الزاهدي برمز الاسرار للعلامة نجم الدين وان اعطى الى رجل شيئا لاصلاح مصالح المصاهرة ان كان من قوم الخطيبة او غيرهم الذين يقدر على الاصلاح والفساد وقال هو اجرة لك على الاصلاح لا يرجع وان قال على عدم الفساد والسكوت يرجع لانه رشوة والاجرة انما تكون في مقابلة العمل والسكوت ليس بعمل وان لم يقل هو اجرة يرجع وان كان ممن لا يقدر على ذلك ان قال هو عطية او اجرة لك على الذهاب والاياب او الكلام او الرسالة بيني وبينها لا يرجع وان لم يقل شيئا منها يكون هبة له الرجوع فيها ان لم يوجد ما يمنع الرجوع (قوله وقالت هو تملك) كذا في الفتح والبحر وغيرها ويشكل جعل القول لها بانه اعتراف بملكية الاب وانتقال الملك اليها من جهته وقد صرح في البدائع بان المرأة لو أقرت بان هذا المتاع اشتراه لي زوجي سقط قولها

بشرط ان يتزوجها) بعد عدتها (ان تزوجه لا رجوع مطلقا وان ابت فله الرجوع ان كان دفع لها وان اكلت معه فلا مطلقا) بحر عن العمادية وفيه عن المبتغى (جهاز ابنته بجهاز وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منها) ولا لورثته بعده ان سلمها ذلك في صحته بل تحتض به (وبه يفتى) وكذا لو اشتراه لها في صغرها ولو الحيلة والحيلة ان يشهد عند التسليم اليها انه انما سلمه عارية والاحوط ان يشتريه منها ثم تبرئه درر (اخذ اهل المرأة شيئا عند التسليم فللزواج ان يسترده) لانه رشوة (جهاز ابنته ثم ادعى ان مادفعه لها عارية وقالت هو تملك او قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه وقال الاب) او ورثته بعدموته (عارية

لأنها اقترنت بالملك له ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الا بدليل اه ويجاب بان هذه من المسائل التي عملوا فيها بالظاهر كاختلاف الزوجين في متاع البيت ونحوها مما يأتي في كتاب الدعوى آخر باب التحالف ومثله مامر في الاختلاف في دعوى المهر والهدية **(قوله)** فالمعتمد (الح) عبر عنه في فتح القدير بأنه المختار للفتوى ومقابله ما نقله قبله من ان القول لها اي بدون تفصيل بشهادة الظاهر لان العادة دفع ذلك هبة وما اختاره الامام السرخسي من ان القول للاب لان ذلك يستفاد من جهته اه والظاهر ان القول المعتمد توفيق بين هذين القولين بجعل الخلاف لفظيا **(قوله)** فالقول للاب (اي مع العيين كما في فتاوى قارى الهداية قلت وينبني تقييد القول للاب بما اذا كان الجهاز كله من ماله اما لو جهزها بما قبضه من مهرها فلا لان الشراء وقع لها حيث كانت راضية بذلك وهو بمنزلة الاذن منها عرفا نعم لو زاد على مهرها فالقول له في الزائد ان كان العرف مشتركا ثم اعلم انه قال في الاشياء ان العادة انما تعتبر اذا اطردت أو غلبت ولذا قالوا في البيع لو باع بدراهم او دنائير في بلد اختلف فيها النقود مع الاختلاف في المسألة والرواج انصرف البيع الى الاغلب قال في الهداية لانه هو المتعارف فينصرف المطلق اليه اه كلام الاشياء قلت ومقتضاه ان المراد من استمرار العرف هنا غلبته ومن الاشتراك كثرة كل منهما اذ لا نظر الى النادر ولان حمل الاستمرار على كل واحد من افراد الناس في تلك البلدة لا يمكن ويلزم عليه احالة المسئلة اذ لا شك في صدور العارية من بعض الافراد والعادة النفاشية الغالبة في اشراف الناس وواسطتهم دفع ما زاد على المهر من الجهاز تملكا سوى ما يكون على الزوجة ليلة الزفاف من الحلى والثياب فان الكثير منه او الاكثر عارية فلو ماتت ليلة الزفاف لم يكن للرجل ان يدعى انه لها بل القول فيه للاب والام انه عارية او مستعار لها كما يعلم من قول الشارح كما لو كان اكثر مما يجهز به مثلها وقد يقال هذا ليس من الجهاز عرفا وبقي لو جرى العرف في تملك البعض واعارة البعض ورأيت في حاشية الاشياء للسيد محمد ابى السعود عن حاشية الغزى قول الشيخ الامام الاجل الشهيد المختار للفتوى ان يحكم بكون الجهاز ملكا لاعارية لانه الظاهر الغالب الا في بلدة جرت العادة بدفع الكل عارية فالقول للاب واما اذا جرت في البعض بكون الجهاز تركة يتعلق بها حق الورثة وهو الصحيح اه ولعل وجهه ان البعض الذي يدعيه الاب بعينه عارية لم تشهد له به العادة بخلاف ما لو جرت العادة باعارة الكل فلا يتعلق به حق ورثتها بل يكون كله للاب والله تعالى اعلم * (نبيه) * ذكر البيرى في شرح الاشياء ان ما ذكره في مسألة الجهاز انما هو فيما اذا كان النزاع من الاب اما لو مات فادعت ورثته فلا خلاف في كون الجهاز للبنات ما في الوالدية جهزا بته ثم مات فطلب بقية الورثة القسمة فان كان الاب اشترى لها في صغرها او في كبرها وسلم لها في صحته فهو لها خاصة اه قات وفيه نظر لان كلام الوالدية في ملك البنات له بالشراء او صغيرة وبالتسليم لو كبيرة ولا فرق فيه بين موت الاب وحياته ويدل عليه مامر من قول المصنف والشارح ليس له الاسترداد منها ولا لورثته بعده وانما الكلام في سماع دعوى العارية بعد الشراء او التسليم والمعتمد البناء على العرف كما علمت ولا فرق في ذلك ايضا بين موت الاب وحياته فدعوى ورثته كدعواه فتأمل **(قوله)** كما لو كان (الح) والظاهر انه ان امكن التمييز فيما زاد على ما يجهز به مثلها

مطلب

في دعوى الاب ان الجهاز
عارية

(ف) المعتمدان (القول
للزوج ولها اذا كان العرف
مستمرا ان الاب يدفع
مثله جهازا لاعارية و)
أما (ان مشتركا) كمصر
والشام (فالقول للاب)
كما لو كان اكثر مما يجهز به
مثلها

كان القول قوله فيه والا فالقول قوله في الجميع رحتى (قوله والام كالاب) عزاه المصنف الى فتاوى قارى الهداية وكذا بحثه ابن وهبان كما يأتى (قوله وكذا ولى الصغيرة) ذكره ابن وهبان في شرح منظومته بحثا حيث قال وينبغى ان يكون الحكم فيما تدعيه الام وولى الصغيرة اذا زوجها كما مر لجريان العرف في ذلك لكن قال ابن الشحنة في شرحه قات وفي الولى عندى نظر اه وتردد في البحر في الام والجد وقال ان مسألة الجد صارت واقعة الفتوى ولم يجد فيها نقلا وكتب الرملى ان الذى يظهر ببادى الرأى ان الام والجد كالاب الخ (قوله واستحسن في النهر) حيث قال وقال الامام قاضى خان وينبغى ان يقال ان كان الاب من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية وان كان ممن لا يجهز البنات بمثل ذلك قبل قوله وهذا لعمري من الحسن بمكان اه قات ولعل وجه استحسانه مع انه لا يغير القول المعتمد انه تفصيل له وبيان لكون الاشتراك الذى قد يقع في بعض البلاد انما هو في غير الاشراف (قوله وعلمه) عطف تفسير فالمدار على العلم والسكوت بعده وان كان غائبا (قوله وزفت الى الزوج) قيد به لان تملك البالغة بالتسليم وهو انما يتحقق عادة بالزفاف لانه حينئذ يصير الجهاز بيدها فافهم (قوله ماهو معتاد) مفهومه انه لو كان زائدا على المعتاد لا يكون سكوته رضا فضمن وهل تضمن الكل أو قدر الزائد محل تردد وجزم ط بالثانى (قوله السبع والثلاثين) قال ح قدمناها في باب الولى عن الاشياء (قوله على ما في زواهر الجواهر) اى حاشية الاشياء للشيخ صالح ابن مصنف التنوير فانه زاد على ما في الاشياء ثلاث عشرة مسألة ذكرها الشارح في كتاب الوقف ح (قوله يليق به) الضمير في عبارة البحر عن المبتغى عائد الى ما بعثه الزوج الى الاب من الدراهم والدنانير ثم قال والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذها اه قلت وهذا المبعوث يسمى في عرف الاعاجم بالدستيمان كما يأتى (قوله الا اذا سكت طويلا) قال الشارح في كتاب الوقف ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له ان يخاصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شئ اه ح و اشار بقوله يعرف الى ان المعتبر في الطول والقصر العرف (قوله لكن في النهر الخ) ومثله في جامع الفصولين ولسان الحكم عن فتاوى ظهير الدين المرغينانى وبه افتى في الحامدية قلت وفي البرازية ما يفيد التوفيق حيث قال تزوجها واعطاها ثلاثة آلاف دينار الدستيمان وهى بنت موسر ولم يعط لها الاب جهازا افتى الامام جمال الدين وصاحب المحيط بأن له مطالبة الجهاز من الاب على قدر العرف والعادة أو طلب الدستيمان قال وهذا اختيار الأئمة وقال الامام المرغينانى الصحيح انه لا يرجع بشئ لان المال في النكاح غير مقصود وكان بعض أئمة خوارزم يعترض بأن الدستيمان هو المهر المعجل كما ذكره في الكافي وغيره فهو مقابل بنفس المرأة حتى ملكت حبس نفسها لاستيفائه فكيف يملك الزوج طاب الجهاز والشئ لا يقابله عوضان واجاب عنه الفقيه ناقلا عن الاستاذان الدستيمان اذا ادرج في العقد فهو المعجل الذى ذكرته وان لم يدرج فيه ولم يعقد عليه فهو كالهبة بشرط العوض وذلك ما قلناه واهذا قلنا ان لم يذكره في العقد وزفت اليه بلا جهاز وسكت الزوج ايا ما لا يمكن من دعوى الجهاز لانه لما كان محتملا وسكت زمانا يصاح الاختيار دل ان الغرض لم يكن الجهاز اه ملخصا وحاصله ان ذلك المعجل لا يلزم كونه هو المهر المعجل دائما كما يوهمه كلام الكافي

(والام كالاب في تجهيزها)
وكذا ولى الصغيرة شرح
وهبانية واستحسن في النهر
تبعا لقاضى خان ان الاب
ان كان من الاشراف لم
يقبل قوله انه عارية (ولو)
دفعت في تجهيزها لابنتها
اشياء من امتعة الاب بحضرته
وعلمه وكان ساكتا وزفت
الى الزوج فليس للاب
ان يسترد ذلك من ابنته)
لجريان العرف به (وكذا
لو انفقت الام في جهازها
ما هو معتاد والاب ساكت
لا تضمن) الام وهما من
المسائل السبع والثلاثين
بل الثمان والاربعين على
ما في زواهر الجواهر التى
السكوت فيها كالنطق
* (فرع) * لو زفت اليه
بلا جهاز يليق به فله مطالبة
الاب بالنقد فنية زاد في
البحر عن المبتغى الا اذا
سكت طويلا فلا خصومة
له لكن في النهر عن
البرازية الصحيح انه
لا يرجع على الاب بشئ
لان المال في النكاح غير
مقصود

حتى يردانه مقابل لنفسها لاجهازها بل فيه تفصيل وهو انه ان جعل من جملة المهر المعقود عليه فهو المهر المعجل وهو مقابل بنفس المرأة والا فهو مقابل بالجهاز عادة حتى لو سكت بعد الزفاف ولم يطلب جهازا علم انه دفعه تبرعا بلا طلب عوض وهو في غاية الحسن وبه يحصل التوفيق والله الموفق لكن الظاهر جريان الخلاف في صورة ما اذا كان معقودا عليه لانه وان ذكر على انه مهر لكن من المعلوم عادة ان كثرة لاجل كثرة الجهاز فهو في المعنى بدل له ايضا ولهذا كان مهر من لاجهازها اقل من مهر ذات الجهاز وان كانت اجمل منها ويحجب بانه لما صرح بكونه مهرا وهو ما يكون بدل البضع الذي هو المقصود الاصل من النكاح دون الجهاز لم يعتبر المعنى وسيأتي في باب النفقة ان شاء الله تعالى مزيد بيان لهذه المسئلة وان هذا غير معروف في زماننا بل كل احد يعلم ان الجهاز للمرأة اذا طلقها تأخذه كله واذا ماتت يورث عنها وانما يزيد المهر طمعا في تزويين بيته به وعوده اليه ولاولاده اذ ماتت وهذا المسئلة نظير ما لو تزوجها باكثر من مهر المثل على انها بكر فأذا هي ثيب فقد مر الخلاف في لزوم الزيادة وعدمه بناء على الخلاف في هذه المسئلة وقدمر ان المرجح اللزوم فلذا كان المصحح هنا عدم الرجوع بشئ كما مر عن المرغيناني **(قوله نكح ذمي الخ)** لما فرغ من مهور المسلمين ذكر مهور الكفار ويأتي بيان انكحتهم وقوله او مستأمن يشير الى انه لو عبر المصنف بالكافر لكان اولى لان المستأمن كالذمي هنا نهر عن العناية **(قوله ثمة)** اي في دار الحرب **(قوله بميتة)** المراد بها كل ما ليس بمال كالدب بحر **(قوله وذا جائز عندهم)** بأن كان لا يلزم عندهم مهر المثل بالنفي وبما ليس بمال **(قوله قبله)** اي قبل الوطء **(قوله فلا مهر لها)** هذا قوله وعندها لها مهر المثل اذا دخل بها او مات عنها والمتعة لو طلقها قبل الوطء وقيل في الميتة والسكوت روايتان والاصح ان الكل على الخلاف هداية لكن في الفتح ان ظاهر الرواية وجوب مهر المثل في السكوت عنه لان النكاح معاوضة فما لم ينص على نفي العوض يكون مستحقا لها وذكر الميتة كالسكوت لانها ليست ما لا عندهم فذكرها لغو نهر **(قوله ولو اسلم الخ)** لو وصلية وعبرة الفتح ولو اسلم او رفع احدها اليها او ترافعا او لم يقل أو أسلم احدها لانفهامه بالاولى **(قوله لانا أمرنا بتركهم)** اي ترك اعراض لا تقرير وقوله وما يدينون الواو للعطف او للمصاحبة فلا تمنعهم عن شرب الخمر وأكل الخنزير وبيعهما ط عن أبي السعود **(قوله وثبت بقية أحكام النكاح)** اي ان اعتقداها أو ترافعا اليها **(قوله كعدة)** اي لو طلقها وأمرها بلزوم بيتها الى انقضاء عدتها ورفع الامر اليها حكمنا عليها بذلك وكذا لو طلبت نفقة العدة ألزمنها بهار حتى **(قوله ونسب)** اي يثبت نسب ولده فيما يثبت به النسب بيننا وحتى **(قوله وخيار بلوغ)** اي لصغير وصغيرة اذا كان المزوج غير الاب والجد ط **(قوله وتوارث بنكاح صحيح)** هو ما يقران عليه اذا اسلما بخلاف نكاح محرم او في عدة مسلم كما سيأتي في الفرائض **(قوله وحرمة مطلقة ثلاثا الخ)** فيفرق بينهما ولو بمرافعة احدها واما لو كانا محرمين فلا يفرق الا بمرافعتهم كما سيأتي في نكاح الكافر **(قوله قبل القبض)** اما بعده فليس لها الا ما قبضته ولو كان غير معين وقت العقد نهر **(قوله فلها ذلك)** هذا قول الامام وقال الثاني لها مهر المثل في المعين وغيره وقال الثالث لها القيمة فيهما نهر **(قوله وتسبب الخنزير)** كذا

(نكح ذمي) او مستأمن
(ذمية او حربى حربية ثمة
بميتة او بلا مهر بأن سكتا
عنه او نفياء و) الحال ان
(ذا جائز عندهم فوطئت
او طلقت قبله او مات عنها
فلا مهر لها) ولو اسلم
او ترافعا اليها لانا أمرنا
بتركهم وما يدينون (وثبت)
بقية (أحكام النكاح في
حقهم كالمسلمين من
وجوب النفقة في النكاح
ووقوع الطلاق ونحوها)
كعدة ونسب وخيار بلوغ
وتوارث بنكاح صحيح
وحرمة مطلقة ثلاثا
ونكاح محارم (وان نكحها
بخمر او خنزير غين) اي
مشار اليه (ثم اسلم أو اسلم
احدها قبل القبض فلها
ذلك) فتخلل الخمر
وتسبب الخنزير

في الفتح قال الرحمتي والاولى فتقتل الخنزير **(قوله ولو طلقها الح)** قال في الفتح ولو طلقها قبل الدخول ففي المعين لها نصفه عند ابي خيفة وفي غير المعين في الحمر لها نصف القيمة وفي الخنزير المتعة وعند محمد لها نصف القيمة بكل حال لانه اوجب القيمة فتتصرف وعند ابي يوسف وهو الموجب لمهر المثل لها المتعة لان مهر المثل لا يتنصف اه **(قوله اذا خذ قيمة القيمي الح)** بيانه ان اخذ المثل في المثل او القيمة في القيمي بمنزلة اخذ العين والحمر مثلي فأخذ قيمته ليس كأخذ عينه بخلاف القيمة في القيمي كالخنزير فلذا اوجبنا فيه مهر المثل واورد مالو شري ذمي من ذمي دارا بخنزير فان لشفيعها المسلم اخذها بقيمة الخنزير وأجيب بأن قيمة الخنزير كعينه لو كانت بدلا عنه كمسئلة النكاح والقيمة في الشفعة بدل عن الدار لا عن الخنزير وانما صير اليها للتقدير بها لا غير واعترض بأن القيمة في النكاح ايضا بدل عن الغير وهو البضع والمصير اليها للتقدير والجواب ما قالوا من انه لو أتاها بقيمة الخنزير قبل الاسلام اجبرت على القبول لان القيمة لها حكم العين فكانت من موجبات تلك التسمية وبالا سلام تعذر اخذ القيمة فأوجبنا ما ليس من موجباتها وهو مهر المثل فهذا يدل على ان قيمة الخنزير بدل عنه في النكاح بمنزلة عينه ولذا اجبرت المرأة على قبولها قبل الاسلام لابعده بخلاف مسئلة الدار ولو سلم عدم الفرق فقد يجاب بما مر آخر الزكاة في باب العاشر من ان جواز الاخذ بالقيمة في الدار لضرورة حق الشفيع والضرورة هنا لا مكان ايحاج مهر المثل **(قوله الوطء في دار الاسلام)** اي اذا كان بغير ملك اليمين واحترز عن الوطء في دار الحرب فانه لاحد فيه واما المهر فلم أره **(قوله الا في مسلتين)** كذا في الاشياء من النكاح وفيها من احكام غيبوبة الحشفة ان المستثنى ثمان مسائل فزاد على ما هنا الذمية اذا نكحت بغير مهر ثم اسلمها وكانوا يدينون ان لا مهر فلا مهر والسيد اذا زوج امته من عبده فالاصح ان لا مهر والعبد اذا وطئ سيده بشبهة فلا مهر اخذا من قواهم فيما قبها ان المولى لا يستوجب على عبده دينا وكذا لو وطئ حربية او وطئ الجارية الموفوقة عليه او وطئ المرهونة بأذن الراهن ظانا الحل قال ينبغي ان لا مهر في الثلاثة الاخيرة ولم أره الآن اه ونقل ح عن حدود البحر في نوع ما لاحد فيه لشبهة المحل ان من هذا النوع وطء الميعة فاسدا قبل القبض لاحد فيه لبقاء الملك او بعده لان له حق الفسخ فله حق الملك فيها وكذا الميعة بشرط الخيار للبائع لبقاء ملكه او للمشتري لانها لم تخرج عن ملكه بالكلية اه قال ح وهل لا مهر في هذه الاربع اطلاق الشارح يشعر بذلك فلمراجع قلت اما الاولى فداخلة في مسئلة بيع الامة قبل التسليم فلا مهر ومثلها الميعة بخيار للبائع لان وطأها يكون فسخا للبيع اما الميعة فاسدا بعد القبض فينبغي لزوم المهر لو وقع الوطء في ملك غيره وكذا الميعة بخيار للمشتري ان أمضى البيع فافهم **(قوله صبي نكح الح)** في الحانية المراهق اذا تزوج بلا اذن وليه امرأة ودخل بها فردده أبوه نكاحها قالوا لا يجب على الصبي حد ولا عقرا ما الحد فلمكان الصبا واما العقر فلانها انما زوجت نفسها منه مع علمها ان نكاحه لا ينفذ فقد رضيت ببطالان حقها اه وكذا لو زنى بثيب وهي نائمة فلا حد عليه ولا عقرا أو ببكر بالغة دعتة الى نفسها وأزال عذرتها وعليه المهر لو مكرهه او صغيرة او أمة ولو بأمرها لعدم صحة أمر الصغيرة في اسقاط حقها وأمر الامة في اسقاط حق المولى

ولو طلقها قبل الدخول
فلها نصفه (و) ايها (في غير
عين قيمة الحمر ومهر المثل
في الخنزير) اذا أخذ قيمة
القيمي كأخذ عينه
(فروع) الوطء في دار
الاسلام لا يخلو عن حداو
مهر الا في مسلتين صبي
نكح بلا اذن وطاوعته

ولامهر عليه باقراره بالزنا اه هندية ما يخصا (قوله وبائع امته) اى اذا وطئها قبل التسليم الى المشتري لاحد عليه ولا مهر لانه من شبهة المحل لكونها فى ضمانه ويده اذ لو هلكت عادت الى ملكه والخراج بالضمان فلو وجب عليه المهر استحقه (قوله ويسقط) اى عن المشتري ويثبت له الخيار كما لو اتلف جزأ منها ولو واجبة (قوله والا فلا) اى وان لم تكن بكارة فلا يسقط شئ ولا خيار له ايضا وروى عن الامام ان له الخيار ولو واجبة (قوله تدافعت جارية الخ) تقدم الكلام عليها اول الباب (قوله لابی الصغيرة المطالبة بالمهر) ولو كان الزوج لا يستمتع بها كفى الهندية عن التجنيس والصغيرة غير قيد فى الهندية للاب والجد والقاضى قبض صداق البكر صغيرة كانت او كبيرة الا اذا نتهى وهى بالغة صح النهى وليس لغيرهم ذلك والوصى يملك ذلك على الصغيرة والنسب البالغة حق القبض لها دون غيرها اه وشمل قوله وليس لغيرهم الام فليس لها القبض الا اذا كانت وصية وحينئذ فقط طالب الام اذا بلغت دون الزوج كما افاده فى الهندية ط قلت اى تطالب الام اذا ثبت القبض بغير اقرار الام لما فى البرازية وغيرها ادركت وطلبت المهر من الزوج فادعى الزوج انه دفعه الى الاب فى صغرها واقر الاب به لا يصح اقراره عاينها لانه لا يملك القبض فى هذه الحالة فلا يملك الاقرار به وتأخذ من الزوج ولا يرجع على الاب لانه اقر بقبض الاب فى وقت له ولاية قبضه الا اذا كان قل عند الاخذ ابرأتك من مهرها ثم انكرت البنت له الرجوع هنا على الاب اه وفيها قبض اولى المهر ثم ادعى الرد على الزوج لا يصدق اذا كانت بكرا لانه الى القبض لا الرد ولو ثيبا يصدق لانه امين ادعى رد الامانة اه وفيها قبض الاب مهرها وهى بالغة اولا وجهزها او قبض مكان المهر عينا ليس لها ان لا تجيز لان ولاية قبض المهر الى الآباء وكذا التصرف فيه اه لكن فى الهندية لو قبض بمهر البالغة ضيقة فلم ترض ان جرى التعارف بذمت جزله والا فلا ولو بكرا وتماء مسائل قبض المهر فى البحر والنهر اول باب الاويساء (قوله قال البرازى الخ) عبارته ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ايفاء المعجل فنزع الزوج عنها تحصل الرجال وانكر الاب فلقاضى يريها النساء ولا يعتبر السن اه قلت بل فى الترخائية البالغة اذا كانت لا تحمل لا يؤمر بدفعها الى الزوج (قوله المهر مهر السر الخ) المسئلة على وجهين الاول تواضعا فى السر على مهر ثم تعاقد فى العلانية بأكثر والجنس واحد فان اتفقا على المواضعة فالمهر مهر السر والا فالمسمى فى القدم ما لم يبرهن الزوج على ان الزيادة سمعة وان اختلف الجنس فان لم يتفقا على المواضعة فالمهر هو المسمى فى العقد وان اتفقا عليها انعقد بمهر المثل وان تواضعا فى السر على ان المهر دنائير ثم تعاقد فى العلانية على ان لامهر لها فالمهر ما فى السر من الدناير لانه لم يوجد ما يوجب الاعراض عنها وان تعاقد على ان لا تكون الدناير مهورا لها اوسكتا فى العلانية عن المهر انعقد بمهر المثل * الوجه الثانى ان يتعاقد فى السر على مهر ثم أقر فى العلانية بأكثر فان اتفقا او شهد ان الزيادة سمعة فالمهر ما ذكر عند العقد فى السر وان لم يشهد فعندها المهر هو الاول وعنده هو الثانى ويكون جميعه زيادة على الاول لو من خلاف جنسه والا فالزيادة بقدر ما زاد على الاول اه ما يخصا من الذخيرة والحاصل فى الوجه الاول ان العقد انما جرى فى العلانية فقط وفى الوجه الثانى بالعكس او جرى مرتين مرة فى السر

مطلب

لابى الصغيرة المطالبة بالمهر

وبائع امته قبل تسليم ويسقط من الثمن ما قابل البكارة والا فلا * تدافعت جارية مع اخرى فازالت بكارتها لزمها مهر المثل * لابی الصغيرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها ان تحملت الرجل قال البرازى ولا يعتبر السن فلو تسلمها فمهرت لم يلزمه طلبها * خدع امرأة واخذها حبس الى أن يأتى بها او يعلم موتها المهر مهر السر وقيل العلانية

مطلب

فى مهر السر ومهر العلانية

ومرة في العلانية كما قدمناه مبسوط عن الفتح عند قول المصنف وما فرض بعد العقد اوزيد لا يتصرف وفيه نوع مخالفة لما هنا يمكن دفعها بامعان النظر **(قوله المؤجل الى الطلاق)** احتراز عن المهر المؤجل الى مدة معلومة فانه يبقى الى اجله بعد الطلاق وقوله يتعجل بالرجعي اي مطلقا او الى انقضاء العدة كما هو قول عامة المشايخ وعلى الاول لا يتأجل لوراجعها وليس الرجعي بقيد بل البائن مثله بالاولى وقد منّا تمام الكلام على ذلك عند قوله ولها منعه من الوطء **الح (قوله ولو وهبته المهر الح)** اي لو قال لمطلقة لا تزوجك حتى تهينني مالك على من مهرك ففعلت على ان تزوجها فأبى فالمهر عليه تزوج ام لا بزانية وقوله فأبى اي قال لا تزوجك فيكون ردا للهبة فلذا بقي المهر عليه وان تزوجها بعد الالباء **(قوله ولو وهبته لاحد)** اي غير الزوج لان هبة الدين لمن عايه الدين تصح مطلقا اما هبته لغيره فلا تصح ما لم يسلطه على قبضه فيصير كأنه وهبه حين قبضه ولا يصح الا قبضه كما في جامع الفصولين **(قوله لم تصح)** اي الهبة **(قوله وهذه حيلة الح)** افاد انها غير قاصرة على المهر وفيها بعد لاشتراط رضا المديون بالحوالة فاذا كان طالبا للهبة لا يرضى بالحوالة الا ان يصور فيمن يجهل ان الحوالة تمنع من صحة الهبة واجاب الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب بانه يمكن المحال من مطالبة المديون برفعه الى من لا يشترط قبوله اي كالمالك المذهب تأمل ومن الحيل شراء شيء مملوك من زوجها بالمهر قبل الهبة اي ثم ترده بعدها بخيار رؤية او يصالحها انسان عن المهر بشيء مملوك قبل الهبة كافي البحر عن القنية والاخيرة احسن والله تعالى اعلم

باب نكاح الرقيق

لما فرغ من نكاح من له اهلية النكاح من المسلمين شرع في بيان من ليس له ذلك وهو الرقيق وقدمه على الكافر لان الاسلام غالب فيهم نهر **(قوله هو المملوك)** في الصحاح الرقيق المملوك يطلق على الواحد والجمع قال في البحر والمراد هنا المملوك من الآدمي لانهم قالوا ان الكافر اذا اسر في دار الحرب فهو رقيق لا مملوك واذا اخرج فهو مملوك ايضا فعلى هذا فكل مملوك من الآدمي رقيق لا عكسه اه وعليه فالمراد بالرقيق هنا الرقيق المحرز بدارنا فالامة اذا اسرت ولم تخرج الى دارنا لو تزوجت لا يتوقف نكاحها بل يبطل لانه لا يجيز له وقت وقوعه كما في النهر بحثا قلت قد يقال ان له مجيزا وهو الامام لان له بيعها قبل الاخراج وبعده فتأمل **(قوله كلا او بعضا)** سئل البعض والمملوك ما كان ناقصا كالمكاتب ومن وجد له سبب الحرية كالمدير وام الولد **(قوله والقن المملوك كلا)** اخرج البعض لكن دخل فيه المكاتب والمدير وام الولد لدخولهم في المملوك وفي المغرب القن من العبيد من ملك هو وابواه وكذلك الاثنان والجمع والمؤنث وامامة قنة فلم نسمعه وعن ابن الاعرابي عبد قن خالص العبودية وعليه قول الفقهاء لانهم يعنون به خلاف المدير والمكاتب اه فالمناسب ما في الرحمي من ان القن المملوك ملكا تاما لم ينقده له سبب الحرية قال ح ثم اعلم ان كلا من الرق والملك كامل وناقص ففي القن كمالان وفي معتق البعض ناقصان وفي المكاتب كمل الرق وفي المدير وام الولد كمل الملك **(قوله توقف نكاح قن)** اطلاق في نكاحه فشمّل ما اذا تزوج بنفسه او زوجته غيره وقيد بالنكاح لان التسري حرام مطلقا قال في الفتح **(فرع)** * مهم للتجار ربما يدفع لبعده جارية ليتسرى بها

* المؤجل الى الطلاق يتعجل بالرجعي ولا يتأجل بمراجعتها ولو وهبته المهر على ان تزوجها فأبى فالمهر باق نكحها او لا ولو وهبته لاحد ووكلته بقبضه صح ولو احوال به انسانا ثم وهبته للزوج لم تصح وهذا حيلة من يريد ان يهب ولا تصح

باب نكاح الرقيق

هو المملوك كلا او بعضا والقن المملوك كلا (توقف نكاح قن

ولا يجوز للعبد اذن له مولاه اولا لان حل الوطء لا يثبت شرعا الا بملك المهر او عقد النكاح وليس للعبد ملك يمين فانحصر حل وطئه في عقد النكاح اه بحر **(قوله وامة)** قد علمت ان القن يشمل الذكر والانثى **(قوله ومكاتب)** لان الكتابة اوجبت فك الحجر في حق الاكتساب ومنه تزويج امته اذ به يحصل المهر والنفقة للمولى بخلاف تزويج نفسه وعبده ودخل في المكاتب معتق البعض لا يجوز نكاحه عنده وعندهما يجوز لانه حر مديون تده في البحر **(قوله وام ولد)** وفي حكمها ابنها من غير مولاهما كما اذا زوج ام ولده من غيره فجاءت بولد من زوجها واما ولدها من مولاهما فحر وتماه في البحر **(قوله فان اجاز نفذ الخ)** ان كان كل من الاجازة او الرد قبل الدخول فالامر ظاهر وان كان بعده ففي الرد يطالب العبد بعد العتق كما ذكره بقوله فيطالب الخ وفي الاجازة قال في البحر عن المحيط وغيره القياس ان يجب مهران مهر بالدخول ومهر بالاجازة كما في النكاح الفاسد اذا جدد صحىحا وفي الاستحسان لا يلزمه الا المسمى لان مهر المثل لو وجب لوجب باعتبار العقد وحينئذ فيجب بعقد واحد مهران وانه ممتنع اه ثم الاجازة تكون صريحا ودلالة وضرورة كما سيأتى وفيه رمز الى ان سكوته بعد العلم ليس باجازة كما في القهستاني عن القنية **(قوله فلامهر)** تفريع على قوله بطل ح اى لامهر على العبد ولا مهر للامة **(قوله فيطالب)** جواب شرط مقدر اى فان دخل فيطالب فافهم **(قوله من له ولاية تزويج الامة)** اى وان لم يكن مالكا لها بحر وشمل الوارث والمشتري فلومات المولى او باعه فأجاز سيده الوارث او المشتري يجوز والا فلا كما اشير اليه في العمادية قهستاني وشمل الشريكين فلوزوج احدهما الامة ودخل الزوج فانزرد الآخر فله نصف مهر المثل وللمزوج الاقل من نصفه ومن نصف المسمى بحر **(قوله كأب)** اى ابى اليتيم فانه يزوج امته وكذا جده وكذا وصيه والقاضى ح لانه من باب الاكتساب فتح **(قوله ومكاتب)** لانه كما تقدم يجوز له تزويج امته لكونه من الاكتساب لا عبده ط وخرج العبد المأذون فلا يملك تزويج الامة ايضا بحر ومثله الصبي المأذون درر **(قوله ومفاوض)** فانه يزوج امة المفاوضة لا عبدها ح عن القهستاني بخلاف شريك الغنان فلا يملك تزويج الامة كامر وكذا المضارب كما في البحر **(قوله ومتول)** ذكره في النهر بحثا حيث قال ولم أر حكم نكاح رقيق بيت المال والرقيق في الغنيمة المحرزة بدارنا قبل القسمة والوقف اذا كان باذن الامام والمتولى وينبغى ان يصح في الامة دون العبد كالوصى ثم رأيت في البرازية لا يملك تزويج العبد الا من يملك اعتاقه اه اى فانه يدل على انه لا يصح في العبد واما في الامة فينبغى الجواز تخريجا على الوصى كما قل واعل الشارح اقتصر على المتولى ولم يذكر الامام لان احكام الوصى والمتولى مستقيمان من واد واحد لكن الامام في مال بيت المال ملحق بالوصى ايضا حتى انه لا يملك بيع عقار بيت المال الا فيما يملكه الوصى وله بيع عبد الغنيمة قبل الاحراز وبعده فينبغى ان يملك تزويج الامة اذا رأى المصلحة تأمل **(قوله واما العبد الخ)** يستثنى من ذلك ما لو زوج الاب جارية ابنه من عبد ابنه فانه يجوز عند ابى يوسف بخلاف الوصى لكن في المبسوط انه لا يجوز في ظاهر الرواية فلا استثناء بحر **(قوله وغيره)** اى من مدبر ومكاتب **(قوله لوجود سبب الوجوب منه)** اى من القن وغيره فان العقد سبب لوجوب المهر والنفقة

وامة ومكاتب ومدبر وام ولد على اجازة المولى فان اجاز نفذ وان رد بطل فلامهر ما لم يدخل فيطالب بمهر المثل بعد عتقه ثم المراد بالمولى من له ولاية تزويج الامة كأب وجد وقاض ووصى ومكاتب ومفاوض ومتول واما العبد فلا يملك تزويجه الا من يملك اعتاقه درر (فان نكحوا بالاذن فالمهر والنفقة عليهم) اى على القن وغيره لوجود سبب الوجوب منه

وقد وجد من اهله مع انتفاء المانع وهو حق المولى لاذنه بالعقد **(قوله)** ويسقطان بموتهم (قيد سقوط المهر في البحر عند قول الكنز ولو زوج عبدا مأذونا بما اذا لم يترك كسبا وفي كلام الشارح اشارة اليه اما النفقة ولو مقضية فتسقط عن الحر بموته فالعبد بالاولى **(قوله)** وبيع قن (اي باعه سيده لانه دين تعلق في رقبته وقد ظهر في حق المولى باذنه فيؤمر ببيعه فان امتنع باعه القاضي بحضرته الا اذا رضى ان يؤدي قدر ثمنه كذا في المحيط نهر واشترط حضرة المولى لاحتمال ان يفديه وقد ذكر في المأذون المديون ان للغرماء استسعاءه ايضا قال في البحر من النفقة ومفاده ان زوجته لو اختارت استسعاءه لنفقة كل يوم ان يكون لها ذلك ايضا اه قلت وكذا للمهر **(قوله كدبر)** ادخلت الكاف المكاتب ومعتق البعض وابن ام الولد كما في البحر **(قوله بل يسمي)** لانه لا يقبل البيع فيؤدي من كسبه لامن نفسه فلو عجز المكاتب صار المهر ديناً في رقبته فيباع فيه الا اذا ادى المهر مولاه واستخلصه كما في القن وقياسه ان المدبر لو عاد الى الرق بحكم شافعي ببيعه ان يصير المهر في رقبته بحر **(قوله)** ولومات مولاه (الح) في القنية زوج مدبره امرأة ثم مات المولى فالمرء في رقبته العبد يؤخذ به اذا عتق اه وفيه نظر لان حكمه السعاية قبل العتق لا التأخر الى ما بعد العتق بحر قال في النهر هذا مدفوع بأن ما في القنية فيه افادة حكم سكتوا عنه هو ان المدبر اذا لزمته السعاية في حياة المولى فمات المولى هل يؤخذ بالمهر بعد العتق قال نعم وهو ظاهر في انه يؤخذ به جملة واحدة حيث قدر عليه ويبطل حكم السعاية اه اقول حاصل الجواب ان المدبر يسمي في حياة مولاه في المهر اما بعد موت مولاه فانه يسمي اولاً في ثلثي قيمته لتخليص رقبته من الرق ويصير المهر في رقبته يؤديه بعد عتقه كدين الاحرار لا بطريق السعاية فان وجد معه جملة اخذ منه والاعومل معاملة المديون المعسر ولما كان فهم ذلك من عبارة القنية فيه خفاء عزا ذلك اليها والى النهر فافهم **(قوله)** ان تجددت (يعني ان لزمه نفقة فيبيع فيها فلم يف ثمنه بما عليه من النفقة بقي الفضل في ذمته فيطالب به بعد العتق ولا يتعاق برقبته فلا يباع فيه عند السيد الثاني ثم ان تجمعت عليه نفقة عند السيد الثاني يبيع فيها ويفعل بالفضل كما مر ح ووجهه ما في البحر عن المبسوط ان النفقة تجدد وجوبها بمضي الزمان وذلك في حكم دين حادث اه اي ان ما تجدد وجوبه عند السيد الثاني في حكم دين حادث فيباع فيه بخلاف ما تجدد عليه وبيع فيه اولاً فانه لا يباع فيه ثانياً لاستيفاء باقيه لانه في حكم دين واحد خلافاً لما في نفقات صدر الشريعة حيث يفهم منه انه يباع في الباقي أيضاً كما سيأتي بيانه هناك ان شاء الله تعالى ثم الظاهر ان هذا مفروض فيما اذا كانت النفقة مفروضة بالتراضي او بقضاء القاضي لانها بدون ذلك تسقط بمضي المدة كما ذكره في النفقات ثم رأيت في نفقات البحر صور المسئلة بما اذا فرض القاضي لها نفقة شهر مثلاً وعجز عن ادائها باعه القاضي ان لم يفده المولى وافاد انه انما يباع فيما يعجز عن ادائه لالنفقة كل يوم مثلاً للاضرار بالمولى ولا لاجتماع قدر قيمته للاضرار بها وينبغي ان لا يصح فرضها بتراضيها لحجر العبد عن التصرف ولا اتهامه بقصد الزيادة للاضرار بالمولى ولذا فرض المسئلة في البحر فيما اذا فرضها القاضي تأمل **(قوله)** وفي المهر مرة (فيه انه لو لزمه مهر آخر عند السيد الثاني كما اذا طاقها ثم تزوجها ببيع ثانياً فلا فرق بين المهر

(ويسقطان بموتهم) لفوات محل الاستيفاء (وبيع قن فيهما لا) يباع (غيره) كمدبر بل يسمي ولومات مولاه لزمه جملة ان قدر نهر وقية (الكنه يباع في النفقة مراراً) ان تجددت (وفي المهر مرة) ويطلب بالباقي بعد عتقه

والنفقة الا باعتبار ان النفقة تجدد عند السيد الثاني ولا بد بخلاف المهر ح عن شيخه السيد
 واجاب ط بأن النفقة التي حدثت عند الثاني سببها متحقق عند الاول فتكرر بيعه في شيء
 واحد بخلاف بيعه في مهر ثان حدث عند الثاني فان هذا مسبب عن عقد مستقل حتى توقف
 على اذنه اه قلت وحاصله ان النفقة المتجددة عند الثاني وان كانت في حكم دين حادث ولذا
 بيع فيها ثانيا الا أنها لما كان سببها متحدا وهو العقد الاول لم تكن ديناً حادثاً من كل وجه أما
 المهر الثاني فهو دين حادث من كل وجه لوجوبه بسبب جديد وانت خير بأن هذا جواب
 اقناعي ثم اعلم ان دين المهر والنفقة عيب في العبد فلم يشتري الخيار ان لم يرض به * (تنبيه) * قال في
 البحر علل في المعراج لعدم تكرار بيعه في المهر بأنه بيع في جميع المهر فيفيد انه لو بيع في
 مهرها المعجل ثم حل الاجل يباع مرة اخرى لانه انما يبيع في بعضه اه اقول فيه نظر لانه
 مخالف لما نقله قبله عن المبسوط من انه ليس شيء من ديون العبد ما يباع فيه مرة بعد اخرى الا
 النفقة لانه يتجدد وجوبها بمضي الزمان الح ولا يخفى ان المهر المؤجل كان واجبا قبل حلول
 الاجل وانما تأخرت المطالبة الى حلوله فلم يتجدد الوجوب عند المشتري حتى يباع ثانيا عنده
 ولانه يلزم انه لو كان المهر الفامثلا وقيمة العبد مائة فيبيع بمائة ان يباع ثانيا وثالثا وهكذا لانه
 في كل مرة لم يبيع في كل المهر وهو خلاف ما صرح حوايه ومراد المعراج بقوله يبيع في جميع المهر
 أنه انما يبيع لاجل جميع المهر اى لاجل ما كان جميعه واجبا وقت البيع بخلاف النفقة الحادثة
 عند الثاني فانه لم يبيع فيها عند الاول فيباع فيها ثانيا عند الثاني فالمراد بيان الفرق بين المهر
 والنفقة كما صرح به في البحر من النفقات فراجعها فافهم (قوله الا اذا باعه منها) فان ما عليها
 من مقدار ثمنه يلتقى قصاصا بقدره مما لها والباقي يسقط لان السيد لا يستوجب ديناً على عبده
 ح (قوله ولو زوج المولى أمته الح) حاصله تقييد المسئلة الاولى التي يباع فيها الثمن بما اذا
 لم تكن الامة مولى العبد فهذا كالاستثناء مما قبله ثم استثنى من هذا الاستثناء ما اذا كانت
 امة المولى مأذونة مديونة فانه يباع لها ايضا واطلق هنا الامة والعبد فشمّل ما اذا كانا
 قنين او مدبرين او كانت أم ولد او كان ابن أم ولد (قوله لا يجب المهر) لاستلزامه الوجوب
 لنفسه على نفسه وهو لا يعقل وهذا بناء على ان مهر الامة يثبت للسيد ابتداء في غير المأذونة
 والمكاتبه ومعتقة البعض كفى النهر ح وفي استثناء المأذونة كلامياً قريبا (قوله بل يسقط)
 اى بل يجب على السيد ثم يسقط بناء على ان مهر الامة يثبت لها اولاً ثم ينتقل للسيد كفى النهر
 عن الفتح ح وفائدة وجوبه لها أنه لو كان عايتها دين يستوفي منه ويقضى دينها قالوا والا
 الاول اظهر كذا في شرح الجامع الكبير يرى على الاشباه وايداه ايضا في الدرر وهذا مؤيد لتصحيح
 الولوالجي قال في البحر ولم ارم من ذكر ان هذا الاختلاف ثمرة ويمكن ان يقال انها تظهر فيما لو زوج
 الاب امة الصغير من عبده فعلى الثاني يصح وهو قول ابى يوسف وعلى الاول لا يصح التزويج
 وهو قولهما وبه جزم في الولوالجية معانلاً بأنه نكاح للامة بغير مهر لعدم وجوبه على العبد
 في كسبه للحال اه واعترضه الرحمي بأنه لا استحالة في وجوب المال للصغير على ابيه بخلاف
 ما لو زوجها من امة نفسه قلت وكأنه فهم ان الضمير في قوله من عبده للاب مع انه للصغير
 كما صرح به في الظهيرية هذا وجعل العلامة المقدسي ثمرة الخلاف قضاء دينها منه وعدمه

الاذا باعه منها خاتية (ولو
 زوج) المولى (أمته من
 عبده لا يجب المهر) في
 الاصح ولو الجية وقال
 البرازي بل يسقط

وقال ويترجح القول بالوجوب ولهذا صححه ابن امير حاج (قوله) ومحل الخلاف الخ) ذكره
 في النهر بحثا بقوله وينبغي ان يكون محل الخلاف ما اذا لم تكن الامة مأذونة مديونة فان كانت بيع
 ايضا ويدل عليه ما في الفتح مهر الامة يثبت لها ثم ينتقل الى المولى حتى لو كان عليها دين قضى
 من المهر اه قات انت خير ان قول الفتح يثبت لها الخ هو احد القولين فكيف يجعله دليلا
 لعدم الخلاف فان المتبادر من عباراتهم ان قضاء دينها منه مبنى على القول بأنه يثبت لها اولا
 اما على القول بأنه يثبت للسيد ابتداء فلا قضاء ولهذا جعله العلامة المقدسي ثمرة الخلاف كما
 مر فتأمل (قوله) لانه يثبت لها) اى لان المهر يثبت للامة مأذونة أو غيرهما ثم ينتقل
 للمولى ان لم يكن عليها دين والا فلا ينتقل اليه فالضمير راجع للامة المذكورة لا بقيد كونها
 مأذونة فهو استدلال بالاعم على الاخص فافهم (قوله) فالمهر برقبته) وقيل في ثمنه والاول
 الصحيح كما في النية ولو اعتقه كان عليه الاقل من المهر والنفقة كما في التنف قهستاني (قوله)
 يدور معه الخ) اى يباع فيه وان تداولته الايدي مرارا (قوله) كدين الاستهلاك) اى
 كمال استهلاك مال انسان عند سيده (قوله) لكن للمرأة فسخ البيع) ذكره في البحر بحثا ونقله
 المصنف في المنع عن جواهر الفتاوى حيث قال رجل زوج غلامه ثم اراد ان يبيعه بدون رضا
 المرأة ان لم يكن للمرأة على العبد مهر فلمولى بيعه وان كان فلا الا برضاها وهذا كما قلنا
 في العبد المأذون المديون اذا باعه بدون رضا الغرماء فلو اراد الغريم الفسخ فله ان يفسخ البيع
 كذلك هنا اذا كان عليه المهر لان المهر دين اه اما لو كان المولى قضاء عنه فلا فسخ اصلا
 (قوله) طاعة رجعية) مثله اوقع عليها الطلاق او طلقها تطليقة تقع عليها بحر (قوله) اجازة)
 لان الطلاق الرجعى لا يكون الا بعد النكاح الصحيح فكان الامر به اجازة اقتضاء بخلاف
 البائن لانه يحتمل المتاركة كما في النكاح الفاسد والموقوف ويحتمل الاجازة فحمل على الادنى
 و اشار الى ان الاجازة تثبت بالدلالة كما تثبت بالصريح وبالضرورة فالصريح كرضيت واجزت
 وأذنت ونحوه والدلالة تكون بالقول كقول المولى بعد بلوغه الخبر حسن أو صواب أو
 لا بأس به وبفعل يدل عليها كسوق المهر او شئ منه الى المرأة والضرورة بنحو عتق العبد
 أو الامة فالاعتاق اجازة وتماه في البحر ولو اذن له السيد ما تزوج لا يكون اجازة فان اجاز
 العبد ما صنع جاز استحسانا كالفضولى اذا وكل فأجاز ما صنع قبل الوكالة وكالعبد اذا زوجه
 فضولى فأذن له مولاه في الزواج فأجاز ما صنع الفضولى كذا في الفتح * اقول ولعل وجهه
 ان العقد اذا وقع موقوفا على الاجازة فحصل الاذن بعده ملك استئناف العقد فيملك اجازة
 الموقوف بالاولى لكن علمت ان من الاجازة الصريحة لفظ اذنت فيناقض ما ذكر من ان
 الاذن بعد الزواج لا يكون اجازة واجاب في البحر بحمل الاول على ما اذا علم بالنكاح فقال
 اذنت والثانى على ما اذا لم يعلم وبه جزم في النهر قلت يظهر مما ذكرنا الفرق بين الاذن والاجازة
 فالاذن لما سيقع والاجازة لما وقع ويظهر منه ايضا ان الاذن يكون بمعنى الاجازة اذا كان
 لامر وقع وعلم به الاذن وعلى هذا فقول البحر وغيره الاجازة تثبت بالدلالة وبالصريح الخ
 انسب من قول الزيايى الاذن يثبت الخ وعلم ان المصنف لو قال اذن بدل قوله اجازة لصح ايضا
 لان الامر بالطلاق يكون بعد العلم والاذن بعد العلم اجازة فقول النهر ولم يقل اذن لانه لو كان

ومحل الخلاف اذا لم تكن
 الامة مأذونة مديونة فان
 كانت بيع ايضا لانه يثبت
 لها ثم ينتقل للمولى نهر
 (فلو باعه سيده بعد ما زوجه
 امرأة فالمهر برقبته يدور معه
 أينما دار كدين الاستهلاك)
 لكن للمرأة فسخ البيع
 لو المهر عليه لانه دين فكانت
 كالغرماء منح (وقوله لعبد
 طلقها رجعية اجازة)

مطلب

في الفرق بين الاذن
 والاجازة

لاحتاج الى الاجازة فيه نظر فتدبر (قوله لنكاح الموقوف) يستفاد من قوله الموقوف انه عقد فضولي فتجربى فيه احكام الفضولى من صحة فسخ العبد والمرأة قبل اجازة المولى وتماه في النهر (قوله لانه) اى قول المولى طلقها او فارقها لانه يستعمل للمشاركة اى فيكون ردا ويحتمل الاجازة فحمل على الرد لانه ادنى لان الدفع أسهل من الرفع اولانه اليق بحال العبد المتمرد على مولاه فكانت الحقيقة متروكة بدلالة الحال بجر عن العناية وعلى الثانى ينبغى لوزوجه فضولى فقال المولى للعبد طلقها انه يكون اجازة اذ لا تمر منه في هذه الحالة نهر قلت التعليل الاول يشمل هذه الصورة فلا يكون اجازة (قوله حتى لو اجازته الخ) تفريع على ما فهم من المقام من ان ذلك رد قال في البحر وقد علم مما قررناه ان قوله طلقها او فارقها وان لم يكن اجازة فهو رد فيفسخ به نكاح العبد حتى لا تلحقه الاجازة بعده (قوله بخلاف الفضولى) اى اذا قال له الزوج طلقها يكون اجازة لانه لا يملك التطبيق بالا اجازة فيملك الامر به بخلاف المولى وهذا مختار صاحب المحيط وفي الفتح انه الاوجه ومختار الصدر الشهيد ونجم الدين النسفى انه ليس باجازة فلا فرق بينهما وعلى هذا الاختلاف اذا طلقها الزوج وفي جامع الفصولين ان هذا الاختلاف في الطلقة لواحدة اما لو طلقها ثلاثا فهي اجازة اتفاقا وعليه فينبغى ان تحرم عليه لو طلقها ثلاثا لانه يصير كأنه أجاز اولائهم طلقها وبه صرح الزيلعى بحر (قوله واذنه لعبد الخ) أطلقه فشمع ما اذا أذن له في نكاح حرة أو أمة معينة أو لافافى الهداية من التقييد بالامة والمعينة اتفاقا بحر (قوله بعد اذنه) متعلق بنكاحها وقيد به لثلاثتهم ان قوله واذنه لعبد يدخل فيه الاذن بعد النكاح لان الاذن ما يكون قبل الوقوع على ما مر بيانه فانهم (قوله فوطئها) قيد به لان المهر لا يلزم في الفاسد الا به ط (قوله خلافا لهما) فعندهما الاذن لا يتناول الا الصحيح فلا يطالب بالمهر في الفاسد الا بعد العتق (قوله بقيد به) اى ويصدق قضاء وديانة قال في النهر واعلم انه ينبغى ان يقيد الخلاف بما اذا لم ينو المولى الصحيح فقط فان نواه تقيد به اخذا من قولهم لو حلف انه ما تزوج في الماضي يتناول يمينه الفاسد ايضا قال في التلخيص ولو نوى الصحيح صدق ديانة وقضاء وان كان فيه تخفف رعاية لجانب الحقيقة اه نهر (قوله كما لو نص عليه) اى فانه يتقيد به اتفاقا ايضا كما بحثه في البحر اخذا مما بعده (قوله صح) اى فاذا دخل بها يلزمه المهر في قولهم جميعا بحر عن البدائع (قوله صح الصحيح ايضا) او اتفاقا وهذا ما بحثه في النهر على خلاف ما بحثه في البحر من انه لا يصح اتفاقا واذا تأملت كلام كل منهما يظهر لك أرجحية ما في البحر كما أوضحته فيما علقته عليه وبأتى قريبا بعض ذلك (قوله ولو نكحها ثانيا) اى بعد الفاسد وهذا عطف على قوله فيباع الخ فهو ايضا من ثمرة الخلاف لأنه اذا انتظم الفاسد عنده ينتهى به الاذن واذا لم ينتظمه لا ينتهى به عندها فله ان يتزوج صحيحا بعده بها او بغيرها (قوله لانه الاذن بمرة) ومثل الاذن الامر بالتزوج كما لو قال له تزوج فانه لا يتزوج الامرة واحدة لان الامر لا يقتضى التكرار وكذا اذا قال تزوج امرأة لان قوله امرأة اسم لواحدة من هذا الجنس بحر عن البدائع (قوله وان نوى مرارا الخ) اى لو قال لعبد تزوج ونوى به مرة بعد اخرى لم يصح لانه عدد محض ولو نوى ثنتين يصح لان ذلك كل نكاح العبد اذا العبد لا يملك الزوج بأكثر من ثنتين بحر عن شرح المغنى للهندي وحاصله

لنكاح الموقوف (لاطلقها او فارقها) لانه يستعمل للمشاركة حتى لو اجازته بعد ذلك لا ينفذ بخلاف الفضولى (واذنه لعبد في النكاح ينتظم جائزه وفاسده فيباع العبد لمهر من نكحها فاسدا بعد اذنه فوطئها) خلافا لهما ولو نوى المولى الصحيح فقط تقيد به كما لو نص عليه ولو نص على الفاسد صح وصح الصحيح ايضا نهر (ولو نكحها ثانيا) صحيحا (او) نكح اخرى (بعدها صحيحا وقف على الاجازة) لانه لا ينتهى الاذن بمرة وان نوى مرارا ولو مرتين صح لانهما كل نكاح العبد

ان الامر يتضمن المصدر وهو للفرد الحقيقي او الاعتباري اى جملة ما يملكه دون العدد المحض كما قالوا في طلق امرأتى ونوى الواحدة او الثلاث يصح دون الثنتين **(قوله)** وكذا التوكيل بالنكاح بان قال تزوج لى امرأة لا يملك ان يزوجه الا امرأة واحدة ولو نوى الموكل الاربع ينبغي ان يجوز على قياس ما ذكرنا لانه كل جنس النكاح فى حقه ولكن ما ظفرت بالنقل كذا فى شرح المغنى للهندى فى بحث الامر بحر فافهم لكن نية الاربع انما تصح اذا لم يقل امرأة اما لوقاله كما هو تصوير المسئلة قبله فلا كما افاده الرحمى ويؤيده ما مر آنفا عن البدائع من ان المرأة اسم لواحدة من هذا الجنس **(قوله)** بخلاف التوكيل به (اى توكيل من يريد النكاح به وهذا مرتبط بقول المصنف والاذن بالنكاح ينتظم جائزه وفاسده **(قوله)** فانه لا يتناول الفاسد) لان النكاح الفاسد ليس بنكاح لانه لا يفيد شيأ من احكام النكاح ولهذا لو حلف لا يتزوج فتزوج نكاحا فاسدا لا يحنث بخلاف البيع يجوز فى قول ابي حنيفة لان الفاسد بيع يفيد حكم البيع وهو الملك ويدخل فى يمين البيع فيحنث به خانية **(قوله)** به يفتى) عبارة البحر فلا ينتهى به اتفاقا وعليه الفتوى كما فى المصنفى واسقط الشارح اتفاقا لان قوله وعليه الفتوى يشعر بالخلاف وارجاع ضمير عليه الى الاتفاق فيه نظر اذ لا معنى بالافتاء بالاتفاق فافهم **(قوله)** لا يملك الصحيح) لانه قد يكون له غرض فى الفاسد وهو عدم لزوم المهر بمجرد العقد فانه لا يلزم الا بالوطء وفى الصحيح يلزم المهر بمجرد العقد ويطأ كدبالخاوة والموت ولو بدون وطء ففيه الزام على الموكل بما لم يلتزمه وهذا يؤيد ما بحثه فى البحر كما مر عند قوله وصح الصحيح ايضا **(قوله)** بخلاف البيع) اى بخلاف الوكيل ببيع فاسد فانه يملك الصحيح لان البيع الفاسد بيع حقيقة لا فادته الملك بعد القبض بخلاف النكاح الفاسد كما مر **(قوله)** الاذن فى النكاح) الاولى بالنكاح بالباء والمراد الاذن للعبد المحجور وهو فك الحجر واسقاط الحق لان العبد له اهلية التصرف فى نفسه وانما حجر عنه لحق المولى فبالاذن يتصرف لنفسه باهليته وعند زفر والشافعى هو توكيل وانا به كما سياتى فى بابه ان شاء الله تعالى والظاهر ان هذا غير خاص بالعبد لانه يقال اذنت لزيد باكل طعامى او بسكنى دارى ففيه فك حجر واسقاط حق وكذا يقال اذنت له ببيع دارى فيكون بمعنى الاحلال والاعارة والتوكيل وانما لم يكن الاذن للعبد توكيل عندنا لما علمت من انه بالاذن يتصرف لنفسه لا بطريق النيابة عن المولى **(قوله)** والتوكيل بالبيع) اى توكيل اجنبى به وقول البحر اشار المصنف الى ان الاذن بالبيع وهو التوكيل به يتناول الفاسد بالاولى اتفاقا يوهم ان الاذن هو التوكيل لكن قد علمت انه ليس عنه مطلقا بل قد يطلق عليه فراه الاذن الذى بمعنى توكيل الاجنبى لا اذن العبد تأمل **(قوله)** وبالنكاح لا) اى والتوكيل بالنكاح لا يتناول الفاسد كما مر **(قوله)** واليمين على نكاح) كما اذا حلف لا يتزوج فانه لا يحنث الا بالصحيح واما اذا حلف انه ما تزوج فى الماضى فانه يتناول الصحيح والفاسد ايضا لان المراد فى المستقبل الاعفاف وفى الماضى وقوع العقد بحر عن المبسوط **(قوله)** وصلاة) يقال على قياس ما تقدم ان يمينه فى الماضى منعقدة على صورة الفعل وقد وجدت بخلافها فى المستقبل فمنعقدة على التهيئة للشواب وهو لا يحصل بالفاسد ومثلها الصوم والحج ط قلت وسياتى فى الأيمان حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة بنية وان افطر

وكذا التوكيل بالنكاح
(بخلاف التوكيل به) فانه
لا يتناول الفاسد فلا ينتهى
به يفتى والوكيل بنكاح
فاسد لا يملك الصحيح
بخلاف البيع ابن ملك
وفى الاشباه من قاعدة
الاصل فى الكلام الحقيقة
الاذن فى النكاح والبيع
والتوكيل بالبيع يتناول
الفاسد وبالنكاح لا واليمين
على نكاح وصلاة وصوم
وحج وبيع ان كانت على
الماضى يتناوله وان على
المستقبل لا (ولو زوج
عبداله مأذونا مديونا

لوجود شرطه ولو قال صوما او يوما حنث بيوم وحنث في لا يصلى بركعة وفي لا يصلى صلاة
 بشفع وفي لا يحج لا يحنث حتى يقف بعرفة عن الثالث او حتى يطوف اكثر الطواف عن
 الثاني اه وبه علم ان المراد بالصحيح في المستقبل ما يتحقق به الفعل المحلوف عليه شرعا مع
 شرائطه وذلك في الصوم بساعة وفي الصلاة بركعة وان افسده بعده تأمل **(قوله صح)** اي
 النكاح لانه يبنى على ملك الرقبة وهو باق بعد الدين كما هو قبله بخر **(قوله مساوت الغرماء)**
 اي اصحاب الديون وفيه تصريح بأن المهر كسائر الديون فلومات العبد وكان له كسب يوفى منه
 وما في الفتح عن التمر تاشي لومات العبد سقط المهر والنفقة يجب حمله في المهر على ما اذا لم يترك
 شيئا نهر واحل هذا الاستخراج والتوفيق لصاحب البحر **(قوله والاقل)** اي ان كان المهر
 المسمى اقل من مهر امثل تساوى الغرماء فيه ولم يذكره المصنف لعلمه بالاولى **(قوله والزائد)**
 عليه الخ) اي اذا كان المسمى اكثر من مهر امثل فانها تساويهم في قدره والزائد عليه يطالب به بعد
 استيفاء الغرماء بخر اي فيسعى لها به ان بقى في ملك مولاه او تصبر الى ان يعتق ولو باعه
 الغرماء معها ليس لها بيعه ثانيا لاخذ الزائد لانه لا يباع في المهر مرتين كما حررناه فيما مر تأمل
(قوله كدين الصحة) اي اذا كان على المريض دين صحة وهو ما ثبت بينة مطلقا او باقراره
 صحيحا قدم على دين المرض وهو ما اقر به مريضنا لان فيها اضرار بالغرماء فيقضى بعد قضاء
 ديونهم **(قوله الا اذا باعه منها)** في الحانية زوجه بألف وباعه منها بتسعمائة وعليه دين الف
 فاجاز الغريم البيع كانت التسعمائة بينهما يضرب الغريم فيها بألف والمرأة بألف ولا تتبعه
 المرأة بعد ذلك ويتبعه الغريم بما بقى من دينه اذا اعتق اه وقوله ولا تتبعه بتاء ين ثم باء
 موحدة اي لا تطالبه بما بقى من مهرها لانه صار ملكها وانفسخ النكاح والسيد لا يستوجب
 على عبده مالا بخلاف ما بقى للغريم فانه باق في ذمة العبد فيطالبه بعد عتقه اما قبله فلا لما مر
 من ان العبد لا يباع في دين اكثر من مرة الا النفقة ولان الغريم لما اجاز بيع المولى منها
 تعلق حقه في القيمة فقط ولا يخفى ان لامرأة بيعه وعتقه كما لو باعه المولى من غيرها ولا يمنع
 من بيعه تعلق الدين برقبته الى ما بعد عتقه لما قلنا فاقيل انه ليس لها بيعه لتعلق حق الغريم
 به فهو وهم منشؤه التصحيف ولو كانت النسخة ولا تبعه ويبيعه الغريم من البيع نافي
 قوله اذا عتق فافهم **(قوله كمر)** اي قيل قوله ولو زوج المولى امته من عبده **(قوله)**
 بنته) المراد من ترثه من النساء بعد موته سواء كانت بنتا او بنت ابن او اختا ط **(قوله)**
 لانها لم تملك المكاتب) لانه لا يحتمل النقل من ملك الى ملك مالا يعجز وانما تملك ما في ذمته من
 بدل الكتابة واما حجة عتقها اياه فلانه يبرأ به عن بدل الكتابة او لا ثم يعتق فتح **(قوله للتنافي)**
 اي بين كونه مالكا لها او كونها مالكة له **(قوله او أم ولده)** ومثلها المدبرة ولا تدخل المكاتب
 بقريئة قوله فتخدمه اي المولى لان المكاتب لا يملك المولى استخدامها فلذا تجب النفقة لها
 بدون التبوئة بخر واما نفقة الاولاد فتكون على الام لان ولد المكاتب دخل في كتابتها وتماه
 في شرح ادب القضاء نخصاف **(قوله لا تجب تبوئتها)** هي في اللغة مصدر بوأته منزلا
 اي اسكنته اياه وفي الاصطلاح على ما في شرح النفقات للخصاف ان يخلى المولى بين الامة
 وبين زوجها ويدفعها اليه ولا يستخدمها اما اذا كانت تذهب وتجي وتخدم مولاه

صح (مساوت) المرأة
 (الغرماء في مهر مثلها)
 والاقل (والزائد) عليه
 (تطالب به) بعد استيفاء
 الغرماء (كدين الصحة مع)
 دين (المرض) الا اذا باعه
 منها كمر (ولو زوج بنته
 مكاتبه ثم مات لا يفسد
 النكاح) لانها لم تملك
 المكاتب بموت أبيها (الا
 اذا عجز فرد في الرق)
 فحينئذ يفسد للتنافي (زوج
 أمته) او أم ولده (لا تجب)
 عليه (تبوئتها)

لا تكون تبوئة اه بحر وقال قبله وقيد بالتبوة لان المولى اذا استوفى صداقها أمر أن يدخلها على زوجها وان لم يلزمه ان يبوئها كذا في المبسوط ولذا قال في المحيط لوباعها بحيث لا يقدر الزوج عليها سقط مهرها كما سيأتى في مسألة ما اذا قتلها اه اى سقط لو قبل الوطء هذا وفيما نقله عن الخصاص وما نقله عن المبسوط شبه التنافى لان الاول أفادانه لا بد في تحقق معنى التبوة اصطلاحا من تسليم الامة الى الزوج والثانى افاد ان التسليم اليه بعد قبض الصداق واجب وعدم وجوب التبوة ينافى وجوب التسليم المذكور والجواب ما افاده في النهر من ان التسليم الواجب يكتفى فيه بالتخلية بل بالقول بأن يقول له المولى متى ظفرت بها وطئتها كما صرح به في الدراية والتبوة المنفية أمر زائد على ذلك لا بد فيها من الدفع والاكتفاء فيها بالتخلية كما ظن بعضهم غير واقع اه وهذا اولى مما اجاب به المقدسى ان المراد بالتبوة المنفية التبوة المستمرة (قوله وان شرطها) لانه شرط باطل لان المستحق للزوج ملك الحل لا غير لانه لو صح الشرط لا يخلو اما ان يكون بطريق الاجازة او الاعارة فلا يصح الاول لجهالة المدة ولا الثانى لان الاعارة لا يتعلق بها اللزوم بحر (قوله اما لو شرط الحراح) بيان للفرق بين المسئلتين وهو ان اشتراط حرية الاولاد وان كان لا يقتضيه نكاح الامة ايضا لانه صح لانه في معنى تعليق الحرية بالولادة والتعليق صحيح ويمتنع الرجوع عنه لانه ثبت مقتضاه جبرا بخلاف اشتراط التبوة لانه يتوقف وجودها على فعل حسي اختياري لانه وعد يجب الايفاء به غير انه اذا لم يف به لا يثبت متعلقه أعنى نفس الموعود به فتح ما خصا و أقره في البحر والنهر ومقتضى وجوب الوفاء به انه شرط غير باطل لكن لا يلزم من صحته وجوده بخلاف اشتراط الحرية لكن تقدم التصريح بأنه باطل وكذا صرح به في كافي الحاكم فقال لو شرط ذلك للزوج كان هذا الشرط باطلا ولا يمتنع ان يستخدم أمته ولعل معنى وجوب الوفاء به انه واجب ديانته ومعنى بطلانه انه غير لازم قضاء فتأمل * (تنبه) * قال في النهر وقيد الرجل في الفتح بالحر حتى لو كان عبدا كانت الاولاد عبيدا عندها خلافا لمحمد اه ونظر فيه ح بأن التعليق المعنوى موجود قلت وهو الذى يظهر وهذا القيد غير معتبر المفهوم ولذا لم يقيد به في كثير من الكتب واما ما ذكره في النهر من الخلاف فانما رأيتهم ذكره في مسألة العبد المغرور اذا تزوج امرأة على انها حرة فظهرت امة بخلاف الحر المغرور فان اولاده أحرار بالقيمة اتفاقا فالظاهر ان ما في النهر سبق نظر بقريضة انه ذكر مسألة المغرور ثم قال وقيد الرجل في الفتح الخ فاشتبه عليه مسألة بمسألة فليراجع (قوله حرية اولادها) اى اولاد القنة ونحوها وقوله فيه اى في العقد والظاهر ان اشتراطها بعده كذلك ويحمر ط (قوله في هذا النكاح) اما لو طلقها ثم نكحها ثانيا فهم ارقاء الا اذا شرط كالاول ط (قوله والتزويج) عطف على قبول ط وهو احسن من قول ح انه عطف على الشرط (قوله على اعتباره) حال من التزويج والهاء للشرط ح (قوله هو معنى الخ) خبر ان ح فكأنه قال ان ولدت اولادا من هذا النكاح فهم احرار ط (قوله ومفاده) اى مفاد التعليق المذكور وذلك لان المعاق قبل وجود الشرط عدم ولا بدله من بقاء المالك عند وجود الشرط وهذا البحث لصاحب البحر واقره عليه أخوه في النهر والمقدسى وقال في البحر وقد ذكر ذلك في المبسوط

وان شرطها في العقد اما
لو شرط الحر حرية اولادها
فيه صح وعق كل من لدته
في هذا النكاح لان قبول
المولى الشرط والتزويج
على اعتباره هو معنى
تعليق الحرية بالولادة
فيصح فتح ومفاده انه
لوباعها اومات عنها قبل
الوضع فلا حرية

في التعليق صريحاً بقوله كل ولد تلدينه فهو حر فقال لومات المولى وهى حبل لم يعتق ماتلده
 لفقد الملك لانقالها للورثة ولوباعها المولى وهى حبل جاز بيعه فان ولدت بعده لم تعتق اه
 الا ان يفرق بين التعليق صريحاً والتعليق معنى ولم يظهرلى الآن اه قلت يظهرلى الفرق
 بينهما من حيث ان هذا التعليق المعنوى تعلق به حق الزوج في ضمن العقد المقصود منه اصاله
 الولد والرقيق ميت حكماً فصار المقصود به اصاله حرية الولد فلا يكون في حكم التعليق
 الصريح فلا يبطل بزوال ملك المولى ونظيره المكاتب فان عقدا الكتابة معاوضة وهو متضمن
 لتعليق العتق على اداء البدل ولا يبطل هذا التعليق الضمنى بموت المولى المعلق وايضا فان
 المغرور الذى تزوج امرأة على انها حرة يكون شارطاً لحرية اولاده معنى فاذا ظهر انها امة
 تكون اولاده احراراً مع ان هذا الشرط لم يكن مع المولى وفي مسئلتنا وقع شرط الحرية
 مع المولى صريحاً فلا يتزل حاله عن حال المغرور فتأمل (قوله ولو ادعى الزوج الخ) هذا ذكره
 في النهر بحثاً وقال انه حادثة الفتوى واستنبطه مما في جامع الفصولين في المغرور لو ادعى انه
 تزوجها على انها حرة وكذبه المولى فان برهن فاولاد احرار بالتقيمة والاحلف المولى لانه
 ادعى عليه مالو اقربه لزمه فاذا نكل يحلف (قوله لكن لانفقة الخ) لانها جزاء الاحتباس
 ولذا لم تجب نفقة الناشئة والحاجة مع غير الزوج والمغصوبة والمحبوسة بدين عليها رحمتي
 وعطف السكني على النفقة عطف خاص على عام لان النفقة اسم لها وللطعام والكسوة
 (قوله ولايستخدمها) مبنى على ما مر عن نفقات الخفاف وذكري البحران التحقيق ان العبرة
 لكونها في بيت الزوج ليلاً ولا يضر الاستخدام نهاراً اه ويأتى مثله قريباً (قوله فارغة عن
 خدمة المولى) ظاهره انه لو وجدها مشغولة بخدمة المولى في مكان خال ليس له وطؤها ولم أره
 صريحاً وقد يقال ان كان استمتاعه لا ينقص خدمة المولى ايسر له لانه ظفر بحقه غير منقص
 حق المولى لاسيما والمدة قصيرة ط (قوله ويكفي في تسليمها) اي الواجب بمقتضى العقد
 وهو بهذا المعنى لا ينافي عدم وجوب التبوءة كما أوضحناه قبل (قوله او استخدمها نهاراً
 الخ) هذا ما تقدم قريباً عن البحر انه التحقيق قال ح وتكون نفقة النهار على السيد ونفقة
 الليل على الزوج كما في القهستاني عن القنية (قوله وان ابى الزوج) اي وان او في المهر
 بتمامه لان حق المولى اقوى ط (قوله وله) اي للمولى حيث تم الملك له نهاراً احتراماً عن المكاتب
 فان ملكه فيه ناقص فولاية الاجبار في المملوك تعتمد كمال الملك وهو كامل في المدبر وام الولد
 وان كان الرق ناقصاً والمكاتب على عكسهما بحر (قوله ولو أم ولد) ومثلها المدبر والمدبرة
 وأشار الى ان القنة كذلك بالاولى لكنها داخلة في القن لاطلاقه عليهما كما مر فافهم (قوله
 ولا يلزمه الاستبراء) قدمنا في فصل المحرمات ان الصحيح وجوب الاستبراء على السيد اذا اراد
 ان يزوجهها وكان يطؤها واما الزوج فقال في الهداية انه لا يستبرئها لا استحباباً ولا وجوباً
 عندها وقال محمد لا أحب ان يطأها قبل ان يستبرئها اه ورجح ابواليث قول محمد وتقدم
 تمام الكلام على ذلك (قوله فهو من المولى) اي ان دعاه في القنة والمدبرة ولم ينقه عنه في ام
 الولد ط قلت وهذا اذا زوجها غير عالم بما قدمناه في المحرمات عن التوشيح من انه ينبغي انه
 لو زوجها بعد العلم قبل اعترافه به انه يجوز النكاح ويكون نفياً (قوله والنكاح فاسد)

ولو ادعى الزوج الشرط
 ولا بينة له حلف المولى
 نهر (لكن لانفقة ولا سكني
 لها الا بها) بان يدفعها اليه
 ولايستخدمها (وتخدم
 المولى ويوطأ الزوج ان ظفر
 بها فارغة) عن خدمة
 المولى ويكفي في تسليمها
 قوله متى ظفرت بها ووطئها
 نهر (فان بواها ثم رجع)
 عنها (صح) رجوعه لبقاء
 حقه (وسقطت) النفقة
 (ولو خدمته) اي السيد
 بعد التبوءة (بلا استخدامه)
 او استخدمها نهاراً او امادها
 لبيت زوجها ليلاً (لا)
 تسقط ابقاء التبوءة (وله)
 اي المولى (السفر بها) اي
 بأمته (وان ابى الزوج)
 ظهيرة (وله اجبار قه
 وامته) ولو أم ولد ولا يلزمه
 الاستبراء بل يندب فلو
 ولدت لاقل من نصف
 حول فهو من المولى
 والنكاح فاسد بحر من
 الاستيلاء وشبوت النسب
 (على النكاح)

فلا يلزم المهر الا بوطء الزوج ط (قوله وان لم يرضيا) اشار الى ما في القهستاني وغيره من ان المراد بالاجبار تزويجهما بلا رضاهما لا اكراههما على الايجاب والقبول كما قيل اه فافهم (قوله لامكاتبه ومكاتبته) لانهما التحقا بالا جانب بعقد الكتابة ولهذا يستحقان الارش على المولى بالجناية عليهما وتستحق المكاتبه المهر اذا وطئها المولى فصارا كالحرين فلا يجبران على النكاح ط عن أبي السعود (قوله ولو صغيرين) ظاهره ان المراد الاجازة ولو في حال الصغر مع ان عبارة الصغيرين الحرين غير معتبرة اصلا ويحتمل ان يكون المراد انه لا ينفذ نكاح المولى عليهما ولو كانا صغيرين بل يتوقف على اجازتهما بعد بلوغهما والمتبادر من كلامهم الاول تأمل (قوله فلو أديا) اي بدل الكتابة قبل رد العقد فتح (قوله عاد موقوفا على اجازة المولى) لانه تجدد له ولاية اخرى غير الولاية التي قارنها رضاه بتزويجها لان تلك الولاية كانت بحكم الملك وهذه بحكم الولاء فيشترط تجدد رضاه لتجدد الولاية وصار كالشريك اذا زوج العبد المشترك ثم ملك باقيه فان النكاح يحتاج الى اجازته لتجدد ملكه في الباقي وكمن أذن لعبد ابنه الصغير في التجارة ثم مات الابن فورثه فان العبد يحتاج في التصرف الى اذن جديد من الاب لتجدد ولاية ملكه وكمن زوج نافلته مع وجود ابنه ثم مات الابن فالنكاح يحتاج الى اجازة الجدد ولايته بخلاف الراهن اذا باع العبد المرهون والمولى اذا باع العبد المأذون المديون ثم سقط الدين في الصورتين بطريق من طرق السقوط حيث لا يفترق العقد فيهما الى اجازة المالك ثانيا لان نفاذ العقد فيهما بالولاية الاصلية وهي ولاية الملك من شرح تلخيص الجامع الكبير (قوله لعدم اهليتهما) لان الكتابة لم تنق بعد العتق والصغير ليس من اهل الاجازة (قوله ان لم يكن الخ) قيد لقوله عاد الخ (قوله ثانيا) راجع الى رضا الا الى توقف اي رضا ثانيا قال في شرح التلخيص لكن لا بد من اجازة المولى وان كان قد رضى اولا اه فافهم (قوله لعود مؤن النكاح عليه) لانه لما زوجه انما رضى بتعلق مؤن النكاح كالمهر والنفقة بكسب المكاتب لا بملك نفسه وكسب المكاتب بعد عجزه ملك للمولى شرح التلخيص (قوله لانه طرأ حل بات) اي حل وطئها للسيد على حل موقوف اي حلها للزوج فابطاله كالامة اذا تزوجت بغير اذن ثم ملكها من تحمل له بطل النكاح لطريان الحل البات على الموقوف ولا يبطل نكاح العبد المكاتب لعدم الطريان المذكور من شرح التلخيص (قوله والدليل يعمل العجائب) وجه العجب ان المولى يملك الزام النكاح بعد العتق لاقبله وأنه يتوقف على اجازة المكاتب قبل العتق ولا يتوقف على اجازته بعده وان المكاتبه لو ردت الى الرق يبطل النكاح الذي بأشهره المولى وان اجازته ولو عتقت جاز باجازه ولهذا قيل انهاهما زادت من المولى بعد زادت قربا اليه في النكاح (قوله وبحث الكمال هنا غير صائب) قال الكمال الذي يقتضيه النظر عدم التوقف على اجازة المولى بعد العتق بل بمجرد عتقها ينفذ النكاح لما صرحوا به من انه اذا تزوج العبد بغير اذن سيده فاعتقه نفذ لانه لو توقف فاما على اجازة المولى وهو ممتنع لانتفاء ولايته واما على العبد ولا وجه له لانه صدر من جهته فكيف يتوقف ولانه كان نافذا من جهته وانما توقف على السيد فكذا السيد هنا فانه ولي مجبر وانما التوقف على اذنها لعقد الكتابة وقد زال فبقى النفاذ من جهة

وان لم يرضيا لامكاتبه
ومكاتبته بل يتوقف على
اجازتهما ولو صغيرين
الحاقا بالبالغ فلو أديا وعتقا
عاد موقوفا على اجازة
المولى لا على اجازتهما
لعدم اهليتهما ان لم يكن
عصبة غيره ولو عجزا توقف
نكاح المكاتب على رضا
المولى ثانيا لعود مؤن
النكاح عليه وبطل نكاح
المكاتبه لانه طرأ حل
بات على موقوف فابطاله
والدليل يعمل العجائب
وبحث الكمال هنا غير
صائب

السيد فهذا هو الوجه وكثيرا ما يقاد الساهون الساهين وردده في البحر بأنه سوء ادب وغلط
 اما الاول فلان المسئلة صرح بها الامام محمد في الجامع الكبير فكيف ينسب السهو اليه والى
 مقلديه واما الثاني فلان محمدا رحمه الله علل لتوقفه على اجازة المولى بأنه تجدد له ولاية لم
 تكن وقت العقد وهي الولاء بالعتق ولذا لم يكن له الاجازة اذا كان لها ولى اقرب منه كالاخ
 والعم فصار كالشريك الى آخر ما قدمناه عن شرح التلخيص قال وكثيرا ما يعترض المخطئ
 على المصيبين اه ومثله في النهر والشر نبلا لية وشرح الباقي واجاب العلامة المقدسي بأن ما
 بحمد الكمال هو القياس كما صرح به الامام الحصري في شرح الجامع الكبير واذا كان هو
 القياس لا يقال في شأنه انه غلط وسوء أدب على ان الشخص الذي بلغ رتبة الاجتهاد اذا
 قال مقتضى النظر كذا لشيء هو القياس لا يرد عليه بأن هذا منقول لانه انما تبع الدليل
 المقبول وان كان البحث لا يقضى على المذهب اه قلت والذي ينفي عنه سوء الادب في حق
 الامام محمد انه ظن ان الفرع من تفريعات المشايخ بدليل انه قل في صدر المسئلة وعن هذا
 استطرفت مسئلة نقلت من المحيط هي ان المولى اذا زوج مكاتبته الصغيرة الى ان قال هكذا
 تواردها الشارحون فهذا يدل على انه ظن انها غير منصوص عليها فالانسب حسن
 الظن بهذا الامام (قوله ولو قتل المولى امته) قيد بالقتل لانه لو باعها وذهب بها المشتري
 من المصر او غيبها بموضع لا يصل اليه الزوج لا يسقط المهر بل تسقط المطالبة به الى ان
 يحضرها وفي الحانية لو أبت فلا صداق لها مالم تحضر في قياس قول الشيخين نهر وكالقتل
 مالم أعتقها قبل الدخول فاخترت الفرقة وقيد بالمولى لان قتل غيره لا يسقط به المهر اتفاقا
 وبالإامة لانه لو قتل المولى الزوج لا يسقط لانه تصرف في العاقد دون المعقود عليه وأراد بالإامة
 القنة والمديرة وام الولد لان مهر المكاتبه لها لا للمولى فلا يسقط بقتل المولى اياها بجر
 وكما كتابة المأذونة المديونة على ماسيجي (قوله قبل الوطء) اي ولو حكما مهر لما مر مرارا
 أن الخلو الصحيح وطء حكما (قوله ولو خف) اي او تسببا كما هو مقتضى الاطلاق نهر
 (قوله فلو صبيا) مثله المجنون بالاولى نهر (قوله على الراجح الخ) ذكر في المصنف فيه قولين
 وفي الفتح لو لم يكن من أهل المجازاة بان كان صبيا زوج امته وصيه مثلا قلوا يجب ان لا يسقط
 في قول أبي حنيفة بخلاف الحرة الصغيرة اذا ارتدت يسقط مهرها لان الصغيرة العاقلة من
 اهل المجازاة على الردة بخلاف غيرها من الافعال لانها لم تحظر عليها والردة محظورة عليها اه
 فترجح عدم السقوط بحر قال الرحتى لكن الصبي من اهل المجازاة في حقوق العباد الا ترى انه
 يجب عليه الدية اذا قتل والضمان اذا أثلث والمجنون مثله ولذا ترك التقييد بالمكف في الهداية
 والوقاية والدرر والمتقى والكنز والدليل يعضده وفيهم الاسوة الحسنة (قوله سقط المهر)
 هذا عنده خلاف لهما لانه منع المبدل قبل التسليم فيجوزى بمنع البدل وان كان مقبوضا
 لزمه رد جميعه على الزوج بحر (قوله كحرة ارتدت) لان الفرقة جاءت من قبلها قبل تقرير
 المهر فيسقط رحتى (قوله ولو صغيرة) حظر الردة عليها بخلاف غيرها من الافعال كما مر (قوله
 لا لو فعلت ذلك القتل امرأة) اي القتل المذكور وهو ما يكون قبل الوطء قال في النهر لان
 جناية الحر على نفسه هدر في احكام الدنيا وبسليم انها ليست هدر فقتلها نفسها تفويت بعد

مطلب

على ان الكمال بن الهمام
 بلغ رتبة الاجتهاد

(ولو قتل) المولى (امته قبل
 الوطء) ولو خطأ فتح
 (وهو مكف) فلو صبيا
 يسقط على الراجح (سقط
 المهر) لمنعه المبدل كحرة
 ارتدت ولو صغيرة (لا لو
 فعلت ذلك) القتل (امرأة)

الموت وبالموت صار للورثة فلا يسقط واذا لم يسقط مع ان الحق لها اولا فعدم السقوط بقتل الوارث اولى اهـ **(قوله ولوامة)** لان المهر لمولاها ولم يوجد منه منع المبدل بحر قال في ح حاصل ما يفهم من كلامهم ان العلة في سقوط المهر امران الاول ان يكون صادرا ممن له المهر الثاني ان يترتب عليه حكم دنيوى كالمذكور في صدر المتن ففي الامة غير المأذونة وغير المكاتبه اذا قتلت نفسها فقد الامر ان وفي الحرة اذا قتلت نفسها والمولى الغير المكلف اذا قتل امته فقد الثاني وفي الاجنبى او الوارث اذا قتل حرة او أمة فقد الاول اهـ اى لان الوارث بالقتل لم يبق وارثا مستحقا للمهر لحرمانه به فصار كالاجنبى بحر **(قوله او ارتدت الامة)** مقابل قوله كحرة ارتدت **(قوله كارجحه في النهر)** راجع للاخيرتين وسبقه الى ذلك في البحر قياسا على تصحيح عدم السقوط في قتل الامة نفسها فان الزياى جعل الروايتين في الكل واذا كان الصحيح منهما في مسألة القتل عدم السقوط فليكن كذلك هنا وهو الظاهر لان المستحق وهو المولى لم يفعل شيئا اهـ **(قوله او فعله)** الضمير المستتر للمولى المكلف والبارز للقتل حـ **(قوله لتقرره)** اى المهر به اى بالوطء حـ **(قوله ولو فعله بعده)** صورته زوج عبده ثم قتله وضمن قيمته يوفى منها مهر المرأة ومثله ما اذا باعه قال في النهر وسيأتى انه لو اعتق المديون كان عليه قيمته فالقتل اولى حـ **(قوله او مكاتبته)** لما عرف ان مهر المكاتبه لها لا للمولى بحر **(قوله او مأذونته المديونة)** بحث لصاحب النهر حيث قال واقول ينبغي ان يقيد الخلاف اى الخلاف المار بين الامام وصاحبيه بما اذا لم تكن مأذونة لحقها به دين فان كانت لا يسقط اتفاقا لما مر من ان المهر في هذه الحالة انها توفى منه ديونها غاية الامر انه اذا لم يف بدينها كان على المولى قيمتها للغرماء فتضم الى المهر ويقسم بينهم اهـ * **(تنبيه)** * الحاصل ان المرأة اذا ماتت فلا يخلوا ما ان تكون حرة او مكاتبه أو أمة وكل من الثلاث اما ان يكون حنف انفها او بقتلها نفسها او بقتل غيرها وكل من التسعة اما قبل الدخول او بعده فهي ثمانية عشر ولا يسقط مهرها على الصحيح الا اذا كانت أمة وقتلها سيدها قبل الدخول بحر قلت ويزاد في التقسيم المأذونة المديونة فتباغ الصور اربعا وعشرين **(قوله الاذن في العزل)** اى عزل زوج الامة **(قوله وهو الاتزال خارج الفرج)** اى بعد النزاع منه لا مطلقا فقد قال في المصباح فائدة المجامع ان امنى في الفرج الذى ابتداء الجماع فيه قيل أمناء والتقى ماءه وان لم ينزل فان كان لاعياء وقتور قيل اكسل واخط وان نزع وامنى خارج الفرج قيل عزل وان اوج في فرج آخر فامنى فيه قيل فهر فهر من باب منع ونهى عن ذلك وان امنى قبل ان يجامع فهو الزماق بضم الزاى وفتح الميم المشددة وكسر اللام **(قوله اولى الامة)** ولومدبرة اوأم ولد هذا هو ظاهر الرواية عن الثلاثة لان حقها في الوطاء قد تأدى بالجماع واما سفح الماء ففائدته الولد والحق فيه للمولى فاعتبر اذنه في اسقاطه فاذا أذن فلا كراهة في العزل عند عامة العلماء هو الصحيح وبذلك تضافرت الاخبار وفي الفتح وفي بعض اجوبة المشايخ الكراهة وفي بعض عدمها نهر وعنهما ان الاذن لها وفي القهستاني ان للسيد العزل عن امته بلا خلاف وكذا الزوج الحرة باذنها وهل للأب والجد الاذن في امة الصغير في حاشية ابى السعود عن شرح الحموى نعم قال ط وفيه انه لا مصلحة للصبي فيه لانه لو حاء ولد يكون رقيقا له

ولو أمة على الصحيح خانية
(بنفسها) او قتلها وارثها
او ارتدت الامة او قبلت
ابن زوجها كما رجحه في
النهر اذ لا تفويت من المولى
(او فعله بعده) اى الوطاء
لتقرره به ولو فعله بعده
او مكاتبته او مأذونته
المديونة لم يسقط اتفاقا
(والاذن في العزل) وهو
الاتزال خارج الفرج
(لمولى الامة لالهـ) لان
الولد

مطلب
في حكم العزل

الا ان يقال انه متوهم اه وفيه انه لو لم يعتبر التوهم هنا لما توقف على اذن المولى تامل **(قوله)** وهو) اى التعليل المذكور يفيد التقييد اى تقييد احتياجه الى الاذن بالبالغة وكذا الحرية بتقييد احتياجه بالبالغة اذ غير البالغة لا ولد لها قال الرحتى وكالبالغة المراهقة اذ يمكن بلوغها وحبلها اه ومفاد التعليل ايضا ان زوج الامة لو شرط حرية الاولاد لا يتوقف العزل على اذن المولى كما بحثه السيد ابوالسعود **(قوله)** نهر بحثا) اصله لصاحب البحر حيث قال واما المكاتبه فينبغى ان يكون الاذن اليها لان الولد لم يكن للمولى ولم أره صريحا اه وفيه ان للمولى حقا ايضا باحتمال عجزها وردها الى الرق فينبغى توقفه على اذن المولى ايضا رعاية للحقين رحتى **(قوله)** لكن فى الحانية) عبارتها على ما فى البحر ذكر فى الكتاب انه لا يباح بغير اذنها وقالوا فى زماننا يباح لسوء الزمان اه **(قوله)** قال الكمال) عبارته وفى الفتاوى ان خاف من الولد السوء فى الحرية يسعه العزل بغير رضاها لفساد الزمان فليعتبر مثله من الاعذار مسقطا لاذنها اه فقد علم مما فى الحانية ان منقول المذهب عدم الاباحة وان هذا تقييد من مشايخ المذهب لتغير بعض الاحكام بتغير الزمان واقره فى الفتح وبه جزم القهستاني ايضا حيث قال وهذا اذا لم يخف على الولد السوء لفساد الزمان والافحوز بلا اذنها اه لكن قول الفتح فليعتبر مثله الخ يحتمل ان يريد بالمثل ذلك العذر كقولهم مثلك لا يخل ويحتمل انه اراد الحاق مثل هذا العذر به كأن يكون فى سفر بعيد او فى دار الحرب فخاف على الولد او كانت الزوجة سيئة الخلق ويريد فراقها فخاف ان تحبل وكذا ما يأتى فى اسقاط الحمل عن ابن وهبان فافهم **(قوله)** وقالوا الخ) قال فى النهر بقى هل يباح الاسقاط بعد الحمل نعم يباح مالم يتخلق منه شئ ولن يكون ذلك الا بعد مائة وعشرين يوما وهذا يقتضى انهم ارادوا بالتخليق نفخ الروح والافهو غلط لان التخليق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة كذا فى الفتح والاطلاقهم يفيد عدم توقف جواز اسقاطها قبل المدة على اذن الزوج وفى كراهة الحانية ولا اقول بالحل اذ المحرم لو كسر بيض الصيد ضمنه لانه اصل الصيد فلما كان يؤخذ بالجزاء فلا اقل من ان يلحقها اثم هنا اذا اسقطت بغير عذر اه قال ابن وهبان ومن الاعذار ان ينقطع لبنها بعد ظهور الحمل وليس لابي الصبي ما يستأجر به الظئر ويخاف هلاكه ونقل عن الذخيرة لو ارادت الالتقاء قبل مضي زمن ينفخ فيه الروح هل يباح لها ذلك أم لا اختلفوا فيه وكان الفقيه على ابن موسى يقول انه يكره فان الماء بعد ما وقع فى الرحم مآله الحياة فيكون له حكم الحياة كما فى بيضة صيد الحرم ونحوه فى الظهيرية قال ابن وهبان فاباحة الاسقاط محمولة على حالة العذر او انها لاتأثم القتل اه وبما فى الذخيرة تبين انها ما ارادوا بالتخليق الانفخ الروح وان قاضيخان مسبوق بما مر من التفقه والله تعالى الموفق اه كلام النهر * (تنبيه) * اخذ فى النهر من هذا ومما قدمه الشارح عن الحانية والكمال انه يجوز لها سد فم رحمها كما تفعله النساء مخالفا لما بحثه فى البحر من انه ينبغى ان يكون حراما بغير اذن الزوج قياسا على عزله بغير اذنها قلت لكن فى البزازية ان له منع امرأته عن العزل اه نعم النظر الى فساد الزمان يفيد الجواز من الجانبين فافى البحر مبنى على ما هو اصل المذهب وما فى النهر على ما قاله المشايخ والله الموفق **(قوله)** ان لم يعد قبل بول) بان لم يعد اصلا او عاد بعد بول نهر

وهو يفيد التقييد بالبالغة وكذا الحرية نهر (ويعزل عن الحرية) وكذا المكاتبه نهر بحثا (بأذنها) لكن فى الحانية انه يباح فى زماننا لفساده قال الكمال فليعتبر عذرا مسقطا لاذنها وقالوا يباح اسقاط الولد قبل اربعة اشهر ولو بلا اذن الزوج (وعن امته بغير اذنها) بلا كراهة فان ظهر بها حبل حل نفيه ان لم يعد قبل بول

مطلب
فى حكم اسقاط الحمل

اي وعزل في العود ايضا كما نقله ابو السعود عن الحانوتي ونقل ايضا عن خط الزيلعي انه ينبغي ان يزاد بعد غسل الذكر اي لنفي احتمال ان يكون على رأس الذكر بقية منه بعد البول فتزول بالغسل وبه ظهر ان ما ذكره في باب الغسل ان النوم والمشى مثل البول في حصول الانقاء لا يتأتى هنا فافهم **(قوله وخيرت أمة)** هذا يسمى خيار العتق قال في النهر ولو اختارت نفسها بلا علم الزوج يصح وقيل لا يصح بغيبته كذا في جامع الفصولين **(قوله ولو أم ولد)** اي او مدبرة وشمل الكبيرة والصغيرة بحر **(قوله ومكاتبه)** خالف زفر فقال لا خيار لها وقواه في الفتح وأجاب عنه في البحر **(قوله ولو كان النكاح برضاها)** وكذا بدون رضاها بالاولى وعبرة الزيلعي وغيره ولا فرق في هذا بين ان يكون برضاها او غيره اه وهذا التعميم ظاهر في غير المكاتبه لما قدمه الشارح قريبا من ان له اجبارقه على النكاح لامكاتبه ولا مكاتبته وفي المعراج انه ليس له اجبارها بالاجماع وبه تأيد قوله في الشرع بلالية ان نفي رضا المكاتبه منفي فانه كما لا ينفذ تزويجها نفسها بدون اذن مولاهما لبقاء ملكه لرقبتها لا ينفذ تزويجها اياها بدون اذنها لموجب الكتابة وتماه هناك **(قوله دفعا لزيادة الملك عليها)** عله لقوله خيرت وذلك ان الزوج كان يملك عليها طلقتين فلما صارت حرة صار يملك عايتها طلقة ثالثة وفيه ضرر لها فلكت رفع اصل العقد لدفع الزيادة المضرة لها ولهذا لم يثبت خيار العقد للعبد الذكر لانه ليس عليه ضرر وهو قادر على الطلاق **(قوله فلامهر لها)** اي ان لم يدخل بها الزوج لان اختيارها نفسها فسخ من الاصل وان كان دخل بها فالمهر لسيدها لان الدخول بحكم نكاح صحيح فتقر به المسمى بحر **(قوله او زوجها)** بالنصب عطف على قوله نفسها **(قوله فالمهر لسيدها)** اي سواء دخل الزوج بها او لم يدخل لان المهر واجب بمقابلة ما ملك الزوج من البضع وقدم ملكه عن المولى فيكون بدله للمولى بحر عن غاية البيان قلت وقوله سواء دخل بها الزوج او لم يدخل لا ينافي ما سيأتي متنا من التفصيل بانه لو وطئ الزوج قبل العتق فالمهر للمولى او بعده فلها لان ذلك فيما اذا كان النكاح بدون اذن المولى ونفذ النكاح بالعتق وبه تملك منافعتها فاذا وطئ بعده فالمهر لها بخلاف ما هنا فان النكاح بالاذن فنفذ النكاح في حال قيام الرق كما سيأتي فافهم **(قوله ولو صغيرة)** اي لو كانت المعتقة صغيرة وقد زوجها مولاهما قبل العتق تأخر خيارها الى بلوغها قال في البحر لان فسخ النكاح من التصرفات المترددة بين النفع والضرر فلا تملكه الصغيرة ولا يملكه وليها لقيامه مقامها كذا في جامع الفصولين فاذا بلغت كان لها خيار العتق لا خيار البلوغ على الاصح كذا في الذخيرة اه وقيل يثبت لها خيار البلوغ ايضا ويدخل تحت خيار العتق وامال زوجها بعد العتق ثم بلغت فان لها خيار البلوغ لان ولاية المولى عليها في الصورة الاولى كولاية الاب بل اقوى وفي هذه كولاية الاخ والعم بل اضعف كما اوضحناه في باب الولى **(قوله معا)** قيد في الجمل الثلاثة وانما قيد به لان بارتداد احدها او لحاقه اوسيه ينفسخ النكاح اه ح **(قوله خيرت عند الثاني)** لانها بالعتق ملكت امر نفسها وازداد ملك الزوج عليها ح عن البحر **(قوله خلافا للثالث)** اي حيث قال لا خيار لها لان باصل العقد ثبت عليها ملك كامل برضاها ثم انتقص الملك فاذا اعتقت عاد الى اصله كما كان ولا يخفى ترجيح قول ابى يوسف لدخوله تحت

(وخيرت أمة) ولو أم ولد
(ومكاتبه) ولو حكما كمعتقة
بعض (عتقت تحت حرا او
عبد ولو كان النكاح
برضاها) دفعا لزيادة الملك
عليها بطلقة ثالثة فان
اختارت نفسها فلامهر لها
او زوجها فالمهر لسيدها
ولو صغيرة تؤخر لبلوغها
وليس لها خيار بلوغ
في الاصح (او كانت) الامة
(عند النكاح حرة ثم صارت
أمة) بأن ارتدا ولحقا بدار
الحرب ثم سبيا معا فاعتقت
خيرت عند الثاني خلافا
لثالث مبسوط

النص كذا في البحر ومراده بالنص قوله صلى الله عليه وسلم لبريرة حين اعتقت ملكت بضعت
فاختارى اه ح اى حيث أفاد قوله فاختارى ان علة الاختيار ملك البضع على وجه زاد
ملك الزوج عليها مثل زنى فرجم وسرق فقطع حيث أفادت الفاء ان العلة الزنا والسرقه كما تقرر
في الاصول فلا يرد ما اوردته الرحى من ان النص لا عموم فيه لانه خطاب لمعينة فتدبر **(قوله**
خيار العتق) بدل من هذا الخيار ح **(قوله عذر)** اى لاشتغالها بخدمة المولى فلا تنفرغ
للتعلم ثم اذا علمت يبطل بما يدل على الاعراض في مجلس العلم كخيار المخيرة ولو جعل لها قدرا
على ان تختاره ففعلت سقط خيارها كما في النهر زاد في تلخيص الجامع ولا شئ لها لانه حق ضعيف
فلا يظهر في حق الاعتياض كسائر الخيارات والشفعة والكفالة بالنفس بخلاف خيار العيب
(قوله فلو لم تعلم به) قال في البحر عن المحيط اذا زوج عبده أمته ثم اعتقها فلم تعلم ان لها الخيار
حتى ارتدا ولحقا بدار الحرب ورجعا مسلمين ثم علمت بثبوت الخيار او علمت بالخيار في دار
الحرب فلها الخيار في مجلس العلم اه ح وكذا الحربية اذا تزوجها حربى ثم اعتقت خیرت
سواء علمت في دار الحرب او في دارنا بعد الاسلام نهر **(قوله الا اذا قضى باللاحاق)** اى
فلا يصح فسخها العود هارقيقة بالحكم بلحاقها لان الكفار في دار الحرب كلهم ارقاء وان كانوا
غير مملوكين لاحد كما يأتى اول العتاق اه ح وأقره ط والرحمى قلت ما يأتى محمول على
الحربى اذا أسرفه ورقيق قبل الاحراز بدارنا وبعده رقيق ومملوك كاسيأتى هناك وهو صريح
ما قدمناه اول هذا الباب فالظاهر ان علة عدم صحة الفسخ كون الحكم باللاحاق موتا حكما
يسقط به التصرفات الموقوفة على الاسلام فيسقط به حق الفسخ الذى هو حق مجرد بالاولى ثم رأيت
في شرح التلخيص علل بما قلته فله تعالى الحمد **(قوله وليس هذا حكما)** جواب سؤال
تقديره كيف حكمتم بصحة فسخ من في دار الحرب واحكامنا منقطعة عنهم ح **(قوله بل**
فتوى) اى اخبار عند السؤال عن الحادثة ط **(قوله ولا يتوقف)** اى الفسخ بخيار العتق
لا يتوقف على قضاء القاضي **(قوله ولا يبطل بسكوت)** اى ولو كانت بكرا بل لا بد من الرضا
صريحا او دلالة ط **(قوله ولا يثبت لغلام)** اى لعبد ذكر لانه ليس فيه زيادة ملك عليه
بخلاف الامة ولانه يملك الطلاق فلا حاجة الى الفسخ **(قوله ويقتصر على مجلس)** اى مجلس
العلم ويمتد الى آخره فاذا قامت بطل **(قوله كخيار مخيرة)** اى من قال لها زوجها اختارى
نفسك فانها تختار مادامت المجلس **(قوله بخلاف خيار البلوغ في الكل)** اى في كل الخمسة
المذكورة فان الجهل فيه ليس بعذر ويتوقف على القضاء ويبطل بسكوتها بعد علمها
بالنكاح ويثبت للأنثى والغلام ولا يمتد الى آخر المجلس ان كانت بكرا ولو ثيبا فوقته العمر
الى وجود الرضا صريحا او دلالة كفى الغلام اذا بلغ **(قوله نكح عبد بلا اذن)** قيد بالنكاح
لانه لو اشترى شيا فاعتقه المولى لا ينفذ الشراء بل يبطل لانه لو نفذ عليه لتغير المالك بحر
(قوله فتعق) بفتح اوله مبني للفاعل ولا يجوز ضمه بالبناء للمفعول لانه لازم ابو السعود عن
الحموى ط **(قوله او باعه)** اى مثلا والمراد انتقال الملك الى اخر بشراء او هبة او ارث
(قوله فجاز المشتري) اى اجاز النكاح الواقع عند المالك الاول **(قوله لزوال المانع)** لان المانع
من النفاذ كان حق المولى وقد زال لما خرج عن ملكه **(قوله وكذا حكم الامة)** اطلقها فشمّل

(والجهل بهذا الخيار)
خيار العتق (عذر) فلو لم
تعلم به حتى ارتددا ولحقا
فعلمت ففسخت صحح الا
اذا قضى باللاحاق وليس
هذا حكما بل فتوى كفى
(ولا يتوقف على القضاء)
ولا يبطل بسكوت ولا يثبت
لغلام ويقتصر على مجلس
كخيار مخيرة بخلاف خيار
البلوغ في الكل خانية
(نكح عبد بلا اذن فتعق)
او باعه فأجاز المشتري
(نفذ) لزوال المانع (وكذا)
حكم الامة

القنة والمدبرة وام الولد والمكاتبة لكن في المدبرة وام الولد تفصيل يأتي بحر وهذا في الامة
اذا اعتقت اما لومات عنها او باعها فان كان المالك الثاني لا يحل له وطؤها فكالعبد والا فان
كان الزوج لم يدخل بها بطل العقد الموقوف لطروا الحل البات عليه وان كان دخل ففي ظاهر
الرواية كذلك لبطلان الموقوف باعتراض الملك الثاني وان كان ممنوعا من غشيانها وتوضيحه
في البحر **(قوله ولا خيار لها)** اي للامة اما العبد فلا خيار له اصلا وان نكح بالاذن كما مر وشمل
المكاتبة فانها لا خيار لها للعلة الآتية وبها صرح في الشر نبلاية ومقاله ابن كمال باشا من انه
لها الخيار كما مر فهو سبق قلم وكذا ما كتبه بهامشه من قوله في الهداية وقال زفر لا خيار لها
بخلاف الامة الخ فهو كذلك لان ما مر من ان لها الخيار عندنا خلافا لزفر انما هو في مسألة
تزوجها بأذن مولاهما وكلامنا في التزوج بدون اذنه كما هو صريح في كلام الهداية فتنبه **(قوله)**
الكون النفوذ بعد العتق (فصارت كما اذا زوجت نفسها بعد العتق ولذا قال الاسي جابي
الاصل ان عقد النكاح متى تم على المرأة وهي مملوكة ثبت لها خيار العتق ومتى تم عليها وهي
حرة لا يثبت لها خيار العتق بحر **(قوله)** فلم تحقق زيادة الملك (اي بطلقة ثالثة وعلة ثبوت
الخيار ثبوت الزيادة المذكورة كما مر **(قوله)** وكذا لو اقترنا (اي العتق ونفاذ النكاح فانهما
لما اجازها المولى معا ثبتا معا **(قوله)** وكذا مدبرة عتقت بموته (اي حكمها حكم ما اذا اعتقها
في حياته المذكور في قوله وكذا حكم الامة وافاد بقوله عتقت انها تخرج من الثلث فان لم
تخرج لم ينفذ حتى تؤدي بدل السعاية عنده وعندها جاز كافي البحر عن الظهيرية اي لانها
عندها تسمى وهي حرة **(قوله)** وكذا أم الولد الخ (اي اذا اعتقها او مات عنها المولى ان دخل
بها الزوج قبل العتق نفذ النكاح على رواية ابن سماعة عن محمد لانه وجبت العدة من الزوج
فلا تجب العدة من المولى اما على ظاهر الرواية لا تجب العدة من الزوج فوجب العدة من
المولى ووجوبها منه قبل الاجازة يوجب انفساح النكاح كافي البحر عن المحيط وانما لم تجب
العدة من الزوج لانها لا تجب الا بعد التفريق بينهما كما افاده في البحر في المسئلة السابقة
(قوله) تمنع نفاذ النكاح (اي تبطله اذ لا يمكن توقفه مع العدة بحر لان المعتدة لا تحل لغير
من اعتدت منه **(قوله)** فلو وطئ الزوج الامة (اي التي نكحت بغير اذن مولاهما ثم نفذ نكاحها
بالعتق **(قوله)** فالمهر المسمى له (اي ان كان والا فمهر المثل نهر وانما كان له لان الزوج استوفى
منافع مملوكة للمولى بحر **(قوله)** لمقابلته بمنفعة ملكتها (لان العقد نفذ بالعتق وبه تملك
منافعها بخلاف النفاذ بالاذن والرق قائم بحر **(قوله)** ومن وطئ قنة ابنه (اي او بنته
حموى عن البرجندی وشمل الابن الكافر قهستاني والصغير والكبير بحر وشمل ما اذا
كانت موطوءة لابن او لم تكن ظهيرية من العتق ومحترز القنة ما يأتي في قوله ولو ادعى ولده ام
ولده الخ ومحترز الابن ما يأتي في قول المصنف ولو وطئ جارية امرأته او والده الخ **(قوله)**
فولدت (عطف على وطئ وتعقيب كل شيء بحسبه كافي تزوج زيد فولده فالظاهر انها لو ولدت
قبل مضي مدة الحمل لم تصح الدعوى بل مفاد قوله فادعاه عطفًا على فولدت انه لو ادعاه وهي
حبل لم تصح حتى تلد قال في البحر ولم أره صريحًا وفي النهر ينبغي انها لو ولدت لاقبل من ستة
اشهر من وقت دعوته ان تصح **(قوله)** لزم عقرها (قال في الفتح العقبر هو مهر مثلها في الجمال اي

ولا خيار لها (لكون
النفوذ بعد العتق فلم تحقق
زيادة الملك وكذا لو اقترنا
بأن زوجها فضولى واعتقها
فضولى واجازها المولى
وكذا مدبرة عتقت بموته
وكذا ام الولد ان دخل بها
الزوج والا لم ينفذ لان عدتها
من المولى تمنع نفاذ النكاح
(فلو وطئ) الزوج الامة
(قبله) اي العتق (فالمهر
المسمى له) اي للمولى
(او بعده فلها) لمقابلته
بمنفعة ملكتها (ومن
وطئ قنة ابنه فولدت)
فلو لم تلد لزم عقرها

مطلب
في تفسير العقر

ما يرغب فيه في ثأنها جالاً فقط واما ما قيل ما يستأجر به مثلها لئلا لو جاز فليس معناه بل العادة ان ما يعطى لذلك اقل مما يعطى مهرا لان الثاني للبقاء بخلاف الاول اه واذا تكرر منه الوطء ولم تحبل لزمه مهر واحد بخلاف وطء الابن جارية الاب مرارا فعليه بكل وطء مهر لان المهر واجب بسبب دعوى الشبهة ولو لم يدعها يلزمه الحد فبكره ردعواها يتكرر المهر بخلاف الاب فانه لا يحتاج الى دعوى الشبهة خاتمة **(قوله)** وارتكب محرماً (الح) كذا في النهر واصله في البحر حيث قال وقيد بالولادة لانه لو وطئ امة ابنه ولم تحبل فانه يحرم عليه ولا يملكها ويلزمه عقربا بخلاف ما اذا حبلت منه فانه يتبين ان الوطء حلال لتقدم ملكه عليه ولا يحد قاذفه في المسئلتين اما اذا لم تلد منه فظاهر لانه وطئ وطأحر اما في غير ملكه واما اذا حبلت منه فلان شبهة الخلاف في ان الملك يثبت قبل الايلاج او بعده مسقطه لاحصائه كافي الفتح وغيره اه وقوله فانه يتبين ان الوطء حلال تصريح بمفهوم ما هنا وفيه تأمل لان ثبوت ملكها قبيل الوطء عندنا وقيل العلوق عند الشافعي انما هو ضرورة ثبوت النسب كما اوضحه في الفتح ولا يلزم من ذلك حل الاقدام على هذا الوطء كما لو غصب شيئاً واتلفه ثم ادى ضمانه للمالك لا يلزم من استناد الملك الى وقت الغصب حل ما صنع ولعل المراد بقوله حلال انه ليس بزنا اذ لو كان زنا لزمه العقر ولم يثبت النسب ويدل على ما قلنا اطلاق قوله الآتي ولذا يحل له عند الحاجة الطعام لا الوطء وكذا ما قدمناه عن الظهيرية من صحة الدعوى في الامة المطواة للابن مع انها محرمة على الاب حرمة مؤكدة فلي تأمل **(قوله)** فادعاه اي عند قاض كافي شرح ابن الشلي وافادانه لا يشترط في صحة الدعوى دعوى الشبهة ولا تصديق الابن فتح والظاهر ان الفاء لمجرد الترتيب فلا يلزم الدعوى عقب الولادة وادعى الحموى اللزوم فوراً وهو بعيد فليراجع **(قوله)** وهو حر مسلم عاقل) فلو كان عبداً او مكاتباً او كافراً او مجنوناً لم تصح الدعوى لعدم الولاية لو افاق المجنون ثم ولدت لاقول من ستة اشهر يصح استحساناً ولو كانا من اهل الذمة الا ان ملتيهما مختلفة جازت الدعوى من الاب فتح فأفاد ان الاسلام شرط فيما لو كان الابن مسلماً اما لو كان كافراً فلا يشترط اسلام الاب ولو اختلفت الملة لان الكفر ملة واحدة في الظهيرية ولو كان الاب مسلماً والابن كافراً صحّت دعوته ولو كان الاب مرتداً فدعوته موقوفة عنده نافذة عندهما **(قوله)** شرط (الح) فلو حبلت في غير ملكه اوفيه واخرجها الابن عن ملكه ثم استردها لاتصح الدعوى لان الملك انما يثبت بطريق الاستناد الى وقت العلوق فيستدعى قيام ولاية التملك من حين العلوق الى التملك هذا ان كذبه الابن فان صدقه صحّت الدعوى ولا يملك الجارية كما اذا ادعاه اجنبي ويعتق على المولى كما في المحيط ببحر قال في النهر المذكور في الشرح للزيلعي وعليه جرى في فتح القدير وغيره انه لا يشترط في صحتها دعوى الشبهة ولا تصديق الابن اه اقول كأنه فهم ان الاشارة في قوله هذا ان كذبه الابن راجعة الى اصل المسئلة اعني ما اذا بقيت الجارية في ملك الابن وليس كذلك بل راجعة الى قوله فلو حبلت في غير ملكه اوفيه واخرجها الابن عن ملكه (الح) فلا ينافي ذلك ما ذكره في الزيلعي والفتح من عدم اشتراط التصديق لانه في اصل المسئلة لا فيما نحن فيه بدليل ان اشتراط بقائها في ملك الابن المذكور في الزيلعي والفتح فلو كان لا يشترط تصديق الابن وان اخرجها عن ملكه لم يبق فائدة لاشتراط بقائها في ملكه وفي الظهيرية من العتق يشترط ان تكون الجارية في ملكه من وقت

وارتكب محرماً ولا يحد قاذفه (فادعاه الاب) وهو حر مسلم عاقل (ثبت نسبه) بشرط بقاء ملك ابنه من وقت الوطء الى الدعوة

العلوق الى الدعوة حتى لو علفت فباعها الابن ثم اشتراها او ردت عليه بعيب بقضاء او غيره او
 بخيار رؤية أو شرط او بفساد البيع ثم ادعاه الأب لايثبت النسب الا اذا صدقه الابن اه
 فهذا ايضا صريح فيما قلنا فتدبر **(قوله)** وبيعها لاختيه مثلاً (اي او ابنه او ابن اختيه لا يضر
 لانها لا تخرج والحالة هذه عن كونها جارية فرعه اه ح وفيه ان بيعها لابنه لا يفيد لانه
 لا ولاية للجد عليه مع وجود الأب نعم بيعها لابن اختيه يفيد اذا كان ابو ذلك الابن ميتا او
 مسلوب الولاية بكفر اوراق او جنون ليكون للجد المدعى ولاية لان دعوة الجد لا تصح الا عند
 الولاية على فرعه كما يأتي افاده الرحمتي فافهم **(قوله)** لو وقت العلوق (كذا في الفتح اي لو وقت
 الوطاء القريب من وقت العلوق كي لا ينافي ما يأتي قريبا تأمل **(قوله)** وعليه قيمتها) اي لولده
 يوم علفت كما في مسكين ط وفي المحيط ولو استحقتها رجل يأخذها وعقرها وقيمتها ولدها لان
 الأب صار مغرورا ويرجع الأب على الابن بقيمة الجارية دون العقر وقيمة الولد لان الابن ما
 ضمن له سلامة الاولاد اه بحر **(قوله)** لقصور الخ) اي ان للاب ولاية تملك مال ابنه للحاجة
 الى ابقاء نفسه فكذا الى صون نسله لانه جزء منه لكن الاولى اشد ولذا يملك الطعام بغير قيمته
 والجارية بالقيمة ويحل له الطعام عند الحاجة دون وطاء الجارية ويجبر الابن على الانفاق عليه دون
 دفع الجارية للتسري فللحاجة جازله التملك ولقصورها اوجبنا عليه القيمة مراعاة للحقين فتح
 وما ذكره من انه لا يجبر على الجارية للتسري ذكره الزيلعي ايضا ومثله في الدرر وغاية البيان
 والنهاية وما في هذه الشروح المعبرة لا يعارضه ما سيأتي في النفقة وعزاه في الشرنبلالية الى
 الجوهرية من أنه يجبر فتدبر **(قوله)** لا عقرها) تقدم تفسيره قريبا وعند الشافعي وزفر عليه
 عقرها لثبوت الملك فيها قبيل العلوق لضرورة صيانة الولد وعندنا قبيل الوطاء لان لازم كون
 الفعل زنا ضياع الماء شرعا فلم يقدم عليه ثبت لازمه فظهر أن الضرورة لا تندفع الابائباته قبل
 الايلاج بخلاف ما لو لم تحبل حيث يجب العقر فتح اي لانها اذا لم تحبل لم توجد علة تقدم ملكه
 فيها وهي صيانة الولد كما افاده الزيلعي **(قوله)** وقيمة ولدها) اي ولا قيمة ولدها لانه علق حرا
 لتقدم ملكه نهر **(قوله)** ما لم تكن مشتركة) قال في البحر فلو كانت مشتركة بينه اي بين الابن
 وبين اجنبى كان الحكم كذلك الا انه يضمن لشريكه نصف عقرها ولم أره ولو كانت مشتركة بين
 الاب والابن او غيره يجب حصة الشريك الابن وغيره من العقر وقيمة باقيةا اذا حبلت لعدم تقديم
 الملك في كلها لانتفاء موجه وهو صيانة النسل اذا ما فيها من الملك يكفي لصحة الاستيلاء و اذا
 صح ثبت الملك في باقيةا حكما لاشترط كما في الفتح وهي مسألة عجبية فانه اذا لم يكن للواطي فيها
 شئ لا مهر عليه واذا كانت مشتركة لزمه اه **(قوله)** وهذا الخ) الاشارة الى جميع ما مر **(قوله)**
 قدم الاب) لان له جهتين حقيقة الملك في نصيبه وحق التملك في نصيب ولده بحر قلت وفي
 الظهيرية ولو كانت مشتركة بين رجل وابنه وجده فادعوه كلهم فالجد أولى وينبغي حمله على
 ما اذا كان ابو الرجل ميتا مثلاً ليصير للجد الترجيح من جهتين تأمل **(قوله)** والا) اي وان لم
 يكونا شريكين وهذا صادق بما اذا كانت للابن وحده او للاب وحده والثاني لا يصح هنا لكن
 اصل المسئلة مفروض في جارية الابن فهو قرينة على ان المراد الاول فقط فافهم **(قوله)** فالابن
 اي تقدم دعواه لانها سابقة معنى بحر اي لان له حقيقة الملك ولا يبيح حق التملك ولان ملك

وبيعها لاختيه مثلاً لا يضر
 نهر بحثا (وصارت أم
 ولده) لاستناد الملك لو وقت
 العلوق (وعليه قيمتها)
 لو فقير القصور حاجة بقاء
 نسله عن بقاء نفسه ولذا
 يحل له عند الحاجة
 الطعام لا الوطاء ويجبر على
 نفقه أبيه لا على دفع جارية
 لتسريه (لا عقرها وقيمة
 ولدها) ما لم تكن مشتركة
 فتجب حصة الشريك
 وهذا اذا ادعاه وحده فلو
 مع الابن فان شريكين
 قدم الاب والا فالابن

الابن سابق فصار كأنه ادعى قبل الاب تأمل (قوله ولو ادعى) أى الاب وقوله المنفى بالنصب نعت لولد أم الولد وقوله أو مدبرته أو مكاتبته مجروران بالعطف على أم وهذا بيان لمحتز قوله قلة ابنه أى لو ادعى ولد أم ولد ابنه الذى نفاه ابنه لا يثبت نسبه الابتصديق الابن لان أم الولد لا تقبل الانتقال الى ملك غير المستولد وقيد بقوله المنفى لانه اذا لم ينفعه الابن يثبت نسبه منه فلا يمكن ثبوته من الاب وان صدقه الابن وكذا لو ادعى ولد مدبرة ابنه أو ولد مكاتبه ابنه الذى ولدته فى الكتابة أو قبلها لا يثبت نسبه الابتصديق الابن كما فى البحر لانه لا يمكن جعل الاب متملكا لهما قبل الوطء فان صدقه ثبت نسبه لاحتمال وطء الاب بشبهة والظاهر لزوم العقر للمكاتبه لان لها العقر بوطء المولى فبوطء أبيه أولى وحيث لم يثبت الملك فى أم الولد والمدبرة ينبغى لزوم العقر للابن على أبيه كما يفيد ما قدمناه فيما لو وطئها ولم تحبل تأمل (قوله وجد صحيح) خرج به الجد الفاسد كأبى الام وكذا غير الجد من الرحم المحرم فلا يصدق فى جميع الاحوال لفقد ولايتهم بحر عن المحيط (قوله بعد زوال ولايته) أى الاب واراد بزوال الولاية عدوها ليشمل ما لو كان كفره أو جنونه أو ورقه أصليا أفاده الرحمى والمراد بالولاية ولاية التملك كما مر (قوله فيه) متعلق بكاف التشبيه فالمعنى ان الجد مشابه للاب فى الحكم المذكور (قوله ويشترط ثبوت ولايته) أى ولاية الجد الناشئة عن فقد ولاية الاب أى لا يكفى ثبوتها وقت الدعوى فقط بل لابد من ثبوتها من وقت العلوق الى وقت الدعوة قال فى الفتح حتى لو أتت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت انتقال الولاية اليه لم تصح دعوته لما قلنا فى الاب اه أى من ان الملك انما يثبت بطريق الاستناد الى وقت العلوق فيستدعى قيام ولاية التملك من حين العلوق الى التملك (قوله ولو فاسدا) لان الفاسد يثبت فيه النسب فاستغنى عن تقدم الملك له بحر (قوله أبوه) أى اوجدته حتى (قوله ولو بالولاية) فى البحر عن الحانية اذا تزوج الرجل جارية ولده الصغير فولدت منه لا تصير أم ولد له ويعتق الولد بالقربة (قوله لتولده من نكاح) فلم تبق ضرورة الى تملكها من وقت العلوق لثبوت النسب بدونه وامومية الولد فرع التملك والنكاح ينفيه (قوله ويحب المهر) لالتزامه اياه بالنكاح وهو ان لم يكن مسمى مهر مثلها فى الجمال نهر (قوله لا القيمة) لعدم تملكها نهر (قوله بملك اخيه له) فعتق عليه بالقربة هداية وظاهره ان الولد علق رقيقا واختلف فيه فقيل يعتق قبل الانفصال وقيل بعده وثمرته تظهر فى الارث فلومات المولى وهو الابن يرثه الولد على الاول دون الثانى والوجه هو الاول لانه حدث على ملك الاخ من حين العلوق فلما ملكه عتق عليه بالقربة بالحديث كذا فى غاية البيان والظاهر عندى هو الثانى لانه لا ملك له من كل وجه قبل الوضع لقولهم الملك هو القدرة على التصرفات فى الشئ ابتداء ولا قدرة للسيد على التصرف فى اجنين ببيع او هبة وان صح الايصاء به واعتاقه فلم يتناول الحديث لانه فى المملوك من كل وجه ولذا لو قال كل مملوك املكه فهو حر لا يتناول الحمل بحر وأقره فى النهر والمقدسى (قوله ومن الحيل) أى من حيلة الحيل التى يدفع بها الانسان عنه ما يضره وهذا حيلة لما اذا اراد وطء الامة ولا تصير أم ولد له وان ولدت منه كى لا تمرده عليه اذا ولدت وعلمت انها لا تباع فيملكها لطفله بهبة او بيع ثم يتزوجها بالولاية فيصير حكمها مامرا فاذا احتاج الى بيعها باعها وحفظ ثمنها لطفله او انفق عليه

ولو ادعى ولداً أم ولده المنفى
أو مدبرته أو مكاتبته شرط
تصديق الابن (وجد صحيح)
كأب بعد زوال ولايته
بموت وكفر وجنون ورق
فيه) أى فى الحكم المذكور
(لا) يكون كالأب (قبله)
أى قبل الزوال المذكور
وبشترط ثبوت ولايته
من الوطء الى الدعوة (ولو)
تزوجها (ولو فاسدا) أبوه)
ولو بالولاية (فولدت لم تصير
أم ولده) لتولده من نكاح
(ويحب المهر لا القيمة)
وولد هاجر (بملك أخيه له)
ومن الحيل ان يملك امته
لطفله ثم يتزوجها

او على نفسه ان احتاج اليه **(قوله ولو وطئ جارية امرأته الخ)** محترز قوله سابقا فنة ابنه ط
(قوله لا يثبت النسب الا بتصديق المولى الخ) فيه اختصار وعبارة البحر لا يثبت النسب
ويدرا عنه الحد للشبهة فان قال احلها المولى لى لا يثبت النسب الا ان يصدقه المولى في الاحلال
وفي ان الولد منه فان صدقه في امرين جميعا ثبت النسب والا فلا وان كذبه المولى ثم ملك
الجارية يوما من الدهر ثبت النسب كذا في الحانية وفي القنية وطئ جارية ابية فولدت منه
لا يجوز بيع هذا الولد ادعى الواطئ الشبهة اولا لانه ولد ولده فيعتق عليه حين دخل في
ملكه وان لم يثبت النسب كمن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وان لم يثبت
نسبه منه اه قالت ومعنى احلها المولى اى بنكاح او بهية مثالا لقوله جعلتها حلالا لك **(قوله**
وسيجي الخ) ذكر هنا ما يفيد الخلاف وفيه كلام سيأتى هناك ان شاء الله تعالى **(قوله تات**
لمولى زوجها) وكذا لو قال زوج الامة لمولى زوجته لكن لا يسقط المهر بخر **(قوله الحر**
المكلف) قيد به ليتمكن منه الاعتاق وفيه ان ليس بمعتق انما هو وكيل عنها فيه فتنضم ان
يتوقف بيع الصبي على اجازة واليه واما الاعتاق فلا ينظر اليه لصحة توكيله فيه ط وصورة
كون مولى الزوج غير حر أو غير مكلف ان يشتري العبد المأذون عبدا متزوجا او يرثه الصبي
او المجنون من ابية والا فقد مر انه لا يملك تزويج العبد الا من يملك اعتاقه **(قوله ورطل**
من خمر) مفعول زادت اى زادته على قولها بالف **(قوله كالصحيح)** لان البيع هنا غير مقصود
فلا يلزم وجود شروطه كما يأتى قريبا **(قوله ففعل)** اى قال اعتقته ح عن النهر **(قوله اقتضاء)**
هو دلالة اللفظ على مسكوت يتوقف صدق الكلام او صحته فالازل كحديث رفع الخطأ
والنسيان اى رفع حكمهما وهو الاثم والافهما واقعان في الخارج والثاني كمسئلتنا فانه
لا يمكن تصحيحه الابتقديم الملك اذا الملك شرط لصحة العتق عنه فتقدم الملك بالبيع مقتضى
بالفتح والاعتاق عن الامر مقتضى بالكسر فيصير قوله اعتق طالب التملك منه بالالف ثم
امره باعتاق عبدا الامر عنه وقوله اعتقت تملك منه ثم الاعتاق عنه واذا ثبت الملك للامر
فسد النكاح للتنافي بين الامرين ثم الملك فيه شرط والشرط اتباع فلذا ثبت البيع المقتضى
بالفتح بشروط المقتضى وهو العتق لا بشروط نفسه اظهار التبعية فيشترط اهلية الامر
للاعتاق حتى لو كان صبيا مأذونا لم يثبت البيع ويسقط القبول الذي هو ركن البيع ولا يثبت
فيه خيار رؤية أو عيب ولا يشترط كونه مقدور التسليم فصح الامر باعتاق الآبق ويسقط
اعتبار القبض في الفاسد كما لو قال اعتقه عنى بألف ورطل من خمر اه بخر بالمعنى **(قوله**
اكن لو قال الخ) حاصله ان ما ثبت بالاقتضاء انما يثبت بشروط المقتضى بالكسر لا بشروط
نفسه كما علمت لكن هذا اذا لم يصرح بالمقتضى بالفتح قال في فتح القدير فلو صرح بالبيع فقال
بعثكه واعتقته لا يقع عن الامر بل عن المأمور فيثبت البيع ضمنا في هذه المسئلة ولا يثبت صريحا
كبيع الاجنة في الارحام فاذا صرح به ثبت بشرط نفسه والبيع لا يتم الا بالقبول ولم يوجد فيعتق
عن نفسه اه اى ولا يفسد النكاح كما في البحر **(قوله ومفاده الخ)** البحث اصحاب النهر ح
(قوله لو قال) اى الامر والاولى التصريح به والاتيان بعده بضميره **(قوله وسقط المهر)**
لاستحالة وجوبه على عبدها نهر **(قوله لا يفسد)** اى النكاح خلافا لابن يوسف والله تعالى اعلم

(ولو وطئ جارية امرأته
ازوالده ارجده فولدت
وادعاه لا يثبت النسب الا
بتصديق المولى) فلو كذبه
ثم ملك الجارية وقتما
ثبت النسب وسيجي
في الاستيلاء (حرة)
متزوجة برقيق (قالت
لمولى زوجها) الحر المكلف
(اعتقه عنى بالف) وزادت
ورطل من خمر اذا فاسد
هنا كالصحيح (ففعل
فسد النكاح) لتقدم الملك
اقتضاء كانه قل بعته منك
واعتقته عنك لكن لو قال
كذلك وقع العتق عن
المأمور لعدم القبول كما
في الحواشي السعدية
ومفاده انه لو قال قبالت
وقع عن الامر (والولاء
لها) رزما بالالف وسقط
المهر (ويقع) العتق (عن
كفارتهما ان نوته) عنها
(ولو لم نقل بالالف لا)
يفسد لعدم الملك
(والولاء له) لانه المعتق
والله اعلم

باب نكاح الكافر

لما فرغ من نكاح الاحرار والارقاء من المسلمين شرع في نكاح الكفار وتقدم في آخرباب المهر
حكم مهر الكافر وانه ثبت بقية احكام النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح
ووقوع الطلاق ونحوها كعدة ونسب وخيار بلوغ وتوارث بنكاح صحيح وحرمة مطلقة
ثلاثا ونكاح محارم (قوله يشمل المشرك والكتابي) لوقال يشمل الكتابي وغيره لكان
اولى ليدخل من ليس بمشرك ولا كتابي كالدهرى وأشار الى ان التعبير بالكافر لشموله الكتابي
اولى من تعبير الهداية تبعا للقدورى بالمشرك اهـ واعتذر في الفتح عن الهداية بانه اراد
بالمشرك ما يشمل الكتابي اما تغليا او ذهابا الى ما اختاره البعض من ان اهل الكتاب داخلون
في المشركين او باعتبار قول طائفة منهم عزيز ابن الله والمسيح ابن الله تعالى الله رب العزة
والكبرياء (قوله خلافا لما لك) فلا يقول بصحة انكحهم ولو صحت بين المسلمين وأخذ منه انه
لا يقول بالاصلين الاخيرين بالاولى ط (قوله ويرده) اى قول مالك المفهوم من قوله خلافا
لما لك فانه بمنزلة وقال مالك لا يصح ط (قوله وامراته حمالة الحطب) اى في هذه الاضائة قاضية
عرفا ولغة بالنكاح وقد قصها الله تعالى في كتابه مفيدة لهذا المعنى ط (قوله ولدت من
نكاح لا من سفاح) اى لا من زنا والمراد به نفى ما كانت عليه اجاهلية من ان المرأة تسافح
رجلا مدة ثم يتزوجها وقد استدل بالحديث المذكور في الفتح ايضا ووجهه انه صلى الله
عليه وسلم سمي ما وجد قبل الاسلام من انكحة الجاهلية نكاحا ولا يقال ان فيه اساءة ادب
لاقتضائه كفر الابوين الشريفين مع ان الله تعالى احياهما له وآمان به كما ورد في حديث ضعيف
لانا نقول ان الحديث اعم بدليل رواية الطبراني وابى نعيم وابن عساكر خرجت من نكاح
ولم اخرج من سفاح من لدن آدم الى ان ولدنى ابى وامى لم يصبنى من سفاح الجاهلية شى واحياء
الابوين بعد موتهم لا ينافى كون النكاح كان في زمن الكفر ولا ينافى ايضا ما قاله الامام في
الفقه الاكبر من ان والديه صلى الله عليه وسلم ماتا على الكفر ولا ما فى صحيح مسلم استأذنت
ربى ان استغفر لأمى فلم يأذنلى وما فيه ايضا ان رجلا قال يا رسول الله اين ابى قال فى النار فلما
قفا دعاه فقال ان ابى واباك فى النار لا مكان ان يكون الاحياء بعد ذلك لانه كان فى حجة
الوداع وكون الايمان عند المعينة غير نافع فكيف بعد الموت فذاك فى غير الخصوصية التى
اكرم الله بها نبيه صلى الله عليه وسلم واما الاستدلال على نجائهما بانهما ماتا فى زمن الفترة فهو
مبنى على اصول الاشاعة ان من مات ولم تبلغه الدعوة يموت ناجيا اما الماتريدية فان مات
قبل مضى مدة يمكنه فيها التأمل ولم يعتقد ايمانا ولا كفرا فلا عقاب عليه بخلاف ما اذا اعتقد
كفرا او مات بعد المدة غير معتقدا شى نعم البخاريون من الماتريدية وافقوا الاشاعة وحملوا
قول الامام لا عذر لاحد فى الجهل بخالفه على ما بعد البعثة واختاره المحقق ابن الهمام
فى التحرير لكن هذا فى غير من مات معتقدا للكفر فقد صرح النووى والفخر الرازى بان
من مات قبل البعثة مشركا فهو فى النار وعليه حمل بعض المالكية ما صح من الاحاديث فى

باب نكاح الكافر

يشمل المشرك والكتابي
وههنا ثلاثة اصول الاول
ان كل نكاح صحيح بين
المسلمين فهو صحيح بين
اهل الكفر خلافا لما لك
ويرده قوله تعالى وامراته
حمالة الحطب وقوله عليه
الصلاة والسلام ولدت
من نكاح لا من سفاح (و)
الثانى ان كل نكاح
حرم بين المسلمين لفقد
شرطه

مطلب

فى الكلام على أبوى النبي
صلى الله عليه وسلم واهل
الفترة

تعذيب اهل الفترة بخلاف من لم يشرك منهم ولم يوحد بل بقي عمره في غفلة من هذا كله ففيهم
 الخلاف وبخلاف من اهدى منهم بعقله كقس بن ساعدة وزيد بن عمرو بن نفيل فلا خلاف
 في نجاتهم وعلى هذا فالظن في كرم الله تعالى ان يكون أبواه صلى الله عليه وسلم من احد هذين
 القسمين بل قيل ان آباءه صلى الله عليه وسلم كلهم موحدون لقوله تعالى وتقبل في
 الساجدين لكن رده ابو حيان في تفسيره بانه قول الرافضة ومعنى الآية وترددك في تصفح
 احوال المتهمجين فافهم وبالجملة كما قال بعض المحققين انه لا ينبغي ذكر هذه المسئلة الامع
 مزيد الادب وليست من المسائل التي يضر جهلها او يسئل عنها في القبر اوفي الموقف فحفظ
 اللسان عن التكلم فيها الا بخير اولى واسلم وسيأتي زيادة كلام في هذه المسئلة في باب المرتد عند
 قوله وتوبة اليأس مقبولة دون ايمان اليأس **(قوله كعدم شهود)** وعدة من كافر **(قوله)** عند
 الامام هو الصحيح كما في المضمرة قهستاني وعند زفر لا يجوز وهما مع الامام في النكاح بغير
 شهود ومع زفر في النكاح في عدة الكافر ح قال في الهداية ولا ي حنيفة ان الحرمة لا يمكن
 اثباتها حقا للشرع لانهم لا يخاطبون بحقوقه ولا وجه الى ايجاب العدة حقا للزوج لانه
 لا يعتقده بخلاف ما اذا كانت تحت مسلم لانه يعتقد اه وظاهره انه لاعدة من الكافر عند
 الامام اصلا واليه ذهب بعض المشايخ فلا تثبت الرجعة للزوج بمجرد طلاقها ولا يثبت نسب
 الولد اذا أتت به لاقل من ستة اشهر بعد الطلاق وقيل تجب لكنها ضعيفة لا تمنع من صحة
 النكاح فيثبت للزوج الرجعة والنسب والاصح الاول كما في القهستاني عن الكرماني ومثله
 في العناية وذكر في الفتح انه الاولى ولكن منع عدم ثبوت النسب لانهم لم ينقلوا ذلك عن الامام
 بل فرعوه على قوله بصحة العقد بناء على عدم وجوب العدة فلنا ان نقول بعدم وجوبها
 وبثبوت النسب لانه اذا علم من له الولد بطريق آخر وجب الحاقه به بعد كونه عن فراش صحيح
 ومجيئها به لاقل من ستة اشهر من الطلاق مما يفيد ذلك اه وأقره في البحر ونازعه في النهر
 بان المذكور في المحيط والزيلعي انه لا يثبت النسب قال وقد غفل عنه في البحر وانت خير بان
 صاحب الفتح لم يدع ان ذلك لم يذكره بل اعترف بذلك وانما نازعهم في التخيير وانه لا يلزم من
 عدم ثبوت العدة عدم ثبوت النسب فافهم **(قوله لحرمة المحل)** اي محل العقد وهو الزوجة
 بان كانت غير محل له اصلا فان المحرمة منافية له ابتداء وبقاء بخلاف عدم الشهود والعدة كما
 يأتي **(قوله كمحارم)** ومطلقة ثلاث ومعتدة مسلم **(قوله بل فاسدا)** أفاد ان الخلاف في الجواز
 والفساد مع اتفاقهم على عدم التعرض قبل الاسلام والمرافعة رملى **(قوله وعليه)** اي على
 الاصح من وقوعه جائزا تجب النفقة اذا طلبتها واذا دخل بها ثم اسلم فقدفه انسان يحد كافي
 البحر اما على القول بوقوعه فاسدا لا تجب ولا يحد ذفه لانه وطى في غير ملكه فلا يكون محصنا
(قوله واجمعوا الخ) جواب عما يقال انه على القول بالجواز ينبغي ثبوت الارث ايضا والجواب
 ان القياس عدم ثبوت الارث لاحد الزوجين لانهما اجنيان لكنه ثبت بالنص على خلاف
 القياس في النكاح الصحيح مطلقا اي ما يسمى صحيحا عند الاطلاق كالنكاح المعتبر شرعا واما
 نكاح المحارم فيسمى صحيحا لمطلقا بل بالنسبة الى الكفار فيقتصر على مورد النص قلت
 وفيه ان ما فقد شرطه ليس صحيحا عند الاطلاق ايضا مع انه يثبت فيه التوارث كما سيذكره

كعدم شهود (يجوز في
 حقهم اذا اعتقدوه) عند
 الامام (ويقرون عليه
 بعد الاسلام و) الثالث
 (ان كل نكاح حرم لحرمة
 المحل) كمحارمه (يقع جائزا
 وتل مشايخ العراق لا)
 بل فاسدا و الاول اصح
 وعليه فتجب النفقة ويحد
 قاذفه واجمعوا على انهم
 لا يتوارثون لان الارث
 ثبت بالنص على خلاف
 القياس في النكاح الصحيح
 مطلقا فيقتصر عليه ابن
 ملك

الشارح في كتاب الفرائض حيث قال معزيا للجوهرة وكل نكاح لو أسلما يقران عليه يتوارثان به ومالا فلا قل وصححه في الظهيرية اه تأمل ثم في حكاية الاجماع تبعا للبدائع نظر فقد جرى التمهستانى على ثبوت الارث لكن الصحيح خلافه كسمعت وكذا قل في سكب الانهر ولا يتوارثون بنكاح لا يقران عليه كنكاح المحارم وهذا هو الصحيح اه **(قوله سلم المتزوجان الخ)** وكذا لو ترافعا اليه قبل الاسلام أقرا عليه ولم يذكره لانه معلوم بالاولى كفى النهر والبحر **(قوله)** او في عدة كافر (احترز عن عدة مسلم كما ينه عليه المصنف بعد وقيد في الهداية الاسلام والمرافعة بما اذا كانا والحرمه قائمة قال في العناية واما اذا كانا بعد انقضاء العدة فلا يفرق بينهما بالاجماع **(قوله)** معتقدين ذلك) فلو لم يكن جائزا عندهم يفرق بينهما اتفاقا لانه وقع باطلا فيجب التجديد بجر ونقل بعض المحشين عن ابن كمال ان الشرط جواز في دين الزوج خاصة اه قلت والظاهر انه اراد الزوج الاول وهو الذي طلقها لان العدة حق الزوج المطلق فاذا كان لا يعتقدها لا يمكن ايجابها له بخلاف ما لو كانت تحت مسلم كقدمناه قريبا عن الهداية تأمل **(قوله)** أقرا عليه (اي عنده خلافا لهما فيما اذا كان النكاح في العدة كما مر لكن في البحر والمتح عن المبسوط اذا أسلما والعدة منقضية لا يفرق بالاجماع **(قوله)** لانا امرنا بتركهم الخ) هذا التعليل انما يظهر فيما اذا ترافعا وها كافرين اما بعد الاسلام فالعلة ما في البحر من ان حالة الاسلام والمرافعة حالة البقاء والسهادة ليست شرطا فيها وكذا العدة لا تنافيها كمنكوحه اذا وطئت بشبهة اه ط اي فان الموطوءة بشبهة تجب العدة عليها حال قيام النكاح مع زوجها وتحرم عليه فتح اي تحرم عليه الى انقضاء العدة **(قوله)** محرمين (بأن تزوج مجوسى امه او بنته وكذا لو تزوج مطاقتة لانا اوجع بين خمس او اختين في عقدة ثم أسلما او احدهما فرق بينهما اجماعا فتح وكذا قل في النهر وليس الحكم مقصورا على المحرمية بل كذا لو تزوج مطاقتة لانا الخ ثم قيدنا بكونه تزوج خمسا في عقدة لانه لو تزوجهن على التعاقب فرق بينه وبين الثامنة فقط ولو تزوج واحدة ثم اربعا جاز نكاح الواحدة لا غير ولو أسلم بعدما فارق احدى الاختين أقرا عليه اه وتمامه فيه **(قوله)** فرق القاضي) اما على قولهما فظاهر لان لهذه النكحة لها حكم البطلان فيما بينهما واما على قوله فلانه وان كان لها حكم الصحة في الاصح حتى تجب النفقة ويحد ذفنه الا ان المحرمية وما معها تنفي البقاء كما تنافي الابتداء بخلاف العدة نهر وفي ابى السعود عن الحموى قل البرجندى ظاهر العبارة يدل على انه لا تنفع البيونة بالاسلام وقل قضيهن تمين بدون تفريق القاضي ذكره في القنية **(قوله)** لعدم المحايمة (اي محايمة المحرمية وما معها لعقد الزوجية ابتداء وبقاء وهذا تعليل على قول الامم كما علمت **(قوله)** وبمرافعة احدهما لا يفرق) اي عنده خلافا لهما بخلاف ما اذا ترافعا فانه يفرق بينهما عنده ايضا لانهما رضى بحكم الاسلام فصارا تقاضى كالحكم فتح **(قوله)** ابقاء حق الآخر) لانه لم يرض بحكمه **(قوله)** بخلاف اسلامه (اي اسلام احدهما جواب عن قولهما بانه يفرق بمرافعة احدهما الزوجين كما يفرق باسلامه وبيان الجواب على قوله بالفرق وهو انه باسلام احدهما ظهرت حرمة الآخر لا تغير اعتقاده واعتقاد المصير لا يعارض اسلام المسلم لان الاسلام يعلو ولا يعلى بخلاف مرافعة احدهما ورضاه فانه لا يتغير به اعتقاد الآخر

(اسلم المتزوجان بلا) سماع
(شهود اوفى عدة كافر
معتقدين ذلك اقرارا عليه) لانا
امرنا بتركهم وما يعتقدون
(ولو كانا) اي المتزوجان
الليذان اسلما (محرمين او
اسلم احدا المحرمين او ترافعا
النسا وها على الكفر
فرق) القاضي او الذي
حكماء (بينهما) لعدم
المحايمة (وبمرافعة احدهما
لا) يفرق لبقاء حق الآخر
بخلاف اسلامه لان الاسلام
يعلو ولا يعلى

فتح (قوله الا اذا طلقها ثلاثا الح) استثناء من قوله وبمرافعة احدها لا يفرق ط (قوله فانه يفرق بينهما) لان هذا التفريق لا يتضمن ابطال حق على الزوج لان الطلقات الثلاث قطعة الملك النكاح في الاديان كلها بحر قلت لكن المشهور الآن من اعتقاد اهل الذمة انه لا طلاق عندهم ولعله مما غيروه من شرائعهم (قوله كما لو خالعهما) تشبيه في مطلق تفريق لا بقيد كونه بعد مراعاة لقول الشارح بعد فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مراعاة ط (قوله من غير عقد) وذلك لان الحاح طلاق والذمي يعتد كون الطلاق مزبلا للنكاح والوطء بعده حرام في الاديان كلها يحدون به نهر اى بالوطء بعده ومحل الحد ان يعتد شبهة الحل في العدة كما نص عليه في الحدود ومثل هذا التعليل يقال في مسألة الطلاق الثلاث الآتية ط (قوله او تزوج كتابية في عدة مسلم) وكذا لو تزوج الذمي مسلمة حرة او أمة ففي الكافي للحاكم الشهيد انه يفرق بينهما ويعاقب ان دخل بها ولا يباح اربعين سوطا وتعزر المرأة ومن زوجها له وان أسلم بعد النكاح لم يترك على نكاحه (تنبيه) قال في التمهيد قيد المصنف بكون المتزوج كافرا لان المسلم لو تزوج ذمية في عدة كافر ذكر بعض المشايخ انه يجوز ولا يباح له وطؤها حتى يستبرأ عنها وقالا النكاح باطل كذا في الحاشية برأى قول ينبغي ان لا يختلف في وجوبها بالنسبة الى المسلم لانه يعتد وجوبها ألا ترى ان القول بعدم وجوبها في حق الكافر مقيد بكونهم لا يدينونها وبكونه جائزا عندهم لانه لو لم يكن جائزا بان اعتقدوا وجوبها يفرق اجماعا قال في الفتح فيلزم في المهاجرة وجوب العدة ان كانوا يعقدونه لان المضاف الى تبين الدار الفرقه لان في العدة اه قلت قوله وينبغي الح قديقال فيه انه مما لا ينبغي لما مر من ان العدة انما تجب حقا للزوج اى الذى طلقها ولا تجب له بدون اعتقاده ولما قدمناه ايضا عن ابن كمال من اعتبار دين الزوج خاصة وكذا ما قدمناه من ترجيح القول بانه لا عدة من الكافر عند الامام اصلا تأمل (قوله او تزوجها قبل زوج آخر الح) مقتضاه ان المسئلة الاولى مفروضة فيما اذا طلقها ثلاثا وأقام معها من غير تجديد عقد آخر حتى تكون مسألة اخرى ويشكل الفرق بينهما فانه اذا توقف التفريق في الاولى على طاب المرأة يلزم ان يتوقف هنا على طابها بالاولى لانه اذا جدد عقده عليها قبل زوج آخر حصلت شبهة العقد فكيف يفرق بينهما بلا طاب اصلا مع وجود شبهة العقد ولا يفرق الا بطلب عند عدم وجود شبهة العقد ولذا والله اعلم ذكر في البحر عن الاسيحياني انه اذا طلقها ثلاثا ان امسكها من غير تجديد النكاح عليها فرق بينهما وان لم يترافعا الى القاضى وان جدد عليها من غير ان تزوج بآخر فلا تفريق ثم قال وهو مخالف لما في المحيط لانه سوى في التفريق بين ما اذا تزوجها اولا حيث لم تزوج بغيره اه قات لكنه مخالف ايضا لما قدمناه عن الفتح وغيره من ان مثل المحرمين ما لو تزوج مطلقته ثلاثا الا ان يخس ذات بما اذا سلمها او احدها لكنه خلاف ما في الزياحي حيث قال وعلى هذا الخلاف المسئلة ثلاثا والجمع بين المحارم والخمس اه اى الخلاف المار بين الامام وصاحبيه من انه يفرق بمرافعتهم عنده لا بمرافعة احدها فليتأمل (قوله خلافا للزيالى الح) أقول ما في الحارى القدسي ليس فيه مخالفة لما

(الا اذا طلقها ثلاثا وطلبت
التفريق فانه يفرق بينهما)
اجمعا (كما لو خالعهما ثم اقام
معها من غير عقد او تزوج
كتابية في عدة مسلم) او
تزوجها قبل زوج آخر
وقد طلقها ثلاثا فانه في
هذه الثلاثة يفرق من غير
مراعاة بحر عن المحيط
خلافا للزيالى والحاروى
من اشتراط المرافعة

هنا كما يعلم من عبارة الحاوي التي نقلها المصنف في منحه فراجعها واما الزيلعي ففيه مخالفة
فانه ذكر ما قدمناه عنه آنفا ثم قال وذكر في الغاية معزيا الى المحيط ان المطلقة ثلاثا لو طلقت
التمريق يفرق بينهما بالاجماع لانه لا يتضمن ابطال حق الزوج وكذا في الخلع وعدة المسلم
لو كانت كتابية وكذا لو تزوجها قبل زوج آخر في المطلقة ثلاثا اهـ ووجه المخالفة ان قوله
وكذا في الخلع الخ يفيد توقف التفريق على الطلب في المسائل الثلاث كالمسئلة الاولى كما
هو مقتضى التشبيه وصرح بذلك في الفتح حيث ذكر عبارة الغاية وقل عقب قوله وكذا
في الخلع يعني اختلعت من زوجها الذمي ثم امسكها فرفعتها الى الحاكم فانه يفرق بينهما
لان امسكها ظلم الخ فاعزاه في الغاية الى المحيط ونقله عنها الزيلعي وصاحب الفتح مخالف
لما في البحر عن المحيط وهو الذي مشى عليه المصنف من عدم توقفه على المرافعة في المسائل
الثلاث وتوقفه في المسئلة الاولى فقط وذكر في النهر ايضا عبارة المحيط الرضوي وهي
كما مشى عليه صاحب البحر والمصنف فهذا هو وجه المخالفة الذي اراده الشارح ونبه عليه
في النهر ايضا وقد خفي على المحشين ففهم نعم في كلام الزيلعي مخالفة من وجه آخر وهو انه
ذكر اولاً ان المطلقة ثلاثا مثل المحرمين في جريان الخلاف كما ذكرناه قريبا ثم ذكر ما في الغاية
من انه يفرق بطلبها اجماعاً ورأيت في كافي الحاكم الشهيد ما يؤيد ما في الغاية وذلك حيث قل
واذا طلق الذمي زوجته ثلاثا ثم أقام عليها فرافعتها الى السلطان فرق بينهما وكذلك لو
كانت اختلعت واذا تزوج الذمي الذمية وهي في عدة من زوج مسلم قد طلقها او مات عنها
فاني افرق بينهما اهـ لكن مفاده ان التفريق في هذه الاخيرة لا يحتاج الى مرافعة وطاب
اصلاً لتعلق حق المسلم ومثلها ما قدمناه عن الكافي ايضا وهو ما لو تزوج الذمي مسلمات (قوله
واذا اسلم احد الزوجين الخ) حاصل صور اسلام احدهما على اثنين وثلاثين لانهما اما ان يكونا
كتابيين او مجوسيين او الزوج كتابي وهي مجوسية او بالعكس وعلى كل فمسلم اما الزوج
او الزوجة وفي كل من الثمانية اما ان يكونا في دارنا او في دار الحرب او الزوج فقط في دارنا
او بالعكس أفاده في البحر وفيه ايضا قيد بالاسلام لان النصرانية اذا تهودت او عكسه
لا يلتفت اليهم لان الكفر كله ملة واحدة وكذا لو تمجست زوجة النصراني فبها على
نكاحهما كما لو كانت مجوسية في الابتداء اهـ والمراد بالمجوسى من ليس له كتاب سماوى
فيشمل الوثني والدهرى وأراد المصنف بالزوجين المجتمعين في دار الاسلام وسأأتى محترزه
في قوله ولو اسلم احدهما ثمة الخ (قوله او امرأة الكتابي) اما اذا اسلم زوج الكتابية
فان النكاح يبقى كما يأتى متنا (قوله او سكت) غير انه في هذه الحالة يكرر عليه العرض ثلاثا
احتياطاً كذا في المبسوط نهر (قوله فرق بينهما) وما يفرق القاضى فهي زوجته حتى
لومات الزوج قبل ان تسلم امرأته الكافرة وجب لها المهر اى كاله وان لم يدخل بها
لان النكاح كان قائماً ويتقرر بالموت فتح وانما يتوارثا لما منع الكفر (قوله صبياميزا) اى
يعقل الاديان لان رده معتبرة فكذا ابوء فتح قل في احكام الصغار والمعتوه كالصبي
العاقل اهـ (قوله على الاصح) وقيل لا يعتبر ابوء عند ابى يوسف كما لا يعتبر رده عنده فتح

(واذا اسلم احد الزوجين
المجوسيين او امرأة الكتابي
عرض الاسلام على الآخر
فان اسلم) فيها (والا) بأن
ابن اوسكت (فرق بينهما
ولو كان) الزوج (صبياً
مميزاً) اتفاقاً على الاصح
(والصبي كالصبي)

(قوله فيما ذكر) أي من حكم الإسلام والآباء والسكوت (قوله ولو كان) أي الصبي كاتفيده عبارة الفتح وليس بقيد بل البالغ مثله (قوله لعدم نهايته) بخلاف عدم التمييز فإن له نهاية (قوله بل يعرض الإسلام على أبويه الخ) قال في التحرير وشرحه وإنما يعرض الإسلام على أبيه أو أمه لصيرورته مسلماً بالإسلام أحدهما فإن أسلم أحدهما أقرا على النكاح وإن أبى ففرق بينهما دفعاً للضرر على المسلمة ويصير مرتداتبعاً بأبويه ولحقهما به بخلاف ما إذا تركاه في دار الإسلام أو بلغ مسلماً ثم جن أو أسلم عاقلاً فجن قبل البلوغ فارتداً ولحقها به لأنه صار مسلماً بتبعية الدار عند زوال تبعية الأبوين أو بتقرر ركن الإيمان منه قال شمس الأئمة وليس المراد من عرض الإسلام على والده أن يعرض عليه بطريق الإلزام بل على سبيل الشفقة المألوفة من الآباء على الأولاد عادة فاعل ذلك يحمله على أن يسلم الأتري أنه إذا لم يكن له والدان جعل انقاضه له خصماً وفرق بينهما فهذا دليل على أن الآباء يسقط اعتبارهم هنا للتعذر اه وهذا مانقوله عن الباقي ومثله في التارخانية وحاصله أن فائدة نصب الوصي الحكم بالتفريق بلا عرض بل يسقط العرض للضرورة لأنه لا يصير مسلماً بتبعية غير الأبوين وقد علم مما ذكرناه أنه لو كان له أم فقط يعرض الإسلام عليها فإن ابت فرق بينهما لأنه تبع لها وإن لم تكن لها ولاية عليه لأن المناط هنا التبعية لا الولاية فقول بعض المحشين أنه عند عدم الأب لا يعرض على الأم بل ينصب له وصياً غير صحيح نعم لو كان أبواه مجنونين أيضاً ينبغي أن ينصب عنه وصياً والحاصل أن المجنون كالصبي في تبعية أبويه إسلاماً وكفراً ما لم يسلم قبل جنونه (قوله وهي مجوسية الخ) بخلاف عكسه وهو ما لو كانت نصرانية وقت إسلامه ثم تمجست فانه تقع الفرقة بلا عرض عاينها بجر عن المحيط وظاهره وقوع الفرقة بالتفريق القاضي لأنها صارت كالمرتدة تأمل (قوله طلاق ينقص العدد) أشار إلى أن المراد بالطلاق حقيقته لا الفسخ فلو أسلم ثم تزوجها يملك عاينها طائفتين فقط عندهما وقال أبو يوسف أنه فسخ ثم هذا الطلاق بائن قبل الدخول أو بعده قال في النهاية حتى لو أسلم الزوج لا يملك الرجعة قال في البحر وأشار بالطلاق إلى وجوب العدة عاينها أن كان دخل بها إلا أن المرأة إن كانت مسلمة فقد التزمت أحكام الإسلام ومن حكمه وجوب العدة وإن كانت كافرة لا تعتد وجوبها فالزوج مسلم والعدة حقه وحقوقنا لا تبطل بديانتهن وإلى وجوب النفقة في العدة إن كانت هي مسلمة لأن المنع من الاستمتاع جاء من جهته بخلاف ما إذا كانت كافرة وأسلم الزوج لأن المنع من جهتها ولذا لا مهر لها إن كان قبل الدخول اه أما لو أسلمت وأبى الزوج فلهما نصف المهر قبل الدخول وكله بعده كما في الحاكم ثم قال في البحر وأشار أيضاً إلى وقوع طلاقه عليها ما دامت في العدة كما لو وقعت الفرقة بالخلع أو بالجب أو الغنة كذا في المحيط وظاهره أنه لا فرق في وقوع الطلاق عليها بين أن يكون هو الأبى أو هي وظاهر ما في الفتح أنه خاص بما إذا أسلمت وأبى هو والظاهر الأول اه أقول ما في الفتح صريح في الأول حيث قال إذا أسلم أحد الزوجين الذميين وفرق بينهما بآباء الآخر فإنه يقع عليها طلاقه وإن كانت هي الآية مع أن الفرقة فسخ وبه ينتقض ما قيل إذا أسلم أحد الزوجين لم يقع عليها طلاقه اه نعم ظاهر ما في المحيط يفيد أنه خاص بما إذا كان هو الأبى وهو قوله كما لو وقعت الفرقة بالخلع الخ لأنها فرقة من جانبه فتكون طلاقاً ومعتدة الطلاق يقع عليها الطلاق

فيما ذكر والاصل أن كل من صح منه الإسلام إذا أتى به صح منه الآباء إذا عرض عليه (وينتظر عقل) أي تمييز (غير المميز ولو) كان (مجنوناً) لا ينتظر لعدم نهايته بل (يعرض) الإسلام (على أبويه) فإيهما أسلم تبعه فيبقى النكاح فإن لم يكن له أب نصب القاضي عنه وصياً فيقضى عليه بالفرقة بائناً عن البهني عن روضة العلماء للزاهدي (ولو أسلم الزوج وهي مجوسية فتهودت أو تنصرت بقي نكاحها كما لو كانت في الابتداء كذلك) لأنها كتابية مآلاً (والتفريق) بينهما (طلاق) ينقص العدد (لو أبى لا لو ابت)

اما لو كانت هي الآية تكون الفرقة فسخا والفسخ رفع للعقد فلا يقع الطلاق في عدته نعم في البحر اول كتاب الطلاق انه لا يقع في عدة الفسخ الا في ارتداد احدها وتفريق القاضي بآباء احدها عن الاسلام وفي البزازية واذا أسلم احد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقه لكن قال الخير الرمدى ان هذا في طلاق اهل الحرب اى فيما لو هاجر احدهما اليها مسلما لانه لا عدة عليها قلت ان هذا الحمل ممكن في عبارة البزازية دون عبارة طلاق البحر فائتمام وسيأتى تمام الكلام على ذلك آخر باب الكسنيات (قوله لان الطلاق لا يكون من النساء) بل الذى يكون من المرأة عند التمرد على الفرقة شرعا هو الفسخ فينبوب القاضي منابها فيما تملكه (قوله وابل المدين) اى تفريق القاضي بسبب الآباء والا فلا بد ليس بطلاق ح (قوله واحد ابوى المجنون) اى اذا لم يوجد الا احدهما ابا أو اما اما لو وجد فلا بد من آباء كل منهما لانه لو أسلم احدهما تبعه كما مر (قوله طلاق فى الاصح) يشير الى انه فى غير الاصح يكون فسخا ابو السعود (قوله فليس باهل الايقاع) اى ايقاع الطلاق منهما بل هما اهل للوقوع اى حكم الشرع بوقوعه عليهما عند وجود موجه وفى شرح التحرير قال صاحب الكشف وغيره المراد من عدم شرعية الطلاق او العتاق فى حق الصغير عدمها عند عدم الحاجة فاما عند تحققها فمشرع قال شمس الأئمة السرخسى زعم بعض مشايخنا ان هذا الحكم غير مشروع اصلا فى حق النسي حتى ان امرأته لا تكون محلا للطلاق وهذا وهم عندى فان الطلاق يملك بملك النكاح اذا ضرر فى اثبات اصل الملك بل الضرر فى الايقاع حتى اذا تحققت الحاجة الى صحة ايقاع الطلاق من جهته لدفع الضرر كان صحيحا فاذا اسلمت زوجته وأبى فرق بينهما وكان طلاقا عند ابى حنيفة ومحمد واذا ارتد والعياذ بالله تعالى وقعت البينونة وكان طلاقا فى قول محمد واذا وجدته محبوبا فخاصمته فرق بينهما وكان طلاقا عند بعض المشايخ اه قلت وحاصله انه كالبائع فى وقوع الطلاق منه بهذه الاسباب الا انه لا يصح ايقاعه منه ابتداء للضرر عليه وذلك المجنون وبه ظهر انه لا حاجة الى انه ايقاع من القاضي لان تفريق القاضي هنا كتفريقه بآباء البالغ عن الاسلام وهو طلاق منه بطريق النيابة فكذا فى الصبي والمجنون لكن لما كان المشهور انه لا يقع طلاقهما اى ابتداء وكان وقوعه منهما بعارض غريبا قال الزيلعى وغيره انه من اغرب المسائل فافهم (قوله كما لو ورث قريبه) اى الرحم المحرم منه كأن ورث ابا المسلول لاختيه من أم مثلا فانه يعتق عليه وكما لو تزوج مملوكة ابية فورثها منه انفسخ النكاح (قوله لا يقع) لانه علته على ما ينفى وقوعه منه فان الجزاء وهوانت طالق لا ينعقد سببا للطلاق الا عند وجود الشرط فلا بد من كون الشرط صالحا له فهو كقوله ان مت فنت طالق كذا ظهر لى (قوله وقع) لما صرحوا به من ان الاهلية انما تعتبر وقت التعليق لا وقت وجود الشرط وليس الشرط هنا وهو دخول الدار منافيا لانعقاد الجزاء سببا للطلاق بخلاف المسئلة الاولى والحاصل انه لا بد فى صحة التعليق من وجود الاهلية وقته وعدم منافاة الشرط المعلق عليه للجزاء المعلق وهنا وجد كل منهما بخلاف الاولى فانه وجدت فيها الاهلية وقت التعليق وقد آخر وهو عدم المنافاة هذا مظهر لى (قوله ولو أسلم احدهما ثمة) هذا مقبل قوله فيما مر واذا أسلم احد الزوجين المجوسين

لان الطلاق لا يكون من النساء (واباء المدين واحد ابوى المجنون طلاق) فى الاصح وهو من اغرب المسائل حيث يقع الطلاق من صغير ومجنون زيلعى وفيه نظر اذ الطلاق من القاضي وهو عليهما لا منهما فليس باهل الايقاع بل للوقوع كما لو ورث قريبه واو ل ان جنت فانت طالق فجن لم يقع بخلاف ان دخلت الدار فدخلا مجنونا وقع (ولو أسلم احدهما) اى احد المجوسين او امرأة الكتابى (ثمة) اى فى دار الحرب وماحق بها

مطلب

الصبي والمجنون ليسا باهل لايقاع الطلاق بل للوقوع

او امرأة الكتابي الح فانه مفروض فيما اذا اجتمعا في دار الاسلام كما قدمناه ولذا قال في البحر
هنا اطلاق في اسلام احدها في دار الحرب فشمّل ما اذا كان الآخر في دار الاسلام او في دار
الحرب اقام الآخر فيها او خرج الى دار الاسلام فحاصله انه مالم يجتمعا في دار الاسلام فانه
لا يعرض الاسلام على المصر سواء خرج المسلم او الآخر لانه لا يقضى لغائب ولا على غائب
كذا في المحيط اهـ (قوله كالبحر المالح) قال في النهر وينبغي ان يكون مالم يس بدار حرب ولا
اسلام ملحقا بدار الحرب كالبحر المالح لانه لا قهر لاحد عليه فاذا اسلم احدها وهو راكبه
توقفت الينونة على مضي ثلاث حيز اخذا من تعليمهم بتعذر العرض لعدم الولاية اهـ وهل
حكم البحر المالح في غير هذه حكم دار الحرب حتى لو خرج اليه الذمي صار حربيا وانتقض
عهده واذا خرج اليه الحربى وعاد قبل الوصول الى داره ينتقض امانه ويعشر ما معه يحرق
ط (قوله لم تبين حتى تحيض الح) افاد بتوقف الينونة على الحيض ان الآخر لو اسلم قبل
انقضائها فلا ينونة بحر (قوله او تمضي ثلاثة اشهر) اى ان كانت لا تحيض لصغر او كبر كما
في البحر وان كانت حاملا فحتى تضع حملها ح عن القهستاني (قوله اقامة لشرط الفرقة)
وهو مضي هذه المدة مقام السبب وهو الالباء لان الالباء لا يعرف الا بالعرض وقد عدم العرض
لانعدام الولاية ومست الحاجة الى التفريق لان المشترك لا يصاح للمسلم واقامة الشرط عند
تعذر العلة جائز فاذا مضت هذه المدة صار مضيا بمنزلة تفريق القاضى وتكون فرقة بطلاق
على قياس قواهما وعلى قياس قول ابى يوسف بغير طلاق لانها بسبب الالباء حكما وتقديرا
بدائع وبحث في البحر انه ينبغي ان يقال ان كان المسلم هو المرأة تكون فرقة بطلاق لان الآبى
هو الزوج حكما والتفريق بابائه طلاق عندها فكذا ما قام مقامه وان كان المسلم الزوج فهي
فسخ (قوله وليست بعدة) اى ليست هذه المدة عدة لان غير المدخول بها داخلة تحت
هذا الحكم ولو كانت عدة لاختص ذلك بالمدخول بها وهل تجب العدة بعد مضي هذه المدة
فان كانت المرأة حربية فلا لانه لا عدة على الحربية وان كانت هى المسلمة فخرجت اليها فتمت
الحيض هنا فكذلك عند ابى حنيفة خلافا لهما لان المهاجرة لا عدة عليها عنده خلافا لهما
كما سيأتى بدائع وهداية وجزم الطحاوى بوجوبها قال في البحر وينبغي حمله على اختيار
قولهما (قوله ولو اسلم زوج الكتابية) هذا محترز قوله فيما مر او امرأة الكتابي (قوله
كامر) اى في قوله كما لو كانت في الابتداء كذلك و اشار الى ان الذى صرح به فيما مر يمكن
انفهامه من هنا بان يراد بالكتابية الكتابية حالا او مآلا (قوله نهى له) لانه يجوز له الزواج بها
ابتداء فالبقاء اولى لانه اسهل نهر (قوله حقيقة وحكما) المراد بالتباين حقيقة تباعدها
شخصا وبالحكم ان لا يكون فى الدار التى دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل القرار
والسكنى حتى لو دخل الحربى دارنا بأمان لم تبين زوجته لانه فى داره حكما الا اذا قبل الذمة
نهر (قوله لا بالسبي) تنقيص على خلاف الشافعى فانه عكس وجعل سبب الفرقة السبي
لا التباين فتفرع اربع صور وفاقتان وخلافيتان فتقوله فلو خرج احدهما الح وقوله وان
سببا الح خلافيتان وقوله او اخرج مسبيا وقوله او اخرجنا الح وفاقتان (قوله فلو خرج
احدهما الح) هذه خلافة لوجود التباين دون السبي قال فى البدائع ثم ان كان الزوج هو

كالبحر المالح (لم تبين حتى
تحيض ثلاثا) او تمضي
ثلاثة اشهر (قبل اسلام
الآخر) اقامة لشرط
الفرقة مقام السبب
وليست بعدة لدخول غير
المدخول بها (ولو اسلم
زوج الكتابية) ولو مآلا
كامر (فهى له) المرأة
(تبين بتباين الدارين)
حقيقة وحكما (لا) (ا)
لسبب فلو خرج احدها
(اليها مساما) او ذميا او
اسلم او صار ذميا فى دارنا

الذي خرج فلا عدة عاينها بلا خلاف لانها حربية وان كانت هي فكذلك عنده خلافا لهما
 اه وفي الفتح لو كان الخارج هو الرجل يحل له عندنا التزوج بأربع في الحال وباخت امرأته
 التي في دار الحرب اذا كانت في دار الاسلام (قوله أو أخرج) هذه وفاقية لوجود التباين
 والسبي (قوله وأدخل في دارنا) أفادانه لا يتحقق التباين بمجرد السبي بل لابد من الاحراز
 في دارنا كما في البدائع (قوله كالموتى) ولهذا لو التحق بهم المرتد يجزى عليه احكام الموتى
 ط (قوله وان سبيا) هذه خلافية والتي بعدها وفاقية لعدم السبي فيها (قوله او ثم أسلما)
 عبارة البحر أو مستأمنين ثم أسلما الخ فأوهنا عاطفة لحال محذوفة على الحال السابقة وهي
 قوله ذميين و ثم عاطفة لأسلما على تلك الحال المحذوفة (قوله حتى لو كانت الخ) تفريع على
 اشتراط تباين الدارين حقيقة وحكما (قوله لم تبين) لان الدار وان اختلفت حقيقة لكنها
 متحدة حكما لان فرض المسئلة فيما اذا نكحها مسلم أو ذمى ثمة ثم سببت ولا يمكن فرضها فيما
 لو نكحها هنا لانه لا يصح لان تباين الدارين يمنع بقاء النكاح فيمنع ابتداء بالاولى كما قاله
 الرحمتي ولو نكحها وهي هنا بأمان صارت ذمية لان المرأة تتبع لزوجها في المقام كما في الفتح من
 باب المستأمن فافهم (قوله ولو نكحها) أى المسلم أو الذمى (قوله بانت) لتباين الدارين
 حقيقة وحكما ط (قوله وان خرجت قبله لا) أى لاتين لان الزوج من أهل دار الاسلام فإذا
 خرجت قبله صارت ذمية لا يمكن من العود لانها تتبع لزوجها في المقام كما علمت فافهم (قوله
 وما في الفتح الخ) قال في النهر وفي المحيط مسلم تزوج حربية في دار الحرب فخرج بها رجل الى
 دار الاسلام بانت من زوجها بالتباين فلو خرجت بنفسها قبل زوجها لم تبين لانها صارت من
 أهل دارنا بالزامها أحكام المسلمين اذ لا يمكن من العود والزواج من أهل دار الاسلام فلا
 تباين قال في الفتح بعد نقله يريد في الصورة الاولى اذا اخرجها الرجل قهرا حتى ملكها التحقق
 التباين بينها وبين زوجها حينئذ حقيقة وحكما اما حقيقة فظاهر واما حكما فلانها في دار الحرب
 حكما وزوجها في دار الاسلام قال في الحواشي السعدية وفي قوله واما حكما الخ بحث اه ولعل
 وجهه مأمور من ان معنى الحكم ان لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على
 سبيل القرار وهي هنا كذلك اذ لا يمكن من الرجوع ثم راجعت المحيط الرضوى فاذا الذي
 فيه مسلم تزوج حربية كتابية في دار الحرب فيخرج عنها الزوج وحده بانت ولو خرجت المرأة
 قبل الزوج لم تبين وعالله بما مر وهذا لا غبار عليه والظاهر أن ما وقع في نسخة صاحب الفتح
 تحريف والصواب ما أسمعتك اه ح قلت وما نقله في النهر عن المحيط ذكر مثله في كافي
 الحاكم الشهيد فالصواب في المسئلة الاولى التي نقلها في الفتح عن المحيط أنها لاتين لا خلاف
 الدار حقيقة لاحكما (قوله ومن هاجرت البنا الخ) المهاجرة التاركة دار الحرب الى دار
 الاسلام على عزم عدم العود وذلك بأن تخرج مسلمة أو ذمية أو صارت كذلك بحر وهذا المسئلة
 داخلة فيما قبلها لكن مأمور فيما اذا خرج احدها مهاجرا وقعت الفرقة بينهما والمقصود
 من هذه انه اذا كانت المهاجرة المرأة ووقعت الفرقة فلا عدة عليها عند أبي حنيفة سواء
 كانت حاملا أو حائلا فتزوج للحال الا الحامل فتتربص لاعلى وجه العدة بل ايرتفع المانع
 بالوضع وعندها عليها العدة فتح وبه يظهر ان تقييد المصنف بالحائل اى غير الحبل لا وجه له

(او اخرج مسيبا) وادخل
 في دارنا (بانت) بتباين الدار
 اذا هل الحرب كالموتى
 ولا نكاح بين حي وميت
 (وان سبيا) او خرجا اليها
 (معا) ذميين او مساميين او
 ثم اسلما او صارا ذميين
 (لا) تبين لعدم التباين حتى
 لو كانت المسيية منكوحة
 مسلم او ذمى لم تبين ولو نكحها
 ثمة ثم خرج قبلها بانت وان
 خرجت قبله لا وما في الفتح
 عن المحيط تحريف نهر
 (ومن هاجرت البنا)
 مسلمة او ذمية (حائلا
 بانت بلا عدة) فيسحل
 تزوجها اما الحامل فحتى
 تضع

بخلاف قول الكنز وتنكح المهاجرة الحائل بلاعدة فانها للاحتراز عن الحامل كما علمت لكنه
يؤهم ان الحامل لها عدة كما توهمه ابن مالك وغيره وليس كذلك **(قوله على الاظهر)** مقابله
رواية الحسن انه يصح نكاحها قبل الوضع لكن لا يقربها زوجها حتى تضع كالجلى من الزنا
ورجحها الاقطع لكن الاولى ظاهر الرواية نهر وصححها الشارحون وعابها الاكثر بحر
(قوله لا للعدة) نفى لقولهما ولما توهمه ابن مالك وغيره **(قوله بل لشغل الرحم بحق الغير)** أفاد
به الفرق بينها وبين الحامل من الزنا فان هذه حملها ثابت النسب فيؤثر في منع العقد احتياطاً
للتلويح الجمع بين الفراشين وهو ممتنع بمنزلة الجمع وطأ كما في الفتح بخلاف الحامل من الزنا
فان ماء الزنا لا حرمة له وليس فيه حق الغير فلذا صح نكاحها فافهم **(قوله فسخ)** أى عند
الامام بخلاف الابعاء عن الاسلام وسوى محمد بينهما بأن كلا منهما طلاق وابويوسف بأن كلا
منهما فسخ وفرق الامام بان الردة منافية للنكاح لمنافاتها العصمة والطلاق يستدعى قيام
النكاح فتعذر جعلها طلاقاً وتماه في النهر قال في الفتح ويقع طلاق زوج المرتدة عليها مادامت
في العدة لان الحرمة بالردة غير متأبدة فانها ترتفع بالاسلام فيقع طلاقه عليها في العدة مستتبعا
فأدته من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة مغيية بوطء زوج آخر بخلاف حرمة المحرمية فانها
متأبدة لا غاية لها فلا يفيد لحوق الطلاق فائدة اه قلت وهذا اذا لم تلحق بدار الحرب نفى الخانية
قيل الكنسايات المرتد اذا لحق بدار الحرب فطلق امرأته لا يقع وان عاد مسالماً وهي
في العدة فطلقها يقع والمرتدة اذا لحقت فطلقها زوجها ثم عادت مسالمة قبل الحيض فعنده
لا يقع وعندها يقع **(قوله فلا ينقص عدداً)** فلوارتد مراراً وجدد الاسلام في كل مرة
وجدد النكاح على قول ابى حنيفة تحل امرأته من غير اصابة زوج ثان بحر عن الخانية
(قوله بلا قضاء) أى بلا توقف على قضاء القاضي وكذا بلا توقف على مضي عدة في المدخول بها
كما في البحر **(قوله ولو حكماً)** أراد به الخلوة الصحيحة **(قوله كل مهرها)** اطاقه فشمّل
ارتداده وارتدادها بحر **(قوله لتأكده)** أى تأكد تمام المهر به أى بالوطء الحقيقي او الحكمي
(قوله او المتعة) أى ان لم يكن مسمى **(قوله لو ارتد)** قيد في قوله ولغيرها النصف الخ **(قوله)**
وعليه نفقة العدة) أى لو مدخولاً بها اذ غيرها لا عدة عليها وأفاد وجوب العدة سواء ارتد أو
ارتدت بالحيض أو بالاشهر لو صغيرة أو آيسة أو بوضع الحمل كما في البحر **(قوله ولا شئ من المهر)**
أى في غير المدخول بها لانها محل التفصيل بقوله لو ارتد وقوله لو ارتدت **(قوله والنفقة)**
قد علمت ان الكلام في غير المدخول بها وهذه لانفقة لها لعدم العدة لا لكون الردة منها لكن
المدخول بها كذلك لانفقة لها لو ارتدت ولذا قال في البحر وحكم نفقة العدة حكم المهر قبل
الدخول فان كان هو المرتد فلها نفقة العدة وان ارتدت فلانفقة لها **(قوله سوى السكنى)**
فلا تسقط سكنى المدخول بها في العدة لانها حق الشرع بخلاف نفقة العدة ولذا صح الخلع على
النفقة دون السكنى والظاهر ان هذا مفروض فيما لو اسلمت والا فالمرتدة تحبس حتى تعود
وسياتى ان المحبوسة كالخارجة بلا اذنه لانفقة لها ولا سكنى **(قوله لو ارتدت)** اطاقه فشمّل
الحرّة والامة والصغيرة والكبيرة بحر **(قوله قبل تأكده)** أى المهر فانه يتأكد بالموت او الدخول
ولو حكماً **(قوله ورثها زوجها استحصانا)** هذا اذا ارتدت وهي مريضة ثم ماتت او لحقت

على الاظهر لا للعدة بل
اشغل الرحم بحق الغير
(وارتداد احدها) أى
الزوجين (فسخ) فلا ينقص
عدداً (عاجل) بلا قضاء
(نالم ووطوءاً) ولو حكماً
(كل مهرها) لتأكد به
(ولغيرها نصفه) لو مسمى
او المتعة (لو ارتد) وعليه
نفقة العدة (ولا شئ) من
المهر والنفقة سوى
السكنى به يفتى (لو ارتدت)
لجئ الفرقة منها قبل
تأكد ولو ماتت في العدة
ورثها زوجها المسلم
استحصانا

بدار الحرب بخلاف ردتها في الصحة وبخلاف ما لو ارتد هو فانها ترثه مطلقا اذ مات او لحق وهي في العدة كما في الخانية من فصل المعتدة التي ترث وسيد كره المصنف ايضا في طلاق المريض ووجهه ان ردت في معنى مرض الموت لانه ان لم يسلم يقتل فيكون قارا فترثه مطلقا اما المرأة فلا تقتل بالردة فلم تكن قارة الا اذا كانت ردتها في المرض **(قوله)** وصرحوا بتعزيرها خمسة وسبعين) هو اختيار القول ابي يوسف فان نهاية تعزير الحر عنده خمسة وسبعون وعندها تسعة وثلاثون قال في الحاوي القدسي وبقول ابي يوسف نأخذ قال في البحر فعلى هذا المعتمد في نهاية التعزير قول ابي يوسف سواء كان في تعزير المرتدة اولا **(قوله)** وتجبر) أى بالحبس الى ان تسلم أو تموت **(قوله)** وعلى تجديد النكاح) فلكل قاض ان يجدده بمهر يسير ولو بد ينار رضيت ام لا وتمنع من التزوج بغيره بعد اسلامها ولا يخفى ان محله ما اذا طلب الزوج ذلك أما لو سكت او تركه صريحا فانها لا تجبر وتزوج من غيره لانه ترك حقه بحر ونهر **(قوله)** زجرا لها) عبارة البحر حسما لباب المعصية والحياة للخلاص منه اهـ ولا يلزم من هذا ان يكون الجبر على تجديد النكاح مقصورا على ما اذا ردت لاجل الخلاص منه بل قالوا ذلك سدا لهذا الباب من اصله سواء تعمدت الحياة ام لا كي لا تجعل ذلك حيلة **(قوله)** قال في النهر الخ) عبارته ولا يخفى ان الافتاء بما اختاره بعض ائمة بلخ أولى من الافتاء بما في النوادر ولقد شاهدنا من المشاق في تجديدها فضلا عن جبرها بالضرب ونحوه ما لا يعد ولا يحسد وقد كان بعض مشايخنا من علماء العجم ابتلى بامرأة تقع فيما يوجب الكفر كثيرا ثم تنكر وعن التجديد تأبى ومن القواعد المشقة تحجب التيسير والله الميسر لكل عسير اهـ قلت المشقة في التجديد لا تقتضى ان يكون قول ائمة بلخ أولى مما في النوادر بل أولى مما امر ان عليه الفتوى وهو قول البخاريين لان ما في النوادر هو ما يأتى من انها بالردة تسترق تأمل **(قوله)** وقد بسطت) اى رواية النوادر **(قوله)** والفتح) فيه انه لم يزد على قوله ولا تسترق المرتدة مادامت في دار الاسلام في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر عن ابي حنيفة تسترق اهـ ثم رأيت صاحب الفتح بسط ذلك في باب المرتد **(قوله)** وحاصلها الخ) قال في القنية بعدما مر عن الفتح ولو كان الزوج عالما استولى عليها بعد الردة تكون فيا للمسلمين عند ابي حنيفة ثم بشرتها من الامام او يصرفها اليه ان كان مصرفا فلو افقت مفت بهذه الرواية حسما لهذا الامر لا بأس به اهـ قال في البحر وهكذا في خزانة الفتاوى ونقل قوله فلو افقت مفت الخ عن شمس الائمة السرخسي اهـ قلت وقد مقتضى قوله ثم بشرتها الخ انه ان كان مصرفا لا يملكها بمجرد الاستيلاء عليها وقوله تكون فيا قال ط ظاهره ولو اسلمت بعده لان اسلام الرقيق لا يخرج عنه عن الرق اهـ **(قوله)** ولو استولى عليها الزوج) فيه اختصار مغل وعبرة القنية بعد ما تقدم قلت وفي زماننا بعد فتنة الترة العامة صارت هذه الولايات التي غلبوا عليها واجروا احكامهم فيها كخوارزم وما وراء النهر وخراسان ونحوها صارت دار الحرب في الظاهر فلو استولى عليها الزوج بعد الردة يملكها ولا يحتاج الى شرائها من الامام فيفتى بحكم الرق حسما لتأكيد الحياة ومكر المكره على ما اشار اليه في السير الكبير اهـ فقوله يملكها الخ مبنى على ظاهر الرواية من انها لا تسترق مادامت في دار الاسلام ولا حاجة الى الافتاء برواية النوادر مذكورة من

وصرحوا بتعزيرها خمسة وسبعين وتجبر على الاسلام وعلى تجديد النكاح زجرا لها بمهر يسير كدينار وعليه الفتوى ولو االجية وافقت مشايخ بلخ بعدم الفرقة بردتها زجرا وتيسيرا لاسيما التي تقع في المكفر ثم تنكر قال في النهر والافتاء بهذا اولى من الافتاء بما في النوادر لكن قال المصنف ومن تصفح احوال نساء زماننا وما يقع من من موجبات الردة مكررا في كل يوم لم يتوقف في الافتاء برواية النوادر قلت وقد بسطت في القنية والمجتبى والفتح والبحر وحاصلها انها بالردة تسترق وتكون فيا للمسلمين عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ويشترى الزوج من الامام او يصرفها اليه لو مصرفا ولو استولى عليها الزوج بعد الردة ملكها

صيرورة دارهم دار حرب في زمانهم فيملكها بمجرد الاستيلاء عليها لانها ليست في دار الاسلام
 فافهم **(قوله وله بيعها الخ)** ذكره في البحر بحثا اخذا من قول القنية يملكها واستشهد بقوله
 ما لم تكن الخ بما في الحانية لو لحقت ام الولد بعد ارتدادها بدار الحرب ثم سبيت وملكها الزوج
 يعود كونها ام ولده وامومية الولد تتكرر بتكرار الملك اه **(قوله بالدره)** بالكسر السوط
 والجمع درر مثل سدره وسدر مصباح **(قوله والذراع)** آل للجنس والمناسب المقبل الاذرع
 بالجمع ط **(قوله فقال)** تأكيد لقول الاول ط والداعي اليه طول الفاصل **(قوله كأنهن)**
 حريبات اي فهن في مملوكات والرأس والذراع ليس بعورة من الرقيق ووجه الاخذ من
 قول عمر رضي الله تعالى عنه انه اذا سقطت حرمة النائحة تسقط حرمة هؤلاء الكاشفات
 رؤسهن في بحر الجانب لما ظهر له من حالهن انهن مستخفات مستهينات وهذا سبب مسقط
 لحرمتهن فافهم ثم اعلم انه اذا وصان الى حال الكفر وصرن مرتدات فحكمهن مامر من
 انهن لا يملكن مادم في دار الاسلام على ظاهر الرواية واما مامر من انه لا بأس من الافناء
 بما في النوادر من جواز استرقاقهن فذا بالنسبة الى ردة الزوجة للضرورة لا مطلقا اذ لا ضرورة
 في غير الزوجة الى الافناء بالرواية الضعيفة ولا يلزم من سقوط الحرمة وجواز النظر اليهن
 جواز تملكهن في دارنا لان غايته انهن صرن فينا ولا يلزم من جواز النظر اليهن جواز الاستيلاء
 والتمتع بهن وطأ وغيره لانه يجوز النظر الى مملوكة الغير ولا يجوز وطؤها بلا عقد نكاح وهذا
 ظهر غلط من ينسب نفسه الى العلم في زماننا في زعمه الباصل ان الزانيات اللاتي يظهرن في
 الاسواق بلا احتشام يجوز وطؤهن بحكم الاستيلاء فانه غلط قبيح يكاد ان يكون كفرا
 حيث يؤدي الى استباحة الزنا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم * **(فرع)** * في البحر
 من الحانية غاب عن امرأته قبل الدخول بها فأخبره بردها مخبر ولو مملوكا أو محدودا في قذف
 وهو ثقة عنده او غير ثقة لكن أكبر رأيه انه صادق له الزوج بأربع سواها وان اخبرت بردة
 زوجها لها الزوج بآخر بعد العدة في رواية الاستحسان قال السرخسي وهي الاصح **(قوله)**
 ان ارتداهما **(المسألة مقيدة بما اذا لم يلحق احدهما بدار الحرب فان لحق بانت وكأنه استغنى**
 عنه بما قدمه من ان تباين الدارين سبب الفرقة نهر **(قوله بأن لم يعلم السابق)** اما المعية
 الحقيقية فتعذرة وما في البحر هي ما لو علم انهما ارتدا بكلمة واحدة ففيه بعد ظاهر نعم
 ارتدادها معا بالفعل ممكن بان حملا مصحفا والقياء في القاذورات او سجدا للصنم معا نهر
(قوله كالغرقى) فانه اذا لم يعلم سبق احدهم بالموت ينزلون منزلة من ماتوا معا ولا يرث
 احد منهم الآخر فالتشبيه في ان الجهل بالسبق كحالة المعية ط **(قوله كذلك)** اي معا
 بأن لم يعلم السابق **(قوله وفسد الخ)** لان ردة احدها منافية للنكاح ابتداء فكذا بقاء
 نهر وهذا تصريح بمفهوم قوله ثم اسلما كذلك وسكت عن مفهوم قوله ان ارتدا معا لانه
 تقدم في قوله وارتداد احدها فسخ عاجل **(قوله قبل الآخر)** وكذا لو بقي احدها مرتدا
 بالاولى نهر **(قوله قبل الدخول)** اما بعده فالحال المهر في الوجهين لان المهر يتقرر بالدخول
 دينا في ذمة الزوج والديون لا تسقط بالردة فتح **(قوله لو المتأخر هي)** لحي الفرقة من قبلها
 بسبب تأخرها **(قوله فنصفه)** اي عند التسمية او متعة عند عدمها **(قوله والولد يتبع**

وله بيعها ما لم تكن ولدت
 منه فتكون كام الولد ونقل
 المصنف في كتاب الغصب
 ان عمر رضي الله عنه هجم
 على نائحة فضر بها بالدره
 حتى سقط خمارها فقبل له
 يا امير المؤمنين قد سقط
 خمارها فقال انها لا حرمة
 لها ومن هنا قال الفقيه
 ابو بكر الباخي حين مر
 بنساء على شط نهر كاشفات
 الرؤس والذراع فقبل له
 كيف تمر فقال لا حرمة
 لهن انما الشك في ايمانهن
 كأنهن حريبات **(وبقي**
 النكاح ان ارتدا معا) بان
 لم يعلم السابق فيجعل
 كالغرقى **(ثم اسلما كذلك)**
 استحسانا **(وفسد ان**
 أسلم احدها قبل الآخر)
 ولا مهر قبل الدخول
 لو المتأخر هي ولو هو فنصفه
 او متعة **(والولد يتبع**

خير الابوين ديناً) هذا يتصور من الطرفين في الاسلام العارض بأن كانا كافرين فاسلم أو أسلمت ثم جاءت بولد قبل العرض على الآخر والتفريق أو بعده في مدة يثبت النسب في مثلها أو كان بينهما ولد صغير قبل اسلام احدهما فإنه بأسلام احدهما يصير الولد مسلماً وأما في الاسلام الأصلي فلا يتصور الا أن تكون الام كتابية والاب مسلماً فتح ونهر * (نبيه) * يشعر التعبير بالابوين اخراج ولد الزنا ورأيت في فتاوى الشهاب الشامي قال واقعة الفتوى في زماننا مسلم زنى بنصرانية فأنت بولد فهل يكون مسلماً اجاز بعض الشافعية بعدمه وبعضهم باسلامه وذكر ان السبكي نص عليه وهو غير ظاهر فان الشارع قطع نسب ولد الزنا وبنته من الزنا تحل له عندهم فكيف يكون مسلماً وافتي قاضي القضاة الحنبلي بأسلامه ايضاً وتوقفت عن الكتابة فإنه وان كان مقطوع النسب عن ابيه حتى لا يرثه فقد صرحوا عندنا بأن بنته من الزنا لا تحل له وبأنه لا يدفع زكاته لابنته من الزنا ولا تقبل شهادته له والذي يقوى عندي انه لا يحكم بأسلامه على مقتضى مذهبنا وانما اثبتوا الاحكام المذكورة احتياطاً نظراً لحقيقة الجزئية بينهما اه قات بظهر لي الحكم بالاسلام للحديث الصحيح كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ففهم قالوا انه جعل اتفاقهما ناقلاً له عن الفطرة فإذا لم يتفقا بقي على اصل الفطرة أو على ما هو اقرب اليها حتى لو كان احدهما مجوسياً والآخر كتابياً فهو كتابي كما يأتي وهنا ليس له ابوان متفقان فيبقى على الفطرة ولأنهم قالوا ان الحاقه بالمسلم منهما أو بالكتابي انفع له ولا شك ان النظر لحقيقة الجزئية انفع له وايضاً حيث نظرنا للجزئية في تلك المسائل احتياطاً فلينظر اليها هنا احتياطاً ايضاً فان الاحتياط بالدين اولى ولأن الكفر اقبح التيسير فلا ينبغي الحكم به على شخص بدون امر صريح ولأنهم قالوا في حرمة بنته من الزنا ان الشرع قطع النسبة الى الزاني لما فيها من اشاعة الفاحشة فلم يثبت النفقة والارث لذلك وهذا لا ينفي النسبة الحقيقية لان الحقائق لا مرد لها فمن ادعى انه لا بد من الغلبة الشرعية فعليه البيان * (نقطة) * ذكر الاستروشنى في سير احكام الصغار ان الولد لا يصير مسلماً باسلام جده ولو ابوه ميتاً وان هذه من المسائل التي ليس فيها الجد كالأب لانه لو كان تابعاً له لكان تابعاً لجد الجد وهكذا فيؤدي الا ان يكون الناس مسلمين باسلام آدم عليه السلام وفيه ايضاً الصغير تبع لابويه او احدهما في الدين فان انعدم فلهذا اليد فان عدمت فللدار ويستوى فيما قلنا ان يكون عاقلاً او غير عاقل لانه قبل البلوغ تبع لابويه في الدين ما لم يصف الاسلام اه فأود ان التبعية لا تنقطع الا بالبلوغ او بالاسلام بنفسه وبه صرح في البحر والمنح من باب الجنائز وذكر ايضاً المحقق ابن امير حاج في شرح التحرير عن شرح الجامع الصغير لفخر الاسلام انه لا فرق في الصغير بين ان يعقل او لا وانه نص عليه في الجامع الكبير وشرحه قلت وفي شرح السير الكبير الامام السرخسي قال بعد كلام مانصه وبهذا تبين خطأ من يقول من اصحابنا ان الذي يعبر عن نفسه لا يصير مسلماً تبعاً لابويه فقد نص ههنا على انه يصير مسلماً اه وذكر قبله ايضاً ان التبعية تنقطع ببلوغه عاقلاً اه اي فلو بلغ مجنوناً تبقى التبعية فقد تبين لك ان ما في القهستاني من ان المراد بالولد هنا الطفل الذي لا يعقل الاسلام خطأ كما سمعته من عبارة السرخسي وان أفتي به الشهاب الشامي لمخالفته لما نص عليه

مطلب

الولد يتبع خير الابوين ديناً

خير الابوين ديناً) ان
اتحدت الدار

الامام محمد في الجامع الكبير والسير الكبير ولما صرح به في هذه الكتب ولاطلاق المتون ايضا فافهم **(قوله ولو حكما)** اى سواء كان الاتحاد حقيقة وحكما كأن يكون خير الابوين مع الولد في دار الاسلام او في دار الحرب او كان حكما فقط كما مثل به الشارح واحتراز عن اختلافهما حقيقة وحكما بأن كان الاب في دارنا والصغير ثمة واليه أشار بقوله بخلاف العكس اه ح قلت وما في الفتح من جعله حكم العكس كما قبله قال في البحر انه سهو **(قوله والمجوسى شر من الكتابي)** قال في النهر اردف هذه الجملة لبيان ان احد الابوين لو كان كتابيا والآخر مجوسيا كان الولد كتابيا نظرا له في الدنيا لاقترا به من المسلمين بالاحكام من حل الذبيحة والمناكة وفي الآخرة من نقصان العقاب كذا في الفتح يعنى ان الاصل بقاؤه بعد البلوغ على ما كان عليه والا فاطفال المشركين في الجنة وتوقف فيهم الامام كما مرو لم يدخله في حيز الجملة الاولى تحاميا عما وقع في بعض العبارات من اطلاق الخير على الكتابي بل الشر ثابت فيه غير ان المجوسى شر اه وعلى هذا فقوله والولد يتبع خيرا الابوين دينا المراد به دين الاسلام فقط لا لتكرر الجملة الثانية فانه ليس المراد منها مجرد بيان ان المجوسى شر من الكتابي اذ لا دخل له في بحثه بل المراد بيان لازمه المقصود هنا وهو تبعية الولد لآخضهما شررا فتحل مناكحته وذبيحته وانما لم يكتف عنها بالجملة الاولى بأن يراد بالدين الاعم تحاميا عن اطلاق الخيرية على غير دين الاسلام فافهم **(قوله وسائر اهل الشرك)** ممن لا دين له سماويا **(قوله والنصراني شر من اليهودي)** كذا نقله في البحر عن البرازية والحجازية ونقل عن الخلاصة عكسه ثم قال انه يلزم على الاول كون الولد المتولد من يهودية ونصراني او عكسه تبعا لليهودي لا النصراني اه اى وليس بالواقع نهر قلت بل مقتضى كلام البحر انه الواقع لانه قال ان فائدته خفة العقوبة في الآخرة وكذا في الدنيا لما في اضحية الولو لاجية يكره الاكل من طعام المجوسى والنصراني لان المجوسى يطبخ المنخقة والموقودة والمتردية والنصراني لا ذبيحة له وانما يأكل ذبيحة المسلم او يخنق ولا بأس بطعام اليهودي لانه لا يأكل الا من ذبيحة اليهودي او المسلم اه فلم ان النصراني شر من اليهودي في احكام الدنيا ايضا اه كلام البحر **(قوله لانه لا ذبيحة له)** اى لا يذبح بدليل قوله بل يخنق وليس المراد انه لو ذبح لا تؤكل ذبيحته لمناقته لما تقدم اول كتاب السكاح من حل ذبيحته ولو قال المسيح ابن الله ح **(قوله اشد عذابا)** لان نزاع النصراني في الالهيات ونزاع اليهود في النبوات وقوله تعالى وقالت اليهود عزير بن الله كلام طائفة منهم قليلة كما صرح به في التفسير وقوله تعالى لتجدن اشد الناس عداوة الآية لا يرد لان البحث في قوة الكفر وشدته لا في قوة العداوة وضعفها اه بزازية **(قوله كفر الخ)** قال في البحر هذا يقتضى انه لو قال الكتابي خير من المجوسى يكفر مع ان هذه العبارة وقعت في المحيط وغيره الا ان يقال بالفرق وهو الظاهر لانه لا خيرية لاحدى الملتين اى اليهودية والنصرانية على الاخرى في احكام الدنيا والآخرة بخلاف الكتابي بالنسبة الى المجوسى للفرق بين احكامهما في الدنيا والآخرة اه قلت وهذا كلام غير محررا ما اولا فلانه مخالف لما حرره من ان النصراني شر من اليهودي في الدنيا والآخرة كما تقدم واما ثانيا فلان علة الاكفار هي اثبات الخير لما قبح قطعاً لا لعدم خيرية احدى الملتين على الاخرى لانه لو كانت العلة هذه لم يلزم الاكفار

ولو حكما بان كان الصغير في دارنا والاب ثمة بخلاف العكس (والمجوسى ومثله) كوثى وسائر اهل الشرك (شر من الكتابي) والنصراني شر من اليهودي في الدارين لانه لا ذبيحة له بل يخنق كمجوسى وفي الآخرة اشد عذابا وفي جامع الفصولين لو قال النصرانية خير من اليهودية او المجوسية كفر لاثباته الخير لما قبح بالقطعي

وحينئذ فالقول بأن النصرانية خير من اليهودية مثل القول بأن الكتابي خير من المجوسي لان فيه اثبات الخيرية له مع انه لاخير فيه قطعاً وان كان أقل شراً فالظاهر عدم الفرق بين العبارتين وان مافي المحيط وغيره دليل على انه لا يكفر بذلك ولعل وجهه ان لفظ خير قد يراد به ما هو أقل ضرراً كما يقال في المثل الرمد خير من العمى وكقول الشاعر * ولكن قتل الحر خير من الاسر * ثم رأيت في آخر المصباح ان العلماء قد يقولون هذا اصح من هذا ومرادهم انه اقل ضعفاً ولا يريدون انه صحيح في نفسه اه وهذا عين ما قلته والله الحمد

وحينئذ فالقول بالا كفار مبنى على ارادة ثبوت الخيرية سواء استعمل افعال التفضيل على بابه او اراد اصل الفعل كما في اى الفريقين خير والقول بعدمه مبنى على ما قلنا والله اعلم **(قوله** لكن ورد في السنة الح) يوهم ان هذا حديث وليس كذلك وعبرة البرازية والمذكور في كتب اهل السنة الح ووجه الاستدراك ان تعبير علماء اهل السنة والجماعة بذلك دليل على جواز القول بأن النصرانية خير من اليهودية وبأن الكتابي خير من المجوسي لان فيه اثبات اسعدية المجوس وخيريتهم على المعتزلة قال في البرازية اجيب عنه بأن المنهى عنه هو كونهم خيراً من كذا مطلقاً لا كونهم اسعد حالاً بمعنى أقل مكابرة وادنى اثباتاً للشرك اذ يجوز ان يقال كفر بعضهم اخف من بعض وعذاب بعض ادنى من بعض واهون او الحال بمعنى الوصف كذا قيل ولا يتم اه اى لا يتم هذا الجواب لانه اذا صح تأويل هذا بما ذكر صرح تأويل ذاك بمثله وكون اسعد مسنداً الى الحال لانه قتل معنى او كون الحل بمعنى الوصف لا يفيد قال في النهر لكن مقتضى مامر عن جامع الفصولين القول بالكفر في الصورتين وهو الموافق للتعليل الاول وكأنه الذى عليه المعول اه وفيه ان مامر عن الفصولين مع تعليله هو محل النزاع فالتحرير ان في المسئلة قواين وان الذى عليه المعول الجواز لما سمعت من وقوعه في كلامهم **(قوله** خالقين) هما النور المسمى يزدان والظلمة المسماة اهر من ح **(قوله** خالقاً لا عدله) اى حيث قلوا ان الحيوان يخلق افعاله الاختيارية ح قلت و تكفير اهل الاهواء فيه كلام والمعتمد خلافه كما سيأتى بسطه ان شاء الله تعالى في البغة **(قوله** مات) اى ان تمجست الام أيضاً ولا حاجة الى هذه الزيادة مع هذا الايهام والاحسن ابقاء المتن على حاله واطن ان الشارح زاد الفا في قول المتن ابو صغيرة فصار ابوا بلفظ التثنية فاسقطها النساخ فلتراجع النسخ وذكروا عن الهندية ان مثل الصغيرة ما اذا بلغت معتوهة ابقائها تابعة للابوين في الدين لانه ليس للمعتوهة اسلام بنفسها حقيقة فكانت بمنزلة الصغيرة من هذا الوجه **(قوله** بلا مهر) اى ان لم يدخل بها ح **(قوله** مثلاً) راجع الى قوله ماتت اى ان الموت غير قيد او الى قوله نصرانية اى او يهودية **(قوله** وكذا عكسه) بان تمجست امها بعد ان مات ابوها نصرانياً ح **(قوله** لتناهى التبعة) اى انتهاء تبعة الولد للابوين **(قوله** بموت احدهما ذمياً الح) اى اذا مات احد الكتابيين ذمياً او مسلماً ثم تمجس الباقي منهما لا يتبعه الولد وكذا لو مات احدهما مرتداً لان حكم المرتد الجبر على الاسلام فله حكم المسلم حتى ان كسب اسلامه يرثه وارثه المسلم فهو اقرب الى الاسلام من الكتابي وغيره قال في البحر ولومات احد الابوين في دارنا مسلماً او مرتداً ثم ارتد الآخر ولحق بها بدار الحرب لم تبين ويصلى عليها اذا ماتت لان التبعة حكم

لكن ورد في السنة ان المجوس اسعد حالة من المعتزلة لاثبات المجوس خالقين فقط وهو لا خالقاً لا عدله برازية ونهر (ولو تمجس ابو صغيرة نصرانية تحت مسلم) بان بلا مهر ولو كان (قدمات الام نصرانية) مثلاً وكذا عكسه (لم تبين) لتناهى التبعة بموت احدهما ذمياً او مسلماً او مرتداً

تتأهي بالموت مسلما وكذا بالموت مرتدا لان احكام الاسلام قائمة (قوله فلم تبطل) اي التبعية بكفر الآخر قال ط والاولى ان يقول بتمجس الآخر لانه كان اولا كافرا غاية الامر انه انتقل الى حالة من الكفر شر من التي كان عليها بقي ان يقال ان التبعية انما تنهت وانقطعت عمن بقي من الوالدين بتمجسه لامتوت احدهما لانه لو اسلم من بقي تبعته ابنته اه والجواب ان المراد انقطاع التبعية عن الباقي منهما اذا انتقل الى حالة دون التي كان عليها لما تقرر ان الولد انما يتبع خيرا لابيوين دينا او اخفهما شرا فالمراد بالتبعية المتناهية هذه فافهم (قوله لم تبين) لان البنت مسلمة تبعا لهما وتبعا للدار بحر (قوله ما لم يلحقا) اي بالبنت فان لحقها بدار الحرب بانت لانقطاع حكم الدار بحر اي بانت من زوجها لتباين الدارين ولانها صارت مرتدة تبعا لهما قال في شرح تلخيص الجامع الكبير وهذا بخلاف ما اذا كانت الصغيرة تعقل وتعبر عن نفسها حيث لا تبين وان لحقها بها الا اذا ارتدت بنفسها فحينئذ تبين عندهما خلافا لابي يوسف اه فتأمل مع ما قدمنا من ان التبعية لا تنقطع قبل البلوغ وقيدنا بلحقهما بالبنت لانه اذا لحقا وتركها فانها لا تبين كما قدمناه عن شرح التحرير قال في النهر في الفرق بين مالو تمجسا او ارتدا تأمل فتدبر اه قلت الفرق ظاهر وهو ان البنت بارتداد ابويها المسلمين تبقى مسلمة تبعا لهما وللدار لان المرتد مسلم حكما لجبره على الاسلام فلذا لم تبين من زوجها ما لم يلحقها بها للتباين وانقطاع ولاية الجبر بخلاف تمجس ابويها النصرانيين لانها تتبعهما في التمجس لعدم جبرها على العود الى النصرانية فصار كارتداد المسلمين مع لحاقهما ولا يمكن تبعيتها للدار مع بقاء تبعية الابوين فلذا بانت من زوجها فتدبر (قوله لم تبين مطلقا) اي سواء لحقها بدار ولا لانها مسلمة اصالة لا تبعا وكذلك الصبية العاقلة اسلمت ثم جنت لانها صارت اصلا في الاسلام بحر عن المحيط (قوله فتمجسا) اي المسلم وزوجته النصرانية معا وقوله او تنصرا صوابه او تهودا لان موضوع المسئلة ان الزوجة نصرانية قال في النهر قيد بالردة لان المسلم لو كان تحته نصرانية فتهودا وقعت الفرقة بينهما اتفاقا واختلاف الشيخان فيما لو تمجسا قال ابوسف تقع وقال محمد لا تقع لابي يوسف ان الزوج لا يقر على ذلك والمرأة تقرر فصار كردة الزوج وحده وفرق محمد بأن المجوسية لا تحل للمسلم فاحداثها كالارتداد اه اي فكأنهما ارتدا معا ثم الذي في البحر عن المحيط تأخير تعليل ابي يوسف وظاهره اعتماده وهو ظاهر قوله في الفتح ايضا تقع الفرقة عند ابي يوسف خلافا لمحمد فلذا جزم به الشارح (قوله مطلقا) اي مسلما او كافرا او مرتدا وهو تأكيد لما فهم من النكرة في النفي ح (قوله وخيره محمد) اي خير محمد هذا الذي اسلم في اختيار الاربع مطلقا اي اربع نسوة اي اربع كانت وخيره ايضا في اختيار اي الاختين شاء والبنت اي يختار البنت في هذه الصورة لا الام او يتركهما جميعا لانه روى ان غيلان الديلمي اسلم وتحته عشرين نسوة اسلمن معه فخيره النبي صلى الله عليه وسلم فاختر اربعا منهن وكذا فيروز الديلمي اسلم وتحته اختان فخيره فاختر احداهما وانما يختار البنت لان نكاحها يمنع في نكاح الام من نكاح الام لهما ولهما ان هذه الانكحة فاسدة لكن لا نتعرف لهم لانا امرنا بتركهم وما يدينون فاذا اسلموا يجب التعرض وتخيير غيلان وفيروز كان في التزوج بعد الفرقة ح عن المنع وقوله في التزوج بعد الفرقة

فلم تبطل بكفر الآخر وفي المحيط لو ارتدا لم تبين ما لم يلحقا ولو بلغت عاقلة مسلمة ثم جنت فارتدا لم تبين مطلقا * مسلم تحته نصرانية فتمجسا او تنصرا بانت (ولا) يصلح (ان ينكح مرتدا او مرتدة احدا) من الناس مطلقا (اسلم) الكافر (وتحته) خمس نسوة فصاعدا او اختان او ام وبنتها بطل نكاحهن ان تزوجهن بعقد واحد فان رتب فالآخر باطل وخيره محمد والشافعي عملا بحديث فيروز قلنا كان تخيره في التزوج بعد الفرقة

قوله غيلان الديلمي كذا في الاصل المقابل على خط المؤلف والذي في متقى الاخبار غيلان الثقفي وفيه عز والحديث لاحد وابن ماجه والترمذي اه مصححه

اي التزوج بعقد جديد وما ذكره في نكاح البنت انما هو اذا لم يدخل بواحدة منهما فان دخل باحدة ثم تزوج الثانية فنكاحها باطل لان الدخول محرم سواء كان بالام او البنت وان دخل بالثانية فقط فان كانت الام بطل نكاحهما جميعا اتفاقا لان نكاح البنت يحرم الام والدخول بالام يحرم البنت وان كانت البنت فكذلك عندها الا ان له تزوج البنت دون الام وعند محمد نكاح البنت هو الجائز وقد دخل بها وهي امرأته ونكاح الام باطل كذا في البدائع (قوله بلغت المسلمة) سماها مسلمة باعتبار ما كان لها قبل البلوغ من الحكم بالاسلام تبعا للابوين ولذا قيل سماها محمد مرتدة وقوله بانث اي من زوجها لانها لم يبق لها دين الابوين لزوال التبعية بالبلوغ وليس لها دين نفسها فكانت كافرة لامة لها كذا في شرح التلخيص (قوله وتماه في الكافي) حيث قل مسلم تزوج صغيرة نصرانية ولها ابوان نصرانيان فكبرت وهي لاتعقل ديننا من الاديان ولا تصفه وهي غير معتوكة فانها تبين من زوجها وكذلك الصغيرة المسلمة اذا بلغت عاقلة وهي لاتعقل الاسلام ولا تصفه وهي غير معتوكة بانث زوجها كذا في المحيط ولا مهر لها قبل الدخول وبعده يجب المسمى ويجب ان يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها ويقال لها اه وكذلك فان قالت نعم حكم باسلامها وان قالت اعرفه واقدر على وصفه ولاصفه بانث ولو قالت لا اقدر على وصفه اختلف فيه ولو عقلت الاسلام ولم تصفه لم تبين وان وصفت المجوسية بانث عندها خلافا لابي يوسف وهي مسألة ارتداد الصبي اه ط وقوله ولو عقلت الاسلام اي قبل البلوغ محترز قوله بلغت وانما لم تبين لانها مسلمة تبعا لابويها قبل البلوغ كفي شرح التلخيص وبه استدل على نفى وجوب اداء الايمان على الصبي وتماه في اول الفصل الثاني من شرح التحرير وفي سيرا احكام الصغار ان قوله يعقل الاسلام يعني صفة الاسلام يدل على ان من قال لا اله الا الله لا يكون مسلما حتى يعلم صفة الايمان وكذلك اذا اشترى جارية واستوصفها الاسلام فلم تعلم لا تكون مؤمنة وصفة الايمان ما ذكره في حديث جبريل عليه السلام ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى اه وقدما في الجائز مثله عن الفتح والله اعلم

(بلغت المسلمة المنكوحة ولم تصف الاسلام بانث) ولا مهر قبل الدخول وينبغي ان يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها وتقر بذلك وتماه في الكافي

باب القسم

بفتح القاف القسمه وبالكسر النصيب (يجب) وظاهر الآية انه فرض نهر (ان يعدل)

باب القسم

(قوله القسمه) في المغرب القسم بالفتح مصدر قسم القسام المال بين الشركاء فرقه بينهم وعين انصاء هم ومنه القسم بين النساء اه اي لانه يقسم بينهما البيتوتة ونحوها وفي المصباح قسمته قسما من باب ضرب والاسم القسم ثم اطلق على الحصة والنصيب فيقال هذا قسمي والجمع اقسام مثل حمل واحمال واقسموا المال بينهم والاسم القسمه واطلقت على النصيب ايضا وجمعها قسم مثل سدره وسدر ويجب القسم بين النساء اه فعلم ان القسم هنا مصدر على اصله ويصح ان يراد به القسمه اي الاقتسام او النصيب تأمل (قوله وظاهر الآية انه فرض) فان قوله تعالى فان خفتم الاتعدلوا فواحدة امر بالاقتصار على الواحدة عند خوف الجور فيحتمل انه للوجوب فيعلم انجب العدل عند تعددهن كما قاله في الفتح اول اللندب ويعلم

ايجاب العدل من حيث انه انما يخاف على ترك الواجب كافي البدائع وعلى كل فقد دلت الآية
 على ايجابه تأمل **(قوله اي ان لايجور)** اشار به الى التخلص عما اعترض به على الهداية
 حيث قال واذا كان للرجل امرأتان فعليه ان يعدل بينهما فانه يفهم انه لايجب بين الحرية
 والامة واجاب في الفتح بان معنى العدل هنا التسوية لاضد الجور فاذا كانتا حرتين او امتين
 فعليه التسوية بينهما وان كانتا حرة وامة فلا يعدل بينهما اي لايسوى بل يعدل بمعنى لايجور
 وهو ان يقسم للحررة ضعف الامة فالايهام نشأ من اشتراك اللفظ اه ولكن لما لم يقيد المصنف
 هنا بحرة ولا غيرها ناسب ان يفسر كلامه بعدم الجور أى عدم الميل عن الواجب عليه من تسوية
 وضدها فيشمل التسوية بين الحرتين او الامتين وعدمها بين الحرية والامة وكذا في النفقة
 لعدم لزوم التسوية فيها مطلقا كما يأتي **(قوله بالتسوية في البيتوتة)** الاولى حذف قوله
 بالتسوية لانها لا تجب بين الحرية والامة كما علمت بل يجب عدمها وقد يجاب بان المراد التسوية
 اثباتا او نفيا اي يجب ان لايجور باثباتها بين الحرية والامة وبنفيها بين الحرتين وبين الامتين
 ولم يذكر الاقامة في النهار لانها تجب في الجملة بلا تقدير كما سيأتي **(قوله وفي الملبوس**
والمأكل) اي والسكنى ولو عبر بالنفقة لشمك الكل ثم ان هذا معطوف على قوله فيه وضميره
 للقسم المراد به البيتوتة فقط بقرينة العطف وقد علمت ان العدل في كلامه بمعنى عدم الجور
 لا بمعنى التسوية فانها لا تلزم في النفقة مطلقا قال في البحر قال في البدائع يجب عليه التسوية
 بين الحرتين والامتين في المأكل والمشروب والملبوس والسكنى والبيتوتة وهكذا ذكر
 الولوالجي والحق انه على قول من اعتبر حال الرجل وحده في النفقة واما على القول المفتى به
 من اعتبار حالهما فلا فان اجداها قد تكون غنية والاخرى فقيرة فلا يلزم التسوية بينهما
 مطلقا في النفقة اه وبه ظهر انه لا حاجة الى ما ذكره المصنف في المنع من جعله مافي المأكل مبنيا
 على اعتبار حاله **(قوله والصحة)** كان المناسب ذكره عقب قوله في البيتوتة لان الصحة اي
 المعاشرة والمؤانسة ثمرة البيتوتة ففي الحانية ومما يجب على الازواج للنساء العدل والتسوية
 بينهما فيما يملكه والبيتوتة عندهما للصحة والمؤانسة لافيا لا يملكه وهو الحب والجماع **(قوله**
لافي الجامعة) لانها تبتنى على النشاط ولا خلاف فيه قال بعض اهل العلم ان تركه اعدام الداعية
 والانتشار عذر وان تركه مع الداعية اليه لكن داعيته الى الضررة اقوى فهو مما يدخل تحت
 قدرته فتح وكأنه مذهب الغير ولذا لم يذكره في البحر والنهر تأمل **(قوله بل يستحب)**
 اي ما ذكر من الجامعة ح اما المحبة فهي ميل القاب وهو لا يملك قال في الفتح والمستحب ان
 يسوى بينهما في جميع الاستمتاعات من الوطء والقبالة وكذا بين الجوارى وامهات الاولاد
 ليحصنهن عن الاشتهااء للزنا والميل الى الفاحشة ولا يجب شئ لانه تعالى قال فان خفتم الا
 تعدلوا فواحدة أو ماملكت ايمانكم فافاد ان العدل بينهما ليس واجبا **(قوله ويسقط**
حقها بمرة) قال في الفتح واعلم ان ترك جماعها مطلقا لا يحل له صرح اخباينا بان جماعها احيانا
 واجب ديانة لكن لا يدخل تحت القضاء والالزام الا الوطأة الاولى ولم يقدروا فيه مدة ويجب
 ان لا يبلغ به مدة الايلاء الا برضاها وطيب نفسها به اه قال في النهر في هذا الكلام تصريح
 بان الجماع بعد المرة حقه لاحقها اه قات فيه نظر بل هو حقه وحقها ايضا لما علمت من انه

اي ان لايجور (فيه) اي
 في القسم بالتسوية في البيتوتة
 (وفي الملبوس والمأكل)
 والصحة (لافي الجامعة)
 كالمحبة بل يستحب ويسقط
 حقها بمرة ويجب ديانة
 احيانا

واجب ديانة قال في البحر وحيث علم ان الوطاء لا يدخل تحت القسم فهل هو واجب للزوجة وفي البدائع لها ان تطالبه بالوطء لان حله لها حقها كما ان حلها له حقه واذا طالبت به يجب عليه ويجبر عليه في الحكم مرة والزيادة تجب ديانة لا في الحكم عند بعض اصحابنا وعند بعضهم تجب عليه في الحكم اه وبه علم انه كان على الشارح ان يقول ويسقط حقها بمرة في القضاء اي لانه لو لم يصبها مرة يؤجله القاضي سنة ثم يفسخ العقد اما لو اصابها مرة لم يتعرض له لانه علم انه غير عنين وقت العقد بل يأمره بالزيادة احيانا لوجوبها عليه الا لعذر مرض أو غنة عارضة أو نحو ذلك وسيأتي في باب الظهار ان على القاضي الزام المظاهر بالتكفير دفعا للضرر عنها بحبس أو ضرب الى ان يكفر أو يطلق وهذا ربما يؤيد القول المار بانه تجب الزيادة عليه في الحكم فتأمل (قوله ولا يبلغ مدة الايلاء) تقدم عن الفتح التعبير بقوله ويجب ان لا يبلغ الخ وظاهره انه منقول لكن ذكر قبله في مقدار الدور انه لا ينبغي ان يطلق له مقدار مدة الايلاء وهو اربعة اشهر فهذا بحث منه كما سيذكره الشارح فالظاهر ان ما هنا مبني على هذا البحث تأمل ثم قوله وهو اربعة اشهر يفيد ان المراد ايلاء الحرة ويؤيد ذلك ان عمر رضى الله تعالى عنه لما سمع في الليل امرأة تقول

ولا يبلغ مدة الايلاء الا
برضاها ويؤمر المتعبد
بصحبها احيانا وقدره
الطحاوى بيوم وليلة من
كل اربع لحة وسبع لامة
ولو تضررت من كثرة
جماعه لم تجز الزيادة على
قدر طاقتها والرأى في
تعين المقدار للقاضى بما
يظن طاقتها نهر بحثا

فوالله لولا الله تخشى عواقبه * لخرج من هذا السرير جوانبه

فسأل عنها فاذا زوجها في الجهاد فسأل بنته حفصة كم تصبر المرأة عن الرجل فقالت اربعة اشهر فامر امراء الاجناد ان لا يتخلف المتزوج عن اهله اكثر منها ولو لم يكن في هذه المدة زيادة مضاربة بها لما شرع الله تعالى الفراق بالايلاء فيها (قوله ويؤمر المتعبد الخ) في الفتح فما اذا لم يكن له الا امرأة واحدة فتشاغل عنها بالعبادة والسرارى اختاره الطحاوى رواية الحسن عن ابي حنيفة ان لها يوما وليلة من كل اربع ليال وباقيها له لان له ان يسقط حقها في الثلاث بتزوج ثلاث حرائر وان كانت الزوجة امة فلها يوم وليلة في كل سبع وظاهر المذهب ان لا يتعين مقدار لان القسم معنى نسبي واجبا به طلب ايجاده وهو يتوقف على وجود المنتسبين فلا يطلب قبل تصوره بل يؤمر ان يبيت معها ويصحبها احيانا من غير توقيت اه ونقل في النهر عن البدائع ان ما رواه الحسن هو قول الامام أو لاثم رجع عنه وانه ليس بشئ (قوله وسبع لامة) لان له ان يتزوج عليها ثلاث حرائر فيقسم لهن ستة ايام ولها يوم (قوله نهر بحثا) حيث قال ومقتضى النظر انه لا يجوز له ان يزيد على قدر طاقتها أما تعين المقدار فلم اقف عليه لا اثنان في كتب المالكية خلاف فقيل يقضى عليهما باربع في الليل وأربع في النهار وقيل باربع فيهما وعن انس بن مالك عشر مرات فيهما وفي دقائق ابن فرحون باثني عشر مرة وعندى ان الرأى فيه للقاضى فيقضى بما يغلب على ظنه انها تطيقه اه قال الحموى عقبه واقول ينبغي ان يسألها القاضي عما تطيق ويكون القول لها بيمينها لانه لا يعلم الا منها وهذا طبق القواعد واما كونه منوطا بظن القاضي فهو ان لم يكن صحيحا فبعيد هذا وقد صرح ابن مجد ان في تأسيس النظائر وغيره انه اذا لم يوجد نص في حكم من كتب اصحابنا يرجع الى مذهب مالك واقول لم أر حكم ما لو تضررت من عظم آله بغلظ أو طول وهى واقعة الفتوى اه اقول ما نقله عن ابن مجد غير مشهور ولم أر من ذكره غير نعم ذكر في الدر المنثور في

باب الرجعة عن القهستاني عن ديباجة المصنف ان بعض اصحابنا مال الى اقواله ضرورة هذا وقد صرحوا عنه بان الزوجة اذا كانت صغيرة لا تطبق الوطء لا تسلم الى الزوج حتى تطيقه والصحيح انه غير مقدر بالسن بل يفوض الى القاضي بالنظر اليها من سمن او هزال وقد مناعن التارخانية ان البالغة اذا كانت لا تحتمل لا يؤمر بدفعها الى الزوج ايضا فقوله لا تحتمل يشمل ما لو كان لضعفها او هزالها او لكبر آله وفي الاشياء من احكام غيبوبة الحشفة فيما يحرم على الزوج وطء زوجته مع بقاء النكاح قال وفيما اذا كانت لا تحتمله لصغر او مرض أو سمنه اه وربما يفهم من سمنه عظم آله وحرر الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية انه لو جامع زوجته فانت او صارت مفضاة فان كانت صغيرة أو مكرهة او لا تطبق تلزمه الدية اتفاقا فعلم من هذا كله انه لا يحل له وطؤها بما يؤدى الى اضرارها فيقتصر على ما تطبق منه عددا بنظر القاضي أو اخبار النساء وان لم يعلم بذلك فبقولها وكذا في غلط الآلة ويؤمر في طولها بادخال قدر ما تطيقه منها او بقدر آلة رجل معتدل الخلق والله تعالى اعلم **(قوله بلا فرق الخ)** لانه حيث علم ان وجوب القسم انما هو للصحة والمؤانسة دون المجامعة فلا فرق بين زوج وزوج بحر **(قوله ومريض)** قال في البحر ولم ار كيفية قسمه في مرضه حيث كان لا يقدر على التحول الى بيت الاخرى والظاهر ان المراد انه اذا صح ذهب عند الاخرى بقدر ما قام عند الاولى مريضاه ولا يخفى انه اذا كان الاختيار في مقدار الدور اليه حال صحته ففي مرضه اولى فاذا مكث عند الاولى مدة اقام عند الثانية بقدرها نهر قلت وهذا اذا اراد ان يجعل مدة اقامته دورا حتى لا ينافي ما يأتي من انه لو اقام عند احدهما شهر اهدر ماضى **(قوله وصبي دخل بامرأته)** الذي في البحر وغيره بامرأته بالتثنية قال في البحر لان وجوبه لحق النساء وحقوق العباد تتوجه على الصبيان عند تقرير السبب وفي الفتح وقال مالك ويدور على الصبي به على نسائه وظاهره انه لم يطلع على شيء عندنا وينبغي ان يأثم الولي اذا لم يأمره بذلك ولم يدربه اه قال الخير الرملي وقيد في الخاتمة الصبي بالمراهق فلا قسم على غيره وليس بقيد بل المميز الممكن وطؤه كذلك اه **(قوله وبالغ لم يدخل)** ومثله ما لو دخل بالاولى ح **(قوله بحر بحثا)** راجع الى قوله وبالغ لم يدخل قال في البحر وفي المحيط وان لم يدخل الصغير بها فلا فائدة في كونه معها اه وظاهره ان القسم على البالغ لغير المدخول بها لان في كونه معها فائدة ولذا انما قيدوا بالدخول في امرأة الصبي اه قلت يظهر لي ان دخول الصبي غير قيد وانما المراد به الذي بلغ سن الدخول وحصول الصحة والاستئناس به ولذا لم يقيد في الخاتمة بالدخول بل قال والمراهق والبالغ في القسم سواء فقوله في المحيط وان لم يدخل اى لم يبالغ هذا السن بقرينة قوله فلا فائدة في كونه معها اذ لا شك ان لها فائدة في كون المراهق معها من الاستئناس به والعشرة معه زيادة على ما اذا كانت وحدها وحينئذ فلا فرق بين المراهق والبالغ في وجوب القسم كما هو صريح عبارة الخاتمة وهو شامل لما بعد الدخول وقوله لان سبب وجوبه عقد النكاح كما في البدائع فاذا وجب عليه نفقتها قبل الدخول وجب عليه القسم في اليتومة معها ما لم ترض بالاقامة في بيت اهلهما لا صلاح شأنها والا فهو ظالم لها **(قوله ومجنونة لا تخاف)** بضم التاء اى يخاف منها الزوج بان كانت لا تضرب ولا تؤذى لانها حينئذ تجب عليه نفقتها وسكنها والافهى في حكم

(بلا فرق بين حل وخمى)
وعين ومحبوب ومريض
وصحيح) وصبي دخل
بامرأته وبالغ لم يدخل بحر
بحثا واقره المصنف
ومريضة وصحيحة (وحائض
وذات نفاس ومجنونة
لا تخاف ورتقا وقرناء)
وصغيرة

الناسزة (قوله يمكن وطؤها) عبر عنها في الحانية وغيرها بالمرأهقة قال الخير الرملي في حاشية المنح
 بخلاف ما لا يمكن وطؤها فانه لا حق لها فاعلم ذلك ولا تغتر بما في كثير من نسخ المنح لا يمكن وطؤها
 فانه خطأ اهـ (قوله ومحرمه) اي بحج او عمرة او بهما ط (قوله ومظاهره) بفتح الهاء وقوله
 ومولى بضم الميم وسكون الواو وفتح اللام منونة من الايلاء وقوله منها تنازعه كل من مظاهر
 ومولى ح (قوله ومقابلاتهن) اي مقابل ما ذكر من قوله وحائض الحائط (قوله رجعية)
 منصوب على انه صفة لمفعول مطلق محذوف اي وكذا مسته طلبة رجعية ح * (تنبيه) *
 قل في النهر ولم أر حكم المشكوحة اذا وطئت بشبهة وهي في العدة والمحبوسة بدين لا قدرة لها
 على وفائه والناسزة والمستور في كتب الشافعية انه لا قسم لها في النكاح وعندى انه يجب
 للموطوءة بشبهة اخذا من قولهم انه مجرد الايناس ودفع الوحشة وفي المحبوسة تردد واما
 الناسزة فلا ينبغي التردد في سقوطه لها لانها بخروجها رخصت باسقاط حقها اهـ واعترضه
 الحموي بأن الموطوءة بشبهة لا نفقة لها عليه في هذه العدة ومعلوم ان القسم عبارة عن التسوية
 في البيتوتة والنفقة والسكنى اهـ زاد بعض الفضلاء انه يخاف من القسم لها الوقوع في الحرام
 لانها معتدة للغير ويحرم عليه مسها وتقبيلها فلا يجب لها وكذا المحبوسة لان في وجوبه عليه
 ضرر رابه بدخوله الحبس (قوله ولو أقام عند واحدة شهرا) اي قبل الخصومة او بعدها
 خانية (قوله في غير سفر) اما اذا سافر باحدها ليس الاخرى ان تطلب منه ان يسكن عندها
 مثله التي سافر بها ط عن الهندية (قوله وهدر ماضى) فليس لها ان تطلب ان يقم عندها
 مثل ذلك ط عن الهندية والذي يقتضيه الضرر ان يؤمر بالقضاء اذا طلبت لانه حق آدمي
 وله قدرة على ايفائه ففتح واجب في النهر بما ذكره الشارح من التعليل قل الرحمتي ولانه
 لا يزيد على النفقة وهي تسقط بامضى (قوله لان القسمه تكون بعد الطلب) علة لقوله هدر
 ماضى وقدمنا عن البدائع ان سبب وجوب القسم عقد النكاح وان هذا يائمه بتركه قبل الصلب
 وهذا يؤيد بحث الفتح وقد يجب بان المعنى ان الاجبار على القسمه من القاضي يكون بعد
 الطلب والالزام انها لو طالبت بها ثم جار يلزمه القضاء وهو مخالف لما قدمناه عن الحانية من
 قوله قبل الخصومة او بعدها وكذا تعليل المسئلة في البرازية وغيرها بأن القسم لا يصير دينا
 في الذمة فانه يشمل ما بعد الطلب (قوله بعد نهى القاضي) أفاد انه لا يعزى بالمرأة الاولى وبه
 صرح في البحر ط (قوله عزى بغير حبس) بل يوجهه عقوبة ويأمره بالعدل لانه أساء الادب
 وارتكب ما هو محرم عليه وهو الجور معراج وهذا مستثنى من قولهم ان للقاضي الخير
 في التعزير بين الضرب والحبس بحر قلت ومثله ما لو امتنع من الانفاق على قريبه (قوله
 لتفويته الحق) الضمير للحبس ح ويؤيده قول الجوهرة لانه لا يستدرك الحق فيه بالحبس لانه
 يفوت بمضى الزمان اهـ اي لما مر ان القسم للصحة والمؤانسة ولا شك انه في مدة الحبس
 يفوتها ذلك وكذلك علموا لعدم الحبس بالامتناع من الانفاق على قريبه فافهم (قوله
 حينئذ يقضى القاضي بقدره) اي لما في خاصته ومفهومه انه لو لم يقل ذلك يسقط ماضى مع
 ان هذا بعد النخاسة والطلب لما علمت من ان القسم لا يصير دينا واطلق القدر مع ان فيه
 كلاما آخر (قوله والبكر الخ) نص على الاوليين لان فيهما خلاف الأئمة الثلاثة وعلى الأخيرة

يمكن وطؤها ومحرمه ومظاهره
 ومولى منها ومقابلاتهن
 وكذا مطلق رجعية ان
 قصد رجعتها والا لا بحر
 (ولو اقام عند واحدة
 شهرا في غير سفر ثم
 خاصته الاخرى) في
 ذلك (يؤمر بالعدل بينهما
 في المستقبل وهدر ماضى
 وان ائمه به) لان القسمه
 تكون بعد الطلب (وان
 عاد الى الجور بعد نهى
 القاضي اياه عزى) بغير
 حبس جوهرة لتفويته
 الحق وهذا اذا لم يقل انه
 فعلت ذلك لان خيار
 الدورلى حينئذ يقضى
 القاضي بقدره نهر بحث
 (والبكر واليب والجديدة
 والقديمة والمسامة
 والمكتابية سواء)

لدفع ما يتوهم من عدم مساواة الكتابية للمسلمة بسبب ارتفاعها عليها بالاسلام أفاد في النهر
ولعله لم يقتصر على قوله والجديدة والقديمة ليشمل ما لو كانت البكر والثيب جديدتين بأن
تزوجهما معا تأمل **(قوله لا طلاق الآية)** أي قوله تعالى ولن تستطيعوا ان تعدلوا أي
في المحبة فلا تملوا في القسم قاله ابن عباس وقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وغايته القسم
وقوله تعالى فان خفتم ألا تعدلوا ولا طلاق احاديث النهي ولان القسم من حقوق النكاح
ولا تفاوت بينهما في ذلك واما ما روى من نحو للبكر سبع ولالثيب ثلاث فيحتمل ان المراد
التفضيل في البداءة دون الزيادة فوجب تقديم الدليل القطعي كما في البحر وفي شرح
درر البحار ان الحديث لا يدل على نفي التسوية بل على اختيار الدور بالسبع والثلاث جمعا
بينه وبين ما رويناه **(قوله ولا لامة الح)** أي اذا كان له زوجتان أمة وحره فلا لامة النصف وهذا
اذا بواها السيد منزلا ولم أر من ذكره وكأنه لظهوره **(قوله اما النفقة)** هي الاكل والشرب
واللبس والسكن **(قوله فبحالهما)** أي ان كان كل من الزوج والزوجة غنيين فالواجب نفقة
الاغنياء او فقيرين فنفقة الفقراء او مختلفين فالوسط وهذا هو المقتضى به كما مر وقدمنا ان كلام
المصنف والشارح محمول عليه فافهم **(قوله ولا قسم في السفر الح)** لانه لا يتيسر الا بحملهن
معه وفي الزامه ذلك من الضرر ما لا يخفى نهر ولانه قد يشق باحداها في السفر وبالاخرى
في الحضر والقرار في المنزل لحفظ الامتعة او لحوف الفتنة او يمنع من سفر احداها كثرة
سمنها فتعين من يخاف صحبتها في السفر للسفر لخروج قرعتها الزام للضرر الشديد وهو مندفع
بالنافي للخرج فتح وانظر ما لو سافر بهن هل يقسم **(قوله والقرعة أحب)** وقال الشافعي
مستحقة لما رواه الجماعة من انه صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد سفرا اقرع بين نسائه فمن خرج
سهمها خرج بها معه قلنا كان استحبابا لتطيب قلوبهن لان مطلق الفعل لا يقتضي الوجوب
مع انه صلى الله عليه وسلم لم يكن القسم واجبا عليه وتماه في الفتح والبحر وهذا مع قوله قبله
فتعين من يخاف صحبتها الح صريح في ان من خرجت قرعتها لا يلزمه السفر بها **(قوله صح)**
شمل ما لو كان بشرط رشوة منه او منها وان بطل الشرط كما أوضحه في الفتح خلافا لما بحثه
الباقي لانه اعتياض عن حق لم يجب ولذا لم يسقط حقها ولا يقال انه مثل اخذ العوض
في النزول عن الوظائف لان من اجازة بناء على العرف ولا عرف هنا فتدبر نعم ذكر بعض
الشافعية انه يستنبط من هذه المسئلة ومن خاع الاجنبى على مال جواز النزول عن الوظائف
بالدراهم وانه افاق به شيخ الاسلام زكريا من الشافعية والشيخ نور الدين الدميرى من المالكية
والشيشى من الحنابلة قات واضطرب فيه رأى المتأخرين من الحنفية وافق الخير الرملى بعدمه
وسياتى تمام الكلام عليه ان شاء الله تعالى في الوقف **(قوله لانه)** أي حقها وهو القسم
ما وجب أي لم يجب بعد فاسقط أي فلم يسقط باسقاطها ح **(قوله وفي البحر بحثا نعم)** حيث
قال ولعل المشايخ انما يعتبروا هذا التفصيل لان هذا الهبة انما هي اسقاط عنه فكان الحق
له سواء وهبت له او لصاحبها فله ان يجعل حصه الواهبة لمن شاء ح **(قوله ونازعه في النهر)**
حيث قال اقول كون الحق له فيما اذا وهبت لصاحبها ممنوع ففي البدائع في توجيه المسئلة بانه
حق ثبت لها فلها ان تستوفي ولها ان تترك اه ح اقول وقد نقل المحقق ابن الهمام ما ذكره

لا طلاق الآية (والامة
والمكاتبه وام الولد
والمدبرة) والمبعضه (نصف
مال الحره) اي من البيتوته
والسكنى معها اما النفقة
فبحالهما (ولا قسم
في السفر) دفعا للخرج
(فله السفر بمن شاء منهن
والقرعة أحب) تطيبا
لقلوبهن (ولو تركت
قسمها) بالكسر اي نوبتها
(لضرتها صح ولها الرجوع
في ذلك) في المستقبل لانه
ما وجب فاسقط ولو جعلته
لمعينة هل له جعله لغيرها
ذكر الشافعي لا وفي البحر
بحثا نعم ونازعه في النهر
(ويقيم عند كل واحدة
منهن يوما وليلة)

لكن انما تلزمه التسوية في الليل حتى لوجاء للاولى بعد الغروب وللثانية بعد العشاء فقد ترك القسم ولا يجامعها في غير نوبتها وكذا لا يدخل عليها الاعيادتها ولو اشتد في الجوهره لا بأس ان يقيم عندها حتى تشفى او تموت انتهى يعني اذا لم يكن عندها من يؤنسها ولو مرض هو في بيته دعا كالا في نوبتها لانه لو كان صحيحا واراد ذلك ينبغي ان يقبل منه نهر (وان شاء ثلاثا) اي ثلاثة ايام ولياليها (ولا يقيم عندها اكثر الا باذن الاخرى) خلاصة زاد في الخانية (والرأى في البداية) في القسم (اليه) وكذا في مقدار الدور هداية وتبيين وقيد في الفتح بحثا بمدة الايلاء اوجمة وعممه في البحر ونظر فيه في النهر

٣ قوله سبعة لك وسبعة لهن كذا بالنسخة المقابلة على خط المؤلف بالتاء المربوطة والذي في سائر روايات مسلم سبعت في الموضعين بالتاء المحرورة ٣ اه مصححه

٣ الاولى المكسورة ط

الشافعية وأقره غير انه قال وفرعوا اذا كانت ليلة الواهبة تلي ليلة الموهوبة قسم لها ليلتين متواليتين وان كانت ليلتها فهل له نقلها فيوالى لها ليلتين على قولين للشافعية والخاتبة والاطهر عندي ان ليس له ذلك الا برضا التي تليها في النوبة لانها قد تتضرر بذلك اه فاستظهره المحقق يقتضى ترجيح ما في النهر بالاولى (قوله لكن الخ) قال في الفتح لانعلم خلافا في ان العدل الواجب في البيتوتة والتأنيس في اليوم والليلة وليس المراد ان يضبط زمان النهار فبقدر ما عاشر فيه احداها يعاشر الاخرى بل ذلك في البيتوتة واما النهار ففي الجملة اه يعني لو مكث عند واحدة اكثر النهار كفاء ان يمكث عند الثانية ولو أقل منه بخلافه في الليل نهر (قوله ولا يجامعها في غير نوبتها) اي ولو نهارا ط (قوله يعني اذا لم يكن الخ) هذا التقيد لصاحب النهر بحثا وهو ظاهر واطلقه في الشرنبلالية ط (قوله ولو مرض هو في بيته) هذا اذا كان له بيت ليس فيه واحدة منهم والا فان لم يقدر على التحول الى بيت الاخرى يقيم بعد الصحة عند الاخرى بقدر ما اقام عند الاولى مريضا كما قدمناه عن البحر (قوله ولا يقيم عند احداها اكثر الخ) لم يبين ما لو اقام اكثر من ثلاثة ايام هل يهدر الزائد او يقيم عند الاخرى بقدر ما اقام عند الاولى ثم يقسم بينهما ثلاثة وثلاثة او يوما ويوما والظاهر الثاني لان هدر ماضى فيما اذا اقام عند احداها لا على سبيل القسم كما تقدم وهنا في الاقامة على سبيل القسم فلا يهدر شيء ويؤيده ما في الخانية من انه لو اقام عند الجديدة ثلاثة ايام او سبعة ايام يقيم عند الاولى كذلك اه لكن ظاهره ان له ان يجعل الدور مستمرا ثلاثة او سبعة وهذا مخالف لما ذكره المصنف ويؤيده ما قدمناه عن شرح درر البحار في التوفيق بين الادلة ان الحديث يدل على اختيار الدور بالسبع او الثلاث تأمل وعن هذا نقل القهستاني عن الخانية والسراجية وغيرها ان له ان يقيم عند امرأته ثلاثة او سبعة وعند اخرى كذلك اه والذي في الخانية هو ما ذكرناه وفي كافى الحاكم الشهيد يكون عند كل واحدة منهما يوما وليلة وان شاء ان يجعل لكل واحدة منهما ثلاثة ايام فعل وروى عن الاشعث عن الحكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا مسلمة حين دخل بها ان شئت ٣ سبعة لك وسبعة لهن اه ومقتضى روايته الحديث ان له التسبيع بل في غاية البيان ان شاء ثلث لكل واحدة وان شاء سبع الى غير ذلك (قوله زاد في الخانية) يوهم ان عبارة الخانية صريحة في الحصر كعبارة الخلاصة وليس كذلك فان الذى فيها عليه ان يسوى بينهما فيكون عند كل واحدة منها يوما وليلة او ثلاثة ايام ولياليها والرأى في البداية اليه اه فالظاهر ان هذا بيان للافضل لالتفى الزيادة بقرينة عبارته المارة تأمل (قوله وقيد في الفتح) أى قيد كلام الهداية المذكور حيث قال اعلم ان هذا الاطلاق لا يمكن اعتباره على صراحته لانه لو اراد ان يدور سنة سنة ما يظن اطلاق ذلك بل ينبغي ان يطلق له مقدار مدة الايلاء وهو اربعة اشهر واذا كان وجوبه للتأنيس ورفع الوحشة وجب ان تعتبر المدة القريبة وأظن ان اكثر من جمعة مضارة الا ان يرضيا اه فقوله وأظن الخ اضراب ابطالى عن مدة الايلاء فيناسب ان تكون او في قول الشارح اوجمة بمعنى بل كافى قول الشاعر * كانوا ثمانين اوزدادوا ثمانية * ح (قوله وعممه في البحر) حيث قال والظاهر الاطلاق لانه لا مضارة حيث كان على وجه القسم لانها مطمئنة بمجي نوبتها (قوله ونظر فيه في النهر) حيث

قال في نفي المضارة مطلقا نظر لا يخفى اه قات وايضا فان الاطمئنان بمنجى النوبة منتف مع طول المدة كسنة مثلا لاحتمال موته او موتها مع مافيه من تفويت المعنى الذى شرع القسم لاجله وهو الاستئناس (قوله وظاهر بحثهما) اى صاحب الفتح والبحر كما في المنح ح (قوله من التقييد بالثلاثة ايام) قد علمت ما ينفي هذا التقييد (قوله وهو حسن) كذا قاله في النهر (قوله في كل مباح) ظاهره انه عند الامر به منه يكون واجبا عليها كأمر السلطان الرعية به ط (قوله ومن اكل ما يتأذى به) اى برائحته كشوم وبصل ويؤخذ منه انه لو تأذى من رائحة الدخان المشهور له منعها من شربه (قوله بل ومن الحناء) ذكره الفتح بحثا اخذا مما قبله (قوله وتماهه فيما علقته على الملتقى) وعبارته عن الحانية معزيا للمنتقى لو كان له امرأة وسرار امر بيوم وليلة من كل اربع عندها وفي البواقي عند من شاء منهم وكذا لو كان له ثلاث نسوة امر بيوم وليلة عند كل منهن ويقيم في يوم وليلة عند من شاء من السراى ولوله اربعة أقام عند كل يوما وليلة ولم يكن عند السراى الا وقفة المار ويكره للرجل ان يطأ امرأته وعندها صبي يعقل او اعمى او ضرته او أمها أو أخته اه ثم قال ولا يجمع بين الضرائر الا بالرضا وقالت لا اسكن مع امتك ليس لها ذلك ولو أقام عند الامة يوما فعتقت يقيم عند الحرة يوما وكذلك العكس اه اى لو أقام عند الحرة يوما فعتقت زوجته الامة يتحول الى المعتقة ولا يكمل للحرة يومين تنزيلا للحرية انتهاء منزلتها ابتداء كما في المعراج اقول وما نقله او لاعن المنتقى مبنى على رواية الحسن المرجوع عنها كما تقدم من ان للحرة يوما وليلة من كل اربع هكذا خطر لي ثم رأيت الشرنبلالى صرح به في رسالته (تجدد المسرات بالقسم بين الزوجات) وقال ولم أر من نبه على ذلك ومبنى الرسالة على سؤال في رجل له زوجتان وجوار يقسم للزوجتين ثم يبيت عند جواريه ماشاء ثم يرجع الى زوجته ويقسم لهما اجاب بالجواز اخذ من قول ابن الهمام اللازم انه اذا بات عند واحدة ليلة يبيت عند الاخرى كذلك لانه يجب ان يبيت عند كل واحدة منهما دائما فانه لو ترك المبيت عند الكل بعض الليالى وانفرد لم يمنع من ذلك اه يعنى بعد تمام دورهن وسواء انفرد بنفسه او كان مع جواريه اه فافهم والله سبحانه اعلم

قال المصنف وظاهر بحثهما انهما لم يطلعا على مافى الخلاصة من التقييد بالثلاثة ايام كما عولنا عليه في المختصر والله اعلم * (فروع) * لو كان عمله ليلا كالحارس ذكر الشافعية انه يقسم نهارا وهو حسن وحقه عليها ان تطيعه في كل مباح امرها به وله منعها من الغزل ومن اكل ما يتأذى به من رائحته بل ومن الحناء والنقش ان تأذى برائحته نهر وتماهه فيما علقته على الملتقى

باب الرضاع

(هو) لغة بفتح وكسر مص الثدي وشرعا (مص من ثدى

باب الرضاع

لما كان المقصود من النكاح الولد وهو لا يعيش غالبا في ابتداء انشائه الا بالرضاع وكان له احكام تتعلق به وهى من آثار النكاح المتأخرة عنه بمدة وجب تأخيرها الى آخر احكامه ثم قيل كتاب الرضاع ليس من تصنيف محمد انما عمله بعض اصحابه ونسبه اليه ليروجه ولذا لم يذكره الحاكم أبو الفضل في مختصره المسمى بالكافى مع التزامه ايراد كلام محمد في جميع كتبه محذوفة التعاليل وعامتهم على أنه من أوائل مصنفاته وانما لم يذكره الحاكم اكتفاء بما أورده من ذلك في كتاب النكاح فتح (قوله بفتح وكسر) ولم يذكره الضم مع جوازه لانه بمعنى أن ترضع معه آخر كما في القاموس وفيه أن فعله جاء من باب علم في لغة تهامة وهى مافوق نجد ومن باب ضرب في لغة نجد وجاء من باب كرم نهر زاد في المصباح لغة أخرى من باب فتح مصدره رضاعا ورضاعة بالفتح (قوله مص من ثدى) قال في المصباح الثدى للمرأة ويقال في الرجل ايضا قال ابن السكيت يذكر ويؤنث اه وهذا التعريف قاصر لانه في اللغة يع المص ولو من بهيمة فالاولى

ما في القاموس هو لغة شرب اللبن من الضرع والشدى ط (قوله آدمية) خرج بها الرجل
والبهيمة بحر (قوله أو آيسة) ذكره في النهر اخذا من اطلاقهم قال وهو حادثة الفتوى (قوله
والحق بالمص الح) تعريف بالرد على صاحب البحر حيث قال التعريف منقوض طردا اذ قد
يوجد المص ولا رضاع ان لم يصل الى الجوف وعكسا اذ قد يوجد الرضاع ولا مص كما في الوجور
والسقوط ثم اجاب بان المراد بالمص الوصول الى الجوف من المنفذ وخصه لانه سبب للوصول
فاطلق السبب واراد المسبب واعترضه في النهر بان المص يستلزم الوصول الى الجوف لما في
القاموس مصصته شربته شربا رقيقا وجعل الوجور والسقوط ملحقين بالمصح وفي المصباح
الوجور بفتح الواو الدواء يصب في الحلق واوجرت المريض ايجار افعلت به ذلك ووجرت
أجره من باب وعد لغة والسقوط كرسول دواء يصب في الالف والسقوط كقعوده صدر
واسعطته الدواء يتعدى الى مفعولين (قوله في وقت مخصوص) قد يقال انه لا حاجة اليه للاسغناء
عنه بالرضيع وذلك انه بعد المدة لا يسمى رضيعا نص عليه في العناية نهر وفيه نظر والذي في
العناية ان الكبير لا يسمى رضيعا ذكره ردا على من سوى في التحريم بين الكبير والصغير (قوله
عن العون) كذا في عامة النسخ وفي بعضها عن العيون بالياء بين العين والواو وهو اسم كتاب
ايضا وهو الذي رأيت في النهر وفي تصحيح القدرى ايضا فافهم (قوله لكن الح) استدراك
على قوله وبه يفتى وحاصله انهما قولان افتى بكل منهما ط (قوله اي مدة كل منهما ثلاثون)
تقدير المضاف ليس لصحة الحمل لان الاخبار بالزمان عن المعنى صحيح بلا تقدير فافهم بل لبيان
حاصل المعنى قال في الفتح ووجهه انه سبحانه ذكر شيئين وضرب ايهما مدة فكانت لكل واحد
منهما بكما لها كاجل المضروب لدينين على شخصين بان قال اجلت الدين الذي على فلان
والدين الذي على فلان سنة يفهم منه ان السنة بكما لها لكل (قوله غير ان النقص) اي عن
الثلاثين في الاول يعنى في مدة الحمل اي اكثر مدته قام اي تحقق وثبت (قوله لا يبقى الولد الح)
الذى في الفتح الولد لا يبقى في بطن امه اكثر من سنتين ولو بقدر فلانة مغزل وفي رواية ولو بقدر
ظل مغزل وسخرجه في موضعه اه فلانة المغزل كتمرة معروفة مصباح وهو على تقدير
مضاف وقد جاء صريحاً في شرح الارشار ولو بدور فلانة مغزل والغرض تقليل المدة مغرب
(قوله ومثله لا يعرف الاسماء) لان المقدرات لا يهتدى العقل اليها فتح أى فهو في حكم
المرفوع المسموع من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله والآية مؤولة) أى قابلة للتأويل بمعنى آخر
فلم تكن قطعية الدلالة على المعنى الاول فجاز تخصيصها بخبر الواحد (قوله لتوزيعهم) أى
العلماء كالمصاحفين وغيرها الاجل أى ثلاثون شهرا على الاقل أى اقل مدة الحمل وهو
سنة أشهر والاكثر أى أكثر مدة الرضاع وهو سنتان فالثلاثون بيان لمجموع المديتين لكل
واحدة (قوله على أن الح) ترق في الجواب وفيه اشارة الى ما أورده في الفتح على دليل الامام
المار من انه يستلزم كون لفظ ثلاثين مستعملا في اطلاق واحد في مدلول ثلاثين وفي اربعة
وعشرين وهو الجمع بين الحقيقة والمجاز بلفظ واحد من اسماء العدد لا يتجاوز شئ منها في
الآخر نص عليه كثير من المحققين لانها بمنزلة الاعلام على مسمياتها اه واجاب الرحمتى بان
حملة وفصالة مبتدآن وثلاثون خبر عن احدهما اي الثاني وحذف خبر الآخر فاحد

آدمية) ولو بكرا أو ميتة
أو آيسة والحق بالمص
الوجور والسقوط (في
وقت مخصوص) هو
(حولان ونصف عنده
وحولان) فقط (عندها
وهو الاصح) فتح وبه يفتى
كما في تصحيح القدرى
عن العون لكن في الجوهر
انه في الحولين ونصف
ولو بعد الفطام محرم
وعليه الفتوى واستدلوا
لقول الامام بقوله تعالى
وحمله وفصاله ثلاثون
شهرا اي مدة كل منهما
ثلاثون غير ان النقص
في الاول قام بقول عائشة
لا يبقى الولد اكثر من سنتين
ومثله لا يعرف الاسماء
والآية مؤولة لتوزيعهم
الاجل على الاقل والاكثر
فلم تكن دلالتها قطعية على
ان الواجب على المقلد
العمل بقول المجتهد وان
لم يظهر دليله

الخبرين مستعمل في حقيقته والآخر في مجازة فلاجع في لفظ واحد وعن الثاني بانه اطلق
الشهر في قوله تعالى الحج اشهر معلومات على شهرين وبعض الثالث اه قلت وفيه ان
الشهر ليس من اسماء العدد فالمناسب الجواب بما قاله الجمهور من ان عشرة الا اثنين اريد به
ثمانية كما اشار اليه في الفتح لكن هذا خاص بالاستثناء والكلام ليس فيه **(قوله)** كأفاده في
رسم المفتي (المفيد لذلك الامام قاضيخان في فصل رسم المفتي من اول فتاواه بطريق الاشارة
لابصرح العبارة **(قوله)** لكن الحج) استدراك على قوله الواجب على المقلد الحج فانه يفيد
وجوب اتباعه سواء وافقه صاحبه او خالفه وهو قول عبدالله بن المبارك **(قوله)** قيل يخير
المفتي (اى وقيل لا يخير مطلقا كما علمت فهذا قول ثان قال في السراجية والاول اصح ان لم
يكن المفتي مجتهدا ومفاده اختيار القول الثانى اى التخيير ان كان مجتهدا ولا يخفى ان تخيير
المجتهد انما هو في النظر في الدليل وهذا معنى قول الحاوى والاصح ان العبرة لقوة الدليل لان
قوة الدليل لا تظهر لغير المجتهد في المذهب تأمل وتمايز هذه المسئلة في شرح ارجوزتى
في رسم المفتي **(قوله)** والاصح ان العبرة لقوة الدليل (قال في البحر ولا يخفى قوة دليلهما فان
قوله تعالى والوالدات يرضعن الآية يدل على انه لا رضاع بعد التمام واما قوله تعالى فان ارادا
فصالا عن تراض منهما فانما هو قبل الحولين بدليل تقيده بالتراضى والتشاور وبعدها
لا يحتاج اليهما واما استدلال صاحب الهداية للامام بقوله تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهرا
بناء على ان المدة لكل منهما كما مر فقد رجع الى الحق في باب ثبوت النسب من ان الثلاثين لهما
للحمل ستة اشهر والعامان للفصال اه **(قوله)** اما لزوم اجر الرضاع الحج) وكذا وجوب
الارضاع على الام ديانة نهر عن المجتبى **(قوله)** في المدة فقط) اما بعدها فانه لا يوجب التحريم
بحر **(قوله)** فافى الزيلعي (اى من قوله وذكر الخصاص انه ان قطع قبل مضي المدة واستغنى
بالطعام لم يكن رضاعا وان لم يستغن تثبت به الحرمة وهو رواية عن ابى حنيفة رحمه الله وعليه
الفتوى **(قوله)** لان الفتوى الحج) ولان اكثرين على الاول كما في النهر **(قوله)** ولم يباح الارضاع
بعد مدته) اقتصر عليه الزيلعي وهو الصحيح كما في شرح المنظومة بحر لكن في القهستاني
عن المحيط لو استغنى في حولين حل الارضاع بعدها الى نصف ولاتأثم عند العامة خلافا لخلف
ابن ايوب اه ونقل ايضا قبله عن اجارة القاعدي انه واجب الى الاستغناء ومستحب الى
حولين وجائز الى حولين ونصف اه قلت قد يوفق بحمل المدة في كلام المصنف على حولين
ونصف بقرينة ان الربيعي ذكره بعدها وحينئذ فلا يخالف قول العامة تأمل **(قوله)** وفي
البحر) عبارته وعلى هذا أى الفرع المذكور لا يجوز الانتفاع به للتداوى قال في الفتح واهل
الطب يثبتون اللبن البنت اى الذى نزل بسبب بنت مرضعة نفعا لوجع العين واختلف المشايخ
فيه قيل لا يجوز وقيل يجوز اذا علم انه يزول به الرمد ولا يخفى ان حقيقة العلم متعذرة فالمراد
اذا غلب على الظن والا فهو معنى المنع اه ولا يخفى ان التداوى بالمحرم لا يجوز في ظاهر
المذهب اصله بول ما يؤكل لحمه فانه لا يشرب اصلا اه **(قوله)** بالمحرم (اى المحرم استعماله
طاهرا كان او نجسا ح **(قوله)** كما مر) اى قيل فصل البئر حيث قال فرع اختلف في التداوى
بالمحرم وظاهر المذهب المنع كما في ارضاع البحر لكن نقل المصنف ثمة وهنا عن الحاوى وقيل

كما افاده في رسم المفتي لكن
في آخر الحاوى فان خالفا
قيل يخير المفتي والاصح
ان العبرة لقوة الدليل ثم
الخلاف في التحريم اما
لزوم اجر الرضاع للمطلقة
فقدر بحولين بالاجماع
(ويثبت التحريم في المدة)
فقط ولو (بعد الفطام
والاستغناء بالطعام على)
ظاهر (المذهب) وعليه
الفتوى فتح وغيره قال
المصنف كالبحر فما في
الزيلعي خلاف المعتمد لان
الفتوى متى اختلفت رجح
ظاهر الرواية (ولم يباح
الارضاع بعد مدته) لانه
جزء آدمى والانتفاع به لغير
ضرورة حرام على الصحيح
شرح الوهبانية وفي البحر
لا يجوز التداوى بالمحرم في
ظاهر المذهب اصله بول
المأكول كما مر

يرخص اذا علم فيه الشفاء ولم يعلم دواء آخر كما رخص للمطشان وعليه الفتوى اهـ ح
قلت لفظ وعليه الفتوى رأيت في نسختين من المنح بعد القول الثاني كما ذكره الشارح كما علمته
وكذا رأيت في الحاوي القدسي فعلم ان ما في نسخة ط تحريف فافهم **(قوله)** وللاب اجبار
امته الخ لانها لاحق لها في التربية في حال رقها بل الحق له لانها ملكه وكذا الحكم في ولدها
من غيره لانه ملك له وحتى قلت والظاهر ان للمولى اجبارها ايضا وان شرط الزوج حرية
الاولاد لان الرضاع ينزلها ويشغلها عن خدمته **(قوله)** على الارضاع الاطلاق شامل لولده
منها او من غيرها ولولد اجنبي باجرة او بدونها لانها استخدمها بما اراد **(قوله)** بنوعيه اي
الاجبار على الفطام وعلى الارضاع **(قوله)** مع زوجته الحرة اما زوجته الامة فالحق
لسيدها وان شرط الزوج حرية الاولاد فيما يظهر كما ذكرناه آنفا فافهم **(قوله)** ولو قبلهما
اي قبل الحولين وهذا التعميم المستفاد من زيادة لو صحيح بالنسبة الى عدم الاجبار على
الرضاع اي ليس له اجبارها عليه في القضاء ما لم تتعين لذلك في المدة بأن لم يأخذ ثدي غيرها او لم
يكن للاب وللصغير مال كإسبات في الحضانة والنفقة اما بالنسبة الى النوع الآخر وهو عدم
الاجبار على الفطام فانما يصح قبل الحولين واما بعدها فالظاهر انه يجبرها على الفطام لما ان
الارضاع بعدها حرام على القول بان مدته الحولان تأمل ح بزيادة قلت وما استظهره
مبنى على ظاهر كلام المصنف السابق وقدمنا الكلام فيه **(قوله)** ولو بين الحربيين قال في
البحر وفي البزازية والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى اذا رضع في دار الحرب
واسلموا وخرجوا الى دارنا ثبت احكام الرضاع فيما بينهم اهـ ح **(قوله)** وان قل اشار به
الى نفي قول الشافعي واحدى الروايتان عن احمد انه لا يثبت التحريم الا بخمس رضعات
مشبعات لحديث مسلم لا تحرم المصصة والمصتان وقول عائشة رضي الله عنها كان فيما انزل من
القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخ بخمس رضعات معلومات يحرم من فتوى رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن رواد مسلم والجواب ان التقدير منسوخ
صرح بنسخه ابن عباس وابن مسعود وروى عن ابن عمر انه قيل له ان ابن الزبير يقول
لا بأس بالرضعة والرضعتين فقال قضاء الله خير من قضائه قال تعالى وامهاتكم اللاتي ارضعنكم
واخواتكم من الرضاعة فهذا اما ان يكون ردا للرواية بنسخها او لعدم صحتها او لعدم اجازته
تقييدا لطلاق الكتاب بخبر الواحد وهذا معنى قوله في الهداية انه مردود بالكتاب او منسوخ
به واماماروته عائشة فالمراد به نسخ الكل نسخا قريبا حتى ان من لم يبلغه كان يقرأها والا لزم
ضياع بعض القرآن كما تقوله الروافض وما قيل ليكره نسخ التلاوة مع بقاء الحكم فليس بشئ
لان ادعاء بقاء حكمه بعد نسخه يحتاج الى دليل وتام ذلك مبسوط في الفتح والتبيين
وغیرها * **(تنبيه)** * نقل ط عن الحيرية انه لو قضى شافعي بعدم الحرمة برضعة نفذ حكمه
واذا رفع الى حنفى أمضاه اه فتأمل **(قوله)** لا غير يأتى محترزه في قول المصنف والاحتقان
والا قطار في اذن وجائفة وآمة **(قوله)** فلوا التقم الخ تفريع على التقييد بقوله ان علم وفي
القنية امرأة كانت يعطى ثديها صبية واشتهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ثدي لبن حين
القمته ثديي ولم يعلم ذلك الا من جهتها جاز لابنها ان يتزوج بهذه الصبية اه ط وفي الفتح

(وللاب اجبار امته على
فطام ولدها منه قبل
الحولين ان لم يضره) اي
الولد (الفطام كاله) ايضا
(اجبارها) اي امته (على
الارضاع وليس له ذلك)
يعنى الاجبار بنوعيه (مع
زوجه الحرة) ولو (قبلهما)
لان حق التربية لهما جوهرة
(ويثبت به) ولو بين
الحربيين بزازية (وان
قل) ان علم وصوله لجوفه
من فمه او انفسه لا غير فلو
التقم الحلمة ولم يدر ادخل
اللبن في حلقه ام لا لم يحرم
لان في المانع شك ولو الجلية
ولو ارضعها اكثر اهل قرية

قوله ثم نسخ الخ الذي في
صحيح مسلم ثم نسخ
بخمس معلومات فتوى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهن الخ اه فراجع
ان شئت اه مصححه

لو ادخلت الحلمة في في الصبي وشكت في الارتضاع لا تثبت الحرمة بالشك ثم قال والواجب على النساء ان لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة واذا ارضعن فليحفظن ذلك وليشهرنه ويكتبنه احتياطاً اه وفي البحر عن الخانية يكره للمرأة ان ترضع صبياً بلا اذن زوجها الا اذا خافت هلاكه (قوله ثم لم يدر) اي لم يدر من ارضعها منهم فلا بد ان تعلم المرضعة (قوله ان لم تظهر علامة) لم ادر من فسرهما ويمكن ان تمثل بتردد المرأة ذات اللبن على المحل الذي فيه الصبية او كونها ساكنة فيه فانه اشارة قوية على الارتضاع ط (قوله ولم يشهد بذلك) بالبناء للمجهول والجار والمجرور نائب الفاعل (قوله جاز) هذا من باب الرخصة كي لا ينسد باب النكاح وهذه المسئلة خارجة عن قاعدة الاصل في الارتضاع التحريم ومثلها ما لو اختلطت الرضعة بنساء يحضرن وهذا بخلاف المسئلة الاولى فانه لاحاجة الى اخراجها لان سبب الحرمة غير متحقق فيها كذا أفاده في الاشياء (قوله أمومية) بالرفع فاعل يثبت قال القهستاني والأمومة مصدر هو كون الشخص اما اه (قوله وأبوة زوج مرضعة لبنها منه) المراد به اللبن الذي نزل منها بسبب ولادتها من رجل زوج او سيد فليس الزوج قيداً بل خرج مخرج الغالب بجر وأما اذا كان اللبن من زنا ففيه خلاف سيذكره الشارح ويأتي الكلام فيه (قوله له) اي للرضيع وهو متعلق بالأبوة ح اي لانه مصدر معناه كونه ابا ط (قوله كما سيحجى) اي في قوله طلق ذات لبن ح (قوله اي بسببه) اشار الى ان من بمعنى باء السببية ط (قوله ما يحرم من النسب) معناه ان الحرمة بسبب الرضاع معتبرة بحرمة النسب فشمّل زوجة الابن والاب من الرضاع لانها حرام بسبب النسب فكذا بسبب الرضاع وهو قول أكثر اهل العلم كذا في المبسوط بجر وقد استشكل في الفتح الاستدلال على تحريمها بالحديث لان حرمتها بسبب الصهرية لا بالنسب ومحرمات النسب هي السبع المذكورة في آية التحريم بل قيد الاصلاب فيها يخرج حليلة الاب والابن من الرضاع فيفيد حاها وتماه فيه (قوله رواه الشيخان) اشار به الى انه حديث لكن فيه تغيير اقتضاء تركيب المتن وهو زيادة الفاء ووضع المضمر موضع الظاهر واصله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ح وتقدم انه يجوز رواية الحديث بالمعنى للعارف على ان المصنف لم يقصد رواية الحديث ط (قوله يفارق النسب الارتضاع) بنصب النسب ورفع الارتضاع ح ولعله انما نسبت اليه المفارقة وان كان مفاعلة من الجانبين لانه الفرع والنسب هو الاصل المعبر في التحريم والمفارقة غالباً تكون من العارض ط (قوله في صور) اي سبع وانما كانت احدى وعشرين باعتبار تعلق الرضاع بالمضاف او المضاف اليه او بهما كما سيأتي ايضاحه ولا يخفى عليك ان المذكور في اليتين ست صور فان قوله وأم أخ مكرر مع قوله وأم أخت اذ كل واحدة من هذه المذكورات كذلك فان أخت البنت مثل أخت الابن وأم الحالة مثل أم الحال وقس عليه ح (قوله كأم نافلة) اشار بالكاف الى عدم الحصر في ذلك لما قال في الفتح ان المحرم في الرضاع وجود المعنى المحرم في النسب فاذا انتفى في شيء من صور الرضاع انتفت الحرمة فيستفاد انه لا حصر فيما ذكر اه فافهم والنافلة الزيادة تطلق على ولد الولد لزيادته على الولد الصلبي وتقدم ان كل صورة من هذه السبع تنفرع الى ثلاث صور فولد ولدك اذا كان نسيباً له أم من الرضاع تحل لك بخلاف

ثم لم يدر من ارضعها فاراد
احدهم تزوجها ان لم تظهر
علامة ولم يشهد بذلك جاز
خانية (أمومية المرضعة
للرضيع و) يثبت (أبوة
زوج مرضعة) اذا كان
(لبنها منه له) والا لا كما
سيحجى (فيحرم منه) اي
بسببه (ما يحرم من النسب)
رواه الشيخان واستثنى
بعضهم احدى وعشرين
صورة وجمعها في قوله
* يفارق النسب الارتضاع
في صور *

* كأم نافلة أو جدة الولد *

أمه من النسب لأنها حليمة ابنك وإن كان رضاعيا بان رضع من زوجة ابنك ولهذا الرضيع
 أم نسبية أو رضاعية أخرى تحل لك (قوله أو جدة الولد) صادق بان يكون الولد رضاعيا
 بان رضع من زوجتك وله جدة نسبية أو جدة أم أم أخرى أرضعته وبان يكون نسبيا له جدة
 رضاعية بخلاف النسبية فلا تحل لك لأنها أمك أو أم زوجتك واحترز بجدة الولد عن أم الولد
 لأنها حلال من النسب وكذا من الرضاع (قوله وأم اخت) صادق بان يكون كل منهما من
 الرضاع كأن يكون لك اخت من الرضاع لها أم أخرى من الرضاع أرضعتها وحدها وبان
 تكون الاخت فقط من الرضاع لها أم نسبية وبأن تكون الأم فقط من الرضاع كأن تكون
 لك اخت نسبية لها أم رضاعية بخلاف النسبية لأنها أمك أو حليمة أهلك (قوله واخت
 ابن) أي كل منهما رضاعي أو الأول رضاعي والثاني نسبي أو العكس بخلاف ما إذا كان كل
 منهما نسبيا فلا تحل اخت الابن لأنها أم بنتك أو ربيبته ومن هنا يعلم ما إذا رضع ولدك من أم
 أمه فإن أمه لا تحرم عليك لكونها اخت ابنك رضاعا فأده الرمل ط واخت البنت كاخت
 الابن وأوردته يتصور الحال في اخت ابنه وبنته نسبيا بان يدعى شريكا في أمة ولدها فإذا كان
 لكل منهما بنت من غير الأمة حل لشريكه الزوج بها وهي اخت ولده نسبيا من الأب والغز بها
 في شرح الوهبانية وأحاط عنها شربلا لية (قوله وأم أخ) الكلام فيه كالكلام في أم الأخ
 وفيه ما مر عن ح (قوله وأم خال) فيه الصور الثلاث أما إذا كان نسبيا فلا تحل لأن أم خالك
 من النسب جدتك أو منكوحة جدك (قوله وعمة ابن) فيه الصور الثلاث أيضا بان يكون كل
 منهما رضاعيا كأن رضع صبي من زوجتك ورضع أيضا من زوجة رجل آخر له اخت فهذه
 الاخت عمه ابنك من الرضاع أو الأول رضاعيا فقط بان يكون ذات الرضيع بنتك من النسب
 أو الثاني فقط بان يكون ابنك من الرضاع له عمه من النسب بخلاف ما لو كان كل منهما
 من النسب فن العمه لا تحل لك لأنها اختك (قوله استثناء منقطع أخ) جواب عن قول
 اليساوي أن استثناء اخت ابنه وأم أخيه من الرضاع من هذا الأصل ليس بصحيح فن
 حرمتها في النسب بالمصاهرة دون النسب أم فعدم الصحة مبنى على جعل الاستثناء متصلا
 وفيه جواب أيضا عن قوله في الغاية أن هذا تخصيص للحديث بدليل عقل وبيان الجواب
 ما قال الزيلعي أن هذا سهو فإن الحديث يوجب عموم الحرمة لأجل الرضاع حيث وجدت
 الحرمة لأجل النسب وحرمة أم أخيه من النسب لأجل أنها أم أخيه بل لكونها أمه
 أو موطوءة أبيه لا يرى أنها تحرم عليه وإن لم يكن له أخ وكذا اخت ابنه من النسب إنما
 حرمت عليه لأجل أنها بنته أو بنت امرأته بدليل حرمتها وإن لم يكن له ابن وهذا المعنى يوجب
 الحرمة في الرضاع أيضا حتى لا يجوز له أن يتزوج بأمه ولا موطوءة أبيه ولا بنت امرأته كل ذلك
 من الرضاع فبطل دعوى التخصيص أم وحاصله يرجع إلى أن الاستثناء منقطع كما قال
 الشارح لعدم تناول الحديث له هذا وقد اعترض ح قول الشارح تبعا لليساوي أن حرمة
 من ذكر بالمصاهرة بأن فيه نظرا من وجهين الأول أن المصاهرة لا تتصور في عمه ولده لأنها
 اخت الشقيقة أو لاب أو لام وكذا في بنت عمه ولده لأنها بنت اخت الشقيقة أو لاب أو لام
 الثاني أن المصاهرة في الصور السبعة الباقية إنما تتصور على تقدير واحد فقط وعلى التقدير

* وأم اخت واخت ابن وأم
 أخ * وأم * وعمه ابن
 اعتمد * ر لام أخيه
 واخته) استثناء منقطع
 لان حرمة من ذكر
 بالمصاهرة لا بالنسب فلم
 يكن الحديث متاولا لما
 استثناء الفقهاء فلا تخصيص
 بالعقل كما قيل فإن حرمة
 أم اخته وأخيه نسبيا لكونها
 أمه أو موطوءة أبيه

الآخر أو التقديرين الآخرين فالحرمة بالنسب لا بالمصاهرة بيان ذلك ان ام اخيك انما تكون حرمتها بالمصاهرة اذا كان الاخ اخا لاب فان امه حينئذ امرأة ابيك بخلاف الاخ الشقيق اولام فان حرمة امه بالنسب لانها امك وحرمة اخت ابنك النسب انما تكون بالمصاهرة ان كانت اخت الابن لامه لانها ربيبتك بخلافها شقيقة اولاب فانها بنتك وحرمة جدة ابنك انما تكون بالمصاهرة اذا كانت ام امه لانها ام امرأتك بخلافها ام ابيه لانها امك وحرمة ام عمك انما تكون بالمصاهرة لو العم لاب بخلافه لو شقيقا او لام لانها جدتك ومثل ام العم ام الحلال وحرمة بنت اخت ولدك انما تكون بالمصاهرة لو كانت الاخت لام لانها تكون بنت ربيبتك بخلافها شقيقة اولاب لانها بنت بنتك وحرمة ام ولدك انما تكون بالمصاهرة اذا كانت ام ابن ابنك لانها حليلة ابنك بخلاف ام بنت بنتك فانها بنتك فقد ظهر ان التعليل بهذا غير صحيح بل التعليل الصحيح ما ذكره بقوله فان حرمة ام اخته الخ كما سنبينه اه اقول والجواب عن الاول ان قول الشارح ان حرمة من ذكر بالمصاهرة المراد بمن ذكر هو ام اخيه واخته لانه هو الذي سبق ذكره دون بقية الصور الآتية ولانه ذكر بعده تعليلا آخر شاملا للجميع وهو قوله فان حرمة ام اخته واخيه الخ مع قوله وقس عليه اخت ابنه الخ كما سنوضحه وعن الثاني اعنى قوله ان المصاهرة انما تتصور على تقدير واحد فقط بان المراد هو ذلك التقدير وبيان ذلك ان الحديث دل على ان كل ما يحرم من النسب يحرم نظيره من الرضاع فيقال تحرم الام نسبا فكذا تحرم الام رضاعا وتحرم البنت نسبا فكذا تحرم البنت رضاعا وهكذا الى آخر المحرمات النسبية فام اخيك الشقيق اولام انما تحرم لكونها امك لا لكونها ام اخيك ولذا تحرم عليك ولو لم يكن لك اخ منها فلا يحسن ان يقال تحرم ام الاخ الشقيق اولام لانه يتكرر مع قواهم تحرم الام فعلم ان المراد ام الاخ لاب فقط ولما ورد عليه ان ام الاخ لاب انما حرمت بالمصاهرة والحديث انما رتب حرمة الرضاع على حرمة النسب لاعلى حرمة المصاهرة اجاب بان الاستثناء منقطع وكذا يقال اخت الابن اذا كانت شقيقة اولاب انما تحرم لكونها بنتك وقد علم تحريم البنت من النسب فيراد بها الاخت لام لانها ربيبتك فلم تعلم حرمتها من محرمات النسب فلم تكن تكرارا لكن لما لم تدخل في الحديث كان استثناءها منقطعا وهكذا يقال في البواقي والحاصل ان الحديث لما رتب حرمة الرضاع على حرمة النسب وكان ما يحرم من النسب من نظائر هذه المستثنيات قد يحرم من النسب على تقدير ومن المصاهرة على تقدير لم يصح ان يراد منه التقدير الاول لانه يلزم منه التكرار بلا فائدة فتعين ارادة التقدير الثاني وان كان الاستثناء فيه منقطعا دفعا للتكرار وتنسيها على بيان ما يحل لزيادة التوضيح هذا غاية ما يمكن توجيه كلامهم به والله تعالى اعلم فافهم (قوله وهذا المعنى مفقود في الرضاع) لان ام اخته واخيه رضاعا ليست امه ولا موطوءة ابيه (قوله وقس عليه الخ) اي قس على ما ذكر من المعنى اخت ابنه وبنته الخ بأن تقول انما حرمت عليه اخت ابنه وبنته نسبا لكونها بنته او بنت امرأته وهذا المعنى مفقود في الرضاع وكذا جدة ابنه وبنته نسبا انما حرمت عليه لكونها امه وام امرأته وهذا مفقود في الرضاع وهكذا البواقي وبهذا التقرير علم ان التعليل المذكور بقوله فان حرمة ام اخته الخ جار في جميع الصور لكن اكل صورة عبارة تليق بها

وهذا المعنى مفقود في
الرضاع (و) قس عليه
(اخت ابنه) وبنته (وجدة
ابنه) وبنته (وام عمه وعمته
وام خاله وخالته)

فلذا قال وقس عليه الخ وان ضمير عليه راجع اليه لا الى ام اخته واخيه حتى يردانه لامعنى
لجعل البعض مقيسا والبعض مقيسا عليه فافهم (قوله وكذا عمه ولده) لم يذكر واخالة ولده
لأنها حلال من النسب ايضا لأنها اخت زوجته بحر (قوله وبنت عمته) او عمه ولده وتحرم
من النسب لأنها بنت اخته واما بنت عمه نفسه فأنها حلال نسبا ورضاعا ط (قوله وبنت
اخت ولده) وتحرم من النسب لأنها بنت بنته او بنت ربيته ط (قوله للرجل) متعلق
بالمستثنى في قوله الا ام اخته الخ يعنى ان شياً من النسوة المذكورات لا يحرم للرجل اذا كانت
من الرضاع اه ح عن المنح وهذا بالنظر الى المتن والا فهو متعلق بقول الشارح حلال
(قوله وكذا اخوان المرأة لها) في ذكر هذه العاشرة نظر فانها من مقابلات التسعة لا قسم
مباين للتسعة كما سنبينه افاده ح (قوله باعتبار الذكورة والانوثة) اى فى المضاف اليه
فقصير مع الذكورة ام اخيه واخت ابنه وجدة ابنه وام عمه وام خاله وعمه ابنه وبنت عمه ابنه
وبنت اخت ابنه وام ولد ابنه ومع الانوثة ام اخته واخت بنته وجدة بنته وأم عمته وام خاله
وعمة بنته وبنت عمه بنته وبنت اخت بنته وام ولد بنته اه ح فهذه ثمانية عشر وعددها عشرين
بالنظر الى العاشرة المكررة (قوله وباعتبار ما يحل له) اى اذا نسب الحل للرجل بأن يقال تحل
له ام اخيه واخت ابنه الى آخر الامثلة المذكورة (قوله اولها) اى اذا نسب الحل لها بأن يقال
يحل لها ابواخيها واخوابنها وجدابنها وابو عمها وابو خالها وخال ولدها وابن خالة ولدها وابن
اخت ولدها وابن ولد ولدها وانما قلنا وخال ولدها وابن خالة ولدها وكان القياس ان نقول
وعم ولدها وابن عمه ولدها لانهما لا يحرمان عليها من النسب ايضا كما صرح به فى البحر
افاده ح وافاد ط انه يمكن تقرير المقام بحل آخر فيقال فى مقابلة تزوجه ام اخيه واخيه تزوجه
اخا ابنها وبنتها وفى اخت ابنه او بنته ابواخيها واختها وفى جدة ابنه او بنته جدابنها او بنتها وفى ام
عمه ابن اخي ابنها وفى ام عمته ابن اخي بنتها وفى ام خاله ابن اخت ابنها وفى ام خاله ابن اخت بنتها
وفى عمه ولده عم ولد لها وفى بنت عمه ولده خالها وفى مقابلة تزوجه بابي اخيه بام اخيه
وهى المكررة اه لكن الصواب فى الثامنة والتاسعة ان يقال وفى عمه ولده ابوا بن اخيها وفى
بنت عمه ولده ابوا بن خالها فافهم والذي قرره ح هو الذى فى البحر وهو الاوفق لقول الشارح
وتزوجه بابي اخيها وحاصله ان تبدل المضاف الاول المؤنث بمذكر مقابل له وتبدل الضمير
المذكر بضمير المؤنث فتبدل الام بالاب والاخت بالاخ والجددة بالجد وهكذا وتذكر الضمير
فتقول فى ام اخيه ابواخيها وفى اخت ابنه اخوابنها وفى جدة ابنه جدابنها الخ وحاصل التقرير
الثانى ان تنظر الى كل صورة وتنظر الى نسبة المرأة فيها الى الزوج فتسميها باسم تلك النسبة مثلا
اذا تزوج ام اخيه او اخته تكون المرأة قد تزوجت اخا ابنها او بنتها واذا تزوج اخت ابنه
او بنته تكون قد تزوجت ابا اخيها او اختها وهكذا ولا يخفى ان هذا تكرار محض وانما اختلف
بالتعبير فقط فافهم (قوله وتزوجه بابي اخيها) كذا فى بعض النسخ ومثله فى البحر وهو
الاوفق لما قرره ح كما علمت وفى بعض النسخ بابن اخيها وهو كذلك فى النهر ولا وجه له
فان هذا لا يقابل تزوجه بام اخيه على التقريرين المارين ووقع فى بعض نسخ البحر التعبير

وكذا عمه ولده وبنت عمته
وبنت اخت ولده وام
اولاد اولاده فهو لاء من
الرضاع حلال للرجل
وكذا اخوان المرأة لها
فهذه عشر صور تصل
باعتبار الذكورة والانوثة
الى عشرين وباعتبار
ما يحل له اولها الى اربعين
مثلا يجوز تزوجه بأم
اخي وتزوجه بابي اخيها

باخي ابنها وهو موافق لما قرره ط كاسر وفيه ما علمت (قوله وكل منها) اي من الاربعين ح
وفي بعض النسخ منهما بضمير الثانية اي كل من الاعتبارين اللذين بلغ العدد فيهما اربعين
فانهم (قوله الجار والمجرور) اي المقدر بعد الاستثناء المدلول عليه بالمستثنى منه والتقدير
فيحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الا ام اخيه من الرضاع فانها لا تحرم اه ح (قوله
تعلقا مغنويا) على انه صفة احوال لانه معرفة غير محضة لان التعريف الاضافي هنا كالتعريف
الجنسي واما تعلقه الصناعي فباستقرار محذوف وجوبا وتمام ذلك في ح عن البحر (قوله
كالاخ) الاولى ان يقول كالاخت او يقول في الاول كأن يكون له اخ نسبي الا ان يقال مراده
التنويح في المضاف اليه ذكورة وانوثة ح (قوله كأن يكون له اخ نسبي له ام رضاعية)
تبع في هذه العبارة النهر قال ح وصوابه كأن يكون له اخ رضاعي له ام نسبية كما لا يخفى
(قوله وهذا من خواص كتابنا) اعلم ان ابن وهبان في شرح منظومته اوصلها الى نيف
وستين وبينها صاحب البحر وزاد عليها حتى اوصلها الى احدى وثمانين وقال انه من خواص
هذا الكتاب واوصلها في النهر الى مائة وثمانية وقال انها من خواص كتابه فاراد الشارح ان
يوصلها الى مائة وعشرين بزيادة العاشرة من الصور لتكون من خواص كتابه كما قال لكنها
ما تمت له افاده ح اي بل بقي العدد مائة وثمانية (قوله وهو ظاهر) كأن يكون له اخ رضاعي
رضع مع بنت من امرأة أخرى (قوله فهو) اي قوله نسبا ط (قوله للزوم التكرار) لانه
اذا اتصل بالمضاف فقط كان المضاف اليه من الرضاع او بالمضاف اليه فقط كان المضاف من
الرضاع وهما داخلان في قوله وتحمل اخت اخيه رضاعا ح (قوله لكونهما اخوين) اي
شقيقين ان كان اللبن الذي شرباه منها لرجل واحد ولا م ان لم يكن كذلك وقديكونان لاب كما
اذا كان لرجل امرأتان وولدتا منه فارضعت كل واحدة صغيرا فان الصغيرين اخوان لاب
حتى لو كان احدهما انثى لا يحل النكاح بينهما كما ذكره مسكين ح (قوله وان اختلف
الزمن) كأن أرضعت الولد الثاني بعد الاول بعشرين سنة مثلا وكان كل منهما في مدة الرضاع
(قوله وولد مرضعتها) اي من النسب اما الذي من الرضاع فانه وان كان كذلك لكنه فهم
حكمه من قوله ولا حل بين رضيعي امرأة ح وأطلقه فأفاد التحريم وان لم ترضع ولدها
النسبي بخلاف ما اذا كان الولدان اجنيين فانه لا بد من ارتضاعهما من امرأة واحدة كما
افادته الجملة الاولى ولهذا لم يستغن بها عن هذه الجملة وما في البحر والمنع رده في النهر وشمل ايضا
ما وولده قبل ارضاعها للرضيعة او بعده ولو بسنين * (فرع) * في البحر عن آخر المبسوط
لو كانت ام البنات أرضعت احد البنين وأم البنين أرضعت احدى البنات لم يكن للابن
المرتضع من ام البنات ان يتزوج واحدة منهن وكان لاختوته ان يتزوجوا بنات الاخرى الا
الابنة التي أرضعتها امهم وحدها لانها أختمت من الرضاعة (قوله اي التي أرضعتها) تفسير
للمضاف الى الضمير (قوله وابن بكر) المراد بها التي لم تجامع قط بنكاح او سفاح وان كانت
العدرة غير باقية كأن زالت بنحو وثبة حموى والحرمة لا تعدى الى زوجها حتى لو طلقها قبل
الدخول له التزوج برضيعتها لان اللبن ليس منه قهستاني ط اما لو طلقها بعد الدخول فليس
له التزوج بالرضيعة لانها صارت من الربائب التي دخل بامها بحر عن الحانية (قوله والا لا)

وكل منها يجوز ان يتعلق
الجار والمجرور اعني من
الرضاع تعلقا مغنويا بالمضاف
كلام كأن تكون له اخت
نسبية لها ام رضاعية او
بالمضاف اليه كالاخ كأن
يكون له اخ نسبي له ام
رضاعية او بهما كأن يجتمع
مع آخر على ثدي اجنبية
ولاخيه رضاعا ام اخرى
رضاعية فهي مائة وعشرون
وهذا من خواص كتابنا
(وتحمل اخت اخيه رضاعا)
يصح اتصاله بالمضاف كأن
يكون له اخ نسبي له اخت
رضاعية وبالمضاف اليه
كان يكون لاخته رضاعا
اخت نسبا وبهما وهو
ظاهر (و) كذا (نسبا)
بأن يكون لاخته لانيه
اخت لام فهو متصل
بهما لا بأحدهما للزوم
التكرار كما لا يخفى (ولا حل
بين رضيعي امرأة) لكونهما
اخوين وان اختلف الزمن
والاب (ولا) حل (بين
الرضيعة وولد مرضعتها)
اي التي أرضعتها (وولد
ولدها) لانه ولد الاخ
(ولبن بكر بنت تسع سنين)
فاكثر (محرم) والا لا
جوهره (وكذا) يحرم
(لبن ميتة)

اي وان لم تبلغ تسع سنين فزلها لبن لا يحرم جوهره لانهم نصوا على ان اللبن لا يتصور الا لمن
تصور منه الولادة فيحكم بأنه ليس لبنا كالو نزل للبكر ماء اصفر لا يثبت من ارضاعه تحريم كما
في شرح الوهبانية (قوله ولو محلوبا) سواء حلب قبل موتها فشربه الصبي بعد موتها او حلب
بعد موتها بحر (قوله فيصيرنا كحما) اي ناكح الرضعة المعلومة من المقام افاده ح (قوله
محرم للميتة) لانها امرأته بحر (قوله فيميمها) اي بلاخرقة اذا ماتت بين رجال فقط اما غير
المحرم فيميمها بخرقه وقيل تغسل في ثيابها افاده ط (قوله ويدفنها) لان الاولى بالدفن المحارم
ط (قوله بخلاف وطئها) اي الميتة فأنه لا يتعلق به حرمة المصاهرة (قوله وفرق بوجود
التغذي لا اللذة) لان المقصود من اللبن التغذي والموت لا يمنع منه والمقصود من الوطء اللذة
المعتادة وذلك لا يوجد في الميتة بحر عن الجوهره واذا انتفت اللذة المعتادة بالوطء لكون
الميتة ليست محلا له عادة صارت كالبهيمة بل ابلغ لان الموت منفر طبعيا فيلزم انتفاء قصد الولد
الذي هو في الحقيقة علة حرمة المصاهرة فالمراد نفي اللازم بانتفاء الملزوم فلا يرد ان اللذة ليست
هي العلة فافهم (قوله ومخلوط) عطف على لبن ميتة اي وكذا يحرم لبن امرأة مخلوط بماء الخ
اه ح ومثل الماء كل مائع بل والجامد كذلك افاده في النهر ط (قوله اذا غلب لبن المرأة)
اي على احد المذكورات وفسر الغلبة في ايمان الحانية من حيث الاجزاء وقال هنا فسرهما
محمد في الدواء بأن يغيره عن كونه لبنا وقال الثاني ان غير الطعم واللون لان غير احدهما نهر
ونحوه في البحر ووفق في الدر المنقي فقال تعتبر الغلبة بالاجزاء في الجنس وفي غيره بتغير طعم
أولون اوريدح كاردوى عن ابى يوسف اه الا انه اعتبر التغير في غير الجنس بوصف واحد
والمذكور آنفا انه لا يعتبر الا اذا غير الطعم واللون نعم يوافقه ما في الهندية من اعتبار احد
الاصناف الا انه لم يعزه لابي يوسف ط (قوله وكذا اذا استويا) اي لبن المرأة واحد
المذكورات ح (قوله لعدم الاولوية) علة لاستواء لبن المرأتين وافاده به ثبوت التحريم
منهما واما علة استواء لبن المرأة مع الباقي فهي ان لبنها غير مغلوب فلم يكن مستهلكا كافي
البحر (قوله وعلق محمد الخ) مقابل لما افاده كلام المصنف من انه لو كان لبن احد المرأتين
غالبا تعلق التحريم به فقط ولو استويا تعلق بهما (قوله مطلقا) اي تساويا او غلب احدهما لان
الجنس لا يغلب الجنس ح (قوله قيل وهو الاصح) قال في البحر وهو رواية عن ابى حنيفة
قال في الغاية وهو اظهر واحوط وفي شرح الجمع قيل انه الاصح اه وفي الشرنبلالية
ورجح بعض المشايخ قول محمد واليه مال صاحب الهداية لتأخيره دليل محمد كافي الفتح اه ح
(قوله مطلقا) اي سواء كان غالبا أو مغلوبا عند الامام قال ان كان غالبا يحرم والخلاف
مقيد بالذى لم تمسه النار فاذا طبخ فلا تحريم مطلقا اتفاقا وبما اذا كان الطعام نجسا اما اذا
كان رقيقا يشرب اعتبرت الغلبة اتفاقا قيل وبما اذا لم يكن اللبن متقاطرا عند رفع اللقمة اما
معه فيحرم اتفاقا والاصح عدم اعتبار التقاطر على قوله نهر (قوله وان حساه حسوا) في
القاموس حسا زيد المرق شر به شيأ بعد شئ بحر وما افاده من انه لا يحرم وان حساه مخالف
لما ذكرناه آنفا عن النهر وكذا ما جزم به في الفتح من ان الطعام لو كان رقيقا يشرب اعتبرنا
غلبة اللبن ان غلب وانبتنا الحرمة وكذا ما في الحانية لو حساه حسوا تثبت الحرمة في قولهم

ولو محلوبا فيصيرنا كحما
محرم للميتة فيميمها ويدفنها
بخلاف وطئها وفرق
بوجود التغذي لا اللذة
(ومخلوط بماء اودواء
اولبن اخرى اولبن شاة
اذا غلب لبن المرأة وكذا
اذا استويا) اجماعا لعدم
الاولوية جوهره وعلق
محمد الحرمة بالمرأتين
مطلقا قيل وهو الاصح
(لا) يحرم (المخلوط بطعام)
مطلقا وان حساه حسوا

جميعا وكذا في البحر عن المستصفي وقال ان وضع محمد في الاكل يدل عليه اه اي يدل على ان الشرب محرم نعم نقل ح عن مجمع الانهر عن الحانية انه قيل انه لا تثبت الحرمة بكل حال واليه مال السرخسي وهو الصحيح كما في اكثر الكتب اه قلت والذي رأيت في الحانية وكذا في البحر عنها هو ما نقلناه عنها آنفا وليس فيها ما ذكره السرخسي والمنقول عن السرخسي ليس في الحسو بل في غيره ففي الذخيرة قيل انما لا تثبت الحرمة على قول ابي حنيفة اذا كان لا يتقاطر اللبن عند حمل اللقمة فلو يتقاطر تثبت وقيل لا تثبت واليه مال شمس الأئمة السرخسي وذكر شيخ الاسلام انما لا تثبت على قول ابي حنيفة اذا أكل لقمة لقمة فلو حساه حسوا تثبت اه فاقاله شمس الأئمة انما هو عدم اعتبار التقاطر عند الاكل وهو الاصح كما مر عن النهر وصرح بتصحيحه ايضا في الهداية وغيرها وكلامنا فيما اذا كان الطعام رقيقا فشرب حسوا وهذا تثبت به الحرمة كما سمعته ولم أر من صحح خلافه ولا يقال يلزم من تقاطر اللبن عند رفع اللقمة ان يكون الطعام رقيقا يشرب لانه لو كان كذلك لم يكن التقاطر من اللبن وحده بل يكون منهما معا فعلم ان المراد كون الطعام نحيما لا يشرب ولفظ اللقمة مشعر بذلك ايضا فافهم **(قوله وكذا لوجبه)** قال في البحر ولو جعل اللبن نحيضا وراثيا او شيرازا او جبنا او اقطا او مصلا فتنا وله الصبي لا تثبت به الحرمة لان اسم الرضاع لا يقع عليه وكذا لا ينبت اللحم ولا ينشز العظم ولا يكتفى به الصبي في الاغتذاء فلا يحرم اه ح وفي القاموس اللبن النحيض ما أخذ زبده والشيراز اللبن الرائب المستخرج مأوه والاقط مثلث ويحرك شئ يتخذ من النحيض الغنمي والمصل اللبن يوضع في وعاء خوص او خرف ليقطر مأوه اه ط **(قوله ولا الاحتقان)** في المصباح حققت المريض اذا اوصلت الدواء الى باطنه من مخرجه بالحقنة واحتقن هو والاسم الحقنة مثل الغرفة من الاعتراف ثم اطلقت على ما يتداوى به والجمع حقن مثل غرفة وغرف اه بحر والمناسب ان يقال ولا الحقن اي حقن الصبي باللبن اذا الاحتقان من احتقن وهو فعل قاصر والصبي لا يحتقن بنفسه بل يحقنه غيره ولاصح أخذه من احتقن المبني للمجهول لانه لا يبنى من القاصر ولا يلزم من تفسير الاحتقان في تاج المصادر بعمل الحقنة تعديته للمفعول الصريح كالصبي في عبارة الهداية حيث قال اذا احتقن الصبي خلافا لما في النهاية والمعراج كما حققه في الفتح وتنظير النهر فيه نظر فتدبر **(قوله والاقطار)** في بعض النسخ الاقطار من الافتعال والظاهر انه تحريف **(قوله وجائفة)** الجراحة في الجوف والآمة بالمد والتشديد الجراحة في الرأس تصل الى ام الدماغ **(قوله ومشكل)** اي خشي مشكل **(قوله الا اذا قال الح)** لانه حينئذ يتضح انه امرأة كما ذكره في باب الحثي فيثبت به التحريم وحتى **(قوله والا لا)** تكرار لانه علم من اطلاق قوله ومشكل بدليل الاستثناء **(قوله لعدم الكرامة)** لان ثبوت الحرمة بالرضاع بطريق الكرامة للجزئية فلم تعتبر الشاة ام الصبي والا لكان الكبش اباه والاختية فرع الامية وتمام تحقيقه في الفتح **(قوله ولو ارضعت الكبيرة)** اطلقها فشمّل المدخولة وغيرها وسواء كان لبنها منه او من غيره وقع الارضاع قبل الطلاق او بعده في عدة رجعي او بائن بينونة صغرى او كبرى فقوله ولو مبانة يفهم منه حكم الرجعية بالاولى لان الزوجية قائمة من كل وجه ثم التقييد بها

وكذا لوجبه لان اسم
الرضاع لا يقع عليه بحر
(و) لا (الاحتقان
والاقطار في اذن) واحليل
(وجائفة وآمة) لا (لبن
رجل) ومشكل الا اذا
قال النساء انه لا يكون
على غزارته الا للمرأة والا
لا جوهرة (و) لا لبن
(شاة) وغيرها لعدم
الكرامة (ولو ارضعت
الكبيرة) ولو مبانة

ليس احترازا لان اخت الكبيرة وامها وبناتها نسبا ورضاعا ان دخل بالكبيرة مثلها للزوم
الجمع بين المرأة وبنات اختها في الاول وبين الاختين في الثاني وبين المرأة وبنات بنتها في الثالث
وليس له ان يتزوج بواحدة منهما قط ولا المرضعة ايضا وان لم يكن دخل بالكبيرة في الثالث
فان المرضعة لا تحل له لكونها ام امرأته ولا الكبيرة لكونها ام ام امرأته وتحل الصغيرة
لكونها ابنة ابنة امرأته ولم يدخل بها وتماه في البحر ط (قوله ضرتها الصغيرة) اي التي في
مدة الرضاع ولا يشترط قيام نكاح الصغيرة وقت ارضاعها بل وجوده فيما مضى كاف لما في البدائع
لو تزوج صغيرة فطلقتها ثم تزوج كبيرة لها لبن فارضعتها حرمت عليه لانها صارت ام مكسوة
كانت له فتحرّم بنكاح البنت اه بحر وان كان دخل بالام حرمت الصغيرة ايضا لانه
صار جامعا بينهما بل لان الدخول بالامهات يحرم البنات والعقد على البنات يحرم الامهات
والرضاع الطارىء على النكاح كالسابق وفي الحانية لو زوج ام ولده بعبد صغير فارضعت
بلبن السيد حرمت على زوجها وعلى مولاه لان العبد صار ابنا للمولى فحرمت عليه
لانها كانت موطوءة ابيه وعلى المولى لانها امرأة ابنه اه نهر (قوله وكذا لو أوجره) اي لبن
الكبيرة رجل في فيها اي الصغيرة و اشار الى ان الحرمة لا تتوقف على الارضاع بل المدار على
وصول لبن الكبيرة الى جوف الصغيرة فتبين كلاهما منه ولكل نصف الصداق على الزوج
ويغرم الرجل للزوج نصف مهر كل واحدة منهما ان تعمد الفساد بان ارضعها من غير حاجة
بان كانت شبي و يقبل قوله انه لم يتعمد الفساد بحر (قوله ان دخل بالام) سواء كان اللبن منه
او من غيره وسواء وقع الارضاع في النكاح او بعد الطلاق ولو باثنا ولو بعد العدة اما اذا كان
اللبن منه ووقع الارضاع في النكاح او عدة الرجعي او البائن او بعد العدة حرمتا ابدا وانفسخ
النكاح في الاولين اما حرمة الصغيرة فلانها صارت بنته وبنات مدخولته رضاعا واما حرمة
الكبيرة فلانها ام بنته وام معقودته رضاعا واذا كان اللبن من غيره حرمتا ايضا وانفسخ
النكاح في الاولين اما حرمة الصغيرة فلانها بنت مدخولته رضاعا واما حرمة الكبيرة
فلانها ام معقودته رضاعا افاده ح وذكر في البحر ان النكاح لا ينفسخ لان المذهب عند
علمائنا ان النكاح لا يرتفع بحرمة الرضاع والمصاهرة بل يفسد حتى لو وطئها قبل التفريق
لا يحد نص عليه محمد في الاصل اه قال وينبغي ان يكون الفساد في الرضاع الطارىء على النكاح
اي كاهنا اما لو تزوجها فشهدا انها اخته ارتفع النكاح حتى لو وطئها يحد ولها الزوج
بعد العدة من غير متاركة اه قال الرملي لكن سيأتى انه لا تقع الفرقة الا بتفريق
القاضي فراجعه وتأمل اه (قوله او اللبن منه) هذا يقتضى امكان افراد كون اللبن منه
عن كونها مدخولة وهو فاسد لانه يلزم من كون اللبن منه ان تكون مدخولة وفي نسخة
واللبن منه بالواو وهي فاسدة ايضا لانها تقتضى عدم حرمتها اذا كانت مدخولة واللبن
من غيره وهو ظاهر البطلان فالصواب اسقاطها اه ح قلت والشارح متابع للبحر والنهر
والمقدسي وأجاب عنه ط بإمكان ان تكون حبل من زناه بها فنزل لها لبن فارضعتها به فقد
حرمتا واللبن منه مع عدم تحقق الدخول اه وفيه ان الحبل من الزنا دخول بها وحمل
الدخول المذكور على الدخول في النكاح اللاحق لافائدة فيه بعد تحقق الدخول في الزنا

(ضرتها) الصغيرة وكذا
لو أوجره رجل في فيها
(حرمتا) ابدا ان دخل
بالام او اللبن منه

السابق واجاب السامعاني بالحمل على ما اذا طلق ذات لبنه ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج آخر
وبقي لبنها فارضعت به ضررتها وفيه ما علمت والاحسن الجواب بأن قوله ان دخل بالام على
تقدير قولنا واللبن من غيره وقوله أو اللبن عطف على هذا المقدر وهو القرينة على هذا التقدير
لتحصل المقابلة بين المتعاطفين ولو قال واللبن منه أولا لكان اوضح وأولى (قوله والا)
اي وان لم تكن مدخولة ولبنها حينئذ من غيره قطعاً وهذا شامل لما اذا كان الارضاع قبل
الطلاق او بعده فان كان قبله انفسخ نكاحها لكونه جامعاً بين البنت وامها رضاعاً وله ان
ان يعيد العقد على البنت لعدم الدخول بالام وان كان بعده لا ينفسخ نكاح البنت وحرمت
الام أبداً في الصورتين للعقد على البنت وكلام الشارح قاصر على الصورة الاولى اهـ
(قوله ان لم توطأ) فلو وطئت لها كمال المهر مطلقاً لكن لانفقة لها في هذه العدة اذا جاءت
الفرقة من قبلها والا فلها النفقة بجر (قوله لمجيء الفرقة منها) فصار كردها وبه يعلم انها
لو كانت مكرهة او نائمة فارضعتها الصغيرة او أخذ شخص لبنها فاجر به الصغير او كانت
الكبيرة مجنونة كان لها نصف المهر لانتفاء اضافة الفرقة اليها بجر (قوله لعدم الدخول)
تعليل لتصف المهر واما علة اصل استحقاقها فهي وقوع الفرقة لامن جهتها والارتضاع
وان كان فعلها وبه وقع الفساد لكن لا يؤثر في اسقاط حقها بعد خطابها بالاحكام كما لو قتلت
مورثها ولانها مجبورة طبعاً عليه وانما سقط مهرها بارتداد ابويها والحاقها بهما مع انها
لا فعل منها اصلاً لان الردة محظورة في حق الصغيرة ايضاً واطافة الحرمة الى ردها التابعة لردة
ابويها والارتضاع لاحاطة له فيستحق النظر فتستحق المهر اهـ ملخصاً من الفتح وغيره
(قوله لعدم الدخول) اذ لا يتأتى في الرضعة (قوله وكذا على الموجد) اي يرجع الزوج عليه
بما لزم الزوج وهو نصف صداق كل منهما كما قدمناه بجر وقدمناه عنه ايضاً ان الشرط فيه
ايضاً تعمد الفساد (قوله ان تعمدت الفساد) قيد في الرجوع عليها اما سقوط مهرها
قبل الوطء فلا يشترط له تعمد الفساد ط عن ابي السعود (قوله بأن تكون عاقلة) فلا رجوع
على المجنونة والمكرهة والنائمة وفيه ان اشتراط العلم يغني عن قوله عاقلة متيقظة افاده في النهر
(قوله ولم تقصد الخ) فلو ارضعتها على ظن انها جائعة ثم ظهر انها شبعانة لا تكون
متعمدة بجر (قوله يشترط فيه) اي في التضمن به التعدي كخافر البئر ان كان في ملكه
لا يضمن والا ضمن وتماه في البحر (قوله والقول لها) اي في انها لم تتعمد مع يمينها بجر
(قوله طلق ذات لبن) اي منه بأن ولدت لانه لو تزوج امرأة ولم تلد منه قط ونزل لها لبن
وارضعت ولدا لا يكون الزوج اباً للولد لان نسبته اليه بسبب الولادة منه واذا انتفت انتفت
النسبة فكان كلبن البكر ولهذا لو ولدت للزوج فتزل لها لبن فارضعت به ثم جف لبنها ثم در
فارضعت صبية فان لابن زوج المرضعة التزوج بهذه الصبية ولو كان صبياً كان له التزوج
باولاد هذا الرجل من غير المرضعة بجر عن الخانية (قوله ويكون ربيياً للثاني) فيحل له
التزوج بنات الثاني من غير المرضعة بجر (قوله والوطء بشبهة كالحلال) صورته وطئت
امرأة بشبهة فحبلت وولدت ثم تزوجت ثم ارضعت صبياً كان ابناً للوطأ بشبهة لا للزوج
ومثله صورة الزنا اهـ ح (قوله فتح) وذلك حيث قال ولبن الزنا كالحلال فاذا ارضعت به

والاجاز تزوج الصغيرة
ثانياً (ولا مهر للكبيرة ان
لم توطأ) لمجيء الفرقة منها
(وللصغيرة نصف) لعدم
الدخول (ورجع) الزوج
(به على الكبيرة) وكذا
على الموجد (ان تعمدت
الفساد) بأن تكون عاقلة
طائعة متيقظة عالمة بالنكاح
وبافساد الارضاع ولم
تقصد دفع جوع او هلاك
(والا لا) لان التسبب
يشترط فيه التعدي والقول
لها ان لم يظهر منها تعمد
الفساد معراج (طلق ذات
لبن فاعتدت وتزوجت)
بآخر (فحبلت وارضعت
فحكمه من الاول) لانه
منه يبين فلا يزول بالشك
ويكون ربيياً للثاني (حتى
تلد) فيكون اللبن من الثاني
والوطء بشبهة كالحلال قيل
وكذا الزنا والاوجه لا فتح

بنّا حرمت على الزانى وآبائه وابنائهم وان سفلوا وفي التجنيس عن الجرجاني ولعم الزانى التزوج بها كالمولودة من الزانى لانه لم يثبت نسبها من الزانى والتحريم على آباء الزانى واولاده للجزئية ولا جزئية بينها وبين العم واذ اثبت هذا في المتولدة من الزنا فكذا في المرضعة بلبن الزنا قال في الخلاصة وكذا لو لم تحبل من الزنا وارضعت لابلى الزنا تحرم على الزانى كما تحرم بنتها عليه وذكر الوبرى ان الحرمة تثبت من جهة الام خاصة ما لم يثبت النسب فحينئذ تثبت من الاب وكذا ذكر الاسيبجاني وصاحب النبايع وهو أوجه لان الحرمة من الزنا للبعضية وذلك في الولد نفسه لانه مخلوق من مائه دون اللبن اذ ليس اللبن كائنا من منيه لانه فرع التغذى وهو لا يقع الا بما يدخل من اعلى المعدة لامن اسفل البدن كالحقنة فلا انبات فلا حرمة بخلاف ثابت النسب لان النص اثبت الحرمة منه واذا ترجع عدم حرمة الرضعية بلبن الزانى على الزانى فعدمها على من ليس اللبن منه اولى خلافا لما في الخلاصة ولانه يخالف المسطور في الكتب المشهورة اذ يقتضى تحريم بنت المرضعة بلبن غير الزوج على الزوج بطريق اولى اه كلام الفتح ملخصا وحاصله ان في حرمة الرضعية بلبن الزنا على الزانى وكذا على اصوله وفروعه روايتين كما صرح به القهستاني ايضا وان الواجهة رواية عدم الحرمة وان ما في الخلاصة من انها لو رضعت لابلى الزانى تحرم على الزانى مردود لان المسطور في الكتب المشهورة ان الرضعية بلبن غير الزوج لا تحرم على الزوج كما تقدم في قوله طلق ذات لبن الح وكلام الخلاصة يقتضى تحريمها بالاولى وما في الفتاوى اذا خالف ما في المشاهير من الشروح لا يقبل هذا تقرير كلام الفتح وقد وقع في فهمه خبط كثير منه ما ادعاه في البحر من ان محل الخلاف اصول الزانى وفروعه وانها لا تحل للزنى اتفاقا اه والحاصل كما قال في البحر ان المعتمد في المذهب ان لبن الزانى لا يتعلق به التحريم وظاهر المعراج والخاتمة ان المعتمد ثبوته اه قلت وذكر في شرح التنية انه لا يعدل عن الدراية اذا وافقتها رواية وقد علمت ان الوجه مع رواية عدم التحريم (قوله قال لزوجه) التقييد بالزوجة لقوله بعده فرق بينهما والافقوله ذلك لاجنبية قبل العقد عليها كذلك (قوله هكذا فسر الثبات في الهداية وغيرها) أتى بذلك للرد على من جعل تكرار الاقرار ثباتا ايضا مثل قوله هو حق ونحوه وجزم في البحر بأنه ليس مثله وهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى في زمن العلامة عبد البرين الشحنة خالفه فيها بعض معاصريه وعقد لها مجالس عديدة بأمر السلطان قايتباي وكتب خطوط العلماء من المذاهب الاربعة كما ذكره المقدسى في شرحه وسرد فيه نصوص أئمتنا ثم قال ظاهر هذه العبارات ان الثبات على الاقرار المانع عن الرجوع هو ان يقول ما قلته حق او ما أقررت به ثابت واما تكرار الاقرار فلا يكون مانعا اه وقد لوح المصنف في مسائل شتى من المنح آخر الكتاب الى تلك الواقعة وانها عرضت على شيخ الاسلام زكريا الشافعي فأجاب بما فيه كفاية اه قلت ورأيتها في فتاوى شيخ الاسلام زكريا فقال بعد عرض النقول من كلام أئمتنا ما صورته صريح هذه النقول ومنطوقها مع العلم بوقوع العطف التفسيري في الكلام الفصيح ومع النظر الى ما هو واجب من الجمع بين كلام الأئمة المذكورين وغيرهم ومن النظر الى المعنى المفهوم من كلامهم شاهد بأن المراد بالثبات والدوام والاصرار واحد بان المقر باخوة الرضاع ونحوها ان ثبت على

(قال) لزوجه (هذه رضيعتى ثم رجع) عن قوله (صدق) لان الرضاع مما يخفى فلا يمنع التناقض فيه (ولو ثبت عليه بأن قال) بعده (هو حق) كما قلت ونحوه) هكذا فسر الثبات في الهداية وغيرها

اقراره لا يقبل رجوعه عنه والاقبل وبأن الثبات عليه لا يحصل الا بالقول بأن يشهد على نفسه بذلك او يقول هو حق او كافات او ما في معناه كقوله هو صدق او صواب او صحيح أو لاشك فيه عندي اذ لا ريب ان قوله صدق أكد من قوله هو كقلت فكلام من جمع بين هو حق وكما قلت كما فعل السراج الهندي محمول على التأكيد وكلام من اقتصر على بعضها ولو بطريق الحصر مؤول بتقدير او ما في معناه كما قلنا في قوله تعالى قل انما يوحى الى انما الحكم اله واحد وقوله صلى الله عليه وسلم انما الربا في النسيئة وليس في منطوق النصوص المذكورة ان التكرار يقوم مقام قوله هو حق او ما في معناه حتى يتمتع الرجوع بعده نعم يؤخذ من قول صاحب المبسوط ولكن الثابت على الاقرار كالمجدد له بعد العقد انه اذا أقر بذلك قبل العقد ثم أقربه بعده يقوم مقام ذلك اه قلت لكن مراد صاحب المبسوط بقوله كالمجدد الخ اي مع الثبات لان مراده بيان ان الاقرار قبل العقد بمنزلة الاقرار بعده في اثبات الحرمة لان عبارته هكذا ولكن الثابت على الاقرار كالمجدد له بعد العقد واقاراه بالحرمة بعد العقد صحيح موجب للفرقة فكذلك اذا أقربه قبل العقد وثبت عليه حتى تزوجها ثم قال في مسألة الاقرار بعد العقد ولو ثبت على هذا النطق وقال هو حق وشهدت عليه الشهود بذلك فرقت بينهما اه وفي البدائع اما الاقرار فهو ان يقول لامرأة تزوجها هي اختي من الرضاع ويثبت على ذلك ويصر عليه فيفرق بينهما وكذلك اذا أقر بهذا قبل النكاح واصر على ذلك ودام عليه لا يجوز له ان يتزوجها اه قلت ووجه ذلك ان الرضاع لما كان مما يخفى لانه لا يعلمه الا بالسماع من غيره لم يمنع التناقض فيه لاحتمال انه لما أقربه بناء على ما أخبر به غيره تبين له كذبه فرجع عن اقراره ولا فرق في ذلك بين كونه اقر مرة او اكثر بخلاف ما اذا شهد على اقراره او قال هو حق او نحوه فانه يدل على علمه بصدق الخبر وانه جازم به فلا يقبل رجوعه بعده **(قوله فرق بينهما)** اي ولو جحد بعد ذلك لان شرط الفرقة وهو الثبات قد وجد فلا ينفعه الجحود بعده ذخيرة **(قوله جاز)** اي صح النكاح **(قوله لان الحرمة ليست اليها)** اي لم يجعلها الشارع لها فلا يعتبر اقرارها بها ط **(قوله في جميع الوجوه)** اي سواء أقرت قبل العقد او لا وسواء اصرت عليه او لا بخلاف الرجل فان اصراره مثبت للحرمة كما علمت ويفهم مما في البحر عن الحانية ان اصرارها قبل العقد مانع من تزوجها به ونحوه في الذخيرة لكن التعليل المذكور يؤيد عدمه **(قوله بزازية)** ذكر ذلك في البزازية آخر كتاب الطلاق حيث قال قالت لرجل انه أبي رضا وأصرت عليه يجوز ان يتزوجها اذا كان الزوج ينكره وكذا اذا اقر به ثم اكذبت فيه لا يصدق على قولها لان الحرمة ليست اليها حتى لو اقرت به بعد النكاح لا يلتفت اليه وهذا دليل على ان لها ان تزوج نفسها منه في جميع الوجوه وبه يفتي اه **(قوله ومفاده الخ)** هذا ذكره في الخلاصة عن الصغيري للصدر الشهيد بلفظ وفيه دليل على انها لو ادعت الطلقات الثلاث وانكر الزوج حل لها ان تزوج نفسها منه وذكره في البزازية آخر الطلاق بقوله قالت طلقني ثلاثا ثم ارادت تزويج نفسها منه ليس لها ذلك اصرت عليه او اكذبت نفسها ونص في الرضاع على انها اذا قالت هذا ابني رضاعا وأصرت عليه جازله ان يتزوجها لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه يفتي في جميع الوجوه اه كلام البزازية فقوله

(فرق بينهما وان اقرت)
المرأة بذلك (ثم اكذبت
نفسها وقالت اخطأت
وتزوجها جاز كما لو تزوجها
قبل ان تكذب نفسها) وان
اصرت عليه لان الحرمة
ليست اليها قالوا وبه يفتي
في جميع الوجوه بزازية
ومفاده انها لو اقرت
بالثلاث من رجل

ونص الح يريد به الاستدلال على ان لها الزوج به في مسألة الطلاق كما فعل في الخلاصة وبهذا يعلم ما في كلام الشارح قيل باب الايلاء حيث ذكر عبارة البرازية هذه واسقط قوله ونص في الرضاع الح (قوله حل لها تزوجه) لان الطلاق في حقها مما يخفى لاستقلال الرجل به فصح رجوعهما نهر اى حل في الحكم إما فيما بينهما وبين الله تعالى فلا اذا كانت عامة بالثلاث ح (قوله او اقرا بذلك) اى باخوة الرضاع اى ولم يصبر الرجل على اقراره فانه اذا أصر لا ينفعه اكذاب نفسه بعده كما مر (قوله وان ثبت عليه فرق بينهما) اى اذا لم يكن لها نسب معروف وكانت تصلح اماله او بنتاله فيفرق بينهما لظهور السبب باقراره مع اصراره وان كان لها نسب معروف او لا تصلح اماله او بنتا لا يفرق بينهما وان دام على ذلك لانه كاذب في اقراره بيقين بدائع (قوله حجة الح) اى دليل انبائه وهذا عند الانكار لانه يثبت بالاقرار مع الاصرار كما مر (قوله وهى شهادة عدلين الح) اى من الرجال وافاد انه لا يثبت بخبر الواحد امرأة كان اورجلا قبل العقد او بعده وبه صرح في الكافى والنهاية تبعاً لما في رضاع الحانية لو شهدت به امرأة قبل النكاح فهو في سعة من تكذيبها لكن في محرمات الحانية ان كان قبله والخبر عدل ثقة لا يجوز النكاح وان بعده وهما كيران فالاحوط التنزه وبه جزم البرازى معللاً بأن الشك في الاول وقع في الجواز وفي الثانى في البطلان والدفع أسهل من الرفع ويوفق بحمل الاول على ما اذا لم تعلم عدالة المخبر او على ما في المحيط من ان فيه روايتين ومقتضاه انه بعد العقد لا يعتبر اتفاقاً لكن نقل الزيلعى عن المغنى وكراهية الهداية ان خبر الواحد مقبول في الرضاع الطارىء بأن كان تحته صغيرة فشهدت واحدة بأن أمه او اخته أرضعتها بعد العقد قلت ويشير اليه مامر من قول الحانية وهما كيران لكن قال في البحر بعد ذلك ان ظاهر المتون انه لا يعمل به مطلقاً فليكن هو المعتمد في المذهب قلت وهو ايضا ظاهر كلام كافى الحاكم الذى هو جمع كتب ظاهري الرواية وفرق بينه وبين قبول خبر الواحد بنجاسة الماء أو اللحم فراجع من كتاب الاستحسان * (تنبيه) * في الهندية تزوج امرأة فقالت امرأة أرضعتكما فهو على اربعة اوجه ان صدقها ففسد النكاح ولا مهر ان لم يدخل وان كذبا وهى عدلة فالتنزه المفارقة والافضل له اعطاء نصف المهر لو لم يدخل والافضل لها ان لا تأخذ شيئاً ولو دخل فالافضل دفع كاله والنفقة والسكنى والافضل لها اخذ الاقل من مهر المثل والمسمى لا النفقة والسكنى ويسعه المقام معها وكذا لو شهد غير عدول او امرأتان او رجل وامرأة وان صدقها الرجل وكذبها ففسد النكاح والمهر بحاله وان بالعكس لا يفسد ولها ان تخلفه ويفرق اذا نكل اه (قوله وعدلتين) اى ولو احداها المرضعة ولا يضر كون شهادتها على فعل نفسها لانه لا تهمة في ذلك كشهادة القاسم والوزان والكيال على رب الدين حيث كان حاضراً بحر قلت وما في شرح الوهبانية عن التنف من انه لا تقبل شهادة المرضعة عند ابى حنيفة واصحابه فالظاهر ان المراد اذا كانت وحدها احترازاً عن قول مالك وان اوهم نظم الوهبانية خلاف ذلك فتأمل (قوله لتضمنها) اى الشهادة حق العبد اى ابطال حقه وهو حل التمتع فلا بد من القضاء اى ان لم يوجد الماركة لما في النهر الحاصل ان المذهب عندنا كما قال الزيلعى في اللعان النكاح لا يرتفع بجرمة الرضاع والمصاهرة بل يفسد حتى لو وطئها قبل

حل لها تزوجه (او اقرا
بذلك جميعاً ثم اكذبا
انفسهما وقالوا) جميعاً
(اخطأنا ثم تزوجها)
جاز (وكذا) الاقرار
(في النسب ليس يلزمه
ما ثبت عليه فلو قال هذه
اختي او امي وليس نسبها
معروفاً ثم قال وهمت صدق
وان ثبت عليه فرق
بينهما و) الرضاع (حجة
حجة المال) وهى شهادة
عدلين او عدل وعدلتين
لكن لا تقع الفرقة الا
بتفريق القاضى لتضمنها
حق العبد (وهل يتوقف
ثبوته على دعوى المرأة

التفريق لا يجب عليه الحد اشتبه الامر او لم يشتبه نص عليه في الاصل وفي الفاسد لا بد من تفريق القاضي او المتاركة بالقول في المدخول بها وفي غيرها يكتفى بالمفارقة بالابدان كما مر اه
(قوله الظاهر لا) كذا استظهره في البحر مستندا لمسئلة الطلاق المذكورة ومثلها الشهادة بعق الامة ونحوها من المسائل الاربعة عشر التي تقبل الشهادة فيها حسبة بلا دعوى وهي مذكورة في قضاء الاشياء فتزاد هذه عليها **(قوله ثم ماتا)** اي الشاهدان **(قوله لا يسعها المقام معه)** لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي يثبت الرضاع فكذا اذا قامت عندها خانية **(قوله وقيل لها الزوج ديانة)** اشار الى ضعفه لما في شرح الوهبانية عن القنية عن العلاء الترجاني أنه لا يجوز في المذهب الصحيح اه وجزم به الشارح في آخر باب الرجعة فافهم **(قوله قضى القاضي)** اي المجتهد او المقلد كالكي **(قوله لم ينفذ)** لانه من المسائل التي لا يسوغ فيها الاجتهاد وهي نيف وثلاثون مذكورة في قضاء الاشياء **(قوله مصر رجل)** قيد به احترازاعما اذا كان الزوج صغيرا في مدة الرضاع فانها تحرم عليه **(قوله ولبنهما من رجل)** اي واحد وقيد به ليتصور التحريم بين الصغيرتين لانهما صارتا اختين لابرضاعا اما لو كان لبن كل واحدة من رجل لم تحرم الصغيرتان والمراد بالرجل غير الزوج اذ لو كان لبنهما من الزوج ففي الفتح ان الصواب وجوب الضمان على كل منهما لان كلا افسدت لصيرورة كل صغيرة بنتا له خلافا لمن حرف المسئلة وقال ولبنهما منه بدل قوله من رجل اه **(قوله لم يضمننا الخ)** بخلاف ما مر فيما لو ارضعت الكبيرة ضررتها متعمدة الفساد حيث ضمنت لان فعل الكبيرة هناك مستقل بالافساد فيضاف الافساد اليها اما هنا ففعل كل من الكبيرتين غير مستقل بها فلا يضاف الى واحدة منهما لان الفساد باعتبار الجمع بين الاختين منهما بخلاف الحرمة هناك لانه للجمع بين الام والبنت وهو يقوم بالكبيرة فتح ملخصا **(قوله غرم المهر)** اي يجب المهر على الاب ويرجع به على الابن والمسئلة مذكورة في الهندية في المحرمات وقيد بها بما اذا كانت الزوجة مكرهة وصدق الزوج ان التقييل بشهوة لتقع الفرقة والا فالقول له اه واما لو كانت مطاوعة فلامهر لها لان الفرقة جاءت من قبلها ثم ينبغي كما قال الرحمتي ان يكون ذلك مقيدا بما قبل الدخول وان المراد بالمهر نصفه اما بعد الدخول فلا غرم لان المهر وجب بالدخول والاب قد استوفاه كما قالوا في رجوع شاهدي الطلاق ان كان قبل الدخول غرما نصف المهر وان بعده فلا غرم اصلا **(قوله وقال ذلك)** اي تعمدت الفساد **(قوله لا)** اي لا يغرم ما لزم الاب من نصف المهر بزازية وتعبيره بالنصف مؤيد لما قاله الرحمتي **(قوله فلم يلزم المهر)** لانه لا يجمع بين حد ومهر بزازية والله تعالى اعلم وله الحمد على ما علم

الظاهر لا) لتضمنها حرمة
الفرج وهي من حقوقه
تعالى (كما في الشهادة
بطلاقها) ولو شهد عندها
عدلان على الرضاع بينهما
او طلاقها ثلاثا وهو يحدد
ثم ماتا او غابا قبل الشهادة
عند القاضي لا يسعها المقام
معه ولا قتله به يفتى ولا
الزوج بآخر وقيل لها
الزوج ديانة شرح وهبانية
(فروع) قضى القاضي
بالتفريق برضاع بشهادة
أمرأتين لم ينفذ * مص
رجل ثدى زوجته لم
تحرم * تزوج صغيرتين
فارضعت كلا امرأة ولبنهما
من رجل لم يضمننا وان
تعمدتا الفساد لعروضه
بالاختية * قبل الابن
زوجة ابيه وقال تعمدت
الفساد غرم المهر ولو
وطئها وقال ذلك للزوم
الحد فلم يلزم المهر

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الطلاق

كتاب الطلاق

(وهو) لغة رفع القيد لكن
جعلوه في المرأة طلاقا وفي
غيرها اطلاقا فلذا كان
انت مطلقة بالسكون كناية

لما ذكر النكاح واحكامه اللازمة والمتأخرة عنه شرع فيما به يرتفع وقدم الرضاع لانه يوجب
حرمة مؤبدة بخلاف الطلاق تقديما للاشد على الاخف بحر **(قوله لكن جعلوه الخ)**
عبارة البحر قالوا انه استعمل في النكاح بالتطليق وفي غيره بالاطلاق حتى كان الاول صريحا
والثاني كناية فلم يتوقف على النية في طاعتك وانت مطلقة بالتشديد ويتوقف عليها في اطلاقك
ومطلقة بالتخفيف اه قال في البدائع وهذا الاستعمال في العرف وان كان المعنى في المنظفين

لا يختلف في اللغة ومثل هذا جائز كما يقال حصان وحصان فانه بفتح الحاء يستعمل في المرأة وبكسرهما في الفرس اه والظاهر انه أراد بالعرف عرف اللغة لانه صرح في محل آخر ان الطلاق في اللغة والشرع عبارة عن رفع قيد النكاح وصرح ايضا بما يدل على ان الطلاق في اللغة صريح وكناية فافهم **(قوله)** وشرعا رفع قيد النكاح اعترضهم في البحر بأمور * الاول انهم قالوا ركنه اللفظ مخصوص الدال على رفع القيد فينبغي تعريفه به لان حقيقة الشيء ركنه فعلى هذا هو لفظ دال على رفع قيد النكاح * الثاني ان القيد صيروتها ممنوعة عن الخروج والبروز كما في البدائع فكان هذا التعريف مناسباً للمعنى اللغوي لا الشرعي * الثالث أنه كان ينبغي تعريفه بأنه رفع عقد النكاح بلفظ مخصوص ولو مآلا اه اقول والجواب عن الاول ان الطلاق اسم بمعنى المصدر الذي هو التطبيق كالسلام والسراح بمعنى التسليم والتسريح او مصدر طلقت بضم اللام أو فتحها طلاقا كالفساد كذا في الفتح وتقدم انه لغة رفع الوثاق مطلقا اي حسيا كوثاق البعير والاسير ومعنويا كما هنا وان المعنى الشرعي مستعمل في اللغة ايضا فقد ثبت ان حقيقة الطلاق الشرعي هو الحدث الذي هو مدلول المصدر لانفس اللفظ لكن لما كان امرا معنويا لا يتحقق الا بلفظه المستعمل فيه قيل ان ركنه اللفظ فليس اللفظ حقيقته بل دال عليه فلذا قال المصنف تبعا للفتح انه رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص وعن الثاني والثالث ان المراد بالقيد العقد ولذا قال في الجوهرة هو في الشرعي عبارة عن المعنى الموضوع لحل عقدة النكاح فقد فسر بالمعنى المصدرى كما قلنا اولا وعبر عن رفع القيد بحل العقدة اي بفك رابطة النكاح استعارة والمراد برفع العقد رفع احكامه لان العقود كلمات لا تبقى بعد التكلم بها كما حققه في التلويح في بحث العلل وعن هذا قال في البدائع واماميان ما يرفع حكم النكاح فالطلاق وقال قبله للنكاح الصحيح احكام بعضها اصى وبعضها من التوابع فالاول حل الوطء والاعراض والثاني حل النظر وملك المتعة وملك الحبس وغير ذلك اه واماما اورد في البحر من ان من آثار العقد العدة في المدخول بها فلذا لم يفسر برفع العقد ففيه ان العدة ليست من احكام النكاح لانه غير موضوع لها وكونها من آثاره لا ينافي وجودها بعد رفع احكامه كما ان نفس الطلاق من آثار عقد النكاح ولا يصح ان يكون من احكامه بيان ذلك ان العقود علل لاحكامها كما صرحوا به وقالوا ايضا ان الخارج المتعلق بالحكم ان كان مؤثرا فيه فهو العلة وان كان مفضيا اليه بلا تأثير فهو السبب وان لم يكن مؤثرا فيه ولا مفضيا اليه فان توقف عليه وجود الحكم فهو الشرط والافان دل عليه فهو العلامة وتماه في كتب الاصول ولا شبهة ان عقد النكاح علة لحل الوطء ونحوه لا لرفع الحل بل رفع الحل علته الطلاق لانه وضع له نعم النكاح شرطه كما ان الطلاق شرط لوجوب العدة الواجبة لاجله فقد صرحوا في باب العدة ان شرطها رفع النكاح او شبهته فالنكاح شرط لانقضاء الطلاق شرطا للعدة فصح كونها من آثاره بهذا الاعتبار فافهم **(قوله)** في الحال بالبائن متعلقان برفع **(قوله)** او المآل اي بعد انقضاء العدة او انضمام طلقين الى الاولى وعليه فلو ماتت في العدة او بعد ما راجعها ينبغي ان يتبين عدم وقوع الطلقة الاولى حتى لو حلف انه لم يقع عليها طلاق قط لا يحنث بجر وفيه ان المراجعة تقتضى وقوع

وشرعا (رفع قيد النكاح
في الحال) بالبائن (او المآل)
بالرجعي (بلفظ مخصوص)

الطلاق فقد صرح الزيلعي وغيره بان المراجعة بدون وقوع الطلاق محال مقدسي فالصواب في تعريفه الشامل لنوعيه ما في القهستاني من انه ازالة النكاح او نقصان حله بلفظ مخصوص قلت ولذا قال في البدائع اما الطلاق الرجعي فالحكم الاصل له نقصان العدد فاما زوال الملك وحل الوطء فليس بحكم اصيل له لازم حتى لا يثبت للحال بل بعد انقضاء العدة وهذا عندنا وعند الشافعي زوال حل الوطء من احكامه الاصلية له حتى لا يحل له وطؤها قبل المراجعة **(قوله)** هو ما اشتمل على الطلاق (اي على مادة ط ل ق صريحا مثل انت طالق او كناية كمطلقة بالتخفيف وكانت ط ل ق وغيرها كقول القاضي فرقت بينهما عند اباء الزوج الاسلام والغنة واللعان وسائر الكنايات المفيدة للرجعة والبنونة ولفظ الخلع فتح لكن قوله وغيرها اي غير الصريح والكناية يفيد ان قول القاضي فرقت والكنايات ولفظ الخلع مما اشتمل على مادة ط ل ق وليس كذلك فالمناسب عطفه على ما اشتمل والضمير عائد على ما وثناه نظرا للمعنى لانه واقع على الصريح والكناية **(قوله)** فخرج الفسوخ الخ (قال في الفتح فخرج تفريق القاضي في اباها ورده احد الزوجين وتباين الدارين حقيقة وحكما وخيار البلوغ والعق وعدم الكفاءة ونقصان المهر فانها ليست طلاقا اه وقد مر نظاما في باب الولي ما هو طلاق وما هو فسوخ وما يشترط فيه قضاء القاضي وما لا يشترط فراجع **(قوله)** وبهذا (اي بزيادة قوله والمال وقوله بلفظ مخصوص **(قوله)** عبارة الكنز والماتقي) هي رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح **(قوله)** منقوضة طردا وعكسا (اي انها غير مانعة لدخول الفسوخ فيها وغير جامعة لخرج الرجعي **(قوله)** كريمة) هي الظن والشك اي ظن الفاحشة **(قوله)** والمذهب الاول (لاطلاق قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن لاجناح عليكم ان طلقتم النساء ولانه صلى الله عليه وسلم طلق حفصة لريبة ولا كبر وكذا فعله الصحابة والحسن بن علي رضي الله عنهما استكثر النكاح والطلاق واما ما رواه ابو داود انه صلى الله عليه وسلم قال ابغض الحلال الى الله عز وجل الطلاق فالمراد بالحلال ما ليس فعله بلازم الشامل للمباح والمندوب والواجب والمكروه كما قاله الشمني بحر ملخصا قلت لكن حاصل الجواب ان كونه مبغوضا لا ينافي كونه حسلا لا فان الحلال بهذا المعنى يشمل المكروه وهو مبغوض بخلاف ما اذا اريد بالحلال ما لا يترجح تركه على فعله وانت خير ان هذا الجواب مؤيد للقول الثاني ويأتي بعده تأييده ايضا فانهم **(قوله)** وقولهم الخ (جواب عن قوله في الفتح ان قولهم باباحته وابطالهم قول من قال لا يباح الا لكبر اورية بانه صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ولم يقرن بواحد منهما مناصف لقولهم الاصل فيه الحظر لما فيه من كفران نعمة النكاح والاباحة للحاجة الى الخلاص ولحديث ابغض الحلال الى الله تعالى الطلاق واجاب في البحر بأن هذا الاصل لا يدل على انه محظور شرعا وانما يفيد ان الاصل فيه الحظر وترك ذلك بالشرع فصار الحل هو المشروع فهو نظير قولهم الاصل في النكاح الحظر وانما ايسح للحاجة الى التوالد والتناسل فهل يفهم منه انه محظور فالحق اباحته لغير حاجة طلبا للخلاص منها للدلالة المارة اه اقول لا يخفى ما بين الاصلين من الفرق فان الحظر الذي هو الاصل في النكاح قد زال بالكلية فلم يبق فيه الحظر اصلا الا لعارض خارجي بخلاف الطلاق فقد

هو ما اشتمل على الطلاق
فخرج الفسوخ كخيار
عق وبلوغ ورده فانه
فسخ لاطلاق وبهذا علم
ان عبارة الكنز والماتقي
منقوضة طردا وعكسا
بحر (وايقاعه مباح) عند
العامة لاطلاق الآيات
أكمل (وقيل) قائله الكمال
(الاصح حظره) اي منعه
(الحاجة) كريمة وكبر
والمذهب الاول كما في
البحر وقولهم الاصل فيه
الحظر معناه ان الشارع
ترك هذا الاصل فاباحه

صرح في الهداية بأنه مشروع في ذاته من حيث انه ازالة الرق وان هذا لا ينافي الحظر لمعنى فيه غيره وهو ما فيه من قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية اه فهذا صريح في انه مشروع ومحظور من جهتين وانه لامنافاة في اجتماعهما لاختلاف الحيثية كالصلاة في الارض المغصوبة فكون الاصل فيه الحظر لم يزل بالكلية بل هو باق الى الآن بخلاف الحظر في النكاح فإنه من حيث كونه انتفاهاً بحجزه الآدمي المحترم واطلاقاً على العورات قد زال للحاجة الى التوالد وبقاء العالم واما الطلاق فان الاصل فيه الحظر بمعنى انه محظور الالعارض يبيحه وهو معنى قواهم الاصل فيه الحظر والاباحة للحاجة الى الخلاص فاذا كان بلا سبب اصلاً لم يكن فيه حاجة الى الخلاص بل يكون حقاً وسفاهة رأى ومجرد كفران النعمة واخلاص الايذاء بها وبأهلها واولادها ولذا قالوا ان سببه الحاجة الى الخلاص عند تباين الاخلاق وعروض البغضاء الموجبة عدم اقامة حدود الله تعالى فليست الحاجة مختصة بالكبر والريبة كاقيل بل هي اعم كما اختاره في الفتح فحيث تجرد عن الحاجة الميحية له شرعاً يبقى على أصله من الحظر ولهذا قال تعالى فان أطعكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً اي لا تطلبوا الفراق وعليه حديث أبغض الحلال الى الله الطلاق قال في الفتح ويحمل لفظ المباح على ما أبيح في بعض الاوقات اعني اوقات تحقق الحاجة الميحية اه واذا وجدت الحاجة المذكورة أبيح وعليها يحمل ما وقع منه صلى الله عليه وسلم ومن اصحابه وغيرهم من الائمة صوناً لهم عن العيب والايذاء بلا سبب فقوله في البحر ان الحق اباحته لغير حاجة طلباً للخلاص منها ان اراد بالخلاص منها الخلاص بلا سبب كما هو المتبادر منه فهو ممنوع لمخالفته لقولهم ان اباحته للحاجة الى الخلاص فلم يبيحوه الا عند الحاجة اليه لا عند مجرد ارادة الخلاص وان اراد الخلاص عند الحاجة اليه فهو المطلوب وقوله في البحر ايضاً ان ما صححه في الفتح اختيار للقول الضعيف وليس المذهب عن علمائنا فيه نظر لان الضعيف هو عدم اباحته الا لكبر اورية والذي صححه في الفتح عدم التقيد بذلك كما هو مقتضى اطلاقهم الحاجة وبما قررناه ايضاً زال التنافي بين قولهم باباحته وقولهم ان الاصل فيه الحظر لاختلاف الحيثية وظهر ايضاً انه لا مخالفة بين ما ادعاه انه المذهب وما صححه في الفتح فاغتنم هذا التحريراً من فتح القدير **(قوله بل يستحب)** اضراب انتقال ط **(قوله لو مؤذية)** اطلقه فشمّل المؤذية له او لغيره بقولها او بفعلها ط **(قوله او تاركة صلاة)** الظاهر ان ترك الفرائض غير الصلاة كالصلاة وعن ابن مسعود لأن القى الله تعالى وصداقها بذمتي خير من ان اعاشر امرأ لا تصلى ط **(قوله ومفاده)** اي مفاد استحباب طلاقها وهذا قاله في البحر وقال ولهذا قالوا في الفتاوى له ان يضربها على ترك الصلاة ولم يقولوا عليه مع ان في ضربها على تركها روايتين ذكرهما قاضيخان اه **(قوله لوفات الامساك بالمعروف)** كالوكان خصياً او مجبواً او عنيماً او شكاراً او مسحوراً والشكار بفتح الشين المعجمة وتشديد الكاف وبانزاي هو الذي تنتشر آله للمرأة قبل ان يخالطها ثم لا تنتشر آله بعده لجماعها والمسحر بفتح الحاء المشددة وهو المسحور ويسمى المربوط في زمانناح عن شرح الوهبانية **(قوله لو بدعياً)** يأتي بيانه **(قوله)** ومن محاسنه التخلص به من المكاره (اي الدينية والدنيوية بحر اي كأن عجز عن اقامة

بل يستحب لو مؤذية او تاركة صلاة غاية ومفاده ان لا اثم بمعاشرة من لا تصلى ويجب لوفات الامساك بالمعروف ويحرم لو بدعياً ومن محاسنه التخلص به من المكاره

حقوق الزوجة او كان لا يشتهيها قال في الفتح ومنها اي من محاسنه جعله بيد الرجال دون النساء
 لاختصاصهن بنقصان العقل وغلبة الهوى ونقصان الدين ومنها شرعه ثلاثا لان النفس
 كذوبة ربما تظهر عدم الحاجة اليها ثم يحصل الندم فشرع ثلاثا ليحرب نفسه اولا وثانيا
 اه ملخصا **(قوله وبه)** اي يكون التخلص المذكور من محاسنه اذ لو لم يقع طلاق الدور لفاتت
 هذه الحكمة اه ح وسمى بالدور لانه دار الامر بين متنافين لانه لا يلزم من وقوع المنجز
 وقوع الثلاث المعلقة قبله و يلزم من وقوع الثلاث قبله عدم وقوعه فليس المراد الدور
 المصطلح عليه في علم الكلام وهو توقف كل من الشئيين على الآخر فيلزم توقف الشئ على
 نفسه وتأخره اما بمرتبة او مرتبتين ط **(قوله واقع)** اي اذا طلقها واحدة يقع ثلاث الواحدة
 المنجزة وثنان من المعلقة ولو طلقها ثنتين وقتا وواحدة من المعلقة او طلقها ثلاثا يقعن فينزل
 الطلاق المعلق لا يصادف اهلية فيلغو ولو قال ان طلقتك فانت طالق قبله ثم طلقها واحدة
 وقع ثنتان المنجزة والمعلقة وقس على ذلك كذا في فتح القدير **(قوله حتى لو حكم الخ)** تفريع
 على قوله واقع اجماعا ثم هذا ذكره المصنف ايضا عن جواهر الفتاوى فانه قال ولو حكم حاكم
 بصحة الدور وبقاء النكاح وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه ويجب على حاكم آخر
 تفريقهما لان مثل هذا لا يعد خلافا لانه قول مجهول باطل فاسد ظاهر البطلان ونقل قبله عن
 جواهر الفتاوى ان هذا القول لابي العباس بن سريج من اصحاب الشافعي وانه انكر عليه
 جميع ائمة المسلمين وانه قول مخترع فان الامة من الصحابة والتابعين وائمة السلف من ابي
 حنيفة والشافعي واصحابهما اجمعت على ان طلاق المكلف واقع اه قلت لكن يشكل
 على دعوى الاجماع ان كثيرا من ائمة الشافعية قالوا بصحة الدور كالزني وابن الحداد والقفال
 والقاضي ابي الطيب والبيضاوي وكذا الغزالي والسبكي لكنهما رجعا عنه وقد عزا في فتح
 القدير القول ببطلان الدور الى بعض المتأخرين من مشايخنا والقول بصحته وانها لا تطلق الى
 اكثرهم وانتصر له صاحب البحر لكن رأيت مؤلفا حافلا للعلامة ابن حجر المكي في بطلانه
 وانه قول اكثر الشافعية وان القرافي من المالكية نقل عن شيخه العز بن عبد السلام الشافعي
 الملقب بسultan العلماء انه لا يصح بل يحرم تقليد القائل بصحته وينقض قضاء القاضي به
 لمخالفته لقواعد الشرع وقال انه شنع على القائل به جماعة من الحنفية والمالكية والحنابلة
 وانه نقل بعض الائمة عن ابي حنيفة واصحابه الاتفاق على فساد الدور وانما وقع عنهم في وقوع
 الثلاث او المنجز وحده وان شارح الارشاد قال ان المعتمد في الفتوى وقوع المنجز وعليه العمل
 في الديار المصرية والشامية وعزاه الرافعي الى ابي حنيفة وانه بالغ السروجي من الحنفية
 فقال انه يشبه مذاهب النصارى انه لا يمكن الزوج ايقاع طلاق على زوجته مدة عمره اه
 ملخصا وذكر في فتح القدير ايضا ان القول بصحة الدور مخالف لحكم اللغة ولحكم
 العقل ولحكم الشرع وقرره بما لا مزيد عليه فارجم اليه * (تنبيه) * قد بان لك ان المعتمد عند
 الشافعية وقوع المنجز فقط بناء على ابطال الكلام كله وهو جملة التعليق وقدمر عن الفتح
 الجزم بوقوع الثلاث عندنا بناء على ابطال لفظ قبله فقط لان الدور انما حصل به ونقل ابن حجر
 عن مفتي الحنابلة حكاية القولين عندهم وقدمنا ما يفيد ان الخلاف ثابت عندنا ايضا والله اعلم

مطلب

طلاق الدور

وبه يعلم ان طلاق الدور
 نحو ان طلقك فانت
 طالق قبله ثلاثا واقع
 اجماعا كما حرره المصنف
 مغزيا لجواهر الفتاوى
 حتى لو حكم بصحة الدور
 حاكم لا ينفذ اصلا

(قوله واقسامه ثلاثة الخ) يأتي بيانها قريبا (قوله صريح) هو ما لا يستعمل الا في حل عقدة النكاح سواء كان الواقع به رجعيًا أو بائنًا كما سيأتي بيانه في الباب الآتي (قوله وملحق به) أي من حيث عدم احتياجه الى النية كلفظ التحريم أو من حيث وقوع الرجعي به وإن احتاج الى نية كاعتدى واستبرأى رحمك وانت واحدة أفاده الرحمتي (قوله وكناية) هي ما لم يوضع للطلاق واحتمله وغيره كما سيأتي في باب (قوله ومحله المنكوحه) أي ولو معتدة عن طلاق رجعي أو بائن غير ثلاث في حرة وثنتين في أمة أو عن فسخ بتفريق لباة أحدها عن الاسلام أو بارتداد أحدها ونظم ذلك المقدسي بقوله

بعده عن الطلاق يلحق به أو بالباة يفرق

بخلاف عدة الفسخ بحرمة مؤبدة كتقيل ابن الزوج أو غير مؤبدة كالفسخ بخيار عتق وبلوغ وعدم كفاءة ونقصان مهر وسبب أحدهما ومهاجرته فلا يقع الطلاق فيها كما حرره في البحر عن الفتح وكذا ما سيأتي آخر الباب لو حررت زوجها حين ملكته فطلقها في العدة لا يقع ويأتي تمام الكلام عليه آخر الكنايات (قوله وإهله زوج عاقل الخ) احتراز بالزوج عن سيد العبد ووالد الصغير وبالعاقل ولو حكما عن المجنون والمعتوه والمدهوش والمبرسم والمنعم عليه بخلاف السكران مضطرا أو مكرها وبالبالغ عن الصبي ولو مرأهاقا وبالمستيقظ عن النائم وأفاد أنه لا يشترط كونه مسلما صحيحا طائعا جادا عامدا فيقع طلاق العبد والسكران بسبب محذور والكافر والمريض والمكره والهازل والخطي كما سيأتي (قوله وركنه لفظ مخصوص) هو ما جعل دلالة على معنى الطلاق من صريح أو كناية فخرج الفسوخ على ما مر وأراد اللفظ ولو حكما ليدخل الكتابة المستينة وإشارة الأخرس وإشارة إلى العدد بالأصابع في قوله أنت طالق هكذا كما سيأتي وبه ظهر أن من تشاجر مع زوجته فأعطها إبرة الحجارة بنوى الطلاق ولم يذكر لفظا لا صريحا ولا كناية لا يقع عليه كما فتى به الخير الرمي وغيره وكذا ما يفعله بعض سكان البوادي من أمره بخلق شعرها لا يقع به طلاق وإن نواه (قوله خال عن الاستثناء) أما إذا صاحبه استثناء بشروطه فلا يتحقق طلاق كقوله إن شاء الله تعالى أو إلا إن شاء الله تعالى زاد في البحر وإن لا يكون الطلاق انتهاء غاية فانه لو قال أنت طالق من واحدة الى ثلاث لم تقع الثالثة عند الإمام ط (قوله طلقه) التاء للوحدة وقيد بها لأن الزائد عليها بكلمة واحدة بدعي ومتفرقا ليس باحسن بحر (قوله رجعية) فلو واحدة البائنة بدعية في ظاهر الرواية وفي رواية الزيادات لا تذكر بحر عن الفتح ثم ذكر عن المحيط أن الخلع في حالة الحيض لا يكره بالإجماع لأنه لا يمكن تحصيل العوض إلا به اه وسيد كره الشارح ويأتي تمامه (قوله في طهر) هذا صادق بأوله وآخره قيل والثاني أولى احترازا من تطويل العدة عليها وقيل الأول قال في الهداية وهو الأظهر من كلام محمد نهر واحتراز به عن الحيض فانه بدعي كما يأتي (قوله لاوط فيه) جملة في محل جر صفة لظهر ولم يقل منه ليدخل في كلامه ما لو وطئت بشبهة فان طلاقها فيه حينئذ بدعي نص عليه السيدي جابي لكن يرد عليه الزنا فان الطلاق في طهر وقع فيه سني حتى لو قال لها أنت طالق للسنة وهي طاهرة ولكن وطئها غيره فان كان زنا وقع وإن بشبهة فلا كذا في المحيط وكأن الفرق أن وطئ الزنا لم يترتب عليه أحكام النكاح فكان هدرا بخلاف

(واقسامه ثلاثة حسن واحسن وبدعي) يأتي به والفاظه صريح وملحق به وكناية (ومحله المنكوحه) وإهله زوج عاقل بالغ مستيقظ وركنه لفظ مخصوص خال عن الاستثناء (طلقه) رجعية (فقط في طهر لاوط فيه)

الوطء بشبهة وبهذا عرف ان كلام المصنف اولى من قول غيره لم يجمعها فيه لكن لا بد ان يقول ولا في حيض قبله ولا طلاق فيهما ولم يظهر حملها ولم تكن آيسة ولا صغيرة كما في البدائع لانه لو طلقها في طهر وطئها في حيض قبله كان بدعيا وكذا لو كان قد طلقها فيه وفي هذا الطهر لان الجمع بين تطليقتين في طهر واحد مكروه عندنا ولو طلقها بعد ظهور حملها او كانت ممن لا تحيض في طهر وطئها فيه لا يكون بدعيا لعدم العلة اعني تطويل العدة عليها نهر **(قوله)** وتركها حتى تمضي عدتها (معناه الترك من غير طلاق آخر لا الترك مطلقا لانه اذا راجعها لا يخرج الطلاق عن كونه احسن بحر **(قوله)** احسن) اي من القسم الثاني لانه متفق عليه بخلاف الثاني فان مالكا قال بكرأته لاندفاع الحاجة بواحدة بحر عن المعراج **(قوله)** بالنسبة الى البعض الآخر) اي لانه في نفسه حسن فاندفع به ما قيل كيف يكون حسنا مع انه ابغض الحلال وهذا احد قسمي المسنون ومعنى المسنون هنا ما ثبت على وجه لا يستوجب عتابا لانه المستعقب للثواب لان الطلاق ليس عبادة في نفسه ليثبت له ثواب فالمراد هنا المباح نعم لو وقعت له داعية ان يطلقها بدعيا فمنع نفسه الى وقت السنن يثاب على كف نفسه عن المعصية لاعلى نفس الطلاق ككف نفسه عن الزنا مثلا بعد تهنيئ اسبابه ووجود الداعية فانه يثاب لاعلى عدم الزنا لان الصحيح ان المكلف به الكف لا العدم كما عرف في الاصول بحر وفتح **(قوله)** وطلقة) مبتدأ وغير موطوءة اي مدخول بها متعلق بمحذوف صفة له وكذا الجار في قوله ولو في حيض وقوله ولموطوءة متعلق بتفريق او حال منه على رأى وتفريق معطوف بهذه الواو على المبتدأ قبله وقوله في ثلاثة اطهار متعلق بتفريق ايضا وقوله فيمن تحيض حال من ثلاث المضاف اليه تفريق لكونه مفعوله في المعنى وقوله وفي ثلاثة اشهر عطف على في ثلاثة اطهار وقوله حسن خبر المبتدأ وما عطف عليه وحاصله ان السنة في الطلاق من وجهين العدد والوقت فالعدد وهو ان لا يزيد على الواحدة بكلمة واحدة لافرق فيه بين المدخولة وغيرها لكنه في المدخولة خاص بما اذا كان في طهر لاوطء فيه ولا في حيض قبله كما مر والافهوبدعي وفي غيرها لافرق بين كونه في طهر او في حيض لان الوقت اعني الطهر الخالي عن الجماع خاص بالمدخولة فلزم في المدخولة مراعاة الوقت والعدد بأن يطلقها واحدة في الطهر المذكور فقط وهو السنن الاحسن او ثلاثا مفرقة في ثلاثة اطهار أو أشهر وهو السنن الحسن وذكر في البحر عن المعراج ان الخلوة كالوطء هنا وتقدم التصريح بذلك في احكام الخلوة من كتاب النكاح **(قوله)** في ثلاثة اطهار) اي ان كانت حرة والافهوبدعي برجندي والخلاف المتقدم في اول الطهر وآخره يجري هنا كما نبه عليه في البحر **(قوله)** ولا طلاق فيه) اي في الحيض لانه بمنزلة ما لو وقع التطليقتين في هذا الطهر وهو مكروه وانما لم يقل ولا طلاق فيه ولا في الطهر لان الموضوع تفريق الثلاث في ثلاثة اطهار ط **(قوله)** وفي ثلاثة اشهر) اي هلالية ان طلقها في اول الشهر وهو الليلة التي رؤى فيها الهلال والا اعتبر كل شهر ثلاثين يوما في تفريق الطلاق اتفاقا وكذا في حق انقضاء العدة عنده وعندهما شهر بالايام وشهران بالاهلة قال في الفتح قيل الفتوى على قولهما لانه اسهل وليس بشيء اه **(قوله)** في حق غيرها) اي في حق من بلغت بالسن ولم تردما او كانت حاملا او صغيرة لم تبلغ تسعين سنين على المختار أو آيسة بلغت خمسا

وتركها حتى تمضي عدتها
(احسن) بالنسبة الى البعض
الآخر (وطلقة لغير
موطوءة ولو في حيض
ولموطوءة تفريق الثلاث
في ثلاثة اطهار لاوطء فيها)
ولا في حيض قبلها ولا
طلاق فيه (فيمن تحيض و)
في ثلاثة اشهر (في حق
غيرها حسن وسنن فعلم
ان الاول سنن

وخمسين سنة على الراجح اما ممتدة الطهر فمن ذوات الاقراء لانها شابة رأت الدم فلا يطلقها للسنة الا واحدة ما لم تدخل في حد الاياس اذ الحيض مرجو في حقها صرح به غير واحد نهر قال في البحر فعلى هذا لو كان قد جامعها في الطهر وامتد لا يمكن تطليقها للسنة حتى تحيض ثم تطهر وهي كثيرة الوقوع في الشابة التي لا تحيض زمان الرضاع اه قلت وتقييد الصغيرة بالتي لم تبلغ تسعا يفيد ان التي بلغت لا يفرق طلاقها على الاشهر وليس كذلك وانما تظهر فائدته في قوله بعده وحل طلاقهن عقب وطء كما تعرفه **(قوله بالاولى)** لان الاول احسن منه وهذا جواب لصاحب النهر عن قول الفتح لا وجه لتخصيص هذا بأسم طلاق السنة لان الاول ايضا كذلك فالمناسب تمييزه بالمفضول من طلاق السنة اه **(قوله اي الآيسة والصغيرة والحامل)** اي المفهومات من قوله في غيرها وكان الاولى للمصنف التصريح بهن هناك ليعود الضمير في طلاقهن الى المذكور صريحا ولئلا يرد عليه من بلغت بالسن وامتد طهرها او بلغت تسعا كما يظهر مما بعده **(قوله لان الكراهة الخ)** اي لان كراهة الطلاق في طهر جامع فيه ذوات الحيض لتوهم الحبل فيشتبه وجه العدة انها بالحيض او بالوضع قال في الفتح وهذا الوجه يقتضى في التي لا تحيض لا الصغر ولا الكبر بل اتفق امتداد طهرها متصلا بالصغر وفي التي لم تبلغ بعد وقد وصلت الى سن البلوغ ان لا يجوز تعقيب وطئها بطلاقها لتوهم الحبل في كل منهما اه وقال قبله وفي المحيط قال الحلواني هذا في صغيرة لا يرجي حبلها اما فيمن يرجي فالأفضل له ان يفصل بين وطئها وطلاقها بشهر كما قال زفر ولا يخفى ان قول زفر ليس هو افضلية الفصل بل لزومه اه واجاب في البحر بأن التشبيه انما هو بأصل الفاصل وهو الشهر لافي الافضلية اه واحترز بقوله متصلا بالصغر اي بأن بلغت بالسن وامتد طهرها عن امتد طهرها بعد ما بلغت بالحيض فانها لا تطلق للسنة الا واحدة كما مر لانها شابة قد رأت الدم وهو مرجو الوجود ساعة فساعة فبقى فيها احكام ذوات الاقراء بخلاف من بلغت ولم تر الدم اصلا **(قوله والبدعي)** منسوب الى البدعة والمراد بها هنا المحرمة لتصريحهم بعصيانهم ببحر **(قوله ثلاث متفرقة)** وكذا بكلمة واحدة بالاولى وعن الامامية لا يقع بلفظ الثلاث ولا في حالة الحيض لانه بدعة محرمة وعن ابن عباس يقع به واحدة وبه قال ابن اسحق وطاوس وعكرمة لما في مسلم ان ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمران الناس قد استعجلوا في امر كان لهم فيه اناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم وذهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم من ائمة المسلمين الى انه يقع ثلاث قال في الفتح بعد سوق الاحاديث الدالة عليه وهذا يعارض ما تقدم واما امضاء عمر الثلاث عليهم مع عدم مخالفة الصحابة له وعلمه بأنها كانت واحدة فلا يمكن الا وقد اطلعوا في الزمان المتأخر على وجود ناسخ او اعلمهم بانتهاء الحكم لذلك لعلمهم بأناطته بمعان علموا انتفاءها في الزمان المتأخر وقول بعض الخبالة توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائه الف عين رآته فهل صح اكم عنهم او عن عشر عشر عشرهم القول بوقوع الثلاث باطل اما اولا فأجماعهم ظاهر لانه لا ينقل عن احد منهم انه خالف عمر حين امضى الثلاث ولا يلزم في نقل الحكم الاجماعي عن مائة الف تسمية كل في مجلد كبير لحكم واحد على انه

بالاولى وحل طلاقهن)
اي الآيسة والصغيرة
والحامل (عقب وطء) لان
الكراهة فيمن تحيض
لتوهم الحبل وهو مفقود
هنا (والبدعي ثلاث)
متفرقة (او ثنتان بمرة
او مرتين

اجماع سكوتى واما ثانيا فالعبرة فى نقل الاجماع نقل ما عن المجتهدين والمائة الف لا يبلغ عدة المجتهدين الفقهاء منهم اكثر من عشرين كالحلفاء والعبادلة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وانس وابى هريرة والباقون يرجعون اليهم ويستفتون منهم وقد ثبت النقل عن اكثرهم صريحا بايقاع الثلاث ولم يظهر لهم مخالف فماذا بعد الحق الا الضلال وعن هذا قلنا لو حكم حاكم بانها واحدة لم ينفذ حكمه لانه لا يسوغ الاجتهاد فيه فهو خلاف لاختلاف وغاية الامر فيه ان يصير كييع امهات الاولاد اجمع على نفيه وكن فى الزمن الاول يبعن اه ملخصا ثم اطال فى ذلك **(قوله فى طهر واحد)** قيد الثلاث والثلثين **(قوله لارجعة فيه)** فلو تخلل بين الطلقتين رجعة لا يكره ان كانت بالقول او بنحو القبلة او باللمس عن شهوة لا بالجماع اجماعا لانه طهر فيه جماع وهذا على رواية الطحاوى الآتية وظاهر الرواية ان الرجعة لا تكون فاصلة وكذا لو تخلل النكاح افاده فى البحر **(قوله وطئت فيه)** اى ولم تكن حبلى ولا آيسة ولا صغيرة لم تبلغ تسع سنين كما مر **(قوله فى حيض موطوءة)** اى مدخول بها ومثلها المختلى بها كما مر **(قوله لكان أوجز وأفود)** اما الاول فظاهر واما الثانى فلانه يشمل ما ذكره ويشمل الطلاق البائن كما مر ومالو طلقها فى النفاس فانه بدعى كفى البحر ومالو طلقها فى طهر ولم يجامعها فيه بل فى حيض قبله ومالو طلقها فى طهر طلقها فى حيض قبله فافهم **(قوله وتجب رجعتها)** اى الموطوءة المطلقة فى الحيض **(قوله على الاصح)** مقابله قول القدروى انها مستحبة لان المعصية وقعت فتعذر ارتفاعها ووجه الاصح قوله صلى الله عليه وسلم لعمر فى حديث ابن عمر فى الصحيحين مرابنك فليراجعها حين طلقها فى حالة الحيض فانه يشمل على وجوبين صريح وهو الوجوب على عمر ان يأمر وضمنى وهو ما يتعلق بابنه عند توجيه الصيغة اليه فان عمر نائب فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو كالمبلغ وتعذر ارتفاع المعصية لا يصلح صارفا للصيغة عن الوجوب لجواز ايجاب رفع أثرها وهو العدة وتطويلها اذ بقاء الشئ بقاء ما هو اثره من وجه فلا تترك الحقيقة وتامه فى الفتح **(قوله رفعا للمعصية)** بالراء وهى اولى من نسخة الدال ط اى لان الدفع بالدال لما لم يقع والرفع بالراء لا واقع والمعصية هنا وقعت والمراد رفع أثرها وهو العدة وتطويلها كما علمت لان رفع الطلاق بعد وقوعه غير ممكن **(قوله فاذا طهرت طلقها ان شاء)** ظاهر عبارته انه يطلقها فى الطهر الذى طلقها فى حيضه وهو موافق لما ذكره الطحاوى وهو رواية عن الامام لان اثر الطلاق انعدم بالمراجعة فكأنه لم يطلقها فى هذه الحيضة فيسن تطليقها فى طهرها لكن المذكور فى الاصل وهو ظاهر الرواية كفى الكافى وظاهر المذهب وقول الكل كفى فتح القدير انه اذا راجعها فى الحيض امسك عن طلاقها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فيطلقها ثانية ولا يطلقها فى الطهر الذى يطلقها فى حيضه لانه بدعى كذا فى البحر والمنح وعبارة المصنف تحمله ا ه ح ويدل لظاهر الرواية حديث الصحيحين مرابنك فليراجعها ثم لمسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فان بداله ان يطلقها فليطلقها قبل ان يمسه فتلك العدة كما امر الله عز وجل بحر قال فى الفتح ويظهر من لفظ الحديث تقييد الرجعة بذلك الحيض الذى اوقع فيه وهو المفهوم من كلام الاصحاب اذا تؤمل فلو لم يفعل حتى طهرت تقررت المعصية اه وقد يقال هذا ظاهر على رواية الطحاوى

فى طهر) واحد (لارجعة فيه او واحدة فى طهر وطئت فيه او) واحدة فى (حيض موطوءة) لو قال والبدعى ما خالفهما لكان اوجز وافود (وتجب رجعتها) على الاصح (فيه) اى فى الحيض رفعا للمعصية (فاذا طهرت) طلقها (ان شاء) او امسكها

أما على المذهب فينبغي أن لا تتقرر المعصية حتى يأتي الطهر الثاني بحرقته وفيه نظر فيه
 حيث كان ذلك هو المفهوم من الحديث وكلام الانتخاب يحمل المذهب عليه فتأمل (قوله
 قيد بالطلاق) أي في قوله أو في حيض موضوعة والمراد أيضا بالطلاق الرجعي لغيره
 البائن فإنه بدعي في ظاهر الرواية وإن كان في الظاهر كما مر (قوله لأن التخيير الح) أي قوله أنها
 اختارى نفسك وهي حائض وكذا لو اختارت نفسها قل في الذخيرة عن المتقي ولا بأس بأن
 ينعلمها في الحيض إذا رأى منها ما يكره ولا بأس بأن يخبرها في الحيض ولا بأس بأن تختار نفسها
 في الحيض ولو أدركت فاختارت نفسها فلا بأس للمقاضي أن يفرق بينهما في الحيض اهـ وفي
 البدائع وكذا إذا اعتقت فلا بأس بأن تختار نفسها وهي حائض وكذا امرأة الغنيم اهـ
 وكذا الطلاق على ما ذكره في الحيض كما مر به بغير عن ما راجع والمراد بالخروج ما إذا
 كان خلعا بمال لما قدمناه عن المحيط من تعادل عدم كراهته بأنه لا يمكن تحصيل العوض إلا به
 وفي الفتح من فصل المشيئة عن التبرأ الذخيرة لولا أن لها حظي نفسها من ثلاث ما شئت
 فطلقت نفسها لانا على قوليها أو نلتين على قولنا لا كره لأنها مضطربة في وقت خروجها
 من يدها اهـ (قوله لا يكره) لأن عدم الكراهة دفع الضرر منها بغير مال فإحدى لأن الخبيثة
 التي وقع فيها الطلاق لا تحسب من العدة ولا اختيار في طهر قد رخصت في ذلك وحتى وفيه أنه
 يلزمه حل الطلاق مطلقا في الحيض إذا رضيت به مع أن الطلاقية كرهت في طهر فإحدى
 تعليل الخلع والعلاق بعوض به مر عن المحيط وإن التخيير ليس مطلقا لنفسه لأنه لا يصدق
 ما تختار نفسها فصارت كأنها أوقعت الطلاق على نفسها في الحيض وهو ممنوع هو الرجل
 لا هي أو القاضي هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله نفس كالحض) أي في البحر وإن كان المنع من
 الطلاق في الحيض لتحويل العدة عيها كان نفاس مثل أن الجوهرية (قوله أن جوهرية)
 أي ولو حكما كالتحتمل بها كما مر (قوله سنة) إلا أنه فيه الوقت وليس في طهر فإحدى
 السنة أو عليها أو معها وكذا السنة ليست بقيد بل مذهب ما في معناه كطلاق العدل وطلاق
 عدلا وطلاق العدة أو للعدة وطلاق الدين أو الإسلام أو احسن الطلاق أو حقه أو طلاق
 الحق أو القرآن أو الكتاب وتماه في البحر (قوله تقع رضاء) أي في كبريات من
 الثلاث أو الثنتين فافهم وقوله في طهر لا وطء فيه أي ولا في حيض فإحدى كذا في قوله
 كان ذلك الطهر هو الذي طلقها فيه تقع فيه واحدة للحال ثم عند ذكر طهر آخر وإن كانت
 حائضا أو جامعها فيه لم تطلق حتى تحيض ثم تطهر كما في البحر (قوله كانت غير موضوعة)
 محترز قوله لموطوأتها وقوله أو لا تحيض محترز قوله وهي من تحيض وشمل من لا تحيض الحول
 خلافا لمحمد كافي البحر (قوله تقع واحدة للحال) أي في الصورتين والحق في الحول فشملة حالة
 الحيض (قوله كذا كحجر) راجع بصورة الأولى أي إذا وقعت عيب واحدة وحالها كانت
 بلا عدة لأنه طلاق قبل الدخول فلا يقع غيرها منه بتزوجها فتقع أخرى بلا عدة فإحدى
 أيضا وقعت الثالثة وعلمه في البحر أن زوال النكاح بعد التمين لا يبطلها اهـ فتأمل (قوله
 مضى شهر) يرجع إلى الصورة الثانية (قوله وإن نوى الح) أي إذا نوى وقوع الثلاث على
 الأطهار مقيد بما إذا نواه أو أطلق أما إذا نوى غيره فإنه يصح نهر (قوله لأنه محتمل كالأه) وهذا

قيد بالطلاق لأن التخيير
 والاختيار والخلع في
 الحيض لا يكره مجتبى
 والنفاس كالحيض جوهرية
 (قال لموطوأتها وهي) حال
 كونها (من تحيض أنت
 طالق ثلاثا) أو ثنتين
 (ثالثة وقع عند كل طهر
 طائفة) ونقع أو لاها في
 طهر لاوطء فيه فلو كانت
 غير موطوأة أو لا تحيض
 تقع واحدة للحال ثم كما
 تكسها أو مضى شهر تقع
 (وإن نوى أن تقع الثلاث
 الساعة أو) أن تقع عند
 رأس (كل شهر واحدة
 صحت نيته) لأنه محتمل
 كلامه

لان الام كما جاز ان تكون للوقت جاز ان تكون للتعليق اي لاجل السنة التي اوجبت وقوع
اللاث واذا صحت نيته للحال فالولى ان تقع عند كل رأس شهر قيد بذكر الثلاث لانه لو لم
يذكرها وقعت واحدة للحال ان كانت في طهر لم يجامعها فيه والاشقي تطهر ولو نوى ثلاثا
مفرقة على الاطهار صح ولو جملة فتولان ورجح في الفتح القول بأنه لا يصح وتماه في النهر
(قوله) ويقع طلاق كل زوج) هذه الكلية منقوضة بزواج المبانة اذ لا يقع طلاقه بانواعها في
العدة وأجيب بأنه ليس بزواج من كل وجه او ان امتناعه لعارض هو لزوم تحصيل الحاصل
ثم كلامه شامل لما اذا وكل به او اجاز له من الفضولي نهر وسيأتى **(قوله)** ايدخل السكران) اي
فانه في حكم العاقل زجرا له فلا منافاة بين قوله عاقل وقوله الا تى او سكران **(قوله)** فان طلاقه
صحيح) اي طلاق المكره وشمل ما اذا أكره على التوكيل بالطلاق فوكل فطلق الوكيل فانه
يقع بحر قال محشيه الخير الرملى ومثله العتاق كما صرحوا به واما التوكيل بالنكاح فلم أر من
صرح به والظاهر انه لا يخالفهما في ذلك لتصريحهم بأن الثلاث تصح مع الاكراه استحسانا
وقد ذكر الزيلعي في مسألة الطلاق ان الوقوع استحسان والقياس ان لا تصح الوكالة لان الوكالة
تبطل بالهزل فكذا مع الاكراه كالبيع وامثاله وجه الاستحسان ان الاكراه لا يمنع انعقاد
البيع ولكن يوجب فساد وكذا التوكيل ينمقد مع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر
في الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم تبطل فقد نفذ تصرف الوكيل اه فانظر الى علة
الاستحسان في الطلاق تجدها في النكاح فيكون حكمهما واحدا تأمل اه كلام الرملى قلت
وسيأتى تمام الكلام على ذلك في كتاب الاكراه ان شاء الله تعالى **(قوله)** لا اقراره بالطلاق)
قيد بالطلاق لان الكلام فيه والا فاقرار المكره بغيره لا يصح ايضا كما لو اقر بعق او نكاح
او رجعة او فيء أو عفو عن دم عمد أو بعبده انه ابنه او جاريته انها ام ولده كما نص عليه الحاكم
في الكافي هذا وفي البحر ان المراد الاكراه على التناظر بالطلاق فلو اكره على ان يكتب
طلاق امرأته فكتب لا تطلق لان الكتابة اقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا
كذا في الخاتمة ولو أقر بالطلاق كاذبا أو هازلا وقع قضاء لادبانه اه ويأتى تمامه **(قوله)**
طلاق) اطلاقه فشمع البائن بقسميه والرجعى وهو مع ما عطف عليه مبتدأ والخبر محذوف
نقديره تصح مع الاكراه دل عليه قوله آخر اه هذه تصح مع الاكراه ثم ان كان الزوج قد
وطى فلا رجوع له على المكره والا فله الرجوع بنصف المسمى كذا ذكره المصنف في
الاكراه ط **(قوله)** وايلاء) فان تركت اربعة اشهر بانت منه فان لم يكن دخل بها وجب
نصف المهر ولم يرجع به على الذى اكرهه كافي **(قوله)** نكاح) يشمل ما اذا أكره الزوج
او الزوجة على عقد النكاح كما هو مقتضى اطلاقهم خلافا لما قيل من ان العقد لا يصح اذا
اكرهت هى عليه كما او فحناء في النكاح قيل قوله وشرط حضور شاهدين فافهم **(قوله)** مع
استيلاء) بكسر الدال من غير تنوين لضرورة النظم ح وصورته ان يكرهه على استيلاء امته
فاذا وطئها وانت بولد ثبت منه ولا يجوز له نفية ط وفيه ان هذا اكراه على فعل حسى وهو
الوطء ترتب عليه حكم آخر وهو صيرورتها ام ولدا ومثله كثيرة كالواكراه على دخول دار
علق عتق عبده على دخولها فانه يعتق ولا يضمن له المكره شيئا او اكره على شراء عبد علق عتقه

مطلب

في الاكراه على التوكيل
بالطلاق والنكاح والعتاق

(ويقع طلاق كل زوج
بالغ عاقل) ولو تقديرا
بدائع ليدخل السكران
(ولو عبدا او مكرها)
فان طلاقه صحيح لا اقراره
بالطلاق وقد نظم في النهر
ما يصح مع الاكراه فقال
* طلاق وايلاء طهارو
رجعة * نكاح مع استيلاء

مطلب

في المسائل التي تصح مع
الاكراه

على ملكه فانه يعتق وعليه قيمته للبائع ولا يرجع على المكره بشئ كافي الحاكم من الاكراه
قال وكذا لو اكرهه على شراء ذى رحم محرم منه او امة قد ولدت منه او امة قد جعلها مدبرة
اذا ملكها اه وصورة الرحتى بأن يكره على ان يقر بأنها أم ولده وفيه ما علمته مما نقلناه قبله
عن الكافي ايضا والله اعلم (قوله عفو عن العمد) اى لو وجب له على رجل قصاص في نفس
او في ابدونها فأكرمه بوعيد تلف او حبس حتى عفا فالعفو جائز ولا ضمان له على الجاني ولا على
المكره لانه لم يتلف له مالا وكذلك الشهود اذا رجعوا فلا ضمان عليهم ولو وجب له على رجل
حق من مال او كفالة بنفس او غير ذلك فأكرمه بوعيد بقتل او حبس حتى ابرأه من ذلك كانت
البراءة باطلة كذا في الكافي وبه علم انه احترز بالعمد عن الخطأ لان موجه المال فلا تصح
البراءة منه (قوله رضاع) يرد عليه ما ذكرناه في الاستيلاء فانه ايضا فعل حتى ترتب عليه
حكم آخر وهذا لا ينحصر كما علمته وكذا يقال مثله ما لو اكرهه على الخلوة بزوجه او على وطئها
فانه بتقرر عليه جميع المهر وكذا لو اكرهه على وطء ام زوجته او بنتها تحرم عليه زوجته
(قوله وايمان) جميع يمين قال في الكافي في باب الاكراه على النذر واليمين ولو اكرهه رجل
بوعيد تلف حتى جعل على نفسه صدقة لله تعالى او صوما او حجا او عمرة او غزوة في سبيل الله
تعالى او بدنة او شياً يتقرب به الى الله تعالى لزمه ذلك ولا ضمان على المكره وكذلك لو اكرهه
على اليمين بشئ من ذلك او بغيره من الطاعات او المعاصي اه (قوله وفي) اى في الايلاء
بقول او فعل ذكره الشارح في الاكراه (قوله ونذره) قدمنا الكلام عليه قريبا (قوله
قبول لا يداع) اخذه في البحر من قوله في القنية اكرهه على قبول الوديعة فتلفت في يده
فلمستحقها تضمين المودع اه بناء على ان المودع بفتح الدال قال في النهر بعد نقله ثم ظهر لي
انه بكسر الدال فليس من المواضع في شئ وذلك انه في البزازية قال اكرهه بالحبس على ايداع
ماله عند هذا الرجل واكرهه المودع ايضا على قبوله فضاء لا ضمان على المكره والقابض
لانه ما قبضه لنفسه كما لو هبت الريح فالقته في حجره فاخذه ليرده فضاء في يده لا يضمن اه
قلت وحاصله ان التعايل المذكور يدل على ان المستحق للوديعة في مسألة القنية ليس له
تضمين المودع بالفتح لانه اذا كان مكرها على قبولها لم يكن قابضا لنفسه فتعين انه بالكسر لانه
دفعها باختياره فلم يستحق تضمينه ولكن مع هذا ايضا لو صح قراءته بالفتح لم يكن من
هذه المواضع ايضا لان الكلام فيما يصح مع الاكراه وتضمينه يدل على انه لم يصح قبوله
للودية لان حكم المودع بالفتح عدم الضمان بالتلف فتأمل (قوله كذا الصلح عن عمد)
اى قبول القاتل الصلح عن دم العمد على مال كذا في البحر اى اذا اكرهه على ان يصالح
صاحب الحق على مال اكثر من الدية او أقل فصالحه بطل الدم ولم يلزم الجاني شئ كافي الحاكم
وذكر قبله انه لو اكرهه على دم العمد على ان يصالح منه على الف فلا شئ له غير الف
اه وانما لزم المال القاتل في الثانية لانه غير مكره (قوله طلاق على جعل) اى قبول المرأة
الطلاق على مال بحر فيقع الطلاق ولا شئ عليها من المال ولو كان مكان التطليقة خلع
بالف درهم كان الطلاق بائنا ولا شئ عليها ولو كان هو المكره على الخلع على الف وقد

عفو عن العمد *

رضاع وايمان وفي
ونذره * قبول لا يداع كذا
الصلح عن عمد * طلاق
على جعل

دخل بها وهي غير مكرهة وقع الخلع ولزمها الالف وتماه في الكافي (قوله يمين به أتت) أي بالطلاق وفاعل اتت ضمير اليمين ح والمراد به تعليق الطلاق على شيء كما إذا أكره على أن يقول أن كملت زيدا فزوجتي كذا (قوله كذا العتق) أي ألا أكره على اليمين بالعتق وأما ألا أكره على نفس العتق فسياًتي فافهم كالوا أكره على أن قال أن دخلت الدار فأنت حر أو أن صليت أو أكلت أو شربت ففعل يعتق العبد ويغرم الذي أكرهه قيمته وتماه في الكافي (قوله والاسلام) ولو من ذمى كما أطلقه كثير من المشايخ وما في الحانية من التفصيل بين الذمى فلا يصح والحر بنى فيصح فقياس والاستحسان صحته مطلقاً أفاده الشارح في ألا أكره ط ولو كان أكرهه على الإقرار بالاسلام فيما مضى فالإقرار باطل كذا في الكافي (قوله تدبير للعبد) بضم الراء من غير تنوين للضرورة ح وتقييده بالعبد لمناسبة الروى والآلة مثله ط (قوله وإيجاب احسان) أي إيجاب صدقة بحر وتقدم نقله عن الكافي (قوله وعتق) ويرجع بقيمة العبد على المكروه إذا اعتقه لغير كفارة والأفلا رجوع كما ذكره المصنف في ألا أكره ط وشمل العتق بالفعل كالوا أكرهه على شراء محرمه لكنه لا يرجع على المكروه بشيء كما قدمناه عن الكافي وبه صرح في البزازية من ألا أكره خلافاً لما يوهمه مانقله الشارح في ألا أكره عن ابن الكمال فافهم (قوله عشرين في العد) حال من فاعل تصح قال في النهر وهي ترجع إلى ستة عشر لدخول إيجاب الاحسان في النذر ودخول الطلاق على جعل واليمين بالطلاق في الطلاق ودخول اليمين بالعتق في العتق اه ح وتقدم عن النهر أن قبول الأيداع ليس منها فعادت إلى خمسة عشر وقدمنا أن الاستيلاد والرضاع من الأفعال الحسية المترتب عليها أمر آخر فلا ينبغي تخصيصهما بالذكر فعادت إلى ثلاثة عشر وقد زدت عليها خمسة أخر التقطتها من أكره كافي الحاكم * الأولى الخلع على مال بأن أكره على خلع امرأته على ألف وقد تزوجها على أربعة آلاف ودخل بها والمرأة غير مكرهة فالخلع واقع ولها عليه الالف ولا شيء على الذي أكرهه ولو كانت هي المكروهة كان الطلاق بائناً ولا شيء عليها * الثانية الفسخ كالوا اعتقت ولها زوج حر لم يدخل بها فأكرهت على أن اختارت نفسها في مجلسها بطل المهر عن الزوج ولا شيء على المكروه ولو كان دخل بها الزوج قبل ذلك فالمهر لمولاها على الزوج ولا يرجع على المكروه * الثالثة التكفير كالوا أكره بوعيد تلف على أن يكفر يميناً قد حنث فيها ولا رجوع له على المكروه وإن أكرهه على عتق عبده هذا عنها لم يجزه وعلى المكروه قيمته ولو أكره بالحبس أجزاء عنها وكذلك كل شيء وجب عليه الله تعالى من نذر أو هدى أو صدقة أو حج فأكره على أن يمضيه ولم يأمره المكروه بشيء بعينه أجزاء ولا ضمان على المكروه * الرابعة ما كان شرطاً لغيره كالوعاق عتق عبد على شرائه أو طلاق زوجته على دخول الدار فأكره على الشراء أو الدخول أو أكره على شراء ذى محرمه أو أمة قد ولدت منه ونحو ذلك ويدخل فيه الرضاع فإنه شرط للمحرمة والاستيلاد أي الوطء لطلب الولد فإنه شرط لثبوته منه أيضاً * الخامسة ما قدمناه من التوكيل بالطلاق والعتق فقد صارت ثمان عشرة صورة نظمناها بقول

طلاق واعتاق نكاح ورجعة * ظهار وإيلاء وعفو عن العمد

يمين واسلام وفي ونذره * قبول أصلح العمد تدبير للعبد

يمين به أتت *

* كذا العتق والاسلام

تدبير للعبد *

* وإيجاب احسان وعتق

فهذه *

* تصح مع ألا أكره عشرين

في العد *

ثلاث وعشر محجوها لمكره * وقد زدت خمسا وهي خالع على نقد
وفسخ وتكفير وشرط لغيره * وتوكيل عتق او طلاق فيخذ عدى

(قوله اوهازلا) اي فيقع قضاء وديانة كما يذكره الشارح وبه صرح في الخلاصة مع لابلان به مكابر
باللفظ فيستحق التغليظ وكذا في البرازية واماماني اكراد الخانية لو اكرده على ان يقر بالطلاق
فان لا يقع كالم اقره بالطلاق هازلا او كاذبا فقال في البحر ان مراده بعدم الوقوع في المشبه به
عده ديانة ثم نقل عن البرازية والمنية لو اراد به الخبر عن الماضي كذا لا يقع ديانة وان اشهد
قبل ذلك لا يقع قضاء ايضا اه ويمكن حمل ما في الخانية على ما اذا اشهد على انه يقر بالطلاق
هازلا ثم لا يخفى ان مامر عن الخلاصة انما هو فيما لو انشأ الطلاق هازلا وما في الخانية فيما لو
اقر به هازلا فلا منافاة بينهما قال في التلويح وكما انه يبطل الاقرار بالطلاق والعاق مكرها
كذلك يبطل الاقرار بهما هازلا لان الهزل دليل الكذب كالا كراه حتى لو اجاز ذلك لما ينز
لان الاحازة انما تحقق سببا منعقد احتمل الصحة والبطالان بالاجازة لا يصير الكذب صدقة وهذا
بخلاف انشاء الطلاق والعاق ونحوها مما لا يحتمل الفسخ فنه لا يثرفيه للهزل اه وبهذا
اندفع ما اورده الرملي من المنافة بين عبارة الخانية وغيرها (قوله لا يقصد حقيقة كلامه)
بيان اعني الهازل وفيه قصور في التحرير وشرحه الهزل لغة لعب واصطلاحا ان لا يراد
باللفظ ودلالته المعنى الحقيقي ولا المجازي بل اريد به غيرها وهو ما لا تصح ارادته منه وضده
الجد وهو ان يراد باللفظ احدها (قوله خفيف العقل) في التحرير وشرحه السفه في اللغة
الخفة وفي اصطلاح الفقهاء خفة تبعث الانسان على العمل في ماله بخلاف مقتضى العقل
(قوله اوسكران) السكر سرور يزبل العقل فلا يعرف به السماء من الارض وقالا بل
يفاق على العقل فيهندي في كلامه ورجحوا قولهما في الظهارة والايمن والحدود وفي شرح
بكر السكر الذي تصح به التصرفات ان يصير بحال يستحسن ما يستقبحه الناس وبالعكس
عنده يعرف الرجل من المرأة قل في البحر والمعتمد في المذهب الاول نهر قلت لكن صرح
الحقق ابن الهمام في التحرير ان تعريف السكر بمصر عن الامم انما هو في السكر الموجب
للحد لا لتمييز بين الارض والسماء كان في سكره نقصان وهو شبهة العدم فيندري به الحد واما
تعريفه عنده في غير وجوب الحد من الاحكام فالمعتبر فيه عنده اختلاط الكلام والهنديان
كقولهما ونقل شارحه ابن امير حاج عنه ان المراد ان يكون غالب كلامه هذيانا فلو نصفه
مستقيما فليس بسكر فيكون حكمه حكم الصحة في اقراره بالحدود وغير ذلك لان السكران
في العرف من اختلاف جده بهزله فلا يستقر على شيء ومال اكثره شايخ الى قولهما وهو قول
الاثمة الثلاثة واختاروه للفتوى لانه المتعارف وتأيد بقول على رضى الله عنه اذا سكر هذى
رواد مالك والشافعي والضعف وجه قوله ثم بين وجه الضعف فراجع به ظهر ان المختار
قولهما في جميع الابواب فافهم وبين في التحرير حكمه انه ان كان سكره بطريق محرم لا يبطل
تكليفه فتلزمه الاسكاه وتصح عباراته من الطلاق والعاق والبيع والاقرار وتزويج
الصغار من كفؤ والاقرار والاستقراض لان العقل قائم وانما عرض فوات فهم الخطاب
بمعصيته فبقى في حق الاثم وجوب القضاء ويصح اسلامه كالمكره لارادته لعدم القصد واما

(او هازلا) لا يقصد حقيقة
كلامه (وسفيها) خفيف
العقل (اوسكران)

مطلب
في تعريف السكران
وحكمه

الهازل فانما كفر مع عدم قصده لما يقول بالاستخفاف لانه صدر منه عن قصد صحيح استخفافا
 بالدين بخلاف السكران (قوله ولو بنيذ) اي سواء كان سكره من الخمر أو الاشربة الاربعة
 المحرمة أو غيرها من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل عند محمد قال في الفتح وبقوله يفتي
 لان السكر من كل شراب محرم وفي البحر عن البرازية المختار في زماننا لزوم الحد ووقوع
 الطلاق اه وما في الحاشية من تصحيح عدم الوقوع فهو مبنى على قولهما من ان النيذ
 حلال والمفتي به خلافه وفي النهر عن الجوهرة ان الخلاف مقيد بما اذا شربه للتداوى فلو للهو
 والطرب فيقع بالاجماع (قوله وحشيش ٢) قال في الفتح اتفق مشايخ المذهبين من الشافعية
 والحنفية بوقوع طلاق من غاب عقله بأكل الحشيش وهو المسمى بورق القنب افتواهم بحرمته
 بعد ان اختلفوا فيها فافتي ٣ المزني بحرمته وأفقي أسد بن عمرو بحلها لان المتقدمين لم
 يتكلموا فيها بشئ لعدم ظهور شأنها فيهم فلما ظهر من امرها من الفساد كثير وفشاع
 مشايخ المذهبين الى تحريمها رأفتوا بوقوع الطلاق ممن زال عقله بها اه (قوله أوأفيون
 أو بنج) الأفيون ما يخرج من الخشخاش والبنج بالفتح نبت مسبت وصرح في البدائع وغيرها
 بعدم وقوع الطلاق بأكله معاللا بان زوال عقله لم يكن بسبب هو معصية والحق التفصيل وهو
 ان كان للتداوى لم يقع لعدم المعصية وان للهو وادخال الآفة قصدا فينبغي ان لا يتردد في
 الوقوع في تصحيح القدوري عن الجواهر وفي هذا الزمان اذا سكر من البنج والأفيون يقع
 زجر او عليه الفتوى وتماه في النهر (قوله زجرا) اشار به الى التفصيل المذكور فانه اذا
 كان للتداوى لا يزجر عنه لعدم قصد المعصية ط (قوله واختلاف التصحيح الخ) فصيح في
 التحفة وغيرها عدم الوقوع وجزم في الخلاصة بالوقوع قال في الفتح والاول احسن لان
 موجب الوقوع عند زوال العقل ليس الا التسبب في زواله بسبب محذور وهو متنفذ وفي
 النهر عن تصحيح القدوري انه التحقيق (قوله ثم لو زال عقله بالصداع) لان علة زوال العقل
 الصداع والشرب علة العلة والحكم لا يضاف الى علة العلة الا عند عدم صلاحية العلة
 وتماه في الفتح هذا وقد فرض المسئلة في الفتح والبحر فيما اذا شرب خمرافصدع ويخالفه
 ما في الملتقط لو كان النيذ غير شديد فصدع فذهب عقله بالصداع لا يقع طلاقه وان كان النيذ
 شديدا حراما فصدع فذهب عقله يقع طلاقه اه فقد فرق بين ما اذا كان بطريق محرم وغير
 محرم كما ترى فتأمل (قوله أو بنج) كما اذا سكر من ورق الرمان فانه لا يقع طلاقه ولا عتاقه
 ونقل الاجماع على ذلك صاحب التهذيب كذا في الهندية ط قلت وكذا لو سكر ببنج أو أفيون
 تناوله لاعلى وجه المعصية بل للتداوى كما مر (قوله وفي القهستاني الخ) هذا مبنى على تعريف
 السكران الذي تصح تصرفاته عندنا بانه من معه من العقل ما يقوم به التكليف وتعجب منه
 في الفتح وقال لاشك انه على هذا التقدير لا يتجه لاحد ان يقول لا تصح تصرفاته (قوله ومنها
 الوكيل بالطلاق صاحبيا) اي فانه اذا طلق سكران لا يقع ومنها الردة ومنها الاقرار بالحدود
 الخالصة ومنها الاشهاد على شهادة نفسه ومنها تزويج الصغيرة باقل من مهر المثل او الصغير
 باكثر فانه لا ينفذ ومنها الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على موكله ومنها الغصب من صاح
 و رده عليه وهو سكران كذا في الاشياء ح قالت امكن اعترضه محشيه الحموى في الاخيرة

٢ قول المحشى وحشيش
 كذا بالاصل المقابل على
 خط المؤلف والذي في نسخ
 الشارح او حشيش اه
 مصحح

مطلب

في الحشيشة والأفيون
 والبنج

٣ المزني من اصحاب الامام
 الشافعي واسد بن عمرو
 صاحب الامام ابى حنيفة
 اه منه

ولو بنيذ او حشيش او
 أفيون او بنج زجرا به
 يفتي تصحيح القدوري
 واختاف التصحيح فيمن
 سكر مكرها او مضطرا نعم
 لو زال عقله بالصداع
 او بنج لم يقع وفي
 القهستاني معزيا للزاهدي
 انه لو لم يميز ما يقوم به
 الخطاب كان تصرفه باطلا
 انتهى واستثنى في الاشياء
 من تصرفات السكران
 سبع مسائل منها الوكيل
 بالطلاق صاحبيا

بأن المتقول في العمادية ان الغاصب يبرأ بالرد عليه من الضمان فحكمه فيها كالصاحي وكذا في مسألة الوكالة بالطلاق بان الصحيح الوقوع نص عليه في الخانية والبحر (قوله) لكن قيده (البرازي) قال في النهر عن البرازية وكله بطلاقها على مال فطلقها في حال السكر فانه لا يقع وان كان التوكيل والايقاع حال السكر وقع ولو بلا مال وقع مطلقا لان الرأي لا بد منه لتقدير البدل اه أقول والتعليل يفيد انه لو وكله بطلاقها على ألف فطلقها في حال السكر وقع مطلقا ح (قوله) واختاره الطحاوي والكرخي) وكذا محمد بن سلمة وهو قول زفر كما افاده في الفتح (قوله عن التفريق) صوابه عن التفريد بالدال آخره لا بالقاف كما رأيت في نسخ التارخانية (قوله والفتوى عليه) قد علمت مخالفتها لسائر المتون ح وفي التارخانية طلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر أو النبيذ وهو مذهب اصحابنا (قوله ان دام للموت) قيد في طارنا فقط ح قال في البحر فعلى هذا اذا طلق من اعتقل لسانه توقف فان دام به الى الموت نفذ وان زال بطل اه قلت وكذا لو تزوج بالاشارة لايحل له وطؤها لعدم نفاذه قبل الموت وكذا سائر عقوده ولا يخفى ما في هذا من الحرج (قوله به يفتي) وقدر التمرناشي الامتداد بسنة بحر وفي التارخانية عن النابيع ويقع طلاق الاخرس بالاشارة يريد به الذي ولد وهو اخرس او طرأ عليه ذلك ودام حتى صارت اشارته مفهومة والا لم تعتبر (قوله واستحسن الكمال الخ) حيث قل وقال بعض الشافعية ان كان يحسن الكتابة لا يقع طلاقه بالاشارة لاندفاع الضرورة بما هو ادل على المراد من الاشارة وهو قول حسن وبه قال بعض مشايخنا اه قلت بل هذا القول تصريح بما هو المفهوم من ظاهر الرواية ففي كافي الحاكم الشهيد مانصه فان كان الاخرس لا يكتب وكان له اشارة تعرف في طلاقه ونكاحه وشرائه وبيعه فهو جائز وان كان لم يعرف ذلك منه او شك فيه فهو باطل اه فقد رتب جواز الاشارة على عجزه عن الكتابة فيفيد انه ان كان يحسن الكتابة لا تجوز اشارته ثم الكلام كافي النهر انما هو في قصر صحة تصرفاته على الكتابة والا فغيره يقع طلاقه بكتابه كما يأتي آخر الباب فما بالك به (قوله باشارته المعهودة) اي المقرونة بتصويت منه لان العادة منه ذلك فكانت الاشارة بيانا لما أجمله الاخرس بحر عن الفتح و طلاقه المفهوم بالاشارة اذا كان دون الثلاث فهو رجي كذا في المضممرات ط عن الهندية (قوله بأن اراد التكلم بغير الطلاق) بأن اراد ان يقول سبحان الله فجرى على لسانه انت طالق تطلق لانه صريح لا يحتاج الى النية لكن في القضاء كطلاق الهازل واللاعب ط عن المنح وقوله كطلاق الهازل واللاعب مخالف لما قدمناه ولما يأتي قريبا وفي فتح القدير عن الحاوي معزيا الى الجامع الاصغر ان اسد اسئل عن ان اراد ان يقول زينب طالق فجرى على لسانه عمرة على ايهما يقع الطلاق فقال في القضاء تطلق التي سمى وفيما بينه وبين الله تعالى لا تطلق واحدة منهما اما التي سمى فلانه لم يردّها واما غيرها فلانها لو طلقت طلقت بمجرد النية (قوله غير عالم بمعناه) كالموقلة لزوجها اقرأ على اعتدى انت طالق ثلاثا ففعل طلقت ثلاثا في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى اذا لم يعلم الزوج ولم ينو بحر عن الخلاصة (قوله او غافلا أو ساهيا) في المصباح الغفلة غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره وفيه ايضا سها عن الشيء يسهو غفل قلبه عنه حتى

لكن قيده البرازي بكونه على مال والا وقع مطلقا ولم يقع الشافعي طلاق السكران واختاره الطحاوي والكرخي وفي التارخانية عن التفريق والفتوى عليه (او اخرس) ولو طارنا ان دام للموت به يفتي وعليه فتصرفاته موقوفة واستحسن الكمال اشتراط كتابته (باشارته) المعهودة فانها تكون كعبارة الناطق استحسنانا (او مخطئا) بأن اراد التكلم بغير الطلاق فجرى على لسانه الطلاق او تلفظ به غير عالم بمعناه او غافلا أو ساهيا

زال عنه فلم يتذكره وفرقوا بين الساهي والناسي بان الناسي اذا ذكر تذكر والساهي بخلافه
اه فالظاهر ان المراد هنا بالغافل الناسي بقريئة عطف الساهي عليه وصورته ان يعاق
طلاقها على دخول الدار مثلا فدخلها ناسيا التعليق اوساهيا **(قوله)** او بالفاظ مصحفة نحو
طلاق وتلاع وطلاق وتلاك كما يذكره اول الباب الآتي **(قوله)** يقع قضاء متعلق بالخطي
وما بعده ح لكن في وقوعه في الساهي والغافل على ما صورناه لا يظهر التقييد بالقضاء
اذلا فرق في مباشرة سبب الحنث بين التعمد وغيره * (تنبيه) * في الحاوي الزاهدي ظن انه وقع
الثلاث على امرأته بافتاء من لم يكن اهلا للفتوى وكلف الحاكم كتابتها في الصك فكتبت
ثم استفتى ممن هو اهل للفتوى فافتى بانه لا تقع والتطبيقات الثلاث مكتوبة في الصك بالظن
فله ان يعود اليها ديانة ولكن لا يصدق في الحكم اه **(قوله)** واللاعب الظاهر انه عطف
على الهازل للتفسير ح **(قوله)** جعل هزله به جدا لانه تكلم بالسبب قصدا فيلزمه حكمه
وان لم يرض به لانه مما لا يحتمل النقص كالعتاق والنذر واليمين **(قوله)** او مريضا اي لم يزل
عقله بالمرض بدليل التعايل ط **(قوله)** او كافرا اي وقد ترافعا لينا لانه لا يحكم بالفرقة
الا في ثلاث كما مر في نكاح الكافر ط **(قوله)** لوجود التكليف علة لهما وهو جرى على
المعتمد في الكفار انهم مكلفون باحكام الفروع اعتقادا واداء ط **(قوله)** فكا النكاح اي
فكما ان نكاح الفضولي صحيح موقوف على الاجارة بالقول او بالفعل فكذا طلاقه ح فلو
حلف لا يطلق فطلاق فضولي ان اجاز بالقول حنث وبالفعل لا بحر والاجارة بالفعل يمكن
ان تكون بان يدفع اليها مؤخر صداقها بعد ما طلق الفضولي كما أفاده في النهر لكن في حاشية
الحير الرملي انه نقل في جامع الفصولين عن فوائد صاحب المحيط ان بعث المهر اليها ليس باجزة
لوجوبه قبل الطلاق بخلاف النكاح وانه نقل عن مجموع النوازل في الطلاق والخامس قولين
في قبض العمل هل هو اجزة ام لا فراجع اه قات وقد يحمل ما في الفوائد على بعث المعجل
فلا ينافي ما في النهر تأمل **(قوله)** لحديث ابن ماجه رواه عن ابن عباس من طريق فيها ابن لهيعة
ورواه الدارقطني ايضا من غيرها كافي الفتوح ومراده تقوية الحديث لان ابن لهيعة متكلم فيه
فقد اختلف المحدثون في جرحه وتوثيقه **(قوله)** الطلاق لمن أخذ بالساق كناية عن ملك
المتعة **(قوله)** الا اذا قال اي المولى عند تزويج أمته من عبده وصورها بما اذا بدأ المولى لانه
لو بدأ العبد فقال زوجني أمتك هذه على ان امرها بيدك تطلقها كلما شئت فزوجها منه
يجوز النكاح ولا يكون الامر بيد المولى كافي البحر عن الحانية ولم يذكر وجه الفرق وذكره
في الحانية في مسألة قبلها وهي اذا تزوج امرأة على انها طالق جاز النكاح وبطل الطلاق
وقال ابوالليث هذا اذا بدأ الزوج وقال تزوجتك على انك طالق وان ابتدأت المرأة فقالت
زوجت نفسي منك على اني طالق او على ان يكون الامر بيدي اطلق نفسي كلما شئت فقال
الزوج قبلت جاز النكاح ويقع الطلاق او يكون الامر بيدها لان البداء اذا كانت
من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح فلا يصح اما اذا كانت من المرأة يصير
التفويض بعد النكاح لان الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت والجواب يتضمن اعادة ما
في السؤال صار كأنه قال قبلت على انك طالق او على ان يكون الامر بيدك فيصير مفوضا بعد

او بالفاظ مصحفة يقع
قضاء فقط بخلاف الهازل
واللاعب فانه يقع قضاء
وديانة لان الشارع جعل
هزله به جدا فتح (او مريضا
او كافرا) لوجود التكليف
واما طلاق الفضولي
والاجازة قول او فعلا فكا
لنكاح بزانية (و) بناء
على اعتبار الزوج المذكور
(لا يقع طلاق المولى على
امرأة عبده) لحديث ابن
ماجه الطلاق لمن اخذ
بالساق الا اذا قال زوجتها
منك على ان امرها بيدي
اطلقها كلما شئت فقال
العبد قبلت

اوذهب عقله من ذهل اووله اه بل اقتصر على هذا في المصباح فقال دهش دهشا من باب
تعب ذهب عقله حياء اوخوفا اه وهذا هو المراد هنا ولذا جعله في البحر داخلا في المجنون
وقل في الخيرية غلط من فسرده هنا بالتحير اذ لا يلزم من التحير وهو التردد في الامر ذهاب العقل
وسئل نظما فيمن طلق زوجته ثلاثا في مجلس القاضى وهو مغاظ مدهوش فأجاب نظما ايضا
بأن الدهش من اقسام الجنون فلا يقع واذا كان يعتاده بأن عرف منه الدهش مرة يصدق بلا
برهان ان اه قات وللحافظ ابن القيم الحنبلى رسالة في طلاق الغضبان قال فيها انه على ثلاثة
اقسام احدها ان يحصل له مبادئ الغضب بحيث لا يتغير عقله ويعلم ما يقول ويقصده وهذا
لا اشكال فيه الثانى ان يبالغ النهاية فلا يعلم ما يقول ولا يريد فلهذا لا يرب انه لا ينفذ شئ من اقواله
الثالث من توسط بين المرتبتين بحيث لم يصبر كالمجنون فهذا محل النظر والادلة تدل على عدم
نفوذ اقواله اه ما خصا من شرح الغاية الحنبلية لكن اشار في الغاية الى مخالفته في الثالث حيث
قال ويقع طلاق من غضب خلافا لابن القيم اه وهذا الموافق عندنا لما مر في المدهوش
لكن يرد عليه أنا لم نعتبر أقوال المعتوه مع انه لا يلزم فيه ان يصل الى حالة لا يعلم فيها ما يقول
ولا يريد وقد يجاب بأن المعتوه لما كان مستمرا على حالة واحدة يمكن ضبطها اعتبرت فيه
واكتفى فيه بمجرد نقص العقل بخلاف الغضب افانه عارض في بعض الاحوال لكن يرد عليه
الدهش فانه كذلك والذي يظهر لى ان كلام المدهوش والغضبان لا يلزم فيه ان يكون بحيث
لا يعلم ما يقول بل يكتفى فيه بعبارة الهذيان واختلاط الجد بالهزل كما هو المقتضى به في السكران
على ما مر ولا ينفيه تعريف الدهش بذهاب العقل فان الجنون فنون ولذا فسرده في البحر
باختلال العقل وادخل فيه العته والبرسام والاعماء والدهش ويؤيد ما قلنا قول بعضهم العاقل
من يستقيم كلامه وافعاله الا نادرا والمجنون ضده وايضا فان بعض المجانين يعرف ما يقول
ويريده ويذكره به الجاهل به بأنه عاقل ثم يظهر منه في مجاسه ما ينفيه فاذا كان المجنون
حقيقة قد يعرف ما يقول ويقصده فغيره بالاولى فالذى يابى التعويل عليه في المدهوش
ونحوه اناطة الحكم بغلبة الخلل في اقواله وافعاله الخارجة عن عاداته وكذا يقال فيمن اختل
عقله لكبر او لمرض او لمصيبة فاجأته فما دام في حال غلبة الخلل في الاقوال والافعال لا تعتبر
اقواله وان كان يعلمها ويريدها لان هذه المعركة والارادة غير معتبرة لعدم حصولها عن ادراك
صحيح كما لا تعتبر من الصبي العاقل نعم يشكل عليه ما سياتى في التعليق عن البحر وصرح به
في الفتح والحانية وغيرها وهو لو طلق فشهد عنده اثنان انك استثنيت وهو غير ذاكر ان كان
بحيث اذا غضب لا يدري ما يقول وسعه الاخذ بشهادتهما والا لا اه فن مقتضاه انه اذا كان
لا يدري ما يقول يقطع طلاقه والا فلا حاجة الى الاخذ بقولهما انك استثنيت وهذا شكل
جدا الا ان يجاب بأن المراد بكونه لا يدري ما يقول انه لقوة غضبه قد ينسى ما يقول ولا
يتذكره بعد وليس المراد انه صار يجري على لسانه ما لا يفهمه او لا يقصده اذ لا شك انه
حينئذ يكون في اعلى مراتب الجنون ويؤيد هذا الحمل انه في هذا الفرع عالم بأنه طلق وهو
قاصده لكنه لم يتذكر الاستثناء لشدة غضبه هذا ما ظهر لى في تحرير هذا المقام والله اعلم
بحقيقة المرام ثم رأيت ما يؤيد ذلك الجواب وهو انه قال في الولوالجية ان كان بحال لو غضب

مطلب

في طلاق المدهوش

يجرى على لسانه ما لا يحفظه بعده جازله الاعتماد على قول الشاهدين فقوله لا يحفظه بعده صريح فيما قلنا والله اعلم (قوله) لأنه أعاد الضمير إلى غير معتبر) أشار به إلى أن الفرق بين كلام الصبي وبين كلام النائم هو أن كلام الصبي معتبر في اللغة والنحو غاية الأمر أن الشارع الغاء بخلاف كلام النائم فإنه غير معتبر عند أحد أهـ ح قات وهو مأخوذ من قول الشارع ولذا لا يتصف بصدق ولا كذب ولا خبر ولا انشاء وفي التحرير وتبطل عباراته من الإسلام والردة والطلاق ولم توصف بخبر وإنشاء وصدق وكذب كأحسان الطيور أهـ ومثله في التلويح فهذا صريح في أن كلام النائم لا يسمى كلاما لغة ولا شرطا بمنزلة المهملة وأما فساد صلاته به فلأن أفسادها لا يتوقف على كون الكلام معتبرا في اللغة أو الشرع لأنها تفسد بالمهملة أكثر من غيره فقد اتضح الفرق بين كلامه وكلام الصبي ففهم ثم لا يخفى أنه لا حاجة إلى الفرق بينهما في قوله أجزته لأنه لا يقع فيهما لأن الإجازة لما ينعقد موقوف وكل من طلاق الصبي والنائم وقع باطلا لا موقوفا كما هو الحكم في تصرفات الصبي التي هي ضرر محض كالطلاق والعق بخلاف المتردد بين النفع والضرر كالبيع والشراء والنكاح فإنه ينعقد موقوف حتى لو بلغ فأجازه صح كما قدمناه قبيل باب المهر وإنما يحتاج إلى الفرق بينهما في قوله أو قعته فإنه قدم في الصبي أنه يقع لأنه ابتداء إيقاع ولم يجعل في النائم كذلك وتوضيح الفرق أن كلام الصبي له معنى وإن لم يلزمه الشرع بموجبه فصيح عود الضمير في أو قعته إلى جنس الطلاق الذي تضمنه قوله لزوجته طلقك بخلاف النائم فإن كلامه لما لم يعتبر لغة أيضا كان مهسلا لم يتضمن شيئا فقد عاد الضمير على غير مذكور أصلا فكأنه قل أو قعت بدون ضمير فلم يصح جعله ابتداء إيقاع (قوله) أو جعلته طلاقا كذا عبارة البحر والذي رأيت في التاترخانية أو قل جعلت ذلك الطلاق طلاقا باسم الإشارة كالتى قبلها قلت ويشكل الفرق فإن اسم الإشارة كضمير في عوده إلى ما سبق فينبغي عدم الوقوع هنا أيضا وقد يجاب بأن اسم الإشارة ما الغمر جعه غير لفظ طلاق مذكور بعده فصار كأنه قل أو قعت الطلاق أو جعلت الطلاق طلاقا فصيح جعله ابتداء إيقاع بخلاف الضمير إذ الغمر جعه كما قررناه وفي التاترخانية ولو قال أو قعت ما لفظت به حاة الترم لا يقع شيء أهـ وهو ظاهر كما مر في طلاق الصبي (قوله) وإذا ملك أحدهما الآخر) يعنى ما كانا حقيقيا فلا تقع الفرقة بين المكاتب وزوجته إذا اشتراها لقيام الرق والناثبات له حق ملك وهو لا يمنع بقاء النكاح كما في الفتح شربلالية (قوله الغاء الثانى) أى قال أبو يوسف لا يقع الطلاق في المسئلتين وأوقعه محمد فيهما لأن العدة قائمة والمعدة محل للطلاق ولأبى يوسف أن الفرقة وقعت بملك حد الزوجين صـ حبه أو بتباين الدارين فخرجت المرأة محمية الطلاق وبالعدة لا تثبت المحمية كما في النكاح الفاسد قيد بالتحرير والمهاجرة لأن الطلاق قبلهما لا يقع اتفاقا لأن العدة لا يظهر أثرها في حق الطلاق وإنما يظهر أثرها في حق الزوج بزواج آخر كذا فى المصنف أهـ ابن ملك على المجمع (تنبيه) * قل في الشربلالية لم يذكر المصنف عكس المسئلة الأولى وهو ما حرها بعد شرائه ثم طلقها في العدة والحكم وقوع الطلاق في قول محمد وأبى يوسف الأول ورجع أبو يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول زفر وعليه الفتوى قاله قاضى خان فعليه تكون الفتوى على ما مشى عليه المصنف تبعا للمجمع من عدم وقوع الطلاق فيما لو حررتة هي بعد شرائها إياه أهـ ٣ (قوله) واعتبار عدده بالنساء) لقوله صلى الله عليه

لأنه أعاد الضمير إلى غير معتبر جوهرية ولو قل أوقعت ذلك الطلاق أو جعلته طلاقا وقع بحر (وإذا ملك أحدهما الآخر) كله (أو بعضه بطل النكاح ولو حررتة حين ملكته فطلقها في العدة أو خرجت الحربية) إلينا (مسألة ثم خرج زوجها كذلك) مساما (فطلقها في العدة الغاء الثانى) فى المسئلتين (وأوقعه الثالث) فيهما (واعتبار عدده بالنساء) وعند الشافعى بالرجال (فطلاق حرة ثلاث وطلاق أمة ثنتان)

٣ مطلبه

اعتبار عدد الطلاق بالنساء

وسلم طلاق الامة ثنتان وعدتها حيضتان رواه ابوداود والترمذي وابن ماجه والدارقطني عن عائشة
ترفعه وقال الترمذي حديث غريب والعمل عليه عند اهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم وغيرهم وفي الدارقطني قال القاسم وسلم عمل به المسلمون وتماه في الفتح وحقق انه ان لم يكن
صحيحا فهو حسن **(قوله مطلقا)** راجع الى الحرية والامة اى سواء كانت الحرية او الامة تحت
حر او عبد ط **(قوله ويقع الطلاق الخ)** يعنى اذا قال لامرأته اعتقتك تطلق اذا نوى او دل عليه
الحال واذا قال لامته طاعتك لا تعتق لان ازالة الملك اقوى من ازالة القيد وليست الا الى لازمة للثانية
فلا تصح استعارة الثانية للاولى ويصح العكس درر **(قوله كتب الطلاق الخ)** قال في الهندية
الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة ونعنى بالمرسومة ان يكون مصدرا ومعنونا مثل
ما يكتب الى الغائب وغير المرسومة ان لا يكون مصدرا ومعنونا وهو على وجهين مستبينة وغير
مستبينة فالمستبينة ما يكتب على الصحيفة والحائط والارض على وجه يمكن فهمه وقراءته وغير
المستبينة ما يكتب على الهواء والماء وشئ لا يمكن فهمه وقراءته ففي غير المستبينة لا يقع الطلاق وان
نوى وان كانت مستبينة لكنها غير مرسومة ان نوى الطلاق يقع والا لا وان كانت مرسومة يقع
الطلاق نوى او لم ينو ثم المرسومة لا تخلو اما ان ارسل الطلاق بان كتب اما بعد فانت طالق فكما
كتب هذا يقع الطلاق وتلزمها العدة من وقت الكتابة وان علق طلاقها بمجيء الكتاب بان كتب
اذا جاءك كتابي فانت طالق فجاءها الكتاب فقرأته او لم تقرأ يقع الطلاق كذا في الخلاصة ط **(قوله**
ان مستبينا) أى ولم يكن مرسوما أى معتادا وانما لم يقيد به لفهمه من مقابله وهو قوله ولو كتب
على وجه الرسالة الخ فانه المراد بالمرسوم **(قوله مطلقا)** المراد به في الموضعين نوى او لم ينو وقوله
ولو على نحو الماء مقابل قوله ان مستبينا **(قوله طاعت بوصول الكتاب)** أى اليها ولا يحتاج الى النية
في المستبين المرسوم ولا يصدق في القضاء انه عنى تجربة الخط بحر ومفهومه انه يصدق ديانة
في المرسوم وحتى ولو وصل الى ايها فزقه ولم يدفعه اليها فان كان متصرفا في جميع امورها فوصل
اليه في بلدها وقع وان لم يكن كذلك فلا مالم يصل اليها وان اخبرها بوصوله اليه ودفعه اليها مزا
ان امكن فهمه وقراءته وقع والا فلا ط عن الهندية وفي التاترخانية كتب في قرطاس اذا اتاك
كتابي هذا فانت طالق ثم نسخه في آخر او امر غيره بنسخه ولم يمله عليه فأتاها الكتاب بان طلقت
ثنتين قضاء ان أقر انهما كتاباه او برهنت وفي الديانة تقع واحدة بايهما أتاها ويبطل الآخر
ولو قال للكاتب اكتب طلاق امرأتى كان اقرارا بالطلاق وان لم يكتب ولو استكتب من
آخر كتابا بطلاقها او قرأه على الزوج فأخذ الزوج وختمه وعنونه وبعث به اليها فأتاها وقع
ان اقر الزوج انه كتابه او قال للرجل ابعث به اليها او قال له اكتب نسخة وابعث بها اليها وان
لم يقرأه كتابه ولم تقم بينة لكنه وصف الامر على وجهه لا تطلق قضاء ولا ديانة وكذا كل كتاب
لم يكتبه بخطه ولم يمله بنفسه لا يقع الطلاق مالم يقرأه كتابه اه ملخصا **(قوله كتب لامرأته**
الخ) صورته له امرأة تدعى زينب ثم تزوج في بلدة اخرى امرأة تدعى عائشة فبلغ زينب فخاف
منها فكتب اليها كل امرأة لي غيرك وغير عائشة طالق ثم محاقوله وغير عائشة اه - قلت
وينبغى ان يشهد على كتابة ما محاد لئلا يظهر الحال فيحكم عليه القاضي بطلاق عائشة ثم مل **(قوله**
عجبة) وجه العجب نفع الكتابة بعد محوها اه **(قوله وسيجيء ما لو استثنى بالكتابة)**

مطلب

في الطلاق بالكتابة

مطلقا (ويقع الطلاق
بلفظ العتق) بنية او دلالة
حال (لا عكسه) لان ازالة
الملك اقوى من ازالة القيد
(فروع) كتب الطلاق ان
مستبينا على نحو لوح وقع
ان نوى وقيل مطلقا ولو
على نحو الماء فلا مطلقا ولو
كتب على وجه الرسالة
والخطاب كأن يكتب
يا فلانة اذا أتاك كتابي هذا
فانت طالق طلقت بوصول
الكتاب جوهره وفي
البحر كتب لامرأته كل
امرأة لي غيرك وغير فلانة
طالق ثم محاقسم الاخيرة
وبعثه لم تطلق وهذه حيلة
عجبية وسيجيء ما لو استثنى
بالكتابة

اي في باب التعليق عند قوله قال لها انت طالق ان شاء الله متصلا اهـ ح وفي الهندية واذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه او طلق بلسانه واستثنى بالكتابة هل يصح لارواية لهذه المسئلة وينبغي ان يصح كذا في الظهيرية ط والله سبحانه اعلم

باب الصريح

لما قدم ذكر الطلاق نفسه واقسامه الاولية السني والبدعي وبعض احكام تلك الكليات ذكر احكام بعض جزئياتها مضافة الى المرأة او الى بعضها وما هو صريح منها او كناية فصر كتفصيل يعقب اجمالا (قوله) ما لم يستعمل الا فيه (اي غالبا كما يفيد كلام البحر وعرفه في التحرير بما ثبت حكمه الشرعي بلانية واراد بما للفظ او ما يقوم مقامه من الكتابة المستبينة او الاشارة المفهومة فلا يقع بالقاء ثلاثة احجار اليها وبامرها بحاق شعرها وان اعتقد الالتاء والحلق طلاق كما قدمناه لان ركن اطلاق اللفظ او ما يقوم مقامه مما ذكر كما مر (قوله) ولو بالفارسية) فما لا يستعمل فيها الا في الطلاق فهو صريح يقع بلانية وما استعمل فيها استعمال الطلاق وغيره فحكمه حكم كليات العربية في جميع الاحكام بحروف في حاشيته للخير الرملي عن جامع الفصولين انه ذكر كلاما بالفارسية معناه ان فعل كذا تجري كلمة سرع بيني وبينك ينبغي ان يصح اليمين على الطلاق لانه متعارف بينهم فيه اه قمت لكن قل في نور العين الظاهر انه لا يصح اليمين لما في البرازية من كتاب الفاظ الكفر انه قد اشتهر في رستيق شروان ان من قال جعلت كما او على كما انه طلاق ثلاث معلق وهذا باطل ومن هذيانات العوام اه فتأمل * (تنبيه) * قال في الشرنبلالية وقع السؤال عن التحليق بلغة الترك هل هو رجعي باعتبار القصد او بائن باعتبار مدلول سن بوش و بوش اول لان معناه خالية او خلية فينظر اه قلت وافق الرحيمي تلميذ الخير الرملي بانه رجعي رقل كما افق به شيخ الاسلام ابو السعود ونقل مثله شيخ مشايخنا التركاني عن فتاوى على افندي مفتي دار السلطنة وعن الحامدية (قوله) بالتشديد) اي تشديد اللام في مطلقة اما بالتخفيف فيلحق بالكناية بحروسي ذكره في بابها (قوله) لتركه الاضافة) اي المعنوية فانها الشرط والحظ من الاضافة المعنوية وكذا الاشارة نحو هذه طالق وكذا نحو امرأتى طالق وزينب طالق اهـ ح نقول وما ذكره الشارح من التعليل اصله لصاحب البحر اخذا من قول البرازية في الايمان قل لها لا تخرجي من الدار الا باذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكر حلفه بطلاقها ويحتمل الحلف بطلاق غيرها فالقول له اه ومثله في الحسانية وفي هذا الأخذ نظر فان مفهوم كلام البرازية انه لو اراد الحلف بطلاقها يقع لانه جعل القول له في صرفه من طلاق غيرها والمفهوم من تعليل الشارح تبعا للبحر عدم الوقوع اصلا لفقد شرط الاضافة مع انه لو اراد طلاقها تكون الاضافة موجودة ويكون المعنى فاني حلفت بالطلاق منك او بطلاقك ولا يلزم كون الاضافة صريحة في كلامه لما في البحر لو قال طالق فقبل له من عنيت فقال امرأتى طلقت امرأته اه على انه في القنية قال عازيا الى البرهان صاحب المحيط رجل دعت جماعة الى شرب الخمر فقال اني حلفت بالطلاق اني لا اشرب وكان كاذبا فيه ثم شرب طلقت وقال صاحب التحفة لا تطلق ديانة اه وما في التحفة لا يخالف ما قبله لان المراد طلقت قضاء فقط لما مر من

باب الصريح

(صريحه) ما لم يستعمل الا (فيه) ولو بالفارسية (كطلقتك وانت طالق ومطلقة) بالتشديد قيد بخطا بها لانه لو قال ان خرجت يقع الطلاق أولا تخرجي لا باذني فاني حلفت بالعهد فخرجت لم يقع لتركه الاضافة اليها (ويقع بها) اي بهذه الالفاظ

مطلب

سن بوش يقع به الرجعي

انه لو اخبر بالطلاق كاذبا لا يقع ديانة بخلاف الهازل فهذا يدل على وقوعه وان لم يضمنه الى المرأة
صريحنا نعم يمكن حمله على ما اذا لم يقل اني اردت الخلف بطلاق غيرها فلا يخلف ما في البرازية
وبؤيده ما في البحر لو قال امرأة طالق او قال طلقت امرأة تلاتا وقال لم اعن امرأتى يصدق
ام يفهم منه انه لو لم يقل ذلك تطلق امرأته لان العادة ان من له امرأة انما يخلف بطلاقها
بطلاق غيرها فقوله اني خلفت بالتالي ينصرف اليها ما لم يرد غيرها لانه يستعمل كلامه بخلاف
مالو ذكر اسمها او اسم ابنتها او ولدها فقال عمرة طالق او بنت فلان او بنت فلانة او ام
فلان فقد صرحوا بانها تطلق وانه لو قال لم اعن امرأتى لا يصدق قضاء اذا كانت امرأته كما
وصف كما سيأتي قبيل الكنايات وسيد كر قريبا ان من الالفاظ المستعملة بالطلاق يلزم من
والحالة يلزم من وعلى الطلاق وعلى الحرام فيقع بلانية للعرف الخ فوقعوا به الطلاق مع انه
ليس فيه اضافة الطلاق اليها صريحنا فهذا مؤيد لما في النية وظاهره انه لا يصدق في انه لم يرد
امرأته للعرف والله اعلم **(قوله)** وما بمعناها من الصريح اي مثل ما سيد كرهه من نحو كوني
طالقا واطاقي ويام طالق بالذم ويد وكذا المضارع اذا غاب في الحال مثل اطلقك كما في البحر
قلت ومنه في عرف زماننا في طالقاً ومنه خذي طلاقك فقالت أخذت فقد صحح وقوعه
بلاشتراط نية كما في الفتح وكذا لا يشترط قولها اخذت كما في البحر وامامنا في البحر من ان منه
نسبت طلاقك ورضيت طلاقك ففيه خلاف وجزم الزياحي بانه لا بد فيهما من النية كما ذكره
الخبر الرملي اي فيكون كناية لان الصريح لا يحتاج الى النية وامامنا في البحر ايضا من ان منه
وهبت لك طلاقك واودعتك طلاقك برهنتك طلاقك فسيد كر الشارح تصحيح عدم الوقوع
به وامانت الطلاق فليس بمعن الذي كرات لان المراد بها ما يقع به واحدة رجعية وان نوى
خلافها كما صرح به المصنف رانت الطلاق نصيح فيه نية الثلاث كما ذكره عقبه وامانت اطلق
من فلانة نبي الخ من عن الواو الجلية انه كتابة اللفظ كان جوابا لقوله ان فلانا طلق امرأته وقع
ولا بد من كناية الطلاق لان ذلك الحال قائمة مقام النية حتى لو لم تكن قائمة لم يقع الابائية ام
فانهم **(قوله)** يدخل نحو وتلاغ **(قوله)** اي بالغين المعجمة قال في البحر ومنه الالفاظ
المصحفة وهي خ لة فزاد على ما معنا تلاف فزاد في التمهيد ابدال القاف لامثال طوينبغي ان
يقال ان فاء الكسرة اما طاء او ناء واللام اما تاء او عين او غين او كاف او لام او اثنان في خمسة
بعشرة تسعة منها مصحفة هي ما عدا الطلاق مع اضافته **(قوله)** ط ل ق ظاهر ما هنا
ومثله في الفتح والبحر ان يأتي بمسمى احرف الارجاء والظاهر عدم الفرق بينها وبين اسمائها ففي
الذخيرة من كتاب العتق وعن ابي زيد بن رجب فيمن قال لامته الف نون ناء جاء راء هاء او قال لامرأته
الف نون طاء الف لام وقف انه ان نوى الطلاق والعناق تطلق المرأة ونعتق الامة وهذا بمنزلة
الكنايات لان هذه الحروف يفهم منها ما هو المفهوم من صريح الكلام لانها لا تستعمل كذلك
فصارت كالكنايات في الافتقار الى النية ام وانت خير بانه اذا افتقر الى النية لا يناسب ذكره
هنا لان الكلام ينبغي به الرجعية وان لم ينو وسيصرح الشارح ايضا بعد صفحة نافذة اراه الى
نية وذكره ايضا في باب الكنايات وقدمناه ايضا اول الالفاظ عن الفتح وفي البحر
ويصح بانتهج كانت ط ل ق وكذا لو قيل له طلقها فقالت ان غم اوب ل ي بالهجاء

وما بمعناها من الصريح
يدخل نحو طلاغ وتلاغ
وطلاك وتلاك او طلق

مطلب
من الصريح الالفاظ
المصحفة

وان لم يتكلم به اطلاقه في الحانية ولم يشترط النية وشرطها في البدائع اه قلت عدم التصريح بالاشتراط لا ينافي الاشتراط على ان الذي في الحانية هو مسألة الجواب بالتهجي والسؤال بقول القائل طلقها قرينة على ارادة جوابه فيقع بلانية بخلاف قوله ابتداء انت طالق بالتهجي تأمل **(قوله)** او طلاق باش) كلمة فارسية قال في الذخيرة ولو قال لهاسه طلاق باش او قال بطلاق باش تحكم النية وكان الامام ظهير الدين يفتي بالوقوع في هذه الصورة بلانية **(قوله)** بلا فرق الخ) هذا ذكره في الالفاظ المصحفة فكان عليه ذكره عقبها بلافاصل **(قوله)** تعمدته اي التصحيف تخويفا لها بلا قصد الطلاق **(قوله)** طلقت امرأتك) وكذا تطلق لو قيل له الست طلقت امرأتك على ما بحثه في الفتح من عدم الفرق في العرف بين الجواب بنعم او بلى كما سيأتي في الفروع آخر هذا الباب **(قوله)** طلقت اي بلانية على ما قررناه آنفا **(قوله)** واحدة بالرفع فاعل قوله ويقع وهو صفة لموصوف محذوف اي طلاقة واحدة افاده القهستاني **(قوله)** رجعية اي عند عدم ما يجمله بأثنا ففي البدائع ان الصريح نوعان صريح رجعي وصريح بأثنا فالاول ان يكون بحروف الطلاق بعد الدخول حقيقة غير مقرون بعوض ولا بعدد الثلاث لانصا ولا اشارة ولا موصوف بصفة تنبي عن البيئونة او تدل عليها من غير حرف العطف ولا مشبه بعدد او صفة تدل عليها واما الثاني فيخلافه وهو ان يكون بحروف الابانة وبحروف الطلاق لكن قبل الدخول حقيقة او بعده لكن مقرونا بعدد الثلاث نصا او اشارة او موصوف بصفة تنبي عن البيئونة او تدل عليها من غير حرف العطف او مشبه بعدد او صفة تدل عليها اه ويعلم محترز القيود مما يذكره المصنف آخر الباب من وقوع الثلاث في انت هكذا مشيرا باصابعه ووقوع البائن في انت طالق بأثنا بخلاف وبأثنا وبانت طالق كألف او تطليقة طويلة واختار في الفتح ان القسم الثاني ليس من الصريح فلا حاجة للاحتراز عنه واستظهر في البحر ما في البدائع معللا بأن حد الصريح يشمل الكل قال في النهر للقطع بأنه قبل الدخول أو على مال ونحو ذلك ليس كناية والا لا احتاج الى النية او دلالة الحال فتعين ان يكون صريحا اذلا واسطة بينهما اه وفيه عن الصيرفية لو قال لها انت طالق ولا رجعة لي عليك فرجعية ولو قل على ان لا رجعة لي عليك فبائن اه وسيأتي آخر الباب تمام الكلام على الفرع الاخير **(قوله)** وان نوى خلافاها قيد بنيته لانه لو قال جعلتها بأثنا او ثلاثا كانت كذلك عند الامام ومعنى جعل الواحدة ثلاثا على قوله انه الحق بها اثنتين لا انه جعل الواحدة ثلاثا كذا في البدائع ووافقه الثاني في البيئونة دون الثلاث ونفاها الثالث نهر وتماه فيه وفي البحر وسيد ذكره المصنف في باب الكنايات وعلم مما ذكرنا انه لو قرنه بالعدد ابتداء فقال انت طالق ثنتين او قال ثلاثا يقع لما سيأتي في الباب الآتي انه متى قرن بالعدد كان الوقوع به وسنذكر في الكنايات ما لو الحق العدد بعد ما سكنت **(قوله)** من البائن او اكثر بيان لقوله خلافا فان الضمير فيه للواحدة الرجعية فخلافا الواحدة الاكثر رجعي او بأثنا وخلاف الرجعية البائن ففي كلامه لف ونشر مشوش وفيه ايضا اشارة الى انه لا يشمل نية المكره الطلاق عن وثاق فلا يرد انه تصح بته قضاء كما يأتي قريبا فافهم **(قوله)** خلافا للشافعي) راجع الى قوله او اكثر فقط والاولى ان يقول خلافا للأئمة الثلاثة كما يفاد من البحر وهو القول الاول للامام لانه نوى

مطلب

الصريح نوعان رجعي وبائن

او طلاق باش بلا فرق بين عالم وجاهل وان قال تعمدته تخويفا لم يصدق قضاء الا اذا شهد عليه قبله به يفتي ولو قيل له طلقت امرأتك فقال نعم او بلى بالهجاء طلقت بحر (واحدة رجعية وان نوى خلافاها) من البائن او اكثر خلافا للشافعي

محتمل لفظه ط (قوله اولم ينو شيئاً) لما مر ان الصريح لا يحتاج الى النية ولكن لابد في وقوعه قضاء وديانة من قصد اضافة لفظ الطلاق اليها علماً بمعناه ولم يصرفه الى ما يحتمله كما افاده في الفتح وحققه في النهر احترازاً عما لوكرر مسائل الطلاق بحضرتها او كتب ناقلاً من كتاب امرأتى طالق مع التللفظ او حكي يمين غيره فانه لا يقع اصلاً ما لم يقصد زوجه وعما لو اقنته لفظ الطلاق فتلفظ به غير عالم بمعناه فلا يقع اصلاً على ما أفق به مشايخ أوزجند صيانة عن التلبس وغيرهم عن الوقوع قضاء فقط وعما لو سبق لسانه من قول انت حائض مثلاً الى انت طالق فانه يقع قضاء فقط وعما لو نوى بانت الطلاق من وثاق فانه يقع قضاء فقط ايضاً واما الهازل فيقع طلاقه قضاء وديانة لانه قصد السبب علماً بانه سبب فرتب الشرع حكمه عليه اراده اولم يردده كما مر وبهذا ظهر عدم صحة ما في البحر والاشباه من ان قولهم لو نوى الطلاق لا يحتاج الى النية انما هو في القضاء اما في الديانة فيحتاج اليها اخذاً من قولهم لو نوى الطلاق عن وثاق او سبق لسانه الى لفظ الطلاق يقع قضاء فقط اي لاديانة لانه لم ينو وفيه نظر لان عدم وقوعه ديانة في الاول لانه صرف اللفظ الى ما يحتمله وفي الثاني لعدم قصد اللفظ واللازم من هذا انه يشترط في وقوعه ديانة قصد اللفظ وعدم التأويل الصحيح اما اشتراط نية الطلاق فلا بدليل انه لو نوى الطلاق عن العمل لا يصدق ويقع ديانة ايضاً كما يأتي مع انه لم ينو معنى الطلاق وكذا لو طاق هازلاً (قوله عن وثاق) بفتح الواو وكسرها القيد وجمعه وثق كرباط وربط مصباح وعلم انه لو نوى الطلاق عن قيد دين ايضاً (قوله دين) اي تصح نيته فيما بينه وبين ربه تعالى لانه نوى ما يحتمله لفظه فيفتيه المفتي بعدم الوقوع اما القاضي فلا يصدقه ويقضى عليه بالوقوع لانه خلاف الظاهر بلا قرينة (قوله ان لم يقرنه بعدد) هذا الشرط ذكره في البحر وغيره فيما لو صرح بالوثاق او القيد بان قال انت طالق ثلاثاً من هذا القيد فيقع قضاء وديانة كافي البرازية وعلمه في المحيط بانه لا يتصور رفع القيد ثلاث مرات فانصرف الى قيد النكاح كي لا يلغو اه قال في النهر وهذا التعليل يفيد اتحاد الحكم فيما لو قال مرتين اه ولذا اطلق الشارح العدد ولا يخفى انه اذا انصرف الى قيد النكاح بسبب العدد مع التصريح بالقيد فمع عدمه بالاولى (قوله صدق قضاء ايضاً) اي كما يصدق ديانة لوجود القرينة الدالة على عدم ارادة الايقاع وهي الاكراه ط (قوله كما لو صرح الخ) اي فانه يصدق قضاء وديانة الا اذا قرنه بالعدد فلا يصدق اصلاً كما مر (قوله وكذا لو نوى الخ) قال في البحر ومنه اي من الصريح ياطاق او يامطاقة بالتشديد ولو قال اردت الشتم لم يصدق قضاء ودين خلاصة ولو كان لها زوج طلقها قبل فقال اردت ذلك الطلاق صدق ديانة بانفاق الروايات وقضاء في رواية ابى سليمان وهو حسن كافي الفتح وهو الصحيح كما في الحانية ولو لم يكن لها زوج لا يصدق وكذا لو كان لها زوج قدمات اه قلت وقد ذكرنا هذا التفصيل في صورة النداء كما سمعت ولم أر من ذكره في الاخبار كأنه طالق فتأمل (قوله لم يصدق اصلاً) اي لا قضاء ولا ديانة قال في الفتح لان الطلاق لرفع القيد وهي ليست مقيدة بالعمل فلا يكون محتمل اللفظ وعنه انه يدين لانه يستعمل لاتخاذ (قوله دين فقط) اي ولا يصدق قضاء لانه يظن انه طاق ثم وصل لفظ العمل استدراكاً بخلاف ما لو وصل لفظ الوثاق لانه

مطلب

في قول البحر ان الصريح
يحتاج في وقوعه ديانة الى
النية

(اولم ينو شيئاً) ولو نوى به
الطلاق عن وثاق دين ان
لم يقرنه بعدد ولو مكرها
صدق قضاء ايضاً كما
لو صرح بالوثاق أو القيد
وكذا لو نوى طلاقها من
زوجها الاول على الصحيح
خاتية ولو نوى عن العمل
لم يصدق اصلاً ولو صرح
به دين فقط

يستعمل فيه قليلا فتح والحاصل كما في البحران كلا من الوثاق والقيد والعمل اما ان يذكر
او ينوي فان ذكر فاما ان يقرن بالعدد اولا فان قرن به وقع بلا نية والا ففي ذكر العمل
وقع قضاء فقط وفي لفظي الوثاق والقيد لا يقع اصلا وان لم يذكر بل نوى لا يدين في لفظ العمل
ودين في الوثاق والقيد ويقع قضاء الا ان يكون مكرها والمرأة كالقاضي اذا سمعته او اخبرها
عدل لا يحل لها تمكينه والفتوى على انه ليس لها قتله ولا تقتل نفسها بل تفدي نفسها بمال
او تهرب كما انه ليس له قتلها اذا حرمت عليه وكما هرب رده بالسحر وفي البزازية عن
الاوزجندی انها ترفع الامر للقاضي فان حلف ولاينة لها فالانتم عليه اه قلت اي اذا لم تقدر
على الفداء او الهرب ولا على منعه عنها فلا ينافي ما قبله **(قوله وفي انت الطلاق او طلاق الخ)**
بيان لما اذا اخبر عنها بمصدر معرف او منكر او اسم فاعل بعده مصدر كذلك **(قوله يعني بالمصدر الخ)** الاولى ذكره بعد قول المصنف او ثنتين **(قوله وقعنا رجعتين)** هذا مامشي
عليه في الهداية ويروي عن الثاني وبه قال ابو جعفر ومقتضى الاطلاق عدم الصحة وبه قال فخر
الاسلام وأيده في الفتح وذكر في النهر انه المرجح في المذهب **(قوله لو مدخولا بها)** والابانت
بالاول فياغو الثاني **(قوله او ثنتين)** اي في الحرية **(قوله لانه صريح مصدر)** علة لقوله
او ثنتين يعني ان المصدر من الفاظ الوجدان لا يراعى فيها العدد المحض بل التوحيد وهو
بالفردية الحقيقية او الجنسية والمثنى بمنزل عنهما نهر **(قوله لانه فرد حكمي)** لان الثلاث
كل الطلاق فهي الفرد الكامل منه فارادتها لا تكون ارادة العدد ط **(قوله ولذا كان)**
اي للفردية الحكمية **(قوله لكن جزم في البحر انه سهو)** حيث قل واماما في الجوهرة من
انه اذا تقدم على الحرية واحدة فانه يقع ثنتان اذا نواها يعني مع الاولى فسهو ظاهر اه
ونظر فيه صاحب النهر بانه اذا نوى الثنتين مع الاولى فقد نوى الثلاث واذا لم يبق في ملكه
الاثنان وقعنا اه ح اقول ان كان المراد انه نوى الثنتين مضمومتين الى الاولى لم يخرج
بذلك عن نية الثنتين وذلك عدد محص لا تصح نيته وان كان المراد انه نوى الثلاث التي
من جملتها الاولى فهو صحيح لان الثلاث فرد اعتباري قال في الذخيرة ولو طلق الحرية واحدة
ثم قل لها انت على حرام ينوي ثنتين لا تصح نيته ولو نوى الثلاث تصح نيته وتقع
تطليقتان اخريان اه فافهم * **(فرع)** في البزازية قال لامرأته انتما على حرام ونوى الثلاث
في احداها والواحدة في الاخرى تحت نيته عند الامام وعليه الفتوى **(قوله فيقع بلا نية للعرف)**
اي فيكون صريحا لا كناية بدليل عدم اشتراط النية وان كان الواقع في لفظ
الحرام البائن لان الصريح قد يقع به البائن كما مر لكن في وقوع البائن به بحث سنذكره
في باب الكنايات وانما كان مذكوره صريحا لانه صار فاشيا في العرف في استعماله في الطلاق
لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره ولا يحلف به الا الرجال وقدمر ان الصريح ما غلب في
العرف استعماله في الطلاق بحيث لا يستعمل عرفا الا فيه من اي لغة كانت وهذا في عرف
زماننا كذلك فوجب اعتباره صريحا كما أفتى المتأخرون في انت على حرام بانه طلاق بائن
للعرف بلا نية مع ان المنصوص عليه عند المتقدمين توقفه على النية ولا ينافي ذلك ما يأتي
من انه لو قال طلاقك على لم يقع لان ذلك عند عدم غلبة العرف وعلى هذا يحمل ما أفتى به

(وفي انت الطلاق) او طلاق
(او انت طالق الطلاق او
انت طالق طلاقا يقع
واحدة رجعية ان لم ينو
شيئا او نوى) يعني بالمصدر
لانه لو نوى بطالق واحدة
اخرى وقعنا رجعتين
لو مدخولا بها كقوله انت
طالق انت طالق زيلعي
(واحدة او ثنتين) لانه
صريح مصدر لا يحتمل
العدد (فان نوى ثلاثا
فثلاث) لانه فرد حكمي
(و) لذا كان (الثنتان في
الامة) وكذا في حرية تقدمها
واحدة جوهرة لكن
جزم في البحر انه سهو
(بمنزلة الثلاث في الحرية)
ومن الالفاظ المستعملة
الطلاق يلزم مني والحرام
يلزم مني وعلى الطلاق
وعلى الحرام فيقع بلا نية
للعرف فلو لم يكن له امرأة

العلامة ابوالسعود افندى مفتى الروم من ان على الطلاق او يلزمنى الطلاق ليس بصريح ولا كناية اى لانه لم يتعارف فى زمنه ولذا قال المصنف فى منحه انه فى ديارنا صار العرف فاشيا فى استعماله فى الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيجب الافتاء به من غير نية كما هو الحكم فى الحرام يلزمنى وعلى الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به للتعارف الشيخ قاسم فى تصحيحه وافتاء ابى السعود مبنى على عدم استعماله فى ديارهم فى الطلاق اصلا كما لا يخفى اه وما ذكره الشيخ قاسم ذكره قبله شيخه المحقق ابن الهمام فى فتح القدير وتبعه فى البحر والنهر ولسيدى عبدالغنى النابلسى رسالة فى ذلك سماها (رفع الانغلاق فى على الطلاق) ونقل فيها الوقوع عن بقية المذاهب الثلاثة * اقول وقد رأيت المسئلة منقولة عندنا عن المتقدمين فى الذخيرة وعن ابن سلام فيمن قال ان فعات كذا فثلاث تطليقات على أوقال على واجبات يعتبر عادة اهل البلد هل غلب ذلك فى ايمانهم اه وكذا ذكرها السروجى فى الغاية كىأتى وما افتى به فى الخيرية من عدم الوقوع تبعا لابي السعود افندى فقد رجع عنه وأفتى عقبه بخلافه وقال اقول الحق الوقوع به فى هذا الزمان لاشتهاره فى معنى التطليق فيجب الرجوع اليه والتعويل عليه عملا بالاحتياط فى امر الفروج اه * (تنبيه) * عبارة المحقق ابن الهمام فى الفتح هكذا وقد تعورف فى عرفنا فى الحالف الطلاق يلزمنى لا أفعل كذا يريدان فعلته لزم الطلاق ووقع فيجب ان يجرى عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت طالق وكذا تعارف اهل الارياق الحلف بقوله على الطلاق لا افعل اه وهذا صريح فى انه تعليق فى المعنى على فعل المحلوف عليه بغلبة العرف ولم يكن فيه اداة تعليق صريحا و رأيت التصريح بأن ذلك معتبر فى الفصل التاسع عشر من التارخانية حيث قال وفى الحاوى عن ابى الحسن الكرخى فيمن اتهم انه لم يصل الغداة فقال عبده حرانه قد صلاها وقد تعارفوه شرطا فى لسانهم قال اجرى امرهم على الشرط على تعارفهم كقوله عبدي حران لم اكن صليت الغداة وصلاها لم يعتق كذاها اه وفى البزازية وان قال انت طالق لودخلت الدار لطلقتك فهذا رجل حالف بطلاق امرأته ليطلقنها ان دخلت الدار بمنزلة قوله عبده حران دخلت الدار لا ضربتك فهذا رجل حلف بعق عبده ليضربنها ان دخلت الدار فان دخلت الدار لزمه ان يطلقها فان مات او ماتت فقد فات الشرط فى آخر الحياة اه اى فيقع الطلاق كما فى منية المفتى قلت فيصير بمنزلة قوله ان دخلت الدار ولم اطلقك فانت طالق وان دخلت الدار ولم اضربك فعبدى حر و ذكر الحنابلة فى كتبهم انه جار مجرى القسم بمنزلة قوله والله فعلت كذا قال فى النهر ولو قال على الطلاق او الطلاق يلزمنى او الحرام ولم يقل لا افعل كذا لم أجده فى كلامهم اه وفى حواشى مسكين وقد ظفر فيه شيخنا مصرحا به فى كلام الغاية للسروجى معزيا الى المغنى ونصه الطلاق يلزمنى أو لازم لى صريح لانه يقال لمن وقع طلاقه لزمه الطلاق وكذا قوله على الطلاق اه ونقل السيد الحموى عن الغاية معزيا الى الجواهر الطلاق لى لازم يقع بغير نية اه قلت لكن يحتمل ان يكون مراد الغاية ما اذا ذكر المحلوف عليه لما علمت من انه يراد به فى العرف التعليق وان قوله على الطلاق لا افعل كذا بمنزلة قوله ان فعات كذا فانت طالق فاذا لم يذكر لا افعل كذا بقی قوله على الطلاق

• مطلب •

فى قولهم على الطلاق على
الحرام

بدون تعليق و المتعارف استعماله في موضع التعليق دون الانشاء فاذا لم يتعارف استعماله في الانشاء منجزا لم يكن صريحا فينبغي ان يكون على الخلاف الآتي فيما لو قال طلاقك على ثم رأيت سيدي عبد الغني ذكر نحوه في رسالته * (تمة) * ينبغي انه لو نوى الثلاث تصح نيته لان الطلاق المذكور بلفظ المصدر وقد علمت سحتها فيه وكذا في قوله على الحرام فقد صرحوا بانه تصح نية الثلاث في أنت على حرام (قوله يكون يمينا الخ) يعني في صورة الحلف بالحرام فانه المذكور في الذخيرة وغيرهما ثم رأيت في البرازية قال في المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان حث لزمته الكفارة والنسفي على انه لا يلزم اهـ (قوله وكذا على الطلاق من ذراعي) هذا بحث لصاحب البحر اخذه مما مر من انه لو قال انت طالق من هذا العمل ولم يقرنه بالعدد وقع قضاء لادبانه قل فانه يدل على الوقوع قضاء هنا بالاولى ورده العلامة المقدسي بانه في المقيس عليه خاطب المرأة التي هي محل الطلاق ثم ذكر العمل الذي لم تكن مقيدة به حسا ولا شرعا فلم يصح صرف اللفظ عن المعنى الشرعي متعارف الى غيره بلا دليل بخلاف المقيس لانه اضاف الطلاق الى غير محله وهو ذراعه مع انه اذا قل أنا منك طالق يلغوا اهـ مخلصا وذكر نحوه الخیر الرملي قلت وقد يقال ليس فيه اضافة الطلاق الى غير محله لما مر من ان قوله على الطلاق لا أفعل كذا بمنزلة ان فعلت فانت طالق فهو في العرف مضاف الى المرأة معنى ولو لا اعتبار الاضافة المذكورة لم يقع فكذلك صار هذا بمنزلة قوله ان فعلت كذا فانت طالق من ذراعي فساوى المقيس عليه في الاضافة الى المرأة وايضا فان قوله أنا منك طالق فيه وصف الرجل بالطلاق صريحا فلا يقع لان الطلاق صفة للمرأة واما قوله على الطلاق فان معناه وقوع طلاق المرأة على الزوج فليس فيه اضافة الطلاق الى غير محله بل الى محله مع اضافة الوقوع الى محله ايضا فانه شاع في كلامهم قولهم اذا قل كذا وقع عليه الطلاق نعم قل الخیر الرملي ان الحالف بقوله على الطلاق من ذراعي لا يريد به الزوجة قطعاً اذ عادة العوام الاعراض به عنها خشية الوقوع فيقولون تارة من ذراعي وتارة من كشتواني وتارة من مروتي وبعضهم يزيد بعد ذكره لان النساء لا خير في ذكرهن اهـ قلت ان كان العرف كذلك فينبغي ان لا يتردد في عدم الوقوع لانه أوقع الطلاق على ذراعه ونحوه لعل المرأة ثم قل الخیر الرملي اللهم الا ان يقول على الطلاق ثلاثا من ذراعي فليقول بوقوعه وجه لان ذكر الثلاث يعينه فتأمل اهـ (قوله ولو قال طلاقك على لم يقع) قال في الحانية ولو قال طلاقك على ذكر في الاصل على وجه الاستشهاد فقال الاتري انه لو قال لله على طلاق امرأتى لا يلزمه شيء اهـ قلت ومفتضاه ان علة عدم الوقوع في طلاقك على انه صيغة نذكر كقوله على حجة فكأنه نذر ان يطلقها والنذر لا يكون الا في عبادة مقصودة والطلاق أبغض الحلال الى الله تعالى فليس عبادة فلذا لم يلزمه شيء (قوله ولو زاد الخ) ظاهره ان قوله طلاقك على بدون زيادة ليس فيه الخلاف المذكور وهو المنفهوم من الحانية والخلاصة ايضا لكن نقل سيدي عبد الغني عن أدب القاضي للسرخسي رجل قل لامرأته طلاقك على فرض اولا لزم او قال طلاقك على فالصحيح انه يقع في الكل بخلاف العتق لانه مما يجب لجعل اخبارا ونقل مثله عن مختصر المحيد (قوله وقل الخاصي المختار نعم) عبارة فتاوى الخاصي

مطلب

في قوله على الطلاق من ذراع

يكون يمينا فيكفر بالحنث تصحيح القدروي وكذا على الطلاق من ذراعي بحر ولو قال طلاقك على لم يقع ولو زاد واجب اولا لزم او ثابت او فرض هل يقع قال البرازي المختار لا وقل التماسي الخاصي المختار نعم ولو قال طلاقك الله هل يقتقر لنية

قال لها طلاقك على واجب اوقال طلاقك لازم لي يقع بلانية عند أبي حنيفة وهو المختار وبه
قال محمد بن مقاتل وعليه الفتوى اه وانت خير بان لفظ الفتوى آكد الفاظ التصحيح ونقل
في الحانية عن الفقيه أبي جعفر انه يقع في قوله واجب لتعارف الناس لافي قوله ثابت او فرض
لازم لعدم التعارف ومقتضاه الوقوع في قوله على الطلاق لانه المتعارف في زماننا كما علمت
وعلل الخاصي الوقوع بقوله لان الطلاق لا يكون واجبا او ثابتا بل حكمه وحكمه لا يجب
ولا يثبت الا بعد الوقوع قال في الفتح وهذا يفيد ان ثبوته اقتضاء ويتوقف على نيته الا ان
يظهر فيه عرف فاش فيصير صريحا فلا يصدق قضاء في صرفه عنه وفيما بينه وبين الله تعالى
ان قصده وقع والا فانه قد يقال هذا الامر على واجب بمعنى ينبغي ان افعله لا انى فعلته فكأنه
قال ينبغي ان اطلقك اه (قوله قال الكمال الحق نعم) نقله عنه في البحر والنهر واقراده
عليه بعد حكايتهما الخلاف ووجهه انه يحتمل الدعاء فتوقف على النية وفي التاخر خانية عن
العتابية المختار عدم توقفه عليها وبه كان يفتي ظهير الدين قال المقدسي ويقع في عصرنا نظير
هذا يطلب الرجل من المرأة البراءة فنقول ابرأ الله وكانت حادثة الفتوى وكتبت بصحتها
لتعارفهم بذلك اه قلت ومثله في فتاوى قارى الهداية والمنظومة المحيية وسيأتى تمامه في الخلع
(قوله كوني طالقا او اطلق) قال في الفتح عن محمد انه يقع لان كوني ليس أمرا حقيقة
لعدم تصور كونها طالقا منها بل عبارة عن اثبات كونها طالقا كقوله تعالى كن فيكون ليس
أمرا بل كناية عن التكوين وكونها طالقا يقتضى ايقاعا قبل فيضمن ايقاعا سابقا وكذا
قوله اطلق ومثله للامة كوني حرة (قوله او يامطاقة) قدما انه لو كان لها زوج طلقها
قبل فقال اردت ذلك الطلاق صدق ديانة وكذا قضاء في الصحيح وفي التاخر خانية عن المحيط قال
انت طالق ثم قال يامطاقة لاتقع اخرى (قوله بالتشديد) اى تشديد اللام اما تخفيفها فهو
ملحق بالكناية كما قدمناه عن البحر (قوله وقع) اى من غير نية لانه صريح (قوله بكسر
اللام وضمها) ذكر الضم بحث لصاحب النهر حيث قال وينبغي ان يكون الضم كذلك
اذ هو لغة من لا ينتظر بخلاف الفتح فانه يتوقف على النية اه واعترض بأنه ينبغي توقف
الضم ايضا على النية لانه اذا لم ينتظر الآخر لم تكن مادة ط ل ق موجودة ولا ملاحظة
فلم يكن صريحا بخلاف الكسر على لغة من ينتظر اه قالت قديجاب بان الضم في نداء الترخيم
لما كان لغة ثابتة لم يخرج به اللفظ عن ارادة معناه المراد به قبل النداء فان كل من سمع اللفظ
المرخم يعلم ان المراد به نداء تلك المادة وان انتظار المحذوف وعدمه امر اعتبارى قدروه
ايبنوا عليه الضم والكسر والالزم ان يكون المنادى اسما آخر غير المقصود نداؤه هذا ما
ظهر لي فتأمله (قوله او أنت طال بالكسر) اى فانه يقع بلانية بخلاف انت طاق بحذف
اللام فلا يقع وان نوى لان حذف آخر الكلام معتاد عرفا تارخانية (قوله والأتوقف على
النية) اى وان لم يكسر اللام في غير المنادى توقف الوقوع على نية الطلاق اى او ما في حكمها
كالذاكرة والغضب كما في الحانية وفي كنايات الفتح ان الوجه اطلاق التوقف على النية مطلقا
لانه بلا قاف ليس صريحا بالاتفاق لعدم غلبة الاستعمال ولا الترخيم لغة جائز في غير النداء
فانتفى لغة وعرفا فيصدق قضاء مع الميمن الا عند الغضب او مذاكرة الطلاق فيقع قضاء

قال الكمال الحق نعم ولو قال
لها كوني طالقا او اطلق
او يامطلقة بالتشديد وقع
وكذا ياطال بكسر اللام
وضمها لانه ترخيم او انت
طال بالكسر والا توقف
على النية

اسكنها اولا وتماه فيه قلت وما قدمناه آتفا عن التاترخانية من ان حذف آخر الكلام معتاد عرفا يفيد الجواب فان لفظ طالق صريح قطعا فاذا كان حذف الآخر معتادا عرفا لم يخرج عن صراحته وقد عد حذف آخر الكلمة من محسنات الكلام وعده اهل البديع من قسم الاكتفاء ونظم فيه المولدون كثيرا ومنه * اين النجاة لعاشق اين النجا * وايضا فان ابدال الآخر بحرف غيره كالألفاظ المصحفة المقدمة لم يخرج عن صراحته مع عدم غلبة الاستعمال فيها وما ذاك الا لكونها اريد بها اللفظ الصريح وان التصحيف عارض لجريانه على اللسان خطأ او قصدا لكونه لغة المتكلم هذا ما ظهر لفهمي القاصر (قوله) كالوتهجي به) اي فانه يتوقف على النية وقد مر بيانها فافهم (قوله) وفي النهر عن التصحيح الخ) اي تصحيح القدوري للعلامة قاسم وقصده الرد على ما فهمه في البحر من ان وهبتك طلاقك من الصريح وكذا اودعتك ورهنتك قل في النهر نقل في تصحيح القدوري عن قاضيخان وهبتك طلاقك الصحيح فيه عدم الوقوع اه ففي اودعتك ورهنتك بالاولى وسيأتى ان رهنتك كناية وفي المحيط لو قال رهنتك طلاقك قالوا لا يقع لان الرهن لا يفيد زوال الملك اه قلت ومقتضى كونه كناية انه يقع بشرط النية وقد عده في البحر في باب الكنايات منها وكذا عدمها وهبتك وطلاقك و اودعتك طلاقك واقترضك طلاقك وسيأتى تمامه هناك (قوله) كانت طالق) وكذا لو أتى بالضمير الغائب او اسم الإشارة العائد اليها او باسمها العلمي ونحو ذلك و اشار الى ان المراد به ما يعبر به عن جملتها وضعها والمراد بقوله او الى ما يعبر به عنها ما يعبر به عن الجملة بطريق التجوز كرهنتك والا فالكل يعبر به عن الجملة كما في الفتح وهو اظهر مما في الزيلعي من ان الروح والبدن والجسد مثل انت كما في البحر لان الروح بعض الجسد وكذا الجسد باعتبار الروح والبدن لا تدخل فيه الاطراف افاده في النهر (قوله) كالرقبة الخ) فانه عبر بها عن الكل في قوله تعالى فتحرير رقبة والعنق في فظلت اعناقهم لها خاضعين لو صفها بجمع المذكر الموضوع للعاقل والعقل للذوات لا للأعضاء والروح في قولهم هلك روحه اي نفسه ومثلها النفس كما في وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس (قوله) الاطراف الخ) اي اليدان والرجلان والرأس وهذه التفرقة بين الجسد والبدن عزها في النهر الى ابن كمال في ايضاح الاصلاح وعزها الرحمتي الى الفائق للزحشرى والمصباح ورأيت في فصل العدة من الذخيرة قال محمد والبدن هو من اليته الى منكبيه (قوله) والفرج) عبر به عن الكل في حديث لعن الله الفروج على السروج قال في الفتح انه حديث غريب جدا (قوله) والوجه والرأس) في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه ويبقى وجه ربك اي ذاته الكريمة واعتق رأسا ورأسين من الرقيق وانا بخير مادام رأسك سالما يقال مراد به الذات ايضا فتح قل في البحر وفي الفتح من كتاب الكفالة ولم يذكر محمد ما اذا كفل بعينه قال البلخي لا يصح كما في الطلاق الا ان ينوى به البدن والذي يجب ان يصح في الكفالة والطلاق اذا عين يعبر به عن الكل يقال عين القوم وهو عين في الناس ولعله لم يكن معروفا في زمانهم اما في زماننا فلا شك في ذلك اه (قوله) وكذا الاست الخ) قال في البحر فالاست وان كان مراد فاللدبر لا يلزم مساواتهما في الحكم لان الاعتبار هنا لكون اللفظ يعبر به عن الكل الاترى ان البضع مرادف للفرج

كالوتهجي به او بالعتق وفي
النهر عن التصحيح
الصحيح عدم الوقوع
برهنتك طلاقك ونحوه
(واذا اضاف الطلاق
اليها) كانت طالق (او)
الى (ما يعبر به عنها كالرقبة
والعنق والروح والبدن
والجسد) الاطراف داخلة
في الجسد دون البدن
(والفرج والوجه والرأس)
وكذا الاست بخلاف
البضع والدبر

وليس حكمه هنا كحكمه في التعبير اه والحاصل ان الاست والفرج يعبر بهما عن الكل فيقع اذا اضيف اليهما بخلاف مرادف الاول وهو الدبر ومرادف الثاني وهو البضع فلا يقع لعدم التعبير بهما عن الكل ولا يلزم من الترادف المساواة في الحكم لكن اورد في الفتح انه ان كان المعتبر اشتهاً التعبير يجب ان لا يقع بالاضافة الى الفرج اي لعدم اشتهاً التعبير به عن الكل وان كان المعتبر وقوع الاستعمال من بعض اهل اللسان يجب ان يقع في اليد بلا خلاف لثبوت استعمالها في الكل في قوله تعالى ذلك بما قدمت يدك اي قدمت وقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى ترد اه قلت قد يجاب بأن المعتبر الاول لكن لا يلزم اشتهاً التعبير به عن الكل عند جميع الناس بل في عرف المتكلم في بلده مثلاً فيقع بالاضافة الى اليد اذا اشتهر عنده التعبير بها عن الكل ولا يقع بالاضافة الى الفرج اذا لم يشتهر ثم رأيت في كلام الفتح ما يفيد ذلك حيث قال ووقوعه بالاضافة الى الرأس باعتبار كونه معبراً به عن الكل لا باعتبار نفسه مقتضراً ولذا لو قال الزوج غيت الرأس مقتضراً قال الحلواني لا يبعد ان يقال لا يقع لكن ينبغي ان يكون ذلك ديانة اما في القضاء اذا كان التعبير به عن الكل عرفاً مشتهراً لا يصدق ولو قال غيت باليد صاحبها كما أريد ذلك في الآية والحديث وتعارف قوم التعبير بها عن الكل وقع لان الطلاق مبني على العرف ولذا لو طلق النبطي بالفارسية يقع ولو تكلم به العربي ولا يدرى لا يقع اه فقد قيد الوقوع قضاء في الاضافة الى الرأس او اليد بما اذا كان التعبير به عن الكل متعارفاً وصرح ايضاً بقوله وتعارف قوم التعبير بها اي باليد فأفاد انه عند عدم تعارف ذلك عندهم لا يقع مع ان التعبير بالرأس واليد عن الكل ثابت لغة وشرعاً والله تعالى اعلم **(قوله والدّم)** كان المناسب اسقاطه حيث ذكره في محله فيما سيأتي واما ذكر البضع والدبر هنا فلذكر مراد فهمما - **(قوله كنصفها وثلثها الى عشرها)** وكذا لو اضافته الى جزء من ألف جزء منها كما في الحانية لان الجزء الشائع محل لسائر التصرفات كالبيع وغيره هداية قال ط الا انه تجزأ في غير الطلاق وقال شيخى زاده انه يقع في ذلك الجزء ثم يسرى الى الكل لشيوعه فيقع في الكل **(قوله لعدم تجزيه)** علة لقوله او الى جزء شائع منها ط وفيه انه يلزم منه وقوع الطلاق بالاضافة الى الاصبع مثلاً فالمناسب التعليل بما ذكرناه آنفاً عن الهداية **(قوله ولو قال الخ)** اشار به الى ان تقييد الجزء بالشائع ليس للاحتراز عن المعين لما ذكر من الفرع افاده في البحر **(قوله وقعت بخارى)** اي ولم يوجد فيها نص عن المتقدمين ولا عن المتأخرين تارخانية **(قوله عملاً بالاضافتين)** اي لان الرأس في النصف الاعلى والفرج في الاسفل فيصير مضافاً الطلاق الى رأسها والى فرجها ط عن المحيط قال في البحر وقد علم به انه لو اقتصر على احدهما وقعت واحدة اتفاقاً اه وهو ممنوع في الثاني كما هو الظاهر نهر اي لان من اوقع واحدة بالاضافتين لم يعتبر كون الفرج في الثانية فاذا اقتصر على الاضافة الثانية فقط كيف يقع بها اتفاقاً نعم لو اقتصر على الاضافة الاولى يقع اتفاقاً ثم اعلم ان كلا من القولين مشكل لان النصف الاعلى او الاسفل ليس جزءاً شائعاً وهو ظاهر ولا مما يعبر به عن الكل ووجود الرأس في الاول والفرج في الثاني لا يصيره معبراً به عن الكل لان مامر

والدم على المختار خلاصة
(أو) اضافته الى جزء
شائع منها) كنصفها
وثلثها الى عشرها (وقع)
لعدم تجزيه ولو قال نصفك
الأعلى طالق واحدة
ونصفك الاسفل ثنتين
وقعت بخارى فأفتى
بعضهم بطلقة وبعضهم
بثلاث عملاً بالاضافتين
خلاصة (واذا قال الرقبة
منك

من انه يقع بالاضافة الى جزء يعبر به عن الكل على تقدير مضاف اى اسم جزء كما افاده فى الفتح وقال فان نفس الجزء لا يتصور التعبير به عن الكل اهـ وحينئذ فلو جود فى النصف الاعلى نفس الرأس وفى الاسفل نفس الفرج لا اسمهما الذى يعبر به عن الكل ولهذا لو وضع يده على رأسها وقال هذا الرأس طالق لا تطلق لان وضع اليد قرينة على ارادة نفس الرأس بخلاف ما اذا لم يضعها عليه كما يأتى لانه يكون بمعنى هذه الذات فلي تأمل (قوله او الوجه) اى منك ط (قوله بل عن البعض) بقرينة ذكر منك فى الاول ووضع اليد فى الاخير (قوله بل قال هذا الرأس) ومثله فيما يظهر هذا الوجه او هذه الرقبة والظاهر انه هنا لا بد من التعبير باسم الرأس ونحوه وانه لو عبر عنه بقوله هذا العضو لم يقع لان المعبر به عن الكل هو اسم الرأس ونحوه لا اسم العضو نظير ما قدمناه آنفا تأمل (قوله وقع فى الاصح) ولهذا لو قال غيره بعث منك هذا الرأس بألف درهم وأشار الى رأس عبده فقال المشتري قبلت جاز البيع بخر عن الحانية (قوله فتح) قدمنا عبارته قبل صفحة (قوله كما لا يقع لو اضافته الى اليد) لانه لم يشتهر بين الناس التعبير بها عن الكل حتى لو اشتهر بين قوم وقع كما قدمناه عن الفتح (قوله الابنية المجاز) اى باطلاق البعض على الكل اذا لم يكن مشتهرا فلو اشتهر بذلك فلا حاجة الى نية المجاز وذكره فى الفتح ما حاصله انه عند الشافعى يقع باضافته الى اليد والرجل ونحوهما حقيقة وبيان ذلك ان الطلاق محله المرأة لانها محل النكاح ومحلية اجزاها للنكاح بطريق التبعية فلا يقع الطلاق الا بالاضافة الى ذاتها او الى جزء شائع منها هو محل للتصرفات او الى معين عبر به عن الكل حتى لو اريد نفسه لم يقع فالخلاف فى ان ما يملك تبعا هل يكون محلا لاضافة الطلاق اليه على حقيقته دون صيرورته عبارة عن الكل فعنده نعم وعند نالا واما على كونه مجازا عن الكل فلا اشكال انه يقع يدا كان او رجلا بعد كونه مستقيما لغة اهـ اى بخلاف نحو الرقيق والظفر فانه لا يستقيم ارادة الكل به والحاصل كما فى البحر ان هذه الالفاظ ثلاثة صريح يقع قضاء بلانية كالرقبة وكناية لا يقع الابنية كاليد وما ليس صريحا ولا كناية لا يقع به وان نوى كالرقيق والسن والشعر والظفر والكبد والعرق والقلب (قوله والذقن) قات اطلاق الذقن مرادا بها الكل عرف مشتهر الآن فانه يقال لا ازال بخير مادامت هذه الذقن سامة فيذبحى ان تكون كالرأس (قوله وكذا الثدى والدم جوهرة) اقول الذى فى الجوهرة اذا قل دمت فيه روايتان الصحيحة منهما يقع لان الدم يعبر به عن الجملة يقال ذهب دمه هدرا اهـ وهكذا نقل عن الجوهرة فى البحر والنهر ونقل فى النهر عن الخلاصة تصحيح عدم الوقوع كما هو ظاهر المتون (قوله لانه لا يعبر به) اى بالمدكور من هذه الالفاظ اهـ ط (قوله فلو عبر به قوم) اى بما ذكر ولا خصوص له بل لو عبروا بأى عضو كان فهو كذلك ذكره ابو السعود عن الدرر ونقل الحموى عن المحاكمات لجلال زاده مانعه يجب ان يحتاط فى امر الطلاق اذا اضيف الى اليد والرجل باللسان التركى فانهما فيه يعبر بهما عن الجملة والذات اهـ ط (قوله وكذا الخ) اصل هذا فى الفتح حيث ذكر ان ما لا يعبر به عن الجملة كاليد والرجل والاصبع والدبر لا يقع الطلاق باضافته اليه خلافا للزفر والشافعى ومالك واحمد ولا خلاف انه بالاضافة الى الشعر والظفر والسن والرقيق والعرق لا يقع ثم قال

او الوجه او وضع يده على
الرأس او العنق) او الوجه
(وقال هذا العضو طالق
لم يقع فى الاصح) لانه لم
يجعله عبارة عن الكل بل
عن البعض حتى لو لم يضع
يده بل قال هذا الرأس
طالق وأشار الى رأسها
وقع فى الاصح ولو نوى
تخصيص العضو ينبغى ان
يدين فتح (كما) لا يقع
(لو اضافته الى اليد)
الابنية المجاز (والرجل
والدبر والشعر والانف
والساق والفيخذ والظهر
والبطن واللسان والاذن
والفم والصدر والذقن
والسن والرقيق والعرق)
وكذا الثدى والدم جوهرة
لانه لا يعبر به عن الجملة
فلو عبر به قوم عنها وقع
وكذا كل ما كان من اسباب
الحرمة لا الحل اتفاقا
(وجزء الطلقة)

والعتاق والظهار والايلاء وكل سبب من اسباب الحرمة على هذا الخلاف فلو ظاهر أو آلى أو اعتق اصبعها لا يصح عندنا ويصح عندهم وكذا العفو عن القصاص وما كان من اسباب الحل كالنكاح لا يصح اضافته الى الجزء المعين الذي لا يعبر به عن الكل بلا خلاف اه قلت ولم يعلم منه حكم الاضافة الى جزء شائع أو ما يعبر به عن الكل في النكاح وتقدم هناك قوله ولا ينعقد بتزوجت نصفك في الاصح احتياطاً خانية بل لا بد ان يضيفه الى كلها أو ما يعبر به عن الكل ومنه الظاهر والبطن على الاشبه ذخيرة ورجحوا في الطلاق خلافه فيحتاج للفرق اه وقد مننا الكلام على ذلك وان من اختار صحة النكاح بالاضافة الى الظهر والبطن اختار الوقوع في الطلاق ومن اختار عدم الصحة في النكاح اختار عدم الوقوع فلا حاجة الى الفرق **(قوله)** ولو من ألف جزء) بان يقول انت طالق جزءاً من ألف جزء من طلقة ط **(قوله)** اعدم التجزى) اى في الطلاق فذكر جزئه كذكر كله صونا لكلام العاقل عن الالغاء ولذا جعل الشارع العفو عن بعض القصاص عفواً عن كله نهر وعلى هذا لو قال انت طالق طلقة وربعا أو نصفاً طلقت طالقتين جوهرية **(قوله)** فلوزادت الاجزاء) اى مع الاضافة الى الضمير كأنت طالق نصف طلقة وثلاثها وربعا فقد زادت الاجزاء على الواحدة بنصف السدس فتقع به طلقة اخرى ط **(قوله)** وهكذا) يعنى لوزادت الاجزاء على الطالقتين وقع ثلاث نحو انت طالق ثلثي طلقة وثلاثة ارباعها واربعة اخماسها ح قال في فتح القدير الا ان الاصح في اتحاد المرجع وان زادت أجزاء واحدة ان تقع واحدة لانه اضاف الاجزاء الى واحدة نص عليه في المبسوط والاول هو المختار عند جماعة من المشايخ اه قال في البحر وعلى الاصح لو قال انت طالق واحدة ونصفها تقع واحدة كما في الذخيرة بخلاف واحدة ونصفها وما في الذخيرة عزاء في الهندية الى المحيط والبدائع لكن الذى رأيت في البدائع ولو تجاوز العدد عن واحدة لم يذكر هذا في ظاهر الرواية واختلاف المشايخ فيه قال بعضهم تقع تطليقتان وقال بعضهم واحدة اه **(قوله)** فيقع الثلاث) لان المنكر اذا أعيد منكر كان الثانى غير الاول فيتكامل كل جزء بخلاف ما اذا قال نصف تطليقة وثلاثها وسدسها حيث تقع واحدة لان الثانى والثالث عين الاول وهذا في المدخول بها أما في غيرها فلا يقع الا واحدة في الصور كلها بحر **(قوله)** ولو بلا واو فواحدة) اى بأن قل نصف طلقة ثلث طلقة سدس طلقة لدلالة حذف العاطف على ان هذه الاجزاء من طلقة واحدة وان الثانى بدل من الاول والثالث بدل من الثانى والبدل هو المبدل منه أو بعضه **(قوله)** على المختار) اى عند جماعة من المشايخ وقد علمت عن المبسوط أن الاصح خلافه عند اتحاد المرجع وانه جرى عليه في الذخيرة والمحيط **(قوله)** وكذا لو كان مكان السدس ربعا الخ) نص عبارة القهستاني نقلاً عن المحيط لو قال نصف تطليقة وثلث تطليقة وربع تطليقة فثنتان على المختار وقيل واحدة ولو كان مكان الربع سدساً فثلاث وقيل واحدة اه والظاهر أنه سبق قلم من القهستاني فانه في الثانية لم يزد الاجزاء على الواحدة وجعل الواقع فيها ثلاثاً وفي الاولى زادت وجعل الواقع ثنتين مع أنه يجب أن يكون الواقع ثلاثاً في الصورتين لان اعتبار الاجزاء انما هو عند اتحاد المرجع أما عند الاتيان بالاسم المنكرة فيعتبر كل جزء بطلقة كما تقدم على أن عبارة المحيط كما نقله ط عن الهندية

ولو من ألف جزء (تطليقة)
لعدم التجزى فلو زادت
الاجزاء وقع اخرى وهكذا
ما لم يقل نصف طلقة وثلاث
طلقة وسدس طلقة فيقع
الثلاث ولو بلا واو فواحدة
ولو قال طلقة ونصفها
فثنتان على المختار جوهرية
وكذا لو كان مكان السدس
ربعا فثنتان على المختار
وقيل واحدة قهستاني

هكذا لو قال انت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة وسدس تطليقة يقع ثلاث لانه اضاف كل جزء الى تطليقة منكرة والنكرة اذا كررت كانت الثانية غير الاولى ولو قال نصف تطليقة وثلاثا وسدسها يقع واحدة فان جاوز مجموع الاجزاء تطليقة بأن قال نصف تطليقة وثلاثا وربعا قيل تقع واحدة وقيل ثنتان وهو المختار كذا في محيط السرخسي وهو الصحيح كذا في الظهيرية اه وقد مرنا عن الفتح انه في المبسوط صحح وقوع الواحدة وعلى كل فوضوع الخلاف هو الاضافة الى الضمير لا الى الاسم المنكر لكن رأيت في التارخانية عن المحيط مانعه وذكر الصدر الشهيد في واقعاته اذا قال لها انت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة وربيع تطليقة تقع ثنتان هو المختار فعلى قياس ما ذكر الصدر الشهيد ينبغي في قوله انت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة وسدس تطليقة تقع تطليقة واحدة اه وهذا اقل اشكالا وكأنه مبنى على اعتبار الاجزاء في الاضافة الى الاسم النكرة ايضا كالاضافة الى الضمير لكنه خلاف ما جزم به في البدائع والفتح والبحر والنهر من الفرق بينهما **(قوله وسيجيء)** اى متنا في آخر التعليق حيث قل اخراج بعض التطبيق لغو بخلاف ايقاعه فلو قال انت طالق ثلاثا الانصف تطليقة وقع الثلاث في المختار اه قال في الفتح وقيل على قول ابى يوسف ثنتان لان التطبيق لا يتجزأ في الايقاع فكذا في الاستثناء فكأنه قال الا واحدة **(قوله بخلاف ايقاعه)** اى ايقاع البعض وهو ما ذكره هنا **(قوله ويقع الخ)** كان الاولى بالمصنف تأخير هذه المسئلة عما بعدها كما فعل في الهداية وانكسر ليقع الكلام على الاجزاء متصلا **(قوله فيما اصله الحظر)** اى بأن لا يباح الا لدفع الحاجة كالطلاق **(قوله عند الامام)** وقالا بدخول الغايتين فيقع في الاولى ثنتان وفي الثانية ثلاث وقال زفر لا يقع في الاولى شئ ويقع في الثانية واحدة وهو القياس لعدم دخول الغايتين في المحدود كبعتك من هذا الحائط الى هذا الحائط وقول الثلاثة استحسان بالعرف وهو ان هذا الكلام متى ذكر في العرف وكان بين الغايتين عدد يراد به الاكثر من الاقل والاقل من الاكثر كقولك سنى من ستين الى سبعين اى اكثر من ستين واقل من سبعين ففي نحو طالق من واحدة الى ثنتين انتفى ذلك العرف عند الامام فوجب اعمال طالق فوقع به واحدة ويدخل الكل فيما اصله الاباحة كخذ من مالى من درهم الى درهمين اما ما اصله الحظر فلان حظره قرينة على عدم ارادة الكل الا ان الغاية الاولى دخلت ضرورة اذ لا بد من وجودها ليرتب عليها الطلقة الثانية اذ لا ثانية بلا اولى بخلاف الغاية الثانية وهى ثلاث فانه يصح وقوع الثانية بلا ثالثة اما في صورة من واحدة الى ثنتين فلا حاجة الى ادخالها لعدم الضرورة المذكورة وتمام تقريره في الفتح **(قوله الغايتين)** اى دخول الغايتين فله اخذ الكل اى الالف في المثال المذكور كما افاده في البحر ففهم **(قوله ثلاثة الخ)** لان نصف التلقتين واحدة فثلاثة انصاف تطليقتين ثلاث تطليقات ضرورة نهر **(قوله وقيل ثنتان)** لان التلقتين اذا نصفتا كانت اربعة انصاف فثلاثة منها طلقة ونصف فتكمل تطليقتين واجيب بان هذا التوهم منشؤه اشتباه قولنا نصفنا تطليقتين ونصفنا كلا من تطليقتين والثانى هو الموجب للاربعة انصاف واللفظ وان كان يحتمله ولذا الونواه دين لكنه خلاف الظاهر نهر قال في الفتح لان الظاهر هو ان نصف التلقتين تطليقة لانصافا تطليقتين

وسيجي ان استثناء بعض التطبيق لغو بخلاف ايقاعه (و) يقع بقوله (من واحدة الى ثنتين او مابين واحدة الى ثنتين واحدة و) بقوله (من واحدة او مابين واحدة الى ثلاث ثنتان) الاصل فيما اصله الحظر دخول الغاية الاولى فقط عند الامام وفيما مرجعه الاباحة كخذ من مالى من مائة الى الف الغايتين اتفاقا (و) يقع (بثلاثة انصاف طلقتين ثلاثة) وقيل ثنتان (وبثلاثة انصاف طلقة)

(قوله أو نصفى طلقين) وكذا نصف ثلاث تطليقات ولو قال نصف طليقتين فواحدة أو نصفى ثلاث تطليقات فثلاث بحر (قوله طلقان) لأنها طاقعة ونصف فيتكامل النصف وفي نصفى طليقتين يتكامل كل نصف فيحصل طلقان قلت وينبغي أن يكون أربعة اثلاث طاقعة وخمسة أرباع طاقعة مثل ثلاث انصاف طاقعة تأمل (قوله وقيل يقع ثلاث) لأن كل نصف يتكامل في نفسه فتصير ثلاثا (قوله والاول اصح) قال في البحر وهو المنقول في الجامع الصغير واختاره الناطقي وصححه العتابي اه ثم ذكر للتصنيف اثنتى عشرة صورة وذكر احكامها فراجع (قوله لأنه يكثرا لاجزاء الخ) أى ان الضرب يؤثر في تكثير اجزاء المضروب لافى زيادة العدد والطلقة التي جعل لها اجزاء كثيرة لا تزيد على طاقعة ولو زاد في العدد لم يبق في الدنيا فقير لأنه يضرب درهمه في مائة فيصير مائة ثم المائة في الف فتصير مائة الف وقال زفر والحسن بن زياد والائمة الثلاثة يقع ثنتان لان عرف أهل الحساب فيه تضعيف أحد العددين بعد الآخر ورجحه في الفتح وان العرف لا يمنع الفرض انه تكلم بعرفهم واراده فصار كماله أوقع بلغة أخرى فارسية او غيرها وهو يدريها والالزام بأنه لو كان كذلك لم يبق في الدنيا فقير غير لازم لان ضرب درهمه في مائة ان كان اخبارا كقوله عندي درهم في مائة فهو كذب وان كان انشاء كجملته في مائة لا يمكن لأنه لا يجعل بقوله ذلك واختاره ايضا في غاية البيان وما الجاب به في البحر من ان قوله في ثنتين ظرف حقيقة وهو لا يصلح له واذا لم يكن صالحا لم يعتبر فيه العرف والانية كالمونوى بقوله اسقنى الماء الطلاق فانه لا يقع رده المقدسى بأن اللفظ صريح اى حقيقة عرفية لاهل الحساب صريح في معناه العرفي وكذا رده في النهر والمنح قال الرحمتي فتزاد هذه المسئلة على المسائل المفتى بها بقول زفر اه أى لان المحقق ابن الهمام من أهل الترجيح كما اعترف به صاحب البحر في كتاب القضاء (قوله فثلاث) لأنه يحتمله كلامه فان الواو للجمع والظرف يجمع المظروف فصح ان يراد به معنى الواو بحر وفيه تشديد على نفسه نهر (قوله لو مدخولا بها) اى ولو حكمها ليشمل المختلى بها فان الطلاق في العدة يلحقها احتياطا وهو الاقرب للصواب كما تقدم في احكام الخلوة من باب المهر وبسطنا الكلام عليك هناك (قوله كقوله لها) اى لغير الموطوءة انت طالق واحدة وثلثين فانها تبين بقوله واحدة لا الى عدة فلا يلحقها ما بعدها (قوله فثلاث) لان ارادة معنى مع بفي ثابت كقوله تعالى وتجاوز عن سياهم في اصحاب الجنة فصار كما اذا قال لها انت طالق واحدة مع ثنتين افاده في البحر (قوله مطلقا) اى مدخولا بها اولاح (قوله للمامر) اى من قوله لأنه يكثرا لاجزاء لا الافراد ح (قوله فكما مر) اى فيقع في صورة معنى الواو ثلاث في المدخول بها وثلثان في غيرها وفي صورة معنى مع ثلاث مطلقا ح (قوله واحدة رجعية) لأنه وصفه بالقصر لأنه متى وقع في مكان وقع في كل الاماكن فتخصيصه بالشام تقصير بالنسبة الى ما وراءه ثم لا يحتمل القصر حقيقة فكان قصر حكمه وهو بالرجعى وطوله بالبائن ولأنه لم يصفها بعظم ولا كبر بل مدها الى مكان وهو لا يحتمله فلم يثبت به زيادة شدة نهر (قوله او ثوب كذا) اى وعليها ثوب غيره معدوم نهر (قوله يقع للحال) تفسير لقوله تنجيز وذاك لان الطلاق الذي هو رفع القيد الشرعى معدوم في الحال وقد جعل الشارع ان اراده ان يعاقب وجوده بوجود امر معدوم يوجد الطلاق

أو نصفى طليقتين (طلقتان)
وقيل يقع ثلاث (والاول
اصح) (وبواحدة في ثنتين
واحدة ان لم ينو أو نوى
الضرب) لأنه يكثُر
الاجزاء لا الافراد (وان
نوى واحدة وثلثين فثلاث)
لو مدخولا بها (وفي غير
الموطوءة واحدة كقوله
لها) (واحدة وثلثين) لأنه
لم يبق للثنتين محل (وان
نوى مع الثلثين فثلاث)
مطلقا (و) يقع (بثنتين)
في ثنتين ولو (بنية الضرب
ثنتان) لما مر ولو نوى معنى
الواو أو مع فكما مر (و)
بقوله (من هنا الى الشام
واحدة رجعية) مالم
يصفها بطول أو كبر فبأنه
(و) أنت طالق (بمكة أو في
مكة أو في الدار أو الظل
أو الشمس أو ثوب كذا
تنجيز) يقع للحال (كقوله
أنت طالق مريضة أو
مصلية) أو وأنت مريضة
أو وأنت تصلين (ويصدق)
في الكل (ديانة)

عند وجوده والافعال والزمان هما الصالحان لذلك لان كلا منهما معدوم في الحال ثم يوجد بخلاف المكان الذي هو عين ثابتة فانه لا يتصور الاناطة به وتماه في الفتح (قوله لا قضاء) لما فيه من التخفيف على نفسه بحر (قوله فيتعلق) عطف على قوله ويصدق وقوله به اي بالشرط المذكور في الصور ط (قوله كقوله الى سنة الح) في التارخانية عن المحيط ولو قال انت طالق الى الليل او الى شهر او الى سنة او الى الصيف او الى الشتاء او الى الربيع او الى الخريف فهو على ثلاثة اوجه اما ان ينوى الوقوع بعد الوقت المضاف اليه فيقع الطلاق بعد مضيه او ينوى الوقوع ويجعل الوقت للامتداد فيقع للحال او لا تكون له نية اصلا فيقع بعد الوقت عندنا وللحال عند زفر قاسه على ما اذا جعل الغاية مكانا كالى مكة او الى بغداد فانه تبطل الغاية ويقع للحال اه (قوله تعليق) لوجود حقيقته بحر (قوله وكذا الح) اي فيتعلق بالفعل فلا تطلق حتى تفعل بحر (قوله او في صلاتك) ولا تطلق حتى تركع وتسجد وقيل حتى ترفع رأسها من السجدة وقيل حتى توجد القعدة تارخانية (قوله ونحو ذلك) كقوله في مرضك او وجعلك فانه لا فرق بين الفعل الاختياري وغيره كما في البحر ط (قوله لان الظرف يشبه الشرط) من حيث ان المظروف لا يوجد بدون الظرف كما لشرط لا يوجد بدون الشرط فيحمل عليه عند تعذر معناه اعني الظرف نهر (قوله تنجيز) الاولى تنجز على انه فعل ماض جواب لو كما قال بعده تعلق بصيغة الفعل وانما تنجز لانه اوقع الطلاق للحال وعمله بما ذكر فيقع سواء وجد الدخول أو الحيض أو لا رحمتي قلت وينبغي أن يتعلق لو نوى باللام التوقيت كما في اتم الصلاة لدلوك الشمس (قوله ولو بالباء تعلق) لانها لا الاصاق وقد اوقع عليها طلاقا ماصقا بما ذكر فلا يقع الابنه رحمتي (قوله وفي حيضك الح) قال في البدائع واذا قال انت طالق في حيضك او مع حيضك فحيثما رأت الدم تطلق بشرط أن يستمر ثلاثة أيام لان كلمة في للظرف والحيض لا يصح ظرفا فيجعل شرطاً وكلمة مع للمقارنة فاذا استمر ثلاثاً تبين أنه كان حيضاً من حين وجوده فيقع من ذلك الوقت ولو قال في حيضتك فاما تحض وتطهر لا تطلق لان الحيضة اسم للكامل وذاك بانصال الظهر بها ولو كانت حائضاً في هذه الفصول كلها لا يقع منه تطهر وتحيض أخرى لانه جعل الحيض شرطاً للوقوع والشرط ما يكون معدوماً الى خطر الوجود وهو الحيض المستقبل لا الموجود في الحال اه قلت وينبغي الوقوع لو نوى في مدة حيضك الموجود تأمل وفي الجوهره ولو قال لها وهي حائض اذا حضت فهو على حيث مستقبل فان عني ما يحدث من هذا الحيض فيكما نوى لانه يحدث حالاً فحالاً بخلاف قوله للحبلى اذا حبلت ونوى هذا الحبلى لا يحدث لانه ليس له أجزاء متعددة اه وفي الحانية قال حائض اذا حضت فانت طالق فهو على حيض مستقبل ولو قال لها اذا حضت غدا فهو على دوام ذلك الحيض الى فجر الغد لانه لا يتصور حدوث حيضة في الغد فيحمل على الدوام وكذا اذا مرضت وهي مريضة بخلاف قوله للصحيحة اذا صححت فيقع كما سكنت لان الصحة أمر يتمدد فدوامه حكم الابتداء كقوله للقائم اذا قمت وللقائم اذا قعدت وللمملوك اذا ملكتك والحيض والمرض وان كان يتمد الا ان الشرع لما علق بالجملة أحكاماً لا تتعاقب بكل جزء منه فقد جعل الكل شيئاً واحداً اه (قوله وفي ثلاثة أيام تنجيز) لان الوقت يصلح ظرفاً لكونها طالقاً ومتى طلقت

لا قضاء (لو قال عذبت اذا) دخلت او اذا (لبست او اذا مرضت) ونحو ذلك فيتعلق به كقوله الى سنة او الى رأس الشهر أو الشتاء (واذا دخلت مكة تعليق) وكذا في دخولك الدار أو في لبسك ثوب كذا أو في صلاتك ونحو ذلك لان الظرف يشبه الشرط ولو قال لدخولك او لحيضك تنجيز ولو بالباء تعلق وفي حيضك وهي حائض فحتى تحيض أخرى وفي حيضتك فحتى تحيض وتطهر وفي ثلاثة أيام تنجيز وفي مجيء ثلاثة أيام تعليق

في وقت طلقت في سائر الاوقات بحر (قوله بمجيء الثالث) لان المجيء فعل فلم يصح ظرفا
 فصار شرطاً بحر (قوله لان الشروط تعتبر في المستقبل) علة اقوى سوى يوم حلفه فان
 مجيء اليوم عبارة عن مجيء اول جزئه يقال جاء يوم الجمعة كما طلع الفجر واليوم الاول قدمضى
 اول جزئه افاده في البحر ومفاده ان هذا فيما لو حلف نهارا وفي التارخانية ولو قال في الليل انت
 طالق في مجيء ثلاثة ايام طلقت كما طلع الفجر من اليوم الثالث ولو قال في مضي ثلاثة ايام
 ان قال ذلك ليلا طلقت بغروب شمس الثالث هكذا في بعض نسخ الجامع وفي بعضها لا تطلق
 حتى تجيء ساعة حلفه من الليلة الرابعة وهكذا ذكره القدوري اه (قوله لغو) لان
 التكليف رفعت فيه وانما لم يتنجز لانه جعل الوقوع في زمان معين والزمان يصلح للايقاع
 الا انه منع مانع من ايقاعه فيه ط (قوله وقوله تحيز) لان القبلية ظرف متسع فيصدق
 بحين التكلم ط (قوله ان رفع الح) الفرق انه على الرفع يكون نعتا للمرأة فكان فاصلا
 وعلى النصب يكون نعتا للتطليقة فلم يكن فاصلا نهر عن المحيط اى واذا لم يكن فاصل اجنبى
 لم يكن قوله في دخولك مستأنفا بل يتعلق بطالق فيتقيد به (قوله وسأل الكسائي محمدا
 الح) اشار به الى رد ما ذكره ابن هشام في المغنى من الباب الاول من بحث اللام انه كتب الرشيد
 الى ابى يوسف يسأله عن ذلك فقال هذه مسألة نحوية فقهية ولا آمن من الخطأ ان قلت فيها
 فسألت الكسائي فقال ان رفع ثلاثا طلقت واحدة لانه قال انت طالق ثم اخبر ان الطلاق
 التام ثلاث وان نصبها طلقت ثلاثا لان معناه انت طالق ثلاثا وما بينهما جملة معترضة اه ملخصا
 قال في الفتح وهو بعد كونه غلطا بعيد عن معرفة مقام الاجتهاد فان من شرطه معرفة العربية
 واساليبها لان الاجتهاد يقع في الادلة السمعية العربية والذي نقله اهل الثبت من هذه المسئلة
 عمن قرأ الفتوى حين وصلت خلافه وان المرسل الكسائي الى محمد بن الحسن ولا دخل لابي
 يوسف اصلا ولا للرشيد ولمقام ابى يوسف اجل من ان يحتاج في مثل هذا التركيب مع امامته
 واجتهاده و براعته في التصرفات من مقتضيات الالفاظ ففي المبسوط ذكر ابن سماعة ان
 الكسائي بعث الى محمد بفتوى فدفعها الى فقراءها عليه فكتب في جوابه ما مر فاستحسن
 الكسائي جوابه اه وذكر ح عن حاشية المغنى للجلال السيوطى ان هذا هو المروى
 في تاريخ الخطيب البغدادي (قوله فان ترفق الح) بعد هذين البيتين بيت ثالث وهو قوله
 فينى بها ان كنت غير رفيقة وما الامرى بعد الثلاث مقدم

قال في النهر وفي شرح الشواهد للجلال الرفق ضد العنف يقال رفق بفتح الفاء يرفق بضمها
 والخرق بالضم وسكون الراء الاسم من خرق بالكسر يخرق بالفتح خرقا بفتح الحاء والراء وهو
 ضد الرفق وفي القاموس ان ماضيه بالكسر كفرح وبالضم ككرم وايمن من اليمين وهو البركة
 واشأم من الشؤم وهو ضد اليمين وذكر ابن يعيش ان في البيت الثاني حذف الفاء او المبتدأ اى
 فهو اعق وان تعليمية واللام مقدرة اى لاجل كونك غير رفيقة والمقدم مصدر ميمى من قدم
 بمعنى تقدم اى ليس لاحد تقدم الى العشرة والالفه بعد تمام الثلاث اذ بها تمام الفرقة اه
 (قوله فانت طلاق) يقال فيه ما قيل في زيد عدل ط (قوله والطلاق عزيمة) اى معزوم
 عليه ليس بلغو ولا لعب نهر (قوله وتمامه في المغنى) حيث قال اقول ان الصواب

بمجيء الثلاث سوى يوم
 حلفه لان الشروط تعتبر
 في المستقبل ويوم القيامة
 لغو وقوله تحيز وفي طالق
 تطليقة حسنة في دخولك
 الدار ان رفع حسنة تنجز
 وان نصبها تعلق وسأل
 الكسائي محمدا عمن قال
 لامرأته

* فان ترفق ياهند فالرفق
 ايمن * وان تخرق ياهند
 فالخرق اشأم * فانت طلاق
 والطلاق عزيمة * ثلاث
 ومن يخرق اعق واظلم *
 كم يقع فقال ان رفع ثلاثا
 فواحدة وان نصبها فثلاث
 وتمامه في المغنى وفيما علقناه
 على الملتقى

مطلبه

في قول الشاعر فانت طلاق
 والطلاق عزيمة

ان كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث والواحدة اما الرفع فلأن ال في والطلاق اما
لمجاز الجنس كزيد الرجل اى هو الرجل المعتد به واما للعهد الذ كرى اى وهذا الطلاق
المذكور عزيمة ثلاث وعلى العهدية تقع الثلاث وعلى الجنسية تقع واحدة واما النصب فانه
محتمل ان يكون على المفعول المطلق فيقتضى وقوع الثلاث اذا المعنى فأنت طالق طلاقا ثلاثا
ثم اعترض بينهما بقوله والطلاق عزيمة وان يكون حالا من المستتر فى عزيمة وحينئذ لا يلزم
وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق عزيمة اذا كان ثلاثا بل يقع مانواه هذا ما يقتضيه اللفظ
والذى اراده الشاعر الثلاث لقوله فيبنى بها الحاه وذكروا في الفتح ان الظاهر فى النصب المفعول
المطلق وفى الرفع العهد الذ كرى فيقع الثلاث ولذا ظهر من الشاعر انه اراده **(قوله وبقوله)**
انت الح هذا عقده فى الهداية وغيرها فصلا فى اضافة الطلاق الى الزمان **(قوله يقع عند**
طلوع الصبح) اى الفجر الصادق لا الكاذب ولكونه اخص من الفجر عبر به ووجه الوقوع
عند طلوعه انه وصفها بالطلاق فى جميع الغد فيتعين الجزء الاول لعدم المزاحم بحر **(قوله**
وصح فى الثانية العصر) لانه وصفها به فى جزء منه بحر **(قوله اى آخر النهار)** تفسير مراد
والظاهر انه لو اراد وقت الضحوة او الزوال صدق كذلك ط **(قوله قضاء)** وقال لا تصح
كالاول ولا خلاف فى صحتها فيهما ديانة والفرق له عموم متعلقها بدخولها مقدرة لا ملفوظا بها
للفرق لغة بين صمت سنة وفى سنة وشرعا بين لأصوم من عمرى حيث لا يبر الا بصوم كله وفى عمرى
حيث يبر ساعة وبين قوله ان صمت شهرا فعبده حر حيث يقع على صوم جميعه بخلاف ان صمت
فى هذا الشهر حيث يقع على صوم ساعة منه كما فى المحيط فنية جزء من الزمان مع ذكرها نية
الحقيقة ومع حذفها نية تخصيص العام فلا يصدق قضاء وهذا بخلاف ما لا تجزى الزمان فى
حقه فانه لا فرق فيه بين الحذف والاثبات كصمت يوما الجمعة اوفى يومها وتماه فى البحر والنهر
قات وكذا لا فرق بينهما فيما تجزى زمانه مع العلم بعدم شموله مثل اكلت يوم الجمعة اوفى يومها
(قوله اوفى شعبان) فاذا لم تكن له نية طلقت حين تغيب الشمس من آخر يوم من رجب وان
نوى آخر شعبان فهو على الخلاف فتح **(قوله اعتبر اللفظ الاول)** فيقع فى اليوم فى الاول
وفى غد فى الثانى لانه بذكر اللفظ الاول ثبت حكمه تنجيذا فى الاول وتعليقا فى الثانى فلا يحتمل
التغير بذكر الثانى لان المنجز لا يقبل التعليق ولا المعلق التنجيز نهر **(قوله ولو عطف الح)**
قل فى التبيين لان المعطوف غير المعطوف عليه غير انه لا حاجة لنا الى ايقاع الاخرى فى الاولى
لامكان وصفها غدا بطلاق واقع عليها اليوم ولا يمكن ذلك فى الثانية فيقعان اهـ **(قوله**
كقوله انت طالق بالليل والنهار) اى فانه يقع واحدة اذا كانت هذه المقالة فى الليل وكذا فى اول
النهار واخره ان كانت هذه المقالة فى اول النهار **(قوله وعكسه)** بالجر عطف على مدخول
الكاف يعنى اذا قال انت طالق بالنهار والليل او آخر النهار واوله طلقت ثنتين اذا كانت هذه
المقالة بالليل واول النهار ايضا فلو كانت هذه المقالة بالنهار او آخر النهار انعكس الحكم فى الكل
كما فى البحر ح قلت وهذا اذا لم يصرح فى المعطوف بلفظ فى لما فى الذخيرة ولو قال ليلا انت
طالق فى ليلى وفى نهارك او قال نهارا انت طالق فى نهارك وفى ليلى طلقت فى كل وقت تطليقة
فان نوى واحدة دين لانه يحتمله لفظه بحمل لفظ فى على معنى مع **(قوله اى اليوم ورأس الشهر)**

مطلب

فى اضافة الطلاق الى الزمان

(وب) قوله (انت طالق غدا

او فى غد يقع عند) طلوع

(الصبح وصح فى الثانية نية

العصر) اى آخر النهار

(قضاء وصدق فيهما ديانة)

ومثله أنت طالق شعبان

أو فى شعبان (وفى أنت

طالق اليوم غدا او غدا

اليوم اعتبر اللفظ الاول)

ولو عطف بالواو يقع فى

الاول واحدة وفى الثانى

ثنتان كقوله أنت طالق

بالليل والنهار أو اول النهار

واخره وعكسه أو اليوم

ورأس الشهر والاصل أنه

متى اضاف الطلاق لوقتین

أى فيقع واحدة ولو قال رأس الشهر واليوم فثنتان فكان الأولى تقديمه على قوله وعكسه كالأخفى
(قوله كائن ومستقبل) كالיום وغدا وأما الماضي والكائن كأمس واليوم ففيه كلام يأتي قريبا
 في الشرح وفي الخاتمة قال لها في وسط النهار أنت طالق أول هذا اليوم وآخره فهي واحدة
 ولو عكس فثنتان لأن الطلاق الواقع في آخر اليوم لا يكون واقعا في أوله فيقع طلاقان **(قوله**
اتحد) لأنها إذا طلقت اليوم تكون طالقاً في غد فلا حاجة إلى التعدد لكن في البحر عن الخاتمة
 أنت طالق اليوم وبعد غد طلقت ثنتين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ولعل وجهه أن اليوم
 وغدا بمنزلة وقت واحد لدخول الليل فيه بخلاف وبعد غد فهما كوقتين لأن تركه يوماً من البين
 قرينة على إرادته تطليقا آخر في بعد الغد كياتي قريبا ما يؤيده لكن يشكل عليه وقوع الواحدة
 في اليوم ورأس الشهر إلا أن يحاجب بأن المراد ما إذا كان الحلف في آخر اليوم من الشهر فلا يوجد
 فاصل تأمل **(قوله)** طلقت واحدة للحال وأخرى في الغد (أما في قوله أنت طالق اليوم وإذا
 جاء غد فلان المجيء شرط معطوف على الإيقاع والمعطوف غير المعطوف عليه والموقع للحال لا
 يكون متعلقا بشرط فلا بد وأن يكون المتعلق تطليقة أخرى فإن لم يذكر الوأو لا تطلق إلا بطولوع
 الفجر فتوقف المنجز لاتصال مغير الأول بالآخر كذا في البحر وأما في قوله أنت طالق لأبل
 غدا فلا نه أراد بالاضراب إبطال المنجز ولا يمكنه إبطاله ويقع بقوله بل غدا أخرى ح **(قوله**
فاحرف الشك) هذا قول الإمام والثاني آخره وقال محمد والثاني أو لا تطلق رجعية لأنه أدخل
 الشك في الواحدة فبقى قوله أنت طالق ولهما أن الوصف متى قرن بذكر العدد كان الوقوع بالعدد
 بدليل ما أجمعوا عليه من أنه لو قال غير المدخول بها أنت طالق ثلاثا وقع ولو كان الوقوع بالوصف
 للغا ذكر الثلاث نهر وقيد بالعدد لأنه لو قال أنت طالق أولا لا يقع في قواهم لأنه أدخل الشك
 في الإيقاع وكذا أنت طالق إلا أنه استثناء وكذا أنت طالق إن كان أو أن لم يكن أولو إلا أنه شرط
 والإيقاع إذا لحقه استثناء أو شرط لم يبق إيقاعا بمرح وتمام فروع المسئلة فيه **(قوله)** لحالة منافية
 للإيقاع أو الوقوع) نشر مرتب ح أى لأن موته مناف لإيقاع الطلاق منه وموتها مناف لوقوعه
 عاين **(قوله)** كذا أنت طالق الخ) لأنه أسند الطلاق إلى حالة معهودة منافية للملكية الطلاق فكان
 حاصله إنكار الطلاق فيأغو ولأنه حين تعذر تصحيحه إنشاء أمكن تصحيحه أخبارا عن عدم
 النكاح أى طالق أمس عن قيد النكاح أذ لم تنكح بعد أو عن الطلاق كان لها أن كان أه فتصح قيد بكونه
 لم يعاقبه بالتزوج لأنه لو عاقبه به كآنت طالق قبل أن أتزوجك إذا تزوجت أو أنت طالق إذا تزوجت
 قبل أن أتزوجك ففيه ما يقع عنه التزوج اتفاقا وتأغو القبلية وإن أخرج الجزاء كان تزوجت فأنت طالق
 قبل أن أتزوجك لم يقع خلافا لأبي يوسف لأن الفاء رجعت الشرطية والمعلق بالشرط كالمنجز عند
 وجوده فصار كأنه قال بعد التزوج أنت طالق قبل أن أتزوجك وتماه في البحر **(قوله)** ولو نكحها
 قبل أمس الخ) لم أر ما لو نكحها في أمس ومقتضى قول الفتح المذكور أنفا ولأنه حين تعذر تصحيحه
 إنشاء الخ أنه يقع لأنه لم يتعذر تأمل ثم رأيت التصريح بالوقوع في شرح درر البحار حيث قال ولو
 تزوجها فيه أو قبله تنجز **(قوله)** لأن الانشاء في الماضي انشاء في الحال) لأنه ما أسنده إلى حالة
 منافية ولا يمكن تصحيحه أخبارا للكذب وعدم قدرته على الإسناد فكان انشاء في الحال وعلى
 هذه النكتة حكم بعض المتأخرين من مشايخنا في مسألة الدور بالوقوع وحكم أكثرهم بعدمه

كائن ومستقبل بحرف
 عطف عطف فان بدأ
 بالكائن اتحد أو بالمستقبل
 تعدد وفي أنت طالق اليوم
 وإذا جاء غد أو أنت طالق
 لأبل غدا طلقت واحدة
 للحال وأخرى في الغد
 (أنت طالق واحدة أولا
 أو مع موتى أو مع موتك
 لغو) أما الأول فلحرف
 الشك وأما الثاني فلاضافته
 لحالة منافية للإيقاع أو
 الوقوع (كذا أنت طالق
 قبل أن أتزوجك أو أمس
 و) قد (نكحها اليوم)
 ولو نكحها قبل أمس
 وقع الآن لأن الانشاء في
 الماضي انشاء في الحال ولو
 قال أمس واليوم

وتماه في الفتح والبحر والنهر وقد منّا الكلام عليها مستوفى أول الطلاق (قوله تعدد) لان
الواقع في اليوم لا يكون واقعا في الأمس فاقضى أخرى بحر عن المحيط قال في النهر أنت
خير بان العلة المذكورة في الأمس واليوم تأتي في اليوم والامس فتدبر في الفرق بينهما فانه
دقيق على أن مقتضى الاصل أي المتقدم قريبا وقوع واحدة في الأمس واليوم لانه بدأ بالكائن
اه تأمل (قوله) وقيل بعكسه (جزم به في الحانية وقال في الذخيرة عازيا الى المتقى أنت طالق
أمس واليوم يقع واحدة وفي عكسه ثنتان كأنه قال أنت طالق واحدة قبلها واحدة اه قال
ح وهذا هو الحق لان ايقاعه في الأمس ايقاع في اليوم كما قال المقدسي (قوله) وكان معهودا
اي الجنون ولو باقامة بينة عليه (قوله) كان لغوا (لان حاصله انكار الطلاق كما مر (قوله
لاقراره بحريته) علة لا صور الثلاث ط (قوله) قبل موتي (مثله قبل موتك ط (قوله) لانتفاء
الشرط) اعترض بان الموت كائن لا محالة فليس بشرط ولا في معناه بل هو معرف للوقت المضاف
اليه الطلاق ولذا يقع مستندا لو مات بعد الشهرين بخلاف القدوم كما سيأتي وأجاب الرحمتي
بان المراد لانتفاء شرط صحة الاستناد لان شرطه وجود زمان يستند اليه الوقوع قبل الموت
وهو المدة المعينة اه قلت على ان الشرط ليس هو الموت بل مضي شهرين بعد الحلف وهذا
محتمل الوقوع وعدمه فاذا لم يمض يوجد الشرط فان قيل يمكن تكميل ذلك من الماضي
كانت طالق امس قلت هنا يحتمل ان يموت بعد شهرين فاعتبر حقيقة كلامه بخلاف الأمس
تأمل (قوله) مستندا الاول المدة) هذا قول الامام وعندهما يقع عند الموت مقتصر او قد انتفت اهلية
الايقاع او الوقوع فياغو فقوله لا عند الموت رد لقولهما رحمتي (قوله) وفأدته انه لا ميراث
لها الخ) اعترضه الشرنبلالي بما حاصله ان عدم ميراثها بناء على امكان انقضاء العدة بشهرين
ضعيف والصحيح المفتي به اقتصار العدة عند الامام على وقت الموت فترته نص عليه في شرح
الجامع الكبير اذ لا يظهر الاستناد في الميراث كما في الطلاق لما فيه من ابطال حقها ومع ضعفه
فوجهه غير ظاهر لان عدة زوجة الفار ابعدا الاجلين وبمضي ثلاث حيض في شهرين حقيقة
لا تنقضي عدتها ويبقى شهران وعشرة ايام لا تمام ابعدا الاجلين فترته فكيف تمنع بامكان الثلاث
في شهرين اه واوضحه الرحمتي بان الطلاق يقع عنده مستندا الاول المدة فان كان فيها مريضا
الى الموت فقد تحقق الفرار منه والا فكذلك لانه لا يعلم وقوع طلاقه الا بموته وتعلق حقها بما له
ولا يتأتى موته بعد العدة لانها تجب بالموت عنده على الصحيح لانها لا تثبت مع الشك في وجود
سببها وعلى الضعيف من انها تستند الى حين الوقوع فانها تكون بابعدا الاجلين لا بمجرد ثلاث
حيض في شهرين ولو سلم فلا بد من تحقق ذلك بان تعترف بانها حاضت ثلاثا لا بمضي الشهرين
بل ولا بمضي السنة والستين فاذ كره المصنف تبعا للدرر لا ينطبق على قواعد الفقه بوجه فليتب
له اه (قوله) بشهرين بثلاث حيض) الباء الاولى للتعدية متعلقة بتنقضي والثانية للمصاحبة
في موضع الحال من شهرين ففهم (قوله) أنت طالق كل يوم) قال في البحر ومما تفرع على حذف
في واثباتها لو قال أنت طالق كل يوم نفع واحدة عند اثنتا الثلاث وقال زفر تقع ثلاث في ثلاثة
ايام ولو قال في كل يوم طالقت ثلاثا في كل يوم واحدة اجماعا كما لو قال عند كل يوم او كلما مضى يوم
والفرق لنا ان في للظرف والزمان انما هو ظرف من حيث الوقوع فيلزم من كل يوم فيه وقوع

تعدد وبعكسه اتحد وقيل
بعكسه) او أنت طالق قبل
ان اخلق او قبل ان تخلق
او طالقتك وانا صبي او نائم
او مجنون وكان معهودا
كان لغوا (بخلاف) قوله
(انت حر قبل ان اشتريك
او انت حر امس وقد
اشتراد اليوم فانه يعتق كما)
يعتق (او اقر لعبد ثم
اشتراد) لاقراره بحريته
(انت طالق قبل موتي
بشهرين او اكثر ومات
قبل مضي شهرين لم تطالق)
لا انتفاء الشرط (وان مات
بعده طالقت مستندا)
لاول المدة لا عند الموت
(و) فأدته انه (لا ميراث
لها) لان العدة قد تنقضي
بشهرين بثلاث حيض
(قال لها انت طالق
كل يوم)

تعدد الواقع بخلاف كل يوم فيه الاتصاف بالواقع فلو نوى ان تطلق كل يوم تطليقة اخرى صحته
 نيته اهـ (قوله او كل جمعة) محله ما اذا نوى كل جمعة تمر بأيامها على الدهر او لم تكن له نية وان
 كانت نيته على كل يوم جمعة فهي طالق في كل يوم جمعة حتى تبين بثلاث ط عن البحر وحاصله
 ان نوى بالجمعة الاسبوع واطلق فواحدة وان نوى اليوم المخصوص فتلاث لوجود الفاصل
 بين الايام كما يتضح قريبا (قوله او رأس كل شهر) الصواب حذف رأس ففي الذخيرة
 والهندية والتاريخانية انت طالق رأس كل شهر تطلق ثلاثا في رأس كل شهر واحدة ولو قال
 انت طالق كل شهر طلقت واحدة لان في الاول بينهما فصل في الوقوع ولا كذلك الثاني
 اهـ اي لان رأس الشهر اوله فبين رأس الشهر ورأس الآخر فاصل فاقضى ايقاع طليقة في
 اول كل شهر ونظيره مامر عن الخانية في انت طالق اليوم وبعد غد بخلاف قوله في كل شهر
 فان الوقت المضاف اليه الطلاق متصل فصار بمنزلة وقت واحد فكان الواقع في أوله واقعا
 في كله ونظيره أنت طالق اليوم وغدا هذا ما ظهر لي (قوله فان نوى كل يوم) اي نوى ان يقع
 تطليقة في كل يوم او في كل جمعة اي اسبوع وكذا لو نوى بالجمعة يومها المخصوص كما مر (قوله
 او قال في كل يوم) لانه جعل كل يوم ظرفا للوقوع فيتعدد الواقع (قوله وفي الخلاصة الح) كذا
 وقع في البحر وتبعه الشارح وفيه تحريف بزيادة لفظة يوم فان عبارة الخلاصة انت طالق مع
 كل تطليقة بدون لفظة يوم وحينئذ فلا يناقض قوله او مع فافهم (قوله فتطلق الاخرى) اي
 مستندا عنده ومقتصرا عندها فتح قال المقدسي قات فيلزمه العقر لو وطئها بينهما لو كان
 بائنا ويراجع لورجعا ولو قال نظيره لاحدى أمتيه فالحكم كذلك فليتأمل اهـ وقوله بينهما
 اي بين الحالف والموت (قوله لوجود شرطه) اي المعنوي وهو طول العمر وقوله حينئذ اي
 حين اذا ماتت الاخرى قبلها ط وهذا مبنى على ان المراد بأطولكما عمرا من تأخرت حياتها
 عن حياة الاخرى لا من زاد عمرها من حين المولد الى حين الوفاة على عمر الاخرى والا فقد
 تكون التي ماتت أولا أطول عمرا من الاخرى كأن ماتت الاولى في سن السبعين مثلا وكانت
 الاخرى في سن العشرين فلو كان المراد الثاني لم تطلق الباقية حتى يزيد سنهما على السبعين وكل
 من المعنيين مستعمل في العرف والا قرب للمراد هنا تعبير الفتح وغيره بقوله أطولكما حياة
 فان المتبادر منه من تأخرت حياتها عن حياة الاخرى فكان الاولى للمصنف التعبير به (قوله
 وقع الطلاق مقتصرا) وقال زفر مستندا وان قال قبل موت زيد بشهر وقع مستندا عند أبي
 حنيفة وقالا مقتصرا على الموت وفائدة الخلاف تظهر في اعتبار العدة فعند أبي حنيفة تعتبر
 من اول الشهر فلو كان وطئها في الشهر يصير مراجعا ان كان الطلاق رجعا ولو كان ثلاثا
 ووطئها فيه غرم العقر وعندها تعتبر العدة من الحال ولا يصير مراجعا ولا يلزمه عقر وقيل
 تعتبر العدة من وقت الموت اتفاقا احتياطا ولومات زيد قبل تمام الشهر لا تطلق لعدم شهر قبل
 الموت ولومات بعد العدة فيما اذا طلقها في اثناء الشهر ثم وضعت حملها او لم تكن مدخولا بها
 فلم تجب عدة لا يقع لعدم المحل اذ المستقبل يثبت للحال ثم يستند كذا في الجامع الكبير
 والاسرار والفرق لا بين خيفة بين القدوم والموت ان الموت معرف والجزاء لا يقتصر على
 المعرف كما لو قال ان كان زيد في الدار فأنت طالق فخرج منها آخر النهار طلقت من حين تكلم

او كل جمعة او رأس كل
 شهر ولا نية له يقع واحدة)
 فان نوى كل يوم او قال في
 كل يوم او مع او عند او كلما
 مضى يوم يقع ثلاث في ايام
 ثلاثة والاصل انه متى ترك
 كلمة الظرف اتحدوا لا تعدد
 وفي الخلاصة انت طالق
 مع كل يوم تطليقة وقع
 ثلاث للحال (قال اطولكما
 عمرا طالق الآن لا تطلق
 حتى تموت احداها
 فتطلق الاخرى)
 لوجود شرطه حينئذ
 (قال انت طالق قبل
 قدوم زيد بشهر فقدم بعد
 شهر وقع الطلاق مقتصرا)

وهذا لان الموت في الابتداء يحتمل ان يقع قبل الشهر فلا يوجد الوقت اصلا فاشبه سائر الشروط في احتمال الخطر فاذا مضى مضي شهر فقد علمنا بوجود شهر قبل الموت لان الموت كائن لاحالة الا ان الطلاق لا يقع في الحال لانا نحتاج الى شهر يتصل بالموت وانه غير ثابت والموت يعرفه ففارق من هذا الوجه الشرط واشبه الوقت في قوله أنت طالق قبل رمضان بشهر فقلنا بامر من الظهور والاقتصار وهو الاستناد ولو قال قبل رمضان بشهر وقع في شعبان اتفاقا وتامه في الفتح (قوله ان طريق ثبوت الحكم اربعة) المراد جنس الطريق فصح الاخبار بقوله اربعة ط (قوله والتبيين) كذا عبارتهم فهو مصدر بمعنى التبيين اي الظهور (قوله كالتعليق) كما في أنت طالق ان دخلت الدار فان أنت طالق علة لثبوت حكمه وهو الطلاق مثل بعث علة لثبوت الملك واعتقت علة لثبوت الحرية لكنه بالتعليق لم ينعقد علة الا عند وجود شرطه وهو دخول الدار وعند الشافعي ينعقد علة في الحال والتعليق يؤخر نزول حكمه الى وجود الشرط وثمره الخلاف في قوله ان تزوجتك فأنت طالق فانه يصح عندنا لانعقاده علة في وقت الملك لا عنده لعدمه كما بسط في الاصول فافهم (قوله ثبوت الحكم في الحال) كانشاء البيع والطلاق والعناق وغيرها من المنح (قوله والاستناد الخ) قال في الاشياء وهو دأثر بين التبيين والاقتصار وذلك كالمضمونات تلك عند اداء الضمان مستندا الى وقت وجود السبب كالنصاب فانه تجب الزكاة عند تمام الحول مستندا الى وقت وجوده وكطهارة المستحاضة والمتميم تنتقض عند خروج الوقت ورؤية الماء مستندا الى وقت الحدث ولهذا لا يجوز المسح اهما (قوله بشرط بقاء المحل الخ) هذا الشرط هو الفارق بين الاستناد والتبيين كما اوضحه عن المنح ومن فروع المسئلة ما قلوه لو قال لامته أنت حرة قبل موت فلان بشهر ثم ولدت ولد اثم باعهما او لم يبعهما او باع الام فقط او بانعكس عتق الولد عنده لا عندها وعتقت الام بالاجماع لو لم يبعها وهذا لان عنده لما استند العتق سرى الى الولد وعندها لا يسرى لعدم الاستناد ولو باعها في وسط الشهر ثم اشتراها ثم مات فلان لتمام الشهر فعنده لا تعتق لعدم امكان الاستناد الى اول الشهر لزوال الملك في اثنائه وعندها تعتق لانه مقتصر وتمام الفروع في حواشي الاشياء (قوله حين الحول) اي حين تمامه (قوله مستندا لوجود النصاب) اي في اول الحول بشرط وجود النصاب كل المدة قال ط والمراد ان لا يعدم كله في الاثناء لانه اذا عدم جميعه ثم ملك نصبا آخر ولو بعد الاول بساعة اعتبر حوله مستأنف (قوله تطالق من حين القول) اي بلا اشتراط بقاء المحل حتى لو حاضرت بعد القول ثلاثا ثم طلقها نالان اثم ظهر انه كان في الدار لا تقع الثلاث لانه تبين وقوع الاول وان ايقاع الثاني كان بعد انقضاء العدة كما في المنح عن الاكمل (قوله فتعقد منه) اي من حين القول (قوله وسكت) محترزه قوله الآتي وفي قوله أنت طالق ما اطلقك أنت طالق (قوله طلقت للحال) وكذا لو قال أنت طالق زمان لم اطلقك او حيث لم اطلقك او يوم لم اطلقك لانه اضاف الطلاق الى زمان او مكان حال عن طلاقها وبمجرد سكوته وجد المضاف اليه فيقع وما وان كانت مصدرية الا انها تأتي نائبة عن ظرف الزمان ومنه مادمت حيا وهي وان استعملت للشرط الا ان الوضع للوقت لان التطبيق استدعى الوقت لاحالة فرجحت جهة الوقت وتامه في النهر وفيه ثم لا يخفى ان الفرق

مطلب

الانقلاب والاقتصار
والاستناد والتبيين

اعلم ان طريق ثبوت
الاحكام اربعة الانقلاب
والاقتصار والاستناد
والتبيين فالانقلاب صيرورة
ما ليس بعلة علة كالتعليق
والاقتصار ثبوت الحكم
في الحال والاستناد ثبوته
في الحال مستندا الى ما قبله
بشرط بقاء المحل كل المدة
كلزوم الزكاة حين الحول
مستندا لوجود النصاب
والتبيين ان يظهر الحال
تقدم الحكم كقوله ان
كانت زيد في الدار فانت
طالق وتبين في الغد
وجوده فيها تطلق من حين
القول فتعقد منه (انت
طالق ما لم اطلقك او متى
لم اطلقك او متى ما اطلقك
وسكت طالقت) للحال
بسكوته

بين البر والحنث لا يظهر له اثر في انت طالق مالم اطلقك ونحوه ومن ثم قيد بعض المتأخرين موضوع المسئلة بقوله ثلاثا وهو الاولى نعم لو قال كلما لم اطلقك فانت طالق وقع الثلاث متتابعات ولذا لو كانت غير مدخول بها وقعت واحدة لا غير اهـ (قوله وفي ان لم اطلقك) ذكرهم ان واذا هنا بالتبعية والا فلتناسب لهما باب التعليق ط عن البحر (قوله لا تطلق بالسكوت الخ) لان شرط البر تطليقه اياها في المستقبل وهو ممكن في كل وقت يأتي مالم يمت احدهما فيتحقق شرط الحنث وهو عدم التطليق وهذا عند عدم النية او دلالة الفور كايأتي في اذا (قوله حتى يموت احدهما) اشار به الى ان موته كموتها وهو الصحيح خلافا لرواية النوادر بخلاف قوله ان لم ادخل الدار فانت طالق حيث يقع بموته لا بموتها لانه بعدم موتها يمكنه الدخول فلا يتحقق اليأس بموتها فلا يقع اما الطلاق فانه يتحقق اليأس عنه بموتها فتح (قوله) لتحقق الشرط) اي شرط الحنث اما في موته فظاهر واما في موتها فلتحقق اليأس عنه قال في الفتح واذا حكمنا بوقوعه قبل موتها لا يرثها الزوج لانها بانت قبل الموت فلم تبقى بينهما زوجية حالة الموت وانما حكمنا بالينونة وان كان المعلق صريحا لانتفاء العدة كغير المدخول بها لان الفرض ان الوقوع في آخر جزء لا يتجزى فلم يله الا الموت وبه تين قال في البحر وقد ظهر ان عدم ارثه منها مطلق سواء كانت مدخولا بها او لا ثلاثا او واحدة وبه ظهر ان تقييد الزيلعي عدمه بعدم الدخول او الثلاث غير صحيح اهـ ومثله في النهر (قوله ويكون فارا) اي اذا كان هو الميت لوقوع طلاقه في حال اشرافه على الموت ويأتي في باب طلاق المريض لو علق الطلاق في صحته وحنث مريضا كان فارا وهذا منه رحتى فان كانت مدخولا بها ورثته بحكم الفرار وان كان الطلاق ثلاثا والا لارثته بحر (قوله مثل ان عنده الخ) اي فلا تطلق عنده مالم يمت احدهما وتطلق عندهما للحال بسكوته والحاصل ان اذا عنده هنا حرف لمجرد الشرط لانها تستعمل ظرفا وحرفا فلا يقع الطلاق للحال بالشك وهذا قول بعض النحاة كما في المغني لكن ذكر ان جمهورهم على انها متضمنة معنى الشرط ولا تخرج عن الظرفية قال في البحر وهو مرجح لقولهما هنا وقد رجحه في فتح القدير (قوله وان نوى الوقت او الشرط الخ) قال في البحر وقيدنا بعدم النية لانه لو نوى بأذا معنى متى صدق اتفاقا قضاء وديانة لتشديده على نفسه وكذا اذا نوى بأذا معنى ان على قولهما وينبغي ان يصدق عندها ديانة فقط لانها عندها ظاهرة في الظرفية والشرطية احتمال فلا يصدق القاضي اهـ والبحث اصله لصاحب الفتح وانظر لو نوى بأن الفور هل يصح الظاهر نعم كالوقامت قرينة عليه (قوله مالم تقم قرينة الفور) وهي قد تكون لفظية وقد تكون معنوية فمن الاول طلقني فطلقني فقال ان لم اطلقك فانت كذا كان على الفور كافي القية ومن الثاني مالم يطلب جماعها فأبت فقال ان لم تدخل البيت فانت كذا فدخلته بعد ما سكنت شهوته طاقمت والبول لا يقطعه وينبغي ان يكون الطيب ونحوه وكل ما كان من دواعي الجماع كذلك وفي الصلاة خلاف نهر اي اذا خافت خروج وقتها قال الحسن لا تقطع الفور وبه يفتي وقال نصير تقطع وستأتي مسائل الفور في آخرباب اليمين على الدخول والخروج ان شاء الله تعالى بحر وفي المثالين دلالة على اعتبار قرينة الفور في ان وان كانت لمحض الشرط اتفاقا (قوله فعلى الفور) جواب شرط مقدرا أي فان قامت قرينة الفور فتطلق على الفور ط

(وفي ان لم اطلقك لا) تطلق
بالسكوت بل يمتد النكاح
(حتى يموت احدهما قبله)
اي قبل تطليقه فتطلق
قبيل الموت لتحقق الشرط
ويكون فارا (واذا ما وادا
بلانية مثل ان عنده) مثل
(متى عندهما) وقد مر
حكمهما (وان نوى الوقت
او الشرط اعتبرت) نيته
اتفاقا مالم تقم قرينة الفور
فعلى الفور

(قوله مع الوصل) فلو كان مفصولا وقع المنجز والمعلق ببحر (قوله فقط) أي دون المعلقة وفائدة وقوع المنجز دون المعلقة أن المعلق لو كان ثلاثا وقعت واحدة بالمنجز فقط بمرقات بل تظهر فائدته وإن كان المعلق واحدة حيث لم تقع المعلقة أيضا بل هذه فائدة تميز الواحدة موصولا فإنه لو لا إيقاعه الواحدة موصولا لوقع الثلاث المعلقة أما لو كان المعلق واحدة فلا فرق بين تميز الواحدة وعدمه الأعلى قول زفر الآتي فافهم (قوله استحسانا) والقياس أن يقع المضاف والمنجز جميعا أن كانت مدخولا بها والأوقع المضاف وحده وهو قول زفر لأنه وجد زمان لم يطلقها فيه وإن قل وهو زمان قوله أنت طالق قبل أن يفرغ منه وجه الاستحسان أن زمان البر مستثنى بدلالة حال الخالف لأن مقصوده باليمين البر ولا يمكن إلا بجعل هذا القدر مستثنى وتماه في الفتح (قوله لأن التطلق المقيد) أي بقوله على ألف يدخل تحت المطلق أي الذي في قوله أنت طالق فإنه صادق بالمقيد وغيره فإذا وجد التطلق ولو مقيدا بعدم شرط الحث وهو عدم التطلق (قوله والأصل أن اليوم الح) قيد باليوم لأن الليل لا يستعمل لمطلق الوقت بل هو اسم أسود الليل وضعا وعرفا فلو قال أن دخلت ليلا لم تطلق أن دخلت نهارا أما لفظ اليوم فيطلق على بياض النهار حقيقة اتفاقا قيل وعلى مطلق الوقت حقيقة أيضا فيكون مشتركا وقيل مجازا وهو الصحيح لأن المجاز أولى من الاشتراك أي لعدم احتياجه إلى تكرار الوضع والمشهور أن اليوم من طلوع الفجر إلى غروب الشمس والنهار من طلوعها إلى غروبها ولو نوى باليوم بياض النهار صدق قضاء لأنه نوى حقيقة كلامه فيصدق وإن كان فيه تخفيف على نفسه ذكره الزيلعي ثم اليوم إنما يكون لمطلق الوقت فيما لا يمتد إذا كان منكرا فلو عرف بأل التي للعهد الحضورى مثل لا أكلك اليوم فإنه يكون لبياض النهار وتماه في البحر وما في النهر من أنه لو خرج الفرع المذكور على أن الكلام مما يمتد لاستغنى عن هذا التقيد فيه نظر لأنه يقتضى دخول الليل على القول بأن الكلام لا يمتد مع أن اليوم معروف بالعهد الحضورى فكيف يكون لغيره فالحق ما في البحر نعم قيد دخل الليل إذا اقترن المعروف بما يدخله كما في أمرك بيدك اليوم وغدا ففي الجامع الصغير دخلت فيه الليلة قال في التلويح وليس مبني على أن اليوم لمطلق الوقت بل على أنه بمنزلة أمرك بيدك يومين وفي مثله يستتبع اسم اليوم الليلة بخلاف أمرك بيدك اليوم وبعد غد فإن اليوم المنفرد لا يستتبع ما بآزائه من الليل اهـ (قوله متى قرن بفعل ممتد الخ) المراد بالممتد ما يصح ضرب المدة له كالسير والركوب والصوم وتخير المرأة وتفويض الطلاق وبما لا يمتد عكسه كالطلاق والتزوج والكلام والعناق والدخول والخروج بحر فيقال لبست الثوب يومين وركبت الفرس يوما بخلاف قدمت يومين ودخلت ثلاثة أيام تلويح وذكري بعض محشيه أن المراد بامتداد اللبس والركوب امتداد بقائهما مجازا والقريضة التقيد باليوم لأصلهما أي لأن حقيقة الركوب الحركة التي يصير بها فوق الدابة واللبس جعل الثوب على بدنه وذلك غير ممتد وأشار الشارح بقوله يستوعب المدة إلى ما في شرح الوقاية من أن المراد امتداد يمكن أن يستوعب النهار لا مطلق الامتداد لأنهم جعلوا التكلم من قبيل غير الممتد ولا شك أنه يمتد زمانا طويلا لكن لا بحيث يستوعب النهار اهـ وجزم في الهداية بأن التكلم غير ممتد وقال في البحر أنه الحق وجزم

(وفي) قوله (أنت طالق) ما لم أطلقك أنت طالق مع الوصل (بقوله ما لم أطلقك) (طالقت) المنجز (الآخرة) فقط استحسانا (فرع) * قال أن لم أطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق ثلاثا فحلت أن يطلقها على ألف ولا تقبل المرأة فإن مضى اليوم لا تطلق به يفتى خانية لأن التطلق المقيد يدخل تحت المطلق (أنت طالق يوم أتزوجك فكبحها ليلا حث بخلاف الأمر باليد) أي أمرك بيدك يوم يقدم زيد فقدم ليلا لم تتخير ولو نهارا بقي للغروب والأصل أن اليوم متى قرن بفعل ممتد يستوعب المدة يراد به النهار كالأمر باليد فإنه يصح جعله بيدها يوما أو شهرا ومتى قرن بفعل لا يستوعبها يراد به مطلق الوقت

مطلب

في قولهم اليوم متى قرن بفعل ممتد

الهندي في شرح المغني بأنه ممتد وجعل ما في الهداية ظنا لبعض المشايخ ورجحه أيضا في الفتح وعليه فلا حاجة إلى تقييد الامتداد بنهار بل هو مبني على القول الأول كما حققه صاحب النهر والمقدسي ويشير إليه قول التلويح ما يصح ضرب المدة له تأمل وأشار بقوله كالامر باليد إلى أن المراد بالفعل الممتد المظروف أي العامل في اليوم لا الذي أضيف إليه اليوم فإنه لا عبرة بامتداده وعدمه عند المحققين لأنه وإن كان مظهروفا أيضا لكنه ذكر لتعيين الظرف والمقصود بذكر الظرف إنما هو إفادة وقوع العامل فيه وحاصله أن الصور أربع لأنه قد يكون المضاف إليه ومظرف اليوم مما يمتد كأمر بك بيدك يوم يركب زيد وقد يكونان من غير الممتد كأنت طالق يوم يقدم زيد وفي هذين لافرق بين اعتبار المضاف إليه أو المظروف وقد يكون المظروف ممتدا والمضاف إليه غير ممتد كأمر بك بيدك يوم يقدم زيد أو بالعكس كأنت حر يوم يركب زيد وفي هذين يظهر الفرق واتفقوا فيهما على اعتبار المظروف فإذا قدم زيد أو ركب ليلا لا يكون الأمر بيدها ولا يعتق العبد اتفاقا ووقع في كلام بعضهم أن المعتبر المضاف إليه لكنه لم يعتبره في هذين بل اعتبره في الأولين وقد علمت أنه لافرق فيهما بين اعتبار المضاف إليه أو المظروف فعلى هذا لا خلاف في الحقيقة كما في الكشف والتلويح وغيرها وبه يرد على من حكى الخلاف وعلى ما في الزيالي وشرح الوقاية من ترجيح اعتبار الممتد منهما كما في البحر ثم اعلم أن ما ذكر من الأصل إنما هو عند الإطلاق والخلو عن الموانع فلا تمتنع مخالفته للقريئة فكثيرا ما يمتد الفعل مع كون اليوم لمطلق الوقت مثل أركبوا يوم يأتيكم العدو واحسنوا الظن بالله يوم يأتيكم الموت وبالعكس مثل أنت طالب يوم يصوم زيد وأنت حر يوم تكسف الشمس أفاده في التلويح (قوله كإيقاع الطلاق) أشار به إلى أن قولهم الطلاق مما لا يمتد المراد به إيقاعه لا كون المرأة طالقا لأنه يمتد بل هو امر مستمر لا فائدة في تعليل الظرف به كما أفاده صدر الشريعة والحاصل أن المراد إنشاء الطلاق وهو لا يمتد بل يقضى بمجرد صدوره لا أثره وهو كونها طالقا (قوله أوبرى) بخلاف أنت بريئة فإنه يقع به البائن كما يأتي في الكنايات أفاده ح (قوله ليس بشيء) لأن محلية الطلاق قائمة بها لا به فالإضافة إليه إضافة إلى غير محله فيلغو نهر ولهذا لو ملكها الطلاق فطلقته لا يقع بحر (قوله أو أنا عليك حرام) الأولى وأنا بالواو كما في بعض النسخ (قوله لأن الإبانة) أي لفظها موضوع لإزالة وصلة النكاح من البون وهو الفصل وكذا يقال في التحريم (قوله وهما مشتركان) بفتح الراء مبني للمجهول أي الوصلة والتحريم مشتركان بين الزوجين أو بكسرهما مبني للمعلوم أي الزوجان مشتركان في الوصلة والتحريم (قوله حتى لو لم يقل الح) أي بأن قال أنا بائن أو أنا حرام ثم الأولى أن يقول ولو لم يقل لأنه محترز التقييد بمنك وعليك كما في البحر ط ويوجد في بعض النسخ ولو لم بدون حتى (قوله لم يقع بخلاف الح) قال في التبيين والفرق أن البينونة أو الحرام إذا كان مضافا إليها تعين لإزالة ما بينهما من الوصلة والحل وإذا أضيف إليه لا يتعين لجواز أن تكون له امرأة أخرى فريد بقوله أنا بائن منها أو حرام عليها اهـ ح (قوله إذا نوى) هذا القيد جار في أنت حرام على أصل المذهب أما في الفتوى فيقع بلانية كما يأتي في الإيلاء اهـ ح (قوله ران لم يقل مني) رد على ما في خزانة الأكل ٣ لأبي عبد الله الجرجاني حيث ذكر أنه إذا لم يقل مني

كإيقاع الطلاق فإنه لو قال طلقك شهرا كان ذكر المدة لغوا وتطلق للحال (أنا منك طالق) أوبرى (ليس بشيء) ولو نوى به الطلاق (وتبين في البائن والحرام) أي أنا منك بائن أو أنا عليك حرام أن نوى لأن الإبانة لإزالة الوصلة والتحريم لإزالة الحل وهما مشتركان فيصح الإضافة إليه حتى لو لم يقل منك أو عليك لم يقع بخلاف أنت بائن أو حرام حيث يقع إذا نوى وأن لم يقل مني

٣ خزانة الأكل اسم كتاب في ست مجلدات تصنيف أبي عبد الله يوسف بن علي ابن محمد الجرجاني ونسب لأبي الليث والصحيح أنه لهذا كذا في تاج التراجم للعامة قاسم اهـ منه

يكون باطلا وهو سهو ومحل في الصورة المذكورة بعد كما أوضحه في البحر عن القنية **(قوله)** نعم
 (الح) قال في البحر والحاصل انه اذا أضاف الحرمة او البينونة اليها كانت بائن او حرام وقع
 من غير اضافة اليه وان اضاف الى نفسه كأننا حرام او بائن لا يقع من غير اضافة اليها وان خيرها
 فأجابت بالحرمة او البينونة فلا بد من الجمع بين الاضافتين انت حرام على انا حرام عليك
 بائن مني انا بائن منك **(قوله)** بلانية في حال الغضب وغيره تاتارخانية ومقتضاه انه طلاق
 صريح وفيه نظرو في كنايةات الجوهرية أنا برئ من نكاحك يقع ان نوى وفي انا برئ من طلاقك
 لا يقع لان البراءة من الشيء ترك له اه **(قوله)** لانه شرط لانه علق التطبيق بالاغتاق غير انه
 عبر عنه بالعتق مجازا من استعارة الحكم للعة والمعلق يوجد بعد الشرط فتطلق وهي حرة
 وهذا لان الشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود وللحكم تعلق به والمذكور بهذه الصفة
 واورد ان كلمة مع للقران فيكون منافيا لمعنى الشرط وأجيب بأنها قد تذكر للمتأخر تنزيلا له
 منزلة المقارن لتحقيق وقوعه ومنه ان مع العسر يسرا وصير اليه هنا لموجب هو وجود معنى
 الشرط لها وتماه في النهر **(قوله)** بين جنسين كالطلاق والعتاق والعسر واليسر ط
(قوله) محل محل الشرط فكأنه قال ان اعتقتك فتكون مع بمعنى بعد **(قوله)** ولو علق
 (الح) اى علق الزوج والسيد بأن قال السيد اذا جاء الغد فأنت حرة وقال الزوج اذا جاء الغد
 فأنت طالق وثنتين ط **(قوله)** بمجيء الغد اى مثلا اذا المداير اتحاد المعلق عليه افاده ط **(قوله)**
 (الرجعة له) اى اتفاقا في رواية وفي رواية ان عند محمد له الرجعة لان الطلاق والعتق لما
 تعلقا بشرط واحد وجب ان تطلق زمان نزول الحرية فيصادفها وهي حرة لاقتراهما وجودا
 فلا تحرم بهما حرمة غليظة ولهما ان زمان ثبوت العتق هو زمان ثبوت الطلاق ضرورة
 تعلقهما بشرط واحد ولا خفاء ان العتق في زمان ثبوته ليس بثابت لا طبق العقلاء على ان
 الشيء في زمان ثبوته ليس بثابت فلا تصادفها التطبيقتان وهي حرة بخلاف المسئلة الاولى لان
 العتق ثمة شرط فيقع الطلاق بعده وتماه في النهر **(قوله)** في المسئلتين اى اتفاقا بجرع
 المحيط **(قوله)** ثلاث حيض اى ان كانت من ذوات الحيض والا فتلاثة اشهر أو وضع الحمل ط
(قوله) احتياطا متعلق بالمسئلة الثانية فقط ح يعنى ان التعليل بالاحتياط لوجوب
 الاعتداد بثلاث حيض خاص بالثانية لان مقتضى وقوع الطلاق عليها وهي امة ان تكون
 عدتها حيضتين ولذا بان بالطلقتين لكن وجبت العدة بثلاث حيض للاحتياط ولعل وجهه
 انها وان طلقت في حال الرقية لكن لما اعقبه الحرية بلامهلة وجبت العدة عليها وهي حرة
 لان الطلاق وان كان علة لوجوب العدة والعة مقارنة للمعلول في الزمان لكنه متأخر عنها
 في الرتبة تأمل اما في المسئلة الاولى فوجوب الاعتداد بثلاث حيض ظاهر لان وقوع
 الطلاق عليها بعد الاغتاق من كل وجه ولذا لم تبين بالطلقتين كما مر **(قوله)** ولو كان الزوج
 مريضا اى وقت التعليق **(قوله)** لا ترث منه انما يظهر في الصورة الثانية ط ويدل عليه
 التعليل اما في الصورة الاولى فظاهر انها ترث لان التطبيق فيما بعد الاغتاق كما مر والطلاق
 رجعى فيكون قدماء عنها وهي حرة في عدة طلاق رجعى فترث منه **(قوله)** لو وقوعه اى
 الطلاق وهي امة اى والامة لا ترث فلا يتحقق الفرار قال في النهر ومقتضى ما مر عن محمد ان

نعم لو جعل امرها بيدها
 شرط قولها بائن مني ويقع
 ببراءتك عن الزوجية بلانية
 (انت طالق ثنتين مع عتق
 مولد اياك فاعتق) سيدها
 طلقت ثنتين (وله الرجعة)
 لوجود التطبيق بعد
 الاغتاق لانه شرط وتقل
 ابن الكمال ان كلمة مع
 اذا اقحم بين جنسين
 مختلفين يحل محل الشرط
 (ولو علق) بالبناء لله مجهول
 (عتقها وطلاقها بمجيء
 الغد الحاء) الغد (لا) رجعة
 له لتعلقهما بشرط واحد
 (وعدها) في المسئلتين
 (ثلاث حيض) احتياطا
 (ولو) كان الزوج (مريضا
 لا ترث منه) لو وقوعه وهي
 امة فلا ترث مبسوط

ترث اه اى لان عنده يقع الطلاق عليها وهى حرة ويملك الرجعة فترث وهذا مؤيد لما قلنا
 فى الصورة الاولى **(قوله المنشورة)** يعنى عنه قول المصنف وتعتبر المنشورة **(قوله وقع بعده)**
 اى بعدد ما اشار اليه من الاصابع الاشارة اللغوية او بعدد ما اشار به منها الاشارة الحسية
 تأمل فان اشار بثلاث فهى ثلاث او بثنيتين فثنتان او بواحدة فواحدة كما فى الهداية قال
 فى البحر لان هذا تشبيه بعدد المشار اليه وهو العدد المفاد كميته بالاصابع المشار اليه بهذا لان
 الهاء للتشبيه والكاف للتشبيه وذا للاشارة اه وانظر هل الاشارة الى غير الاصابع من
 المعدودات كذلك أم لا لاختصاص ارادة العدد فى العادة بالاصابع تأمل **(قوله بخلاف مثل**
هذا) اى بخلاف قوله أنت طالق مثل هذا وأشار بأصابعه الثلاث بحر **(قوله والا**
فواحدة) اى بأنة كقوله أنت طالق كألف بحر عن المحيط وبيانه ما نقله ايضا عن البدائع من
 انه اى هذا اللفظ يحتمل التشبيه فى العدد او فى الصفة وهى الشدة فايهما نوى صح وان لم تكن
 له نية يحمل على التشبيه فى الصفة لانه أدنى اه اى ان لم ينو يحمل على ان الواقع طلقة
 واحدة شبيهة بالثلاث فى الشدة وهى الينونة **(قوله لان الكاف)** اى فى هكذا **(قوله**
ولذا) اى للفرق المذكور بين الكاف ومثل ط **(قوله كايما جبريل)** فان الحقيقة فى الفردين
 واحدة وهى التصديق الجازم **(قوله لا مثل ايمان جبريل)** لزيادته فى الصفة من كونه عن
 مشاهدة فيحصل به زيادة الاطمئنان كما أشير اليه فى قوله تعالى رب أرنى كيف تحيى الموتى
 الآية وبه يحصل زيادة القرب ورفع المنزلة لكن ما نقل عن الامام هنا يخالفه ما فى الخلاصة
 من قوله قال ابو حنيفة اكره ان يقول الرجل ايمانى كايما جبريل ولكن يقول آمنت بما
 آمن به جبريل اه وكذا ما قاله ابو حنيفة فى كتاب العالم والمتعلم ان ايماننا مثل ايمان الملائكة
 لانا آمننا بوحداية الله تعالى وربوبيته وقدرته وما جاء من عند الله عز وجل بمثل ما اقرت به
 الملائكة وصدقت به الانبياء والرسل فمن ههنا ايماننا مثل ايمانهم لانا آمننا بكل شئ آمنت به
 الملائكة مما عاينته من عجائب الله تعالى ولم نعاينه نحن ولهم بعد ذلك علينا فضائل فى الثواب
 على الايمان وجميع العبادات الخ ولا يخفى ان بين هذه العبارات الثلاث تخالفا بحسب
 الظاهر ويمكن التوفيق بحمل الاولى على العالم لانه قال اقول ايمانى كايما جبريل ولا
 أقول مثل ايمان جبريل والثانية على غيره لقوله اكره ان يقول الرجل والثالثة على ما اذا
 فصل وصرح بالمؤمن به وان كان بلفظ المثلية لعدم الايهام بعد التصريح فيجوز للعالم
 والجاهل والعلامة ابن كمال باشا رسالة فى هذه المسئلة هذا خلاصة ما فيها **(قوله ككف)** يعنى
 اذا نوى الكف صدق ديانة ووقعت عليه واحدة لان الكف واحدة ح **(قوله والمعتمد الخ)**
 لم أر من صرح بهذا الاعتماد وكأنه فهمه من عبارة البحر وهو فهم فى غير محله كما تعرفه
 وفى الهداية والاشارة تقع بالمنشورة منها فلو نوى الاشارة بالمضمومتين يصدق ديانة لا قضاء
 وكذا اذا نوى الاشارة بالكف حتى تقع فى الاولى ثنتان وفى الثانية واحدة لانه يحتمله لكنه
 خلاف الظاهر اه قال فى غاية البيان واراد بالاولى نية الاشارة بالمضمومتين وبالثانية نيتها
 بالكف فلا يصدق قضاء فى الصورتين وتطلق ثلاثا لانه اشار اليها بأصابعه الثلاث المنشورة اه
 وفى كافى الحاكم وان كان يعنى بثلاث اصابع انها واحدة ويقول انما اشترت بالكف دين

مطلب

فى قول الامام ايمانى كايما
 جبريل

(انت طالق هكذا مشيرا
 بالاصابع) المنشورة (وقع
 بعده) بخلاف مثل هذا
 فأنه ان نوى ثلاثا وقعن
 والا فواحدة لان الكاف
 للتشبيه فى الذات ومثل
 للتشبيه فى الصفات ولذا
 قال ابو حنيفة ايمانى كايما
 جبريل لا مثل ايمان جبريل
 بحر (وتعتبر المنشورة)
 لا المضمومة الاديانة
 ككف والمعتمد فى
 الاشارة فى الكف نشر
 كل الاصابع

ولا يصدق قضاء فهذا صريح في ان ارادة الكف تصح ديانة مع الاشارة بثلاث اصابع فقط
وعبارة البحر والاشارة تقع بالمنشورة منها دون المضمومة للعرف وللسنة ولونوى الاشارة
بالمضمومتين صدق ديانة لا قضاء وكذا لونوى الاشارة بالكف والاشارة بالكف ان تقع
الاصابع كلها منشورة وهذا هو المعتمد وهناك اقوال ذكرها في المعراج الاول لو جعل ظهر
الكف الى المرأة وبطون الاصابع المنشورة اليه صدق قضاء وبالعكس لا الثانى لو باطن كفه
الى السماء فالعبرة للنشروان للارض فاللضم الثالث ان نشرا عن ضم فالعبرة للنشروان ضما عن
نشر فاللضم اه ملخصا فقوله وهذا هو المعتمد راجع لقوله والاشارة تقع بالمنشورة اى بدون
تفصيل بقرينة حكاية الاقوال الثلاثة بعده ويدل عليه ايضا قوله فى الفتح بعد حكاية
الاقوال المذكورة والمعول عليه اطلاق المصنف اى ان العبرة للمنشورة مطلقا وليس راجعا
لقوله والاشارة بالكف ان تقع الاصابع كلها منشورة كما فهمه الشارح لما علمت ولما ذكرناه من
ان صريح الهداية وغاية البيان وكافى الحاكم صحة ارادة الكف ديانة مع نشر الثلاث فقط
وما ذكره من اشتراط نشر الاصابع كلها عزاه فى الفتح الى معراج الدراية ولعله قول آخر
او هو محمول على انه حينئذ يصدق قضاء كما يشعر به كلام الفتح كما اوضحته فيما علقته على البحر
فيوافق ما يأتى عن القهستانی ووجهه ظاهر فان نشر الكل قرينة على انه لم يرد الثلاث بل
الكف والظاهر انه احتراز عن نشر البعض اذ لو ضم الكل فهو أظهر فى ارادة الكف
دون الثلاث هذا ما ظهر لى فى هذا المحل والله أعلم **(قوله ونقل القهستانی الخ)** قد علمت
ظهور وجهه فافهم **(قوله ولو لم يقل هكذا)** اى بأن قال أنت طالق وأشار بثلاث اصابع
ونوى الثلاث ولم يذكر بلسانه فانها تطلق واحدة خاتية **(قوله لفقد التشبيه)** اى بالعدد
قال القهستانی لانه كما لا يتحقق الطلاق بدون اللفظ لا يتحقق عدده بدونه **(قوله لم أره)**
كذا قال فى الاشباه من احكام الاشارة وجزم الخير الرملى بانه لغو وان نوى به الطلاق وقال
لان اللفظ لا يشعر به والنية لا تؤثر بغير اللفظ قال الزيلعى فى تعليل اصل المسئلة لان
الاشارة بالاصابع تفيد العلم بالعدد عرفا وشرعا اذا اقترنت بالاسم المبهم اه ولاطلاق هنا
يشار اليه به فتأمل وقد رأيت كما ذكرته بالعلة المذكورة فى كتب الشافعية اه كلام الرملى
ملخصا و رأيت بخط السائمانى مقتضى ما فى الخاتية من قوله ولو قال لامرأته انت بثلاث
قال ابن الفضل اذا نوى يقع انه يقع هنا اذا نوى وفيها أيضا اذا قال طالق ف قيل من
غنيت فقال امرأتى طلقت ولو قال انت منى ثلاثا طلقت ان نوى او كان فى مذاكرة الطلاق
والا قالوا يخشى ان لا يصدق قضاء اه وكذا نقل الرحمتى عبارة الخاتية الاولى ثم قال
والظاهر ان قوله هكذا مثل قوله بثلاث اه اقول اى لان كلا منهما مرتبط بلفظ طالق
مقدرا وقول الرملى ان اللفظ لا يشعر به غير مسلم وما نقله عن الزيلعى لا ينافيه لان المراد بالاسم
المبهم لفظ هكذا المراد به العدد الذى اشير به اليه وسماه مبهما لكونه لم يصرح بكميته
كما حققه فى النهر والاسم المبهم المذكور فى مسئلتنا فيفيد العلم بعدد الطلاق المقدر الذى
نواه المتكلم كما ان قوله بثلاث دل على عدد طلاق مقدرنواه المتكلم ولا فرق بينهما الا من
جهة ان العدد فى احدهما صريح وفى الآخر غير صريح وهذا الفرق غير مؤثر بدليل

ونقل القهستانی انه
تصدق قضاء بنية الاشارة
بالكف واحدة ولو لم
يقول هكذا يقع واحدة
لفقد التشبيه ولو قال انت
هكذا مشيرا ولم يقل
طالق لم أره

انه لا فرق بين قوله انت طالق هكذا مشيرا الى الاصابع الثلاث وبين قوله انت طالق بثلاث
 هذا ما ظهر لي فافهم (قوله) ولو اشار بظهورها فالمضمومة (اراد به تقييد قوله قبله وتعتبر
 المنشورة لا المضمومة اى تعتبر اذا اشار ببطونها بأن جعل باطن المنشورة الى المرأة وظهرها
 الى نفسه اما لو اشار بظهورها بأن جعل ظهرها الى المرأة وباطنها اليه فالمعتبر المضمومة وهذا
 التفصيل عبر عنه في الهداية بقل وصرح في الشرع بلالية بأنه ضعيف وقال ان المعتبر المنشورة
 مطلقا وعليه المعول فلا تعتبر المضمومة مطلقا قضاء للعرف والسنة وتعتبر ديانة كما في التبيين
 والمواهب والحانية والبحر والفتح وقيل النشر لوعن طى والطى لوعن نشر وقيل ان بطن
 كفه الى السماء فالمنشور وان للارض فالمضموم اه وكذا قدمنا عن البحر ان المعتمد الاطلاق
 وعن الفتح انه المعول عليه فالاقوال الثلاثة المفصلة ضعيفة وان مشى على الاول منها في الوقاية
 والدرر فافهم (قوله ويقع الخ) شروع في بيان وقوع البائن بوصف الطلاق بما ينبى عن
 الشدة والزيادة نهر وفاعل يقع قوله الآتى واحدة بآئنة (قوله البتة) مصدر بت أمره
 اذا قطع به وجزم نهر (قوله وقال الشافعى الخ) كان المناسب ذكره بعد قوله واحدة بآئنة
 وذكره هنا لانه محل الخلاف دون الالفاظ التى بعده كما يفيد كلام الهداية لكن كلام درر البحار
 وشرحه يفيد ان الخلاف فى الكل (قوله او الخش الطلاق) اشار به الى كل وصف على
 افعل مما يأتى لانه للتفاوت وهو يحصل بالينونة وهو الخش من الطلاق الرجعى بحر (قوله
 او طلاق الشيطان او البدعة) انما وقع بائنا لان الرجعى سنى غالبا فان قلت قد تقدم فى الطلاق
 البدعى انه لو قال انت طالق للبدعة او طلاق البدعة ولانية له فان كان فى طهر فيه جماع او فى
 حالة الحيض او النفاس وقعت واحدة من ساعته وان كان فى طهر لاجماع فيه لا يقع فى الحال
 حتى تحيض او يجامعها فى ذلك الطهر قلت لا منافاة بينهما لان ما ذكره هنا هو وقوع
 الواحدة البائنة بلانية اعم من كونه تقع الساعة أو بعد وجود شئ بحر لكن قال فى النهر
 مقتضى كلام المصنف وقوع بائنة للحال وان لم تتصف بهذا الوصف لان البدعى لم ينحصر فيما
 ذكره اذ البائن بدعى كما مر اه قلت وبوقوع البائنة للحال صرح فى شرح درر البحار ويرد
 عليه ايضا ما فى البدائع من هذا الباب ولو قال انت طالق للبدعة فهى واحدة رجعية لان البدعة
 قد تكون فى البائن وقد تكون فى الطلاق حالة الحيض فيقع الشك فى الينونة فلا تثبت بالشك
 وكذا اذا قال طلاق الشيطان وروى عن ابى يوسف فى انت طالق للبدعة اذا نوى واحدة بآئنة
 صح لان لفظه يحتمل ذلك اه لكن فى الهداية ذكر اولا وقوع البائن ثم ذكر ما عن ابى
 يوسف ثم قال وعن محمد يكون رجعيا فعلم ان ما ذكره أولا قول الامام وعليه المتون وما
 فى البدائع اولا قول محمد وما نقله فى البحر فالظاهر انه مبنى على قول ابى يوسف لانه لم
 يوقع البائن الابنيتة فاذا لم ينوه فهو على التفصيل الذى ذكره فى البحر تأمل (قوله
 او كالجل) قال فى البحر الحاصل ان الوصف بما ينبى عن الزيادة يوجب الينونة والتشبيه
 كذلك اى شئ كان الشبه به كراس ابرة وكعبة خردل وكسمسة لاقتضاء التشبيه الزيادة
 واشترط ابو يوسف ذكر العظم مطلقا وزفر ان يكون عظما عند الناس فراس ابرة بائن
 عند الاول فقط وكالجل عند الاول والثالث فقط وكعظم الجبل عند الكل وكعظم ابرة

(ولو اشار بظهورها
 فالمضمومة) للعرف ولو
 كان رؤسها نحو المخاطب
 فان نشر عن ضم فالعبرة
 للنشر وان ضما عن نشر
 فالضم ابن كال (و) يقع
 (ا) قوله (انت طالق بائن
 او البتة) وقال الشافعى
 يقع رجعيا لو موطوءة
 (او الخش الطلاق او طلاق
 الشيطان او البدعة او اشر
 الطلاق او كالجل)

عند الأولين ومحمد قيل مع الأول وقيل مع الثاني (قوله أو كالف) لاحتمال كون التشبيه في القوة أو في العدد فإن نوى الثاني وقع الثلاث والايثب الاقل وهو الينونة وكذا في مثل ألف ومثل ثلاث بخلاف كعدد الألف أو كعدد الثلاث فثلاث بلانية وفي واحدة كالف واحدة اتفاقا وإن نوى الثلاث لأن الواحدة لا تحتمل الثلاث وتماه في البحر (قوله أو ملء البيت) وجه الينونة به أن الشيء قد يملأ البيت لعظمه في نفسه وقد يملؤه لكثرتة فإيهما نوى صحت نيته وعند عدمها يثبت الاقل بحر (قوله أو تطليقة شديدة الخ) لأن ما يصعب تداركه يشتد عليه ويقال فيه لهذا الأمر طول وعرض وهو البائن بحر قيد بذكر التطليقة لأنه لو قال أنت طالق قوية أو شديدة أو طويلة أو عريضة كان رجعيًا لأنه لا يصلح صفة للطلاق بل للمرأة قاله الأسيبجاني وبطويلة لأنه لو قال طول كذا أو عرض كذا لم تصح نية الثلاث وإن كانت بأنة أيضا نهر (قوله أو أخشنه) بالشين المعجمة قبل التثنية ويرجع إلى معنى الأشدية ط (قوله أو أكبره) بالباء الموحدة أما أكثره بأنتاة أو المثلثة فيأتي قريبًا (قوله لأنه وصف الطلاق بما يحتمله) وهو الينونة فإنه يثبت به الينونة قبل الدخول للحال وكذا عند ذكر المال وبعده إذا انقضت العدة بحر (قوله فيصح لما مر) أي في أول هذا الباب من أنه مصدر يحتمل الفرد الاعتباري وهو الثلاثة في الحرة والثنتان في الأمة فتصح نيته والفاء في جواب شرط محذوف أي فإن نوى ما ذكر صح إفادته ح فإن قلت لم يذكر المصدر في نحو طالق أشد الطلاق قلت قال في الفتح إن المعنى طالق طلاقًا هو أشد الطلاق لأن فعل التفضيل بعض ماضيف إليه فكان أشد معبرًا به عن المصدر الذي هو الطلاق * (تنبيه) * ظاهر كلامه صحة نية الثلاث في جميع ما مر وقال في النهر لكن قال العتاني الصحيح أنها لا تصح في تطليقة شديدة أو طويلة أو عريضة لأن النية إنما تعمل في المحتمل وتطليقة بقاء الوحدة لا تحتمل الثلاث ونسبه إلى السرخسي أنه ومثله في الفتح والبحر قلت لكن المتون على خلافه وقد يجاب بأن التاء لا يلزم أن تكون هنا للوحدة بل لتأنيث اللفظ أو زائدة كقولهم في الذنب ذنبه وفي أمثال العرب إذا أخذت بذنبه الضب اغضبته ذكره الزمخشري ولو سلم أن التاء هنا للوحدة فيجيب بانهم قد علموا صحة نية الثلاث في جميع ما مر بأنه وصف الطلاق بالينونة وهي نوعان خفيفة وغليظة فإذا نوى الثانية صح فيقال حينئذ إن تاء الوحدة لا تنافي إرادة الينونة الغليظة وهي ما لا تحل له المرأة معها الإبزوج آخر فليس المراد أنه نوى بها أنت طالق ثلاث طلاقات بل نوى حكم الثلاث وهو الينونة الغليظة ونظيره قولهم لو نوى الثلاث بانت بائن أو حرام فهي ثلاث فإن معناه لو نوى حكم الثلاث لالفظها لأن لفظ بائن وحرام لا يفيد ذلك فكذلك هنا على أن الثلاث فرد اعتباري ولهذا صح إرادته بالمصدر ولم تصح إرادة الثنتين به لأنهما عدد محض وفرديته باعتبار ما قلنا فلا ينافي تاء الوحدة هذا ما ظهر لي (قوله كولو نوى) تشبيه في الصحة ط (قوله ونحو بائن) أي من كل كناية قرنت بطالق كفي الفتح والبحر (قوله فيقع ثنتان بآنتان) أي على أن التركيب خبر بعد خبر ثم بينونة الأولى ضرورة بينونة الثانية إذ معنى الرجعي كونه بحيث يملك رجعتها وذلك منتف باتصال البأنة الثانية فلا فائدة في وصفها بالرجعية فتح (قوله ولو عطف الخ) محترز تقييد المصنف المسئلة بدون عطف (قوله فرجعية)

أو كالف أو ملء البيت
أو تطليقة شديدة أو طويلة
أو عريضة أو أسوأ أو أشده
أو أخشنه (أو أخشنه
(أو أكبره أو أعرضه أو
أطولاه أو أغاظه أو أعظمه
واحدة بأنة) في الكل
لأنه وصف الطلاق بما
يحتمله (أن لم ينو ثلاثًا)
في الحرة وثنتين في الأمة
فيصح لما مر كولو نوى
بطالق واحدة ونحو
بائن أخرى فيقع ثنتان
بآنتان ولو عطف وقال
وبائن أو ثم بائن ولم ينو
شيئًا فرجعية

اي فهي طالق طالق رجعية ذخيرة **(قوله)** ولو بالفاء فبأئنة (اي اذا لم ينو شيئاً كما افاده في الذخيرة بقوله ولو عطف بالفاء وباقي المسئلة بحالها فهي طالق طالق بأئنة اه واعمل وجه الفرق ان الفاء للتعقيب بلا مهلة والطلاق الذي يعقبه البيئونة لا يكون الا بأئنة اما الواو فلا تقتضي التعقيب بل تصلح له وللتراخي الذي هو معنى ثم والطلاق الذي تتراخى عنه البيئونة لا يلزم كونه بأئنة فيكون قوله وبأئنة اغوا ولا تحمل الواو على التعقيب لانه عند الاحتمال يراد الادنى وهو الرجعي هنا كما لا يراد تكرير الايقاع لعدم النية وانظر لم لم يتعين تكرير الايقاع مع وجود مذاكرة الطلاق فان الاصل في العطف المغايرة فكان ينبغي وقوع بأئنتين مع الواو و ثم ومفهوم التقيد بعدم النية انه لو نوى تكرير الايقاع مع الحروف الثلاثة او نوى بالبائن الثلاث انه يقع مانوى **(قوله)** كالو قال الخ يشعر كلام المصنف في المنح ان هذا الفرع غير منقول حيث قال فانه يقع به الطلاق البائن كما أفق به مولانا صاحب البحر واستظهر له بما في البدائع من قوله اذا وصف الطلاق بصفة تدل على البيئونة كان بأئنة الخ **(قوله)** تملك بها نفسك) حقه ان يقال تملكين لانه مضارع مرفوع بالنون نعم سمع حذفها في قول الشاعر

ابيت اسرى وتيتي تملكى و جهك بالغبر والمسك الذكي

ولو بالفاء فبأئنة ذخيرة
(كما) يقع البائن (لو قال)
انت طالق طالق تملكى بها
نفسك) لانها لا تملك
نفسها الا بالبائن ولو قال
انت طالق على ان لا
رجعة لي عليك له الرجعة
وقيل لا جوهره ورجح
في البحر الثاني وخطأ
من افق بالرجعي في التعاليق
وقول الموثقين تكون
طالق طالق تملك بها نفسها
الخ لكن في البرازية وغيرها
قال للمدخولة ان طالقك
واحدة فهي بأئنة او ثلاث
ثم طلقها يقع رجعي لان
الوصف لا يسبق الموصوف
وكذا لو قال ان دخلت
الدار فكذا ثم قبل دخولها
الدار قال جماعته بأئنة
او ثلاثا لا يصح لعدم
وقوع الطلاق عليها انتهى

٣ قوله او ابرأتني هكذا
بالاصل المقابل على خط
المؤلف واعمل الظاهر
استقاط الالف

وهو لغة خرج عليها بعض المحققين حديث كما تكونوا يولى عليكم وحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا **(قوله)** لانها لا تملك نفسها الا بالبائن) صرح به في البدائع وقال ايضا اذا وصف الطلاق بصفة تدل على البيئونة كان بأئنة اه وهذه الصفة بمعنى قوله انت طالق طالق بأئنة لان ملكها نفسها ينافي الرجعي الذي يملك هو رجعتها فيه بدون رضاها **(قوله)** ورجح في البحر الثاني وذلك انه تقدم انه اذا وصف الطلاق بضرب من الشدة والزيادة يقع به البائن عندنا وقال الشافعي يقع به الرجعي لانه خلاف المشروع فياغو كما اذا قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك ورده في الهداية بأنه وصفه بما يحتمله وبأن مسئلة الرجعة ممنوعة اي لانسلم انه يقع فيها الرجعي بل تقع واحدة بأئنة كافي الغاية والفتح وغاية البيان والتبيين قال في البحر فقد علمت ان المذهب في مسئلة الرجعة وقول البائن **(قوله)** وخطأ) اي نسبه الى الخطأ مثل فسقته نسبته الى الفسق وقوله وقوع الموثقين بالجر قال ح عطف تفسير على التعاليق وهو بكسر الراء المثناة وهم عدول دار القاضى ويسمون بالشهود وسموا موثقين لانهم يوثقون من يشهد ببيان انه ثقة اه او لانهم يكتبون صكوك الوثائق افاده ط قات واصل المسئلة التي ذكرها صاحب البحر وقد الف فيها رسالة ايضا هي ان رجلا قال لزوجته متى ظهر لي امرأة غيرك ٣ او ابرأتني من مهرك فانت طالق واحدة تملكين بها نفسك ثم ظهر له امرأة غيرها و ابرأته من مهرها فاجاب فيها بأنه بائن ورد على من افق بأنه رجعي **(قوله)** لكن في البرازية الخ) انتصار لذلك المفتي ورده الخير الرمل في حواشي المنح بأن المعلق في حادثة التعاليق هو الطلاق الموصوف بالبيئونة وفي مسئلة البرازية المعلق وصف البيئونة فقط والموصوف لم يوجد بعد فهو في مسئلة التعاليق كأنه قال ان تزوجت عليك فانت طالق بأئنة ولا قائل بمنعه تأمل اه والحاصل انه في مسئلة البرازية الاولى قد علقت الصفة وحدها على وجود الموصوف والحكم في المعلق انه لولا التعليق لوجد في الحال ولا يمكن ان

يوجد في الحال بينونة طلاق غير موجودة ولا كونها ثلاثا لان الوصف لا يسبق موصوفه وكذا في المسئلة الثانية جعل الطلاق المعاقبة بائنة او ثلاثا قبل وجودها فيلزم ايضا سبق الصفة موصوفها فافهم **(قوله ومفاده الخ)** هذه عبارة المصنف في الكنايات مع بعض تعبير وقد علمت الفرق بين المقيسة والمقيس عليها **(قوله مساواته لانت بائن)** كان حق التعبير ان يقال مساواته لهو بائن بناء على مفهمه من انه تعليق اوصف الطلاق فقط وقد علمت عدم المساواة نعم هو مساو لانت بائن على ما قاله صاحب البحر من انه تعليق للموصوف وصفته معافصار في معنى متى تزوجت عليك فانت بائن فهذا انطق بالحق بلا قصد * (تمه) * يقع كثيرا في كلام العوام انت طالق تحلى للخنازير وتحرمي على وافتي في الحيرية بأنه رجعي لان قوله وتحرمي على ان كان للحال فخلافا للمشروع لانها لا تحرم الا بعد انقضاء العدة وان كان للاستقبال فصحيح ولا ينافي الرجعة وكذلك افتي بالرجعي في قولهم انت طالق لا يردك قاض ولا عا لانه لا يملك اخراجه عن موضوعه الشرعي وايداه في حواشيه على المنح بما في الصيرفية لوقل انت طالق ولا رجعة لي عليك فرجعية ولو قال على ان لا رجعة لي عليك فبائن اه وقال ان قولهم لا يردك قاض الخ مثل قوله ولا رجعة لي عليك لان حذف الواو كاثباتها كما هو ظاهر لا مثل على ان لا رجعة اه قلت والفرق ان على ان لا رجعة قيد للطلاق لانه شرط فيه فهو في معنى انت طالق طلاقا مشروطا فيه عدم الرجعة اي طلاقا بائنا فهو داخل تحت القاعدة من انه اذا وصف الطلاق بضرب من الشدة والزيادة يقع به البائن كما مر عن الهداية اما ولا رجعة لي عليك فليس صفة للطلاق بل هو كلام مستأنف اخبر به عما هو خلاف الشرع فان الشرع هو وقوع الرجعي بان طالق فقوله ولا رجعة لغو مثل قوله انت طالق وبائن او ثم بائن بلانية كما مروا وكذا قولهم لا يردك قاض الخ ليس صفة للطلاق بل هو صفة للمرأة فلم يدخل تحت القاعدة المذكورة ومثله تحلى للخنازير وتحرمي على وقد خفي ذلك على الرحمتي فحزم بأن هذا وما في الصيرفية من الفرق بين المسئلتين مخالف للقاعدة المذكورة نعم لو قصد بقوله وتحرمي على ايقاع الطلاق وقع به اخرى بائنة ما لم ينوبه الثلاث فثلاث كما في انت طالق وبائن كما قدمناه ومثله قول العوام في زماننا ايضا انت طالق كلما حلك شيخ حرمك شيخ فان مرادهم بالثاني تأييد الحرمة فهو بمنزلة قوله كلما حلت لي حرمت على فكلما عقد عليها بانت منه الا ان يريد بذلك الكلام الاخبار عن الطلاق المذكور دون انشاء التحريم ودون جعل هذه الجملة صفة للطلاق المذكور فلا تحرم ابدا لانه اخبار بخلاف المشروع لكن العامي لا يفهم ذلك بل الظاهر انه يريد انشاء تأييد الحرمة فواقف في فتاوى الشيخ اسمعيل الحائث من وقوع الرجعي به فقط مرة واحدة غير ظاهر فانتم تحرير هذا المحل فانه مما يخفى **(قوله بالتاء المثناة من فوق)** الظاهر انه قيد بذلك ليعلم بالاولى ما اذا قاله بالتاء المثناة وليفيد ان هذا التحريف هنا لا يضر لان ذلك صار لغة عامية وقدمر ان الطلاق يقع بالالفاظ المصحفة فلا يرد ما اعترض به في الحيرية على المصنف من ان هذا ذهول منه وان المذكور في كلامهم ضبطه بالمشنة ولم نر احدا ضبطه بالتاء وبعبارة البحر الا ان اكثره بالتاء المثناة فانه يقع به الثلاث ولا يدين اذا قال نويت واحدة **(قوله ولا يدين في ارادة الواحدة)** مفهوما انه يدين في ارادة الثنتين ووجهه ان افعل التفضيل

ومفاده وقوع الطلاق
الرجعي في متى تزوجت
عليك فانت طالق طلاقه
تملكين بها نفسك اذ غايته
مساواته لانت بائن
والوصف لا يسبق
الموصوف كذا حرره
المصنف هنا وفي الكنايات
(بخلاف) انت طالق
(اكثره) اي الطلاق
(بالتاء المثناة من فوق) فانه
يقع به الثلاث ولا يدين
(في) ارادة (الواحدة)

قد يراد به اصل الفعل أى كثير الطلاق فكان محتمل كلامه فيصدق ديانة أه قلت لكن
يأتى ترجيح أن الكثير ثلاث لاثنين وحينئذ فلا فرق بين أكثر وكثير فافهم **(قوله)** كما لو قال
أكثر الطلاق (أى بالثلاث المثلثة وأشار به إلى ما قلنا من أن ضبطه بالثلاثة ليس للاحتراز عن
المثلثة **(قوله)** أو أنت طالق مرارا) فى البحر عن الجوهرة لو قال أنت طالق مرارا تطلق ثلاثا
أن كانت مدخولا بها كذا فى النهاية أه وذكر فى البحر قبله بأكثر من ورقة عن البرازية أنت
على حرام ألف مرة تقع واحدة أه وما فى البرازية ذكره فى الذخيرة أيضا وذكره الشارح
آخر باب الإيلاء أقول ولا يخالف ما فى الجوهرة لأن قوله ألف مرة بمنزلة تكريره مرارا متعددة
والواقع به فى أول مرة طلاق بائن فى المرة الثانية لا يقع شئ لأن البائن لا يلحق البائن إذا أمكن
جعل الثانى خبرا عن الأول كما فى أنت بائن كما يأتى بيانه فى الكنايات بخلاف ما إذا نوى الثلاث
بانت حرام أو بانت بائن فإنه يصح لأنه لفظ واحد صالح للينونة الصغرى والكبرى وقوله
أنت طالق مرارا بمنزلة تكرار هذا اللفظ ثلاث مرات فأكثر والواقع بالأولى رجعى وكذا
بما بعدها إلى الثالثة لأنه صريح والصريح يلحق الصريح مادامت فى العدة ولذا قيد بالمَدْخُولِ
بها لأن غيرها تين بالمرة الأولى لا إلى عدة فلا يلحقها ما بعدها فاغتنم تحرير هذا المقام فقد خفى
على كثير من الأفهام **(قوله)** أو الوفا جمع ألف ح أى يقع به الثلاث ويلغو الزائد **(قوله)**
أولا قليل الخ) عبارة الجوهرة وأن قال أنت طالق لا قليل ولا كثير تقع ثلاثا هو المختار لأن
القليل واحدة والكثير ثلاث فإذا قال أولا لا قليل فقد قصد الثلاث ثم لا يعمل قوله ولا كثير
بعد ذلك أه قلت لكن فى الخلاصة والبرازية يقع الثلاث فى المختار وقال الفقيه أبو جعفر
ثنتان فى الاشبه أه وذكر فى الذخيرة أن الأول اختيار الصدر الشهيد وعلمه بما مر ثم قال
وحكى عن أبى جعفر الهندوانى أنه يقع ثنتان لأنه لما قال لا قليل فقد قصد إيقاع الثنتين لأن
الثنين كثير فلا يعمل قوله ولا كثير بعد ذلك وهذا القول أقرب إلى الصواب أه وفى الحاشية
أنه لا يظهر أه وبه علم أنهما قولان مرجحان ومبناها على الاختلاف فى الكثير فى البحر
عن المحيط ولو قال أنت طالق كثيرا ذكر فى الأصل أنه يقع الثلاث لأن الكثير هو الثلاث
وذكر أبو الليث فى الفتاوى يقع ثنتان أه قلت وينبغى أرجحية القول الأول لأن الأصل
من كتب ظاهر الرواية وهو مقدم على ما فى الفتاوى **(قوله)** فواحدة) أى رجعية لعدم ما يفيد
البائن ولأن الرجعى أقل الطلاق **(قوله)** ولو قال عامة الطلاق) إنما وقع به ثنتان لكثرة
استعماله فى الغالب وغالب الطلاق ثنتان ط **(قوله)** أو أجله) كأنه تحريف من الكاتب
والذى فى البحر جله بضم الجيم وتشديد اللام وكذا فى الذخيرة وجل التسيء معظمه أما الأجل
فينبغى أن يكون ثلاثا رحتى والأحسن ما قاله ط من أنه أن نوى بالأجل الأعظم من جهة
الكم فثلاث أو من جهة موافقته للسنة فواحدة رجعية فى طهر لاوطء فيه ولا فى حيض قبله
(قوله) أولونين منه) وهما طلقتان رجعيتان ولو قال ثلاثة الوان فثلاثة وكذلك لو قال الوان من
الطلاق فثلاثة وأن نوى الوان الحمرة والصفرة صح ديانة وكذا ضروبا أو أنواعا أو وجوها من
الطلاق ذخيرة قلت وينبغى فيما لو نوى الوان الحمرة والصفرة أن يكون الواقع واحدة بأثة
لما مر من أصل الإمام فيما إذا وصف الطلاق **(قوله)** وكذا لا كثير ولا قليل) الذى فى البحر عن

كما لو قال أكثر الطلاق أو
أنت طالق مرارا أو الوفا
أولا قليل ولا كثير فثلاث
هو المختار كما فى الجوهرة
ولو قال أقل الطلاق
فواحدة ولو قال عامة
الطلاق أو أجله أولونين
منه أو أكثر الثلاث أو كبير
الطلاق فثنتان وكذا
لا كثير ولا قليل على الاشبه
مضمرات وفى القنية طلقك
آخر الثلاث تطليقات
فثلاث وطالق آخر ثلاث
تطليقات فواحدة

المحيط انه يقع به واحدة وكذا في الذخيرة والبرازية والخلاصة والجوهرة وغيرها فليراجع كتاب المضمرات نعم لكل وجه فوجه الواحدة انه لما نفى الكثير اثبت القليل فلا يفيد نفية بعد ووجه الثنتين ان الكثير ثلاث والقليل واحدة فاذا نفاهما ثبت ما بينهما **(قوله والفرق دقيق حسن)** وجه الفرق انه اضاف الآخر الى ثلاث معهودة ومعهوديتها بوقوعها بخلاف المنكر اهـ ح اقول هذا بعد تسليمه انما يتم بناء على ما ذكره الشارح تبعا للبحر في اول باب الطلاق الصريح من تعريف لفظ ثلاث في الاولى وتنكيره في الثانية مع انه منكر في الصورتين كما رأيت في عدة كتب كالتارخانية والهندية والذخيرة والبرازية وقد ذكر الفرق في البرازية بأن الآخر هو الثالث ولا يتحقق الا بتقدم مثله عليه لكنه في الاولى اخبر عن ايقاع الثلاث وفي الثانية وصف المرأة بكونها آخر الثلاث بعد الايقاع وهي لا توصف بذلك فبقى انت طالق وبه تقع الواحدة اهـ فمناط الفرق من التعبير بالفعل الماضي في الاول واسم الفاعل في الثاني لا من التعريف والتكثير فافهم اهـ ممكن ٣ ومقتضاه ان لفظ آخر في الثانية مرفوع خبرا ثانيا عن انت ليصير وصفا للمرأة اما لو كان منصوبا يكون وصفا للطلاق فيساوى الصورة الاولى واحتمال كونه منصوبا على الظرفية خبرا ثانيا بعيد **(قوله يقع بأن طالق الخ)** لان كلا اذا اضيفت الى معرف افادت عموم الاجزاء واجزاء الطلقة لا تزيد على طلقة واذا اضيفت الى منكر افادت عموم الافراد اهـ ح واذا كان قولك كل الرمان مأكول كاذبا لان قشره لا يؤكل بخلاف كل رمان بالتكثير وهذا عند الخلو عن القرائن كما حررناه في باب المسح على الخفين * (تنبيه) * ذكر في الذخيرة لو قال كل الطلاق فواحدة وهكذا نقل عنها في البحر لكن في مختارات التوازل انه يقع ثلاث قلت وهو الذي يظهر لان الطلاق مصدر يحتمل الثلاث بخلاف الطلقة على انه ذكر في الذخيرة ايضا انت طالق الطلاق كله فهو ثلاث ولا فرق يظهر بين كل الطلاق والطلاق كله تأمل **(قوله وعدد التراب واحدة)** ل في الفتح ولو شبه بالعدد فيما لا عدله فقال طالق كعدد الشمس او التراب او مثله فعند ابى يوسف رجعية واختاره امام الحرمين من الشافعية لان التشبيه بالعدد فيما لا عدله لغو ولا عدد للتراب وعند محمد يقع ثلاث وهو قول الشافعي واحمد لانه يراد بالعدد اذا ذكر الكثرة وفي قياس قول ابى حنيفة واحدة بائنة لان التشبيه يقتضى ضربا من الزيادة كما مر اما لو قال مثل التراب يقع واحدة رجعية عند محمد اهـ **(قوله وعدد الرمل ثلاث)** اى اجماعا كافي البحر عن الجوهرة وانما كان التراب غير معدود لانه اسم جنس افرادى بخلاف رمل لانه اسم جنس جمعى لا يصدق على اقل من الثلاثة نهر وحاصله ان ما دل على الماهية صادقا على القليل والكثير كالتراب والماء والعسل فهو اسم جنس افرادى بخلاف ما لا يدل على اقل من ثلاث وميزين قليله وكثيره بالتاء كالرمل والتمر فهو اسم جنس جمعى والجمع ذو افراد اقلها ثلاث فيقع باضافة العدد اليه ثلاث **(قوله وعدد شعر ابليس الخ)** اى تقع واحدة لو اضافته الى عدد مجهول النفي والاثبات او الى عدد معلوم النفي كالمثاليين كما في الفتح ولم يذكر انها بائنة اولا ومقتضى ما ذكره في عدد التراب انها بائنة في قياس قول ابى حنيفة ورجعية عند ابى يوسف ويدل عليه ما ذكره قريبا عن المحيط من انه يلغو ذكر العدد ويصير كأنه قال انت طالق

والفرق دقيق حسن
* (فروع) * يقع بأن طالق
كل التطلقة واحدة وكل
تطلقة ثلاث وعدد التراب
واحدة وعدد الرمل ثلاث
وعدد شعر ابليس او عدد
شعر بطن كفى واحدة
وعدد شعر ظهر كفى
اوساقى اوساقك او فرجك
او عدد ما في هذا الحوض
من السمك

٣ قوله ممكن هكذا بالاصل
المقابل على خطه فليحرر

(قوله وقع بعده) أي مما يقبله المحل والزائد اغوط (قوله والالا) أي وإن لم يوجد شيء من الشعر بأن اطل بالنورة مثلا ولا وجد شيء من السمك لم يقع شيء وهذا صحيح في غير مسألة السمك أما فيها فقد ذكر في الجوهرة وكذا في البحر عن الظهيرية أنه إذا لم يكن في الحوض سمك يقع واحدة فكان الصواب ذكرها مع مسألة شعر ابليس وشعر بطن كفي وقد ذكر في النهر أنه عالم في المحيط مسألة السمك وشعر ابليس وبطن كفي بأنه إذا لم يكن شعر ولا سمك لم يعتبر ذكر العدد بل يصير اغوا وصار كأنه قال أنت طالق اه وفي البحر عن محمد في الفرق بين مسألة ظهر كفي وقد اطل ومسألة بطن كفي أنه في الأول لا يقع شيء لأنه يقع على عدد الشعور النابتة فإذا لم يكن عليه شعر لم يوجد الشرط وفي الثانية تقع واحدة لأنه لا يقع على عدد الشعر اه قلت وحاصله أن ظهر الكف ومثله الساق والفرج لما كان محل الشعر غالبا وزواله لا يكون الإعراض صار العدد بمنزلة الشرط فلا يقع شيء عند عدمه بخلاف ما إذا كان معلوم الانتفاء كشعر بطن كفي أو مجهوله ولا يمكن عامه كشعر ابليس أو يمكن لكن انتفاؤه لا يتوقف على عارض كسمك الحوض فلا يتوقف على وجود عدد بل يقع الطلاق مطلقا لكن في مسألة السمك لما أمكن وجود العدد فإذا وجد وقع بقدره (قوله طلاق ان نواه) لأن الجملة تصلح لإنشاء الطلاق كما تصلح لأنكاره فيتعين الأول بالنية وقيد بالنية لأنه لا يقع بدونها اتفاقا لكونه من الكنيات وأشار إلى أنه لا يقوم مقامها دلالة الحال لأن ذلك فيما يصلح جوابا فقط وهو الفاظ ليس هذا منها وأشار بقوله طلاق إلى أن الواقع بهذه الكناية رجعي كذا في البحر من باب الكنيات (قوله لا تطلق اتفاقا وان نوى) ومثله قوله لم أتزوجك ولم يكن بيننا نكاح أو لا حاجة لي فيك بدائع لكن في المحيط ذكر الوقوع في قوله لا عند سؤاله قال ولو قال لا نكاح بيننا يقع الطلاق والأصل أن نفي النكاح أصلا لا يكون طلاقا بل يكون جحودا ونفي النكاح في الحال يكون طلاقا إذا نوى وماعدها فالصحيح أنه على هذا الخلاف اه بحر (قوله قرينتا ارادة النفي فيهما) وذلك لأن اليمين لتأكيد مضمون الجملة الخبرية فلا يكون جوابه الإخبار وكذا جواب السؤال والطلاق لا يكون إلا إنشاء فوجب صرفه إلى الإخبار عن نفي النكاح كاذبا (قوله وفي الخلاصة الح) عبارة الخلاصة الست طلقتهما ووجد كذلك في بعض النسخ كما يفيد ما في ح قال صاحب البحر في شرحه على المنار وذكر في التحقيق أن موجب نعم تصديق ما قبلها من كلام منفي أو مثبت استفهاما كان أو خبرا كما إذا قيل لك قام زيد أو أقام زيد أو لم يقم زيد فقلت نعم كان تصديقا لما قبله وتحقيقا لما بعد الهمزة وموجب بلى إيجاب ما بعد النفي استفهاما كان أو خبرا فإذا قيل لم يقم زيد فقلت بلى كان معناه قد قام إلا أن المعتبر في أحكام الشرع العرف حتى يقام كل واحد منهما مقام الآخر اه (قوله وفي الفتح الح) عبارته والذي ينبغي عدم الفرق فإن أهل العرف لا يفرقون بل يفهمون منهما إيجاب النفي (قوله وفي البرازية) أي في أوائل كتاب النكاح (قوله كان اقرارا بالنكاح وتطلق) أي فإذا كان أنكره يلزمه مهرها ونفقة عدتها وثرته لو مات في عدتها (قوله لاقتضاء الطلاق النكاح وضعاً) لأن الطلاق لغة وشرعاً رفع القيد الثابت بالنكاح فلا بد لصحته من سبق النكاح لأن مقتضى ما يقدر لصحة الكلام فكأنه قال نعم أنت امرأتى وأنت طالق

وقع بعده أن وجدوا لا
لست لك بزواج أولست
لي بامرأة أو قالت له لست
لي بزواج فقال صدقت
طلاق أن نواه خلافا لهما
ولو أكد بالقسم أو سئل
ألك امرأة فقال لا لا تطلق
اتفاقا وان نوى لأن اليمين
والسؤال قرينتا ارادة
النفي فيهما وفي الخلاصة
قيل له الست طلقتهما تطلق
بلى لا بنعم وفي الفتح ينبغي
عدم الفرق للعرف وفي
البرازية قالت له أنا امرأتك
فقال لها أنت طالق كان
اقرارا بالنكاح وتطلق
لاقتضاء الطلاق النكاح
وضعا * علم أنه حلف
ولم يدر بطلاق أو غيره
لأنه لو شك اطلاق أم لا
ولو شك اطلاق واحدة
أو أكثر

كما قالوا في اعتق عبدك عنى بألف قلت وهذا حيث لامانع ففي الخلاصة من النكاح عن المتق
قال لها ما انت لي بـزوجة وانت طالق فليس باقرار بالنكاح قال في البرازية لقيام القرينة
المتقدمة على انه ما أراد الطلاق حقيقة اهـ اي لان تصريحه بنفس الزوجية ينافي اقتضاءها
فلا يكون الطلاق مراداً به حقيقة (قوله بنى على الاقل) اي كاذكراً الاسييجابي الا ان يستيقن
بالاكثر او يكون اكبر ظنه و عن الامام الثاني اذا كان لا يدري اثلاث ام اقل يحرى
وان استويا عمل بأشد ذلك عليه اشياء عن البرازية قال ط وعلى قول الثاني اقتصر قاضيخان
ولعله لانه يعمل بالاحتياط خصوصاً في باب الفروج اهـ قلت ويمكن حمل الاول على القضاء
والثاني على الديانة ويؤيده مسألة المتون في باب التعليق لو قال ان ولدت ذكراً فأنت طالق
واحدة وان ولدت انثى فأنت طالق ثنتين فولدتها ولم يدر الاول تطلق واحدة قضاء وثنتين
تنزها اي ديانة هذا وفي الاشياء ايضا وان قال عزمت على انه ثلاث يتركها وان اخبره عدول
حضر واذك المجالس بأنها واحدة وصدقهم اخذ بقولهم (قوله تزوجها بلا محلل) لان
الطلاق انما يلحق المنكوحه نكاحاً صحيحاً او المعتدة بعدة الطلاق او الفسخ بالردة او الالباء
عن الاسلام كما قدمناه عن البحر اي والمنكوحه فاسداً ليست واحدة ممن ذكر ط اي
فلا يتحقق الطلاق في النكاح الفاسد ولا ينقص عدد الانه متاركة كما قدمناه عن البحر والبرازية
في باب المهر عند الكلاء على النكاح الفاسد فحيث كان متاركة لاطلاقاً حقيقة كان له
تزوجها بعقد صحيح بلا محلل ويملك عليها ثلاث طلاقات والله تعالى اعلم

بنى على الاقل وفي الجوهرية
طلق المنكوحه فاسداً
ثلاثاً تزوجها بلا محلل ولم
يمك خلافاً

باب طلاق غير
المدخول بها

باب طلاق غير المدخول بها

(قوله فلاحد ولا لعان الخ) اي عند الامام بناء على انه كلام واحد وان قوله يازانية ليس بفاصل
بين الطلاق والعدد ولا بين الجزاء والشرط في مثل انت طالق يازانية ان دخلت الدار فيتعاق
الطلاق بالدخول ويقع الثلاث في انت طالق يازانية ثلاثاً ولاحد عليه لوقوع القذف وهي
زوجته لما يأتي من انه متى ذكر العدد كان الوقوع به ولا لعان ايضا لان اثره التفريق بينهما وهو
لايتأتى بعد البينونة وهو لا يصح بدون اثره ومثله يازانية انت طالق ثلاثاً بخلاف انت طالق
ثلاثاً يازانية حيث يحذف كافى لعان البحر لوقوع القذف بعد الابانة وعند ابى يوسف يقع في
مسئلتنا واحدة وعليه الحد لانه جعل القذف فاصلاً فيلغو قوله ثلاثاً وكان الوقوع بقوله
انت طالق فكان بعد الطلاق البائن لانها غير مدخول بها فوجب الحد اهـ ح ملخصاً مع
زيادة (قوله لوقوع الثلاث الخ) كذا في البرازية وصوابه لوقوع القذف ويكون الضمير
في بعده للقذف كما ظهر لك مما قررناه (قوله وكذا الخ) اي يقع الثلاث ولاحد ولا لعان كما هو
مقتضى التشبيه بناء على ان المراد بالوصف ما وصفها به في قوله يازانية وهو القذف فاذا
انصرف الاستثناء اليه ينتفى الحد واللعان لانه لم يبق قذفاً منجزاً ونقع الثلاث لعدم تعلقها
بالاستثناء وهذا التقرير هو الموافق لما في شرحه على الملتقى ولعبارة البرازية ونصها انت
طالق ثلاثاً يازانية ان شاء الله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا انت طالق يا طالق
ان شاء الله وكذا انت طالق يا خيثة ان شاء الله يصرف الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق
كأنه قال يا فلانة والاصل عنده ان المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق او يلزم به

(قال لزوجته غير المدخول
بها انت طالق) يازانية
(ثلاثاً) فلاحد ولا لعان
لوقوع الثلاث عليها وهي
زوجته ثم بانت بعده وكذا
انت طالق ثلاثاً يازانية
ان شاء الله تعلق الاستثناء
بالوصف يازانية

حد كقوله يا طالق يا زانية فالاستثناء على الوصف وان كان لا يجب به حد ولا يقع به طلاق كقوله
 يا خبيثة فالاستثناء على الكل اه لكن قوله وكذا انت طالق يا خبيثة صوابه ولو قال انت
 طالق يا خبيثة كما عبر في الذخيرة وغيرها لكنه تساهل لظهور المراد بذلك الاصل المذكور
 وقوله يقع اي الطلاق دليل على ان المراد بالوصف القذف لا الطلاق والالم يصح قوله وصرف
 الاستثناء الى الوصف وكذا ما قرره من الاصل واصرح منه قوله في الذخيرة وغيرها فالاستثناء
 على الآخر وهو القذف ويقع الطلاق فافهم * ثم اعلم ان هذا الذي ذكره الشارح عن البرازية
 عزاء في الذخيرة الى النوادر وهو ضعيف فقد ذكر الفارسي في شرح تلخيص الجامع ان قوله
 يا زانية ان تخلل بين الشرط والجزاء كأنك طالق يا زانية ان دخلت الدار او بين الايجاب
 والاستثناء كأنك طالق يا زانية ان شاء الله لم يكن قذفا في الاصح وان تقدم عليهما او تأخر
 عنهما كان قذفا في الحال وعن ابي يوسف ان المتخلل لا يفصل فلا يتعلق الطلاق بل يقع للحال
 ويجب اللعان وعن محمد يتعلق الطلاق ويجب اللعان وجه ظاهر الرواية ان يا زانية نداء
 للاعلام بما يراد به فلا يفصل ويتعلق الطلاق بالشرط فيتعلق القذف ايضا لانه اقرب الى
 الشرط اه ملخصا فهذا تصريح بأن انصراف الاستثناء الى الكل هو الاصح وظاهر الرواية
 وصرح بذلك في الذخيرة ايضا ومشى عليه الشارح في باب التعليق **(قوله وقعن)** جواب
 الشرط المقدر في قول المتن قال لزوجته وكان الاولى للشارح ذكره عقب قوله ثلاثا **(قوله لما
 تقرر الخ)** لان الواقع عند ذكر العدد مصدر موصوف بالعدداى تطابقا ثلاثا فتصير الصيغة
 الموضوع لانشاء الطلاق متوقفا حكمها عند ذكر العدد عليه بحر قال في الفتح وبه اندفع
 قول الحسن البصري وعطاء وجابر بن زيد انه يقع عليها واحدة لينونتها بطالق ولا يؤثر العدد
 شيئا ونص محمد رحمه الله تعالى قال واذا طلق الرجل امرأته ثلاثا جميعا فقد خالف السنة واثم
 وان دخل بها اولم يدخل سواء بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن
 مسعود وابن عباس وغيرهم رضوان الله عليهم **(قوله ما قيل الخ)** رد على ما نقله في شرح المجمع
 عن كتاب المشكلات واقره عليه حيث قال وفي المشكلات من طلق امرأته الغير المدخول بها
 ثلاثا فله ان يتزوجها بلا تحايل واما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح
 زوجا غيره ففي حق المدخول بها اه ووجه الرد انه مخالف للمذهب لانه اما ان يريد عدم
 وقوع الثلاث عليها بل تقع واحدة كما هو قول الحسن وغيره وقد علمت رده او يريد انه لا يقع
 شيء اصلا وعبارة الشارح تحتل الوجهين لكن كلام الدرر يعين الاول او يريد وقوع الثلاث
 مع عدم اشتراط المحلل وقد بالغ المحقق ابن الهمام في رده حيث قال في آخر باب الرجعة
 لا فرق في ذلك اي اشتراط المحلل بين كون المطابقة مدخولا بها او لا لصريح اطلاق النص وقد
 وقع في بعض الكتب ان غير المدخول بها تحل بلا زوج وهو زلة عظيمة مصادمة للنص
 والاجماع لا يحل لمسلم رآه ان ينقله فضلا عن ان يعتبره لان في نقله اشاعته وعند ذلك ينفتح
 باب الشيطان في تخفيف الامر فيه ولا يخفى ان مثله مما لا يسوغ الاجتهاد فيه لفوات شرطه
 من عدم مخالفة الكتاب والاجماع نعوذ بالله من الزيغ والضلal والامر فيه من ضروريات
 الدين لا يبعدا كفار مخالفه اه **(قوله اعموم اللفظ)** اي لفظ النص فانه يعبر غير المدخول بها

(وقعن) لما تقرر انه متى
 ذكر العدد كان الوقوع
 به وما قيل من انه لا يقع
 لنزول الآية في الموطوءة
 باطل محض منشؤه الغفلة
 عما تقرر ان العبرة لعموم
 اللفظ لا لخصوص السبب

وفيه ان الآية صريحة في المدخول بها لان الطلاق ذكر فيها مفردا وتفريقه يخصها ولا يكون في غير المدخول بها الا بتجديد النكاح فالاولى الاستناد الى السنة وهو ما ذكر عن الامام محمد ط (قوله وحمله في غرر الاذكار) حيث قال ولا يشك ما في المشكلات لان المراد من قوله ثلاثا ثلاث طلاقات متفرقات ليوافق ما في عامة كتب الحنفية اه ففهم قلت يؤيد هذا الحمل قوله في المشكلات واما قوله تعالى فان طلقها الح فانه ذكر في الآية مفردا فلذا اجاب صاحب المشكلات بأن ما في الآية وارد في المدخول بها فتأمل (قوله وان فرق بوصف) نحو انت طالق واحدة وواحدة او خبر نحو انت طالق طالق طالق او حمل نحو انت طالق انت طالق ح ومثله في شرح الملتقى (قوله بعطف) اي في الثلاثة سواء كان بالواو او الفاء او ثم او بل ح وسيد كرامتصنف مسألة العطف منجزة ومعلقة مع تفصيل في المعلقة (قوله او غيره) الاولى او دونه ط (قوله بانه بالاولى) اي قبل الفراغ من الكلام الثاني عند ابى يوسف وعند محمد بعده لجواز ان يحق بكلامه شرطا او استثناء ورجح السرخسي الاول والخلاف عند العطف بالواو وثمرته فيمن ماتت قبل فراغه من الثاني وقع عند ابى يوسف لا عند محمد وتماه في البحر والنهر (قوله ولذا) اي لكونها بانه لا الى عدة ح (قوله لم تقع الثانية) المراد بها ما بعد الاولى فيشمل الثالثة (قوله بخلاف الموطوءة) اي ولو حكما كالمحتلى بها فانها كالموطوءة في لزوم العدة وكذا في وقوع طلاق بائن آخر في عدتها وقيل لا يقع والصواب الاول كما مر في باب المهر نظما واوضحا هناك (قوله حيث يقع الكل) اي في جميع الصور المتقدمة لبقاء العدة ولا يصدق قضاء انه عنى الاول كما سيأتى في الفروع الا اذا قيل له ماذا فعلت فقال طلقها او قد قلت هي طالق لان السؤال وقع عن الاول فانصرف الجواب اليه بحر (قوله ثنتين مع طلاق اياك الح) اي لان مع هنا بمعنى بعد كما تقدم في قوله مع عتق مولك اياك اه ح اي فيكون الطلاق شرطا فاذا طلقها واحدة لاتقع الثنتان لان الشرط قبل المشروط (قوله كما لو قال نصفاً وواحدة) اي تقع واحدة لانه غير مستعمل على هذا الوجه فلم يجعل كله كلاما واحدا وعزاه في المحيط الى محمد بحر اي لان المستعمل عطف الكسر على الصحيح (قوله لانه جملة واحدة) لانه اذا اراد الايقاع بهما ليس لهما عبارة يمكن النطق بهما اخصر منهما وكذا لو قال واحدة وأخرى وقع ثنتان لعدم استعمال اخرى ابتداء نهر لا يقال انت طالق ثنتين اخصر منهما لان الكلام عند ارادة الايقاع بالصحيح والكسر ولفظ اخرى فقد يكون له فيه غرض على انه ان لم يكن له غرض صحيح فالعبرة للفظ واللفظ ثنتين لا يؤدي معنى النصف ومعنى اخرى لغة وان كان المراد بهما طلبة بخلاف انت طالق واحدة وواحدة فانه يغنى عنه طالق ثنتين فعدوله عن ثنتين اليه قرينة على ارادة التفريق وكذا نصفاً وواحدة لان نصف الطلقة في حكم الطلقة كما مر في محله فصار بمنزلة واحدة وواحدة وهو من المتفرق بقرينة العدول عن الاصل من تقديم الصحيح على الكسر ففهم (قوله امر) اي من قوله لانه جملة واحدة اه ح اي لانه اخصر ما يتألف به اذا اراد الايقاع بهذه الطريقة وهو مختار في التعبير لغة اه بحر لكنه ذكر ذلك في احدي وعشرين لافي واحدة وعشرين نقل عن المحيط لو قال واحدة وعشر او وقعت

وحمله في غرر الاذكار على كونها متفرقة فلا يقع الا الاولى فقط (وان فرق) بوصف او خبر او حمل بعطف او غيره (بانه بالاولى) لا الى عدة (و) لذا (لم تقع الثانية) بخلاف الموطوءة حيث يقع الكل وعم التفريق قوله (وكذا انت طالق ثلاثا متفرقات) او ثنتين مع طلاق اياك (و) (ف) طلقها واحدة وقع (واحدة) كما لو قال نصفاً وواحدة على الصحيح جوهرية ولو قال واحدة ونصفاً فثنتان اتفاقا لانه جملة واحدة ولو قال واحدة وعشرين او وثلاثين فثلاث لما مر

واحدة بخلاف احد عشر فثلاث لعدم العطف وكذا لو قال واحدة ومائة او واحدة والفا
او واحدة وعشرين تقع واحدة لان هذا غير مستعمل في المعتاد فانه يقال في العادة مائة
وواحدة الف وواحدة فلم تجعل هذه الجملة كلاما واحدا بل اعتبر عطفها وقال ابو يوسف
يقع الثلاث لان قوله واحدة ومائة ومائة وواحدة سواء اه وظاهره ان قول ابى يوسف
في هذه المسائل غير المعتمد لكن قال في النهر وجزم الزيلعي به في واحدة وعشرين يومى الى
ترجيحه **(قوله)** والطلاق يقع بعدد قرن به لا به أى متى قرن الطلاق بالعدد كان الوقوع
بالعدد بدليل ما اجمعوا عليه من انه لو قال لغير المدخول بها أنت طالق ثلاثا طلقت ثلاثا ولو
كان الوقوع بطالق لبانت لالى عدة فاعا العدد ومن انه لو قالت انت طالق واحدة ان شاء الله
لم يقع شئ ولو كان الوقوع بطالق لكان العدد فاصلا فوقع ثم اعلم ان الوقوع أيضا بالمصدر عند
ذكره وكذا بالصفة عند ذكرها كما اذا قال انت طالق البتة حتى لو قال بعدها ان شاء الله اتصالا
لا يقع ولو كان الوقوع باسم الفاعل لوقع ويدل عليه ما في المحيط لو قال انت طالق لاسنة او انت
طالق بائن فماتت قبل قوله للسنة او بائن لا يقع شئ لانه صفة للايقاع لا للتطبيق فيتوقف
الايقاع على ذكر الصفة وانه لا يتصور بعد الموت اه وكذا ما في عتق الخانية قال لعبدك انت
حر البتة فمات العبد قبل البتة يموت عبدا بحر من الباب المار عند قوله انت طالق واحدة
اولا وقال هنا ويدخل في العدد اصله وهو الواحد ولا بد من اتصاله بالايقاع ولا يضر انقطاع
النفس فلو قال انت طالق وسكت ثم قال ثلاثا فواحدة ولو انقطع النفس او اخذ انسان فيه
ثم قال ثلاثا على الفور فثلاث ولو قال لغير المدخولة انت طالق يا فاطمة او يا زينب ثلاثا وقعن
ولو قال انت طالق اشهدوا ثلاثا فواحدة ولو قال فاشهدوا فثلاث كذا في الظهيرية
اه قلت وحاصله ان انقطاع النفس وامسك الفم لا يقع الاتصال بين الطلاق وعدده وكذا
النداء لانه لتعيين المخاطبة وكذا عطف فاشهدوا بالفاء لانها تعاقب ما بعدها بما قبلها فصار
الكل كلاما واحدا **(قوله)** عند ذكر العدد اى عند التصريح به فلا يكفي قصده كما يأتى
فيما لو مات او اخذ احد فافهم **(قوله)** بعد الايقاع المراد به ذكر الصيغة الموضوع للايقاع
لولا العدد **(قوله)** قبل تمام العدد قدر لفظ تمام تبعا للبحر احترازا عما لو قال انت طالق
احد عشر فماتت قبل تمام العدد **(قوله)** لغا اى فلا يقع شئ نهر فيثبت المهر بتمامه ويرث
الزوج منها ط **(قوله)** لما تقرر اى من ان الوقوع بالعدد وهى لم تكن محلا عند وقوع
العدد ح او لما تقرر من ان صدر الكلام يتوقف على آخره لوجود ما يغيره كالشرط والاستثناء
حتى لو قال انت طالق ان دخلت الدار او ان شاء الله فماتت قبل الشرط او الاستثناء لم تطلق
لان وجودها يخرج الكلام عن ان يكون ايقاعا بخلاف انت طالق ثلاثا يا عمرة فماتت قبل
قوله يا عمرة طلقت لانه غير مغير وكذا انت طالق وانت طالق فماتت قبل الثانى لان كل
كلام عامل في الوقوع انما يعمل اذا صادفها وهى حية ولو قال انت طالق وانت طالق ان
دخلت الدار فماتت عند الاول والثانى لا يقع لما مر كفى البحر عن الذخيرة **(قوله)** او اخذ
أحد فمات اى ولم يذكر العدد على الفور عند رفع اليد عن فمات اما لو قال ثلاثا مثلا على الفور
وقعن كما مر **(قوله)** عملا بالصيغة اشار الى وجه الفرق بين موتها وموته وهو ان الزوج وصل

مطلب

الطلاق يقع بعدد قرن
به لا به

(والطلاق يقع بعدد قرن
به لا به) نفسه عند ذكر
العدد وعند عدمه الوقوع
بالصيغة (فلو ماتت) يم
الموطوءة وغيرها (بعد
الايقاع قبل) تمام العدد
لغا لما تقرر (ولومات)
الزوج أو اخذ احد فمات
قبل ذكر العدد (وقع
واحدة) عملا بالصيغة

لفظ الطلاق بذكر العدد في موتها ولم يتصل في موته ذكر العدد بلفظ الطلاق فبقى قوله أنت طالق وهو عامل بنفسه في وقوع الطلاق كافي اخذ الفهم اذا لم يقل بعده شيئا حيث تقع واحدة افاده في البحر عن المعراج **(قوله)** لان الوقوع بلفظه لا بقصده الضمير ان للزوج اول العدد وعلى الاول يكون التعليل لمنطوق العلة التي قبله وعلى الثاني لمفهوما وهو عدم العمل بالعدد الذي قصد فافهم **(قوله)** بالعطف أي بالواو فتقع واحدة لان الواو لمطلق الجمع اعم من كونه للمعية او للتقدم او التأخر فلا يتوقف الاول على الآخر الا لو كانت للمعية وهو منتف فيعمل كل لفظ عمله فتبين بالاولى فلا يقع ما بعدها ومثل الواو العطف بالفاء وثم بالاولى لاقتضاء الفاء التعقيب وثم التراخي مع الترتيب فيهما واما بل في أنت طالق واحدة لابل ثنتين فكذلك لانها بان بالاولى ولو كانت مدخولا بها تقع ثلاث لانه اخبرانه غلط في ايقاع الواحدة ورجع عنها الى ايقاع الثنتين بدلها فصح ايقاعهما دون رجوعه نعم لو قال لها طلقك امس واحدة لابل ثنتين تقع ثنتان لانه خبر يقبل التدارك في الغلط بخلاف الانشاء بخر ملخصا **(قوله)** او قبل واحدة الخ الضابط ان الظرف حيث ذكر بين شيئين ان اضيف الى ظاهر كان صفة للاول كجاءني زيد قبل عمرو وان اضيف الى ضمير الاول كان صفة للثاني كجاءني زيد قبله او بعده عمرو لانه حينئذ خبر عن الثاني والخبر وصف للمبتدأ والمراد بالصفة المعنوية والمحكوم عليه بالوصفية هو الظرف فقط والافاجمة في قبله عمرو حال من زيد لوقوعها بعد معرفة والحال وصف لصاحبها ففي واحدة قبل واحدة او قبل الاولى قبل الثانية فبان بها فلا تقع الثانية وفي بعدها ثانية كذلك لانه وصف الثانية بالبعدية ولو لم يصفها بها لم تقع فهذا اولى وهذا في غير المدخول بها وفي المدخول بها تقع ثنتان لوجود العدة كما يأتي **(قوله)** ثنتان لانه في واحدة بعد واحدة جعل البعدية صفة للاولى فاقضى ايقاع الثانية قبلها لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال لا امتناع الاستناد الى الماضي فيقتربان فتقع ثنتان وكذا واحدة قبلها واحدة لانه جعل القبلية صفة للثانية فاقضى ايقاعها قبل الاولى فيقتربان واما مع فللقران فلا فرق فيها بين الاتيان بالضمير او لافاقضى وقوعهما معا تحقيقا لمعناها **(قوله)** متى اوقع بالاول (كافي قبل واحدة او بعدها واحدة فان الاولى فيهما هي الواقعة لوصفها بأنها قبل الثانية او بأن الثانية بعدها وهو معنى كونها قبل الثانية فتكون الثانية متأخرة في الصورتين فلفت **(قوله)** او بالثاني اقترنا المراد بالثاني المتأخر في انشاء الايقاع لافي اللفظ وذلك كما في بعد واحدة وقبلها واحدة فانه اوقع فيهما واحدة وهي الاولى الموصوفة بأنها بعد الثانية او بأن الثانية قبلها وهو معنى كونها بعد الثانية فيقتربان ويحتمل ان يراد بالثاني اللفظ المتأخر فانه سابق في الايقاع من حيث الاخبار لتضمن الكلام الاخبار عن ايقاع الثانية قبل الاولى **(قوله)** ويقع الخ من عطف الخاص على العام لدخوله تحت قوله وان فرق فكان الاولى ذكره عقبه **(قوله)** ثنتان اي ان اقصر عليهما وان زاد فثلاث **(قوله)** لتعلقهما بالشرط دفعة لان الشرط مغير للايقاع فاذا اتصل المغير توقف صدر الكلام عليه فيتعلق به كل من الطلقتين معا فيقعان عند وجود الشرط كذلك بخلاف ما لو قدم الشرط فلا يتوقف لعدم المغير **(قوله)** وتقع واحدة ر قدم الشرط هذا عنده وعندنا ثنتان ايضا ورجحه

لان الوقوع بلفظه لا بقصده
(ولو قال) لغير الموطوءة
(انت طالق واحدة)
 وواحدة **(بالعطف)** او
 قبل واحدة او بعدها
 واحدة يقع واحدة
 باثنتي ولا تلحقها الثانية لعدم
 العدة **(وفي)** انت طالق
 واحدة **(بعد واحدة او)**
 قبلها واحدة او مع واحدة
 او معها ثنتان واحدة
 الاصل انه متى اوقع بالاول
 لغا الثاني او بالثاني اقترنا
 لان الايقاع في الماضي
 ايقاع في الحال **(و)** يقع
(بانت طالق واحدة وواحدة)
 ان دخلت الدار ثنتان لو
 دخلت لتعلقهما بالشرط
 دفعة **(و)** تقع واحدة ان
 قدم الشرط لان المعاق
 كالمعجز **(و)** يقع **(في)**
 الموطوءة ثنتان

الكمال وأقره في البحر وقوله لان المعاق كالمجزر اى يصير عند وجود شرطه كالمجزر ولو تجز
 حقيقة لم تقع الثانية بخلاف ما اذا اخر الشرط لوجود المغير زيلى * (نبيه) * العطف بالفاء
 كالواو فتقع واحدة ان قدم الشرط اتفاقا على الاصح وتلغو الثانية وثنتان ان أخره وفي
 العطف ثم ان أخره تنجزت واحدة ولغاما بعدها ولو موطوءة تعلق الاخير وتنجز ما قبله وان
 قدم الشرط لغا الثالث وتنجز الثانى وتعلق الاول فيقع عند الشرط بعد الزوج الثانى ولو
 موطوءة تعلق الاول وتنجز ما بعده وعندهما تعلق الكل بالشرط قدمه او أخره الا ان عند
 وجود الشرط تعلق الموطوءة ثلاثا وغيرها واحدة وتامه في البحر (قوله في كلها) اى كل
 الصور التى ذكرها في العطف بلا تعلق بشرط وفي قبل وبعد وفي الشرط المتقدم او المتأخر
 (قوله ومن مسائل قبل وبعد ما قبل) اى ما قاله بعضهم نظما من بحر الخفيف ورأيت في
 شرح المجموع للاشمونى شارح الالفية ان هذا البيت رفع للعلامة ابى عمرو بن الحاجب
 بارض الشام وأفتى فيه وأبدع وقال انه من المعانى الدقيقة التى لا يعرفها احد فى مثل هذا
 الزمان وانه ينشد على ثمانية اوجه لان ما بعد ما قد يكون قبلين او بعدين او مختلفين فهذه
 اربعة اوجه كل منها قد يكون قبله قبل او بعد صارت ثمانية والقاعدة فى الجميع انه كلما
 اجتمع فيه منها قبل وبعد فالغهما لان كل شهر حاصل بعد ما هو قبله وحاصل قبل ما هو بعده
 ولا يبقى حينئذ الا بعده رمضان فيكون شعبان او قبله رمضان فيكون شوال (قوله فى ذى
 الحجة) لان قبله ذى القعدة وقبل هذا القبل شوال وقبل قبل القبل رمضان ط (قوله فى
 جمادى الآخرة) لان بعده رجبا وبعد ذلك البعد شعبان وبعد البعد رمضان ط (قوله
 فى شوال) صوابه فى شعبان ح اى لان فرض المسئلة ان قبلا ذكرا مرة واحدة وتكرر بعد
 فلفى لفظ قبل ولفظ بعد مرة ويبقى لفظ بعد الثانى هو المعتبر فيصير كأنه قال بعده رمضان
 وهو شعبان كما مر (قوله ويبعد كذلك) اى أولا او وسطا أو آخر (قوله فى شعبان)
 صوابه فى شوال ح اى لنظير ما قلنا (قوله لالغاء الطرفين) المراد بالطرفين قبل وبعد وكأنه
 انما اطلق عليهما طرفين لما بينهما من التقابل وعبارة الفتح يلفى قبل ببعده وعبارة النهر يلفى
 قبل وبعد لان كل شهر بعد قبله وقبل بعده فيبقى قبله رمضان وهو شوال او بعده رمضان وهو
 شعبان ح قلت واما فى البحر من ان المانى الطرفان الاولان يعنى الحالين عن الضمير سواء
 اختلفا او اتفقا وفرع عليه معتبرا للاخير المضاف للضمير فقط فهو خطأ مخالف لما قرره
 نفسه أولا ولما قرره غيره * (نبيه) * هذا كله مبنى على ان ما ملغاة لا محل لها من الاعراب
 ويحتمل ان تكون موصولة او نكرة موصوفة فتكون فى محل جر باضافة الظرف الذى قبلها
 اليها وفيه الاوجه الثمانية لكن احكامها تختلف فى محض قبل يقع فى شوال وفى محض بعد
 فى شعبان وفى قبل ثم بعدين فى جمادى الآخرة وفى بعد ثم قبلين فى ذى الحجة وفى الصور الاربع
 الباقية على عكس ما مر فى الغاء ما اى فما وقع منها فى شوال او فى شعبان على تقدير الالغاء
 يقع بعكسه على تقدير الموصولية او الموصوفية كما ذكره العلامة بدر الدين الغزى الشافعى
 ورأيت بخطه معزيا الى العلامة ابن الحاجب وقال ان للسبكي فى ذلك مؤلفا قلت وقد ارفخت
 هذه المسئلة فى رسالة كنت سميتها (اتحاف الذكى النبىه بجواب ما يقول الفقيه) وبينت فيها

مطلب

فى قبل ما بعد قبله رمضان

فى كلها لوجود العدة

ومن مسائل قبل وبعد

ما قبل

ما يقول الفقيه ايدى الله *

ولا زال عنده الاحسان *

فى فتى علق الطلاق بشهر *

قبل ما بعد قبله رمضان *

وينشد على ثمانية اوجه

فيقع بمحض قبل فى ذى

الحجة وبمحض بعد فى

جمادى الآخرة وبقبل

اولا او وسطا او آخر فى

شوال ويبعد كذلك فى

شعبان لالغاء الطرفين

فيبقى قبله او بعده رمضان

(ولو قال امرأتى طالق

وله امرأتان او ثلاث تطلق

واحدة منهن وله خيار

التعين)

المقام بما لا مزيد عليه وخلاصة ذلك ان قوله بشهر قبل ما قبل قبله رمضان على كون ما زائدة
يكون رمضان مبتدأ والظرف الاول خبرا عنه وهو مضاف الى الثاني لان ما الزائدة لا تكف
عن العمل نحو فيما رحمة وغير ما رجل والثاني مضاف الى الثالث والجملة من المبتدأ والخبر
صفة شهر والرابطة الضمير المضاف اليه الظرف الاخير والمعنى بشهر رمضان كأن قبل قبل
قبله وهو ذو الحجة وعلى كون ما موصولة يكون الظرف الاول صفة لشهر وهو مضاف
الى الموصول والظرف الثاني المضاف الى الثالث خبر مقدم عن رمضان والجملة صلة ما
والعائد الضمير الاخير والمعنى بشهر كأن قبل الشهر الذي رمضان كأن قبل قبله فالشهر الذي
رمضان قبل قبله هو ذو الحجة فالذي قبله هو شوال وكذا يقال على تقدير ما نكرة موصوفة
وعلى هذا القياس في باقي النصوص وقد نظمت جميع ما مر من الصور فقلت

خذ جوابا عقود المرجان يقع فيه عما طلبته تبيان
فجمادى الاخير في محض بعد يقع والعكس ذو حجة ابان
ثم شوال لو تكرر قبل يقع مع بعد وعكسه شعبان
أنع ضدا بضده وهو بعد يقع مع قبل وما بقي الميزان
ذلك ان نفع ما وما اذا ما يقع وصات او وصنتها فليبان
جاء شوال في تمحض قبل يقع وعكس شعبان جاء زمان
وجمادى لقبل ما بعد بعد يقع ثم ذو حجة لعكس اوان
وسوى ذاب عكس الغائب فيها يقع فهو تحقيق من هم الفرسان

واما تصحيح الزيلعي فانما
هو في غير الصريح كما مرأتى
حرام كما حرره المصنف
وسيجى في الايلاء

مطلب

فيما لو قال امرأته طالق
ولها امرأتان او اكثر طالق
واحدة

وتوضيح ذلك في رسالتنا المذكورة والحمد لله رب العالمين (قوله) واما تصحيح الزيلعي (الح) رد
على صاحب الدرر حيث ذكر ما ذكره المصنف وقال هو التصحيح احتراز عما قيل يقع على كل
واحدة طلاق وعزاه الى ايلاء الزيلعي واعترضه في المنع بأن عبارة الزيلعي هكذا وذكر في
الفتاوى اذا قال لامرأته انت على حرام والحرام عنده طلاق ولكن لمينوا الطلاق وقع
الطلاق ولو كان له اربع نسوة والمسئلة بحايتها تقع على كل واحدة منهن طائفة بائنة وقيل تطلق
واحدة منهن واليه البيان وهو الاظهر والاشبه وفي ايلاء الفتح والبحر ان في المواضع التي
يقع الطلاق بنقض الحرام ان كان له اكثر من زوجة واحدة تقع على كل طائفة واحدة بخلاف
الصريح نحو امرأته طالق وله اكثر من واحدة فلا تقع الا واحدة واجاب الاول عن جندى انه
لا يقع الاعلى واحدة وهو الاشبه وعزاه في البحر الى البرازية والخالصة والذخيرة وفي
الفتح الاشبه عندي ما في الفتاوى لان قوله حلال لله او حلال المسلمين يعنى كل زوجة على سبيل
الاستغراق كقوله هن طوالق لا البذل كاحدا كن طالق وحيث وقع بهذا اللفظ وقع بائنا
وفي الحانية امرأته طالق وله امرأتان معروفتان له ان يصرف الطلاق الى ايتها شاء ولم يحك
خلافه فظاهر ان التصحيح في غير الصريح كحلال المسلمين ونحوه لكونه يعنى كل زوجة لا كما زعم
في الدرر اه كلام المنع مخلصا وسيأتى في الايلاء عن النهر ان قول الزيلعي هنا والمسئلة
بحالها يعنى التحريم لا بقيد أنت على حرام مخاطبا لواحدة بل يجب فيه ان لا يقع الاعلى
المخاطبة اه اقول واحاصل انه لا خلاف في امرأته طالق ان له ان يصرفه الى ايتها شاء

خلافاً لما في الدرر ولا في انت على حرام انه لا يقع الا على المخاطبة فقط خلافاً لما يوهمه كلام
الزيلعي وانما الخلاف فيما يعم كل زوجة على سبيل الاستغراق فاخترنا الزوجين انه
لا يقع الا على واحدة فله صرفه الى أيتها شاء نظراً الى انه لفظ مفرد واختار المحقق ابن الهمام
انه يقع على الكل لاستغراقه وهذا هو الظاهر ويدل على ان محل الخلاف ما قلنا انه في الذخيرة
حكماء في حلال المسلمين على حرام وهو صريح تعليل الفتح والظاهر انه لا خلاف في كل حل
على حرام لانه بعد التصريح باداة العموم لا يمكن حمله على فرد خاص بخلاف العموم المستفاد
من الاضافة ويظهر لي ان عدم الخلاف في الصريح لا خصوص صراحته بل لكونه بلفظ
امرأتى الذى عمومته بدلى اى صادق على واحدة لا بعينها اى واحدة كانت مثل قوله احدها من
طالق حتى لو كان الصريح بلفظ عمومته استغراقى مثل حلال الله طالق او من يحل لي طالق
او من في عقد نكاحي طالق جرى فيه الخلاف المذكور وكان فيه ترجيح ابن الهمام اظهر
ويظهر من هذا ان قوله امرأتى حرام لا يتأتى فيه الخلاف المذكور لما علمت من ان عمومته
بدلى لاستغراقى فهو مثل امرأتى طالق وبه يظهر ان حمل الشارح تصحيح الزيلعي على امرأتى
حرام غير مناسب للمقام وقوله كما حرره المصنف الخ فيه انه مخالف لما قدمناه عن المصنف من
قوله فظهر ان التصحيح في غير الصريح كحلال المسلمين ونحوه لكونه يعم كل زوجة فالذى
حرره المصنف هو الحمل على العام الاستغراقى كما اختاره ابن الهمام فافهم ويظهر مما قررناه
ايضا ان قوله على الطلاق كما هو الشائع في زماننا مثل قوله امرأتى طالق لان معناه كما مر ان
فعلت كذا لزم الطلاق ووقع ولا يخفى ان هذا محتمل لان يكون المراد لزم الطلاق من امرأة
او من اكثر ولا ترجيح لاحدهما على الآخر فينبغي ان يثبت له صرفه الى من شاء وينبغي ان
يكون قوله على الحرام كذلك لان معناه ان فعل كذا فأمرأته حرام عليه * (تنبيه) * لا فرق
في ذلك بين المعلق والمنجز وكذا لا فرق بين حلفه مرة أو اكثر فله صرف الاكثر الى واحدة ففي
البرازية عن فوائد شيخ الاسلام قال حلال الله عليه حرام ان فعل كذا وفعله وحلف بطلاق
امرأته ان فعل كذا وفعله وله امرأتان فاراد ان يصرف هذين الطلاقين في واحدة منهما اشار
في الزيادات الى انه يملك ذلك اه لكن اذا بانت احدها قبل وقوع الثاني ليس له صرفه
اليها ففي البرازية ايضاً من كتاب الايمان ان فعلت كذا فأمرأته طالق وله امرأتان أو اكثر
طلقت واحدة واليه البيان وان طلق احدها بأنا أو رجعياً ومضت عدتها ثم وجد الشرط
تعينت الاخرى للطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبيان اليه اه بقى شئ وهو ما لو كان
الطلاق ثلاثاً فهل له ان يوقع على كل واحدة طلاقاً أم لا بدان يجمع الثلاث على واحدة وعلى
الاول فهل تكون كل واحدة من الثلاث بائنة ثلاثاً يلغو وصف البينة وهي صفة الاصل
او تكون رجعية نظراً للواقع ورأيت بخط شيخ مشايخنا السائحاني عن المنية لو كان لرجل
ثلاث نساء فقال امرأتى ثلاث تطليقات يقع ثلاث لكل واحدة وعند ابى حنيفة لكل واحدة
منهن طلاق بائن وهو الاصح اه وفيه مخالفة لما قدمناه من انه لا خلاف في ان له صرفه الى
من شاء فليتأمل (قوله قال النسائه الخ) وجه وقوع الواحدة في هذه الصور ان بعض الطلقة
طلقة كما مر فيصيب كل واحدة في ايقاع طلقة بينهما وفي طلقتين نصف طلقة وفي

(قال لنسائه الاربع
بينكن تطليقة طلقت كل
واحدة تطليقة وكذا لو
قال بينكن تطليقتان او ثلاث
او اربع الا ان ينوى قسمة
كل واحدة بينهما)

فطلق كل واحدة ثلاثا ولو قال بينكم خمس تطليقات يقع على كل واحدة طلاقان هكذا الى ثمان تطليقات فان زاد عليها طلقت كل واحدة ثلاثا) ومثله قوله اشركتكم في تطليقة خانية وفيها (قال لامرأتين لم يدخل بواحدة منهما امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال اردت واحدة منهما لا يصدق ولو مدخولتين فله ايضاع الطلاق على احدها) لصحة تفريق الطلاق على المدخولة لاعلى غيرها (قال امرأته طالق ولم يسم وله امرأة) معروفة (طلقت امرأته) استحسانا (فان قال لي امرأة اخرى واياها عنيت لا يقبل قوله الابينة ولو) كان (له امرأتان كلتاها معروفة له صرفه الى ايها شاء) خانية ولم يحك خلافا * (فروع) * كبر لفظ الطلاق وقع الكل وان نوى التأكيد دين * كان اسمها طالق او حرة فناداها ان نوى الطلاق او العاق وقعا

ثلاث ثلاثة ارباع طلقة وفي اربع طلقة كاملة (قوله فطلق كل واحدة ثلاثا) اي الا في التطليقتين فيقع على كل واحدة منهن طلاقان كذا في كافي الحاكم الشهيد و مثله في الفتح والبحر (قوله يقع على كل واحدة طلاقان الخ) لانه يصيب كل واحدة منهن في الخمس طلقة وربع طلقة وفي الست طلقة ونصف وفي السبع طلقة وثلاثة ارباع وفي الثمان طلاقان وهذا حيث لانية له كافي الكافي والفتح احترازا عما اذا نوى قسمة كل واحدة بينهما فانه يقع على كل واحدة ثلاث (قوله ثلاثا) لانه يصيب كل واحدة من الثمانية طلاقان وتقسم التسعة بينهما فيقع على كل طلقة ثالثة (قوله ومثله) اي مثل بين قال في الفتح فلفظ بين ولفظ الاشراك سواء بخلاف ما لو طلق امرأتين كل واحدة واحدة ثم قال لثالثة اشركتكم فيما وقعت عليهما يقع عليها تطليقتان اه وتمامه فيه عند قوله في الباب السابق ولو قال انت طالق ثلاثة انصاف تطليقة (قوله امرأتى طالق امرأتى طالق) مثله ما لو قال وامرأتى بالعطف كافي الذخيرة (قوله لصحة تفريق الطلاق الخ) كذا علل في البحر بعد نقله المسئلة عن الذخيرة اي لان المدخولة محل لايقاع الثانية بسبب العدة فله ايضاع الطلاقين عليها بخلاف غير المدخولة لانها بانت بالاول فلا يصدق في ارادته لها بالثاني كما لو كان طلق المدخولة بائنا او رجعا وانقضت عدتها فلا تصح ارادتها بالاول ولا بالثاني كما يعلم مما نقلناه قريبا عن البزاية بقي ما اذا كانت احدها مدخولا بها فقط وهي في نكاحه فان ارادها بالطلاقين صح وان اراد غير المدخول بها لا يصدق في الثاني لانها لم تبقي امرأته بل الثانية امرأته فيقع عليها الثاني كما هو ظاهر (قوله ولم يسم) اما لو سماها بأسمها فكذلك بالاولى ويقع على التي عنها ايضا لو كانت زوجته قال في البزاية ولو قال فلانة بنت فلان طالق ثم قال اردت امرأة اخرى اجنبية بذلك الاسم والنسب لا يصدق ويقع على امرأته بخلاف ما اذا اقر بمال لمسمى قاضي رجل انه هو وانكر يصدق بالحلف ماله على هذا المال لاما هو فلان وكذا لو قال زينب طالق وهو اسم امرأته ثم قال اردت به غير امرأتى لا يصدق ويقع عليهما ان كانتا زوجة له وكذا لو نسبها الى امها او اختها او ولدها وهي كذلك ولو حلف ان خرج من المصرف امرأته عائشة كذا و اسمها فاطمة لا تطلق اذا خرج اه (قوله استحسانا) كذا في البحر عن الظهيرية ومثله في الخانية ومقتضاه ان القياس خلافه تأمل (قوله كلتاها معروفة) احتراز عما لو كانت احدها معروفة فقط وهو المسئلة التي قبلها واما الجهولتان فكالمعروفتين ثم هذه المسئلة كما قال ح مكررة مع قوله ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان او ثلاث (قوله) ولم يحك خلافا (رد على صاحب الدرر كما مر تقريره (قوله كبر لفظ الطلاق) بأن قال للمدخولة انت طالق انت طالق او قد طلقتك قد طلقتك او انت طالق قد طلقتك او انت طلقتك وانت طالق واذا قال انت طالق ثم قيل له ما قلت فقال قد طلقتها او قلت هي طالق فهي طالق واحدة لانه جواب كذا في كافي الحاكم (قوله وان نوى التأكيد دين) اي ووقع الكل قضاء وكذا اذا اطلق اشباه اي بأن لم ينو استثناء ولا تأكيد لأن الاصل عدم التأكيد (قوله والا) اي بأن قصد النداء او اطلق فلا يقع على المعتمد اشباه في العاشر من مباحث النية وذكر قبله في التاسع انه فرق المحبوبي في التلقيح بين الطلاق فلا يقع و بين العتق فيقع وهو

خلاف المشهور اه قلت وفي عبارة الاشياء قلب لان المحبوبي فرق بأن الحراسم صالح للتسمية وهو اسم لبعض الناس بخلاف طالق او مطلقة فالنداء به يقع على اثبات المعنى فتطلق بخلاف الحر ويوافقه ما في الخلاصة أشهد ان اسم عبده حر ثم دعاه يا حر لا يعتق ولو سمي امرأته طالق ثم دعاه يا طالق تطلق **(قوله)** قال لامرأته هذه الكلبة طالق طلقت الخ لما قالوا من انه لا تعتبر الصفة والتسمية مع الاشارة كما لو كان له امرأة بصيرة فقال امرأته هذه العمياء طالق وأشار الى البصيرة تطلق ولو أى شخصاً ظن انه امرأته عمرة فقال يا عمرة انت طالق ولم يشر الى شخصها فاذا الشخص غير امرأته تطلق لان المعتبر عند عدم الاشارة الاسم وقد وجد كما في الحانية وقدما بسط الكلام على مسألة الاشارة والتسمية في باب الامامة **(قوله)** وعنى الاخبار كذا الخ قدما الكلام عليه في اول الطلاق **(قوله)** على ذلك اي على انه يخبر كذا **(قوله)** وكذا المظلوم اذا أشهد الخ أقول التقييد بالاشهاد اذا كان مظلوماً غير لازم ففي الاشياء وأمانية تخصيص العام في اليمين فقبولة ديانة اتفاقاً وقضاء عند الحصاص والفتوى على قوله ان كان الحالف مظلوماً كذلك اختلفوا هل الاعتبار لنية الحالف او المستحلف والفتوى على نية الحالف ان كان مظلوماً لا ان كان ظالماً كما في الولوجية والخلاصة اه وفي حواشيه عن مآل الفتاوى التحليف بغير الله تعالى ظلم والنية نية الحالف وان كان المستحلف محققاً **(قوله)** انه يحلف متعلق بأشده ح **(قوله)** قال فلانة اي زينب مثلاً وقوله واسمها كذلك اي زينب وضمير غيره عائد اليه افاده ح **(قوله)** وعلى هذا الخ اي لان المعتبر الاسم عند عدم الاشارة كما ذكرناه آنفاً وهذا الفرع منقول ذكرناه قريباً عن البرازية فافهم **(قوله)** وينبغي الجزم بوقوعه قضاء وديانة ولا شبهة في كونه رجعياً لا بائناً لاتفاق المذاهب كلها على وقوع الرجعي بأن طالق وتماه في الخيرية وكذا انت طالق على مذهب اليهود والنصارى كما أفق به الخير الرملى ايضاً وكذا انت طالق لا يردك قاض ولا عالم او انت طالق تحلى للخنازير وتحرمى على قيقع بالكل طلقة رجعية كما قدمناه قبل هذا الباب **(قوله)** في قول الفقهاء الخ وكذا في قول القضاة والمسامين او القرآن فتطلق قضاء ولا تطلق ديانة الابالية خانية لكن في الفتح اول الطلاق ولو قال طالق في كتاب الله أو بكتاب الله أو معه فان نوى طلاق السنة وقع في اوقاتها والواقع في الحال لان الكتاب يدل على الوقوع للسنة والبدعة فيحتاج الى النية ولو قال على الكتاب أو به او على قول القضاة او الفقهاء او طلاق القضاة او الفقهاء فان نوى السنة دين وفي القضاء يقع في الحال لان قول القضاة والفقهاء يقتضى الامرين فاذا خصص دين ولا يسمع في القضاء لانه غير ظاهر اه فتأمل **(قوله)** قال نساء الدنيا الخ في الاشياء عن عتق الحانية رجل قال عبيد اهل بغداد احرار ولم ينو عبده وهو من اهلها او قال كل عبيد اهل بغداد او كل عبد في الارض او في الدنيا قال ابو يوسف لا يعتق عبده وقال محمد يعتق وعلى هذا الخلاف الطلاق والفتوى على قول ابى يوسف ولو قال كل عبد في هذه السكة او في المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار وعبيده فيها عتقوا في قولهم لا لو قال ولد آدم كلهم احرار في قولهم اه وهو صريح في جريان الخلاف في المحلة كالبلدة لانها بمعنى السكة لكن ذكر في الذخيرة اول الخلاف في نساء اهل

والالا * قال لامرأته هذه الكلبة طالق طلقت او لعبده هذا الخ حارعتق * قال انت طالق او انت حر وعنى الاخبار كذا وقع قضاء الا اذا شهد على ذلك وكذا المظلوم اذا شهد عند استحلاف الظالم بالطلاق الثلاث انه يحلف كاذباً صدق قضاء وديانة شرح وهبانية * وفي النهر قال فلانة طالق واسمها كذلك وقال عنت غيرها دين ولو غيره صدق قضاء وعلى هذا لو حلف لدائه بطلاق امرأته واسمها غيره لا تطلق * وقد كثر في زماننا قول الرجل انت طالق على الاربعة مذاهب قال المصنف وينبغي الجزم بوقوعه قضاء وديانة * ولو قال انت طالق في قول الفقهاء او فلان القاضى أو المفتى دين * قال نساء الدنيا ونساء العالم طوالق لم تطلق امرأته بخلاف نساء المحلة والدار والبيت وفي نساء القرية والبلدة خلاف الثانى وكذا العتق * قالت لزوجها طالقنى فقال فعلت طلقت فان قالت زدنى

بعداد طالق فعند أبي يوسف ورواية عن محمد لا تطلق الا ان ينويها لان هذا امر عام وعن محمد
ايضا تطلق بلانية ثم نقل عن فتاوى سمرقند ان في القرية اختلاف المشايخ منهم من الحقها
باليت والسكة ومنهم من الحقها بالمصر اه ومقتضاه عدم الخلاف في السكة ثم علل عدم
الوقوع في المصر واهل الدنيا بأنه لو وقع به لكان انشاء في حقه فيكون انشاء ايضا في حقهم
وهو متوقف على اجازتهم وهي معتذرة **(قوله فقال فعلت)** اي طلقت بقرينة الطلب **(قوله)**
فواحدة ان لم ينو الثلاث (اي بأن نوى الواحدة او لم ينو شيئا لانه بدون العطف يحتمل تكرير
الاول ويحتمل الابتداء فاي ذلك نوى الزوج تحت نيته كذا في عيون المسائل وفي المتنق انه
تقع الثلاث ولم يشترط نية الزوج ذخيرة **(قوله)** ولو عطف بالواو فثلاث (لانه قرينة التكرار
فيطابقه الجواب وفي الحانية قالت له طلقني ثلاثا فقال فعلت او قال طلقت وقعن ولو قال مجيبا
لها انت طالق او فانت طالق تقع واحدة اه اي وان نوى الثلاث والفرق ان طلقني امر
بالتطليق وقوله طلقت تطليق فصيح جوابا والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال بخلاف انت
طالق فانه اخبار عن صفة قائمة بالمحل وانما يثبت التطليق تصحيحا للوصف والثابت اقتضاء
ضروري فيثبت التطليق في حق صحة هذا الوصف لا في حق كونه جوابا فبقي انت طالق
كلما مبتدأ وانه لا يحتمل الثلاث افاده في الذخيرة **(قوله)** اعتبارا بالانشاء (لانه يملك انشاء
الطلاق عليها فيملات الاجازة التي هي اضعف بالاولى شرح تلخيص الجامع للفارسي **(قوله)**
اذا نوى (صوابه اذا نوى بضمير المثنى كما هو في تلخيص الجامع قل الفارسي في شرحه وكذا
لو قالت المرأة انا نفسي فقال الزوج اجزت لما قلنا لكن بشرط نية الزوج والمرأة الطلاق
وتصح هنا نية الثلاث اما اشتراط نية الزوج فلان لفظ بينونة من كنيات الطلاق وامانية
المرأة فلم يذكر محمد في الكتاب وقالوا يجب ان يشترط حتى يقع التصرف تطليقا فيتوقف
على الاجازة واما بدون نيتها يقع اخبارا عن بينونة الشخص او بينونة شئ آخر كما لو كان
من جانب الزوج فلا يحتمل الاجازة فلا يتوقف واما صحة نية الثلاث فلما عرف من احتمال
لفظ هذه الكناية الثلاث اه **(قوله)** بخلاف الاول (لان قوله اجزت بمنزلة قوله طلقت
فلا يحتاج الى نية ولا تصح فيه نية الثلاث ح **(قوله)** وفي اخترت لا يقع الخ) اي لو قالت
المرأة اخترت نفسي منك فقال الزوج اجزت ونوى الطلاق لا يقع شئ لان قولها اخترت
لم يوضع للطلاق لا صريحا ولا كناية ولهذا لو أنشأ بنفسه فقال لها اخترتك او اخترت نفسك
ونوى الطلاق لا يقع شئ لانه نوى ما لا يحتمله لفظه ولا عرف في ايقاع الطلاق به الا اذا وقع
جوابا لتخيير الزوج اياها في الطلاق شرح التلخيص **(قوله)** من كانت امرأته عليه حرام
كذا في بعض النسخ برفع حرام والصواب ما في اكثر النسخ من النصب لانه خبر كان **(قوله)**
فهو اقرار منه بحرمتها (عبارة البرازية قال في المحيط فهذا اقرار منه بحرمتها عليه في الحكم
اه وافاد قوله في الحكم اي في القضاء انها لا تحرم ديانة اذا لم يكن حرمها من قبل كما لو اخبر
بطلاقها كاذبا لا يقال ان هذه تصلح لغزا لانه وقع الطلاق بلا لفظ اصلا لا صريح ولا كناية وبلا
ردة وابعاء لانا نقول هذا اقرار عن تحريمه منه سابق لانشاء طلاق في الحال بغير لفظ نعم يقل
هذا اقرار بغير لفظ بل بالفعل وقد صرحوا بأن الاقرار قديكون بالاشارة وقديكون بلا لفظ

فقال فعلت طلقت أخرى
* ولو قالت طلقني طلقني
طلقني فقال طلقت فواحدة
ان لم ينو الثلاث ولو عطف
بالواو فثلاث * ولو قال
طلقت نفسي فاجاز طلق
اعتبارا بالانشاء كذا اُثبت
نفسى اذا نوى ولو ثلاثا
بخلاف الاول وفي اخترت
لا يقع لانه لم يوضع الجوابا
* وفي البرازية قال بين
اصحابه من كانت امرأته
عليه حرام فليفعل هذا
الامر ففعله واحد منهم
فهو اقرار منه بحرمتها

ولا فعل كالسكوت في بعض المواضع فافهم (قوله وقيل لا) بناء على ان هذا الفعل لا يكون اقرارا فافهم (قوله وسئل الخ) تأييد لما قبله وبيان لعدم الفرق بين الفعل من واحد او اكثر وبين التحريم المنع. **قوله** والتعليق المفيد الرجعي (قوله طلقن) اي طلق نساء كل من المصنفين بناء على ان هذا التصفيق اقرار (قوله ثم تكلم الخالف) سكت عما اذا تكلم غيره والظاهر انه لا يقع لان تعليق المتكلم لا يسرى حكمه الى غيره الا اذا قال الغير وانا كذلك مثلا واما الفرعان السابقان فجملا من الاقرار لا الانشاء والتعليق انشاء ط قلت يؤيده ما في ايمان البزازية جماعة كان يصنع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صنع صاحبه بعده فامرأته طالق فقال واحدها ثم صنع القائل صاحبه لا يقع لان هلا ليس يمين اه وهلا كلمة فارسية (قوله والخالف لا يخرج نفسه عن اليمين) أشار بهذا الى أن دخول الخالف هنا في عموم كلامه اقريئة ان قلنا ان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه وفي التحرير ان دخوله قول الجمهور والله تعالى اعلم

باب الكنايات

لما فرغ من احكام الصريح الذي هو الاصل في الكلام لما انه موضوع للفهم والصريح أدخل فيه شرع في الكنايات وهو مصدر كناية كنوا اذا ستر نهر (قوله كنيته عند الفقهاء) اي كناية الطلاق المرادة في هذا الحل والافعالها عندهم مطلقا كالاصولين ما استتر المراد منه في نفسه قل في النهر وخرج بالاخير ما لو استتر المراد في الصريح بواسطة نحو غرابة اللفظ او انكشف المراد في الكناية بواسطة التفسير والصريح والكناية من اقسام الحقيقة والمجاز فالحقيقة التي لم تهجر صريح والمهجورة التي غاب معناها المجازى كناية والمجاز الغائب الاستعمال صريح وغير الغالب كناية اه ح (قوله ما لم يوضع له الخ) بل وضع لما هو اعم منه ومن حكمه لان ما سوى الثلاث الرجعية الآتية لم يرد به الطلاق اصلا بل هو حكمه من البيونة من النكاح وعليه ففي قوله واحتمله تساهل والمراد احتمله متعلقا لمعناه أفاد في الفتح وأشار به الى عدم حصرها ولذلك قال في شرح الماتني ثم الفاظ الكناية كثيرة ترتقي الى اكثر من خمسة وخمسين لفظا على ما في النظم والتنف وزيد غيرها فتنبه اه ومنها عدت عنها فيقع به البائن بالنية كما افتي به الشيخ اسمعيل الحالك قات ومنها انت خالصة المستعمل في زماننا فانه في معنى خلية وبرية تأمل وفي البزازية قال لا خزان كنب تضربني لاجل فلانة التي تزوجتها فاني تركتها فيخذها ونوى الطلاق فتقع واحدة بأئنة * (تنبيه) * افتي بعض المتأخرين بأن منها على يمين لا افعل كذا نوايا الطلاق فتقع به واحدة بأئنة لقولهم الكناية ما احتمل الطلاق وغيره وردده عصره السيد محمد ابوالسعود في حاشية مسكين بأنه لا يلزمه الا كفارة يمين لان ما ذكره في تعريف الكناية ليس على اطلاقه بل هو مقيد بلفظ يصح خطابها به ويصح لانشاء الطلاق الذي اضمره او للاخبار بأنه اوقعه كأنت حرام اذ يحتمل لاني طلقك او حرام الصحبة وكذا بقية الالفاظ وليس لفظ اليمين كذلك اذ لا يصح بأن مخاطبها بأنت يمين فضلا عن ارادة انشاء الطلاق به او الاخبار بأنه اوقعه حتى لو قال انت يمين لاني طلقك لا يصح فليس كل ما احتمل الطلاق من كنياته بل بهذين القيدين ولا بد من ثالث هو كون اللفظ

وقيل لا انتهى * وسئل
ابواليث عن قال لجماعة
كل من له امرأة مطلقة
فليصفق بيده فصفقوا
فقال طلقن وقيل ليس هو
باقرار * جماعة يتحدثون
في مجلس فقال رجل منهم
من تكلم بعد هذا فامرأته
طالق ثم تكلم الخالف
طلقت امرأته لان كلمة
من للتعميم والخالف
لا يخرج نفسه عن اليمين
فيحتمل

باب الكنايات

(كنيته) عند الفقهاء
(ما لم يوضع له) اي الطلاق
(واحد) واحتمله وغيره
(الكنايات) (لا تطلق بها)

مسببا عن الطلاق وناشئا عنه كالحرمة في انت حرام ونقل في البحر عدم الوقوع بلا احبات
لاشتهيك لا رغبة لي فيك وان نوى ووجهه ان معاني هذه الالفاظ ليست ناشئة عن الطلاق
لان الغالب الندم بعد فتنشأ المحبة والاشتهاء والرغبة بخلاف الحرمة فاذا لم يقع بهذه الالفاظ
مع احتمال ان يكون المراد لاني طلقك ففي لفظ اليمين بالاولى ولا نهم قسموا الكناية لثلاثة اقسام
كما يأتي ما يصلح جوابا لسؤال الطلاق لا غير كأعتدى وما يصلح جوابا وردا لسؤالها
كأخرجي وما يصلح جوابا وسبا كخلية ولا شك ان هذا اللفظ غير صالح لشيء من الثلاثة
لاني اذا سألتها الطلاق لا يصلح جوابا بقوله على يمين لا فعلن كذا لان الجواب يكون بما يدل
على انشاء الطلاق اجابة لسؤالها كأعتدى او على عدمه ردا لطلبها كأخرجي او سبالها كخلية
وعلى يمين لا يدل على انشاء الطلاق اه ملخصا مع زيادة ثم قال وبه ظهران ما نقل عن فتاوى
الطوري اذا قال ايمان المسلمين تلزمي تطلق امرأته خطأ فاحش وسمعت كثيرا من شيخنا
ان فتاوى الطوري كفتاوى ابن نجيم لا يوثق بها الا اذا تأيدت بنقل آخر اه واعترضه ط
بأن على يمين يحتمل الطلاق وغيره لانه يكون به وبالله تعالى فحيث نوى الطلاق علمت نيته
وكأنه قال على الطلاق ولا افعل كذا وتقدم ان على الطلاق من التعليق المعنوي وما في فتاوى
الطوري من تخصيصه بالطلاق للعرف كلال المسلمين على حرام اه اقول والحاصل ان على
يمين ليس كناية لما مر وليس صريحا ايضا لانه لا يستعمل الا في الطلاق وهذا ليس كذلك
وهو ظاهر لك لفظ اليمين جنس من افراده الحلف بالطلاق فاذا عينه بالنية صار كأنه قال
على حلف بالطلاق لا افعل كذا هو لو صرح بهذا المنوى صار حالفا به والاعم اذا اريد به
الاخص ثبت به حكم ذلك الاخص والاخص هنا طلاق صريح فتقع به واحدة رجعية لاثباته
وفي ايمان البرازية من الفصل الثاني قل لي حلف أو قل لي حلف بالطلاق ان لا افعل كذا ثم
فعل طاعت وحنث وان كان كاذبا وقدمنا في اول فصل الصريح عن جامع الفصولين ان فعلت
كذا تجرى كلمة الشرع بيني وبينك ينبغي ان يصح اليمين على الطلاق لانه متعارف بينهم فيه
وقدمناه هناك ايضا عن الذخيرة لو قال لها الف نون تا طالف لام قف ان نوى الطلاق تطلق
لان هذه الحروف يفهم منها ما هو المفهوم من الصريح الا انها لا تستعمل كذلك فصارت
كالكناية في الافتقار الى النية فهذا يدل على انه لو اراد باليمين الطلاق يصح ويقع به رجعية
اذا حنث واما ايمان المسلمين فانه جمع يمين والاضافة الى المسلمين قرينة على انه اراد جميع
انواع الايمان التي يحلف بها المسلمين كاليمين بالله تعالى والطلاق والعناق المتعاقين وسباني
لهذا زيادة بيان في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى (قوله قضاء) قيد به لانه لا يقع ديانة بدون
النية ولو وجدت دلالة الحال فوقوعه بواحد من النية او دلالة الحال اما هو القضاء فقط
كما هو صريح البحر وغيره (قوله او دلالة الحال) المراد به الحالة الظاهرة المفيدة
المقصودة ومنها تقدم ذكر الطلاق بحر عن المحيط ومقتضى طلاقه هنا كالكثران
الكنائيات كلها يقع بها الطلاق بدلالة الحال قل في البحر وقد تبع في ذلك القدوري
والسرخسي في المبسوط وخالفهما فخر الاسلام وغيره من المشايخ فقالوا بعضها لا يقع
بها الا بالنية اه واراد بهذا البعض ما يحتمل الرد كأخرجي واذهبي وقومي لكن

قضاء (الابنية او دلالة
الحال)

المصنف وافق المشايخ في التفصيل الآتي فبقى الاعتراض على عبارة الكنز واجاب عنه في
النهر بما ذكره ابن كمال باشا في ايضاح الاصلاح بان صلاحية هذه الصور للرد كانت معارضة
لحال مذاكرة الطلاق فلم يبق الرد دليلا فكانت الصور المذكورة خالية عن دلالة الحال
ولذلك توقف فيها على النية اهـ (قوله) وهي حالة مذاكرة الطلاق اشار به الى ما في النهر
من ان دلالة الحال تعم دلالة المقال قال وعلى هذا فتفسر المذاكرة بسؤال الطلاق او تقديم
الايقاع كما في اعتدى ثلاثا وقال قبله المذاكرة ان تسأله هي او اجنبي الطلاق (قوله) او
الغضب) ظاهره انه معطوف على مذاكرة فيكون من دلالة الحال (قوله) في حالات ثلاث
لما كان الغضب يقابله الرضا فهو مفهوم منه صح التفريع وفي الفتح واعلم ان حقيقة التقسيم
في الاحوال قسمان حالة الرضا وحالة الغضب واما حالة المذاكرة فتصدق مع كل منهما بل
لا يتصور سؤالها الطلاق الا في احدي الحالتين لانهما خدان لا واسطة بينهما قال في البحر
بعد نقله وبه علم ان الاحوال ثلاثة حال مطلقة عن قيدي الغضب والمذاكرة وحالة المذاكرة
وحالة الغضب اهـ وفي النهر وعندى ان الاولى هو الاقتصار على حالة الغضب والمذاكرة اذ
الكلام في الاحوال التي تؤثر فيها الدلالة لا مطلقا ثم رأيت في البدائع بعد ان قسم الاحوال
ثلاثة قال ففي حالة الرضا يدين في القضاء وان كان في حال مذاكرة الطلاق او الغضب فقد قالوا
ان الكنايات اقسام ثلاثة الخ وهذا هو التحقيق اهـ (قوله) والكنايات ثلاث الخ) حاصله انها
كلها تصالح للجواب اى اجابته لها في سؤالها الطلاق منه لكن منها قسم يحتمل الرد ايضا اى
عدم اجابة سؤالها كأنه قال لها لا تطلي الطلاق فاني لا افعله وقسم يحتمل السب والشتم لها
دون الرد وقسم لا يحتمل الرد ولا السب بل يتمحض للجواب كما يعلم من القهستاني وابن الكمال
ولذا عبر بلفظ يحتمل وفي ابى السعود عن الحموى ان الاحتمال انما يكون بين شيئين يصدق بهما
اللفظ الواحد معا ومن ثم لا يقال يحتمل كذا وكذا كما نبه عليه العصام في شرح التلخيص من
بحث المسند اليه (قوله) فنحو اخرجى واذهي وقومى) اى من هذا المكان لينقطع الشر
فيكون ردا اولانه طلقها فيكون جوابا رحتى ولو قال فيبيع الثوب لا يقع وان نوى عند ابى
يوسف لان معناه عرفا لاجل البيع فكان صريحه خلاف النوى ووافقه زفر نهر ولو قال
اذهي فتزوجى بالفاء او الواو فسيأتى الكلام عليه في الفروع (قوله) تقضى تخمري استرى
امر بأخذ القناع اى الحمار على الوجه ومثله تخمري وأمر بالاستتار قال في البحر اى لانك بنت
وحرمت على بالطلاق اولثلا ينظر اليك اجنبي اهـ فهو على الاول جواب وعلى الثانى رد وفى
البحر عن شرح قاضيخان لو قال استرى منى خرج عن كونه كناية اهـ وهل المراد عدم
الوقوع به اصلا او انه يقع بلانية والظاهر الثانى وعليه فهل الواقع بائن او رجعى والظاهر
البائن لكون قوله منى قرينة لفظية على ارادة الطلاق بمنزلة المذاكرة تأمل (قوله) انتقل
انطلقى) مثل اخرجى وقد تقدم ح (قوله من الغربية) بالغين المعجمة والراء راجع للاول
وقوله او من الغزوبة بالمهملة والزاي راجع للثانى من عزب عنى فلان يعزب اى فغناه ايضا
تباعدى ح بزيادة ففيه ما في اخرجى ايضا من الاحتمالين (قوله) يحتمل ردا) اى ويصلح
جوابا ايضا ولا يصلح سبا ولا شتم ح (قوله) خلية) بفتح الخاء المعجمة فعيلة بمعنى فاعلة اى

وهي حالة مذاكرة الطلاق
او الغضب فالحالات ثلاث
رضا وغضب ومذاكرة
والكنايات ثلاث ما يحتمل
الرد أو ما يصلح للسب
أولاً ولا (فنحو اخرجى
واذهبي وقومى) تقضى
تخمري استرى انتقل
انطلقى اغربى اغربى من
الغربة او من الغزوبة
(يحتمل ردا ونحو خلية

خالية اما عن النكاح او عن الخير ح اى فهو على الاول جواب وعلى الثانى سبب وشم
ومثله ما يأتى (قوله برية) بالهمز وتركه اى منفصلة اما عن قيد النكاح او حسن الخلق
(قوله حرام) من حرم الشئ بالضم حراما امتنع اريد بها هنا الوصف ومعناه الممنوع فيحمل
على ما سبق وسياقى وقوع البائن به بلا نية فى زماننا للتعارف لا فرق فى ذلك بين محرمه
وحرمتك سواء قال على اولا او حلال المسلمين على حرام وكل حل على حرام وانت معى فى
الحرام وفى قوله حرمت نفسى لا بد ان يقول عليك واوردانه اذا وقع الطلاق بهذه اللفاظ بلا
نية ينبغى ان يكون كالصریح فى اعتقابه الرجعة وأجيب بأن المتعارف انما هو ايقاع البائن لا
الرجعى حتى لو قال لم انو لم يصدق ولو قال مرتين ونوى بالاولى واحدة وبالثانية ثلاثا صحت
نيته عند الامام وعليه الفتوى كما فى البرازية ح عن النهر قات لكن عبارة البرازية قل
لامراتيه انما على حرام ونوى الثلاث فى احدها والواحدة فى الاخرى صحت نيته عند
الامام وعليه الفتوى ثم اعلم ان ما ذكره من الايراد والجواب المذكور فى البرازية ايضا
ومقتضى الجواب وقوع الرجعى به فى زماننا لانه لم يتعارف ايقاع البائن به فان العامى
الجاهل الذى يخاف بقوله على الحرام لا يفعل كذا لا يميز بين البائن والرجعى فضلا عن ان يكون
عرفه ايقاع البائن به وانما المعروف عنده ان من حنث بهذا اليمين يقع عليه الطلاق مثل قوله
على الطلاق لا افعل كذا وقد مر ان الوقوع بقوله على الطلاق انما هو للعرف لانه فى حكمه
التعاقب وكذا على الحرام والا فالاصل عدم الوقوع اصلا كما فى طلاقك على كما تقدم تقريره
فحيث كان الوقوع بهذين اللفظين للعرف ينبغى ان يقع بهما المتعارف بلا فرق بينهما وان كان
الحرام فى الاصل كناية يقع بها البائن لانه لما غلب استعماله فى الطلاق لم يبق كناية ولذا لم يتوقف
على النية او دلالة الحال ولا شئ من الكناية يقع به الطلاق بلا نية او دلالة الحال كما صرح به
فى البدائع ويدل على ذلك ما ذكره البرازى عقب قوله فى الجواب المار ان المتعارف به ايقاع
البائن لا الرجعى حيث قال مانعه بخلاف فارسية قوله سرحتك وهو رها كردم لانه صار
صریحاً فى العرف على ما صرح به نجم الزاهدى الخوارزمى فى شرح القدرورى اه وقد صرح
البرازى اولا بأن حلال الله على حرام بالعربية او الفارسية لا يحتاج الى نية حيث قل ولو قل
حلال ايزد بروى او حلال الله عليه حرام لا حاجة الى النية وهو الصحيح المتفق به للعرف وانه
يقع به البائن لانه المتعارف ثم فرق بينه وبين سرحتك فان سرحتك كناية لكنه فى عرف الفرس
غلب استعماله فى الصريح فاذا قل رها كردم اى سرحتك يقع به الرجعى مع ان اصله كناية
ايضا وما ذاك الا لانه غلب فى عرف الفرس استعماله فى الطلاق وقد مر ان الصريح مالم
يستعمل الا فى الطلاق من اى لغة كانت لكن لما غلب استعمال حلال الله فى البائن عند
العرب والفرس وقع به البائن واو لا ذلك اوقع به الرجعى والحاصل ان المتأخرين خالفوا
المتقدمين فى وقوع البائن بالحرام بلا نية حتى لا يصدق اذا قل لم انو لاجل العرف الحادث
فى زمان المتأخرين فيتوقف الآن وقوع البائن به على وجود العرف كما فى زمانهم واما اذا
تعورف استعماله فى مجرد الطلاق لا بقيد كونه بائنا يتعين وقوع الرجعى به كما فى فارسية
سرحتك ومثله ما قدمناه فى اول باب الصريح من وقوع الرجعى بقوله سن بوش وبوش اول

برية حرام

في لغة الترك مع ان معناه العربي انت خلية وهو كناية لكنه غلب في لغة الترك استعماله في الطلاق هذا ماظهر لفهمي القاصر ولم أرأحدا ذكره وهي مسألة مهمة كثيرة الوقوع فتأمل ثم ظهر لي بعد مدة ما عسى يصاح جوابا وهو ان لفظ حرام معناه عدم حل الوطء ودواعيه وذلك يكون بالايلاء مع بقاء العقد وهو غير متعارف ويكون بالطلاق الراجع للعقد وهو قسمان بائن ورجعي لكن الرجعي لا يحرم الوطء فتعين البائن وكونه التحق بالصریح للعرف لاينا في وقوع البائن به فان الصريح قد يقع به البائن كتطليقة شديدة ونحوه كما ان بعض الكسنيات قد يقع به الرجعي مثل اعتدى واستبرئ رحمك وانت واحدة والحاصل انه لما تعورف به الطلاق صار معناه تحريم الزوجة وتحريمها لا يكون الا بالبائن هذا غاية ماظهر لي في هذا المقام وعليه فلا حاجة الى ما أجاب به في البرازية من ان المتعارف به ايقاع البائن لما علمت مما يرد عليه والله سبحانه أعلم **(قوله بائن)** من بان الشيء انفصل اي منفصلة من وصلة النكاح او عن الخير ح **(قوله كبتة)** من البت بمعنى القطع فيحتمل ما احتمله البائن واوجب سيويه فيه الالف واللام واجاز الفراء اسقاطهما وبتلة من البتل وهو الانقطاع وبه سميت مريم لانقطاعها عن الرجال وفاطمة الزهراء لانقطاعها عن نساء زمانها فضلا ودينا وحسبا وقيل عن الدنيا الى ربها وفيه من الاحتمال ما مر ح عن النهر **(قوله يصلح سبا)** اي ويصاح جوابا ايضا ولا يصلح ردا ح ومثله في النهر و ابن كمال والبدائع خلافا لما يظهر من البحر من انه يصاح للرد ايضا **(قوله اعتدى)** امر بالاعتداد الذي هو من العدة او من العد اي اعتدى نعمي عليك بدائع **(قوله واستبرئ)** امر بتعرف براءة الرحم وهي طهارتها من الماء وانه كناية عن الاعتداد الذي هو من العدة ويحتمل استبرئ لا طلقك بدائع **(قوله أنت واحدة)** اي طالق تطليقة واحدة ويحتمل انت واحدة عندى اوفى قومك مدحا او ذما فاذا نوى الاول فكأنه قاله ولا اعتبار باعراب الواحدة عند عامة المشايخ وهو الاصح لان العوام لا يميزون بين وجوهه والخواص لا ياتزمونه في مخاطباتهم بل تلك صناعتهم والعرف لغتهم ولذا ترى اهل العلم في مجارى كلامهم لا ياتزمونه على ان الرفع لاينا في الوقوع لاحتمال ان يريد انت طليقة واحدة فجعلها نفس الطليقة مبالغة كرجل عدل لكن قد اعتبروا الاعراب في الاقرار فيما لو قال له على درهم غير دائق رفعا ونصيا فيطلب الفرق وكأنه عملا بالاحتياط في البابين فتدبره وتماه في النهر **(قوله أنت حرة)** اي لبراءتك من الرق او من النكاح واعتقتك مثل انت حرة كما في الفتح وكذا كوني حرة او اعتقي كما في البدائع نهر **(قوله اختارى أمرك بيدك)** كناية عن تفويض الطلاق اي اختارى نفسك بالفراق اوفى عمل او أمرك بيدك في الطلاق اوفى تصرف آخر وفي النهر عن الحواشي السعدية وهذا لايناسب ذكره في هذا المقام ولقد وقع بسبب ذلك خطأ عظيم من بعض المفتين فزعم انه يقع به الطلاق وافق به وحرّم حلالا نعوذ بالله من ذلك اه وقد نبه عليه الشارح عند قوله خلا اختارى ح اي حيث ذكر انه لا يقع بهما الطلاق ما لم تطلق المرأة نفسها اي مع نية الزوج تفويض الطلاق لهما او دلالة الحال من غضب او مذاكرة كايأتى في الباب الآتي ويعلم مما هنا **(قوله سرحتك)** من السراح بفتح السين وهو الارسال اي ارسلتك لاني طلقتك او لحاجة لي وكذا فرقتك لاني

بائن) ومراد فيها كبتة بتلة
(يصلح سبا ونحو اعتدى
واستبرئ رحمك انت
واحدة انت حرة اختارى
امرك بيدك سرحتك
فارقتك

مطلب

لا اعتبار بالاعراب هنا

طلقتك او في هذا المنزل نهر (قوله لا يَحْتَمِلُ السَّبَّ وَالرَّدَّ) اى بل معناه الجواب فقطح
 اى جواب طلب الطلاق اى التطبيق فتح (قوله تأثيرا) تميز محمول عن الفاعل اى يتوقف
 تأثير الاقسام الثلاثة على نية ط (قوله للاحتمال) لما ذكرنا من ان كل واحد من الالفاظ
 يحتمل الطلاق وغيره والحال لا تدل على احدهما فيسئل عن نيته ويصدق في ذلك قضاء بدائع
 قال ط فان قلت ان ما يصلح جوابا ينبغى الوقوع به وان لم تكن نية قلت ليس المراد بكونه
 جوابا انه جواب لتحصيل الطلاق بل هو جواب لكلامها بغير السؤال اما اذا تكلمت
 بسؤال الطلاق فقد حصلت المذاكرة وفيها لا يتوقف على النية الا الاول كما يأتى اه قلت
 لكنه مخالف لما ذكرناه آنفا عن افتح من تفسيره المحتمل للجواب بأنه جواب طلب الطلاق
 اى التطبيق فالاولى الجواب عن الايراد بأن يقال ان نحو اعتدى يتمحض للتطبيق اجابة
 لسؤالها اى انه ان كان هناك سؤال الطلاق يتمحض للتطبيق ولا يلزم وجود سؤال الطلاق في
 جميع الحالات لانه قد تكون الحالة حالة رضا فقط او حالة غضب فقط بدون سؤال الطلاق
 ومع ذلك لا يخرج نحو اعتدى عن كونه متمحضا للجواب بمعنى انه لو كان سؤال لتتمحض
 جوابا له ولذا يقع بلا توقف على نية في حالة الغضب المجردة عن السؤال تأمل (قوله بيمينه)
 فاليمين لازمة له سواء ادعت الحلاق ام لاحق الله تعالى ط عن البحر (قوله فنكل) اى عند
 القاضي لان النكول عند غيره لا يعتبر ط (قوله توقف الاولان) اى ما يصلح ردًا وجوابا
 وما يصلح سبًا وجوابا ولا يتوقف ما يتعين للجواب بيان ذلك ان حالة الغضب تصلح للرد والتباعد
 والسب والشم كما تصلح للطلاق والفاظ الاولين يحتملان ذلك ايضا فصار الحال في نفسه
 محتملا للطلاق وغيره فاذا عني به فقد نوى ما يحتمله كلامه ولا يكذبه الظاهر فيصدق
 في القضاء بخلاف الفاظ الاخير اى ما يتعين للجواب لانها وان احتملت الطلاق وغيره ايضا
 لكنها لما زال عنها احتمال الرد والتباعد والسب والشم اللذين احتملتها حال الغضب تعينت
 الحال دالة على ارادة الطلاق فترجح جانب الطلاق في كلامه ظاهرا فلا يصدق في الصرف
 عن الظاهر فلذا وقع بها قضاء بلا توقف على النية كما في صريح اطلاق اذ نوى به الطلاق
 عن وثاق (قوله يتوقف الاول فقط) اى ما يصلح للرد والجواب لان حالة المذاكرة
 تصلح للرد والتباعد كما تصلح للطلاق دون الشتم والالفاظ الاول كذلك فاذا نوى بها الرد
 لا الطلاق فقد نوى محتمل كلامه بالاخالف للظاهر فتوقف الوقوع على انية بخلاف الفاظ
 الاخيرين فانها وان احتملت الطلاق لكنها لا تحتمل ما تحتمله المذاكرة من الرد والتباعد
 فترجح جانب الطلاق ظاهرا فلا يصدق في الصرف عنه فلذا وقع بها قضاء بلانية والحاصل
 ان الاول يتوقف على النية في حالة الرضا والغضب والمذاكرة والثاني في حالة الرضا والغضب
 فقط ويقع في حالة المذاكرة بلانية والثالث يتوقف عليها في حالة الرضا فقط ويقع في حالة
 الغضب والمذاكرة بلانية وقد نظمت ذلك بقولي

نحو اخرجى قومي اذهبي ردا يصح ❀ خلية برية سبًا صلح
 واستبرئي اعتدى جوابا قد حتم ❀ فالاول القصد له دوما لزم
 والثاني في الغضب والرضا انضبط ❀ لا الذكر والثالث في الرضا فقط

لا يَحْتَمِلُ السَّبَّ وَالرَّدَّ
 ففي حالة الرضا) اى غير
 الغضب والمذاكرة
 (توقف الاقسام) الثلاثة
 تأثيرا (على نية) للاحتمال
 والقول له بيمينه في عدم
 النية ويكفي تحليفها له
 في منزله فان ابى رفعته
 للحاكم فان نكل فرق
 بينهما مجتئ (وفي الغضب)
 توقف (الاولان) ان نوى
 وقع والا لا (وفي مذاكرة
 الطلاق) يتوقف (الاول
 فقط) ويقع بالاخيرين
 وان لم ينو

و رسمتها في شباك لزيادة الايضاح بهذه الصورة

رد وجواب اخرجى	سب وجواب خلية برية	جواب فقط اعتدى استبرئى
رضا	تلزم النية	تلزم النية
غضب	تلزم النية	يقع بلانية
مذاكرة	تلزم النية	يقع بلانية

لان مع الدلالة لا يصدق قضاء في نفى النية لانها اقوى لكونها ظاهرة والنية باطنة ولذا تقبل بينتها على الدلالة لا على النية الا ان تقام على اقرار دبرها عمادية ثم في كل موضع تشترط النية فلو السؤال بهل يقع بقول نعم ان نويت ولو بكم يقع (يقع) يعني لو قال السائل قلت كذا هل يقع على الطلاق يقول المفتي نعم ان نويت ح (قوله) ولو بكم يقع (يعني لو قال السائل قلت كذا كم يقع على يقول له المفتي يقع واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية يعني لا يقول له المفتي تقع واحدة ان نويت ح (قوله) وتقع رجعية) اي وان نوى البائن ح (قوله بقوله اعتدى) لانه من باب الاضرار اي طامتك فاعتدى او اعتدى لانه طامتك ففي المدخول بها يثبت الطلاق وتجب العدة وفي غيرها يثبت الطلاق عملا بانيته ولا تجب العدة كذا في التلويح وتاممه في النهر (قوله واستبرئى رحمك) قدمنا عن البدائع انه كناية عن الاعتداد من العدة فيقال فيه ما قلناه آنفا في اعتدى (قوله) وانت واحدة) لانه اذا نوى الطلاق صار لفظ واحدة صفة لمصدر محذوف اي طالق طاقعة واحدة وصريح الطلاق يعقب الرجعة والمصدر وان احتمل نية الثلاث لكن التنصيص على الواحدة يمنع ارادة الثلاث (قوله في الاصح) كذا صححه في الهداية وغيرها وقدمنا الكلام عليه (قوله فلا يرد الخ) اي اذا علمت ان الضمير في باقيةا عائد الى الالفاظ المذكورة في المتن فلا يرد ان غيرها من الفاظ الكنايات قد يقع به الرجعي من كل كناية كان فيها ذكر الطلاق لكن جعلها في البحر داخلة بالاولى تحت الالفاظ الثلاثة الواقع بها الرجعي لان علة وقوع الرجعي بها وجود الطلاق مقتضى او مضمرا فما ذكر فيها الطلاق يقع فيها الرجعي بالاولى (قوله) نحو انابرى من طلاقك (اي يقع به الرجعي اذا نوى فتح لكن في الجوهره ولو قال انابرى من نكاحك وقع الطلاق اذا نواه وان قال انابرى من طلاقك لا يقع شيء لان البراءة من الشيء تركه اه و ذكر في البرازية اختلاف التصحيح في برئت من طلاقك وجزم في الخانية بتصحيح عدم الوقوع به لكن قال في الفتح وفي الخلاصة اختلاف في برئت من طلاقك والوجه عندي ان يقع بائنا لان حقيقة تبرئته منه تستلزم عجزه عن الايقاع وهو البيونة بانقضاء العدة او الثلاث او عدم الايقاع اصلا وبذلك صار كناية فاذا اراد الاول وقع وصرف الى احدي البيونتين وهي التي دون الثلاث اه قلت مقتضى هذا وقوع واحدة بائنة لان الوقوع ليس بلفظ الصريح بل بلفظ برئت تأمل (قوله) خليت سبيل طلاقك (وكذا خليت طلاقك او تركت طلاقك ان نوى وقوع والا فلا خانية) (قوله بالتخفيف) اي تخفيف اللام اما بالتشديد فهو صريح يقع به بلانية كما مر في باب (قوله) وانت

اطلق من امرأة فلان) فان كان جوابا لقولها ان فلانا طلق امرأته وقع ولا يدين لان دلالة الحال قائمة مقام النية حتى لو لم تكن قائمة لم يقع الا بالنية نهر في باب الصريح عن الخلاصة فليس من الصريح والا لم يتوقف على النية وعمله في الفتح بان افعّل التفضيل ليس صريحا فافهم **(قوله)** وهي مطلقة) اى والحال ان امرأة فلان مطلقة والا فلا يقع وهذا القيد ذكره في البحر لكن في الفتح في اول باب الصريح انه لا فرق بين كونها مطلقة او لا قال والمعنى عند عدم كونها مطلقة لاجل فلانة يعنى ان من في قوله من امرأة فلان للتعليل **(قوله)** وانت طلق (ق) قد منا في باب الصريح عن الذخيرة تعليقه بأن هذه الحروف يفهم منها ما هو المفهوم من صريح الكلام الا انها لا تستعمل كذلك فصارت كالكناية في الافتقار الى النية **(قوله)** وغير ذلك الخ) مثل الطلاق عليك وهبتك طلاقك بعثك طلاقك اذا قالت اشتريت من غير بدل خذى طلاقك اقرضتك طلاقك قد شاء الله طلاقك او قضاء او شئت ففي الكل يقع بالنية رجعى كما في الفتح زاد في البحر الطلاق لك او عليك انت طلق بحذف الآخر لست لي بامرأة وما انا لك بزوجة اعرتك طلاقك ويصير الامر بيدها على ما في المحيط اه ومثله طلاقك الله وهو الحق خلافا لمن قال لا تشترط له النية كما قدمه الشارح في باب الصريح لكن قد منا هناك تصحيح عدم اشتراط النية في خذى طلاقك فهو من الصريح واما ما قيل من ان من الصريح ايضا في الاصح اعرتك طلاقك وهبتك وشئت طلاقك فقد منا تصحيح خلافا له هناك فافهم وقدم الشارح هناك ان انت طالق ان بالكسر لا يتوقف على النية والا يتوقف وقد منا الكلام عليه ثمة وذكر في الفتح هناك لو قال انت ثلاث وقعت ثلاث ان نوى لانه محتمل لفظه ولو قال لم انو لا يصدق اذا كان في حال مذاكرة الطلاق لانه لا يحتمل الرد والاصدق **(قوله)** خلا اختارى) استثناء من قوله وبباقيها بالنظر الى قوله الآتى وثلاث ان نواه ولو اخرده بعده بأن يقول وثلاث ان نواه الا في اختارى لكان اولى ط **(قوله)** لا تصح فيه ايضا) اى كما لا تصح نية الثلاث في الا لفاظ الثلاثة السابقة ط **(قوله)** ما تطلق المرأة نفسها) اى مع نية الزوج الطلاق او دلالة الحال لان ذلك كناية تفويض الكناية ايقاع كما يأتى في الباب الآتى **(قوله)** البائن) بالرفع فاعل يقع في قوله ويقع بباقيها **(قوله)** ان نواه) اى نوى الواحدة وليس الضمير للبائن وانته لكونه بمعنى المطلقة لان وقوع البائن لا يتوقف على نيته وقوله او الثنتين عطف على الهاء وحاصله انه اذا نوى الواحدة او الثنتين لا تقع الا واحدة حتى لو طلق الحرة واحدة ثم ابانها ونوى ثنتين كانت واحدة ولو نوى الثلاث وقعن لحصول البينونة في حقها بالثنتين وبالواحدة السابقة بحر عن المحيط وتقدم في باب الصريح ان ما في الجوهرة سهو وقد منا الكلام عليه **(قوله)** لما تقرر ان الطلاق مصدر) فيه ان الفاظ الكنايات سوى الثلاثة السابقة غير متضمنة للفظ الطلاق لانها كناية عما هو اعم منه ومن حكمه لانها لم يرد بها الطلاق اصلا بل البينونة كما قدمناه اول الباب والا لكان الواقع بها رجعا كالالفاظ الثلاثة والا لفاظ المصرح فيها بذكره فالمناسب التعبير بالبينونة فانها مصدر والمصدر من الفاظ الواحد ان لا يراعى فيها العدد المحض بل التوحيد وهو بالفردية الحقيقية او الجنسية والمثنى بمنزلة عنهما لانه عدد محض ثم رأيت صاحب الجوهرة عبر بالبينونة كما قلنا بدل الطلاق وبما

اطلق من امرأة فلان
وهي مطلقة وانت طلق
وغير ذلك مما صرحوا به
(خلا اختارى) فان نية
الثلاث لا تصح فيه ايضا
ولا تقع به ولا بأمرك بيدك
مالم تطلق المرأة نفسها كما
يأتى (البائن ان نواه
او الثنتين) لما تقرر ان
الطلاق مصدر لا يحتمل
محض العدد (وثلاث ان
نواه) للوحدة الجنسية

قررناه علم انه ليس المراد بالمصدر نفس الفاظ الكناية حتى يعترض عليه بأن نحو سرحتك
فارقك خالية برية لا مصدر فيها فافهم **(قوله)** ولذا صح في الامة الخ) لان الثنتين في حقها كل
الجنس كالثلاث للحررة **(قوله)** قال اعتدى ثلاثا) اى قال ثلاث مرات **(قوله)** وبالباقى حيضا
هذا اذا كان الخطاب مع من هي من ذوات الحيض فلو كانت آيسة أو صغيرة فقال اردت بالاول
طلاقا وبالباقى تربصا بالاشهر كان حكمه كذلك فتح **(قوله)** لنيته حقيقة كلامه) وهو ارادته
امرها بالاعتداد بالحيض بعد الطلاق **(قوله)** بنية الاول) اى دلالة الحال بسبب نيته الايقاع
بالاول قال في فتح القدير فقد ظهر مما ذكر ان حالة مذاكرة الطلاق لا تقتصر على السؤال
وهو خلاف ما قدموه من انها حال سؤالها أو سؤال اجنبى طلاقها بل هي اعم منه ومن
مجرد ابتداء الايقاع **(قوله)** حتى) تفريع على ما فهم من اعتبار دلالة الحال ط **(قوله)** لو
نوى بالثاني فقط) اى نوى به الطلاق ولم ينو بغيره شيأ فثنتان اى يقع به واحدة وكذا بالثالث
اخرى وان لم ينو به لدلالة الحال بايقاع الثاني ولا يقع بالاول شيأ لانه لم ينو به ودلالة الحال
وجدت بعده **(قوله)** اربعة وعشرون) حاصلها انه اما ان ينوى بالكل طلاقا او بالاولى
طلاقا او حيضا لا غير او بالاوليين طلاقا لا غير او بالاولى والثالثة كذلك او بالثانية والثالثة
طلاقا وبالاولى حيضا ففي هذه الستة تقع الثلاث او بالثانية طلاقا لا غير أو بالاولى طلاقا
وبالثانية حيضا لا غير او بالاولى طلاقا وبالثالثة حيضا لا غير أو بالآخرين طلاقا لا غير
أو بالاوليين حيضا لا غير أو بالاولى والثالثة حيضا لا غير أو بالاولى والثانية طلاقا وبالثالثة
حيضا أو بالاولى والثالثة طلاقا وبالثانية حيضا أو بالاولى والثانية حيضا وبالثالثة طلاقا
أو بالاولى والثالثة حيضا وبالثانية طلاقا او بالثانية حيضا لا غير فهذه احدى عشرة تقع
فيها ثنتان او بكل منها حيضا او بالثالثة طلاقا او حيضا لا غير او بالثانية طلاقا وبالثالثة
حيضا لا غير او بالآخرين حيضا لا غير او بالاولى طلاقا وبالثانية والثالثة حيضا وفي هذه
الستة تقع واحدة والرابعة والعشرون ان لا ينوى بكل منها شيأ فلا يقع شيأ والاصل انه اذا
نوى الطلاق بواحدة تثبت مذاكرة الطلاق فاذا نوى بما بعدها الحيض صدق لظهور الامر
بالاعتداد بالحيض عقب الطلاق ولا يصدق في عدم نية شيأ بما بعدها واذا لم ينو الطلاق بشيأ
صح وكذا كل ما قبل النوى بها ونية الحيض بواحدة غير مسبقة بواحدة ينوى بها الطلاق يقع
بها الطلاق وتثبت حالة المذاكرة فيجري فيها الحكم المذكور بخلاف ما اذا كانت مسبقة
بواحدة أريد بها الطلاق حيث لا تقع بها الثانية كذا في النهر عن الفتح ح قلت ولتين هذا
الاصل في بعض الصور المارة لزيادة التوضيح فاذا نوى بالاولى حيضا لا غير وقع الثلاث لانه
لما نوى بالاولى الحيض وقعت طامة لانها غير مسبقة بايقاع ولما نوى بالثانية والثالثة
الحيض ايضا صحت نيته لوقوع الاولى قبلهما واذا نوى بالاولى طلاقا وبالثانية حيضا لا غير
يقع ثنتان لان نيته الحيض بالثانية صحيحة لسبقها بايقاع الاولى ولما لم ينو بالثالثة شيأ وقع
بها اخرى لثبوت المذاكرة بوقوع الاولى واذا نوى بالكل حيضا تقع واحدة وهي الاولى لعدم
سبقها بايقاع وصحت نيته بالثانية والثالثة الحيض لسبق الايقاع بواحدة قبلهما وعلى هذا
القياس **(قوله)** فواحدة ديانة) لاحتمال قصده التأكيذ كانت طالق طالق فتح **(قوله)** وثلاث

ولذا صح في الامة نية
الثنتين **(قال)** اعتدى ثلاثا
ونوى بالاول طلاقا
وبالباقى حيضا صدق
قضاء لنيته حقيقة كلامه
(وان لم ينو به) اى الباقى
(شيأ فثلاث) لدلالة الحال
بنية الاول حتى لو نوى
بالثاني فقط فثنتان او بالثالث
فواحدة ولو لم ينو بالكل
لم يقع واقسامها اربعة
وعشرون ذكرها الكمال
وزاد لو نوى بالكل
واحدة فواحدة ديانة
وثلاث

قضاء) لانه يكون ناويا بكل لفظ ثلث تطليقة وهو مما لا تجزى فيتكامل فيقع الثلاث بمر عن المحيط قال في الفتح والتأكيد خلاف الظاهر وعلمت ان المرأة كالقاضي لا يحل لها ان تمكنه اذا علمت منه ما ظاهره خلاف مدعاه اه وفي البحر على المحيط لو قال غنيت تطليقة تعتد بها ثلاث حيض يصدق لانه محتمل والظاهر لا يكذب اه قلت ومثله في كافي الحاكم الشهيد (قوله فان نوى واحدة) اي بأن نوى بأعتدى في الصور الثلاث الامر بالعدة بالحيض دون الطلاق فيصدق لظهور الامر فيه عقب الطلاق كما مر قوله وقعا) وتكونان رجعتين لان اعتدى لا يقع به البائن كما علمت (قوله في الواو ثنتان) وكذا في صورة عدم العطف اصلا لانه في الصورتين يكون امرامستأنفا وكلاما مبتدأ وهو في حال مذاكرة الطلاق فيحمل على الطلاق بمر عن المحيط (قوله قيل واحدة) جزم به في المحيط على انه المذهب معللا بان الفاء للوصل اي فتفيد حمل الامر على الاعتداد بالحيض (قوله وقيل ثنتان) مشى عليه في الحانية ووجهه حمل الامر على الطلاق للمذاكرة قلت والاول اوجه تأمل (قوله طلقها واحدة الخ) عبارة الذخيرة وغيرها طلقها رجعية ثم قال في العدة جعلت هذه التطليقة بأنة او ثلاثا صح عند ابى حنيفة وهي اخصر من عبارة المصنف واظهر وقيد بقوله في العدة لانه بعدها تصير المرأة اجنبية فلا يمكنه جعل طلاقها ثلاثا وبأنا ولذا قيد الشارح بقوله بعد الدخول لانه لو قبله لا يمكن جعلها ثلاثا لكونها بانت قبل الجعل لا الى عدة وبقوله قبل الرجعة لانه بعدها يبطل عمل الطلاق فيتعذر جعلها بأنة او ثلاثا ايضا واذا جعلها بأنة في العدة فالعدة من يوم ايقاع الرجعى كما ذكره في البرازية اي لا من يوم الجعل وقدمنا في اول باب الصريح عن البدائع ان معنى جعل الواحدة ثلاثا انه الحاق بها اثنتين لانه جعل الواحدة ثلاثا * (تنبيه) * ذكر الطلاق بلا عدد فقيل له بعد ما سكت كما فقال ثلاثا وقع ثلاث عندها خلافا لمحمد ولولم يسئل وقال بعدما سكت ثلاثا ان كان سكوته لانقطاع النفس اطلاق ثلاثا لانه مضطر له فلا يعد فاصلا والافواحدة كما في البرازية وفي الجوهرة قال انت طالق فقيل له بعدما سكت كم فقال ثلاث فعنده ثلاث وفي الحانية ويحتمل ان هذا قول ابى حنيفة فان عنده اذا طلق واحدة ثم قال جعلتها ثلاثا تصير ثلاثا اه ومن هنا يعلم حكم ما لو قيل للمطلق قل بالثلاث فقال بالثلاث انه يقع باولى لان الجعل فيه اظهر وفي البرازية قال لها انت طالق واحدة فقالت هزار فقال هزار فعلى ما نوى والافلاشى اه وهزار بالفارسية الف ولا يخالف هذا ما فهمناه لانها لم تأمره ان يجعله الفا وانما تعرضت تعريضا محتملا وفيما نحن فيه أمر بأن يصيره ثلاثا فأجاب والجواب يتضمن ما في السؤال كذا بخط شيخ مشايخنا السائحاني قلت والذي يظهر ان قولها له قل بالثلاث امر بالحق العدد باول كلامه فلا يلحق كما لو تكلم به بعد سكوته بلا طلب نعم لو قال لها انت طالق فقالت طلقني بالثلاث فقال بالثلاث فانه لاشبهة في كونه جعللا وان شاء لانه جواب للطلب والله اعلم (قوله فهو كما قال) اي فهي ثلاث في الاول وثنان في الثاني كما في الحانية والبرازية وعليه فيكون قد ألحق بالطالفة الاولى طلقتين في الاول وطلقة في الثاني (قوله كما مر) اي قبيل طلاق غير المدخول بها ح وقوله فتذكر اشار به الى البحث السابق هناك مع صاحب البحر

قضاء ولو قال انت طالق اعتدى او عطفه بالواو او الفاء فان نوى واحدة فواحدة او ثنتين وقعا وان لم ينو في الواو ثنتان وفي الفاء قيل واحدة وقيل ثنتان (طلقها واحدة) بعد الدخول (جعلها ثلاثا) صح كما لو طلقها رجعيا (فجعله) قبل الرجعة (بأنا) او ثلاثا وكذا لو قال في العدة الزمت امرأتى ثلاث تطليقات بتلك التطليقة او الزمتها بتطليقتين بتلك التطليقة فهو كما قال ولو قال ان طلقتك فهي بائن او ثلاث ثم طلقها يقع رجعيا لان الوصف لا يسبق الموصوف كما مر فتذكر

في مسئلة التعاليق وقد علمت ما فيه (قوله الصريح يلحق الصريح) كما لو قال لها انت طالق
ثم قال انت طالق او طلقها على مال وقع الثاني بحر فلا فرق في الصريح الثاني بين كون الواقع
به رجعا او بائنا (قوله ويلحق البائن) كما لو قال لها انت بائن او خالعا على مال ثم قال انت
طالق او هذه طالق بحر عن البرازية ثم قال واذا لحق الصريح البائن كان بائنا لان البينة
السابقة عليه تمنع الرجعة كافي الخلاصة وقال ايضا قيدنا الصريح اللاحق للبائن بكونه
خاطبها به و اشار اليها للاحتراز عما اذا قال كل امرأة له طالق فانه لا يقع على المختلعة الخ
وسيدكره الشارح في قوله ويستثنى ما في البرازية الخ ويأتي الكلام فيه (قوله بشرط العدة)
هذا الشرط لا بد منه في جميع صور اللحاق فالاولى تأخيرها عنها اه ح (قوله الصريح
ملايحتاج الى نية) من هنا الى قوله على المشهور كان الواجب ذكره قبل قوله والبائن يلحق
الصريح لان هذا كله من متعلقات الجملة الاولى اعني قوله الصريح يلحق الصريح والبائن
ولان المراد بالصريح في الجملة الثانية خصوص الرجعي كما تعرفه قريبا يعني ان المراد
بالصريح هنا حقيقته لانواع خاص منه وهو ما وقع به الرجعي فقط بل الاعم واما الكناية
الرواجع كاعتدى واستبرئ رحك وانت واحدة وما لحق بها فانها وان كانت تلحق البائن
في ظاهر الرواية بشرط النية لكنها لما وقع بها الرجعي كانت في معنى الصريح كما في البدائع
اي فهي ملحقة بالصريح في حكم اللحاق للبائن أفاده في البحر وقال في المنح ان صحة هذه الالفاظ
بالاضمار فان معنى قوله انت واحدة انت طالق طلاق واحدة فيصير الحكم للصريح لكن لا بد
من النية ليثبت هذا المضمرا اه فأفاد وجه كونها في حكم الصريح وهو كونه مضمرا فيها
وان الايقاع انما هو به لايها نفسها لكن ثبوته مضمرا توقف على النية وبعد ثبوته بالنية
لايحتاج الى نية قال ح ولا يرد انت على حرام على المفتي به من عدم توقفه على النية مع انه
لا يلحق البائن ولا يلحقه البائن لكونه بائنا لما ان عدم توقفه على النية امر عرض له لا بحسب
اصل وضعه اه (قوله بائنا كان الواقع به اورجعا) يؤيده ما قدمناه في اول فصل
الصريح عن البدائع من ان الصريح نوعان صريح رجعي وصريح بائن وحينئذ فيدخل
فيه الطلاق الرجعي والطلاق على مال وكذا ما مر قبل فصل طلاق غير المدخول بها من الفاظ
الصريح الواقع بها البائن مثل انت طالق بائن او البتة او الخش الطلاق او طلاق الشيطان
او طلاق طويلة او عريضة الخ فهذا كله صريح لا يتوقف على النية ويقع به البائن ويلحق
الصريح والبائن قال في الخلاصة والصريح يلحق البائن وان لم يكن رجعا هذا وفي
المنصوري شرح المسعودي للراسخ المحقق ابي منصور السجستاني المختلعة يلحقها صريح
الطلاق اذا كانت في العدة والكناية ايضا تلحقها اذا كانت في حكم الصريح كاعتدى الخ ثم
قل والكنايات والبوائن لا تلحقها اي المختلعة وان كان الطلاق رجعا يلحقها الكنايات لان
ملك النكاح باق قال في عقد الفرائد وهذا مؤيد لما في الفتح ومعنى العطف في قول المنصوري
والبوائن ما وقع من البوائن لا بلفظ الكنايات فانه يلغو ذكر البائن كما اطبقوا عليه اه ونقله
في النهر واقره اقول والصواب ان الواو في البوائن زائدة من الناسخ وان مراد المنصوري
الكنايات البوائن المقابلة للكنايات الرجعية التي ذكرها قبله لما علمته من ان البوائن بغير لفظ

مطلب

الصريح يلحق الصريح
والبائن

(الصريح يلحق الصريح
و) يلحق (البائن) بشرط
العدة (والبائن يلحق
الصريح) الصريح ملا
يحتاج الى نية بائنا كان
الواقع به اورجعا فتح

الكناية من الصريح الذي يلحق البائن والاصار منافيا لكلام الفتح لا مؤيد له فتدبر (قوله
 منه الخ) اذا عرفت ان قوله الصريح يلحق الصريح والبائن المراد بالصريح فيه ما ذكر
 ظهر ان منه الطلاق الثلاث فيلحقهما اى يلحق الصريح والبائن فاذا بان امراته ثم طلقها
 ثلاثا في العدة وقع وهي واقعة حلب قل في فتح القدير الحق انه يلحقها لما سمعت من ان الصريح
 وان كان بائنا يلحق البائن ومن ان المراد بالبائن الذي لا يلحق هو ما كان كناية اه وتبعه
 تليذه ابن الشحنة في عقد الفرائد وكذا صاحب البحر والنهر والمنح والمقدس والشرنبلالي
 وغيرهم وهو صريح ما نقلناه آنفا عن الخلاصة وأيده صاحب الدرر والغرر كما نذكره
 قريبا خلافا لمن رجح عدم وقوع الثلاث فانه خلاف المشهور كما يأتي (قوله وكذا الطلاق
 على مال) اى انه ايضا من الصريح وان كان الواقع به بائنا (قوله والبائن) بالنصب معطوف
 على قوله الرجعى (قوله ولا يلزم المال) اى اذا بانها ثم طلقها في العدة على مال وقع الثاني
 ايضا ولا يلزمها المال لان اعتداءه لتحصيل الخلاص المنجز وانه حاصل كما في البحر عن البرازية
 اى بخلاف ما قبله فانه اذا طلقها رجعيًا توقف الخلاص على انقضاء العدة فاذا طلقها بعده
 بمال في العدة لزم المال لانها بانته منه في الحال قال في البحر ثم اعلم ان المال وان لم يلزم اى
 في مسئلتنا فلا بد في الوقوع من قبولها لان قوله انت طالق على الف تعليق طلقها بالقبول
 فلا يقع بلا وجود الشرط كما في البرازية فالمعتبر فيه اى في الصريح هنا اللفظ اى كونه من
 الفاظ الصريح وان كان معناه اى الواقع به البائن والمراد باللفظ ما يشمل المضمرة كما في الكنايات
 الرجعية كما مر (قوله على المشهور) رد على ما ذكره بعضهم في واقعة حلب المذكورة آنفا
 من انه لا يقع الثلاث لانه بائن في المعنى والبائن لا يلحق البائن واعتبار المعنى اولى من اعتبار
 اللفظ وجعله الاصح المفتى به افده المصنف قلت وفي الحاوى الزاهدى عازيا الى الاسرار
 لنجم الدين قال لها انت بائن ثم قال في العدة انت طالق ثلاثا لا يقع الثلاث عند ابن حنيفة
 لكون الثلاث بينونة غليظة في المعنى وعندها يقع لكونها في اللفظ صريحا والاصح قوله
 لان الاعتبار للمعنى دون اللفظ ثم عزا الى شرح العيون مثله ثم عزا الى كتاب آخر قل محمد لا يقع
 الثلاث والفتوى على قوله ثم قال وفي فصول الاستروشنى مثله اه وقد تكفل برده المصنف
 في المنح ونقله عنه في الشرنبلالية واقره وقد تكرر ان الزاهدى ينقل الروايات الضعيفة فلا
 يتابع فيما ينفرده وقد وجد النقل عن الخلاصة والبرازية وغيرها بما يخالفه كما قدمناه وقد
 استدلل في الدرر واليعقوبية على خلافه ايضا كما نذكره قريبا ويكفينا قدوة ما ذكره في فتح
 القدير وتابعه عليه من بعده كما قدمناه فلذا اعتمدنا الشارح وجعله المشهور ومما يدل عليه قطعا
 انه لو طلقها ثم خلعها ثم قال في عدة الخلع انت طالق فهذا صريح لفظ بائن معنى وهو واقع
 قطعا فقد استدلو على حقوق الصريح البائن بقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به يعنى
 الخلع ثم قال تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد الخ والفاء للتعقيب قل في الفتح فهو نص على
 وقوع الثلاثة بعد الخلع اه ومثله في الدرر عن التلويح وفي حواشى الخير الرملى قال في مشتمل
 الاحكام والبائن لا يلحق البائن يعنى البائن اللفظى اما البائن المعنوى فيلحق النفضى مثل
 الثلاث من البسوط اه (قوله لا يلحق البائن البائن) المراد بالبائن الذي لا يلحق هو ما كان

فمنه الطلاق الثلاث
 فيلحقهما وكذا الطلاق
 على مال فيلحق الرجعى
 ويحب المال والبائن يقع
 ولا يلزم المال كما في
 الخلاصة فالمعتبر فيه اللفظ
 لا المعنى على المشهور (لا)
 يلحق البائن (البائن)

بلفظ الكناية لانه هو الذي ليس ظاهرا في انشاء الطلاق وكذا في الفتح وقيد بقوله الذي لا يلحق
 اشارة الى ان البائن الموقع اولا اعم من كونه بلفظ الكناية او بلفظ الصريح المفيد للينونة
 كالطلاق على مال وحينئذ فيكون المراد بالصريح في الجملة الثانية اعني قولهم والبائن يلحق
 الصريح لا البائن هو الصريح الرجعي فقط دون الصريح البائن وبه ظهر ان ما نقله الشارح
 اولا عن الفتح من ان الصريح ما لا يحتاج الى نية بائنا كان الواقع به او رجعا خاص بالصريح
 في الجملة الاولى اعني قولهم الصريح يلحق الصريح والبائن كما دل عليه كلام الفتح الذي ذكرناه
 هنا ويدل عليه ايضا امور * منها ما اطبقوا عليه من تعليلهم عدم لحوق البائن البائن بامكان
 جعل الثاني خبرا عن الاول ولا يخفى ان ذلك شامل لما اذا كان البائن الاول بلفظ الكناية او
 بلفظ الصريح * ومنها ما في الكافي للحاكم الشهيد الذي هو جمع كلام محمد في كتبه ظاهرة الرواية
 حيث قال واذا طلقها تطليقة بائنة ثم قال لها في عدتها انت على حرام او خلية او برية او بائن
 او بته او شبه ذلك وهو يريد به الطلاق لم يقع عليها شيء لانه صادق في قوله على حرام وهي
 منى بائن اه اي لانه يمكن جعل الثاني خبرا عن الاول وظاهر قوله طلقها تطليقة بائنة ان المراد
 به الصريح البائن بقريضة مقابلته له بالفاظ الكناية تأمل * ومنها قول الزيلعي اما كون البائن
 يلحق الصريح فظاهر لان القيد الحكمي باق من كل وجه لبقاء الاستمتاع اه فهذا صريح
 في المراد بالصريح في الجملة الثانية هو الصريح الرجعي اذ لا يخفى ان بقاء قيد النكاح من
 كل وجه وبقاء الاستمتاع لا يكون بعد الصريح البائن * ومنها ما قدمناه من قول
 المنصوري وان كان الطلاق رجعا يلحقها الكنايات لان ملك النكاح باق فتقيده بالرجعي
 دليل على ان الصريح البائن لا يلحقه الكنايات وكذا تعليله دليل على ذلك * ومنها ما في التتارخانية
 قيل الفصل السادس ولو طلقها على مال او خلعها بعد الطلاق الرجعي يصح ولو طلقها بمال
 ثم خلعها في العدة لا يصح اه فانظر كيف فرق بين الرجعي والصريح البائن وهو الطلاق
 على مال حيث جعل الخلع واقعا بعد الاول لا بعد الثاني فهذا صريح فيما قلناه ايضا من ان
 المراد بالصريح هنا الرجعي فقط وبالبائن الاول ما يشمل البائن الصريح ومنها فرعان ذكرهما
 في البحر * الاول ما في القنية عن الاوزجندی طلقها على الف فقبلت ثم قال في عدتها انت
 بائن لا يقع اه والثاني ما في الخلاصة من الجنس السادس من الخلع لو طلقها بمال ثم خلعها
 في العدة لم يصح اه فهذا ايضا صريح فيما قلناه وبه سقط ما في البحر وتبعه في النهر من
 استشكله الفرعين بناء على فهمه ان المراد بالصريح ما يشمل الصريح البائن قال وقد جعلوا
 الطلاق على مال من قبيل الصريح وقالوا ان البائن يلحق الصريح فينبغي الوقوع في الفرع
 الاول وصحة الخلع في الفرع الثاني ثم قال في البحر ولا يخص الا بكون المراد بعدم صحة الخلع
 عدم لزوم المال والدليل عليه ان صاحب الخلاصة صرح في عكسه وهو ما اذا طلقها بمال
 بعد الخلع انه يقع ولا يجب المال ولا فرق بينهما كما لا يخفى اه اقول وهذا عجيب من مثله اما
 اولا فلا ن المراد بالصريح في الجملة الثانية هو الرجعي فقط بخلاف الصريح في الجملة الاولى
 كما دل عليه ما ذكرناه من تعليلاتهم وفروعهم وعليه فلا اشكال في الفرعين اصلا بل هما
 دليلان على ما قلناه واما ثانيا فلان ما ذكره من المحاص بعيد جدا بل المحاص ما قلناه واما ثانيا

فلان دعواه عدم الفرق بين هذا الفرع وعكسه كالا يخفى في غاية الحفاء للفرق الواضح بينهما
لانه اذا طلقها بمال بعد الخلع انما لا يجب المال لان اعطاء المال لتحصيل الخلاص المنجز وانه
حاصل كما قدمنا بيانه * اما اذا طلقها على مال قبل الخلع فلا وجه لسقوط المال لان الطلاق
بدونه لا يحصل به الخلاص المنجز بل يتوقف الى انقضاء العدة فقد حصل بالمال ما هو المطلوب
به ولا يبطل بالخلع العارض بعده بعد تحقق المطلوب به بل يبطل الخلع نفسه لان الخلاص
المنجز حاصل قبله فلا يفيد هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المقام * الذي زلت فيه اقدام الافهام
* فاعتمه فانه من جملة ما اختص به هذا الكتاب * بعون الملك الوهاب * ثم رأيت في الحواشي
اليقونية على صدر الشريعة مانصه وايضا قولهم والبائن الغير الصريح يلحق الصريح
ينبغي ان لا يكون على طلاقه لانه لا يلحق الصريح البائن لاحتمال الخيرية عن الاول كما
لا يخفى الا ان يدعى الفرق بين البائنين فلا يصح الخبر بأحدهما عن الآخر اه وهذا عين
ما فهمته بحمد الله تعالى من ان المراد بالصريح في الجملة الثانية الصريح الرجعي فقط وقوله
الا ان يدعى الفرق الخ قد علمت مما قررناه اول عدم الفرق فانه لا شبهة فيه لذي فهم والله سبحانه
اعلم (قوله اذا امكن الخ) قيد في عدم لحاق البائن البائن ومحتزده ما فوده بقوله بخلاف ابنتك
باخرى الخ ط قال في البحر وينبغي انه اذا ابانها ثم قل لها انت بائن ناويا طائفة ثانية ان تقع
الثانية بنيتها لانه بنيتها لا يصلح خبرا فهو كقولك ابنتك باخرى الا ان يقال ان الوقوع انما هو
بلفظ صالح له وهو اخرى بخلاف مجرد ائنة اه وفيه ان اللفظ الثاني صالح ولو ابدل صالح
بمعين له لكان اظهر ط اقول ويدفع البحث من اصله تعبيرهم بالامكان وبأنه لا حاجة الى
جعله انشاء متى امكن جعله خبرا عن الاول لانه صادق بقوله انت بائن على ان البائن لا يقع لا
بالنية فقولهم البائن لا يلحق البائن لاشك ان المراد به البائن المنوي اذ غير المنوي لا يقع به شيء
اصلا ولم يشترطوا ان ينوي به الطلاق الاول فعلم ان قولهم اذا امكن الخ احتراز عما اذا لم يمكن
جعله خبرا كافي ابنتك باخرى لا عما اذا نوى به طلاقا آخر فتدبروا ما اعتدى اعتدى فانه ملحق
بالصريح كما تقدم فلا ينافي ما هنا حيث اوقعوا به مكررا تامل (قوله كانت بائن بائن) كذا في
بعض النسخ مكررا وفي بعضها كانت بائن بدون تكرار وهو الاصح لان المقصود التمثيل
لايقاع البائن على المبانة ولانه كما قل ط ليس المراد الاخبار النحوي بل الاخبار عما صدر
اولا ولانه يوهم ان يلزم كونه في مجلس واحد وهو غير لازم اه (قوله او ابنتك بتطبيقه)
عطف على بائن الثانية اي انت بائن ابنتك بتطبيقه اه ح و اشار به الى انه لا يشترط اتحاد
اللفظين فشمع ما اذا كان الاول بلفظ الكناية البائنة او الخلع او الطلاق الصريح اذا كان على
مال او موصوفا بما ينبي عن البينونة كما علم مما قدمناه بعد كون الثاني بلفظ الكناية البائنة
كالخلع ونحوه مما يتوقف على النية ولو باعتبار الاصل كانت حرام بخلاف الكنايات الرجعية
فانها في حكم الصريح فتلحق البائن كما مر (قوله فلا يتبع) اي وان نوى لما في البحر عن الحاوي
ولا يقع بكنايات الطلاق شيء وان نوى اه ط (قوله لانه اخبار) اي يجعل اخبارا لانه
امكن ذلك (قوله بخلاف ابنتك باخرى) اي لو ابانها اولاً ثم قل في العدة ابنتك باخرى وقع
لان لفظ اخرى مناف لا يمكن الاخبار بالبائن عن الاول (قوله او انت طالق بائن) لان

اذا امكن جعله اخبارا
عن الاول كانت بائن بائن
او ابنتك بتطبيقه فلا يقع
لانه اخبار فلا ضرورة في
جعله انشاء بخلاف ابنتك
باخرى او انت طالق بائن

وقوعه بأن طالق وهو صريح ويلغو قوله بأئن لعدم الحاجة اليه لان الصريح بعد البائن بأئن كذا في شرح المنار لصاحب البحر وهو اشارة الى ما ذكره في البحر عن الذخيرة من الفرق بين هذا وبين قوله للمبانة أبنتك بتطليقة وهو انه اذا الغينا بأئنا يبقى قوله طالق وبه يقع ولو الغينا أبنتك يبقى قوله بتطليقة وهو غير مفيد اه قات لكن يشكل عليه ما قدمناه في باب طلاق غير المدخول بها من ان الطلاق متى قيد بعدد أو وصف أو مصدر فالوقوع بالقيد حتى لو قال انت طالق وماتت قبل قوله ثلاثا أو بأئن لم يقع فهذا ينافي ما طبقوا عليه من الغاء الوصف هنا الا أن يجاب بان اعتبار الوقوع به هنا لا يصح لسبق الينونة قبله ولو وقع البائن بالصريح هنا وان لم يوصف فتعين الغاء الوصف كما علمت آنفا وبقي اشكال آخر مذكور مع جوابه في البحر **(قوله او قال نويت)** اي بالبائن الثاني الينونة الكبرى اي الحرمة الغليظة وهي التي لاحل بعدها الا بنكاح زوج آخر وهذا هو المعتمد كما في البحر وقيل لا يقع لان التغليظ صفة الينونة فاذا لغت النية في اصل الينونة لكونها حاصلة لغت في اثبات وصف التغليظ محيط وهذا صريح في الغاء نية الينونة ومثله ما قدمناه آنفا عن الحاوي فلا تصح نية بينونة اخرى خلافا لما بحثه في البحر كما مر قال في الدرر اقول وهذا يدل قطعاً على انه اذا أبانها ثم قال في العدة انت طالق ثلاثا يقع الثلاث لان الحرمة الغليظة اذا ثبتت بمجرد النية بلا ذكر الثلاث لعدم ثبوتها في المحل فلان ثبت اذا صرح بالثلاث اولى وتمامه فيه ونحوه في يعقوبية **(قوله لتعذر الخ)** علة لقوله بخلاف الخ **(قوله ولذا)** اي لتعذر حمله على الاخبار **(قوله الا اذا كان البائن معلقاً الخ)** يشمل ما اذا آلى من زوجته ثم أبانها قبل مضي اربعة اشهر ثم مضت قبل ان يقربها أو هي في العدة فانه يقع خلافاً لفر بحر **(قوله قبل ايجاد المنجز)** سيدكر الشارح محترز القلبية وتخيّر الثاني غير قيد بل لوعاقه قبل وقوع المعلق الاول فكذلك كما يذكره ايضا **(قوله ناويا)** لانه كناية فلا بد له من نية **(قوله لانه لا يصلح اخباراً)** اي لان التعليق قبل فلا يصح اخباراً عنه وكذا الاضافة ح واعد التعليق وان علم من قوله سابقاً ولذا وقع المعلق لطول الفصل فافهم **(قوله ومثله المضاف)** الاولى ومثال المضاف لان المماثلة في الحكم فهمت من قوله سابقاً او مضافاً ط **(قوله وفي البحر الخ)** مراده بهذا النقل الاستدلال على قوله ناويا ح **(قوله فيفتقر للنية)** اي أو المذاكرة **(قوله ولو قال ان دخلت)** بيان لما اذا كانا معقلين كما في البحر **(قوله ثم دخلت وبانت)** اشارة بالمعطف ثم الى انه لا بد من كون التعليق الثاني قبل وجود شرط الاول لانها لو دخلت وبانت ثم قال ان كلمت زيدا فكلمته لا يقع لان الاول لما وجد شرطه قبل تعليق الثاني صار منجزاً والمعلق لا يلحق الا اذا كان التعليق قبل ايجاد المنجز كما علمته من كلام المتن لان قوله ثانياً فانت بأئن صادق بثبوت الينونة اولا فيصلح كون الثاني خبراً عن الاول وبه سقط ما قيل ان كلامه شامل لكون التعليق الثاني بعد وجود الشرط الاول او قبله وكذا سقط قول هذا القائل ان تعذر جعله اخباراً عن الاول موجود في المعلق والمضاف سواء كان التعليق او الاضافة قبل التنجز او بعده فينبغي عدم الفرق وان انفقت كلمتهم على اشتراط كونه قبل ايجاد المنجز اه اذ لا يخفى ان التعليق بعد ايجاد المنجز يصلح كون المعلق فيه وهو الينونة الثانية خبراً

او قال نويت الينونة الكبرى لتعذر حمله على الاخبار فيجعل انشاء ولذا وقع المعلق كما قال (الا اذا كان) البائن (معلقاً بشرط) او مضافاً (قبل) ايجاد (المنجز البائن) كقوله ان دخلت الدار فانت بأئن ناويا ثم أبانها ثم دخلت وبانت بأخرى لانه لا يصلح اخباراً ومثله المضاف كأنك بأئن غداً ثم أبانها ثم جاء الغد يقع اخرى وفي البحر عن الوهبانية انت بأئن كناية معلقاً كان او منجزاً فيفتقر للنية ولو قال ان دخلت الدار فانت بأئن ثم قال ان كلمت زيدا فانت بأئن ثم دخلت وبانت

عن المنجز الثابت أولا بخلاف ما قبله فالوجه ما قالوه دون ما قبله فتدبر (قوله ثم كمت) فلو
 عكست اى بأن كمته اولا ثم دخلت فالظاهر ان الحكم كذلك لوجود العلة لان كلا من تعليقه
 لا يصلح اخبارا عن الآخر لعدم كونها طالقا عند كل من التعليقين اهـ (قوله وفي
 البرازية الح) لافرق بينه وبين ما في الذخيرة الا في لفظ البائن والحرام وفي افادة انه يقع بايهما
 سبق من قوله ففعل أحدهما وهذا مؤيد لما بحثه المحشى افاده ط (قوله وكذا لو فعل الثانى)
 اراد بالثانى الآخر لا الترتيب بدليل قوله أحدهما (قوله قيد بالقبلىة) اى بقوله فى
 المتن قبل المنجز البائن (قوله لم يصح) لانه يمكن جعله خبرا عن الاول المنجز كما قلنا (قوله
 ويستثنى الح) اى من قولهم الصريح يلحق البائن وانت خير بأنه انما لم يقع الطلاق فى هاتين
 الصورتين لعدم تناول لفظ المرأة معتدة البائن حتى لو لم يذكر لفظ المرأة وقع قال فى النهر
 وفى المنصورى شرح المسعودى المختلعة يلحقها صريح الطلاق اذا كانت فى العدة اهـ
 وحاصله ان عدم الوقوع لكونها ليست امرأته من كل وجه بل تسمى مختلعة ومبانت وان
 كان اثر النكاح وهو العدة باقيا حتى لحقها الصريح اذا اضاف اليها بخطاب او اشارة وكذا لو
 نواها بالطلاق كما صرح به فى كافى الحاكم ومثله فى الذخيرة حيث قال كل امرأة لى لا تدخل
 المبانة بالخلع والايلاء الا ان يعينها اى فعند عدم النية صارت فى حكم الاجنبية فلا تسمى
 امرأته ولذا قال فى حاوى الزاهاى قال لامرأته انت طالق واحدة ثم قال ان كنت امرأة لى
 فأنت طالق ثلاثا ان كان الطلاق الاول بائنا لا يقع الثانى وان كان رجعا يقع الثانى اهـ
 لكن يشكل على هذا ما فى تعليق البحر عن المحيط لو حلف لا تخرج امرأته من هذه الدار
 فطلقها وانقضت عدتها وخرجت يحنث وكذا لو قال ان قبلت امرأتى فعدى حر فقبلها بعد
 البيونة لان الاضافة للتعريف لا للتقييد اهـ اى لتعيين ذات المحلوف عليها لا بقيد كونها
 امرأة له فاذا كان لفظ المرأة شاملا لها بعد البيونة وانقضاء العدة ففى حال بقاء العدة كما فى
 مسئلتنا بالاولى وقد يجاب بان المعلق فى المعلق حالة التعليق لاحالة وجود الشرط وهى فى حالة
 التعليق كانت امرأة له من كل وجه ولذا وقع البائن المعلق قبل وجود البائن المنجز كما مر
 وسند كرت تحقيق المسئلة ان شاء الله تعالى فى التعليق عند قوله وزوال الملك لا يبطل اليمين (قوله
 ويضبط الكل) بضم الباء وكسرهما والمراد بالكل صور اللحاق والمستثنى منها ط (قوله
 ما قيل) البيت الاول لوالد شيخ الاسلام عبدالبر شارح النظم الوهبانى كفى المنح والبيت الثانى
 لصاحب النهر (قوله كلا أجز) اى اجز كلا من وقوع الصريح والبائن بعد الصريح
 والبائن ح ولا يخفى ما فى قوله كلا من الابهام نهر قلت وفى كثير من نسخ الشرح حوقا
 بدل كلا ولا يستقيم معه الون (قوله لا بائنا) عطف على كلا ومع بسكون العين للوزن بمعنى
 بعد كما فى قوله تعالى ان مع العسر يسرا نعت لقوله بائنا اى لا تجز بائنا كائنا بعد مثله وهذا
 العطف كالاستثناء فى المعنى كأنه قل كلا أجز الا بائنا بعد مثله وقوله الا اذا علقته من قبله
 استثناء من العطف الذى هو بمنزلة الاستثناء اى لا تجز بائنا بعد بائن الا اذا علق البائن
 الواقع بعد المثل قبل المثل فضمير علقته للبائن الاول وضمير قبله للمثل الذى هو البائن الثانى
 اهـ ح والتعبير بالمثل مشعر باخراج البيونة الكبرى ولا يخفى ما فى البيت من التعقيد

مطلبه —

المختلعة والمبانة ليست
 امرأة من كل وجه

ثم كمت يقع اخرى ذخيرة
 وفى البرازية ان فعلت كذا
 فخلال الله على حرام ثم قال
 كذلك لامر آخر ففعل
 احدهما بانت وكذا لو فعل
 الثانى على الاشبه فايحفظ
 قيد بالقبلىة لانه لو أبانها
 اولا ثم اضاف البائن
 او علقه لم يصح كتنجيزه
 بدائع ويستثنى ما فى البرازية
 كل امرأة له طالق لم يقع
 على المختلعة ولو قال ان
 فعلت كذا فامرأته كذا
 لم يقع على معتدة البائن
 ويضبط الكل ما قيل

* كلا اجز لا بائنا مع مثله *

* الا اذا علقته من قبله *

والاوضح ما قيل صريح طلاق المرء يلحق مثله * ويلحق ايضا بائنا كان قبله
كذا عكسه لا بائن بعد بائن * سوى بائن قد كان علق قبله

(قوله الابكل امرأة) استثناءتان من قوله كلا جزفانه بعد اخراج البائن بعد البائن منه بقى
البائن بعد الصريح والصريح بعد الصريح بعد البائن فاستثنى منه باعتبار هذا
الاخير ما في البرازية من قوله كل امرأة لي طالق وكان له مختلعة فانه صريح لحق بائنا ولم يقع
لما قدمنا وباء بكل بمعنى في وكل بالضم على الحكاية والواو في قوله وقد خلع للحال والحق مبنى
للفاعل معطوف على خلع وبعد مبنى على الضم لقطعته عن الاضافة ونية معناها وهو
طرف لألحق اى والحق الصريح بعد الخلع ح (قوله كل فرقة الخ) افاد به ان قوله
والصريح يلحق الصريح الخ انما هو في الطلاق لا الفسخ هذا ويرد على الكلية الاولى اباء
احدهما عن الاسلام وارتداد احدهما وعلى الثانية الفرقة كاللعان كما يأتي بيانه (قوله
كاسلام) اى اسلام الزوج لو امرأته مجوسية ابت الاسلام او اسلام زوجة حربى هاجرت
الينادونه كذا بخط السائحانى وذكر في الفتح اول كتاب الطلاق اذا سبى احد الزوجين لايقع
طلاقه عليها وكذا لو هاجر احدهما مسلما او ذميا او خرجا مستأمنين فاسلم احدهما او صار
ذميا فهي امرأته حتى تحيض ثلاث حيض فتقع الفرقة بلا طلاق فلا يقع عليها طلاقه ثم قال
اذا اسلم احد الزوجين الذميين وفرق بينهما بآباء الآخر فانه يقع عليها طلاقه وان كانت
هي الآبية وان كانت مجوسية قال وبه ينتقض ما قيل اذا اسلم احد الزوجين لم يقع عليها
طلاقه اه قلت وهو رد على ما في البرازية اذا اسلم احد الزوجين لايقع على الآخر طلاقه
وتبعه الشارح لكن ذكر الخير الرملى ان موضوع ما في البرازية في طلاق اهل الحرب قلت
وعليه فكان لفظ اسلم محرف عن سبى تأمل ومسئلة الاء واردة على المصنف لانها فسخ ولحق
فيها الطلاق (قوله واردة مع لحاق) اى اذا ارتد ولحق بدار الحرب فطلق امرأته لايقع وان عاد
مسلما فطلقها في العدة يقع والمرتدة اذا لحقت فطلقها زوجها ثم عادت مسلمة قبل الحيض
فعنده لايقع وعندها يقع خانية وقيد باللاحاق اذ بدونه يقع لان الحرمة غير متأبدة فانها ترتفع
بالاسلام فتح ومرتدته في باب نكاح الكافر وفي الذخيرة ولو ارتدت المرأة ولم تلحق وطلقها
في العدة وقع لالو خالعها لانها بالارتداد بانت والمبانة يلحقها صريح الطلاق لا الخلع اه ولا يخفى
ان الفرقة بالردة فسخ ولو بدون لحاق فهي واردة على المصنف (قوله وخيار بلوغ وعق)
وكذا الفرقة بحرمة المصاهرة كتقيل ابن الزوج لانها حرمة مؤبدة فلا يفيد الطلاق فأنته
كافي الفتح اول الطلاق وصرح في موضع آخر بأنه لايقع في الفرقة باللعان لانه حرمة مؤبدة
ايضا قلت ومثله الفرقة بالرضاع وصرح ايضا بعدم الاحاق في الفسخ بعدم الكفاءة ونقصان
المهر وذكر في الذخيرة ايضا عدم الاحاق في ملكها زوجها وقد طلقها قبل ان تبعة او تعتقه
لالو اخرجته عن ملكها وهي في العدة فانه يقع لانه مادام عبد الله لانفقة عليه لها ولا سكنى
فلا يقع طلاقه عليها بخلاف ما اذا باعته او اعتقته فيقع (قوله مطلقا) اى صريح او كناية ح
ويفيدة ما بعده (قوله وكل فرقة هي طلاق) كالفرقة في الايلاء واللعان والجب والعنة وتقدم
في باب المهر نظما بيان الفرق وبيان ما يكون منها فسخا وما يكون طلاقا وما يتوقف منها على

الابكل امرأة وقد خلع

والحق الصريح بعدم يقع

(كل فرقة هي فسخ من كل

وجه) كاسلام واردة مع

لحاق وخيار بلوغ وعق

(لا يقع الطلاق في عدتها)

مطلقا) وكل فرقة هي

طلاق يقع (الطلاق

في عدتها)

قضاء القاضي و ما لا يتوقف وصرح في الذخيرة بأن معتدة اللعان يلحقها الطلاق و هو خلاف ما قدمناه آنفا عن الفتح مع ان الفرقة باللعان طلاق لا فسخ لكن تعليله بأنها حرمة مؤبدة يرجح ما قاله لكن سيأتي في بابها حرمة مؤبدة ماداما اهلا للعان فاذا خرجا عن اهلية اللعان او أحدهما له ان ينكحها وكذا لو اكدب نفسه حدوله ان ينكحها تأمل (قوله على نحو ما بينا) اي من قوله الصريح يلحق الصريح الخ (قوله انما يلحق الطلاق لمعتدة الطلاق الخ) اعترضه في اول طلاق الفتح بأنه غير حاصر لان العدة قد تحقق بدون الطلاق والوطء كالمعارض الفسخ بخيار بعد مجرد الحلوة الا ان يحجب بأن الحلوة ملحقه بالوطء ثم يقتضى ان عدة الفسخ لا يقع فيها طلاق مع انه منقوض بما اذا اسلم احدهما وأبت عن الاسلام فإنه يقع طلاقه عليها مع ان الفرقة فيها فسخ وبما اذا ارتد احدهما فإنه يقع طلاقه مع ان الفرقة برده فسخ خلافاً لابن يوسف وكذا بردها اجماعاً اه و هذا النقض وارد ايضا على عبارة المتن كما قدمناه فصار الحاصل ان الطلاق يلحق في عدة فرقة عن طلاق او اباء او ردة بدون لحاق بدار الحرب ونظمت ذلك بقولي

ويلحق الطلاق فرقة الطلاق ۞ او الاباء او ردة بلا لحاق

وهو أحسن من قول المقدسي

في عدة عن الطلاق يلحق ۞ او ردة او بالاباء يفرق

(قوله اما المعتدة للوطء فلا يلحقها) مثاله لو طلقها بأنا او خالعها ثم بعد مضي حيضتين من عدتها مثلاً وطئها علماً بالحرمة فلزمها عدة ثانية و تداخلتا فاذا حاضت الثالثة فهي منهما ولزمها حيضتان ايضا لا كمال الثانية فلو طلقها في الحيضتين الاخيرتين لا يقع لانها عدة وطء لا طلاق افاده في الذخيرة (قوله ثمرة) اي رمز عزيا الى كتاب آخر لان عادته ذكر حروف اصطلاح عليها يرمز بها الى اسماء الكتب (قوله ان نوى طلقت) لعل وجهه ان قوله تزوجتك امرأتى فلانة يحتمل ان يكون على تقدير ان صح تزويجها منك او تقدير لانها طالق مني فاذا نوى الطلاق تعين الثاني فتطلق (قوله تقع واحدة بلانية) لان تزوجي قرينة فان نوى الثلاث فثلاث بزازية ويخالفه ما في شرح الجامع الصغير لقاضيخان ولو قال اذهبي فتزوجي وقال لم أنو الطلاق لا يقع شيء لان معناه ان امكنت اه الا ان يفرق بين الواو والفاء وهو بعيد هنا بحر على ان تزوجي كناية مثل اذهبي فيحتاج الى النية فمن اين صار قرينة على ارادة الطلاق باذهبي مع انه مذکور بعده والقرينة لا بد ان تتقدم كما يعلم مما مر في اعتدى ثلاثا فالوجه ما في شرح الجامع ولا فرق بين الواو والفاء ويؤيده ما في الذخيرة اذهبي و تزوجي لا يقع الا بالنية وان نوى فهي واحدة باثنتوان نوى الثلاث فثلاث (قوله و افلحى) في البدائع قل محمد قل لها افلحى يريد الطلاق يقع لانه بمعنى اذهبي تقول العرب افلح بخير اي ذهب بخير ويحتمل اظفري بمرادك يقال افلح الرجل اذا ظفر بمراده بحر (قوله وانت على كالمية) اي يقع ان نوى والمراد التشبيه بما هو محرم العين كالخمر والخنزير والمية فالحكم فيه كالحكم في انت على حرام بخلاف ما لو قال انت على كمتاع فلان فلا يقع وان نوى افاده في الذخيرة اي لان متاع فلان ليس محرم العين وجعله كانت على حرام مبنى على مذهب المتقدمين من

على نحو ما بينا * (فروع) *
انما يلحق الطلاق لمعتدة
الطلاق اما المعتدة للوطء
فلا يلحقها خلاصة وفي
القنية زوج امرأته من غيره
لم يكن طلاق ثم رقم ان
نوى طلقت اذهبي وتزوجي
تقع واحدة بلانية اذهبي
الى جهنم يقع ان نوى
خلاصة وكذا اذهبي عنى
وافلحى وفسخت النكاح
وانت على كالمية او كلحم
الخنزير او حرام كالماء

توقف الوقوع به على النية **(قوله)** لانه تشبيه بالسرعة (الاولى في السرعة كأنه قال انت حرام سريعا كسرعة الماء في جريه وقد مر ان انت حرام ملحق بالصریح فلا يحتاج الى نية فلعل هذا مبنى على غير المفتى به ط قلت وهو المتعين **(قوله)** ما لم يقل خذى اى طريق شئت (اى فأن نوى يقع ثلاث في رواية اسد عن محمد وقل ابن سلام اخاف ان يقع ثلاث لمعانى كلام الناس كأنه يريد ان مراد الناس بمثله اسلكى الطريق الاربع والا فاللفظ انما يعطى الامر بسلوك احدها والاوجه ان تقع واحدة بأئنة فتح والله سبحانه اعلم

* باب تفويض الطلاق *

لانه تشبيه بالسرعة ولا يقع بأربعة طرق عليك مفتوحة وان نوى ما لم يقل خذى اى طريق شئت

باب تفويض الطلاق

لما ذكر ما يوقعه بنفسه بنوعيه ذكر ما يوقعه غيره بأذنه وانواعه ثلاثة تفويض وتوكيل ورسالة والفاظ التفويض ثلاثة تخير وامر بيد ومشية (قال لها اختارى او امرك بيدك ينوى) تفويض (الطلاق) لانهما كناية فلا يعملان بلانية (او طلق نفسك فلها ان تطلق

اى تفويضه للزوجة أو غيرها صريحاً كان التفويض أو كناية يقال فوض له الامر اى رده اليه حموى فالكناية قوله اختارى أو امرك بيدك والصریح قوله طلق نفسك ابو السعود **(قوله بنوعيه)** اى الصريح والكناية ح **(قوله)** وانواعه (الضمير عائد الى ما يوقعه الغير لا للتفويض والا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره ابو السعود **(قوله)** تفويض وتوكيل المراد بالتفويض تملك الطلاق كما يأتى وذكر في الفتح في فصل المشيئة ان صاحب الهداية جعل مناط الفرق بين التملك والتوكيل مرة بأن المالك يعمل برأى نفسه بخلاف الوكيل ومرة بأنه عامل لنفسه بخلافه ومرة بأنه يعمل بمشيئة نفسه بخلافه قال والفرق بين الرأى والمشية ان العمل بالرأى اى عمل بما يراه اصوب بلا اعتبار كونه لنفسه أو غيره والعمل بمشيئته اى باختياره ابتداء بلا اعتبار مطابقة امر الأمر ولا اعتبار معنى الاصولية ثم قل بعدما بحث في الاولين ان الفرق الثالث اصوب **(قوله)** ورسالة (كأن يقول لرجل اذهب الى فلانة وقل لها ان زوجك يقول لك اختارى فهو ناقل لكلام المرسل لا منشئ لكلامه بخلاف المالك والوكيل لانهم قالوا ان الرسول معبر وسفير هذا ما ظهر لى **(قوله)** ثلاثة) اى بالاستقراء بدأ المصنف منها بالاختيار لثبوته بصريح الاخبار ولم يجعل له فصلاً على حدة كصاحب الهداية لانه لم يسبقه شئ يفصل به عما قبله بخلاف الاخيرين فاكتفى فيه بالباب نهر وحاصله ان التفويض اعم فناسب ان يترجم له بالباب والثلاثة انواعه فناسب ان يترجم لكل منها يفصل لكن لم يترجم به للتخير لانه لم يسبقه كلام وبه ظهر ان ترجمة المصنف للثاني بالباب غير مناسبة **(قوله)** قل لها اختارى) اشار بعدم ذكر قبولها الى انه تملك يتم بالملك وحده فلورجع قبل انقضاء المجلس لم يصح وقيد باقتضاره على التخير المطلق لانه لو قال لها اختارى الطلاق فقالت اخترت الطلاق فهى واحدة رجعية لانه لما صرح بالطلاق كان التخير بين الاتيان بالرجعى وتركه ط عن البحر **(قوله)** أو امرك بيدك) لاحاجة اليه لذكر احكام الامر باليد في فصل مستقل يأتى ط **(قوله)** تفويض الطلاق) دل على هذا المضاف عقد الباب له كفى النهر ح **(قوله)** لانهما كناية) اى من كنايات التفويض شربلاية **(قوله)** فلا يعملان بلانية) اى قضاء وديانة في حالة الرضا اما في حالة الغضب او المذاكرة فلا يصدق قضاء في انه لم ينو الطلاق لانهما مما تمحض للجواب كما مر ولا يسمعها المقام معه الابتكاح مستقبل لانها كالقاضى افاده في الفتح والبحر ثم اعلم ان اشتراط النية انما هو فيما اذا لم يذكر النفس او ما يقوّم مقامها في كلامه وانما ذكرت في كلامها فقط كما يأتى تحريره فنبه لذلك فأتى لم أر من نبه عليه **(قوله)** او طلق نفسك)

هذا تفويض بالصرح ولا يحتاج الى نية والواقع به رجى وتصح فيه نية الثلاث كما سيذكره
المصنف اول فصل المشيئة **(قوله في مجلس علمها)** افادانه لا اعتبار بمجلسه فلو خيرها ثم قام
هو لم يبطل بخلاف قيامها بجر عن البدائع ط **(قوله مشافهة)** اى فى الحاضرة أو اخبارا فى
الغائبة منصوبان على الحالية من علمها **(قوله ما لم يوقته الخ)** فلو قال جعلت لها ان تطلق
نفسها اليوم اعتبر مجلس علمها فى هذا اليوم فلو مضى اليوم ثم علمت خرج الامر عن يدها
وكذا كل وقت قيد التفويض به وهى غائبة ولم تعلم حتى انقضى بطل خيارها فتح وبجر وسيأتى
فروع فى التوقيت آخر الباب وانه لا يبطل الموقت بالاعراض **(قوله ويمضى الوقت)** معطوف
على يوقته المجزوء واثبات الياء فيه من تحريف النسخ أو على لغة كما هو احد الاوجه التى
يجاب بها من قوله تعالى انه من يتق ويصبر فى قراءة رفع يصبر فالمعنى لها ان تطلق فى المجلس
وان طال مدة عدم توقيته ومضى الوقت بأن لم يوقته أو وقته ولم يمض فان وقته مضى وسقط
الخيار واما جعله مرفوعا والواو فيه للحال فهو فاسد صناعة ومعنى اما الاول فلان جملة الحال
التي فعلها مضارع مثبت لا تقترن بالواو واما الثانى فلصيرورة المعنى مدة لم يوقت فى حال مضى
الوقت واذا لم يوقت كيف يمضى الوقت فافهم نعم فى بعض النسخ فيمضى الوقت بالفاء والياء
الجارة للمصدر والمعنى فان وقت فينتهى المجلس بمضى الوقت **(قوله قبل علمها)** ليس قيدا
احترازيا بل هو تنبيه على الاخفى ليعلم مقابله بالاولى كما هو عادة الشارح فى مواضع لا تحصى
فافهم **(قوله ما لم تقم الخ)** الاولى ان يذكر له عاضفا يعطفه على قوله ما لم يوقته ولو قال ما لم تفعل
ما يدل على الاعراض لكان اخصر وافود ليصح عطف قوله أو حكما على حقيقة ولانه يغنيه
عن قوله أو تعمل ما يقطعه ولان بطلانه بكل قيام مطلقا قول البعض والاصح كما فى البحر والنهر
انه لا بد ان يدل على الاعراض واثرا لخلاف يظهر فيما لو قامت لتدعو الشهود كياتى ولو اقامها
أو حامها بطل كياتى لتمكنها من المبادرة الى اختيارها نفسها فعدم ذلك دليل الاعراض
(قوله تبدل مجلسها حقيقة) افادان القيام يختلف به المجلس حقيقة وهو خلاف ما فى ايضاح
الاصلاح فأنه قال ان المجلس وان لم يتبدل بمجرد القيام الا ان الخيار يبطل به لانه يدل على
الاعراض وهذا ظاهر من كلام صاحب الهداية وفى التبيين المجلس يتبدل تارة حقيقة
بالتحول الى مكان آخر وتارة حكما بالاخذ فى عمل آخر حاه ط قلت وكان الشارح حمل القيام
على التحول فأنه يقال قام عن مجلسه اذا تحول عنه لا بمجرد القيام عن قعود لما علمت من ان
بطلانه بكل قيام مطلقا خلاف الاصح **(قوله مما يدل على الاعراض)** قيد به لانه لو خيرها
فلبست ثوبا أو شربت لا يبطل خيارها لان اللبس قد يكون لتدعو شهودا والعطش قد يكون
شديدا يمنع من التأمل ودخل فى العمل الكلام الاجنبى وهذا فى التخيير المطلق اما الموقت
بشهر مثلا فلا يبطل بذلك مادام الوقت باقيا كما مر افاده فى البحر ويأتى تمام الكلام فيما يكون
اعراضا وما لا يكون **(قوله فيتوقف على قبولها فى المجلس)** اراد بالقبول الجواب والضمير فى
يتوقف عائد على التطبيق المفهوم من قوله فلها ان تطلق لاعلى التملك لما صرحوا به من ان
هذا التملك يتم بالملك وحده ولا يتوقف على القبول لكونها تطلق بعد التفويض وهو بعد
تمام التملك كما اوضحه فى الفتح والنهر وبه علم ان هذا التملك لا يتوقف تمامه على القبول

فى مجلس علمها به) مشافهة
او اخبارا (وان طال)
يوما او أكثر ما لم يوقته
ويمضى الوقت قبل علمها
(ما لم تقم) لتبدل مجلسها
حقيقة (او) حكما بأن
(تعمل ما يقطعه) مما يدل
على الاعراض لانه تملك
فيتوقف على قبولها فى
المجلس لا توكل

ولا على الجواب في المجلس لان الجواب اى التعلق بعد تمامه وانما المتوقف على الجواب هو صحة التعلق فافهم **(قوله)** فلم يصح رجوعه (تفريع على كونه ليس توكيلا فان الوكالة غير لازمه فلو كان توكيلا لصح عزلها قال في البحر عن جامع الفصولين تفويض الطلاق اليها قيل هو وكالة يملك عزلها والاصح انه لا يملكه اه لكن اذا كان تملكه لا يلزم منه عدم صحة الرجوع كافي المعراج قال لانتقاضه بالهبة فانها تملك ويصح الرجوع اه وعلله في الذخيرة بانه بمعنى اليمين اذ هو تعليق الطلاق بتعليقها نفسها واعترضه في الفتح بأن هذا يجزى في سائر الوكالات لتضمنه معنى اذا بعته فقد اجزته مع ان الرجوع عنها صحيح وانما العلة هي كونه تملكه كاتيم بالملك وحده بلاقبول وتمامه في النهر فافهم **(قوله)** حتى لو خيرها الخ (تفريع ثان على عدم كونه توكيلا بل هو تملك فان عامة الخنث وهو قول محمد كونها نائبة عنه وهو ممنوع كافي الفتح عن الزيادات لصاحب المحيط اى لكونها صارت مالكة وعليه فلو وكل رجلا بطلاقها يحنث كما سيأتى في الايمان ان شاء الله تعالى عند ذكر ما يحنث فيه بفعل مأموره **(قوله)** وأخواته (الاولى وأختيه وهما اختارى وامرك بيدك واعلم ان ما ذكر المصنف هنا الى قوله وجلس القائمة سيذكره في فصل المشيئة **(قوله)** فلا يتقيد بالمجلس (اما في متى ومتى ما فلانهما لعموم الاوقات فكأنه قال في اى وقت شئت فلا يقتصر على المجلس واما في اذا واذا ما فانهما متى سواء عندهما واما عنده فيستعملان للشرط كما يستعملان للظرف لكن الامر صار بيدها فلا يخرج بالشك عن المنع **(قوله)** لما مر (من انه ليس توكيلا بل لو صرح بتوكيلها بطلاقها يكون تملكه لا توكيلا كافي البحر عن جامع الفصولين **(قوله)** او قوله لاجنبى طلق امرأتى (قيد بالطلاق لانه لو قال امرأأتى بيدك يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع على الاصح بخر عن الخلاصة في فصل المشيئة ولو جمع له بين الامر باليد والامر بالتعلق ففيه تفصيل مذكور هناك **(قوله)** فيصح رجوعه (زاد الشارح الفاء لتكون في جواب اما التى زادها قبل **(قوله)** لانه توكيل محض (أى بخلاف طاقى نفسك لانها عاملة لنفسها فكان تملكه لا توكيلا بخر **(قوله)** كان تملكه فى حقها) لانها عاملة فيه لنفسها وقوله توكيلا فى حق ضررتها لانها عاملة فيه لغيرها والظاهر انه ليس من عموم الحجاز ولا من استعمال المشترك فى معنييه لان حقيقة قوله طلق واحدة وهى الامر بالتعلق وان اختلف الحكم المترتب عليه باختلاف متعلقه كما لو قال لاخر طلق امرأتى وامرأتك فانه وكيل واصيل فافهم **(قوله)** فيصير تملكه (فلا يملك الرجوع لانه فوض الامر الى رأيه والمالك هو الذى يتصرف عن مشيئته والوكيل مطلوب منه الفعل شاء او لم يشأ ط عن المنع **(قوله)** لا توكيلا (اى وان صرح بالوكالة بخر عن الخانية **(قوله)** لا يرجع ولا يعزل) لا يلزم من عدم ملك الرجوع عدم ملك العزل لانه لو قال لاجنبى امرأتى بيدك ثم قال عزلتك وجعلته بيدها لا يصح عزله مع انه لم يرجع عن التفويض بالكلية فافهم **(قوله)** لا يبطل بجنون الزوج) نظرا الى انه تعليق ط **(قوله)** لا يعقل (هو الخامس ط **(قوله)** فيصح (تفريع على الخامس وبيانه ما فى البحر عن المحيط لو جعل امرها بيد صبي لا يعقل او بجنون فذلك اليه مادام فى المجلس لان هذا تملك فى ضمنه تعاقب فان لم يصح باعتبار التملك يصح باعتبار معنى التعليق فصحيحناه باعتبار التعليق

فلم يصح رجوعه حتى لو خيرها ثم حلف ان لا يطلقها فطاعت لم يحنث فى الاصح (لا) تطلق (بعده) اى المجلس (الا اذا زاد) على قوله طاقى نفسك واخواته (متى شئت او متى ماشئت او اذا شئت او اذا ماشئت) فلا يتقيد بالمجلس (ولم يصح رجوعه) لما مر (و) اما فى (طاقى ضررتك او قوله لاجنبى) طاقى امرأتى (ف) (يصح رجوعه) عنه (ولم يقيد بالمجلس) لانه توكيل محض وفى طلقى نفسك وضررتك كان تملكه فى حق ضررتها جوهرية (الا اذا علقه بالمشيئة) فيصير تملكه لا توكيلا والفرق بينهما فى خمسة احكام فى التملك لا يرجع ولا يعزل ولا يبطل بجنون الزوج ويتقيد بمجلس لا يعقل فيصح تفويضه لجنون

فكأنه قال ان قال لك المجنون انت طالق فانت طالق وباعتبار معنى التملك يقتصر على المجلس عملا بالشبهين اه ط قال في الذخيرة ومن هذا استخرجنا جواب مسألة صارت واقعة الفتوى صورتها اذا قال لامرأته الصغيرة امرك بيدك ينوى الطلاق فطلقت نفسها صح لان تقدير كلامه ان طلقت نفسك فانت طالق (قوله وصبي لا يعقل) بشرط ان يتكلم فيصح ان يقع عليها الطلاق ولا يلزم من التعبير العقل ط عن البحر (قوله بخلاف التوكيل) اي في المسائل الخمس اكن في الاخيرة بحث سأذكره في فصل المشيئة (قوله نعم لوجن) اي المنفوض اليه ط (قوله فهنا تسويع الخ) نظيره كافي البحر من فصل المشيئة لوجن التوكيل بالبيع جنونا يعقل فيه البيع والشراء ثم باع ينقعد بيعه بخلاف ما لو وكل مجنونا بهذه الصفة لانه في الاول كن التوكيل ببيع تكون العهدة فيه على التوكيل وبعدما جن تكون العهدة على الموكل فلا ينفذ وفي الثاني انما وكل ببيع عهده على الموكل فينفذ عليه كافي الحانية وفي تفويض الطلاق وان كان لا عهدة اصلا لكن الزوج حين التفويض لم يعقل الا على كلام عاقل فاذا طلق وهو مجنون لم يوجد الشرط بخلاف ما اذا تفوض الى مجنون ابتداء وان لم يعقل اصلا فانه يصح باعتبار معنى التعليق وفي التوكيل بالبيع لا يصح الا اذا كان يعقل البيع والشراء كما مر وكأنه بمعنى المعنوي ومن فرعى التفويض والتوكيل بالبيع ظهر انه تسويع في الابتداء ما لم يتسامح في البقاء وهو خلاف القاعدة الفقهية من انه يتسامح في البقاء ما لم يتسامح في الابتداء اه ما في البحر ملخصا قلت وهذه القاعدة عبر عنها في الاشياء بقوله الرابعة يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها ثم فرع عليها فروعا ثم فرع على عكسها فرعين غير هذين الفرعين فتصير فروع العكس اربعة بزيادة هذين الفرعين (قوله وجلوس القائمة) في جامع الفصولين ولو مشيت في البيت من جانب الى جانب لم يبطل اه قل في البحر ومعناه ان يخيرها وهي قائمة فمشت من جانب الى آخر اما لو خيرها وهي قعدة في البيت فقامت بطل خيارها بمجرد قيامها لانه دليل الاعراض اه قلت وفيه ان هذا قول البعض وان الاصح انه لا بد ان يكون مع القيام دليل الاعراض كما مر (قوله واتكأ القاعدة) اما الواضحة فقليل لا يبطل وقيل ان هيأت الوسادة كما يفعل للنوم بطل بخبر عن الخلاصة (قوله للمشورة) فلو دعت غيره بطل لما مر من ان الكلام الاجنبي دليل الاعراض (قوله بفتح فضم) أي ففتح الميم وضم الشين وكذا يسكون الشين مع فتح الميم والواو كافي المصباح (قوله اذا لم يكن عنده من يدعوهم) صادق بما اذا لم يكن عنده احد اصلا او عندها ولا يدعوهم فلو عندها من يدعوهم فدعت بنفسها بطل والظاهر ان هذا الحكم يجري في دعاء الاب للمشورة ط (قوله في الاصح) وقيل ان تحولت بطل بناء على ان الاعتبار ما تبدل المجلس او الاعراض والاصح اعتبار الاعراض اقاده في البحر (قوله لتمكنها من الاختيار) اي اختيارها نفسها فعند ذلك دليل الاعراض بحر (قوله والملك) اي السفينة (قوله حتى لا يتبدل الخ) لان سيرها غير مضاف الى رايها بل الى غير من الريح ودفع الماء فلا يبطل الخيار بسيرها بل بتبدل المجلس فتح (قوله لا ان تجيب مع سكوتها) لانها لا يمكنها الجواب بأسرع من ذلك فلا يتبدل حكما لان اتحاد المجلس انما يعتبر ليصير الجواب متصلا بالجواب وقد وجد اذا كان بلا فصل كذا في الفتح وفسر الاسراع

وصبي لا يعقل بخلاف التوكيل بحر نعم لوجن بعد التفويض لم يقع فنهنا تسويع ابتداء لابقاء عكس القاعدة فليحفظ (وجلوس القائمة واتكأ القاعدة وقعود المتكئة ودعاء الاب) او غيره (للمشورة) بفتح فضم المشاورة (و) دعاء (شهود للاشهاد) على اختيارها الطلاق اذا لم يكن عندها من يدعوهم سواء تحولات عن مكانها او لا في الاصح خلاصة (وايقاف دابة هي راكبتها لا يقطع) المجلس ولو اقامها او جامعها مكرهة بطل لتمكنها من الاختيار (والملك لها كالميت وسير دابته كسيرها) حتى لا يتبدل المجلس بحري الملك ويتبدل بسير الدابة لضافته اليها الا ان تجيب مع سكوتها او يكون في محل يقودها الجمال

في الخلاصة بان يسبق جوابها خطوتها نهر وظاهر قول الفتح فلا يتبدل حكما انه لا يشترط هذا السبق لانه لا يحصل به التبدل لاحقيقة ولا حكما (قوله فانه كالسفينة) يعنى بجامع ان السير في كل منهما غير مضاف الى راكب وقياس هذا انها لو كانت على دابة وثمة من يقودها ان لا يبطل سيرها نهر واقره الرملى قلت قد يقال انه قياس مع الفارق فانهما لو كانا في محمل يقودها آخر ينسب السير الى القائد لعدم تمكن راكب الحمل من تسيير الدابة بخلاف راكب الدابة فانه يمكنه التسيير فينسب اليه وان قاده غيره تأمل قال الرحمتى وينبغى ان الدابة لو جمحت وعجزت عن ردها ان تكون كالسفينة لان فعلها حينئذ لا ينسب الى الراكب كما يأتى في الجنايات * (تمة) * لا يبطل خيارها فيما لو نامت قاعدة او كانت تصلى المكتوبة او الوتر فاتمها او السنة المؤكدة في الاصح اوضمت الى النافلة ركعة اخرى او ليست من غير قيام او اكلت قليلا او شربت او قرأت قليلا او سبحت او قالت لم لا تطلقنى بلسانك قال في الفتح لان المبدل للمجلس ما يكون قطعاً للكلام الاول وافاضة في غيره وليس هذا كذلك بل الكل يتعلق بمعنى واحد وهو الطلاق وتماه في النهر (قوله اعدم تنوع الاختيار) لان اختيارها انما يفيد الخاوص والصفاء واللينونة تثبت به مقتضى ولا عموم له نهر اى معنى اخترت نفسى اصطفتيتها من ملك احدلها وذلك باللينونة فصارت اللينونة مقتضى وهو ما يقدر ضرورة تصحيح الكلام فان اصطفاءها نفسها مع ملك الزوج لا يمكن فيقدر لاني ابنت نفسى والمقتضى لا عموم له لانه ضرورى فيقدر بقدر الضرورة وهو اللينونة الصغرى اذ بها تستخلص نفسها وتصطفيتها من ملك الزوج فلا تصح نية الكبرى لعدم احتمال اللفظ لها رحمتى (قوله بخلاف انت بائن) لانه مافوظ به لامانع من عمومه فاذا اطلق انصرف الى الادنى وهو اللينونة الصغرى ولو نوى الكبرى صح لانه نوى محتمل لفظه وكذا قوله امرك بيدك ولا يصح ايقاع الرجعى به لانه تفويض بلفظ الكناية والواقع بها البائن وهو محتمل اللينونتين فينصرف الى الصغرى وان نوى الكبرى فأوقعها بلفظها او بنيتها صح لما قلنا افاده الرحمتى (قوله استحسانا) راجع الى قوله اوانا اختار نفسى اى لو ذكرت بلفظ المضارع سواء ذكرت انا او لا ففي القياس لا يقع لانه وعد ووجه الاستحسان قول عائشة رضى الله عنها لما خيرها النبي صلى الله عليه وسلم بل اختار الله ورسوله واعتبره صلى الله عليه وسلم جوابا ولان المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما هو احد المذاهب وقيل بالقلب وقيل مشترك بينهما وعلى الاشتراك يرجح هنا ارادة الحال بقرينة كونه اخبارا عن امر قائم في الحال وذلك ممكن في الاختيار لان محله القلب فيصح الاخبار باللسان عما هو قائم بمحل آخر حال الاخبار كما في الشهادة بخلاف قولها اطلق نفسى لا يمكن جعله اخبارا عن طلاق قائم لانه انما يقوم باللسان فلو جاز لقام به الامران في زمن واحد وهو محال وهذا بناء على ان الايقاع لا يكون بنفس اطلق لعدم التعارف وقد مناه لو تعورف جاز ومقتضاه ان يقع به هنا لانه انشاء لا اخبار كذا في الفتح . اخضا قال في النهر وقيد المسئلة في المعراج بما اذا لم ينو انشاء الطلاق فان نواه وقع اه والمناسب التعبير بضمير المؤنث لان المسئلة هي قول المرأة اطلق نفسى تأمل (قوله انا طالق) ليس هذا في الجوهرة ولا في البحر والنهر والمنع والفتح بل صرح في البحر

فانه كالسفينة (وفي اختارى
نفسك لاتصح نية الثلاث)
لعدم تنوع الاختيار
بخلاف انت بائن او امرك
بيدك (بل تبين)
بواحدة (ان قالت اخترت)
نفسى (او) انا (اختار
نفسى) استحسانا بخلاف
قوله طلق نفسك فقالت
انا طالق اوانا اطلق نفسى
لم يقع لانه وعد جوهرة
مالم يتعارف

في الفصل الآتي نقلا عن الاختيار وغيره وسيد كره الشارح ايضا هناك انه يقع بقولها انا طالق لان المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اه وعبرة الجوهرية وان قال طلق نفسك فقالت انا اطلق لم يقع قياسا واستحسانا اه نعم ذكر في البحر في فصل المشيئة عن الحانية قال لامرأته انت طالق ثلاثا ان شئت فقالت انا طالق لايقع شيء اه لكن عدم الوقوع لانه علق الثلاث على مشيئتها الثلاث ولا يمكن ايقاع الثلاث بلفظ طالق فلا يقع شيء لانه لم يوجد المعلق عليه ولذا قال في الذخيرة لايقع الا ان تقول انا طالق ثلاثا وبه علم ان لفظ انا طالق يصلح جوابا وانما لم يقع هنا لما قلنا فتدبر **(قوله أو تنو)** مضارع مبني للمعلوم فاعله ضمير المرأة مجزوم بحذف الياء عطفا على يتعارف المبني للمجهول ح ثم هذا ليس من عبارة الفتح بل من زيادة الشارح اخذ مما نقلناه آنفا عن النهر عن المعراج **(قوله أو الاختيار)** مصدر اختارى وافاد ان ذكر النفس ليس شرطا بخصوصه بل هي او ما يقوم مقامها مما يأتي **(قوله في احدهما)** واذا كانت النفس في كلاميهما فبالاولى واذا خلت عن كلاميهما لم يقع بجر **(قوله بالاجماع)** لان وقوع الطلاق بلفظ الاختيار عرف باجماع الصحابة واجماعهم في اللفظة المفسرة من احد الجانبين ط عن ايضاح الاصلاح **(قوله لانها تملك فيه الانشاء)** اي فتملك تفسيره ايضا ط قال في البحر عن المحيط والحانية لوقالت في المجلس عنت نفسى يقع لانها مادامت فيه تملك الانشاء **(قوله الا ان يتصادقا)** ظاهره ولو بعد المجلس بجر **(قوله والتاجية)** نسبة الى تاج الشريعة **(قوله لكن رده الكمال)** حيث قال الايقاع بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص فيه ولولا هذا لا يمكن الاكتفاء بتفسير القرينة الحالية دون المقالية بعد ان نوى الزوج وقوع الطلاق به وتصادقا عليه لكنه باطل والواقع بمجرد النية مع لفظ لا يصح له اصلا كاسقنى اه **(قوله ونقله الاكل)** اي في العناية ط **(قوله فلو قل الخ)** تفريع على ما علم من ان الشرط ذكر النفس او ما يقوم مقامها في تفسير الاختيار **(قوله اذ التاء فيه للوحدة)** اي واختيارها نفسها هو الذي يتحد مرة بأن قال لها اختارى فقالت اخترت نفسى تقع واحدة ريتعدد اخرى كاختارى نفسك بثلاث تطبيقات فقالت اخترت وقعت فلما قيد بالوحدة ظهر انه أراد تخييرها في الطلاق فكان مفسرا ولا يرد ان هذا مناقض لما مر من ان الاختيار لا يتنوع لانه لا يلزم مما ذكرنا كون الاختيار نفسه يتنوع كالبينونة الى غليظة وخفيفة حتى يصاب كل نوع منه بالنية من غير زيادة لفظ آخر أفاده في الفتح **(قوله وكذا ذكر التطبيق)** وتقع بائنة ان في كلامها بأن قالت اخترت نفسى بتطبيقه بخلافها في كلامه فانه يقع بها طلبة رجعية لانه تفويض بالصريح ونصح فيه نية الثلاث كما مر **(قوله وتكرار لفظ اختارى)** لان الاختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر فكان متعينا ط عن الايضاح لكن في كون التكرار مفسرا كالنفس كلام يأتي قريبا **(قوله وقولها اخترت ابى الخ)** لان الكون عندهم انما يكون للبينونة وعدم الوصلة مع الزوج بخلاف اخترت قومى او ذارحم محرم لا يقع وينبغي ان يحمل على ما اذا كان لها اب او ام اما اذا لم يكن وكان لها اخ ينبغي ان يقع لانها حينئذ تكون عنده عادة كذا في الفتح قال في النهر ولم أر ما لوقالت اخترت ابى او امى وقدماتا ولا اخ لها وينبغي ان يقع لقيام ذلك مقام اخترت نفسى اه والحاصل ان المفسر

او تنو الانشاء فتح (وذكر النفس او الاختيار في أحد كلاميهما شرط) صحة الوقوع بالاجماع (وبشرط ذكرها متصلا فان كان منفصلا فان في المجلس صح) لانها تملك فيه الانشاء (والالا) الا ان يتصادقا على اختيار النفس فيصح وان خلا كلاميهما عن ذكر النفس درر والتاجية واقره البهنسى والباقي لكن رده الكمال ونقله الاكل بقل والحق ضعفه نهر (فلو قال اختارى اختيارا او طلقا) او املك (وقع لوقالت اخترت) فان ذكر الاختيار كذا ذكر النفس اذ التاء فيه للوحدة وكذا ذكر التطبيق وتكرار لفظ اختارى وقولها اخترت ابى او امى او أهلى او الأزواج يقوم مقام ذكر النفس

ثمانية الفاظ النفس والاختيار والتطليقة والتكرار وابى وامى واهلى والازواج ويزاد
 تاسع وهو العدد في كلامه فلو قال اختارى ثلاثا فقالت اخترت يقع ثلاث لانه دليل ارادة
 اختيار الطلاق لانه هو الذى يتعدد وقولها اخترت ينصرف اليه فيقع الثلاث افاده في البحر
(قوله والشرط الخ) انما اكتفى بذكر هذه الاشياء في احد الكلامين لانها ان كانت في كلامه
 تضمن جوابها اعادته كأنها قالت فعلت ذلك وان كانت في كلامها فقد وجد ما يختص
 بالبنونة في اللفظ العامل في الايقاع فاذا وجدت نية الزوج تمت علة البنونة فتثبت بخلاف
 ما اذا لم يذكر النفس ونحوها في شئ من الطرفين لان المبهم لا يفسر المبهم وللإجماع المار وتامه
 في الفتح **(قوله فلم يختص الخ)** اخذه من القهستاني ح وكيف يختص مع مخالفته لقول المتون
 وذكر النفس او الاختيار في احد كلاميهما شرط **(قوله وما في الاختيار)** هو شرح المختار
 لمؤلفه **(قوله من عدم الوقوع)** اى في مسألة الاضرار **(قوله سهو)** لمخالفته لما هو المنقول
 في الكتب المعتمدة بحر **(قوله لو عكست)** بأن قالت اخترت زوجى لابل نفسى اوقالت زوجى
 ونفسى بحر **(قوله اعتبارا للمقدم)** لعدم صحة الرجوع عنه **(قوله وبطل امرها)** عطف
 على لم يقع ح اى خرج الامر من يدها في مسئلتى العكس **(قوله كما لو عطفت بأو)** اى فانه
 لا يقع ويخرج الامر من يدها لان اولا حد الشئيين فلم يعلم اختيارها نفسها ولا زوجها على
 التعيين فكان اشتغالا بما لا يعينها فكان اعراضا اهـ **(قوله او ارشاه الخ)** اى جعل لها
 مالا لتختاره فاخترته لا يقع ولا يجب المال لانه رشوة اذ هو اعتياض عن ترك حق تملك نفسها
 فهو كالاغتياض عن ترك حق الشفعة فتح **(قوله اوقالت الخ)** قال في البحر ولو قال لها
 اختارى فقالت احقت نفسى بأهلى لم يقع كما في جامع الفصولين وهو مشكل لانه من الكنايات
 فهو كقولها أنا بأئن اهـ وهذا ذكره في البحر في الفصل الآتى وسند كرجوابه ثمة عند قوله
 وكل لفظ يصلح للايقاع الخ **(قوله بعطف)** اى بواو اوفاء او ثم وفي شرح التلخيص للفارسي انه
 في العطف ثم لو اختارت نفسها قبل تكلم الزوج بالثانية وهى غير مدخول بها بانت بالاولى
 ولم يقع بغيرها شئ بحر **(قوله بلانية)** كذا في الكنز والهداية والصدر الشهيد والعتابي
 وجهه ما قاله الشارح من دلالة التكرار على ارادة الطلاق وكذا قال في تلخيص الجامع
 الكبير والتعدد اى التكرار خاص بالطلاق فاغنى عن ذكر النفس والنية لكن قال في غاية
 البيان ان المصرح به في الجامع الكبير اشتراط النية وهو الظاهر اهـ وذهب اليه قاضيخان
 وابو المعين النسفي ورجحه في الفتح بان تكرار الامر بالاختيار لا يصير مظهرا في الطلاق لجواز
 ان يريد اختارى في المال او اختارى في المسكن قال في البحر والاختلاف في الوقوع قضاء بلا
 نية مع الاتفاق على انه لا يقع في نفس الامر الابها والحاصل ان المعتمد رواية ودراية اشتراط
 النية دون النفس اهـ اقول الذى مال اليه العلامة قاسم والمقدسى هو الاول وقول البحر
 باشتراط النية دون النفس فيه نظر لان من قال بعدم اشتراط النية بناء على ان التكرار دليل
 ارادة الطلاق يقول لا يشترط ذكر النفس ايضا بدلالة التكرار كما هو صريح عبارة التلخيص
 المارة وصريح مامر ايضا من عد التكرار من المفسرات التسعة ومن قال باشتراط النية لم
 يجعل التكرار دليلا على ارادة الطلاق كما هو صريح كلام الفتح المار ومثله في شرح الزيادات

والشرط ذكر ذلك في كلام
 احدهما كما مثلنا فلم يختص
 اختياره بكلام الزوج كما
 ظن ولو قالت اخترت نفسى
 وزوجى او نفسى لابل
 زوجى وقع وما في الاختيار
 من عدم الوقوع سهو نعم
 لو عكست لم يقع اعتبارا
 للمقدم وبطل امرها كما
 لو عطفت بأو او ارشاه
 لتختاره فاخترته اوقالت
 احقت نفسى بأهلى (ولو
 كررها) اى لفظة اختارى
 (ثلاثا) بعطف او غيره
 (فقالت) اخترت او
 (اخترت اختيارا واخترت
 الاولى او الوسطى او
 الاخيرة يقع بلانية) من
 الزوج لدلالة التكرار

لقاضيهان حيث لم يكن التكرار دليلا على ارادة الطلاق بلفظ الاختيار بلا مفسر وتقدم
الاجماع على اشتراطه فلزم من القول باشتراط النية اشتراط ذكر النفس ولا يحصل التفسير
بالنية لما في الفتح حيث قال والايقاع بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص
ولولا هذا لا يمكن الاكتفاء بتفسير القرينة الحالية دون المقالية ان نوى الزوج وقوع الطلاق
به وتصادقا عليه لكنه باطل اه نعم حيث كان الاختلاف المار انما هو في الوقوع قضاء ينبغي
ان يقال ان ذكر الزوج النفس مع التكرار لا يشترط معه النية اتفاقا لما علمته من ان مناط
الاختلاف هو ان التكرار هل يقوم مقام ذكر النفس في الدلالة على ارادة الطلاق اولا فاذا
وجد التصريح بذكر النفس تعينت الدلالة على ارادة الطلاق فلا يبقى محل للخلاف في اشتراط
النية قضاء لان ذكر النفس يكذبه في دعواه انه لم ينو كما مر في كنايات الطلاق من ان الدلالة
اقوى من النية لكونها ظاهرة والنية باطنة فتعين كون الخلاف المار في انه هل تشترط
النية في صورة التكرار اولا تشترط محله ما اذا لم يذكر النفس او ما يقوم مقامها هذا ما ظهر
لي في هذا المقام فتدبره فانه مفرد ومن هنا ظهر لك انه لا تنافي بين قوله هنا بلانية وقوله في اول
الباب ينوى الطلاق لان ما ذكره اولا من اشتراط النية انما هو فيما اذا لم تذكر النفس
ونحوها من المفسرات في كلام الزوج وانما ذكرت في كلام المرأة فتشترط النية لتمام علة
اللينونة كما قدمناه سابقا عن الفتح وقد مر ان الغضب او المذاكرة يقوم مقام النية في القضاء
اما اذا ذكرت النفس ونحوها في كلامه فلا حاجة الى النية في القضاء لوجود ما يختص
باللينونة و هل التكرار في كلامه مفسر كالنفس فيغني عن النية اولا فيه الخلاف الذي
سمعته واما اذا لم تذكر النفس ونحوها لافي كلامه ولا في كلامها لا يقع اصلا وان نوى كما مر
(قوله ثلاثا) يوجد في بعض النسخ ذكرها قبل قوله بلانية وهو الذي في المنح وهو الانسب
لافادته ان الثلاثة لا تشترط لها النية ايضا **(قوله في اخترت الاولى)** قيد به لان في قولها
اخترت او اخترت اختيارة يقع ثلاث اتفاقا وكذا اخترت مرة او بمرة او دفعة او بدفعة او
بواحدة او اختيارة واحدة تقع الثلاث في قولهم بحر **(قوله الى آخره)** اي او الوسطى او
الاخيرة والمراد انها قالت اخترت الاولى او قالت اخترت الوسطى او قالت اخترت الاخيرة
ويحتمل كون المراد انها ذكرت الثلاثة مع العطف بأو **(قوله واقره الشيخ على المقدسي)** فيه
ان المقدسي في شرحه على نظم الكثر انما حكى القولين ثم ذكر توجيه قولهما و اعقبه بتوجيه
قول الامام **(قوله فقد افادنا)** فيه ان قول الامام مشي عليه اصحاب المتون واخر دليله في
الهداية فكان هو المرجح عنده على عادته واطال في الفتح وغيره في توجيهه ودفع ما يرد عليه
وتبعه في البحر والنهر فكان هو المعتمد لاصحاب المتون والشروح فلا يعارضه اعتماد الحاوي
المقدس **(قوله في جواب التخيير المذكور)** اي المكرر ثلاثا كما في النهر وعبرة البحر
في جواب قوله اختاري **(قوله في الاصح)** الانسب ابداله بقوله هو الصواب لان ما في الهداية
وبعض نسخ الجامع الصغير من انه يملك الرجعة جزء الشارحون بأنه غلط وما في البحر من انه
رواية رده في النهر **(قوله لتفويضه بالبائن)** لان لفظ التخيير كناية فيقع به البائن **(قوله فلا تملك**
غيره) لانه لا عبرة لايقاعها بل لتفويض الزوج الا ترى انه لو امرها بالبائن او الرجعي فعكست

(ثلاثا) وقال يقع في اخترت
الاولى الى آخره واحدة
بأنه واختاره الطحاوي
بحر واقره الشيخ على
المقدس وفي الحاوي
المقدس وبه نأخذ انتهى
فقد افادنا قولهما هو
المفتى به لان قولهم وبه
نأخذ من الالفاظ المعلم بها
على الاقناء كذا بخط الشرف
الغزالي محشى الاشباه
(ولو قالت) في جواب
التخيير المذكور (طلقت
نفسى او اخترت نفسى
بتطليقة) او اخترت الطليقة
الاولى (بانت بواحدة
في الاصح) لتفويضه بالبائن
فلا تملك غيره

(امرك بيدك في تطليقه او
اختارى تطليقة فاخترت
نفسها طلقت رجعية)
لتفويضه اليها بالصريح
والمفيد للينونة اذا قرن
بالصريح صار رجعيا كعكس
قيد بنى ومثلها الباء بخلاف
لتطليق نفسك او حتى تطلق
فهي بائنة كما لو جعل امرها
بيدها ولم تصل نفقتي اليك
فطلق نفسك متى شئت فلم
تصل فطلقت كان بائنا لان
لفظة الطلاق لم تكن في
نفس الامر * (فروع) *
قال لرجل خير امرأتى فلم
تخت مالم يخبرها بخلاف
اخبرها بالخيار لاقراره به
قال لها انت طالق ان
شئت واختارى فقالت
شئت واخترت وقع ثنتان
قال اختارى اليوم وغدا
اتحد ولو واختارى
غدا تعدد * قال اختارى
اليوم او امرك بيدك هذا
الشهر خيرت في بقيتهما
وان قال يوما او شهرا فمن
ساعة تكلم الى مثلها من
الغد الى تمام ثلاثين يوما
ولو جعله لها رأس الشهر
خيرت في الليلة الاولى
ويومها ولا يبطل المؤقت
بالاعراض بل بمضى الوقت
علمت اولاً

وقع ما امر به الزوج بحر (قوله فاخترت نفسها) اشار الى ان اخترت كما يصلح جوابا للاختيار
يصلح جوابا للامر باليد كما أتى أفاده ط (قوله والمفيد للينونة الخ) جواب عن سؤال هو ان
كلا من امرك بيدك واختارى يفيد اللينونة فلا يجوز صرفه عنها الى غيرها قال السائحاني
ومن هنا يعلم ان قوله لزوجه روحى طارقة رجعى (قوله كعكسه) يعنى ان الصريح اذا قرن
بالكناية كان بائنا نحو انت طالق بائن ح (قوله بخلاف) الباء للسببية متعلق بقيد اى
انما قيد بنى بسبب مخالفة الخ وقوله ومثلها الباء اعتراض ح (قوله فهي بائنة) لانه فوض
اليها بلفظ البائن وذكر الصريح علة او غاية لا على انه هو المفوض بخلاف في لانه جعل الامر
مظروفا في التطليقة والباء هنا بمعنى فى رحمتى (قوله كما لو جعل امرها بيدها) اى بان قال امرك
بيدك لو لم الخ فقوله لو لم تصل شرط وقوله امرك بيدك دليل جوابه وقوله فطلق تفسير لكون
امرها بيدها ح (قوله لان لفظة الطلاق) علة للمسائل الثلاث ط (قوله لم تكن فى نفس
الامر) اى فى نفس الامر باليد اى لم تكن معمولاله وليس المراد بنفس الامر الواقع ح (قوله
فلم تخت) يعنى لم يكن لها الخيار كما عبر به فى البحر وحيث ارتكب الشارح هذا التركيب كان
عليه ان يحذف الفاء كما لا يخفى ح وفى بعض النسخ فلا خيار لها مالم يخبرها (قوله بخلاف
اخبرها بالخيار) اى فقبل ان يخبرها سمعت الخبر فاخترت نفسها وقع لان الامر بالاخبار
يقتضى تقدم الخبر عنه فكان هذا اقرارا من الزوج بثبوت الخيار لها بحر (قوله وقع
ثنتان) احدها بالمشيئة واخرى بالخيار لانه فوض اليها طلاقين احدهما صريح والاخر
كناية والكناية حال ذكر الصريح لا تفقر الى نية بحر (قوله اتحد) حتى اذا ردت فى اليوم
بطل اصلا هندية ومثله اذا قال اختارى فى اليوم وغدا كما فى البحر ط (قوله ولو واخترى
غدا) بأن قال اختارى اليوم واخترى غدا فهما خياران بقرينة اعادة ذكر الاختيار ط
وسياأتى ما يتحد وما يتعدد فى الباب الآتى (قوله قال اختارى اليوم الخ) لما ذكره معرفا
انصرف الى المعهود وهو الحاضر ولم يكن تخييرها فى الماضى منه فكانت مخيرة الى انقضائه
وذلك بغروب الشمس فى اليوم وبرؤية الهلال فى الشهر وتمام ذى الحجة فى السنة كما لو حلف
لا يكلمه اليوم او الشهر او السنة واما لو نكره انصرف الى كامله وان كان ابتداءه من حين
التخير فينتهى بمثله من الغد فيدخل ما بينهما من الليل ضرورة مع ان الليل لا يتبع اليوم
المفرد وكأن هذه المسئلة مستثناة من ذلك وحتى وما ذكره الشارح مأخوذ من الجوهره
وعبارة البحر فى الفصل الآتى عن الذخيرة لو قال امرك بيدك يوما او شهرا او سنة فلها
الامر من تلك الساعة الى استكمال المدة المذكورة اه وهذه العبارة تحتمل ان يكون
المراد انه يكمل من الليل او يكمل من اليوم الثانى مع دخول الليل وعدمه لكن صرحوا فى
الايان فى لا اكلمه يوما بتكميله من اليوم الثانى مع دخول الليل كما مر عن الرحتى (قوله والى
تمام ثلاثين يوما) لان التفويض حصل فى بعض الشهر فلا يمكن اعتبار الاهلة فيه فيعتبر
بالايام بالاجماع ذخيرة ومفهومه انه لو كان حين اهل الهلال يعتبر به الهلال كما فى مسألة الاجارة
(قوله فى الليلة الاولى ويومها) لان الرأس الاول وتحت الشهر نوعان الليل والنهار فترى اني الى
الليلة الاولى واول الاشهر اليوم الاول ط (قوله ولا يبطل المؤقت) اى الخيار المؤقت بيوم

او شهر او سنة بالاعراض في مجلس العلم بل بمضى الوقت المعين علمت بالتخير او لا اما الخيار المطلق فيبطل بالاعراض ط والله اعلم

باب الامر باليد

الامر هنا بمعنى الحال واليد بمعنى التصرف بجر عن المصباح والمعنى باب بيان طلاق المرأة الذي جعله زوجها في تصرفها ط وقد مرنا ان المناسب الترجمة هنا بالفصل بدل الباب **(قوله)** هو كالاختيار (اي في اشتراط انية وذكر النفس او ما يقوّم مقامها وعدم ملك الزوج الرجوع وتقيده بمجلس التفويض او مجلس علسها اذا كانت غائبة او بالمدة اذا كان مؤقّتا **(قوله)** الا في نية الثلاث) فانها تصح هنا لا في التخيير لان الامر جنس يحتمل الخصوص والعموم فايهما نوى صحت نيته وما في البدائع من عدم اشتراط ذكر النفس هنا مخالف لعامة الكتب كما في البحر والنهر **(قوله)** ولو صغيرة) هذه واقعة الفتوى التي قدمناها في الباب المار عن الذخيرة **(قوله)** لانه كالتعليق) اي لانه وان كان تملك ككن فيه معنى التعليق كما مر بيانه في التخيير **(قوله)** امرك بيدك) مثله المعلق كان دخلت الدار فامرك بيدك فان طلقت نفسها كما وضعت قدم فيها طلقت وان بعد ما مشيت خطوتين لم تطلق لانها طلقت بعد ما خرج الامر من يدها بجر عن المحيط وفي العتامة وان مشيت خطوة بطل فيحمل على ما اذا كانت رجلها فوق العتبة والاخرى دخلت بها وما سبق على ما اذا كانت خارج العتبة فباول خطوة لم تتعد اول الدخول وبالنائية تتعدى ويخرج الامر من يدها مقدسي **(قوله)** او بشمالك الخ) وفي البرازية امرك في عينك وامثاله يسئل عن انية بجر **(قوله)** ينوي ثلاثا) اشار الى انه لا بد من نية التفويض ديانة او دلالة الحال قضاء كما في البحر وسياً في محترز قوله ثلاثا **(قوله)** اي تفويضها) اي تفويض الثلاث واشار الى ان هذه الفاظ كناية عن التفويض لا عن الايقاع حتى لو نوى بها الايقاع لم يقع لان افظها لا يحتمل ذلك وهو ظاهر في غير الامر باليد اما هو فيحتمل الايقاع لانه اذا بانها كان امرها بيدها وكأنه لم يجعل كناية عنه لعدم التعارف رحتي **(قوله)** في مجلسها) استفيد هذا القيد من الفاء التعقيبية نهر وهذا قيد بالتفويض المطلق عن الوقت كما مر **(قوله)** وفعن) اي الثلاث لان الاختيار يصلح جوابا للامر باليد لكونه تمايكا كالتخيير والواحدة صفة للاختيار فصار كأنها قالت اخترت نفسي بمرة واحدة وبذلك تقع الثلاث نهر اما طاقى نفسك فن الاختيار لا يصلح جوابا له كايأتي في الفصل الآتي **(قوله)** وينبغي الخ) فيه نظر وعبرة الخلاصة عن المتقى لو جعل امرها بيد ابوها فقال ابوها قبعتها طلقت وكذا لو جعل امرها بيده فتالت قبلت نفسي طامت اه وفي مثل هذا لا يتوقف على صغرها لانه يصح ان يجعل الامر بيد اجني وان كانت بالغة وليس في عبارة الخلاصة انه جعل امرها بيدها فقبل ابوها حتى يتأتى ما بحثه الشارح تبعاً لصاحب النهر رحتي قلت على انه اذا جعل امرها بيدها يكون في معنى التعليق على اختيارها نفسها فلا يصح من ابوها ولو كانت صغيرة وكذا لو جعل بيد ابوها لا يصح منها ولو كبيرة لعدم وجود المعلق عليه **(قوله)** وذكر اسمه تعالى للتبرك) اي فسنفرد بالمخاطبة بالامر **(قوله)** وان لم ينو ثلاثا) محترز قوله ينوي ثلاثا

باب الامر باليد

هو كالاختيار الا في نية الثلاث لا غير (اذا قال لها) ولو صغيرة لانه كالتعليق بزازية (امرك بيدك او بشمالك) او انفك او لسانك (ينوي ثلاثا) اي تفويضها (فقلت) في مجلسها (اخترت نفسي بواحدة) او قبلت نفسي او اخترت امرى او انت على حرام او منى بأن او انا منك بأن او طالق (وقعن) وكذا لو قال ابوها قبعتها خلاصة وينبغي ان يقيد بالصغيرة (وامر بك طلاقك) وامر بك بيد الله ويدك وامر بك بيدك على المختار خلاصة (كأمر بك بيدك) وذكر اسمه تعالى للتبرك وان لم ينو ثلاثا فواحدة

وهو صادق بان لم ينو عددا أو نوى واحدة أو اثنين في الحرة فإنها تقع واحدة بأئنة وقدمنا انه لا بد من نية التفويض اليها ديانة أو يدل الحال عليه قضاء بحر (قوله ولا دلالة) اما اذا وجدت الدلالة على الثلاث كمذاكرتها أو الاشارة بثلاث اصابع فيعمل بها وهذا اولى من قول النهر كما اذا كان في حال الغضب أو مذاكرة الطلاق فانه لا يدل على نية الثلاث ط (قوله وتقبل بينتها على الدلالة) أي على الغضب أو المذاكرة مثلا ولا تقبل على النية الا ان تقام على اقراره بها كافي النهر عن العمادية (قوله كما مر) أي في اول الكنايات ح (قوله أو ما يقوم مقامها) كالاختيار واخترت امرى ط وكأخترت ابى أو امى أو اهلى أو الأزواج كما يعلم مما مر في التخيير والظاهر ايضا ان التكرار هنا مثله هناك (قوله فلو جعل امرها بيدها الخ) محترز قوله وعلمها وترك الآخرين لظهورها فلو اختارت نفسها بعد انقضاء المجلس لا يقع وهذا اذا أطلق اما اذا رفته كما مر بيدها يوما فلها الخيار مادام الوقت ولو قال لها امرك بيديك فقالت اخترت ولم تقل نفسى ولا ما يقوم مقامها لم يقع رحمتى (قوله لم تطلق) كالوكيل لا يصير وكلا قبل العلم بالوكالة حتى لو تصرف لا يصح تصرفه بخلاف الوصى لانه خلافة كالورثة بزانية (قوله وكل لفظ الخ) نقل هذا الاصل في البحر عن البدائع ولم أر من اوضحه والذي ظهر لى في بيانه انه ليس المراد تشخيص اللفظ بمادته وهيئته ولا بتغيير الضمائر والهيئات كما قيل بل المراد ان تسند اللفظ الى ما لو اسنده اليه الزوج يقع به الطلاق فبهذا يكون ما يصح للايقاع منه يصلح للجواب منها فقولها انت على حرام أو انت منى بائن أو انا منك بائن يصلح للجواب كما مر لانها اسندت الحرمة والبينونة في الاولين الى الزوج وهو لو اسندها اليه يقع بان قال انا عليك حرام أو انا منك بائن وفي الثالث اسندت البينونة الى نفسها وهو لو اسندها الى نفسها يقع بان قال انت منى بائن وكذا قولها انا طالق او طلقت نفسى اسندت الطلاق الى نفسها فيصح جوابا لانه لو اسند الطلاق اليها يقع بخلاف قولها طلقك ومثله قولها انت منى طالق لانها اسندت الطلاق اليه وهو لو اسنده الى نفسه لم يقع فحيث لم يكن صالحا للايقاع منه لم يصلح للجواب منها فهذا هو الصواب في تقرير هذا الضابط وبه سقط ما قيل انه منقوض بهذا الاخير لانه لو قال لها طلقك يقع وهو مبنى على ان المراد تغيير الضمائر والهيئات وليس كذلك بل المراد ما ذكرناه ثم اعلم ان المراد من قولهم كل ما يصلح للايقاع من الزوج ما يصلح له بلا توقف على نية بعد طلبها منه الطلاق لما في جامع الفصولين الاصل ان كل شئ من الزوج طلاق اذا سأله فأجابها به فأذا وقعت مثله على نفسها بعدما صار الطلاق بيدها تطلق فلو قالت طلقنى فقال انت حرام أو بائن أو خالية أو برية تطلق فلو قالت بعدما صار الطلاق بيدها تطلق ايضا ولو قالت له طلقنى فقال الحقى باهلك وقال لم أنوطلاقا صدق فلو قالت بعد ما صار الامر بيدها بان قالت الحققت نفسى باهلى لا تطلق ايضا اه أي لانه من الكنايات التى تحتمل الرد فتوقف على النية في حالة الغضب والمذاكرة فلا تتعين الايقاع بعد سؤالها الطلاق الابالية بخلاف حرام وبائن فانه يقع بلانية في حال المذاكرة وبه اندفع ما فى البحر من استشكل الفرق بين الحققت نفسى وانا بائن فافهم (قوله فانه ليس من الفاظ الطلاق) لانه لو نوى به الايقاع لم يقع لانه كناية تفويض للايقاع لكنه ثبت بالاجماع على خلاف لقياس كما مر

ولو طلقت ثلاثا فقال
نويت واحدة ولا دلالة
حلف وتقبل بينتها على
الدلالة كما مر (واتحاد
المجلس وعلمها) وذكر
النفس أو ما يقوم مقامها
(شرط فلو جعل امرها
بيدها ولم تعلم) بذلك
(وطلقت نفسها لم تطلق)
لعدم شرطه خانية (وكل
لفظ يصلح للايقاع منه
يصلح للجواب منها وما لا)
يصلح للايقاع منه (فلا)
يصلح للجواب منها فلو
قالت انا طالق او طلقت
نفسى وقع بخلاف طلقك
لان المرأة توصف بالطلاق
دون الرجل اختيار
(الالفاظ الاختيار خاصة)
فانه ليس من الفاظ الطلاق
ويصلح جوابا منها بدائع

ومثل امرك بيدك وإنما لم يستثنه لانه لا يصلح جوابا منها بان تقول امرى بيدى كما صرح به
 فى البحر (قوله لكن يرد عليه) اى على هذا العنايط صحت اى صحة الجواب منها بقولها قبلت
 او قول ابيها ذلك اذا كان التفويض اليه مع ان القبول لا يصلح الايقاع منه وهذا الايراد
 لصاحب البحر وقد يجاب عنه بان قولها قبلت عبارة عن اخترت نفسى فهو داخل تحت
 المستثنى (قوله لما تقرر الخ) علة لقوله بانت بمعنى وان اجابت بالصرح الواقع به الرجعى
 لكن يقع باثنا لان المعتبر تفويض الزوج وتفويضه انما يكون بالبائن لانها به تملك امرها لا
 بالرجعى واما علة وقوع الواحدة دون الثلاث فهى ان الواحدة فى كلامها صفة لمصدر هو
 طاقة اذ خصوص العامل اللفظى قرينة خصوص انمدر وبهذا وقع الفرق بين طلقت نفسى
 بواحدة واخترت نفسى بواحدة وان دفع ما قيل انه ينبغى وقوع الواحدة فى الثانى ايضا وتماه
 فى الفتح (قوله ولا يدخل الليل) اراد بالليل الجنس فيشمل الليلتين وكذا لا يدخل اليوم
 الفاصل وسكت عنه لظهوره ح وفى الحاوى المقدسى ولا يدخل الليلان وغد فيه (قوله
 لانهما تملكان) قال فى البحر لان عطف زمن على زمن مماثل مفصول بينهما بزمن مماثل لهما
 ظاهر فى قصد تقييد الامر المذكور بالاول وتقييد امر آخر بالثانى فيصير لفظ اليوم مفردا غير
 مجموع الى ما بعده فى الحكم المذكور لانه صار عطف جملة على جملة اى امرك بيدك اليوم
 وامرك بيدك بعد غد ولو افراد اليوم لا يدخل الليل فكذا اذا عطف جملة اخرى اهـ (قوله
 فكان امرها بيدها بعد غد) الذى شرح عليه المصنف وكان بالواو وهى الاولى اهـ قلت وهى
 كذلك فى بعض النسخ (قوله ولو طلقت) مضاعف مبنى للمعلوم حذف مفعوله يعنى ولو طلقت
 نفسها ليلا اى فى احدى اللتين لا يصح وهذا تصريح بما فهم من قوله ولا يدخل الليل ح
 (قوله ولا تطلق الامرة) اراد بهذا دفع ما توهم من اقتضاء كونهما تملكين جواز ان تطلق
 نفسها مرتين فى كل يوم مرة اهـ ح اقول هذا يحتاج الى نقل صريح بهذا المعنى لان
 كونهما تملكين يدل على انهما ان تطلق نفسها اليوم وبعد غد وفى المنع لما ثبت انهما امران
 لانفصال وقتيهما ثبت لهما الخيار فى كل واحد من الوقتين على حدة فبإحدى احدهما لا يرتد الآخر
 وفيه خلاف زفر اهـ فالظاهر ان مراد الشارح انها لا تطلق فى كل يوم الامرة قل
 فى البدائع ولو اختارت نفسها فى الوقت مرة ليس لها ان تختار مرة اخرى لان اللفظ
 يقتضى الوقت لا التكرار ذكر ذلك فى بحث المؤقت كاليوم والشهر فاذا كان تملكين فى
 وقتين فلها ان تختار فى كل واحدة منهما مرة فقط ويدل عليه ما ذكره قريبا عن البدائع
 ايضا فافهم (قوله وان ردت الخ) عطف على قوله ويدخل الليل لبيان الفرق بين هذه
 المسئلة والى قبلها من وجهين احدهما انهما ان تطلق نفسها ليلا والثانى لو ردت الامر
 اليوم لم تملكه فى الغد وبه علم ان اعطف بالواو واحسن منه بالفاء فافهم (قوله لم يبق فى
 الغد) قال فى الهداية هو ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة لهما ان تختار نفسها غدا لانها لا تملك
 ردا الامر كما لا تملك ردا الايقاع اهـ (قوله لانه تفويض واحد) لانه لم يفصل بينهما بيوم
 آخر وكان جمعا بحرف الجمع فى التملك الواحد فهو كقوله امرك بيدك يومين وفيه تدخل
 الليلة المتوسطة استعمالا لغويا وعرفيا بحر (قوله فهما امران) قول فى البدائع

لكن يرد عليه صحته بقبولها
 وقبول ابيها كما مر فتدبرو
 فى قولها فى جوابه (طلقت
 نفسى واحدة او اخترت
 نفسى بتطبيقه بانت بواحدة)
 لما تقرر ان المعتبر تفويض
 الزوج لا ايقاعها (ولا
 يدخل الليل فى) قوله
 (امرك بيدك اليوم وبعد
 غد) لانهما تملكان (فان
 ردت الامر فى يومها بطل
 الامر فى ذلك اليوم فكان
 امرها بيدها بعد غد) ولو
 طلقت ليلا لم يصح ولا
 تطلق الامرة (ويدخل)
 الليل (فى امرك بيدك
 اليوم وغدا وان ردت
 فى يومها لم يبق فى الغد)
 لانه تفويض واحد (ولو
 قال امرك بيدك اليوم
 وامرك بيدك غدا فهما
 امران) خاتمة

حتى لو اختارت زوجها اليوم أوردت الأمر فهي على خيارها غدا لأنه لما كرر اللفظ فقد تعدد التفويض فرد أحدهما لا يكون رد الآخر ولو اختارت نفسها في اليوم الأول فطلقت ثم تزوجها قبل الغد فارادت أن تختار نفسها فلها ذلك وتطلق أخرى لأنه ما ملكها بكل واحد من التفويضين طلاقا فالإيقاع بأحدهما لا يمنع الإيقاع بالآخر اه فهذا دليل على ما ذكرناه في المسئلة الأولى من أن لها أن تطلق في كل يوم مرة واحدة **(قوله ولم يذكر خلافا)** أي لم يذكر في الخاتمة خلافا في كونهما امرين فإني الهداية من تخصيص أبي يوسف برواية ذلك عنه ليس لاثبات الخلاف وإنما هو لأنه مخرج الفرع المذكور كما في الفتح **(قوله ولا يدخل الليل)** لأنه أثبت لها الأمر في يوم مفرد والثابت في اليوم الذي يليه أمر آخر فتح **(قوله ظاهر مأمرا)** أي من قوله فإن ردت الأمر في يومها بطل الأمر في ذلك اليوم وإنما قال ظاهر لاحتمال أن يراد برد الأمر اختيارها زوجها لا قولها رددته وستسمع التفصيل فيه ح **(قوله لكن في العمادية الخ)** فيه اختصار فكان عليه أن يقول وفي الذخيرة أنه لا يرتد ووفق في العمادية الخ وبيان ذلك أن الحكم بصحة ردها مناقض لما في الذخيرة من أنه لو جعل أمرها بيدها أو يد اجنبي ثم ردت الأمر أوردته الاجنبي لا يصح لأن هذا تملك شيء لازم فيقع لازما والمسئلة مروية عن أصحابنا رحمهم الله تعالى اه قال العمادى في فصوله والتوفيق أنه يرتد بالرد عند التفويض لا بعد قبوله نظيره الإقرار فإن من أقر لانسان بشئ فصدقه المقر اه ثم رد إقراره لا يصح الرد اه ومشى على هذا التوفيق شراح الهداية واختار المحقق ابن الهمام في الفتح توفيقا آخر وهو أن المراد بقولهم فإن ردت الأمر في يومها بطل هو اختيارها زوجها اليوم وحقيقته انتهاء ملكها والمراد بما في الذخيرة أن تقول رددت اه وإليه يرشد قول الهداية لأنها إذا اختارت نفسها اليوم لا يبقى لها الخيار في غد فكذا إذا اختارت زوجها برد الأمر ووفق في جامع الفصولين بأنه يحتمل أن يكون في المسئلة روايتان لأنه تملك من وجه فيصح رده قبل قبوله نظرا إلى التملك ولا يصح نظرا إلى التعليق لا قبله ولا بعده فرواية صحة الرد نظرا للتمليك وفساده نظرا للتعليق اه واستظهره في البحر وأيده بأنه في الهداية نقل رواية عن أبي حنيفة بأنها لا تملك رد الأمر كما تملك رد الإيقاع وقال فلا حاجة إلى ما تكلفه ابن الهمام والشارحون وأورد قبل ذلك على ما قاله العمادى والشارحون أن قولها بعد القبول ردت أعراض مبطل خيارها وتابعه على هذا الإيراد المقدسى فقال وهذا عجيب حيث أبطلوه بما يدل على الأعراض والرد كالأكل والشرب ولم يبطلوه بصريح الرد اه أقول هذا مدفوع بأن الكلام في المؤقت وقد صرحوا بأنه لا يبطل بالقيام عن المجلس والأكل والشرب ما لم يمض الوقت بخلاف المطلق عن الوقت كمر **(قوله قبل قبوله)** مصدر مضاف لمفعوله أي قبول المرأة التفويض **(قوله كالإبراء)** أي عن الدين فإنه بعد ثبوته لا يتوقف على القبول ويرتد بالرد لما فيه من معنى الإسقاط والتمليك فتح **(قوله وأنه في المتحد)** عطف على قوله أنه يرتد بردها أي وظاهر ما مر أيضا أنه في المتحد مثل أمرك بيدك اليوم وغدا لا يبقى في الغد وفيه أن هذا منصوص في كلام المصنف صريحا وقوله لكن الخ استدراك على قوله لا يبقى في الغد **(قوله إلى رأس الشهر)** أي الشهر الآتى **(قوله بطل خيارها في اليوم الخ)** المراد باليوم والغد المجلس كما عبر به في التارخانية

ولم يذكر خلافا ولا يدخل الليل كما لا يخفى * (تنبه) * ظاهر مأمرا أنه يرتد بردها لكن في العمادية أنه يرتد قبل قبوله لا بعده كالإبراء وأنه في المتحد لا يبقى في الغد لكن في الولوالجية أمرك بيدك إلى رأس الشهر فقالت اخترت زوجي بطل خيارها في اليوم

لا خصوص اليوم الاول والثاني **(قوله)** ولها ان تختار نفسها في الغد) أي فقد بقي مع أنه من المتحدح **(قوله عند الامام)** وكذا عند محمد وقال ابو يوسف خرج الامر من يدها في الشهر كله وذكر في البدائع ان بعضهم ذكر الخلاف على العكس أي انه يخرج الامر في الشهر كله عندها لا عند ابى يوسف وكذا في التارخانية وقال انه الصحيح **(قوله)** بأنه متى ذكر الوقت أي كأمرك بيدك اليوم وغدا او الى رأس الشهر اعتبر تعليقاً أي والتعليق لا يرتد بالرد والا أي وان لم يذكر الوقت كأمرك بيدك يعتبر تمليكا أي والتملك يرتد قبل قبوله كما مر وفيه نظر من وجهين الاول ان القبول هنا بمعنى اختيارها احد الامرين نفسها او زوجها فاذا قالت اخترت زوجي وجد القبول فلا تملك الرد بعده باختيارها نفسها فلا فرق حينئذ بين اعتبار التعليق والتملك فليتأمل الثاني ما أورده ح من ان هذا التوجيه لا يدفع التناقض بين ما في المتن وما في الولوجية لانه يقتضى ان يبقى الامر بيدها في الغد اذا اختارت زوجها اليوم في أمرك بيدك اليوم وغدا مع انه خلاف مانص عليه المصنف واجاب ط بان مقصود الشارح ثبوت التناقض لا دفعه * اقول والجواب عن التناقض ان الخلاف جار في مسألة المتن ايضا كما قدمناه عن الهداية وفي البدائع ولو قال امرك بيدك اليوم وغدا فهو على ما مر من الاختلاف وصرح به الولوجي ايضا فقال في مسألة اليوم وغدا لو ردت الامر في اليوم يبقى في الغد وفي الجامع الصغير لا يبقى وعليه الفتوى اه وقد علمت مما مر من حكاية الخلاف في مسألة الشهر ان الامر لا يبقى في الغد عندها خلافا لابى يوسف فافهم **(قوله)** بقى لو طلقها بأنا الخ) قيد بالبائن لانه لو طلقها رجعا بقى امرها قولاً واحداً ح واراد الشارح الجواب عن مناقضة أخرى بين كلامهم فان العمادى ذكر في فصوله انه لو قال امرك بيدك ثم طلقها بأنا خرج من يدها في ظاهر الرواية وقال في موضع آخر لا يخرج ثم وفق بحمل الاول على التفويض المنجز والثاني على المعلق قال في النهر واصله ما مر من ان البائن لا يلحق البائن الا اذا كان معلقاً **(قوله)** لكن في البحر الخ) استدراك على توفيق العمادى فانه صرح في القنية بانه اذا قال ان فعلت كذا فأمرك بيدك ثم طلقها قبل وجود الشرط طلاقاً بأنا ثم تزوجها يبقى الامر في يدها ثم رقم لا يبقى في ظاهر الرواية فهذا صريح في ان المعلق يخرج كالمنجز في ظاهر الرواية قال في البحر فالحق ان في المسئلة اختلاف الرواية وان ظاهر الرواية بطلانه بالابانة لو طلقت نفسها في العدة لابعدها زوج آخر لقولهم ان زوال الملك بعد المين لا يبطلها والتخير بمنزلة التعليق واجاب في النهر بان ما في القنية مبنى على اطلاق ظاهر الرواية وهو مقيد بما مر من التوفيق قلت ويؤيده ما في شرح المقدسى على الخلاصة قل السرخسى قال لامرأته اختارى ثم طلقها بأنا بطل الخيار وكذا الامر باليد ولورجعا لا يبطل اصله ان البائن لا يلحق البائن فلو تزوجها في العدة او بعدها لا يعود الامر بخلاف ما اذا كان الامر معلقاً بشرط ثم ابانها ثم وجد الشرط وفي الاملاء لو قال اختارى اذا شئت او امرك بيدك اذا شئت ثم طلقها واحدة بأنة ثم تزوجها واختارت نفسها عند ابى حنيفة تعلق بأنا وعند ابى يوسف لا قال الامام السرخسى قوله ضعيف اه فظهر بهذا قوة ما وفق به في الفصول فان قلت نفس الاختيار فيه معنى التعليق فينبغى ان لا يكون فرق قلنا الفرق

ولها ان تختار نفسها في الغد عند الامام ووجهه في الدراية بأنه متى ذكر الوقت اعتبر تعليقاً والا فتمايكا بقى لو طلقها بأنا هل يبطل امرها ان كان التفويض منجزاً نعم وان معلقاً كان دخلت الدار فأمرك بيدك او مؤقلاً عمادية لكن في البحر عن القنية ظاهر الرواية ان المعلق كالمنجز * (فروع) * نكحها على ان امرها بيدها

بين التعليق الصريح وما فيه معنى التعليق ظاهر لا يخفى على من عنده نوع تحقيق و لبعضهم هنا كلام يغني النظر اليه عن التكلم عليه اه و الظاهر انه اراد بالبعض صاحب البحر فان ما ذكره من عدم الفرق بين المنجز والمعاق و تقييده البطلان بما اذا طلقت نفسها في العدة لا بعدها بناء على ان التخيير بمنزلة التعليق يرد صريح كلام السرخسي فافهم **(قوله صح)** مقيد بما اذا ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على ان امرى بيدي اطاق نفسي كما أريد أو على اني طالق فقال الزوج قبلت اما لو بدأ الزوج لا تطلق ولا يصير الامر بيدها كما في البحر عن الخلاصة والبرازية **(قوله لم تسمع)** اي لعدم حصول ثمرته ط **(قوله بحكم الامر)** الباء للسببية لان حكم الشيء ثمرته واثره المترتب عليه وحكم الامر ملكها طلاق نفسها **(قوله ثم ادعته)** اي ادعت الجعل المذكور او الطلاق **(قوله فالقول لها)** لانه وجد سببه باقراره وهو التخيير فالظاهر عدم الاشتغال بشيء آخر بحرولائه لما اقر بالتخيير والطلاق صار بانكاره مدعيا بطلان السبب والاصل عدمه وهذا بخلاف ما لو قال لقنه جعلت امرك بيدك في العتق أمس فلم تعتق نفسك وقال القن فعلت لا يصدق اذ المولى لم يقرب بعقته لان جعل الامر بيده لا يوجب العتق ما لم يعتق القن نفسه و المولى ينكره بخلاف الطلاق فانه اقرب و ادعى ابطاله فلم يقبل منه كما أوضحه في البحر جوابا عما في جامع النصولين من انه ينبغي عدم الفرق **(قوله ثم اختلفا)** اي قال ضربتها بجناية وقالت بدونها وينبغي ان يكون ذلك بعد اختيارها نفسها كما علم مما قبله **(قوله فالقول له)** لانه ينكر صيرورة الامر بيدها وان لم يبين الجناية ولو اقامت بينة على انه بغير جناية ينبغي ان تقبل وان قامت على النفي لكونها على الشرط والشرط يجوز اثباته بالبينة وان كان نفيا نهر عن العمادية **(قوله كما سيحج)** اي في باب التعليق عند قوله الا اذا برهنت ح **(قوله ما تريد مني)** استفهام وقوله افعل ما تريد امر **(قوله لم تطلق الخ)** اي لانه وان كان في مذاكرة الطلاق لكنه لا يتعين تفويضا لاحتمال التهمك اي افعل ان قدرت تأمل **(قوله لا يدخل نكاح الفضولي الخ)** في البحر عن القنية ان تزوجت عليك امرأة فامرها بيدك فدخلت امرأة في نكاحه بنكاح الفضولي واجاز بالفعل ليس لها ان تطلقها و لو قال ان دخلت امرأة في نكاحي فلها ذلك وكذا في التوكيل بذلك اه اي لانه بعقد الفضولي مع عدم الاجازة بالقول لم يصدق انه تزوجها بل صدق انها دخلت في نكاحه ومثل دخلت قوله تحل لي لكن سيدكر في آخر كتاب الأيمان عدم الخث مطلقا حيث قال كل امرأة تدخل في نكاحي أو تصير حلالا لي فكذا فاجاز نكاح فضولي بالفعل لا يثبت ومثله ان تزوجت امرأة بنفسى أو بوكلي أو بفضولي أو دخلت في نكاحي بوجه ما تكن زوجته طالما لان قوله أو بفضولي عطف على قوله بسبب و عامه تزوجت وهو خاص بالقول وانما ينسد باب الفضولي لو زاد أو اجزت نكاح فضولي ولو بالفعل ولا مخلص له الا اذا كان المعلق طلاق المتزوجة فيرفع الامر الى شافعي ليفسخ العيمن المضافة اه وحاصله انه اما ان يعاق طلاق زوجته أو طلاق التي تزوجها ففي الثانية يرفع الامر الى شافعي وعلم ان في المسئلة قولين ووجه عدم الخث في ودخلت امرأة في نكاحي ان دخولها لا يكون الا بالتزويج فكأنه قال ان تزوجتها وتزويج

صح ولو ادعت جعله امرها بيدها لم تسمع الا اذا طلقت نفسها بحكم الامر ثم ادعته فتسمع * قالت طلقت نفسي في المجلس بل انبذل وانكر فالقول لها * جعل امرها بيدها ان ضربها بغير جناية فضر بها ثم اختلفا فالقول له لانه منكر وتقبل بينتها على الشرط المنفي كما سيحج * طلب اولياؤه اطلاقها فقال الزوج لا بيها ما تريد مني افعل ما تريد وخرج فطلقها أبوها لم تطلق ان لم يرد الزوج التفويض والقول له فيه خلاصة لا يدخل نكاح الفضولي ما لم يقل ان دخلت امرأة في نكاحي

الفضولي لا يصير متزوجا بخلاف كل عبد دخل في ملكي فإنه يحث بعقد الفضولي فإن ملك المدين لا يختص بالشراء بل له اسباب سواء وقد ذكر المصنف القولين في فتاواه ورجح القول بعدم الحث وسيأتي ان شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك في الأيمان **(قوله لم يقع)** لانه تملك منهما وهو في معنى التعليق على فعلهما فلم يوجد المعلق عليه بفعل احدهما والله تعالى اعلم

فصل في المشيئة

هذا هو النوع الثالث من انواع التفويض وليس المراد تعليق الطلاق على المشيئة صريحا بل ما يشمله ويشمل الضمني فقد قل في كافي الحاكم واذا قال لها طلق نفسك ولم يذكر فيه مشيئة فذلك بمنزلة المشيئة ونها ذلك في المجلس اه اي لانه موقوف على مشيئتها وتطبيقها مشيئة ولذا قال في الكافي لو قال لها طلق نفسك واحدة ان شئت فقالت قد طلقت نفسي واحدة فهي طالق وقد شاءت حيث طلقت نفسها اه وبما قررناه اندفع ما اورده في النهر عن العناية من ان المناسب للترجمة الابتداء بمسئلة فيها ذكر المشيئة ولا حاجة الى ما اجاب عنه في الحواشي السعدية من ان ذكر ما فيه المشيئة منزل مما لم تذكر فيه منزلة المركب من المفرد يعني والمفرد يسبق المركب فكذا ما نزل منزلته اه و ان اقره في النهر نعم يصاح هذا للجواب عما قد يقال لم ذكر مسائل المشيئة ضمنا قبل مسائل المشيئة صريحا وان كان كل منهما مقصودا من هذا الباب ففهم **(قوله او نوى واحدة)** لو حذف هذا العلم بالاولى نهر **(قوله او ثنتين في الحرة)** لانهما في حقا عدد محض بخلاف الامة فتصح نية الثنتين في حقا لانهما فرد اعتباري كالثلاث في حق الحرة **(قوله فطلقت)** اي واحدة او ثنتين او ثلاثا وكل مع عدم النية اصلا او مع نية الواحدة او الثنتين في الحرة فهي تسعة والواقع فيها طلقة رجعية اما في الامة فالصور اربع أفاده ح لانها اما ان تطلق واحدة او ثنتين وكل مع عدم النية او مع النية الواحدة لكن قوله او ثلاثا جار على قولهما بوقوع واحدة رجعية اما عند الامام فانها اذا طلقت ثلاثا ونوى واحدة أو لم ينو اصلا لا يقع شيء لان موجب طلق هو الفرد الحقيقي فيثبت وان لم ينو والفرد الاعتباري اعني الثلاث محتمله لا يثبت الا بنية فتبانها بالثلاث حينئذ اشتغال بغير ما فوض اليها فلا يقع شيء كما أفاده في الشرع بالالية ومقتضاه انه اذا نوى ثنتين فطلقت ثلاثا لا يقع عنده شيء ايضا ففهم **(قوله ونواه)** اي الثلاث سواء افرده الضمير باعتبار المذكور او لانها فرد اعتباري وقيد به احترازا عما اذا لم ينو اصلا ونوى واحدة او ثنتين فانه لا يقع شيء عنده كما علمت **(قوله وقع)** اي الثلاث سواء اوقعها بلفظ واحد او متفرقا وانما صح ارادة الثلاث لان قوله طلق نفسك معناه افعلي فعل التطبيق فهو مذكور لغة لانه جزء معنى اللفظ فصح نية العموم غير ان العموم في حق الامة ثنتان وفي حق الحرة ثلاث فتح وقوله او متفرقا يدل على انه لو نوى الثلاث فطلقت واحدة او ثنتين وقع ويأتي التصريح بوقوع الواحدة في طلق نفسك ثلاثا فطلقت واحدة ويأتي تمامه **(قوله قيد بخطابها)** اي بقوله نفسك ففهم **(قوله وبقولها في جوابه الخ)** اعلم انه لو قال لها طلق نفسك فقالت في جوابه ابنت نفسي طلقت رجعية ولو قالت اخترت نفسي لم تطلق قال في الفتح وحاصل الفرق

جعل أمرها بين رجلين
فطلقها احدهما لم يقع

فصل في المشيئة

(قال لها طلق نفسك ولم ينو او نوى واحدة) او ثنتين في الحرة (فطلقت وقعت رجعية وان طلقت ثلاثا ونواه وقع) قيد بخطابها لانه لو قال طلق اي نسائي شئت لم تدخل تحت عموم خطابها (وبقولها) في جوابه (ابنت نفسي طلقت) رجعية ان أجازها

ان المفوض الطلاق والابانة من الفاظه التي تستعمل في ايقاعه كناية فقد اجابت بما فوض اليها بخلاف الاختيار ليس من الفاظ الطلاق لاصريحا ولا كناية ولهذا لو قالت ابنت نفسي توقف على اجازته ولو قالت اخترت نفسي فهو باطل ولا يلحقه اجازة وانما صار كناية باجماع الصحابة فيما اذا جعل جوابا للتخير غير انها زادت وصف تعجيل البينة فيه فيلغو الوصف ويثبت الاصل اه وقوله ولهذا الخ استدلال على اثبات الفرق في مسئلتنا باثباته في مسألة أخرى وهي ما لو ابتدأت وقالت ابنت نفسي بدون قوله لها طلق نفسك وقع ان اجازته اى مع النية منه وكذا منها كما قدمناه قبيل الكسنيات عن تلخيص الجامع وشرحه ولو ابتدأت وقالت اخترت نفسي لا يقع وان اجازته مع النية لان اخترت لم يوضع كناية الا في جواب التخير ولهذا لو قال لها اخترتك ناويا الطلاق لم يقع بخلاف لفظ الابانة وقوله غير انها الخ بيان لوقوع الرجعى في مسئلتنا وبما قررناه ظهر لك انه اشتبه على الشارح مسألة الابتداء بمسألة الجواب فالصواب اسقاط قوله ان اجازته وقوله بعده وان اجازته لان ذلك فيما اذا ابتدأت بقولها ابنت نفسي او اخترت وقد ذكر المسئلة قبيل الكسنيات وكلامنا الآن فيما اذا قالت ذلك في جواب قوله لها طلق نفسك وذلك لا يتوقف على الاجازة اصلا ولا على نيتها الطلاق خلافا لما في النهر عن التلخيص لان ما في التلخيص من اشتراط نيتها انما ذكره في مسألة الابتداء لا في مسألة الجواب لان قولها ابنت نفسي في جواب قوله طلق نفسك غير محتاج الى النية وايضا فان الواقع هنا رجعى وفي مسألة الابتداء بائن ورأيت طنبه على بعض ما قلنا وكذا الرحمتي فافهم **(قوله لانه كناية)** عملة اقول طلق واماعة كونها رجعية فتقدمت **(قوله ولا كناية)** اى ليس من كناية الطلاق بل هو كناية تفويض وانما عرف جوابا للتخير بلفظ اختارى بالاجماع والحق به الامر باليد بخلاف طاقى فانه لا يقع الاختيار جوابا قال في البحر وافاد بعدم صلاحية للجواب ان الامر يخرج من يدها لاشتغالها بما لا يعينها كافي الفتح ودل اقتصاره على نفي الاختيار ان كل لفظ يصلح للايقاع من الزوج يصلح جوابا لطلق نفسك كجواب الامر باليد كما صرح به في الخلاصة اه **(قوله بانواعه الثلاثة)** اى التخير والامر باليد والمشئة **(قوله لما فيه من معنى التعليق)** او لكونه تملك كاتم بالملك وحده بلا توقف على القبول كما عال به في الفتح وقدمناه في التفويض **(قوله لانه تملك)** اى وان صرح بلفظ الوكالة كما اذا قال وكلتك في طلاقك كما في الحانية اى لانها عاملة لنفسها والوكيل عامل لغيره افاده في البحر ثم قال والظاهر انه لا فرق بين تعليق التطليق او الطلاق في حق هذا الحكم اى نقيده بالمجلس لما في المحيط اذا قال لها طلق نفسك ولم يذكر مشئة فهو بمنزلة المشئة الا في خصلة وهي ان نية الثلاث صحيحة في طلقى دون انت طالق ان شئت اه وظاهره انها اذا لم تشأ في المجلس خرج الامر من يدها اه **(قوله ونحوه الخ)** كذا شئت او اذا ماشئت او حين شئت فان لها ان تطلق في المجلس وبعده لان هذه الالفاظ لعموم الاوقات فصار كما اذا قال في اى وقت شئت وكما متى مع افادة التكرار الى الثلاث بخلاف ان وكيف وحين وكم واين واينما فانه في هذه يتقيد بالمجلس والارادة والرضا والحجة كالمشيئة بخلاف ما اذا علقه بشئ آخر من افعالها كالاكل فانه لا يقتصر على المجلس نهر ٣ في الجميع بحر فتأمل.

لانه كناية (لا باخترت)
نفسى وان اجازته لان
الاختيار ليس بصريح ولا
كناية (ولا يملك) الزوج
(الرجوع عنه) اى عن
التفويض بانواعه الثلاثة
لما فيه من معنى التعليق
(ويقيد بالمجلس) لانه تملك
(الا اذا زاد متى شئت)
ونحوه مما يفيد عموم الوقت

٣ قوله نهر في الجميع هكذا
بالاصل المقابل على خطه
ولعل لفظ نهر هنا زائد
فليحذر اه مصححه

« اعلم انه متى ذكر المشيئة سواء أتى بلفظ يوجب العموم أولا اذا طلقت نفسها بلا قصد غلطا
لا يقع بخلاف ما اذا لم يذكرها حيث يقع قول في الفتح وقد مننا ما يوجب حمل ما اطلق من
كلامهم من الوقوع بلفظ الطلاق غلطا على الوقوع قضاء لادبانه نهر (قوله مطلقا) اي
في المجلس وبعده (قوله واذا قال لرجل ذلك) اسم الإشارة راجع الى الامر بالتطليق اي قال
له طلق امرأتى قيد به احترازا عما لو قال له امرأتي بيدك فانه يقتصر على المجلس ولا يملك
الرجوع على الاصح وكذا جعلت اليك طلاقها فطلقها يقتصر على المجلس ويكون
رجعيا بحر واراد بالرجل العاقل احترازا عن الصبي والمجنون لانه لا بد في صحة التوكيل من
عقل الوكيل كما صرح به في كتاب الوكالة بخلاف ما اذا جعل امرها بيد صبي او مجنون فانه
يصح لانه تملك في ضمنه تعليق فكأنه قال ان قال لك المجنون انت طالق فأنت طالق فهذا مما
خالف فيه التملك التوكيل افاده في البحر وتقدم ذلك في باب التفويض لكن نقل في البحر
بعد ذلك عن البرازية التوكيل بالعلاق تعليق الطلاق بلفظ التوكيل ولذا يقع منه حال سكره
اه الا ان يقال ان هذا لا ينافي اشتراط العقل لصحة التوكيل ابتداء لكن مقتضى التعليق
بلفظ التوكيل عدم اشتراط عقله لوجود المعلق عليه بالتعليق وعليه فلا فرق بين التملك
والتوكيل في ذلك فليتأمل (قوله الا اذا زاد وكما عزلتك الخ) اي فانه لا يقبل الرجوع
ويصير لازما كما في الخلاصة وغيرها نهر ومقتضاه انه لا يمكنه عزله لانه من انواع الرجوع
ويخالفه ما في البحر عن الحانية الصحيح انه يملك عزله وفي طريقه اقوال قال السرخسي يقول
عزلتك عن جميع الوكالات فيصرف الى المعلق والمنجز وقيل يقول عزلتك كما وكلتك وقيل
يقول رجعت عن الوكالات المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنقطة (قوله في تنقيده الخ) لانه
عاقبه بالمشيئة والمال هو الذي يتصرف عن مشيئة هداية ثم اعلم انه لو قال شئت لا يقع لان
الزوج امره بتطليقها ان شاء ولم يوجد التطليق بقوله شئت ولو قال هي طالق ان شئت فقال
شئت وقع لوجود الشرط وهو مشيئته ولو قال طلقها فقال فعلت وقع لانه كناية عن قوله
طلقت بحر عن المحيط وفيه عن كافي الحاكم لو وكله ان يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا
ان نوى الزوج الثلاث وقعن والام يقع شيء عنده وقيل تقع واحدة (قوله طلقها في مجلسه
لا غير) فلو قدم من مجلسه بطل التوكيل هو الصحيح لان ثبوت الوكالة بالطلاق بناء على ما فوض
اليها من المشيئة ومشيتها تقتصر على المجلس فكذا الوكالة كذا في الحانية قال الحلواني ينبغي
ان يحفظ هذا فانه مما عمت به البلوى فان الوكلاء يؤخرون الايقاع عن مشيتها ولا يدرون ان
الطلاق لا يقع وهذا ما يستثنى من قوله لا يتقيد بالمجلس نهر وهذا مما يلغزه فيقال وكالة
تقيدت بمجلس الوكيل بحر (قوله وطلقت واحدة) قال في البحر لا فرق بين الواحدة
والثنتين ولو قال وطلقت اقل وقع ما اوقعه لكان اولى وأشار الى انها لو طلقت ثلاثا فانه
يقع بالاولى وسواء كانت متفرقة او بلفظ واحد اه (قوله وقعت) اي رجعية لان اللفظ
صريح كذا في بعض النسخ (قوله لانها) اي الواحدة وقال في الفتح لانها لما ملكت ايقاع
الثلاث كان لها ان توقع عنها ما شاءت كالزوج نفسه اه قال الرملي مقتضاه ان في مسألة ما
اذا قال لها طلق نفسك ونوى ثلاثا فطلعت ثنتين تقع ثنتان لانها ملكت ايضا ايقاع الثلاث

فتطلق مط (واذا قال
لرجل ذلك) او قال لها
طلق نفسك (لم يتقيد
بالمجلس) لانه توكيل فله
الرجوع الا اذا زاد وكما
عزلتك فانت وكيل (الا
اذا زاد ان شئت) في تنقيده
(ولا يرجع) لصيرورته
تمليكاً في الحانية طلقها ان
شاءت لم يصير وكلا ما لم
تشاء فان شاءت في مجلس
علمها طلقها في مجلسه
لا غير والوكلاء عنه غافلون
(قال لها طلق نفسك
ثلاثا) او ثنتين (وطلقت
واحدة وقعت) لانها
بعض ما فوضه

فكان لها ان توقع منها ماشاءت ولم أر من نبه عليه ويدل عليه قولهم فيها انه لا فرق بين ايقاعها
 الثلاث بلفظ واحد او متفرقة فانا عند التفريق قد حكمنا بوقوع الثانية قبل الثالثة فلو
 اقتصرنا على الثانية تقع الثنتان فقط فلو لم تملك الثنتين لما جاز التفويض تأمل اه **(قوله وكذا**
الوكيل الخ) قال في البحر ولا فرق في هذا الحكم بين التملك والتوكيل فلو وكله ان يطلقها
 ثلاثا فطلقها واحدة وقعت واحدة فلو وكله ان يطلقها ثلاثا بألف درهم فطلقها واحدة لم يقع
 شيء الا ان يطلقها واحدة بكل الالف كذا في كافي الحاكم اه اي لان الواحدة وان كانت بعض
 ما فوض اليه لكن الزوج لم يرص بالطلاق الا بعوض مخصوص فلا يصح بدونه **(قوله**
لا يقع شيء في عكسه) اي فيما اذا امرها بالواحدة فطلقت ثلاثا بكلمة واحدة عند الامام اما
 لو قالت واحدة وواحدة وقعت واحدة اتفاقا لامثالها بالاولى ويلغو ما بعده وكذا
 لو قال امرك بيدك ينوي واحدة فطلقت نفسها ثلاثا قال في المبسوط تقع واحدة اتفاقا لانه
 لم يتعرض للعدد لفظا واللفظ صالح للعموم والخصوص وتماه في البحر **(قوله وقالوا واحدة)**
 اي تقع واحدة **(قوله طلق نفسك الخ)** لا فرق في المعلق بالمشيئة بين كونه أمرا بالتطبيق
 او نفس الطلاق حتى لو قال لها انت طالق ثلاثا ان شئت او واحدة ان شئت فخالفت لم يقع
 شيء بحر **(قوله وكذا عكسه)** بأن يقول طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت ثلاثا بحر
(قوله لا يقع فيهما) بلا خلاف في الاولى لان تفويض الثلاث معلق بشرط هو مشيئتها اياها
 لان معناه ان شئت الثلاث فلم يوجد الشرط لانها لم تشأ الا واحدة بخلاف ما اذا لم يقيد بالمشيئة
 ودخل في كلامه ما لو قالت شئت واحدة وواحدة وواحدة منفصلا بعضها عن بعض بالسكوت
 لانه فاصل فلم توجد مشيئة الثلاث بخلاف المتصلة بلا سكوت لان مشيئة الثلاث قد وجدت
 بعد الفراغ من الكل وهي في نكاحه ولا فرق بين المدخولة وغيرها واما الثانية فعدم الوقوع
 فيها قول الامام وعندهما تقع واحدة بحر **(قوله لا اشتراط الموافقة لفظا)** انما تشترط الموافقة
 لفظا فيما هو اصل لافيا هو تبع وهنا كذلك لان الايقاع بالعدد عند ذكره لا بالوصف فاذا
 أمرها بالثلاث او بالواحدة فعكست تكون قد خالفت في الاصل الذي به الايقاع بخلاف ما مر
 من انه لو قال لها طلق نفسك فقالت ابنت نفسي فانها تطلق لانها خالفت في الوصف فقط فيلغو
 ويقع الرجعي كما مر لكن هذا يقتضي عدم الفرق بين المعلق بالمشيئة وغيره مع انه تقدم في
 غير المعلق بها كطالق نفسك ثلاثا وطلقت واحدة انه يقع واحدة الا ان يقال ان اشتراط
 الموافقة لفظا خاص بالمعلق بالمشيئة فيكون تعليقا للتيان بصورة اللفظ كما يفيد ما يذكروه
 الشارح قريبا عن الحانية فليتأمل **(قوله لما في تعليق الحانية)** عبارته على ما في البحر طلق نفسك
 عشرا ان شئت فقالت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع ثم قال لو قال لها انت طالق واحدة ان شئت
 فقالت شئت نصف واحدة لا تطلق اه وبه علم ان الشارح اسقط قيد المشيئة ووجه عدم الوقوع
 المخالفة في اللفظ وان وافق في المعنى لان العشرة لا يقع منها الاثلاثة والنصف يقع واحدة
(قوله امرها ببائن او رجعي الخ) بأن قال لها طلق نفسك بائنة فقالت طلقت نفسي رجعية
 او قال لها رجعية فقالت طلقت نفسي بائنة وشمل ما اذا قالت ابنت نفسي لانه راجع لما
 قبله وقد فرق بينهما قاضيخان في حق الوكيل فقال رجل قال لغيره طلق امرأتى رجعية

وكذا الوكيل ما لم يقل
 بالف (لا) يقع شيء (في
 عكسه) وقالوا واحدة
 (طلق نفسك ثلاثا ان شئت
 فطلقت واحدة و) كذا
 (عكسه لا) يقع فيهما
 لا اشتراط الموافقة لفظا
 لما في تعليق الحانية امرها
 بعشر فطلقت ثلاثا او
 بواحدة فطلقت نصف ما
 يقع (امرها ببائن او رجعي
 فعكست في الجواب وقع
 ما امر) الزوج (به ويلغو
 وصفها)

مقال لها لو قيل طامتك بأئنة تقع واحدة رجعية ولو قال الوكيل ابنتها لا يقع شيء اه ولعل الفرق بين الوكيل والمأمورة ان الوكيل بالطلاق لا يملك الايقاع بلفظ الكناية لانها متوقفة على نيته وقد امره بطلاق لا يتوقف على النية فكان مخالفا في الاصل بخلاف المرأة فانه ملكها الطلاق بكل لفظ يملك الايقاع به صريحا كان او كناية لكنه يتوقف على وجود النقل بأن الوكيل لا يملك الايقاع بالكناية بحر واعترضه في النهر بان ما في الخانية صريح في ان الوكيل يكون مخالفا بايقاعه بالكناية هذا وقيد الشهاب الشلي كلام المتن بما اذا قالت طامتك نفسي بأئنة بخلاف ابنت نفسي فانه لا يقع شيء وقال فاعتنم هذا التحرير فانك لا تجده في شرح من الشروح ونقله الشرنبلالي واقروه قلت لكن الشلي قيد بذلك اخذا من كلام قاضيخان في الوكيل وهو يتوقف على ثبوت عدم الفرق بينهما وفيه ما علمت مع انه تقدم اول الفصل انها تطلق بقولها ابنت نفسي فليتأمل **(قوله والاصل الح)** قال في الفتح والحاصل ان المخالفة ان كانت في الوصف لا تبطل الجواب بل يبطل الوصف الذي به المخالفة ويقع على الوجه الذي فوض به بخلاف ما اذا كانت في الاصل حيث يبطل كما اذا فوض واحدة فطلقت ثلاثا على قول ابي حنيفة او فوض ثلاثا فطلقت الف **(قوله خانية بحر)** اي نقله في البحر عن الخانية وفي بعض النسخ وبحر بالواو وهي صحيحة ايضا بل اولى لان ذلك مستفاد من مجموع الكتابين فانه في الخانية ذكر في باب التعليق قال لها طلقي نفسك واحدة بأئنة ان شئت فطلقت نفسها رجعية او قل واحدة املك الرجعة ان شئت فطلقت بأئنة لا يقع شيء في قياس قول ابي حنيفة لانها ما أتت بمشيئة مافوض اليها فاستنبط منه في البحر ان ما ذكره المصنف مفروض في غير المعلق بالمشيئة فافهم **(قوله اي لم يوجد بعد)** لما كان قوله لمعدوم صادقة على ما مضى وانقطع مع ان التعليق به تحيز خصمه بقوله اي لم يوجد بعد وانما اطلقه المصنف اعتمادا على ما ذكره في مقابله **(قوله كأن شاء الح)** مثل بمثلين اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون المعدوم محققا المحيى او محتملا **(قوله بطل الامر الح)** اي حال الطلاق قل في البحر لانه علق الطلاق بمشيئتها المنجزة وهي انت فامتنع فلي يوجد الشرط قيد بقوله شئت مقتصرة عليه لانها لو قالت شئت طلاق الح وقع لانها اذا تذكر الطلاق لا تعتبر النية بلا لفظ صالح للايقاع ويستفاد منه انه لو قل شئت طلاق وقع بأئنة لان المشيئة تنبئ عن الوجود لانها من الشيء وهو الموجود بخلاف اردت طلاق لانه لا ينبئ عن الوجود فقد فرق الفقهاء بين المشيئة والارادة في صفات العبد وان كانا مترادفين في صفاته تعالى كما هو اللغة فيهما واحببت ورضيت مثل اردت اه **(قوله وان قالت)** اي في انجاس بحر **(قوله اراد بالماضي المحقق وجوده)** اي سواء وجد وانقضى مثل ان كان فلان قد جاء وقد جاء او كان حاضرا كما مثل الشارح **(قوله مثلا)** راجع الى قوله ليلا **(قوله لانه تحيز)** اي لان التعليق بكأن تحيز ولذا صح تعليق البراء بكأن ولا يرد انه لو قل هو كافر ان كنت كذا وهو يعلم انه قد فعله مع ان المختار انه لا يكفر لان يبنى على تبدل الاعتقاد وتبدله غير واقع مع ذلك الفعل وتماهه في البحر **(قوله فردت الامر)** بأن قالت لا اشاء نهر **(قوله لا يرد)** فليها بعد ذلك

والاصل ان المخالفة في الوصف لا تبطل الجواب بخلاف الاصل وهذا اذا لم يكن معلقا بمشيئتها فان علقه فعكست لم يقع شيء لانها ما أتت بمشيئة مافوض اليها خانية بحر (قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت) انت (فقال شئت ينوى الطلاق او قالت شئت ان) كان (كذا لمعدوم) اي لم يوجد بعد كأن شاء ابي او ان جاء الليل وهي في النهار (بطل) الامر لفقد الشرط (وان قالت شئت ان) كان (لامر قدمضى) اراد بالماضي المحقق وجوده كأن كان ابي في الدار وهو فيها او ان كان هذا ليلا وهي فيه مثلا (طلقت) لانه تنجيز (قال لها انت طالق متى شئت او متى ماشئت او اذا شئت او اذا ماشئت فردت الامر لا يرد

ان تشاء لانه لم يملكها في الحال شيأ بل اضافته الى وقت مشيئتها فلا يكون تملكها قبله فلا يرتد بالرد كذا في الهداية وقد يقال انه ليس تملكها في حال اصلا بل هو تعليق للطلاق على مشيئتها وقولها طلقت ايجاد للشرط الذي هو مشيئتها وليس الواقع الا طلاقه المعلق نعم هذا صحيح في قوله طلق نفسك ان شئت فتح واجاب في البحر بما في المحيط من انه يتضمن معنى التعليق وهو لازم لا يقبل الابطال ومعنى التملك لان المالك هو الذي يتصرف عن مشيئته وارادته وهي عاملة في التطليق لنفسها والمالك هو الذي يعمل لنفسه وجواب التملك يقتصر على المجلس وفي الجامع انت طالق ان شئت او احببت او هويت ليس بيمين لانه تملك معنى تعليق صورة ولهذا يقتصر على المجلس والعبرة للمعنى دون الصورة اه وفأدته انه لا يحنث في يمينه لا يحلف اه اقول وقوله وجواب التملك يقتصر على المجلس خاص بما اذا علق بأداة لاتفيد عموم الوقت كان وكيف وحيث وكما واين بخلاف ما يدل على العموم وهو المذكور هنا وتقدم ايضا اول الفصل (قوله ولا يتقيد بالمجلس) اما في كلمة متى ومتى ما فلانها للتوقيت وهي عامة في الاوقات كلها كأنه قال في أى وقت شئت واما اذا واذا ما فكمتى عندها وعند الامام وان كانت تستعمل للشرط فكما تستعمل له تستعمل للوقت لكن الامر صار بيدها فلا يخرج بالقيام عن المجلس بالشك نعم لو قال أردت مجرد الشرط لنان نقول يتقيد بالمجلس ويحلف لنفي التهمة نهر وتماه في الفتح (قوله لانها تم الزمان) تعاميل لعدم التقيد بالمجلس كما ان قوله لا الافعال علة لقوله ولا تطلق الا واحدة ط (قوله لا تطليقا) كذا في بعض النسخ بالنصب عطفا على التطليق وفي اكثر النسخ لا تطليق ويمكن تأويله بجعل لا نافية للجنس والخبر محذوف دل عليه ما قبله والتقدير لا تطليق بعد تطليق مملوك لها فافهم (قوله ولا تجمع ولا تثنى) عبارة الهداية تملك الايقاع جملة وجما قال في العناية قيل معناها واحد وقيل الجملة ان تقول طلقت نفسي ثلاثا والجمع ان تقول طلقت واحدة واحدة وواحدة هذا هو الظاهر اه يعنى في تفسير الجمع فكأنه يشير الى ما في الدراية حيث فسر الجمع بأن تقول طلقت وطلقت وطلقت قال والاول اصح يعنى كونهما بمعنى واحد كذا في النهر ويمكن ان يراد بالجملة الثنتان وبالجمع الثلاث ويكون قوله ولا تجمع ولا تثنى اشارة الى ذلك * ثم اعلم ان ما في الهداية من تفسير الجمع بأن تقول طلقت وطلقت وطلقت وان الاصح خلافه يفيد ان لها ان تطلق ثلاثا متفرقة في مجلس واحد على الاصح واليه يشير ما في العناية ايضا حيث فسره بطلقت واحدة واحدة وواحدة فانه جمع لاتحاد العامل بخلاف ما في الدراية فانه تفريق لاجمع لتكرر الفعل وعلى هذا فما في القهستاني من قوله تطلق ثلاثا متفرقة اى في ثلاثة مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس اكثر من واحدة لان كلاً للعموم الافراد فلا تطلق ثلاثا مجتمعة اه مبنى على خلاف الاصح الا ان يحمل قوله اكثر من واحدة على المجتمعة بقريضة قوله فلا تطلق ثلاثا مجتمعة تأمل ويدل على ما قلنا ما في جامع الفصولين امرك بيدك كلما شئت فلها ان تختار نفسها كلما شئت في المجلس او بعده حتى تبين بثلاث الا انها لا تطلق نفسها في دفعة واحدة اكثر من واحدة اه فان مقتضاه ان لها ان تطلق في مجلس واحد ثلاثا متفرقة الا ان يفرق بين انت طالق وامرك بيدك لكن في غاية البيان قال وهذه من مسائل الجامع

ولا يتقيد بالمجلس ولا تطلق نفسها (الا واحدة) لانها تم الزمان لا الافعال فتملك التطليق في كل زمان لا تطليقا بعد تطليق (ولها تفريق الثلاث في كلما شئت ولا تجمع) ولا تثنى

الصغير وصورتها محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل قال لامرأته انت طالق كما شئت قال لها ان تطلق نفسها وان قامت من مجلسها واخذت في عمل آخر واحدة بعد واحدة حتى تطلق نفسها ثلاثا الخ قال في غاية البيان لان كلمة كذا لتعميم الفعل فلها مشيئة بعد مشيئة الى ان تستوفي الثلاث فاذا قامت من المجلس او اخذت في عمل آخر بطلت مشيئتها المملوكة لها في ذلك المجلس بوجود دليل الاعراض ولكن لها مشيئة اخرى بحكم كذا اه فهذا صريح في ان لها تفريق الثلاث في مجلس واحد اه واصرح منه ما في التارخانية عن المحيط ولو قال لها انت طالق كما شئت فلها ذلك ابدا كما شئت في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا اه فافهم * (تنبيه) قال في الفتح فلو طلقت ثلاثا او اثنتين وقع عندها واحدة وعنده لا يقع شيء اه وفي البحر عن المبسوط كذا شئت فانت طالق ثلاثا فطلقت واحدة فهذا باطل لان معنى كلامه كذا شئت الثلاث اه قلت فافاد ان تفريق الثلاث انما هو فيما اذا لم يصرح بالعدد وفي كافي الحاكم كذا شئت فانت طالق ثلاثا فطلقت واحدة فذلك باطل وكذا فانت طالق واحدة فطلقت ثلاثا وكذا لو قال فانت طالق ولم يقل ثلاثا فطلقت ثلاثا اه اي جملة فلو متفرقة ولو في مجلس جاز كما علمت **(قوله لا العموم الافراد)** بكسر الهمزة اي الافراد كذا ضبطه الشارح في شرحه على المنار وكذا ضبطه ح وقال هو مصدر فيوافق تعبيرهم بالافراد ويجوز فتحها اه وفي شرح العيني لان كلمات الاوقات والافعال عموم الافراد لا عموم الاجتماع فيقتضي ايقاع الواحدة في كل مرة الى ما لا يتناهي الا ان اليقين تصرف الى الملك القائم اه **(قوله لا يقع)** لان التعليق انما ينصرف الى الملك القائم وهو الثلاث فباستغراقه ينتهي التفويض بحر **(قوله والا)** اي وان لم تطلق نفسها اصلا او طلقت نفسها ثلاثا في مجلس او طلقت نفسها واحدة فقط او اثنتين في مجلس ح **(قوله وهي)** مسألة الهدم الآتية) اي في آخر باب الرجعة وهي ان الزوج الثاني يهدم مادون الثلاث كما يهدم الثلاث فمن طلق امرأته واحدة او اكثر ثم عادت اليه بعد زوج آخر عادت اليه بملك جديد فيملك عليها ثلاث طلقات وهذا عندهما وعند محمد انما يهدم الثاني الثلاث فقط لا مادونها فمن طلق امرأته اثنتين ثم عادت اليه بعد زوج آخر عادت عليه بمابقي وهو طلقة واحدة فاذا طلقها بعد العود طلقة واحدة لا تحرم عليه حرمة غليظة عندهما وعنده تحرم وكذا اذا قال كذا دخلت الدار فانت طالق فدخلتها مرتين ووقع عليها الطلاق وانقضت عدتها ثم عادت اليه بعد زوج آخر فعندها تطلق كما دخلت الدار الى ان تبين بثلاث طلقات خلافا لمحمد كما ذكره الزيلعي في باب التعليق عند قوله وتعليق الثلاث يبطل تحيزه وعبرة البحر هنا قيدنا بكونه بعد الطلاق الثلاث لانها لو طلقت نفسها واحدة او اثنتين ثم عادت اليه بعد زوج آخر فلها ان تفرق الثلاث خلافا لمحمد وهي مسألة الهدم الآتية اه وهو موافق لما نقلناه عن الزيلعي ومثله في الفتح وغاية البيان وهذا صريح في انها بعد العود لها ان تطلق نفسها ثلاثا متفرقة عندهما وعند محمد تطلق مابقي فقط فتفريق الثلاث مبني على قوليهما لا على قول محمد فافهم نعم يشكل على هذا التعليق المار بان التعليق انما ينصرف الى الملك القائم وهو الثلاث فانه يقتضي انها لو طلقت نفسها اثنتين ثم عادت اليه

مطلب
ان كذا للعموم الافراد

لانها للعموم الافراد (ولو طلقت بعد زوج آخر لا يقع) ان كانت طلقت نفسها ثلاثا متفرقة والا فلها تفريقها بعد زوج آخر وهي مسألة الهدم الآتية (انت طالق حيث شئت أو أين شئت لا تطلق الا اذا شئت في المجلس وان قامت من مجلسها) قبل مشيئتها (لا) مشيئة لها

مطلب
مسألة الهدم

بعد زوج آخر ليس لها ان تطلق نفسها اصلا عندها لانها اعادت اليه بملك حادث وطلقات الملك الاول هدمها الزوج الثاني ولا اشكال على قول محمد من انها تطلق واحدة فقط لانها الباقية لكون الزوج الثاني لم يهدم مادون الثلاث عنده ثم رأيت المحقق في الفتح افاد الجواب عن ذلك في باب التعليق بما حاصله ان قوالهم ان المعلق طلقات هذا الملك الثلاث مقيد بمادام مالكا لها فاذا زال ملكه لبعضها صار المعلق ثلاثا مطلقة (قوله لانهم للمكان) حيث ظرف مكان مبنى على الضم وأين ظرف مكان يكون استفهما فاذا قيل أين زيد لزم الجواب بتعيين مكانه ويكون شرطا ايضا وتزاد فيه ما يقال اينما تقم اقم بحر عن المصباح (قوله ولا تعلق للطلاق به) ولذا لو قال أنت طالق بمكة أو في مكة كان تحييز للطلاق كما مر فتكون طالقا في كل مكان في الحال بخلاف الزمان فان الطلاق يتعلق به (قوله فجعلا مجازا عن ان الخ) جواب عن ايرادين احدهما انه اذا ألغى ذكر المكان صار أنت طالق شئت وبه يقع للحال كأنت طالق دخلت الدار ثانيهما انه اذا كان مجازا عن الشرط فلم حمل على ان دون متى مما لا يبطل بالقيام عن المجلس والجواب عن الاول انه جعل الظرف مجازا عن الشرط لان كلامهما يفيد ضربا من التأخير وهو اولى من الغائه بالكلية وعن الثاني بأن حملة على ان اولى لانها أم الباب ولانها حرف الشرط وفيه يبطل بالقيام أفاده في الفتح (قوله يقع في الحال رجعية الخ) أي تطلق طلقة رجعية بمجرد قوله ذلك شاءت أو لا ثم ان قالت شئت بأنة أو ثلاثا وقذنوى الزوج ذلك تصير كذلك للموافقة وهذا عندها فمالم تشأ لم يقع شيء فعنده اصل الطلاق لا يعلق بمشيئتها بل صفة وعندها يتعلقان معا وتماه في الفتح وكتبت في حاشيتي على شرح المنار الفرق بين هذا التفويض وعامة التفويضات حيث لم تحتج الى نية الزوج ان المفوض ههنا حال الطلاق وهو متنوع بين اليقونة والعدد فيحتاج الى النية لتعيين أحدهما بخلاف عامة التفويضات (قوله والافرجعية) صادق بما اذا شاءت خلاف مانوى وبما اذا لم ينو شيئا والمراد الاول لما في الفتح وان اختلفا بأن شاءت بأنة والزوج ثلاثا أو على القلب فهي رجعية لانه لغت مشيئتها لعدم الموافقة فبقى ايقاع الزوج بالصريح ونيته لا تعمل في جعله بأنا أو ثلاثا ولو لم تحضر الزوج نية لم يذكروا في الاصل ويجب أن تعتبر مشيئتها حتى لو شاءت بأنة أو ثلاثا ولم ينو الزوج يقع ما أوقعت بالاتفاق الخ اهـ (قوله لو موطوءة) قيد لقوله رجعية في المرضعين وتقدم في باب المهر نظما ان المختلى بها كالموطوءة في لزوم العدة وكذا في وقوع طلاق آخر في عدتها فافهم (قوله والا) أي بأن كانت غير مدخولا بها طلقت طلقة بأنة وخرج الامر من يدها لفوات محايثها بعدم العدة كذا في الفتح أما المختلى بها فتلزى بها العدة كما علمت فتطلق رجعية ولا يخرج الامر من يدها فافهم (قوله وقول الزيلعي) عبارته وثمرة الخلاف تظهر في موضعين فيما اذا قامت عن المجلس قبل المشيئة وفيما اذا كان ذلك قبل الدخول فانه يقع عنده طلقة رجعية وعندها لا يقع شيء والرد كالقيام اهـ ح (قوله لها ان تطلق ما شاءت) أي واحدة أو اثنتين أو ثلاثا ويتعلق أصل الطلاق بمشيئتها بالاتفاق بخلاف مسألة كيف شئت على قوله لان كم اسم للعدد وما شئت تعميم للعدد والواحد عدد على اصطلاح الفقهاء فكان التفويض في نفس العدد والواقع ليس الا لعدم اذا ذكر فصار التفويض في نفس الواقع فلا يقع شيء مالم تشأ فتح

لانهما للمكان ولا تعلق
للطلاق به فجعلا مجازا عن ان
لانها أم الباب (وفي كيف
شئت يقع) في الحال (رجعية
فان شاءت بأنة أو ثلاثا وقع)
ما شاءت (مع نيته) والا
فرجعية لو موطوءة
والابانت وبطل الامر
وقول الزيلعي والعيني قبل
الدخول صوابه بعده فتنبه
(وفي كم شئت أو ما شئت اهما
ان تطلق ما شاءت)

* (تنبيه) * لم يذكر اشتراط النية من الزوج وشرطه الشارح في شرحه على المنار وكذا في شرح المرقاة وذكر في الكشف انه رأى بخط شيخه معلما بعلامة البزدوى ان مطابقة ارادة الزوج شرط لانه لما كان للعدد الملبهم احتياج الى النية وأقره في التقرير لكن ظاهر الهداية والفتح وغيره انه لا يشترط واستظهره صاحب البحر في شرحه على المنار لانه لا اشتراك لان المفوض اليها القدر فقط وله افراد فلا ابهام بخلافه في كيف لان المفوض اليها الحال وهو مشترك كما قدمناه قلت وهو ظاهر المتون ايضا (قوله في مجلسها) لانه تملك فيقتصر عليه كما مر (قوله ولم يكن بدعيا) قال في البحر وأفاد بقوله ما شاءت أن لها ان تطلق اكثر من واحدة من غير كراهة ولا يكون بدعيا الا ما أوقعه الزوج لانها مضطرة الى ذلك لانها لو فرقت خرج الامر من يدها اه قلت وكذا لو كانت حائضا وقدم التصريح به في أول الطلاق قال ط ويقال نظير ذلك في كيف شئت السابق اذا أوقعت ثلاثا مع النية (قوله وان ردت) بأن قالت لأطلق فتح (قوله بما يفيد الاعراض) كالنوم والقيام عن المجلس (قوله لانه تملك في الحال) احتراز عن اذا ومتى يعنى هذا تملك منجز غير مضاف الى وقت في المستقبل فاقضى جوابا في الحال فتح (قوله والاول اظهر) لانه لو كان المراد البيان لكفى قوله طلق ماشئت كما في النهر عن التحرير (قوله ان شئت وان لم تشأ) اعلم انه اذا جعل المشيئة وعدمها شرطا واحدا أو المشيئة والاباء فانها لا تطلق ابدا للتعذر كأنت طالق ان شئت ولم تشأ أو ان شئت وأبيت وان كرران وقدم الجزاء كانت طالق ان شئت وان لم تشأ فشئت في مجلسها أو لم تشأ تطلق لانه جعل كلا منهما شرطا على حدة كقوله أنت طالق ان دخلت الدار أو لم تدخل وان أخر الجزاء كان شئت وان لم تشأ فانت طالق لا تطلق أبدا لانه مع التأخير صار كشرط واحد وتعذر اجتماعهما بخلاف ما اذا أمكن فلا تطلق حتى يوجد كأن أكلت وان شربت فانت طالق وان كرران واحدهما المشيئة والآخر الاباء كأنت طالق ان شئت وان أبيت وقع شئت أو أبيت وان سكنت حتى قامت من المجلس لا يقع لان كلاهما شرط على حدة والاباء فعل كالمشيئة فايهما وجد يقع واذا انعدم لا يقع وكذا لو لم يكرران وعطف باو كأنت طالق ان شئت أو أبيت لانه علقه بأحدهما ولو قال ان شئت فانت طالق وان لم تشأ فانت طالق طلقت للحال بخلاف ان كنت تحبين الطلاق فانت طالق وان كنت تبغضين فانت طالق لانه يجوز أن لا تحب ولا تبغض فلم يتقن شرط الوقوع ولا يجوز أن تشاء ولا تشاء فيكون احدا الشرطين ثابتا لاحالة وقوعه ولو قال أنت طالق ان أبيت او كرهت فقالت أبيت تطلق ولو قال ان لم تشأ فانت طالق فقالت لأشأ لا تطلق لان أبيت صيغة لايجاد الاباء فقد علق بالاباء منها وقد وجد فوقع وقوله وان لم تشأ صيغة للعدم لا لايجاد فصار بمنزلة ان لم تدخل الدار وعدم المشيئة لا يتحقق بقواها لأشأ لان لها أن تشاء من بعد وانما يتحقق بالموت بجر عن المحيط وذكر بعده انه لو علقه بعدم مشيئة نفسه فهو كذلك بخلاف ان لم يشأ فلان فقال لأشأ والفرق ان شرط البر في الاجنبي مشيئة طلاقها في المجلس وبقوله لأشأ تبدل المجلس لانه اشتغال بما لا يحتاج اليه اذ يكفه في الايقاع السكوت حتى يقوم (قوله لا تطلق) محله ما اذا قالت لا احب ولا ابغض أو سكنت أما لو قالت احب أو ابغض طلقت لان التعليق بالحبة ونحوها تعليق على الاخبار

في مجلسها ولم يكن بدعيا للضرورة (وان ردت) أو أنت بما يفيد الاعراض (ارتد) لانه تملك في الحال فجوابه كذلك (قال لها طلق) نفسك (من ثلاث ماشئت تطلق مادون الثلاث ومثله اختارى من الثلاث ماشئت) لان من تبعية وقال ببيانة فتطلق الثلاث والاول اظهر (فروع) قال انت طالق ان شئت وان لم تشأ طلقت للحال ولو قال ان كنت تحبين الطلاق فانت طالق وان كنت تبغضينه فانت طالق لم تطلق لانه يجوز أن لا تحبه ولا تبغضه

مطلب

أنت طالق ان شئت وان لم تشأ

بذلك ولو كان مخالفا لما في الواقع كما سيأتي (قوله ولا يجوز أن تشاء ولا تشاء) لأن المشيئة تنبئ عن الوجود ولا واسطة بين الوجود وعدمه (قوله أو أشد كما بغضاله) هذه مسألة ثانية وقوله فقالت كل أنا أشد حباله الخ جواب المسئلة الأولى وترك جواب المسئلة الثانية لكونه معلوما بالمقايضة تقديره فقالت كل أنا أشد بغضاله لم يقع لدعوى كل أن صاحبها أقل بغضا منها فلم يتم الشرط - (قوله فقالت كل الخ) أي وكذبهما الزوج كما قيده في كافي الحاكم ومقتضاه لو صدقهما وقع عليهما لأن أفعل التفضيل ينتظم الواحد والآخر كما سيأتي في الوقف فيما لو شرط النظر للارشاد تأمل (قوله فلم يتم الشرط) لأنها غير مصدقة في الشهادة على صاحبها بخرأى لأنها لا تكون أشد حبا أو بغضا إلا إذا كانت الأخرى أقل وهي لا تصدق على ما في قلب الأخرى فلم يثبت كونها أشد من الأخرى ويقال في الأخرى كذلك فلم يثبت أشدية واحدة منهما فلم يتم شرط الوقوع على واحدة منهما ومقتضى التعليق أنه لو قالت واحدة منهما فقط أنا أشد لم يقع عليها إلا أن يقال أن في دعوى كل منهما تكذيب كل للأخرى بخلاف دعوى أحدهما وسيأتي في التعليق أنه لو قال إن كنت تحمين كذا فانت كذا وفلانة فقالت أحب تصدق في حق نفسها تأمل (قوله ثم التعليق بالمشيئة الخ) وكذا التعليق بكل ما هو من المعاني التي لا يطاع عليها غير ما بخرط (قوله فيتقيد بالمجلس) وكذا إذا كانت كاذبة في الأخبار بالحبة والبغض يقع بخلاف التعليق بالحيز ونحوه ثم إن هذا تفريع على التملك قيل والأولى زيادة ولا يملك الرجوع عنه ليتفرع على كونه تعليقا فانه أظهر من تفريعه على التملك قلت وفيه إن المراد بيان ما خالف التعليق بهذه المذكورات التعليق بغيرها وعدم الرجوع عنه مما توافق فيه الجميع فافهم (قوله بخلاف التعليق بغيرها) كالتعليق على الحيز أو على دخول الدار فانه تعليق محض لا يتقيد بالمجلس وكذا لا يقع في نفس الأمر بالأخبار كذبا كما سيأتي والله سبحانه وتعالى أعلم

باب التعليق

ذكره بعد بيان تحيز الطلاق صريحا وكناية لانه مركب من ذكر الطلاق والشرط فأخره عن المفرد نهر (قوله من علقه تعليقا) كذا في البحر والأولى أن يقول وهو مصدر علقه جعله معلقا أي لأن كلامه يوهم اشتقاق المصدر من الفعل وهو خلاف المختار لكن المراد بيان المادة لإفادة أن المراد به لغة مطلق التعليق الشامل للحسي والمعنوي (قوله واصطلاحا) ربط حصول (الخ) فهو خاص بالمعنوي والمراد بالجملة الأولى في كلامه جملة الجزاء وبالثانية جملة الشرط وبالمضمون ما تضمنته الجملة من المعنى فهو في مثل أن دخلت الدار فأنت طالق ربط حصول طاقها بحصول دخولها الدار (قوله ويسمى يمينا مجازا) لما في النهر من أن التعليق في الحقيقة إنما هو شرط وجزاء فاطلاق اليمين عليه مجاز لما فيه من معنى السببية اه وفيه إن هذا بيان للجملة الشرطية المتضمنة للتعليق المعروف بالربط الخاص كما علمت وهذا الربط يسمى يمينا قال في الفتح إن اليمين في الأصل القوة وسميت إحدى اليدين باليمين لزيادة قوتها على الأخرى وسمى الحلف بالله تعالى يمينا لإفادته القوة على المحلوف عليه من الفعل أو الترك بعد تردد النفس فيه ولا شك في أن تعليق المكروه للنفس على أمر بحيث ينزل شرعا عند نزوله يفيد قوة الامتناع عن ذلك الأمر وتعليق المحبوب لها أي للنفس على ذلك يفيد الحمل عليه فكان

باب التعليق

(هو) لغة من علقه تعليقا قاموس جعله معلقا واصطلاحا (ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى) ويسمى يمينا مجازا

يمينا اه لكن هذا يحتمل انه حقيقة او مجاز في اللغة وفي ايمان البحر ظاهر ما في البدائع ان التعليق يمين في اللغة ايضا قال لان محمدا أطلق عليه يمينا وقوله حجة في اللغة اه فأفاد أنه يمين لغة واصطلاحاً ولذا قال في معراج الدراية اليمين يقع على الحلف بالله تعالى وعلى التعليق قلت لكن مقتضى كلام الفتح المار ان المراد به التعليق على أمر اختياري للمعلق ليفيد قوة الامتناع عن الأمر المحلوف عليه او قوة الحمل عليه نحو ان بشرتني بكذا فانت حر فغيره من التعليق لا يسمى يمينا مثل ان طلعت الشمس أو ان حضت فانت كذا لكن في تلخيص الجامع وشرحه للفارسي لو حلف لا يحلف بيمين حث بتعليق الجزاء بما يصلح شرطاً سواء كان الشرط فعل نفسه أم فعل غيره أم مجيء الوقت كأنت طالق ان دخلت أو ان قدم زيد أو اذا جاء غد وكذا اذا جاء رأس الشهر أو اذا أهل الهلال والمرأة من ذوات الحيض دون الأشهر لوجود ركن اليمين وهو تعليق الجزاء ووجود اليمين شرط الحث فيحث الا ان يعلق بعمل من أعمال القلب كأن شئت أو أردت أو أحببت أو هويت أو رضيت أو بمجيء الشهر كأن جاء رأس الشهر والمرأة من ذوات الأشهر فلا يحث أما الاول فلانه مستعمل في التملك ولذا يقتصر على المجلس فلم يتمحض للتعليق وأما الثاني فلانه مستعمل في بيان وقت السنة لان رأس الشر في حقها وقت وقوع الطلاق السني فلم يتمحض للتعليق ولهذا لم يحث بتعليق الطلاق بالتطبيق كانت طالق ان طأقتك لاحتمال ارادة الحكاية عن الواقع من كونه مالكا لتطبيقها فلم يتمحض للتعليق ولا بقوله لعبداه ان أديت الى ألفا فانت حرة وان عجزت فانت رقيق وان وجد الشرط والجزاء لانه تفسير الكتابة فلم يتمحض للتعليق ولا بقوله أنت طالق ان حضت حيضة لان الحيضة الكاملة لا وجود لها الا بوجود جزء من الظهر فيقع في الظهر فمكن جعله تفسير الطلاق السنة فلم يتمحض للتعليق وانما لم يحث به بما لم يتمحض للتعليق في هذه الصور لان الحلف بالطلاق محذور وحمل كلام العاقل على وجه فيه اعدام المحذور اولى وقد أمكن حمله هنا على ما يحتمله من التملك أو التفسير فلا يحتمل على الحلف بالطلاق وانما حث في قوله ان حضت فانت طالق لوجود شرط الحث وهو اليمين بذكر ركنه وهو الجزاء والشرط وقوله ان حضت لا يصلح تفسيراً للطلاق البدعي لتنوع البدعي الى أنواع فلم يمكن جعله تفسيراً بخلاف السني فانه نوع واحد وانما حث فيما اذا قال لها انت طالق ان طلعت الشمس مع ان معنى اليمين وهو الحمل او المنع مفقود ومع ان طلوع الشمس متحقق الوجود لا يصلح شرطاً لانه لا خطر في وجوده لانا نقول الحمل والمنع ثمرة اليمين وحكمته فقد تم الركن في اليمين دون الثمرة والحكمة اذ الحكم الشرعي في العقود الشرعية يتعلق بالصورة لا بالثمرة والحكمة ولذا لو حلف لا يبيع فباع فاسدا حث لوجود ركن البيع وان كان المطلوب منه وهو انتقال الملك غير ثابت ولا نسلم عدم الخطر لاحتمال قيام الساعة في كل زمان اه ملخصاً وحاصله ان كل تعليق يمين سواء كان تعليقاً على فعله او فعل غيره او على مجيء الوقت وان لم توجد فيه ثمرة اليمين وهي الحمل او المنع فيحث به في حلفه لا يحلف الا اذا امكن صرفه عن صورة التعليق الى جعله تملكاً او تفسيراً لطلاق السنة اولى بيان الواقع اولاً لكتابة كما في هذه المسائل الخمس المستثناة كما سيأتي في كتب الايمان ان شاء الله تعالى وبهذا يتضح ما قاله في البحر من ان تعبير المصنف بالتعليق

مطلب

فيما لو حلف لا يحلف فعلى

مطلب

لا يحث بتعليق الطلاق بالتطبيق

اولى من قول الهداية باب اليمين بالطلاق لان التعليق يشمل الصوري كهذه الخمس وبعضها قد ذكر في هذا الباب مع انها ليست يمينا كما علمت وقوله في النهر انه لا يحنث فيها لانها ليست يمينا عرفا فلا ينافي كونها يمينا في اصطلاح الفقهاء ساقط لما علمت من ان عدم الحنث فيها لعدم تمحضها لتعليقا وانها ليست يمينا عندهم وايضا لو كان ذلك مبنيا على العرف فما الفرق في العرف بين ان حضت وان حضت حيضة حتى كان الاول يمينا دون الثاني (قوله كون الشرط) اي مدلول فعل الشرط (قوله على خطر الوجود) اي مترددا بين ان يكون وان لا يكون لامستحيلا ولا متحققا لا محالة لان الشرط للحمل والمنع وكل منهما لا يتصور فيهما شرح التحرير (قوله فالحقق) محترز قوله معدوماح (قوله تنجيز) ليس على اطلاقه بل فيما لبقائه حكم ابتدائه كقوله لعبد ان ملكك فانت حر عتق حين سكت وقوله لها ان ابصرت او سمعت او صححت وهي بصيرة او سمعية او صحيحة طلقت الساعة لان ذلك امر يمتد فكان لبقائه حكم الابتداء بخلاف ان حضت او مرضت وهي حائض او مريضة فعلى حيضة مستقبلة لان الحيض والمرض مما لا يمتد أفاده في البحر ووجهه كما في الحائية ان الحيض والمرض وان كان يمتد الا ان الشرع لما علق بالجملة احكاما لا تتعلق بكل جزء منه فقد جعل الكل شيئا واحدا فافهم (قوله والمستحيل) محترز قوله على خطر الوجود ح (قوله لغو) فلا يقع اصلا لان غرضه منه تحقيق النفي حيث علقه بامر محال وهذا يرجع الى قولهما امكان البر شرط انعقاد اليمين خلافا لابي يوسف وعلى هذا ظهر ما في الحائية لوقال لها ان لم تردى على الدينار الذي أخذته من كيسي فانت طالق فاذا الدينار في كيسه لا تطلق بحر ومنه ما في القنية سكران طرق الباب فلم تفتح له فقال ان لم تفتحى الباب الليلة فانت طالق ولم يكن في الدار احدا لا تطلق نهر ومنه مسائل ستأتى في الفروع آخر الباب * (تنبيه) * في فتاوى الكازرونى عن فتاوى المحقق عبدالرحمن المرشدى انه سئل عن من قال لزوجته انت طالق ان لم تتزوجى بفلان فاجاب لا خفاء في ان مراد الزوج بهذا التعليق انما هو عدم تزوجها بفلان بعد زوال سلطانه عنها بانفصال العصمة وانقضاء العدة وهي حينئذ في غير ملكه فيكون لغوا فياغو الشرط ويبقى قوله انت طالق فتطلق منجزا كما اختاره بعض المتأخرين من علماء اليمين بناء على استحالة وجود الشرط المعلق عليه الطلاق حالة بقائها في عصمة الزوج واختار بعض منهم صحة التعليق وجعله ممكنا ووقع الطلاق في آخر جزء من حياته او حياتها لانه في معنى العدم والعدم متحقق مستمر لكنه لما علقه بالمستقبل صاح لجميع زمان الاستقبال لوجوده فلا يتعين له وقت آخر الى ان ياتى الى آخر جزء من الحياة فيتضيق فيقع ولحق بعضهم انه شرط الزامى فكأنه يريد الزامها بعد تزوجها بفلان وهو الزام ما لا يلزم فياغو ويقع الطلاق منجزا * اقول ولو قيل بان مراد الزوج التعليق بعدم ارادتها التزوج بفلان بعد الطلاق صونا لكلام العاقل عن الالغاء لم يبعد ويكون في ذلك القول قولها مع يمينها كما في نظائره من الامور القلبية نحو ان كنت تحبني فان قالت له لم ارد التزوج به بعدك وقع الطلاق والا فلا اه ملخصا ثم نقل الكازرونى هذه المسئلة ثانيا عن الحدادى صاحب الجوهرة وانه اجاب عنها سراج الدين الهاملى رواية عن شيخه على بن نوح بانها تطلق وتزوج من ارادت قال الكازرونى وهو الذى ينبغي ان يعول

وشرط صحته كون الشرط
معدوما على خطر الوجود
فالحقق كان كان السماء
فوقنا تنجيز والمستحيل
كان دخل الجمل في سم
الخياط لغو

مطلب

ان لم تتزوجى بفلان فانت
طالق

على ان لا تزوج ثم مات فقالت لا تزوج فانها تعتق من ثلثه فان تزوجت بعده لم تبطل الوصية وكذا لو قال هي حرة على ان تثبت على الاسلام او على ان لا ترجع عن الاسلام فان اقامت على الاسلام ساعة فهي حرة من ثلثه ولا تبطل بارتدادها بعد وكذا نصراني قال ان ثبتت على النصرانية بعده او على الاسلام وان اوصى لام ولده ان لم تزوج ابدا ان وقت وقتا فهو كما قال فان تزوجت بعد ذلك بطلت وصيته وكذا ان قال لامته هي حرة ان لم تزوج شهرا اه منه

مطلب

التعليق المراد به المجازاة دون الشرط

وكونه متصلا الا لعذر وان لا يقصده المجازاة فلو قالت يا سفة فقال ان كنت كما قلت فانت كذا تنجز كان كذلك او لا وذكر المشروط فنجو انت طالق ان لغوبه يفتى ووجود رابط حيث تأخر الجزاء كما يأتي (شرطه الملك) حقيقة كقوله لقنه ان فعلت كذا فانت حر او حكما ولو حكما (كقوله لمنكوحته) او

عليه اي بناء على انه تعليق بمستحيل او شرط الزامى (قوله وكونه متصلا الخ) اي بلا فاصل اجنبى وسيا تى الكلام عليه عند قوله قال لها انت طالق ان شاء الله متصلا (قوله وان لا يقصد به المجازاة الخ) قال في البحر فلو سبته بنحو قرطبان وسفلة فقال ان كنت كما قلت فانت طالق تنجز سواء كان الزوج كما قالت او لم يكن لان الزوج في الغالب لا يريد الا ايداءها بالطلاق فان اراد التعليق يدين وفتوى اهل بخارا عليه كما في الفتح اه يعنى على انه للمجازاة دون الشرط كما رأيت في الفتح وكذا في الذخيرة وفيها والمختار والفتوى انه كان في حالة الغضب فهو على المجازاة والافعل الشرط اه ومثله في التارخانية عن المحيط وفي الولوالجية ان اراد التعليق لا يقع ما لم يكن سفلة وتكلموا في معنى السفلة عن ابى حنيفة ان المسلم لا يكون سفلة انما السفلة الكافر وعن ابى يوسف انه الذى لا يبالي ما قال وما قيل له وعن محمد انه الذى يلعب بالحمام ويقامر وقال خلف انه من اذا دعى لطعام يحمل من هناك شيا والفتوى على ما روى عن ابى حنيفة لانه هو السفلة مطلقا اه والقرطبان الذى لا غيره له (قوله تنجز) الاولى تنجز بصيغة الماضي لانه جواب قوله فلو قال (قوله وذكر المشروط) اي فعل الشرط لانه مشروط لوجود الجزاء (قوله لغو) اي فلا تطلق لانه ما رسل الكلام ارسالا وكذا لو قال انت طالق ثلاثا لولا او الا او ان كان او ان لم يكن بحر (قوله به يفتى) من قول ابى يوسف وقال محمد تطلق للحال بحر (قوله ووجود رابط) اي كالفاء واذا الفجائية ح (قوله كما يأتي) اي عند قوله والفاظ الشرط ح (قوله شرطه الملك) اي شرط لزومه فان التعليق في غير الملك والمضاف اليه صحيح موقوف على اجازة الزوج حتى لو قال اجنبى لزوجته انسان ان دخلت الدار فانت طالق توقف على الاجازة فان اجازته لزم التعليق فتطلق بالدخول بعد الاجازة لا قبلها وكذا المطلق المنجز من الاجنبى موقوف على اجازة الزوج فاذا اجازته وقع مقتصر على وقت الاجازة بخلاف البيع فانه بالاجازة يستند الى وقت البيع والضابط فيه ان ماصح تعليقه بالشرط يقتصر ومالا يصح يستند بحر (قوله حقيقة) اشار الى ان المراد ما يشمل تعليق الطلاق والعق وكذا النذر كان شفى الله مريضى فله على ان تصدق بهذا الثواب اشترط ملكه له حالة التعليق افاده الرحمي (قوله او حكما) اي او كان الملك حكما كملك النكاح فانه ملك انتفاع بالضع لا ملك رقبة ثم ان هذا الحكمي ان كان النكاح قائما فهو حكمي حقيقة وان كان بعد الطلاق وهي في العدة فهو حكمي حكما والى هذا اشار بقوله ولو حكما ط (قوله لمنكوحته او معتدته) فيه نشر مرتب قال في البحر وقد منا آخر الكنايات عند قوله والصريح يلحق الصريح ان تعليق طلاق المعتدة فيها صحيح في جميع الصور الا اذا كانت معتدة عن بائن وعلق بائنا كما في البدائع اعتبار التعليق بالتجزير (قوله او الاضافة اليه) بان يكون معلقا بالملك كما مثل وكقوله ان صرت زوجة لى او بسبب الملك كالنكاح اي الزوج وكالشراء في ان اشتريت عبدا بخلاف قوله لعبد مورثه ان مات سيدك فانت حرة فانه لا يصح التعليق لان الموت ليس بموضوع للملك بل لا بطلاله ثم اعلم ان المراد هنا بالاضافة معناها اللغوى الشاملة للتعليق المحض وللاضافة الاصطلاحية كانت طالق يوم اتزوجك كما اشار اليه في الفتح وقد اطل في البحر في بيان الفرق بينهما

معتدته (ان ذهب فانت طالق او الاضافة اليه) اي الملك الحقيقي عاما وخصوصا كان ملكك عبدا وان ملكتك لمعين (فراجعه)

فراجعه **(قوله فكذا)** أي فهو حر أو فأنث حر **(قوله أو الحكمي)** عطف على الحقيقي ح
(قوله كذلك) أي عاما أو خاصا وأشار بذلك إلى خلاف مالك رحمه الله حيث خصه بالخاص
بامرأة أو بمصر أو قبيلة أو بكاره أو بثوبه ككل بكر أو ثيب **(قوله كان نكحت امرأة)** أي
فهي طالق وحذفه لدلالة ما بعده عليه **(قوله أو أن نكحتك)** لافرق بين كونها اجنبية أو
معتدة كما في البحر **(قوله وكذا كل امرأة)** أي إذا قال كل امرأة أتزوجها طالق والحيلة فيه
ما في البحر من أنه يزوجه فضولي ويحيز بالفعل كسوق الواجب إليها أو يتزوجها بعد ما وقع
الطلاق عليها لأن كلمة كل لا تقتضي التكرار اه وقد منا قبل فصل المشيئة ما يتعلق بهذا
البحث **(فرع)** * قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق إن كملت فلانا فكلم ثم تزوج لا يقع الطلاق
عليها وإن كلم ثم تزوج ثم كلم طلقت المتزوجة بعد الكلام الأول خاتمة وانظر ما في الفصل
العاشر من الذخيرة **(قوله باسم أو نسب)** الذي في البحر وغيره ونسب بالواو قال فلو قال
فلانة بنت فلان التي أتزوجها طالق فتزوجها لم تطلق اه أي لأنه لما لغا الوصف بالتزوج بقي
قوله فلانة بنت فلان طالق وهي اجنبية ولم توجد الاضافة إلى الملك فلا يقع إذا تزوجها **(قوله**
أو إشارة) التعريف بالإشارة في الحاضرة وبالأسم والنسب في الغائبة حتى لو كانت المرأة
حاضرة عند الحالف لا يحصل التعريف بذكر اسمها ونسبها ولا تلغو الصفة ويتعلق الطلاق
بالتزوج وعليه ما في الجامع رجل اسمه محمد بن عبد الله وله غلام فقال إن كلم غلام محمد بن
عبد الله هذا أحد فأمراته طالق وأشار الحالف إلى الغلام لا إلى نفسه ثم كلم الغلام بنفسه تطلق
لأن الحالف حاضر فتعريفه بالإشارة أو الاضافة ولم يوجد فبقي منكرا فدخل تحت اسم
النكرة أفاده في البحر عن جامع شيخ الإسلام **(قوله فلغا الوصف)** أي قوله أتزوجها فصار
كأنه قال هذه طالق كقوله لامراته هذه المرأة التي تدخل الدار طالق فأنها تطلق للحال دخلت
أو لا بحر وإنما لم تطلق الاجنبية لعدم الملك وعدم الاضافة إليه لإلغاء الوصف بخلاف امرأته
(قوله لعدم الملك والاضافة إليه) أما في مسألة المتن فظاهر وكذا فيما بعدها لأن الاجتماع في
فراش لا يلزم كونه عن نكاح كما أن وطأ الجارية لا يلزم كونه عن ملك ومثل ذلك ما لو قال
لو ألدته أن زوجتني امرأة فهي طالق ثلاثا فتزوجها بلا امره لا تطلق لأنه غير مضاف إلى
ملك النكاح لأن تزويجهما له بلا امره لا يصح بحر عن المحيط ثم قال لافرق بين كونه بأمره
أو بلا امره كما في المعراج اه قلت لكن في الخاتمة في صورة الأمران الصحيح أنه يصح اليمين
وتطلق اه وهو مشكل لأن الكلام في وجود شرط التعليق وهو الملك أو الاضافة إليه وتزويج
الأبوين غير سبب للملك من كل وجه لأنه قد يكون بأمره وبدونه اللهم إلا أن يكون مراد
الخاتمة ما إذا قال أن زوجتني بأمرى فحينئذ يصح اليمين وتطلق والا فلا وجه للتفصيل
المذكور قبل صحة التعليق فلا وجه ما في المعراج **(قوله وإفاد في البحر الح)** قلت هذا العرف
في دمشق الآن غير مطرد بل كان وبان نعم بقي بين أطراف الناس وقال ط قلت العرف الجاري
في مصر الآن أنها تعد زائرة ولو معها شيء غير ما يطبخ **(قوله كما لغا الح)** أصل ذلك
ما في البحر عن المعراج ولو أضافه إلى النكاح لا يقع كما لو قال أنت طالق مع نكاحك أو في
نكاحك ذكره في الجامع بخلاف أنت طالق مع تزويجك إياك فإنه يقع وهو مشكل وقيل الفرق

فكذا أو الحكمي كذلك
(كان) نكحت امرأة أو أن
(نكحتك فأنث طالق)
وكذا كل امرأة ويكون
معنى الشرط إلا في المعينة
باسم أو نسب أو إشارة فلو
قال المرأة التي أتزوجها
طالق تطلق بتزوجها ولو
قال هذه المرأة الح لا التعريف
بالإشارة فلغا الوصف (فله)
قوله لاجنبية أن زرت زيدا
فأنث طالق فكيفها
فزارت) وكذا كل امرأة
اجتمع معها في فراش فهي
طالق فتزوجها لم تطلق
وكل جارية أطؤها حرة
فأشترى جارية فوطئها لم
تعتق لعدم الملك والاضافة
إليه وإفاد في البحر أن زيارة
المرأة في عرفنا لا تكون
إلا بطعام معها يطبخ عند
المزور فليحفظ (كالغا
إيقاعه) الطلاق (مقارنا
لثبوت ملك) كانت طالق
مع نكاحك ويصح مع
تزوجي إياك لتمام الكلام
بفاعله ومفعوله

انه لما اضاف التزوج الى فاعله واستوفى مفعوله جعل التزويج مجازا عن الملك لانه سببه وحمل
مع على بعد تصحيح حاله وفي نكاحك لم يذكر الفاعل فالكلام ناقص فلا يتقدر بعد النكاح فلا يقع
ويصح النكاح اهـ و اشار الشارح الى هذا الفرق بقوله لتمام الكلام الخ ومقتضاه انه لو قال
مع نكاحي اياك أو قال مع تزويجك انعكس الحكم لكن قال ح وفي النفس من هذا
التعليل شيء فان قوله مع نكاحك على تقدير مع نكاحي اياك والمقدر كالمفوض والى هذا
الضعف اشار بصيغة التريض اهـ قلت الاظهر الفرق بأنه عند عدم التصريح بالفاعل يحتمل
تزوجه اياها أو تزويج غيره نها لكن مقتضى هذا عدم الفرق بين النكاح والتزويج في انه
ان صرح بذكر الفاعل يقع فيهما والا فلا فيهما فتأمل واقرب من هذا كله ما استنبطه بعض
فضلاء الدرس ان التزويج يعقب التزويج فاذا قارن الطلاق التزويج وجد الملك قبله بالتزويج
فيصح وتطلق بخلاف مع نكاحك لانه مقارن للمالك (قوله مع موتى أو موتك) لاضافته لحالة
منافية للايقاع في الاول والوقوع في الثاني كما تقدم في باب التصريح (قوله في المجتبى عن محمد
في المضافة) اى في اليمين المضافة الى الملك وعبارة المجتبى على ما في البحر وقد ظفرت برواية عن
محمد أنه لا يقع وبه كان يفتى كثير من أئمة خوارزم اهـ واما ما في الظهيرية من انه قول محمد
وبه يفتى فذلك غير مانحن فيه كما باتى بيانه قريبا ففهمه (قوله وللحنفى تقليده الخ) اى تقليد
الشافعى قال في البحر وللحنفى ان يرفع الامر الى شافعى يفسخ اليمين المضافة فلو قال ان تزوجت
فلانة فهي طالق ثلاثا فتزوجها فخاصمته الى قاض شافعى وادعت الطلاق فحكم بانها امراته
وان الطلاق ليس بشيء حل له ذلك ولو وطئها الزوج بعد النكاح قبل الفسخ ثم فسخ يكون
الوطء حلالا اذا فسخ واذا فسخ لا يحتاج الى تجديد العقد ولو قل كل امرأة أتزوجها فهي
طالق فتزوج امرأة وفسخ اليمين ثم تزوج امرأة اخرى لا يحتاج الى الفسخ في كل امرأة كذا
في الخلاصة وفي الظهيرية انه قول محمد وبقوله يفتى اهـ قلت ومفهومه ان عندها يحتاج الى
الفسخ في كل امرأة وبه صرح في الذخيرية ايضا فالخلاف هنا فيما اذا فسخ القاضى الشافعى
اليمين في امرأة ثم تزوج الحائض امرأة اخرى فعندها لا يكفي الفسخ الاول بل يقع الطلاق
على الثانية ما لم يفسخ ثانيا وعند محمد يكفي لانها يمين واحدة فلا يحتاج الى فسخها
ثانيا وبقول محمد يفتى ولا يخفى ان هذا مبنى على صحة اليمين عنده وانه يقع بها الطلاق فلا
ينافى ما مر عن المجتبى من ان عدم الوقوع رواية عنه فمن زعم انه في الظهيرية جعل عدم
الوقوع قول محمد لا رواية عنه وانه المتنى به فقدوههم ففهمهم ثم قال في البحر واذا عقد ايمانا على
امرأة واحدة فذا قضى بصحة النكاح بعده ارتفعت الايمان كلها واذا عقد على كل امرأة
يمينا على حدة لاشك انه اذا فسخ على امرأة لا يفسخ على الاخرى واذا عقديمين بكلمة كما فانه
يحتاج الى تكرار الفسخ في كل يمين اهـ فهى اربع مسائل في شرح الجمع للمصنف فان
امضاء قاض حنفى بعد ذلك كان احوط اهـ ومحل الفسخ من الشافعى اذا كان قبل ان يطلقها
ثلاثا لانه لو فسخ لطاق ثلاثا بالتجنيز بعد النكاح فلا يفيد كما في الحائض وفيها ايضا ان شرطه
ان لا يأخذ القاضى عليه مالا فلو اخذ لا ينفذ عند الكل الان خذ على الكتابة قدر اجر
المثل فلو ازيد لا ينفذ والاولى ان لا يأخذ مطلقا * (تنبه) * ذكر في البحر في كتاب القاضى

مطلب

في فسخ اليمين المضافة الى
الملك

(او زواله) مع موتى او
موتك (فائدة) في المجتبى
عن محمد في المضافة لا يقع
وبه افتى ائمة خوارزم
انتهى وهو قول الشافعى
وللحنفى تقليده بفسخ قاض

الى القاضي عن الوالدية لو قال لها انت طالق البتة فترافعا الى قاض يراها رجعية وهو يراها
بأنة فانه يتبع رأى القاضي عند محمد فيحل له المقام معها وقيل انه قول ابى حنيفة وعند
ابى يوسف لا يحل هذا ان قضى له فان قضى عليه بالبينونة والزوج لا يراها يتبع رأى القاضي
اجماعا هذا كله اذا كان الزوج عالما له رأى واجتهاد فلو عاميا اتبع رأى القاضي سواء قضى له
او عليه وهذا اذا قضى له اما ان افق له فهو على الاختلاف السابق لان قول المفتى فى حق
الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده اه اى فيلزم الجاهل اتباع قول المفتى كما يلزم العالم اتباع رأيه
واجتهاده وبهذا علم انه لا حاجة الى التقليد مع القضاء لان القضاء ملزم سواء وافق رأى الزوج
او خالفه وكذا مع الافتاء لو الزوج جاهلا **(قوله بل محكم)** فى الحانية حكم المحكم كالقضاء على
الصحيح وفى البرازية وعن الصدر اقول لا يحل لاحد ان يفعل ذلك وقال الحلوانى يعلم ولا يفتى
به لئلا يتطرق الجهال الى هدم المذهب اه بحر **(قوله بل افتاء عدل الخ)** عطف على مجرور
الباء وهو فسخ وفى البحر عن البرازية وعن اصحابنا ما هو اوسع من ذلك وهو انه لو استفتى
فقيه اعدلا فافتاه بطلان اليمين حل له العمل بفتواه وامساكها وروى اوسع من هذا وهو انه
لو افتاه مفت بالحل ثم افتاه آخر بالحرمة بعد ما عمل بالفتوى الاولى فانه يعمل بفتوى الثانى
فى حق امرأة اخرى لافى حق الاولى ويعمل بكلا الفتوتين فى حادثتين لكن لا يفتى به اه
قلت يعنى ان المفتى لا يفتى صاحب الحادثة بما يتوصل به الى فسخ اليمين فلا يقول له ارفع
الامر الى شافعى او حكمه فى ذلك او استفتى بل يقول يقع عليك الطلاق لان عليه ان يجيب
بما يعتقد وليس له ان يدلله على ما يهدم مذهبه وليس المراد انه لا يفتيه بفسخ اليمين اذا فعل
صاحب الحادثة شيئا من ذلك لما علمت من ان الجاهل يلزمه اتباع رأى القاضي والمفتى على
ان قضاء القاضي فى محل الاجتهاد يرفع الخلاف فاذا فعل شيئا من ذلك فعلى الحنفى ان يفتيه
بفسخ الفسخ لا يقال اذا كان ذلك قول محمد فكيف لا يفتيه به لما علمت من ان ذلك رواية عن
محمد وان قوله كقول الشيخين بالوقوع وان ما فى الظهيرية لا ينافى ذلك كما قررناه آنفا وليس
للمفتى الافتاء بالرواية الضعيفة وكونها افق بها كثير من ائمة خوارزم لا ينفى ضعفها ولذا
تقدم عن الصدر انه لا يحل لاحد ان يفعل ذلك وكذا ما تقدم عن الحلوانى من انه يعلم ولا يفتى
به فلونبت هذه الرواية عن محمد او كانت صحيحة لبنوا الحكم عليها ولم يحتاجوا الى بناءه على
مذهب الشافعى فهذا يدل على انها رواية شاذة كما يشير اليه كلام المجتبى المار فافهم هذا
وفى البحر عن البرازية والتزوج فعلا اولى من فسخ اليمين فى زماننا وينبغى ان يحجى الى عالم
ويقول له ما حاف واحتياجه الى نكاح الفضولى فيزوجه العالم امرأة ويجيز بالفعل فلا بحث
وكذا اذا قال لجماعة الى حاجة الى نكاح الفضولى فزوجه واحد منهم اما اذا قال لرجل اعقد لى
عقد فضولى يكون توكيلا اه **(قوله وبفتوتين)** صوابه وبفتوين بياين احداها منقلبة
عن الالف المقصورة والثانية ياء التثنية كفى تثنى حبلى وقصوى قال فى الالفية

آخر مقصور تثنى اجعله يا ١٠ ان كان عن ثلاثة مرتقيا

(قوله فى حادثتين) قيد به لان المستفتى اذا علم بقول المفتى فى حادثة فافتاه آخر بخلاف قول
الاول ليس له نقض عمله السابق فى تلك الحادثة نعم له العمل به فى حادثة اخرى كمن صلى الظهر

بل محكم بل افتاء عدل
وبفتوتين فى حادثتين

قول المحشى الفتوتين وقع
فما سيعترض به على الشارح
من ان الصواب الفتوين
قاله نصر

مطلب

في معنى قولهم ليس للمقلد الرجوع عن مذهبه

وهذا يعلم ولا يفتى به بزاوية (ويبطل تنجيز الثلاث) للحررة والثنتين للامة (تعلقه) للثلاث ومادونها (لا) تنجيز (مادونها) اعلم ان التعليق يبطل بزوال الحل لا بزوال الملك فلو علق الثلاث او مادونها بدخول الدار ثم نجز الثلاث ثم نكحها بعد التحليل بطل التعليق فلا يقع بدخولها شيء ولو كان نجز مادونها لم يبطل فيقع المعلق كله وواقع محمد بنية الاول وهي مسألة الهدم الآتية وثمرته فيمن علق واحدة ثم نجز ثنتين ثم نكحها بعد زوج آخر فدخلت له رجعتها خلاف محمد وكذا يبطل بلحاظه مرتدا بدار الحرب خلاف لهما وبفوت محل البركن كمت فلانا او دخلت هذه الدار فمات او جعلت بستانا كما بسطناه فيما علقناه على الملتقى

مثلا مع من امرأة اجنبية مقلدا لابي حنيفة فقيل الشافعي ليس له ابطال تلك الظاهر نعم يعمل بقول الشافعي في ظهير آخر وهذا هو المراد من قول من قال ليس للمقلد الرجوع عن مذهبه وتقدم تمام الكلام على ذات اول الكتاب في رسم المفتي (قوله ولا يفتى به) علمت وجهه آنفا (قوله تعلقه للثلاث) هذا خاص بالحررة وقوله ومادونها عم الحررة والامة وتقديره في الامة ويبطل تنجيز الثنتين في الامة تعلق مدون الثلاث وهو صادق بالثنتين وبالواحدة وظاهر عبارة الشارح ان ضمير تعلقه لنزوح المعلق وهو اولى من عوده على الطلاق لان الاصل اضافة المصدر الى فاعله كما ذكره في التهرط (قوله الاضافة الى الملك) اي في نحو كلما تزوجت امرأة فهي طالق بالاثنا فطلق امرأته فلانا ثم تزوجها فانها تطلق لان ما نجزه غير ما علقه فن المعلق طلاق ملك حادث فلا يبطله تنجيز طلاق ملك قبله (قوله كما مر) لم يتقدم ذلك في كلامه صريحا ويمكن ان يكون مراده ما قدمه في فصل امشيئة فيما قول لهما انت طالق كما شئت فطالقت بعد زوج آخر لا يقع ان كانت طالقت نفسها بالاثنا متفرقة (قوله يبطل بزوال الحل) وذلك بوقوع الثلاث وقوله لا يزال الملك اي بوقوع مادونها فن الملك وان زال به عند انقضاء العدة لكن الحل ثابت فن له ان يعود ايها بالزوج آخر محلل بخلاف الثلاث فن وقوعها يزول الحل بالكلية بحيث لا يعود الا بمحمل وما كان المعلق هو ضلقت هذا الملك بطل التعليق بزوالها لا بزوال مادونها (قوله اصل التعليق) اي زوال الحل بتنجيز الثلاث (قوله لم يبطل) لانه لم يزول الحل بتنجيز مدون الثلاث وان زال الملك (قوله فيقع المعلق كله) لان حلان التعليق بزوال الحل ولم يزل فيبقى التعليق فاذا وجد المعلق عليه وهو دخول الدار يقع المعلق وهو الثلاث ولا يفتى فيه قولهم ان معلق ضلقت هذا الملك وقد زال بعضها لانه مقيد بما ذاك الثلاث باقية فاذا زال بعضها صار المعلق بالاثنا مطلقا كما افاده في الفتح وقدمناه قبل هذا الباب (قوله بنية الاول) اي مبقى من ضلقات النكاح الاول (قوله وهي مسألة الهدم الآتية) قدمنا قبل هذا الباب الكلام عليها وحاصلها ان الزوج الثاني يهدم الثلاث ومادونها عندهم وعند محمد يهدم الثلاث فقط (قوله وثمرته) اي ثمرة الخلاف في مسألة الهدم (قوله يرجعها) اي عندهم لان الزوج الثاني يهدم واحدة الباقية وعودت المرأة الى الاول بملك جديد فمات عنها ثلاث ضلقات فاذا دخلت الدار تقع واحدة من الثلاث ويبقى منها ثنتين فيبطل الرجعة (قوله خلاف محمد) فعنده لا يملك الرجعة عودها بما بقي من ملك الاول وهي واحدة وقد وقع بدخول ط (قوله وكذا يبطل) اي علق وهذا عطف على امسح (قوله بلحاظه) بفتح اللام عن القاموس (قوله خلاف لهما) اي لصاحبين فعندهما لا يبطل تعليق لان زوال الملك لا يفسده وله ان يبقاء تعلقه باعتبار قيام هليته وبالارتداد ارتفعت العصمة لم يبق تعلقه بموت لاهلية فذا عد الى الاسلام لم يعد دين التعليق الذي حكم بسقوطه بخبر عن سرح اجمع بمصنف (قوله وبفوت محل البراءة) نقه في البحر عن الثاني المكن بانفسه ومما يبطله فوت محل السرط كفوت محل اجراء كما اذا قل ان كمت فلانا الخ والتأمل المذكور انفوت محل السرط فن السرط هو كمت ودخلت اي مضمونها وهو الكلام ولدخول ومخيم هو فلان والدار امشرا لهما وفوت محل خراء كموت امرأة التي هي محل

الطلاق فان بفوت هذين المحلين يبطل التعليق لان التعليق لا بد ان يكون على امر على خطر الوجود وقد تحقق عدمه ولا يقال يمكن حياة زيد بعد موته واعادة البستان دارا لان يمينه انعقدت على حياة كانت فيه كما قالوا في ليقطن فلانا وما اعيد بعد البناء دار اخرى غير المشار اليها كما صرحوا به ايضا في لا يدخل هذه الدار تأمل **(قوله ويستجيء مسألة الكوز بفرووعها)** اى في باب اليمين في الاكل والشرب من كتاب الايمان وحاصلها ان امكان تصور البر في المستقبل شرط انعقاد اليمين وشرط بقائها خلافا لابي يوسف فلو حلف ليشر بن ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه او كان فيه فصب قبل مضي اليوم لا يحنث عندها لعدم انعقادها في الاول وابطالها في الثانى وان لم يقل اليوم ولا ماء فيه فكذلك لعدم انعقادها اما ان كان فيه ماء فصب فانه يحنث اتفاقا لان انعقادها بامكان البر ثم يحنث بالصب لان البر يجب عليه كما فرغ فاذا صب فات البر فيحنث كالومات الحالف والماء باق بخلاف المؤقتة فانه لا يجب عليه البر الا في آخر اجزاء الوقت المعين ومن فرووعها ايتان زيدا اليوم اوليا كلن هذا الرغبة اليوم اوليقتضين دينه غدا فمات زيد أو أكل الرغبة غيره قبل مضي اليوم او قضى الدين او ابرأه فلان قبل الغد لم يحنث وتمامه في البحر من الايمان * اقول وانما لم يذكر هذا التفصيل في المسئلة السابقة لان شرط الحنث فيها امر وجودى وهو الكلام او الدخول فاذا مات او جعات بستانا فقد ذات المحل ووقع اليأس من الحنث فلا فائدة في بقاء اليمين سواء كانت مؤقتة او مطلقة بخلاف ما اذا كان شرط الحنث امرا عدليا مثل ان لم اكلم زيدا او ان لم ادخل فانها لا تبطل بفوت المحل بل يتحقق به الحنث لليأس من شرط البر وهذا اذا لم يكن شرط البر مستحيلا والا فهو مسألة الكوز وقد عامت ما فيها من التفصيل وليس منها قوله لأصعدن السماء فان اليمين فيها منعقدة ويحنث عقبها لان صعود السماء امر ممكن في نفسه وقد وقع لبعض الانبياء وللملائكة وغيرهم ولكنه يحنث عقب اليمين او في آخر الوقت في المؤقتة لتحقق اليأس عادة وهذا بخلاف مسألة الكوز فان شرب ما ليس موجودا في الكوز او ما أريق منه غير ممكن في نفسه ولا في العادة فلذا تبطل اليمين ولا يحنث الا اذا صب منه وكانت اليمين مطلقة كما سيأتى تحقيقه في الايمان ان شاء الله تعالى وانظر ما سنذكره آخر الباب **(قوله له رجعتها)** لانه لما علق الثلاثة كانت امة وهو لا يملك عايتها الاثنتين فكان معالقا ثنتين ح **(قوله والفاظ الشرط)** عدل عن الاسماء والحروف لاشتغالها عايتها وهو بسكون الراء مشتق اشتقاقا كبيرا من الشرط محرركة بمعنى العلامة سمي بذلك لانه علامة على ترتيب الثانية على الاولى وسمى الثانى جوابا لانه لما لزم على القول الاول صار كالكلام الآتى بعد كلام السائل وجزاء تجوزا لانه لما ترتب على فعل آخر أشبه الجزاء كما في النهر فإضافة الالفاظ الى الشرط إضافة المسمى الى الاسم ح وقد منا في صدر الكتاب الكلام على الاشتقاق والظاهر انه لا اشتقاق هنا اذ لا بد من المغايرة لفظا بل الشرط هنا بمعنى العلامة على شئ خاص تأمل **(قوله اى علامات وجود الجزاء)** اى ان هذا الادوات تدل بالذات على وجود الجزاء كما في النهر اى عند وجود الشرط ح **(قوله فلو فتحها وقع للحال)** هو قول الجمهور لانها لا تعاليل ولا يشترط وجود العلامة وقت الوقوع بل يقع الخلاق نظرا لظاهر اللفظ وزعم الكسائي مناظرا للشيباني في مجلس الرشيد انها شرطية بمعنى

مطلب
في مسألة الكوز

وستجيء مسألة الكوز بفرووعها* (فرع) * قال لزوجته الامة ان دخلت الدار فأنت طالق نلانا فعتقت فدخات له رجعتها قية (والفاظ الشرط) اى علامات وجود الجزاء (ان) المكسورة فلو فتحها وقع للحال ما لم ينو التعليق فيدين

مطلب
في الفاظ الشرط

إذا وهو مذهب الكوفيين ورجحه في المغنى وعلى كل حال إذا نوى التعليق ينبغي أن تصح نيته
 نهر مختصرا وإلى ذلك أشار الشرح بقوله فيدين ط (قوله وكذا لو حذف الفاء من الجواب)
 يعني يقع للحال ما لم ينو التعليق فيدين وعن أبي يوسف أنه يتعلق حملا للكلامه على الفائدة
 فتضمير الفاء والخلاف مبنى على جواز حذفها اختيارا فأجازته أهل الكوفة وعليه فرع أبو
 يوسف ومنعه أهل البصرة وعليه تفرع المذهب بحر وذكر قبله عن المغنى أن الاخفش قال
 أن ذلك واقع في النثر الفصيح وأن منه أن ترك خيرا الوصية للوالدين وقال ابن مالك يجوز
 في النثر نادرا ومنه حديث اللقطة فإن جاء صاحبها والا استمتع بها اه قلت ينبغي في زماننا
 إذا قال أن دخلت أنت طالق أن يتعلق قضاء لأن العامة لا يفرقون بين دخول الفاء وعدمه
 عند قصد التعليق وقد صار ذلك لغتهم ولا سيما مع وقوعه في الكلام الفصيح كما مروى في قوله
 تعالى وإن اطعموهم أنكم لمشركون وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم والذين إذا
 أصابهم النفي هم ينتصرون وغير ذلك وإن ادعى تأويل الأول بأنه على تقدير القسم والثاني
 والثالث على جعل إذا مجرد الوقت بلا ملاحظة الشرط فإنه مؤيد لقول الكوفيين والتأويل
 خلاف الظاهر وإذا صار ذلك لغة للعامة ينبغي حمل كلامهم عليه كما لو تكلم به من كان من أهل
 تلك اللغة من العرب وكذا لو كان التعليق بلفظ اعجمي وقد قال العلامة قاسم أنه يحمل كلام
 كل عاقد وناذر وحالف على لغته هذا ما ظهر لي والله سبحانه وتعالى أعلم ثم رأيت بعد كتابتي
 لهذا في شرح نظم الكسز للعلامة المقدسي أقول ينبغي ترجيح قول أبي يوسف لكثرة حذف
 الفاء كما سمعت وقالوا العوام لا يعتبر منهم اللحن في قولهم أنت واحدة بالنصب الذي لم يقل به
 أحد اه * (تنبيه) * وجوب اقتران الجواب بالفاء حيث تأخر الجواب كما قدمه الشارح
 أول الباب وإذا كانت الأداة أن تقوم إذا الفجائية مقام الفاء في ربط الجواب كما تقرر في محله
 (قوله في نحو طلية الخ) أي في نحو المواضع السبعة المذكورة في قول الشاعر طلية الخ فإنها
 إذا وقعت جوابا يجب اقترانها بالفاء قال في النهر أي جملة طلية كالامر والنهي والاستفهام
 والتمني والعرض والتحضيض والدعاء وأراد بالجامد نعم وبئس وعسى وفعل التعجب وقوله
 وبما أي وبأجملته الفعلية المقرونة بما النافية وبقد ظاهرة أو مقدرة كما في التسهيل وعبارة
 الرضى كل جملة فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع سواء كان الفعل المصدر ماضيا
 أو مضارعا فدخل النفي بأن كما زاده المرادى وزاد المقرونة بالقسم أو رب لكن جعل ابن هشام
 القسمية من الطلية اه وتام ذلك في البحر والحاصل أن المزيد أربعة المقرونة بسوف
 أو أن أو رب أو القسم فأجملته أحد عشر موضعا أشار إليها الشارح بقوله في نحو طلية الخ
 ونظمها المحقق ابن الهمام في الفتح بقوله

تعلم جواب الشرط حتم قرانه * بفاء إذا ما فعله طلبا أتى
 كذا جامدا أو مقسما كان أو بقدر * ورب وسين أو بسوف إدري أفتى
 أو اسمية أو كان منفي ما وان * وإن من يحد عما حددناه قد عتا

(قوله وكل) لم يذكر النحاة كلا وكما في أدوات الشرط لأنهما ليسا منها وإنما ذكرهما الفقهاء
 لثبوت معنى الشرط معهما وهو التعليق بأمر على خطر الوجود وهو الفعل الواقع صفة
 الاسم الذي أضيفا إليه بحر (قوله ولم يسمع كما لا منصوبة الخ) قل في النهر نقل النحاة أن

مطلبه

فيما لو حذف الفاء من
 الجواب

وكذا لو حذف الفاء من
 الجواب في نحو

* طلبية واسمية وجامد *
 * وبما وقد وبلن وبالتفيس *
 كما لخصناه في شرح الملتقى
 (وإذا وإذا ما وكل و) *
 تسمع (كما) إلا منصوبة
 ولو مبتدأ لإضافتها لمبنى
 (ومتى ومتى ما)

مطلبه

المواضع التي يجب اقترانها
 بالفاء

كلما مقتضية للتكرار منصوبة على الظرفية والعامل فيها محذوف دل عليه جواب الشرط
والتقدير أنت طالق كلما كان كذا وكذا وما التي معها هي المصدية التوقيتية وزعم ابن عصفور
انها مبتدأ وما نكرة موصوفة والعائد محذوف وجملة الشرط والجزاء في موضع الخبر ورده
ابو حيان بأن كلما تسمع الامنصوبة وانت خير بأن هذا بعد تسليمه لا ينافي كونها مبتدأ اذا الفتحة
فيها فتحة بناء وبنيت لاضافتها الى مبنى اه فراد الشارح بالنصب ما يشمل فتحة الاعراب وفتحة
البناء كما هو عرف المتقدمين وقوله ولو مبتدأ اي كما هو قول ابن عصفور اشار به الى الرد
على ابي حيان فان المسموع فيها فتح لامعها ولا ينافي ذلك كونها مبتدأ بجعل الفتحة فتحة بناء
لاضافتها الى مبنى فقد افاد ما في النهر بأوجز عبارة فافهم **(قوله ونحو ذلك)** اشار به الى انه ليس
المراد حصر الفاظ الشرط بالسته المذكورة فان منها لو ومن وأين وأيان وأنى وأى وما وفى الفتح
فرع قال انت طالق لو لا دخولك أو لولا ابوك أو صهرك لا يقع وكذا في الاخبار بأن قال طلقك
بالامس لو لا كذا اه قلت * ومنها ما افاد معناها ففي البحر انت طالق بدخول الدار أو بحضتك
لم تطلق حتى تدخل أو تحيض لان البناء للوصل والاصاق وانما يتصل الطلاق ويلصق بالدخول
اذا تعلق به ولو قال انت طالق على دخولك الدار ان قبلت يقع والا فلا لانه استعمال الدخول
استعماله الاعواض فكان الشرط قبول العوض لا وجوده كما لو قال على ان تعطيني ألف درهم
اه قلت وقد يكون الكلام متضمنا للتعليق بدون تصريح بأداته كما مر في قوله ويكفي معنى
الشرط الخ ومنه ما في البحر حيث قال وفي المحيط وعن ابي يوسف لو قال انت طالق لدخلك
فهذا يخبر انه دخل الدار وأكده باليمين فيصير كأنه قال ان لم أكن دخلت الدار فان لم يكن دخل
طالقت ولو قال انت طالق لدخلك الدار يتعلق بالدخول اه ثم قال ولو قال انت طالق والله
لا افعل كذا فهو تعليق ويمين ولو قال انت طالق والله لا افعل كذا طالقت للاحال ذكرها في
جوامع الفقه اه قلت والفرق انه اذا لم يعطف القسم تعين ما بعده جوابا له وصار فاصلا فلم
يصلح انت طالق للتعلق فتجز ومنه ايضا على الطلاق لا افعل كذا **(قوله كلو)** هذا ما جزم به
في البحر من ان المذهب انها بمعنى الشرط خلافا لما في الفتح من انها لتحقيق عدم الشرط فلا
تأتي للتعلق على ما فيه خطر الوجود **(قوله تعلق بدخولها)** كذا في المحيط وفيه وعن ابي
يوسف انت طالق لو دخلت الدار اطلقك فهذا رجل حلف بطلاق امرأته ليطلقها ان دخلت
الدار فاذا دخلت لزمه ان يطلقها ولا يقع الابطوت احدهما كقوله ان لم آت البصرة اه بحر
وقد مرنا الكلام في ذلك أوائل باب الصريح **(قوله فازداد عموما)** فيه ان الفعل لا عموم له
وعبارة الغاية كما في الفتح والبحر لان الفعل وهو الدخول اضيف الى جماعة فيراد به عموم
عرفا مرة بعد اخرى اه فراده بالعموم التكرار **(قوله وهي غريبة)** اي لخالفها القول المتون
وفيها تحل اليمين اذا وجد الشرط مرة الا في كذا وجزم بغرابتها في الفتح والبحر واستشكلها
الزباني **(قوله وجعله في البحر احد القولين)** ذكر ذلك عند قول الكسزف فيها ان وجد الشرط
حيث قال والحق ان ما في الغاية احد القولين نقل القولين في القنية في مسألة صعود السطح
اه ونقل هنا عن المعراج وعن بعض الخبابة ان متى تقتضى التكرار والصحيح ان غير كذا
لا يوجب التكرار اه فأفاد ضعف هذا القول وضعف ما عن بعض الخبابة فافهم

مطلب

ما يكون في حكم الشرط

ونحو ذلك كلو كانت
طالق لو دخلت الدار
تعلق بدخولها ومن نحو
من دخل منكن الدار فمى
طالق فلو دخلت واحدة
مرارا طلقت بكل مرة
لان الدخول اضيف الى
جماعة فازداد عموما كذا
في الغاية وهي غريبة وجعله
في البحر احد القولين

(قوله اي تبطل اليمين) اي تنتهي وتتم واذا تمت حنث فلا يتصور الحنث ثانيا الا بيمين اخرى لا يغير مقتضية للعموم والتكرار لغة نهر (قوله ببطلان التعليق) فيه ان اليمين هنا هي التعليق (قوله الا في كذا) فان اليمين لا تنتهي بوجود الشرط مرة وافاد حصره ان متى لا تفيد التكرار وقيل تفيد والحق انها انما تفيد عموم الاوقات ففي متى خرجت فانت طالق المفاد ان اي وقت تحقق فيه الخروج يقع الطلاق ثم لا يقع بخروج آخر وان المقرونة بلفظ ابدا متى فاذا قال ان تزوجت فلانة ابدا فهي كذا فتزوجها فطلقت ثم تزوجها ثانيا لا تطلق لان التأييد انما ينفي التوقيت فيتأبد عدم الزوج ولا يتكرر واي كذلك حتى لو قال اي امرأة تزوجها فهي طالق لا يقع الا على امرأة واحدة كافي المحيط وغيره بخلاف كل امرأة تزوجها نهر والفرق ان لفظ كل للعموم ولفظ اي انما يعم بعموم الصفة لقولهم في اي عيدي ضربته فهو حر لا يتناول الا واحدا لانه اسند الى خاص وفي اي عيدي ضربك يعتق الكل اذا ضربوا لاسناده الى عام وفي اي امرأة زوجت نفسها مني فهي طالق يتناول الجميع وتام تحقيقه في البحر (قوله كاقضاء كل عموم الاسماء) لان كلما تدخل على الافعال وكل تدخل على الاسماء فيفيد كل منهما عموم ما دخلت عليه فاذا وجد فعل واحد او اسم واحد فقد وجد المحلوف عليه فانحلت اليمين في حقه وفي حق غيره من الافعال والاسماء باقية على حالها فيحنث كلما وجد المحلوف عليه غير ان المحلوف عليه طلقات هذا الملك وهي متناهية فالحاصل ان كلما لعموم الافعال وعموم الاسماء ضروري فيحنث بكل فعل حتى تنتهي طلقات هذا الملك وكل لعموم الاسماء وعموم الافعال ضروري ولو قال المصنف الا في كل وكما لكان اولى لان اليمين في كل وان انتهت في حق اسم بقيت في حق غيره من الاسماء ومن فروعها لو كان له اربع نسوة فقال كل امرأة تدخل الدار فهي طالق فدخلت واحدة طلقت ولو دخلن طلقت فان دخلت تلك المرأة مرة اخرى لا تطلق ولو قال كذا دخلت فدخلت امرأة طلقت ولو دخلت ثانيا تطلق وكذا ثالثا فان تزوجت بعد الثلاث وعادت الى الاول ثم دخلت لم تطلق خلافا لزفر * ومنها لو قال كلما دخلت فامرأتى طالق وله اربع نسوة فدخل اربع مرات ولم يعن واحدة بعينها يقع بكل دخلة واحدة ان شاء فرقها عليهن وان شاء جمعها على واحدة بحروفي الشر نبلا لية فرع يكثر وقوعه قال في السراج نقلا عن المنتقى قال ان تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا وكما حلت حرمت فتزوجها فبانت بثلاث ثم تزوجها بعد زوج يجوز وان عني بقوله كلما حلت حرمت الطلاق فليس بشئ وان لم يكن اراد به طلاقا فهو يمين اه قات واعل وجهه ان قوله وكما حلت حرمت ليس تعليقا بالملك الخاص لانه لا يلزم ان يكون حلها بالعقد لجواز ان ترد ثم تسترق فليأمل (قوله فلا يقع) تفريع على قوله فانه ينحل بعد الثلاث وانما لم يقع لان المحلوف عليه طلقات هذا الملك وهي متناهية كما مر املو كان الزوج الآخر قبل الثلاث فانه يقع ما بقي (قوله لدخولها على سبب الملك) اي الزوج فكما وجد هذا الشرط وجد ملك الثلاث فيأثم جزاؤه بحر وفيه عن الكافي وغيره لو قال كلما نكحتك فانت طالق فنكحها في يوم ثلاث مرات ووطئها في كل مرة طلقت طلقتين وعليه مهران ونصف وقال محمد بانت بثلاث وعليه اربعة مهور ونصف اه قلت ووجهه كما في الوالوجية انه لما تزوجها

(وفيها) كلها (نحل) اي تبطل (اليمين) ببطلان التعليق (اذا وجد الشرط مرة الا في كذا فانه ينحل بعد الثلاث) لاقتضاءها عموم الافعال كاقضاء كل عموم الاسماء (فلا يقع ان نكحها بعد زوج آخر الا اذا دخلت) كلما (على الزوج نحو كلما تزوجت فانت كذا) لدخولها على سبب الملك وهو غير متناه ومن لطيف مسائلها لو قال لموطواته كلما طلقك فانت طالق فطلقها واحدة تقع ثنتان وفي كلما وقع عليك طلاق يقع ثلاث

اولا وقعت واحدة ووجب نصف مهر فاذا دخل بها ووجب مهر كامل لانه وطء بشبهة في المحل
 ووجبت العدة فاذا تزوجها ثانيا وقعت اخرى وهذا طلاق بعد الدخول معنى فان من تزوج
 المعتدة وطلقها قبل الدخول بها يكون عند ابي حنيفة وابي يوسف طلاقا بعد الدخول معنى
 فيجب مهر كامل فصار مهران ونصف فاذا دخل بها وهي معتدة عن رجعي صار مراجعا ولا
 يجب بالوطء شيء فاذا تزوجها ثالثا لم يصح النكاح لانه تزوجها وهي منكوحته اه (قوله
 لتكرار الوقوع) اشارة الى الفرق وحاصله انه في الاول علق وقوع الطلاق على ايقاعه
 الطلاق فاذا طلق مرة يقع الطلاق عليها مرة اخرى ولا تقع الثالثة لان الثالثة واقعة وليست
 بموقعة بخلاف الثاني فان المعلق عليه وقوع الطلاق الصادق بالايقاع فان الايقاع يستلزم
 الوقوع فاذا طلقها مرة وجد الشرط فتقع اخرى وبوقوع الاخرى وجد شرط آخر فتقع
 اخرى اه ح * (تنبه) * المنعقد بكلمة كما ايمان منعقدة للحال لان كلما بمنزلة تكرار
 الشرط والجزاء وهذه رواية الجامع وعليها الفتوى لانها احوط وفي رواية المبسوط المنعقد
 للحال يمين واحدة ويتجدد انعقادها مرة بعد اخرى كلما حث اه محيط وينبغي ان تظهر
 الثمرة فيما اذا قال كلما حلفت فانت طالق ثم علق بكلمة كلما فيقع الآن ثلاث على الاول وواحدة
 على الثاني وفي قضاء البزازية قال كلما تزوجتك فانت كذا ثلاثا فتزوجها وفسخ اليمين شافعي ثم
 طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج آخر فعلى رواية الجامع وهي الاصح يحتاج الى الحكم
 بالفسخ ثانيا بمرملخصا (قوله وزوال الملك لا يبطل اليمين) اي زواله بما دون الثلاث كما
 في الفتح واطاقه اكتفاء بما مر من ان التعليق يبطل بزوال الحل اي بتنجز الثلاث نعم يرد عليه
 انه يبطل بالردة مع اللحاق خلافا لهما واجاب في البحر بأن البطلان فيه خروج المعلق عن
 الاهلية لا لزوال الملك واعترضه في النهر بأن عتق مدبريه وامهات اولاده دليل زوال ملكه
 وقيد بزوال الملك لان زوال محل البر يبطل لليمين كما مر فان قلت قد جعلوا زوال الملك مبطلا
 لليمين فيما لو حلف لا يخرج امرأته الا باذنه فخرجت بعد الطلاق وانقضاء العدة لم يحث وبطلت
 اليمين بالبينونة حتى لو تزوجها ثانيا ثم خرجت بلا اذن لم يحث قلت اليمين مقيدة بحال ولاية
 الاذن والمنع بدلالة الحال وذلك حال قيام الزوجية فسقط اليمين بزوال الزوجية كما لو حلف
 لا يخرج الا باذن غريمه فقضى دينه ثم خرج لم يحث بخلاف الا باذن فلان ولا معاملة بينهما
 لانها مطلقة كما في المحيط بحر وحاصله انها لم تبطل لزوال الملك بل افقد شرط قيدت به اليمين
 ونظيره لو حلفه الوالي ليعلمنه بكل مفسد تقيد بحال قيام ولايته كما سيأتي في الايمان * (تنبه) *
 استثنى في البحر من عدم بطلانها بزوال الملك فرعاً في القنية ان سكنت في هذه البلدة فامرأته
 طالق وخرج على الفور وخاع امرأته ثم سكنها قبل انقضاء العدة لا تطلق لانها ليست امرأته
 وقت وجود الشرط اه قال في البحر فقد بطلت اليمين بزوال الملك هنا فعلى هذا يفرق بين
 كون الجزاء فانت طالق وبين كونه فامرأته طالق لانها بعد البينونة لم تبق امرأته فليحفظ هذا
 فانه حسن جدا اه وسيد كره الشارح في الفروع وحاصله تقييد قولهم زوال الملك لا يبطل
 اليمين بما اذا لم يكن الجزاء فامرأته طالق امالو كان كذلك فانها تبطل * اقول ما في القنية ضعيف
 لانه مبني على اعتبار حالة الشرط بدليل التعليق بقوله لانها وقت وجود الشرط ليست امرأته

لتكرار الوقوع لكنه
لا يزيد على الثلاث (وزوال
الملك)

مطلب

المنعقدة بكلمة كما ايمان
منعقدة للحال لا يمين واحد

مطلب

زوال الملك لا يبطل اليمين

وهو خلاف الاظهر ففي القنية ايضا ان فعلت كذا فحلال الله على حرام ففعل احد الفعلين حتى بانته امرأته ثم فعل الآخر ففعل لا يقع الثاني لانها ليست امرأته عند وجود الشرط وقيل يقع وهو الاظهر اه ففاد ان الاظهر اعتبار حالة التعليق لاحالة وجود الشرط وهي في حالة التعليق كانت امرأته فلا يضر بينونها بعده وهذا هو الموافق لما اطلقه اصحاب المتون هنا ولما صرحوا به ايضا في الكنايات من ان البائن لا يلحق البائن الا اذا كان البائن معلقا قبل ايجاد المنجز البائن كقوله ان دخلت الدار فانت بائن ثم اناها ثم دخلت بانت باخرى وذلك باعتبار حالة التعليق فانها كانت امرأته من كل وجه ولو اعتبر حالة وجود الشرط لزم ان لا يقع المعلق فقد ظهر ان المرجح اعتبار حالة التعليق وعليه ما في البحر عن المحيط لو حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فطلقها وانقضت عدتها وخرجت او قال ان قبلت امرأته فلانة فعبدى حر فقبها بعد الينونة يحنث فيهما لان الاضافة للتعريف لا للتقييد اه وكذا ما قدمناه عن البحر لو قال كذا دخلت فامرأتى طالق وله اربع نسوة فدخل اربع مرات الخ فان تصريحه بان له ان يجمعها على واحدة يشمل ما اذا كانت غير موطوءة وذلك بناء على اعتبار حالة التعليق لانها وقته كانت امرأته فدخلت في الأيمان الثلاث لما علمت من ترجيح ان المنعقد بكلمة كما ايمان منعقدة للحال وينبغي على القول بانه كما حنث ينعقد يمين آخرانه لا يملك جمعها على واحدة لانها بعد الحنث متبق امرأته فلا تدخل في اليمين المنعقدة بعده لما قدمناه في آخر الكنايات من انه اذا قال كل امرأة لي لا تدخل المبانة بالخلع والايلاء الا ان يعينها فاعتنه تحقيق هذا المقام وعليك السلام **(قوله من نكاح او يمين)** بيان ملك وقوله فلو أبانها او باعه الخ تفريع عليهما بطريق النشر المرتب **(قوله فلو أبانها)** اي بما دون الثلاث **(قوله وتخل اليمين الخ)** لا تكرار بين هذه وبين قوله في سبق وفيها تتحل اليمين اذا وجد الشرط مرة لان المقصود هو التحلل بمرة في غير كما وهنا مجرد التحلل اه ح ولانه هنا بين التحلل بوجودها في غير الملك بخلاف ما سبق **(قوله مطلقا)** اي سواء وجد الشرط في الملك او لا كما يدل عليه اللاحق ح **(قوله لكن ان وجد في الملك طلقت)** اطلاق الملك فشمع ما اذا وجد في العدة والمراد وجود تمامه في الملك لاجمعه حتى لو قال ان حضت حيضتين فانت طالق فحاضت الاولى في غير ملكه والثانية في ملكه طلقت وتمامه في البحر وسيأتي عند قول المصنف علق الثلاث بشيئين يقع المعلق ان وجد الثاني في الملك والا **(قوله في حيلة الخ)** تفريع على قوله والا **(قوله في وجود الشرط)** اي اصلا او تحققا كما في شرح المجمع اي اختلافا في وجود اصل التعليق بالشرط او في تحقق الشرط بعد التعليق وفي البرازية ادعى الاستثناء او الشرط فالقول له ثم قل وذكر النسفي ادعى الزوج الاستثناء وانكرت فالقول لها ولا يصدق بلاينة وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول له اه وسيدكر المصنف الاختلاف في دعوى الاستثناء وظاهر ما ذكر عن النسفي ان الاختلاف غير جار في دعوى الشرط تأمل وفي البحر عن القنية ادعت انه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد فابينة فيه للمرأة ولو ادعت عليه انه حلف لا يضربها وادعى هو انه لا يضربها من غير ذنب واقاما البينة فيثبت كلا الامرين وتطلق بايهما كان اه

من نكاح او يمين (لا يبطل اليمين) فلو أبانها او باعه ثم نكحها او اشتراه فوجد الشرط طاعت وعق لبقاء التعليق ببقاء محله (وتحل) اليمين (بعد) وجود (الشرط مطلقا) لكن ان وجد في الملك طلقت وعق والا فحيلة من علق الثلاث بدخول الدار ان يطلقها واحدة ثم يعد العدة تدخلها فتحل اليمين فينكحها (فان اختلفا في وجود الشرط) اي ثبوته

٣ مطلب — مهم
الاضافة للتعريف لا للتقييد
فيما لو قال لا يخرج امرأتى
من الدار

مطلب —
اختلاف الزوجين في
وجود الشرط

(قوله ليعم العدمي) نحو ان لم تدخل الدار اليوم (قوله فاقول له) اي الا اذا لم يعلم وجوده
الامن في قولها في حق نفسها كما يأتي (قوله لانكاره الطلاق) اي انكاره وقوعه
وهذا اولى من التعليل بأنه متمسك بالاصل وهو عدم الشرط لانه لا يشمل مثل ان لم اجامعك في
حيضتك فاقول له انه جامعها مع ان الظاهر شاهد لها من وجهين كون الاصل عدم العارض
وكون الحرمة مانعة له من الجماع (قوله ومفاده) اي مفاد اطلاق قوله فاقول له (قوله
ان القول له) بكسر الهمزة والجملة جواب لو وهي وجوابها خبر ان الاولى المفتوحة الهمزة
والمصدر المنسبك من المفتوحة وجملتها خبر المبتدأ وهو مفاد قال في البحر ثم اعلم ان ظاهر المتون
يقتضي انه لو عاق طلاقها بعدم وصول نفقتها شهر اثم ادعى الوصول وانكرت فاقول قوله
في عدم وقوع الطلاق وقولها في عدم وصول المال الخ (قوله فادعى الوصول) اي بعدم مضى
الايام المعينة كافي القنية والذخيرة (قوله وبه جزم في القنية) كذا قاله في البحر والنهر لكن
الذي رأيته في القنية رامن اللعيون وللاصل القول للمرأة ثم رمز للمنتقى على العكس اي
القول للرجل (قوله واقره في البحر) حيث قال في فصل الامر باليد قيل القول له لانه ينكر
الوقوع لكن لا يثبت وصول النفقة اليها والاصح ان القول قولها في هذا وفي كل موضع يدعى
ايفاء حق وهي تنكر اه وقال هنا وكأنه ثبت في ضمن قبول قولها في عدم وصول المال اه
ونقل الخير الرمي ايضا تصحيحه عن الفيض والفصول ثم اعلم انه ذكر في جامع الفصولين برمز
فوائد صدر الاسلام انه قال في مسألة النفقة لو نشرت حتى مضت المدة ينبغي ان لا تطلق لانها
لما نشرت لم يبق لها نفقة (قوله وهو يقتضي تخصيص المتون) اي تخصيصها بكون القول
له اذا لم يتضمن دعوى اصال مال حلال للمطابق على المقيد (قوله وجزم شيخنا) يعني الشيخ
زين بن نجيم صاحب البحر حيث سئل عن حلف بالطلاق لدائنه يدفع له الدين في وقت معين
فأجاب بانه يصدق في الدفع بيمينه بالنسبة الى عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين ويحلف
الدائن على عدم القبض ويستحقه اه قلت وهذا نظير المأمور بدفع الدين اذا ادعى الدفع
من مال الآمر فانه يصدق في حق براءة نفسه لافي حق براءة الآمر وهذا وقد علم مما قدمناه عن
القنية وعن صاحب البحر ان في المسئلة قولين فقط احدهما القول بالتفصيل والآخر كون
القول للمرأة في حق الطلاق وفي حق عدم وصول المال واما كون القول للرجل في الامرين
فلاقائل به خلافا لما تواترهم الخير الرمي وكذا صاحب نور العين من كلام جامع الفصولين حيث
ذكر ان القول للرجل لانه منكر للحكم ثم ذكر ان القول لها وانه الاصح ثم رمز للذخيرة
التفصيل فتوهم منه ان الاقوال ثلاثة مع انه لا يمكن ان يقال ان القول له في ايفاء المال اليها او
الى الدائن اصلا اذ لا وجه له مع ما يلزم عليه من اتخاذ ذلك حيلة لكل مديون اراد منع الحق عن
مستحقه حيث يمكنه ان يعلق الطلاق على عدم الاداء في وقت معين ثم يدعى الاداء وهذا مما
لا يقول به احد فضلا عن ان يكون هو المفاد من المتون والشروح فعلم ان ما حكاه في جامع
الفصولين آخره هو المراد بالقول الذي ذكره او لا ويدل عليه التعليل بانه منكر للحكم اي حكم
التعليق وهو الحث عند وجود الشرط فتدبر (قوله الا اذا برهنت) وكذا لو برهن غيرها
لانه لا يشترط دعوى المرأة للطلاق ولا ان تبرهن لان الشهادة على عتق الامة وطلاق المرأة

ليعم العدمي (فاقول له مع
اليمين) لانكاره الطلاق
ومفاده انه لو عاق طلاقها
بعدم وصول نفقتها اياما
فادعى الوصول وانكرت
ان القول له وبه جزم
في القنية لكن صحح في
الخلاصة والبرازية ان
القول لها واقره في البحر
والنهر وهو يقتضي تخصيص
المتون لكن قال المصنف
وجزم شيخنا في فتواه
بما تفيد المتون والشروح
لانها الموضوع لنقل
المذهب كما لا يخفى (الا
اذا برهنت) فان الينة
تقبل على الشرط

تقبل حبة بلا دعوى افاده في البحر ولو برهنا فالظاهر ترجيح برهانها اذا كان القول له كان
برهانها لغوا ويدل عليه ايضا ما قدمناه عن البحر عن القنية فيما لو ادعت انه طلقها بلا شرط الخ
(قوله وان كان نفيا) لانها على النفي صورة وعلى اثبات الطلاق حقيقة والعبرة للمقاصد لا
للصورة كالمشهدا انه اسلم واستثنى وشهد آخران انه سلم او لم يستثنى تقبل الثانية ولو كان فيها
نفي اذ غرضهما اثبات اسلامه ويشكل عليه ماسيأتي في الأيمان لو قال عبده حران لم يحج العام
فشهدا بنحره بالكو فة لم يعتق خلافا لمحمد لانها شهادة نفي معنى لانها بمعنى لم يحج العام فهذا
يدل على ان شهادة النفي لا تقبل على الشرط ولذا قال في الفتح ان قول محمد أوجه لكن قيل ان
علة عدم العتق اشتراط الدعوى في شهادة عتق العبد وعليه فلو كانت امة تعتق اتفاقا ادلا
تشرط دعواها فحينئذ لا اشكال افاده في البحر (قوله لانه يملك الانشاء) اي فلا يثبت امان
كانت طاهرة فلا يصدق لانه يريد ابطال حكم واقع في الظاهر لوجود وقت السنة وقد اعترف
بالسبب لان المضاف سبب للحال زياي قلت وهذا مشكل لان الاعتراف بالسبب انما يثبت
عند ثبوت الشرط وقد انكر الشرط نعم هذا يظهر لو قال انت طالق للسنة بدون تعليق ففي البحر
عن الكافي لو قال لامرأته الموطوءة انت طالق للسنة لا يقع الا في طهر خال عن الطلاق والوطء
عقيب حيض خال عن الطلاق والوطء فاذا حاضت وطهرت وادعى الزوج جماعها او طلاقها
في الحيض لا يقبل قوله في منع الطلاق السني لان عقد المضاف سببا للحال وانما يترأخى حكمه فقط
فدعوى الطلاق او الجماع بعده دعوى المانع فلا يقبل قوله في منع وقوع الطلاق في الطهر
لكن يقع طلاق آخر باقراره بالطلاق وفي الحيض ان ادعى الطلاق او الجماع وهي حائض
صدق ولو قال ان لم اجامعك في حيضتك فانت طالق فادعى الجماع في الحيض لا تطلق لانه
علق الطلاق بصريح الشرط والمعلق بالشرط انما ينقصد سببا عند الشرط لما عرف فاذا انكر
الشرط فقد انكر السبب فيقبل قوله وكذا لو قال والله لا اقربك اربعة اشهر فمضت المدة ثم
ادعى قربانها في المدة لا يقبل لان الايلاء سبب في الحال لكن تراخى وقوع الطلاق الى مضي
المدة وقد مضت المدة ووقع ظاهرا فدعوى القربان دعوى المانع فلا يقبل ولو ادعى القربان
قبل مضي المدة يقبل قوله لانه لم يقع الطلاق بعد وقد أخبر عما يملك انشاء فيقبل قوله ولو قال
ان لم اقربك في اربعة اشهر فانت طالق فمضت المدة ثم ادعى القربان في المدة لا يقع لانه علق
الطلاق بصريح الشرط فمضى انكر الشرط فقد انكر السبب فيقبل قوله اه فهذا كما ترى
مخالف لما مر عن الزيلعي فليتأمل (قوله فالمسئلة السابقة) هي قوله فان اختلفا في وجود
الشرط الخ والآية هي قوله ان حضت كما بينه الشارح فيها والاحسن تفسير الآية بقوله
وما لا يعلم الامنها الخ (قوله ليستاعلى اطلاقهما) فتقيد الاولى بما اذا كان يملك الانشاء
وتقيد الآية بما اذا كان لا يملكه اخذا من هذا التفصيل المذكور هنا وما قاله الشارح
تبع فيه ابن كمال في شرح الاصلاح وفيه بحث اما أولا فلما علمت من مخالفة هذا التفصيل
لما ذكرناه عن الكافي واما ثانيا فلان الاختلاف هنا في الجماع لا في الحيض والجماع ليس
مما لا يعلم وجوده الامنها لان الرجل يعلمه لكونه فعلا واما ثالثا فلانه لو سلم هذا التفصيل في
هذه المسئلة لا يلزم منه تقيد هاتين المسئلتين اللتين هما قاعدتان تحتها مسائل جزئية لهما

وان كان نفيا كان لم تجب
صهرتي الليلة فامرأتى كذا
فشهدا انها لم تجبه قبلت
وطلقت منح وفي التبيين
ان لم اجامعك في حيضتك
فانت طالق للسنة ثم قال
جامعك ان حائضا فالقول له
لانه يملك الانشاء والا
لا انتهى قلت فالمسئلة
السابقة والآية ليستا
على اطلاقهما

قد اطلق بعضها وصرح في بعضها بما يخالف هذا التفصيل كما قدمناه في مسألة النفقة عن الذخيرة والقنية من دعوى الوصول بعدمضى الايام المعينة وكما قدمناه عن الكافي قريبا في قوله ان لم أقربك في اربعة اشهر من ان الدعوى بعدمضى المدة فقد قبل قوله مع انه لا يملك الانشاء فتدبر (قوله وما لا يعلم الا منها) قيد به لانه لو كان يعلم من غيرها توقف الوقوع على تصديقه أو البينة كالدخول والكلام اتفاقا واختلفوا فيما لو علق بولادتها فقالا يقع بشهادة القابلة وعنده لابد من شهادة رجلين او رجل وامرأتين جوهرية ولا يشمل ما لو قال ان شربت مسكرا بغير اذنك فامرك بيده وشرب ثم اختلفا فالقول له لانه ينكر وقوع الطلاق مع ان الاذن لا يستفاد الا منها لكن يطلع عليه بالقول بخلاف الحيض والحجة (قوله استحسانا) والقياس ان يكون القول قوله لانها تدعى شرط الحنث على الزوج ووقوع الطلاق وهو منكر فيكون القول قوله ولا تصدق الابحجة كغيره من الشروط وجه الاستحسان ان هذا الامر لا يعرف الا من قبلها وقد ترتب عليه حكم شرعي فيجب عليها ان تخبركي لا تقع في الحرام اذ الاجتناب عنه واجب عليهما شرعا فيجب طريقه وهو الاخبار فتعينت له فيجب قبول قولها لتخرج عن عهدة الواجب زيلعي (قوله نهر بحثا) اصل البحث لآخيه صاحب البحر حيث قال وظاهره انه لا يمين ويدل عليه قولهم ان الطلاق معاق باخبارها وقد وجد ولا فائدة في التحليف لانه وقع بقولها والتحليف لرجاء النكول وهي لو اخبرت ثم قال كنت كاذبة لا يرتفع الطلاق لتناقضها اه لكن في حواشي مسكين نقل الحموي عن رمز المقدسي ان عاينها اليمين بالاجماع اذ ليس هذا من المواضع المستثناة من قولهم كل من قبل قوله فعليه اليمين اه قلت ولا يخفى ما فيه لما علمت من عدم الفائدة في التحليف ومن وجه الاستحسان وعدم ذكرها في المستثنيات لا يدل على عدم كونها منها فكم من اصل استثنى منه اشياء مع بقاء غيرها لكون ذلك بحسب ما خطر في ذهن المستثنى ولا سيما مع ظهور الوجه نعم هذا في القضاء ظاهر واما في الديانة فينبغي التفرقة بين الحيض والحجة لان تعلق الطلاق باخبارها قضاء وديانة انما هو في الحجة اما في الحيض فلا تطلق ديانة الا اذا كانت صادقة كما تعرفه قريبا فافهم (قوله ومراهة كبالغة) واما حكم الصغيرة التي لا يحيض مثلها والآيسة فقال في النهر لم أره وينبغي ان يقبل من الآيسة لا الصغيرة (قوله واحتلام كحيض في الاصح) قال في النهر واختاف فيما لو قال لعبداه ان احملت فانت حر فقال احتلمت فروي هشام انه لا يصدق والاصح انه يصدق لان الاحتلام لا يعرفه غيره كالحيض كذا في المحيط (قوله كقوله ان حضت الح) اعلم ان التعليق بالحجة كالتعليق بالحيض الا في شيئين احدهما ان التعليق بالحجة يقتصر على المجلس لكونه تحييرا حتى لو قامت وقالت احبك لا تطلق والتعليق بالحيض لا يبطل بالقيام كسائر التعليقات الثاني انها ان كانت كاذبة في الاخبار تطلق في التعليق بالحجة لما قلنا وفي التعليق بالحيض لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى زياعى ومثاله في الفتح وغيره وفي كافي الحاكم الشهيد ولو قال انت طالق ان كنت تحمين كذا وكذا لشي يعرف انها تحبه او لا تحبه كالموت والعذاب فقالت انا احبه فالقول قولها مادامت في مجلسها وكذا ان كنت تبغضين كذا لشي يعلم انها تحبه كالحياة والغنى فقالت انا ابغضه فهي طالق وان قال انت طالق نالانا ان كنت

(وما لا يعلم) وجوده (الا منها صدقت في حق نفسها خاصة) استحسانا بلا يمين نهر بحثا ومراهة كبالغة واحتلام كحيض في الاصح (كقوله ان حضت فانت طالق وفلانة او ان كنت تحمين عذاب الله فانت كذا او عبده حر فلو قالت حضت) والحيض قائم فان انقطع

تحيين كذا فقالت است احبه وهى كاذبة لم يقع وكذا لو قال انت طالق ثلاثا ان كنت انا احب ذلك ثم قال لست احبه وهو كاذب فهى امرأته ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى ان يطأها وكذلك العيين على البغض وكذلك لو قال ان كنت تحيين الطلاق بقلبك او تريد به او تهوينه او تشتهيه بقلبك دون لسانك فانت طالق ثلاثا فقالت لا اشاء ولا احب ولا اهوى ولا اريد ولا اشتى فهى امرأته ولا تصدق بعد ذلك على قولها خلافه وان كانت فى مجلسها ذلك او سكنت فلم تقل شيئا حتى تقوم فهى امرأته وان كان فى قلبها خلاف ما اظهرت فانه يسعها ان تقيم معه فيما بينها وبين الله تعالى فى قول ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا يسعها المقام معه ان كان ما فى قلبها خلاف ما اظهرت على لسانها اه وذكروا فى البحر فى مسألة ان كنت انا احب كذا الخ قال شمس الأئمة هذا مشكل لانه يعرف ما فى قلبه حقيقة وان كان لا يعرف ما فى قلبها لكن الطريق ما قلنا ان الحكم يدار على الظاهر وهو الاخبار وجود او عدمه وذكروا قاضى خان قال لامرأته ان سررتك فانت طالق فضر بها فقالت سررتى قلوا لا تطلق لانا نتيقن بكذبها قل قاضى خان وفيه اشكال وهو ان السرور مما لا يوقف عليه فينبغى ان يتعلق الطلاق بخبرها ويقبل قولها فى ذلك وان كنا نتيقن بكذبها كما لو قال ان كنت تحيين ان يعذبك الله بنار جهنم فانت طالق فقالت احب يقع اه قال فى البحر وهو ممنوع لقول الهداية انه لا يتيقن بكذبها لانها لشدة بغضها اياه قد تحب التخلص منه بالعذاب اه وبهذا ظهر انه لو علق بفعل قاضى واخبرت به فان تيقنا بكذبها لم يقع والاوقع وفى البدائع ان كنت تكرهين الجنة تعلق باخبارها بالكراهة مع انها لا تصل الى حالة تكره الجنة فقد تيقنا بكذبها وقد يقال انها لشدة محبتها للحياة الدنيا تكره الجنة لانها لا يتوصل اليها الا بنوت وهى تكرهه فلا يتيقن بكذبها وظاهر كلامهم هنا انها لا تكفر بقولها انا احب عذاب جهنم وكره الجنة اه وفرق فى النهر بينه وبين مسألة السرور بأن ايلام الضرب القائم بها دليل ظاهر على كذبها بخلاف مجرد محبة العذاب فانه لا دليل فيه على التيقن بكذبها ما مر اه قلت لكن يبقى الاشكال فى مسألة ان كنت انا احب كذا اذا اخبر بخلاف ما فى قلبه فانه يتيقن بكذبه واذا ادير الحكم على الاخبار كما مر عن شمس الأئمة لم يرد هذا لكن يتوجه شكل قاضى خان فى مسألة السرور الا ان يجاب بأنه يتعلق الحكم بالاخبار ما يتيقن غير اخبر بكذبه وبه يندفع اشكال شمس الأئمة واشكال قاضى خان فتأمل * (تنبيه) * قل فى البحر قيد بمحبتها لانه لو علقه بمحبة غيرها فظاهر ما فى المحيط انه لا بد من تصديق الزوج فانه قل لو قال انت طالق ان لم تكن امك تهوى ذلك فقالت الأم انا لا اهوى وكذبها الزوج لا تطلق فان صدقها طلقت ما عرف وروى ابن رستم عن محمد انه لو قال ان كان فلان مؤمنا فانت طالق لا تطلق لان هذا لا يعلمه الا هو ولا يصدق هو على غيره وان كان هو من المسلمين يصلى ويحج ولو قال لا خرى اليك حاجة فاقضها الى فقال امرأته طالق ان لم اقض حاجتك فقال حاجتى ان تطلق زوجتك فله ان لا يصدق فيه ولا تطلق زوجته لانه محتمل للصدق والكذب فلا يصدق على غيره اه قال الخير الرملى فقد علم من هذه الفروع انه ان علق بفعل غير لا يصدق ذلك الغير عليه سواء كان مما لا يعلم الا منه ام لا ولا بد من تصديق الزوج فيهما والينة فيما ثبت بهما من الامر الذى يعلم (قول له يقبل قولها)

لم يقبل قولها زيايى
وحدادى (اواحب

لانه ضروري فيشترط فيه قيام الشرط زياعى اى لان قبول قولها ضرورة ترتب حكم شرعى عليه ويأتى تمامه **(قوله طلقت هي فقط)** اى دون فلانة لان المنظور اليه في حقها شرعا الاخبار به لانها امينة وفي حق ضررتها متهمة وشهادتها على ذلك شهادة فرد ولا بعد في ان يقبل قول الانسان في حق نفسه لافي حق غيره كأ حد الورثة اذا اقر بدين على الميت اقتصر على نصيبه اذا لم يصدق الباقون وتماه في البحر **(قوله)** او علم وجود الحيض منها لا ينافيه ما تقدم من قوله وما لا يعلم الا منها الخ لان ذاك فيما اذا شك امرها وذافيا لم يشك بان اخبرت في وقت عدتها المعروفة لزوجها وضررتها وشوهد الدم منها بحيث لم يسبق شك تأمل رملى **(قوله)** وفي ان حضت الخ تفصيل وبيان لما اجمله اولا ومثله التعليق بفي او مع كأنك طالق في حيضك او مع حيضك كافي البحر **(قوله)** وقع من حين رأت) لانه بالاستمرار تبين انه حيض من الابتداء فيجب على المفتي ان يعينه فيقول طلقت من حين رأت الدم وليس هذا من باب الاستناد وانما هو من باب التبيين ولذا قال من حين رأت وتماه بيانه في البحر وفيه عن الكافي في مسألة ان حضت فعدى حر وضررتك طالق اذا رأت الدم فقالت حضت وصدقها انه قبل الاستمرار يمنع الزوج عن وطء المرأة واستخدام العبد في الثلاثة لاحتمال الاستمرار **(قوله)** وكان بدعي) لوقوعه في الحيض بخلاف ان حضت حيضة كياأتى وهذا بيان لثمة التبيين ونظير ايضا فيما لو كان المعلق بالحيض عتقا فجنى العبد او جنى عليه بعد رؤية الدم فبالاستمرار تكون الجناية جناية الاحرار وفي انها لا تحتسب هذه الحيضة من العدة لان الشرط حيث كان هو رؤية الدم لزم ان يكون الوقوع بعد بعضها ولذا قلنا انه بدعى وفيما اذا خالعا في الثلاث حيث يبطل الخلع لانها مطلقة قاله الحدادى ونظر فيه في البحر بأن الخلع يلحق الصريح واجاب في النهر بأن الظاهر انه محمول على ما اذا لم تكن مدخولا بها **(قوله)** فان غير مدخولة) تفرع على قوله وقع من حين رأت واحترز عن المدخول بها ولو حكما كالمحتلى بها لانها لا يمكنها الزوج بآخر في الايام الثلاثة لوجوب العدة عليها من الاول **(قوله)** في ثلاثة ايام) الاولى في الثلاثة ايام وعبرة النهر فتزوجت حين رأت الدم ح **(قوله)** فارثها للزوج الاول) لانه لا يدري اكان ذلك حيضا او لا بحر اى فلم يتحقق شرط وقوع الطلاق فهي باقية على عصمته ومقتضاه ان عقد الثاني عليها باطل فلا يلزم المهر **(قوله)** وتصدق في حقها الخ) اى فيما اذا علق طلاقها وطلاق ضررتها على حيضها وهذا يغنى عنه قول المصنف المار طلقت هي فقط وفي البحر عن شرح المجمع فان قال الزوج انقطع الدم في الثلاثة وانكرت المرأة والعبد فالقول لهما لان الزوج اقرب وجود شرط العتق ظاهرا لان رؤية الدم في وقته تكون حيضا وان هذا تؤمر بترك الصلاة والصوم ثم ادعى عارضا يخرج المرئى من ان يكون حيضا فلا يصدق فان صدقته المرأة وكذبه العبد في الايام الثلاثة فالقول لهما وان كان بعدها فالقول للعبد **(قوله)** وفي ان حضت حيضة الخ) مثله انت طالق مع حيضتك او في حيضتك بالتاء بحر **(قوله)** لعدم تجزئها) علة لمساواة التعبير بنصفها ونحوه للتعبير بحيضة فان ذكر بعض مالا يجزأ كذكر كله وفي النهر عن الجوهرة ولو قال اذا حضت نصفها فانت كذا واذا حضت نصفها الآخر فانت كذا لا يقع شئ مالم تحض وتظهر فاذا ظهرت وقع طلقان **(قوله)** لا يقع حتى تظهر

طلقت هي فقط) ان كذبها الزوج فان صدقها او علم وجود الحيض منها طلقا جميعا حدادى (وفي ان حضت لا يقع برؤية الدم) لاحتمال الاستحاضة (فان استمر ثلاثا وقع من حين رأت) وكان بدعي فان غير مدخولة فتزوجت بآخر في ثلاثة ايام صح فلومات فيها فارثها للزوج الاول دون الثاني وتصدق في حقها دون ضررتها (و) في (ان حضت حيضة) او نصفها او ثلثها او سدسها لعدم تجزئها (لا يقع حتى تظهر

قوله فالقول لهما اى للزوج والزوجة فلا تطلق ولا يعتق العبد اه منه

منها) اما بانقطاعه لعشرة او بالاغتسال او بما يقوم مقامه من صيرورة الصلاة دينا في ذمتها فيما اذا انقطع لمادونها نهر **(قوله لان الحيضة)** بفتح الحاء المرة الواحدة والحيضة بالكسر الاسم والجمع الحيض بحر عن الصحاح **(قوله اسم للكامل)** اي ولا تكمل الحيضة الا بالطهر منها فلو كانت حائضا لا تطلق حتى تطهر ثم تحيض فان نوى ما يحدث من هذه الحيضة فهو على ما نوى وكذا اذا قال ان حبلت الا ان هنا اذا نوى الحبل الذي هي فيه لا يحنث لانه ليس له اجزاء متعددة بخلاف الحيض قاله الحدادي نهر **(قوله ما لم تر حيضة اخرى)** وذلك بأن تخبر وهي متلبسة بالحيض او بعد الطهر منه اما اذا اخبرت بعد تلبسها بحيضة اخرى لا يقبل قولها الا اذا طهرت من الحيضة الاخرى وهذا بخلاف قوله اذا حضت ولم يقل حيضة فان الشرط اخبارها حال قيام الحيض فلا يقبل بعده كما مر قال في الفتح لانه ضروري في شرط قيام الشرط بخلاف قوله ان حضت حيضة حيث يقبل قولها في الطهر الذي يلي الحيضة لاقبله ولا بعده حتى لو قالت بعد مدة حضت وطهرت وانا الآن حائض بحيضة اخرى لا يقبل قولها ولا يقع لانها اخبرت عن الشرط حال عدمه ولا يقع الا اذا اخبرت عن الطهر بعد انقضاء هذه الحيضة فحينئذ يقع لانها جعلت امانة سرعا فيما تخبر من الحيض والطهر ضرورة اقامة الاحكام المتعلقة بها فلا تكون مؤتمنة حال عدم تلك الاحكام لعدم الحاجة اذا كذبها الزوج اه ومفهومه انها لا تطلق بمجرد طهرها من الحيضة الاخرى بل لا بد من الاخبار لما مر من ان ما لا يعلم الا منها يتعلق باخبارها ويفهم من قوله اذا كذبها الزوج انه اذا صدقها يقع وان لم تطهر من الثانية **(قوله وفي ان صمت يوما الح)** نظيره ان صمت صوما لا يقع الا بتمام يوم لانه مقدر بمعيار اه فتح **(قوله بخلاف ان صمت الح)** اي انه يتعلق بما يسمى صوما في الشرع وقد وجد بركنه وشرطه بامساك ساعة فيقع به وان قطعه بعده وكذا اذا صمت في يوم او في شهر لانه لم يشترط اكاله واذا صليت صلاة يقع بركتين وفي اذا صليت يقع بركعة فتح **(قوله فولدتها)** اي واحدا بعد واحد نهر ويأتي محترزه ومحترز قوله ولم يدر الاول **(قوله وثلثان تنزها)** اي تباعدا عن الحرمة نهر وفي القهستاني اي ديانة يعني فيما بينه وبين الله تعالى كما ذكره المصنف وغيره اه قلت ومقتضاء انه اذا وقعت عليه طلبة اخرى يجب عليه ديانة ان يفارقها للاحتياط والتباعد عن الحرمة وان كان القاضي لا يحكم عليه بذلك بل يفتيه المفتي بذلك ويدل على الوجوب تعبير المصنف وغيره بالزوم لكن في الهداية والاولى ان يأخذ بالثنتين تنزها واحتياطا فتأمل وانما تلزمه الثنتان في القضاء لان وقوعهما غير محقق والحل كان ثابتا بيقين فلا يزول بالاحتمال قيل ولو قال واخرى تنزها لكان اولى لايهام العبارة ان الثنتين غير الواحدة وان سلم فالتنزه انما هو بواحدة والاخرى قضاء **(قوله ومضت العدة بالثاني)** اشار الى انه لا رجعة ولا ارث بحر **(قوله فلا كلام)** اي فانه يقع المعلق بالسابق ولا يقع بالآخر شيء لما ذكره من ان الطلاق المقارن الح **(قوله لانه منكر)** اي للطلقة الزائدة وهذا من فروع قوله وان اختلفا في وجود الشرط الح **(قوله وان تحقق ولادتهما معا)** لم يذكره المصنف لاستحالة عادة نهر وان ولدت خنثى وقعت واحدة وتوقفت الاخرى

منها) لان الحيضة اسم للكامل ثم انما يقبل قولها ما لم تر حيضة اخرى جوهرية (وفي ان صمت يوما فانت طالق تطلق حين غربت) الشمس (من يوم صومها بخلاف ان صمت) فانه يصدق بساعته (قال لها ان ولدت غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق ثنتين فولدتها ولم يدر الاول تلزمه طاعة واحدة قضاء وثلثان تنزها) اي احتياطا لاحتمال تقدم الحاربية (ومضت العدة) بالثاني فلذا لم يقع به شيء لان الطلاق المقارن لانقضاء العدة لا يقع فان علم الاول فلا كلام وان اختلفا فالقول للزوج لانه منكر وان تحقق ولادتهما معا وقع الثلاث وتعتد بالاقرء (وان ولدت غلاما وجاريتين ولا يدرى الاول

حتى يتبين حاله هندية عن البحر الزاخر ط (قوله يقع ثنتان قضاء الخ) لان الغلام ان كان
اولا أو ثانيا تطلق ثلاثا واحدة به وثنيتين بالجارية الاولى لان العدة لا تنقضي ما بقي في البطن
ولد وان كان آخره يقع ثنتان بالجارية الاولى ولا يقع بالثانية شئ لان اليمين بالجارية انحلت
بالاولى ولا يقع بالغلام شئ لانه حال انقضاء العدة وتردد بين ثلاث وثنيتين فيحكم بالاقل قضاء
وبالاكثر تنزها فتح (قوله فواحدة قضاء) لانه ان كان الغلامان اولاً وقعت واحدة بأولهما
ولا يقع بالثاني شئ ولا بالجارية الاخيرة لانقضاء العدة وان كانت الجارية اولاً او وسطاً
وقع ثنتان بها وواحدة بالغلام بعدها او قبلها فتعدد بين ثلاث وواحدة (قوله لان الحمل اسم
للكل) لانه اسم جنس مضاف فيعم كله فتح (قوله والمسئلة بحالها) اي وولدت غلاماً
وجارية (قوله لعموم ما) اي فيقتضي ان شرط وقوع الواحدة او الثنتين كون جميع ما في
بطنها غلاماً او جارية ومثله ما في الفتح ان كان ما في هذا العدل حنطة فهي طالق او دقيقاً
فطالق فاذا فيه حنطة ودقيق لا تطلق (قوله لعدم اللفظ العام) اي ولصدق اللفظ فانه
يصدق على الجارية والغلام انهما كانا في البطن ط وفي الجامع لو قال ان ولدت ولداً فانت
طالق فان كان الذي تلديه غلاماً فانت طالق ثنتين فولدت غلاماً يقع الثلاث لوجود الشرطين
لان المطلق موجود في المقيد وهو قول مالك والشافعي فتح (قوله لم تطلق حتى تلد الخ)
لانه علقه بحدوث الحمل بعد اليمين ويتوهم حدوث الحمل قبل اليمين الى سنتين فوقع بالشك في
الموقع فلا يقع بالشك كذا في المحيط بحر وتنقضي العدة بالولد كما في كافي الحاكم وهو صريح
في ان الطلاق لم يقع بعد الولادة والا لم تنقض العدة بها بل يقع قبلها بالحمل الحادث بعد اليمين
لانه المعلق عليه فقوله حتى تلد معناه ظهر بالولادة لاكثر من سنتين من وقت اليمين ان الطلاق
قد وقع من اول الحمل وانما اشترط كون الولادة لاكثر من سنتين من وقت اليمين ليتحقق
حدوث الحمل بعد اليمين اذ لو كانت لاقل من ذلك احتمل حدوثه قبل اليمين فلا يقع بالشك ثم
اذا ظهر بالولادة وقوع الطلاق من وقت الحمل فوقت الحمل مجهول فلم يعلم وقت الوقوع الا
ان يقال بوقوعه قبل الولادة بستة اشهر لتيقن الحمل فيه وما قبله مشكوك فيه فلا يقع بالشك
كذا بجنه ح * (تنبيه) * هذه اليمين لا تحرم الوطء لكن يستحب ان لا يوطأها الا بالاستبراء
لتصور حدوث الحمل كما في البحر عن المحيط وانما لم يجب الاستبراء لان حل الوطء اصل
وحدوث الحمل موهوم كما افاده ح (قوله تنقضي به العدة) في العبارة سقط والاصل
عتقت لانه ولد تنقضي به العدة وعبارة الجوهره هكذا واذا قال ان ولدت ولداً فانت
طالق فولدت ولداً ميتاً طلقت وكذا اذا قال لامته اذا ولدت ولداً فانت حرة فهو كذلك
لان الموجود مولود فيكون ولداً حقيقة ويعتبر ولداً في الشرع حتى تنقضي به العدة والدم
بعده نفاس وأمه ام ولد فتحقق الشرط وهو ولادة الولد اه فقوله حتى تنقضي به العدة غاية
لقوله ويعتبر ولداً في الشرع وليس معناه ما يفهم من الشرح من ان ام الولد تخرج به من العدة
لان العدة تجب عقب الحرية والحرية معلقة بالولادة فهي واقعة عقبها فالولادة متقدمة
على وجوب العدة بمرتبتين فكيف تنقضي العدة بالولادة كما افاده ح (قوله بتكرار الشرط)
وذلك بأن عطف شرطاً على آخر وأخر الجزاء نحو اذا قدم فلان واذا قدم فلان فانت طالق

يقع ثنتان قضاء وثلاث
تنزها) وان ولدت غلامين
وجارية فواحدة قضاء
وثلاث تنزها (و) هذا
بخلاف ما (لو قال ان كان
حملك غلاماً فانت طالق
واحدة وان كان جارية
فثنيتين فولدت غلاماً وجارية
لم تطلق) لان الحمل اسم
للكل فما لم يكن الكل
غلاماً او جارية لم تطلق
(وكذا) لو قال (ان كان ما
في بطنك غلاماً) والمسئلة
بحالها لعموم ما (بخلاف
ان كان في بطنك) والمسئلة
بحالها (فانه يقع الثلاث)
لعدم اللفظ العام (فروع) *
عاق طلاقها بحبلها لم تطلق
حتى تلد لاكثر من سنتين
من وقت اليمين * قال ان
ولدت ولداً فانت طالق
او حرة فولدت ولداً ميتاً
طلقت وعتقت * قال لام
ولده ان ولدت فأنت حرة
تنقضي به مدة جوهره
(عاق) الملق او الطلاق
واو (الثلاث بشيئين)
حقيقة بتكرار الشرط

مطلب

فيما لو تكرار الشرط بعطف
او بدونه

فانه لا يقع حتى يقدم لانه عطف شرطا محضا على شرط لاحكم له ثم ذكر الجزاء فيتعلق بهما
فصارا شرطا واحدا فلا يقع الا بوجودهما فان نوى الوقوع بأحدهما صحت نيته بتقديم
الجزاء على احدهما وفيه تغليظ او بان كرر اداة الشرط بغير عطف كان اكلت ان لبست
فانت طالق لا تطلق ما لم تلبس ثم تأكل فتقدم المؤخر والتقدير ان لبست فان اكلت فانت طالق
وكذا كل امرأة تزوجها ان كملت فلانا فهي طالق يقدم المؤخر فيصير التقدير ان كملت فلانا
فكل امرأة تزوجها طالق وعلى هذا اذا قال ان اعطيتك ان وعدتك ان سألتني فنت طالق
لا تطلق حتى تسأله او لا ثم يعدها ثم يعطيها لانه شرط في العطية الوعد وفي الوعد السؤال
فكأنه قال ان سألتني ان وعدتك ان اعطيتك كذا في المنتج وهذا اذا لم يكن الشرط الثاني
مترتبا على الاول عادة وكان الجزاء متأخرا عن الشرطين او متقدما عليهما والا كان كل شرط
في موضعه كان اكلت ان شربت فانت حر حتى اذا شرب ثم اكل لم يعتق وكذا ان دعوتني ان
اجبتك او ان ركبت الدابة ان اتيتني يقر كل شرط في موضعه لانهما اذا كانا مرتبين عرفا
اضمرت كلمة ثم وكذا ان توسط الجزاء بين الشرطين يقر كل شرط في موضعه لانه تخال الجزاء
بين الشرطين بحرف الوصل وهو الفاء فيكون الاول شرطا لان عقد اليمين والثاني الحنث
كان دخلت الدار فانت طالق ان كملت فلانا ويشترط قيام الملك عند الشرط الاول لانه جعل
شرط انعقاد اليمين كأنه قل عند الدخول ان كملت فلانا فانت طالق واليمين لا تعتقد الا في ملك
او مضافة اليه فن كانت في ملكه عند دخول الدار صحت اليمين المتعلقة بالكلام فاذا كملت
يقع والا بان دخلت بعد الطلاق والعدة لم يصح وان كملت واذا دخلت الدار في العدة وكملت
فيها طلقت والحاصل انه اذا كرر اداة الشرط بلا عطف توقف الوقوع على وجودهما لكن
ان قدم الجزاء عليهما واخره فالملك يشترط عند آخره وهو الموقوف به او لا على التقديم
والتأخير وان وسطه فلا بد من الملك عندهما وان كان بالعطف توقف على احدهما قدم الجزاء
او وسطه فان آخره توقف عليهما وان لم يكرر اداة الشرط فلا بد من وجود الشئين قدم الجزاء
عليهما او اخره بحرف مخصص وتامه فيه **(قوله او لا)** عطف حقيقة قل في البحر واما الثاني
اعني ماليا شرطين حقيقة وهو ان يكون فعلا متعلقا بشئين من حيث هو متعلق بهما
نحو ان دخلت هذه الدار وهذه او ان كملت اباعمرو وأبا يوسف فكذا فانهما شرط واحد الا ان
ينوى الوقوع بأحدهما فاشترط لا الوقوع قيام الملك عند آخرهما وكذا اذا كان فعلا قائما
بأثنين من حيث هو قائم بهما نحو ان جاء زيد وعمره فكذا فان الشرط مجيئهما اه **(قوله)**
ان وجد الشرط الثاني في الملك احتراز على الشرط الاول فانه على التفصيل كما علمت واما
اصل التعليق فشرط صحته الملك او الاضافة اليه كما مر اول الباب فالكلام فيما بعد صحة
التعليق **(قوله والمسئلة رباعية)** لانهما اما ان يوجد في الملك او خارجه او الاول فقط
في الملك او العكس فن كان الثاني في الملك وقع الطلاق سواء كان الاول في الملك او لا وان كان
الثاني خارج الملك لا يقع سواء كان الاول في الملك او لا اه ح ففي قوله اذا جاء زيد وبكر
فانت طالق اذا جاء معا وهي في ملكه او طلقها وانقضت عدتها فجاء زيد ثم تزوجها فجاء عمر
طلقت وان جاء بعد العدة قبل التزوج او جاء زيد في العدة وعمره بعدها قبل التزوج لا تطلق

معلب

لو تكررت اداة الشرط
بلا عطف فهو على التقديم
والتأخير

اولا كان جاء زيد وبكر
فانت كذا (يقع) المعاق
(ان وجد) الشرط (الثاني
في الملك والا لا) لاشتراط
الملك حالة الحنث والمسئلة
رباعية (علق المسائل
او العتق) لامته (بالوطء)
حنث بالتقاء الحنانين

(قوله ولم يجب عليه العقر) اشار بنفي العقر فقط الى ثبوت الحرمة باللبث فان الواجب عليه النزع للحال والعقر بالضم مهر المرأة اذا وطئت بشبهة وبالفتح الجرح كما في الصحاح بحر وقد مر الكلام عليه في باب المهر (قوله باللبث) بفتح اللام وسكون الباء المكث من لبث كسمع وهونادر لان المصدر من فعل بالكسر قياسه التحريك اذا لم يتعد بحر عن القاموس (قوله لان اللبث ليس بوط) لان الوط اى الجماع ادخال الفرج في الفرج وليس له دوام حتى يكون لدوامه حكم ابتدائه كمن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا يحنث باللبث بحر (قوله لم يصربه مراجعا) اى عند محمد لانه فعل واحد فليس لآخره حكم فعل على حدة وقال ابو يوسف يصير مراجعا لوجود المس بشهوة وهو القياس نهر قال في البحر وجزم المصنف بقول محمد دليل على انه المختار وقيل ينبغي ان يصير مراجعا عند الكل لوجود المساس بشهوة كذا في المعراج وينبغي تصحيح قول ابى يوسف لظهور دليله اه (قوله في الطلاق الرجعى) اى فيما اذا كان المعلق على الوط طلاقا رجعيا (قوله حقيقة او حكما الخ) لا يصح جعله تعميما لقوله ثم اوج نانيا بعد قوله اذا خرج لانه بعد الاخراج لا يمكنه تحريك نفسه الا بعد ايلاج ثان حقيقة فيصير مراجعا بالايلاج الثانى لا بالتحريك فيتعين جعله تعميما لمجموع قوله اخرج ثم اوج وعلى كل فقوله فيصير مراجعا بالحركة الثانية لا وجه لتقييدها بالثانية الا ان تصور المسئلة بما اذا اوج فقال ان جامعك فأنت طالق فإنه كما قال في البحر اذا لم ينزع ولم يتحرك حتى انزل لا تطلق فان حرك نفسه طلقت ويصير مراجعا بالحركة الثانية (قوله ويجب العقر) اى فيما اذا علق الثلاث او عتق الامة ط لان البضع المحترم لا يخلو عن عقر أو عقر بحر (قوله لاتحاد المجلس) اى لا يجب الحد بالايلاج ثانيا وان كان جماعا لما فيه من شبهة انه جماع واحد بالنظر الى اتحاد المقصود وهو قضاء الشهوة فى المجلس الواحد وقد كان اوله غير موجب للحد فلا يكون آخره موجبا له وان قال ظننت انها على حرام وبهذا اندفع ما يقال انه ينبغي ان يجب الحد فى العتق لانه وط لا فى ملك ولا شبهته وهى العدة بخلاف الطلاق لوجود العدة أفاده فى المعراج لكن روى عن محمد لوزنى بأمره ثم تزوجها فى تلك الحالة فان لبث على ذلك ولم ينزع وجب مهران مهر بالوط اى لسقوط الحد بالعقد ومهر بالعقد وان لم يستأنف الادخال لان دوامه على ذلك فوق الخلوة بعد العقد قال فى النهر وهذا يشكل على ما مر اذ قد جعل لآخر هذا الفعل الواحد حكم على حدة اه وأجاب ح تبعا للحموى بأن هذا مروي عن محمد وذاك قوله فلا تنافى واعترضه ط بما فى البحر عقب هذه المسئلة من ان تخصيص الرواية بمحمد لا يدل على خلاف بل لانها رويت عنه دون غيره اه فتأمل قلت والجواب الحاسم للاشكال من أصله ان اعتبار آخر الفعل هنا من جهة كونه خلوة مقررة للمهر بل فوقها لامن جهة كونه وطأ ولا يمكن اعتبار ذلك فى ايجاب الحد وثبوت الرجعة لان الخلوة لا توجب ذلك فافهم (قوله لان الشرط الخ) عبارة البحر لان الشرط لم يوجد لان التزوج عليها ان يدخل عليها من ينازعها فى الفراش ويذاحمها فى القسم ولم يوجد (قوله وقيد) اى قيد الطلاق اذا نكحها فى عدة الرجعى بما ذكر أخذا من مفهوم التعليل وقال ان هذه واردة على المصنف يعنى صاحب الكنز قلت وقد يقال ان المزاخمة

(ولم يجب) عليه (العقر)
 فى المسئلتين (باللبث) بعد
 الايلاج لان اللبث ليس
 بوط (و) لذا (لم يصربه
 مراجعا فى) الطلاق
 (الرجعى) الا اذا اخرج
 ثم اوج نانيا (حقيقة او
 حكما بان حرك نفسه
 فيصير مراجعا بالحركة
 الثانية ويجب العقر لا الحد
 لاتحاد المجلس (لا تطلق)
 الجديدة (فى) قوله للقديمة
 (ان نكحتها) اى فلانة
 (عليك فهى طالق اذا نكح)
 فلانة (عليها فى مدة البائن)
 لان الشرط مشاركتها فى
 القسم ولم يوجد (فلو)
 نكح (فى عدة الرجعى) او لم
 يقل عليك (طلقت)
 الجديدة ذكره مسكين
 وقيد فى النهر بحثا بما اذا
 اراد رجعتها والا فلا قسم
 لها

في القسم موجودة حكما وان لم يرد مراجعتها وقت الطلاق لاحتمال تغير الارادة بعده بارادة المراجعة كالو تزوجها في حال سفره او حال نشوز الاولى فان الذي يظهر الوقوع وان لم توجد المراجعة حقيقة وقت التزوج فتأمل **(قوله كما مر)** اي في باب القسم ح **(قوله قال لها الخ)** (١) شروع في مسائل الاستثناء وعقد لها في الهداية فصلا على حدة قال في الفتح والحق الاستثناء بالتعليق لاشتراكهما في منع الكلام من اثبات موجهه الا ان الشرط يمنع الكل والاستثناء البعض وقدم مسألة ان شاء الله لمشايتها الشرط في منع الكل وذكر اداة التعليق ولكنه ليس على طريقه لانه منع لا الى غاية والشرط منع الى غاية تحققه كما يفيد اكرم بخي تميم ان دخلوا ولذا لم يورده في بحث التعليقات ولفظ الاستثناء اسم توقيفي قال تعالى ولا يستثنون اي لا يقولون ان شاء الله وللمشاركة في الاسم ايضا اتجه ذكره في فصل الاستثناء (٢) وانما ثبت حكمه في صيغ الاخبار وان كان انشاء ايجاب لا في الامر والنهي فلو قال اعتقوا عبيدي من بعد موتي ان شاء الله لا يعمل الاستثناء فلهم عتقه ولو قال بع عبيدي هذا ان شاء الله كان للمأمور بيعه وعن الحواشي كل ما يختص باللسان يبطله الاستثناء كالطلاق والبيع بخلاف ما لا يختص به كالصوم لا يرفعه لو قال نويت صوم غد ان شاء الله تعالى له أدؤه بتلك النية كذا في الفتح ومعنى قوله توقيفي انه وارد في اللغة لا اصطلاحا فقط وفي حاشية اليعضاوي للخفاجي من سورة الكهف الاستثناء (٣) يطلق على التقييد بالشرط في اللغة والاستعمال كما نص عليه السيرافي في شرح الكتاب قال الراغب الاستثناء رفع ما يوجبه عموم سابق كما في قوله تعالى قل لا أجد فيها اوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او رفع ما يوجبه اللفظ كقوله امرأتى طالق ان شاء الله اه وفي الحديث من حلف على شيء فقال ان شاء الله فقد استثنى اه ويأتي الخلاف في انه ابطال او تعليق **(قوله متصلا)** احتراز عن المنفصل بأن وجد بين اللفظين فاصل من سكوت بلا ضرورة تنفس ونحوه او من كلام لغو كما يأتي وقيد في الفتح السكوت بالكثير وفي الحاشية (٤) قال لزوجه انت طالق وسكت ثم قل ثلاثا ان كان سكوته لانقطاع النفس تطلق ثلاثا والاتقع واحدة وفي ايمان البرازية اخذه الوالي وقال بالله فقال مثله ثم قل لتأتين يوم الجمعة فقال الرجل مثله فلم يأت لم يحنث لانه بالحكاية والسكوت صار فاصلا بين اسم الله تعالى وحلفه وكذا فيما لو كان الحلف بالطلاق اه **(قوله الا لتنفس)** اي وان كان له منه بد بخلاف ما لو سكت قدر النفس ثم استثنى لا يصح الاستثناء للفصل كذا في الفتح فعلم ان السكوت قدر النفس بلا تنفس كثير وان السكوت للتنفس ولو بلا ضرورة عفو **(قوله از امسالكم)** اي اذا أتى بالاستثناء عقب رفع اليد عن فمه **(قوله لتأكيد)** نحو انت طالق ان شاء الله اذا قصد التأكيد فانه تقدم في الفروع قبيل الكنايات انه لو كرر لفظ الطلاق وقع الكل فان نوى التأكيد دين اه وكذا أنت حر حر ان شاء الله كما في البحر ح ويأتي تمام الكلام على ذلك **(قوله أو تكميل)** نحو انت طالق واحدة وثلاثا ان شاء الله بخلاف ثلاثا وواحدة ان شاء الله فيقع الثلاث كما في البحر لان ذكر الواحدة بعد الثلاث لغو بخلاف العكس **(قوله كأنت طالق يازانية او يا طالق ان شاء الله)** مثالان لمفيد الحد والطلاق على سبيل النشر امرتب قل في البحر وفي البرازية انت طالق ثلاثا يازانية ان شاء الله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا انت طالق

كما مر (قال لها انت طالق ان شاء الله متصلا) الا لتنفس او سعال او جشاء او عطاس او ثقل لسان او امسالكم او فاصل مفيد لتأكيد أو تكميل أو حد أو طلاق أو نداء كأنت طالق يازانية أو يا طالق ان شاء الله صحيح الاستثناء بزازية وخانية بخلاف الفاصل للغو كأنت طالق رجعا ان شاء الله

(١) مطلب

مسائل الاستثناء والمشية

(٢) مطلب

الاستثناء يثبت حكمه في صيغ الاخبار لا في الامر والنهي

(٣) مطلب

الاستثناء يطلق على الشرط لغة واستعمالا

(٤) مطلب

قال انت طالق وسكت ثم قال ثلاثا تقع واحدة

يا طالق ان شاء الله وكذا انت طالق يا صبية ان شاء الله يصرف الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق كانه قال يا فلانة والاصل عنده ان المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق او يلزمه حد كقوله يا طالق يا زانية فالاستثناء على الكل اه ح اقول في هذه العبارة تحريف وسقط فالاول في قوله وكذا انت طالق يا صبية فان صوابه ولو قال انت طالق يا صبية الخ كما عبر في الذخيرة لمخالفته حكم ما قبله والثاني في قوله والاصل الخ فان قوله فالاستثناء على الكل مخالف لقوله قبله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف اى يقع الطلاق بقوله انت طالق ويصرف الاستثناء الى الوصف اى ما وصفها به من قوله يا طالق او يا زانية فلا يقع به طلاق ولا يلزمه حد فالصواب قوله في الذخيرة والاصل ان المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق او يجب به حد فالاستثناء عليه نحو قوله يا زانية او يا طالق وان كان لا يجب به حد ولا يقع به طلاق فالاستثناء على الكل نحو قوله يا خيثة اه ثم اعلم ان هذا التفصيل نقله في الذخيرة بلفظ وفي نوادر ابى الوليد عن ابى يوسف الخ ونقل قبله عن ظاهر الرواية انصرف الاستثناء الى الكل بدون تفصيل وقال انه الصحيح ومثله في شرح تلخيص الجامع فامشى عليه في البرازية خلاف الصحيح كما وضحناه اول باب طلاق غير المدخول بها ويوافقه قول الشارح هنا صح الاستثناء فان المتبادر منه انصرف الاستثناء الى الكل اى الطلاق والوصف لا الى الوصف فقط وحينئذ فلا يقع الطلاق ولا يلزمه حد ولا لعان لكن هذا مخالف لما مشى عليه في البرازية كما علمت فلا يناسب عزو الشارح المسئلة الى البرازية فافهم **(قوله وقع)** الاولى فانه يقع وانما كان الفاصل هنا لغوا لانه لا فائدة في ذكر الرجعى لكونه مدلول الصيغة شرعا ط وانظر لم يجعل تأكيدا او تفسير كما قالوا في حرر او حر وعتيق **(قوله وقواه في النهر)** اعلم انه قال في القنية لو قال انت طالق رجعي او بائنا ان شاء الله يسئل عن نيته فان عني الرجعى لا يقع وان عني البائن يقع ولا يعمل الاستثناء اه قال في البحر وصوابه ان عني الرجعى يقع لعدم صحة الاستثناء للفاصل وان عني البائن لم يقع لصحة الاستثناء اه قال في النهر اقول بل الصواب ما في القنية وذلك ان معنى كلامه انت طالق احد هذين وبهذا لا يكون الرجعى لغوا وان نواه بخلاف ما اذا نوى البائن واما البائن فليس لغوا على كل حال اه اقول لا يخفى ما في هذا الكلام من عدم الالتئام والتناقض التام بيبانه ان قوله واما البائن فليس لغوا على كل حال يقتضى عدم الوقوع لصحة الاستثناء ومساواته للرجعى الذى قال فيه انه لا يكون لغوا وان نواه وحينئذ فلا يقع فيهما وهو خلاف ما في القنية ومناقض لقوله بخلاف ما اذا نوى البائن فافهم ولذا قال ح ان الحق ما في البحر لانه اذا نوى الرجعى فجملة انت طالق تفيده فكان قوله رجعي او بائنا الذى هو بمعنى احد هذين لغوا بخلاف ما اذا نوى البائن فان تلك الجملة لا تفيده فلم يكن قوله رجعي او بائنا لغوا فان قلت لما نوى البائن كان قوله رجعي لغوا اذ كان يكفيه ان يقول انت طالق بائنا قلت هو تركيب صحيح لغة وشرعا كما في احدى امرأتى طالق وحيث كان مقصوده البائن وكان قوله انت طالق غير مفيد للبائن فهو مخير بين ان يقول انت طالق رجعي او بائنا وينوى البائن وبين ان يقول انت طالق بائنا اه **(قوله مسموعا)** هذا عند الهندوانى وهو الصحيح كما في البدائع وعند الكرخى ليس بشرط **(قوله بحيث الخ)** اشار به الى ان المراد

وقع وبائنا لا يقع ولو قال
رجعي او بائنا يقع بنية
البائن لا الرجعى قنية وقواه
في النهر (مسموعا) بحيث
لو قرب شخص اذنه الى فيه
يسمع فصيح استثناء الاصم
خانية

بالمسموع ما شأنه ان يسمع وان لم يسمعه المنشي لكثرة اصوات مثلاً ط (قوله للشك) اي
 للشك في مشيئة الله تعالى الطلاق لعدم الاطلاع عليها ح (قوله وان ماتت قبل قوله ان شاء الله)
 لان ما جرى تعليق لا تطبيق وموتها لا ينافي التعليق لانه مبطل والموت مبطل فلا يتنافيان
 فيكون الاستثناء صحيحاً فلا يقع عليها الطلاق كذا في التبيين ح (قوله وان مات يقع)
 اي اذا مات الزوج وهو يريد يقع لانه لم يتصل به الاستثناء وتعلم ارادته بان يذكر الآخر
 ذلك قبل الطلاق كذا في النهر ح (قوله ولا يشترط فيه القصد) هو الظاهر من المذهب
 لان الطلاق مع الاستثناء ليس طلاقاً قال شداد بن حكيم رحمه الله وهو الذي صلى بوضوء الظهر
 ظهر اليوم الثاني ستين سنة خالفني في هذه المسئلة خلف بن ايوب الزاهد فرأيت ابا يوسف
 في المنام فسألته فأجاب بمثل قولي وطالبته بالدليل فقال أرأيت لو قال انت طالق فجرى على
 لسانه او غير طالق أيقع قلت لا قال هذا كذلك بزازية وفتح (قوله ولا التلفظ بهما) اي
 بالطلاق والاستثناء (قوله او عكس) اي كتب الطلاق وتلفظ بالاستثناء (قوله او ازال
 الاستثناء الح) اشار به الى قسم رابع وهو ما اذا كتبهما معا فانه يصح ايضاً وان ازال الاستثناء
 بعد الكتابة فافهم (قوله ولا العلم بمعناه) فصار كسكوت البكر اذا زوجها ابوها ولا تدري
 ان السكوت رضا يمضي به العقد عليها فتح (قوله من غير قصد) راجع لقوله ولا يشترط القصد
 وقوله جاهلاً راجع لقوله ولا العلم بمعناه ح (قوله وافق الشيخ الرملي الشافعي الح) اعلم ان هذه
 المسئلة مبنية عند الشافعية على ان من اخذ بقول غيره معتمداً عليه لا يحنث وقرعوا عليه
 ما لو فعل المحلوف عليه معتمداً على افتاء مفت بعدم حنثه به وغلب على ظنه صدقه لم يحنث
 وان لم يكن اهلاً للافتاء اذا مدار على غلبة الظن وعدمها لا على الاهلية قالوا ومنه قول غير
 الحائفة له بعد حلفه الا ان يشاء الله ثم يخبره بان مشيئة غيره تنفعه فيفعل المحلوف عليه اعتماداً على
 خبر الخبر اه وبهذا تعلم ما في عبارة الشارح من الحفاء لان قوله طاناً صحته حال من الضمير في له
 وهو مشروط بالاخبار كما علمته وقوله بعدم الوقوع متعلق بقوله وافق (قوله قلت الح)
 اعلم ان المقرر عندنا انه يحنث بفعل المحلوف عليه ولو مكرها او مخطئاً او ذاهلاً او ناسياً او ساهياً
 او مغمى عليه او مجنوناً فذا كان يحنث بفعله مكرها ونحوه فكيف لا يحنث بفعله قصداً مع ظن
 عدم الحنث نعم صرحوا في الايمان بانه لو حلف على ماض او حال يظن نفسه صادقاً لا يؤخذ
 فيها الا في ثلاث طلاق وعتاق ونذر وقد قال الشارح هناك فيقع الطلاق على غلب الظن
 اذا تبين خلافه وقد اشتهر عن الشافعية خلافه اه (قوله ان كان بحال الح) ما لو لم يكن بتلك
 الحال لا يجوز له الاعتماد عليهما كما في الفتح وغيره قلت ومقتضى هذا الفرع ان من وصل
 في الغضب الى حالة لا يدري فيها ما يقول يقع طلاقه والا لم يحتج الى اعتماد قول الشاهدين انه
 استثنى مع انه مر اول الطلاق انه لا يقع خلاق المدهوش وافق به الخبير الرملي فيمن طلق وهو
 مغتاظ مدهوش لان الدهش من اقسام الجنون ولا يخفى ان من وصل الى حالة لا يدري فيها
 ما يقول كان في حكم الجنون وقد منّا الجواب هناك بانه ليس المراد بما هنا انه وصل الى حالة
 لا يدري ما يقول بان لا يقصده ولا يفهم معناه بحيث يكون كالنائم والسكران بل المراد انه
 قد ينسى ما يقول لا اشتغال فكره باستيلاء الغضب والله تعالى اعلم (قوله ويقبل قوله الح)

(لا يقع) للشك (وان ماتت
 قبل قوله ان شاء الله) وان
 مات يقع (ولا يشترط)
 فيه (القصد ولا التلفظ)
 بهما فلو تلفظ بالطلاق
 وكتب الاستثناء موصولاً
 او عكس او ازال الاستثناء
 بعد الكتابة لم يقع عمادية
 (ولا العلم بمعناه) حتى لو اتى
 بالمشيئة من غير قصد جاهلاً
 لم يقع خلافاً للشافعي وافق
 الشيخ الرملي الشافعي
 فيمن حلف على شيء
 بالطلاق فانشأ له الغير طاناً
 صحته بعدم الوقوع انتهى
 قلت ولم أره لاحد من
 علمائنا والله اعلم ولو شهدا
 بها وهو لا يذكرها ان كان
 بحال لا يدري ما يجري
 على لسانه الغضب جاز له
 الاعتماد عليهما والا لا
 بحر (ويقبل قوله

مطلبه

فيما لو حلف وانشأه آخر

قال الخبير الرملي في حواشي المنح لم يذكر أهو بيمينه وكذلك صاحب البحر والنهر والكمال ولم أره لاحدوينبغي على ما هو المعتمد ان يكون بيمينه اذا انكرته الزوجة واما اذا لم تنكره فلا يمين عليه اللهم الا اذا اتهمه القاضي اه (قوله ان ادعاه وانكرته) اي ادعى الاستثناء ومثله الشرط كافي الفتح وغيره وقيد بأنكارها لانه محل الخلاف اذ لو لم يكن له منازع فلا اشكال في ان القول قوله كما صرح به في الفتح قلت لكن في التارخانية عن الملقط اذا سمعت المرأة الطلاق ولم تسمع الاستثناء لا يسمعها ان تمكنه من الوطء اه اي فيلزمها منازعته اذ لم تسمع قال في البحر ولو شهدوا بأنه طاق او خالع بلا استثناء أو شهدوا بأنه لم يستثن تقبل وهذا مما تقبل فيه البيعة على النفي لانه في المعنى امر وجودى لانه عبارة عن ضم الشفتين عقيب التكلم بالموجب وان قالوا طلق ولم نسمع منه غير كلمة الخالع والزوج يدعى الاستثناء فالقول له لجواز انه قاله ولم يسمعه والشرط سماعه لاسماعهم على ما عرف في الجامع الصغير اه قال في النهر عقبه وفي فوائد شمس الاسلام لا يقبل قوله وفي الفصول وهو الصحيح اه قلت وكذا لا يقبل قوله اذا ظهر منه دليل صحة الخالع كقبض البدل أو نحوه كما في جامع الفصولين قال في التارخانية والمراد ذكر البدل لاحقية الاخذ فعلى هذا اذا ذكر البدل وقت الطلاق والخالع لا يصدق قضاء في دعوى الاستثناء اه (قوله وقيل لا يقبل الخ) قال الخبير الرملي اقول حينما وقع خلاف وترجيح لكل من القولين فالواجب الرجوع الى ظاهر الرواية لان ما عداها ليس مذهبا لأصحابنا وايضا كما غلب الفساد في الرجال غلب في النساء فقد تكون كارهة له فتطلب الخلاص منه فتفتري عليه فيفتي المفتي بظاهر الرواية الذي هو المذهب ويفوض باطن الامر الى الله تعالى فتأمل وانصف من نفسك اه قلت الفساد وان كان في الفريقين لكن اكثر العوام لا يعرفون ان الاستثناء مبطل لليمين وانما يعلمه ذلك حيلة بعض من لا يخاف الله تعالى وايضا فان دعوى الزوج خلاف الظاهر فانه بدعوى الاستثناء يدعى ابطال الموجب بعد الاعتراف به بخلاف ما مر من ان القول قوله في وجود الشرط كدخولها الدار مثلا فانه بعد قوله ان دخلت الدار فانت طالق لم ينعقد الموجب للطلاق الابد وجود الدخول وهو ينكره والظاهر يشهد له اما هنا فالظاهر خلاف قوله واذا عم الفساد ينبغي الرجوع الى الظاهر قال في الفتح نقل نجم الدين النسفي عن شيخ الاسلام ابي الحسن ان مشايخنا اجابوا في دعوى الاستثناء في الطلاق ان لا يصدق الزوج الابينة لانه خلاف الظاهر وقد فسد حال الناس اه (قوله وقيل ان عرف بالصلاح الخ) قائله صاحب الفتح حيث قال عقب ما نقلناه عنه آنفا والذي عندي ان ينظر فان كان الرجل معروفا بالصلاح والشهود لا يشهدون على النفي ينبغي ان يؤخذ بما في المحيط من عدم الوقوع تصديقا له وان عرف بالفسق او جهل حاله فلا الغلبة الفساد في هذا الزمان اه قات ولا يخفى ان هذا تحقيق للقول الثاني المفتي به لان المشايخ عللوه بفساد الزمان اي فيكون الزوج متهما و اذا كان صالحا تنفي التهمة فيقبل قوله فلا يكون هذا قولنا ثالثا فتدبر (قوله وحكم من لم يوقف على مشيئته الخ) تعميم بعد تخصيص فان الباري عز وجل ممن لا يوقف على مشيئته وافاد بالتمثيل ان المراد ما يعي من له مشيئة لا يوقف عايتها كان شاء الاس ومن لا مشيئة له اصلا كان شاء الجدار افاده ط (قوله فيما ذكر) متعلق

مطلب

فيما لو ادعى الاستثناء وانكرته الزوجة

ان ادعاه وانكرته (في ظاهر المروي) عن صاحب المذهب (وقيل) لا يقبل الابينة (وعليه الاعتماد) والفتوى احتياطاً لغلبة الفساد خانية وقيل ان عرف بالصلاح فالقول له (وحكم من لم يوقف على مشيئته) فيما ذكر (كالانس والجن) والملائكة والجدار والحمار

بحكم والمراد بما ذكر التعليق بالمشيئة ح (قوله كذلك) أي كالمعلق بمشيئة الله تعالى في عدم الوقوع ح (قوله وكذا ان شرك) بأن علق بمشيئة الله تعالى مثلاً ومشية من يوقف على مشيئته (قوله لم يقع اصلاً) أي وان شاء زيد بجر (قوله ومثل ان الا) أي اذا قال الا ان يشاء الله تعالى فهو مثل ان شاء الله ويحتمل ان يراد الا المركبة من ان الشرطية ولا النافية كما في قوله تعالى الاتفعلوه تكن فتنه * (تنبيه) * ذكر في الولوالجية رجل قال لا أكلمه الا ناسيا فكلمه ناسيا ثم كلمه ذا كرا حث بخلاف الا أن انسى فلا يحث والفرق انه في الاول اطلق واستثنى الكلام ناسيا فقط وفي الثاني وقت اليقين بالنسيان لان قوله الا ان بمعنى حتى فينتهي اليقين بالنسيان (قوله وان لم) أي ان لم يشأ الله تعالى فلو قال انت طالق واحدة ان شاء الله تعالى وانت طالق ثنتين ان لم يشأ الله تعالى لا يقع شيء اما في الاولى فلا استثناء واما في الثانية فلانا لو أوقفناه علمنا ان الله تعالى شاء لان الوقوع دليل المشيئة لان كل واقع بمشيئة الله تعالى وهو علق بعدم مشيئة الله تعالى الطلاق لا بمشيئته جل وعلا فيبطل الايقاع ضرورة بحر وتمام الكلام على هذه المسئلة في التلويح عند الكلام على في الظرفية (قوله وما) أي ما شاء الله تعالى فلا يقع اما على كونها مصدرية ظرفية فظاهر للشك واما على كونها موصولة اسميا فكذلك لان المراد انت طالق الطلاق الذي شاء الله تعالى ومشية لا تعلم فلا يقع اذا عصمة نابتة بيقين فلا تزول بالشك افاده في النهر (قوله وما لم يشأ) ومعناه انت طالق مدة عدم مشيئة الله طلاقك والوجه في عدم الوقوع ما ذكر في ان لم ط (قوله ولا ابوك الخ) انما كان هذا استثناء لان لا تدرى على امتناع الجزء الذي هو الطلاق بوجود الشرط الذي هو وجود الاب او حسنهما ط (قوله ذكره ابن الهمام في فتواه) كأن الشارح رأى ذلك في فتوى معزوة الى ابن الهمام لاننا لم نسمع ان له كتاب فتاوى والظاهر ان ذلك غير ثابت عنه لمخالفته لما ذكره في فتح القدير حيث قال ويتراءى خلاف في الفصل بالذكر القليل فانه ذكر في النوازل لو قال والله لا اكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله تعالى هو مستثنى ديانة لا قضاء وفي الفتاوى لو اراد ان يخاف رجلا ويخاف ان يستثنى في السر يحلفه ويأمره ان يذكر عقب الحلف موصولا سبحانه الله او غيره من الكلام والاوجه ان لا يصح الاستثناء بالفصل بالذكر اه فهذا كما ترى صريح في ان نحو سبحان الله عقب اليقين فاصل مبطل للاستثناء اما انه استثناء فلم يقل به احد فافهم (قوله لانه توكيد) راجع لقوله حر حر قال في الفتح وقيسه اذا كرر ثلاثا بلاوا وان يكون مثله اه وقوله وعطف تفسير راجع لقوله حر وعقيق ففيه لف ونشر مرتب وانما لم يجعل حر وحر من عطف التفسير لانه انما يكون بغير لفظ الاول كما في الفتح (قوله فانه تطليق الخ) اعلم ان التعليق بمشيئة الله تعالى ابطال عندها أي رفع لحكم الايجاب السابق وعند ابن يوسف تعليق ولهذا شرط كونه متصلا كسائر الشروط ولهما انه لا طريق للوصول الى معرفة مشيئته تعالى فكان ابطالا بخلاف بقية الشروط وعلى كل لا يقع الطلاق في مثل انت خالق ان شاء الله تعالى نعم تظهر ثمرة الخلاف في مواضع منها ما اذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب كان شاء الله انت طالق فعندها لا يقع لانه ابطال فلا يختلف وعنده يقع لان التعليق لا يصح بدون الفاء في موضع وجوبها ومنها ما اذا حلف لا يحلف بالطلاق وقاله حث على التعليق لا الابطال

(كذلك) وكذا ان شرك كان
شاء الله وشاء زيد لم يقع اصلا
ومثل ان الا وان لم واذا وما
وما لم يشأ ومن الاستثناء انت
طالق لولا ابوك او لولا
حسنك او لولا اني احبك لم
يقع خاتية ومنه سبحانه الله
ذكره ابن الهمام في فتواه
(قل انت طالق ثلاثا
وثلاثا ان شاء الله او انت
حر وحر ان شاء الله طاقت
ثلاثا وعقيق العبد) عند
الامام لان اللفظ الثاني لغو
ولا وجه لكونه توكيدا
للفصل بالواو بخلاف قوله
حر حر او حر عقيق لانه
توكيد وعد تفسير فيصح
الاستثناء (وكذا) يقع
الطلاق بقوله (ان شاء الله
انت طالق) فانه تطليق
عندهما علق عند ابن يوسف

مطلب

مهم لفظ ان شاء الله هل هو
ابطال او تعليق

كما يأتي هذا ما قرره الزيلعي وابن الهمام وغيرها ومثله في متن مواهب الرحمن حيث قال ويجعل أي أبو يوسف أن شاء الله للتعليق وهما للإبطال وبه يفتى فلو قال أن شاء الله أنت كذا بلافاء يقع على الأول ويلغو على الثاني اه لكن ذكر في متن المجمع عكس ذلك حيث قال وأن شاء الله أنت طالق يجعله تعليقا وهما تطليقا وحمله في البحر على ما تقدم وفيه نظر فإن مقابلة التعليق بالتطليق تقتضي عدم الوقوع على قول أبي يوسف القائل بالتعليق والوقوع على قولهما على أنه صرح بذلك صاحب المجمع في شرحه ولا يخفى أن صاحب الدار أدري وصرح بذلك أيضا في شرح درر البحار حيث ذكر أولا أن أبا يوسف يجعله تعليقا لأن المبطل لما اتصل بالایجاب ابطال حكمه ثم قال وجعلاه تنجيذا لأنه لما انتفى رابط الجملتين وهو الفاء بقي قوله أنت طالق منجزا اه وقال في التتارخانية وأن قال أن شاء الله أنت طالق بدون حرف الفاء فهذا استثناء صحيح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي الولوالجية وبه نأخذ وفي المحيط وقال محمد هذا استثناء منقطع والطلاق واقع في القضاء ويدين أن أراد به الاستثناء وذكر الخلاف على هذا الوجه في القدوري وفي الحانية لا تطلق في قول أبي يوسف وتطلق في قول محمد والفتوى على قول أبي يوسف اه ومثله في الذخيرة وذكر في الحانية قبل هذا أول باب التعليق مثل ما مر عن الزيلعي وغيره والحاصل أن أبا يوسف قائل بأن المشيئة تعليق ولكن اختلف في التخريج على قوله ف قيل تلزم الفاء في الجواب كما في بقية الشروط فيقع بدونها وقيل لا فلا يقع وأن محمدا قائل بأنها ابطال واختلف في التخريج على قوله ف قيل إنما تكون ابطالا أن صح الربط بوجود الفاء في الجواب فلو حذفت في موضع وجوبها وقع منجزا وهو معنى كونها حينئذ لا تطليق وقيل إنها عنده للإبطال مطلقا فلا يقع وأن سقطت الفاء وأما أبو حنيفة ف قيل مع أبي يوسف وقيل مع محمد وبهذا ظهر أن ما في البحر من أنه على القول بالتعليق لا يقع المطلاق إذا لم يأت بالفاء خلافا لما توهمه في الفتح من أنه يقع فيه نظر لما علمت من اختلاف التخريج وظهر أيضا أن ما في الفتح من أن أبا يوسف قائل بأنها للإبطال وأنه صرح في الحانية بذلك فهو مخالف لما سمعته على أن الذي رأيته في الحانية التصريح بأنها عنده للتعليق وكذا ما فيه من أن ما في شرح المجمع غلط وتبعه في النهر فهو بعيد لما علمت من موافقته لعدة كتب معتبرة والتصريح بالقدوري به بل هو أحد قولين وقد خفي هذا على صاحب الفتح والبحر والنهر وغيرهم فاعتنم تحرير هذا المقام الذي زلت فيه أقدام الأفهام (قوله لا اتصال المبطل بالایجاب) علة لقوله تعليق كما مر عن شرح درر البحار والمراد بالمبطل لفظ أن شاء الله فإنه استثناء صحيح وأن سقطت الفاء من جوابه كما مر عن التتارخانية فياغوا الإيجاب وهو قواه أنت فلا يقع واستشكله في البحر بأن مقتضى التعليق الوقوع عند عدم الفاء لعدم الرابط واجاب الرملي بما في الولوالجية من أن المقصود منه اعدام الحكم لا التعليق وفي الاعدام لا يحتاج إلى حرف الجزاء بخلاف قوله أن دخلت الدار فأنت طالق لأن المقصود منه التعليق فافترقا اه قلت وهذا على أحد التخريجين وهو ما مشي عليه في المجمع وغيره أما على التخريج الآخر من عدم صحة التعليق بدون الفاء وهو ما في الزيلعي وغيره فيقع كما مر فافهم (قوله وقيل الخلاف بالعكس) يعني الخلاف في أن التعليق بالمشيئة هل هو ابطال أو تعليق

لاتصال المبطل بالایجاب
فلا يقع كما لو أخر وقيل
الخلاف بالعكس

وعلى كل فالفتى به عدم الوقوع اذا قدم المشيئة ولم يأت **٧٠٦** بالفاء فان اتى بهالم يقع اتفاقا كما فى البحر

والشرنبلالية والقهستاني
وغيرها فليحفظ وثمرته
فمن حلف لا يحلف
بالطلاق وقاله حنث على
التعليق لا الابطال (وبأنت
طالق بمشيئة الله او بارادته
او بمحبته او برضاه)
لا تطلق لان الباء لا لصاق
فكانت كالصاق الجزاء
بالشرط (وان اضافه)
اى المذكور من المشيئة
وغيرها (الى العبد كان)
ذلك (تمليكا فيقتصر على
المجلس) كما مر (وان قال
بأمره او بحكمه او بقضائه
او باذنه او بعامه او بقدرته يقع
فى الحال اضيف اليه تعالى
او الى العبد) اذ يراد بمثله
التجيز عرفا (كقوله)
انت طالق (بحكم القاضى
وان) قال ذلك (باللام
يقع فى الوجود كلها) لانه
للتعليل (وان) كان كذلك
(بحرف فى ان اصفه
الى الله تعالى لا يقع
فى الوجود كلها) لان
فى معنى الشرط (الافى العلم
فانه يقع فى الحال) وكذا
القدرة ان نوى بها
ضد العجز لوجود
قدرة الله تعالى قطعا
كالعلم (وان اضاف الى
العبد كان تملكا فى الاربع
الاول) وما معناها كالهوى
والرؤية (تعليقا فى غيرها)
وهى ستة ثم العشرة اما

لا فى مسألة المتن اى ف قيل انه ابطال عند ابى يوسف تعليق عند محمد ولم يذكر هذا القائل
ابا حنيفة ويحتمل ارادة الخلاف فى مسألة المتن اى قيل انه يقع عند ابى يوسف لا عندها
كما مر عن الزيلعى وغيره فافهم **(قوله وعلى كل الخ)** اى سواء قيل ان التعليق او الابطال
قول ابى يوسف او قول غيره فالفتى به عدم الوقوع فامشى عليه المصنف خلاف المفتى به **(قوله)**
لم يقع اتفاقا (اذلا شك حينئذ فى صحة التعليق **(قوله وثمرته الخ)** هذا الضمير لا مرجع
له فى كلامه لانه راجع الى انه لو اخرج الشرط وقال انت طالق ان شاء الله او قدمه وأتى بالفاء
فى الجواب فهو ابطال عندها تعليق عند ابى يوسف وقدمنا ان ثمره الخلاف تظهر فى مواضع
منها مسألة المتن وهى ما اذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء فى الجواب كما قررناه سابقا ومنها هذه
وبيانها ما فى الحاشية حيث قال ولو قال ان خلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال لها انت طالق
ان شاء الله طلقت امرأته فى قول ابى يوسف ولا تطلق فى قول محمد لان على قول ابى سف
انت طالق ان شاء الله يمين لوجود الشرط والجزاء وعلى قول محمد ليس بيمين اه اى لانه عنده
الابطال وقدمنا ان الفتوى عليه وبما ذكرناه علم ان الضمير فى قوله وقاله راجع الى ما لو اخرج
الشرط كأنت طالق ان شاء الله او قدمه وأتى بالفاء الرابطة كان شاء الله فانت طالق **(قوله)**
او برضاه (الرضا ترك الاعتراض على الناعل وان لم يكن معه محبة ط **(قوله لان الباء**
للاصاق) اى هو المعنى الحقيقى لها فيلتصق وقوع الطلاق بأحد هذه الاربعة وهى غيب
لا يطاع عليها فلا تطلق بالشك ط **(قوله وان اضافه)** اى بالباء **(قوله اى المذكور)** جواب
عن المصنف حيث افرد الضمير ومرجه متعدد ط **(قوله فيقتصر على المجلس)** اى مجلس
علمه فان شاء فيه طلقت والاخرج الامر من يده **(قوله كما مر)** اى فى فصل المشيئة ح **(قوله)**
اذ يراد بمثله التجيز عرفا) اى فلا يصدق فى ارادة التعليق والظاهر انه يصدق ديانة تأمل
(قوله وان قال ذلك) اى المذكور من الالفاظ العشرة **(قوله فى الوجود كلها)** اى سواء
اضيفت الى الله تعالى او الى العبد **(قوله لانه للتعليل)** اى تعليل الايقاع كقوله طالق
لدخولك الدار فتح اى والايقاع لا يتوقف على وجود علته كما مر فلا يرد ان المشيئة ونحوها
غير معلومة ولا كون محبة الله تعالى للطلاق معدومة لكونه ابغض الحلال اليه تعالى **(قوله)**
لان فى معنى الشرط) فيكون تعليقا بما لا يوقف عليه فتح قيل وفى قوله بمعنى الشرط اشارة
الى انه لا يصير شرطا محضا حتى يقع الطلاق بعده بل يقع معه وتظهر الثمرة فيما لو قال للاجنبية
انت طالق فى نكاحك فتزوجها لا تطلق كما لو قال مع نكاحك بخلاف ان تزوجتك تلويح اى
لان الطلاق لا يكون الامتأخرا عن النكاح **(قوله فانه يقع فى الحال)** لانه لا يصح نفيه
عن الله تعالى بحال لانه يعلم ما كان وما لم يكن فكان تعليقا بأمر موجود فيكون ايقاعا زيلعى
(قوله ان نوى بها ضد العجز) اى نوى حقيقتها لانها صفة منافية للعجز فيكون تعليقا بأمر
موجود اما لو نوى بها التقدير فلا يقع لانه تعالى قد يقدر شيئا وقد لا يقدره **(قوله والرؤية)**
الكثير فيها ان تكون مصدر رأى البصرية ومصدر القلبية رأى ومصدر الخلية الرؤيا وقد
يستعمل كل فى الآخر وهذا منه لان رؤية طلاقها بالقلب لا بالبصر رحتى **(قوله ثم العشرة)**
الاظهر فى التركيب ان يقول والحاصل ان العشرة الخ كما لا يخفى ح **(قوله اما ان تكون بباء)**

ان تضاف لله اول للعبد والعشرون اما ان تكون بباء اولام او فى فهمي ستون وفى البرازية كتب الطلاق واستثنى بالكتابة صح (ترك)

ترك ان من التقسيم كما ترى المصنف بقية الكلام عليها وحاصل حكمها انها ابطال أو تعليق في العشرة ان أضيفت الى الله تعالى وتمليك فيها ان أضيفت الى العبد قال في البحر والحاصل أنه ان أتى بلن لم يقع في الكل اه يعني اذا أضيفت الى الله تعالى فالاقسام حينئذ ثمانون اه ح قلت الذي ذكره المصنف كغيره ان الاربعة الاول للتمليك وهذا وان ذكره مع الباء وفي لکنهما بمعنى الشرط وأصل أدوات الشرط هو ان فلا تكون الستة الباقية للتمليك أصلا ثم رأيت الزيلعي صرح بذلك حيث قال فالحاصل ان هذه الالفاظ عشرة أربعة منها للتمليك وهي المشيئة واخواتها وستة ليست للتمليك وهي الامر واخواته الخ وعلى هذا فاذا أضيفت الى العبد بان الشرطية كانت الاربعة الاول للتمليك فتوقف على المجلس والستة الباقية للتعليق لا تتوقف عليه فقوله في البحر لم يقع في الكل أى لم يقع أصلا ان أضيفت الى الله تعالى ولم يقع في الحال ان أضيفت الى العبد فافهم لكن يرد على البحر كما قال ط أن هذا ينافي ما ذكره المصنف في صورة العلم اذا أضيف اليه تعالى فانه يقع وعلمه بانه تعليق بأمر موجود فيكون تحيزا (قوله وعلى ما مر عن العمادية) أى من قوله فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصولا أو عكس أو أزال الاستثناء بعد الكتابة لم يقع (قوله فهي مائة وثمانون) صوابه مائتان وأربعون لان ما في البرازية صورة وهي كتابة الطلاق والاستثناء معا وما في العمادية ثلاث صور وبضرب أربعة في ستين تبلغ مائتين وأربعين وقد تزيد وذلك ان العشرة اما ان تضاف الى الله تعالى أو الى من يوقف على مشيئته من العباد أو من لا يوقف أو الى الثلاثة أو الى اثنين منها فهي سبعة تضرب في العشر تبلغ سبعين وعلى كل اما بأن أو الباء أو اللام أو في تبلغ مائتين وثمانين وعلى كل اما ان يتلفظ بالطلاق والاستثناء وما بمعناه أو يكتبهما أو يحوها بعد الكتابة أو يحو الطلاق أو الانشاء أو يتلفظ بالطلاق ويكتب الآخر أو بالعكس أو يحوما كتب فهي ثمانية في مائتين وثمانين تبلغ ألفين ومائتين وأربعين (قوله تطلق رجعية) لان المضاف الى مشيئة الله تعالى حال الطلاق وكيفيته من المفرد والمتعدد والرجعي والبائن لأصله فيقع اقله لانه المتيقن وهو الواحدة الرجعية (قوله أنت طالق الا واحدة) شروع في استثناء التحصيل بعد الفراغ من استثناء التعطيل كما ذكره القهستاني وفي البحر الاستثناء نوعان عرفي وهو ما مر من التعليق بالمشيئة ووضعى وهو المراد هنا وهو بيان بالآ أو احدى اخواتها ان ما بعدها لم يرد بحكم الصدر ويبطل بخمسة بالسكته اختيارا وبالإضافة على المستثنى منه وبالمساواة وباستثناء بعض الطلقة وبإبطال البعض كانت طالق ثنتين وثلثين الا ثلاثا كافي الحانية اه ملخصاى أى لان اخراج الثلاث من احدى الثنتين لغو وفي التح عن المنتقى أنت طالق ثلاثا وثلاثا الا أربعة فهي ثلاث عنده لانه يصير قوله وثلاثا فاصلا لغوا وعندها يقع ثنتان كأنه قال ستا الا أربعة ولو قال ثلاثا الا واحدة أو ثنتين طوب بالبيان فان مات قبله طلقت واحدة هو الصحيح وفي رواية ثنتين (قوله وفي الاثنتين واحدة) عن أبى يوسف لا يصح وهو قول طائفة من أهل العربية وبه قال أحمد وتحقيق ذلك في الفتح (قوله لان استثناء الكل باطل) هذا مقيد بما اذا لم يكن بعده استثناء يكون جبرا للصدر فان كان صح وعلى هذا تفرع ما لو قال أنت طالق ثلاثا

وعلى ما مر عن العمادية
فهى مائة وثمانون وفي كيف
شاء الله تطلق رجعية (أنت
طالق ثلاثا الا واحدة يقع
ثنتان وفي الاثنتين واحدة
وفي الاثلاثا) يقع (ثلاثا)
لان استثناء الكل باطل

مطلب

احكام الاستثناء الوضعى

ان كان بلفظ الصدر أو مساويه وان بغيرها كنسائي طوالق الا هو لاء أو الا زينب وعمرة وهند وعيدي أحرار الا هو لاء أو الاسلاما وغانما وراشد او هم الكل صح كما سيحي في الاقرار (ويعتبر) في (المستثنى كونه كلاً أو بعضاً من جملة الكلام لا من جملة الكلام الذي يحكم بصحته) وهو الثلاث ففي أنت طالق عشرة الا تسع اتقع واحدة والا ثمانية تقع ثنتان والا سبعة اتقع ثلاث ومتى تعدد الاستثناء بلا و او كان كل اسقاطاً مما يليه فيقع ثنتان بأنت طالق عشرة الا تسع الا ثمانية الا سبعة ويلزمه خمسة بله على عشرة الا ٩ الا ٨ الا ٧ الا ٦ الا ٥ الا ٤ الا ٣ الا ٢ الا واحدة وتقريبه أن تأخذ العدد الاول بيمينك والثاني بيسارك والثالث بيمينك والرابع بيسارك وهكذا ثم تسقط ما بيسارك مما بيمينك فمابق

معلل

٣ فما لو تعدد الاستثناء

الاثلاثا الا واحدة حيث يقع واحدة ولو قال الاثنتين الواحدة وقع ثنتان نهر وهذا من تعدد الاستثناء ويأتى بيانه وانما بطل استثناء الكل لانه لا يبقى بعده شئ يصير متكلمابه والاستثناء لم يوضع الا للتكلم بالباقي بعد الثنيا لالانه رجوع بعد التقرر كما قيل والاصح فيما يقبل الرجوع كما لو قال اوصيت لفلان بثلث مالى الاثلث مالى أفاده فى الفتح (قوله ان كان بلفظ الصدر) أى كما مثل به فى المتن وكتوبله نسائى طوائف الانسائى وعيىدى أحرار الاعيىدى كفى البحر ح وفى الفتح ولو قال واحدة وثنتين الاثنتين أو قال ثنتين وواحدة الاثنتين يقع الثلاث وكذا ثنتين وواحدة الا واحدة لانه فى الاولين اخراج الثنتين من الثنتين أو من الواحد وفى الثالثة واحدة من واحدة فلا يصح بخلاف ما لو قال واحدة وثنتين الا واحدة حيث تطلق ثنتين لصحة اخراج الواحد من الثنتين والاصل ان الاستثناء انما ينصرف الى مايليه واذا تعقب جملا فهو قيد للاخيرة منها اهـ (قوله أو مساويه) نحو أنت طالق ثلاثا الواحدة وواحدة وأنت طالق ثلاثا الاثنتين وواحدة ونحو أنت طوائف الازينب وعمرة وهندا وليس له رابعة وأتم أحرارا اسالما وغانما وراشدا وليس له رابع اهـ ح (قوله صح) أى صح الاستثناء فى هذه الامثلة وكذا قوله كل امرأة الى طالق الا هذه وليس له سواها لا تطلق لان المساواة فى الوجود لا تمنع صحة ان عم وضعا لانه تصرف صغى بحريعى انه ينظر فيه الى صيغة المستثنى منه فان عمت المستثنى وغيره وضعا صح الاستثناء فان كل امرأة يعم فى الوضع هذه وغيرها وكذا لفظ نسائى يعم المسميات وغيرهن بخلاف انتن فانه لا يعم غير المسميات المخاطبات وبخلاف ما اذا لم يكن فيه عموم أصلا ومنه ما فى الفتح حيث قال ولو قال طالق واحدة وواحدة وواحدة الاثلاثا بطل الاستثناء اتفاقا لعدم تعدد يصح معه اخراج شئ اهـ وكذا ما فى البحر لو قال للمدخولة أنت طالق أنت طالق أنت طالق الواحدة تقع الثلاث وكذا لو قال انت طالق واحدة وواحدة وواحدة الا واحدة لانه ذكر كلمات متفرقة فيعتبر كل كلام فى حق صحة الاستثناء كأنه ليس معه غيره وكذا هذه طالق وهذه وهذه الا هذه ولو قال انتن طوائف الا هذه صح الاستثناء اهـ (قوله تقع واحدة) ولو كان المعبر ما يحكم بصحته من العشرة وهو الثلاث لزم استثناء التسعة من الثلاث فيلغو ويقع الثلاث (قوله ٣ متى تعدد الاستثناء) أى وأمكن استثناء بعضه من بعض بخلاف ما لا يمكن كقاموا الا زيدا الابكر الا عمر ا فان حكم ما بعد الاول حكيمه قال فى الفتح واصل صحة الاستثناء من الاستثناء قوله تعالى الا آل لو ط انا لننجوهم اجمعين الا امرأته (قوله بلاواو) فان كان بالواو كان الكل اسقاطا من الصدر نحو انت طالق عشرا الا خمسا والاثلاثا والا واحدة تقع واحدة ح (قوله كان كل) أى كل واحد من المستثنيات اسقاطا مما يليه أى مما قبله فالضمير المستتر فى يليه عائذ على كل والبازر على ما فهو صلة جرت على غير من هى له لكن اللبس مأمون لعدم صحة اسقاط الاكثر من الاقل فلا يجب ابراز الضمير اهـ ح وبيان ذلك فى مسألة الطلاق ان تسقط السبعة من الثمانية يبقى واحد تسقطه من التسعة يبقى ثمانية تسقطها من العشرة يبقى ثنتان (قوله ان تأخذ العدد الاول الخ) بيانه ان تعدد الاوتار بمينك أى الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع وهى تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحدة

(وجملتها)

وجملتها خمسة وعشرون وتعد الاشفاع بيسارك أى الثانى والرابع والسادس والثامن
وهى ثمانية وستة وأربعة واثنان وجملتها عشرون تسقطها مما باليمين يبقى خمسة قلت وله
طريقة ثانية وهى اخراج الاوتار وادخال الاشفاع بأن تخرج كل وتر من شفع قبله بيانه
أن تخرج التسعة من العشرة يبقى واحد تضيفه الى الثمانية تصير تسعة أخرج منها سبعة يبقى
اثنان تضيفهما الى الستة تصير ثمانية أخرج منها خمسة يبقى ثلاثة تضيفهما الى الاربعة تصير سبعة
أخرج منها ثلاثة يبقى أربعة تضيفهما الى الاثنين تصير ستة أخرج منها الواحد يبقى خمسة
والطريقة الثالثة اسقاط كل مما يليه كما مر بأن تسقط الواحد من الاثنين يبقى واحد اسقطه
من الثلاثة يبقى اثنان اسقطهما من الاربعة يبقى اثنان ايضا اسقطهما من الخمسة يبقى ثلاثة
اسقطهما من الستة يبقى ثلاثة ايضا اسقطهما من السبعة يبقى أربعة اسقطهما من الثمانية يبقى أربعة
ايضا اسقطهما من التسعة يبقى خمسة اسقطهما من العشرة يبقى خمسة **(قوله فهو الواقع)**
أى المقربة ط **(قوله وعن الثانى ثنان)** لان التولية لا تجزأ فى الايقاع فكذا فى الاستثناء
فكأنه قال الا واحدة والجواب ان الايقاع انما لا تجزأ لمعنى فى الموقع وهو لم يوجد
فى الاستثناء فيتجزأ فيه فصار كلامه عبارة عن تطليقتين ونصف فتطلق ثلاثا كذا فى الفتح
وحاصله ان ايقاع نصف الطلقة مثلا غير متصور شرعا فكان ايقاعا للكل بخلاف استثناء
النصف فانه ممكن لكنه يلغو لان النصف الباقي تقع به طلقة قلت والا قرب فى الجواب
انه لما أخرج نصفه حكم الكل وأبقى نصفه كذلك أوقفنا عليه طلقة بما أبقى ولم يصح
اخراجها لانه لو صح لزم اخراج طلقة حكيمية من طلقة حكيمية فيلغو **(قوله)** فكأنه استثنى
من ثلاث مقدر (قات وجهه ان لفظ طالق لا يحتمل الثنتين لانهما عدد محض بل يحتمل
الفرد الحقيقي أو الجنس أعنى الثلاث والاول لا يصح هنا لانه يلزم منه الغاء الاستثناء فتعين
الثانى فافهم **(قوله فى ايمان الفتح)** خبر عن ما وليس نعتا لفروع لان الفرع الاول فقط
فى ايمان الفتح ح **(قوله وقع الثلاث)** يعنى بدخول واحد كما تدل عيه عبارة ايمان الفتح
حيث قال ولو قال لامرأته والله لا أقربك ثم قال والله لا أقربك فقربها مرة لزمه كفارتان
اه والظاهر انه ان نوى التأكيد يدين ح قلت وتصوير المسئلة بما اذا ذكر لكل شرط
جزاء فلو اقتصر على جزء واحد فى البرازية ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه
الدار فبعدى حروها واحد فالقياس عدم الحث حتى تدخل دخليتين فيها والاستحسان
يحث بدخول واحد ويجعل الباقي تكرارا واعادة اه ثم ذكر اشكالا وجوابه وذكر
عبارة بتمامها فى البحر عند قوله والمالك يشترط لآخر الشرطين وقوله وهما واحد أى
الداران فى الموضعين واحد بخلاف ما لو أشار الى دارين فلا بد من دخولين كما هو ظاهر
(قوله لم تطلق) هذا مبنى على قول ضعيف كما حققناه عند قوله وزوال المالك لا يبطل
اليمين فافهم **(قوله بخلاف ما لو قدم الجزاء)** هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها بخلاف ما لو
لم يؤخر الجزاء وكلاهما صحيح وأما ما فى بعض النسخ بخلاف ما لو أخر الجزاء فقال ح
صوابه قدم الجزاء ومع ذلك فقد ترك ما اذا وسطه قال فى النهر وفى المحيط لو قال ان تزوجتك
وان تزوجتك فأنت طالق يقع حتى يتزوجها مرتين بخلاف ما اذا قدم الجزاء أو وسطه اه

فهو الواقع (اخراج بعض
التطليق لغو بخلاف ايقاعه
فلو قال أنت طالق ثلاثا
الا نصف تطليقة وقع
الثلاث فى الاختار) وعن
الثانى ثنان فتح وفى
السراجية أنت طالق الا
واحدة يقع ثنان انتهى
فكأنه استثنى من ثلاث
مقدر (سألت امرأة
الثلاث فقال أنت طالق
خمسین طلقة فقالت المرأة
ثلاث تكفينى فقال ثلاث
لك والبواقي لصواحبك
وله ثلاث نسوة غيرها
تطلق المخاطبة ثلاثا لا غيرها
أصلا) هو المختار لصيرورة
البواقي لغوا فلم يقع بصرفه
لصواحبها شئ (فروع)
فى ايمان الفتح ما لفظه
وقد عرف فى الطلاق انه
لو قال ان دخلت الدار
فأنت طالق ان دخلت
الدار فأنت طالق ان دخلت
الدار فأنت طالق وقع
الثلاث وأقره المصنف
ثمة * ان سكنت هذه
البلدة فامرأته طالق
وأخرج فوراً خلع امرأته
ثم سكنها قبل العدة لم
تطلق بخلاف فأنت طالق
فليحفظ * ان تزوجتك
وان تزوجتك فأنت كذا
لم يقع حتى يتزوجها مرتين
بخلاف ما لو قدم الجزاء
فليحفظ

كلام النهر وفصله في الفتاوى الهندية فقال وان كرر بحرف العطف فقال ان تزوجتك
وان تزوجتك أو قال ان تزوجتك فان تزوجتك أو اذا تزوجتك أو متى تزوجتك لا يقع
الطلاق حتى يتزوجها مرتين ولو قدم الطلاق فقال انت طالق ان تزوجتك وان تزوجتك
فهذا على تزوج واحد ولو قال ان تزوجتك فأنت طالق وان تزوجتك طلقت بكل واحد من
التزوجين **(قوله ان غبت عنك الخ)** أقول المسئلة ذكرها في البحر عند قول الكثر وزوال
الملك بعد اليمين لا يبطلها ونصه في القنية لو قال لها امرك بيدك ثم اختلعت منه وتفرقا ثم
تزوجها ففي بقاء الامر بيدها روايتان والصحيح انه لا يبقى قال ان غبت عنك أربعة أشهر
فامر بك بيدك ثم طلقها واتقضت عدتها وتزوجت ثم عادت الى الاول وغاب عنها أربعة أشهر
فلها ان تطلق نفسها اه والفرق بينهما ان الاول تجيز للتخير فيبطل بزوال الملك والثاني
تعلق التخير فكان يمينا فلا يبطل اه كلام البحر وبه تعلم ما في كلام الشارح من الاجاز
المحل والحاصل ان التخير يبطل بالطلاق البائن اذا كان التخير منجزا بخلاف المعلق وهذا
ماوفق به في الفصول العمادية بين كلامهم كما حررناه قيل فصل المشيئة **(قوله لا يقع)**
لان الحث شرطه أن يطلب منها غدا وتمنع ولم يطلب ببحر ونحوه في التارخانية عن المتقي
قلت ومقتضاء ان النسيان لا تأثير له هنا لكن سيأتى في الايمان تعليقه بأن امكان البر شرط
لبقاء اليمين بعد انعقادها كما هو شرط لانعقادها خلافا لابي يوسف ولا يخفى ما فيه فان امكان
البر محقق بالتذكر على انه يلزم أن يكون النسيان عذرا في عدم الحث في غير هذه الصورة
ايضا وهو خلاف المنصوص فافهم **(قوله ان مستيظا حث)** لانه يسمى اتيانا منه قال
تعالى فأتوا حرثكم أنى شئتم **(قوله فعلى انزالها)** اي تنعقد اليمين على أن يجامعها حتى تنزل
لان شعبها يراد به كسر شهوتها به **(قوله فعلى المبالغة لا العدد)** فلا تقدير لذلك والسبعون
كثير خانية والظاهر ان محله ما لم ينو العدد فان نواه عملت نيته لانه شدد على نفسه ط **(قوله)**
حث به ايضا) اي كما يحث بالجماع فلا يصح نفيه المعنى المتبادر ويؤخذ بما نواه لانه شدد
على نفسه فأيهما فعل حث به بقى لو فعل كلاهما هل يحث مرتين الظاهر نعم وينبغي أن
لا يحث في الديانة الا بما نوى قال ط ولو قال ان وطئت من غير ذكر امرأة ولا ضميرها فهو على
الدوس بالقدم هو اللغة والعرف وذلك باتفاق اصحابنا ومحله ما لم ينو الجماع والا عملت نيته
فيما يظهر **(قوله له امرأة الخ)** لا مناسبة لها في هذا الباب اذ ليس فيها تعليق وقوله طلقت
النساء لعل وجهه أن الحديث قد يطلق على المستكره ريحه كالثوم والبصل ودم النساء
متن لطول مكثه **(قوله فعلى الحائض)** لعل وجهه النهي عنه في القرآن نصا أو كثرة
وزيادة أوقاته ومنه غبن فاحش ثم رأيت في البحر عن القنية علل له بقوله لانه نصر **(قوله فله)**
أن لا يصدقه) ولا تطلق زوجته لانه محتمل للصدق والكذب فلا يصدق على غيره بجر عن
المحيط ولا يقال ان هذا مما لا يوقف عليه الا منه فالقول له كقوله لها ان كنت تحبين فقالت
أحب لان ذاك فيما اذا كان المعلق عليه من جهة الزوجة لا من جهة اجنبي كما قدمناه وأفاد
انه لو صدقه حث **(قوله لا يحث)** ينافي ما يأتي قريبا من أن شرط الحث ان كان عدما وعجز
حث اه ح واصله لصاحب البحر أقول لا اشكال لانه صدق عليه أنه ذهب فعدم الحث

ان غبت عنك أربعة
أشهر فامر بك بيدك ثم
طلقها فأعتدت فتزوجت
ثم عادت للاول ثم غاب
أربعة أشهر فلها أن تطلق
نفسها ولو اختلعت لانه
تنجيز والاول تعليق *
دعاها للوقاع فأبت فقال
متى يكون فقالت غدا
فقال ان لم تفعل هذا
المراد غدا فأنت كذا ثم
نسياء حتى مضى الغد
لا يقع * حلف ان لا يأتيها
فاستلقى فجاءت فجمعت
ان مستيظا حث * ان لم
أشبعك من الجماع فعلى
انزالها * ان لم أجامعك
ألف مرة فكذا فعلى
المبالغة لا العدد * وان
وطئت فعلى جماع الفرج
وان نوى الدوس بالقدم
حث به ايضا * له امرأة
جنب وحائض ونفساء
فقال أخبركن طالق
طلقت النساء وفي أحشكن
طالق فعلى الحائض * قال لي
اليك حاجة فقال امرأته
طالق ان لم أقضها فقال
هي أن تطلق امرأتك
فله أن لا يصدقه * قال
لا صحابه ان لم أذهب بكم
الليلة الى منزلي فأمرأته
كذا فذهب بهم بعض
الطريق فأخذهم العسس
فحبسهم لا يحث * ان
خرجت من الدار الاباذنى

لوجود البر ويشهد له ما يأتي متافيا الايمان لا يخرج اولا يذهب الى مكة فيخرج يريدها ثم يرجع لا يحنث اذا جاوز عمران مصره على قصدها اه فان عدم الحنث فيها لوجود المحلوف عليه ط قلت وذكر في الخانية تخرج عدم الحنث في مسئلة العسس على قول ابي حنيفة ومحمد فيما اذا حلف ليشربن الماء الذي في هذا الكوز اليوم فاهرقه قبل مضي اليوم لا يحنث عندها اه وفي الذخيرة ما يدل على ان في المسئلة خلافا **(قوله)** فخرجت لحريقها لا يحنث وكذا لو خرجت للغرق لان الشرط الخروج بغير اذنه لغير الغرق والحرق بحراى لان ذلك غير مراد عرفا فلا يدخل في اليمين وكذا يتقيد ببقاء النكاح كما سيأتي في الايمان وعالله في الفتح هناك بان الاذن انما يصح لمن له المنع وهو مثل السلطان اذا حلف انسانا ليرفعن اليه خبر كل داعر في المدينة كان على مدة ولايته فلو أبانها ثم تزوجها فخرجت بلا اذن لا تطلق وان كان زوال الملك لا يبطل اليمين عندنا لانها لم تنعقد الا على بقاء النكاح اه ومثله تحليف رب الدين الغريم ان لا يخرج من البلد الا باذنه تقيد بقيام الدين كما سيأتي هناك ان شاء الله تعالى **(قوله)** حلف لا يرجع الخ في الخانية رجل خرج مع الوالى فحلف ان لا يرجع الا باذن الوالى فسقط من الحالف شئ فرجع لاجله لا يحنث لان هذا الرجوع مستثنى من اليمين عادة اه اى لان المحلوف عليه هو الرجوع بمعنى ترك الذهاب معه فاذا رجع لحاجة على نية العود لم يتحقق المحلوف عليه والحاصل ان هذه المسئلة والتي قبلها تخصصت اليمين فيهما بدلالة العادة والعادة مخصصة كما تقرر في كتب الاصول ونظير ذلك ما في الخانية ايضاً رجل حلف رجلا ان بطيعه في كل ما يأمره وينهاه عنه ثم نهاه عن جماع امرأته لا يحنث ان لم يكن هناك سبب يدل عليه لان الناس لا يريدون بهذا النهى عن جماع امرأته عادة كما لا يراد به النهى عن الاكل والشرب وفيها ايضاً اتهمته امرأته بجارية فحلف لا يمسها انصرف الى المس الذي تكره المرأة وكذا لو قال ان وضعت يدي على جارتى فهي حرة فضربتها ووضع يده عليها لا يحنث ان كانت يمينه لاجل المرأة او لا يريد على انه يريد الوضع لغير الضرب اه قلت ومثله فيما يظهر ما ذكره بعض محققى الخبالة فيمن قال لزوجه ان قلت لى كلاما ولم اقل لك مثله فانت طالق فقالت له انت طالق ولم يقل لها مثله من انها لا تطلق لان كلام الزوج مخصص بما كان سببا او دعاء او نحوه اذ ليس مراده انها لو قالت اشترى ثوبا ان يقول لها مثله بل اراد الكلام الذي كان سبب حلفه اه **(قوله)** فاليمين على التلفظ باللسان كذا في القنية والحاوى للزاهدى معزيا للوبرى ولعله محمول على ما اذا كان الحالف عالما وقت الحلف بانه لا يمكنه اخراجه بالفعل فينصرف الى التلفظ بقوله اخرج من دارى ولو حمل على اليمين المؤقتة كافي لاشربن ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه لكان ينبغي عدم الحنث بمضى اليوم وان لم يقل له اخرج ولعله لم يحمل عليها لامكان صرف اليمين الى التلفظ المذكور بقريضة العجز عن الحقيقة كما لو حلف لا يدع فلانا يسكن في هذه الدار فقد قالوا ان كانت الدار ملكا للحالف فالمنع بالقول والفعل والا فبالقول فقط اى لانه لا يملك منعه بالفعل ومثله ما لو كان آجره الدار فقد صرحوا بانه يبر بقوله اخرج من دارى ووجهه ان المستأجر ملك المنافع فصار الحالف كذا لاجنبى الذى لا ملك له في الدار واماماسيد كرهه الشارح آخر كتاب الايمان حيث قال لا يدخل فلان داره

فخرجت لحريقها لا يحنث
حلف لا يرجع الدار ثم
رجع لشيء نسيه لا يحنث
حلف ليخرجن ساكن
داره اليوم والساكن ظالم
فان لم يمكنه اخراجه
فاليمين على التلفظ باللسان

مطلب

اليمين تخصص بدلالة
العادة والعرف

مطلب

لا يدع فلانا يسكن في هذه
الدار

فيمينه على النهي ان لم يملك منعه والا فعلى النهي والمنع جميعا فهو مخالف لما رأته في كثير من الكتب من ذكر هذا التفصيل في حلفه لا يدعه او لا يتركه ففي الولوالية قال ان ادخلت فلانا بيتي او قال ان دخل فلان بيتي او قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فامراته طالق فاليمين في الاول على ان يدخل بامرء لانه متى دخل بأمرء فقد ادخله وفي الثاني على الدخول أمر الحالف او لم يأمر علم او لم يعلم لانه وجد الدخول وفي الثالث على الدخول بعلم الحالف لان شرط الحنث الترك للدخول فمتى علم ولم يمنع فقد ترك اه ومثله في ايمان البحر عن المحيط وغيره فتعليقه للثاني بانه وجد الدخول صريح في انعقاد اليمين على نفس فعل الغير ولذا قال الشارح هناك قال لغيره والله لتفعلن كذا فهو حالف فاذا لم يفعله المخاطب حنث الحالف فعلم انه في حلفه لا يدخل فلان داره يحنث بدخوله وان نهى الحالف لانه وجد شرط الحنث بخلاف لا يتركه يدخل فان فيه التفصيل المار ولو جرى هذا التفصيل في الحلف على فعل الغير لزم انه لو قال ان دخل فلان داري فانت طالق انه لو نهى عن الدخول ثم دخل لا يقع الطلاق وانه لو قال والله لتفعلن كذا وامره بالفعل فلم يفعل لا يحنث وقد يجاب بحمل قول الشارح في الايمان فيمينه على النهي ان لم يملك منعه على ما ذكره هنا من كون المحلوف عليه ظالما بقرينة ان فرض المسئلة في الحلف على دار الحالف فلا يمكن حمله على التفصيل المذكور فيما اذا كانت الدار ملك الحالف او ملك غيره وسيأتي ان شاء الله تعالى زيادة تحرير لهذا المحل في الايمان وانما تعرضنا لذكر ذلك هنا لان بعض محشي الاشباه اغتر بعبارة الشارح المذكورة في الايمان فافتي بعدم الحنث بعدم الدخول في قوله لا يدخل فلان داري وهو ما اشتهر على السنة العوام من انه لا يحنث في الحلف على ما لا يملكه وايسر على اطلاقه فتنبه لذلك **(قوله ان لم تجيئ)** بفعل المؤنثة المخاطبة ليناسب قوله فانت طالق ح **(قوله الساعة)** راجع اليهما وقيد بها لان المطلقة لا يحنث فيها الا باليأس نحو موت الحالف او ضياع الثوب ط **(قوله لا يحنث)** لعدم امكان البر وقيل يحنث فيهما ط عن البحر قلت وفي الحانية قال لامراته ان لم تجيئ بمتاع كذا غدا فانت طالق فبعثت المرأة به على يد انسان فان كان نوى وصول المتاع اليه غدا لا يحنث لانه نوى محتمل لفظه وان لم ينوشا او نوى حملها بنفسها حنث ولا يكون اليمين على الوصول الابالية اه **(قوله بطل اليمين)** لانه بعد ابرائهم لم يبق لها عليه فلا يمكن دفعه **(قوله ما يكتب في التعليق)** اي ما يكتبه الزوج على نفسه عند خوف المرأة من نقلها او تزوجه عليها **(قوله متى نقلها الح)** جواب متى محذوف اي فهي طالق وقوله وأبرأته بالواو العاطفة على قوله نقلها او تزوج عليها **(قوله فلو دفع لها الكل)** اي كل الدين المعبر عنه بقوله من كذا او كل باقى الصداق **(قوله هل تبطل)** اي اليمين المذكور ووجه التوقف ان الطلاق معلق على شرطين وهما النقل والبراء او الزوج والبراء فاذا وجد احدهما فلا بد من وجود الآخر وهو البراء مع ان المبرأ عنه قد دفعه لها **(قوله لتصريحهم الح)** قال في الاشباه البراء بعد قضاء الدين صحيح لان الساقط بالقضاء المطالبة لا اصل الدين فيرجع المديون بما اداء اذا ابرأه براءة اسقاط واذا ابرأه براءة استيفاء فلا رجوع واختلفوا فيما اذا اطلقها وعلى هذا الوفاق طلاقها بابرائها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا ابرأته براءة اسقاط وقع ورجع عليها اه والحاصل ان الدين وصف في ذمة المديون والدين يقضى

ان لم تجيئ فلان او ان لم تردى ثوبى الساعة فانت طالق خفاء فلان من جانب آخر بنفسه واخذ الثوب قبل دفعها لا يحنث كذا ان لم ادفع اليك الدينار الذى على الى رأس الشهر فكذا فابراته قبل رأس الشهر بطل اليمين بقى ما يكتب فى التعليق متى نقلها او تزوج عايتها و ابرأتها من كذا او من باقى صداقها فلو دفع لها الكل هل تبطل الظاهر لا لتصريحهم بصحة براءة الاسقاط والرجوع بمادفعه

حلف بالله انه لم يدخل هذه الدار اليوم ٧١٣ ثم قال عبده حر ان لم يكن دخل لا كفارة ولا يعتق عبده اما لصدقه

اولا انها غموس ولا مدخل
للقضاء في اليمين بالله حتى
لو كانت يمينه الاولى بعق
او طلاق حنث في اليمينين
لدخولها في القضاء *
اخذت ماله رها فاشتريت
به لحما وخلطه باللحم
بدراهمه وقال زوجها ان
لم ترديه اليوم قنت كذا
فخيلته ان تأخذ كيس اللحم
وتسلمه للزوج قبل مضي
اليوم والا حنث ولو ضاع
من اللحم فلم يعلم انه اذيب
او سقط في البحر لا يحنث
* حلف ان لم اكن اليوم في
العالم او في هذه الدنيا فكذا
يحبس ولو في بيت حتى يمضي
اليوم ولو حلف ان لم يخرب
بيت فلان غدا فقيده ومنع
حتى مضى الغد حنث وكذا
ان لم اخرج من هذا المنزل
فكذا فقيده او ان لم اذهب
بك الى منزلي فأخذها
فهربت منه او ان لم تحضري
الليلة منزلي فكذا فنعتها
ابوها حنث في المختار بخلاف
لا سكن فاعلق الباب او قيد
لا يحنث في المختار قلت قال
ابن الشحنة والاصل انه
متى عجز عن شرط الحنث
حنث في العدمي لا الوجوي
قال في النهر

بمثله اي اذا اوفى ما عليه لغريمه ثبت له على غريمه مثل ما لغريمه عليه فتسقط المطالبة فاذا ابرأه
غريمه براءة اسقاط سقط ما بذمته لغريمه فثبت له مطالبة غريمه بما اوفاه فقد صحت البراءة بعد
الدفع فلا تبطل اليمين بل يتوقف الوقوع على البراءة بخلاف ما اذا ابرأه براءة استيفاء لانها بمعنى
اقراره باستيفاء دينه وبانه لا مطالبة له عليه فلا يرجع عليه المديون لعدم سقوط ما بذمته بذلك
واما لو اطلق فينبغي في زماننا حملها على الاستيفاء لعدم فهمهم غيرها (قوله حلف بالله انه
لم يدخل) كذا في بعض النسخ وفي بعضها لا يدخل والصواب الاول لانه على الثاني تكون اليمين
منقذة لكونها على المستقبل وفرض المسئلة فيما اذا كانت على الماضي لتناقض اليمين الثانية ففي
البحر عن المحيط من باب الايمان التي يكذب بعضها بعضا حلف بالله تعالى انه لم يدخل هذه الدار
اليوم ثم قال عبده حر ان لم يكن دخلها اليوم لا كفارة ولا يعتق عبده لانه ان كان صادقا في اليمين
بالله تعالى لم يحنث ولا كفارة وان كان كاذبا فهي يمين الغموس فلا توجب الكفارة واليمين بالله تعالى
لا مدخل لها في القضاء فلم يصرف فيها مكذبا شرعا فلم يتحقق شرط الحنث في اليمين بالعتق وهو عدم
الدخول حتى لو كانت اليمين الاولى بعق او طلاق حنث في اليمينين لان لها مدخلا في القضاء اه
(قوله حنث في اليمينين) لانه بكل زعم الحنث في الاخرى كما يأتي في باب عتق البعض اه ح (قوله
ولو ضاع من اللحم الخ) هذا نقله في البحر عن الحنث في اليمين المطلقة عن ذكر اليوم ثم قال
وهفهومه انه اذا لم يكن رده فانه يحنث فعلم به ان قولهم يشترط لبقاء اليمين امكان البراءة انما هو في المقيدة
بالوقت فعدمه مبطل لها اما المطلقة فعدمه موجب للحنث اه وحاصله انه اذا كانت اليمين مقيدة
بالوقت يحنث بمضيه الا اذا عجزت عن رده بان ضاع او اذيب اما لو كانت مطلقة فلا يحنث وان ضاع
ماداما حين لا مكان وجدانه اما لو مات احدها او علم انه اذيب او سقط في البحر فانه يحنث لتعذر
الرد وبه تعلم ما في كلام الشارح (قوله ان لم اكن الخ) كذا في البحر عن الصيرفية وقد راجعت
عبارة الصيرفية فرأيت فيها ان اكن بدون لم وهو الصواب (قوله يحبس الخ) سواء حبسه
القاضي او الوالي لان الحبس يسمى نفيا قال تعالى او ينفوا من الارض بجر عن الصيرفية اي
فان الآية محمولة عندنا على الحبس ورأيت في بعض الكتب ان الوزير ابن مقلة لما حبسه
الراضي بالله سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة انشد قوله

خرجنا من الدنيا ونحن من اهلها ❶ فلسنا من الموتى نعد ولا الاحياء

اذا جاءنا السجان يوما لحاجة ❷ فرحنا وقلنا جاء هذا من الدنيا

(قوله لا يحنث في المختار) لانه مسكن لساكن وشرط الحنث هو السكنى وانما تكون
السكنى بفعله اذا كان باختياره بخلاف ان لم يخرج ونحوه لان شرط الحنث عدم الفعل والعدم
يتحقق بدون الاختيار افاده في الذخيرة وافاد ايضا ان الخلاف فيما اذا غلق الباب لا فيما اذا منع
بقيد ومثله في البحر وصرح به في البزازية وحاصله انه لو كان المنع حسيا لا يحنث بخلاف
ولو كان بغيره لا يحنث ايضا في المختار وقيل يحنث (قوله والاصل الخ) عبارة ابن الشحنة
والاصل ان شرط الحنث ان كان عدما وعجز عن مباشرة فالمختار الحنث وان كان وجوديا
وعجز فالمختار عدم الحنث اه قلت والظاهر ان الضمير في قوله مباشرة يعود الى شرط البر

لا شرط الحنث لان العجز عن الشيء فرع عن تطلبه والحالف انما يطلب شرط البر فيحصله
او يعجز عنه فكان على الشارح ان يقول متى عجز عن شرط البر فافهم هذا وقد استشكل
في البحر فرعين احدهما مسألة العسس المارة والثاني ما في القنية ان لم يعمل هذه السنة
في المزارعة بتمامها فمرض ولم يتم حنث ولو حبسه السلطان لا يحنث اه قال فان الشرط
فيهما العدم وقد اثر فيه الحبس اه قات امام مسألة العسس فقدم الجواب عنها وامام مسألة
القنية فالظاهر انها مبنية على خلاف المختار وهو عدم الحنث فيما اذا كان المنع غير حسي
فلذا فرق بين المنع بالمرض والمنع بحبس السلطان لان الحبس اغلاق لباب الحبس فهو منع
غير حسي بخلاف المرض فانه كالقيود فهو منع حسي لكن في ايمان البرازية من الخامس عشر
ان لم تحضر في الليلة فكذا فقيدت ومنعت منعاً حسياً ذكر الفضلي انه يحنث والاصح انه
لا يحنث فقد صحح عدم الحنث في المنع الحسي لكن ذكر في الذخيرة ان المختار الحنث ولم يقيد
بكونها منعت منعاً حسياً فالظاهر انه ترجيح لقول الفضلي وهو الموافق للاصل المار
لان الشرط هنا عدمي ويكون التفصيل بين المنع الحسي وغيره خاصاً فيما اذا كان الشرط
وجودياً ويكون ما في القنية والبرازية مبنياً على اجرائه في العدمي ايضاً والله اعلم * (تنبيه)
اعلم انهم صرحوا بان فوات المحل يبطل اليمين وبان العجز عن فعل المحلوف عليه يبطلها
ايضاً لو موقته لا لو مطلقة وبان امكان تصور البر شرط لان عقادها في الابتداء مطلقاً وشرط
لبقائها لو موقته وعلى هذا فقولهم في ليشربن ماء هذا الكوز اليوم والاماء فيه لا يحنث
وجهه انها لم تنقصد لعدم امكان البر ابتداء وفيما لو كان فيه ماء فصب تبطل لعدم امكان البر
بعد انعقادها والعجز فيه ناشئ عن فوات المحل وفي ان لم يخرج ونحوه فقيده ومنع يحنث
لان العجز لم ينشأ عن فوات المحل لان المحل فيه هو الحالف او المرأة ونحو ذلك وهو موجود
بخلاف الماء الذي صب فاذا لم يخرج تحقق شرط الحنث لبقاء المحل وان عجز حقيقة لا مكان البر
عقلاً بان يطلقه الحابس له كافي قوله ان لم امس السماء اليوم فانه يحنث بمضيه لانه وان استحال
عادة لكنه في نفسه ممكن لانه وجد من بعض الانبياء بخلاف ما لو صب الماء لان عود الماء
المحلوف عليه غير ممكن اصلاً وفي لا اسكن فقيده ومنع لا يحنث لان شرط الحنث وجودي
وهو سكونه بنفسه والوجودي يمكن اعدامه بالاكراه والمنع بان ينسب لغيره وهو المكروه
بالكسر بخلاف لا يخرج لان شرط الحنث عدمي وهو لا يمكن اعدامه بالاكراه لتحقيقه من
المكروه بالفتح وهذا معنى قولهم الاكراه يؤثر في الوجودي لا في العدمي فصار الحاصل
انه اذا كان شرط الحنث عدمياً فان عجز عن شرط البر بفوات محله لا يحنث وان مع بقاء
المحل حنث سواء كان المانع حسياً او لا وكذا لو كان المانع كونه مستحيلاً عادة كمس السماء وان
كان الشرط وجودياً لا يحنث مطلقاً ولو كان المانع غير حسي في المختار هذا ما تحرر لي من كلامهم
والله تعالى اعلم فافهم (قوله ومفاده الخ) اي لان شرط الحنث فيه عدمي وهو عدم الاداء
والمحل وهو الحالف باق واذا كان يحنث في حلقه ليمس السماء اليوم مع كون شرط البر
مستحيلاً عادة فحنثه هنا بالاولى لان شرط البر ممكن بان يغصب مالا او يحد من يقرضه او يرث
قريبه ونحو ذلك فان ذلك ليس بأبعد من مس السماء ولا يرد ما قيل انه يستفاد عدم الحنث

ومفاده الحنث فيمن حلف
ليؤدين اليوم دينه فعجز
لفقره وفقد من يقرضه
خلافاً لما بحثه في البحر فتدبر

من قوله في المنح حاف ليقضين فلانادينه غدا ومات احدها قبل مضى الغد أو قضاه قبله
أو أبرأه لم تنعقد اه لان عدم الحنث فيه لبطلان اليمين بفوت المحل كالو صب ما في الكوز فان
شرط البر صار مستحيلا عقلا وعادة بخلاف مس السماء فانه ممكن عقلا وان استحال عادة
وكذا لا يرد ما في الحانية ان لم آكل هذا الرغيف اليوم فاكله غيره قبل الغروب لا يحنث لانه
من فروع مسألة الكوز كما صرحوا به لفوات المحل وهو الرغيف وما استشهد به صاحب البحر
حيث قال ان قوله في القنية متى عجز من المحلوف عليه واليمين مؤقتة فانها تبطل يقتضى
بطلانها في الحادثة المذكورة اه فيه نظر لان مراد القنية العجز الحقيقي كما في مسألة الكوز
والا ناقضه ما أطبق عليه اصحاب المتون من عدم البطلان في لأصعدن السماء ثم رأيت الرمل
نقل عن فتاوى صاحب البحر انه افق بالحنث في مسئلتنا مستندا الى امكان البر حقيقة وعادة
مع الاعسار بهبة أو تصدق أو ارث اه وهو عين ما قلناه أولا والله الحمد

باب طلاق المريض

باب طلاق المريض

عنون به لاصالته ويقال
له الفار لفراره من ارثها
فيرد عليه قصده الى تمام
عدتها وقد يكون الفرار
منها كما سيجي (من غالب
حاله الهلاك بمرض او غيره
بأن اضناه مرض عجز به عن
اقامة مصالحه خارج البيت)

لما كان المرض من العوارض أخره **(قوله)** عنون به لاصالته (اي اقتصر على ذكر المريض في
الترجمة مع ان قوله من غالب حاله الهلاك بمرض او غيره صريح في ان الحكم في غير المريض
كذلك ولكن الاصل في هذا الباب المريض وغيره ممن كان في حكمه ملحق به وقيل المراد
بالمريض من غالب حاله الهلاك مجازا فيشمل غيره **(قوله)** لفراره من ارثها (اي ظاهرا وان
اتفق انه لم يقصد الفرار **(قوله)** فيرد عليه قصده) بيان لوجه توريتها منه اعتبارا بقتل
مورثه بجامع كونه فعلا محرما لغرض فاسد وتام تقريره في الفتح وعن هذا قال في البحر وقد
علم من كلامهم انه لا يجوز للزوج المريض التطليق لتعلق حقها بماله الا اذا رضيت به اه قال
في النهر وفيه نظر لان الشارع حيث رد عليه قصده لم يكن آتيا الا بصورة الابطال لا بحقيقته
فتدبر اه وقد يقال لو لم يكن ذلك القصد محظورا لم يرد عليه الشارع كقتل المورث استعجالا
لارثه ثم رأيت في التاترخانية عن الملتقط قال محمد اذا مرض الرجل وقد دخل بامرأته
كره له ان يطلقها ولو كان قبل الدخول لا يكره اه **(قوله)** الى تمام عدتها (لان الميراث لا بد
ان يكون لنسب او سبب وهو الزوجية والعق الزوجية تنقطع بالبنونة وهذا الشارة الى خلاف
مالك في قوله بارثها وان مات بعد تزوجها كما يأتي **(قوله)** كما سيجي (اي في قول المصنف
ولو باشرت سبب الفرقة وهي مريضة الخ ط **(قوله)** بأن اضناه مرض (اي لازمه حتى اشرف
على الموت مصباح **(قوله)** عجز به الخ) فلو قدر على اقامة مصالحه في البيت كالوضوء والقيام الى
الحلاء لا يكون فارا وفسره في الهداية بأن يكون صاحب فراش وهو ان لا يقوم بحوائجه كما
يعتاده الاصحاء وهذا اضيق من الاول لان كونه ذا فراش يقتضى اعتبار العجز عن مصالحه في
البيت فلو قدر عليها فيه لا يكون فارا وصححه في الفتح حيث قال فأما اذا أمكنه القيام بها في
البيت لا في خارجه فالصحيح انه صحيح اه أقول ومقتضى هذا كله انه لو كان مريضا مرضا
يغلب منه الهلاك لكنه لم يعجزه عن مصالحه كما يكون في ابتداء المرض لا يكون فارا وفي نور
العين قال ابوليث كونه صاحب فراش ليس بشرط لكونه مريضا مرض الموت بل العبرة
للاغلبة لو الغالب من هذا المرض الموت فهو مرض الموت وان كان يخرج من البيت وبه كان

يفتى الصدر الشهيد ثم نقل عن صاحب المحيط أنه ذكر محمد في الاصل مسائل تدل على أن الشرط خوف الهلاك غالبا لا كونه صاحب فراش اه وياتي تمامه **(قوله هو الاصح)** صححه الزيلعي وقيل من لا يصلي قائما وقيل من لا يمشي وقيل من يزداد مرضه ط عن القهستاني **(قوله كعجز الفقيه الخ)** ينبغي ان يكون المراد العجز عن نحو ذلك من الاتيان الى المسجد أو الدكان لأقامة المصالح القريبة في حق الكل اذ لو كان محترفا بحرفة شاقة كما لو كان مكاريا أو حمالا على ظهره أو دقاقا أو نجارا أو نحو ذلك مما لا يمكن اقامته مع ادنى مرض وعجز عنه مع قدرته على الخروج الى المسجد أو السوق لا يكون مريضا وان كانت هذه مصالحه والالزم أن يكون عدم القدرة على الخروج الى الدكان للبيع والشراء مثلا مرضا وغير مرض بحسب اختلاف المصالح فتأمل ثم هذا انما يظهر ايضا في حق من كان له قدرة على الخروج قبل المرض أما لو كان غير قادر عليه قبل المرض لكبر أو لعلة في رجله فلا يظهر فينبغي اعتبار غلبة الهلاك في حقه وهو مامر عن ابى الليث وينبغي اعتياده لما علمت من انه كان يفتي به الصدر الشهيد وان كلام محمد يدل عليه ولا طرده فيمن كان عاجزا قبل المرض ويؤيده ان من ألحق بالمرضى كمن يارزرجلا ونحوه انما اعتبر فيه غلبة الهلاك دون العجز عن الخروج ولان بعض من يكون مبطونا أو به استسقاء قبل غلبة المرض عليه قد يخرج لقضاء مصالحه مع كونه اقرب الى الهلاك من مريض ضعف عن الخروج لصداع أو هزال مثلا وقد يوفق بين القولين بأنه ان علم ان به مرضا مهلكا غالبا وهو يزداد الى الموت فهو المعتبر وان لم يعلم انه مهلك يعتبر العجز عن الخروج للمصالح هذا ما ظهر لي فان قلت ان مرض الموت هو الذي يتصل به الموت فما فائدة تعريفه بما ذكر قلت فائدته أنه قد يطول سنة فاكثرا كما يأتي فلا يسمى مرض الموت وان اتصل به الموت وايضا فقد يموت المريض بسبب آخر كالقتل فلا بد من حد فاصل تبني عليه الاحكام **(قوله قال في النهر وهو الظاهر)** رد على قوله في الفتح اما المرأة فان لم يمكنها الصعود الى السطح فهي مريضة فانه يقتضى أنها لو عجزت عنه لاعتمادونه كالطبخ تكون مريضة مع انه خلاف ما في الملتقى وغيره من اعتبار عدم قدرتها على القيام بمصالح بيتها تأمل **(قوله المرض)** مبتدأ والمعتبر صفته والمضنى خبره وقد علمت أن هذا القول مقابل الاصح **(قوله والمقعد)** هو الذي لا حراك به من داء في جسده كأن الداء أقعده وعند الاطباء هو الزمن وبعضهم فرق وقال المقعد المتشجج الاعضاء والزمن الذي طال مرضه مغرب **(قوله ولم يقعه في الفراش)** احتراز عما اذا تطاول ثم تغير حاله فانه اذا مات من ذلك التغير يعتبر تصرفه من الثلث كما في الخلاصة **(قوله ثم رمز شح)** اى شين وحاء وهو رمز لشمس الائمة الحلواني وفي الهندية عن التمر تاشي وفسر اصحابنا التطاول بالسنة فاذا بقي على هذه العلة سنة فتصرفه بعدها كتصرفه في حال صحته اه اى ما لم يتغير حاله كما علمت **(قوله وفي القنية الخ)** قال ح اخذا مما تقدم عن الهندية ان هذا لا ينافي ما قبله لان ازدياده الى السنة فقط اه ولا يحفى ما فيه وفي الهندية ايضا المقعد والمفلوج مادام يزداد ما به كالمرضى فان صار قديما ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره كذا في الكافي وبه أخذ بعض المشايخ وبه كان يفتي الصدر الشهيد حسام الائمة والصدر الكبير برهان الائمة وفسر اصحابنا الى آخر مامر

هو الاصح كعجز الفقيه عن الاتيان الى المسجد وعجز السوق عن الاتيان الى دكانه وفي حقه ان تعجز عن مصالحها داخله كافي البرازية ومثاده انها لو قدرت على نحو الطبخ دون صعود السطح لم تكن مريضة قال في النهر وهو الظاهر قلت وفي آخر وصايا المجتبي المرض المعتبر المضنى المييح لصلاته قاعدا والمقعد والمفلوج والمسلول اذا تطاول ولم يقعه في الفراش كالصحيح ثم رمز شح حد التطاول سنة انتهى وفي القنية المفلوج والمسلول والمقعد مادام يزداد كالمرضى

قلت وحاصله انه ان صار قديما بأن تطاول سنة ولم يحصل فيه ازدياد فهو صحيح اما لو مات حالة
الازدياد الواقع قبل التطاول او بعده فهو مريض **(قوله)** او بارز رجلا اقوى منه بيان لحكم
الصحيح الملحق بالمريض هنا وهو من كان غالب حاله الهلاك كما في النهاية وغيرها والاولى ان يقال
من يخاف عليه الهلاك غالبا على ان غالبا متعلق بالخوف وان لم يكن الواقع غلبة الهلاك فان
في المبالغة لا يكون الهلاك غالبا الا ان يبرز لمن علم انه ليس من اقرانه بخلاف غلبة خوف
الهلاك كذا في البحر ومثله في الفتح ومقتضاه ان الاولى ترك التقيد بكونه اقوى منه ولذا لم
يقيد به في الكنز وغيره بناء على ان الاعتبار غلبة خوف الهلاك لا غلبة الهلاك فان من خرج عن
صف القتال وبارز رجلا يغلب عليه خوف الهلاك وان لم يكن الرجل اقوى منه ولا يغلب
عليه الهلاك الا اذا علم انه اقوى منه فما جرى عليه المصنف مبنى على ما في النهاية من ان
المعتبر غلبة الهلاك وعليه جرى في النهر وقال ولذا قيد بعضهم المسئلة بما اذا علم ان المبرز
ليس من اقرانه بل اقوى منه اه وبما قررناه علم ان ما في المتن مخالف لما اختاره في البحر
تبعاً للفتح فافهم ويؤيد ما في الفتح ما ذكره في معراج الدراية من كتاب الوصايا لو اختلطت
الطاقتان للقتال وكل منهما مكافئة للآخرى او مقهورة فهو في حكم مرض الموت وان لم
يختلطوا فلا اه فانه يدل على ان المكافأة تكفي **(قوله)** من قصاص او رجم) وكذا لو
قدمه ظالم ليقته قهستاني **(قوله)** او بقى على لوح من السفينة) يوهم ان انكسار السفينة
شرط لكونه فارا وليس كذلك فقد قال في المبسوط فان تلاطمت الامواج وخيف الغرق
فهو كالمرضى وكذا في البدائع وقيد الاسييجاني بأن يموت من ذلك الموج اما لو سكن ثم مات
لاثر اه بحر قات وهذا شرط في المبالغة وغيرها ايضا كما يأتي **(قوله)** وبقى فيه) اما
لو تركه فهو كالصحيح ما لم يجرحه جرحا يخاف منه الهلاك غالبا كما يفهم مما مر **(قوله)** فار
بالطلاق) أى هارب من توريثها من ماله بسبب الطلاق في هذه الحالة **(قوله)** خبر من) أى
خبر من الموصولة في قوله من غالب حاله الهلاك الخ **(قوله)** ولا يصح تبرعه الا من الثالث) أى
كوقفه ومحاباته وتزوجه باكثر من مهر المثل واستفيد من هذا ان المرض في حق الوصية
والفرار لا يختافط والمراد بقوله تبرعه أى لاجني فلولا وارث لم يصح اصلا **(قوله)** فلوا بانها)
اى بواحدة او اكثر ولم يقل او طلقها رجعا كما قال في الكنز لما قال في النهر وعندي انه كان
ينبغي حذف الرجعي من هذا الباب لانها فيه تراث ولو طلقها في الصحة ما بقيت العدة بخلاف
البائن فانها لا تراث الا اذا كان في المرض وقد احسن القدوري في اقتصاره على البائن ولم أر من
نبه على هذا اه قال ط والطلاق ليس بقيد بل كذلك لو ابانها بخيار بلوغه او ثقيله امها
او بنتها او رده كما في البدائع وكأنه كنى به عن كل فرقة جاءت من قبله حموى اه لكن هذا
في قول الكنز طلقها اما قول المصنف ابانها لا يحتاج الى دعوى الكناية **(قوله)** وهى من اهل
الميراث) اى من وقت الطلاق الى وقت الموت كما سيوضحه الشارح **(قوله)** علم باهليتها ام لا الخ)
هذا كله سياى متنا وشرحا وشار الى ان الاولى ذكره هنا **(قوله)** فلوا كره) محترز قوله طائعا
اى لو اكره على طلاقها البائن لا تراث وهذا لو كان الا كراه بوعيد تلف فلو كان بحبس او قيد يصير
فارا كما في الهندية عن العتبية ثم اعلم انه ذكر في جامع الفصولين انه لا رواية لهذه المسئلة في

(او بارز رجلا اقوى)
منه (او قدم ليقول من
قصاص او رجم) او بقى
على لوح من السفينة
او افترسه سبع وبقى في
فيه (فار بالطلاق) خبر
من و (لا يصح تبرعه الا
من الثالث فلوا بانها) وهى
من اهل الميراث علم باهليتها
ام لا كأن اسلمت او
اعتقت ولم يعلم (طائعا
بلارضاها فلوا كره

الكتب وذكر فيها عن المشايخ قولهم الاول انها ترث لان الاكراه لا يؤثر في الطلاق بدليل وقوع طلاق المكره والثاني انه ينبغي ان لا ترث للجبر اذ لو اكرهه على قتل مورثه يرثه ولا يرثه المكره أى بالكسر لو وارثا ولو لم يوجد منه القتل اه واستظهر الرحمتي الاول لتعلق حقها في ارثه بمرضه ولم يوجد منها ما يبطله الا اذا كانت هي التي اكرهته على الطلاق ويؤيده انه لو جامعها ابنه مكرهه ورثت مع ان الفرقه ليست بأختيارها اه قلت الظاهر ترجيح الثاني ولذا جزم به الشارح تبعا للبحر لان ارث من أبائها في مرضه لرد قصده عليه وهو قراره من ارثها ومع الاكراه لم يظهر منه قرار فيعمل الطلاق عماله فلا ترثه كما ان علة عدم ارث القاتل لمورثه قصده تعجيل الميراث فيرد قصده عليه واذا كان مكرها لم يظهر هذا القصد فيرثه مع ان القتل محظور عليه بخلاف الطلاق فانه مع الاكراه غير محظور وقوله او جامعها ابنه مكرهه ورثت صوابه لم ترث كما يأتي التنبيه عليه فهو مؤيد لما قلنا **(قوله أو رضيت)** محترز قوله بلارضاهها اي كان خالعت وفي حكمه كل فرقة وقعت من قبلها كأختيار امرأة العنين نفسها قمهستاني ط **(قوله ولو اكرهت على رضاها)** اي على مفيد رضاها كسؤالها الطلاق ولو قال على سؤالها الطلاق كما قال غيره لكان أولى ط **(قوله او جامعها ابنه مكرهه)** بحث لصاحب النهر وأقره الحموي عليه ويخالفه ما في البحر عن البدائع الفرقه لو وقعت بتقيل ابن الزوج لا ترث مطاوعة كانت او مكرهه اما الاول فلرضاها بأبطال حقها واما الثاني فلم يوجد من الزوج ابطال حقها المتعلق بالارث لوقوع الفرقه بفعل غيره اه والجماع كالتقيل في حرمة المصاهرة وليس لنا الا اتباع النص ط قلت وفي جامع الفصولين أيضا جامعها ابن مريض مكرهه لم ترثه الا ان أمره الاب بذلك فينتقل فعل الابن الى الاب في حق الفرقه فيصير فارا اه ومثله في الذخيرة معزيا للاصل وكذا في الولوالجية والهندية وللرحمتي هنا كلام مصادم للمنقول فهو غير مقبول **(قوله بذلك الحال)** بدل من قوله كذلك والمراد به حال غلبة الهلاك من مرض ونحوه واحتترز به عما اذا طلق في الصحة ثم مرض ومات وهي في العدة لا ترث منه بجر اي الا اذا كان الطلاق رجعي فانها ترثه وكذا يرثها لو ماتت في العدة جامع الفصولين وفيه قال في مرضه قد كنت ابنتك في صحتي أو تزوجتك بلاشهود أو بيننا رضاع قبل النكاح أو تزوجتك في العدة وأنكرت المرأة ذلك بانت منه وترثه لا لوصدقته **(قوله فلو صح)** الاولى فلو زال ذلك الحال اه ح اي ليعم ما لو عاد المبارز الى الصف أو أعيد المخرج للقتل الى الحبس أو سكن الموج ثم مات فهو كالمرضى اذا برئ من مرضه كما في البدائع وعزاه اليها في الفتاوى الهندية ويؤيده ما قدمناه عن الاسبيجاني من التصريح بأنه لو سكن الموج ثم مات لا ترث لكن في الفتح ولو قرب للقتل فطلق ثم خلى سبيله او حبس ثم قتل أو مات فهو كالمرضى ترثه لانه ظهر قراره بذلك الطلاق ثم ترتب موته فلا يبالي بكونه بغيره اه ومثله في معراج الدراية بدون تعليل وتبعه في البحر والنهر وهو مشكل لانه يلزم عليه ان المريض لو صح ثم مات ان ترثه لصدق التعليل المذكور عليه مع انه خلاف ما اطبقوا عليه من اشتراطهم موته في ذلك الوجه اي الوجه الذي هو حالة غلبة الهلاك ولا شك انه بعد ما خلى سبيله أو أعيد للحبس ثم مات لم يمت في ذلك الوجه بل مات في غيره في حالة لا يغلب فيها الهلاك ولذا لو طلق وهو في الحبس قبل

او رضيت لم ترث ولو اكرهت على رضاها او جامعها ابنه مكرهه ورثت (وهو كذلك) بذلك الحال (ومات) فيه فلو صح ثم مات في عدتها لم ترث

اخرجه للقتل لم يكن فارا فكذا بعد اعادته اليه نعم ما ذكر من التعليل انما يصح لموته في ذلك الوجه بسبب آخر كموت المريض بقتل وموت من اخرج للقتل بافتراض سبع ونحوه والظاهر ان في عبارة الفتح سقطا من قلم الناسخ والاصل في العبارة فهو كالمرضى اذا برئ بخلاف موته بسبب غيره فانها ترثه لانه ظهر فراره الخ فليتأمل (قوله بذلك السبب) متعلق بقوله ومات لكن زيادة الشارح قوله موته اقتضت اعراجه خيرا مقدما وموته مبتدأ مؤخر اولا حاجة الى هذه الزيادة وقد سقطت من بعض النسخ (قوله في العدة) والقول لها في انه مات قبل انقضاء العدة مع اليمين فان نكحت فلا ارث لها ولو تزوجت قبل موته ثم قالت لم تنقض عدتي لا يقبل قولها ولو كانت امة قد عتقت ومات الزوج فادعت العتق في حياته وادعت الورثة انه بعد موته فالقول لهم ولا يعتبر قول المولى كما اذا ادعت انها اسلمت في حياته وقالت الورثة بعد موته فالقول لهم وتامه في البحر عن الحانية (قوله للمدخولة) اي المدخول بها حقيقة اعني الموطوءة ليخرج المحتلى بها فانها وان وجبت عليها العدة لكنها لا ترث كما مر في باب المهر في الفرق بين الحلوة والدخول افاده ط فافهم (قوله لاهومنها) اي لو ابانها في مرضه فماتت هي قبل انقضاء عدتها لا يرث منها بخلاف ما لو طلقها رجعا كايأتي (قوله وعند احمد الخ) وعن مالك وان تزوجت بازواج وعند الشافعي لا ترث المختلعة والمطلقة ثلاثا وغيرها يرث لان الكنايات عنده رواجع درمتمقي (قوله وكذا ترث طالبة رجعية) اي في مرضه كما هو الموضوع واحترز بالرجعية عما لو ابانها بأمرها كما يذكره (قوله او طلاق فقط) اي بأن قالت له في مرضه طلقني فطلقها ثلاثا فمات في العدة ترثه اذ صار مبتدئا فلا يبطل حقها في الارث كقولها طلقني رجعية فأبانها جامع الفصولين (قوله لان الرجعي لا يزيل النكاح) اي قبل انقضاء العدة اي فلم تكن راضية باسقاط حقها بخلاف ما لو طلبت البائن (قوله حتى حل وطؤها) اي بدون تجديد عقد لكن اذا كان الوطء قبل المراجعة بالقول كان هو مراجعة مكروهة (قوله ويتوارثان في العدة مطلقا) اي سواء كان طلاقها في صحته او مرضه برضاها او بدونه كما في البدائع فايهما مات وهي في العدة يرثه الآخر بخلاف ما بعد العدة لانه زال النكاح وقد مرنا قريبا ان القول لها في انه مات قبل انقضاء العدة بقي هنا مسألة هي واقعة الفتوى سئلت عنها ولم أرها صريحة في رجل طلق زوجته المريضة طلاقا رجعيا ثم ماتت بعد شهرين فادعى عدم انقضاء العدة ليرث منها وادعى ورثتها انقضاءها وهي لم تقر قبل موته بانقضائها ولم يتباغ سن اليأس فهل القول له اولهم والذي يظهر لي ان القول للزوج لان سبب الارث وهو الزوجية كان متحققا لان الرجعي لا يزيله فلا يزول بالاحتمال وهي لو ادعت قبل موتها انقضاءها في مدة تحتمله يكون القول لها لانه لا يعلم الا من جهتها بخلاف ورثتها فتأمل (قوله بخلاف البائن) فان فيه لا بد من استمرار الاهلية من وقت الطلاق الى وقت الموت كما يذكره قريبا (قوله وكذا ترث مبانة الخ) اي من طلقها بأثنا قيد بها لانها لو كانت مطلقة رجعية لا ترث كما يذكره المصنف وكذا لو بانبت بتقيل ابن الزوج ولو مكروهة كما مر (قوله لحجى الحرمة بينونته) اي فكان الفرار منه (قوله ومن لا عنها في مرضه) اطلقه فشمع ما اذا كان القذف في الصحة او في المرض وقال محمد ان كان القذف في الصحة والمعان في المرض لم ترث نهر

(بذلك السبب) موته
او بغيره كان يقتل المريض
او يموت بجهة اخرى في
العدة للمدخولة (ورثت
هي) منه لاهومنها لرضاه
باسقاطه حقه وعند احمد
ترث بعد العدة ما لم تزوج
بآخر (وكذا) ترث (طالبة
رجعية) او طلاق فقط
(طلقت) بأثنا (او ثلاثا)
لان الرجعي لا يزيل النكاح
حتى حل وطؤها ويتوارثان
في العدة مطلقا وتكفي
اهليتها للارث وقت الموت
بخلاف البائن (وكذا)
ترث (مبانة قبلت) او
طاوعت (ابن زوجها)
لحجى الحرمة بينونته
(ومن لا عنها في مرضه

(قوله او آلى منها مريضا) أراد به ان يكون مضى المدة فى المرض ايضا بحر (قوله لما مر)
 اى من ان الفرقه جاءت بسبب منه قال فى الهداية وهذا ملحق بالتعليق بفعل لا بد منه اذ هى
 ما جأه الى الخصومة لدفع العار عنها (قوله وان آلى فى صحته الخ) وجه عدم الارث فيها أن
 الايلاء فى معنى تعليق الطلاق بمضى اربعة اشهر خالية عن الوقاع ولا بد ان يكون التعليق
 والشرط فى مرضه وهنا وان تمكن من ابطاله بالفى لكن بضرر يلزمه وهو وجوب الكفارة
 عليه فلم يكن متمكنا بحر (قوله فمات) اى فى عدتها كما مر (قوله لانه لا بد الخ) تعليل للمسئلة
 الثانية ط (قوله ولا بد فى البائن الخ) تعليل للمسئلة الثالثة اى والردة تقطع اهلية الارث
 ط (قوله اولم يطلقها) اى لافرق بين الطلاق الرجعى وعدم الطلاق اصلا (قوله
 فطاوعت) المطاوعة ليست بقيد اذ لو كانت مكرهه لاثرت ايضا لانه لم يوجد من الزوج
 ابطال حقها كما فى البحر عن البدائع لكن لو امره أبوه بذلك ورثت كما قدمناه (قوله لحجى الفرقه
 منها) اى فكانت راضية باسقاط حقها (قوله او أبانها بأمرها) يصدق بما اذا سأله واحدة
 بآئنه فطلقها ثلاثا فقوله فى البحر لم أر حكمه اى صريحاً ثم قال كما وجد فى بعض نسخ البحر
 وينبغى ان لا ميراث لها لرضاها بالبائن اه (قوله عملاً بأجازته) لانها هى المبطله للارث
 واعترضه فى النهر بأن هذا لا يجدى نفعا فيما اذا كان الطلاق فى مرضه اذ دليل الرضا فيه قائم
 اه قلت فيه نظر لانها رضيت بطلاق موقوف غير مبطل لحقها ولا يلزم منه رضاها بما يبطله
 وعبارة جامع الفصولين وليس هذا كطلاق بسؤالها اذ لم ترض بعمل المبطل اذ قولها طلقت
 نفسى لم يكن مبطلا بل يتوقف على اجازته فاذا أجاز فى مرضه فكأنه انشأ الطلاق فكان فارا
 اه فافهم (قوله او اختلعت منه) قيد به لانه لو خلعه اجنبى من زوجها المريض فلها الارث
 لو مات فى العدة لانها لم ترض بهذا الطلاق فيصير الزوج فارا بحر عن جامع الفصولين قلت
 ومنادى التعليق ان الاجنبى لو خلعه من زوجها على مهرها وأجازت فعليه ثرث ايضا لان
 اجازتها حصلت بعد البيئونه فلم تؤثر فيها بل اثرت فى سقوط مهرها فقد ثبت الفرار قبل
 الاجازة فلا يرتفع بها فلا يصح ان يقال انها لا تثرث لان دليل الرضا قائم لان المعتبر قيامه قبل
 البيئونه لابعدها فافهم (قوله ولو ببلوغ الخ) أفاد أنه غير مقصور على اختيار بتفويض
 الطلاق لا يقال ان الفرقه فى خيار البلوغ تتوقف على فسخ القاضى فلم تكن بفعلها فصار كمالو
 ابانت نفسها فأجازة الزوج لان فسخ القاضى موقوف على طلبها ذلك منه فصار كطلبها
 البائن من زوجها وذلك رضا هذا ما ظهر لى (قوله لرضاها) اى لان الفرقه وقعت باختيارها
 لانها تقدر على الصبر عليه بدائع (قوله محصورا بحبس) عبارته فى الدرر المنتقى فى حصن وكذا
 عبارة غيره والحصر وان كان بمعنى المنع ويشمل الحبس والحصن لكن مسئلة الحبس ذكرها بعد
 وقوله او فى صف القتال احتراز عما اذا خرج عن الصف للمباراة فانه يكون فارا كما مر وكذا لو
 التحم القتال واختلط الصفان كما قدمناه عن المعراج وانما لم يكن فارا هنا لما قالوا من أن
 الحصن لدفع بأس العدو وكذا المنعة اى بمن معه من المقاتلين قال فى النهر واطلاقه يفيد انه
 لافرق بين ان تكون فئة قليلة بالنسبة الى الاخرى او لا ولم أره لهم اه قلت الظاهر انه مادام
 فى الصف لافرق امالو اختلطو فقد علمت مما قدمناه عن المعراج انه فى حكم المرض الا اذا

او آلى منها مريضا كذلك)
 اى ترثه لما مر (وان آلى
 فى صحته وبانت به) بالايلاء
 (فى مرضه او ابانها فى
 مرضه فصحت فمات او ابانها
 فارتدت فاسلمت) فمات
 (لا) ترثه لانه لا بد ان
 يكون المرض الذى طلقها
 فيه مرض الموت فاذا صح
 تبين انه لم يكن مرض
 الموت ولا بد فى البائن ان
 تستمر اهليتها للارث من
 وقت الطلاق الى وقت
 الموت حتى لو كانت كتابية
 او مملوكة وقت الطلاق
 ثم اسلمت او اعتقت لم
 تثرث (كما) لا تثرث (لو
 طلقها رجعيًا) اولم يطلقها
 (فطاوعت) او قبالت
 (أبنته) لحجى الفرقه منها
 (او ابانها بأمرها) قيد به
 لانها لو ابانت نفسها فاجاز
 ورثت عملاً بأجازته قنية
 (او اختلعت منه او
 اختارت نفسها) ولو
 ببلوغ وعتق وجب وعنة
 لم تثرث لرضاها (ولو)
 كان الزوج (محصورا)
 بحبس (او فى صف القتال)

كانت احداها غالبة * (تنبيه) * مثل من في الصف من كان راكب سفينة قبل خوف الغرق او نزل بمسبحة او مخيف من عدو بحر (قوله ومثله حال فشوا الطاعون) نقل في الفتح عن الشافعية انه في حكم المرض وقال ولم أره لمشاينها وقواعد الحنفية تقتضي انه كالصحيح قال الحافظ العسقلاني في كتابه (بذل الماعون) وهو الذي ذكره لى جماعة من علمائهم وفي الاشياء غايته ان يكون كمن في صف القتال فلا يكون فارا اه وهو الصحيح عند مالك كما في الدر المنثور قال في الشرع بلالية وليس مسلما اذ لا مماثلة بين من هو مع قوم يدفعون عنه في الصف وبين من هو مع قوم هم مثله ليس لهم قوة الدفع عن احد حال فشوا الطاعون اه قلت اذا دخل الطاعون محلة او دارا يغلب على اهلها خوف الهلاك كما في حال التحام القتال بخلاف المحلة او الدار التي لم يدخلها فينبغي الجري على هذا التفصيل لما علمت من ان العبرة لغلبة خوف الهلاك ثم لا يخفى ان هذا كله فيمن لم يطعن (قوله او محموم) عطف على مشتكي وقوله او محبوسا عطف على قائما ولا يصح عطف محموم على قائما لانه يلزم عليه ان لا ترث منه وان لم يحم بمصالحه خارج البيت لان العطف يقتضي المغايرة والحال ان المحموم اذا كان يقدر على القيام بمصالحه لا يكون مريضا والافهو مريض كما يعلم من عبارة الملتقى واما ما في الدراية من التصريح بأن المحموم مريض فهو محمول على ما اذا عجز عن القيام بمصالحه فلا يخالف ما في الملتقى واما ما في النهر من دعوى المخالفة والتوفيق بحمل ما في الدراية على ما اذا جاءت نوبة الحمى ففيه نظر لانها اذا جاءت نوبتها ولم يعجز عن القيام بمصالحه لم يكن مريضا بمنزلة الحامل التي يأخذها الطلق ثم يسكن كما يأتي قريبا (قوله لغلبة السلامة) لان الحصن لدفع العدو وقد يتخلص من المسبحة والحبس بنوع من الحيل ط عن الهندية (قوله وهو الطلق) اختلف في تفسير الطلق فقيل الوجع الذي لا يسكن حتى تموت او تلد وقيل وان سكن لان الوجع يسكن تارة ويهيج اخرى والاول اوجه بحر عن المجتبى (قوله اذا علق المريض) اي من كان مريضا عند التعليق والشرط او عند احدهما احترازا عما اذا كان صحيحا عند كل من التعليق والشرط فليس من صور المسئلة فافهم (قوله البائن) قيد به لان حكم الفرار لا يثبت الا به بحر لان الرجعي لا فرار فيه ولو نجزه في المرض بدون رضاها كما مر (قوله بفعل اجنبي) سواء كان له منه بد أم لا بحر والمراد بالفعل ما يعي الترك كما في ايضاح الاصلاح ط (قوله اي غير الزوجين) دفع به ما يتوهم من ارادة حقيقة الاجنبي وهو من لا قرابة له ط (قوله او بمجيء الوقت) المراد به التعليق بأمر سماوى اي ما لا صنع فيه للعبد وجعله من التعليق لان المضاف في معنى الشرط من حيث ان الحكم يتوقف عليه كما حققه في البحر من باب التعليق فافهم (قوله بفعل نفسه) اي سواء كان له منه بدا ولا (قوله او الشرط فقط) اي المعلق عليه كدخول الدار مثلا في ان دخلت الدار (قوله كأكل وكلام ابوين) لف ونشر ومرتب وكلا ابوين كل ذي رحم محرم كما في الحموى عن البر جندی ط ومثله الصوم والصلاة وقضاء الدين واستيفاءه نهر وفي التتارخانية لو علقه على الخروج الى منزل والديها فخرجت ترث لانه مما لا بد لها منه اه وينبغي تقييده بما اذا خرجت على وجه ليس له منعها منه (قوله او الشرط فيه فقط) فيه خلاف محمد فعنده اذا كان التعليق في الصحة فلا ميراث

مطلب

حال فشوا الطاعون هل
للصحيح حكم المريض

ومثله حال فشوا الطاعون
اشياء (او قائما بمصالحه
خارج البيت مشتكي)
من ألم (او محموم او
محبوسا بقصاص او رجم لا)
ترث لغلبة السلامة
(والحامل لا تكون فارة
الا بتلبسها بالخاض)
وهو الطلق لانها حينئذ
كالمریضة وعند مالك اذا
تم لها ستة اشهر (اذا
علق المريض (طلاقها)
البائن (بفعل اجنبي)
اي غير الزوجين ولو
ولدها منه (او بمجيء
الوقت و) الحال ان
(التعليق والشرط في
مرضه او) علق طلاقها
(بفعل نفسه وهما في المرض
او الشرط فقط) فيه
(او علق بفعلها ولا بد
لها منه) طبعا او شرعا
كأكل وكلام ابوين (وهما
في المرض او الشرط)
فيه فقط

لها مطلقا قال في البحر ومصححوا قول محمد ونقل في النهر تصحيحه عن فخر الاسلام **(قوله**
ورثت لفراره) اما اذا كان التعليق بفعل اجنبي او بمجيء الوقت ووجد في المرض فلان
القصد الى الفرار قد تحقق بمباشرة التعليق في حال تعلق حقها بماله ولذا لو كان الموجود في
المرض الشرط فقط لم ترث عندنا خلافا لفر واما اذا كان بفعل نفسه وكانا في المرض او الشرط
فيه فقط فلانه قصد ابطال حقها بالتعليق والشرط او بالشرط وحده واضطراره لا يبطل حق
غيره كاتلاف مال الغير حالة الاضطرار واما اذا كان بفعلها الذي لا بد لها منه وكان الشرط
في المرض فلانها مضطرة في المباشرة لخوف الهلاك في الدنيا او في العقبى نهر ملخصا **(قوله**
ومنه) اي من الفرار وهو من قسم التعليق بفعل نفسه وانما ورثته لانه وجد الشرط وهو
عدم التطليق او عدم الزوج قبيل موته وهو وقت مرض فكان فارا وان كان التعليق في
الصحة وانما لم يرثها لرضاء باسقاط حقه حيث اخر الشرط الى موتها وذكر في البدائع ايضا
انه لو قال ان لم آت البصرة فانت طالق ثلاثا فلم يأتها حتى مات ورثته لما قلنا اما اذا ماتت هي
يرثها لانها ماتت وهي زوجته لعدم شرط الوقوع لجواز ان ياتي البصرة بعد موتها اه اي
بخلاف تطليقها وتزوجه عليها فانه لا يمكن بعد موتها * (تنبه) * تقييد الشارح الطلاق
بكونه ثلاثا غير لازم في مسألة موتها لانه لو كان رجعيًا وحكمنا بالوقوع في آخر جزء من اجزاء
حياتها وهو الجزء الذي يعقبه الموت يكون الواقع به بائنا لعدم امكان العدة كمن لم يدخل بها
كما قدمناه عن الفتح في باب الصريح عند قوله ان لم اطلقك فانت طالق **(قوله** او التعليق فقط)
اي التعليق بفعل اجنبي او بمجيء الوقت كما في البحر وهو مفهوم من المتن فيما مر فالتعليق هنا
لا يحمل على عمومته حتى يشمل فعل نفسه لان التعليق به اذا وجد في الصحة فقط اي ووجد
الشرط في المرض ورثت منه وقد صرح به المتن فلا يصح دخوله في العموم كذا بخط
السائغاني فافهم **(قوله** او بفعلها ولها منه بد) اي مطلقا سواء كان التعليق والشرط
في المرض أو أحدهما أو لا ولا قال في التبيين وفي غيرها اي في غير هذه الصور التي ذكرناها
لا ترث وهو ما اذا كان التعليق والشرط في الصحة في الوجوه كلها او كان التعليق في الصحة فيما
اذا علقه بفعل الاجنبي او بمجيء الوقت أو كيفما كان اذا علقه بفعلها الذي لها منه بد فانها
لا ترث في هذه الصور كلها اه ح **(قوله** وحاصلها ستة عشر) يمكن بسطها الى ثمانية
وعشرين لانه اذا علقه على فعله أو فعلها او فعل اجنبي فالفعل اما منه بد او لا فهذه ستة
تضرب في أربعة الشرط والتعليق الاربعة فتبلغ اربعة وعشرين وفي تعليقه على الوقت اربع
صور فتبلغ ثمانية وعشرين لكن في فعله او فعل الاجنبي لا فرق بين ما منه بد او لا بخلاف
فعلها كما علمت ثم لا يخفى ان كون كل من التعليق والشرط في الصحة لا دخل له في طلاق
المريض ولذا لم يذكره في البحر فللمناسب اسقاطه وتكون الصور احدى وعشرين **(قوله**
او احدها) بالنصب او الرفع عطفا على اسم ان اي أو أحدها في احد المذكورين بأن يكون
التعليق في الصحة والشرط في المرض او بالعكس **(قوله** قال لها في صحته) اما اذا كان هذا
التعليق في المرض ورثت في جميع الصور لانه من التعليق بفعل الاجنبي وفعله وقد تقدم ما يدل
عليه من الصور السابقة ط **(قوله** والفرق لا يخفى) قال في البحر وحاصله ان الطلاق تعلق

(ورثت) لفراره ومنه
ما في البدائع ان لم اطلقك
او ان لم اتزوج عليك
فانت طالق ثلاثا فلم يفعل
حتى مات ورثته ولو ماتت
هي لم يرثها (وفي غيرها لا)
ترث وهو ما اذا كانا
في الصحة او التعليق فقط
او بفعلها ولها منه بد
وحاصلها ستة عشر لان
التعليق اما بمجيء وقت
او بفعل اجنبي او بفعله
وكل وجه على اربعة لان
التعليق والشرط اما في
الصحة او المرض او
أحدهما وقد علم حكمها
(قال لها في صحته ان
شئت) انا (و فلان فانت
طالق ثلاثا ثم مرض
فشاء الزوج والاجنبي
الطلاق معا او شاء الزوج
ثم الاجنبي ثم مات الزوج
لا ترث وان شاء الاجنبي
اولا ثم الزوج ورثت)
كذا في الحانية والفرق
لا يخفى اذ بمشيئة الاجنبي
اولا صار الطلاق معلقا
على فعله فقط (تصادقا)
اي المريض مرض الموت
والزوجة (على ثلاث
في الصحة

على مشيئتهما فإذا شاءا لم يكن الزوج تمام العلة فلا يكون فارا بخلاف ما اذا تأخرت مشيئة الزوج لانه حينئذ تمت العلة به اهـ اى فيكون من التعليق بفعله فيكفى فيه كون الشرط فقط في المرض بخلاف الوجهين الاولين فانهما من قبيل التعليق بفعل الاجنبى فلا بد فيه من كون التعليق والشرط في المرض والفرض ان التعليق في الصحة **(قوله)** وعلى مضى العدة قيد به ليظهر خلاف صاحبين حيث قالوا بجواز اقراره ووصيته بانتفاء التهمة بانتفاء العدة كما في التبيين فيفهم منه انه لو تصادقا على الثلاث في الصحة ولم يتصادقا على انقضاء العدة يكون لها الاقل اتفاقا اهـ ح **(قوله)** فلها الاقل منه او من الميراث من في الموضعين بيان للاقل والواو بمعنى او وصلة الاقل محذوفة تقديرها من الآخر والمعنى فلها الموصى به الذى هو اقل من الميراث او الميراث الذى هو اقل من الموصى به ولا يجوز ان تكون الواو للجمع اذ يصير المعنى حينئذ فلها الميراث والموصى به اللذان هما الاقل وهو فاسد كما لا يجوز ان تكون في الموضعين صلة الاقل سواء كانت الواو للجمع او بمعنى او اذ يصير المعنى على الاول فلها الاقل من كل واحد منهما وعلى الثانى فلها الاقل من احدهما وكلاهما فاسد اهـ ح اى لانه يصير الاقل شيئا خارجا عن الميراث والموصى به مع ان المراد بالاقل واحد منهما هو اقل من الآخر **(قوله)** للتهمة اى تهمة مواضعة الزوجين على الاقرار بالفرقة وانقضاء العدة ليعطيها الزوج زيادة على ميراثها وهذه التهمة في الزيادة فقط فرددناها وقالا بجواز الاقرار والوصية لانها صارت اجنبية عنه لعدم العدة بدليل قبول شهادته لها ودفع زكاته لها وتزوجها بآخر والجواب انه لا مواضعة عادة في حق الزكاة والشهادة والتزوج فلا تهمة بجر ملخصا عن الهداية وشروحها **(قوله)** وتعتمد من وقت اقراره الخ كذا ذكر في الهداية والحانية في باب العدة ان الفتوى عليه وحينئذ فلا يثبت شئ من هذه الاحكام المذكورة آنفا ولا تزوجه بأختها واربع سواها وهو خلاف ما صرحوا به هنا وبه اندفع ما في غاية السروجى من انه ينبغي تحكيم الحال فان كان جرى بينهما خصومة وتركته خدمته في مرضه فهو دليل عدم المواضعة فلا تهمة والا فلا تصح للتهمة بجر ملخصا واقره في النهر وحاصله ان ما قرره هنا من قبول شهادته لها ونحوه من الاحكام يقتضى ان ابتداء العدة يستند الى وقت الطلاق وما صححوه في باب العدة من وجوبها من وقت الاقرار يقتضى انتفاء هذه الاحكام * اقول لا يخفى ان العدة انما تجب من وقت الطلاق واذا اقر الزوجان بمضيها صدقا فيما لا تهمة فيه ولذا صرحوا بانه لا تجب لها نفقة ولا سكنى عملا بتصديقها له والشهادة ونحوها مما مر لا تهمة فيها اذ لا مواضعة عادة فيها كما تقدم بخلاف الوصية بما زاد على قدر الميراث فلم يصدق في حقها عند ابى حنيفة وقدر ان العدة لم تنقض لابطال الزيادة لانها موضع تهمة فليس المراد عدم انقضاء العدة في سائر الاحكام بل في موضع التهمة فقط وبه علم ان كلا من القول باعتبارها من وقت الطلاق والقول باعتبارها من وقت الاقرار ليس على عمومته ولذا قال في فتح القدير في باب العدة ان فتوى المتأخرين اى بوجوبها من وقت الاقرار مخالفة للائمة الاربعة وجهور الصحابة والتابعين وحيث كانت مخالفتهم للتهمة فينبغى ان يحرى به محالها والناس الذين هم مظانها ولهذا فصل الامام السعدي بحمل كلام محمد في المبسوط من ان ابتداء العدة

(و) على (مضى العدة ثم اقر لها بدين) او عين (او اوصى لها بشئ فلها الاقل منه) اى مما اقر او اوصى (او من الميراث) للتهمة وتعتمد من وقت اقراره به يفتى ولومات

من وقت الطلاق على ما اذا كانا متفرقين من الوقت الذي اسند الطلاق اليه اما اذا كانا مجتمعين فالكذب في كلامهما ظاهر فلا يصدقان في الاسناد قال في البحر هناك وهذا هو التوفيق اه اى بين كلام المتقدمين والمتأخرين وبه ظهر صحة ما قاله السروجي من انه ينبغي تحكيم الحال لكن ما قاله من ان الخصومة وترك الخدمة دليل عدم المواضعة رده في الفتح بأنه غير ظاهر لان وصيته لها بأكثر من الميراث ظاهرة في ان تلك الخصومة حيلة ليست على حقيقتها اه نعم ما ذكره الامام السعدي من التفرق ظاهر في عدم المواضعة لتصح وصيته لها وتزوجه اختها واربعاً سواها والله سبحانه اعلم * (تنبيه) * اعلم ان ما تأخذه له شبه بالميراث فلو توى شئ من التركة قبل القسمة كان على الكل ولو طلبت اخذ الدراهم والتركة عروض لم يكن لها ذلك وشبه بالدين حتى كان للورثة ان يعطوها من غير التركة مؤاخذه لها بزعمها ان ما تأخذه دين كذا افاده في فتح القدير والبحر وغيرها **(قوله)** بعدمضيتها اى مضى العدة من وقت الاقرار **(قوله)** فلها جميع ما اقر أو وصى لانها صارت اجنبية فانفتت التهمة ومقتضاه ان ما تأخذه لم يبق له شبه بالميراث اصلاً فلا يأتى فيه مامر انفالاً لها قبل مضى العدة لم تعط الزائد على الميراث للتهمة فكان ما تأخذه ارثاً نظراً للورثة ووصية نظراً لزعمها فاعتبر فيه الشبهان وبعد مضى العدة لم تبق التهمة فلذا استحقت جميع ما اقر أو وصى به وتمحض كونه ديناً او وصية وبه علم ان من ذكر الشبهين هنا تبعاً لظاهر عبارة النهر لم يصب فافهم **(قوله)** ولو لم يكن بمرض موته الباء بمعنى فى اى ولو لم يكن هذا التصديق فى مرض موته بأن صح منه او كان غير مريض اصلاً ثم مات فى عدتها صح اقراره ووصيته لعدم التهمة **(قوله)** ولو كذبتة محترز قوله تصادق ط **(قوله)** ليصح اقراره اى ولا وصيته معاملة لها بزعمها انها زوجة وهى وارثة ولا وصية للوارث ولا اقرار له ط وينبغى تقييده بما اذا مات فى مرضه قبل مضى عدتها من وقت الاقرار لانه لما اقر بطلاقها ثلاثاً بانتهى عملاً بأقراره وان كذبتة وصار فاراً فاذا صح من مرضه ثم مات فى العدة او لم يصح ومات بعد العدة لم تترث منه فتصح وصيته واقراره لها بالمال وليس تكذيبها له فى الطلاق السابق رضا بالطلاق الواقع الآن كما لا يخفى هذا ما ظهر لى **(قوله)** لا لو بعده اقول هذا انما يظهر لو ادعت ان الابانة كانت فى الصحة لان دعواها تتضمن اعترافها بأنها لا تترث معه لكونه غير فاراً ما لو ادعت ان الابانة كانت فى ذلك المرض الذى مات فيه فلا لانها ادعت عليه ضلوقاً تترث منه غير انها لما زعمت انها بانتهى منه وجب عليها مفارقتها فاذا ادعت عليه ذنب الواجب لا يلزم منه ان تكون راضية بطلاقها كما لا يخفى فيجب ان تترث سواء أصرت على دعواها او صدقته قبل موته او بعده كما لو اقرارها بما ادعت عليه ولم أر من تعرض لذلك وكأنهم سكتوا عنه لظهوره فافهم **(قوله)** كمن طلقت الخ جعل حكم المسئلة الاولى مشبها بهذه لانه لا خلاف فيها بخلاف الاولى كما علمت **(قوله)** بأمرها الاولى برضاها ليشمل اختيارها نفسها فى التفويض افاده الحموى عن البرجندى ط **(قوله)** فان لها الاقل اى مما اقر أو وصى به ومن الارث وهذا تصریح بوجه الشبه المفاد بالكاف **(قوله)** قال صحيح قيد به ليكون قراره بالبيان املو كان مريضاً يكون فاراً بذلك القول لا بنفس البيان فافهم **(قوله)** احداً كما طالق

بعد مضيتها فلها جميع ما اقر أو وصى عمادية ولو لم يكن بمرض موته صح اقراره ووصيته ولو كذبتة لم يصح اقراره شرح المجمع وفى الفصول ادعت عليه مريضاً انه ابانها فجحد وحلفه القاضى خالف ثم صدقته ومات ترثه لو صدقته قبل موته لا لو بعده **(كمن طلقت ثلاثاً بأمرها فى مرضه ثم اوصى لها او اقر)** فان لها الاقل **(قال صحيح)** لامرأته احداً كما طالق ثم بين الطلاق **(فى مرضه)** الذى مات فيه **(فى احداها صار فاراً بالبيان)**

اي ثلاثا كما في عبارة الفتح عن الكافي وهو المراد لان الكلام فيما يكون به فارا ولا فرار في
الرجعي **(قوله فترث منه)** لانه بين الطلاق بعد تعلق حقها بماله فيرد عليه قصده كمالوا نشأ فجعل
انشاء في حق الارث للثمة ولومات احداها قبله ثم مات تعينت الاخرى ولم ترث لانه بيان
حكمي فانتفت التهمة عنه وتمامه في الفتح قلت وما ذكر من انه يصير فارا بهذا البيان مؤيد
للقول بأن البيان في الطلاق المبهم ايقاع للطلاق معلقا بشرط البيان معنى اي ينعقد سببا للحال
لوقوع الطلاق عند البيان فيقع عند البيان بالكلام السابق اما على القول بأنه ايقاع للحال في
واحدة غير عين والبيان تعيين لمن وقع عليها الطلاق فينبغي ان لا يصير فارا لان الوقوع يكون
في حال صحته كذا في البدائع وتمام الكلام على ذلك مبسوط فيه **(قوله لو حلف صحيحا)** اي
بأن يعلق على فعل غيره كأن قال ان دخل زيد داره فأحدا كما طالق ثلاثا اما لو علق على فعله
صار فارا بالفعل في مرضه لا بنفس البيان فافهم **(قوله صار فارا)** يظهر لك وجهه بما ذكرناه
آخرا عن البدائع **(قوله ولا يشترط علمه الخ)** حاصله ان اهلية الزوجة للميراث شرط في كونه
فارا فاذا كانت امة او كتابية فأبانها في مرضه لم ترث لعدم اهليتها لذلك لكن لو كانت اعتقت
او اسلمت وهو غير عالم فأبانها في مرضه صار فارا وترثه لتحقق الشرط وقت الابانة **(قوله بعد**
غدا) اما لو قال لها ايضا انت طالق ثلاثا غدا يقع الطلاق والعناق معا ولا ميراث لها ولو قال اذا
اعتقت فانت طالق ثلاثا كان فارا كذا في الظهيرية اي لان المعلق يعقب المعلق عليه فيتحقق
شرط الفرار قبل وقوع الطلاق بخلاف ما قبله فان المضافين الى الغد وقع معا **(قوله والا يعلم**
لاترث) لانه وقت التعليق لم يقصد ابطال حقها حيث لم يعلم وان صارت اهلا قبل نزول الطلاق
ولم تكن حرة وقت التعليق لان عتقها مضاف بخلاف ما اذا كانت حرة وقته ولم يعلم به لانه
أمر حكمي فلا يشترط العلم به كذا في البحر والاطهر ان يقال لانه أمر ثابت تأمل * **(تنبيه)** *
مقتضى قول المصنف كان فارا انه يقع عليها ثلاث طلقات والا كان رجعي لانها صارت حرة
ولا فرار في الرجعي فافهم ويشكل عليه ما مر قيل الفاظ الشرط من باب التعليق انه لو قال
لزوجه الامه ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فعتقت فدخلت له رجعتها اه ومقتضاه ان
يقع هنا طلقتان ولا يكون فارا وقد يجاب أخذا مما قالوا في الفرق بين الاضافة والتعليق ان
المضاف ينعقد سببا للحال بخلاف المعلق حتى لو قال انت حر غدا لم يملك بيعه اليوم ويملكه
اذا قال اذا جاء غدا كافي طلاق الاشياء والنظائر ففي مسئلتنا لما قال لامته انت حرة غدا انعقد
سببا للحال فاذا قال الزوج انت طالق ثلاثا بعد غدا انعقد سببا للطلاق بعد تحقق سبب الحرية
فتطلق ثلاثا بخلاف مسألة التعليق فانه وقت التعليق لا يملك اكثر من طلقتين ولم يتحقق سبب
الحرية وقته فلا يقع اكثر مما يملك هذا غاية ما ظهر لي فتأمله **(قوله ولو علقه)** اي الطلاق
البائن بعقدها وكان التعليق والشرط في المرض لانه تعليق بفعل اجنبي ط **(قوله او بمرضه)**
كقوله ان مرضت فانت طالق ثلاثا يكون فارا لانه جعل شرط الحنث المرض مطلقا والمرض
المطلق هو صاحب الفراش الذي كان الموت غالبا فيه وذا مرض الموت كذا في الوولو الحية ونقل
في البحر تصحيحه عن الحانية قلت ومقتضاه انه لو مرض قبله ثم صح منه لم تطلق لهما المرض
على المطلق اي الكامل منه وهو الذي يتصل به الموت فليس المراد مطلق مرض بل المراد مرض

فترث منه) كافي ومفاده
انه لو حلف صحيحا وحنت
مريضا فينه في احداها
صار فارا ولم أره نهر (ولا
يشترط علمه) اي الزوج
(بأهليتها) اي المرأة للميراث
(فلو طلقها باثنا في مرضه
وقد كان سيدها اعتقها
قبله) او كانت كتابية
فأسلمت (ولم يعلم به كان
فارا) فترثه ظهيرية (بخلاف
ما لو قال لامته انت حرة غدا
وقال الزوج انت طالق ثلاثا
بعد غدا ان علم بكلام المولى
كان فارا والا) يعلم (لا)
ترث خانية ولو علقه بعقدها
او بمرضه

مطلق وبينهما فرق واضح مثل ماء مطلق ومطلق ماء فافهم **(قوله)** او و ك له به الخ قال في البدائع وقالوا فيمن فوض طلاق امرأته الى اجنبي في الصحة وطلقها في المرض ان التفويض ان كان على وجه لا يملك عزله عنه بأن ملكه الطلاق لا يرث لانه لما لم يقدر على فسخه بعد مرضه صار الايقاع في المرض كالايقاع في الصحة وان كان يمكنه عزله فلم يفعل صار كأشاء التوكيل في المرض فترثه **(قوله)** ولو باشرت الخ شروع في كون المرأة فارة بعد بيان كون الرجل فارا وهذا ما اشار اليه في اول الباب بقوله وقد يكون الفرار منها **(قوله)** ورثها الزوج لانه كاتعلق حقها بماله في مرض موته تعلق حقه بماله في مرض موتها بخر **(قوله)** او مطاوعتها ابن زوجها احتراز عما لو أكرهها فإنه لا يرثها لعدم مباشرتها بسبب الفرقة ومثله بالاولى ما لو أمر ابنه باكرهاها بخلاف ما اذا كان هو المريض وأمر ابنه باكرهاها فإنه يكون فارا وترثه وان لم يأمره فلا كما مر **(قوله)** وهي مريضة قيد للفروع المذكورة صرح به ليصح اندراجها تحت الاصل المذكور وهو قوله ولو باشرت المرأة الخ فلا تكرار فافهم **(قوله)** لانها اي الفرقة بالاسباب المذكورة ومثلها ردة المرأة كما يأتي **(قوله)** ولذا اي اكونها جاءت من قبلها لم تكن طلاقا بل هي فسخ لان المرأة ليست اهلا للطلاق **(قوله)** فإنه لا يرثها اي ولا ترثه كما مر عند قول المصنف واختلعت منه او اختارت نفسها اي اذا كان ذلك في مرضه ط لكن في اللعان ترثه كما مر لان ابتداءه من جهته **(قوله)** لانها طلاق فيعتبر ايقاعا من جهته فلا تكون فارة لا اضطرارها الى ذلك اما في اللعان فلدفع العار عنها واما في الجب والغنة فلعدم حصول الاعفاف المطلوب من النكاح فصار مثل التعليق بفعلها الذي لا بد لها منه بخلاف ما اذا سألتها الطلاق في مرضه فطلقها لرضاها باسقاط حقها بلا ضرورة فلا ترثه وان كان ايقاعا من جهته فافهم نعم يشكل عدم ارثها منه باختيار نفسها في مرضه للجب والغنة فان علة عدم ارثها كونها راضية كما مر فينا في دعوى اضطرارها والجواب انه ليس اضطرارا حقيقيا فلا منافاة ولو سلم اضطرارها حقيقة لا يلزم منه ارثها منه لان ارثها منه لا يكون الا اذا ثبت فراره ولم يثبت لانه لم يضطرها الى ذلك فهي كمن وطئها ابنه مكرهة لا ترث منه الا اذا أمر ابنه بذلك كما مر فلم يلزم من اضطرارها فراره لعدم جنيته عليها بخلاف ما هنا فان اضطرارها عذري نفى فرارها لانه من جهتها فيؤثر فيه بخلاف فراره فإنه من جهته فلا يؤثر اضطرارها فيه كالمكره فان اضطراره الى قتل غيره انما يؤثر في فعله من حيث نفى القود عنه لا في فعل غيره وهو من اكرهه ويؤيد ما قلنا قوله في الفتح لو حصلت الفرقة في مرضه بالجب والغنة وخيار البلوغ والعق لا ترثه لرضاها بالمبطل وان كانت مضطرة لان سبب الاضطرار ليس من جهته فلم يكن جانبا في الفرقة اه هذا ما ظهر لي في هذا الحل فتأمل **(قوله)** ثم ماتت او لحقت اي قبل انقضاء العدة ط **(قوله)** ورثها لانه تبين ان قصدها الفرار ط **(قوله)** استحسانا والقياس ان لا يرثها لعدم جريانه بين المسلم والكافر ط **(قوله)** لا يرثها لانها بانت بنفس الردة قبل ان تصير مشرفة على الهلاك وليست بالردة مشرفة عليه لانها لا تقتل كذا في الفتح **(قوله)** بخلاف ردة الخ لانه يقتل ان استدامها ط **(قوله)** مطلقا اي سواء كانت في الصحة او المرض ط **(قوله)** ولو ارتدا مع الخ قال في البحر وان ارتدا معا ثم اسلم احدها ثم مات احدها ان مات المسلم لا يرث

حال مرضه قادرا على عزله كان فارا (ولو باشرت) المرأة (سبب الفرقة وهي) مريضة اي والحال انها (مريضة وماتت قبل انقضاء العدة ورثها) الزوج (كما اذا وقعت الفرقة) بينهما (باختيارها نفسها في خيار البلوغ والعق او بتقبيلها) او مطاوعتها (ابن زوجها) وهي مريضة لانها من قبلها ولذا لم يكن طلاقا (بخلاف وقوع الفرقة) بينهما (بالجب والغنة واللعان) فإنه لا يرثها (على) ما في الحانية والفتح عن الجامع وجزم به في الكافي قال في البحر فكان هو (المذهب) لانها طلاق فكانت مضافة اليه (وقيل) قائله الزيلعي (هو كالاوّل) فيرثها (ولو ارتدت ثم ماتت او لحقت بدار الحرب فان كانت الردة في المرض ورثها زوجها) استحسانا (والا) بأن ارتدت في الصحة (لا) يرثها بخلاف ردة فانها في معنى مرض موته فترثه مطلقا ولو ارتدا معا فان اسلمت هي ورثته والا لا خانية (قال آخر امرأة أتزوجها طالق ثلاثا ففكح امرأة ثم اخرى ثم مات

المرتد وان كان الذي مات مرتدا هو الزوج ورثته المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كانت ردتها في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم ترث كذا في الخانية اهـ (قوله طلق في الاخرى) زاد الشارح ذلك تبعا للدرر لاصلاح عبارة المتن لان قوله عند التزوج متعلق بقوله طلق وعلى ما في المتن متعلق بقوله مات وليس المعنى عليه وقوله ولا يصير فارا الواو فيه من الشرح للعطف على طلق واذا لم يصير فارا لا ترث منه فان كان دخل بها فلها مهر ونصف فالمهر بالدخول بشبهة والنصف بالطلاق قبل الدخول وعدتها بالحيض بلا احواد زيلعي من باب اليمين بالطلاق والعناق (قوله خلافا لهما) فعندهما يقع عند الموت لانه الوقت الذي تحققت فيه الآخريه ويصير فارا فترثه ولها مهر واحد وتعد بأبعد الاجاب من عدة الطلاق والوفاة وان كان الطلاق رجعيا فعليها عدة الوفاة والاحداد افاذه الزيلعي (قوله لان الموت معرف الح) علة لقول الامام اى يعرف ان هذه المرأة آخر امرأة (قوله واتصافه) اى التزوج من وقت الشرط وهو التزوج ط (قوله فيثبت مستندا) اى الى وقت التزوج كما لو علق الطلاق بحيضها لم يحث برؤية الدم لاحتمال الانقطاع فاذا استمر ثلاثا ظهر انه وقع من او لها زيلعي ومقتضى هذا انه لو كان وقت التزوج مريضا ان يصير فارا فترثه (قوله لم ترث الح) بيانه ان عدتها الاولى قد بطلت بالتزوج فبطل ارثها الثابت لها بسبب ابانة في مرضه لانها انما ترث مادامت في العدة وقد زالت ووجب عليها عدة مستقبلة بالطلاق الثانى كما يأتى في العدة ان من طلق معتدته قبل الوطء يجب عليها عدة مستقبلة ولا يمكن ان ترث بعد الطلاق الثانى لان شرط وقوعه التزوج وقد حصل بفعلهما فكانت راضية بوقوع الثلاث وهذا عندهما ومحمد يقول ترثه لان عليها تمام العدة الاولى فقط فبقى حكم الفرار بالطلاق الاول لبقاء عدته رحمتي (قوله كذبها الورثة الح) اى لو ادعت انه ابانها في مرض موته وانه مات وهي في العدة وقالت الورثة بل في الصحة فالقول لها بيمينها لانكارها سقوط الارث لانها تقر بطلاق لا يسقط الميراث (قوله فالمشكل من متاع البيت) هو ما يصلح للرجل والمرأة اما ما يصلح لاحدهما فالقول لكل فيما يصلح له وفي المسئلة تفصيل سيأتى ان شاء الله تعالى في باب التحالف من كتاب الدعوى (قوله لصيرورتها اجنبية) اى فلم تبقى ذات يدبل اليد للورثة والقول لذى اليد (قوله بخلافه في العدة) اى بخلاف موته في عدتها فان المشكل حينئذ للمرأة عند أبى حنيفة لانها ترث فلم تكن اجنبية فكأنه مات قبل الطلاق جامع الفصولين والله سبحانه اعلم

باب الرجعة

ذكرها بعد الطلاق لانها متأخرة عنه طبعاً فكذا وضعا نهر (قوله بالفتح وتكسر) قال في النهر والجمهور على ان الفتح فيها افصح من الكسر خلافاً للازهرى في دعوى اكثرية الكسر ولمكى تبعا لابن دريد في انكار الكسر على الفقهاء (قوله يتعدى ولا يتعدى) اى يستعمل فعله متعديا بنفسه ولازما فيتعدى بالى قال في الفتح يقال رجع الى اهله ورجعته اليهم اى رددته وقال تعالى فان رجعت الله الى طائفة منهم ويقال في مصدره ايضا رجعا ورجوعا ومرجعا والرجعة والرجعى بكسر الراء وربما قالوا الى الله رجعتك (قوله هي استدامة الملك) عبر بالاستدامة بدل الرد الذى هو معنى الرجعة لان المتبادر منه ما يكون بعد الزوال

طلقت الاخرى (عند التزوج) و(لا يصير فارا) خلافا لهما لان الموت معرف واتصافه بالآخريه من وقت الشرط فيثبت مستندا درر* (فروع)* ابانها في مرضه ثم قال لها اذا تزوجتك فأنت طالق ثلاثا فتزوجها في العدة ومات في مرضه لم ترث لانها في عدة مستقبلة وقد حصل التزوج بفعلها فلم يكن فرارا خلافا لمحمد خانية* كذبها الورثة بعد موته في الطلاق في مرضه فالقول لها كقولها طالقنى وهو نائم وقالوا فى اليقظة ولو اجدية* طلقها في المرض ومات بعد العدة فالمشكل من متاع البيت لو ارث الزوج لصيرورتها اجنبية بخلافه في العدة جامع الفصولين

باب الرجعة

بالفتح وتكسر يتعدى ولا يتعدى (هى استدامة الملك القائم)

فينا في قوله القائم ولان المراد به هنا الابقاء قال تعالى وبمولتهن احق بردهن قال في الفتح
والرد يصدق حقيقة بعد انعقاد سبب زوال الملك وان لم يكن زال بعد يقال رد البائع المبيع
في بيع الخيار للبائع اه فهذا الرد ابقاء للملك القائم اي ادامته وامساك قال تعالى فاذا بلغن
اجلهن اي قارب البلوغ فامسكوهن بمعروف قال في النهر والامساك استدامة القائم
لاعادة الزائل ولذا صح الابقاء منها والظهار واللعان وتناولها قوله زوجها طوائف ولم يشترط
فيها شهود ولم يجب عوض مالي حتى لو راجعها توقف لزومه على قبولها وتجعل زيادة في مهرها
وقال ابو بكر لا يصير زيادة فلا تجب ولو راجع الامة على الحرية التي تزوجها بعد طلاقها صح اه
(قوله بلا عوض) اي بلا اشتراط عوض فالمراد نفى اشتراطه لان نفى وجوده لما علمت وانما
ذكره تأكيد دعوى قيام الملك اذ لو زال اشترط في ردها اليه العوض (قوله اي عدة الدخول
حقيقة) اي الوطء ح (قوله اذ لا رجعة في عدة الحلوة) اي ولو كان معها لمس أو نظر بشهوة
ولو الى الفرج الداخل ح ووجهه ان الاصل في مشروعية العدة بعد الوطء تعرف براءة
الرحم تحفظا عن اختلاط الانساب ووجبت بعد الحلوة بلاوطء احتياطا وليس من الاحتياط
تصحيح الرجعة فيها رحتى (قوله ابن كمال) حيث قال في العدة بعد الدخول لا بد من هذا القيد
لان العدة قد تجب بالحلوة الصحيحة بلا دخول ولا تصح فيها الرجعة اه قلت وتقدم ايضا
في باب المهر ان الحلوة الصحيحة لا تكون كالوطء في الرجعة اه واذا كان ذلك في الحلوة
الصحيحة فالفاسدة بالاولى (قوله وفي البرازية الح) الاولى اسقاطه لانه سيأتي متنا وشرحا
وقوله بعد الدخول المراد به بعد الحلوة والاولى التعبير به كما عبر به فيما سيأتي (قوله وتصح
مع اكراد الح) قال في البحر ومن احكامها انها لا تصح اضافتها الى وقت في المستقبل ولا تعليقها
بالشرط كما اذا قال اذا جاء غد فقد راجعتك او ان دخلت الدار فقد راجعتك وتصح مع الاكراد
والهزل واللعب والخطأ كالنكاح كذا في البدائع ط وفي القنية لو أجاز مراجعة الفضولي
صح ذلك بحر (قوله وهزل ولعب) فسرهما في القاموس بضد الجدا فاده ط (قوله
وخطأ) كأن اراد ان يقول استغنى الماء فقال راجعت زوجتي (قوله بخور اجعتك) الاولى
ان يقول بالقول بخور اجعتك ليعطف عليه قوله الآتي وبالفعل ط وهذا بيان لركنها وهو
قول او فعل والاول قسمان صريح كما مثل ومنه النكاح والتزويج كما يأتي وبدأ به لانه لا خلاف
فيه وكناية مثل انت عندي كما كنت وانت امرأتى فلا يصير مراجعا لالابالية افاده في البحر والنهر
(قوله راجعتك) اي في حال خطابها ومثله راجعت امرأتى في حال غيبتها وحضورها ايضا
ومنه ارتجعتك ورجعتك فتح (قوله ورددتك ومسكتك) قال في الفتح وفي المحيط مسكتك
بمنزلة امسكتك وهما لغتان وفي بعض المواضع يشترط في رددتك ذكر الصلة فيقول الى
اولى نكاحي اولى عصمتي وهو حسن اذ مطلقه يستعمل لضد القبول اه (قوله وبالفعل)
هذا ليس من الصريح ولا الكناية لانها من عوارض اللفظ فافهم نعم ظاهر كلامهم ان الفعل
في حكم الصريح لثبوت الرجعة به من المجنون كما يأتي (قوله مع الكراهة) الظاهر انها
تنزيهية كما يشير اليه كلام البحر في شرح قوله والطلاق الرجعي لا يحرم الوطء رملي ويؤيده
قوله في الفتح عند الكلام على قول الشافعي بحرمه الوطء انه عندنا يحل لقيام ملك النكاح من

بلا عوض مادامت (في
العدة) اي عدة الدخول
حقيقة اذ لا رجعة في عدة
الحلوة ابن كمال وفي البرازية
ادعى الوطء بعد الدخول
وانكرت فله الرجعة لافي
عكسه وتصح مع اكراد
وهزل ولعب وخطأ (بخو)
متعلق باستدامة (راجعتك)
ورددتك ومسكتك بلانية
لانه صريح (و) بالفعل
مع الكراهة

كل وجه وانما يزول عند انقضاء العدة فيكون الحل قائما قبل انقضائها اه ولا يرد حرمة السفر بها لان ذلك ثابت بالنص على خلاف القياس كما يأتي و يؤيده ايضا قوله في الفتح والمستحب ان يراجع بالقول فافهم **(قوله بكل ما يوجب حرمة المصاهرة)** بدل من الفعل بدل بعض من كل ح اي لان من الفعل ما لا يوجب حرمة المصاهرة كالتزوج والوطء في الدبر ولذا عطفهما المصنف على قوله بكل فليس مراده الحصر بما يوجب حرمة المصاهرة فافهم وباعتبار هذا العطف يصح كونه بدل مفصل من مجمل **(قوله كمس)** اي بشهوة كافي المنع ويغنيه قوله بما يوجب حرمة المصاهرة ح قال في البحر ودخل الوطء والتقييل بشهوة على اي موضع كان فما اوخدا او ذقنا او جبهة او رأسا والمس بلا حائل او بحائل يجدا الحرارة معه بشهوة والنظر الى داخل الفرج بشهوة بأن كانت متكئة وخرج ما اذا كانت هذه الافعال بغير شهوة او نظر الى داخل الفرج بشهوة ولو الى حلقة الدبر فانه لا يكون مراجعا لكنه مكروه كما في الولوالجية وفي القنية ويصير مراجعا بوقوع بصره على فرجها بشهوة من غير قصد المراجعة اه وفي المحيط ويكره التقييل واللمس بغير شهوة اذا لم يرد الرجعة اه **(قوله ولو منها اختلاسا)** خلست الشيء خلسا من باب ضرب اختطفته بسرعة على غفلة واختلسته كذلك مصباح قال في البحر ولا فرق بين كون التقييل والمس والنظر بشهوة منه او منها بشرط ان يصدقها سواء كان يتمكينه او فعلته اختلاسا او كان نائما او مكرها او معتوها اما اذا ادعته وانكره لا تثبت الرجعة اه **(قوله ان صدقها الخ)** قال في الفتح هذا اذا صدقها الزوج في الشهوة فان انكر لا تثبت الرجعة وكذا ان مات فصدقها الورثة ولا تقبل البينة على الشهوة لانها غيب كذا في الخلاصة اه قلت لكن مرفى محرمات النكاح متا وشرحا وان ادعت الشهوة في تقييله او تقييلها ابنه وانكرها الرجل فهو مصدق لاهي الا ان يقوم اليها منتشرا آله فيعانفها لقريئة كذبه او يأخذ ثديها او يركب معها او يمسها على الفرج او يقبلها على الفم اه ومقتضاه انها لو مست فرجه او قبلته على الفم ان تصدق وان كذبها وانه تقبل البينة على الشهوة لانها مما تعرف بالآثار كما صرح به هناك ويأتي تمامه فتأمل **(قوله ورجعة المجنون بالفعل)** اي اذا طلق رجعيائهم جن قال في الفتح ورجعة المجنون بالفعل ولا تصح بالقول وقيل بالعكس وقيل بهما اه وظاهره ترجيح الاول واقتصر عليه البزازی قال في البحر ولعله الراجح لما عرف انه مؤاخذ بأفعاله دون اقواله وعمله في الصيرفية بأن الرضا ليس بشرط ولهذا لو اكره على الرجعة بالفعل يصح اه **(قوله وتصح بتزوجها)** الاولى حذف تصح لان قول المصنف وتزوجها معطوف على قوله بكل المتعلق بقوله استدامة **(قوله به يفتي)** قال في البحر وهو ظاهر الرواية كذا في البدائع وهو المختار كذا في الولوالجية وعليه الفتوى وكذا في الينابيع فقول الشارحين انه ليس برجعة عنده خلافا ل محمد على غير ظاهر الرواية كما لا يخفى فعلم ان لفظ النكاح يستعار للرجعة ولا يستعار هي له اه ملخصا قلت وفيه انه صرح نفسه في النكاح بأنه ينعقد بقوله لمبائنه راجعتك بكذا فافهم الا ان يجاب بأن مراده في نكاح الاجنبية **(قوله على المعتمد)** لان عليه الفتوى كافي الفتح والبحر **(قوله لانه لا يخلو عن مس بشهوة)** لان المعتمد هنا للمس

قول الحلبي بدل من الفعل
فيه جمل كلام المصنف بدلا
من كلام الشارح الا ان
يقال لما امتزج كانا كأنهما
اتحدا اه نصر

(بكل ما يوجب حرمة المصاهرة) كمس ولو منها اختلاسا او نائما او مكرها او مجنونا او معتوها ان صدقها هو او ورثته بعد موته جوهره ورجعة المجنون بالفعل بزانية (و) تصح (بتزوجها في العدة) به يفتي جوهره (ووطئها في الدبر على المعتمد) لانه لا يخلو عن مس بشهوة

بالشهوة بخلاف المصاهرة لانه يعتبر فيها زيادة على ذلك شهوة تكون سببا للولد ولذا لم يوجبها ذلك الوطء كما لو انزل بعد المس ولذا لم يشترط احدها عدم الانزال بالنس ونحوه **(قوله ان** لا يعلق باثنا) هذا بيان لشرط الرجعة ولها شروط خمس تعلم بالتأمل شريفا لية قلت هي ان لا يكون الطلاق ثلاثا في الحرة او ثنتين في الامة ولا واحدة مقترنة بعوض ملى ولا بصفة تنبئ عن البينونة كطويبة او شديدة ولا مشبهة كطلقة مثل الجبل ولا كنية يقع بها بائن ولا يخفى ان الشرط واحد هو كون الطلاق رجعي وهذه شروط كونه رجعي متى فقد منها شرط كان باثنا كما وثقناه اول كتاب الطلاق وقد استغنى عنها المصنف بقوله ان لا يعلق باثنا وهو اولى من قول الكثران لم يعلق ثلاثا لكن قل الخير الرملى لاحاجة الى هذا مع قوله استدامة الملك القائم في العدة لان البائن ليس فيه ملك من كل وجه والكلام في الرجعي لا في البائن فقد غفل اكثرهم في هذا المحل اه لكن لا يخفى ان المسألة في عبارة لزيادة الايضاح لا بأس بها في مقام الافادة * (تنبيه) * شرط كون الثنتين في الامة كالثلاث في الحرة ان لا يكون رقبها ثابتا باقرارها بعدها ففي النهر عن الحانية لو كان المقيص امرأة اقرت بالرق لا آخر بعد ما طلقها ثنتين كان له الرجعة ولو بعد ما طلقها واحدة لا يملكها والفرق انها باقرارها في الاول تبطل حقا ثانيا له وهو الرجعة بخلافه في الثاني اذ ثبت له حق البتة اه **(قوله فلا)** اي فلا رجعة **(قوله وان ابت)** اي سواء رضيت بعد علمها او ابت وكذا لو لم تعلم بها اصلا وما في العناية من انه يشترط اعلام الغائبة بها فسبو لما استقر من ان اعلامها انما هو مندوب فقط نهر **(قوله او قل)** كذا في بعض النسخ وفي بعضها قلت بقاء المؤنثة والظاهر انها تحريف **(قوله فيه الرجعة)** لانه حكم ثبته الشارع غير مقيد برضاها ولا يسقط بالاسقاط كالمراث وقد جعل الشارح ان الوصاية من كلام المصنف شرطية وجعل قوله فله الرجعة جوابها ط ويجوز ابقاؤها وصلية ويكون قوله فله الرجعة تفريعا على ما فهم مما قبله وتصريحا به ليرتب عليه ما بعده **(قوله بلاعوض)** قد تقدم وكأنه اعده تمهيدا لما بعده رحمتي **(قوله قولان)** اي قيل نعم ان قبلت وقيل لا كما قدمناه ووجه الثاني ما في الجوهرة من ان الطلاق الرجعي لا يزيل الملك والعوض لا يجب على الانسان في مقابلة ما ملكه اه **(قوله ويتعجل المؤجل بالرجعي)** اي لو طلقها رجعا صار ما كان مؤجلا بذمته من المهر حالا فتطالبه به في الحال ولو قبل انقضاء العدة ولا يعود مؤجلا اذا راجعها في العدة قل في البحر من باب المهر يعني اذا كان التأجيل الى الطلاق اما اذا كان الى مدة معينة فلا يتعجل بالطلاق اه **(قوله وفي الصيرفية الخ)** قال في البحر من باب المهر وذكر قولين في الفتاوى الصيرفية في كونه يتعجل المؤجل بالطلاق الرجعي مطلقا أو الى انقضاء العدة وجزم في القضية بأنه لا يحل الى انقضاء العدة قل وهو قول عامة مشايخنا اه اي لان العادة تأجيله الى طلاق يزيل الملك او الى الموت والرجعي لا يزيل الملك الا بعد مضي العدة فلا يصير حالا قلها وقد ظهر لك بما نقلناه ان ما في الخلاصة احد القولين وانه ليس في كلام الصيرفية الذي اقتصر عليه الشارح ما يفيد حلوله بالمرجعة وان بطلت العدة بها لان القول بحلوله بانقضاء العدة سبب حصول الفرقة وزوال الملك كما قلنا لا بسبب

(ان لا يطلق باثنا) فان اثنائها فلا (وان ابت) او قل ابطلت رجعتي او لا رجعتي فله الرجعة بلا عوض ولو سمي هل يجعل زيادة في المهر قولان ويتعجل المؤجل بالرجعي ولا يتأجل برجعته خلاصة وفي الصيرفية لا يكون حالا حتى تنقضي العدة (ونذب اعلامها بها)

على كلام ط يكون قول الشارح او قل معطوفا على قول المتن وان ابت ويكون قول المحشى قوله وان قل سواء به قوله او قل حتى يلتزم الكلامان فليتأمل كتبه نصر الهوري

زوال العدة ومع المراجعة لا يوجد انقضاء العدة المشروط لحلوله لان فائدة هذا الشرط عدم حلوله بالمراجعة لاحلوله بها فافهم **(قوله)** لثلاثنكح غيره) اولى من قول الهداية لثلاثنكح في المعصية اذ لا معصية فيه مع عدم علمه بالرجعة وان اجيب بأن المعصية لتقصيرها بترك السؤال لما فيه من ايجاب السؤال عليها واثبات المعصية بالعمل بما ظهر عندها وتامه في الفتح **(قوله)** فرق بينهما) اى اذا ثبتت المراجعة بالينة وقوله وان دخل اى الزوج الثانى وقوله في الفتح دخل بها الاول اولا لعله من تحريف النساخ او سبق قلم اذ لا رجعة مع عدم دخول الاول كما لا يخفى **(قوله)** وندب الاشهاد) احترازا عن التجاحد وعن الوقوع في مواقع التهم لان الناس عرفوه مطلقا فيتهم بالقعود معها وان لم يشهد صح والامر في قوله تعالى * واشهدوا ذوى عدل * للندب زيلعى **(قوله)** ولو بعد الرجعة بالفعل) لما في البحر عن الحاوى القدسى واذا راجعها بقبلة او لمس فالأفضل ان يراجعها بالاشهاد ثانيا اى الاشهاد على القول فلا يشهد على الوطء والمس والنظر بشهوة لانه لا علم للشاهد بها كما اشير اليه في الظهيرية در منتقى قال في البحر و اشار المصنف الى ان الرجعة على ضررين سنى وبدعى فالسنى ان يراجعها بالقول ويشهد على رجعتها ويعلمها ولو راجعها بالقول ولم يشهدوا وشهد ولم يعلمها كان مخالفا للسنة كما في شرح الطحاوى اه قات وكذا لو راجعها بالفعل ولم يشهد ثانيا قال الرحمتى والبدعى هنا خلاف المندوب وفي الطلاق مكروه تحريرا **(قوله)** بلا اذنها) حقه ان يقول بلا اذناها اى اعلامها اذ لا يكره دخوله اذا لم تأذن له وعبرة الكنز حتى يؤذنها قال في البحر اى يعلمها بدخوله اما بخفق النعل او بالتخنج او بالنداء ونحو ذلك **(قوله)** وان قصد رجعتها) خلافا لما في الهداية وغيرها من التقييد بعدم قصدتها ولذا قال في البحر اطاقه فشمع ما اذا قصد رجعتها اولا فان كان الاول فانه لا يأمن من ان يرى الفرج بشهوة فتكون رجعة بالفعل من غير اشهاد وهو مكروه من جهتين كما قدمناه وان كان الثانى فلا أنه ربما يؤدى الى تطويل العدة عليها بأن يصير مراجعا بالنظر من غير قصد ثم يطلقها وذلك اضرار بها اه وقوله وهو مكروه من جهتين اى لكونها رجعة بالفعل وبدون اشهاد والكراهة تنزيهية فيهما كما علمت وبه اندفع ما في الشرنبلالية **(قوله)** ادعاها) اى الرجعة بعد العدة فيها اى في العدة والظرف متعلق بأدعى والجار والمجرور متعلق بالضمير العائد على الرجعة اى ادعى بعد العدة الرجعة في العدة فهو على حد قول الشاعر * وما هو عنها بالحديث المترجم * اى وما بالحديث عنها **(قوله)** صح بالمصادقة) لان النكاح يثبت بتصادقهما فالرجعة اولى بحر وظاهره ولو كانا كاذبين ولا يخفى ان هذا حكم القضاء اما الديانة فعلى ما في نفس الامر **(قوله)** والا لا يصح) اى ما ادعاه من الرجعة لانه اخبر عن شىء لا يملك انشاءه في الحال وهى تنكره فكان القول لها بلا يمين لما عرف في الاشياء الستة بحر اى الآتية في كتاب الدعوى حيث قال المصنف هناك ولا تحليف في نكاح ورجعة وفيء ايلاء واستيلاد ورق ونسب وولاء وحسد واعان والفتوى على انه يحلف في الاشياء السبعة اه اى السبعة الاولى وهذا قولهما اما الاخيران فلا تحليف اتفاقا **(قوله)** ولذا) اى لكونه لا يقبل قوله اذا لم تصدقه لو اقام بينة تقبل لانه اذا كان القول لها تكون البينة

لثلاثنكح غيره بعد العدة
فان نكحت فرق بينهما
وان دخل شمنى (وندب
الاشهاد) بعدلين ولو بعد
الرجعة بالفعل (و) ندب
(عدم دخوله بلا اذنها
عليها) لتأهب وان قصد
رجعتها لكرهتها بالفعل
كما مر (ادعاها بعد العدة
فيها) بأن قال كنت راجعتك
في عدتك (فصدقه صح)
بالمصادقة (والالا) يصح
اجماعا (و) كذا (لو اقام
بينة بعد العدة انه قال في
عدتها قدر رجعتها او) انه
(قال قد جامعتهما)

قوله بالحديث المترجم كذا
بالاصل المقابل على خط
المؤلف والمعروف بالحديث
المرجم اى الذى لا يوقف
على حقيقته كما يؤخذ من
الصحيح اه مصححه

عليه لان اليينة لاثبات خلاف الظاهر وفي نسخة وكذا بالكاف وكلاهما صحيحتان فافهم
(قوله وتقدم الح) اي في فصل المحرمات ح حيث قال وتقبل الشهادة على الاقرار باللمس
 والتقييل عن شهوة وكذا تقبل على نفس اللمس والتقييل والنظر الى ذكره او فرجها عن
 شهوة في المختار تجنيس لان الشهوة مما يوقف عليها في الجملة بانتشار او آثاره او قدمنا
 قريبا ان القول لمدعى الشهوة في المعانقة مع الانتشار والمس للفرج والتقييل على الفم وهو
 مؤيد لقبول الشهادة بالشهوة **(قوله)** وهذا من اعجب المسائل الح نقلوا ذلك عن مبسوط
 الامام السرخسي اي لانه اذا قيل لك رجل اقر بشئ في الحال فلم يثبت اقراره ولو برهن على انه
 اقربه في الماضي يثبت فانك تتعجب من ذلك لان اقراره في الحال ثابت بالمعينة وهو اقوى
 من الثابت باليينة لاحتمال ان اليينة كاذبة ولذلك لو ادعى على آخر بمال وبرهن عليه ثم
 اقر المدعى عليه به بطلت اليينة لان الاقرار اقوى وهنا عكسوا ذلك ووجهه ان اقراره في
 الحال بأنه اقر في العدة مجرد دعوى فلا تثبت بلا يينة واذا ظهر السبب بطل العجب فاطلاق
 الاعتراض عليهم بأنه لا عجب ناشئ عن سوء الادب فافهم **(قوله)** لملك الانشاء في الحال الح
 اي ومن ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصى والمولى والوكيل بالبيع ومن له الخيار بخرع عن
 تلخيص الجامع **(قوله)** يريد الانشاء اما اذا اراد الاخبار فيرجع الى تصديقها ط **(قوله)**
 فقالت مجيبة له اشار الى انها قالت موصولا كيا تى محترزه والى ان الزوج بدأ فلو بدأت فقالت
 انقضت عدتي فقال الزوج راجعتك فالقول لها اتفاقا وفي الفتح لو وقع الكلامان معا ينفي
 ان لا تثبت الرجعة نهر **(قوله)** فانها لا تصح الح لا يخفى ان هذا مقيد بما اذا كانت المدة تحتل
 الانقضاء والاثبت الرجعة الا ان ادعت انها ولدت وثبت ذلك وعندها تصح لانه انشاء حال
 قيام العدة ظاهرا وابو حنيفة يمنع قيامها حال كلامه لانها امينة في الاخبار واقرب زمان بحال
 عليه خبرها زمان تكلمه فتكون الرجعة مقارنة لانقضاء العدة فلا تصح وتماه في الفتح
(قوله) تحت اتفاقا لانها متهمه بسبب سكوتها وعدم جوابها على الفور فتح **(قوله)** كالونككت
 الح قال في الفتح وتستحلف المرأة هنا بالاجماع على ان عدتها كانت منقضية حال اخبارها
 والفرق لابي حنيفة بين هذه وبين الرجعة حيث لا تستحلف عندها لم يراجعها في العدة
 ان الزام اليمين لفائدة النكول وهو بذل عنده وبذل الرجعة وغيرها من الاشياء الستة لا يجوز
 والعدة هي الامتناع عن التزوج والاحتباس في منزل الزوج وبذله جائز ثم اذا نككت
 هنا تثبت الرجعة بناء على ثبوت العدة لنكولها ضرورة كسبوت النسب بشهادة القابلة
 بناء على شهادتها بالولادة اه لكن ما ذكره من الاجماع تبعا للزيلعي وشرح المجمع
 اعترضه في البحر بأن مذهبهما صحة الرجعة هنا فلا يتصور الاستحلاف عندها ولذا
 اقتصر على الاستحلاف عنده في البدائع وغيرها **(قوله)** عن مضي العدة الاولى على
 مضي العدة لانه متعلق باليمين ط **(قوله)** فصدقه السيد وكذبه (قيد به لانهما لو
 صدقا تثبت الرجعة اتفاقا ولو كذبا لا تثبت اتفاقا ط عن النهر **(قوله)** ولا يينة
 فلو اقامها تثبت الرجعة نهر **(قوله)** فالقول لها عند الامام وقال القول للمولى لانه

وتقدم قبولها على نفس
 اللمس والتقييل فليحفظ
 (كان رجعة) لان الثابت
 باليينة كالثابت بالمعينة
 وهذا من أعجب المسائل
 حيث لا يثبت اقراره
 بأقراره بل باليينة (كالو
 قال فيها كنت راجعتك
 امس) فانها تصح (وان
 كذبه) لملك الانشاء في
 الحال (بخلاف) قوله لها
 (راجعتك) يريد الانشاء
 (فقلت) على الفور (مجيبة
 له قدمضت عدتي) فانها
 لا تصح عند الامام لمقارنتها
 لانقضاء العدة حتى لو
 سكنت ثم اجابت تحت
 اتفاقا كالونككت عن اليمين
 عن مضي العدة (قال زوج
 الامة بعدها) اي العدة
 (راجعتها فيها فصدقه
 السيد وكذبه) الامة
 ولا يينة (او قالت مضت
 عدتي وانكر) الزوج
 والمولى (فالقول لها) عند
 الامام لانها امينة (فلو كذبه
 المولى وصدقه الامة
 فالقول له) اي للمولى

أقر بما هو خالص حقه فيقبل كالأمر عليها بالنكاح وله أن حكم الرجعة من الصحة وعدمها مبنى على العدة من قيامها وانقضائها وهي أمانة فيها مصدقة بالأخبار بالانقضاء والبقاء لأقول للمولى فيها أصلاً وإنما قبل قوله في النكاح لانفراده به بخلاف الرجعة نهر **(قوله على الصحيح)** أي عند الكل قال في الفتح أن القول للمولى بالاتفاق وقوله على الصحيح احتراز عما في النبا بيع أنه على الخلاف أيضاً **(قوله لظهور الخ)** قال في النهر والفرق للإمام بين هذا ومأمراً أنها منقضية العدة في الحال ويستلزم ظهور ملك المولى المتعة فلا يقبل قولها في إبطاله بخلاف مأمراً لأن المولى بالتصديق في الرجعة مقر بقيام العدة فلم يظهر ملكه مع العدة ليقبل قوله اه قال في البحر فالحاصل أنه لا فرق في الحكم بين المسئلتين وهو عدم صحة الرجعة وإن اختلف التصوير **(قوله ثم إنما تعتبر المدة)** يعني أن في المسائل التي يقبل فيها قولها انقضت عدتي لأبد من كون المدة تحتل ذلك ثم إنما يشترط احتمال المدة ذلك إذا كانت العدة بالحيض فلو كانت العدة بوضع الحمل ولو سقطا مستين الخلق فلا تشترط مدة اه ح وسياً في آخر الباب بيان المدة **(قوله يعم الأمة)** لأن عدتها حيضتان والآخر يشمل الثانية فهو أولى من قول الهداية من الحيضة الثالثة **(قوله لعشرة)** علة لطهرت أي لأجل تمامها سواء انقطع الدم أو لانهر لكن إذا لم ينقطع على العشرة ولها عادة انقطعت الرجعة من حين انتهاء عاداتها كفا في الدرر المتقى عن الزيلعي وغيره **(قوله مطلقاً)** يفسره ما بعده ويحتمل أن يكون المراد به انقطع الدم أو لا فهو إشارة إلى ما ذكرناه آنفاً عن النهر **(قوله احتياطاً)** راجع للكل لأن سؤال الحمار مشكوك في طهوريته فإذا اغتسلت به مع وجود الماء المطلق فلاحتمال انقطاع الرجعة لاحتمال تطهيره وعدم الصلاة والتزوج لاحتمال عدمه **(قوله أو يمضي جميع وقت صلاة)** المراد خروج الوقت بتمامه سواء كان الانقطاع قبله في وقت مهمل كوقت الشروق أو في أوله أو في أثناءه احترازاً عن مضي زمن منه يسع الصلاة فإنه لا يعتبر ما لم يخرج الوقت بتمامه لأن المراد أن تصير الصلاة ديناً في ذمتها ولهذا لو طهرت في آخر الوقت بحيث لم يبق منه ما يسع الغسل والتحريم لا تنقطع الرجعة ما لم يخرج الوقت الذي بعده لأنها بخروج الوقت الأول لم تنصر الصلاة ديناً بذمتها لعدم قدرتها فيه على الأداء فافهم **(قوله ولو عاودها الخ)** قال في البحر وإنما شرط في الأقل أحد الشئئين لأنه لما احتمل عود الدم لبقاء المدة فلا بد من أن يتقوى الانقطاع بحقيقة الاغتسال أو بلزوم شيء من أحكام الطاهرات فخرجت الكتابية لأنه لا يتوقع في حقها إماراة زائدة فاكتفى بالانقطاع كذا ذكره الشارحون وظاهره أن القاطع للرجعة الانقطاع لكن لما كان غير محقق اشترط معه ما يحققه فافاد أنها لو اغتسلت ثم عاد الدم ولم يجاوز العشرة كان له الرجعة وتبين أن الرجعة لم تنقطع بالغسل ولو تزوجت بعد الانقطاع للأقل قبل الغسل ومضى الوقت تبين صحة النكاح هكذا أفاده في فتح القدير بحثاً وهو وإن خالف ظاهر المتون لكن المعنى يساعده والقواعد لا تأباه اه أي لأن عبارة المتون تفيد أن القاطع للرجعة هو الاغتسال أو مضي الوقت لأنفس الانقطاع أي انقطاع الدم فلو انقطع ثم اغتسلت أو مضى الوقت ثم راجعها أو تزوجت ثم عاد الدم

على الصحيح لظهور ملكه في البضع فلا يمكنها إبطاله (قالت انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض كان له رجعة) لأخبارها بكذبها في حق عليها شمنى ثم إنما تعتبر المدة لو بالحيض لا بالسقط وله تحليفها أنه مستين الخلق ولو بالولادة لم يقبل إلا ببينة ولو حرة فتح (وتنقطع) الرجعة (إذا طهرت من الحيض الأخير) يعم الأمة (لعشرة) أيام مطلقاً (وإن لم تغسل ولا قل لا) تنقطع (حتى تغتسل) ولو بسؤر حمار لاحتمال طهارته مع وجود المطلق لكن لا تصلح لاحتمال النجاسة ولا تزوج احتياطاً (أو يمضي جميع وقت صلاة) فتصير ديناً في ذمتها ولو عاودها ولم يجاوز العشرة فله الرجعة (أو) حق (تتيمم) عند عدم الماء (وتصلي) ولو نفلاً صلاة تامة

ولم يجاوز العشرة فظاهر المتون صحة الزوج دون المراجعة ولو انقطع ولم يعاودها فتزوجت بآخر قبل الاغتسال ومضى الوقت لم يصح الزوج وبقيت الرجعة ولا شك ان هذا خلاف ما بحثه في الفتح خلافا لما فهمه في النهر وقديقال ان مرادهم بالانقطاع لما دون العشرة الانقطاع حقيقة بأن لا يكون معه معاودة لانه اذا عاودها ولم يجاوز العشرة تبين ان غسلها لم يصح وان الصلاة لم تصر ديناً بذمتها فبقيت الرجعة ولم يصح تزوجها لكن تبقى المخالفة فيما لو راجعها او تزوجت قبل الغسل ومضى وقت الصلاة ولم يعاودها الدم أصلاً فن مقتضى المتون صحة الرجعة دون الزوج وهذا لا يحتمل التأويل فخالفته بمجرد البحث غير مقبولة واذا كان الانقطاع نفسه هو القاطع للرجعة فلا بعد في ان يكون مشروطاً بشرط يقويه وهو حكم الشرع عليها باخذ احكام الطاهرات لانها اذا اغتسلت يجوز لها الشرع القراءة والطواف ونحوها وكذا اذا حكم عليها بصيرورة الصلاة ديناً بذمتها فان القياس بقاء حيضها مادامت مدة يعود فيها الدم فاذا حكم الشرع عليها بشيء من احكام الطاهرات يكون حكماً منه بارتفاع الحيض ما لم يتيقن عدمه بالعود في المدة فاذا عاد زال الحكم المذكور والابقى وحينئذ فلا يعمل الانقطاع عمله من انقطاع الرجعة وصحة الزوج الا بهذا الشرط وهو الحكم المذكور المستمر فاذا زال بعود الدم بطل عمله وان بقي الحكم بقي العمل وعن هذا والله تعالى اعلم اقتصر الشارح على بعض البحث المذكور الذي يمكن حمل كلامهم عليه وترك منه ما لا يمكن **(قوله في الاصح)** نقل تصحيحه في الفتح عن المبسوط وكذا في التبيين وشرح المجمع لكن نقل في الجوهرة عن الفتوى تصحيح انقطاعها بمجرد الشروع ولو مست المصحف او قرأت القرآن او دخلت المسجد قال الكرخي تنقعه وقل الرازي لا كذا في الفتح شرب لالية قل في النهر وتقييد المصنف بالصلاة يومئذ الى اختيار قول الرازي وهذا عندها وقال محمد تنقطع بمجرد التيمم وهو القياس لانه طهارة مطلقة ورجحه في الفتح واقره في البحر والنهر **(قوله بمجرد الانقطاع)** اي بلا توقف على غسل او مضى وقت او تيمم كما قدمناه عن البحر لعدم خطابها بالاداء حالة الكفر **(قوله قلت ومفاده)** البحث لصاحب النهر **(قوله ونسيت اقل من عضو)** كالاصبع والاصبعين وبعض العضد والساعد بحر والمراد بالنسيان الشك لان المراد انها وجدت بعضو جافاً ولم تدر هل اصابه ماء او لا بقرينة ما بعده افاده الرحمتي وط **(قوله تنقطع)** اي الرجعة وقيد به لانه لا يحل لزوجها قربانها ولا يحل تزوجها بآخر ما لم تغسل تلك اللمعة او يمضي عليها ادنى وقت صلاة مع القدرة على الاغتسال بحر عن الاسبيجاني اي احتياطاً في امر الخروج نهر فلذا لم يعتبروا هنا ما اعتبروه في الطهارة من انه اذا شك قبل الفراغ غسل ما شك فيه ولو بعده لا يعتبر فافهم **(قوله لتسارع الجفاف)** ظاهره ان الحكم المذكور فيما اذا حصل الشك قبل ذهاب البلة فهو شكك بعدم مدة طويلة ذهبت فيها البلة فالظاهر عدم اعتباره سواء حصل الشك في عضو تام او اقل لعدم ظهور العلة هنا تأمل **(قوله ولو نسيت عضواً)** كاليد والرجل بحر **(قوله لانهما عضو واحد)** اي بمنزلة وكل واحد بانفراده بمنزلة مادون العضو هذا قول محمد ورواية عن ابي يوسف وفي رواية عنه ان ترك كل بانفراده كترك

في الاصح وفي الكتابية بمجرد الانقطاع ملتي لعدم خطابها قلت ومفاده ان المجنونة والمعتوهة كذلك (ولو اغتسلت ونسيت اقل من عضو تنقطع) لتسارع الجفاف فلو تيقنت عدم الوصول او تركته عمداً لا تنقطع (ولو) نسيت (عضواً) تنقطع وكل واحد من المضمضة والاستنشاق كالاقل لانهما عضو واحد على الصحيح بهنسي

عضو وأشار الى تصحيح الاول في الملتقى حيث قدمه وفي الهداية حيث أخره مع تعليقه بان في فرضيته اختلاف بالخلاف غيره من الاعضاء (قوله طاق حاملا) اي من ظهر كونها حاملا وقت الطلاق بولادتها لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق (قوله فراجعها قبل الوضع) هذا زاده المصنف تبعا لصدر الشريعة كما يأتي لانه بعد الوضع لامراجعة (قوله فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر فصاعدا من وقت النكاح) كذا في اكثر النسخ وفي بعضها فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق ولستة اشهر فصاعدا من وقت النكاح وهذه هي الصواب لانه بذلك يعلم ان الولد علق بعد النكاح قبل الطلاق (قوله صحت رجعة السابقة) اي المذكورة في قوله فراجعها قبل الوضع اي ظهر بهذه الولادة ان تلك الرجعة كانت صحيحة وان كان مقتضى انكاره الوطء انها لاتصح لانها على زعمه قبل الدخول والمطلقة قبله لارجعة لها لكن لما ثبت نسبه منه صار مكذبا شرعا فصحت رجعته (قوله وتوقف ظهور صحتها الخ) اعلم انه قال في الوقاية طلق ذات حمل او ولد وقال لم اطأ راجع اه ومثله في الكنز والهداية وغيرها واعترضهم المحقق صدر الشريعة بأن ذات الحمل فيها اشكال وذلك ان وجود الحمل وقت الطلاق انما يعرف اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقته واذا ولد انقضت العدة فكيف يملك الرجعة ولا يراد ان يملك الرجعة قبل وضع الحمل اي بان يحكم بصحتها قبله لانه لما انكر الوطء لم يكن مكذبا شرعا لابعاد الولادة لاقل من ستة اشهر لاقبائها فالصواب ان يقال ومن طلق حاملا منكر او طأها فراجعها فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر صحت الرجعة اه ملخصا وقد تبعه المصنف في مته كما رأيت وقد أشار الشارح الى الجواب عن الوقاية بأن قوله راجع معناه انه لو راجع قبل الولادة صحت رجعته متوقفة على الولادة لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق وتوقف ظهور صحتها على الولادة لا ينافي صحتها لكن لا يخفى ما في ذلك من البعد لكن انتصر في البحر للمشايخ ورد قول صدر الشريعة ان وجود الحمل الخ بأن الحمل يثبت قبل الوضع ويثبت به النسب لما صرحوا به في باب خيار العيب ان حمل الجارية المبيعة يثبت بظهوره قبل الوضع وفي باب ثبوت النسب انه يثبت بالحبل الظاهر اه اي واذا كان الحمل يثبت قبل الولادة يمكن الحكم بصحة الرجعة قبلها ورده ايضا يعقوب باشا في حواشيه عليه من وجهين احدهما مامر عن البحر والثاني انه سيجي في المسئلة الآتية انه لو راجعها ثم ولدت لاقل من عامين ثبت نسبه قال فعلم ان الحمل يعرف بالولادة لاكثر من ستة اشهر اه واقره في النهر * اقول وقد اجاب عن الوجه الاول العلامة المقدسي حيث قال ان كلام صدر الشريعة تحقيق بالقبول حقيق وقول من رده بان الحمل يثبت قبل الوضع ويثبت النسب به قبله مردود اماما استدل به في باب خيار العيب فرواية ضعيفة عن محمد انه يرد بشهادة المرأة بالعيب وعن ابني يوسف روايتان اظهرهما انه انما يقبل قولها ٢ للخصومة للرد واما ما في باب ثبوت النسب من قولهم الحبل الظاهر فانما يثبت النسب بالفراش والولادة بقول المرأة والخلاف هناك معروف ان ابا حنيفة يقول اذا جمحد الزوج ولادة المعتدة لا تثبت الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين الا ان يكون الحبل ظاهرا فيثبت معه بشهادة المرأة وهي القابلة فليس في هذا ان الحبل يثبت وانما ظهوره يؤيد شهادة المرأة واما ثبوته فتوقف

طلق حاملا منكر او طأها فراجعها (فراجعها) قبل الوضع (فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر) من وقت الطلاق ولستة اشهر (فصاعدا) من وقت النكاح (صحت) رجعته السابقة وتوقف ظهور صحتها على الوضع لا ينافي صحتها قبله فلا مسامحة في كلام الوقاية (كما) صحت (لو طلق)

٢ قوله للخصومة للرد يعني اذا ادعى المشتري الحبل لا تتوجه له الخصومة على المشتري مالم تشهد النساء به فحينئذ تتوجه الخصومة فيحلف البائع على انها ليس بها حمل وقت البيع فان حلف فيها والاردت عليه وليس المراد انه يثبت الرد بمجرد شهادة النساء به ومثل هذا في دعوى الثوبه وغيرها مما لا يطالع عليه الرجال اه منه

مطلب

فما قيل ان الحبل لا يثبت الا بالولادة

فله الرجعة ولو لم يخل بها فلا رجعة له لان الظاهر ٧٣٧ شاهدان والواجبة (فان طلقها فراجعها) والمسئلة بحالها فجاءت

بولد لاقل من حولين) من حين الطلاق (صحت) رجعته السابقة لصيرورته مكذبا كما مر (ولو قال ان ولدت فانت طالق فولدت) فطلقت فاعتدت (ثم) ولدت (آخر ببطنين) يعنى بعد ستة اشهر ولو لاكثر من عشر سنين ما لم تقر بانقضاء العدة لان امتداد الطهر لا غاية له الا اليأس (فهو) اى الولد الثانى (رجعة) اذ يجعل العلوق بوطء حادث فى العدة بخلاف ما لو كانا بطن واحد (وفى كلما ولدت) فانت طالق (فولدت ثلاث بطون تقع الثلاث والولد الثانى رجعة) فى الطلاق الاول كما مر وتطلق به ثانيا (كالولد الثالث) فانه رجعة فى الثانى وتطلق به ثلاثا عملا بكلمة (واعتد) للطلاق الثالث (بالحيض) لانها من ذوات الاقراء ما لم تدخل فى سن اليأس فبالاشهر ولو كانوا بطنين يقع ثنتان بالاولين لا بالثالث لانقضاء العدة به فتح (والمطلقة الرجعية تزين) ويحرم ذلك فى البائن والوفاة (لزوجهما) الحاضر لا الغائب افقد العلة (اذا كانت) الرجعة (مرجوة)

الشرع فيه بخلاف ما مر وما يأتى فانه بثبوت النسب صار مكذبا شرعا ولا يرد انه بالحلوة يتأكد المهر وتجب العدة لان تأكد المهر يبنى على تسليم المبدل والعدة تجب احتياطا لاحتمال الوطء ولا يلزم من ذلك اثبات الوطء فلم يكن مكذبا شرعا بانكاره كذا يفاد من البحر (قوله) فانه الرجعة لان الظاهر شاهده فان الحلوة دلالة الدخول بحر (قوله) والمسئلة بحالها) يعنى اختلى بها وانكروا طأها (قوله) صحت رجعته) أى ظهر صحتها (قوله) لصيرورته مكذبا) أى فى قوله لم أجامعها لانه بثبوت النسب نزل واطئا قبل الطلاق لابعده وان أنكر لان تكذيبه أولى من حمله على الزنا نهر وقدما تحقيق المسئلة (قوله) فاعتدت) اى دخلت فى العدة وهو معنى قول البحر ووجبت العدة وليس معناه مضت عدتها حتى يقال ان الصواب حذفه فافهم (قوله) ببطنين) حال من مفعول ولدت الاول وولدت الثانى لامتعاق بولدت (قوله) يعنى بعد ستة أشهر) تفسير لقوله ببطنين لانه لو كان بين الولادتين أقل من ذلك تعين كون الثانى موجودا قبل ولادة الاول فيكون قد اجتمعا فى بطن فلا تكون ولادة الثانى رجعة لانه عاق قبل الطلاق يقينا (قوله) فهو رجعة) اى الوطء الذى كان الولد منه رجعة واسندها اليه لان الوطء لم يعلم الاب (قوله) بوطء حادث) اى بعد الطلاق فى العدة فيصير به مراجعا حملا لحالهما على الصلاح حيث لم تقر بانقضاء العدة كما اذا طلقها رجعا فولدت لاكثر من سنتين فانه يكون بوطء حادث البتة بخلاف ما اذا ولده لاقل من سنتين فانه لا يكون رجعة لاحتمال علوقه قبل الطلاق كما قدمناه وهذا الاحتمال ساقط هنا لانهما متى كانا من بطنين كان الثانى من ووطء حادث بعد الطلاق البتة كما ذكره فى الفتح وبه اندفع ما فى شرح مسكين من دعوى المخالفة (قوله) بخلاف الخ) قد علمت وجهه آنفا (قوله) ثلاث بطون) بأن كان بين كل ولادتين ستة أشهر فكثر (قوله) كما مر) اى من جعل العلوق بوطء حادث فى العدة لا يقال فيه الحكم عليه بالوطء فى النفاس وهو حرام لان النفاس ليس لاقله عدد ويجوز ان لا ترى دما اصلا نهر (قوله) ثلاثا) الاولى ان يقول ثالثا ليوافق قوله ثانيا (قوله) عملا بكلمة) علة لقوله وتطلق فى الموضوعين اى فان كلما تقتضى التكرار لانها لعموم الافعال (قوله) فبالاشهر) اى فتعتد بالاشهر ويبطل ما مضى من الحيض ان وجد منه شئ ط (قوله) ولو كانوا بطنين) بأن يكون بين كل اثنين أقل من ستة أشهر (قوله) لانقضاء العدة به) فيكون وقت الشرط وهو الولادة قارن وقت انقضاء العدة فلا يقع به شئ قال فى الدر المنثور الا ان تجبى رابع اى فتطلق بالثالث ولو لم تلد الثالث لا تطلق بالثانى ولو كان الاولان فى بطن والثالث فى بطن تقع واحدة بالاول وتنقضى العدة بالثانى ولا يقع شئ بالثالث ولو كان الاول فى بطن والثانى والثالث فى بطن تقع ثنتان بالاول والثانى وتنقضى العدة بالثالث فلا يقع شئ بحر عن الفتح اه (قوله) والمطلقة الرجعية تزين) لانها حلال للزوج لقيام نكاحها والرجعة مستحبة والتزين حامل عليها فيكون مشروع بحر (قوله) ويحرم ذلك فى البائن والوفاة) أما فى البائن فلحرمه النظر اليها وعدم مشروعية الرجعة وأما الوفاة فلوجوب الاحداد أفاده فى البحر (قوله) افقد العلة) وهى الحمل على المراجعة ط (قوله) والا) بأن كانت تعلم أنه لا يراجعها الشدة بغضها بحر (قوله) ذكره مسكين) اى ذكر قوله اذا كانت الرجعة مرجوة الخ واقره فى البحر وغيره (قوله) لانهى المطلق) اى فى قوله تعالى

والا فلا تفعل ذكره مسكين (٤٧) (ين) (نى) (ولا يجرهما من بينها) ولو لمادون السفر للنهى المطلق

لا يخرجوهن من بيوتهن نزل في المطلقة رجعية والنهي عن الاخراج مطلق شامل لما دون
 سفر **(قوله)** ما لم يشهد على رجعتها) لعل الاولى ما لم يراجعها لان الاشهاد مندوب فقط ط اي
 فلا يحسن جعل الاشهاد غاية لحرمة الاخراج لانها تنتهي بالرجعة مطلقا وذكر في الفتح ان
 مقتضى ما في الهداية قصر كراهة المسافرة والخلو ايضا عند عدم قصد المراجعة على تقدير
 ما اذا لم يراجعها بعد ذلك في العدة لانه تبين انها لم تكن اجنبية لان الطلاق لم يعمل عمله
 والاوجه تحريم السفر مطلقا لاطلاق النص في منعه دون الخلو لعدم النص فيها اه مخصصا
 فافهم **(قوله)** فبطل العدة) اي فان اشهد فبطل **(قوله)** وهذا الخ) الاشارة الى ما فهم من
 قوله ما لم يشهد من ان الاخراج ليس رجعة ففي البحر ان المراد ان كان يصرح بعدم رجعتها اما
 اذا سكنت كانت المسافرة رجعة دلالة كما اشار اليه في الفتح وشرح الجامع الصغير للقاضي
 وفتاويه والبدائع وغاية البيان معللين بأن السفر دلالة الرجعة فانتهى به ما ذكره الزيلعي من
 ان السفر ليس دلالة الرجعة اه **(قوله)** فتح بحثا) فيه أنه ليس في كلام الفتح ما يفيد انه بحث
 منه كيف وهو مشار اليه في الكتب السابقة وعبارة الفتح وحرمتها اي المسافرة بهذا النص
 لم تكن رجعة قيل ولادالاتها اي ولا تكون دلالة الرجعة لان الكلام فيمن يصرح بعدم
 رجعتها وأورد عليه ان التقييل بسهولة ونحوه يكون نفسه رجعة وان نادى على نفسه بعدم
 الرجعة وجوابه الفرق باحل والحرمة اه اي فان التقييل حلال فيكون رجعة والمسافرة
 حرام فلا يكون رجعة ولادلالة عليها مع التصريح بعدمها فقوله لان الكلام الخ يفيد ان ذلك
 منقول لا بحث فافهم **(قوله)** خلافا للشافعي) مبنى الخلاف هو ان الرجعة عندنا استدامة الملت
 القائم وعنده استحداث الحل الزائل فيحل عندنا اقيام ملك النكاح من كل وجه وانما يزول عند
 انقضاء العدة **(قوله)** لانه مباح) فيه مسامحة لان الوطء مكروه عندنا فحالته للسنة كما مر تحريره
 والمباح ما تعاق به خطاب الشارع تحييرا بين الفعل والترك على السواء والمكروه ولو تنزيها
 راجح الترك فلا يكون مباحا فالاولى ان يقول لانه جائز فان الجائز يطلق على ما لا يجرم شرعا
 ولو واجبا أو مكروها كذا كره في التحريم **(قوله)** لم تكن تكره خوفا من الاستدراك مستدرك
 فان الوطء مثلها كما علمت **(قوله)** ان لم يكن من قصده الرجعة) لان الخلو ربما أدت الى المنس
 بشهوة فيصير مراجعا وهو لا يريد ما فيصالحها فتطول العدة عليها ط عن البحر **(قوله)** ويثبت
 القسم لها الخ) سيأتي في الباب الآتي ان المطلقة الرجعية لاحق لها في الجمع لا قضاء
 ولاديانة ولذا استحسب مراجعتها بغيره وحينئذ فالقسم لاجل الاستئناس تأمل **(قوله)** والا
 اي وان لم يكن من قصده المراجعة لا يثبت القسم لانه لو ثبت مع عدم قصدها ربما أدى الى
 الخلو فيلزم ما مر ط **(قوله)** وينكح مبنته بما دون الثلاث) لما ذكر ما يتدارك به الطلاق
 الرجعي ذكر ما يتدارك به غيره فتح ولذا عقد له في الهداية هنا فصلا **(قوله)** بالاجماع
 راجع الى قوله في العدة وهو جواب عن سؤال هو ان قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح
 حتى يبلغ الكتاب اجله يعني انقضاء العدة عام فكيف جاز للزوج تزوجها في العدة
 والنص بعمومه يمنعه والجواب انه خص منه العدة من الزوج نفسه بالاجماع **(قوله)** ومنع
 غيره) اي غير الزوج في العدة لاشتباه النسب بالعلوق فانه لا يوقف على حقيقة انه من الاول

(ما لم يشهد على رجعتها)
 فبطل العدة وهذا اذا
 صرح بعدم رجعتها فلم
 يصرح كان السفر رجعة
 دلالة فتح بحثا وقره المصنف
 (والطلاق الرجعي لا يجرم
 الوطء) خلافا للشافعي
 رضى الله عنه (فلو وطئ
 لاعقر عليه) لانه مباح
 (لكن تكره الخلو بها)
 تنزيها (ان لم يكن من قصده
 الرجعة والا) تكره
 (ويثبت القسم لها ان
 كان من قصده المراجعة
 والا) قسم لها بجرع
 البدائع قال وصرحوا بأن
 له ضرب امرأته على ترك
 الزينة وهو شامل للمطلقة
 رجعيا (وينكح مبنته بما
 دون الثلاث في العدة
 وبعدها بالاجماع) ومنع
 غيره فيها لاشتباه النسب

مطلب

في العقد على المبنة

او الثاني وهذا حكمة شرعية العدة في الاصل والمراد بذكرها هنا بيان عدم المانع من تخصيص الزوج بالاجماع لبيان علته لانه يرد عليه الصغيرة والآيسة وعدة الوفاة قبل الدخول ومعتدة الصبي والحیضة الثانية والثالثة فانه لا اشتباه في ذلك ولا يجوز التزوج في المدة اعلة اخرى هي اظهار خطر الحمل او هو حكم تعبدى وتام بيانه في الفتح **(قوله لا ينكح مطلقة)** تقديره لفظ ينكح هو مقتضى العطف على ما قبله لكن الاولى ان يزيد ولا يطاء بملك يمين لانه كما لا يحل له نكاحها بالعقد لا يحل له وطؤها بالملك كما يأتى ولو قال لا تحل كما في الآية الكريمة اشمل كلاهما **(قوله من نكاح صحيح نافذ)** احتراز بالصحيح عن الفاسد وهو ما عدم بعض شروط الصحة ككونه بغير شهود فانه لا حكم له قبل الوطء وبعده يجب مهر المثل والطلاق فيه لا ينقص عددا لانه متاركة فلو طلقها ثلاثا لا يقع شئ وله تزوجها بلا محلل كما تقدم آخر باب الصريح واحتراز بالنافذ عن الموقوف ففي نكاح الرقيق من الفتاوى الهندية عن المحيط اذا تزوج العبد او المكاتب او المدير او ابن ام الولد بلا اذن المولى ثم طلقها ثلاثا قبل اجازة المولى فهذا الطلاق متاركة النكاح لا طلاق على الحقيقة حتى لا ينقص من عدد الطلاق فان اجاز المولى النكاح بعده لا تعمل اجازته وان اذن له بتزوجها بعده كرهت له تزوجها ولم افرق بينهما اهـ **(قوله كما سنحققه)** اى في باب العدة حيث قال هناك والحلوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة والطلاق فيه لا ينقص عدد الطلاق لانه فسخ جوهره اهـ ولم يذكر الموقوف هناك لانه من اقسام الفاسد ويحتمل ان مراده ما يأتى قريبا من قوله خرج الفاسد والموقوف الخ فانه وان كان في محلل لكنه يفهم انه في الذى طلق غير معتبر ايضا وليس مراده الاشارة الى تحقيق ما يأتى بعده من قوله ثم هذا كله فرع صحة النكاح الاول الخ لان مراده به صحته في المذاهب كلها كما ستعرفه وليس مما نحن فيه فافهم **(قوله وما في المشكلات)** حيث قال من طلق امرأته قبل الدخول بها ثلاثا فله ان يتزوجها بلا تحليل واما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ففي المدخول بها **(قوله باطل)** اى ان حمل على ظاهره ولذا قال في الفتح انه زلة عظيمة مصادمة للنص والاجماع لا يحل لمسلم رآه ان ينقله فضلا عن أن يعتبره لان في نقله اشاعته وعند ذلك يفتح باب الشيطان في تخفيف الامر فيه ولا يخفى ان مثله مما لا يسوغ الاجتهاد فيه لفوت شرطه من عدم مخالفة الكتاب والاجماع نعوذ بالله من الزيغ والضلال والامر فيه من ضروريات الدين لا يبعدا كفار مخالفه اهـ اقول واياك ان تغتر بما ذكره الزاهدى في آخر الحاوى في اول كتاب الحيل فانه عقد فيه فصلا في حيلة تحليل المطلقة ثلاثا وذكر فيه هذه المسئلة غير قابلة للتأويل الآتى وذكر حيلة كثيرة كلها باطلة مبنية على ما يأتى رده من الاكتفاء بالعقد بدون وطء **(قوله او مؤول)** اى بما قاله العلامة البخارى في شرحه غرر الاذكار على درر البحار ولا يشكل ما في المشكلات لان المراد من قوله ثلاثا ثلاث طاقات متفرقات ليوافق ما في عامة الكتب الخفية اهـ وقدمنا تأييد هذا التأويل بجواب صاحب المشكلات عن الآية فان الطلاق ذكر فيها مفرقا مع التصريح فيها بعدم الحل فاجاب بانها في المدخول بها فافهم **(قوله كما مر)** اى في اول باب طلاق غير المدخول بها **(قوله حتى يطاءها غيره)** اى حقيقة او حكما كما لو تزوجت بمحبوب (٣) خبلت منه كما سأتى وشمل ما لو طأها

(لا) ينكح (مطلقة)
من نكاح صحيح نافذ
كما سنحققه (بهـ) اى
بالثلاث (لو حرة وثلثين
لو أمة) ولو قبل الدخول
وما في المشكلات باطل او
مؤول كما مر (حتى يطاءها
غيره

(٣) بمجنون نسخه

حائضا او محرمة وشمل ما لو طلقها ازواج كل زوج ثلاثا قبل الدخول فتزوجت بآخر ودخل بها تحل للكل بحر ولا بد من كون الوطء بالنكاح بعده مضي عدة الاول لو مدخولا بها وسكت عنه لظهوره ثم اعلم ان اشتراط الدخول ثابت بالاجماع فلا يكفي مجرد العقد قال القهستاني وفي الكشف وغيره من كتب الاصول ان العلماء غير سعيد بن المسيب اتفقوا على اشتراط الدخول وفي الزاهدي انه ثابت باجماع الامة وفي المنية ان سعيد ارجع عنه الى قول الجمهور فمن عمل به يسود وجهه ويبعد ومن أفتى به يعزر ومالنسب الى الصدر الشهيد فليس له اثر في مصنفاته بل فيها نقيضه وذكر في الخلاصة عنه ان من أفتى به فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فانه مخالف لاجماع ولا ينفذ قضاء القاضي به وتقدمه فيه **(قوله لو مراهما)** هو الداني من البلوغ نهر ولا بد ان يطلقها بعد البلوغ لان طلاقه غير واقع در متقى عن التارخانية **(قوله بجامع مثله)** تفسير المراهق ذكره في الجامع وقيل هو الذي تتحرك آتة ويشتهي النساء كذا في الفتوح ولا يخفى انه لا تنافي بين القولين نهر والاولى ان يكون حرا بالغاً فان الانزال شرط عند مالك كما في الخلاصة فلاولى الجمع بين المذهبين لانه كالتاميد لابي حنيفة ولذا مال اصحابنا الى بعض اقواله ضرورة كما في ديباجة المصنف قهستاني وفي حاشية الفتاوى وذكر الفقيه ابو الليث في تأسيس النظائر انه اذا لم يوجد في مذهب الامام قول في مسئلة يرجع الى مذهب مالك لانه اقرب المذاهب اليه اهـ **(قوله او خصيا)** بفتح الخاء وهو من قطعت خصيتاه وانما جاز تحليله لوجود الآلة ط **(قوله او مجنونا)** بنونين ح وفي نسخة او مجنونا بباءين وهو الذي لم يبق له شيء يولجه في محل الحتان امكن شرط تحليله ان تحبل منه كياتي **(قوله او ذميا لذمية)** اي ولو كان التحليل لاجل زوجها مسلم كما في البحر **(قوله خرج الفاسد والموقوف)** اي خرجا بقيد النافذ وفيه ان الفاسد يقابل الصحيح لا النافذ لان النافذ من العقود ما لا يتوقف على اجازة غير العاقد فالبيع بشرط فاسد نافذ بالمعنى المذكور نعم الموقوف فيه طريقان للمشايخ قيل هو قسم من الصحيح وقيل من الفاسد كاسيا تى تحقيقه في البيوع ان شاء الله تعالى فعلى الطريق الثانى كل موقوف فاسد ولا عكس لغويا ويقال ايضا كل صحيح نافذ ولا يصح العكس على الطريقين ففهم وبه علم انه كان ينبغي للمصنف متابعة الكثر وغيره في التعبير بنكاح صحيح فيخرج الفاسد وكذا الموقوف على احد الطريقين وقد يجاب بأن النكاح المطلق هو الصحيح فيخرج به الفاسد **(قوله ووطئها قبل الاجازة لا يحلها)** اي وان اجاز بعد واعل وجهه ان النكاح المشروط بالنكاح ينصرف الى الكمال لانه المعهود شرعا بخلاف الفاسد والموقوف والا فقد صرحوا بان الموقوف ينعقد سببا في الحال ويتأخر حكمه الى وقت الاجازة فيظهر بها الحل من وقت العقد **(قوله ومن لطيف الحيل الح)** اي حيل التحليل على وجه يؤمن فيه من علوقها منه ومن امتناعه من طلاقها ومن ظهور امر التحليل بين الناس بخلاف ما اذا كان حرا بالغاً **(قوله امكن الح)** استدرالك على هذه الحيلة وحاصله انها تتم على ظاهر المذهب من ان الكفاءة في النكاح ليست بشرط للاعتقاد اما على رواية الحسن المفتى به من انها شرط فلا يحلها الرقيق اعدم الكفاءة ان كان لها ولي لم يرز بذلك والا بان لم يكن لها ولي اصلا او كان ورضى فيحايها اتفاقا كما مر في باب الكفاءة وهذا أحد وجهين اوردهم الامام الحلواني ثانيهما

ولو) الغير (مراهما)
بجامع مثله وقدره شيخ
الاسلام بعشر سنين او
خصيا او مجنونا او ذميا
لذمية (بنكاح) نافذ
خرج الفاسد والموقوف
فلو نكحها عبد بلا اذن
سيده ووطئها قبل الاجازة
لا يحلها حتى يطأها بعدها
ومن لطيف الحيل ان
تزوج لمملوك مراهق
بشاهدين فاذا اوج لمملكه
لها فيبطل النكاح ثم
تبعته لبلد آخر فلا يظهر
أمرها لكن على رواية
الحسن المفتى بها

مطلب

مال اصحابنا الى بعض اقوال
مالك رحمه الله ضرورة

كما في البرازية ان المراهق فيه خلاف فلعله يرفع الى حاكم يرى مذهب من لا يقول بالصحة فيفسخه فلا يحصل المرام اه **(قوله انه لا يحلها)** الاولى حذف انه **(قوله)** وتمضى عدته ذكر بعض الشافعية حيلة لاسقاط العدة بأن تزوج لصغير لم يبلغ عشر سنين ويدخل بها مع انتشار آله ويحكم بصحة النكاح شافعي ثم يطلقها الصبي ويحكم حنبلي بصحة طلاقه وانه لا عدة عليها اما لو باع عشر الزمت العدة عند الحنبلي او يطلقها وليه اذا رأى في ذلك المصاحبة ويحكم به مالكي وبعدم وجوب العدة بوطئه ثم يتزوجها الاول ويحكم شافعي بصحته لان حكم الحاكم يرفع الخلاف بعد تقدم الدعوى مستوفيا شرائطه فتحل الاول اه قلت ومن شروطه ان لا يأخذ على الحكم مالا وفي قوله ويحكم به مالكي مخالفة لما قدمناه من اشتراط الانزال عند مالك وكأنه قول آخر **(قوله اي الثاني)** اي النكاح الثاني ويجوز ان يراد الزوج الثاني وعليه جرى الزياي لكنه مجاز قال العيني والاول اقرب والثاني اظهر نهر **(قوله لا يملك يمين)** عطف على قوله بنكاح نافذ **(قوله لا اشتراط الزوج بالنص)** اي في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره فانه جعل غاية لعدم الحل الثابت بقوله تعالى فلا تحل له فاذا طلق زوجته الامة ثنتين ثم بعد العدة وطئها مولاها لا يحلها الاول لان المولى ليس بزوجة **(قوله ولا ملك امة الخ)** عطف على قوله وطئ المولى اي لو طلقها ثنتين وهي امة ثم ملكها او ثلاثا وهي حرة فارتدت ولحقت بدار الحرب ثم سبيت وملكها لا يحل له وطئها بملك اليمين حتى يزوجه فيدخل بها الزوج ثم يطلقها كما في الفتح ثم لا يخفى ان هذه المسئلة لم يشملها كلام المصنف لا منطوقا ولا مفهوما فلا يصح تفريعها على قوله لا يملك يمين لان معناه لا ينكحها المطلق حتى يطأها غيره بالنكاح لا بملك اليمين فالمشروط وطؤه بالنكاح لا بملك هو الغير لانفس المطاق بل يصح تفريع الاولى وهي عدم حلها للمطابق بوطئ المولى نعم لو قال المصنف فيما مر لا ينكح ولا يطأ بملك يمين الخ اصح تفريع هذه ايضا كما افاده ح فیتعين جعله تفريعا على قوله لا اشتراط الزوج بالنص فان الزوج المشروط بالنص جعل غاية لعدم الحل كما علمت وهو شامل لعدم الحل بنكاح او ملك يمين فيصح تفريع المسئلتين عليه فافهم **(قوله من فرق بينهما)** اراد بالتفريق المنع عن الوطء من عموم المجاز فيشمل القاطع للنكاح وغيره فلا يرد انه لا تفريق في الظاهر فافهم **(قوله لم تحل له ابدا)** اي ما لم يكفر في الظاهر ويكذب نفسه او تصدقه في اللعان ح فوجه الشبه بين المسئلتين ان الردة واللاحاق والسبي لم تبطل حكم الظهار واللعان كما تبطل حكم الطلاق **(قوله في المحل المتيقن)** هو محل غيبوبة الحشفة من القبل **(قوله فلو كانت صغيرة)** محترز قوله والشرط المتيقن بوقوع الوطء وقوله فلو وطئ مفضاة تفريع على قوله في المحل المتيقن وكان عليه عطفه بالواو **(قوله لم تحل الاول)** لان قبائها لا تغيب فيه الحشفة ولذا لم يجب الغسل بمجرد وطئها ولم تثبت به حرمة المفاهمة حتى حل لواطها تزوج بنتها **(قوله والا)** اي بأن كانت صغيرة يوطأ مثلها حلت للاول لو جود الشرط وهو الوطء في محل المتيقن الموجب للغسل كإبائى وان افضاها بهذا الوطء لان الافضاء حصل بعد الوطء المعتبر شرعا بخلاف المفضاة قبله لحصول الشك في كون الوطء في القبل او في الدبر وهذا الشك حاصل قبل الوطء لابعده فافهم **(قوله برأية)** لم أر فيها قوله وان افضاها نعم رأيت في الفتح والنهر **(قوله الا اذا حبلت الخ)** قال في الدر المنقى وقد نظم

مطلبه —

حيلة اسقاط عدة المحلل

انه لا يحلها لعدم الكفاة
ان لها ولي والافضلها
اتفاقا كما مر (وتمضى عدته)
اي الثاني (لا يملك يمين)
لا اشتراط الزوج بالنص فلا
يحلها وطئ المولى ولا ملك
امة بعد طلقتين او حرة
بعد ثلاث ورده وسبي
نظيره من فرق بينهما بظهار
او لعان ثم ارتدت وسيت
ثم ملكها لم تحل له ابدا
(والشرط المتيقن بوقوع
الوطء في المحل) المتيقن به
فلو كانت صغيرة لا يوطأ
مثلها لم تحل للاول والا
حلت وان افضاها برأية
(ولو وطئ مفضاة لا تحل له
الا اذا حبلت) ليعلم ان
الوطء كان في قبلها (كما لو
تزوجت بمحبوب)

الفقيه الاجل سراج الدين ابو بكر على بن موسى الهاملي رحمه الله ذلك نظما جيدا فقال
 وفي المفوضة مسئلة عجيبة ٢٢ لدى من ليس يعرفها غريبة
 اذا حرمت على زوج وحلت ٢٣ لثان نال من وطء نصيبه
 فطلقها فلم تحبل فليست ٢٤ حالالا القديم ولا خطيبه
 اشك ان ذاك الوطء منها ٢٥ بفرج او شكيلته القريبه
 فان حبلت فقد وطئت بفرج ٢٦ ولم تبق الشكوك لنا مريبة

(قوله فانها لا تحل حتى تحبل الخ) هذه العبارة عن اها المصنف في المنح للبرازية والذي في
 الفتح هكذا فلا تحل بسحقه حتى تحبل ثم قال وفي التجريد لو كان مجبوا لم تحل فان حبلت وولدت
 حلت لا الاول عند ابى يوسف خلافا لمحمد اه (قوله حتى ينبت) برفع يثبت على ان حتى
 ابتدائية (قوله) فالأقتصار على الوطء قصور الخ (اي اقتصار المتون على قواهم حتى يطأها
 غيره وهذا ما خوذ من المصنف في المنح وقال الرحمتي جعله قصورا مع انه هو الذي عليه المتون
 والشروح ويشهد له حديث العسيلة الذي ثبت به الحكم وما تمسك به رواية عن ابى يوسف
 لم نعتمد فترجئها على ما هو المذهب هو القصور اه قلت لكن جزم به في الحانية وغيرها وكذا
 في الفتح كما علمت ونقله الزيامي عن الغاية وقال خلافا لفرق ومثله في البدائع وهذا يفيد اعتد
 قول ابى يوسف نعم الاوجه قول محمد وزفر ولا ينافيه ثبوت النصف فانه يعتمد قيام الفراش وان
 لم يوجد وطء حقيقة والتحليل يعتمد الوطء لا مجرد العقد مثبت للنسب فانه خلاف الاجماع
 كما تقدم ويلزم على هذا ثبوت التحليل بتزوج منسرقى بمغربية جاءت بولدا ستة اشهر لثبوت نسبه
 مع العلم بعدم الوطء وما ذاك الا ليكون النسب مما يخالل لاثباته بما امكن ولو توها عملا بنص
 الولد للفراش واقامة للعقد مقام الوطء كالحلوة الموجبة للعدة واما التحليل فقد شدد الشرع
 في ثبوته ولذا قالوا ان شرعيته لا غاطة الزوج عومل بما يبغض حين عمل ابغض ما يباح فلذا
 اشترطوا فيه الوطء الموجب للغسل بايلاج الحشفة بلا حائل في المحل المتيقن احترازا عن
 المفوضة والصغيرة من بالغ أو مرأى قادر عليه بعقد صحيح لا فاسد ولا موقوف ولا يملك يمين
 (قوله والموت عنها) اي لومات عنها قبل الوطء لا يحلها الاول وان كان الموت كالدخول
 في ايجاب العدة وتقرير المهر المسمى لان الشرط هنا الوطء (قوله واستشكه المصنف) الضمير
 يرجع الى الاحلال المفهوم من قول المصنف يحلها واصل الاشكال لصاحب البحر فانه قال
 بعد ذكر هذا الفرع مع انه نقل في المحيط من كتاب الطهارة انه لو أتى امرأة وهي عذراء لا يغسل
 عليه ما لم ينزل لان العذرة مانعة من مواراة الحشفة اه اي ولا يحلها الا الوطء الموجب
 للغسل ط وأجاب الرحمتي والسائغانى بحمل ما في القنية على ما اذا أزال البكارة بقريئة
 الايلاج فانه لا يكون بدونه وفيه ان عبارة القنية هكذا اذا اوج الى مكان البكارة وحمل الى على
 معنى في بعيد ثم لا يخفى ان ما ينفرده صاحب القنية لا يعتمد عليه كيف وهو مخالف لما في
 المشاهير كقول الهداية والشرط الايلاج وقول الفتح بقيد كونه عن قوة نفسه وان كان
 مائتة بخرقه اذا كان يجد حرارة المحل الخ ما يأتي عن التبيين وكذا ما مر عن البرازية ومسئلة
 المفوضة وبعد اعتراف المصنف باشكاله ما كان ينبغي له جعله متنا (قوله الا اذا انتعش وعمل)

فانها لا تحل حتى تحبل
 لوجود الدخول حكما
 حتى يثبت النسب فتح
 فالأقتصار على الوطء قصور
 الا ان يعي بالحقيق والحكمي
 (والايلاج في محل البكارة
 يحلها والموت عنها) كما
 في القنية واستشكه
 المصنف وفي النهر وكأنه
 ضعيف لما في التبيين بشرط
 ان يكون الايلاج موجبا
 للغسل وهو التقاء الحثانين
 بلا حائل يمنع الحرارة وكونه
 عن قوة نفسه فلا يحلها
 من لا يقدر عليه لا بمساعدة
 اليد الا اذا انتعش وعمل

هذا لم يذكره في التبيين نعم ذكره في الفتح والنهر والظاهر ان الاستثناء منقطع لان الانتعاش
الانتهاض والمراد به وبالعمل ان يكون له نوع انتشار يحصل به الاصلاح كي لا يكون بمنزلة ادخال
خرقة في الحبل فانه ربما لا يحصل به التقاء الحتانين ولذا قال بعد ذلك في الفتح بخلاف من في آله
فتوزر واوجها فيها حتى التقى الحتانان فانها تحل به **(قوله ولو في حيض الح)** الاولى حذف
هذه الجملة من البين وذكرها عند قول المصنف حتى يطأها غيره **(قوله مطلقا)** أي سواء كان
الاصلاح بمساعدة اليد اولا وعبرة المجتبى وقيل الاصلاح الشيخ الفاني بيده يحلها وقيل اذا لم
تنتشر آتاه فأدخله بيده او بيدها او كان الذكر اشل لا يحلها بالاصلاح والصواب حلها لانه
متعلق بدخول الحشفة اه واقره في الشرب لالاية وهو خلاف مامشي عليه الزيلعي وابن
الهمام وصاحب النهر كما مر وفيه ان الحل معاق بدوق العسيلة كما علمت فتأمل **(قوله لكن**
في شرح المشارق الح) فيه ان هذا الكتاب ليس موضوعا لنقل المذهب واطلاق المتون
والشروح يرده ودوق العسيلة للنائمة موجود حكما الا ترى ان النائم اذا وجد البلبل يجب
عليه الغسل وكذا المغمى عليه مع ان خروج المني لا يوجب الامع وجود اللذة وما ذاك الا
لوجودها حكما لانها ربما حصت وذهل عنها بثقل النوم والاعماء وقد تقدم ان الجنون
يحلها والجنون فوق الاعماء والنوم رحى قلت ورأيت في معراج الدراية ووطء النائمة
والمغمى عاها يحل عندنا وفي احد قولي الشافعي اه هكذا رأيت في نسخة سقيمة فلترجع
نسخة اخرى ثم لا يخفى ان نومه واعماءه كنومها واعماءها لكن اذا قلنا ان الاصلاح الشيخ الفاني
لا يحل لها ما لم ينتعش ويعمل يلزم ان يكون مثله النائم والمغمى عليه وكذا في جانبها نعم على
تصويب المجتبى من الاكتفاء بدخول الحشفة يظهر الاحلال في الكل فتأمل **(قوله وكره**
التزوج للثاني) كذا في البحر لكن في القهستاني وكره الاول والثاني وعزاه محسني مسكين الى
الحموى عن الظهيرية وينبغي ان يزداد المرأة بل هي اولى من الاول في الكراهة لان العقد بشرط
التحليل انما جرى بينها وبين الثاني والاول ساع في ذلك ومتسبب والمباشرة اولى من المتسبب
وافظ الحديث يشمل الكل فان المحلل له يصدق على المرأة أيضا **(قوله حديث لعن المحلل**
والمحلل له) باضافة حديث الى لعن فهو حكاية للمعنى والا فلفظ الحديث كما في الفتح لعن الله
المحلل والمحلل له وهو كذلك في بعض النسخ **(قوله بشرط التحليل)** تأويل للحديث بحمل
اللعن على ذلك ويأتى تمام الكلام عليه **(قوله وان حلت الاول الح)** هذا قول الامام وعن
ابن يوسف انه يفسد النكاح لانه في معنى المؤقت ولا يحلها وعن محمد يصح ولا يحلها لانه
استعجل ما أخره الشرع كما في قتل المورث هداية **(قوله خلافا لما زعمه البرازي)** حيث قال
زوجت المطلقة نفسها من الثاني بشرط ان يجامعها ويطلقا لتحل الاول قال الامام النكاح
والشرط جائز ان حتى اذا أبى الثاني طلاقها اجبره القاضي على ذلك وحلت الاول اه وهو
ماخوذ من روضة الزندوستي قال في النهر قال الامام ظهير الدين هذا البيان لم يوجد في غيره من
الكتب كذا في العناية وفتح القدير هذا مما لم يعرف في ظاهر الرواية ولا ينبغي ان يعول عليه
ولا يحكم به مع كونه ضعيف الثبوت تنبوعه قواعد المذهب لانه لا شك انه في
النكاح لا يقتضيه العقد وهو مما لا يبطل بالشروط الفاسدة بل يبطل الشرط ويصح فيجب

ولو في حيض ونفاس
واحرام وان كان حراما
وان لم ينزل لان الشرط
الذوق لا الشبع قلت وفي
المجتبى الصواب حلها
بدخول الحشفة مطلقا
لكن في شرح المشارق
لابن مالك لو وطئها وهي نائمة
لا يحلها الاول اعدم ذوق
العسيلة وينبغي ان يكون
الوطء في حالة الاعماء
كذلك (وكره التزوج للثاني
(تحريما) حديث لعن
المحلل والمحلل له (بشرط
التحليل) كزواجك
على ان احالمت (وان حلت
الاول) لصحة النكاح
وبطلان الشرط فلا يجبر
على الطلاق كما حققه
الكمال خلافا لما زعمه
البرازي ومن لطيف
الحيل قوله ان تزواجك
وجامعتك

بطلان هذا وان لا يجبر على الطلاق اه **(قوله)** او وامسكتك (اى اويقول ان تزوجتك وامسكتك وهذا اذا خافت امساكها مطلقا والاول اذا خافت امساكها بعد الجماع **(قوله)** ولو خافت الخ) الاول اوتقول تزوجتك الخ لان الحيلتين السابقتين سببهما الخوف المذكور ط **(قوله)** وتماه في العمادية) حيث قال ولو قال لها تزوجتك على ان امرك بيدك فقبات جاز النكاح ولغا الشرط لان الامر انما يصح في الملك او مضافا اليه ولم يوجد واحد منهما بخلاف ما مر فان الامر صار بيدها مقارنا لصيرورتها منكوحه اه نهر وقدمناه قبل فصل المشيئة والحاصل ان الشرط صحيح اذا ابتدأت المرأة لا اذا ابتدأ الرجل ولكن الفرق خفى نعم يظهر على القول بأن الزوج هو الموجب تقدم او تأخر والمرأة هي القابلة كذلك تأمل **(قوله)** اما اذا أضمرنا ذلك) محترز قوله بشرط التحايل **(قوله)** لا يكرهه بل يحل له في قولهم جميعا فهستأني عن المضمرات **(قوله)** (تقصدا لاصلاح) اى اذا كان قصده ذلك لا مجرد قضاء الشهوة ونحوها واورد السروجى ان الثابت عادة كالثابت نصا اى فيصير شرط التحايل كأنه منصوص عليه في العقد فيكره واجاب في الفتح بأنه لا يلزم من قصد الزوج ذلك ان يكون معروفا به بين الناس انما ذلك فيمن نصب نفسه لذلك وصار مشتهرا به اه تأمل **(قوله)** وتأويل اللعن الخ) الاولى ان يقول وقيل تأويل اللعن الخ كما هو عبارة البزازیة ولا سيما وقد ذكره بعدما شئى عليه المصنف من التأويل المشهور عند علمائنا ليفيد انه تأويل آخر وانه ضعيف قال في الفتح وهنا قول آخر وهو انه مأجور وان شرط لتقصدا لاصلاح وتأويل اللعن عندهم لاء اذا شرط الاجر على ذلك اه قات واللعن على هذا الحمل اظهر لانه كأخذ الاجرة على عصب التيس وهو حرام ويقر به انه عليه الصلاة والسلام ساء التيس المستعار واورد على التأويل الاول انه مع اشتراط التحليل مكروه تحريما وفاعل الحرام لا يستوجب اللعن ففاعل المكروه اولى * اقول حقيقة اللعن المشهورة هي الطرد عن الرحمة وهي لا تكون الا للكافر ولذا لم تجز على معين لم يعلم موته على الكفر بدليل وان كان فاسقا مشهورا كيزيد على ان يعتمد بخلاف نحو ابليس وابى لهب وابى جهل فيجوز وبخلاف غير المعين كالظالمين والكاذبين فيجوز ايضا لان المراد جنس الظالمين وفيهم من يموت كافرا فيكون اللعن لبيان ان هذا الوصف وصف الكافرين لا تنفير عنه والتحذير منه لا لتقصدا اللعن على كل فرد من هذا الجنس لان لعن الواحد المعين كهذا الظالم لا يجوز فكيف كل فرد من أفراد الظالمين واذا كان المراد الجنس لما قلنا من التنفير والتحذير لا يلزم ان تكون تلك المعصية حراما من الكبائر خلافا لمن ناط اللعن بالكبائر فانه ورد اللعن في غيرها كلعن المصورين ومن أم قوم ما وهم له كارهون ومن سل سخمته اى تغوط على الطريق والمرأة السلطاء اى التى لا تخضب يديها والمرهأ اى التى لا تكتحل والمرأة اذا خرجت من دارها بغير اذن زوجها وناكح اليد وزائرات القبور ومن جلس وسط الحلقة وغير ذلك ومنه ما هنا هذا ما ظهر لى لكن يشكل على منع لعن المعين مشروعية اللعان وفيه لعن معين نعم يجاب بأنه معلق على تقدير كونه كاذبا لكنه لا يخرج عن لعن معين تأمل ثم رأيت فى لعان القهستاني قال اللعن فى الاصل الطرد وشرعا فى حق

او وامسكتك فوق ثلاث مثلا فانت بائن ولو خافت ان لا يطاقها تقول تزوجتك نفسى على ان امرى بيدي زياى وتماه فى العمادية (اما اذا اضمرنا ذلك لا) يكرهه (وكان) الرجل (مأجورا) لتقصدا لاصلاح وتأويل اللعن اذا شرط الاجر ذكره البزازی

مطلب
فى حكم لعن العصاة

الكفار الابعاد من رحمة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاسقاط عن درجة الابرار اه وفي لعن البحر فان قات هل يشرع لعن الكاذب المعين قلت قال في غاية البيان من باب العدة وعن ابن مسعود انه قال من شاء باهله والمباهلة الملاعنة وكانوا يقولون اذا اختلفوا في شئ بهالة الله على الكاذب منا قالوا هي مشروعة في زماننا ايضا اه وعن هذا قيل ان المراد باللعن في مثل ذلك الطرد عن منازل الابرار لاعن رحمة العزيز الغفار وقيل ان الاشبه ان حقيقة اللعن هنا ليست بمقصودة بل المقصود اظهار خساسة المحلل بالمباشرة والمحلل له بالعود اليها بعد مضاجعة غيره وعزاه القهستاني في الكشف ثم قال وفيه كلام فتأمل اه ولعل وجهه انه لو كان كذلك لايلزم كونه مكروها تحريما **(قوله ثم هذا كله)** اي كل ما مر من لزوم التحليل بالشروط المارة وكراهة التصريح بالشرط **(قوله فرع صحة النكاح)** كذا عبر في النهر والمراد صحته باتفاق الاثمة لاصحته عندنا بقريئة مابعد فافهم وقد مر انه لو كان فاسدا او موقوفا لايلزم التحليل بل تحمل بدونه وان كره وهل تقبل دعواه الفساد عندنا لاسقاط التحليل لم أره الآن نعم يأتي آخر الباب انه لو ادعى بعد الثلاث انه لو طلقها واحدة قبل وانقضت عدتها لا يصدقان وستأتي هذه المسئلة في العدة وتأتي هناك حادثة الفتوى في ذلك فراجعها **(قوله او بحضرة فاسقين)** اي تحقق فسقهما والافظاهر العدالة يكفي عند الشافعي فافهم **(قوله يرفع الامر لشافعي الخ)** اقول الذي عليه العمل عند الشافعية هو ما حرره ابن حجر في التحفة من ان الحاكم لا يحكم بفسخ النكاح بالنسبة لسقوط التحليل وذلك انه ذكر ان الزوجين لو توافقا او اقاما بيعة بفساد النكاح لم يلتفت لذلك بالنسبة لسقوط التحليل لانه حق الله تعالى نعم يجوز لهما العمل به باطنا لكن اذا علم بهما الحاكم ففرق بينهما ثم قال في موضع آخر وحينئذ فمن نكح مختلفا فيه فان قلنا القائل بصحته او حكم بها من يراها ثم طلق ثلاثا تعين التحليل وليس له تقليد من يرى بطلانه لانه تلفيق للتقليد في مسئلة واحدة وهو ممتنع قطعاً وان انتفى التقليد والحكم لم يحتاج لمحلل نعم يتعين انه لو ادعى بعد الثلاث عدم التقليد لم يقبل منه لانه يريد بذلك رفع التحليل الذي لزمه باعتبار ظاهر فعله وايضا ففعل المكلف يصان عن الالغاء لاسيما ان وقع منه ما يصرح بالاعتداد به كالتطليق ثلاثا هذا اه والذي تحرر من كلاميه ان الزوج ان علم بفساد النكاح فان قلنا القائل بصحته او حكم بها حاكم يراها لا يسقط التحليل والاسقط وله تجديد العقد بعد الثلاث ديانة واذا علم به الحاكم ففرق بينهما ولو ادعى عدم التقليد لم يصدقه الحاكم واذا علمت ذلك علمت انه لا فائدة في قول الشارح تبعا لغيره يرفع الامر لشافعي اذ لا يحكم الشافعي بسقوط التحليل ولا يقبل ما يسقطه لكن قال ابن قاسم في حاشية التحفة ان له تقليد الشافعي والعقد بلا محلل لان هذه قضية اخرى فلا تلفيق مالم يحكم بصحة التقليد الاول حاكم اه قات لكن هذا في الديانة لما علمت من ان الحاكم يفرق بينهما اذا علم به لان التحليل حق الله تعالى نعم صرح شيخ الاسلام زكريا في شرح منهجه بأن الزوجين لو اختلفا في المسمى ومهر المثل واقيمت بيعة على فساد يثبت مهر المثل ويسقط التحليل تبعا اه لكن استظهر ابن حجر عدم سقوطه والله اعلم * فان قلت يمكن الحكم به عندنا على قوله محمد باشرط الولى * قلت لا يمكن في زماننا لانه خلاف المعتمد في المذهب والقضاة مأمورون بالحكم بأصح الاقوال على انه نقل في التاترخانية

ثم هذا كله فرع صحة النكاح الاول حتى لو كان بلا ولى بل بعبارة المرأة او بلفظ هبة او بحضرة فاسقين ثم طلقها ثلاثا واراد حلها بلا زوج يرفع الامر لشافعي

مطلب

في حيلة اسقاط التحليل بحكم شافعي بفساد النكاح الاول

شيخ الاسلام سئل هل يصح القضاء به فقال لا ادري فان محمدا وان شرط المولى لكنه قال لو طلقها ثم اراد ان يتزوجها فاني اكره له ذلك اه اي فان لفظ اكره قد يستعمل من المجتهد في الحرام **(قوله فيقضى به)** اي يحلها الاول وقوله وببطلان النكاح عطف سبب على مسبب فان قضاءه ببطلان النكاح الاول سبب حلها بلا زوج آخر اه ح وانما ذكر القضاء لتصير الحادثة الخلافية كاجمع عليها ط وقدمنا في باب التعليق ما ينبغي استذكاره هنا ولا نعيده اقرب العهد به **(قوله اي في القائم والآتي لا في المنقضي)** عبارة البرازية على ما في النهر وبه لا يظهر ان الوطء في النكاح الاول كان حراما وان في الاولاد خبا لان القضاء باللاحق كدليل النسخ يعمل في القائم والآتي لا في المنقضي اه اي لان ماضى كان مبني على اعتقاد الحل تقليد المذهب صحيح وانما لزمه العمل بخلافه بعد الحكم المزمع كما لو نسخ حكم الى آخر لا يلزم منه بطلان ماضى ومثله ما لو تغير راي ابيهم وكذا لو توطأ حنفى وميمنى وصلى به الظاهر ثم صار شافعي بعد دخول وقت العصر يلزمه اعادة الوضوء بالنية دون ماصلاه به **(قوله فالتقول لها)** كذا في البحر وعبارة البرازية ادعت ان الثاني جامعها وانكر الجماع حلت الاول وعلى القلب لا اه ومثله في الفتاوى الهندية عن الخلاصة ويخالف قوله وعلى القلب لا ما في الفتح والبحر ولو قالت دخل بي الثاني والثاني منكر فمعتبر قولها وكذا في العكس اه فتأمل **(قوله فالتقول له)** اي في حق الفرقة كانه طلقها لاني حقها حتى يحب لها نصف المسمى او كاله ان دخل بها بحر **(قوله والزواج الثاني)** ٣ اي نكاحه نهر **(قوله مادون الثلاث)** اي يهدم ما وقع من الطلقة والحاقتين فيجعلهما كأن لم يكون وما قيل ان المراد انه يهدم ما بقي من الملك الاول فهو من سوء التصور كما نبه عليه الهندي فده في النهر **(قوله اي كما يهدم الثلاث)** تفسير لقوله ايضا **(قوله لانه الح)** جواب عمه قوله محمد من ان قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره جعل غاية لانتهاء الحرمة الغليظة فيهدمها والجواب انه اذا هدمها يهدم مادونها بالاولى مما ثبت بدلالة النص وتمام مباحث ذلك في كتب الاصول وقولهم مروي عن ابن عمر وابن عباس وقول محمد مروي عن عمر وعلى وابي بن كعب وعمران بن الحصين كما في الفتح **(قوله وهو الحق)** ليس هذا في عبارة الفتح بل ذكره في التحرير وتبعه في النهر وعبارة الفتح بعد ما اطل في الكلام من الجاهل فظهر ان قول ماقوله محمد وباقي الاثمة الثلاثة ولقد صدق قول صاحب الاسرار ومثله يخالف فيها كبار اصحابه يعوز فقهمها ويصعب الخروج منها **(قوله واقره المصنف كغيره)** اي كصاحب البحر والنهر والمقدس والشرنبلالي والرملي والحموي وكذا شارح التحرير المحقق ابن امير حاج لكن المتن على قول الامام و اشار في متن الملتقى الى ترجيحه ونقل ترجيحه العلامة قسم عن جماعة من اصحاب الترجيح ولم يعرج على ماقاله شيخه في الفتح وكذا لم يعرج عليه في مواهب الرحمن مع انه كثيرا ما يتبع صاحب الفتح في ترجيحه **(قوله بتضي عدته)** اي الزوج الاول اسند العدة اليه لانه سببها نهر والا فالعدة للطلاق **(قوله وعدة الزوج الثاني)** ليس المراد انها قالت مضت عدتي من الثاني فقط بل قالت تزوجت ودخل بي الزوج وطقتي وانقضت عدتي كما ذكره في الهداية لان قولها مضت عدتي لا يفيد ما ذكره لو جوبها بالحلوة وبمجرد دخالها لا تحل ومن ثم قال في النهاية انما ذكر في الهداية

فيقضى به وببطلان النكاح اي في القائم والآتي لا في المنقضي برازية وفيها قال الزوج الثاني كان النكاح فاسدا او لم ادخل بها وكذبته فالتقول لها ولو قل الزوج الاول ذلك فالتقول له اي في حق نفسه (والزوج الثاني يهدم بالدخول) فلو لم يدخل لم يهدم اتفاقا قنية (مادون الثلاث ايضا) اي كما يهدم الثلاث اجماعا لانه اذا هدم الثلاث فما دونها اولى خلافا لمحمد فيمن طأقت دونها وعادت اليه بعد آخر عادت بثلاث او حرة وثنتين او امة وعند محمد وباقي الاثمة بما بقي وهو الحق فتح واقره المصنف كغيره (ولو اخبرت مطلقة الثلاث بتضي عدته وعدة الزوج الثاني) بعد دخوله

٣ مطلب

مسئلة الهدم

اخبارها مبسوطا لانها لو قالت حملت لك فتزوجها ثم قالت لم يكن الثاني دخل بي ان كانت عالمة
بشرائط الحل لم تصدق ولا تصدق وفيما ذكرته مبسوطا لا تصدق في كل حال وعن السرخسي
لا يحل له ان يتزوجها حتى يستفسرها لاختلاف الناس في حلها بمجرد العقد وعن الامام
الفضلي لو قالت تزوجني فاني تزوجت غيرك وانقضت عدتي ثم قالت ما تزوجت صدقت الا ان
تكون أقرت بدخول الثاني * اه لانها غير متناقضة بحمل قواها تزوجت على العقد وقولها
ما تزوجت معناه ما دخل بي فاذا أقرت بالدخول ثبت تناقضها كما افاده في الفتح ويأتي تمامه
(قوله له ان يصدقها) لانه اما من المعاملات لكون البضع متقوما عند الدخول او الديانات
لتعلق الحل به وقول الواحد مقبول فيهما درر (قوله ان غلب على ظنه صدقها) اشار به الى
ان عدلتها ليست شرطا ولهذا قال في البدائع وكافي الحاكم وغيرهما لا بأس ان يصدقها ان
كانت ثقة عنده او وقع في قلبه صدقها اه وكذا لو قالت منكوحة رجل لا خير طالقني
زوجي وانقضت عدتي جاز تصديقها اذا وقع في ظنه عدلة كانت أم لا ولو قالت نكاحي الاول
فاسد لا ولو عدلة كذا في البرازية بحر (قوله واقل مدة عدة عنده) اي عند الامام وهذا بيان
لقوله والمدة تحتمله فلا احتمال فيما دون ذلك (قوله بحيض) متعلق بقوله عدة وهذا اولى
مما قيل اي بسبب كون المرأة حائضا فافهم واحترز به عن العدة بالاشهر في حق ذوات الاشهر فان
عدتها ليس اقل واكثر بل هي ثلاثة اشهر لو حرة ونصفها لو أمة (قوله شهران) اي ستون
يوما عنده لانه يجعله مطلقا في اول الطهر حذرا من وقوع الطلاق في طهر وطى فيه فيحتاج
الى ثلاثة اطهار بخمسة واربعين وثلاث حيض بخمسة عشر حملا للطهر على اقله والحيض
على وسطه لان اجتماع اقلهما في مدة واحدة نادر وهذا على تخريج محمد لقول الامام انا على
تخريج الحسن فيجعله مطلقا في آخر الطهر حذرا من تطويل العدة عليها فيحتاج الى طهرين
بثلاثين وثلاث حيض بثلاثين حملا للطهر على اقله والحيض على اكثره ليعتد لا وتحتاج الى
مثالها في عدة الزوج الثاني وزيادة طهر على تخريج الحسن فتصدق في مائة وخمسة وثلاثين يوما
وعلى تخريج محمد في مائة وعشرين يوما اه افاده ح قلت والمراد بزيادة الطهر هو الطهر
الذي تزوجها فيه الثاني وطلقها في آخره لكن يلزم على هذا التخريج وقوع الطلاق في طهر
وطئها فيه اذ لا بد من دخوله بها تأمل وهذا يؤيد تخريج محمد (قوله ولا مائة اربعون) عطف
على محذوف كأنه قال لحره شهران ولا مائة اربعون يوما اي على تخريج محمد طهران بثلاثين
وحيفستان بعشرة وعلى تخريج الحسن خمسة وثلاثون يوما طهر بخمسة عشر وحيفستان
بعشرين فتصدق بثمانين يوما على تخريج محمد وخمسة وثمانين يوما على تخريج الحسن وتمام
التفصيل وحكاية الخلاف في التبيين ح (قوله ما تدع السقط) اي من الزوج الاول لانه يمكن
اسقاطها في يوم الطلاق فتتقضى عدتها به اما ادعاؤه من الثاني فلا بد من ان يمضي عليه زمن
يمكن ان يستبين فيه بعض خلقه رحمتي قالت وكذا لو ادعته من الاول لا بد ان يكون بينه وبين
عقد الاول مدة اربعة اشهر (قوله كما مر) اي في اول الباب حلي (قوله ولو تزوجت الح) اه
قال في الفتح وفي التفريق لو تزوجها ولم يسألها ثم قالت ما تزوجت او ما دخل بي صدقت اذ لا
يعلم ذلك الا من جهتها واستشكل بأن اقدامها على النكاح اعتراف منها بصحته فكانت

(والمدة تحتمله جازله) اي
للاول (ان يصدقها ان
غلب على ظنه صدقها)
واقل مدة عدة عنده بحيض
شهران ولا مائة اربعون يوما
ما لم تدع السقط كما مر ولو
تزوجت بعد مدة تحتمله
ثم قالت لم تنقض عدتي او
ما تزوجت آخر لم تصدق
لان اقدامها على التزوج
دليل الحل وعن السرخسي
لا يحل تزوجها حتى
يستفسرها

مناقضة فينبغي ان لا يقبل منها كالمواقف بعد التزوج بها كنت مجوسية او مرتدة او معتدة او منكوحه الغير او كان العقد بغير شهود ذكره في الجامع الكبير وغيره بخلاف قولها لم تنقض عدتي ثم رأيت في الخلاصة ما يوافق الاشكال المذكور قل في الفتاوى في باب الباء لو قالت بعد ما تزوجها الاول ما تزوجت بآخر فقال الزوج الاول تزوجت بآخر ودخل بك لا تصدق المرأة اه ما في الفتح * اقول قد يدفع الاشكال بان المصلحة ثلاثا قام فيها المانع من ايراد العقد عليها ولا يزول الا بعد وجود شرط الحل وذلك بأن تخبر بأنها تزوجت بعده بآخر ودخل بها وانقضت عدتها والمدة تحتمله او تخبر بأنها حلت له وهي عالمة بشرائط الحل على ما مر عن النهاية فحينئذ لا يقبل قولها للتناقض اما بدون ذلك فيقبل ولا تنقض لاحتمال ظنها الحل بمجرد العقد ولان اقدامها على العقد بدون تفسير لا يزول به المانع فلم يكن اعترافا ولذا قل السرخصي لا بد من استفسارها ويؤيده ما مر عن الفضلي ايضا وهذا بخلاف قولها مجوسية الخ فانها حين العقد لم يقم مانع من ايراد العقد عليها فصح العقد فلا يقبل اخبارها بما ينافيه لتناقضها فان مجرد اقدامها على العقد اعتراف بعدم مانع منه وذا ادعت ما ينافيه لم يقبل وما مر عن الفتاوى محمول على ما اذا تزوجها بعد ما فسرت توفيقا بين كلامهم وفي البرازية تزوجت المطلقة ثم قالت للثاني تزوجتني في العدة ان كان بين النكاح والطلاق اقل من شهرين صدقت في قول الامام وكان النكاح الثاني فسادا وان اكثرا لا وصح الثاني والاقدام على النكاح اقرار بتضي العدة لان العدة حق الاول والنكاح حق الثاني ولا يجتمعان فدل اقدام على المضى بخلاف المصلحة ثلاثا اذا تزوجت بالاول بعد مدة ثم قالت تزوجت بك قبل نكاح الثاني حيث لا يكون اقدامها دليلا على اصابة الثاني ونكاحه قلت المصلحة ثلاثا تزوجت غيرك وتزوجها الاول ثم قالت كنت كاذبة فيما قلت لم تكن تزوجت فن لم تكن أقبرت بدخول الثاني كان النكاح باطلا وان كانت أقبرت به لم تصدق اه وهذا مؤيد لما قلنا من الفرق والتوفيق وبالله التوفيق وبما قررناه ظهر لك ما في كلامنا شارح والظاهر انه تابع ما بحثه في الفتح **(قوله** وفي البرازية الخ) اقتصر على بعض عبارة البرازية تبعا للبحر وهو غير مرضي وتمام عبارتها هكذا ونص في الرضاع على انها اذا قلت هذا ابني رضاعا وصرت عليه له ان يتزوجها لان الحرمة ليست اليها قلوا وبه يفتى في جميع الوجوه اه ومقتضاه ان المفتى به ان لها ان تزوج نفسها منه هنا وهذا ما قدمه الشارح في آخر الرضاع بقوله ومفاده الخ وقد منا ان مذكوره الشارح هناك نقله في الخلاصة عن الصدر الشهيد بلفظ وفيه دليل على انها لو ادعت الطلقات الثلاث وانكر الزوج حل لها ان تزوج نفسها منه اه وعلمه في النهر بان الطلاق في حقها مما يخفى لاستقلال الرجل به فصيح رجوعه ه اي صحيح في الحكم اما في الديانة لو كانت عالمة بالطلاق فلا يحل وبما قررناه علمت ان ما قدمه الشارح منقول لا بحث منه فافهم **(قوله** اه طلقها) اي ثلاثا لان مادونها يمكن فيه تجديد العقد الا اذا كان ينكر **(قوله** انها قتله بدواء) قال في المحيط وينبغي لها ان تفقدى بما لها او تهرب منه وان لم تقدر قتله متى علمت انه يقربها ولكن ينبغي ان تقتله بالدواء وليس لها ان تقتل نفسها وان قتله بالآلة يجب القصاص اه بحر **(قوله** فلاثم عليه) اي وحده وينبغي تقييده بما اذا لم تقدر على الاقتداء

وفي البرازية قالت طلقني ثلاثا ثم أرادت تزويج نفسها منه ليس لها ذلك أصرت عليه ام اكذبت نفسها (سمعت من زوجها انه طلقها ولا تقدر على منعه من نفسها) الابتاه (لها قتله) بدواء خوف القصاص ولا تقتل نفسها وقل الاوز جندی ترفع الامر لتقاضى فن حائف ولا بينة فلاثم عليه

مطالع

الاقدام على النكاح اقرار بتضي العدة

أو الهرب **(قوله وان قتله الخ)** أفاد اباحة الامرين ط **(قوله لو غابا)** تمام عبارة البرازية وان كان حاضرا الا لان الزوج ان انكر احتسج الى القضاء بالفرقة ولا يجوز ان يقضى بها الا بحضرة الزوج اه **(قوله والصحيح عدم الجواز)** قال في القنية قال يعنى البديع والحاصل انه على جواب شمس الأئمة الاوزجندى ونجم الدين النسفى والسيد ابى شجاع وابى حامد والسرخسى يحل لها ان تتزوج بزواج آخر فيما بينها وبين الله تعالى وعلى جواب الباقين لا يحل اه وفى الفتاوى السراجية اذا أخبرها ثقة ان الزوج طلقها وهو غائب وسعها ان تعد وتتزوج ولم يقيد بالديانة اه كذا فى شرح الوهبانية قلت هذا تأييد لقول الأئمة المذكورين فانه اذا حل لها الزوج باخبار ثقة فيحل لها التحليل هنا بالاولى اذا سمعت الطلاق او شهد به عدلان عندها بل صرحوا بان لها الزوج اذا أتاها كتاب منه بطلاقها ولو على يد غير ثقة ان غلب على ظنها انه حق وظاهر الاطلاق جوازه فى القضاء حتى لو علم بها القاضي يتركها فتصحیح عدم الجواز هنا مشكل الا ان يحمل على القضاء وان كان خلاف الظاهر فتأمل نعم لو طلقها وهو مقيم معها يعاشرها معاشرة الأزواج ليس لها الزوج لعدم انقضاء عدتها منه كما سيأتى بيانه فى العدة **(قوله لا يحل له قتالها)** ينبغى جريان الخلاف فيه بل القول بقتالها هنا اقرب من القول بقتالها لدفيا مر لانها ساحرة والساحر يقتل وان تاب تأمل **(قوله وقيل لا تقتله الخ)** نقل فى التتارخانية ايضا القول بقتله عن الشيخ الامام ابى القاسم وشيخ الاسلام ابى الحسن عطاء بن حمزة والامام ابى شجاع ونقله عن فتاوى الامام محمد بن الوليد السمرقندى عن عبد الله ابن المبارك عن ابى حنيفة ونقل ايضا ان الشيخ الامام نجم الدين كان يحكى قول الامام ابى شجاع ويقول انه رجل كبير وله مشايخ اكابر لا يقول ما يقول الا عن صحة فالاعتماد على قوله اه وبه علم انه قول معتمد ايضا **(قوله وانقضت عدتها)** انما قال ذلك لتصير اجنبية لا يلحقها الطلاق الثلاث أقول وهذا اذا لم يكن انقضاء العدة معروفا لما سئذ كره الشارح فى آخر العدة عن القنية ايضا طلقها ثلاثا ويقول كنت طلقها واحدة ومضت عدتها فلو وضعتها معلوما عند الناس لم تقع الثلاث والاتقع ولو حكم عليه بوقوع الثلاث بالينة بعد انكاره فلو برهن انه طلقها قبل ذلك بمدة طاعة لم يقبل اه **(قوله اخذها ثلاثا)** لان اقدمه على الطلاق يدل على بقاء العصمة وتطلق ثلاثا عملا باقراره واحتياطاً ط والله سبحانه وتعالى اعلم

باب الايلاء

(قوله مناسبتة الينونة مالا) اى مناسبة ذكر هذا الباب عقب باب الرجعة ما ذكره فى البحر من ان الايلاء يوجب الينونة فى ثانى الحال كالطلاق الرجعى اه ويحتمل ان المناسبة للبائن المذكور آخر باب الرجعة فى قوله وينكح مبانتة الخ لكن فيه ان المطلوب ابداء المناسبة بين كل باب وما قبله والبائن ذكر فى باب الرجعة استطرادا فافهم **(قوله هو اغة اليمين)** وجمعه ألياء وفعلاه الى يولى ايلاء كتصريف اعطى فتح **(قوله وشرعا الحلف الخ)** يشمل التعاقب بما يشق فانه يسمى يمينا كما قدمناه فى باب التعاقب ولهذا قل فى الفتح وفى الشرع هو اليمين على ترك قربان الزوجة اربعة اشهر فصاعدا بالله تعالى او بتعاقب ما يستشقه على القربان قال وهو اولى من قول الكنز الحلف على ترك قربانها اربعة اشهر لان مجرد الحلف يتحقق فى نحو ان

وان قتله فلا شئ عليها والبائن كالثلاث بزازية وفيها شهدا أنه طلقها ثلاثا لها الزوج بآخر للتحليل لو غابا انتهى قلت يعنى ديانة والصحيح عدم الجواز قنية وفيها لو لم يقدر هو ان يتخاص عنها ولو غاب سحرته وردته اليها لا يحل له قتلها ويبعد عنها جهده **(وقيل لا)** تقتله قائله الاسبيجاني **(وبه يفتى)** كما فى التتارخانية وشرح الوهبانية عن الملقط اى والا ثم عليه كما مر **(قال بعد)** اى بعد طلاقه ثلاثا **(كان قبلها طاعة واحدة وانقضت عدتها او صدقه المرأة)** فى ذلك لا يصدقان على المذهب **(المفتى به كما لو لم تصدقه هى وقيل ولو طلقها ثنتين قبل الدخول ثم قال كنت طلقها قبلهما واحدة اخذ بالثلاث)**

باب الايلاء

مناسبتة الينونة مالا (هو لغة اليمين وشرعا)

وختك فله على ان اصلى ركعتين او أغزو فإنه لا يكون بذلك موليا لانه ليس مما يشق في نفسه وان تعلق اشقاقه بعارض ذميم من النفس من الجبن والكسل اه وهذا وارد على المصنف وما اجاب به في البحر رده في النهر وشرح المقدسي **(قوله على ترك قربانها)** أى الزوجة حالا او مآلا كقوله الاجنبية ان تزوجتك فوالله لا أقربك لان المعتبر وقت تجيز الایلاء كما يأتي فلا حاجة الى قول ابن كمال انه لا بد من ان يقال في التعريف حالا في النكاح او مضافا اليه على ان ذلك كما قال في النهر شرط وشأن الشرط خروجها من التعريف اه وودخل في الزوجة حالا معتدة الرجعي ومالو الى من زوجته الحرة ثم أبانها بطلقة ثم مضت مدة الایلاء وهي معتدة فإنه يقع عليها أخرى كما سيأتي وأورد عليه القهستاني ما في الخانية لو آلى من زوجته الامة ثم اشتراها فانقضت مدته لم يقع اه قلت يحجب بأن شرائها فسخ للعقد فكأنها لم تكن زوجة وقته او بأن الشرط بقاء الزوجية أو أثرها كالأعدة ولاعدة هنا كما لو مضت عدة الحرة قبل المدة ودخل ايضا الصغيرة ولو لا توطأ وقيد بالقربان اى الوطء لانه لو حلف على غيره كوالله لا يمس جلدى جلدك او لا أقرب فراشك ونحو ذلك ولم ينو الوطء لم يكن موليا كما يأتي **(قوله مدته)** اى الآتى بيانها **(قوله ولو ذميا)** تعميم لفاعل المصدر وهو قربانها ذكره هنا وان صرح به المصنف بعد اشارة الى دخوله في التعريف على قول الامام لصحة حلفه وان لم يذمه الكفارة كما يأتي فانهم **(قوله والمولى)** بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من آلى **(قوله الابشى مشق يلزمه)** الشرط كونه مشقا نفسه كالحي ونحوه كما يأتي فخرج غيره كالغزو وصلاة ركعتين وان عرض اشقاقه لجبن أو كسل كما مر عن الفتح ومن المشق الكفارة وأورد في البحر الایلاء الذمى بما فيه كفارة كوالله لا أقربك فإنه يصح عند الامم بالانزوم كفارة وما اذا قل لنسائه الاربع والله لا أقربكن فإنه يمكنه قربان ثلاث منهن بلاشئ يلزمه واجاب عن الاول بما في الكافي من انه ما خلا عن حث لزمه بدليل انه يحلف في الدعوى بالله العظيم ولكن منع من وجوب الكفارة عليه مانع وهو كونها عبادة وهو ليس من عملها قلت والحواب عن الثاني ان الایلاء وقع على جملة الاربع لا على بعضهن ولذا لم يحث بقربان البعض لانه غير الخوف عليه بل بعضه كما فاده شرح الهداية فهو كقوله لا اكلم زيدا وعمر الا يحث بأحدهما منه يكلم الآخر وفي البدائع لو قال لامرأته وامته والله لا اقربكما لا يكون موليا من امرأته حتى يقرب الامة اه اى لان شرط الحث قربانها فلا يحث بقربان احدهما لكن اذا قربها نعين شرط البر بامتناع عن قربان الثانية فان كانت الثانية هي الزوجة صار موليا منها ومقتضاه انه لو قرب الثلاثة في المسئلة المارة صار موليا من الرابعة * **(تنبيه)** * لو حلف على ترك قربانها بعق عبده ثم باعه او مات العبد سقط الایلاء لانه صار بحال لا يلزمه شئ بقربانها فلو عاد الى ملكه بعد البيع قبل القربان عاد حكم الایلاء بدائع **(قوله الا المانع كفر)** اشارة الى ما مر عن الكافي **(قوله وركنه الحلف)** اى الحلف المذكور **(قوله بكونها منكوعة)** اى ولو حكما كمعتدة الرجعي كما قدمناه وشمل مالو ابانها بعده ثم مضت مدته في العدة كما مر وبه علم انه لا يبطل بالابانة بما دون الثلاث قال في البدائع والایلاء لا ينقصد في غير الملك ابتداء وان كان يبقى بدون الملك اه فخرجت الاجنبية والمبانة كما سيأتي وكذا الامة والمديرة وام الولد لقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم

على ترك قربانها مدته ولو ذميا (والمولى هو الذى لا يمكنه قربان امرأته الابشى) مشق (يلزمه) الامناع كفر وركنه الحانف (وشرطه محلية المرأة بكونها منكوعة وقت تنجيز الایلاء)

والزوجه هي المملوكة ملك النكاح كما في البدائع (قوله ومنه) اي من كونها منكوحة
وقت تحييز الايلاء ان تزوجتك فوالله لا اقربك لان المعلق بالشرط كالمعجز عند وجود الشرط
فهى منكوحة وقت التنجيز ح (قوله ثم تزوجها) اي بعد ما وقع عليه الطلاق المعلق
وقوله لزمه كفارة الح معنى ثبت حكم الايلاء وعمل عمله من لزوم الكفارة بالقربان في المدة
ووقوع البائن بترك القربان وهذا لانه لما علق الايلاء والطلاق على الزوج نزلا مرتين فنزل
الايلاء قبل البينة ونزل الطلاق عقبه وبانت به لانه قبل الدخول وزوال الملك لا يبطل حكم
الايلاء فاذا تزوجها في مدته عمل عمله اما لو قدم الطلاق على الايلاء بطل حكمه عند الامام لانه
ينزل عقب البينة والايلاء لا ينعقد في غير الملك كما افاده في البحر في باب التعليق بقوله لو قال
ان تزوجتك فانت طالق وانت على كظهر امي ووالله لا اقربك ثم تزوجها وقع الطلاق ويلغو
الظهار والايلاء عنده لانه ينزل الطلاق او لاقتصر بمباعدة وعندها ينزلان جميعا ولو اخرج الطلاق
فتزوجها وقع وصح الظهار والايلاء اه فافهم (قوله واهلية الزوج للطلاق) افاد اشتراط
العقل والبلوغ فلا يصح ايلاء الصبي والمجنون لانهما ليسا من اهل الطلاق ويصح ايلاء العبد
مما لا يتعلق بالمال كان قربتك فعلى صوم او حجب او عمرة او امرأتى طالق فان حث لزمه الجزاء
او والله لا اقربك فان حث لزمه الكفارة بالصوم بخلاف ما يتعلق بالمال مثل فعلى عتق رقبة
او ان تصدق بكذا لانه ليس من اهل ملك المال بدائع (قوله فصيح ايلاء الذمي) اي عنده
لا عندها لكن كل من القولين ليس على اطلاقه لان ايلاء بما هو قرينة محضة كالحج لا يصح
اتفاقا وبما لا يلزم كونه قرينة كالعتق يصح اتفاقا وبما فيه كفارة كوالله لا اقربك يصح عنده لا
عندها كما في البحر وغيره (قوله بغير ما هو قرينة) اي محضة احتزبه عن نحو الحج والصوم
كما علمت (قوله وفائده الح) اي ان تصحيح ايلاء الذمي وان لم تلزمه الكفارة بالحث له فائدة
وهي وقوع الطلاق بترك قربانها في المدة (قوله من شرائطه الح) ومنها ان لا يقيد بمكان لانه
يمكن قربانها في غيره وان لا يجمع بين الزوجة وغيرها كما متها او اجنبية لانه يمكنه قربان امرأته
وحدها بالزوم شئ كما مر واما اشتراط ان لا يقيد بزمان فغير صحيح لانه ان اريد بالزمان مدة
الايلاء فلا يصح نفيه وان اريد نفي مادونها فهو ما زاده الشارح فافهم نعم يشترط ان لا يستثنى
بعض المدة مثل لا اقربك سنة الا يوما على تفصيل فيه سيأتى وان يكون المنع عن القربان فقط
لما في الولوالية لو قال ان قربتك او دعوتك الى الفراش فانت طالق لا يصير موقفا لانه يمكنه
القربان بلا شئ يلزمه بان يدعوها الى الفراش فيحث ثم يقربها في المدة اه (قوله حكمه)
اي الديوى اما الاخرى فالانتم ان لم ينفى اليها كما يفيد قوله تعالى فان فاؤا فان الله غفور رحيم
وصرح القهستاني عن التنف بأن الايلاء مكروه وصرحوا ايضا بأن وقوع الطلاق بمضى
المدة جزاء اظلامه لكن ذكر في الفتح اول الباب ان الايلاء لا يلزمه المعصية اذ قد يكون برضا
لخوف غيل على الولد وعدم موافقة مزاجها ونحوه فيتفقان عليه لقطع لجأ النفس (قوله
ولم يظن) عطف تفسير والمراد بالوطء حقيقته عند القدرة او ما يقوم مقامه كالقول عند المعجز
فالمراد ولم ينفى اي لم يرجع الى ما حلف عليه (قوله والكفارة او الجزاء) بالعطف بأو وى
بعض النسخ بالواو موافقا لما في الدرر وشرح المصنف وهي بمعنى او لان المراد بيان نوعيه

ومنه ان تزوجتك فوالله
لا اقربك ولو زاد وانت
طالق ثم تزوجها لزمه
كفارة بالقربان ووقع بائن
بتركه (واهلية الزوج
للطلاق) وعندها للكفارة
(فصح ايلاء الذمي) بغير
ما هو قرينة وفائدة وقوع
الطلاق ومن شرائطه
عدم النقص عن المدة
(وحكمه وقوع طاعة بائنة
ان بر) ولم يظن (و) لزوم
(الكفارة او الجزاء)
المعلق

بقريته قوله الآتي ففي الحلف بالله تعالى وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء أي المعلق عليه كاللحج والعق والطلاق ونحو ذلك ويمكن حمل الواو على معناها اذ يمكن اجتماع الكفارة والجزاء في نحو والله لا اقربك وان قربتك فعلى حج كذا قيل وفيه انهما لا آيا لا يجب بالحنث في احدهما الكفارة وفي الآخر الجزاء وان وقع عند البر طلاق واحد بدليل ما قالوا في والله لا اقربك اذا كرره ثلاثا ولم ينو التأكيد انه ايمان ثلاثة يجب لكل كفارة ويقع بها طلاق واحدة كما سيأتي آخر الباب فافهم **(قوله)** ان حنث بالقربان (أي الوطء حقيقة فلا يحنث بالفي باللسان عند العجز عن الوطء لانه غير المحلوف عليه ولو وطئ بعد في المدة حنث كما سيأتي **(قوله)** أربعة أشهر) لا خلاف انه ان وقع في غرة الشهر اعتبرت مدته بالاهلة ولو وقع في بعضه فلا رواية عن الامام وقال الثاني تعتبر بالايام وعن زفر اعتبار بقية الشهر بالايام والشهر الثاني والثالث بالاهلة ويكمل ايام الشهر الاول بالايام من اول الشهر الرابع نهر عن البدائع **(قوله)** وللأمة شهران) يعي ما لو كان زوجها حرا ولو اعتقت في أثناء المدة بعد ما طلقت انتقلت الى مدة الحر اثر نهر ومثله في البدائع **(قوله)** فلا ايلاء) أي في حق الطلاق بدائع أي لا في حق الحنث فلو قال حرة والله لا اقربك شهرين ولم يقربها فيهما لم يطلق ولو قربها فيهما حنث **(قوله)** وسببه كالسبب في الرجعي) وهو الداعي من قيام المشاجرة وعدم الموافقة نهر ومثله في شرح درر البحار وكأنه خص الرجعي لكونه اشبهه في بينونة ما لا على ما مر تأمل **(قوله)** صريح وكناية) وقيل ثلاثة صريح وما يجري مجراه وكناية فالصريح لفظان الجماع والنيك اما القربان والمباضة والوطء فهي كنايةات تجري مجرى الصريح قال في الفتح والاولى جعل الكل من الصريح لان الصراحة منوطة بتبادر المعنى لغلبة الاستعمال فيه سواء كان حقيقة او مجازا لا بالحقيقة والالوجب كون الصريح لفظ النيك فقط وفي البدائع الافتضاظ في البكر يجري مجرى الصريح اه واستأني الفاظ الكناية وفي البحر لو ادعى في الصريح انه لم يعن الجماع لا يصدق قضاء ويصدق ديانة والكناية كل لفظ لا يسبق الى الفهم معنى الوقاع منه ويحتمل غيره ولا يكون ايلاء بلانية ويدين في القضاء **(قوله)** فمن الصريح الح) ذكر منه اربعة الفاظ و اشار الى انه بقي غيرها فان منه قوله للبكر لا يفتضك كما مر وفي المتن لا انا معك ايلاء بلانية وكذا لا يمس فرجى فرجك وهذا يخالف ما في البدائع من ان لا ايت معك في فراش كناية وما في جوامع الفقه من انه لو قال لا يمس جلدي جلدك لا يصير موليا لانه يمكن ان يلف ذكره بشئ افاد في الفتح وظاهر ما في الجوامع انه ليس صريحا ولا كناية قلت والذي يظهر ما في المتن من ان اللفظين من الصريح لما عملت من ان الصراحة منوطة بتبادر المعنى والمتبادر من قولك فلان نام مع زوجته هو الوطء نعم لا يتبادر ذلك من قولك بات معي في فراش وتبقى المخالفة في مسألة المس وما ذكر من الامكان لا ينافي التبادر والالزم ان تكون المباضة كذلك لانها بمعنى وضع البضع على البضع أي الفرج فيمكن ان يقال لا يلزم منه الجماع وكذا الافتضاظ أي ازالة البكارة يمكن بأصبع ونحوها تأمل **(قوله)** لو قال والله الح) قيد بالقسم لانه لو قال لا اقربك ولم يقل والله لا يكون موليا ذكره الاسيحياني بحر أي لانه لا بد من لزوم ما ينق **(قوله)** وكل ما ينقده اليمين) كل مبتدأ حذف خبره تقديره كذلك قال في البحر

(ان حنث) بالقربان (و)
المدة (اقلها للحررة اربعة
اشهر والامة شهران)
ولا حد لاكثرها فلا ايلاء
بحلفه على اقل من الاقلين
وسببه كالسبب في الرجعي
والفاظه صريح وكناية
(ف) من الصريح (لو قال
والله) وكل ما ينقده اليمين

واراد بقوله والله ما ينعقد به اليمين كقوله تالله وعظمة الله وجلاله وكبريائه فخرج ما لا ينعقد به كقوله وعلم الله لا اقربك وعليه غضب الله تعالى وسخطه ان قربتك اه ط (قوله لا اقربك) اى بلا بيان مدة اشار الى انه كالموقت بمدة الايلاء لان الاطلاق كالتأيد ومثله لو جعل له غاية لا يرجى وجودها في مدة الايلاء كقوله في رجب لا اقربك حتى اصوم المحرم وكقوله الا في مكان كذا أو حتى تطفى ولدك وبينهما اربعة اشهر فأكثر ولو اقل لم يكن موليا وكذا حتى تطلع الشمس من مغربها او حتى تخرج الدابة او الدجال استحسانا لانه في العرف للتأيد وكذا ان كان يرجى وجودها في مدته لكن لا يتصور بقاء النكاح معه حتى تموتى أو اموت او اطلقك ثلاثا او حتى املكك او املك شقضا منك وهى امة وان تصور بقاءه حتى اشتريك لا يكون موليا لان مطلق الشراء لا يزيل النكاح لانه قد يشتريها لغيره ولو زاد لنفسى فكذلك لانه قد يكون الشراء فاسدا لا يملك الا بالقبض حتى لو قال لنفسى وا قبضك كان موليا فيصير تقديره لا اقربك مادمت في نكاحى ولو قال حتى اعتق عبدى او اطلق زوجتى فهو ايلاء عندها خلافا لابي يوسف ولا خلاف في عدمه في حتى ادخل الدار او اكلم زيدا كما في النهر وغيره (قوله لا غير حائض الخ) في غاية البيان معزيا للشامل حلف لا يقربها وهى حائض لم يكن موليا لان الزوج ممنوع عن الوطء بالحيض فلا يصير المنع مضافا لليمين اه وبهذا علم ان الصريح وان كان لا يحتاج الى التية لا يقع به لوجود صارف كذا في البحر وقيد الشرنبلاى بخنا بما اذا كان عالما بحيضها وفصل سعدى في حواشى العناية بحمل ما فى الشامل على ماذا قال لا اقربك ولم يقيد بمدة اما لو قال اربعة اشهر فإنه يكون موليا ولو كانت حائضا وهذا معنى قول الشارح هنا لا غير حائض وقوله بعده في المقيد ولو لحائض واوضحه في النهر بأنه اذا قيد بأربعة اشهر يكون قرينة على اضافة المنع الى اليمين اه اقول هذا كله مبنى على ان قول الشامل وهى حائض ليس من كلام الزوج لكن ذكر المقدسى انه حال من مفعول يقربها لا من فاعل حلف اى فهو من كلام الزوج قلت وربما افاده ما فى كافى الحاكم حيث قال وان حلف لا يقربها وهى حائض لم يكن موليا وان حلف لا يقربها حتى تفعل شيئا تقدر على فعله قبل مضي اربعة اشهر لم يكن موليا وان تأخر ذلك اربعة اشهر لم يضره اه فقوله حتى تفعل من كلام الزوج قطعاً فكذا قوله وهى حائض وقد افاد علته بما ذكره بعده وهى ان مدة الحيض يمكن مضيها قبل اربعة اشهر فلا يصير موليا وان زادت عليها ويؤيده تعليل الولوالجى بقوله لانه منع نفسه عن قربانها في مدة الحيض وانه اقل من اربعة اشهر اه ولو كانت العلة مامر من كون الزوج ممنوعاً عن الوطء بالحيض الخ لكان الواجب ذكر ذلك في شروط صحة الايلاء بأن يقال يشترط في صحته ان لا يكون الزوج ممنوعاً عن وطئها وقت الايلاء ويرد عليه انه يشمل ما اذا كانت محرمة او معتكفة او صائمة او مصلية مع انه سيأتى انه يصح الايلاء وهى محرمة وان كان بينها وبين الحرم اكثر من اربعة اشهر ولا يكون فيؤء باللسان بل بالجماع لان الاحرام مانع شرعى وهو لا يسقط حقها في الجماع فقد صح الايلاء مع علمه بأنه ممنوع عن قربانها شرعا في مدة اربعة اشهر ففي حالة الحيض يصح بالاولى فما كان الجواب عن حالة الاحرام فهو الجواب عن حالة الحيض فاغتنم تحرير هذا المقام والسلام

(لا اقربك) لا غير حائض
ذكره سعدى لعدم اضافة
المنع حينئذ الى اليمين
(او) والله (لا اقربك)
لا اجامعك لا اطؤك
لا اغتسل منك (أربعة
اشهر) من جنابة ولو لحائض

٣ قوله بشئ مشق وكونه مشقا كذا بالاصل المقابل على خطه والمعروف من كتب اللغة التي بأيدينا شاق لا مشق اه مصححه

لتعيين المدة (وان قربتك فعلى حج او نحوه) مما يشق بخلاف فعلى صلاة ركعتين فليس بمول لعدم مشقتها بخلاف فعلى مائة ركعة وقياسه ان يكون موليا بمائة ختمة او اتباع مائة جنازة ولم أره (او فانت طالق او عبده حر) ومن الكناية لا أمسك لا آتيك لا اغشاك لا اقرب فراشك لا ادخل عليك ومن المؤبد نحو حتى تخرج الدابة او الدجال او تطلع الشمس من مغربها (فان قربها في المدة) ولو مجنونا (حنت) وحينئذ (ففي الحلف بالله وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء وسقط (الايلاء) لانتهاؤ اليمين (والا) يقربها (بانت بواحدة) بمضيها و لو ادعاه بعد مضيها لم يقبل قوله الا بينة (وسقط الحلف لو) كان (مؤقتا) ولو بمدين اذ مضى الثانية

(قوله لتعين المدة) اي لان ذكر المدة قرينة على ان المنع لليمين لا للحيض بخلاف ما اذا لم يذكرها كما مر (قوله او نحوه مما يشق) كقوله فعلى عمرة او صدقة او صيام او هدي او اعتكاف او يمين او كفارة يمين او فانت طالق او هذه لزوجاة اخرى او فعبدى حر او فعلى عتق لعبد منهم او فعلى صوم يوم بخلاف صوم هذا الشهر لانه يمكنه قربانها بعد مضيه بلاشئ يلزمه ولو قال فعلى اتباع جنازة او سجدة تلاوة او قراءة القرآن او تسبيحة او الصلاة في بيت المقدس لم يكن موليا وفي الذخيرة خلاف محمد لانها تلزم بالنذر كذا في الفتح و اشار في الفتح الى الجواب عن قول محمد بأن المدار على لزوم ما يشق لاعلى صحة النذر والالزم ان يكون موليا بالتعليق على صلاة ركعتين والمذهب انه يسقط النذر بصلاتها في غير بيت المقدس (قوله لعدم مشقتها) اي وان لزماه بالحنث لصحة النذر بهما و اشار الى انه لا تعتبر المشقة العارضة بخوكسل كما لا تعتبر العارضة بالجبن في نحو فعلى غزو وكامر (قوله وقياسه الح) هذا البحث لصاحب النهر وهو في غير محله لما تقدم من ان المولى هو الذى لا يمكنه قربان زوجته الابشى مشق ٣ يلزمه فلا بد من كونه لازما وكونه مشقا ولا يصح النذر بقراءة القرآن وصلاة الجنازة وتكفين الموتى كما في ايمان القهستاني فاذا لم يصح نذره امكنه قربانها بلاشئ يلزمه اصلا كما لو قال ان قربتك فعلى الف وضوء فلا يكون موليا ففهم (قوله او فانت طالق او عبده حر) كان ينبغي ذكره قبل قوله او نحوه فان قربها تطلق رجعية ويعتق العبد وظاهره وان لم يكن ممن يشق عليه لانه في الاصل مشق كما افاده ط وقد منا انه لو باع العبد سقط الايلاء ولو عاد الى ملكه عاد ولو قال فعلى ذبح ولدى يصح ويلزمه بالحنث ذبح شاة كما في البدائع (قوله ومن الكناية الح) ومنها لا اجمع رأسى ورأسك لا أمسك لا أضاجعك لا أغيطئك لا سوانك فتح والآخر ان باللام الجوابية و ذكر ايضا انه عدمها في البدائع الدنو وكذا لا أبيت معك وتقدم الكلام على الاخير (قوله ومن المؤبد الح) لانه يذكر في العرف للتأيد ولان له امارات سابقة تدل على انه لا يقع في مدة اربعة اشهر وكان المناسب ذكر هذه الجملة عند قول المصنف الآتى لا لو كان مؤبدا كما فعل في الفتح (قوله فان قربها في المدة الح) انما ذكره وان اغنى عنه قوله سابقا وحكمه الح ليرتب عليه ما بعده ط (قوله ولو مجنونا) لان الاهلية تعتبر وقت الحلف لا وقت الحنث (قوله وجبت الكفارة) ولو كفر قبل الحنث لا تعتبر بحر (قوله وجب الجزاء) سيأتى في الايمان ان في مثله بخير بين الوفاء بما التزمه من النذر او كفارة اليمين رحمتى اي على الصحيح الذى رجع اليه الامام شربلالية وهذا ان بقى الايلاء فلو سقط بموت العبد المحلوف بعقده فلا يجب شئ كما علمت (قوله وسقط (الايلاء) عطف على حنث فلو مضت اربعة اشهر لا يقع طلاق الانحلال اليمين بالحنث وسواء حلف على اربعة اشهر او اطلق او على الابد بحر (قوله بانت بواحدة) اي بطلقة واحدة وقوله بمضيها اي بسبب مضي المدة و اشار الى انه لا حاجة الى انشاء تطليق او الحكم بالتفريق خلافا للشافعى كما افاده في الهداية (قوله ولو ادعاه) اي القربان في المدة (قوله لم يقبل قوله الا بينة) اي على اقراره في المدة انه جامعها بحر لانه في المدة يملك الانشاء فيملك الاخبار فصح اشهاد عليه وتقدم في الرجعة نظيره وانه من أعجب المسائل (قوله ولو بمدين الح) بأن حلف على ثمانية اشهر كما في الدر المنقى تبعا للقهستان وهو مخالف لما في الكنز وغيره من قوله وسقط

الا يلاء لو حلف على اربعة اشهر فانه يقتضى انه لو حلف على مدتين او اكثر لا يسقط هو معنى قوله اذ بمضى الثانية تبين بثانية لكن مراد الشارح انه يسقط بعدمضى المدتين (قوله تبين بثانية) يعنى اذا تزوجها ثانيا والافهوعلى غير الاصح الآتى فى المؤبد اذا لفرق يظهر بينهما ثم رأيت القهستاني قال وفى الثانية اى فى مسألة المدتين اذا بانت ثم تزوجها ثانيا ثم مضت اربعة اشهر اخرى بانت بواحدة اخرى وسقط الايلاء اه وفى الو لوالجية والله لا أقربك سنة فمضى اربعة اشهر فبانت ثم تزوجها ومضى اربعة اشهر اخرى بانت ايضا فان تزوجها ثالثا لا يقع لانه بقى من السنة بعد التزوج اقل من اربعة اشهر (قوله لا لو كان مؤبدا) اى لا يسقط الحلف اى الايلاء لو كان مؤبدا قال فى الفتح هو ان يصرح بلفظ الابد أو يطلق فيقول لا أقربك الا ان تكون حائضا فليس بمول اصلا اه (قوله وكانت طاهرة) هو معنى قول الفتح الا ان تكون حائضا وقد علمت ما فيه مما مر (قوله وفرع عليه فلو نكحها) اى فرع هذا الكلام وضمير عليه لقوله لا لو كان مؤبدا وافادانه لا يتكرر الطلاق بدون تزوج لعدم منع حقها وقيل لو بانت بمضى اربعة اشهر بالايلاء ثم مضت اربعة اخرى وهى فى العدة وقعت اخرى فان مضت اربعة اخرى وهى فى العدة وقعت اخرى والاو اصح لان وقوع الطلاق جزاء الظلم وليس للمبانة حق فلا يكون ظالما كما فى الزيلعى و وافقه فى الفتح والبحر والنهر وعليه المتون (قوله والمدة من وقت التزوج) سواء كان التزوج فى العدة او بعد انقضائها قال فى النهر واختلف فى اعتبار ابتداء مدته فى الهداية وعليه جرى فى السكا فى انها من وقت التزوج وقيدته فى النهاية والعناية تبعا للتمرتاشى والمرغينانى بما اذا كان التزوج بعد انقضاء العدة فان كان فيها اعتبر ابتداءه من وقت الطلاق قال الزيلعى وهذا لا يستقيم الاعلى قول من قال بتكرر الطلاق قبل التزوج وقدم ضعفه قال فى الفتح فالاولى الاطلاق كما فى الهداية ح (قوله فان نكحها) اى المولى الذى انتهى ملكه بالثلاث ح اى نكحها قبل ان تزوج بغيره وكذا بعده ولكنها مسألة الهدم الآتية (قوله لانتها هذا الملك) فهذه المسألة فرع ما اذا علق طلاقها بالدخول مثلا ثم نجز الثلاث فتزوجت بغيره ثم أعادها فدخلت لا تطلق خلافا للزفر وكذا لو آلى منها ثم طلقها ثلاثا بطل الايلاء حتى لو مضت اربعة اشهر وهى فى العدة لم يقع الطلاق خلافا للزفر ولو تزوجها بعد زوج آخر فى الايلاء المؤبد لا يعود الايلاء خلافا له فتح (قوله بتنجز الطلاق) اى بتنجز طليقة او طائقتين ح (قوله ثم عادت بثلاث) بأن تزوجها بعد زوج آخر بناء على قولهما ان الزوج الثانى يهدم مادون الثلاث ويثبت حلا جديدا فتعود للاول بثلاث لا بما بقى (قوله يقع بالايلاء) الضمير عائد الى الثلاث باعتبار معنى الطلاق الثلاث والاولى ان يقول تقع بالتاء الفوقية يعنى تطلق كلما مضى عليها اربعة اشهر لم يجامعها فيها حتى تبين بثلاث كذا قال فى الفتح والنهر والتبيين قات ولا بد من تقييده بأن يتزوجها بعد كل مدة على ما هو الاصح ليكون الطلاق جزاء الظلم كما مر وكانهم اطلقوه هنا القرب العهد فتأمل (قوله خلافا لمحمد) فعنده لا تقع الثلاث بل ما بقى من واحدة او اثنتين بناء على قوله ان الثانى لا يهدم مادون الثلاث كما مر قيل هذا الباب ومراعاة قوله (قوله بعد زوج آخر) مكرر بما ذكره المصنف قبل وكان الاولى للمصنف فى التعبير ان يقول وكفران وطى

تبين بثانية وسقط الايلاء
(لا لو كان مؤبدا) وكانت
طاهرة كما مر وفرع عليه
(فلو نكحها ثانيا وثالثا
ومضت المدتان بلا فى)
اى قربان (بانت بأخرين)
والمدة من وقت التزوج
(فان نكحها بعد زوج آخر
لم تطلق) لانتها هذا الملك
بخلاف ما لو بانت بالايلاء
بمادون ثلاث أو ابانها
تنجز الطلاق ثم عادت
بثلاث يقع بالايلاء خلافا
لمحمد كما مر فى مسألة الهدم
(وان وطئها) بعد زوج
آخر (كفر)

ليكون عطفاً على جواب الشرط وهو قوله لم تطلق (قوله لبقاء اليمين للحنث) أي لحق الحنث وان لم تبقى في حق الطلاق فصار كالموالات لا جنية لا اقربك لا يكون بذلك مولياً وتجب الكفارة اذا قربها زيلعي (قوله بعد هذين الشهرين) قيد اتفاقاً لانه لو قال شهرين وشهرين كان الحكم كذلك كما صرح به في التبيين ح ومثله في الفتح والبحر (قوله لتحقق المدة) أي اربعة أشهر ولهذا لو قال لا أكلم فلانا يومين ويومين كان كقوله لا أكلمه اربعة ايام والاصل في جنس هذه المسائل انه متى عطف من غير اعادة حرف النفي ولا تكرار اسم الله تعالى يكون يمينا واحداً ولو اعاد حرف النفي أو كرر اسم الله تعالى يكون يمينا وتداخل مدتهما بياناً له لو قال والله لا أكلم زيدا يومين يكون ولا يومين يكون يمينا ومدتهما واحدة حتى لو كلف في اليوم الاول او الثاني يحنث فيهما ويجب عليه كفارتان وان كلف في اليوم الثالث لا يحنث لانقضاء مدتهما وكذا لو قال والله لا أكلم زيدا يومين والله لا أكلم زيدا يوماً ولو قال والله لا أكلمه يومين ويومين كان يمينا واحداً ومدته اربعة ايام حتى لو كلف فيهما يجب عليه كفارة واحدة وعلى هذا لو قال والله لا أكلمه يوماً ويومين كانت يمينا واحدة الى ثلاثة ايام حتى لو كلف فيها يجب كفارة واحدة ولو قال والله لا أكلمه يوماً ولا يومين أو قال والله لا أكلمه يوماً والله لا أكلمه يومين يكون يمينا فمدة الاولى يوم ومدة الثانية يومان حتى لو كلف في اليوم الاول يجب عليه كفارتان وفي اليوم الثاني كفارة واحدة ولو كلف في اليوم الثالث لا يحنث لانقضاء مدتهما وعلى هذا لو قال والله لا اقربك شهرين ولا شهرين أو قال والله لا اقربك شهرين والله لا اقربك شهرين لا يكون مولياً لانهما يمينا فتداخل مدتهما حتى لو قربها قبل مضي شهرين يجب عليه كفارتان ولو قربها بعد مضيها لا يجب عليه شيء لانقضاء مدتهما زيلعي قلت وحاصله انه يحكم بتعدد اليمين بأعادة حرف النفي أو بتكرار اسم الله تعالى ومتى كانت اليمين متعددة كانت المدة متحدة أي تكون المدة في اليمين الاولى داخلة في مدة اليمين الثانية ومتى كانت اليمين متحدة كانت المدة متعددة أي تكون المدة الثانية غير الاولى وقد تعدد المدة مع تعدد اليمين بأن نص على مغايرة المدة فيجب في كل مدة كفارة واحدة كما يأتي في المسئلة الثانية (قوله ولو مكث يوماً) يعني بعد قوله والله لا اقربك شهرين (قوله اذا الساعة كذلك) أي الزمانية فالمراد ان يفصل بين الحلفين بفاصل (قوله قال بعد الشهرين الاولين اولاً) أي ان التقيد بالظرف هنا اتفاقاً كما في المسئلة الاولى (قوله لنقص المدة) أي بقدر الفاصل بين الحلفين وهو اليوم مثلاً لان مدة الامتناع عن قربانها في الحلف الاول شهران وفي الثاني شهران بعدها وبين الحلفين مدة لم يلزمه شيء بقربانها فيها فلم توجد مدة الا بلاء بخلاف المسئلة الاولى فان اربعة اشهر فيها فاصل بينها كامر وهذا ان قال هنا بعد الشهرين الاولين فانه نص على تغاير المدة وان تعدد القسم اما اذا لم يقله تحدد المدة لتعدد القسم بتكرار اسمه تعالى بلا موجب لتعدد المدة فلم توجد مدة الا بلاء ايضاً (قوله لكن ان قاله الخ) استدراك على ما ذكره من عدم الفرق بين ذكر الظرف وعدمه أي انه لا فرق بينهما من حيث انه لا يكون مولياً ولكن بينهما فرق من جهة اخرى افادها في الفتح وغيره وهي انه ان قاله تتعين مدة اليمين الثانية كذا في البحر والنهر أي تصوير مرادة بعينها غير داخله فيما قبلها وعبر الشارح عن هذا بقوله اتحدت الكفارة اخذاً من قوله

قوله يومين ولا يومين هكذا في الزيلعي وما وقع في حاشية ح يوماً ولا يومين فهو تحريف فافهم اه منه

لبقاء اليمين) للحنث (والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين ايلاء) لتحقق المدة (ولو مكث يوماً) اراد به مطلق الزمان اذا الساعة كذلك بحر (ثم قال والله لا اقربك شهرين) لم يكن مولياً (قال بعد الشهرين الاولين) اولاً لنقص المدة لكن ان قاله اتحدت الكفارة والا تعددت

في الفتح في هذه الصورة فلو قربها في الشهرين الاولين لزمته كفارة واحدة وكذا في الشهرين
الآخرين لانه لم يجتمع على شهرين يمينان بل على كل شهرين يمين واحدة اه وما توارد
عليه شراح الهداية من انه يلزمه بالقربان كفارتان قال في الفتح انه خطأ لما علمت قال في النهر
لانه اذا كان لكل يمين مدة على حدة فلا تداخل بين المديتين حتى تلزمه الكفارتان الا ان يراد
القربان في مديتهما كذا في الحواشي السعدية وعندى ان هذا الحمل مما يجب المصير اليه اه
قلت وما وقع في الفتح وتبعه عليه في البحر من قوله ولكن تتداخل المديتان فلو قربها في
الشهرين الاولين لزمته كفارة واحدة الخ سبق قلم وصوابه لا تتداخل ولم أر من نبه عليه ولكن
المعنى وسوابق الكلام ولو احقه تدل عليه وكذا صريح ما نقلناه عن النهر واما اذا لم يقل بعد
الشهرين الاولين تصير مديتهما واحدة وتتأخر الثانية عن الاولى بيوم كذا في البحر والنهر
وعبر الشارح عن هذا بقوله والاعتدلت اي وان لم يقه تعددت الكفارة اخذا من قوله في الفتح
لم يكن موليا لتداخل المديتين فتأخر المدة الثانية عن الاولى بيوم واحد او ساعة بحسب
ما فصل بين اليمينين فالخاصل من اليمينين الحلف على شهرين ويوم او ساعة على حسب الفاصل
اه قلت وحاصله انه لما قال لأقربك شهرين ثم بعد يوم مثلا قال كذلك اتحدت المديتان لتعدد
القسم كما مر لكن اليوم الفاصل بين اليمينين دخل في اليمين الاولى دون الثانية فلزم تكميل
الشهرين في اليمين الثانية بزيادة يوم على الشهرين وهذا اليوم الزائد دخل في اليمين الثانية
دون الاولى عكس اليوم الفاصل ولزم من هذا تداخل المديتين ما عدا اليومين المذكورين
لانه لم يجتمع عليهما يمينان فلو قربها في احدهما تلزمه كفارة واحدة بخلاف بقية المدة
لدخولها تحت اليمينين فتعدد فيها الكفارة هذا ما ظهر لي في هذا المقام **(قوله الا يوما)**
مثله الساعة ط عن الحموى **(قوله لم يكن موليا للحال)** لانه استثنى يوما منكرا فيصدق
على كل يوم من ايام السنة حقيقة فيمكنه قربانها قبل مضي اربعة أشهر من غير شئ يلزمه
وصرفه الى الاخير كما يقوله زفر اخراج له عن حقيقته وهي التنكير الى التعيين بلا حاجة
بخلاف قوله الانقضاء يوم لان النقصان لا يكون عرفا الا من آخرها وبخلاف قوله آجرتك
دارى أو أجلت ديني سنة الا يوما فانه يراد به الاخير لحاجة تصحيح العقد وتأخير المطالبة
وبخلاف قوله والله لا اكلم زيدا سنة الا يوما لان الحامل وهو المغايظة اقتضى عدم كلامه في
الحال فتأخر والا يلاء قد يكون عن تراض كما مروا وان كان عن مغايظة لكن لزوم احد المكروهين
فيه لو تأخر عارض جهة المغايظة فتساقطا وعمل بمقتضى اللفظ وهو التنكير هذا حاصل ما في
البحر والنهر **(قوله بل ان قربها)** اي في يوم ولم يقربها بعده **(قوله صار موليا)** اي اذا غربت
الشمس من ذلك اليوم لا بمجرد القربان بخلاف قوله سنة الامر فانه اذا قربها صار موليا من
ساعته بحر **(قوله والا لا)** اي وان لم يسبق اربعة أشهر لا يصير موليا **(قوله فيصير موليا)** اي
مؤبدا لان ما بعد اليوم المستثنى لا غاية له فيجربى عليه مامر من حكم الايلاء المؤبد ولو حذف
قوله الا يوما وتركها سنة صار موليا ووقع عليه طلقتان فقط كافي البحر عن الولوالجية وقدمنا
عبارتها **(قوله لم يكن موليا أبدا)** سواء قربها ولا بحر **(قوله وهي بها)** اي قال ذلك والحال
ان زوجته بمكة **(قوله فيطأها)** اي في المدة من غير شئ يلزمه فان كان لا يمكنه بأن كان بين

(او قال والله لا اقربك
سنة الا يوما) لم يكن موليا
للحال بل ان قربها وبقي
من السنة اربعة اشهر
فاكثر صار موليا والا لا
ولو حذف سنة لم يكن موليا
حتى يقربها فيصير موليا
ولو زاد الا يوما اقربك
فيه لم يكن موليا ابدا لانه
استثنى كل يوم يقربها فيه
فلم يتصور منه ابدا (او قال
وهو بالبصرة والله لا
ادخل مكة وهي بها لا)
يكون موليا لانه يمكنه
ان يخرجها منها فيطأها
(آلى من المطلقة رجعا
صح)

الموضعين ثمانية اشهر صار موليا على ما في جوامع الفقه واما على ما ذكره قاضيخان فالعبرة
لاربعة اشهر والذي يظهر ضعفه لا مكان خروج كل منهما الى الآخر فيلتقيان في أقل من
ذلك بحر وفيه انه لم يتحقق الايلاء على كل من القولين لانه الحلف على ترك قربانها والحلف
هنا على عدم الدخول وقد يجاب بأنه من كنيته فلا يكون موليا به الا بالنية ط (قوله لبقاء
الزوجة) فيتناولها قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم واعترض بأن الايلاء جزاء الظلم بمنع
حقها من الجماع والرجعية لاحق لها فيه لا قضاء ولا ديانة حتى استحب له مراجعتها بدون
الجماع فلا يكون ظالما واجاب شمس الأئمة الكردري بأن الحكم في المنصوص مضاف الى
النص لا الى المعنى وتماه في العناية قال في الفتح ألا ترى انه يثبت الايلاء وان اسقطت حقها
في الجماع لحوف الغيل على ولد أو غيره فعلم ان التعليل بالظلم باعتبار بناء الاحكام على الغالب
(قوله ويبطل بمضى العدة) اي بمضيها قبل تمام مدته اما لو كانت من ذوات الاقراء وامتد
طهرها بانت بمضى مدته نهر (قوله من مبانته) اي بنات او بنات نهر (قوله نكحها)
اي الاجنبية بعده فلو مضى اربعة اشهر وهي في نكاحه ولم يقربها لم تبين واما لو نكح المبانة
فذكره قريبا عن الحانية (قوله ولم يصفه للمالك) اما اذا اضافه بأن قال ان تزوجتك فوالله
لا اقربك كان موليا ط (قوله كما مر) في شرح قول المصنف وشرطه محلية المرأة ط (قوله
افوات محله) لان شرطه محلية المرأة بكونها منكوحة وقت تنجيز الايلاء كما قدمه المصنف
(قوله لبقاء اليمين) اي في حق وجوب الكفارة عند الخلل لان اعتقاد اليمين يعتمد التصور
حسب الاشرا الاترى انها تنعقد على ما هو معصية فتح (قوله ولو آلى) اي من زوجته فأبائها
بعده صح اشار به الى ان بقاء النكاح بعده غير شرط (قوله والا لا) اي وان لم تمض المدة في
العدة بل بعدها لاتين وفي الحانية ايضا ان تزوجها قبل انقضاء العدة كان الايلاء على حاله حتى
لو تمت اربعة اشهر من وقت الايلاء بانت بأخرى وان تزوجها بعد انقضاء العدة كان موليا
وتعتبر مدته من وقت الزوج (قوله عجز عن وطئها) ظاهر صنيعة ان العجز حدث بعد الايلاء
مع انه يشترط في العجز دوامه من وقت الايلاء الى مضي مدته كما يأتي التصريح به فالمراد به
العجز القائم لا العارض ثم رأيت في الهندية عن الفتح هذا اذا كان عاجزا من وقت الايلاء الى
مضي اربعة اشهر الخ ثم قال وان كان الايلاء معلقا بالشرط فانه تعتبر الصحة والمرض في حو
جواز الفئ باللسان حال وجود الشرط لاحالة التعليق اه (قوله عجز حقيقيا) بأن لا يكون
المانع عن الوطء شرعا فانه لو كان شرعا يكون قدرا عليه حقيقة عاجزا عنه حكما كما في
البدائع (قوله لاحكميا كاحرام) اي كما اذا آلى من امرأته وهي محرمة او هو محرم وبينهما
وبين الحج اربعة اشهر فان فيه لا يصح الا بالفعل وان كان عاصيا في فعله كذا في التاترخانية
عن شرح الطحاوي وعلمه في الفتح والبحر بأنه المتسبب باختياره بطريق محذور فيما لزمه
فلا يستحق تخفيفا اه وقوله فيما لزمه اي من وقوع الطلاق وهو متعلق بالمتسبب
والطريق المحذور هو الايلاء فانه فعله باختياره فكان متسببا فيما لزمه به مع قدرته على الجماع
حقيقة فصار ظالما بمنع حقها وهو حق عبد فلا يسقط وان عجز عنه حكما بسبب الاحرام ولا
يكون عجزه الحكمي سببا للتخفيف بالفئ باللسان لانه بمباشرة المحذور لم يستحق التخفيف

شمس الأئمة الكردري
هو اول من قرأ الهداية
على مؤلفها كما في حاشية
سعدى على العناية اه منه

لبقاء الزوجة ويبطل
بمضى العدة (ولو آلى من
مبانته او اجنبية نكحها
بعده) اي بعد الايلاء ولم
يصفه للمالك كما مر
(لا يصح) افوات محله ولو
وطئها كفر لبقاء اليمين
ولو آلى فأبائها ان مضت
مدته وهي في العدة بانت
بأخرى والا لا خانية
(عجز) عجزا حقيقيا لا
حكما كاحرام

وانما استحقه في العجز الحقيقي لانه لا تكليف بما لا يطاق فصار كالمعاصي بسفره اذا عجز عن الماء يباح له التيمم هذا ما ظهر لي **(قوله)** لكونه باختياره (اي لكونه الايلاء لا الاحرام كما ظهر لك مما قررناه ولا سيما في صورة احرام المرأة وهذا يؤكد ما قلنا من ان حيضها غير مانع من صحة الايلاء لان غايته انه مانع شرعي والالزم ان لا يصح في مسألة الاحرام كما قدمناه **(قوله)** او صغرها (اما صغره فهو مانع من صحة الايلاء كما قدمناه **(قوله)** اورتقها (رتقت المرأة من باب تعب فهي رتقاء اذا انسدمدخل الذكر من فرجها ولا يستطاع جماعها مصباح **(قوله)** اوجبه او عنته (اي كونه محبوبا او غنيا **(قوله)** او بمسافة الخ) عطف على قوله لمرض **(قوله)** في مدة الايلاء (اي اربعة اشهر او اكثر كما صرح به في الفتح وكافي الحاكم الشهيد وقال وان كان اقل من اربعة اشهر لم يجز النفي الا بالجماع اي وان منعه سلطان او عدو لانه نادر على شرف الزوال كافي الفتح **(قوله)** او لحبسه الخ) قال في الفتح واختلف في الحبس فصحح النفي باللسان بسببه في البدائع وفي شرح الطحاوي خلافه وهو جواب الرواية نص عليه الحاكم في الكافي ووفق في البدائع بحمل ما في الكافي وشرح الطحاوي على امكان الوصول الى السجن بان تدخل عليه فيجامعها والحبس بحق لا يعتبر في النفي باللسان وبظلم يعتبر اه فما ذكره الشارح هو التوفيق المذكور وافاد في الفتح بقوله والحبس بحق الخ ان هذا الخلاف والتوفيق انما هو فيما اذا كان الحبس بظلم فلو بحق لا يعتبر اصلا لانه قادر على الخروج منه بايفاء الحق ويحتمل ان يكون اشارة الى توفيق آخر وعليه مشي المقدسي **(قوله)** فليراجع (قال ح راجعنا فرأيناه منقولا في الفتاوى الهندية عن غاية السروجي قات ولقد ابعد في النجعة ٣ فانه مذكور في الفتح كما سمعته **(قوله)** وكذا حبسها) اي سواء كان بحق او بظلم لان العذر اذا لم يكن منه لم يقدر على رفعه رحمتي **(قوله)** ونشوزها (قال في البحر ودخل تحت العجز ان تكون متمتعته منه او كانت في مكان لا يعرفه وهي ناشزة احوال القضاة بينهما لشهادة الطلاق الثلاث للتركية **(قوله)** ففيؤه الخ) اي المبطل للايلاء في حق الطلاق اما في حق بقاء اليمين باعتبار الحنث فلا حتى لو وطئها بعد النفي باللسان في مدة الايلاء لزمه كفارة لتحقق الحنث بحر لان اليمين لا تنحل الا بالحنث والحنث انما يحصل بفعل المحلوف عليه والقول ليس محلوفاً عليه فلا تنحل اليمين بدائع **(قوله)** بلسانه (قيد به لان المريض لو فاء بقلبه لابلسانه لا يعتبر بحر عن الحانية وقيل يعتبر ان صدقته والاول اوجه فتح **(قوله)** ونحوه (كرجعتك وارجعتك فقول المصنف نحو قوله الخ لبيان ان لفظ فئت غير قيد وقول الشارح هنا ونحوه لبيان انه لم يستوف الفاطه لان المراد ما يدل على النفي فافهم **(قوله)** فنقدر على الجماع الخ) شمل ما اذا كان قادرا وقت الايلاء ثم عجز بشرط ان يمضي زمن يقدر على وطئها بعد الايلاء وما اذا كان عاجزا وقته ثم قدر في المدة وقيد بكونه في المدة لانه لو قدر عليه بعدها لا يبطل بحر **(قوله)** لانه الاصل (اي واللسان خلفه واذا قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل بطل كالتيمم اذا رأى الماء في صلاته بحر **(قوله)** فان وطئ في غيره (كذا اذا وطئها حال الحيض او قبلها بشهوة او لمسها ونظر الى فرجها بشهوة كما في الهندية ط قلت لكن الذي في الهندية خلاف ما نقله عنها في مسألة الحيض ونصها المريض المولى اذا جامع امرأته فيما دون الفرج لا يكون ذلك فيأمنه وان

٣ النجعة اسم من الاتجاع وهو طلب الكلام ومنه ابعد في النجعة كذا في المغرب اه منه

لكونه باختياره (عن وطئها لمرض بأحدها او صغرها اورتقها) اوجبه او عنته (او بمسافة لا يقدر على قطعها في مدة الايلاء او لحبسه) اذا لم يقدر على وطئها في السجن كما في البحر عن الغاية وقوله (لا بحق) لم أره لغيره فليراجع وكذا حبسها ونشوزها (ففيؤه نحوه قوله) بلسانه (فئت اليها) او راجعتك او ابطلت الايلاء اورجعت عما قلت ونحوه لانه اذاها بالمنع فيرضيها بالوعد (فان قدر على الجماع في المدة ففيؤه الوطاء في الفرج) لانه الاصل (فان وطئ في غيره) كدبر (لا) يكون فيأ

قربها في حالة الحيض يكون فيأ كذا في الظهيرية اه ويؤيده ما قدمناه عن التاترخانية من صحة النفي بالوطء حالة الاحرام فان المانع الشرعي موجود في كل منهما فافهم (قوله ومفاده الخ) اي مفاد قوله فان قدر على الجماع الحانه يشترط لصحة النفي باللسان دوام العجز قلت ومفاد هذا الشرط انه لو زال العجز بطل النفي باللسان وان وجد في المدة عجز غيره لما في جامع الفصولين في طلاق المريض اذا آلى مريض ثم مرضت امرأته قبل برئه ثم برى ووقيت مريضة الى مضي المدة فان فيه بجماع عندنا وعند زفر بلسانه لنا انه اختلف سبب الرخصة اذ كلا المرضين يوجب جواز النفي بلسانه واختلاف اسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى على الثانية وتصير الاولى كأن لم تكن كمسافر تيم لعدم الماء ثم مرض مرضا يسمح له التيمم بانفراده كذا هنا مرض المرأة يبيح النفي بلسانه فلا يبنى حكمه على مرض الزوج اه وقد لخص الشارح هذه العبارة في باب التيمم لكن في الفتح والبدائع ولو آلى ايلاء مؤبدا وهو مريض وبانت بمضي المدة ثم صح وتزوجها وهو مريض ففاء بلسانه لم يصح عندها وصح عند ابى يوسف وهو الاصح على ما قالوا لان الايلاء وجد منه وهو مريض وعاد حكمه وهو مريض وفي زمان الصحة هي مبانة لاحق لها في الوطء فلا يعود حكم الايلاء فيه ولهما انه اذا صح في المدة الثانية فقد قدر على الجماع حقيقة فسقط اعتبار النفي باللسان في تلك المدة وان كان لا يقدر على جماعها الا بمعصية كما مر فيما اذا كان محرما اه فهنا اختلف سبب الرخصة ولم يعتبر على قول ابى يوسف فتأمل ولعل الجواب ان اختلاف اسباب الرخصة انما يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى اذا اجتمع السببان في وقت واحد فانه حينئذ يعتبر الاول ويلغو الثاني فاذا زال الاول لم يعتبر الثاني بعد الحكم بالغائه بخلاف ما اذا وجد الثاني بعد زوال الاول فان الثاني يعمل عمله لعدم ما يلغيه كما في المسئلة الثانية ويدل على ذلك انهم لم يعلموا قول الامامين باختلاف اسباب الرخصة كما سمعت فاعتنم هذا التحرير فانه مفرد (قوله وبه صرح في الملتقى) قلت وكذا في البدائع (قوله وفي الحاوي الخ) من فروع الشرط المذكور كما في البدائع (قوله ثم مرض) اي بعد مضي مدة من صحته يقدر فيها على الجماع فان كان لا يقدر لقصرها ففيؤء بالقول لانه ليس بمفطر في ترك الجماع فكان معذورا بدائع (قوله وبقي شرط ثالث) اي زائد على ما مر من اشتراط العجز واشتراط دوامه (قوله وهو قيام النكاح) بأن تكون زوجته غير بائنة منه بدائع (قوله بقي الايلاء) فاذا تزوجها ومضت المدة تبين منه لان النفي بالقول حال قيام النكاح انما يرفع الايلاء في حق حكم الطلاق لحصول ايفاء حقها به ولاحق لها حال البينونة بخلاف النفي بالجماع فانه يصح بعد ثبوت البينونة حتى لا يبقى الايلاء بل يبطل لانه حث بالوطء فانحلت اليمين وبطلت ولم يوجد الحث ههنا ولا تحل اليمين ولا يرتفع الايلاء بدائع (قوله قال لامر انه انت على حرام ايلاء ان نوى التحريم الخ) اقول هكذا عبارة المتون هنا وعبارتها في كتاب الايمان كل حل على حرام فهو على الطعام والشراب والفتوى على انه تبين امرأته من غير نية وذكر في الهداية هناك انه ينصرف الى الطعام والشراب للعرف فانه يستعمل فيما يتناول عادة فيحث اذا أكل او شرب ولا يتناول المرأة الا بالنية

ومفاده اشتراط دوام العجز من وقت الايلاء الى مضي مدته وبه صرح في الملتقى وفي الحاوي آلى وهو صحيح ثم مرض لم يكن فيؤء الا الجماع وبقي شرط ثالث ذكره في البدائع وهو قيام النكاح وقت النفي باللسان فلو ابانها ثم فاء بلسانه بقي الايلاء (قال لامرأته انت على حرام)

مطلب

في قوله انت على حرام

واذا نواها كان ايلاء ولا تصرف اليمين عن المأكل والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية ثم ذكر اختيار المشايخ المتأخرين انه تبين امرأته بلانية وحاصله ان ظاهر الرواية انصرفه للطعام والشراب عرفا واذا نوى تحريم المرأة لا يختص بها بل يصير شاملا لها وللطعام والشراب وبه ظهر ان ما هنا من التفصيل بين نية تحريم المرأة أو الظهار أو الكذب أو الطلاق خاص بما اذا لم يكن اللفظ عاما بخلاف ما اذا كان عاما مثل كل حل أو حلال الله أو حلال المسلمين فانه ينصرف للطعام والشراب بلانية للعرف وللمرأة ايضا ان نواها والفتوى على قول المتأخرين بانصرافه الى الطلاق البائن عاما كان او خاصا فاعتنم هذا التحرير **(قوله ونحو ذلك)** اي من الالفاظ الخاصة كما علمت **(قوله ايلاء الخ)** اي مطلق في معنى المؤبد وقدمر حكمه قال في الدرر فان هذا اللفظ مجمل فكان بيانه الى المجمل فان قال أردت به التحريم أو لم أرد به شيئا كان يمينا ويصير به موليا لان تحريم الحلال يمين **(قوله وظهار ان نواه)** لان في الظهار حرمة فاذا نواه صح لانه محتمل درر **(قوله وهدر)** بالتحريك اي باطل **(قوله ان نوى الكذب)** لانه نوى حقيقة كلامه اذ حقيقته وصفها بالحرمة وهي موصوفة بالحل فكان كذبا وأورد لو كان حقيقة كلامه لانصرف اليه بلانية مع انه بلانية ينصرف الى اليمين والجواب ان هذه حقيقة أولى فلا تنال الا بالنية واليمين الحقيقة الثانية بواسطة الاشهار بجر عن الفتح وحاصله ان الاولى حقيقة لغوية والثانية عرفية **(قوله واما قضاء فإيلاء)** اي لا يصدق في القضاء انه أراد الكذب لان تحريم الحلال يمين بالنص وهذا قول شمس الأئمة السرخسي قال في الفتح وهذا هو الصواب على ما عليه العمل والفتوى كما سذكروه والاول قول الحلواني وهو ظاهر الرواية لكن الفتوى على العرف الحادث اه وحاصله ان فيه عرفين عرف اصلي وهو كونه يمينا بمعنى الايلاء وعرف حادث وهو ارادة الطلاق وما قاله شمس الأئمة من انه لا يصدق في القضاء بل يكون ايلاء مبني على العرف الاصلي والفتوى على العرف الحادث لان كلام كل عاقد وحالف ونحوه يحمل على عرفه وان خالف ظاهر الرواية كما قالوا من أن الحاكم أو المفتي ليس له ان يحكم أو يفتي بظاهر الرواية ويترك العرف فكان الصواب ما قاله شمس الأئمة من انه لا يصدق قضاء ولكن حمله على الايلاء ليس هو الصواب في زماننا بل الصواب حمله على الطلاق لانه العرف الحادث المفتي به فقوله في الفتح وهذا هو الصواب على ما عليه العمل والفتوى احتراز عن ارادة اليمين اي الايلاء الذي هو العرف الاصلي وبهذا التقرير سقط ما في البحر والنهر من ان فيه نظرا لان العمل والفتوى انما هو في انصرافه الى الطلاق من غير نية لاني كونه يمينا اه **(قوله ان نوى الطلاق)** اي اودلت عليه الحال نهر اي بان كان في حال مذاكرة الطلاق اما في حالة الرضا أو الغضب فلا بد من النية لانه مما يصلح سبا كما مر في الكنايات فافهم وشمل نية الطلاق ما اذا نوى واحدة أو اثنتين في الحرة وما اذا طلقها واحدة ثم قال انت على حرام ناويا اثنتين فانه وان تم به الثلاث لم يقع بالحرام الا واحدة كما في البحر وسيأتي في الفروع آخر الباب خلافا لما يوهمه كلام الفتح من انه لا يقع به شيء كما سذكروه **(قوله وثلاث ان نواها)** لان هذا اللفظ من الكنايات على ما مر وفيها تصح نية الثلاث نهر ولا تصح فيه نية الثنتين لانهما عدد محض كما مر الا اذا كانت

ونحو ذلك كانت معي في الحرام (ايلاء ان نوى التحريم اولم ينو شيئا وظهار ان نواه وهدر ان نوى الكذب) وذاديانة واما قضاء فإيلاء قهستاني (وتطبيقه بأئنة ان نوى الطلاق وثلاث ان نواها ويفتي بأنه طلاق بائن

أمة (قوله وان لم ينوه) هذا في القضاء وامافي الديانة فلا يقع ما لم ينو وعدم نية الطلاق صادق بعدم نية شيء أصلا وبنية الظهار او الایلاء فانه لا يصدق قضاء كما صرح به الزيلعي حيث قال وعن هذا لو نوى غيره لا يصدق قضاء ح قلت الظاهر انه اذا لم ينو شيئا أصلا يقع ديانة ايضا قال في البحر وذكر الامام ظهير الدين لا نقول لا تشترط النية لكن يجعل ناويا عرفا اه وفي الفتح فصار كما اذا تلفظ بطلاقها لا يصدق في القضاء بل فيما بينه وبين الله تعالى اه فهذا ظاهر فيما قلنا فافهم (قوله لغلبة العرف) اشارة الى ما في البحر حيث قال فان قلت اذا وقع الطلاق بلانية ينبغي ان يكون كالصریح فيكون الواقع به رجعيًا قلت المتعارف به ايقاع البائن كذا في البرازية اه اقول وفي هذا الجواب نظر فانه يقتضي انه لو لم يتعارف به ايقاع البائن يقع به الرجعي كما في زماننا فان المتعارف الآن استعمال الحرام في الطلاق ولا يميزون بين الرجعي والبائن فضلا عن ان يكون عرفهم فيه البائن وعلى هذا فالتعليل بغلبة العرف لوقوع الطلاق به بلانية واما كونه بائنا فلانه مقتضى لفظ الحرام لان الرجعي لا يحرم الزوجة مادامت في العدة وانما يصح وصفها بالحرام بالبائن وهذا حاصل ما بسطنا في الكنايات فافهم * (تنبيه) * قال الخیر الرملي في حاشية المنح في كتاب الايمان اقول اكثر عوام بلادنا لا يقصدون بقولهم أنت محرمة على او حرام على او حرمتك على الاحرمة الوطاء المقابل لحله ولذلك اكثرهم يضرب مدة لتحريمها ولا يريد قطعاً الا تحريم الجماع الى هذه المدة ولا شك انه يمين موجب للایلاء تأمل فقل من حقق هذه المسئلة على وجهها وانظر الى قولهم لا نقول لا تشترط النية لكن يجعل ناويا عرفا فهو صریح في اعتبار العرف فان لم يكن العرف كذلك بل كان مشتركا تعين اعتبار النية وتصديق الخالف كما هو مذهب المتقدمين اه وفي ايمان الفتح وقلل البزدوى في مبسوطه لم يتضح لي عرف الناس في هذا اى في كل حل على حرام لان من لا امرأة له يحلف به كما يحلف ذوو الحلیلة ولو كان العرف مستفيضا في ذلك لما استعمله الا ذوو الحلیلة فالصحيح ان نقول ان نوى الطلاق يكون طلاقا فاما من غير دلالة فالاحتياط ان يقف الانسان فيه ولا يخالف المتقدمين واعلم ان مثل هذا اللفظ لم يتعارف في ديارنا بل المتعارف فيه حرام على كلامك ونحوه كأكل كذا ولبسه دون الصیغة العامة وتعارفوا ايضا الحرام يلزمني ولا شك في انهم يريدون الطلاق معلقا فانهم يزيدون بعده لا افعل كذا فهي طلاق ويجب امضاؤه عليهم والحاصل ان المعتبر في انصراف هذه الالفاظ عربية او فارسية الى معنى بلانية التعارف فيه فان لم يتعارف سئل عن نيته وفيما ينصرف بلانية لوقال أردت غيره يصدق ديانة لا قضاء اه ما في الفتح وتبعه في البحر قلت والمتعارف في ديارنا ارادة الطلاق بقولهم على الحرام لا افعل كذا دون غيره من الالفاظ المذكورة (قوله) ولذا لا يحلف به (الا الرجال) اى حيث يقال ان فعلت كذا فكل حلال عليه حرام (قوله) ولو لم تكن له امرأة قال في البرازية وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان حث لزمته الكفارة والنسفی على انه لا تلزمه اه ومثله في البحر قلت وفي الظهيرية ما يفيد التوفيق فانه قال وان حلف بهذا اللفظ انه ما كان فعل كذا وقد كان فعل ولم تكن له امرأة لا يلزمه شيء لانه جعل يمينا بالطلاق ولو جعلناه يمينا بالله تعالى فهو غموس وان حلف على امر في المستقبل

وان لم ينوه لغلبة العرف
ولذا لا يحلف به الا الرجال
ولو تكن له امرأة

ففعّل وليس له امرأة كان عليه الكفارة لان تحريم الحلال يمين اه فيحمل كلام النسفي على الحلف على غير المستقبل وبما قرناه ظهر لك ان ما في ايمان النهاية عن النوازل ان لم تكن له امرأة تلزمه الكفارة معناه اذا حلف على انه لا يفعل كذا في المستقبل وحنث بفعل لا كما حمله عليه في البحر هناك من ان معناه اذا اكل او شرب وقال لانصرافه عند عدم الزوجة الى الطعام والشراب اه لان انصرافه الى ذلك قبل تغير العرف بارادة الطلاق من لفظ الحرام اما بعده فيصير يميننا عند عدم الزوجة كما سمعت من كلامهم ويأتي قريبا مثله **(قوله)** او حلفت به المرأة قال في البحر قيد بالزوج لان الزوجة لو قالت لزوجها انا عليك حرام او حرمتك صار يميننا حتى لو جامعها طائعة او مكرهة تحنث اه وقوله طائعة او مكرهة اولى من قول الفتح فلو مكنته حنث وكفرت **(قوله)** كالومات الخ نص عبارة البزازية واذا كان له امرأة وقت الحلف وماتت قبل الشرط او بانّت لا الى عدة ثم باشر الشرط الصحيح انه لا تطلق امرأته المتزوجة وعليه الفتوى لان حلفه صار حلفا بالله تعالى وقت الوجود فلا ينقلب طلاقا اه وهكذا نقل العبارة في البحر عن البزازية ولا يخفى ان التعليل لا يناسب ما قبله وفي العبارة سقط يدل عليه ما نقله ح عن الحائنية ونصه وان كان له امرأة وقت اليمين فماتت قبل الشرط او بانّت لا الى عدة ثم باشر الشرط لا تلزمه كفارة اليمين لان يمينه انصرفت الى الطلاق وقت وجودها وان لم تكن له امرأة وقت اليمين فتزوج امرأة ثم باشر الشرط اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر تبين المتزوجة وقال غيره لا تطلق وعليه الفتوى لان يمينه جعلت يميننا بالله تعالى وقت وجودها فلا تصير طلاقا بعد ذلك اه قات ومثله في ايمان البحر عن الظهيرية فقط سقط من عبارة البزازية قوله ثم باشر الشرط الى قوله ثانيا ثم باشر الشرط **(قوله)** ومثله اي مثل انت على حرا الاولى ذكر هذه الجملة عند اول المسئلة كما فعل في النهر **(قوله)** والحرام يلزمني هذا ذكره في الفتح كما قدمناه ومثله على الحرام كما مر **(قوله)** او لم يقل على رد على صاحب خزانة الاكمل حيث اشترطه كما اوضحه في البحر عن القنية وقدمنا في الكنايات عن البحر انه اذا اضاف الحرمة او البيئونة اليها كانت بائن او حرام وقع من غير اضافة اليه وان اضاف الى نفسه كأننا حرام او بائن لا يقع من غير اضافة اليها وان خيرها فأجابت بالحرمة او البيئونة فلا بد من الجمع بين الاضافتين انت حرام على أو انا حرام عليك انت بائن مني أو انا بائن منك اه **(قوله)** او حرمت نفسي عليك في هذا يشترط ان يقول عليك نهر لانه اضاف الحرمة الى نفسه قال في البزازية حتى لو قال حرمت نفسي ولم تقل عليك ونوى الطلاق لا يقع **(قوله)** او انت على كالحمار الخ قال في البزازية وان قال انت على كالحمار والخنزير او ما كان محرم العين فهو كقوله انت على حرام وان لم ينو هل يكون يميننا فقط اختلفوا فيه اه ومقتضاه انه لو لم ينو الطلاق لا يكون طلاقا لعدم العرف بخلاف انت على حرام فان العرف فيه قام مقام النية كما مر فافهم **(قوله)** والمسئلة بحالها سيأتي عن النهر بيانه **(قوله)** كما مر في الصريح اي في باب طلاق غير المدخول بها انه لو طلق بالصريح كقوله امرأتى طالق وله اربع مثلا يقع على واحدة منهن بلا حكاية خلاف وقدمنا بسطه هناك **(قوله)** ذكره الزيلعي الضمير) عائد الى المذكور متناوشر حامن قوله ولو كان له الخ **(قوله)** وقال الكمال عبارته

او حلفت به المرأة كان يمين
كالومات او بانّت لا الى عدة
ثم وجد الشرط لم تطلق
امراته المتزوجة به يفتى
لصيرورتها يميننا فلا تنقلب
طلاقا ومثله انت معي في
الحرام والحرام يلزمني
وحرمتك على وانت محرم
او حرام على او لم يقل على
وانا عليك حرام او محرم
او حرمت نفسي عليك
او أنت على كالحمار او
كالخنزير بزازية (واو كان
له) اربع (نسوة) والمسئلة
بحالها (وقع على كل واحد
منهن طائفة) بائنة (وقيل
تطلق واحدة منهن) والياء
اليان كما مر في الصريح
(وهو الاظهر) والاشبه
ذكره الزيلعي والبزازی
وغيرها وقال الكمال
الاشبه عندي الاول وب
جزم صاحب البحر في
فتاواده وصححه في جواهر
الفتاوى واقره المصنف
في شرحه

وفي الفتاوى لو قال لامرأته انت على حرام او حلال الله على حرام فهذا على ثلاثة اوجه الى ان قال وان كان له اربع طلقت كل واحدة طلقة وعلى فتوى الاوزجندی والامام مسعود الكشاني تقع واحدة واليه البيان قال في الذخيرة والخلاصة هو الاشبه وعندى ان الاشبه ما في الفتاوى لان قوله حلال الله او حلال المسلمين يعم كل زوجة فاذا كان فيه عرف في الطلاق يكون بمنزلة قوله هن طوالق لان حلال الله يشملهن على سبيل الاستغراق لاعلى سبيل البدل كما في قوله احدا كن طالق اه وانت خير بان تعليقه صريح في ان محل الخلاف والترجيح هو اللفظ العام لا الخاص كانت على حرام وان كان مذكورا في عبارة الفتاوى اذ لا يخفى على احده ان لا يدخل فيه سوى المخاطبة فليس النزاع فيه كياأتى عن النهر ويدل على ذلك ايضا انه في الذخيرة قد حكى الخلاف المذكور في حلال المسلمين على حرام كذا في البرازية **(قوله لكن في النهر الح)** استدراك على مامر من قول الزيلعي والمسئلة بحالها فانه يوهم ان المراد المسئلة المذكورة قبله في الكنز وهي انت على حرام مع ان هذا لا يمكن جريان الخلاف فيه فيجب كون المراد الاتيان بلفظ حرام لكن لا بالخطاب مع واحدة كما وقع في المتن بل على وجه عام لحلال الله ارحلال المسلمين على حرام فان هذا هو محل النزاع كما علمته من عبارة الكمال **(قوله قلت الح)** بيان لقول النهر لا بقيد انت على حرام الح وحاصله انه ليس مراد الزيلعي اللفظ الخاص بل العام كما قلنا **(قوله وبه يحصل التوفيق)** اي بما ذكره في النهر وذلك بحمل القول بانه يقع على كل واحدة منهن طلقة على ما اذا كان اللفظ عاما والقول بانه تطلق واحدة منهن فقط على ما اذا كان اللفظ خاصا هذا هو المتبادر من كلام الشارح ولا يخفى ما فيه فان الزيلعي قد ذكر الخلاف وقد حملنا كلامه على ان مراده ما اذا كان اللفظ عاما فيكون الخلاف فيه وهو صريح كلام الفتح والذخيرة والبرازية كما علمت وايضا كيف يصح في انت على حرام ان يقال يقع على واحدة من الاربع واليه البيان بل لا يقع الاعلى المخاطبة فقط واما ذكره الشارح في باب طلاق غير المدخول بها من حمله كلام الزيلعي على نحو امرأتى على حرام وتفرقه بينه وبين امرأتى طالق حيث جعل الخلاف المذكور جاريا في الاول دون الثاني وعزاه هناك الى المصنف فقد ذكرنا هناك انه مخالف لكلام المصنف فان المصنف حمل كلام الزيلعي على حلال المسلمين وحققنا هناك عدم الفرق بين قوله امرأتى حرام وامرأتى طالق وانه في كل منهما يقع على واحدة واليه البيان لان لفظ امرأته عمومه بدلى يصدق على واحدة منهن لا بعينها بخلاف حلال المسلمين فان عمومه استغراقى يعم الكل دفعة واحدة واذا كان لا خلاف في قوله امرأتى طالق في انه لا يقع الاعلى واحدة يقال مثله في امرأتى حرام وكون احدهما صريحا والآخر كناية لا يوجب الفرق ومن ادعاه فعليه البيان والحاصل انه لا خلاف في ان انت عليه حرام يخص المخاطبة وفي ان كل حل عليه حرام يعم الاربع لصريح اداة العموم الاستغراقى وفي امرأته حرام او طالق يقع على واحدة غير معينة وانما الخلاف في نحو حلال الله او حلال المسلمين فقل يقع على واحدة غير معينة نظرا الى صورة افراده والاشبه انه يعم الكل وقدما هناك تمام الكلام على ذلك فافهم واغنى هذا التقرير الفريد » وانزع عنك قلادة التقليد **(قوله تقع واحدة)**

مكن في النهر يجب ان يكون
معنى قول الزيلعي والمسئلة
بحالها يعنى التحريم لا بقيد
انت على حرام مخاطبا
واحدة كما في المتن بل يجب
به ان لا يقع الاعلى المخاطبة
فقلت يعنى بخلاف حلال
الله او حلال المسلمين فانه يعم
به يحصل التوفيق فليحفظ
(فروع) * انت على حرام
لف مرة تقع واحدة *
ملقها واحدة ثم قال انت
حرام

كذا في الذخيرة والبرازية ووجهه انه عبارة عن تكرير هذا اللفظ الف مرة وهو لو كرهه
لا يقع الا الاول لان البائن لا يلحق البائن بخلاف ما مر قيل طلاق غير المدخول بها من انه يقع
الثلاث فيما لو قال للمدخول بها أنت طالق مرارا او الوفا لانه صريح والصريح اذا تكرر
يلحق الصريح ولذا قيد بالمدخول بها لبقاء العدة كما اوضحناه هناك فانهم **(قوله)** ناويا
ثنتين (اي بقوله أنت على حرام وقوله تقع واحدة لان الثنتين عدد محض ولفظ حرام لا يحتمله
الا ان تكون امة لانه في حقها الفرد الاعتباري وفي قوله تقع واحدة رد على ما في الفتح من قوله
لم يقع شيء فانه سبق قلم والواقع في عباراتهم لم تصح نيته بخلاف ما اذا نوى الثلاث فانه يصح
وتقع ثلثان تكملة للثلاث كما في الحانية وغيرها افاده في البحر واجاب في النهر ان قوله لم يقع
شيء اي بنيته وان وقع بلفظه تأمل وفيه رد ايضا على ما في الجوهرة من انه يقع ثلثان اذا
نواها مع الاولى كما قدمه الشارح في اول باب الصريح وقدمنا الكلام عليه هناك **(قوله)**
وبالثاني يمينا (اي ايلاء وقوله صح اي مانوى لان فيه تشديدا على نفسه لانه لو نوى به طلاقا
او اطلق وانصرف الى الطلاق كما هو المفتى به لم يقع شيء لانه بائن والبائن لا يلحق مثله كما مر
فانهم **(قوله)** وقع الثلاث لان البائن يلحق البائن اذا كان معلقا لانه حينئذ لا يصلح جعله
خبرا عن الاول كما مر في بابه **(قوله)** وتماه في البرازية وعبارته قال لامرأته انتم على حرام
ونوى الثلاث في احدها والواحدة في الاخرى صحت نيته عند الامام وعليه الفتوى ولو قال
نويت الطلاق في احدها واليمين في الاخرى عند الثاني يقع الطلاق عليهما وعندها كانوى
قال لثلاث انتن على حرام ونوى الثلاث في الواحدة واليمين في الثانية والكذب في الثالثة
طلقن ثلاثا وقيل هذا على قول الثاني وعلى قولهما ينبغي ان يكون على مانوى اهـ **(قوله)**
حنث بوطء كل (يعني يكون ايلاء من كل واحدة منهما وهذا على غير المفتى به وعلى المفتى به يقع
على كل واحدة منهما طلقة بائنة اهـ ح اي لانه في العرف طلاق **(قوله)** والفرق لا يخفى
الفرق هو ان هتك حرمة اسم الله تعالى لا يتحقق الا بوطئهما وفي قوله انتم على حرام صار ايلاء
باعتبار معنى التحريم وهو موجود في كل منهما كذا في الفتح عن المحيط ومثله في البحر وغيره
وقال ح الفرق هو ان في قوله انتم على حرام حرمة على نفسه وتحريمهما تحريم لكل
منهما وفي قوله لا اقربكما منع نفسه من قربانهما جميعا فلا يحنث الا بوطئهما وقد صرح بهذا
الفرق صاحب النهر في كتاب الايمان عند قوله ومن حرم ملكه لم يحرم حيث فرق بين اكل
هذا الرغيف على حرام وبين لا آكل الرغيف بأن تحريمه الرغيف على نفسه حرم اجزائه
ايضا وفي الثاني انما منع نفسه من اكل الرغيف كله فلا يحنث بالبعض اهـ قلت لكن ذكر
في البحر هناك عن الحانية قال مشايخنا الصحيح انه لا يحنث بأكل لقمة لان قوله هذا الرغيف
على حرام بمنزلة قوله والله لا آكل هذا الرغيف اهـ اي لان تحريم الحلال يمين لكن مقتضى
ما مر عن الفتح ان يفرق بين الحالف باسمه تعالى وبين غيره مما الحق به تأمل **(قوله)** ان نوى
التكرار (اي التأكيد اتحدا اي يكون ايلاء واحدا ويمينا واحدة حتى لو لم يقربها في المدة
طلقت طلقة واحدة وان قربها فيها لزمه كفارة واحدة (والا) اي وان لم ينو شيئا او اراد
التشديد والتغليظ وهو الابتداء دون التكرار كذا في الفتح **(قوله)** فالايلاء واحد الح

ناويا ثنتين تقع واحدة
كرره مرتين ونوى بالاول
طلاقا وبالثاني يمينا صح
قال ثلاث مرات حلال
الله على حرام ان فعلت
كذا ووجد الشرط وقع
الثلاث * قال لهما انتم
على حرام ونوى في
احدها ثلاثا وفي الاخرى
واحدة فكما نوى به يفتى
وتماه في البرازية * قال
انتم على حرام حنث بوطء
كل ولو قال والله لا اقربكما
لم يحنث الا بوطئهما والفرق
لا يخفى وفي الجوهرة كره
والله لا اقربك الاثنا في المجلس
ان نوى التكرار اتحدا
والا فلا ايلاء واحد واليمين
ثلاث وان تعدد المجلس
تعدد الايلاء واليمين

والقياس ان يكون الايلاء ثلاثا ايضا وهو قول محمد حتى اذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها
تبين بتطبيقه ثم عقيبتها تين بأخرى ثم بأخرى الا ان تكون غير مدخول بها فلا يقع الا واحدة
وفي الاستحسان وهو قولهما الايلاء واحد فلا يقع الا واحدة لان المدة لما كانت متحدة كان
المنع متحدا فلا يتكرر الايلاء ويجب بالقربان ثلاث كفارات اجماعا لان الشرط الواحد يكفي
لايمان كثيرة كما في الفتح والله سبحانه اعلم

باب الخلع

آخره عن الايلاء لان الايلاء لتجرده عن المال كان اقرب الى الطلاق بخلاف الخلع فان فيه معنى
المعاوضة من جانب المرأة ولان مبنى الايلاء نشوز من قبله والخلع نشوز من قبلها غالبا فقدم ما بالرجل
على ما بالمرأة عناية (قوله هو لغة الازالة الخ) يقال خلعت النعل وغيره خلعا نزعته وخلعت المرأة
زوجها مخالعة اذا افتدت منه فخلعها هو خلعا والاسم الخلع بالضم وهو استعارة من خزع اللباس
لان كل واحد منهما لباس للآخر فاذا فعلا ذلك فكأن كل واحد نزع لباسه عنه بخر عن المصباح
(قوله واستعمل الخ) ظاهره انه خاص بالضم في ذلك وهو اسم المصدر وهو خلاف ما مر عن
المصباح وانه تصرف لغوي ونظيره ما مر في الطلاق ان الطلاق والاطلاق رفع القيد مطلقا لكنه
خص الطلاق لغة برفع قيد النكاح واستعمل في غيره الاطلاق (قوله وفي غيره) الانسب وفي
غيرها ط (قوله ازالة ملك النكاح) شمل ما لو خالع المطلقة رجعا بمال فانه يصح ويجب المال
بمحر وسيا تي (قوله فانه لغو) لان النكاح الفاسد لا يفيد ملك المتعة واللينونة والردة حصلت
الازالة قبله فلم يكن في الخلع ازالة قل في البحر فلا يسقط المهر ويبقى له بعد الخلع ولاية الجبر
على النكاح في الردة كما في البرازية اه قلت و ظاهر اطلاقه ان لا يسقط المهر في النكاح الفاسد
ولو بعد الوطء لكن في جامع الفصولين نكحها فاسدا فوطئها فاختلعت بالمهر قيل يسقط اذا خلع
يجعل كناية عن البراء لان الخلع وضع لهذا وقيل لا يسقط لان الخلع لغا لانه انما يصح
في النكاح القائم اه وفي البحر ايضا ولو خالعا بمال ثم خالعا في العدة لم يصح كما في القنية
ولكن يحتاج الى الفرق بين ما اذا خالعا بعد الخلع حيث لم يصح وبين ما اذا طلقها بمال
بعد الخلع حيث يقع ولا يجب المال وقد ذكرناه آخر الكنايات اه قلت قدمنا الفرق
هناك وهو ان الخلع بائن وهو لا يلحق مثله والطلاق بمال صريح فيلحق الخلع وانما لم يجب
المال هنا لان المال انما يلزم اذا كانت تملك به نفسها ولذا يقع به البائن واذا طلقها بمال بعد
الخلع لم يفد الطلاق ملكها نفسها لحصوله بالخلع قبله ولذا لزم المال فيما لو طلقها بمال ثم
خالعا وقد منا تمام الكلام على ذلك هناك (قوله استوفنة) بالرفع صفة لازالة وقوله على
قبولها اي المرأة قال في البحر ولا بد من القبول منها حيث كان على مال او كان بلفظ خالعتك
او اختلعي اه وفي التاترخانية قال لامرأته اذا دخلت الدار فقد خالعتك على ألف فدخلت
الدار يقع الطلاق بألف يريد به اذا قبلت عند الدخول اه و مفساده عدم صحة القبول
قبل الشرط كما ذكره (قوله خرج مالوقال خالعتك الخ) اي ولم يذكر المال لانه متى كان على مال
لزم قبولها كما ذكرناه آنفا وقيد بقوله ناويا بناء على ظاهر الرواية لانه كناية فلا بد له من النية

باب الخلع

(هو) لغة الازالة واستعمل
في ازالة الزوجية بالضم
وفي غيره بالفتح وشرعا كما
في البحر (ازالة ملك
النكاح) خرج به الخلع
في النكاح الفاسد وبعد
اللينونة والردة فانه لغو
كما في الفصول (المتوقفة
على قبولها) خرج مالو
قال خالعتك ناويا الطلاق
فانه يقع بائنا

أودلالة الحال لكن سيأتي أنه لغلبة الاستعمال صار كالصريح (قوله غير مسقط للحقوق) أي المتعاقبة بالزوجية وسيأتي بيانها (قوله بخلاف خالعتك الخ) كان الأولى أن يقول بخلاف ما إذا ذكر المال أو قال خالعتك الخ وأفاد أن التعريف خاص بالخلع المسقط للحقوق فقوله لها خالعتك بلا ذكر مال لا يسمى خالعا شرعا بل هو طلاق بآن غير متوقف على قبولها بخلاف ما إذا ذكر معه المال أو كان بلفظ المفاعلة أو الأمر فإنه لا بد من قبولها كما مر لأنه معاوضة من جانبها كما يأتي والظاهر أن خالعتك بلفظ المفاعلة إنما يتوقف على القبول لسقوط المهر لا لوقوع الطلاق به إذ لا يظهر فرق في الوقوع بين خالعتك وخالعتك وسيأتي ما يؤيده تأمل وفي حكمه الطلاق على مال فلا بد من القبول وإن لم يسم خالعا وبه ظهر أنه لا فرق عند ذكر المال بين خالعتك وخالعتك وأنه ليس كل ما توقف على قولها يسمى خالعا ولا كل ما كان بلفظ الخلع يتوقف على القبول ويسقط الحقوق * (تنبيه) * في التاترخانية وغيرها مطلق لفظ الخلع محمول على الطلاق بعوض حتى لو قال غيره خلع امرأتى فخلعها بلا عوض لا يصح (قوله أو اختامى الخ) إذا قال لها اختامى نفسك فهو على أربعة أوجه أما أن يقول بكذا فخلعت يصح وإن لم يقل الزوج بعده اجزت أو قبلت على المختار وأما أن يقول بمال ولم يقدره أو بما شئت فقالت خالعت نفسي بكذا ففي ظاهر الرواية لا يتم الخلع ما لم يقبل بعده وأما أن يقول اخلى ولم يزد عليه فخلعت فعند أبي يوسف لم يكن خالعا وعن محمد تطلق بلا بدل وبه أخذ كثير من المشايخ والرابع أن يقول بلا مال فخلعت يتم بقولها وتماه في جامع الفصولين ومثله في الخانية ولا يخفى أن ما ذكره الشارح هو الوجه الثالث وقد ذكر في الخانية الخلاف المار وذكر أن قول محمد أخذ به أكثر المشايخ فافيهما خلاف ما عزاه إليها نعم ذكر في الخانية قال خالعتك فقبلت برئ عما عليه من المهر فإن لم يكن عليه مهر ردت ماساق إليها كذا ذكر الحاكم الشهيد وبه أخذ ابن الفضل وهذا يؤيد ما ذكرنا عن أبي يوسف أن الخلع لا يكون إلا بعوض اه لكن فيه كلام سند كره (قوله بلفظ الخلع) متعلق بأزالة (قوله فإنه غير مسقط) أي للمهر على المعتمد كما سجد كره المصنف نعم يسقط النفقة ولو مفروضة كما سيأتي (قوله كما سيجي) في قول المصنف ويسقط الخلع والمبارأة الخ (قوله فإنه كذلك) أي خلع مسقط للحقوق بجر قال في العمادية وذكر في الملتقط لو قال بعث منك نفسك ولم يذكر مالا فقالت اشتريت يقع الطلاق على ما قبضت من المهر وترده إليه وإن لم تقبض سقط ما في ذمة الزوج اه (قوله خلافا للخانية) حيث قال أن الصحيح أن الخلع بلفظ البيع والشراء لا يوجب البراءة عن المهر إلا بذكره وفيه كلام سند كره (قوله وأفاد التعريف الخ) لأن الرجعي لا يزيل الملك (قوله ولا بأس به) أي ولو في حالة الحيض فلا يكره بالاجماع لأنه لا يمكن تحصيل العوض إلا به بجر أول كتاب الطلاق وقدمه الشارح هناك (قوله للشقاق) أي لوجود الشقاق وهو الاختلاف والتخاصم وفي القهستاني عن شرح الطحاوي السنة إذا وقع بين الزوجين اختلاف أن يجتمع أهلهما ليصلحوا بينهما فإن لم يصطلحا جاز الطلاق والخلع اه ط وهذا هو الحكم المذكور في الآية وقد أوضح الكلام عليه في الفتح آخر الباب (قوله بما يصلح للمهر) هذا التركيب يؤهم اشتراط البدل في الخلع لأن الظاهر تعاقبه بأزالة مع أنك علمت أنه لو قال خالعتك فقبات تم الخلع

غير مسقط للحقوق لعدم توقفه عليه بخلاف خالعتك بلفظ المفاعلة أو اختلى بالأمر ولم يسم شيئا فقبات فإنه خلع مسقط حتى لو كانت قبضت البدل رده خانية (بلفظ الخلع) خرج الطلاق على مال فإنه غير مسقط فتح وزاد قوله (أو مافي معناه) ليدخل لفظ المبارأة فإنه مسقط كما سيجي ولفظ البيع والشراء فإنه كذلك كما صححه في الصغرى خلافا للخانية وأفاد التعريف صحة خلع المطلقة رجعيا (ولا بأس به عند الحاجة) للشقاق بعدم الوفاق (بما يصاح للمهر)

بلاذ كر بدل وبهذا اعترض في البحر على الفتح حيث ذكر في التعريف قوله ببذل ثم قال الا ان
يقال مهرها الذي سقط به بدل فلم يعر عن البذل اه والاولى تعبير الكنز وغيره بقوله وما صلح
مهرها صلح بدل الخلع فان معناه انه اذا ذكر في الخلع بدل يصلح جعله مهرها فانه يصح وسيأتي انه
اذا بطل العوض فيه تطلق باثنا مجازا (قوله بغير عكس كلي) فلا يصح ان يقال ما لا يصلح مهرها
لا يصلح بدل الخلع لان بعض ما لا يصلح مهرها يصلح بدل خلع كما مثل فالكلية كاذبة نعم يصدق
عكسها موجبة جزئية كبعض ما يصلح بدل خلع يصلح مهرها (قوله وجوز العيني انعكاسها)
اي كلية تبعا لقوله في غاية البيان انه مطرد منعكس كليا لان الغرض من طرد الكلّي ان يكون
مالا متقوما ليس فيه جهالة مستتمة ومادون العشرة بهذه المثابة ومن عكس الكلّي ان لا يكون
مالا متقوما او ان يكون فيه جهالة مستتمة ومادون العشرة مال متقوم ليس فيه جهالة فلا
يرد السؤال لاعلى الطرد الكلّي ولا على عكسه اه قال في النهر لا يخفى ان الصلاحية المطلقة
هي الكاملة وكون مطلق المال المتقوم خاليا عن الكمية يصلح مهرها ممنوع فاذا منع المحققون
انعكاسها كلية (قوله وشرطه كالطلاق) وهو اهلية الزوج وكون المرأة محلا للطلاق
منجزا او معلقا على الملك واما ركنه فهو كما في البدائع اذا كان بعوض الايجاب والقبول لانه
عقد على الطلاق بعوض فلا تقع الفرقة ولا يستحق العوض بدون القبول بخلاف ما اذا قل
خالعتك ولم يذكر العوض ونوى الطلاق فانه يقع وان لم تقبل لانه طلاق بلا عوض فلا يفتقر
الى القبول اه ونحوه في الشرع لبالية آخر الباب عن الحانية وظاهره ان خالعتك مثل خالعتك
في انه بلا ذكر مال لا يتوقف على القبول وهو خلاف ظاهر ما مر الا ان يقال توقف
لفظ المنفعة على القبول شرط لكونه مسقطا للحقوق بخلاف خالعتك فانه لا يسقط ولو
مع القبول تأمل وفي الحانية قال خالعتك فقبلت يقع البائن وكذا ان لم تقبل لان الطلاق يقع
بقوله خالعتك وفيها ايضا قال خالعتك على كذا وسمى مالا معلوما لا يقع الطلاق ما لم تقبل
كما لو قال طلقك على الف اه اي لانه معلق على القبول واما اذا لم يذكر المال فلا يكون معلقا
على القبول معنى فيقع الطلاق وان لم تقبل تأمل (قوله لانه تعليق الطلاق بقبول المال)
كذا صرح به في البدائع ولذا قال في الحانية ولو قال خالعتك على كذا وسمى مالا معلوما يقع الطلاق
ما لم تقبل كما قال طلقك على الف درهم لا يقع ما لم تقبل اه ويتفرع على هذا ما سيأتي آخر
الباب في اول الفروع كما سنوضحه فافهم (قوله فلا يصح رجوعه الخ) اي لو ابتدأ الزوج
الخلع فقال خالعتك على الف درهم لا يملك الرجوع عنه وكذا لا يملك فسخه ولا نهى المرأة
عن القبول وله ان يعلقه بشرط ويضيفه الى وقت مثل اذا قدم زيد فقد خالعتك على
كذا او خالعتك على كذا غدا او رأس الشهر والقبول اليها بعد قدوم زيد ومجي الوقت لانه
تطبيق عند وجود الشرط والوقت فكان قبولها قبل ذلك لغوا بدائع (قوله ولا يقتصر
على المجلس) فلا يبطل بقيامه عنه قبل قبولها بدائع (قوله ويقتصر قبولها الخ) فيه ان
هذا من فروع كونه معاوضة من جانبها فكان الاولى تأخيرها وبعبارة البدائع ولا يشترط
حضور المرأة بل يتوقف على ما وراء المجلس حتى لو كانت غائبة فبلغها فلها القبول لكن في

بغير عكس كلي لصحة
الخلع بدون العشرة وبما
في يدها وبطن غنمها
وجوز العيني انعكاسها
(و) شرطه كالطلاق
وصفته ما ذكره بقوله
(هو يمين في جانبه) لانه
تعليق الطلاق بقبول
المال (فلا يصح رجوعه)
عنه (قبل قبولها ولا يصح
شرط الخيار له ولا يقتصر
على المجلس) اي مجلسه
ويقتصر قبولها على مجلس
علمها

مجلسها لانه في جانبها معاوضة (قوله وفي جانبها معاوضة) عطف على قوله يمين في جانبها اي لان المرأة لا تملك الطلاق بل هو ملكه وقد علقه بالشرط والطلاق يحتمله ولا يحتمل الرجوع ولا شرط الخيار بل يبطل الشرط دونه ولا يتقيد بالمجلس واما في جانبها فانه معاوضة المال لانه تملك المال بعوض فيراعى فيه احكام معاوضة المال كالبيع ونحوه كما في البدائع (قوله فصح رجوعها) اي اذا كان الابتداء منها بأن قالت اختلعت نفسي منك بكذا فلها ان ترجع عنه قبل قبول الزوج ويبطل بقيامها عن المجلس وبقيامه ايضا ولا يتوقف على ما وراء المجلس بان كان الزوج غائبا حتى لو بلغه وقبل لم يصح ولا يصح تعليقه ولا اضافته بدائع (قوله وصح شرط الخيار لها) بان قال خالعتك على كذا على انك بالخيار ثلاثة ايام فقبلت جاز الشرط عنده حتى لو اختارت في المدة وقع الطلاق ووجب المال وان ردت لا يقع ولا يجب وعندها شرط الخيار باطل والطلاق واقع والمال لازم بدائع قال في البحر قيد بخيار الشرط لان خيار الرؤية لا يثبت في الخلع ولا في كل عقد لا يحتمل الفسخ كما في الفصول واما خيار العيب في بدل الخلع فتثبت في العيب الفاحش وهو ما يخرج من الجودة الى الوساطة ومنها الى الرداء دون البسير (قوله ولو اكثر من ثلاثة ايام) اي بخلاف البيع لان اشتراطه في البيع على خلاف القياس لانه من التملكات وتماه في البحر عن الكشف واذا اطلقا اي عن ذكر المدة ينبغي ان يكون لها الخيار في مجلسها فقط استنباطا لما اذا اطلقا في البيع بحر وفيه نظر لانه ان اراد ذكر الخيار المطلق ففيه ان ثبوته في البيع مقيد بما بعد العقد اما عند العقد فيفسد البيع كما في النحر وحينئذ فان ذكره بعد قبولها الخلع لا يفيد لانه لا يحتمل الفسخ بعد تمامه بخلاف البيع وان ذكره قبل القبول لم يصح قياسه على البيع لانه لا يثبت فيه اللهم الا ان يقال لا يثبت فيه لانه يفسد بالشروط الفاسدة بخلاف الخلع اكن لو ثبت في البيع ثبت مقتصر على المجلس كما لو ثبت فيه بعد العقد فكذلك في الخلع لا يتجاوز المجلس تأمل (قوله ويقتصر على المجلس) الضمير راجع للخلع فيبطل بقيامها عن المجلس وبقيامه ايضا كما مر (قوله يشترط الخ) فلو اقنعا اختلعت منك بالمهر ونفقة العدة بالعربية وهي لا تعلم معناه او لقنعا أبرأتك من نفقة العدة الاصح انه لا يصح لان التفويض كالتوكيل لا يتم الا بعلم الوكيل والابراء عن نفقة العدة والمهر وان كان اسقاطا لكنه اسقاط يحتمل الفسخ فصار فيه شبهة البيع والبيع وكل المعاوضات لا بد فيها من العلم وهذه الصورة كثيرا ما تقع فتح قلت الظاهر ان المراد يصح الخلع ولا يلزم البطلان لان جهلها بمعناه عذر في عدم سقوط حقها ولا يلزم منه عدم طلاقها اذا قبل فتأمل هذا وعامة نساء زماننا لا يعرفن موجب الخلع انه مسقط للحقوق فاذا طابت منه ان يخلعها فقال خالعتك ورضيت فهل يسقط مهرها بمجرد ذلك ام لا لم أر من صرح به ومقتضى ما ذكره في سقوط خيار البلوغ انها لا تعذر بالجهل وسيأتي في الشركة ان المعاوضة لا تصح الا باللفظ المتفاوضة وان لم يعرفا معاها فتأمل (قوله يصح مع الجهل) اي قضاء فقط كما قدمه في باب الطلاق رخصي (قوله وط. في العدة الخ) اي طاعة قال في النعانة و... عنها للمهتاتين والمنة والامة في العنى بمنزلة الى المرأ في الخلع والمولى بمنزلة منتهى انه اذا قال العبد للمولى اشترت نفسي منك بكذا كان له الرجوع على قوله المولى له واذا قال

(وفي جانبها معاوضة)
 مال (فصح رجوعها) قبل
 قبوله (و) صح (شرط
 الخيار لها) ولو اكثر من
 ثلاثة ايام بحر (ويقتصر
 على المجلس) كالبيع
 * (فائدة) * يشترط في قبولها
 علمها بمعناه لانه معاوضة
 بخلاف طلاق وعتاق
 وتدير لانه اسقاط و
 الاسقاط يصح مع الجهل
 (وطرف العبد في العتاق)
 على مال

المولى بعث نفسك منك بكذا ليس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاقتصار على المجلس
 اه ط وحاصله ان العتق بمال معاوضة من جانب العبد كالخلع في جانب المرأة فتعتبر من جانبه
 احكام المعاوضات بخلاف جانب المولى فانه بمنزلة الزوج فتعكس فيه تلك الاحكام **(قوله**
 كطرفها في الطلاق) اي في الخلع لان الكلام فيه واطلقه عليه لانه طلاق بالكنية تأمل
(قوله والخلع يكون الخ) في الجوهر الفاعل الخلع خمسة خالعتك بائنتك بارأنتك فارقتك طلق
 نفسك على الف اه ويزاد عليه ما ذكره المصنف من لفظ البيع والشراء **(قوله كبعت نفسك)**
 تقدم عن الصغرى تصحيح انه مسقط للحقوق **(قوله او طلاقك)** في البحر ولو قال بعث منك
 طلاقك بمهرك فقالت طلقت نفسي بآنت منه بمهرها بمنزلة قولها اشتريت وقيل يقع رجعا
 والاول اصح ولو قال بعث منك تطليقة فقالت اشتريت يقع رجعا مجانا لانه صريح اه وقيد
 الثانية في الخانية بما اذا لم يذكر البدل ثم قال ولو قال بعث نفسك منك فقالت اشتريت يقع
 طلاق بائن لان بيع الطلاق تملك الطلاق فذا لم يذكر البدل يصير كأنه قل طلقتك فيكون
 رجعا أما بيع نفسها تملك النفس من المرأة وملك النفس لا يحصل الا بالبائن فيكون بائنا اه
 فأفاد ان بعث منك تطليقة بكذا يقع به البائن ايضا **(قوله او طلاقك على كذا)** هذا مبني على
 ان الطلاق على مال مسقط للمهر وهو خلاف المتعمد كما سيأتي ح اي لما مر ان المراد
 الخلع المسقط للحقوق والطلاق على مال ليس منه **(قوله ان الواقع به)** اي بالخلع ولو بلفظ
 البيع والمبارأة بحر **(قوله ولو بلا مال)** هذا اذا كان بلفظ الخلع او بلفظ بيع النفس
 بخلاف بيع الطلاق او الطلقة بلا ذكر بدل فانه يقع به الرجعي كما علمته اتفاقا **(قوله ولو بالطلاق**
الخ) في بعض النسخ وبالطلاق باسقاط وهو الاولى لما علمت من ان الطلاق على مال خارج
 عن الخلع المسقط للحقوق لكن لما كان المراد بيان وقوع البائن به صح اطلاق الخلع عليه وانما
 ذكر الصريح نصا على المتوهم اذ الكنية كذلك كما افاده ط واراد بالمال ما يشمل الابراء منه
 حتى لو قالت ابرأتك عمالي عليك على طلاقى ففعل برى وبانت بخلاف طلقني على ان أوخر مالي
 عليك فان التأخير ليس بمال وصح التأخير لوله غاية معلومة والا فلا والطلاق رجعي مطلقا
 بحر عن البرازية وفي الفتح آخر الباب قل ابرأني من كل حق يكون للنساء على الرجال
 ففعلت فقال في فوره طلقك وهي مدخول بها يقع بائنا لانه بعوض واذا اختلعت بكل حق
 لها عليه قلها النفقة مادامت في العدة لانها لم يكن لها حق حال الخلع فقط ظهر ان تسمية كل
 حق لها عليه وكل حق يكون للنساء صحيحة وينصرف الى القائم لها اذ ذاك اه قلت نعم لو قالت
 من كل حق للنساء على الرجال قبل الخلع وبعده فان النفقة تسقط كما في البرازية وسيأتي تمامه
 وسيأتي ايضا ما لو خالعتها على البراءة من نفقة الولد **(قوله وثمرته)** اي ثمرة تقييد الطلاق بكونه
 على مال دون الخلع تظهر فيما لو بطل البدل كما سيجيء انه لو طلقها بخمر أو خنزير او ميتة وقع
 بائن في الخلع رجعي في الطلاق مجانا فيهما لبطلان البدل واذا بطل بقي لفظ الخلع والواقع به
 بائن ولفظ الطلاق والواقع به رجعي لانه صريح فلو لم يكن ذكر المال شرطا في وقوع البائن
 بالطلاق دون الخلع لم تظهر ثمرة للتقييد به لكن الاقتصار في بيان الثمرة على بطلان البدل محل
 نظر فان مثله ما لو لم يذكر البدل اصلا تأمل واما كون الخلع يسقط الحقوق والطلاق على مال

مطلب

الفاظ الخلع خمسة

كطرفها في الطلاق (و)
 الخلع (يكون بلفظ البيع
 والشراء والطلاق والمبارأة)
 كبعت نفسك او طلاقك
 او طاقنتك على كذا او بارأنتك
 اي فارقتك وقبلت المرأة
 (و) حكمه ان (الواقع به)
 ولو بلا مال (وبالطلاق)
 الصريح (على مال طلاق
 بائن) وثمرته فيما لو بطل
 البدل كما سيجيء

مطلب

ابرائته من كل حق يكون
 للنساء على الرجال

لا يسقطها فليس ثمرة التقييد بالمال كما لا يخفى فافهم **(قوله)** والخلع هو من الكنايات) لانه يحتمل
 الانحلاع عن اللباس او الخيرات او عن النكاح عناية ومثله المبرأة **(قوله)** فيعتبر فيه ما يعتبر
 فيها) ويقع به تطليقة بائنة الا ان نوى ثلاثا فتكون ثلاثا وان نوى ثنتين كانت واحدة بائنة كافي
 الحاكم **(قوله)** من قرائن الطلاق) كذاكرة الطلاق وسؤالهاله وفي الدر المنثور وتسمية المال
 وان لم يكن متقوما من القرائن اه ط **(قوله)** لو قضى بكونه فسحا) اي كما هو قول الحنابلة انه
 لا يقع به طلاق بل هو فسخ لا ينقص العدد بشرط عدم نية الطلاق بحر **(قوله)** نفذ لانه
 مجتهد فيه) اي موضع اجتهاد صحيح بمعنى انه يسوغ فيه الاجتهاد لانه لم يخالف كتابا ولا سنة
 مشهورة ولا اجماعا اذ لو خالف شيئا من ذلك في رأى المجتهد لم يكن مجتهدا فيه حتى لو حكم به حاكم
 يراه لا ينفذ كما قرر في محله ويأتى في اول الباب الآتى عن الفتح ما يوضحه ولا يخفى ان المراد
 بقوله نفذ هو ما لو حكم به حنبلي في مسئلتنا بخلاف الحنفي فانه وان صح حكمه بغير مذهبه على
 احد القولين لكنه في زماننا لا يصح اتفاقا لتقييد السلطان قضائه بالحكم بالصحيح من
 مذهبنا فلا ينفذ حكمه بالضعيف فضلا عن مذهب الغير فافهم **(قوله)** لم يصدق قضاء) اي
 بل ديانة لان الله تعالى عالم بسره لكن لا يسع المرأة ان تقيم معه لانها كالقاضي لا تعرف منه
 الا الظاهر بحر عن المبسوط **(قوله)** في الصور الاربع) اي فيما لو كان بلفظ الخلع او البيع
 والشراء او الطلاق او المبرأة **(قوله)** بخلاف لفظ بيع وطلاق) لانهما صريحان بتأخر خانية
 لكن صراحة البيع مثل بعت نفسك او طلاقك بمعنى ان دلالة عليه قطعية لا تخلف عنه
 لان البيع فيه زوال ملك الميمين فيلزم منه قطعاً زوال ملك المتعة كما افاده المصنف في المنح تأمل
 واما صراحة الطلاق فظاهرة وان كان لا يكون حكمه حكم الخلع الا عند ذكر المال لان الكلام
 في انه يقع به الطلاق اي الرجعي اذالم يكن بمال ولا يصدق في انه لم يرد به الطلاق لكونه صريحاً
 فافهم **(قوله)** وفيه اشارة الى اشتراط النية) اي اشتراطها للوقوع به ديانة وكذا قضاء اذالم تكن
 قرينة من ذكر مال ونحوه كما هو الحكم في سائر الكنايات **(قوله)** ههنا) اي في لفظ الخلع
 وفي البحر عن البرازية فلو كانت المبرأة ايضا كذلك اي غلب استعمالها في الطلاق لم تحتج الى
 التية وان كانت من الكنايات والاتبى النية مشروطة فيها وفي سائر الكنايات على الاصل اه
 وفيه اشارة الى ان المبرأة لم يغلب استعمالها في الطلاق عرفاً بخلاف الخلع فانه مشتهر بين
 الخاص والعام فافهم **(قوله)** وكره تحريما اخذشي) اي قليلا كان او كثيرا والحق ان الاخذ
 اذا كان النشوز منه حرام قطعاً لقوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئا الا انه ان اخذ ملكه بسبب
 خبيث وتماه في الفتح لكن نقل في البحر عن الدر المنثور للسيوطي اخرج ابن ابي جرير ٣
 عن ابن زيد في الآية قال ثم رخص بعد فقال * فان خفتم ان لا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهما
 فيما اقتدت به * قال فنسخت هذه تلك اه وهو يقتضى حل الاخذ مطلقا اذ ارضيت اه اي
 سواء كان النشوز منه او منها او منهما لكن فيه انه ذكر في البحر اولا عن الفتح ان الآية الاولى
 فيما اذا كان النشوز منه فقط والثانية فيما اذا لم يكن منه فلا تعارض بينهما وانهما لو تعارضا
 فخرمة الاخذ بلاحق ثابتة بالاجماع وبقوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا وامساكها
 لا لرغبة بل اضرارا لاخذ مالها في مقابلة خلاصها منه مخالف للدليل القطعي فافهم

مطلب

في معنى المجتهد فيه

(و) الخلع (هو من الكنايات
 ٢ فيعتبر فيه ما يعتبر فيها)
 من قرائن الطلاق لكن
 لو قضى بكونه فسحا نفذ
 لانه مجتهد فيه وقيل لا
 (خلعها ثم قال لم أنوبه
 الطلاق فان ذكر بدلا لم
 يصدق) قضاء في الصور
 الاربع (والا صدق فيهما
 اذا وقع بلفظ (الخلع
 والمبرأة) لانهما كنايةتان
 ولا قرينة بخلاف لفظ بيع
 وطلاق لانه خلاف الظاهر
 وفيه اشارة الى اشتراط النية
 وهو ظاهر الرواية الا ان
 المشايخ قالوا لا تشترط النية
 ههنا لانه بحكم غلبة
 الاستعمال صار كالصريح
 كافي القهستاني عن متفرقات
 طلاق المحيط (وكره)
 تحريما (اخذشي)

٣ قوله ابن ابي جرير هكذا
 بالاصل المقابل على خطه
 ولعل الصواب اسقاط
 لفظ ابى كما هو مشهور
 اه مصححه

(قوله ويلحق به) أي بالاخذ (قوله ان نشز) في المصباح نشزت المرأة من زوجها نشوزا من باب قعد وضرب عصته ونشز الرجل من امرأته نشوزا بالوجهين تركها وجفاها واصله الارتفاع اه مائخصا (قوله ولو منه نشوز ايضا) لان قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به يدل على الاباحة اذا كان النشوز من الجانبين بعبارة النص واذا كان من جانبها فقط بدلالته بالاولى (قوله وبه يحصل التوفيق) أي بين مارجحه في الفتح من نفى كراهة اخذ الاكثر وهو رواية الجامع الصغير وبين مارجحه الشمنى من اثباتها وهو رواية الاصل فيحمل الاول على نفى التحريمية والثاني على اثبات التنزيهية وهذا التوفيق مصرح به في الفتح فانه ذكر ان المسئلة مختلفة بين الصحابة وذكر النصوص من الجانبين ثم حقق ثم قال وعلى هذا يظهر كون رواية الجامع اوجه نعم يكون اخذ الزيادة خلاف الاولى والمنع محمول على الاولى اه ومشي عليه في البحر ايضا (قوله عليه) أي على الخلع منح أي على ان تقول له خالعتني وفي البحر على القبول أي اذا كان هو المبتدى بقوله خالعتك فافهم (قوله تطلق) أي باثنا ان كان بلفظ الخلع ورجعيا ان كان بلفظ الطلاق على مال كامر ويأتي (قوله شرط للزوم المال) أي عليها وهو البذل المذكور في الخلع وقوله وسقوطه أي عن الزوج وهو المهر الذي عليه (قوله او استحق) أي ادماء آخر واثبت انه له ومثله ما في الفتح عن كافي الحاكم لو كان عبدا حلال الدم فقتل فدمه رجع عليها بقيمته وكذا لو وجب قطع يده فقطع عنده رده واخذ قيمته اه (قوله ناليس بمال) كالدوم والحر (قوله وقع) أي ان قبلت بحر (قوله بائن في الخلع) لانه من الكنايات الدالة على قطع الوصلة فكان الواقع به بائنا بخلاف لفظ اعتدى واخويه كامر في بابه وبخلاف الطلاق فانه صريح لا يقتضي البينة ايضا (قوله مجانا فيهما) أي في الصورتين والمجان كشداد عطية الشيء بلا بدل قال في الفتح أي بلا شيء يجب للزوج لان ملك النكاح في الخروج غير متقوم ولذا لا يلزم شيء في الطلاق اه واوجب زفر عليها رد المهر كافي المحيط بحر واما لو كان المهر في ذمته فانه يسقط لما مر من ان خالعتك مسقط للحقوق وان لم يكن بعوض تأمل (قوله كامر) أي في قوله ونمرته فيما لو بطل البذل وقدمنا بيانه (قوله ولو سمت حلالا) الخ قال في الفتح وفي كتب المالكية لو خلعها على حلال وحرام كخمر ومال صحيح ولا يجب له الا المال قيل وهو قياس قول اصحابنا وهو صحيح اه (قوله رجع بالمهر) أي ان اخذته والاسقط عنه وهذا عند الامام وعندهما يجب مثله من خل وسط لانه صار مغرورا من جهتها بتسمية المال اه ح (قوله أي الحسية) قيد به لئلا يتكرر مع قوله الآتي والبيت والصندوق الخ مما هو في يدها الحسية فافهم (قوله ولا شيء في يدها) اما لو كان فيها شيء ولو قليلا فهو له بحر (قوله لعدم التسمية) علة لما فهم من التشبيه وهو وقوع البائن مجانا أي لعدم تسمية شيء تصير به غارة له بحر لان ما في يدها قديكون متقوما وقديكون غيره فكان راضيا بذلك فتح (قوله وكذا عكسه) ان قال لها خالعتك على ما في يدي ولا شيء فيها بحر وهذا مفهوم بالاولى (قوله لكن الخ) لما كان عدم لزوم شيء في المسئلة الاولى ادم التغير من مالها فانه لا ينعى له (قوله وان زادت من مال

ويلحق به الا براه عمالها عليه) ان نشز وان نشزت لا ولو منه نشوز ايضا ولو بأكثر مما اعطاها على الاوجه فتح وصحح الشمنى كراهة الزيادة وتعبير الملتقى لا بأس بفيدها تنزيهية وبه يحصل التوفيق (اكرهها) الزوج (عاه تطلق بلا مال) لان الرضا شرط للزوم المال وسقوطه (ولو هلك بداه في يدها) قبل الدفع (او استحق فعليها قيمته لو) البذل (قيما ومثله لو ملها) لان الخلع لا يقبل الفسخ (خلعها او طلقها بخمر او خنزير او ميتة ونحوها) مما ليس بمال (وقع) طلاق (بائن في الخلع رجعي في غيره) وقوعا (مجانا) فيهما لبطلان البذل وهو الثمرة كامر ولو سمت حلالا كهذا الحل فاذا هو خمر رجع بالمهر ان لم يعلم والا لا شيء له (كخالعتني على ما في يدي) أي الحسية (ولا شيء في يدها) لعدم التسمية وكذا عكسه لكن لو كان في يد جوهره لها فقلت فهي له ماتت اولا لانها لم ينفقها فاقوا لها (وان زادت من مال

على قولها خالني على ما في يدي اى ولا شئ في يدها **(قوله ردت عليه في الاولى مهرها)** اى
 في قولها من مال ومثله من متاع او من مال المهر وقد اوفاه لها او على ما في بطن جاريتي او غنمي
 من حمل لانها لما سمت مالا لم يكن الزوج راضيا بالزوال الا بالعوض ولا وجه الى ايجاب المسمى او
 قيمته للجهالة ولا الى قيمة البضع اعني مهر المثل لانه غير متقوم حالة الخروج فتعين ايجاب ما قام
 على الزوج من المسمى او مهر المثل نهر **(قوله والا)** اى وان لم تكن قبضته برى منه ولا شئ
 عليها وكذا لا شئ عليها لو كانت قد أبرأته منه بحر **(قوله او ثلاثة دراهم في الثانية)** اى
 في قولها من دراهم معرفا او منكرا لانها ذكرت الجمع واقصاه لا غاية له وادناه ثلاثة فوجبت ولو
 قالت على ما في هذا المكان من الشياه والحيل والبغال والحمر او الثياب لزمها ثلاثة ايضا كذا
 في الدراية قال في البحر وفي الثياب نظر للجهالة واقول ينبغى ايجاب الوسط في الكل وبه يندفع
 ما قال نهر قلت وفيه نظر لان الثياب مجهول الجنس مثل الدابة والعبد بخلاف البغل والحمار
 ولذا لو تزوجها على ثوب او عبد وجب مهر المثل ولو على فرس او ثوب هروى وجب الوسط
 وعليه فينبغى في الثياب المطلقة رد المهر كافي الاولى ثم رأيت في كافي الحاكم الشهيد مانصه وان
 اختلفت منه على موصوف من المكيل والموزون والثياب فهو جائز وان اختلفت منه بثوب
 غير منسوب الى نوع او على دار كذلك فله المهر الذي اعطاها وكذلك الدابة اه **(قوله ولو**
في يدها اقل الح) ولو كان اكثر من ثلاثة فله ذلك درر عن النهاية **(قوله لم أره)** قال في النهر
 ولو سمت دراهم فاذا في يدها دنانير لا يجب له غير الدراهم ولم أره اه ح قلت وينبغي في عرفنا
 لزوم الدنانير لان الدراهم تطلق عرفا على ما يشملهما والحاصل انها اذا اختلفت على شئ غير
 المهر فهو على اوجه * الاول ان يكون ذاك المسمى غير متقوم كالخمر والميتة فيقع مجانا * الثاني ان
 يحتمل كونه مالا او غيره مثل ما في بيتها او يدها من شئ فان الشئ يشمل المال وغيره وكذا
 ما في بطن شاتها او جاريتها فان ما في البطن قد يكون ربحا فان وجد المسمى فهو له والا وقع
 مجانا * الثالث ان يكون مالا سيوجد مثل ما ثمر نخيلها او تلد غنمها العام او ما تكتسب
 العام فعليها رد ما قبضت من المهر سواء وجد ذلك او لا * الرابع ان يكون مالا لكنه لا يوقف
 على قدره مثل ما في بيتها او يدها من المتاع او ما في نخيلها من الثمار او ما في بطون غنمها من
 الولد فان وجد منه شئ فهو له والاردت ما قبضت من المهر * الخامس ان يكون مالا له مقدار
 معلوم مثل ما في يدها من دراهم فان اقله ثلاث فكان مقداره معلوما فله الثلاثة او الاكثر
 * السادس اذا سمت مالا واشارت الى نية مال كهذا الخل فاذا هو حرقان علم بأنه خمر فلا شئ له
 والارجع بالمهر هذا حاصل ما في الذخيرة **(قوله اذا لم تلد لاقل المدة)** اى مدة الحمل وهذا قيد
 لعدم وجوب شئ اما لو ولدت لاقلها فهو له لتحقيق وجوده والاولى ذكر هذا بعد قوله وبطل
 الغنم لان الظاهر اعتبار اقل مدته ايضا * (فائدة) * في اقرار الجوهرة اقل مدة حمل الدواب
 سوى الشاة ستة اشهر واقل مدة حمل الشاة اربعة اشهر **(قوله وقيد في الخلاصة وغيرها)**
 كان المناسب ذكر هذا عقب قوله ردت مهرها او ثلاثة دراهم كما فعل في البحر ليعلم ان مرجع
 الضمير هو الرد المذكور وعبرة الخلاصة هكذا وفي الفتاوى رجل خلع امرأته بماله عليها
 من المهر ظنا منه ان لها عليه بقية المهر ثم تذكر انه لم يبق لها عليه شئ من المهر وقع الطلاق

ردت (عليه في الاولى
 مهرها) ان قبضته والا لا
 شئ عليها جوهرة (او ثلاثة
 دراهم) في الثانية ولو في
 يدها اقل كملتها ولو سمت
 دراهم فبان دنانير لم أره
 (والبيت والصندوق وبطن
 الجارية) اذا لم تلد لاقل
 المدة (و) بطن (الغنم)
 وثمر الشجر (كاليـد)
 فذكر اليد مثال كافي البحر
 قال وقيد في الخلاصة
 وغيرها لعدم العلم فقال لو
 علم انه لامتاع في البيت أو
 انه لامهر لها عليه في خلعها
 بمهرها لا يلزمها شئ لانها
 لم تطلعه فلم يصبر معرورا
 ولو ظن ان عليه المهر ثم
 تذكر عدمه ردت المهر

عليها بمهرها فيجب عليها ان ترد المهر ان قبضته اما اذا علم ان لامهر لها عليه بأن وهبت صح الخلع ولا ترد على الزوج شيئا كما اذا خالعتها على ما في هذا البيت من المتاع وعلم انه لا متاع في هذا البيت اه وكذا على ما في يدها من المال وعلم انه ليس في يدها شيء كافي المحتجب **(قوله)** على براءتها (من ضمانه) معناه انها ان وجدته سلمته والا فلا شيء عليها وامانو شرطت البراءة من عيب في البدل صح الشرط بحر **(قوله)** لم تبرأ (لانه عقد معاوضة فيقتضى سلامة العوض بحر **(قوله)** لانه) تعليل لما استفيد من المقام ان الخلع صحيح فيصح الخلع ويبطل الشرط الفاسد ومنه لو خالعتها على ان يمسك الولد عنده او على ان يكون صداقها لولدها او لاجنبي بخلاف الشرط الملائم كما لو اختلفت بشرط الصك او بشرط ان يرد اليها أقشتها فقبل لا تحرم ويشترط كتب الصك ورد الاقشة في المجلس كسبأت في الفروع وتامه في البحر **(قوله)** طلقني ثلاثا بألف (ألف) امالو قالت واحدة بألف فطلقها ثلاثا فان قال بألف وقبلت وقعن وان لم تقبل لا يقع شيء وان لم يذكر المال طلقت عنده ثلاثا بلا شيء وعندها واحدة بألف وثلثان بلا شيء كما لو فرقها وقال انت طالق واحدة واحدة وواحدة عند الكل كفي البحر عن الحانية **(قوله)** فطلقها واحدة (واحدة) مثلها ثلثان شلبي ولو طلقها ثلاثا كان له جميع الالف سواء كانت بلفظ واحد او متفرقة في مجلس واحد بحر ط **(قوله)** بثلثه (لان الباء تصحب الاعواض وهو ينقسم على المعوض بحر **(قوله)** ان طلقها في مجلسه) فلو قام فطلقها لم يجب شيء نهر ووجهه انه معاوضة من جانبها فيشترط في قبوله المجلس كما في قبول البيع رحمتي ولو بدأ هو فقال خالعتك على الف اعتبر مجلسها دونه فلو ذهب ثم قبلت في مجلسها ذلك صح بحر عن الجوهرة **(قوله)** لو كان طلقها ثنتين (اي قبل قولها له طلقني الخ ثم طلقها واحدة بعد قولها ذلك فله كل الالف لحصول المقصود ولذا قال في الخلاصة قالت طلقني اربعا بألف فطلقها ثلاثا فهي بألف ولو طلقها واحدة فبثلث الالف وتامه في البحر **(قوله)** لان على الشرط) والمشروط لا يتوزع على اجزاء الشرط ولو طلقها ثلاثا متفرقة في مجلس واحد لزمها الالف لان الاولى والثانية تقع عنده رجعية فيقعاق الثالثة وهي منكوحة فله الالف وان في ثلاثة مجالس فعندها له ثلث الالف وعنده لا شيء له بحر عن المحيط * (تنبيه * قيل ان على حقيقة للاستعلاء مجاز للشرط والحق انها حقيقة للاستعلاء ان اتصلت بالاجسام المحسوسة كقمت على السطح وفي غيرها حقيقة في معنى اللزوم الصادق على الشرط المحض نحو بيايئك على ان لا يشركن وانت طالق على ان تدخل الدار وعلى المعاوضة الشرعية المحضة كعني هذا على الف والعرفية كافعل هذا على ان اشفع لك عند زيد وما نحن فيه مما يصح فيه كل من معني اللزوم لان الطلاق مما يتعلق على الشرط المحض والاعتياض وذكر المال لا يرجح الثاني فان المال يصح جعله شرطا محضا حتى لا تنقسم اجزأؤه على اجزاء مقابله كما يصح جعله عوضا منقسما فلا يجب المال بالشك وعلى هذا يكون لفظ على مشتركا بين الاستعلاء واللزوم لقيام دليل الحقيقة فيهما وهو انتبادر بمجرد الاطلاق وكون المجاز خيرا من الاشتراك هو عند التردد وقول اهل العربية انها للاستعلاء محمول على هذا فان اهل الاجتهاد هم اهل العربية وتام تحقيقه في الفتح وذكر في البحر انه ذكر في التحرير ترجيح العوضية بذكر المال لانها الاصل

(خالعت على عبد آبق لها على براءتها من ضمانه لم تبرأ) وعلمها تسليمه ان قدرت والافقيته لانه لا يبطل بالشرط الفاسد كالنكاح (قالت طلقني ثلاثا بألف او على الف فطلقها واحدة وقع في الاول باثنة بثلثه) اي بثلث الالف ان طلقها في مجلسه والامجانا فتح وفي الحانية لو كان طلقها ثنتين فله كل الالف (وفي الثانية رجعية مجانا) لان على الشرط وقال كالباء (قال لها طلقني نفسك ثلاثا بألف) او على الف (فطلقت نفسها واحدة لم يقع شيء) لانه لم يرض بالليذونة الا بكل الالف بخلاف ما مر لرضاها بها بألف

مطلبه

تستعمل على في الاستعلاء واللزوم حقيقة

فبيعها اولى (وقوله لها

انت طالق بالف او على الف
وقلت) في مجلسها (لزم)
ان لم تكن مكرهة كما مر
ولاسفيتها ولا مريضة كما
يجي (الف) لانه تعويض
او تعليق وفي البحر عن
التاثر خانية قال لامرأته
احدا كما طالق بالف درهم
والاخرى بمائة دينار
فقبلتا طلقا بغير شيء
(انت طالق وعليك الف
اوانت حر وعليك الف
طلقت وعق مجانا) وان
لم يقبلا لان قوله وعليك
الف جملة تامة وقالا ان
قبلا صح ولزم المال عملا
بأن الواو للحال وفي الحاوي
وبقولهما يفتي (قال طلقك
امس على الف فلم تقبلي
وقالت قبلت فالقول له
يمينه بخلاف قوله بعثك
طالقك امس على الف
فلم تقبلي وقالت قبلت
فالقول لها) وكذا لو قال
لعبد كذا (كقوله)
لغيره (بعث منك هذا
العبد بالف امس فلم تقبل
وقال المشتري قبلت) فان
القول للمشتري والفرق
ان الطلاق بمال يمين
من جانبه وهي تدعى حنثه
وهو ينكر اما البيع
فاقراره به اقرار بالقبول
فانكاره رجوع فلا يسمع ولو برهننا اخذ بينتهما تارخانية

(قوله فبيعها اولى) فيه بحث لانها قد يكون لها غرض في الثلاث حسبا لمادة الرجوع
اليه لشدة بغضه فتخاف من ان يحملها احد على المعاودة اليه فلا يتم الا بالثلاث مقدسي وقد
يقال ان هذا لا ينظر اليه بعد حصول المقصود بملكها نفسها على ان امكان المعاودة حاصل بالحمل
على التحليل فافهم (قوله وقلت في مجلسها) فلو بعده لم يلزمها المال لانه مبادلة من جانبها
كما مر وهذا اذا لم يكن معاقا ولا منساقا والا اعتبر القبول بعد وجود الشرط والوقت كما
قدمناه عن البدائع ومثله في البحر (قوله كما مر) اي في قول المصنف اكرهها عليه تطلق
بلا مال (قوله ولاسفيهة ولا مريضة) فلو سفيهة لم يلزم المال ولو مريضة اعتبر من الثلث
كما يأتي بيانه (قوله لانه تعويض) بالعين المهمة لا بالفاء كما يوجد في بعض النسخ وهذا
راجع لقوله بالف وقوله او تعليق راجع لقوله على الف قال الزيلعي ولا بد من قبولها لانه
عقد معاوضة او تعليق بشرط فلا تنعقد المعاوضة بدون القبول ولا ينزل المعلق بدون الشرط
اذ لا ولاية لاحدهما في الزام صاحبه بدون رضاه والطلاق بائن لانها ما التزمت المال الا لتسلم
لها نفسها وذلك باليسونة اهـ (قوله طلقا بغير شيء) لانه علق طلاقهما على قبولهما وقد وجد
ولم يعلم ما يلزم كل واحدة منهما فان لكل ان تقول لا يلزمي الا الدراهم وينبغي ان يلزم
لو رضى منهما بالدراهم و اذا طلقا بلا شيء كان رجعا لانه بلفظ الصريح رحمتي وما قيل
من انه ينبغي ان يلزمهما رد مهرها فهو مما لا ينبغي فان الطلاق الصريح ولو على مال غير
مسقط للمهر على المعتمد كما يأتي متنا فافهم (قوله وان لم يقبلا) مبالغة على قوله طلقت
وعق لانه عند القبول تطلق ويعتق بالاولى لانه متفق عليه فالمبالغة اشارة الى رد
قولهما ولا يصح جعل المبالغة لقوله مجانا لان المناسب له ان يقول وان قبلا كما لا يخفى
(قوله جملة تامة) اي فلا ترتبط بما قبلها الا بدلالة الحال اذ الاصل في الجملة الاستقلال
والادالة هنا لان الطلاق والعاق ينفكان عن المال بخلاف البيع والاجارة فانهما لا يوجدان
بدونه درر * (تنبيه) * اتفقوا على انها للحال في اد الى الفا وانت حر لتعذر عطف الخبر
على الانشاء وعلى انها بمعنى باء المعاوضة في احمل هذا ولك درهم لان المعاوضة في الاجارة
اصلية وعلى تعيين العطف في قول المضارب خذ هذا المال واعمل به في البز للانشائية
فلا تنقيد المضاربة به وعلى احتمال الامرين في انت طالق وانت مريضة او مصلحة اذ لا مانع
ولامعين فيتجزأ الطلاق قضاء ويتعلق ديانة ان نواه وتماه في البحر (قوله عملا بأن الواو
للحال) فكأنه قال انت طالق في حال وجوب الف لي عليك ولا يتحقق ذلك الا بالقبول
وبه يلزم المال نهـ (قوله وكذا لو قال لعبد كذا) اي كذا الحكم لو قال لعبد اعطتك امس
على الف فلم تقبل او بعثك امس نفسك منك بالف فلم تقبل بحر (قوله يمين من جانبه) فهو
عقد تام فلا يكون الاقرار به اقرارا بقبول المرأة بخلاف البيع فانه بلا قبول ليس ببيع بحر
(قوله اخذ بينتها) اي على انها قبلت لان الاصل ان من كان القول له لا يحتاج الى بينة
لانها لا ثبات خلاف الظاهر والظاهر لمن كان القول له وهو هنا الزوج المنكر وجود شرط
الحنث وهو القبول وخلاف الظاهر قول المرأة فتقدم بينتها عند التعارض ولانها اكثر
اثباتا لانها تثبت الطلاق واما ما قيل من ان بينتها قامت على الاثبات وبينته على النفي

فلم تقبل فيه ان البينة على النفي في شرط الحث مقبولة كما مر في التعليق فافهم **(قوله** يقع الطلاق باقراره) اي الطلاق البائن وان لم يثبت المال لانه يبقى لفظ الخلع المقربه وهو كناية فيقع به البائن كما مر **(قوله** بحالها) اي على حالها المعروف في الدعاوى من ان القول للمنكر والينة للمدعي **(قوله** وعكسه) اي لو ادعت الخلع لا يقع بدعواها شي لانها لا تملك الايقاع رحتى **(قوله** كيفما كان) اي سواء ادعته بمال او بدونه ولا يلزمها المال لانها انما اقرت به في مقابلة الخلع حيث لم يثبت الخلع لم يثبت المال ولان الزوج بانكاره قد رد اقرارها به رحتى **(فرع)** * اختلفا في كمية الخلع فقال مرتان وقالت ثلاث قيل القول له وقيل لو اختلفا بعد التزوج فقالت لم يحجز التزوج لانه وقع بعد الخلع الثالث وانكره فالقول له ولو اختلفا في العدة او بعد مضيتها فقال هي عدة الخلع الثاني وقالت عدة الخلع الثالث فالقول لها فلا يحل النكاح جامع الفصولين **(قوله** انكر الخلع) مكرر مع قول المصنف وعكسه لا اخط **(قوله** او ادعى شرطا او استثناء) بان قال انت طالق بالف فقبلت ثم ادعى انه قال ان دخلت الدار او ان شاء الله قال في جامع الفصولين طلق او خلع ثم ادعى الاستثناء صدق لو لم يذكر البديل في الخلع لالو ذكره بان قال خلعتك بكذا ولو ادعى الاستثناء وقال ما قبضته منك فهو حق كان لي عليك وقالت اني دفعته لبديل الخلع فالقول له لانه لما انكر صحة الخلع فقد انكر وجوب البديل عليها واقران له عليها ما لا واحد الا ما بين والمرأة مقررة ان له عليها ما لا آخر فصدق الزوج بخلاف ما لو لم يدع الاستثناء لانه اقر ان عليها بدل الخلع والمالك هو المرأة فقبل قولها وفيه نظر اه وحاصله ان دعواه الاستثناء مقبولة الا اذا كان الخلع ببديل فان البديل قرينة على قصد الخلع فلا تقبل دعوى ابطاله بالاستثناء الا اذا ادعى ان ما قبضه ليس بدل الخلع بل عن حق آخر فان القول له لانكاره صحة الخلع ووجوب البديل بدعوى الاستثناء قلت لكن فيه ان المانع من صحة دعوى الاستثناء ذكر البديل في عقد الخلع لا قبضه بعده فحيث ذكر البديل لم تقبل دعواه الاستثناء فم يقبل انكاره صحة الخلع ووجوب البديل بل بقي الخلع ببديل وادعى بذلك ان ما قبضه هو حق آخر وهي تقول بل بدل الخلع فيكون القول قواها لانها المملكة بالدفع والقول قول المالك فلم يبق فرق بين ما اذا ادعى الاستثناء او لم يدعه ولعل هذا وجه النظر والله تعالى اعلم هذا وقد مر في باب التعليق ان الفوى على عدم قبول قوله في دعوى الاستثناء والشرط لفساد الزمان وتقدم الكلام فيه هنال **(قوله** او ان ما قبضه من دينه) في البرازية دفعت بدل الخلع ورسم الزوج انه قبضه بجهة اخرى افق الامام ظهير الدين ان القول له وقيل لها لانها المملكة اه قلت الظاهر الثاني ولذا جزم به في جامع الفصولين كما علمت وهذه مسألة مستقلة مبناه على ما اذا اتفقا على الخلع ببديل واختلفا في جهة القبض ولذا عطفها باو ويصح عطفها بالواو فتكون من تنمة ما قبلها لكن يرد ما علمته من النظر فافهم **(قوله** او اختلفا في الصوع والكراه) اي في القبول واما ايقاع الخلع باكره فصحيح كما يأتي ط **(قوله** فالقول لها) لان صحة الخلع لا تستدعي البديل فتكون منكورة ويكون القول قولها بحر

(ولو ادعى الخلع على مال وهي تنكر يقع الطلاق) باقراره (والدعوى في المال بحالها) فيكون القول لها لانها تنكر (وعكسه لا) يقع كيفما كان برأية **(فرع)** * انكر الخلع او ادعى شرطا او استثناء او ان ما قبضه من دينه او اختلفا في الطوع والكراه فالقول له ولو قالت كان بغير بدل فالقول لها * ادعت المهر ونفقة العدة وانه طلقها

(قوله وادعى الخلع) ينبغي حمله على ما اذا كان مدعى ان نفقة العدة من جملة بدل الخلع بحر (قوله فالقول لها في المهر وله في النفقة) لان المهر كان ثابتا عليه قبله فدعوى سقوطه غير مقبولة واما نفقة العدة فليست واجبة قبله وهي تدعى استحقاقها بالطلاق وهو ينكر فكان القول له وهو مشكل فانهما اتفقا على سبب استحقاقها لان الخلع والطلاق يوجبان نفقة العدة فكيف تسقط بحر قلت واصل الاستشكال لصاحب جامع الفصولين واعترضه في نور العين على انه ساقط بلامين (قوله قسمت قيمته على مسميهما) فاذا كانت قيمته ثلاثين ومهر احدها مائتان ومهر الاخرى مائة لزم الاولى عشرون والاخرى عشرة ولا يقسم بينهما مناصفة ومحلها اذا كان العبد لاجنبي اولهما والمهران متفاوتان اما لو كان بينهما مناصفة والمهران متساويان يكون العبد بدل الخلع ط وفرض المسئلة في كافي الحاكم بما اذا خلع امرأته على الف (قوله وقف على قبولها) قال في المجتبى الظاهر انه عنى به وقوع الطلاق ومعرفة هذه المسئلة من اهم المهمات في هذا الزمان لان الناس يعتادون اضافة الخلع الى مال الزوج بعد ابرائها اياه من المهر فبهذا علم انها اذا قبلت وقع الطلاق ولم يجب على الزوج شيء وفي منية الفقهاء خلعتك بمالى عليك من الدين وقبلت ينبغي ان يقع الطلاق ولا يجب شيء ويبطل الدين اه ما في المجتبى وسيدكر الشارح آخر الباب صحة ايجاب بدل الخلع عليه وسيأتى تمامه (قوله في نكاح صحيح) ذكره لبيان الواقع والافقد اخرج الفاسد اول الباب بقوله ازالة ملك النكاح افاده ط وقدمنا قولين في سقوط المهر بعد الدخول في الفاسد وتقدم ايضا انه لو ابرأها ثم خالعا على مهرها لم يسقط المهر قال في الفصول لانه لم يسلم لها بعد الخلع شيء وكذا لو ارتدت فخالعا (قوله كما اعتمده العمادى وغيره) اى كصاحب الفناوى الصغرى فانه صحيح انه يسقط المهر كالخلع والمبارأة وصحيح في الحانية انه لا يسقط المهر الا بذكره وصححه في جامع الفصولين ايضا فقد اختلف التصحيح وقول الشارح اول الباب خلافا للحانية تبع فيه قول البحر وان صرح قاضى خان بخلافه ولم يظهر لى وجه ترجيح التصحيح الاول على الثانى مع انهم قالوا ان قاضى خان من اجل من يعتمد على تصحيحه (قوله والمبارأة) بفتح الهمزة مفاعلة من البراءة وترك الهمزة خطأ وهي ان يقول الزوج برئت من نكاحك بكذا قاله صدر الشريعة وفي الفتح هو ان يقول بارأتك على الف فتقبل نهراقت وما فى الفتح موافق لما فى كافي الحاكم ثم قال فى النهى قيد المصنف بقوله بارأها لانه لو قال لها برئت من نكاحك وقع الطلاق وينبغي ان لا يسقط به شيء اه اى لانه اذا لم يكن بلفظ المفاعلة ولم يذكر له بدلا لم يتوقف على قبولها فيقع به البائن ولا يكون مسقطا بمنزلة قوله خلعتك بخلاف ما اذا كان بلفظ المفاعلة أو ذكر له بدلا فانه يتوقف على القبول حتى يكون مسقطا وبهذا ظهر انه لا منافاة بين ما نقله أولا عن صدر الشريعة المصرح فيه بذكر البدل وبين ما ذكره آخر افاقهم (تنبيه) ذكر فى النهى اول الباب اخذا من عبارة الفتح ان المبارأة من الفاظ الخلع قلت وقدمنا عن الجوهرية التصريح به لكن تقدم عن البرازية ان لفظ الخلع من الفاظ الكناية الا ان المشايخ قالوا انه لغلبة استعماله صار كالنهيح فلا يفتقر الى النية وان المبارأة اذا غلب فيها الاستعمال فهي كذلك وتقدم ايضا ان الواقع بالخلع

وادعى الخلع ولا بينة
فالقول لها في المهر وله في
النفقة * خلع امرأته
على عبد قسمت قيمته على
مسميهما * خلعتك على
عبدى وقف على قبولها
ولم يجب شيء بحر (ويسقط
الخلع) في نكاح صحيح
ولو بلفظ بيع وشراء كما
اعتمده العمادى وغيره
(والمبارأة)

تطبيقاً بأشئ سواء نوى الواحدة أو الثنتين وإن نوى الثلاث فثلاث وإن أخذ عليه جملاً لم يصدق أنه لم يرد به الطلاق قال في الكافي للحاكم والمباراة بمنزلة الخلع في جميع ذلك (قوله أي الأبراء من الجانبين) أي بأن تقول له بارئني فيقول لها بارئك أو يقول لها ذلك وتقول هي قبلت كما في شرح المنظومة فالمراد ما يعم الأبراء من أحدهما والقبول من الآخر ط (قوله كل حق) شمل المهر والنفقة المفروضة والماضية والكسوة كذلك وكذا المتعة تسقط بلا ذكر ويستثنى ما إذا خالعتها على مهرها أو بعضه وكان مقبوضاً فإنها ترد ولا تبرأ ومقتضى إطلاقهم البراءة الآن يقال مرادهم ما عدا بدل الخلع والمهر بدله فلا تبرأ عنه كما لو كان مالا آخر بحر وهذا قول الإمام وعند محمد لا يسقط إلا ماسميها فيهما أي في الخلع والمباراة وأبو يوسف مع الإمام في المباراة ومع محمد في الخلع ملتبس ثم اعلم أن حاصل وجوه المسئلة أن البذل إما أن يكون مسكوتاً عنه أو منفيًا أو مثبتاً على الزوج أو عليها بمهرها كله أو بعضه أو مال آخر وكل من الستة على وجهين إما أن يكون المهر مقبوضاً أولاً وكل من الاثنى عشر إما أن يكون قبل الدخول بها أو بعده فإن كان البذل مسكوتاً عنه ففيه روايتان أحدهما براءة كل منهما عن المهر لا غير فلا ترد ما قبضت ولا يطالب هو بما بقي وسيأتي تمام الكلام عليه عند قول المصنف وبرئ عن المؤجل لو عليه الخ وإن كان منفيًا كقوله اخلني نفسك مني بغير شيء ففعلت وقبل الزوج صح بغير شيء لأنه صريح في عدم المال ووقوع البائن فلا يبرأ كل منهما عن حق صاحبه وإن كان معينا على الزوج فسيأتي آخر الباب وإن كان بكل المهر فإن كان مقبوضاً رجع بجميعه والاسقط عنه كله مطلقاً أي قبل الدخول أو بعده وإن خالعتها على أن يجعله لولدها أو لأجنبي جاز الخلع والمهر للزوج وإن ببعضه كالعشر مثلاً والمهر عشرون فإن قبضته رجع بدرهمين لو بعد الدخول وسلم لها الباقي وبدرهم فقط إن كان قبله لأنه عشر النصف وإن لم يكن مقبوضاً سقط الكل معاقاً المسمى بحكم الشرط والباقي بحكم لفظ الخلع وإن بمال آخر غير المهر فله المسمى وبرئ كل منهما في الأحوال كلها اه ملخصاً من البحر والنهر وغيره لا ذكر لكن المراد بالأخير ما إذا كان مالا معلوماً موجوداً في الحال والا فهو على ستة أوجه قدمناها عن الذخيرة (قوله ثابت وقتيها) أي وقت الخلع والمباراة احتراز به عن حق يثبت بعدها كنفقة العدة والسكنى كما يشير إليه الشارح (قوله متعلق) أي من الحق الذي يتعلق بذلك النكاح الذي وقع الخلع منه (قوله لا الأول) لأنه ليس من حق ذلك النكاح بل هو حق النكاح الأول (قوله ومثله المتعة) الأولى ومنه أي من الحق الذي يسقط قال في البحر وأما المتعة فقال في البرازية خالعتها قبل الدخول وكان لم يسم مهرها تسقط المتعة بلا ذكر اه ويحتمل أن مراده أن المتعة مثل المهر فتسقط إذا كانت متعة ذلك النكاح لا متعة نكاح قبله كما حمله ح (قوله صح الخ) قال في البحر ومقتضى الأبراء العام عدم الصحة وكأنه لما وقع في ضمن الخلع تخصص بما هو من حقوق النكاح (قوله إلا إذا نص عليها) أي على النفقة في الخلع أما لو لم تسقطها حتى انحلت ثم اسقطها لا تسقط لاسقاطها حينئذ قصداً لما لم يجب فإنها إنما تجب شيئاً فشيئاً بخلاف ذلك الاسقاط الضمني فإنه يسقط باعتبار ما استحقه وقت الخلع والباقي يسقط تبعاً في ضمن الخلع فتح وفي الذخيرة من النفقة قالت

مطلب

حاصل مسائل الخلع
والمباراة على أربعة
وعشرين وجهاً

أي الأبراء من الجانبين
(كل حق) ثابت وقتيها
(لكل منهما على الآخر
ما يتعلق بذلك النكاح)
حتى لو أبانها ثم نكحها ثانياً
بمهر آخر فاختالف منه
على مهرها برئ عن الثاني
لا الأول ومثله المتعة
برازية وفيها اختلعت على
أن لا دعوى لكل على
صاحبه ثم ادعى أن له كذا
من القطن صح لاختصاص
البراءة بحقوق النكاح
(النفقة العدة) وسكنائها
فلا يسقطان (إلا إذا نص
عليها) فتسقط النفقة
لا السكنى

لزوجها انت برى من نفقتى ابدا مادمت امرأتك لا يصح لان صحة البراء تعتمد الوجوب
اوقيام سبب الوجوب ولم يوجد هنا لان سبب وجوبها في المستقبل هو الاحتباس في المستقبل
وهو غير موجود في الحال ثم قال واذا ابرأته عن النفقة قبل ان تصير دينيا في ذمته لا يصح
بالاتفاق واذا شرطت في الخلع يصح لانه ابراء بعوض فيكون استيفاء لما وقعت البراءة عنه
لان العوض قام مقامه والاستثناء قبل الوجوب يصح بالاتفاق اه وفيه القنية وان لم تكن
النفقة واجبة لكن سببها قائم فصح البراء عنها اه اى فان الخلع سبب لوجوب نفقة العدة
وهذا معنى قوله في البدائع فأما نفقة العدة فانها تجب عند العدة فكان الخلع على النفقة مانعا
من وجوبها اى بخلاف ابرائها عن النفقة قبل الخلع او بعده فانه لا يصح وفي البرازية وقيل
يصح وهو الاشبه قلت لكن المذكور في عامة الكتب انه لا يصح ولذا جزم به في الفتح
وشرح الطحاوى والبدائع وكذا في الحانية وغيرها بل علمت انه بالاتفاق وفي الوالوجية
اختلفت منه بكل حق هو لها عليه فلها النفقة مادامت في العدة لانها لم تكن حقها وقت
الخلع وفي البحر عن البرازية اختلفت بتطبيقه بآنة على كل حق يجب للنساء على الرجال قبل
الخلع وبعده ولم تذكر الصداق ونفقة العدة تثبت البراءة عنهما لان المهر ثابت قبل الخلع
والنفقة بعده اه * (تنبيه) وقعت حادثة سئلت عنها في امرأة طلبت من زوجها الطلاق
على ان تبرئه من مهرها ومن اعيان معلومة فرضى وابرأته من ذلك فقال ان كانت براءتك
صادقة فأنت طالقة فأجبت بأنها لا تطاق لقولهم ان البراءة عن الاعيان لا تصح ومراد الزوج
التعليق على صحة البراءة عن الكل ليسم له جميع العوض هكذا ظهر لي ثم رأيت بعد جوابي
هذا في فتاوى الكازرونى نقلا عن فتاوى العلامة عبدالرحمن المرشدى انه سئل عما يقع
كثيرا من قول المرأة ابرأتك من المهر ونفقة العدة وقول الزوج طلاقك بصحة براءتك
فأجاب بعدم الوقوع قال ووافقني بعض حنفية العصر وتوقف بعضهم محتجا بأن شيخنا
جار الله بن ظهيرة كان يفتى بالوقوع لقولهم ان نفقة العدة تسقط بالتسمية فقلت هذا بمعزل
عما نحن فيه لان النفقة تجب بالطلاق يوما فيوما والبراءة عن المعلوم باطل والمعلق به كذلك
لانتفاء المعلق عليه بانتفاء جزئه واما المذكور في باب الخلع فالمراد به المبارأة التي هي نوع من
الخلع الموقوف على قبولها في المجلس فاذا كان على المهر ونفقة العدة سقطت النفقة تبعا له اما
هنا فهو تعليق محض فلا يقع ببطلان بعض المعلق عليه اه ملخصا ثم رأيت البيهقي في شرح
الاشباه صوب ما أفتى به ابن ظهيرة ورد على المرشدى مستندا لما مر من التصريح بسقوط
النفقة بالشرط اقول والصواب انه اذا لم يكن البراء مبنيا على طلب الطلاق لم تسقط النفقة
وان طلقها عقبه لانه في حال قيام النكاح وان كان مبنيا عليه سقطت وان كان حال قيام
النكاح لانه حينئذ يصير مقابلا بعوض ففي الذخيرة والحانية وغيرها طلبت منه طلاقها
فقال ابرأني عن كل حق لك حتى أطلقك فقالت ابرأتك عن كل حق للنساء على الأزواج
فقال الزوج في فوره طلقك واحدة وهي مدخول بها تقع بآنة لانه طلاق بعوض وهو
البراء دلالة اه وأفاد في الفتح ان النفقة لا تسقط بذلك لانصرف الحق الى القائم لها
اذ ذاك اه نعم قدمنا آنفا انها لو ابرأته عن كل حق قبل الخلع وبعده تسقط فكذا اذا

مطلب

حادثة الفتوى ابرأته عن
مهرها وعن اعيان معلومة
فقال ان كانت براءتك
صادقة فأنت طالقة

طلب ابراء هاله عن المهر والنفقة صريحاً ليطلقها فإبرائه وطلقها فوراً يصح الابراء لانه ابراء
بعوض وهو ملكها نفسها فكأنها استوفت النفقة باستيفاء بدلها والاستيفاء قبل الوجوب يصح
كالودفع لها نفقة شهر يصح وعلى هذا يكون ابراء بشرط فاذا لم يطلقها لم يبرأ فقد صرح في الخاتمة
بأنها لو أبرأته عما لها عليه على ان يطلقها فإن طامتها جازت البراءة والا فلا بخلاف ما لو أبرأته على
ان لا يتزوج عاها فتصح البراءة دون الشرط لان الاول يصح فيه الجعل دون الثاني فيكون الشرط
فيه باطلاً وفي الحاوي الزاهدي ولو أبرأته ليطلقها فقام ثم طلقها يبرأ ان لم ينقطع حكم المجلس
والا فلا اه اذا علمت ذلك فقد ظهر ان صحة هذه البراءة موقوفة على الطلاق فوراً اي في
المجلس فاذا قال لها طلاقك بصحة براءتك يكون قد عاق الطلاق على صحة البراءة فيقتضى تحقق
تحتها قبله كما هو مقتضى الشرط ولا صحة لها الا به فلم يوجد المعلق عاها فلا يقع الطلاق بخلاف
ما لو نجز الطلاق فانه يقع وتصح به البراءة فقد ظهر ان الحق ما قاله المرشدي ولا ينافيه تصريحهم
بستوط النفقة بالشرط لما علمت من ان سقوطها موقوف على الطلاق او الخلع فلا توجد البراءة
قبله وانما توجد بطلاق او خلع منجز لا معلق على صحتها هذا ما ظهر لي في هذا الحل وهذه
المسئلة كثيرة الوقوع فاعتنم تحريرها والله سبحانه اعلم **(قوله)** لانها حق الشرع لان سكنها
في غير بيت الطلاق معصية بخر عن الفتح **(قوله)** الا اذا أبرأته عن مؤنة السكنى بان كانت
ساكنة في بيت نفسها او تعطى الاجرة من مالها فيصح التزامها ذلك فتح لكن مقتضى هذا انه لا بد
من التصريح بمؤنة السكنى مع انه ذكر في الفتح وغيره في فصل الاحداد لو اختلعت على ان لا
سكنى لها فان مؤنة السكنى تسقط عن الزوج ويلزمها ان تكترى بيت الزوج ولا يخل لها ان تخرج
منه اه تأمل **(قوله وهو)** اي قول المصنف النفقة العدة الخ مستغنى عنه بما قدره الشارع من
قوله ثابت وقتهما لان قوله لكل منهما معلق بذلك المحذوف على انه صفة حق فاذا كان تقدير كلامه
ذلك استغنى به عن الاستثناء المذكور فكان الاولى تركه فافهم **(قوله)** مسقط للمهر قيد به لما
في البحر انه صرح في شرح الوقاية والخلاصة والبرازية والجوهرة بان النفقة المقضى بها تسقط
بطلاق واطلقوه فشمّل الطلاق بمال وغيره اه وفيه كلام سيأتي في النفقة **(قوله)** ذكره البرازي
بلفظ وعليه الفتوى ومثله في الفصول وغيرها وفي البحر انه طاهر الرواية وصححه الشارحون
وقاضيجان اه قلت وحاصل عبارة قاضيجان ان الطلاق بمال حكمه حكم الخلع عندها اي انه
غير مسقط للمهر وعنده في رواية كقوله او هو الصحيح وفي روايه كالحج عنده اي في انه
مسقط اه وهذا ذكر الخلاف في الخلع عن الملتقى وهذا تعلم ما في عبارة المهر من الايهام الذي
اوقع غيره في الغلط فافهم **(قوله)** ذكره البهسي وتبعه تيمده الباقي في شرحه على الملتقى
وافتي به الخير الرملي لكن نقل ط عن العلامة المقدسي انه افتي بصحة البراءة به للتعارف
قلت وبه افتي قارى الهداية وابن الشامي معللاً بان العرف على كونه ابراء قل وكتب مثله
الناصر اللقاني وشيخ الاسلام الحنبلي اه وكذا ذكره في المنظومة الحبية وافتي به في الحامدية
وايده السائحاني بما في البرازية قل طلق الله او لامته اعتقل الله يقع الطلاق والعناق
زاد في الجوهرة نوى او لم ينو **(قوله)** من نفقة الولد شمل الحمل بان شرط براءته من
نفقته اذا ولدته **(قوله)** من نفقة الولد وهي مؤنة الرضاع كذا في البحر عن الفتح ومثله

لانها حق الشرع الا اذا
ابرائته عن مؤنة السكنى
فيصح فتح وهو مستغنى
عنه بما ذكرنا اذا النفقة
والسكنى لم تجبوا قتهما بل
بعدها (وقيل الطلاق
على مال) مسقط للمهر
(كالخلع والمعتدلا) ذكره
البرازي ولا يبرأ ببراءة الله
ذكره البهسي (شرط
البراءة من نفقة الولدان
وقتا) كسنة (صح ولزم
والالا) بخر

مطلب

في البراءة بقولها ابرأ الله

مطلب

في الخلع على نفقة الولد

في الكفاية والاختيار **(قوله)** وفيه عن المتقي الخ) ظاهره ان هذه رواية اخرى يؤيده ما في الخلاصة وانما يصح على امساك الولد اذ ائبن المدة وان لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضيعا او فطما وفي المتقي الخ قلت ولعل وجه الرواية الاولى ان الخلع اذا وقع على نفقته او امساكه وهو رضيع يفضى الى المنازعة لان المرأة تقول اردت نفقته شهرا مثلا والزوج يقول اكثر وجه الرواية الثانية ان كونه رضيعا قرينة على ارادة مدة الرضاع وقد جزم بهذه الرواية في الحانية والبرازية **(قوله)** بخلاف القطيم) لان مدة بقائه عندها استغناء الغلام وحض الجارية وهي مجهولة اه قلت لم أر هذا التعليل لغيره وهو ظاهر اذا كان الخلع على امساكه عندها مدة الحضانة على انه لا يظهر على القول المعتمد من تقدير مدة الحضانة بسبع للغلام وعشر للجارية بل الظاهر ان مراده ان الخلع اذا كان على نفقة الولد وهو رضيع يراد بها مؤنة الرضاع لان نفقته هي ارضاعه وهو مؤقت شرعا فتصرف اليه بخلاف ما اذا كان فطما فلا بد من التوقيت لان نفقته طعامه وشرابه وذلك ليس له وقت مخصوص لانه يأكل مدة عمره فلا تصح التسمية بدون توقيت للجهالة وفي الذخيرة روى ابو سليمان عن محمد بن ابي حنيفة في المرأة تختلج من زوجها بنفقة ولد له منها ما عاشوا فان عليها ان ترد المهر الذي اخذت منه اه اي فهو نظير ما اذا خالعهما على ما في بيتها من المناع ولم يوجد فيه شيء فافهم **(قوله)** ولو تزوجها) اي وقد خالعهما على نفقة العدة والولد نهر ط اي وكان الزوج قبل تمام المدة **(قوله)** او هربت) اي وتركت الولد على الزوج بحر وكذا لو خالعه على نفقة العدة ولم تسكن في منزل الطلاق حتى سقطت نفقتها يرجع عليها بالنفقة كما بحثه في البحر **(قوله)** او مات الولد) وكذا لو لم يكن في بطنها ولد فيما اذا خالعهما على ارضاع حملها اذا ولدت الى سنتين فترد قيمة الرضاع ولو قالت عشر سنين يرجع عليها بأجرة رضاع سنتين ونفقته باقى السنين فتح **(قوله)** يرجع ببقية نفقة الولد) بأن مضت سنة من السنتين مثلا ترد قيمة رضاع سنة كما في الفتح **(قوله)** والعدة) اي وبقية نفقة العدة فيما لو خالعهما عليها ايضا **(قوله)** الا اذا شرطت براءتها) اي وقت الخلع بموت الولد او موتها كما في الفتح قال في البحر والحيلة في براءتها ان يقول الزوج خالعتك على انى برى من نفقة الولد الى سنتين فان مات الولد قبلها فلا رجوع لى عليك كذا في الحانية بخلاف ما لو استأجر الظئر للارضاع سنة بكذا على انه ان مات قبلها فلا اجر لها فالاجارة فاسدة كذا في اجارات الخلاصة اه قال في البرازية اذ يجوز في الخلع ما لا يجوز في غيره **(قوله)** ولها مطالبة الخ) اي ان الكسوة لا تدخل الا بالتخصيص عليها قال في الفتح ولها ان تطالبه بكسوة الصبي الا ان اختلعت على نفقته وكسوته فليس لها وان كانت الكسوة مجهولة وسواء كان الولد رضيعا او فطما اه ومثله في الخلاصة وانظر ما فائدة التعميم في الولد هذا وقد تعورف الآن خلع المرأة على كفالتها للولد بمعنى قيامها بمصالحه كلها وعدم مطالبة ابيه بشيء منها الى تمام المدة والظاهر انه يكفي عن التخصيص على الكسوة لان المعروف كالمشروط تأمل **(قوله)** فيصح كالظئر) اي كما يصح في استئجار الظئر وهي الممرضة قال في البرازية وان خالعهما على ارضاع ولده سنة وعلى نفقة ولده بعد الفطام عشر سنين يصح والجهالة لا تمنع هنا كما لو استأجر ظئرا بطعامها وكسوتها لانه لا مانع من ذلك لان الامام

وفيه عن المتقي وغيره
لو كان الولد رضيعا صح
وان لم يؤقتا وترضعه
حوالين بخلاف الفطام
ولو تزوجها او هربت
او ماتت او مات الولد رجع
ببقية نفقة الولد والعدة
الا اذا شرطت براءتها
ولها مطالبة بكسوة الصبي
الا اذا اختلعت عليها ايضا
ولو فطما فيصح كالظئر
(ولو خالعه على نفقة ولده
شهرا) مثلا (وهي مصرية
فطالته بالنفقة

بالتوسعة على الاطّار وهنا يصح عند الكل لانه لا تجرى المناقشة ولو من لثيم في نفقة ولده اه
(قوله يجبر عليها) لان بدل الخلع دين عليها فلا تسقط نفقة الولد بدين له عليها كما اذا كان له
عليها دين آخر وهي لا تقدر على قضائه لا تسقط نفقة الولد عنه قال وعليه الاعتماد لاعلى ما
اجاب به سائر المفتين انه تسقط كذا في القنية والحاوي ونحوه في الفتح وغيره وافاد هذا
ان الاب يرجع عليها بعد يسارها **(قوله صح في الاثني لا الغلام)** لانه يحتاج الى معرفة آداب
الرجال والتخلق بأخلاقهم فاذا طال مكثه مع الام يتخلق بأخلاق النساء وفي ذلك من الفساد
مالا يخفى كذا في الفتاوى الهندية قال المقدسي وفي قوله صح في الاثني بحث لان المفتي به الآن
ان الاثني لا تبقى عند الام الى البلوغ فتأمل اه قلت العلة تضييع حق الولد ولا تضييع في
ابقاء الاثني الى البلوغ عند امها نعم يرد ان يقال ان مدة البلوغ مجهولة ولعل الجهالة تغتفر
لان الغالب البلوغ في خمسة عشر **(قوله لانه حق الولد)** لان ابقائه عند زوجها الاجنبى
مضر بالولد ولذا سقط حقها في الحضانة ومثله ما في الحانية لو خالعهما على ان يكون الولد عنده
سنتين معلومة صح الخلع وبطل الشرط لان كون الولد الصغير عند الام حق الولد فلا يبطل
بابطالهما وينظر **(قوله وينظر الى مثل امساكه)** اى اجر مثل امساكه كما عبر في الخلاصة **(قوله)**
طلقت اى بائنا لو بلفظ الخلع كما يأتى ومرايضنا **(قوله في الاصح)** وقيل لا تطلق لانه معلق
بلزوم المال وقد عدم ووجه الاصح انه معلق بقبول الاب وقد وجد بزازية **(قوله كما لو قبلت)**
هى اشار بالكاف الى انها مسألة اتفاقية فافهم قل في الفتح هذا اى ما ذكر من الخلاف اذا قبل
الاب فان قبلت وهى عاقلة تعقل ان النكاح جالب والخلع سالب وقع الطلاق بالاتفاق
ولا يلزم المال اه قلت ويقع كثيرا انه يطلقها بتقابلة ابرائها اياه من مهرها والظاهر انه
يقع الرجعى لعدم سقوط المهر ثم رأيت في جامع الفصولين مانعه واقعة قل لامرأته الصبية
انت طالق بمهر ك فقبلت ينبغى ان تطلق رجعيًا ولا يسقط المهر اه ويأتى ما يؤيده عن
شرح الوهبانية **(قوله ولم يلزم المال)** اى لاعليها ولا على الاب على قول ابن سلمة وعنه يلزمه
وان لم يضمن جامع الفصولين اما اذا ضمنه فلا كلام في لزومه عليه وهى مسألة المتن الآتية
قال في البحر ومذهب مالك ان الاب اذا علم ان الخلع خير لها بأكان الزوج لا يحسن عشرتها
فالخلع على صداقها صحيح فان قضى به قاض نفذ قضاءه كذا في البزازية والمراد بالقاضى
المالكى **(قوله وكذا الكبيرة)** اى اذا خالعهما ابوها بلاذنها فانه لا يلزمها المال بالاولى
لانه كالاجنبى في حقها وفي الفصولين اذا ضمنه الاب او الاجنبى وقع الخلع ثم ان اجازت نفذ
عليها وبرى الزوج من المهر والاترجع به على الزوج والزوج على الخالع وان لم يضمن توقف
الخلع على اجازتها فان اجازت جاز وبرى الزوج عن المهر والا لم يجز قل في الذخيرة ولا تطلق
وقال غيره ينبغى ان تطلق لانه معلق بالقبول وقد وجد اه اى بقبول الخالع وفي البزازية
وان لم يضمن توقف على قبولها في حق المال قل وهذا دليل على ان الطلاق واقع وقيل لا يقع
الا باجازتها اه **(قوله ولا يصح من الام الح)** قل في البحر قيد بالاب لانه لو جرى الخلع بين زوج
الصغيرة وامها فان اضافت الام البدل الى مال نفسها اوضمت ثم الخلع كالاجنبى والا فلا
رواية فيه والصحيح انه لا يقع الطلاق بخلاف الاب **(قوله ولا على صغير اصلا)** قل في البحر

مطلب
في خلع الصغيرة

يجبر عليها) وعليه الاعتماد
فتح وفيه لو اختلفت على
ان تمسكه الى البلوغ صح
في الاثني لا الغلام ولو
تزوجت فللزواج اخذ
الولد وان اتفقا على تركه
لانه حق الولد وينظر الى
مثل امساكه لتلك المدة
فيرجع به عليها (خلع الاب
صغيرته بمالها او مهرها
طلقت) في الاصح كما لو
قبلت هى وهى مميزة ولم
يلزم المال لانه تبرع وكذا
الكبيرة الا اذا قبلت
فيلزمها المال ولا يصح من
الام ما تلزم البدل ولا على
صغير اصلا (كما لو خالعت)
المرأة (بذلك) اى بمالها
او مهرها

وقيد بالاثني لانه لو خلع ابنه الصغير لا يصح ولا يتوقف خلع الصغير على اجازة الولى وحاصله
انه فى الصغيرة لا يلزم المال مع وقوع الطلاق وفى الصغير لا وقوع اصلا **(قوله)** وهى غير رشيدة
الرشد كون الشخص مصلحا فى ماله ولو فاسقا ككسبا فى الحجر وذكروا هناك ان الحجر بالسفه
يفتقر عند ابى يوسف الى القضاء كالحجر بالدين وقال محمد يثبت بمجرد السفه وهو تبذير المال
وتضييعه على خلاف الشرع وظاهر ما فى شرح الوهبانية اعتماد الثانى فانه قال عن المبسوط
واذا بلغت المرأة مفسدة فاختلعت من زوجها بمال جاز الخلع لان وقوع الطلاق فى الخلع
يعتمد القبول وقد تحقق منها ولم يلزمها المال لانها التزمت له لعوض هو مال ولا منفعة ظاهرة
فتجعل كالصغيرة فان كان طلقها تطليقة على ذلك المال يملك رجعتها لان وقوعه بالصرح
لا يوجب الينونة الا بوجوب البدل بخلاف ما اذا كان بلفظ الخلع اه ملخصا **(قوله)**
فانها تطلق الخ (تصریح بوجه المشابهة بين مسئلتى الصغيرة وغير الرشيدة وقوله فيهما اى
فى المسئلتين **(قوله)** فان خالعه اى الصغيرة **(قوله)** على مال شمل المهر **(قوله)** لعدم وجوب
المال عليها) فلم تحقق الكفالة لانها ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل فى المطالبة والمطالبة
على الاصيل ط **(قوله)** كالخلع مع الاجنبى اى الفضولى وحاصل الامر فيه انه اذا
خاطب الزوج فان اضاف البدل الى نفسه على وجه يفيد ضمانه له او ملكه اياه كأخلعها
بألف على او على انى ضامن او على ألفى هذه او عبدى هذا ففعل صح والبدل عليه فان
استحق لزمه قيمته ولا يتوقف على قبول المرأة وان أرسله بأن قال على ألف او على هذا العبد
فان قبلت لزمها تسليمه أو قيمته ان عجزت وان اضافته الى غيره كعبد فلان اعتبر قبول فلان
ولو خاطبها الزوج او خاطبته بذلك اعتبر قبولها سواء كان البدل مرسلا او مضافا اليها او الى
الاجنبى ولا يطالب الوكيل بالخلع بالبدل الا اذا ضمنه ويرجع به عليها وتماه فى البحر **(قوله)**
فالاب أولى) لانه يملك التصرف فى نفسها ومالها فتح **(قوله)** بلا سقوط مهر) اى سواء كان
الخلع على المهر او على ألف مثلا لكن اذا كان على المهر فلها ان ترجع به على الزوج والزوج
يرجع به على الاب لضمانه اما لو كان على ألف فانها اذا رجعت ما مهر على الزوج لا يرجع به على
الاب لانه لم يضمن له المهر بل ضمن له الالف وكلام الفتح محمول على هذا التفصيل كما فى النهر
وشرح المقدسى خلافا لما فهمه فى البحر فحكم عليه بالخطأ وما ذكره الشارح فى شرح الملتقى
فى حل هذا المحل فيه ايجاز مغل **(قوله)** ومن حيل سقوطه) اى سقوط المهر عن الزوج
واشار الى ان له حيلة آخر منها ما قدمناه من حكم مالكي بصحته ومنها ان يقر الاب بقبض
صداقها ونفقة عدتها لصحة اقرار الاب بقبضه بخلاف سائر الاولياء ثم يطلقها الزوج باثنا
لكنه يبرأ فى الظاهر اما عند الله تعالى فلا كما فى البحر واعترضهم فى جامع الفصولين بأن فيه
تعليم الكذب وشغل ذمة الزوج واجاب المقدسى بأنه عند اضرار الزوج بها وعدم امكان
الخلاص الا بذلك لا يضر **(قوله)** ان يجعل) اى الزوج وفى نسخة ان يجعل اى هو والاب وقوله
ثم يحيل به اى بالمهر والزوج فاعل يحيل وقوله عليه اى على الاجنبى وهى موجودة فى بعض
النسخ وقوله من له ولاية مفعول يحيل وقوله قبض ذلك منه اى قبض المهر من الزوج والمراد
بمن له ولاية قبض المهر منه هو الاب ان كان والا نصب القاضى وصيا وصورتها انه اذا كان

مطلب

فى خلع غير الرشيد

(وهى غير رشيدة) فانها
تطلق ولا يلزم حتى لو كان
بلفظ الطلاق يقع رجعا
فيهما شرح وهبانية (فان
خالعه) الاب على مال
(ضامه) اى ملتزما
لا كفيلا لعدم وجوب المال
عليها (صح والمال عليه)
كالخلع مع الاجنبى فالاب
أولى (بلا سقوط مهر)
لانه لم يدخل تحت ولاية
الاب ومن حيل سقوطه
ان يجعل بدل الخلع على
اجنبى بقدر المهر ثم يحيل
به الزوج عليه من له ولاية
قبض ذلك منه بزازية
(وان شرطه)

مطلب

فى خلع الفضولى

المهر الفاملا يخالغ الزوج مع اجنبى على الف من ماله ثم يحيل الزوج الاب او الوصى بالمهر على الاجنبى بشرط القبول وان يكون الاجنبى أملاً من الزوج فحينئذ يبرأ الزوج عن المهر ويصير في ذمة ذلك الاجنبى لكن في ذلك ضرر للاجنبى فلذا قيل ثم يبرئه الاب او يقر بقبضه منه لكن يكفى في الظاهر اقرار الاب ابتداء بدون هذا التكلف كما قدمناه آنفاً وفي بعض النسخ ثم يحيل به الزوج على من له ولاية قبض ذلك منه وهذه حيلة اخرى ذكرها في البحر عن البرازية وعليها ففاعل يحيل ضمير يعود على الاجنبى والزوج مفعوله والضمير في به يعود على بدل الخلع اى يحيل الاجنبى الزوج بالالف بدل الخلع على من له ولاية القبض اى على الاب او الوصى فيبرأ الاجنبى من البدل ويصير في ذمة الاب وقوله في البرازية فيبرأ الزوج منه غير ظاهر تأمل لكن يغنى عن هذه الحيلة الثانية التزام الاب البدل ابتداء بدون هذا التكلف تأمل (قوله اى الزوج الضمان) تفسير للضمير المستتر والبارز والمراد بالضمان المضمون ليوافق قول الفتح اى لو شرط الزوج الالف عليها توقف على قبولها الخ وفي البرازية الخلع اذا جرى بين الزوج والمرأة فاليها القول كان البدل مرسلًا او مطلقًا مضافًا الى المرأة او الاجنبى اضافة ملك او ضمان اه امثلة ذلك اخلعنى على هذا العبد او على عبد او على عدى هذا او على عبد فلان (قوله طامت) لم جود الشرط وهو قبولها والينونة بالخلع تعتمد القبول دون لزوم المال كما اذا سبت خمرًا ونحوه فتح (قوله وان قبل الاب) لان قبولها شرط وهو لا يحتمل النيابة فتح (قوله في الاصح) وفي رواية يصح لانه نفع محض اذ تخلص من عهده بلا مال فتح (قوله واجازت) اى اجازت قبول الاب ح ومثله في الدر المنقى وهو المفهوم من الفتح فافهم (قوله قال الزوج خالعتك) قيد بصيغة المفاعلة لانه لو قال خلعتك لا يتوقف على القبول ولا يبرأ كما في البحر وتقدم اول الباب وهذه المسئلة في الزوجة البالغة (قوله وبرى عن المهر المؤجل الخ) ذكر في الخلاصة والبرازية انه في هذه الصورة يبرأ كل واحد منهما عن صاحبه في احدى الروايتين عن ابى حنيفة وهو الصحيح وان لم يكن على الزوج مهر فعليها رد ماساق اليها من المهر لان المال مذکور عرفاً بذكر الخلع اه وهكذا في الفتح قال في البحر وظاهر اول العبارة ان المهر اذا كان مقبوضاً فلا رجوع له وصريح آخرها الرجوع وبه صريح في الحانية فحينئذ لم يبرأ كل منهما عن صاحبه قال وقد ظهر لى ان محل البراءة ما اذا خالعتها بعد دفع المعجل فانها تبرأ عن المعجل ويبرأ هو عن المؤجل ولذا قال في المحيط الصحيح انه يسقط المهر ما قبضت المرأة فهو لها وما بقى في ذمته يسقط اه قلت ويؤيده انه في الحانية لم يقل يبرأ كل واحد منهما بل قال ويبرأ الزوج عن المهر الذى لها عليه فان يكن لها عليه مهر لزمها رد ماساق اليها كذا ذكره الحاكم الشهيد وابن الفضل اه وحاصله ان الزوج يبرأ مما اهما في ذمته من المهر كلا او بعضا واماهى فلا تبرأ الا من البعض ولو قبضت الكل لم يبرأ منه وهذا ظهر ما في قول المصنف والاردت ماساق اليها من المعجل فانه بهم انه لا يبرأ منه المهر المؤجل اذا قدمت كل المهر وكان حقه ان يقول والاردت المهر الا ان يحاج بأنها اذا قبضت الكل صار كله معجلاً فتأمل ثم اعلم ان هذا كله محال لما في الفتح عند قوله ويسقط الخلع والمداواة كل حق الخ من ان البدل ان كان مسكوتاً عنه فبطلت ثلاث روايات

اى الزوج الضمان (عليها)
اى الصغيرة (فان قبلت وهى
من اهله) بأن تعقل ان النكاح
جالب والخلع سالب
(طلقت بلا شئ) لعدم
اهلية الغرامة وان لم تقبل
او لم تعقل لم تطلق وان
قبل الاب في الاصح ذيلعى
ولو بلغت واجازت جاز
فتح (قال) الزوج (خالعتك
فقبلت) المرأة ولم يذكر
مالاً (طلقت) لوجود
الايجاب والقبول (وبرى
عن) المهر (المؤجل او)
كان (عليه والا) يكن عليه
من المؤجل شئ (ردت)
عليه (ماساق اليها من المهر
المعجل) لما صرانه معاوضة
فتعتبر بقدر الامكان

اصحها براءة كل منهما عن المهر لا غير فلا يطالب به احدهما الآخر قبل الدخول او بعده مقبوضا او لا حتى لا ترجع عليه بشئ ان لم يكن مقبوضا ولا يرجع الزوج عليها ان كان مقبوضا كله والخلع قبل الدخول لان المال مذکور عرفا بالخلع الخ ومثله في الزيلعي وشرح الوهبانية والمقدسي والشرنبلالية وقوله والخلع قبل الدخول اى ومثله لو بعده بالاولى لانها اذا طلقت قبل الدخول لزمها رد نصف المهر فاذا لم يلزمها رد شئ منه هنا لم يلزمها بعد الدخول بالاولى وفي شرح الجامع الصغير لقاضيخان خلعهها ولم يذكر العوض عندهما لا يبرأ احدهما عن صاحبه عن المال الواجب بالنكاح وعن ابى حنيفة روايتان والصحيح براءة كل منهما عن صاحبه اه وفي متن المختار والمباراة كالخلع يسقطان كل حق لكل منهما على الآخر مما يتعلق بالنكاح حتى لو كان قبل الدخول وقد قبضت المهر لا يرجع عليها بشئ ولو لم تقبض شئ لا ترجع عليه بشئ اه ومثله في متن الملتقى وفي شرح درر البحار وشرح الجمع ان لم يسميا شئاً برى كل منهما من الآخر قبضت المهر ام لا دخل بها ام لا اه قلت وبه علم ان ما مر عن الفتاوى قول آخر غير المصحح في الشروح والمتون وظهر بهذا خلل كلام المصنف من وجهين احدهما انه مشى على خلاف الصحيح والثاني انه يوهم انها ترد المعجل فقط مع انه لم يقل به احداً وانما الخلاف في رد جميع المهر اذا كانت قبضته **(قوله خلع المريضة)** اى مرض الموت اذ لو برئت منه كان للزوج كل البدل لتراضيهما كماله وهبته شئاً ثم برئت من مرضها وان ماتت في العدة **(قوله لانه تبرع)** لما تقرر ان البضع غير متقوم عند الخروج فما بذلته من بدل الخلع تبرع لا يصح لو ارث وينفذ للاجنبي من الثلث لكنه يعطى الاقل دفعا لتهمة المواضعة كما مر في طلاقه لها في مرضه **(قوله فله الاقل الخ)** بيانه لو كان ارثه منها خمسين وبدل الخلع ستين والثلث مائة فقد خرج الارث والبدل من الثلث فلها الاقل وهو خمسون وان كان الثلث اربعين فلها الاقل منه ومن الارث وهو اربعون والحاصل ان له الاقل من ميراثه ومن بدل الخلع ومن الثلث ولو عبر بذلك تبعاً لجامع الفصولين لكان اخصر واظهر **(قوله فله البدل ان خرج من الثلث)** افاد انه لا ينظر الى الارث هنا لعدمه بموتها بعد العدة او قبل الدخول لحصول الينونة فينظر الى البدل والثلث فيعطى الاقل لكن افاد في التاترخانية انه لو قبل الدخول والخلع على المهر يسقط نصفه بطلاقها والنصف الآخر وصية لغير الوارث فلو لم يكن لها مال غيره يسلم له ثلث ذلك النصف **(قوله وتماه في الفصولين)** اى في احكام المرضى او اخر الكتاب وذكر عبارته بتمامها في البحر عند قول الكنز ولزمها المال **(قوله لحجرها عن التبرع)** اى ولو بالاذن كهبتها بحر وهذا علة لتأخره الى ما بعد العتق **(قوله لزمها المال للحال)** لانفكاك الحجر باذن المولى فظهر في حقه كسائر الديون بحر **(قوله فتباع الامة)** اى الا ان يفديها المولى كسائر الديون جامع الفصولين * (فرع) * الامة تفارق الحرية الصغيرة العاقلة اذا اختلعت من زوجها بانها لا تؤاخذ ببذل الخلع بعد البلوغ كالا تؤاخذ به في الحال كافي الذخيرة وفي جامع الفصولين ولو طلق الصبية بمال يصير رجعي وفي الامة يصير بائناً اذا الطلاق بمال يصح في الامة لكنه مؤجل وفي الصبية يقع بالمال ولو عاقلة **(قوله على رقبته)** اى جعل السيد للزوج رقبته بدل الخلع ط **(قوله صح الخلع مجانا)** ظاهره انه لا يسقط

مطلب
في خلع المريضة

(خلع المريضة يعتبر من الثلث) لانه تبرع فله الاقل من ارثه وبدل الخلع ان خرج من الثلث والا فالاقل من ارثه والثلث ان ماتت في العدة ولو بعدها او قبل الدخول فله البدل ان خرج من الثلث وتماه في الفصولين (اختلعت المكاتبه لزمها المال بعد العتق ولو بأذن المولى) لحجرها عن التبرع (والامة وام الولد ان بأذن المولى لزمها المال للحال) فتباع الامة وتسعى ام الولد والمذبرة ولو بلاذن فبعد العتق (خلع الامة مولاها على رقبته ان زوجها حرا صح الخلع مجانا وان زوجها) مكاتباً او عبداً او مدبراً صح وصارت امة

المهر والظاهر سقوطه لبطلان التسمية فهو كتسمية الحمر والخنزير ط **(قوله للسيد)** اي سيد الزوج غير المكاتب **(قوله فلا يبطل النكاح)** لانها لا تصير مملوكة للزوج بل لسيدته واما المكاتب فانه يثبت له فيها حق الملك وحق الملك لا يمنع بقاء النكاح فلا يفسد بخر عن الجامع وما في المنع من ان الملك يقع لسيد المكاتب وهو مقتضى اطلاق منته يمكن تأويله بأن للسيد فيها حقاً بحيث لو عجز المكاتب صارت لسيدته افاده الرحمتي **(قوله فكان في تصحيحه ابطاله)** اي وما كان كذلك فهو باطل والمراد بطلان كونه معارضة لامطلقاً لما مر اول الباب انه يمين في جانب الزوج ومعاوضة في جانبها فاذا بطلت جهة المعاوضة بقيت الجهة الاخرى والى هذا اشار في الفتح بقوله لكنه يقع طلاقاً بئناً لانه بطل البدل وبقي لفظ الخلع وهو طلاق بئناً اه **(قوله طلقت بثلاثة آلاف)** اي طلقت ثلاثاً بثلاثة آلاف كما صرح به في البحر عن المحيط عند قول الكنز ولزمها المال وقال لانه لم يقع شيء الا بقبولها لان الطلاق يتعلق بقبولها في الخلع فوق الثلاث عند قبولها جملة بثلاثة آلاف اه قلت وهذا اذا كان بمال والا لم يكن معاوضة فلا يتوقف على القبول فتقع الاولى ويلغو ما بعدها لان البائن لا يلحق البائن ولذا قال في جامع الفصولين قال لها قد خلعتك وكرره ثلاثاً واراد به الطلاق فهي واحدة بئناً ولو قال قد خلعتك على مالك على من المهر قل ثلاثاً فقبلت طلقت ثلاثاً لانه لم يقع الا بقبولها وكذا لو قالت خلعت نفسي منك بألف قالته ثلاثاً فقال رضيت او اجزت كانت ثلاثاً بثلاثة آلاف وهذا خلاف ما في فتاوى العدة وما في العدة هو الصحيح اه قلت وما في العدة هو انه يقع واحدة بالمسمى ويبطل الاول بالثاني والثاني بالثالث كما في المعاوضات اه ولعل وجهه انه لما كان يميناً من جانبه صار معلقاً على قبولها اذا ابتداء بخلاف ما اذا ابتدأت هي فانه من جانبها معاوضة فلا يصير تعليقاً على قبوله فاذا قبل يكون قبولا للعقد الثالث ويلغو الثاني به والاول بالثاني هذا ما ظهر لي وفي جامع الفصولين أيضاً قال طلقتك على الف طائفتك على ثلاثة آلاف فقبلت فهو على المالين جميعاً ومثله العتق على مال بخلاف البيع فانه يقع على آخر الاثنان اذ الرجوع في البيع قبل قبوله يصح بخلاف عتق وطلاق اه والظاهر انها لو ابتدأت هي بذلك فقبل تقع طلاقاً واحدة بالمال الاخير فقط لانه يصح رجوعها لارجوعه كمر اول الباب بناء على ما قلنا من انه يمين من جانبه معاوضة من جانبها **(قوله طلقت ثلاثاً الخ)** اي بألف فتح وفيه عن الخلاصة عن ابى يوسف لو قالت طلقتني اربعاً بألف فطلقها ثلاثاً فهي بألف ولو طلقها واحدة قبلت الثلاث اه أي لانها اذا ابتدأت كان معاوضة لاتعلقاً بخلاف ما اذا ابتداء كما قلنا **(قوله قلت فيطلب الفرق الخ)** وكذا يطلب الفرق بين على ان تدخل الدار حيث توقف على الدخول وبين على ان تعطيني كذا حيث توقف على القبول مثل على دخولك الدار وقد سئل عن هذه الفروع الثلاثة في البحر فلم يبد فرقاً ونقل كلامه في النهر وسكت عليه ونقل في الدر المتقي عن شرح اللباب الفرق بين المصدر الصريح والمؤول صحة حمل الثاني على الجثة دون الاول اي فيصح زيداً ما ان يقوم واما ان يقعد بخلاف زيد اما قيام واما قعود ولكن لا يظهر الفرق فيما نحن فيه كما قاله ح اقول قد يظهر الفرق ولا بد له من مقدمات احداها ما قاله السبكي في التعليقات الفرق بين المصدر الصريح والمؤول مع اشتراكهما في الدلالة على الحدث

للسيد) فلا يبطل النكاح اما الحر فلو ملكها لبطل النكاح فبطل الخلع فكان في تصحيحه ابطاله اختيار **(فروع)** * قال خلعتك على الف قل ثلاثاً فقبلت طلقت بثلاثة آلاف لتعليقه بقبولها * في المنتقى انت طالق اربعاً بألف فقبلت طلقت ثلاثاً وان قبلت الثلاث لم تطلق لتعليقه بقبولها بازاء الاربع * انت طالق على دخولك الدار توقف على القبول وعلى ان تدخل الدار توقف على الدخول قلت فيطالب الفرق فان ان والفعل بمعنى المصدر فتدبر * قال خلعتك واحدة بألف وقالت انما سألتك الثلاث فقلت ثلاثاً

مطلب

في الفرق بين على ان تدخل وعلى دخولك وعلى ان تعطيني

مطلب

في الفرق بين المصدر الصريح والمؤول

ان موضوع الصريح الحدث فقط وهو امر تصورى والمؤول يزيد عليه بالحصول اما ماضيا
واما حالا واما مستقبلا ان كان اثباتا وبعد الحصول في ذلك ان كان منقيا وهو امر تصديقي
ولهذا يسد أن والفعل مسد المفعولين لما بينهما من النسبة اه ونقله السيوطي في الاشباه
النحوية ونقل ايضا ان المصدر الصريح غير مؤقت بخلاف المؤول فالصريح دال على
الازمنة الثلاثة دلالة مبهمة فهو عام بخلاف المؤول وايضا المؤول اسم تقديرى غير ملفوظ به
وانما الملفوظ به حرف وفعل وله شبه بالمضمر ولذا لم يصح وصفه بخلاف الصريح فانه يقال
يعجبني ضربك الشديد بخلاف ان تضرب الشديد ثانياها ما قدمناه عن المحقق ابن الهمام ان
على تستعمل حقيقة للاستعلاء ان اتصلت بالاجسام وفي غيرها لمعنى اللزوم الصادق على
الشرط المحض وعلى المعاوضة الشرعية أو العرفية وترجح المعاوضة عند ذكر العوض لانها
الاصل كما في التحرير ثالثها ان الطلاق يتعلق بالزمان دون المكان ونحوه اذا علمت ذلك فنقول
اذا قال لها على ان تعطيني كذا فهو تعليق على فعل مستقبل صالح للمعاوضة فيشترط قبولها
ليزمتها المال فصار كأنه علقه على القبول اذ به يحصل غرضه من الطلاق بعوض فتطابق
بالقبول وان لم تعطه في الحال بخلاف على ان تدخل فانه صالح للشرط المحض لعدم ما يفيد
المعاوضة فتعين تعلقه بالدخول بلا توقف على قبول اذ لا غرامة تلحقها واما على دخولك الدار
فليس فيه فعل يصلح جماعه شرطا بل هو امرى تصورى لا يصلح جماعه شرطا الا بذكر فعل معه
يدل على الحصول في احد الازمنة الثلاثة ليصير بمنزلة ان دخلت أو بتقدير الوقت كما في انت
طالق في دخولك الدار بقرينة في الظرفية اذا الطلاق لا يكون مظروفا في الدخول بل في زمانه
ولا يحسن هنا تقدير الوقت لعدم ما يقتضيه لان جعل على للمعاوضة يغنى عنه بدون تكلف فان
العاقل قد يكون له غرض في جعل الدخول مثلا عوضا عن الطلاق هذا غاية ما ظهر من
الفرق والله تعالى اعلم (قوله فاقول لها) لانها تنكر الزيادة على ثلث الالف فتصدق
قال في البحر مع عيبتها فان اقاما البينة فالبينة بينة الزوج اه (قوله صح الخلع) لانه لا يفسد
بالشرط الفاسد كما مر (قوله وبطل الشرط) اى فلا يكون المهر للولد ولا الاجنبي بل يكون
للزوج كما في البرازية وغيرها وليس له امساك الولد عنده لان امساكه عنده حقه فلا يبطل
بابطالهما كما قدمناه عن الحانية (قوله بانت الخ) قال في الحانية قالت له اخلعنى على الف
فقال أنت طالق قيل هو جواب ويتم الخلع وقيل لا بل طلاق والمختار الاول لانه جواب ظاهرا
فان قال لم اعن به الجواب صدق ووقع الطلاق بلاشئ وكذا لو قالت المرأة اختلعت منك فقال
طلقتك قيل هو جواب ويتم الخلع قيل لا بل رجعى وقيل يسئل الزوج عن النية وفي المسئلة
الاولى ينبغي ان يسئل أيضا اه وفي البرازية والمختار انه اذا اراد الجواب يكون جوابا
ويجعل كأنه قال انت طالق بالخلع لانه خرج جوابا فيكون خلعا ويبرأ عن المهر (قوله ولا
رواية الخ) ذكر ذلك في آخر القنية في باب المسائل التي لم يوجد فيها رواية ولا جواب شاف
للمتأخرين وقال فهل يقع بائنا للمقابلة بالمال كمسئلة الزيادات ام رجعيا وهل يبرأ الزوج
لوجود الشرط صورة اولا يبرأ اه ونقل عبارته في البحر قيل قوله ولزمها المال وكتبت
فما علقته عليه ان صاحب القنية ذكر في الحاوى عن الاسرار الجواب بأن الواقع رجعى

فاقول لها * خلعها على
ان صداقها ولدها ولا جنى
او على ان يمسك الولد عنده
صح الخلع وبطل الشرط *
قالت اختلعت منك فقال لها
طاعتك بانت وقيل رجعى *
ولا رواية لو قالت ابرأتك
من المهر بشرط الطلاق
الرجعى فطلقها رجعيا

ويبرأ الزوج لتراضيهما على وقوع الرجعي ومقابلته بالمال لاتغيره عن وصفه بالرجعي واما
مسئلة الزيادات فهي فيما اذا طلبت منه المرأة طلقتين بائنتين بألف فقابلة المال تغير وصفه
بالرجعي فيلغو لانها لم ترض بلزوم الالف مع بقاء النكاح ولان الباء تصحب الا عواض
والعوض يستلزم المعوض وهو انصرام النكاح بينهما اه ملخصا قلت هذا الجواب انما
يظهر اذا كان الواقع انه قال ذلك بعد طلبها منه البائنتين اما لو ابتداء الزوج بذلك وقالت
قبلت يلزم ان يقع به الرجعي لوجود تراضيهما على ذلك مع ان المنقول يخالفه ففي الذخيرة
من الباب السادس في الطلاق انت طالق الساعة واحدة وغدا اخرى بألف فقبلت وقع في
الحال واحدة بنصف الالف وغدا اخرى بلا شيء لان شرط وجوب البدل بالطلاق زوال
الملك به وقد زال الملك بالاولى لكن ان تزوجها قبل مجيء الغد تطلق اخرى غدا بنصف الالف
لزوال الملك بها ولو قال للمدخولة انت طالق الساعة واحدة رجعية وغدا اخرى بألف
فقبلت وقعت في الحال واحدة بلا شيء لوصفها بمساينا في البدل فان الطلاق ببذل لا يكون
رجعيا وفي الغد تطلق اخرى بألف لزوال الملك بها لان الاولى رجعية لاتزيله ولو قال انت
طالق اليوم بائنة وغدا اخرى بألف تقع في الحال نائنة بلا شيء لان البائن بصريح الابانة
لا يقابله شيء وغدا اخرى بلا شيء لان الملك زال بالاولى لابها الا اذا تزوجها قبل مجيء الغد
فتقع اخرى بالف لزوال الملك بها ولو قال انت طالق الساعة واحدة رجعية وغدا اخرى
رجعية بالف ينصرف البدل اليهما وكذا انت طالق الساعة ثلاثا وغدا اخرى بائنة بالف
او الساعة واحدة بغير شيء وغدا اخرى بغير شيء بألف درهم ينصرف اليهما فتكونان بائنتين
لانه لا يد من الغاء الوصف المتأفي أو البدل و الغاء الاول اولى لان الآخر ناسخ له فتقع واحدة
في الحال بنصف الالف وغدا اخرى مجانا الا اذا تزوجها قبل الغد فتقع الثانية بنصفه
ولو قال انت طالق اليوم واحدة وغدا اخرى رجعية بألف ينصرف البدل اليهما ايضا لانه
وصف الثانية بالنسافي فينصرف البدل الى الطالقتين اه ملخصا وقد ذكر في الفتح لذلك
اصلا وهو انه متى ذكر طلاقين وذكر عقيبهما مالا يكون مقابلا بهما الا اذا وصف الاول
بماينا في وجوب المال فيكون المال حينئذ مقابلا بالثاني وانه يشترط للزوم المال حصول
البنونة به اه وقوله الا اذا وصف الاول اي فقط فلو وصف بالنسافي كلا منهما او الثاني
فقط او لم يصف شيئا منهما بماينا في يكون المال مقابلا بهما ولا يضر عدم وجوب شيء
بالثاني لعارض بنونة سابقة عليه لان ذلك العارض اذا زال كما اذا تزوجها قبل وقت الثاني
يجب المال به ايضا وبهذا يسهل فهم هذه المسائل (قوله لكن في الزيادات الخ) ليس
في عبارة القنية والحاوي المنقولة عن الزيادات لفظ رجعيا في الموضعين بل في الاول فقط
والمناسب ما فعله الشارح من ذكره في الموضعين ليوافق ما ذكرناه آنفا اذ على ما في
القنية لا يكون البدل لهما بل للثاني فقط لزوال الملك به كما مر التصريح به في عبارة
الذخيرة وعبارة الفتح (قوله لكن يقع الخ) هذا غير مذكور في عبارة الزيادات المنقولة
في القنية ولا يناسبها ايضا لما علمت نعم هو الصحيح على ما ذكره الشارح ومر التصريح به
في عبارة الذخيرة في هذه المسئلة فافهم قال ح يعني ان في اليوم الاول يقع طلاق بائنة

لكن في الزيادات انت
طالق اليوم رجعيا وغدا
اخرى رجعيا بالف فالبذل
لهما وها بائنتان لكن يقع
غدا بغير شيء ان لم يعد ملكه

بخمسمائة وفي غد تقع أخرى بخمسمائة ان عقد عليها قبل مجيئ العقد والا وقعت أخرى
 بغير شيء اه (قوله وفي الظهيرية الخ) لم أجده فيها ونقله في البحر عن الولوالجية بلفظ فامرك
 بيدك فطلقي نفسك متى شئت ومثله في جامع الفصولين بلفظ لتطاتي وقد اسقطه الشارح
 ولا بد منه لقوله بعده ويقع الرجعي اذ لو لم يذكر الصريح تفسير الما قبله لكان الواقع البائن
 لان التفويض بالامر باليد من الكنايات ويقع به البائن وان قالت طلقت نفسي لان العبرة
 لتفويض الزوج لا لايقاع المرأة كما مر في محله فاذا أتى بعده بالصريح اعتبر كما هنا ففي الذخيرة
 أمرك بيدك في تطليقة فهي رجعية اه ولذا قال في البحر لا يسقط المهر لعدم صحة ابراء
 الصغيرة ويقع الرجعي لانه كالتأمل لها عند وجود الشرط انت طالق على كذا وحكمه
 ما ذكرنا اه ومثله في جامع الفصولين (قوله او كذا منا) المن رطلان والارز بفتح الهمزة
 وتشديد الزاي معروف ط (قوله اوسع من البيع) اي من السلم لانه هو الذي يشترط فيه
 ذلك ط (قوله قلت ومفاده الخ) مخالف لما قدمه قيل قوله ويسقط الخلع والمبارأة الخ
 من قوله خلعتك على عبدى وقف على قبولها ولم يجب شيء وقد منا هناك عن المجتبى ما يؤيده
 لكن ذكر في البحر هناك عن البزازية اختلفت مع زوجها على مهرها ونفقة عدتها على ان
 الزوج يرد عليها عشرين درهما صح ولزم الزوج عشرون دليله ما ذكر في الاصل خالعت على
 دار على ان الزوج يرد عليها الف الف لاشقة فيه وفيه دليل على ان ايجاب بدل الخلع عليه يصح
 وفي صالح القدوري ادعت عليه نكاحا وصالحها على مال بذله لها لم يجز وفي بعض النسخ جاز
 والرواية الاولى تخالف المتقدم والتوفيق انها اذا خالعت على بدل يجوز ايجاب البدل على
 الزوج ايضا ويكون مقابلا ببذل الخلع وكذا اذا لم يذكر نفقة العدة في الخلع يكون تقديرا
 لنفقة العدة اما اذا خالعت على نفقة العدة ولم تذكر عوضا آخر ينبغي ان لا يجب بدل الخلع
 على الزوج اه ما في البحر عن البزازية وهذا من الحسن بمكان نهر والحاصل انه لا وجه
 لايجاب البدل على الزوج لان الخلع عقد معاوضة من جهتها فانها تملك نفسها بما تدفعه له
 ولذا كان الطلاق على مال بائنا حتى لو أبانها قبله لم يجب المال لعدم ما يقابله وحينئذ فان خالعا
 على مال او على ما في ذمته من المهر وشرط على نفسه لها مالا يجعل ذلك استثناء من بدل الخلع
 فان زاد عليه او لم يكن بدل اصلا يجعل تقدير النفقة العدة الا اذا كانت النفقة مخالعا عليها
 ايضا فلا يجب الزائد والله سبحانه أعلم لكن ذكر في البزازية في موضع آخر وأقره عليه
 في البحر ان المختار جواز البدل عليه وطريقه بالحمل على الاستثناء من المهر ان كان عليه
 مهر والا فهو استثناء من النفقة فان زاد عليها يجعل كأنه زاد على مهرها ذلك القدر قبل الخلع
 ثم خالع تصحيحا للخلع بقدر الامكان اه وقوله استثناء من النفقة اي اذا خالعا عليها والا
 فهو تقدير لها كما مر وفي جامع الفصولين لاحاجة الى هذا التطويل وتلحق الزيادة بأصل العقد
 كافي البيع (قوله اختلفت بشرط الصك) اي بشرط ان يكتب لها صك فيه ذلك والصك
 الكتاب الذي يكتب في المعاملات والاقارير جمعه صكوك كفلس وفلوس وصكانه كسهم
 وسهام مصباح (قوله لم تحرم) اي بمجرد قبوله بل لا بد من كتابة الصك ورد الاقشة
 ولا بد ان يكون ذلك في المجلس ح والله تعالى أعلم

٣ مطلب

في ايجاب بدل الخلع على
 الزوج

وفي الظهيرية قال لصغيرة

ان غبت عنك اربعة اشهر

فأمرك بيدك بعد ان

تبرئني من المهر فوجد

الشرط فإبرأته وطلقت

نفسها لا يسقط المهر ويقع

الرجعي * وفي البزازية

اختلفت بمهرها على ان

يعطيها عشرين درهما او

كذا منا من الارز صح

ولا يشترط بيان مكان

الايفاء لان الخلع اوسع

من البيع قلت ومفاده

صحة ايجاب بدل الخلع

عليه فليحفظ وفي القنية

اختلفت بشرط الصك

او بشرط ان يرد اليها

أقمشتها فقبل لم تحرم

ويشترط كتبه الصك

ورد الاقشة في المجلس

والله اعلم

مناسبتة للخلع ان كلا منهما يكون عن النشوز ظاهرا او قدم الخلع لانه اكمل في باب التحريم اذ هو تحريم بقطع النكاح وهذا مع بقاءه فتح **(قوله هو لغة الخ)** هذا احد معانيه في اللغة لان ظاهر مفاعلة من الظهر فيقال ظاهرتة اذا قابلت ظهرك اظهره حقيقة واذا غايظته لان المغايظة تقتضي هذه المقابلة واذا نصرته لانه يقال قوى ظهره اذا نصره وتماه في الفتح وفيه وانما عدى بمن مع انه متعد بنفسه لتضمنه معنى التباعد لانه كان طلاقا وهو مبعد اه وفي البحر عن المصباح وانما خص بذكر الظهر لانه من الدابة موضع الركوب والمرأة مركوبة وقت الغشيان فركوب الام مستعار من ركوب الدابة ثم شبه ركوب الزوجة بركوب الام الممتع وهو استعارة لطيفة فكأنه قال ركوبك للنكاح حرام على **(قوله)** وشرعا تشبيه المسلم الخ شمل التشبيه الصريح والضمني كما لو كانت امرأة رجل ظاهر منها زوجها فقالت أنت على مثل فلانة ينوي ذلك وكذا لو ظاهر من امرأته فقال للاخرى انك كنت في ظهريها او أنت على مثل هذه ناويا فانه يكون مظاهرا ولو بعد موتها او بعد التكفير لتضمنه أنت على كظهر امي وشمل المتعلق ولو بمشيتها والمؤقت بيوم او شهر مثلا كما سيأتي بحر واعترض به عن نحو أنت امي بالتشبيه فانه باطل وان نوى كما سيأتي وأراد ان لم يتعلق ولو حكما البالغ فلا يصح ظهار المجنون والصبي والمعتوه والمدهوش والمبرسم والمغشى عليه والنائم ويصح من السكران والمكره والمخطئ والاخرس بأشارته المفهمة ولو بكتابة الناطق المستبينة او بشرط الحياض كما في البدائع نهر ولو ظاهر ثم ارتد بقي ظهاره عنده لا عندهما بحر **(قوله)** فلاظهار لذمي لانه ليس من اهل الكفارة ويصح عند الشافعي ط **(قوله)** زوجته شمل الامة وخرجت مملوكته والاجنبية الا اذا اضافه الى سبب الملك كما سيأتي والمبانة بواحدة او ثلاث قال في البحر حتى لو علق الظهار بشرط ثم أبانها ثم وجد الشرط في العدة لا يصير مظاهرا لانه وقت وجود الشرط صادق في التشبيه بخلاق الابانة المتعلقة لان فائدتها تنقضي العدد **(قوله)** ولو كتابية الاولى ولو كافرة ليشمل المجوسية ففي البحر عن المحيط أسلم زوج المجوسية فظاهر منها قبل عرض الاسلام عليها صح لكونه من اهل الكفارة ودخل فيه الرقاء والمدخولة وغيرها كما في النهر **(قوله)** من أعضائها كالرأس والرقبة **(قوله)** او تشبيه جزء شائع كنصفك ونحوه والاصوب ان يقول او تشبيهه جزأ شائعا بالاضافة الى ضمير الفاعل ونصب جزأ شائعا لانه في كلام المصنف معطوف على زوجته المنصوب على المفعولية **(قوله)** بمحرم عليه اي بعضو يحرم النظر اليه من اعضاء محرمة عليه نسبا او صهرية او رضا كما في البحر او بجملتها كأنه على كأمي فانه تشبيه بالظهر وزيادة كما يأتي لكن هذا كناية لا بدله من النية كما سيأتي وعلم انه لا بد في المشبه به من كون الجزء يحرم النظر اليه والا فلا يصح وان كان يعبر به عن الكل كرأس امي او وجهها بخلاف الزوجة المشبهة فانه يكفي ذكر الجزء الذي يعبر به عن الكل منها وان لم يحرم النظر اليه كرأسك فتنه وخرج بالمحرمة عليه زوجته الاخرى وامته قال في الفتح ولا فرق بين كون ذلك العضو الظاهر او غيره مما لا يحل النظر اليه وانما خص بأسم الظهار تغليبا للظهر لانه كان الاصل في استعمالهم وقيد في النهاية التحريم بكونه متفقا عليه احترازا عن

باب الظهار

هو لغة مصدر ظاهر من امرأته اذا قال لها انت على كظهر امي وشرعا (تشبيه المسلم) فلاظهار لذمي عندنا (زوجته) ولو كتابية او صغيرة او مجنونة (او) تشبيه ما يعبر به عنها من أعضائها او تشبيه (جزء شائع منها) بمحرم عليه تأييدا

ما يسوغ فيه الاجتهاد

بوصف لا يمكن زواله
فيخرج تشبيهه بأخت امرأته
او بمطالقتها لانا وكذا
بمجوسية جواز اسلامها
وقوله بمحرم صفة لشخص
المتناول للذكر والاثنى فلو
شبهها بفرج ابيه او قريبه
كان مظاهرا قاله المصنف
تبعا للبحر ورده في النهر
بما في البدائع من شرائط
الظهار كون المظاهر به من
جنس النساء حتى لو شبهها
بظهر ابيه او ابنه لم يصح
لانه انما عرف بالشرع
والشرع ورد في النساء
نعم يرد ما في الحانية انت
على كالدّم والخمر والخنزير
والغيبية والنميمة والزنا
والربا والرشوة وقتل المسلم
ان نوى طلاقا ارظهارا
فكما نوى على الصحيح
كأنت على كامي فان التشبيه
بالام تشبيه بظهرها وزيادة
ذكره القهستاني معزيا
لله محيط (وصح اضافته
الى ملك اوسبيه) كان
نكحتك فكذا حتى لو
قال ان تزوجتك فأنت على
كظهر امي مائة مرة فعليه
الكل مرة كفارة تاترخانية
(وظهارها منه لغو) فلا
حرمة عليها ولا كفارة

ام المنزى بها وبنتها فلو شبهها بهما لم يكن مظاهرا وعزاه الى شرح الطحاوي لكن هذا قول
محمد وقال ابو يوسف يكون مظاهرا وهو قول الامام قل القاضي ظهير الدين وهو الصحيح
لكن رجح العمادى قول محمد نهر قال في الفتح والخلاف مبنى على نفاذ حكم الحاكم بحل
نكاحها وعدمه لا على كون الحرمة مجمعا عليها او لا بل على كونها يسوغ فيها الاجتهاد او لا
وعدم تسويغ الاجتهاد لو جود الاجماع او النص الغير المحتمل للتأويل بلا معارضة نص آخر
في نظر المجتهد وان كانت المعارضة ثابتة في الواقع ولهذا يختلف في كون المحل يسوغ فيه الاجتهاد
وفي نفاذ حكم الحاكم بخلافه اهـ (قوله بوصف) الباء لسببية التحريم او التأييد (قوله
لا يمكن زواله) كلامية والاختية ولو رضاعا والمصاهرة (قوله لجواز اسلامها) اى
وصيرورتها كتابية كافي البحر فخرتها مؤبدة بالنظر الى بقاء وصف المجوسية غير مؤبدة اذا
انقطع ط (قوله ورده في النهر) بما في البدائع الخ) اقول ومثله ما في الحانية التشبيه بالرجل
اى رجل كان لا يكون ظهرا ونحوه في التاترخانية عن التهذيب وكذا في الظهيرية ثم رأيت
ايضا صريحاً في كافي الحاكم وهذا يعارض ما بحثه في المحيط بلفظ وينبى ان يكون مظاهرا قال
في النهر وبه اندفع ما في البحر حيث جزم بما في المحيط ولم ينقله بحثا (قوله نعم يرد ما في
الحانية الخ) كذا في النهر وهو مردود فان الذى في الحانية خلاف هذا ونصه ولو قال
لامرأته أنت على كالمية والدم ولحم الخنزير اختلفت الروايات فيه والصحيح انه ان لم ينوشيا
لا يكون ايلاء وان نوى الطلاق يكون طلاقا وان نوى الظهار لا يكون ظهرا اهـ وكذا في
التاترخانية والشرنبالية معزيا للحانية فعلم ان لفظة لاساقطة من نسخة صاحب النهر وبه
تأيد ما في البدائع وغيرها فافهم (قوله فان التشبيه بالام الخ) جواب عما قيل انه ليس فيه
تشبيه بعضو يحرم النظر اليه من محرمه (قوله معزيا لله محيط) الذى رأيت في القهستاني عزوه
لنظم بدون ذكر التصحيح وانما هو مذكور في الحانية ولكن لعكس ما قال كما علمت (قوله
كان نكحتك) اى تزوجتك وهذا مثال لسبب الملام ومثال الملك كأن صرت زوجة لى (قوله
فكذا) اى فأنت على كظهر امي ولو زادت أنت طالق ثم تزوجها بعدما وقع الطلاق المعلق بقى حكم
الظهار الا اذا قدم فقال فأنت طالق وأنت على كظهر امي لانها بانت بزول الطلاق او لا لكونه
قبل الدخول بناء على الترتيب في النزول عنده خلافا لهما كما في الدر الماتقى آخر الباب وقدمناه
في التعليق وفي اول باب الايلاء (قوله مائة مرة) يحتمل ان يكون حالا من مقول القول اى
قال ذلك الكلام مكررا له مائة مرة والا قرب المتبادر انه حال من جملة جواب الشرط فهو من
تمة مقول القول وتكرر الظهار والكفارة على الاول ظاهر وكذا على الثانى بمنزلة ما لو قال
أنت طالق مرارا او الوفاق حيث تطلق ثلاثا كما مر قبيل باب طلاق غير المدخول بها بخلاف ما لو
قال انت على حرام الف مرة وهى مدخول بها حيث تقع واحدة فقط وقدمناه هناك وكذا في
آخر الايلاء الفرق بينهما بأن هذا بمنزلة تكرار هذا الكلام بقدر العدد المذكور والحرام
اذا كرر مرارا لا يقع به الا واحدة لانه بائن بخلاف الطلاق لانه صريح يلحق مثله والظهار
يلحق الظهار ايضا كما سيأتى متنا فافهم (قوله وظهارها منه لغو) اى اذا قالت انت على
كظهر امي او انا عليك كظهر امك فهو لغو لان التحريم ليس اليها ط (قوله فلا حرمة الخ)
حرمة عليها ولا كفارة

بيان لكونه لغواى فلا حرمة عليها اذا مكنته من نفسها ولا كفارةظهار ولايمين ط
(قوله به يفتى) مقابله ما فى شرح الوهبانية للشرنبلالى عن الحسن بن زياد من صحةظهارها
وعاينها كفارةظهار وروى عن ابى يوسف اه ط **(قوله ايجاب كفارة يمين)** فتجب
بالحنث وقيل كفارةظهار فان كان تعليقا تجب متى تزوجت به وان كانت فى نكاحه تجب
للحال مالم يطلقها لانه لا يحل لها العزم على منعه من الجماع بحر عن ابن وهبان **(قوله**
كأنت على) قال فى البحر ومنى وعندى ومى كلى **(قوله على كفى النهر)** اى بحثا مخالفا
لما بحثه فى البحر من انه ينبغى ان يكون مظاهرا وقال الخير الرملى لا يكون ظهارا مالم ينو به
الظهار لان حذف الظرف عند العلم به جائز واذا نواه صبح تأمل اه وعليه فهو كناية ظهار
تتوقف على النية لاحتمال كظهر أمى على غيرى **(قوله ونحوه الح)** قال فى البحر كل ما صح
اضافة الطلاق اليه كان مظاهرا به فخرج اليد والرجل اى ونحوها **(قوله كظهر أمى الح)**
اى من كل عضو لا يحل النظر اليه من محرمه تأييدا كما مر فخرج ما يحل النظر اليه كاليد
والرجل والجنب فلا يكون ظهارا وفى الحانية انت على كركبة أمى فى القياس يكون مظاهرا
ولو قال فخذك كفخذ أمى لا يكون مظاهرا وكذا رأسك كرأس أمى اى لفقد الشرط
فى الثانية من جهة المشبه وفى الثالثة من جهة المشبه به **(قوله ولا يخفى ما فيه من التكرار)**
وذلك فى فرج الام فانه ذكر مرتين واجاب ط بأن المراد بقوله او فرج أمى او فرج بنتى
انه ذكره مرددا بينهما **(قوله والذى فى نسخ المتن)** اى المجرد عن الشرح **(قوله يصير به**
مظاهرا بلانية) اى لا يكون الاظهارا ولو نوى به الطلاق لا يصح لانه منسوخ فلا يتمكن
من الاتيان به كذا فى الهداية وهو يقتضى ان الظهار كان طلاقا فى الاسلام حتى يوصف
بالنسخ مع انه قال اولا انه كان طلاقا فى الجاهلية وهو يقتضى ان جعله ظهارا ليس ناسخا
بحر والجواب انه كان طلاقا فيهما بدليل قوله عليه الصلاة والسلام ما أراك الا قد حرمت
عليه فترات آية قد سمع **(قوله لانه صريح)** ظاهر كلامهم ان الصريح ما كان فيه ذكر
العضو در متنى وسيدكر المصنف الفاظ الكناية قال ط فيصح ظهار الهازل ولا
يوجب الظهار نقصان عدد الطلاق ولا بينونة وان طال المدة هندية **(قوله ودواعيه)**
من القبلة والمس والنظر الى فرجها بشهوة اما المس بغير شهوة فخارج بالاجماع نهر
(قوله للمنع عن التماس الح) اى فى قوله تعالى من قبل ان يتماسا فانه شامل للوطء ودواعيه
ولا موجب فيه للحمل على المجاز وهو الوطء لامكان الحقيقة فيحرم الكل بالنص كما
فى الفتح قلت وخروج المس بغير شهوة بالاجماع غير موجب للحمل على المجاز خلافا
لما فى البحر **(قوله ولا يحرم النظر)** اى الى ظهرها وبطنها ولا الى الشعر والصدر بحر اى
ولو بشهوة بخلاف النظر الى الفرج بشهوة كما مر **(قوله للشفقة)** أفاد أن التقييل لا يحرم
الا اذا كان عن شهوة وينبغى تقييده بأن لا يكون على الفم لانه على الفم يوجب حرمة المصاهرة
مطلقا تأمل **(قوله حتى يكفر)** غاية لقوله فيحرم وهذا اذا لم يكن مؤقتا فلومؤقتا سقط
بمضى الوقت كما يأتى **(قوله وان عادت اليه الح)** قال فى النهر أفاد بالغاية اى بقوله حتى

به يفتى جوهره ورجح
ابن الشحنة ايجاب كفارة
يمين (واذا) اى الظهار
(كأنت على كظهر أمى)
او امك وكذا لو حذف
على كفى النهر (او رأسك)
كظهر أمى (ونحوه) كارقبة
مما يعبر به عن الكل
(او نصفك) ونحوه من
الجزء الشائع (كظهر أمى
او كبطنها او كفخذها او
كفرجها او كظهر اختى
او عمتى او فرج أمى او فرج
بنتى) كذا فى نسخ الشرح
ولا يخفى ما فيه من التكرار
والذى فى نسخ المتن او فرج
ابى بالباء او قريبي وقد
علمت رده (يصير به
مظاهرا) بلانية لانه صريح
(فيحرم وطؤها عليه
ودواعيه) للمنع عن التماس
الشامل لكل وكذا يحرم
عليها تمكينه ولا يحرم النظر
وعن محمد لو قدم من سفره
تقييلها للشفقة (حتى
يكفر) وان عادت اليه
بملك يمين او بعد زوج
آخر لبقاء حكم الظهار

يكفر انه لو طلقها ثلاثا ثم عادت اليه تعود بالظهار وكذا لو كانت أمة فاشتراها وانفسخ العقد او كانت حرة فلدحت مرتدة بدار الحرب وسييت ثم اشترها لا تحل له ما لم يكفر **(قوله)** وكذا اللعان) اي تبقى حرمة مؤبدة ولو عادت اليه بعد زوج آخر حتى تصدقه او يكذب نفسه او يخرجها او احدهما عن اهلية اللعان كما سيأتي تقريره ولا يخفى ان كونها أمة او مرتدة مخرج لها عن اهلية اللعان فلا يصح تصوير المسئلة بهما ايضا فافهم **(قوله)** تاب واستغفر) قال في البحر الاستغفار منقول في الموطأ من قول مالك والمراد منه التوبة من هذه المعصية وهي حرمة الوطء قبل الكفارة اه وافاد انه لم يثبت به حديث كما في الفتح لكن نقل نوح افندي عن العلامة قاسم انه ذكره محمد في الاصل فقال باب الظهار بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجلا ظاهر من امرأته فوقع عليها قبل ان يكفر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمره ان يستغفر الله تعالى ولا يعود حتى يكفر وبلاغات محمد مسندة وقد اسنده في كتاب الصوم **(قوله)** وقيل عليه اخرى للوطء) ظاهره ان القائل به من اهل المذهب وليس كذلك لما في الفتح فلا تجب كفارتان كما نقل عن عمرو بن العاص وقيصة وسعيد بن جبير والزهرى وقتادة ولا ثلاث كفارات كما هو عن الحسن البصري والنخعي **(قوله)** ولا يعود الخ) فان عاد تاب واستغفر ايضا لقيام الحرمة قبل التكفير **(قوله)** عزم مؤكدا) اي مستمرا بدليل ما بعده ط **(قوله)** لا كفارة عليه) لعدم العزم المؤكد لالانها وجبت عليه بنفس العزم ثم سقطت كما قال بعضهم لانها بعد سقوطها لا تعود الاسبب جديد بمر عن البدائع لكن فيه في الباب الآتي ولو عزم ثم ابانها سقطت اه ويمكن الجواب بأنه عبر به عن عدم الوجوب مسامحة **(قوله)** على استباحة وطئها) قدر استباحة لقوله في البحر ومراد المشايخ من قولهم العزم على وطئها العزم على استباحة وطئها لا العزم على نفس الوطء لانهم قالوا المراد في الآية ثم يعودون لنقض ما قالوا ورفعوه وهو انما يكون باستباحتها بعد تحريمها لكونه ضدا للحرمة لانفس وطئها **(قوله)** اي يرجعون الخ) تفسير لقوله يعودون والمناسب التعبير بأو العاطفة بدل اي التفسيرية لان تفسير العود بالعزم على استباحة الوطء مبنى على ان الآية على تقدير مضاف اي يعودون لضدا ولنقض ما قالوا كما مر وهذا تفسير آخر مبنى على ما نقله عن الفراء تأمل **(قوله)** وعلى القاضي الزامه به) اعترض بأنه لا فائدة للاجبار على التكفير الا الوطء والوطء لا يقضى به عليه الامرة واحدة في العمر كما مر في القسم ولهذا لو صار عينا بعد ما وطئها مرة لا يؤجل قال الحموى وفرض المسئلة فيما اذا لم يطأها قبل الظهار ابدا بعيد وقديقال فائدة الاجبار على التكفير رفع المعصية اه اي ان الظهار معصية حاملة له على الامتناع من حقها الواجب عليه ديانة فيأمره برفعها لتحل له كما يأمر المولى من امرأته بقربانها في المدة او يفرق بينهما فان لم يقربها بانت منه لدفع الضرر عنها **(قوله)** بحبس او ضرب) اي يحبسها ولا فان أبى ضربه كما في البحر **(قوله)** ولو قيده بوقت الخ) فلو أراد قربانها داخل الوقت لا يجوز بلا كفارة بحر والظاهر ان الوقت اذا كان اربعة اشهر فاكثرا انه لا يكون ايلاء لعدم ركنه وهو الحلف او التعليق بمشقة وهو ظاهر وفي الزيلعي في غير هذا المحل وقول من قال ان الظهار يمين فاسد لان الظهار منكر من القول وزور محض واليمين تصرف مشروع مباح اه ثم رأيت في كافي الحاكم ولا يدخل

مطلبه

بلاغات محمد رحمه الله مسندة

وكذا اللعان (فان وطئ قبله) اب و (استغفر وكفر لالظهار فقط) وقيل عليه أخرى للوطء (ولا يعود) لو طئها ثانيا (قبلها) قبل الكفارة (وعوده) المذكور في الآية (عزمه) عزم مؤكدا فلو عزم ثم بداله أن لا يطأها لا كفارة عليه (على) استباحة (وطئها) أي يرجعون عما قالوا فيريدون الوطء قال الفراء العود الرجوع واللام بمعنى عن (وللمرأة ان تطالبه بالوطء) لتعلق حقها به (وعليها ان تمنعه من الاستمتاع حتى يكفر وعلى القاضي الزامه به) بالتكفير دفعا للضرر عنها بحبس او ضرب الى ان يكفر او يطلق فأن قال كفرت صدق ما يعرف بالكذب ولو قيده بوقت سقط بمضيه وتعليقه بمشيئة الله تبعاه

يدخل على المظاهر ايلاء وان لم يجامعها اربعة اشهر اه (قوله بخلاف مشيئة فلان) فانها لا تبطل بل ان شاء فلان في المجلس كانظهارا كافي النهر ح (قوله ان نوى الح) بيان لكنايات الظهار وأشار الى ان صريحه لا بد فيه من ذكر العضو بجر (قوله لانه كناية) اي من كنايات الطلاق قال في البحر واذا نوى به الطلاق كان باثنا كلفظ الحرام وان نوى الايلاء فهو ايلاء عند ابن يوسف وظهار عند محمد والصحيح انه ظهار عند الكل لانه تحريم مؤكد بالتشبيه اه ونظر فيه في الفتح بأنه انما يتجه في انت على حرام كأمي والكلاد في مجرد انت كأمي اه اي بدون لفظ حرام قلت وقد يجاب بأن الحرمة مرادة وان لم تذكر صريحا هذا وقل الحر الرمي وكذا لو نوى الحرمة المجردة ينبغي ان يكون ظهارا وينبغي ان لا يصدق قضاء في ارادة البر اذا كان في حال المشاجرة وذكر الطلاق ه (قوله وحذف الكاف) بأن قل انت امي ومن مضمّن الظن جعله من باب زيد اسد در متقى عن التمهيداني قلت ويدل عليه ما ذكره عن الفتح من انه لا بد من التصريح بالاداة (قوله لغا) لانه محتمل في حق التشبيه في ميتين مراد مخصوص لا يحكم بهي فتح (قوله وكره الح) جزم بانكر اهة تعال لبحر والنهر رسي في الفتح وفي انت امي لا يكون مظهرا وينبغي ان يكون مكروها فقد صرحوا بأن قوله لزوجه يا خبة مكروه وفيه حديث رواه ابو داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول لامرأته يا خبة فمكره ذلك ونهى عنه ومعنى النهي قرينه من لفظ التشبيه ولولا هذا الحديث لا يمكن ان يقال هو ظهار لان التشبيه في انت امي اقوى منه مع ذكر الاداة ولفظ يا خبة استعارة بلاسك وهي مبنية على التشبيه لكن الحديث افاد كونه ليس ظهارا حيث لم يبين فيه حكما سوى الكراهة وانتهى فعلم انه لا بد في كونه ظهارا من التصريح بأداة التشبيه شرعا ومثله ان يقول لها يا بنتي او يا اختي ونحوه اه (قوله من ظهار) لانه شبهها في الحرمة بأمه وهو اذا شبهها بظهرها يكون مظهرا فبكلها اولى نهر (قوله او طلاق) لان هذا اللفظ من الكنايات وبها يقع الطلاق بنية او دلالة الحال على مامر وقوله كأمي تأكيد للحرمة ولما ر ما لوقامت دلالة على ارادة الطلاق بأن سأله اياه وقال نويت الظهار نهر قلت ينبغي ان لا يصدق لان دلالة الحال قرينة ظاهرة تقدم على النية في باب الكنايات فلا يصدق في نية الادنى لان فيه تخفيفا عليه تأمل هذا ولما يبين في هذه المسئلة ما اذا نوى الايلاء او مجرد التحريم وفي التارخانية عن المحيط وان نوى التحريم لا غير صحت نيته وفيها عن الخانية ان نوى الطلاق او الظهار او الايلاء فهو على ما نوى قل الخير الرمي واذا قلنا بصحة نية التحريم يكون ايلاء عند ابن يوسف وظهارا عند محمد وعلى ما صحح فيما تقدم يكون ظهارا على قول الكل لانه تحريم مؤكد بالتشبيه وانما ذكرنا ذلك لكثرة وقوعه في ديارنا اه قلت وفي كافي الحاكم وان أراد التحريم ولم ينو الطلاق فهو ظهار اه (قوله ثبت الادنى) لعدم ازالته ملك النكاح وان طال ط (قوله في الاصح) لانه تحريم مؤكد بالتشبيه كما مر قل في الخانية وفي رواية عن ابى حنيفة يكون ايلاء والصحيح الاول (قوله لانه صريح) لان فيه التصريح بالظهار فكان مظهرا سواء نوى الطلاق او الايلاء او لم يكن له نية بجر وعندهما اذا نوى الطلاق او الايلاء فعلى ما نوى وعن ابى يوسف اذا أراد به الطلاق لزمه ولا يصدق في ابطال الظهار وكذا

بخلاف مشيئة فلان (وان نوى بأنت على مثل أمي) أو كأمي وكذا لو حذف على خانية (را أو ظهارا او طلاق صحت نيته) ووقع ما نواه لانه كناية (الا) ينو شيئا أو حذف الكاف (لغا) ونعني الادنى اي البر يعني الكرامة ويكره قوله أنت أمي ويا بنتي ويا اختي ونحوه (ه) ثبت على حرام كأمي صحيح ما نواه من ظهار او طلاق وتمنع ارادة الكرامة لزيادة لفظ التحريم وان لم ينو ثبت الادنى وهو الظهار في الاصح (وبأنت على) حرام (كظهار أمي ثبت الظهار لا غير) لانه صريح (ولا ظهار) صحيح

إذا اراد به اليمين فيكون موليا ومظاهرا تاترخانية **(قوله من أمته)** أي لا يصح ظهاره منها ابتداء
 أما بقاء فيصح لما مر أنه لو ظاهر من زوجته الأمة ثم اشتراها بقي الظهار لأن حرمة الظهار إذا
 صادفت المحل لا تزول إلا بالكفارة كافي النهر **(قوله ثم أجازت)** أي أجازت النكاح وإنما بطل
 الظهار لأنه صادق في التشبيه قبل الإجازة ولا يتوقف بالإرادة ظهاره على الإجازة وتماه في البحر
(قوله كالإيلاء) فإنه لو آلى منهن كان موليا منهن ولزمه كفارة واحدة والفرق عندنا أن الكفارة
 في الظهار لرفع الحرمة وهي متعددة بتعددهن وفي الإيلاء لهتك حرمة الاسم الكريم وهو
 ليس بتعدد إفادته في البحر وغيره **(قوله فإن بمجلس صدق قضاء الح)** أقول الذي في فتح القدير
 لو كرر الظهار من امرأة واحدة مرتين أو أكثر في مجلس أو مجالس تكرر الكفارة بتعدد الإيلاء
 أن نوى بما بعد الأول تأكيداً فيصدق قضاء فيهما لا كإقيل في المجلس لا المجالس اهـ ومثله
 في الشرنبلالية عن السراج وقال في البحر وفي بعض الكتب فرق بين المجلس والمجالس والمعتمد
 الأول اهـ وبه تعلم أنه اشتبه الأمر على المصنف والشارح ثم رأيت طنبه على ذلك **(قوله)**
 وكذا أي يتكرر الظهار والكفارة لو علقه بنكاحها بما يفيد التكرار كما مر أي في قوله لو قال
 أن تزوجتك فأنت على كظهر أمي مائة مرة وكذا لو علقه بشرط متكرر كما يأتي قريباً **(قوله اتحاد)**
 أي كان ظهاراً واحداً بحرف في بطل بكفارة واحدة هندية وليس له أن يقربها ليلاً ط أي قبل
 الكفارة لأنه ظهار مؤبد **(قوله تجدد)** أي الظهار كل يوم فإذا مضى يوم بطل ظهار ذلك
 اليوم وكان مظاهراً في اليوم الآخر وله أن يقربها ليلاً بحرف لأن الظرف فيه معنى الشرط اهـ ط
 وإذا عزم على وطئها نهاراً لزمه كفارة ذلك اليوم دون ماضى لبطاله كما هو ظاهر **(قوله)**
 فكلما جاء يوم صار الح) في العبارة سقط يوضحه ما في البحرا أنت على كظهر أمي اليوم وكلما جاء
 يوم كان مظاهراً منها اليوم وإذا مضى بطل هذا الظهار وله أن يقربها في الليل فإذا جاء غد كان
 مظاهراً ظهاراً آخر دائماً غير موقت وكذلك كلما جاء يوم صار مظاهراً ظهاراً آخر مع بقاء الأول
 اهـ ومقتضاه أن يكفر لليوم الأول إذا عزم فيه ثم بعده إذا عزم يكفر عن كل واحد من الأيام السابقة
 على يوم عزمه لبقاء ظهار كل يوم مع تجدد ما يأتي بعده لأن كلما تكرر الأفعال بخلاف كل لأنها
 أعموم الأفراد أي الأيام في مثل قوله كل يوم في المسئلة السابقة **(قوله بشرط متكرر)** كقوله كلما
 دخلت الدار فانت على كظهر أمي فيتكرر بتكرار الدخول كافي البحر **(قوله ويصح تكفيره)**
 في رجب) وكذا في رمضان فيما يظهر بل أولى **(قوله لا في شعبان)** لأن له وطئها فيه بلا كفارة
 لعدم دخوله في مدة الظهار والكفارة لاستباحة الوطء الممنوع شرعاً عند العزم عليه فلا تجب
 قبله والظاهر أنه لا فرق في ذلك بين كونه وطئها في رجب أو لأنه بالوطء قبل التكفير لا يلزمه
 إلا التوبة والاستغفار ويلزمه التكفير عند العزم على الوطء ولزوم التكفير بالظهار السابق
 لا بالوطء فلا يصح التكفير في غير مدته سواء وطئها قبله أو لا فافهم والله سبحانه أعلم

باب الكفارة

(قوله اختلف في سببها) أي سبب وجوبها أما سبب مشروعيتها فما هو سبب وجوب التوبة
 وهو إسلامه وعهده مع الله تعالى أن لا يعصيه وإذا عصاه تاب لأنها من تمام التوبة لأنها

(من أمته ولا ممن نكحها)
 بأمرها ثم ظاهر منها ثم
 أجازت) لعدم الزوجية
 (أنت على كظهر أمي ظهار
 من) اجزاء (وكثيراً ما كل)
 وقال مالك وأحمد يكفيه
 كفارة واحدة كالإيلاء
 (ظاهر من امرأته مراراً
 في مجلس أو مجالس فعليه
 لكل ظهار كفارة فإن عني
 التكرار) والتأكيد (فإن
 بمجلس صدق) قضاء
 (والإيلاء) على المعتمد وكذا
 لو علقه بنكاحها كما مر عن
 التاترخانية * (فروع) *
 أنت على كظهر أمي كل يوم
 اتحد ولو أتى بني تجدد وله
 قربانها ليلاً ولو قال كظهر
 أمي اليوم وكلما جاء يوم فكلما
 جاء يوم صار مظاهراً ظهاراً
 آخر مع بقاء الأول ومتى
 علق بشرط متكرر تكرر
 ولو قال كظهر أمي رمضان
 كله ورجب كله اتحاد
 استحساناً ويصح تكفيره
 في رجب لا في شعبان كمن
 ظاهر واستثنى يوم الجمعة
 مثلاً أن كفر في يوم الاستثناء
 لا يحجز والإجازة تاترخانية وبحر

باب الكفارة

اختلف في سببها

شرعت للتكفير بحر (قوله والجمهور انه الظهار والعود) اى هو مركب منهما وقيل
الظهار فقط والعود شرط لان سببها ما تضاف اليه وقيل عكسه وقيل العزم على اباحة الوطء وهو
قول كثير من مشايخنا وتمام الكلام عليه فى الفتح اول الباب السابق وفى البحر ما يؤيد انه
الظهار حيث قال وفى الطريقة المعينة لا استحالة فى جعل المعصية سببا للعبادة التى حكمها
ان تكفر المعصية وتذهب السيئة خصوصا اذا صار معنى الزجر فيها مقصودا وانما المحال ان
تجعل سببا للعبادة الموصلة الى الجنة اه وفيه ايضا انه لاثمرة لهذا الاختلاف (قوله من
كفر) بيان لمادة الاشتقاق لا المشتق منه لانه المصدر لا الفعل (قوله محاه) كذا فى المصباح
والانسب ستره فى البحر عن المحيط انها منبئة عن السترة لانه مأخوذة من الكفر وهو
التغطية والستر اه ومنه سى الزراع كافرا وظاهر هذا ان المعصية لا تمنح من الصحيفة بل
تستر ولا يؤخذ بها مع بقاءها فيها وهو احد قولين وان الذنب يسقط بها بدون توبة واليه يشير
ما مر عن الطريقة المعينة لكن يخالفه ما مر عن البحر من انها من تمام التوبة وهو الظاهر
* (تنبيه) * ركن الكفارة الفعل مخصوص من اعتاق وصيام واطعام ويشترط لوجوبها
القدرة عليها ولصحتها النية المقاربة لفعلها لا المتأخرة ومصرفها مصرف الزكاة لكن الذى
مصرف لها ايضا دون الحربى وفيه كلام سيأتى وصفها انها عقوبة وجوبا عبادة اداء وحكمها
سقوط الواجب عن الذمة وحصول الثواب المقتضى لتكفير الخطايا وهى واجبة على التراخي
على الصحيح فلا يثم بالتأخير عن اول اوقات الامكان ويكون مؤديا لا قاضيا ويتضيق من آخر
عمره فإثم بموته قبل اداها ولا تؤخذ من تركته بلا وصية من الثلث ولو تبرع الورثة بها جاز الا
فى الاعتاق والصوم وتمامه فى البحر قلت لكن مرأنه يجبر على التكفير للظهار ومقتضاه الاثم
بالتأخير وايضا حيث كانت من تمام التوبة يجب تعجيلها فتأمل (قوله تحرير رقبة) لا بد ان
تكون الرقبة غير المظاهر منها لما فى الظهيرية والتاريخانية امة تحت رجل ظاهر منها ثم اشتراها
واعتقها عن ظهاره قبل لم يجز عندها خلافا لابي يوسف بحر وفيه عن التاريخانية ولا بد ان
يكون المعتق حيا والافان مات من مرضه وهو لا يخرج من الثلث لا يجوز وان اجاز الورثة
ولو برئ جاز (قوله قبل الوطء) ليس قيد للصحة بل للوجوب ونفى الحرمة وفى معنى الوطء
دواعيه (قوله بنية الكفارة) اى نية مقارنة لاعتاقه او لشراء القريب كما يأتى (قوله فلو
ورث أباه) تفريع على قوله اى اعتاقها فانه يفيد انه لا بد من صنعه والارث جبرى وصورة
ارث الاب ان يملكه ذورحم من الابن كخالته ثم تموت عنه فلو نوى الكفارة حين موتها لم يجزه
بخلاف ما لو نواها عند شرائه أباه كما يأتى (قوله ولو صغيرا الخ) تعميم للرقبة لان الرقبة كما فى
الهداية عبارة عن الذات اى الشئ المرقوق المملوك من كل وجه اه فشمع جميع ما ذكر
وقوله من كل وجه متعلق بالمرقوق لان الكمال فى الرق شرط دون الملك ولذا جاز المكاتب الذى لم
يؤد شيئا لا المدبر عناية وخرج الجنين وان ولدته لاقل من ستة اشهر لانه رقبة من وجه جزء من
الام من وجه حتى يعتق باعتاقها كما فى البحر عن المحيط ودخل الكبير ولو شيخا قانيا والمريض
الذى يرجى برؤه والمغصوب اذا وصل اليه بحر لكن فى الهندية عن غاية السروجى ولا يجزى
الهرم العاجز (قوله او مباح الدم) عزاه فى البحر الى جامع الجوامع وذكر قبله عن محمد انه

مطلب

لا استحالة فى جعل المعصية
سببا للعبادة

والجمهور انه الظهار والعود
(هى) لغة من كفر الله عنه
الذنب محاه وشرعا (تحرير
رقبة) قبل الوطء اى
اعتاقها بنية الكفارة فلو
ورث أباه ناويا الكفارة
لم يجز (ولو صغيرا) رضيعا
(او كافرا) او مباح الدم

إذا قضى بدمه ثم اعتقه عن ظهاره ثم عفى عنه لم يحز ومثله في الفتح وظاهر الاول الجواز وان لم يعف عنه وليراجع فافهم **(قوله أو مرهونا)** في البحر عن البدائع وكذا لو أعتق عبدا مرهونا فسمى العبد في الدين فإنه يجوز عن الكفارة ويرجع على المولى لان السعاية ليست ببذل عن الرق **(قوله أو مديونا)** أي وان اختار الغرماء استسعاؤه لان استغراق الدين برقبته واستسعاؤه لا يخل بالرق والمملك فان السعاية لم توجب الاخراج عن الحرية فوقع تحريرا من كل وجه بغير بدل عليه بحر عن المحيط **(قوله أو مرتدة)** أي بلا خلاف لانها لا تقتل كذا في الفتح **(قوله وفي المرتد الخ)** خبر مقدم وقوله خلاف مبتدأ مؤخر وقد علمت أن مباح الدم فيه خلاف أيضا فكان المناسب ذكره هنا وظاهر الفتح اختيار الجواز في المرتد فإنه قال ويدخل في الكافرة المرتد والمرتدة ولا خلاف في المرتدة لانها لا تقتل وظاهره أن العلة في المرتد أنه يقتل وفي النهر وفي المرتد خلاف وبالجواز قال الكرخي كالأعتق حلال الدم ومن منع قال انه بالردة صار حربيا وصرف الكفارة اليه لا يجوز اه أي لان اعتاقه في حكم صرف الكفارة اليه ومقتضى هذا التعليل أن اعتاق الحربى لا يجزئ اتفاسقا ولذا أطلق في الفتح عدم الاجزاء لكن في البحر عن التتارخانية لو أعتق عبدا حربيا في دار الحرب ان لم يخل سبيله لا يجوز وان خلى سبيله ففيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يجوز **(قوله ان يصيح به يسمع والا لا)** كذا في الهداية وبه حصل التوفيق بين ظاهر الرواية أنه يجوز ورواية النوادر أنه لا يجوز بحمل الثانية على الذى ولد أصم وهو الآخر فتح **(قوله أو خصيا إلى قوله أو قرناء)** لانهم وان فات فيهم جنس المنفعة لكنها غير مقصودة في الرقيق اذ المقصود فيه الاستخدام ذكر أو اثني حتى قالوا ان وطء الامة من باب الاستخدام فاذا لم يمكن وطؤها كان استخدامها قاصرا لا منعها رحمتي **(قوله أو مقطوع الاذنين)** أي اذا كان السمع باقيا بحر لان الفات في هذه المسائل الزينة وهي غير مقصودة في الرقيق أما اذا عجز عن الاكل فإنه يؤدي الى هلاكه ومنفعة الاكل فيه مقصودة فكانها لكا حكما كالمرضى الذى لا يرجى برؤه رحمتي **(قوله أو مكاتب)** لان الرق فيه كامل وان كان المملك ناقصا فيه وجواز الاعتاق عنها يعتمد كمال الرق لا كمال المملك أما لو أدى شيئا فلا يجوز عنها كما يأتي بحر **(قوله لا الوارث)** أي لو اعتقه الوارث عن كفارته لا يجوز عنها لان المكاتب لا ينتقل الى ملك الوارث بعد موت سيده لبقاء الكتابة بعد موته فلا ملك للوارث فيه بخلاف سيده وانما جاز اعتاق الوارث له لتضمنه الابراء عن بدل الكتابة المقتضى للاعتاق بحر **(قوله شراء قريبه)** أي قريب العبد وهو كل ذى رحم محرم منه والمراد بالشراء تملكه بصنعه فيدخل فيه قبول الهبة والصدقة والوصية **(قوله بنية الكفارة)** الباء بمعنى مع فلو تأخرت النية عن الشراء ونحوه لم يحزه كما مر قال في البحر وما في الخانية من باب عتق القريب لو وكل رجلا بأن يشتري اباه فيعتقه بعد شهر عن ظهاره فاشتراه الوكيل يعتق كما اشتراه ويجزئ عن ظهار الأمر اه فبنى على الغناء قوله بعد شهر لمخالفته المشروع وهو عتق المحرم عند الشراء اه **(قوله بخلاف الارث)** أي لو نوى اعتاقه عنها عند موت مورثه لم يحزه لان الارث جبرى كما مر **(قوله ثم باقية)** أي قبل المسيس بحر **(قوله استحسانا)** وفي القياس لا يصح لانه يعتق النصف تمكن التقصان في الباقي فصار كالأعتاق

أو مرهونا أو مديونا أو آبقا علمت حياته أو مرتدة وفي المرتد وحربى خلى سبيله خلاف (أو أصم) ان يصيح به يسمع والا لا (أو خصيا أو محبوبا) أو رتقاء أو قرناء (أو مقطوع الاذنين) أو ذاهب الحاجبين وشعر الحية ورأس أو مقطوع أنف أو شفتين ان قدر على الاكل والا لا (أو أعور) أو أعمش (أو مقطوع احدى يديه) أو احدى رجله من خلاف أو مكاتب لم يؤد شيئا واعتقه مولاه لا الوارث (وكذا) يقع عنها (شراء قريبه بنية الكفارة) لانه يصنع بخلاف الارث (واعتاق نصف عبده ثم باقية) عنها استحسانا بخلاف المشترك كما يجي

نصيبه من العبد المشترك فضمن نصيب شريكه وجه الاستحسان ان هذا النقصان من آثار
 العتق الاول بسبب الكفارة في ملكه ومثله غير مانع كمن اضجع شاة للتضحية واصاب السكين
 عينها فذهبت بخلاف العبد المشترك كما يأتي بيانه وهذا عنده اما عندها فاعتق لا يجزأ فلو
 اعتق نصف عبده ولم يعتق الباقي جاز عندها لانه يعتق كله منح **(قوله لا يجزئ فئت جنس**
المنفعة) اي منفعة البصر والسمع والنطق والبطش والسعي والعقل قهستاني والمراد فوت
 منفعة بتمامها ط اي منفعة مقصودة من العبد فلا يرد فوات منفعة النسل في الحصى ونحوه
 كما مر **(قوله ومريض لا يرجى برؤه)** لانه ميت حكما بحر وينبغي تقييده بما اذا مات من
 مرضه ذلك تأمل **(قوله وساقط الاسنان)** لانه لا يتقدر على المضغ بحر عن الولو الجلية لكن
 فيه ان ذلك لا يفوت جنس المنفعة بالكلية وانما ينقصها وقدمر انه يجوز عتق الشيخ الغاني
 والطفل تأمل وعبرة الفتح لاسقاط الاسنان العاجز عن الاكل وظاهره انه عجز عنه بالكلية
 وعليه فلا اشكال **(قوله والمقطوع يدا)** مثله مثل اليدين او الرجلين والمفلوج الياس الشق
 والمنقعد والاصم الذي لا يسمع شيأ على المختار كما في الولو الجلية بحر **(قوله او ابهاماه)** يعني
 ابهامي اليدين فلو قال او ابهاماهما لكان اولى ليخرج ابهامي الرجلين اذ لا يمنع قطعهما كما في
 السراج شربلاية **(قوله او ثلاث اصابع)** لان للاكثر حكم الكل فتح **(قوله من جانب)**
 بخلاف ما اذا كان من خلاف فانه يجوز كما مر لانه يمكنه المشي بامساك العصا باليد السالمة
 والمشي على الرجل الاخرى **(قوله ومعتوه ومغلوب)** عبارة البحر عن الكافي وكذا المعتوه
 المغلوب بدون واو وهي كذلك في بعض النسخ وفي بعضها ومفلوج **(قوله ولا يجزئ مدبروأم**
ولد) لاستحقة قههما الحرية بجهة فكان الرق فيهما ناقصا والاعتاق عن الكفارة يعتمد كال
 الرق كاليصع فلذا لا يجوز بيعهما بحر **(قوله ومكاتب ادى بعض بدله)** لانه تحرير بعوض
(قوله جاز) لانه بالتعجيز بطل عقد الكتابة **(قوله وهي)** اي مسئلة تعجيزه نفسه **(قوله**
لتمكن النقصان) لان نصيب صاحبه قد انتقص على ملكه لتعذر استدامة الرق فيه ثم يحول
 اليه بالظمان لو موسر او عند الامام اما لو موسر او سعى العبد في بقية قيمته حتى عتق كله فلا يجزئه
 اتفاقا لانه عتق بعوض وعندها يحزئه لو موسر لانه عتق كله باعناق البعض بناء على تجزئ
 الاعتاق عنده لا عندهم **(قوله الامر به قبل التماس)** فالشرط للحل مطلقا اعتاق كل
 الرقبة قبل التماس ولم يوجد فتقرر الاثم بذلك الوطء ثم لم يمكن اعتبار ذلك النصف من الشرط
 حتى يكفي معه عتق النصف الباقي لان المجموع حينئذ ليس قبل التماس بل بعضه قبله وبعضه
 بعده فليس هو الشرط فتبقى الحرمة بعد المجموع كما كانت الى ان يوجد الشرط وهو عتق كل
 الرقبة اي قبل التماس الثاني ليحل هو وما بعده وتمامه في الفتح ثم هذا عنده اما عندها
 فاعتاق النصف قبل الوطء اعتاق لكل كما مر **(قوله فان لم يجد)** اي وقت الاداء لا وقت
 الوجوب بحر وسيأتي في الفروع **(قوله وان احتاجه لخدمته)** مبالغة على المفهوم فكأنه
 قل اما ان وجد تعين عتقه وان احتاجه لخدمته **(قوله اولقضاء دينه الخ)** قال في البحر
 وفي البدائع لو كان في ملكه رقبة صالحة للتكفير يجب عليه تحريرها سواء كان عليه دين او لم
 يكن لانه واحد حقيقة اه وحاصله ان الدين لا يمنع تحرير الرقبة الموجودة وينع وجوب

(لا) يجزئ (فئت جنس
 المنفعة) لانه هالك حكما
 (كالاعمى والمجنون) الذي
 (لا يعتق) فمن يفيق يجوز
 في حال افاقته ومريض
 لا يرجى برؤه وساقط
 الاسنان (والمقطوع يدا
 او ابهاماه) او ثلاث اصابع
 من كل يد (او رجلاه
 او يد ورجل من جانب)
 ومعتوه ومغلوب كافي
 (ولا) يجزئ (مدبروأم
 ولد ومكاتب ادى بعض
 بدله) ولم يعجز نفسه فن
 عجز فيحرره جاز وهي
 حيلة الجواز بعد ادائه شيأ
 (واعتاق نصف عبد)
 مشترك (نماقيه بعد زمانه)
 لتمكن النقصان (ونصف
 عبده عن تكفيره ثم باقيه
 بعد وطف من ظاهر منها)
 الامر به قبل التماس
 (فان لم يجد) المظاهر
 (ما يعتق) وان احتاجه
 لخدمته اولقضاء دينه لانه
 واجد حقيقة بدائع في
 الجوهر لانه عبد لا يخدمه
 لم يجز الصوم الا ان يكون
 زمنا انتهى

شراؤها بمال على احد القولين اهـ **(قوله)** يعنى العبد) اى ان الضمير فى قوله يكون زمنا راجع للعبد وهذا التأويل لصاحب البحر وتبعه فى النهر والمذبح والشرى بلاية **(قوله)** لا يحمل الخ) هذا هو المتبادر فان كونه للخدمة ينافى كونه زمنا **(قوله)** لكنه يحتاج الى نقل) اى لان مافى الجوهرة محتمل وعارضه مافى التارخانية من قوله ومن ملك رقبة لزمه العتق وان كان يحتاج اليها اهـ وكذا قول البدائع المتقدم لانه واجد حقيقة اى فان النص دل على اجزاء الصوم عند عدم الوجدان وهذا واجد فان قلت المحتاج اليه كالعديم ولذا جاز التيمم مع وجود الماء المحتاج اليه للمعش مع ان اجزاء التيمم مرتب فى النص على عدم وجدان الماء قلت ذكر فى الفتح ان الفرق عندنا ان الماء مأمور بأمسكه لعطشه واستعماله محظور عليه بخلاف الخادم ونقل ط عن السيد الحموى ولوقيل بجواز الصوم اذا كان المولى زمنا لا يجسد من يخدمه اذا اعتقه كان له وجه وجيه قلت وهو ظاهر اذ لزم من الاعتاق تحميل ما لا يطاق كما اذا كان يكتسب له وينفق عليه ونحو ذلك فايجاب اعتاقه مع ذلك مما يخالف قواعد الشريعة فلا يحتاج الى نقل بخصوصه كالا يخفى **(قوله)** ولا يعتبر مسكنه) اى لا يكون به قادرا على العتق فلا يتعين عليه بيعه وشراء رقبة بل يجزئه الصوم لانه كلباسه ولباس اهله خزانه وتقييدهم بالمسكن يفيد انه لو كان له بيت غير مسكنه لزمه بيعه وفى الدر المنقى ولا تعتبر ثيابه التى لا بدله منها اهـ ومفاده لزوم بيع ما لا يحتاجه منها ط **(قوله)** ولوله مال الخ) اى ثمن عبد فاضلا عن قدر كفايته لان قدرها مستحق الصرف فصار كالعديم ومنها قدر كفايته لقوت يومه لو محترفا والافقوت شهر بحر والحاصل ان المسئلة على ثلاثة اوجه ان ملك الرقبة لا يجزئه الصوم ولو محتاجا اليها على ما مر تفصيله وان وجد غيرها مما هو مشغول بحاجته الاصلية كالمسكن فهو بمنزلة العدم لانه ليس عين الواجب ولا معدا لتحصيله وان وجد ما اعد لتحصيله كالأدارهم والدنانير وهو مشغول بحوائجه الاصلية فان صرفها اليه يجزئه الصوم لتحقق عجزه والا فقولان احدهما انه يصير بمنزلة المعدوم لحاجته اليه والاخر انه مالك لما اعد لتحصيله فهو واجد للرقبة حكما اذ اده الرحمتى والقولان المذكوران يشير اليهما كلام محمد كما اوضحه فى البحر **(قوله)** ولوله مال غائب انتظره) اى ليعتق به ولا يجزئه الصوم وكذا لو كان مريضا مريضاً رجى برؤه فانه ينتظر الصحة ليصوم بحر بخلاف ما اذا كان لا يرجى برؤه فانه يطعم كاسياً وفى البحر عن المحيط لوله دين لا يقدر على اخذه من مديونه يجزئه الصوم وان قدر فلا وكذا لو وجبت عليها كفارة وقد تزوجها على عبد وهو قادر على ادائها اذا طالبت اهـ **(قوله)** لا يجزى اى الصوم عن الاولى اما الاعتاق فجائز مطلقاً ثم هذا ذكره فى البحر بحثا واقره عليه فى النهر والمقدسى اخذاً بما فى المحيط عليه كفارتا يمين وعنده طعام يكفى لاحداها فصام عن احدها ثم اطعم عن الاخرى لا يجوز صومه لانه اطعم وهو قادر على التكفير بالمال **(قوله)** بالهلال) حال من لفظ الشهرين المقدر بعد لو وفى بعض النسخ لو بالهلال وحاصله انه اذا ابتدا الصوم فى اول الشهر كفاه صوم شهرين تامين او ناقصين وكذا لو كان احدهما تاماً والاخر ناقصاً **(قوله)** والا) اى وان لم يكن صومه فى اول الشهر برؤية الهلال بأن غم اوصاه فى اثناء شهر فانه يصوم ستين يوماً وفى كافى الحاكم وان صام شهر بالهلال تسعة وعشرين

يعنى العبد ليتوافق كلامهم ويحتمل رجوعه للمولى لكنه يحتاج الى نقل ولا يعتبر مسكنه ولوله مال وعليه دين مثله ان أدى الدين أجزاء الصوم والافقوتان ولوله مال غائب انتظره ولو عليه كفارتان وفى ملكه رقبة فصام عن احدها ثم اعتق عن الاخرى لم يجز وبعبارة جاز (صام شهرين ولو ثمانية وخمسين) بالهلال والافستين يوماً

وقد صام قبله خمسة عشر وبعده خمسة عشر يوماً أجزاءه **(قوله ولو قدر الح)** افاد ان المراد بعدم الوجود في قوله فان لم يجد الح عندما مستمرا الى فراغ صوم الشهرين بحر **(قوله لزمه العتق)** وكذا لو قدر على الصوم في آخر الاطعام لزمه الصوم وانتقاب الاطعام نفلا شربلاية **(قوله وان صار نفلا)** لانه شرع مسقطا لامتزما منح اى وقد علم ان الظان لا يلزمه الاتمام ان قطع على الفور اما لو مضى عليه ولو قليلا صار بمنزلة الشروع في النفل فيلزمه اتمامه رحى لكن يشترط كون المضى عليه في وقت النية اذ لو كان بعد الزوال لا يمكنه الشروع ولا يكون العزم على المضى بمنزلة الشروع كما قررناه في الصوم **(قوله ليس فيهما رمضان الح)** لانه في حق الصحيح المقيم لا يسع غير فرض الوقت اما المسافر فله ان يصوم عن واجب آخر وفي المريض روايتان كما علم في الاصول في بحث الامر والمراد بالايام المنهية يوم العيد وايام التشريق لان الصوم بسبب النهي فيها ناقص فلا يتأدى به الكامل وافاد انه لا يشترط ان لا يكون فيها وقت نذر صومه لان المنذور المعين اذنوى فيه واجبا آخر وقع عما نوى بخلاف رمضان بحر وصورة عروض يوم الفطر عليه فيما لو كان مسافرا وصام رمضان عن كفارته **(قوله وكذا كل صوم الح)** ككفارة قتل وافطار ويمين وفي البحر عن ايمان الفتح وكالمنذور المشروط فيه التتابع معينا او مطلقا بخلاف المعين الحالى عن اشتراطه فان التتابع فيه وان لزم لكن لا يستقبل اذا افطر فيه يوما كرجب مثلا فانه لا يزيد على رمضان وحكمه ما ذكرناه **(قوله فان افطر)** افاد انه لو اكل ناسيا لم يضر كما في الكافي **(قوله بخلاف الحيض)** فانه لا يقطع كفارة قتلها وافطارها لانها لا تجدد شهرين خاليين عنه بخلاف كفارة اليمين وعليها ان تصل ما بعد الحيض بما قبله فلو افطرت بعده يوما استقبلت لتركها التتابع بلا ضرورة اما النفاس فيقطع التتابع في صوم كل كفارة وتماه في البحر **(قوله الا اذا ايسر)** بأن صامت شهرا مثلا فحاضت ثم ايسر استقبلت لانها قدرت على مراعاة التتابع فلزمها بحر عن المتقى اى قدرت عليه قبل اكمال الصوم بخلاف ما بعده ثم نقل عن المحيط وعن ابى يوسف اذا حبلت في الشهر الثانى بنت **(قوله او غيره)** اى بغير عذر وهذا تصريح بما هو مفهوم بالاولى **(قوله وطأ غير مفطر)** كان وطئها ليلا مطلقا او نهارا ناسيا كذا في الهندية اما ان وطئها نهارا عمدا بطل صومه ط وهذا داخل في قوله فان افطر **(قوله كالوطء في كفارة القتل)** فانه لو وطئ فيها ناسيا لا يستأنف لان المنع من الوطء في كفارة الظهار معنى يختص بالصوم نهر عن الجوهرية والاولى التعليل بان النص اشترط الصوم قبل تماسهما **(قوله وغيره)** كالبدائع والتحفة وغاية البيان والغاية والفتح **(قوله وتقييد ابن ملك الح)** فيه ان التقييد بالعمد وقع في اكثر الكتب والغلط من ابن ملك هو جعله للاحتراز عن النسيان بل هو قيد اتفاقي كما في البحر **(قوله لكن في القهستاني ما يخالفه)** حيث قال وكذا استأنف الصوم ان وطئها اى المظاهر منها عمدا كما في المبسوط والنظم والهداية والكافي والقنورى والمضمرات والزاهدى والتنف وغيرها وبمجرد قول الاسييجاني في شرح الطحاوى بالليل عمدا او نسيانا لا يلىق ان يحمل العمد على انه قيد اتفاقي كما فعله صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تأييده عدم التفات صاحب النهاية اليه اه قلت وقد يقال ان ما في الاسييجاني صريح فيقدم على المفهوم كما

ولو قدر على التحرير في آخر الاخير لزمه العتق وأتم يومه ندبا ولا قضاء لو افطر وان صار نفلا (متتابعين قبل المسيس ليس فيهما رمضان وايام نهى عن صومها) وكذا كل صوم شرط فيه التتابع (فان افطر بعذر) كسفر ونفاس بخلاف الحيض الا اذا ايسر (او غيره او وطئها) اى المظاهر منها اموال وطئ غيرها وطأ غير مفطر لم يضر اتفاقا كالوطء في كفارة القتل (فيهما) اى الشهرين (مطلقا) ليلا او نهارا عمدا او ناسيا كما في المختار وغيره وتقييد ابن ملك الليل بالعمد غلط بحر لكن في القهستاني ما يخالفه قنية (استأنف الصوم لا الاطعام ان وطئها في خلاله)

تقرر في محله ولذا مشى عليه في المختار وغيره كما علمت ومشى عليه ايضا العلامة ابن كمال باشا في
 متنه وقال في هامش الشرح من هنا تبين ان من قال ليلا عمدا لم يحسن لان العمد والسهو في
 الوطء بالليل سواء اه وقال في الفتح والعناية ان جماعها ليلا عمدا او ناسيا سواء لان الخلاف
 في وطء لا يفسد الصوم اه اى الخلاف بين ابى يوسف والطرفين فعنده جماع المظاهر منها انما
 يقطع التابع ان افسد الصوم وعندها مطلقا لان تقدم الكفارة عن التماس شرط بالنص
 وتام تقريره في الفتح ولذا قال في الحواشي اليعقوبية ان عدم الفرق بين السهو والعمد هو
 الظاهر لانه مقتضى دليل أبى حنيفة ومحمد **(قوله لا اطلاق النص الح)** ومن قواعدنا اننا لا نحمل
 المطلق على المقيد وان كانا في حادثة واحدة بعد ان يكونا في حكمين وانما منع عن الوطء قبل
 الاطعام منع تحريم لجواز قدرته على العتق والصيام فيقعان بعده كذا قالوا وفيه نظر فان
 القدرة حال قيام العجز بالفقر والكبر والمرض الذي لا يرجى زواله امر موهوم وباعتبار الامور
 الموهومة لا تثبت الاحكام ابتداء بل يثبت الاستحباب نهر وهو مأخوذ من الفتح **(قوله**
والعبد) مبتدأ خبره قوله لا يجزئه الا الصوم لان العبد لا يملك وان ملك والعتق والاطعام
 لا يصح الا لمن يملك **(قوله ولو مكاتب)** لان ملكه غير تام بل على شرف الزوال **(قوله او مستسعى)**
 هو الذي عتق بعضه وسعى في باقيه وهذا عنده واما عندها فيعتق كله ويكون حرا مديونا
 فيصح تكفيره بالاعتاق والاطعام رحتى **(قوله على المعتمد)** اى من جريان الحجر على الحر
 السفیه وهو قولهما فلو اعتق عبده عنها يسعى في قيمته ولم يجز عن تكفيره كذا في خزائن الاكمل
 وغيرها نهر وافاد في البحر ٣ انه ياغز فيه فيقال لنا حر ليس له كفارة الا بالصوم **(قوله ولم**
يتنصف) جواب عن سؤال كيف لزمه الصوم المذكور وهو صوم شهرين لانصفهما مع ان
 العبد على النصف من الحر في كثير من الاحكام والجواب انه لم يتنصف لما في الكفارة من
 معنى العبادة والعبادة لا تتنصف في حقه وانما تتنصف العقوبة كالحل والنعمة كالنكاح
(قوله وليس للسيد منعه منه) اى من صوم هذه الكفارة لانه تعلق بها حق المرأة بخلاف بقية
 الكفارات له ان يمنعه عن صومها لعدم تعلق حق عبد بها بحر **(قوله ولو بأمره)** اى امر
 السيد له بان ملكه ذلك وامره ان يكفر به اذ لا بد من الاختيار في اداء ما كلف به او بأمر العبد
 للسيد لانه يتضمن تملكه ثم التكفير به عنه كما لو امر الحر غيره بذلك **(قوله فيطعم عنه المولى)** فيه
 مساححة وعبرة الفتح الا في الاحصار فان المولى يبعث عنه ليحل هو فاذا عتق فعليه حجة وعمرة
(قوله قيل ندبا وقيل وجوبا) الخلاف في الوجوب وعدمه ففي البحر عن البدائع لو احصر بعدما
 احرم بأذن المولى قيل لا يلزم المولى انفاذ هدى لانه لا يجب للعبد على مولاه حق فاذا عتق وجب
 عليه وقيل يلزمه لان هذا دم وجب لبلى ابتلى بها العبد بأذن المولى فصار كالنفقة اه ملخصا
 قال ط وقد يقال من نفى الوجوب لا ينفي النذب بل يقول به مراعاة للقول الآخر **(قوله لا يرجى**
برؤه) فلو برى وجب الصوم رحتى **(قوله اى ملك)** الاطعام لا يختص بالتمليك كما سيأتى
 لكن المراد به هنا التملك وبما بعده الاباحة ولذا قال في البدائع اذا اراد التملك اطعم كالفطرة
 واذا اراد الاباحة اطعمهم غداء وعشاء **(قوله ولو حكما)** اى فان الفقير مثله وفي القهستاني
 وقيد المسكين اتفاق لجواز الصرف الى غيره من مصارف الزكاة اه ويحتمل ان يكون مبالغة

٣ لغز
 اى حرا ليس له كفارة الا
 بالصوم

لاطلاق النص في الاطعام
 وتقييده في تحرير وصيام
 (والعبد) ولو مكاتب او
 مستسعى وكذا الحر
 المحجور عليه بالسفه على
 المعتمد (لا يجزئه الا
 الصوم) المذكور ولم
 يتنصف لما فيها من معنى
 العبادة وليس للسيد منعه
 منه (ولو) وصلى (اعق
 سيده عنه أو اطعم) ولو
 بأمره لعدم اهلية التملك
 الا في الاحصار فيطعم عنه
 المولى قيل ندبا وقيل وجوبا
 (فان عجز عن الصوم)
 لمرض لا يرجى برؤه او كبر
 (اطعم) اى ملك (ستين
 مسكينا) ولو حكما

في قوله ستين ليشمل مالو أطمع واحدا ستين يوما لكن يغني عنه ما يأتي من تصريح المصنف به
(قوله ولا يجزئ غير المراهق) أي لو كان فيهم صبي لم يراهق ولا يجزئ واختلف المشايخ فيه
ومال الحلواني إلى عدم الجواز بحر عند قول الكنز والشرط غداً آن أو عشاءً آن مشبعان
وذكر عند قول الكنز وهو تحرير رقبة عن البدائع وأما الطعام الصغير عن الكفارة فجاز
بطريق التملك لا الإباحة اهـ وبه علم أن ذكر ذلك هنا غير صحيح وإن وقع في النهر لأن الكلام
هنا في التملك وهو صحيح للصغير فالصواب ذكره عند قوله وإن غداهم وعشاها كإفعل
في البحر وكذا في المنع حيث قال هناك ولو كان فيمن أطعمهم صبي فطيم لم يجزه لأنه لا يستوفي
كاملاً اهـ وفي التارخانية وإذا دعا مساكين واحد منهم صبي فطيم أو فوق ذلك لا يجزيه كذا
ذكر في الأصل وفي المجرد إذا كانوا غلماناً يعتمد مثلهم يجوز اهـ وبه ظهر أيضاً أن المراد بالفطيم
وبغير المراهق من لا يستوفي الطعام المعتاد **(قوله كالفطرة قدرا)** أي نصف صاع من بر
أو صاع من تمر أو شعير ودقيق كل كاهله وكذا السويق واختلفوا هل يعتبر الكيل أو القيمة
فيهما كما في صدقة الفطر بحر وفي التارخانية ولو أدى الدقيق أو السويق أجزاء لكن قيل يعتبر
فيه تمام الكيل وذلك نصف صاع في دقيق الحنطة وصاع في دقيق الشعير وإلى مال الكرخي
والقدوري وقيل بالقيمة فلا يعتبر فيه تمام الكيل اهـ فقول البحر ودقيق كل كاهله مبنى على
الأول تأمل قال في البحر ولو دفع البعض من الحنطة والبعض من الشعير جاز إذا كان قدر الواجب
كربع صاع من بر ونصف من شعير لاتحاد المقصود وهو الإطعام ولا يجوز التكميل بالقيمة
كنصف صاع من تمر جيد يساوي صاعاً من الوسط **(قوله ومصرف)** فلا يجوز إطعام أصله
وفرعه واحد الزوجين ومملوكه والهاشمي ويجوز إطعام الذمي لا الحربي ولو مستأمن بحر قال
الرملي وفي الحاوي وإن أطع فقراء أهل الذمة جاز وقال أبو يوسف لا يجوز وبه تأخذ اهـ قلت
بل صرح في كافي الحاكم بأنه لا يجوز ولم يذكر فيه خلافاً وبه علم أنه ظاهر الرواية عن الكل
(قوله إذا عطف للمغايرة) فإن عطف القيمة على المنصوص المفهوم من قوله كالفطرة
يقتضي أن القيمة من غير المنصوص اهـ ح وما في النهر من قوله وفيه نظر إذا القيمة أعم من
قيمة المنصوص عليه وغيره اهـ فيه كلام ذكرناه فيما علقناه على البحر فافهم والحاصل أن دفع
القيمة إنما يجوز لو دفع من غير المنصوص أو لو دفع منصوصاً بطريق القيمة عن منصوص آخر
لا يجوز إلا أن يبلغ المدفوع الكمية المقدرة شرعاً فلو دفع نصف صاع تمر تباع قيمته نصف صاع
بر لا يجوز وعليه أن يتم لمن أعطاهم القدر المقدر من ذلك الجنس الذي دفعه لهم فإن لم يجدهم
بأعيانهم استأنف في غيرهم وتماه في البحر **(قوله فغداهم)** في بعض النسخ غداهم بدون
فاء كما هو أصل المتن والأولى الأولى فزاد الشارح الفاء لأنه قدر فعلاً للشرط وجواب الشرط هو
قوله جاز **(قوله أو غداهم وأعطاهم قيمة العشاء)** أي يجوز الجمع بين الإباحة والتملك لأنه
جمع بين شيئين جائزين على الأفراد وكذا يجوز إذا ملك ثلاثين وأطعم ثلاثين وكذا يجوز
تكميل أحدهما بالآخر بحر ففي كافي الحاكم وإن أعطى كل مسكين نصف صاع من تمر
ومدا من حنطة أجزاء ذلك **(قوله أو أطعمهم غداً ين)** أي أشبعهم بطعام قبل نصف
النهار مرتين وقوله أو عشاء ين أي أشبعهم بطعام بعد نصف النهار مرتين كذا في الدرر وهذا

ولا يجزئ غير المراهق
بدائع (كالفطرة) قدرا
ومصرفاً (أو قيمة ذلك)
من غير المنصوص إذ
العطف للمغايرة (وإن)
أراد الإباحة فغداهم
وعشاها (أو غداهم
وأعطاهم قيمة العشاء أو
عكسه أو أطعمهم غداً ين
أو عشاء ين أو عشاء وسحورا

ظاهر في ان ذلك في يوم واحد فلا تكفي في يوم اكلة وفي آخر أخرى لكن صريح بما أتى في
 الفروع آخر الباب يخالفه **(قوله واشبعهم)** أي وان قل ما أكلوا كافي الوقاية فالشرط في
 طعام الاباحة اكلتان مشبعتان لكل مسكين ولو كان فيهم شعبان قبل الاكل او صبي غير
 مرأوق لم يجز بحر و سياتي ايضا وقد منا ان الصواب ذكر الصبي هنا في التملك **(قوله بشرط**
ادام الخ) أي لئلا يمكنهم الاستيفاء الى الشبع وهذا احد قولين واليه مال الكرخي والآخر
 لا يجوز الا بنحو البر لان محمد انص على البر في الزيادات كما في البحر وفي التارخانية والمستحب ان
 يغديهم ويعشيهم بنحو معه ادام **(قوله كما جاز لو اطعم)** يشمل التملك والاباحة وعبر في الكنز
 باعطى المحتص بالتملك والحق انه لا فرق على المذهب وتماه في البحر وفيه والكسوة في كفارة
 اليمين كالاطعام حتى لو اعطى واحدا عشرة اثواب في عشرة ايام يجوز ولو غدى واحدا عشرين
 يوما في كفارة اليمين أجزاء اه قات ومقتضاه انه لو غداه مائة وعشرين يوما أجزاء عن كفارة
 الظهار ثم رأيت صريحا قال في التارخانية وعن الحسن بن زياد عن ابي خنيفة اذا غدى
 واحدا مائة وعشرين يوما أجزاء **(قوله لتجدد الحاجة)** لان المقصود سد خلة المحتاج والحاجة
 تجدد بتجدد الايام فتكرر المسكين بتكرر الحاجة حكما فكان تعدادا حكما وفي المصباح الحلة
 بالفتح الفقر والحاجة بحر **(قوله دفعة)** أي او بدفعات وقوله بدفعات أي او بدفعة كما افاده
 في البحر فهو من قبيل الاحتباك حيث صرح في كل من الموضعين بما سكت عنه في الموضع
 الآخر **(قوله وكذا اذا ملكه)** أي لا يجزى الا عن يوم واحد وفصله عما قبله لان في التملك
 خلافا بخلاف الاباحة فافهم **(قوله لفقد التعدد الخ)** علة للمسئلتين قال في المنح لانه لما
 اندفعت حاجته في ذلك اليوم فالصرف اليه بعد ذلك يكون اطعام الطاعم فلا يجوز **(قوله**
امر غيره الخ) قيد بالامر لانه لو اطعم عنه بلا امر لم يجز وبالاطعام لانه لو امره بالعق عن
 كفارته لم يجز عندها خلافا لابي يوسف ولو جعل سماء جازا اتفاقا وتكفير الوارث بالاطعام
 جائز وفي كفارة اليمين بالكسوة ايضا بخلاف الاعتاق ولذا امتنع تبرعه في كفارة القتل كما في
 المحيط نهر **(قوله صح)** لانه طلب منه التملك معنى ويكون الفقير قابضاً له او لا ثم لنفسه نهر
(قوله ففي الدين يرجع) أي لو امره بأن يقضى دينه وكذا لو امره بأن ينفق عليه بزازية من
 كتاب الوكالة **(قوله وفي الكفارة والزكاة)** أي لو قال اعطه عن كفارتي او أدزكاة مالي وكذا
 عوض عن هبتي او هب لفلان عنى الفا لا يرجع بلا شرط الرجوع ففي كل موضع ملك المدفوع
 اليه المال المدفوع مقابلاً بملك المال فلأما مور يرجع بلا شرط ولو بلا مقابلة مال لا يرجع بلا شرط
 بزازية وتماه الكلام على هذه المسائل ذكرناه في تنقيح الحامدية **(قوله في طعام الكفارات)**
 قيد به لان الاباحة في الكسوة في كفارة اليمين لا تجوز كما لو اعاد عشرة مساكين كل مسكين ثوبا
 بحر **(قوله سوى القتل)** فانه لا اطعام فيه فلا اباحة وانما ذكره للرد على العيني حيث قال
 اعني كفارات الظهار واليمين والصوم والقتل **(قوله وفي الفدية)** هذا ظاهر الرواية وروى
 الحسن انه لا بد فيها من التملك بحر **(قوله لصوم)** أي في الشيخ الفاني او من أخرج عنه بعد
 موته **(قوله وجناية حج)** كحاق او ايس بعذر فانه يذبح او يطعم أو يصوم **(قوله وجاز الجمع بين**
اباحة وتمليك) مكرر مع قوله المار او غداهم واعطاهم قيمة العشاء **(قوله دون الصدقات)** أي

واشبعهم (جاز) بشرط
 ادام في خبز شعير وذرة
 لابر (كما) جاز (لو اطعم
 واحدا ستين يوما) لتجدد
 الحاجة (ولو اباحه كل
 الطعام في يوم واحد دفعة
 اجزا عن يومه ذلك فقط)
 اتفاقا (وكذا اذا ملكه
 الطعام بدفعات في يوم
 واحد على الاصح) ذكره
 الزيلعي لفقد التعدد حقيقة
 وحكما (امر غيره ان
 يطعم عنه عن ظهاره ففعل)
 ذلك الغير (صح) وهل
 يرجع ان قال على ان يرجع
 رجوع وان سكت ففي الدين
 يرجع اتفاقا وفي الكفارة
 والزكاة لا يرجع على المذهب
 (كما صحت الاباحة) بشرط
 الشبع (في طعام
 الكفارات) سوى القتل
 (و) في (الفدية) لصوم
 وجناية حج وجاز الجمع
 بين اباحة وتمليك (دون
 الصدقات والعشر)

والضابطان ما شرع بلفظ
اطعام وطعام جاز فيه
الاباحة وما شرع بلفظ
ايتاء واداء شرط فيه التملك
(حرر عبد بن عن ظهاريين)
من امرأة او امرأتين (ولا
يعين) واحدا لو احد (صح
عنهما ومثله) في الصحة
(الصيام) اربعة اشهر
(والاطعام) مائة وعشرين
فقيرا لاتحاد الجنس بخلاف
اختلافه الا ان ينوى بكل
كلا فيصح (وان حرر
عنهما رقبة) واحدة
(او صام) عنهما (شهرين
صح عن واحد) بتعيينه
وله وطء التي كفر عنها
دون الاخرى (وعن
ظهار وقتل لا) يصح
لما مر ما لم يحرر كافرة
فتصح عن الظهار
استحسانا لعدم صلاحيتها
للقتل (اطعم ستين مسكينا
كلا صاعا) بدفعة واحدة
(عن ظهاريين) كما مر (صح
عن واحد) كذا في نسخ
الشرح ونسخ المتن لا يصح
اي عنهما خلافا لمحمد
ورجح الكمال (وعن
افطار وظهار صح) عنهما
اتفاقا والاصل ان نية
التعيين في الجنس المتحد
سببه لغو وفي الختاف
سببه مفيد * (فروع) *

الزكاة وصدقة الفطر (قوله والضابط الخ) بيانه ان الوارد في الكفارات والفدية الاطعام
وهو حقيقة في التمكين من الطعم وانما جاز التملك باعتبار انه تمكين وفي الزكاة الايتاء وفي
صدقة الفطر الاداء وهما التملك حقيقة افاده في البحر (قوله ومثله في الصحة الخ) قلت وكذا
لوجع بين التحرير والصيام والاطعام ففي كافي الحاكم وان ظاهر من اربع نسوة فاعتق رقبة
ليس له غيرها ثم صام اربعة اشهر متتابعة ثم مرض واطعم ستين مسكينا ولم ينوبشئ من ذلك
واحدة بعينها اجزاء عنهن كلهن استحسانا اه (قوله لاتحاد الجنس) اي فلا حاجة الى نية
معينة هداية وسيأتى بيانه في الاصل الآتي (قوله بخلاف اختلافه) اي الجنس كما لو كان عليه
كفارة يمين وكفارة ظهار وكفارة قتل فأعتق عبدا عن الكفارات لا يجزئه عن الكفارة
ولو اعتق كل رقبة ناويا عن واحدة منها لا بعينها جاز بالاجماع ولا يضر جهالة المكفر عنه كذا
في المحيط بحر وقوله ولو اعتق الخ هو المراد بقول الشارح الا ان ينوى الخ وان كان موها
خلاف المراد (قوله بتعيينه) هو معنى قول الزيلعي وكان له ان يجعل ذلك عن ايها شاء وهذا
الجعل هو تعيينه وفي بعض النسخ بعينه وهو تحريف رحمتي وفي نسخة بعينه بصيغة الفعل
المضارع وهي في معنى الاولى (قوله لما مر) من قوله بخلاف اختلافه (قوله لعدم صلاحيتها
للقتل) فانه لا بد في كفارة القتل من كونها مؤمنة للآية ونظيره ما اذا جمع بين المرأة وبناتها
او اختها ونكحهما معا فان كانتا فارغتين لم يصح العقد على كل منهما وان كانت احدهما
متروجة صح في الفارغة بحر عن البدائع (قوله كلا صاعا) اي من البراذل لو كان من تمر او شعير
يكون موضوع المسئلة كلا صاعين بحر (قوله بدفعة واحدة) اما لو كان بدفعات جاز اتفاقا
كافي المكافي معللا بأنه في المرة الثانية كمسكين آخر بحر (قوله كما مر) نعت لظهاريين اي عن
ظهاريين من امرأة او امرأتين ح (قوله صح عن واحد) لان النقصان عن العدد لا يجوز
فالواجب في الظهاريين اطعام مائة وعشرين فلا يجوز صرف الواجب الى الاقل كما لو اطعم
ثلاثين مسكينا لكل واحد صاعا فانه لا يكفي عن ظهار واحد وفي البدائع وكذا لو اطعم عشرة
مساكين عن يمينين لكل مسكين صاعا فهو على هذا الخلاف بحر (قوله اي عنهما) فلا ينافي
صحته عن احدهما لكن لما كان فيه ايها انه لا يصح اصلا صلاحها المصنف حال شرحه ط
(قوله خلافا لمحمد) حيث قال يصح عنهما (قوله ورجحه الكمال) وكذا الاتقاني في غاية البيان
(قوله والاصل الخ) لان النية انما اعتبرت لتمييز بعض الاجناس عن بعض لا اختلاف
الاغراض باختلاف الاجناس فلا يحتاج اليها في الجنس الواحد لان الاغراض لا تختلف
باعتباره فلا تعتبر فبقية مطلق نية الظهار وبمجرد هذا لا يلزم اكثر من واحد وكون المدفوع
لكل مسكين اكثر من نصف صاع لا يستلزم ذلك لان نصف الصاع ادنى المقادير لالتماع الزيادة
عليه بل النقصان بخلاف ما اذا فرق الدفع او كانا جنسين وقد يقال اعتبارها للحاجة الى التمييز
وهو محتاج اليه في اشخاص الجنس الواحد كافي الاجناس وقد ظهر اثر هذا الاعتبار فيما
صرحوا به من انه لو اعتق عبدا عن احد الظهاريين بعينه صح نية التعيين ولم تلغ حتى حل وطء
التي عينها اه فتح وقوله وقد يقال الخ بيان اترجيح قول محمد واقره في البحر اولانهم قال بعده
وقد قرر المراد في النهاية بما يدفع الايراد فقال اراد به تعميم الجنس بالنية الا ترى انه اذا عين

وقت التكفير اطعم مائة وعشرين لم يحز الا عن نصف الاطعام فيعيد على ستين منهم غداء او عشاء ولو في يوم آخر للزوم العدد مع المقدار ولم يحز اطعام فطيم ولا شعبان

باب اللعان

(هو) لغة مصدر لاعن كقاتل من اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به لا بالغضب للغة نفسه قبلها والسبق من اسباب الترجيح وشرعا (شهادات) اربعة كشهود الزنا (مؤكدات بالايان مقرونة) شهادته (باللعن) وشهادتها بالغضب لانهن يكثرن اللعن فكان الغضب اردع لها (قائمة) شهاداته (مقام حد القذف في حقه) وشهاداتها (مقام حد الزنا في حقها) اي اذا تلاعن سقط عنه حد القذف وعنها حد الزنا لان الاستشهاد بالله مهلك كالحل بل اشد (وشرطه قيام الزوجية وكون النكاح صحيحا) لا فاسدا (وسببه قذف الرجل زوجته قذفا يوجب الحد في الاجنبية) خصت بذلك لانها هي المقدوفة

ظهار احداها صح وحل له قربانها كذا في الفوائد الظهيرية اه قلت وحاصله ان المراد بالتعيين اللغو تعيين جميع افراد الجنس لا فرد خاص فتأمل ثم اعلم ان متحد الجنس يعرف باتحاد السبب ومختلفه باختلافه ولذا كان صوم رمضان من قبيل الاول والصلاة من الثاني وكذا صوم يومين من رمضانين وتماه في البحر والنهر (قوله وقت التكفير) برفع وقت على انه خبر المعبر حتى لو كان وقت الظهار غنيا ووقت التكفير فقيرا اجزاء الصوم وعلى العكس لم يحز تارة خانية (قوله اطعم مائة وعشرين) اي كل واحد اكلة واحدة (قوله فيعيد على ستين منهم) اي من المائة والعشرين وينبغي انه اذا غدى العدد ثم غابوا ان ينتظر حضورهم او يعيد الغداء مع العشاء على غيرهم بحر فلو كان المطعم وصيا ينبغي ان يجب عليه الانتظار الا ان يغلب على ظنه عدم وجودهم فيستأنف نهر (قوله للزوم العدد) وهو الستون مع المقدار وهو الاكلتان المشبعتان في الاباحة والصاع ونصفه في التملك (قوله ولم يحز اطعام فطيم ولا شعبان) تقدم الكلام عليه والله سبحانه اعلم

باب اللعان

(قوله مصدر لاعن) اي سماعا والقياس الملاعة لكن ذكر غير واحد من النحاة انه قياسي ايضا نهر (قوله سمي به لا بالغضب) اي مع انه مشتمل على ذكر الغضب في جانبها كما اشتمل على ذكر اللعن في جانبها (قوله شهادات اربعة) هذا بيان لركنه ودل على اشتراط اهليتهما للشهادة في حق كل منهما كما سيصرح به لاهلية اليمين كما ذهب اليه الشافعي وسيأتي (قوله كشهود الزنا) اي اعتبرناه بهم فاللعن لما كان شاهدا لنفسه كرر عليه اربعا افاده في شرح الملتقى ط (قوله مؤكدا بالايان) اي مقويات بها لان لفظه اشهد بالله كما سيأتي (قوله باللعن) اي بعد الرابعة ومثله الغضب (قوله لانهن يكثرن اللعن) كما ورد في الحديث انهن يكثرن اللعن ويكفرن العشير اي الزوج قال في العناية فعساهن يجترئن على الاقدام عليه لكثرة جريه على السنتين وسقوط وقعه عن قلوبهن فقرن الركن في جانبهن بالغضب ردعاهن عن الاقدام (قوله في حقه) اي على تقدير كذبه وظاهر اطلاقه يقتضي عدم قبول شهادته ابدا وبه جزم العيني هنا تبعا لما في الاختيار وذكر الزيلعي في القذف انها تقبل نهر (قوله ومقام حد الزنا في حقها) اي على تقدير صدقه كما في النهر ح (قوله اي اذا تلاعن الخ) بيان لوجه قيام الشهادات من الجانبين مقام الحدين (قوله مهلك) اي اذا كان كاذبا كما في التبيين ح (قوله بل اشد) لان اهلاك الحد دنيوى واهلاك التجري على اسم الله تعالى اخروى ولعذاب الآخرة اشد (قوله وشرطه قيام الزوجية) فلا لعن بقذف المنكوحة فاسدا او المبانة ولو بواحدة بخلاف المطلقة رجعية ولا بقذف زوجته الميتة ويشترط ايضا الحرية والعقل والبلوغ والاسلام والنطق وعدم الحد في قذف وهذه شروط راجعة اليهما ويشترط في القاذف خاصة عدم اقامة البيئة على صدقه وفي المقدوف خاصة انكارها وجود الزنا منها وعفقتها عنه ويشترط ايضا كون القذف بصريح الزنا وكونه في دار الاسلام هذا حاصل ما في البحر عن البدائع ونفى الولد بمنزلة صريح الزنا ويأتي اكثر هذه الشروط في غضون كلامه (قوله يوجب الحد في الاجنبية) اي بأن تكون محصنة (قوله خصت بذلك) اي باشتراط كونها محصنة وحاصله

كما في الفتح ان المرأة هي المقدوفة دونه فاختصت باشتراط كونها ممن يحد قاذفها بعد اشتراط اهلية الشهادة بخلافه فانه ليس مقدوفا وهو شاهد فاشتطت اهليته للشهادة دون كونه ممن يحد قاذفه اه وفيه رد لما في النهاية من ان كونه محصنا شرط ايضا في اللعان وقد خطاه الزياي وغيره **(قوله)** فتم لها شروط الاحصان الفاء فصيحة اي فاذا كانت هي المقدوفة دونه فيشترط ان يتم لها شروط الاحصان الخمسة وهي ان تكون عفيفة عن الزنا عاقلة بالغة حرة مسلمة **(قوله)** وركنه يغني عنه ما ذكره في تعريفه ط **(قوله)** والاستمتاع اي بالدواعي ومن حكمه وجوب التفريق بينهما ووقوع البائن بهذا التفريق بجرط **(قوله)** بعد التلاعن اي مادام حكمه باقيا فلو خرجا او احدهما عن اهلية اللعان له ان ينكحها كياتي وعليه حمل الحديث المذكور ولا ينافيه قوله ابدا كما في قوله تعالى انهم ان يظهروا عليكم يرجوكم او يعيدوكم في ملتهم وان تفلحوا اذا ابداء اي مادتم في ملتهم كما في البدائع وتمسك الكلام على الحديث مبسوط في الفتح **(قوله)** من هو اهل للشهادة اي لادائها على المسلم لا التحملها فلا لمان بين كافرين وان قبلت شهادة بعضهم على بعض عندنا ولا بين ممنوكين ولا من احدهما مملوك او صبي او مجنون او محدود في قذف او كافر وصح بين الاعميين والفاستين لانهما اهل للاداء الا انها لا تقبل للفسق ولعدم قدرة الاعمي على التميز وقد قبلت شهادته فيما ثبت بالتسامع كالموت والنكاح والنسب وتماه في البحر والنهر لكن قال في الدر المتقي قلت الاصح عدم القبول كما سيجي نعم عمم القهستاني الاهلية ولو بحكم القاضي لنفوذ القضاء بشهادتهما اه اي المراد النفوذ وان لم يجز للقاضي فعله لكن يرد عليه المحدود في القذف قال ابن كمال ياشا واما المحدود في القذف فلا يجوز القضاء بشهادته اصلا نعم لو قضى بها ينفذ لكن الكلام في الجواز فانه امر وراء النفاذ اه قلت ويرد عليه الفاسق فانه ينفذ القضاء بشهادته مع انه لا يجوز ولعل مراده بنفي الجواز نفي الصحة وبالنفاذ نفاذ الحكم بصحتها ممن يراها كشافعي والفاستق يصح القضاء بشهادته وكذا الاعمي على القول بصحتها فيما ثبت بالتسامع بخلاف المحدود في القذف **(قوله)** بصريح الزنا) كيازانية او يازاني لانه ترخيم قدزيت قبل ان تزوجك جسديك او نفسك زان وخرج الكناية والتعريض نحو لست انا بزنان افاده القهستاني وخرج بذكر الزنا اللواط فللعان فيه عنده وعندهما يثبت فيه كذا في البحر ط وخرج ايضا وجدت معها رجلا يجامعها لان الجماع لا يستلزم الزنا بحر **(قوله)** في دار الاسلام) اخرج دار الحرب لانقطاع الولاية **(قوله)** زوجته) شمل غير المدخول بها كما في الدر المتقي وغيره **(قوله)** الحية) لان الميتة لم تنجب زوجة ولانه لا يتأتى منها اللعان فلو قذف زوجته الميتة فطلب من وقع القذف في نسبه من غير اولاد القاذف يحد للقذف ان لم يبرهن اما لو طاله من للقاذف عليه ولادة يسقط عنه لانه لا يحد لولده رحمتي **(قوله)** بنكاح صحيح) هو ايضاح للتقييد بالزوجة لان المنكوحة فاسدا غير زوجة ولو دخل بها فيه لم يتبق عفيفة ايضا فلا يحد قاذفها افاده الرحمتي **(قوله)** ولو في عدة الرجعي) خرجت المبانة فللعان فيها لكنه يحد كالاجنبي قهستاني عن شرح الطحاوي ط **(قوله)** العفيفة) ذات لها صفة تغلب على الشهوة وفي الشريعة امرأة بريئة من الوطء الحرام والتهمة قهستاني **(قوله)** بأن لم توطأ الخ) بيان للعفة

فتم لها شروط الاحصان
(وركنه شهادات مؤكدات
باليمين واللعن وحكمه
حرمة الوطء والاستمتاع
بعد التلاعن ولو قبل
التفريق بينهما) حديث
التلاعن لا يجتمعان ابدا
(واهلك من هو اهل
للشهادة) على المسلم (فن
قذف) بصريح الزنا في
دار الاسلام (زوجته)
الحية بنكاح صحيح ولو في
عدة الرجعي (العفيفة عن)
فعل (الزنا) وتهمة بأن
لم توطأ

الشرعية وقوله حراما أى وطأ حراما أى محرما لعينه لعارض وذلك بأن يكون فى غير ملك صحيح بخلاف ما لو كان فى ملكه وحرم لعارض حيض ونحوه فليس المراد بالزنا هنا ما أوجب الحد ولذا قال ولو مرة بشبهة أى ولو كان بشبهة كوطء معتدته من بائن وان ظن حله وقوله ولا بنكاح فاسد الاولى أو بنكاح فاسد عطفًا على قوله بشبهة لانه من الوطء الحرام وقوله ولا لها ولد الخ الاولى ولم يكن لها ولد عطفًا على قوله لم توطأ لانه بيان لقوله وتهمة فأنها تتهم بالزنا بوجود ولد لها بلا أب أى بلا أب معروف وسيا تى فى باب القذف ان شاء الله تعالى ان المراد بعدم معرفته عدمها فى بلد القذف لافى كل البلاد **(قوله وصلحها)** أى كل من الزوجين **(قوله لاداء الشهادة)** لالتحملها كما مر فان الصبي اهل للتحمل لالاداء **(قوله فخرج نحو قن الخ)** أى من كل من لا تصح شهادته ومنه ما اذا كان احدهما محدودا فى قذف أو كافرا كما مر وصورة ما اذا كان الزوج كافرا فقط ما فى البدائع أسلمت امرأته ثم قبل عرض الاسلام عليه قذفها بالزنا اه أى لانه يشهد عليها بالزنا ولا شهادة لكافر على مسلم وهذا يرد ما فى القهستاني من انه يشترط صلاحية الشهادة حالة اللعان لاحالة القذف فانه يلزم عليه جريانه بين كافرين ورقيقين بعد الاسلام والعق والظاهر انه شرط فى الحالتين وسيدكر المصنف ايضا ان العبرة للاحصان حالة القذف **(قوله ودخل الاعمى الخ)** تقدم بيانه **(قوله او من نفى نسب الولد)** اطلقه فشمّل ما اذا صرح معه بالزنا أولا على مختار صاحب الهداية والزيلعى وهو الحق خلافا لما فى المحيط والمبتنى لان قطع النسب من كل وجه يستلزم الزنا واحتمال كون الولد بوطء شبهة ساقط بالاجماع على ان من قال لست لابيك يكون قاذفا لانه حتى يلزمه حد القذف مع وجود هذا الاحتمال وتماه فى البحر * (تنبيه) * فى الذخيرة لا يشرع اللعان بنفى الولد فى المحبوب والحصى ومن لا يولد له ولد لانه لا يلحق به الولد اه وفيه نظر لان المحبوب ينزل بالسحق ويثبت نسب ولده على ما هو المختار كذا فى الفتح ويأتى فى اول اللعان ما يؤيده **(قوله منه)** متعلق بنسب أو بنفى وقوله أو من غيره بأن نفى نسب ولد زوجته من ابيه **(قوله وطالبته)** قيد به لانها لو لم تطالبه فلا لعان لانه حقها لدفع العار عنها ومراده طلبها اذا كان القذف بصريح الزنا اما بنفى الولد فالطلب حقه ايضا لاحتياجه الى نفى من ليس ولده عنه بحر **(قوله او طالبه الولد المنفى)** هذا سبق قلم ولم أره لغيره والصواب ان يقال أو طالب النافى للولد وعبرة الفتح ويشترط طلبها بخلاف ما اذا كان القذف بنفى الولد فان الشرط طلبه لاحتياجه الى نفى من ليس ولده عنه وعبرة الزيلعى لا بد من طلبها الا ان يكون القذف بنفى الولد فان له ان يطالب لاحتياجه الخ ومثله ما ذكرناه آنفا عن البحر ولا يخفى ان الضمير فى طلبه راجع للقاذف لا للولد نعم طلب الولد شرط لوجوب حد القذف ان كان ولد غير القاذف وكانت الام ميتة والا فالشرط طلبها كما سياتى فى بابه والكلام فى الطلب الذى هو شرط وجوب اللعان ولا يكون بعد موتها وهذا ظاهر جلى ثم رأيت الرحمتى أشار الى بعض ما قلنا **(قوله أى بموجب القذف)** اشار الى ان الضمير راجع الى القذف المفهوم من قوله قذف لكن على تقدير مضاف وهو موجب أو اعاد الضمير عليه بمعنى موجه على طريق الاستخدام وعليه اقتصر القهستاني **(قوله وهو الحد)** أى حد القذف ان اكذب نفسه

حراما ولو مرة بشبهة ولا
بنكاح فاسد ولا لها ولد بلا
اب (وصلح لاداء الشهادة)
على المسلم فخرج نحو قن
وصغير ودخل الاعمى
والفاسق لانهما من اهل
الاداء (او) من (نفى نسب
الولد) منه او من غيره
(وطالبته) او طالبه الولد
المنفى (به) أى بموجب
القذف وهو الحد

او اللعان ان اصر كياً تى (قوله عند القاضى) متعلق بطلابته قال فى البحر ولا بد من كونه اى
الطلب فى مجلس القاضى كذا فى البدائع (قوله ولو بعد العفو) اى لا يسقط بالعفو لكن مع
العفو لاحد لا لصحة العفو بل لترك الطلب حتى لو عاد المقذوف وطلب يحد القاذف خلافا
لمن فهم من عدم سقوطه بالعفو ان القاضى يقيم الحد عليه مع العفو كمنه عليه فى البحر فى باب
حد القذف (قوله لا يبطل الحق فى قذف الح) بخلاف بقية الحدود وسيا تى فى القضاء ان شاء
الله تعالى ان السلطان اذا نهى القاضى عن سماع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة صح
ولا يصح سماعها منه وهذا اذا كان الخصم منكرا ولم يكن الترك بعذر والا فانه يصح ولا يخفى
ان النهى عن سماعها لا يسقط الحق بل هو باق فى الدنيا والآخرة ولذا لو اذن السلطان
بسماعها بعد ذلك يثبت الحق فافهم (قوله ان اقر بقذفه الح) قيد اقوله لاعن وهو مقيد ايضا
بأصراره وبعجزه عن البينة على زناها او على اقرارها به او على تصديقها له وتامه فى البحر
(قوله او ثبت قذفه بالبينة) هى رجلان لارجل وامرأتان بحر وعلمه فى كافى الحاكم
بانه لا شهادة للنساء فى الحدود وهذا منها اه ثانيا فى النهر وتبعه فى الدر المنثور من قوله اورجل
وامرأتان سبق قل (قوله لم يستحلف) اى لانه حد كافى اى والاستحلاف فائدة النكول وهو
اقرار معنى لا صريح ففيه شبهة يندرى الحد بها (قوله حبس حتى يلاعن الح) قال ابن كمال هنا
غاية اخرى ينتهى الحبس بها وهى ان تين منه بطلاق او غيره ذكره السرخسى فى المبسوط اه
وهو مفهوم من قول المصنف سابقا وشرطه قيام الزوجية شر نبلاية (قوله فيحد) فيه دلالة
على انه لا يحد بمجرد امتناعه خلافا لمن شذ من المشايخ نهر (قوله لانه المدعى) علة للبعدية
(قوله فلو بدأ) ضميره يعود للقاضى وكذا ضمير فرق (قوله اعادت) ليكون على الترتيب
المسروع بحر عن الاختيار وظاهره الوجوب لكن قال فى محل آخر وفى الغاية لا تجب الاعادة وقد
اخطأ السنة ورجحه فى الفتح بأنه الوجه وهو قول مالك اه ومثله فى الشر نبلاية (قوله ولا
تحد) وما فى بعض نسخ القدورى فتح غلط لان الحد لا يجب بالاقرار مرة فكيف يجب
بالتصديق مرة بحر وزيلعى قلت وقد يجب بأن مراد القدورى بالتصديق الاقرار بالزنا
لا مجرد قولها صدقت واكتفى عن ذكر التكرار اعتمادا على ما ذكره فى بابيه ويشير الى هذا قول
الحاكم فى الكافى واذا صدقت المرأة زوجها عند الامام فقالت صدق ولم تقل زنت و اعادت
ذلك اربع مرات فى مجالس متفرقة لم يلزمها حد الزنا و يبطل اللعان ولا يحد من قذفها بعد
هذا اه (قوله ولا ينتفى النسب) لانه انما ينتفى باللعان ولم يوجد به ظهر ان ما فى شرحى
الوقاية والنقاية من انها اذا صدقته ينتفى غير صحيح كمنه عليه فى شرح الدرر والغرر بحر
وسيا تى ان شروط النفي ستة منها تفريق القاضى بينهما بعد اللعان (قوله لعدم وجوبه عليها
حينئذ) اى حين امتنع لانه لا يجب عليها الا بعد لعانه فقبله ليس امتناعا لحق وجب نهر
واجاب ط بأنه بعد الترافع منهما صار امضاء اللعان حق الشرع فاذا لم تعف و اظهرت
الامتناع تجبس بخلاف ما اذا ابي هو فقط فلا تجبس اه فتأمل واجاب الرحمتى بأنه ليس المراد
انهما امتنع فى آن واحد بل المراد امتناعه بعد المطالبة به و امتناعها بعد لعانه فأرجع المسئلة
الى ما فى المتن والله تعالى اعلم بالصواب (قوله لرقه) اول كونه محدودا فى قذف بحر

عند القاضى ولو بعد العفو
او التقادم فان تقادم الزمان
لا يبطل الحق فى قذف
وقصاص وحقوق عباد
جوهرية والافضل لها السر
وللحاكم ان يأمرها به
(لا عن) خبر لمن اى ان اقر
بقذفه او ثبت قذفه بالبينة
فلو انكر ولا بينة لها
لم يستحلف وسقط اللعان
(فان ابي حبس حتى يلاعن
او يكذب نفسه فيحد)
للقذف (فان لاعن لا عن)
بعده لانه المدعى فلو بدأ
بلعانها اعادت فلو فرق قبل
الاعادة صح لحصول المقصود
اختيار (والاحبست) حتى
تلاعن او تصدقه (فيندفع
به اللعان ولا تحد) وان
صدقته اربعا لانه ليس
باقرار قصدا ولا ينتفى
النسب لانه حق الولد فلا
يصدق ان فى ابطاله ولو امتنع
حبسا وحمله فى البحر على
ما اذا لم تعف المرأة واستشكل
فى النهر حبسها بعد امتناعه
لعدم وجوبه عليها حينئذ
(واذا لم يصاح) الزوج
(شاهدا) لرقه

(قوله أو كفره) بأن أسلمت ثم قذفها قبل عرض الإسلام عليه بحر (قوله أي بالغافلا ناطقا) أما لو كان صبيا أو مجنونا أو أخرس فلا حد ولا لعان منح لأن قذفه غير صحيح (قوله إذا سقط لمعنى من جهته) بأن لم يصلح شاهدا لرقه ونحوه أما لو سقط لمعنى من جهتها وهو المسئلة الآتية في كلام المصنف فلا حد ولا لعان وبقي ما لو سقط من جهتهما كما لو كانا محدودين في قذف فهو كالأول لأنه سقط لمعنى من جهته لأن البداءة به فلا تعتبر جهتها معه كما أفاده في الجوهرة ويأتي تمامه قريبا (قوله فلو القذف صحيحا) بأن كان بالغافلا ناطقا (قوله والا) أي وإن لم يكن القذف صحيحا بان لم يكن كذلك (قوله فلا حد ولا لعان) نفى اللعان تأكيد لأن الكلام فيما إذا سقط (قوله لم تصلح) أي للشهادة وإنما زاده ليشمل المحدودة في قذف فانها لم تدخل في كلام المصنف لأنها ممن يحد قاذفها كذا أفاده في البحر ولولا هذه الزيادة لكان المفهوم من كلام المصنف أنه يحدانها مع أنه لا يحد كما يأتي بيانه (قوله فلا حد عليه) لأن شرط الحد الاحصان وهو كونها مسلمة حرة بالغة عاقلة عفيفة كامر وشرط اللعان الاحصان واهلية الشهادة فإذا كانت غير محصنة فلا حد ولا لعان لفقد الاحصان وإذا كانت محصنة لكنها محدودة في قذف فلا لعان لعدم اهلية الشهادة ولا حد أيضا لأنه سقط اللعان لمعنى من جهتها لا من جهته والحاصل أنها إذا كانت كافرة أو رقيقة أو صغيرة أو مجنونة فلا حد لعدم الاحصان ولا لعان لذلك ولعدم اهليتها للشهادة وإذا كانت غير عفيفة سقط أيضا لعدم الاحصان ولأنه صادق في قوله وإذا كانت عفيفة محدودة فلما علمت هكذا ينبغي تحرير هذا المقام فافهم (قوله كالألو قذفها اجنبي) هذا في غير العفيفة المحدودة أما فيها فيحد الاجنبي بقذفها كافي الشر نبلاية لأن سقوط الحد عن الزوج اعلة غير موجودة في الاجنبي (قوله لأنه خلفه) كذا في الدرر والصحيح في التعليل ما قدمناه لأن هذا لا يظهر في العفيفة المحدودة لأن اللعان فيها لم يسقط تبعا للحد بل بالعكس إلا أن يقال الضمير في لأنه للحد وفي خلفه للعان بناء على أن الواجب الأصلي في قذف الزوج هو اللعان والحد خلف عنه بمعنى أنه إذا سقط اللعان وجب الحد حيث لا مانع منه وفي كلام ابن الكمال ما يدل على هذا التأويل فتدبر (قوله ولكنه يعزر) أي وجوبا لأنه إذاها وألحق الشين بها كذا في البحر وظاهره وجوب التعزير في غير العفيفة قاله أبو السعود وقد يقال إنها هي التي ألحقت الشين بنفسها ط قلت هذا ظاهر أن كانت مجاهرة والا فيعزر بطلبها لإظهاره الفاحشة (قوله وهذا) أي قوله وإذا لم يصلح شاهدا إلخ (قوله تصریح بما فهم) أي من قوله قذفاً يوجب الحد في الاجنبية وقوله وصلحاً لأداء الشهادة فإنه احتراز عن غير العفيفة وعمّا إذا لم يصلح وصلحت أو عكسه فافهم * (تمة) * قال في البحر ولم يتعرض صريحاً لما إذا لم يصلحاً لأداء الشهادة وقد فهم من اشتراطه أولاً أنه لا لعان وأما الحد فلا يجب لو صغيرين أو مجنونين أو كافرين أو مملوكين ويجب لو محدودين في قذف لا امتناع اللعان لمعنى من جهته وكذا يجب لو كان هو عبداً وهي محدودة لأن قذف العفيفة موجب للحد ولو كانت محدودة (قوله ويعتبر الاحصان) يعلم منه ومن قوله وكذا يسقط بزناها اشتراط دوامه من حين القذف إلى حين التلاعن ط (قوله بالطلاق البائن) لو قال بالينونة اشمل الينونة بالطلاق أو الفسخ أو الموت وفي كافى الحاكم وإذا قذف

أو كفره (وكان أهلاً للقذف) أي بالغافلاً ناطقاً (حد) الأصل أن اللعان إذا سقط لمعنى من جهته فلو القذف صحيحاً (فإن صلح شاهداً) الحال أنها (هي) لم تصلح أو (ممن) لا يحد قاذفها فلا حد (عليه كما لو قذفها اجنبي) (ولا لعان) لأنه خافه لكنه يعزر حسماً لهذا الباب وهذا تصريح بما فهم (ويعتبر الاحصان عند القذف فلو قذفها وهي أمة أو كافرة ثم أسلمت أو عتقت فلا حد ولا لعان) زيلعي (ويسقط) اللعان بعد وجوبه (بالطلاق البائن) ثم لا يعود بزواجها بعده (لأن الساقط لا يعود) (وكذا) يسقط (بزناها ووطئها بشبهة وبربتها ولا يعود لو أسلمت بعده

الرجل امرأته ثم بانت منه بطلاق او غيره فلاحده عليه ولا لعان لان حده كان اللعان فلما لم يستقر اللعان بعد البيئونة لم يحول الى الحد ولو اكدب نفسه لم يحد ولو قال انت طالق ثلاثا يازانية كان عليه الحد ولو قال يازانية انت طالق ثلاثا لم يلزمه الحد ولا اللعان اه اى لحصول البيئونة بعد وجوب اللعان **(قوله)** ويسقط بموت الح (اى اذا شهد وعدله القاضى ثم مات او غاب لا يقضى به قال فى الفتح وفى الجامع لومات الشاهدان او غابا بعدما عدلا لا يقضى باللعان وفى المال يقضى بخلاف ما لو عميا او فسقا او ارتدا حيث يلاعن بينهما اه قلت ولعل وجه الفرق ان الحد يدرك بالشبهات واحتمال رجوع الشاهد عن شهادته قبل القضاء شبهة فإدام حيا حاضرا فالاحتمال قائم فاذا قضى القاضى بشهادته ولم يرجع زال الاحتمال وبعد القضاء يلغو ذلك الاحتمال لتأكيد الحق بالقضاء اما اذا مات او غاب فلا يقضى بشهادته لانه لو كان موجودا احتمل رجوعه قبل القضاء فتأمل هذا وفى اشتراط حضور الشاهدين لاقامة الحد كلام مذكور فى الشرع بلالية فى باب حد السرقة فراجعه وسيأتى بيانه هناك ان شاء الله تعالى **(قوله معهود)** اى عهد وقوعه منها **(قوله فلا لعان)** اى ولا حد لعدم الاحصان **(قوله)** لاسناده اغير محله (اى لاسناده الزنا فان محله البالغة العاقلة وعبرة الفتح لم يكن قذفا فى الحال لان فعلها لا يوصف بالزنا **(قوله)** حيث يتلاعنا) صوابه يتلاعنان بالنون فى آخره كما يوجد فى بعض النسخ **(قوله)** لاقتصاره (اى لانه يقع مقتصر على زمن التكلم ولا يستند لانها توصف بالزنا وهى ذميمة او امة فقد الحق بها الشين فافهم وكذا فى منذار بعين سنة ولو عمرها اقل لانه مبالغة فى القدم تأمل **(قوله)** من كتاب سنة) بيان للنص الشرعى وبه استغنى عما فى البحر الظاهر انه اراد بالصفة الركن يعنى الماهية اذ صفته على وجه السنة لم ينطق بها النص وهو ان القاضى يقيمهما متقابلين ويقول له التعن فيقول الزوج اشهد بالله انى من الصادقين فيأرميتها به من الزنا وفى الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا يشير اليها فى كل مرة ثم تقول المرأة اربع مرات اشهد بالله انه من الكاذبين فيما رمانى به من الزنا وفى الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رماها به من الزنا كذا فى النهى **(قوله)** * مقتضى مشروعية اللعان جواز الدعاء باللعن على كاذب معين فان قوله لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين دعاء على نفسه باللعن على تقدير كذبه فتعليقه على ذلك لا يخرججه عن التعيين نعم يقال ان مشروعيته ان كان صادقا فلو كان كاذبا لا يحل له وذكر فى البحر ما يدل على الجواز بما فى عدة غاية البيان من ان المبالغة مشروعة فى زماننا وهى الملاعة كانوا يقولون اذا اختلفوا فى شئ بهالة الله على الكاذب منا وقد منا الكلام على ذلك فى باب الرجعة **(قوله)** بانت بتفريق الحاكم) اى تكون الفرقة تطليقة بائنة عندها وقال ابو يوسف هو تحريم مؤبد هداية **(قوله)** فيتوارثان قبل تفريقه (لانها امرأته ما لم يفرق القاضى بينهما كافى نعم يحرم الوطء ودواعيه قبل التفريق كما مر ويأتى ثم هذا تفريع على المفهوم وهو انه لا تقع الفرقة بنفس اللعان قبل تفريق الحاكم ويتفرع عليه ايضا ما فى السعدية عن الكفاية انه لو طلقها فى هذه الحالة طلاقا بائنا يقع وكذا لو اكدب نفسه حل له الوطء من غير تجديد النكاح اه وعند الشافعى تقع الفرقة بنفس اللعان والكلام معه

(و) يسقط (بموت شاهد القذف وغيبته لا) يسقط (لو عمى) الشاهد (او فسق او ارتد ولو قال) لزوجته (زنت وانت صبية او مجنونة وهو) اى الجنون (معهود فلا لعان) لاسناده لغير محله (بخلاف زنت وانت ذميمة او امة او منذ اربعين سنة وعمرها اقل) حيث يتلاعنا لاقتصاره فتح (وصفته ما نطق النص) الشرعى (به) من كتاب سنة (فان التعنا) ولو اكثره (بانت بتفريق الحاكم) فيتوارثان قبل تفريقه

مطلب

فى الدعاء باللعن على معين

المبسوط في الفتح وهذا احد المواضع التي شرط فيها القضاء وقد ذكرها في المنح منظومة
وتقدمت في الطلاق **(قوله الذي وقع اللعان عنده)** محترزه قوله الآتي فلو لم يفرق الخ **(قوله)**
ولو زالت الخ) هذا ايضا من فروع عدم وقوع الفرقة قبل التفريق **(قوله فرق)** لانه يرجي
عود الاحصان فتح **(قوله والا لا)** اي وان زالت اهلية اللعان بما لا يرجي زواله بان اكذب
نفسه او قذف احدها انسانا فخذ للقذف او وطئت هي وطأ حراما او خرس احدها لا يفرق
بينهما فتح **(قوله ينتظر)** لان التفريق حكم فلا يصح على الغائب رحمتي **(قوله)** استقبله
الحاكم الثاني) اي استأنف اللعان **(قوله خلافا لمحمد)** فعنده لا يستقبل لان اللعان قائم مقام
الحد فصار كاقامة الحد حقيقة وذلك لا يؤثر فيه عزل الحاكم وموته ولهما ان تمام الامضاء
في التفريق والانهاء فلا يتناهى قبله فيجب الاستقبال كذا في الاختيار ومفاده انه لا تحصل
حرمة الوطء قبل التفريق وسيأتي خلافه ومفاده ايضا انه لا بد من طلبها التلاعن عند الحاكم
الثاني فليراجع **(قوله)** بعد وجود الاكثر بان التعن كل منهما ثلاث مرات **(قوله صح)** اي
التفريق وقد اخطأ السنة كافي **(قوله)** لانه مجتهد فيه فان الامام الشافعي رحمه الله تعالى قائل
بوقوع الفرقة بلعان الزوج فقط كذا في النهر ح قلت وقدمنا في الخلع وفي اول الظهار معنى
المجتهد فيه واذا فهمته تعلم انه لا يثبت كونه مجتهدا فيه بمجرد وقوع الخلاف فيه بين المجتهدين
(قوله) بغير القاضي الخفي) المراد بغيره من يرى جوازه باجتهاد منه او بتقليد للمجتهد
كشافعي **(قوله)** اما هو فلا ينفذ) اي بناء على المعتمد من ان القاضي ليس له الحكم بخلاف
مذهبه ولا سيما قضاة زماننا المأمورين بالحكم باصح اقوال ابي حنيفة **(قوله)** وحرمة وطؤها
اي ودواعيه كما مر ط **(قوله)** لما مر) اي من حديث المتلاعنان لا يجتمعان ابداح **(قوله)**
ولها) اي للملاعة بعد التفريق ط **(قوله)** نفقة العدة) اي والسكنى واذا جاءت بولد الى
سنتين لزمه وان لم تكن عليها عدة لزمه الى ستة اشهر كافي الكافي **(قوله)** حي) فلو نفاه بعد
موته لاعتن ولم يقطع نسبه وكذا لو جاءت بولدين احدهما ميت فنفاها او مات احدهما قبل
اللعان كاسيأتي **(قوله)** نفى نسبه) اي لا بد ان يقول قطعت نسب هذا الولد عنه بعد ما قال
فرقت بينكما كما روى عن ابي يوسف وفي المبسوط هذا هو الصحيح لانه ليس من ضرورة التفريق
نفى النسب كما بعد الموت يفرق بينهما ولا ينتفى النسب بحر عن النهاية **(قوله)** والحقه بامه)
هذا غير لازم في النفي وانما خرج التاكيد نهر عن النهاية **(قوله)** بشرط صحة النكاح)
هذا الشرط والذي بعده زادهما في البحر على شروط النفي الستة المذكورة في البدائع وانما
لم يعددهما الشارح مع الستة اشارة الى انها ليسا شرطين للنفي اصالة وانما هما شرطان لللعان
كما افاده في النهر فهما من شروط النفي بواسطة لكن الثاني يغني عن الاول تأمل **(قوله)** اعدم
التلاعن) لانه نفى نسبه مستندا الى وقت العلوق وليست وقته من اهل اللعان ولا ينتفى
النسب بدون لعان **(قوله)** فسته) * الاول التفريق * الثاني ان يكون عند الولادة او بعدها
يوم او يومين * الثالث ان لا يتقدم منه اقرار به ولودلالة كسكوته عند التهنئة مع عدم رده
* الرابع حياة الولد وقت التفريق * الخامس ان لا تلد بعد التفريق ولدا آخر من بطن واحد
* السادس ان لا يكون محكوما بثبوت شرعا كأن ولدت ولدا فانقلب على رضيع فمات الرضيع

الذي وقع اللعان عنده)
ويفرق (وان لم يرضيا)
بالفرقة شمني ولو زالت
اهلية اللعان فان بما يرجي
زواله كجنون فرق والا لا
ولو تلاعنا فغاب احدها
ووكل بالتفريق فرق تثار
خانية ومفاده انه اذا لم
يوكل ينتظر (فلو لم يفرق)
الحاكم (حتى عزل او مات
استقبله الحاكم الثاني)
خلافا لمحمد اختيار (ولو
اخطأ الحاكم ففرق بينهما
بعد وجود الاكثر من كل
منهما صح ولو بعد الاقل)
اي مرة او مرتين (لا) ولو
فرق بعد لعانه قبل اعانها نفذ
لانه مجتهد فيه تثار خانية
وقيده في البحر بغير القاضي
الخفي اما هو فلا ينفذ
(وحرمة وطؤها بعد اللعان
قبل التفريق) لما مر ولها
نفقة العدة (وان قذف)
الزوج (بولد) حي (نفى)
الحاكم (نسبه) عن ابيه
(والحقه بامه) بشرط صحة
النكاح وكون العلوق
في حال يجري فيه اللعان
حتى لو علق وهي امه
او كتابية فعقت واسلمت
لا ينتفى لعدم التلاعن
واما شروط النفي فسته
مبسوطه مذكورة في
البدائع

وقضى بديته على عاقلة الاب ثم نفى الاب نسبه يلاعن القاضى بينهما ولا يقطع نسب الولد لان
 القضاء بالدية على عاقلة الاب قضاء يكون الولد منه ولا يقطع النسب بعده وتماه في البحر
(قوله وسيجيء) اي عند قوله نفى الولد الحي الخ لكن المذكور هناك اكثر الشروط لا كلها
(قوله وان اكدب نفسه حد) اي اذا اكدبها بعد اللعان فلو قبله ينظر فان لم يطلقها قبل
 الاكذاب فكذلك وان ابانها ثم اكدب فلا حد ولا لعان زياعى اي لان اللعان لم يستقر بعد
 الينونة فلم يحول الى الحد كما قدمناه عن الكافي قال في الشرع ليلية وقوله وان اكدب نفسه
 ليس تكرارا مع قوله حبس حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحد لان ذلك فيما قبل اللعان وهذا
 فيما بعده **(قوله ولو دلالة)** اي سواء كان الاكذاب باعترافه او بينة او دلالة نهر **(قوله فدى)**
 نسبه اي فانه لا يصدق على النسب ولا الميراث ويضرب الحد فان كان الولد ترك ولدا
 ذكرا او انثى ثبت نسبه من المدعى وورث الاب منه كافي الحاكم **(قوله للقذف)** اي القذف
 الثانى الذى تضمنته كلمات اللعان كشهود الزنا اذا رجعوا فانهم يحدون للقذف الاول لانه
 اخذ بموجبه وهو اللعان كما افاده في البحر وأفاد الرجمى انه لما اكدب نفسه تبين ان اللعان
 لم يقع موقعه من قيامه مقام حد القذف فرجعنا الى الاصل من لزوم الحد بالقذف الاول
 فافهم **(قوله حد اول)** اشار الى ما في البحر من ان تقييد الزيلعى بالحد اتفاق **(قوله اوزنت)**
 وان لم تحد اراد بالزنا الوطء الحرام وان لم يكن زنا شرعا كما ذكره الاسييجاني بحر ثم ان عبارة
 الهداية والكنز اوزنت فحدت قل في الفتح قيل لا يستقيم لانها اذا حدثت كان حدها الرجم
 فلا يتصور حلها للزوج بل بمجرد ان تزنى تخرج عن الاهلية ومنهم من ضبطه بتشديد النون
 بمعنى نسبت غيرها للزنا وهو معنى القذف فيستقيم حينئذ توقف حلها للاول على حدها
 لانه حد القذف وتوجيه تخفيفها ان يكون القذف واللعان قبل الدخول بها ثم زنت فحدت
 فان حدها حينئذ الجلد لا الرجم لانها ليست بمحصنة اه وذكروا القهستاني انه يتصور الزنا
 في المدخولة كما اشار اليه في المضممرات بان ترد وتلحق بدار الحرب ثم تسبى وتقع في ملك رجل
 فيزنى رجل بها اه وفيه ان الاهلية زالت بالردة لا بالزنا وذكر في البحر ان الرواية بالتخفيف
 فلذا لم يذكر المصنف الحد و اشار الشارح بقوله وان لم تحد الى ان التقييد بالحد غير معتبر
 المفهوم على رواية التخفيف بخلافه على التشديد كما صرح به في النهر **(قوله لزوال العفة)**
 علة حل النكاح فيما اذا صدقته او زنت اما اذا اكدب نفسه ولم يحد أوحد بعد القذف
 فلم يظهر ان اللعان لم يقع موقعه كما قدمناه تأمل **(قوله عن اهلية اللعان)** لانهم لم يبقوا
 متلاعنين لاحقيقة لان حقيقة التلاعن حين وقوعه ولا حكاما لزوال الاهلية التى كان التلاعن
 باقيا بها حكما بعد وقوعه فلا ينافى الحديث كما تقدم **(قوله لدرئه بالشبهة)** وهى احتمال
 تصديق احدهما للآخر لو كان ناطقا **(قوله مع فقد الركن)** اي فيما اذا كان الخرس قبل
 اللعان **(قوله ولذا)** اي لفقد الركن او للشبهة وهو اظهر لان الكتابة قائمة مقام النطق
 في الطلاق ونحوه لكن فيها شبهة كاشارة الى الخرس فيندرى احدها **(قوله لعدم تيقنه)** قال
 في الفتح اذ يحتمل كونه نفخا او ماء وقد اخبرني بعض اهلى عن بعض خواصها انه ظهر بها حمل
 واستمر الى تسعة اشهر ولم يشككن فيه حتى تهيات له بتهية ثياب المولود ثم اصابها طلق

وسيجي (وان اكدب
 نفسه) ولو دلالة بان مات
 الولد المنفى عن مال فادعى
 نسبه (حد) للقذف (وله)
 بعد ما اكدب نفسه (ان
 ينكحها) حدا ولا (وكذا
 اذا قذف غيرها فحدوا)
 صدقته او (زنت) وان لم
 تحد لزوال العفة والحاصل
 ان له تزوجها اذا خرجا او
 احدهما عن اهلية اللعان
 (و) لان لو كانا اخرسين
 او احدهما وكذا لو طرأ ذلك
 الخرس (بعد) اي اللعان
 (قبل التفريق فلا تفريق
 ولا حد) لدرئه بالشبهة مع
 فقد الركن وهو لفظ
 اشهد ولذا لا تلاعن
 بالكتابة (كما لان بنفى
 الحمل) لعدم تيقنه عند
 القذف

مطلب

الحمل يحتمل كونه نفخا
 وفيه حكاية

وجلست الدابة تحتها فلم تزل تعصر العصرة بعد العصرة وفي كل عصرة تصب الماء حتى قامت فارغة من غير ولد واما توريثه والوصية به وله فلا يثبت له الا بعد الانفصال فيثبتان للولد لا للحمل واما العتق فانه يقبل التعليق بالشرط فعتقه معلق معنى واما رد الجارية المبيعة بالحمل فلان الحمل ظاهر واحتمال الريح شبهة والرد بالعيب لا يمتنع بالشبهة ويمتنع اللعان بها لانه من قيل الحدود والنسب يثبت بالشبهة ولا يقاس على العيب اهـ **(قوله ولو تيقناه الخ)** جواب عن قول الصحابين بجريان اللعان اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر للتيقن بقيامه **(قوله لعلمه بالوحي)** اى لعلمه صلى الله عليه وسلم بالحمل وحيا من الله تعالى والمراد الجواب عما استدلا به لقولهما انه يلاعن اذا ولدته لاقل المدة وعن قول الشافعى انه يلاعن قبل الولادة وهذا بعد تسليم كون هلال قذفها بنفى الحمل فقد انكره ابن حنبل بل قذفها بالزنا وقال وجدت شريك بن سحماء على بطنها يزنى بها على ان كون لعانها قبل الوضع معارض بما فى الصحيحين من انه بعده فلا يستدل بأحدهما بعينه للتعارض وتماه فى الفتح ولكن لم يذكر فيه انه صلى الله عليه وسلم نفاه قبل الوضع كما اقتضاه كلام الشارح تبعا للنهر وانما فيه قوله صلى الله عليه وسلم انظروها فان جاءت به كذا فهو لهلال او جاءت به كذا فهو لشريك وانها ولدت فألحق الولد بالمرأة وجاءت به اشبه الناس بشريك **(قوله عند التهنئة)** بالهمز من هنأته بالولد بالتشكيل والهمز مصباح **(قوله ومدتها سبعة ايام عادة)** اشار به الى انه لم يقدر زمنها بشئ كما هو ظاهر الرواية وعن الامام تقديره بثلاثة ايام وفى رواية الحسن سبعة وضعفه السرخسى بأن نصب المقادير بالرأى لا يجوز شربلاية وعندها تقديره بمدة النفاس فتح **(قوله وعند ابتياع آله الولادة)** اى عند شرائها كالمهد ونحوه والواو بمعنى او كما يفيد كلام المصنف فى المنع وكلام الفتح وغيره **(قوله وبعده لا)** اى بعد قبوله التهنئة او سكوته عندها او شراء آله الولادة وسكوته عن النفي ومضى ذلك الوقت اقرار منه منح قال فى الفتح وهذا من المواضع التى اعتبر فيها السكوت رضا الا فى رواية عن محمد فى ولدا لامة اذا هنى به فسكت لا يكون قبولا لانه غير ثابت الا بالدعوة والسكوت ليس دعوة ونسب ولد المنكوحه ثابت منه فسكوته يسقط حقه فى النفي اهـ وولد أم الولد كولد المنكوحه لان لها فراشا بخلاف الامة لانها لا فراش لها جوهره **(قوله فحالة علمه كحالة ولادتها)** فتجعل كأنها ولدته الآن فله النفي عند ابى حنيفة فى مقدار ما يقبل فيه التهنئة وعندها فى مقدار مدة النفاس بعد القدوم كما فى الفتح شربلاية **(قوله ليس على اطلاقه)** بل هو مشروط بالشروط الستة المارة **(قوله نفي اول التوأمين)** تنية توأم فوعل والاثنى توامة والجمع توأم وتوأم كدخان مصباح وهما ولدان بين ولادتهما اقل من ستة اشهر بحر **(قوله ان لم يرجع)** قيد به لانه لو رجع عن الاقرار بالثانى يلاعن اهـ وذكر الرحقى ان هذا القيد لم يذكره فى البحر والنهر والدرر والمنح وغيرها ولا هو فى شرح الملتقى وكأنه غلط من الكاتب لانه باقراره بالثانى كذب نفسه بنفى الاول لانهما من ماء واحد فصار قاذفا ورجوعه لا يسقط الحد عنه اهـ **(قوله لتكذيبه نفسه)** اى باقراره بالثانى وهذا علة لقوله حد **(قوله وان عكس)** بان أقرب الاول ونفى الثانى **(قوله ان لم يرجع)** لانه لو رجع لا يلاعن بل يحمد اهـ ح لانه اكذب نفسه وهذا صحيح

ولو تيقناه بولادتها لاقل المدة يصير كأنه قال ان كنت حاملا فكذا والقذف لا يصح تعليقه بالشرط (وتلا غنا بقوله زنيت وهذا الحمل منه) للقذف الصريح (ولم ينف) الحاكم (الحمل) لعدم الحكم عايه قبل ولادته ونفيه عليه الصلاة والسلام ولده لاله لعلمه بالوحي (نفي الولد الحى عند التهنئة) ومدتها سبعة ايام عادة (و) عند (ابتياع آله الولادة صح وبعده لا) لاقراره به دلالة ولو غائبا فحالة علمه كحالة ولادتها (ولا عن فيهما) فيما اذا صح اولا لوجود القذف فقد تحقق اللعان بنفى الولد ولم ينتف النسب فقوله فيما مروى نفيه نسبة ليس على اطلاقه (نفي اول التوأمين واقربا لثانى حد) ان لم يرجع لتكذيبه نفسه (وان عكس لا عن) ان لم يرجع

موافق لما مر ولما يأتي قريبا فافهم (قوله) لقذفها بنفيه) علة لقوله لاعن اه ح قال في الفتح لا يقال ثبوت نسب الاول معتبر باق بعد نفي الثاني فباعتبار بقاءه شرعا يكون مكذبا نفسه بعد نفي الثاني وذلك يوجب الحد لانا نقول الحقيقة انقطاعه وثبوته امر حكيم والحد لا يخطأ في اثباته فكان اعتبار الحقيقة هنا متعينا لا الحكمي اه وقوله وذلك يوجب الحد يؤيد ما قاله ح من انه لو رجع يحد ولا ينافيه ما في البحر عن الفتح من انه لو قال بعد نفي الثاني هما ابناي اوليسا بابني فلا حد فيهما اه لعدم الرجوع في الاول وعدم القذف في الثاني ففي الفتح ولو قال بعد ذلك هما ولداي لا حد عليه لانه صادق لثبوت نسبهما ولا يكون رجوعا لعدم اكذاب نفسه بخلاف ما اذا قال كذبت عليها للتصريح بالرجوع ولو قال ليسا ابني كانا ابنيه ولا يحد لان القاضي نفي احدهما وذلك نفي للتوأمين فليس ولديه من وجه ولم يكن قاذفا لهما مطلقا بل من وجه اه فافهم (قوله) لاعن) كذا في الفتح والبحر ومثله في الجوهرة عن الوجيز ومقتضى ما في النهر انه يحد وعزاه الى الفتح وهو خلاف الواقع فافهم نعم قال الرحمتي ان ما هنا مشكل لان باقراره بالثالث صار مكذبا نفسه في نفي الثاني فينبغي ان يحد لانه بعد الاكذاب لم يبق محالا للتلاعن اه قلت والجواب انه لما اقر بالاول كان اقرارا بالكل فيكون اقراره بالثالث تأكيدا لا اقرارا اولا فلم يكن رجوعا لانه صادق فيه كما مر آنفا ولذا علل في الفتح المسئلة بقوله لان الاقرار بثبوت نسب بعض الحمل اقرار بالكل كمن قال يده اورجله مني وقال وكذا في ولد واحد اذا اقر به ونفاه ثم اقر به يلاعن ويلزمه اه (قوله) يحد) لانه لما نفي الاول لزمه اللعان فلما اقر بالثاني صار مكذبا نفسه فلزمه الحد ولا يقبل رجوعه بعد (قوله) كموت احدهم) قال في الفتح لو نفاهما فمات احدهما او قتل قبل اللعان لزمه لانه لا يمكن نفي الميت لانتهائه بالموت واستغناؤه فلا ينتفي الحي لانه لا يفارقه ويلاعن بينهما عند محمد لو جود القذف واللعان ينفك عن نفي الولد ولا يلاعن عند ابي يوسف لان القذف اوجب لعنا يقطع النسب اه ملخصا قلت واقتصر الحاكم في الكافي على ذكر الاول بلا حكاية خلاف فعلم انه ظاهر الرواية عن الكل فكان ينبغي للشارح ذكر قوله كموت احدهم عقب قوله في المسئلة الاولى لاعن وهم بنوه ليكون التشبيه بثبوت النسب واللعان اما على ما ذكره فانه يقتضي عدم اللعان وهو خلاف ظاهر الرواية ويقتضي وجوب الحد وفيه نظر لانه على القول بعدم اللعان فالظاهر عدم الحد ايضا لان اللعان سقط لمعنى ليس من جهة (قوله) يثبت نسبه) اي نسب ولد ولد اللعان قال في البحر وورث الاب منه اتفاقا لحاجة الولد الثاني الى ثبوت النسب فبقاؤه كبقاء الاول (قوله) لاستغناؤه) اي استغناء ولد الاثني بنسب أبيه فان ولد البنت ينسب الى أبيه قال في البحر قيد بموتها اي موت الاثني المنفية لانها لو كانت حية ثبت نسبها بدعوة ولدها اتفاقا (قوله) خلاف لهما) فعندهما يثبت نسبه منه بحر (قوله) الاقرار بالولد الخ) قال عليه الصلاة والسلام حين نزلت آية الملاعة أيما امرأة ادخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله جنه وإيما رجل جحد ولده وهو ينظر اليه احتجب الله عنه يوم القيامة وفضحه على رؤس الاولين والآخريين رواه أبو داود والنسائي وفي الصحيحين عنه عليه الصلاة والسلام من ادعى أباه في الاسلام

لقذفها بنفيه (والنسب ثابت فيهما) لانهما من ماء واحد (ولو جاءت بثلاثة في بطن واحدة فنفى) الثاني واقربا لاول والثالث لاعن وهم بنوه ولو نفي الاول و (الثالث واقرب بالثاني يحدوهم بنوه) كموت احدهم شمني (مات ولد اللعان وله ولد فادعاه الملاح عن ان ولد اللعان ذكرا يثبت نسبه) اجماعا (وان) كان (اثني لا) لاستغناؤه بنسب أبيه خلافا لهما ابن مالك (فروع) * الاقرار بالولد الذي ليس منه حرام كالسكوت لاستحقاق نسب من ليس منه بحر وفيه متى سقط اللعان

غير أبيه وهو يعلم انه غير ابيه فالجنة عليه حرام كذا في الفتح **(قوله بوجه ما)** كعدم صلوح احدهما للشهادة أو عدم الاحصان **(قوله)** فقد ثبت نسب الولد (اي ضمنا لان حد قاذفها يتضمن ثبوت نسب الولد من أبيه **(قوله)** فالارث اثلاثا الخ) الارث مبتدأ خبره محذوف تقديره يكون او ثبت وفي كلام العرب حكمك مسمطا وما ذكره هنا هو ما جزم به في البحر والنهر نقلا عن شرح التلخيص وعزاه في البحر قبل هذا الى شهادات الجامع وهو مخالف لما ذكره الشارح في الفرائض من انه يرث من توأمه ميراث أخ لا بوين ومثله في سكب الانهر معزيا الى الاختيار لكن نسب السرخسي في المبسوط الاول الى علماءنا ونسب الثاني الى الامام مالك وسيأتي تمام الكلام عليه في الفرائض ان شاء الله تعالى **(قوله)** يرد عليهم (اي بقدر حصصهم فيخص كلاً ثلث فالمسئلة الفرضية من ستة والرديّة من ثلاثة ط **(قوله)** وبه علم الخ) قال في البحر وهذابين ان قطع النسب جرى في التوأم لانه لو لم يقطع نسبه عن اخيه التوأم لكان عصبه يأخذ الثلثين وقطع النسب عن اخيه التوأم بالتبعية لابيها وتماه في شرح التلخيص اهـ **(قوله)** في كل الاحكام) فيبقى النسب بين الولد والملاعن في حق الشهادة والزكاة والقصاص والنكاح وعدم الحقوق بالغير حتى لا تجوز شهادة احدهما للآخر ولا صرف زكاة ماله اليه ولا يجب القصاص على الاب بقتله ولو كان لابن الملاعنة ابن وللزوج بنت من امرأة اخرى لا يجوز للابن ان يتزوج بتلك البنت ولو ادعى انسان هذا الولد لا يصح وان صدقه الولد في ذلك فتح عن الذخيرة **(قوله)** لقيام فراشها) اي لثبوت كونها فراشا اي زوجة وقت الولادة قال في المصباح وكل واحد من الزوجين يسمى فراشا للآخر كما يسمى لباسا قال في البحر لان النفي باللعان ثبت شرعا بخلاف الاصل بناء على زعمه وظنه مع كونه مولودا على فراشه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش فلا يظهر في حق سائر الاحكام **(قوله)** حتى لا تصح دعوة غير النافي) اما دعوة النافي فتصح مطلقا ولو كان المنفى كبيرا جاحدا للنسب من النافي بحر **(قوله)** قال البهني الخ) كذا رأيت في شرح البهني على الملتقى غير معزى لاحد مع ان ذلك ذكره في الفتح بحثا فانه قال بعد نقله ما مر عن الذخيرة وهو مشكل في ثبوت النسب اذا كان المدعى ممن يولد مثله مثله وادعاه بعد موت الملاعن لانه مما يحتاج في اثباته وهو مقطوع النسب من غيره ووقع الاياس من ثبوته من الملاعن وثبوته من امه لا ينافيه اهـ اي لا مكان كونه وطئها بشبهة والله سبحانه وتعالى اعلم

بوجه ما او ثبت النسب بالاقرار او بطريق الحكم لم ينتف نسبه ابدا فلو نفاه ولم يلاعن حتى قذفها اجنبى بالولد فحد فقد ثبت نسب الولد ولا ينتفى بعد ذلك * نفى نسب التوأمين ثم مات احدهما عن توأمه وامه وأخ لام فالارث اثلاثا فرضا وردا للام السدس وللأخوين الثلث والباقي يرد عليهم وبه علم ان نفيه يخرج عن كونه عصبه قالوا وصرحوا ببقاء نسبه بعد القطع في كل الاحكام لقيام فراشها الا في حكمين الارث والنفقة فقط حتى لا تصح دعوة غير النافي وان صدقه الولد انتهى قلت قال البهني الا ان يكون ممن يولد مثله مثله او ادعاه بعد موت الملاعن فليحفظ

باب العنين وغيره

باب العنين وغيره

(هو) لغة من لا يقدر على الجماع فعيل بمعنى مفعول

شروع في بيان من به مرض له تعلق بالنكاح **(قوله)** وغيره) الاولى ونحوه من كل من لا يقدر على جماع زوجته كالمجبوب والخصي والمسحور والشيخ الكبير والشكار كشداد بشين معجمة وزاي من اذا حدث المرأة انزل قبل ان يخاطبها قاموس **(قوله)** على الجماع) اي جماع زوجته او غيرها فهو اعم من المعنى الشرعي الآتي **(قوله)** فعيل بمعنى مفعول) هذا مبنى على انه من عن بمعنى حبس لا من عن بمعنى اعرض قال في المصباح قال الازهرى وسمى عنينا لان ذكره يعن بقبل المرأة عن يمين وشمال اي يعترض اذا اراد ايلاجه والعنة بالضم حظيرة

للابل والخيل فقول الفقهاء لو عن عن امرأة مخرج على المعنى الثاني دون الاول لانه يقال عن
 عن الشيء يعن من باب ضرب بالبناء للفاعل اذا عرض عنه وانصرف ويجوز ان يقرأ بالبناء
 للمفعول اه و ذكر ايضا ان قول الفقهاء به عنة وفي كلام الجوهرى ما يشبهه كلام ساقط
 والمشهور رجل عنين بين التعنين والعينة **(قوله جمعه عنين)** بضم أوله وثانيه افاده ط **(قوله)**
 على جماع فرج زوجته) اى مع وجود الآلة سواء كانت تقوم اولا اخرج الدبر فلا يخرج
 عن العنة بالادخال فيه خلافا لابن عقيل من الحنابلة معراج لان الادخال فيه وان كان اشد
 لكنه قد يكون ممنوعا عن الادخال فى الفرج لسحر واخرج ايضا مالو قدر على جماع غيرها
 دونها او على الثيب دون البكر وفى المعراج اذا أوج الحشفة فقط فليس بعنين وان كان
 مقطوعا فلا بد من ايلاج بقية الذكر قال فى البحر وينبغى الاكتفاء بقدرها من مقطوعها ولم
 أر حكم ما اذا قطعت ذكره واطلاق المحبوب يشمله لكن قولهم لورضيت به فلا خيار لها ينافيه
 وله نظيران احدهما لو خرب المستأجر الدار الثانى لو اتلف البائع المبيع قبل القبض اه اى
 فانه ليس له فسخ الاجارة ولا الرجوع بالثمن **(قوله لما منع منه)** اى فقط فخرج ما اذا كان المانع
 منها فقط او منهما جميعا كياأتى ط **(قوله او سحر)** قال فى البحر فهو عنين فى حق من لا يصل
 اليها لفوات المقصود فى حقها فان السحر عندنا حق وجوده وتصوره وتكون اثره كفى المحيط
 اه **(قوله اذ الرتقاء)** اى التى وجدت زوجها محبوبا والقرناء مثلها كياأتى **(قوله محبوبا)**
 فى المصباح جيبته جبا من باب قتل قطعه وهو محبوب بين الجباب بالكسر اذا استوصلت
 مذا كيره اه فالمصدر هو الجب والاسم هو الجباب فافهم والمذا كير جمع ذكر والمراد بها
 الذكر والحصيتان تغليا **(قوله او مقطوع الذكر فقط)** قل فى النهر ولم يذكروه والظاهر انه
 يعطى هذا الحكم اه وهذا لاشبهه فيه **(قوله او صغيره)** بهاء الضمير اى صغير الذكر
 وقوله جدا اى نهاية ومبالغة مصباح **(قوله كاذر)** بالزاي المكسورة واحدا لالزار **(قوله)**
 وفيه نظر) اشار الى ماقاله الشرنبلالى فى شرحه على الوهبانية اقول ان هذا حاله دون حال
 العنين لامكان زوال عنته فيصل اليها وهو مستحيل هنا فحكمه حكم المحبوب بجماع انه
 لا يمكنه ادخال آله القصيرة داخل الفرج فالضرر الحاصل للمرأة به مساو لضرر المحبوب
 فانها طلب التفريق وبهذا ظهر ان انتفاء التفريق لا وجه له وهو من القنية فلا يسلم اه قلت
 لكن لم ينفرده صاحب القنية بل نقاه فى الفتح والبحر عن المحيط والاحسن الجواب بان المراد
 بداخل الفرج نهايته المعتاد الوصول اليها ولذا قال فى البحر وظاهره انه اذا كان لا يمكنه ادخاله
 اصلا فانه كالمحبوب لتقيده بالداخل اه وقد منا مدهو صريح فى اشتراط ادخال الحشفة
(قوله الا فى مسئلتين التأجيل ومجئ الولد) اى ان المحبوب لا يؤجل بل يفرق فى الحال
 ولو ولدت امرأته بعد التفريق لا يبطل التفريق كياأتى وزاد فى البحر مسئلتين ايضا انه يفرق
 بلا انتظار بلوغه ولا انتظار صحته لو مريضا **(قوله فرق الحاكم)** وهو طلاق بائن كفرقة العنين
 بحر عن الحانية ولها كل المهر وعليها العدة ان خلا بها عنده وعند مالها نصفه كالمخل بها
 بدائع **(قوله بطلبها)** هو على التراخي كياأتى بيانه **(قوله لو حرة)** اما الامه فالاخيار لمولاها كما
 يأتى متا **(قوله بالغة)** فلو صغيرة انتظر بلوغها فى المحبوب والعنين لاحتمال ان ترضى بهما بحر

جمعه عنين وشرعا (من
 لا يقدر على جماع فرج
 زوجته) يعنى لما منع منه ككبر
 سن او سحر اذ الرتقاء
 لا خيار لها للمانع منها
 خانية (اذا وجدت المرأة
 زوجها محبوبا) او مقطوع
 الذكر فقط او صغيره
 جدا كالزور ولو قصيرا
 لا يمكنه ادخاله داخل
 الفرج فليس لها الفرقة
 بحر وفيه نظر وفيه المحبوب
 كالعين الا فى مسئلتين
 التأجيل ومجئ الولد
 (فرق) الحاكم بطلبها
 لو حرة بالغة

وغيره واما العقل فغير شرط فيفرق بطلب ولي المجنونة أو من ينصبه القاضي كما في الفتح
ويأتي **(قوله)** غير رتقاء وقرناء) اما هما فلا خيار لهما لتحقيق المانع منهما كما مر ولانه لاحق
لهما في الجماع وفي البحر عن التارخانية ولو اختلفا في كونها رتقاء يريها النساء **(قوله)** وغير
عالة بحاله الخ) اما لو كانت عالة فلا خيار لهما على المذهب كما يأتي وكذا لو رضيت به بعد
النكاح **(قوله)** ولو المحبوب صغيرا) قيد بالمحبوب لان العنين لو كان صغيرا ينتظر بلوغه كما مر
وشمل اطلاقه المجنون بالنون ففي البحر عن الفتح لو كان احدهما مجنونا فانه لا يؤخر الى عقابه
في الحب والعنة لعدم الفائدة ويفرق بينهما في الحال في الحب وبعد التأجيل في العنين لان
المجنون لا يعدم الشهوة اه قال في النهر ولو كان يحسن ويفيق هل تنتظر افاقته لم أر المسئلة
والنهي ينبغي ان يقال ان كان هو الزوج لا ينتظر وفي الزوجة تنتظر لجواز رضاها به اذا هي
افاقت كما لو كانت غير بالغة اه وصحح في البدائع ان المجنون لا يؤجل لانه لا يملك الطلاق
لكن في البحر عن المعراج ويؤهل الصبي هنا للطلاق في مسئلة الحب لانه مستحق عليه
كما يؤهل لعتق القريب ومنهم من جعله فرقة بغير طلاق والاول أسح اه (تمة) لو اختلفا
في كونه محبوبا فان كان لا يعرف بالمس من وراء الثياب أمر القاضي أمينا أن ينظر الى عورته
فيخبر بحاله لانه يباح عند الضرورة خانية **(قوله)** لحصول حقها بالوطء مرة) وما زاد عليها فهو
مستحق ديانة لا قضاء بحر عن جامع قاضيخان ويأثم اذا ترك الديانة متعتا مع القدرة على
الوطء ط **(قوله)** ولم تعلم) اي وقت العقد وقيد به ليثبت الخيار لها **(قوله)** فادعاه ثبت نسبه
الذي في التارخانية وأثبت القاضي نسبه فلو أتى بالعطف لزال الركابة قال ط وانما قيد
بالدعوى لدفع ما يتوهم انه لما ادعاه وسلمت دعواه صريحا يسقط حقها والا فثبت النسب
منه لا يتوقف على الدعوى كما تفيده عبارة الهندية اه قلت وهو مفاد ما ذكره قريبا عن
التارخانية وفي عدة البحر عن كافي الحاكم والحصى كالصحيح في الولد والعدة وكذا المحبوب
اذا كان ينزل والام يلزمه الولد فكان بمنزلة الصبي في الولد والعدة **(قوله)** ثبت نسبه) اي اذا
خلاها قال في التارخانية ولو كان الزوج محبوبا ففرق القاضي بينهما فجاءت بولد لاقل من ستة
اشهر من وقت الفرقة لزمه الولد خلاها أولم يخل وهذا عند اني يوسف وقال ابو حنيفة يلزمه
الى سنتين اذا خلاها والفرقة ماضية بلا خلاف **(قوله)** قبل التفريق) متعلق بأقرارها **(قوله)**
لا بعده) اي لا يبطل التفريق لو أقرت بعده انه كان وصل اليها بحر فلا حاجة الى اقامة الزوج
الينة هنا فافهم **(قوله)** للهمة) اي باحتمال كذبها بل هي به متناقضة فتح **(قوله)** فسقط
نظر الزيلعي) هو أن الطلاق وقع بتفريقه وهو بائن فكيف يبطل بثبوت النسب ألا ترى انها
لو أقرت بعد التفريق انه كان قد وصل اليها لا يبطل التفريق اه وجوابه أن ثبوت النسب
من المحبوب باعتبار الانزال بالسحق والتفريق بينهما باعتبار الحب وهو موجود بخلاف
ثبوت من العنين فانه يظهر به أنه ليس بعنين والتفريق باعتباره بخلاف ما استشهد به من
اقرارها فانها متهمة في ابطال القضاء لاحتمال كذبها فظهر ان البحث بعيد كما في فتح العدير
أمر قلت لكن قد يقرب به ان النسب يثبت من العنين مع بقاء عنته بالسحق اما او
بالاستخار فلا يلزم ازال عنته به اللهم الا ان يقال وجوب الالة ليل على ان الولد حمل

غير رتقاء وقرناء وغير عالة
بحاله قبل النكاح وغير
راضية به بعده (بينهما في
الحال) ولو المحبوب صغيرا
لعدم فائدة التأجيل (فلو
جن بعد وصوله اليها) مرة
(او صار عينا بعده) اي
الوصول (لا) يفرق لحصول
حقها بالوطء مرة (جاءت
امراة المحبوب بولد) ولم تعلم
بحبه فادعاه ثبت نسبه ثم
علست فلها الفرقة تارخانية
ولو ولدت (بعد التفريق الى
سنتين ثبت نسبه) لا زاله
بالسحق (والتفريق) باق
(بحاله) ابقاء جبه (ولو) كان
(عينا بطل التفريق)
لزوال عنته بثبوت نسبه كما
يبطل التفريق بالينة على
اقرارها بالوصول قبل
التفريق لا بعده للهمة
فسقط نظر الزيلعي

بالوطء لانه الاصل الغالب فلا ينظر الى النادر بلا ضرورة (قوله ولو وجدته) اي لو وجدت المرأة الحرة غير الرتقاء كامر في زوجة المحبوب زوجها ولو معتوها فيؤجل بحضرة خصم عنه كما في البحر ويشترط لتأجيله في الحال كونه بالغاً او مراهماً وكونه صحيحاً وغير متلبس باحرام كاسياتي وشمل ما لو وصل اليها ثم تزوجها ولم يصل اليها في النكاح الثاني لتجدد حق المطالبة بكل عقد كما في البحر (قوله عني) ومثله الشكاز كامر (قوله هو من لا يصل الى النساء الح) هذا معناه لغة وامام معناه الشرعي المراد هنا فهو من لا يقدر على جماع فرج زوجته مع قيام الآلة لمرض به كامر فالاولى حذف هذه الجملة كما افاده ط (قوله لمرض) اي مرض الغنة وهو ما يحدث في خصوص الآلة مع صحة الجسد فلا ينافي ما يأتي من ان المريض لا يؤجل حتى يصح لان المراد به المرض المضعف للاعضاء حتى حصل به فتور في الآلة تأمل (قوله او سحر) زاد في العناية او ضعف في اصل خلقته او غير ذلك (فائدة) نقل ط عن تبيين المحار عن كتاب وهب بن منبه انه مما ينفع للمسحور والمربوط ان يؤتى بسبع ورقات سدر خضر وتدق بين حجرين ثم تخرج بماء ويحسونه ويغتسل بالباقي فانه يزول باذن الله تعالى (قوله او خصيا) بفتح الخاء من تزع خصيتاه وبقي ذكره فعيل بمعنى مفعول والجمع خصيان مصباح (قوله وعليه الح) اي على التقييد بقوله لا ينتشر والمراد الجواب عن اعتراض البحر بأنه لا حاجة الى عطفه على الغين لدخوله فيه فأجاب بأنه من عطف الخاص على العام لكن لا بدله من نكتة كما في عطف جبريل على الملائكة لزيادة شرفه وبينها بقوله خفائه اي خفاء دخوله فيه بسبب تسميته باسم خاص ولما كان مشهور في عطف الخاص على العام اختصاصه بالواو وبحتى كما في مات الناس حتى الانبياء دون او أجاب بأنه تسامح للفقهاء والتسامح استعمال كلمة مكان اخرى للعلاقة وقرينة لكن فيه انه وقع باو في الحديث الصحيح ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امرأة ينكحها وجوز به بعض المحققين ثم ايضا كما في حديث واذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ثم ليرح ذبيحته وليحد شفرته (قوله لاشتمالها على الفصول الاربعة) لان الامتناع لعل معترضة او آفة اصلية فان كان من علة معترضة فاما عن غلبة حرارة او برودة او رطوبة او يبوسة والسنة تشتمل على الفصول الاربعة فالصيف حار يابس والخريف بارد يابس وهو أردأ الفصول والشتاء بارد رطب والربيع حار رطب فان كان مرضه عن احد هذه تم علاجه في الفصل المضاد فيه او من كفتين فيتم في مجموع فصلين مضادين فكانت السنة تمام ما يتعرف به الحال فاذا مضت ولم يصل عرف انه باآفة اصلية وفيه نظر اذ قد يمتد سنين باآفة معترضة كالمسحور فالحق ان التفريق اما بغلبة ظن عدم زواله لزمانته او للآفة الاصلية ومضى السنة موجب لذلك او هو عدم ايفاء حقها والسنة جعلت غاية في الصبر وابلاء العذر شرعا وتتمامه في الفتح (قوله ولا عبرة بتأجيل غير قاضي البلدة) لان هذا مقدمة أمر لا يكون الا عند القاضي وهو الفرقة فكذا مقدمته ولو اُلجى فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها بحر عن الحانية ولا يعتبر تأجيل غير الحاكم كائنا من كان فتح وظاهره ولو محكما تأمل وفي البحر ولو عزل القاضي بعدما أُلجى بنى المولى على التأجيل الاول (قوله بالاهلة على المذهب) وجهه ان الثابت عن الصحابة كعمر وغيره اسم السنة واهل الشرع انما يتعارفون الاشهر والسنين

(ولو وجدته عني) هو من لا يصل الى النساء لمرض او كبر او سحر ويسمى المعقود وهبانية (او خصيا) لا ينتشر ذكره فان انتشر لم تخير بحر وعليه فهو من عطف الخاص على العام خفائه وان كان بأولان الفقهاء يتسامحون في ذلك نهر (اجل سنة) لاشتمالها على الفصول الاربعة ولا عبرة بتأجيل غير قاضي البلدة (قرية) بالاهلة على المذهب وهي ثلثمائة واربعه وخمسون يوما

(٣) مطلب

لفك المسحور والمربوط

مطلب

في عطف الخاص على العام

مطلب

في طبائع فصول السنة الاربعة

بالاهلة فاذا اطلقوا السنة انصرف الى ذلك ما لم يصرحوا بخلافه فتح **(قوله وبعض يوم)** هو ثمان ساعات وثمان واربعون دقيقة قهستاني وذلك ثلث يوم وثلث عشر يوم **(قوله وقيل شمسية)** اختاره شمس الأئمة السرخسي وقاضيهان وظهير الدين وهي رواية الحسن عن ابي حنيفة فتح وعن محمد ان الاعتبار للعديدية وهي ثلاثمائة وستون يوما قهستاني **(قوله وهي ازيد باحد عشر يوما)** اي وخمس ساعات وخمس وخمسين دقيقة او تسع واربعين دقيقة وتمامه في القهستاني **(قوله فبالايام اجماعا)** ظاهر اطلاقه اعتبار السنة العديدية كل شهر ثلاثون يوما وانه لا يكمل الاول ثلاثين من الشهر الاخير وباقي الاشهر بالاهلة كما هو قول الصاحين في الاجارة وقد اجروا هذا الخلاف بين الامام وصاحبيه في العدة وبعضهم ذكر ان المعتبر فيها الايام اجماعا وان الخلاف انما هو في الاجارة وهو مقتضى اطلاق المصنف هناك **(قوله وايام حيضها)** وكذا نفاسها ط عن البحر لكني لم أراه في البحر فلتراجع نسخة اخرى **(قوله منها)** اي يحتسب عليه من السنة ولا يعوض عليه بدله **(قوله وكذا حجه وغيبته)** لان العجز جاء بفعله ويمكنه ان يخرجها معه او يؤخر الحج والغية فتح ولا يقال يعذر على القول بوجوب الحج فورا وعدم امكان اخراجها معه لان الحج حق الله تعالى فلا يسقط به حق العبد تأمل **(قوله لا مدة حجبها وغيبتها)** اي لا تحتسب عليه لان العجز من قبلها فكان عذرا فيعوض وكذا لو حبس الزوج ولو بمهرها وامتنعت من الحجى الى السجن فان لم تمتنع وكان له موضع خلوة فيه احتسب عليه فتح **(قوله ومرضه ومرضها)** اي مرضا لا يستطيع معه الوطء وعليه الفتوى قهستاني عن الخزانة **(قوله مطلقا)** اي سواء كان شهرا او دونه او اكثر كما يعلم بمراجعة كلام الولوالجية قال في البحر وصحح في الخانية ان الشهر لا يحتسب بل مادونه وفي المحيط اصح الروايات عن ابي يوسف ان ما زاد على نصف الشهر لا يحتسب اه فافهم ولا يصح ان يدخل تحت الاطلاق ان يستطيع معه الوطء او لا فانه لا وجه لعدم احتساب ايام المرض التي يمكنه فيها الوطء لان ذلك تقصير منه فكيف يعوض عليها بدلها فافهم والظاهر ان قول القهستاني المار وعليه الفتوى مقابل للتفصيل المذكور عن الخانية والمحيط فلم يكن في المسئلة اختلاف الفتوى بل اختلاف تصحيح فقط فافهم والظاهر ترجيح ما ذكره الشارح لان لفظ الفتوى أكد الفاظ الترجيح فيقدم على ما في الخانية والمحيط وهو ايضا مقتضى اطلاق المتون كالهداية والملتقى والوقاية وغيرها **(قوله ما لم يكن صيا)** اي غير قادر على الوطء لما في الفتح عن قاضيهان الغلام الذي بلغ اربع عشرة سنة اذ لم يصل الى امرأته ويصل الى غيرها يؤجل اه تأمل **(قوله واحرامه)** كذا عبر في الخلاصة والفتح والاولى ابدال الاحرام بالاحلال كما وقع في البدائع **(قوله اجل سنة وشهرين)** الاولى اجل سنة بعد شهرين اي لاجل الصوم وفي الفتح ولو رافعته وهو مظاهر منها تعتبر المدة من حين المرافعة ان كان قادرا على الاعتاق وان كان عاجزا أمهاله شهرى الكفارة ثم أجله فيتم تأجيله سنة وشهرين ولو ظاهر بعد التأجيل لم يلتفت الى ذلك ولم يزد على المدة اه وينبغي انه لو رافعته في رمضان ان يمهل رمضان وشهرين بعده لانه لا يمكنه صوم الكفارة فيه **(قوله فيها)** اي فبالقضية المطلوبة اى **(قوله والابانت بالتفريق)** لانها فرقة قبل الدخول حقيقة فكانت بائنة ولها كمال المهر وعليها العدة

وبعض يوم وقيل شمسية
بالايام وهي ازيد بأحد عشر
يوما قيل وبه يفتى ولو اجل
في انشاء الشهر فبالايام
اجماعا (ورمضان وايام
حيضها منها) وكذا حجه
وغيبته (لامدة حجبها
وغيبتها) مرضه و(مرضها)
مطلقا به يفتى ولو الجية
ويؤجل من وقت الخصومة
ما لم يكن صيا او مريضا
او محرما فبعد بلوغه وصحته
واحرامه ولو مظاهرا
لا يقدر على العتق اجل
سنة وشهرين فان وطئ
(مرة) فيها (والابانت
بالتفريق)

لوجود الخلو الصحيح ببحر (قوله من القاضي ان أبي طلاقها) اي ان أبي الزوج لانه وجب عليه التسريح بالاحسان حين عجز عن الامساك بالمعروف فاذا امتنع كان ظالما فتاب عنه واذيف فعله اليه وقيل يكفى اختيارها نفسها ولا يحتاج الى القضاء كخيار العتق قيل وهو الاصح كذا في غاية البيان وجعل في المجمع الاول قول الامام والثاني قولهما نهر وفي البدائع عن شرح مختصر الطحاوي ان الثاني ظاهر الرواية ثم قال وذكر في بعض المواضع ان ما ذكر في ظاهر الرواية قولهما (قوله بطلها) اي طلبا ثانيا فالاول للتأجيل والثاني للتفريق وطلب وكيلها عند غيبتها كطلبها على خلاف فيه ولم يذكره محمد ببحر (قوله يتعلق بالجميع) اي جميع الافعال وهي فرق واجل وبانت ح عن النهر (قوله كما مر) المراد به قوله بطلها المذكور بعد قوله فرق ح (قوله بطلب وليها) افاد انه لا يؤخر الى عقابها لانه ليس له غاية معروفة بخلاف الصغيرة فانه يؤخر الى بلوغها لاحتمال رضاها به كما مر نعم يتجه ما بحثه في النهر من انها لو كانت تفيق تؤخر كما قدمناه فافهم (قوله او من نصبه القاضي) اي ان لم يكن لها ولي ينصب لها القاضي خصما عنها كما افاده في الفتح (قوله فالحيار لمولاها) اي كافي العزل وعند أبي يوسف لها كقوله في العزل ببحر والفتوى على الاول ولو احيى (قوله لان الولد له) مقتضى هذا التعليل انه لو شرط حرية الولد لم يكن الحيار للمولى لكن عال في البدائع بعده بقوله ولان اختيار الفرقة والمقام مع الزوج تصرف منها على نفسها ونفسها وجميع اجزائها ملك المولى فكان ولاية التصرف له (قوله اي هذا الحيار) الاشارة الى الحيار في هذا الباب اي خيار زوجة الغين ونحوه احتز به عن خيار البلوغ فانه على الفور وحينئذ فيشمل خيار الطلب قبل الاجل وبعده كما هو صريح ما في المتن فافهم وفي الفتح ولا يستقط حقها في طلب الفرقة بتأخير المرافعة قبل الاجل ولا بعد انقضاء السنة بعد التأجيل مهما أخرت لان ذلك قد يكون للتجربة وترجي الوصول الى الرضا به فلا يبطل حقها بالشك اه وهذا قبل تخيير القاضي لها فلو بعده كان على الفور كما يأتي بيانه فافهم (قوله لم يبطل حقها) اي ما تقرر رضيت بالمقام معه كذا قيده في التارخانية عن المحيط هنا وفي قوله الآتي كما لو رفعته الخ (قوله ثم تركت مدة) اي قبل المرافعة والتأجيل لثلاث يتكرر بما بعده (قوله ولو ادعى الوطاء الخ) هذا شامل لما قبل التأجيل وبعده لكن قول الشارح الآتي في مجلسها يعين الثاني كما تعرفه والحاصل كافي الملتقى وغيره انهما اذا اختلفا في الوطاء قبل التأجيل فان كانت حين تزوجها ثيبا او بكرا وقال النساء هي الآن ثيب فالقول له مع يمينه وان قلن بكر أجمل وكذا ان نكل وان اختلفا بعد التأجيل وهي ثيب او بكر وقلن ثيب فالقول له وان قلن بكر او نكل خيبت اه وحاصله كافي البحر انها لو ثيبا فالقول له بيمينه ابتداء وانتهاء فان نكل في الابتداء اجل وفي الانتهاء تخير للفرقة ولو بكر اجل في الابتداء ويفرق في الانتهاء (قوله ثقة) يشير الى ما في كافي الحاكم من اشتراط عدالتها تأمل (قوله والثنتان احوط) وفي البدائع اوثق وفي الاسييجاني افضل ببحر (قوله بأن تبول الخ) قال في الفتح وطريق معرفة انها بكر ان تدفع يمين المرأة في فرجها ان تبر بيضة للدماغ فان دخلت من غير عنف فهي ثيب والا فبكر او نكسر ونسكب في فرجها فان دخلت فثيب والا فبكر وفل ان امكانها ان تبول على الحمار فبكر والا فثيب اه

من القاضي ان أبي طلاقها
(بطلها) يتعلق بالجميع
فيم امرأة المحبوب كما مر ولو
مجنونة بطلب وليها او من
نصبه القاضي (ولو امة
فالحيار لمولاها) لان الولد له
(وهو) اي هذا الحيار (على
التراخي) لا الفور (فلو
وجدته عينا) او محبوبا
(ولم تخاصم زمانا لم يبطل
حقها) وكذا لو خاصمته
ثم تركت مدة فلها المطالبة
ولو ضاجعته تلك الايام
خانية (كما لو رفعته الى قاض
فأجله سنة ومضت) السنة
ولم تخاصم زمانا يلقى (ولو
ادعى الوطاء وانكرته فان
قالت امرأة ثقة) والثنتان
احوط (هي بكر) بأن تبول
على جدار

وتعبيره في الثالث بقليل مشير الى ضعفه ولذا قال القهستاني وفيه تردد فان موضع البكارة غير
المبال اه **(قوله)** او يدخل الخ بالبناء للمجهول اى يتمحن بادخال ذلك فان لم يدخل فهي بكر
والاظهر ما في بعض النسخ او لا يدخل بلا النافية **(قوله)** مح بيضة المح بالضم وبالحاء المهملة
خالص كل شئ وصفرة البيض كالحمة او ما في البيض كله قاموس **(قوله)** خيرت اى يكون
القول قولها ويخيرها القاضى قال في النهر وظاهر كلامه انها لا تستحلف اه قلت صرح به
في البدائع عن شرح الطحاوى معللا بأن البكارة فيها اصل وقد تفوت بشهادتهن قال في
الفتح واذا اختارت نفسها أمره القاضى ان يطلقها فان أبى فرق بينهما **(قوله)** في مجلسها
قال في البحر وعليه الفتوى كما في المحيط والواقعات وفي البدائع ظاهر الرواية أنه لا يتوقف
على المجلس اه ومشى على الاول في الفتح هذا * ثم اعلم ان ما مر من ان خيارها على التراخى
لا على الفور لا ينافي ما هنا لان ما مر انما هو في الخيار قبل التأجيل او بعده قبل المرافعة وتخير
القاضى لها وما هنا فيما بعد التأجيل والمرافعة ثانيا يعنى انها اذا وجدته غنيا فلها ان ترفعه
الى القاضى ليؤجله سنة وان سكنت مدة طويلة فاذا أجله ومضت السنة فلها ان ترفعه ثانيا
الى القاضى ليفرق بينهما وان سكنت بعد مضي السنة مدة طويلة قبل المرافعة ثانيا فاذا
رفعه اليه وثبت عدم وصوله اليها خيرها القاضى فان اختارت نفسها في المجلس أمره القاضى
ان يطلقها قال في البدائع فان خيرها القاضى فأقامت معه مطاوعة في المضاجعة وغير ذلك
كان دليل الرضا به ولو فعات ذلك بعدمضى الاجل قبل تخيير القاضى لم يكن ذلك رضا و ذكر
الكرخى عن أبى يوسف انه اذا خيرها الحاكم فقامت عن مجلسها قبل ان تختار او قام الحاكم
او اقامها عن مجلسها اعوانه ولم تقل شئ فلا خيار لها وذكر القاضى انه لا يقتصر على المجلس في
ظاهر الرواية اه ما يضاف هذا صريح فيما قلنا من ان الخيار الثابت لها قبل تخيير القاضى على
التراخى ولا يبطل بمضاجعتها له واما بعد تخيير القاضى فيبطل بالمضاجعة ونحوها وكذا
بقياها عن المجلس قبل اختيار التفريق على ما عليه الفتوى هكذا فهمته قبل ان ارى النقل
ولله تعالى الحمد فافهم **(قوله)** او كانت ثيبا اى حين تزوجها وهو عطف على قالت
(قوله) صدق بخافه اى على انه وطئها لانه منكر استحقاق الفرقة والاصل السلامة
(قوله) في الابتداء اى قبل التأجيل **(قوله)** لانه ظاهر اى ان الظاهر زوال عذرتها
بانوطء وزوالها بسبب آخر خلاف الاصل بقى لو اقر بأنه ازالها باصبعه وادعى انه صار
قادرا على وطئها ووطئها فهل يبقى خيارها ام لا والظاهر الثانى لحصول المقصود وان كان
يتمع عن ذلك لما في احكام الصغار من الجنايات ان الزوج لو ازال عذرة الزوجة بالاصبع لا
يضمن ويعزر اه **(قوله)** وان اختارته اى بعد تمام السنة وتخير القاضى لها بقرينة ما بعده
اما قبل تخيير القاضى فانه لا يبطل حقها قبل التأجيل او بعده ما لم ترض صريحا ولا يتقيد
بالمجلس كما مر تحريره **(قوله)** ولو دلالة اى بتأخير الاختيار الى ان قامت واقمت
عناية ومثله في البحر والنهر **(قوله)** كما لو وجد منها دليل اعراض الخ بيان للاختيار
دلالة كما علمت فان دليل الاعراض عن التفريق دليل اختيارها الزوج **(قوله)** لا مكانه
اى الاختيار **(قوله)** او فرق القاضى اى اذا لم يطلق الزوج **(قوله)** عالمة بحاله قد في قوله

او يدخل في فرجهما مح
بيضة (خيرت) في مجلسها
(وان قالت هي ثيب) او
كانت ثيبا (صدق بخلفه)
فان نكل في الابتداء اجل
وفي الانتهاء خيرت (كما)
يصدق (لو وجدت ثيبا
وزعمت زوال عذرتها
بسبب آخر غير وطئه
كأصبعه مثلا) لانه ظاهر
والاصل عدم اسباب
اخر معراج (وان اختارته)
ولو دلالة (يبطل حقها
كما لو) وجد منها دليل
اعراض بأن (قامت من
مجلسها او اقامها اعوان
القاضى) او قام القاضى
(قبل ان يختار شئ) به
يفتى واقعات لا مكانه مع
القيام فان اختارت طلق
او فرق القاضى (تزوج)
الاولى او امرأة (اخرى
عالمة بحاله لا خيار لها على
المذهب) المفتى به بحر
عن المحيط

أو امرأة أخرى وأما الأولى فمعلوم أنها عالمة بحاله اهـ ح وكأنه حمل الأولى على التي اختارت
فرقه وهو غير لازم لصدقها على من طلقها قبل علمها بحاله كما أفاده ط **(قوله)** خلافا لتصحيح
الحانية) حيث قال فرق بين العنين وامراته ثم تزوج بأخرى تعلم بحاله اختلفت الروايات
والصحيح ان للثانية حق الخصومة لان الانسان قد يعجز عن امرأة ولا يعجز عن غيرها اهـ ح
واستظهر الرحمتي ما في الحانية بأن عجزه عن الوصول الى الأولى قد يكون لسحره عنها فقط قلت
ووجه المفتي به انه بعد علمها بتحقيق عجزه وعدم علمها بأن عجزه مختص بالأولى تكون راضية به
وطمعه في وصوله اليها يؤكده رضاها به **(قوله)** ولا يتخير الخ) اي ليس لواحد من الزوجين
خيار فسخ النكاح بعيب في الآخر عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهو قول عطاء والنخعي وعمر
ابن عبد العزيز وأبي زياد وأبي قلابه وابن أبي ليلى والأوزاعي والثوري والخطابي وداود
الظاهرى واتباعه وفي المبسوط انه مذهب على وابن مسعود رضى الله تعالى عنهم فتح **(قوله)**
وجذام) هوداء يتشقق به الجلد وينتن ويقطع اللحم قهستاني عن الطلبة **(قوله)** وبرص
هو بياض في ظاهر الجلد يتشاءم به قهستاني **(قوله)** ورتق) بالتحريك انسداد مدخل
الذكر كما أفاده في المصباح **(قوله)** وقرن) كفلس لم ينبت في مدخل الذكر كالغدة وقد يكون
عظما مصباح ونقل الخير الرملى عن شرح الروض للقاضى زكريا ان الفتح على ارادة المصدر
والاسكان على ارادة الاسم الا ان الفتح ارجح لكونه موافقا لباقي العيوب فانها كلها مصادر
هذا هو الصواب واما انكار بعضهم على الفقهاء فتحه وتلجينه اياهم فليس كما ذكر اهـ
(قوله) لو بالزوج) في العبارة خلل فانها تقتضى عدم خيار الزوج عندهم اذا كانت هذه
الحمسة في الزوجة والواقع خلافه والظاهر ان اصلها وخالف الاثمة الثلاثة في الخمسة مطلقا
ومحمد في الثلاثة الاول لو بالزوج كما يفهم من البحر وغيره اهـ ح قلت وفي نسخة وعند محمد
لو بالزوج لكن يرد عليها ان الرتق والقرن لا يوجدان بالزوج هذا وقد تكفل في الفتح برد
ما استدل به الاثمة الثلاثة ومحمد بما لا مزيد عليه **(قوله)** ولو قضى بالرد صح) اي لو قضى به حاكم
يراد فأفاد أنه مما يسوغ فيه الاجتهاد وهذه المسئلة ذكرها في البحر ولم أرها في الفتح **(قوله)**
صح) الارواية عن احمد انهما لا يجتمعان كتنفرقة اللعان وهذا باطل لا اصل له بحر عن المعراج
(قوله) وكذا زوجته) اي له شق رتقها لكن هذه العبارة غير منقولة وانما المنقول قولهم في
تعليل عدم الخيار بعيب الرتق لا مكان شقه وهذا لا يدل على ان له ذلك ولذا قال في البحر بعد
نقله التعليل المذكور ولكن ما رأيت هل يشق جبرا أم لا **(قوله)** لان التسليم الواجب الخ)
فيه انه لا يلزم من وجوبه ارتكاب هذه المشقة فقط سقط القيام في الصلاة للمشقة وسقط
الصوم عن المرضع اذا خافت على نفسها او ولدها ونظائره كثيرة وقد يفرق بأن هذا واجب له
مطالب من العباد ط **(قوله)** لها الخيار) اي لعدم الكفاءة واعترضه بعض مشايخ مشايخنا
بأن الخيار للعصبة قلت وهو موافق لما ذكره الشارح اول باب الكفاءة من انها حق الولي
لاحق المرأة لكن حقا هناك ان الكفاءة حقهما ونقلنا عن الظهيرية لو انتسب الزوج لها
نسبا غير نسبه فإن ظهر دونه وهو ليس بكف فحق الفسخ ثابت للكل وان كان كفوا فحق
الفسخ لها دون الاولياء وان كان ما ظهر فوق ما خبر فلا فسخ لاحد وعن الثاني وان لها الفسخ

خلافا لتصحيح الحانية
(ولا يتخير) احد الزوجين
(بعيب الآخر) ولو فاحشا
كخون وجذام وبرص
ورتق وقرن وخالف
الاثمة الثلاثة في الخمسة
لو بالزوج ولو قضى بالرد
صح فتح (ولو تراضيا)
اي العنين وزوجته (على
النكاح) ثانيها (بعد
التفريق صح) وله شق
رتق امته وكذا زوجته
وهل تجبر الظاهر نعم
لان التسليم الواجب عليها
لا يمكنه بدونه نهر قلت
وافاد البهسي انه لو تزوجته
على انه حرا وسنى او قادر
على المهر والنفقة فبان
بخلافه او على انه فلان بن
فلان فاذا هو لقيط او ابن
زنا كان لها الخيار فليحفظ

لأنها عسى تعجز عن المقام معه وتماه هناك لكن ظهر لي الآن ان ثبوت حق الفسخ لها
للتغريز لالعدم الكفاءة بدليل انه لو ظهر كفوًا يثبت لها حق الفسخ لانه غيرها ولا
يثبت الاولياء لان التغريز لم يحصل لهم وحقهم في الكفاءة وهي موجودة وعليه فلا
يلزم من ثبوت الخيار لها في هذه المسائل ظهوره غير كفاء والله سبحانه اعلم

باب العدة

لما ترتبت في الوجود على الفرقة بجميع أنواعها اوردها عقيب الكل بحر (قوله الاحصاء)
يقال عدت الشيء عدة احصيته احصاء وتقال ايضا على المعدود فتح قلت وفي الصحاح
والقاموس وغيرها عدة المرأة ايام اقرائها فهو معنى لغوي ايضا (قوله الاستعداد) اي التهيؤ
للامر ويقال لما أعدته لحوادث الدهر من مال وسلاح ونهر ومصباح (قوله وشرعا تربص
الح) اي انتظار انقضاء المدة بالتزوج فحقيقته الترك للتزوج والزينة اللازم شرعا في مدة معينة
شرعا قالوا وركنها حرمت تثبت عند الفرقة وعليه فينبغي ان يقال في التعريف هي لزوم
التربص ليصح كون ركنها حرمت لانها لزومات والا فالتربص فعلها والحرمت احكام الله
تعالى فلا تكون نفسه وتماه في الفتح قلت لكن تقدير اللزوم مع قول الشارح كالكثر يلزم
المرأة ريك واي مانع من ان يراد بالتربص الامتناع من التزوج والخروج ونحوها ويكون
المراد من الحرمت هذه الامتناعات بدليل ان العدة صفة شرعية قائمة بالمرأة فلا بد ان يكون
ركنها قائما بالمرأة وعليه فلا حاجة الى ما في الحواشي السعدية من انه اذا كان ركنها الحرمت
يكون التعريف بالتربص تعريفا باللازم اه وعرفها في البدائع بانها اجل ضرب لانقضاء
ما بقي من آثار النكاح قال وعند الشافعي هي اسم لفعل التربص الذي هو الكف قلت وهذا
الموافق لما مر عن الصحاح وغيره وهو الذي حققه في الفتح عند قوله واذا وطئت المعتدة بشبهة
وقال ان الذي يفيد حقيقة كتاب الله تعالى وهو قوله سبحانه فعدتهن ثلاثة اشهر انه نفس
المدة الخاصة التي تعلق الحرمت فيها وتقيدت بها لا الحرمت الثابتة فيها ولا وجود الكف
ولا التربص اه ولا يشكل عليه كون الحرمت ركنا لان له منعه ولذا جعلها بعضهم حكم
العدة وهو الاظهر على التعريفين قال في النهر وتعريف البدائع شامل لعدة الصغيرة بخلاف
تعريف المصنف واكثر المشايخ لا يملقون لفظ الوجوب عليها بل يقولون تعدد الوجوب
انما هو على الولى بأن لا يزوجها حتى تنقضي العدة قال شمس الأئمة انها مجرد مضي المدة
فثبوتها في حقها لا يؤدي الى توجيه خطاب الشرع عليها فان قلت كون مسماها المدة
لا يستلزم انتفاء خطاب الولى ان لا يزوجها قلت اذا كان كذلك فالثابت فيها عدم صحة التزوج
لا خطاب احد بل وضع الشارع عدم صحة التزوج لو فعل اه وهو ملخص من الفتح والحاصل
ان الصغير اهل لخطاب الوضع وهذا منه كما خوطب بضمان المتلفات كما في البحر (قوله
او الرجل الح) قال في الفتح حرمة تزوجه باختها لا يكون من العدة بل هو حكم عدتها ولا شك
انه معنى كونه هو ايضا في العدة لان معنى العدة وجوب الانتظار بالتزوج وهذه مضي المدة وهو
كذلك في العدة غير ان اسم العدة اصطلاحا خص بتربصها لا بتربصه اه (قوله عشرون)

باب العدة

(هي) لغة بالكسر الاحصاء
وبالضم الاستعداد للامر
وشرعا تربص يلزم المرأة
او الرجل عند وجود
سببه وموضع تربصه
عشرون مذكورة في
الخزانة حاصلها يرجع الى
ان من امتنع نكاحها عليه

مطلب

عشرون موضعا يعتد فيها
الرجل

وهي نكاح اخت امرأته وعمتها وخالتها وبنت أخيها وبنت اختها والخامسة وادخال الامة على الحرية ونكاح اخت الموطوءة في نكاح فاسد او في شبهة عقد ونكاح الرابعة كذلك اي اذا كان له ثلاث زوجات ووطئ اخرى بنكاح فاسد او شبهة عقد ليس له تزوج الرابعة حتى تمضي عدة الموطوءة ونكاح المعتدة للاجنبي اي بخلاف معتدته ونكاح المطلقة ثلاثا اي قبل التحليل ووطء الامة المشتراة اي قبل الاستبراء والحامل من الزنا اذا تزوجها اي قبل الوضع والحربية اذا اسلمت في دار الحرب وهاجرت اليها وكانت حاملا فتزوجها رجل اي قبل الوضع والمسبية لا توطأ حتى تحيض او يمضي شهر لو لا تحيض لصغر او كبر ونكاح المكاتبه ووطؤها لمولاهها حتى تعتق او تعجز نفسها ونكاح الوثنية والمرتدة والمجوسية لا يجوز حتى تسلم اه بجر موصحا وقوله والخامسة يحتمل ان يراد به ان من له اربع يمنع عن نكاح الخامسة حتى يطلق احدي الاربع ويحتمل ان يراد انه لو طلق احدي الاربع يمنع عن تزوج خامسة مكانها حتى تمضي عدة المطلقة وهكذا يقال في المسائل الخمس التي قبلها وكذا في قوله وادخال الامة على الحرية فافهم **(قوله لمانع)** كحق الغير عقدا او عدة وادخال الامة على الحرية والزيادة على اربع والجمع بين المحارم او لوجوب تحليل او استبراء **(قوله واربع سواها)** اي تزوج اربع سوى امرأته بعقد واحد **(قوله واصطلاحا)** اي في اصطلاح الفقهاء وهو اخص من المعنى الشرعي المار لما علمت من ان اسم العدة خص بتربصها لا بتربصه **(قوله او ولي الصغيرة)** بمعنى انه يجب عليه ان يربصها اي يجعلها متصفة بصفة المعتدات لان العدة صفتها لصفة وليها اذ لا يصح ان يقال اذا طلقت او مات زوجها وجب على وليها ان يعتد وقدمر انهم يقولون تعتدهى والوجوب انما هو على الولي بأن لا يزوجهما حتى تنقضى العدة اي مدة العدة تأمل والمجنونة كالصغيرة **(قوله عند زوال النكاح)** اورد عليه ان الرجعي لا يزول فيه النكاح الا بانقضاء العدة فالاولى تعريف البدائع المار ويندفع عنه ايراد الصغيرة اذ ليس فيه ذكر الزوم واولى منه قول ابن كمال هي اسم لاجل ضرب الانتفاء ما بقى من آثار النكاح او الفراش لشموله عدة ام الولد ط **(قوله فلاة لزننا)** بل يجوز تزوج المرنى بها وان كانت حاملا لكن يمنع عن الوطء حتى تضع والا فيندب له الاستبراء ط وسيا تى آخر الباب لو تزوجت امرأة الغير ودخل بها علما بذلك لا يحرم على الزوج ووطؤها لانه زنا **(قوله او شبهته)** عطف على زوال لاعلى النكاح لانه لو عطف عليه لاقتضى انها لا تجب الا عند زوال الشبهة وليس كذلك كذا في البحر ومراده الرد على الفتح حيث صرح بعطفه على النكاح قلت اي لان الشبهة التي هي صفته الوطء السابق لا تزول عنه اذ لو زالت لوجب به الحد نعم اذا اريد زوال منشئها صح عطف او شبهته على النكاح لما سيا تى من ان مبدأ العدة في النكاح الفاسد بعد التفريق من القاضى بينهما او المتاركة وبذلك يزول منشؤها الذي هو النكاح الفاسد وفي الوطء بشبهة عند انتهاء الوطء و انضاح الحال فافهم **(قوله زيادة او شبهه)** اي بكسر الشين وسكون الباء او بفتحهما وكسر الهاءين فانيتهما ضمير النكاح والشبه المثل **(قوله ليشمل عدة ام الولد)** لان لها فراشا كالحرية وان كان اضعف من فراشها وقد زال بالعتق بجر **(قوله عقد النكاح)** اي ولو فاسدا بجر **(قوله بالتسليم)** اي بالوطء **(قوله وما جرى مجراه)** عطف على التسليم والضمير يعود اليه والاولى العطف

لمانع لزوم زواله كنكاح
اختها واربع سواها
واصطلاحا (تربص يلزم
المرأة) او ولي الصغيرة
(عند زوال النكاح) فلا
عدة لزننا (او شبهته)
كنكاح فاسد ومزفوفة
لغير زوجها وينبغي زيادة
او شبهه ليشمل عدة ام
الولد (وسبب وجوبها)
عقد (النكاح المتأكد
بالتسليم وما جرى مجراه)
من موت او خلوة

بأولان التأكد يكون بأحدهما وهذا خاص بالنكاح الصحيح أما الفاسد فلا تجب فيه العدة
 إلا بالوطء كما مر في باب المهر ويأتى قلت ومما جرى مجراه ما لو استدخلت منه في فرجها كما بحثه
 في البحر وسيأتى في الفروع آخر الباب (قوله أي صحيحة) فيه نظر فإن الذي تقدم في باب المهر
 أن المذهب وجوب العدة للخلوة صحيحة أو فاسدة وقال القدوري أن كان الفساد لما منع شرعى
 كالصوم وجبت وإن كان لما منع حسي كالرتق لا تجب فكلام الشارح لم يوافق واحدا من القولين
 اهـ ح قلت يمكن حمله على الثاني بجعل المانع الشرعى كالعدم غير مفسد لها فهي صحيحة
 معه وإنما المفسد المانع الحسي ويدل عليه قوله فلا عدة بخلوة الرقاء (قوله وشرطها الفرقة)
 أي زوال النكاح أو شبهته كما في الفتح قال فلاضافة في قولنا عدة الطلاق إلى الشرط (قوله
 وركنها حرمت) أي لزومات كما مر عن الفتح لأنفس التحريم أي أشياء لازمة للمرأة يحرم عليها
 تعديها وقوله ثابتة بها على تقدير مضاف أي بسببها عند وجود شرطها والالزم ثبوت الشيء
 بنفسه لأن ركن الشيء ماهيته تأمل (قوله كحرمة تزوج) أي تزوجها غيره فإنها حرمة عليها
 بخلاف تزوجه اختها أو أربيع سواها فإنه حرمة عليه فلا يكون من العدة بل هو حكمها كما
 أفاده في الفتح (قوله وخروج) أي حرمة خروجها من منزل طلقت فيه وسيأتى باقي الحرمت
 في فصل الحداد (قوله وصحة الطلاق فيها) لا وجه لجعله ركنا من العدة بل هو من أحكامها
 كما مشى عليه في الدرر على أنه لا يتحقق في عدة البائن بعد البائن ولا في عدة الثلاث فذكره هنا
 سبق قلم والظاهر أنه أراد أن يقول وحكمها حرمت الخ فسبق قلعه إلى قوله وركنها ويدل
 عليه تعبيره بقوله ثابتة بها فإنه يناسب الحكم لا الركن وجعل هذه الحرمت أحكاما تبعا
 لصاحب الدرر وغيره أظهر من جعلها أركاناً كما مر فتدبر (قوله وحكمها حرمة نكاح اختها)
 أي من حكمها والمراد بالاخت ما يشمل كل ذات رحم محرم منها وكثير من المسائل التي يترتب
 فيها الرجل من حكم العدة ومنه صحة الطلاق فيها كما علمت (قوله ولو كتابية تحت مسلم) لأنها
 كالمسلمة حررتها كحررتها وأمتها كأمتها بحر واحترز عما لو كانت تحت ذمي وكانوا لا يديون عدة
 كما سيأتى متا آخر الباب (قوله اطلاق أو فسخ) تقدم في باب الولي نظماً فرفى النكاح التي
 تكون فسخاً والتي تكون طلاقاً (قوله بجميع أسبابه) مثل الانفساخ بخيار البلوغ والعنق
 وعدم الكفاءة وملك أحد الزوجين الآخر والردة في بعض الصور والافتراق عن النكاح
 الفاسد والوطء بشبهة فتح لكن الأخير ليس فسخاً ويرد على الإطلاق فسخ نكاح المسيبة
 بتباين الدارين والمهاجرة إلينا مسلمة أو ذمية فإنه لأعدة على واحدة منهما ما لم تكن حاملاً
 كما سيذكره المصنف آخر الباب تأمل وقيد في الشرنبلالية قوله وملك أحد الزوجين الآخر
 بما إذا ملكته لاخراج ما إذا ملكها لكن ذكر الزيلعي ما يخالفه في فصل الحداد وفي النسب
 ووفق بينهما السيد محمد أبو السعود بأنه إذا ملكها لأعدة عليها بل غيره وإيضاً لأعدة عليها
 فيما لو ملكته فاعتقته فتزوجته على ما يفهم من كلامهم اهـ قلت وفي البحر لو اشترى زوجته
 بعد الدخول لأعدة عليها له وتعتد لغيره فلا يزوجه لغيره ما لم تحيض حيضتين وهذا
 لو طلقها السيد في هذه العدة لم يقع لأنها معتدة لغيره ولذا تحل له بملك اليمين وتماه فيه (قوله
 ومنه الفرقة الخ) رد على ابن كمال حيث قال للطلاق أو الفسخ أو الرفع فزاد الرفع وقال اعلم

أي صحيحة فلا عدة بخلوة
 الرقاء وشرطها الفرقة
 (وركنها حرمت ثابتة بها)
 كحرمة تزوج وخروج
 (وصحة الطلاق فيها) أي
 في العدة وحكمها حرمة
 نكاح اختها وأنواعها
 حيض واشهر ووضع حمل
 كما أفاده بقوله (وهي في)
 حق (حرمة) ولو كتابية
 تحت مسلم (تحيض اطلاقاً)
 ولور جميعاً (أو فسخ) بجميع
 أسبابه ومنه الفرقة بتقيل
 ابن الزوج نهر (بعد
 الدخول حقيقة)

ان النكاح بعد تمامه لا يحتمل الفسخ عندنا فكل فرقة بغير طلاق قبل تمام النكاح كالفرقة
 بخيار بلوغ او عتق او بعدم كفاءة فسخ وبعد تمامه كالفرقة بملك احد الزوجين للآخر
 او بتقيل ابن الزوج ونحوه رفع وهذا واضح عند من له خبرة في هذا الفن اه قال في النهر
 وهذا التقسيم لم تر من عرج عليه والذي ذكره اهل الدار ان القسمة ثنائية وان الفرقة
 بالتقيل من الفسخ كما قدمناه **(قوله او حكما)** المراد به الخلوة ولو فاسدة كما مروسي **(قوله)**
اسقطه اي اسقط المصنف قوله بعد الدخول حقيقة او حكما من منته الذي شرح عليه ط
(قوله راجع للجميع) اي لانواع المعتدة بالحيض والمعتدة بالاشهر ولا بد ايضا من ادعاء
 شهوة للوطء الحكمي ليغنى عن قوله او حكما **(قوله ثلاث حيض)** بالنصب على الظرفية اي
 في مدة ثلاث حيض لئلا ثم كون مسمى العدة تربصا يلزم المرأة والرفع انما يناسب كون مساها
 نفس الاجل الا ان يكون اطلقها على المدة مجازا كما في فتح القدير نهر * **(تنبيه)** * لو انقطع
 دمها فعالجته بدواء حتى رأت صفرة في ايام الحيض اجاب بعض المشايخ بأنه تنقضي به العدة
 كما قدمناه في باب الحيض عن السراج **(قوله لعدم تجزى الحيضة)** علة لكون الثلاث
 كوامل حتى لو طلقت في الحيض وجب تكميل هذه الحيضة ببعض الحيضة الرابعة لكنها
 لما تجزأت اعتبرنا تمامها كما تقرر في كتب الاصول درر لكن سيأتى في المتن انه لا اعتبار لحيض
 طالقت فيه و مقتضاه ان ابتداء العدة من الحيضة التالية له وهو الانسب لعدم التجزى
 لتكون الثلاث كوامل **(قوله فالاولى الخ)** بيان لحكمة كونها ثلاثا مع ان مشروعية
 العدة لتعرف براءة الرحم اي خلوه عن الحمل وذلك يحصل بمرة فبين ان حكمه الثانية لحرمه
 النكاح اي لاظهار حرمة واعتباره حيث لم ينقطع اثره بحيضة واحدة في الحرية والامة وزيد
 في الحرية ثالثة لفضيلتها **(قوله كذا)** اي كالحرية في كون عدتها ثلاث حيض كوامل اذا كانت
 ممن تحيض درر وغيرها **(قوله لان لها فراشا)** اي وقد وجبت العدة بزواله فأشبهه عدة
 النكاح ثم امامنا فيه عمر رضى الله عنه فانه قال عدة أم الولد ثلاث حيض كذا في الهداية ولان
 لها فراشا يثبت نسب ولدها منه بالسكوت لكنه اضعف من فراش الحرية ولذا ينتفى النسب
 بمجرد النفي بلالغان حكى ان شمس الأئمة لما اخرج من السجن زوج السلطان امهات اولاده
 من خدامه الاحرار فاستحسنه العلماء وخطأه شمس الأئمة بأن تحت كل خادم حرية وهذا
 تزوج الامة على الحرية فقال السلطان اعتقهن واجدد العقد فاستحسنه العلماء وخطأه شمس
 الأئمة بأن عليهن العدة بعد الاعتاق وقيل ان هذا كان سبب حبسه وان القاضي اغراه عليه
 وان الطلبة لما تمتع عنه منعوا عنه كتبه فأملى المبسوط من حفظه **(قوله ما لم تكن حاملا)**
 فان كانت فعدتها الوضع بحر **(قوله او آيسة)** فان كانت فعدتها ثلاثة اشهر بحر **(قوله او)**
 محرمة عليه فلا عدة لزوال فراشه قهستاني واسباب الحرمة عليه ثلاث نكاح الغير وعدته
 وتقيل ابن المولى فلا عدة عليها بموت المولى او اعتاقه بعد تقيل ابنه كافي الخانية بحر **(قوله)**
 ولومات مولاهما وزوجها الخ اي بعدما اعتقها مولاهما واعلم ان هذه المسئلة على ثلاثة اوجه
 الاول ان يعلم ان بين موتيهما أقل من شهرين وخمسة ايام فعليها ان تعتد بأربعة اشهر وعشر
 لان المولى ان كان قد مات او لاممات الزوج وهي حرية فلا يجب بموت المولى شيء وتعتد للوفاة

او حكما) اسقطه في الشرح
 وجزم بأن قوله الآتى
 ان وطئت راجع للجميع
 (ثلاث حيض كوامل)
 لعدم تجزى الحيضة
 فالاولى لتعرف براءة
 الرحم والثانية لحرمه
 النكاح والثالثة لفضيلة
 الحرية (كذا) عدة (ام
 ولدمات مولاهما واعتقها)
 لان لها فراشا كالحرية ما لم
 تكن حاملا او آيسة
 او محرمة عليه ولومات
 مولاهما وزوجها ولم يدر
 الاول تعتد بأربعة اشهر
 وعشر او بأبعد الاجلين
 بحر ولا تترث من زوجها
 لعدم تحقق حريتها يوم موته

مطلب

حكاية شمس الأئمة
 السرخسي

عدة الحرة وان كان الزوج مات اولا وهي امة لزمها شهران وخمسة ايام ولا يلزمها بموت المولى شئ لانها معتدة الزوج ففي حال يلزمها اربعة اشهر وعشر وفي حال نصفها فلزمها الاكثر احتياطا ولا تنتقل عدتها على الاحتمال الثاني لما قدمنا انها لا تنتقل في الموت * الثاني ان يعلم ان بين موتيهما شهرين وخمسة ايام أو أكثر فعليها ان تعتد اربعة اشهر وعشرا فيها ثلاث حيض احتياطا لان المولى ان كان مات اولا لم تلزمها عدة لانها منكوحة وبعد موت الزوج يلزمها اربعة اشهر وعشر لانها حرة وان مات الزوج اولاً لزمها شهران وخمسة ايام وقد انقضت عدتها منه لانها مصورة ان بينهما هذه المدة أو أكثر فموت المولى بعده يوجب عليها ثلاث حيض فيجمع بينهما احتياطا * الثالث ان لا يعلم كم بين موتيهما ولا الاول منهما فكلاول عنده وكالثاني عندها كذا في المعراج وغيره بجر وتوجيه الثالث المذكور في ح عن البحر فراجعه وفي كلام الشارح اشارة الى هذه الاوجه الثلاثة فاشار الى الاول والثالث بقوله تعتد بأربعة اشهر وعشر والى الثالث عندها بقوله او بأبعد الاجلين **(قوله)** ولا عدة على امة وام ولد (اي اذا مات مولاها او اعتقهما اجماعا بجر وهذا محترز قول المصنف كذا أم ولد **(قوله)** وكذا موطوءة بشبهة او نكاح فاسد) اي عدة كل منهما ثلاث حيض وسيدكر المصنف هذه المسئلة مرة ثانية ويأتى الكلام عليها * (لطيفة) * حكى في المبسوط ان رجلا زوج ابنيه بنتين فادخل النساء زوجة كل اخ على اخيه فأجاب العلماء بأن كل واحد يجتنب التي اصابها وتعتد لتعود الى زوجها واجاب ابو حنيفة رحمه الله تعالى بأنه اذا رضى كل واحد بموطوءته يطلق كل واحد زوجته ويعقد على موطوءته ويدخل عليها للحال لانه صاحب العدة ففعلا كذلك ورجع العلماء الى جوابه **(قوله)** في الموت) انما لم تجب عدة الوفاة لانها انما تجب لاطهار الحزن على زوج عاشرها الى الموت ولا زوجية هنا بجر **(قوله)** يتعلق بالصورتين معا) اي ان قوله في الموت والفرقة مرتبط بصورتى الموطوءة بشبهة او بنكاح فاسد **(قوله)** والعدة في حق من لم تحض) شروع في النوع الثاني من انواع العدة وهو العدة بالاشهر وهو معطوف على قوله وهي في حق حرة تحيض **(قوله)** حرة أم أم ولد) اي لا فرق بينهما فيما سياتى من ان عدة كل منهما ثلاثة اشهر وهذا في ام الولد اذا مات مولاها او اعتقها اما اذا كانت منكوحة فعدتها نصف مال الحرة في الموت او الطلاق سواء كانت ممن تحيض اولا كما يعلم مما سياتى ثم ان ام الولد لا تكون الا كبيرة فقوله لصغر خاص بالحرة وقوله او كبير شامل لهما كما لا يخفى فافهم **(قوله)** بأن لم تبلغ تسعا) وقيل سبعا بتقديم السين على الباء الموحدة وفي الفتح والاول اصح وهذا بيان اقل سن يمكن فيه بلوغ الانثى وتقييده بذلك تبعا للفتح والبحر والنهر لا يعلم منه حكم من زاد سنها على ذلك ولم تبلغ بالسن وتسمى المراهقة وقد ذكر في الفتح ان عدتها ايضا ثلاثة اشهر فلو اطلق الصغيرة وفسرها بمن لم تبلغ بالسن لشمل المراهقة ومن دونها وهي من لم تبلغ تسعا وقد يقال مراده اخراج المراهقة اختيارا لما ذكره في البحر بقوله وعن الامام الفضلى انها اذا كانت مراهقة لا تنقضى عدتها بالاشهر بل يوقف حالها حتى يظهر هل حبلت من ذلك الوطء ام لا فان ظهر حبلها اعتدت بالوضع والافبالاشهر قال في الفتح ويعتد بمن التوقف من عدتها لانه كان ليظهر حالها فاذا لم يظهر كان من عدتها اه قلت يعنى اذا

قول المحشى وام ولد صوابه
ومدبرة كما هي عبارة
الشارح اه

مطلب

حكاية ابى حنيفة في الموطوءة
بشبهة

ولا عدة على امة ومدبرة
كأن يطؤها اعدم الفراش
جوهرة (و) كذا (موطوءة
بشبهة) كمر فوفة لغير بعلمها
(او نكاح فاسد) كمؤقت
(في الموت والفرقة) يتعلق
بالصورتين معا (و) العدة
(في) حق (من لم تحض)
حرة ام ام ولد (لصغر)
بأن لم تبلغ تسعا (او كبير)

مطلب

في عدة الصغيرة المراهقة

ظهر عدم حبانها يحكم بمضي العدة بثلاثة اشهر مضت ويكون زمن التوقف بعدها لغوا حتى
لو تزوجت فيه صح عقدها وفي نفقات الفتح فرع في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة اشهر الا اذا
كانت مراة فينفق عليها ما لم يظهر فراغ رحمها كذا في المحيط اه من غير ذكر خلاف وهو
حسن اه كلام الفتح لكن ينبغي الافتاء به احتياطاً قبل العقد بأن لا يعقد عليها الا بعد التوقف
لكن لم يذكر وا مدة التوقف التي يظهر بها الحمل وذكر في الحامدية عن بيع البرازية انه يصدق
في دعوى الحمل في رواية اذا كان من حين شرائها اربعة اشهر وعشر لا اقل وفي رواية بعد
شهرين وخمسة ايام وعليه عمل الناس اه ومشى في الحامدية على الاخيرة وفيه نظر لان المراد
في مسئلتنا التوقف بعد مضي ثلاثة اشهر فالاولى الاخذ بالرواية الاولى فاذا مضت اربعة
اشهر وعشر ولم يظهر الحمل علم ان العدة انقضت من حين مضي ثلاثة اشهر **(قوله)** بأن بلغت
سن الياس (سيأتي تقديره في المتن ويأتي تمام الكلام عليها) **(قوله)** او بلغت بالنسن (اي
خمس عشرة سنة ط عن النهاية ومثانها وبلغت بالانزال قبل هذه المدة وقوله ولم تحض شامل
لما اذا لم ترد ما اصلا اورأت وانقطع قبل التمام قل في البحر عن التارخانية بلغت فرأت يوما
دما ثم انقطع حتى مضت سنة ثم طلقها فعدتها بالاشهر اه وسيدكر الشارح عن البحر انها اذا
بلغت ثلاثين سنة ولم تحض حكم بأياسها ويأتي بيانه **(قوله)** بأن حاضت (اي ثلاثة ايام مثلا
(قوله) ثم امتد طهرها (اي سنة او اكثر ببحر) **(قوله)** من انقضائها بتسعة اشهر) ستة منها
مدة الياس وثلاثة منها للعدة ورأيت بخط شيخ مشايخنا السائحاني ان المعتمد عند المالكية
انه لا بد لوفاء العدة من سنة كاملة تسعة اشهر لمدة الياس وثلاثة اشهر لانقضاء العدة قلت
ولذا عبر في المجمع بالحول **(قوله)** فلا يفتى به (اعترض بأنه قول مالك والتقليد جائز بشرط عدم
التلفيق كما ذكره الشيخ حسن السمر البالي في رسالة بل ومع التلفيق كما ذكره اسلا ابن فروع
في رسالة قلب ما ذكره ابن فروع رده سيدي عبد الغني في رسالة خاصة والتقليد وان حاز
بشرطه فهو للعامل لنفسه لا للمفتي غيره فلا يفتى مير الراجح في مذهبه ما قدمه الشارح في رسم
المفتي بقوله وحاصل ما ذكره الشيخ فسم في تصحيحه انه لا فرق بين المفتي والقاضي الا ان
المفتي مخبر عن الحكم والقاضي ملزم به وان الحكم والمفتي بالقول المرجوح جهل وخرق
للاجماع وان الحكم المافق باطل بالاجماع وان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاق الخ
وقد منا الكلام عليه هناك فافهم **(قوله)** وجب ان يقول الخ (هذا مبني على قول بعض
الاصوليين لا يجوز تقيد المفضول مع وجود الفاضل وبني على ذلك وجوب اعتقاد ان مذهبه
صواب يحتمل الخطأ وان مذهب غيره خطأ يحتمل الصواب فاذا سئل عن حكم لا يحجب الا بما
هو صواب عنده فلا يجوز ان يحجب بمذهب الغير وقد منا في ديباجة الكتاب تمام الكلام على
ذلك **(قوله)** في وقضى مالكي بذلك نفذ) لانه مجتهد فيه وهذا كله رد على ما في البرازية قال
العلامة والفتوى في زماننا على قول مالك وعلى ما في جامع الفصولين لو قضى قاض بانقضاء
عدتها بعد مضي تسعة اشهر نفذ اه لان المعتمد ان القاضي لا يصح قضاؤه بغير مذهبه خصوصا
قضاة زماننا **(قوله)** استدة بالتوين ونصب طهرا على التمييز ط **(قوله)** وفي عدة (بقصر وفا
للضرورة وهو مبتدأ خبره قوله بتسعة اشهر والجملة دليل جواب السطر الذي هو ان مالكي

بان بلغت سن الياس (او
بلغت بالنسن) وخرج بقوله
(لم تحض) الشابة الممتدة
بالطهر بأن حاضت ثم امتد
طهرها فتعتمد بالحيض الى
ان تبلغ سن الياس جوهره
وغيرها وما في شرح الوهبانية
من انقضائها بتسعة اشهر
غريب مخالف لجميع
الروايات فلا يفتى به كيف
وفي نكاح الخلاصة لو قيل
لحنى ما مذهب الامام
الشافعي في كذا وجب ان
يقول قال ابو حنيفة كذا
نعم لو قضى مالكي بذلك
نفذ كما في البحر والنهر
وقد نظمه شيخنا الخير
الزملي سالما من النقد فقال
* لمعدة طهرا بتسعة
اشهر * وفا عدة ان مالكي
يقدر * ومن بعده لا وجه
للقض هكذا *

مطلب

في الافتاء بالضعيف

يقدر يعنى ان حكم القاضى المالكى بتقدير التسعة اشهر لممتدة الطهر كان هذا المقدار عدنها ومن بعده اى من بعد قضاء القاضى المالكى بهذا المقدار لا وجه لنقض القاضى الحنفى حكمه لانه فصل مجتهد فيه فقضاؤه رفع الخلاف اه ح وفى بعض النسخ ان مالكى يقرر بالراء لكن قد علمت ان المعتمد عند المالكية تقدير المدة بحول ونقله ايضا فى البحر عن المجمع معزيا لمالك **(قوله هكذا يقال)** يعنى ينبغى ان يقال مثل هذا القول الحالى من نقد واعتراض ينظر به عليه لا كما قال بعضهم من انه يفتى به للضرورة اه ح قلت لكن هذا ظاهر اذا امكن قضاء مالكى به او تحكيمه اما فى بلاد لا يوجد فيها مالكى يحكم به فالضرورة متحققة وكان هذا وجه مامر عن البزازية والفصولين فلا يرد قوله فى النهرانى لاداعى الى الافتاء بقول نعتقد انه خطأ يحتمل الصواب مع امكان الترافع الى مالكى يحكم به اه تأمل ولهذا قال الزاهدى وقد كان بعض اصحابنا يفتون بقول مالك فى هذه المسئلة للضرورة اه ثم رأيت ما بحثه بعينه ذكره محشى مسكين عن السيدى الحموى وسيأتى نظير هذه المسئلة فى زوجة المفقود حيث قيل انه يفتى بقول مالك انها تعتد عدة الوفاة بعد مضي اربع سنين **(قوله واما ممتدة الحيض)** الاولى ان يقول ممتدة الدم او المستحاضة والمراد بها المتحيرة التى نسيت عادتها واما اذا استمر بها الدم وكانت تعلم عادتها فانها ترد الى عادتها كما فى البحر **(قوله فالفتى به الخ)** حاصله انها تنقض عتدها بسبعة اشهر وقيل بثلاثة **(قوله والا فبالايام)** فى المحيط اذا اتفق عدة الطلاق والموت فى غرة الشهر اعتبرت الشهور بالاهلة وان نقصت عن العدد وان اتفق فى وسط الشهر فعند الامام يعتبر بالايام فتعتمد فى الطلاق بتسعين يوما وفى الوفاة بمائة وثلاثين وعندها يكمل الاول من الاخير وما بينهما بالاهلة ومدة الايلاء واليمين ان لا يكلم فلانا اربعة اشهر والاجارة سنة فى وسط الشهر وسن الرجل اذا ولد فى اثنائه وصوم الكفارة اذا شرع فيه وسط الشهر على هذا الخلاف اه وقد منا عن المجتبى تأجيل العنين اذا كان فى اثناء الشهر فانه يعتبر بالايام اجماعا بخر ثم قال وفى الصغرى ان اعتبار عدة بالايام اجماعا انما الخلاف فى الاجارة واستشكاه القهستانى بان الاول هو المذكور فى المحيط والحنفية والمبسوط وغيرها **(قوله فى الكل)** يعنى ان التقيد بالوطء شرط فى جميع مامر من مسائل عدة بالحيض والعدة بالاشهر كما أفاده سابقا بقوله راجع للجميع **(قوله ولو فاسدة)** اطلقها فشملى ما اذا كان فسادها لمانع حتى او شرعى وهذا هو الحق كما بيناه عند قوله صحيحه اه ح **(قوله كما مر)** اى فى باب المهر لا فى هذا الباب فان الذى قدمه فيه التقيد بالصحيحة ط **(قوله ولو رضيعا الخ)** فيه مسامحة لان الكلام لانهما فيمن وطئت والرضيع لا يتأتى منه وطء وزوجته فكان الاولى ان يقول ولو غير مراهق وعبرة القنية تجب عدة بدخول زوجها الصبي المراهق وفى آحاد الجرجاني فى قول ابى حنيفة وابى يوسف ان المهر والعدة واجبان بوطء الصبي وفى قول محمد تجب عدة دون المهر ثم قال ولا خلاف بينهم لانهما أجابا فى مراهق يتصور منه الاعلاق اى ان تعلق منه اى تحبل ومحمد اجاب فيمن لا يتصور منه لان ذكره فى حكم اسبغه اه وذكر فى البحر قبل ذلك انهم سرحوا بفساد خلوته به وجوب المدة بالخلوة الفاسدة الشاملة لخلوة الدمى وبه وجوب المدة اذا وطئها بتركاح فاسد فكذا الصحيح بالاولى ثم قال شارحا انه نال مانع فى المهر

يقال بالانقد عليه ينظر
واما ممتدة الحيض فالفتى به
كما فى حيض الفتح تقدير
طهرها بشهرين فسة
اشهر للاطهار وثلاث
حيض بشهر احتياطاً
(ثلاثة اشهر) بالاهلة
لو فى الغرة والا فبالايام
بخر وغيره (ان وطئت)
فى الكل ولو حكما كالخلوة
ولو فاسدة كما مر ولو رضيعا
تجب عدة لا المهر قنية

• مطلب •

فى عدة زوجة الصغير

والفاسد وفي الوطء بشبهة في الوفاة والطلاق والتفريق ووضع الحمل كما لا يخفى فليحفظ اه
ومسئلة عدة زوجته بوضع الحمل تأتي قريبا وصورة الطلاق الموجب لعدتها بعد الدخول
ان يكون ذميا فتسلم زوجته ويأبى وليه عن الاسلام او أن يختل بها في صغره ويطلقها في كبره
وصورة التفريق ان يدخل بها بعقد فاسد (قوله والعدة للموت) اي موت زوج الحرة
اما الامة فيأتي حكمها بعينه (قوله كما مر) اي قريبا (قوله من الايام) اي والليالي
ايضا كما في المجتبى وفي غير الازكار اي عشر ليال مع عشرة ايام من شهر خامس وعن الازاعي
ان المقدّر فيه عشر ليال لدلالة حذف التاء في الآية عليه فلها التزوج في اليوم العاشر قلنا ان
ذكر كل من الايام والليالي بصيغة الجمع لفظا او تقديرا يقتضي دخول ما يوازيه استقرار اه
ومثله في الفتح ومامر عن الازاعي عزاء في الخانية لابن الفضل وقال انه احوط لانه يزيد
بليلة اي لو مات قبل طلوع الفجر فلا بد من مضي الليلة بعد العاشر وعلى قول العامة تنقضي
بغروب الشمس كما في البحر وفيه نظر بل هو مساو لقول العامة لما علمت من التقدير بعشرة ايام
وعشر ليال وقد ينقص عن قولهم لو فرض الموت بعد الغروب فكان الاحوط قولهم لاقوله
(قوله بشرط بقاء النكاح صحيحا الى الموت) لان العدة في النكاح الفاسد ثلاث حيض للموت
وغيره كما مر قال في البحر واهذا قدمنا ان المكاتب لو اشترى زوجته ثم مات عن وفاء لم تجب
عدة الوفاة فان لم يدخل بها فلا عدة اصلا وان دخل فولدت منه تعد بحيضتين لفساد النكاح
قبل الموت وان لم يترك وفاء تعد بشهرين وخمسة ايام عدة الوفاة لانهما مملوكان للمولى كما في
الخانية (قوله ولو صغيرة) الاولى ولو كبيرة لان المراد ان عدة الموت اربعة اشهر وعشر
وان كانت من ذوات الحيض فمن كانت من ذوات الاشهر بالاولى تأمل (قوله تحت مسلم)
اما لو كانت تحت كافر لم تعد اذا اعتقدوا ذلك كما سيذكره المصنف (قوله ولو عبدا) اي
ولو كان زوج الحرة عبدا (قوله فلم يخرج عنها الاحامل) فان عدتها للموت ووضع الحمل
كما في البحر وهذا اذا مات عنها وهي حامل اما لو حبلت في العدة بعد موته فلا تغير في الصحيح
كما يأتي قريبا (قوله وعم كلامه ممتدة الطهر الخ) الظاهر ان محل ذكر هذه المسئلة عند
ذكر مسئلة الشابة الممتدة الطهر يعني انها مثلها في انها تعد للطلاق بالحيض لابل اشهر واما
ذكرها هنا فلا محل له لان التي ترى الدم تعد للموت بأربعة اشهر وعشر فغيرها تعد
بالاشهر لابل حيض بالاولى اذ لا دخل للحيض في عدة الوفاة وايضا قوله فلم يخرج عنها الاحامل
صرح في ذلك ثم رأيت الرحمتي افاد بعض ذلك وقدمنا عن السراج ما يفيد بحث الشارح
وهو ان المرضع اذا عالجت الحيض حتى رأت صفرة في ايامه تنقضي به العدة فاقدانه لا بد من
حيض المرضع ولو بحيلة الدواء وصرح منه ما في المجتبى قال اصحابنا اذا تأخر حيض المطلقة
لعارض او غيره بقيت في العدة حتى تحيض او تبلغ حدا لا يأس اه (قوله وفي حق امة)
اطلقها فشمّل الزوجة القنة وام الولد والمدبرة والمكاتب والمستسعاة عند الامام ولا بد من قيد
الدخول في الامة الا في المتوفى عنها زوجها بحر وقيد بالزوجة لانها لو كانت موطوءة بملك
اليمين لعدة عليها الا اذا كانت ام ولد مات عنها سيدها او اعتقها فعدتها ثلاث حيض كما مر
(قوله لعدم التجزى) يعني ان الرق منصف ومقتضاه لزوم حيضة ونصف لكن الحيض

مطلب

في عدة الموت

(و) العدة (للموت اربعة اشهر) بالاهلة لو في الغرة كما مر (وعشر) من الايام بشرط بقاء النكاح صحيحا الى الموت (مطلقا) وطئت او لا ولو صغيرة او كتابية تحت مسلم ولو عبدا فلم يخرج عنها الاحامل قات وعم كلامه ممتدة الطهر كالمرضع وهي واقعة الفتوى ولم أرها للآن فراجعه (وفي) حق (امة تحيض) لطلاق او فسخ (حيضتان) لعدم التجزى (و) في (امة لم تحض)

لا تجزى فوجبت حيضتان **(قوله لطلاق و افسخ)** او نكاح فاسد او و طء بشبهة قهستاني
(قوله نصف الحرة) اى شهر ونصف فى طلاق ونحوه وشهران وخمسة ايام فى الموت **(قوله**
وفى حق الحامل) اى من نكاح ولو فاسدا فلعدة على الحامل من زنا اصلا بجر **(قوله**
مطلقا) اى سواء كان عن طلاق او وفاة او متاركة او و طء بشبهة نهر **(قوله ولو أمة)** اى
منكوحة سواء كانت قرة او مدبرة او مكاتبة او أم ولد او مستسعاة ط عن الهندية ومثل
المنكوحة ام الولد اذا مات عنها سيدها او اعتقها بكافى كافى الحاكم **(قوله او كتابية)** لم يقل
تحت مسلم كما قال فى سابقه اذ لافرق هنا بين كونها تحت مسلم او ذمى على ما سيأتى فى المتن
(قوله او من زنا الح) ومثله ما لو كان الحمل فى العدة كفى القهستاني والدر المتقى وفى الحاوى
الزاهدى اذا حبلت المعتدة وولدت تنقضى به العدة سواء كان من المطلق او من زنا وعنه
لا تنقضى به من زنا ولو كان الحمل بنكاح فاسد وولدت تنقضى به العدة ان ولدت بعد المتاركة
لا قبلها اه لكن يأتى قريبا فيمن حبلت بعد موت زوجها الصبي ان لها عدة الموت فالمراد بقوله
اذا حبلت المعتدة معتدة الطلاق بقريئة ما بعده تأمل ثم رأيت فى النهر عند مسألة الفار الآتية
قال واعلم ان المعتدة لو حملت فى عدتها ذكر الكرخى ان عدتها وضع الحمل ولم يفصل والذي
ذكره محمد ان هذا فى عدة الطلاق اما فى عدة الوفاة فلا تتغير بالحمل وهو الصحيح كذا فى
البدائع اه وفى البحر عن التتارخانية المعتدة عن وطء بشبهة اذا حبلت فى العدة ثم وضعت
انقضت عدتها وفيه عن الخانية المتوفى عنها زوجها اذا ولدت لاكثر من سنتين من الموت حكم
بانقضاء عدتها قبل الولادة بستة اشهر وزيادة فتجعل كأنها تزوجت بآخر بعد انقضاء العدة
وحملت منه **(قوله بان تزوج حبل من زنا الح)** افاد ان العدة ليست من اجل الزنا لما تقدم انه
لا عدة على الحامل من الزنا اصلا وانما العدة لموت الزوج او طلاقه قال الرحمتى ويعلم كون الحمل
من زنا بولادتها قبل ستة اشهر من حين العقد **(قوله ودخل بها)** هو قيد لغير المتوفى عنها لما مر
ان عدة الوفاة لا يشترط لها الدخول ودخوله بها بالحلوة او بوطئها مع حرمة لانه وان جاز نكاح
الحبل من زنا لا يحل وطؤها رحمتى ونقل المسئلة فى البحر عن البدائع بدون قيد الدخول
(قوله وضع حملها) اى بلا تقدير بمدة سواء ولدت بعد الطلاق او الموت بيوم او اقل جوهره
والمراد به الحمل الذى استبان بعض خلقه او كله فان لم يستبين بعضه لم تنقض العدة لان الحمل
اسم لنطفة متغيرة فاذا كان مضغة او علقه لم تتغير فلا يعرف كونها متغيرة بيقين الاستبانة
بعض الخلق بحر عن المحيط وفيه عنه ايضا انه لا يستبين الا فى مائة وعشرين يوما وفيه عن
الاحتجى ان المستبين بعض خلقه يعتبر فيه اربعة اشهر وتام الخلق ستة اشهر وقدمنا فى الحيض
استشكال صاحب البحر لهذا بأن المشاهد ظهور الخلق قبل اربعة اشهر فالظاهر ان المراد
نفخ الروح لانه لا يكون قبلها وقدمنا تمامه هناك **(قوله لان الحمل الح)** علة لتقدير لفظ الجميع
فلو ولدت وفى بطنها آخر تنقضى العدة بالآخر واذا اسقطت سقطا ان استبان بعض خلقه
انقضت به العدة لانه ولد والا فلا **(قوله خروج اكثر الولد كالكل الح)** هذا فى تقدير جميع
فى قوله وضع جميع حملها الا ان يراد جميع الافراد لاجميع الاجزاء وقد يقال ان قوله الا فى حملها
للانزواج يقتضى عدم انقضاء عدتها بخروج الاكثر وفيه انها لو لم تنقض لصحت مراجعتها

لطلاق و افسخ (او مات
عنها زوجها نصف الحرة)
لقبول التنصيف (وفى)
حق (الحامل) مطلقا ولو
أمة او كتابية او من زنا
بأن تزوج حبل من زنا
ودخل بها ثم مات او طلقها
تعتد بالوضع جواهر
الفتاوى (وضع) جميع
(حملها) لان الحمل اسم لجميع
ما فى البطن وفى البحر
خروج اكثر الولد كالكل

قبل خروج باقية فالمراد انها تنقضي من وجه دون وجه ولذا قال في البحر وقال في الهارونيات
لو خرج اكثر الولد لم تصح الرجعة وحلت للازواج وقال مشايخنا لا تحل للازواج ايضا لانه
قام مقام الكل في حق انقطاع الرجعة احتياطا ولا يقوم مقامه في حق حلها للازواج احتياطا
اه **(قوله في جميع الاحكام)** اي في انقطاع الرجعة ووقوع الطلاق او العلق المعلق بولادتها
وصيرورتها نفساء فلا تصلى ولا تصوم هذا ما يقتضيه الاطلاق **(قوله ولو مع الاقل)** في بعض
النسخ ولا مع الاقل بلا النافية وهو الصواب وعبرة البحر وخروج الرأس فقط او مع الاقل
لا اعتبار به وذكر قبله عن النوادر تفسير البدن بأنه من الاليتين الى المتكئين ولا يعتد بالرأس
ولا بالرجلين اي فقط **(قوله فلا قصاص بقطعه)** بل فيه الدية بحر **(قوله ولا يثبت نسبه الخ)**
اي لو جاءت المبانة المدخولة بولد فيخرج رأسه لاقل من سنتين وخارج الباقي لاكثر لم يلزمه حتى
يخرج الرأس ونصف البدن لاقل من سنتين بحر **(قوله ولو كان زوجها)** لو وصلية وهو
مبالغة على قوله وضع حملها **(قوله غير مرأهق)** اي لم يبلغ ثلث عشرة سنة قهستاني **(قوله)**
وولدت لاقل الخ) اي ايتحقق وجود الحمل وقت الموت **(قوله في الاصح)** مقابله ما روى شاذ
عن الثاني ان لها عدة الموت نهر **(قوله بأن ولدت لنصف حول فأكثر)** وقيل لاكثر من سنتين
وليس بشئ فتح **(قوله لعدم الحمل عند الموت)** اي لعدم تحقق وجوده عنده فلم تكن من اولات
الاحمال **(قوله في حاله)** اي حالي موت الصبي او حالي وجود الحمل عند موته وحدوثه بعده
(قوله اذ لا ماء للصبي) اي فلا يتصور منه العلوق وانما ثبت نسب ولد المشرقى من مغربية اقامة
للعقد مقام العلوق لتصوره حقيقة بخلاف الصبي كما في البحر **(قوله نعم ينبغى الخ)** عبارة الفتح
ثم يجب كون ذلك الصبي غير مرأهق اما المرأهق فيجب ان يثبت النسب منه الا اذا لم يمكن
بأن جاءت به لاقل من ستة اشهر من العقد اه وأيده في البحر بقوله ولهذا صور المسئلة الحاكم
الشهيد في الكافي بما اذا كان رضيعا اه ولا يخفى ان مفهوم الرواية معتبر فافهم **(قوله او)**
تبلغ حد الاياس) يعنى فتعد بالاشهر بعده وفيه انه مناف لقوله تعالى * وأولات الاحمال *
الآية فتأمل ح قلت وفي حاشية البحر للشيخ خير الدين لا معنى للقول بالانقضاء مع وجوده
لاشتغال الرحم به كذا في كتب الشافعية قال الرملى في شرح المنهاج ولومات واستمر اكثر
من اربع سنين لم تنقض الابوضه لعموم الآية كما افتي به الوالد ولا مبالاة بتضررها بذلك
وقال ابن قاسم في حاشية شرح المنهاج قال شيخنا الطيلاوى افتي جماعة عصرنا بالتوقف على
خروجه والذي اقوله عدم التوقف اذا أيس من خروجه لتضررها بمنعها من التزوج اه
ولاشئ من قواعدنا يدفع ما قالوه فاعلم ذلك اه ملخصا وبه ظهر ان المراد من قوله او تبلغ حد
الاياس هو الاياس من خروجه وهل المراد منه نهاية حد الحمل وهو اربع سنين عند الشافعية
وسنتان عندنا او اعم من ذلك محتمل والذي ينبغى العمل بما قاله الجماعة لموافقته صريح الآية
(قوله وفي حق امرأة الفار الخ) معطوف على قوله سابقا في حق حرة تحيض ومتعلق بما تعلق
به وهذه السمعير العائد على المدة وقوله من الطلاق متعلق به ولو قال للمطلاق باللام لكان اظهر
المراد بامرأة الفار من أماتها في مرضه بمرسها بحث سار فارا ومات في عتتها ومعدتها العدة
الاحمال عندها خلافا لاني يوسف لانه ان انقطع النكاح بالطلاق حقيقة لكانه باق حكما

في جميع الاحكام الا في
حلها للازواج احتياطا ولا
عبرة بخروج الرأس ولو مع
الاقل فلا قصاص بقطعه
ولا يثبت نسبه من المبانة
لو لاقل من سنتين ثم باقية
لاكثر (ولو) كان
(زوجها) الميت (صغيرا)
غير مرأهق وولدت لاقل
من نصف حول من موته
في الاصح لعموم آية
واولات الاحمال (وفيمن
حبلت بعد موت الصبي)
بأن ولدت لنصف حول
فأكثر (عدة الموت) اجماعا
لعدم الحمل عند الموت (ولا
نسب في حاله) اذ لا ماء
للصبي نعم ينبغى ثبوته من
المرأهق احتياطا ولومات
في بطنها ينبغى بقاء عدتها
الى ان ينزل او تبلغ حد
الاياس نهر (وفي) حق
(امرأة الفار من) الطلاق
(البائن)

في حق الارث فيجمع بين عدة الطلاق والوفاة احتياطا وتماه في الفتح قلت وهو صريح في انه لو ابانها في مرضه برضاها بحيث لم يصرفارا تعتد عدة الطلاق فقط وهي واقعة الفتوى فلتحفظ وخرج ايضا مالو طلقها باثنا في صحته ثم مات لا تنتقل عدتها ولا ترث اتفاقا صرح به في الفتح لانه ليس فارا **(قوله ان مات وهي في العدة)** بأن لم تحض ثلاثا قبل موته فان حاضت ثلاثا قبله انقضت عدتها ولم تدخل تحت المسئلة لانه لاميراث لها الا اذا مات قبل انقضاء العدة وقد اشكل ذلك على بعض حنيفة العصر لعدم التأمل بحر **(قوله من عدة الوفاة الخ)** بيان لا بعد الاجلين فمن بيانية لا متعلقة بأبعد ط **(قوله احتياطا)** علمت وجهه **(قوله وفيه قصور)** لان قوله فيها ثلاث حيض يقتضي انه لا بد ان تكون الحيض الثلاث أو بعضها في مدة الاربعة الاشهر وعشر **(قوله حتى تبلغ الاياس)** فاذا بلغت سن الاياس تعتد بالاشهر كما صرح به في الفتح ايضا فافهم **(قوله وقيد بالبائن الخ)** حاصل المسئلة ان الزوج اذا طلق زوجته طلاقا رجعيا في صحته أو مرضه ودخلت في عدة الطلاق ثم مات والعدة باقية تنتقل عدتها الى عدة الموت اجماعا لانها حينئذ زوجته وترث منه أما اذا كانت منقضية لم تكن زوجته فلا يجب عايتها بموته شيء ولا ترثه وكذا لو طلقها باثنا في صحته ثم مات في عدتها كما مر ثم لا يخفى ان امرأة الفارهي التي طلقها باثنا في مرضه ومات في عدتها فلو كان رجعيا لم تكن كذلك فقول المصنف تبعا للكثرة وغيره ولمطابقة الرجعي عطا على قوله من البائن يقتضي ان امرأة الفار تارة يكون طلاقها باثنا وتارة رجعيا وان حكم طلاقها بالبائن مامر وهذا حكم طلاقها الرجعي ولا يخفى ان مطلقة الرجعي لو سميت امرأة الفار لزم منه لوازم باطلة ذكرها في الشر بنبلالية والى لها رسالة خاصة وذكر ان هذا الايهام وقع في كثير من الكتب وحكم عليها بالخطأ ولا يخفى انه ليس فيها سوى المسامحة في العطف على امرأة الفار اعتمادا على ظهور المراد لاجل الاختصار ليستغنى عن التقييد بموته في العدة **(قوله والعدة)** مبتدأ خبره قوله ان تم وأشار به الى انها لا يجب عليها ان تستأنف عدة حرة بل انتقلت عدتها الى عدة الحرائر فتبني على ماضى وتكمل ثلاث حيض أو ثلاثة اشهر ان كانت ممن لا تحيض فافهم وافاد قوله اعتقت في عدة رجعي ان العتق بعد طلاق الزوج اذ لو كان قبله لزمها عدة الحرة ابتداء وان هذه عدة طلاق لا عتق لانها لو كانت أم ولده واعتقها وهي منكوبة الغير لعدة عليها لكونها محرمة عليه كما مر وافاد ان العدة باقية اذ لو اعتقها بعد انقضاء عدتها أو مات لزمها ثلاث حيض كما مر لانها عادت فراشاله كما يعلم من الجوهرية **(قوله فكعدة امة)** اي حيزتين أو شهر ونصف أو شهرين وخمسة ايام بلا انقلاب الى عدة الحرة قهستاني **(قوله لبقاء النكاح في الرجعي)** بيان للفرق وهو ان النكاح قائم من كل وجه بعد الطلاق الرجعي وباعتق كمل ملك الزوج عليها والعدة في الملك الكامل مقدرة شرعا بثلاث حيض بخلافه بعد البائن أو الموت **(قوله وقد تنتقل العدة ستا)** حكامها ستا باعتبار المنتقل عنه والا فالانتقالات خمس أفاده ط **(قوله طلق رجعيا)** قيد الرجعي لم يكن انتقالها بالعتق والموت وقد خفي ذلك على بعض مسكين أفاده ط **(قوله فخاصت)** اي قبل تمام العدة وكذا قال في عدة ط **(قوله يسر ثلاثا)** اي تنتقل الى عدة الحرائر لان طلاقها رجعي كإنا مات **(قوله الابان)** اي الى اوسات

ان مات وهي في العدة
(ا بعد الاجلين من عدة
الوفاة وعدة الطلاق)
احتياطا بأن تربص اربعة
اشهر وعشرا من وقت
الموت فيها ثلاث حيض من
وقت الطلاق شتى وفيه
قصور لانها لو لم ترفيها حيزا
تعتد بعدها بثلاث حيض
حتى لو امتد طهرها تبقى
عدتها حتى تبلغ سن الاياس
فتح (و) قيد بالبائن لان
(لمطابقة الرجعي مالموت)
اجماعا (و) العدة (فيمن
اعتقت في عدة رجعي لا)
عدة (البائن و) لا (الموت)
ان تم (كعدة حرة و او)
اعتقت (في احدها) اي
البائن أو الموت (فكعدة
أمة) لبقاء النكاح في
الرجعي دون الاخيرين
وقد تنتقل العدة ستا كامة
صغيرة منكوبة طلقت
رجعيا فتعتد بشهر ونصف
فخاصت تصير حيزتين
فأعتقت تصير ثلاثا فامتد
طهرها الاياس

تصير بالاشهر فعاد دمها
تصير بالحيض فمات زوجها
تصير اربعة اشهر وعشرا
(آيسة اعتدت بالاشهر ثم
عاد دمها) على جاري عاذها
او حبلت من زوج آخر
بطلت عدتها وفسد نكاحها
و(استأنفت بالحيض) لان
شرط الخلفية تحقق الاياس
عن الاصل وذلك بالعجز
الدائم الى الموت وهو ظاهر
الرواية كما في الغاية واختاره
في الهداية فتعين المصير اليه
قاله في البحر بعد حكاية
سته اقوال مصححة واقره
المصنف لكن اختار
البهني ما اختاره الشهيد
انها ان رآته قبل تمام الاشهر
استأنفت لا بعدها قلت
وهو ما اختاره مدر
الشريعة ومثلا خسرو
والباقي واقره المصنف في
باب الحيض وعليه النكاح
جائز وتعد في المستقبل
بالحيض كما يحوجه في الخلاصة
وغيرها وفي الجوهر
والجتي انه الصحيح المختار
وعليه الفتوى وفي تصحيح
القدوري وهذا التصحيح
اولى من تصحيح الرضا
وفي التمهيد اعدل الروايات
وتماه فيما علقته على الملتقى
(والصغيرة) لو حاضت بعد
تمام الاشهر (لا) تستأنف
(الا اذا حاضت في انائها)

الى سن الاياس (قوله نصير بالاشهر) ولا يعتبر الايام التي وجدت حال الصغر قبل حدوث
الحيض ط (قوله فعاد دمها) ومثله ما لو حبلت ولو ذكره لاستوفى المثال انواع العدة
الثلاثة وهي العدة بالحيض وبالاشهر وبوضع الحمل لكن لو مات زوجها تبقى عدتها بوضع الحمل
ولا تنتقل الى الاشهر (قوله نصير بالحيض) مبني على احد الاقوال الآتية (قوله تصير اربعة
اشهر وعشرا) لانها معتدة الرجعي فلها عدة الموت كما مر قلت وقد اشتمل هذا المثال على عدة
الصغيرة والكبيرة والامة والحرة والحائض والآيسة والمطلقة والمتوفى عنها زوجها
والمعتقة ويزاد غائبة وهي الحبل على ما ذكرنا (قوله ثم عاد دمها) اي في أثناء الاشهر او بعدها
يدل عليه قوله او حبلت من زوج آخر فان حبلت منه لا يكون الا بعد الاشهر ويدل عليه ايضا
مقابله وهو قوله لكن اختار البهني الخ اهـ (قوله على جاري عاذها) مقتضاه اعتبار
عادة نفسها وهذا احد اقوال وهو غير المعتمد فلا بد من التعبير بقوله على العادة كما في الهداية
قال في البحر واختلفوا في معنى قوله ذارت الدم على العادة فقليل معناه اذا كان سائلا كثيرا
احترازا عما اذا رأت بلة يسيرة وقليل معناه ما ذكر وان يكون احمر او اسود لا اصفر او اخضر
او تربية وقليل معناه ان يكون على العادة الجارية حتى لو كان عاذها قبل الاياس اصفر فرأته
كذلك انتقض كذا في الفتح وصرح في المعراج بأن الفتوى على الاول اهـ والاخير هو
ما ذكره الشارح فانهم (قوله لان شرط الخلفية) اي خلفية الاشهر عن الحيض والخلف
هو الذي لا يصار اليه الا عند تعذر الاصل كالغدية لما شيخ الثاني واما البديل كالمسح على الحفين
فلا يشترط فيه ذلك افاده ط (قوله ستة اقوال مصححة) احدها ينتقض مطلقا واختاره في
الهداية * الثاني لا ينتقض مطلقا واختاره الاسبيجاني * الثالث ينتقض ان رآته قبل تمام
الاشهر لا بعدها وافق به الصدر الشهيد وفي المجتبى وهو الصحيح المختار للفتوى * الرابع
ينتقض على رواية عدم التقدير للاياس التي هي ظاهر الرواية فانما ثبت الامر على ظنها فلما
حاضت تبين خدوها ولا ينتقض على رواية التقدير له واختاره في الايضاح واقتصر عليه في
الخاتبة وجزم به القدوري ورجع من ونصره في البدائع * الخامس ينتقض ان لم يكن حكم
بإياسها وان حكمه فلا كان يدعى احدهما فساد النكاح فيقتضي بطلته وهو قول محمد بن
مقاتل وصححه في الاختيار * السادس ينتقض في المستقبل فلا تعدد الا بالحيض لا بطلاق بعده
لا ما مضى فلا يفسد النكاح بامانة بعد الاعتداد بالاشهر وصححه في النوازل اهـ (قوله
وعليه) اي عن هذا القول فالنكاح جائز لانه انما يقع بعد تمام الاشهر فوقع معتبرا لوجود
نكاحه وهو الاياس بوجود سببه وهو الانقطاع في مدته التي يغلب فيها ارتفاع الحيض
وعشرا خمس وخمسون ولا تعد في المستقبل الا بالحيض لتحقيق لدم المعتاد خارجا من الفرج
على غير وجه الفساد بل على وجه المعتاد فاذا تحقق اليأس تحقق حكمه واذا تحقق الحيض
تحقق حكمه واما اشتراط دوام انقطاع الحيض في الموت في اليأس فلا دليل له فقد تحقق اليأس
من النسي ثم يوجد تمامه في الفتح وهذا كما ترى ترجيح ايضا لهذا القول (قوله لا تستأنف)
لانه لم يتبين بالحيض انها كانت قبل من ذوات الاقراء بخلاف الآيسة ط (قوله الا اذا
حاضت) استثناء منقطع ط (قوله في انائها) اي قبل تمامها ولو بساعة ط (قوله ثم

اي بلغت سن الاياس عند الحيضتين وانقطع دمها فتح **(قوله للرومية وغيرها)** وقيل للرومية خمس وخمسون وغيرها ستون وقيل ستون مطلقا وقيل سبعون وفي ظاهر الرواية لا تقدير فيه بل ان تبلغ من السن مالا يحيض مثلها فيه وذلك يعرف بالاجتهاد والمماثلة في تركيب البدن والسمن والهزال اه ح عن البحر وفي القهستاني وقيل ثلاثون **(قوله)** وقيل الفتوى على خمسين قال القهستاني وبه يفتى اليوم كافي المفاتيح **(قوله)** وفي البحر عن الجامع الخ) يحتمل ان يكون مبني على القول بتقديره بثلاثين لكن ظاهر قوله ولم تحض انها لم يسبق لها حيض اصلا وهي الشابة التي بلغت بالسن ومرحكمها و يؤيده ما في التارخانية عن الينابيع امرأة مارأت الدم وهي بنت ثلاثين سنة مثلا رأت يوما دما لا غير ثم طلقها زوجها قال ليست هي بآيسة وقال ابو جعفر تعتد بالشهور لانها من اللاتي لم يحضن وبه نأخذ اه * **(تنبيه)** * هل يؤخذ بقولها انها بلغت سن اليأس كما يقبل قولها بالبلوغ بعد الصغر ام لا بد من بينة لم أر من صرح به من علمائنا وينبغي الاول على رواية التقدير بمدة اما على رواية عدمه فالمعتبر اجتهاد الرأي كما مر تأمل * **(تتمة)** * ذكر في الحقائق شرح المنظومة النسفية في باب الامام مالك مانصه وعندنا ما لم تبلغ حد الاياس لا تعتد بالاشهر وحده خمس وخمسون سنة هو المختار لكنه يشترط للحكم بالاياس في هذه المدة ان ينقطع الدم عنهما مدة طويلة وهي ستة اشهر في الاصح ثم هل يشترط ان يكون انقطاع ستة اشهر بعد مدة الاياس الاصح انه ليس بشرط حتى لو كان منقطعا قبل مدة الاياس ثم تمت مدة الاياس وطلقها زوجها يحكم باياسها وتعتد بثلاثة اشهر هذا هو المنصوص في الشفاء في الحيض وهذه دقيقة تحفظ اه ونقل هذه العبارة واقربها الشهاب احمد بن يونس الشافعي في شرحه على الكنتز عن خط العلامة باكير شارح الكنتز غير معزية لاحد ونقلها ط عن السيد الحموي **(قوله)** وعدة المنكوحه الخ) مبتدأ خبره قوله الآتي الحيض وهذه الجملة بتمامها مستغنى عنها بقوله سابقا كذا ام ولد مات عنها مولاها أو اعتقها و موطوءة بشبهة أو نكاح فاسد في الموت والفرقة ط على ان كلامه هنا يوهم وجوب العدة في النكاح الفاسد ولو قبل الوطء وليس كذلك فانها لا تجب فيه بالحلوة بل بالوطء في القبل كما مر في باب المهر **(قوله)** نكاحا فاسدا هي المنكوحه بغير شهود ونكاح امرأة الغير بلا علم بأنها متزوجة ونكاح المحارم مع العلم بعدم الحل فاسد عنده خلافا لهما فتح **(قوله)** فلا عدة في باطل) فيه انه لا فرق بين الفاسد والباطل في النكاح بخلاف البيع كافي نكاح الفتح والمنظومة المحية لكن في البحر عن المجتبى كل نكاح اختلاف العلماء في جوازه كالنكاح بلا شهود فالدخل فيه موجب للعدة اما نكاح منكوحه الغير ومعتدته فالدخل فيه لا يوجب العدة ان علم انها للغير لانه لم يقل احد بجوازه فلم ينعقد اصلا فعلى هذا يفرق بين فاسده وباطله في العدة ولهذا يجب الحد مع العلم بالحرمة لكونه زنا كافي القنية وغيرها اه قلت ويشكل عليه ان نكاح المحارم مع العلم بعدم الحل فسد كما علمت مع انه لم يقل احد من المسلمين بجوازه وتقدم في باب المهر ان الدخول في النكاح الفاسد موجب للعدة وثبوت النسب ومثله في البحر هناك بالتزوج بلا شهود وتزوج الاختين معا او الاخت في عدة الاخت ونكاح المعتدة والخامسة في عدة الرابعة والامة على الحره اه

أيسر (تحرزا عن الجمع بين الاصل والبدل (و) الاياس (سنة) للرومية وغيرها (خمس وخمسون) عند الجمهور وعليه الفتوى وقيل الفتوى على خمسين نهر وفي البحر عن الجامع صغيرة بلغت ثلاثين سنة ولم تحض حكم بأياسها (وعدة المنكوحه نكاحا فاسدا) فلا عدة في باطل وكذا موقوف قبل الاجازة

مطلبه

عدة المنكوحه فاسدا والموطوءة بشبهة

مطلبه

في النكاح الفاسد والباطل

(قوله اختيار) ومثله في المحيط معللا بأن النسب لا يثبت فيه لانه موقوف فلم ينعقد في حق حكمه فلا يؤثر شبهة الملك اهـ (قوله لكن الصواب الخ) فقد نقل الزيلعي في النكاح الفاسد مانصه وذكر في كتاب الدعوى من الاصل اذا تزوجت المرأة بغير اذن مولاها ودخل بها الزوج وولدت لسته اشهر منذ تزوجها فادعاء المولى والزوج فهو ابن الزوج فقد اعتبره من وقت النكاح لامن وقت الدخول ولم يحك خلافا قال الحلواني هذه المسئلة دليل على ان الفرائش ينعقد بنفس العقد في النكاح الفاسد خلافا لما يقوله البعض انه لا ينعقد الا بالدخول اهـ فهذا صريح في ثبوت النسب فيه ويتبعه وجوب العدة فكان مافي المحيط والاختيار سهوا بحر قلت لكن يشكل على هذا تصريحهم بأن النكاح الفاسد انما يجب فيه مهر المثل والعدة بالوطء لا بمجرد العقد ولا بالخلوة لفسادها لعدم التمكن فيها من الوطء كالخلوة بالحائض فلا تقام مقام الوطء كما صرح بذلك في الفتح والبحر وغيرهما في باب المهر الا ان يقال ان انعقاد الفرائش بنفس العقد انما هو بالنسبة الى النسب لانه يحتاط في اثباته احياء للولد ثم اعلم انه ذكر في البحر هناك انه تعتبر مدة النسب وهي ستة اشهر من وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى لان النكاح الفاسد ليس بداع اليه والاقامة باعتباره كذا في الهداية اى اقامة العقد مقام الوطء باعتبار كون العقد داعيا الى الوطء وعندهما ابتداء المدة من وقت العقد قياسا على الصحيح والمشايخ أقوالهم محمد اعدم صحة القياس المذكور وفائدة الخلاف فيما اذا اتت بولد لسته اشهر من وقت العقد ولأقل منها من وقت الدخول فانه لا يثبت نسبه على المفتى به اهـ اذا علمت ذلك فيمكن ان يحمل مافي الاختيار والمحيط على قول محمد وان المراد من عدم ثبوت النسب اذا اتت به لأقل من ستة اشهر من وقت الدخول وان كان لاكثر منها من وقت العقد ويحمل ما تقدم عن الزيلعي على قولهما بدليل أنه فرض المسئلة فيما اذا ولدت لسته اشهر منذ تزوجها ولم يعتبر وقت الدخول بقريضة تمام الكلام ولا يخفى ان التوفيق اولى من الخطأ وشق العصا (قوله والموطوءة بشبهة) كالتى زفت الى غير زوجها والموجودة ليلا على فراشه اذا ادعى الاشتباه كذا في الفتح وأفاد في النهر بحثا ان من ذلك ما وقع الاستفتاء عنه فيمن اشترى أمة فوطئها ثم اثبتت انها حرة الاصل اهـ وهو ظاهر ومن ذلك ما لو وطئ معتدته بشبهة وسأقنى ومنه ما في كتب الشافعية اذا ادخلت ميا فرجها ظنته منى زوج او سيد عليها العدة كالوطوءة بشبهة قال في البحر ولم أره لاصحابنا والقواعد لا تأباه لان وجوبها لتعرف براءة الرحم (قوله ومنه) اى من قسم الوطء بشبهة قال في النهر وادخل في شرح السمرقندى منكوحة الغير تحت الموطوءة بشبهة حيث قال اى بشبهة الملك او العقد بأن زفت اليه غير امراته فوطئها او تزوج منكوحة الغير ولم يعلم بحالها وأنت خير بأن هذا يقتضى الاستفتاء عن المنكوحة فاسدا اذ لا شك انها موطوءة بشبهة العقد ايضا بل هي اولى بذلك من منكوحة الغير اذ اشتراط الشهادة في النكاح مختلف فيه بين العلماء بخلاف الفراغ عن نكاح الغير اهـ اذا علمت ذلك ظهر لك ان الشارح متابع لما في شرح السمرقندى لا تخالف له اذ لو قصد مخالفة كان عليه ان يذكر قوله ومنه الخ عقب قوله المنكوحة بانها فاسدة لا بعد قوله وانما طوءت بشبهة فانهم ويمكن الجواب عن السمرقندى بأنه حمل المنكوحة على فاسدة على ما سطر منه شرط الصحة بعد وجود الحماية كالنكاح

اختيار لكن الصواب
ثبوت العدة والنسب بحر
(والموطوءة بشبهة) ومنه
تزوج امرأة الغير غير
عالم بحالها

المؤقت او بغير شهود اما منكوحة الغير فهي غير محل اذ لا يمكن اجتماع ملكين في آن واحد على شيء واحد فالعقد لم يؤثر ملكا فاسدا وانما اثر في وجود الشبهة والشارح كثير المتابعة للنهر فلعله خالفه هنا إشارة الى ما قلنا **(قوله كما سيجي)** اي في المتن آخر الباب **(قوله)** يعني اذا لم تكن عالة راضية) هذا مذكور ايضا في البحر واستشهد له بما في الخانية من ان المنكوحة اذا تزوجت رجلا ودخل بها ثم فرق بينهما لا يجب على الزوج الاول نفقتها مادامت في العدة لانها لما وجبت عليها العدة صارت ناشزة اه **(قوله كما سيجي)** اي قيل الفروع **(قوله)** وام الولد) اي التي مات مولاها او اعتقها ولا نفقة لها في هذه العدة كما في البحر عن كافي الحاكم اي لانها عدة وطء لا عقد **(قوله)** فلا عدة على مدبرة ومعتقة) المناسب وأمة بدل قوله ومعتقة قل في البحر وقيد بأم الولد لان المدبرة والامة اذا اعتقت او مات سيدها لا عدة عليها بالاجماع كما ذكره الاسيحي اه اي لانه لا فراش لهما كما قدمه الشارح **(قوله)** غير الآيسة والحامل) منصوب على الحالية من ضمير المنكوحة والموطوءة وام الولد او مجرور نعت لهن وكان الاولى ان يزيد قوله وغير المحرمة عليه وهذا في ام الولد وكأنه لم يذكره لكونه صرح به فيما مر **(قوله)** بالاشهر والوضع) فيه لف ونسر مرتب **(قوله)** الحيض) جمع حيضة اي عدة المذكورات ثلاث حيض ان كن من ذوات الحيض والا فالاشهر او وضع الحمل وهذا ان كانت المنكوحة نكاحا فاسدا او الموطوءة بشبهة حرة اذ لامة حيضتان كما في البحر **(قوله)** اي موت الواطي) اي في المسائل الثلاث وافاد انه لا عدة في النكاح الفاسد بدون طء كما قدمناه والواطى في الاخيرة هو المولى الذي مات عنها او اعتقها اما لو كان زوجها تكون عدتها عدة الامة المنكوحة **(قوله)** وغيره) اي غير الموت وهذا خاص فيما عدا الاخيرة **(قوله)** كفرقة) الاولى كتفريق اي تفريق القاضى وسيأتى ان ابتداء العدة في الموت من وقت الموت وفي غيره من وقت التفريق او المتاركة ويأتى بيان المتاركة **(قوله)** لان عدة هؤلاء الخ) جواب سؤال حاصله لم كانت عدة هؤلاء بالحيض ولم يعتبروا فيهن عدة وفاة ط **(قوله)** لتعرف براءة الرحم) اي لاجل ان يعرف ان الرحم غير مشغول لاقضاء حق النكاح اذ لا نكاح صحيح والحيض هو المعروف **(قوله)** ولم يكتف بحیضة) كالاستبراء لان الفاسد ملحق بالصحيح احتياطا منح **(قوله)** ولا اعتداد بحيض طلقته فيه) اي اذا طلقها في الحيض لا يحسب من العدة لان ما وجد قبل الطلاق لا يحسب به منها لعدم التجزى فلو احتسب كل من الرابعة فوجبت كلها لعدم التجزى أيضا نهر قال في الدر المنقى لو قال بحيض وقعت الفرقة فيه اكان اشمل **(قوله)** واذا وطئت المعتدة) اي من طلاق او غيره در منقى وكذا المنكوحة اذا وطئت بشبهة ثم طلقها زوجها كان عليها عدة اخرى وتداخلتا كما في الفتح وغيره **(قوله)** بشبهة) متعلق بقوله وطئت وذلك كالموطوءة للزوج في العدة بعد الثلاث بنكاح وكذا بدونه اذا قال ظننت انها تحلى او بعدما أبانها بالفاظ الكناية وتماه في الفتح ومفاده انه لو وطئها بعد الثلاث في العدة بلا نكاح عالما بحرمتها لا تجب عدة اخرى لانه زنا وفي البرازية طلقها ثلاثا ووطئها في العدة مع العلم بالحرمة لا تستأنف العدة بثلاث حيض ويرجمان اذا علما بالحرمة ووجد شرائط الاحصان ولو كان منكرا طلاقها لا تنقضى العدة ولو ادعى الشبهة تستقبل وجعل في

مطلب

في وطء المعتدة بشبهة

كما سيجي والموطوءة بشبهة ان تقيم مع زوجها الاول وتخرج بأذنه في العدة لقيام النكاح بينهما انما حرم الوطء حتى تلزمه نفقتها وكسوتها بحريه اي اذا لم تكن عالة راضية كما سيجي (وام الولد) فلا عدة على مدبرة ومعتقة (غير الآيسة والحامل) فان عدتهما بالاشهر والوضع (الحيض للموت) اي موت الواطي (وغیره) كفرقة او متاركة لان عدة هؤلاء لتعرف براءة الرحم وهو بالحيض ولم يكتف بحیضة احتياطا (ولا اعتداد بحيض طلقته فيه) اجماعا (واذا وطئت المعتدة بشبهة)

النوازل البائن كالثلاث والصدور لم يجعل الطلاق على مال والخاص كالثلاث وذكر انه لو خالعهما ولو بمال ثم وطئها في العدة عالما بالحرمة تستأنف العدة لكل وطأة وتدخل العدة الى ان تنقضي الاولى وبعده تكون الثانية والثالثة عدة الوطء لا الطلاق حتى لا يقع فيها طلاق آخر ولا تجب فيها نفقة اه وما قاله الصدر هو ظاهر ما قدمناه آنفا عن الفتح حيث جعل الوطء بعد الابانة بالفاظ الكناية من الوطء بشبهة اى لقول بعض الاثمة بأنه لا يقع بها البائن فأورث الخلاف فيها شبهة **(قوله ولو من المطلق)** أى كما مثلنا آنفا ثم الاولى ان يقول ولو من غير المطلق لما في الفتح من ان الشافعي وافقنا في احد قولييه فيما اذا كان الواطئ المطلق اه فعلم ان غير المطلق هو محل الخلاف فكان المناسب النصيص عليه ليدخل المطلق بالاولى وفي الدرر اعلم ان المرأة اذا وجب عليها عدتان فالما ان يكون من رجلين او من واحد ففي الثاني لاشك ان العدتين تداخلتا وفي الاول كانتا من جنسين كما توفي عنها زوجها اذا وطئت بشبهة او من جنس واحد كالمطلقة اذا تزوجت في عدتها فوطئها الثاني وفرق بينهما تداخلتا عندنا ويكون ما تراد من الحيض محتسبا منهما جميعا واذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعليها اتمام الثانية اه **(قوله والمرثي منهما الح)** بيان لتداخل فلو كانت وطئت بعد حيضة من الاولى فعليها حيضتان تكملان الاولى وتحتسب بهما من عدة الثاني فاذا حاضت واحدة بعد ذلك تمت الثانية ايضا نهر وهذا اذا كان بعد التفريق بينهما وبين الواطئ الثاني اما اذا حاضت حيضة قبله فهي من عدة الاول خاصة وتماه في البحر عن الجوهره وقال واذا كان الواطئ هو المطلق فهل يشترط ان يكون بعد التفريق ايضا لم أره صريحا اه قلت الظاهر ان التفريق حكم العقد الماسد لرفع شبهته اما الوطء بشبهة بدون عقد فن شبهة ترتفع بمجرد العد بحقيقة الحمل والله اعلم وفي البحر عن الحائية واذا تمت عدة الاول حل لثاني ان يتزوجها لاغيره ما دام تمت عدة الثاني بثلاث حيض من حين التفريق واذا كان طلاق الاول رجعي كان له ان يراجعها في عدته ولا يسلوها حتى تنقضي عدة الثاني اه ملخصا وفيه عن الجوهره ثم اذا تداخلتا والعدة من رجعي فلا نفقة لها على واحد منهما ولو من بائن فننفقها على الاول والزوجة اذا تزوجت بآخر وفرق بينهما بعد الدخول فلا نفقة لها على زوجها لانها منعت نفسها في العدة اه قلت ولعل الفرق في البائن ان المنع باليسونة لا بالعدة من الثاني بخلاف الرجعي وانما لم تجب على الواطئ لان عدتها منه عدة وطء ولا نفقة فيها تأمل **(تنبيه)** * يمكن انقضاء العدتين معا كمعدة بالاشهر لو وفاة وطئت فيها بشبهة وحاضت فيها ثلاثا وانقضاء الثانية قبل الاولى كما لو تمت الحيض قبل تمام اربعة اشهر وعشر ويمكن تأخير الثانية بحملتها عن الاولى كما لو حاضت بعد تمام الاشهر **(قوله وكذا لو بالاشهر)** كآيسة وطئت بشبهة في خلال عدتها فانها تتم الثانية بالاشهر ايضا نهر **(قوله او بهما لو معتدة وفاة)** مثاله ما ذكرناه في التنبيه آنفا وكان الاولى ان يزيد او بوضع الحمل وهو مسألة الحائل الآتية **(قوله فلو حذف قوله والمرثي منهما)** اى الذى هو قاصر على الحيض وقد يجاب بأن المراد بالمرثي الحاصل بالعلم لا برؤية البصر ط **(قوله لعمهما)** اى اعلم من تعد العدتين بالاشهر ومن تعد بالاشهر للوفاة وبالحيض الوطء الشبهة **(قوله وعم الحائل لو حبلت)** عطف على لعمهما اى واعلم من تعد العدتين بوضع الحمل

ولو من المطلق (وجبت عدة اخرى) لتجدد السبب (وتداخلتا والمرثي) من الحيض (منهما) عليها ان (تم) العدة (الثانية) ان تمت (الاولى) وكذا لو بالاشهر او بهما لو معتدة وفاة فلو حذف قوله والمرثي منهما لعمهما وعم الحائل لو حبلت فعدتها الوص

كالخائل بالهمز وهي من لم تكن حبلية فاذا حبلت في العدة تنقضي بوضعه سواء كان من المطلق او من زنا او من نكاح فاسد اذا ولدته بعد المتاركة لاقبلها كما قدمناه عن الحاوي الزاهدي **(قوله)** الامتدة الوفاة الخ افاد ان المراد بالخائل اذا كانت معتدة من طلاق او فسخ بخلاف المعتدة من وفاة فافهم قال في النهر وفي الخلاصة وكل من حملت في عدتها فعدها ان تضع حملها وفي المتوفى عنها زوجها اذا حملت بعدموت الزوج فعدها بالشهور اه وقد مر عن البدائع اه والذي مر عن البدائع ذكره في النهر عند مسألة عدة الفار وهو الذي كتبناه في عدة الحامل عند قوله او من زنا حيث قال اما في عدة الوفاة فلا تتغير بالحمل وهو الصحيح اي بل تبقى عدتها اربعة اشهر وعشرا **(قوله كما مر)** اي عند قول المصنف وللموت اربعة اشهر وعشرا مطلقا حيث قال الشارح هناك فلم يخرج عنها الاحامل يعني من مات عنها وهي حامل كما قدمناه فعلم ان من لم تكن حاملا عند الموت وحبلت بعده فهي داخلة تحت الاطلاق فلا تتغير عدتها بل تبقى بالاشهر ويعلم ايضا من قوله بعده وفيمن حبلت بعدموت الصبي عدة الموت اجمالا لعدم الحمل عند الموت اه فافهم لكن الظاهر ان هذا بالنظر الى الوفاة اما عدة الوطء الذي حصل منه الحمل فلا تنقضي الا بوضعه ان كان بشبهة لانه ثابت النسب بخلاف ما لو كان من زنا لان الزنا لا عدة له اصلا فافهم **(قوله)** لانها اجل اي لان العدة اجل فلا يشترط العلم بمضيه اي بمضي الاجل اه ح وفي عامة النسخ لانهما يضمير الثانية اي عدة الطلاق وعدة الموت قلت وهذا مبني على تعريف البدائع من ان العدة اجل ضرب لانقضاء ما بقي من آثار النكاح وقدمنا ترجيحه **(قوله)** فلو طاق تفريع على المتن ط **(قوله)** من وقت البيان لانه انشاء من وجه بحر وهذه الجملة بمنزلة الاستثناء من قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق والموت اه ح قال في الشرنبلالية قوله وابتدأوها عقبيهما اي غيب الطلاق والموت يستثنى منه من بين طلاقها فان عدتها من وقت البيان لا من وقت قوله احدا كما طاق وان مات قبل البيان لزم كلامهما عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض كما في البرازية اه وسياق استثناء مسائل أخرى في كلامه **(قوله)** عدلا اي الشاهدان اي زكاهما غيرها ليصح القضاء بشهادتهما على ما عرف في موضعه **(قوله)** من وقت الشهادة على حذف مضاف اي من وقت تحمل الشهادة لا من وقت ادائها فانهما لو شهدا في المحرم انه طاقها في شوال كان ابتداء العدة من شوال كما تقدم ح قات والظاهر ان يراد وقت الشهادة على ظاهره بناء على ان ادائها حصل وقت التحمل لانها شهادة حسبة يفسق الشاهد بتأخيرها بلا عذر فلا تقبل كما اشار اليه في البحر **(قوله)** بخلاف الخ مرتبط بقوله فالعدة من وقت الطلاق **(قوله)** فأن الفتوى انها من وقت الاقرار مطلقا اي سواء صدقته ام كذبه ام قالت لا ادري كما يدل عليه السياق قال في البحر وظاهر كلام محمد في المبسوط وعبارة الكنز اعتبارها من وقت الطلاق الا ان المتأخرين اختاروا وجوبها من وقت الاقرار حتى لا يحل له التزوج بأختها واربع سواها زجر الله حيث كتم طلاقها وهو المختار كما في الصغرى اه ووفق السعدي بحمل كلام محمد على ما اذا كانا متفرقين من الوقت الذي اسند الطلاق اليه اما اذا كانا مجتمعين فالكذب في كلامهما ظاهر فلا يصدقان في الاسناد قل في البحر وهذا هو التوفيق ان شاء الله تعالى وفي الفتوح ان فتوى المتأخرين مخالفة للأئمة

الامتدة الوفاة فلا تتغير بالحمل كما مر وصححه في البدائع (ومبدأ العدة بعد الطلاق و) بعد (الموت) على الفور (وتنقضي العدة وان جهلت) المرأة (بهما) اي بالطلاق والموت لانها اجل فلا يشترط العلم بمضيه سواء اعترف بالطلاق او انكر (فلو طاق امرأته ثم انكره واقبعت عليه بيعة وقضى القاضي بالفرقة) كأن ادعته عليه في شوال وقضى به في المحرم (فعدة من وقت الطلاق لا من وقت القضاء) بزازية و في الطلاق المبهم من وقت البيان ولو شهدا بطلاقها ثم بعد ايام عدلا فقضى بالفرقة فالعدة من وقت الشهادة لا القضاء بخلاف ما (لو اقر بطلاقها منذ زمان) ماض فان الفتوى انها من وقت الاقرار مطلقا

الاربعة وجمهور الصحابة والتابعين وحيث كانت مخالفتهم للتهمة فينبغي ان يخبرى به محالها
والناس الذين هم مظانها ولهذا فصل السعدى بامراراه ملخصا واقره في البحر والنهر **(قوله)**
نفيا لتهمة المواضعة (اى الموافقة على الطلاق وانقضاء العدة ليصح اقرار المريض اياها بالدين
اوليتزوج اختها او اربعا سواها فتح **(قوله)** لكن الخ) استدراك على ما قبله حيث سكت فيه
عن بيان النفقة والسكنى فان فيها فرقا بين التصديق والتكذيب وكان الاخصر ان يقول
فان الفتوى انها ان كذبت الخ **(قوله)** ان وطئها لزمه مهر ثان) يبنى تقييده بما اذا كان في عدة
مادون الثلاث او في عدة الثلاث لكن مع ظنه الحل لما قدمناه عن البزازية انه لو وطئها في عدة
الثلاث مع العلم بالحرمة كان زنا باقى هل يتكرر المهر بتكرار الوطآت ذكر في البحر في باب
المهر عن الخلاصة لو وطئ المعتدة من ثلاث وادعى الشبهة يلزمه مهر واحد بكل وطء مهر قليل
ان كانت الطلقات الثلاث حجة فظن انها لم تقع فهو ظن في موضعه فيلزمه مهر واحد وان ظن
انها تقع لكن ظن ان وطئها حلال فهو ظن في غير موضعه فيلزمه بكل وطء مهر اه تأمل
(قوله) ولا نفقة الخ) اى اذا كان الزم الماضى استغرق العدة اما اذا بقى منها شئ تجب النفقة
والسكنى فيه ط **(قوله)** لقبول قولها على نفسها) اى في حق نفسها فيسقط ما وجب لها قال
في البحر والحاصل انها ان كذبت في الاسناد او قالت لا أدري فمن وقت الاقرار وان صدقته
ففي حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت الاقرار اه وفيه ان السكنى من حق
الله تعالى ومقتضاه لزومها وان صدقته ط قلت وليس في عبارة البحر لفظ السكنى بل عبارته
ولكن لا نفقة لها ولا كسوة ان صدقته وهكذا في النهر واصل المسئلة في الخانية كما عزاه
الشارح اليها وعبارتها وفي الفتوى عليها العدة من وقت الاقرار ولا يظهر اثر تطبيقها الا في
ابطال النفقة فقد ظهر ان ذكر السكنى في كلام المصنف مستدرك فافهم **(قوله)** ثم اقام
معها) اطلقه فشمع ما اذا وطئها او لا اه ط **(قوله)** ان مقرا بطلاقها تنقض عدتها) اى
يكون ابتداءها من وقت الطلاق والظاهر ان المراد اقراره به بين الناس لا مجرد اقراره به
عندها مع تصديقها له وان المراد اقراره به من حين التطبيق وبه ظهر الفرق بين هذه المسئلة
ومسئلة المتن فانها مفروضة فيما لو كنتم طلاقها ثم اقره بعد زمان وظهر ايضا عدم مخالفته
للتصحيح الآتى عن جواهر الفتاوى من اعتبار الاشهار ولانما سيأتى في الفروع من اعتباره
ايضا فافهم **(قوله)** فان اشهر الخ) فلو طلقها ثلاثا بعد هذه الطلقة المشهورة لا تقع الثلاث كما
سيأتى في الفروع **(قوله)** وكذا لو خالعا) هو داخل تحت قوله ابانها لكن الابانة قد تكون
بدون علمها بخلاف الخالعة لانها مفاعلة فأشار الى انه لا فرق في اشتراط الاشهار بين كونها
عامة او لا فافهم **(قوله)** وأشهد) اشار الى ان الاشهار لا بد ان يكون باقراره بين الناس لا بمجرد
سماعهم من غيره والى ان اقراره عند رجلين يكفي فلا يلزمه الاقرار عند الاكثر فان الشهادة
اشهار كما قالوه في النكاح من ان الاعلان الذى قال باشرطه الامام مالك يحصل بالشاهدين
فافهم **(قوله)** وكذا لو كنتم طلاقها لم تنقض زجرا) اى زجراله عن الكتان وهذا التعليل
ذكره في الخانية وتقدم تعليل آخر وهو قوله نفيا لتهمة المواضعة وهو مذكور في الهداية
وذكر هذه المسئلة مكرر بامراراه في المتن لانه مفروض فيما لو كنتم طلاقها ثم أخبر به بعد زمان

نفيا لتهمة المواضعة لكن
(ان كذبت) في الاسناد او
قالت لا أدري (وجبت)
العدة (من وقت الاقرار
ولها النفقة والسكنى وان
صدقته فكذلك غيرانه) ان
وطئها لزمه مهر ثان اختيار
و(لا نفقة) ولا كسوة (ولا
سكنى) لها لقبول قولها
على نفسها خانية وفيها ابانها
ثم اقام معها زمانا ان مقرا
بطلاقها تنقض عدتها لان
منكرا وفي اول طلاق
جواهر الفتاوى ابانها
واقام معها فان اشهر
طلاقها فيما بين الناس
تنقض والا لا وكذا لو
خالعها فان بين الناس
واشهد على ذلك تنقض
والا هو الصحيح وكذا
لو كنتم طلاقها لم تنقض
زجر انتهى

كأمر وفي بعض النسخ ولذا باللام وهي أولى والحاصل أنه إن كتبه ثم أخبره بعدمدة فالفتوى على أنه لا يصدق في الإسناد بل تجب العدة من وقت الإقرار سواء صدقته أو كذبه وإن لم يكتبه بل أقرب من وقت وقوعه فإن لم يشتهر بين الناس فكذلك وإن اشتهر بينهم تجب العدة من حين وقوعه وتنقضي إن كان زمانها مضى وهذا إذا لم يكن وطئها بشبهة ظن الحل والا وجبت بالوطء عدة أخرى وتداخلتا كأمر وكذا كلما وطئها تجب عدة أخرى فلا يحل لها التزوج بآخر ما لم تمض عدة الوطء الأخير بخلاف ما إذا كان الوطء بلا شبهة فإنه لا يوجب عدة لتمحضه زنا والزنا لا يوجب عدة كأمر فلها التزوج بآخر كما صرح به في التارخانية في الفصل الثاني والعشرين من الطلاق أي إذا كان الطلاق مشتهرا ومضت عدته كما علمته والأفلا ولحق الثلاث بهذه الطلقة على هذا التفصيل كما سيأتي في الفروع **(قوله)** وحينئذ فبدؤها من وقت الثبوت والظهور أي وحينئذ علمت هذا التفصيل الذي ذكرنا حاصله ظهر أن هذه المسائل إذا لم يكن الطلاق فيها مشتهرا يكون مبدأ العدة من وقت الثبوت أي ثبوت الطلاق وظهوره بينهم فقوله والظهور عطف تفسير أي يكون مبدأها من وقت إقراره به بين الناس فتكون هذه المسائل مستثناة أيضا من قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق بخلاف ما إذا كان مشتهرا من الأصل فإنها تكون من وقت الطلاق وقد علمت أن الإقرار في عبارة الحانية بمعنى الأشهار بين الناس من حين التطلق هكذا ينبغي حل هذا المقام فافهم **(قوله)** ومبدأها في النكاح الفاسد بعد التفريق الخ وقال زفر من آخر الوطآت لأن الوطء هو السبب الموجب ولنا أن السبب الموجب للعدة شبهة النكاح ورفع هذه شبهة بالتفريق لا ترى أنه لو وطئها قبل التفريق لا يجب الحد وبعده يجب فلا تصير شارة في العدة ما لم ترتفع شبهة التفريق كما في الكافي وغيره اهـ سائحاني قلت ولم أر من صرح بمبدأ العدة في الوطء بشبهة بلا عقد وينبغي أن يكون من آخر الوطآت عند زوال شبهة بان علم أنها غير زوجته وإنها لا تحل له إذا عقد هنا فلم يبق سبب للعدة سوى الوطء المذكور كما يعلم مما ذكرنا والله أعلم **(قوله)** بعد التفريق من القاضي أي عقبه وهذا إذا كان في زمان يصح لأبداها فلا يشككل بما إذا فرق في الحيض فإنه يعتبر ابتداءها بعدة إذا لبد من ثلاث حيض أفاده القهستاني والمراد بالتفريق أن يحكم القاضي به بينهما كما في البحر عن العناية تأمل **(قوله)** وقيد في البحر بخنا الخ أقول لو كان مرادهم وجوب الحد إذا كان الوطء بعد عدة لم يبق لذكره فائدة إذ هذا حكم النكاح الصحيح فيعلم منه الفساد بالاولى وقد نازعه العلامة المقدسي بقوله وقد يقال هذه العدة تخالف غيرها في هذا الحكم لأنها اثر نكاح فاسد كما خالفته في أنها لا تعتد في بيت الزوج اهـ وايضا فقد رده السائحاني بأن هذا البحث وإن تابعه عليه غير واحد فيه غفلة عن فهم تعليل المسئلة وهو ما مر في الرد على زفر من ارتفاع شبهة التفريق الخ أي فلم يبق بعد التفريق ما يندري به الحد ورده الرحمتي أيضا بما حاصله أن درء الحد قبل التفريق بشبهة العقد والعدة بعده تكون شبهة الشبهة وهي غير معتبرة بخلاف عدة الثلاث في النكاح الصحيح إذا ظن الحل فإنها شبهة الفعل لأنها محبوسة في بيته ونفقته دائرة عليها وهنا لانفقة ولا احتباس اهـ قلت لكن يشككل عليه ما صرح به في البحر وغيره من أنه لو تزوج فاسدا

وحيئذ فبدؤها من وقت
الثبوت والظهور (و)
مبدأها (في النكاح الفاسد
بعد التفريق) من القاضي
بينهما ثم لو وطئها حد
جوهرة وغيرها وقيد في
البحر بخنا بكونه بعد العدة
لعدم الحد بوطء المعتدة
(او) المتاركة أي (اظهار
العزم)

أخت أمراًته تحرم عليه أمراًته الى انقضاء العدة وهذا يدل على بقاء اثر هذا النكاح بالنسبة اليه وقد يجاب بان بقاء اثره بالعدة لا يمنع كون وطئه فيها زناً يحده كالموطئ معتدته من الثلاث علماً بحرمتها فإنه زناً يحده مع بقاء اثر النكاح قطعاً **(قوله من الزوج)** قيد به لأن ظاهر كلامهم انها لا تكون من المرأة قال في البحر ورجحنا في باب المهر انها تكون من المرأة ايضاً ولذا ذكر مسكين من صورها ان تقول فارقتك اه ورجحه باتفاقهم على ان لكل منهما فسخ هذا النكاح والفسخ متاركة اه قال في النهر وقدمنا ما يدفعه اه اي ذكر هناك ان المتاركة في معنى الطلاق فيختص بها الزوج اه ورده الخير الرملي بأنه لا طلاق في النكاح الفاسد وتقدم تمامه هناك وان المقدسي تابع البحر **(قوله ونحوه)** بالنصب عطف على قوله تركتك اي كخليت سبيلك او فارقتك **(قوله ومنه)** اي من النحو ومن الاظهار **(قوله لا مجرد العزم)** بالرفع عطفاً على الطلاق او بالجر عطفاً على اظهار العزم قصد به التنبية على ما في الكثر وغيره من قوله او العزم على ترك وطئها وانه على تقديره مضاف اي اظهار العزم كما عبر المصنف تبعاً لابن كمال لما في العناية ان العزم أمر باطن لا يطع عليه وله دليل ظاهر وهو الاخبار به **(قوله والافيكفي تفرق الابدان)** اي مع العزم على تركها قل في البحر من المهر واما غير المدخول بها فتتحقق المتاركة بالقول وبالترك عند بعضهم وهو تركها على قصد ان لا يعود اليها وعند البعض لا تكون المتاركة الا بالقول فيهم **(قوله والخبوة في النكاح الفاسد)** اي سواء كانت صحيحة او فاسدة ح وفيه انها لا تكون الا فاسدة لانه ممنوع شرعاً عن وطئها كالحلوة بالحائض لكن المراد فسادها بغير فساد النكاح بان كان ثم مانع آخر **(قوله لا نوجب العدة)** اي ولا المهر وانما يجبان بحقيقة الوطء **(قوله ولا تعتد في بيت الزوج)** لانها في حال قيام العقد لاحق له عليها في احتباسها في بيته فبعده اولى لكن سيأتى في الفصل الآتي خلافه فها هنا احدى قولين ويأتى تمامه * (تمة) * ذكر في البحر انه قدم في النكاح الفاسد من باب المهر ان المراد بهذه العدة عدة المتاركة فلا عدة عليها بموته الا الحيض بعد الدخول وانه لاحداد ولا نفقة فيها وانه تحرم عليه أمراًته لو تزوج اختها فساداً الى انقضاء العدة وان وجوبها في القضاء اما في الديانة لو علمت انها حاضت بعد آخر وطء ثلاثاً حل لها الزوج بلا تفريق ونحوه وان الارجح عدم اشتراط علمها بالمتاركة **(قوله قالت مضت عدتي الخ)** اعلم ان انقضاء العدة لا ينحصر في اخبارها بل يكون به وبالفعل بأن تزوجت بآخر بعد مدة تنقضي في مثلها العدة فلو قالت بعده لم تنقض لم تصدق لان الاقدام عليه دليل الاقرار بحر عن البدائع **(قوله وكذبها الزوج)** واما اذا ادعى هو مضى عدتها وكذبه فسيأتى آخر الفروع **(قوله قبل قولها مع حلفها)** اي ولو كانت مرضعاً لانه يتصور من بعضهن كافي الانقروى سائحاني **(قوله ثم لو بالشهور الخ)** شروع في بيان ادنى ما تحتمله المدة **(قوله فالتقدير المذكور)** اي اذا كانت ممن تعتد بالشهور فلا بد من مضى المقدر شرعاً المذكور فيما مر وهو ثلاثة اشهر للحره ونصفها للامة **(قوله ستون يوماً)** فيجعل كأنه طلقها في الطهر بعد الوطء ويؤخذ لها اقل الطهر خمسة عشر لانه لا غاية لاكثره واوسط الحيض خمسة لان اجتماع اقلهما نادر فتلاثة اطهار بخمسة واربعين وثلاث حيض بخمسة عشر فصارت ستين وهذا

من الزوج (على ترك وطئها)
بان يقول بلسانه تركتك
بلاوطء ونحوه ومنه
الطلاق وانكار النكاح لو
بمحضرتها والا لا بمجرد
العزم او مدخولة والا
فيكفي تفرق الابدان
والخاوة في النكاح الفاسد
لا توجب العدة والطلاق فيه
لا ينقص عدد الطلاق لانه
فسخ جوهرية ولا تعتد في
بيت الزوج بزانية (فالت
مضت عدتي والمدة تحتمله
وكذبها الزوج قبل قولها
مع حلفها والا) تحتمله
المدة (لا) لان الامين انما
يصدق فيما لا يخالفه الظاهر
ثم لو بالشهور فالتقدير
المذكور ولو بالحيض فاقلمها
لحره ستون يوماً

على تخريج محمد لقول الامام وعلى تخريج الحسن له يجعل كأنه طلقها في آخر الطهر احترازا
 عن تطويل العدة عليها ويؤخذ لها اقل الطهر واكثر الحيض ليعتدلا فطهران بثلاثين يوما
 وثلاث حيض بثلاثين ايضا وعندها اقل مدة تصدق فيها الحرة تسعة وثلاثون يوما ثلاث
 حيض بتسعة ايام وطهران بثلاثين افاده ط (قوله ولامة اربعون) هذا على تخريج محمد
 طهران بثلاثين وحيضة بعشرة وعلى تخريج الحسن خمسة وثلاثون يوما طهر بخمسة عشر
 وحيضتان بعشرين ط وفي بعض نسخ البحر انه على رواية الحسن ثلاثون وصوابه خمسة
 وثلاثون كافي البدائع وغيرها (قوله ما لم تدع السقط) غاية لاشتراط المدة المذكورة في الحرة
 والامة قال ط والمراد السقط الذي ظهر بعض خلقه ولا بد من مدة يحتمل فيها ظهور ذلك
 اه اي فلو نكحها ثم طلقها بعد شهر مثلا لا يقبل قولها لانه لا يستين بعض خلقه قبل اربعة
 اشهر كما تقدم و اشار الى انها لو ادعت انقضاء العدة ولم تقرر بسقط لا تصدق و قيل تصدق
 لاحتماله قال في النهر والظاهر الاول وقال الرمي والثاني ضعيف كما تقدم في باب الرجعة
 فراجع اه (قوله كما في الرجعة) حيث قال هناك ثم انما تعتبر المدة لو بالحيض لا بالسقط
 وله تحليفها انه مستين الخلق ولو بالولادة لم تقبل الا ببينة ولو حرة فتح اه قال في البحر وفيه
 نظر فقد صرحوا في باب ثبوت النسب ان عدتها تنقضي باقرارها بوضع الحمل وان توقف
 الولادة على البينة انما هو لاجل ثبوت النسب (قوله وما لم يكن) عطف على ما لم تدع (قوله
 معلقا بولادتها) مثله ما لو اوقعه عقب الولادة بلا فاصل ط (قوله فيضم) بالبناء للفاعل
 وضميره عائدا الى الامام وقوله خمسة وعشرين مفعوله وفي نسخة وعشرون بالرفع على ان يضم
 مبنى للمفعول (قوله كما في الحيض) حيث قال ولا حد لاقله اي النفاس الا اذا احتيج اليه
 لعدة كقوله اذا ولدت فأنت طالق فقالت مضت عدتي فقدره الامام بخمسة وعشرين يوما مع
 ثلاث حيض والثاني بأحد عشر والثالث بساعة اه قالت وعليه فاذا طلقت عقب الولادة
 فلا بد من مضي خمسة وعشرين للنفاس ثم تعتد بستين يوما كما مر تأمل مدة تصدق فيها عنده
 خمسة وثمانون وهذا على تخريج محمد لقول الامام وعلى تخريج الحسن اقل المدة مائة يوم
 بتقدير النفاس وطهره اربعين وعلى قول الثاني اقلها خمسة وستون اذ لا بد من مضي احد
 عشر يوما للنفاس ثم تطهر خمسة عشر يوما ثم تعتد بتسعة وثلاثين وعلى قول محمد اقلها اربعة
 وخمسون يوما وساعة فلا بد من مضي ساعة للنفاس وخمسة عشر للطهر ثم تسعة وثلاثين
 وتقدم تمامه في الحيض (قوله معتدته) اي من طلاق بائن غير ثلاث در منتقى لانها لو كانت
 معتدته من رجعي فالعقد الثاني رجعة ولو من ثلاث لم تحل له قبل زوج آخر (قوله ولو من
 فاسد) بأن تزوجها فاسدا ودخل بها ففرق بينهما ثم تزوجها صحيحا في العدة اما عكسها بأن
 تزوجها او لا صحيحا ثم طلقها بعد الدخول فتزوجها في العدة فاسدا فلا مهر ولا استئناف عدة
 بل عليها اتمام العدة الاولى بالاتفاق لانه لا يمكن من الوطء في النكاح الفاسد فلا يجعل واطئا
 حكما لعدم امكان الحقيقة ولذا لا تجب عدة ولا مهر بالخلو في الفاسد افاده في البحر (قوله
 ولو حكما) اي ولو كان الوطء حكما وهو الخلو والمعنى قبل الوطء والخلو - (قوله لانها
 مقبوضة في يده الخ) اي فينوب عن القبض المستحق بالعقد الثاني كالغاصب اذا اشترى

ولا مة اربعون ما لم تدع
 السقط كما مر في الرجعة
 وما لم يكن طلاقها معلقا
 بولادتها فيضم لذلك خمسة
 وعشرين للنفاس كما مر
 في الحيض (نكح) نكاحا
 صحيحا (معتدته) ولو من
 فاسد (وطاقتها قبل الوطء)
 ولو حكما (وجب عليه
 مهر تام و) عليها (عدة
 مبتدأة) لانها مقبوضة
 في يده بالوطء الاول لبقاء
 اثره وهو العدة

المعصوب الذي في يده يصير قابضا بمجرد العقد فكان طلاق بعد الدخول لا يقال الطلاق بعد الدخول يملك به الرجعة ولا رجعة له هنا لانه لا يلزم من اقامته مقام الوطء في العقد الثاني في حق المهر والعدة ان يقوم مقامه في حق الرجعة كالحالة اقيمت مقام الوطء في حقهما ولم تقم مقام ما كان الرجعة وتماه في المنح قلت وايضا فان الطلاق الاول بائن كما صرحوا به فكيف يملك الرجعة في عدته وان كان الثاني رجعيا **(قوله)** وهذه احدي المسائل العشر) وهي لو تزوج معتدته من نكاح صحيح او معتدته من فاسد فهذه ثنتان مرييا انهما ثالثها تزوج معتدته وهو مريض وطلقها قبل الدخول فيكون فارا رابعها فرق بينهما بعدم الكفاءة بعد الدخول فكيفهما في العدة و فرق بينهما ايضا قبل الدخول خامسها تزوج صغيرة او امة ودخل بها ثم ابانها ثم تزوجها في العدة فبلغت او عتقت فاخترت نفسها قبل الدخول سادسها تزوج الصغيرة او الامة فاخترت نفسها بالبلوغ او العتق بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول سابعها تزوج معتدته فتردت قبل الدخول وباقي الصور وقع في البحر مكررا بل الصورتان الاوليتان ٢ واحدة فهي في الحقيقة ستة ففهم **(قوله)** على ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني) هذا عندهم وعند محمد وزفر لا يكون دخولا في الثاني فلا عدة مبتدأة ويجب نصف المهر لكن عند محمد يجب تكميل العدة الاولى وعند زفر لا يجب اهـ ح اي فتحل للازواج فيصلح حيلة لاسقاط عدة المحلل بأن يطلقها بعد الدخول ثم يعقد عليها ثم يطلقها قبل الدخول فتحل الاول بلا عدة **(قوله)** ابطله المصنف بما يطول) نقل ح عبارة المصنف بطولها وحاصلها أنه قال وقد وقع كثير في ديارنا العمل بقول زفر من بعض القضاة الذين لا خوف لهم طمع في تحصيل الخطأ الثاني قال الكمال في فتحه وما قاله زفر فاسد لاستلزامه ابطال المقصود من سرعتها وهو عدم اشتباه الانساب ومع ذلك هو مجتهد فيه بل صرح في جامع الفصولين بأنه لو قضى به قض نفذ قضاؤه لان الاجتهاد فيه مسأغا وهو موافق لصريح قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فمالكنم عليهن من عدة تعتدوهن اهـ والوجه عندي في هذا الزمان عدم نفاذه لانه انما يقع لاخذ المال بمقابلته كما هو المعمود من قضاة زماننا وقد سئل شيخنا شيخ الاسلام الكرخي عما يفعله بعض القضاة من الاخذ بقول زفر بعدم العدة فقال قل بعض المحققين ان ما قاله زفر وسد وذكروا بعض العلماء عن زفر انه يوافق المشايخ الثلاثة في عدم حل الوطء الاول قبل العدة وان صح نكاحه اذا يلزم من نكحته حل الوطء لكن المشهور عن زفر الاول وهو الذي يفعله قضاة زماننا لا كثير الله تعالى منهم فيزوجون في حالة الطلاق قبل الاستئجال ولا ينظرون الى مانص عليه علمنا وانا من ان القاضي اذا ارتشى في حادثة لا ينفذ حكمه فيها وامقلد اذا خالف امامه في مسألة لا ينفذ حكمه فيها على الاصح ومراد من قل بنفذ حكم القاضي في هذه المسئلة القاضي المجتهد كما نص عليه المحققون قل الشيخ حافظ الدين لا يخفى ان علم قضائنا ليس بشبهة فصلا عن الحجة قلنا عن قضاة زمانه وبلاده فكيف اليوم واكثرهم جهلون نعوذ بالله تعالى من الجراءة على احكام الله تعالى بلا علم وليس للقاضي امقلد الا اتباع مشهور المذهب ولا سيما الذي يقول له السلطان وليتك القضاء على مذهب فلان وقد عمل المتأخرون بقول زفر في مسائل معروفة موافقتها الدليل والعرف واعرضوا عن هذه لما فيها من خطر الشبهة

وهذه احدي المسائل العشر المبينة على ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني وقول زفر لعدة عليها فتحل للازواج ابطله المصنف بما يطول وجزم بأن القاضي المقلد اذا خالف مشهور مذهبه لا ينفذ حكمه في الاصح كما لو ارتشى

٢ قوله الاوليتان كذا بخط المحسني وصوابه الاوليان بحذف التاء قاله نصر الهوريني

مطلب

الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني في مسائل

الا ان نص السلطان على
العمل بغير المشهور فيسوغ
فيصير حنفا زفريا وهذا
لم يقع بل الواقع خلافه
فليحفظ (ذمية غير حامل
طلقها ذمي او مات عنها لم
تعتد) عند أبي حنيفة (اذا
اعتقدوا ذلك) لانا امرنا
بتركهم وما يعتقدون (ولو)
كانت الذمية (حاملة تعتد
بوضع) اتفاقا وقيد
الولو الجي بما اذا اعتقدوها
(و) الذمية (لو طلقها مسلم)
او مات عنها (تعتد) اتفاقا
مطلقا لان المسلم يعتقده
(وكذا لا تعتد مسيية
افرقت ببيان الدارين)
لان العدة حيث وجبت
انما وجبت حقا للعباد
والحربي ملحق بالجماد
(الا الحامل) فلا يصح
تزوجها لالانها معتدة بل
لان في بطنها ولدا ثابت
النسب (كحريية خرجت
الىنا مسلمة او ذمية
او مستأمنة ثم أسلمت
وصارت ذمية) لما مر انه
ملحق بالجماد (الا الحامل)
لما مر (وكذا لاعداء لو تزوج
امراة الغير) ووطؤها
(لما بذلك) وفي ذلك
المثل (وذلك) لا

لاختلاط الانساب ولقد صحبت العلماء العاملين الا كابر قريبا من سبعين سنة فلم أر احدا منهم
أفتى بها ولا حكم بها ولا سمعته عنهم فجزاهم الله تعالى خيرا وقدس ارواحهم حيث اجتنبوا
ما يريب واستمسكوا بما لا يريب اه **(قوله)** الا ان نص السلطان الخ فيه نظر لاقتضائه ان
مخالفة القاضي مشهور المذهب تصح اذا نص له السلطان مع انا قدمنا في هذا الباب ما مر
اول الكتاب من ان الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للاجماع تأمل **(قوله)**
طلقها ذمي) احتراز به عن المسلم كما يأتي **(قوله)** لم تعتد عند أبي حنيفة) فلو تزوجها مسلم او ذمي
في فور طلاقها جاز كافي فتح القدير بحر قلت والفرق بين هذه وبين ما اذا كان زوجها مسلما
حيث تعتد ما افاده بقوله لانها حقه ومعتقده اى ان العدة انما تجب حقا للزوج فاذا كان كافرا
لا يعتقدها لا تجب له وان تزوجها مسلم بخلاف ما اذا كان الزوج مسلما فتجب لاجل حقه
واعتقاده وان تزوجها ذمي مثلها وكان لا يعتقدها وبه سقط ما بحثه في النهر من باب نكاح
الكافر من انه ينبغي ان لا يختلف في وجوبها اذا تزوجها مسلم لانه يعتقد وجوبها الخ اذ لا يخفى
انه يعتقد وجوبها لنفسه اتحصين مأه ولا يعتقد وجوبها للكافر لانه انما يعتقد ما ثبت عند
مجتهد نعم ذكر في الحانية هناك الذمي اذا ابان امرأته الذمية فتزوجها مسلم او ذمي من ساعته
ذكر بعض المشايخ انه يجوز نكاحها ولا يباح له وطؤها حتى يستبرأ بحیضة في قول أبي
حنيفة وفي قول صاحبيه نكاحها باطل حتى تعتد بثلاث حيض **(قوله)** لانا امرنا بتركهم
وما يعتقدون) فحيث لم يعتقدوها حقا لانفسهم لانلزمهم بها اى امرنا بتركهم ومعتقدهم
فما مصدرية والمصدر المنسبك في محل نصب على انه مفعول معه **(قوله)** وقيد الولو الجي
الخ قال في البحر بعد نقله واطلقه في الهداية معالا بان في بطنها ولدا ثابت النسب وعن الامام
يصح العقد عليها ولا يطؤها كالحامل من الزنا والاول اصح اه ما في الهداية **(قوله)** اتفاقا
اى بين الامام وصاحبيه وقوله مطلقا اى سواء كانت حائلا او حاملا منح وسواء اعتقدتها
هى اولا **(قوله)** لان المسلم يعتقده) اى يعتقد لزوم الاعتداد من نكاحه فكانت حق آدمي
فخطب به الذمية وان كان فيها حق الله تعالى **(قوله)** والحربي ملحق بالجماد) حتى كان
محلا للملك هداية اى والجماد لا يراعى حقه وان اعتقدها **(قوله)** لالانها معتدة الخ
المذكور في حاشية العلامة نوح على الدرر انها معتدة بلا خلاف فلا يجوز نكاحها ما لم تضع
لان في بطنها ولدا ثابت النسب فيمنع الزوج كحمل ام الولد يمنع المولى من تزويجها لان الولد
اذا كانت ثابت النسب كان الفراش قائما فكاحها يستلزم الجمع بين الفراشين اه ملخصا فافهم
وروى عنه انها في حكم الحبل اى من الزنا وهو اختيار الكرخي قهستاني **(قوله)** كحريية
الخ بخلاف ما اذا هاجر الزوج مسلما او ذميا او مستأمنا ثم صار مسلما او ذميا وتركها
فانه لاعداء عليها هناك اجماعا حتى جازله تزوج اختها او اربع سواها كما دخل دارنا لعدم
تبليغ الاحكام الهامة لالانها غير مخاطبة بالعدة لانها حق الا ذمي فتخطب بها فتح **(قوله)**
خرجت اليها) في نكاح الهداية والمضمرات وغيرها ان الخروج ليس بشرط لاهم قالوا
لم اساءت في دار الحرب ومنه ثلاث حيض بانت منه ولا عدة عليها عند خلافها ما فهمتاني
(قوله) (الا الحامل لما مر) اى من ان في بطنها ولدا ثابت النسب **(قوله)** ووطؤها) اى المتزوج

وهو معنى قوله ودخل بها لكنه لما كان موجودا في نسخ المتن المجردة وقد اسقطه المصنف من النسخة التي شرح عليها علم ان المصنف عول على عدم ذكره فذكر الشارح قوله ووطئها لانه لا بد من هذا القيد تأمل **(قوله وللهذا)** اي لكونه لاعددة عليها وقوله لانه زنا علة للعلة فتكون علة للمعلول ايضا بواسطة ولو قدم العلة الثانية على الاولى لكان اولى **(قوله والمزني)** بها لا تحرم على زوجها) فله ووطئها بلا استبراء عندها وقال محمد لا احب له ان يطأها ما لم يستبرئها كما مر في فصل المحرمات **(قوله لا يقربها زوجها)** اي يحرم عليه ووطئها حتى تحيض وتظهر كما صرح به شارح الوهبانية وهذا يمنع من حمالة على قول محمد لانه يقول بالاستحباب كذا في المصنف في المنع في فصل المحرمات وقد منا عنه ان ما في شرح الوهبانية ذكره في التنف وهو ضعيف الا ان يحمل على ما اذا وطئها بشبهة اه ففهم **(قوله فليحفظ لغرابته)** امر بحفظه لا يعتمد بل ليجنب بقريضة قوله لغرابته فن المشهور في المذهب ان ماء الزنا لا حرمة له لقوله صلى الله عليه وسلم للذي شكك اليه امرأته انها لا تدفع يد لامس طلقها فقال اني احبها وهي جميلة فقال صلى الله عليه وسلم استمتع بها واما قوله فلا يسقي مؤد زرع غيره فهو وان كان واردا عنه صلى الله عليه وسلم لكن المراد به وطء الحبل لانه قبل الحبل لا يكون زراعا بل ماء مسفوحا ولهذا قالوا لو تزوج حبل من زنا لا يقربها حتى تضع لئلا يسقي زرع غيره لان به يزداد سمع الولد وبصره حدة فقد ظهر بما قررناه الفرق بين جواز وطء الزوجة اذ ارآه ترى وبين عدم جواز وطء التي تزوجها وهي حبل من زنا فاعتسمه **(قوله لو عمة راضية)** فان لم تكن عمة بأن راجعها وهي لا تشعر او اكرهها على النكاح لم تكن ناشزة لانها لم تقصد منع نفسها عن الاول افاده ط **(قوله كما مر)** اي في شرح قول المصنف وموضوعه بشبهة وقد أطال هناك على ما هنا ط **(قوله ادخلت منه)** اي من زوجها من غير خلوة ولا دخول اما لو ادخلت مني غيره فقد قدمناه في الموطوءة بشبهة **(قوله في البحر بخنايم)** حيث قل ولم أر حكم ما اذا وطئها في دبرها او ادخلت منه في فرجها ثم طأها من غير ايلاج في قبلها وفي تحرير الشافعية وجوبها فيهما ولا بد ان يحكم على اهل المذهب به في الثاني لان ادخال المنى يحتاج الى تعرف براءة الرحم اكثر من مجرد ايلاج اه يعني واما في الاول فلا لان الوطء في الدبر ان كان في الخلوة فالعدة تجب بالخلوة وان كان بغير خلوة فلا حاجة الى تعرف البراءة لانه سفع الماء في غير محل الحث فلا يكون مضنة العوق **(قوله وفي النهر الخ)** حيث اقول ينبغي ان يقال ان ظهر حملها كان عدتها وضع الحمل فلا عدة عليها اه واعترضه بعض الاوضال بأن الانتظار الى ظهور الحمل عدمه هو العدة التي قررت منها وان جوزت تزوجها بعد ادخال المنى احتجت الى نقل اه اقول سند ذكر في الاستيلاء عن البحر عن المحيط مانصه اذا عاجل الرجل جاريته فيما دون الفرج فنزل فخذت الجارية ماءه في شيء فستدخله فرجها في حدثان ذلك فعلفت الجارية وولدت فالولد ولده والخارية ام ولده اه فهذا الفرع يؤيد بحث صاحب البحر اه ح قلت ويؤيده ايضا ثباتهم العدة بخلوة المحبوب وما ذاك الا توهم العلق منه بسحقه **(قوله ومضى سبعة اشهر)** على الاولى سبعة بتقديم التاء على السين ليكون اشارة الى ما مر نظما عن الامام مالك من ان ممتدة الطهر تنقضي عدتها بسبعة اشهر فمعنى انه لم يصح

واهذا يحد مع العلم بالحرمة لانه زنا والمزني بها لا تحرم على زوجها وفي شرح الوهبانية لو زنت المرأة لا يقربها زوجها حتى تحيض لاحتمال علوقها من الزنا فلا يسقي مؤد زرع غيره فليحفظ لغرابته (بخلاف ما اذا لم يعلم) حيث تحرم على الاول الا ان تنقضي العدة ولا نفقة عدتها على الاول لانها صدرت ناشزة خالية قلت يعني لو عمة راضية كما مر فتدبر **(قوله ادخلت منه)** في فرجها هل تعتد في البحر بخنايم لاحتياجها لتعرف براءة الرحم وفي النهر بخنايم ان ظهر حملها هم والا لا وفي القنية ولدت ثم طأها ومضى سبعة اشهر فكذلك آخر

ما لم تحض وان مضى تسعة اشهر تأمل **(قوله لم يصح الح)** هذا ظاهر اذا صدقها الزوج في انها
 لم تحض والا فالقول له لما قدمناه عن البدائع عند قوله قالت مضت عدتي ومثله ما قدمناه في
 الرجعة عن البرازية من ان المطلقة لو قالت للثاني تزوجتني في العدة ان كان بين الطلاق
 والنكاح اقل من شهرين صدقت عنده وفسد النكاح وان اكثر لا وصح النكاح لان
 الاقدام على النكاح اقرار بمضي العدة **(قوله لان من لا تحيض لا تحبل)** اي فلما حبلت تبين
 انها من اهل الحيض فلا تنقض عدتها الا بثلاث حيض **(قوله فلو مضىها معلوما عند الناس)**
 اي بأن كان اقر وقت الطلاق به وأشهره بينهم ومضت مدة يمكن فيها انقضاء العدة تنقض
 وان كان مقيما معها لان اقامته معها بعد اشتهار الطلاق لا تمنع مضىها في الصحيح كما قدمه عن
 جواهر الفتاوى لكن اذا وطئها علما بالحرمة بلا شبهة كان زنا فلا تجب عدة اخرى ولو كان
 الوطء بشبهة وجب لكل وطء عدة اخرى وتداخلت مع التي قبلها فلا يحل تزوجها بغيره قبل
 انقضاء العدة من الوطء الاخير ولو طلقها ثلاثا بعد انقضاء عدة الطلاق الاول لم تقع وان كانت
 في عدة الوطء كما قدمناه عن البرازية وبه ظهر جواب حادثة الفتوى في رجل ابان زوجته بلفظ
 الحرام فاستفتى شافعيًا فافتاء بأنه رجمي واقام معها مدة ثم ابانها كذلك فراجعها له شافعيًا ايضا
 ومضت مدة طويلة ايضا ثم ابانها كذلك فافتاء شافعي بكفارة يمين ثم طلقها الآن ثلاثا
 وكان مقررا بالثلاث اول واشتهرت بين الناس وكان كل واحد بعد انقضاء عدة الذي قبله
 فمقتضى ما صرنا لا يقع عليه سوى طلقة واحدة وهي الاولى حيث كانت مشهورة وهو
 مقررها ومضت عدتها فلا تقع الثانية ولا ما بعدها وان وطئها في تلك العدة لانه وطء شبهة كما
 علمته والله سبحانه اعلم **(قوله لم يقبل)** اي لان العدة من هذه الطلقة لا تنقض ما لم يكن
 الطلاق مشتهرا كما علمته ولو كان مشتهرا لتمسك به قبل الحكم عليه بالثلاث لانه مانع من صحة
 الحكم بافعدوله عن ذلك الى انكار الثلاث دليل على كذبه فلا يقبل منه فلا ينافي قواهم ان الدفع
 بعد الحكم صحيح هذا ما ظهر لي **(قوله على يد ثقة)** هذا غير قيد كما في الوالدية وفي جامع
 الفصولين اخبرها واحد بموت زوجها او برده او بتطليقها حل لها التزوج ولو سمع من هذا
 الرجل آخره ان يشهد لانه من باب الدين فيثبت بخير الواحد بخلاف النكاح والنسب اخبرها
 عدل او غير عدل فأتاها بكتاب من زوجها بطلاق ولا تدري انه كتابه او لا الا ان اكبر رأيها انه
 حق فلا بأس بالتزوج اه وتقدم قبيل الايلاء ما يفيد ان هذا في الديانة ثم رأيت بخط السائغاني
 عن جامع الفتاوى وشهداثنان ان الغائب طلق زوجته لا تقبل في حق الحكم بطلاق
 الغائب وتقبل في حق سكوت الحاكم في انها تعتد وتتزوج بآخر اه وحاصله انه يسوغ
 للحاكم السكوت لانه امر ديني لا اثبات الطلاق لانه حكم على غائب فلا يصح ويظهر ان
 ابتداء العدة من وقت وقوع الطلاق لا من وقت الاخبار لانه غير مقيم معها فلا تهمه وقوله فلا
 بأس يفيد ان الاولى عدمه وفي البحر اخبرها رجل بموته وآخر بحياته فان شهدانه عاين موز
 او جنازته وهو عدل وسعها ان تعتد وتتزوج ما لم يؤرخا وتاريخ الحياة متأخر ولو تزوجت
 واخبرها جماعة بانه حي ان صدقت الاول صح النكاح **(قوله لا بأس ان ينكحها)** في الثانية
 قالت ارتد زوجي بعد النكاح وسعه ان يعتمد على خبرها ويتزوجها وان اخبرت بالحرمة

لم يصح اذا لم تحض فيها
 ثلاث حيض وان لم تكن
 حاضت قبل الولادة لان
 من لا تحيض لا تحبل وفيها
 طلقها ثلاثا ويقول كنت
 طلقها واحدة ومضت
 عدتها فلو مضىها معلوما
 عند الناس لم يقع الثلاث
 والايقع ولو حكم عليه
 بوقوع الثلاث بالينة بعد
 انكاره فلو برهن انه طلقها
 قبل ذلك بمدة طاعة لم يقبل
 بحر وفيه عن الجوهرية
 اخبرها ثقة ان زوجها
 الغائب مات او طلقها ثلاثا
 او أتاها منه كتاب على
 يد ثقة بالطلاق ان اكبر
 رأيها انه حق فلا بأس
 ان تعتد وتتزوج وكذا
 لو قالت امرأته لرجل
 طلقني زوجي وانقضت
 عدتي لا بأس ان ينكحها
 وفيه عن كافي الحاكم

مطلب

في المنع اليها زوجها

بأمر عارض بعد النكاح من رضاع طارىء او نحو ذلك فان كانت ثقة او لم تكن و وقع في قلبه صدقها فلا بأس بأن يتزوجها الا لو قالت كان نكاحي فاسدا او كان زوجي على غير الاسلام لانها اخبرت بأمر مستكر اه اى لان الاصل صحة النكاح سائحاني (قوله لو شكك) اى التى اتاها خبر موت زوجها (قوله وفيه عن المحيط) صوابه عن الفتح وعبارته هكذا وفي فتح القدير اذا قال الزوج اخبرتنى بأن عدتها قد انقضت فان كانت في مدة لا تنقضي في مثلها لا يقبل قوله ولا قولها الا ان تبين ما هو محتمل من اسقاط سقط مستبين الخلق حينئذ يقبل قولها ولو كان في مدة تحتمله فكذبته لم تسقط نفقتها وله ان يتزوج باختها لانه امر ديني يقبل قوله فيه اه فالحاصل انه يعمل بخبريهما بقدر الامكان بخبره فيما هو حقه وحق الشرع وبخبرها في حقها من وجوب النفقة والسكنى اه والمسئلة مفروضة في الاختلاف مع زوجها الذى طلقها (قوله ثبت نسبه) اى لان حقها في النسب اصلى كحق الولد لانها تعبر بولد الاب له فلم يقبل قوله ولا ينفذ نكاح اختها لانه صار مكذبا في خبره شرعا بخلاف القضاء بالنفقة لانه يتصور استحقاق النفقة لغير العدة فكأنه وجبت في حقها بسبب العدة وفي حقه بسبب آخر فان تزوج اختها ومات فالميراث للاخت وقيل ان قال هذا في الصحة فالميراث للاخت والا فالمعتدة فاذا قضى به للمعتدة قيل يفسد نكاح الاخت والاصح لا يتصور استحقاق الميراث لغير الزوجية فنزل منزلة استحقاق النفقة بغيره عن المحيط ما خصا وحاصله مسئلتان احدهما لو ولدت التي اقربا بنقض عدتها وثبت نسب الولد يفسد نكاح اختها لانه صار مكذبا شرعا ثانيتهما لو اقرب بذلك ثم تزوج اختها فمات ترثته الاخت دون المعتدة وقيل هذا لو اقر في صحته فلو في مرضه صار فارا فترثته المعتدة واذا ورثته فالاصح انه لا يفسد نكاح اختها اذ لا يلزم من ارثها كونه بطريق الزوجية حتى يفسد نكاح الاخت لتصوره بطريق آخر وبه علم ان في كلام الشارح اختصارا مخلا وصواب التعبير ان يقول ولو مات ترثه الاخت وقيل المعتدة ان قال ذلك في مرضه ولم يفسد نكاح اختها في الاصح ولو ولدت لاكثر من نصف حول ثبت نسبه وفسد نكاح اختها والله سبحانه اعلم

فصل الحداد

لما ذكر نفس وجوب العدة وكيفية وجوبها اخذ بذكر ما وجب فيها على المعتدات فانه في المرتبة الثانية من اصل وجوبها فتح (قوله جاء من باب اعد ومدوفر) اى انه جاء من المزيد ومن المجرد الذى كنصر او كضرب قال في المصباح احدث المرأة احدادا فهي محد ومحدة اذا تركت الزينة لموته وحدث تحدا وتحدا حدادا بالكسر فهي حاد بغيرها وانكر الا صمى الثلاثى فاقصر على الرباعى اه ولذا قدمه الشارح (قوله وروى بالجيم) اى من جددت الشئ قطعه فكأنها انقطعت عن الزينة وما كانت عليه نهر (قوله ترك الزينة للمعدة) اى مطلقا ولو من رجعى او كانت كافرة او صغيرة فيكون اعم من الشرعى ط (قوله ونحوها) كالطيب والدهن والكحل ط (قوله تحدا) اى وجوبا كافي بالبحر (قوله نعم الحاء) يعنى وفتح التاء من باب مداهج (قوله وكسرها) يعنى وفتح التاء فيكون من باب فر او سها فيكون من باب اعداهج (قوله مكامة) اى بالغة ماقلة وبأنى محترمة ومحترز باقى القبود (قوله مسلمة) شمل من اسلمت في العدة فتحد فيها بى منها حويرة

لو شكك في وقت موته تعتد من وقت تستيقن به احتياطا وفيه عن المحيط كذبته في مدة تحتمله لم تسقط نفقتها وله نكاح اختها عملا بخبريهما بقدر الامكان فلو ولدت لاكثر من نصف حول ثبت نسبه ولم يفسد نكاح اختها في الاصح فترثه لو مات دون المعتدة

فصل في الحداد

جاء من باب اعد ومدوفر وروى بالجيم هو لغة كافي القاموس ترك الزينة للمعدة وشرع ترك الزينة ونحوها لمعدة بائن او موت (تحدا) بضم الحاء وكسرها كاسر (مكلمة مسلمة)

(قوله ولوامة) لانها مكلفة بحقوق الشرع ما لم يفت به حق العبد بجر والحاصل ان الحداد لا يفوت حق الموت لانها محرمة عليه مادامت في العدة بخلاف اعتدادها في بيت الزوج كما يأتي (قوله منكوحة) بالرفع نعت لمكلفة ح (قوله ودخل بها) هذا القيد صحيح بالنسبة لمعتدة البت اما معتدة الموت فيجب عليها العدة ولو كانت غير مدخولة فيجب فيها الحداد فكان الصواب اسقاط هذا القيد فان لفظ معتدة يغني عنه اه ح (قوله اذا كانت معتدة بت) من البت وهو القطع اى المبتوت طلاقها وهي المطلقة ثلاثا او واحدة بائنة والفرقة بخيار الجب والعنة ونحوهما نهر (قوله لانه حق الشرع) اى فلا يملك العبد اسقاطه ولان هذه الاشياء دواعى الرغبة وهي ممنوعة عن النكاح فتجتنبها لثلاثين ذريعة الى الوقوع في المحرم هداية ط (قوله بترك الزينة) متعلق بتحد والباء للآلة المغنوية لان الترك عدمى اوللتصوير اوللسببية اولللملازمة لان في تحد معنى تتأسف اولان الحد في الاصل المنع فلا يرد ان فيه ملازمة الشئ لنفسه (قوله بحلى) اى بجميع انواعه من فضة وذهب وجواهر بجر قال القهستاني والزينة ما تزين به المرأة من حلى او كحل كما في الكشف فقد استدرك ما بعده ويؤيده ما في قاضيخان المعتدة تجتنب عن كل زينة نحو الخضاب ولبس المطيب اه وأجاب في النهر بأن ما بعده تفصيل لذلك الاجمال قلت فيه ان هذا التفصيل غير موقوف بالمقصود فالأظهر انه اراد بالزينة نوعا منها وهو ما ذكره الشارح من الحلى والحرير لانه قوامها وغيره خفي بالنسبة اليه فعطفه عليها (قوله او حرير) اى بجميع انواعه والوانه ولو أسود بجر وقوله ولو أسود اشار به الى خلاف مالك حيث قال يباح لها الحرير الاسود كما في الفتح وبه علم انه لا يصح استثناء الاسود كما وقع في الدر المنثور عن البهني فانه ليس مذهبا فافهم (قوله بضيق الاسنان) فالها الامتشاط بأسنان المشط الواسعة ذكره في المبسوط وبحث فيه في الفتح لكن يأتي عن الجوهرة تقيده بالعدر (قوله والطيب) اى استعماله في البدن او الثوب قهستاني واعم منه قوله في البحر والفتح فلا تحضر عمله ولا تجر فيه (قوله والدهن) بالفتح والضم والاول مصدر والثاني اسم وقوله ولو بلا طيب يؤيد ارادة اسم العين لكن يحتمل ان يكون المعنى ولو بلا استعمال طيب فافهم (قوله كزيت خالص) اى من الطيب وكالشيرج والسمن وغير ذلك لانه يلين الشعر فيكون زينة زيلعى وبه ظهر ان الممنوع استعماله على وجه يكون فيه زينة فلا تمنع من مسه بيد لعصر او بيع او اكل كما افاده الرحمي (قوله والكحل) بالفتح والضم كما مر في الدهن والظاهر ان المراد به ما تحصل به الزينة كالاسود ونحوه بخلاف الابيض ما لم يكن مطيبا (قوله ولبس المعصفر والمزعفر الخ) اى لبس الثوب المصبوغ بالمعصفر والمزعفران والمراد بالثوب ما كان جديدا تقع به الزينة والا فلا بأس به لانه لا يقصده به الاستر العورة والاحكام تبني على المقاصد كما في المحيط قهستاني (قوله ومصبوغ بمغرة او ورس) المغرة الطين الاحمر بفتحين والتسكين لغة تخفيف والورس نبت اصفر يزرع باليمن ويصنع به قيل هو صنف من الكرم وقيل يشبهه مصباح قال الزيلعى ولا يحل لبس المشق وهو المصبوغ بالمشق وهو المغرة وذكر في الغاية ان لبس العصب مكروه وهو ثوب موشى يعمل في اليمن وقيل ضرب من برود اليمن ينسج ابيض ثم يصنع اه وفي المغرب لانه

ولوامة منكوحة) بنكاح صحيح ودخل بها بدليل قوله (اذا كانت معتدة بت او موت) وان أمرها المطلق او الميت بتركه لانه حق الشرع اظهار التأسف على فوات النكاح (بترك الزينة) بحلى او حرير او امتشاط بضيق الاسنان (والطيب) وان لم يكن لها كسب الا فيه (والدهن) ولو بلا طيب كزيت خالص (والكحل والحناء ولبس المعصفر والمزعفر) ومصبوغ بمغرة او ورس (الابعدر)

يعصب غزله ثم يصبغ ثم يحاك وفي المصباح المشق وزان حمل المغرة وقالوا ثوب مشق بالثقل
والفتح والعصب بالعين والصاد المهملتين مثل فلس قات ووقع في كافي الحاكم ولا ثوب قصب
بالقاف في المصباح القصب ثياب من كتان ناعمة واحدها قصبي على النسبة (قوله راجع
للجميع) فان كان وجع بالعين فتكتحل او حكة فتلبس الحرير او تشتكى رأسها فتدهن
وتمشط بالاسنان الغليظة المتباعدة من غير اعادة الزينة لان هذا تداو لا زينة جوهره قال في
الفتح وفي الكافي الا اذا لم يكن لها ثوب الا المصبوغ فانه لا بأس به لضرورة ستر العورة لكن
لا تقصد الزينة وينبغي تقييده بقدر ما تستحدث ثوبا غيره اما بيعه والاستخلاف بثمنه او من
مالها ان كان لها اه قلت وقيد بعض الشافعية الا كتحال للعذر بكونه ليلا ثم تنزعه نهارا
كما ورد في الحديث واخرج الحديث في الفتح ايضا ولم أر من قيد بذلك من علمائنا وكأنه معلوم
من قاعدة ان الضرورة تتقدر بقدرها لكن ان كفاهها الليل او النهار اقتضت على الليل
ولا تعكس لان الليل اخفى لزينة الكحل وهو محل الحديث والله سبحانه اعلم (قوله ولا بأس
بأسود) في الفتح ويباح لها لبس الاسود عند الائمة الاربعة وجعله الظاهرية كالاحمر
والاخضر اه وعالم الزيلعي جوازه بأنه لا يقصده به الزينة قلت والمراد الاسود من غير
الحرير خلافا لما لك كما مر (قوله وازرق) ذكره في النهر بحثا وهو ظاهر الا اذا كان براقا صافي
اللون كائنص عليه الشافعية لان الغالب فيه حينئذ قصد الزينة (قوله ومعصفر خلق الخ) في
البحر ويستثنى من المعصفر والمزعفر الخاق الذي لارائحه له فنه جائز كافي الهداية اه
فافهم قال الرحمي والمراد بما لارائحه له ما لم نحصل به الزينة لانها المانع لارائحه بخلاف
المحرم الا يرى منع المغرة ولارائحه لها اه قلت واعلم منه قول الزيلعي وذكر الحلواني ان
المراد بالثياب المذكورة الحديد منها اما لو كان خلقا لا تقع فيه الزينة فلا بأس به اه ومثله
ما مر عن القهستاني وفي القاموس خلق الثوب كنصر وكرم وسمع خلوة وخلقاً محرمة بلى
(تنبيه) * مقتضى اقتصارهم على منعها مما مر ان الاحداد خاص بالبدن فلا تمنع من
تجميل فراش واثاث بيت وجلس على حرير كائنص عليه الشافعية ونقل في المعراج ان عند
الائمة الثالثة ان تدخل الحمام وتغسل رأسها بالخطمي والسدر اه ولم يذكر حكمه عندنا
قال في البحر واقتصار المصنف على ترك ما ذكر يفيد جواز دخول الحمام لها (قوله لاحداد)
اي واجب كافي الزيلعي (قوله على سبعة الخ) شروع في محترقات القيود المارة ويزاد ثامنة
وهي المطلقة قبل الدخول محترقة قوله اذا كانت معتدة (قوله كافرة وصغيرة ومجنونة) لكن لو
اسلمت الكافرة في العدة لزمها الاحداد فيما بقي منها كما مر عن الجوهرية وكذا ينبغي ان يقال
في الصغيرة والمجنونة اذا بلغت وأفادت كافي البحر وانما لزمنا العدة عليهن دون الاحداد لانه
حق الله تعالى كما مر ولا بد فيه من خطاب التكليف لان اللبس والتطيب فعل حسي محكوم
بحرمته بخلاف العدة فانها من ربط المسببات بالاسباب على معنى انه عند الينونة يثبت
شرعا عدم صحة نكاحهن في مدة معينة فهو حكم بعدم فلا يتوقف على خطاب التكليف كما
اوضحه في الفتح فافهم (قوله ومعتدة عتق) هي ام الولد التي اعتقها مولاه ومثلها التي مات
عنها مولاه فانها عتقت بموته ولما كان في دخولها خفاء صرح بها الشارح وسكت عن

راجع للجميع اذا ضرورات
تبيح المحظورات ولا بأس
بأسود وازرق ومعصفر
خاق لارائحه له (لا) حداد
على سبعة كافرة وصغيرة
ومجنونة و (معتدة عتق)
كموته عن ام ولده (و)
معتدة (نكاح فاسد)

الاولى لظهورها فافهم **(قوله** أو وطء بشبهة) محترز قوله منكوحة فكان المناسب ذكره مع معتدة العتق ح **(قوله** أو طلاق رجعي) كان المناسب ان يزيد معه المطلق قبل الدخول فانهما خرجتا بقوله معتدة بت افاده ح **(قوله** ويباح الحداد الخ) اى للحديث الصحيح لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد فوق ثلاث الا على زوجها فانها تحد اربعة اشهر وعشر اتدل على حله في الثلاث دون ما فوقها وعليه حمل اطلاق محمد في النوادر عدم الحل كما افاده في الفتح وفي البحر عن التارخانية انه يستحب لها تركه اه اى تركه اصلا **(قوله** وللزوح منعها الخ) عبارة الفتح وينبغي انها لو ارادت ان تحد على قرابة ثلاثة ايام ولها زوج له ان يمنعها لان الزينة حقه حتى كان له ان يضربها على تركها اذا امتنعت وهو يريد هذا الاحداد مباح لها لا واجب وبه يفوت حقه اه واقره في البحر قال في النهر ومقتضى الحديث انه ليس له ذلك والمذكور في كتب الشافعية ان له ذلك وقواعدنا لا تأباه وحينئذ فيحمل الحل في الحديث على عدم منعه اه اى بأن يقال ان الحل المفهوم من الحديث محمول على ما اذا لم يمنعها زوجها لان كل حل ثبت لشيء يقيد بعدم المانع منه والا فلا يحل كما هنا ولما كان بحث الفتح داخلا تحت قواهم له ضربها على ترك الزينة كان بحثا موافقا للمنقول واقره عليه من بعده فلذا جزم به الشارح وليس البحث لصاحب النهر فقط فافهم **(قوله** وينبغي حل الزيادة الخ) فيه نظر فان صريح الحديث المذكور نفى الحل فوق ثلاث واذا قيد الحل في الثلاث الثابت في الحديث بما اذا رضى لا يلزم منه ان يكون رضاه مبيحا ما ثبت عدم حله وهو الاحداد فوق الثلاث كما لا يخفى وقال الرحمتي الحديث مطلق وقد حمله امهات المؤمنين على اطلاقه فدعت ام حبيبة بالطيب بعد موت ابيها بثلاث وكذلك زينب بعد موت اخيها وقالت كل منهما مالى بالطيب من حاجة غير انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة الخ كيف وقد اطلق محمد عدم حل الاحداد لمن مات ابوها او ابنها وقال انما هو في الزوج خاصة اه **(قوله** وفي التارخانية الخ) عبارتها سئل ابو الفضل عن المرأة يموت زوجها او ابوها او غيرها من الاقارب فتصبغ ثوبها اسود فتلبسه شهرين او ثلاثة او اربعة تأسفا على الميت أتعذر في ذلك فقال لا وسئل عنها على بن احمد فقال لا تعذر وهي آئمة الا الزوجة في حق زوجها فانها تعذر الى ثلاثة ايام اه **(قوله** وظاهره منعها من السواد الخ) اى فيقيد به اطلاق مامر من انه لا بأس بأسود واجاب ط بحمل ما هنا على صبغه لاجل التأسف ولبسه ومامر على ما كان مصبوغا اسود قبل موت الزوج لتتوافق عباراتهم لكن ينافيه اباحته في الثلاث تأمل **(قوله** وفي النهر) هو بحث سبقه اليه في البحر اخذا من عبارة الجوهرية كما قدمناه في الكافرة **(قوله** ونكاح فاسد) فتحرم خطبتها لان الظاهر انها حيث رضيت به بالنكاح الفاسد ترضى به بالنكاح الصحيح **(قوله** واما الخالية) اى عن نكاح وعدة **(قوله** اذا لم يخطبها غيره وترضى به الخ) نقله في البحر عن الشافعية وقال ولم أره لاصحابنا واصله الحديث الصحيح لا يخطب احدكم على خطبة اخيه وقيده بأن لا يأذن له اه اى بأن لا يأذن الخاطب الاول وهو منقول عندنا فقد قال الرملى وفي الذخيرة كما نهى صلى الله عليه وسلم عن الاستيلاء على سوم الغير نهى عن الخطبة على خطبة الغير والمراد من ذلك ان

او وطء بشبهة او طلاق رجعي ويباح الحداد على قرابة ثلاثة ايام فقط وللزوح منعها لان الزينة حقه فتح وينبغي حل الزيادة على الثلاثة اذا رضى الزوج او لم تكن مزوجة نهر وفي التارخانية ولا تعذر في لبس السواد وهي آئمة الا الزوجة في حق زوجها فتعذر الى ثلاثة ايام قال في البحر وظاهره منعها من السواد تأسفا على موت زوجها فوق الثلاثة وفي النهر لو بلغت في العدة لزمها الحداد فيما بقي (والمعتدة) اى معتدة كانت عيني فتم معتدة عتق ونكاح فاسد واما الخالية فتخطب اذا لم يخطبها غيره وترضى به

يركن قلب المرأة الى خاطبها الاول كذا في التارخانية في باب الكراهية فافهم اهـ (قوله فلو
 سكتت فقولان) اي للشافعية قال الخير الرملي وقولهم لا ينسب الى ساكت قوله يقتضي ترجيح
 الجواز اهـ قلت هذا ظاهرا اذا لم يعلم ركون قلبها الى الاول بقرائن الاحوال والا فيكون بمنزلة
 التصريح بالرضا (قوله بالكسر وتضم) لكن الضم مختص بالموعظة والكسر بطلب المرأة
 قهستاني نعم الضم في المعنى الثاني غريب كافي النهر (قوله وصرح التعريض) خلاف التصريح
 قال القهستاني والتحقيق ان التعريض هو ان يقصد من اللفظ معناه حقيقة أو مجازا أو كناية
 ومن السياق معناه معرضا به فالموضوع له والمعرض به كلاهما مقصودان لكن لم يستعمل
 اللفظ في المعرض به كقول السائل جئتكم لاسلم عليكم فيقصد من اللفظ السلام ومن السياق
 طلب شيء (قوله كأريد الزوج) واخرج البيهقي عن سعيد بن جبير * الا ان تقولوا قولنا معروفا *
 قال يقول اني فيك لراغب واني لارجو ان نجتمع وليس في هذا تصريح بالتزويج والنكاح
 ونحوه انك لجميلة أو صالحة فتح وفيه رد على ما في البدائع من انه لا يقول ارجو ان نجتمع وانك
 لجميلة اذ لا يحل لاحد ان يشافه اجنبية به اهـ ووجه الرد ان هذا تفسير مأثور واقره مشايخ
 المذهب كصاحب الهداية وغيره ووجهه انه من التعريض المأذون فيه لارادة الزوج ومنعه
 هو الممنوع فانه لو خاطب اجنبية بصريح الزوج والنكاح على وجه الخطبة يجوز حيث لا مانع
 منه فالتعريض اولى نعم يمنع خطابها بما ذكر اذا لم يكن في معرض الخطبة وليس الكلام فيه
 فافهم (قوله لا المطلقة اجماعا الخ) نقله في البحر والنهر عن المعراج وشمل مطلقة البائن وبه
 صرح الزيلعي وفي الفتح ان التعريض لا يجوز في المطلقة بالاجماع فانه لا يجوز لها الخروج من
 منزلها اصلا فلا يتمكن من التعريض على وجه لا يخفى على الناس ولا فضائه الى عداوة المطلق
 اهـ وينافي نقل الاجماع ما في الاختيار حيث قال مانعه وهذا كله في المتوتة والمتوفى عنها زوجها
 اما المطلقة الرجعية فلا يجوز التصريح ولا التلويح لان نكاح الاول قثم اهـ (قوله ومفاده)
 اي مفاد التعليل حيث قيد بعداوة المطلق والضمير في جوازه للتعريض وبه يفرق بين الخطبة
 والتعريض ط اي لما قدمه الشارح انه لا يجوز خطبة معتدة عتق ونكاح فاسد (قوله لكن
 في القهستاني الخ) عبارته هكذا ولم يوجد نص في معتدة عتق ومعتدة وطء بالشبهة وفرقة ونكاح
 فاسد وينبغي ان يعرض للاولين بخلاف الآخرين ففي الظهيرية لا يجوز خروجهما من البيت
 بخلاف الاولين وفي المضمرات ان بناء التعريض على الخروج اهـ وحاصله ان الاوليين اي
 معتدة العتق ومعتدة وطء الشبهة يجوز ان يعرض لهما لجواز خروجهما من بيت العدة بخلاف
 معتدة الفرقة اي الفسخ ومعتدة النكاح الفاسد فلا يجوز التعريض لهما لعدم جواز خروجهما فان
 جواز التعريض مبني على جواز الخروج اذ لا يتمكن من التعريض لمن لا تخرج لكن نص في كافي الحاكم
 على جواز خروج معتدة العتق والنكاح الفاسد نعم يشكل ذلك في معتدة العتق فانك علمت مما مر تعليل
 حرمة التعريض بافضائه الى عداوة المطلق ومعتدة العتق فيها ذلك فان سيدها الذي اعتقها وهي ام
 ولده اذا كان مراده تزويجها من نفسه يعادي من نازعه في ذلك اكثر الا ان يريد بمعتدة العتق
 التي مات عنها سيدها فلا يشكل لكونها معتدة وفاة هذا وقد سقطت معتدة العتق من نسخة القهستاني
 التي وقعت للمحشي فحمل كلامه على غير المراد فافهم (قوله بأي فرقة كانت الخ) اي

فلو سكتت فقولان (تحرم
 خطبتها) بالكسر وتضم
 (وصرح التعريض) كأريد
 الزوج (لو معتدة الوفاة)
 لا المطلقة اجماعا لافضائه
 الى عداوة المطلق ومفاده
 جوازه لمعتدة عتق ونكاح
 فاسد وطء شبهة نهر
 لكن في القهستاني عن
 المضمرات ان بناء التعريض
 على الخروج (ولا تخرج
 معتدة رجعي وبائن) بأي
 فرقة كانت على ما في
 الظهيرية ولو مختلفة على
 نفقة عدتها

ولو بمصية كقتيلها ابن زوجها بحر عن البدائع قال في النهر قيد بمعدة الطلاق لان معدة الوطء
لا تمنع من الخروج كالمعدة عن عتق ونكاح فاسد ووطء بشبهة الا اذا منعها التحصين مائة كذا
في البدائع وفي الظهيرية خلافه حيث قال سائر وجوه الفرق التي توجب العدة من النكاح
الصحيح والفساد سواء يعنى في حق حرمة الخروج من بيتها وحكى فتوى الاوزجندى انها
لا تعتد في بيت الزوج اه والضمير في انها للمنكوحه فاسدا لانه لا ملك له عليها بحر اى لان
النكاح الفاسد لا يفيد المنع من الخروج قبل التفريق فكذا بعده وسيد كر الشارح آخر الفصل
حكاية الخلاف مع افادة التوفيق المستفاد من كلام البدائع ويأتى تمامه (قوله في الاصح) لانها
هى التي اختارت ابطال حقها فلا يبطل به حق عليها كما في الزيلى ومقابله ما قيل انها تخرج
نهارا لانها قد تحتاج كالموتوفى عنها قال في الفتح والحق ان على المفتى ان ينظر في خصوص الوقائع
فان علم في واقعة عجز هذه المختلفة عن المعيشة ان لم تخرج أفتاها بالحل وان علم قدرتها أفتاها
بالحرمة اه وأقره في النهر والشرنبلالية (قوله او على السكنى) قال الزيلى فكان كما لو اختلعت
على ان لا سكنى لها فان مؤنة السكنى تسقط عن الزوج ويلزمها ان تكترى بيت الزوج ولا يحل
لها ان تخرج منه اه ومثله في الفتح اى لان سكنها في بيته واجبة عليها شرعا فلا تملك اسقاطها
بل تسقط مؤنتها وظاهره انه لا يلزم التصريح بمؤنة السكنى بل مجرد الخلع على السكنى مسقط
لمؤنتها كما نبهنا عليه في باب الخلع تأمل (قوله لو حرة) اما غيرها فاتها الخروج في عدة الطلاق
والوفاة اذ لا يلزمها المقام في منزل زوجها في حال النكاح فكذا بعده ولان الخدمة حق الولي فلا
يجوز ابطالها الا اذا بوأها منزلا حينئذ لا تخرج وله الرجوع ولو بوأها في النكاح ثم طلقت
فلزوج منعها من الخروج حتى يطلبها المولى كما في البحر (قوله أو أمة مبرأة) اى اسكنها
المولى في بيت زوجها ولم يطلبها كما علمت (قوله ولو من فاسد) اى ولو كانت العدة من نكاح
فاسد وهذا مستفاد من قوله بأى فرقة كانت كما بيناه ح (قوله مكلفة) اخرج الصغيرة والمجنونة
والكافرة في البحر عن البدائع اما الاوليان فلا يتعلق بهما شئ من احكام التكليف واما
الكتابية فلانها غير مخاطبة بحق الشرع ولكن للزوج منع المجنونة والكتابية صيانة لماه وكذا
اذا اسلم زوج المجوسية وأبت الاسلام اه وفيه عن المعراج وشرح النقاية المراهقة كالبالغة في المنع
من الخروج وكالكتابية في عدم وجوب الاحداد اه اى لاحتمال علوقها منه قبل الطلاق
فله منعها تحصينا لماه (قوله من بيتها) متعلق بقوله ولا تخرج والمراد به ما يضاف اليها
بالسكنى حال وقوع الفرقة والموت هداية سواء كان مملوكا للزوج او غيره حتى لو كان غائبا
وهى في دار بأجرة قادرة على دفعها فليس لها ان تخرج بل تدفع وترجع ان كان بأذن
الحاكم بحر وزىلى (قوله اصلا) تعميم لقوله لا تخرج وبينه بقوله لا ليلا ولا نهارا (قوله
فيها منازل لغيره) اى غير الزوج بخلاف ما اذا كانت له فان لها ان تخرج اليها وتبيت في اى
منزل شامت لانها تضاف اليها بالسكنى زىلى (قوله ولو بأذنه) تعميم ايضا لقوله ولا تخرج حتى
ان المطلقة رجعيًا وان كانت منكوحه حكما لا تخرج من بيت العدة ولو بأذنه لان الحرمة بعد
العدة حق الله تعالى فلا يملك ابطاله بخلاف ما قبلها لانها حق الزوج فيملك ابطاله بحر
(قوله بخلاف نحو أمة) اراد بالامة القنة ونحوها المدبرة وام الولد والمكاتب والمراد اذالم

مطلب

الحق ان على المفتى ان ينظر
في خصوص الوقائع

في الاصح اختيار او على
السكنى فيلزمها ان تكترى
بيت الزوج معراج (لو
حرة) أو أمة مبرأة ولو من
فاسد (مكلفة من بيتها اصلا)
لا ليلا ولا نهارا ولا الى محن
دار فيها منازل لغيره ولو
بأذنه لانه حق الله تعالى
بخلاف نحو أمة لتقدم حق
العبد (ومعدة موت تخرج

بكر مبنوة لان الخدمة حق المولى كما مر وعدم الخروج حق الله تعالى فيقدم حق العبد
 لاحتياجه **(قوله في الجديدين)** اي الليل والنهار فانهما يتجددان دائماً **(قوله لان نفقتها)**
 عليها اي لم تسقط باختيارها بخلاف المختلعة كما مر وهذا بيان الفرق بين معتدة الموت
 ومعتدة الطلاق قال في الهداية واما المتوفى عنها زوجها فلانه لانفقة لها فتحتاج الى الخروج
 نهارا لطلب المعاش وقد يمتد الى ان يهجم الليل ولا كذلك المطلقة لان النفقة دارة عليها من
 مال زوجها اه قال في الفتح والحاصل ان مدار حل خروجها بسبب قيام شغل المعيشة
 فيتقدر بقدره فتمتنع حاجتها لايحل لها بعد ذلك صرف الزمان خارج بيتها اه وبهذا
 اندفع قول البحر ان الظاهر من كلامهم جواز خروج المعتدة عن وفاة نهارا ولو كان عندها
 نفقة والا لقالوا لا تخرج المعتدة عن طلاق او موت الا لضرورة فان المطلقة تخرج للضرورة
 ليلا او نهارا اه ووجه الدفع ان معتدة الموت لما كانت في العادة محتاجة الى الخروج لاجل ان
 تكتسب للنفقة قالوا انها تخرج في النهار وبعض الليل بخلاف المطلقة واما الخروج للضرورة
 فلا فرق فيه بينهما كما نصوا عليه فيما يأتي فالمراد به هنا غير الضرورة ولهذا بعد ما اطلق
 في كافي الحاكم منع خروج المطلقة قال واشتوفى عنها زوجها تخرج بالنهار لحاجتها ولا تبيت
 في غير منزلها فهذا صريح في الفرق بينهما نعم عبارة المتون يومهم ظاهرها ما قاله في البحر
 فلو قيدوا خروجها بالحاجة كما فعل في الكافي لكان اظهر **(قوله وجوز في القنية الخ)**
 قال في النهر ولا بد ان يقيد ذلك بأن تبيت في بيت زوجها **(قوله اي معتدة طلاق وموت)** قال
 في الجوهرية هذا اذا كان الطلاق رجعيًا فلو بائنا فلا بد من ستره الا ان يكون فاسقا فانها تخرج
 اه فأفاد ان مطلقة الرجعي لا تخرج ولا تجب ستره ولو فاسقا لقيام الزوجية بينهما ولان غايته
 انه اذا وطئها صار مراجعا **(قوله في بيت وجبت فيه)** هو ما يضاف اليهما بالسكنى قبل
 الفرقة ولو غير بيت الزوج كما مر آنفا وشمل بيوت الاخوة كافي الشرع بلالية **(قوله ولا)**
 يخرجان) بالبناء للفاعل والمناسب يخرجان بالبناء الفوقية لانه مثنى المؤنث الغائب افاده ط
(قوله الا ان تخرج) الاولى الاتيان بضمير التثنية فيه وفيما بعده ط وشمل اخراج الزوج
 ظلما او صاحب المنزل لعدم قدرتها على الكراء او الوارث اذا كان نصيبها من البيت لا يكفيها بحر
 اي لا يكفيها اذا قسمته لانه لا يجبر على سكنها معه اذا طلب القسمة او المهايأة ولو كان نصيبها
 يزيد على كفايتها **(قوله او لا تجد كراء البيت)** افاد انها لو قدرت عليه لزمها من مالها وترجع
 به المطلقة على الزوج ان كان باذن الحاكم كما مر **(قوله ونحو ذلك)** منه ما في الظهيرية لو خافت
 بالليل من امر الميت والموت ولا احد معها التحول لو اخوف شديدا والا فلا **(قوله فتخرج)**
 اي معتدة الوفاة كما دل عليه ما بعده ط **(قوله وفي الطلاق الخ)** عطف على محذوف تقديره
 هذا في الوفاة ط وتعيين المنزل الثاني للزوج في الطلاق ولها في الوفاة فتح وكذا اذا طلقها
 وهو غائب فالتعيين لها معراج وفيه ايضا عين انتقالها الى اقرب الموضع مما انهدم في الوفاة
 والى حيث شاءت في الطلاق بحر فأفاد ان تعيين الاقرب مفوض اليها فافهم وحكم ما انتقلت
 اليه حكم المسكن الاصلى فلا تخرج منه بحر **(قوله فليحرر)** اقول الذي رأيت في نسختي
 المجتبى اشترت من الشراء ويؤيده انه في المجتبى قل اشترت من الاجانب واولاده الكبار اه

في الجديدين وتبيت) اكثر
 الليل (في منزلها) لان نفقتها
 عليها فتحتاج للخروج حتى
 لو كان عندها كفايتها
 صارت كالمطلقة فلا يحل
 لها الخروج فتح وجوز
 في القنية خروجها لاصلاح
 ما لا بد لها منه كزراعة ولا
 وكيل لها (طالقت) او مات
 وهي زائرة (في غير مسكنها
 عادت اليه فورا) لو جوبه
 عايبها (وتعتدان) اي معتدة
 طلاق وموت (في بيت
 وجبت فيه) ولا يخرجان
 منه (الا ان تخرج او يتهدم
 المنزل او تخاف) انهدامه
 او (تلف مالها او لا تجد
 كراء البيت) ونحو ذلك
 من الضرورات فتخرج
 لا قرب موضع اليه وفي
 الطلاق الى حيث شاء
 الزوج ولو لم يكفها نصيبها
 من الدار اشترت من
 الاجانب مجتبى وظاهره
 وجوب الشراء لو قدرة
 او الكراء بحر واقربه اخوه
 والمصنف قالت لكن الذي
 رأيت به بنسختي المجتبى
 اشترت من الاستتار
 فليحرر

اذلا يجب عليها الاستتار من اولاد زوجها لكن رأيت في كافي الحاكم ما نصه و اذا طلقها زوجها وليس لها الا بيت واحد فينبغي له ان يجعل بينه وبينها حجابا وكذلك في الوفاة اذا كان له اولاد رجال من غيرها فجعلوا بينهم وبينها سترا اقامت والا انتقات اه وانت خير بأن هذا نص ظاهر الرواية فوجب المصير اليه ولعل وجهه خشية الفتنة حيث كانوا رجالا معها في بيت واحد وان كانوا محارم لها بكونهم اولاد زوجها كما قالوا بكراهة الحلوة بالصهرة الشابة وفي البحر عن المعراج وكذلك حكم السترة اذا مات زوجها وله اولاد كبار اُجانب اه فسماهم اجانب لما قلنا وهذا مؤيد لنسخة الشارح ولا ينافيه ان فرض المسئلة في المجتبى ان نصيبها لا يكفيها فاذا كان لا يكفيها فكيف تؤمر بالمكث فيه مع الاستتار لان المراد انه لا يكفيها بأن تختل فيه وحدها ولذا فرض المسئلة في الكافي كما مر في البيت الواحد ثم ان قول الكافي والا انتقلت يدل على انه لا يلزمها الشراء ومثله ما في النهر عن الحانية وغيرها لو كان في الورثة من ليس محرما لها وحصلتها لا تكفيها فالحال ان تخرج وان لم يخرجوها اه فهذا ايضا مؤيد لنسخة الشارح وبهذا التقرير سقط تحامل المحشين كلهم على الشارح فافهم **(قوله)** ولا بد من سترة بينهما في البائن وفي الموت تستر عن سائر الورثة ممن ليس بمحرم لها هندية وظاهره ان لاسترة في الرجعي وقول المصنف الآتي ومطابقة الرجعي كالبائن يفيد طلب السترة فيه ايضا ويؤيده ما تقدم في باب الرجعة انه لا يدخل على مطلقة الا ان يؤذنها ثم الظاهر ندب السترة فيه لكونها ليست اجنبية ويحرم ط قلت وقدمنا عن الجوهر ما يفيد عدم لزوم السترة في الرجعي ولو الزوج فاسقا لقيام الزوجية واعلامها بالدخول لثلا يصير مراجعا وهو لا يريد لها فلا يستلزم وجوب السترة بعد الدخول نعم لا مانع من ندبها **(قوله)** ومفاده ان الحائل الح) اي مفاد التعليل ان الحائل يمنع الحلوة المحرمة ويمكن ان يقال في الاجنبية كذلك وان لم تكن معتدته الا ان يوجد نقل بخلافه بحر **(قوله)** او كان الزوج فاسقا) لانه انما اكتفى بالحائل لان الزوج يعتقد الحرمة فلا يقدم على المحرم الا ان يكون فاسقا فتج **(قوله)** ومفاده) اي مفاد التعليل بوجوب مكثها وجوب الحكم به اي بخروجه عنها وقولهم وخروجه اولى لعل المراد انه ارجح كما يقال اذا تعارض محرم ومبيح فالمحرم اولى او ارجح فانه يراد الوجوب فتج **(قوله)** وحسن) اي اذا كان فاسقا ولم يخرج يحسن ان يجعل الح) **(قوله)** امرأة ثقة) لا يقال ان المرأة على اصلكم لا تصلح للحيلولة حتى لم تجزوا للمرأة السفر مع نساء ثقات وقلتم بانضمام غيرها تزداد الفتنة لانا نقول تصلح للحيلولة في البلد لبقاء الاستحياء من العشيرة واما الاستغناء بخلاف المفاوز زيلعي وأفاد أن معنى قدرتها على الحيلولة امكن الاستغناء **(قوله)** ترزق من بيت المال) لانها مشغولة بمنع الزوج حقا لله تعالى احتياطا لامر الفروج فكانت نفقتها في ماله تعالى ذخيرة من النفقات **(قوله)** وفي المجتبى الح) حيث قال والافضل ان يحال بينهما في البيتوتة بستر الا ان يكون فاسقا فيحال بأمرأة ثقة وان تعذر فلتخرج هي وخروجه اولى اه ملخصا وفيه مخالفة لما مر فان السترة لا بد منها كما عبر المصنف تبعا للهداية وهو الظاهر لحرمة الحلوة بالاجنبية **(قوله)** وسئل شيخ الاسلام) حيث اطلقوه ينصرف الى بكر المشهور بخواهر زاده وكأنه أراد بنقل هذا تخصيص مانقله عن المجتبى بما اذا كانت

(ولا بد من سترة بينهما في البائن) لثلا يختل بالاجنبية ومفاده ان الحائل يمنع الحلوة المحرمة (وان ضاق المنزل عليهما او كان الزوج فاسقا فخروجه اولى) لان مكثها واجب لا مكثه ومفاده وجوب الحكم به ذكره الكمال (وحسن ان يجعل القاضي بينهما امرأة) ثقة ترزق من بيت المال بحر عن تلخيص الجامع (قادرة على الحيلولة بينهما) وفي المجتبى الافضل الحيلولة بستر ولو فاسقا فبامرأة قال ولهما ان يسكننا بعد الثلاث في بيت واحد اذا لم يلتقيا التقاء الأزواج ولم يكن فيه خوف فتنة انتهى وسئل شيخ الاسلام عن زوجين افرقا ولكل منهما ستون سنة وبينهما اولاد تتعذر عليهما مفارقتهم فيسكنان في بيتهم ولا يجتمعان في فراش ولا يلتقيان التقاء الأزواج هل لهما ذلك قال نعم واقره المصنف (ابانها او مات عنها في سفر) ولو في مصر (وليس بينها وبين مصرها مدة سفر

(من كل جانب) منهما ولا يعتبر ما فى ميمنة وميسرة فان كانت فى مفازة (خيرت) بين رجوع ومضى (معها ولى اولا) فى الصورتين (والعود احمد) لتعقد فى منزل الزوج (و) لكن (ان مرت) بما يصلح للإقامة كفى البحر وغيره زاد فى النهر وبينه وبين مقصدها سفر (او كانت فى مصر) او قرية تصلح للإقامة (تعقد ثمة) ان لم تجد محرما اتفقا وكذا ان وجدت عند الامام (ثم تخرج بمحرم) ان كان (وتنقل المعتدة) المطلقة بالبادية فتح (مع اهل الكلاء) فى محفة او خيمة مع زوجها (ان تضررت بالملك فى المكان الذى طلقها فيه فله ان يتحول بها والا لا وليس للزوج المسافرة بالمعتدة ولو عن رجعى بحر (ومطلقة الرجعى كالبائن) فيما مر (غير انها تمنع من مفارقة زوجها فى) مدة (سفر) لقيام الزوجية بخلاف المبانة كما مر * (فروع) * طلب من القاضى ان يسكنها بجواره لا يحببه وانما تعقد فى مسكن المفارقة ظهيرية * قبلت ابن زوجها

السكنى معها لحاجة كوجود اولاد يخشى ضياعهم لو سكنوا معه او معها او كونهما كبيرين لا يجد هو من يعوله ولا هى من يشتري لها او نحو ذلك والظاهر ان التقيد بكون سنهما ستين سنة وبوجود الاولاد مبنى على كونه كان كذلك فى حادثة السؤال كما افاده ط (قوله رجعت) سواء كانت فى مصر او غيره وهذا اذا كان المقصد مدة سفر بحر اى فيجب الرجوع لثلاثين مسافرة فى العدة بلا محرم بخلاف ما اذا لم يكن بينها وبين المقصد مدة سفر فانها تخير على احدى الرويتين لعدم السفر فافهم (قوله ولو بين مصرها الخ) هذه عكس المسئلة الاولى (قوله مضت) أى الى المقصد لان فى رجوعها انشاء سفر (قوله وان كانت تلك الخ) هذه مسئلة ثالثة وفى حكمها عكسها وهو ما اذا لم يكن مدة سفر من الجانبين فتخير الرجوع احمد وهذا على ما فى الكافى اما على ما فى النهاية وغيرها فيتعين الرجوع كفى البحر ولم يرجع احدها على الآخر ويظهر لى ارجحية الثانى لان فيه قطع السفر وهو اولى من اتمامه الا اذا لم يقطع انشاء سفر آخر كفى المسئلة الثانية ثم رأيت صاحب الفتح قال انه الاوجه وانه مقتضى اطلاق صاحب الهداية الرجوع فى المسئلة الاولى أى حيث لم يقيد بها بما قيده فى البحر (قوله ولا يعتبر ما فى ميمنة وميسرة) أى من الامصار او القرى لانه ليس وطنا ولا مقصدا فى اعتباره اضرار بها (قوله فى الصورتين) أى صورة تعيين الرجوع وصورة التخير (قوله لتعقد الخ) لانها حيث تساويا فى مدة السفر كان فى العود مرجح وهو حصول الواجب الاصلى فكان اولى وانما لم يجب لعدم التوصل اليه الا بمسيرة سفر (قوله ولكن ان مرت) أى فى المضى او العود بحر والانسب فى التعبير ان يقول وان كانت فى مصر لتعقد ثمة ليكون مقابلا لقوله وان كانت فى مفازة ثم يقول وكذا ان مرت بما يصلح للإقامة فتأمل ط (قوله وبينه) أى بين ما مرت به مما يصلح للإقامة وبين مقصدها الذى كانت ذاهبة اليه وانظر مافائدة هذه الزيادة لان فرض المسئلة المرور على ذلك فى رجوعها الى مصرها او مضيتها وبين الجانبين مدة سفر ثم رجعت النهر فلم أرها فيه (قوله او كانت) أى حين الطلاق او الموت (قوله تصلح للإقامة) بأن تأمن فيها على نفسها ومالهاتها وتجدها محتاجة (قوله فى محفة) بكسر الميم مركب النساء كالهودج قموس (قوله مع زوجها) أى حالة كونها معه فى المحفة او الخيمة فلو قدم الظرف على الجورور لكان اولى وعبرة البحر عن الظهيرية طلقها بالبادية وهى معه فى محفة او خيمة والزوج ينتقل من موضع الى آخر للمكأ والماء الخ قلت والظاهر ان هذا اذا لم يمكن افرادها فى المحفة او الخيمة عنه ولا عمل سائر بينهما قال الرحنى فان كان فاسقا يجب بأن يحال بينهما بامرأة ثقة قادرة على الحيلولة والله اعلم (قوله وليس للزوج الخ) أى ليس له اذا طلقها فى منزلها ان يسافر بها (قوله ولو عن رجعى) تقدم للكمال فى الرجعة عد السفر رجعة ط (قوله فيما مر) أى من احكام الطلاق فى السفر هكذا يفهم من كلامهم (قوله بخلاف المبانة) فانها ترجع او تمضى مع من شاءت لارتفاع النكاح بينهما فصار اجنبيا زيلعى (قوله طلب من القاضى الخ) علم هذا مما مر متا (قوله فلها السكنى) لانها حق الشرع لا النفقة لان الفرقه جاءت بمعصيتها ط (قوله مر عن البرازية خلافه) أى مر فى باب العدة قيل قول المصنف قلت مضت عدتى الخ حيث قل هناك ولا تعقد فى بيت الزوج برازية اه فافهم

لكن هذا موافق لما في المجتبى لا يخالف فكان المناسب ان يقول مر عن الظهيرية خلافه اى
مر في هذا الفصل عند قول المصنف ولا تخرج معتدة رجعى وبائن حيث قال الشارح
بأى فرقة كانت على ما في الظهيرية وقد منا عبارتها هناك ومنها حكاية ما في البرازية عن
الاوزجندى (قوله لكن في البدائع الخ) كانه اراد بهذا الاستدراك رفع التنافى بين
النصين بحمل جواز الخروج على عدم منع الزوج وعدم الخروج على المنع فتأمل اه
ح قلت لكن ينبغى تقييده بما اذا لم يكن لها زوج لان حق زوجها مقدم ويؤيده ما في كافى
الحاكم وليس على ام الولد في عدتها من سيدها ولا على المعتدة من نكاح فاسد اتقاء شئ
من ذلك ولهما ان تخرجا وتيتا في غير منازلهما الا ترى ان امرأة رجل لو تزوجت ودخل
بها الزوج ثم فرق بينهما وردت الى زوجها الاول كان لها ان تتشوف الى زوجها الاول
وتزين له وعليها عدة الآخر ثلاث حيض اه والله سبحانه اعلم

لكن في البدائع له منعها
لتحصين مائه ككتابية
ومجنونة وام ولد اعتقها
فليحفظ

فصل (في ثبوت النسب)

*(فصل في ثبوت النسب)

اى في بيان ما يثبت النسب فيه وما لا يثبت قال في النهر لما فرغ من ذكر انواع المعتدات ذكر
ما يلزم من اعتداد ذوات الحمل وهو ثبوت النسب وهو مصدر نسبه الى ابيه (قوله لخبر
عائشة) هو ما اخرج الدارقطنى والبيهقى في سننهما انها قالت ما تزيد المرأة في الحمل على سنتين
قدر ما يتحول ظل عمود المغزل وفي لفظ لا يكون الحمل اكثر من سنتين الخ وتماه في الفتح قال في
البحر وظل المغزل مثل للقلة لانه حال الدوران اسرع زوالا من سائر الظلال (قوله اربع
سنين) لما روى الدارقطنى عن مالك بن انس قال هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان امرأة صدق
وزوجها رجل صدق حملت ثلاثة ابطن في اثنتى عشرة سنة كل بطن في اربع سنين ولا يخفى
ان قول عائشة رضى الله تعالى عنها مما لا يعرف الاسماء فهو مقدم على هذا لانه بعد صحة
نسبته الى الشارع لا يتطرق اليه الخطأ بخلاف الحكاية فانها بعد صحة نسبتها الى مالك يحتمل
خطؤها وكون دمعها انقطع اربع سنين ثم جاءت بولد فيجوز انها امتد طهرها سنتين او اكثر ثم
حملت ولو وجدت حركة في البطن مثلا فلا يسقطها في الحمل وتماه في الفتح (قوله ولو بالاشهر
لاياسها) اى لظن اياسها لانه تبين بولادتها انها لم تكن آيسة ط عن ابى السعود قلت وهذا
تعميم للمعتدة اى لا فرق بين المعتدة بالحيض او بالاشهر في البائن والرجعى اذا لم تقر بانقضاء
العدة وان اقرت بانقضائها مفسرا بثلاثة اشهر فكذلك لانه تبين ان عدتها لم تكن بالاشهر
فلم يصح اقرارها وان اقرت به مطلقا في مدة تصلح لثلاثة اقراء فان ولدت لاقل من ستة اشهر
مذاقرت ثبت النسب والا فلا لانه لما بطل اليأس حمل اقرارها على الانقضاء بالاقرار حملا
لكلامها على الصحة عند الامكان اه من البدائع ملخصا واختصره في البحر اختصارا محلا
(قوله وفاسد النكاح في ذلك كصحيحه) فيه نظر فانه لا يلائم قواهم اذا أتت به لتام السنتين
اولاكثر منهما كان رجعة لان الوطء في عدة النكاح الفاسد لا يوجب الرجعة فتأمل ح
واجاب ط بأن الاشارة في قوله في ذلك لثبوت النسب لا للرجعة قال ثم ان محل ثبوت النسب
فيه اذا أتت به لاقل من سنتين من وقت المفارقة لا لاكثر منهما ويحرر الحكم فيما اذا أتت به
لتامها اه وقد منا في باب المهر تمام الكلام عليه (قوله والمدة تحتمله) اى تحتمل المضى

اكثر مدة الحمل ستان)
لخبر عائشة رضى الله عنها
كامر في الرضاع وعند
الاثة الثلاثة اربع سنين
(واقاها ستة اشهر) اجماعا
(فيثبت نسب) ولد (معتدة
الرجعى) ولو بالاشهر
لاياسها بدائع وفاسد
النكاح في ذلك كصحيحه
فهستانى (وان ولدت
لاكثر من سنتين) ولو
لعشرين سنة فاكثر لا احتمال
امتداد طهرها وعلوها
في العدة (ما لم تقر بمضى
العدة) والمدة تحتمله

وهذا القيد لمفهوما المتين المنطوقه لان عدم اقرارها بمضى العدة فيما اذا ولدته لاكثر من سنتين لا يصح تقييده باحتمال المضي وعبارة الفتح وغيره مالم تقر بانقضاء العدة فان اقرت بانقضائها والمدة تحتمله بان تكون سنتين يوما على قول الامام وتسعة وثلاثين على قولهما ثم جاءت بولد لا يثبت نسبه الا اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار فانه يثبت نسبه للتيقن بقيام الحمل وقت الاقرار فيظهر كذبها وكذا هذا في المطابقة البائنة والمتوفى عنها اذا ادعت انقضائها ثم جاءت بولد لتمام ستة اشهر لا يثبت نسبه ولاقل يثبت اهـ (قوله في الاكثر منهما) اي من السنتين (قوله وتامهما) تصریح بما فهم من قوله لا في الاقل لان التقييد به مع فهمه من التقييد بالاكثر لبيان ان حكم السنتين حكم الاكثر كما نبه عليه في البحر (قوله له لوقته في العدة) فيصير بالوطء مراجعا لنهر فقوله وكانت الولادة رجعة معناه انها دليل الرجعة لان الرجعة حقيقة بالوطء السابق لايها (قوله للشك) لانه يَحتمل العلوق قبل الطلاق ويَحتمل بعده فلا يصير مراجعا بالشك (قوله وان ثبت نسبه) لوجود العلوق في النكاح او في العدة جوهرية (قوله كما في مبتوتة) يشمل البت بالواحدة والثلاث والحرة والامة بشرط ان لا يملكها كما يأتي ويشمل ما اذا تزوجها في العدة او لا بحر وسيأتي بيانه في الفروع ونقل ط عن الحموي عن البرجندی اشتراط كون المبتوتة مدخولا بها فهو غير مدخول بها فولدت لسته اشهر أو اكثر من وقت الفرقة لا يثبت وان لاقل منها ثبت اي اذا كان من وقت العقد ستة اشهر فأكثر اهـ وفي البحر واعلم ان شرط ثبوت النسب فيما ذكر من ولد المطلقة الرجعية والبائنة مقيد بما سيأتي من الشهادة بالولادة أو اعتراف من الزوج بالحبل أو حبل ظاهر بحر (قوله لحوازه وجوده) اي الحمل وقته اي وقت الطلاق (قوله ولم تقر بتضيها) فلما اقرت به فكالمرجعي كما قدمناه عن الفتح (قوله كما مر) اي اشتراط عدم الاقرار المذكور مماثل لما مر في الرجعي (قوله وتامهما) خصه بالذكر لان في الولادة للاكثر لا يثبت بالاولى اهـ (قوله لا يثبت النسب) لانه لو ثبت لزم سبق العلوق على الطلاق اذ لا يحل الوطء بعده بخلاف المطلقة الرجعية فيحتمل يلزم كون الولد في بطن امه اكثر من سنتين بحر (قوله لتصور العلوق في حال الطلاق) اي فيكون قبل زوال الفراش كما قررره قاضيخان وهو حسن وحينئذ فلا يلزم كون الولد في البطن اكثر من سنتين أقاده في النهر وهو مأخوذ من الفتح (قوله وزعم في الجوهرية انه الصواب) حيث جزم بان قول القدوري لا يثبت سهو لان المذكور في غيره من الكتب انه يثبت قال في النهر والحق حمله على اختلاف الروايتين لتوارد المتن على عدم ثبوته كما قال القدوري اذ قد جرى عليه في الكنز والوافي وهكذا صدر الشريعة وصاحب المجمع وهم بالرواية أدري (قوله لانه التزمه) اي وله وجه بأن وطئها بشبهة في العدة هداية وغيرها (قوله وهي شبهة عقدايضا) اي كما انها شبهة فعل وأشار به الى الجواب عن اعتراض الزيلعي بأن المبتوتة بالثلاث اذا وطئها الزوج بشبهة كانت شبهة في الفعل وقد نصوا على ان شبهة الفعل لا يثبت فيها النسب وان ادعاه واجاب في البحر بأن وطء المطلقة بالثلاث لو على مال لم تمحض للفعل بل هي شبهة عقد ايضا فلا تناقض اي لان ثبوت النسب لوجود شبهة العقد على أنه صرح ابن ملك في شرح المجمع بأن من وطئ

مطلب

في ثبوت النسب من المطابقة

(وكانت) الولادة (رجعة)

لو (في الاكثر منهما)

اولتاهما الموقتها في العدة

(لا في الاقل) للشك وان

ثبت نسبه (ك) ثبت بلا

دعوة احتياضا (في مبتوتة

جاءت به لاقل منهما) من

وقت الطلاق لجواز

وجوده وقته (ولم تقر

بتضيها) كما مر (ولو

لتامهما لا) يثبت النسب

وقيل يثبت لتصور العلوق

في حال الطلاق وزعم في

الجوهرية انه الصواب

(الا بدعوته) لانه التزمه

وهي شبهة عقد ايضا

امرأة زفت اليه وقيل له انها امرأتك فهي شبهة في الفعل وان النسب يثبت اذا ادعاه فعلم انه ليس كل شبهة في الفعل تمنع دعوى النسب اه وسيا تي في الحدود ان شاء الله تعالى تحقيق الفرق بين شبهة الفعل وشبهة العقد وشبهة المحل اه ح ملخصا **(قوله)** والا اذا ولدت توأمين (الح) اي فثبت نسبهما كمن باع جارية فجاءت بتوأمين كذلك فادعاهما البائع يثبت نسبهما وينقض البيع وهذا عندهما وقال محمد لا يثبت لان الثاني من علوق حادث بعد الابانة فيتبعه الاول لانهما توأمين قيل هو الصواب لان ولد الجارية الثاني يجوز كونه حدث على ملك البائع قبل بيعه بخلاف الولد الثاني في المبتوتة فتح **(قوله)** والا اذا ملكها (اقول هذه المسئلة ستأتي في اول الفروع وحاصلها انه اذا طلق امته فاشتراها فاما ان يطلقها قبل الدخول او بعده والثاني اما رجعي او بائن بواحدة او ثنتين فان كان قبل الدخول اشترط لثبوت نسبه ولادته لاقل من نصف حول مطلقها وان كان بعده بطليقتين اشترط سنتان فأقل مطلقها ولا اعتبار لوقت الشراء فيهما وان بطلقة بائنة فكذلك ولورجعا يثبت ولو لعشر سنين بعد الطلاق بشرط كونه لاقل من ستة أشهر مذشراها في المسئلتين وبه علم ان قوله ولو أكثر من سنتين خاص بالرجعي وكلامنا في البائن فالصواب حذف لفظ أكثر فافهم **(قوله)** بدائع) حيث قال وكل جواب عرفته في المعتدة عن طلاق فهو الجواب في المعتدة عن غير طلاق من اسباب الفرقة اه بحر اي كالفرقة برده او بخيار بلوغ او عتق او عدم كفارة او عدم مهر مثل **(قوله)** لكن في القهستاني (استدراك على قول المصنف وان لتمامهما لا الابدعوته وعبرة القهستاني لكن في شرح الطحاوي ان الدعوة مشروطة في الولادة لاكثر منهما اه فانه يقتضى مفهومه انه لا يحتاج الى دعوة في الولادة لتمامهما ويمكن جريانه على الرواية التي جرى عليها في الجوهر وكلام المصنف على رواية القدوري ط فافهم **(قوله)** وان لم تصدقه (اي في ان الولد منه **(قوله)** وهي الاوجه) لانه يمكن منه وقد ادعاه ولا معارض ولذا لم يذكر اشتراط تصديقها في رواية الا السرخسي في المبسوط والبيهقي في الشامل وذلك ظاهر في ضعفها وغرابتها فتح **(قوله)** ويثبت (الح) قال في الفتح حاصل المسئلة ان الصغيرة اذا طلقت فاما قبل الدخول او بعده فان كان قبله فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر ثبت نسبه للتيقن بقيامه قبل الطلاق وان جاءت به لاكثر منها لا يثبت لان الفرض أن لا عدة عليها ولا يستلزم كونه قبل الطلاق لتلزم العدة وان طلقها بعد الدخول فان اقرت بانقضاء العدة بعد ثلاثة اشهر ثم ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت وان لستة اشهر أو أكثر لا يثبت لانقضاء العدة باقرارها ولا يستلزم كونه قبلها حتى يتيقن بكذبها وان لم تقر بانقضائها ولم تدع حبلا فعندها ان جاءت به لاقل من تسعة اشهر من وقت الطلاق ثبت والا فلا وعند ابى يوسف يثبت الى سنتين في البائن والى سبعة وعشرين شهرا في الرجعي لاحتمال وطئها في آخر عدتها الثلاثة الاشهر وان ادعت حبلا فكالكبيرة في انه لا يقتصر انقضاء عدتها على اقل من تسعة أشهر لامطالقا اه وتمامه فيه **(قوله)** ولد المطلقة (اما الصغيرة المتوفى عنها فيأتي بيانها **(قوله)** ولورجعا) انما بالغ به لانه يخالف حكم البائن بالسهولة كما تقدم فأفاد بها

والا اذا ولدت توأمين
أحدهما لاقل من سنتين
والآخر لاكثر والا اذا
ملكها فثبت ان ولده
لاقل من ستة اشهر من يوم
الشراء ولو لاكثر من سنتين
من وقت الطلاق وكالطلاق
سائر اسباب الفرقة بدائع
لكن في القهستاني عن
شرح الطحاوي ان الدعوة
مشروطة في الولادة لاكثر
منهما (وان لم تصدقه)
المرأة (في رواية) وهي
الاوجه فتح (و) يثبت
نسب ولد المطلقة ولو
رجعا

مطلبه —

في ثبوت النسب من الصغيرة

اتحاده مع البائن هنا ط (قوله المراهقة) المقاربة للبلوغ وهي من بلغت سنا يمكن ان تبلغ فيه وهو تسع سنين ولم توجد منها علامة البلوغ اما من دونها فلا يمكن فيها الحمل (قوله ان ولدت لاقل من الاقل) اي من اقل مدة الحمل فالمعنى لاقل من ستة أشهر اي من وقت الطلاق (قوله وكذا المقررة) اي من اقرت بانقضائها بعد ثلاثة اشهر (قوله ان ولدت لذلك) اي لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار اي ولاقل من تسعة أشهر من وقت الطلاق لظهور كذبها بيقين كما في الزيالي وحينئذ فلا فرق بين الاقرار وعدمه في انه لا يثبت النسب الا اذا ولدته لاقل من تسعة أشهر وانما قيد بعدم الاقرار لان فيه خلاف ابني يوسف كما مر بخلاف ما اذا اقرت فنه بالاتفاق كما علمت أفاده ح (قوله فلو ادعته فكبالة) تكرار مع ما يأتي في المتن مع ما فيه من الاطلاق في محل التقييد ح (قوله لاقل من تسعة أشهر) قيد لقوله ويثبت نسب ولد المطلقة المراهقة اي ولدها المولود لاقل الح وانما ثبت في ذلك لان عدتها ثلاثة أشهر وادنى مدة الحمل ستة أشهر فاذا ولدته لاقل من تسعة أشهر مطلقها تبين ان الحمل كان قبل انقضاء العدة وهذا معنى قول الشارح لكون العلوق في العدة (قوله والا لا) اي وان لم يكن لاقل بل ولدته لتسعة أشهر فاكثر فنه لا يثبت نسبه لانه حمل حادث بعد العدة اما ان اقرت بانقضائها فظاهر واما ان لم تقر فكان القياس على الكبيرة يقتضي ان يثبت اذا ولدته لاقل من سنتين كما قال ابو يوسف والفرق لهما ان لانقضاء عدة الصغيرة جهة واحدة في الشرع فبمضيها يحكم الشرع بالانقضاء وهي في الدلالة فوق اقرارها وتمامه في الفتح (قوله لكونه بعدها) علة لعدم الثبوت وقوله لانها الح علة للبعدية وقوله لصغرها علة للجعل مقدمة على معلولها (قوله في بعض الاحكام) اي في حق ثبوت نسبه من حيث انه لا يقتصر على اقل من تسعة اشهر بل يثبت اذا ولدته لاقل من سنتين لو الطلاق بائنا ولاقل من سبعة وعشرين شهرا لو رجعي لا مطلقا فان الكبيرة يثبت نسب ولدها في الطلاق الرجعي لاكثر من سنتين وان طال الى سن الياض لجواز امتداد طهرها ووطئها ايها في آخر الطهر بحر اما الصغيرة فان عدتها ثلاثة اشهر فيحتمل وطؤها في آخر عدتها ثم تحبل سنتين فلا بد من ان يكون اقل من سبعة وعشرين شهرا من حين الاقرار (قوله لاعترافها بالبلوغ) لان غير البالغة لا تحبل (قوله لاقل منهما) اي من سنتين (قوله اذا كانت كبيرة) اي ولم تقر بانقضائها عدتها واما اذا اقرت فهي داخلة في عموم قوله الآتي وكذا المقررة بمضيها الح بحر (قوله اما الصغيرة) اي التي لم تقر بالحبل ولا بانقضائها العدة وهذا عندها وعند ابني يوسف يثبت الى سنتين والوجه ما بينا في المعتدة الصغيرة من الطلاق زيلعي (قوله ثبت) لانه تبين انه كان موجودا قبل مضي عدة الوفاة بحر (قوله والا لا) لانه حادث بعد مضيها بحر (قوله ولو اقرت بمضيها الح) يغني عنه ما ذكره المصنف في بيان المقررة لكنه لما رأى المصنف قيد اول المسئلة بالكبيرة دفع توهم عدم دخول الصغيرة في كلامه الآتي فخصها بالذكور هنا وبقي ما لو ادعت الصغيرة الحمل وهي كالكبيرة يثبت نسبه الى سنتين لان القول قولها في ذلك زيلعي (قوله ستة اشهر) اي فصاعدا زيلعي (قوله لم يثبت) لاحتمال حدوثه بعد الاقرار كما يأتي (قوله واما الآيسة فكحائض الح) اعلم ان ما ذكره

(المراهقة المدخول بها) وكذا غير المدخولة ان ولدت لاقل من الاقل (غير المقررة بانقضائها عدتها) وكذا المقررة ان ولدت لذلك من وقت الاقرار (اذا لم تدع حبالا) فلو ادعته فكبالة (لاقل من تسعة اشهر) مطلقها لكون العلوق في العدة (والا لا) لكونه بعدها لانها اصغرها يجعل سكوتها كالاقرار بمضي عدتها (فلو ادعت حبالا فهي الكبيرة) في بعض الاحكام (لاعترافها بالبلوغ) يثبت نسب ولد معتدة (الموت لاقل منهما) من وقته اي الموت (اذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها) اما الصغيرة فان ولدت لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام ثبت والا لا ولو اقرت بمضيها بعد اربعة اشهر وعشر فولدته لستة اشهر لم يثبت واما الآيسة فكحائض لان عدة الموت بالاشهر لكل

الشارح هنا من حكم الصغيرة والآيسة تبع فيه الزيلعي ومشى عليه في النهر وكذا في البحر في مسألة المراهقة السابقة لكنه خالف هنا فقلل وشمل ما اذا كانت من ذوات الاقراء او الاشهر لكن قيده في البدائع بأن تكون من ذوات الاقراء قال واما اذا كانت من ذوات الاشهر فان كانت آيسة او صغيرة فحكمها في الوفاة ما هو حكمها في الطلاق وقد ذكرناه اه و ذكر في النهر انه لم ير ذلك في البدائع قلت فلعله ساقط من نسخته فقد رأيت فيها (قوله الا الحامل) فعدتها بوضع الحمل للموت وغيره (قوله من وقته) نأى الموت (قوله ولولهما) اي ولولدت له لسنتين (قوله فكالاكثر) قياسا على ما مر في معتدة الطلاق البت لكن تقدم ان فيه اختلاف الروايتين (قوله وكذا المقررة بمضيها) اي يثبت نسب ولدها اي مطلقا سواء كانت معتدة بأئن اورجعي او وفاة كما في الهداية لكن في الحاشية انه يثبت في المطلقة الآيسة الى سنتين وان اقرت بانقضائها وقدمنا عن البدائع فارجع اليه ببحر وشمل الاطلاق المراهقة ايضا كما في شرح مسكين ولذا قال ابن الشامي في شرحه على الكنز ما ذكر في اول الفصل الى هنا قبل الاعتراف بمضيها (قوله لولاقل من اقل مدته) اي مدة الحمل اي لاقل من ستة اشهر (قوله ولاقل من اكثرها) اي اكثر مدة الحمل اي ولاقل من سنتين من وقت الفراق فان الاكثر لا يثبت ولولاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ببحر (قوله للتيقن بكذبها) استشكله الزيلعي بما اذا اقرت بانقضائها بعد مضي سنة مثلاً ثم ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ولاقل من سنتين من وقت الفراق فانه يحتمل ان عدتها انقضت في شهرين او ثلاثة ثم اقرت بعد ذلك بزمان طويل ولا يلزم من اقرارها بانقضائها ان تنقضي في ذلك الوقت فلم يظهر كذبها بيقين الا اذا قالت انقضت عدتي الساعة ثم ولدت لاقل المدة من ذلك الوقت اه واستظهره في البحر وقال يجب حمل كلامهم عليه كما يفهم من غاية البيان وتبعه في النهر والشر بنبلالية لا يقال ان النسب يثبت عند الاطلاق لانه حق الولد فيحتاط في اثباته نظرا للولد لانا نقول ان ذلك عند قيلم العقد اما بعد زواله اصلا فلا وهنا لما اقرت بانقضاء العدة والقول قولها في ذلك زال العقد اصلا وحكم الشرع بحلها للازواج ما لم يوجد ما يبطل اقرارها ويتيقن بكذبها وعند الاطلاق لم يوجد ذلك والالزم ان يثبت وان ولدت لاكثر من ستة اشهر من وقت الاقرار مع انهم اطبقوا على خلافه لاحتمال حدوثه فافهم (قوله والا) اي وان لم تلد لاقل من ستة اشهر بأن ولدت لتمامها او لاكثر من وقت الاقرار او ولدت لاقل منها ولاكثر من سنتين من وقت البيت وقوله لاحتمال حدوثه بعد الاقرار قاصر على الاول اما العلة في الثاني فهي ان الولد لا يملك في البطن اكثر من سنتين افاده ط (قوله بموت او طلاق) اي بأن اورجعي وبه صرح فخر الاسلام وعليه جرى قاضي خان وقيد السرخسي بالبائن قال في البحر والحق انها في الرجعي ان جاءت به لاكثر من سنتين احتيج الى الشهادة كالبائن وان لاقل يثبت نسبه بشهادة القابلة اتفاقا لقيام القرائن ونهر وعليه جرى الشارح كما يأتي في قوله كاتكني في معتدة رجعي الخ فيحمل الطلاق هنا على البائن ليوافق كلامه الآتي فافهم (قوله ان جحدت) بالبناء للمجهول والمفاعيل الورثة في الموت والزواج في الطلاق ح (قوله بحجة تامة) متعلق بيبث اي بشهادة رجلين او رجل وامرأتين ويصور فيما اذا دخلت المرأة بحضرتهن بيتا يعلمون انه ليس فيه

الا الحامل زيلعي (وان ولدت لاكثر منهما) من وقته (لا) يثبت بدائع ولولهما فكالاكثر ببحر بحشا (و) كذا (المقررة بمضيها) لو (لاقل من اقل مدته من وقت الاقرار) ولاقل من اكثرها من وقت البت للتيقن بكذبها (والالا) يثبت لاحتمال حدوثه بعد الاقرار (و) يثبت نسب ولد (المعتدة) بموت او طلاق (ان جحدت ولادتها بحجة تامة)

غيرها ثم خرجت مع الولد فيعلمون انها ولدتها وفيما اذا لم يتعمدوا النظر بل وقع اتفاقا وبه
 يندفع ما اورد من ان شهادة الرجال تستلزم فسقهم فلا تقبل فتح ونهر **(قوله)** واكتفيا
 بالقابلة) أي اذا كانت حرة مسلمة عدلة كافي النسب **(قوله)** قيل ورجل) أي على قولهما وعبر
 عنه بقيل تبعا للفتح وغيره اشارة الى ضعفه لكن قال في الجوهرة وفي الخلاصة يقبل على اصح
 الاقوال كذا في المستصفي اه ولعل وجهه ان شهادة الرجل اقوى من شهادة المرأتين **(قوله)**
 او حبل ظاهر) ظهوره بأن تأتي به لاقل من ستة أشهر كما في السراج وقال الشيخ قاسم
 المراد بظهوره ان تكون امارات حملها بالغة مبلغا يوجب غلبة الظن بكونها حاملا لكل من
 شاهدها اه شربلاية ومشي في النهر على الثاني حيث قال او حبل ظاهر يعرفه كل احد اه
 وهذا يفيد ان الحبل قد ثبت بدون ولادة وهذا مؤيد لما قدمناه في باب الرجعة **(قوله)**
 وهل تكفي الشهادة) أي اذا ولدت ووجد الزوج الولادة وظهور الحبل لان الحبل وقت
 المنازعة لم يكن موجودا حتى يكفي ظهوره بجر وحاصله انه قبل الولادة اذا كان ظاهرا
 يعرفه كل احد فلا حاجة الى اثباته واما بعد الولادة فبحرث في البحر انه تكفي الشهادة على انه
 كان ظاهرا وهو ظاهر فافهم **(قوله)** ولو انكر تعيينه الخ) ببناء انكر للمجهول فيشمل انكار
 الزوج وانكار الورثة اه ح يعني لو اعترف بولادتها وانكر تعيين الولد يثبت تعيينه بشهادة
 القابلة اجماعا ولا يثبت بدونها اجماعا لاحتمال ان يكون غير هذا المعين بجر * (تنبيه) *
 لم يذكر ما اذا اعترف بالحبل او كان ظاهرا او كان الفراش قائما هل يحتاج في ثبوت
 النسب الى شهادة القابلة لتعيين الولد لا ظاهر كلام المصنف كالكنز والهداية لا وبه صرح
 في البدائع وكذا في غاية السروج وانكر على صاحب ملقي البحار اشتراطه ذلك عند ابى
 حنيفة لكن رده الزيلعي بأنه سهو وانه لا بد منها لتعيين الولد اجماعا في جميع هذه الصور
 واطال فيه وجزم به ابن كمال ومثله ما في الجوهرة من انه لا بد من شهادة القابلة لجواز ان تكون
 ولدت ولدا ميتا وارادت الزامه ولد غيره اه وهو صريح كلام الهداية آخرا وكذا كلام
 الكافي النسبي والاختيار والفتح وغيرهم وذكر في البحر توفيقا بين القولين قال في النهران
 بعيد عن التحقيق ورده ايضا المقدسي في شرحه والحاصل كما في الزيلعي ان شهادة النساء
 لا تكون حجة في تعيين الولد الا اذا تأيدت بمؤيد من ظهور حبل او اعتراف منه او فراش قائم
 نص عليه في ملقي البحار وغيره وانما الخلاف في ثبوت نفس الولادة بقولها فعنده يثبت
 في الصور الثلاث وعندها لا يثبت الا شهادة القابلة فهو علق الطلاق بولادتها يقع عنده بقولها
 ولدت لا عن رفه بالحبل او لظهوره وعندها لا يقبل حتى تشهد القابلة نص عليه في الايضاح
 والنهاية وغيرهما اه ملخص **(قوله)** كما تكفي الخ) تقييد لاطلاق قوله او طلاق الشامل
 مرجعي والبائن لان معتدة مرجعي اذا ولدت لاكثر من سنتين ولم تكن اقوت بانقضاء عدتها
 يكون ذلك رجعة فاده ح اي رجعة بالوطء السابق فتكون قد ولدت والنكاح قائم فلا
 يتوقف ثبوت الولادة على الشهادة اذا أنكرها بل يكفي شهادة القابلة لقيام الفراش فيثبت
 النسب بالفراش وتعيين الولد بشهادة القابلة كما ذكره الزيلعي في ولادة المنكوحه **(قوله)**
 لا لاقل) أي لا تكفي شهادة القابلة على الولادة لاقل من سنتين لانقضاء عدتها فلم يبق زوجة

واكتفيا بالقابلة قيل
 ورجل (او حبل ظاهر)
 وهل تكفي الشهادة بكونه
 كان ظاهرا في الجرح
 نعم (او اقرار الزوج به)
 بالحبل ولو انكر تعيينه
 تكفي شهادة القابلة اجماعا
 كما تكفي في معتدة مرجعي
 ولدت لاكثر من سنتين لا
 لاقل

او تصديق) بعض (الورثة)

فيثبت في حق المقرين (و) انما (يثبت النسب في حق غيرهم) حتى الناس كافة (ان تم نصاب الشهادة بهم) بأن شهد مع المقر رجل آخر وكذا لو صدقه عليه الورثة وهم من اهل التصديق فيثبت النسب ولا ينفع الرجوع (والا) يتم نصابها (لا) يشارك المكذبين وهل يشترط لفظ الشهادة ومجلس الحكم الاصح لانظرا لشبه الاقرار وشرطوا العدد انظر الشبه الشهادة ونقل المصنف عن الزيلعي ما يفيد اشتراط العدالة ثم قال فقول شيخنا وينبغي ان لا تشترط العدالة مما لا ينبغي قلت وفيه انه كيف تشترط العدالة في المقر اللهم الا ان يقال لاجل السراية فتأمل وليراجع (ولو ولدت فاختلفا) في المدة (نكحتني) المرأة (نكحتني) منذ نصف حول وادعى الاقل فالقول لها بلايمين) وقالا تحلف وبه يفتى كما سيجيء في الدعوى (وهو) اي الولد (ابنه) بشهادة الظاهر لها بالولادة من نكاح حلالها على الصلاح (قال ان نكحتها فهي طالق فكحها

والولادة لتمام السنتين كذلك كما لا يخفى ح (قوله او تصديق بعض الورثة) المراد بالبعض من لا يتم به نصاب الشهادة وهو الواحد العدل او الاكثر مع عدم العدالة كما يظهر من مقابله ح وصورة المسئلة لو ادعت معتدة الوفاة الولادة فصدقها الورثة ولم يشهد بها أحد فهو ابن الميت في قولهم جميعا لان الارث خالص حقهم فيقبل تصديقهم فيه فتح (قوله فيثبت في حق المقرين) الاولى في حق من اقر ليشمل الواحد ولانهم لو كانوا جماعة ثبت في حق غيرهم ايضا الا ان يحمل على ما اذا كانوا غير عدول افاده ط (قوله في حق غيرهم) اي في حق من لم يصدق (قوله حتى الناس كافة) فاذا ادعى هذا الولد دينا للميت على رجل تسمع دعواه عليه بلا توقف على اثبات نسبه ثانيا (قوله ان تم نصاب الشهادة بهم) اي بالمقرين (قوله بأن شهد مع المقر رجل آخر) افادانه لا يشترط في تمام نصاب الشهادة ان يكون كلهم ورثة لكن اذا كان احد الشاهدين اجنبيا لا بد من شروط الشهادة من مجلس الحكم والخصومة ولفظ الشهادة اذ هم شهود محض ايسوا بمقرين بوجه رحمتي (قوله وكذا لو صدق المقر عليه الورثة الخ) كذا في اغلب النسخ فالمقر اسم فاعل منصوب على انه مفعول صدق وعليه متعلق بصدق اي على الاقرار والورثة بالرفع فاعل صدق وفي بعض النسخ لو صدقه عليه الورثة وفي بعضها لو صدق المقر بقرينة الورثة الخ وهما احسن من النسخة الاولى (قوله وهم من اهل التصديق) المناسب وهم من اهل الشهادة قال في الفتح اما في حق ثبوت النسب من الميت ليظهر في حق الناس كافة قالوا اذا كان الورثة من اهل الشهادة بأن يكونوا ذكورا مع اناث وهم عدول ثبت لقيام الحجة فيشارك المقرين منهم والمنكرين ويطلب غريم الميت بدينه اه (قوله والا يتم نصابها) بأن كان المصدق رجلا وامرأة مثلا وكذا لو كانا رجلين غير عدلين كما يظهر من عبارة الفتح المذكورة ومما يأتي (قوله لا يشارك المكذبين) المناسب لعبارة المصنف ان يقول لا يثبت النسب فلا يشارك المكذبين (قوله الاصح لا) هذا اذا كان الشهود ورثة فلو فيهم غير وارث لا بد من لفظ الشهادة ومجلس الحكم والخصومة لعدم شبهة الاقرار في حقه كما تقدم رحمتي والمراد ما اذا لم يتم النصاب من الورثة اذ لو تم بهم لم ينظر الى شهادة غيرهم (قوله لانظرا لشبه الاقرار) علله في الفتح بعبارة اخرى وهي ان الثبوت في حق غيرهم تبع للثبوت في حقهم ولا يراعى للتبع شرائطه الا اذا ثبت اصالة وعلى هذا فلو لم يكونوا من اهل الشهادة لا يثبت النسب الا في حق المقرين منهم اه (قوله عن الزيلعي) حيث قال ويثبت في حق غيرهم ايضا اذا كانوا من اهل الشهادة بأن كان فيهم رجلان عدلان او رجل وامرأتان عدول فيشارك المصدقين والمكذبين اه ومثله قول الفتح المار وهم عدول وتعبيره بأهلية الشهادة (قوله فتقول شيخنا) الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر (قوله الا ان يقال لاجل السراية) اي لاجل سرية ثبوت النسب الى غير المقر وهذا الجواب ظاهر لا يحتاج الى التأمل والمراجعة ح (قوله كما سيجيء في الدعوى) اي من ان الفتوى على قولهما بالتحليف في المسائل الستة (قوله بشهادة الظاهر لها الخ) وهو ظاهر يشهد له ايضا وهو اضافة الحادث الى اقرب اوقاته لكن ترجح ظاهرها بأن النسب يحتاط في اثباته نهر ولا تحرم عليه بهذا النفي فتح * (تنبيه) * لا تسمع بينته ولا بينة ورثته على تاريخ نكاحها بما يطابق قوله لانها شهادة على النفي معنى فلا تقبل

(قال ان نكحتها فهي طالق فكحها

والنسب يَحْتال لإثباته مهما أمكن والامكان هنا بسبق الزوج بها سرا بمهر يسير وجهراً
بأكثر سمعة ويقع ذلك كثيراً وهذا جوابي لحادثة فليتب له شربلالية (قوله فولدت لنصف
حول) أي من غير زيادة ولا نقصان زيلعي (قوله لزمه نسبه) لأنها فراشه لأنها لما ولدت
لسته أشهر من وقت النكاح فقد ولدت لأقل منها من وقت الطلاق فكان العلوق قبله في حالة
النكاح والتصور ثابت الخ هداية (قوله لتصور الوطء حالة العقد) بأن عقدا بأنفسهما
وسمع الشهود كلامهما وهو مخالف لها فوافق النكاح الانزال أو وكلا في العقد في ليلة معينة
فوطئها فيها فيحمل على المقارنة إذا لم يعلم تقدم العقد كما في شرح الشايجي أو يتزوجها عند
الشهود والعاقدة من طرفها فضولي ويكون تمام العقد برضاها حال الواقعة كما في منهوات
ابن كمال قال في الفتح وحاصله أن الثبوت يتوقف على الفراش وهو يثبت مقارنا للنكاح
المقارن للعلوق فتعلق وهي فراش فيثبت نسبه (قوله لم يثبت) لأنه تبين أن العلوق كان
سابقاً على النكاح زيلعي (قوله وكذا لاكثر) لأنه تبين أنها عقلت بعده لانا حكماً حين
وقع الطلاق بعدم وجوب العدة لكونه قبل الدخول والحلوة ولم يتبين بطلان هذا الحكم
زيلعي أما إذا ولدته لسته أشهر لا غير فعليها العدة لحملها بثابت النسب شربلالية أي لأنه
حكم بعلوقها وقت النكاح قبل الطلاق كما علمت من عبارة الهداية فقد وقع الطلاق عليها
وهي حامل وعليه فهو طلاق بعد الدخول فتعقد بوضع الحمل وقد صرح في النهر بأن هذا
الطلاق رجعي وبانقضاء العدة بالوضع (قوله ولو بيوم) أي لحظة ح (قوله واقره في
البحر) حيث قال وتلقبه في فتح القدير بأن منعهم النسب هنا في مدة يتصور أن يكون منه
وهي ستان ينافي الاحتياط في إثباته والاحتمال المذكور في غاية البعد فإن العادة المستمرة كون
الحمل أكثر من ستة أشهر وربما تمضي دهور ولم يسمع فيها بولادة ستة أشهر فكان الظاهر
عدم حدوثه ، حدوثه احتمال فأى احتياط في إثبات النسب إذا نفياء لاحتقال ضعيف يقتضى
نفيه وتركنا ظاهراً يقتضى ثبوته وليت شعري أي الاحتمالين أبعد الاحتمال الذي فرضوه
لتصور العلوق منه لثبوت النسب وهو كونها تزوجها وهو يطؤها ووافق الانزال العقد
أو احتمال كون الحمل إذا زاد على ستة أشهر بيوم يكون من غيره أم ح أقول وحاصله
الحاق الولادة لاكثر من نصف حول بالولادة لتصفه في ثبوت النسب ويمكن الجواب
بالفرق وهو أنه في صورة النصف كان الولد موجوداً وقت العقد يقينا فإذا أمكن حدوثه
من العاقدة ولو بوجه بعيد تعين ارتكابه بخلاف ما إذا أمكن حدوثه بعد العقد بأن ولدته
لاكثر من نصف حول ولو بيوم فانه لم يتيقن بوجوده وقته حتى يرتكب له الوجه البعيد
مع حكم الشرع عليها بما ينافي وجوده وهو عدم العدة والحاصل أن في كل من الصورتين
الاحتمال البعيد المخالف للعادة المستمرة وهو الولادة لسته أشهر لكن إذا زاد عليها بيوم
مثلاً احتمال وجوده وعدمه وقد عارض احتمال الوجود الحكم عليها بعدم العدة بخلاف ما
إذا لم يزد للتيقن بوجوده وقت العقد مع فقد المعارض هذا ما ظهر لي فتدبره (قوله بجعله
واطاً) لأنه بثبوت النسب جعل واطاً حكماً قال الزيلعي وكان ينبغي وجوب مهرين مهر
بالوطء ومهر بالنكاح كما لو تزوج امرأة حال وطئها وأجاب في الفتح بمنع الفرع المشبه به

فولدت لنصف حول مذ
نكحها لزمه نسبه احتياطاً
لتصور الوطء حالة العقد
ولو ولدته لأقل منه لم يثبت
وكذا لاكثر ولو بيوم
والكن بحث فيه في الفتح
واقره في البحر (و) لزمه
(مهرها) بجعله واطاً حكماً

ولا يكون به محصنا نهاية
(عاق طلاقها بولادتها لم
تطلق بشهادة امرأة) بل
بحجة تامة خلافا لهما
كما مر (ولو اقر) المعاق
(مع ذلك بالحبل) او كان
ظاهرا (طلقت) بالولادة
(بلاشهادة) لاقراره بذلك
واما النسب ولو ازمه
كأمومة الولد فلا يثبت
بدون شهادة القابلة اتفاقا
بحر (قال لامته ان كان
في بطنك ولد) او ان كان بها
حبل (فهو منى فشهدت
امرأة) ظاهره يعم غير
القابلة (بالولادة فهي ام
ولده) اجماعا (ان جاءت به
لاقل من نصف حول من
وقت مقالته وان لاكثر
منه لا) لاحتمال علوقه بعد
مقالته قيد بالتعليق لانه
لو قال هذه حامل منى ثبت
نسبه الى سنتين حتى ينفيه
غاية (قال لغلام هو ابني
ومات) المقر (فقالتمه)
المعروفة بحرية الاصل
والاسلام

(٢) قوله ان كان بها في
نسخة بك وهي اولى من
الاولى التي فيها اعادة
الضمير مؤنثا على البطن
مع انه مذكور قاله نصر
الهوري

وانه مشكل لمخالفته صريح المذهب لان الاصح في ثبوت النسب امكان الدخول ولا يتصور
الا بتزوجها حال وطئها المتبدأ به قبل التزوج وقد حكم فيه بمهر واحد في صريح الرواية فالحكم
بمهرين في الفرع المشبه به مخالف لذلك قلت الفرع منقول فلاحسن الجواب بأن الوطاء
في مسئلتنا يمكن تصوره حالة التزوج كما مر تصويره عن ابن الشلبي وابن كمال فلا يلزم الامهر
واحد بالدخول المقارن للعقد بخلاف الفرع المذكور فان العقد فيه عارض على الوطاء فلذا
وجب فيه مهران ونقل ح عن شيخه في تصوير المقارنة ان يقال انه قال اولا تزوجتك ثم اوج
وامنى وقالت قبلت في وقت واحد فكان الوطاء حاصلا في صاب العقد غير متقدم عليه ولا متأخر
عن وقوع الطلاق اه وما ذكرناه اقرب وقد يجاب بأحسن من هذا كله وهو انه جعل واطئا
حكما ضرورة ثبوت النسب لاحقيقة فلم يتحقق موجب المهرين فوجب أحدهما بخلاف الفرع
المذكور (قوله ولا يكون به محصنا) لانه وطاء حكمى كما علمت فاذا زنى يجلد ولا يرجم
(قوله لم تطلق بشهادة امرأة) اى على الولادة اذا انكرها لان شهادتهم ضرورية في حق
الولادة فلا تظهر في حق الطلاق لانه ينفك عنها بحر (قوله كما مر) حيث قال في شرح قول
المصنف ان جحدت ولادتها الخ واكتفيا بالقابلة ط وقد منا تقيدها بكونها حرة مسلمة
عدلة (قوله مع ذلك) اى التعليق ط (قوله بلاشهادة) اى اصلا وعندها تشتط شهادة
القابلة بحر (قوله لاقراره بذلك) اى حكما لان اقراره بالحبل اقرار بما يفضى اليه وهو
الولادة واما اذا كان الحبل ظاهرا فلان الطلاق تعلق بأمر كائن لا محالة فيقبل قوله فيها بحر
(قوله واما النسب الخ) محترز قوله لم تطلق يعنى ان النسب يثبت بشهادة امرأة وكذا ما هو
من لوازمه كأمومة الولد لو كانت المعلق طلاقها امة حتى لو ملكها صارت ام ولد له وكشوت
اللعان فيما اذا نفاه ووجوب الحد بنفيه ان لم يكن اهلا للعان افاده في البحر (قوله او ان كان
بها حبل ٢) اى او قال ان كان بها حبل فهو منى فلا فرق بينهما بحر وفي بعض النسخ
ان كان بدون عطف وفي بعضها وكان بدون ان والظاهر انهما تحريف (قوله ظاهر الخ)
البحث لصاحب البحر وتبعه اخوه في النهر وهو ظاهر ومن عبر بالقابلة بناء على الاغلب
(قوله فهي ام ولده) لان سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد من المولى بقوله فهو
منى وانما الحاجة الى تعيين الولد وهو يثبت بشهادة القابلة اتفاقا درر (قوله وان لاكثر
منه لا) كذا قال الزيلعي وزاد في الفتح والبحر والنهر وغاية البيان والدرر او لتمامها وهو
مشكل لانه لا يمكن حينئذ علوقه بعد مقالته لان ما بعدها دون نصف الحول فليتأمل
وليراجع رحمتي (قوله حتى ينفيه) هو كذلك في غاية البيان وقد يقال كيف يصح ان ينفيه
بعد اقراره به فليتأمل رحمتي قلت بل لى وقفة في ثبوت نسبه لو جاءت به لاكثر من ستة
اشهر ورأيت في النهر من باب الاستيلاد انه ينبغي ان يقيد بما اذا وضعته لاقل من نصف
حول من وقت الاعتراف فلو لاكثر لا تصير ام ولد ثم نقله عن المحيط (قوله قال لغلام) اى
يولد مثله لمثله ولم يكن معروف النسب ولم يكذب ط (قوله المعروفة بحرية الاصل) كذا عبر
بعض الشراح وذكر ابن الشلبي ان التقييد بالاصل غير ظاهر بل يكفي كونها حرة اه اى لانه
اذا اريد بحرية الاصل كون اصولها احرارا فهو غير شرط وكذا لو اريد به كونها حرة من حين

اصل خلقتها لان الحرية العارضة تكفي لكن قديقال ان الحرية العارضة لا تكفي الا اذا كانت قبل ولادة ذلك الغلام بسنتين والافلا لاحتمال كونها امه له واستولدها او لغيره وتزوجها منه ثم ولدت هذا الغلام واقربه فانها حينئذ ليست من اهل الارث بخلاف ما اذا علمت حريتها قبل الولادة بسنتين فاكثر فانه يعلم كونها حرة وقت العلوق وانها ولدت بالزوجة كما يأتي هذا ماظهر لي **(قوله وهو ابنه)** لم يظهر لي وجه التقيد به فان البنوة ثابتة باقرار الميت تأمل اه ح قلت لعل وجهه انها لو قالت انا امرأته وهذا ابني من رجل غيره تكون مكذبة له فيما توصلت به الى اثبات كونها امرأته وهو قوله هو ابني **(قوله يرثانه)** اي هي والغلام **(قوله)** استحسانا) والقياس ان لاميراث لها لان النسب كما ثبت بالنكاح الصحيح يثبت بالنكاح الفاسد وبالوطء عن شبهة وبملك الميمى فلم يكن قوله اقرارا بالنكاح وجه الاستحسان ان المسئلة فيما اذا كانت معروفة بالحرية وبكونها ام الغلام والنكاح الصحيح هو المتعين لذلك وضعا وعادة لانه الموضوع لحصول الاولاد دون غيره فهما احتمالان لا يعتبران في مقابلة الظاهر القوي وكذا احتمال كونه طلقها في صحته وانقضت عدتها لانه لما ثبت النكاح وجب الحكم بقيامه مالم يتحقق زواله كذا في البحر **(قوله)** فن جهلت حريتها) اي بأن لم تعلم اصلا او علم عروضا ولم يتحقق وقت العلوق على ما قررناه آنفا **(قوله)** او أمومتها) في بعض النسخ بياء وتاء ولا حاجة الى الياء التحتية لان المصدر الامومة قال ط والمناسب زيادة او اسلامها ليكون محترز الثالث **(قوله)** قيد اتفقي) فائدة ذكره ان للوارث ان يقول ذلك كما في البحر عن غاية البيان ح وكان ينبغي تأخير ذلك الى آخر كلام المصنف **(قوله)** او كان صغيرا) اي الوارث **(قوله)** لا يرث) لان ظهور الحرية باعتبار الدار حجة في دفع الرق لا في استحقاق الارث هداية فهي كالتفقد يجعل حيا في ماله حتى لا يرث غيره منه لا بالنسبة الى غيره حتى لا يرث من احد فتح وكذا اسلامها الآن لا يثبت اسلامها وقت موته ليثبت لها حق الارث **(قوله)** قيل نعم) قلله التمرناشي قال لانهم اقرروا بالدخول ولم يثبت كونها ام ولد بقولهم اه وارتضاه في النهاية والزياعى والفتح قال في البحر ورده في غاية البيان بان الدخول انما يوجب مهر المثل في غير صورة النكاح اذا كان الوطء عن شبهة ولم يثبت النكاح هنا والاصل عدم الشبهة فبأي دليل يحمل على ذلك فلا يجب مهر المثل اه واقره في النهر وانت خير بأن هذا خاص بما اذا قال انت ام ولد ابني اما لو قال كنت نصرانية فقد اقر بالنكاح وكذا في قوله كانت زوجة وهي امه لكن في هذه مطالبة المهر لمولاها لها **(قوله)** فجاءت بولد) اي لسته اشهر فأكثر من وقت الزوج والا فالظاهر ثبوت نسبه منه لما صرحوا به من ان المنكوحه لو ولدت لدون ستة اشهر لم يثبت نسبه من الزوج ويفسد النكاح لانه لا يلزم كونها حاملا من زنا حتى يصح بل يحتمل كونه من زوج او ووطء شبهة فاذا فسد النكاح هنا صحت دعواه لعدم المانع ثم رأيت في حاشية العلامة نوع نقل ذلك عن حاشية الدرر اللواني وعن غيرها **(قوله)** وهو لا يقبل الفسخ) يعنى بعد تمامه احترازا عن فسخه بعدم الكفاءة وبالبلوغ والعق واما بالردة وبتقيل ابن الزوج فهو وان كان بعد التمام لكنه انفساخ لا فسخ افاده ح **(قوله)** لاقراره ببنوته وامومتها) اف ونشر مرتب فالاول علة لعقوه والثاني لصيرورتها ام

(انا امرأته وهو ابنه يرثانه) استحسانا فان جهلت حريتها) او أمومتها لم ترث وقوله (فقال وارثه انت ام ولد ابني) قيد اتفقي اذا الحكم كذلك لو لم يقل شيئا او كان صغيرا كما في البحر (او كنت نصرانية وقت موته ولم يعلم اسلامها) وقته (او قال) وارثه (كانت زوجة له وهي امه لا) ترث في الصور المذكورة وهل لها مهر المثل قيل نعم (زوج امته من عبده فجاءت بولد فادعاه المولى لم يثبت نسبه) للزوم فسخ النكاح وهو لا يقبل الفسخ (وعتق) الولد (وتصير) الامه (ام ولده) لاقراره ببنوته وأمومتها (ولدت أمته الموطوءة له ولدا توقف ثبوت نسبه على دعوته) لضعف فراشها

ولده فتعق بموته **(قوله)** عبارة الدرر استولداها) أي بضمير التثنية ونبه به على أن ما هنا سبق قلم لانه اذا استولداها الشريكان بأن جاءت بولد فادعياه وصارت أم ولد لهما تبقى مشتركة فاذا جاءت بولد بعد ذلك لا يثبت نسبه بلادعوة لانه لا يحل وطؤها لواحد منهما بخلاف ما اذا استولداها احدهما ولزمه لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وصارت مختصة به فانه يحل له وطؤها فلا يحتاج الولد الثاني الى دعوة افاده الرحمتي فانهم **(قوله)** كام ولد كاتبها مولاهما) فانها اذا أتت بولد لا يثبت من المولى الا اذا ادعاه لحرمة وطئها عليه اهـ ح والتشبيه في عدم ثبوت نسب الولد الثاني الابدعوته فحال الولد بعد الكتابة يخالف حاله قبلها فانه قبلها يثبت بلادعوة ط **(قوله)** على اربع مراتب) ضعيف وهو فراش الامة لا يثبت النسب فيه الا بالدعوة ومتوسط وهو فراش ام الولد فانه يثبت فيه بلادعوة لكنه ينتفى بالنفي وقوى وهو فراش المنكوحه ومعتدة الرجعي فانه فيه لا ينتفى الا باللعان واقوى كفراش معتدة البائن فان الولد لا ينتفى فيه اصلا لان نفيه متوقف على اللعان وشرط اللعان الزوجية ح **(قوله)** بلا دخول) المراد نفيه ظاهرا والا فلا بد من تصويره وامكانه ولذا لم يثبتوا النسب من زوجة الطفل ولا من ولدت لاقل من ستة اشهر على ما مر تفصيله وعبارة الفتح والحق ان التصور شرط ولذا لو جاءت امرأة الصبي بولد لا يثبت نسبه والتصور ثابت في المغربية لثبوت كرامات الاولياء والاستخدامات فيكون صاحب خطوة او جنى اهـ **(قوله)** ليس من الكرامة عندنا) لما في العمادية انه سئل ابو عبدالله الزعفراني عما روى عن ابراهيم بن ادهم انهم رأوه بالبصرة يوم التروية ورؤى ذلك اليوم بمكة قال كان ابن مقاتل يذهب الى ان اعتقاد ذلك كفر لان ذلك ليس من الكرامات بل هو من المعجزات وأما أنا فأستجهله ولا أطلق عليه الكفر اهـ **(قوله)** لكن في عقائد التفتازاني) أي في شرحه على العقائد النسفية وهو متعلق بقوله جزم وكذا قوله بالاول والمراد به ما في الفتح من اثبات طي المسافة كرامة وذلك ان التفتازاني قال انما العجب من بعض فقهاء اهل السنة حيث حكم بالكفر على معتقد ما روى عن ابراهيم بن ادهم الخ ثم قال والانصاف ما ذكره الامام النسفي حين سئل عما يحكي ان الكعبة كانت تزور واحدا من الاولياء هل يجوز القول به فقال نقض العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند اهل السنة اهـ قال العلامة ابن الشحنة قلت النسفي هذا هو الامام نجم الدين عمر مفتي الانس والجن رأس الاولياء في عصره اهـ وعبارة النسفي في عقائده وكرامات الاولياء حق فظهر الكرامات على طريق نقض العادة لاولى من قطع المسافة البعيدة في المدة القليلة و ظهور الطعام والشراب واللباس عند الحاجة والمشي على الماء والهواء وكلام الجهاد والعجماء واندفاع المتوجه من البلاء وكفاية المهم من الاعداء وغير ذلك من الاشياء اهـ **(قوله)** بل سئل) أي النسفي وقوله فقال الخ جواب بالجواز على وجه العموم وقدمنا في بحث استقبال القبلة عن عدة الفتاوى وغيرها لو ذهبت الكعبة لزيارة بعض الاولياء فالصلاة الى هوائها اهـ ومثله في الوالوية **(قوله)** ولا لبس بالمعجزة الخ) جواب عن قول المعتزلة المنكرين لكرامات الاولياء لانها لو ظهرت لاشتبهت بالمعجزة فلم يتميز النبي من غيره والجواب ان المعجزة لا بد ان تكون ممن يدعى الرسالة تصديقا لدعواه والمولى لا بد من ان يكون تابعا لنبي وتكون كرامته

مطلب

الفراش على اربع مراتب

مطلب

في ثبوت كرامات الاولياء
والاستخدامات

(كأمة مشتركة بين اثنين
استولداها واحد) عبارة
الدرر استولداها (ثم جاءت
بولد لا يثبت النسب بدونها)
لحرمة وطئها كأمة ولد كاتبها
مولاهما وسيجي في الاستيلاء
ان الفراش على اربع
مراتب وقد اکتفوا بقيام
الفراش بلا دخول كتزوج
المغربى بمشرقية بينهما سنة
فولدت لسته اشهر مذ
تزوجها لتصوره كرامة او
استخداما ففتح لكن في النهر
الاقتصار على الثاني اولى
لان طي المسافة ليس من
الكرامة عندنا قلت لكن
في عقائد التفتازاني جزم
بالاول تبعا لمفتي الثقلين
النسفي بل سئل عما يحكي ان
الكعبة كانت تزور واحدا
من الاولياء هل يجوز
القول به فقال خرق العادة
على سبيل الكرامة لاهل
الولاية جائز عند اهل السنة
ولا لبس بالمعجزة لانها اثر
دعوى الرسالة وبادعائها
يكفر فورا فلا كرامة

معجزة لنبه لانه لا يكون وليا ما لم يكن محقا في ديانتته واتباعه لنبه حتى لو ادعى الاستقلال بنفسه وعدم المتابعة لم يكن وليا بل يكون كافرا ولا تظهر له كرامة فالحاصل ان الامر الحارق للعادة بالنسبة الى النبي معجزة سواء ظهر من قبله او من قبل آحاد امته وبالنسبة الى الولي كرامة لخلوه عن دعوى النبوة وتماه في العقائد وشرحها **(قوله ومن لولي الخ)** من موصول مبتدأ وقال صلته ولولي متعلق بجوز وطى مبتدأ وجملة يجوز خبره والجملة الخبرية مقول القول وجهول خبر من والقول بالتجهيل أو التكفير هو ما قدمناه عن العمادية **(قوله اي ينصر هذا القول الخ)** والحاصل انه وقع الخلاف عندنا في مسألة طى المسافة البعيدة فمشايخ العراق قالوا لا يكون ذلك الا معجزة فاعتقاده كرامة جهيل أو كافر ومشايخ خراسان وماوراء النهر أثبتوه كرامة ولم يرد نص صريح في المسألة عن أئمتنا الثلاثة سوى قول محمد هذا ولم يفسر ذلك اه ملخصا من شرح الوهبانية عن جواهر الفتاوى وفي التارخانية ان مسألة تزوج المغربي بمشرقية تؤيد الجواز اي فانها نص المذهب والحاصل أنه لا خلاف عندنا في ثبوت الكرامة وانما الخلاف فيما كان من جنس المعجزات الكبار والمعتمد الجواز مطلقا الا فيما ثبت بالدليل عدم امكانه كالإتيان بسورة وتماه الكلام على ذلك في حاشية ح **(قوله غاب عن امرأته الخ)** شامل لما اذا بلغها موته او طلاقه فاعتدت وتزوجت ثم بان خلافه ولما اذا ادعت ذلك ثم بان خلافه اه ح **(قوله وفي حاشية شرح المنار الخ)** قال الشارح في شرحه على المنار لكن الصحيح ما أورده الجرجاني ان الاولاد من الثاني ان احتمله الحال وان الامام رجع الى هذا القول وعليه الفتوى كما في حاشية ابن الحنبلي عن الواقعات والاسرار ونقله ابن نجيم عن الظهيرية اه واحتمال الحال بأن تلده لستة اشهر فاكث من وقت النكاح **(قوله حكى اربعة اقوال)** حاصل عبارته مع شرحه لابن ملك ان الاولاد للاول عند ابى حنيفة مطلقا اي سواء اتت به لاقل من ستة اشهر أو لا لان نكاح الاول صحيح فاعتباره اولى وفي رواية للثاني وعليه الفتوى لان الولد للفراش الحقيقى وان كان فاسدا وعند ابى يوسف للاول ان أتت به لاقل من ستة اشهر من عقد الثاني لتيقن العلوق من الاول وان لا كثر فللثاني وعند محمد للاول ان كان بين وطء الثاني والولادة اقل من سنتين فهو اكثر منهما فللثاني ليقن انه ليس من الاول والنكاح الصحيح مع احتمال العلوق منه اولى بالاعتبار وانما وضع المسألة في الولد اذ المرأة ترد الى الاول اجماعا اه قلت وظاهره انه على المفتى به يكون الولد للثاني مطلقا وان جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت العقد كما يدل عليه ذكر الاطلاق قبله والاقصا على التفصيل بعده وهذا خلاف ما قاله ابن الحنبلي وهذا وجه الاستدراك لكن لا يخفى ما فيه فقد ذكرنا قريبا ان المنكوحه لو ولدت لدون ستة اشهر لم يثبت نسبه من الزوج ويفسد النكاح اي لانه لا بد من تصور العلوق منه وفيما دون ستة اشهر لا يتصور ذلك وهذا اذا لم يعلم بأن لها زوجا غيره فكيف اذا ظهر زوج غيره فلا شك في عدم ثبوته من الثاني ولهذا قل في شرح درر البحار ان هذا مشكل فيما اذا أتت به لاقل من ستة اشهر مذ تزوجها اه والحق ان الاطلاق غير مراد وان الصواب ما نقله ابن الحنبلي وبه يظهر أن هذه الرواية عن الامام المفتى بها هي التي أخذ بها أبو يوسف وانه لا بد من تقييد كلام المصنف والجمع بما نقله ابن الحنبلي

وتماه في شرح الوهبانية من السير عند قوله *ومن لولي قال طى مسافة* يجوز جهول ثم بعض يكفر* واثباتها في كل ما كان خارقا عن النسب النجم يروى وينصر* اي ينصر هذا القول بنص محمد انا تؤمن بكرامات الاولياء (غاب عن امرأته فتزوجت بآخر وولدت اولادا) ثم جاء الزوج الاول (فالاولاد للثاني على المذهب) الذي رجع اليه الامام وعليه الفتوى كما في الحاشية والجوهرة والكافي وغيرها وفي حاشية شرح المنار لابن الحنبلي وعليه الفتوى ان احتمله الحال لكن في آخر دعوى المجمع حكى اربعة اقوال ثم أفتى بما اعتمده المصنف وعلاه ابن ملك بأنه المستفرض حقيقة فالولد للفراش الحقيقى وان كان فاسدا وتماه فيه فراجع

وانه لا وجه للاستدراك عليه بما في المجمع والله اعلم **(قوله)** نكح امة الخ قال في الفتح قوله ومن تزوج امة فطلقها اى بعد الدخول واحدة بائنة او رجعية ثم اشتراها قبل ان تقر بانقضاء عدتها فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر منذ اشتراها لزمه وقيد ببعد الدخول وبواحدة لانه لو كان قبله لا يلزمه الا ان تجي به لاقل من ستة اشهر منذ فارقتها لانه لا عدة لها او بعده والطلاق ثنتان ثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق ثم اذا كانت الواحدة رجعية فهو ولد المعتدة فيلزمه وان جاءت لعشر سنين بعد الطلاق فأكثر بعد كونه لاقل من ستة اشهر من الشراء وان كانت بائنة ثبت الى اقل من سنتين او تمام السنتين بعد كونه لاقل من ستة اشهر من الشراء اه قال في البحر فالحاصل ان المطلقة قبل الدخول والمبانة بالثنتين لا اعتبار فيهما لوقت الشراء بل لوقت الطلاق ففي الاولى يشترط اثبوت نسبه ولادته لاقل من ستة اشهر وفي الثانية لسنتين فأقل وانه لو كان رجعيًا ثبت ولو اشهر سنين بعد الطلاق او اكثر ولو واحدة بائنة فلا بد ان تأتى به لتام سنتين او أقل بعد ان يكون لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء في المسئلتين **(قوله)** فطلقها اى بعد الدخول طاقعة واحدة بائنة او رجعية بدليل الاستثناء الآتى والطلاق غير قيد حتى لو اشتراها ولم يطلقها فالحكم كذلك نهر **(قوله)** فشرها اى ملكها بأى سبب كان اى قبل ان تقر بانقضاء عدتها كما مر لانه مع الاقرار يشترط ان تأتى به لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار كما مر لا من وقت الشراء كما هنا نهر **(قوله)** لزمه لانه ولد المعتدة لتحقق كون العلوق سابقا على الشراء وولدها يثبت نسبه بلا دعوة نهر وان ولدته لسنتين من وقت الطلاق بجر لكن في الرجعية ولو لاكثر من سنتين كما يأتى **(قوله)** والا اى بأن ولدته لتام ستة اشهر او لاكثر منها لا اى لا يلزمه لانه ولد المملوكة لانه شرها وهى معتدة منه ووطؤها حلال له اما في الرجعى فظاهر واما في البائن فلا أن عدتها منه لا تحرمها عليه فاذا أمكن علوقه في الملك اسند اليه لان الحادث يضاف الى اقرب اوقاته وولد المملوكة لا يثبت بدون دعوة وهذا بخلاف البائن بينونة غايظة فان شراها لا يحاها فتعين العلوق قبله كما يأتى **(قوله)** الا المطلقة الخ لما كان قوله فطلقها شاملا لما اذا طلقها واحدة رجعية وبائنة وثنيتين قبل الدخول وبعده وكان الحكم المتقدم مختصا بالمطابقة واحدة بعد الدخول رجعية او بائنة استثنى هذه الصور الثلاث فقوله قبل الدخول شامل للطاقة والطاقتين والصورة الثالثة قوله والمبانة بثنيتين يعنى بعد الدخول اه ح فافهم وقيد بقوله بثنيتين لانها امة وبينونتها الغليظة ثنتان فقط والحاصل ان الصور خمس لان الرجعى لا يكون قبل الدخول فلذا كان المستثنى ثلاث صور فقط **(قوله)** فذ طلقها اى فالمعتبر في هذه الثلاث المستثناة وقت الطلاق ولا اعتبار فيها لوقت الشراء كما مر عن البحر **(قوله)** لكن في الثانية لما كان قضية الاستثناء ان المعتبر ان تلد لأقل من نصف حول مذ طلقها بين ان هذا خاص بالمطابقة قبل الدخول واحدة او ثنتين فلو ولدت لنصف حول او اكثر لا يلزمه لعدم العدة كما قدمناه اول الباب أما المطلقة ثنتين بعد الدخول فانه يلزمه ولدها لسنتين فأقل من وقت الطلاق وان لاقل من نصف حول من وقت الشراء لحرمتها عليه حرمة غليظة حتى تنكح غيره فلا يحلها الشراء فتعذر العلوق فيه وتعين كونه قبله فيلزمه اسنتين منذ طلقها لجواز انه كان موجودا وقت الطلاق لا اكثر لتيقن عدمه

* (فروع) * نكح امة
فطلقها فشرها فولدت
لاقل من نصف حول منذ
شرها لزمه والا لا
المطابقة قبل الدخول
والمبانة بثنيتين فذ طلقها
لكن في الثانية يثبت
لسنتين فأقل

لكن ثبوته لتمام السنتين مبنى على ما زعم في الجوهره انه الصواب وهو احد الروايتين كما
 قدمناه اول الباب فافهم **(قوله وفي الرجعى لاكثر مطلقا)** اى ثبت فيه وان ولده لاكثر
 من سنتين بلا قيد لذات الاكثر بمدة **(قوله في المسئلتين)** يعنى في مسئلة الرجعى ومسئلة الطلقة
 البائنة بعد الدخول كما يعلم من عبارة البحر المتقدمة وكلام الشارح يوهم ان احدى المسئلتين
 البائنة بئنتين لان البائنة الواحدة لا ذكر لها هنا فلذا اورد عليه ان البائنة بئنتين لا يعتبر فيها
 وقت الشراء اصلا كما مر لكن لما ذكر الشارح في اول المسئلة اختصاص وقت الشراء بالمطابقة
 بعد الدخول واحدة رجعية او بائنة بدليل الاستثناء بعده كما بيناه وذكر هنا الرجعى بين ان
 قريته الثانية مثله لكن لا يخفى ما فيه من الخفاء مع ان هذا الحكم في المسئلتين صرح به اولا
 فلا حاجة الى اعادته ولكن مع هذا لا يحكم عليه بالخطأ فافهم **(قوله وكذا لو اعتقها بعد
 الشراء)** لان العتق ما زادها الابعاد منه وعند محمد يلزمه الى سنتين بلا دعواه مذ شراها لانه
 بطل النكاح بالشراء ووجب العدة لكنها لا تظهر في حقه للملك وبالعتق ظهرت وحكم
 معتدة بائن لم تقر بانقضائها اذك فتح **(قوله قولان)** فعند أبى يوسف يفترق لبطان النكاح
 وعند محمد لا الا انه لا بد من الدعوة هنا لان العدة لم تظهر في حقه بخلاف العتق افاده في الفتح
(قوله لزمه) لان ولد أم الوالد لا يحتاج الى الدعوة لكنه ينتفى بالنفى فهل يصح نفيه هنا يراجع
 رحمى **(قوله ولاكثر لا)** لم يذكر حكم تمام السنتين وتقدم حكاية الروايتين في معتدة البت
 وبحر البحر في معتدة الموت فينبغى ان يكون هنا كذلك ويأتى قريبا ما يدل على ان التمام
 كالآل **(قوله الا ان يدعيه)** اى في صورة العتق **(قوله ولو تزوجت)** اى ام الولد **(قوله
 وادعياه معا)** هذا ظاهر في صورة العتق والظاهر ان المراد في صورة الموت ادعاء ورثته
 لقيامهم مقامه تأمل **(قوله كان للمولى اتفاقا)** كذا في عدة البحر عن الخانية فقد ثبت
 النسب هنا بالولادة لتمام السنتين فكان التمام في حكم الاقل **(قوله لكونها معتدة)** اى من
 المولى ونكاح الزوج باطل فيكون الولد لصاحب العدة اذا ادعاه **(قوله بخلاف ما لو تزوجت)**
 اى فولدت لسته أشهر فاكتر مذ تزوجت فدعياه بحر عن الخانية **(قوله فانه للزوج
 اتفاقا)** لعل وجهه انها لما لزمها العدة منه لاوطء بشبهة العقد وحرم على المولى وطؤها لذلك
 كان ابياته لصاحب العدة اولى لانه المستفرش حقيقة وان كان فاسدا تأمل ثم لا يخفى ان
 الكلام الآن في ام ولد لم يعتقها مولاه فافهم **(قوله لفساد نكاح الآخر)** ينافى ما تقدم
 من ان العبرة للفراس الحقيقى ولو فاسدا فلاولى التعليل بعدم امكان جعله من الثانى لعدم اقل
 مدة الحمل رحمى وتعليل الشارح لما رده في البحر **(قوله فلولد للثانى)** لامكانه مع تعذر
 كونه من الاول **(قوله ولو لاقل من نصفه)** اى مع كونه لاكثر من سنتين مذ بان **(قوله لم يلزم
 الاول ولا الثانى)** لان النساء لا يلدن لاكثر من سنتين ولا لاقل من ستة أشهر كافي الحاكم **(قوله
 والنكاح صحيح)** اى عندهما وعند أبى يوسف فاسد لانه اذا لم يثبت من الثانى كان من الزنا
 ونكاح الحامل من الزنا صحيح عندهما كذا في البدائع وتبعه في البحر ولم يظهر لى وجهه
 لانه اذا لم يثبت من واحد منهما علم انه من غيرها ولا يلزم ان يكون من الزنا لاحتمال كونه
 بشبهة ولا يصح النكاح الا اذا علم انه من زنا ففى الزياعى وغيره لو ولدت المنكوحه لاقل من

وفى الرجعى لاكثر مطلقا
 بعد ان يكون لاقل من نصف
 حول منذ شرائها فى
 المسئلتين وكذا لو اعتقها
 بعد الشراء ولو باعها فولدت
 لاكثر من الاقل مذ باعها
 فدعاه هل يفترق لتصديق
 المشتري قولان * مات
 عن ام ولده او اعتقها
 فولدت لدون سنتين لزمه
 ولاكثر لا الا ان يدعيه
 ولو تزوجت فى العدة
 فولدت لسنتين من عتقه
 وموته ولنصف حول
 فأكثر مذ تزوجت
 وادعياه معا كان للمولى
 اتفاقا لكونها معتدة بخلاف
 ما لو تزوجت ام الولد بلا
 اذنه فانه للزوج اتفاقا ولو
 تزوجت معتدة بائن فولدت
 لاقل من سنتين مذ بان
 ولاقل من الاقل مذ
 تزوجت فالولد الاول
 لفساد نكاح الآخر ولو
 لاكثر منهما مذ بان
 ولنصف حول مذ تزوجت
 فالولد للثانى ولو لاقل من
 نصفه لم يلزم الاول
 ولا الثانى والنكاح صحيح

سته أشهر مذ تزوجها لم يثبت النسب لان العلوق سابق على النكاح ويفسد النكاح لاحتمال انه من زوج آخر بنكاح صحيح او شبهة اه فلي تأمل **(قوله ولو لاقل منهما)** اى لاقل من سنتين من وقت الطلاق ولنصفه اى لنصف حول من وقت تزوج الثانى فقد امكن هنا جعله من الاول او من الثانى **(قوله لكنه قل هذا)** اى فى هذا الباب قيل قوله الا ان يدعيه اى والنص هو المتبع فلا يعول على البحث معه ط **(قوله دلائل انقضاء عدتها)** فكان بمنزلة ما اذا اقرت بانقضائها **(قوله ان امكن اثباته منه)** اما اذا لم يمكن بأن جاءت به لاكثر من سنتين مذ بانث ولسته أشهر مذ تزوجت فهو للثانى كفى البحر عن البدائع **(قوله ولو نكح امرأة)** الاولى نكحها ليعود الضمير على معتدة البائن وان كان الحكم اعم لكن ليوافق آخر الكلام **(قوله فنسبه للثانى)** اى وجاز النكاح بحر **(قوله فنسبه الاول)** لان الخلق لا يستين الا فى مائة وعشرين يوما فيكون اربعين يوما نطفة وأربعين علقة وأربعين مضعة بحر عن الولوالجية وقد منا فى العدة كلاما فيه **(قوله لانه نكاح باطل)** اى فالوطء فيه زنا لا يثبت به النسب بخلاف الفاسد فانه وطء بشبهة فيثبت به النسب ولذا تكون بالفاسد فراشا لا بالباطل رحمتى والله سبحانه اعلم

باب الحضانة

لما ذكر ثبوت نسب الولد عقيب احوال المعتدة ذكر من يكون عنده الولد فتح **(قوله بفتح الحاء وكسرها)** كذا فى المصباح والبحر عن المغرب لكن فى القاموس حضن الصبي حضنا وحضانة بالكسر جعله فى حضنه اورباه كاحتضنه ثم قال وحضن فلانا حضنا وحضانة بفتحهما نجاه عنه **(قوله تربية الولد)** هذا على اطلاقه معناه اللغوى اما الشرعى فهو تربية الولد لمن له حق الحضانة كما افاده القهستانى **(قوله تثبت للام)** ظاهره ان الحق لها وقيل للولد وسيأتى الكلام عليه قال الرملى ويشترط فى الحضانة ان تكون حرة بالغة عاقلة امينة قادرة وان تخلو من زوج اجنبى وكذا فى الحاضن الذكر سوى الشرط الاخير هذا مايؤخذ من كلامهم اه قات وينبغى ان يزيد بعد قوله حرة او مكتوبة ولدت فى الكتابة وان يزيد ان تكون رحما محرما ولم تكن مرتدة ولم تمسكه فى بيت المبعوض للولد ولم تمتنع عن تربيته مجانا عند اعسار الاب وسيأتى بيان ذلك كله والمراد بكونها امينة ان لا يضيع الولد عندها باشتغالها عنه بالخروج من منزلها كل وقت وافق بعض المتأخرين بأن المراهقة لها حق الحضانة لقول العيني احكام المراهقين احكام البالغين فى سائر التصرفات قات لا يخفى ان هذا عند ادعاء البلوغ والافهوى فى حكم القاصر كما حققناه فى تنقيح الحامدية وافق به الخير الرملى وهل يشترط كونها بصيرة وفى الاشياء فى احكام الاعمى ولم أر حكم ذبحه وصيده وحضنته ورؤيته لما اشتراه بالوصف وينبغى ان يكره ذبحه واما حضنته فان امكنه حفظ المحضون كان اهلا والافلا اه وهو بحث وجيه وهو معلوم من قول الرملى قادرة كما يعلم منه حكم ما اذا كانت مريضة او كبيرة عاجزة **(قوله النسبية)** احتراز به عن الام الرضاعية فلا تثبت لها اه ح وكذا الاخت رضاعا ونحوها **(قوله ولو كتابية او مجوسية)** لان الشفقة لا تختلف باختلاف الدين وصورة الثانية ان يكونا مجوسيين ترافعا لنا او أسلم الزوج وحده وسيأتى تقييده بما اذا لم يعقل الولد ديننا

ولو لاقل منهما ولنصفه
ففى عدة البحر بحثا انه
للاول لكنه نقل هنا عن
البدائع انه للثانى معللا
بأن اقدامها على التزوج
دليل انقضاء عدتها حتى
لو علم بالعدة فالنكاح فاسد
وولدها للاول ان أمكن
اثباته منه بأن تلد لاقل من
سنتين مذ طلق او مات ولو
نكح امرأة فجاءت بسقط
مستين الخلق فان لاربعة
أشهر فنسبه للثانى وان
لاربعة الا يوما فنسبه الاول
وفسد النكاح الكل من
البحر قات وفى مجمع
الفتاوى نكح كافر مسامة
فولدت منه لا يثبت النسب
منه ولا تجب العدة لانه
نكاح باطل

باب الحضانة

بفتح الحاء وكسرها تربية
الولا (ثبت للام) النسبية
(ولو) كتابية او مجوسية

مطلب

شروط الحضانة

(قوله أو بعد الفرقة) عطفه على مدخول لو إشارة الى عدم اختصاص الحضانة بما بعدها فتربية الولد في حال قيام النكاح تسمى حضانة (قوله لأنها تحبس) أي وتضرب فلا تتفرغ للحضانة بحر (قوله كافي البحر والنهر بحثا) قال في البحر وينبغي أن يكون المراد بالفسق في كلامهم هنا الزنا المقتضى لاشتغال الأم عن الولد بالخروج من المنزل ونحوه لا مطلقه الصادق بترك الصلاة لما سيأتي أن الذميمة أحق بولدها المسلم ما لم يعقل الأديان فالفاسقة المسلمة أولى قال في النهر وأقول في قصره على الزنا قصور اذ لو كانت سارقة أو مغنية أو نائحة فالحكم كذلك وعلى هذا فالمراد فسق يضيع الولد به اهـ ويمكن حمل ما في البحر عليه بأن يكون قوله ونحوه مرفوعا عطفا على الزنا ثم رأيت الخبير الرملي أجاب كذلك قال حـ وعلى هذا لو كانت صالحة كثيرة الصلاة قد استولى عليها محبة الله تعالى وخوفه حتى شغلها عن الولد ولزم ضياعه انتزع منها ولم أره اهـ (قوله قال المصنف الحـ) عبارته بعد أن نقل عبارة البحر لكن عندي في الاستدلال عليه بما ذكره نظر لأن الذميمة إنما تفعل ما تفعل مما يوجب الفسق على جهة اعتقاده دينها فكيف يلحق بها الفاسقة المسلمة فلان الذي يظهر إجراء كلام الكمال وغيره على إطلاقه كما هو مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه من أن الفاسقة بترك الصلاة لا حضانة لها اهـ وبعد ما علمت أن المناط هو الضياع حقت أن بحث المصنف لا حاصل له اهـ حـ (قوله وفي القنية الحـ) فيه رد على ما قاله المصنف والعجب أن المصنف نقله عقب عبارته السابقة (قوله ما لم يعقل ذلك) أي ما لم يعقل الولد حالها وحينئذ يجب تقييد الفجور بأن لا يلزم منه ضياع الولد كما لا يخفى وفي النهر ما لم تفعل ذلك وفسره بقوله أي ما لم يثبت فعله عنها وهو صحيح أيضا اهـ حـ وفيه أن قول القنية معروفة بالفجور يقتضي فعلها له ط فالناسب الأول وتكون الفاجرة بمنزلة الكتابية فإن الولد يبقى عندها إلى أن يعقل الأديان كما سيأتي خوفا عليه من تعلمه منها ما تفعله فكذا الفاجرة وقد جزم الرملي بأن ما في النهر تصحيح والحاصل أن الحضنة أن كانت فاسقة فسقا يلزم منه ضياع الولد عندها سقط حقها والافهي أحق به إلى أن يعقل فينزع منها كالكتابية (قوله بأن تخرج كل وقت الحـ) المراد كثرة الخروج لأن المدار على ترك الولد ضائعا والولد في حكم الأمانة عندها ومضيع الأمانة لا يستأمن ولا يلزم أن يكون خروجها لمعصية حتى يستغنى عنه بما قبله فانه قد يكون غيرها كما لو كانت قابلة أو غاسلة أو بلانة أو نحو ذلك ولذا قال في الفتح أن كانت فاسقة أو تخرج كل وقت الحـ فعطفه على الفاسقة يفيد ما قلنا فافهم (قوله أو أم ولد) أي طلقها زوجها أما إذا اعتقها مولاهما فهي بمنزلة المطلقة الحرة كما في الحاكم (قوله ولدت ذلك الولد قبل الكتابة) أما لو بعدها فهي أحق به لدخوله تحت الكتابة فتج عن التحفة ومثله في البحر ومقتضى هذا أنها بعد الكتابة لا يثبت لها حق في المولود قبلها وإن لم تبق مشغولة بخدمة المولى لأنه لم يدخل في كتابتها فبقى قنا مملوكا للمولى من كل وجه فصار كولد القنة لو اعتقت ويدل عليه أيضا قول الكنز والحق للامة وأم الولد ما لم يعتق قال في الدرر فاذا اعتقا كان لهما حق الحضانة في أولادهما الأحرار لأنهما وأولادهما أحرار حال ثبوت الحق اهـ فافهم (قوله لكن أن كان الولد الحـ) قال في البحر ولم يذكر المصنف أن الحق في حضانة

أو (بعد الفرقة إلا أن تكون مرتدة) حتى تسلم لأنها تحبس (أو فاجرة) فجورا يضيع الولد به كزنا وغناء وسرقة ونياحة كافي البحر والنهر بحثا قال المصنف والذي يظهر العمل باطلاقهم كما هو مذهب الشافعي أن الفاسقة بترك الصلاة لا حضانة لها وفي القنية الأم أحق بالولد ولو سيئة السيرة معروفة بالفجور ما لم يعقل ذلك (أو غير مأمونة) ذكره في المجتبى بأن تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعا (أو) تكون (امة أو أم ولد أو مدبرة أو مكاتبه ولدت ذلك الولد قبل الكتابة) لا اشتغالهن بخدمة المولى لكن أن كان الولد رقيقا

ولد الامة للمولى او لغيره والحق التفصيل فان كان الصغير رقيقا فمولا له أحق به حرا كان أبوه او عبدا وكذا لو عتقت أمه بعد وضعه فلاحق لها في حضانتها انما الحق للمولى سواء كانت منكوحه أبيه او فارقها لانه مملوكه واما اذا كان اى الصغير حرا فالحضانة لا قربائه الا حرار ان كانت أمه أمة لا مولاها ولا مولاها الذى اعتقه وان اعتقت كانت الحضانة لها اه (قوله كن أحق به) قال فى الدرر ولا يفرق بينه وبين أمه ان كانا فى ملكه اه ونحوه فى البحر فالمراد بالاحقية عدم التفريق بينهما فلا ينافى ما تقدم من كون الحق للمولى تأمل (قوله بغير محرم) أى من جهة الرحم فلو كان محرما غير رحم كالم رضاعا أو رحا من النسب محرما من الرضاع كابن عمه نسبا هو عمه رضاعا فهو كالاجنبى ط (قوله والحال أن الاب معسر) كذا قيده فى الحانية والبزازية والخلاصة والظهيرية وكثير من الكتب وظاهره تخلف الحكم المذكور مع يساره لان المفهوم فى التصانيف حجة يعمل به رملى وفى الشرنبلالية تقييد الدفع للعمه بيسارها واعسار الاب يفيد أن الاب الموسر يجبر على دفع الاجرة للام نظرا للصغير اه قلت والمراد من هذه الاجرة اجرة الحضانة كما هو مفهوم من سياق كلام المصنف تبعا للفتح والدرر والبحر خلافا لما فى العزيمة على الدرر من أنها اجرة الرضاع والمراد بيسار العمه قدرتها على الانفاق على الولد كما هو ظاهر اذا لوجه لتقديره بنصاب (قوله والعمه تقبل ذلك) أى ولم يوجد احد ممن هو مقدم على العمه متبرعا بمثل العمه ومع ذلك يشترط أن لا تكون متزوجة بغير محرم للصغير شرنبلالية (قوله ولا تمنعه عن الام) أى عن رؤيتها له وتعهدها اياه (قوله أو تدفعه للعمه) صريح فى انه ينزع من الام مع ان الام لو طلبت أجرا على الارضاع ووجدت متبرعة به قدمت وترضعه عند الام كما صرح به فى البدائع ولكن هذا اذا بقيت مستحقة للحضانة وفى مسائلنا سقط حقها منها فلذا ينزع منها ومثله ما لو تزوجت بأجنبى وصارت الحضانة لغيرها كالاخت فانها لا يلزمها أن تربيته أو ترضعه عند الام (قوله على المذهب) لم أر هذه العبارة لغيره وانما قالوا على الصحيح وهذا لا يلزم أن يكون من نص المذهب بل يحتمل التخريج تأمل ومقابله ما قيل ان الام أولى (قوله مجتبى) هو شرح الزاهدى على مختصر القدورى وذلك حيث قال فى النفقات وهل يرجع العم أو العمه على الاب اذا أيسر بما أنفق على الصغير ثم رمز لبعض الكتب لا يرجع من يؤدى النفقة على الاب ولا على الابن بخلاف الام اذا أيسر زوجها ثم رمز يرجع ثم رمز فيه اختلاف المشايخ اه وهذا مفروض فيما اذا كان الاب معسرا ووجبت نفقة الولد على عمه أو عمته أو أمه فالام ترجع على الاب اذا أيسر وفى العم والعمه الخلاف المذكور فلا محل لذكر هذا هنا ولالذ كر العم لان الكلام فى العمه اذا أخذته لتحضنه مجانا واذا كان لها الرجوع فلا فائدة فى أخذه من الام الا أن يقال مراده أن لا ترجع بأجرة الحضانة وأما النفقة على الولد اذا لم تتبرع بها فهل لها الرجوع بها على الاب قيل نعم تأمل (قوله والعمه ليست بقيد الخ) هو بحث لصاحب البحر ذكره فى الباب الآتى قال بل كل حاضنة كذلك بالاولى لانها من قرابة الام وقال ولم أر من صرح بأن الاجنبية كالعمه اذا كانت متبرعة ولا تقاس على العمه لانها حاضنة فى الجملة وقد كثر السؤال عنها فى زماننا وظاهر المتون أن الام تأخذ بأجر المثل ولا تكون الاجنبية أولى بخلاف العمه الا أن يوجد نقل اه

كن احق به لانه للمولى
مجتبى (او متزوجة بغير
محرم) الصغير (او أبت ان
تربيته مجانا) الحال ان
(الاب معسر والعمه تقبل
ذلك) اى تربيته مجانا
ولا تمنعه عن الام قيل للام
اما ان تمسكه مجانا او تدفعه
للعمة (على المذهب) وهل
يرجع العم والعمه على
الاب اذا أيسر قيل نعم مجتبى
والعمه ليست بقيد فيما
يظهر وفى المنية تزوجت أم
صغير توفى أبوه وارادت
تربيته

قلت وفي القهستاني بعد كلام مانحه وفيه اشارة الى أنها اى الام اولى من المحرم وان طلبت
أجرا والمحرم لم يطلبه والاصح أن يقال لها أمسكية أو ادفعيه الى المحرم كما في النظم اه فهذا
ظاهر في ان العمة غير قيد بل مثلها بقية المحارم وفي أن غير المحرم ليس كذلك وفي حاشية الخير
الرملي على البحر أن هذا تفقه حسن صحيح قال وقد سئلت عن صغيرة لها أم تطالب زيادة على
أجر المثل وبنت ابن عم تريد حضانتها مجانا فأجبت بأنها تدفع للام لكن بأجر المثل فقط لان
تلك كالأجنبية لاحق لها في الحضانة اصلا فلا يعتبر تبرعها لان في دفع الصغير اليها ضرر به فلا
يعتبر معه الضرر في المال لان حرمة دون حرمة ولذا يختلف الحكم في نحو العمة والحالة
عند اليسار فلا يدفع اليهما اذا ضرر على الموصى في دفع الاجرة وبه تحرر هذه المسئلة فأغتمه
فقد قل من تفتن له اه قلت ويؤيده أنه لو كان الأب حيا وطلبت الام النفقة من مال الولد
وأراد الأب تربيته عنده بمال نفسه لا يسقط حق الام مع أن الأب أشفق من الأجنبية نعم
لو كان للأب أم أو أخت عنده تحضن الولد مجانا ولا يرضى من هو أحق منها إلا بالاجرة فلها أن
تربيته عند الأب وهذه تقع كثيرا لكن هذا اذا طلبت الام اجرة على الحضانة فلو تبرعت
بالحضانة وطلبت الاجرة على الارضاع وقل الأب ان أمي أو أختي ترضعه مجانا تكون أولى
ولكن يقال لها أَرْضِعِيهِ فِي بَيْتِ الْاُم لان ذلك لا يسقط حضانتها كما علم مما مر فتنبه لذلك
(قوله بلا نفقة) اى من مال الصغير الموروث له من أبيه فتج وظاهره أن المراد نفقة الصبي
والظاهر أن اجرة الحضانة كذلك تأمل **(قوله ابقاء ماله)** هذا تعليل من المصنف فانه بعد
ان نقل في المسح كلام النية قل وله وجه وجه لان رعاية المصلحة في ابقاء ماله أولى من مراعاة
عدم حقوق الضرر الذي يحصل له لكونه عند الاجنبى اه والمراد بالاجنبى زوج الام وفيه
نظر فان الوصى اجنبى كزوج الام اذ لم يذكر أنه رحمه محرم منه فالأولى الاقتصار على أن
في دفعه للام مصلحة زائدة وهى ابقاء ماله فكانت أولى بل فيه مصلحة أخرى وهى كون الام
أشفق عليه من الوصى وهى أهل للحضانة في الجملة بخلاف الوصى ولا يخالف هذا ما قدمناه
آثقا عن الرملي حيث لم يعتبر الضرر في المال لان ذلك عند لزوم دفعه للأجنبية التى لاحق
لها في الحضانة أصلا بخلاف ما هنا حتى لو طلبت الام المتزوجة بالاجنبى تربيته بنفقة مقدرة
وتبرع الوصى ينبغي أن يدفع اليها ايضا على قياس ما ذكره الرملي ولا يعتبر تبرع الوصى تأمل
ثم لا يخفى أن هذا كله عند عدم وجود متبرع من أهل الحضانة كالعمة او الحالة والافهى أحق
من الام والاجنبى **(تنبيه)** وقعت حادثة الفتوى سئلت عنها قديما وهى صغير ماتت امه وترك
له مالا وله أب معسر وجدة أم أم وجدة أم أب متزوجة بجده أرادت أم أمه تربيته بأجر
وأم أبيه ترضى بذلك مجانا فأجبت بأنه يدفع للمتبرعة أخذا مما هنا فانه اذا دفع للام المساقطة
الحضانة ابقاء ماله مع كونها تربيته في حجر زوجها الاجنبى فبالأولى دفعه لام أبيه المتبرعة
ابقاء ماله مع كونه في حجر أبيه وجده الشفوقين عليه وكنت جمعت فيها رسالة سميتها (الابانة
عن أخذ الاجرة على الحضانة) والله اعلم **(قوله)** والتزمه ابن عمه مجانا في بعض النسخ والتزم
ابن العم أن يربيه مجانا وهى أظهر **(قوله ولا حاضنة له)** أما لو كان له حاضنة كالعمة
او الحالة فهى أولى من أمه لسقوط حقها بالتزوج بأجنبي ومن ابن العم لتقدمها عليه

بلا نفقة مقدرة واراد
وصيه تربيته بها دفع اليها
لا اليه ابقاء ماله وفي الحاوى
تزوجت بأجنبي وطلبت
تربيته بنفقة والتزمه ابن
عمه مجانا ولا حاضنة له

والظاهر انها أولى وان طلبت النفقة لانها الحاضنة حقيقة (قوله فله ذلك) اى الالتزام
 المفهوم من التزمه و وجهه أن ابن العم له حق حضانة الغلام حيث لا حاضنة غيره والام ساقطة
 الحضانة هنا والظاهر ان له ذلك وان طلب النفقة أيضا لانه هو الحاضن حقيقة ثم رأيت
 السائحانى كتب كذلك (قوله ولا تجبر عليها) أى على الحضانة والصواب أن يقول ولا تجبر على
 الارضاع كما سبذ كره المصنف فى باب النفقة حيث قال وليس على أمه ارضاعه الا اذا تعينت
 وبهذا تندفع المناقاة بينه وبين قوله ولا تقدر الحاضنة الخ فانه بمعنى أنها تجبر على الحضانة وهو
 أحد قولين فى المسئلة كما يأتى والا فكيف يصح أن يمضى على قولين متقابلين (قوله بأن لم يأخذ
 الخ) هذا ذكره فى الخانية فى مقام تعيين الارضاع فهو مؤيد لما صوبناه وقوله وسيجيء فى
 النفقة مؤيد لما قلنا أيضا فانه هو الذى سيجيء هناك (قوله فتنتقل للجددة) أى تنتقل الحضانة
 لمن يلى الام فى الاستحقاق كالجددة ان كانت والا فمن يليها فيما يظهر واستظهر الرحتى ان هذا
 الاسقاط لا يدوم فلها الرجوع لان حقها يثبت شيئا فشيئا فيسقط الكائن للمستقبل اه أى
 فهو كاسقاطها القسم لضررتها فلا يرد أن الساقط لا يعود لان العائد غير الساقط بخلاف
 اسقاط حق الشفعة ثم رأيت بخط بعض العلماء عن المفتى أبى السعود مسئلة فى رجل طلق
 زوجته ولها ولد صغير منه وأسقطت حقها من الحضانة وحكم بذلك حاكم فهل لها الرجوع
 بأخذ الولد الجواب نعم لها ذلك فان أقوى الحقين فى الحضانة للصغير ولئن أسقطت الزوجة
 حقها فلا تقدر على اسقاط حقه أبدا اه (قوله ولا تقدر الحاضنة الخ) اختلف فى الحضانة
 هل هى حق الحاضنة أو حق الولد فقل بالاول فلا تجبر اذا امتنعت ورجحه غير واحد وعليه
 الفتوى وقيل بالثانى فتجبر واختاره الفقهاء الثلاثة أبو الليث والهندوانى وخواهر زاده
 وأيده فى الفتح بما فى كافي الحاكم الشهيد الذى هو جمع كلام محمد من مسئلة الخلع المذكورة قال
 فأفادى كلام الحاكم أن قول الفقهاء جواب ظاهر الرواية قال فى البحر فالترجيح قد اختلف
 والاولى الافتاء بقول الفقهاء الثلاثة لكن قيده فى الظهيرية بأن لا يكون للصغير ذورحم
 محرم فحينئذ تجبر الام كي لا يضيع الولد أما لو امتنعت الام وكان له جدة رضيت بامساكه دفع
 اليها لان الحضانة كانت حقا للام فصح اسقاطها حقها وعزى هذا التفصيل للفقهاء الثلاثة
 وعلمه فى المحيط بأنها لما اسقطت حقها بقى حق الولد فصارت بمنزلة الميتة او المتزوجة فتكون
 الجدة أولى اه ما فى البحر ملخصا قلت ويؤخذ من هذا توفيق بين القولين وذلك أن ما فى
 المحيط يدل على أن اكل من الحاضنة والمحضون حقا فى الحضانة ومثله ما قدمناه عن المفتى
 أبى السعود فقوله من قال انها حق الحاضنة فلا تجبر محمول على ما اذا لم تتعين لها واقتصر على
 أنها حقها لان المحضون حينئذ لا يضيع حقه لوجود من يحضنه غيرها ومن قال انها حق
 المحضون فتجبر محمول على ما اذا تعينت واقتصر على أنها حقه لعدم من يحضنه غيرها والدليل
 على ذلك أيضا ما مر عن الظهيرية حيث عزى الى الفقهاء الثلاثة القائلين بالجبر أنها تجبر
 عندهم اذا لم يوجد غيرها الا اذا وجد وأما قوله فى النهر ان ما فى الظهيرية ليس بظاهر لما فى الفتح
 من أنه اذا لم يوجد غيرها أجبرت بلا خلاف ففيه نظر لانه على ما علمت من التوفيق يرتفع
 الخلاف أصلا وان كان حكاية القولين تفيد الخلاف فيما اذا وجد غيرها ولكن حيث أمكن

فله ذلك (ولا تجبر) من لها
 الحضانة (عليها) اذا تعينت
 لها) بأن لم يأخذنى غيرها
 او لم يكن للاب ولا للصغير
 مال به يفتى خانية وسيجيء
 فى النفقة واذا اسقطت الام
 حقها صارت كميته
 او متزوجة فتنتقل للجددة
 بحر) ولا تقدر الحاضنة على
 ابطال حق الصغير فيهما
 حتى لو اختلفت على ان تترك
 ولدها عند التزوج صح
 الخلع وبطل الشرط

التوفيق كان أولى ويكون الخلاف لفظيا وكم له من نظير فاعنم هذا التحرير **(قوله لانه)** أى الحضانة و ذكر الضمير نظرا للخبر ط **(قوله أجبرت بالاخلاف)** ولو وجد غيرها لم تجبر بالاخلاف أيضا على ما ذكرناه من التوفيق **(قوله وهذا يعي الح)** أى قوله ولو لم يوجد غيرها يشمل عدم الوجود حقيقة وعدمه حكما بأن وجد غيرها وامتنع وعبرة البحر هكذا وظاهر كلامهم أن الام اذا امتنعت وعرض على من دونها من الحاضنات فامتنعت أجبرت الام لا من دونها **(قوله وحينئذ)** أى حين لم يوجد غيرها فلا أجر لها لانها قامت بأمر واجب عليها شرعا ط وعبرة الجوهره اذا كان لا يوجد سواها تجبر على ارضاعه صيانة عن الهلاك وعليه لأجره لها اه فكلام الجوهره فى الرضاع وكأن الشارح قاس الحضانة عليه لكن الظاهر أن ما فى الجوهره بحث منه كما يشعر به قوله وعليه لأجره لها ويخالفه ما فى الهندية وغيرها واستؤجر له من ترضعه شهر اثم مضى ولم يأخذ ثدى غيرها تجبر على ابقاء الاجارة فان مقتضاء أنها تستحق الاجرة والا لقل تجبر على الارضاع مجانا ورأيت بخط شيخ مشايخنا السائحانى قال البرجندي تجبر الام على الحضانة اذا لم يكن لها زوج والنفقة على الاب وفى المنصورية ان ام الصغيرة اذا امتنعت عن امساكها ولا زوج للام تجبر عليه وعليه الفتوى وقول الفقيه أبو جعفر تجبر وينفق عليها من مال الصغيرة وبه أخذ الفقيه أبو الليث فهذه انص فى أن الاجرة تؤخذ مع الجبر اه ويأتى بيان وجهه قريبا **(قوله اذا لم تكن منكوحه ولا معتدة لابه)** هذا قيد فيما اذا كانت الحاضنة اما فلو كانت غيرها فظاهر استحقاتها اجرة الحضانة بالاولى وقوله لابه احتراز عما لو كانت فى نكاح او عدة رجل غير الاب فانها تستحق الاجرة عليها لكن اذا كان الناكح محرما للصغير والا فلا حضانة لها كما مر هذا وقال المصنف فى المنح وعندي انه لا حاجة الى قوله اذا لم تكن منكوحه ولا معتدة لان الظاهر وجوب اجرة الحضانة لها اذا كانت اهلا وما ذكر انما هو شرط لو وجوب أجر الرضاع اه لانها انما تستأجر له اذا لم تكن منكوحه او معتدة اه ونازعه الخير الرمى فى حاشيته على المنح بأن امتناع وجوب أجر الرضاع للمنكوحه ومعتدة الرجعى لو جوبه عليها ديانة وذلك موجود فى الحضانة بل دعوى الاولوية فيها غير بعيد الى آخر ما ذكره قلت على انك قد علمت مقدمناه آنفا ان الاجرة تستحق مع وجود الجبر فلا تنافى الوجوب ولعل وجهه ان نفقة الصغير لما وجبت على أبيه لو غنيا والا فمن مال الصغير كان من جهاتها الاتفاق على حاضنته التى حبست نفسها لاجله عن الزوج ومثلها أجره ارضاعه فلم تكن أجره خالصة من كل وجه حتى ينافيها الوجوب بل لها شبه الاجرة وشبه النفقة فاذا كانت منكوحه او معتدة لابه لم تستحق أجره لاهى الحضانة ولا على الارضاع لو جوبهما عليها ديانة ولان النفقة ثابتة لها بدو نهما بخلاف ما بعد انقضاء العدة فانها تستحقها عملا يشبه الاجرة وعن هذا كان الاوجه عدم الفرق بين معتدة الرجعى والبائن كما هو مقتضى اطلاق الكثر وظاهر الهداية ترجيحه فانه ذكر فى الرضاع ان فى معتدة البائن روايتين واخر دليل عدم الجواز لكن ذكر فى الجوهره وغيرها تصحيح الجواز ويأتى تمامه فى الباب الآتى **(قوله)** وهى غير أجره ارضاعه ونفقته قل فى البحر فعلى هذا يجب على الاب ثلاثة أجره الرضاع وأجره الحضانة ونفقة الولد اه ومثله فى الشرنبلالية **(قوله عن السراجية)**

قوله أى حين لم يوجد كذا
بالاصل المقابل على خط
المؤلف والذي فى ط أى
حين اذ لم يوجد اه مصححه

لانه حق الولد فليس لها ان
تبطله بالشرط ولو لم يوجد
غيرها اجبرت بالاخلاف
فتح وهذا يعي ما لو وجد
وامتنع من القبول بحر
و حينئذ فلا أجره لها
جوهره (وتستحق)
الحاضنة (اجرة الحضانة
اذا لم تكن منكوحه
ولا معتدة) لابه وهى غير
اجرة ارضاعه ونفقته كفى
البحر عن السراجية

المراد بها هنا فتاوى سراج الدين قارى الهداية فانه في الباب الآتى عزرا ذلك اليها صريحا فلا محل لترديد المصنف بأنه يحتمل انه اراد بها الفتاوى السراجية المشهورة مع قوله لكنني لم اقف على ذلك فيها فافهم لكن قوله اذا لم تكن منكوبة ولا معتدة لآبيه نقله في البحر عن السراجية ولم أره فيها فان عبارة فتاوى قارى الهداية سئل هل تستحق المطلقة اجرة بسبب حضانة ولدها خاصة من غير ارضاع له فأجاب نعم تستحق اجرة على الحضانة وكذا اذا احتاج الى خادم يلزم به اه وافتي بذلك ايضا صاحب البحر في فتاواه وكذا في الخيرية ومشى عليه في النهر وقدمنا انه مفهوم من قولهم في مسألة العمة والحال ان الاب معسر **(قوله)** خلافا لما نقله المصنف حيث قال بعد نقل كلام قارى الهداية لكن يشكل على هذا الاطلاق ما في جواهر الفتاوى قال سئل قاضى القضاة فخر الدين قاضى خان عن المبتوتة هل لها اجرة الحضانة بعد فطام الولد فقال لا والله تعالى اعلم اه قلت يمكن حمل المبتوتة على المعتدة من طلاق بات فهو مبنى على احدى الروايتين في البائن كما قدمناه آنفا لكن التقييد بما بعد فطام الولد لم يظهر لى وجهه ولعله لكونه الواقع في حادثة الفتوى **(قوله)** وقال نجم الأئمة المختار ان عليه السكنى في نفقات البحر عن التفاريق لا تجب في الحضانة أجرة المسكن وقال آخرون تجب ان كان للصبي مال والافعل من تجب عليه نفقته اه وفي النهر وينبى ترجيح عدم الوجوب لان وجوب الاجر لا يستلزم وجوب المسكن بخلاف النفقة اه قلت صاحب النهر ليس من اهل الترجيح فلا يعارض ترجيحه ترجيح نجم الأئمة ولا سيما مع ضعف تعليله فان القول بوجوب اجرة المسكن ليس مبنيا على وجوب الاجر على الحضانة بل على وجوب نفقة الولد فقد تكون الحاضنة لا مسكن لها اصلا بل تسكن عند غيرها فكيف يلزمها اجرة مسكن لتحضن فيه الولد بل الوجه لزومه على من تلزمه نفقته فان المسكن من النفقة ونقل الخير الرملى عن المصنف انه اختلف في لزومه والاظهر اللزوم كما في بعض المعبرات قال الرملى وهذا يعلم من قولهم اذا احتاج الصغير لخادم يلزم الاب فان احتياجه الى المسكن مقرر اه قلت واعتمده ابن الشيحة مخالفا لما اختاره ابن وهبان وشيخه الطرسوسى والحاصل ان الاوجه لزومه لما قلنا لكن هذا انما يظهر لو لم يكن لها مسكن اما لو كان لها مسكن يمكنها ان تحضن فيه الولد ويسكن تبعها لها فلا لعدم احتياجه اليه فينبى ان يكون ذلك توفيقا بين القولين ويشير اليه قول ابى حفص وليس لها مسكن ولا يخفى ان هذا هو الارفق للجانبين فليكن عليه العمل والله الموفق فافهم **(قوله)** وكذا الخ قدمناه عن فتاوى قارى الهداية **(قوله)** قال شيخنا (يعنى الخير الرملى في حواشيه على البحر فافهم **(قوله)** وقواعدنا تقتضيه) قلت ما قدمناه قريبا عن خط شيخ مشايخنا السامحاني صريح في ذلك فقد وافق بحجته المنقول **(قوله)** ثم حرر) اى الخير الرملى ان الحضانة كالرضاع اى في انها لا اجر الام فيها لو منكوبة او معتدة والا فلها الاجرة من مال الصغير ان كان له مال والا فمن مال آبيه او من تلزمه نفقته هذا خلاصة ما حط عليه رأيه بعد كلام طويل وقد علمت تأييده بما نقلناه عن خط السامحاني قات وهذا كله حيث لم يوجد متبرع بالحضانة فان وجد فاما ان يكون اجنبيا عن الصغير اولا وعلى كل فاما ان يكون الاب معسرا اولا وعلى كل فاما ان يكون للصغير مال اولا فان كان اجنبيا يدفع للاهل

مطلب

في لزوم اجرة مسكن
الحضانة

خلافا لما نقله المصنف عن
جواهر الفتاوى وفي
شرح النقاية للباقي عن
البحر المحيط سئل ابو
حفص عمن لها امساك
الولد وليس لها مسكن مع
الولد فقال على الاب
سكنها جميعا وقال نجم الأئمة
المختار انه عليه السكنى في
الحضانة وكذا ان احتاج
الصغير الى خادم يلزم الاب
به وفي كتب الشافعية
مؤنة الحضانة في مال
المحضون لوله والافعل من
تلزمه نفقته قال شيخنا
وقواعدنا تقتضيه فيفتى به
ثم حرر ان الحضانة
كالرضاع والله تعالى اعلم
(١٠) اى بعد الام بأن ماتت

للحضانة بأجرة المثل ولو من مال الصغير وان كان المتبرع غير اجنبي فان كان الاب معسرا والصغير له مال او لا يقال للام اما ان تمسكيه مجانا او تدفعيه للعمه مثلا المتبرعة صونا لماله لوله مال وان كان الاب موسرا والصغير له مال فكذلك لان الاجرة حينئذ على الصغير وان كان الاب موسرا ولا مال للصغير فالام مقدمة وان طلبت الاجرة نظرا للصغير بلا ضرر له في ماله هذا حاصل ما تحرر للعبد الضعيف بناء على ان الحضانة كالرضاع وتتمام ذلك في رسالتنا * الابانة عن اخذ الاجرة على الحضانة * (قوله او لم تقبل او اسقطت حقها) مبنى على عدم الجبر كما لا يخفى ح ومرا الكلام فيه (قوله او تزوجت بأجنبي) اشمل من ذلك قول البحر او لم تكن اهلا للحضانة فانه يدخل ما لو كانت فاجرة او غير مأمونة (قوله عند عدم اهلية القربى) قيد لقوله وان عات لان البعيدة لاحق لهما عند اهلية القربى (قوله بالشرط المذكور) هو عدم اهلية القربى (قوله بحر) اى اخذا من قول الخصاص ان ام ابى الام لا تكون بمنزلة قرابة الام من قبل امها وكذا كل من كان من قبل ابى الام اه زاد في الولوجية لان هذا الحق لقرابة الام قال في البحر وظاهره تأخير ام ابى الام عن ام الاب بل عن الحالة ايضا وقد صارت حادثة الفتوى اه قال ط و وجه ذلك ان الاخت لام والحالات متأخرات عن ام الاب فاذا كن اولى من ام ابى الام لكونهن من قرابة الام فمن كانت مقدمة عليهن وهى ام الاب اولى بالتقدم اه تأمل (قوله ثم الاخت لاب وام) اى اخت الصغير لان قرابة الاب وان كانت لا تدخل لهما فيما يعبر وهو الادلاء بالام لكنها تصلح للترجيح خلافا لقول زفر باشتراكها مع الاخت لام أفاده الزيايى (قوله لان هذا الحق) اى الحضانة وهذا علة لكون الاخت لام تلى الاخت الشقيقة (قوله ثم الاخت لاب) تقديمها عن الحالة هو مامشى عليه اصحاب المتون اعتبارا لقرب القرابة وتقديم المدلى بالام على المدلى بالاب عند اتحاد مرتبتهما قريبا قال في البحر وهذه رواية كتاب النكاح وفي رواية كتاب الطلاق الحالة اولى لانها تدلى بالام وتلك بالاب (قوله ثم بنت الاخت لابوين ثم لام) كونهما حق من الحالة باتفاق الروايات وامابت الاخت لاب ففي رواية احق والصحيح ان الحالة احق منها كفى البحر والزيايى (قوله ثم لاب) هذا ساقط من بعض النسخ وهو المناسب لما علمت من ان الصحيح خلافه مع مخالفته لما بعده (قوله ثم الحالات) اى حالات الصغير (قوله ثم بنت الاخت لاب) هذا هو الصحيح كما علمت وبه صرح في الخاتمة ايضا (قوله ثم بنات الاخ) اى لاب وام او لام او لاب فيما يظهر ح اى على الترتيب قال الزيايى وبنات الاخت اولى من بنات الاخ لان الاخت لها حق في الحضانة دون الاخ فكان المدلى بها اولى (قوله ثم العمات كذلك) اى تقدم العمه لاب وام ثم لام ثم لاب ولم يذكر بنات الحالة والعمه لانه لاحق لهن لانهن غير محرم بحر ويأتى الكلام فيه (قوله ثم عمات الامهات والآباء) قياس ما ذكره في الحالات تقديم عمات الام على عمات الاب ويفيده مامر من ان هذا الحق لقرابة الام وكذا ما فى الحاكم من قوله وكل من كان من قبل الام فهو اولى ممن هو من قبل الاب (قوله بهذا الترتيب) اى العمه لابوين ثم لام ثم لاب (قوله ثم العمات) اى ان لم يكن للصغير احد من محارمه النساء بحر او كان الا انه ساقط الحضانة لانه كالمعدوم رملى (قوله ثم الجد) اى ابوالاب وان علا بحر (قوله ثم بنوه كذلك) اى

او لم تقبل او اسقطت حقها
او تزوجت بأجنبي (ام
الام) وان عات عند عدم
اهلية القربى (ثم ام الاب
وان عات) بالشرط المذكور
واما ام ابى الام فتؤخر عن
ام الاب بل عن الحالة ايضا
بحر (ثم الاخت لاب وام
ثم لام) لان هذا الحق لقرابة
الام (ثم) الاخت (لاب)
ثم بنت الاخت لابوين ثم
لام ثم لاب (ثم الحالات
كذلك) اى لابوين ثم لام
ثم لاب ثم بنت الاخت
لاب ثم بنات الاخ (ثم
العمات كذلك) ثم حالة
الام كذلك ثم عمات الامهات
والآباء بهذا الترتيب ثم
العصبات بترتيب الارث
فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ
الشقيق ثم لاب ثم بنوه
كذلك

بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاخ لاب وكذا كل من سفل من اولادهم بحر (قوله ثم العم ثم بنوه) ينبغي ان يقول كذلك لما في البحر والفتح ثم العم شقيق الاب ثم لاب وأما اولاده فيدفع اليهم الغلام لا الصغيرة لانهم غير محارم (قوله واذا اجتمعوا الخ) اي كعمين ط وينبغي اسقاطه والاستغناء عنه بما سيأتي فانه راجع لكل ح (قوله سوى فاسق) استثناء من قوله ثم العصباء قال في البحر ولا للعصبة الفاسق ولا الى مولى العتاقة تحرزا عن الفتنة اه وفي البدائع حتى لو كانت الاخوة والاعمام غير مأمونين على نفسها او مالها لاتسلم اليهم وينظر القاضي امرأة ثقة عدلة امينة فيسلمها اليها الى ان تبلغ (قوله ومعتوه) في نسخة ومعتق اي بكسر التاء لقول البحر المار ولا الى مولى العتاقة وفي الفتح ويدفع الذكر الى مولى العتاقة لانه آخر العصباء ولا تدفع الانثى اليه اه قلت ينبغي انه لو كان مولى العتاقة امرأة ان تدفع الانثى اليها دون الذكر * (تنبيه) * اشترط في البدائع في العصبة اتحاد الدين حتى لو كان للصبي اليهودي اخوان احدهما مسلم يدفع لليهودي لانه عصبة لا للمسلم اه (قوله وابن عم لمشتهاه الخ) اما اذا كانت لا تشبهى كبت سنة مثلا فلا منع لانه لا فتنة وكذا اذا كانت تشبهى وكان مأمونا بحر بحثا وايده بما في التحفة وان لم يكن للجارية غير ابن العم فالاختيار للقاضي ان رآه اصاح ضمها اليه والاتوضع على يد امينة اه قلت ما في التحفة عاله في شرحها البدائع بقوله لان الولاية في هذه الحالة اليه فيراعى الاصالح اه وهو ظاهر في انه لاحق لابن العم في الجارية مطلقا وان للقاضي دفعها لاجنبية ولو مأمونا حيث رأى المصلحة في ذلك ولو كان الحق له لم يكن للقاضي الاختيار وقد رد الرملى ما بحثه في البحر نحو ما قلنا وبتعليهم بان ابن العم غير محرم وانه لاحق غير المحرم قال واعل وجهه انه لو ثبت له حضانتها كانت عنده الى ان تشبهى فتقع الفتنة فحسم من اصله (قوله ثم اذا لم يكن عصبة الخ) افاد ان العصباء مقدمون على ذوى الارحام المذكور والمراد العصبة المستحق اذ لو لم يستحق كابن عم لجارية يقدم عليه مثل الاخ لام والحال كما صرح به في البدائع والمراد بذوى الارحام من كان منهم محرما احترازا عن ابن العم والحالة كما يأتى (قوله فتدفع لالخ لام) كان ينبغي ان يذكر اول الجدل لام ففي الهندية انه اولى من الاخ لام والحال اه (قوله ثم لام) الذى فى الشرع لالية عن البرهان وكذا في الفتح ثم لاب ثم لام (قوله برهان وعينى بحر) كذا في بعض النسخ وسقط من بعضها لفظ بحر وهو الاول لانه في البحر لم يعزم الى البرهان والعينى (قوله فان تساوا) كأخوة اشقاء مثلا (قوله ولا حق لولد عم الخ) كان المناسب التعبير بالبنات بدل الولد لان الولد يشمل الذكر والانثى وقد مر أن ابن العم له حق في الغلام دون الجارية واما الفرق بين الجارية المشتهاة وغيرها فقد علمت ما فيه فافهم وفي البحر لاحق لبنات العم والحالة لانهم غير محرم وكذلك بنات الاعمام والاخوال بالاولى كذا في كثير من الكتب اه ووجه الاولوية ان العم والحالة مقدمتان على العم والحال مع انه لاحق لبناتهما ومقتضاه انه لاحق لبنات العم ونحوها في حضانة الجارية ولا لابن العم في حضانة الغلام وينبغي اجراء التفصيل المذكور في ابن العم هنا ولم أر من ذكره تأمل وسئت عن صغيره جد أبوام وبنت عمه ولا شبهة ان الحضانة للجد كما علمته مما ذكرناه عن الهندية اما لو كان الصغير انثى فان قلنا ان

مطلب

لو كانت الاخوة او الاعمام
غير مأمونين لاتسلم
الحضونة اليهم

ثم العم ثم بنوه واذا اجتمعوا
فالاورع ثم الاسن اختيار
سوى فاسق ومعتوه وابن
عم لمشتهاه وهو غير مأمون
ثم اذا لم يكن عصبة فلذوى
الارحام فتدفع لأخ لام
ثم لابنه ثم لام ثم لام ثم لام
لابوين ثم لام برهان وعينى
بحر فان تساوا فأصلحهم
ثم اورعهم ثم اكبرهم ولا
حق لولد عم وعمه وخال
وخالة لعدم المحرمية

لبنت العمة حقا في الاثني ينبغي تقديمها على الجد لام لان النساء اقدر لكنه خلاف مامر عن الهندية فليتأمل (قوله والحاضنة الذمية) اشار الى ان ما في الكنز من التقيد بالام اتفاني بل كل حاضنة ذمية كذلك كما صرح به في خزانة الاكل بحر (قوله ولو مجوسية) بأن اسلم زوجها وأبت (قوله بسبع سنين) فائدة هذا تظهر في الاثني لان الذكر تنتهي حضنته بالسبع حموى (قوله او الى ان يخاف) اشار الى ان قول المصنف او يخاف منصوب بأن مضمرة بعد أو انني بمعنى الى كافي الفتح وهذا زاده في الهداية فظاهره انه اذا خيف ان يألف الكفر نزع منها وان لم يعقل ديننا بحر قال ط ولم يمثلوا لآلف الكفر والظاهر ان يفسر سببه بخو اخذه لمعابدهم وفي الفتح وتمنع ان تغذيه الحمر ولحم الخنزير وان خيف ضم الى ناس من المسلمين وقول البحر لم ينزع منها بل يضم الى اناس من المسلمين فيه تحريف والظاهر ان لم زائدة والا تناقض تأمل (قوله بنكاح غير محرمه) اي سواء دخل بها او لا وكان ينبغي ان يقول غير محرمه النسبي لان الرضاعي كالاجنبي في سقوط حضنتها به رملي قلت وينبغي انه لو لم يكن للغلام سوى اخي عم تزوجت أمه أحدهما ان لا يسقط حقها لان الآخر اجنبي مثله فلا فائدة في دفعه اليه بل ابقاؤه عندها اولى واحترز عما لو كان زوج الجدة الجد او زوج الام او الحالة العم ونحوه (قوله في بيت الراب) بتشديد الباء اسم فاعل من التربية وهو زوج الام والولد ربيب له (قوله فللاب اخذه) اي اذا لم يكن لها مسكن وطلبت من الاب ان يسكنها في مسكن فان السكنى في الحضانة عليه كامر (قوله للفرق بين الح) استظهر هذا الخير الرملي ايضا بقولهم ان زوج الام الاجنبي يطعمه نذرا اي قليلا وينظر اليه شزرا اي نظر البغض وهذا مفقود في الاجنبي عن الحضانة قال ح وفي النفس من هذا الفرق شيء فان الراب اذا كان كذلك فالاجنبي اول كما هو المشاهد اه قلت الاصوب التفصيل وهو ان الحضانة اذا كانت تأكل وحدها وابنها معها فلها حق لان الاجنبي لا سبيل له عليها ولا على ولدها بخلاف ما اذا كانت في عيال ذلك الاجنبي او كانت زوجته له وانت علمت ان سقوط الحضانة بذلك لدفع الضرر عن الصغير فينبغي للمفتي ان يكون ذا بصيرة ليراعي الاصلح للولد انه قد يكون له قريب مبغض له يتمي موته ويكون زوج امه مشفقا عليه يعز عليه فراقه فيريد قريبه اخذه منها ليؤذيه ويؤذيها اوليا كل من نفقته او نحو ذلك وقد يكون له زوجة تؤذيه اضعاف ما يؤذيه زوج امه الاجنبي وقد يكون له اولاد يخشى على البنت منهم الفتنة لسكنائها معهم فاذا علم المفتي او القاضي شيئا من ذلك لا يحل له نزعها من امه لان مدار امر الحضانة على نفع الولد وقد مر عن البدائع لو كانت الاخوة والاعمام غير مأمونين على نفسها او مالها لا تسلم اليهم وقد منافي العدة عن الفتح عند قوله ان المختلعة لا تخرج من بيتها في الاصح ان الحق ان على المفتي ان ينظر في خصوص الوقائع فان علم عجزها عن المعيشة ان لم تخرج افتاها بالحل لان علم قدرتها (قوله قال) اي في النهر واصله للبحر حيث قال ودخل تحت غير المحرم الرحم الذي ليس بمحرم كابن العم فهو كالاجنبي هنا اه اي اذا تزوجته سقط حقها وانت خبير بأن هذا مفروض فيما اذا كان مستحق للحضانة اقرب منه فلوم يكن غيره وكان الولد ذكرا يبقى عند امه وكذا لو كان انثى لا تشتهى او كان مأمونا على ما بحثه في البحر فافهم (قوله البائنة) اما الرجعية فلا بد

(و) الحضانة (الذمية)
ولو مجوسية (كمسلمة مالم
يعقل ديننا) ينبغي تقديره
بسبع سنين لصحة اسلامه
حينئذ نهر (او) الى ان
(يخاف ان يألف الكفر)
فينزع منها وان لم يعقل
ديننا بحر (و) الحضانة
(يسقط حقها بنكاح غير
محرمه) اي الصغير وكذا
بسكنائها عند المبغضين له
لما في القنية لو تزوجت الام
باخر فأمسكته أم الام
في بيت الراب فللاب اخذه
وفي البحر قد ترددت فيما
لو أمسكته الحالة ونحوها
في بيت اجنبي عازبة
والظاهر السقوط قياسا
على مامر لكن في النهر
والظاهر عدمه للفرق بين
بين زوج الام والاجنبي
قال والرحم فقط كأبن
العم كالاجنبي (وتعود)
الحضانة (بالفرقة) البائنة

من انقضاء العدة فيها نهر ومقتضاء العود في البائنة قبل انقضاء العدة مع انها تعتد في بيت الزوج ولعل وجهه ارتفاع ولايته عليها فلا ضرر للولد عنده وفي ذلك تأييد لما قدمناه من التفصيل تأمل قال في الدر المنثور وكذا اي تعود الحضانة لو زالت بمجنون وردة ثم زال المانع ذكره العيني وغيره فالاحسن ويعود الحق بزوال مانعه اهـ **(قوله لزوال المانع)** اي ليس من قبل عود الساقط حتى يقال ان الساقط لا يعود فقولهم يسقط حقها معناه منع منه مانع كقولهم تسقط النفقة بالنشوز والولاية بالجنون ثم تعود بزوال ذلك أفاده في النهر وقد يقال ان الساقط لم يعدل عاد حق جديد لقيام سببه بخلاف سقوط الشفعة لانها حق واحد كما مر فتدبر **(قوله والقول لها الخ)** اي لو ادعى تزوجها وانكرت فالقول لها ولو أقرت به لكنها ادعت الطلاق فان لم تعين الزوج فالقول لها لان عينته وينبغي ان يكون مع اليمين في الفصلين نهر ووجه الفرق ان دعواها طلاق المعين لما ابعثها الشرع بدون تصديقه لم يقبل قوالها اصلا **(قوله حتى يستغنى عن النساء)** بأن يأكل ويشرب ويستنجي وحده والمراد بالاستنجاء تمام الطهارة بأن يتطهر بالماء بلا معين وقيل مجرد الاستنجاء وهو التطهير من النجاسة وان لم يقدر على تمام الطهارة زيلعي اي الطهارة الشاملة للوضوء **(قوله وقدر بسبع)** هو قريب من الاول بل عينه لانه حينئذ يستنجي وحده ألا ترى الى ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال مروا صبيانكم اذا بلغوا سبعا والامر بها لا يكون الا بعد القدرة على الطهارة زيلعي **(قوله وبه يفتي)** وقيل بتسع سنين **(قوله لانه الغالب)** اي الاستغناء هو الغالب في هذا السن **(قوله فان اكل الخ)** افاد ان القاضي لا يخلف احدها بل ينظر فيما ذكر كما في البحر عن الظهيرية ووجهه ان اليمين للنكول ولا يملك احدها ابطال حق الولد من كونه عنده قبل السبع وعند أبيه بعدها **(قوله ولو جبرا)** اي ان لم يأخذه بعد الاستغناء اجبر عليه كما في الملتقى وفي الفتح ويجبر الاب على اخذ الولد بعد استغنائه عن الام لان نفقته وصيانتة عليه بالاجماع اهـ وفي شرح المجمع واذا استغنى الغلام عن الخدمة اجبر الاب او الوصي او الولي على اخذه لانه اقدر على تأديبه وتعليمه اهـ وفي الخلاصة وغيرها واذا استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبة اولى يقدم الاقرب فالاقرب ولاحق لابن العم في حضانة الجارية اهـ قلت بقي ما اذا انتهت الحضانة وما يوجد له عصبة ولا وصي فالظاهر انه يترك عند الحاضنة الا ان يرى القاضي غيرها اولى له والله تعالى اعلم **(قوله والا)** بأن فقدت الاربعة او بعضها لا يدفع اليه ط **(قوله والجدة)** اي وان علت ط **(قوله اي تباع)** وبلوغها اما بالحيض او الاتزال او السن ط قال في البحر لانها بعد الاستغناء تحتاج الى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك اقدر وبعد البلوغ تحتاج الى التحصين والحفظ والاب فيه اقوى وأهدى **(قوله في ظاهر الرواية)** مقابله رواية محمد الآتية **(قوله فالتول للام)** لانه يدعى سقوط حقها بحر **(قوله واقول الخ)** هو صاحب النهر حيث قال واقول ينبغي ان ينظر الى سنّها فان بلغت سنّا تحيض فيه الاثني ثلثا فالقول له والا لها اهـ والذي ينبغي الرجوع الى الصغيرة فان ادعت البلوغ في سن يحصله بدفت كما هو المصرح به في باقي الاحكام افاده الرحمي **(قوله مشهاة اتفاقا)** بل في محرمان المنع بنت تسع فصامدا مشهاة اتفاقا سائحاني **(قوله كذلك)** اي في كونها أحق بها حتى تشتهى

لزوال المانع والقول لها في نفى الزوج وكذا في تطليقه ان اهتمته لان عينته (والحاضنة) أما او غيرها (احق به) اي بالغلام حتى يستغنى عن النساء وقدر بسبع وبه يفتي لانه السالب ولو اختلفا في سنّه فان اكل وشرب ولبس واستنجي وحده دفع اليه ولو جبرا والا (والام والجدة) لام اولاب (احق بها) بالصغيرة (حتى تحيض) اي تبلغ في ظاهر الرواية ولو اختلفا في حيضها فالقول للام بحر بحسب واقول ينبغي ان يحكم سنّها ويعمل بالغالب وعند مالك حتى يحتمل الغلام وتزوج الصغيرة ويدخل بها الزوج عيني (وغیرها) احق بها حتى تشتهى وقدر بتسع وبه يفتي وبنت احدى عشر مشهاة اتفاقا زيلعي (وعن محمدان الحكم في الاموال كذلك)

وبه يفتى لكثرة الفساد زيلعى وأفاد انه لا تسقط الحضانة بتزوجها مادامت لاتصلح للرجال الا فى رواية عن الثانى اذا كان يستأنس بها كفى القنية وفى الظهيرية امرأة قالت هذا ابنك من بنى وقد ماتت امه فاعطى نفقته فقال صدقت لكن امه لم تمت وهى فى منزلى وأراد اخذ الصبي يمنع حتى يعلم القاضى امه **قوله** ٨٨٢ **قوله** وتحضر عنده فتأخذه لانه اقر بأنها جدته

وحاضنته ثم ادعى احقية غيرها وذا محتمل فأن (احضر الاب امرأة فقال هذه ابنتك وهذا) ابى (منها وقالت الجدة لا) ماهذه ابنتى (وقدمت ابنتى ام هذا الولد فالقول للرجل والمرأة التى معه ويدفع الصبي اليهما) لان الفراش لهما فيكون الولد لهما (كزوجين بينهما ولد فادعى) الزوج (انه ابنه لامنها) بل من غيرها (وعكست) فقالت هو ابى لامنه (حكم بكونه ابنا لهما) لما قلنا وكذا لو قالت الجدة هذا ابنك من بنتى الميتة فقال بل من غيرها فالقول له ويأخذ الصبي منها وكذا لو احضر امرأة وقال ابى من هذه لامن بنتك وكذبت الجدة وصدقها المرأة فالاب اولى به لانه لما قال هذا ابى من هذه المرأة فقد انكر كونها جدته فيكون منكرا لحق حضانتها وهى اقرب له بالحق انتهى ملخصا (ولا خيار للولد عندنا مطلقا) ذكرنا كان او اثنى خلافا

(**قوله** وبه يفتى) قال فى البحر بعد نقل تصحيحه والحاصل ان الفتوى على خلاف ظاهر الرواية (**قوله** وأفاد) اى المصنف بقوله حتى تشبهى من غير تقييد بما قبل التزوج (**قوله** بتزوجها) اى الصغيرة (**قوله** مادامت لاتصلح للرجال) فان صلحت تسقط وسيأتى فى اول النفقات ان التى تشبهى للوطء فيما دون الفرج يلزمه نفقتها وكذا التى تصلح للخدمة او الاستئناس ان امكسها فى بيته عند الثانى واختاره فى التحفة اه ومقتضاه ان صلوحها للرجال يكفى بالوطء فيما دون الفرج ولذا لزمه نفقتها بخلاف من تصلح للخدمة والاستئناس فقط حيث لاتلزمه نفقتها الا ان رضى بها او امسكها فى بيته (**قوله** الا فى رواية الخ) فيه اشارة الى ضعفها وظاهره انها اذا صلحت للرجال قبل البلوغ وقد زوجها ابوها لاحضانة لامها اتفاقا وهذا ظاهر على القول المفتى به لاعلى ظاهر الرواية من قوله حتى تحض فيحتاج اخلاقه الى تقييد أفاده فى البحر اى تقييد قوله حتى تحيض بما اذا لم يتزوج (**قوله** وفى الظهيرية الخ) دخول على المتن ط (**قوله** لكن امه) اى التى هى ابنتك (**قوله** لان الفراش لهما) لكون النكاح يثبت بالتصادق (**قوله** قلنا) من ان الفراش لهما (**قوله** وكذا لو قالت الجدة) سماها جدة نظرا لزوجها (**قوله** فقال بل من غيرها) اى من امرأة اجنبية عنك وهذا هو الفرق بين هذه وبين المسئلة الاولى فانه فى الاولى اعترف بأنه من ابنتها وانها جدته (**قوله** وكذبت الجدة) بأن قالت ماهذه امه بل امه ابنتى ظهيرية (**قوله** وصدقها المرأة) بأن قلت صدقت ماأنا بأمه وقد كذب هذا الرجل ولكنى امرأته ظهيرية (**قوله** لانه لما قال هذا ابى من هذه المرأة) وكذا قوله بل من غيرها (**قوله** انتهى ملخصا) اى انتهى كلام الظهيرية حال كونها ملخصا فادبه انه لم يأت بعين عبارتها بل حذف بعضها اختصارا وهو كذلك وان استوفى صور المسئلة فافهم (**قوله** ولا خيار للولد عندنا) اى اذا بلغ السن الذى ينزع من الام يأخذها الاب ولا خيار للصغير لانه لقصور عقله يختار من عنده اللعب وقد صح ان الصحابة لم يخيروا واما حديث انه صلى الله عليه وسلم خير فلكونه قال اللهم اهده فوفق لاختيار الانظر بدعائه عليه الصلاة والسلام وتماه فى الفتح (**قوله** وأفاده) اى أفاد ما ذكر من ثبوت التخيير والانفراد للبالغ مع زيادة تفصيل وتقييد لذلك فافهم (**قوله** مبلغ النساء) اى بما تبلغ به النساء من الحيض ونحوه ولو حذفه لكان اوضح (**قوله** ضمها الاب الى نفسه) اى وان لم يخف عليها الفساد لو حديثة السن بحر والاب غير قيد فان الاخ والعمة كذلك عند فقد الاب مالم يخف عليها منهما فينظر القاضى امرأة مسلمة ثقة فتسلم اليها كما نص عليه فى كافى الحاكم وذكره المصنف بعد (**قوله** الا اذا دخلت فى السن) عبارة الوجيز مختصر المحيط الا اذا كانت مسنة ولها رأى وفى كفاية المتحفظ وفقه اللغة من رأى البياض فهو اشيب واشمط ثم شيخ فاذا ارتفع

للشافعى قلت وهذا قبل البلوغ اما بعده فيخير بين ابويه وان اراد الانفراد فله ذلك ويؤيد زاده معزيا للمنية (عن) وأفاده بقوله (بلغت الجارية مبلغ النساء ان بكرها ضمها الاب الى نفسه) الا اذا دخلت فى السن واجتمع لها رأى فتسكن حيث احبت حيث لاخوف عليها (وان ثيبا لا) يضمها (الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها) فللاب والجد ولاية الضم

عن ذلك فهو مسن رحمتي (قوله لا غيرها الخ) الفرق ان الاب والجد كان لهما ولاية الضم في الابتداء فجاز ان يعيدها الى حجرها اذا لم تكن مأمونة اما غيرها فلم تكن له ولاية الضم في الابتداء فلا تكون له ولاية الاعادة ايضا بحر عن الظهيرية قلت وفيه نظر فان المتون مصرحة بأنه اذا لم تكن امرأة فالحضانة للعصبات على ترتيبهم ففي ذلك اثبات ولاية الضم ابتداء لغير الاب والجد الا ان يريد بقوله اما غيرها العصبه غير المحرم كابن العم ومولى العتاقة فان الاتي لا تضم اليه كإمر وعبرة الفتح الا ان تكون غير مأمونة على نفسها لا يوثق بها فللاب ان يضمها اليه وكذا للاخ والعم الضم اذا لم يكن مفسدا فان كان فحينئذ يضعها القاضي عند امرأة ثقة اه وزاد الزيلعي وكذا الحكم في كل عصبه ذى رحم محرم منها اه وهذا الذى مشى عليه المصنف بعد (قوله والغلام اذا عقل الخ) كان ينبغى الابتداء بمسئلة الغلام او ذكرها آخره لان ما قبلها وما بعدها فى الجارية ثم المراد الغلام البالغ لان الكلام فيما بعد البلوغ وعبرة الزيلعي ثم الغلام اذا بلغ رشيدا فله ان ينفرد الا ان يكون مفسدا مخوفا عليه الخ واحترز عما اذا بلغ معتوها ففي الجوهره ومن بلغ معتوها كان عند الام سواء كان ابنا او بنتا اه وفي الفتح والمعتوه لا يخير ويكون عند الام اه قال فى البحر بعد نقله ما فى الفتح وينبغى ان يكون عنده من يقول بخير الولد واما عندنا فالمعتوه اذا بلغ السن المذكور اى الذى ينزع فيه من الام يكون عند الاب اه وتبعه فى النهر وهو الموافق للقواعد تأمل (قوله فله ضمه) اى اللاب ولاية ضمه اليه والظاهر ان الجد كذلك بل غيره من العصبات كالاخ والعم ولم أر من صرح بذلك واعلمهم اعتمدوا على ان الحاكم لا يمكنه من المعاصى وهذا فى زماننا غير واقع فيتعين الافتاء بولاية ضمه لكل من يؤتمن عليه من أقاربه ويقدر على حفظه فان دفع المنكر واجب على كل من قدر عليه لاسيما من يلحقه عاره وذلك ايضا من اعظم صالة الرحم والشرع امر بصلتها وبدفع المنكر ما أمكن قال تعالى * ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون * ثم رأيت فى حاشية البحر للمولى ذكر ذلك بحثا ايضا وقال ولم أره ثم قال ثم رأيت النقل فيه وهو ما فى المنهاج والخلاصة والتارخانية وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فمن سواء من العصبه أولى الاقرب فالاقرب غير ان الاتي لا تدفع الا الى محرم اه قلت كلامنا فيما اذا بلغ الغلام وما نقله فيما قبل البلوغ ولذلك يذكر فيه التفصيل بين كونه مأمونا او غيره (قوله فيما ذكر) اى من احكام البكر والثير والغلام والتأديب ط (قوله وان لم يكن لها) اى للبكر كما قدمناه عن الكافى وكذا الثيب كما علمته خلافا لما مر عن الظهيرية وقد صرح المصنف به بعد فى قوله بلافرق فى ذلك بين بكر وثير * (تنبيه) * حاصل ما ذكره فى الولد اذا بلغ انه اما ان يكون بكرا مسنة او ثيبا مأمونة او غلاما كذلك فله الخيار واما ان يكون بكرا شابة او يكون ثيبا او غلاما غير مأمونين فلا خيار لهم بل يضمهم الاب اليه (قوله واذا بلغ الذكور حد الكسب) اى قبل بلوغهم مبالغ الرجال اذ ليس له اجبارهم عليه بعده (قوله بخلاف الاناث) فليس له ان يؤجرهن فى عمل او خدمة تارخانية لان المستاجر يخلو بها وذلك سىء فى الشرع ذخيرة ومفاده انه يدفعها الى امرأة تعلمها حرفة كتطريز وخياطة اذ لا محذور فيه وسياقى تمامه

لا غيرها كما فى الابتداء بحر عن الظهيرية (والغلام اذا عقل واستغنى برأيه ليس للاب ضمه الى نفسه) الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه فله ضمه لدفع فتنه او عار وتأديبه اذا وقع منه شىء ولا نفقة عليه الا ان يتبرع بحر (والجد بمنزلة الاب فيه) فيما ذكر (وان لم يكن لها اب ولا جد) لكن (الهاخ او عم فله ضمه) ان لم يكن مفسدا وان كان مفسدا (لا) يمكن من ذلك (وكذا الحكم فى كل عصبه ذى رحم محرم منها فان لم يكن لها اب ولا جد ولا غيرها من العصبات او كان لها عصبه مفسدا فنظر فيها الى الحاكم فان كانت (مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى والاوضاع عند) امرأة (امينة قادرة على الحفظ بلافرق فى ذلك بين بكر وثير) لانه جعل ناظر للمسلمين ذكره العيني وغيره واذا بلغ الذكور حد الكسب يدفعهم الاب الى عمل ايكسبوا او يؤجرهم وينفق عليهم من اجرتهم بخلاف الاناث

في التفقات (قوله ولو الاب مبذرا) اي نخشى منه اتلاف كسب الابن (قوله كما في سائر الاملاك) اي املاك الصبيان تتارخاية اي فان القاضي ينصب لهم وصيا يحفظ لهم مالهم اذا كان الاب مبذرا (قوله ليس للمطلقة بأئسا الح) اما المطلقة رجعية فحكمها حكم المنكوحه ليس لها الخروج لان حق السكنى للزوج واما المعتدة فليس لها الخروج قبل انقضاء العدة مطلقا بحر والظاهر ان المتوفى عنها زوجها كالمطلقة في ذلك فلا تملك ذلك بلا اذن الاولياء لقيامهم مقام الاب وما فيه اضرار بالولد ظاهر المنع اه رملى لا يقال ان معتدة الموت تخرج يوما وبعض الليل لان المراد هنا الانتقال الى بلدة اخرى وليس لها ذلك في العدة واما بعد انقضائها فلم أره وقول الرملى لقيام الاولياء مقام الاب يفيد منعها من ذلك بعد العدة ايضا لكن سئل شيخ مشايخنا العلامة الفقيه منلا على التركمانى عن يقيم في حضانه امه له جد لآب تريد امه السفر به من بلدها التي تزوجت فيها الى بلدة اخرى فهل لحده منعها فأجاب بأن الواقع في كتب المذهب متونا وشروحا تقييد المسئلة بالمطلقة والاب ولم ير من أجراءها في غيرها ومفاده ان الحد ليس له منعها وما قاله الحير الرملى لم يستند فيه الى نقل فينبغي التوقف حتى نرى النقل الصريح فان العلم امانة هذا حاصل ما رأيته بخطه رحمه الله تعالى ووجه توقفه التقييد بالاب والمطلقة فيحتمل كونه للاحتراز بقريته تخصيصهم هذا الحكم بالام المطلقة فقط ويحتمل عدمه لما قاله الرملى والله سبحانه اعلم (قوله لا تمنع) الا اذا انتقلت من مصر الى قرية كأيأتى (قوله مطلقا) سواء كان وطنها أو لا وقع العقد فيه أو لا بحر (قوله من محلة الى محلة) اي في بلدة واحدة والظاهر انه لو كان بين المحلتين تفاوت تمنع (قوله لا اذا انتقلت الح) قال الرملى في حواشى المنح هذا خطأ تبع فيه صاحب البحر اذ ليس لها نقله من قرية الى مصر بينهما تفاوت والعجب في حكمه لم يقل به احد جعله متا بمجرد تقليده للبحر اه وفي ط عن الهندية عن المحيط وان ارادت نقله من قرية الى مصر جمع وليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيها فليس لها ذلك الا ان يكون المصر قريبا من القرية على التفسير الذى قلنا اه (قوله وفي عكسه لا الح) اي وفي انتقالها من المصر الى القرية لا يمكن من ذلك ولو كانت القرية قريبة لتضرر الولد بتخلقه باخلاق اهل السواد اي اهل القرى المجاورة على الجماء (قوله الا اذا كان الح) استثناء من قوله وفي عكسه لا ومثله ما اذا انتقلت من قرية الى مصر او الى قرية او من مصر الى مصر ولذا عظم الشارح بقوله ما انتقلت اليه ويمكن جعله مستثنى من قوله ليس للمطلقة الخروج ولكن كان حقه العطف بالواو افاده ط (قوله اي عقد عليها في وطنها) افاد ان المراد بالنكاح مجرد العقد وان الاشارة بثمة لاوطن فلا بد في جواز الانتقال الى البلدة البعيدة من شرطين كونها وطنها وكون العقد فيها وفي رواية الجامع الصغير اشتراط العقد دون الوطن قل الزيلعي والاول اصح لان التزوج في دار ليس التزاما للمقام فيها عرفا فلا يكون لها النقلة اليها (قوله ولو قرية في الاصح) اي وله كان الوطن الواقع فيه العقد قرية خلافا لما في شرح القالى فانه ضعيف كما في البحر (قوله الادار الحرب) استثناء من الاستثناء في المتن وقوله الا ان يكونا مستأمنين استثناء من قوله الادار الحرب اي اما الانتقال الى وطنها الذى نكحها فيه ان لم يكن دار الحرب

ولو الاب مبذرا يدفع كسب الابن الى أمين كما في سائر الاملاك مؤيد زاده معزبا للحلاسة (ليس للمطلقة بأئسا بعد عدتها) الخروج بالولد من بلدة الى اخرى بينهما تفاوت فلو بينهما تفاوت بحيث يمكنه ان يبصر ولده ثم يرجع في نهاره لم تمنع مطلقا لانه كالاتقال من محلة الى محلة شمنى (الا اذا انتقلت من القرية الى المصر وفي عكسه لا) لضرر الولد بتخلقه بأخلاق اهل السواد (الا اذا كان) ما انتقلت اليه (وطنها) وقد نكحها ثمة اي عقد عليها في وطنها ولو قرية في الاصح الادار الحرب الا ان يكونا مستأمنين

والزوج مسلم او ذمى فلو كانا حربيين مستأمنين فالها ذلك كما في البدائع والحاصل ان عبارة المتن والشرح في غاية الخفاء مع التطويل فالأظهر والاخصر ان يقال وللمطابقة الخروج بالولد من قرية الى مصر قريبة لا عكسه ومن بلدة الى أخرى هي وطنها وقد نكحها فيها ولودار حرب لو زوجها حربيا مثلها فهذه عبارة موجزة نافعة جامعة مانعة **(قوله وهذا الحكم)** أي الذي ذكر من الخروج والتفصيل فيه ط **(قوله جدة)** وغير الجدة من الحاضنات مثلها بالاولى كما في البحر **(قوله اعدم العقد بينهما)** لان العقد على الزوجة في وطنها دليل الرضا بأقامتها بالولد فيه ولا عقد بينه وبين الجدة **(قوله الاباذنه)** أي اذن الاب وكذا من له حق الحضانة من الرجال ط تأمل **(قوله من اخراجه)** أي الى مكان بعيد او قريب يمكنها ان تبصره فيه ثم ترجع لانها اذا كانت لها الحضانة يمنع من اخذه منها فضلا عن اخراجه فمافي النهر من تقييده بالبعد أخذاً مما يأتي عن الحاوي غير صحيح فافهم **(قوله من بلد أمه)** الظاهر ان غيرها من الحاضنات كذلك ط **(قوله ما بقيت حضانتها)** كذا في النهر وفيه كلام **(قوله فلو أخذ الخ)** تفريع على مفهوم ما قبله وفي الجمع ولا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء وعمله في شرحه بما فيه من الاضرار بالام بأبطال حقها في الحضانة قال في البحر وهو يدل على ان حضانتها اذا سقطت جازله السفر به ثم نقل كلام السراجية المذكور وقال وهو صريح فيما قلناه لکن في الشر نبلا لية عن البرهان وكذا لا يخرج الاب به من محل اقامته قبل استغنائه وان لم يكن لها حق في الحضانة لاحتمال عوده بزوال المانع اه وهو المفهوم مما يأتي عن فتاوى الرملي ويدل له مافي الحاوي كاتعرفه ولا ينفيه مامر عن شرح الجمع لاحتمال ان يريد بالحق الحال او المستقبل تأمل **(قوله كما في السراجية)** المراد بها فتاوى سراج الدين قارى الهداية **(قوله وقيد المصنف الخ)** وكذا قيد في النهر ولا حاجة اليه لانها اذا تزوجت وكان لها اه اهل لا حضانة او غيرها فليس لابيها اخذه منها فضلا عن السفر به **(قوله وفي الحاوي)** يعني القدسي **(قوله له اخراجه الخ)** انت خير بأن هذا محمول على ما اذا لم يكن لها حق الحضانة اذ لو كان لها الحضانة لا تمكنه من اخذه منها فضلا عن اخراجه عنها الى قرية او بلدة قريبة او بعيدة خلافا لما في النهر كما مر فافهم ثم لا يخفى انه مخالف لما مر عن السراجية ولما يأتي عن شيخه الرملي بل ولما مر عن الجمع والبرهان لان مافي الحاوي يشمل ما بعد الاستغناء وهذا هو الفرق بالام ويؤيده مافي التتارخانية الولد متى كان عند احد الابوين لا يمنع الآخر عن النظر اليه وعن تعهده اه ولا يخفى ان السفر اعظم مانع **(قوله كما في جانبها)** أي كما انها اذا كان الولد عندها لها اخراجه الى مكان يمكنه ان يبصر ولده كل يوم **(قوله لا يجبر على ان يرسله)** وكذلك يقال في جانبها وقت حضانتها ط ويفيده ما قدمناه آنفا عن التتارخانية **(قوله بأنه يسافر به بعد تمام حضانتها)** لم أره في الخيرية في هذا المحل **(قوله وبأن غير الاب الخ)** يوهم ان غير الاب له السفر به ايضا اذا كان عنده ولم أر من ذكره بل قال القهستاني فلا يخرج الاب الا ان يستغنى ولا غيره ثم يستحق الحضانة نظرا للصغير اه والذي افق به الرملي في الخيرية هو انه اذا تزوجت الام باجنبي والصغير ابن عم له طلبه قال في المنهاج للعقيلي وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فمن سواه

(وهذا) الحكم (في الام)
المطابقة فقط (اما غيرها)
جدة وام ولد اعتقت (فلا
تقدر على نقله) اعدم العقد
بينهما (الاباذنه) كما يمنع
الاب من اخراجه من بلد
امه بلا رضاها ما بقيت
حضانتها فلو (أخذ المطلق
ولده منها لتزوجها) جاز
(له) ان يسافر به الى ان
يعود حق أمه (كما في
السراجية وقيد المصنف
في شرحه بما اذا لم يكن له
من ينقل الحق اليه بعدها
وهو ظاهر وفي الحاوي
له اخراجه الى مكان
يمكنها ان تبصر ولدها
كل يوم كما في جانبها فيجمع ط
قلت وفي السراجية اذا
سقطت حضانة الام وأخذ
الاب لا يجبر على ان يرسله
انها بل هي اذا ارادت ان
تراه لا تمنع من ذلك وأفتى
شيخنا الرملي بأنه يسافر به
بعد تمام حضانتها وبأن
غير الاب من العصبات
كالاب وعزاه للخلاصة
والتتارخانية * (فرع) *
خرج بالولد ثم طلقها
فطالبته برده ان احرمته
بأذنها

من العصبية أولى الاقرب فالاقرب غير ان الاثني لا تدفع الى غير المحرم ومثله في الخلاصة والتارخانية وغيرهما اهـ **(قوله لا يلزمه رده)** بل يقال اذهبي وخذيه نهر **(قوله فعليه رده)** لانه وان أخرجه بأذنها لكنها لما خرجت معه لم تكن راضية بفراقه فاذا ردها وحدها ثم طلقها لزمه رده اليها بخلاف ما اذا اذنت باخراجها وحده والله سبحانه اعلم

باب النفقة

مطلب

اللفظ قسمان جامد ومشتق

لا يلزمه رده وان غير اذنها
لزمه كالمخرج به مع امه ثم
ردها ثم طلقها فعليه رده
بحر والله تعالى اعلم

باب النفقة

هي لغة ما ينفقه الانسان
على عياله وشرعا (هي
الطعام والكسوة والسكنى)
وعرفا هي الطعام (ونفقة
الغير تجب على الغير بأسباب
ثلاثة زوجية وقربا
وملك) بدأ بالاول المناسبة
مامرا وانها اصل الولد
(فتجب للزوجة) بنكاح
صحیح فلو بان فساده
او بطلانه رجع بما اخذته
من النفقة بحر

(قوله هي لغة الح) النفقة مشتقة من التفوق وهو الهلاك نفقت الدابة نفوقا هلكت او
من النفاق وهو الرواج نفقت السلعة نفاقا راجت ذكر الزمخشري ان كل ما فاؤه نون وعينه
فاء يدل على معنى الخروج والذهاب مثل نفق ونفر ونفخ ونفس ونفى ونقد وفي الشرع
الادرار على شئ بما فيه بقاؤه كذا في الفتح قلت ولا يخفى ان ما ذكره بيان لاصل مادتها
وما أخذ اشتقاقها ووجه تسميتها فان بها هلاك المال ورواج الحال فلا ينافي قوانينهم ايضا انها
في اللغة ما ينفقه الانسان على عياله ونحوهم فانه بيان حقيقة مدلولها وانها اسم عين لا حدث
وعن هذا قالوا ان اللفظ قسمان جامد وهو ما لم يوافق مصدرا بحروفه الاصول ومعناه
كرجل واسد ومشتق وهو خلافه وهو قسمان مطرد وغيره فالاول كاسم الفاعل والمفعول
وبقية المشتقات السبعة فضارب مثلا يطرد اطلاقه على كل من اتصف بمعنى المشتق هو
منه والثاني ما كان معنى المشتق منه مرجحا للتسمية غير داخل فيها كقارورة حتى لا يطرد
في كل ما وجد فيه ذلك المعنى فلا يصح اطلاق قارورة على نحو البئر وان وجد فيه قرار
الماء فالنفقة من هذا القبيل لا من المطرد ولا من الجامد غير المشتق وبهذا التقرير اندفع
ما اورده في البحر فافهم **(قوله وشرعا هي الطعام الح)** كذا فسرهما محمد بالثلاثة لما سأل
هشام عنها كما في البحر عن الخلاصة **(قوله وعرفا)** اي في العرف الطارىء في لسان اهل الشرع
هي الطعام فقط ولذا يعطفون عليه الكسوة والسكنى والعطف يقتضى المغايرة رحمتي
وعبارة المتون كالكنز والمتقى وغيرهما على هذا **(قوله ومالك)** شامل لنفقة المملوك من بني
آدم والحيوانات والعقار كما في الدر المنثور لكن في الاخير لا يجبر قضاء وفي الثاني خلاف كما
سيأتى آخر الباب **(قوله لمناسبة مامر)** اي من النكاح والطلاق والعدة بحر **(قوله اولانها
اصل الولد)** اي لان القرابة لا تكون الا بالتوالد والولد الذي تكون ابنا او ابا أو أخا أو عما
لا يحصل الا بالزوجة فقدم الكلام عليها لتقدمها فافهم **(قوله بنكاح صحیح)** فلان نفقة على
مسلم في نكاح فاسد لا نعداء سبب الوجوب وهو حق الحبس الثابت للزوج عليها بالنكاح وكذا
في عدته لان حق الحبس وان ثبت لكنه لم يثبت بالنكاح بل لتحصيل الماء ولان حال العدة
لا يكون اقوى من حال النكاح بدائع **(قوله فلو بان فساده او بطلانه الح)** لم يذكر في البحر
البطلان وقدمنا في العدة عن الفتح وغيره عدم الفرق بين الفاسد والباطل في النكاح بخلاف
البيع وفي الهندية عن الذخيرة ولو كان النكاح صحيحا من حيث الظاهر ففرض لها القاضي
النفقة واخذتها شهرا ثم ظهر فساد النكاح بأن شهدوا انها أخته رضاعا وفرق بينهما رجع
عليها بما اخذت ولو انفق بلا فرض القاضي لم يرجع بشئ اهـ ونحوه في الفتح وفي الهندية
ايضا عن الخلاصة واجمعوا ان في النكاح بلا شهود تستحق النفقة اهـ قل ط ونظر

فيه الحموى بأنه من أفراد الفاسد اه قلت ومثله في النهر والظاهر ان الصواب لا يستحق
 بلا النافية اذ لا احتباس فيه **(قوله على زوجها)** اي ولو عبد احتق ببيع في نفقتها **(قوله وكل**
محبوس الخ) هذه كبرى قياس من الشكل الاول طويت صغراه للعلم بها من التعليل السابق
 والتقدير الزوجة محبوسة لمنفعة الزوج الخ وينتج لزوم نفقتها عليه فافهم **(قوله كفت**
وقاض) اي ووال فلهم قدر ما يكفيهم ويكفي من تلزمهم نفقتهم من بيت المال لا احتباسهم
 في مصلحة المسلمين رحمتي **(قوله ووصي)** فله الاقل من نفقته واجر عمله في مال الميت رحمتي
 وظاهره ولو غنيا او وصي الميت وفيه كلام سيأتي ان شاء الله تعالى في باب آخر الكتاب **(قوله**
زيلي) يوهم ان الزيلي ذكر هذه الثلاثة فقط مع انه ذكر الستة وزاد عليهم الوالي ح
(قوله وعامل) اي في الصدقات زيلي **(قوله قاموا بدفع العدو)** اي نصبوا أنفسهم لذلك
 وترقبوا غرته فتجب النفقة لهم ولذريتهم **(قوله ومضارب)** فنفقته في مال المضاربة مادام
 مسافرا لا احتباسه لها فلو كان مضاربا لرجلين او اكثر فنفقته على حسب المال رحمتي
(قوله ولا يرد الرهن) قال في البحر واعترض بأن الرهن محبوس لحق المرتهن وهو الاستيفاء
 ولذا كان احق به من سائر الغرماء مع ان نفقته على الراهن واجيب بأنه محبوس بحق الراهن
 ايضا وهو وفاء دينه عنه عند الهلاك مع كونه ملكا له اه فقوله مع كونه ملكا له ترجيح
 لجانب الراهن في وجوب النفقة عليه وحده مع كونه محبوسا لحقهما والشارح اخل به ح
 قلت لا اخلال بتركه فان المحقق ابن الهمام لم يذكره لان منفعة الحبس اذا كانت غير مختصة
 بالغير لا تجب النفقة على الغير فهو كالاجير اذا عمل في المشترك لا يستحق اجرا لانه عامل لنفسه
 من وجه فافهم **(قوله في ماله لا على أبيه الخ)** كذا في كافي الحاكم الشهيد حيث قال فان كان
 صغيرا لاماله لم يؤخذ أبوه بنفقة زوجته الا ان يكون ضمنها اه وفي الحانية وان كانت
 كبيرة وليس للصغيرة مال لا تجب على الاب نفقتها ويستدين الاب عليه ثم يرجع على الابن اذا
 أيسر اه وعزاه في البحر والنهر الى الخلاصة ايضا قال الرملي ومثله في الزيلي وكثير
 من الكتب اه قلت وبه جزم المصنف والشارح في باب المهر وانت خير أن الكافي هو نص
 المذهب ولا سيما واكثر الكتب عليه فيقدم على ماسيد كره الشارح في الفروع عن المختار
 والملتقى من وجوبها على أبيه الا ان يحمل على وجوب الاستدانة ليرجع تأمل **(تأنيده)** قال
 في الشرنبلالية بعد نقله ما في الحانية أقول هذا اذا كان في تزويج الصغيرة مصلحة ولا مصلحة
 في تزويج قاصر مرضع بالغة حدا الشهوة وطاقة الوطء بمهر كثير ولزوم نفقة يقررها القاضي
 فتستغرق ماله ان كان او يصير ذادين كثير ونص المذهب انه اذا عرف الاب بسوء الاختيار
 مجانة او فسقا فالعقد باطل اتفاقا صرح به في البحر وغيره وقدمه المصنف في باب الولى اه
 قالت المصريح به في المتون والشروح ان الاب تزويج الصغير والصغيرة غير كف وبدون مهر
 المثل بغبن فاحش لان كمال شفقة الاب دليل على وجود المصلحة ما لم يكن سكران او معروفا
 بسوء الاختيار لان ذلك دليل على عدم تأمله في المصلحة وانت خير بأن الشرط ان لا يكون
 معروفا بسوء الاختيار قبل العقد فلا يثبت سوء اختياره بمجرد العقد المذكور **(الا ان**
لا يتصور صحة عقده بالغبن الفاحش واغبر الكف) كما مر تقريره في باب الولى فظهر انه اذا لم يكن

(على زوجها) لانها جزاء
 الاحتباس وكل محبوس
 لمنفعة غيره يلزمه نفقته
 كفت وقاض ووصى زيلي
 وعامل ومقاتلة قاموا بدفع
 العدو ومضارب سافر
 بمال مضاربة ولا يرد
 الرهن لحبسه لمنفعتهما (ولو
 صغيرا) جدا في ماله لا على
 أبيه الا اذا كان ضمنها كما
 مر في المهر (لا يقدر على
 الوطء)

مطلب

لا تجب على الاب نفقة
 زوجة ابنه الصغير

لان المانع من قبله (او فقيرا ولو) كانت (مسامة او كافرة او كبيرة او صغيرة تطيق الوطء) او تشتهى للوطء فيما دون الفرج حتى لو لم تكن كذلك كان المانع منها فلا نفقة كما لو كانا صغيرين (فقيرة او غنية موطوءة اولا) كأن كان الزوج صغيرا او كانت رتقاء او قرناء او معتوهة او كبيرة لا توطأ وكذا صغيرة تصالح للخدمة او الاستئناس ان امسكها في بيته عند الثاني واختاره في التحفة ولو (منعت نفسها للمهر) دخل بها اولا ولو كاه مؤجلا عند الثاني وعليه الفتوى كما في البحر والنهر وارتضاه محنبي الاشباه لانه منع بحق فتستحق النفقة (بقدر حالهما) به يفتى

معروفا بذلك وزوج طفله امرأة صح ذلك مطلقا كما هو المنصوص في عامة كتب المذهب اقامة لشقيقته مقام المصلحة فافهم (قوله لان المانع من قبله) دخل في هذا المنيب والعين والمريض الذي لا بقدر على الجماع كما صرح به في الهندية (قوله او فقيرا) ليس عنده قدر النفقة لزوجه منح فتستدين عليه بأمر القاضي ط وياتي (قوله ولو مسلمة او كافرة) الاولى اسقاط مسامة (قوله تطيق الوطء) اي منه او من غيره كما يفيد كلام الفتح و اشار الى ما في الزيلعي من تصحيح عدم تقديره بالسن فان السمنية الضخمة تحتل الجماع ولو صغيرة السن (قوله او تشتهى للوطء فيما دون الفرج) لان الظاهر ان من كانت كذلك فهي مطيقة للجماع في الجملة وان لم تطلقه من خصوص زوج مثلا فتح (قوله فلا نفقة) اي ما لم يتمسكها في بيته للخدمة او الاستئناس كما يأتى قريبا (قوله كما لو كانا صغيرين) لان المانع من الوطء وجد منها ووجوده منه ايضا لا يضر بعد عدم وجود التسليم الموجب للنفقة منها (قوله موطوءة اولا) اي سواء دخل بها أم لا (قوله كأن كان الزوج الح) تمثيل لقوله اولا افاد به ان عدم وطئها لا يفرق فيه بين ان يكون لا مانع منه اصلا اولا مانع من جهته او من جهتها وهي مشتهة كالقرناء ونحوها لان المعتبر في ايجاب النفقة الاحتباس لانتفاع مقصود من وطء او من دواعيه ولذا وجبت لصغيرة تشتهى للجماع فيما دون الفرج كما مر فافهم (قوله او معتوهة) في التارخانية المجنونة لها النفقة اذا لم تمنع نفسها بغير حق (قوله و (دا صغيرة) اي لا تشتهى اصلا ولو للجماع فيما دون الفرج والا لزمه نفقتها امسكها اولا كما مر آنفا (قوله ان امسكها في بيته) وان ردها فلا نفقة لها بدائع وحاصله انه مخير اما في مسألة المشتهة فلا تخيير بل يلزمه نفقتها مطلقا كما علمته فافهم (قوله ولو منعت نفسها للمهر) اي الذي تعورف تقديمه لانه منع بحق لتقصير من جهته فلا تسقط النفقة به زيلعي (قوله دخل بها اولا) نعميم للمنع اي لها النفقة بل منع المذكور سواء كان قبل الدخول او بعده لكن عند ابى يوسف يسقط حقها في المنع اذا دخل بها برضاها (قوله وعليه الفتوى) اي استحسانا لانه لما طلب تأجيله كله فقد رضى باسقاط حقه في الاستمتاع وفي الخلاصة ان الاستاذ ظهير الدين كان يفتى بأنه ليس لها الامتناع والصدر الشهيد كان يفتى بأن لها ذلك اه فقد اختلف الافتاء بحر من باب المهر وقد منا هناك ان الاستحسان مقدم فلذا جزم به الشارح وفي البحر عن الفتح وهذا كله اذا لم يشترط الدخول قبل حلول الاجل فلو شرطه ورضيت به ليس لها الامتناع على قول الثاني اه وتمام الكلام قدمناه هناك (قوله فتستحق النفقة) اي وان لم يكن لها المطالبة بالمهر (قوله به يفتى) كذا في الهداية وهو قول الخصاص وفي الواجبة وهو الصحيح وعليه الفتوى وظاهر الرواية اعتبار حاله فقط وبه قال جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمد وفي التحفة والبدائع انه الصحيح بحر لكن المتون والشروح على الاول وفي الحانية وقال بعض الناس يعتبر حال المرأة قال في البحر واتفقوا على وجوب نفقة المومنين اذا كانا مومنين وعلى نفقة المعسر اذا كانا معسرين وانما الاختلاف فيما اذا كان احدهما مومرا والاخر معسرا فعلى ظاهر الرواية الاعتبار لحال الرجل فان كان مومرا وهي معسرة فعليه نفقة المومنين وفي عكسه نفقة المعسرين واما على المفتى به فتجب نفقة الوسطى

المستلئين وهو فوق نفقة المعسرة ودون نفقة الموسرة اهـ (تنبيه) صرحوا ببيان اليسار والاعسار في نفقة الاقارب ولم أر من عرفهما في نفقة الزوجة واعلمهم وكلوا ذلك الى العرف والنظر الى الحال من التوسع في الانفاق وعدمه ويؤيده قول البدائع حتى لو كان الرجل مفرطاً في اليسار يأكل خبز الحواري ولحم الدجاج والمرأة مفرطة في الفقر تأكل في بيت اهلها خبز الشعير يطعمها خبز الخطة ولحم الشاة **(قوله)** ويخاطب الخـ) صرح به في الهداية وقد غفل عنه في غاية البيان فقال اذا كان معسراً وهي موسرة واوجبنا الوسط فقد كلفناه بما ليس في وسعه **(قوله)** والباقي) أى ما يكمل نفقة الوسط **(قوله)** ولو هي في بيت ابيها تعميم لقوله فتجب للزوجة وهذا ظاهر الرواية فتجب النفقة من حين العقد الصحيح وان لم تنتقل الى منزل الزوج اذا لم يطلبها وقال بعض المتأخرين لا تجب ما لم تزف الى منزله وهو رواية عن ابى يوسف واختاره القدوري وليس الفتوى عليه وتامه في الفتح **(قوله)** اذا لم يطلبها الخـ) الاخصر والاظهر ان يقول به يفتى اذا لم تمتنع عن النقلة بغير حق **(قوله)** اقيام الاحتباس) فانه يستأنس بها ويمسها وتحفظ البيت والمال لعارض فاشبه الحيض هداية **(قوله)** وكذا لو مرضت الخـ) هذا خلاف المفهوم من قول المصنف او مرضت في بيت الزوج اى بعد ما سلمت نفسها صحيحة فان مفهومه انها وسلمت نفسها مريضة لان نفقة لها لان التسليم لم يصح كما في الهداية لكن حقق في الفتح ان هذا مبنى على قول البعض من اشتراط التسليم لوجوب النفقة وقد علمت انه خلاف المفتى به من تعلقها بالعقد الصحيح لا بالتسليم فاختار وجوب النفقة لقيام الاحتباس **(قوله)** والا لا) اى وان امكن نقلها الى بيت الزوج بمحفة ونحوها فلم تنتقل لان نفقة لها كما في البحر لئلا ينزعها عن النقلة مع القدرة بخلاف ما اذا لم تقدر اصلاً لكن سيأتى انها لا تجب لمريضة لم تزف اذا لم يمكنها الانتقال معه اصلاً فقد جعل عدم امكان الانتقال مانعاً من وجوب النفقة وهنا جعل موجباً لها وقد يجاب بالفرق وهو انها هنا لما انتقلت الى بيته فقد تحقق التسليم ولا تصير بعده ناشزة الا اذا امكنها الانتقال اليه وامتنعت بخلاف ما اذا لم يوجد تسليم اصلاً ومرضت بحيث لا يمكنها الانتقال فلا نفقة لها لعدم التسليم اصلاً لا حقيقة ولا حكماً وسيأتى ما يؤيده **(قوله)** كما لا يلزمه مداواتها) اى اتيانه لها بدواء المرض ولا اجرة الطبيب ولا الفصد ولا الحجامه هندية عن السراج والظاهر ان منها ما تستعمله النساء مما يزيل الكلف ونحوه واما اجرة القابلة فسيأتى الكلام عاينها **(قوله)** لان نفقة لاحد عشر) اى بعد المنكوحة فاسدا وعدتها امراً واحداً وذكر العدد لعدم التمييز اهـ ح وقد ذكر المصنف منها خمسة وذكر الشارح ستة لكن ما زاده الشارح سيذكره المصنف مفرقاً سوى منكوحة فاسد وعدته لانها غير زوجة وستكلم عليها في محالها وينبى ان يذكر الموطوءة بشبهة لما في الخلاصة كل من وطئت بشبهة فلا نفقة لها اهـ لان زوجها ممنوع عنها بمعنى من جهتها ويمكن ادخالها في الناشزة تأمل **(قوله)** ومنكوحة فاسدا وعدته) الاولى ومعدته وتقدم الكلام على المنكوحة فاسدا وفي الحانية غاب عنها فتزوجت بآخر ودخل بها وفرق بينهما بعد عود الاول فلا نفقة لها في عدتها لا على الاول ولا على الثاني بخلاف المدخولة اذا طلقت ثلاثاً فتزوجت في العدة ودخل بها الثاني فلها

ويخاطب بقدر وسعه والباقي دين الى الميسرة ولو موسراً وهي فقيرة لا يلزمه ان يطعمها مما يأكل بل يندب (ولو هي في بيت ابيها) اذا لم يطلبها الزوج بالنقلة به يفتى وكذا اذا طال بها ولم تمتنع او امتنعت للمهر (او مرضت في بيت الزوج) فان لها النفقة استحساناً اقيام الاحتباس وكذا لو مرضت ثم اليه نقلت او في منزلها بقيت ولنفسها ما منعت وعليه الفتوى كما حرره في الفتح وفي الحانية مرضت عند الزوج فانتقلت لدار ابيها ان لم يمكن نقلها بمحفة ونحوها فلها النفقة والا لا كما لا يلزمه مداواتها (لا) نفقة لاحد عشر * مرتدة ومقبلة ابنه * ومعدته موت * ومنكوحة فاسدا وعدته * وامة لم تبوأ

النفقة والسكنى على الاول اه اى لانها معتدة من طلاق بائن من الاول اما فى الاولى فانها معتدة من وطء الثانى بعقد فاسد فلا نفقة لها عليه ولا على زوجها لانها منعت نفسها بمعنى من جهتها وفى الهندية اتهم بامرأة فتزوجها وانكر ان حبلها منه لانفقة عليه لانه ممنوع من استمتاعها بمعنى من قبلها وان اقرب له لزمته * (تنبيه) * تزوج معتدة البائن انما لا يسقط نفقتها مادامت فى بيت العدة والاصارت ناشزة كفى الذخيرة (قوله) وصغيرة لاوطأ) وكذا ان صلحت للخدمة او الاستئناس ولم يمسكها فى بيته كما مر فافهم (قوله) بغير حق (ذكر محترزه بقوله بخلاف ما لو خرجت الح) وكذا هو احتراز عما لو خرجت حتى يدفع لها المهر ولها الخروج فى مواضع مرت فى المهر وسعياً تى بعضها عند قوله ولا يمنعها من الخروج الى الوالدين (قوله) وهى الناشزة) اى بالمعنى الشرعى اما فى اللغة فهى العاصية على الزوج المبنضة له (قوله) ولو بعد سفره) اى لو عادت الى بيت الزوج بعد ما سافر خرجت عن كونها ناشزة بخر عن الخلاصة اى فستحق النفقة فكتسب اليه لينفق عليها او ترفع امرها للقاضى ليفرض لها عليه نفقة اموالها انفق على نفسها بدون ذلك فلا رجوع لها لما سياتى انها تسقط بالمضى بدون قضاء ولا تراش (قوله) القول لها الح) اى حيث لا بينة له وهذا اخذه فى البحر مما فى الخلاصة لو قل هى ناشزة فلا نفقة لها فان شهدوا انه اوفها المعجل وهى لم تكن فى بيته سقطت النفقة وان شهدوا انها ليست فى طاعته للجماع لم تقبل لاحتمال كونها فى بيته ولا تسقط لان الزوج يغلب عليها اه قلت ويؤخذ منه ايضا تقييد كون القول لها بما اذا كانت فى بيته وهذا ظاهر لو كان الاختلاف فى نشوز فى الحال اموالها على سقوط النفقة المفروضة فى شهر ماض مثلاً لنشوزها فيه فظاهر ان القول لها ايضا لانكارها موجب الرجوع عليها تأمل ولو ادعت ان خروجها الى بيت اهلها كان باذنه وانكر او ثبت نشوزها ثم ادعت انه بعده شهر مثلاً اذن لها بالملك هناك هل يكون القول لها ام لا له اراه والظاهر الثانى لتحقق المسقط تأمل (قوله) وتسقط به) اى بالنشوز النفقة المفروضة يعنى اذا كان لها عليه نفقة اشهر مفروضة ثم نشزت سقطت تلك الاشهر الماضية بخلاف ما اذا امرها بالاستدانة فاستدانت عليه فانها لا تسقط كاسياتى فى مسألة الموت اه ح قلت وسقوط المفروضة منصوص عليه فى الجامع اما المستدانة فذكر فى الذخيرة انه يجب ان يكون على الروايتين فى سقوطها بالموت والاصح منهما عدم السقوط اه ومقتضى هذا انها لو عادت الى بيته لا يعود ما سقط وهل يبطل الفرض فيحتاج الى تجديد بعد العود الى بيته ام لا له اراه ويظهر عدم بطلانه لان كلامهم فى سقوط المفروض لا الفرض فتأمل (قوله) لو مانعته من الوطء الح) قيده فى السراج بمنزل الزوج وبقدرته على وطئها كرها وقال بعضهم لانفقة لها لانها ناشزة اه والثانى وجهه فى حق من يستحق وهذا يشير الى ان هذا المنع فى منزلها نشوز بالاتفاق سائحان (قوله) اى ملكا او اجارة (قوله) ما لم تكن سألته النقلة) بان قالت له حولنى الى منزلك او اكرلى منزلاً فأتى محتاجة الى منزلى هذا اخذ كراهه فلها النفقة بحر (قوله) لعدم اعتبار الشبهة فى زماننا) نقله صاحب الهداية فى التجنيس وصاحب المحيط فى الذخيرة (قوله) بخلاف الح) لان السكنى فى المنسوب حرام والامتناع عن الحرام واجب

* وصغيرة لاوطأ (خارجة من بيته بغير حق) وهى الناشزة حتى تعود ولو بعد سفره خلا للشافعى والقول لها فى عدم النشوز بينهما وتسقط به المفروضة والمستدانة فى الاصح كالموت قيد بالخروج لانها لو مانعته من الوطء لم تكن ناشزة وشمل الخروج الحكمى كأن كان المنزل لها فمنعته من الدخول عليها فهى كالخارجة ما لم تكن سألته النقلة ولو كان فيه شبهة كبيت السلطان فامتعت منه فهى ناشزة لعدم اعتبار الشبهة فى زماننا بخلاف ما اذا خرجت من بيت الغصب او ابت الذهاب اليه

بخلاف الامتناع عن الشبهة فانه مندوب فيقدم عليه حق الزوج الواجب وسئلت عن امرأة
اسكنها زوجها في بلاد الدروز الملاحدين ثم امتعت وطلبت منه السكنى في بلاد الاسلام
خوفا على دينها ويظهر لي ان لها ذلك لان بلاد الدروز في زماننا شبيهة بدار الحرب
(قوله او السفر معه) اى بناء على المفتى به من انه ليس له السفر بها لفساد الزمان فامتناعه بحق
(قوله او مع اجنبى الخ) هذا مفهوم بالاولى لانها اذا استحققت النفقة عند امتناعها عن السفر
معه فع الاجنبى بالاولى او هو مبنى على اصل المذهب من ان للزوج السفر بها لكنه لما بعث
اليها اجنبيا ليأتيه بها كان امتناعها من السفر معه بحق ولذا قيد بالاجنبى اذ لو كان محرما لها
لم يكن لها نفقة لانه ليس لها الامتناع و مسألة السفر فيها كلام بسطناه في باب المهر
(قوله وقيل تكون ناشزة) اشار الى ضعفه وبه صرح في البحر لكن قواه الرحمتى وغيره بأنه
قائم بمصالحها وله منعها من الغزل ونحوه وعن كل ما يتأذى برائحتها كالحناء والنقش والارضاع
اولى لانه يهزلها ويلحقه عار به اذا كان من الاشراف اقول وانت خير بأن هذا كله لا يدل
للقول بأنها تصير بذلك ناشزة لانها الخارجة بغير حق كما مر والالزم انها تصير ناشزة اذا خالفته
في الغزل والنقش والحناء ونحو ذلك مما يخالف به أمره وهى فى بيته وفساده لا يخفى نعم يفيد
ان له منعها من هذا الايجار بل ذكر الخير الرملى ان له ان يمنعها من ارضاع ولدها من غيره
وتربيته اخذا مما فى التارخانية عن الكافى فى اجارة الظئر وللزوج ان يمنع امرأته عما يوجب
خللا فى حقه وما فيها ايضا عن السغناقى ولانها فى الارضاع والسهر تتعب وذلك ينقص جمالها
وجمالها حق الزوج فكان له ان يمنعها اه فافهم (قوله قال فى النهر وفيه نظر) وجهه
انها معذورة لاشتغالها بمصالحها بخلاف المسئلة المقيس عليها فانها لا عذر لها فنقص التسليم
منسوب اليها افاده ح وفيه ان المحبوسة ظلما والمغصوبة وحاجة الفرض مع غيره معذورة
وقد سقطت نفقتها وفى الهندية فى الامة اذا سلمها السيد لزوجها ليلا فقط فعليه نفقة النهار
وعلى الزوج نفقة الليل وقياسه هنا كذلك ط قلت وسيد كر الشارح قبيل قوله وتفرض
لزوجة الغائب عن البحر ان له منعها من الغزل وكل عمل ولو قابلة ومغسلة اه وانت خير
بأنه اذا كان له منعها من ذلك فان عصته وخرجت بلا اذنه كانت ناشزة مادامت خارجة وان
لم يمنعها لم تكن ناشزة والله تعالى اعلم (قوله ومحبوسة ولو ظلما) شمل حبسها بدين تقدر
على ايفائه اولا قبل النقلة اليه او بعدها و عليه الاعتماد زياعى وعليه الفتوى فتح لان
المعتبر فى سقوط نفقتها فوات الاحتباس لا من جهة الزوج بحر (قوله صيرفية) كذا نقله
عنها فى المنح و اقره ونقله فى الشر نبالية عن الحانية (قوله كحبسه) مصدر مضاف لمفعوله اى
ككونه محبوسا فافهم (قوله مطلقا) اى ولو ظلما أو حبسته هى لدين عليه او اجنبى
(قوله اكن الخ) قال فى النهر قيد بحبسها لان حبسه مطلقا غير مسقط لنفقتها كذا فى غير كتاب
الا انه فى تصحيح القدورى نقل عن قاضى خان انه لو حبس فى سجن السلطان ظلما اختلفوا فيه
والصحيح انها لا تستحق النفقة اه قلت ونقل المقدسى عبارة الحانية كذلك وقال كذا فى
نسخة المؤيدية ونسخ جديدة لعلها كتبت منها وفى نسختي العتيقة التى عليها خط بعض
المشايع حذف لا فليحررها قلت وهكذا رأيت بدون لافى نسخة عتيقة عندى من الحانية

او السفر معه او مع اجنبى
بعثه لينقلها فلها النفقة
وكذا لو آجرت نفسها
لا رضاع صبي وزوجها
شريف ولم تخرج وقيل
تكون ناشزة ولو سلمت
نفسها بالليل دون النهار
او عكسه فلا نفقة لنقص
التسليم قال فى المجتبى وبه
عرف جواب واقعة فى
زماننا انه لو تزوج من
المحترقات التى تكون بالنهار
فى مصالحها وبالليل عنده
فلا نفقة لها انتهى قال فى
النهر وفيه نظر (ومحبوسة)
ولو ظلما الا اذا حبسها هو
بدين له فلها النفقة فى الاصح
جوهره وكذا لو قدر على
الوصول اليها فى الحبس
صيرفية كحبسه مطلقا لكن
فى تصحيح القدورى لو
حبس فى سجن السلطان
فالصحيح سقوطها

كذا نقله في الهندية عن الحانية فلعل صاحب تصحيح القدوري نقل ذلك من نسخة المدرسة المؤيدية ايضا او مما نقل عنها فتكون لازائدة ليوافق ما في بقية النسخ القديمة وما في غير كتاب والمعنى يساعده ايضا لان الاحتباس جاء لمعنى من جهته لا من جهتها كما لو كان مريضا او غيما جدا او محبوبا او غنيا **(قوله وفي البحر الح)** عبارته وفي الخلاصة انها اذا حبسته وطاب ان تحبس معه فانها لا تحبس وذكر في مال الفتاوى الح قات وهذا اذا كان في الحبس موضع خال كما في التتارخانية ثم لا يخفى ان تقييده بما لو خيف عليها الفساد ظاهر في ان فرض المسئلة فيما اذا ظهر للقاضي ان قصدها بحبسه ان تفعل ما تريد حيث كانت من اهل التهمة والفساد لا بمجرد دعوى الزوج ذلك فينبغي للقاضي ان يتحرى في ذلك فقد وقع في زماننا ان امرأة حبست زوجها بدين لها عليه فطلب حبسها معه لاجل ان تخرجه من الحبس ويأكل مالها ولا يخفى ان حبسها له غير قيد بل لو حبسه غيرها وخاف عليها الفساد فالحكم كذلك لان العلة خوف الفساد **(قوله لم تزف)** اي لم تنتقل الى بيت زوجها **(قوله اي لا يمكنها الح)** اعلم ان المذهب المصحيح الذي عليه الفتوى وجوب النفقة للمريضة قبل النقلة او بعدها امكنه جماعها اولا معها زوجها اولا حيث لم تمنع نفسها اذا طاب نقلها فلا فرق حينئذ بينها وبين الصحيحة لوجود التمكين من الاستمتاع كما في الحائض والنفساء وحينئذ فلا ينبغي ادخالها فيمن لا نفقة لهن لكن ظاهر التجنيس انه اذا كان مرضها مانعا من النقلة فلا نفقة لها وان لم تمنع نفسها لعدم التسليم بالكلية فهذا مراد من فرق بين المريضة والصحيحة وعليه يحمل كلام المصنف هذا حاصل ما حرره في البحر ومضى عليه الشارح حيث ذكر فيما مر ان لها النفقة اذا مرضت بعد النقلة في بيت الزوج اه قبل النقلة ثم انتقلت الى بيته اولا تنتقل ولم تمنع نفسها ثم ذكر هنا ان التي لا نفقة لها هي التي مرضت قبل النقلة مرضا لا يمكنها الانتقال معه وقدمنا الفرق بين هذه وبين التي مرضت عند الزوج ثم عادت الى دار ابائها ولا يمكنها الانتقال **(قوله ومغصوبة)** اي من اخذها رجل وذهب بها وهذا ظاهر الرواية وعن ابى يوسف لها النفقة والفتوى على الاول لان فوات الاحتباس ليس منه ليجعل باقيا تقديرا هداية وقيد بقوله كرها لانه لو ذهب بها على صورة الغصب لم يكن رضاها فلا خلاف فيها اذا شك في انها ناشزة ففهم **(قوله ولو نفلا)** المناسب ولو فرضا فيفهم عدم الوجوب في النقل بالاولى لانه متفق عليه اما الفرض في البحر عن الذخيرة عن ابى يوسف انه عذر فاتها نفقة الحضر وفي رواية عنه يؤمر بالخروج معها والانفاق عليها **(قوله لامعه)** عطف على مقدر اي حاجة وحدها او مع غير الزوج لامعه **(قوله لفوات الاحتباس)** علة لقوله لا نفقة لاحد عشر الح **(قوله ولو معه)** اي ولو حجت مع الزوج ولو كان الحرج نفلا كما في الهندية ط قلت وكذا لو خرجت معه لعمرة او تجارة اقيام الاحتباس لكونها معه **(قوله لا نفقة السفر والكراء)** فينظر الى قيمة الطعام في الحضر لافي السفر بحر قلت لا يخفى ان هذا اذا خرج معها لاجلها اما لو اخرجها هو يلزمه جميع ذلك **(قوله من الطحن والحبز)** عبارة الهندية من الطبخ والحبز **(قوله فعليه ان يأتيها بطعام مهيا)** او يأتيها بمن يكفيها عمل الطبخ والحبز هندية **(قوله لا يحب عليه)**

وفي البحر عن مال الفتاوى ولو خيف عليها الفساد تحبس معه عند المتأخرين (ومريضة لم تزف) اي لا يمكنها الانتقال معه اصلا فلا نفقة لها وان لم تمنع نفسها لعدم التسليم تقديرا بحر (ومغصوبة) كرها (وحاجة) ولو نفلا (لامعه) ولو بمحرره (لفوات الاحتباس) (او معه فعليه نفقة الحضر خاصة) لا نفقة السفر والكراء (امتدت) المراد (من الطحن والحبز) ان كانت ممن لا تخدم (او كان بها علة) فعليه ان يأتيها بطعام مهيا (والا) بأن كانت ممن تخدم نفسها وتقدر على ذات (لا) يجب عليه ولا يجوز لها أخذ الاجرة

وفي بعض المواضع تجبر على ذلك قال السرخسي لا تجبر ولكن اذا لم تطبخ لا يعطىها الا ادم وهو الصحيح كذا في الفتح وما نقله عن بعض المواضع عزاه في البدائع الى ابى الليث ومقتضى ما صححه السرخسي انه لا يلزمه سوى الخبر تأمل لكن رأيت صاحب النهر قال بعد قوله لا يعطىها الا ادم اي ادم هو طعام لا مطلقا كما لا يخفى **(قوله على ذلك)** اي على الطحن والخبز **(قوله لوجوبه عليها ديانة)** فتفتي به ولكنها لا تجبر عليه ان أثبت بدائع **(قوله ولو شريفة)** كذا قاله في البحر اخذا من التعليل وهو مخالف لما قبله من انها اذا كانت ممن لا تخدم فعليه ان يأتيها بطعام والا فلا وجب عليها ديانة لم يبق فرق بين الصورتين اللهم الا ان يقال ان الشريفة قد تكون ممن تخدم نفسها وقد لا تكون والذي يظهر اعتبار حالها في الغنى والفقر لا في الشرف وعدمه فلن الشريفة الفقيرة تخدم نفسها وحاله عليه الصلاة والسلام وحال اهل بيته في غاية من التقلل من الدنيا فلا يقاس عليه حال اهل التوسع تأمل وعبرة صاحب الهداية في مختارات النوازل تؤيده حيث قال وان كانت ممن تخدم نفسها فعليها الطبخ والخبز لانه عليه الصلاة والسلام الخ **(قوله وليد)** كجاء واحد اللبود والطنفسة مثلثا البساط **(قوله وتماه في الجوهره)** حيث قال ويجب عليه ما تنظف به وتزيل الوسخ كالمشط والدهن والسدر والخطمي والاشنان والصابون على عادة اهل البلد اما الخضاب والكحل فلا يلزمه بل هو على اختياره واما الطيب فيجب عليه ما يقطع به السهوكه لا غير وعليه ما تقطع به الصنان لا الدواء للمرض ولا اجرة الطيب ولا الفصاد ولا الحجام وعليه من الماء ما تغسل به ثيابها وبदनها لاشراء ماء الغسل من الجنابة بل ينقله اليها أو يئذن لها بنقله وان كانت موسرة استأجرت من ينقله اليها وعليه ماء الوضوء اه لكن في الهندية ان ثمن ماء الاغتسال على الزوج وكذا ماء الوضوء وعليه فتوى مشايخ بلخ والصدر الشهيد وهو اختيار قاض خان اه وفي البرازية ولا تفرض لها الفاكهة والسبك بالتمحريك ريح العرق والسنان دفر الابط بالمال المهمة اي نته كافي المصباح **(تنبيه)** قد علم مما ذكر انه لا يلزمه لها القهوة والدخان وان تضررت بتركهما لان ذلك ان كان من قبيل الدواء او من قبيل التفكه فكل من الدواء والتفكه لا يلزمه كما علمت **(قوله قيل عليه الخ)** عبارة البحر عن الخلاصة فاقائل ان يقول عليه لانه مؤنة الجماع ولقائل ان يقول عليها كأجرة الطيب اه وكذا ذكر غيره ومقتضاه انه قياس ذو زوجين لما يجزم احد من المشايخ بأحدهما خلاف ما يفهمه كلام الشارح ويظهر لي ترجيح الاول لان نفع القابلة معظمه يعود الى الوالد فيكون على أبيه تأمل **(قوله وتفرض لها الكسوة)** كان على المصنف ان يصل الكلام على الكسوة بعضه ببعض بأن يقدم قوله وتزاد في الشتاء الخ هنا او يؤخر هذه الجملة هناك واعلم ان تقدير الكسوة مما يختلف باختلاف الاماكن والمعدات فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان فان شاء فبرضاها اصنافا وان شاء فومدها وقضى بالقيمة كذا في المحتى وفي البدائع الكسوة على الاختلاف كالنفقة من اعتبار حاله فقط او حالها بحر **(قوله في كل نصف حول مرة)** الا اذا تزوج مبنى بها ولم يبعث اليها كسوة فطالبها قبل استبالمول والكسوة كالنفقة في انه لا يشترط مضي المدة بحر عن الخلاصة وحاصله انها تمت بها مجة لا بمدت المدة واعلم انه لا يحدد

على ذلك لوجوبه عليها ديانة ولو شريفة لانه عليه الصلاة والسلام قسم الاعمال بين علي وفاطمة فعمل اعمال الخارج على علي رضي الله عنه والداخل على فاطمة رضي الله تعالى عنها مع انها سيدة نساء العالمين بحر **(ويجب عليه آلة طحن وخبز وآنية شراب وضبخ ككوز وجرة وقدر ومغرفة وكذا سائر ادوات البيت كحصر وليد وطنفسة وما تنظف به وتزيل الوسخ كمشط واشنان وما يمنع الصنان ومداس رجاها وتماه في الجوهره والبحر وفيه اجرة القابلة على من استأجرها من زوجة وزوج ولو جاءت بلا استئجار قيل عليه وقيل عليها)** وتفرض لها الكسوة في كل نصف حول مرة اتحدد المدة بحر او يحدد

لها الكسوة ما لم يتخرق ما عندها او يبلغ الوقت الذي يكسوها كافي الحاكم وفيه تفصيل
 سيأتي قيل قوله ولخادمها **(قوله)** وللزوج الاتفاق عليها بنفسه) لكونه قواما عليها لا يأخذ
 ما فضل فان المفروضة او المدفوعة لها ملكت فلها الاطعام منها والتصدق ومقتضاه انها لو
 أمرته باتفاق بعض المقررين لها فالباقى لها او بشراء طعام ليس له أكل ما فضل عنها وفي الحانية
 لو أكلت من مالها او من المسئلة لها الرجوع عليه بالمفروض بحر ملخصا **(قوله)** ولو بعد
 فرض القاضي (لا محل له هنا لان من شروط القاضي ان يظهر له مطله وعدم انفاقه كما تعرفه
(قوله) فيفرض الخ) تفريع على الاستثناء وبيان لنتيجته لكنه غير مفيد فكان عليه ان
 يبدله بقوله فيأمره ليعطيها أى ليس له ان ينفق عليها بل يدفع لها ما تنفقه على نفسها وقد
 اصحح الشارح عبارة المصنف حيث عطف قوله ويأمره الخ على قوله فيفرض لكن كان عليه
 حذف قوله ان شكت مطله لانه يغنى عنه قول المصنف ان يظهر للقاضي عدم انفاقه مع
 ايهاه الاكتفاء بمجرد الشكاية ويوضح ما قلناه ما في البحر عن الخلاصة والذخيرة الزوج هو
 الذى يلى الاتفاق الا اذا ظهر عند القاضي مطله فحينئذ يفرض النفقة ويأمره ليعطيها لتنفق
 على نفسها نظرا لها فان لم يعط حبسه ولا تسقط عنه النفقة اه وقوله بطلبها مع حضرته بيان
 لشرطين لجواز فرض القاضي النفقة ذكرهما في البدائع لكن سيأتي في المتن فرضها على
 الغائب لوله مال عند من يقربه وبالزوجة ومطلقا على قول زفر المفتى به ويؤخذ من كلام
 الذخيرة والخلاصة شرط ثالث وهو ظهور مطله وقوله ولم يكن صاحب مائدة بيان لشرط
 رابع ذكره في غاية البيان حيث قال اذا كان له طعام كثير وهو صاحب مائدة يمكن المرأة من تناول
 مقدار كفايتها فليس لها ان تطالبه بفرض النفقة وان لم يكن بهذه الصفة فنرضيت ان تأكل
 معه فيها ونعمت وان خاصته يفرض لها بالمعروف اه وهو كالصرح في أن المراد بصاحب
 المائدة من يتكهنها تناول كفايتها من طعامه سواء كان ينفق على من لا تجب عليه نفقة او لا
 ففهم **(قوله)** لان لها الخ) تعليل لما فهم من الشرط الرابع اى لكونها يحل لها تناول
 كفايتها ولو بدون اذنه لا يفرض لها اذا أمكنها ذلك ففهم **(قوله)** فان لم يعط الخ) تفريع على
 قوله ليعطيها وفي الفتح امتنع عن الاتفاق عليها مع اليسر لم يفرق بينهما ويبيع الحاكم ماله
 عليه ويصرفه في نفقتها فان لم يجد ماله يحبس حتى ينفق عليها ولا يفسخ ولا يبيع مسكنه
 وخادمه لانه من اصول حوائجه وهى مقدمة على ديونه وقيل يبيع ماسوى الا زار الا في
 البرد وقيل ماسوى دست من الثياب واليه مال الحلواني وقيل دستين واليه مال السرخسي
 ولا تباع عمامته قهستاني عن المحيط در منتقى والدست من الثياب ما يلبسه الانسان ويكفيه
 لتردده في حوائجه جمعه دسوت مصباح **(قوله)** اى كل مدة تناسبه الخ) قلوا يعتبر في الفرض
 الاصلاح واليسر في المحترف يوما بيوم لانه قد لا يقدر على تحصيل نفقة شهر دفعة وهذا بناء
 على انه يعطيها معجلا ويعطيها كل يوم عند المساء عن اليوم الذى يلى ذلك المساء لتتمكن من
 الصرف في حاجتها في ذلك اليوم وان كان تاجرا فنفقة شهر بشهر أو من الدهاقين فنفقة سنة
 بسنة أو من الصناع الذين لا ينقض عملهم الا بانتضاء الاسبوع كذلك فتح وغيره قلت
 ومشى في الاختيار وغيره على ما ذكره المصنف من التقدير بشهر لانه وسط وهو الذى ذكره

(وللزوج الاتفاق عليها
 بنفسه) ولو بعد فرض
 القاضي خلاصة (الا ان
 يظهر للقاضي عدم انفاقه
 فيفرض) اى يقدر (لها)
 بطلبها مع حضرته ويأمره
 ليعطيها ان شكت مطله
 ولم يكن صاحب مائدة
 لان لها ان تأكل من طعامه
 وتتخذ ثوبا من كرباسه
 بلا اذنه فان لم يعط حبسه
 ولا تسقط عنه النفقة
 خلاصة وغيرها وقوله
 (في كل شهر) اى كل مدة
 تناسبه كيوم للمحترف
 وسنة للدهقان

محمد نعم في الذخيرة عن السر خشي انه ليس بتقدير لازم وان بعض المتأخرين اعتبر مامر من التفصيل في حال الزوج **(قوله)** وله الدفع كل يوم (ذكره في البحر ببحا حيث ذكر التفصيل المذكور ثم قال وينبغي ان يكون محله ما اذا رضي الزوج والا فلو قال انا ادفع نفقة كل يوم معجلا لا يجبر على غيره لانه انما اعتبر ما ذكره تخفيفا عليه فاذا كان يضره لا يفعل وظاهر كلامهم ان كل مدة ناسبت حال الزوج انه يعجل نفقتها كما صرحوا به في اليوم اه فتأمل **(قوله)** كمالها الطلب الح) ذكر في الذخيرة مامر عن محمد من التقدير بشهر لانه اقل الآجال المعتادة ثم قال وفرع على هذا انه لو لم يدفع لها فأرادت ان تطلب كل يوم فأما تطلب عند المساء لان حصة كل يوم معلومة فيمكن طابها بخلاف ما دون اليوم لانه مقدر بالساعات فلا يمكن اعتبارها اه فأفاد ان الخيار لها في طلب كل يوم اذا لم يدفع لها نفقة الشهر فلا ينافي ما بحثه في البحر من جعل الخيار له في الدفع كل يوم فافهم نعم جعل الخيار له قديكون فيه اضرار بها كما هو مشاهد حيث يحوجهما الى الخروج من بيتها في كل يوم والى المحاصمة والمنازعة وربما لا تجده وان وجدته لا يعطيها فالاولى في زماننا ما نقلناه عن الذخيرة من التقدير بالشهر وجعل الخيار لها في الاخذ كل يوم لكن اذا ما طابها كما ذكرناه لا مطلقا لانه اذا دفع لها نفقة كل شهر فامتنت وطلبت الاخذ كل يوم تكون متعنتة قاصدة لاضراره ومخاصمته في كل يوم فينبغي التعويل على هذا التفصيل الموافق لقواعد الشرع المعلومة من قطع المنازعة والخصومة **(قوله)** ولها اخذ كفيل الح) عبارة الفتح امرأة قالت ان زوجي يطيل الغيبة عن فطلبت كفيل بالنفقة قال ابو حنيفة ليس لها ذلك وقال ابو يوسف تأخذ كفيل بالنفقة شهر واحد استحسانا وعليه الفتوى فلو علم انه يمكث في السفر اكثر من شهر اخذ عند ابى يوسف الكفيل بأكثر من شهر اه فظهر ان محل اخذ الكفيل بنفقة شهر هو عدم العلم بقدر غيبته فيخاف ان يمكث اقل أو اكثر فيقتصر على الشهر لانه اقل الآجال المعتادة كما مر ومحل الاكثر لو علم انه يغيب اكثر كما لو خرج للحج مثلا فيؤخذ بقدرها فافهم نعم في عبارة الشارح اختصار يومهم خلاف المراد وما افاده كلامه من ان خلاف ابى يوسف في المحلين لا في الاول فقط هو صريح عبارة الفتح المذكورة فافهم **(قوله)** وقس سائر الديون عليه) اي على دين النفقة قال في نور العين وفي آخر كفالة المحيط والفتوى في مسألة النفقة على قول ابى يوسف وفي سائر الديون لو افتي مفت بذلك كان حسنا رفقا بالناس وفي الاقضية اجمعوا ان في الدين المؤجل اذا قرب حلول الاجل واراد المديون السفر لا يجب عليه اعطاء الكفيل وفي الصغرى المديون اذا اراد ان يغيب ليس لرب الدين ان يطالبه بأعطاء الكفيل وقال ابو يوسف لو قال قائل بأن له ان يطالبه قياسا على نفقة شهر لا يبعد وفي المتقى رب الدين لو قال للقاضي ان مديوني فلانا يريد ان يغيب عني فانه يطالبه بأعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلا اه ثم لا يخفى انه لا يتأتى هنا التقييد بالشهر بل المراد الكفالة بكل الدين لانه شئ مقدر ثابت في ذمة المديون بخلاف النفقة فانها تزاد بزيادة المدة فتتقيد الكفالة بقدر مدة الغيبة نعم لو كان الدين مقسطا يظهر التقييد بأخذ الكفيل باقسط مدة الغيبة فافهم **(قوله)** ولو كفل لها كل شهر كذا الح) اعلم ان مامر انما هو في الخلاف في جواز اخذها الكفيل منه جبرا عند خوف الغيبة والكلام

مطلب

في اخذ المرأة كفيل بالنفقة

وله الدفع كل يوم كما لها الطلب كل يوم عند المساء لليوم الآتي ولها اخذ كفيل بنفقة شهر فأكثر خوفا من غيبته عند الثاني وبه يفتى وقس سائر الديون عليه وبه افتي بعضهم جواهر الفتاوى من كفالة الباب الاول ولو كفل لها كل شهر كذا ابد او وقع على الابد وكذا لو لم يقل ابد عند الثاني وبه يفتى بحر

الآن في قدر المدة التي تصح بها الكفالة فان كفل لها كل شهر عشرة دراهم فان قال ابدا
أومادمتا زوجين وقع على الابد اتفاقا والا وقع على شهر واحد عند ابى خيفة وعلى الابد
عند ابى يوسف وهو ارفق وعليه الفتوى كما في البحر ومفاده انها لا تصح قبل الفرض
أو التراضي على شيء معين وصرح به في البحر عن الذخيرة في شرح قوله ولا تجب نفقة مضت
الابالقضاء أو الرضا لكن نقل بعده عن الواقعات لوقالت انه يريد الغيبة وطلبت منه كفيلا
ليس لها ذلك لان النفقة لم تجب وقال ابو يوسف استحسنا اخذ كفيل بنفقة شهر وعليه
الفتوى لانها ان لم تجب للحال تجب بعده فيصير كأنه كفل بما ذاب لها على الزوج فيجبر
استحسانا رفقا بالناس قال وزاد في الذخيرة انه لا يفرق بين كونها مفروضة أولا اه قلت وهذا
مخالف لما قبله من انها لا تصح قبل الفرض أو التراضي ووفق الرملي بحمل ما قبله على حال
الحضور وحمل هذا على حال ارادة الغيبة فيصح في الغيبة مطلقا استحسانا وعليه فامر من ان
الاب لا يطالب بنفقة زوجة ابنه الا اذا ضمنها مقيد بالمفروضة أو المقضية توفيقا بين كلامهم
قلت وفي الذخيرة عن كتاب الاقضية اذا ضمن النفقة والمهر عن زوجها فضمن النفقة ما طل الا
ان يسمى شيئا بأن يصطاحا على شيء مقدرا لنفقة كل شهر ثم يضمنه رجل فيجوز لوجوب النفقة
بهذا الاصطلاح فيصح الضمان ولكن لا يلزمه اكثر من نفقة شهر اه والظاهر ان هذا هو
القياس اذا لا يصح الضمان بما لم يجب لان النفقة لا تجب قبل الاصطلاح على قدر معين بالقضاء
أو الرضا ولذا تسقط بالمضي عند عدم ذلك لكن علمت مما مر أن الاستحسان الجواز وان
لم تجب للحال وانه يصير كأنه كفل لها بما ذاب لها على الزوج اى بما ثبت لها عليه بعد
والكفالة بذلك جائزة في غير النفقة فكذا في النفقة ولا يخفى ان علة الاستحسان جارية في
مسئلتى الحضرة والغيبة ويدل عليه اطلاقيهما مسألة ضمان الاب نفقة زوجة الابن وكذا قوله
في فتح القدير ولو ضمن انها نفقة سنة حاز وان لم تكن واجبة هذا ما ظهر لي من التوفيق
وهو بالقبول حقيق فاغتمه (تنبيه) هذه الكفالة تتضمن زمان العدة ايضا لانه كفيل
مادام النكاح وهو في العدة باق من وجهه كما في الذخيرة ونحوه في الفتح ولو كفل لها بنفقة ولدها
ابدا أو بنفقة خادمها ما عاش لم يصح لسقوط النفقة عنه اذا ابسر الولد أو بلغ أو استغنت
المرأة عن الخادم فكان الوقت محمولا بخلاف نفقة المرأة لوجوبها ما بقى النكاح كما في
الذخيرة ثم اعلم ان الكفالة بالمال يشترط لصحتها ان يكون المال دينيا صحيحا وهو ما لا يسقط
الا بالاداء أو الإبراء ودين النفقة يسقط بالموت والطلاق فالقياس ان لا تصح فيه الكفالة
وكانهم اخذوا بالاستحسان كما ذكره الشارح في كتاب الكفالة فافهم (قوله اسقوطه) اى
اسقوط دين النفقة بموت احدهما وكذا بالطلاق على ما فيه من الخلاف على ما سيأتى فكان
اضعف من دين الزوج فلا بد من رضاه اه ح (قوله بخلاف سائر الديون) اى فانه يقع
التقاسم فيها تقاسما أو لا بشرط التساوى فلو اختلفا كما اذا كان احدهما جديا والآخر رديا
فلا بد من رضا صاحب الجيد كما في البحر ح (قوله وبه) اى في البحر عند قول الكثر والسكنى
في باب مال المكن هذا يوجد في بعض نسخ البحر (قوله لا احر عليه) لان منعة سكنى
الدار تعود اليها المكن سيأتى في الاجازات ان الفتوى على الصحة لتبعيتها له في السكنى افاده ح

وفيه عاينها دين لزوجها
لم يلتقيا قصاصا الا برضاه
اسقوطه بالموت بخلاف
سائر الديون وفيه أجرت
دارها من زوجها وها
يسكنان فيه لا اجر عليه
ولو دخل بها في منزل كانت
فيه بأجر فطولبت به بعد
سنة فقالت له اخبرتك بأن
المنزل بالكراء عليك الاجر
فهو عليها لانها العاقدة
بزانية

(قوله ومفهومه الخ) من كلام البحر (قوله فالاجرة عليه) لان هذه الثلاثة تضمن بالغصب وهي تابعة للزوج في السكنى ولم يوجد العقد منها واعترضه ط بأن سكناء عارضة بعد تحقق الغصب منها ولا اعتبار لنسبة السكنى العارضة اليه بعد تحقق الفعل منها اه وقد يجاب بأنها لما كانت تابعة له في السكنى صارت اليه فصار كغاصب الغاصب لكن مقتضى هذا جواز تضمينها وتضمينه الاجرة كما هو الحكم في الغاصب وغاصب الغاصب (قوله بقدر الغلاء والرخص) اى يراعى كل وقت او مكان بما يناسبه وفي البرازية اذا فرض القاضى النفقة ثم رخص تسقط الزيادة ولا يبطل القضاء وبالعكس لها طلب الزيادة اه وكذا لو صالحته على شئ معلوم ثم على السعر او رخص كما سيذكره المصنف والشارح (قوله ولا تقدر بدراهم ودنانير) اى لا تقدر بشئ معين بحيث لا تزيد ولا تنقص في كل مكان وزمان وما ذكره محمد من تقديرها على المعسر بأربعة دراهم في كل شهر فليس بلازم وانما هو على ما شاهد في زمانه وانما على القاضى في زماننا اعتبار الكفاية بالمعروف كما في الذخيرة (قوله لكن في البحر الخ) حيث قال فالحاصل انه ينبغي للقاضى اذا اراد فرض النفقة ان ينظر في سعر البلد وينظر ما يكفيها بحسب عرف تلك البلدة ويقوم الاصناف بالدراهم ثم يقدر بالدراهم كما في المحيط ما باعتبار حاله او باعتبار حالهما كما مر ثم قال وفي المجتبى ان شاء فرض لها اصنافا وان شاء قومها وفرض لها بالقيمة اه ثم اعلم ان هذا لا ينافى ما عزاه الى الاختيار والمجمع من عدم تقديرها بدراهم اى بشئ معين لا يزيد ولا ينقص بل هو مؤكدا ومفسر فلا وجه للاستدراك عليه فالاولى جعل قوله لكن الخ استدراكا على قوله ويقدرها بقدر الغلاء والرخص فان ما ذكره في البحر يفيد ان القاضى مخير بين ذلك وبين فرضها اصنافا اى من خبز وادام ودهن وصابون ونحو ذلك فاذا ظهر للقاضى عدم انفاقه بنفسه يأمره بدفع ذلك او بقيمته بقدر كفايتها وحينئذ فالاستدراك صحيح فافهم (قوله وفيه) اى في البحر بحثا (قوله كاله ان يرفعها) الاولى ان يقول بدليل ان له ان يرفعها الخ ليفيد انه بحث فان صاحب البحر ذكر هذه المسئلة عن الخلاصه ثم قال وهو يدل على ان له الخ (قوله وتزاد في الشتاء الخ) اى تزداد على ما قدره محمد في الكسوة بدرعين وخمارين وملحفة في كل سنة قال في الظهيرية ان هذا في عرفهم اما في عرفنا فيجب السراويل والجبّة والفراش والالحاف ما تدفع به اذى الحر والبرد وفي الشتاء درع خز وجبة قز وخمارا برسم اه وفي الذخيرة ما ذكره محمد على عادتهم وذلك يختلف باختلاف الاماكن حرا وبردا والعادات فعلى القاضى اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان وكل جواب عرفته في النفقة من اعتبار حاله او حالهما فهو الجواب في الكسوة (قوله وما يدفع الخ) مفعول لفعل مقدر دل عليه المذكور اذ عطفه على جبة لا يناسبه تقييد الفعل بالشتاء وما يدفع اذى الحر يناسب الصيف (قوله ان طلبته) راجع لقوله ويقدرها وقوله وتزاد (قوله ويختلف ذلك الخ) هو معنى ما ذكرناه آنفا عن الظهيرية وعن الذخيرة وقوله وحالا اى حال الزوجين في اليسار والاعسار فهو عطف مرادف تأمل ولو قال بدله ووقتا لكان أولى (قوله وليس عليه خفها الخ) قال في البرازية ولم يذكر الخف والازار في كسوة المرأة وذكرها في كسوة الخسادم وذلك في ديارهم بحكم العرف وفي ديارنا يفرض الازار والمكعب وماتنام

ومفهومه انها لو سكنت بغير اجارة في وقف أو مال يتيم او معد للاستغلال فالاجرة عليه فليحفظ (ويقدرها بقدر الغلاء والرخص ولا تقدر بدراهم) ودنانير كما في الاختيار وعزاه المصنف لشرح المجمع للمصنف لكن في البحر عن المحيط ثم المجتبى ان شاء القاضى فرضها اصنافا او قومها بالدراهم ثم يقدر بالدراهم وفيه لو قدرت على نفسها فله ان يرفعها للقاضى لتأكل مما فرض لها خوفا عليها من الهزال فانه يضره كما له ان يرفعها للقاضى للبس الثوب لان الزينة حقّه (وتزاد في الشتاء جبة) وسروالا وما يدفع به اذى حر وبرد (ولحافا وفراشا) وحدها لانهار بما تعتزل عنه ايام حيضها ومرضها (ان طابته ويختلف ذلك يسارا واعسارا وحالا وبلدا) اختيار وليس عليه خفها بل خف أمها مجتبى

مطلب

فما لو زفت اليه بلا جهاز
يليق به

وفي البحر قد استفيد من
هذا انه لو كان اياها امتعة
من فرش ونحوها لا يسقط
عن الزوج ذلك بل يجب
عليه وقد رأينا من يأمرها
فرش امتعتها ولا ضيافه
جبرا عليها وذلك حرام
كمنع كسوتها اه لكن
قدمنا في المهر عنه عن
المبتغى لو زفت اليه بلا
جهاز يليق به فله مطالبة
الاب بالنقد الا اذا سكت
انتهى وعليه فلو زفت به
اليه لا يحرم عليه الانتفاع به
وفي عرفنا يلتزمون كثرة
المهر لكثرة الجهاز وقلته
لقلته ولا شك ان المعروف
كالمشروط فينبغي العمل
بما مر كذا في النهر وفيه
عن قضاء البحر هل تقدير
القاضي للنفقة حكم منه
قلت نعم لان طلب التقدير

عليه اه وقال السرخسي ولم يوجب محمدا الا زار لانه انما يحتاج للخروج والمرأة منهية عنه
قال في الذخيرة هذا التعليل اشارة الى انه لا يفرض للمرأة الا زار في ديارنا ايضا اه والحاصل
انه اختلف التعليل لعدم ذكر الا زار ف قيل للعرف ولذا اوجبه الخصاص لاختلاف العرف
في زمانه وقيل لحرمة الخروج ولعل الاول اوجه لانها يحل لها الخروج في مواضع فلا بد لها من
سائر وتقدم انه يجب لها مداس رجلها والظاهر انه لا خلاف فيه ان كان المراد به ما تلبسه في
البيت وكذا الخفاف والجورب في الشتاء لدفع البرد الشديد (قوله وفي البحر الخ) وعبارته
والحاصل ان المرأة ليس عليها الا تسليم نفسها في بيته وعليه لها جميع ما يكفيها بحسب حالها
من اكل وشرب ولبس وفرش ولا يلزمها ان تتمتع بما هو ملكها ولا ان تفرش له شيئا من فرشها
الخ قلت ومفاده انه يلزمه كسوتها من حين عقده عليها او دخوله بها ومر التصريح به
عن الخلاصة فتجب حالة لا مؤجلة الى مضي نصف الحول وان زفت اليه بثياب فلا يلزمها
استعمالها كما لو مضت المدة ولم تلبس مادفعه لها فلها عليه غيره كما مر وياتي وكما لو كانت تملك
طعاما يكفيها او قترت على نفسها وبقي معادراهم مما فرض لها عليه فيجب لها غيره عليه
(قوله بلا جهاز يليق به) الضمير في عبارة البحر عن المبتغى عائدا الى ما بعته الزوج الى الاب من
الدراهم والدنانير ثم قال والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها اه وقدمنا في باب المهر ان هذا
المبعوث الى الاب يسمى في عرف الاعاجم بالدستمان وانه في الكافي وغير فسرته بالمهر المعجل
وان غيره فصل وقال ان ادرج في العقد فهو المهر المعجل حتى ملكت المرأة منع نفسها
لاستيفائه فلا يملك الزوج طلب الجهاز لان الشيء لا يقابله عوضان وان لم يدرج فيه ولم يعقد
عليه فهو كالهبة بشرط العوض فله طلب الجهاز على قدر العرف والعادة او طلب الدستمان
وبذلك يحصل التوفيق بين القولين (قوله فله مطالبة الاب بالنقد) اي المنقود وهو ما بعته
الى الاب لا على كونه من المهر بل على كونه بمقابلة ما يتخذ للزوج في الجهاز لما علمت من انه
هبة بشرط العوض فله الرجوع بها عند عدم المعوض فافهم (قوله الا اذا سكت) اي زمانا
يعرف به رضاه (قوله وعليه) اي يبتنى على ما ذكر من ان له المطالبة به لانه يصير ملكه حين
تسلمه بعد الزفاف (قوله فينبغي العمل بما مر) اي من انه لا يحرم الانتفاع به بلاذنها واما
ما ذكره صاحب النهر هناك عن البرازية من ان الصحيح انه لا يرجع على الاب بشي لان
المال في النكاح غير مقصود اه فهو مبني على ان ذلك المعجل ادرج في العقد بدليل التعليل
بان المال وهو الجهاز غير مقصود في النكاح لان المهر يجعل بدلا عن البضع وحده لا يقال
انه وان ادرج في العقد يعتبر بدلا عن الجهاز ايضا بحكم العرف فصار المعقود عليه كلاهما
لانا نقول يلزم منه فساد التسمية لعدم العلم بما يخص كل واحد منهما وايضا حيث صرح بجعله
مهر او هو بدل البضع لا يعتبر المعنى على ان هذا العرف غير معروف في زماننا فان كل احد يعلم
ان الجهاز ملك المرأة وانه اذا طلقها تأخذه كله واذا ماتت يورث عنها ولا يخص بشي منه وانما
المعروف انه يزيد في المهر لتأتي بجهاز كثير ايزين به بيته وينتفع به بلاذنها ويرثه هو واولاده
اذا ماتت كما يزيد في مهر الغنية لاجل ذلك لا ليكون الجهاز كله او بعضه ملكا له ولا لملك
الانتفاع به وان لم تأذن فافهم (قوله هل تقدير القاضي) اي من غير قوله حكمت بذلك ط

والظاهر انه بالدال هنا وفيما بعده من المواضع ويصح بالراء وكان ينبغي ذكر هذه المسائل عند قول المصنف الآتي والنفقة لاتصير ديناً الا بالقضاء او الرضاء **(قوله بشرطه)** هو شكوى المطل وحضور الزوج وكونه غير صاحب مائدة ط **(قوله فلا تسقط)** اي النفقة وهذا تفريع على كونه حكماً ح **(قوله هل يكون قضاء الخ)** قال في البحر ومسئلة البراء اي الآتية قريباً تدل على ان الفرض في الشهر الاول منجز وفيما بعده مضاف فيتجز بدخوله وهكذا اهـ **(قوله الامناع)** كنشوزها فتسقط في مدته كما مر وكتغير السعر غلاء او رخصاً فتقص او تزداد **(قوله ولذا)** اي لما علم مما سبق ان النفقة تصير ديناً بالقضاء ولا تسقط بمضي المدة ط **(قوله قبل الفرض)** يشمل الفرض بالقضاء او بالبراء وقوله باطل لانها لاتصير ديناً بدون الفرض المذكور فليس في كلامه قصور فافهم * **(تنبيه)** * يستثنى من ذلك ما لو خالعهما على ان تبرئه من نفقة العدة كما قدمناه في بابها لانه ابراء بعوض وهو استيفاء قبل الوجوب فيجوز اما الاول فهو اسقاط للشيء قبل وجوبه فلا يجوز كما في الفتح **(قوله ومن شهر مستقبل)** اي اذا كانت مفروضة بالاشهر فلو بالايام يبرأ من نفقة يوم مستقبل وكذا لو بالسنين يبرأ عن نفقة سنة مستقبلة كما هو ظاهر والظاهر ان المراد بالمستقبل ما دخل اوله لانه انما يتجز بدخوله كما علمته آنفاً وقبل دخوله حكمه حكم ما بعده من الاشهر المستقبلة ويؤيده ما في البحر وكذا لو قالت ابرأتك عن نفقة سنة لم يبرأ الا من نفقة شهر واحد لان القاضي لما فرض نفقة كل شهر فانما فرض لمعنى يتجدد بتجدد الشهر فما لم يتجدد الشهر لا يتجدد الفرض وما لم يتجدد الفرض لاتصير نفقة الشهر الثاني واجبة الخ وحاصله ان النفقة تفرض لمعنى الحاجة المتجددة فاذا فرضت كل شهر كذا صارت الحاجة متجددة بتجدد كل شهر فقبل تجدد الفرض فلم تجب النفقة قبله ولا يصح البراء عمالم يجب ومقتضاه انه لو فرضها كل سنة كذا صح البراء عن سنة دخلت لاعتنا اكثر ولا عن سنة لم تدخل هذا ما ظهر لي فتدبره **(قوله حتى لو شرط)** تفريع على مفهوم كون تقدير القاضي النفقة حكمها منه اهـ والمفهوم هو كونها بدون تقدير القاضي لاتكون لازمة وفيه انها تلزم بالتراضي على قدر معلوم وتصير به ديناً في ذمة الزوج فيتعين كونه تفريعاً على مفهوم قوله البراء قبل الفرض باطل وقد علمت ان الفرض شامل للقضاء والبراء لان الفرض معناه التقدير وهو حاصل بكل منهما ومفهومه انها قبل الفرض المذكور لاتكون لازمة لان الشرط المذكور ليس فيه تقدير كما يظهر قريباً فافهم **(قوله تكون من غير تقدير)** كذا في بعض النسخ وفي بعضها تموين بدل تكون فقوله من غير تقدير تفسير للتموين **(قوله والكسوة كسوة الشتاء والصيف)** اي يأتيها بالكسوة الواجبة في كل نصف حول بأن يأتيها بها ثياباً بلا تقويم وتقدير بدراهم بدل الثياب فافهم **(قوله لم يلزم الخ)** كذا ذكره في البحر بحثاً ووجهه ان ذلك الشرط وعدمه سواء لان ذلك هو الواجب عليه بنفس العقد سواء شرطه او لا وانما يعدل الى التقدير بشيء معين بالصلح والتراضي او بقضاء القاضي اذا ظهر له مطله فتصير النفقة بذلك لازمة عليه وديناً بذمته حتى لاتسقط بمضي المدة ويصح البراء عنها وقبل ذلك لاتصير كذلك كما علمت **(قوله فلها بعد ذلك الخ)** اي بعدما ذكر من الشرط طلب التقدير في النفقة والكسوة من

مطلب

في البراء عن النفقة

بشرطه دعوى فلا تسقط بمضي المدة ولو فرض لها كل يوم او كل شهر هل يكون قضاء مادام النكاح قلت نعم الامناع ولذا قلوا البراء قبل الفرض باطل وبعده يصح بما مضى ومن شهر مستقبل حتى لو شرط في العقد ان النفقة تكون من غير تقدير والكسوة كسوة الشتاء والصيف لم يلزم فلها بعد ذلك طلب التقدير فيهما

ولو حكم بموجب العقد
مالكي يرى ذلك فالحنفي
تقديرها لعدم الدعوى
والحادثة بقي لو حكم الحنفي
بفرضها دراهم هل للشافعي
بعده ان يحكم بالتموين
قال الشيخ قاسم في
موجبات الاحكام لا وعليه
فلو حكم الشافعي بالتموين
ليس للحنفي الحكم بخلافه
فليحفظ نعم لو اتفقا بعد
الفرض على ان تأكل معه
تمويناً بطل الفرض السابق
لرضاها بذلك وفي
السراجية قدر كسوتها
دراهم ورضيت وقضى به
هل لها ان ترجع وتطلب
كسوة فمأشاً اجاب نعم

الزوج او القاضى بشرطه المار **(قوله)** ولو حكم بموجب العقد مالكي الخ) اى لو ترافعا
الى مالكي بعد المنازعة في صحة العقد فقال حكمت بصحته وصحة شروطه وبموجبه اى بما
يستوجبه العقد ويقتضيه من لزوم المهر ولزوم تسليمها نفسها ونحوه صح الحكم لكن
للحنفي تقدير النفقة دراهم وان كان مذهب المالكي لزوم الشرط بالتموين لان ذلك لم يصح
حكم المالكي فيه اذ لا بد في صحة الحكم من الدعوى والحادثة اى ترافعهما لديه في الحادثة
التي يحكم بها ولم يقع بينهما تنازع في صحة اشتراط التموين حتى يصح حكمه به وان قال
حكمت بشروطه وموجبه اذ ليس لزوم اشتراط التموين من موجبات العقد اللازمة له
فالحنفي الحكم بخلافه **(قوله)** بقى لو حكم الحنفي اى حكما مستوفيا شرائطه كما مر **(قوله لا)**
اى ليس للشافعي الحكم بالتموين لان فيه ابطال قضاء الحنفي ط **(قوله)** وعليه الخ) هذا
بحث اصحاب المهر ط **(قوله)** فلو حكم الشافعي بالتموين) بأن ترافعا اليه وطلبت منه
التقدير وأبى ولم يظهر للقاضى مطلقه حكمها بالتموين لم يكن للحنفي نقضه قلت الا ان يظهر
بعد ذلك مطلقه فيفرضها دراهم لكون ذلك حادثة أخرى غير التي حكم بها الشافعي **(قوله)**
بطل الفرض السابق) اى الفرض الحاصل بالقضاء او بالرضا **(قوله)** لرضاها بذلك) لان
الفرض كان حقها لكونه انفع لها فان النفقة تصير به ديناً في ذمته فلا تسقط بالمضى فاذا
اتفقا على التموين في المستقبل يكون اعراضاً عن الفرض السابق وهذه المسئلة ذكرها
في البحر بحثاً وقال انها كثيرة الوقوع وقد أخذها ما في الذخيرة لو صالحته على ثلاثة دراهم
كل شهر قبل التقدير بالقضاء او الرضا او بعده كان تقديراً للنفقة فتجاوز الزيادة عليه لو قالت
لا يكفيني والنقصان عنه لو قال لا اطيقه وعلم القاضى صدقه بالسؤال عنه والا لا لان التزامه
ذلك باختياره داليل قدرته عليه ولو صالحته على نحو ثوب او عبد مما لا يصح للقاضى ان
يفرضه في النفقة فان كان قبل التقدير بالقضاء او الرضا كان تقديراً ايضاً وان كان بعده
كان معاوضة فلا تجوز الزيادة عليه ولا النقصان اه ملخصاً قال في البحر وعلم منه ان
تراضيهما على ما يصاح للنفقة مبطل لفرض القاضى فيستفاد منه انها لو اتفقا الخ **(قوله)**
وفي السراجية الخ) اى فتاوى سراج الدين قارى الهداية وهذا مخالف لما قاله الشيخ قاسم
وكون ذلك مفروضاً في النفقة وهذا في الكسوة لا يجدى نفعا في الفرق تأمل وقد يجاب
بان ذلك في فرض القاضى وهذا في التراضى بدليل قوله ورضيت وقوله وقضى به لم يرد به
القضاء الحقيقي بل الصوري لان التقدير صح بتراضيهما قبل القضاء وايضاً فان شرط القضاء
ظهور المطلق وبمجرد التراضى لم يظهر مطلقاً وحينئذ فرجوعها وطلب الكسوة فمأشاً ليس فيه
ابطال قضاء سابق بل فيه اعراض عن حقها لكون التقدير برضاها انفع لها كما مر في
فرض القاضى ويظهر من هذا ان قوله السابق لو اتفقا الخ غير قيد بل يكفي طلبها ويظهر
منه ايضاً انه لا فرق بين كون طلبها بعد الفرض والتقدير بالقضاء او الرضا ولذا ذكر ما في
السراجية عقب قوله لو اتفقا الخ لكل يشكك على هذا ما مر عن الشيخ قاسم فانه اذا
لم يصح حكم الشافعي بالتموين بعد حكم الحنفي بالتقدير بالدراهم فعدم صحة طلبها بدون

حكم يكون بالاولى فليتأمل **(قوله وقالوا الح)** الاصل ان القاضي اذا ظهر له الخطأ في التقدير يردده والا فلا فلو قدر لها عشرة دراهم نفقة شهر فمضى الشهر وبقي منها شيء يفرض لها عشرة اخرى اذ لم يظهر خطأه في التقدير بيقين لجواز انها قترت على نفسها فيبقى التقدير معتبرا فيقضى لها باخرى بخلاف ما اذا اسرفت فيها او سرقت او هلكت قبل مضي الوقت لا يقضى باخرى مالم يمض الوقت لعدم ظهور الخطأ وبخلاف نفقة المحرم وكذا كسوته فانه اذا مضى الوقت وبقي شيء لا يقضى باخرى لانها في حقه باعتبار الحاجة ولذا لو ضاعت منه يفرض له اخرى وفي حق المرأة معاوضة عن الاحتباس وبخلاف كسوة المرأة فانها لا يقضى لها باخرى الا اذا تحرقت قبل مضي المدة بالاستعمال المعتاد فيقضى لها باخرى قبل تمام المدة لظهور خطئه في التقدير حيث وقت وقتا لا تبقى معه الكسوة والا اذا مضت المدة وهي باقية لكونها استعملت اخرى معها فيقضى لها باخرى ايضا لعدم ظهور الخطأ ومثله ما اذا لم تستعملها اصلا وسكت عنه الشارح لعلمه بالاولى وفهم من كلامه انها اذا تحرقت قبل مضي المدة باستعمال غير معتاد لا يقضى باخرى مالم تمض المدة لعدم ظهور الخطأ في التقدير وانها اذا بقيت في المدة مع استعمالها وحدها فكذلك لا يقضى لها باخرى مالم تتخرق لظهور خطئه حيث وقت وقتا تبقى الكسوة بعده وتمام الكلام في البحر عن الذخيرة **(قوله)** وتجب لخادمها المملوك لها لان كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها اذ لا بد لها منه هداية ويعلم منه انها اذا مرضت وجب عليه اخدامها ولو كانت امة وبه صرح الشافعية وهو مقتضى قواعد مذهبنا ولم أره صريحا وان علم من كلامهم رملى قلت هذا ظاهر على خلاف الظاهر ففي البحر قيل هو اى الخادم كل من يخدمها حرا كان او عبدا ملكا لها اوله اولهما او اغيرها وظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة كما في الذخيرة انه مملوكها فلو لم يكن لها خادم لا يفرض عليه نفقة خادم لانها بسبب الملك فاذا لم يكن في ملكها لا يلزمه نفقة اه ثم قال وبهذا علم انه اذا لم يكن لها خادم مملوك لا يلزمه كراء غلام يخدمها لكن يلزمه ان يشتري لها ما تحتاجه من السوق كما صرح به في السراجية اه الا ان يقال هذا في غير المريضة لانه اذا اشترى لها ما تحتاجه تستغنى عنه بخلاف المريضة اذا لم تجد من يمرضها فيكون من تمام الكفاية الواجبة على الزوج نعم اذا طلبته ليقوم عنها في الطبخ ونحوه فقد مرانها اذا لم تفعل يأتيها بمن يكفيها ذلك اذا كانت ممن لا يخدم او لا تقدر وكذا اذا كان لخدمة اولاده كما يأتي **(قوله على الظاهر)** اى ظاهر الرواية كما علمت **(قوله ملكا تاما)** احتراز به عن الزوجة المكاتبه اذا كان لها مملوك فان نفقته لا تجب على زوجها كما في المنح اخذا من تقييد الزيلعي وغيره بالحره بقي لو كانت الزوجة حرة وكاتب امها فالظاهر ان نفقتها على الزوج ان لم تشتغل عن خدمتها لان التقييد بالحره لا يلزم منه اخراج امها المكاتبه فافهم **(قوله بالفعل)** ليس المراد انه انما يستحق النفقة في حال تلبسه بالخدمة دون ما قبل الشروع فيها او بعد الفراغ منها اذ لا يتوهمه احد وانما المراد الاحتراز عما اذا لم يخدمها وان كان لا يشتغل له غير خدمتها ولذا قال في الدر المنقى فلو لم يكن في ملكها او كان له شغل غير خدمتها او لم يكن له شغل لكن لم يخدمها فلا نفقة له اه وقد فرع على القيود الثلاثة وفي البحر عن الذخيرة نفقة الخادم انما تجب عليه

وقالوا ما بقي من النفقة لها فيقضى باخرى بخلاف اسراف وسرقة وهلاك ونفقة محرم وكسوة الا اذا تحرقت بالاستعمال المعتاد او استعملت معها اخرى فيفرض اخرى (و) تجب (لخادمها المملوك) لها على الظاهر ملكا تاما ولا شغل له غير خدمتها بالفعل فلو لم يكن في ملكها او لم يخدمها لان نفقة الخادم بازاء الخدمة

مطلب

في نفقة خادم المرأة

بازاء الخدمة فاذا امتنعت عن الطبخ والحبز واعمال البيت لم تجب بخلاف نفقة المرأة فانها بمقابلة الاحتباس اه فافهم **(قوله ولو جاءها بخادم الخ)** اى قاصدا اخراج خادمها من بيته فلا يملك ذلك فى الصحيح خانية لانها قد لا تنهيا لها الخدمة بخادم الزوج ولو االجية قال فى النهر وينبغى ان يقيد بما اذا لم يتضرر من خادمها اما اذا تضرر منه بان كان يختلس من ثمن ما يشتره كما هو دأب صغار العبيد فى ديارنا ولم تستبدل به غيره وجاءها بخادم أمين فانه لا يتوقف على رضاها اه وفيه انه يمكن الزوج تعاطى الشراء بخادمه لانه من الواجب عليه وليس ذلك من خدمتها الخاصة بها والكلام فيما يتعلق بها ط نعم لو كان خادمها يختلس امتعة بيته يمكن ان يكون عذرا للزوج فى اخراجه **(قوله بحربحا)** راجع لقوله بل مازاد وعبارته وظاهره اى ظاهر قولهم لا يملك اخراج خادمها انه يملك اخراج ماعدا خادم واحد من بيته لانه زائد على قولهما اه اما على قول ابى يوسف الآتى فلا **(قوله لو حرة)** لاحاجة اليه بعد قول المتن المملوك كما صرح به المصنف فى المنح افاده ح و اشار اليه الشارح بقوله لعدم ملكها **(قوله موسرا)** منصوب على انه خبر كان المقدرة بعد لو وعلى حل الشارح صار منصوبا على الحالية من الزوج فى قول المصنف اول الباب فتجب للزوجة على زوجها فان قوله هنا ولخادمها معطوف على قوله للزوجة فافهم قال فى البحر وفى غاية البيان واليسار مقدر بنصاب حرمان الصدقة لابنصاب وجوب الزكاة اه وفى الذخيرة ولا تقدر نفقة الخادم بالدراهم على ما ذكرنا فى نفقة المرأة بل يفرض له ما يكفيه بالمعروف ولكن لا تبلغ نفقته نفقتها لانه تبع لها فتقص نفقته عنها فى الادام وما ذكره محمد فى الكتاب من ثياب الخادم فهو بناء على عاداتهم وذلك يختلف فى كل وقت فعلى القاضى اعتبار الكفاية فيما يفرض له فى كل وقت ومكان اه ملخصا **(قوله فى الاصح)** خلافا لما يقوله محمد من انه يفرض لخادمها ولو كان الزوج معسرا وتماه فى الفتح والبحر **(قوله والقول له فى العسار)** لانه متمسك بالاصل منح ولانه منكر لسبب الوجوب قال فى البحر الا ان تقيم المرأة البيئة ويشترط فى هذا الخبر العدد والعدالة لا لفظ الشهادة وفى القهستانى العسار اسم من الاعسار اى الافتقار يستعمله بعض اهل العلم الا انه غير مسموع كما فى الطلبة وقال المطرزي انه خطأ محض وكأنهم ارتكبوها لمزاوجة اليسار **(قوله لا يكفيه)** عبارة الفتح لا يكفيهم **(قوله فرض عليه لخادمين او اكثر)** ظاهره ان الخدم لها اى لا يلزمه نفقة اكثر من خادم لها الا اذا احتاجتهم لاولاده لانها لو لم يكن لها خدم واحتاج اولاده الى اكثر من خادم يلزمه لان ذلك من جملة نفقتهم كما لا يخفى **(قوله وعن الثانى)** اى ابى يوسف اشار الى ان هذا رواية عن ابى يوسف لان المنقول عنه فى الهداية وغيرها انه يفرض لخادمين لاحتياج احدهما لمصالح الداخل والآخر لمصالح الخارج **(قوله زفت اليه)** اشار الى ان المعبر حالها فى بيت ابيها لاحتياجها الطارى عليها فى بيت الزوج تأمل رملى **(قوله ثم قال وفى البحر الخ)** عبارة البحر هكذا قال الطحاوى وروى صاحب الاملاء عن ابى يوسف ان المرأة اذا كانت ممن يحل مقدارها عن خدمة خادم واحد انفق على من لا بد لها منه من الخدم ممن هو اكثر من الخادم الواحد أو الاثنين او اكثر من ذلك قال وبه نأخذ كذا فى غاية البيان وفى الظهيرية والولوالجية المرأة اذا كانت

ولو جاءها بخادم لم يقبل منه
الابرضاها فلا يملك اخراج
خادمها بل مازاد عليه
بحربحا (لو) حرة لامة
جوهره لعدم ملكها
(موسرا) لامعسرا فى
الاصح والقول له فى العسار
ولو برهنا فينتها اولى خانية
(ولو له اولاد لا يكفيه خادم
واحد فرض عليه) نفقة
(لخادمين او اكثر اتفاق)
فتح وعن الثانى غنية زفت
اليه بخدم كثير استحققت
نفقة الجميع ذكره المصنف
ثم قال وفى البحر عن الغاية
وبه نأخذ قال وفى السراجية
وفرض عليه نفقة خادمها
وان كانت من الاشراف
فرض نفقة خادمين وعليه
الفتوى

من بنات الاشراف ولها خدم يجبر الزوج على نفقة خادمين اه فالحاصل ان المذهب
الاقصا على واحد مطلقا والمأخوذ به عند المشايخ قول ابي يوسف اه **(قوله ولا يفرق
بينهما بعجزه عنها)** اي غائبا كان او حاضرا **(قوله بأنواعها)** وهي مأكول وملبوس ومسكن
ح **(قوله حقها)** اي من النفقة وهو منصوب مفعول المصدر وهو ايفاء **(قوله ولو موسرا)**
المناسب ولو معسر لانه اشارة الى خلاف الشافعي رحمه الله والاصح عنده عدم الفسخ بمنع
الموسر حقها كذهبا **(قوله باعتبار الزوج)** مقابل قوله ولا يفرق بينهما بعجزه ط **(قوله
وبتضررها بغيبته)** اي تضرر المرأة بعدم وصول النفقة بسبب غيبته وفي بعض النسخ
وبتضررها بغيبته اي تعذر النفقة وهي اظهر وهذا مقابل قوله ولا بعدم ايفاء حقها والحاصل
ان عند الشافعي اذا عسر الزوج بالنفقة فلها الفسخ وكذا اذا غاب وتعذر تحصيلها منه على
ما اختاره كثيرون منهم لكن الاصح المعتمد عندهم ان لا يفسخ مادام موسرا وان انقطع خبره
وتعذر استيفاء النفقة من ماله كما صرح به في الام قال في التحفة بعد نقله ذلك فجزم شيخنا
في شرح منهجه بالفسخ في منقطع خبر لا مال له حاضر مخالف للمنقول كما علمت ولا يفسخ بغيبته من
جهل حاله يسارا واعسارا بل لو شهدت بينة انه غاب معسرا فلا يفسخ ما لم تشهد باعساره الان
وان علم استنادها للاستصحاب او ذكرته تقوية لاشكا كما يأتي اه **(قوله نعم لو امر شافعي)**
اي بشرط ان يكون مأذونا له بالاستتابة خاتية قال في غرر الا ذكار ثم اعلم ان مشايخنا
استحسنوا ان ينصب القاضي الحنفى نائبا ممن مذهب التفريق بينهما اذا كان الزوج حاضرا
وابى عن الطلاق لان دفع الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستدانة اذ الظاهر انها لا تجدد من
يقرضها وغنى الزوج ما لا امر متوهم فالتفريق ضروري اذا طلبته وان كان غائبا لا يفرق
لان عجزه غير معلوم حال غيبته وان قضى بالتفريق لا ينفذ قضاؤه لانه ليس في مجتهديه لان
العجز لم يثبت اه ونقل في البحر اختلاف المشايخ وان الصحيح كما في الذخيرة عدم النفاذ
لظهور مجازفة الشهود كما في العمادية والفتح وذكر في قضاء الاشياء في المسائل التي لا ينفذ
فيها قضاء القاضي ان منها التفريق للعجز عن الاتفاق غائبا على الصحيح لا حاضرا اه والحاصل
ان التفريق بالعجز عن النفقة جائز عند الشافعي حال حضرة الزوج وكذا حال غيبته مطلقا او
ما لم تشهد بينة باعساره الان كما علمت مما نقلناه عن التحفة والحالة الاولى جعلها مشايخنا حكما
مجتهديه فينفذ فيه القضاء دون الثانية وبه تعلم ما في كلام الشارح حيث جزم بالنفاذ فيهما
فانه مبني على خلاف الصحيح المار عن الذخيرة وذكر في الفتح انه يمكن الفسخ بغير طريق
اثبات عجزه بل بمعنى فقده وهو ان تتعذر النفقة عليها ورده في البحر بانه ليس مذهب الشافعي
قلت ويؤيده ما قدمناه عن التحفة حيث رد على شرح المنهج بانه خلاف المنقول فعلى هذا
ما يقع في زماننا من فسخ القاضي الشافعي بالغيبه لا يصح وليس للحنفي تنفيذه سواء بني على
اثبات الفقر او على عجز المرأة عن تحصيل النفقة منه بسبب غيبته فليتنبه لذلك نعم يصح الثاني
عند احمد كما ذكر في كتب مذهبه وعليه يحمل ما في فتاوى قارى الهداية حيث سئل عن من
غاب زوجها ولم يترك لها نفقة فاجاب اذا اقامت بينة على ذلك وطلبت فسخ النكاح من قاض
يراه ففسخ نفذ وهو قضاء على الغائب وفي نفاذ القضاء على الغائب روايتان عندنا فعلى القول

مطلبه

في فسخ النكاح بالعجز
عن النفقة او بالغيبه

(ولا يفرق بينهما بعجزه
عنها) بأنواعها الثلاثة
(ولا بعدم ايفائه) لو غائبا
(حقها ولو موسرا)
وجوزه الشافعي بأعسار
الزوج وبتضررها بغيبته
ولو قضى به حنفى لم ينفذ
نعم لو أمر شافعي ففضى به
نفذ

بنفاذه يسوغ للحنفي ان يزوجه من الغير بعد العدة واذا حضر الزوج الاول وبرهن على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بيته لان البينة الاولى ترجحت بالقضاء فلا تبطل بالثانية اهـ واجاب عن نظيره في موضع آخر بانه اذا فسخ النكاح حاكم يرى ذلك ونفذ فسخه قاض آخر وتزوجت غيره صح الفسخ والتفويض والتزوج بالغير ولا يرتفع بحضور الزوج وادعائه انه ترك عندها نفقة في مدة غيبته الخ فقوله من قاض يراه لا يصح ان يراد به الشافعي فضلا عن الحنفي بل يراد به الحنبلي فافهم **(قوله)** اذا لم يرتش الامر والمأمور اما الاول فلان نصب القاضي بالرشوة لا يصح واما الثاني فلان حكمه بها لا يصح ولو صح نصبه وعليه فالمناسب العطف باو **(قوله)** وبعد الفرض اشار الى ان في عبارة المصنف كلاما مطويا بعد قوله ولا يفرق بينهما بعجزه عنها الخ تقديره بل يفرض لها النفقة عليه ويأمرها بالاستدانة لكن الفرض يظهر فيما لو كان المعسر عن النفقة حاضرا لان الغائب اذا لم يكن له مال حاضر لا يفرض لها نفقة عليه كافي الحاكم وسيد كره المصنف بعد نعم سيد كره أن المفتي به قول زفر فافهم **(قوله)** بالاستدانة ذكر الحصاص وتبعه الشارحون انها الشراء بالنسيئة لتقضي الثمن من مال الزوج وفي المجتبى انها الاستقراض بحر ونقل القهستاني الثاني عن صدر الشريعة قال واليه يشير كلام المغرب اهـ وفي اليعقوبية انه الاول كما لا يخفى قال في الدر المنقي لكن التوكيل بالاستقراض لا يصح على الاصح فالاصح الاول اهـ ومثله في المحوى عن البرجندی قلت الثاني أيسر على المرأة لانها قد لا تجد من يبيعها بالنسيئة ما تحتاجه في كل يوم بخلاف الاستقراض لنفقة شهر مثلا ويأتى قريبا الجواب عن الايراد **(تنبيه)** * في قضاء الحاوي الزاهدي فان لم تجد من تستدين منه عليه اكتسبت وانفقت وجعلته ديناً عليه بأمر القاضي وان لم تقدر على الاكتساب لها السؤال ليو مها وتجعل مسئولا ديناً عليه ايضا بأمره به **(قوله)** لتحيل عليه الخ اعلم انهم قالوا ان للمرأة حق الرجوع على الزوج بالنفقة بعد فرض القاضي سواء أكلت من مالها او استدانها بأمر القاضي او بدونه ولكن فائدة الامر بالاستدانة عدم سقوطها بموت احدها كما سيد كره المصنف بقوله وبموت احدها وطلاقها يسقط المفروض الا اذا استدانته بأمر قاض وأشار الشارح الى فائدة اخرى وهي ما في تجريد القدوري والهداية من ان فائدة الامر بها ان تحيل الغريم على الزوج وان لم يرض الزوج وبدون الامر ليس لها ذلك وذكر في الفتح عن التحفة ان فائدته رجوع الغريم على الزوج او على المرأة قال في البحر وظهره ان للغريم الرجوع عليه بلا حوالة منها وعلى ما في التجريد لارجوع له بلا حوالة اهـ قلت الظاهر عدم المخالفة وان المراد بالاحالة دلالتها الغريم على زوجها ليطلبه بان تقول له ان زوجي فلان فطالبه بالدين اذ لا يمكن ارادة حقيقة الحوالة هنا بدليل تصريحهم بان للغريم مطالبة المرأة بها ايضا وانه لا يشترط رضا الزوج بالحوالة هذا وقد صرحوا ايضا بان الاستدانة بأمر القاضي ايجاب الدين على الزوج لان للقاضي ولاية كاملة عليه فلذا كان للغريم ان يرجع عليه وبدون الامر بها لا يرجع عليه بل عليها وهي ترجع على الزوج فقد ظهر من هذا ان الاستدانة بالامر تقع لها ويجب بها الدين على الزوج بسبب ولاية القاضي عليه لا بطريق الوكالة عن الزوج

مطلب

في الامر بالاستدانة على الزوج

اذا لم يرتش الامر والمأمور بحر (و) بعد الفرض (يا أمرها القاضي بالاستدانة) لتحيل (عليه) وان ابى الزوج اما بدون الامر فيرجع عليها وهي عليه

وبه اندفع مامر من ان التوكيل بالاستقراض لا يصح فافهم (قوله ان صرحت الخ) لا يصح
جمعه قيدا لقوله وهي عليه لان رجوع المرأة على الزوج ثابت لها قبل الامر بالاستدانة كما
علمته بل هو قيد لقوله لتحيل عليه وعبارة المجتبى فاذا استدانته هل تصرح بأني استدين على
زوجي او تنوي اما اذا صرحت فظاهر وكذا اذا نوت واذا لم تصرح ولم تنو لا يكون استدانة
عليه ولو ادعت انها نوت الاستدانة عليه وانكر الزوج فالقول له اه قلت وفائدة انكاره
عدم رجوع الغريم عليه بل يرجع عليها وهي ترجع عليه وانها تسقط بموت احدها
او طلاقها كما علم مامر والظاهر انه لا يمين على الزوج اذ كيف يحلف على عدم نيتها ولذا لم
يقيد باليمين خلافا لما نقله الرحمتي من التقيد به فاني لم أراه في المجتبى ولا في البحر (قوله وتجب
الادانة الخ) قال في الاختيار المعسرة اذا كان زوجها معسرا ولها ابن من غيره موسر او اخ
موسر فنفقها على زوجها ويؤمر الابن أو الاخ بالاتفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا
ايسر ويحبس الابن او الاخ اذا امتنع لان هذا من المعروف قال الزيلعي فتبين بهذا ان الادانة
لنفقها اذا كان الزوج معسرا وهي معسرة تجب على من كانت تجب عليه نفقتها لولا الزوج
وعلى هذا لو كان للمعسر اولاد صغار ولم يقدر على انفاقهم تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا
الاب كالام والاخ والعم ثم يرجع به على الاب اذا ايسر بخلاف نفقة اولاده الكبار حيث
لا يرجع عليه بعد اليسار لانها لا تجب مع الاعسار فكان كالميت اه وأقره عليه في فتح القدير
بحر قلت ومقتضاه انه لا فرق بين الام وغيرها في ثبوت الرجوع على الاب مع انه سيذكر
قبيل الفروع انه لا رجوع في الصحيح الالام وفيه كلام سنذكره هناك (قوله كأخ وعم) يصح
رجوعه لكل من الزوجة والصغار اه ح اى كأن يكون لها اخ او عم ولا اولادها أخ
من غيرها او عم فتستدين لنفسها من اخيها او عمها ولا اولادها من اخيهم او عمهم وظاهره انه
لا يقدم الاخ على العم هنا فتأمل (قوله وسيوضح) اى في الفروع (قوله ثم ايسر) اى الزوج
كما فسره في المنح والاولى ان يقول ثم ايسر أحدها ح قلت ومثله مالو ايسرا (قوله
فخاصته) اذ لا تقدير بدون طلبها (قوله ثم) اى القاضى نفقة يساره اى يسار الزوج الذى
امراته فقيرة وهي الوسط ولو قال وجب الوسط كما قال فيما بعده لكان اوضح ح (قوله في
المستقبل) اما الماضي قبل المخاصمة فقد رضيت به ولو بعد عروض اليسار (قوله وبالعكس)
بأن قضى بنفقة اليسار لكونهما موسرين ثم اعسر الزوج على ما قال او ثم أعسر أحدها على
ما هو الاولى ولو قال قضى بنفقة الاعسار ثم ايسر أحدها أو بالعكس وجب الوسط لكان
اوضح واخصر اه ح (قوله كما مر) فى قوله بقدر حالهما ح (قوله صالحت زوجها
الخ) قدمنا عند قوله لرضاها بذلك عن الذخيرة ان الصالح على النفقة تارة يكون تقديرا للنفقة
كالصلح على نحو الدراهم قبل تقدير النفقة بالقضاء او الرضا او بعده فتجاوز الزيادة عليه
والنقصان عنه اى بالغلاء او الرخص وتارة يكون معاوضة كالصلح على نحو عبد ان كان بعد
تقديرها بما ذكر فلا تجوز الزيادة ولا النقصان ولو قبل التقدير فهو تقدير فكلامه هنا محمول
على ما اذا لم يكن معاوضة ولذا قيد بقوله على دراهم (قوله زيدت) اى يسمع القاضى
دعواها ويثبدها اذا كانت لا تكفيها لما فى كافى الحاكم صالحت المرأة زوجها على نفقة

ان صرحت بانها عليه او نوت
ولو انكر نيتها فالقول له
مجتبى وتجب الادانة على
من تجب عليه نفقتها ونفقة
الصغار لولا الزوج كأخ
وعم ويحبس الاخ ونحوه
اذا امتنع لان هذا من
المعروف زيلعي واختيار
وسيوضح (قضى بنفقة
الاعسار ثم ايسر فخاصته
تمم) القاضى نفقة يساره
فى المستقبل (وبالعكس
وجب الوسط) كما مر
(صالحت زوجها عن نفقة
كل شهر على دراهم ثم)
قالت لا تكفينى زيدت ولو
(قال الزوج لا اطيق ذلك
فهو لازم)

مطلب

فى الصلح عن النفقة

لا تكفيها فلها أن ترجع عنه وتطالب بالكفاية اه **(قوله)** فلا التفات لمقاتته) فانه التزمه باختياره وذلك دليل على كونه قادرا على اداء ما التزم فيلزمه جميع ذلك الا ان يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فاذا اخبروه انه لا يطيق ذلك نقص عنه واوجب على قدر طاقته ذخيرة وحاصله انه لا يقبل قوله لتناقضه ما لم يظهر للقاضي حاله بخلاف المرأة فانه لا تناقض منها فانها غير ملتزمة لان لها الرجوع عن الصلح كما مر الكلام فيه فحيث لم تكن متناقضة تسمع دعواها على الزوج بعدم الكفاية فان أقر بذلك الزمه بالزيادة وان انكر حلفه او طلب منها بينة ولا يفعل كذلك في دعوى الزوج لعدم سماعها هذا ما ظهر لي في بيانه فافهم هذا وامام في الذخيرة من ان القاضي لو فرض لها ما لا يكفيها فلها ان ترجع لانه ظهر خطؤه فعليه التدارك بالقضاء بما يكفيها وكذلك لو فرض على الزوج زيادة على الكفاية فله الامتناع عنها اه فلا يرد على ما مر لان هذا في القضاء بطريق الالتزام على الزوج فلم يظهر فيه التناقض منه بخلاف الصلح برضاه وقد خفي هذا على غير واحد فافهم **(قوله)** بكل حال) تابع فيه المصنف في شرحه ولم أره لغيره مع عدم ظهور وجهه فالمناسب اسقاطه تأمل **(قوله)** الا اذا تغير سعر الطعام الخ) لان ذلك عارض فلا يكون به متناقضا لانه لم يدع ان ذلك كان وقت الصلح بل عرض بعده وكذلك الحكم في دعوى المرأة بالاولى وكما يصلح القضاء ففي البحر عن الظهيرية اذا فرض القاضي للمرأة النفقة فعلا الطعام او رخص فان القاضي يغير ذلك الحكم اه **(قوله)** الا ان يتعرف الخ) اي يطلب المعرفة وهذا الاستثناء من قوله فلا التفات لمقاتته كما علمته فكان المناسب ذكره عقبه **(قوله)** لم يلزمه الانفقة مثلها) لظهور ان المائة لكل شهر على الفقير المحتاج شيء كثير في زمانهم لا يتغابن فيه قال في الخلاصة لو صالحته على اكثر من حقوقها في النفقة والكسوة ان كان قدر ما يتغابن الناس في مثله جاز والا فالزيادة مردودة ولا يبطل القضاء اه وعليه فلو مضت مدة لا تسقط النفقة اذ لو بطل اصل القضاء لسقطت بالمضي وتماه في البحر وكأ انه أراد بالقضاء التقدير تأمل **(قوله)** والنفقة لا تصير ديننا الخ) اي اذا لم ينفق عليها بأن غاب عنها او كان حاضرا فامتنع فلا يطالب بها بل تسقط بمضي المدة قال في الفتح وذكر في الغاية معزوا الى الذخيرة ان نفقة مادون الشهر لا تسقط فكأنه جعل القليل مما لا يمكن الاحتراز عنه اذ لو سقطت بمضي يسير من الزمان لما تمكنت من الاخذ اصلا اه ومثله في البحر وكذا في الشرع لبالية عن البرهان ووجهه في غاية الظهور لمن تدبر فافهم ثم اعلم ان المراد بالنفقة نفقة الزوجة بخلاف نفقة القريب فانها لا تصير ديننا ولو بعد القضاء والرضا حتى لو مضت مدة بعدها تسقط كإيأتي وسيأتي ان الزيلعي استثنى نفقة الصغير ويأتي تمام الكلام عليه عند قول المصنف قضى بنفقة غير الزوجة الخ **(قوله)** لا بالقضاء) بأن يفرضها القاضي عليه اصنافا او دراهم او دنانير نهر **(قوله)** فقبل ذلك لا يلزمه شيء) اي لا يلزمه عما مضى قبل الفرض بالقضاء او الرضا ولا عما يستقبل لانه لم يجب بعد ولذا لا يصح الابراء عنها قبل الفرض وبعده يصح مما مضى ومن شهر مستقبل كما تقدم قبل قوله ولخادمها واما الكفالة بها شهرا او اكثر فصرح في البحر هنا عن الذخيرة انها لا تصح قبل الفرض والتراضي ونقل بعده عن الذخيرة ايضا ما يخالفه وقد منا الكلام عليه والتوفيق بين كلاميه **(قوله)** وبعده

فلا التفات لمقاتته بكل حال
(الا اذا تغير سعر الطعام
وعلم القاضي ان مادون
ذلك المصالح عليه يكفيها)
حينئذ يفرض كفايتها نقاه
المصنف عن الخانية وفي
البحر عن الذخيرة الا ان
يتعرف القاضي عن حاله
بالسؤال عن الناس فيوجب
بقدر طاقته وفي الظهيرية
صالحها عن نفقة كل شهر
على مائة درهم والزوج
محتاج لم يلزمه الانفقة مثلها
(والنفقة لا تصير ديننا الا
بالقضاء او الرضا) اي
اصطلاحهما على قدر
معين اصنافا او دراهم
فقبل ذلك لا يلزمه شيء
وبعده ترجع بما أنفقت

مطلب

لاتصير النفقة ديننا الا
بالقضاء او الرضا

اي وبعد القضاء والرضا ترجع لانها بعده صارت ملكا لها كما قدمناه ولذا قال في الحانية لو
اكلت من مالها او من المسئلة لها الرجوع بالمفروض اه وكذا لو تراضيا على شيء ثم مضت
مدة ترجع بها ولا تسقط قال في البحر فهذا هو المراد بقولهم او الرضا فاما ما توهمه بعض خيفة
العصر من ان المراد به انه اذا مضت مدة بغير فرض ولا رضى ثم رضى الزوج بشيء فانه يلزمه
فخطأ ظاهر لا يفهمه من له ادنى تأمل اه ومقتضاه انه لا يلزمه شيء بهذا الرضا لكون
مامضى قبله لم يجب عليه فهو التزام مالم يلزم وانما يلزمه ما يمضى بعد الرضا لانه صار واجبا به
كالقضاء واطلق في الرجوع فشمعل ما اذا شرط الرجوع لها او لا كما هو ظاهر المتون والشروح
واما ما في الحانية والظهيرية من ان القاضي اذا فرض لها النفقة فقال الزوج استقرضى كل شهر
كذا وانفق لا ترجع مالم يقل وترجى بذلك على فعل المراد لا ترجع بما استقرضت بل
بالمفروض فقط والا فهو غلط محض افاده في البحر واجاب المقدسى بأن التوكيل في القرض
لا يصح واذا شرط الرجوع يكون كالاصطلاح على هذا المقدار فترجع به وكذا اجاب الخير
الرملي بأنه لم يصح الامر بالاستقراض عليه صارت مستقرضة على نفسها متبرعة ان لم يشترط
الرجوع عليه * (تنبيه) * اطلق النفقة فشمعل نفقة العدة اذا لم تقبضها حتى انقضت العدة ففي
الفتح ان المختار عند الحلواني انها لا تسقط وسند ذكر عن البحر ان الصحيح السقوط وانه
لا بد من اصلاح المتون هنا لاطلاقها عدم السقوط وان هذا كله في غير المستدانة وسيأتى تمام
الكلام فيه (قوله ولو اختلفا في المدة) اي في قدر مامضى منها من وقت القضاء او الرضا وكذا
لو اختلفا في قدر النفقة او جنسها كما في البزاية (قوله فالقول له) لانها تدعى زيادة دين
وهو ينكر فالقول له مع يمينه ذخيرة (قوله وبموت احدها وطلاقها) وكذا بنشوزها
كما قدمه الشارح بقوله وتسقط به اي بالنشوز المفروضة للمستدانة في الاصح كالموت اه
وموت احدها غير قيد فكذا موتهما بالاولى كما لا يخفى قال الخير الرملي وقيد السقوط
بالطلاق شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي بما اذا مضى شهر يعنى فايزد وهو قيد
لا بد منه تأمل اه (قوله واعتمد في البحر بخنا الخ) فانه اولا نقل السقوط بالطلاق عن
النقاية والجوهرة والحانية والظهيرية والمجتبى والذخيرة وان القاضي ابا على النسفى نص على
ان ذلك مروي وانه افق به الصدر الشهيد والامام ظهير الدين المرغيناني وشبهه بالذمى اذا
اجتمع عليه خراج رأسه ثم أسلم يسقط عنه ما اجتمع عليه ثم قال فقد ظهر من هذا ان الراجح
عندهم سقوطها بالطلاق كالموت ثم قال بعده قال العبد الضعيف ينبغي ضعف القول بسقوطها
بالطلاق ولو بائنا لامور وذكر ثلاثة اثنان منها ضعيفان وقال الثالث وهو اقواها ما في
البدائع من الخلع لو قال خالعتك ونوى الطلاق يقع الطلاق ولا يسقط شيء من المهر والنفقة
قال فهذا صريح في المسئلة وفي البدائع ايضا ولا خلاف بينهم في الطلاق على مال انه لا يبرأ به
عن سائر الحقوق التي وجبت لها بسبب النكاح اه فالذى يتعين المصير اليه على كل مفت
وقاض اعتماد عدم السقوط خصوصا ما تضمنه القول بالسقوط من الاضرار بالنساء
اه ملخصا ورد عليه العلامة المقدسى والخير الرملي بإمكان حمل ما في البدائع من الحقوق
التي لا تسقط على المهر ونفقة مادون الشهر والنفقة المستدانة بأمر وبأن هذه الرواية

ولو من مال نفسها بلا امر
قاض ولو اختلفا في المدة
فالقول له واليمين عليها ولو
انكرت انفاقه فالقول لها
بيمينها ذخيرة (وبموت
احدها وطلاقها) ولو
رجعيا ظهيرية وخانية
واعتمد في البحر بخنا عدم
سقوطها بالطلاق

قد اُفتي بها من تقدم وذكر في المتون كالوقاية والنقاية والاصلاح والغرر وغيرها قال
المقدس ولهذا توقفت كثيرا في الفتوى بالسقوط وظفرت بنقل صريح في تصحيح عدم السقوط
في خزانة المفتين وفي الجواهر انه لا ينبغي ان يفتى بسقوطها بالطلاق الرجعي لئلا يتخذها الناس
وسيلة لقطع حق النساء اه والذي يتعين المصير اليه ان يقال يتأمل عند الفتوى كما جرت
به عادة المشايخ في هذا المقام اه ملخصا **(قوله لكن الخ)** استدراك على اطلاق الطلاق
الشامل للبائن والرجعي بتخصيص السقوط بالبائن وعدمه بالرجعي **(قوله والفتوى الخ)** هذه
عبارة جواهر الفتاوى كما في المنح فيكون بدلا من ما اه ح وفي هذه العبارة مخالفة لما نقله المقدس
عنها **(قوله وبالأول)** اي بالسقوط بالطلاق مطلقا ح **(قوله اُفتي شيخنا)** يعني الخير
الرملي قال في الخيرية بعد عزوه الى الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب وافق به الشيخ زين
الدين بن نجيم ووالد شيخنا الشيخ امين الدين وهي في فتاويهما **(قوله لكن صحح الشرنبلالي)**
(الخ) وعبارته المرأة اذا طلقت وقد تجمد لها نفقة مفروضة قبل تسقط وهو غير المختار وأشار
اليه المصنف اي ابن وهبان بصيغة قيل والاصح عدم السقوط ولو كان الطلاق بائنا لئلا يتخذ
حيلة لسقوط حقوق النساء وما ذكره الشارح اي ابن الشيحة غير التحقيق في المسئلة اه
ويوافقه ما في القهستاني عن خزانة المفتين ان المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح اه ط
(قوله فيتأمل عند الفتوى) بأن ينظر في حال الرجل هل فعل ذلك تخلصا من النفقة او لسوء
اخلاقها مثلا فان كان الاول يلزم بها وان كان الثاني لا يلزم وهذا ما قاله المقدس وينبغي التعويل
عليه ط **(قوله لانها صلة)** اي والصلات تبطل بالموت قبل القبض هداية وهذا التعليل
لا يظهر في الطلاق وتعليقه ما قدمناه من انها كخراج رأس الذمي **(قوله في الصحيح)**
كذا في الزيلعي عن النهاية والبحر والنهر وغيرها ومقابله قول الخصاف بسقوطها ولو
مع الامر بالاستدانة وهو ظاهر الهداية قال في الفتح والصحيح ما ذكره الحاكم الشهيد انها
مع الامر بالاستدانة لا تسقط بالموت لان الاستدانة بأمر من له ولاية تامة عليه كالاستدانة
بنفسه فلا تسقط بالموت وعلى هذا الخلاف سقوطها بعد الامر بالاستدانة بالطلاق والصحيح
لا تسقط اه **(قوله لما راجح)** لم يمر هذا في كلامه ط **(قوله فليحذر)** أنت خير بأنه مخالف
للمتون والشروح فلا يعول عليه اه وقد علمت قول الخصاف بسقوط المفروضة مع الامر بالاستدانة
فكيف بدونه والظاهر ان ما ذكره ابن كمال سبق قلم **(قوله بموت او طلاق)** هذا عندها وقال
محمد يرفع عنها حصة ماضى ويحب رد الباقي ان كان ح قائما وقيمته ان كان مستهلكا ذخيرة قال في الفتح
والموت والطلاق قبل الدخول سواء وفي نفقة المطلقة اذامات الزوج اختلفوا فيه قيل ترد وقيل
لا تسترد بالاتفاق لان العدة قائمة في موته كذا في الاقضية اه قال الخير الرملي واستفيد منه ومما
في الذخيرة جواب حادثة الفتوى طلقها بائنا وعجل لها نفقة تسعة اشهر فأسقطت سقطا بعد عشرة
ايام فانقضت بذلك عدتها هل يرجع عليها بما زاد على حصة العشرة ام لا الجواب لا يرجع عندها لا عند
محمد وهو القياس **(قوله عجلها الزوج او ابوه)** لما في الولو الحية وغيرها ابو الزوج اذا دفع
منه امر اه اه مائة ثم طلقها الروح ليس للزواج ان يسرد ما دفع لانه اعطاها الروح والمسئلة
بحالها لم يكن له ذلك عند ابى يوسف وعليه الفتوى فكذا اذا اعطاها ابوه اه ووجهها انها

لكن اعتمد المصنف ما في
جزاير الفتاوى والفتوى
عدم سقوطها بالرجعي كي
لا يتخذ الناس ذلك حيلة
واستحسنه محشى الاشباه
وبالأول اُفتي شيخنا الرملي
لكن صحح الشرنبلالي في
شرحه للوهبانية ما بحثه
في البحر من عدم السقوط
ولو بائنا قال وهو الاصح
ورد ما ذكره ابن الشيحة
فيتأمل عند الفتوى (يسقط
المفروض) لانها صلة (الا
اذا استدان بأمر القاضي)
فلا تسقط بموت او طلاق
في الصحيح لما امر انها
كأستدانته بنفسه وعبارة
ابن الكمال الا اذا
استدان بعد فرض قاض
آخر ولو بلا امره فليحذر
(ولا ترد) النفقة والكسوة
(المعجلة) بموت او طلاق
عجلها الزوج او ابوه ولو
قائمة به يفتى

صلة لزوجته ولا رجوع فيما يهبه لزوجته والعبرة لوقت الهبة لا لوقت الرجوع فالزوجية من الموانع من الرجوع كالموت ودفع الاب كدفع الابن فلا اشكال بحر قلت وظاهره ان دفع الاجنبي ليس كذلك ولعل وجهه ان الاب يدفع بطريق النيابة عن ابنه عادة فكانت هبة من الابن فلا رجوع بخلاف دفع الاجنبي فتأمل (قوله يباع القن) اى يبيعه سيده لانه دين تعلق في رقبته بأذن المولى فيؤمر ببيعه فان امتنع باعه القاضى بحضرة كما قدمناه عن النهر في نكاح الرقيق والقن عند الفقهاء من لحرية فيه بوجه وفي اللغة من ملك هو وأبواه بحر (قوله ويسعى مدبر ومكاتب) لعدم صحة بيعهما ومثلهما ولد المولى وقوله في البحر والنهر وأم الولد فيه سقط ومعتق البعض عند الامام بمنزلة المكاتب هندية عن المحيط ولو اختارت استسعاء القن دون بيعه ينبغي ان لها ذلك كما قالوا في المأذون المديون اذا اختار الغرماء استسعاءه بحر واقره اخوه والمقدسى (قوله لم يعجز) اما لو عجز نفسه عاد الى الرق فيجربى عليه حكم القن (قوله وبدونه الخ) يعنى اذا تزوج القن أو المدبر ونحوه بلا اذن السيد يطالب بالنفقة بعد العتق اى بالنفقة المستقبلية لا التى فى حال رقه لعدم كونها زوجة وقته قال فى الفتاوى الهندية فان تزوج هؤلاء بغير اذن المولى فلا نفقة عليهم ولا مهر كذا فى الكافى وان اعتق واحد منهم جاز نكاحه حين عتق وعليه المهر والنفقة فى المستقبل اهـ ح (قوله المفروضة) كذا قيد به فى النهر وعزاه الى الفتح وغيره اى لانها بدون الفرض تسقط بالمضى كنفقة زوجة الحر والذى فى الفتح فرضها بقضاء القاضى وهل بالتراضى كذلك لم أره وذكرت فى باب نكاح الرقيق بحثا أنه ينبغي أن لا يصح فرضها بتراضيهما لحجر العبد عن التصرف ولا تهماه بقصد الزيادة لاضرار المولى تأمل (قوله اذا اجتمع عليه الخ) أفاد أنه لا يباع بالقدر اليسير كنفقة كل يوم وانه لا يلزمها أن تصبر الى أن يجتمع لها من النفقة قدر قيمة لما فى الاول من الاضرار بالمولى وما فى الثانى من الاضرار بها أفاده فى البحر قلت والظاهر أن الخيار للمولى ان شاء باعه جميعه أو باع منه بقدر مالها عليه ثم اذا تجمد لها عليه نفقة اخرى يباع من حصه كل من السيد والمشتري بقدر ما يخصه لانه عبد مشترك لزمه دين فيغرم كل منهما بقدر ما يملكه وهكذا لو بيع منه لثالث ورابع تأمل (قوله ولم يفده) فلو اختار المولى فداءه لا يباع لان حقها فى النفقة لا فى رقبة العبد (قوله ولو بنت المولى) تعميم للزوجة فان لها النفقة على عبد أبيها لان البنت تستحق الدين على الاب فكذا على عبده بحر عن الذخيرة (قوله لأمته) اى أمة مولاة اى لا يجب على العبد نفقة زوجته التى هى أمة مولاة سواء بواها أو لا لانها جميعا ملك المولى ونفقة المملوك على المالك بحر وينظر مالو كان مكاتباً للمولى ولعلها عليه شربلاية (قوله ولا نفقة ولده الخ) لانه اذا كانت زوجته حرة فأولادها احرار تبعها لها ونفقتهم عليها لو قادرة والا فعلى الاقرب فالاقرب ممن يرثهم واذا كانت مكاتبه فأولادها تبع لها فى الكتابة فنفقتهم عليها واذا كانت الزوجة قنة أو مدبرة أو ام ولد فأولادها تبع لها فى الرق والتدبير والاستيلاء ونفقتهم على مولاها لانهم ملكه وهذا معنى قوله لتبعية الام اى لا تلزم العبد نفقة ولده سواء كانت زوجته حرة أو غيرها التبعية الولد لأمه فى الحرية أو حرة والكتابة لو مكاتبه والرق لوقته والتدبير أو الاستيلاء لو مدبرة أو ام ولد فانهم (قوله ولو مكاتبين الخ)

مطلب

فى بيع العبد لنفقة زوجته

(بإعطاء القن) ويسمى مدبر ومكاتب لم يعجز (المأذون فى النكاح) وبدونه يطالب بعدة نفقة (فى نفقة زوجته) المفروضة اذا اجتمع عليه ما يعجز عن ادائه ولم يفده ذخيرة ولو بنت المولى لأمته ولا نفقة ولده ولو زوجته حرة بل نفقته على أمه ولو مكاتبه لتبعية الام ولو مكاتبين سعى لأمه ونفقته على أبيه جوهره (مرة بعد أخرى) اى لو اجتمع عليه نفقة أخرى بعد ما اشتراه من علم به او لم يعلم

في البحر عن كافي الحاكم وشرحه للنسفي وشرح الطحاوي والشامل وكذا في الفتح المكاتب
 لا تجب عليه نفقة ولده سواء كانت امرأته حرة أو أمة لهذا المعنى وإذا كانت امرأة المكاتب
 مكاتباً وهما المولى واحد فنفقة الولد على الأم لأن الولد تابع للام في كتابتها ولهذا كان كسب
 الولد لها وارث الجناية عليه لها وميراثه لها فكذلك النفقة تكون عليها اه وبه ظهران
 الضمير في قوله سعى وكذا ما بعده عائد على الولد لأنه معنى كون كسبه لأمه ولا ضرورة لارجاعه
 للزوج لأن الكلام في نفقة ولد المكاتب أما نفقة زوجته فعلم حكمها من قوله ومكاتب لم يعجز
 فافهم نعم قوله ونفقته على أبيه الظاهر أنه سبق قلم من صاحب الجوهرة لما علمت من صريح هذه
 الكتب المعتمدة من أن نفقته على أمه ونحوه في ح عن الذخيرة (قوله ثم علم فرضي) أما إذا
 لم يعلم المشتري بحاله أو علم بعد الشراء ولم يرض فله رده لأنه عيب اطلع عليه فتح (قوله لأنه
 دين حادث) أي عند المشتري لأن النفقة تتجدد شيئاً فشيئاً على حسب تجديد الزمان على وجه
 يظهر في حق السيد فهو في الحقيقة دين حادث عند المشتري فتح (قوله فمافي الدرر الخ) تفريع
 على قوله بعدما اشتراه وقوله لأنه دين حادث فإن معناه أنه إنما يباع ثانياً بما يجتمع عليه من
 النفقة عند المشتري لا بما بقي عليه من عند الأول كما إذا بيع فلم ينف ثمنه بما عليه لا يباع ثانياً
 بما بقي بل بما يحدث عند الثاني ولهذا رد تبعاً لغيره على مافي الدرر تبعاً لصدر الشريعة حيث
 قال صورته عبد تزوج امرأة بأذن المولى ففرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه الف
 درهم فبيع بخمسمائة وهي قيمته والمشتري علم أن عليه دين النفقة يباع مرة أخرى بخلاف
 ما إذا كان عليه الف بسبب آخر فبيع بخمسمائة لا يباع مرة أخرى اه وأجاب ح بأن
 قوله يباع مرة أخرى يحتمل أن يكون المراد به يباع فيما تجدد في الخمسمائة الباقية فالأحسن
 قول الشرنبلالية فيه تساهل لأنه يوهم أنه يباع فيما بقي عليه من الف وليس كذلك بل فيما
 تجدد عليه من النفقة عند المشتري كما هو منقول في المذهب اه لكن قوله بخلاف الخ يمنع
 من هذا التأويل كما لا يخفى (قوله في الأصح) وقيل لا تسقط بالقتل لأنه اختلف القيمة فتنتقل
 إليه كسائر الديون وليس بشيء لأن الدين إنما ينتقل إلى القيمة إذا كان ديناً لا يسقط بالموت
 وهذا يسقط بالموت زيلعي (قوله ويباع في دين غيرها) بتوين دين وجع غيرها على أنه صفة له
 أي غير النفقة كالمهر وما لزمه تجارة بأذن أو بضمان متلف قال ح وفيه أنه لا يظهر فرق بين
 النفقة وغيرها فإن الدين الحادث في ملك مولى إذا بيع فيه لا يباع في بقيقته عند مولى آخر
 نفقة كان أو غيرها إلا أن يقال أن سبب النفقة لما كان امراً واحداً مستمراً يقال أنه يباع فيه
 مراراً عند موال متعددة بخلاف غيره (قوله ومفاده أن لها استسعاء) لكونها من جملة
 الغرماء ولذا تخصصهم ط (قوله قال) أي صاحب البحر وأقره أخوه والمقدسي وذكر
 الرملي أنه سئل عن ذلك فأجاب كذلك قبل وقوفه على مافي البحر اه قلت ورأيت مصرحاً به
 في الذخيرة عن أبي يوسف (قوله على قول الثاني) أي من أن مؤنة تجهيزها على الزوج وإن
 تركت مالا لأن الكفن كالكسوة حال الحياة (قوله المنكوحه) أي التي زوجها سيدها
 لرجل أما غير المنكوحه فنفقته على سيدها مطاقاً (قوله أما المكاتبه فكاحرة) لملكها
 منافعها فلم يبق للمولى عليها ولاية الاستخدام فلها النفقة بمجرد التمكين من نفسها وإن لم تنتقل

ثم علم فرضي بيع ثانياً
 وكذا المشتري الثالث وهلم
 جراً لأنه دين حادث قاله
 الكمال وابن الكمال فما
 في الدرر تبعاً للصدر سهو
 (وتسقط بموته وقلته) في
 الأصح (ويباع في دين
 غيرها) مدة لعدم التجدد
 وسيجيء في المأذون أن
 للغرماء استسعاء ومفاده
 أن لها استسعاء ولو لنفقة
 كل يوم بحر قال وهل
 يباع في كفنها ينبغي على
 قول الثاني المفتي به نعم كما
 يباع في كسوتها (ونفقة
 الأمة المنكوحه) ولو
 مدبرة أو أمة ولذا المكاتبه
 فكاحرة (انما تجب)
 على الزوج

وتسقط بالنشوز كالحرّة ط **(قوله ولو عبدا)** أي لغير سيد الأمة اذ لو كان عبده فنقضتها على السيد بوأها أولا ط عن الزيلعي **(قوله بأن يدفعها إليه الخ)** أي بأن يخلى المولى بين الأمة وزوجها في منزل الزوج ولا يستخدمها كذا في كافى الحاكم الشهيد بحر لان الاحتباس لا يتحقق الا بالتبوة لان المعتبر في استحقاق النفقة تفريغها لمصالح الزوج وذلك يحصل بالتبوة وان استخدمها بعد التبوة سقطت نفقتها لزوال الموجب زيلعي أي لزوال الاحتباس الموجب للنفقة ومقتضاه انه استخدمها في غير بيت الزوج ويدل عليه قوله في الهداية اذا بوأها معه أي مع الزوج منزلا فعليه النفقة لانه تحقق الاحتباس ولو استخدمها بعد التبوة سقطت النفقة لانه فات الاحتباس وفسر التبوة بما مر فعلم ان النفقة لا تجب الا بالتبوة لان بها يحصل الاحتباس الموجب فلو استخدمها وهي في بيت الزوج بخياطة او غزل مثلا لم تسقط النفقة ابقاء الاحتباس في بيت الزوج ولا ينافيه قولهم لو استخدمها سقطت النفقة فان المراد استخدمها في غير بيت الزوج كما دل عليه كلام الزيلعي والهداية خلافا لما فهمه في البحر بناء على ما فهمه من ان قوالهم ولا يستخدمها في تعريف التبوة شرط آخر لها وليس كذلك بل هو عطف تفسير فغناء التخلية بينها وبين الزوج ويدل عليه قوله في الذخيرة ثم اذا استخدمها المولى بعد ذلك ولم يخل بينها وبين الزوج فلا نفقة لها لفوات موجب النفقة وهو التبوة من جهة من له الحق فشابهت الحرّة الناشزة فهذا كالصرح في ان الاستخدام بدون فوات التخلية لا يضر اذ لا تشبه الناشزة الا بالخروج من بيت الزوج فافهم **(قوله فلو استخدمها المولى)** أي في غير بيت الزوج كما علمت فافهم وقيد بالاستخدام لانها لو كانت تأتى الى المولى في بعض الاوقات وتخدمه من غير ان يستخدمها لم تسقط نفقتها لان النفقة حق المولى فلا تسقط بصنع غيره ذخيرة * (فرع) * لو سلمها للزوج ليلا واستخدمها نهارا فعلى الزوج نفقة الليل كما أفق به والد صاحب التتمة كافي التارخانية **(قوله او اهلكه)** أي لو جاءت الى بيته وليس هوفيه فاستخدمها اهل البيت ومنعوها من الرجوع الى بيت الزوج فلا نفقة لها لان استخدام اهل المولى اياها بمنزلة استخدام ذخيرة **(قوله بعدها)** أي بعد التبوة **(قوله لاجل انقضاء العدة)** الاولى لاجل الاعتداد لان انقضاءها لا يتوقف على التبوة وقد مر في فصل الحداد انه يجوز الأمة المطلقة الخروج الا اذا كانت مبرأة **(قوله أي ولم يكن بوأها قبل الطلاق)** كذا في البحر عن الوالوجية والمراد نفى التبوة المستمرة الى وقت الطلاق لا مطلقا لانه لو بوأها ثم أخرجها قبل الطلاق لم يكن له اعادتها لتطالب بالنفقة كما نص عليه في كافى الحاكم **(قوله سقطت)** هذا ظاهر في مسألة الاستخدام بعد التبوة اما لو لم يبوئها الا بعد الطلاق لم تجب اصلا لانها لم تستحق النفقة بهذا الطلاق فلا تستحق بعده ثم اعلم ان للمولى ان يرجع ويبوئها ثانيا وثالثا وهكذا فتجب النفقة وكلما استردها سقطت كما في الفتح **(قوله بخلاف حرّة نشزت الخ)** أي ان الحرّة اذا نشزت فطالقها زوجها فلها النفقة والسكنى اذا عادت الى بيت الزوج والفرق كما في الوالوجية ان نكاح الأمة لم يكن سببا لوجوب النفقة لانها تجب بالاحتباس وهو التبوة والتبوة لا تجب فيه ونكاح الحرّة حال الطلاق سبب لوجوب النفقة الا انها فوتت بالنشوز فاذا عادت وجبت اه **(قوله**

ولو عبدا (بالتبوة) بأن
يدفعها اليه ولا يستخدمها
(فلو استخدمها المولى)
او اهلكه (بعدها او بوأها
بعد الطلاق لاجل انقضاء
العدة لاقبله) أي ولم يكن
بوأها قبل الطلاق
(سقطت) بخلاف حرّة
نشزت فطلقت فعادت

وفي البحر الخ) حيث قال عقب الفرق المذكور وظاهره ان تقدير النفقة من القاضي قبل التبوئة لا يصح لانه قبل السبب ولم أره صريحا اه **(قوله ونفقات الزوجات الخ)** في الذخيرة والنولولية واذا كان للرجل نسوة بعضهن احرار مسلمات وبعضهن اماء ذميات فهن في النفقة سواء لانها مشروعة للكفاية وذلك لا يختلف باختلاف الدين والرق والحرية الا ان الامة لا تستحق نفقة الخادم اه قال في البحر وينبغي ان يكون هذا مفعرا على ظاهر الرواية من اعتبار حاله واما على المفتي به فليس في النفقة سواء لاختلاف حالهن يسارا وعسرا فليست نفقة الموسرة كنفقة المعسرة ولا نفقة الحرة كالامة كما لا يخفى ولم أر من نبه عليه اه قال المقدسي ولا معنى لهذا بعد قولهم لان النفقة مشروعة للكفاية الخ اه اي لانه صريح في ذلك **(قوله وكذا تجب لها)** اي للزوجة السكنى اي الاسكان وتقدم ان اسم النفقة يعمها لكنه افردها لان لها حكما يخصها نهر **(قوله خال عن اهل الخ)** لانها تتضرر بمشاركة غيرها فيه لانها لا تأمن على متاعها ويمنعها ذلك من المعاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع الا ان تختار ذلك لانها رضية بانتقاص حقها هداية **(قوله وأمه وأمولده)** قال في الفتح واما أمته فقليل ايضا لا يسكنها معها الا برضاها واختار ان له ذلك لانه يحتاج الى استخدامها في كل وقت غير انه لا يطؤها بحضرتها كما انه لا يحل له وطء زوجته بحضرتها ولا بحضرة الضرة اه وذكر ام الولد في البحر معزيا الى آخر الكنز قلت وذكر في الذخيرة ان هذا مشكل اما ٣ على المعنى الاول فظاهر واما على الثاني فلا نه تكره الجامعة بين يدي امته اه قلت وقد يكون اضرار ام ولدها اكثر من اضرار ضررتها وفي الدر المنثور عن المحيط ان ام الولد كأهلها **(قوله واهلها)** اي له منعهم من السكنى معها في بيته سواء كان ملكا له أو اجارة أو عارية **(قوله من غيره)** حال من ولدها لصفة له والالزم حذف الموصول مع بعض الصلة قهستاني اذا التقدير الكائن من غيره اه ح واطلق ولدها فشمّل الذي لا يفهم الجماع لانه لا يلزمه اسكان ولدها في بيته وفي حاشية الخير الرمل على البحر له منعها من ارضاعه وتربيته لما في التارخانية ان للزوج منعها عما يوجب خللا في حقه وما فيها عن السفناني ولانها في الارضاع والسر ينقص جمالها وجمالها حقه فله منعها تأمل اه قلت وعليه فله منعها من ارضاعه ولو كان البيت لها **(قوله بقدر حالهما)** اي في اليسار والاعسار فليس مسكن الاغنياء كمسكن الفقراء كما في البحر لكن اذا كان أحدهما غنيا والآخر فقيرا فقدم انه يجب لها في الطعام والكسوة الوسط ويخاطب بقدر وسعه والباقي دين عليه الى الميسرة فانظر هل يتأتى ذلك هنا **(قوله وبيت منفرد)** اي ما يبات فيه وهو محل منفرد معين قهستاني والظاهر ان المراد بالمنفرد ما كان مختصا بها ليس فيه ما يشاركها به احد من اهل الدار **(قوله له غلق)** بالتحريك ما يغلق ويفتح بالفتح قهستاني **(قوله زاد في الاختيار والعيني)** ومثله في الزيلعي واقره في الفتح بعدما نقل عن القاضي الامة انه اذا كان له غلق يخصه وكان الحلاء مشتركا ليس لها ان تطالبه بتسكن آخر **(قوله وفاده لزوم كنيف ومطبخ)** اي بيت الحلاء وموضع الطبخ بأن يكون اداخل البيت او في الدار لا يشاركها فيهما احد من اهل الدار قلت وينبغي ان يكون هذا في غير الفقراء الذين يسكنون في الربوع والاحواش بحيث يكون لكل واحد بيت يخصه وبعض المرافق

مطلب

في مسكن الزوجة

٣ قوله على المعنى الاول اي ما مر قبله من التضرر بمشاركة غيرها وقوله واما على الثاني اي منعها من المعاشرة مع زوجها اه منه

وفي البحر بحثا فرضها قبل التبوئة باطل ونفقات الزوجات المختلفة محتلفة بحالهما (وكذا تجب لها السكنى في بيت خال عن اهلها) سوى طفله الذي لا يفهم الجماع وأمه وام ولده (واهلها) ولو ولدها من غيره (بقدر حالهما) كطعام وكسوة (وبيت منفرد من دار له غلق) زاد في الاختيار والعيني ومرافق ومفاده لزوم كنيف ومطبخ وينبغي الافتاء به ببحر (كفاها)

مشتركة كالحلاء والتور وبثر الماء ويأتى تمامه قريبا **(قوله لحصول المقصود)** هو أمنها على متاعها وعدم ما يمنعها من المعاشرة مع زوجها والاستمتاع **(قوله وفي البحر عن الحانية الخ)** عبارة الحانية فان كانت دار فيها بيوت واعطى لها بيتا يغلق ويفتح لم يكن لها ان تطالب بيتا آخر اذا لم يكن ثمة احد من احماء الزوج يؤذيها اه قال المصنف في شرحه فهم شيخنا ان قوله ثمة اشارة للدار لا البيت لكن في البرازية أبت ان تسكن مع احماء الزوج وفي الدار بيوت ان فرغ لها بيتا له غلق على حدة وليس فيه احد منهم لا يتمكن من مطالبة بيت آخر اه فضمير فيه راجع للبيت لا الدار وهو الظاهر لكن ينبغي ان يكون الحكم كذلك فيما اذا كان في الدار من الاحماء من يؤذيها وان لم يدل عليه كلام البرازي اه قلت وفي البدائع ولو اراد ان يسكنها مع ضررتها او مع احمائها كأمة واخته وبنته فابت فعليه ان يسكنها في منزل منفرد لان اباها دليل الاذى والضرر ولانه يحتاج الى جماعها ومعاشرتها في اى وقت يتفق ولا يمكن ذلك مع ثالث حتى لو كان في الدار بيوت وجعل لبيتها غلقا على حدة قالوا ليس لها ان تطالبه بآخر اه فهذا صريح في ان المعتبر عدم وجدان احد في البيت لا في الدار **(قوله من احماء الزوج)** صوابه من احماء المرأة كما عبر به في الفتاوى الهندية عن الظهيرية لان اقارب الزوج احماء المرأة واقاربها احماءه اه ح وأجيب بان الزوج يطلق على المرأة ايضا وهذا التأويل بعيد وهو في عبارة البرازية المارة ابعد **(قوله ونقل المصنف عن الملتقط الخ)** وعبارته وفرق في الملتقط لصدر الاسلام بين ما اذا جمع بين امرأتين في دار واسكن كلا في بيت له غلق على حدة لكل منهما ان تطالب بيت في دار على حدة لانه لا يتوفر على كل منهما حقها الا اذا كان لها دار على حدة بخلاف المرأة مع الاحماء فان المنافرة في الضرائر او فر اه قلت وهكذا نقله في البرازية عن الملتقط المذكور والذي رأيته في الملتقط لابي القاسم الحسيني وكذا في تجنيس الملتقط المذكور للامام الاستروشنى هكذا أبت ان تسكن مع ضررتها او صهرتها ان أمكنه ان يجعل لها بيتا على حدة في داره ليس لها غير ذلك وليس للزوج ان يسكن امرأته وامه في بيت واحد لانه يكره ان يجامعها وفي البيت غيرها وان اسكن الام في بيت داره والمرأة في بيت آخر فليس لها غير ذلك وذكر الحفاف ان لها ان تقول لا اسكن مع والدك واقربائك في الدار فأفردلى دارا قال صاحب الملتقط هذه الرواية محمولة على الموسرة الشريفة وما ذكرنا قبله ان افراد بيت في الدار كاف انما هو في المرأة الوسط اعتبارا في السكنى بالمعروف اه قلت والحاصل ان المشهور وهو المتبادر من اطلاق المتون انه يكفيها بيت له غلق من دار سواء كان في الدار ضررتها او احماءها وعلى ما فهمه في البحر من عبارة الحانية وارتضام المصنف في شرحه لا يكفي ذلك اذا كان في الدار احد من احمائها يؤذيها وكذا الضرة بالاولى وعلى ما نقله المصنف عن ملتقط صدر الاسلام يكفي مع الاحماء لامع الضرة وعلى ما نقلنا عن ملتقط ابي القاسم وتجنيسه للاستروشنى ان ذلك يختلف باختلاف الناس ففي الشريفة ذات اليسار لا بد من افرادها في دار ومتوسطة الحال يكفيها بيت واحد من دار ومفهومه ان من كانت من ذوات الاعسار يكفيها بيت ولو مع احمائها وضررتها كما كثر الاعراب واهل القرى وفقراء المدن الذين يسكنون في الاحواش والربوع وهذا التفصيل

لحصول المقصود هداية
وفي البحر عن الحانية
يشترط ان لا يكون في الدار
احد من احماء الزوج
يؤذيها ونقل المصنف عن
الملتقط كفايته مع الاحماء
لامع الضرائر فلكل عن
زوجيته مطالبة بيت من
دار على حدة

هو الموافق لما مر من ان المسكن يعتبر بقدر حالهما وتقوله تعالى اسكنوهن من حيث
 سكنتم من وجدكم وينبغي اعتباره في زماننا هذا فقط مرأى الطعام والكسوة يختلفان
 باختلاف الزمان والمكان وأهل بلادنا الشامية لا يسكنون في بيت من دار مشتملة على اجانب
 وهذا في اوساطهم فضلا عن اشرافهم الا ان تكون دارا موروثة بين اخوة مثلا فيسكن
 كل منهم في جهة منها مع الاشتراك في مرافقتها فاذا تضررت زوجة احدهم من احمائها او
 ضررتها واراد زوجها اسكانها في بيت منفرد من دار لجماعة اجانب وفي البيت مطبخ وخلاء
 يعدون ذلك من اعظم العار عليهم فينبغي الافتاء بلزوم دار من بابها نعم ينبغي ان لا يلزمه
 اسكانها في دار واسعة كدار أبيها او كداره التي هو ساكن فيها لان كثيرا من الاوساط
 والاشراف يسكنون الدار الصغيرة وهذا موافق لما قدمناه عن الملتقط من قوله اعتبارا في
 السكنى بالمعروف اذ لا شك ان المعروف يختلف باختلاف الزمان والمكان فعلى المفتي ان
 ينظر الى حال اهل زمانه وبلده اذ بدون ذلك لا تحصل المعاشرة بالمعروف وقد قال تعالى
 ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن **(قوله ولا يلزمه اتيانها بمؤنسة الخ)** قال في التهر ولم نجد في
 كلامهم ذكر المؤنسة الا في فتاوى قزى الهداية قال انها لا تجب **(قوله ومفاده الخ)**
 عبارة البحر هكذا قالوا للزوج ان يسكنها حيث احب ولكن بين جيران صالحين ولو قالت انه
 يضربني ويؤذي فمره ان يسكنني بين قوم صالحين فان علم القاضي ذلك زجره ومنعه عن
 التعدي في حقها والايسأل الجيران عن صليعه فان صدقوها منعه عن التعدي في حقها ولا
 يتركها ثمة وان لم يكن في جوارها من يوثق به او كانوا يميلون الى الزوج أمره باسكانها بين
 قوم صالحين اه ولم يصرحوا بانه يضرب وانما قالوا زجره ولعله لانها لم تطلب تعزيره وانما
 طلبت الاسكان بين قوم صالحين وقد علم من كلامهم ان البيت الذي ليس له جيران ليس بمسكن
 شرعي اه **(قوله لكن نظر فيه الشرنبلالي الخ)** اي نظر في كلام التهر واجيب عنه
 بحمله على ما اذا رضيت بذلك ولم تطالبه بمسكن له جيران فالخاضع ان الافتاء بلزوم المؤنسة
 وعدمه يختلف باختلاف المساكن ولومع وجود الجيران فان كان صغيرا كمساكن الربوع
 والحيشان فلا يلزم لعدم الاستيحاش بقرب الجيران وان كان كبيرا كالدار الخالية من السكان
 المرتفعة الجدران يلزم لاسيا ان خشيت على عقلها كما افاده السيد محمد ابو السعود في حواشي
 مسكين وهو كلام وجيه لان ما في السراجية من عدم اللزوم مشروط بشرطين اسكانها بين
 جيران صالحين وعدم الاستيحاش فاذا اسكنها في دار وكان يخرج ليلا ليبيت عند ضررتها
 ونحوه وليس لها ولد او خادم تستأنس به او لم يكن عندها من يدفع عنها اذا خشيت من
 اللصوص او ذوى الفساد كان من المضارة المنهى عنها ولا سيما اذا كانت صغيرة السن فيلزمه
 اتيانها بمؤنسة او اسكانها في بيت من دار عند من لا يؤذيها ان كان مسكنا يليق بحالهما والله
 سبحانه اعلم **(قوله ما اختاره في الاختيار)** الذي رأيته في الاختيار شرح المختار هكذا قيل
 لا يمتنعها من الخروج الى الوالدین وقيل يمنع ولا يمتنعها من الدخول اليها في كل جمعة وغيره
 من الارقاب في كل سنة هو المختار اه فقوله هو المختار مقابله القول بالشهر في دخول المحارم
 كما افاده في الدرر والفتح نعم ما ذكره الشارح اختاره في فتح القدير حيث قال وعن ابى

مطلب

في الكلام على المؤنسة

(ولا يلزمه اتيانها بمؤنسة)
 وبأمره بأسكانها بين جيران
 صالحين بحيث لا تستوحش
 سراجية ومفاده ان البيت
 بلا جيران ليس مسكنا
 شرعيا بحر وفي التهر
 وظاهره وجوبها للبيت
 خاليا عن الجيران لاسيا
 اذا خشيت على عقلها من
 سعة قلت لكن نظره فيه
 الشرنبلالي بما مر أن مالا
 جيران له غير مسكن شرعي
 فتنه (ولا يمتنعها من الخروج
 الى الوالدین) في كل جمعة
 ان لم يقدر على اتيانها
 على ما اختاره في الاختيار
 ولو ابوها

يوسف في النوادر تقييد خروجها بان لا يقدر على اتيانها فان قدرا لا تذهب وهو حسن وقد
اختار بعض المشايخ منعها من الخروج اليهما وأشار الى نقله في شرح المختار والحق الاخذ
بقول أبي يوسف اذا كان الابوان بالصفة التي ذكرت والا ينبغي ان يأذن لها في زيارتهما في
الحين بعد الحين على قدر متعارف اما في كل جمعة فهو بعيد فان في كثرة الخروج فتح باب الفتنة
خصوصا اذا كانت شابة والزوج من ذوى الهيات بخلاف خروج الابوين فانه أيسر اه وهذا
ترجيح منه لخلاف ما ذكر في البحر انه الصحيح المفتى به من انها تخرج للوالدين في كل
جمعة باذنه وبدونه للمحارم في كل سنة مرة باذنه وبدونه **(قوله زمنا)** اي مريضا مرضا
طويلا **(قوله فعلها تعاوده)** اي بقدر احتياجه اليها وهذا اذا لم يكن له من يقوم عليه كاقيد
في الخانية **(قوله ولو كافرا)** لان ذلك من المصاحبة بالمعروف المأمور بها **(قوله وان أبي
الزوج)** لرجحان حق الوالد وهل لها النفقة الظاهر لا وان كانت خارجة من بيته بحق كما
لو خرجت لفرض الحج **(قوله في كل جمعة)** هذا هو الصحيح خلافا لمن قال له المنع من الدخول
معللا بأن المنزل ملكه وله حق المنع من دخول ملكه دون القيام على باب الدار ولمن قال لا منع
من الدخول بل من القرار لان الفتنة في المكث وطول الكلام افاده في البحر وظاهر الكثر
وغيره اختيار القول بالمنع من الدخول مطلقا واختاره القدوري وجزم به في الذخيرة وقال
ولا يمنعهم من النظر اليها والكلام معها خارج المنزل الا ان يخاف عليها الفساد فله منعهم من
ذلك ايضا **(قوله في كل سنة)** وقيل في كل شهر كما مر **(قوله لها الخروج ولهم الدخول زيلعي)**
المناسب اسقاط هذه الجملة كما في بعض النسخ وعادة الزيلعي وقيل لا يمنعها من الخروج الى
الوالدين ولا يمنعهم من الدخول عليها في كل جمعة الخ **(قوله وينعهم من الكينونة)**
الظاهر ان الضمير عائد الى الابوين والمحارم **(قوله وفي نسخة من البيتوتة الخ)** وبه عبر في
النهر وتعبير مثلا مسكين يؤيد النسخة الاولى ومثله في الزيلعي والبحر ويؤيده ما مر من
التعليل بان الفتنة في المكث وطول الكلام **(قوله وينعها الخ)** ولا تتطوع للصلاة
والصوم بغير اذن الزوج بحر عن الذخيرة قلت ينبغي تقييد الصلاة بصلاة التهجد في الليل
لان في ذلك منعا لحقه وتنقيصا لجمالها بالسهر والتعب وجمالها حقه ايضا كما مر اما غيره ولا
سيما السنن الرواتب فلا وجه لمنعها منها كما لا يخفى **(قوله والولية)** ظاهره ولو كانت عند
المحارم لانها تشتمل على جمع فلا تخلو من الفساد عادة رحتي **(قوله وكل عمل ولو تبرعا لاجني)**
هذا ذكره في البحر بحثا حيث قال وينبغي عدم تخصيص الغزل بل له ان يمنعها من الاعمال
كلها المقضية للكسب لانها مستغنية عنه لوجوب كفايتها عليه وكذا من العمل تبرعا
لاجني بالاولى اه وقوله بالاولى ينافي قول الشارح ولو تبرعا لاقتضاء الوصلية كون غير
التبرع اولى وهو غير صحيح كذا قيل وقد يجاب بان ما كان غير تبرع بل بالاجرة قد يستدعي
خروجها لمطالبة الاجني بالاجرة تأمل قلت ثم ان قولهم له منعها من الغزل يشمل غزلها لنفسها
فان كانت العلة فيه السهر والتعب المنقص لجمالها فله منعها عما يؤدي الى ذلك لامادونه وان
كانت العلة استغناءها عن الكسب كما مر ففيه انها قد تحتاج الى ما لا يلزم الزوج شراؤه لها
والذي ينبغي تحريره ان يكون له منعها عن كل عمل يؤدي الى تنقيص حقه او ضرره او الى

زمنا مثلا فاحتاحها فعلها
تعاوده ولو كافرا وان أبي
الزوج فتح (ولا يمنعها
من الدخول عليها في كل
جمعة وفي غيرها من المحارم
في كل سنة) لها الخروج
ولهم الدخول زيلعي
(وينعهم من الكينونة)
وفي نسخة من البيتوتة
لكن عبارة مثلا مسكين
من القرار (عندها) به
يفتي خاتمة وينعها من
زيارة الاجانب وعبادتهم
والولية وأن أذن كانا
عاصيين كما مر في باب المهر
وفي البحر له منعها
من الغزل وكل عمل ولو
تبرعا لاجني

خروجها من بيته اما العمل الذي لا ضرر له فيه فلا وجه لمنعها عنه خصوصا في حال غيبته من بيته فان ترك المرأة بلا عمل في بيتها يؤدي الى وساوس النفس والشيطان او الاشتغال بما لا يعنى مع الاجانب والجيران **(قوله)** ولو قابلة او مغسلة اي التي تغسل الموتى كافي الحانية ونقل في البحر عنها تقييد خروجها باذن الزوج بعدما نقل عن النوازل ان لها الخروج بلا اذنه واقتصر عليه في الفتح وقوى في البحر الاول بما علل به الشارح **(قوله)** على فرض الكفاية بخلاف فرض العين كالحج فلها الخروج اليه مع محرم **(قوله)** ومن مجلس العلم معطوف على قوله من الغزل فان لم تقع لها نازلة وازادت الخروج لتعلم مسائل الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ ذلك ويعلمها له منعها والا فالاولى ان يأذن لها احيانا بخبر **(قوله)** ومن الحمام الخ المنع منه قول الفقيه وخالفه قاضيخان فقال دخوله مشروع للنساء والرجال خلافا لما قاله بعض الناس لكن انما يباح اذا لم يكن فيه انسان مكشوف العورة اه وعلى ذلك فلا خلاف في منعهن للعلم بأن كثيرا منهن مكشوف العورة وقد وردت احاديث تؤيد قول الفقيه وورد استثناء النساء والمريضة وتماه في الفتح وقال قبله وحيث ابحالها الخروج فانما يباح بشرط عدم الزينة وتغيير الهيئة الى ما يكون داعية لنظر الرجال والاستمالة قال الله تعالى ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى اه و اشار الشارح بقوله وان جاز الى قول قاضيخان والى انه لا ينافي منع الزوج لها من دخوله مع مشروعيتها كما لا ينافي منعها من صوم النفل وان كان مشروعا نعم ينافي منعها من دخوله ولو باذن الزوج والظاهر انه مراد الفقيه خلافا لما فهمه الشرنبلالي **(قوله)** وتفرض النفقة وكذا لو كانت مفروضة ومضت مدة ثم غاب لها اخذ الماضي من ماله المذكور كما افاده في البدائع **(قوله)** مدة سفر متعلق بالغائب **(قوله)** واستحسنه في البحر قال وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونها سهل احضاره ومراجعته اه لكن في القهستاني ويفرض القاضي نفقة عرس الغائب عن البلد سواء كان بينهما مدة سفر او لا كافي المنية وينبغي ان يفرض نفقة عرس المتوارى في البلد ويدخل فيه المفقود اه ح وفي الحموى عن البرجندی عن القنية عن المحيط سواء كانت الغيبة مدة سفر او لا حتى لو ذهب الى القرية وتركها في البلد فللقاضي ان يفرض لها النفقة اه **(قوله)** وطفاه اي الفقير الحر ط **(قوله)** ومثله كبير زمن المراد به الابن العاجز عن الكسب لمرض او غيره كما سيأتي **(قوله)** وانثى مطلقا اي ولو غير مريضة لان مجرد الانثى عجز ط والمراد بها البنت الفقيرة **(قوله)** وابويه اي الفقيرين ولو قد درين على الكسب على احد القولين كما سيأتي **(قوله)** فلا يفرض للمملوك واخيه المراد به كل ذي رحم محرم مما سوى قرابة الولاد لان نفقتهم لا تجب قبل القضاء ولهذا ليس لهم ان يأخذوا من ماله شيئا قبل القضاء اذا ظفروا به فكان القضاء في حقهم ابتداء ايجاب ولا يجوز ذلك على الغائب بخلاف الزوجة وقرابة الولاد لان لهم الاخذ قبل القضاء بلا رضاه فيكون القضاء في حقهم اعانة وفتوى من القاضي كافي الدرر ويرد المملوك فانه اذا كان عاجزا عن الكسب وامتنع مولاه من الانفاق عليه فان له الاخذ من مال مولاه ومقتضاه ان يفرض للعاجز في مال مولاه الا ان يحجب بان العبد لا يجب له دين على مولاه فليتأمل واذا المجد مايا كاه في بيت مولاه ولم يفرض له القاضي كيف يفعل وينبغي ان يؤجره بقدر نفقته لو قادرا على الكسب ويبيعه لو عاجزا كما يأتي في

مطلب

في منع النساء من الحمام

مطلب

في فرض النفقة لزوجة الغائب

ولو قابلة او مغسلة لتقدم حقه على فرض الكفاية ومن مجلس العلم الانازلة امتنع زوجها من سؤالها ومن الحمام الا النساء وان جاز بلا تزين وكشف عورة احد قال الباقاني وعليه فلا خلاف في منعهن للعلم بكشف بعضهن وكذا في الشر نبالية معزيا للكمال **(وتفرض)** النفقة بانواعها الثلاثة **(لزوجة الغائب)** مدة سفر صيرفية واستحسنه في البحر ولو مفقودا **(وطفاه)** ومثله كبير زمن وانثى مطلقا **(وابويه)** فقط فلا يفرض للمملوك واخيه

العبد الوديعة ولم أره فليراجع **(قوله)** ولا يقضى عنه دينه **(قوله)** فلو احضر صاحب الدين غريبا او مودعا للغائب لم يأمره القاضي بقضاء الدين وان كان مقرا بالمال وبدينه لان القاضي انما يأمر في حق الغائب بما يكون نظرا له وحفظا للملكة وفي الاتفاق على زوجته من ماله حفظ ملكه وفي وفاء دينه قضاء عليه بقول الغير بجر عن الذخيرة ولا يرد المملوك لان القاضي لا يقضى على مولاه بنفقته بخلاف الزوجة تأمل **(قوله)** لانه قضاء على الغائب **(علة لقوله)** ولا تفرض ولقوله ولا يقضى **(قوله في مال له)** فلو لا مال له فيذكره المصنف ط **(قوله كبر)** هو غير المضروب من الذهب او منه ومن الفضة وفي بعض النسخ كبر ويغنى عنه قوله او طعام فكان الاول اولى ودخل فيه الدراهم والدنانير بالاولى قال الزيلعي والتبر بمنزلة الدراهم في هذا الحكم لانه يصلح قيمة للمضروب اهـ وينبغي تقييده بما اذا وقع به التعامل كما قاله الرحمتي **(قوله او طعام)** زاد في البحر وغيره او كسوة **(قوله اما خلافه)** اي خلاف جنس الحق كعروض وعقار **(قوله عند او على الخ)** يشمل ما كان مال وديعة او مضاربة بجر ومثله الاستحقاق في غلة الوقف اذا أقر به الناظر كما أفتى به في الحامدية لان الناظر كوكيل عن اهل الوقف وكذا غلة العبد والدار كما في النهر وقيد بكون المال عند شخص اذ لو كان في بيته وعلم القاضي بالنكاح فرض لها فيه لانه ايفاء لحقها لا قضاء على الزوج بالنفقة كما لو أقر بدين ثم غاب وله من جنسه مال في بيته يقضى لصاحب الدين فيه بجر وقيد باقراره بما ذكر لما يأتي قريبا **(قوله ويبدأ بالاول)** اي بمال الوديعة لان القاضي نصب ناظرا فيبدأ به لانه انظر للغائب لان الدين محفوظ لا يحتمل الهلاك بخلاف الوديعة فتح وذخيرة وفي البحر عن الحانية الوديعة اولى من الدين في البداء بالاتفاق منها وذكر الرحمتي ان القاضي والسلطان وولي اليتيم والمتولي يجب عليهم العمل بما هو الاول والانظر كما لا يخفى اهـ تأمل قلت واذا خاف افلاس المدين او هربه او انكاره فالبداء به اولى **(قوله لا المديون)** والفرق ان القاضي له ولاية الالتزام فاذا فرض النفقة في ذلك المال صار المودع مأمورا بالدفع منه الى المفروض له فاذا ادعى دفع الامانة صدق بخلاف المديون فانه لا يصدق لانه يدعى ثبوت دين له بذمة الغائب لما تقرر ان الديون تقضى بامثالها **(قوله او اقرارها)** ذكره في البحر بحثا وعلمه بانها مقرة على نفسها اهـ لان النفقة تصير بالقضاء دينها لها على الزوج قلت لكن ينبغي صحة اقرارها في حق نفسها فلا ترجع على الزوج لافي حق الزوج تأمل **(قوله ولو انفقا الخ)** هذه الجملة في بعض النسخ مذكورة قبل قوله ويقبل والمراد بضمان المديون عدم براءته وقوله ولا رجوع اي لهما على من انفقا عليه **(قوله وبالزوجة)** عطف على الضمير الجرور في قوله من يقربه ولذا اعاد الجار **(قوله اذا علم قاض بذلك)** اي ولم يقربه المديون والمودع ولا ينافي هذا قولهم ان القاضي لا يقضى بعلمه لما مر من ان هذا ليس قضاء بل اعانة وفتوى افاده الرحمتي **(قوله ولو علم)** اي القاضي باحدها اي احد الامرين بان علم بالمال مثلا احتسج الى اقرار المدين او المودع بالآخر اي بالزوجة او النسب **(قوله ولا يمين ولا بيعة)** هنا الخ **(قوله)** محترز قوله من يقربه الخ اي انه لو جحد المال او النكاح او جحدتها لا تقبل بينتها على المال لانها ليست بخضعة في اثبات الملك للغائب ولا على الزوجة لان المودع والمديون ليسا

ولا يقضى عنه دينه لانه
قضاء على الغائب **(في مال له)**
من جنس حقهم **(كبر)**
او طعام اما خلافه فيفتقر
لبيع ولا يبيع مال الغائب
اتفاقا **(عند)** او على **(من)**
يقربه **(عند)** لالامانة وعلى
لدين ويبدأ بالاول ويقبل
قول المودع في الدفع للنفقة
لا المديون الا بيعة او
اقرارها بجر وسيجيء ولو
انفقا بلا فرض ضمنا بلا
رجوع **(وبالزوجة و)**
بقراءة **(الولد وكذا)**
الحكم ثابت **(اذا علم قاض)**
بذلك **(اي بمال وزوجة)**
ونسب ولو علم بأحدها
احتسج للاقرار بالآخر
ولا يمين ولا بيعة هنا عدم
الخضعة

بخصم في اثبات النكاح على الغائب ولا يمين عليهما لانه لا يستحلف الا من كان خصما كذا في الحانية وهذا يستثنى من قولهم كل من أقرب بشيء لزمه فاذا أنكره يحلف ببحر ولو قال او فيته فالظاهر انه لا يمين لها عليه لانها ليست خصما في ذلك رملى ولو برهن على ان زوجها دفع لها قبل غيبته نفقة تكفيها او انه طلقها ومضت عدتها ينبغي قبوله في حق منع ماتحت يده مقدسى قلت الا ان تدعى ضياع مادفعه لها او انه لم يكفها تأمل (قوله وكفلها) لجواز انه عجل لها النفقة وكانت ناشزة او مطلقة انقضت عدتها ببحر (قوله في الاصح) راجع لكل من قوله بما أخذته وقوله وجوبا لان القاضي نصب ناظرا للعاجز فيجب عليه النظر اليه ومقابل الاول القول بأخذ كفيل بنفسها ومقابل الثانى قول الحضاف انه حسن افاده ح (قوله ويحلفها) كان الاولى تقديمه على التكفيل لان القاضي يحلف اولاً ثم يعطى النفقة ويأخذ الكفيل كما في ايضاح الاصلاح اهـ ح (قوله اى مع الكفيل) على حذف مضاف اى مع أخذ الكفيل وعبارة الزيامى مع التكفيل (قوله وكذا كل أخذ نفقته) بتكوين أخذ ونصب نفقته على انه مفعوله (قوله كابن الكمال) حيث قال ويحلفه اى يحلف من يطلب النفقة ويكفله ونقل مثله في البحر عن المستصفي قل في الشرع بلالية ولكنه لو كان صغيرا كيف يحلف فلينظر اهـ قلت الظاهر انه يحلف أمه ان أباه مادفع لها نفقته فافهم وفي البحر وهذا يدل على انه يؤخذ الكفيل من الوالدين ايضا وهو الظاهر لانه انظر للغائب وقد يقال انما يؤخذ من الوالدين لاحتمال التعجيل وقد منا ان النفقة المعجلة للقريب اذا هلك او سرقت يقضى له باخرى بخلاف الزوجة فليس في تكفيله احتياط للغائب لانه لو ادعى هلاكها قبل منه اهـ وفيه انه قد يدعى عدم الاخذ دون الهلاك فيكون الاحتياط في تكفيله فافهم (قوله ولا كانت ناشزة) كذا في البحر والاولى ولاهى ناشزة الآن لانها لو كانت ناشزة ثم عادت لبيتها ولو بعد غيبته عادت نفقتها كما مر (قوله طولبت هى او كفيلها) اى يخير الزوج بين مطالبتها ومطالبة كفيلها (قوله وكذا) اى يخير الزوج ايضا اذا استحلفها ونكحت ولو أقرت يأخذ منها دون الكفيل لان الاقرار حجة قاصرة فيظهر في حقها فقط بدائع ومثله في القهستاني حيث قال وان حافها فنكحت رجع على الكفيل او الزوجة فاذا اقرت بأخذها يرجع عاها فقط كما في شرح الطحاوى اهـ قلت وهو مشكل فان النكول اقرار ايضا فما وجه الفرق هنا وذكر في الذخيرة لو نكحت خير الزوج وان لم ينكل الكفيل لان النكول اقرار والاصيل اذا أقر بالمسال لزم الكفيل وان جحد الكفيل اهـ وهذا يقتضى ثبوت التخيير فيهما ولا اشكال فيه لكن اعترض في البحر على قوله والاصيل اذا أقر الخ بان هذا فيما لو أقر بدين يجب كقوله ما ثبت لك عليه او ذاب اما لو أقر بدين قائم في الحال كقوله كفالت بمالك عليه فلا يلزم الكفيل وهنا ضمن ما أخذته ثانيا فكان الدين قائما وقت الضمان في ذمتها للحال فلا يلزم الكفيل قل فالحق ما في المبسوط وشرح الطحاوى من انها اذا أقرت بالاخذ يرجع عليها فقط اهـ قلت لكن يعود الاشكال المار فقد علمت مما في القهستاني انه في شرح الطحاوى فرق بين النكول والاقرار ولعل له وجهها لم يظهر لنا فافهم (قوله ولو أقرت طولبت فقط) كذا في بعض النسخ وهو موافق لما ذكرناه وفي بعضها ولو

(وكفلها) اى اخذ منها
كفيلاً بما اخذته لانفسها
وجوباً في الاصح (ويحلفها
معه) اى مع الكفيل
احتياطاً وكذا كل أخذ
نفقته فلو ذكر الضمير
كابن الكمال لكان اولى
(ان الغائب لم يعطها النفقة)
ولا كانت ناشزة ولا مطلقة
مضت عدتها فان حضر
الزوج وبرهن انه أوفاه
النفقة طولبت هى او كفيلها
ترد ما اخذت وكذا لو لم
يبرهن ونكحت ولو اقرت
طولبت فقط (لا) تفرض
على غائب

حلفت وكأنه فهمه مما في البحر عن الذخيرة فان لم يكن للزوج بينة وحلفت المرأة على ذلك فلا شيء على الكفيل فانه يوهم ان عليها شيأ وليس بمراد بل المراد انه لا يخلف الكفيل ايضا بل حالفها يكفى عنها وعنه في دفع المطالبة كما أفاده بعض المحشين وهو كلام جيد اذ لو كان عليها شيء فما فائدة التحليف ويلزم ان يكون القول للزوج بلا بينة ولا يخفى فساد **(قوله)** باقامة الزوجة بينة على النكاح او النسب (هذا محترز ما تقدم من اشتراط اقرار المودع او المديون بالزوجة او النسب او علم القاضي بذلك كما اشار اليه بقوله فيما مر ولا يمين ولا بينة هنا قال ح وكان المناسب لقوله او النسب ان يقول قبله لا تفرض على غائب باقامة الزوجة او القريب ولاداكما لا يخفى **(قوله)** ان لم يخلف مالا) اي ان لم يترك مالا في بيته ولا عند مودع ولا على مديون وهذا محترز قوله في مال له قال في الذخيرة انه اذا لم يكن للزوج مال حاضر وارادت اقامة بينة على النكاح او كان القاضي يعلم به وطلبت ان يفرض لها النفقة ويأمرها بالاستدانة لا يجيبها الى ذلك خلافا لـ **زفر** **(قوله)** ويأمرها) بالنصب عطفًا على يفرض وقوله ولا يقضى به اي بالنكاح عطفًا على قوله لا تفرض ح **(قوله)** يقضى بها) وتعطاها من ماله ان كان له مال والا تؤمر بالاستدانة ولا تحتاج الى بينة على انه لم يخلف نفقة بحر **(قوله)** للحاجة) لان الزوج كثيرا ما يغيب ويتركها بلا نفقة خصوصا في زماننا هذا قال الزيلعي لان في قبول البينة بهذه الصفة نظرا لها وليس فيه ضرر على الغائب لانه لو حضر وصدقها او اثبتت ذلك بطريقه كانت آخذة لحقها والا فيرجع عليها او على الكفيل **(قوله)** فيفتى به) وهو الاصح كما في البرهان وقال الحصاف وهذا ارفق بالناس كما في النهر وهو المختار كما في الملتقى الا بحر وفي غيره وبه يفتى شرنبلالية واستحسنه اكثر المشايخ فيفتى به شرح مجمع **(قوله)** وهذا من الست التي يفتى بها **(بقول زفر)** اوصلها الحموى الى خمس عشرة مسألة ونظمها في قصيدة احداها هذه ٢ قعود المريض في الصلاة كهيئة المتشهد ٣ قعود المتفل كذلك ٤ تغريم من سعى الى ظالم ببرى فغرمه ٥ لا بد في دعوى العقار من بيان حدوده الاربع ٦ قبول شهادة الاعمى فيما فيه تسامع ٧ الوكيل بالخصومة لا يملك قبض المال ٨ لا يسقط خيار المشتري برؤية الدار من صحتها ٩ لا يسقط خياره برؤية الثوب مطويا ١٠ يشترط تسليم الكفيل المكفول عنه في مجلس الحكم ١١ اذا تعيب المبيع يجب على المراج بيان انه اشتراه سليما بكذا ١٢ تأخير الشفيع الشفعة شهرا بعد الاشهاد يبطلها ١٣ اذا اوصى بثلاث نقد وغنمه فضاء الثلاثن فله ثلث الباقي منهما ١٤ اذا قضى الغريم جيادا بدل زيوفه لا يجبر على القبول ١٥ اذا انفق الملتقط على اللقطة وحبسها للاستيفاء فهلكت سقط ما انفقه اه قلت ويجب اسقاط ثلاثة وهي دعوى العقار وشهادة الاعمى والوصية بثلاث النقد فان المفتى به خلاف قول زفر فيها وهو قول أئمتنا الثلاثة وعليه المتون وغيرها كما نبه عليه سيدى عبدالغنى النابلسى في شرحه على النظم المذكور هذا وقد زدت على ذلك ثمانى مسائل ١ اذا قال انت طالق واحدة في ثنتين واراد الضرب تقع ثنتان عنده ورجحه المحقق الكمال ابن الهمام والاتقانى في غاية البيان ٢ تعليق عتق العبد بقوله ان مت او قتلت فانت حر تدبر عنده ورجحه ابن الهمام ومن بعده ٣ النكاح المؤقت يصح عنده ورجحه ابن الهمام

(باقامة) الزوجة (بينه على
النكاح) او النسب (ولا)
تفرض ايضا (ان لم يخلف
مالا فأقامت بينة ليفرض
عليه ويأمرها بالاستدانة
ولا يقضى به) لانه قضاء
على الغائب (وقال زفر
يقضى بها) اي النفقة
(لا به) اي بالنكاح (وعمل
القضاة اليوم على هذا
للحاجة فيفتى به) وهذا
من الست التي يفتى بها
بقول زفر

بأهال التوقيت ٤ وقف الدراهم والدنانير يصح عند زفر وهي رواية الانصارى عنه وعليها العمل اليوم في بلاد الروم لتعارفه عندهم فهو في الحقيقة وقف منقول فيه تعامل وسيأتي في الوقف تحقيقه ٥ لو وجد في بيته امرأة في ليلة مظلمة ظنّها امرأته فوطئها لا يحدولونها را يحد وهو قول زفر وعن أبي يوسف يحد مطلقا قال أبو الليث الكبير ورواية زفر يؤخذ كذا في التتارخانية ٦ لو حلف لا يعير زيدا كذا فدفع لمأمور زيدا لا يحنث عند زفر وعابه الفتوى خلافا لأبي يوسف وهذا إذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بأن قال إن زيدا يستعير منك كذا والاحتث كما في النهر وغيره ٧ جواز التيمم لمن خاف فوت الوقت إذا توضأ وهو قول زفر وقدمنا في التيمم ترجيحه لكن مع الأمر بالاعادة احتياطاً ٨ طهارة زبل الدواب على قول زفر يفتى بها في محل الضرورة كمجرى مياه دمشق الشام كما حرره العمادى في هديته وشرحها لسيدى عبد الغنى وتقدم بيانه في الطهارة فصارت جملة المسائل عشرين مسألة بعد اسقاط الثلاثة المارة وقد نظمها كذا بقولى

بحمد الله العامين مبسماً ١ أتوج نظمي والصلاة على العلى
وبعد فلا يفتى بما قاله زفر ٢ سوى صور عشرين تقسيمها انجلي
جلوس مريض مثل حال تشهد ٣ كذا من يصلى قاعدا متفلا
وتقدير اتفاق لمن غاب زوجها ٤ بلا ترك مال منه ترجو تحولا
يراج شارى ما تعيب عنده ٥ اذا قال انى ابتغته سلم الحلى
وليس بى قبضا وكيل خصومة ٦ ويضمن ساع بالبرى تقولا
وتسليم مكفول بتجسس حاكم ٧ تحتم ان يشرط على من تكفلا
ويبقى خيار عند رؤية مشتر ٨ ثوب بلا نشر نظويه جلا
كذا رؤية للبيت من صحن داره ٩ اذا لم يكن من داخل قد تأملا
قضاء جيا اذا عن زيوفا ادانها ١٠ فلا جبر ان لم يرض ان يتقبلا
مبادر اشهاد على اخذ شفعة ١١ بتأخير شهره لذلك ابضلا
توى لقطة في حال حبس لا خدما ١٢ صرفت عليه مقسط ذا مكملا
وزد ضرب حساب اراد مطلق ١٣ يصح بترجيح الكمال تعدلا
ورجح ايضا عقد تدبير عبده ١٤ بترديده بالقتل والموت فنقلا
وايضا نكاحا فيه توقيت مدة ١٥ يصح وذا التوقيت يجعل مرسلا
ووقف دنانير أجز ودرهم ١٦ كما قاله الانصارى دام مبجلا
وواطى من قد ظنّها زوجة اذا ١٧ أتمه بليل حده صار مهملا
ويحنث في والله لست معبرذا ١٨ لزيد اذا اعطى لمن جاء مرسلا
من خاف فوت الوقت ساغ تيمم ١٩ ولكن ليحتط بالاعادة غاسلا
طهارة زبل في محل ضرورة ٢٠ كمجرى مياه الشام صينت من البلا
فهالك عروسا بالجمال تسربت ٢١ وجاءت عقود الدر في جيدها حلى
وصلى على ختم النبيين ربنا ٢٢ وآل واصحاب ومن بالتقى علا

(قوله وعليه الخ) اى على قول زفر وهذا تفريع من صاحب البحر (قوله تقبل بينها على النكاح) اى لا يقضى به بل يفرض لها النفقة ولم يذكر البينة على النسب اما اختصارا او لانها حيث قامت على النكاح تكون قائمة على النسب ضمنا لقيام الفرائض تأمل (قوله ان لم يكن عالما به) اذ لو كان عالما لم يحتج الى بينة وتكون المسئلة على قول اثمتنا الثلاثة كما مر (قوله ثم يفرض لهم) اى للزوجة والصغار بحر (قوله ثم يأمرها بالانفاق او الاستدانة) عبارة البحر ثم يأمرها بالاستدانة وبه علم ان المناسب عطف الاستدانة بالواو كما يوجد في بعض النسخ لانها لو لم تستدن ومضت مدة تسقط نفقة غير الزوجة ولو بعد القضاء كما مر لكن سيأتى ان الزيلعى جعل الصغير كالزوجة في عدم السقوط بالمضى بخلاف بقية الاقارب ويأتى تمام الكلام عليه (قوله وتجب لمطلقة الرجعى والبائن) كان عليه ابدال المطلقة بالمعتدة لان النفقة تابعة للعدة وقيد بالرجعى والبائن احترازا عما لو اعتق ام ولده فلا نفقة لها في العدة كما في كافى الحاكم وعما لو كان النكاح فاسدا ففي البحر لو تزوجت معتدة البائن وفرق بعد الدخول فلا نفقة على الثانى لفساد نكاحه ولا على الاول ان خرجت من بيته لنشوزها وفي المجتبى نفقة العدة كنفقة النكاح وفي الذخيرة وتسقط بالنشوز وتعود بالعود واطلق فشمّل الحامل وغيرها والبائن بثلاث اواقل كافي الحانية ويستثنى مالو خالعهما على ان لانفقة لها ولا سكنى فلها السكنى دون النفقة كما مر في بابها ويأتى قريبا (قوله والفرقة بلا معصية) اى من قبلها فلو كانت بمعصيتها فليس لها سوى السكنى كما يأتى قال في البحر فالحاصل ان الفرقة اما من قبله او من قبلها فلو من قبله فالها النفقة مطلقا سواء كانت بمعصية او لا طلاقا وفسخا وان كانت من قبلها فان كانت بمعصية فلا نفقة لها ولها السكنى في جميع الصور اه ملخصا (قوله وتفريق بعدم كفاءة) ومثله عدم مهر المثل ولا يخفى ان هذا في البالغة التى زوجت نفسها بلاولى فان العقد يصح في ظاهر الرواية وللولى حق الفسخ لكن المفتى به الآن بطلانه كالصغيرة التى زوجها غير الاب واجد غير كفء او بدون مهر المثل وهذا كله فيما بعد الدخول اما قبله فلا نفقة لعدم العدة (قوله النفقة الخ) بالرفع فاعل تجب (قوله والسكنى) يلزم ان تلزم المنزل الذى يسكنان فيه قبل الطلاق فهستانى وتقدم الكلام عليه في باب العدة (قوله ان طالت المدة) اشار الى الاعتذار عن محمد حيث لم يذكر الكسوة وذلك لان العدة لا تطول غالبا فيستغنى عنها حتى لو احتاجت اليها لطول المدة كمدة الطهر تجب (قوله ولا تسقط النفقة الخ) اى اذا مضت مدة العدة ولم تقبضها فلها اخذها لو مفروضة اى او مصطلحا عليها لكن لو مستدانة بأمر القاضى فلا كلام والا ففيه خلاف اختار الحلوانى انها لا تسقط ايضا واشار السرخسى الى انها تسقط وفي الذخيرة وغيرها انه الصحيح قال في البحر وعليه فلا بد من اصلاح المتون فانهم صرحوا بأن النفقة تجب بالقضاء او الرضا وتصير ديننا وهنا لا تصير ديننا الا اذا لم تنقض العدة لكن في النهر ان اطلاق المتون يشهد لما اختاره الحلوانى قلت وظاهر الفتح اختياره حيث اقتصر عليه (قوله فلها النفقة) اى يكون القول قولها في عدم انقضائها مع يمينها ولها النفقة كما في البحر (قوله مالم يحكم بانقضائها) فان حكم به بأن اقام الزوج بينة على اقرارها به برئ منها كما في البحر (قوله مالم تدع الحبل) في بعض النسخ ومالم

مطلب
في نفقة المطلقة

وعليه ولو غاب وله زوجة
وصغار تقبل بينها على
النكاح ان لم يكن عالما به ثم
يفرض لهم ثم يأمرها
بالانفاق او الاستدانة
لترجع بحر (و) تجب
(لمطلقة الرجعى والبائن
والفرقة بلا معصية كخيار
عتق) وبلوغ وتفريق بعدم
كفاءة (النفقة والسكنى
والكسوة) ان طالت المدة
ولا تسقط النفقة المفروضة
بمضى العدة على المختار
بزانية ولو ادعت امتداد
الطهر فالها النفقة مالم يحكم
بانقضائها مالم تدع الحبل
فلها النفقة الى سنتين منذ
طلقها فلو مضتا ثم تبين ان
لا حبل

تدع بالعظم ٣ على ما لم يكن وهي احوالها لانها اذا اقرت بانقضاء عدتها في مدة تحتمله ثم ولدت
لا يثبت النسب فكيف تجب النفقة نعم ثبت لو ولدت لاقل من اقله من حين الاقرار ولا قل من
اكثره من حين الطلاق لظهور كذبها في الاقرار كما مر في بابها ولا يمكن حملها على هذا لانه ينافيه
قوله فلها النفقة الى سنتين وعبارة البحر وان ادعت حبالا ولا غبار عليها (قوله) فلا رجوع
عليها اي اذا قالت ظننت الحمل ولم احض وانا ممتدة الطهر وقال الزوج قد ادعت الحمل
واكثره سنتان فلا يلتفت الى قوله وتلزمه النفقة حتى تحيض ثلاثا او تبلغ سن اليأس وتمضي
بعده ثلاثة اشهر وتماه في البحر فلو اقرت ان عدتها انقضت منذ كذا وانها لم تكن حاملا رجوع
عليها بما اخذت بعد انقضائها كما لا يخفى * (فرع) * في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة اشهر الا اذا
كانت مراة فينفق عليها ما لم يظهر فراغ رحمها كذا في المحيط اه من غير ذكر خلاف وهو
حسن كذا في الفتح وقد مناه في العدة بأبسط مما هنا (قوله) وان شرط الح) ذكره في البحر جوابا
عن حادثة في زمانه (قوله) وان بالحيض لانه جهالة اي لاحتمال ان يمتد الطهر بها كذا في الفتح
ومتقضاء ان الحامل كذلك هذا ويرد على التعليل المذكور ان جهالة المصالح عنه لا تضر ثم رأيت
المقدس في باب الخلع اعترض كذلك وقد يجاب بأن اراد جهالة ما يثبت في الذمة بخلاف
الدين الثابت في الذمة اذا صوح عنه فان جهالته لا تضر تأمل (قوله) ولو حاملا قل القهستاني
وقيل للحامل النفقة في جميع المال كما في المضمرة ح (قوله) من مولاها) ليس هذا من كلام
الجوهرة بل ذكره في النهر حيث قل وينبغي ان يكون معناه اذا حبلت امة من سيدها واعترف
بأن الحمل منه لكنها لا تلد الا بعد الموت اه ثم اعلم ان استثناء هذه امثلة تبع فيه المصنف
صاحب الجوهرة وقل انها واردة على كثير من المتون واعترضه الرحمتي بأنه لم يذكرها الا
صاحب الجوهرة او من تابعه وهذه العبارة الشاذة لا تعارض المتون الموضوعة لنقل المذهب
مع انه لا وجه لها لان ام الولد تعتق بموته وتصير اجنبية عنه فلا وجه لا يجاب نفقتها في تركته
قلت ويؤيده ما في البدائع اذا اعتقت ام الولد او مات عنها مولاها فلا نفقة لها ولا سكنى لان
عدتها عدة الوطء كعدة المنكوحه فاسدا وقال في موضع آخر لا نفقة لها اذا اعتقها وان كانت
ممنوعة من الخروج لان هذا الحبس لم يثبت بسبب النكاح بل لتحصيل الماء فاشبهت معتدة
الفساد وفي الذخيرة كذا لو مات عنها لا نفقة في تركته ولكن ان كان لها ولد فنفتها عليه ولو
صغيرا فهذه العبارات تشمل الحامل وغيرها واذا كانت معتدة الموت من نكاح صحيح لا نفقة
لها ولو حاملا فكيف الامة التي عدتها عدة وطء لعدة عقد فليعلم انه لا وجه لاستثنائها (قوله)
بمعصيتها) احتراز عن معصيته كتقييله بنتها او ايلائه او رده او ابائه عن الاسلام وعمما اذا لم
يكن بمعصية منه ولا منها كخيار بلوغ ونحوه ووطء ابن الزوج لها مكرهه فان النفقة واجبة
لها بانواعها كما مر (قوله) قهستاني وكفاية) الاولى قهستاني عن الكفاية وعبارته وهذا اذا
خرجت من بيته والافواج كما اشير اليه في الكفاية اه ح (قوله) كرده وتقييل ابنه) اي
كردها وتقييلها ابنه (قوله) لا غيرها) بالرفع عطفا على السكنى (قوله) والفرق) اي بين السكنى
وغيرها وعن هذا قال في الذخيرة وغيرها لو شرط في الخلع ان لا نفقة لها ولا سكنى فلها السكنى
لان النفقة لان النفقة حقها والسكنى في بيت العدة حقها وحق الشرع واسقاطها لا يعمل في

٣ قول المحشى على ما لم يكن
سبق قلم وصوابه ما لم يحكم
قاله نصير

فلا رجوع عليها وان شرط
لانه شرط باطل بحر ولو
صالحا عن نفقة العدة ان
بالاشهر صح وان بالحيض
لانه جهالة (لا) تجب النفقة
بانواعها (لمعتدة موت
مطلقا) ولو حاملا (الا اذا
كانت ام ولد وهي حامل)
من مولاها فلها النفقة من
كل المال جوهرة (وتجب
السكنى) فقط (لمعتدة فرقة
بمعصيتها) الا اذا خرجت
من بيته فلا سكنى لها في هذه
الفرقة قهستاني وكفاية
(كرده) وتقييل ابنه
(لا غيرها) من طعام
وكسوة والفرق

حق الشرع حتى لو شرط الزوج عدم مؤنة السكنى ورضيت السكنى في بيتها أو في بيت كانا يسكنان فيه بالكراء صح ولزمها الاجرة لان ذلك محض حقها **(قوله حق الله)** اي من وجه حيث أوجب عليها القرار في منزل الزوج وفيه حقها من وجه لوجوبه لها على الزوج **(قوله بعد البت)** اي الطلاق البائن بواحدة أو أكثر وتقييد الهداية بالثلاث اتفاق واحترز به عن معتدة الرجعي اذا طاعت ابن زوجها أو قبلها بشهوة فلا نفقة لها لان الفرقة لم تقع بالطلاق بل بمعصيتها بحر **(قوله حتى لو لم تحبس فلها النفقة)** يعني ان بقيت في بيته كما هو صريح عبارة القهستاني المارة وحينئذ يستغنى عن هذه الجملة بعبارة القهستاني ويقال بدلها فان عادت الى بيته عادت النفقة الا اذا لحقت بدار الحرب وحكم بلحقها ثم عادت اهـ والحاصل كافي البحر انه لا فرق بين الردة والتمكين لان المرتدة بعد الينونة لو لم تحبس لها النفقة كالممكنة والممكنة اذا لم تلزم بيت العدة لان نفقة لها فليس للرددة أو التمكين دخل في الاسقاط وعدمه بل ان وجد الاحتباس في بيت العدة وجبت والا فلا اهـ ومثله في الفتح **(قوله وهو مشير الخ)** اي التعليل بأنه كالموت قال في الشرنبلالية وهو يشير الى انه قد حكم بلحقها وهو محمل ما في الجامع من عدم عود النفقة بعدما لحقت وعادت ومحمل ما في الذخيرة من انها تعود نفقتها بعودها على ما اذا لم يحكم بلحقها توفيقا بينهما كما في الفتح اهـ **(قوله والافتعود نفقتها بعودها)** كالنأسرة اذا عادت لزوال المانع بخلاف المبانة بالردة اذا اسلمت لا تعود نفقتها لسقوط نفقتها اصلا بمعصيتها والساقط لا يعود بحر **(قوله بأنواعها)** من الطعام والكسوة والسكنى ولم أر من ذكر هنا اجرة الطبيب وثمان الادوية وانما ذكرنا عدم الوجوب للزوجة نعم صرحوا بان الاب اذا كان مريضا اوبه زمارة يحتاج الى الخدمة فعلى ابنه خادمه وكذلك الابن **(قوله اطفاله)** هو الولد حين يسقط من بطن امه الى أن يحتلم ويقال جارية طفل وطفلة كذا في المغرب وقيل اول ما يولد صبي ثم طفل ح عن النهر **(قوله يعم الاثنى والجمع)** اي يطلق على الاثنى كما علمته وعلى الجمع كافي قوله تعالى * او الطفل الذين لم يظهروا * فهو مما يستوى فيه المفرد والجمع كالجنب والفلك والامام واجعلنا للمتقين اماما ولا ينافيه جمعه على اطفال ايضا كما جمع امام على أئمة ايضا فافهم **(قوله الفقير)** اي ان لم يبلغ حد الكسب فان بلغه كان للاب ان يؤجره او يدفعه في حرفة ليكتسب وينفق عليه من كسبه لو كان ذكرنا بخلاف الاثنى كما قدمه في الحضانة عن المؤيدية قال الخير الرملي لو استغنت الاثنى بنحو خياطة وغزل يجب ان تكون نفقتها في كسبها كما هو ظاهر ولا نقول تجب على الاب مع ذلك الا اذا كان لا يكفيها فتجب على الاب كفايتها بدفع القدر المعجوز عنه ولم أره لاحسابنا ولا ينافيه قولهم بخلاف الاثنى لان المنوع ايجارها ولا يلزم منه عدم الزامها بحرفة تعلمها اهـ اي المنوع ايجارها للخدمة ونحوها مما فيه تسليمها للمستأجر بدليل قولهم لان المستأجر يخلو بها وذا لا يجوز في الشرع وعليه فله دفعها لامرأة تعلمها حرفة كتطريز وخياطة مثلا **(قوله على مالكة)** اي لا على أبيه الحر او العبد بحر **(قوله والغنى في ماله الحاضر)** يشمل العتار والاردية والياب فاذا احتيج الى النفقة كان للاب بيع ذلك كله وينفق عليه لانه غني بهذه الاشياء بحر وفتح لكن سيذكر الشارح عند قوله ولكل ذي رحم محرم ان الفقير من تحل له

ان السكنى حق الله تعالى
فلا تسقط بحال والنفقة
حقها فتسقط بالفرقة
بمعصيتها (وتسقط النفقة
بردتها بعد البت) اي ان
خرجت من بيته والا
فواجبة قهستاني (لا يتمكن
ابنه) لعدم حبسها بخلاف
المرتدة حتى لو لم تحبس
فلها النفقة الا اذا لحقت
بدار الحرب ثم عادت
وتابت لسقوط العدة
باللحاق لانه كالموت بحر
وهو مشير الى انه قد حكم
بلحقها والافتعود نفقتها
بعودها فايحفظ (وتجب)
النفقة بأنواعها على الحر
(اطفاله) يعم الاثنى والجمع
(الفقير) الحرفان نفقة
المملوك على مالكة والغنى
في ماله الحاضر

مطلب

الصغير المكتسب نفقته
في كسبه لا على أبيه

العسرة ولوله منزل وخادم على الصواب ويأتي تمام الكلام عليه **(قوله فلو غائباً)** أي فلو كان
للولد مال لكنه غائب فنفتته على الأب إلى أن يحضر ماله وسئل الرملي عما إذا كان له غلة في وقف
فأجاب بأنه لم ير من صرح بالمسئلة والظاهر أنه بمنزلة المال الغائب **(قوله ان أشهد)** أي على أنه
ينفق عليه ليرجع وكلاشهاد الاتفاق بأذن القاضي كافي البحر **(قوله لان نوى)** أي لا يرجع
ان نوى الرجوع بلا اشهاد ولا اذن قاض أي لا يصدق في القضاء انه نوى ذلك وإنما يثبت له
الرجوع فيما بينه وبين ربه تعالى **(قوله يكتسب أو يتكفف)** قدم الكسب لأنه الواجب
أولاً إذ لا يجوز التكفف أي طلب الكفاف بمسئلة الناس إلا عند العجز عن الاكتساب
قال في الذخيرة فان قدر على الكسب تفرض النفقة عليه فيكتسب وينفق عليهم وان عجز
لكونه زمناً أو مقعداً يتكفف الناس وينفق عليهم كذا في نفقات الخصاص وذكر الخصاص
في ادب القضاء انه في هذه الصورة يفرضها القاضي على الأب ويأمر المرأة بالاستدانة على
الزوج فإذا قدر طالبته بما استدانت عليه وكذا لو فرضها عليه ثم امتنع مع قدرته اه وقال
أيضاً وان امتنع عن الكسب حبس بخلاف سائر الديون ولا يحبس والد وان علا في دين ولده
وان سفل إلا في النفقة لان فيه اتلاف الصغير **(قوله وينفق عليهم)** أي على اولاده الصغار
وقيل نفقتهم في بيت المال بحر وفي القهستاني عن المحيط وتفرض على المعسر بقدر الكفاية
وعلى الموسر بقدر ما يراه الحاكم **(قوله ولو لم يتيسر)** أي الاتفاق عليهم أو الاكتساب قال
في الفتح وان لم يف كسبه بحاجتهم أو لم يكتسب لعدم تيسر الكسب انفق عليهم القريب الخ
ومثله في البحر وظاهره ان اتفاق القريب يثبت بمجرد عجز الأب عن الكسب وينافيه ما مر
من انه اذا عجز عنه يتكفف ولعل المراد انه يتكفف ان لم يوجد قريب ينفق عليهم وبه يجمع بين
الروايتين المنقولتين آنفاً عن الخصاص لكن في الثانية امر الزوجة بالاستدانة والظاهر انه
محمول على ما اذا كانت معسرة فلو موسرة تنفق من مالها لترجع ويأتي قريباً منها أولى
بالتحمل من سائر الأقارب **(قوله ورجع على الأب اذا أيسر)** في جوامع الفقه اذا لم يكن
للأب مال والجد والأم والأخوال أو لموسر يجبر على نفقة الصغير ويرجع بها على الأب اذا
أيسر وكذا يجبر الأبعد اذا غاب الأقرب فان كان له أم موسرة فنفتته عليها وكذا ان لم يكن له
أب إلا أنها ترجع في الأول اه فتح قلت وهذا هو الموافق لما يأتي من انه لا يشارك الأب
في نفقة اولاده احد فلا يجعل كالميت بمجرد اعساره لتجب النفقة على من بعده بل تجعل ديناً
عليه وسيدكر الشارح تصحيح خلافه وانه لا بد من اصلاح المتن ويأتي الكلام فيه وهذا
اذا لم يكن الأب زمناً عاجزاً عن الكسب والاقتضى بالنفقة على الجد اتفاقاً لان نفقة الأب
حينئذ واجبة على الجد فكذا نفقة الصغار ولا يخفى ان كلامنا الآن في الأب عاجزاً عن الكسب
تأمل **(قوله ولو خاصته الأم)** أي بأن شكت منه انه لا ينفق او انه يقتصر عليهم **(قوله)**
مالم تثبت خيانتها) أي انه لا يقبل قوله انها لا تنفق او تضيق عليهم لانها أمانة ودعوى
الخيانة على الأمين لا تسمع بلا حجة فيسأل القاضي جيرانها ممن يداخلها فان أخبروه بما قال
الأب زجرها ومنعها عن ذلك نظر الهم ذخيرة **(قوله في دفع لها الخ)** هذا نقله في الذخيرة
عن بعض المشايخ عقب ما مر فقال ان شاء القاضي دفعها الى ثقة تدفع لها صباحاً ومساءً

فلو غائباً فعلى الأب ثم
يرفع ان أشهد لان نوى
الادبانية فلو كانا ففسيرين
فالأب يكتسب أو يتكفف
وينفق عليهم ولو لم يتيسر
انفق عليهم القريب
ورجع على الأب اذا أيسر
ذخيرة ولو خاصته الأم
في نفقتهم فرضها القاضي
وأمره بدفعها للأم مالم
تثبت خيانتها في دفع لها
صباحاً ومساءً أو يأمر من
ينفق عليهم

مطلب

الكلام على نفقة الأقارب

ولا يدفع اليها حلة وان شاء امر غيرها لينفق عليهم (قوله وصح صلحها) قيل في وجهه ان الاب هو العاقد من الجانبين وقيل من جانب نفسه والام من جانب الصغار لان نفقتهم من اسباب الحضانة وهي للام ذخيرة (قوله تدخل تحت التقدير) تفسير للسيرة وذلك كالووقع الصلح على عشرة واذا نظر الناس فبعضهم يقدر الكفاية بعشرة وبعضهم بتسعة بخلاف ما لو وقع الصلح على خمسة عشر او على عشرين فان الزيادة حينئذ تطرح عن الاب قلت وتقدم متا انه لو صلح على نفقة الزوجة ثم قال لا أطيق ذلك فهو لازم الا اذا تغير سعر الطعام الخ والفرق ما قدمناه من ان النفقة في حق القريب باعتبار الحاجة والكفاية وفي حق الزوجة معاوضة عن الاحتباس ولذا لو مضى الوقت وبقي منها شيء يقضى بأخرى لها لاله وكذا لو ضاعت (قوله زيدت) اي الى قدر الكفاية (قوله ولو ضاعت الخ) الفرق ما ذكرناه آنفا (قوله وهي اولى من الجد الموسر) اي لو كان مع الام الموسرة جد موسر ايضا تؤمر الام بالانفاق من مالها لترجع على الاب ولا يؤمر الجد بذلك لانها اقرب الى الصغير فالام اولى بالتحمل من سائر الاقارب وتماه في البحر عن الذخيرة قلت اعلم انه اذا مات الاب فالنفقة على الام والجد على قدر ميراثهما اثلاثا في ظاهر الرواية وفي رواية على الجد وحده كما سيأتي واما اذا كان الاب معسرا فمضى على الاب وتستدينها الام عليه لانها اقرب من الجد هذا على ظاهر المتون كما قدمناه واما على ما يأتي تصحيحه من أن المعسر يجعل كالميت فمقتضاه انها تجعل عليهما اثلاثا تأمل (قوله لاولاده من الامة) بل نفقتهم على سيد الامة الا ان يشترط الزوج حريتهم فنفتهم عليه والمراد بالامة غير المكاتبه اما هي فنفتهم عليها لتبعيتهم لها في الكتابة ط وتقدمت المسئلة (قوله ولو من حرة) بل النفقة عليها وان كانت امة لمولاه فنفقة الجميع عليه او لغيره فنفتهم على مولى الام كما علمت ونفقة العبد على مولاه (قوله وعلى الكافر الخ) في الجوهره ذمى تزوج ذمية ثم اسلمت ولها منه ولد يحكم بأسلام الولد تبعالها ونفقتة على الاب الكافر وكذا الصبي اذا ارتد فارتداده صحيح عند أبي حنيفة ومحمد ونفقتة على الاب اه (قوله وسيجي) يأتي ذلك في عموم قول المصنف ولا نفقة مع الاختلاف دينا والزوج والاصول والفروع الذميين (قوله لولده الكبير الخ) فاذا طلب من القاضي ان يفرض له النفقة على أبيه أجابه ويدفعها اليه لان ذلك حقه وله ولاية الاستيفاء ذخيرة وعليه فلو قال له الاب أنا أطعمك ولا ادفع اليك لا يجاب وكذا الحكم في نفقة كل محرم بحر (قوله كأنتي مطلقا) اي ولو لم يكن بها زمانة تمنعها عن الكسب فجرد الانوثة عجز الا اذا كان لها زوج فنفتها عليه ما دامت زوجة وهل اذا نشزت عن طاعته تجب لها النفقة على أبيها محل تردد فتأمل وتقدم انه ليس للاب ان يؤجرها في عمل او خدمة وانه لو كان لها كسب لا تجب عليه (قوله وزمن) اي من به مرض مزمن والمراد هنا من به ما يمنعه عن الكسب كعمى وشلل ولو قدر على اكتساب ما لا يكفيه فعلى أبيه تكميل الكفاية (قوله ومن يلحقه العار بالتكسب) كذا في البحر والزيلي واعترضه الرحمتي بأن الكسب لمؤنته ومؤنة عياله فرض فكيف يكون عارا والاولى ما في المنع عن الخلاصة اذا كان من ابناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز اه ومثله في الفتح وسيأتي تمامه (قوله كما بسطه في القنية) حاصله ان السلف قالوا بوجوب نفقته على الاب لكن أفتى أبو حامد

وصح صلحها عن نفقتهم ولو بزيادة يسيرة تدخل تحت التقدير وان لم تدخل طرحت ولو على ما لا يكفيهم زيدت بحر ولو ضاعت رجعت بنفقتهم دون حصتها وفي المنياب معسر وأم موسرة تؤمر الام بالانفاق ويكون دينا على الاب وهي اولى من الجد الموسر وفيها لانفقة على الحر لأولاده من الامة ولا على العبد لأولاده ولو من حرة وعلى الكافر نفقة ولده المسلم وسيجي بحر (وكذا) تجب (لولده الكبير العاجز عن الكسب) كأنتي مطلقا وزمن ومن يلحقه العار بالتكسب وطالب علم لا يتفرغ لذلك كذا في الزيلي والعيني وافق ابو حامد بعدمها لطلبه زمانا كما بسطه في القنية

بعده لفساد احوال اكثرهم ومن كان بخلافهم نادر في هذا الزمان فلا يفرد بالحكم دفعا
لخرج التميز بين المصلح والمفسد قال صاحب الفقيه لكن بعد الفتنة العامة يعنى فتنة التتار التي
ذهب بها اكثر العلماء والمتعلمين نرى المشتغلين بالفقه والادب الذين هم قواعدا للدين واصول
كلام العرب يمنعهم الاشتغال بالكسب عن التحصيل ويؤدى الى ضياع العلم والتعطيل فكان
المختار الآن قول السلف وهفوات البعض لا تمنع الوجوب كالأولاد والاقارب اه ملخصا
وأقره في البحر وقال ح واقول الحق الذي قبله الطباع المستقيمة ولا تنفر منه الاذواق
السليمة القول بوجوبها لذى الرشد لا غيره ولا حرج في التميز بين المصلح والمفسد لظهور
مسالك الاستقامة وتميزه عن غيره وبالله التوفيق **(قوله ولذا الخ)** اى لكونها لا تجب لطلبة
زماننا الغالب عليهم الفساد **(قوله لا يشاركه)** جملة استثنائية اوحالية من الضمير المضاف
اليه في تجب لطفه الفقير الخ تأمل **(قوله ولو فقيرا)** هذا مجازاة لظاهر اطلاق المصنف
الاب تبعا لاطلاق المتون فلا ينافيه قوله ما لم يكن معسرا تأمل **(قوله في ذلك)** اى في نفقة
طفله وولده الكبير العاجز عن الكسب **(قوله كنفقة أبويه وعمره)** اى كما لا يشاركه احد
في نفقة أبويه ولا في نفقة زوجته **(قوله به يفتى)** راجع الى مسألة الشروع ومقابله ما روى
عن الامام ان نفقة الولد على الاب والام اثلاثا يعنى الكبير اما الصغير فعلى أبيه خاصة بلا
خلاف قال الشرنبلالى ووجه الفرق انه اجتمع للاب في الصغير ولاية ومؤنة حتى وجب
عليه صدقة قطره فاخص بلزوم نفقته عليه ولا كذلك الكبير لانعدام الولاية فتشاركه الام
اه ط وصرح العلامة قسم بأن عدم الفرق بينهما هو ظاهر الرواية وبأن عليه الفتوى فلذا
تبعه الشارح **(قوله ما لم يكن معسرا الخ)** الضمير راجع للاب قال في الذخيرة ولو كان
للفقير اولاد صغار وجد موسر يؤمر الجد بالانفاق صيانة لولد الولد ويكون دينه على والدهم
هكذا ذكر القدورى فلم يجعل النفقة على الجد حال عسرة الاب وهذا قول الحسن بن صالح
والصحيح في المذهب ان الاب الفقير يلحق بالميت في استحقاق النفقة على الجد وان كان الاب
زما يقضى بها على الجد بلارجوع اتفاق لان نفقة الاب حينئذ على الجد فكذا نفقة الصغار
اه وقال في الذخيرة ايضا قبل هذا وولدهم أم موسرة أموت ان تنفق عليهم فيكون دينه
ترجع به على الاب اذا أيسر وهى اولى بالتحمل من سائر الاقارب الخ قال في البحر وحاصله
ان الوجوب على الاب المعسر انما هو اذا أنفقت الام موسرة والا فلا بل كالميت والوجوب
على غيره لو كان ميتا ولا رجوع عليه في الصحيح وعلى هذا فلا بد من اصلاح المتون والشروح
كما لا يخفى اه اى لان قول المتون والشروح ان الاب لا يشاركه في نفقة ولده احد يقتضى انه
لو كان معسرا وأمر القاضي غيره بالانفاق يرجع سواء كان اما او جدا او غيرها اذ لو لم يرجع
عليه لحصلت المشاركة وأجاب المقدسى بحمل ما في المتون على حالة اليسار لكن قال الرملى
لا حاجة الى ذلك لان ما في المتون مبنى على الرواية الثانية وقد اختارها اهل المتون والشروح
مقتصرين عليها اه قلت وعلى هذا فلا فرق بين كون المتفق اما او جدا او غيرها في ثبوت
الرجوع على الاب ما لم يكن الاب زما فانه حينئذ يكون في حكم الميت اتفاقا وقدمنا عن
جوامع الفقه ما يؤيد ما في المتون ومثله ما في الحانية من ان نفقة الصغار والانث

ولذا قيد في الخلاصة بذى
رشد (لا يشاركه) اى الاب
ولو فقيرا (احد في ذلك
كنفقة أبويه وعمره) به
يفتى ما لم يكن معسرا
فيلحق بالميت فتجب على
غيره بلارجوع عليه على
الصحيح من المذهب
الا لأم موسرة بحر قال
وعليه فلا بد من اصلاح
المتون

المعسرات على الاب لا يشاركه في ذلك احد ولا تسقط بفقره اه وكذا ما في البدائع من قوله وان كان لهم جد موسر لم تفرض عليه بل يؤمر بها ليرجع على الاب لانها لا تجب على الجد عند وجود الاب القادر على الكسب الا ترى انه لا يجب على الجد نفقة ابنه المذكور فنفقة اولاده اولى نعم لو كان الاب زما قضى بنفقتهم ونفقة الاب على الجد اه على ان ما صححه في الذخيرة يرد عليه تسليمه رجوع الام مع انها اقرب الى اولادها من الجد والعم والحال فكيف يرجع الاقرب دون الابعد ومسئلة رجوع الام منصوص عليها في كافي الحاكم وغيره وهي تثبت رجوع غيرها بالاولى وهذا مؤيد لما في المتون والشروح كما لا يخفى فافهم * (تنبيه) * في البحر الفقير لا يجب عليه نفقة غير الاصول والفروع والزوجة اه وشمل الفروع الولد الكبير العاجز والاشي وتقدم آنفا في عبارة الخاتمة (قوله جوهره) كذا في عامة النسخ ولا وجه له فان هذا الكلام لم ينقله في البحر عن الجوهره ولا هو موجود فيها وفي نسخة الرحمتي وفي الجوهره فروع الخ وهي الصواب فان هذه الفروع الى قوله وفي المختار ذكرها في الجوهره فيكون الجار والمجرور خبرا مقدما وفروع مبتدأ مؤخر (قوله فالام احق) لانها لا تقدر على الكسب وقال بعضهم الاب احق لانه هو الذي يجب عليه نفقة الابن في صغره دون الام وقيل يقسمها بينهما جوهره قلت ويؤيد الاول ما رواه احمد و ابو داود والترمذي وحسنه عن معاوية القشيري قلت يا رسول الله من أبر قال أمك قلت ثم من قال أمك قلت ثم من قال أبك ثم الاقرب فالاقرب اورد الحديث في الفتح (قوله وقيل يقسمها بينهما) أي في المسئلتين (قوله وعليه نفقة زوجة ابه) أي في رواية وفي اخرى ان كان الاب مريضا او به زمانة يحتاج للخدمة قال في المحيط فعلى هذا لافرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان بهذه المثابة يجبر الاب على نفقة خادمه قال في البحر وظاهر الذخيرة ان المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الاب او جاريته او ام ولده حيث لم يكن بالاب عالة وان الوجوب مطلقا رواية عن ابى يوسف وفي حاشية الرملی والذي تحرر من المذهب انه لافرق بين الاب والابن في نفقة الخادم وانه اذا احتاج احدهما لخادم وجبت نفقته كما وجبت نفقة المخدم فكان من حجة نفقته واذا لم يحتاج اليه فلا تجب عليه فاعلم ذلك واغتمه فانه كثير الوقوع والله سبحانه وتعالى اعلم اه قلت بقى ما اذا كانت الزوجة ام الابن فهل تجب نفقتها في هذه الحالة على الابن ام لا فان كانت معسرة فالظاهر وجوبها عليه ولو لم يكن الاب محتاحا اليها لقولهم لا يشارك الولد في نفقة ابويه احد واما لو كانت موسرة والاب محتاج اليها فكذلك والا فالظاهر انه يؤمر بها ليرجع على ابيه او تنفق هي لترجع على الاب وهذا اقرب تأمل (قوله بل وتزويجه او تسريه) ذكره في الشرنبلالية أيضا عن الجوهره وهو مخالف لما مر في باب نكاح الرقيق وعز وناه الى الزيلعي والدرر وشروح الهداية فيقدم على ما هنا (قوله فعليه نفقة واحدة) بالاضافة فلو موسرات فالوسط او معسرات فالدون ولو مختلفات فالظاهر انه يدفع نصف نفقة الوسط ونصف الدون افاده ط (قوله ليوزعها عليهن) ولهن رفع امرهن للقاضي ليأمرهن بأستدانة الباقي من كفايتهن لتكون دينا على الزوج وتجب الادانة على من تجب عليه نفقتهن كما تقدم فافهم (قوله وفي المختار والمقتى الخ) هذا خلاف نص المذهب كما قدمناه اول الباب

جوهرة * (فروع) * لو لم يقدر الا على نفقة احد والديه فالام حق ولوله اب وطفل فالطفل احق به وقيل يقسمها بينهما وعليه نفقة زوجة ابه وام ولده بل وتزويجه او تسريه ولوله زوجات فعليه نفقة واحدة يدفعها للاب ليوزعها عليهن وفي المختار والمقتى ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا فقيرا

قوله ثم امك الخ كذا بخط المحسني انه صلى الله عليه وسلم أحابه مرتين بقوله أمك والذي في باب الهمزة من الجامع الصغير عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال أمك ثم أمك ثم أمك ثم أباك ثم الاقرب فالاقرب قاله نصر

مطلب

في نفقة زوجة الاب

اوزمنا وفي واقعات المفتين
لقدرى افندى ويجبر الاب
على نفقة امرأة ابنه الغائب
وولدها وكذا الام على
نفقة الولد لترجع بها على
الاب وكذا الابن
على نفقة الام ليرجع
على زوج امه وكذا الاخ
على نفقة اولاد اخيه ليرجع
بها على الاب وكذا الابعد
اذا غاب الاقرب انتهى وفي
الفصولين من الرابع
والثلاثين اجنبى انفق على
بعض الورثة فقال انفقت
بأمر الموصى واقربه الوصى
ولا يعلم ذلك الا بقول
الوصى بعد ما انفق يقبل
قول الوصى لو المنفق عليه
صغيرا ه وفيه قال انفق على
او على عيالى او على اولادى
ففعل قيل يرجع بلا شرطه
وقيل لا ولو قضى دينه
بأمره يرجع بلا شرطه وكذا
كل ما كان مطالب به من جهة
العباد

مطلب

أمر غيره بالانفاق ونحوه
هل يرجع

فافهم (قوله اوزمنا) اى كبيرا زمنا (قوله لقدرى افندى) هو من متوخرى علماء الروم
اسمه عبد القادر (قوله ويجبر الخ) هذه العبارة فى القنية والمجتبى وقد علمت ان المذهب
عدم وجوب النفقة لزوجة الابن ولو صغيرا فقيرا فلو كان كبيرا غائبا بالاولى الا ان يحمل على
ان الوجوب هنا بمعنى ان الأب يؤمر بالانفاق عليها ليرجع بها على الابن اذا حضر لكن تقدم
ان زوجة الغائب يفرض القاضى لها النفقة على زوجها ويأمرها بالاستدانة وانه تجب
الادانة على من تجب عليه نفقتها (قوله وكذا الام الخ) اى اذا غاب الاب ولم يترك نفقة تجبر
الام على الانفاق على الولد من مالها ان كان لها مال كما فى الحانية وقدم الشارح عن البحر
تفريعا على قول زفر المفتى به انها تقبل بينها على النكاح ان لم يكن القاضى عالما به ثم يفرض
لهم ويأمرها بالانفاق والاستدانة لترجع اه ولا يخفى ان هذا كله فيما اذا لم يترك مالا عند
او على من يقربه وبالنزوجة والولاد والافقدهم انه يفرض لها فى ذلك المال وكذا لو ترك مالا
فى بيته كما مر بيانه (قوله وكذا الابن) اى الموسر اذا غاب زوج امه الفقيرة هذا ظاهر السياق
لان كلامه فى الغيبة ويحتمل ان يكون المراد ما اذا كان الزوج حاضرا وهو معسر لكن هذه
تقدمت قبيل قوله قضى بنفقة الاعسار وهذا اذا كان زوجها غير ابية فلو كان اباه وهو معسر
فهو يرجع عليه اذا ايسر قدمنا الكلام عليه قريبا (قوله وكذا الاخ الخ) الظاهر انه مقيد
بما اذا لم يكن للاولاد ادم موسرة لما مر من ان الام اولى بالتحمل من سائر الاقارب لانها اقرب
الى اولادها (قوله وكذا الابعد اذا غاب الاقرب) عطف عام على خاص فيشمل ما اذا كان
الغائب ابنا او اباه او اخا والحاضر الموسر خال او عم او جد وقد استفيد مما هنا وكذا ما
قدمناه عن جوامع الفقه ان الغيبة كالا عسار فى وجوب النفقة على الابعد ورجوعه على
الاقرب بعد حضوره او يساره وليس الرجوع على الاب خاصة بالام خلافا لقوله المار الا الام
موسرة (قوله اجنبى انفق الخ) ظاهره انه انفق من مال نفسه مع انه ذكر فى جامع الفصولين
قبيل هذه المسئلة عن ادب القاضى ادعى وصى أو قيم انه انفق من مال نفسه واراد الرجوع فى
مال اليتيم والوقف ليس له ذلك اذ يدعى دينه لنفسه على اليتيم والوقف فلا يصح بمجرد الدعوى
فلو ادعى الانفاق من مال الوقف واليتيم نفقة المثل فى تلك المدة صدق اه الا ان يحمل على
ان الاجنبى انفق من مال اليتيم او يفرق بين مال الاجنبى ومال الوصى لكن فيه اثبات دين
للاجنبى على اليتيم بمجرد اقرار الوصى ولم أر صريحا فصحته نعم فى القنية وغيرها لو انفق ماله
على الصغير ولم يشهد فلو كان المنفق اباه يرجع وفى الوصى اختلاف اه وقد مرنا فى باب المهر
عند الكلام على ضمان الولى المهر ان اشتراط الاشهاد استحسان وعليه فلا فرق بين الوصى
والاب وان كانت العادة ان الاب ينفق تبرعا ومرتبات الكلام هناك فراجعه وسيأتى أيضا
آخر الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله وفيه الخ) اقول فى الحانية ذكر فى الاصل اذا امر
صيرفيا فى المصارفة ان يعطى رجلا الف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل يرجع على
الامر فى قول ابى حنيفة فان لم يكن صيرفيا لا يرجع الا ان يقول عني ولو أمره بشراة او بدفع
الفداء يرجع عليه استحسانا وان لم يقل على أن ترجع على بذلك وكذا لو قال انفق من مالك
على عيالى او فى بناء دارى يرجع بما انفق وكذا لو قال اقض دينى يرجع على كل حال ولو قضى

ناتبة غيره بأمره رجع عليه وان لم يشترط الرجوع هو الصحيح اه قلت والمراد بالصير في
من يستدين منه التجار ويقبض لهم فيرجع بمجرد الامر للعرف بأن ما يؤمر بأعطائه هو دين
على الامر بخلاف غير الصير في فلا يرجع بقوله أعط فلانا كذا الا بشرط الرجوع **(قوله**
كجناية) الذي في جامع الفصولين جناية بالباء بعد الجيم لا بالنون والمراد بها ما يجنيه السلطان
بحق او غيره وسيأتي في كتاب الكفالة قيل كفالة الرجلين انه تجوز الكفالة بالنواب ولو
بغير حق كجبايات زماننا فانها في المطالبة كالديون بل فوقها **(قوله ومؤون مالية)** الظاهر انه من
عطف العام على الخاص لشموله مثل العشر والخراج لكن في جامع الفصولين ايضا الامر
بانفاق وأداء خراج وصدقات واجبة لا يوجب الرجوع بلا شرط الا رواية عن أبي يوسف
اه وعليه فيكون عطف مرادف لثلاث يشمل العشر والخراج **(قوله ايصادره)** أى ليأخذ
منه ماله **(قوله وقيل لا في الصحيح)** سيد كر الشارح في كتاب الكفالة تصحيح الاول ومثله في
البرازية ويؤيده ما قدمناه عن الحانية من تصحيح الرجوع بلا شرط في الناتبة فان الظاهر
ان الناتبة تشمل مسألة الاسير والمصادرة وقاضيخان من اجل من يعتمد على تصحيحه كانص
عليه العلامة قاسم وسيأتي تمام الكلام على ذلك في متفرقات البيوع **(قوله وليس على**
امه) اى التي في نكاح الاب أو المطلقة ط **(قوله الا اذا تعينت)** بأن لم يجد الاب من ترضعه
أو كان الولد لا يأخذ ندى غيرها وهذا هو الاصح وعليه الفتوى حانية ومجتي وهو الا صوب
فتح وظاهر الكثر أنها لا تجبر وان تعينت لتغذية بالدهن وغيره وفي الزيلعي وغيره انه ظاهر
الرواية وبالأول جزم في الهداية وتمامه في البحر وفيه عن الحانية وان لم يكن للاب وللولد
مال تجبر الام على ارضاعه عند الكل اه قال فحل الخلاف عند قدرة الاب بالمال قال
الرملي وما في الحانية نقله الزيلعي عن الحنصاف وزاد عليه قوله وتجعل الاجرة ديناً على الاب
اه قات ومثله في المجمع وبه علم انه لا منافاة بين اجبارها ولزوم الاجرة لها خلافا لما قدمه في
الحضانة عن الجوهرة ومرتمامه هناك **(قوله وكذا الظئر الخ)** في البحر عن غاية البيان عن
العيون عن محمد فيمن استأجر ظئراً لصى شهراً فلما انقضى الشهر أبت أن ترضعه والصبي لا يقبل
ندى غيرها قال اجبرها ان ترضع اه فالمراد بابقاء الاجارة استدامة حكمها بعد مضي
مدتها كالموت احارة السفينة في وسط البحر وهي في الحقيقة اجارة مبتدأة والظاهر ان
مثلها ما اذا تعينت لارضاعه قبل استئجارها فتجبر عليها وان امكن تغذية بالدهن مثلاً فان فيه
تعريضاً لضعفه وموته وبهذا رجحوا اجبار الام على ظاهرها رواية تأمل **(قوله عندها)** أى
عند الام وظاهر التعليل أن كل من ثبتت لها الحضانة في حكم الام ط **(قوله ولا يلزم الظئر**
المكث الخ) أى بل لها ان ترضعه ثم ترجع الى منزلها فيما يستغنى عنها من الزمان أو تقول
أخرجوه فترضعه عند فناء الدار ثم تدخل الصبي الى أمه أو تحمل الصبي معها الى البيت
نهر عن الزيلعي وحاصله أن الظئر مخيرة بين هذا الامر اذا لم يشترط عليها المكث عند الام
ومقتضاه ان الام لو طلست المكث عندها لا يلزم الظئر وان كان ذلك حق الام فعلى الاب احضار
الام ترضعه وهو عند امه لان الظئر قد تعينت عند ساحة الولد الى الرضاع ولا يمكن الام
احضارها وقد لا ترضى ما خراج ولدها الى فناء الدار **(قوله لا يستأجر الاب أمه الخ)** علله

مطلب

في ارضاع الصغير

كجناية ومؤون مالية ثم
ذكر ان الاسير ومن أخذه
السلطان ليصادره لو قال
لرجل خلصني فدفع
المأمور مالا فخلصه قيل
يرجع وقيل لا في الصحيح
به يفتى (وليس على أمه
ارضاعه) قضاء بل ديانة
(الا اذا تعينت) فتجبر
كأمر في الحضانة وكذا
الظئر تجبر على ابقاء الاحارة
برازية (ويستأجر الاب
من ترضعه عندها) لان
الحضانة لها والنفقة عليه
ولا يلزم الظئر المكث عند
الام مالم يشترط في العقد
(لا) يستأجر الاب (أمه
لو منكوحة) ولو من مال
الصغير

في الهداية بأن الارضاع مستحق عليها ديانة بقوله تعالى و الولدات يرضعن فلا يجوز أخذ
الاجر عليه واعترضه في الفتح بجواز أخذ الاجرة بعد انقضاء العدة مع أن الوجوب في الآية
يشمل ما قبل العدة وما بعدها ثم قال والحق انه تعالى أوجبه عليها مقيدا بإيجاب رزقها على
الاب بقوله تعالى * وعلى المولود له رزقهن * ففي حال الزوجية والعدة هو قائم برزقها بخلاف
ما بعدها فيقوم الاجر مقامه اه قلت وتحقيقه ان فعل الارضاع واجب عليها و مؤنته على
الاب لانها من جملة نفقة الولد ففي حال الزوجية والعدة هو قائم بتلك المؤنة لا بعد اليئونة
فتجب عليه بعدها وان وجب على الام ارضاعه لقوله تعالى لا تضار والدة بولدها فان الزامها
بارضاعه مجانا مع عجزها وانقطاع نفقتها عن الاب مضارة لها فساغ لها اخذ الاجرة بعد
اليئونة لانها لا تجبر على ارضاعه قضاء وامتناعها عن ارضاعه مع وفور شفقتها عليه دليل
حاجتها ولا يستغنى الاب عن ارضاعه عند غيرها فكونه عند امه بالاجرة انفع له ولها الا ان
توجد متبرعة فتكون اولى دفعا للمضارة عن الاب ايضا **(قوله)** خلافا للذخيرة والمجتبي (أى
لصاحبيهما حيث قال لا يجوز استئجارها من مال الصغير لعدم اجتماع الواجبين على الزوج
وها نفقة النكاح والارضاع قال في النهر والاوجه عندى عدم الجواز ويدل على ذلك ما قالوه
من أنه لو استأجر منكوحته لارضاع ولده من غيرها جاز من غير ذكر خلاف لانه غير واجب
عليها مع أن فيه اجتماع أجره الرضاع والنفقة في مال واحد ولو صلح مانعا لما جاز هنا فتدبره
اه ح قلت غاية ما استند اليه يفيد عدم تسليم التعليل المار وأن اجتماع الواجبين على
الزوج لا ينفى جواز الاستئجار ولا يخفى ان هذا لا يثبت عدم الجواز في المسئلة الاولى لظهور
الفرق بين المسئلتين فانك قد علمت ان ارضاع الولد واجب على امه مادام الاب ينفق عليها فلا
يحل لها أخذ الاجرة مع وجوب نفقتها عليه وفي أخذها الاجرة من مال الصغير أخذ للاجرة
على الواجب عليها مع استغنائها بخلاف أخذها على ولده من غيرها فان ارضاعه غير واجب
عليها فهو كأخذها الاجرة على ارضاع ولد لغير زوجها فانه جائز وان كان زوجها ينفق عليها
والحاصل أن الفرق ظاهر بين أخذ الاجرة على ارضاع ولدها الواجب عليها وعلى ارضاع
غيره ولذا علل الثانية بأنه غير واجب عليها وايضا فقد نقل الحموى عن البرجندى معزيا
للمنصورية أن الفتوى على الجواز أى الذى مشى عليه في الذخيرة والمجتبي **(قوله في الاصح)**
وذكر في الفتح عن بعضهم أنه ظاهر الرواية ولكن ذكر ايضا أن الاوجه عدم الفرق بين عدة
الرجعي والبائن وان في كلام الهداية ايماء الى أنه المختار عنده اذ من عادته تأخير وجه القول
المختار وكذا هو ظاهر اطلاق القدورى المعتدة وفي النهر انه رواية الحسن عن الامام وهي
الاولى اه وفي حاشية الرمل على المنع عن التارخانية وعليه الفتوى **(قوله)** كاستئجار
منكوحته الخ) أى فيجوز لان ارضاعه غير واجب عليها كما مر **(قوله وهي أحق)** أى اذا
طلبت الاجرة ولذا قيده بقوله بعد العدة والافهى أحق قبل العدة ايضا **(قوله)** ولودون أجر
المثل) أى ولو كان الذى تأخذه الاجنبية دون أجر المثل وطلبت الام أجر المثل فالاجنبية
أولى ط **(قوله أحق منها)** أى من الام حيث طلبت شيئا ولم يقيدوا هنا بكون الاب معسرا
كفى الحضانة ط **(قوله)** أما أجره الحضانة الخ) أفاد ان الحضانة تبقى للام فترضعه الاجنبية

خلافا للذخيرة والمجتبي
(أو معتدة رجعي) وجاز
في البائن في الاصح جوهره
كاستئجار منكوحته لولده
من غيرها (وهى أحق)
بأرضاع ولدها بعد العدة
(إذا لم تطلب زيادة على
ما تأخذه الاجنبية) ولو
دون أجر المثل بل
الاجنبية المتبرعة أحق
منها زيلعى أى في الارضاع
أما أجره الحضانة فللام

المتبرعة بالارضاع عند الام كما صرح به في البدائع ونحوه مامر في المتن وان للام اخذ اجرة
 المثل على الحضانة ولا تكون الاجنية المتبرعة بها اولى نعم لو تبرعت العممة بحضانتها من غير ان
 تمنع الام عنه والاب معسر فالصحيح انه يقال للام اما ان تمسكي الولد بلا اجر واما ان تدفعيه اليها
 كما ممر في الحضانة وبه ظهر الفرق بين الحضانة والارضاع هنا وهو ان انتقال الارضاع الى غير
 الام لا يتقيد بطلب الام اكثر من اجر المثل ولا باعسار الاب ولا بكون المتبرعة عممة او نحوها
 من الاقارب فافهم **(قوله كامر)** اي في الحضانة **(قوله وللرضيع النفقة والكسوة)** فبذلك
 صار على الاب ثلاث نفقات اجرة الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد من صابون ودهن
 وفرش وغطاء وفي المجتبى واذا كان للصبي مال فمؤنة الرضاع ونفقته بعد الفطام في مال الصغير
 بحر وسكت عن المسكن الذي تحضنه فيه والذي في معين المفتي المختار انه على الاب وهو
 الاظهر حموى عن شرح الوهبانية ط وفيه كلام قدمناه في الحضانة **(قوله وللام اجرة**
الارضاع بلا عقد اجارة) بل تستحقه بالارضاع في المدة مطلقا كذا في البحر اخذا من ظاهر
 كلامهم ورده المقدسي في الرمز شرح نظم الكنز بأن الظاهر اشتراط العقد ومن قال بخلافه
 فعليه اثباته اه فافهم ويؤيده ما في شرح حسام الدين على ادب القاضي للخصاف فان انقضت
 عدتها وطابت اجر الرضاع فهي احق به وينظر القاضي بكم يجد امرأة غيرها فيا ممر بدفع ذلك
 اليها لقوله تعالى * فان أرضعن لكم فآتوهن اجورهن الخ قال في البحر واكثر المشايخ على ان مدة
 الرضاع في حق الاجرة حولان عند الكل حتى لا تستحق بعد الحولين اجماعا وتستحق فيهما
 اجماعا وفيه لو لم يستغن بالحولين يحل لها ان ترضعه بعدها عند عامة المشايخ الا عند خلف بن
 ايوب **(قوله وحكم الصلح كالأستئجار)** يعني لو صالحت زوجها عن اجرة الرضاع على شيء
 ان كان الصالح حال قيام النكاح او في عدة الرجعي لا يجوز وان كان في عدة البائن بواحدة او ثلاث
 جاز على احد الروايتين ح عن البحر **(قوله وفي كل موضع جاز الاستئجار)** اي كما اذا كان بعد
 انقضاء العدة او في عدة البائن على احدي الروايتين وهي المعتمدة كما مر وقوله ووجب النفقة
 الظاهر انه عطف مرادف والمراد به نفقة المرضعة بالاجرة التي تأخذها من الزوج بقريضة
 التعليل يعني ان ما تأخذه الام من الاب لتنفقه على نفسها بمقابلة ارضاع الولد هو اجرة لانفقة
 فاذا مات الاب لا تسقط هذه الاجرة بموته بل تجب لها في تركته وتشارك غرماءه فهي كغيرها
 من اصحاب ديونه ولو كان نفقة لسقطت كما تسقط بالموت نفقة الزوجة والقريب ولو بعد القضاء
 ما لم تكن مستدانة بامر القاضي هذا ما ظهر لي في حل هذه العبارة واصلها لصاحب الذخيرة
 ونقلها عنه في البحر بلفظها **(قوله وتجب الخ)** شروع في نفقة الاصول بعد الفراغ من نفقة
 الفروع **(قوله ولو صغيرا)** لانه كالكبير فيما يجب في ماله من حق عبد فيطالب به وليه
 كما يطالب بنفقة زوجته **(قوله يسار الفطرة على الارجح)** اي بأن يملك ما يحرم به اخذ
 الزكاة وهو نصاب ولو غير نام فاضل عن حوائج الاصلية وهذا قول ابي يوسف وفي الهداية
 وعليه الفتوى وصححه في الذخيرة ومشى عليه في متن الملتقى وفي البحر انه الارجح وفي
 الخلاصة انه نصاب الزكاة وبه يفتى واختاره الولوالجي **(قوله ورجح الزيلعي)** عبارته وعن
 محمد انه قدره بما يفضل عن نفقة نفسه وعياله شهرا ان كان من اهل الغلة وان كان من اهل الحرف

كما مر وللرضيع النفقة
 والكسوة والام اجرة
 الارضاع بلا عقد اجارة
 وحكم الصالح كالأستئجار
 وفي كل موضع جاز
 الاستئجار ووجب النفقة
 لا تسقط بموت الزوج بل
 تكون أسوة الغرماء لانها
 اجرة لانفقة (و) تجب
 (على موسر) ولو صغيرا
 (يسار الفطرة) على
 الارجح ورجح الزيلعي
 والكمال اتفاق فاضل
 كسبه

مطلب

في نفقة الاصول

فهو مقدر بما يفضل عن نفقته ونفقة عياله كل يوم لان المعتبر في حقوق العباد القدرة دون النصاب وهو مستغنى عما زاد على ذلك فيصرفه الى اقاربه وهذا الوجه وقلوا الفتوى على الاول اه والدى في الفتح ان هذا توفيق بين روايتين عن محمد الاولى اعتبار فاضل نفقة شهر والثانية فاضل كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه درهما ويكفيه اربعة دنانق وجب عليه دانقان للقريب قال ومال السرخسي الى قول محمد في الكسب وقال صاحب التحفة قول محمد ارفق ثم قال في الفتح بعد كلام وان كان كسوبا يعتبر قول محمد وهذا يجب ان يعول عليه في الفتوى اه وبه علم ان الزياي وصاحب التحفة رجحا قول محمد مطلقا والسرخسي والكمال رجحا قوله لو كسوبا وهي الرواية الثانية عنه وفي البدائع ايضا انه الارفق قلت والحاصل ان في حد اليسار اربعة اقوال مروية كما قاله في البحر وان الثالث تحته قولان وعلى توفيق الفتح هي ثلاثة فقط وبه علم ان الثالث ليس تقييدا لما ذكره المصنف بل هو قول آخر فافهم وقل في البحر ومأر من افتى به اى باناث المذكور فالاعتماد على الاولين والارجح الساني اه قلت مر في رسم المفتي ان الاصح الترجيح بقوة الدليل فحيث كان الثالث هو الوجه اى الاظهر من حيث التوجيه والاستدلال كان هو الارجح وان صرح بالفتوى على غيره ولذا قل الزياي قلوا الفتوى على الاول صيغة قلوا للتبري وكذا قل في الفتح وهذا يجب ان يعول عليه في الفتوى اى على الثالث والكمال صاحب الفتح من اهل الترجيح بل من اهل الاجتهاد كما قدمناه في نكاح الرقيق وقد نقل كلامه تليذه العلامة قاسم وكذا صاحب النهر وامقدي والشرنبلالي واقروه عليه ويكفي ايضا ميل الامام السرخسي اليه وقول التحفة والبدائع انه الارفق فحيث كان هو الوجه والارفق واعتمده المتأخرون وجب التعويل عليه فكان هو المعتمد ثم اعلم ان ما ذكره المصنف من اشتراط اليسار في نفقة الاصول صرح به في كافي الحاكم والدرر والنقاية والفتح والمقتى والمواهب والبحر والنهر وفي كافي الحاكم ايضا ولايجبر المعسر على نفقة احد الاعلى نفقة الزوجة والولد اه ومثله في الاختيار ونحوه في الهداية وفي الحانية لايجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكما الا ان كان والده زمارا لا يقدر على العمل والابن عيال فعليه ان يصممه الى عياله بنفقته على الكل وفي الذخيرة انه ظاهر الرواية عن الاحتياط لان طعام الاربعة اذا فرغ على خمسة لا يضرهم ضررا فاحشا بخلاف ادخال الواحد في طعام الواحد اتفاحش الضرر وفي البرازية ان رأى القاضي انه يفضل من قوته شيء اجبره على النفقة من الفاضل على المختار وانما يفضل فلا شيء في الحكمه لكن في ظاهر الرواية يؤمر ديانة بالاتفاق ان كان الابن وحده ولوله عيال اجبر على ضم ابيه معهم كيلا يضيع ولايجبر على ان يعطيه شيئا على حدة اه والحاصل انه يشترط في نفقة الاصول اليسار على الخلاف المار في تفسيره الا اذا كان الاصل زمارا لا كسبه فلا يشترط سوى قدرة الولد على الكسب فان كان الكسبه فصل اجبر على النفق الفاضل الا لو كان الولد وحده أمر ديانة بضم الاصل اليه ولوله عيال لم يغير في الحكمه على سواه والاشبه ان الامم منزلة الابن الزمار لان الانونة منحردة غير منه مخرج في البدائع اكر صممه لا يشترط في نفقة الاصول يسار الولد بل قد يبره

مطلب

صاحب الفتح ابن الهمام
من اهل الاجتهاد

على الكسب وعزاه في المجتبى الى الخصاف وقد أكثرنا لك من النقل بخلافه لتعلم أنه غير المعتمد في المذهب **(قوله وفي الخلاصة الح)** هذا محمول على ما اذا كان الاب زنا لا قدرة له على الكسب والاشتراط يسار الولد على الخلاف المار في تفسيره وعلى ما اذا كان للولد عيال فلو كان وحده فلا يدخل أباه في نفقته بل يؤمر به ديانة والام كالاب الزمن وذلك كله معلوم مما قررناه آنفا فافهم وعبارة الخلاصة هكذا وفي الاقضية الفقر أنواع ثلاثة فقير لامال له وهو قادر على الكسب والمختار أنه يدخل الابوين في نفقته * الثاني فقير لامال له وهو عاجز عن الكسب فلا تجب عليه نفقة غيره * الثالث أن يفضل كسبه عن قوته فانه يجبر على نفقة البنت الكبيرة والابوين والاجداد وفي الرحم المحرم كالم يشترط النصاب الح قلت وهذا مبني على رواية الخصاف من عدم اشتراط اليسار في نفقة الاصول بل قدرة الكسب كافية والمعتمد خلافه كما علمت **(قوله وفي المبتغى الح)** سيأتى قريبا لو أنفق الابوان ما عندهما للغائب من ماله على انفسهما وهو من جنس النفقة لا يضمنان لو جوب نفقة الابوين والزوجة قبل القضاء حتى لو ظفر بجنس حقه فله أخذه ولذا فرضت في مال الغائب بخلاف بقية الارقاب ونحوه في المنح والزيلعي وفي زكاة الجوهرية الدائن اذا ظفر بجنس حقه له أخذه بلا قضاء ولا رضا وفي الفتح عند قوله ويحلفها بالله ما أعطها النفقة وفي كل موضع جازا القضاء بالدفع كان لها أن تأخذ بغير قضاء من ماله سرعا اه فقول المبتغى ولا قاضي ثمة محمول على ما اذا كان ما يأخذه من خلاف جنس النفقة كالمروض أما الدراهم والدنانير فهي من جنس النفقة فلا حاجة فيها الى القاضي وتامه في حاشية الرحمي وقد أطال وأطاب **(قوله النفقة)** اشار الى أن جميع ما وجب للمرأة وجب للاب والام على الولد من طعام وشراب وكسوة وسكنى حتى الخادم بحر وقدمناه في الفروع والكلام على خادم الاب وزوجته **(قوله لاصوله)** الا الام المتزوجة فان نفقتها على الزوج كالنبت المراهقة اذا زوجها أبوها وقدمنا أن الزوج لو كان معسرا فان الابن يؤمر بأن يقرضها ثم يرجع عليه اذا أيسر لان الزوج المعسر كالميت كما صرح به في الذخيرة بحر والحاصل أن الام اذا كان لها زوج تجب نفقتها على زوجها لا على ابنها وهذا لو كان الزوج غير أبيه كما صرح به في الذخيرة ومفهومة أنه لو كان أباه تجب نفقته ونفقتها على الابن لكن هذا ظاهر لو كانت الام معسرة أيضا ما لو كانت موسرة لا تجب نفقتها على ابنها بل على زوجها وهل يؤمر الابن بالانفاق عليها ليرجع على أبيه لم أره نعم لو كان الاب محتاجا اليها فقد مر أن نفقة زوجته حينئذ على ابنه وهذا يشمل ما لو كانت موسرة فتأمل **(قوله ولو أب أمه)** شمل التعميم الجدة من قبل الاب او الام وكذا الجد من قبل الام كافي البحر وعبارة الكنز ولا بويه وأجداده وجداته **(قوله الفقراء)** قيد به لانه لا تجب نفقة الموسر الا الزوجة **(قوله ولو قادرين على الكسب)** جزم به في الهداية فالمعتبر في ايجاب نفقة الوالدين مجرد الفقر قيل وهو ظاهر الرواية فتجزم أيده بكلام الحاكم الشهيد وقال وهذا جواب الرواية اه والجد كالاب بدائع فلو كان كل من الابن والاب كسوبا يجب ان يكتسب الابن وينفق على الاب بخبر عن الفتح أى ينفق عليه من فاضل كسبه على قول محمد كامر **(قوله والقول الح)** أى لو ادعى الولد على الاب وأنكره الاب فالقول له واليئة للابن بحر **(قوله بالسوية بين الابن والبنت)** وهو ظاهر

قول الاقضية الفقر أنواع
اعمل الاولى أن يقول الفقير
أنواع بدليل التفصيل
بعده قاله نصر

وفي الخلاصة المختار أن
الكسب يدخل أبويه في
نفقته وفي المبتغى للفقير أن
يسرق من ابنه الموسر
ما يكفيه ان أبى ولا قاضي
ثمة والا ثم (النفقة
لاصوله) ولو أب أمه
ذخيرة (الفقراء) ولو
قادرين على الكسب
والقول لمنكر اليسار
والبينة لمدعيه (بالسوية)
بين الابن والبنت وقيل
كالارث وبه قال الشافعي

الرواية وهو الصحيح هداية وبه يفتى خلاصة وهو الحق فتح وكذا لو كان للمفقر ابنان أحدهما فائق في الغنى والآخر يملك نصابا فهي عليهما سوية خانية وعزاة في الذخيرة الى مبسوط محمد ثم نقل عن الحلواني قال مشايخنا هذا لو تفاوتوا في اليسار تفاوتوا يسيرا فلو فاحشا يجب التفاوت فيها بحر قلت بقي لو كان أحدهما كسوبا فقط وقلنا بما رجحه الزيلعي والكمال من اعطاء فاضل كسبه فهل يلزمه هنا أيضا أم تلزم الابن الغنى فقط تأمل وفي الذخيرة قضى بها عليهما فإني أحدهما أن يعطى للأب ما عليه يؤمر الآخر بالكل ثم يرجع على أخيه بحصته اه ولا يخفى أن هذا حيث لم يمكن الاخذ منه لغيبته أو عتوه والا كيف يؤمر الآخر بمجرد الاباء كما أفاده المقدسي **(قوله)** والمعتبر فيه القرب والجزئية لا الارث (أى الأصل في نفقة الوالدين والمولودين القرب بعد الجزئية دون الميراث كذا في الفتح اى تعتبر أولا الجزئية أى جهة الولاد أصولا أو فروعا وتقدم على غيرها من الرحم ثم يقدم فيها الاقرب فالاقرب ولا ينظر الى الارث فلوله أخ شقيق وبنت بنت فالنفقة عاها فقط للجزئية وان كان الوارث هو الاخ ولوله بنت وابن ابن فعلى البنت اقربها في الجزئية وان اشتركا في الارث كما في الفتح وغيره قلت ويرد عليه قواهم لوله أم وجدلاب فعليهما انلانا اعتبارا للارث مع ان الام اقرب في الجزئية وكذا قواهم لوله أم وجدلاب وأخ شقيق فعلى الجد عند الامام مع أن الام اقرب أيضا وغير ذلك من المسائل واعلم أن مسائل هذا الباب * مما تحير فيها أولو الباب * لما يتوهم فيها من الاضراب * وكثيرا ما رأيت من ضل فيها عن الصواب * حيث لم يذكر وانها ضابطا ناعا * ولا أصلا جامعا * حتى وفقني الله تعالى الى جمع رسالة فيها سميتها (تحرير النقول * في نفقات الفروع والاصول) * اعانى فيها المولى سبحانه على شئ لم أسبق اليه * ولم يحم أحد قبل عليه * بأختراع ضابط كللى * مبنى على تقسيم عقلى * مأخوذ من كلامهم تصريرا أو تلويحا * جامع لفروعهم جمعا صحيحا * بحيث لا يخرج عنه شاذ * ولا يغادر منها فاذ * وبيان ذلك أن نقول لا يخلو اما أن يكون الموجود من قرابة الولاد شخصا واحدا أو أكثر والاول ظاهر وهو أنه تجب النفقة عليه عند استيفاء شروط الوجوب والثاني لا يخلو اما أن يكونوا فروعا فقط وفروعا وحواشى أو فروعا واصولا أو فروعا واصولا وحواشى أو اصولا فقط أو اصولا وحواشى فهذه ستة أقسام وبقي قسم سابع تتمه الاقسام العقلية وهو الحواشى فقط نذكره تيمنا للاقسام وان لم يكن من قرابة الولادة (القسم الاول) الفروع فقط والمعتبر فيهم القرب والجزئية أى القرب بعد الجزئية دون الميراث كما علمت ففى ولدين لمسلم فقير ولو أحدهما نصرانيا أو اثني تجب نفقته عليهما سوية ذخيرة للتساوى في القرب والجزئية وان اختلفا في الارث وفى ابن وابن ابن على الابن فقط لقربه بدائع وكذا تجب فى بنت وابن ابن على البنت فقط لقربها ذخيرة ويؤخذ من هذا أنه لا ترجيح لابن ابن على بنت بنت وان كان هو الوارث لاستوائهما في القرب والجزئية ولتصريحهم بانه لا اعتبار للارث في الفروع والاولوجب انلانا فى ابن وبنت ولما لزم الابن النصرانى مع الابن المسلم شئ وبه ظهر أن قول الرملى فى حاشية البحر انها على ابن الابن لرجحانه مخالف لكلامهم (القسم الثانى) الفروع مع الحواشى والمعتبر فيه ايضا القرب والجزئية دون الارث ففى بنت وأخت شقيقة على البنت فقط وان ورثتا بدائع وذخيرة وتسقط الاخت

(والمعتبر فيه القرب والجزئية) فلوله بنت وابن ابن وبنت بنت وأخ

مطلب
ضابط فى حصر أحكام نفقة الاصول والفروع

لتقديم الجزئية وفي ابن نصراني وأخ مسلم على الابن فقط وان كان الوارث هو الاخ ذخيرة اي
لاختصاص الابن بالقرب والجزئية وفي ولد بنت واخ شقيق على ولد البنت وان لم يرث ذخيرة
اي اختصاصه بالجزئية وان استويا في القرب لاداء كل منهما بواسطة والمراد بالحواشي هنا
من ليس من عمود النسب اي ليس اصلا ولا فرعاً فيدخل فيه ما في الذخيرة لوله بنت ومولى
عताقة فعلى البنت فقط وان ورثا اي اختصاصها بالجزئية (القسم الثالث) الفروع مع الاصول
والمعتبر فيه الاقرب جزئية فان لم يوجد اعتبر الترجيح فان لم يوجد اعتبر الارث ففي اب وابن
تجب على الابن لترجيحه بأنت ومالك لا بيك ذخيرة وبدائع اي وان استويا في قرب الجزئية ومثله
ام وابن لقول المتون ولا يشارك الولد في نفقة ابويه احد قال في البحر لان لهما تأويلا في مال الولد
بالنص ولانه اقرب الناس اليهما اه فليس ذلك خاصا بالاب كما قد يتوهم بل الام كذلك وفي جد
وابن ابن على قدر الميراث اسداسا للتساوي في القرب وكذا في الارث وعدم المرجح من وجه
آخر بدائع وظاهره انه لوله أب وابن ابن أو بنت بنت فعلى الاب لانه اقرب في الجزئية فانتفى
التساوي ووجد القرب المرجح وهو داخل تحت الاصل المار عن الذخيرة والبدائع وكذا
تحت قول المتون لا يشارك الاب في نفقة ولده احد (القسم الرابع) الفروع مع الاصول
والحواشي وحكمه كالثالث لما علمت من سقوط الحواشي بالفروع لترجيحهم بالقرب والجزئية
فكانه لم يوجد سوى الفروع والاصول وهو القسم الثالث بعينه (القسم الخامس) الاصول
فقط فان كان معهم أب فالنفقة عليه فقط لقول المتون لا يشارك الاب في نفقة ولده احد والا
فاما ان يكون بعضهم وارثا وبعضهم غير وارث او كلهم وارثين ففي الاول يعتبر الاقرب
جزئية لما في القنية له ام وجد لام فعلى الام اي لقربها ويظهر منه ان ام الاب كأبي الام وفي
حاشية الرملى اذا اجتمع اجداد وجدات فعلى الاقرب ولو لم يدل به الآخر اه فان تساوا
في القرب فالمفهوم من كلامهم ترجح الوارث بل هو صريح قول البدائع في قرابة الولادة اذا لم
يوجد الترجيح اعتبر الارث اه وعليه ففي جد لام وجد لاب تجب على الجد لاب فقط اعتبارا
للارث وفي الثاني اعني لو كان كل الاصول وارثين فكلا ارث ففي ام وجد لاب تجب عليهما
أثلاثا في ظاهر الرواية خانية وغيرها (القسم السادس) الاصول مع الحواشي فان كان احد
الصنفين غير وارث اعتبر الاصول وحدهم ترجيحاً للجزئية ولا مشاركة في الارث حتى يعتبر
فيقدم الاصل سواء كان هو الوارث او كان الوارث الصنف الآخر مثال الاول ما في الخانية
لوله جد لاب واخ شقيق فعلى الجد اه ومثال الثاني ما في القنية لوله جد لام وعم فعلى الجد اه
اي لترجيحه في المثالين بالجزئية مع عدم الاشتراك في الارث لانه هو الوارث في الاول والوارث
هو العم في الثاني وان كان كل من الصنفين اعني الاصول والحواشي وارثا اعتبر الارث ففي ام
واخ عصبي او ابن اخ كذلك او عم كذلك على الام الثلث وعلى العصبية الثلثان بدائع ثم اذا
تعددا الاصول في هذا القسم بنوعيه ننظر اليهم ونعتبر فيهم ما اعتبر في القسم الخامس مثلاً
لو وجد في المثال الاول المار عن الخانية جد لام مع الجد لاب تقدم عليه الجد لاب لترجيحه بالارث
مع تساويهما في الجزئية ولو وجد في المثال الثاني المار عن القنية ام مع الجد لام تقدمها عليه
لترجيحها بالارث وبالقرب وبهذا يسقط الاشكال الذي سنذكره عن القنية كما ستعرفه وكذلك

لو وجد في الامثلة الاخيرة مع الام حدا لم تقدمها عليه لما قلنا ولو وجد معها جد لاب بأن كان
 للفقر ام وجد لاب واخ عصي او ابن اخ او عم كانت النفقة على الجد وحده كما صرح به في الحانية
 ووجه ذلك ان الجد يحجب الاخ وابنه والعم لتزيله حينئذ منزلة الاب وحيث تحقق تزيله منزلة
 الاب صار كما لو كان الاب موجودا حقيقة واذا كان الاب موجودا حقيقة لا تشاركه الاء في
 وجوب النفقة فكذا اذا كان موجودا حكما فتجب على الجد فقط بخلاف ما لو كان للفقر ام
 وجد لاب فقط فان الجد لم ينزل منزلة الاب فلذا وجبت النفقة عليهما اثلاثا في ظاهر الرواية كما
 مر (القسم السابع) الحواشي فقط والمعتبر فيه الارث بعد كونه ذارحم محرره وتقريره واضح
 في كلامهم كما سيأتي ثم هذا كله اذا كان جميع الموجودين موسرين فلو كان فيهم معسر فتارة
 ينزل المعسر منزلة الميت وتجب النفقة على غيره وتارة ينزل منزلة الحي وتجب على من بعده
 بقدر حصصهم من الارث وسيأتي بيانه ايضا فهذا خلاصة ما اشتملت عليه تلك الرسالة * النافية
 للجهالة * فعض عليه بالتواجد * وكن له ارغب آخذ * وان اردت الزيادة على ذلك فارجع اليها *
 وعول عليها * فانها فريدة في بابها * نافعة لطلابها * وهي من محض فضل الله تعالى * فله في كل
 وقت الف حمد يتوالى (قوله النفقة على البنت او بنتها) الف ونشر مرتب في الاول النفقة
 على البنت وحدها للقرب وفي الثاني على بنتها للجزئية ومثله ابن نصراني واخ مسلم وان كان
 الوارث هو الاخ كما قدمناه (قوله لانه لا يعتبر الارث) علة لقوله اسمه على البنت او بنتها (قوله
 الا اذا استويا) اي في القرب والجزئية في هذا المثال يجب للفقر على جده سدس النفقة وعلى
 ابن ابه باقيها فان هذا الفقير لو مات يرثان منه كذلك وقوله الامر جرح استثناء من هذا الاستثناء
 اي عند التساوي يعتبر الارث الا اذا ترجح احد المتساويين فعلى من معه رجحان فتجب
 على ابنه دون ابيه مع استوائهما في القرب ويرد على هذا ما لو كان له ابن وبنت فنهما استويا
 في القرب والجزئية مع عدم المرجح والنفقة عليهما بالسوية وكذا لو له ابن نصراني وابن مسلم
 مع ان المسلم ترجح بكونه هو الوارث فيتعين حمل قولهم والمعتبر فيه القرب والجزئية لا الارث
 على ما اذا كان الواجب عليه النفقة فروما فقط او فروعا وحواشي وهو القسم الاول والثاني
 من الاقسام السبعة المارة اما بقية الاقسام فيعتبر فيها الارث على التفصيل المار فيها ثم اعلم
 ان قوله والمعتبر فيه الخ الضمير فيه راجع الى ما قبله من نفقة الفروع والاصول على ما قدمناه
 عن الفتح ومثله في الذخيرة والبحر وان كان الاصول ارجاه الى نفقة الاصول فقط اي
 نفقة الاصول الواجبة على الفروع لما علمت من ان عدم اعتبار الارث على اطلاقه خاص
 بهم لكن الشارح تابع صاحب الفتح في ارجاعه الضمير الى النوعين فلذا اورد مسائل من
 كل منهما بعضها من نفقة الاصول الواجبة على الفروع وبعضها من عكسه فافهم (قوله
 لترجحه بآنت ومالك لا يبيك) اي بهذا الحديث الذي رواه عن النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم جماعة من الصحابة كافي الفتح وهو مؤول للقطع بان الاب يرث السدس من ولده مع
 وجود ولد الولد فلو كان الكل ملكة لم يكن لغيره شيء معه قال الرحمتي وينبغي في
 جد وابن ابن وجوب النفقة على ابن الابن لهذا المرجح فانهم جعلوه مضردا في جميع
 الاصول مع الفروع وبما عليه مسائل منها ان اخذ اذا ادعى وادامة ابن ابته عند فقد

النفقة على البنت او بنتها
 لانه (لا) يعتبر (الارث)
 الا اذا استويا كجد وابن
 ابن فكأرثهما الامر جرح
 كوالد وولد (فعلى ولده
 لترجحه بآنت ومالك
 لا يبيك) وفي الحانية له ام
 وابواب

الابن صحت دعواه وتملكها بالقيمة كما هو الحكم في الاب لهذا الحديث فتأمل اهـ (قوله فكأثرهما) اي اثلاثا لان كلا منهما وارث فلا يرجح احدهما على الآخر كما مر في القسم الخامس (قوله فعلى الام) اي ان يكونها اقرب من ابيها حيث كان احدهما وارثا والآخر غير وارث كما مر (قوله فعلى ابى الام) لان الجزئية تقدم على غيرها عند عدم المشاركة في الارث (قوله واستشكله في البحر الخ) اصل الاشكال لصاحب القنية ووجهه ان وجوبها في أم وعم كأثرهما نص عليه محمد في الكتاب فيقتضى جعل العم بمنزلة الام وفي المسئلة التي قبلها جعل ابو الام متقدما على العم فيلزم ان يتقدم ايضا على الام لمساواتها للعم فيشكل جعل النفقة على الام في مسئلة أم وابى أم بل الظاهر جعلها على ابى الام لتقدمه عليها وجعلها على الام يقتضى تقدمها على ابيها ويلزم منه تقدمها على العم لان اباهما متقدم عليه فكيف تكون عليهما كأثرهما افاده ط وحاصله ان هذه المسائل الثلاث متناقضة واقول لاتناقض فيها اصلا لما علمت من ان الارث انما لا يعتبر في نفقة الاصول الواجبة على الفروع اما في غيرها من نفقة الفروع وذوى الرحم فله اعتبار فيها على التفصيل الذي قررناه في الضابط وحينئذ فما ذكر المسئلة الاولى من تقديم الام على ابيها لكونها اقرب في الجزئية مع عدم المشاركة في الارث وبذلك اجاب الخير الرملى ايضا في دفع الاشكال وما في المسئلة الثانية من تقديم ابى الام على العم لاختصاصه بالجزئية مع عدم المشاركة في الارث ايضا وما ذكر في المسئلة الثالثة من كونها على قدر الارث لوجود المشاركة في الارث لما قلنا من اعتبار الميراث في غير نفقة الاصول فحيث وجدت المشاركة في الارث اعتبر قدر الميراث فقد ظهر ان جهة التقديم في اجاب النفقة او المشاركة فيها مختلفة في المسائل الثلاث فلا تناقض فيها اصلا فافهم والله اعلم (قوله قال الخ) اي صاحب البحر وقد نقله ايضا عن القنية حيث قال فيها ويتفرع من هذه الجملة فرع اشكل الجواب فيه وهو ما اذا كان له أم وعم وابو أم وموسرون فيحتمل ان تجب على الام لا غير لان ابا الام لما كان اولى من العم والام اولى من ابيها كانت الام اولى من العم لكن يترك جواب الكتاب ويحتمل ان تكون على الام والعم اثلاثا اهـ قلت ووجه الاحتمال الثانى انه لما نص في مسئلة الكتاب على وجوبها على الام والعم كأثرهما اي اثلاثا علم ان المعتبر الارث هنا فحينئذ يسقط ابو الام في هذه المسئلة المشككة وهو الصواب وبه اجاب الخير الرملى ايضا فقال ان الظاهر من فروعهم ان الاقربية انما تقدم اذا لم يكونوا وارثين كلهم فاما اذا كانوا كذلك فلا كالام والعم والجد لقولهم بقدر الارث اهـ وبذلك اجاب ايضا شيخ مشايخنا السائحان وفقه عصره شيخ مشايخنا ملا على التركمانى وهو الموافق لما قدمناه في الضابط في قسم اجتماع الاصول مع الحواشى وقد نبهنا على سقوط الاشكال هناك فافهم (قوله وتجب ايضا الخ) شروع في نفقة قرابة غير الولاد ووجوبها لا يثبت الا بالقضاء او الرضا حتى لو ظفر احدهم بجنس حقه قبل القضاء او الرضا ليس له الاخذ بخلاف الزوجة والولد والابوين فان لهم الاخذ قبل ذلك كما مر كذا في الذخيرة وغيرها واعترض بأن القاضى غير مشرع بل الوجوب ثابت بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك واجيب بأن نفقة القريب المحرم فيها اختلاف المجتهدين بخلاف الزوجة والولد واعترض بأن الخلافات يعمل فيها بدون القضاء

في آخر هامش الصحيفة
قبلها وهي صحيفة ٩٣٦
قوله وابو ام صوابه وابو
اب اهـ وصحح مؤخر اهـ

فكأثرهما وفي القنية له اهـ
وابو ام فعلى الام ولوله
عم وابو ام فعلى ابى الام
واستشكله في البحر بقولهم
له ام وعم فكأثرهما قال
ولوله ام وعم واب ام هل
تلتزم الام فقط ام كالارث
احتمال (و) تجب ايضا

مطلب

في نفقة قرابة غير الولاد
من الرحم المحرم

واجيب بأنه اذا قوى قول المخالف روى خلافه واستعين بالحكم كالرجوع في الهبة وخيار البلوغ واجيب ايضا بأن الوجوب ثابت قبل الحكم وانما يتوقف عليه وجوب الاداء فقد يجب الشيء ولا يجب أدائه كدين على معسر واعترض بأنه لو ثبت الوجوب لجاز أخذ القريب بما ظفر من جنس حقه واجيب بمنع اللزوم لوقوع الشبهة بالاختلاف في باب الحرمة فنزلت منزلة اليقين خصوصا في الاموال وبالتضاء ترتفع الشبهة وله نظائر كثيرة وبسط ذلك في البحر وفيما علقناه عليه **(قوله لکل ذی رحم محرم)** خرج بالاول الاخر رضاعا وبالثاني ابن العم ولا بد من كون المحرمية بمجهة القرابة فخرج ابن العم اذا كان اخا من الرضاع فلا نفقة له كذا في شرح الطحاوي واطلق فيمن تجب عليه النفقة فشمّل الصغير الغني والصغيرة الغنية فيؤمر الوصي بدفع نفقة قريبهما المحرم بشرطه كذا في انفع الوسائل بحر ثم ان قول المصنف ولكل معطوف على قوله لاصوله اي اصول الموسر فاذا اشترط اليسار فيمن تجب عليه النفقة هنا ايضا اذا تجب على فقير الا للزوجة والولد الصغير كما في كافي الحاكم وفي تفسير اليسار الخلاف المار **(قوله مطلقا)** قيد للاثني اي سواء كانت بالغة او صغيرة صحيحة او زمنة كما أفاده بقوله ولو كانت الح والمراد بالصحيحة القادرة على الكسب لكن لو كانت مكتسبة بالفعل كالقابلة والمغسلة لانفقة لها كما مر **(قوله او كان الذكر بالغا)** لا يصح دخوله تحت المبالغة بعد تقييده بقوله صغير فكان على المصنف ان يقول او بالغ عاجز بالجر عطفًا على صغير **(قوله لكن عاجزا)** الاولى اسقاط لكن لان العطف بها يشترط له تقدم نفى او نهى ط **(قوله كعمى الح)** أفاد ان المراد بالزمانة العاهة كما في القاموس وفي الدر المنثور ان الزمانة تكون في ستة العمى وفقد اليدين او الرجلين او اليد والرجل من جانب واحد والفالج اه فن قلنا ان من ذكر قد يكتسب فالاعمى يقدر على العمل بالدولاب ومقطوع اليدين على دوس الغن برجليه او الحراسة وكذا الاخرس قلنا ان اكتسب بذلك واستغنى عن الانفاق فلا وجوب والا فلا يكلف لان هذه الاعذار تمنع عن الكسب عادة فلا يكلف به **(قوله وعته)** بالتحريك نقصان العقل **(قوله لحرفة)** كذا في بعض النسخ بالحاء والفاء وفي المغرب الحرفة بالكسر اسم من الاحتراف الا كتساب ولا يخفى انه لا يناسب هنا فالصواب ما في بعض النسخ لحرقه بالحاء المعجمة والقاف وآخره ضمير الغيبة وهو عدم معرفة عمل اليد خرق خرقا من باب قرب فهو أخرق مصباح وفي الاختيار لان شرط وجوب نفقة الكبير العجز عن الكسب حقيقة كالزمن والاعمى ونحوها او معنى كمن به خرق ونحوه اه **(قوله او لكونه من ذوى البيوتات)** اي من اهل الشرف قال في المغرب البيوتات جمع بيوت جمع بيت ويختص بالاشراف وعبرة الفتح وكذا اذا كان من ابناء الكرام لا يجد من يستأجره وعبرة الزيلعي او يكون من اعيان الناس يلحقه العار بالتكسب واعترضه الرحمي بأن كسب الحلال فريضة وبأن عليا سيد العرب كان يؤجر نفسه لليهود كل دلو ينزعه من البئر بتمرة والصديق بعد ان بويع بالخلافة حمل اثوابا وقصد السوق فردوه وفرض له من بيت المال ما يكفيه واهله وقال سأ تجر للمسلمين في مالهم حتى اعوضهم عما انفقت على نفسي وعيالي اه واي فضل لبيوت تحمل اهلها ان تكون كالا على الناس اه ملخصا قلت لا يخفى ان ذلك لم يكن عارا في

(لکل ذی رحم محرم صغير
اواثی) مطلقا (ولو) كانت
الاثني (بالغة) صحيحة
(او) كان الذكر (بالغا)
لكن (عاجزا) عن الكسب
(نحو زمانة) كعمى وعته
وفلج زاد في الملتقى والمختار
اولا يحسن الكسب لحرفة
اولا لكونه من ذوى
البيوتات

زمن الصحابة بل يعدونه فخرا بخلاف من بعدهم ألا ترى أن الخليفة بل من دونه في زماننا لو
 فعل كذلك لسقط من أعين رعيته فضلا عن أعدائه وقد أثبت الشارع لولي المرأة فسخ النكاح
 لدفع العار عنه فحيث كان الكسب عاراله كما لو كان ابنا أو أخا للامير أو لقاضي القضاة مثلا
 تجب له النفقة عليه بشروطها **(قوله)** أو طالب علم (أي إذا كان به رشد ومر الكلام عليه
(قوله) حال من المجموع) أي من صغير وأتني وبالغ قال ط والاولى جعله حالا من ذى رحم
 محرم لعمومه الكل وفي نسخة فقراء **(قوله)** بحيث تحل له الصدقة (كذا فسره في البدائع
 وذلك بأن لا يملك نصا باميا أو غير نام زائدا عن حوائجها الاصلية والظاهر أن المراد به ما كان
 من غير جنس النفقة اذ لو كان يملك دون نصاب من طعام أو نقود تحل له الصدقة ولا تجب له
 النفقة فيما يظهر لانها معللة بالكفاية وما دام عنده ما يكفيه من ذلك لا يلزم غيره كفايته تأمل
(قوله) ولوله منزل وخادم) أي وهو محتاج اليهما وهذا عام في الوالدين والمولودين وذوى
 الارحام كما صرح به في الذخيرة وفيها لو كان يكفيه بعض المنزل أمر ببيع بعضه وانفاقه على
 نفسه وكذا لو كانت له دابة نفيسة يؤمر بشراء الادنى وانفاق الفضل اه ومثله في شرح أدب
 القضاء ومتاع البيت المحتاج اليه مثل المنزل والدابة كما في شرح أدب القضاء وهل مثله جهاز
 المرأة قد منا في الزكاة خلافا في انها هل تحرم عليها الصدقة بسببه فراجعه وهل تجب نفقة
 الخادم هنا مقتضى ما في البدائع نعم فانه قال وكل من وجبت عليه نفقة غيره يجب عليه المأكل
 والملبس والمسكن والرضاع ان كان رضيعا لان وجوبها للكفاية والكفاية تتعلق بهذه
 الاشياء وان كان له خادم يحتاج الى خدمته يفرض له ايضا لان ذلك من جملة الكفاية اه
 واحتياجه الى خدمته بأن يكون به علة كما قدمناه في خادم الاب وكذا لو كان من اهل البيوتات
 لا يتعاطى خدمة نفسه بيده تأمل **(قوله)** بقدر الارث (أي تجب نفقة المحرم الفقير على
 من يرثونه اذ مات بقدر ارثهم منه) **(قوله)** وعلى الوارث مثل ذلك (أي مثل الرزق والكسوة
 التي وجبت على المولود له فاناط الله تعالى النفقة باسم الوارث فوجب التقدير بالارث ط
(قوله) ولذا) أي للآية الشريفة حيث عبر فيها بعلی المفيدة للالزام ط ويوجد في بعض
 النسخ بين قوله ولذا وقوله يجبر عليه مانصه ينظر ما المراد بالجبر هنا هل هو الحبس أو غيره وقد
 ذكرنا في القضاء حبسه لنفقة الولاد ومفاده عدم الحبس لغيرهم قلت وكان المناسب ذكر
 هذا بعد قوله يجبر عليه ثم لا يخفى انه اذا حبس الاب فغيره بالاولى لان الاب لا يحبس في دين ولده
 سوى النفقة على ان المذكور في القضاء انه يحبس لنفقة القريب والزوجة واماماسيد كره عن
 البدائع من ان الممتع من نفقة القريب يضرب ولا يحبس فهو خطأ في النقل كما ستعرفه قبيلا
 قوله ولملوكه **(قوله)** يجبر عليه) أي على الانفاق وقد مناعن البحر انه لو قال أنا اطعمك ولا أدفع
 شيئا لا يجاب بل يدفعها اليه **(قوله)** أي فقير (مقيد ايضا بالعاجز عن الكسب ان كان ذكرا بالغاً
 ولو صغيرا أو أتني فمجرد الفقر كاف كما مر **(قوله)** أخوات متفرقات) أي أخت شقيقة وأخت
 لاب وأخت لام **(قوله)** اخماس) ثلاثة اخماس على الشقيقة وخمس على الأخت لاب وخمس
 على الأخت لام لانهن لو ورثنه كانت المسئلة من ستة ثلاثة للاولى وسهم للثانية وسهم للثالثة وسهم
 يرد عاينهن فتصير المسئلة ردية من خمسة اه ح وكذلك تبقى النفقة اخماسا عند عدم الرد

أو طالب علم (فقيرا) حال
 من المجموع بحيث تحل له
 الصدقة ولوله منزل وخادم
 على الصواب بدائع (بقدر
 الارث) لقوله تعالى وعلى
 الوارث مثل ذلك (و) لذا
 (يجبر عليه) ثم فرع على
 اعتبار الارث بقوله
 (نفقة من) أي فقير
 (له أخوات متفرقات)
 موسرات (عليهن اخماسا)

بأن كان معهن ابن عم اذ لا نفقة عليه لانه غير محرم فلو كان بدله عم عصبي تصير اسداسا **(قوله)**
ولو اخوة متفرقين) اي ولو كان الورثة اخوة متفرقين **(قوله)** فسدسها) اي النفقة على الاخ
لام والباقي على الشقيق لسقوط الاخ لاب بالشقيق في الارث ح **(قوله)** كانه) مصدر
مضاف لمفعوله اي كانهم اياه **(قوله)** وكذا) اي الحكم كذلك لو كان معهن اي مع الاخوات
او معهن اي مع الاخوة **(قوله)** ابن معسر) اي صغيرا وكبير عاجزا كافي الذخيرة اذ لو كان صحيحا
امر بالكسب لينفق على نفسه وعلى ابيه على رواية محمداتي رجحها الزياي والكمال وفي
الذخيرة ان نفقة ذلك الابن على عمته الشقيقة في الاولى وعمه الشقيق في الثانية لان الاب
المعسر كالميت فيكون ارث الابن اعمه او عمته المذكورين فقط فكذا نفقته **(قوله)** ليصيروا
ورثة) اي ويقضى عليهم بالنفقة وما يجعل الابن كالمعدوم لا يصير الاخوة والاخوات ورثة
فيتمتعن بالانجاب النفقة عليهم ط **(قوله)** فنفقة الاب على الاسقاء) اي على الاخت الشقيقة
في المسئلة الاولى وعلى الاخ الشقيق في الثانية فاطلق الجمع على ما فوق الواحد وقوله لارثهم
اي الاسقاء معها اي مع البنت فلا تجعل البنت كالميت لانها لا تحوز كل الميراث وانما يجعل
كالميت من يحوز كل الميراث لينظر الى من يرث بعده فتجب النفقة عليه في مسئلة الابن
تجب على كل الاخوة والاخوات وهنا على الاسقاء فقط لسقوط الاخوة والاخوات لاب
اولاه **(قوله)** وعند التعدد) اي تعدد المعسرين والموسرين والاولى وعند الاجتماع وفي
الخانية وغيرها الاصل انه اذا اجتمع في قرابة من تجب له النفقة موسر ومعسر ينظر الى المعسر
ون كان يحوز كل ميراث يجعل كالمعدوم ثم ينظر الى ورثه من تجب له النفقة فتجعل النفقة
عليهم على قدر موارثهم وان كان معسر لا يحوز كل ميراث تقسم النفقة عليه وعلى من يرث
معه فيعتبر معسر لا يظهر قدر ما يجب على الموسرين ثم يجعل كل النفقة على الموسرين على
اعتبار ذل اه **(قوله)** كذا) اي كصغير فقير او كبير زمن فقير له اه ح **(قوله)** فالنفقة
عليهما الرب) لان النصف في الارث شقيقة والسدس للام والسدس للاخت لاب و سدس
الاخت لام فكان يصيب الشقيقة والام اربعة ارباع النفقة على الام وبلاة ارباعها على
الشقيقة اه ح ولو جعل المعسر كالمعدوم اصلا كانت النفقة على الام والشقيقة احسا بلاة
احماس على الشقيقة واحسان على الام اعتبارا بالميراث خانية وفيها و وكان للصغير اه معسرة
ولامه اخوات متفرقات موسرات فالنفقة على الحالة لاب وام لان الام تحوز كل ميراث
فتجعل كالمعدومة واما نفقة الام فعلى اخواتها احماسا على الشقيقة بلاة احماس وعلى الاخت
لاب خمس وعلى الاخت لام خمس اه وتمام ذلك في رسالتنا تحرير النقول **(قوله)** اذ لا يتحقق
الح) حاصله ان حقيقة الوارث في الآية غير مرادة فانه من قام به الارث بالفعل وهذا لا يتحقق
الا بعد موت من تجب له النفقة ولا نفقة بعد الموت فكان المراد من ثبت له ميراث فتح
(قوله) ولو استويا في المحرمية اخ) اي وفي اهلية الارث ذخيرة قل في الفتح والحاصل ان
قوله اهلية الميراث لا احرازه في اذا كان يحوز للميراث غير محرم ومعه محرم اما اذا ثبت محرمية
كلهم وبعضهم لا يحوز الميراث في الحال كالحال والعاد اذا احتمل فانه يعتبر احراز الميراث في الحال

ولو اخوة متفرقين فسدسها
على الاخ لام والباقي على
الشقيق (كأثره) وكذا
كان معهن او معهن ابن
معسر لانه يجعل كالميت
ليصيروا ورثة ولو كان مكانه
بنت فنفقة الاب على الاسقاء
فقط لارثهم معها وعند
التعدد يعتبر المعسر
احياء فيما يلزم المعسر
ثم يلزمهم الكل كذا
اه واخوات متفرقات
والام والشقيقة موسراتان
والنفقة عليهما اربعا
(وامعتبر فيه) اي الرحم
المحرم (اهلية الارث
لاحقيقته) اذ لا يتحقق الا
بعد الموت فنفقة من له حال
وابن عم على الحال لانه
محرم ولو استويا في المحرمية
كم وخال رجح الوارث
للحال ما لم يكن معسرا
فيجعل كالميت

وتجب على الم وإذا اتفقوا في المحرمة والارث في الحال وكان بعضهم فقيرا جعل كالمعدوم
ووجبت على الباقيين على قدر ارثهم كأن ليس معهم غيرهم اه وفي الذخيرة لوله عم وعمه
وخالة موسرون فالنفقة على الم فلو الم معسرا فعلى العمه والحالة اننا كارثهما **(قوله**
وفي القنية الخ) مكرر مع ما قدمه في الفروع عن الواقعات **(قوله وفي السراج الخ)** مكرر
ايضا مع ما قدمه قيل قوله قضى بنفقة الاعسار واما ما قدمه قيل الفروع من ان الرجوع
انما يثبت للام فقط على الاب دون غيرها فلا يرد اما اولا فلائنه خلاف المعتمد كما حررناه هناك
واما ثانيا فلان الرجوع هنا على الزوج لا على الاب فافهم **(قوله على من رحمه كامل)** اي
بأن يكون محرما ايضا **(قوله ولذا)** اي لاشتراط كونه رحما محرما وهو الرحم الكامل
(قوله قولهم) اي في مسألة خال وابن عم **(قوله فيه نظر الخ)** عبارة القهستاني فيه نوع
مخالفة لكلام القوم اه فبين الشارح المخالفة بقوله لانه ليس بمحرم الخ وانت خير بأنه غير
مخالف لكلامهم اصلا بل هو مقرر له ومؤكده فان مسألة خال وابن عم مذكورة في متون
المذهب وشروحه فصرحوا بوجوب النفقة فيها على الحال لكون رحمه كاملا كما اشترطوا
وان كان الميراث كله لابن الم لكون رحمه ناقصا ونهبوا بهذا المثال على شئ آخر ايضا وهو ان
المعتبر اهلية الارث لا الارث حقيقة كما مر فمن اين جاءت المخالفة لكلامهم واوهى من هذا
ما نقله القهستاني عن بعضهم من ان الاولى التمثيل بخال وعم لاب فانه خطأ محض كما لا يخفى
ان اراد ان النفقة على الحال وان اراد انها على الم فلا فائدة في ذكر الحال ولم يبق لاهلية
الارث مثال فافهم **(قوله مع الاختلاف دينا)** اي كالكفر والاسلام فلا يجب على احدهما
الانفاق على الآخر وفيه اشعار بأن نفقة السني على الموسر الشيعي كما اشير اليه في التكميل
قهستاني والمراد الشيعي المفضل بخلاف الساب القاذف فانه مرتد يقتل ان ثبت عليه ذلك
فان لم يقتل تساهلا في اقامة الحدود فالظاهر عدم الوجوب لان مدار نفقة الرحم المحرم على
اهلية الارث ولا توارث بين مسلم ومرتد نعم لو كان يجحد ذلك ولاينة يعامل بالظاهر وان
اشهر حاله بخلافه والله سبحانه اعلم **(قوله الا للزوجة الخ)** لان نفقة الزوجة جزاء الاحتباس
وهو لا يتعلق باتحاد الملة ونفقة الاصول والفروع للجزئية وجزء المهر في معنى نفسه فكما
لا تمنع نفقة نفسه بكفره لا تمنع نفقة جزئه الا انهم اذا كانوا حربيين لا تجب نفقتهم على المسلم
وان كانوا مستأمنين لاننا نهينا عن البر في حق من يقاتلنا في الدين كما في الهداية **(قوله**
لانقطاع الارث) تعاميل لقوله ولا نفقة مع الاختلاف دينا ولقوله لا الحر بين فان العلة فيهم
عدم التوارث كما نص عليه في كافي الحاكم فقد أخر التعليل ليكون للمستلئين فافهم **(قوله**
لان له ولاية التصرف) فيه نظر وعبرة الهداية وغيرها لان للاب ولاية الحفظ في مال
الغائب الا ترى ان الوصي ذلك فالاب اولى لو فور شفقتة اه قال في الفتح واذا جاز بيعه صار
الحاصل عنده الثمن وهو جنس حقه فيأخذ بخلاف العقار لانه محصن بنفسه فلا يحتاج الى
الحفظ بالبيع اه وحاصله ان المنقول مما يخشى هلاكه فالاب يبيعه حفظا له وبعد بيعه يسبر الثمن
من جنس حقه فله الاتفاق منه فلا يقال انه انما يكون حفظا اذا لم يتفق ثمنه لان نفس البيع
هو ما يفي تمام حقه في الثمن بعد البيع فافهم نعم استشكل الرامي اه اذا كان البيع

وفي القنية يحبر الابعد اذا
غاب الاقرب وفي السراج
معسر له زوجة ولزوجته
اخ موسر اجبر احوها
على نفقتها ويرجع به على
الزوج اذا اليسر اه وفيه
النفقة انما هي على من رحمه
كامل ولذا قال القهستاني
قولهم وابن العم فيه نظر لانه
ليس بمحرم والكلام في
ذي الرحم المحرم فافهم
(ولا نفقة) بواجبة (مع
الاختلاف دينا) للزوجة
والاصول والفروع علوا
اوسفلوا (الذمين)
لا الحربيين ولو مستأمنين
لانقطاع الارث (بيع
الاب) لان له ولاية
التصرف

من باب الحفظ وله ذلك فما المانع منه لاجل دين آخر قال في البحر واجاب عنه في غاية البيان بأن النفقة واجبة قبل القضاء والقضاء فيها اعانة لاقضاء على الغائب بخلاف سائر الديون اه تأمل ثم ان ما ذكر هنا قول الامام وهو الاستحسان وعندها وهو القياس ان المنقول كالعقار لاقطاع ولاية الاب بالبلوغ وهل الجد كالأب لم أره **(قوله لا الام)** ذكر في الاقضية جواز بيع الابوين فيحتمل ان هذا رواية في ان الام كالأب ويحتمل ان المراد ان الأب هو الذي يتولى البيع وينفق عليه وعليها أما بيعها بنفسها فبعيد لعدم ولاية الحفظ كما في الفتح وغيره فأفاد ترجيح الثاني وفي الذخيرة أنه الظاهر ومثله في النهر عن الدراية وفي القهستاني عن الخلاصة أن ظاهر الرواية ان الام لا يبيع **(قوله ولا بقية أقاربه)** وكذا ابنه كما في القهستاني عن شرح الطحاوي **(قوله فيبيع عقار صغير ومجنون)** تفريع على قوله لا عقاره الراجع الى الابن الكبير وزاد المجنون لانه في حكم الصغير **(قوله ولزوجته وأطفاله)** المتبادر من كلامه ان الضمير راجع للأب كضميره وعبرة النهر ولم يقل لنفقته لما مر من انه ينفق على الام ايضا من الثمن وينبغي ان تكون الزوجة واولاده الصغار كذلك اه والمتبادر منها ان المراد زوجة الغائب واولاده لان المراد من الام امه ايضا **(قوله بقدر حاجته)** قال في النهر وفي قوله للنفقة ايماء الى انه لا يجوز له بيع زيادة على قدر حاجته فيها كذا في شرح الطحاوي اه وعزاه في البحر الى غاية البيان قلت وهذا مخالف لبحث النهر الا ان يحمل على ما ذالم يكن غيره ويؤيده انه ينفق على ام الغائب ايضا كما علمته **(قوله ولا في دين له)** اي للأب على الابن الغائب **(قوله لمخالفة الح)** اشار الى ما مر من اشكال الزيلعي وجوابه **(قوله لا ديانة)** فلو مات الغائب حل له ان يخلف لورثته انهم ليس لهم عليه حق لانه لم يرد بذلك غير الاصلاح بحر عن الفتح **(قوله كمديونه)** اي فنه اذا انفق على من ذكر مما عليه يضمن بمعنى انه لا يبرأ قضاء ويبرأ ديانة رحمتي **(قوله وزوجته وأطفاله)** اشار الى ان ذكر الابوين غير قيد كانه عليه في البحر وفي النهر انما خص الابوين ليعم الزوجة والاولاد بالاولى **(قوله ان كان)** اي ان وجد ثم قاض شرعي وهو من لم يأخذ القضاء بالرشوة ولم يطلب رشوة على الاذن والا فهو كالعديم رحمتي **(قوله استحسانا)** لانه لم يرد به الا الاصلاح ذخيرة وفيها وكذا قالوا في مسافرين اغمى على احدهما او مات فأنفق الآخر عليه من ماله وفي عبد مأذون مات مولاه فأنفق في الطريق وفي مسجد بلا متول له اوقاف انفق عليه منها بعض اهل المحلة لا يضمن استحسانا فيما بينه وبين الله تعالى وحكي عن محمد انه مات تليذ له فباع كتبه وأنفق في تجهيزه فقيل له انه لم يوص بذلك فتلا محمد قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح فما كان على قياس هذا لا يضمن ديانة استحسانا اما في الحكم فيضمن وكذا لو عرف الوصي ديناً على الميت فقضاه لا يأنهم وكذا لو مات رب الوديعة وعليه مثلها دين لا آخر لم يقضه فقضاه المودع ومثله المديون لو مات دائنه وعليه دين لا آخر مثله لم يقضه فقضاه المديون وكذا الوارث الكبير لو انفق على الصغير ولا وصى له فهو محسن ديانة متطوع حكما اه ملخصا من البحر لكن ذكر في التتارخانية في المسئلة الاخيرة انه ان كان طعاما ينفق سواء كان الصغير في حجره او لا وان كان دراهم يملك شراء الطعام لو في حجره وان كان شيئاً يحتاج الى بيعه لا يملك الا ان كان

(لا الام) ولا بقية اقاربه ولا القاضي اجماعا (عرض ابنه) الكبير الغائب لا الحاضر اجماعا (لا عقاره) فيبيع عقار صغير ومجنون اتفاقا للنفقة له ولزوجته وأطفاله كما في النهر بحثا بقدر حاجته لا فوقها (ولا في دين له سواها) لمخالفة دين النفقة لسائر الديون (ضمن) قضاء لا ديانة (مودع الابن) كمديونه (لو انفق الوديعة على ابويه) وزوجته وأطفاله (بغير امر) مالك (اوقاض) ان كان والا فلا ضمان استحسانا

مطلب

في مواضع لا يضمن فيها المنفق اذا قصد الاصلاح

وصيا (قوله كالارجوع) اى للمودع على الاب بما انفقه عليه اذا ضمنه الغائب لان المودع ملك المدفوع بالضمان فكان متبرعا بملك نفسه قال في البحر وظاهره انه لا فرق بين ان ينفق عليهم او يدفع اليهم في وجوب الضمان وعدم الرجوع عليهم لوجود العلة فيهما ويظهر انه لاضمان لو اجاز المالك لان الاجازة ابراء منه ولانها كالوكالة السابقة اه (قوله) وكالوا نحصر ارثه الخ) فاذا اتفق على ابي الغائب مثلا بلا امر ثم مات الغائب ولا وارث له غير الاب فلا رجوع للاب على المودع لانه وصل اليه عين حقه وهذا ذكره في النهر بحثا وشبهه بما لو اطم المغصوب للمالك بغير علمه (قوله لغائب) اى هو ولدها (قوله اى جنس النفقة) الانسب لتذكير الضمير قول المنح من جنس حقهما اى النفقة (قوله) لوجوب نفقة الولاد والزوجة) اشار بهذا الى ان الابوين في المتن ليس بقيد بل الزوجة وبقية الولاد كذلك كما في البحر (قوله حتى لو ظفر) اى احد هؤلاء (قوله فله اخذه) اى بلا قضاء ولا رضا بحر وهذا مقيد باباء الابن وان لا يكون ثمة قاض كما سلف ط (قوله حكم الحاكم) كذا في بعض النسخ وفي بعضها حكم الحال اى حال الاب يوم الخصومة فان كان معسرا فالقول له استحسانا في نفقة مثله والا فالقول للابن بحر (قوله) ولو برهننا فينة الابن) اى لانه يثبت امرا عارضا خاية اى لان الاصل الاعسار واليسار عارض ومقتضى هذا الاطلاق انه مع اليينة لا ينظر الى تحكيم الحال والا فهذا ظاهر فيما اذا كان معسرا يوم الخصومة لان الظاهر للاب ولذا كان القول له فتكون اليينة المعتبرة بينة الابن لاثباتها خلاف الظاهر اما لو كان موسرا يومها فينبغي ان تقدم بينة الاب على انه كان معسرا يوم الانفاق كما لو برهن وحده تأمل قلت وما مر من ان القول لمنكر اليسار واليينة مدعيه قلعه عند عدم العلم بالحال تأمل (قوله غير الزوجة) يشمل الاصول والفروع والمحارم والماليك (قوله زاد الزيلعي والصغير) يعنى استثناء ايضا فلا تسقط نفقته المقضى بها بمضى المدة كالزوجة بخلاف سائر الاقارب ثم اعلم ان ما ذكره الزيلعي نقله عن الذخيرة عن الحاوى في الفتاوى واقره عليه في البحر والنهر وتبعهم الشارح مع انه مخالف لاطلاق المتون والشروح وكافى الحاكم وفي الهداية ولو قضى القاضى للولد والوالدين وذوى الارحام بالنفقة فضت مدة سقطت لان نفقة هؤلاء تجب كفاية للحاجة حتى لا تجب مع اليسار وقد حصلت بمضى المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى بها القاضى لانها تجب مع يسارها فلا تسقط بحصول الاستغناء فيما مضى اه وقرر كلامه في فتح القدير ولم يعرج على ما مر عن الذخيرة على انه في الذخيرة صرح بخلافه وعزاه الى الكتاب فانه قال فيها قال اى في الكتاب وكذلك ان فرض القاضى النفقة على الاب فغاب الاب وتركهم بلا نفقة فاستدانت بامر القاضى وانفقت عليهم ترجع عليه بذلك فان لم تستدن بعد الفرض وكانوا يأكلون من مسألة الناس لم ترجع على الاب بشئ لانهم اذا سألوا واعطوا صار ملكا لهم فوق الاستغناء عن نفقة الاب واستحقاق هذه النفقة باعتبار الحاجة فان كانوا اعطوا مقدار نصف الكفاية سقط نصف الكفاية عن الاب واتصح الاستدانة في النصف بعد ذلك وعلى هذا القياس وليس هذا في حق الاولاد خاصة بل في نفقة جميع المحارم اذا اكلوا من مسألة الناس لارجوع لهم لان نفقة الاقارب لا تصير دينا بالقضاء بل تسقط بمضى المدة بخلاف

كما لارجوع وكالوا نحصر ارثه في المدفوع اليه لانه وصل اليه عين حقه (و) الابوان (لو انفقا معا عندهما) لغائب (من ماله على انفسهما وهو من جنسه) اى جنس النفقة (لا) يضمنان لوجوب نفقة الولاد والزوجة قبل القضاء حتى لو ظفر بجنس حقه فله اخذه ولذا فرضت من مال الغائب بخلاف بقية الاقارب ولو قال الابن انفقته وانت موسر وكذبه الاب حكم الحاكم يوم الخصومة ولو برهننا فينة الابن خلاصة (قضى بنفقة غير الزوجة) زاد الزيلعي والصغير (ومضت مدة) اى شهر فاكثر (سقطت) لحصول الاستغناء فيما مضى

نفقة الزوجة اه ومثله في شرح ادب القضاء للخصاف وذكر مثله قاضيخان جازما به وقد قال في اول كتابه ان مافيه اقوالا اقتصرت فيه على قول او قولين وقدمت ماهو الاظهر وفتحت بما هو الاظهر وقد راجع الرحمتي نسخة من الذخيرة محرفة حتى اشتبه عليه مامر بمسئلة الموت الآتية وحكم على الزيلعي ومن تبعه بالوهم وقال لان مراد الحاوي ان نفقة الصغير لا تسقط بعد الاستدانة واطال بما لا يجدي نفعا والصواب في الرد على الزيلعي ما قدمناه **(قوله)** واما ما دون شهر) محترز قوله اي شهر فاكثرو وجهه ان هذه المدة قصيرة وان القاضي مأمور بالقضاء فلو سقطت المدة القصيرة لم يكن للامر بالقضاء فائدة لانه اذا كان كل مامضى سقط لم يمكن استيفاء شئ كافي الفتح **(قوله)** ونفقة الزوجة والصغير) محترز قوله غير الزوجة والصغير اما الصغير ففيه ما علمت واما الزوجة فانما تصير ديننا بالقضاء ولا تسقط بمضي المدة فلان نفقتها لم تشرع لحاجتها كالاقارب بل لاحتباسها وقد علم من هذا انها بعد القضاء لا تسقط بمضي المدة سواء كانت شهرا أو اكثر أو اقل نعم تسقط نفقتها بمضي المدة قبل القضاء ان كانت شهرا فاكثرو كما قدمناه عند قول المصنف والنفقة لا تصير ديننا الا بالقضاء والحاصل ان نفقة الزوجة قبل القضاء كنفقة الاقارب بعد القضاء في انها تسقط بمضي المدة الطويلة **(قوله)** غير الزوجة) اما هي فترجع بما فرض لها ولو اكلت من مال نفسها او من مسئلة كما في الحنانية وغيرها فاستدانها بعد الفرض غير شرط نعم استدانها للصغير شرط كما علمته مامر ويأتي **(قوله)** فلو لم يستدن) افاد ان مجرد الامر بالاستدانة لا يكفي وما فهمه بعضهم من عبارة الهداية فهو غلط كما نبه عليه في انفع الوسائل **(قوله)** بل في الذخيرة) هذا محل التفريع فكان المناسب ان يقول في الذخيرة الخ وهذا ايضا فيما اذا فرض القاضي لهم النفقة وامر الام بالاستدانة كما علمته من كلام الذخيرة وانت خير بان هذا مخالف لما قدمه عن الزيلعي من قوله والصغير كما نبهنا عليه آنفا فافهم **(قوله)** او انفقت من مالها) هذا من كلام الحنانية كما تعرفه وما قبله مذكور في الحنانية ايضا وقوله رجعت بما زادت اي بما استدانته او انفقت من مالها لتكميل نفقتهم وافاد ان الانفاق من مالها على الاولاد قائم مقام الاستدانة فهو تقييد لقوله فلو لم تستدن بالفعل فلا رجوع لكن هذا فهم لصاحب البحر وهو غير صحيح فانه قال وفي الحنانية رجل غاب ولم يترك لاولاده الصغار نفقة ولا لهم مال فبحر الام على الانفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اه قال في البحر ولم يشترط الاستدانة ولا الاذن بها فيفرق بين ما اذا انفقت عليهم من مالها وبين ما اذا اكلوا من المسئلة اه قلت لا يخفى عليك ان مافي الحنانية من مسائل امر الابعد بالانفاق عند غيبة الاقرب وهي كثيرة تقدمت في الفروع عن واقعات المفتين لقدرى افندي ففيها يأمر القاضي الابعد ليرجع على الاقرب كالأب لترجع على الاب فهو امر بالادانة ويحبس الممتنع عنها لان هذا من المعروف كما قدمناه عن الزيلعي والاختيار قليل قول المصنف قضى بنفقة الاعسار فاذا كانت الام موسرة تؤمر بالادانة من مالها وان كانت معسرة تؤمر بالاستدانة في كل منهما اذا اكل الاولاد من مسئلة الناس سقطت نفقتهم عن ابيهم لحصول الاستثناء فلا ترجع الام شئ في الصور بين واما اذا امرت بالاستدانة لم تستدن بل انفقت من مالها فلا رجوع لها ايضا منزلة ما اذا اكلوا من المسئلة لانها لم تعمل ما امرها

واما ما دون شهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير ديننا بالقضاء (الا ان يستدين) غير الزوجة (بامر قاض) فلو لم يستدن بالفعل فلا رجوع بل في الذخيرة لو اكل اطفاله من مسئلة الناس فلا رجوع لامهم ونواعطوا شيا واستدانوا شيا او انفقت من مالها رجعت بما زادت خانية

به القاضي القائم مقام الغائب ولذا صرحوا باشتراط الاستدانة بالفعل ولم يكف مجرد الامر بها خلافا لمن غلط فيه كما قدمناه عن انفع الوسائل ويدل على ان انفاقها لا يقوم مقام الاستدانة ما صرح به في البرازية بقوله وان انفقت عليه من مالها او من مسئلة الناس لا ترجع على الاب وكذا في نفقة المحارم اه فهذا صريح فيما قلناه و اشار الى بعضه المقدسي والخير الرملي فافهم نعم لو امرت بالانفاق وهي موسرة فاستدانت وانفقت منه ترجع لان ما استدانت دين عليها لا على الاب لانه لا يصير دينا على الاب الا بالامر بالاستدانة عليه لعموم ولاية القاضي فاذا كان دينا عليها صار من مالها فلا فرق بين الانفاق منه او من مال آخر بخلاف ما اذا امرت بالاستدانة وانفقت من مالها فانها تكون متبرعة فاغنم تحرير هذا المقام **(قوله وينفق منها)** الاولى منه اي مما استدانه **(قوله)** لكن نظر فيه في النهر الخ قد يجاب عن البحر بأن المراد من قوله وينفق مما استدانه تحقيق الاستدانة فهو للاحتراز عما اذا لم يستدن وانفق من ماله او من صدقة ولذا قال في البحر بعد ذكر هذا الشرط قال في المبسوط فلو انفق بعد الاذن بالاستدانة من ماله او من صدقة فلا رجوع له لعدم الحاجة وحينئذ فلا خلاف وسقط التنظير افاده ط وحاصله ان الانفاق مما استدانه غير شرط لكن قال الرحمتي لو انفق من غيره فأما ان يكون من ماله فلا يستحق نفقة لغناه به او من مال غيره فهو استدانة ويصدق انه انفق مما استدانه لكن صاحب النهر مولى بالاعتراض على أخيه في غير محله اه قات لكن هذا ظاهر اذا كان قبل الاستدانة اما بعد ما استدان وصار ما استدانه دينا على المقضى عليه ثم تصدق عليه بشئ فهل تسقط نفقته عن قريبه لانها تجب كفاية للحاجة وقد حصلت بما صار معه من الصدقة فليس له ان ينفق مما استدانه حتى ينفق مامعه ولذا لو دفع له القريب نفقة شهر فمضى الشهر وبقي معه شئ لم يقض له بأخرى مالم ينفق مابق أم لا تسقط لكون ما استدانه صار ملكه ولذا لو عجل له نفقة مدة فمات احدها قبل تمام المدة لا يترد شئ منها اتفاقا كما في البدائع ونظيره مامر في موت الزوجة او طلاقها فما استدانه في حكم المعجل فيما يظهر فحيث ملكه فله ان ينفق منه او من الصدقة لكن ليس له الاستدانة ثانيا مالم يفرغ جميع ما معه لتحقيق الحاجة فالخاصل انه اذا استدان بأمر قاض صار ملكه ولذا لو مات القريب بعدها يؤخذ من تركته ولا يسقط بالموت فلا فرق حينئذ بين ان ينفق منه او مما ملكه بعد الاستدانة بصدقة او غيرها هذا ما ظهر لفهمي القاصر فتأمله **(قوله)** او من عليه النفقة اي من بقية الاقارب فالاب غير قيد **(قوله)** دين ثابت في تركته فلام ان تأخذها من تركته ذخيرة **(قوله)** فتأمل اي عند الفتوى ما هو الاولى من هذين القولين المصححين قلت لكن نقل الثاني في الذخيرة عن الخصاص والاوّل عن الاصل قال الخير الرملي وانت على علم بأن تصحيح الخصاص لا يصادم تصحيح الاصل مع ما فيه من الاضرار بالنساء فينبغي ان يعول عليه اه اي على ما في الاصل الامام محمد وفي شرح المقدسي ولومات من عليه النفقة المستدانة بأذن لم تسقط في الصحيح فتؤخذ من تركته وان صحح في الخلاصة خلافه اه ووفق ط بين القولين بما لا يظهر وعزا ما في المتن الى الكنز والوقاية والايضاح مع انه غير الواقع فان مسئلة الموت مما زادها المصنف على المتون تبعا لشيخه صاحب البحر فافهم **(قوله)** وفي البدائع الخ

(وينفق منها) عزاء في البحر للمبسوط لكن نظر فيه في النهر بأنه لا اثر لانفاقه بما استدانه حتى لو استدان وانفق من غيره ووفي مما استدانه لم تسقط ايضا اه (فلومات الاب) او من عليه النفقة (بعدها) اي الاستدانة المذكورة (فهى) اي النفقة (دين) ثابت (في تركته في الصحيح) بحر ثم نقل عن البرازية تصحيح ما يخالفه ونقله المصنف عن الخلاصة قائلا ولو لم ترجع حتى مات لم تأخذها من تركته هو الصحيح اه ملخصا فتأمل وفي البدائع الممتنع من نفقة القريب المحرم يضرب ولا يحبس لفواتها بتضي الزمن فيستدرك بالضرب

تبع في النقل عنها صاحب البحر والنهر والذي رأيت في البدائع عكس ذلك فانه قال ويحبس في نفقة الاقارب كالزوجات اما غير الاب فلا شك فيه واما الاب فلا أن في النفقة ضرورة دفع الهلاك عن الولد ولانها تسقط بمضي الزمان فلو لم يحبس سقط حق الولد رأسا فكان في حبسه دفع الهلاك واستدراك الحق عن النفقات لان حبسه يحمله على الاداء وهذا لم يوجد في سائر ديون الولد لانها لا تقوت ولهذا قال اصحابنا ان الممتنع من القسم يضرب ولا يحبس بخلاف سائر الحقوق لانه لا يمكن استدراك هذا الحق بالحبس لانه يفوت بمضي الزمان فيستدرك بالضرب بخلاف سائر الحقوق اه ملخصا وبه علم ان ما ذكره هو حكم الممتنع عن القسم بين الزوجات وقد منا عن الذخيرة لا يحبس والد وان علا في دين ولده وان سفل الا في النفقة لان فيه اتلاف الصغير وسيأتي في فصل الحبس التصريح بذلك وفي الكنز لا يحبس في دين ولده الا اذا أتى عن الاتفاق عليه وذكر المصنف هناك مثله وعلى هذا فلا يصح ان يقال انه يمكن ان يستدين بأمر القاضي فلا يلزم ما خذور لان الكلام في الممتنع من الاتفاق وهو شامل للاتفاق بالاستدانة فيحبس لينفق من ماله او يستدين فافهم وقول البدائع فلو لم يحبس سقط حق الولد رأسا اي كله بخلاف ما اذا حبس فانه انما يسقط حقه في مدة الحبس فقط وفي هذا دليل على ان الصغير ليس في حكم الزوجة خلافا لما مر عن الزيلعي اذ لو كان في حكمها لكان يمكن القاضي ان يقضى عليه بالنفقة فلا يسقط منها شيء كسائر ديون الصغير **(قوله وقيد)** اي قيد عدم الحبس في نفقة القريب وهذا مبني على النقل الخطأ اما على الصواب الذي نقلناه فلا تقييد ثم قوله بما فوق الشهر حقه كما في ط ان يقال بالشهر فما فوقه لان الذي لا يسقط هو القليل وهو ما دون شهر كما مر **(قوله ولا يصح الامر الخ)** في التارخانية امرأة ابن صغير لا مال له ولا للمرأة فاستدانت وانفقت على الصغير بأمر القاضي فبلغ لا ترجع عليه بذلك اه اي أمرها القاضي بأن تستدين وترجع عليه بعد بلوغه كما في البرازية قل في المنع فقد افاد انه لا يملك الامر بالاستدانة الا اذا كان للصغير مال او كان هناك من تجب نفقته عليه **(قوله وتجب النفقة)** اي على المولى ولو فقيرا قهستانى **(قوله لمملوكه)** اي بقدر كفايته من غائب قوت البلد وادامه وكذا الكسوة ولا يجوز الاقتصار فيها على ستر العورة ولا يلزم السيد ان نعم على ان يدفع له مثله بل يستحب ولو قدر على نفسه شحا او رياضة لزمه الغالب في الاصح ويستحب التسوية بين عبيده وجواريه في الاصح ويزيد جارية الاستمتاع في الكسوة للعرف وعليه شراء ماء الطيارة لهم وينبغي ان يجلسه لياكل معه ط ملخصا عن الهندية **(قوله منفعة)** تميز محمول عن نائب الفاعل وخرج به المكاتب لانه مالك لمنافعه ودخل فيه المدبر واما الولد فانهما كالقن ٣ واه له كبيرا اذ كرا صحيحا ولوله اب حاضر ولو أمة متزوجة ما لم يبوئها منزل الزوج كما في البحر **(قوله كموصى بخدمته)** الا اذا مرض مرضا يمنعه من الخدمة او كان صغيرا لا يقدر على الخدمة فنفقته على الموصى له بالرقبة حتى يصح ويبلغ الخدمة نهر **(قوله هو الصحيح)** وقيل يرفع البائع الامر الى الحاكم فيأذن له في بيعه واجارته قنية وفيها ان نفقة المبيع بشرط الخيار على من له الملك في العبد وقت الوجوب وقيل على البائع وقيل يستدين فيرجع على من يصير له الملك كصدقة الفطر اه **(قوله فينبغي ان تلزم المشتري)** تنمة عبارة البحر هكذا وتكون

وقيد في النهر بحثا بما فوق الشهر لعدم سقوط مادونه كما مر ولا يصح الامر بالاستدانة ليرجع عليه بعد بلوغه (و) تجب النفقة بأنواعها (لمملوكه) منفعة وان يملك رقبة كموصى بخدمته وفي القنية نفقة المبيع على البائع مادام في يده هو الصحيح واستشكله في البحر بأنه لا ملك له رقبة ولا منفعة فينبغي ان تلزم المشتري (فان امتنع قهي في كسبه) ان قدر بأن كان صحيحا ولو غير عارف بصناعة فيؤجر نفسه

من الملبس

في نفقة المملوك

٣ قوله ولوله كبيرا الخ هكذا بالاصل المقابل على خطه ولعل الظاهر اسقاط لفظ له اه مصححه

معين البناء بحر (والا)

ككوه زمانا اوجارية (لا)
يؤجر مثله (أمره القاضي
بيعه) وقال يبيعه القاضي
وبه يفتى (ان محالاه) والا
كمدر وام ولد الزم بالانفاق
لا غير (عبد لا ينفق عليه
مولاه كل) او أخذ (من
مال مولاه) قدر كفايته
(بلا رضاه عاجزا عن
الكسب) او لم يأذن له فيه
(والالا) يأكل كما لو قتر
عليه مولاه لا يأكل منه
بل يكتسب ان قدر مجتبي
وفيه تنازعا في عبد اودابة
في ايديهما يجبران على
نفقته (نفقة العبد المغضوب
على الغاصب الى ان يرده
الى مالكه فان طلب)
الغاصب (من القاضي
الامر بالنفقة او البيع
لا يجيبه) لانه مضمون
عليه (و) لكن (ان خاف)
القاضي (على العبد الضياع
باعه القاضي لا الغاصب
وامسك) القاضي (ثمته
لمالكه طاب المودع)
او أخذ الباقي او احد
شريكي عبد غاب احدها
(من القاضي الامر بالنفقة
على عبد الوديعة) ونحوها
(لا يجيبه) ثلثا نأكله النفقة
(بل يؤجره وينفق منه
او يبيعه ويحفظ ثمنه لمولاه)
دفعه لاضرره والنفقة على
الاحر والراهن والمستعير

تابعة للملك كالمهرهون كما بحثه بعضهم كما في القنية ايضا اه ومثله في النهر والجواب ان المبيع
باق في ضمان البائع واجب تسليمه كالمغضوب نفقته على الغاصب ولا ملك له فيه رقة ولا منفعة
ولا به قبل القبض بغرض العود الى ملكه اذا هلك ولذا يسقط ثمنه رحمتي (قوله كمعين
البناء) هو من يعجن له الطين ويناول له ما ينبغي به وهو تمثيل للصحيح غير العارف بصناعته
(قوله والا) اي ان لم يكن له كسب (قوله اوجارية لا يؤجر مثلها) بأن كانت حسناء يخشى
عليها الفتنة والحال انها عاجزة عن الكسب حتى لو كانت الامة قادرة عليه ومعروفة بذلك بأن
كانت خبازة او غسالة تؤمر به ايضا هكذا قال الامام ابو بكر البلخي وابو اسحق الفقيه الحافظ
هندي قال في الشر نبلاية فعلم ان الانوثة هنا ليست اماراة العجز بخلافها في ذوى الارحام اه
وتمامه في ط وقدمنا هناك عن الرملي ان البنت لو كان لها كسب لا تلزم نفقتها الاب (قوله
أمره القاضي) وان امتنع حبسه كما في الدر المنثور قلت فلو كان السيد غائبا هل يبيعه القاضي
الظاهر نعم كما يأتي في العبد الوديعة وتقدم انه لا يفرض له القاضي في مال سيده الغائب بخلاف
الزوجة وقرابة الولاد (قوله وقال يبيعه القاضي) لانهما يريان جواز البيع على الحر
لاجل حق الغير وسأتي في الحجر ان الفتوى عليه فاما الامام فانه لا يرى ذلك ولكن يحبس به
(قوله الزم بالانفاق) فان غاب ولا مال له حاضر فالظاهر ان القاضي يأمره بالاستدانة على
سيده احياء لمهجته ويحتمل ان تلزم نفقته على بيت المال كالمعتق تأمل (قوله او أخذ) اي ثوبا
يكده سي به او دراهم يشتري بها (قوله والا) اي ان لم يكن عاجزا عن الكسب أذن له فيه (قوله
كما لو قتر) اي ضيق (قوله لا يأكل منه) اي من مال مولاه (قوله يجبران على نفقته) وكذا ولد
امة مشتركة ادعاه الشريكان وعليه اذا كبر نفقة كل واحد منهما ط عن الهندية ولو اثبت
احدهما الحق له لم يرجع عليه الا آخر لتبرعه حيث تعرض لمال غيره او لوجوبه عليه بزعمه
رحمتي (قوله لانه مضمون عليه) فانه لو تعيب عنده او هلك يضمن للمالك الى ان يرده عليه
والرد واجب وان كان المالك غائبا فباقي عند الغاصب فهو تبرع بما ينفقه (قوله ولكن ان خاف
الح) بأن خاف هربه بالعبد أو نحوه (قوله او أخذ الباقي) ما كان ينبغي ذكره على هذا الوجه
لان ذلك بحث لصاحب النهر حيث قال ونقلوا في أخذ الباقي اذا طلب من القاضي ذلك فان
رأى الاتفاق أصلح أمره وان خاف ان تأكله النفقة أمره بالبيع فيقال ان أمره بالاجارة اصلح
فلم يذكره اه فالمنقول في حكمه مخالف للمودع والمشارك على ان الرملي وغيره أجاب بان
الباقي يخشى عليه الباقي ثانيا فالغالب انتفاء اصلحية اجارته للغير فلذا سكتوا عنه ثم بحث
الرملي ان الحكم دائر مع الاصلحية حتى في المودع لو كان الاصلح الاتفاق عليه أمره به فلا فرق
بينهما تأمل اه قال في البحر وكذلك اي كالعبد الباقي اذا وجد دابة ضالة في المصر أو في غير
المصر (قوله او احد شريكي عبد الح) اي فيرفع الشريك الامر الى القاضي ويقيم البيئة على
ذلك والقاضي بالخيار في قبول هذه البيئة وعدمه فان قبلها فالحكم ما ذكره كما في البحر عن الحانية
ويأتي ما اذا امتنع احدهما عن الاتفاق (قوله ونحوها) وهو الباقي والمشارك (قوله لا يجيبه
الح) ذكر في الذخيرة ان القاضي ان رأى الاتفاق اصلح أمره بذلك وكذلك في النقيط واللقطة
وبه علم ان المدار على الاصلحية (قوله والنفقة على الآجر والراهن) اي نفقة العبد المأجور

والمرهون على ماله والمستعار على المستعير لانه يستوفى منفعة بلا عوض فهو محبوس في منفعة وقدمر اول الباب ان كل محبوس لمنفعة غيره تلزمه نفقته وما في البحر من قوله وكذا النفقة على الراهن والمودع فالظاهر ان المودع بكسر الدال اسم فاعل والا خالف ما تقدم من ان القاضي يؤجره لينفق عليه او يبيعه (قوله) واما كسوته فعلى المعير (لعل وجه الفرق بين نفقته وكسوته ان الطعام يستهلكه العبد في حال احتباسه في منفعة المستعير فلا يملكه المولى اما الكسوة فتبقى فلو لزمته كسوته صارت ملكا لمولى العبد والعارية تمليك المنفعة بلا عوض ففي الحجاب الكسوة عليه ايجاب العوض تأمل (قوله) وتسقط بعقته (اي اذا اعتق السيد عبده سقطت عنه نفقته) (قوله) وتلزم بيت المال (اي اذا كان عاجزا وليس له قريب ممن تلزمه نفقته) (قوله) أجبره القاضي (اي على الانفاق عليها وهذا ذكره في المحيط وذكر الخصاص ان القاضي يقول للآبي اما ان تبيع نصيبك من الدابة او تنفق عليها رعاية لجانب الشريك كذا في الفتح والبحر (قوله) جوهره (لم يذكر في الجوهره مسألة الدابة المشتركة وانما ذكر ما بعدها فلتناسب عزو ذلك لنفق او البحر كما ذكرنا) (قوله) ويؤمر المالك الذي لا شريك معه فنهنا لا يجبر قضاء بخلاف ما لو كان معه شريك فانه يجبر رعاية لحق الشريك كما علمت (قوله) لا قضاء (لانهما ليست من اهل الاستحقاق بخلاف العبد كما في الهداية) (قوله) والكمال قال والحق ما عليه الجماعة لان غاية ما فيه ان يتصور فيه دعوى حسبة فيجبره القاضي على ترك الواجب ولا بدع فيه واقره في البحر والنهر والمنح (قوله) ولا يجبر في غير الحيوان (اي كالردور والعقار وتوزع) (قوله) ما لم يكن له شريك (اي فان كان له شريك فانه يجبر حيث لم يتمكن القسمة ككبرى نهر ومرمة قناة وبئر ودولاب وسفينة معيبة وحائط الا ان كان يتمكن قسمه من اساسه ويبني كل واحد في نصيبه السترة وسياقي تمام الكلام عليه في آخر الشراكة ان شاء الله تعالى (قوله) كما مر (اي نظير ما مر آنفا في الدابة المشتركة من انه يجبر الممتنع لئلا يتضرر شريكه) (قوله) انفق الثاني (ورجع عليه) هذا خلاف ما قدمه من ان حكمه حكم عبد او دبة وأجاب ح بأن هذا متعنت في الامتناع بخلاف ما تقدم فانه معذور بغيبته اه قلت لكن لا بد من اذن القاضي او الشريك كما أفاده الشارح بعده وفي البرازية قال احدهما ليس لى شئ انفق وانفق الآخر على حصته يبيع الحاكم حصة الآبي ممن ينفق عليه فان لم يجد استدان عليه فان لم يجد انفق من بيت المال فان قال الشريك انفق على حصته ايضا ويكون ذادينا على المولى فعل لكن لا يجبر عليه فان فضل عن قيمة العبد لا يكون دينا على العبد بل على المولى اه (قوله) والوديعه واللقطة (اي اذا أقام بينة على ذلك فان شاء القاضي قبلها وأمره بالانفاق ان كان الصالح والأمره ببيعها كما في الذخيرة والأمر بالانفاق يحتمل كونه من اجرتها او من مال المأمور أيهما كان اصلح يأمره القاضي به كما علم مما مر (قوله) اذا استرمت (اي احتاجت للإصلاح كأنها تطلبه وفي المصباح رمت الحائط وغيره وما من باب قتل اصلحته والله سبحانه وتعالى اعلم

واما كسوته فعلى المعير وتسقط بعقته ولو زمننا وتلزم بيت المال خلاصة (دابة مشتركة بين اثنين امتنع احدهما من الانفاق اجبره القاضي) لثلا يتضرر شريكه جوهره وفيها (ويؤمر) اما بالبيع واما (بالانفاق على بهائيه ديانة لا قضاء على) ظاهر (المذهب) للنهي عن تعذيب الحيوان واضاعة المال وعن الثاني يجبر ورجحه الطحاوى والكمال وبه قالت الاثمة الثلاثة ولا يجبر في غير الحيوان وان كره تضييع المال ما لم يكن له شريك كما مر قلت وفي الجوهره وان كان العبد مشتركا فامتنع احدهما انفق الثاني ورجع عليه ونقل المصنف تبعا للبحر عن الخلاصة انفق الشريك على العبد في غيبة شريكه بلا اذن الشريك او القاضي فهو متطوع وكذا النخيل والزرع والوديعه واللقطة والدار المشتركة اذا استرمت والله اعلم

الجزء الثاني من حاشية العلامة ابن عابدين على الدر مصححا بالمقابلة المحررة على النسخة المقابلة على خط المؤلف رحمه الله ويليه الجزء الثالث اوله كتاب العتق